

٢ (فهرست الجزء الاول من حاشية رد المختار على الدر المختار للعلامة السيد محمد أمين المعروف بابن عابد بن)

مصحفة	مصحفة
٢	خطبة الكتاب
٢٤	مقدمة
٢٧	مطلب الفرق بين المصدر والحاصل بالمصدر
٢٩	مطلب في فرض الكفاية وفرض العين
٣٠	مطلب فرض العين افضل من فرض الكفاية
٣٠	مطلب في التحجيم والرمل
٣١	مطلب في السحر والكهانة
٣١	مطلب السحر أنواع
٣٢	مطلب في الكلام على انشاء الشعر
٣٣	مطلب يجوز تقليد المفضل مع وجود الافضل
٤٤	مطلب فيما اختلف من رواية الامام عن بعض الصحابة
٤٥	مطلب في مولد الائمة الاربعة ووفاتهم ومدة حياتهم
٤٦	مطلب صح عن الامام انه قال اذا صح الحديث فهو مذهبي
٤٦	مطلب في حديث اختلاف اتقي رحمة
٤٧	مطلب رسم المفتي
٤٧	مطلب في طبقات المسائل وكتب ظاهر الرواية
٤٩	مطلب اذا تعارض التصحيح
٥١	مطلب لا يجوز العمل بالضعيف حتى انفسه عندنا
٥١	مطلب في حكم التقليد والرجوع عنه
٥٢	مطلب في طبقات الفقهاء
٥٤	كتاب الطهارة
٥٦	مطلب في اعتبارات المركب التام
٦١	مطلب في تعبد عليه السلام بشرع من قبله
٦٢	مطلب ليس اصل الوضوء من خصوصيات هذه الامة بل الغزاة والتجديد
٦٣	مطلب في حديث الوضوء على الوضوء نور على نور
٦٤	مطلب قد يطلق الفرض على ما ليس بركن ولا شرط
٦٤	مطلب في الفرض القطعي والظني
٦٥	مطلب في معنى الاشتقاق وتقسيمه الى ثلاثة أقسام
٧٠	مطلب في السنة وتعرفها
٧١	مطلب المختار أن الاصل في الاشياء الاباحة
٧٢	مطلب الفرق بين القصد والنية والعزم
٧٢	مطلب الفرق بين الطاعة والقربة والعبادة
٧٣	مطلب سائر معنى باقي لا بمعنى جميع
٧٥	مطلب في دلالة المفهوم
٧٨	مطلب في منافع السوال
٨١	مطلب في الوضوء على الوضوء
٨١	مطلب كلمة لا بأس قد تستعمل في المندوب
٨٢	مطلب قد يطلق الجائر على ما لا يمنع شرعا فيشمل المكروه
٨٢	مطلب في تعريف قولهم معزيا
٨٤	مطلب لا فرق بين المندوب والمستحب والنفل والتاوع
٨٤	مطلب ترك المندوب هل يكره تنزيها وهل يفرق بين التنزيه وخلاف الاولى
٨٤	مطلب في تيم مندوبات الوضوء
٨٥	مطلب الفرض افضل من النفل الا في مسائل
٨٦	مطلب في مباحث الاستعانة في الوضوء بالغير
٨٦	مطلب في بيان ارتقاء الحديث الضعيف الى مرتبة الحسن
٨٧	مطلب في مباحث الشرب قائما
٨٨	مطلب في الغزاة والتجديد
٨٩	مطلب في التمسح بمبديل
٨٩	مطلب في تعريف المكروه وانه قد يطلق على الحرام والمكروه يتحرر بما وتنزيها
٨٩	مطلب في الامراف في الوضوء
٩٠	مطلب نواقض الوضوء
٩٤	مطلب في حكم كى الحصة
٩٥	مطلب نوم من به انفلات ريح غير ناقض
٩٥	مطلب انقل حيث موضوع للمكان وبسبب تعار لجهة الشيء
٩٧	مطلب نوم الانبياء غير ناقض
٩٩	مطلب في ندب مراعاة الخلاف اذا لم يرتكب مكروه مذهبه
١٠٢	أجبان الغسل
١٠٥	مطلب سنن الغسل

- ١٠٧ مطلب في تحرير الصاع والمد والرطل
١١٢ مطلب في رطوبة الفرج
١١٤ مطلب يوم عرفة افضل من يوم الجمعة
١١٦ مطلب يطلق الدعاء على ما يشمل الثناء
١٢٠ باب المياه
١٢١ مطلب في حديث لا تسموا العنب الكرم
١٢٢ مطلب في مسألة الوضوء من الفساق
١٢٤ مطلب حكم سائر المائعات كالماء في الاصح
١٢٤ مطلب في أن التوضي من الخوض افضل
رغما للمعتزلة ويسان الجزء الذي لا يتجزأ
١٢٥ مطلب الاصح انه لا يشترط في الجريان المدد
١٢٦ (تنبيه) مهتم في طرح الزبل في القساطل
١٢٧ مطلب لودخل الماء من اعلى الخوض وخرج
من اسفله فليس بجار
١٣٠ مطلب يظهر الخوض بمجرد الجريان
١٣٠ مطلب في الحاق نحو القصة بالخوض
١٣١ مطلب في مقدار الذراع وتعيينه
١٣٢ مجت الماء المستعمل
١٣٢ مطلب في تفسير القرية والثواب
١٣٤ مطلب مسألة البئر حط
١٣٥ مطلب في أحكام الدابة
١٤٠ مطلب في المسك والزباد والعنبر
١٤٠ مطلب في التدوي بالمحرم
١٤١ فصل في البئر
١٤٦ مطلب مهتم في تعريف الاستحسان
١٤٧ مطلب في الفرق بين الروث والخثي والبحر
والخمر والنحو والمذرة
١٤٨ مطلب في السور
١٥٠ مطلب الكراهة حيث اطلقت فالمراد منها
التحريم
١٥٠ مطلب ست يورث النسيان
١٥٢ باب التيمم
١٦٤ مطلب في تقدير الغلوة
١٦٤ مطلب في الفرق بين الظن وغالب الظن
١٦٨ مطلب في فاقد الطهورين
١٧٣ باب المصح على الخفين
١٧٣ مطلب في المصح على الخلف الخنفي القصير
عن الكعبين اذا خيط بالخشير

- ١٧٦ مطلب تعريف الحديث المشهور
١٧٧ مطلب اعراب قوالهم الا ان يقال
١٨٣ مطلب فواقض المصح
١٨٥ مطلب الفرق بين الفرض العملي والقضي
والواجب
١٨٧ مطلب في الفظة كل اذا دخلت على منكر
او معترف
١٨٨ باب الحيض
١٩٠ مجت في مسائل المتحيرة
١٩٢ مطلب لو أفتى مفت بشئ من هذه الاقوال
في مواضع الضرورة طلبا للتيسير كان حسنا
٢٩٨ مطلب في حكم وطء المستحاضة ومن يذكره
نجاسة
٢٠١ مطلب في احوال السقط وأحكامه
٢٠١ مطلب في أحكام الآيسة
٢٠٢ مطلب في أحكام المعذور
٢٠٥ باب الانجاس
٢١٢ مطلب في طهارة بوله صلى الله عليه وسلم
٢١٢ مجت في بول الذنابة وبعرها وبول الهررة
٢١٤ مطلب اذا صرح بعض الأئمة بقيد لم يصرح
غيره بخلافه وجب اتباعه
٢١٦ مطلب في العفو عن طين الشارع
٢١٦ مطلب العرق الذي يستقطر من درى النجر
نجس حرام بخلاف النوشادر
٢١٩ مطلب في حكم الصبغ والاختضاب بالصبغ
او الحناء النجسين وفي حكم الوشم
٢٢٠ مطلب في حكم الوشم
٢٢٢ مطلب في تطهير الدهن والعسل
٢٢٣ فصل الاستنجاء
٢٢٥ مطلب اذا دخل المستنجي في ماء قليل
٢٢٨ مطلب القول مرجح على الفعل
٢٣٠ مطلب في الفرق بين الاستبراء والاستنقاء
والاستنجاء
٢٣٤ مطلب في الامر بالمعروف
٢٣٤ كتاب الصلاة
٢٣٥ مطلب فيما يصير الكافر به مسلما من الأفعال
٢٣٩ مطلب في تعبد عليه السلام قبل البعثة

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
٢٤١	مطلب لوردت الشمس بعد غروبها	٢٤١	مطلب في الصلاة الوسطى
٢٤٢	مطلب في فاقد وقت العشاء كاهل بلغار	٢٤٤	مطلب في طلوع الشمس من مغربها
٢٤٤	مطلب يشترط العلم بدخول الوقت	٢٥٢	مطلب في تكرار الجماعة والاقتداء بالخالف
٢٥٢	مطلب في اعراب كائنات ما كان	٢٥٣	مطلب بذكره الصلاة في الكنيسة
٢٥٤	مطلب في الصلاة في الارض المغسوبة ودخول	٢٥٦	باب الاذان
٢٥٥	البساتين وبناء المسجد في أرض الغصب	٢٥٨	مطلب في المواضع التي يشدب لها الاذان
٢٥٦	باب الاذان	٢٥٨	مطلب في الكلام على حديث الاذان
٢٥٨	مطلب في المواضع التي يشدب لها الاذان	٢٥٩	مطلب في اول من بنى المنابر للاذان
٢٥٨	مطلب في غير الصلاة	٢٦١	مطلب في اذان الجوق
٢٥٩	مطلب في اول من بنى المنابر للاذان	٢٦٢	مطلب في المؤذن اذا كان غير محتسب في اذانه
٢٦١	مطلب في اذان الجوق	٢٦٥	مطلب في كراهة تكرار الجماعة في المسجد
٢٦٢	مطلب في المؤذن اذا كان غير محتسب في اذانه	٢٦٨	مطلب هل يأمُر النبي صلى الله عليه وسلم
٢٦٥	مطلب في كراهة تكرار الجماعة في المسجد	٢٦٨	الاذان بنفسه
٢٦٨	مطلب هل يأمُر النبي صلى الله عليه وسلم	٢٦٨	باب شروط الصلاة
٢٦٨	الاذان بنفسه	٢٧٠	مطلب في ستر العورة
٢٦٨	باب شروط الصلاة	٢٧٣	مطلب في النظر الى وجه الامر
٢٧٠	مطلب في ستر العورة	٢٧٧	بحث النية
٢٧٣	مطلب في النظر الى وجه الامر	٢٧٩	مطلب في حضور القلب والخشوع
٢٧٧	بحث النية	٢٨٣	مطلب يصح القضاء بنية الاداء وعكسه
٢٧٩	مطلب في حضور القلب والخشوع	٢٨٣	مطلب مضى عليه سنوات وهو يصلي الظهر
٢٨٣	مطلب يصح القضاء بنية الاداء وعكسه	٢٨٣	قبل وقتها
٢٨٣	مطلب مضى عليه سنوات وهو يصلي الظهر	٢٨٥	مطلب اذا اجتمعت الإشارة والتسمية
٢٨٣	قبل وقتها	٢٨٦	مطلب ما زيد في المسجد النبوي هل يأخذ
٢٨٥	مطلب اذا اجتمعت الإشارة والتسمية	٢٨٦	حكمه
٢٨٦	مطلب ما زيد في المسجد النبوي هل يأخذ	٢٨٦	مطلب في استقبال القبلة
٢٨٦	حكمه	٢٩٠	مطلب كرامات الاولياء ثبوتها
٢٨٦	مطلب في استقبال القبلة	٢٩٠	مطلب مسائل التحريم في القبلة
٢٩٠	مطلب كرامات الاولياء ثبوتها	٢٩٢	مطلب اذا ذكر في مسئلة ثلاثة اقوال
٢٩٠	مطلب مسائل التحريم في القبلة	٢٩٦	باب صفة الصلاة
٢٩٢	مطلب اذا ذكر في مسئلة ثلاثة اقوال	٢٩٧	مطلب قد يطلق الغرض على ما يقابل الركن
٢٩٦	باب صفة الصلاة		
٢٩٧	مطلب قد يطلق الغرض على ما يقابل الركن		

٣٦١	مطلب في الفرق بين فرض العين وفرض الكفاية	٣٢٩	مطلب لفظة الفتوى اكدوا ببلغ من لفظة المختار
٣٦١	مطلب السنة تكون سنة عين وسنة كفاية	٣٢٩	مطلب قراءة البسملة بين الفاتحة والسورة
٣٦٦	فروع في القراءة خارج الصلاة	حسن	
٣٦٦	مطلب الاستماع للقرآن فرض كفاية	٣٣٢	مطلب في اطالة الركوع للجاءى
٣٦٧	باب الامامة	٣٤١	مطلب مهم في عقد الاصابع عند التشهد
٣٦٨	مطلب شروط الامامة الكبرى	٣٤٥	مطلب في جواز الترحم على النبي استداء
٣٧١	مطلب في تكرار الامامة في المسجد	٣٤٥	مطلب في الكلام على التشبيه في كماليت
٣٧٦	مطلب البدعة خمسة اقسام	على ابراهيم	
٣٧٨	مطلب في امامة الاحمد	٣٤٦	مطلب لا يجب عليه أن يصلى على نفسه
٣٧٨	مطلب في الاقتداء بشافعي ونحوه هل يكره ام لا	صلى الله عليه وسلم	
٣٧٩	مطلب اذا صلى الشافعي قبل الحنفى هل الافضل الصلاة مع الشافعي ام لا	٣٤٦	مطلب في وجوب الصلاة عليه كلما ذكر عليه الصلاة والسلام
٣٨١	مطلب الاساءة دون الكراهة أو اخش منها	٣٤٧	مطلب هل نفع الصلاة عائد لام صلى الله عليه وسلم
٣٨٢	مطلب في كراهة قيام الامام في غير المحراب	والاصلى عليه	
٣٨٢	مطلب في جواز الايثار بالقرب	٣٤٨	مطلب نص العلماء على استحباب الصلاة على
٣٨٣	مطلب في الكلام على الصف الاول	النبي صلى الله عليه وسلم في مواضع	
٣٨٨	مطلب الواجب كفاية هل يسقط بفعل الصبي وحده	٣٤٨	مطلب في المواضع التي تكره فيها الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
٣٩١	مطلب في الاثنع	٣٤٩	مطلب في أن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم هل ترد ام لا
٣٩٢	مطلب اذا كانت اللثة يسيرة	٣٥٠	مطلب في الدعاء بغير العربية
٣٩٢	مطلب الكافي للحاكم جمع كلام محمد في كتبه التي هي ظاهرا للرواية	٣٥٠	مطلب في الدعاء المحرم
٣٩٦	مطلب في رفع المبلغ صوته زيادة على الحاجة	٣٥١	مطلب في خلف الوعيد وحكم الدعاء بالمغفرة للكافر ولجميع المؤمنين
٣٩٦	مطلب القياس بعد عصر الاربع مائة منقطع فليس لاحد أن يقبس	٣٥٣	مطلب في وقت ادراك تكبيرة الاقنتاح
٣٩٨	مطلب المواضع التي تفسد فيها صلاة الامام دون المؤتم	٣٥٤	مطلب في عدد الانبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام
٣٩٩	مطلب الاخذ بالصحيح اولى من الاصح	٣٥٤	مطلب في تفضيل البشر على الملائكة
٣٩٩	مطلب في أحكام المسبوق والمدرئ واللاحق	٣٥٤	مطلب هل تتغير الحفظة
٤٠٠	مطلب فيما لو أتى بالركوع والسجود أو بهما مع الامام او قبله او بعده	٣٥٥	مطلب هل يفارقه المكان
٤٠٣	باب الاختلاف	٣٥٦	مطلب فيما لو زاد على العدد الوارد في التسبيح
٤٠٧	المسائل الاثنا عشرية	عقب الصلاة	
٤١٠	لغز أى متصل تفرض عليه القراءة في اربع ركعات الفرض	٣٥٧	فصل في القراءة
٤١١	لغز أى متصل لاسلام عليه	٣٥٩	مطلب في الكلام على الجهر والخافتة
٤١٢	باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها	٣٦٠	مطلب تحقيق مهم فيما لو تذكروا ركوعه انه لم يقرأ فعاد تقع القراءة فرضا وفي معنى كون القراءة فرضا واجبا وسنة

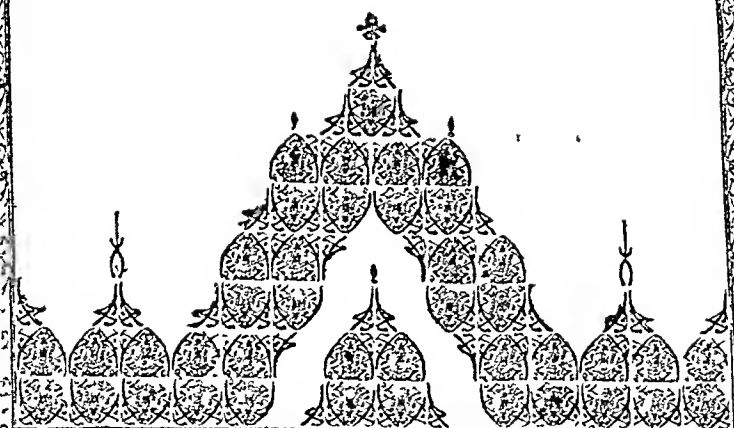
صحيفة	صحيفة
٤٥٩ مطلب في ركعتي السفر	٤١٣ مطلب في الفرق بين السهو والتسليم
٤٥٩ مطلب في صلاة الليل	٤١٤ مطلب المواضع التي يكره فيها السلام
٤٦٠ مطلب في احياء ليالي العيدين والنصف وعشر الحجة ورمضان	٤١٥ مطلب المواضع التي لا يجب فيها ردة السلام
٤٦١ مطلب في صلاة الرغائب	٤١٩ مطلب في التشبه بأهل الكتاب
٤٦١ مطلب في ركعتي الاستخارة	٤٢١ مطلب في المني في الصلاة
٤٦١ مطلب في صلاة التسبيح	٤٢٤ مطلب مسائل زلة الفارئ
٤٦٢ مطلب في صلاة الحاجة	٤٢٥ مطلب اذا قرأت عال جذا بدون ألف لا تقصد
٤٦٥ مبحث المسائل الستة عشرية	٤٢٩ مطلب مكروهات الصلاة
٤٦٩ مطلب في الصلاة على الدابة	٤٢٩ مطلب في الكراهة التحريمية والتزيمية
٤٧٠ مطلب في الفادر بقدره وغيره	٤٣١ مطلب في الخشوع
٤٧٢ مبحث صلاة التراويح	٤٣١ مطلب اذا تردد الحكم بين سنة وبدعة كان ترك السنة أولى
٤٧٦ مطلب في كراهية الاقتداء في النقل على سبيل التداعي وفي صلاة الرغائب	٤٣٧ مطلب الكلام على اتخاذ السجدة
٤٧٧ باب ادراك القرصة	٤٣٩ مطلب في بيان السنة والمستحب والمندوب والمكروه وخلاف الاولى
٤٧٨ مطلب قطع الصلاة يكون حراما ومباحا ومستحبا واجبا	٤٤١ مطلب في أحكام المسجد
٤٧٨ مطلب صلاة ركعة واحدة باطلا لا صحيحة مكروهة	٤٤٢ مطلب كلمة لا بأس دليل على أن المستحب غيره لان البأس الشدة
٧٤٩ مطلب في كراهة الخروج من المسجد بعد الاذان (صوابه ٤٧٩)	٤٤٣ مطلب في افضل المساجد
٤٨١ مطلب حمل الاساءة دون الكراهة او الخش	٤٤٣ مطلب في انشاد الشعر
٤٨٥ باب قضاء التوائت	٤٤٤ مطلب في رفع الصوت بالذکر
٤٨٥ مطلب في أن الامر يكون بمعنى اللفظ وبمعنى الصيغة وفي تعريف الاداء والقضاء	٤٤٤ مطلب في الغرس في المسجد
٤٨٦ مطلب في تعريف الاعداء	٤٤٥ مطلب فيمن سبقته يده الى مباح
٤٩٢ مطلب في اسقاط الصلاة عن الميت	٤٤٥ باب الوتر والنوافل
٤٩٢ مطلب في بطلان الوصية بالختمات والتهليل	٤٤٦ مطلب في القرض العلي والعملي والواجب
٤٩٤ مطلب اذا سلم المرتد هل تعود حسناته ام لا	٤٤٦ مطلب في منكر الوتر او السنن او الاجاج
٤٩٥ باب سجود السهو	٤٤٨ مطلب الاقتداء بالشافعي
٥٠٧ باب صلاة المريض	٤٥١ مطلب في القنوت للنازلة
٥١١ مطلب في الصلاة في السفينة	٤٥٢ مطلب في السنن والنوافل
٥١٣ باب سجود التلاوة	٤٥٤ مطلب في لفظة ثمان
٥٢٤ مطلب في سجدة الشكر	٤٥٥ مطلب قولهم كل شفع من النقل صلاة ليس مطرذا
٥٢٥ باب صلاة المسافر	٤٥٦ مطلب في تحية المسجد
٥٣٢ مطلب في الوطن الاصل ووطن الإقامة	٤٥٧ مبحث مهم في الكلام على الفجعة بعد سنة الفجر
٥٣٥ باب الجمعة	٤٥٨ مطلب في الكلام على حديث النهي عن النذر
٥٣٧ مطلب في صحة الجمعة بمسجد المرجة والصالحية	٤٥٨ مطلب سنة الوضوء
	٤٥٨ مطلب سنة الضحى

- ٥٣٨ مطلب في جواز استنابة الخطيب
٥٤١ مطلب في نية آخر ظهر بعد صلاة الجمعة
٥٤٤ مطلب في قول الخطيب قال الله تعالى اعوذ بالله من الشيطان الرجيم
٥٤٦ مطلب في شروط وجوب الجمعة
٥٥١ مطلب في حكم المرقى بين يدي الخطيب
٥٥٣ مطلب اذا شرت في عبادة فالعبادة لا لاغلب
٥٥٤ مطلب في الصدقة على سؤال المسجد
٥٥٤ مطلب في ساعة الاجابة يوم الجمعة
٥٥٤ مطلب ما اختص به يوم الجمعة
٥٥٦ باب العيدين
٥٥٦ باب في الفال والطيرة
٥٥٦ باب في السنة المؤكدة كالواجب
٥٥٥ مطلب فيما يترج تقديمه من صلاة عيد أو جنازة أو كسوف أو فطر أو سنة
٥٥٦ مطلب الفقهاء قديماً كرون ما لا يوجد عادة
٥٥٦ مطلب بطلان المستحب على السنة وبالعكس
٥٥٩ مطلب يجب طاعة الامام فيما ليس بعصية
٥٥٩ مطلب امر الخطيئة لا يبق بعد موته
٥٦٢ مطلب لا يلزم من ترك المستحب ثبوت الكراهة
اذ لا بد لها من دليل خاص
٥٦٢ مطلب في تكبير التشرى
٥٦٣ مطلب يطلق اسم السنة على الواجب
٥٦٣ مطلب المختار أن الذبيح اسماعيل
٥٦٤ مطلب كلمة لا بأس قد تستعمل في المندوب
٥٦٥ مطلب في ازالة الشعر والظفر في عشر ذي الحجة
٥٦٥ باب الكسوف
٥٦٦ باب الاستسقاء
٥٦٧ مطلب هل يستجاب دعاء الكافر
٥٦٨ باب صلاة الخوف
٥٧٠ باب صلاة الجنائز
٥٧٠ مطلب في تلقين المحتضر الشهادة
٥٧١ مطلب في قبول توبة اليأس
٥٧١ مطلب في التلقين بعد الموت
٥٧١ مطلب في سؤال الملكين هل هو عام لكل احد
أولاً

- ٥٧٢ مطلب ثمانية لا يسألون في قبورهم
٥٧٢ مطلب في أطفال المشركين
٥٧٣ مطلب في القراءة عند الميت
٥٧٣ مطلب الحاصل في القراءة عند الميت
٥٧٦ مطلب في حديث كل سبب ونسب منقطع
الاسبي ونسي
٥٧٨ مطلب في الكفن
٥٨١ مطلب في كفن الزوجة على الزوج
٥٨١ مطلب في صلاة الجنائز
٥٨٢ مطلب هل يسقط فرض الكفاية بفعل الصبي
٥٩٠ مطلب في بيان من هو أحق بالصلاة على الميت
٥٩٠ مطلب تعظيم اولي الامر واجب
٥٩٢ مطلب في كراهة صلاة الجنائز في المسجد
٥٩٣ مطلب مهم اذا قال ان شئت فلانا في المسجد يتوقف على كون الشاتم فيه وفي ان قتلته بالعكس
٥٩٧ مطلب في حمل الميت
٥٩٨ مطلب في دفن الميت
٦٠٢ مطلب في الثواب على المصيبة
٦٠٣ مطلب في كراهة الضيافة من اهل الميت
٦٠٤ مطلب في زيارة القبور
٦٠٥ مطلب في القراءة للميت واهداء ثوابهم له
٦٠٥ مطلب في اهداء ثواب القراءة للنبي صلى الله عليه وسلم
٦٠٦ مطلب في وضع الجريد ونحو الاس على القبور
٦٠٧ مطلب فيما يكتب على كفن الميت
٦٠٧ باب الشهيد
٦١١ مطلب في تعداد الشهداء
٦١٢ مطلب المعصية هل تنافي الشهادة
٦١٢ باب الصلاة في الكعبة

الجزء الاول من حاشية العلامة الفقيه الفهامة النبية شامة المحققين
 الشيخ محمد أمين الشهير بابن عابدين المسماة رد المحتار على
 الدر المختار شرح تنوير الابصار في فقه مذهب
 الامام الاعظم أبي حنيفة النعمان
 نفع الله بها أهل
 الايمان
 امين

سرور الله الحمد لله محمد بن محمد طوس ١٢٨٥



رد المحتار على الدر المختار

بسم الله الرحمن الرحيم

احمدك يا من تزيحت ذاته عن الاشياء والنظائر * وأشكرك شكراً أستزيده من درر غرر الفوائد زواهر
الجواهر * وأسألك غاية الدرايه * ودوام العناية * بالهداية والوقايه * في البداية والنهايه * وفتح
باب المنع من مبسوط بحر فضلك المحيطة لايضاح الحقائق * وكشف خزان الاسرار لاستخراج درر البحار
من كثر الدقائق * وأصلى وأسلم على نبيك السراج الوهاج وصدر الشريعة * صاحب المعراج وحاوي
المقامات الرفيعه * وعلى آله الطاهرين * وأصحابه الطاهرين * والائمة المجتهدين * وتابعيهم باحسان
الى يوم الدين * (أما بعد) فيقول احوج المقتقرين الى رحمة أرحم الراحمين * محمد أمين الشهير بابن عابدين
* ان كتاب الدر المختار : شرح تنوير الابصار * قد طار في الافطار * وسار في الامصار * وفاق
في الاشتهار * على الشمس في رابعة النهار * حتى اكب الناس عليه * وصار مغز ههم اليه * وهو
الحرى بأن يطاب * ويكون اليه المذهب * فإنه الطراز المذهب في المذهب * فله قد حوى من الفروع
المنقحة * والمسائل المصححة * ما لم يحويه غيره من كبار الاسفار * ولم تنسج على منواله يد الافكار * بيد أنه
اصغر حجمه * ووفر علمه * قد بلغ في الایجاز * الى حد الانغاز * وتمتع بإيجاز المجاز * في ذلك الجاز
عن انجاز الافراز * بين الحقيقة والمجاز * وقد كنت صرفت في معاناته برهة من الدهر * وبذلت له مع
المشقة شقة من جديد العمر * واقتضت بشيكة الافهام اجل شوارده * وقيدت بأوناد الاقلام جل أوابده *
وصرت في الليل والنهار سميعة * حتى أسرت الى سره وضميره * وأطلعني على حوره المقصورات في الخيام *
وكشفت لي عن وجوه مخدراته اللثام * فطفت اوشى حواشي صفائح صحائفه اللطيفه * بما هو في الحقيقة
بياض للحيقة * ثم أردت جمع تلك الفوائد * وبسطت على هتيك الموائد * من مذكرات الحواشي
والرقاع * خوفاً عليهما من الضياع * ضاماً الى ذلك ما حرره العلامة الحلبي - والعلامة الطحطاوي -
وغيرهما من محشي هذا الكتاب * وربما عزوت ما فهم ما الى كتاب آخر لزيادة الثقة بتعدد النقل

لا لا غراب * واذا وقع في كلامهما ما خلافة الصواب أو الاحسن الالهيم * اقتررا الكلام على ما يناسب
المقام وأشير الى ذلك بقولي فافهم * ولا اصرح بالاعتراض عليهما * تأذبا منهما * وقد التزمت فيما
يقع في الشرح من المسائل والضوابط * مراعاة أصوله المتقول عنه وغيره خوفا من اسقاط بعض القيود
والشرائط * وزدت كثيرا من فروع مهمه * فوائد حاجه * ومن الوقائع والحوادث * على اختلاف
البواعث * والابحاث الزائنه * والنكت الفائقة * وحل العويصات * واستخراج الغويصات * وكشف
المسائل المشككه * وبيان الوقائع المعضله * ودفع الإيرادات الواحيه من ارباب الحواشي * والانتصار
لهذا الشارح المحقق بالحق ورفع الغواشي * مع عزو كل فرع الى أصله * وكل شيء الى محله * حتى الجليج
والدلائل * وتعليقات المسائل * وما كان من مبتكرات فـ كرى الفاتر * ومواقع نظرى القاصر *
أشير اليه * وأنبه عليه * وبذات الجهد في بيان ما هو الاقوى * وما عليه الفتوى * وبيان الراجح
من المرجوح * مما اطلق في الفتاوى أو الشروح * معتمدا في ذلك على ما حزره الائمة الاعلام * من
التأخرين العظام * كالامام ابن الهمام وتلميذه العلامة قاسم وابن أمير سطح * والمصنف والرملي وأبني
نخيم وابن الشامي والشيخ اسماعيل الحائلي والحافوي السراج وغيرهم ممن لازم علم الفتوى * من أهل
التقوى * فدونت حواشي هي الفريدة في بابها * الفائقة على أترابها * المسترة عن نقابها * لطلابها
وخطابها * قد أرشدت من اختار من الطلاب * في فهم معاني هذا الكتاب * فلهذا سميتها هذا المختار * على الدر
المختار * واني أقول ما شاء الله كان * وايس الخبير كاليمان * فسيحمداه معانيها * بعد الخوض في معانيها * شجر
جعت بتوفيق الاله مسائلا * رفاق الحوائى مثل مدع التيم
وما ضرت شمساً اشرفت في علوقها * بحدود حسود وهو عن نورها عى

واني اسأله تعالى متوسلا اليه بنبيه المكرم * صلى الله عليه وسلم * وبأهل طاعته من كل ذى مقام
على بعظم * وبتدوينا الامام الاعظم * أن يسهل على ذلك من انعامه * ويعينى على اكماله وانمامه *
وأن يعفونى زلى * ويتقبل دى عملى * ويجعل ذلك خالصا لوجهه الكريم * موجبا للفوز لديه في جنات
النعيم * وينفع به العباد * في عامة البلاد * وأن يسلك لى سبيل الرشاد * ولمهمنى الصواب والسداد *
وبستر عترائى * وبسبح عن خفوائى * فانى متطفل على ذلك * لست من فرسان تلك المسالك * ولكنى
اسعد من طوله * واستعد ببقوته وحوله * وما توفيقى الا بالله عليه توكلت واليه انيب * هذا واني قد قرأت
هذا الكتاب * العذب المستطاب * على ناسك زمانه * وفقه أوانه * مفيد الطالبين * ومرعى المريدين
* سيدى الشيخ سعيد الحلبي المولى الدمشقي المحدث * ثم قرأته عليه ثانيا مع خاصيته للشيخ ابراهيم الحلبي الى
كتاب الاجارة عند قراءته عليه البحر الرائق قراءة اتقان * بتأمل وامعان * واقتست من مشكاة فوائده *
وتحليت من عقود فرائده * وانفعت بأنفاة الطاهره * وأخلاقه الفاخره * وأجازى بروايته عنه وبسائر
مروياته * امتح الله تعالى المسلمين بطول حياته * بحق روايته له عن شيخنا العلامة المرحوم السيد محمد
شاكر العقاد السالمي العمري * عن فقيه زمانه من لاعلى التركمانى أمين الفتوى بدمشق الشام عن الشيخ الصالح
العلامة عبد الرحمن الجبلد عن مؤلفه عمدة المتأخرين الشيخ علاء الدين * وأرويه أيضا عن شيخنا السيد شاكر
بقراءته عليه لبعضه وهو يروى الفقه النعماني عن محشى هذا الكتاب العلامة الشيخ مصطفى الرحقي
الانصاري ومن لاعلى التركمانى عن فقيه الشام ومحدثها الشيخ صالح الجيني عن والده العلامة الشيخ ابراهيم
جامع الفتاوى الخيرية عن شيخ الفيا العلامة خير الدين الرملي عن شمس الدين محمد الحافوي عن العلامة أجد
ابن يونس الشهير بابن الشامي بكسر فسكون وتقديم اللام على الباء الموحدة * ويرويه شيخنا السيد
شاكر عن محشى هذا الكتاب العلامة الثوري الشيخ ابراهيم الحلبي المدايري وعن فقيه العصر الشيخ
ابراهيم النزي السايحاني أمين الفتوى بدمشق الشام كلاهما عن العلامة الشيخ سليمان المنصوري عن الشيخ
عبد الحى الشرنبلالى عن فقيه النفس الشيخ حسن الشرنبلالى ذى التاليف الشهيرة عن الشيخ محمد المحي
عن ابن الشامي * وأروى بالاجازة عن الاخوين المعمرين الشيخ عبد القادر والشيخ ابراهيم حقبدي سيدى
عبد الغنى النابلسي شارح الحبية وغيرهما المذكورين عن والده الشيخ اسماعيل شارح الدر

والفرع عن الشيخ أحمد الشوبري عن مشايخ الاسلام الشيخ عمر بن نجيم صاحب الدرر والشمس الحانوتي صاحب الفتاوى المشهورة والنور على المقدسي شارح نظم الكنز عن ابن الشلبي * وأروى بالاجازة أيضا عن المحقق حجة الله البعل شارب الاشباه والنظائر عن الشيخ صالح الجبيني عن الشيخ محمد بن علي الكتبي عن الشيخ عبد الغفار مفتي القدس عن الشيخ محمد بن عبد الله الغزي صاحب التنوير والمنع عن العلامة الشيخ زين بن نجيم صاحب البحر عن العلامة ابن الشلبي صاحب الفتاوى المشهورة وشارح الكنز عن السري عبد البر بن الشيخ شارح الهداية عن عبد العزيز البخاري صاحب الكشف والتحقيق عن الاستاذ حافظ فتح القدير عن السراج عمر الشهير بقارئ الهداية صاحب الفتاوى المشهورة عن علاء الدين السيرامي عن السيد جلال الدين شارح الهداية عن عبد العزيز البخاري صاحب الكشف والتحقيق عن الاستاذ حافظ الدين النسفي صاحب الكنز عن شمس الائمة الكردي عن برهان الدين علي المرغيناني صاحب الهداية عن نحر الاسلام البرزوي عن شمس الائمة السرخسي عن شمس الائمة الحلواني عن القاضي أبي علي النسفي عن أبي بكر محمد بن الفضل البخاري عن أبي عبد الله السيد بوني عن أبي حفص عبد الله بن أحمد بن أبي حفص الصغير عن والده أبي حفص الكبير عن الامام محمد بن الحسن الشيباني عن امام الائمة وسراج الائمة أبي خنيفة النعمان بن ثابت الكوفي عن جاد بن سليمان عن ابراهيم النخعي عن علقمة عن عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم عن أمين الوحي جبريل عليه السلام عن الحكم العدل جل جلاله وتقدست اسماءه (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) استدل بها عملا بالاحاديث الواردة في ذلك والاشكال في تعارض روايات الابتداء بالبسملة والجملة مشهور وكذا التوفيق بينها بحمل الابتداء على العرفي أو الاضافي وكذا ما اورد من الاذان ونحوه مما يبدأهم فيه والجواب عنه بأن المراد في الروايات كلها الابتداء باحد اسماء أو بما يقوم مقامه أو بحمل التبتد على المطلق وهو رواية يذكر الله عنده من جواز ذلك * ثم الباء لفظ خاص حقيقة في الالصاق مجاز في غيره من المعاني لا مستترك بينها ليرجح الجواز على الاشتراك موضوع بالوضع العام للموضوع له الخاص عند العضد وغيره أي لكل واحد من الشخصات الجزئية المخوطة بأمر كلي وهو مطلق الالصاق بحيث لا يفهم منه الا واحد بخصوصه والالصاق تعليق شيء وابنه له به فيصدق بالاستعانة والسببية لالصاق الكتابة بالقلم وبسببه كافي التحرير ولما كان مدلول الحرف معنى حاصل في غيره لا يتعقل ذهنه ولا خارجا لا يتعلق اشتراطه المتعلق المعنوي وهو الالصاق والتخوي وهو هنا ما جعلت التسمية مبدأه فيفيد تلبس الفاعل بالفعل حال الالصاق والمراد الالصاق على سبيل التبرك والاستعانة والاولى تقدير المتعلق مؤخر ليفيد قصد الاهتمام باسمه تعالى ردأ على المشرک المبتدئ باسم آلهته اهتمامها بالالاختصاص لان المشرک لا ينسب التبرك باسمه تعالى وليفيد اختصاص ذلك باسمه تعالى ردأ على المشرک أيضا واطهارا للتوحيد فيكون قصر افراد وانما قدم في قوله تعالى اقرأ باسم ربك لان العناية بالقراءة أولى بالاعتبار ليحصل ما هو المقصود من طلب أصل القراءة اذ لو اقرأ فاد أن المطلوب كون القراءة مفتوحة باسم الله تعالى لا باسم غيره ثم هذه الجملة خبرية لفظا وهل هي كذلك معنى أو انشائية معنى ظاهر كلام السيد الثاني والمقصود اظهار انشاء التبرك باسمه تعالى وحده ردأ على المخالف ما على طريق النقل الشرعي كتبت واشترت أو على ارادة اللازم كرب اني وضعتها اني فان المقصود بها اظهار التحسر لا الاخبار بضمومها وهل تخرج بذلك الجملة الخبرية عن الاخبار أو لا ذهب المخشري الى الاول وعبد القاهر الى الثاني وسأني في الجملة لذلك مزيد بيان وأورد أنها لو كانت انشائية لما تحقق مدلولها خارجا بدونها والتالي باطل فالقدم مثله اذا سفر والا كل ونحوهما مما ليس بقول لا يحصل بالبسملة وأجيب بأنها اذا كانت لانشاء اظهار التبرك والاستعانة باسمه تعالى وحده على ما قلنا فلا شك انه انما تحقق بها كما أن اظهار الخزن والتحسر انما تحقق بذلك اللفظ فان الانشاء قسمان منه ما لا يتحقق مدلوله الوضعي بدون لفظه ومنه ما لا يتحقق مدلوله الإلزامي بدونه وما نحن فيه من قبيل الثاني * ثم ان المراد بالاسم هنا ما قابل الكنية واللقب فيشمل الصفات حقيقة أو اضافية أو سلبية فيدل على أن التبرك والاستعانة بجمعه مع اسماءه تعالى * والله علم على الدات العلمية المستجمعة للصفات الحميدة كما قاله السعد وغيره أو ان خصوصية أي بلا اعتبار صفة أصلا كما قاله العصام قال السيد الشريف كما تاهت

العقول في ذاته وصفاته لا حجاب بها نور العظمة تخيرت أيضا في اللفظة الدالة على الذات وكأنه انعكس
 اليهم تلك الانوار أشعة فبهت أعين المستبصرين فاختلفوا أسرياني هو أم عربي أسم أو صفة مشتق
 أو علم أو غير علم والجهوز على انه عربي علم من تجل من غير اعتبار أصل منه ومنهم أبو حنيفة ومحمد بن الحسن
 والشافعي والتليل وروى هشام عن محمد عن أبي حنيفة أنه اسم الله الاعظم وبه قال الطحاوي وكثير
 من العلماء وأما الثعالف في حق انه لا ذكر عندهم صاحب مقام فوق الذكوب كما في شرح التحرير لابن أمير
 حاج * والرجح لفظ عربي وقيل مغرب عن رنجان بالحاء المعجمة لانكار العرب حين سمعوه ورد بأن انكارهم له
 لتوهمهم أنه غير تعالى في قوله تعالى قل ادعوا الله أو ادعوا الرمن وذهب الاعلم الى أنه علم كالحلالة
 لاختصاصه به تعالى وعدم اخلاقه على غيره تعالى معترفا ومنكرا وأما قوله في مسيلمة (وأنت غيث الوري
 لا زلت رحمانا) نحن نعمته وغاؤه في الكفر واختاره في المغني قال السبكي والحق أن المنع شرعي لا لغوي
 وأن الخصوص به تعالى المعترف والجهوز على أنه صفة مشبهة وقيل صيغة مبالغة لان الزيادة في اللفظ لا تكون
 الا لزيادة المعنى والا كانت عبثا وقد زيد فيه حرف على الرحيم وهو يفيد المبالغة بصيغة فدلّت زيادته على زيادته
 عليه في المعنى كما لان الرحمانية نعم المؤمن والكافر والرحمية تخص المؤمن أو كيفا لان الرمن المنعم بجلال
 النعم والرحيم المنعم بدقائقها والظاهر أن الوصف بهم مالم يمدح وفيه إشارة الى لمية الحمة أي انما افتتح
 كتابه باسمه تعالى ستر كما مستعينا به لانه المفيض للنعم كلها وكل من شأنه ذلك لا يفتح الا باسمه وهل وصفه
 تعالى بالرحمة حقيقة أو مجاز عن الانعام أو عن ارادته لانها من الاعراض النفسانية المستحيلة عليه تعالى
 فبرادغاتها المشهور الثاني والتحقى الاول لان الرحمة التي هي من الاعراض هي القائمة بنا ولا يلزم كونها
 في حقه تعالى كذلك حتى تكون مجازا كالعلم والقدرة والارادة وغيرها من الصفات معانيها القائمة بشان
 الاعراض ولم يقل احد انهم في حقه تعالى مجاز وتتمام تحقيقه مع فوائد أخرى حواشينا على شرح المنار للشارح
 (قوله جدا) مفعول مطلق لعماد محذوف وجوبا والممدوح الوصف بالجميل على الجميل الاختياري على
 جهة التعظيم والتجليل وعرفا فعل بني عن تعظيم المنعم بسبب انعامه فالاول أخص مورا اذا الوصف لا يكون
 الا باللسان وأعم متعلقا لانه قد يكون لا بعبارة نعمة والثاني بعكسه فيمنع ما عوم وجهي والشكر لغة
 برادف الحمد عرفا وعرفا صرف العبد بجمع ما أنعم الله عليه الى ما خلق لاجله وخرج بالاختياري الممدح
 فانه أعم من الحمد لانفراده في مدحت زيد أعلى رشاقة قدوة واللواؤة على صفاتها فيمنع ما عوم مطلق وذهب
 الزمخشري الى ترادفهما لاشتراطه في الممدوح عليه أن يكون اختياريا كالحمود عليه ونقض التعريف
 بجمع بخر وجحد الله تعالى على صفاته وأوجب بأن الذات لما كانت كافية في اقتضاء تلك الصفات جعلت بمنزلة
 الافعال الاختيارية وبأنه لما كانت تلك الصفات مبدءا لأفعال اختيارية كان الحمد عليها باعتبار تلك الأفعال
 فالحمود عليه اختياري باعتبار المآل أو أن الحمد عليها مجاز عن الممدح ثم ان الحمد عليه وبه قد تغاير ان ذاتا
 كاهنا أو اعتبارا كما اذا وصف الشجاع بشجاعته فهي محمود به من حيث ان الوصف كان بها ومحمود عليه من
 حيث انها كانت بعبارة على الحمد والجد حيث اطلق ينصرف الى العرفي لما قاله السيد في حواشي المطالع اللفظ
 عند أهل العرف حقيقة في معناه العرفي مجاز في غيره وعند محقق الصوفية حقيقة الحمد اظهره صفات الكمال
 وهو بالفعل أقوى منه بالقول لان دلالة الأفعال عقلية لا يتصور فيها التخلف ودلالة الاقوال وضعية يتصور فيها
 ذلك ومن هذا القبيل جحد الله تعالى وثناؤه على ذاته فانه بسط بساط الوجود على مكنات لا تحصى ووضع
 عليه مواثد كرمه التي لا تنتهي فان كل ذرة من ذرات الوجود تدل عليها ولا يتصور في العبارات مثل هذه
 الدلالات ومن ثم قال عليه الصلاة والسلام لا أحصى ثناء عليك أنت كما أئنت على نفسك ثم أن الحمد مصدر
 يصح أن يراد به معنى المبني للفاعل أي الحمادية أو المبني للمفعول أي الحمودية والمعنى المصدري أو الحاصل
 بالمصدر وعلى كل فال في قولنا الحمد لله اما الجنس أو للاستغراق أو للعهد الذهني أي الفرد الكامل المعهود
 ذهنا وهو الحمد القديم فهي اثنتا عشرة صورة واختار في الكشف الجنس لان الصيغة بجوهرها تدل
 على اختصاص جنس الحماد به تعالى ويلزم منه اختصاص كل فردا لو خرج فرد منها فخرج الجنس تبعاله
 لتحقيقه في كل فرد فيكون اختصاص جميع الافراد ثابتا بطريق برهاني وهو أقوى من اثباته ابتداء فلا حاجة

في تأدية المقصود وحرث ثبوت الحمد له تعالى وانتفاؤه عن غيره الى أن يلاحظ الشمول والاحاطة واختار غيره
 الاستغراق لان الحكم على الحقيقة بدون اعتبار الافراد قليل في الشرع وعلى كل فالحصر ادعاءى محمول
 على المبالغة تنزيلا لجل غيره تعالى منزلة العدم أو حقيقي باعتبار أنه راجع اليه فكيفه تعالى واقدار العبد
 عليه وقد يقال انه جعل الجنس في المقام الخطابي منصرفا الى الكامل كانه كل الحقيقة فيكون من باب ذلك
 الكتاب والخاص بالحواد وهل هذا الحصر بطريق المفهوم أو المنطوق قبل بالمنطوق ورد بأن أُل تدل على
 العموم والشمول فليس النفي جزء مفهوما وان كان لازما وقيل بالمفهوم لما ذكر وقيل لا تنفيد الحصر ونسب
 للحنفية وضعفه في التحرير بأن كلامهم مشحون باعتباره وقد تكرر الاستدلال منهم في نفي الجين عن المدعى
 بقوله عليه الصلاة والسلام والجين على من أنكروا في الهداية جعل جنس الايمان على المنكرين وليس وراء
 الجنس شيء وعلى كل من الصور الاثني عشرة فلام الله اما الملك أو الاستحقاق أو الاختصاص ففي ست وثلاثون
 وعلى الاخير في لنا كبد الاختصاص المستفاد من أُل كما قاله السيد من أن كلامه ما يدل على اختصاص
 المحامدية تعالى وقيل أن الاختصاص المستفاد من اللام هو اختصاص الحمد بعد دخولها وأُل لا اختصاص
 ذلك الاختصاص به تعالى وتعالى في شرح آداب البحث اقول يظهر لي أن أُل لا تنفيد الاختصاص اصلا كما مر
 منسوب للحنفية وانما هو مستفاد من النسبة أو من اللام لما صرح به في التلويح من أن أُل لا التعرف ومعناه
 الاشارة والتعيين والقياس والاشارة اما الى حصة معينة من الحقيقة وهو تعريف العهد أى الخارجى بكمالاته
 رجل فأكرم الرجل واما الى نفس الحقيقة وذلك قد يكون بحيث لا ينتقل الى اعتبار الافراد وهو تعريف
 الحقيقة والمماهية كالرجل خبر من المرأة وقد يكون بحيث يقتصر اليه ويقتضى اماناً أن توجد قرينة البضعية
 كما في ادخل السوق وخو العهد الذهني أو لا وهو الاستغراق كأن الانسان لني خسر احترازاً عن ترجيح بعض
 المتساويات بلامرجح فالعهد الذهني والاستغراق من فروع الحقيقة ولهذا ذهب المحققون الى أن اللام
 لتعريف العهد أو الحقيقة لا غير الا أن القوم أخذوا بالخاص وجعلوه أربعة أقسام اه موضعنا هذه معاني أُل
 فاذا كان مدخولها موضوعاً وحمل عليه مقرون باللام التي هي لا اختصاص أفادت اللام أن الجنس أو المعهود
 محص بمدخلها وان كان المحمول غير مقرون بها فان كان في الجملة ما يفيد الاختصاص كتعريف الطرفين
 ونحوه فيها والا فان كانت أُل للجنس والمماهية فنفس النسبة تفيد الاختصاص اذ لو خرج فرد من أفراد
 الموضوع لم تصدق النسبة ونفوس الجنس معه كما مر في كلام الكشف وإذا قال في الهداية وليس وراء الجنس
 شيء والخاص أن الاختصاص مستفاد من اللام الموضوع له أو من النسبة لكن اذا كانت أُل للجنس
 والمماهية كما في حديث والجن على من أنكروا اذا كانت أُل للاستغراق ولم يقتصر المحمول بلام الاختصاص
 ونحوها كقولك الرجل يأكل الرغيف فلا اختصاص أصلا هذا ما ظهر لتهمة القاصر قد بره وبه اندفع ما في
 التحرير من التضعيف واذا جعلت اللام للملك أو الاستحقاق فلا اختصاص وان قلنا ان أُل تنفذه لأن
 اختصاص ملك الحمد واستحقاقه بمدخول اللام لا ينافي ثبوت الحمد لا سحر لا بطريق الملك أو الاستحقاق تأمل
 ثم هذه الجملة تحتل الخبرة ويصدق عليها التعريف لأن الاخبار بالجد وصف بالجمل الخ أو فعل بني الخ
 واذا كانت أُل فيها للجنس فالنفسية منه له أو للاستغراق فكيفه أُل للعهد الذهني فجزئية ولو صح جعلها للعهد
 الخارجى فنفسية ويحتمل أن تكون منقولة الى الانشاء شرعاً أو مجازاً عن لازم معناها فالقصود ايجاد الحمد
 بنفس الصيغة أى انشاء تعظمه تعالى واختلفوا في الجملة الاخبارية اذا استعملت في لازم معناها كالمدح والثناء
 والهجاء حل تصير انشائية أم لا ذهب الشيخ عبد القاهر الى الثاني قال لثلا يلزم اخلاء الجملة عن نوع معناها
 قيل ولانه يلزم عليه ههنا انتفاء الاتصاف بالجمل قبل جد الحامد ضرورة أن الانشاء يقارن لفظه معناده
 الوجود وورد بان اللام انتفاء الوصف بالجمل لا الاتصاف والمكلام فيه (تمت) تأتي الاحكام الشرعية
 في كل من البسمة والجملة أما البسمة فيجب في ابتداء الذبح وروح الصبي والارسال اليه لكن يقوم
 مقامها كل ذكر خالص وفي بعض الكتب أنه لا يأتي بالرحمن الرحيم لأن الذبح ليس بلام للرحمة لكن في الجوهر
 أنه لو قال بسم الله الرحمن الرحيم فهو حسن وفي ابتداء الفاتحة في كل ركعة قبل وهو قول الاكثر لكن الاصح
 انه اسنة ونسب أيضاً في ابتداء الوضوء والا بلى وفي ابتداء كل أمر ذي بال ويجوز أو تسبب فيما بين

الفاتحة والسورة على الخلاف الآتي في محله ان شاء الله تعالى وتباح أيضا في ابتداء المشي والقيام والقعود
 وتكره عند كشف العورة او محل النجاسات وفي أول سورة براءة اذا وصل قراءتها بالانفصال كما قيده بعض
 المشايخ قبل وعند شرب الدخان أي ونحوه من كل ذي رائحة كريهة كما كل نوم وبصل وتحرم عند استعمال
 محرم بل في البرازية وغيره ما يكفر من بصل عند مباشرة كل حرام قطعي - الحرمة وكذا تحرم على الجنب ان لم يقصد
 به الذكر اه ط لمخضامع بعض زيادات وأما الحمدلة فتجب في الصلاة وتسقى في الخطب وقبل الدعاء وبعد
 الاكل وتباح بلا سب وتكره في الاماكن المستندرة وتحرم بعد اكل الحرام بل في البرازية أنه اختلف في كفره
 (قوله لك) أثر الخطاب على اسم الله تعالى الدال على اجتماعه لجميع صفات الكمال اشارة الى أن هذا
 الاجتماع من الظهور ويحتاج الى دلالة عليه في الكلام بل ربما يدعى أن ترك ذكر ما يدل عليه
 أوفق لمقتضى المقام بل المهم الدلالة على أنه قوى للحامد محرك الاقبال وداعى التوجه الى جنبه على الكمال
 حتى خاطبه مشعرا بأنه تعالى كأنه مشاهد له حالة الحمد لرعاية مرتبة الاحسان وهو أن تعبد الله كأنك تراه
 أو بأنه تعالى قريب من الحامد كما قال تعالى ونحن أقرب اليه من جبل الوريد وان كان الحامد لتقصانه في كمال
 البعد كما تدل عليه كلمة يا الموضوع لتداء البعد على ما قيل ففي الايمان بما اضم لنفسه واستبعاد لها عن
 مظان الزنى كما أفاده الخطاى واليزدى (قوله يا من شرحت) الاولى شرح كما عبر في مختصر المعاني لأن
 الاسماء الظاهرة كلها غيب سواء كانت موصولة أو موصوفة كما صرح به في شرح المفتاح لكن بمراعاة جانب
 النداء الموضوع للخطاب يسوغ الخطاب نظر الى المعنى وذكر في المطول أن قول علي "كترم الله وجهه" (انا الذي
 ستمنى أي حمده) قبيح عند النخوين واعترضه حسن جلبي بأن الالتفات من أتم وجوه تحسين الكلام
 فلا وجه للتقييد لانه الالتفات من الغيبة الى التكلم وفيه تغليب جانب المعنى على جانب اللفظ على أنه يرد على
 النخوين بل أنتم قوم تجهلون فلو كان فيه قباحة لما وقع في كلامه وفي أعلى طبقات البلاغة اه أقول ولا ينبغي
 ما في قوله على انه يرد الخ من اللطافة عند أهل الظرافة وفي معنى اللبيب في بحث الاشياء التي تحتاج الى رابط
 أن نحو أنت الذي فملت مقيس لكنه قليل واذا تم الموصول بصلته انخب عليه حكم الخطاب واهذا قليل قنم
 ومن زعم أنه من باب الالتفات لأن آمنوا مغايبه وقنم مواجهة فقد سها اه ولا ينبغي أنه فيما نحن فيه لم يتم
 الموصول بصلته أي لم يأت الضمير بعد تمام الصلاة فدعوى الالتفات فيه صحيحة (قوله شرحت صدورنا) أصل
 الشرح بسط اللحم ونحوه ومنه شرح الصدر أي يبسطه ينور الله "وقيل معناه التوسعة مطلقا ويقابلها الضيق
 اقوله تعالى فن يرد الله أن يهديه الآية وفسر في آية ألم نشرح توسعته بما أودع فيه من العلم والحكمة وخض
 الصدور لانها ظروف القلوب المولدة على سائر الجوارح لانها محل العقل كما يأتي في باب خيار العبد والمراد بها
 القلوب واتساعها كثرة ما يدخل فيها من الحكم الالهية والعارف الربانية (قوله بأنواع الهداية)
 قال البيضاوي في تفسيره الهداية دلالة بلطف ولذا تستعمل في الخير وقوله تعالى فاهدوهم الى صراط
 الجحيم على التهكم وهداية الله تعالى تنوع أنواعا لا يحصى فيها عدد الحكم تنحصر في أجناس مترتبة الاول
 افاضة القوى التي بها يتمكن المرء من الاهتداء الى مصالحه كاقوة العقالة والحواس الباطنة والمشاعر
 الظاهرة والثاني نصب الدلائل الفارقة بين الحق والباطل والصالح والفساد والثالث الهداية بارسال الرسل
 وانزال الكتب والرابع أن يكشف على قلوبهم السراير ويريهم الاشياء كما هي بالوحى أو الالهام أو المنامات
 الصادقة وهذا مختص بالانبياء والاولياء اه لمخضام (قوله سابقا) حال من مصدر شرحت اي جعلت صدورنا
 قابلا للتغيرات حال كون الشرح سابقا أو صفة لذلك المصدر اه ط أقول أو صفة لزمان أي زمانا مناسبافهو
 منصوب على ظرفية أي حين أخذ المشاق أو حين ولدنا على الفطرة وأعقلنا الدين الحق واخترنا البقاء عليه
 (قوله ونورت بصائرنا) النور كيفية ظاهرة بنفسها مظهرة لغيرها والضياء أقوى منه وأتم ولذلك اضيف
 الى الشمس في قوله تعالى هو الذي جعل الشمس ضياء والقمر نورا وقد يفرق بينهما بأن الضياء ضوء ذاتي
 والنور ضوء عارض وقد يقال ينبغي أن يكون النور أقوى على الاطلاق لقوله تعالى الله نور السموات
 والارض وانما يتجه اذا لم يكن معناه في الآية المنور وقد جله أهل التفسير على ذلك اه حسن جلبي على
 المطول والبصائر جمع بصيرة وهي قوة للتلذذ المنزهر بنور القدس يرى بها حقائق الاشياء بمثابة البصر للنفس

كفي تعريفات السيد (قوله بتنوير الابصار) الباء للسببية فان الانسان بنور بصره يتطرق الى عجائب
المصنوعات لله تعالى والى ان كتب النافعة وغير ذلك مما يكون سببا في العمادة لتنوير البصيرة باكتساب
المعارف (قوله لاحقا) الكلام فيه كالكلام في سابقا واما كان تنوير البصائر لاحقا أى متأخرا عن شرح
الصدر ولان شرحها بالاهتداء الى الاسلام كالمسير اليه قوله تعالى فمن ير الله أن يهديه الآية وهذا سابق
عادة على تنوير البصائر بما ذكرنا وقال الخطاى في حاشية المختصر قدم شرح الصدر على تنوير القلب لان
الصدر وعاء القلب وشرحه مقدم لدخول النور في القلب (قوله وأفضت) يقال أفاض الماء على نفسه
أى أفرغه قاموس (قوله من اشعة) جمع شعاع بالضم وهو ما تراه من الشمس كانه الجبال مقبلة عليك اذا
نظرت اليها أو ما يتشرب من ضوءها قاموس والشرية فعيلة بمعنى مفعولة أى مشروعة فقد شرعها الله حقيقة
والنبي صلى الله عليه وسلم مجازا والشرية والملة والدين شئ واحد فهى شريعة لكون الله تعالى قد شرعها
والشرية في الاصل الطريق يورد للاستقاء فأطلقت على الاحكام المشروعة لبيانها ووضوحها والتوصل بها
الى ما به الحياة الابدية وملة لكونها املت علينا من النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ودين للدين
بأحكامها أى للدين بها اه ط وكل من الدين والشرية يضاف الى الله تعالى والنبي والامة بخلاف الملة
فانها لا تنضاف الا الى النبي صلى الله عليه وسلم فيقال ملة محمد صلى الله عليه وسلم ولا يقال ملة الله تعالى
ولاملة زيد كما قاله المظهر والراغب وغيرهما في كل ما قاله التقاضا في انها تنضاف الى احاد الامة فهستافى
في شرحه على الكيدانية هذا وقال ح الانسب بالافاضة والبحر أن يقول من شأيب مثلا وهو جمع
شروب الدفعة من المطر كافي القاموس اه اى بناء على انه شبه الشريعة بالشمس بجامع الاهتداء فهو
استعارة بالكناية والاشعة تخيل وكل من الافاضة والبحر لا يلائم ادعاء أن الشريعة من أفراد الشمس الذى
هو مبنى الاستعارة ولا يخفى أن هذا غير متعين لجواز ان تشبه أحكام الشريعة بالاشعة من حيث الاهتداء
فهو استعارة نصريرية والقرينة اضافة الاشعة الى الشريعة ثم تشبه الاحكام العبر عنها بالاشعة من حيث
الارتفاع أو الكثرة بالسحاب فهو استعارة بالكناية والافاضة استعارة تخيلية والبحر ترشيح فقد اجتمع
فيه ثلاث استعارات على حد قوله تعالى فإذا قمها الله لباس الجوع والخوف ويجوز أن يقال اضافة الاشعة
الى الشريعة من اضافة المشبه به الى المشبه وشبه المسائل الشريعة بالبحر بجامع الكثرة أو النفع
فهو استعارة نصريرية والافاضة ترشيح فافهم (قوله وأغدقت) أى اكثرت في التزليل لاسقيناها هم ماء
غذا أى كثيرا مصباح (قوله لدينا) أى عندنا وقبل ان لى تقتضى الحضرة بخلاف عند تقول عندى
فرس اذا كنت غلظتها وان لم تكن حاضرة في مكان التكلم ولا تقول لى الا اذا كانت حاضرة (قوله
منك) جمع منحة وهى العطية (قوله الموفرة) أى الكثرة (قوله نهرا فائقا) الفائت الخيارات من كل
شئ قاموس وفيه استعارة نصريرية أيضا نظير ما مر ولا يخفى ما فى الجمع بين أسامى الكتب من الهداية
والتنوير والبحر والثر من اللطافة وحسن الابهام ولبس المراد به انفس الكتب لما فيه من التكلف وفوات
النكات البدعية فى لطف الكلام ولانه غير المألوف فى مثل هذا المقام بين العلماء الاعلام فافهم (قوله
وأتمت) أى اكملت نعمتك أى انعمك أو ما انعمت به ط (قوله علينا) الضمير للمؤلف وحده نظر الى عود
ثواب الانتفاع به اليه فقط وأتى بضمير العظمة للحدث بالنعمة وهو جازع عند الفقهاء والمحدثين أو الضمير لمعاشر
الخفية باعتبار الانتفاع به وهذا حسن ظن من الشيخ ويدل على أن الخطبة ألقت بعد ابدائه هذا الكتاب
بل على انها متأخرة عنه ط (قوله حيث) الحينة للتعليل أى لانه يسرت أى سهلت أو للتقيد أى اتمت
وقت تيسر ابتداء الخ والاول أولى ط (قوله تبييض) هو فى اصطلاح المصنفين عبارة عن كتابة الشئ على
وجه الضبط والتحرير من غير شطب بعد كتابته كيفما اتفق اه جوى (قوله هذا الشرح) الاشارة الى
مافى الذهن من الالفاظ المتخيلة الدالة على المعانى وهذا هو الاولى من الالوجه السبعة المشهورة ط وهى
كون الاشارة الى واحد فقط من الالفاظ أو النقوش أو المعانى أو الى اثنين منها أو الى الثلاثة وعلى كل فالاشارة
مجازية هنا والشرح بمعنى الشارح أى المبين والكاشف أو جعل الالفاظ شرحا مبالغة (قوله المختصر)
الاختصار وتقليل اللفظ وتكثير المعنى وهو اليجاز كفى الفتح (قوله تجاه) فى القاموس وجاهك

بتنوير الابصار لاحقا * وانضت
علينا من اشعة شريعتك المظهرة
بحر ارائقا * وأغدقت لدينا من
بحار منحل الموفرة نهرا فائقا *
وأتممت نعمتك علينا حيث
يسرت ابتداء تبييض هذا الشرح
المختصر تجاه وجه

وتجاءك مثلين تلقا وجهك (قوله منبع الشريعة) أى محل نبعها وظهورها شبه الظهور والنبع ثم اشتق من النبع معنى الظهور ومنبع بمعنى مظهر فهو واستعاره نصر محبة أو شبه الشريعة بالماء والمنبع تخيل فهو واستعاره بالسكابة والمعنى وجه صاحب منبع الشريعة (قوله والدرر) أى القوائد الدنيوية والآخرية الشبهة بالدرر فى النفاسة والانتفاع فهو واستعاره نصر محبة وعطفه على الشريعة من عطف العام على الخاص وفيه إيهام لطيف بكتاب الدرر (قوله وخبيعية) عطف على منبع تنبيه فجميع بمعنى مناجيع وخوم يضطجع بجذاه آخر بلا فاصل وأطلق عليهما خبيعين لقرنهما منه صلى الله عليه وسلم ط (قوله الجليلين) أى العظمين (قوله بعد الأذن) متعلق بقوله يسرت أو ابتدأ وكان الأذن للشارح حصل منه صلى الله عليه وسلم صريحاً برؤية منام أو بالهام وببركته صلى الله عليه وسلم فاق هذا الشرح على غيره كما فاق مثله حيث رأى المصنف النبى صلى الله عليه وسلم فقام له مستقبلاً واعتقه بجلا وألقمه عليه الصلاة والسلام لسانه الشريف كما حكاه فى المنع فكل من المتقن والشرح من آثار بر كنه صلى الله عليه وسلم فلا غرو أن شاع ذكرهما وفاق وعم نفعهما فى الاتفاق (قوله صلى الله عليه وسلم) فعل ماض قياس مصدره التصلية وهو منجبر لم يسمع هكذا قاله غير واحد وبؤيده قول القاموس صلى صلاة لاتصلية دعا اه ويرد ما أنشد نعلب

تركت القيان وعزف القيان * وادمنت تصلة وابتهالا

القيان جمع قينة وهى الامة وعزفها أصواتها قال والتصلة من الصلاة وابتهالا من الدعاء اه وقد ذكره الزوزنى فى معادره وفى القهستانى الصلاة اسم من التصلة وكلاهما مستعمل بخلاف الصلاة بمعنى أداء الأركان فإن مصدره لم يستعمل كاذكره الجوهرى والجهرى وعلى أنها حقيقة لغوية فى الدعاء مجازى فى العبادة انخصوصة كما حققه السعدى فى حواشى الكشف وتماهى فى حاشية الاشياء للعموى وفى التحرير حى موضوعه للاعتناء بآظهار الشرف ويحقق منه تعالى بالرجة عليه ومن غيره بالدعاء فهى من قبيل المشترك المعنوى وهو أرجح من المشترك اللفظى أو هى مجاز فى الاعتناء المذكور اه وبه اندفع الاستدلال بقوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبى الآية على جواز الجمع بين معني المشترك اللفظى ولما فيه من معنى العطف عدت بعلى للمنفعة وان كان المتعدى بها للمضرة بناء على أن المترادفين لا بد من جريان أحدهما مجرى الآخر وفيه خلاف عند الأصوليين والجملة خبرية لفظاً منقولة الى الانشاء أو مجازية بمعنى اللهم صل اذ المقصود إيجاد الصلاة امتثالاً للامر قال القهستانى ومعناها النماء الكامل الآن ذلك ليس فى وسعنا فأمرنا أن نكل ذلك اليه تعالى كما فى شرح التأويلات وأفضل العبارات على ما قال المرزوقى اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وقيل هو التعظيم فالمعنى اللهم عظمه فى الدنيا بأعلا ذكره وإنفاذ شرعبه وفى الآخره بتضعيف أجره وتشفيعه فى آتبه كما قاله ابن الأثير اه وعطف قوله وسلم بصيغة الماضى ويحتمل صيغة الامر من عطف الانشاء على الانشاء لفظاً أو معنى وحذف معموله لدلالة ما قبله عليه أى وسلم عليه ومصدره التسليم واسم مصدره السلام ومعناه السلامة من كل مكروه قال الجوهرى وجمع بينهما خروجا من خلاف من كره أفراداً أحدهما عن الآخر وان كان عندنا لا يكره كما صرح به فى منتهى المفتى وهذا الخلاف فى حق نينا صلى الله عليه وسلم وأما غيره من الانبياء فلا خلاف فيه ومن ادعاه فعليه أن يورد نقلاً صريحاً ولا يجد اليه سبيلاً كذا فى شرح العلامة ميرزا على الشبائل اه أقول وبجزم العلامة ابن أمير حاج فى شرحه على التحرير بعدم صحة القول بكرامة الأفراد واستدلال عليه فى شرحه المسمى حلبة الجمل فى شرح منية المصلى بما فى سنن النبى بسند صحيح فى حديث القنوات وصلى الله على النبى ثم قال مع أن فى قوله تعالى وسلام على المرسلين وسلام على عباد الذين اصطفى الى غير ذلك اسوة حسنة اه ومن رد القول بكرامة العلامة من لا على القارى فى شرح الجزرية فراجع (قوله وعلى آله) اختلف فى المراد بهم فى مثل هذا الموضع فالأكثرون أنهم قرابته صلى الله عليه وسلم والذين حرم عليهم الصدقة على الاختلاف فيهم وقبل جميع إية الاجابة والسبب مال مالك واختاره الأزهري والنووى فى شرح مسلم وقيل غير ذلك شرح التحرير وذكر القهستانى أن الثانى مختار المحققين (قوله وصحبه) جمع صاحب وقيل اسم جمع له قال فى شرح التحرير والصحابة عند الحديث وبعض الأصوليين من لقي

النبي صلى الله عليه وسلم مسلما ومات على الاسلام وقبل النبوة ومات قبلنا على الحنيفية كزيد بن عمرو بن نفيلة
 أو ارتد وعاد في حياته وعند جنيور الاصوليين من طالت محبته شبعه الله مدة ثبت معها الاطلاق صاحب فلان
 عرفا بالتحديد في الاصحاح ١٥ وظاهره ان من ارتد ثم أسلم تعود محبته وان لم يلقه بعد الاسلام وهذا ظاهر على
 مذهب الشافعي من أن المرتد لا يحيط عمله ما لم يمت على الردة أما عندنا فبغير رد الردة يحيط العمل والحنيفة
 من أشرف الاعمال لكنهم قالوا انه بالاسلام تعود أعماله مجردة عن الثواب وله الايجاب عليه قضاء وحاسوى
 عبادة تبقى سببا كالخروج وكملادة صلاها فارتد فأسلم في وقتها وعلى هذا فقد يقال تعود محبته مجردة عن الثواب
 وقد يقال ان أسلم في حياة النبي صلى الله عليه وسلم لا تعود محبته ما لم يلقه لبنا منيها (قوله الذين
 حازوا) أي جعوا (قوله من مخرج) فيه صناعة التوجيه حيث ذكر أسماء الكتب وهي الخ المصنف
 والفتح شرح البداية للمحقق ابن الهمام والكشف شرح المنار للنسفي والفيض للكركي والروافى من الكافي
 للنسفي والحقائق شرح منظومة النسفي وفيه حسن الايهام بذكر كماله معنى قريب ومعنى بعيد وأراد المعنى
 البعيد وهو المعاني الغريبة عند ادون الاصطلاحية لاهل المذهب أي حازوا من عنايا فتح باب كشف أي اظها
 فيض أي كثير فضلك أي انعمالك الروافى أي التمام خاتمت أي امورا محقة وبهذا اللطافة يغفر ما فيه
 من تسابع الاضافات الذي عد محلا بالصراحة الا اذا لم ينقل على اللسان فإنه يزيل الكلام ملاحه ولناقة
 فيكون من أنواع البديع ويسمي الاطراد كقوله تعالى ذكره رجة ربك وقوله تعالى كدأب آل فرعون (تنبيه)
 حقائق بالالف للجمع مع أنه متوع من الصرف على اللغة المشهورة فنصرفه هنا على حد قوله تعالى سلاسل
 وأغلا وقوله تعالى قوارير أي قرام من قوم ما ذكره والذالك أوجهها منها التاسب ومنهم من قرأ سلا
 بالالف دون تترين (قوله وبعد) يؤتى بها الانتقال من اسلوب الى اسلوب آخر لا يكون بينهما مناسبة في
 من الاقصاب المشوب بالتحلص واختلف في أول من تكلم بها واداد أقرب وهي فعل الخطاب الذي اوتيه وهي
 من الظروف الزمانية والمكانية المنقطعة عن الاضافة منبهة على الضم ثنية معنى المنضاف اليه أو منصوبة غير
 منوثة ثنية لفظه أو منوثة ان لم يشر لفظه ولا معناه والثالث لا يحتمل خصال عدم مساعدة الخط الاعلى لغة
 من لا يكتب الالف المبدلة عن التنوين حال النصب وعلى كل لا بد لي من متعلق فان كانت الواو خاتمة عن
 أما كما هو المشهور فتعلقها اما الشرط او الجزاء والثاني أولى ليقصدنا كيد الوقوع لان التعليق على أمر لا بد من
 وقوعه يفيد وقوع التعليق البتة والتقدير مدهد ما يكن من شيء فيقول بعد البسلة والجدلة والتعليق وان كانت
 الواو للطف ودون عطف القصة على القصة أو للاستئناف فالعامل فيها يقول وزيدت فيه الفاء لتوهم
 أما اجراء المتوهم مجرى المحقق كفي ولا سابق بالجزء والتقدير ويقول بعد البسلة وعلى الاول ففي جواب
 الشرط لنيابة الخاوع أداته واعتد منه حسن جلبي في حواشي التلويح بأن النية تنقضي مناسبة بين النائب
 والمنوب عنه ولا مناسبة بين الواو وأما ١٥ ولا يصح تقديره أما بعد الواو لان أما لا تحذف الا اذا كان الجزاء
 أمرا أو نهيا ناصبا لما قبله أو مفسرا له كافي الرضى وما عتليس كذلك (قوله فتعير ذي اللطف ٢) أي كثير الفقر
 أي الاحتياج منه تعالى ذي اللطف أي الرفق والبر بعباده والاحسان اليهم (قوله الخ) أي الظاهر فانه
 من أسماء الاضداد فان لطفه تعالى لا يخفى على شخص في كل شخص أو المراد الخفي عن العبد بأن يدبره الامر
 من غير تعان منه ومشته ويحيي له أمور ينادي وآخرته من حيث لا يحتسب والله على كل شيء قدير ط (قوله
 محمد) بدل من فقير أو عطف بيان وعلاء الدين لقبه أي معليه ورافعه بالعمل به وبيان أحكامه ومنع بعضهم
 من التسمي بمثل ذلك بحافيه تركية نفس ويأتي تمام الكلام على ذلك في كتاب الخطر والاباحة ان شاء الله
 تعالى وهو روجه الله تعالى كافي شرح ابن عبد الرزاق على هذا الشرح محمد بن علي بن محمد بن علي بن عبد
 الرحمن بن محمد بن جمال الدين بن حسن بن زين العابدين الحصني الانزى المعروف بالحكمي صاحب
 التصانيف في الفقه وغيره منها هذا الشرح وشرح الملتقى وشرح المنار في الاصول وشرح الظفر في النحو
 ومختصر الفتاوى الصوفية والجمع بين فتاوى ابن نجيم جمع الفتاوى وجمع ابن صاحبها وله تعلية على صحيح
 البخاري تلغ في ثلاثين كراسا وعلى تفسير البيضاوي من سورة البقرة الى سورة الاسراء وحواش على الدرر
 وغير ذلك من الرسائل والبحريرات وقد أقر له بالنقل والتحقيق مشايخه وأحل عصره حتى قال شيخه الشيخ

الذين حازوا من مخرج كشف
 فيض فضلك الروافى حقائقا *
 وبعد فقير فقير ذي اللطف
 الخفي محمد علاء الدين

٢. لعده الروافى شرح من الكافي
 أو نحو ذلك وليجوز ١٥ صححه

٣ قوله فقير ذي اللطف الذي
 في السخ التي يدي وكب عليها ط
 فقير روجه ذي اللطف فله ليا سقط
 من نسخة هذا المخطى ١٥ صححه

خير الدين الرملي في اجازته له وقد بداني بلطائف أسئلة وقتت بها على كمال روايته وسعة ملكته فاجبته غير موسع عليه **ترد على** ما هو أعلى فزده فزاد فأبنت جواد رهانه في غاية المكنة والسبق فبعدت له الغاية فأنا مستر بحال التحقيق ومستصبرا لا يطرق فلما تبين لي أنه الرجل الذي حدث عنه وصلت به الى حالة يأخذمني وأخذمنه الى أن قال في شأنه

فيا من له شك فدونك فاسأل * تجد جبلا في العلم غير مختل
يباري في قول الفقه فيما يرويه * ويبرز للمبدان غير منزل
يقشر عن اب العلوم قشوره * ويأتي بما يختاره من مفضل
ويقوى على الترجيح فيه شاقب * من الفهم والادراك غير محوّل
وفكر اذا ما حاول التخرق له * وان رمت حل الصعب في الحال ينجلي
وما قلت هذا القول الا بعيدا * سبرت خباياه بأفهم مقول

وقال شيخه العلامة محمد افندي المحاسني في اجازته له أيضا وانه ممن نشأ والفضائل تعلمه وتنهله * والرغبة في العلم تقرب له ما يحاوله من ذلك وتسهله * حتى نال من قداح الكمال القدر المعلى * وفاز بما وشخ به صدر النباهة وحلى * وكان لي على الغوص على غرر القوائد أعظم معين فأفاد واستفاد وفهم وأجاد اه وترجمه تلميذه حاتم البلاء المحبي في تاريخه فقال ما ملخصه انه كان عالما محدثا فقيهنا حوياً كثيراً للحفظ والمرويات طلق اللسان فصيح العبارة جيد التقرير والتحرير ووفى عاشر شوال سنة ١٠٨٨ عن ثلاث وستين سنة ودفن بقبرة باب الصغير اه (قوله الحسكي) كذا يوجد في بعض النسخ وهو بفتح الحاء وسكون الصاد المهملتين وفتح الكاف وفي آخره فاء ويا النسبة الى حصن كيفا وهو من ديار بكر قال في المشترك وحسن كنهه على دجلة بين جزيرة ابن عمر وميا فارقين وكان القياس أن ينسبوا اليه الحسني وقد نسبوا اليه أيضا كذلك لكن اذ نسبوا الى الحسين أضيف أحدهما الى الآخر **ك**سبوا من مجموع الاسمين اسما واحدا ونسبوا اليه كما فعلوا هنا وكذلك نسبوا الى رأس عين رسعي والى عبدالله وعبد شمس وعبد الدار عبد لي وعبد ري وكذلك كل ما كان نظيره اذ ذكره المحبي في تاريخه في ترجمة ابراهيم بن المنلا (قوله بجامع بني امية) متعلق بالامام والباء بمعنى في ط وقد بناه الوليد بن عبد الملك الاموي نقل أنه أنشئ عليه ألف دينار ومائتي ألف دينار وفيه رأس يحيى بن زكريا وعليهما السلام وفي حائطه القبلي مقام هو عليه السلام ويقال انه أول من بنى جدرانه الاربع * وذكر القرطبي في تفسير قوله تعالى والذين انه مسجد دمشق وكان بستانا نالني الله هو وعليه السلام وانه كان فيه شجر التين قبل أن يبنيه الوليد اه فهو المعبد القديم الذي تشرّف بالانبياء عليهم السلام وصلى فيه الصحابة الكرام وقد صرح الفقهاء بأن الفضل بعد المساجد الثلاثة ما كان أقدم بل ذكر في كتاب أخبار الدول بالسند الى سفيان الثوري أن الصلاة في مسجد دمشق ثلاثين ألف صلاة وهو والله الحمد الى وقتنا هذا معمور بالعبادة ومجمع للعلم والافادة ولا يزال كذلك ان شاء الله تعالى الى أن يهبط على منارته الشرقية البيضاء عيسى بن مريم عليه السلام الى أن يرث الله الارض ومن عليها من الانام (قوله ثم المفتي الخ) أفاد أن الافتاء لم يجتمع له مع الامامة وانما تأخر عنها ط وفي تاريخ المحبي أنه تولى الافتاء خمس سنين وكان مختصيا في أمر الفتوى غاية التخصي ولم يضبط عليه شيء خالف فيه القول الصحيح (قوله بدمشق) بفتح الميم وقد تكسر قاعدة الشام سميت بيانيها دمشق بن كنعان قاموس وقيل بانيها غلام الاسكندر واسمه دمشق أو دمشق وهي أنزه بلاد الله تعالى قال أبو بكر الخوارزمي جنات الدنيا أربع غوطة دمشق وصغد سميرقند وشعب بوان وجزيرة نهر الابل وفضل غوطة دمشق على الثلاثة كفضل الثلاثة على سائر الدنيا وناهيك ما ورد فيها خصوصاً وفي الشام عموماً من الاحاديث والا نأثر (قوله الحنفي) ذكر العراقي في آخر شرح ألفية الحديث أن النسبة الى مذهب أبي حنيفة والى القبيلة وهم بنو حنيفة بلفظ واحد وأن جماعة من أهل الحديث منهم أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي يفرقون بينهما بزيادة في النسبة للمذهب ويقولون حنفي وانه قال ابن الصلاح لم أجد ذلك عن أحد من التجوين الا عن أبي بكر بن الانباري (قوله ما يضيئ) الجلة الى آخر الكتاب في محل نصب مقول

الحسكي * ابن الشيخ علي الامام
بجامع بني امية ثم المفتي بدمشق
المحمية الحنفي * لما يضيئ الخبر
الا قول

القول أو كل جله من الكتاب محلها نصب بناء على أن جزء المقول له محل أو ليس له محل وحما قولان ط (قوله من خزائن الاسرار) الخوازن جمع خزنة ألفها زائدة تنقلب في الجمع هـ مرة كقلائد في الالفية والمزيد ثالثا في الواحد * هـ زيارى في مثل كالثلاث

فكتب بهزة لا ياء بتقطعين من تحت بخلاف نحو ومعايش فإن الياء في المفرد أصلية فكتب بها ابن عبد الرزاق (فائدة) من اذائف المفتى أبي السعود أنه شغل عن الخزانة والقصة أيقران بالفتح أو بالكسر فأجاب بقوله لا تفتح الخزانة ولا تكسر القصة (قوله وبدائع) جمع بدعة من ابتدع الشيء ابتداء (قوله الافكار) جمع فكر بالكسر ويفتح اعمال النظر في الشيء كالفكرة والفكرى قاموس والمراد ما ابتدعه بفكره من الابحاث وحسن التركيب والوضع أو ما ابتدعه المجتهد واستنبطه من الادلة الشرعية وهذا بيان لمعاني أجزاء العلم قبل العلمية أما بعد ها فاجمع اسم للكتاب (قوله في شرح) ان كان من جزء العلم فلا يصح عن الظرفية والافالاول حذف في لان خزائن الاسرار هو نفس الشرح وظاهر الظرفية يقتضي المغايرة أفاده ط أقول وقد تراد في وحل عليه بعضهم قوله تعالى وقال اركبوا فيها ويمكن أن تتعلق بمحذوف حالا والظرفية فيها مجازية مثل ولكنكم في النقصان حياة ويمكن تعلقه بمذكور نظرا الى المعنى الاصل قبل العلمية فان الاعلام وان كان المراد بها اللفظ قد يلاحظ معها المعاني الاصلية بالتبعية ولهذا نادى بعض الكفرة بأبي بكر رضى الله عنه بأبي الفصيل أفاده حسن جلبي في حاشية التلويح عند قوله الموسوم بالتلويح الى كشف حقائق التتبع (قوله قدرته في عشر مجلدات ككبار) مجلدات جمع مجلد واسم المفعول من غير العاقل اذا جمع يجمع جمع تأنيث كنفوضات ومرفوعات ومنصوبات والمراد أجزاء لان العادة أن الجزء يوضع في جلده على حدة ط أى الهياض الجزء الاول منه قدر أن تمام الكتاب على منوال ما يبيض منه يبلغ عشر مجلدات كبار وذ كراحي وغيره أنه وصل في هذا الكتاب الى باب الورث والظاهر أنه لم يكمله في المسودة أيضا وانما ألف منه هذا الجزء الذى يبيضه فقط والله تعالى أعلم (قوله فصرقت عنان العناية) العنان بالكسر ما وصل بلجام الفرس والعناية القصد وفي نهاية الحديث يقال عنيت فلانا عنيا اذا قصده وتشبيه العناية بعورة الفرس في الاتصال الى المطلوب استعارة بالكناية واثبات العنان استعارة تخيلية وذ كرا صرف ترشيح وفيه الايام بكباب العناية اه ابن عبد الرزاق (قوله نحو الاختصار) أى جهة اختصار ما في خزائن الاسرار (قوله وسميته بالدر المختار) أى سميت هذا المختصر المأخوذ من الاختصار أو الشرح المتقدم في قوله تبييض هذا الشرح وسمى يتعدى الى مفعولين الاول بنفسه والثاني بحرف الجز كما هنا أو بنفسه كما في سميت ابنى مجدا قال ابن حجر وما اشتر من أن أسماء الكتب علم جنس وأسماء العلوم علم شخص فوقف فيه بأنه ان نظر لتعدد الشيء بتعدد محله فكلاهما علم جنس وان نظر للاتحاد العرفي فعلم شخص وأما التفرقة فبشيء تحكم وترجيح بلا مرجح اه والدر الجواهر وهو اسم جنس يصدق على القليل والكثير والمختار الذى يؤثر على غيره أفاده ط (قوله الذى فاق) نعم لتسوير الابصار لا للدر المختار اه ح وهذا بناء على أن قوله في شرح تسوير الابصار متعلق بمحذوف حال من الدر المختار ليس جزء علم فلا يرد أن جزء العلم لا يوصف على أنه قد ينظر فيه الى ما قبل العلمية كما قد مناه فافهم (قوله هذا الفن) في القاموس الفن الحال والضرب من الشيء كالافنون جمعه أفنان وفنون اه والمراد به هنا علم لانه نوع من العلوم (قوله في الضبط) هو الحفظ بالحزم قاموس والمراد به هنا حسن التحرير وماتة التعبير فهو ضبط كالجلل المخزوم (قوله والتصحيح) أى ذكر الاقوال الصحيحة الاماندر (قوله والاختصار) تقدم معناه فهو مع حسن التحرير والتصحيح خال عن التطويل (قوله ولعمري) قال في المغرب العمر بالضم والفتح البقاء الآن الفتح غلب في القسم حتى لا يجوز فيه الضم يقال لعمر لك ولعمرائه لا فعلن وارتفاعه على الابتداء وخبره محذوف اه أى قسمي أو عيني والواو فيه للاستئناف واللام للابتداء قال في القاموس واذا سقط اللام نصبت تصاب المصادر وجاء في الحديث النهى عن قول لعمر الله اه قال الجوى في حاشية الاشياء فعلى هذا ما كان ينبغي للمصنف أن يأتي بهذا القسم الجاهل المنهى عنه اه وفي شرح النقاية لله ستان لا يجوز أن يحلف بغير الله تعالى ويقال لعمر فلان واذا حلف ليس له أن يبر بل يجب أن يبحث فان البر فيه كفر عند بعضهم كما في كناية الشعبي اه أقول لا يمكن قال فاضل الروم حسن جلبي في حاشية المطول قوله لعمري يمكن

من خزائن الاسرار * وبدائع الافكار في شرح تسوير الابصار * وجامع البحار * قدرته في عشر مجلدات كبار * فصرقت عنان العناية نحو الاختصار * وسميته بالدر المختار * في شرح تسوير الابصار * الذى فاق * كتب هذا الفن في الضبط والتصحيح والاختصار * ولعمري

أن يجعل على حذف المضاف أي لواهب عمرى وكذا أمثاله مما أقسم فيه بغير الله تعالى كقوله تعالى والشمس
والليل وإفمر ونظائره أي ورب الشمس الخ ويمكن أن يكون المراد بقولهم لعمرى وأمثاله ذكر صورة القسم
لتأكيد معنونه الكلام وترويضه فقط لأنه أقوى من سائر المؤكدات وأسلم من التأكيد باتسم بالله تعالى
لوجوب البر به وإيسار الغرض اليدين الشرعي وتسمية غير الله تعالى به في التعظيم حتى يرد عليه أن الحلف بغير
اسم الله تعالى وصفاته عز وجل مكرود كما صرح به النووي في شرح مسلم بل الظاهر من كلام مشايخنا أنه كفر
إن كان باعتقاد أنه حلف بغير الله وحرام إن كان بدونه كما صرح به بعض الفضلاء وذكر صورة القسم على
الوجه المذكور لأبأس به ولهذا اشاع بين العلماء كيف وقد قال عليه الصلاة والسلام قد أفلح وأيسه وقال عز من
قائل لعمرى أنهم لفي سكرتهم يعمهون فهذا جرى على رسم اللغة وكذا إطلاق القسم على أمثاله اه (قوله
أفخت) أي صارت وتستعمل أفخت بمعنى صار كثيراً كما ذكره الأشعري (قوله روضة هذا العلم) الروضة من
العشب مستنقع الماء لاستراضة الماء فيها وهذا معناها في أصل الوضع ولذا قال بعض العلماء الروضة أرض
ذات مياه وأشجار وأزهار شبه الفقه بيستان على سبيل الاستعارة بالكناية وأثبت الروضة تخييل وما بعده
ترشيح للمكنية أو للتخييل باقياً على معناه مقصوداً به تقوية الاستعارة ويجوز أن يكون مستعاراً بالأم
المشبه كما قرئ في محله بأن تشببه المسائل بالأزهار والأنهار على سبيل الاستعارة المكنية أيضاً وأثبت التفتيح
والنسائل تخييل (قوله مفتحة الأزهار) أصلاً مفتحة الأزهار منها وأزهارها على جعل أل عوضاً عن المضاف
اليه والأزهار مرفوعة بالنباية عن القائل فحول الاسناد إلى ضمير الموصوف ثم أضيف اسم المفعول إلى
مرفوعة معنى فهو حينئذ جار مجرى الصفة المشبهة قافهم (قوله سلسلة الأنهار) الكلام فيه كالذي قبله
وفي القاموس تسلسل الماء جرى في حدود (قوله من عجائبه) جمع عجيب والاسم العجيبة والاعجوبة قاموس
والمراد بها مسائل العجيبة ومن صله لقوله تختار وعثرات مبتدأ والتحقيق مضاف اليه ويطلق على ذكر الشيء على
الوجه الحق وعلى إثبات الشيء بدليله وجهه تختار خبر المبتدأ وفي الكلام استعارة مكنية حيث شبه التحقيق
بشجرة وأثبت الثمرات لها تخييل ولا يخفى أن مسائل هذا الكتاب مذكورة على الوجه الحق وثابتة بدلائلها
عند المجتهدين ولا يلزم من إثبات الشيء بدليله أن يكتب دليله معه حتى يرد أنه لم يذكر في المتن الأدلة وكذا لا يلزم من
كون مسائل مذكورة على الوجه الحق أن يكون غيره من المتن ليس كذلك قافهم ويجوز أن يراد بالثمرة
الفائدة والنتيجة والمعنى أن ما يستفاد بالتحقيق ويستنتج به من الأحكام الشرعية يختار من مسائل العجيبة
(قوله ومن غرائب) جمع غريبة أي مسائل الغريبة العزيرة الوجود التي زادها على المتن المتداولة فهي
كل رجل الغريب والمراد تراكيبه وإشاراته الباقية على غيرها حتى صارت غريبة في بابها والذخائر جمع ذخيرة
بمعنى مدخورة ما يذخر أي يختار ويحفظ والتدقيق إثبات المسألة بدليل دقيق لناظره كما في تعريفات
السيد وقيل إثبات دليل المسألة بدليل آخر وجهه تخير الألف كما رصفه ذخائر الواقع مبدأ مؤخرًا مخبراً عنه
بالنظر في قبله ولما كان التدقيق مأخوذاً من الدقة وهي الغموض والخفاء ذكر معه الذخائر التي تحفظ عادة
وتخبأ وذكر معه أيضاً تخير الأفكار وهو عدم احتدامها والمراد بها إحصائها بخلاف التحقيق فإنه لا يلزم أن يكون
فيه دقة والحق ظاهر لا يخفى فلذا ذكر معه الثمرات التي تظهر عادة (قوله لشيخنا) متعلق بمحذوف
نعت لتنوير الأبصار وأحوال منه أي السكان أو كائناتنا اه ح (قوله شيخ الإسلام) أي شيخ أهل الإسلام
وهذا الوصف غلب على من كان في منصب الافتاء أو القضاء (قوله محمد بن عبد الله) ابن أحمد الخطيب ابن محمد
الخطيب ابن إبراهيم الخطيب اه ح ورأيت في رسالة الحفيد المصنف وهو الشيخ محمد بن الشيخ صالح ابن المصنف
زاد بعد إبراهيم المذكور ابن خليل بن تمر تاشي * قال المجي كل أماناً كبيراً أحسن السمات قوى الحافظة كثير
الاطلاع وبالجملة فلم يبق من يساويه في الرتبة وقد ألف التأليف العجيبة المقتنة منها التنوير وهو في الفقه جليل
المقدار جمع الفائدة دقق في المسائل كل التدقيق ورزق فيه السعد فاشتهر في الآفاق وهو من أنفع كتبه وشرحه
هو واعتنى بشرحه جماعة منهم العلامة الحصكفي مفتي الشام والملا حسين بن أسكندر الرومي نزيل دمشق
والشيخ عبد الرزاق مدرّس الناصرية وكتب عليه شيخ الإسلام محمد الانكوري كتابات في غاية التحوير والنفع
وكتب على شرح مؤلفه شيخ الإسلام خير الدين الرملي حرّاشي مفيدة وله تأليف لا تحصى توفي سنة ١٠٠٤

لقد أفخت روضة هذا العلم به
مفتحة الأزهار * سلسلة الأنهار *
من عجائبه عثرات التحقيق تختار *
ومن غرائب ذخائر تدقيق تخير
الأفكار * لشيخنا شيخ
الإسلام محمد بن عبد الله

من غير وسوسة اذ قلت ومن تأليف المصنف كتاب معين المسمى والمنشورة المتقدمة المسماة بحجة الاقران
 وشرحها مذهب الزمان وانشاوى المشهورة وشرح زاد التقدير لابن الهيثم وشرح الزقاية وشرح الوهابية
 وشرح بنزل العبد وشرح الماد وشرح شمس المنار وشرح الكثر الى كتاب الايمان وحاشية على الدرر لم تتم
 ورسائل كثيرة من ارسالة في مقصورة المشررين بالجنة وفي عصمة الانبياء وفي دخول الحمام وفي التلذذ جوتك
 بتقديم بلقيس وفي التفتة وفي السكس وفي المزارعة وفي الوقوف بعرفة وفي المكرامة وفي حرمه القراء
 سلف الامام وفي جواز الاستنابة في الخطبة وفي أحكام الدرر والارفاض وفي مشكلات سائل وشرحها
 وله رسالة في السرف وشرحها منظومة فيه ورسالة في علم الصرف وشرح القطر وغير ذلك ذكره بعضهم
 (قوله الترمذي) نسبة الى ترمذي تامل صاحب مرصد الاطلاع في اسما الاماكن والبقاع أن ترمذي
 بنفسي وسكون الراي واناؤف وشيخ مجة قرية من قرى خوارزم اذ ط قلت والاقرب انه نسبة الى جده
 ترمذي كقوله سنده (قوله الفري) نسبة الى غزوة هاشم وهي بكاف القاسوس بلد بفلسطين ولهم بالامام
 الثاني رحمه الله تعالى ومات بها هاشم بن عبد مناف (قوله عمدة المتأخرين) اي معتمد هم في الاحكام
 الشرعية (قوله الاخبار) جمع خبر بالندبة كثير الخبير (قوله فاني اروي) تفرع على قوله لشيخ شينا
 الخ فانه لما جزم نسبة اليه افاد ان ذلك واصل اليه بالسند والتمثيل لابي اسرار ولكن رواه عن ابن نجيم
 باعتبار المسائل التي فيه مع قطع النظر عن صورته المشخصة كما افاده ح أو الفخيم لعلم المذكور في قوله لند
 اخذت روضة هذا العلم كما افاده ط (قوله من ابن نجيم) هو الشيخ زين بن ابراهيم بن نجيم وزير ابيه
 العلوي ترجمه الترمذي في الكواكب السائرة وقال هو الشيخ العلامة المحقق المدقق الفهامة زين
 العابدين الحنفي أخذ العلم عن جماعة منهم الشيخ شرف الدين البليتي والشيخ شهاب الدين الشاذلي
 والشيخ امين الدين بن عبد الفضل وأبو النضال السلي وأجازة بالاقضاء والتدريس فأنهى ودرس في حجاز
 أشياخه وانفع به خلائي وله عدة مصنفات منها شرح الكثر والاشياء والتناثر ومار كابه عمدة الحنفية
 ومجموعهم وأخذ الطريق عن الشيخ العارف بالله تعالى سليمان الخضيرى وكان له ذوق في حل مشكلات
 الترم قال العارف الشعرا في عقبه عشرين فمأربت عليه شياب شينه وجمعت معه في سنة ٩٥٣
 قرأته على خلق عظيم مع جبرانه وعلمانه ذهابا واباء مع أن السفر يفرغ عن أخلاق الرجال وكانت وقائه
 سنة ٩٦٩ كما اخبرني بذلك تلميذه الشيخ عبد العلوي اذ قلت ومن تأليفه شرح على المنار وشمس التحرير
 لابن الهيثم ونعلية على الهداية من البيوع وحاشية على جامع الفصولين وله التواش والتناوى والرسائل
 الزينية ومن تلامذته اخوه المحقق الشيخ عمر بن نجيم صاحب النهر (قوله بسنده) أي حال كونه راويا
 ذلك بسنده وقد مناعام السند (قوله المصطفى) من الصفوة وهو الخواص والاصطفاء الاختيار لان
 الانسان لا يصبى الا اذا كان صالحا مضيا وقوله اختار بعناه وهذا ان اسما من أسماءه صلى الله عليه وسلم
 ط (قوله كما هو) حال من قوله بسنده (قوله عن المشايخ) متعلق بجمدوف حال من اجازاتنا أي المروية
 عنهم أو اجازاتنا لثمنه معنى رواياتنا ومن جملته مشايخه القاب الكبير والعام الشهير سيدى الشيخ
 ايوب الخاوي الحنفي (قوله في الدرر والغرر) كلاهما مثلا خسرو والدرر هو شرح الغرر (قوله
 لم اعزه) أي لم انسبه من عزايه ورواسم المفعول منه معزى وكذا عوى بالتحجج ارجع من معزى بالاعلال قال
 في الاثنية وصح المفعول من نحو عدا واعلنه ان لم تفر الاجودا ويروى بالرجوع قول الشاعر
 انا الليث معديا عليه وعاديا والثاني هو الجاري على السنة الفقهاء (قوله وما زاد وعزته) أي وما زاد على
 ما في الدرر والغرر وعزته أي قل نقله في الكتب المتداولة وعزته لقائله وفي بعض النسخ وما زاد عن نقله
 أي وما زاد عن المذوق في الدرر والغرر فجمع على والمعنى اسم المفعول (قوله روما) أي قصدا
 لا خصاصا لانه لم اعزه وفيه اشارة الى كثرة نقله عن الدرر ومتابعته كعادة المصنف في منته وشرحه
 وهو بذات حقيق فانه كتب مبني على غاية التحقيق (قوله وما مولى) من الامل وعوارجا (قوله من الناظر)
 اي الناقل قال الراغب التفرق بزيادة الناقل والتخص وقد يراد به المعرفة الحاصلة بعد الفحص واستعمال
 النظر في البصيرة كثر عند الخاصة والعامة بالحقس اه وتماه في حاشية الجوى (قوله فيه)

الترمذي الحنفي الفري عمدة
 المتأخرين الاخبار فاني اروي
 عن شيخنا الشيخ عبد النبي الطليل
 عن المصنف عن ابن نجيم المصري
 بسنده الى صاحب المذهب أبي
 حنيفة بسنده الى أبي حنيفة
 عليه وسلم المصطفى المختار
 ببريل عن امه الزائدة التوا
 نصتها ومبسوط في اجازاتنا
 بلحق عديته عن المشايخ المتبحرين
 ابتكاره وما كان في الدرر والغرر
 لم اعزه الاما زاد وما زاد وعزته
 عزونه انما هو روما لا اختصاره
 وما مولى من الناظر فيه أن ينظر

أي في شرحي هذا (قوله بعين الرضى) أي بالعين الدالة على الرضى ولا ينظر بعين المقت فان من نظرها تين
له الحق باطلا كما قال الشاعر

وعين الرضى عن كل عيب كليله * كما أن عين السخط تبدى المساويا

أو أنه شبه الرضى بالناسن له عين تشبهها مضمر في النفس وذكر العين تخيل ط (قوله والاستبصار)
السين والتاء زائدتان أي والأبصار والمراد به التبصر والتأمل ط (قوله وأن يتلافى) أي يتدارك في
القاموس تلافاه تداركه (قوله تلافه) الذي في القاموس وجامع اللغة ولسان العرب التلف الهلاك
ولم يذكروا التلف فليراجع اه ح ووقع التعبير بغير الشارح كالامام عمر بن الفارض قدس سره في قصيدته
الكافية بقوله

وتلافى ان كان فيه اتلافى * بك جعل به جعلت فداكا

ويحتمل أن الالف اشباع وهولغة قوم ط وفسر العلامة البوريني في شرحه على ديوان ابن الفارض
التلاف بالتلف وكذا قال سيدى عبد الغنى النابلسي في شرحه عليه وتلافى مصدر مضاف الى المتكلم ووقع
في كلام الشعراء كثيرا ومنه قول ابن عني يخاطب بعض الملوك وكان مرضا

انظر الى بعين مولى لم يزل * يولى الندى وتلاف قبل تلافى

انما كاذب احتاج ما يحتاجه * فاعظم دعائى والنساء الزاوى

لجاء الملك بألف دينار وقال له أنت الذى وهذه الصلة وأنا العائد (قوله بقدر الامكان) متعلق بقوله
يتلافى والاضافة بيانية أي اذا رأى فيه عيبا تداركه بامكانه بأن يجعله على محل حسن حيث أمكن أو يصلحه
بتغيير لفظه ان لم يمكن تأويله (قوله أو يصفح) في بعض النسخ بالواو أي بسمح ولا يصفح والصفح في الاصل
الميل بصفحة العنق ثم أريد به مطلق الاعراض (قوله ليصفح عنه الخ) لأن الجزاء من جنس العمل (قوله
الاسرار) بكسر الهمزة مصدر أسر ليناسب الاضمار وان احتمل أن يكون بفتحها جمع سر اه ح وعلى
الاول فعطف الاضمار عليه عطف مرادف وعلى الثانى عطف مغاير قال ط والاولى أن يقول بدل الاضمار
الاظهار ليكون في كلامه صنعة الطباق وهي الجمع بين لفظين متقابلين المعنى (قوله ولعمري) تقدم
الكلام عليه وهذه الفقرة وقعت في خطبة النهر (قوله الخطر) هو الاشراف على الهلاك والمراد به هنا
الشيء الشاق وهو الخطأ والسهو المعبر عنه بالتلاف (قوله بعز) على وزن يقل أو يعمل كما في القاموس
وللمادة تأتي بمعنى العسر وبمعنى القلة وبمعنى الضيق وبمعنى العظمة كما أفاده في القاموس وكل صحيح أفاده ط
(قوله البشر) اسم جنس والبشر ظاهرا البشرية وهو ما ظهر من الجسد والجن ما اختفى من الاجتنان وهو
الاستتار ط (قوله ولا غرو) بفتح الغين المحجمة وسكون الراء المهملة مصدر غرا من باب عدا بمعنى عجب
بوزن فرح أي لا عجب اه ح أي من عزة السلامة مما ذكر (قوله فان النسيان) الفاء تعليلية أي لأن النسيان
الذى هو سبب التلاف المتقدم ط وعزفه في التحرير بأنه عدم الاستحضار في وقت الحاجة قال فشم السهو
لأن اللغة لا تفرق بينهما اه (قوله من خصائص الانبياء) أي من الامور الخاصة بالحقيقة الانسانية أي
بافرادها والبياء للنسبة الى المجرى عنها روى عن ابن عباس أنه قال سمى انسانا لانه عهد اليه فسمى وقال
الشاعر
لانسيس تلك العهود فانما * سميت انسانا لانك ناسي

وقال آخر

نسيت وعدك والنسيان معتقر * فاعفرفأول ناس أول الناس

وقيل لانسبه بامثاله أو بربه تعالى قال الشاعر

ومسمى الانسان الالانسه * ولا القلب الا أنه يتقلب

(قوله والخطا) هو أن يقصد بالفعل غير المحل الذى يقصده الجنابة كالرى الى الصيد فأصاب آدميا تخير
وفي القاموس الخطأ ضد الصواب ثم قال والخطأ ما لم يعتمد (قوله من شعائر آدمية) الشعائر العلامات
كما في القاموس ح قال في معراج الدراية وشرعا ما يؤدى من العبادات على سبيل الاشتراك كالاذان والجماعة
والجمعة وصلاة العيد والاضحية وقيل هي ما جعل علماء على طاعة الله تعالى اه قال ط وانما عبر بها وفيما

بعين الرضى والاستبصار * وأن
يتلافى تلافه بقدر الامكان
أو يصفح ليصفح عنه عالم الاسرار
والاضمار * ولعمري ان السلامة
من هذا الخطر * لا مريز على
البشر * ولا غرو فان النسيان
من خصائص الانبياء * والخطأ
والزلل من شعائر الانبياء *

تقدم بخصائص لأن النسيان من خصائص الإنسان والخطأ والزلل يكون منه ومن غيره حتى من الملائكة كما وقع لأبليس بناء على أنه منهم ولها روت وماروت على ما قيل كقولهم أتجعل فيها من يفسد فيها وكثير بعض الملائكة إلى مقامه في العبادة وأما الحق فذلك أكثر حالهم (قوله وأستغفر الله) أي أطلب منه ستر ذنبي وكأنه أتى به لأن ما ذكره قبله فيه نوع تبرئة للنفس وهو مما لا ينبغي بل الأولى هضم النفس بالخطأ والنسيان وإن كانا من لوازم الإنسان (قوله مستعذرا) حال من فاعل أستغفروا والعود إلى التجاء كالعبادة والمعاذة والتموؤذ والاستعاذة والعود بالتحريك الملبأ كالمعاذ والعباد قاموس (قوله من حسد) هو تمنى زوال نعمة المحسود سواء تمنى انتقالها إليه أم لا ويطلق على الغبطة مجازا وهي تمنى دمل تلك النعمة من غير ارادة زوالها عن صاحبها وهو غير مذموم بخلاف الأول لأنه يؤدي إلى الاعتراض على الله تعالى ولذا قال عليه الصلاة والسلام أيأكرم والحسد فإن الحسد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب وبما عليه الصلاة والسلام حالقة الدين لا حالقة الشعر وقال تعالى ومن شر حاسد إذا حسد والحاسد ظالم لنفسه حيث أنعب نفسه وأخرنهما وأوقعهما في الآثم وغيره حيث لم يحب له ما يحب لنفسه ولذا قال أبو الطيب وأعلم أهل الأرض من كان حاسدا * لمن بات في نعمائه يتقلب

(قوله يستد باب الانصاف) صفة تالكيدية لأن حقيقة الحسد مشعرة بها إذ الانصاف هو الجري على سنن الاعتدال والاستقامة على طريق الحق وهذا الوصف لا يتأتى وجوده مع الحسد والغرض من الاتيان بهذا الوصف التاكيدى النداء على كمال بشاعة الحسد وتقرير ذمته والتفريق عنه ولا يخفى ما فيه من الاستعارة المكنية والتخيلية والترشيح (قوله وردة) أي يصرف صاحبها عن جيل الاوصاف أى عن الانصاف بالافوصاف الجيلة أو عن رؤيتها في المحسود فلا يرى الحاسد له وصفا جيليا لما أن عين السخط تبدى المساويا وردت يعتدى بنفسه وتعتدى بهن الى مفعول ثان وان لم يذكر في القاموس فمن شواهد النجاة قول الشاعر
اكفر ابعدر الموت عنى * وبعد عطاءك المائة الرناعا فافهم

وهذه الفقرة بمعنى التي قبلها وفي القسرتين من انواع البديع الترتيب وهو أن يكون ما في احدهما من الالفاظ أو أكثره مثل ما يقابله من الأخرى في الوزن والتقسيم والجناس اللاحق وهو اختلاف اللفظين المتجانسين في حرفين غير متتارين ولزوم ما لا يلزم وهو هنا الاتيان بالصاد قبل الالف في الانصاف والافوصاف وقد أتى بهاتين الفقرتين المصنف في المخ وبن الشحنة في نرح الوهمانية وسبقة ما الى ذلك ابن مالك في التسهيل (قوله ألا) اداة استفتاح يستفتح بها الكلام (قوله حسك) بفتح حاء وتشديد سين وشوكة السين وانبت من أفضل مراعى الابل كافي القاموس ح وهذا من التشبيه البليغ فهو على حذف الاداة أو تجرى فيه استعارة على طريقة السعد ط وبين الحسد وحسك الجناس اللاحق أيضا (قوله من تعلق به هلك) يشير الى وجه الشبه فان الحسد اذا تعلق بانسان أهلكه لانه يأكل حسناته ط وظاهره أن الضمير في تعلق للسعد لامن والانصب ارجاعه لمن (قوله وكفى للحاسد الخ) كفى فعل ماض واللام في للحاسد زائدة في المفعول به على غير قياس وذماتميز وتيميز كنى غير محمول عن شيء كاذ كره الدماميني في شرح التسهيل ومثله استلا الكوزما وأخر بالرفع فاعل كنى ولم يزد الباء في فاعلها لانه غير لازم بل غالب بخلاف زيادتها في فاعل افعال في التعجب فانها لازمة لكن قال الدماميني ان كان كنى بمعنى أجراً وأغنى أو بمعنى وقى لم تزد الباء في فاعلها هكذا قيل ولم أر من أقصع عن معنى كنى التي تغلب زيادة الباء في فاعلها وفي كلام بعضهم ما يشير الى أنها قاصرة لا متعدية وفي كلام بعضهم خلاف ذلك اه فافهم ووجه الذم انه تعالى أسند اليه الشر وأمر نبيه صلى الله عليه وسلم بالاستعاذة منه وأى ذم اعظم من ذلك (قوله في اضطراره) متعلق بكفى أو بمحذوف حال من الحاسد أو في التعليل كافي حديثان امرأة دخلت النار في هرة حبستها أو بمعنى مع كافي ادخلوا في أحم والاضطرار كما قال ح عن جامع اللغة اشتعال النار فيما يسرع اشتعالها فيه قال ط شبه شدة تحسره لفوات غرضه بالاشتعال (قوله بالقلوب) هو بالتحريك الانزعاج قاموس (قوله لله در الحسد) في الرضى الدر في الأصل ما يدر أى ما ينزل من الضر عن اللبن ومن الغيم من المطر وهو هنا كناية عن فعل المدوح الصادر عنه وانما نسب فعله لله تعالى قصد التعجب منه لأن الله تعالى مذنب العجائب

وأستغفر الله مستعذابه من حسد
يستد باب الانصاف * ورد عن
جيل الاوصاف * ألا وان الحسد
حسك * من تعلق به هلك * وكفى
للحاسد ذما آخر سورة الفلق * في
اضطراره بالقلوب * لله در الحسد
ما عدله *

وكل شيء عظيم يريدون التجنب منه ينسبونه اليه تعالى وينفيونه اليه بمعنى لله دره ما أعجب فعله وفي القاموس وقولهم والله دره أى عمله كذا في حوائج الجاهل السولى عظام ثم قال فتقول الشرح بمعنى الجاهل لله خيره يجعل الدر كناية عن الخير لا يوافق تحقيق اللغة اه ابن عبد الرزاق (قوله ما عدله الخ) تعجب مان متعجب لبيان منشا التعجب وفي الرسالة القشيرية قال معاوية رضى الله عنه ليس في خلال النثر خلة أعدل من الحسد تنقل الحاسد غما قبل الحسود اه امكن شرطه ما ذال الشاعر

دخ الحسود وما يلته من كد * كفال منه لهيب النار في كبده
ان لم تذا حسد نفست كربته * وان سكت فقد عذبته بيده

وقال آخر وقد أجاد

اصبر على كيد الحسو * دقان صبرك يقتله * النار تأكل بعضها * ان لم تجد مائنا كله
(قوله وما أنا الخ) البيت من المنظومة الوهبانية قال شارحها العلامة عبد البر بن الشحنة الكيد الخديعة والمكر والحسد فقول من الحسد فيه مبالغة في معنى الحاسد والامن المظنون ولا جادل عطف على الحسود يعنى ولا من كيد جادل ويرزى بفتح التسيمة من زرى عليه اذا عابه واستزأ به وانكر عليه ولم بعده شيئا وتهاون به ويجوز ضمها من أزرى قال في القاموس لكنه قليل وترزى وأزرى بأخيه ادخل عليه عيبا وأحمر اريد أن يلبس عليه به ولا يتدبر عطف عليه أى لا يتفكر في عواقب الاسور وبسبب هذا البيت أنه انبى بما ابتليت به من حسد الحاسدين وكيد المعاندين والله المسئول أن يجعل كيدهم في شرهم فبعضهم استكثره عليه والبعض قال انه مسبوق اليه اه ملخصا (قوله هم يحسدوني) أصلا يحسدوني حذف احدى النونين تخفيفا اه ح وشرأ فعل تفضيل حذف حرفه لكثرة الاستعمال كما حذف من خير وأباتم الغة قليلة أوردتة كما في القاموس وكاهم بالجر تأ كيد للناس لا فادة الشمول ولا يقال الكافر شر من لم يحسد فكيف يكون من لم يحسد شر اسنه لاناقه قول هو من جملة من لم يحسد بل ليس له ما يحسد عليه لقوله تعالى أيحسدون أغما غدهم به الآية فافهم وفي الناس بمعنى معهم ويوم ما ظرف لعاش وغير بالنصب حال وقد أتى الشارح بهذا البيت تبعال ابن الشحنة تسليمه للنفس فان الحسد لا يكون الا لذوى الكمال المتصفين بأكل الخصال وفي معناه ما ينسب الى على كرم الله وجهه ان يحسدوني فاني غير لأتهم * قبل من الناس أهل الفضل قد حسدوا

فدام بي وبهم ما بي وبما بهم * ومات أكثرنا غظا بما يحسد

(قوله اذ لا يسود) أى لا يصير ذا سود وغفار وأصله يسود كينصر نقات حركة الواو الى الساكن قبلها فسكنت الواو وهذا لثقله وموشر الناس لانه اذا كان شر الناس من لم يحسد نفع أن خيرهم من يحسد وانما كان ذلك سببا في سيادته لان المدح يترتب عليه الرياسة والسودد والقبح فيه يترتب عليه الخلم والنحمل والفضح وذلك سبب في السيادة أيضا اه ط قلت والحسود أيضا سبب في السيادة من حيث انه سبب للشر ما انطوى من الفضائل كما قال القائل

واذا أراد الله نشر فضيلة * طويت اناح لها لسان حسود

(قوله سيد) أصله سيدوا جمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالساكن فقلت الواو والياء وأدغمت في الياء قيل انه لا يطلق الاعلى الله تعالى لما روى أنه عليه الصلاة والسلام لما قالوا له يا سيدنا قال اغما السيد الله وفيه أنه عليه الصلاة والسلام قال أنا سيد ولد آدم وقال تعالى وسيد اوحصورا وقيل لا يطلق عليه تعالى وعزى الى مالك وقيل يطلق عليه تعالى معر فاعلى غيره منكر او الصحيح جوازهم مطلقا وهو في حق تعالى بمعنى العظيم المحتاج اليه وفي غيره بمعنى الشريف الفاضل الرئيس وعماه في حاشية الحموى (قوله بدون) أى بغير وهو أحد اطلاقاتها وتأتى بمعنى المكان الادنى وهو الاصل فيها ط (قوله ودود) هو كثير الحب قاموس (قوله وحسود يقدح) أى يطعن ولا يخفى ما بين ودود وحسود من الطباق وبين مدح وبقدح من الجناس اللاحق ولزوم ما يلزم وما في ذلك من الترصيع (قوله لان من زرع) تعليل لما استلزمه الكلام السابق لان قدح الحسود اذا كان سببا في زيادة الحسود الموجبة لكده كان زرع الحسد متمجلا للجن والبلايا والاحن جمع اخنة بالكسر فيهم ما وهى الحقد كما في القاموس اه ح ويحتمل أنه تعليل لقوله سابقا الاوان

بدأ صاحبه قتلته *

وما أنا من كيد الحسود بآ من

ولا جادل يزرى ولا يتدبر

ولله در القائل

هم يحسدوني وشر الناس كاهم

من عاش في الناس يوما غير محسود

اذ لا يسود سيد بدون ودود يدح *

وحسود يقدح * لان من زرع

الاحن * حصدا للحن *

الحمد حك من تعلق به ذلك فالمحصول اليلال الموجد عند التعلق ط ونشبه الحق بمارزح استعارة
بالكتابة واثبات الزرع تخييل وذكر الحمد ترشيح (قوله فاللهم يفضح) من اللوم بالضم ضد الكرم يقال لوم
ككرم لومافو لثم جمعه لثام ولو ما ويقال ففحه كمنعه كشف مساويه والاصلاح ضد الافساد قاموس
وهذا امر تط بقله اذ لا يسود سيد الخ فاللثم هو الحسود والكريم هو الودود وفيه لف ونشر مشوش
أو بقله ومأمولى من الناظر فيه الخ ولو قال والكريم يفتح أو يفتح لكان أوضيح (قوله لكن يا أخى الخ)
لما كان الاذن بالاصلاح مطاقتا استدرك عليه بقله بعد الوقوف وهو ظرف ليصلح كما أفاده ح أى يصلح بعد
وقوفه واطلاعه على هذه الكتب لا يجرّد الخطور بالبال ويصح تعلقه بقله وان يتلافى تلافيه ويحتل تعلقه بقله
فصرفت عنان العناية نحو الاختصار أى انما اختصرت به بعد الوقوف على حقيقة الحال أى حال المسائل
ومعرفة ضعيفها من قويمها وبذل لقوله مع تحقيقات نسخ الخ وبذل للاول قوله وبأبى الله الخ أفاده ط
(قوله على حقيقة الحال) حقيقة الشيء ما به الشيء هو كالمطهر والناطق للانسان بخلاف مثل الصالح
والكاتب مما يمكن تصور الانسان بدونه تعريفات السيد (قوله كصاحب البحر) هو العلامة الشيخ زين
ابن نجيم وتقدّمت ترجمته (قوله والنهر) أى وكصاحب النهر وهو العلامة الشيخ عمر سراج الدين الشهير
بابن نجيم الفقيه المحقق الرشيد العبارة الكامل الاطلاع كان متجرا الى العلوم الشرعية غواصا على المسائل
الغريبة محققا الى الغاية وجها عند الحكم معظما عند الخاص والعام وفى سنة خمس بعد الالف ودفن عند
شيخه وأخيه الشيخ زين محبى ملخصا وله كتاب اجابة السائل فى اختصار أنفع الوسائل وغير ذلك
(قوله والفيض) أى وكصاحب الفيض وهو الكركى قال التميمى فى طبقات الحنفية ابراهيم بن عبد الرحمن
ابن محمد بن اسمعيل الكركى الاصل القاهرى المولد والوفاء لازم التقي الحصى والتقى التميمى وحضر دروس
الكافى وأخذ عن ابن الهمام وترجمه السخاوى فى الضوء بترجمة حافله وذكر أنه جمع فى الفقه فتاوى
فى مجلدين وأن له حاشية على توضيح ابن هشام اه ملخصا وفى سنة ٩٢٣ وأراد بالفتاوى الفيض المذكور
المسمى فيض المولى الكرم على عبد ابراهيم وقد قال فى خطبته وضعت فى كتابي هذا ما هو الراجح والمعمد ليقطع
بصحته ما يوجد فيه ومنه يستمد (قوله والمصنف) تقدّمت ترجمته (قوله وجة نا المرحوم) هو الشيخ محمد
شارح الوفاية اه ابن عبد الرزاق ولم أقف له على ترجمة (قوله وعزى زاده) هو العلامة مصطفى بن محمد
الشهير بعزى زاده أشهر متأخرى العلماء بالروم وأعزهم مادّة فى المنطوق والفهوم وم والتأليف الشهيرة منها
حاشية على الدرر والغرر وحاشية على شرح المنار لابن ملك توفى فى حدود سنة أربعين بعد الالف محبى
ملخصا (قوله وأخى زاده) قال المحبى فى تاريخه هو عبد الحليم بن محمد الشهير المعروف بأخى زاده أحد أفراد
الدولة العثمانية وسراده علمائها كان نسج وحده فى ثقب الذهن وحمّة الادراك والتضلع من العلوم وله تأليف
كثيرة منها شرح على الهداية وتعليقات على شرح المفتاح وجامع الفصولين والدرر والغرر والاشباه والنظائر
وفى سنة ثلاث عشرة بعد الالف اه ملخصا وذكر ابن عبد الرزاق أن الذى فى الخرائن أخى جلي بدل
أخى زاده وهو صاحب حاشية صدر الشريعة المسماة ب ذخيرة العقبى واسمه يوسف بن جنيد وهو تلميذ من لا
خسر اه (قوله وسعدى افندى) اسمه سعد الله بن عيسى بن أمير خان الشهر بسعدى جلي مفتى الديار
الرومية له حاشية على تفسير البيضاوى وحاشية على العناية شرح الهداية ورسائل وتحريرات معتبرة ذكره
حافظ الشام البدر الغزى العامرى فى رحلته وبالغ فى الثناء عليه والتبشير فى الطبقات ونقل عن الشافعى
النعمانية انه توفى سنة ٩٤٥ (قوله والزبلى) هو الامام غفر الدين أبو محمد عثمان بن على صاحب تبشير
الحقائق شرح كنز الدقائق قدم القاهرة سنة ٧٠٥ وأتقى ودرس ووصف واتقن الناس به كثيرا ونشر الفقه
ومات به سنة ٧٤٣ (قوله والاكمل) هو الامام المحقق الشيخ اكل الدين محمد بن محمود بن احمد البارقى
ولد فى بضع عشرة وسبع مائة وأخذ عن أبى حيان والاصفهانى وسمع الحديث من الدلاصى وابن عبد الهادى
وكان علامة ذات فؤاد وافر العقل قوى النفس عظيم الهيبة أخذ عنه العلامة السيد الشرف والعلامة القنبرى
وعرض عليه القضاء فامتنع له التفسير وشرح المشارق وشرح مختصر ابن الحاجب وشرح عقيدة الطوسى
والعناية شرح الهداية وشرح السراجية وشرح ألفية ابن معطى وشرح المنار وشرح تلخيص المعانى والتقرير

فاللهم يفضح * والكريم يصلح *
لكن يا أخى بعد الوقوف على
حقيقة الحال * والاطلاع على
ما حتره المتأخرون كصاحب البحر
والنهر والفيض والمصنف وجدنا
المرحوم وعزى زاده وأخى زاده
وسعدى افندى والزبلى والاكمل

شرح اصول البزدوى - توفي سنة ٧٨٦ وحضر جنازته السلطان فن دونه ودفن بالشيوخونية في مصر
 (قوله والكمال) هو الامام المحقق حيث اطلق محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد السيواسي ثم السكندري
 كمال الدين بن الهمام ولدته قرياسنة ٧٩٠ وتنفقه بالسراج قارئ الهداية والقاضي محب الدين بن الشحنة
 لم يوجد في مثله في التحقيق وكان يقول أنا لأقلد في المعقولات أحدا وقال البرهان الانباسي - وكان من أقرانه
 لو طلبت حجج الدين ما كان في بلدنا من يقوم بها غيره وكان له نصيب وافر مما لا أصحاب الاحوال من الكشف
 والكرامات وكان يتجرد أولا بالكلية فقال له أهل الطريق ارجع فان للناس حاجة بعلمك وكان يأتيه الوارد كما يأتي
 السادة الصوفية لكنه يطلع عنه بمرعة لثما لطله للناس وشرح الهداية شرحا لا نظير له سماه فتح القدير وصل فيه
 الى ثمان كتاب الوكالة وله كتاب التحرير في الاصول الذي لم يؤلف مثله وشرحه تلميذه ابن أمير حاج وله المسيرة
 في العقائد وزاد الفقير في العبادات توفي بالقاهرة سنة ٨٦١ وحضر جنازته السلطان فن دونه كما في طبقات
 التميمي ملخصا (قوله وابن الكمال) هو أحمد بن سليمان بن كمال باشا الامام العالم العلامة الرحلة الفهامة
 كان بارعا في العلوم وقيل أن يوجد فن الاوله فيه مصنف أو مصنفات دخل الى القاهرة حجة السلطان سام
 لما أخذها من يد الجرا كسة وشهد له أهلها بالفضل والاتقان وله تفسير القرآن العزيز وحواش على الكشف
 وحواش على أوائل البيضاوي وشرح الهداية لم يكمل والاصلاح والابحاح في الفقه وتفسير التنقيح
 في الاصول وشرحه وتغيير السراجية في الفرائض وشرحه وتغيير المفتاح وشرحه وحواشي التساوي وشرح
 المفتاح ورسائل كثيرة في فنون عديدة لعلها تزيد على ثلثمائة رسالة وتصانيف في الفارسية وتاريخ آل عثمان
 بالتركية وغير ذلك وكان في كثرة التأليف والسرعة بها وسعة الاطلاع في الديار الرومية كالجلال السيوطي
 في الديار المصرية وعندى أنه أدق نظر من السيوطي وأحسن فهما على أنهما كانا جال ذلك العصر ولم يزل
 متنبيا في دار السلطنة الى أن توفي سنة ٩٤٠ هـ تميمي ملخصا (قوله مع تحقیقات) حال من ما حتره أى
 مصاحبا ما حتره هؤلاء الائمة بتحقیقات ٥٥ ح والمراد بها حل المعاني العويصة ودفع الاشكالات الموردة
 على بعض المسائل أو على بعض العلماء وتعيين المراد من العبارات المحمّدة ونحو ذلك والافذات الفروع الفقهية
 لا بد فيها من النقل من أهلها (قوله نسخ بها البال) في القاموس نسخ لى رأى كنع سنو حواسنح
 وسنحنا عرض وبكذا عرض ولم يصرح ٥٥ فعلى الاول هو من باب القلب مثل أدخلت القلنسة في رأسى
 والاصل سنحت أى عرضت بالبال أى في خاطرى وقلبي وعلى الثانى لا قلب والمعنى عليه أن قلبى وخاطرى
 عرض بها ولم يصرح وهذا ما جرت عليه عادته رجه الله تعالى من التعريض بالرموز الخفية كما يشير اليه قريسا
 (قوله وتلقيتها) أى أخذتها عن أشياء يخول الرجال اى الرجال القبول الثائقين على غيرهم في القاموس
 الفعل الذ كرم كل حيوان وخول الشعراء الغالبون بالهجاء على من هاجهم ٥٥ قال ح وأورد أن بين
 الجلمتين تناسفا فان البال اذا ابتكر هذه التحقيقات جميعها فكيف يكون من لقبها جميعها عن خول الرجال
 وقد يجيب بأنّه على تقدير مضاف أى نسخ ببعضها البال وتلقيت بعضها عن خول الرجال ٥٥ أى فهو على
 حد قوله تعالى ومن الجبال جدديض وجر (قوله ويأبى الله العصمة الخ) أى الشئ بأباه وبأبيه اباء وابة
 بكسرهما كرهه قاموس وهذا اعتذار منه رجه الله تعالى أى ان هذا الكتاب وان كان مشتملا على
 ما حتره المتأخرون وعلى التحقيقات المذكورة لكنه غير معصوم أى غير ممنوع من وقوع الخطا والسهو فيه
 فان الله تعالى لم يرض اولم يقدر العصمة لكتاب غير كتابه العزيز الذى قال فيه لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من
 خلفه فغيره من الكتب قد يقع فيه الخطأ والزلل لان ما من تأليف البشر والخطأ والزلل من شعارهم (تبسيه)
 قال الامام العلامة عبدالعزيز الجباري في شرحه على اصول الامام البزدوى ما نصه روى البويطى عن
 الشافعي - رضى الله عنهما أنه قال له انى صنفت هذه الكتب فلم آل فيها الصواب ولا بد أن يوجد فيها ما يخالف
 كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا
 كثيرا فما وجدتم فيها مما يخالف كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم فاني راجع عنه الى كتاب
 الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وقال المنزى قرأت كتاب الرسالة على الشافعي ثمانين مرة فبما من
 مرة الا وكن يقف على خطأ فقال الشافعي - هيه أبى الله أن يكون كتابا صحيحا غير كتابه ٥٥ (قوله قليل خطبا

والكمال وابن الكمال *

مع تحقیقات نسخ بها البال *

وتلقيتها عن خول الرجال * ويأبى

الله العصمة لكتاب غير كتابه *

والمصنف من اعتقر قليل خطا المرء

المرء) أى خطأ المرء القليل فهو من إضافة الصفة للموصوف وغير بالخطأ إشارة إلى أن ذلك واقع لا عن اختيار
 فالأثم مرفوع والثواب ثابت ط (قوله فى كثير صوابه) متعلق بمحذوف حال من الخطأ أى الخطأ القليل
 كما فى أثناء الصواب الكثير وأباغتر وفى معنى مع أو للتعليل أفاده ط ولا يخفى ما فى الجمع بين قليل وكثير
 وخطأ وصواب من الطباق (قوله ومع هذا) أى مع ما حواه من التحريات والتحقيقات اه ح قلت
 والاول جعله مرتباً بقوله وبأبى الله أى مع كونه غير محفوظ من التلليل فن أنفقه كما تقول فلان بخيل ومع ذلك
 فهو أحسن حالاً من فلان ط (قوله فهو الفقيه) الجملة خبر من قرئت بالفصل لعموم المبتدأ فأشبه الشرط
 والمراد بالفقيه من يحفظ الفروع الفقهية ويصير له ادراك فى الأحكام المتعلقة بنفسه وغيره وسأبى الكلام
 على معنى الفقه لغة واصطلاحاً ط (قوله الماهر) أى الخاذق قاموس (قوله ومن ظفر) فى القاموس
 الظفر بالتحريك الفوز بالمطلوب ظفروه وظفربه وعليه (قوله بما فيه) أى من التحريات والتحقيقات والفروع
 الجملة والمسائل المهمة (قوله فسيقول) أى بين السنفيس لأن ذلك يكون عند السؤال أو المناظرة مع
 الاخوان غالباً أو ثم ازائدة أفاده ط أولانه انما يكون بعد اطلاعه على غيره من الكتب التى حترها غيره
 وطولها بنقل الاقوال الكثيرة والتعليلات الشهيرة وخلافات المذاهب والاستدلالات مع خلقها من تكثير
 الفروع والتعويل على العتد منها كغالب شروح الهداية وغيرها فإذا اطلع على ذلك علم أن هذا الشرح هو
 الدرّة الفريدة الجامع لتلك الاوصاف الحميدة ولذا اكب عليه أهل هذا الزمان فى جميع البلدان (قوله بل
 فيه) الملء بالكسر اسم ما يأخذ الاناء اذا امتلأ بهاء هيئة الامتلاء ومصدره ملء قاموس وفيه استعارة
 تصريحية حيث شبه الكلام الصريح الذى يستحسنه قائله ويرفضه ولا يتخاضى عن الجهر به بما يملأ الاناء
 بجامع بلوغ كل الى النهاية أو ممكنة حيث شبه الفهم بالاناء والملء بتحصيل أو حكاية عن الامتنان بهذا القول
 جهرأ بلا توقف ولا خوف من تكذيب طاعن وبين قوله فيه وفيه الجنس التام (قوله كم ترك الاول للآخر)
 مقول القول ولم خبرية للتكثير مفعول ترك والمراد بالاول والآخر جنس من تقدم فى الزمن ومن تأخر وهذا
 فى معنى ما قاله ابن مالك فى خطبة التسهيل واذا كانت العلوم منجها الهية ومواهب استصاصة فغير مستبعد
 أن يتدخل بعض المتأخرين ما عسر على كثير من المتقدمين اه وأنت ترى كتب المتأخرين تفوق على كتب
 المتقدمين فى الضبط والاختصار وجزالة الالفاظ وجمع المسائل لأن المتقدمين كان مصرف أذهانهم الى
 استنباط المسائل وتقويم الدلائل فالعالم المتأخر يصرّف ذهنه الى تنقيح ما قالوه وتبيين ما أجلاوه وتقييم
 ما أطلقوه وجمع ما فرقوه واختصار عباراتهم وبيان ما استقر عليه الامر من اختلافاتهم فهو كاشطة عروس
 رباها أهلها حتى صلحت للزواج تزينا وتعرضها على الأزواج وعلى كل فالفضل للاوائل كما قال القائل

كالجارية فيه الحساب وماله * فضل عليه لانه من مائه

نعم فضل المتأخرين على أمنا انما من المتعلمين رحم الله الجميع وشكرهم آمين (قوله الخط) أى النصيب
 ط لوافر الكثير (قوله لانه) تعليل للعمل الثلاثة قبله والضمير يرجع الى الكتاب ط (قوله هو البحر) تشبيه
 بالبحر أو استعارة (قوله لكن بلا ساحل) الساحل ريف البحر وشاطئه مقبول لأن الماء سمحه وكان القياس
 مسحولا قاموس واذا كان لا ساحل له فهو فى غاية الاتساع لأن نهاية البحر ساحله فهو من تأكيد المدح
 بما يشبه الذم حيث أثبت صفة مدح واستثنى منها صفة مدح أخرى نحو أنا أفصح العرب يسدأنى من قرش
 وهو آكد فى المدح لما فيه من المدح على المدح والاشعار بأنه لم يجد صفة ذم يستثنىها فاضطر الى استثناء
 صفة مدح وله نوع ثان وهو أن يستثنى من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح كقوله

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم * بهن فلول من قراع الكتاب

أى فى حديث كسر من مضاربة الجيوش وهذا الثانى أبلغ كما بين فى محله فافهم وفيه أيضاً من أنواع البديع
 نوع من أنواع المبالغة وهو الاغراق حيث وصف البحر بما هو ممكن عقلاً متسع عادة (قوله ووابل القطر)
 الوابل الكثير وهو من إضافة الصفة للموصوف أى القطر الوابل ط (قوله غير أنه متواصل) أى تواصل
 نافعاً غير مفسد بقرينة المقام والا كان ذماً وهذا أيضاً من تأكيد المدح بما يشبه الذم (قوله بحسن
 عبارات) الباء للتعليل مثل قبلتم أو له صاحبة مثل اعبط بسلام أو له لابس وهى متعلقة بالبحر لانه فى معنى

فى كثير صوابه * ومع هذا فن أنفق
 كتابى هذا فهو الفقيه الماهر *
 ومن ظفر بما فيه فسيقول بل *
 فيه كم ترك الاول للآخر * ومن
 حصل فقد حصل له الخط الوافر *
 لانه هو البحر لكن بلا ساحل *
 ووابل القطر غير أنه متواصل *
 بحسن عبارات

المشتق أى الراجع مثل حاتم في قومه ومثل قول الشاعر أسد على وفى الحروب نعمة لتأوله بكرىم وجرىء
أو يمحذوف حال من الضمير لأنه آمن ككفى (قوله ورمز اشارات) هما بمعنى واحد وهو الايمان بالعين
أو البدأ ونحوهما كما فى القاموس فكأنه أراد ألطف أنواع الایمان وأخفها كما يصريح به بعد بقوله معتدا
فى دفع الاراد ألطف الإشارة (قوله وتنقيج معانى) أى تهذيبها وتنقيتها ويحتمل أنه من إضافة السفة
الى الموصوف ومثله قوله ويحترى ربماني وفى القاموس تحرير الكتاب وغيره تقويحه اه وبماني الكلمات
ما تبقى عليه من الحروف والمراد بهم الالفاظ والعبارات من اطلاق الجزء على الكل وفى قوله المعانى والمباني
مرعاة النظر وهو الجمع بين أمر وما يناسبه لا بالتضاد نحو الشمس والقمر بحسبان ثم الموجود فى النسخ رسمها
بالياء مع أن القياس حذفها والوقف على النون ساكنة مثل فاقض ما أنت قاض (قوله وليس الخبر
كالبيان) بكسر العين المعايضة والملاحظة وهذا لحدوف أى أن ما قلته خبر يحتمل الصدق والكذب
وبعد اطلاعك على التأليف المذكور تعيان ما ذكرته لك وتحققه بالملاحظة لأن الخبر ليس كالبيان أفاده ط
وفى هذا الكلام اقتباس مما رواه أحمد والطبرانى وغيرهما من قوله صلى الله عليه وسلم ليس الخبر كالمعاينة
وهو من جوامع كلمة صلى الله عليه وسلم كفى المواهب اللدنية وتضمن لقول الشاعر

يا ابن الكرام ألا تدنو قتبصر ما * قد حدثت لك فإراء كن معها

(قوله وستقر) القرب بالضم البرد وعينه تقر بالكسر والفتح قرة وتنعم وقروا بردت وانقطع بكأوها وأورات
ما كانت متشوقة اليه قاموس وكان وصف العين بالبرودة لما قالوا من أن دمة السرور باردة ودمة الحزن
حارة (قوله بعد التأمل) أى التذكر فيه والتدبر فى معانيه ط (قوله فخذ) الفاء فصيحة أى
إذا كان كإصرفته لك أو إذا تأملت له وقترت به عينك فخذ الخ ثم أعلم أنه من هنا الى قوله كيف لا وقد سبر الله
ابتداء تبييضه الخ ساقط من كثير من النسخ وكأنه من الحافات الشارح فانتقل من نسخة قبل الالحاق
خلا عن هذه الزيادة والله تعالى أعلم (قوله من حسن روضه) الحسن الجمال جمعه محاسن على غير قياس
قاموس فهو اسم جامد لصفة فالإضافة فيه لامية فافهم والاسمى أفعل تفضيل من السمواتى الاعلى من
غيره قال ط وفى الكلام استعارة شبه عبارته الحسنة بالروض يجامع النفاسة وتعلق النفوس بكل
والقرينة إضافة الروض الى الضمير (قوله عن الحسن) الظاهر أنه بضم الحاء فالمعنى دع الحسن الصورى
المحسوس وانظر الى حسن روض هذا الشرح الاعلى قدرا اه ح (قوله وسلى) امرأته من معشوقات
العرب المشهورات كليلي ولبي وسعدى وبثينة ومبة وعزة وليس المراد به المعنى العلى وإنما المراد الوصفى
لاشتمارها بالحسن كاشتهار حاتم بالكرم فيقال فلان حاتم بمعنى كريم فالمراد دع الجمال والجليل (قوله فى طلعة)
خبر مقدم وما يغنيك ميتد أمؤثر والمعنى أن طلعة الشمس أى طلوعها يكفىك عن نور الكوكب المسمى بزحل
نزل كتابه منزلة الشمس يجامع الاهتداء بكل ونزل غيره منزلة زحل ولا شك أن نور الشمس والاهتداء به لا يكون
لغيرهما من الكواكب وزحل أحد الكواكب السيارة التى هى السبع جمعتها الشاعر على ترتيب
السموات كل كوكب فى سماء بقوله

زحل شرى مرتجحه من شمس * فتزاهرت لعطارد الاقار ط

(قوله هذا) أى خذ هذا الذى ذكرته وأراد به الانتقال عن وصف الكتاب الى التنبيه على عدم الاعتراض
بما يشنع به حساد الزمان الغيرون فى وجوه الحسن

كضرا الحسنا قلن لوجهها * حسدا ولؤما انه لدميم

(قوله أعراض) جمع عرض بكسر العين محل المدح والذم ط (قوله أعراض) أى كالأعراض خبر أضحى فيه
تشبيه بليغ والأعراض جمع عرض وهو الهدف الذى يرمى بالسهم فكأن الغرض يرمى بالسهم كذلك أعراض
المصنفين ترمى بالقول الكاذب وشاع استعمال الرمى فى نسبة القبائح كما قال تعالى والذين يرمون أزواجهم
والذين يرمون المحصنات وبين الأعراض والأعراض الجناس المضارع ط وفى تشبيه الكلام القبيح بالسهم
استعارة نصريرية والقرينة إضافة الى الالسنه والجامع حصول الضرر بكل ويحتمل أن يكون من
إضافة المشبه به الى المشبه أى الالسنه التى هى كالسهم لكن تشبيه الكلام بالسهم أظهر من تشبيه

ورمز اشارات * وتنقيج معانى *
ويحترى ربماني * وليس الخبر كالبيان
* وستقر به بعد التأمل البيان *
فخذ ما نظرت من حسن روضه
الاسمى * ودع ما سمعت عن الحسن
وسلى

خذ ما نظرت ودع شيئا سمعت به
فى طلعة الشمس ما يغنيك عن زحل
هذا وقد أختت أعراض المصنفين
أعراض سهام الالسنه الحساد *

زائد نان عبرهم ما إشارة الى الاعتناء والاجتهاد ط (قوله فيها) أى فى تحريرها ط (قوله جن) أى
سرا الاشياء بظلمته والمادة تدل على الاستمرار كالجنى والجنين والجنة وانما خص الليل لكونه محل
الافكار غالباً وفيه يزكو انهم لثمة الحركة فيه وعادة العلماء يتلذذون بالسهر فى التحرير للمسايل كما قال الناج
السبكي رحمه الله

سهرى لتفجيع العالوم أذلنى * من وصل غانية وطيب عناق
وتمايل طرباً لخل عويصة * فى الذهن أبلغ من مدامة ساق
وصرير أفلأى على صفحاتها * أشهى من الدوكة والعشاق
وأذمن تقصر الفتاة لدفعها * تقصرى لآلى الرمل عن أوراق ط

الفكر فيها اذا ما الليل جن * متحرراً
أرجح الاقوال وأوجز العبارة *
معتمداً فى دفع الابراد أطف
الاشارة * فربما خالفت فى حكم
أودليل * فحسبه من لا اطلاع له
ولافهم عدولاً عن السبيل * وربما
غيرت تبعاً لما شرح عليه المصنف
كلمة أو حرفاً * وما درى أن ذلك
لنسكتة تدق عن نظره وتختفى * وقد
أنشدنى شيعى الحبر السامى *
والبحر الطامى * واحد زمانه *
وحسنة أوانه * شيخ الاسلام
الشيخ خير الدين الرملى أطل الله
ببقاءه

قل لمن لم ير المعاصر شيئاً
* ويرى للاوائل التقديم
ان ذاك التقديم كان حديثاً
وسبقنى هذا الحديث قديماً

قول الحاشية ان هذا الحديث
كذا يحيط الخنى والموافق لشارح
أن يقول ان ذاك التقديم كما حى
الرواية فى البيت اء

(قوله متحرراً) خال من فاعل استعملت والتحرى طلب احرى الامرين وأولاهما سيد (قوله أرجح
الاقوال) الاضافة على معنى من وهذا باعتبار غالب ما وقع له والافتديز كقولين معنيين أو يذكرا الصحيح دون
الاصح ط (قوله وأوجز العبارة) أى أخصرها والاضافة على معنى من ط (قوله معتمداً) حال أيضاً
مترادفة أو متداخلة أى معقولة ط (قوله الابراد) أى الاعتراض (قوله أطف الاشارة) كأن يذكرك
فى الكلام مضافاً أو قدماً أو نحو ذلك مما يدفع به الابراد ولا يظهر ذلك الا ان اطلع على كلام المورد فاذا رأى
ما ذكره الشارح علم أنه أشار به الى دفع ذلك وربما صرح بما يشير اليه أيضاً (قوله فى حكم) بأن يذكرك اباحة
ما ذكره غيره كراهته مثلاً (قوله أودليل) بأن يكون دليل فيه كلام فيذكره غيره سالماً وهذا كله غير ما يصرح به
وينبه عليه كقوله ما ذكره فلان خطأ ونحو ذلك (قوله فحسبه) أى ظن ما خالفت فيه غيرى (قوله من
لا اطلاع له) أى على ما طاعت عليه ولا فهم له بما قصدته (قوله عدولاً) أى ميلاً عن السبيل أى الطريق
الواضح (قوله تبعاً لما شرح عليه المصنف) فان المصنف لما شرح معناه غير منه بعض أنماط منهها على التغير
فبقيت نسخ المتن المجرد مخالفة لنسخة المتن المشروح فتابعه الشارح فيما غيره وربما غير ما لم يغيره المصنف (قوله
وما درى) معطوف على محذوف أى فاعترض وما درى أفاده ط (قوله وقد أنشدنى) أنشد الشعر قرأه
قاموس والمراد سمعنى هذا الشعر (قوله الحبر) بالكسر وفتح العالم أو الصالح قاموس (قوله السامى)
أى العالى القدر (قوله الطامى) أى الملاّن قاموس (قوله واحد زمانه) أى المفرد فى زمانه
بالصفات (قوله وحسنة أوانه) أى الذى أحسن الله تعالى به على الخلق فى أوانه أى زمانه أفاده ط
أو الذى بعد حسنة لزمانه الكثير الاساءة على أبنائه (قوله الشيخ خير الدين) الظاهر أنه اسمه العلى
اذ ترجمه جماعة ولم يذكروا غيره منهم الامير المجبى قال خير الدين بن أحمد بن نور الدين على بن زين الدين بن عبد
الوهاب الايوبى نسبة الى بعض أجداده العلى بالنظم نسبة الى سيدى على بن عليم الولى المشهور
الفاروقى نسبة الى الفاروق عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه الرملى الامام المفسر المحدث الفقيه اللغوى
الصوفى الخوى البياضى العروضى المنطقى المعمر شيخ الحنفية فى عصره وصاحب الفتاوى السائرة وغيرها
من التأليف النافعة فى الفقه منها حواشيه على المنع وعلى شرح الكنتز للعيني وعلى الاشياء والنظائر وعلى
البحر الرائق وعلى الزيلعى وعلى جامع الفصولين ورسائل وديوان شعر مرتب على حروف المعجم ولد سنة
٩٩٣ وتوفى ببلده الرملة سنة ١٠٨١ وأطال فى ذكر مناقبه وأحواله وبيان مشايخه وتلامذته فليراجع
(قوله أطل الله بقاءه) أى وجوده والمراد الدعاء بالبركة فى عمره لان الاجل محتوم وذكر ط عن السرعة
وشرحها ما يفيد كراهة الدعاء بذلك أقول يرد عليه أنه عليه الصلاة والسلام دعاء تلامذته أنس رضى الله تعالى
عنه بدعوات منها وأطل عمره ومذهب أهل السنة أن الدعاء ينفع وان كان كل شئ بقدر واستفيد من كلام
الشارح أنه ألف كتابه هذا فى حجة شيخه المذكور وهو كذلك فانه سيد كراتر الكتاب أنه فرغ من تأليفه سنة
١٠٧١ فيكون قد فرغ من تأليفه قبل موت شيخه المذكور بعشر سنين (قوله ان هذا الحديث الخ) فيه
من أنواع المذهب الكلامى وهو ايراد حجة للمطالع على طريقة أهل الكلام نحو لو كان فيها آية
الا لله لفسدتا ويانه أن تفصيل المرء بأوصافه لا يتقدمه لان كل متقدم قد كان حادثاً ولم يرتب تقدمه
عما كان عليه وقت حدوثه وهذا المعاصر يعنى عليه زمان يصير فيه قديماً فاذا فضلتم ذلك المتقدم بأوصافه

قصة الملائكة هو بناء أي شعب
أرأى بقولهم وأمر الله الخ
التي في مائة صاحب القاموس
في الخطبة عنه ولقد ثابته بينهم
الطيب ثم في المهرورين

لكنكم تنسبون ذلك إلى المفسر الذي سبق قد جاباً وصافه أي قد أخذ معنى قول الامام الميردليس لخدم الغند
بمنزل النازل ولا حداثته مع فهم الطيب ولكن يعطى كل ما يستحق اه قال المصنف في شرح التسهيل
بمعنى قوله كلام الميرد وكثير من الناس من تحزى هذه البلية الشنعاء فتراهم اذا سمعوا شيئاً من النكت الحسنة
شبهوا قولاً معيناً استحسنوه بناء على أنه لم يتقدم في ذلك اعلوا أنه لم يسمع من أحد من النكت الحسنة
واستحسنوه أو ادعوا أن صدور ذلك عن عصري من بعد وما لحامل لهم على ذلك الا حسد ذمهم وبني
مرقعه وخبر اه ملنا (قوله على أن الخ) بمنزلة الاستدراك على ما تخرج من قوله فهذه الخ من أن
المراد مدح نفسه وتأليفه وأن الممدود الشهيرة بالتأليف ط (قوله شئني) في بعض النسخ زيادة وبركتي
وولي تعني قال ط البركة انما الخ وولي فعل بمعنى فاعل أي سئولي نعمتي والمراد بالعمدة نعمة العلم
التي هي من أعظم النعم اه (قوله شهد أفندي) قال الخبي في تاريخه هو ابن تاج الدين بن أحمد الحاسبي
الدمشقي الخطيب يجامع دمشق أشهر آل بيت محاسن وأفضلاهم كان فاضلاً كاملاً أديباً لبيباً لطيف الشكل
وجياداً بارعاً شامساً الاخلاق حسن الصوت ولى خطابة جامع السلطان سليم بساحلية دمشق ثم صار اماماً
بجامع بني أمية وسليمانية وقرأ فيه صحيح مسلم وكتب عليه بعض النعاليق وولى درس الحديث تحت قبة النسر
من الجامع المذكور وكان فصيح العبارة واتق به خلق من علماء دمشق منهم شيخنا العلامة الحق الشيخ
علاء الدين الحمكني متفي الشام وله شرح حسن وتحريرات تدل على علمه ولد سنة ١٠١٢ ووفى سنة
١٠٧٢ ورثناه شيخنا العلامة الحق الشيخ عبد القى النابلسي بتسديدة جيدة الى الغاية مطلعها قوله

ليبين رعاغ الناس وليفرح الجليل * فبعد ذلك لا يرجو البقاء من له عقل
أياجنة قوت عيون اولى النهى * بهما زنا حتى تداركها المحل

اه ملنا (قوله لكل بني الدنيا) أي لكل واحد من الناس الموجودين فيها وهم أبناء خالانهم منها
ما ذر وغذاؤهم منها اتقاعهم وفيها تربيتهم وحى اسم الما قبل الاسرة لئلا توارقهم او يتحمل أن يراد بأبنائهم الطالون
لها المسمكون فيها (قوله صفة) أي في الجسد وفراغ مما يشغل عن الاسرة (قوله لا بلاغ) علة لقوله
وان مرادى الخ (قوله مبلغا) مصدر ميمي منسوب على المنعولة الما لصفة (قوله في الجنان بلاغ)
أي ايسال من الله تعالى الى المراتب العالية فيها وهو اسم مصدر قال في القاموس البلاغ كحساب الكفاية
والاسم منه الابلاغ والتبليغ وهما الايسال اه (قوله في مثل هذا) أي هذا المراد المذكور والفاء
للسببية مفيدة للتعليل والجار والمجرور متعلق ببنافس (قوله فلينافس) أي يرغب والفاء زائدة مؤكدة
للاولى مثلها في قول الشاعر واذ خلكت فعند ذلك فاجري (قوله أو لوالهني) أي أصحاب العقول
وأما غيرهم فنافستهم في الدنيا (قوله وحسي) مبتدأ أي كافي ط (قوله القورور) فعول يستوي
فيه المذكر والمؤنث أي الغارة اه ط (قوله بلاغ) أي مقدار الكفاية وهو خبر المبتدأ وبين
بلاغ الاول الجناس التام الخطي التلقني أفاده ط (قوله في النور) أي النجاة والظفر بالخبر قاموس
والذات للسببية عاطفة على جملة بنافس مفيدة للتعليل (قوله الا في نعيم الخ) في بمعنى الباء مثلها في قول الشاعر
وبركب يوم الروح منا فوارس * بهرون في طعن الا باهر والكلبي

لان فاز يتعدى بالباء اولى لنظرية والمراد بالنعيم محل وهو الجنة من اطلاق اسم الحال وارادة المحل مثل
في رجة الله هم فيها خالون وعلى كل فالنور مبتدأ والجار والمجرور في محل الخبر والتقدير ما النور حاصل
بشي الانعيم أو ما النور حاصل في محل الا في محل نعيم أو الخبر محذوف والجار والمجرور متعلق بالنور أي
في النور ومعتبر الانعيم والباء في به للسببية على الاول أعني جعل في بمعنى الباء ولنظرية على الثاني مثل
ولقد فسركم الله بيد رحمتهم ببحر (قوله العيش) أي المعيشة التي تعيش بها من الطعام والمشرب
وما يكون به الحياة قاموس (قوله رغد) بككون الغنى المبهمة أي واسع طيب ح عن القاموس
(قوله بلاغ) أي يسؤل دخوله في الخلق ح عن القاموس (قوله مقدمة) بالرفع خبر مبتدأ محذوف أي
هذه مقدمة أو بالتصريح لفعل محذوف أي مقدمة وهي بكسر الدال كما شرح به في السابق فهي
اسم فاعل من قدم المتعدي أي مقدمة من قيمها على غير ما اختلفت عليه من تعريف النسخة لغة واصطلاحاً

على أن قوله ودر المراد ما أتدنيه
مبنى رأس الحشيش التناد شهد
أفندي الحاسبي وقد أجاب
لكن في النيامراد ومقصد
وان مرادى حجة وفراغ
لا بلاغ في علم الشريعة مبلغا
يكون به في الجنان بلاغ
فني مثل هذا فلينافس أو لوالهني
وعسى من الدنيا الغرور بلاغ
فما النور الا في نعيم مؤبد
به العيش رغد والنير اب يساغ
(مقدمة)

وموضوعه واستمداده ومختلوه ومباحه وفصل العلم وتعلمه وترجمة الامام وغير ذلك وامامنا من اللازم
 بمعنى تقدم أي متقدمة بذاتها على غيرها ويجوز فتح الدال اسم مفعول من المتعدى أي قدمها أرباب العقول
 على غيرها لما اشتملت عليه وهي في الاصل صفة ثم جعلت اسما للصفة المتقدمة من الجيش ثم نقلت الى
 اول كل شيء ثم جعلت اسما للالفاظ المخصوصة حقيقة عرقية ان لوحظ أنها فرد من أفراد المفهوم
 الكلي أو مجازا ان لوحظ خصوصها وهي تسمان مقدمة العلم وهي ما وقف عليه الشروع في مسائله من
 المعاني المخصوصة ومقدمة الكتاب وهي طائفة من الكلام قدمت أمام المقصود لارتباط لها بها واتساع
 بها فيه وتعمام تحقيق ذلك في المطول وحواشيه (قوله حق) أي واجب صناعته ليكون شروعه على
 بصيرة صواب السعي عن العبث (قوله على من حاول) أي رام علما أي علم كان من العلوم الشرعية وغيرها *
 فالشرعية علم التفسير والحديث والفقه والتوحيد وغير الشرعية ثلاثة أقسام اديبة * وهي اثنا عشر كما في شيخي
 زاده وعدها بعضهم أربعة عشر اللغة والاشتقاق والتصريف والنحو والمعاني والبيان والبديع والعروض
 والقوافي وقرىض الشعر وانشاء النثر والكتابة والقرآت والمخاضات ومنه التاريخ * ورياضية وهي عشرة
 التصوف والهندسة والهيئة والعلم التعليني والحساب والجبر والموسيقى والسياسة والاخلاق وتدبير المنزل *
 وعقلية ما عدا ذلك كالمنطق والحسد واصول الفقه والدين والعلم الالهي والطبيعي والطب والميقات
 والفلسفة والكيمياء كذا ذكره بعضهم اه ابن عبد الرزاق (قوله أن يتصوره بجمده أو رسمه) الحد
 ما كان بالذاتيات كالحيوان الناطق للانسان والرسم ما كان بالعرضيات كالنحات له واعلم انهم قد اختلفوا
 في اسماء العلوم فقبل انهم اسم جنس لدخول ال عليه ما قيل علم جنس واختاره السيد وقيل علم شخص كالنجم
 للنبيا واختاره ابن الهمام وهل سمي العلم ادراك المسائل او المسائل نفسها أو الملكية الاستحضارية قال
 السيد في شرح المفاتيح المعنى الحقيقي للعلم هو الادراك ولهذا المعنى متعلق هو بالمعلوم وله تابع في الحصول
 يكون ذلك التابع وسيلة اليه في البقاء وهو الملكية وقد أطلق العلم على كل منها ما حقيقة عرفية أو اصطلاحية
 أو مجازا مشهورا اه ثم اعلم ان التعريف اما حقيقي كتعريف الماهيات الحقيقية واما اسمي كتعريف
 الماهيات الاعتبارية وهو يبين أن هذا الاسم لا يثني وضع وتماه في التوضيح اصدر الشرعية وذكر السيد
 في حواشيه شرح التسمية أن ارباب العربية والاصول يستعملون الحد بمعنى المعرف وأن اللفظ اذا وضع
 في اللغة أو الاصطلاح مفهوم مركب فما كان داخل فيه كان ذاتياله وما كان خارجا عنه كان عرضياله فحدود
 هذه المفهومات ورسموها تسمى حدودا ورسمها بحسب الاسم بخلاف الحقائق فان حدودها ورسموها
 بحسب الحقيقة اذا علمت ذلك ظهر لك أن حد الفقه كغيره من العلوم حد اسمي اتين مانعته الواضع ووضع
 الاسم بازائه فلذا جعلوه مقدمة لا شروع وجوز بعضهم كونه حدا حقيقيا وعليه فقيل لا يكون مقدمة لان الحد
 الحقيقي يسرد العقل كل المسائل أي يتصور جميع مسائل العلم المحدود وذلك هو معرفة العلم نفسه لا مقدمة
 الشروع فيه وقيل يجوز أخذه جنس وفصل له بلا حاجة الى سرد الكل فلا مانع من وقوعه مقدمة وجعل
 في النحرير الخلاف لفظيا وتعمام تحقيقه فيه فافهم (قوله ويعرف موضوعه الخ) اعلم أن مبادئ كل علم
 عشرة نظمها ابن زكري في تحصيل المقاصد قال

فأول الابواب في المبادئ * وتلك عشرة على المبراد

الحد والموضوع ثم الواضع * والاسم واسطة احكم الشارع

تصور المسائل الفضيلة * ونسبة قائدة طيلة

بين الشارح منها أربعة وبقي ستة فواضعه ابو حنيفة رحمه الله تعالى واسمه الفقه وحكم الشارع فيه وجوب
 تحصيل المكلف ما لا بد له منه ومسائله كل جملة موضوعها فعل المكلف ومحمولها أحد الاحكام الخمسة
 نحو هذا الفعل واجب وفضيلته كونه أفضل العلوم سوى الكلام والتفسير والحديث واصول الفقه
 ونسبته لصلاح الظاهر كنسبة العقائد والتصوف لصلاح الباطن افاده ح (قوله ثم خص بعلم الشرعية)
 قل في البحر عن ضياء العلوم (قوله وفقه الخ) قال في البحر بعد كلام والحاصل أن الفقه المغوى مكسور
 الشاف في الماضي والاصطلاح مضمومها فيه كما صرح به الكرماني ونقل العلامة الرملي في حاشيته عليه

حق على من حاول علما مان
 يتصوره بجمده أو رسمه ويعرف
 موضوعه وغايته واستمداده
 فالفقه لغة العلم بالشيء ثم خص
 بعلم الشرعية وفقه بالكسر
 فقها علم وفقه بالضم فقهاة
 صار فقها

قوله على كل منها كذا بجملة
 واعلم صوابه منها بضمير
 التثنية اذا طلقه على الاول
 حقيقة اغوية كما يفيد صدر
 العبارة تأمل اه متجمعه

أنه يقال فقه بكسر القاف اذا فهم وفتحها اذا سبق غيره الى الفهم وبضمها اذا صار الفقه له سمية (قوله واصطلاحاً) الاصطلاح لغة الاتفاق واصطلاحاً اتفاق طائفة مخصوصة على اخراج الشيء عن معناه الى معنى آخر رمى (قوله العلم بالاحكام الخ) اعلم أن المحقق ابن الهمام ابدل العلم بالتدقيق وهو الادراك القطعي سواء كان ضرورياً ونظرياً صواباً او خطأ بناء على أن الفقه كله قطعي فالظن بالاحكام الشرعية وكذا الاحكام المنطوية ليسامن الفقه وبعضهم خصه بالظنية فيخرج عنه ما علم بثبوته قطعاً وبعضهم جعله شاملاً للقطعي والظني وقد نص غير واحد من المتأخرين على انه الحق وعليه عمل السلف والخلف وتعماه في شرح التحرير فالمراد بالعلم هنا الادراك الصادق على اليقين والظن كما هو اصطلاح المطلق وعلى الاول فالمراد به المقابل للظن كما هو اصطلاح الاصولي قال صدر الشريعة في التوضيح وما قيل ان الفقه ظني فلم اطلق العلم عليه بخوابه اولاً لأنه مقطوع به فان الجملة التي ذكرناها انها بقة وهي ما قد ظهر نزول الوحي به وما انعقد الاجماع عليه قطعة وثانياً ان العلم يطلق على الظنيات وتعماه فيه فافهم والاحكام جمع حكم قيل هو خطاب الله تعالى المتعلق بافعال المكلفين ورد صدر الشريعة بأن الحكم المصطلح عليه عند الفقهاء ما ثبت بالخطاب كالوجوب والحرمية مجازاً كالتعلق على المخلوق ثم صار حقيقة عرفية وخرج بها العلم بالذوات والصفات والافعال والمراد بالشرعية كفي التوضيح ما لا يدرك لولا خطاب الشارع سواء كان الخطاب بنفس الحكم او بنظيره المقيس هو عليه كالمسائل القياسية فيخرج عنها مثل وجوب الايمان والاحكام الماخوذة من العقل كالعلم بأن العالم حادث او من الحسن كالعلم بأن النار محرقة او من الوضع والاصطلاح كالعلم بأن الفاعل مرفوع والمراد بالقرعية المتعلقة بمسائل الفروع فخرج الاصلية ككون الاجماع أو القياس جهة وأما الاعتقادية ككون الايمان واجبا فخرج بالشرعية كما تقدم فافهم وقوله عن ادلتها أي ناشئاً عن ادلتها حال من العلم أي ادلتها الاربعة المخصوصة بها وهي الكتاب والسنة والاجماع والقياس فخرج علم المقلد فانه وان كان قول المجتهد دليلاً لكنه ليس من تلك الادلة المخصوصة وخرج ما لم يحصل بالدليل كعلم الله تعالى وعلم جبريل عليه السلام قال في الجبر واجتلف في علم النبي صلى الله عليه وسلم الحاصل عن اجتهاد دل يسمي فقهها الظاهر انه باعتبار أنه دليل شرعي للحكم لا يسمي فقهها وباعتبار حصوله عن دليل شرعي يسمي فقهها اصطلاحاً اهـ وأما المعلوم من الدين بالضرورة مثل الصوم والصلاة فصل انه ليس من الفقه اذ ليس حصوله بطريق الاستدلال وجعله في التوضيح منه ولعل وجهه أن وصوله الى حد الضرورة عارض لكونه صار من شعار الدين فلا ينافي كونه في الاصل ثابتاً بالدليل اذ ليس هو من الضروريات البديهية التي لا تحتاج الى نظر واستدلال ككون الكل اعظم من الجزء نعم يحتاج الى ارجائه على قول من خص الفقه بالظني وقوله التفصيلية تصرح بلازم كما حقه في التحرير وغلط من جعله للاحتراز وفي هذا المقام تحقيقات ذكرتها في منحة الخالق قبا علقته على الجبر الرائي (قوله وعند الفقهاء الخ) قال في الجبر والحاصل أن الفقه في الاصول علم الاحكام من دلائلها كما تقدم فليس الفقيه الا المجتهد عندهم واطلاقه على المقلد الحافظ للمسائل مجاز وهو حقيقة في عرف الفقهاء بدليل انصراف الوقت والوصية للفقهاء اليهم وأقله ثلاثة أحكام كما في المتن وذكر في التحرير أن الشائع اطلاقه على من يحفظ الفروع مطلقاً يعني سواء كانت بدلائلها أو لا اهـ لكن سيد كرفي باب الوصية للاقارب أن الفقه من يدقق النظر في المسائل وان علم ثلاث مسائل مع ادلتها حتى قيل من حفظ الوفا من المسائل لم يدخل تحت الوصية اهـ لكن الظاهر أن هذا حديث لا عرف والا فالعرف الآن هو ما ذكر في التحرير أنه الشائع وقد صرح الاصوليون بأن الحقيقة بتلك بدلالة العادة وحينئذ ينصرف في كلام الواقف والموصي الى ما هو المتعارف في زمنه لانه حقيقة كلامه العرفية فتتركبه الحقيقة الاصلية (قوله وعند اهل الحقيقة) هم الجامعون بين الشريعة والطريقة الموصلة الى الله تعالى والحقيقة لب الشريعة وسبب أي تعمه (قوله الزاهد في الآخرة) كذا في الجبر والذي في الغزوية الراغب في الآخرة ابن عبد الرزاق اقول ومثله في الاحياء للإمام الغزالي بزيادة حيث قال سأله فرقد السجتي الحسن عن شيء فاجابه فقال ان الفقهاء يحلفونك فقال الحسن نكيتك امك وهل رأيت فقهياً بعينك انما الفقيه الزاهد في الدنيا الراغب في الآخرة البصير بدينه المداوم على عبادة ربه الورع الكاف عن أعراض المسلمين العفيف عن اموالهم الناصح لجماعتهم (قوله وموضوعه الخ) موضوع

واصطلاحاً عند الاصوليين العلم بالاحكام الشرعية اقرعية المكتسب من ادلتها التفصيلية وعند الفقهاء حفظ الفروع واقله ثلاث وعند اهل الحقيقة الجمع بين العلم والعمل لقول الحسن البصري انما الفقيه المعرض عن الدنيا الراهد في الآخرة البصير بعيوب نفسه وموضوعه

كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية قال في البحر وأما موضوعه ففعل المكلف من حيث أنه مكلف لأنه يبحث فيه عما يعرض لفعله من حل وحرمة وجوب ونذير والمراد بالمكلف البالغ العاقل ففعل غير المكلف ليس من موضوعه وضمان المتلفات ونفقة الزوجات إنما مخاطب بها الولي لا الصبي والمجننون كما يخاطب صاحب البهيمة بضمان ما تلقت فيه حيث فرط في حفظها لتزيل فعلها في هذه الحالة بمنزلة فعله وأما صحة عبادة الصبي كصلاته وصومه المثاب عليها فهي عقلية من باب ربط الأحكام بالأسباب ولذا لم يكن مخاطبها ببل ليعتادها فلا يتركها بعد بلوغه إن شاء الله تعالى وقيدنا بجينية التكليف لأن فعل المكلف لا من حيث التكليف ليس موضوعه كفعله من حيث أنه مخلوق لله تعالى اهـ (قوله ثبوتنا أو سلبا) أي من حيث ثبوت التكليف به كالواجب والحرام أو سلبه كالمندوب والمباح وقصد بذلك دفع ما قد يقال إن قيد الحينية مراعى فالمراد فعل المكلف من حيث أنه مكلف كما مر فريد عليه أن فعل المكلف المندوب أو المباح من موضوع الفقه أيضا مع أنه لا تكليف فيه لجواز فعله وتركه والجواب أنه يبحث عنه في الفقه من حيث سلب التكليف به عن طرفي فعل المكلف (تنبيه) قال في النهر اعلم أن الفعل يطلق على المعنى الذي هو وصف للفاعل موجود كالهئية السمتة بالصلاة من القيام والقراءة والركوع والسجود ونحوها كالهئية السمتة بالصوم وهي الامسالة عن المنطرات بياض النهار وهذا يقال فيه الفعل بالمعنى الحاصل بالمصدر وقد يطلق على نفس ايقاع الفاعل هذا المعنى ويقال فيه الفعل بالمعنى المصدرى أي الذي هو أحد مدلولي الفعل ومتعلق التكليف انما هو الفعل بالمعنى الأول لا الثاني لأن الفعل بالمعنى الثاني اعتباري لا وجود له في الخارج اذ لو كان موجودا لكان له موقع فيكون له ايقاع وهكذا فيلزم التسلسل المحال فأحكم هذا فانه يتفكك في كثير من المحال اهـ (قوله واستداده) أي مأخذه (قوله من الكتاب الخ) وأما شريعة من قبلنا فتابعة للكتاب وأما اقوال الصحابة فتابعة للسنة وأما تعامل الناس فتابع للاجماع وأما التحري واستصحاب المحال فتابعان للقياس ببحر وبيان ما ذكر في كتب الاصول (قوله وغاياته) أي ثمرته المترتبة عليه (قوله بسعادة الدارين) أي دار الدنيا بنقل نفسه من حضيض الجهل الى ذروة العلم وبيان ما للناس وما عليهم لقطع الخسومات ودار الآخرة بالنعم الفارقة (قوله من غير سماع) أي من المعلم واذا كان النظر والمطالعة وهو دون السماع افضل من قيام الليل فما بالك بالسماع اهـ ح اقول وهذا اذا كان مع الفهم لما في فصول العلماي من له ذهن يفهم الزيادة أي على ما يمكنه وقد رآن يصلي ليلا ويتطرق في العلم نهارا فخطره في العلم نهارا وليلا افضل اهـ (قوله افضل من قيام الليل) أي بالصلاة ونحوها والافهم من قيام الليل وانما كان افضل لانه من فروض الكفاية ان كان زائدا على ما يحتاجه والافهم فرض عين (قوله وتعلم الفقه الخ) في البرازية تعلم بعض القرآن ووحد فراغا فالأفضل الاشتغال بالفقه لان حفظ القرآن فرض كفاية وتعلم ما لا بد من الفقه فرض عين قال في الخزانة وجميع الفقه لا بد منه قال في المناقب عمل محمد بن الحسن ما تاتي ألف مسألة في الحلال والحرام لا بد للناس من حفظها اهـ وظاهر قوله وجميع الفقه لا بد منه انه كله فرض عين لكن المراد أنه لا بد منه لمجموع الناس فلا يكون فرض عين على كل واحد وانما يفترض عين على كل واحد تعلم ما يحتاجه لان تعلم الرجل مسائل الخيض وتعلم الفقير مسائل الزكاة والحج ونحو ذلك فرض كفاية اذا قام به البعض سقط عن الباقي ومنه حفظ ما زاد على ما يكفي للصلاة نعم قد يقال تعلم باقي الفقه افضل من تعلم باقي القرآن لكثرة حاجته العامة اليه في عباداتهم ومعاملاتهم وقلة الفقهاء بالنسبة الى الحفظ فاما (قوله أن يعرف) أي يشتهر به وفيه اشارة الى أن المطلوب أن يعرف من ذلك ما يعينه على المقصود لان ما عدا الفقه وسيلة اليه فلا ينبغي أن يصرف عمره في غير الاهم وما احسن قول ابن الوردي

والعمر عن تحصيل كل علم * يقصر فايدا بالاهم منه

وذلك الفقه فان منه * ما لا غنى في كل حال عنه

(قوله الى المسألة) أي سؤال الناس بأن يمدحهم بشعره فيعطونه دفعا لشره وخوفا من هجوه وهجره وقوله وتعليم الصبيان أي تعليمهم النحو وانما خصهم لما اشتهر أن النحو علم الصبيان اذ قلما يتعلمه الكبير وفي كلامه اف ونشر مرتب (قوله التذكير) أي الوعظ (قوله والقصص) الانسب أن يكون شفيح

مطلبه
الفرق بين المصدر والحاصل
بالمصدر
فعل المكلف ثبوتنا أو سلبا
واستداده من الكتاب
والسنة والاجماع والقياس
وغاياته الفوز بسعادة الدارين
وأما فضله فكثير شهر ومنه
ما في الخلاصة وغيرها النظر
في كتب اصحابنا من غير سماع
افضل من قيام الليل وتعلم
الفقه افضل من تعلم باقي
القرآن وجميع الفقه لا بد منه
وفي الملتقط وغيره عن محمد
لا ينبغي للرجل أن يعرف
بالشعر والنحو لان آخر امره
الى المسألة وتعليم الصبيان
ولا بالحساب لان آخر امره الى
مساحة الارضين ولا بالتفسير
لان آخر امره الى التذكير
والقصص

بل يكون علمه في الحلال
 والحرام وما لا بد منه من
 الاحكام كاقيل
 اذا ما اعتزذوعلم يعلم
 فعلم الفقه اولى باعتزاز
 فكم طيب يفوح ولا كسك
 وكم طير بطير ولا كجاز
 وقد مدحه الله تعالى بسمته
 لخير بقله تعالى ومن يؤت
 الحكمة فقد آتوا خيرا كثيرا
 وقد فسر الحكمة زمرة ارباب
 التفسير بعلم الفروع الذي هو
 علم الفقه ومن خافيل
 وخير علوم علم فقه لانه
 يكون الى كل العلم نوسلا
 فان فقهيا واحدا مستورا
 ضل ألف ذى زهد تفضل واعلى
 وهما ما خوذان مما قيل للامام
 محمد
 فقه فان الفقه افضل فائد
 الى البر والتقوى وأعدل فاصد
 وكن مستفيدا كل يوم زيادة
 من الفقه واسمى في بحور الفوائد
 فان فقهيا واحدا مستورا
 اشده على الشيطان من ألف عابد
 ومن كلام علي رضي الله عنه
 ما الفضل الا لاهل العلم انهم
 على الهدى لمن استهدى ادلاء

القاف ليكون عطفه على التذكير عطاف مصدر على مصدر وان يكون بكسر حاء جمع قصة اه ح
 (قوله بل يكون علمه) أى الذى يعرف وبشهر به (قوله كاقيل) أى اقول ذلك مما لا لما قيل اولا جل
 ما قيل فالكاف للتشبيه اول التعليل (قوله باعتزاز) أى اعتزاز صاحبه به (قوله ولا كسك) الواو
 اما للعطف على مقدرا أى لا كعبر ولا كسك ونكتة الحذف المبالغة لتذهب النفس كل مذهب ممكن ارجع الحال
 باضماء فعل أى ولا يفوح كسك (قوله ولا كجاز) يستعمل بالياء المنة التهمة بعد الزاى وبندوها كافي
 القاسوس (قوله زمرة) بالضم القوج والجماعة في تفرقة قاسوس (قوله ومن خنا) أى من اجل
 ما ذكره من مدح الله تعالى اياه (قوله الى كل العلوم) كذا في ارباب من السج وكأن نسخة ط الى كل
 المعالى حيث قال متعلق نوسلا والمعالى المراتب العالية جمع معلاة محل العلو اه والتوسل التقرب أى
 ذاتوسل الى المعالى اولى العلوم لان الفقه الممر للتقوى والورع يوصل به الى غيره من العلوم النافعة والمنازل
 المرتفعة لقوله تعالى واتقوا الله ويعلمكم الله ولحديث من عمل بما علم علم الله علم ما لم يعلم (قوله فان فقهيا الخ)
 لان العابد اذا لم يكن فقهيا ربما ادخل عليه الشيطان ما يفسد عبادته وقيد الفقيه بالمتورع اشارة الى
 ثمة الفقه التى هي التقوى اذ بدونها يكون دون العابد الجاهل حيث استولى عليه الشيطان بالفعل قال
 في الاحياء للورع أربع مراتب الاولى ما يشترط في عدالة الشهادة وهو الاحتراز عن الحرام انظار النائية
 ورع الصالحين وهو التوقى من الشبهات التى تتقابل فيها الاحتمالات النائية ورع المتقين وهو ترك الحلال
 المحض الذى يخاف منه اذا دونه الى الحرام الرابعة ورع الصديقين وهو الاعراض عما سوى الله تعالى اه ملخصا
 (قوله على ألف) متعلق بقوله اعلى ويقتدر تفسيره لتفضل اه ط او هو من باب التنازع على القول
 بجواز في المتقدم (قوله ذى زهد) صفة لموصوف محذوف أى ألف شخص صاحب زهد والزهد في اللغة
 ترك الميل الى الشئ وفي اصطلاح اهل الحقيقة هو بغض الدنيا والاعراض عنها وقيل هو ترك راحة الدنيا
 طلبا لراحة الآخرة وقيل هو أن يخلو قلبك بما خلت منه يدك اه سيد (قوله تفضل واعلى) أى زاد
 في الفضل وعلو الرتبة (قوله وهما ما خوذان) أى هذان اليتان ما خوذ معناه (قوله مما خذيلى) يحتمل
 أن المراد مما نسب او مما أنشد فعلى الاول تكون الايات للامام محمد وعلى الثانى لغيره أنشد هاهنا بعض
 اشياخه (قوله نفقه الخ) أى ضرفقها والقائد هنا بمعنى الموصل والبر قال في القاسوس الصلاة والخنة
 واخبر والاتساع في الاحسان اه والتقوى قال السبدي في اللغة يعنى الاقتناء وهو اتخاذ الزاياه وعند
 أهل الحقيقة الاحتراز بطاعة الله تعالى عن عقوبته وهو صيانة النفس عما تستحق به العقوبة من فعل
 اوترك والقاصد قال في القاسوس القريب أى واعدل طريق قريب ويحتمل أن يكون بمعنى مقصود
 كساحل بمعنى مسحول والزادة مصدر بمعنى اسم المفعول وقوله من الفقه متعلق بزيادة او بمستفيدا
 والسج قطع الماء عواما شبه به الفقه استعارة تصريحية وازادة البحور الى الفوائد من اضافة المشبه به
 الى المنسب والقائدة ما استفدته من علم او مال والمراد هنا الاول والشيطان من شاط بمعنى احترق او من
 شطن بمعنى بعد بعد غوره في الضلال والاضلال وقد عتدى البيت الاخير بعض ما ذكره في الاحياء ورواه
 الدارقطني والبيهقي من قوله صلى الله عليه وسلم ما عبد الله بشئ افضل من فقه في الدين وفقيه واحد اشد على
 الشيطان من ألف عابد ولكل شئ عماد وعماد الدين الفقه (قوله ومن كلام علي رضي الله عنه الخ) عزاه هذه
 الايات له في الاحياء أيضا قال بعضهم وهي ثابتة في ديوانه المنسوب اليه واؤها

الناس من جهة التمثال اكفاء * ابوهم آدم والام حواء
 وانما امهات الناس اوعبة * مستودعات ولا احساب آباء
 ان لم يكن لهم من اصلهم شرف * ينافخون به فالطين والماء
 وان اتيت بفخر من ذوى نسب * فان نسبنا جود وعليا

(قوله ما الفضل) الذى في الاحياء ما الفخر والى العلم للعهد أى العلم الشرعى الموصل الى الآخرة (قوله
 انهم) بفتح الهمزة على حذف لام العلة أى لانهم اوبال كسر والجملة استئنافية والمقصود منها التعليل ط
 (قوله على الهدى) أى الرشاد قاسوس وهو متعلق بقوله ادلاء جمع دال اسم فاعل من دل وكذا قوله لمن

استهدى أى طلب الهداية (قوله ووزن) أى قدر كل امرئ أى حسنه بما كان يحسنه افادته اليضاوى فقدّر الصانع على مقداره صنعته ومن أحسن علوم الآداب فقدّره على قدرها ومن أحسن علم الفقه فقدّره عظمه لعظمه فالخامس أن من احسن شيئا فقامه على قدره اه ط (قوله والجاهلون) أى بالعلم الشرعى فيشمل العالمين بغيره بل هم اشتدّ عداوة العلماء الذين من العوام قال ط وبسبب العداوة من الجاهل عدم معرفة الحق اذا افتى عليه اورأى منه ما يخالف رايه ورؤية اقبال الناس عليه (قوله ولا تبجل به ابدا) الذى فى الاحياء ولا تبغى به دلا (قوله الناس موتى) أى حكما لعدم النفع كالارض الميتة التى لا تنبت قال تعالى افن كن ميتا فأحييناه أى جاهلا فعلناه وجعلناه نورا عيشى به فى الناس وهو العلم كن منله فى الظلمات وهو الجاهل الغارق فى ظلمات الجهل او موتى القلوب قال فى الاحياء وقال فخر الموصلى "المرضى اذا منع الطعام والشراب والدواء أليس يموت قالوا بلى قال كذلك القلب اذا منع عنه الحكمة والعلم ثلاثة ايام يموت ولقد صدق فان غذاء القلب العلم والحكمة وبه حياته كأن غذاء الجسد الطعام ومن فقد العلم فقلبه مريض وموته لازم الخ قال الشاعر

اخو العلم حتى خالده بعد موته * واوصاله تحت التراب رمي

وذو الجهل ميت وهو ماش على الثرى * يظن من الاحياء وهو عديم

(قوله العلم يرفع المملوك الخ) قال فى الاحياء وقال عليه الصلاة والسلام ان الحكمة تزيد الشر يف شرفا وترفع المملوك حتى تجلسه مجالس الملوك وقد تبه بهذا على ثمرته فى الدنيا ومعلوم أن الآخرة خير وأبقى اه ثم ذكر عن سالم بن ابى الجعد قال اشترانى مولاى بثمانمائة درهم فأعتقنى فقلت بأى حرفة أحترف فاحترفت بالعلم فامت لى سنة حتى اتانى امير المدينة زائرا فلم أذن له (قوله وانما العلم الخ) هذا بيت من بحر السريخ وقوله لاربابه متعلق بمخدوف حال من ولاية لان نعت النكرة اذا قدم عليها اعرب حالا او صفة للعلم وانما لم يعزل صاحبه لانه ولاية الهمة لاسيما للعباد الى عزله منها والمعتد أن اولى الامر فى قوله تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم هم العلماء كما سيذكره الشارح آخر الكتاب وفى الاحياء قال ابو الاسود ليس شئ اعز من العلم المملوك حكاهم على الناس والعلماء حكاهم على الملوك اه وفى معناه قول الشاعر ان الملوك ليحكمون على الورى * وعلى الملوك ليحكم العلماء

(قوله ان الامير الخ) البيتان من مجزوء الكامل المرفل يعنى ان الامير الكامل ليس هو من اذا عزل صار من أحاد الرعية بل هو الذى اذا عزل من امارة الولاية يبقى متصفا بما مارة الفضل والعلم (قوله واعلم أن تعلم العلم الخ) أى العلم الموصل الى الآخرة او الاعم منه قال العلامة فى فصوله من فرائض الاسلام تعلم ما يحتاج اليه العبد فى اقامته دينه واخلاص عمله لله تعالى ومعايشة عباده وفرض على كل مكاف ومكافئة بعد تعلمه علم الدين والهداية تعلم علم الوضوء والغسل والصلاة والصوم وعلم الزكاة لمن له نصاب والحج لمن وجب عليه والبيوع على التجار ليحترزوا عن الشبهات والمكرهات فى سائر المعاملات وكذا اهل الحرف وكل من اشتغل بشئ يفرض عليه علمه وحكمه ليتبع عن الحرام فيه اه وفى تبين المحارم لاشك فى فرضية علم الفرائض الخمس وعلم الاخلاص لان صحة العمل موقوفة عليه وعلم الحلال والحرام وعلم الرياء لان العابد محروم من ثواب عمله بالرياء وعلم الحسد والعجب اذ هما باكلان العمل كما تأكل النار الحطب وعلم البيع والشراء والنكاح والطلاق لمن اراد الدخول فى هذه الاشياء وعلم الالفاظ المحترمة او المكفرة ولعمري هذا من اهم المهمات فى هذا الزمان لانك تسمع كثيرا من العوام يتكلمون بما يكفروهم عنها غافلون والاحتياط أن يجتهد الجاهل ايمانه كل يوم ويجتهد دنكاح امرأته عند شاهدين فى كل شهر مرة او مرتين اذا الخطأ وان لم يصدر من الرجل فهو من النساء كثير (قوله وفرض كفاية الخ) عرّفه فى شرح التحرير بالتحتم المقصود حصوله من غير نظر بالذات الى فاعله قال فيتناول ما هو دينى كصلاة الجنازة ودينوى كالصنائع المحتاج اليها وخرج المسنون لانه غير متحتم وفرض العين لانه منظور بالذات الى فاعله اه قال فى تبين المحارم وأما فرض الكفاية من العلم فهو كل علم لا يستغنى عنه فى قوام امور الدنيا كالمطبخ والحساب والنحو واللغة والكلام والقرأت وأسايد الحديث وقسمه الوصايا والمواريث والكتابة والمعاني والمبديع والبيان والاصول ومعرفة النسخ والمسنوخ

وزن كل امرئ ما كان يحسنه
والجاهلون لاهل العلم اعداء
فقد يعلم ولا تبجل به ابدا
الناس موتى وأهل العلم احياء
وقد قيل العلم وسيلة الى كل
فضيلة العلم يرفع المملوك الى
مجالس الملوك لولا العلماء
اهلك الامراء
وانما العلم لاربابه
ولاية ليس لها عزل
ان الامر هو الذى
يفضى امرا عند عزله
ان زال سلطان الولا
يه كان فى سلطان فضله
واعلم أن تعلم العلم يكون فرض
عين وهو بقدرة ما يحتاج اليه
وفرض كفاية

مطلبه
فى فرض الكفاية وفرض العين

قوله في الرواية هكذا يحفظه
والانساب بقوله بعد والعلم
ناحوهم أن يشول في الرواية
تأمل اه صححه

مطلب
فرض العين افضل من فرض
المكفاية

قوله قوله والفلسفة هكذا
يحفظه والاصوب ما في نسخ
الشارح كالا يخفى اه صححه

وهو ما زاد عليه لنقص غيره
وسندوبا وهو التجري في الفقه
وعلم القلب وحرما وهو علم
الفلسفة والشعبذة والتجيم

مطلب
في التجيم والرمز

قوله من العفة والمرض هكذا
يحفظه والانساب ابدال من
يعلى كما هو ظاهر اه صححه

والعام والخاص والنص والظاهر وكل هذه آله العلم والتفسير والحديث وكذا علم الآثار والاعمال والعلوم بالرجال
وأسمائهم وأسماحي الصحابة وصفاتهم والعلم بالعدالة في الرواية والعلم باحوالهم ليمتد الضعيف من القوى والعلم
بأعمارهم وأصول الصناعات والفلاحة كالحياكة والسياسة والحجامة اه (قوله وهو ما زاد عليه) أي على
قدر ما يحتاجه ليدنه في الحال (تنبيه) فرض العين افضل من فرض المكفاية لانه مفروض حق للنفس فهو أخص
عندها واكثر مشقة بخلاف فرض المكفاية فانه مفروض حق للكافة والكافر من جملتهم والامر اذا علم خف
واذا خص ثقل وقيل فرض المكفاية افضل لان فعله مسقط للخرج عن الامة بأسرها وبتركه يعصى المتمكنون منه
كلهم ولا شك في عظم وقع ما هذه صفة اه طواقى ونقل ط أن المعتد الأول (قوله وهو التجري في الفقه)
أي التوسع فيه والاطلاع على غوامضه وكذا غزوه من العلوم الشرعية والآنها (قوله وعلم القلب) أي
علم الاخلاق وهو علم يعرف به انواع الفضائل وكيفية اكتسابها وأنواع الرذائل وكيفية اجتنابها اه ح
وهو معطوف على الفقه لاعلى التجري لما علمت من أن علم الاخلاص والعجب والحسد والرياء فرض عين ومثلها
غيرها من آفات النفوس كالكبر والشح والحقد والغش والغضب والعداوة والبغضاء والطمع والجبن والبطر
والخيلاء والخيانة والمداخنة والاستكبار عن الحق والمكر والمخادعة والقسوة وطول الامل ونحوها مما هو
سين في ربيع المهلكات من الاحياء قال فيه ولا ينقل عنها بشر فيلزمه أن يتعلم منها ما يرى نفسه محتاجا اليه
وازالها فرض عين ولا يمكن الا بعرفة حدودها وأسبابها وعلاماتها وعلاجها فان من لا يعرف
الشر يقع فيه (قوله والفلسفة) هو لفظ يوناني وتعريسه الحكم الموهجة أي منبهة الظاهر فائدة
الباطن كالقول بقدوم العالم وغيره من المكفورات والمحرمات ط وذكر في الاحياء انها ليست علما برأسها
بل هي أربعة أجزاء أحدها الهندسة والحساب وهما مباحان ولا يمنع منهما الا من يخاف عليه أن يتجا وزهما
الى علوم مذمومة والثاني المنطق وهو يبحث عن وجه الدليل وشروطه ووجه الحد وشروطه وهما داخلان في
علم الكلام والثالث الالهيات وهو يبحث عن ذات الله تعالى وصفاته انفرادا وفيه بمذاهب بعضها كفر وبعضها
بدعه والرابع الطبيعيات وبعضها مخالف للشرع وبعضها يبحث عن صفات الاجسام وخواصها وكيفية
استحالتها وتغيرها وهو شبه ينظر الاطباء الآن الطبيب ينظر في بدن الانسان على الخصوص من حيث
يمرض ويصح وهم ينظرون في جميع الاجسام من حيث تتغير وتحتل ولكن الطب فضل عليه لانه محتاج اليه
وأما علومهم في الطبيعيات فلاحاجة اليها اه (قوله والشعبذة) الصواب الشعوذة وهي كافي القاموس
خفية في اليد كالسحر ترى الشيء يغير ما عليه اصله اه حوى لكن في المصباح شعوذ الرجل شعوذة ومنهم
من قال شعبذة شعوذة وهو بالذال المجعولة وليس من كلام احل البداية وهي لعب يرى الانسان منها ما ليس له
حقيقة كالسحر اه ابن عبد الرزاق وأقوى العلامة ابن جرير في اهل الخلق في الطرقات الذين لهم اشياء غريبة
كقطع رأس انسان واعادته وجعل نخود راسهم من التراب وغير ذلك بأنهم في معنى السحرة ان لم يكونوا منهم
فلا يجوز لهم ذلك ولا لاحد أن يتف عليهم ثم نقل عن المدونة من كتب المالكية أن الذي يقطع يد الرجل او يدخل
السكين في جوفه ان كان سحرا قتل والا عوقب (قوله والتجيم) هو علم يعرف به الاستدلال
بالتسكلات الفلكية على الحوادث السلفية اه ح وفي مختارات النوازل لصاحب الهداية أن علم النجوم
في نفسه حسن غير مذموم اذ هو قسمان حسابي وانه حق وقد نطق به الكتاب قال الله تعالى الشمس والقمر
بحسبان اي سيرهما بحساب واستدلالا بسير النجوم وحركة الافلاك على الحوادث بقضاء الله تعالى وقدره
وهو جائز كأستدلال الطبيب بالنقص من الصحة والمرض ولو لم يعتقد بقضاء الله تعالى واو ادعى الغيب بنفسه يكفر
ثم تعلم مقدارا ما يعرف به مواقيت الصلاة والقبلة لا بأس به اه وافاد أن تعلم الزائد على هذا المقدار فيه بأس
بل صرح في الفصول بحرمته وهو ما مشى عليه الشارح والظاهر أن المراد به القسم الثاني دون الأول وإذا قال
في الاحياء ان علم النجوم في نفسه غير مذموم اذاه اذ هو قسمان الخ ثم قال ولكن مذموم في الشرع وقال عمر
تعلوا من النجوم ما تهتدوا به في البر والبحر ثم أسكوا وانما جرحه من ثلاثة اوجه أحدها انه مضر بآثار الخلق
فانه اذا التقي اليهم أن هذه الآثار تحدث عقيب سير الكواكب وقع في نفوسهم انها المؤثرة وثانيها أن أحكام
النجوم تحسمين محض ولقد كان معجزة لادريس عليه السلام فيما يمشي وقد اندرس وثالثها انه لا فائدة فيه فان

ما قدر كائن والاحتراس منه غير يمكن اه ملخصا (قوله والرمل) هو علم بضروب أشكال من الخلوط والنقط بقواعد معلومة تتخرج حروفاً تجمع ويستخرج جملته على عواقب الامور وقد علمت انه حرام قطعاً وأصله لا درس عليه السلام ط أى فهو شريعة منسوخة وفي فتاوى ابن حجر أن تعلمه وتعليمه حرام شديد التحريم لما فيه من ايها العوام أن فاعله بشارك الله تعالى في غيبه (قوله وعلوم الطبائعين) العلم الطبيعى علم يبحث فيه عن احوال الجسم المحسوس من حيث هو معرض للتغير في الاحوال والنبات فيها اه ح وفي فتاوى ابن حجر ما كان منه على طريق الفلاسفة حرام لانه يؤدى الى مفاسد كاعتقاد قدم العالم ونحوه وحرمة مشابهة لحرمه التحميم من حيث افضاء كل الى المفسدة (قوله والسحر) هو علم يستفاد منه حصول ملكة نفسانية يتدبر بها على افعال غريبة لاسباب خفية اه ح وفي حاشية الايضاح ليرى زاده قال الشيخ تعلمه وتعليمه حرام اقول مقتضى الاطلاق ولو تعلم لدفع الضرر عن المسلمين وفي شرح الزعفرانى السحر حق عندنا وجوده وتصوره وأثره وفي ذخيرة الناظر تعلمه فرض لرذسا حرام لفرق بين المرأة وزوجها وجائز ليرى فيهم اه ابن عبد الرزاق قال ط بعد نقله عن بعضهم عن المحيط وفيه انه ورد في الحديث النهى عن التولية بوزن غيبة وهي ما يفعل ليجب المرأة الى زوجها اه اقول بل نص على حرمة ما في الخانية وعمله ابن وهبان بأنه ضرب من السحر قال ابن السخنة ومقتضاه انه ليس بحجركا بآيات بل فيه شئ زائد اه وسياق تمامه قبيل احياء الموات ان شاء الله تعالى وذكر في فتح القدير انه لا تقبل توبة الساحر والزنديق في ظاهر المذهب فيجب قتل الساحر ولا يستتاب بسعيه بالفساد لا يجزى دمه اذالم يكن في اعتقاده ما يوجب كفره اه وذكر في تبين المحارم عن الامام ابي منصور أن القول بأن السحر كفر على الاطلاق خطأ ويجب البحث عن حقيقته فان كان في ذلك رد مازم في شرط الايمان فهو كفر والا فلا اه اقول وقد ذكر الامام القرافى المالكي الفرق بين ما هو سحر بكفره وبين غيره وأطال في ذلك بما يلزم من اجمعه من اواخر شرح القفاني الكبير على الجوهرية ومن كتاب الاعلام في قواطع الاسلام للعلامة ابن حجر وحاصله أن السحر اسم جنس لثلاثة انواع الاول السيماء وهي ما يركب من خواص ارضية كدهن خاص او كليات خاصة توجب ادراك الخواص الخمس او بعضها بجماله وجود حقيقي او بآه وهو تخيل صرف من ما كوله او مشموم او غيره من الائمة الهيماء وهي ما يوجب ذلك مضافاً الى تارسمائية لارضية الثالث بعض خواص الحقائق كما يؤخذ سبع اجبارى بها نوع من الكلاب اذ ارمى بحجره فاذا غصم الكلب وطرح في ماء فن شربه ظهرت عليه آثار خاصة فهذه انواع السحر الثلاثة قد تقع بمهاو كفر من لفظ أو اعتقاد أو فعل وقد تقع بغيره كوضع الاجبار وللحرة وصول كثيرة في كتبهم فليس كل ما يسمى سحراً كافراً اذ ليس التكفير به بما يترب عليه من الضرر بل بما يقع به مما هو كفر كاعتقاد انفراد الكواكب بالربوبية او اهانة قرآن او كلام مكفر ونحو ذلك اه ملخصاً وهذا موافق لكلام امام الهدي ابي منصور الماتريدي ثم انه لا يلزم من عدم كفره مطاقاً عدم قتله لان قتله بسبب سعيه بالفساد كما ثبت اضاراه بسحره ولو بغير مكفر يقتل دفعاً للشر كالخناق وقطاع الطريق (قوله والكهانة) وهي تعاطى الخبر عن الكائنات في المستقبل وادعاء معرفة الاسرار قال في نهاية الحديث وقد كان في العرب كهنة كشي وسطيح فمنهم من كان يزعم أن له تابعا يلقى اليه الاخبار ومنهم انه يعرف الامور بمقتضى ما يستدل بها على موافقها من كلام من يسأله او حاله او فعله وهذا يخصونه باسم العزاف كالمدعى معرفة المسروق ونحوه وحديث من اتى كهنا يشمل العزاف والمنجم والعرب تسمى كل من يتعاطى علماً دقيقاً كهنا ومنهم من يسمى المنجم والطبيب كهنا اه ابن عبد الرزاق (قوله ودخل في الفلسفة المنطق) لانه الجزء الثاني منها كما قد سناه والمراد به المذكور في كتبهم للاستدلال على مذهبهم الباطل أو ما منطلق الاسلامين الذى مقدماته قواعد اسلامية فلا وجه لا قول بحرمته بل سماه الغزالي معيار العلوم وقد ألف فيه علماء الاسلام ومنهم المحقق ابن الهمام فانه اتى منه بيان معظم مطالبه في مقدمة كتابه التحرير الاصولي (قوله علم الحرف) يستعمل أن المراد به الكاف الذى هو اشارة الى الكيمياء ولا شك في حرمة ما فيها من ضياع المال والاشتغال بما لا يفيد ويحتمل أن المراد به جمع حروف يخرج منها دلالة على حركات ويحتمل أن المراد علم أسرار الحروف بأوافق الاستخدام وغير ذلك اه ط ويحتمل أن المراد الطلسمات وهي كما في شرح القفاني نقش اسماء خاصة لها تعلق بالافلاك والكواكب على

مطلب
في السحر والكهانة

مطلب
السحر انواع

والرمل وعلوم الطبائعين
والسحر والكهانة ودخل في
الفلسفة المنطق ومن هذا
القسم علم الحرف

قوله فلا وجه لمنعه هكذا
بخطه والاولى لمنعه كما لا يخفى
اه مصححه

ومبا حاك شعارهم التي
لا يستخف فيها كذا في فوائد
شقي من الاشباه والنظائر
ثم نقل مسألة الرباعيات
ومحطها أن الفقه هو غرة الحديث
وليس ثواب الفقيه اصل من
ثواب الحديث وفيها كل انسان
غير الانبياء لا يعلم ما اراد الله
تعالى له ولا ان ارادته تعالى
غيب الا الفقهاء فانهم علوا
ارادته تعالى بهم بحديث
الصادق المصدوق من يرد الله
به خيرا يققه في الدين وفيها
كل شيء يسأل عنه العبد يوم
القائمة الا العلم لانه طلب من
نبية أن يطلب الزيادة منه وقل
رب زدني علما فكيف يسأل
عنه وفيها اذا سئل عن
مذهبنا ومذهب مخالفنا
قلنا وجوبا مذهبنا صواب
يحتل الخطأ ومذهب مخالفنا
خطأ يحتل الصواب واذا سئلنا
عن معتقدا

مطلب

يجوز تقليد المفضل مع
وجود الافضل

فأما الزهريات المجردة عن ذلك المتضمنه وصف الرياحين والازهار والمياه فلا وجه لمنعه نعم اذا قيل على الملاهي
استمع وان كان مواعظ وحكما اه ملخصا وفي الذخيرة عن النوازل قراءة شعر الادب اذا كان فيه ذكر الفسق
والخمر والغلام يكره والاعتماد في الغلام على ما ذكرنا في المرأة أي من انما ان كانت معينة حية يكره وان
كانت ميتة فلا اه وسيأتي تمام الكلام على ذلك أيضا قبيل باب الوتر والنوافل ان شاء الله تعالى
(قوله التي لا يستخف فيها) أي ليس فيها استخفاف باحد من المسلمين كذا كروراته والاخذ في عرضه وفي
بعض نسخ الاشباه لا يستخف فيها اي لارقة وخفة ابن عبد الرزاق (قوله ثم نقل) أي في الفوائد آخر الفصول
الثالث من الاشباه عن المناقب للبرازي وذكر الحلبي عبارته بتمامها واقتصر الشارح على محطها أي المقصود
منها (قوله وفيها) أي في الاشباه نقلنا عن شرح البيهقي للعراقي (قوله غير الانبياء) كان ينبغي أن يقول
والمبشرين بالخنة كالعشرة رضي الله تعالى عنهم قاله سيدي عبد الغني النابلسي في شرح هدية ابن العماد
(قوله له) أي من الثواب الجزيل حيث اراد به تعالى الخير (قوله وبه) أي ولا يعلم ما اراد الله تعالى به من
الصفات الجيدة (قوله الا الفقهاء) المراد بهم العالمون بأحكام الله تعالى اعتقادا وعملان تسمية علم القروع
ففيها تسمية طائفة قال سيدي عبد الغني وبؤيده ماهر من قول الحسن البصري انما الفقهاء المعروض
عن الدنيا الراغب في الآخرة الخ (قوله وفيها كل شيء الخ) نقله في الاشباه عن الفصوص والظاهر أنها
فصوص الحكم للشيخ الاكبر قدس سره الانور (قوله الا العلم) اورد عليه الجوى انه ورد في الحديث
ما يفيد السؤال عن العلم ولفظه لا تزول قدمه عبيد يوم القيمة حتى يسأل عن اربع عن عمر فيما افناه وعن شبابه
فيما ابله وعن ماله من اى شيء اكتسبه وعن علمه ماذا صنع به واجيب بأن المراد الا طلب الزيادة من العلم وبه
يصح التعليل واعتراض بأنه يسأل عن طلبه هل قصد به الرياء او الجاه ويدل عليه ما في الحديث السابق ولكن تعلمت
العلم ليقال عالم وقد قيل الخ اقول الإوجه أن يقال المراد به العلم النافع الموصول الى الله تعالى وهو المقرون بحسن
النية مع العمل به والتخلص من آفات النفس فلا يسأل عنه لانه خير محض بخلاف غيره فانه يسأل صاحبه عنه
ليعذبه به كإدله عليه تمام الحديث السابق ولذا اورد في الحديث ان الله تعالى يبعث العباد يوم القيمة ثم يبعث العلماء
ثم يقول يا معشر العلماء اقم اضع على فيكم الالهي بكم ولم اضع على فيكم لاعدابكم اذهبوا فقد غفرت لكم هذا
ما ظهر في والله تعالى اعلم (قوله وفيها) أي في الاشباه عن آخر المصنفين للإمام النسفي (قوله عن مذهبنا)
أي عن صفته فالعنى اذا سئلنا أي المذهب صواب ط (قوله مخالفنا) أي من مخالفنا في القروع من
الأئمة المجتهدين (قوله قلنا الخ) لان لو قطعت القول لما صح قولنا ان المجتهد يخطئ ويصيب أشباه أي فلا تجزم
بأن مذهبنا صواب البتة ولا بان مذهب مخالفنا خطأ البتة بناء على المختار من أن حكم الله في كل مسألة واحد
معين وجب طلبه فمن اصابه فهو المصيب ومن لافه والخطئ ونقل عن الأئمة الاربعة ثم المختار أن الخطئ مأجور
كما في التحرير وشرحه ثم اعلم انه ذكر في التحرير وشرحه أيضا انه يجوز تقليد المفضل مع وجود الافضل وبه
قال الحنفية والمالكية وأكثرا الحنابلة والشافعية وفي رواية عن احمد وطائفة كثيرة من الفقهاء لا يجوز
ثم ذكر أنه لو التزم مذهبنا معين كابي حنيفة والشافعية فتقبل يلزمه وقيل لا وهو الاصح اه وقد شاع أن العاصي
لامذهب له اذا علمت ذلك ظهر لك أن ما ذكر عن النسفي من وجوب اعتقاد أن مذهبنا صواب يحمّل الخطأ
مبنى على انه لا يجوز تقليد المفضل وانه يلزمه التزام مذهبنا وأن ذلك لا يأتي في العاصي وقد رأيت في آخر
فتاوى ابن حجر الفقهية التصريح ببعض ذلك فانه سئل عن عبارة النسفي المدكورة ثم حرر أن قول الأئمة
الشافعية كذلك ثم قال ان ذلك مبنى على الضعيف من أنه يجب تقليد الا علم دون غيره والاصح انه يتخير
تقليد أي شاء ولوم فضول وان اعتقده كذلك وحينئذ فلا يمكن أن يقطع او يظن انه على الصواب بل على المنقاد
أن يعتقدا أن ما ذهب اليه امامه يحتل الحق قال ابن جبر ثم رأيت المحقق ابن الهمام صرح بما يؤيده حيث قال
في شرح الهداية ان اخذ العاصي بما يقع في قلبه انه اصوب اولى وعلى هذا اذا استفتى مجتهدين فاختلفا عليه
الاولى أن يأخذ بما يميل اليه قلبه منهم ما وعدى انه لو أخذ بقول الذي لا يميل اليه جاز لأن ميله وعنده سواء
والواجب عليه تقليد مجتهد وقد فعل اه (قوله عن معتقدا) أي عما نعتقده من غير المسائل الفرعية
مما يجب اعتقاده على كل مكاف بلا تقليد لاحد وهو ما عليه اهل السنة والجماعة وهم الاشاعرة والماتريدية

وهم متوافقون الا في مسائل يسيرة ارجعها بعضهم الى اختلاف المذاهب كما بين في محله (قوله ومعتمد سنة ومنا)
أي من ادلى البدع المذكورة وغيرها كالتأليفين يقدم العالم اونثي الصانع او عدم بعثة الرسل والمقاتلين بخلاف القرآن
وعدم ارادته تعالى الشر وشي ذلك (قوله علم نفع وما استرق) المراد بنفع العلم تفرقة واعداه وتفرع فروعها
وتوضيح مسائله والمراد باحتراقه بلوغه النهاية في ذلك ولا شك أن النحو والاصول لم يبلغا النهاية في ذلك
انما ه ح والتاخر أن المراد بالاصول اصول النسخ لان اصول العقائد في غاية التحرير والنسخ تأمل (قوله
وهو علم البيان) المراد به ما بين العلوم الثلاثة المعاني والبيان والبدع ولذا قال الزمخشري ان منزلة علم
البيان من العلوم مثل منزلة السماء من الارض ولم يقفوا على ما في القرآن جميعه من بلاغته وفصاحته وتكنه
وبديعانه بل على التزالي سير قال الله تعالى قل لئن اجتمعت الانس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون
بمثله ولو كان به خهم لبعض ظهيرا وانما ذلك لما فيه من البلاغة ط (قوله والتفسير) أي تفسير القرآن فقد
ذكر السيوطي في الاتقان ان القرآن في اللوح المحفوظ كل حرف منه بمنزلة تجل قاف وكل آية تحتها من
التفسير ما لا يعلمه الا الله تعالى ط (قوله علم الحديث) لانه قد تم المراد منه وذلك لان المحدثين جزاهم
الله تعالى خيرا ووضعا كتابا في أسماء الرجال ونسبهم والفرق بين اسمائهم وبينوا سي الحفظ منهم وفاسد الرواية
من صحيحها ومنهم من حفظ المائة ألف والثمانمائة وحصروا من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من الحساب
وبينوا الاحكام والمراد منها فانكشفت حقيقة ط (قوله واقفه) لان حوادث الخلائق على اختلاف
مواقفها وتشتاتها مرقومة بعينها او ما يدل عليها بل قد تكلم الفقهاء على امور لا تقع اصلا او تقع نادرا
وأما ما لم يكن منصوفا فنادر وقد يكون منصوفا غير أن الناطر يقصر عن البحث عن محله او عن
فهم ما يفيد مما هو منصوص بمفهوم او منطوق ط او يقال المراد بالفقه ما يشمل مذهبا وغيره فانه بهذا
المعنى لا يقبل الزيادة اصلا فانه لا يجوز احداث قول خارج عن المذاهب الاربعة (قوله وقد قالوا الفقه)
أي الفقه الذي استنبطه ابو حنيفة اوعم (قوله زرعه) أي اول من تكلم باستنباط فروع عبد الله بن
مسعود الجاني الجليل احد السابقين والبدريين والعلماء الكبار من الصحابة اسلم قبل عمر رضي الله تعالى
عنهما قال النووي في القريب وعن مسروق انه قال انتهى علم الصحابة الى ستة عشر وعلى وأبي وزيد وأبي
الدرداء وابن مسعود ثم انتهى علم الستة الى علي وعبد الله بن مسعود (قوله وسقاه) أي ايده ووضعه
علته بن قيس بن عبد الله بن مالك النخعي الفقيه الكبير عم الاسود بن يزيد وخال ابراهيم النخعي ولد في حياة
النبي صلى الله عليه وسلم وأخذ القرآن والعلم عن ابن مسعود وعلى وعمر وأبي الدرداء وعائشة رضي الله
عنهم اجمعين (قوله وحده) أي جمع ما تفرق من فوائده ونوادره وهيا له لا ارتفاع به ابراهيم بن يزيد بن قيس
ابن الاسود أبو عمران النخعي الكوفي الامام المشهور الصالح الزاهد روى عن الاعشى وخلائق توفي سنة ست
او خمس وتسعين (قوله وداسه) أي اجتهد في تنقيح وتوضيح حاد بن مسلم الكوفي شيخ الامام وبه تخرج
وأخذ حاد بعد ذلك عنه قال الامام ماصليت صلاة الاستغفرت له مع والدي مات سنة مائة وعشرين
(قوله ولحنه) أي اكثر اصوله وفزع فروع وأوضح سبيله امام الائمة وسراج الامة ابو حنيفة النعمان
فانه اول من دون الفقه ورثه ابوابا وكتبا على نحو ما عليه اليوم وتبعه مالك في موطئه ومن كان قبله انما كانوا
يعتمدون على حفظهم وهو اول من وضع كتاب الفرائض وكتاب الشروط كذا في الخيرات الحسان في ترجمة
ابي حنيفة النعمان للعلامة ابن حجر (قوله ويحبه) أي دقق النظر في قواعد الامام واصوله واجتهد في زيادة
استنباط الفروع منها والاحكام تأد الامام الاعظم ابو يوسف يعقوب بن ابراهيم قاضي القضاة فانه كما رواه
الخطيب في تاريخه اول من وضع الكتب في اصول الفقه على مذهب ابي حنيفة وأمل المسائل ونشرها
وبث علم أبي حنيفة في اقطار الارض وهو آفته اعدل عصره ولم يتقدمه احد في زمانه وكان النهاية في العلم
والحكم والرياسة ولد سنة ١١٣ وتوفي ببغداد سنة ١٨٢ (قوله وشبهه) أي زاد في استنباط الفروع
وتنقيحها وتبذيرها وتحريرها بحيث لم يتحج الى شيء آخر الامام محمد بن الحسن الشيباني تلميذ أبي حنيفة وأبي
يوسف محرر المذهب النعماني المجمع على فقاوته وتباضعته روى انه سأل رجلا من الزعماء عن اهل العراق فقال
ما تقول في أبي حنيفة فقال سيدهم قال فابو يوسف قال أتبعهم للعديث قال محمد بن الحسن قال اكثرهم

ومعتمد سنة ومنا
الحق ما نحن عليه والباطل ما
عليه ختمونا وفيما العلم
ثلاثة علم نفع وما استرق وهو
علم النحو والاصول وعلم لانسج
والاسترق وهو علم البيان
والتفسير وعلم نفع واحرق
وهو علم الحديث والفقه وقد
قالوا الفقه زرعه عبد الله بن
مسعود رضي الله عنه وسقاه
علته وحده ابراهيم النخعي
وداسه حاد وطحنه ابو حنيفة
ويحبه ابو يوسف وخبره محمد

فسمي الناس يا كلون من
خيزه وقد نظم بعضهم فقال
الفقه زرع ابن مسعود وعلمة
حصاده ثم ابراهيم دواس
نعمان طاحنه يعقوب عاجنه
محمد جابر والاحل الناس
وقد ظهر عليه تصانيفه كالحامدين
والمبسوط والزبادات والنوادر
حتى قيل انه صنف في العلوم
الدينية تسعمائة وتسعة
وتسعين كتابا ومن تلامذته
الشافعي رضي الله عنه وترقيح
بأمر الشافعي وفوض اليه كتبه
وماله فبسيه صار الشافعي
فقيرا ولقد انصف الشافعي
حيث قال من اراد الفقه فليزمن
اصحاب ابي حنيفة فان المعاني
قد تيسرت لهم والله ما صرت
فقيرا الا بكتب محمد بن الحسن
وقال ابا عميل بن ابي رجاء رأيت
محمد في المنام فقات له ما فعل
الله بك فقال غفرت لي ثم قال
لواردت أن اعذبك ما جعلت
هذا العلم فيك فقات له
فأين ابو يوسف قال فوقنا
بدرجتين قات فابو حنيفة
قال هي هات ذاك في اعلى عليين
كيف وقد صلى الفجر
بوضوء العشاء اربعين سنة ووج
خسا وخسين حجة ورأى ربه
في المنام مائة مرة ولها قصة
مشهورة وفي حجة الاخيرة
استأذن حجة الكعبة
بالدخول ليليا فقام بين
العمودين على رجله النبي
ووضع اليسرى على ظهرها
حتى ختم نصف القرآن ثم ركع
وسجد ثم قام على رجله اليسرى
ووضع اليمنى على ظهرها حتى
ختم القرآن

تفرعما قال فزفر قال احدهم قيسا ولد سنة ١٣٢ ووفى بالري سنة ١٨٩ (قوله من خيزه) بالضم
أى خيز محمد الذي خيزه من بين ابي يوسف من طعن ابي حنيفة ولذا روى الخطيب عن الربيع قال سمعت
الشافعي يقول الناس عيال على ابي حنيفة في الفقه كان ابو حنيفة ممن وفق له الفقه (قوله فقال) أى
من بحر البسيط وترتيب هذا النظم بخلاف الترتيب قبله وسقط منه حاد (قوله علمه) أى محمد (قوله
كل الجامعين) الصغير والكبير وقد ألفت في المذهب تأليف سميت بالجامع فوق ما ينوف عن اربعين وكل
تأليف لمحمد وصف بالصغير فهو من روايته عن ابي يوسف عن الامام وما وصف بالكبير فروايت عن الامام بلا
واسطة ط (قوله والنوادر) الاولى ابدالها بالسير لان هذه الكتب الخمسة هي كتب محمد المسماة
بالاصل وظاهر الرواية لانها رويت عنه برواية الثقات فهي ثابتة عنه متواترة ومشهورة وفيها المسائل
المروية عن اصحاب المذهب وهم ابو ح و ابو س و م وأما النوادر فهي مسائل مروية عنهم
في كتب آخر لمحمد كالكيسانيات والهارونيات والجرجانيات والرقيات وهي دون الاولى وبقي قسم ثالث
وهو مسائل النوازل سئل عنها المشايخ المجتهدون في المذهب ولم يجدوا فيها نصا فأتوا فيها بتخريجات وقد
نظمت ذلك فقلت

وكتب ظاهرا الروايات * ستا لكل ثابت عنهم حوت
صنفها محمد الشيباني * حتر فيها المذهب النعماني
الجامع الصغير والكبير * والسير الكبير والصغير
ثم الزبادات مع المبسوط * نواتر بالسند المضبوط
كذاله مسائل النوادر * اسندها في الكتب غير ظاهر
وبعدا مسائل النوازل * خترجها الاشياخ باللائل

وسمي أتي بسط ذلك آخر المقدمة وفي طبقات التميمي عن شرح السير الكبير للسرخسي أن السير الكبير آخر
تصنيف صنفه محمد في الفقه وكان سببه أن السير الصغير وقع بيد الأوزاعي إمام أهل الشام فقال ما لأهل
العراق والتصنيف في هذا الباب فانه لا علم لهم بالسير فبلغ محمد فصنف الكبير فحكي انه لما نظرفيه
الأوزاعي قال لولا ما ضمنه من الاحاديث لقلت انه يضع العلم وان الله تعالى عين جهة اصابه الجواب في
رأيه صدق الله تعالى وفوق كل ذي علم عليم ثم امر محمد أن يكتب في ستين دقرا وأن يحمل الى الخليفة فأعجبه
وعتد من مفاخر أيامه اه ملخصا (قوله فبسيه صار الشافعي فقيرا) أى ازداد فقاهة واطلع على مسائل
لم يكن مطلعاعليها فان محمد أبداع في كثرة استخراج المسائل والا فالشافعي رضي الله تعالى عنه فقيه مجتهد
قبل وروده الى بغداد وكيف يستفاد الاجتهاد المطلق ممن ليس كذلك افاده ح (قوله والله ما صرت
فقيرا) الكلام فيه كما تقدم وروى عن الشافعي انه قال أيضا سمعت من علم محمد بن الحسن وقربيع كسبا وقال امن
الناس على في الفقه محمد بن الحسن (قوله هيئات) اسم فعل أى بعد مكانه عن وعن ابي يوسف ط (قوله
في اعلى عليين) اسم لاعلى الجنة أى هو في اعلى مكان في الجنة أى بالنسبة اليهم لا مطلقا لان الانبياء والصحابة
ارفع منه درجة قطعا وأما الدعاء بخواجه على مع النبيين فالمراد في الاجتماع والموانسة لا في الدرجة والمنزلة
ومنه قوله تعالى فأولئك مع النبيين والصديقين الخ ط (قوله كيف) استفهام انكأرى بمعنى النبي
أى كيف لا يعطى هذا المكان الاعلى ط (قوله ولها) أى لرؤيته ربه تعالى في المنام قصة مشهورة ذكرها
الحافظ النجم الغيطي * وهي أن الامام رضي الله تعالى عنه قال رأيت رب العزة في المنام تسعاً وتسعين مرة
فقلت في نفسي ان رأيت تمام المائة لاسأله بما ينجو الخلائق من عذابه يوم القيمة قال فرأيت * سبحانه وتعالى
فقلت يا رب عز وجل شألك وتقدست أحوالك ينجو عبادك يوم القيمة من عذابك فقال سبحانه وتعالى
من قال بعد العداة والعشي سبحان الابدي الابدي سبحان الواحد الاحد سبحان الفرد الصمد سبحان رافع
السماء بغير عدد سبحان من بسط الارض على ماء بجل سبحان من خلق الخلق فأحصاهم عدد سبحان من قسم
الرزق ولم ينس احد سبحان الذي لم يتخذ صاحبة ولا ولد سبحان الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا احد
فجاءني عذابى اه ط (قوله على رجله اليمنى الخ) فيه أن هذا مخالف للسنة اه ح أى لصحة الحديث

في النبي عنه واجاب الشرب لاني بحمله على التراوح فانه افضل من نصب القدمين وتفسير التراوح أن يعتد
 المصلي على قدم مروة وعلى الاخرى مرة أخرى أى مع وضع القدمين على الارض بدون رفع احدهما لكن
 يبعده قوله ووضع اليسرى على ظهرها الخ افاده ط وقد يقال للامام رضى الله تعالى عنه مقصد حسن في ذلك
 نفي الكراهة عنه كما قالوا يكبره أن يصلي الرجل حاسراً عن رأسه لكن اذا قصد التذلل فلا كراهة ثم رأيت بعض
 العلماء اجاب بذلك فقال انما فعل ذلك مجاهدة لنفسه وليس يبعد أن يكون غرض مجاهدة النفس بذلك
 من لم يحتمل منه خنوعه مانعاً للكراهة اه (قوله حق عبادك) من اضافة الصفة للموصوف أى
 عبادك الحق التي تليق بجلاله بل هي بقدر ما في وسعه ط (قوله لكن عرفك) استدراك على ما يوهم
 من أن عدم عبادته حق العبادة نشأ من عدم المعرفة والمراد أنه عرفه بصفاته الدالة على كبريائه ومجده
 واستحقاقه دوام مشاهدته ومراقبته وليس المراد معرفة كنه الذات والصفات فانه من المستحيلات ط
 (قوله فذهب) من الهبة وهي العطية يقال وهبت له أى أعطى نقصان الخدمة لكلال المعرفة أى شفع هذا بهذا
 كما في هب مسيئتنا المحسنات (قوله وان اتبعك) أى في الخدمة والمعرفة او فيما ادى اليه اجتهادك من الاوامر
 والنواهي ولم يرغ عنها لا بمجرد التقليد (قوله الى يوم القيمة) متعلق بكان التامة أو باتبعتك (قوله وقيل لابي
 حنيفة) ذكر في التعليم هذه العبارة عن ابي يوسف ثم قال قيل لابي حنيفة رضى الله تعالى عنه بم ادركت العلم
 قال انما ادركت العلم بالجهد والشكر وكما فهمت ووقفت على فقه وحكمة قلت الحمد لله فازداد على ط (قوله
 وما استنكفت) أى أنفت وامتنعت (قوله مسافرين كرام) الذي رأيت في مواضع متعددة مسعربن كدام
 بكسر أولهما وكدام بالذال (قوله رجوت أن لا يخاف) لانه قلدا ما ماعا لما صحح الاجتهاد سالم الاعتقاد
 ومن قلده عالمنا في الله سالما وتعام كلام مسعر وأن لا يكون قزط في الاحتياط لنفسه (قوله وقال) أى
 مسعر لكن ذكر في المقدمة الغزوية حديثين اليقين وأنه انشدهما ابو يوسف افاده ط (قوله حسبي) أى
 كفى مبتدأ خبره قوله ما أعدته أى حياته ويوم القيمة متعلق بحسبي أو بأعدته أو برضى وفي السببية ودين
 بدل من ما (قوله وانا اقتصر الى آخره) الخرو والافتقار للتدح بالخصال أى بذكر من جله تتم الله تعالى عليه
 أن جعل من أسباعه هذا الرجل الذي شيد بنيان الدين بعد انقراض الصحابة وأكثر التابعين وتبعه
 ما لا يحصى من الامة وسبق في الاجتهاد وتدين الفقه من بعده من الائمة وأعانهم بأصحابه وفوائده الجمة
 على استنباط الاحكام المهمة (قوله الضياء المعنوي) هو شرح مقدمة الغزوى للقاضى ابي البقاء بن الضياء
 المكي (قوله وقول ابن الجوزي) أى ناقلا عن الخطيب البغدادي (قوله لانه روى بطرق مختلفة) بسطها
 العلامة طاس كبرى فيشعر بأن له اصلا فلا يقل من أن يكون ضعيفا فيقبل اذ لم يترتب عليه اثبات حكم
 شرعي ولا شك في تحقق معناه في الامام فانه سراج يستضاء بنور علمه ويهتدى بشاغب فهمه لكن قال بعض
 العلماء انه قد أقرب ابن الجوزي على عدة هذه الاخبار في الموضوعات الحافظ الذهبي والحافظ السيوطي
 والحافظ ابن حجر العسقلاني والحافظ الذي انتهت اليه رئاسة مذهب ابي حنيفة في زمنه الشيخ قاسم الحنفى
 ومن ثم لم يورد شيئا منها الائمة الحديث الذين صنغوا في مناقب هذا الامام كالطحاوى وصاحب طبقات
 الحنفية محي الدين القرشي وآخرين متقين ثقات اثبات تقادهم اطلاق كثير اه وقال العلامة ابن حجر
 المكي في الخيرات الحسان في ترجمة ابي حنيفة النعمان ومن اطلع على ما يأتى في هذا الكتاب من احوال
 ابي حنيفة وكراماته وأخلاقه وسيرته علم أنه غنى عن أن يستشهد على فضله بمجر موضوع قال وما يصلح للاستدلال
 به على عظيم شأن ابي حنيفة ما روى عنه عليه الصلاة والسلام انه قال ترفع زينة الدنيا سنة خسين ومائة
 ومن ثم قال شمس الائمة الكردي ان هذا الحديث محمول على ابي حنيفة لانه مات تلك السنة اه وقال أيضا
 وقد وردت احاديث صحيحة تشير الى فضله منها قوله صلى الله عليه وسلم في بارواه الشيخان عن ابي هريرة
 والطبراني عن ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لو كان الايمان عند الثريا لتناوله رجال من أبناء
 فارس ورواه ابو نعيم عن ابي هريرة والشيخ الرازي والطبراني عن قيس بن سعد بن عباد بلفظ ان النبي صلى الله
 عليه وسلم قال لو كان العلم معلقا عند الثريا لتناوله رجال من أبناء فارس ولفظ الطبراني عن قيس لا تساله العرب
 لتساله رجال من أبناء فارس وفي رواية مسلم عن ابي هريرة لو كان الايمان عند الثريا لذهب به رجل من أبناء

فلمسلم بكى ونابج ربه وقال
 الهى ما عبدك هذا العبد
 الضعيف حق عبادتك لكن
 عرفتك حق معرفتك فذهب
 نقصان خدمته لكلال معرفته
 فهتف هاتف من جانب البيت
 يا ابا حنيفة قد عرفتنا حق
 المعرفة وخدمتنا فأحنت
 الخدمة وقد غفرنا لك ولمن
 اتبعك عن كان على مذهبك
 الى يوم القيامة وقيل لابي
 حنيفة بم بلغت ما بلغت قال
 لما جئت بالا فادع وما استنكفت
 عن الاستفادة قال مسافر
 ابن كرام من جعل ابا حنيفة
 بينه وبين الله رجوت أن لا
 يخاف وقال فيه
 حسبي من الخيرات ما أعدته
 يوم القيامة في رضى الرحمن
 دين النبي محمد خير النورى
 ثم اعتقادى مذهب النعمان
 وعنه عليه الصلاة والسلام ان
 ادم اقتربى وانا اقترب برجل
 من امتي اسمه نعمان وكنيته
 ابو حنيفة هو سراج امتي وعنه
 عليه الصلاة والسلام ان سائر
 الانبياء يقتضون بى وانا اقتض
 بابي حنيفة من احبه فقد
 احبنى ومن ابغضه فقد ابغضنى
 كذا في المقدمة شرح مقدمة
 ابي الليث قال في الضياء
 المعنوي وقول ابن الجوزي
 انه موضوع تعصب لانه روى
 بطرق مختلفة

الشافعي قال وما مثل من تكلم فيما وفي نظائرهما الا كما قال الحسن بن حاتم

بأن طبع الجليل العالي ليكلمه • استنق على الرأس لانتفق على الجبل

اه ملخصا وقد اطلال في ذلك وفي ذكر من اتى على الامام من اثمة السلف ومن بعدهم وما تلاقوه من سعة علمه
وفيه وزنه وورعه وعبادته واحتياطه وخوفه وغير ذلك مما يستدعي مؤلفات وما ينسب الى الامام
الغزالي يرد ما ذكره في احبائه المتواتر عنه حيث ترجم الائمة الاربعة وقد ان واما ابو حنيفة فتدرك ايضا
ابا زاهد اعرفا بالله تعالى ما نفسانه مریدا وجه الله تعالى بعلمه الخ اقول ولا عجب من تكلم السلف في
بهذه الكرامة للحسبة لانهم كانوا يجتهدون في شكر بعضهم على من خالف الاخر سيما اذا قام عنده ما يدل له على
خفا غيره فليس قد هم الا الاتصا للدين لا لانتفهم وانما العجب من يدعى العلم في زمانه وما كنهه ومشر به
وماسبه وعموده وانكته وكثير من تعبداته يقلدونها الامام الاعظم ثم يطعن فيه وفي اصحابه وليس مثله
الا مثل ذبابة وقعت تحت ذنب جراد في حالة كره وفرد وليت شعري لاني شئ يصدق ما قيل في ابي حنيفة
ولا يصدق ما قيل في امام مذهبه ولم لا يقلد امام مذهبه في آدبه مع هذا الامام الجليل فتدرك العلماء
الائمة الثلاثة على ابي حنيفة وتأديهم معه ولا سيما الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه والكمال لا يصدر منه
الا الكمال والشافعي يشده ويكني المعترض حر مائه بركة من يعترض عليه اذا ناله من ذلك وادامنا على حب
سائر الائمة المجتهدين وجميع عباد الصالحين وجنرنا في زمرة من يوم الدين ومما روى من تأديبه معه انه
قال اني لا تبرك بابي حنيفة واني الى قبره فاذا عرضت لي حاجة صليت ركعتين وسألت الله تعالى عند قبره
فتتفى سربعا وذكر بعض من كتب على المتهاج أن الشافعي صلى الصبح عند قبره فلم يقف فتبيل له لم قال تأديبا
مع صاحب هذا القبر وزاد غيره انه لم يجهر بالبسملة وأجابوا عن ذلك بأنه قد يعرض للسنة ما يرجح تركها
عند الاحتياج اليه كرمه انف حامد وتعلم جاهل ولا شك أن ابا حنيفة كان له حساد كثيرون والبيان بالفعل
اظهر منه بالقول فما فعله الشافعي رضي الله تعالى عنه افضل من فعل القنوت والجهار اقول ولا يخفى عليك
أن ذلك الطاعن الاحق طاعن في امام مذهبه ولذا قال في الميزان سمعت سيدي علي الخواص رحمه الله
تعالى مرارا يقول يعني على أتباع الائمة أن يعفوا واكل من مدحه امامهم لان امام المذهب اذا مدح عالما
وجب على جميع أتباعه أن يمدحوه تقليدا لامامهم وأن ينزهوه عن القول في دين الله بالرائي وقال أيضا
لأنفس المتلدون للامام مائل والشافعي لم يضعف احد منهم قولاً من اقرال ابي حنيفة بعد أن سمعوا مدح
ائتمم له ولم يكن من التوبة برفعة مقامه الا كون الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه ترك القنوت في الصبح
لماصلى عند قبره لكان فيه كفاية في لزوم ادب مقلديه معه اه (قوله وصنف غيره) كلام الامام الشافعي
واخافنا الذخري والكردي وغيرهم من قدسناهم (قوله من اعظم معجزات الى آخره) لانه صلى الله
عليه وسلم قد أخبر به قبل وجوده بالاحاديث الصحيحة التي قدسناها فانما سمعوا عليه بلا شك كما قدسنا عن
الشافي صاحب السيرة وشيخه السيوطي كما جعل حديث لا تسبوا قريشا فان عالمنا يلا الارض علماء على
الامام الشافعي لكن سجد بعضهم على ابن عباس رضي الله تعالى عنه وهو حقيق بذلك فانه حبر الامة وترجمان
القرآن وكما جعل حديث يوشك أن يضرب الناس اكباد الابل بطلون العلم فلا يجدون اعلم من عالم المدينة
على الامام مالك لكنه محتمل لغيره من علماء المدينة المنقردين في زمرة بخلاف تلك الاحاديث فانها ليس لها محتمل
الابو حنيفة واصحابه كما افاده ط وأما سلمان الفارسي رضي الله تعالى عنه فهو وان كان افضل
من ابي حنيفة من حيث المحبة فلم يكن في العلم والاجتهاد ونشر الدين وترويض أحكامه كابي حنيفة وقد يوجد
في المتفصول ما لا يوجد في الفاضل وسعى ذلك معجزة بناء على أن المراد بالتحدي في تعريف المعجزة هو دعوى
الرسالة وهو قول المحدثين كافي المواجب وقيل المراد به طلب المعارضة والمقابلة وعليه فذلك كرامة لا معجزة
فانهم (قوله بعد القرآن) متعلق بأعظم أي لانه اعظم المعجزات على الإطلاق لانه معجزة مستمرة دائمة لا يمحوا
وتدبره وان عبر من التبعية لئلا يوحهم مساواة هذه المعجزة ذلك فان المشاركة في الاعظمة قد دق
بالساواة قدبر (قوله اشتها مذهبه) أي في عامة بلاد الاسلام بل في كثير من الاقاليم والبلاد لا يعرف
المذهبه كبلاد الروم والهند والسند وما وراء النهر وسمرقند وقد نقل ان فيه اربعة للمجدين دفن في النور

وصنف غيره اكثر من ذلك
والحاصل أن ابا حنيفة
النعمان من اعظم معجزات
المصطفى بعد القرآن وحصل
من مناقبه اشتها مذهب

من اربع عاشر نفس كل منهم يقال له شمس صنف واقفي واخذ عنه اهل الحنفية والمات صاحب الهداية متعواذته
 بها فقد فن بقرهم سارورون انه تنقل مذهبه نحو من اربعة آلاف نفرا ولا بد ان يكون لكل الحساب وحلم جزا وقال
 ابن حجر قال بعض الائمة لم يتاخر ولا حدى من ائمة الاسلام المتشورين مثل ما ظهر لابي حنيفة من الاحتساب
 والتلاميذ ولم يتفق العلماء وجميع الناس بمثل ما اتفقوا به وبأصحابه في تفسير الاحاديث المنتهية والمسائل
 المستنبطة والتوازي والتضاد والاحكام جزاء من الله تعالى اخيرا التمام وقد ذكر منهم بعض المتأخرين المتأخرين
 في ترتيبه ثم امانة مع ضبط اجتهادهم ونسبهم بما يطول ذكره اه (قوله قولاً) أى سواء ثبت عليه او رجع
 عنه ط (قوله الاخذ به امام) أى من أصحابه تبعاه فان اقوالهم مروية عنه كما سيأتى ومن غيرهم
 من اجتهادين موافقة في اجتهاده لان الاجتهاد لا يتولد بجهت اقلاده ط (قوله من زمنه الى هذه الايام) والذو
 العباسية وان كان مذهبه مذهب جدهم فأكثر قضائهم ومناجج اسلامه اخفية بغير ذلك ان تصفح
 كتب التواريخ وكان مدة ملكهم نحو مائة سنة تقريباً وأما الملوك السجوقيون وبعدهم الخوارزميون فكأنهم
 حنفيون وقضاة مما كان فيهم من اهل الحنفية وأما ملوك زمامتاسلاطين آل عثمان ايد الله تعالى دولتهم ما كثر الجديان
 فمن تاريخ تسعة الى يومنا هذا الا يولون القضاء وسائر مناصبهم الا الحنفية فالبعض القضاء وليس في كلام
 الشارح ادعاء التخصيص في جميع الاماكن والازمان حتى يرد أن القضاء بمصر كان مختصاً بمذهب الامام
 الشافعي الى زمن الظاهر يبرس البندقدارى فافهم (قوله الى أن يحكم بمذهبه عيسى عليه السلام)
 تبع فيه الله تعالى وكأنه أخذ مما ذكره اهل الكنف أن مذهبه آخر المذاهب انقطاعاً فقد قال الامام
 الشعرائى في الميزان ما ناه قد تقدم أن الله تعالى لما سئل على بالاطلاع على عين الشريعة رأيت المذاهب
 كلها متصلة بها ورأيت مذاهب الائمة الاربعة تتجربى جداً ولما كاه ورأيت جميع المذاهب التي اندرست
 قد استحال جوارها ورأيت اطول الائمة جدد ولا امام ابا حنيفة ولبه الامام مالك ولبه الامام الشافعي
 ولبه الامام احمد وأقصرهم جد ولا الامام داود وقد انقرض في القرن الخامس فأولت ذلك بطول زمن العمل
 بمذاهبهم وقصره فكما كان مذهب الامام ابي حنيفة اول المذاهب المدونة وكذلك يكون آخرها انقراضاً وبذلك
 قال اهل الكنف اه لئلا يكون لادليل في ذلك على أن نبي الله عيسى على نبينا وعليه الصلاة والسلام يحكم
 بمذهب ابي حنيفة وان كن العلماء موجودين في زمنه فلا بد له من دليل ولهذا قال الحافظ السيوطى في رسالة
 سماها الاعلام ما حاصله ان ما يقال انه يحكم بمذهب من المذاهب الاربعة باطل لا اصل له وكيف ينظر بنبي الله
 يقدر بجهت داع أن اجتهاد من آحاد هذه الائمة لا يجوز له التقليد وانما يحكم بالاجتهاد أو بما كان يعلمه قبل من
 شريفنا بالوحي او ما علمه منها وهو في السماء او ما ينظر في القرآن ففهم منه كما كان يفهم نبينا عليه الصلاة
 والسلام اه واقصر السبكي على الاخير وذكر من لا على القارى أن الحافظ ابن حجر العسقلانى سئل
 هل يتزل عيسى عليه السلام حافضاً لقرآن والسنة او تلقاهما عن علماء ذلك الزمان فأجاب لم يتزل في ذلك شئ
 صريح والذي يليق بتنازه عليه السلام انه يتلى ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيحكم في الله كما تلقاه
 منه لانه في الحقيقة خليفة عنه اه وما يستدل ان الامام الميهدى يقتل ابا حنيفة رده من لا على القارى في
 رسالته المشرب النوردي في مذهب الميهدى وقرره انه محتمد مطلق ورد فيها ما وضعه بعض الكذابين من قصة
 طويلاً صلياً أن اخضر عليه السلام تعلم من ابي حنيفة الاحكام الشرعية ثم علمها الامام ابي القاسم القشيري
 وأن القشيري صنف فيها كتاباً وضعها في صندوق وأمر بعض مربيه بالتنازه في جحون وأن عيسى عليه السلام
 بعد نزوله يخرج من جحون ويحكم بما فيه وهذا كلام باطل لا اصل له ولا يجوز حكايته المرددة كما أوضحه ط
 وأطال في رده وابطلانه فراجع (قوله وهذا) أى ما تقدم من الاحاديث ومن كثرة التناقب ومن كون الحكم
 لأصحابه وأتباعه ط (قوله سائر) بمعنى باقى اوجب على خلاف بسطه في ذرة الخواص (قوله كيف لا) أى
 كيف لا يختص بأمر عظيم (قوله وهو كالمصدق) وجه التشبه أن كلامها ابتدأ أمر لم يسبق اليه فأبوبكر
 رضى الله عنه ابتدأ جميع القرآن بعد وفاته صلى الله عليه وسلم بشور وعرو أبو حنيفة ابتدأ تدوين الفتنة
 كما تدسأه وأن ابا بكر اول من آمن من الرجال وفتح باب التصديق كذا في حواشي الاشياء ذال شيخنا البعلبلى
 في شرحه عليها والقول اول لان وجه التشبه اهم وقول من قال الشافعى هو الظاهر لان القرآن بعد ما جمع

ما قال قولاً الاخذ به امام من
 الائمة الاعلام ورد جعل
 الله الحكم لأصحابه وأتباعه
 من زمنه الى هذه الايام الى
 أن يحكم بمذهبه عيسى عليه
 السلام وهذا يدل على امر
 عظيم اختص به من بين سائر
 العلماء العظام وكيف لا
 وهو كالمصدق رضى الله عنه

لا يترجمه غير ظاهري فانه قد جمع ثانيا والجامع له عثمان رضي الله تعالى عنه فان الصديق رضي الله تعالى
 عنه لم يجمعه في المسامحة وجمعه عثمان كما هو معلوم اد تامل (قوله) أي للامام اجره أي اجر عمل نفسه
 وهو تدوين الفقه واستخراج فروعه ط (قوله وأجر) أي ومثل أجر من دون الفقه أي جمعه وأصله
 من التدوين أي جعله في اليونان وهو بكسر وفتح اسم لما يكتب فيه اسماء الجيش للعلماء وأرسل من أحدثه عمر
 رضي الله عنه ثم اريد به مطابق الكتب مجازا او متقولا اصطلاحا وقوله والله عطف على دونه من عطف الخاص
 على العام اد يعني أي لان التأليف جمع على وجه الالتفات (تبيينه) ورد في الصحيح انه لا تقتل نفس ظالما الا كان
 على ابن آدم الاول كذل منها ومن سنة سنة حسنة كان له أجرها وأجر من عمل بها الى يوم القيمة من غير
 أن ينقص من اجرهم شيء ومن سنة سيئة كان عليه وزر وحر من عمل بها الى يوم القيمة من غير أن ينقص
 من اوزارهم شيء ومن دل على شيء فله مثل أجر ذاك على الحديث قال العلماء هذه الأحاديث من قواعد
 الاسلام وغرآن كل من ابتدع شيئا من الشر كمن عليه مثل وزر من اقتدى به في ذلك فعلم مثل عمله الى
 يوم القيمة وكل من ابتدع شيئا من الخير كان له مثل أجر كل من يعمل به الى يوم القيمة وتعامه في آخر عمدة المريد
 لقناني (قوله الى يوم الحشر) تنازع فيه كل من دون وألف وفتح (قوله وقد اتبعه) عطف على قوله
 وذكر كالتدوين أي كيف لا يختص وقد اتبعه الخ والاتباع تقليده فيما ناله ط (قوله من الاولياء) متعلق
 بمحذوف صفة لكثير للبيان والولي فاعيل بمعنى الفاعل وهو من نزلت ما عنه من غير أن يخلها عصيان او بمعنى
 المنعول فهو من يتوالى عليه احسان الله تعالى وافضاله تعريفاً للسيد ولا بد من تحقيق الوصفين حتى
 يكون ولياً بنفس الامر فيشترط فيه كونه محفوظا كما يشترط في النبي كونه معصوماً كما في رسالة الامام
 القشيري (قوله ممن انصف) بدل من قوله من الاولياء احوال (قوله بنات المجاهدة) من اضافة الصفة
 الى موصوفها أي المجاهدة الثابتة أي الدائمة والمجاهدة لغة المحاربة وفي الشرع محاربة النفس الامارة
 بالسوء فيبطل ما يتق عليها مما هو مطلوب في الشرع اتم بنات وقد ورد تسمية ذلك بالجهاد الاكبر كما في
 الاحياء نال العراقي زاده البيهقي بسند ضعيف عن جابر ورواه الخطيب في تاريخه عن جابر بلفظ قدم النبي
 صلى الله عليه وسلم من غزاة فقال عليه الصلاة والسلام قدمتم خير مقدم وقدمتم من الجهاد الاضمر الى
 الجهاد الاكبر فالواو ما الجهاد الاكبر قال مجاهدة العبد هواه اد (قوله المشاهدة) أي مشاهدة الحق
 تعالى بآثاره (قوله كبراهيم بن ادهم) بن منصور البجلي كان من آباء المولود خرج متصيذاً فيتق به
 حائف ألهدا خقت قتل عن دابته وأخذ جبة راع وسار حتى دخل مكة ثم اتى الشام ومات بها كذا في رسالة
 القشيري (قوله وشقيق البجلي) بن ابراهيم الزاهد العابد المشهور صاحب ابواب صف القنادي وقرأ عليه
 كتاب الصلاة ذكره ابو الليث في المقدمة وهو استاذ حاتم الاسم وحجب ابراهيم بن ادهم مات شهيداً سنة ١٩٤
 تميمي (قوله ومعروف الكرخي) بن فيروز من المشايخ الكبار بحجاب الدعوة ينسقي بقبه وهو استاذ
 السري السقطي مات سنة ٢٠٠ (قوله وابي يزيد البسطامي) شيخ المشايخ وذو القدام الراجح والاع
 طنور بن عيسى كان حنظلياً من حنظليين وأسلم مات سنة ٢٦١ (قوله وفصل بن عياض) الخراساني روى
 انه كان يقطع الطريق وأنه عشق جارية وارتي جدارها فسمع نالها يتلو آلم بأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم
 لربهم ورجع فوردمكة وجاور بها الحرم ومات بها سنة ١٨٧ رسالة القشيري وذكر الصمري انه اخذ الفقه عن
 ابي حنيفة وروى عنه الشافعي فأخذ عن امام عظيم وأخذ عنه امام عظيم وروى له امامان عظيمان البخاري
 ومسلم وترجمه التميمي وغيره بترجمة حافلة (قوله وداود الطائي) هو ابن نصر بن نصير بن سليمان الكوفي
 الطائي العالم العامل الزاهد العابد أحد أصحاب الامام كان من شغل نفسه بالعلم ودرس الفقه وغيره ثم اختار
 العزلة ولزم العبادة قال محارب بن دثار لو كان داود في الامم الماضية لقص الله تعالى علينا من خبره قال ابو نعيم
 مات سنة ١٦٠ (قوله وابي جهمد اللخاف) هو أحمد بن خضر وبه البجلي من كبار مشايخ خراسان مات سنة
 ٢٤٠ رسالة (قوله وخلف بن أيوب) من اصحاب محمد وزفر وتفقه على ابي يوسف أيضاً وأخذ الزهد
 عن ابراهيم بن ادهم وصحبه مدة واختلف في وفاته والاصح انه سنة ٢١٥ كذا ذكره التميمي وروى عنه
 انه ذل صار العلم من الله الى محمد صلى الله عليه وسلم ثم صار الى الصحابة رضي الله تعالى عنهم ثم صار الى التابعين

له أجره وأجر من دون الفقه
 والله وفزع أحكامه على
 اصوله العظام الى يوم الحشر
 والقيام وتدابيره على مذهبه
 كثير من الاولياء الكرام من
 انصف بنات المجاهدة وركض
 في ميدان المشاهدة كبراهيم
 ابن ادهم وشقيق البجلي
 ومعروف الكرخي وابي
 يزيد البسطامي وفصيل بن
 عياض وداود الطائي وابي
 جهمد اللخاف وخلف بن أيوب

ثم صار إلى أبي حنيفة بن شاة فليمن ومن شاء فليسخط (قوله وعبد الله بن المبارك) الزاهد الفقيه المحدث
 أحد الأئمة جمع الفقه والادب والخير والفتوة والنصاحة والزور والعبادة وصنف الكتب الكثيرة قال الذهبي
 هو أحد أركان هذه الأمة في العلم والحديث والزهد وأحد شيوخ الإمام أحمد أخذ عن أبي حنيفة ومده في
 مواضع كثيرة وشهد له الأئمة مات سنة ١٨١ و ترجمه التميمي بترجمة حافلة وذكر من محاسن أخباره ما يأخذ
 بجامع العقل وله روايات كثيرة في فروع المذهب ذكرت في المخطولات (قوله ووكيع بن الجراح) بن ملح بن
 عدى الكوفي شيخ الاسلام وأخذ الأئمة الاعلام قال يحيى بن اكنة كان وكيعة يصوم الدهر ويحتم القرآن كل
 ليلة وقال ابن معين ما رأيت أفضل منه قيل له ولا ابن المبارك قال كان لابن المبارك فضل ولكن ما رأيت أفضل
 من وكيعة كان يستقبل القبلة ويردد الصوم وفيه يقول أبي حنيفة وكان قد سمع منه شيئا كثيرا قال
 وكان يحيى بن سعيد القطان يفتي بقوله أيضا مات سنة ١٩٨ وهو من شيوخ الشافعي وأحمد تميمي (قوله
 وأبي بكر الزراق) هو محمد بن عمرو الترمذي أقام ببلخ وحب احمد بن خضر ربه وله تصانيف في الرياض رسالة
 وفي طبقات التميمي احمد بن علي أبو بكر الزراق ذكره ابو الفرج محمد بن اسحاق في جملته اصحابنا بعد أن ذكر
 الكرخي فقال له من الكتب شرح مختصر الطحاوي وذكر في الفقيه انه خرج حاجا فلما صار مرحلة
 قال لاصحابه ردوني ارتكبت سبع مائة كبيرة في مرحلة واحدة فردوه اه (قوله وغيرهم) كلاما
 العارف المشهور وبالزهد والزور والتقشف والتقليل مات الاصل أحد أتباع الامام الاعظم له كلام مدون
 في الزهد والحكم سأله احمد بن حنبل قال أخبرني بإحاطة فيم الخاص من الناس فقال يا احمد في ثلاث خصال
 أن تعطيهم مالك ولا تأخذ من مالهم شيئا وتقضي حقوقهم ولا تستغنى أحد منهم حقالك وتحتل مكر وههم
 ولا تذكره أحد منهم على شيء فأطرق احمد ثم رفع رأسه فقال يا حاتم انما الشديدة فقال له حاتم وليست تلم
 ومنهم ختم دائرة الولاية قلب الوجود سيدى محمد الساذي البكري الشهير بالحنفي الفقيه الواعظ أحد
 من صرّفه الله تعالى في الكون ومكنه من الأحوال ونطق بالمغيبات وخرق له العوايد وقلب له الاعيان وترجمه
 بعضهم في مجلدين فقال العارف الشعرائي انه لم يحط علما بمقامه حتى يتكلم عليه وانما ذكر بعض امور على
 طريق ارباب التواريخ توفي سنة ٨٤٧ (قوله لبعده) علاه اقوله لا يحصى وحذف من قبل قوله أن
 يستقصى لا من اللبس وهو شائع طرد أي لا يمكن احصاؤه لبعده من طلب استقصائه أي غاية ومنتهاه
 والتعبير بقوله لا يحصى البغ من قولنا لا بعد لان العد أن تعد فردا فردا والاحصاء يكون للعمل ولذا قال تعالى
 وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها وعنه والله اعلم ان اردتم عدا حافلا تقدروا على احصائها فضلا عن العدا كذا افاده
 الامام النسفي في المستصفي (قوله ابو القاسم) تلك كنيته واسمه عبد الكريم بن هوازن الحافظ المقهر الفقيه
 النحوي اللغوي الاديب الكاتب القشيري الشجاع البطل لم ير مثل نفسه ولا رأى الرايون مثله وانه
 الجامع لانواع المحاسن ولد سنة ٣٧٧ وسمع الحديث من الحاكم وغيره وروى عنه الخطيب وغيره وصنف
 التصانيف الشهيرة وتوفي سنة ٤٦٥ ط عن الزرقاني على المراهب (قوله في رسالته) أي التي كتبها
 الى جماعة الصوفية يلدان الاسلام سنة ٤٣٧ ذكر فيها مشايخ الطريقة وفسر ألفاظا تدور بينهم بعبارات
 انيقة (قوله مع صلاته) أي قوته وتمكنه ط (قوله في مذهبه) وهو مذهب الامام الشافعي رضي الله
 تعالى عنه وطريقة اهل الحقيقة ط (قوله سمعت الخ) بقول القول وأبو علي هو الحسن بن علي الدقاق
 وابو القاسم هو ابراهيم بن محمد النصر باذي بالذال المجتهد شيخ خراسان جاور بمكة ومات بها سنة ٣٦٧
 والشبلي هو الامام ابو بكر دلف الشبلي البغدادي المالكي المذهب صاحب الجنيّد مات سنة ٣٣٤
 والسري هو ابو الحسن بن مغلس السقطي خال الجنيّد واستاذه توفي سنة ٢٥٧ (قوله من أبي حنيفة)
 هو فارس هذا الميدان فان مبنى علم الحقيقة على العلم والعمل وتصفية النفس وقد وصفه بذلك عامة السلف فقال
 احمد بن حنبل في حقه انه كان من العلم والزور والزهد واشار الاخرة بمثل لا يدركه احد ولقد ضرب بالسيوط
 ليلي القضاء فلم يفعل فقال عبد الله بن المبارك ليس احدا حق أن يقتدى به من أبي حنيفة لانه كان اماما تقيا
 نقيورا عااما فقهيا كشف العلم كشفه احد يصرفهم ووطنه رتقي وقال الثوري لمن قال له جئت
 من عند أبي حنيفة لقد جئت من عند أهل الارض وأمثال ذلك مما نقله ابن حجر وغيره من العلماء الاثبات

قوله يحيى بن اكنة هكذا بنطه
 بالمشاة الفوقية والذي في
 القاموس اكنة بالثلثة اه
 مصححه

وعبد الله بن المبارك ووكيع
 ابن الجراح وابو بكر الزراق
 وغيرهم ممن لا يحصى لبعده
 أن يستقصى فلو وجدوا فيه
 شبهة ما تبعوه ولا اقتدوا به
 ولا وافقوه وقد قال الاستاذ
 ابو القاسم القشيري في
 رسالته مع صلاته في مذهبه
 وتقدمه في هذه الطريقة
 سمعت الاستاذ ابا علي الدقاق
 يقول انا اخذت هذه الطريقة
 من ابي القاسم النصر باذي
 وقال ابو القاسم انا اخذتها
 من الشبلي وهو اخذها
 من السري السقطي وهو من
 معروف الكرخي وهو اخذ
 من داود الطائي وهو اخذ
 العلم والطريقة من أبي حنيفة

(قوله فنجبا) هو مفعول مطلق أى فأعجب منك عجباً وهذا الخطاب لمن أنكر فضله أو خالف قوله ط (قوله
 ألم يكن) استفهام تقريرى بما بعد النفي أو هو إنكارى بمعنى النفي كالذى بعده (قوله أسوة) بكسر
 الهمزة ونحياً أى قدوة (قوله فى هؤلاء) متعلق بأسوة وفى معنى الباء أو لتزينة المجازية على حدة قوله
 تعالى لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة (قوله وهم أئمة هذه الطريقة الخ) فى رسالة الفتوحات
 للقاضى زكريا الطريقة سلوكت طريق الشريعة والشريعة أعمال شرعية محدودة وهما الحقيقة ثلاثية متلازمة
 لأن الطريق اليه تعالى ظاهر وباطن فظاهرها الطريقة والشريعة وباطنها الحقيقة فطون الحقيقة فى
 الشريعة والطريقة كبطون الزبد فى لبنه لا يظفر بزبد بدون تحضه والمراد من الثلاثة إقامة العبودية على
 الوجه المراد من العبد اه ابن عبد الرزاق (قوله ومن بعدهم) أى من اتى بعد هؤلاء الأئمة فى الزمان
 ما لك فى هذا الأمر وهو علم الشريعة والحقيقة فتوابع لهم أذهم الأئمة فيه فيكون خروجه باتصال سنده بهذا
 الإمام كما كان ذلك فى الأئمة المذكورين الذين اقتضوا بذلك وتبعوه فى حقيقته وشربه واقتدى كثير منهم
 بطريقته ومذهبه (قوله فليس) متعلق بقوله تسبح وهو بالتعريف بمعنى تابع خبر لمبتدأ محذوف وبالجملة
 خبر من ودخلت عليها القاء لأن من فيها معنى العموم فاشبهت الشرطية (قوله وكل ما) أى كل رأى
 (قوله ما اعتدوه) من التناء عليه والافتخار به من حيث أخذ علم الحقيقة عنه (قوله ومبتدع)
 بالبناء للمفعول أى محدث لم يسبق نظيره (قوله وبالجملة) أى وأقول قولاً ممتدباً بالجملة أى جملة ما يقال
 فى هذا المقام (قوله لقد زان البلاد الخ) من الزين وهو ضد الشين يقال زانه وأزانه وزينه وأزينه كفى
 القاسوس والبلاد جمع بلد كل قطعة من الأرض مستحبة عامرة أو عامرة قاموس ومن عليها أهلها وقوله
 بأحكام متعلق برآن ووجه ذلك أن استنباط الأحكام الشرعية وتدوينها وتعليقها للناس سبب للعمل بها
 ولاشأن أن الانقياد للأحكام الشرعية وعمل الحكام بها والراحة زين للبلاد والعباد يتنظم به أمر المعاش والمعاد
 وبضده الجهل والفساد فانه شين ودمار للديار والأعمار (قوله وآثار) جمع اثر قال الذوى فى شرح مسلم
 الاثر عند المحدثين يعم المرفوع والموقوف كالخبر واختصار إطلاقه على المروى مطلقاً سواء كان عن الصحابي
 أو الصنفى صلى الله عليه وسلم وخصه فقهاء خراسان بالموقوف على الصحابي والخبر بالمرفوع ولقد كان رحمه
 الله تعالى اماماً فى ذلك فانه رضى الله تعالى عنه أخذ الحديث عن اربعة آلاف شيخ من أئمة التابعين وغيرهم
 ومن ثم ذكره الذهبي وغيره فى طبقات الحفاظ من المحدثين ومن زعم قلة اعتنا به بالحديث فهو اما للتساهل
 أو حسده اذ كيف يتأتى من هو كذلك استنباط مثل ما استنبطه من المسائل مع انه اول من استنبط
 من الأدلة على الوجه المخصوص المعروف فى كتب اصحابه ولاجل اشتغاله بهذا العلم لم ينظر وحده
 فى الخارج كما أن ابا بكر وعمر رضى الله تعالى عنهما لما اشتغلا بتصالح المسلمين العاتلة لم ينظر عنهما من
 رواية الأحاديث مثل ما ظهر عن صفار الصحابة وكذلك مالك والشافعي لم ينظر عنهما مثل ما ظهر عن تفرغ
 للرواية كما أبى زرعة وابن معين لا اشتغالا بذلك الاستنباط على أن كثرة الرواية بدون دراية ليس فيه
 كثير مدح بل عند ابن عبد البر بابا فى ذمته ثم قال الذى عليه فقهاء جماعة المسلمين وعلمائهم ذم الاكتار
 من الحديث بدون تفقه ولا تدبر وقال ابن شبرمة أقل الرواية تفقه وقال ابن المبارك ليكن الذى تعتمد عليه
 الاثر وخذ من رأى ما يفسر لك الحديث ومن أعذار أى حيفه رضى الله تعالى عنه ما يفيد قوله لا ينبغي
 للرجل أن يحدث من الحديث الا بما يحفظه يوم يمتعه الى يوم يحدث به فهو لا يرى الرواية الا من حفظ
 وروى الخطيب عن اسرائيل بن يونس انه قال نعم الرجل النعمان ما كان يحفظه لكل حديث فيه فقه وأشد
 فحسه عنه واعلم بما فيه من الفقه وعنايته فى الخبرات الحسان لابن حجر (قوله وفقهه) المراد به ما يعم التوحيد
 فان الفقه كما عرّفه الامام معرفة النفس ما لها وما عليها ط (قوله كآيات الزبور) التشبيه فى الايضاح والبيان
 لافى الأحكام لأن الزبور مواظ ويحتمل انه تشبيه فى الزينة والمعنى انه زان ما ذكر كآيات التوش والباروس
 ط (قوله فى المشرق الخ) المشرق محل الشروق أى الطلوع والمغرب محل الغروب وشاهد ما مع أن كلا
 منهما واحد كفى قوله تعالى رب المشرقين ورب المغربين على ارادة مشرق الشتاء والصيف ومغربيهما
 قاله البيضاوى وقيل مشرق الشمس والمغرب غروب الشمس والشفق او مشرق الشمس والقمر ومغربيهما

وكل منهم اثنى عليه وأقر فضله
 وجب اليك يا اخى الم يمكن لك
 اسوة حسنة فى هؤلاء السادات
 الكبار فافهم من فى هذا
 الاقرار والافتخار وهم أئمة هذه
 الطريقة وارباب الشريعة
 والحقيقة ومن بعدهم فى هذا
 الأمر فليس تسبح وكل ما خالف
 ما اعتدوه مردود ومبتدع
 وبالجملة فليس ابو حنيفة فى
 زنده وورعه وعبادته وعلمه
 وفقهه بمشارك ومما قال فيه
 ابن المبارك رضى الله عنه
 لقد زان البلاد ومن عليها
 امام المسلمين ابو حنيفة
 يا حكام وآثار وفقه
 كآيات الزبور على صحيفه
 فى المشرقين له نظير

وجعا في قوله تعالى رب المشارق والمغارب باعتبار الاقطار والايام او المنازل افاده ط (قوله ولا بكوفة)
 خصها بالذكر مع أن المراد المشرقين والمغربين وما بينهما بقية المقام لانها بلد اول اناس من اعظم بلاد
 الاسلام يومئذ قال في القاموس الكوفة الرملة الحجرة المستديرة او كل رملة يتخاطفها حصبا ومدينة العراق
 الكبرى وقبة الاسلام ودار هجرة المسلمين مصرها سعد بن ابى وقاص رضى الله تعالى عنه وكانت منزل
 نوح وبني مسجد هاهنا لاستدارتهم واجتماع الناس بها ويقال لها كوفان ويفتح وكوفة الجند لانها اختطت
 فيهما خطط العرب ايام عثمان رضى الله تعالى عنه خططها السائب بن الاقرع الثقفي الخ (قوله بيت مشعرا
 الخ) التميمي الجند والتميم قاموس وسهرنعل ماض والجملة حال على اخمار قد مثلها في قوله تعالى اوجاءكم
 حمرن صدورهم اوصفة مشبهة والاول انساب بقوله وصام والله متعلق بصام وخيفة مفعول لاجله وزاد
 في تنوير الحيفة بعد هذا البيت يتين وهما

وصان لسانه عن كل افك * وما زالت جوارحه عفيفه

يعف عن المحارم والملاهي * ومرضاة الاله له ونفسه

وتنقل بنو يسيرة شاهدة لهذه الايات عن ابن حجر قال الحافظ الذهبي قد تواتر قيامه بالليل وتهجده وتعبده
 أى ومن ثم كان يسمى الوتد لكثرة قيامه بالليل بل احياء بقراءة القرآن في ركعة ثلاثين سنة وكان يسمع
 بكأوه بالليل حتى يرجه جيرانه ووقع رجل فيه عند ابن المبارك فقال ويحك انتفع في رجل صلى خمسا وأربعين
 سنة الخمس صلوات بوضوء واحد وكان يجمع القرآن في ركعة ونظمت ما عندي من الفقه منه ولما غسله الحسن
 ابن عمار قال رحل الله وغفر لك لم تفطر منذ ثلاثين سنة وقد أتعبت من بعدك وفطخت القراء وقال الفضل
 ابن دككين كان هيويا لا يتكلم الاجوابا ولا يخوض فيما لا يعنيه ولا يستمع اليه وقبل له اتق الله فانقض
 وطا طأ رأسه ثم قال يا اخي جزاك الله خيرا ما احوج اهل كل وقت الى من يذكرهم الله تعالى وقال الحسن
 ابن صالح كان شديد الورع هائبا للعرام تاركا لكثير من الحلال مخافة الشبهة ما رأيت فقيها اشتد منه
 ميانة لنفسه (قوله رأيت) أى عات او أبصرت وعلى الاول فالعابدين مفعوله الاول وهو جمع عائب اعلت
 عينه بالهمزة كقائل وبائع فافهم وسفاه مفعوله الثاني قال في القاموس سفه كفرح وكرم علينا جهل كسافه
 فهو وسفه جمعه سفهه وسفاه وخلاف الحق صفة أى مخالفين اودوى خلاف والجمع جمع جبة بالضم وهى البرهان
 سماها بذلك بناء على زعم العابدين والافهى شبهه وأوهام فاسدة (قوله ابن ادريس) بالتثوين للضرورة والمراد به
 الامام الرئيس ذو العلم النفيس محمد بن ادريس الشافعي القرشي رضى الله تعالى عنه ونفعناه في الدارين آمين
 ومقالا مصدر قال منصوب على المفعولية المطلقة وصحح النقل نعت له وهو وصفة مشبهة مضافة الى فاعلها
 أى صح نعت له عنه قال ابن حجر وقال الشافعي رضى الله تعالى عنه من اراد أن يتبحر في الفقه فهو عيال على
 ابى حنيفة انه ممن وفق له الفقه هذه رواية حرملته عنه ورواية الربيع عنه الناس عيال في الفقه على ابى حنيفة
 ما رأيت أى ما علمت احد الفقه منه وجاء عنه أيضا من لم يتطرق في كتبه لم يتبحر في العلم ولا يتفقه اه (قوله
 في حكم) أى في ضمن حكم لطيفة لم يصرح بها منها ترغيب الناس في مذهبه والرد على العابدين له وبيان
 اعتقاده في هذا الامام والاقرار بالفضل المتقدم (قوله بأن الناس) الباء زائدة او للتعمية لتضمن قال معنى
 صرح ونحوه بما يعتدى بالباء وفي فقهه تعالى عيال من عاله اذا تكفل له بالفقة ونحوها (قوله على من رد قول
 ابى حنيفة) أى على من رد ما قاله من الاحكام الشرعية محقة قالها فان ذلك موجب للطرد والابعاد لا يجزئ
 الطعن في الاستدلال لان الائمة لم تزل يرد بعضهم قول بعض ولا يجزئ الطعن في الامام نفسه لان غاية الحرمة
 فلا يوجب اللعن لكن ليس فيه لعن شخص معين فهو كالعن الكاذبين ونحوهم من العصاة فافهم وفي هذا
 البيت من عيوب الشعر الابطاء على انه لم يذكر في تنوير الحيفة كما قاله ابن عبد الرزاق (قوله وقد ثبت الخ)
 ففي تاريخ ابن خلدكان عن الخطيب أن حميد أبى حنيفة قال انا اسماعيل بن حماد بن النعمان بن ثابت
 ابن النعمان بن المزيان من ابناء فارس من الاحرار والله ما وقع علينا ريق قط ولا جدى ابو حنيفة سنة ثمانين
 وذهب ثابت الى على بن ابى طالب رضى الله تعالى عنه وهو صغير فدعاه بالبركة فيه وفي ذريته ونحن نرجو
 أن يكون الله تعالى قد استجاب لعلى بن النعمان بن المزيان ابو ثابت هو الذى اهدى لعلى بن النعمان في يوم

قوله الحجرة هكذا بخطه
 والذي في عبارة القاموس
 الحجرة بالف التاء الممدودة
 ولعله الصواب اه صححه

ولا في المغربين ولا بكوفة

بيت مشعرا سهر الايات

وصام نهاره لله خيفة

فن كفى حنيفة في علاه

امام الخليفة والخليفة

رأيت العابدين له سفاهه

خلاف الحق مع حجب ضعفه

وكيف يحل أن يؤذى فقيهه

له في الارض آثار شريفة

وقد قال ابن ادريس مقالا

صحح النقل في حكم اعطيه

بأن الناس في فقه عيال

على فقه الامام ابى حنيفة

فلعنة ربنا اعداد رمل

على من رد قول ابى حنيفة

وقد ثبت أن ثابته والد الامام

ادرلك الامام على بن أبى طالب

فدعاه ولذريته بالبركة

مهرجان فقال علي مهرجونا كل يوم هكذا ١٥ وبه يظهر أن ما في بعض الكتب من قوله وذهب ثابت بجدي
 إلى علي الخ غير ظاهر لأن علمات سنة أربعين من الهجرة كافي القيمة العراقية فالظاهر أن لفظة بجدي من
 زيادة النسخ أو الباء زائدة وأصله جدي (قوله وصح الخ) قال بعض متأخري المحدثين من صنف في مناقب
 الإمام كما باق فلا ما حاصله أن أصحابه الأكراب كلبي يوسف ومحمد بن الحسن وابن المبارك وعبد الرزاق وغيرهم لم
 يتقلوا عنه شيئا من ذلك ولو كان لتقلوه فإنه مما يتناقص فيه المحدثون ويعظم اقتضاهم وبأن كل سند فيه أنه سمع
 من صحابي لا يخلو من كذاب فأما رؤيته لانس وأدراكه لجماعة من الصحابة بالنسبة فصحان لا شك فيه ما وقع
 للعيبي أنه أثبت بهما جملة من الصحابة رده عليه صاحب الشيخ الحافظ قاسم الخنفي والظاهر أن سبب
 عدم سماعه من أدركه من الصحابة أنه أول أمره اشتغل بالاكساف حتى ارشده الشعبي لما رأى من باهر فجابته
 إلى الاشتغال بالعلم ولا يسع من له أدنى المام بعلم الحديث خلاف ما ذكرته ١٥ لكن يؤيد ما قاله العيني
 قاعدة المحدثين أن راوي الاتصال مقدم على راوي الارسل أو الانقطاع لأن معه زيادة علم فاحفظ ذلك فإنه
 مهم كذا في عقد اللالكى والمرجان للشيخ اسماعيل الجبلي الجزاخي وعلى كل فهو من التابعين ومن جزم بذلك
 الحافظ الذهبي والحافظ العسقلاني وغيرهما قال العسقلاني أنه أدرك جماعة من الصحابة كانوا بالكوفة
 بعد مواده بهاسنة ثمانين ولم يثبت ذلك لاحد من أئمة الامصار المعاصرين له كالأوزاعي بالشام والحادين بالبصرة
 والثوري بالكوفة ومالك بالمدينة الشريفة والليث بن سعد بمصر (قوله وأدرك بالسنة) أي وجد في زمنهم
 وإن لم يرمهم كلهم (قوله كابسطة في أوائل الضياء) فقال هم ابن نفيل ووالده وعبد الله بن عامر وابن أبي أوفى وابن
 جزة وعتبة والمقداد وابن بسر وابن ذعبل وسهل بن سعد وأنس وعبد الرحمن بن يزيد ومحمد بن يزيد ومحمد بن
 الربيع وأبو امامة وأبو الطفيل فيؤلف ثمانية عشر صحابيا وربما أدرك غيرهم ممن لم اظفر به ١٥ ملخصا
 وزاد في تنوير الحيفة عمرو بن حريث وعمرو بن سلمة وابن عباس وسهل بن سيف ثم قال وغير هؤلاء من أمثال
 الصحابة رضي الله تعالى عنهم ١٥ ابن عبد الرزاق (قوله مذهب) بكون الباء لضرورة التنظيم وهو مضاف
 وعظيم مضاف إليه ١٥ ح (قوله الفتي) من الفتوة وهي السجدة والقوة ط (قوله سابق الأئمة) أي الأئمة
 الثلاثة بالعلم أي بالاجتهاد فيه أو كل الأئمة المجتهدين بتدوينه فإنه أول من دونه بكمرة (قوله جمعا) مفعول
 أدرك المذکور بعده فافهم (قوله من أصحاب) بدرج الهرمة انتقل حركته إلى النون قبلها وألف أدرك الاشباع
 كألف سلكا (قوله انهم) بكسر فسكون مع اشباع الميم أي بعدهم فهو ظرف متعلق بما بعده أو يقتضين
 وسكون الميم أي خبرهم فهو مفعول اقتنى وطريقه مفعول سلك والمراد بها الحالة التي كان عليها من الاعتقاد
 والعلم والعمل والمنهاج في الأصل الطريق الواضح وأراد به هنا مطلق الطريق فأضاف واخذه إليه (قوله
 الداجي) شديد الطالة قاموس (قوله وقد روى عن انس) هو ابن مالك الصحابي الجليل خادم رسول الله
 صلى الله عليه وسلم مات بالبصرة سنة اثنين وقيل ثلاث وتسعين ورجحه النووي وغيره وقد جاوز المائة قال ابن
 حجر قد صح كقول الذهبي أنه رآه وهو صغير وفي رواية قال رأته مرارا وكان يحضب بالجرعة جاء من طرق أنه روى
 عنه احاديث ثلاثة لكن قال أئمة المحدثين مدارح على من اتهمه الأئمة بوضع الاحاديث ١٥ قال بعض الفضلاء
 وقد أطل العلامة طاش كبرى في سرد القول الصحيحة في اثبات سماعه منه والمثبت مقدم على الساق (قوله
 وجابر) أي ابن عبد الله واعترض بأنه مات سنة ٧٩ قبل ولادة الامام بسنة ومن ثم قالوا في الحديث المروي
 عن أبي حنيفة عن جابر رضي الله تعالى عنه أنه صلى الله عليه وسلم أمر من لم يرق وادابا بكثرة الاستغفار
 والصدقة ففعل فولد له تسعة ذكورا نه حديث موضوع ابن حجر لكن نقل ط عن شرح الخوارزمي على
 مسند الامام أن الامام قال في سائر الاحاديث سمعت وفي روايته عن جابر ما قال سمعت وانما قال عن جابر
 كما هو عادة التابعين في ارسال الاحاديث ويمكن أن يقال أنه ينشئ على القول بولادة الامام سنة ٧٠ ١٥
 أقول والحديث المذكور ان كان موجودا في مسند الامام فغاية ما فيه أنه مرسل وأما الحكم عليه بالوضع
 فلا وجه له لأن الامام حجة ثبت لا يوضع ولا يروى عن وضاع (قوله وابن أبي أوفى) هو عبد الله آخر من مات من
 الصحابة بالكوفة سنة ٨٦ وقيل سنة ٨٧ وقيل سنة ٨٨ سيوطي في شرح التقریب قال ابن حجر روى عنه
 الامام هذا الحديث المتواتر من بني الله مسجد اولو كنعص قطاة بنى الله لبيتا في الجنة (قوله اعني ابا الطفيل)

مطلب
 فيما اختلف من رواية الامام
 عن بعض الصحابة

وصح أن اباحنفة سمع الحديث
 من سبعة من الصحابة كما بسط
 في آخر منية المفتي وأدركه
 بالنسبة نحو عشر من صحابيا كما
 بسط في أوائل الضياء وقد
 ذكر العلامة شمس الدين
 محمد أبو النصر بن عرب شاه
 الانصاري الخنفي في منظومته
 الالفية المسماة بجواهر العقائد
 ودرر القلائد ثمانية من الصحابة
 ممن روى عنهم لامام الاعظم
 أبو حنيفة رضي الله عنهم ٣
 اجمعين حيث قال

معتقدا مذهب عظيم الشأن
 أبي حنيفة الفتى النعمان
 التابعي سابق الأئمة
 بالعلم والدين سراح الائمة
 جمعا من اصحاب النبي أدركا
 انهم قد اقتنى وسلكا
 طريقتا واضحة المنهاج
 سالمة من الضلال الداجي
 وقد روى عن انس وجابر
 وابن أبي أوفى كذا عن عامر
 اعني ابا الطفيل ذا ابن وائله
 ٢١ قوله ثمانية عشر هكذا بخطه
 والذي ذكره ستة عشر فقط
 فليحذر ١٥ صححه
 ٣ قوله وسهل بن سيف هكذا
 بخطه والمعروف سهل ابن حنيفة
 كبريه وليحذر ١٥ صححه

أى أقصد به اسم المذكور أبا الطفيل بن وائل بكسر الشاء المثناة اللثى وهو آخر الحسابه موتا على الإطلاق
توفى بمكة وقيل بالكوفة سنة مائة كما جزم به العراقي وغيره تبعنا سلم وصحح الذهبي أنه سنة عشر ومائة وقيل
سبع وعشرين (قوله وابن أنيس) هو عبد الله الجهني أخرجه بعضهم بسنده إلى الإمام أنه قال ولدت سنة
ثمانين وقدم عبد الله بن أنيس صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم الكوفة سنة أربع وتسعين ورأيت وسمعت
منه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حبك الشيء يعنى ويصم واعترض بأن في سنده مجهولين وبأن ابن أنيس مات
سنة ٥٤ هـ وأجيب بأن هذا الاسم خمسة من الحسابه فلعلى المراد غير الجهني ورد بأن غيره لم يدخل الكوفة (قوله
روائله) هو بالشاء المثناة أيضا كما في القاموس ابن الاسعج بالشاف مات بالشام سنة خمس أو ثلاث أوست
وثمانين سيموطى وروى الإمام عنه حديثين لا تظهر الشماعة لآخر في عافية الله ويثليك دع ما يريك إلى مالا
يريك والأول رواه الترمذى من وجه آخر وحسنه والثاني جاء من رواية يجمع من الحسابه وصححه الأئمة ابن حجر
(قوله عن ابن جزء) هو عبد الله بن الحارث بن جزء بفتح الحيم وسكون الزاى وبالهزة الزيدى بضم الزاى
مضعف واعترض بأنه مات سنة ٨٦ هـ بمصر بسقط أبي تراب قرية من الغربية قرب سمود والمحلة وكان مقيما بها
وأما ما جاء عن أبي حنيفة من أنه حج مع أبيه سنة ٩٦ هـ وأنه رأى عبد الله هذا يدرس بالسجدة الحرام وسمع منه
حديثا فرد جماعة منهم الشيخ قاسم الحنفي بأن سنده ذلك فيه قلب وتحرى وفيه كذاب بأنه اتفق وبأن ابن جزء
مات بمصر ولا في حنيفة ست سنين وبأن ابن جزء لم يدخل الكوفة في تلك المدة ابن حجر (قوله وبنت عجرد)
اسمها عائشة واعترض بأن حاصل كلام الذهبي وشيخ الإسلام ابن حجر العسقلاني أن هذه لا صحبة لها وأنها
لا تكاد تعرف وبذلك رد ما روى أن أبا حنيفة روى عنها هذا الحديث الصحيح أكثر جند الله في الأرض الجراد
لا آكله ولا آخرته ابن حجر الهيتمي وزاد على من ذكره ما من روى عنهم الإمام فقتل ومنهم سهل ابن سعد ووفاته
سنة ٨٨ هـ وقيل بعدها ومنهم السائب بن يزيد بن سعيد ووفاته سنة إحدى أو اثنين وأربع وتسعين ومنهم عبد
الله بن بسر ووفاته سنة ٩٦ هـ ومنهم مجاهد بن الربيع ووفاته سنة ٩٩ هـ (قوله رضى الله) الأصوب فرضى
بالقاء كما في نسخة آيةم الوزن ويسلم من ادعاء دخول الخزل فيه (قوله ليلي القضاء) أى قضاء القضاء لتكون
قضاء الاسلام من تحت امره والطالب له هو المنصور فامتنع فحبسه وكان يخرج كل يوم فيضرب عشرة أسواط
ويشادى عليه في الأسواق ثم ضرب ضربا مومعا حتى سال الدم على عقبه ونودي عليه وهو كذلك ثم ضيق عليه
تضييقا شديدا حتى في مأكله ومشربه فبكي واكد الادعاء فتوفى بعد خمسة أيام وروى جماعة أنه دفع إليه
قدح فيه سم فامتنع وقال لا عين على قتل نفسى فصب في فيه قهرا قيل ان ذلك بحضرة المنصور وضح انه لما
احس بالموت سجد فمات وهو ساجد وقيل والسبب في ذلك أن بعض أعدائه دس إلى المنصور انه هو الذى أمار
عليه ابراهيم بن عبد الله بن الحسن بن الحسين بن علي رضى الله عنهم الخارج عليه بالبصرة فطلب منه القضاء
مع علمه بأنه لا يقبله ليتوصل إلى قتله اهـ ملخصا من الخبرات الحسان لابن حجر وذكر التميمي ان الخطيب روى
بسنده أن أبا هبيرة كان عامل مروان على العراق فحكم أبا حنيفة أن يلى قضاء الكوفة فابى فضربه مائة سوط
وعشرة أسواط ثم خلى سبيله وكان احمد بن حنبل اذا ذكر ذلك بكى وترحم عليه خصوصا بعد أن ضرب هو أيضا
اهـ فالظاهر تعدد القصة وبوجه وان قبل المنصور فانه من بنى العباس فتصه ابى هبيرة كانت أولا والله اعلم
(قوله وله) أى من العمر (قوله بتاريخ) متعلق بقوله توفى فحاق به بيان المكان وهذا بيان الزمان (فائدة)
قد علمت أن أبا حنيفة ولد سنة ٨٠ هـ ومات سنة ١٥٠ هـ وعاش ٧٠ سنة وقد ولد الإمام مالك سنة ٩٠ هـ ومات
سنة ١٧٩ هـ وعاش ٨٩ سنة والشافعي ولد سنة ١٥٠ هـ ومات سنة ٢٠٤ هـ وعاش ٥٤ سنة وأحمد ولد
سنة ١٦٤ هـ ومات سنة ٢٤١ هـ وعاش ٧٧ سنة وقد نظم جميع ذلك بعضهم مشيرا إليه بحروف الجمل لكل
إمام منهم ثلاث كلمات على هذا الترتيب فقال

تاريخ نعمان يكن سيف سطا * ومالك في قطع جوف ضبطا
والشافعي صين ببرد * وأحمد بسبق امر جعد
فاخسب على ترتيب نظم الشعر * ميلادهم فموتهم كالعمر

(قوله فاجابه الخ) لله در هذا الصبي ما حكمه حيث علم أن سقوطه وان تضربه جسده وحده لكنه لا يضرب

وابن أنيس الفقى وروائله
عن ابن جزء قد روى الامام
وبنت عجرد هي التمام
رضى الله الكريم دائما
عنهم وعن كل الحساب العظما
وتوفى ببغداد قيل في السجن
إلى القضاء وله سبعون سنة
بتاريخ خمسين ومائة قبل ويوم
توفى ولد الامام الشافعي رضى
الله عنه فعد من مناقبه وقد
قيل الحكمة في مخالفة
تلامذته له انه رأى صبي
يلعب في الطين فحذره من
السقوط فأجابه بأن احذر
أنت السقوط فان في سقوط
العالم سقوط العالم

مطلب
في مولد الأئمة الاربعة ووفاتهم
ومدة حياتهم

في الدين فكانه ليس بسقوط بخلاف سقوط العالم في طريق الحق فانه اذا كان قبل بذل الجهد في نيل المقصود
 يلزم منه سقوط غيره من اتبعه ايضا فيعود ضررهم عليه وذلك ضرر في الدين على حد قوله تعالى فانها لانعمي
 الابصار الاية أي العمى الضار ليس على الابصار وانما هو على القلوب (قوله فحينئذ الخ) روى الامام
 ابو جعفر الشيرازي عن شقيق بن الربيع انه كان يقول كان الامام ابو حنيفة من اورع الناس واعبد الناس
 واكرم الناس وأكثرهم احتياطا في الدين وأبعدهم عن القول بالرائي في دين الله عز وجل وكان لا يضيع مسألة
 في العلم حتى يجمع أصحابه عليها ويعتد عليهم المجلسا فإذا اتفق أصحابه كاهم على موافقتها للسرعة قال لا يني
 يوسف وغيره وضعها في الباب الثلاثي اه كذا في الميزان للامام الشعراي قدس سره ونقل ط عن
 مسند الخوارزمي أن الامام اجتمع معه ألف من أصحابه اجلهم وافضلهم اربعون قد بلغوا حدا الاجتهاد ففقرهم
 واذا ناهم وقال لهم اني ألبت هذا الفقه وامرجته لكم فأعينوني فان الناس قد يجعلوني جسرا على النار فان
 المنتمى لغيري والعب على ظهري فكان اذا وقعت واقعة شاورهم وناظرهم وحاورهم وسألهم فيسمع ما عندهم
 من الاخبار والاثار ويقول ما عنده ويناظرهم شهر أو أكثر حتى يستقر آخر الاقوال فينبه ابو يوسف حتى اثبت
 الاصول على هذا المنهج شوري لانه تفرد بذلك كغيره من الأئمة اه (قوله ان توجه لكم دليل) أي ظهر لكم
 في مسألة وجه الدليل على غير ما قول ط (قوله فتقولوا به) وكان كذلك فحصل المخالفة من الصحاحين في نحو
 ثلث المذهب ولكن الأكثر في الاعتماد على قول الامام ط (قوله فكان كل يأخذ بروايته عنه) أي فليس
 لاحد منهم قول خارج عن اقواله ولذا قال في الروا الجلية من كتاب الجايات قال ابو يوسف ما قلت قولا خالفت فيه
 اباحنيفة الا قولا قد كان قاله وروى عن زفر أنه قال ما خالفت اباحنيفة في شيء الا قد قاله ثم رجع عنه فهذا
 اشارة الى انهم ماسلكوا طريق الخلاف بل قالوا ما فالروا عن اجتهاد ورأى اتعا لما قاله استاذهم ابو حنيفة
 اه وفي آخر الحاوي القدسي واذا أخذ بقول واحد منهم يعلم قطعاً انه يكون به أخذاً بقول ابى حنيفة فانه روى
 عن جميع أصحابه من الكبار كابي يوسف وشهد وزفر والحسن انهم قالوا ما قلنا في مسألة قولنا الا وهو
 روايتنا عن ابى حنيفة وأقموا عليه أي ما غلظا فلم يتحقق اذا في الفقه جواب ولا مذهب الا له كيفما
 كان وما نسب الى غيره الا بطريق الجواز للموافقة اه فان قلت اذا رجع المجتهد عن قول لم يبق قول له
 بل صرح في قضاء البحر بأن ما خرج عن ظاهر الرواية فهو مرجوع عنه وان المرجوع عنه ليس قول له اه
 وفيه عن التوشيح أن ما رجع عنه المجتهد لا يجوز الاخذه فاذا كان كذلك فما قاله أصحابه بخلافه فيه ليس
 مذهبه فحينئذ صارت اقوالهم مذاهب لهم مع اننا لزمنا تقليد مذهبه دون مذهب غيره ولذا نقول ان
 مذهبا حتى لا يوسفي ونحوه قلت قد يجاب بأن الامام لما امر أصحابه بأن يأخذوا من اقواله بما يتجه لهم منها
 عليه الدليل صار ما قاله قول له لا يتساهل على قواعد التي اسسها لهم فلم يكن مرجوعا عنه من كل وجه
 فيكون من مذهبه أيضا وتظهر هذا ما نقله العلامة يري في اول شرحه على الاشباه عن شرح الهداية لابن
 النخبة ونصه اذا صح الحديث وكان على خلاف المذهب عمل بالحديث ويكون ذلك مذهبه ولا يخرج
 مقلده عن كونه حنفيا بالعمل به فقد صح عنه انه قال اذا صح الحديث فهو مذهبي وقد حكى ذلك ابن عبد
 البر عن ابى حنيفة وغيره من الأئمة اه ونقله ايضا الامام الشعراي عن الأئمة الاربعة ولا يخفى أن
 ذلك لمن كان اهلا للنظر في النصوص ومعرفة محكماتها من منسوخها فاذا نظر أهل المذهب في الدليل
 وعملوا به صح نسبته الى المذهب لكونه صادرا باذن صاحب المذهب اذ لا شك انه لو علم ضعف دليله رجع عنه
 واتبع الدليل الاقوى ولذا رد الحق ابن الهمام على بعض المشايخ حيث اقوا بقول الامامين بأنه لا يعدل
 عن قول الامام الا لضعف دليله (قوله وعلم) خبر آخر عن قوله وهذا أي وهذا القول علم منه أي دليل
 عليه بأن الاختلاف الخ ط وفي بعض النسخ وعلمه بالفهم وهو المناسب (قوله بأن الاختلاف) أي بين
 المجتهدين في الفروع لا مطلق الاختلاف (قوله من آثار الرجعة) فان اختلاف أئمة الهدى توسعة للناس
 كما في اول التاريخية وهذا يشير الى الحديث المشهور على السنة الناس وهو اختلاف أئمة رجعة قال في
 المقاصد الحسنة رواد البيت النبوي بسند منقطع عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما بلفظ قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم هما اوتيتن من كتاب الله فالعمل به لا عذر لاحد في تركه فان لم يكن في كتاب الله فسنة

فحينئذ قال لا يخفى ان توجه
 لكم دليل فتقولوا به فكان كل
 يأخذ بروايته عنه ويرجحها
 وهذا من غايه احتياطه
 وورعه وعلمه بأن الاختلاف
 من آثار الرجعة

مطلب
 صح عن الامام انه قال اذا صح
 الحديث فهو مذهبي

مطلب
 في حديث اختلاف ائمة رجعة

منى ماضية فان لم تكن سنة منى بما قال اصحابي ان اصحابي بمنزلة النجوم في السماء فأما أخذتم به احدثهم
واختلاف اصحابي لكم رجة وأورده ابن الحاجب في المختصر بلفظ اختلاف اتقى رجة الناس وقال من لا على
القارئ ان السيوطي قال اخرجه نصر المندبي في الحجة واليهي في الرسالة الاشعرية بغير سند ورواه الحلبي
والقاسبي حسين وامام الحرمين وغيرهم ولعله خرج في بعض كتب الحفاظ التي لم تصل اليها ونقل السيوطي
عن عمر بن عبد العزيز أنه كان يقول ما سرتي لو أن اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم لم يختلفوا لانهم لو لم يختلفوا
لم تكن رخصة وأخرج الخطيب ان شارون الرشيد قال لما لك بن انش يا ابا عبد الله نكتب هذه الكتب يعني
مؤلفات الامام مالك ونفرت عنها في آفاق الاسلام لتحصل عليها الامة قال يا امير المؤمنين ان اختلاف العلماء
رجة من الله تعالى على هذه الامة كل يتبع ماصح عنده وكلهم على حدى وكل يريد الله تعالى وتماه في
كشف الخفاء ومزيل الالباس شيخ مشايخنا الشيخ اسماعيل الجزاسي (قوله كانت الرجة اوفر) أى
الانعام ازيد ط (قوله لما قالوا) باللام أى لما رواه العلماء في شأن ذلك وهو الحديث السابق وغيره ويشتمل
انها كاف معلنة حرفة النساخ أى كما قال العلماء ذلك ويشتمل أن جملة قوله رسم المقتى مقول القول ومخط
التعليق على التخيير في الافتاء بالقولين المحققين فان في ذلك رجة وتوسعة ط (قوله رسم المقتى) أى العلامة
التي تدل المقتى على ما يفتى به وهو مبتدأ وقوله أن الخ خبره قال في فتح القدير وقد استقر رأي الاصوليين
على أن المقتى هو المجتهد فأما غير المجتهد من يحفظ اقوال المجتهد فليس بمنته والواجب عليه اذا سئل أن يذكر
قول المجتهد كالامام على وجه الحكاية فعرّف أن ما يكون في زمانه من فتوى الموجودين ليس بفتوى بل هو
نقل كلام المقتى إما أخذه المستفتي وطريق نقله لذلك عن المجتهد أحد أمرين اما أن يكون له سند فيه او يأخذه
من كتاب معروف تدواته الايدى نحو كتب محمد بن الحسن ونحوها لانه بمنزلة الخبر المتواتر أو المشهور انتهى ط
(قوله في الروايات الظاهرة) اعلم أن مسائل اصحابنا الحنفية على ثلاث طبقات اشترت اليها سابقا لمصلحة
ونظمتها في الاولى مسائل الاصول وتسمى ظاهر الرواية أيضا وهي مسائل مروية عن اصحاب المذهب وهم ابو
حنيفة وأبو يوسف ومحمد وخلقهم زفر والحسن بن زياد وغيرهما ممن أخذ عن الامام لكن الغالب الشائع في
ظاهر الرواية أن يكون قول الثلاثة وكتب ظاهر الرواية كتب محمد الستة المبسوط والزوائد والجامع
الصغير والسير الصغير والجامع الكبير والسير الكبير وانما سميت بظاهر الرواية لانها رويت عن محمد بروايات
الثقات فهي ثابتة عنه امام متواترة ومشهورة عنه * الثانية مسائل النوادر وهي المروية عن اصحابنا المذكورين
لكن لا في الكتب المذكورة بل ما في كتب اخر محمد كالكيسانيات والهارونيات والجرجانيات والرقيات وانما
قبلها غير ظاهر الرواية لانها لم ترو عن محمد بروايات ظاهرة ثابتة صحيحة كالكتب الاولى وما في كتب غير
كتب محمد كالمختصر للحسن بن زياد وغيره ومنها كتب الامالي المروية عن ابي يوسف والامالي جمع املاء وهو ما يقوله
العلم بما فتح الله تعالى عليه من ظهر قلبه ويكتبه التلامذة وكان ذلك عادة الساف واما برواية مفردة كرواية
ابن سماعة والمعلّى بن منصور وغيرهما في مسائل معينة * الثالثة الواقعات وهي مسائل استنبطها المجتهدون
المتأخرون لما سئلوا عنها ولم يجدوا فيها رواية وهم اصحاب ابي يوسف ومحمد واصحاب اصحابهم ما وهل جزاؤهم
كثيرون عن اصحابهم ما مثل عصام بن يوسف وابن رستم ومحمد بن سماعة وأبي سليمان الجرجاني وأبي حفص
البخاري ومن بعدهم مثل محمد بن سالم ومحمد بن مقاتل ونصير بن يحيى وأبي النصر القاسم بن سلام وقد يتفق
لهم أن يخطأ لقوا اصحاب المذهب لدا لائل وأسباب ظهرت لهم وأول كتاب جمع في قواهم فيما بلغنا كتاب النوازل
للغني عن أبي الليث السمرقندي ثم جمع المشايخ بعده كتب أخر كجموع النوازل والواقعات للناطقي والواقعات
للصدر الشهد ثم ذكر المتأخرون هذه المسائل مختلطة غير متميزة كما في فتاوى قاضي خان والخلاصة وغيرهما وميز
بعضهم كما في كتاب المحط لرضي الدين السرخسي فانه ذكر أولا مسائل الاصول ثم النوادر ثم الفتاوى ونعم ما
فعل واعلم أن من كتب مسائل الاصول كتاب السكا في الحكم الشهيد وهو كتاب معتمد في نقل المذهب شرحه
جماعة من المشايخ منهم الامام شمس الائمة السرخسي وهو المشهور بمبسوط السرخسي قال العلامة
الطرسوسي بمبسوط السرخسي لا يعمل بما يخالفه ولا يركن الا اليه ولا يفتي ولا يعول الا عليه ومن كتب
المذهب أيضا المتسقى له أيضا الا أن فيه بعض النوادر واعلم أن نسخ المبسوط المروي عن محمد متعددة وأظهرها

فهما كان الاختلاف أكثر
كانت الرجة أوفر لما قالوا
رسم المقتى أن ما اتفق عليه
اصحابنا في الروايات الظاهرة
يفتى به قطعاً واختلاف فيما
اختلفوا فيه

مطلب
رسم المقتى

مطلب
في طبقات المسائل وكتب
ظاهر الرواية

عليه الاكل جاهل شقي ٥١ (تتمه) قد جعل العلماء الفتوى على قول الامام الاعظم في العبادات مطلقا
وهو الواقع بالاستقراء ما لم يكن عنه رواية كقول المخالف في طهارة الماء المستعمل والتميم فقط عند عدم غير
نبيذ التمر كذا في شرح المنية الكبير للحاجي في بحث التيمم وقد صرحوا بأن الفتوى على قول محمد في جميع مسائل
ذوى الارحام وفي قضاء الاشياء والنظائر الفتوى على قول ابي يوسف فيما يتعلق بالقضاء كما في القنية والبرازية
٥٢ أى حصول زيادة العلم به بالتجربة ولذا رجع ابو حنيفة عن القول بأن الصدقة افضل من حج التطوع لما حج
وعرف بمشقة وفي شرح البيهقي ان الفتوى على قول ابي يوسف ايضا في الشهادات وعلى قول زفر في سبع
عشرة مسألة حذرهما في رسالة وينبغي أن يكون هذا عند عدم ذكر أهل المتون للتصحيح والا فالحكم بما في
المتون كما لا يخفى لانها صارت متواترة ٥٣ واذا كان في مسألة قياس واستحسان فالعمل على الاستحسان
الا في مسائل معدودة مشهورة وفي باب قضاء الفوائت من الجبر المسألة اذا لم تذكر في ظاهر الرواية وثبت
في رواية اخرى تعين المصير اليها ٥٤ وفي آخر المستصفي للامام النسفي اذا ذكر في المسألة ثلاثة اقوال فالراجح
هو الاول والاخير لا الوسط ٥٥ وفي شرح المنية ولا ينبغي أن يعدل عن الدراية اذا وافقت رواية ٥٦ ذكره
في واجبات الصلاة في معرض ترجيح رواية وجوب الرفع من الركوع والسجود للدلالة الواردة مع انه اخلاف
الرواية المشهورة عن الامام (قوله وفي وقف الجبر الى آخره) هذا يجوز على ما اذا لم يكن لفظ التصحيح في
احدهما أكده من الآخر كما افاده ح اي فلا يخير بل يتبع الا كذا كما سأقوله وينبغي تقييد التخيير أيضا
بما اذا لم يكن احدا القولين في المتون لما قد سناه آنفا عن البيهقي ولما في قضاء الفوائت من الجبر من انه اذا
اختلف التصحيح والفتوى فالعمل بما وافق المتون اولى ٥٧ وكذا لو كان احدهما في الشروح
والآخر في الفتاوى المصترحوا به من أن ما في المتون مقدم على ما في الشروح وما في الشروح مقدم على ما في
الفتاوى لكن هذا عند التصريح بتصحيح كل من القولين أو عدم التصريح اصلاً ما لو ذكرت مسألة في المتون
ولم يصرحوا بتصحيحها بل صرحوا بتصحيح مقابلها فقد افاد العلامة قاسم ترجيح الثاني لانه تصحيح صريح
وما في المتون تصحيح التزامي والتصحيح الصريح مقدم على التصحيح الالتزامي اى الترام المتون ذكرهما هو التصحيح
في المذهب وكذا لا يخير لو كان احدهما قول الامام والاخر قول غيره لانه لما تعارض التصحيحان تساقطا
فرجعنا الى الاصل وهو تقديم قول الامام بل في شهادات الفتاوى الخيرية المقررة عندنا انه لا يفتى ويعمل الا
بقول الامام الاعظم ولا يعدل عنه الى قوله ساء او قول احدهما او غيره ما لا ضرورة كسألة المزارعة
وان صرح المشايخ بأن الفتوى على قواهم لانه صاحب المذهب والامام المقدم ٥٨ ومثل في الجبر عند
الكلام على أوقات الصلاة وفيه من كتاب القضاء يصل الافتاء بقول الامام بل يجب وان لم يعلم من اين قال ٥٩
وكذا لو علوا احدهما دون الآخر كان التعديل ترجيحاً للمعالم كما افاده الرملي في قضاواه من كتاب
الغصب وكذا لو كان احدهما استحساناً والاخر قياساً الى الاصل تقديم الاستحسان الا فيما استثنى
كما قد سناه فيرجع اليه عند التعارض وكذا لو كان احدهما ظاهر الرواية وبه صرح في كتاب الرضاع من
الجبر حيث قال الفتوى اذا اختلفت كان الترجيح اظاهر الرواية وفيه من باب المصروف اذا اختلف التصحيح
وجب التقصص عن ظاهر الرواية والرجوع اليها وكذا لو كان احدهما النفع للوقف لما سياتى في الوقف
والاجارات انه يفتى بكل ما هو أنفع للوقف فيما اختلف العلماء فيه وكذا لو كان احدهما قول الاكثرين لما
قد سناه عن الحواشي والجاصل انه اذا كان لاحد القولين مرجح على الآخر ثم صحح المشايخ كلام من القولين
ينبغي أن يكون الماخوذ به ما كان له مرجح لان ذلك المرجح لم يزل بعد التصحيح فيبقى فيه زيادة قوة لم توجد
في الآخر هذا ما ظهر لي من فيض الفتاح العليم (قوله وعليه الفتوى) مستقاة من الفتى وهو الشايب
القوى وسبب به لان الفتى يقوى المسائل بجواب حادثه ابن عبد الرزاق عن شرح المجمع للعبسي والمراد
بالاشتقاق فيها ملاحظة ما نبأ عنه الفتى من القوة والحدوث لاحقيقته كذا قيل (قوله وعليه عمل اليوم)
المراد باليوم مطلق الزمان وأل فيه للحضور والاضافة على معنى في وهي من اضافة المصدر الى زمانه كصوم
رمضان أى عليه عمل الناس في هذا الزمان الحاضر (قوله والا شبيهه) قال في البرازية معناه الاشبهه
بالمصوص رواية والراجح دراية فيكون عليه الفتوى ٥١ والدراية بالبدال المهملة تستعمل بمعنى الدليل

مطلب

اذا تعارض التصحيح

وفي وقف الجبر وغيره متى كان
في المسألة قولان متعاضدان جاز
القضاء والافتاء بأحدهما وفي
أول المضمرات أما العلامات
لافتاء فقوله وعليه الفتوى
وبه يفتى وبه تأخذ وعليه
الاعتماد وعليه عمل اليوم
وعليه عمل الآفة وهو التصحيح
أوالاصح أو الاظهر أو الاشبهه

أوالوجه أو المختار ونحوها
 مما ذكر في حاشية البرزوي
 اه وقال شيخنا الرمي في
 فواره وبعض اللفاظ أكد من
 بعض فلفظ الفتوى أكد من
 لفظ الصحيح والاصح والاشبه
 وغيره واللفظ وبه يفتى أكد
 من الفتوى عليه والاصح أكد
 من الصحيح والاحوط أكد
 من الاحتياط انتهى قلت
 أكن في شرح المنية للعلبي عند
 قوله ولا يجوز من صحف الا
 بغلافه اذا تعارض امامان
 معتبران غير احدهما بالصحيح
 والاخر بالاصح فالأصح
 والصحيح أولى لانهما انتقعا على
 انه صحيح والاخذ بالمتفق أوفق
 فليحفظ ثم رأيت في رسالة آداب
 الماتى اذا ذيلت رواية في كتاب
 معتقد بالاصح أو الاولى أو
 الاوفق أو نحوها فله أن يفتى
 بها وبمخالفتها أيضا ايا شاء واذا
 ذيلت بالصحيح أو المأخوذه
 اوبه يفتى أو عليه الفتوى لم
 يفت بمخالفة الا اذا كان
 في الهداية مثلا هو الصحيح
 وفي الكافي بمخالفة هو الصحيح
 فيصير فيختار الاقوى عنده
 والايق والاصح اه فليحفظ

كفي المستصنى (قوله اوالوجه) أى الظاهر وجها من حيث ان دلالة الدليل عليه متجهة ظاهرة أكثر
 من غيره (قوله ونحوها) كقولهم وبه جرى العرف وهو المتعارف وبه أخذ علماونا ط (قوله وقال
 شيخنا) المراد به حيث طاق في هذا الكتاب العلامة الشيخ خير الدين الرمي (قوله في فتاويه) جمع فتوى
 ويجمع على فتاوى بالالف ايضا وهى هنا اسم لفتاوى شيخه المذهب ورة السما بالفتاوى اخبرية لتنع البرية وقد
 ذكر ذلك في آخرها في مسائل شتى (قوله أكد من بعض) أى اقوى فتقدم على غيرها وهذا التقديم
 راجح لا واجب كما يفيد ما ياتي عن شرح المنية (قوله فلفظ الفتوى) أى اللفظ الذى فيه حروف الفتوى
 الاصلية بأى صيغة عبر بها ط (قوله أكد من لفظ الصحيح الخ) لان مقابل الصحيح والاصح ونحوه
 قد يكون هو الملقى به كقوله هو الاحوط أو الارفق بالناس أو الموافق لتعاملهم وغير ذلك مما يراه المرجحون
 في المذهب داعيا الى الاقتناء فاذا صبر حوا باللفظ الفتوى في قول علم انه المأخوذه ويظهر لى أن لفظ وية
 نأخذ وعليه العمل مسا للفظ الفتوى وكذا بالاولى لفظ عليه عمل الامة لانه يفيد الاجماع عليه تأمل (قوله
 وغيرها) كلالاحوط والاضطر ط وفي الضياء المعنوى في مستحبات الصلاة لفظ الفتوى أكد وأبلغ من لفظه
 المختار (قوله أكد من الفتوى عليه) قال ابن الهمام والفرق بينهما أن الاول يفيد الحصر والمعنى ان الفتوى
 لا تكون الا بذلك والثاني يفيد الاصححة اه ابن عبد الرزاق (قوله والاصح أكد من الصحيح) هذا
 هو المشهور عند الجمهور لان الاصح مقابل للصحيح وهو أى الصحيح مقابل للضعيف لكن في حواشى الاشياء
 ليرى ينبغي أن يفيد ذلك بالغالب لانا وجدنا مقابل الاصح الرواية الشاذة كما في شرح المجمع اه ابن عبد
 الرزاق (قوله والاحوط الخ) الظاهر أن يقال ذلك في كل ما عر فيه بأفعل التفضيل ط والاحتياط العمل
 بأقوى الدلائل كما في النهر (قوله قلت لكن الخ) استدرأ على ما يفهم من كلام الرمي حيث ذكر أن بعض
 هذه اللفاظ أكد من بعض فانه ظاهر في أن مراده تقديم الاكد على غيره فيلزم منه تقديم الاصح على
 الصحيح وهو مخالف لما في شرح المنية وأما كون مراده مجرد بيان أن الاصح أكد بمقتضى افعل التفضيل وذلك
 لا ينافي تقديم الصحيح للاتفاق عليه فهو في غاية البعد على انه لا ينافي في لفظ الفتوى مع غيره فانه جعله أكد
 ولا معنى لا كدنيته الاتقديعه على غيره كما لا يخفى فافهم ويدل على أن مراده ما قلناه أولا ما قاله في الخبرية أيضا
 في كتاب الكفالة بعد كلام قلت وقوله والصحيح لا يدفع قول صاحب المحيط هذا هو الاصح وعليه الفتوى اه
 (قوله اما مان معتبران) أى من ائمة الترجيح ط (قوله لانهما اتفاقا الخ) أى وانفرد أحدهما بجعل الآخر
 اصح قلت والعلل لا تخص هذين اللفظين بل كذلك الوجيه والوجه والاحتياط والاحوط افاده ط (قوله
 اذا ذيلت رواية الخ) أى جعل في ذيلها أى في آخرها والمتبادر من هذه العبارة أن التذييل بالصحيح وقع
 لرواية واحدة دون مخالفتها فليس فيه تعارض التصحيح لكن اذا كان التصحيح بصيغة افعل التفضيل
 افاد أن الرواية المخالفة صحيحة أيضا فله الانتاء بأى شاء منهما وان كان الاولى تقديم الاولى لزيادة الصحة فيها
 وسكت عنه لظهوره وأما اذا كان التصحيح بصيغة تقتضى قصر الصحة على تلك الرواية فقط كالصحيح والمأخوذه
 ونحوهما مما يفيد ضعف الرواية المخالفة لم يميز الاقتناء بمخالفتها المسبب أن اقتناء بالمرجوح جهل وهذا
 بخلاف ما اذا وجد التصحيح في كتاب آخر للرواية الاخرى فان الاولى تقدم الاكدهما أو المتفق عليه على
 الخلاف المار وبه ظهر أن هذا تفصيل آخر زائد على ما مر غير مخالف له فافهم (قوله الا اذا كان الخ)
 استثناء منقطع لانه مفروض فيما وجد فيه التصحيح من كلا الطرفين والمستثنى منه فيما اذا لم يذيل بمخالفة شئ
 كما مر وفائدة هذا الاستثناء توضيح ما مر عن وقف البحر وبيان المراد من التخيير فليس فيه تكرير فافهم (قوله
 وفي الكافي) يحتمل أن المراد به كافي الحاكم أو كافي النسفي الذى شرح به كتابه الوافي اصل الكثر والظاهر الثاني
 (قوله فيختار الاقوى) أى ان كان من ادلى النظر في الدليل اوضح العلماء على ذلك ولا تنس ما قدمنا من بقية
 قيود التخيير (قوله والالتى) أى لزمانه والاصل الذى يراه مناسبا في تلك الواقعة (قوله فليحفظ) أى جميع
 ما ذكرناه وحاصله أن الحكم ان اتفق عليه اصحابنا يفتى به قطعاً والا فاما أن يصحح المشايخ أحد القولين فيه
 او كلاهما أولا ولا نفي الثالث يعتبر الترتيب بأن يفتى بقول ابى حنيفة ثم بقول ابى يوسف الخ او بغير قوة الدليل
 وقد مر التوفيق وفي الاول ان كان التصحيح بأفعل التفضيل خير الملقى والا فلا بل يفتى بالصحيح فقط وهذا ما قبله

عن الرسالة وفي الثاني أما أن يكون أحدهما بأفعل التفضيل أو لا في الأول قيل بفتى بالاصح وهو المنقول عن
الخيرية وقيل بالصحيح وهو المنقول عن شرح المنية وفي الثاني بخير المقتى وهو المنقول عن وقف البحر والرسالة
افاده ح (قوله في تصحيحه) أي في كتابه المسمى بالتصحيح والترجيح الموضوع على مختصر القدروري (قوله
لا فرق الخ) أي من حيث أن كلا منهما لا يجوز له العمل بالتشبه بل عليه اتباع ما رجوه في كل واقعة وإن كان
المفتي مخيرا والقاضي ملزما وليس المراد حصر عدم الفرق بينهما من كل جهة فافهم (قوله وإن الحكم
والفتيا الخ) وكذا العمل به لنفسه قال العلامة الشرنبلالي "في رسالته العقد الفريد في جواز التقليد مقتضى
مذهب الشافعي" كما قاله السبكي "منع العمل بالقول المرجوح في القضاء والافتاء دون العمل بنفسه ومذهب
الخفية المنع عن المرجوح حتى لنفسه تكون المرجوح صار منسوخا اهـ" فليحفظ وقده البيري بالعامي أي
الذي لا رأي له يعرف به معنى النصوص حيث قال هل يجوز للانسان العمل بالضعيف من الرواية في حق نفسه
ثم إذا كان له رأي أما إذا كان عاميا فلم أره لكن مقتضى تقييده بنظر الرأي أنه لا يجوز للعامي ذلك قال في خزائن
الروايات العالم الذي يعرف معنى النصوص والاخبار وهو من اهل الدراية يجوز له أن يعمل عليها وإن كان
مخالف المذهب اهـ قلت لكن هذا في غير موضع الضرورة فتدكر في حيز البحر في بحث ألوان الدماء أقوالا
ضعيفة ثم قال وفي المراجيع عن غير الأئمة لو افقت مفت بشئ من هذه الأقوال في مواضع الضرورة طابا للتيسير
كان حسنا اهـ وكذا قول أبي يوسف في المنى إذا خرج بعد فتور الشهوة لا يجب به الغسل ضعيف وأجازوا
العمل به للمسافر أو الضيف الذي خاف الرية كما سيأتي في محله وذلك من مواضع الضرورة (قوله بالقول
المرجوح) كقول محمد مع وجود قول أبي يوسف إذا لم يصحح أبقوه وجهه وأولى من هذا بالبطان الافتاء
بخلاف ظاهر الرواية إذا لم يصحح والافتاء بالقول المرجوح عنه اهـ ح (قوله وإن الحكم الملقق) المراد
بالحكم الحكم الوضعي كالعبادة مثلا متروكي سأل من بدنه دم ولمس امرأته صلى فان حصة هذه الصلاة ملتقة
من مذهب الشافعي والحنفي والتلفيق باطل فصحته منتفية اهـ ح (قوله وإن الرجوع الخ) صرح بذلك
الحق ابن الهمام في تحريره ومثله في اصول الآمدي وابن الحاجب وجميع الجوامع وهو مجمل كما قال ابن
حجر والرسلي في شرحهما على المنهاج وابن قاسم في حاشيته على ما زادني من آثار الفعل السابق أثر يؤدى الى
تلفيق العمل بشئ لا يقول به كل من المذاهب كتقليد الشافعي في مسح بعض الرأس ومالك في طهارة الكلب في
صلاة واحدة وكلاؤفتي بينونة زوجته بطلاقها مكرها ثم نكح اختم مقلدا للحنفي بطلاق المكره ثم افتاده شافعي
بعدم الحنف فيتنع عليه أن يطلاأ الاولى مقلدا للشافعي والثانية مقلدا للحنفي أو هو مجمل على منع التقليد في تلك
الحادثة بعينها لا مثلها كما صرح به الا مام السبكي وتبعه عليه جماعة وذلك كما لو صلى ظهره بجمع ربيع الراس
مقلدا للحنفي فليس له ابطالها باعتقاده لزوم مسح الكل مقلدا للمالك وأما الرصلي يوما على مذهب وأراد
أن يصلي يوما آخر على غيره فلا يمنع منه على أن في دعوى الاتفاق نظرا فتدحكي الخلاف فيجوز اتباع القائل
بالجواز كذا افاده العلامة الشرنبلالي في العقد الفريد ثم قال بعد ذكر فروع من اهل المذهب صريحة بالجواز
وكلام طويل فحصل مما ذكرناه أنه ليس على الانسان التزام مذهب معين وأنه يجوز له العمل بما يخالف ما عمل
على مذهبه مقلدا فيه غير امامه مستجما مشروطه ويعمل بأمرين متضادين في حادثين لا تعلق لواحدة منهما
بالأخرى وليس له ابطال عين ما فعله بتقليد امام آخر لان امضاء الفعل كامضاء القاضي لا ينتقض وقال ايضا
أن له التقليد بعد العمل كما إذا صلى خلفا بجماعة على مذهبه ثم تبين بطلان ما في مذهبه وجمعه على مذهب غيره فله
تقليده ويجتزئ بلك الصلاة على ما قال في البرازية انه روى عن أبي يوسف أنه صلى الجمعة مغتسلا من الحمام ثم
اخذ بشاة ميتة في بئر الحمام فقال ناخذ بقول اخواننا من اهل المدينة إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثا اهـ
(قوله وإن الخلاف) أي بين الامام وصاحبه فيما إذا قضى بغير رأيه عمدا هل يتخذ عنه ثم في اصح الروايتين
عنه وعندهما لا كما في التحرير وقال شارح النص في الهداية والجميعة على أن الفتوى على قولهما بعدم النفاذ في
العمد والتسيان وهو مقدم على ما في الفتاوى الصغرى والحاشية من أن الفتوى على قوله لان المجتهد مأمور
بالعمل بمقتضى فله اجبا عما وهذا خلاف مقتضى ظنه اهـ وقد استشكل بعضهم هذه المسألة على قول
الاصوليين ان المجتهد اذا اجتهد في واقعة بحكم يتنع عليه تقليد غيره فيها اتفاقا والخلاف في تقليده قبل اجتهاده

مطلب
لا يجوز العمل بالضعيف حتى
لنفسه عندنا

وحاصل ما ذكره الشيخ قاسم
في تصحيحه أنه لا فرق بين المفتي
والقاضي إلا أن المفتي مخير
عن الحكم والقاضي ملزم به
وأن الحكم والقاضي بالقول
المرجوح جهيل وخرق للإجماع
وأن الحكم الملقق باطل
بالإجماع وأن الرجوع عن
التقليد بعد العمل باطل اتفاقا
وهو المختار في المذهب وأن
الخلاف خاص بالقاضي المجتهد

مطلب
في حكم التقليد والرجوع عنه

فيها والاكثر على المذهب هذه المسألة تبطل دعوى الاتفاق وأجاب في التحرير بأن قول الامام بالنفاذ لا يوجب حمل الاقدام على هذا القضاء نعم وقع في بعض المواضع ذكر الخلاف في الحل ويجب ترجيح رواية عدمه اهـ
 وسينفذ فلا أشكال فافهم (قوله واما المقلد الخ) نقله في القنية عن المحيط وغيره وجرم به المحقق في فتح القدير
 وتليذه العلامة قاسم وادعى في البحر أن المقلد اذا قضى بمذهب غيره او رواية ضعيفة او بقول ضعيف نفذ
 وأقوى ما تمسك به ما في النزاية عن شرح الطحاوي اذا لم يكن القاضي مجتهدا وقضى بالقوى ثم بين انه على
 خلاف مذهبه نفذ وليس لغيره نقضه وله أن ينقضه كذا عن محمد وقال الثاني ايس له أن ينقضه ايضا اهـ قال
 في الزهر وما في الفتح يجب أن يعول عليه في المذهب وما في النزاية يجوز حمل على انه رواية عنهم اذا قصارى الامر أن
 هذا منزل منزلة الناس لمذهبه وقدمت عنهما في المجتهد أنه لا ينفذ فاما قلد أولى اهـ (قوله في منشوره) المنشوره
 ما كان غير محتوم من كتب السلطان فاموس (قوله فكيف بخلاف مذهبه) أي فكيف ينفذ قضاؤه
 بخلاف مذهبه لانه اذا نهى عن القضاء بالاقوال الضعيفة في مذهبه لا ينفذ قضاؤه فيها بخلاف مذهبه بالاولى
 ومبنى ذلك على ما قالوا ان قوة القضاء تختص بالزمان والمكان والشخص فلو لاه السلطان القضاء في زمان
 مخصوص او مكان مخصوص او على جماعة مخصوصين تعيين ذلك لانه نائب عنه ولو نهى عن سماع بعض المسائل
 لم ينفذ حكمه فيها كما اذا نهى عن سماع حادثة مضى عليها خمس عشرة سنة بلا مانع شرعي وانظم منكر
 وقد ذكر المحي في حاشية الاشباه أن عادة سلاطين زماننا اذا اتوا على احدهم عرض عليه قانون من قبله
 وأمر باتباعه (قوله وينقض) لا حاجة اليه لانه اذا كان معزولا بالنسبة لما ذكر لا يصح له قضاء حتى ينقض
 لان النقض انما يكون للثابت الآن يقال انه قضاء بحسب الظاهر ط (قوله قال في البرهان) هو شرح
 مواهب الرحمن كلاهما مال العلامة ابراهيم الطرابلسي صاحب الاسعاف في الاوقاف (قوله بالنواجز) هي
 أخراس الحلم كما في المغرب والكلام كناية عن غاية التمسك كما أن قواهم ضحك حتى بدت نواجذهم عبارة عن المبالغة
 في الضحك والافلاتد وبالفعل عادة كما حقيقة الامام الزمخشري (قوله نعم أمر الامير الخ) تصديق لما مر
 واستدراك بما مر آخر كما لا يستغناء عنه قوله هكذا عرف المصنفين في مثل هذا التركيب (قوله نفذ أمره) ان كان
 المراد بالامر الطلب بلا قضاء فظاهر وعليه فالمراد بالنفاذ وجوب الامتثال وهذا الذي رأته في سير التارخانية
 في الفصل العاشر فيما يجب فيه طاعة الامير وما لا يجب ونصه قال محمد واذا أمر الامير العسكر بشئ كان على
 العسكر أن يطيعوه في ذلك الا أن يكون المأمور به معصية يتيقن اهـ ولكن لا يحمل لذكر هذا هنا وان كان المراد به
 القضاء فقدمت أن القول الضعيف في حكم المنسوخ وأن الحكم به جهل وخرق للاجماع على أن الامير ليس له
 القضاء الا بتقوى من الامام قال في الاشباه يجوز قضاء الامير الذي يولى القضاء وكذلك كتابه الى القاضي
 الا أن يكون القاضي من جهة الخليفة فقطضي الامير لا يجوز كذا في الملتقط وقد أفتيت بأن تولية باشا مصر قاضيا
 ليحكم في قضية بمصر مع وجود قاضيه المولى من السلطان باطله لانه لم يفتوض اليه ذلك اهـ قتأمل (قوله
 سير) جمع سيرة وهي الطريقة في الامور وفي السرع تختص بسيرة النبي صلى الله عليه وسلم في مغازيه هداية (قوله
 السير الكبير) للامام محمد وهو رواية عن الامام من غير واسطة ط قال في المغرب وقالوا السير الكبير
 فوصفوها بصفة المذكر لقيامها مقام المضاف الذي هو الكتاب كقواهم صلاة الظهر وسير الكبير خطأ لجامع
 الصغير وجامع الكبير اهـ (قوله واما المقيد الخ) فيه أمران الاول أن المجتهد المطلق احد السبعة الثاني أن
 بعض السبعة ايسوا مجتهدين خصوص السبعة فكان عليه أن يقول والفقهاء على سبع مراتب وقد أوضحها
 المحقق ابن كمال باشا في بعض رسائله فقال لا بد للمفتي أن يعلم حال من يفتي بقوله ولا يكفيه معرفته باسمه ونسبه
 بل لا بد من معرفته في الرواية ودرجته في الدراية وطبقة من طبقات الفقهاء ليكون على بصيرة في التمييز بين
 القائمين المتخالفين وقدرة كافية في الترجيح بين القولين المتعارضين الاولى طبقة المجتهدين في الشرع كالائمة
 الاربعة رضي الله عنهم ومن سلك مسلكهم في تأسيس قواعد الاصول وبه يمتازون عن غيرهم الثانية طبقة
 المجتهدين في المذهب كابي يوسف ومحمد وسائر اصحاب ابي حنيفة القادرين على استخراج الاحكام من الادلة
 على مقتضى القواعد التي قرروا استاذهم ابو حنيفة في الاحكام وان خالفوه في بعض أحكام القروع لكان
 يقدرون في قواعد الاصول وبه يمتازون عن المعارضين في المذهب كالشافعي وغيره المخالفين له في الاحكام غير

وأما المقلد فلا ينفذ قضاؤه
 بخلاف مذهبه أصلا كما في
 القنية قلت ولا سيما في زماننا
 فان السلطان ينص في منشوره
 على نهيه عن القضاء بالاقوال
 الضعيفة فكيف بخلاف
 مذهبه فيكون معزولا بالنسبة
 لغير المعتمد من مذهبه فلا ينفذ
 قضاؤه فيه وينقض كالمبطل في
 قضاء الفتح والبحر والنهر وغيرها
 قال في البرهان وهذا صريح
 الحق الذي يعرض عليه بالنواجز
 نعم أمر الامير متى صادف قضا
 مجتهدا فيه نفذ أمره كما في سير
 التارخانية وشرح السير
 الكبير فلحققت وقد ذكر وأن
 المجتهد المطلق قد فقد وأما
 المقيد فعلى سبع مراتب
 مشهورة

مظالم
 في طبقات الفقهاء

مقدمين له في الاصول الثلاثة طبقة المجتهدين في المسائل التي لانص فيها عن صاحب المذهب كالمصنف
 وابي جعفر الطحاوي وابي الحسن الكرخي وشمس الأئمة الحلواني وشمس الأئمة السرخسي وغير الاسلام
 البردوي وغير الذين فاضل خان وأمناهم فانهم لا يقدرون على شيء من مخالفة لافي الاصول ولا في الفروع
 لكنهم يستدلون الاحكام في المسائل التي لانص فيها على حسب الاصول والقواعد الاربعة طبقة اصحاب
 الترجيح من المقلدين كالرازي وآخره فانهم لا يقدرون على الاجتهاد اذ لا لكنهم لاحاطهم بالاصول وضبطهم
 لما أخذ يقدرون على تفصيل قول مجمل ذي وجهين وحكمهم به - ثم يحتمل لامرهم منقول عن صاحب المذهب
 او أحد من اصحابه برأيهم ونظرهم في الاصول والتبعية على امثاله ونظائره من الفروع وما في الهداية من قوله
 كذا في ترجيح الكرخي وترجيح الرازي من هذا القبيل الخامسة طبقة اصحاب الترجيح من المقلدين
 كابي الحسن القدوري وصاحب الهداية وأمثاله ما وشأنهم تفضيل بعض الروايات على بعض كقولهم هذا
 اولي وهذا صحيح رواية وهذا أرفق للناس والسادسة طبقة المقلدين القادرين على التمييز بين الاقوى والقوى
 والضعيف وظاهر المذهب والرواية النادرة كاصحاب المتون المعتمدة من المتأخرين مثل صاحب الكنز
 وصاحب المختار وصاحب الرواية وصاحب المجمع وشأنهم أن لا يتقنوا الاقوال المردودة والروايات الضعيفة
 والسابعة طبقة المقلدين الذين لا يقدرون على ما ذكر ولا يفرقون بين الغث والسمين اهـ بنوع اختصار
 (قوله وأما نحن) يعني أهل الطبقة السابعة وهذا مع السؤال والجواب مأخوذ من تصحيح الشيخ قاسم
 (قوله كالأقوى في حياتهم) أي كما تبعهم لو كانوا أحياء وأقربا بذلك فانه لا يعنينا مخالفتهم (قوله بالترجيح)
 أي صريح اوضحني فالصريح ظاهر مما ذكره سابقا والضمي مناهنا على ما عليه عند قوله وفي وقف البحر فانه
 اذا كان احد القولين ظاهر الرواية والاخر غير حافظ صرحوا بالاجابة بأنه لا يعدل عن ظاهر الرواية فهو ترجيح
 ضمني لكل ما كان ظاهر الرواية فلا يعدل عنه بالترجيح صريح لمقابلته وكذا لو كان احد القولين في المتون
 او الشروح او كان قول الامام اركان هو الاستسكان في غير ما استثنى او كان انفع للوقف (قوله وما قوى وجهه)
 أي دلالة المتقول الحاصل لا المستحصل لانه رتبة المجتهد (قوله ولا يخلو الوجود) أي الموجودون
 او الزمان (قوله حقيقة) الظاهر رجوعه الى قوله ولا يخلو وأراد بالحقيقة اليقين لان من حق الامر اذا ثبت
 واليقين ثابت ولذا عطف عليه قوله لا ظنا وجرم بذلك اخذ اعماروا البخاري من قوله صلى الله عليه وسلم
 لا تزال طائفة من امتي ظاهرة على الحق حتى يأتي أمر الله وفي رواية حتى تأتي الساعة (قوله وعلى من لم يميز)
 أي شيئا مما ذكره كالكثرة القضاة والمفتين في زماننا الاخذين المناصب بالمال والمراتب وعبري على المفيدة للوجوب
 للامر به في قوله تعالى فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لاتعلمون (قوله فتسأل الله التوفيق) أي الى اتباع الراجح
 عند الأئمة وما يوصل الى براءة الذمة فان هذا المقام أصعب ما يكون على من ابتلى بالقضاء والافتاء والتوفيق
 خلق قدرة الطاعة في العبد مع الداعية اليها (قوله والقبول) أي قبول سعينا في هذا الكتاب بأن يكون
 خالصا لوجهه الكريم يحصل به النفع العام والثواب العظيم (قوله بجاه) متعلق بمخذوف حال من فاعل تسأل
 أي نسأله متوسلين فليست الباء للتقسيم لانه لا يجوز الا بالله تعالى او بصفة من صفاته والجاه القدر والمزلة قاموس
 (قوله كيف لا) أي كيف لانسأله القبول وقد سأل الله تعالى ما يفيد الظن بحصوله (قوله في الروضة)
 هي ما بين المنبر والقبر الشريف وتطابق على جميع المسجد النبوي ايضا كما صرح به بعض العلماء وعليه يظهر
 قوله بجاه وجهه صاحب الرسالة صلى الله عليه وسلم لانه على المعنى الاول لا يمكن مواجهة الوجه الشريف
 (قوله والبسالة) أي الشجاعة كما في القاموس (قوله الضرعامين) تنية ضرغام بجرىال وهو الاسد
 ويقال له ايضا ضرغام كجعفر كما في القاموس وتنية الثاني ضرغمين بجمع غفرين قافهم (قوله ثم تجاه) عطف
 على تجاه الاول فالاستدعاء الحقيقي - تجاه صاحب الرسالة صلى الله عليه وسلم والاضافي - تجاه الكعبة ط
 (قوله والخطيم) أي المخطوم سمى به لانه حطم من البيت وأخرج او الحاطم لانه يحطم الذنوب ط (قوله
 والمقام) أي مقام الخليل وهو جبرئيل يقوم عليه الخليل عليه الصلاة والسلام حال بناء البيت الشريف
 وقيل غير ذلك ط (قوله المبسر) أي المسهل وتوقف اطلاقه عليه تعالى على التوقيف وان صح معناه على
 ما هو المشهور (قوله للتمام) مصدر تيميم واسم لما يتم به الشيء كما في القاموس وعلى الثاني فالمراد بلوغ التمام

وأما نحن فعلى اتباع ما
 رجوه وما صحوه كالأقوى في
 حياتهم فان قلت قد يحكون
 اقوالا بالترجيح وقد يختلفون
 في الصحيح قلت يعمل بمثل
 ما عملوا من اعتبار تغير العرف
 واحوال الناس وما هو
 الارفق وما ظهر عليه التعامل
 وما قوى وجهه ولا يخلو
 الوجود عن غير هذا حقيقة
 لا ظنا وعلى من لم يميز أن يرجع
 ان يميز لبراءة فسأل الله
 تعالى التوفيق واقتبول بجاه
 الرسول كيف لا وقد سأل الله
 تعالى ابتداء تنبيهه في الروضة
 المحروسة والبقعة المأنوسة
 بتجاه وجهه صاحب الرسالة
 وحائز الكمال والبسالة وخبجي
 الجليلين الضرعامين الكاملين
 رضى الله عنهما وعن سائر
 الصحابة اجمعين ووالدينا
 ومقلديهم باحسان الى يوم
 الدين ثم تجاه الكعبة الشريفة
 تحت الميزاب وفي الخطيم
 والمقام والله المبسر للتمام

وكذا يقول اسير الذنوب جميع هذه الاوراق راجيا من مولاه الكريم متوسلا بنبيه العظيم وبكل ذي جاه
عنده تعالى أن ين عليه كرمه فضلا بقبول هذا السعي والنفع به للعبادة في عامة البلاد وبلغ المرام بحسن الختام
والاختتام آمين

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الطهارة)

(قوله قدمت العبادات الخ) اعلم أن مدار امور الدين على الاعتقادات والآداب والعبادات والمعاملات
والعقوبات والاولان ليسا مما نحن بصدده والعبادات خمسة الصلاة والزكاة والصوم والحج والجهاد
والمعاملات خمسة المعاوضات المالية والمساكنات والمخاضجات والامانات والتركات والعقوبات خمسة
القصاص وحد السركة والربى والقذف والردة (قوله اذتما ما بشأنها) وجهه أن العباد لم يخلقوا الا لها
قال الله تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون (قوله والصلاة الخ) شروع في بيان وجه تقديم الصلاة
على غيرها من العبادات وتقديم الطهارة عليها (قوله تالية للايمان) أى نصا كقوله تعالى الذين يؤمنون
بالغيب ويتبينون الصلاة ويكثرون على الاسلام على خمس يحرجون وفعلنا غالبا فان اول واجب بعد الايمان
في الغالب فعل الصلاة لمرعة اسبابها بخلاف الزكاة والصوم والحج ووجوبها لان اول ما وجب الشهادتان
ثم الصلاة ثم الزكاة كما شرح به ابن حجر في شرح الاربعين وفضلا كما قال الشرنبلالى ان الاجماع منه عقد
على افضليتها بدليل أى الاعمال افضل بعد الايمان فقال الصلاة لوقتها (قوله والطهارة مفتاحها الخ)
أى وما كان مفتاحا لشيء وشرطه فهو مقدم عليه طبعاً فيقدم وضعاً (قوله بالنص) وهو ما رواه السيوطي
في الجامع الصغير من قوله صلى الله عليه وسلم مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم
وهو حديث حسن قال الرافعي الطهور بضم الطاء فصاعده بعضهم ويمجوز الفتح لان الفعل انما يتأتى بالآلة
قال ابن العربي هذا مجاز ما يفهمها من غلقها وذلك أن الحديث مانع منها فهو كالفعل يوضع على المحدث حتى اذا
توضأ الفحل الفضل وهذه استعارة بديعة لا يقدر عليها الا النبوة ٥١ من شرحه للعقمتى (قوله بها مختص)
الاصل في لفظ الخصوص وما يفرع منه أن يستعمل بادخال الباء على المقصور عليه اعنى ماله الخاصة
فقال خص المال بزيد أى المال له دون غيره لكن الشائع في الاستعمال ادخالها على المقصور أعنى الخاصة
كقولك اخص زيد بالمال وما خاف من قبيل الاول اذ لا يخفى أن الخاصة هى اشترط الطهارة دون الصلاة فالعنى
انها بشرط مختص بالصلاة لا يتجاوزها الى غيرها من العبادات ولو كان من قبيل الثانى لكان حقه أن يقال
تختص الصلاة به فانهم والمراد أنها بشرط محضة فلا يرد أنها تكون واجبة في الطواف لانه يصح بدونها ولا ترد النية
لانها ليست محضة بالصلاة بل هى شرط لكل عبادة ولا استقبال القبلة فانه قد لا يشترط كافي الصلاة على
الداية وحالة العذر من مرض ونحوه ومثله ستر العورة وأما وجوبه في خارجها فليس على سبيل الشرطية
(قوله لازم لها في كل الاركان) اقول لم تظهر لى فائدة هذا القيد في كلامه نعم ذكره في الجرح بعد التعليل
بعدم السقوط اصلا للاحتراز عن النية لانها لا يشترط استحباب الكل ركن وقد علت الاحتراز عن النية
بمادة الاختصاص على انه سيذكر عن الفيض أن الطهارة قد تسقط اصلا فليست شرطا لازما دائما فان اراد
لزمها بدون عذر ورد عليه الاستقبال والستر فانما كالطهارة في ذلك تأتى (قوله وما قيل) قائله الامام
السفناقى صاحب النهاية وهى اول شرح للهداية (قوله لا يسقط اصلا) أى لا يسقط بعذر من الاعذار
نهائية (قوله فائدة الطهورين) أى الماء والتراب كن حبس وقيد بحيث لا يصل اليهما (قوله كذلك) أى
شرط لا يسقط اصلا (قوله مردود كل ذلك) أى كل من دعوى عدم سقوط الطهارة اصلا وان فاقده الطهورين
بؤخر وأن النية لا تسقط ايضا وأنى برده هذه الثلاثة غير مرتب (قوله أما النية) أى أما وجه الرد في دعوى عدم
سقوط النية اصلا وهذا الرد الذى بعده لصاحب النهر (قوله في القنية وغيرها) كالجنبى وهو ايضا للعلامة
مختار بن محمود الزاهد صاحب القنية وكتاب القنية مشهور بضعف الرواية وقد نقل هذا الفرع عن شرح
الصباغى (قوله تكفيه النية بلسانه) اطلاق النية على اللفظ مجاز اه ح أى لان النية عمل القلب لا اللسان
وانما الذكر باللسان كلام ومن ثم حكى الاجماع على كونها بالقلب فقد سقطت النية دفعا للعذر فسقط القول بعدم
سقوطها بآنى أن التلطف بها للعاجز ان كان غير شرط فلا اشكال وانما اختار فى الهداية أن التلطف بها مستحب

(كتاب الطهارة)

قدمت العبادات على غيرها
اكتفاء ما بشأنها والصلاة
تالية للايمان والطهارة
مفتاحها النص وشرط بها
مختص لازم لها في كل
الاركان وما قيل قدمت
لكونها بشرط لا يسقط اصلا
ولذا فاقده الطهورين يؤخر
الصلاة وما اورد من أن النية
كذلك مردود كل ذلك أما
النية في القنية وغيرها من
ترأت عليه التهموم تكفيه
النية بلسانه

لم يجتمع عزيمته وان كان شرطاً كما هو المتبادر من كلام القنية ورد عليه ما في الحلية شرح المنية لابن اسير
 حاج انه نصب بدل بالرأى وهو ممنوع الا أن يظهر دليله وأقره في المنع اقول وما قاله الجوى من انه حيث كان
 لا يقدر على نية القلب ما راى باللسان اصلاً لا بدلاً اه دعوى بلا دليل وايضا هو مشترك في الازام فان نصب
 الشروط الاصلية لا بد لها من دليل ايضاً وهذا كله حيث كان الفرع المذكور من تحريميات بعض المشايخ
 كما هو الظاهر أما لو كان منقولاً عن المجتهد فلا يلزم المقلد طلب دليله (قوله وبوجهه جراحة) قيده لانه
 لو كان سليماً مسجداً على الجدار بقصد التيمم ط وسكت عن الرأس لان أكثر الاعضاء جريحاً والوظيفة
 حينئذ التيمم ولكنه سقط افتقاراً له وهما البدان اه ح (قوله يصلى بلا وضوء) اى فسقط قولهم
 ان الطهارة لا تسقط اصلاً ط لكن ذكر الجوى في رسالة انه قد يقال المراد بعدم السقوط بعد انما هو بعد
 امكانه في الجملة وما حذر ارجع الى زوال الاحلية لعدم المحلية على أن الخلف في مادة واحدة قلنا تقع لا يقدح
 في الكلية كما لا يخفى على اصحاب الروية (قوله وأما فاقد الطهورين) هذا رد من الشارح للدعوى الوسطى ط
 (قوله يتشبه) أى بالمصلين وجوباً في ركع وسجدة وسجدة وسجدة كما يابسا والابوي قائماً ثم يعيد كما سيأتى
 في التيمم ونقل ط انه لا يقرأ فيها ثم قال وفيه أن هذا لا يصلح رداً لان هذه صورة صلاة وليست بصلاة حقيقية
 لما انه بطالب بعد ذلك بفعلها وإذا قال ح الاولى المعارضة بالمعذور اه أى اذا توضع على السيلان
 وصلى في الوقت فانه يصدق عليه انه صلى بغير طهارة وفيه نظران هذه الطهارة من المعذور ومعتبرة شرعاً اه
 (قوله وبه) أى بما في الظهيرية لانه الذى ينتج ما ذكره ط (قوله غير مكفر) اشار به الى الرد على بعض
 المشايخ حيث قال المختار أنه يكفر بالصلاة بغير طهارة لا بالصلاة بالثوب النجس والى غير القبلة لجواز
 الاختيارين حالة العذر بخلاف الاولى فانه لا يوثق بها بحال فيكفر قال الصدر الشهيد وبه نأخذ ذكره في الخلاصة
 والذخيرة ويبحث فيه في الحلية بوجهين احدهما ما اشار اليه الشارح ثانيهما أن الجواز بعد لا يؤثر في عدم
 الاكفار بلا عذر لان الموجب للاكفار في هذه المسائل هو الاستهانة فثبت الاستهانة في الكل تساوى
 الكل في الاكفار وحيث اتفت منها تساوت في عدمه وذلك لانه ليس حكم الفرض لزوم الكفر بتركه والا
 كان كل تارك للفرض كافراً وانما حكمه لزوم الكفر بمجرد شبهة دارية اه ملخصاً اى والاستخفاف في
 حكم الجحود (قوله كما في الخانية) حيث قال بعد ذكره الخلاف في مسألة الصلاة بلا طهارة وان الاكفار رواية
 النوادر وفي ظاهر الرواية لا يكون كفراً وانما اختلفوا اذا صلى لاعلى وجه الاستخفاف بالدين فان كان على وجه
 الاستخفاف ينبغى أن يكون كفراً عند الكل اه اقول وهذا مؤيد لما بحثه في الحلية لكن بعد اعتبار كونه
 مستخفاً ومستهيئاً بالدين كما علمت من كلام الخانية وهو بمعنى الاستهزاء والسخرية به أما لو كان بمعنى عتد
 ذلك الفعل خفياً وهيناً من غير استهزاء ولا سخرية بل لجزم الكسل والجهل فينبغى أن لا يكون كفراً عند
 الكل تأمل (قوله مع العمد) أى حال كونه مصاحبة للعمد ط (قوله خلف) أى اختلاف بين اهل المذهب
 والمعتمد عدم التكفير كما هو ظاهر المذهب بل قالوا لو وجد سبعون رواية متفقة على تكفير المؤمن ورواية
 ولو ضعيفة بعدمه يأخذ الملقى والقاضى بهادون غيرها واختلاف مخصوص بغير فرع الظهيرية أما هو فصلاته
 واجبة عليه بغير طهارة لامر الشارع له بذلك ط (قوله بسطر) أى يكتب (قوله ثم هو) أى كآب الطهارة
 وشم للترتيب المذكورى وقد تأتى للاستئناف ط (قوله مبتدأ او خبر) أى كآب الطهارة هذا أو هذا كآب
 الطهارة واختلف في الاولى منها فتميل الاثر لان المبتدأ هو الركن الاعظم الشديد الحاجة اليه فابقاؤه أولى
 ولان التجوز في آخر الجملة اسهل وقيل الثانى لان الخبر محط الفائدة (قوله افعلى محذوف) نحو خذوا قرا
 (قوله فان اريد التعداد) أى تعداده مع الكتب الآتية بلا قصد اسناد كالاتعداد المسروقة (قوله بنى على
 السكون) اشبهه الحرف في الادمال ط زاد القهستاني ويجوز النسخ على النقل والضم على الحذف اه
 لكن فيه أن نقل حركة الهمزة شرطه كونها للقطع وقد يجاب بما ذكره الرخسرى في الم الله من أن سمي في حكم
 الوقف والهمزة في حكم النابت وانما حذف تحقيفاً وألقيت حر كنه اعلى ما قبلها للدلالة على انما تمل والظاهر أنه
 أراد بالضم حركة الاعراب وبالحذف حذف المبتدأ والخبر ويؤيده أنه لم يذكر حكم الاعراب فذكر الشارح له

قوله لا بد لها هكذا بخطه
 ولعل الاولى لا بد له كما لا يخفى
 اه صححه

وأما الطهارة في الظهيرية
 وغيرها من قطعت يدها
 ورجلاه وبوجهه جراحة
 يصلى بلا وضوء ولا تيمم ولا
 يعيد في الاصح وأما فاقد
 الطهورين ففي الفيض وغيره
 انه يتشبه عندهما واليه
 صرح رجوع الامام وعليه
 الفتوى قلت وبه ظهر أن
 تعمدا الصلاة بلا طهر غير
 مكفر كصلاته لغير القبلة
 اومع ثوب نجس وهو ظاهر
 المذهب كما في الخانية وفي سير
 الوهابية

وفي كفر من صلى بغير طهارة
 مع العمد خلف في الروايات يسطر
 ثم هو مركب اضافى مبتدأ
 او خبرا ومفعول لفعل محذوف
 فان اريد التعداد بنى على
 السكون وكسر تخلفا من
 الساكن

في شرحه على الملتقى مع ذكر حكم الاعراب قبله غير مرضي تأمل (قوله واصله لامية) أي على معنى
لام الاختصاص أي كآب الطهارة أي مختص بها (قوله لامية) كذا في كثير من النسخ تبعاً
للنهر والصواب ما في بعض النسخ لامية تخفيف النون وتشديد الياء نسبة إلى من التي هي من حروف الجر
ووجه ما ذكره أن التي بمعنى من البياضة شرطها كون المضاف إليه أصلاً للمضاف وصالحاً للاخبار به عنه وأن
يكون بينه وبين المضاف عموم وخصوص من وجه وزاد في التسهيل رابعاً وهو صحة تقدير من البياضة
وكل ذلك مفقود هنا قال في النهر وليست على معنى في ١٥ أي لأن ضابطها كون الثاني ظرفاً للاول نحو
مكر الليل وخالفه المصنف في المنع واختار كونها بمنعها وقال وهو الوجه وإن كان قليلاً ١٥ لكن الظرفية
حينئذ مجازية وهي كثيرة أقول ويؤيده أنه قد بصرح بنفي فيقال فصل في كذا باب في كذا وهو من ظرفية
الدال في المدلول بناء على أن المراد بالكتاب والفصل ونحوهما من التراجم الالفاظ المعينة الدالة على المعاني
المخصوصة كما هو مختار سيد المحققين وأن المراد من الطهارة أي من مسائلها المعاني ويجوز العكس فيكون
من ظرفية المدلول في الدال تأمل (قوله وهل يتوقف حده لقباً) أي من جهة كونه لقباً فهو منصوب
على التمييز وقد منا أن المراد بالحد في مثل هذا الرسم وأراد بالقب العلم إذ ليس فيه ما يثير رفعه المسمى أو بضعته
وأقرباً إلى الاستنباط لما وقع الخلاف فيه أما توقفه على ذلك من حيث كونه مركباً إضافياً فلا شبهة فيه وكان
ينبغي له أن يذكر قبل ذلك حده القبي بأن يقول هو علم على جملة من مسائل الطهارة وأما قوله جعل شرعاً عنونا
لمسائل مستقلة فهو بيان معنى المضاف لا للاسم اللقب الذي هو مجموع المضاف والمضاف إليه (قوله الرابع) نعم
قال الابن في شرحه على صحيح مسلم في كتاب الايمان والمركب الاضافي قيل حده لقباً يتوقف على معرفة جزئية
لأن العلم بالمركب بعد العلم بجزئية وقيل لا يتوقف لأن التسمية سلبت كلا من جزئية عن معناه الافرادى وصيرت
الجميع اسماً لشيء آخر وروح الاول بأنه أتم فائدة ١٥ واستحسنه في النهر أقول أما كونه أتم فائدة فلا كلام
فيه وأما توقف فهم معناه العلمي على فهم معنى جزئية في حيز المنع فإن فهم المعنى العلمي من امرئ القيس مثلاً
يتوقف على فهم ما وضع ذلك اللفظ بأزائه وهو الشاعر المشهور وإن جهل معنى كل من مفرديه فالخلق القول
الثاني ولذا اقتصر في التحرير والتلويح وغيرهما في تعريف اصول الفقه على بيان معنى المفردين من حيث
كونه مركباً إضافياً فقط (قوله فالكتاب) تفریع على الرابع (قوله مصدر بمعنى الجمع) عدل عن
قول البحر والعناية بوجع الحروف لما أورده عليه أن الكتاب والكتابة لغة الجمع المطلق لأن العرب تقول كتبت
الجيل إذا جمعتها ١٥ وراد في الدرر احتمال كونه فعلاً لا مفعول كاللباس بمعنى الملبوس قال وعلى
التقديرين يكون بمعنى المجموع (قوله لغة) منصوب على نزع الخافض وعلى التمييز وعلى الحالية ومثله شرعاً
واصطلاحاً وبيان ذلك مع ما يرد عليه في رسالتنا الفوائد العجيبة في أعراب الكلمات الغريبة (قوله جعل)
أي الكتاب لا بقيد كونه مضافاً للطهارة بل أعم منها ومن الصلاة ونحوها لأنه في صدد بيان المضاف
بفردة كما أشرنا إليه (قوله شرعاً) الاولى اصطلاحاً لأن التعبير به لا يخص أهل الشرع وإن كان هو
الغالب عندهم لكن قيد به نظراً لبقاء افاده ط (قوله عنونا) أي عبارة تذكر صدر الكلام (قوله
مسائل) أي لالفاظ مخصوصة دالة على مسائل مجموعة وتماه في النهر وذكر في التلويح أن المركب التام
المحتمل للصدق والكذب يسمى من حيث اشتماله على الحكم قضية ومن حيث احتمال الصدق والكذب
خبراً ومن حيث يطلب بالدليل مطلوباً ومن حيث يحصل من الدليل نتيجة ومن حيث يقع في العلم ويسأل عنه
مسألة فالذات واحدة واختلاف العبارات باختلاف الاعتبارات ١٥ (قوله مستقلة) بمعنى عدم توقف
نصورها على شيء قبلها أو بعدها لا بمعنى الاصاله المطلقة لأن هذا الكتاب تابع لكتاب الصلاة المقصود اصاله
وعم التعريف ما كان تحت نوع واحد ككتاب اللقطة والابق والمفقود أو أكثر كالطهارة ونحوها مما تحت
انواع من الاحكام كل نوع يسمى باباً وكل باب مشتمل على صنف من المسائل أو أكثر كل صنف يسمى فصلاً وزاد
بعضهم مطلقاً بعد قوله مستقلة احترازاً عن الباب قال لأنه طائفة من المسائل الفقهية اعتبرت مستقلة
مع قطع النظر عن تبعيتها للغير أو تبعه الغير لها فإن مسع الخلفين تابع للوضوء والوضوء مستتبع له وقد اعتبر
مستقلين فالفرق بين الكتاب والباب أن الكتاب قد يكون تابعاً وقد لا يكون بخلاف الباب أي فإنه لا بد

واضافته لامية لامية وهل
يتوقف حده لقباً على معرفة
مفردية الرابع نعم فالكتاب
مصدر بمعنى الجمع لغة جعل
شرعاً عنونا مسائل مستقلة

مطلب
في اعتبارات المركب التام

وأن يكون تابعا أو مستمعا ١٥ وقد يقال ان المحفوظ في الكتاب جنس المسائل لا باعتبار نوعها أو فصلها عما قبلها والحيثية مرعاة في التعريف ولهذا قال بعض العلماء ان المسائل ان اعتبر بجنسها تصدّر بالكتاب لان الكتاب في اللغة الجمع والجنس يشمل الانواع غالبا فيكون معنى الجمع مناسبا لمعنى الجنس وان اعتبر بنوعها تصدّر بالباب لان الباب في اللغة النوع فيكون ذكره مناسبا لنوع المسائل وان اعتبر بفصلها وفروعها عما قبلها تصدّر بالفصل لان الفصل في اللغة الفرق والقطع فيكون ذكره مناسبا للمسائل الممتدة طعة عما قبلها قال واكثر المصنفين من الفقهاء والمحدثين مشوا على هذه الطريقة (قوله بمعنى المكتوب) راجع لقوله فالكتاب مصدر فهو مصدر مراد به اسم المفعول كما في النهر ط فالناسب ذكره قبل قوله جعل شرعا (قوله والطهارة) أى بفتح الطاء مصدر مراد به اسم المفعول كذا في البحر والنهر وفي القهستاني أنها بالنضم اسم لما يطهر به من الماء تأمل (قوله بالفتح) أى فتح الماء (قوله ويضم) أى وكذا يكسر والفتح افصح قهستاني (قوله بمعنى النظافة) أى عن الادناس حسنة كالاشباح أو معنوية كالغيوب والذنوب فقبل الثاني مجاز وقيل حقيقة وقد استعملت فيهما اذا حدث دنس حكمي والنجاسة الحقيقية دنس حقيقي ووزوالهما طهارة نهر (قوله ولذا افردا) أى لكونها مصدرا ووضو اسم جنس يشمل جميع ازاها وأفرادها فلا حاجة الى الجمع ولذا قيل المصدر لا يثنى ولا يجمع (قوله النظافة عن حدث أو خبث) يشمل طهارة ما لا يتعلق به بالصلاة كالآنية والاطعمة واراد بان يثبت ما بين المعنوي كما مر فيشمل أيضا الوضوء على الوضوء بنية القرية لانه مطهر للذنوب وعمل عن قول البحر زوال حدث أو خبث ليشمل الطهارة الاصلية لان الزوال يشتر بسبق الوجود وعن قول النهر ازالة ليشمل النظافة بلا قصد كنزول المحدث في الماء للاستباحة واعلم أن أثرنا للتقسيم والتسوية لا للترديد فالقسمان المتجانسان حقيقة متشاركان في مطلق المانية وليس المراد ان الحد اما هذا او اما هذا اعلى سبيل الشك أو التشكيك انما في الحد المقصود به بيان الماهية من حيث هي على أن ما هنا رسم لاحد كما قدمنا بيانه قال في السلم

ولا يجوز في المحدود ذكر أو ١٦ وجائز في الرسم فادروا

(قوله ومن جمع) أى كصاحب الهداية حيث قال كتاب الطهارات (قوله نظرا لانواعها) أى فانها متنوعة الى وضوء وغسل وتيمم وغسل بدن أو ثوب وضوءه وأورد عليه أن اللام تبطل الجمعية لانها مجاز عن الجنس ودفع بأن هذا عند عدم الاستغراق والعهد واتفاهوما ههنا تمتنع ولو سلم فاستواء هذا الجمع والمفرد تمتنع لما في لفظ الجمع من الاشعار بالتعدد وان بطل معنى الجمعية وعامه في النهر والحاصل أن معنى ابطالها الجمعية أن مدخولها صار يصدق على القليل والكثير لا بمعنى انه لم يبق صالحا للكثير فان قيل المصدر لا يثنى ولا يجمع قيل جمعها باعتبار الحاصل بالمصدر وذلك شائع كما يجمع العلم والبسيع قاله في المستصفي وقد مناه الفرق بين المعنى المصدرى والحاصل بالمصدر (قوله وحكمها) بكسر الحاء جمع حكمة أى ما شرعت لاجله (قوله شهيرة) منها تكفير الذنوب ومنع الشيطان عنه ط وتحسين الاعضاء في الدنيا بالنظف وفي الآخرة بالتخييل اعداد (قوله وحكمها) أى اثرها المترتب عليها (قوله استباحة) السين والتاء زائدان أو للصيرورة قال في البحر ولم يذكرها من حكمها الثواب لانه ليس بلازم فيها لتوقفه على النية وهي ليست شرطافيا ط (قوله أى سبب وجوبها) قدر المضاف لظهور أن الصلاة مثلا ليست سببا لوجود الطهارة ١٧ ح (قوله ما لا يحل) أى ارادة ما لا يحل وقوله فرضا كان تعميم اقوله فله وقوله كالصلاة فيه القسمان الفرض وغيره وقوله ومس المصحف قاصر على غير الفرض ط (قوله صاحب البحر قال الخ) ذكره عقب كلام المصنف يفيد أن كلام المصنف على تقدير مضاف هو الارادة كما قدمناه اذ لا يمكن تقدير الوجوب وقد يقال لا تقدير أصلا وان مراده أن ذات ما لا يحل الابهاسب الوجوب فقد ذكر الاتصافي في غاية البيان وغيره أن السبب عندنا الصلاة بدليل الاضافة اليها وهو دليل السببية ١٨ ونقله في شرح التحرير عن شمس الأئمة السرخسي ونظر الاسلام وغيرهما لكن كلام المصنف أشمل لشموله الصلاة وغيرها تأمل (قوله الاقوال) أى الاربعة الاتية (قوله هو الارادة) اقول هو ما عليه جمهور الاصوليين وأورد عليه أن مقتضاه انه اذا اراد الصلاة ولم يتوضأ ثم ولولم يصل ولم يقل به أحد وأجاب عنه في البحر بجوابين احدهما ما يأتي عن الزيلعي والثاني

بمعنى المكتوب والطهارة مصدر طهر بالفتح ويضم بمعنى النظافة لغة ولذا افردا وشرعا النظافة عن حدث أو خبث ومن جمع نظر لانواعها وهي كثيرة وحكمها شهيرة وحكمها استباحة ما لا يحل بدونها (وسببها) أى سبب وجوبها (ما لا يحل) فعله فرضا كان أو غيره كالصلاة ومس المصحف (الابهاسب) أى بالطهارة صاحب البحر قال بعد سرد الاقوال ونقل كلام الكمال الظاهر أن السبب هو الارادة في الفرض

أن السبب هو الإرادة المستلزمة للشروع اه اقول يرد عليه أن سبب الشيء متقدم عليه فيلزم أن لا يجب
 الطهارة قبل الشروع لان الإرادة المستلزمة لمقارنته لا مع أنه لا بد من تقدمها عليه لكونها شرط الصحة
 تأمل (قوله ذكر الزياجي) أي هذا الاستدراك حيث قال انه ان اراد الصلاة وجبت عليه الطهارة فاذا
 رجع وترك النفل سقطت الطهارة لان وجوبها بالاجلها ط (قوله في الظاهر) أي في شرح قوله وعوده
 عزمه على تركها وطها اه ح (قوله وقال العلامة الخ) هذا الظاهر لا ما ذكره في البحر يقتضي أن لا يأنم
 على ترك الوضوء اذا خرج الوقت ولم يرد الصلاة الواقعية بل على تفويت الصلاة فقط والله اذا اراد صلاة الظهر
 مثلا قبل دخول وقتها أن يجب عليه الوضوء قبل الوقت وكلاهما باطل اه ح اقول فيه أن صلاة الظهر
 قبل وقتها تتعذر نافذة فوجب الطهارة بارادتها تأمل (قوله الصحيح الخ) مشى عليه الحق في فتح القدير
 واستوبه في التحرير وصححه أيضا العلامة الكاكي لكونه لا يشتمل غير الصلاة الواجبة فلهذا زاد عليه
 هنا قوله أو ارادة الخ وما مر عن الزياجي ملاحظ هنا أيضا (قوله وجوب الصلاة) أي لا وجودها لان
 وجودها مشروط بها فكان متأخرا عنها والمتأخر لا يكون سببا للمتقدم اه عناية وظاهره انه بدخول
 الوقت تجب الطهارة لكنه وجوب موسع كوجوب الصلاة فاذا ضاق الوقت صار الوجوب فيها مضيقا
 بحر (قوله وقيل سببها الحدث) أي لا دورانها معه وجودا وعدما ودفع بمنع كون الدوران دليلا ولئن سلم
 فالدوران هنا مفقود لانه قديم جدا للحدث ولا يوجد وجوب الطهارة كما قبل دخول الوقت وفي حق غير البالغ
 زعمه في الجرح لكن سببها ما يؤيده (قوله وما قيل) القائل صاحب البحر في باب الحدث في الصلاة
 تعالى صاحب الفتح كما نقله عنه صاحب التمر هناك ثم قال وهو تعريف بالحكم كما ذكره الشارح قال بعض
 الفضلاء في كون هذا التعريف تعريف بالحكم نظرا لحكم الشيء ما كان اثره خارجا عنه مترسعا عليه والمنفعة
 المذكورة ليست كذلك وانما حكم الحدث عدم صحة الصلاة معه وحرمة مس الخفاف ونحو ذلك كما هو ظاهر
 فالتعريف بالحكم كأن يقال مثلا الحدث هو ما لا تصح الصلاة معه ونحو ذلك فتأمل اه كذا في حاشية
 الشيخ خليل الفثال (قوله شرعية) أي اعتبرها الشرع مانعا ط (قوله الى غاية استعمال) الاضافة
 للبيان والسين والتاء زائدتان ط (قوله قتعريف بالحكم) علت ما فيه على انه مستعمل عند الفقهاء لان
 الاحكام محل مواقع أظن ادهم (قوله وقيل سببها القيام الى الصلاة) ذكر في البحر انه صححه في الخلاصة قال
 وصرح في غاية البيان بفساده لجهة الاكتفاء بوضوء واحد اصلوات مادام متطهرا وقد يدفع بأن سبب بشرط
 الحدث فلا يلزم ما ذكر خصوصا انه ظاهر الآية اه اقول هذا الدفع ظاهر والاوراد الفساد المذكور على
 القولين الاقويين في كلام الشارح (قوله ونسبا) أي القول بسببية الحدث والنسب والقول بسببية القيام
 اه ح (قوله الى اهل الظاهر) هم الاخذون بظواهر النصوص من اصحاب الامام الجليل أبي سليمان داود
 الظاهري واعترض بأن المنسوب اليهم هو الثاني من القوانين أما الاول فمنهم ما نسبته الاصوليون الى اهل الطرد
 وهم المستدلون على علة الحكم بالطرد والعكس ويسمى الدوران كالامام الرازي وأتباعه وخالفهم فيه
 الحنفية ومحققوا الاشاعة (قوله وفسادهما ظاهر) لما علمته مما ردد عليهم الكنع علت الجواب عما ردد على
 الثاني فكان عليه افراد الضمير في الموضعين (قوله ان اثر الخلاف) أي فائدة الاختلاف في السبب (قوله
 في نحو التعالين) أي في التعالين ونحوها كصدق الاخبار بوجوب الطهارة وكذبه افاده ط وفيما اذا
 استشهدت الحائض قبل انقطاع الدم فقد صحح في الهداية انها تفصل فكان تعجبا لكون السبب الحدث اعني
 الحيض افاده في البحر أي لان الفسل وجب عليه بالحيض لوجود شرطه وهو انقطاع الدم بالموت وهذا مؤيد
 لقول اهل الطرد (قوله فأنت طالق) أي تطلق بارادة الصلاة على الاول وبوجوبها على الثاني وبالحدث أو
 الخبث على الثالث وبالقيام الى الصلاة على الرابع (قوله بالتأخير عن الحدث) أي أو الخبث أو عن ارادة الصلاة
 أو القيام اليها ط (قوله ذكره في التوشيح) هو شرح الهداية للعلامة سراج الدين الهندي قال في غسل البحر
 والنفساء قل وجوب الصلاة أو ارادة ما لا يحل الا به اه اقول الظاهر أن المراد بالوجوب وجوب الاداء
 لشروط الاختلاف في سبب الطهارة ويلزم منه ثبوت الاختلاف في وقت الوجوب كما لا يخفى ثم رأيت في النهر

والنفل لكن بترك ارادة النفل
 يسقط الرجوب ذكره الزياجي
 في التلخيص وقال العلامة تاسم
 في تكملة الصحيح أن سبب
 وجوب الطهارة وجوب الصلاة
 أو ارادة ما لا يحل الا بها
 (وقيل) سببها (الحدث) في
 الحكمية وهو وصف شرعي
 يحل في الاعضاء يزيل
 الطهارة وما قيل انه مانعة
 شرعية قائمة بالاعضاء الى
 غاية استعمال المزيل تعريف
 بالحكم (والخبث)
 في الحقيقة وهو عين مستقرة
 شرعا وقيل سببها القيام الى
 الصلاة ونسبا الى اهل الظاهر
 وفسادهما ظاهر واعلم أن اثر
 الخلاف انما يظهر في نحو
 التعالين نحو ان وجب عليك
 طهارة فأنت طالق دون الاثم
 للاجماع على عدمه بالتأخير
 عن الحدث ذكره في التوشيح

وفيق بذلك بين كلام الهندي وما تقدمنا من اتفاق الهداية (قوله وبه اندفع مافي السراج الخ) وشرح مختصر
 القدوري للعددي صاحب الجوهرة وذلك حيث ذكر أن وجوب الغسل من الحيض والنفس بالانتطاع عند
 الكرخي وعامة العراقيين وبوجوب الصلاة عند البخاريين وهو المختار ثم قال وفائدة الخلاف فيما إذا انتطع
 الدم بعد طلوع الشمس وأخرت الغسل الى وقت الظهر فتأثم على الاول لا على الثاني وعلى هذا الخلاف وجوب
 الرضوء فعند العراقيين يجب الرضوء للحدث وعند البخاريين للصلاة اهـ (قوله بل وجوبها) أي الطهارة
 (قوله بدخول) خبر بعد خبر لقوله وجوبها لا متعلق بقوله موسع وكون وجوبها بدخول الوقت يؤيد ما تقدمه
 من العلامة فاسم من أن سبب وجوبها وجوب الصلاة اذ وجوب الصلاة أيضا بدخول الوقت اهـ ح (قوله
 شيها) أي في الطهارة والصلاة (قوله وشرائطها) أي الطهارة قال في الحلية هو جمع شرط على خلاف
 المعروف من القاعدة الصرفية اذ لم يحفظ فعائل جمع فعل بل جمعه شروط (قوله شرائط وجوبها الخ) أي
 الطهارة أعني من الصغرى والكبرى وشرائط الوجوب هي ما اذا اجتمعت وجبت الطهارة على الشخص وشرائط
 النجاسة ما لا تصح الطهارة الا بها ولا تلازم بين النوعين بل بينهما عموم وجهي وعدم الحيض والنفس شرط
 للوجوب من حيث الخطاب وللنجاسة من حيث اداء الواجب افاده ط (قوله شرط الوجوب) مفرد مضاف
 قيم وهو مبتدأ خبره العقل الخ ط (قوله العقل الخ) فلا تجب على مجنون ولا على كافر بناء على المشهور
 من أن الكفار غير مخاطبين بالعبادات ولا على عاجز عن استعمال المطهر ولا على فاقد الماء أي والتراب ولا على
 صبي ولا على متطهر ولا على حائض ولا على نفساء ولا مع سعة الوقت وهذا الاخير شرط لوجوب الاداء وما قبله
 لاصل الوجوب (قوله ماء) بالرفع والتسوين على استا ط العاطف وتقدير مضاف أي ووجود ماء مطلق
 طهور كاف او ما يقوم مقامه من تراب طاهر (قوله وشرط صحة الخ) النجاسة ترتب المقصود من الفعل
 عليه ففي المعاملات الحل والمأكل لانها المقصودان منها وفي العبادات عند المتكلمين موافقة الامر مستحبة
 ما توقف عليه وعند الفقهاء بزيادة قيد وهو اندفاع وجوب القضاء فصلاة طان الطهارة مع عدمها صحيحة
 على الاول لموافقة الامر على ظنه لا على الثاني لعدم سقوط القضاء وعمامة في التحرير وشرحه (قوله عموم
 البشرية الخ) أي أن يعم الماء جميع النحل الواجب استعماله فيه (قوله في المرة) بدون همزة مؤنث مره يقال
 فيها مرة ومرة وامرأة ذكر الثلاث في القاموس (قوله فقد نفاسها وحيضها) أي وفقد حيضها فنفاسها
 شرطان (قوله وأن يزول كل مانع) أي من يحرم وضوء وشيخ وهذا الشرط الرابع ويغني عنه الاول
 والاولى مافي البحر حيث جعل الرابع عدم التلبس في حالة التطهير بملية تقصه في حق غير المعذور بذلك (تنبيه)
 جميع الشروط الاول ترجع الى ستمة وهي الاسلام والتكليف وقدرة استعمال المطهر ووجود حدث وفقد
 المنافي من حيض ونفس وضيق الوقت والاخيرة ترجع الى اثنين تعميم المحل بالمطهر وفقد المنافي من
 حيض ونفس وحدث في حق غير المعذور به وقد نظمها بقولي

شرط الوجوب جاء ضمن ست * تكليف اسلام وضيق وقت

وقدرة الماء الطهور الكافي * وحدث مع اتفاق المنافي

واثنان للنجاسة تعميم المحل * بالماء مع فقد مناسف للعمل

(قوله وجعلها) أي هذه الشروط وقد نقل هذا التقسيم العلامة البيري عن شرح القدوري للآتمدي (قوله
 أربعة) أي أربعة أنواع في الاول ثلاثة وكذا الثاني وفي الثالث أربعة وفي الرابع اثنان (قوله وجودها
 الحسي) أي الذي تصير به الطهارة موجودة في الحس والمشاهدة أي يصير فعلها موجودا او لا فهي
 وصف شرعي لا وجود له في الخارج ثم لا ينبغي انه ليس الضمير في وجودها للشروط حتى يرد أن القدرة لا وجود لها
 فانهم (قوله وجود المزيل) أي الماء والتراب (قوله والمزال عنه) أي الاعضاء (قوله مشروع
 الاستعمال) أي بأن يكون الماء طلقا وظاهرا ومطهرا (قوله في مثله) أي مثل الشروط ولوقال
 مشروع الاستعمال فيها أي الطهارة لكان اولي وخرج به نحو الزيت فانه مشروع الاستعمال
 لكن في الدهن مثلا ط اقول وفي بعض النسخ في محله وهو الاول (قوله التكليف) نجمة ثلاثة وهي
 العقل والبلوغ والاسلام بناء على ما تقدمنا من المشهور (قوله والحدث) أي الاصغر أو الأكبر (قوله

وبه اندفع مافي السراج من
 اثبات الثمرة من جهة الاثم بل
 وجوبها موسع بدخول الوقت
 كالصلاة فاذا ضاق الوقت
 صار الوجوب فيها مضيقا
 وشرائطها ثلاثة عشر على
 مافي الاشياء وشرائط وجوبها
 تسعة وشرائط صحتها أربعة
 ونظمها شيخنا العلامة
 على المتدسي شارح نظم
 الكنز فقال

شرط الوجوب العقل والاسلام
 وقدرة ماء والاحتلام
 وحدث ونفي حيض وعدم
 نفاسها وضيق وقت قد جهم
 وشرط صحة عموم البشرية
 بما نه الظهور ثم في المرة
 فقد نفاسها وحيضها وأن
 يزول كل مانع عن البدن
 وجعلها بعضهم أربعة شرط
 وجودها الحسي وجود المزيل
 والمزال عنه والقدرة على
 الازالة وشرط وجودها
 الشرعي كون المزيل مشروع
 الاستعمال في مثله وشرط
 وجوبها التكليف والحدث

من اخله) بأن لا تكون طائفا ولا نساء وهذا لم يذكر في النظم الا ترى (قوله في محله) وهو جميع الجسد في
 الغسل والاعناء الاربعة في الرضوء وتقدم أن هذا أيضا من شروط الوجود ويقتل انه اراد به تعميم البشرية
 (قوله مع فقد مانعه) بأن لا يحصل ناقص في خلال الطهارة لغير معذوره (قوله وقطعه) علف على جعلها
 وهذا النظم من بحر الطويل وفيه من عيوب القوافي التحريد بالحاء المهملة وهو الاختلاف في الاضرب فان
 شرب البيت الاول والبيت الرابع محذوف وزنه فعولن وباقي الايات أضربها تاممة وزنها مفاعيلن فالمناسب
 أن يقول في البيت الاول مقسمة في عشرة بعدها اثنان وفي البيت الرابع طهورية أيضا فخذها باذعان
 (قوله تعلم) فعل أمر (قوله للوضوء) ومثله الغسل (قوله سلامة اعضاء) إشارة الى المزال عنه اه ح
 اي لانه من اضافة الصفة الى موصوفها أي اعتناء سلامة افاده ط (قوله وقدرة اسكان) أي تمكن من
 الازالة (قوله المستعمل) صفة قدرة أو إمكان (قوله القراح) كدخاب أي انشاس تاموس (قوله
 وهو) بضم الياء واسكان الواو بعدها للضرورة راجع للماء (قوله معا) ظرف منصوب لقطعته عن الاضافة
 متعلق بمحذوف خبره وأصله معهما وانما ص على انضمامه اليهما لانه لما ذكر الماء على كونه مضافا اليه فرعا
 يتوهم انه ليس قسما برأسه وانه من تمة المضاف وليس كذلك بل هو بيان لوجود المزيل اه ح (قوله
 وشروط) بالنصب مفعول لخذ محذوف وقافسه قوله الا ترى خذها أي الشروط المفهومة من عموم المصدر المضاف
 وهو أولى من الرفع على الابتداء لان خبره قوله خذها أو قوله فليزعم عليه الاخبار بالجلالة الطليعية أو اقتران
 الخبر بالقاء (قوله بالمعاني) أي تأمل واتقان ط (قوله فطلق ماء) من اضافة الصفة للموصوف وهو
 خبر لمبتدأ محذوف والمراد بكون الماء مطلعا والظاهر كما قال ط أن هذا الشرط مغن عن الطهارة
 والطهورية أي لان غير الطاهر وغير المظهر غير مطلق (قوله مع) بكون العين ط (قوله وشروط)
 بالنصب أيضا لا غير عطف على شرط المنصوب أي وخذ شرط وجوب الخ اذ ليس بعده ما يصبغ الاخبار به
 عنه (قوله بالغ) بالاضافة وهو شرط ثان والشرط البلوغ ط أي لا ذات البالغ (قوله التمين) بمحذوف
 العاطف ثم يحتمل انه معطوف على اسلام فيكون حرفا أو على الحدوث فيكون مجرورا ط (قوله
 يا عاني) أي يا فاصد الفوائد وهو أولى من تفسيره بالاسير افاده ط (قوله وشروط) مبتدأ وزوال خبره ط
 (قوله يعد) بتشديد العين (قوله من ادران) بفتح حركة الهمزة الى السون وهو بيان لما والدرن الوسخ
 قاموس (قوله كشمع) بكون الميم لغة قليلة وأنكرها القراء فقال الفتح كلام العرب والمولدون يسكنونها
 لكن قال ابن فارس وقد تنقح الميم قال في المصباح فأفهم أن الاسكان اكثر اه (قوله ورمص) بفتح الراء
 والميم وبالصاد وسخ يجمع في الموق بما يلي الانف وسكنت الميم لضرورة النظم اه ح (قوله لم يتخلل الوضوء)
 اللام من الوضوء آخر الشرط الاول والواو منه ازل الشرط الثاني (قوله منافع) كخروج ربح ودم ط أي
 لغير المعذور بذلك (قوله يا عظيم ذوى الشأن) أي العظيم أي يا عظمهم وفي نسخة ذى وليست بصواب لاختلال
 النظم ط اقول والذى رأيت من السخ يا عظيم الشأن وهو خطأ أيضا (قوله وزيد على هذين) أي شرطى
 الصحة ط (قوله تقاطر) وأقله قطرتان في الاصح كما يأتي (قوله مغ الغسلات) أي المفروضة وأخرج بها
 المسح فلا يشترط فيه تقاطر (قوله ليس هذا الخ) أي ليس هذا الشرط وهو التقاطر بمشترط عند الامام
 أبي يوسف يعقوب رضى الله عنه والعقد الاول ط (تنبيه) يزاد على ما ذكره من شروط الصحة فقد الحيز
 والنفاس كما مر وهو من شروط الوجود الشرعى أيضا وكذا من شروط الوجوب والذى يظهر لى أن شروط
 الوجود الشرعى شروط للصحة وبالعكس اذ لا فرق يظهر فقدير (قوله وصفتها) أي الطهارة (قوله فرض)
 أي قطعى ط (قوله للصلاة) فرضها ونفلها ط (قوله وواجب) الاولى واجبة (قوله للقول الخ)
 يعنى انه قيل بأنها واجبة لمس المحقق لا فرض للاختلاف في تفسير الآية فلم تكن قطعة الدلالة حتى تثبت
 الفرضية لان قوله تعالى لا يمسه الا المطهرون قيل انه صفة لكاتب مكنون وهو اللوح وقيل صفة لقرآن كريم
 وهو المحقق فعلى الاول المراد من المطهرين الملائكة المقربون لانهم مطهرون عن ادناس الذنوب أي لا يطلع
 عليه سواهم وعلى الثاني المراد منهم الناس المطهرون من الاحداث وعليها اكثر المفسرين ويؤيده أن فيه حمل
 المس على حقيقته والاصل في الكلام الحقيقة واحتمال غيرها بلا دليل لا يقدح في صحة الاستدلال اذ قل

وشروط صحة صدور الطهر من
 اخله في محله مع فقد مانعه
 ونظمها فقال
 تعلم شروطا للوضوء مهمة
 مقسمة في اربع وتمان
 فشرط وجود الحس منها ثلاثة
 سلامة اعضاء وقدرة إمكان
 لمستعمل الماء القراح وهو معا
 وشروط وجود الشرع خذها بمعاني
 فطلق ماء مع طهارته ومع
 طهورية أيضا فقرر بيان
 وشروط وجوب وهو اسلام بالغ
 مع الحدوث التمين بالعقل يا عاني
 وشروط لتصحح الوضوء زوال ما
 يبعد اتصال المياه من ادران
 كشمع ورمص ثم لم يتخلل الا
 وضوء مناف يا عظيم ذوى الشأن
 وزيد على هذين أيضا تقاطر
 مع الغسلات ليس هذا الذى الثانى
 وصفتها فرض للصلاة وواجب
 للظواف قيل ومس المحقق
 للقول بأن المطهرين الملائكة

أن يوجد دليل لإحتمال فلا ينافي ذلك القطعية فلذا والله تعالى أعلم أشار الشارح إلى اختيار القول بالفرضية وقواه المحشى الحلي - وهو اختيار الشربلاني - لكن سيأتي أن الفرض ماقطع بلزومه حتى يكفر جاحده وهذا ليس كذلك لما في الخلاصة أنه لو أنكر الوضوء لغير الصلاة لا يكفر عنه إلا الآن يجب أن يكون من الفرض العملي وهو أقوى نوعي الواجب وأضعف نوعي الفرض فلا يكفر جاحده كما يأتي بيانه. وبه يحصل التوفيق بين القولين والله الموفق (قوله وسنة للنوم) كذا في شرح للملتي لكن عمدة الشربلاني وغيره في المندوبات وجعل الأنواع ثلاثة فليحفظ ابن عبد الرزاق (قوله في نيف) قال في المختار النيف بوزن الهين الزيادة يختلف ويشدد ويقال عشرة نيف ومائة نيف وكل ما زاد على العقد فهو نيف حتى يبلغ العقد الثاني اه ط (قوله ذكرتها في الخزانة) ذكرها في مكروهات الوضوء فقام عند استيفاء من نوم ولد اومة عليه وللا وضوء على الوضوء اذا تبدل المجلس وغسل ميت وجهه ولو قتل صلاة وقبل غسل جنابة ولجنب عند أكل وشرب ونوم ووطء ولغضب وقراءة وحديث وروايته ودراسة علم وأذان وإقامة وخطبة ولزونا كاحوزارة النبي صلى الله عليه وسلم ووقوف وسعي شربلاني ومس كتب شرعية تعظيها لهما امداد وسجي ونظر لمحاسن امرأة نهر ولطلق الذكر كما يأتي قبيل المياد وفي ابتداء الغسل كما يأتي في محله ولكل صلاة أو متوضئا لانه ربما اغتاب أو كذب فان لم يمكنه تيمم ونوى برفع الأيمن فتساوى الصوفية فهي مع السبعة التي هنائيف وثلاثون كما ذكره افاده ابن عبد الرزاق (قوله بعد كذب وغيبة) لانها من التجاسات المعنوية ولذا يخرج من الكاذب تين يتباعه عنده الملك الحافظ كما ورد في الحديث وكذا أخبرني صلى الله عليه وسلم عن ربيع ممتنة بأنهارج الذين يغتابون الناس والمؤمنين ولا نف ذلك منا وامتلأ انوفنا منها لا تظهر لنا كالكساكن في محلة الدباغين وسيأتي ان شاء الله تعالى في كتاب الحظير والاباحة الكلام على الكذب والغيبة وما يرخص منهما (قوله وقيته) لانها لما كانت في الصلاة جنابة تنقض الوضوء اوجبت نقصان الطهارة خارجها فكان الوضوء منها مستحبا كما ذكره سيدي عبد الغني النابلسي في نهاية المراد على هدية ابن العماد (قوله وشعر) أي قبيح امداد وقد من بيان القبيح منه وغير القبيح عند الكلام على المقدمة ومن اراد من بيانه نهاية المراد فعليه بنهاية المراد (قوله وأكل جزور) أي أكل لحم جزور أي جل لقول بعضهم بوجوب الوضوء منه وهذا يدخل في عموم قوله بعد والخروج من خلاف العلماء افاده ط (قوله وبعد كل خطيئة) عطف عام على خاص بالنسبة إلى ما ذكره مما هو خطيئة وذلك لما ورد في الاحاديث من تكفير الوضوء للذنوب (قوله والخروج من خلاف العلماء) كس ذكره ومس امرأة (قوله وركتها) هو في اللغة الجانب الاقوى وفي الاصطلاح الجزء الذاتي الذي تتركب الماهية منه ومن غيره شرح المنية للحاي (قوله غسل ومسح وزوال نجس) أي مجموع الثلاثة ففي النجاسة المرئية زوال عين النجس وفي غير المرئية والحديث الاكبر غسل فقط وفي الحديث الاصغر غسل ومسح وأما نحو العصر والتثليث في الشروط (قوله ونحوهما) من مائع وذلك وذكاة وغير ذلك مما سيأتي في الطهورات (قوله وهي مدينة) لانها من المائدة وهي من آخر القرآن نزولا (فائدة) المدني ما نزل بعد الهجرة وان كان في غير المدينة والمكي ما نزل قبلها وان كان في غير مكة وهو الاصح من اقوال الثلاثة حكاه السيوطي في الاتقان ط (قوله وأجمع أهل السير) جمع سيرة أي المغازي وهذا رد لما يقال يلزم أن تكون الصلاة بلا وضوء إلى وقت نزول آية الوضوء لانك ذكرت أن آية الوضوء مدينة مع أن الصلاة فرضت بمكة ليلة الاسراء بل في المواهب عن فتح الباري أنه كان صلى الله عليه وسلم قبل الاسراء يصلي قطعا وكذلك اصحابه ولكن اختلف هل اقترض قبل الجنس شيء من الصلاة لا فقبل ان الفرض كان صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها تعالى وسبح بحمده بك قبل طلوع الشمس وقبل غروبها اه (قوله مع فرض الصلاة) ان اريد بها الصلوات الخمس اشكل بما قد مناه أنفسانه صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبلها قطعا والظاهر أن المعية للمكان لا للزمان فلا يلزم أن تكون صلاته قبل الاقتراب بلا وضوء ولذا عمم بغيره بقوله والله عليه السلام الخ (قوله بل هو شريعة من قبلنا) انتقال إلى جواب آخر وهو مبني على المختار من أنه عليه الصلاة والسلام قبل مبعثه كان متعبدا بشرع من قبله لان التكليف لم ينقطع من بعثة آدم ولم يترك الناس سدى قط ولتصاقر روايات صلاته وصومه وجبه ولا تكون طاعة بلا شرع لان الطاعة موافقة الامر وكذا بعد مبعثه عليه الصلاة والسلام وبسط ذلك في التحرير

مطلب

في تعبد عليه السلام بشرع من قبله

وشرحه وسأني أول كتاب الصلاة أن المختار عندنا عدمه وهو قول الجمهور (قوله بدليل الخ) أي بدليل الحديث الذي رواه احمد والدارقطني عن ابن عمر رضي الله عنه وفي آخره ثم دعابما فتوضأ ثلاثا ثم قال هذا وضوء الخ ودفع بأن وجوده في الانبياء لا يدل على وجوده في اعمهم ولهذا قيل انه من خصائص هذه الامة بالنسبة الى بقية الامم دون انبيائهم لحديث البخاري ان اتقى يدعون يوم القيمة عزرا محجلين من آثار الوضوء واجيب بأن الظاهر منه أن الخاص بهذه الامة الغزوة والتجديد لا اصل الوضوء وبأن الاصل أن ما ثبت للانبياء ثبت لاهلهم يؤيده ما في البخاري من قصة سارة مع الملك انه لما دهم بالدنو منها قامت تتوضأ وتصلي ومن قصة جريج الراهب انه قام فتوضأ قبل يمكن حل هذا على الوضوء اللغوي اقول حيث ثبت الوضوء الشرعي للانبياء بحديث هذا وضوء الخ فحمل الوضوء الثابت لاهلهم بالقصتين المذكورتين على اللغوي لا بدله من دليل لان الاصل عدم الفرق (قوله من غير انكار الى آخره) افادته لا يحتاج الى قيام الدليل على بقاءه أما لو قص علينا مقترنا بالانكار كما في قوله تعالى حرمتنا عليهم شحومهم الاية فانه انكر بقوله تعالى قل لا اجد فيما أوحى الى الآلهة واتحريم السبت أو ظهر نسخته بعد اقراره كالتوجه الى بيت المقدس فلا يكون شرعنا بخلاف نحو وكبتنا عليهم فيها ونحو صوم عاشوراء (قوله فقائدة نزول الآية الخ) جواب عما يقال اذا كان الوضوء فرض بعبادة مع فرضية الصلاة وهو أيضا شرع من قبلنا فقد ثبت فرضيته فافائدة نزول آية المائدة افاده ط (قوله تقرير الحكم الثابت) أي تثبيته فانه لما لم يكن عبادة مستقلة بل تابعة للصلاة احتمل أن لا تتم الامة بشأنه وأن يتساهلوا في شرائطه وأركانها بطول العهد عن زمن الوحي واتباع القاص الناقلين يوما فيوما بخلاف ما اذا ثبت بالنص المتواتر الباقي في كل زمان وعلى كل لسان اه درر (قوله وتأتي) مصدر تأتي معطوف على تقرير (قوله اختلاف العلماء) أي المجتهدين في النية والدلك والترتيب ونقصه بالمس وقددر الممسوح (قوله على نيف وسبعين حكما) منها أن المراد بالقيام ارادته واقتضاء اللفظ ايجاب الغسل عقبه لانه محكم وأن الواجب الاسالة دون المسح بلا اشتراط الدلك ولا النية ولا الترتيب ولا الولاية وجواز مسح الرأس من أي جانب كان ودلالته على بطلان الجمع بين الغسل والمسح وعلى جواز مسح الخفين وعلى أن الاستنجاء ليس بفرض وعلى تعميم البدن في الغسل وعلى وجوب المضمضة والاستنشاق فيه وعلى وجوب التيمم لمريض خاف الضرر وعلى جوازه في كل وقت وعلى جوازه لخائف سبع وعدو وعلى جوازه للجنب وعلى أن ناسي الماء يتيمم مع وجوده وعلى أن التيمم اذا وجد الماء خلال الصلاة يلزمه الوضوء وعلى جواز الوضوء بما عدا نية التيمم اه ملخصا من شرح ابن عبد الرزاق قال وانما اقتصرنا على ذلك لاستبعاد بعضها وتقارب بعضها لبعض (قوله كلها) أي الثمانية أي كل واحد منها فيه شيان فالجملة ستة عشر ط (قوله طهارتين) تثنية طهارة بالمعنى المصدري ط (قوله الوضوء والغسل) أي في قوله تعالى فاغسلوا وجوهكم وقوله وان كنتم جنبا فاطهروا (قوله الماء والصعيد) أي في قوله فاغسلوا لان الغسل بالماء وقوله فتميموا صعيدا (قوله وحكمين) تثنية حكم بمعنى محكوم به أي مأدوره ط (قوله وموجبين) بكسر الجيم فانهما موجبان للزيارة ط أي بناء على القول بأن الحدث هو سبب الوجوب (قوله الحدث) أي الأصغر في قوله تعالى أوجبا احدمنكم من الغائط والجنابة أي الحدث الاكبر في قوله تعالى وان كنتم جنبا (قوله ومبجحين) أي للترخص بالتيمم (قوله المرض والسفر) أي في قوله تعالى وان كنتم مرضى أو على سفر (قوله والاجالي) أي في قوله تعالى فاطهروا فانه لم يفصل فيه مقدار المغسول كما فصل في الوضوء ولذا وقع في مقداره اختلاف المجتهدين (قوله وكأنتين) تثنية كناية ومن معانيها لغة أن تسلكم شئ وأنتم تريد غيره وهنا كذلك فانه عبر بالغائط وهو المكان المنخفض وأريد به الخارج من الانسان وعبر بالاماسة المأخوذة من المس باليد وأريد بها الجماع ومنه يقال للزانية لا تمنع كف لاجس (قوله وكرامتين الخ) أي نعمتين تفصل بهما تعالى على عباده بقوله ليظهركم به وليتم نعمته عليكم (قوله تطهير الذنوب) لما رواه مسلم ومالك مرفوعا اذا توضأ العبد المسلم أو المؤمن فغسل وجهه خرج من وجهه كل خطيئة نظر إليها بعينه مع الماء أو مع آخر قطر الماء فاذا غسل يديه خرج من يديه كل خطيئة كان بطشتها يداه مع الماء أو مع آخر قطر الماء فاذا غسل رجليه خرج كل خطيئة مشتها رجليه مع الماء أو مع آخر قطر الماء حتى يخرج نقيا من الذنوب

مطلب
ليس اصل الوضوء من خصوصيات هذه الامة بل الغزوة والتجديد

بدليل هذا وضوء ووضوء الانبياء من قبل وقد تقررت في الاصول أن شرع من قبلنا شرع لنا اذا قصه الله تعالى ورسوله من غير انكار ولم يظهر نسخته فقائدة نزول الآية تقرير الحكم الثابت وتأتي اختلاف العلماء الذي هو رجة كيف وقد اشتملت على نيف وسبعين حكما مبسوطة في تيمم الضياء عن فوائد الهداية وعلى ثمانية امور كلها من طهارتين الوضوء والغسل ومطهرين الماء والصعيد وحكمين الغسل والمسح وموجبين الحدث والجنابة ومبجحين المرض والسفر ودليين التفصيلي في الوضوء والاجالي في الغسل وكأنتين الغائط والاماسة وكرامتين تطهير الذنوب واتمام النعمة

وفي رواية لاسلم وغيره مرفوعاً من تَوْضاً فأحسن الوضوء خرجت خطاياهم من جسده حتى تخرج من تحت
 انظاره (قوله أي بونه شهيدا) اقول وبالغزوة والتحجيل يوم القيمة لحديث البخاري المار (قوله ليعم
 الخ) أي فانه لو قال آمنتم لاخص بالخاصين في عصره صلى الله عليه وسلم ورد في غاية البيان بأن الموصوف
 بصفة عامة يتعمد (قوله وكأنه مبنى الخ) لان ظاهره أن الاصل التعبير بآمنتم (قوله التفاتا) هو التعبير
 عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة اعني التكلم أو الخطاب أو الغيبة بعد التعبير بما أخرجه بشرط أن يكون
 التعبير الثاني على خلاف ما يقتضيه الظاهر ويترقبه السامع (قوله والتحقيق خلافه) لان المنادى
 مخاطب فحق ضميره أن يأتي على طريق الخطاب فيقال يا فلان إذا فعلت ولا يقال إذا فعل وانما جيء في الصلاة
 بضمير الغائب لعوده على الموصول والموصول من الاسماء الظاهرة وكما غلبت فاذ اتهم الموصول بصلته العائد
 ضميرها عليه فتمحض الكلام للخطاب الذي اقتضاه النداء فليس حينئذ في الكلام عدول عن طريق الى طريق
 آخر ولذا كان جميع ما ورد في القرآن وكلام العرب من أمثال هذا النداء لم يجيء الا على هذه الطريقة
 فدعوى العدول في جميع ذلك لا تتبع نعم العائد الى الموصول قد سمع فيه الخطاب والتكلم قليلا في غير النداء
 كافي قول علي كرم الله وجهه انا الذي سمعني ابي حيدر و قول كثير

وأنت التي حيث كل قصيرة * الى وما تدرى بذلك القصائر

فهو من الالفاظ كما قدمناه في اول الخطبة وقد مناهناك أيضا عن المغنى أن القول بالاتفات في الآية هو
 ومثله في شرح تلخيص المعاني (قوله التحقيق) أي الدالة على تحقق مدخولها غالبا وقوله التشكيكية
 أي الدالة على أنه مشكوك فيه غالبا وقد نستعمل كل منهما مكان الاخرى كما بين في محله (الطيفة) ان للشك مع
 انها جازمة واذا لم يجزم مع انها لا تجزم وقد الغز في ذلك الامام الرضخري فقال

اذا ان شككت وجدحتوني جازما * واذا جزمت فاني لم اجزم

قوله من الامور اللازمة) أي الغالبة الوجود بالنظر الى ديانة المسلم كما في غاية البيان للعلامة الاتقائي
 (قوله والجنابة الخ) أي لانها يمكن أن لا تقع اصلا ط (قوله في الغسل والتميم) أي قوله تعالى وان
 كنتم جنباً وقوله تعالى أو جاء احد منكم من الغائط (قوله ايعلم أن الوضوء سنة الخ) وهو الذي لا يكون
 عن حدث وهذا يدل على أن قوله تعالى فأغسلوا الخ مستعمل في الوجوب والندب الوجوب في الحدث
 والندب في غيره وهو مخالف لما ذكره من أن الحدث في الآية مراد ويؤخذ منه أن التيمم والغسل لا يكونان
 الا فرضا للتصريح بالحدث فيهما وفيه أن الغسل يندب في مواضع ويسن في أخرى وكذا يوم التيمم
 مقام الوضوء لتحويلهم ودخول مسجد فلا يشترط فيهما أن يكونا فرضا ط لكن في النهاية لا يقال ان الغسل
 سنة للجمعة فينبغ التنوع فيه لاننا نقول المدعى انه لا يستلزم لكل صلاة أو تقول ان اختيار البزدوي انه سنة
 لليوم للصلاة (قوله والوضوء على الوضوء نور على نور) هذا لفظ حديث ذكره في الاحياء وقال الحافظ

العراقي في تنزيحه لم انف عليه وسبقه لذلك الحافظ المندري وقال الحافظ ابن حجر حديث ضعيف ورواه
 رزين في مسنده اه جراحى نعم روى احمد باسناد حسن مرفوعا لولا أن اشق على امتي لامرهم عند كل
 صلاة بوضوء يعني ولو كانوا غير محدثين وروى ابو داود والترمذي وابن ماجه مرفوعا من تَوْضاً على طهر كتب له
 عشر حسنات ولم يقيد الشارح باختلاف المجلس تبعا لظاهر الحديث وسيأتي الكلام عليه ان شاء الله في سنن
 الوضوء (قوله عبر بالاركان) أي ولم يعبر بالفرائض كما عبر غيره (قوله لانه) أي التعبير بالماخوذ من عبر ط
 (قوله افيد) أي اكثرفائدة قال في المنخ لان الركن اخص ولينبه على أن مراد من عبر بالفروض الاركان
 اه (قوله مع سلامته الخ) اعترض بأن الركن كما اعترف به فرض داخل الماهية فهو أخص من مطلق
 الفرض ولازم الاعتم لا لم لا اخص واجيب عنه بأن مفهوم الركن ما كان جزء الماهية وان لم يكن أن يكون
 فرضا لان المعبر في الماهيات الاعتبارية ما اعتبره الواضع عند وضع الاسم لها ولم يعتبر في الركن شوته بقطعي
 أو ظني (قوله بالربع) أي ربع الرأس ومثله غسل المرفقين والكعبين فانه لم يثبت شيء منها بقطعي ولذا لم
 يكفر المخالف فيها اجبا كذا في الحلية (قوله برد المغسول) أي من الاعضاء الثلاثة سوى المرفقين
 والكعبين زاد في الدر المنسق وان اريدا يلزم عموم المشترك أو ارادة الحقيقة والمجاز اه (قوله بالخصناه الخ)

أي بونه شهيدا لحديث من
 داوم على الوضوء مات شهيدا
 ذكره في الجوهره وانما قال
 آمنوا بالغيبة دون آمنتم ايعم
 كل من آمن الى يوم القيامة
 قاله في الضياء وكأنه مبنى على
 أن في الآية التفاتا والتحقيق
 خلافه وأتى في الوضوء باذا
 التحقيق وفي الجنابة بان
 التشكيكية للإشارة الى أن
 الصلاة من الامور اللازمة
 والجنابة من الامور العارضة
 وصرح بذكر الحدث في الغسل
 والتيمم دون الوضوء ليعلم أن
 الوضوء سنة وفرض والحدث
 شرط للثاني لا للاول فيكون
 الغسل على الغسل والتيمم على
 التيمم عبثا والوضوء على الوضوء

٢ نور على نور (اركان الوضوء
 أربعة) عبر بالاركان لانه أفيد
 مع سلامته عما يقال ان اريد
 بالفرض القطعي يرد تقدير
 الممسوح بالربع وان اريد
 العملى يرد المغسول وان
 اجيب عنه بالخصناه في شرح
 المتن

٢ سلم على شيخ النخلة وقل له
 ٣ عند سؤال من يحبه يعظم
 انا ان شككت وجودتوني جازما
 واذا جزمت فاني لم اجزم
 في الجواب بأن ان في شرطها
 جزمت ومعناها التردد فاعلم
 واذا لجزم الحكم ان شرطية
 وقعت ولكن لفظها لم يجزم
 اه منه

٣ مطلب
 في حديث الوضوء على الوضوء
 نور على نور

أى من أنه من عموم الجواز والفرق بينه وبين الجمع بين الحقيقة والجواز أن الحقيقة في الأول تجعل فرداً من الأفراد بأن يراد معنى يتحقق في كل الأفراد بخلاف الثاني فإن الحقيقة يراد بها الوضع الأصلي والجواز يراد به الوضع الثانوي فهما استعما لأن متباينان أو من أن المراد القطعي ويجيب عن إيراد المسحوح بأن المراد أصل المسح فيه وذلك قطعي لثبوت الكتاب أو العملي ويجيب عن إيراد المغسول بأن المراد القدر في الكل ولا شك أنه من هذه الحقيقة على خلاف زفر في المرفقين والكعبين وأبي يوسف فيما بين العذار والأذن ط قال بعض الفضلاء والمخلص من ذلك كله أن نقول إطلاق الفرض عليها حقيقة عرفية في اصطلاح الفقهاء فيسقط السؤال من أصله اه اقول وإلى هذا أشار في النهاية حيث أجاب بأن الفرض على نوعين قطعي وقطعي وهو الفرض على زعم المجتهد كإيجاب الطهارة بالقصد والحجامة فأنهم يقولون يفترض عليه الطهارة عند إرادة الصلاة اه ويأتي بيانه قريباً (قوله ثم الركن) ترتيب اخباري ط (قوله ما يكون فرضاً) ومعناه لغة الجانب الاقوى كما قدمناه (قوله داخل الماحية) يعني بأن يكون جزءاً منها يتوقف تقويمها عليه والماحية ما به الشيء هو هو سميت به لأنه يسأل عنها بما هو (قوله وأما الشرط) هو في اللغة العلامة وفي الاصطلاح ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم وقوله فما يكون خارجاً بيان للمراد به هنا والمراد ما يجب تقديمه عليها واستمراره فيها حقيقة أو حكماً فالشرط والركن متباينان كذا في الحلية (قوله فالفرض اعتم متهما) وقد يطلق على ما ليس واحداً منهما كترتيب ما شرع غير مكرر في ركعة كترتيب القراءة على القيام والركوع على القراءة والسجود على الركوع والاعتد على السجود فإن هذه الترتيب كلها فروض ليست بأركان ولا شروط كذا في شرح المنية للعلبي (قوله وهو ما قطع بلزومه) ما خوذ من فرض بمعنى قطع تحرير ويسمى فرضاً علماً وعملاً للزوم اعتقاده والعمل به (قوله حتى يكفر) بالبناء للجهول أى ينسب إلى الكفر من كفره إذا دعاه كافراً وأما يكفر من التكفير فغير ثابت هنا وإن كان جائزاً لغة كما في المغرب والأصل حتى يكفر الشارع جاحده سواء أنكره قولاً أو اعتقاداً كذا في شرح التمار لابن نجيم قتال (قوله كاصل مسح الرأس) أى مجتزأ عن التقدير بربع أو غيره (قوله وقد يطلق الخ) قال في البحر والظاهر من كلامهم في الأصول والفروع أن الفرض على نوعين قطعي وقطعي هو في قوة القطعي في العمل بحيث يفوت الجواز بفواته والمقدار في مسح الرأس من قبيل الثاني وعند الإطلاق ينصرف إلى الأول لكماله والفارق بين الظني والقوي المثبت للفرض وبين الظني المثبت لا واجب اصطلاحاً خصوص المقام اه اقول بيان ذلك أن الأدلة السمعية أربعة الأول قطعي الثبوت والدلالة كنصوص القرآن المفسرة أو المحكمات والسنة المتواترة التي مفهومها قطعي الثاني قطعي الثبوت وظني الدلالة كآيات الموقلة الثالث عكسه كأخبار الآحاد التي مفهومها قطعي الرابع ظنيها كأخبار الآحاد التي مفهومها ظني فبالأول يثبت الفرض والحرام وبالثاني والثالث الواجب وكراهة التحريم وبالرابع السنة والمستحب ثم إن المجتهد قد يقوى عنده الدليل الظني حتى يصير قريباً عنده من القطعي فثابت به بيمينه فرضاً عملياً لأنه يعامل معاملة الفرض في وجوب العمل ويسمى واجباً انظر إلى ظنية دليله فهو أقوى نوعي الواجب وأضعف نوعي الفرض بل قد يصل خبر الواحد عنده إلى حد القطعي ولذا قالوا إنه إذا كان متتابع بالقبول جازاً ثبات الركن به حتى ثبت ركنية الوقوف بعرفات بقوله صلى الله عليه وسلم الحج عرفة وفي التلويح أن استعمال الفرض فيما ثبت بظني والواجب فيما ثبت بقطعي شائع مستفيض فلفظ الواجب يقع على ما هو فرض علماً وعملاً كصلاة الفجر وعلى ظني هو في قوة الفرض في العمل كالوتر حتى يمنع ذكره صحة الفجر كذكر العشاء وعلى ظني هو دون الفرض في العمل وفوق السنة كتميعين الفاتحة حتى لا تفسد الصلاة بتركها لكن تجب سجدة السهو اه وتتمام يتحقق هذا المقام في فصل المشروعات من حواشينا على شرح المناسك فراجعها فانك لا تجده في غيرها (قوله فلا يكفر جاحده) لما في التلويح من أن الواجب لا يلزم اعتقاد حقيقته لثبوتها بدليل ظني ومبنى الاعتقاد على اليقين لكن يلزم العمل بموجبه للدلائل الدالة على وجوب اتباع الظن في جاحده لا يكفر وتارك العمل به إن كان ماؤلاً لا يفسق ولا يضل لان التأويل في مظانه من سيرة السلف والأفان كان مستحقاً يضل لان رد خبر الواحد والقياس بدعة وإن لم يكن مأؤلاً ولا مستحقاً يفسق لخروجه عن الطاعة بترك ما وجب عليه اه اقول وما ذكره العلامة الأكل في العناية من أن لا نعلم عدم التكفير بل جاحداً لمسح

ثم الركن ما يكون فرضاً داخل الماحية وأما الشرط فما يكون خارجاً فالفرض اعتم متهما وهو ما قطع بلزومه حتى يكفر جاحده كاصل مسح الرأس وقد يطلق على العملي وهو ما تفوت الصحة بفواته كالمقدار الاجتهادي في الفروض فلا يكفر جاحده

مطلب
قد يطلق الفرض على ما ليس
بركن ولا شرط

مطلب
في الفرض القطعي والظني

بلا تأويل لعله مبني على ما ذهب هو اليه كصاحب الهداية من أن الآية مجعولة في حق المقدار وأن حديث
 المغيرة من مسنده عليه الصلاة والسلام بنصيصه الحق بياناً لها فيكون ثابتاً يقطعى لأن خبر الواحد إذا اتفق
 بينا للمعجل كان الحكم بعده مضافاً للعجمل لا للبيان وما رقبه في البحر على صاحب الهداية اجبت عنه
 فيما علقته عليه (قوله غسل الوجه) الغسل بفتح الغين لغزالة الوسخ عن الشيء بإجراء الماء عليه وبضغها اسم
 لغسل تمام الجسد وللماء الذي يغسل به ويكسرهما ما يغسل به الرأس من خطمي وغيره بحر والمراد الأول
 وإضافته إلى الوجه من إضافة المصدر إلى مفعوله والفاعل محذوف أى غسل المتوضئ وجهه لكن يرد عليه
 أنه يكون صفة للفاعل وهو غير شرط إذ لو أصابه الماء من غير فعل كفى فالأولى جعله مصدراً للمبني للمعجل على
 إرادة الحاصل بالمصدر أى مغسولة الوجه قال في حواشي المطول المصدر يستعمل في أصل النسبة وفي الهيئة
 الحاصلة منها للمتعلى معنوية أو حسية كهيئة المتحركة الحاصلة من الحركة وتسمى الحاصل بالمصدر
 وتلك الهيئة للفاعل فقط في اللازم كالمحركة والقائمة من الحركة والقيام واللفاعل والمفعول للمعتدى
 كالعالمية والمعلومية من العلم واستعمال المصدر بالمعنى الحاصل بالمصدر استعمال الشيء في لازم معناه انتهى
 أى فهو مجاز مرسل (قوله أى أسالة الماء الخ) قال في البحر واختلف في معناه الشرعى فقال أبو حنيفة ومحمد
 هو الأسالة مع التقاطر ولو قطرة حتى لو لم يسلم الماء بأن استعمله استعمال الدهن لم يجز في ظاهر الرواية وكذا
 لو توضأ بالثلج ولم يقطر منه شيء لم يجز وعن أبي يوسف هو مجزئ بديل المحل بالماء سال أول يسلم اه واعلم أنه
 صرح بغيره بذكر التقاطر مع الأسالة وإن كان حد الأسالة أن يتقاطر الماء لتأكيده وزيادة التنبيه على
 الاختراز عن هذه الرواية على أنه ذكر في الحلية عن الذخيرة وغيره أنه قيل في تأويل هذه الرواية أنه سال
 من العضو قطرة أو قطرتان ولم يتدارك اه والظاهر أن معنى لم يتدارك لم يقطر على الفور بأن قطر بعد مهلة
 فعلى هذا يكون ذكر السيلان المصاحب للتقاطر احترازاً عما لا يتدارك فافهم ثم على هذا التأويل يدفع ما أورد
 على هذه الرواية من أن البلب لا يتقاطر مسح فيلزم أن تكون الأعضاء كلها مسحوة مع أنه تعالى أمر بالغسل
 والمسح (قوله ولو قطرة) على هذا يكون التقاطر بمعنى أصل الفعل اه ح (قوله أقله قطرتان) يدل عليه
 صبغة التفاعل اه ح ثم لا يخفى أن هذا بيان للفرض الذي لا يجزئ أقل منه لأنه في صدر بيان الغسل
 المفروض وسبب أن التقدير مكره ولا يمكن حل التقدير على مادون القطرتين لأن الوضوء حينئذ لا يصح لماعان
 فتعين أنه لا يفتى بالتقدير إلا بالزيادة على ذلك بأن يكون التقاطر ظاهر اليكون غسلاً يقين وبدونها يقرب إلى حد
 الدهن وربما لا يثبت بسلان الماء على جميع أجزاء العضو فلذا ذكره فافهم (قوله لأن الأمر) وهو هذا قوله
 تعالى فاعملوا (قوله لا يقتضى التكرار) أى لا يستلزمه بل ولا يحتمله في الصحيح عندنا وإنما يستفاد من دليل
 خارجي كتكرار الصلاة أكثر أوقاتها (قوله مشتق الخ) المراد بالاشتقاق الاختصاص بما جاز علاقه الإطلاق
 والتقييد إذا الاشتقاق في الصرف أخذ واحد من الأشياء العشرة من المصدر وهى الماضى والمضارع والأمر واسم
 الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعال التفضيل واسم الزمان والمكان والآلة والوجه اس منها اه ح
 لكن في تعريفات السيد الاشتقاق نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتهم بمعنى وتركيباً ومغايرتهم فى الصيغة
 فإن كان بينهما تناسب فى الحروف والترتيب كضرب من الضرب فهو اشتقاق صغير أو فى اللفظ والمعنى دون
 الترتيب كجذب من الجذب فكبير أو فى المخرج كنعق من النعق فأكبر اه ونحوه فى شرح التحرير قال وقد
 تسمى أصغر وصغيراً وكبر وقد تسمى أصغر وأوسط وكبر والأول أشهر وما نحن فيه من القسم الأول فافهم
 (قوله شائع) خبر اشتقاق وذلك لأن معنى الاشتقاق أن ينتظم الصيغتين فاكتر معنى واحد وفى هذا لا نوقيت
 بأن يكون المشتق منه ثلاثياً جازاً أن يكون المزيد أشهر وأقرب للهم من الثلاثى الكثرة الاستعمال فصح ذكر
 الاشتقاق لا يوضح معناه وإن لم يكن المزيد أصلاً أفاده فى النهاية (قوله من الارتعاد) أى الاضطراب
 اخذ منه الرعد لا اضطرابه فى السماء واضطراب السحاب منه (قوله واليم) وهو البحر من التيمم وهو القصد
 قال فى الكشف لأن الناس يقصدونه وقال أيضاً اشتقاق البرج من التبرج لظهوره وقال فى الفائق والجن
 من الاجتنان لاستئرامهم عن العيون (قوله سطح جهته) أى أعلاها ط (قوله بقرينة المقام) وهى كون
 المتوضئ أو المكلف فاعل المصدر الذى هو غسل اه ط (قوله أى منبت أسنانه السفلى) تفسير للذقن

(غسل الوجه) أى أسالة
 الماء مع التقاطر ولو قطرة وفى
 الفيض أقله قطرتان فى الأصح
 (مرة) لأن الأمر لا يقتضى
 التكرار (وهو) مشتق من
 المواجهة واشتقاق الثلاثى
 من المزيد إذا كان أشهر فى
 المعنى شائع كاشتقاق الرعد
 من الارتعاد واليم من التيمم
 (من مبدأ سطح جهته) أى
 المتوضئ بقدرينة المقام
 (الى أسفل ذقنه) أى منبت
 أسنانه السفلى

مطلب
 فى معنى الاشتقاق وتقسيمه الى
 ثلاثة أقسام

بالنحر يك أي إلى اسفل العنق الذي عليه الاسنان الفل وهو ماتحت العنقفة (قوله طولا) منصوب
 على التمييز ط (قوله كن عليه) أي على الوجه (قوله شعر) بالاسكان ويجزئ قاموس (قوله عدل
 عن قولهم) أي عدل المصنف عن قول بعض الفقهاء في تعريف الوجه طولا كالنحو الملتقى ط (قوله
 قصاص) بثلاث الناف والضم اعلاها حيث ينتهي بساته في الرأس نهر (قوله الجارية) صفة اقوالهم ط
 (قوله على الغالب) أي في الاختصاص اذ الغالب فيهم طلوع الشعر من مبدأ سطح الجبهة ومن غير الغالب
 الاغم وأخواه ط (قوله إلى المبرد) أي العمامة في جميع الافراد ط (قوله ليم الاغم الخ) هو الذي
 سال شعر رأسه حتى ضيق الجبهة والاصلع هو الذي انحسر مقدم شعر رأسه والازرع هو الذي انحسر شعره من
 جانبي جبهته اه ح عن جامع اللغة اقول وبقي الاقرع وهو من ذهب شعر رأسه قاموس (قوله شخصي
 الاذنين) أي ما لان منه ما والاذن بضم الذا لولك اسكانها بتحقيقا افاده في النهر وانظر ما وجه التحديد
 بالشخصتين مع أن الظاهر أن يقال ما بين الاذنين ولعل وجهه أن الشخصتين لما اتصلا ببعض الوجه وهو
 البياض الذي خلف العذار صار مظنة أن يجب غلبهما مثلا فجعلوا الحديث ما دفع ذلك تأمل (قوله وحينئذ
 أي حين اذ علمت حد الوجه طولا وعرضا ط (قوله فيجب غسل المياقي) جمع موق وهو على ما في النسخ
 بالماء المحدود بعد الميم والصواب بالهمزة الممدودة فقد ذكر في القاموس في باب الناف عشرة لغات
 في الموق منها ماق بالهمزة وموق ومأق بهمزة قبل الناف وهمزة بعدها وهو طرف العين المتصل بالانف ثم ذكر
 بعد الكل اربعة جوع أماق ومأق أي بهمزة ممدودة في اوله وقبل آخره ومواق ومأق ولم يذكر المياقي
 لان في المفردات ولا في الجوع هذا وفي البحر لو رمدت عينه فرمست يجب ابرصال الماء تحت الرمد ان بقي
 خارجا بغير غيض العين والا فلا اه هذا وفي بعض النسخ فيجب غسل المياقي وبغنى عند قول المصنف الاتي
 وغسل جميع الجبهة فرض لان المراد بالمياقي ما لا في البشرة منها كما في الدرر وفي شرحها للشيخ اجماعا على والملاقي
 هو ما كان غير خارج عن دائرة الوجه وهو احتراز عن المسترسل وهو ما خرج عن دائرة الوجه فانه لا يجب
 غسله ولا مسح بل يسق اه وبأي تمام الكلام عليه (قوله وما ينظر) أي يفترض غسله كما صححه
 في الخلاصة وقيل الشفة تبع للحم افاده في البحر (قوله عند انضمامها) أشار بصيغة الانفعال الى أن
 المراد ما ينظر عند انضمامها الطبعي لا عند انضمامها بشدة وتكاف اه ح وكذا لو انغمض عينيه
 شديدا لا يجوز بحر لكن نقل العلامة المقدسي في شرحه على نظم الاكثر أن ظاهرا رواية الجوارز اقتره
 في الشعر بلالية تأمل (قوله وما بين العذار والاذن) أي ما بينهما من البياض (قوله وبه يفتي) وهو ظاهر
 المذهب وهو الصحيح وعليه اكثر المشايخ قال في البدائع وعن ابي يوسف عدمه وظاهره أن مذهبه بخلافه
 بحر لان كلمة عن تفيد أنه رواية عنه والخلاف في الملتقى أما المرأة والامرء والكويح فيفترض الغسل اتفاقا
 درمستي (قوله لا يغسل باطن العينين الخ) لانه شحم بصره الماء الحار والبارد وهذا لو اكحل بكل نجس
 لا يجب غسله كذا في مختارات النوازل لصاحب الهداية (قوله والاف والقلم) معطوفان على العينين
 أي لا يجب غسل باطنهما ايضا (قوله وأصول شعر الحاجبين) يحمل هذا على ما اذا كانا كاشفين أما اذا بدت
 البشرة فيجب كما يأتي له قريبا عن البرهان وكذا يقال في الجبهة والشارب ونقله ح عن عظام الدين شارح
 الهداية ط (قوله وروني ذباب) أي خرؤه قال في بحث الغسل ولا يمنع الظهارة وروني ذباب وبرغوث لم يصل
 الماء تحتها وحناو لوجرمه به يفتي ودرن ودغن وتراب وطين الخ (قوله ليجرج) علة اقله لا يغسل الخ أي
 فان هذه المذكورات وان كانت داخله في حد الوجه المذكور الا انها لا يجب غسلها العرج وعمل في الدرر بان
 محل الفرض استبرأ الحائل وصار محال لا يواجه الناظر اياه فسقط الفرض عنه وتحول الى الحائل (قوله اسقط
 لنظ فرادى) تعرض بصاحب الدرر حيث قيده اه ح ومعناه غسل كل يد منفردة عن الاخرى ط (قوله
 لعدم الخ) أي لانه في صديان فرائض الوضوء فيشعر كلامه بأن الانفاد لازم مع انه لو غسلهما معا سقط
 الفرس (قوله الباديتين) أي الظاهرتين اللتين لا خف عليهما ط (قوله فان انجروحتين الخ) علة
 للتقيد بالقيدين السابقين على سيل الف والنشر المشقوس ط (قوله وظيفتهما المسح) لكنه مختلف الكيفية
 كما يأتي ط (قوله لما ستر) أي من أرا الامر لا يفتي في التكرار (قوله مع المرفقين) تنبيه مرفق بكسر الميم

(منولا) كان عليه شعر ألا
 عدل عن قولهم من قصاص
 شعره الجارية على الغالب
 الى المبرد ليم الاغم والاصلع
 والازرع (وما بين شخصي
 الاذنين عرضا) وحينئذ
 (فيجب غسل المياقي) وما ينظر
 من الشفة عند انضمامها
 (وما بين العذار والاذن)
 لدخوله في الحد وبه يفتي
 (لا غسل باطن العينين)
 والاف والقلم وأصول شعر
 الحاجبين والجبهة والشارب
 وروني ذباب العرج (وغسل
 البدين) اسقط لفظ فرادى
 لعدم تفيد الفرض بالانفراد
 (والرجلين) الباديتين السليمين
 فان انجروحتين والمستورتين
 بالخط وظيفتهما المسح (مرة)
 لما ستر (مع المرفقين)

ورفع الماء وفيه العكس اسم للثني العظمين عظم العنق وعظم الذراع وأشار المصنف الى أن الى في الآية بمعنى
 مع وهو مردود لانهم قالوا ان اليد من رؤس الاصابع ثم عكسها فذا كانت الى بمعنى مع وجب الفصل الى المتكبد
 لانه كان غسل التيميم وكه وغايته انه كافر اذ فرد من العمام وذلك لا يخرج غيره بجر والجواب أن المراد
 من اليد في الآية من الاصابع الى المرفق للاجماع على سطر ما فوق ذلك وعدل عن التعبير بالي المحتمل لدخول
 المرفقين والكعبين وعدمه الى التعمير مع الصريحة بالدخول للاحتراز عن القول بعدمه المشار اليه بقول
 الشارح على المذهب أي خلافا لفرقوس قال بقوله من أهل الظاهر وهو رواية عن مالك (قوله والكعبين)
 هذا العلمان الناشزان من جانب التدم أي المرتفعان كذا في المغرب وجمعه في الهداية وغيرها وروى هشام
 عن محمد انه في ظهر القدم عند مقتدر النزال قالوا هوسيو من هشام لان محمدا انما قال ذلك في المحرم اذالم
 يجد النعلين حيث يتطوع خضبه استدل من الكعبين وأشار بنديده الى موضع القطع فنقله هشام الى الظهيرة
 وتمايم في البحر وغيره (قوله وماذكروا) أي في الجواب عما اورد أنه ينبغي غسل يد ورجل لان مقابلة الجمع
 بالجمع تقتضي انتساب الآحاد على الآحاد (قوله بعبارة النص) أي بصريحه الموقوف ط (قوله بدلالته)
 أي انه مفهوم منه بطريق المساواة (قوله ومن البحث في الى) أي في كونها تدخل الغاية اولاً ولا تدخلها
 اول الامر محتمل والمرجح القرائن وغير ذلك مما اطال به في البحر ط (قوله وفي القراءتين) أي قراءتي الجز
 وانعصب في ارجلكم من حمل الجز على حالة الخنثى والنصب على غيرها أو أن الجز للجوار لان المسح غير مغيبا
 بالكعبين الى آخر ما اطال به في الدرر وغيرها (قوله قال في البحر لا طائل تحت) أي لا فائدة فيه والجملة
 خبر ما في قوله وماذكروا أضافه ط (قوله بعد انعقاد الاجماع على ذلك) أي على افتراض غسل كل واحدة
 من اليدين والرجلين وعلى دخول المرفقين والكعبين وغسل الرجلين لاصحهما افاد ح أقول من استدلل
 بالآية كالأندوري وغيره من احساب المتون يحتاج الى ذلك ليسم دليله على أن في ثبوت الاجماع على دخول
 المرفقين كلاما لانه في البحر أخذ من قول الامام الشافعي لانعلم مخالفا في ايجاب دخول المرفقين في الوضوء
 ورد في النهر بان قول المجتهد لا أعلم مخالفا ليس حكاية للاجماع الذي يكون غيره محجوجا به فقد قال الامام
 التلامس في اصوله لا خلاف أن جميع المجتهدين لو اجمعتوا على حكم واحد ووجد الرضى من الكل نصا كان
 ذلك اجماعا فاما اذ انس البعض وسكت الباقيون لاعتدوا على خوف بعد اشتغال القول فغائت أهل السنة أن ذلك
 يكون اجماعا وقال الشافعي لا أقول انه اجماع وان كان أقول لأعلم فيه خلافا وقال ابو حاشم من المعتزلة
 لا يكون اجماعا ويكون حجة أيضا اه وقدما أيضا عن شرح المنية أن غسل المرفقين والكعبين ليس بفرض
 قطعي بل هو فرض على تركيع الرأس وإذا قال في النهر أيضا لا يحتاج الى دعوى الاجماع لان الفروض العملية
 لا يحتاج في اثباتها الى القاطع (قوله ومسح ربع الرأس) المسح لغة امرار اليد على الشيء وعرقا صابا الماء
 العضو واعلم أن في مقدار فرض المسح روايات أشهرها ما في المتن الثانية مقدار الناصية واختارها القندوري
 وفي الهداية وهي الربع والتحقيق انها اقل منه الثالثة مقدار ثلاثة اصابع رواها هشام عن الامام وقيل هي
 ظاهر الرواية وفي البدائع انها رواية الاصول وصحبتها في الخفة وغيرها وفي الظهيرية وعليها الفتوى وفي المعراج
 انها ظاهر المذهب واختيار عامة المحققين لكن نسبها في الخلاصة الى محمد فيكمل ما في المعراج من انها ظاهر
 المذهب على انها ظاهر الرواية عن محمد نوقفا وقامه في النهر والبحر والحاصل أن المعتمد رواية الربع وعليها
 منى المتأخرون كابن الهمام وتليذه ابن امير طاج وصاحب النهر والبحر والمقدسي والمصنف والشرنبلالي
 وغيرهم (قوله فوق الاذنين) فلو مسح على طرف ذؤابة شذت على رأسه لم يميز مقدسي (قوله او بل باق الخ)
 هذا اذا لم يأخذ من عضو آخر مقدسي فلو أخذ من عضو آخر لم يجز مطلقا بجر أي سواء كان ذلك العضو
 مغسولا او لم يغسول درر (قوله على المشهور) مقابله قول الحاكم بالمانع وخلفاء عامة المشايخ واتصلوا المحقق
 ابن الكيال وقال الصحيح ما قاله الحاكم فقد نص الكرخي في جامعه الكبير على الرواية عن ابي حنيفة وابي يوسف
 انه اذا مسح رأسه بغسل ذراعيه لم يجز الاجماع جدي لانه قد نظره مرة اه وأقره في النهر (قوله الا
 أن يتقاطر) كذا ذكره في الغرر لانه كأخذ ماء جدي (قوله ولو مده الخ) أي مده المسح حتى استوعب قدر
 الربع وفي البدائع لو وضع ثلاثة اصابع ولم يدها جاز على رواية الثلاث اصابع لا الربع ولو مسح بهام منصوبة

والكعبين) على المذهب
 وماذكروا من أن الثابت
 بعبارة النص غسل يد ورجل
 والاخرى بدلالته ومن البحث
 في الى وفي القراءتين في
 ارجلكم قال في البحر لا طائل
 تحت بعد انعقاد الاجماع على
 ذلك (ومسح ربع الرأس مرة)
 فوق الاذنين ولو باصا به مطر
 أو بل باق بعد غسل على
 المشهور لا بعد مسح الآن
 يتقاطر ولو مدها ما وواصبين

غير موضوعة ولا ممدودة فلا لاته لم يأت بالقدر المفروض أي وهذا بالاجماع كافي انه لم يمتددها حتى بلغ
 القدر المفروض لم يجز عند علمائنا الثلاثة خلافا لفر وكذا الخلاف في الاصبع والاصبعين اذا مدها
 وبلغ القدر المفروض اه ملخصا بى ما اذا وضع ثلاث اصابع ومدها وبلغ الربع قال في الفتح ولم ارفيه
 الا الجواز وتعقبه في التمر بقوله قد وقفت على ما هو المنقول على قول البدائع فلو مدها الخ اقول وفيه نظر
 لان الضمير في قول البدائع فلو مدها الخ عائذ على المنصوبة أي بأن مسح بأطرافها لا الموضوعة على انه قال
 في البحر لو مسح بأطراف اصابعه والماء متقاطر جاز والا فلا لانه اذا كان متقاطرا فالماء ينزل من اصابعه الى
 اطرافها فاذا مده صار كأنه أخذ ماء جديدا كذا في المحيط وذكر في الخلاصة انه يجوز مطلقا هو الصحيح
 اه قال الشيخ اسماعيل ونحوه في الوقعات والفيض (قوله لم يجز) قيل لان البلة صارت مستعملة وهو
 مشكل بأن الماء لا يصير مستعملا قبل الانفصال وبأنه يستلزم عدم الجواز بعد الثلاث على رواية الربع وقيل
 لا بامام مورون بالمسح باليد والاصبعان منها لا تسمى يدا بخلاف الثلاث لانها اكثرها وفيه انه يقتضى تعيين
 الاصابع باليد وهو متفق بمسألة المطر وقد يقال في العلة ان البلة تتلشى وتفرغ قبل بلوغ قدر القرض
 بخلاف ما لو مده الثلاث وتسامه في فتح القدير (قوله الا ان يكون مع الكف الخ) لانهم مع الكف او مع ما
 بين الابهام والسبابة بصيران مقدار ثلاث اصابع أو أكثر فاذا مدهما وبلغ قدر الربع جازا ما بدون مده
 فيجوز على رواية الثلاث كما صرح به في التارخانية (قوله او بمياه) قال في البحر ولو مسح باصبع واحدة
 ثلاث مرّات وأعادها الى الماء في كل مرة جاز في رواية محمد أما عندهما فلا يجوز اه أي على رواية الربع
 لا يجوز وفي الدر المنثور من انه يجوز اتفقا فيه نظر كذا قيل وأقول فيه نظرا لان عمارته لو كان مبيدا في مواضع
 مقدار القرض جاز اتفقا فقله مقدار القرض شامل لرواية الثلاث اصابع ولرواية الربع وفي البدائع لو مسح
 باصبع واحدة يظنهما وظهرها وجانبهما لم يذكر في ظاهر الرواية واختلف المشايخ فقال بعضهم لا يجوز
 وقال بعضهم يجوز وهو الصحيح لان ذلك في معنى المسح بثلاث اصابع اه قال في البحر ولا يخفى انه لا يجوز
 على المذهب من اعتبار الربع وما في شرح المجمع لابن ملك من انه لا يجوز اتفقا في الاصح وفيه نظر اه (قوله
 اجراه) أي ان اصاب الماء قدر القرض ط (قوله ولم يصبر الماء مستعملا) لان الماء لا يعطى له الاستعمال
 الا بعد الانفصال والذي لا في الرأس أي وأخويه أي الخف والحبيرة لصق به فظهره وغيره لم يلاقه فلا يستعمل
 وفيه نظر كذا في الفتح (قوله اتفقا) أي بين صاحبين (قوله على الصحيح) قيد للاتفاق ومقابل ما قيل
 انه لو نوى لا يجزئ عند محمد (قوله جميع اللحية) بكسر اللام وفتحها نهر وظاهر كلامهم أن المراد بها
 الشعر النابت على الخدين من عذار وعارض والمزق وفي شرح الارشاد اللحية الشعر النابت بمجتمع الخدين
 والعارض ما بينهما وبين العذار وهو القدر الحاذي للاذن يتصل من الاعلى بالصاعد ومن الاسفل بالعارض
 بحر (قوله يعني علميا) ذكر بعضهم أن التفسير بأي للبيان والتوضيح والتفسير يعني لدفع السؤال وازالة
 الودم كذا في حاشية البحر للخير الرملي وهذا كذلك لانه دفع ما تروهم من اطلاق القرض انه القطعي مع أن
 الآية لا تدل دلالة قطعية على انتقال حكم ما تحت اللحية من البشرة اليها (قوله ايضا) أي كما أن مسح ربع
 الرأس كذلك ط (قوله وما عدا مده الرواية) أي من رواية مسح الكل أو الربع أو الثالث أو ما يلاقي البشرة
 او غسل الربع أو الثالث او عدم الغسل والمسح فالجميع ثمانية (قوله كافي البدائع) هذا الكتاب جليل الشأن
 لم ار له نظيرا في كتبنا وهو للامام ابي بكر بن مسعود بن احمد الكاساني شرح به تحفة الفقهاء لشيخه علاء الدين
 السمرقندي فلما عارضه عليه زوجته ابنته فاطمة بعد ما خط بها المولى من ابيه فاستمع وكاتب الفتوى فخرج
 من دارهم وعليها خطها وخط ابيها وزوجها (قوله ثم لا خلاف) أي بين اهل المذهب على جميع الروايات
 ط (قوله ان المسترسل) أي الخارج عن دائرة الوجه وفسره ابن حجر في شرح المنهاج بما لو مده من جهة نزوله
 يخرج عن دائرة الوجه وعلى هذا فانساب على اسفل الذقن لا يجب غسل شيء منه لانه بمجرد ظهوره يخرج عن
 حد الوجه لان ذلك جهة نزوله وان كان لو مده الى فوق لا يخرج عن حد الوجه وكذا الدابت على أطراف الخنك
 من اللحية وأما النابت على الخدين فيجب غسل ما دخل منه في دائرة الوجه دون الزائد علم اولذا قال في البدائع
 الصحيح انه يجب غسل الشعر الذي يلاقي الخدين وظاهر الذقن لا ما استرسل من اللحية عندنا وعند الشافعي يجب

لم يجز الا أن يكون مع الكف
 او بالابهام والسبابة مع ما
 بينه الرواية ولما أدخل رأسه
 الاناء وخفه او جبرته وهو
 محدث اجزأه ولم يصبر الماء
 مستعملا وان نوى انفاقا
 على الصحيح كما في البحر عن
 البدائع (وغسل جميع اللحية
 فرض) يعني علميا (ايضا)
 على المذهب الصحيح المفتي به
 المرجع اليه وما عدا هذه
 الرواية من جوع عنه كما في
 البدائع ثم لا خلاف أن
 المسترسل لا يجب غسله ولا

مسحه

لأن ما استرسل تابع لما اتصل وللتبع حكم الاصل ولنا انه انما يوجه الى المتصل عادة لا الى المسترسل فلم يكن وجهها
 فلا يجب غسله اه فتأمل ثم رأيت المنصف في شرحه على زاد الفقير قال مانصه وفي المجتبى قال البقالى وما نزل
 من شعر اللحية من الذقن ليس من الوجه عندنا خلافا للشافعي اه ولارواية في غسل الذواتين اذا جاوزتا
 القدمين في الجنابة وكذا السلعة اذا ادت عن الوجه والصحيح انه يجب غسلها في الجنابة وغسل السلعة في
 الوضوء أيضا اه (قوله بل يسقن) أى المسح لكونه الاقرب لموضع الضمير وعباردة المنية صريحة في ذلك
 كذا في ح (قوله التي ترى بشرتها) قد بدلك لانه الذى لا خلاف فيه وأما ما في البدائع من انه اذا نبت
 الشعر يسقط غسل ما تحته عند عامة العلماء كشافا كان او خفيفا لأن ما تحته خرج من أن يكون وجهها لانه
 لا يوجه به اه فمعمول على ما اذا لم تربشرتها كما يشير اليه التعليل فالخفيفة قسمان والفرق بينهما بالعنى
 الثانى وبين الكثيفة العرف كما هو وجهه عند الشافعية والاصح عندهم أن الخفيفة ما ترى بشرتها في مجلس
 الخطاب أفاده في الحلية (قوله لم يسترها الشعر) أما المستورة فساقت غسلها للعرج ط ويستثنى منه
 ما اذا كان الشارب طويلا يسترحمة الشفتين لمافي السراجية من أن تخليل الشارب الساتر حرة الشفتين
 واجب اه لانه يمنع ظاهرا وصول الماء الى جميع الشفة او بعضها ولا سيما ان كان كشافا وتحتلده بمحقق
 لوصول الماء الى جميعها وتعامه في الحلية (قوله ولا يعاد الوضوء الخ) لان المسح على شعر الرأس ليس بدلا
 عن المسح عن البشرة لانه يجوز مع القدرة على مسح البشرة ولو كان بدلا لم يجز اه بجر بقي ما اذا كانت اللحية
 كثيفة فان ظاهرها ما قد مناه عن الدرر عند قوله للعرج أن غسلها بديل عما تحتها ومقتضاه إعادة غسله بخلق
 الشعر فلا يرجع لكن قول البحر هنا لانه يجوز مع القدرة الخ يفيد أنه ليس ببدل لانه يصح غسل بشرتها تأمل
 (قوله ولا بل المحل) عبر بالبل ليشمل المسح والغسل (قوله الغسل للمحل الخ) الاولى تقديم الوضوء لانه
 المذكور في كلام المصنف فيعود الضمير عليه بل الاولى عدم ذكر شيء لظهور المراد أفاده ط (قوله ظفروه)
 مثلث الظاء ط (قوله قرحة) أى جراحة ط (قوله كالدملة) مأخوذ من دمل بالفتح بمعنى اصل يقال
 دملت بين القوم بمعنى اصلحت كما في الصماح وصلحها بغيرها قسمية القرحة دملًا نفاؤا لا بغيرها كما قالوا
 والمقازة ط (قوله وان تألم بالززع) في بعض النسخ بدون واو والاصوب وان لم يتألم كما افاده ط لانه ذكر
 في التاترخانية وغيرها انه ان زرع الجلدة بعد ما برئ بحيث لم يتألم فعليه الغسل وان قبله بحيث يتألم فلا والاشبه
 أنه لا يلزمه الغسل فيهما جاعلا هو المأخوذه اه ملخصا خالة التألم لا خلاف فيها فاذا قال وان لم يتألم
 يعلم عدم لزوم الغسل مع التألم بالاولى لان القاءة أن تقبض ما بعد ان ولو الوصلتين اولى بالحكم ويمكن
 الجواب بأنه انى بالواو بدون لم الملاحظة التعليل بعدم البداية لان اتقاء البدلية عند عدم التألم اولى منه عند
 التألم تأمل وعلى كل فتسخة ان تألم بدون واو غير صحيحة فانهم (قوله لعدم البدلية) على عدم الاعادة في
 المسائل كلها ط وذلك لان البدلية تكون عند تعذر الاصل (قوله بخلاف نزع الخلف) أى فانه بنزعه
 ينسل ما تحته لانه بدل عن الغسل ظاهرا فلما نزعه سرى الحدث الى القدم ط (قوله فصار) أى ما ذكر
 من الخلق والقلم والكشط (قوله ثم حته او شمره) هما بمعنى واحد كما في الفاسوس أى تحت محل المسح
 منه (قوله شقاق) هو الباتم وفي التهذيب قال الليث هو تشقق الجلد من برد أو غيره في اليدين والوجه وقال
 الاصمعي الشقاق في اليد والرجل من بدن الانسان والحیوان وأما الشقوق فهي صدوع في الجبال والارض
 وفي النكملة عن يعقوب يقال سيد فلان شقوق ولا يقال شقاق لان الشقاق في الدواب وهي صدوع في حوافرها
 وأرساغها مغرب (قوله والأتراك) أى وان لم يصحح بأن لم يقدر على المسح تركه (قوله ولا يقدر على الماء)
 أى على استعماله لما منع في اليد الاخرى ولا يقدر على وضع وجهه ورأسه في الماء (قوله يتميم) زاد
 في الخزانة وصلاته جائزة عنده خلافا لهما ولو كان في رجله فجعل فيه الدواء يكفيه امرار الماء فوقه ولا يكفيه
 المسح ولو أمره فسقط ان عن برء بعيدة والا فلا كما في الصغرى اه ابن عبد الرزاق (قوله ولو قطع الخ)
 قال في البحر ولو قطعت يده او رجله فلم يبق من المرفق والكعب شي سقط الغسل ولو بقي وجب اه ط (قوله
 ولو خلق له) أى من جانب واحد (قوله فلو يبطش) بالضم والكسر كما في الفاسوس والبطش قاصر على
 اليدين فلو قال ويمشي بهما نظر الى الرجلين لكان حسنا ط (قوله ولو باحداهما الخ) أى ولو يبطش

٣ قوله عن البشرة هكذا يحظه
 ولعل الاولى على البشرة
 فليأمل اه معصمه

بل يسقن وأن الخفيفة التي ترى
 ٣ بشرتها يجب غسل ما تحته كذا
 في النهر وفي البرهان يجب غسل
 بشرة لم يسترها الشعر كما يجب
 وشارب وعذفة في المختار (ولا
 يعاد الوضوء) بل ولا بل المحل
 (بخلق رأسه وحليته كما لا يعاد)
 الغسل للمحل ولا الوضوء
 (بخلق شاربه وحاجبه وقلم
 ظفروه) وكشط جلده (وكذا
 لو كان على اعضاء وضوئه
 قرحة) كالدملة (وعليها جلدة
 رقيقة وقموضا وأسر الماء عليها
 ثم نزعه لا يلزمه إعادة غسل
 على ما تحتها) وان تألم بالززع
 على الاشبه لعدم البدلية
 بخلاف نزع الخلف فصار
 كالوضوء خفه ثم حته او شمره
 (فروع) في أعضائه شقاق
 غسله ان قدر والاصح
 والأتراك ولو يسده ولا يقدر
 على الماء يتم ولو قطع من المرفق
 غسل محل القطع ولو خلق له
 يدان ورجلان فلو يبطش
 بهما غسلهما ولو باحداهما
 فهي الاصلية في غسلها

باحداهما فهي الاصلية والاخرى زائدة لا يجب غسلها وظاهره ولو كانت تامة وفي النهرو لم أر حكم ما لو كانتا
 تائمتين متصلتين او منفصلتين والظاهر وجوب غسلهما في الاول وغسل واحد في الثاني اهـ فلم يعتبر البطش
 والظاهر أنه يعتبر البطش أولا فان بطش بهما وجب غسلهما والا فان كانتا تائمتين متصلتين وجب غسلهما
 وان كانتا منفصلتين لا يجب الاغسل الاصلية التي يبطش بها او وحسن جمعها بين العبارتين ط (قوله كاصبع)
 تنظير لا تمثيل لان الكلام في اليد (قوله وسننه الخ) اعلم أن المشروعات أربعة أقسام فرض وواجب وسنة
 ونقل فما كان فعلا اولى من تركه مع منع الترك ان ثبت بدليل قطعي ففرض او يظن فواجب وبلا منع الترك
 ان كان مما واظب عليه الرسول صلى الله عليه وسلم او خلفاء الراشدين من بعده فسنة والا فمندوب ونقل
 والسنة نوعان سنة الهدى وتركها يوجب اساءة وكرهية كالجماعة والاذان والاقامة ونحوها وسنة
 الزوائد وتركها لا يوجب ذلك كبير النبي عليه الصلاة والسلام في لباسه وقيامه وقعوده والنفل ومنه المندوب
 يثاب فاعله ولا يسيء تاركه قيل وهو دون سنن الزوائد ويرد عليه أن النفل من العبادات وسنن الزوائد من
 العادات وهل يقول احدان نافله الحج دون التيامن في التعل والتبرجل كذا حققه العلامة ابن الكمال في تغيير
 التنقيح ومترجحه اقول فلا فرق بين النفل وسنن الزوائد من حيث الحكم لانه لا يكره ترك كل منهما وانما الفرق
 كون الاول من العبادات والثاني من العادات لكن ارورده عليه أن الفرق بين العبادات والعادات هو النية المتضمنة
 للاخلاص كما في الكافي وغيره وجميع أفعاله صلى الله عليه وسلم مشبهة تعالىها كما بين في محله واقول قدموا السنة
 الروائد أيضا تطويله عليه الصلاة والسلام القراءة والركوع والسجود ولا شك في كون ذلك عبادة وحينئذ فنعني
 كون سنة الزوائد عادة أن النبي صلى الله عليه وسلم واظب عليها حتى صارت عادة ولم يتركها إلا أحيانا لان
 السنة هي الطريقة المسلوكة في الدين فهي في نفسها عبادة وسبقت عادة لما ذكرنا ولم تكن من مكملات الدين
 وشعائر دسمت سنة الزوائد بخلاف سنة الهدى وهي السنن المؤكدة القرينية من الواجب التي يضل تاركها
 لان تركها استخفاف بالدين وبخلاف النفل فانه كما قالوا ما شرع لنا زيادة على الفرض والواجب والسنة
 بنوعها ولذا جعلوا قسميها ما وجبوا منه المندوب والمستحب وهو ما ورد به دلائل تدل بخصه كما في التحرير
 فالنفل ما ورد به دليل ندب عموما او خصوصا ولم يواظب عليه النبي صلى الله عليه وسلم ولذا كان دون سنة الزوائد
 كما صرح به في التنقيح وقد يطلق النفل على ما يشمل السنن الزواجب ومنه قولهم باب الزواجب والنوافل ومنه تسمية
 الحج نافله لان النفل الزيادة وهو زائد على الفرض مع انه من شعائر الدين العامة ولا شك انه افضل من تذايب
 غسل اليدين في الوضوء ومن رفعهما للتحريم مع انه من السنن المؤكدة فنعين ما قلنا وبه اندفع ما اورده
 ابن الكمال فاعتمد تحقيق هذا المحل فانك لا تجد في غير هذا الكتاب والله تعالى أعلم بالصواب (قوله أفاد
 الخ) حيث ذكر السنن عقب الاركان هنا وفي الغسل ولم يذكر لها واجبا ولو لم يكن كلامه مفيدا لكان قد قدم
 ذكر الواجب على السنن لانه اقوى فحققت الصناعة تقديمه واراد بالواجب ما كان دون الفرض في العمل
 وهو أضعف نوعي الواجب لا ما يشمل النوع الاخر وهو ما كان في قوة الفرض في العمل لان غسل المرفقين
 والكعبين ومسح ربيع الرأس من هذا النوع الثاني وكذا غسل الفم والافن في الغسل لان ذلك ليس من الفرض
 القطعي الذي يكفر جاحده تأمل ثم رأيت الصريح بذلك في شرح الدرر للشيخ اسماعيل واحترز بقوله للوضوء
 وللغسل عن نفس الوضوء والغسل فان الوضوء يكون فرضا وواجبا وسنة ونفلا كما قدمه الشارح وكذا الغسل
 على ما ياتي في محله (قوله وجعها) أي السنن حيث اتى بها بصيغة الجمع ولم يأت بها مفردة كما قال في الكنز وسننه
 (قوله مستقلة بدليل وحكم) قال ابن الكمال أما الاول فظاهر عند من تأمل في الهداية وسائر الكتب
 المطولة رأما الثاني فلان ما يترتب على فعل السنة وتركها من الثواب والعقاب يترتب على كل فعل منها وتركه
 منفردة كانت او مجمعة مع اخواتها وليس الامر في الفرض كذلك فان فرض الوضوء يجمع غسل الاعضاء
 الثلاثة ومسح الرأس لأن كلاً منها فرض مستقل يترتب على فعله وتركه حكم الفرض ولذلك أثر فيه صيغة المفرد
 ومن لم يتب له هذه الدقة الدقيقة لا يتبادر الدليل وهو الاية واتحاد الحكم بدليل فساد البعض بترك البعض
 يقول فيما ترور ركن الوضوء بالافراد لاتحاد الدليل وهو الاية واتحاد الحكم بدليل فساد البعض بترك البعض
 كما قاله في البحر فافهم (قوله ما يترجى الخ) ما مصدرية لا موصولة او موصوفة واقعة على السنة لان الحكم

مطلب
 في السنة وتعرفها

وكذا الزائدة ان ثبت من محل
 الفرض كاصبع وكف
 زائدتين والا فاحاذي منهما محل
 الفرض غسله وما لا فلا لكن
 يندب مجتبي (وسننه) أفاد أنه
 لا واجب للوضوء وللغسل
 واللقمة وجعها لان كل
 سنة مستقلة بدليل وحكم
 وحكمها ما يترجى على فعله

الناسبت له الاجر واللوم على الفعل والترك وليس الحكم هو الفعل الذي يؤجر عليه الا أن يقال انها موصولة
او موصوفة واقعة على الاجر والعائد محذوف أي الاجر الذي يؤجره وعلى كل فالمناسب تأنيث الضمير
في قوله وتركه فذهبهم (قوله ويلام) أي يعاتب بالتأمل لا يعاقب كما أفاده في البحر والنهر لکن في التلويح ترك السنة
المؤكدة قريب من الحرمان يستحق حرمان الشفاعة لقوله عليه الصلاة والسلام من ترك سنتي لم ينل شفاعة
اه وفي التحرير أن تاركها يستوجب التضليل واللوم اه والمراد الترك بلا عذر على سبيل الاصرار كما في شرح
التحرير لابن امير حاج ويؤيده ما سألني في سنن الوضوء من انه لو اكتفى بالغسل مرة ان اعتاد ما ثم والا لا وفي البحر
من باب صفة الصلاة الذي يظهر من كلام أهل المذهب أن الاثم منوط بترك الواجب أو السنة المؤكدة على الصحيح
لتصريحهم بأن من ترك سنتي الصلوات الخمس قبل الايمان والصحيح انه يأثم ذكره في فتح القدير وتصريحهم بالاثم أن
ترك الجماعة مع انها سنة مؤكدة على الصحيح وكذا في نظائر من تتبع كلامهم ولا شك أن الاثم مقول بالتشكيك
بعضه اشد من بعض فالاثم لتارك السنة المؤكدة اخف من الاثم لتارك الواجب اه قال في النهر خالف ويؤيده
ما في الكشف الكبير معزى الى اصول ابي اليسر حكم السنة أن شذب الى تخصيصها ويلام على تركها مع حقوق اثم
يسير (قوله وكثير الخ) مفعول مطلق وما زائدة لتأكيد الكثرة أي ويعترفون بالحكم تعريفا كثيرا (قوله
لان الخ) الخط موضع الخط مقابل الرفع ومواقع جمع موقع مصدر ممي بمعنى الوقوع والانظار جمع نظر بمعنى
التأمل والتفكير أي لان الحكم هو محل وقوع أنظارهم أي انه انقصود للفتها (قوله وعزفها الشئ) أي
عزف السنة اصطلاحاً ما هي لغة فالطريقة مطلقا ولو قبيحة ط (قوله او بفعله) ينبغي زيادة او تقريره
الا انه داخل في الفعل لانه عدم النبي عايقه بيزيده عليه الصلاة والسلام يعني انه كف والكف فعل من أفعال
النفوس ط (قوله وليس بواجب) مراده به ما يعبر عنه الفرض ط (قوله لكنه تعريف لمطلقها) أي لمطلق
السنة الشامل اقسامها وهما السنة المؤكدة المسماة سنة الهدى وغير المؤكدة المسماة سنة الزوائد
وأما المستحب المراد في النفل والمندوب فهو قسم لها لا قسم منها كما قد مناه فافهم وأفاد بالاستدراك أن المراد
من السنة هنا هو القسم الاول وبه صرح في النهر تأمل (قوله ولو حكما) كعدم الانكار على من لم يفعل لانه
ينزل منزلة الترك حقيقة فدخل الاعتكاف في العشر الاخير من رمضان لانه عليه الصلاة والسلام وان واظب
عليه من غير ترك ومقتضاهما وجوب الاعتكاف لكن لما لم ينكر عليه الصلاة والسلام على من لم يعتكف كان
ذلك منزلا منزلة الترك حقيقة والمراد أيضا المواظبة ولو حكما لتدخل التراخي فانه صلى الله عليه وسلم بين العذر
في التخلف عنها وهو خوف أن تفرض علينا ط عن ابي السعود ومفاده أن المواظبة بترك تعيد الوجوب
قال في البحر وظاهر الهداية يخالفه فانه في الاستدلال على سنة المخفضة والاستثناء قال لانه عليه
السلام فعلمها على المواظبة ثم قال في البحر والذي ظهر للعبد الضعيف أن السنة ما واظب عليه النبي صلى الله
عليه وسلم لكن ان كانت لامع الترك فهي دليل السنة المؤكدة وان كانت مع الترك أحيانا فهي دليل غير
المؤكدة وان اقرنت بالانكار على من لم يفعله فهي دليل الوجوب فافهم هذا فان به يحصل التوفيق اه قال
في النهر وينبغي أن يقيد هذا بما اذا لم يكن ذلك الفعل الواظب عليه مما اختص وجوبه به عليه الصلاة والسلام
أما اذا كان كصلاة الخس فان عدم الانكار على من لم يفعل لا يصح أن ينزل منزلة الترك ولا بد أن يقيد الترك
بكونه لغیر عذر كما في التحرير يخرج المترول لعذر كالقيام المفروض وكانه انما تركه لان الترك لعذر لا يعتد تركه
اه (قوله وأورد عليه الخ) أي على تعريف الشئ وحاصله التقص بعدم المنع لانه اذا كان الاصل في الاشياء
التوقف بمعنى عدم العلم بالحكم حل هو الاباحة والخطا لانه لم اباحة المباح الا بقوله عليه السلام او فعله فدخل
في تعريف السنة الا أن يراى في التعريف ولا مباح قال ط وكذا في المباح على القول بان الاصل الخطر
(قوله الا أن الفتية الخ) جواب عن الايراد قال في الصحاح اللهج بالشيء اللوع به وقد للهج بالأكسر يلهج لهجا
اذا غرى به اه والمعنى انهم ينطقون به كثيرا ط اقول وصريح في التحرير بان المختار أن الاصل الاباحة
عند الجمهور ومن الخفية والشافعية اه وتبعه تلذه العلامة قاسم وجرى عليه في الهداية من فصل الحسد
وفي الخيانة من أوائل الخطر والاباحة وقال في شرح التحرير وهو قول معتزلة البصرة وكثير من الشافعية
وأكثر الخفية لاسيما العراقيين قالوا واليه اشار محمد فين جدد بالقتل على كل الميتة او شرب الخمر فلم يفعل

ويلام على تركه كثيرا
ما يعترفون به لانه محظ مواقع
أنظارهم وعزفها الشئ
بما ثبت بقوله عليه الصلاة
والسلام او بفعله وليس بواجب
ولا مستحب لكنه تعريف
لمطلقها والشرط في المؤكدة
المواظبة مع ترك ولو حكما
لكن شأن الشروط أن لا تذكر
في التعاريف وأورد عليه في
البحر المباح بناء على ما هو
النصور من أن الاصل في
الاشياء التوقف الا أن الفقهاء
كثرا ما يلهجون بأن الاصل
الاباحة

مطلب
المختار أن الاصل في الاشياء
الاباحة

حتى قيل بقوله خفت أن يكون آثما لأن أصل الميتة وشرب الخمر ما لا بائنه عنهما فجعل الإباحة أصلا والحرمة بعارض الثمن اه ونقل أيضا أنه قول أكثر أصحابنا وأصحاب الشافعي - الشيخنا كل الدين في شرح أصول البرزوي - وبه علم أن قول الشارح في باب استيلاء الكفار أن الإباحة رأى المعتزلة فيه نظر فتدبر (قوله) فالتعريف بناء عليه أي على أن الأصل الإباحة أقول هذا الجواب نافع فيما سكت عنه الشارح وبني على الإباحة الأصلية أما ما نض على إباحته أو فوله عليه السلام فلا يتفق وقد نص في التحرير على أن المباح بطلق على متعلق الإباحة الأصلية كما يطلق على متعلق الإباحة الشرعية فالاحسن في الجواب أن يقال المراد بقوله في التعريف ما ثبت ثبوت طلبه لا ثبوت شرعيته والمباح غير مطلوب الفعل وإنما هو مخير فيه (قوله البداية) قبل الصواب البداية أي مزوجه نظره قد ذكر في القاموس من اليائى بديت بالشيء وبديت ابتدأت اه أي بفتح الدال وكسرها (قوله بالنية) بالتشديد وقد تحققت قهستاني وهي لغة عزم القلب على الشيء واصطلاحا كما في التلويح قصد الطاعة والتقرب إلى الله تعالى في إيجاب الفعل ودخل فيه المهمات فإن المكلف به الفعل الذي حوكت النفس ثم العزم والقصد والنية اسم للإرادة الحادثة لكن العزم المتقدم على الفعل والقصد المتقدم به والنية المترن به مع دخوله تحت العلم بالمنوى ونما في البحر (قوله أي نية عبادة) الأولى التعبير بالطاعة ليشمل نحو من المحصف فقد ذكر شيخ الإسلام زكريا أن الطاعة فعل ما يشاب عليه توقف على نية أو لا عرف من يفعله لأجله أولا والقربة فعل ما يشاب عليه بعد معرفة من يتقرب إليه به وإن لم يتوقف على نية والعبادة ما يشاب على فعله ويتوقف على نية ففخر الصلوات الخمس والصوم والزكاة والحج من كل ما يتوقف على النية قربة وطاعة وعبادة وقراءة القرآن والزكاة والعق والصدقة ونحوها مما لا يتوقف على نية قربة وطاعة لا عبادة والنظر المؤدى إلى معرفة الله تعالى طاعة لا قربة ولا عبادة اه وقواعد مذهبا لا تأباه حموى وإنما لم يكن النظر قربة لعدم المعرفة بالمقرب إليه لأن المعرفة تحصل بعده ولا عبادة لعدم التوقف على النية (قوله لا تصح) الأولى لا تحمل كما في الفتح ليشمل مثل من المحصف والطواف اه ح وفيه أنه لو قصد من المحصف لم يكن آتيا بالسنة كما أنه لو تيمم لم يتجزله الصلاة به فإن النية المسنونة في الوضوء هي المشروطة في التيمم كذا في حاشية شيخ مشايخنا الرحمن - وبالله أن الصلاة تصح عند نابا الوضوء ولو لم يكن منوبا وانما نسق النية في الوضوء ليكون عبادة فانه بدونها لا يسمى عبادة مأمورا بها كما يأتي وإن صحت به الصلاة بخلاف التيمم فإن النية شرط صحة الصلاة به فالثانية في الوضوء شرط لكونه عبادة وفي التيمم شرط صحة الصلاة به ولما لم تصح الصلاة بالتيمم المنوي به استحابة من المحصف علم أن الوضوء المنوي به ذلك ليس عبادة لكن قد يقال لا يلزم من عدم صحة الصلاة بالتيمم المذكور عدم كون ذلك الوضوء عبادة لأن صحة الصلاة أقوى على أن طهارة التيمم ضرورية فيحتمل في شروطها ولذا شرطوا في التيمم نية عبادة مقصودة ونظائر كلامهم هنا أن كون العبادة مقصودة غير شرط في النية المسنونة للوضوء فيدخل مثل من المحصف والله تعالى اعلم (قوله كوضوء الخ) فيه أن الوضوء ورفع الحدث ليسا عبادة لعدم توقفهما على النية عند نابل هما قربة وطاعة كما علمت على أنه ما لا يمكن لا يحمل إلا بالطهارة كما أفاده ح لأن الوضوء عين الطهارة ورفع الحدث وكذا امتثال الأمر بالوضوء لا زمان من لوازم وجودها فقوله كوضوء ليس تشبيلا للعبادة بل تنظير للمنوي ولا يعني أن الأصوب أن يقول أو وضوء بالعطف على عبادة وما ذكره من الاكتفاء بنية الوضوء هو ما جرم به في الفتح وأيده في البحر والنهر حيث ذكر أن المستفاد من كلامهم أن نية الطهارة لا تكفي في تحصيل السنة وكأنه لانها مستووعة إلى إزالة الحدث وانجبت فلم ينو خصوص الطهارة الصغرى فعلى هذا لنوى الوضوء كفي لأنه ورفع الحدث سواء بل هو اخص منه لأن رفع الحدث يشمل العسل فمكان الوضوء أولى اه لا يقال تنوع رفع الحدث إلى الوضوء والغسل يقتضي أن يكون كالطهارة لا ناسقول تنوعه لا يضرب لأن الغسل في خمنه وضوء فلم يكن ناويا خلاف ما اراد بخلاف تنوع الطهارة فافهم وقد مشى القنودرى في مختصره على الاكتفاء بنية الطهارة ووافقه في السراج لكن ظاهر كلام الزيلعي - أنه خلاف المذهب وفي الأشباه وعند البعض نية الطهارة تكفي أقول ويؤيده ما في تيمم البدائع عن القنودرى الصحيح من المذهب أنه إذا نوى الطهارة أجزأه وجزم به في البحر عننا لـ كن يفرق بأن الطهارة بالتراب لا تنوع بخلافها بالماء وذكر

فالتعريف بناء عليه (البداية بالنية) أي نية عبادة لا تصح إلا بالطهارة كوضوء ورفع الحدث أو امتثال أمر

مقابل الفرق بين النية والقصد والعزم

مقابل الفرق بين الطاعة والقربة والعبادة

في البحر هذا أيضاً أن نية التيمم لا تنكح على المذهب خلافاً لما في التوارد ولا اعتماداً عليه بل المعتمد
 اشتراط نية مخصوصة اهـ وأهل الفرق بين التيمم والوضوء أن كل وضوء تصح به الصلاة بخلاف التيمم فإن منه
 ما لا تصح به الصلاة كالتييمم اسـ معصفاً فإذا لم تصح نية التيمم المطلق تأمل هذا وأورد في البحر على قوله
 أو امتثال أمره لا يتأتى قبل دخول الوقت إذا يس مأموره إلا أن يقال إن الوضوء لا يكون نفلاً لأنه شرط
 للصلاة وشرطها فرض ولا يتحقق ما فيه اهـ وأجاب ط بأنه مأموره على طريق الذنب قبل الوقت وهو إحدى
 الثلاث التي المندوب فيها أفضل من القرض اهـ أقول وعلى القول بأن سبب وجوبه الحدث يكون مأموره
 قبل الوقت وجوباً موسعاً إلى انقياس إلى الصلاة كما سبق تقريره بقي هنا شيء وهو أنه إذا أراد تجديد الوضوء
 لا ينوي إزالة الحدث ولا إباحة الصلاة ويمكن دفعه بأن ينوي التجديد فإنه مندوب إليه فيكون عبادة كما في شرح
 الشيخ اسمعيل عن شرح البرجندي أقول فيه أن التجديد ليس عبادة لا لتحلل الأباطهارة فلا حسن أن يقال
 أنه ينوي الوضوء بناء على أن نيته تنكح أي ينوي امتثال الأمر لأن المندوب مأموره حقيقة أو مجازاً على
 الخلاف بين الأصوليين (قوله وصرت حوا بأنه بدونها) أي الوضوء بدون النية ليس عبادة وذلك كأن دخل
 الماء مدفوعاً أو مختاراً القصد التبرّد أو الجرد إزالة الوسخ كما في الفتح قال في المنزاع لا يصح بنا أي مع
 الشافعي في أن الوضوء المأموره لا يصح بدون النية انما نزعاهم في توقف الصلاة على الوضوء المأموره وأشار
 أبو الحسن الكرخي إلى هذا وقال الدبوسي في أسرارهم وكثير من مشايخنا يظنون أن المأموره من الوضوء
 يتأذى من غير نية وهذا غلط فإن المأموره بعبادة والوضوء بغير نية ليس بعبادة وفي مبسوط شيخ الإسلام
 لا كلام في أن الوضوء المأموره لا يحصل بدون النية لكن صحة الصلاة لا تتوقف عليه لأن الوضوء المأمور
 به غير مقصود وإنما المقصود الطهارة وهي تحصل بالمأموره وغيره لأن الماء مطهر بالطبع اهـ (قوله ويأثم
 بتركها) أي انما يسيراً كما قد مناه عن الكشف والمراد التبرك بلا عذر على سبيل الإصرار كما قد مناه أيضاً
 عن شرح التحرير وذلك لأنها سنة مؤكدة وأوجبته صلى الله عليه وسلم عليها كما حققه في الفتح راداً على القدوري
 حيث جعلها مستحبة (قوله وبأنهم افترض الخ) الصواب أن يقال وبأنهم اشرط في كون الوضوء عبادة
 لا مقتاحاً للصلاة فإن تارك النية لا يعاقب عقاب ترك الفرض واتفقاء لازم يستلزم اتقاء المأمور والشرط
 لا يكون فرضاً إلا إذا كان شرط الصحة وهذا ليس كذلك بل هو شرط في كون الوضوء عبادة فقط اهـ ح
 يؤيد أن آية الوضوء لا دلالة لها على اشتراط النية كما حققه العلامة ابن كمال في شرحه على الهداية ونقله عنه
 الجوى في حاشية الأشباه وفي البحر وليست النية بشرط في كون الوضوء مفتاحاً للصلاة انما هي شرط في كونه
 سبباً للثواب على الأصح وقيل يثاب بغير نية اهـ (قوله بسوء رجا) نقله في البحر عن شرح المجمع والوقاية معزياً
 للكفاية وفي الفتح واختلفوا في النية بالتوضوء والاحوط أن ينوي اهـ والظاهر أن المراد أن الاحوط
 القول بلزوم النية تأمل (قوله وينذر) أي على القول الضعيف بجواز الوضوء به فهو كالتييمم لأنه بدل عن
 الماء حتى لا يجوز به حال وجود الماء وينقض به إذا وجد ذكره القدوري في شرحه عن أصحابنا فتح والظاهر
 أن العلة في سؤر الجمار كذلك لأنه انما يتوضأ به مع التيمم عند فقد الماء كما يأتي (قوله وبأن وقتها)
 معطوف على قوله بأنه بدونها (قوله ينبغي أن تكون) أي النية والذي رأيته في الأشباه يكون بالماء
 التحية أي يكون وقتها فعلى الأول ينبغي بمعنى يطلب وعلى الثاني هي ما يستعملها العلماء في مقام البحث فيما
 لا تنقل فيه وهو المتبادر من الأشباه (قوله قلت لكن الخ) استدراك على الأشباه بأن ما بحثه منقول كما ذكره
 الجوى والظاهر أنه استدراك على قوله عند غسل الوجه قال في إمداد الفتاح وأما وقتها فعند ابتداء الوضوء
 حتى قبل الاستبراء اهـ أي لأن الاستبراء من سنن الوضوء بل من أقوى سننه كما صرح حوا به ولهذا قيل كان
 ينبغي ذكره هنا (قوله قبل سائر السنن) سائر هنا بمعنى باقي لا بمعنى جميع والالكان محلها قبل نفسها اهـ ح
 وأفاد في القاموس أن استعماله بالمعنى الثاني وهم أو قليل (قوله فلا تسن الخ) حاصله أنه ليس محل سنيتها
 عندنا هو محل فرضيتها عند الشافعي الذي هو قبيل غسل الوجه (قوله لذى الفهم) أي الإدراك متعلق
 بقوله انت أو بقوله تنكح أي تذكر أو بسؤال أو حال منه ومثله قوله في النية لكن يزيد عليه جواز تعلقه
 بعالم على أن في معنى الباء (قوله حقيقة) قدما بيان حقيقة الغة واصطلاحاً (قوله حكم) هو أنها سنة

وصرت حوا بأنه بدونها ليس
 بعبادة ويأثم بتركها وبأنها
 فمعرض في الوضوء المأموره
 وفي التوضؤ بسوء رجا وينذر
 تنكح كالتيمم وبأن وقتها عند
 غسل الوجه وفي الأشباه
 ينبغي أن تكون عند غسل
 اليدين للرسخين لينال ثواب
 السنن قلت لكن في القهستاني
 ومحلها قبل سائر السنن كما في
 التحفة فلا تسن عندنا قبيل
 غسل الوجه كما تفرض عند
 الشافعي اهـ وفيها سمع
 سؤالات مشهورة نظمها
 العراقي فقال
 سمع سؤالات لذى الفهم انت
 تنكح على لكل عالم في النية

مطاب
 سائر بمعنى باقي لا بمعنى جميع

في الوضوء والغسل وشرط في المقاصد من العبادات كالصلاة والزكاة وفي التيمم وفي الوضوء بهذا التمر وسور
 الجار وفي نحو الكفارات وفي صيرورة المنوى بهم عبادة (قوله محل) هو القلب فلا يكتفى بالتلفظ بالسان دون
 الآن لا يقدر أن يحضر قلبه لينوى به أو يشك في النية فيكفيه اللسان وحل يستحب التلفظ بها أو يسر
 أو يكره فيه أقوال اختار في الهداية الأول أن لا يجتمع عزيمته وفي الفتح لم ينقل على النبي صلى الله عليه وسلم
 وأصحابه التلفظ بها إلا في حديث صحيح ولا ضعيف وزاد ابن أمير حاج ولا عن الأئمة الأربعة وعامة في الأشياء
 في بحث النية (قوله زمن) هو أول العبادات ولو حكما كما لو نوى الصلاة في بيته ثم حضر المسجد وافتتح
 الصلاة تلك النية بلا فاصل يمنع البناء وكيفية الزكاة عند عزل ما وجب ونية الصوم عند الغروب والحج عند
 الإحرام كما بسطه في الأشياء (قوله وشرطها) هو الإسلام والتمييز والعلم بالمنوى وأن لا يأتي بخلاف بين النية
 والمنوى ويسان في الأشياء (قوله والقصد) أي المقصود منه ما صدر به اسم المفعول قال في الأشياء
 قالوا المقصود منها تمييز العبادات من العادات وتمييز بعض العبادات عن بعض كالأعمال عن المفطرات
 قد يكون حجة أو لعدم الحاجة اليه فلا يكون عادة أو لا يلتبس بغيره لا تشترط كالإيمان بالله تعالى والمعرفة
 والخوف والرجاء والنية وقراءة القرآن والأذكار والأذان (قوله والكيفية) أي الهيئة وهو منسوب للكف
 اسم الاستحسان لأنهم شأنها أن يسأل بها عن حال الأشياء فما يجب به يقال فيه كيفية في الهيئة التي
 يجب بها السائل عن حال شيء بقوله كيف هو كقوله كيف زيد فتقول صحيح أو سقيم فيقال هنا ينوى
 في الوضوء والغسل والتيمم استحباة ما لا يحل إلا بالطهارة أو رفع الحدث مثلا هذا ما ظهر لي ثم رأيت نحوه في
 الامداد فافهم (قوله قولاً) أشار به إلى أنه لا تنافي بين نية الابتداء بها وبالنية وغسل اليدين لأن النية
 محلها القلب والتسمية محلها اللسان وغسل اليدين بالفعل أقاده ط لكن في الشرب لا يلائم أن مراعاة استحباب
 التلفظ بالنية يفوت البدء بالتسمية حقيقة فيكون إضافيا اه (قوله وتحصل بكل ذكر) فلو كبر أو حلق
 أو حمد كان مقبلا السنة يعني لأصلها وكما لها بما يأتي أفاده في النهر (قوله لكن الواردة الخ) قال في الفتح
 أفتلها المفعول عن السلف وقيل عن النبي صلى الله عليه وسلم بسم الله العظيم والحمد لله على الإسلام وقيل
 الأفضل بسم الله الرحمن الرحيم بعد التعوذ وفي المجتبى يجمع بينهما اه وفي شرح الهداية للعيني المروى
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بسم الله والحمد لله رواه الطبراني في الصغير عن أبي هريرة بأسناد حسن اه
 (قوله قبل الاستنجاء) لانه من الوضوء والبداءة في الوضوء شرعت بالتسمية حلية وفيها ثم هذا كله أي
 ما ذكر من الفاظ التسمية عند ابتداء الوضوء أما عند الاستنجاء ففي الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا دخل
 الخلاء قال اللهم اني اعوذ بك من الخبث والنجاسة وزاد سعيد بن منصور ورواه حاتم وابن السكن في أوله بسم الله
 والخبث بضمين ويجوز تسكين الباء على الأصح جمع خبث والنجاسة جمع خبيثة قيل المراد به ما ذكره الشياطين
 ونامهم وقيل غير ذلك (قوله وبعده) لانه حال مباشرة الوضوء درر وفيها أن عند بعض المشايخ تسن قبله
 وعند بعضهم بعده فالأحوط أن يجمع بينهما اه واختار في الهداية وقاضى خان (قوله الاحال انكشاف
 الخ) الظاهر أن المراد انه يسبح قبل رفع ثيابه أن كان في غير المكان المعتد لقضاء الحاجة والاقبل دخوله فلو نسي
 فيها سبى بقلبه ولا يحرك لسانه تعظيما لاسم الله تعالى (قوله بل المندوب) قال في السراج انه يأتي بها الثلاث نحو
 وضوءه عنها وقالوا انها عند غسل كل عضو مندوبة نهر (قوله وأما الأكل الخ) أي إذا نسيها في ابتداءه
 واعلم أن الربيعي ذكر أنه لا تحصل السنة في الوضوء وقال بخلاف الأكل لأن الوضوء عمل واحد بخلاف
 الأكل فإن كل لقمة فعل مبتدأ قال في البحر ولهذا قال في الخاتمة لوقال كلما أكلت اللقمة لله على أن اصدق
 بذرهم فعليه بكل لقمة درهم لأن كل لقمة أكل اه وذكر في الفتح أن هذا التعليل يستلزم في الأكل تحصيل السنة
 في الباقي لاستدراك ما فات وقال شارح المنية والأولى أنه استدراك ما فات لقوله صلى الله عليه وسلم إذا
 أكل أحدكم فليذكر اسم الله على طعامه فليقل بسم الله أوله وآخره رواه أبو داود والترمذي
 ولا حديث في الوضوء اه أي فلو لم يكن فيه استدراك لما فات لم يكن لقوله أوله فائدة ولا يمكن الاستدراك
 في الوضوء بقوله بسم الله أوله وآخره لأن الحديث وارد في الأكل ولا حديث في الوضوء وقد يقال إذا حصل به
 الاستدراك في الأكل مع أنه أفعال متعددة يحصل في الوضوء بالأولى لانه فعل واحد فيستأذ ذلك

بعينه حكم محل زمن
 وشرطها والتصد والكيفية
 (و) البداءة (بالنية) قولاً
 وتحصل بكل ذكر لكن
 الوا رد عنه عليه السلام باسم
 الله العظيم والحمد لله على دين
 الإسلام (قبل الاستنجاء
 وبعده) الاحال انكشاف وفي
 محل نجاسة فيسبى بقلبه ولو
 نسي اسمي في خلاله لا تحصل
 السنة بل المندوب وأما الأكل
 فتحصل السنة في باقيه لا في لفافات

قوله بغسل يديه اعلها نسخته
التي كتب عليها والا فالذي في
نسخ الشارح بغسل اليدين
اه صححه

وليقبل بسم الله اترله وآخره

(و) البداية (بغسل اليدين)

الظاهرين ثلاثا قبل الاستنجاء

وبعد وقيد الاستيقاظ اتفاق

ولذا لم يقل قبل ادخالهما

الاناء لثلاثتهم اختصاص

السنة بوقت الحاجة لان

مفاهيم الكتب حجة بخلاف

اكثر مفاهيم النصوص كذا

في النهروفيه من الحج المفهوم

معتبر في الروايات اتفاقا ومنه

اقوال الصحابة قال وينبغي

تقديم ما يدرك بالأي لا مالا

يدركه اه وفي انقضاء

عن حدود المياه المفهوم

معتبر في نص العتوبة كما في

قوله انه الى كذا انهم عن ربه

يؤمنون

مطلب

في دلالة المفهوم

بدلالة النص لا بالقياس ويؤيده ما نقله العيني في شرح الهداية عن بعض العلماء انه اذا سمي في أثناء الوضوء
اجزاء (قوله وليقبل بسم الله الخ) أي اذا اراد تحصيل السنة فيما فات وكان الاولى أن يقول ما لم يقل
(تمة) ما ذكره المصنف من أن البداية بالسنة سنة هو مختار الطحاوي وكثير من المتأخرين ورجح في الهداية
ندمها قبل وهو ظاهر الرواية شهر وتعجب صاحب الجبر من المحقق ابن الهمام حيث رجع هنا وجوب اتم ذكر
في باب شروط الصلاة أن الحق ما عليه علماء ونامن انها مستحبة كيف وقد قال الامام احمد لا علم فيها حديثا
ثابتا (قوله وبالدعاء بغسل يديه) قال ابن الكمال السنة تقديم غسل اليد وأما نفس الغسل ففرض
ولا اشارة الى هذا المعنى قال البداية بغسل يديه ولم يقل غسل يديه ابتداء كما قال غيره اه (قوله الطاهرين)
أما غسل الجسدين فواجب يحجر (قوله ثلاثا) لم يكتف بقول المصنف الآتي وتلث الغسل لان المتأخر
منه أن المراد به غسل الاعضاء الثلاثة فافهم قال في الحلية والطاهر أنه لو نقص غسلهما عن الثلاث كان آتيا
بالسنة تارك لكالها على انه في رواية عند اصحاب السنن الاربع الحديث المستيقظ أنه صلى الله عليه وسلم قال
مرتين أو ثلاثا وقال الترمذي حسن صحيح (قوله قبل الاستنجاء وبعده) قال في النهرو لا خفاء أن الابتداء كما
يطلق على الحقيقي يطلق على الاضافي أيضا وهما مستان لا واحدة اه (قوله وقيد الاستيقاظ) أي الواقع
في الهداية وغيرها تبع الحديث الصحيحين اذا استيقظ احكم من منامة فلا يغسل يديه في الاناء حتى يغسلها
ولفظ مسلم حتى يغسلها ثلاثا فانه لا يدري اين بات يده (قوله اتفاقا) أي غير متصود الذ كر لا احتراز عن
غيره قال في العناية خص المصنف يعني صاحب الهداية بالمستيقظ تير كلفظ الحديث والسنة تشمل المستيقظ
وغيره وعليه الاكثرون اه ومنهم من قال انه مقصود وان غسلها لغير المستيقظ ادب كما في السراج
وفي النهرو الاصح الذي عليه الاكثر أنه سنة مطلقا لكنه عند قوم النجاسة سنة مؤكدة كما اذا نام لا عن استنجاء
او كان على بدنه نجاسة وغير مؤكدة عند عدم توهمها كما اذا نام لا عن شيء من ذلك أو لم يكن مستيقظا عن نوم
اه ونحوه في الجبر (قوله ولذا) أي اكون القيد اتفاقا وان الغسل سنة مطلقا (قوله بوقت الحاجة) أي
الى ادخالها الاناء ابن كمال فيكون مفهومه انه اذا لم يحجج الى ذلك بأن كان الاناء صغيرا يمكن رفعه والصب
منه لا يستغسلها مع انه يستغسلها مطلقا (قوله لان مفاهيم الكتب حجة) اه لا لتوهم أي انه لو قال ذلك
لتوهم ما ذكر لان الخ والمفاهيم جمع مفهوم وهو دلالة اللفظ على شيء مسكوت عنه وهو قسمان مفهوم الموافقة
وهو أن يكون المسكوت عنه أي غير المذكور موافقا للمنطوق أي المذكور في الحكم كدلالة انتهى عن
التأفيف على حرمة الضرب وهذا يسمى عندنا دلالة النص وهو معتبر اتفاقا ومفهوم المخالفة بخلافه وهو
أنسام مفهوم الصفة والشرط والغاية والعدد واللقب وهو معتبر عند الشافعي الا مفهوم اللقب قال في التحرير
والحفية يتقون مفهوم المخالفة بأقسامه في كلام الشارع فقط اه فأفاد أنه في الروايات ونحوها معتبر بأقسامه
حتى مفهوم اللقب وهو تعليق الحكم بجملة كقولك صلاة الجمعة على الرجال الاسرار ففهم منه عدم وجوبها
على النساء والعبيد وفي شرح التحرير عن شمس الأئمة الكردي أن تخصيص الشيء بالذ كر لا يدل على نفي الحكم
عماده في خطابات الشارع فأما ما في متفاهم الناس وعرفهم وفي المعاملات والعقليات فبدل اه وتوضيح
هذا المحل يطالب من حواشينا على شرح المنار (قوله بخلاف اكثر مفاهيم النصوص) كالأيات والاحاديث
اكونها من جوامع الكلام فتمثل قوائد كثيرة تقتضي تخصيص المنطوق بالذ كر ولا ترى الخلف يستفيدون منها
ما لم يدركه السلف بخلاف الروايات فانه قلائق فيم اتفارت الانتظار والمراد منها مفاهيم الموافقة
فمعتبرة مطلقا كما قد منها وقيد بالاكثر لان من النصوص ما يعتبر مفهومه كنص العتوبة كما يأتي (قوله وفيه
من الحج) أي في الهر من كتاب الحج عند ذكر الجنايات (قوله في الروايات) أي عن الأئمة والمراد في أكثرها
كما يأتي (قوله ومنه) أي من الذي يعتبر مفهومه اتفاقا ط (قوله تقبيده) أي ما ذكر من اعتبار
المفهوم في اقوال الصحابة ط (قوله بما يدرك بالرأي) أي ما للعقل فيه بحال ونصرف ط (قوله
لا ما لم يدركه) أي لانه في حكم المرفوع والمرفوع نص والنص لا يعتبر مفهومه ط اقول ولهذا اتفق اصحابنا
على تقليد الصحابة فيما لا يدرك بالرأي كما في اقل الخيض قالوا انه ثلاثه ايام أخذ اقول عمر رضي الله عنه لتعين
جهة السماع (قوله كما في قوله تعالى الخ) لان اهل السنة ذكروا من جلال الأدلة على جواز رؤيته تعالى

قوله لا ما لم يدركه اه كذا بخطه
والذي في نسخ الشارح لا مالا
يدركه اه صححه

في الآخر هذه الآية حيث جعل الإلزام عن الرواية عقوبة للفقار فيهم منه أن المؤمنين لا يجيبون واللا يمكن
 ذلك عقوبة للفقار (قوله فأكثرى لا تكفى) يحمل عليه ما مر عن النور من غير الاكثر ما مر من تقييد الهداية
 بالمستقط (قوله الى الرسغين) تنبيه رسغ بالسبب والصاد وبضم فسكون أو بضمين أفاده في القاموس (قوله
 مفصل الكف) على وزن منبر ملقى العظمين من الجسد قاموس وهو اسم جنس يصدق على ما فوق الواحد فلذا
 ساغ تفسير المتن به تأمل (قوله قال) أى الشاعر وتساهاوا في حذف فاعله لانه معلوم لانه لا يقول النظم
 الا شاعر ط (قوله لنصره) أى الشخص المعلوم من المقام ط (قوله في الوسط) في بعض النسخ ما وسط
 اى ما توسط بينهما (قوله فخذ بالعلم) الباء زائدة او اصلية والمفعول محذوف أى خذ هذه المسائل بعلم لا بظن
 لانه قد يوقع في الغلط أو ضمن خذ معنى الظفر (قوله ثم ان لم يمكن الخ) ثم للترتيب والترخي في الاخبار لانه من
 تمة أول الكلام وفي كيفية الغسل تفصيل ذكر الشارح الخ في منه وترك الظاهر قال في التبرثم كيفية هذا الغسل
 أن الاناء ان امكن رفعه غسل اليمنى ثم اليسرى ثلاثا وان لم يمكن لكان معه اناء صغير فكدلك والا ادخل
 اصابع يده اليسرى مضغوطة دون الكف وصب على اليمنى ثم يدخلها ويغسل اليسرى اه وفي البحر قالوا بكرة
 ادخال اليد في الاناء قبل الغسل للحديث وهي كراصة تنزيه لان النهى فيه مصروف عن التحريم بقوله فانه لا يدري
 اين باتت يده فانه يحول على الاناء الصغير والكبير اذا كان معه اناء صغير فلا يدخل اليد اصلا وفي الكبير على
 ادخال الكف كذا في المستقصى وغيره وفي شرح الانطع يكره الوضوء بالماء الذي ادخل المستقط يده فيه
 لاحتمال نجاسة الماء الذي ادخل الصبي يده فيه اه اقول وظاهر التعليق انه لو نام مستنجبا ولا نجاسة
 عليه لا يكره ادخال يده ولا الوضوء مما ادخل يده فيه لعدم احتمال النجاسة تأمل (قوله وصب على اليمنى) أى
 ثم يدخلها ويغسل اليسرى كما مر (قوله لاجل التيامن) فيه جواب عما قيل لاجابة الى الصب على كل
 واحدة من كفيه على حدة لانه يمكن غسل الكفين بماء صب على الكف اليمنى كما هو العادة ورد في الدرر بأن فيه
 ترجيحاً لعادة العوام على عرف الشرع أى لان عرف الشرع البداءة باليمين وبأن نقل البلية في الوضوء من
 احدى اليدين أو الرجلين الى الاخرى لا يجوز بخلاف الغسل اه اقول لكن ذكر في الحلية أن ظاهر
 الاحاديث الجع بينهما وانه نص غير علماء على انه لا يستحب التيامن هنا كفى غسل الخدين والمخربين ومسح
 الاذنين والخفين الا اذا تعذر ذلك فحينئذ يقدم اليمنى منهما والقواعد لا تنبوعه اه ملخصا لكن بشكل عليه
 مسألة نقل البلية وقد يجاب بأن نقل البلية يجوز هنا بدليل ظاهر الاحاديث فتكون حينئذ عادة العوام
 موافقة لعرف الشرع ولذا قال ابن حجر في التلخيص وسن غسلهما مع الالتباس انتهى فلما تأمل (قوله ولو ادخل
 الكف الخ) محترز قوله ادخل اصابع يسراه (قوله ان اراد الغسل) أى غسل الكف (قوله صار الماء
 مستعملا) أى الماء الملاقى للكف اذا انفصل لاجتماع الماء بجز وفيه كلام طويل سيأتى في بحث
 المستعمل (قوله لا) أى لا يصير مستعملا ومثله اذا وقع الكوز في الحب فادخل يده الى المرفق نجز
 وذلك للحاجة وان وجدت عليه الاستعمال وهي رفع الحدث كما افاده ح (قوله ولو لم يمكنه الاعتراف الخ)
 في البحر والهر عن المضمرات لو بداه نجستان امر غيره بالاغتراف والصب فان لم يجد ادخل منديل يغسل
 بهما تقاطر منه فان لم يجد رفع الماء بفيه فان لم يقدر تيمم وصلى ولا إعادة عليه اه قال في البحر وفي مسألة
 رفع الماء بفيه اختلاف والصحيح انه يصير مستعملا وهو يزيل الخبث اه أى فيزيل ما على يديه من الخبث
 ثم يغسلهما بالوضوء افاده ط (قوله وهو سنة) ارادهم مطلقا الشامل للمؤكد وغيره ح أى لانه
 عند توهم النجاسة سنة مؤكدة وعند عدمه غير مؤكدة كما قدمناه (قوله كما ان الفاتحة) أى قراءتها واجبة
 وتنبؤ عن الفرض واعلم أن ما ذكره هنا من انه سنة تنوب عن الفرض هو ما اختاره في الكافي
 وتبعه في الدرر وهو أحد اقوال ثلاثة لكنه مخالف لما أشار اليه صدر كلامه حيث عبر بالبداءة بغسل يديه فانه
 ظاهر في اختيار القول بأنه فرض وتقديمه سنة كما قدمناه عن ابن كمال وهذا ما اختاره في الفتح والمعراج
 وانجازية والسراج لقول محمد في الاصل بعد غسل الوجه ثم يغسل ذراعيه ولم يقل يديه فلا يجب غسلهما
 ثانيا قال في البحر وظاهر كلام المشايخ أنه المذهب وقال السرخسي الاصح عندي انه سنة لا تنوب
 عن الفرض فبعد غسلهما واحتشكه في الذخيرة بأن المقصود التطهير وقد حصل واجاب الشيخ اسمعيل

وأما اعتباره في الرواية
 فأكثرى لا تكفى (الى الرسغين)
 بالضم مفصل الكف بين الكوع
 والكرسوع وأما البوع ففي
 الرجل قال
 وعظم على الابهام كوع وما يلي
 نخصره الكرسوع والرسغ في الوسط
 وعظم على الابهام رجل ملقب
 بيوع فخذ بالعلم واحذر من الغلط
 ثم ان لم يمكن رفع الاناء
 أدخل اصابع يسراه مضغوطة
 وصب على اليمنى لاجل
 التيامن ولو أدخل الكف ان
 اراد الغسل صار الماء مستعملا
 وان اراد الاعتراف لا ولولم
 يمكنه الاعتراف بشئ ويده
 نجستان تيمم وصلى ولم بعد
 (وهو) سنة كما أن الفاتحة
 واجبة (ينوب عن الفرض)

النابلسي بأن المراد عدم النية من حيث ثواب الفرض لو أتى به مستقلاً قصداً إذا السنة لا تؤذيه وبؤيده
اتفاقهم على سقوط الحدث بالنية اه وحاصله أن الفرض سقط لكن في ضمن الغسل المسنون لا قصداً
والفرض انما يثاب عليه إذا أتى به على قصد الفرضية كمن عليه جناية قد نسيها واعتسل للجمعة مثلاً فإنه يرتفع
حدثه ضمناً ولا يثاب ثواب الفرض وهو غسل الجنابة ما لم ينو له لا ثواب الا بالنية وحينئذ فيسن أن يعيد
غسل الميدين عند غسل الذراعين ليكون آتياً بالفرض قصداً ولا يثوب الغسل الأول مثابه من هذه الجهة وإن
ثاب مثابه من حيث أنه لو لم يعده سقط الفرض كما يسقط لو لم ينو أصلاً ويظهر لي على هذا أنه لا مخالفة بين الأقوال
الثلاثة لأن القائل بالفرضية أراد أنه يجزئ عن الفرض وأن تقديم هذا الغسل الجزئي عن الفرض سنة
وهو معنى القول بأنه سنة ثوب عن الفرض والظاهر أنه على هذين القولين يسن إعادة الغسل لما رتقته
الأقوال والله تعالى أعلم (قوله وبسن الخ) نقله في النهر عن الذخائر الشريفة وفيه تأييداً ذكرناه آنفاً حيث
لم يقيد باحد الأقوال اذ يبعد القول بأن إعادة غسلهما عبثاً وسراف فافهم (قوله والسوال) بالسكسرى معنى
العود الذي يستاك به ويعنى المصدر قال في الدرر وهو المراد ههنا فلا حاجة إلى تقدير استعمال السوال اه
فالمراد الاستاك قال الشيخ احميل وبه عبرى الفتح وصرح به في الغاية وغيرها ونقله ابن قارس في مقياس
اللغة وهو في الصباح المنير أيضاً فلا يرد ما قيل أنه لم يوجد في الكتب المعتبرة اه ونقله فوح افندي أيضاً عن
الحافظ ابن حجر والعراقي والكرمانى قال وكفى بهم جنة (قوله سنة مؤكدة) خبر لم يتد محذوف ان قدر قوله
والسوال معطوفاً على ما قبله لا مبدأً وعلى العطف فهل هو مرفوع أو مجرور واستظهر في البحر تبعاً لما ذهب
إليه في لقيده أن الابتداء به سنة أيضاً واستظهر في النهر الأول لترجيح كونه عند المخضنة ثم قيل أنه مستحب لأنه
ايس من خصائص الوضوء وصححه الزيلعي وغيره وقال في الفتح أنه الحق لكن في شرح المنية الصغير وقد عده
القدروى والاكترون من السنن وهو الأصح اه ظلت وعليه المتون (قوله عند المخضنة) قال في البحر
وعلمه الاكثر وهو الاول لأنه اكمل في الانتفاء (قوله وهو للوضوء عندنا) أى سنة للوضوء وعند الشافعي
للصلاة قال في البحر وقالوا قاعدة الخلاف تظهر فمن صلى بوضوء واحد صلوات يكفيه عندنا لا عنده وعله السراج
الهندي في شرح الهداية بأنه إذا استاك للصلاة ربما يخرج دم وهو نجس بالاجماع وان لم يكن ناقضاً عند
الشافعي (قوله الا اذا نسيه الخ) ذكر في الجوهرة ومفاده أنه لو أتى به عند الوضوء لا يسن له أن يأتي
به عند الصلاة لكن في الفتح عن الغزوية يستحب في خمسة مواضع اصفرار السن وتغير الرائحة والقيام من
النوم والقيام إلى الصلاة وعند الوضوء لكن قال في البحر ينافيه ما نقلوه من أنه عندنا للوضوء لا للصلاة ووفق
في النهر يحمل ما في الغزوية على ما في الجوهرة أى أنه للوضوء واذا نسيه يكون مندوباً للصلاة لا للوضوء وهذا
ما اشار إليه الشارح لكن قال الشيخ اسمعيل فيه نظراً بالنظر إلى تعليل السراج الهندي المتقدم اه اقول هذا
التعليل عليل فقد ردت بأن ذلك أمر متوهم مع أن من يثابر عليه لا يدعى ويظهر لي التوفيق بأن معنى قولهم هو
للوضوء عندنا بيان ما تحصل به الفضيلة الواردة فيما رواه احمد من قوله صلى الله عليه وسلم صلاة بسوال افضل
من سبعين صلاة بغير سवाल أى أنها تحصل بالاتيان به عند الوضوء وعند الشافعي لا تحصل الا بالاتيان به عند
الصلاة فعندنا كل صلاة صلاها بذلك الوضوء هما هذه الفضيلة خلافاً له ولا يلزم من هذا اني استحبابه عندنا
اسكل صلاة أيضاً حتى يحصل التثافي وكيف لا يستحب للصلاة التي هي مناجاة الرب تعالى مع أنه يستحب
الاجتماع بالناس قال في امداد الفتاح وليس السوال من خصائص الوضوء فإنه يستحب في حالات منها تغير القم
والقيام من النوم إلى الصلاة ودخول البيت والاجتماع بالناس وقرأة القرآن لقول ابى حنيفة ان السوال
من سنن الدين فستوى فيه الاحوال كلها اه وفي التهستافى ولا يختص بالوضوء كما قيل بل سنة على حدة
على ما في ظاهر الرواية وفي حاشية الهداية أنه مستحب في جميع الاوقات ويؤكد استحبابه عند قصد الوضوء
فيسن أو يستحب عند كل صلاة اه ومن صرح باستحبابه عند الصلاة أيضاً الحلبي في شرح المنية الصغير وفي
هدية ابن العماد أيضاً وفي التارخانية عن التهمة ويستحب السوال عندنا عند كل صلاة ووضوء وكل ما يغير القم
وعند البيهقي اه فاعتزم هذا التحرير الفريد (قوله وأقله الخ) اقول قال في المعراج ولا تقدير فيه بل يستاك
إلى أن يطمئن قلبه بزوال النكته واصفرار السن والمستحب فيه ثلاث ثلاث مياه اه والظاهر أن المراد

ويسن غسلهما أيضاً مع
الذراعين (والسوال) سنة
مؤكدة كما في الجوهرة عند
المخضنة وقيل قبلها وهو
للوضوء عندنا الا اذا نسيه
فيندب للصلاة كما يندب
لاصفرار سن وتغير رائحة
وقراءة قرآن وأقله ثلاث

في الاعلى وثلاث في الاسفل
(عجاء ثلاثة) وذهب اسماكه
(بنيان) وكونه لنا مستويا
باعتدني غلظا الخنصر وطول
شبه ويستاك عرضا لا طولا
ولا مضطجعا فانه يورث كبير
الظلمان ولا يقبضه فانه يورث
الاباسرر ولا يجمعه فانه يورث
العمى ثم يغسله والافيسنالك
الشحان به ولا يراد على الشبر
والا فالشيطان يركب عليه
ولا يضعه بل ينصبه والاختطار
الجنون فهو ستاني ويكره بمؤذ
ويحرم بندي سم ومن منافع
انه شفاء لما دون الموت ومذكر
للشهادة عنده وعند فقده
اوفقه اذ سانه تقوم الخرفة
الخشنة او الاصبع مقامه
كما يقوم العلك مقامه لامرأة
مع القدرة عليه (وغسل القدم)
أى استيعابه ولا عبر بالفصل
منظرا

في منافع السواك

لا تقدر فنه من حيث تحصيل السنة وانما تحصل باطمئنان التلب فلو حصل باقل من ثلاث فالمستحب اكملها
كما قالوا في الاستيعاب بالجر (قوله في الاعلى) ويبدأ من الجانب الايمن ثم اليسر وفي الاسفل كذلك بجر
(قوله عجا ثلاثة) بأن يله في كل مرة (قوله وذهب اسماكه بيناه) كذا في البحر والنهر قال في الدرر
لانه المنقول المتوارث اه وظاهره انه منقول عن النبي صلى الله عليه وسلم لكن قال بحشية العلامة نوح
افندي اقول دعوى النقل تحتاج الى نقل ولم يوجد غايته ما يقال ان السؤال ان كان من باب التطهير استحب
باليمين كالمضمضة وان من باب ازالة الاذى قبل اليسرى والظاهر الثاني كما روى عن مالك واستدل للاول بما
ورد في بعض طرق حديث عائشة انه صلى الله عليه وسلم كان يجهجه التيامن في ترجله وتنعله وظهره وسواكه ورد
بأن المراد البداية بالجانب الايمن من القدم اه ملخصا وفي البحر والنهر والسنة في كيفية اخذها أن يجعل الخنصر
اسفله والابهام اسفل رأسه وباقي الاصابع فوقه كما رواه ابن مسعود (قوله وكونه لنا) كذا في الفتح وفي
السراج يستحب أن يكون السؤال لا يطبأ بلوى لانه لا ينزل القلح وهو رشح الاسنان ولا يابس البحر اللثة وهي
منبت الاسنان اه فالمراد أن رأسه الذي هو محل استعماله يكون لنا أي لافي غاية الخشونة ولا غاية
النعومة تأمل (قوله بلا عقد) في شرح درر البحار قليل العقد (قوله في غلظ الخنصر) كذا في المعراج
وفي النخ الاصبع (قوله وطول شبر) الظاهر أنه في ابتداء استعماله فلا يضطر تصد بعد ذلك بالقطع منه
لتسويته تأمل وهل المراد شبر المستعمل او المعتاد الظاهر الثاني لانه يحمل الاطلاق غالبا (قوله ويستاك عرضا
لا طولا) أي لانه يجرح لحم الاسنان وقال الغزوي طولوا وعرضاوا اكثر على الاول بجر لكن وفق
في الحلية بانه يستاك عرضا في الاسنان وطولا في اللسان جمع بين الاحاديث ثم نقل عن الغزوي انه يستاك
بالمداواة خارج الاسنان ودخلها اعلاها واسفلها ورؤس الاضراس وبين كل سنين (قوله ولا يقبضه) أي
بيده على خلاف الهيئة السنوية (قوله ولا يجمعه) يضم الميم كيخص وأما بلع الريق بلامص ففي الحلية قال
الحكيم الترمذي وأبلغ ريقك اول ماتستاك فانه ينفع الجذام والبرص وكل داء سوى الموت ولا تبلغ بعده شياً
فانه يورث الوسوسة يرويه زياد بن علقمة اه (قوله ولا يضعه الخ) أي لا يلقيه عرضا بل ينصبه طولاً قال
القاسمستاني وموضع سواكه صلى الله عليه وسلم من اذنه موضع القلم من اذن الكتاب وأسوكة اصحابه
خلف آذانهم كما قال الحكيم الترمذي وكان بعضهم يضعه في طي عمامته اه (قوله ولا يخطر الجنون) فانه
يروى عن سعيد بن جبيرة قال من وضع سواكه بالارض فحق من ذلك فلا يلوم من ان نفسه حلية عن الحكيم
الترمذي (قوله ويكره بمؤذ) قال في الحلية وذكر غيره واحدا من العلماء كراهته بقضبان الرمان والريحان اه
وفي شرح الهداية للعيني روى الحارث في مسنده عن خمير بن حبيب قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
السواك بعد الرمان وقال انه يحترق عرق الجذام وفي النهر ويستاك بكل عود الا الرمان والقصب وأفضله الاراك
ثم الزيتون روى الطبراني ثم السواك الزيتون من شجرة مباركة وهو سواك وسواك الانبياء من قبلي (قوله
ومن منافع الخ) في التمر نبلاية عن حاشية صحيح البخاري للفارسي ان منها انه يطيب بالشيب ويحذ البصر
وأحسنه انه شفاء لما دون الموت وانه يسرع في الشئ على الصراط اه ومنها ما في شرح المنية وغيره انه مطهرة
للغم ومرضاة للرب ومفرحة للملائكة ومجلاة للبصر ويذهب الخبز والحفر ويبيض الاسنان ويشد اللثة ويضم
الطعام ويقطع البام وبضع الصلاة ويظهر طريق القرآن ويزيد في الفصاحة ويقوى المعدة ويسخط الشيطان
ويزيد في الحسنات ويقطع المزة ويسكن عروق الرأس ووجع الاسنان وطيب النكهة ويسهل خروج الروح قال
في النهر ومنافعه وصلت الى سيف وثلاثين منفعة ادناها ما طاة الاذى وأعلها تاذ كبير الشهادة عند الموت ورتنا
الله ذلك بمنه وكرمه (قوله عنده) أي عند الموت (قوله أو الاصبع) قال في الحلية ثم بأي اصبع استاك
لا بأس به والافضل أن يستاك بالسبابة يبدأ بالسبابة اليسرى ثم باليمنى وان شاء استاك بإبهامه اليمنى والسبابة
اليمنى يبدأ بالابهام من الجانب الايمن فوق ويحت ثم بالسبابة من اليسر كذلك (قوله كما يقوم العلك مقامه)
أي في الثواب اذا وجدت النية وذلك أن المواظبة عليه تضعف استناما فيستحب لها فاعله بجر وظاهره انه
لا يتقيد بحال المضمضة ط (قوله واذا عبر بالفصل) افاد أن الاستيعاب يفاد بالفصل دون المضمضة والاستنشاق
ففيه نظر فانهما كذلك فالمضمضة اصطلاحا استيعاب الماء جميع القدم وفي اللغة التحريك والاستنشاق اصطلاحا

ايصال الماء الى المارن والغنة من الشق وهو جذب الماء ونحوه يريح الانف الى داخله فبحر واجب بأن المراد ما قاله الزيلعي وهو أن السنة فيها المبالغة والغسل ادل على ذلك وأورد أن المبالغة المذكورة ليست نفس الاستيعاب على أن المبالغة سنة أخرى فالعبر عنها وعن اصلها بعبارة واحدة يوهم أنهم ما سنة واحدة وليس كذلك نهر وأيضا لا يناسب ذلك من صرح بسنية المبالغة كالمصنف قلت فالاحسن أن يقال ان التعبير بغسل الفم والانف ادل على الاستيعاب من المضغطة والاستنشاق بالنظر الى المعنى اللغوي تأمل (قوله أولا اختصار) أورد عليه أن الاختصار مطلوب ما لم يفت فائدة منهية فان المضغطة ادارة الماء في الفم ثم جبه والغسل لا يدل على ذلك وأجاب في النهر بأن كون الحج شرطاً فيها هو رواية عن الثاني والاصح انه ليس بشرط لما في الفتح لو شرب الماء عبا اجزأه عن المضغطة وقيل لا ومما لا يجوز به هذا وأبدى العيني وجهاً ثالثاً هو التنبية على حديثهما (قوله عبياه) انما قال عبياه ولم يقل ثلاثاً ليدل على أن المسنون الثلاث عبياه جديدة افادته في المنحط (قوله المارن) هو مالا من الانف قاموس (قوله وهما سنتان مؤكدتان) فلو تركهما أثم على الصحيح سراج قال في الحلية اعلم بمحول على ما اذا جعل الترك عادة له من غير عذر كما قالوا مذهب في ترك الثلاث كما يأتي (قوله مشتقتان) أي مشتقة كل منهما على سنتين خمس وباعتبارهما تكون السنتان اثني عشرة سنة فافهم نعم قد يقال الترتيب سنة واحدة فيهما تأمل (قوله والتثليث) في البحر عن المعراج أن ترك التمسك رار مع الامكان لا بكرة وأيده في الحلية بأنه ثبت عنه صلى الله عليه وسلم انه تمضمض واستنشق مرة كما أخرجه ابوداود ثم قال وينبغي تقييده بما اذا لم يجعل الترك عادة (قوله وتجديد الماء) أي اخذه ماء جديداً في كل مرة فيهما (قوله وفعليهما باليمنى) أي ويخط ويستنثر باليسرى كما في المنية والمعراج (قوله والمبالغة فيهما) هي السنة الخامسة وفي شرح الشيخ اسمعيل عن شرح المنية والظاهر أنهما مستحبة (قوله بالغرغرة) أي في المضغطة ومجاورة المارن في الاستنشاق وقيل المبالغة في المضغطة تكثير الماء حتى يملأ الفم قال في شرح المنية والاول أشهر (قوله وسرّ تقديمهما) أي حكمة تقديمهما على فرائض الوضوء (قوله اعتباراً أوصاف الماء) على حذف مضاف أي الوقوف على تمام أوصاف الماء فان أوصافه اللون والطعم والريح فاللون يرى بالبصر وبهما يحصل تمام الاوصاف التي قد تعرض له فافهم (قوله ولوعنده ماء الخ) في شرح الزايد عن الشفاء المضغطة والاستنشاق سنتان مؤكدتان من تركهما يأثم قال الزايد وهذا تبين أن من عنده ماء للوضوء مرة معهم ونلاثاً بدونهما فانه يتوضأ مرة معهم اه كذا في الحلية أي لانهما آكد من التثليث بدليل الاثم بتركهما لكن قد منّا جل الاثم على اعتياد الترك بلا عذر على أن التثليث كذلك كما يأتي والاحسن قول ح لان النبي صلى الله عليه وسلم ورد عنه ترك التثليث حيث غسل مرة مرة وقال هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة الا به ولم يرد عنه ترك المضغطة والاستنشاق (قوله اجزأه) أي عن اصل المضغطة والاستنشاق وفاته سنية التجديد (قوله وعكسه) أي بأن قدم الاستنشاق لا يجوز به لصيرورة الماء مستعملاً بحر أي لان ما في الانف لا يمكن ادساكه بخلاف ما في الفم والمراد لا يجوز به عن المضغطة والا فالاستنشاق صح وان فانه الترتيب تأمل (قوله الاولى نعم) ظاهره ولو تسوّل لاحتمال أن يتخلل من أجزاء السوال شيء أو يبق اثر طعام لا يجوزهما السوال ويجزأ ط (قوله وتحليل اللحية) هو تفريق شعرها من اسفل الى فوق بحر وهو سنة عند أبي يوسف وابو حنيفة ومحمد بفضلانه وريح في المسوطة قول ابى يوسف كما في البرهان شرحه لامة وفي شرح المنية والادلة ترجمه وهو الصحيح اه قال في الحلية والطاهر أن هذا كله في السنة أما الخفيفة فيجب ايصال الماء الى ما تحتها اه وجزم به الشرنبلالي في منته (قوله لغير المحرم) أما المحرم فمكره نهر (قوله بعد التثليث) أي تثليث غسل الوجه امداد (قوله ويجعل ظهر كفه الى عنقه) نقله العلامة نوح افندي عن بعض الفضلاء بالنظر وينبغي أن يجعل الخ وكتب في الهامش انه الفاضل البرجندی وقال في المنح وكيفية على وجه السنة أن يدخل اصابع اليد في فروجها التي بين شعراتها من اسفل الى فوق بحيث يكون كف اليد خارج وظهورها الى المتوضئ اه اقول لكن روى ابوداود عن انس كان صلى الله عليه وسلم اذا توضأ اخذ كفاً من ماء تحت حنكته فخل به لحية وقال بهذا أمرني ربي ذكركم في البحر وغيره والمتبادر منه ادخال اليد من اسفل بحيث يكون كف اليد داخل من جهة العنق وظهورها الى خارج ليمكن ادخال الماء المأخوذ في خلال

اولا اختصار (عبياه) ثلاثه
(والانف) يبلوغ الماء المارن
(عبياه) وهما سنتان مؤكدتان
مشتقتان على سنتين خمس
الترتيب والتثليث وتجديد
الماء وفعليهما باليمنى (والمبالغة
فيهما) بالغرغرة ومجاورة
المارن (لغير الصائم) لاحتمال
الفساد وسرّ تقديمهما اعتبار
أوصاف الماء لان لونه يدرك
بالبصر وطعمه بالفم وريحه
بالانف ولو عنده ماء يكنى
للاغسل مرة معهم ونلاثاً
بدونهما غسل مرة ولو اخذ
ماء فتمضمض ببعضه واستنشق
بباقية اجزأه وعكسه لا وهل
يدخل اصبعه في فيه وأنفه
الاولى نعم ههنا في (وتحليل
اللحية) لغير المحرم بعد التثليث
ويجعل ظهر كفه الى عنقه

الشعر ولا يمكن ذلك على الكيفية المارة فلا يبقى لآخذها فائدة فليأمل وما في المنع عزاء الى الكفاية والذي رأيته في الكفاية هكذا وكيفيته أن يخلل بعد التثليث من حيث الأسفل الى فوق اه ثم اعلم أن هذا التخليل باليد اليمنى كما صرح به في الحلية وهو ظاهر وقال في الدرر أنه يدخل اصابع يديه في خلال لحية وهو خلاف ما مر فتدبر (قوله وتخليل الاصابع) هو سنة مؤكدة اتفاقا سراج وما في الشعر نبلاية من ذكر الخلاف انما ذكره في تخليل اللحية كما قد سناه فافهم قال في البحر وقيد في السراج أى التخليل بأن يكون بعماء متقاطري في تخليل الاصابع ولم يقيد في تخليل اللحية اه اقول قد علمت من الحديث المار التقييد في تخليل اللحية بأخذ كف من ماء وفي البحر وقوم تمامه أى تخليل الاصابع الادخال في الماء ولو لم يكن جارا يوافيه عن الظهيرة أن التخليل انما يكون بعد التثليث لانه سنة التثليث اه قلت لكن ذكر في الحلية عند ذكره استيعاب الاعضاء بالغسل في كل مرة انه يؤخذ سنة استناب تليسه ثم روى عن الدارقطني والبيهقي بأسناد صحيح جريد عن عثمان رضى الله عنه انه توضأ فخلل بين اصابع قدميه ثلاثا وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل كما فعلت (قوله الدين) أى اصابع الدين ط (قوله بالتشبيك) نقل في البحر بصيغة قيل وكيفيته كما قاله الرحى أن يجعل ظهر البطن ثلاثا يكون اشبه باللعب (قوله والرجلين الخ) ذكر هذه الكيفية في المعراج وغيره وقال بذلك ورد الخبر وكذا ذكرها القدورى مروية مع تقييد التخليل بكونه من اسفل وتغيب في الفتح ورود هذه الكيفية بقوله والله أعلم به ومثله فيما يظهر أمر اتفاقا لانه مقصودة قال تليذه ابن امير حاج الحلبي في الحلية شرح النية لكن الذى في سنن ابن ماجه عن المستوردين شدة اذ قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ فخلل اصابع رجليه بخنصره وأما كونه بخنصر يده اليسرى وكونه من اسفل فالتأله أعلم به ويشكل كونه بخنصر اليسرى انه من الظهارة والمستحب في فعلها اليمن ولعل الحكمة في كونه بالخنصر كونه باحد الاصابع ففى بالتخليل انصب وفي كونه من اسفل انه يبلغ في اتصال الماء اه ثم نقل ندب هذه الكيفية عن الشافعية قلت ويجاب عن قوله ويشكل الخ بأن الرجلين محل الوسخ والتقدرو لذا سيذكر الشارح أن من الآداب غسلها باليسار (قوله بادئا) أى وضاعا بخنصر رجله اليسرى لان خنصر الرجل اليمنى هى يمين اصابعها واهام اليسرى كذلك أى والتباد من سنة أو مستحب افاده في الحلية قال في البحر وقولهم من اسفل الى فوق يحتمل شيئين أن يدأ من اسفل الى فوق أى من ظهر القدم أو من باطنه كما جزم به في السراج والاقول اقرب اه أى فبدخل خنصره من جهة ظهر القدم فيخلل من اسفل صاعدا الى فوق لامن جهة باطنه (قوله وهذا) أى كون التخليل سنة (قوله فرض) أى التخليل لانه حينئذ لا يمكن اتصال الماء الابه فافهم (قوله وتثيب الغسل) أى جعله ثلاثا فجمعوع الثانية والثالثة سنة واحدة قال في الفتح وهو الحق لكن صحح في السراج انه ما سنان مؤكداً قال في النهر وهو المناسب لاستدلالهم على السنة بأنه عليه الصلاة والسلام لما أن توضأ مرتين مرتين قال هذا وضوء من يضاعف له الاجر مرتين ولما أن توضأ ثلاثا قال هذا وضوء وضوء الانبياء من قلى غن زاد على هذا أو نقص فقد تعدى وظلم فجعل للثانية جزاء مستقلا وهذا يؤذن باستقلالها لانها جزء سنة حتى لا يشاب عليها واحدها اه وقيد بالغسل اذ لا يطلب تثليث المسح كما يأتي (قوله المستوعب) فلو غسل في المرة الاولى وبقي موضع يابس ثم في المرة الثانية اصاب الماء بعضه ثم في الثالثة اصاب الجميع لا يكون غسلا للاعضاء ثلاثا حلية عن فتاوى الحجة (قوله ولا عبرة للغرفات) أى الغير المستوعبة قال في البحر والسنة تكرار الغسلات المستوعبات لا الغرفات اه بقى اذا لم يستوعب الا في الثالثة كما قلنا هل يحسب الكل غسلة واحدة فيعيد الغسل مرتين او بعيد غسل مالم يصبه الماء فقط والمتبادر من عبارة البحر الاول والآخر (قوله ان اعتاده ام) قال في النهر ولو اقتص على الاولى ففي امه قولان قيل يأثم لترك السنة المشهورة وقيل لا لانه قد أتى بما أمر به كذا في السراج واختار في الخلاصة انه ان اعتاده امه والا لا وينبغي أن يكون هذا القول محل القواين اه اقول لكن في الخلاصة لم يصرح بالاثم وانما قال ان اعتاده كره وهكذا نقل في البحر نعم هو موافق لما قد سناه عن شرح التعرير من حمل الاورم والتخليل لترك السنة المؤكدة على الترتل مع الاصرار بلا عذر وقد سناه أيضا تصریح صاحب البحر بأن الظاهر من كلام أهل المذهب أن الاثم منوط بترك الواجب والسنة المؤكدة على الصحيح ولا يخفى أن التثليث حيث كان سنة مؤكدة

(و) تخليل (الاصابع) اليدين بالتشبيك والرجلين بخنصر يده اليسرى بادئا بخنصر رجله اليمنى وهذا بعد دخول الماء خللا لها فلو منقضة فرض (وتثليث الغسل) المستوعب ولا عبرة للغرفات ولو اكنفى مرة ان اعتاده ام

وأصبر على تركه بأنهم وإن كان يعتقده سنة وأما جعلهم الوعيد في الحديث على عدم رؤية الثلاث سنة كما يأتي
فذلك في الترك ولوم تركه بدليل ما قلناه وبندفع ما في البحر من ترجيح القول بعدم الاثم لواقصر على مرة بأنه
لو أثم بنفس الترك لما احتج إلى هذا الجمل اه وأقره في النهر وغيره وذلك لأنه مع عدم الاسرار يحتاج إليه
قنبر (قوله والا) أي وإن لم يعتده بأن فعله أحياناً وفعله لعزة الماء وألغى الرداً والحاجة لا يكره خلاصة
(قوله ولوزاد الخ) أشار إلى أن الزيادة مثل النقصان في المنع عنها بلا عذر (قوله لطمأينة القلب) لأنه أمر
بترك ما يريه إلى ما لا يريه وينبغي أن يقيد هذا بغير الموسوس أما هو فيلزمه قطع مادة الوسواس عنه وعدم
التفاته إلى التشكيك لأنه فعل الشيطان وقد أمرنا بمعاداته ومخالفته وحتى ويؤيده ما سنذكره قبيل فروض
الغسل عن التأتخانية أنه لو شك في بعض وضوءه أعاده إلا إذا كان بعد الفراغ منه أو كان الشك عادة له فإنه
لا يعيده ولو قبل الفراغ قطعاً للوسوسة عنه اه (قوله وألغى الوضوء على الوضوء) أي بعد الفراغ من الأول
بحر وفي التأتخانية عن الناطقي لوزاد على الثلاث فهو بدعة وهذا إذا لم يفرغ من الوضوء أما إذا فرغ ثم استأنف
الوضوء فلا يكره بالاتفاق اه ومثله في الخلاصة وعارض في البحر دعوى الاتفاق بما في السراج من أنه مكروه
في مجلس واحد وأجاب في النهر بأن ما مر فيها إذا أعاده مرة واحدة وما في السراج فيما إذا كرره مراراً ولفظه
في السراج لو تكرر الوضوء في مجلس واحد مراراً لم يستحب بل يكره لما فيه من الاسراف قنبر اه قلت لكن
يرد ما في شرح المنية الكبير حيث قال وفيه اشكال لأطبا قههم على أن الوضوء عبادة غير مقصودة لذاتها
فذا لم يؤد به عمل مما هو المقصود من شرعيته كالصلاة والسجدة والتلاوة ومس المحض ينبغي أن لا يشرع تكراره
قربة أكونه غير مقصود لذاته فيكون اسرافاً محضاً وقد قالوا في السجدة ما لم تكن مقصودة لم يشرع التقرب
بها مستقلة وكانت مكروهة وهذا أولى اه أقول ويؤيده ما قاله ابن العماد في هديته قال في شرح المصابيح
وأما يستحب الوضوء إذا صلى بالوضوء الأول صلاة كذا في الشريعة والفتية اه وكذا ما قاله المناوي في شرح
الجامع الصغير للسيوطي - عند حديث من توضأ على طهر كتب له عشر حسنات من أن المراد بالظاهر الوضوء الذي
صلى به فرضاً أو نفلاً كما بينه فعل راوي الخبر وهو ابن عمر بن الخطاب لم يصل به شيئاً لا يسن له تجديده اه ومقتضى
هذا كراهته وإن تبدل المجلس ما لم يؤد به صلاة أو نحوها لكن ذكر سيدي عبد الغني النابلسي أن المفهوم
من إطلاق الحديث مشروعيته ولو بلا فصل بصلاة أو مجلس آخر ولا اسراف فيما هو مشروع أما لو كرره ثالثاً
أو رابعاً فيشترط لمشرعيته الفصل بما ذكره والأكابر اسرافاً محضاً اه فتأمل (قوله لا بأس به) لأنه فور على
نور وقد أمر بترك ما يريه إلى ما لا يريه معراج وفي هذا التعليل إف ونشر مشوش وفيه إشارة إلى أن ذلك
مندوب فكله لا بأس وإن كان الغالب استعملها فيما تركه أولى لكنها قد تستعمل في المندوب كما صرح به في البحر
من الجنائز والجهاد فافهم (قوله وحديث فقد تعدى الخ) جواب عما ردد على قوله لا بأس به وقد تقدم الحديث
في عبارة النهر قال في البحر واختلف في معنى قوله عليه الصلاة والسلام فمن زاد على هذا على أقوال فقيل على
الحدة المحدود وهو مردود بقوله عليه الصلاة والسلام من استطاع مسك أن يطيل غزته فليفعل والحديث
في المصابيح وإطالة الغزاة تكون بالزيادة على الحد المحدود وقيل على أعضاء الوضوء وقيل الزيادة على العدد
والقص عنه والصحيح أنه محمول على الاعتقاد دون نفس الفعل حتى لو زاد أو نقص واعتقد أن الثلاث سنة
لا يلحقه الوعيد كذا في البدائع واقتصر عليه في الهداية وفي الحديث لف ونشر لان التعدى يرجع إلى الزيادة
والظلم إلى النقصان اه أقول وصرح ما في البدائع أنه لا كراهة في الزيادة والنقصان مع اعتقاد سنة
الثلاث ولذا ذكر في البدائع أيضاً أن ترك الاسراف والتقتير مندوب ويوافقه ما في التأتخانية لا يكره إلا أن يرى
السنة في الزيادة وهو مخالف لما مر من أنه لو اكتفى بمرة واعتاده اثم والماسية أي بعد ورقة من أن الاسراف
مكروه تحريماً ومنه الزيادة على الثلاث ولهذا أفرع في الفتح وغيره على القول بحمل الوعيد على اعتقاد سنة
الزيادة أو النقص بقوله فلوزاد أقصد الوضوء على الوضوء أو لطمأينة القلب عند الشك أو نقص الحاجة لا بأس به
فان مفاد هذا التفريع أنه لو زاد أو نقص بلا غرض صحيح يكره وإن اعتقد سنة الثلاث وبه صرح في الحلية فقال
وهل لو زاد على الثلاث من غير قصد ما ذكر يكره الظاهر نعم لأنه اسراف اه لكن لو كان قصده بالزيادة الوضوء
على الوضوء إنما تنقضي الكراهة إذا كان بعد الفراغ من الأول وصلى به أو تبدل المجلس على ما مر

مطلب

في الوضوء على الوضوء

والا لوزاد لطمأينة القلب
أو قصد الوضوء على الوضوء
لا بأس به وحديث فقد تعدى
محمول على الاعتقاد

مطلب

كلمة لا بأس قد تستعمل
في المندوب

والا فلا وعلى كل فيحتاج الى التوفيق بين ما في البدن وغيره ويمكن التوفيق بما قد مناه من انه اذا فعل ذلك مرة لا يكره ما لم يعتقد سنة وان اعتمد وأسر عليه يكره وان اعتقد سنة الثلاث الا اذا كان لغرض صحيح هذا ما ظهر له هي القاسر قد بره (قوله ولعل الخ) جواب عما ورد في البحر من أن قولهم لو نوى الوضوء على الوضوء لا بأس به بخلاف لما في السراج من أن تكراره في مجلس مكره ورجله على اختلاف المجلس بعيد وحاصل الجواب حمل الكراهة على التنزيهية فلا تنافي قولهم لا بأس به لان غالب استعمالها فيما تركه اولى اقول وفي هذا الجواب نظر لما قد مناه من تعليمهم بأنه نور على نور في مستعملة في المندوب لا فيما تركه اولى قال احسن الجواب بما قد مناه عن التبر من أن المكره تكراره في مجلس مرارا (قوله بل في القهستاني الخ) ترق في الجواب وهو مخالف للمسيأتي من أن الاسراف مكره ولو بقاء النهر واذا قال تأتيل وبأني تمام الكلام عليه وقد يقال اطلق الجائر وأراد به ما بهم المكره في الحلية عن اصول ابن الحماجب انه قد يطلق ويراد به ما لا يمنع شرعا وهو يشمل المباح والمكره والمندوب والواجب اه لكن الظاهر أن المراد المكره تنزيها لان المكره محرم بما يمنع شرعا منع لا زما (قوله معزيا) يقال عزونه وعزيتة لغة اذا نسبته صحاح فهو اسم مفعول من اليأى اللام اصله معزوى فقلت الواو ياء ثم ادغمت ويجوز أن خذ من الراوى أيضا فان القياس فيه معزى مثل مغزول لكنه قد تعاقب الواو ان فيه ياءين وهو فصيح كإفص عليه التقطع ازانى في شرح التنصريف (قوله مرة) لو قال بده بقاء واحد كما في المنية لكان اولى لما في الفتح روى الحسين عن ابي حنيفة في المجزء اذا سمع ثلاثا بقاء واحد كان مستنونا اه وعليه حمل في الهداية وغيرهما ما استدلل به الشافعي من رواية التثليث جميعا بين الاحاديث ولا يقال ان الماء بصير مستعملا بالمرّة الاولى فكيف يسن التكرار لما في شرح المنية من انهم اتفقوا على أن الماء مادام في العضو لا يكون مستعملا (قوله مستوعبة) هذا سنة أيضا كما جزم به في الفتح ثم نقل عن القسبة انه اذا داوم على ترك الاستيعاب بلا عذريته ثم قال وكأنه لظهور ورغبته عن السنة قال الزبلي وتكملة وافي كيفية المسح والا فظهر أن يضع كفيه واصابعه على مقدم رأسه ويعدّها الى القفا على وجه يستوعب جميع الرأس ثم يمسح اذنيه باصبعيه اه وما قيل من انه يجزى في المسحبتين والاهامين لمسح بهما الاذنين والكفين لمسح بهما جانبي الرأس خشية الاستعمال فقال في الفتح لا اصل له في السنة لان الاستعمال لا يثبت قبل الانفصال والاذنان من الرأس (تنبيه) لو مسح ثلاثا بقاء قبل بركه وقيل انه بدعة وقيل لا بأس به وفي الخاتمة لا يكره ولا يكون سنة ولا اذبا قال في البحر وهو الاولى اذ لا دليل على الكراهة اه قلت لكن استوجبه في شرح المنية القول بالكراهة وذكرت ما يؤيد فيما علقته على البحر فراجعه وسيأتى في المتن عده من المنهيات (قوله وأذنيه) أي باطنهما ياطن السبابتين وظاهرهما ياطن الاهامين قهستاني (قوله معا) أي فلا تباين فيهما كما سيذكره (قوله ولو بقاء) قال في الخلاصة لو أخذ للاذنين ماء جديدا فهو حسن وذكره ملاسكين رواية عن ابي حنيفة قال في البحر فاستفيد منه أن الخلاف بيننا وبين الشافعي في انه اذا لم يأخذ ماء جديدا ومسح بالبلد الباقية هل يكون مقبها للسنة فعندنا نعم وعندنا لا مألوا أخذ ماء جديدا مع بقاء البلد فانه يكون مقبها للسنة اتفاقا اه وأقره في النهر أقول مقتضاه أن مسح الاذنين بقاء جديدا أولى مراعاة للخلاف ليكون آتيا بالسنة اتفاقا وهو مفاد تعبير الشارح بل الوصلية تبعاً للشرع لا لى وصاحب البرهان وهذا مبنى على ذلك الرواية لكن نقيضه سائر المتون بقولهم بقاءه يفيد خلاف ذلك وكذا تقرير شراح الهداية وغيرها واستدلالهم بفعله عليه الصلاة والسلام انه أخذ غرة مسح بها رأسه واذنيه وبقوله الاذنان من الرأس وكذا جوابهم عما روى انه صلى الله عليه وسلم أخذ لاذنيه ماء جديدا بأنه يجب حمله على انه لفناء البلد قبل الاستيعاب جميعا بين الاحاديث ولو كان أخذ الماء الجديدا مقبها للسنة لما احتج الى ذلك وفي المعراج عن الجماعة ولا يسن تجديد الماء في كل بعض من أبعاض الرأس فلا يسن في الاذنين بل اولى لانه تابع اه وفي الحلية السنة عندنا وعند أحمد أن يكون بقاء الرأس خلافاً للمالك والشافعي وأحمد في رواية اه وفي التاترخانية ومن السنة مسحهما بقاء الرأس ولا يأخذ لهما ماء جديدا اه وفي الهداية والبدائع وهو سنة بقاء الرأس قال في النهاية أي لا بقاء جديدا ومثله في شرح المجمع وفي شرح الهداية للعيني استيعاب الرأس بالمسح بقاء واحد

مثابه
قد يطلق الجائر على ما لا يمنع
شرعا فيشمل المكره

مثابه
في تصريف قواهم معزيا

ولعل كراهة تكراره في مجلس
تنزيهية بل في القهستاني معزيا
للبواشر الاسراف في الماء
الجاري جائز لانه غير مضيع
قنامل (ومسح كل رأسه مرة)
مستوعبة فلتركه وداوم
عليه اثم (وأذنيه) معا ولو
(بجانه)

اقول حاصل ما ذكرته هناك
أن اثباته ثابت عندهم أن السنة
المسح مرة من فعله عليه الصلاة
والسلام فالتثليث زائد وقد
قال عليه الصلاة والسلام من
زاد على هذا اوتقص فقد
تعدى وظلم والاشارة ترجع
الى ما ثبت من فعله صلى الله
عليه وسلم اه منه

سنة ولا يتم بدونها حدث جعلنا من الرأس أى كما فى الحديث المأثور فى شرح الدرر للشيخ اسماعيل ولو أفردا
 بالمشح بماء جديد كما قال الشافعى لصار أصلياً وذال يجوز اه فقد ظهر لك أن ما مشى عليه الشارح مخاف
 للرواية المشهورة التى مشى عليها أصحاب المتون والشروح الموضوعة لنقل المذهب هذا ما ظهر لى ولم أر من نبه
 على ذلك فتدبره ثم بعد مدة رأيت المصنف نبه عليه فى شرحه على زاد القير حيث قال بعد ذكره عبارة
 الخلاصة السابقة مانصه قلت قوله ولوفعل فحسن مشكل لانه يكون خلاف السنة وخلاف السنة
 كيف يكون حسناً والله اعلم اه (قوله لكن الخ) ذكره فى شرح المنية وعلله بمحمول على ما اذا انعدمت البلية
 بمس العمامة قال فى الفتح واذا انعدمت البلية لم يكن بد من الاخذ اه وقد يقال لا بد من الاخذ مطلقاً
 لانه بمس العمامة يحصل الانفصال فيحكم على البلية بالاستعمال وعلى هذا ينبغي أن يقال لو مسح رأسه يديه
 ثم رفعهما قبل مسح الاذنين فلا بد من أخذ ماء جديد ولو كانت البلية باقية تأتى (قوله المذكور فى النص) أى
 الترتيب المذكور فى آية الوضوء وفيه إشارة الى انه ليس المراد فى قول ~~الكنز وغيره~~ والترتيب المنصوص النص
 الاصولى بل المراد به المذكور اذ ليس فى الآية ما يفيد الترتيب فلم يكن منصوصاً عليه فيها (قوله وهو مطالب
 بالدليل) أى انه لا حاجة لنا الى الدليل على عدم الافتراض لانه الاصل ومدعيه مطالب به ولم يوجد وقد علم
 الترتيب من فعله عليه الصلاة والسلام قلنا بسنيته افاده فى البحر (قوله والولاء) اسم مصدر والى مصدر الموالاة
 قال الجوى لا تتحقق الموالاة الا بعد غسل الوجه اه وفيه تأمل اذ ما ذكرناه انما يتجه أن لو كانت الموالاة
 معتبرة فى جانب فرائض الوضوء فقط وهو خلاف الظاهر ط عن ابى السعود (قوله بكسر الواو) أى
 مع المدة وهو لغة التسامع قال ط وأما بفتحها فهو وصفة توجب لمن قامت به التعصيب ان يعتقه مثلاً (قوله
 غسل المتأخر الخ) عرّفه الزيلعى بغسل العضو الثانى قبل جفاف الاول زاد الحدادى مع اعتدال الهواء
 والبدن وعدم العذر وعرّفه الاكل فى التقرير بالتتابع فى الافعال من غير أن يتخللها جفاف عضو مع اعتدال
 الهواء وظاهره انه لو جف العضو الاول بعد غسل الثانى لم يكن ولا علة على الاول يكون ولا قال فى البحر
 وهو الاول وفى النهر الظاهر لا يكون ولا لما فى المعراج عن الحلوانى ان تحفيف الاعضاء قبل غسل
 القدمين فيه ترك الولاء فيحمل الثانى فى كلام الزيلعى على ما بعد الاول اه أى فيراد بالثانى جميع ما بعد
 الاول لا ما يليه فقط ولا ينبغي بعده لما فى السراج حذمه أن لا يجف الماء عن العضو قبل أن يغسل ما بعده وفى شرح
 المنية هو أن يغسل كل عضو على اثر الذى قبله ولا يفصل بينهما بحيث يجب السابق ولا ينبغي أيضاً
 أن ما تر عن الحلوانى صادق على التعريف وأن حمل التعريف الثانى على الاول اقرب من عكسه بأن يراد
 من قوله من غير أن يتخللها جفاف عضو أى من غير أن يجف عضو قبل غسل ما بعده وكذا قال فى غرر
 الافكار وهو غسل عضو قبل جفاف متقدمه اه وعليه يحمل كلام الشارح بدليل قوله تعالى ان كمال او مسحه
 فانه كما يشمل مسح الخف يشمل مسح الرأس فلا يمكن حمل المتأخر فى كلامه على جميع ما بعد الاول حقيقة
 فافهم نعم ما مشى عليه فى النهر هو التبادر من تعريف الدرر هذا وقد عرّفه فى البدائع بأن لا يشغل بين افعال
 الوضوء بما ليس منه ولا ينبغي أن هذا اعم من التعريفين السابقين من وجه ثم قال وقيل هو أن لا يمكث فى أثنائه
 مقدار ما يجف فيه العضو اقول يمكن جعل هذا توضيحاً لما مر بأن يقال المراد جفاف العضو حقيقة او مقداره
 وحيث ذكر المسح فلو مكث بين مسح الجبهة او الرأس وبين ما بعده بمقدار ما يجف فيه عضو مغسول
 كأن نازكاً للولاء وبوئده اعتبارهم بالولاء فى التيمم أيضاً كما يأتى قريباً مع انه لا غسل فيه فاعتقم هذا التحريم (قوله
 حتى لو فى مأوه الخ) بيان لا عذر (قوله لا بأس به) أى على الصحيح سراج (قوله ومثله الغسل والتيمم) أى
 اذا فرق بين افعالهما لعذر لا بأس به كفى السراج ومفاده اعتبار سنية الموالاة فيما (قوله ومن السنن)
 اتى عن للإشارة الى انه يفتى غيرها فى الفتح ومن السنن الترتيب بين المضمضة والاستنشاق والبداءة من مقدم
 الرأس ومن رؤس الاصابع فى اليدين والرجلين اه وذكر فى المواهب بدل الاول التيامن ومسح الرقبة
 ثم قال وقيل الاربعة مستحبة (قوله لذلك) أى بامر ارايد ونحوها على الاعضاء المغسولة حليلة وعده
 فى الفتح من المندوبات ولم يتابعه عليه فى البحر والترفع تابعه المصنف فيما سيمأتى (قوله وترك الامراف)
 عده فى الفتح من المندوبات أيضاً ولم يتابع أيضاً بل صرح فى الترمذ بضعفه وقال انه سنة مؤكدة لا طلاق

قوله الولاء اسم مصدر الخ
 فيه نظير بل الظاهر انه مصدر
 لوالى كالموالاة لقول الخلاصة
 لفاعل الفاعل والمفعول
 تأمل اه مجعده

لكن لو مسح عمامته فلا بد
 من ماء جديد (والترتيب)
 المذكور فى النص وعند
 الشافعى رضى الله عنه فرض
 وهو مطالب بالدليل (والولاء)
 بكسر الواو غسل المتأخر
 او مسحه قبل جفاف الاول
 بلا عذر حتى لو فى مأوه غضى
 اطلبه لا بأس به ومثله الغسل
 والتيمم وعند مالك فرض ومن
 السنن لذلك وترك الاسراف

التي عن الاسراف اه وياتي تمامه (قوله وترك لطم الوجه بالماء) جعله في الفتح أيضا من المندوبات
وسيصح المحسنة كالمسح باليمنى بركهته قال في البحر فيكون تركه سنة لا دأبا لكن قال في النهر انه مكروه
تنزيها (قوله وغسل فرجها الخارج) اقول في تقييده بالمرأة نظر فقد عذ في المنية الاستنجاء من سنن الوضوء
وفي النهاية انه من سنن الوضوء بل اقواها لانه مشروع لازالة الجباسة الحقيقية وسائر السنن لازالة الجباسة
وجعل في البدائع سنن الوضوء على انواع نوع يكون قبله ونوع في استبدائه ونوع في تأنيده وعد من الاول
الاستنجاء بالخروج من الثاني الاستنجاء بالماء (قوله ويسمى مندوبا وأدبا) زاد غيره ونظرا وتطوقا وقد جرى على
ما عليه الأصوليون وهو المختار من عدم الفرق بين المستحب والمندوب والادب كما في حاشية نوح افندي على
الدرر فيسمى مستحبان حيث ان الشارع يحبه وبوثره ومندوبان حيث انه بين ثوابه وفضيلته من ندب الميت
وهو تعدد محاسنه ونظرا من حيث انه زائد على الفرض والواجب ويزيده الثواب وتطوقا من حيث ان فاعله
يفعله تبرعا من غير أن يؤمر به حقا اه من شرح الشيخ اسمعيل عن البرجندى وقد يطلق عليه اسم السنة
ودرجته اقهر ستاني بأنه دون سنن الزوائد قال في الامداد وحكمه الثواب على الفعل وعدم اللوم على الترك
اه وحل يكره تركه تنزيها في البحر لا نازعه في النهر بما في الفتح من الجواز والشهادات أن مرجع كراهة التنزيه
خلاف الاولى قال ولا شك أن ترك المندوب خلاف الاولى اه اقول لكن اشارة في التحرير الى انه قد يفرق بينهما
بأن خلاف الاولى ما ليس فيه صفة نهى كترك صلاة الغنى بخلاف المكروه تنزيها فتم قال في الحلية ان هذا
أمر يرجع الى الاصطلاح والتزامه غير لازم والظاهر تساويهما كما اشار اليه اللامشي اه لكن قال الزياحي
في الاكل يوم الاضحية قبل الصلاة المختار انه ليس بكم ولا مستحب أن لا يأكل وقال في البحر هناك ولا يلزم
من ترك المستحب ثبوت الكراهة اذ لا بد لها من دليل خاص اه اقول وهذا هو الظاهر اذ لا شبهة أن النوازل
من الطاعات كالصلاة والصوم ونحوهما فاعلمنا اولى من تركها بلا عارض ولا يقال ان تركها مكروه تنزيها
وسبأني تمامه ان شاء الله تعالى في مكروهات الصلاة (قوله وفضيلة) أي لان فعله يفضل تركه فهو بمعنى
فاضل اولانه بصير فاعله اذ فضيلة بالثواب ط (قوله وهو الخ) يرد عليه ما رغب فيه عليه السلام ولم يفعله
فالاولى ما في التحرير أن ما واطب عليه مع ترك ما بالاعذر سنة وما لم يواظب عليه مندوب ومستحب
وان لم يفعله بعد ما رغب فيه اه بحر (قوله التيامن) أي البدء باليمين لما في الكتب الستة كان عليه
الصلاة والسلام يجب التيامن في كل شيء حتى في طهوره وتغسله وترجله وشانه كله الطهور هنا بضم الطاء والترجل
مشط الشعر درم سنتي وحقق في الفتح انه سنة لثبوت المواظبة قال في النهر لكن قد مناهم بتفديد السنة
اذا كانت على وجه العبادة لآعلى العادة سلمنا أنها كانت على وجه العبادة لكن عدم الاختصاص
ينافيها كما قاله بعض المتأخرين اه أي عدم اختصاصها بالوضوء المستفاد من قوله وشانه كله ينافي كونه
سنة له ولو كانت على وجه العبادة فيكون مندوبا فيه كما في السعل والترجل قلت يرد عليه المواظبة على النية
والسواك باختصاص بالوضوء مع انهم من سننه تأمل (قوله ولو مسحاً) أي كما في التيمم والخبرية وأما الخلف
فلم أر من ذكر التيامن فيه وانما قالوا في كيفية أن يضع اصابع يده اليمنى على مقدم خفه الايمن وأصابع اليسرى
على مقدم خفه اليسرى وعدهما الى الساق وظاهره عدم التيامن تأمل (قوله لا الاذنين) أي في مسحهما
معان امكنه حتى اذ لم يكن له الايدى واحدة أو باحد يديه علة ولا يمكنه مسحهما معا بعد أبا الاذن اليمنى
ثم اليسرى ط عن الهندية (قوله ومسح الرقبة) هو الصحح وقيل انه سنة كما في البحر وغيره (قوله بظهر يديه)
أي لعدم استعمال بلتهما بحر فقول المنية بجاء جديد لا حاجة اليه كما في شرحها الكبير وعبر في المنية
بظهر الاصابع ولعله المراد هنا (قوله لانه بدعة) اذ لم يرد في السنة (قوله الى ينف وستين) عبارة في الدرر
المنتقى الى ينف وسبعين والنف بشديد الماء وقد تختلف ما زاد على العقد الى أن يبلغ العقد الثاني قاموس واعلم
أن المذكور منها هنا متناوفاً بين ينف وعشرون ولتذكر ما بقى منها من الفتح والخزائن فمنها كما في الفتح ترك
الاسراف والتبوير وترك المسح بخرقه يمسحها موضع الاستنجاء واستعاذوا الماء بنفسه والمبادرة الى ستر العورة
بعد الاستنجاء ونزع خاتم عليه اسمه تعالى او اسم نبيه حال الاستنجاء وكون آتيه من خرف وأن يغسل عروة
الابر يق ثلاثاً ووضع على يساره وان كان انا يغترف منه فعن يمينه ووضع يده حالة الغسل على عروته لارأسه

مطلبه
لا فرق بين المندوب والمستحب
والنفل والتطوع

مطلبه
ترك المندوب هل يكره تنزيها
وحل يفرق بين التنزيه وخلاف
الاولى
وترك لطم الوجه بالماء وغسل
فرجها الخارج (ومستحبه)
ويسمى مندوبا وأدبا وفضيلة
وهو ما فعله النبي صلى الله
عليه وسلم مرة وتركه أخرى وما
احبه السلف (التيامن) في
اليدين والرجلين ولو مسحاً
لا الاذنين والخدين فيلغز أي
عضوين لا يستحب التيامن
فيهما (ومسح الرقبة) بظهر
يديه (لا الخلقوم) لانه بدعة
(ومن آدابه) عبر من لانه
آداباً آخر أو صلها في الفتح الى
ينف وعشرين وأوصلتها في
الحزائن الى ينف وستين
(استقبال اقبله)

مطلبه
في تيمم مندوبات الوضوء

وذكر الشهادتين عند كل عضو واستصحاب النية في جميع أفعاله وأن لا ياطم وجهه بالماء ومل آتته
 استعدادا والامتناع باليسرى والثأني وامرار اليد على الأعضاء المغسولة والدلك اه لكن قدّمنا أن الأول
 والاخير سنة ولعل المراد بما قبله امرارها عليه بمبلولة قبل الغسل تأمل زاد في البحر وغسل ما تحت الحاجب
 والشارب والتوضؤ في مكان طاهر لأن الماء الوضوء حرمة البدء بأعلى الوجه وأطراف الاصابع وقدّم
 الرأس لكن قدّمنا أن الاخيرين سنة وزاد في الامداد ودخوله الخلاء مستورا الرأس وعدم التوضؤ بماء
 شمس وأن لا يستخلص اناء نفسه وترك النظر للعورة والقاء البصاق والخطاط في الماء وأن لا يتقصه عن مدة
 وغسل القدم والانف باليمنى وزاد في النية الوضوء على الوضوء وعدم تنفخه في الماء حال غسل الوجه والشاهد عند
 غسل كل عضو وزاد في الخواص وترك التكلم حال الاستنجاء وترك استقبال القبلة واستدبارها في الخلاء
 واستقبال عين الشمس والتمس واستدبارها وترك مس فرجه بعد فراغه والاستنجاء باليسار ومسحها بعده
 على نحو حائط وغسلها بعد ذلك ورش الماء على الفرج وعلى السر وال بعد الوضوء والتوضؤ من متوضأ العامة
 وافراغ الماء بميمنه فقد بلغت نيفا وسبعين كما قدّمناه عن الدر المنثور وقدّمنا أن ترك المندوب مكروه تنزيها فيزاد
 ترك ما يكره فعله ولا يخفى أن ما تركه ما هو من آداب الوضوء ومنه ما هو من آداب مقدّماته وهذا تركه على
 ما ذكر بكثير فانه بقي للاستنجاء آداب كثيرة ستأتى (قوله وذلك أعضائه) علمت ما فيه وقوله في المزة
 الاولى عزاء في النهر الى النية لكنه لم يذكره في النية هنا وانما ذكره في الغسل وعلله في الشرح بقوله لعم
 الماء البدن في المزين الاخيرتين اه ~~ص~~ قال في الحلية الظاهر أنه قيد اتفاقى (قوله وتقدمه الخ)
 لأن فيه انتظار الصلاة ومنظر الصلاة كن هو في باب الحديث الصحيح وقطع طمع الشيطان عن تبسيطه عنها
 شرح النية الكبير وفي الحلية وعندى انه من آداب الصلاة لا الوضوء لانه مقصود فعل الصلاة اه
 (قوله وهذه) أى مسألة تقدمه على الوقت (قوله المستثناة من قاعدة الفرض افضل من النقل) هذا
 الاصل لاسبيل الى نقضه بشئ من الصور لانا اذا حكمنا على ما هيبة بأنها خير من ما هيبة أخرى كالرجل خير
 من المرأة لم يمكن أن تفضلها الاخرى بشئ من تلك الحينية فان الرجل اذا فضل المرأة من حيث انه رجل
 لم يمكن أن تفضل المرأة من حيث انها غير الرجل والاتكاد بالقضيتان وهذا بدىي نعم قد تفضل امرأة
 رجلا ما من جهة غير الذكورة والانوثة اه جوى اقول فعلى هذا الاستثناء حقيقة لاختلاف جهة
 الافضية بيان ذلك أن الوضوء للصلاة قبل الوقت يساوى الواقع بعده من حيث امتثال الامر وسقوط
 الواجب به وانما الاول فضيلة التقديم وكذا انتظار المعسر واجب دفعا لاداءه بالمطالبة وفي ابراهه ذلك مع زيادة
 اسقاط الدين عنه بالكلية فلا يبرأ زيادة فضيلة الاسقاط وكذلك افشاء السلام سنة لاظهار التواضع للمسلمين
 وفي رده ذلك أيضا لكن وجب الرد لما يلزم على تركه من العداوة والتباغض فافشاءه افضل من حيث استداء
 المقضى له باظهار المودة فله فضيلة التقدم في المسائل الثلاث انما افضل النقل على الفرض لاسن جهة الفرضية
 يل من جهة اخرى كصوم المسافر في رمضان فانه اشق من صوم المقيم فهو افضل مع انه سنة وكالتبكير الى صلاة
 الجمعة فانه افضل من الذهاب بعد النداء مع انه سنة والثاني فرض وكمن اضطر الى شربة ماء أو أكل لقمة
 فدفعته لهما اضطر اليه فدفع ما اضطر اليه واجب والزائد نقل ثوابه أكثر من حيث ان تنفعه أكثر وان كان
 دفعه قبرا لضرورة افضل من حيث امتثال الامر وكذا من وجب عليه درهم فدفع درهمين أو وجبت عليه
 اضحية فنحى بشاتين وعلى هذا فقد زاد على المسائل الثلاث من كل ما هو نفل اشقل على الواجب وزاد لكن
 تسميته نفلا من حيث تلك الزيادة أما من حيث ما اشقل عليه من الواجب فهو واجب وثوابه أكثر من حيث
 تلك الزيادة فلا تنضم حينئذ القاعدة المأخوذة مما صرح عنه صلى الله عليه وسلم كما في صحيح البخارى حكاية عن
 الله تعالى وما تقرب الى عبدي بشئ أحب الى مما اقترضت عليه وما ورد في صحيح ابن خزيمة ان الواجب يفضل
 المندوب بسبعين درجة وان استشكله في شرح التحرير فاعلم ذلك فانه من فيض الفتح العليم ثم رأيت بعض
 المحققين من الشافعية نبه على ما قلته والله الحمد (قوله لان الوضوء الخ) ومثله التيمم لغير رجلي الماء كما سيأتى
 في محله عن الرمي (قوله افضل من رتمه) وقيل اجر الرد أكثر لانه فرض جوى عن كراهية العلاهى (قوله ولو)
 الواو زائدة أو عاطفة على محذوف تقديره حتى ان جاء بمثله والاوّل أولى ط (قوله منه) متعلق بأكثر الضمير

وذلك أعضائه (في المزة
 الاولى (وادخال خيمره)
 المبلولة (صماخ اذنيه) عند
 مسحهما (وتقدمه على الوقت
 لغير المعذور) وهذه احدى
 المسائل الثلاث المستثناة من
 قاعدة الفرض افضل من
 النقل لان الوضوء قبل الوقت
 مندوب وبعده فرض الثانية
 ابراء المعسر مندوب افضل
 من انتظاره الواجب الثالثة
 الاستداء بالسلام سنة افضل
 من رده وهو فرض ونظمه من
 قال

الفرض افضل من تطوع عابد
 مطلبه
 الفرض افضل من النقل
 الا في مسائل

للفرض أو متعلق بجاء والضمير للتطوق ط (قوله بأكثر) جزءه بالكسرة لا جمل الروى (قوله وابتداء) ألف
ابتداء من المصراع الاول وهمزة المنونة من المصراع الثاني (قوله ابرا) بالتصريح للضرورة (قوله ومثله
القرط) اى فى الغسل والاقدام مدخل له هنا لانه ما يعلق فى الاذن قاموس (قوله وأما استعانه عليه السلام
الح) كذا فى البرازية ومفاده أن الاستعانة بغيره حتى احتج الى هذا الجواب وظاهر ما فى شرح المنية انه
لا كراهة اصلا اذا كانت بطيب قلب ومحبة من المعين من غير تكليف من المتوضى وعليه مشى فى هدية ابن
العماد لكن ذكر فى الحلية احاديث كثيرة من الصححين وغيرهما فيها التصريح بصب الماء عليه بطلبه وبدونه
ثم قال وفعله صلى الله عليه وسلم فى مثل هذا محمول على الجواز اذ لا تتجامع الكراهة لان الجزم بعدم
ارتكابه المكروه من غير معارض واقع فى حقه نعم قد يكون الفعل منه بيا للجواز لكن بعد قيام الدليل المقضى
للكراهة فاذا لم يقم لم يصح أن يقال بالكراهة ثم يعلى ما ورد من الفعل بأنه بيان للجواز ولم يوجد دليل معتبر
يفيد الكراهة هنا وانما ورد فى حديث ضعيف أن عمر رضى الله عنه قال ابنى لا أحب أن يعينى على وضوءى
أحد وورد أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يكل طهوره الى احد وهو ضعيف ايضا ولو ثبت لا يقوى على معارضة
الاحاديث المارة مع احتمال أن المراد أنه هو الذى يباشر غسل اعضائه ومسحها بنفسه لان الظاهر أنه من
السنن المؤكدة فذكره للشخص أن يفعل له ذلك غير بلا عذر ولعل ذلك هو المراد من قول الاختيار بـ كرهه أن
يستعين فى وضوئه بغيره الا عند العجز ليكون اعظم لتوابعه وأخلص لعبادته اهـ ملخصا وحاصله أن الاستعانة
فى الوضوء ان كانت بصب الماء أو استعانته أو احضاره فلا كراهة بهما أصلا ولو بطلبه وان كانت بالغسل والمسخ
فكرهه بلا عذر وانما قال فى التارخانية ومن الآداب أن يقوم بأمر الوضوء بنفسه ولو استعان بغيره جاز بعد أن
لا يكون الغاسل غيره بل يغسل بنفسه (قوله تحترزا الح) لوقوع الخلاف فى نجاسته ولانه مستقذر
واذا كره شربه والعجن به على القول الصحيح بظهارته (قوله أشمل) أى اعلم لانه قد يكون مستعليا ولا يحتفظ
ط (قوله هذه) أى الطريقة التى مشى عليها المصنف حيث جعل التلفظ بالنية مندوبا لاسنة ولا مكروها
(قوله والتسمية كما مر) أى من الصيغة الواردة وهى بسم الله العظيم والحمد لله على دين الاسلام وزاد فى المنية
التشهد هنا أيضا تبعا للحيث وشرح الجامع اقتضى خان قال فى الحلية وعن البراء بن عازب عن النبي صلى
الله عليه وسلم قال ما من عبد يقول حين يتوضأ بسم الله ثم يقول بكل عضو أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك
له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ثم يقول حين يفرغ اللهم اجعلنى من التوابين واجعلنى من المتطهرين الا فتحت
له ثمانية أبواب الجنة يدخل من أى شاء فان قام من وقته ذلك فصلى ركعتين يقرأ فيهما ما يقول
انقل من صلاته كيوم ولدته امه ثم يقال له استأنف العمل رواد الحافظ المستغفرى وقال حديث حسن
اهـ (قوله والدعاء بالوارد) فيقول بعد التسمية عند المضغضة اللهم أعنى على تلاوة القرآن وذكرك وشكرك
وحسن عبادتك وعند الاستنشاق اللهم ارحنى راحة الجنة ولا ترحنى راحة النار وعند غسل الوجه اللهم
بيض وجهى يوم تبيض وجوه وتسود وجوه وعند غسل يده اليمنى اللهم أعطنى كفى يمينى ومساكنى حسابا يسيرا
وعند غسل اليسرى اللهم لا تعطنى كفى يمينى الى ولا من وراء ظهري وعند مسح رأسه اللهم أظلى تحت عرشك
يوم لا ظل الا ظل عرشك وعند مسح أذنيه اللهم اجعلنى من الذين يستمعون القول فيتبعون احسنه وعند مسح
عقه اللهم أعتق رقبتى من النار وعند غسل رجله اليمنى اللهم ثبت قدمى على الصراط يوم تزل الاقدام وعند
غسل اليسرى اللهم اجعل ذنبى معفورا وسعوى مشكورا وتجارى من تنور كفى الامداد والدرر وغيرهما ثم
روايات أخر ذكرها فى الحلية وغيرها وسيأتى أنه يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم بعد غسل كل عضو فصار
مجموع ما يذكر عند كل عضو التسمية والشهادة والدعاء والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لكن قال
صاحب الهداية فى مختارات النوازل ويسبى عند غسل كل عضو أو يدعو بالدعاء المأثور فيه أو يذكر كلمة
الشهادة أو يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم فأقضى الجميع بأو لكن رأيت فى الحلية عن المختارات ويدعو بالواو
وبأوفى البواقى فليراجع (قوله من طرق) أى يقوى بعضها بعضها فارتقى الى مرتبة الحسن ط اقول
لكن هذا اذا كان ضعيفا لسوء حفظ الراوى الصدوق الامين أو لازنسا أو تدليس أو جهالة حال أمالو كان
لفسقى الراوى أو كذبه فلا يؤثر فيه موافقة مثله ولا يرتقى بذلك الى الحسن كما صرح به فى التقرىب وشرحه

مطلب
فى مباحث الاستعانة فى
الوضوء بالغير

حتى ولو قد جاء منه بأكثر
الا التطهير قبل وقت وابتدا
للسلام كذا لـ ابراهيم
(وتحريك خاتمة الواسع) ومثله
القرط وكذا الضيق ان علم
وصول الماء والا فرض (وعدم
الاستعانة بغيره) الالعذر
وأما استعانه عليه الصلاة
والسلام بالغير فله تعليم الجواز
(و) عدم (التكلم بكلام
الناس) الاحتاجة تقويه
(والجلوس فى مكان مرتفع)
تحرزا عن الماء المستعمل
ومباراة الكمال وحفظ ثيابه من
التناطروحي أشمل (والجمع بين
نية القلب وفعل اللسان) هذه
رتبة وسطى بين من سن التلفظ
بالنية ومن كرهه لعدم نقله
عن السلف (والتسمية) كما مر
(عند غسل كل عضو) وكذا
الممسوح (والدعاء بالوارد
عنده) أى عند كل عضو وقد
رواه ابن حبان وغيره عنه
عليه الصلاة والسلام من طرق

مطلب
فى بيان ارتقاء الحديث
الضعيف الى مرتبة الحسن

حينئذ يحتاج الى الكشف عن حال الراوي بهذا الحديث لكن ظاهر علمهم به انه ليس من القسم الاخير
 كما يتضح (قوله فيعمل به) أي بهذا الحديث وعبارة الرمي كما في الشرب ليلية للعمل بالحديث الضعيف الخ
 (قوله في فضائل الاعمال) أي لاجل تحصيل الفضيلة المترتبة على الاعمال قال ابن حجر في شرح الاربعين لانه
 ان كان صحيحا في نفس الامر فقد أعطى حقه من العمل والام يترتب على العمل به مفسدة تحل
 ولا تحريم ولا ضياع حق للغير وفي حديث ضعف من بلغه عن ثواب عمل فعمله حصل له أجره وان لم يكن قلبه
 أو كما قال اه ط قال السيوطي ويعمل به أيضا في الاحكام اذا كان فيه احتياط (قوله وان انكره
 النووي) حل الرمي كما في الشرب ليلية انكاره له من جهة الصحة قال أما باعتبار وروده من الطرق المتقدمة
 فله لم يثبت عنده ذلك أو لم يستحضره حينئذ (قوله فائدة الى قوله وأما الموضوع) من كلام الرمي (قوله
 عدم شدة ضعفه) شديد الضعف هو الذي لا يتجاوز طريق من طريقه عن كذاب أو متهم بالكذب قاله ابن حجر ط
 قلت مقتضى علمهم بهذا الحديث انه ليس شديد الضعف فطرقه ترقية الى الحسن (قوله وأن لا يعتد سنية
 ذلك الحديث) أي سنية العمل به وعبارة السيوطي في شرح التقریب الثالث أن لا يعتد عند العمل به
 بثبوته بل يعتد الاحتياط وقيل لا يجوز العمل به مطلقا وقيل يجوز مطلقا اه (قوله وأما الموضوع) أي
 المكذوب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محترم اجاعا بل قال بعضهم انه كفر قال عليه الصلاة
 والسلام من قال على ما لم اقل فليتبوأ مقعده من النار ط (قوله بحال) أي ولو في فضائل الاعمال قال ط
 أي حيث كان مخالفا لقواعد الشريعة وأما لو كان داخل في اصل عام فلا مانع منه لاجل حديث شابل له دخوله
 تحت الاصل العام اه تأمل (قوله الا اذا قرن) أي ذلك الحديث المروي ببيانه أي بيان وضعه أما
 الضعيف فتجاوز رويته ببيان ضعفه لكن اذا اردت رويته بغير اسناد فلا تنقل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كذا وما شبهه من صيغ الخبز بل قل روي كذا وبلغنا كذا أو ورد أوجاه أو نقل عنه وما شبهه من صيغ
 التمريض وكذا ما شك في صحته وضعفه كما في التقریب (قوله أي بعد الوضوء) فسر الضمير بذلك مع تبادل ما في
 الزيلعي لان المصنف في شرحه فسره بذلك وهو أدري بمراده (قوله وأن يقول بعده) زاد في المنية وغيرها أو في
 خلالة لكن قال في الخلية ان الوارد في السنة بعده متصلا بما تقدم من ذكر الشهادتين كما هو في رواية الترمذي
 اه وزاد في المنية أيضا وأن يقول بعده فراغه سبحانه اللهم وبمحمدك أشهد أن لا اله الا انت استغفر لك وأتوب
 اليك وأشهد أن محمدا عبدك ورسولك ناظرا الى السماء (قوله التوابين) هم الذين كلما ذنبوا تابوا والمتطهرين
 الذين لا ذنب لهم زاد في المنية واجعلني من عبادك الصالحين واجعلني من الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون
 (قوله وأن يشرب بعده من فضل وضوئه) بفتح الواو ما يوضأ به درر والمراد شرب كله أو بعضه كما في شرح المنية
 وشرح السرعة ويقول عقبه كما في المنية اللهم اشفني بشفائك ودأوي بدوائك واعصمني من الوهل والامراض
 والواجع قال في الخلية والوهل هنا ياتحريك الضعف والفرع ولم اتف على هذا الدعاء ما ثوراه وهو حسن اه
 بقى شيء وهو أن الشرب من فضل الوضوء ظاهر في الوضوء من اناء كبريق مثلاً ما لو توضأ من نحو حوض فهل
 يسمى ما فيه فضل الوضوء فيشرب منه أولا فليجوز هذا وفي الذخيرة عن قتادى ابى اللب الماء الموضوع للشرب
 لا يتوضأ به ما لم يكن كثيرا والموضوع للوضوء يجوز الشرب منه ثم نقل عن ابن الفضل أنه كان يقول بالعكس
 فعلى هذا له الشرب من فضل الوضوء لانه من توابعه لا ولا الظاهر الا قول تأمل (قوله كما زمزم) التشبيه
 في الشرب مستقبل قائما لا في كونه بعد الوضوء فلذا قال ط الاولى تأخير عن قوله قائما (قوله أو قاعدا)
 أفاد أنه مخير في هذين الموضعين وانه لا كراهة فيهما في الشرب قائما بخلاف غيرهما وأن المندوب هذا هو الشرب من
 فضل الوضوء لا بقيد كونه قائما خلاف ما اقتضاه كلام المصنف لكن قال في المعراج قائما وخيره الخلو في بين
 القيام والقعود وفي التفتح قيل وان شاء قاعدا أو آخره في البحر واقتصر على ما ذكره المصنف في المواهب والدرر
 والمنية والنهر وغيرهما وفي السراج ولا يستحب الشرب قائما الا في هذين الموضعين فاستفيد ضعف ما منى عليه
 السراج كما نبه عليه وغيره (قوله وفيما عداهما يكره الخ) أفاد أن المقصود من قوله قائما عدم انكراهة لادخوله
 تحت المستحب وإن زاد قوله أو قاعدا واعلم انه ورد في الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم قال لا يشرب من اخذ منك
 قائما نسي فليست في فيه انه شرب من زمزم قائما وروي البخاري عن علي رضي الله عنه انه بعد ما توضأ قام

قال محقق الشافعية الرمي
 فيعمل به في فضائل الاعمال
 وان انكره النووي (فائدة)
 شرط العمل بالحديث الضعيف
 عدم شدة ضعفه وأن يدخل
 تحت اصل عام وأن لا يعتد
 سنية ذلك الحديث وأما
 الموضوع فلا يجوز العمل به
 بحال ولا رويته الا اذا
 قرن ببيانه (والصلاة
 والسلام على النبي بعده)
 أي بعد الوضوء لكن في
 الزيلعي أي بعد كل عضو
 (وأن يقول بعده) أي الوضوء
 (اللهم اجعلني من التوابين
 واجعلني من المتطهرين وأن
 يشرب بعده من فضل وضوئه)
 كما زمزم (مستقبل القبلة قائما)
 أو قاعدا وفيما عداهما يكره
 قائما تنزيها

مطلب
 في مباحث الشرب قائما

فشرب فضل وضوئه وهو قائم ثم قال ان ناسا يكرهون الشرب قائما وان النبي صلى الله عليه وسلم صنع مثل ما صنعت وأخرج ابن ماجه والترمذى عن كبشة الانصارية رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل عليها وعندها قربة معاقمة فشرب منها وهو قائم فقطعت فم القربة بتبقي بركة. وضع في رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال الترمذى حسن صحيح غريب فلذا اختلف العلماء في الجمع فقيل ان النهى ناسخ للفعل وقيل بالعكس وقيل ان النهى للتنزيه والفعل لبيان الجواز وقال النووى انه الصواب واعترضه في الحلية بجديد على المار حيث انكر على القائلين بالكراهة وبما أخرجه الترمذى وغيره وحسنه عن ابن عمر كذا ناسخا كل في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نمشي ونشرب ونحن قيام قال وجن الطحاوى الى انه لا بأس به وأن النهى لخوف الضرر لا غير كما روى عن الشعبي قال انما كره الشرب قائما لانه يؤذى قال في الحلية فالكراهة على ما صوّبه النووى شرعية يشاب على تركها وعلى هذا ارشادية لا يشاب على تركها ثم استشكل ما مر من استثناء الموضعين (أى الشرب من ماء زمزم ومن فضل الوضوء) وكراهة ما عداهما بأنه لا يقتضى على قول من هذه الاقوال نعم على ما جنح اليه الطحاوى يستفاد الجواز مطلقا ان أمن الضرر أما النذب فلا الا أن يقال يفيد النذب في فضل الوضوء ما أخرجه الترمذى في حديث على وهو أنه قام بعد ما غسل قدميه فأخذ فضل طهوره فشربه وهو قائم ثم قال احببت أن اريكم كيف كان طهور رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه حديث ان فيه شفاء من سبعين داء اذا شربا البهر لكن قال الحفاظ انه واه اه ملخصا والبهرا بالضم فسرته في الخلاصة بتتابع النفس وفي القاموس انه انقطاع النفس من الاعياء والحاصل أن انتفاء الكراهة في الشرب قائما في هذين الموضعين محل كلام فضلا عن استحباب القيام فيما ولعل الاوجه عدم الكراهة ان لم نقل بالاستحباب لان ماء زمزم شفاء وكذا فضل الوضوء وفي شرح هدية ابن العماد لسيدى عبد الغنى النابلسى وما جزمته انى اذا اصابنى مرض اقصدا الاستشفاء بشرب فضل الوضوء فيحصل الى الشفاء وهذا دأبى اعتمادا على قول الصادق صلى الله عليه وسلم في هذا الطب النبوى الصحيح (قوله وعن ابن عمر الخ) أخرجه الطحاوى وأحمد وابن ماجه والترمذى وصححه حلية وقصده كره بيان حكم الاكل لكن أخرجه احمد ومسلم والترمذى عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى أن يشرب الرجل قائما قال قتادة قلت لأنس قال لا كل فقال ذلك أئمة وأخبرت وفي الجامع الصغير للسيوطى تهى عن الشرب قائما ولا اكل قائما ولعل النهى لامر طى أيضا كما مر في الشرب وفي الفصل الحادى والثلاثين من فصول العلاوى وكره الاكل والشرب في الطريق والاكل قائما وما شيا ولا بأس بالشرب قائما ولا يشرب ما شيا ورخص ذلك للمساكر اه (قوله ورخص الخ) ليس من تمة الحديث (قوله تعاهد موقيه) تشبه موق وهو آخر العين من جهة الانف أى لاحتمال وجود رخص وقدّمنا انه يجب غسل ما تحتها بنى خارجا بتميم العين والافلا (قوله وكعبه الخ) هما العظامان اللتان في الرجل والعرقوب العصب الغليظ الذى فوق العقب والخص من باطن القدم ما لم يصب الارض قاموس (قوله واطالة غزته وتجيده) لما فى العجيين عن ابي هريرة رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان أمتى يدعون يوم القيمة غزا وتجبلين من آثار الوضوء فمن استطاع دهنكم أن يطيل غزته فليفعل وفي رواية فمن استطاع منكم فليطيل غزته وتجيده حلية وبه علم أن قول الشارح وتجيده بالجز عطف على غزته وفي البحر واطالة الغزّة تكون بالزيادة على الحد المحدود وفي الحلية والتجمل يكون في اليدين والرجلين وهل له حد لم أقف فيه على شئ لاصحابنا ونقل النووى اختلاف الشافعية فيه على ثلاثة اقوال الأول انه يستحب الزيادة فوق المرفقين والكعبين بلا توقيت الثانى الى نصف العضد والساق الثالث الى المنكب والركبتين قال والا حادى تقتضى ذلك كله اه ونقل ط الثانى عن شرح الشريعة مقتصر عليه (قوله وغسل رجله يساره) لعل المراد به ذلكهما باليسار لما قدّمناه انه يسدب اتراغ الماء بيمينه ثم رأيت في شرح الشيخ اسمعيل قال يفرغ الماء بيمينه على رجله ويغسلها بيساره اه وأخرج السيوطى في الجامع الصغير عن ابي هريرة رضى الله عنه اذا توضأ أحدكم فلا يغسل اسفل رجله بيده اليمنى (قوله وبه الخ) أى أى الرجلين ان في البحر عند الكلام على غسل الوجه عن خاف بن ايوب انه قال ينبغي للمتوضى في الشتاء أن يبل اعضاءه بالماء شبه الدهن ثم يسيل الماء على سالان الماء يتجافى عن الاعضاء في الشتاء اه

وعن ابن عمر كذا ناسخا كل على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ونحن نمشي ونشرب ونحن قيام ورخص للمساكر شربه ما شيا ومن الآداب تعاهد موقيه وكعبيه وعرقوبيه وأخصبيه واطالة غزته وتجيده وغسل رجله بيساره وبه ما عند ابتداء الوضوء في الشتاء

مطله
في الغزّة والتجمل

(قوله والتمسح بغيره) ذكره صاحب المنية في الغسل وقال في الحلية ولم أر من ذكره غيره وإنما وقع الخلاف في الكراهة في الحلية ولا بأس به للمتوضي والغسل روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يغسل ومنهم من كره ذلك ومنهم من كرهه للمتوضي دون الغسل والصحيح ما قلنا إلا أنه ينبغي أن لا يساغ ولا يستقصى فيبقى أثر الوضوء على أعضائه اهـ وكذلك وقع بلفظ لا بأس في خزائنه الأكل وغيره وعزاه في الخلاصة إلى الأصل اهـ ما في الحلية ثم ذكر أدلة الأقوال الثلاثة والقائلين بها من السلف وأطال وأطاب كما هو أدبه رحمه الله تعالى وقد منا عن الفتح أن من المندوبات ترك التمسح بخزعة يمسح بها موضع الاستنجاء أي التي يمسح بها ماء الاستنجاء لاستفادها وليس فيه ما يفيد ترك التمسح بغيرها فافهم (قوله وعدم نفذ يده) لحديث لا تنفضوا أيديكم في الوضوء فانها مروى عن الشيطان ذكره في المعراج لكنه حديث ضعيف كما ذكره المناوي بل قد ثبت في الصحيحين عن ميمنة رضي الله عنها انها جأت به بخزعة بعد الغسل فزدها وجعل ينفض الماء بيده تأمل (قوله وقراءة سورة القدر) لحديث وردت فيها ذكرها الفقيه أبو الليث في مقتدته ~~مكن~~ قال في الحلية سئل عنها شيخنا الحافظ ابن حجر العسقلاني فأجاب بأنه لم يثبت منها شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم لا من قوله ولا من فعله والعلاء يتساهلون في ذلك الحديث الضعيف والعمل به في فضائل الأعمال اهـ (قوله وصلاته ركعتين) لما رواه مسلم وأبو داود وغيرهما ما من أحد يتوضأ فيحسن الوضوء ويصلي ركعتين يقبل بقلبه ووجهه علمهما الا وجبت له الجنة حلية (قوله في غير وقت كراهة) حتى كالأوقات الخمسة المأخوذة وما قبله والاستواء والغروب وما قبله بعد صلاة العصر وذلك لأن ترك المكره أولى من فعل المندوب كما في شرح المنية ط (تمة) ينبغي أن يراعى في المندوبات أن لا يظهر من ماء أو تراب من أرض مغضوب عليها كما بارئود فقد نص الشافعية على كراهة التطهير منها بل نص الحنابلة على المنع منه وظاهره أنه لا يصح عندهم ومراعاة الخلاف عندنا مطلوبة وكذا يقال في التطهير بفضل ماء المرأة كما يأتي قريبا في المنيات والله أعلم (قوله ومكرهه) هو وضوء المحبوب قد يطلق على الحرام كقول القدوري في مختصره ومن صلى الظهر في منزله يوم الجمعة قبل صلاة الامام ولا عذر له كره له ذلك وعلى المكره وتحريمها وهو ما كان إلى الحرام اقرب ويسميه محمد حراما ظنيا وعلى المكره تنزيها وهو ما كان تركه أولى من فعله ويرادف خلاف الأولى كما قد سئله وفي البحر من مكروهات الصلاة المكره في هذا الباب نوعان احدهما ما كره تحريمها وهو المحمل عند اطلاقهم الكراهة كما في زكاة فتح القدير وذكر أنه في رتبة الواجب لا يثبت الا بما يثبت به الواجب يعني بالظني الثبوت لانيهما المكره تنزيها ومرجعه إلى ما تركه أولى وكثيرا ما يطلقونه كما في شرح المنية فينبغي أن يذكر ما كرهها فلا بد من النظر في دليله فان كان نهيا ظنيا يحكم بكراهة التحريم الاصارف للثمن عن التحريم إلى المندوب فان لم يكن الدليل نهيا بل كان مقيدا للترك الغير الجازم فهي تنزيهية اهـ (قوله واغبره) أي غير الوجه من الاعضاء كما في الحاوي ولعل المصنف اقتصر على الوجه لما له من مزيد الشرف (قوله تنزيها) لما قد منا عن الفتح من أن ترك ادب قال في الحلية لانه يوجب استباح الماء المستعمل على ثيابه وتركه أولى وأيضاهو خلاف التؤدة والوفار فانه من عنه نهى ادب اهـ (قوله والتقشير) أي بأن يقرب إلى حد الدهن ويكون التقاطر غير ظاهر بل ينبغي أن يكون ظاهرا ليكون غلابيقين في كل مرة من الثلاث شرح المنية (قوله والاسراف) أي بأن يستعمل منه فوق الحاجة الشرعية لما أخرج ابن ماجه وغيره عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بسعد وهو يتوضأ فقال ما هذا السرف فقال في الوضوء اسراف فقال نعم وان كنت على نهر جار حلية (قوله ومنه) أي من الاسراف الزيادة على الثلاث أي في الغسلات مع اعتقاد أن ذلك هو السنة لما قد منا من أن الصحيح أن النهي محمول على ذلك فإذا لم يعتقد ذلك وقصد الطمأنينة عند الشك أو قصد الوضوء على الوضوء بعد الفراغ منه فلا كراهة كما هو تقريره (قوله فيه) أي في الماء (قوله تحريمها الخ) نقل ذلك في الحلية عن بعض المتأخرين من الشافعية وتبعه عليه في البحر وغيره وهو مخالف لما قد منا عن الفتح من أنه ترك التقشير والاسراف من المندوبات ومثله في البدائع وغيرها ~~مكن~~ قال في الحلية ذكر الحلواني أنه سنة وعليه منى قاضي بخان وهو وجهه اهـ واستوجهه في البحر أيضا وكذا في النهر قال والمراد بالسنة المؤكدة لاطلاق النهي عن الاسراف وجعل في المستقى الاسراف من المنيات فتكون تحريمية لان اطلاق

مطلب
في التمسح بغيره

والتمسح بغيره وعدم نفذ يده وقراءة سورة القدر وركعتين في غير وقت كراهة (ومكرهه لطم الوجه) أو غيره (بالماء) تنزيها والتقشير (والاسراف) ومنه الزيادة على الثلاث (فيه) تحريما لوجاء النهر والماء لوله

مطلب
في تعريف المكره وأنه قد يطاق على الحرام والمكروه تحريما وتنزيها

مطلب
في الاسراف في الوضوء

السكرامة مصروف الى التحريم ويضعف جهله مندوبا قول قد تقدم أن النبي عظمه في حديث فن زاد على
هذا الوتقص فتد تعدي وظلم محمول على الاعتقاد عندنا كما صرح به في الهداية وغيرها وقال في البدائع
انه الصحيح حتى لو زاد أو نقص واعتقد أن الثلاث سنة لا يلغوه الوعيد وقد متنا انه صريح في عدم كراهة
ذلك يعني كراهة تحريم فلا ينافي الكراهة التزيمية بخامشي عليه خنافي الفتح والبدائع وغيرهما من جعل تركه
مندوبا مبني على ذلك التصحيح فبكره تنزيه ولا ينافيه عده من المنهيات كما عده منها الظم الوجه بالماء فان المكروه
تقر بهما مبني عنه حقيقة اصطلاحا ومجازا لغة كما في التحريم وأيضا فقد عده في الخزانة السمرقندية من المنهيات
لكن قيده بعدم اعتقاد عام السنة بالثلاث كما نقله الشيخ اسماعيل وعليه يحمل قول من جعل تركه سنة وليست
السكرامة مصروفة الى التحريم مطلقا كذا ذكرناه آنفا على أن الصارف للنهي عن التحريم ظاهر فان من اسرف
في الرضوء بما امر مثلما مع عدم اعتقاد سنة ذلك نظير من ملأ اناء من النهر ثم افر غديه وليس في ذلك بمحذور
سوى انه عبث لا فائدة فيه وهو في الرضوء اذا عدى على الأمور به فلذا مبني في الحديث اسرافا قال في القاموس
الاسراف التبذير أو ما أتى في غير طاعة ولا يلزم من كونه زائدا على المأمور به وغير طاعة أن يكون
حرمانا من اذ اعتقد سنته يكون قد تعدي وظلم لا اعتقاده ما ليس بقربة قربة فلذا حمل علما أن النبي على ذلك فحينئذ
يكون منهبا عنه ويكون تركه سنة مؤكدة ويؤيده ما تقدمه الشارح عن الجواهر من أن الاسراف في الماء
الجاري جائز لانه غير مضيع وقد متنا أن الجائر قد يطلق على ما لا يمنع شرعا فيشمل المكروه تنزيها وبهذا التقرير
توافق عباراتهم وأما ما ذكره الشارح من كلام مشايخ المذهب فلا يعارض ما صرح به حوايه
وصحوة هذا ما ظهر لي في هذا المقام والسلام (قوله فخرام) لأن الزيادة غير مأذون بها لانه انما يوقف ويساق
ان يتوضأ الرضوء الشرعي ولم يقصد ابحاثها لغير ذلك حلية وينبغي تقييده بما ليس بجار كالذي في صهر شيخ
او حوض او نحو ابريق أما الجاري كما مدارس دمشق وجوامعها فهو من المباح كما التهر كما افاده الرحي (قوله
ومن منهبا عنه) يشمل المكروه تنزيها فانه مبني عنه اصطلاحا حقيقة كما تقدمناه عن التحريم آنفا فافهم (قوله
التوضي الخ) قال في السراج ولا يجوز للرجل أن يتوضأ ويفتسل بفضل المرأة اه ومفاده انه يكره
تحريما وعندا لا امام احدا اذا اختلفت امرأة مكففة بما قليل كخلوة تكاح وتظهر به في خلوتها طهارة كاملة
عن حدث لا يصح لرجل او خنثى أن يرفع به حدثه كما هو مسطور في متون مذهبه وهو أمر تعبدى لما رواه
الحجة انه صلى الله عليه وسلم نهى أن يتوضأ الرجل بفضل طهور المرأة قال في غرر الافكار شرح درر الجواهر
في فصل المياه بعد ما ذكر المسألة ولما روى مسلم ان ميمونة قالت اغتسلت من جفنة ففضلت فيها فضلة نجاء
النبي صلى الله عليه وسلم يغتسل فقلت اني قد اغتسلت منه فقال الماء ليس عليه جنابة وما روى احمد منسوخ
به هذا اه اقول مقتضى النسخ انه لا يكره تحريما عندنا بل ولا تنزيها وهو مخالف لما مر عن السراج وفيه
أن دعوى النسخ تتوقف على العلم بتأخر النسخ ولعله ما خوذ من قول ميمونة اني قد اغتسلت فانه يشعر بعلمها
بالبى له فيكون النسخ متأخرا والله أعلم وقد صرح الشافعية بالكرامة فينبغي كراهته وان فلما بالنسخ مراعاة
للخلاف فقد صرح حواياه بانه يطالب مراعاة الخلاف وقد علمت انه لا يجوز التطهير به عند أحد (تنبيه) ينبغي كراهة
التطهير أيضا أخذا بما ذكرناه وان لم اره لاحد من ائمتنا بما أو تراب من كل أرض غضب عليها الا بئر
الناقة بأرض حمود وقد صرح الشافعية بكرامته ولا يساح عند أحد قال في شرح المنتهى الخليل لحديث ابن عمر
أن الناس نزول مع رسول الله صلى الله عليه وسلم على الحجر أرض حمود فاستقوا من آبارها ونجسوا به العجين فأمرهم
رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يهرقوا ما استقوا من آبارها ويعلقوا الابل العجين وأمرهم أن يستقوا من البئر
التي كانت تردحها الناقة حديث متفق عليه قال وظاهره منع الطهارة به وبئر الناقة هي البئر الكبيرة التي بردحها
الحجاج في هذه الازمنة اه (قوله والامتناط) معطوف على القاء وقوله في الماء متعلق بأحدهما على التنازع
(قوله وينقضه الخ) النقض في الجسم فن تأليفه وفي غيره اخراجه عن افادة المقصود منه كاستباحة الصلاة
في الرضوء بحر وأفاذ بقوله خروج بخس أن الناقض خروجه لا عينه بشرط الخروج واستظهر في الفتح
النائي بما حصله أن الظهارة ترتفع بضدها وهي النجاسة القائمة بالخارج لأن الضدها المأمور في رفع ضده ويبحث
فيه في شرح النية الكبير فراجع (قوله كل خارج) أجل فائدة التعميم من أول الامر للسلامة

أما الموقوف على من ينظر به
ومنه ماء المدارس مشرام
(وتبليغ المسح بما جديده) أما
بما واحد فتدوب أو مستون
ومن منهبا التوضي بفضل
ماء المرأة أو في موضع نجس
لأن ماء الرضوء حرمة أوفى
المسح الا في اياه أو في موضع
أعد لذلك والقاء النجاسة
والامتناط في الماء (وينقضه
صريح) كل خارج

مقالة
فرائض الرضوء

اختصاص النجس بالمعتاد أو الكثير تأمل (قوله بالفتح ويكسر) اشار الى أن الفتح اولى لقول صدر الشريعة
والرواية النجس بفتح الجيم وهو عين النجاسة وأما بكسر هاء لا يكون طاهراً هذا في اصطلاح الفقهاء
وأما في اللغة فيقال نجس الشيء بنجس فهو نجس ونجس اه فهما لغة ما لا يكون طاهراً أى سواء كان نجس
العين أو عارض النجاسة كالحصاة الخارجة من الدبر والناقض في الحقيقة النجاسة المعارضة لها فكان
الفتح اولى من هذه الجهة أيضاً وان قال في الجرائد بالكسر اعم تأمل ثم على الفتح يكون بدلا من قوله خارج
لاصفة لانه اسم جامد بخلاف المكسور فانه بمعنى متنجس تأمل (قوله أى من المتوضئ) تفسير للضمير أخذ
من المقام والمتوضئ من انصف بالوضوء واحترز بالحق عن الميت فانه لو خرجت منه نجاسة لم بعد وضوءه
بل يغسل موضعها فقط اذ لو كان الخروج حدثا كان الموت كذلك اذ هو فوقه وغامه في النهر (قوله
معتادا) كالبول والغائط اولا كالدودة والحصاة وهذا تعميم لقوله نجس به به على خلاف الامام مالك حيث
قده بالمعتاد كانه بما بعده على خلاف الامام الشافعي حيث قده بالخارج من السيلين (قوله أى يلحقه
حكم التطهير) فائدة ذكر الحكم دفع ورود داخل العين وباطن الجرح اذ حقيقة التطهير فيها ممكنة وانما الساقط
حكمه نهر وسراج ويظهر منه أن الكلام في جرح بضره الغسل بالماء فلو لم يضره نقض ما سال فيه لان حكم
التطهير وهو وجوب غسله غير ساقط والمراد بالتطهير ما يعم الغسل والمسح في الغسل اوفى الوضوء كما ذكره
ابن الكمال لينمل المواسل الى محل يمكن مسحه دون غسله للعدول كما اشار اليه في الحلية أيضا وزاد في شرح المنية
الكبير بعد قوله في الغسل اوفى الوضوء قوله اوفى ازالة النجاسة الحقيقية ثلاثا ليرد ما لو اقتصد وخرج منه دم
كثير ولم يتلخخ رأس الجرح فانه ناقض مع انه لم يصل الى ما يلحقه حكم التطهير لانه سال الى المسكان
دون البدن وبز ياد ذلك لا يرد لان المكان يجب تطهيره في الجملة للصلاة عليه واهذا اعم في الجرح ما يلحقه حكم
التطهير بقوله من بدن ونوب ومكان اقول يرد عليه ما لو سال الى نهر ونحوه مما لا يصل عليه وما لو موص العلق
او القراد الكبير وامثلا دما فانه ناقض كما سيأتي متناقضا لا حسن ما في النهر عن بعض المتأخرين من أن المراد
السيلان ولو بالقوة أى فان دم الفصد ونحوه سائل الى ما يلحقه حكم التطهير حكما تأمل ثم اعلم أن المراد
بالحكم الوجوب كما صرح به غيره واحد زاد في الفتح والذب وأيده في الحلية وتبعه في البحر بقوله اذ انزل الدم
الى قصبة الانف نقض وليس ذلك الا لكونه بالمالعة في الاستنشاق في غير الماء مسنونة وحدها أن يصل الماء
الى ما اشتد من الانف وردة في النهر بأن المراد بالقصبة ما لان من الانف واذا عبر به الزبلي كالهذابة ومعلوم
أن ما لان يجب تطهيره لا يندب فلاحاجة الى زيادة الندب اقول صرح في غاية البيان بأن الرواية مسطورة
في كتب اصحابنا بأنه اذا وصل الى قصبة الانف ينقض وان لم يصل الى ما لان خلافا لفرق وأن قول الهداية
بنقض اذا وصل الى ما لان بيان لاتفاق اصحابنا جميعا على تكون المسألة على قول زفر أيضا قال لان عنده
لا ينقض ما لم يصل الى ما لان اعدم الظهور وقبله فهذا صريح في أن المراد بالقصبة ما اشتد فاعتنم هذا التحرير
المفرد المختص بما علقناه على البحر ومن رسالتنا المسموعة بالقوائد المختصة بأحكام كى الحصة (قوله بمجرد
الظهور) من اضافة الصفة الى الموصوف أى الظهور المجرد عن السيلان فلينزل البول الى قصبة الذكرك
لا ينقض اعدم ظهوره بخلاف القلفة فانه ينزوله اليها ينقض الوضوء وعدم وجوب غسلها للخرج لالانها
في حكم الباطن كما قاله الكمال ط (قوله عين السيلان) اختلف في تفسيره في المحيط عن ابن يوسف
أن يعاود ويخدر وعن محمد اذا تنقي على رأس الجرح وصار ككثر من رأسه نقض والصحيح لا ينقض اه
قال في الفتح بعد تنقيه ذلك وفي الدراية جعل قول محمد أصح ومختار السرخسي الاول وهو اولى اه اقول
وكذا صححه فاضل خان وغيره وفي البحر تحريف تبعه عليه ط فاجتنبه (قوله لما قالوا) علة لله بالغة
ط (قوله لومسح الدم كلما خرج الخ) وكذا اذا وضع عليه قطنه أو شيئا آخر حتى ينشف ثم وضعه ثانيا وثالثا
فانه يجمع جميع ما نشف فان كان بحيث لو تركه سال نقض وانما يعرف هذا بالاجتهاد وغالب الظن وكذا لو ألقى
عليه رمادا أو ترابا ثم ظهر ثانيا فتربه ثم وثم فانه يجمع قالوا وانما يجمع اذا كان في مجلس واحد مرة بعد أخرى
فلو في مجلس فلا تارة ثانية ومثله في البحر اقول وعليه فايخرج من الجرح الذي ينزدا ثانيا وليس فيه قوة السيلان
ولكنه اذا تركه بقوى باجتماعه ويسيل عن محله فاذا نشفه أو ربطه بخرقه وصار كما خرج منه شيء تنثرته

(نجس) بالفتح ويكسر (مته)
أى من المتوضئ الحى معتادا
أولاً من السيلين أولاً (أى)
ما ينهر) بالبناء للمفعول أى
يلحقه حكم التطهير ثم المراد
بالخروج من السيلين مجرد
الظهور وفي غيرهما عين
السيلان ولو بالقوة لما قالوا
لومسح الدم كلما خرج ولو تركه
لسال نقض والا لا

الخرقة ينظر ان كان مانثر به الخرقة في ذلك المجلس شيئا فشيئا بحيث لو ترك واجتمع لسا ل بنفسه نقض والا لا
ولا يجمع ما في مجلس الى ما في مجلس آخر وفي ذلك توسعة عظيمة لاصحاب الفروع ولصاحب كى الحصص فاعتم
هذه الفائدة وكم أنهم قاسوها على التي ولما لم يكن هنا اختلاف سبب تعين اعتبار المجلس فتنبه (قوله
كالوسال) تشبيه في عدم النقض لانه في هذه المواضع لا يلحقه حكم التطهير كما قد سناه (قوله اوجرح) يضم الجيم
قاموس أما بالفتح فهو المصدر (قوله ولم يخرج) أى لم يسئل اقول وفي السراج عن الينابيع الدم السائل
على الجراحة اذ لم يتجاوز قال بعضهم هو ظاهر حتى لو صلى رجل بجنبه وأصابه منه أكثر من قدر الدرهم
جازت صلاته وبهذا أخذ الكرخي وهو الاظهر وقال بعضهم نجس وهو قول محمد اه ومقتضاه انه غير ناقض
لانه بقي طاهر ابعد الاصابة وان المعبر بخروجه الى محل يلحقه حكم التطهير من بدن صاحبه فلي تأمل (قوله
وكدمع) أى بلا علة كما سيأتي وهو معطوف على قوله كالوسال (قوله على ماسيد كره المصنف) أى في
مسائل شتى اخر الكتاب (قوله ولنا فيه كلام) نقله وحاصله انه قول ضعيف ويخرج غريب فلا يعول عليه ط
(قوله وخروج الخ) عطف على قوله خروج كل خارج (قوله مثل ريح) فانه انقضى لانها منبعثة عن محل
النجاسة لانها لا تنجس لان الصحيح أن عنها طاهرة حتى لو لبس سراويل مبتلة أو بئس من البيت الموضع الذي
تغزه الريح فخرج الريح لا يتنجس وهو قول العامة وما نقل عن الحلواني من انه كان لا يصلي بسراويله فخرج
منه بخر (قوله من دبر) وكذا من ذكر أو فرج في الدودة والحصى بالاجماع كما سيذكره الشارح لما علمنا من
النجاسة كما اختاره الزيلعي أو تولد الدودة من النجاسة كافي البدائع وعلى الثاني فعطف أو دودة من عطف
الخاص على العام لدخوله تحت قوله خروج نجس الى ما يظهر وكذا عطفها وعطف الحصى على التعليل الاول
لتحقق خروج الخارج النجس وهو ما علمنا وعلى كل فقوله أو دودة معطوف بالنظر الى كلام الشارح على قوله
وخروج غير نجس لا على ريح قدبر (قوله لا يخرج ذلك) أى المذكور من الثلاثة قال ح وهو يقتضي أن
الريح يخرج من الجرح وهو كذلك كافي القهستاني وحكم الدودة مكررم قول المصنف بعد دودة من جرح ط
(قوله أما هي الخ) أى المفضاة وهي التي اختلط سيلها أى مسلك البول والغائط فيندبها الوضوء من
الريح وعن محمد يجب احتياطا وبه أخذ أبو حفص ورجحه في الفتح بأن الغالب في الريح كونها من الدبر ومن
أحكامها انه لا يحلها الزوج الثاني للأول ما لم تحبل لاحتمال الوطئ في الدبر وانه لا يحل وطؤها الا ان أمكن
الاستيان في القبل بلا تعدد وأما التي اختلط مسلك بولها ووطئها فينبغي أن لا تكون كذلك لان الصحيح عدم النقض
بالريح الخارجة من الفرج ولانه لا يمكن الوطئ في مسلك البول افاده في البحر (قوله وقيل لو شئت) أى لان
تتهادليل انها من الدبر وبعبارة الشيخ اسمعيل وقيل ان كان مسموعا أو ظهر تنته فهو حدث والا فلا (قوله
وذكر) لاحاجة الى ذكره مع شمول القبل اياه كما يشهد له استعما لهم اه ح (قوله لانه اختلاج) أى ليس بريح
حقيقية ولو كان ريحا فليست بجنبعة عن محل النجاسة فلا تنقض كما قد سناه (قوله وهو يعلم) أى يظن لان
الظن كاف في هذا الباب ح أى الظن المالم وقال الرجحي شرط العلم بعدم كونه من الاعلى فأفاد النقض
عند الاشتباه بعبارة العلبي في شرح المنية وفي المنع عن الخلاصة مناط النقض العلم بكونه من الاعلى فلا نقض مع
الاشتباه وهو موافق للفقهاء والحديث الصحيح حتى يسمع صوتا أو يشم ريحا وبه يعلم انه من الاعلى (قوله منها)
أى من القبل والذكر (قوله لطهارتهما) أى الدودة واللعن وطهارة العلم بالنسبة اليه فقد قالوا ما بين من الحي
كيتته الا في حق نفسه حتى لا تفسد صلاته اذا حمل ط وفي بعض النسخ بضمير المفردة (قوله وهو) أى
السيلان من غير السيلين مناط النقض أى علته ط (قوله والمخرج بعصر) أى ما أخرج من القرحة
بعصرها وكان لو لم تعصر لا يخرج شيء مساو للخارج بنفسه خلافا لصاحب الهداية وبعض شراحها وغيرهم
كصاحب الدرر والملتقى (قوله سيان) تنبيه سي وبها استغنى عن تنبيه سواء كافي المغنى (قوله في حكم
النقض الاضافة للبيان ط (قوله قال) أى صاحب البرازية ط (قوله لان في الاخراج خروجا) جواب عما
وجه به القول بعدم النقض بالخروج من أن الناقض خروج النجس وهذا اخراج والجواب أن الاخراج مستلزم
للخروج فقد وجد لكن قال في العناية ان الاخراج ليس بمنصوص عليه وان كان يستلزمه فكان ثبوته غير
تصدي ولا معتبر به اه وفيه انه لا تأثير يظهر للاخراج وعدمه بل لكونه خارجا نجسا وذلك يتحقق مع الاخراج

كالوسال في باطن عين اوجرح
أو ذكر ولم يخرج وكدمع وعرق
الاعرق مدمن الخرق فناقض
على ماسيد كره المصنف ولنا
فيه كلام (و) خروج غير نجس
مثل (ريح أو دودة أو حصى
من دبر لا) خروج ذلك من
جرح ولا خروج (ريح من قبل)
غير مفضاة أما هي فيندبها
الوضوء وقيل يجب وقيل
لو شئت (وذكر) لانه اختلاج
حتى لو خرج ريح من الدبر وهو
يعلم انه لم يكن من الاعلى فهو
اختلاج فلا ينقض وانما قيد
بالريح لان خروج الدودة
والحصى منها ناقض اجماعا
كافي الجوهرة (ولا) خروج
(دودة من جرح أو أذن
أو أنف) أو فهم (وكذا لم
سقط منه) لطهارتهما وعدم
السيلان فيما عليهما وهو
مناط النقض (والمخرج) بعصر
(والخارج) بنفسه (سيان)
في حكم النقض على المختار كما
في البرازية قال لان في الاخراج
خروجافصار كالقصد

كما يتحقق مع عدمه فصار كالفصد كيف وجميع الادلة الموردة من السنة والقياس تفيد تعليق النقض بالخارج
 النجس وهو ثابت في الخارج اه ففتح واستوجهه بلبذه ابن امير حاج في الحلية وكذا اشارح المنية والمندس
 وارتنى في البحر ما في العناية حيث ضعف به ما في الفتح ولا أن يجعل ما في الفتح مضاعفا كما قررناه بناء على أن
 النافض الخارج النجس لا يخرج وفي حاشية الرمل لا يذهب عنك أن تضعيف العناية لا يصادم قول شمس
 الاثمة وهو الاصح (قوله واعتمده القهستاني) حيث جعل القول بعدم النقض فاسدا لانه يلزم منه انه لو
 أخرج الريح أو الغائط أو غيرهما من السيلين لكان غير ناقض اه (قوله ومعناه الخ) تعلل في الاشياء عن
 البرازية وقد سناه في رسم الفتى (قوله بالمنصوص رواية) أي بالذي نص عليه من جهة الرواية للادلة الموردة
 من السنة أو بالفروع المروية عن المجتهد (قوله والراجح دراية) بالرفع عطف على الاشبه أي الراجح من جهة
 الدراية أي ادراك العقل بالقياس على غيره كسألة الفصد ومص العلقه فانما لا خلاف فيه وكأخرج الريح
 ونحوه وهذا التقرير يعنى ما قد سناه انفا عن الفتح فالمراد بالرواية المنصوص من السنة أو من المجتهد وبالدراية
 القياس فافهم (قوله فيكون) تفريع على قوله ومعناه الخ اذ هو من عبارة البرازية فافهم (قوله وينقضه
 قى) افرد به بالذكريع دخوله في خروج نجس لمخالفته له في حد الخروج وأما السيلان في غير السيلين فاستفاد
 من الخروج نهر (قوله بأن يضبط) أي يمسك بتكلف وهذا ما مشى عليه في الهداية والاختيار والكافي
 والخلاصة وصححه غير الاسلام وقاضى خان وقيل ما لا يقدر على امساكه قال في البدائع وعليه اعتمد الشيخ
 ابو منصور وهو الصحيح وفي الحلية الأول الاشبه (قوله بالكسر) أي مع تشديد الراء المهملة وهي أحد
 الاخلاط الاربعة الدم والمرة السوداء والمرة الصفراء والبلغم اه غاية البيان (قوله أو علق الخ) العلق لغة
 دم منعقد كما هو أحد معانيه لكن المراد به هنا سوداء مختزقة كما في الهداية وليس بدم حقيقة كما في الكافي ولهذا
 اعتبر فيه ملء القم والافروج الدم ناقض لا تفصيل بين قلده وكثيره على المختار اه اخى جابى وغيره (قوله
 فغير ناقض) أي اتفاقا كما في شرح المنية وذكر في الحلية أن الظاهر أن الكثير منه وهو مملأ القم ناقض والحاصل
 انه إما أن يكون من الرأس أو من الجوف علقا أو سائلا فالنازل من الرأس ان علقا لم ينقض اتفاقا وان سائلا
 ينقض اتفاقا والصاعد من الجوف ان علقا فلا اتفاقا لم يملأ القم وان سائلا فعنده ينقض مطلقا وعند محمد
 لا مالم يملأ القم كذا في المنية وشرحاها والتاريخية وذكر في البحر قول ابى يوسف مع الامام وقال واختلف
 الصحيح فصحيح في البدائع قواه ما قال به اخذ عامة المشايخ وقال الريلى انه المختار وصحيح في المحيط قول محمد
 وكذا في السراج معزيا الى الوجيز اه واعلم انه وقع في عبارة كل من البحر والنهر والبلغم أي ما وما ينقلناه من
 الحاصل يتضح المرام (قوله وهو نجس مغلق) هذا ما صرح به في باب الانجاس وصح في المجتبى انه مخفف قال
 في الفتح ولا يعرى عن اشكال وتماه في النهر (قوله هو الصحيح) مقابله ما في المجتبى عن الحسن انه لا ينقض لانه
 طاهر حيث لم يستحل وانما اتصل به قليل النجس فلا يكون حدثا قال في الفتح قيل وهو المختار ونقل في البحر تصحيه
 عن المعراج وغيره (قوله ذكره الحلبي) أي في شرح المنية الكبير حيث قال والصحيح ظاهر الرواية انه نجس
 لمخالطته النجاسة وتداخلها فيه بخلاف البلغم اه اقول وحيث صح القولان فلا يعدل عن ظاهر الرواية ولذا
 جزم به الشارح (قوله ولو هو في المرى) مختزق قوله اذا وصل الى معدته قال ح المرى بفتح الميم مهموز
 الآخر مجرى الطعام والشراب اه (قوله لطهارته في نفسه) افرد لظهارته في نفسه (قوله لا ينقض) وفيه
 اذا ملأ القم على القول بنجاسته مجزؤه ولكن سيأتى في باب المياه أن الحية البرية تنفس الماء اذا ماتت
 فيه ومقتضاها انها نجسة فلعل ما هنا محمول على ما اذا كانت صغيرة جدا بحيث لا يكون لها دم سائل لانها حينئذ
 لا تنفس الماء فتكون طاهرة كاللود (قوله في نفسه) أي وما عليه قليل لا يملأ القم فلا يعتبر ناقضا ط (قوله
 مطلقا) أي سواء كان من الرأس أو من الجوف اصفر منتنا أو لا (قوله به يفتى) كذا في البحر عن التبنس أي
 خلا لما اختار ابو نصر من انه لو صعد من الجوف اصفر منتنا كان كالتى واقول ابى يوسف انه نجس (قوله كفى
 عن خبر أبوبول) أي بأن شرب خرا أبول لا يملأ القم فافهم نفس الخرا وأبول (قوله وان لم ينقض لقلته الخ) أي وان لم
 يكن ناقضا لاجل قلته لو فرض قليلا فهو أيضا نجس لنجاسته بالاصالة بخلاف في نحو طعام فانه انما ينجس
 بالمجاورة اذا كان كبيرا ملء القم فلا ينقض القليل منه ولا ينجس (قوله اقلته) عليه قوله لم ينقض وقوله

وفي الفتح عن الكافي انه
 الاصح واعتمده القهستاني
 وفي القنية وجامع الفتاوى انه
 الاشبه ومعناه انه الاشبه
 بالمنصوص رواية والراجح
 دراية فيكون الفتوى عليه
 (و) يقتضيه (فى ملا فاه) بأن
 يضبط بتكلف (من مرة)
 بالكسر أي صفراء (أو علق)
 أي سوداء وأما العلق النازل
 من الرأس فغير ناقض (أو طعام
 أو ماء) اذا وصل الى معدته
 وان لم يستقر وهو نجس مغلق
 ولومن صبي ساعة ارتضاعه
 هو الصحيح لمخالطة النجاسة
 ذكره الحلبي ولو هو في المرى
 فلا ينقض اتفاقا كفى حية
 اودود كثير لطهارته في نفسه
 كما فهم النائم فانه طاهر مطلقا
 به يفتى بخلاف ماء فهم الميت
 فانه نجس كفى عين خرا وأبول
 وان لم ينقض اقلته لنجاسته
 بالاصالة لا بالمجاورة

لجاسته عليه لقوله بخلاف ح والاولى جعله عليه لتشبيهه بما فهم الميث فافهم (قوله اصلا) أى سواء كان
 ساعدا من الجوف او نازلا من الرأس ح خلا فلا يبي يوسف فى الصاعد من الجوف واليه اشار بقوله على المعتمد
 ولو آخره ملك كان اولى (قوله فيعتبر الغالب) فان كانت الغلبة للطعام وكان مجال لو انفراد ملاً القم نقض وان كانت
 الغلبة للبغى وكان مجال لو انفراد ملاً القم كانت المسألة على الاختلاف اه تاريخانية (قوله فكل على حدة)
 فان كان كل منهما ملاً القم انتقض الوضوء بالطعام انتفاقا والافلا انتفاقا ولا يضمن احدهما الى الآخر فلا يعتبر
 ملاً القم منهما جيعا (قوله مانع) احتراز عن العلق وقد مر (قوله من جوف او فم) هو ظاهر كلام الشارحين
 وكذا صرح ابن ملك بأن الخارج من الجوف اذا غلبه البراق لا يتقض انتفاقا وظاهر كلام الزيلعي انه ينتقض
 وان قل ولا يفتى بعدم صحته لخالفته المنقول مع عدم تعقل فرق بين الخارج من الفم والخارج من الجوف
 المختلطين بالبراق بجر وعبارة التمر هنما مقبولة فتنبه ورد الرجى مافى الجرح بأن كلام ابن ملك لا يعارض كلام
 الزيلعي لعلو مرتبة الزيلعي وبأن قوله مع عدم تعقل فرق الخ يقال عليه هو متعقل واضح لان المغلوب الخارج
 من الفم لم يخرج بقوة نفسه بل بقوة البراق فلم يكن ناقضا كما علوه بذلك والخارج من الجوف قد خرج بقوة نفسه
 لانه لم يحتاط بالبراق الا بعد دخوله من الجوف فان البراق لا يخرج من الجوف بل محله القم انتهى وحينئذ
 فاطلاق الشارحين محمول على غير الخارج من الجوف فلا يكون كلام الزيلعي تخالفا للمنقول والله اعلم (قوله
 غلب على براق) بالراى والسين والصاد كما فى شرح المنية وعلامة كون الدم غالباً أو مساوياً أن يكون البراق أحمر
 وعلامة كونه مغلوباً أن يكون أصفر بجر ط (قوله احتياطاً) أى لاحتمال السيلان وعدمه فخرج الوجود
 احتياطاً بخلاف ما اذا شك فى الحدث لانه لم يوجد الا بمجرد الشك ولا عبرة له مع اليقين بجر عن المحيط (قوله
 والقيح كالدّم) قال العلامة الشيخ اسمعيل لم أقف لاحد على ذكر علامة الغلبة وعدمها فيه (قوله والاختلاط
 بالخطاط الخ) ومانع من الثاني من نجاسة الخطاط فضعف نعم حكى فى البرازية كراهة الصلاة على خرقة
 عندهما للاخلال بالتعظيم وفى المنية انتزعت من أنه كمثل دم لم ينتقض اه أى لما تقدم من أن العلق خرج
 عن كونه دماً باحتراقه وانجماده شرح (قوله علة) دوية فى الماء قص الدم قاموس (قوله وامثلة) ان
 كذا فى الخانية وقال لانه الوشقة يخرج منها دم سائل اه واطاهر أن الاستسلا غير قيد لان العبرة
 للسيلان كما افاده ط (قوله القرد) كغراب دويبة قاموس (قوله كذلك) أى بأن لم تكن العلة
 امثلة بحيث لا يسبب دمه ولم يكن القرد كبيراً (قوله وفى القهستانى الخ) محل ذكر هذه المسألة والى
 بعدها عند قوله وينقضه خروج نجس الى ما يظهر ح (قوله لا يتقض) الخ أى لو تورم رأس جرح فظهر به
 قيح وشعره لا ينتقض ما لم يتجاوز الورم لانه لا يجب غسل موضع الورم فلم يتجاوز الى موضع يلحقه حكم التطهير اه
 دفع عن المبسوط أى اذا كان يضربه غسل ذلك المتورم برسمحه والا فينبغى أن ينتقض فائتبه اذ لك حلية (قوله
 ولو شدة الخ) قال فى الدائع ولو ألقى على الجرح الرماذ والتراب قشر فيه أو ربط عليه رباطاً فابتل الرباط ونفذ
 قالوا يـكون حدثاً لانه سائل وكذا لو كان الرباط ذائفاً فنقد الى احدهما ما قلنا اه قال فى الفتح
 ويجب أن يكون معناه اذا كان بحيث لو لا الربط سال لان القيح لو تردد على الجرح فابتل لا ينسب ما لم يكن
 كذلك لانه ليس يحدث اه أى وان خُش كفى المنية ويأتى (تنبيه) علم ما هنا ومما مر من أنه لا فرق
 بين الخارج والمخرج حكم كى الحصاة وهو أنه اذا كان الخارج منه دماً أو قيحاً أو صديداً وكان بحيث لو ترك لم
 يسلب وانما هو مجرد رشع ونداة لا يتقض وان عم الثوب والانتقض بمجرد ابتلال الرباط ولا تنس ما قدمناه من
 انه انما يجمع اذا كان فى مجلس ثم ان كان الخارج ماء صافياً فهو كالدّم وعن الحسن انه لا ينتقض والصحيح الاول كما
 ذكره قاضى خان لكن فى الشافى توسعة تن به جدرى أو جرح كما قاله الامام الحلوانى ولا بأس فى العمل به دنا
 عند الضرورة وأما ما قيل من أن العصابة مادامت على الكى لا ينتقض الوضوء وان امثلة قيحا ودما لم
 يسلب من اطرافها أو تحل فيوجد فيها ما فيه قوة السيلان لولا الربط فينتقض حين الحل لا قبله لمفارقة موضع
 الجراحة فقد أوفىنا ما فيه فى رسالتنا الفوائد المخصصة بأحكام كى الحصاة (قوله ويجمع متفرق الخ)
 أى لو فاء متفرقاً بحيث لو جمع صار ملاً القم نأبويوسف يعتبر اتحاد المجلس فان حصل ملاً القم من مجلس واحد
 نقض عنده وان تعدد الغثيان وشهد بغير اتحاد السبب وهو الغثيان اه درر وتفسير اتحاده أن يتي ثانياً

(لا) ينتقضه فى من (بلغم) على
 المعتمد (اصلاً) الا المختلط
 بطعام فيعتبر الغالب ولو استويا
 فكل على حدة (و) ينتقض
 (دم) مانع من جوف أو فم
 (غلب على براق) حكى الغالب
 (أو مساوياً) احتياطاً (لا)
 ينتقض (المغلوب بالبراق)
 والقيح كالدّم والاختلاط
 بالخطاط كالبراق (وكذا) ينتقضه
 (علقة مصت عضواً وامثلة)
 من الدم ومثلها القردان
 كان (كبيراً) لانه حينئذ
 (يخرج منه دم مسفوح) سائل
 (والا) تكن العلة والفراد
 كذلك (لا) ينتقض (كعبوس
 وذياب) كفى الخانية لعدم الدم
 المسفوح وفى القهستانى
 لا نقض ما لم يتجاوز الورم
 ولو شدة بالرباط ان نفذ البلل
 للخارج نقض (ويجمع متفرق
 الخ)

مطلبه
 فى حكم كى الحصاة

قوله وأما ما قيل القائل سيدى
 عبد الغنى النابلسى اه منه

قوله واتق التداخل هكذا في
نسخة المؤلف وفي بعض النسخ
لا تنس الخ ونعده الاظهر
اه محذوف

ويجعل كفي واحد (لا اتحاد
السبب) وهو الغنيان عند محمد
وهو الاصح لان الاصل اضافة
الاحكام الى اسبابها (الامانع
كما بسط في الكافي (و) كل
(ما ليس يحدث) اصلا بقريته
زيادة الباء كفي قليل ودم لو
ترك لم يسئل (ليس بنجس)
عند الثاني وهو الصحيح رفقا
بأصحاب القروح خلافا لمحمد
وفي الجوهرة ينفي بقول محمد
لو المصاب مائعا (و) ينقضه
حكما (نوم يزيل مسكته) اي
قوته الماسكة بحيث تزول
مقعدته من الارض وهو
النوم على احد جنبه أو وركيه
أو فقهه أو وجهه (والا) يزل
مسكته (لا) ينقض وان
تعلمه في الصلاة أو غيرها
على المختار كالنوم قاعدا ولو
مستندا الى ما لو أزيل لسط

مطابق

نوم من به انفلت ربح غير ناقص

مطابق

لفظ حيث موضوع للمكان
ويستعمل لجهة الشيء

قبل سكون النفس من الغنيان فان بعد سكونها كان محتالفا بجر والمساءلة رباعية لانه اما أن يتحد
فمنقض اتفاقا أو يتعدا فلا اتفاقا أو يتحد السبب فقط أو المجلس فقط وفيه ما الخلاف (قوله وهو الغنيان)
أي مثلافه قد يكون بنحو ضرب وتنكيس بعد امتلاء المعدة اه غنيي وضبطه الجوى يفتح الغين المجهمة
والثاء المثلثة والباء المنناة التحتية وبضم الغين وسكون الثاء من غشت نفسه هاجت واضطربت صرح به
في الصبحاح والمراد هنا امر حادث في مزاج الانسان منشأ تغير طبعه من احساس التثني المكروه اه ط
عن ابي السعود (قوله اضافة الاحكام) كالنقض ووجوب وجود التلاوة ط (قوله الى اسبابها) كالغنيان
والتلاوة ط أي لا الى مكانها لانه في حكم الشرط والحكم لا يضاف الى الشرط (قوله الامانع) أي الا
اذا عذرت اضافتها الى الاسباب قضا في الحال كما في سجدة التلاوة اذا اتكرت رسيها في مجلس واحد اذ لو
اعتبر السبب واتق التداخل لان كل تلاوة سبب وتعامه في العجز وهنا كلام نفيس بطلب من شرح
الشيخ اجماعا على الدرر (قوله اصلا) أي في كل وقت فلا يرد الخارج من المحدث ومن اصحاب الاعتذار لان
اتقاء الانتقاض يخصص بوقت خاص فهم ستاني أي فهذا ليس يحدث مع انه نجس فلذا اخرجه بقوله اصلا
المستفاد من زيادة الماء التي هي لتأكيدني الخبر وقد يقال المراد ما يخرج من بدن المتطهر وهو المتبادر وما
ما يخرج من بدن المعذور فهو حدث لكن لا يظهر اثره الا بخروج الوقت كما صرح حوايه (قوله ليس بنجس) أي
لا يمرض له وصف النجاسة بسبب خروجه بخلاف التليل من قيء عين الخمر أو البول فانه وان لم يكن حدثا نقلته
لكنه نجس بالاصاله لا بالخروج هذا ما ظهر لي تأمل (قوله وهو الصحيح) كذا في الهداية والكافي وفي شرح
الوقاية انه ظاهر الرواية عن اصحابنا الثلاثة اه اجماعا (قوله مانعا) أي كالماء ونحوه أما في الثياب
والابدان فنفى بقول ابي يوسف (تمه) ما ذكره المصنف قضية سالبة كلية لا مبهمة لان ما للعموم وكل ما دل عليه
فهو سور الكلية كما في المظلول وغيره فتعكس بعكس النقيض الى قولنا كل نجس حدث لانه جعل نقيض الثاني
أولا ونقيض الاول ثانيا مع بقاء الكيف والصدق بجماله وما في الدراية من انها لا تنعكس فلا يقال ما لا يكون
نجسا لا يكون حدثا لان النوم والجنون والانغماء وغيره ما حدث وليست بنجسة اه يريد به العكس
المستوى لانه جعل الجزء الاول ثانيا والثاني اولامع بقاء الصدق والكيف بجماله ما والسالبة الكلية
تنعكس فيه سالبة كلية أيضا وتعامه في شرح الشيخ اجماعا (قوله وينقضه حكما) به على أن هذا شروع في
الناقض الحكمي بعد الحقيقي بناء على أن عينه غير ناقض بل ما لا يتخلو عنه النائم وقبل ناقض ورجح الاول في
السراج وبه جزم الزبلي بل حكى في التوشيح الاتفاق عليه وأقول ينبغي أن يكون عينه ناقضا اتفاقا في فيه
انفلت ربح اذا ما لا يتخلو عنه النائم ولتحقق وجوده لم ينقض فالمتوهم اولي نهر قلت فيه نظر والاحسن ما في
فتاوى ابن الشلي حيث قال سئل عن شخص به انفلت ربح هل ينقض وضوءه بالنوم فأجبت بعدم النقض
بناء على ما هو الصحيح من أن النوم نفسه ليس بناقض وانما الناقض ما يخرج ومن ذهب الى أن النوم نفسه
ناقض لزمه النقض (قوله نوم) هو فترة طبيعية تحدث للانسان بلا اختيار منه تتمتع الحواس الظاهرة
والباطنة عن العمل مع سلامتها واستعمال العقل مع قيامه فيجز العبد عن اداء الحقوق بجر (قوله
بحيث) حينية تقييد أي كأنما من هذه الجهة وهذا الاعتبار وفي التلويح لفظ حيث موضوع للمكان استعير
لجهة الشيء واعتباره يقال الموجود من حيث انه موجود أي من هذه الجهة وبهذا الاعتبار اه فالمراد
زوال القوة الماسكة من هذه الجهة التي ذكرها بعد وفسرها بقوله وهو النوم الخ فلا يرد أنه قد تزول المقعدة
ولا يحصل النقص كالنوم في السجود (قوله وهو) أي ما تزول به المسكة المذكورة (قوله أو وركيه)
الورك بالفتح والكسر وككتف ما فوق الفخذ مؤنثة جمعه اوراك قاموس ويلزم من الميل على احد الوركين سواء
اعتمد على المرفق او لا زوال مقعده عن الارض وهو المراد بقول المتن وتزول حيث عده ناقضا كما في
البحر اه ح اقول وهو غير المتورك الا في قريبا (قوله على المختار) نص عليه في الفتح وهو قيد في قوله
في الصلاة قال في شرح الوهبانية ظاهر الرواية أن النوم في الصلاة قائما أو قاعدا أو ساجدا لا يكون حدثا
سواء غلبه النوم أو تعمد به وفي جوامع الفقه انه في الركوع والسجود لا ينقض ولو تعمد به ولكن تفسد
صلاته اه (قوله كالنوم) مثال للنوم الذي لا يزيل المسكة ط (قوله لو أزيل لسط) أي لو أزيل

ذلك الشيء لسقط النائم فالجمله الشرطية صفة لشيء (قوله على المذهب) أي على ظاهر المذهب عن أبي حنيفة وبه أخذ عامة المشايخ وهو الأصح كما في البدائع واختار الطحاوي والقنوري وصاحب الهداية النقض ومشي عليه بعض اصحاب المتون وهذا اذا لم يكن مقعده زائلا عن الارض والنقض اتفاقا كما في البحر وغيره (قوله وساجدا) وكذا اقاموا كعبا بالاولى والهيئة المسنونة بأن يكون رافعا بطنه عن نخذه بمخافا عضديه عن جنبه كما في البحر قال ط وظاهره أن المراد الهيئة المسنونة في حق الرجل لا المرأة (قوله ولو في غير الصلاة) مبالغة على قوله على الهيئة المسنونة لا على قوله وساجدا يعني أن كونه على الهيئة المسنونة قيد في عدم النقض ولو في الصلاة وبهذا التقرير يوافق كلامه ما عزاه الى الحلبي في شرح المنية كما سيظهر (قوله على المعتقد) اعلم انه اختلف في النوم ساجدا فقل لا يكون حدثا في الصلاة وغيرها وصححه في التحفة وذكر في الخلاصة انه ظاهر المذهب وقيل يسكون حدثا وذكر في الخلاصة انه ظاهر الرواية لكن في الذخيرة أن الاول هو المشهور وقيل ان سجد على غير الهيئة المسنونة كان حدثا والافلا قال في البدائع وهو أقرب الى الصواب الا أن آثارا كذا هذا القياس في حالة الصلاة للنص كذا في الحلبي لمخلص وصحح الزيلعي ما في البدائع فقال ان كان في الصلاة لا يتقضى وضوء لقوله عليه السلام لا وضوء على من نام قائما أو راكعا أو ساجدا وان كان خارجا فكذلك في الصحيح ان كان على هيئة السجود والاي يتقضى اه وبه جزم في البحر وكذلك العلامة الحلبي في شرح المنية الكبير ونقل فيه عن الخلاصة أيضا أن سجود السهو والتلاوة وكذا الشكر عندهما كسجود الصلاة قال لا طلاق لفظ ساجدا في الحديث فيترك به القياس فيها وسجود شرعا يبقى ما عده على القياس فينقض ان لم يكن على وجه السنة اه لكن اعتمد في شرحه الصغبر ما عزاه اليه الشارح من اشتراط الهيئة المسنونة في سجود الصلاة وغيره ما ذكر في شرح الوهبانية انه قد به في المحيط وقال وهو الصحيح ومشي عليه في نور الابيضاح وأما قوله في النهر انه لم يوجد في المحيط الرضوى فقيه أن محيط رضى الدين ثلاثة نسخ كبير وصغير وأوسط على انه قد يكون المراد محيط السرخسي والله اعلم (تمت) لولام المريض وهو يصلي مضطجعا قبل لا يتقضى طهارته كالنوم في السجود والصحيح النقض كما في الفقه وغيره زاد في السراج وبه ناخذ (قوله أو مستورا) بأن يسقط قدميه من جانب ويلصق أليتيه بالارض فتح (قوله أو محتسبا) بأن جلس على أليتيه ونصب ركبتيه وشد ساقيه الى نفسه بيديه أو بشيء يحيط من ظهره عليهما شرح المنية (قوله ورأسه على ركبتيه) غير قيد وانما زاده الرز على الاتفاق في غاية البيان حيث فسر الاتكاء التماس للوضوء بهذه الهيئة قال في شرح المنية هذه الهيئة لا تعرف في اللغة اتكاء قطعاً وانما تسمى احتساء وانما جاءها الاتفاق بذلك وتبعه فيه من لا خبر له ولا فقه عنده اه (قوله أو مشبه المنكب) أي على وجهه وهو كما في شروح الهداية أن ينام واضعاً أليتيه على عقبه ويطنه على نخذه ونقل عدم النقض به في الفتح عن الذخيرة أيضاً نقل عن غيرهما لولام متربعا ورأسه على نخذه نقض قال وهذا يخالف ما في الذخيرة واختار في شرح المنية النقض في مسألة الذخيرة لا ارتفاع المقعدة وزوال التمكن واذا نقض في التربع مع انه أشد تمكناً فالوجه الصحيح النقض هنا ثم ايدى بما في الكفاية عن المبسوطين من انه لولام قاعد او وضع أليتيه على عقبه وصار شبه المنكب على وجهه قال ابو يوسف عليه الرضوء (قوله أو في محمل) أي الا اذا اضطجع فيه حلية (قوله أو كاف) بدون ياء بردعة الجار وهو ككتاب وغراب والمصدر الا يكاف ط عن القاموس وأقاد الشارح أن النوم في سرج واكاف لا يتقضى حال الصعود وغيره وبه صرح في المنية (قوله عربانا) قال في المغرب فرس عرى لا سرج عليه ولا بد وجمعه أعراء ولا يقال فرس عربان اه قلت لكن في القاموس فرس عرى بالضم بلا سرج واعرورى فرس ركبته عربانا (قوله نقض) لتجافي المقعدة عن ظهر الدابة حلية (قوله والا) بأن كان حال الصعود والاستواء منية (قوله حين سقط) أي عند اصابة الارض بلا فصل شرح منية وكذا قبل السقوط أو في حال السقوط أما لو استقر ثم اتبته نقض لأنه وجد النوم مضطجعا حلية (قوله به يفتي) كذا في الخلاصة وقيل ان ارتفعت مقعده قبل اتبائه نقض وان لم يسقط وفي الثانية عن شمس الأئمة الحلواني انه ظاهر المذهب وعليه مشي في نور الابيضاح قال في شرح المنية والاول اولى لانه لا يتم الاسترخاء بعد مزاول المقعدة حيث اتبته فوراً (قوله كاعس) أي اذا كان غير متمكن وقوله يفهم عبره في البحر معزيا الى شروح الهداية

على المذهب وساجدا على الهيئة المسنونة ولو في غير الصلاة على المعتقد ذكره الحلبي أو مستورا أو محتسبا ورأسه على ركبتيه أو شبه المنكب أو في محمل أو سرج أو كاف ولولا دابة عربانا فان حال الهبوط نقض والا لا لولام قاعد اي قبل فسقط ان اتبته حين سقط فلا نقض به يفتي كاعس يفهم كتر ما قيل عنده

وعبر في السراج والزليح والآخر خاتمة يسمع وفي الخاتمة النعاس لا ينقض الوضوء وهو قليل نوم لا يشبه عليه
 أكثر ما يقال عنده قال الرحمن ولا ينبغي أن يغتر الإنسان بنفسه لأنه ربما يستغفره النوم ونظن خلافه
 (قوله والعنه) هو آفة توجب الاختلال بالعقل بحيث يصير مخنط الكلام فاسد التدبير لأنه لا يضرب
 ولا يشتم بحر (قوله لا ينقض) قال في البحر بعد نقله أقوال الأصوليين في حكم العته وظاهر كلام المكل
 الاتفاق على صحة أدائه العبادات أما من جعله مكافأها فظاهر وكذا من جعله كاصبي العاقل وقد صرح حوا
 بجمعة عبادات الصبي ففهم منه أن العته لا ينقض الوضوء (قوله كنوم الانبياء) قال في البحر صرح في القنية
 بأنه من خصوصياته صلى الله عليه وسلم وإذا ورد في الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم نام حتى فزع ثم قام
 إلى الصلاة ولم يتوضأ لما ورد في حديث آخر أن عتي تنام ولا ينام فلي ولا يشكل عليه ما ورد في الصحيح
 من أنه صلى الله عليه وسلم نام ليلة التعريس حتى طاعت الشمس لأن القلب يقطن بحس بالحدث وغيره مما يتعلق
 بالبدن ويشعر به القلب وليس طلوع الفجر والشمس من ذلك ولا هو مما يدرك بالقلب وإنما يدرك بالعين وهي نائمة
 وهذا هو المشهور في كتب المحدثين والفقهاء كذا في شرح التهذيب ١٥ وأجاب القاضي عياض في الشفاء
 بأجوبة أخر منها أن ذلك أخبار عن أغلب أحواله وأنه لا ينام نوماً مستغرقاً ناقضاً للوضوء (قوله ظاهر كلام
 المبسوط نعم) كذا في شرح الشيخ اسماعيل عن شرح الكثر لابن الشامي قال بعض الفضلاء فيه أن علة عدم
 النقض بنومهم هي حفظ قلوبهم منه وهذه العلة موجودة حال انغمائهم قال في المواهب اللدنية تنبيه السبكي
 على أن انغماءهم بخلاف انغماء غيرهم وانما هو عن علة الإجماع للعواس الظاهرة دون القلب وقد ورد تنام
 أعينهم لأقاربهم فإذا حفظت قلوبهم من النوم الذي هو أخف من الانغماء فنه بالاولى ١٥ ابن عبد الرزاق
 وفي القهستاني لا نقض من الانبياء عليهم الصلاة والسلام ومقتضاه التعميم في كل النواقض لكن نقل ط
 عن شرح الشفاء لملا على القاري الإجماع على أنه صلى الله عليه وسلم في نواقض الوضوء كالآلة الأماص
 من استثناء النوم ١٥ (قوله وينقضه انغماء) هو كما في التحرير آفة في القلب والدماغ تعطل القوى المدركة
 والمحركة عن أفعالها مع بقاء العقل مغلوباً بنهر (قوله ومنه العشى) بالضم والسكون تعطل القوى المحركة
 والحساسة لضعف القلب من الجوع أو غيره قهستاني زاد في شرح الوهبانية بفتح فسكون وبكسر تن مع تشديد
 الباء وكونه نوعاً من الانغماء موافق لما في القاموس وحدود المتكلمين قال في النهر الآن الفقهاء يفرقون بينهما
 كالأطباء ١٥ أي بأنه إن كان ذلك التعطل لضعف القلب واجتماع الروح اليه بسبب يخفق في داخله فلا يجد
 منفذاً فهو والغشى وإن امتلاء بطون الدماغ من بلغم فهو الانغماء ثم لما كان سلب الاختيار في الانغماء اشتد من
 النوم كان ناقضاً على أي هيئة كان بخلاف النوم اسماعيل (قوله والجنون) صاحبه مسلوب العقل بخلاف
 الانغماء فانه مغلوب والاطلاق دال على أن القلب من كل منهما ناقض لأنه فوق النوم مضطجعا قهستاني
 (قوله وسكر) هو حالة تعرض للإنسان من امتلاء دماغه من الأبخرة المتصاعدة من الخمر ونحوه فيتعطل معه
 العقل المميز بين الأمور الحسنة والقيحية اسماعيل عن البرجندی (قوله يدخل) أي به قال في النهر واختلف
 في حده هنا وفي الإيمان والحدود فقال الامام انه سرور يزيل العقل فلا يعرف به السماء من الأرض ولا الطول
 من العرض وخوطب زجر الله وقال بل يغلب عليه فيهذي في أكثر كلامه ولا شك انه اذا وصل الى هذه الحالة
 فقد دخل في مشيئة اختلال والتعدي بالأكثري فبدأ أن النصف من كلامه لو استقام لا يكون سكران وقد رجحوا
 قولهما في الابواب الثلاثة قال في حدود الفتح واكثر المشايخ على قولهما واختاروه لاقتوى وفي نواقض
 المجتبى الصحيح قولهما ١٥ أي فلا يشترط في حده أن يصل الى أن لا يعرف الأرض من السماء (قوله
 ولو بأكل الحشيشة) ذكره في النهر بحثاً واستدل به بما في شرح الوهبانية من أنهم حكوه وأبو قعود طلاقه اذا سكر
 منها زجره قال الشيخ اسماعيل ولا يخفى أن قول البرجندی من الخمر ونحوه شامل له اذا تعطل العقل وقول
 البحر بمباشرة بعض الأسباب ١٥ (فرع) المصروع اذا افاق عليه الوضوء تارخانية (قوله وقهقهة) قيل
 انها من الأحداث وقيل لا وانما وجب الوضوء بها عقوبة وزجرها وفائدة الخلاف في مس المصحف يجوز
 على الثاني لا الأول كما في المعراج قال في النهر وينبغي أن يظهر أيضاً في كتابة القرآن وأما محل الطواف بهذا
 الوضوء فنه تردد والحق الطواف بالصلاة يؤذن بأنه لا يجوز فتدبره ورجح في البحر القول الثاني بوافقه

مطالع
 نوم الانبياء غير ناقض

والعته لا ينقض كنوم الانبياء
 عليهم الصلاة والسلام وهل
 ينقض انغماءهم وغشيمهم ظاهر
 كلام المبسوط نعم (و) ينقضه
 (انغماء) ومنه الغشى (وجنون)
 وسكر) بأن يدخل في مشيئة
 تمايل ولو بأكل الحشيشة
 (وقهقهة)

قوله والجنون هكذا بضمطه والذي
 في التارخ وجنون بالتنكير
 اه معجمه

قوله وقول البحر بمباشرة بعض
 الاسباب اي كذلك يعني انه شامل
 له كقول البرجندی في كلامه
 حذف تأمل اه معجمه

للقياس لانها ليست خارجا عن حساب بل هي صوت كالكلام والبكاء وبما وافقته الاحاديث المروية فيها اذ ليس فيها
الا لامر باعادة الوضوء والصلاة ولا يلزم منه كونه احدا منا اه وأيده في التهرب قول المصنف وغيره بالغ
ولو كانت حدنا لا استوى فيها البالغ وغيره وبترجيحهم عدم النقض بتهمة النائم أي لعدم الخيانة منه كالصبي
اقول ثم لا يخفى أن معنى القول الثاني بطلان الوضوء بالتهمة في حق الصلاة زجرا كبطلان الارث بالقتل
وان لم يطل في حق غيرها لعدم الحدث وليس معناه أن الوضوء لم يطل وانما امر باعادته زجرا حتى يرد أنه يلزمه
انه لو صلى به صحت الصلاة مع الحرمة وجوب الاعادة فيكون مخالفا لاصل المذهب فافهم (قوله على ما يسمع
جبرانه) قال في البحر هي في اللغة معروفة وهي أن يقول قه قه واصطلاحا ما يكون مسموعا له ولجبرانه بدت اسنانه
اولا اه وفي المنية وحد القهقهة قال بعضهم ما يظهر القاف والهاء ويكون مسموعا له ولجبرانه وقال بعضهم
اذ بدت فواجذه ومنعه من القراءة اه لكن قال في الحلية لم اقف على التصريح بشرائط اظهار القاف والهاء
لاحد بل الذي توارد عليه كثير من المشايخ كصاحب المحيط والهداية والكافي وغيرهم ما يكون مسموعا له
ولجبرانه وظاهره التوسع في اطلاق القهقهة على ما له صوت وان عرى عن ظهور القاف والهاء أو أحدهما اه
واحتزبه عن الضحك وهو لغة اعتم من القهقهة واصطلاحا ما كان مسموعا له فقط فلا ينقض الوضوء بل يطل
الصلاة وعن التيسم وهو ما لا صوت فيه اصلا بل تبد وأسنانه فقط فلا يطلها وتامه في البحر ولم أر من قدر
الجواز بشئ ومقتضى تعريف الضحك بما كان مسموعا له فقط أن القهقهة ما يسمعها غيره من اهل مجلسه فهم
جبرانه لا خصوص من عن يمينه او عن يساره لان كل ما كان مسموعا له يسمعه من عن يمينه او يساره تأمل
(قوله ولو امرأة) لان النساء شقائق الرجال في التكليف ط ولا يرد أن قوله بالغ صفة للمذكور لانه يقال جارية
بالغ كافي القاموس (قوله سهوا) أي ولو سهوا فوه ومن مدخول المبالغة وكذا اللسيان وذ كر في المعراج
فيهما روايتين ويرجح في البحر رواية النقض وبها جزم الزبلي في النسيان ولم يذكر السهو فافهم (قوله به يفتي)
لما قد مناه من أن النقض للزحور والعقوبة والصبي والنائم اسما من اهلها وصرحوا بأن القهقهة كلام فتنفسد
صلاتهم او ثم أقوال أخر صحح بعضها بسبب الوضوء في البحر (قوله كالباقي) أي من سبقه الحدث في الصلاة فأراد أن
يبني على صلاته فقهه في الطريق بعد الوضوء ينقض وضوءه وهو احدي روايتين وبه جزم الزبلي قال في البحر
قبل وهو الاحوط ولا نزاع في بطلان صلاته اه (قوله مستقلة) تصریح بغير يوم قوله صغرى فانه يفهم
انه لو كان يصلي بطهارة كبرى وهي الغسل لا ينقض الوضوء الذي في ضمنه فكان الاخير حذفه الآن يقال
احتزب صغرى عن نفس طهارة الغسل فلا يلزمه اعادته وبمستقلة عن الصغرى التي في ضمنه تأمل (قوله والفتح
والنهر) لانه ذكر في الفتح عن المحيط أنه الصحيح وعبر عن متبale بقيل وفي النهر ذكر أنه الذي رجع المتأخرون وحيث
لم يعقبه مع اقتصاره عليه وجزمه به اقتضى ترجيح له ولذا لم يعزترجحه الى البحر لكونه ذكر القولين حيث
قال على قول عامة المشايخ لا تنقض وصحح المتأخرون كقاضي خان النقص مع اتفاقهم على بطلان صلاته اه
(قوله عقوبة له) لاساءته في حال مناجاته له تعالى (قوله وعليه الجمهور) أي من المتأخرين كما علمت (قوله
كامله) أي ذات ركوع وسجود أو ما يقوم مقامهما من الايماء لعذر أو راكبا أو نائلا أو بالفرض حيث يجوز
فلا تنقض في صلاة جنازة وسجدة تلاوة أي خارج الصلاة لكن يطلان ولا لو كان راكبا أو نائلا أو بالفرض حيث يجوز
أو القرية لعدم جواز الصلاة عنده خلافا للثاني بحر (قوله ولو عند السلام) أي قبله وبعد تشهد درر
وكذا لو في سجود السهو بحر عن المحيط (قوله عدا) أي ولو كانت القهقهة عدا وفيه رد على صاحب الدرر
حيث قال الآن يعتمد وسيأتي في باب الحدث في الصلاة التصريح بفساد الوضوء بالقهقهة عدا بعد القعود
قدر التشهد لوجودها في حرمة الصلاة (قوله لا الصلاة) لانه لم يبق من فرائضها شئ وترك السلام لا يضر
في الصحة امداد (قوله خلافا لفر) حيث قال لا تبطل الوضوء كالصلاة شرعيا لانه (قوله ولو قهقهة امامه الخ)
أي بعد القعود قدر التشهد (قوله ثم قهقهة المؤتم) أما لو قهقهة قبل امامه او معه بطل وضوءه ودون صلاته
لوجودها في حرمة الصلاة سراج (قوله ولو لم يسبقه) رد على الدرر (قوله فلا تنقض) أي لو وضوء المؤتم
لان قهقهة وقعت بعد بطلان صلاته بتهمة امامه خلافا لها في المسبوق حيث قال لا تفسد صلاته ويقوم
التي قضاء ما فاتة وفي فساد صلاة الاحقر روايتان عن أبي حنيفة سراج (قوله بخلافها) أي بخلاف قهقهة

هي ما يسمع جبرانه (بالغ) ولو
امرأة سهوا (يتفان) فلا يبطل
وضوء صبي ونائم بل صلاته ما به
يفتي (يصل) ولو حكما كالباقي
(بطهارة صغرى) ولو تيمما
(مستقلة) فلا يبطل وضوء في
ضمن الغسل لكن رجع في الخيانة
والفتح والنهر النقض عقوبة له
وعليه الجمهور كما في الذخائر
الاشرفية (صلاة كاملة) ولو
عند السلام عدا فانها تبطل
الوضوء لا الصلاة خلافا لفر
كما حرره في النشر بلالية ولو قهقهة
امامه أو أحدث عدا ثم قهقهة
المؤتم ولو مسبقا فلا تنقض
بخلافها

المأموم بعد كلام الإمام عدا وكذا بعد سلامه عدا لانهم قاطعوا للصلاة لا مقصد ان اذ لم يبقوا شرطها وحر
الطهارة فلم يفسد بهم شيء من صلاة المأموم فينتقض وضوءه بتهتهته أما حديثه عدا وكذا قهقهته عدا فموقوفان
للاطهارة فيفسد جزءه لا قيامه فيفسد من صلاة المأموم كذلك فتكون قهقهته المأموم بعد الخروج من الصلاة
فلا تنتقض وتقامه في حاشية نوح اقتدى (قوله في الاصح) مقابله ما في الخلاصة حيث صحح عدم فساد الطهارة
بقهقهته المأموم بعد كلام الإمام او سلامه عدا قال في الفتح ولو قهقهته بعد كلام الإمام عدا فسدت كسلامه
على الاصح على خلاف ما في الخلاصة اه اقول وما في الفتح صححه في الخالية أيضا (قوله الامتحان) أى
اختبار ذهن الطالب (قوله المسح) أى مسح الخلف والراس او الجيرة قال ط وكذا لو نسي غسل
بعض اعضائه اذ المسح ليس قيدا على ما يظهر (قوله قبل قيامه للصلاة) أى قبل شروعه فيها كأن قهقهته
حال رجوعه (قوله انتقض) لانه في الصلاة حكما وهذا على ما جزم به الزيلعي من احدى الروايتين من انتقاض
طهارة الباني لوقهته في الطريق كما قدمناه (قوله لا بعده) أى لا ينتقض لوقهته بعد قيامه اليها أى شروعه
فيها لانها لما شرع فيها وهو هذا كراهه لم يسمح فقد بطلت صلاته فتكون قهقهته بعده خارج الصلاة فلا تنتقض ووجه
الامتحان فيها انه يقال أى قهقهته تنقض الوضوء قبل الشروع في الصلاة حقيقة لا بعده (قوله ومباشرة)
مأخوذة من البشارة وهي ظاهر الجلد (قوله فاحشة) المراد بالفحش الظهور والذى نهى عنه الشارع
اذ قد تكون بين الرجل وامراته او المعنى فاحشة أن لو كانت مع الاجنبية او باعتبار اغاب صورها
لانها تكون بين المرأتين والرجلين والرجل والغلام ثم هي من الناقض الحكيم ط (قوله بمقاس الفرجين) أى
من غير حائل من جهة القلب واللبس شرح الملية ثم المنقول أن ظاهر الرواية عدم اشتراطه وفي اليسايع روى
الحسن اشتراط التماس وعرفا ظهر وصححه الاسيحي وفي الزيلعي انه الظاهر اه أى من جهة الدراية لا الرواية
افاده في البحر ويشترط أن يكون تماس الفرجين من شخصين مشتهين بدليل ما سيذكره الشارح في الغسل
انه لا يجب الغسل بوطء صغيرة غير مشتهاة ولا ينتقض الوضوء الخ تأمل (قوله مع الانتشار) هذا في حق نقض
رضوئه لا وضوءها فانه لا يشترط في نقضه انتشار آلة الرجل فنية وفي الشرنبلالية زاد الكمال في تفسيرها
المعاقفة وتعه صاحب البرهان فقال وهي أن يجرد اذ علمت عاتقن تماسي الفرجين (قوله للعبائين) فينتقض
وضوء المرأة وما في الخلية حيث قال اني لم اقف عليه الا في المنية وضوءه تأمل رده في البحر والنهر (قوله على
المعتمد) وهو قولهما لانها لا تخلو عن خروج مذى غالبا وهو ككالمحقق في مقام وجوب الاحتياط اقامة
السبب الظاهر مقام الامر الباطن وقال محمد لا تنتقض ما لم يظهر شيء وصححه في الحقائق ورده في البحر والنهر
بما نقله في الخلية عن الخفة من أن الصحيح قولهما وهو المذكور في المتن قلت لكن في الخلية قال بعد ما نقل
تصحح قولهما ولقائل أن يقول الاظهر وجه محمد بقوله أوجه ما لم يثبت دليل سمعي يفيد ما قالاه اه وفي شرح
الشيخ اسماعيل عن شرح البرجندى واكثر الكتب منطوفة على أن الصحيح المفتى به قول محمد وعدم ذكر صاحب
الهداية ليهافي النواقض يشعر باستناده اه تأمل (قوله لكن يغسل يده ندبا) الحديث من مس ذكره فليست وضوءا
اي يغسل يده جمع بينه وبين قوله صلى الله عليه وسلم هل هو الابضة منك حين سئل عن الرجل يمس ذكره بعد
ما يتوضأ وفي رواية في الصلاة أخرجه الطحاوى وأصحاب السنن الا ابن ماجه وصححه ابن حبان وقال الترمذى
انه احسن شيء يروى في هذا الباب وأصح وبشبهه ما أخرجه الطحاوى عن مصعب بن سعد قال كنت أخذنا
على ابي المخنف فاحتككت فأصبت فرجى فقال اصبت فرجك فقلت نعم فقال قم فاغسل يديك وقد ورد تفسير
الوضوء بمثله في الوضوء من مامسته النار وتقامه في الخلية والبحر أقول ومفاده استحباب غسل اليد مطلقا
كما هو مفاد اطلاق المتوسط خلافا لما استفاده في البحر من عبارة البدائع من تقييده بما اذا كان مستحييا بالبحر
كما وصحه في النهر (قوله لكن يندب الخ) قال في النهر الا أن مراتب الذنب تختلف بحسب قوة دليل الحائث
وضعه (قوله لكن بشرط) استدرا على ما فهم من الكلام من أن الامام يراعى مذهب من يقتدى به سواء كان
في هذه المسألة او في غيرها او لا فالمرعاة في المذكور هنا ليس فيها ارتكاب مكروه مذهب اه ح بقى هل المراد
بالكراهة هنا ما يعجز التزيمية توقف فيه ط والظاهر نعم كالتغليس في صلاة النهر فانه السنة عند الشافعي مع
أن الافضل عندنا الاسفار فلا يندب مرعاة الخلاف فيه وكصوم يوم الشك فانه الافضل عندنا وعند الشافعي

بعد كلامه عدا في الاصح ومن
مسائل الامتحان ولو نسي الباني
المسح فقهره قبل قيامه للصلاة
انتقض لا بعده ابطلانها بالقيام
اليها (ومباشرة فاحشة) بمقاس
الفرجين ولولين المرأتين والرجلين
مع الانتشار (للجابين) المباشر
والمشاور ولو بلا بل على المعتمد
(لا) ينقضه (مس ذكر) لكن
يغسل يده ندبا (وامرأة) وأمره
لكن يندب للخروج من الخلاف
لا سيما للامام لكن بشرط عدم
لزوم ارتكاب مكروه مذهب

مطلب

في نذب مرعاة الخلاف اذ لم
يرتكب مكروه مذهب

(تَمَامُ) لَا يَنْقُضُ (الرُّسُوحَ مِنْ أَفَنِهِ)
وَيُشْرَعُهَا كَعَيْنِهِ وَنَدْبِهِ (فَعِي)
وَنَدْبِهِ كَعَيْنِهِ وَمَا سَمِعَتْهُ وَعَيْنُ
(الرُّسُوحِ وَأَنْ) خَرَجَ (بِهِ) أَيْ
بِوَسْعِ (نَفْسِهِ) لَمْ يَنْقُضْ الْجُزْءَ
فَقَدْ مَعَ مِنْ بَعِيْنِهِ وَمِنْ أَوْعَيْنِ نَافِثٍ
فَإِنْ اسْتَمَرَّ مَسَارُ ذَا عَيْنٍ شَبَّ بِي
وَالنَّاسُ عَنْهُ تَقَوُّونَ (تَمَامُ) يَنْقُضُ
(الرُّسُوحَ) الْحُلِيلَ بِقَعْنِهِ وَابْتِغَالِ
الرُّسُوحِ اسْتَغْنَى هَذَا الرُّسُوحُ
عَالِيَةً أَوْ شَبَّ بِي (أَيْ) الْحُلِيلَ
وَأَنْ مَسْئَلَهُ عَنْهُ لَا يَنْقُضُ وَكَذَا
الْحُكْمُ فِي الْبَرِّ وَالزُّجْرِ الْبَاسِلِ
(وَأَنْ ابْتِغَالِ) الطَّرْفَ (الْمُاخِلَ لَا)
يَنْقُضُ وَلَوْ مَطَّلَتْ فَإِنْ رَوَّابَةً انْقَضَ
وَالْأَلَا

حرامه بأمر من قبله شديد عظم صرحه مرات. فلهذا في كونه لا خلاف ولا اعتداد وحاشة الاستراحة السنة عندنا تركه كما
 ولرفعه ما لا بأس به كما سيأتي في شبهة فيكون قوله. انتهى بما مع انهم ما سئلوا عند الشافعي (قوله وسديد) في المغرب
 صديقه بشرح ماؤه الرقيق المختلط بالدم (قوله وعين) اي وماه عين وهو الدمع وقت الرمد وفي بعض النسخ
 وغيره يدل وعين اي غير ماء السرة كونه نقطة وبحر (قوله لا يوجع) تنبيه لعدم النقض بخروج ذلك وعدم
 النقض عروما مني عليه في الضرر والجرح والرياحي معن بالعلوي قال في الجرح وفيه نظر بل الظاهر اذا كان
 الخارج فيه الود صديقه النقض سواء كان مع وجع او بغيره لانهم لا يخرجون الا عن علة نعم هذه التفتيل حسن
 لما اذا كان الخارج ماء ليس غير اه واقره في السرة لئلا يلبس باليد وبعبارة الفتح الجرح والنفطة وماء الندى
 والسرة والاذن اذا كان له له سواء على الاصح اه فالصحيح في كان للماء فقط فهو رؤيد لكلام الجرح وفيه اشارة
 الى ان الرجوع غير قيد بل وجود العلة كاف وما يجنب في الجرح مأخوذ من الحلية واعتبره في النهي بقره لم لا يجوز
 ان يكون الفتح الخارج من الاذن عن جرح برأء علامته عدم التألم فالخصر ممنوع اه اي الخصر بقوله
 لا يخرج من الاذن علة وانت خير بان الخروج دليل العلة ولز بلا تألم وانما الا لم شرط للماء فقط فانه لا يله لم كون
 الماء الخارج من الاذن او العين او نحوهما دامة غيرا الا بالعلة والالم دليلها بخلاف نحو الدم والقيح ولذا
 اطلقوا في الخارج من غير السيلين كدم والتقيح والصدية انه ينقض الوضوء ولم يشترطوا سوى التجاوز الى
 موضع يلحقه حكم التطهير ولم يقدروا في المتون ولا في الشروح بالالم ولا بالعلة فالتصديق في الخارج من الاذن
 شكل لمخالفة لاطلاقهم (قوله وعش) هو ضعف الروية مع سيلان الدمع في اكثر الاوقات درر وقاسوس
 (قوله ناقض الخ) قال في المنية وعن محمد اذا كان في عينه رمد ونسيل الدمع منها امره بالوضوء لوقت كل
 صلاة لا في الخاف ان يكون ما يسيل منها صديقه فيكون صاحب العذر اه قال في الفتح وهذا التعديل يقتضي
 منه امر استحباب فان الشك والاحتمال لا يوجب الحكم بالنقض اذ السيل لا يزول بالشك نعم اذا علم اخبر
 لا طبيا وبعلامات تغلب ظن المبني يجب اه قال في الحلية وشهد له قول الزاحدي عقب هذه المسألة
 عن هشام في جامعده ان كان فيهما فكاكهما ضاع والافكاك الصحيح اه ثم قال في الحلية وعلى هذا ينبغي ان يحمل
 على ما اذا كان الخارج من العين متغيرا اه اقول الظاهر ان ما استشهد به رواية اخرى لا يمكن حمل ما مر عليها
 دليل قول محمد لا في الخاف ان يكون صديقه لانه اذا كان متغيرا يكون صديقه او فيحذف ما يناسبه التعليق بالانوف
 قد استدل في الجرح على ما في الفتح بقوله لكن صرح في السراج بأنه صاحب عذر فكان الامر لا يوجب اه
 يشهد له قول المجتبى ينقض وضوءه (قوله مجتبى) عبارة الدم والقيح والصدية وماء الجرح والنفطة وماء
 البيرة والندى والعين والاذن لعله سواء على الاصح وقولهم والعين والاذن لعله دليل على أن من رمدت عينه
 سال منها ماء بسبب الرمد ينقض وضوءه وهذه مسألة الناس عنهما فلو ان اه وظاهره ان المدار على الخروج
 له وان لم يكن معه وجع تأمل وفي الخاتمة الغرب في العين بمنزلة الجرح فيما يسيل منه فيه ونجس قال في المغرب
 الغرب عرق في مجرى الدمع يستقي فلا ينضم مثل الباسور وعن الاصمعي بعينه غرب اذا كانت تسيل ولا تنقطع
 موعها والغرب بالتحريك ورم في الماء وعلى ذلك صح التحريك والتسكين في الغرب اه اقول وقد سئلت عن
 مدد وسال مدعه ثم استحسن لا بعد زوال الرمد وصار يخرج بلا وجع فأجبت بالنقض اخذا مما مر لان عروضه
 الرمد دليل على انه لعله وان كان الآن بلا رمد ولا وجع خلا فالظاهر كلام الشارح قد تبر (قوله الحلية) بكسر
 مزنة مجرى البول من المذكر بحر (قوله هذا) اي الخنزير بما ذكره من المارد من الطرف الظاهر بأنه
 كان عاليا عن رأس الاحليل او ما وياه اي ما كان خارجا من رأسه زائدا عليه او محاذيا رأسه لختفي خروج
 نجس بالذلة بخلاف ما اذا اقبل الطرف وكان متسلا عن رأس الاحليل اي غائبا فيه لم يصاده ولم يعمل فوقه
 انبالله غير ناقض اذ لم يوجد خروج فيه وكأله لال الطرف الآخر الذي في داخل القصة (قوله والفرج
 داخل) أما لو احتش في الفرج الخارج فابل داخل الحشا وتنقض سواء نفذ البطل الى خارج الحشا ولا
 يمتن بالخروج من الفرج الى داخل وهو المعترف لا تنقض لان الفرج الخارج بمنزلة النفقة فكما ينقض بما يخرج
 من القصة المذكر اليسا وان لم يخرج منها كذلك بما يخرج من النرج الداخل الى النرج الخارج وان لم يخرج من
 خارج اه شرح النية (قوله لا ينقض) لعدم الخروج (قوله ولو سقط الخ) اي لو خرجت النية من

الاحليل رطوبة انتقض لخروج النجاسة وان قلت وان لم تكن رطوبة اى ليس بها اثر النجاسة اصلا فلا تنقض كاللواظ قطر
 الدهن في احليله فعاد بخلاف ما يغيب في الدبر فان خروجه ينقض وان لم يكن عليه رطوبة لانه التحق بما في الامعاء
 وهي محل التدرج بخلاف قسبة الذكر وكذا الخروج الدهن من الدبر بعد ما احتقن به ينقض بلا خلاف كما يفسد
 الصرم كما في شرح المنية قلت لكن فساد الصوم بالا حقتان بالدهن لا بخروجه كما لا يخفى وان اؤهم كلامه خلافة
 (قوله ولم يغيبها) اكن الصحيح انه تعتبر البلة او الرائحة ذكره في المتنق لانه ليس بداخل من كل وجه وهذا لا يفسد
 صومه فلا ينقض وضوءه اه حلية عن شارح الجامع لقاضى خان فاذا وجدت البلة او الرائحة ينقض وفي المنية
 وان ادخل المحقنة ثم اخرجها ان لم يكن عليها بلة لم ينقض والا حوط أن يتوضأ اه وفي شرحها وكذا كل شئ
 يدخله وطرفه خارج غير الذكر (قوله فان غيبها) قال في شرح المنية وكل شئ غيبه ثم خرج ينقض وان لم يكن
 عليه بلة لانه التحق بما في البطن ولذا يفسد الصوم بخلاف ما اذا كان طرفه خارجا اه وفي شرح الشيخ اسماعيل
 عن الينايع وكل شئ غيبه في دبره ثم اخرجها او خرج بنفسه ينقض الوضوء والصوم وكل شئ ادخل بعضه
 وطرفه خارج لا يتقضهما انتهى اقول على هذا ينبغي أن تكون الاصبغ كالمخنة فيعتبر فيها البلة لان طرفها يبق
 خارجا لاتصالها باليد الا أن يقال لما كانت عضوا مستقلة فاذا غابت اعتبرت كالمفصل لكن ماسيا في في الصوم
 مطلق فانه ساقى انه لو ادخل عودا في مقعده وغاب فسد صومه والا فلا وان ادخل اصبعه فالتحتم ان لها الوصلة
 فسدوا والا فلا تأمل وان اقال في البدة ائح هذا يدل على أن استقرار الداخل في الجوف شرط فساد الصوم (قوله
 بطل وضوءه وصومه) اى في المسألتين لكن بطلان الصوم في الاولى خلاف المختار الا أن يفرق بين مجرد ادخال
 الاصبغ وتغيبها ويحتاج الى نقل صريح فان ما ذكره في الصوم مطلق كما علمت ولهذا قال ط ان في كلامه لقنا
 ونشر امر بتا فبطلان الوضوء يرجع الى قوله ولو غيبه او قوله وصومه يرجع الى قوله او ادخلها عند الاستنجاء قلت
 لكن لو ادخلها عند الاستنجاء ينقض وضوءه ايضا لانها لا تخلو من البلة اذا خرجت كما في شرح الشيخ اسماعيل
 عن الواقعات وكذا في التارخانية لكن نقل فيها ايضا عن الذخيرة عدم النقض والذي يظهر هو انتقض لخروج
 البلة معها والحاصل أن الصوم يبطل بالدخول والوضوء بالخروج فاذا ادخل عودا جافا ولم يغيبه لا يفسد
 الصوم لانه ليس بداخل من كل وجه ومثله الاصبغ وان غيب العود فسد لتحقق الدخول وكذلك لو كان هو
 او الاصبغ مبتلا لاستقرار البلة في الجوف واذا اخرج العود بعد ما غاب فسد وضوءه مطلقا وان لم يغيب فان
 عليه بلة اوفيه رائحة فسد الوضوء والا فلا (قوله بيده) او بجزقة بجر (قوله انتقض) لانه يلتزم بيده شئ
 من النجاسة بجر اى فيتحقق خروجه (قوله لا) اى لا ينقض لعدم تحقق الخروج لكن ذكر بعده في الجرح عن
 الخلو انى انه ان يقن خروج الدبر تنقض طهارته بخروج النجاسة من الباطن الى الظاهر اه وبه جزم
 في الامداد (قوله وكذا) اى في عدم النقض وهذا ذكره في الجرح عن التوشيح فتخرجنا على مسألة
 الباسورى (قوله فدخلت) الاولى حذفه ليكون التشبيه في طرفي الادخال والدخول ط (قوله من
 انكره الخ) فيه ايجاز وأصل العبارة كما في الخانية لو كان بذكر الرجل جرح له رأسان احدهما يخرج منه
 الذى يسيل في مجرى البول والثانى ما لا يسيل فيه فالاول بمنزلة الاحليل اذا ظهر البول على رأسه ينقض
 وان لم يسيل ولا وضوء في الثانى ما لم يسيل (قوله فرجه الاخر) اى المحكم كوم بزيادته على اصل خلقته
 (قوله كالجرح) اى لا ينقض الوضوء ما يخرج منه ما لم يسيل خانية وبه جزم في الفتح وغيره لكن قال الزياحى
 واكثرهم على ايجاب الوضوء عليه قال في النبر الا أن الذى ينبغي التعويل عليه هو الاول (قوله بكل) اى
 بالخارج من كل مجرد الظهور عملا بالا حوط كما في التوضيح ط (قوله منكرو الوضوء) اى وجوبه (قوله
 نعم) لانكاره النص القطعى وهو آية اذ اقمم والاجماع (قوله ولغيرها لا) ظاهره ولو لمس المعنف لوقوع
 الخلاف في تفسير آية كأم ط (قوله شك في بعض وضوئه) اى شك في ترك عضو من اعضائه (قوله
 والا لا) اى وان لم يكن في خلالة بل كان بعد الفراغ منه وان كان اقل ما عرض له الشك او كان الشك عادة له
 وان كان في خلالة فلا بعيد شيئا قطعا لا لوسوسة عنه كما في التارخانية وغيرها (قوله غسل رجله اليسرى)
 قال في الفتح ولا يخفى أن المراد اذا كان الشك بعد الفراغ وقياسه انه لو كان في أثناء الوضوء يغسل الاخرى كما اذا
 علم انه لم يغسل رجله عينا وعلم انه ترك فرضا عما قبله ما وشك في انه ما هو يسمح برأسه والفرق بين هذه والمسألة

آخر العمل

ولو أتين بالطهارة وشك
بأحد أو بالعكس أخذ
بالتيسر ولو تيسر
في السابق فهو متطهر ومثله
التيه ولو شك في نجاسة ماء
أو توب أو طلاق أو عتق لم يعتبر
وتحاشى في الاشياء (وقرض
العسل) أراد به ما يعم العمل
بما مر وبالعسل المروى كافي
الجوهرة وثالثه عدم شربة
غسل منه وأنه في المسنون
كذا في البحر يعني عدم
فرضه ما فيه والا فيها شرطان
في تحصيل السنة (غسل)
بكل (قسه) ويكنى الشرب
عبا لأن الميع ليس بشرط في
الاصح (وأنه) حتى ماتحت
الدرن (و) باقي (بدنه) لكن
في المغرب وغيره البدن من
المكب إلى الالبية وحيث
فأرأس والعنق واليد والرجل
خارجة لغة داخله تعاشرها
اجبات الغسل

التي قبلها لا يمين بترك شيء هناك أصلا اه (قوله ولو أتين بالطهارة الخ) حاصله انه اذا علم سبق
الطهارة وشك في عروض الحدث بعدد وبالعكس اخذ باليقين وهو السابق قال في الفتح الا ان تأني
اللاحق فعن محمد بن المنوفى دخول اخلاء الحاجة وشك في قضائها قبل خروجه عليه الوضوء او علم جلوسه
لوضوء بقاء وشك في اقامته قبل قيامه لا وضوء اه (قوله وشك بالحدث) اى الحقيقى أو الحكمى ليشمل
ما مر شك في نام وهل نام متأكدا ولا اوزالت احدى اليه وشك حل كان ذلك قبل البقطة او بعدها اه حوى
(قوله فيو متطهر) لان الغالب أن الطهارة بعد الحدث ط لكن في حاشية الحوى عن فتح المدير للعلامة
محمد الحديدي من يمين بالطهارة والحدث وشك في السابق يؤمر بالتذكر فيما قبلها فان كان محدثا فهو والا
متطهر لانه يمين الطهارة بعد ذلك الحدث وشك في استقامتها لانه لا يدري هل الحدث الثاني قبلها او بعدها
وان كان متطهرا فان كان يعتاد التجديد فهو والا ينحدث لانه متيقن حدثا بعد تلك الطهارة وشك في زواله
لانه لا يدري هل الطهارة الثانية متأخرة عنه ام لا بأن يكون والى بين الطهارتين اه قال الحوى ومنه يعلم
ما في كلام المصنف يعني صاحب الاشياء من التصور (قوله ولو شك الخ) في الترخاوية من شك في انائه
او توبه او بدنه اصابته بنجاسة او لا فيوطاخر ما لم يستيقن وكذا الاكابر والحياض والحجاب الموضوعة في الطرقات
وبستى منها الصغار والكبار والمسلمون والكفار وكذا ما يتخذ ما هل الشرك او الجيلة من المسلمين كالحسن والخير
والاطعمة والنياب اه ملخصا (فرع) لو شك في السائل من ذكره ماء هو أم بول ان قرب عهد بماء او تكرر
مضى والا اعاده بخلاف ما لو غلب على ظنه انه احدى ففتح (قوله وقرض الغسل) الخ والاولا استثناف
او لعطف على قوله اركان الوضوء والفرض بمعنى المفروض والغسل بالضم اسم من الاغتسال وهو غمام غسل
الجسد وامم لما يغتسل به ايضا ومنه في حديث مجبونة فوضعت له غسلا مغرب لكن قال النووي انه بالنسخ افسح
وأشهر لغة والضم هو الذى نستعمله الفقهاء بجر (قوله ما يعم العمل) اى ليشمل المضمضة والاستنشاق
فانهما ليسا فاعين لقول الشافعى بسننهما اه ح (قوله كما مر) اى في الوضوء وقد مناخنا كالياء (قوله
وبالغسل المفروض) اى غسل الجنابة والحيض والنفاس سراج فأل للعبد (قوله يعنى الخ) مأخوذ من
الفتح قال ط والمراد بعدم القرصية أن صحة الغسل المسنون لا تتوقف علمه وانه لا يحرم عليه تركه ما ظاهر
كلامه انهما اذا تركا لا يكون آتيا بالغسل المسنون وفيه نظر لانه من الجائز أن يقال انه اى بسنة وترك سنة
كما اذا تخفف وترك الاستنشاق اه اقول فيه أن الغسل في الاصطلاح غسل البدن واسم البدن يقع على
الظاهر والباطن الا ما يتعدا اتصال الماء اليه او يعسر كما في البحر فاه ركل من المضمضة والاستنشاق جزأ من
مفهومه فلا توجد حقيقة الغسل الشرعية بدونه ما يدل عليه اه في البدائع ذكر ركن الغسل وهو اتصال الماء
على جميع ما يمكن اتصاله عليه من البدن من غير حرج ثم قسم صفة الغسل الى فرض وسنة ومستحب فلو كانت
حقيقة الغسل الفرض تحالف غيره لما صح تقسيم الغسل الذى ركنه ما ذكر الى الاقسام الثلاثة فبمعنى كون
المراد بعدم القرصية هنا عدم الاثم كما هو المتبادر من تفسير الشارح لا عدم توقف الصحة عليهم لكن في تعبيره
بالشرطية نظر لما علمت من ركنيتهما فتدبر (قوله غسل كل فنه الخ) عبر عن المضمضة والاستنشاق بالغسل
لإفادة الاستيعاب او باختصار كما قدمه في الوضوء ومرة الكلام عليه ولكن على الاول لاحاجة الى زيادة كل
(قوله ويكنى الشرب عبا) اى لامصا ففتح وهو بالعين المهملة والمراد به هنا الشرب بجميع القم ودهن والمراد
بما في الخلاصة ان شرب على غير وجه السنة يخرج عن الجنابة والا فلا وبما قيل ان كان جاعلا جاز وان كان عالما
فلا يلاى لان الجاهل يعب والعالم يشرب مصا كما هو السنة (قوله لان الميع) اى طرح الماء من القم ليس بشرط
للمضمضة خلافا لما ذكره في الخلاصة نعم هو الاحوط من حيث الخروج عن الخلاف وبلعه اياه مكره كما في الحلية
(قوله حتى ماتحت الدرن) قال في الفتح والدرن اليابس في الاتف كخبز الموضوع والعجين يمنع اه وهذا
غير الدرر الا فى متناويعه اليابس بما فى شرح الشيخ اسماعيل ان فى الرطب اختلاف المشايخ كفى التنية عن
الحميط (قوله لكن) استدراك على ظاهر التبرج حيث اطلق البدن على الجسد لان المراد ما يعم الاطراف
والذى فى الناموس البدن محمول من الجسد ما سوى الرأس ط (قوله في المغرب) بيمين مضغمة فغير مجزئة
ساكنة اسم كتاب فى اللغة كلام المعزى تليد الامام الزنجبرى ذكر فيه الاقطاف الغريبة الواقعة فى كتب

فقهائنا وله كتاب اكبر منه سماه المغرب بالعين المهملة (قوله خلافا لما لا) وهو رواية عن ابي يوسف ايضا
 كما في الفتح (قوله اي يفرض) اي ليس المراد بالواجب المصطلح عليه (قوله وشارب وحاجب) اي بشرة وشعر
 وان كنف بالاجاع كما في المنية (قوله لما في فاطم وامن المبالغة) عليه لقوله ويجب وكان الاولى تأخير عن قوله
 وفرج خارج الخ اي لانها صيغة مبالغة تقتضي وجوب غسل ما يكون من ظاهر البدن ولو من وجه كالأشياء
 المذكورة درويان ذلك انه امر من باب التفعيل مصدره الاظهر بكسر الهمزة وفتح الطاء وضم الهاء المشددين
 اصله تطهر قلبت الراء طاء ثم ادغمت ثم جى بهمزة الوصل ومجزده تطهر بالتخفيف وزيادة البناء تدل على زيادة
 المعنى ولما صاحب البحر هنا كلام خارج عن الانتظام او تخناه فيما علقناه عليه (قوله لا داخل) اي لا يجب
 غسل فرج داخل (قوله ولا تدخل اصبعها) اي لا يجب ذلك كما في الشربلية ح اقول وهو مأخوذ
 من قول الفتح ولا يجب ادخالها الاصبغ في قبلها وبه يفتى اه فافهم وفي التارخانية ولا تدخل المرأة اصبعها
 في فرجها عند الغسل وعن محمد انه ان لم تدخل الاصبغ فليس بتطهير والمختار هو الاول اه فتقول
 الشربلية تبع الفتح لا يجب ادخالها رتله هذه الرواية وظاهره ان المراد به الوجوب وهو بعيد تأمل
 (قوله كعين) لان في غسائها من الحرج ما لا يخفى لانها انهم لا تقبل الماء وقد كف بصر من تكلف له من الحجاب
 كابن عمرو وابن عباس بجر ومفاده عدم وجوب غسلها على الاعشى خلافا للجانوني حيث بناء على أن العلة انه
 يورث العمى ولهذا نقل ابو السعود عن العلامة سري الدين أن العلة الصحيحة كونه يضرب وان لم يورث العمى
 فيسقط حتى عن الاعشى اه (قوله وان اكتمل الخ) الظاهر أن شرطية وجوبها محذوف تقديره لا يجب
 غسلها فهو استثناء لبيان مسألة اخرى لان الغسل المذكور قبل غسل نجاسة حكمية وهذا غسل نجاسة
 حقيقية فلا يصح جعل ان وصاية تأمل (قوله وتنب انضم) قال في شرح المنية وان انضم الثقب بعد نزح
 القوط وصار بحال ان امر عليه الماء يدخله وان غفل لا فلا بد من امراره ولا يتكلف اغترال امر من ادخال عود
 ونحوه فان الحرج مدفوع اه (قوله ودخل قافته) القافته والغافقة بالقاف وبالفين الجلدة التي يقطعها
 الختان يجوز فيها فتح القاف ونسبها وزاد الاصمعي فتح القاف واللام حلية (قوله فسقط الاشكال) اي اشكال
 الزبلي حيث قال لا يجب لانه خلقة كتصبة الذكرو هذا مشكل لانه اذا وصل البول الى القافته ينتقض الوضوء
 فجعله كالخارج في هذا الحكم وفي حق الغسل كالدخل اه ووجه السقوط أن علة عدم وجوب غسائها الحرج
 اي أن الأصل وجوب الغسل الا انه سقط للدرج وانما يرد الاشكال على التعاميل بكونها خلقة ولهذا قال في الفتح
 والاصح الاول اي كون عدم الوجوب للدرج لا لكونه خلقة وقال قبله في نواتض الوضوء بعد ذكره الاشكال
 لكن في الظاهرية انما علة بالخارج لا بالخلقة وهو المعتمد فلا يراد بالاشكال (قوله وفي المسعودي الخ)
 مشى عليه في الابداد وبه يحصل التوفيق بين القولين لانه اذا امكن فسخها اي بأن امكن قلمها وظهور الحشفة
 منها فلا حرج في غسائها فيجب والابن لم يكن فيها سوى ثقب يخرج منه البول فلا يجب للعرج لكن اورد في الحلية
 أن هذا الحرج يمكنه ازالتها بالختان ثم قال اللهم الا اذا كان لا يطيقه بأن اسلم وهو شيخ ضعيف (قوله ضفرتها)
 المراد الجنس الصادق بجميع الضفائر ط (قوله للحرج) والاصل فيه ما رواه مسلم وغيره عن أم سلمة قالت
 قلت يا رسول الله اني امرأة أشد ضفرا رأسي أفأنتقضه لغسل الجنابة فقال لا انما يكفئك أن تحشي على رأسك ثلاث
 حشيات ثم تفيضن عليك الماء فتطهرين ومقتضى هذا الحديث عدم وجوب الاتصال الى الاصول فتح اكن
 في المبسوط وانما شرط تبليغ الماء اصول الشعر لحديث حذيفة فانه كان يجلس الى جنب امرأته اذا اغتسلت
 فيقول يا هذه أبائي الماء اصول شعرك وشؤون رأسك وهي جميع عظام الرأس ذكره القاضى عياض بجر واستقيد
 من الاطلاق انه لا يجب غسل ظاهر المسترسل اذا بلغ الماء اصول الشعر وبه صرح في المنية وعزاه في الحلية الى
 الجامع الحسامي والخلاصة ثم قال ومن نص ايضا على أن غسل ظاهر المسترسل من ذوائبها موضوع عنها البرذوت
 والصدر الشهيد وعبر عنه بالصح في الحمط البرهاني ومضى عليه في الكافي والذخيرة اه (قوله اتفاقا)
 كذا في شرح المنية وفيه نظر لان في المسألة ثلاثة اقوال كما في البحر والحلية * الاول الاكتفاء بالوصول الى
 الاصول ولو منقوضا وظاهر الذخيرة انه ظاهر المذهب ويدل عليه ظاهرا الاحاديث الواردة في هذا الباب الثاني
 التخصيل المذكور ومضى عليه جماعة منهم صاحب المحيط وابدأ في الكافي * الثالث وجوب بل الذوائب

(لادللك) لانه متمم فيكون
 مستحبا لا شرطا خلافا لما لا
 (ويجب) أي يفرض (عسل)
 كل ما يمكن من المدن بالخرج
 مرة كاذن و(سرة وشارب
 وحاجب و) أشاء (حلية)
 وشعر رأس ولو متلبدا لما في
 فاطم وامن المبالغة (وفرج
 خارج) لانه كالفم لا داخل لانه
 باطن ولا تدخل اصبعها
 في قبلها به يفتى (لا) يجب
 (غسل ما فيه حرج كعين) ران
 اكتمل بكيل نجس (وتقب
 انضم و) لا (داخل قافته)
 بل يندب هو الاصح قاله الكمال
 وعلة بالخارج فسقط الاشكال
 وفي المسعودي ان امكن فسخ
 القافته بالامشقة يجب والذ
 (وكفى بل اصل ضفرتها) أي
 شعر المرأة المضمفور للحرج
 أما المنقوض فيفرض غسل كـ
 اتفاقا

مع العصر وصحح وتسام تحقيق هذه الأقوال في الحلية ومال فيها آخر إلى ترجيح القول الثاني وهو ظاهر المتيقن
 (قوله ولو لم يبل أصليا) بأن كان متلبدا الوضوء إذا بدأ رمضه وراخا شديدا لا ينفذ فيه الماء ط (قوله
 سئلنا) قال ح لم يلقه في وجه الإطلاق اه وقال ط اي سواء كان فيه حرج ام لا وقوله هو الصحيح
 متناهي انه لا بد من عصر الشعر الا ما بعد غسله منقوضا ومعقوصا اه اقول كان ينبغي لشارح أن يقول يجب
 غسايا ببل قوله يجب تنفيه باقوله مطلقا معناه سواء كان مضفورا او لا وقوله هو الصحيح احتراز عن القول
 الاول والثالث من الأقوال الثلاثة فتدبر (تنبيه) يؤخذ من مسألة الضميمة انه لا يجب غسل عقد الشعر
 المتعقد بنفسه لان الاحتراز عنه غير ممكن ولو من شعر الرجل ولم ارسم تنبيه عليه من علمائنا تأمل واذا اتف شعرة
 لم تغسل فالظاهر وجوب غسل عجلها لا انتقال الحكم اليه تأمل (قوله ولا تقع نفسها) اي خوفا من وجوب
 الغسل عليها اذا وطئها لانه حقها ولها مندوحة عن غسل رأسها (قوله رسيحي في التيمم) اي في آخره
 (قوله ولو علمها او تركها) هو الصحيح لعدم الضرورة ولا احتياط وفي رواية لا يجب نظر الى العادة كما في شرح المنية
 (قوله لا مكان حلقه) اي بخلاف المراد فانها منهية عنه بالحديث فلا يكتف بها شرعا فافهم (قوله ونيم الخ)
 ظاهر الصحاح والقاموس أن النيم مختص بالذباب فوح افندي وهذا بالنظر الى اللغة والا فالمراد هنا ما يشبه
 البرغوث لانه اولى بالحكم (قوله لم يبل الماء تحت) لان الاحتراز عنه غير ممكن حلية (قوله به يفتي) صرح
 به في المنية عن الذخيرة في مسألة الحناء والطين والدرن مع الا بالضرورة قال في شرحها ولان الماء ينفذ له الحلية
 وعدم لزوجه وصلابته والماء مبر في جميع ذلك فتدبر الماء ووصوله الى البدن اه لكن يرد عليه أن الواجب
 الغسل وهو اسالة الماء مع التقاط كرام في اركان الوضوء والظاهر أن هذا الاشياء تمنع الاسالة قال اظهر التعليل
 بالضرورة ولكن قد يقال ايضا ان الضرورة في ذنر الانف اشتمل في الحناء والطين لندوردهما بالنسبة اليه مع
 انه تقدم انه يجب غسل ما تحتها فينبغي عدم الوجوب فيه ايضا تأمل (قوله عطف تفسير) لقول القاموس
 الدرن الوسخ وأشار بهذا الى أن المراد بالدرن هنا المتولد من الجسد وهو ما يذهب بالذلل في الحمام بخلاف الدرر
 الذي يكون من مخاط الانف فانه لو يابس لا يجب اقبال الماء الى ما تحتها كما مر (قوله وكذا دهن) اي كزيت
 وشيرج بخلاف شحومهم ومن جاسد (قوله ودسومة) هي أثر الدهن قال في الترتيب ليلية قال المتقدم
 وفي الفتاوى دهن رجله ثم فوضا وأمر الماء على رجله ولم يقبل الماء للدسومة جاز لوجود غسل الرجلين اه
 (قوله في الاصح) متناهي قول بعضهم يجوز لتقوى لأن درنه من التراب والطين فينفذ الماء لانه من
 الدول شرح المنية (قوله بخلاف شحوبين) اي كحل وشح وقشر سمل وخبز مضوغ متلبد جوهره لكن
 في الترتيب في اظفاره طين او عجين فالتقوى على الله مغتفر قويا كان او مدنيا اه نعم ذكر الخلاف في شرح المنية
 في العجين واستظهر المنع لان فيه لزوجة وصلابة تمنع نفوذ الماء (قوله به يفتي) صرح به في الخلاصة وقال
 لان الماء شئ لطيف يصل تحتها غالبا اه ويرد عليه ما قدمناه آنفا ومناذره عدم الجواز اذا علم انه لم يصل الماء تحتها
 قال في الحلية وهو أثبت (قوله ان صلبا) بضم الصاد المهملة وسكون اللام وهو الشديد حلية اي ان كان
 مضوغا مضغاسا كذا بحيث تداخلت أجزاؤه وصار له لزوجة وعلاكة كالعجين شرح المنية (قوله وهو الاصح)
 صرح به في شرح المنية وقال لاستماع نفوذ الماء مع عدم الضرورة والخروج اه ولا ينبغي أن هذا التعجيج
 لا ينافي ما قبله فافهم (قوله كقرط) بالضم ما يعلق في شحمة الاذن (قوله ولا يتكف) اي بعد الامرار
 كما قدمناه عن شرح المنية (قوله لعدم صحة شروعه) اي والنفل انما يلزم اعادة بعد صحة الشروع فيه قصدا
 وسكت عن الفرض لظهور أنه يلزمه الاتيان به مطلقا (قوله لا يدعه وان رأوه) عزاه في القضية الى الجبري
 قال في شرح المنية وهو غير مسلم لان تركه للمني مقدم على فعل المأمور والغسل خلف وهو التيمم فلا يجوز كشف
 العورة لاجله عند من لا يجوز نظرها ليهيأ لخلاف الختان وتسام فيه وكذا استشكله في الحلية بما في النهاية عن
 الجامع الصغير للامام القرافي عن الامام البقال لو كان عليه نجاسة لا يمكن غسلها الا باطهار عورته يصلي معها
 لان اخفاءها منهي عنه والغسل مأمور به واذا اجتمع ما كان النبي اولى اه وأطال في ذلك فراجع (قوله
 واختلف الخ) ظاهره يقتضي أن المسألة تمت في المذهب وقد وقع فيها خلاف وليس كذلك كما استفت عليه
 ط (قوله كإبطه ابن الشحنة) اي في شرح الوهابية حيث نقل عن شرحه الناضح ان الله لم يقف فيها على نقل

برؤي بل أصليا يجب تنفها
 مثلنا هو الصحيح ولو نذر
 غسل رأسها تركته وقيل
 ولا تمنع نفسها عن زوجها
 وسقي في التيمم (لا) يكتفي
 بل (صغيره) فينقضه او جوبا
 (ولو عبرا او تركا) لا مكان
 حلقه (ولا تمنع) الطهارة
 (ونيم) أي خرو ذباب وبرغوث
 لم يبل الماء تحت (وحناء) ولو
 برمه به يفتي (درن ووسخ)
 عطف تدبر وكداهن
 ودسومة (دراب) وطين ولو
 (في ظفره مطافا) أي قويا
 أو مدنيا في الاصح بخلاف
 شحوبين (في) لا يمنع ما على ظفر
 صباغ (ولا) طعام بين أسنانه
 أو في سننه المجوف به يفتي
 وقيل ان صلبا منع وهو الاصح
 (ولو) كان (خاتمة ضم قيارعه
 أو تركه) وجوبا (كقرط ولو لم
 يكن تحت أذنه قرط قد دخل
 الماء فيه) أي الثقب (عند
 مروره) على أذنه (أجزاء
 كسرة) وأذن دخلهما الماء
 (والا) يدخل (أدخله) ولو
 باصبعه ولا يتكف بخشب
 وشحوبه والمعتبر غلبة ظنه
 بالوصول (فروع) نسي المنية
 أرجأ من بدنه فلي ثم تذكر
 فلو قلا لم بعد لعدم صحة
 شروعه عليه غسل وقت رجال
 لا يدعه وان رأوه والمرأتين
 رجال أو رجال ونساء تؤخره
 لا بين نساء فقط واختلف في
 الرجل بين رجل ونساء أو نساء
 فقط كما بطله ابن الشحنة

ولم يزل أصلها يجب نقضها
حفاظا هو الصحيح ولو خربها
غسل رأسها تركته وقيل تمسكه
ولا تمنع نفسها عن زوجها
وسيجي في التيميم (لا يكفي
بل صبرته) فينقضها زوجها
(ولو عليها أورتكا) لا مكان
حلقه (ولا يمنع) الطهارة
(ونيم) أي خرب ذباب وبرغوث
لم يصل الماء تحته (وحناء) ولو
جرمه به بقي (ودرن ووجع)
عطف تفسير وكذا دهن
ودسومة (تراب) وطين ولو
(في ظفر مطلقا) أي قريبا
أومدينا في الأصح بخلاف
توجين (و) لا يمنع ما على ظفر
صباغ (و) لا طعام بين أسنانه
أو في سنه المخوف به بقي
وقيل إن صلبا منع وهو الأصح
(ولو) كان خاتمه ضيقا رزعه
أو حرکه (وجوبا) كقسط ولو لم
يكن ختب أذنه قسط فدخل
الماء فيه (أي الثقب) عند
مروره على أذنه (أجزاء
كسرة) وأذن دخلها الماء
(والا) يدخل (أدخله) ولو
باصبعه ولا يتكلف بخشب
ونحوه والمعتبر غلبة ظنه
بالوصول (فروع) نسي المضمضة
أو جزأ من بدنه فصل ثم تذكر
فلا تقلا لم يعد لعدم صحة
شروعه عليه غسل وثمة رجال
لا يدعه وإن رأوه والمرآدين
رجال أرتجال ونساء تؤخره
لا بين نساء فقط واختفى في
الرجل بين رجال ونساء أو نساء
فقط كما بسطه ابن النجعة

مع العصر وصحح وقام بتحقيق هذه الأقوال في الحلية ومال فيما آخر إلى ترجيح القول الثاني وهو ظاهر المتون
(قوله ولو لم يزل أصلها) بأن كان متلبدا أو غزيرا أمدا أو مضقورا ضفرا شديدا لا ينفذ فيه الماء ط (قوله
مطلقا) قال ح لم يظور لي وجه الإطلاق اه وقال ط أي سواء كان فيه حرج أم لا وقوله هو الصحيح
مقابله أنه لا بد من عصر الشعر إلا ما بعد غسله منقوصا ومعقوصا اه أقول كان ينبغي للشراح أن يقول يجب
غسلها بدل قوله يجب نقضها فقوله مطلقا معناه سواء كان مضفورا أو لا وقوله هو الصحيح احتراز عن القول
الأول والثالث من الأقوال الثلاثة تتدبر (تنبيه) يؤخذ من مسألة الضفيرة أنه لا يجب غسل عقد الشعر
المنعقد بنفسه لأن الاحتراز عنه غير ممكن ولو من شعر الرجل ولم ارس نبه عليه من علمائنا تأمل وإذا تنف شعرة
لم تغسل فالظاهر وجوب غسل محلها لا انتقال الحكم اليه تأمل (قوله ولا تمنع نفسها) أي خوفا من وجوب
الغسل عليها إذا وظم لأنه حقها ولها مندوحة عن غسل رأسها (قوله وسيجي في التيميم) أي في آخره
(قوله ولو عليها أورتكا) هو الصحيح لعدم الضرورة ولا حياطا وفي رواية لا يجب نظر إلى العادة كما في شرح المنية
(قوله لا مكان حلقه) أي بخلاف المرأة فإنها منهية عنه بالحديث فلا يملكها شرعا فافهم (قوله ونيم الخ)
ظاهر الصحاح والقاموس أن النويم مختص بالذباب فوح افندي وهذا بالنظر إلى اللغة والألفار ادخما ما يشمل
البرغوث لأنه أولى بالحكم (قوله لم يصل الماء تحته) لأن الاحتراز عنه غير ممكن حلية (قوله به بقي) سر ح
به في المنية عن الذخيرة في مسألة الحناء والطين والدرن معللا بالضرورة قال في شرحها ولان الماء ينفذ لتخلله
وعدم لزوجه وصلابته والمعتبر في جميع ذلك نفوذ الماء ووصوله إلى البدن اه أكن يرد عليه أن الواجب
الغسل وهو إرسالة الماء مع التقاطر كما مر في أركان الوضوء والظاهر أن هذه الأشياء تمنع الإرسالة فلا تظهر التعليل
بالضرورة ولكن قد يقال أيضا أن الضرورة في درن الأنف أشد منها في الحناء والطين لندورهما بالنسبة إليه مع
أنه تقدم أنه يجب غسل ما تحته فينبغي عدم الوجوب فيه أيضا تأمل (قوله عطف تفسير) لقول القاسموس
الدرن الوحش وأشار بهذا إلى أن المراد بالدرن هنا المتولد من الجسد وهو ما يذهب بالدرن في الخمام بخلاف الدرن
الذي يكون من مخاط الأنف فإنه لو يابس لا يجب إصال الماء إلى ما تحته كما مر (قوله وكذا دهن) أي كزيت
وشيرج بخلاف نحو شحم ومن جامد (قوله ودسومة) هي أثر الدهن قال في الشربة ليلية قال المقدسي
وفي الفتاوى دهن رجله ثم وضأ وأمر الماء على رجله ولم يقبل الماء للدسومة جاز لوجود غسل الرجلين اه
(قوله في الأصح) مقابله قول بعضهم يجوز لقروى لأن درنه من التراب والطين فينفذه الماء لا للمدنى لأنه من
الدرن شرح المنية (قوله بخلاف نحو جين) أي كعائ وشمع وقشر سمك وخبز مضوغ متلبد جوهره لكن
في النهر ولو في الظاهر طين أو جين فالفتوى على أنه مغفر قريبا كان أومدينا اه نعم ذكر اختلاف في شرح المنية
في الجين وأستظهر المنع لأن فيه لزوجة وصلابة تمنع نفوذ الماء (قوله به بقي) صرح به في الخلاصة وقال
لان الماء شيء لطيف يصل تحته غالبا اه ويرد عليه ما قد مناه آغا ومنا دعه عدم اجواز إذا علم أنه لم يصل الماء تحته
قال في الحلية وهو أثبت (قوله ان صلبا) بضم الصاد المهملة وسكون اللام وهو الشديد حلية أي ان كان
مضغوا مضغاماً كذا بحيث تدخلت أجزاؤه وصار له لزوجة وعلا كالجين شرح المنية (قوله وهو الأصح)
صرح به في شرح المنية وقال لا مستاع نفوذ الماء مع عدم الضرورة والخروج اه ولا يخفى أن هذا الصحيح
لا ينافي ما قبله فافهم (قوله كقسط) بالضم ما يعاق في شحمة الأذن (قوله ولا يتكلف) أي بعد الامرار
كما قد مناه عن شرح المنية (قوله لعدم صحة شروعه) أي والنفل انما نزل أعادته بعد صحة الشروع فيه قصدا
وسكت عن الفرض لظهور أنه يلزمه الاتيان به مطلقا (قوله لا يدعه وإن رأوه) عزاه في الفتوى إلى الثوري
قال في شرح المنية وهو غير مسلم لان ترك المنية مقدم على فعل المأمور وللغسل خلف وهو التيميم فلا يجوز كشف
العورة لاجله عند من لا يجوز نظره إليها بخلاف اختان وعما فيه وكذا استشكله في الحلية بما في النهاية عن
الجامع الصغير للإمام الترمذي عن الإمام البخاري أن كان عليه نجاسة لا يمكن غسلها إلا بظاهر عورته يصل معها
لان اظنارها منى عنه والغسل مأسور به وإذا اجتمع كان النبي أولى اه وأطال في ذلك فراجع (قوله
واختلف الخ) طاهره يقتضي أن المسألة نصت في المذهب وقد وقع فيها خلاف وليس كذلك كما ستقف عليه
ط (قوله كما بسطه ابن النجعة) أي في شرح الوجوه حيث نقل عن شرحها الناظمية أنه لم يقف فيما عني نقل

وان القياس أن يؤخر الرجل بين النساء أو بين الرجال والنساء وأيده ابن التحنة بما في المبسوط من أن نظرا الجنس
 الى الجنس مباح في الضرورة لافي حالة الاختيار وأنه اخف من نظرا الجنس الى خلاف الجنس اه هذا وقال
 ح واعلم انه ينبغي أن لا تكشف الخنثى للاستنجاء ولا للغسل عند أحد أصلا لأنها ان كشفت عند رجل احتمل انها
 اثني وان عند اثني أحتمل انها ذكر فصار الحاصل أن مريد الاغتسال ما ذكر أو أنثى أو خنثى وعلى كل فاما بين
 رجال ونساء أو خنثاى أو رجال ونساء أو رجال وخنثاى أو رجال ونساء وخنثاى فهو أحد
 وعشرون يغتسل في صورتين منها وهو ما رجل بين رجال وأمه أو بين نساء وبؤخر في تسع عشرة صورة اه (قوله
 وينبغي لها) اى للمرأة ومثلهما فيما يظهر الرجل حيث قلنا انه يؤخر أيضا ولا يخفى أن تأخير الغسل لا يقتضى عدم
 التيمم فان الميحل له وهو العجز عن الماء قد وجد فافهم بقى خناثى لم يذكره وهو أنه هل تجب إعادة تلك الصلاة في هذه
 المسألة وفي مسألة التيمم السابقة قال في الحلبة فيه تأمل والاشبه الاعادة تفريعا على ظاهر المذهب في المنوع
 من ازالة الحدث بصنع العباد اذا تيمم وصلى اه وسيد كرا الشارح في التيمم أن المحبوس اذا صلى بالتيمم ان في المصر
 أعادوا ولا واستظهر الحق عدم الاعادة قال لان العذر لم يأت من قبل المخلوق فان المانع لها الشرع والحياة
 وهما من الله تعالى كما قالوا لو تيمم لحوف العدو فان توقعه على الوضوء والغسل بعيد لان العذر أتى من غير
 صاحب الحق ولو خاف بدون توقعه من العدو فلا لان الخوف اوقعه الله تعالى في قلبه فقد جاء العذر من قبل
 صاحب الحق فلا تلزمه الاعادة اه (قوله مطلقا) اى سواء كان بين رجال ونساء أو بينهما ط (قوله
 والفرق لا يخفى) الفرق صحة الصلاة مع الحقيقة فيما اذا لم تكن اكثر من قدر الدرهم وعدم صحتها مع الحكمية
 رأسا اه ح زاد في شرح الوهبانية أن الغسل فرض فلا يترك لا تكشف العورة بخلاف الاستنجاء فانه سنة وتركها
 اولى من الكشف الحرام واعترض الجوى الفرق الاول بأن الحكمية قد يعين عن قلبه ايضا فان الجبيرة يجوز
 ترك المسح عليها وان لم يضر المسح عند الامام مع أن تحتها حدثا اه وفيه نظر لان رفع الحدث لا يتجزأ فيكون
 غسل باقى الجسد رافعا لجميع الحدث وصار كانه غسل ماتحتها حكما نعم الفرق الثانى غير مؤثر اعلمت من انه
 لا يجوز كشف العورة لغسل النجاسة مع انه فرض ومن تقديم النى على الامر اذا اجتمعا فالظاهر أن ما في القنية
 ضعيف والله اعلم (قوله وسننه) افادته لا واجب له ط وأما المفضضة والاستنشاق فهما بمعنى الفرض لانه
 يفوت الجواز بقوته ما فالمراد بالواجب ادنى نوعيه كما قدمنا في الوضوء (قوله كسنى الوضوء) اى من البداءة
 بالنية والتسمية والسؤال والتحليل والدلك والولاء الخ وأخذ ذلك في البحر من قوله ثم يتوضأ (قوله سوى
 الترتيب) اى المعهود في الوضوء والا فالغسل له ترتيب آخر بينه المصنف بقوله بادئا الخ ط عن ابى السعود اقول
 ويستثنى الدعاء ايضا فانه مكروه كفى في نورا الايضاح (قوله وآداب كآداب) نص عليه في البدائع قال الشرنبلالى
 ويستحب أن لا يتكلم بكلام مطلقا أما كلام الناس فلكراهته حال الكشف وأما الدعاء فلا لأنه في مصب
 المستعمل ومحل الاقذار والاحوال اه اقول قد عد التسمية من سنن الغسل فيشكل على ما ذكره تأمل
 واستشكل في الحلبة عموم ذلك بما في صحيح مسلم عن عائشة رضى الله عنها قالت كنت اغتسل انا ورسول الله صلى
 الله عليه وسلم من اناء بينى وبينه واحد فيبادرنى حتى اقول دع لى دع لى وفي رواية النساءى يبادرنى وأباده
 حتى يقول دع لى وأقول انا دع لى ثم اجاب بجملة على بيان الجواز وأن المسنون تركه مالا مصلحة فيه ظاهرة اه
 اقول او المراد الكراهة حال الكشف فقط كما افاده التعليل السابق واظهاره من حاله عليه الصلاة والسلام انه
 لا يغتسل بلا ستر (قوله مع كشف عورة) فلو كان متزرا فلا بأس به كما في شرح المنية والامداد (قوله او حوض
 كبير أو مطر) هذا ذكره في البحر بما قاسا على الماء الجارى وهو مأخوذ من الحلبة لكن في شرح هدية ابن
 العماد لسيدى عبد الغنى البابلى ما يخالف ذلك حيث قال ان ظاهر التقييد بالجارى أن ارا كد ولو كثيرا
 ليس كذلك باعتبار أن جريان الماء على بدنه قائم مقام التثليث في الصب ولا كذلك ارا كد وربما يقال ان انتقال فيه
 من موضع الى آخر مقتدر الوضوء والغسل فقد أكل السنة اه وهو كلام وجيه والظاهر أن الانتقال غير قيد
 بل التحرك كفى ولا يقال ان الحوض الكبير في حكم الجارى فلا فرق لانا نقول هو مثله في عدم قبوله النجاسة
 لا مطلقا (قوله قدر الوضوء والغسل) انظر هل المراد قدر زمنه ما لو كان يصب الماء عليه بنفسه او مقدار
 ما يتحقق فيه جريان الماء على الاعضاء بلطفا بسيرة يتحقق فيها غسل اعضاء الوضوء مرتبة ثلاثا مع غسل

وينبغي لها أن تيمم وتصلى
 العجزها شرعا عن الماء وأما
 الاستنجاء فيترك مطلقا والفرق
 لا يخفى (وسننه) كسنى
 الوضوء سوى الترتيب وآدابه
 كآدابه سوى استقبال القبلة
 لانه يكون غالبا مع كشف
 عورة وقالوا لومكت في ماء
 جار أو حوض كبير أو مطر قدر
 الوضوء والغسل فقد أكل
 السنة

مطلب
 سنن الغسل

باقى الجسد كذا لم اره لانيما وذكر الشافعية الموجهون ترتيب غسل الاعضاء في الوضوء ان المتوضئ لو غطى
 في ماء ومكث قدر الترتيب صحيح والا فلا وصحح النووي النجاسة بلا مكث لان الترتيب يحصل في لحظات لطيفة وقال
 العلامة ابن حجر في النجاسة بعد ذكره سنن الغسل ويكنى في راء كذا تحتل جميع البدن ثلاثا وان لم ينقل قدمه الى محل
 آخر على الاوجه لان كل حركة فوجب حمامة ماء لبدنه غير الماء الذي قلها انتهى لمخصا والذي يظهر لي انه لو كان
 في ماء جار يحصل سنة التثليث والترتيب والوضوء بلا مكث ولا تحتل ولو في ماء راء كذا فلا بد من الترتل
 او الاستئصال انما مقام الصب فيحصل به ما ذكرنا وقد سرح في الدرر بأنه لو لم يصب لم يكن الغسل مسنونا اه
 (قوله البداءة بغسل يديه) ظاهر كلام المصنف كاهديه وغيره ان هذا الغسل غير الغسل الذي في الوضوء
 (قوله وفرجه) اي ثم فرجه بان يفيض الماء يدها الى يديه فيغسله باليسرى ثم ينيبه والفرج قبل الرجل
 والمرأة وقد يطلق على البرايضا كما قال المطرزي اه (قوله استأني اي فيشمل القبل والبر وهو المراد هنا) (قوله
 وان لم يكن به خبث) رد على الزيلعي وابن الكمال (قوله اتباع الحديث) وهو ما روى الجماعة عن ميمونة
 رضي الله عنها قالت وضعت اليدي تصلي الله عليه وسلم ماء يغتسل به فأفرغ على يديه فغسلهما مرتين او ثلاثا ثم
 أفرغ غيبيته على شماله فغسل مذا كبره ثم دلك يده بالارض ثم غتمض واستنشق ثم غسل وجهه ويديه ثم غسل
 رأسه ثلاثا ثم أفرغ على جسده ثم نجي عن مقامه فغسل قدميه فغ (قوله وخبث بدنه) اي ولو قليلا كما يظهر
 من التعليق وأقارن السنة نفس البداءة بغسل النجاسة وأما نفس غسلها فلا يؤمنه ولو قليلا فبما يظهر لتنجس
 الماء به فلا يرتفع الحدث علمتها ما لم تزل كما يحسنه سيدي عبد الغني وقال لم يجد من تعرض له من أئمتنا قول
 ورأيت في شرح والده الشيخ اسماعيل على الدرر والغرر ذكره جازما به لكنهم لم يعزموا الى لحد والله تعالى اعلم (قوله
 فانصرف الى الكامل) اي بجميع سننه ومنه وبانه كافي في البحر قال ويسمع فيه رأسه وهو الصحيح وفي البدائع
 أنه ظاهر الرواية (قوله ولو في جميع الماء) اي ولو كان واقفا في محل يجتمع فيه ماء الغسل وهذا القول هو
 ظاهر لاطلاق المتن كذا ذكره وغيره وهو ظاهر ما أخرجه البخاري من حديث عائشة ثم توضأ وضوءه للصلاة وبه اخذ
 الشافعي وقيل يؤخر مطلقا وهو ظاهر لاطلاق الاكثر واطلاق حديث ميمونة المتقدم وقيل بالصلاة ان كان في
 جميع الماء فيؤخره والا فلا وصححه في المجتبى وحزم به في الهداية والمبسوط والكافي قال في البحر وجهه التوقيع
 بين الحديثين والظاهر أن الاختلاف في الاولوية لافي الجواز (قوله لما أن الخ) بجواب عن قول المشايخ
 القائلين بالتأخير انه لا فائدة في تقديم غسلهما لانهما يتوارثان بالغسلات بعد فيحتاج الى غسلهما ثانيا وحاصل
 الجواب انه لا حاجة الى غسلهما ثانيا لان المتقي به طهارة الماء المستعمل ولهذا قال الهندي ان هذا التامياتي
 على رواية نجاسته (قوله على انه الخ) ترق في الجواب وحاصل منع كون الماء مستعملا لما ذكره الشارح
 فساد امت رجلاه في الماء لا يحكم عليه بالاستعمال لعدم تحقق الانقصال فاذا خرج من الماء حكيم باستعماله
 ولم يصبه منه شيء بعد بوجه فلا حاجة الى المعادة غسل الرجلين واعلم انه اختلاف الرواية في تجزى الطهارة
 وعدمه وفائدة الاختلاف انه لو غتمض الجنب او غسل يديه هل يحل له القراءة ومن المجتبى فعلى رواية التجزى
 نعم وعلى رواية عدمه لا وحى الصحيحة لان زوال النجاسة موقوف على غسل الباقي وما ذكره الشارح من أن الماء
 لا يصير مستعملا الا بعد الانقصال متفق عليه كما سرح به في البحر فيصح بناؤه على كل من هاتين الروايتين فافهم
 ثم اعلم ايضا أن ما ذكره الشارح يصح دفعا للقول بأنه لا فائدة في تقديم غسلهما على رواية نجاسة الماء المستعمل
 ايضا اذا لا يحكم باستعماله ونجاسته الا بعد الانقصال فلا حاجة الى غسلهما ثانيا على هذه الرواية ايضا ولصاحب
 النظر هنا كلام فيه فطر من وجوه او ضحاها فيما علقناه على البحر (قوله الا اذا كان الخ) اي فيلزمه إعادة
 غسلهما لنجاسة فقط (قوله واعلم القائلين الخ) ذكره في البحر بحثا ونقلا في الحلية عن القرطبي ثم قال وعلى
 هذا بغسلهما ثانيا مطلقا سواء أصابهما طين او كسأ في جميع الماء اولا ولا (قوله لانه لا يستحب الخ) قال
 العلامة نوح افندي بل ورد ما يدل على كراهته اخرج الطبراني في الاوسط عن ابن عباس رضي الله عنهما قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من توضأ بعد الغسل فليس منا اه تأمل والظاهر أن عدم استعماله لو بقي
 متوضئا الى فراغ الغسل فلما أحدث قبله بقي اعادته ولم اره قائل (قوله واختلف المجلس) كذا في البحر
 وقد مرنا الكلام عليه في بحث الوضوء (قوله ثم يفيض) التي يتم للاشارة الى الترتيب وانما لم يقل ثم يمتنعض

(البداءة بغسل يديه وفرجه)
 وان لم يكن به خبث اتباعا
 للحديث (وخبث بدنه ان كان)
 عليه خبث للتلاشيح (ثم
 يتوضأ) اطلته فانصرف الى
 الكامل فلا يؤخر قدميه
 ولو في جميع الماء لما أن المعتد
 طهارة الماء المستعمل على انه
 لا يوصف بالاستعمال الا بعد
 انقصاله عن كل البدن لانه
 في الغسل كعضو واحد
 فحينئذ لا حاجة الى غسلهما
 ثانيا الا اذا كان بدنه خبث
 ولعل القائلين بتأخير غسلهما
 انما استحبوه ليكون البدء
 وانظم بأعضاء الوضوء وقالوا
 لرؤوسا ولا ياتي به ثانيا لانه
 لا يستحب وضوء أن للغسل
 انفاذا ما للوضوء بعد الغسل
 واختلف المجلس على مذهبا
 او قل بينهما بصلاة كقول
 الشافعية فيستحب (ثم يفيض
 الماء)

ويستثنى ثم يفيض للأشارة إلى أن فعلهما في الوضوء كافٍ عن فعلهما في الغسل فالسنة ثابتة من باب القرض
ط ومعنى يفيض يصب قال في الدرر حتى لو لم يصب لم يكن الغسل مسبباً وان زال الحدث اه وهذا لو كان
في ماء راكد أما لو مكث في ماء جار قام الجريان مقام الصب كما علم مما قدمناه قريباً (قوله على كل بدنه) زاد
كل لدفع توهم عدم إعادة غسل أعضاء الوضوء رفع الحدث عنها ط اقول لم ابرن صرح بأنه يسقط ذلك وانما
يفهم ذلك من عباراتهم ونظيره ما مر في الوضوء من أنه يسقط إعادة غسل اليدين عند غسل الذراعين (قوله
ثلاثاً) الأولى فرض والثنتان سنتان على الصحيح سراج (قوله مستوعباً) أي في كل مرة تحصل سنة
التثنية ط (قوله وهو ثمانية ارطال) أي بالبعدادى وهي صاع عراقى وهو أربعة أمداكل مذكر ارطال
وبه اخذ أبو حنيفة والصاع الجازى خمسة ارطال وثلاث وبه اخذ صاحبان والائمة الثلاثة فالمدح عند ارطال
وثبت ارطال مائة وثلاثون درهما وقيل مائة وعثمانية وعشرون درهما وأربعة اسباع درهم وتماه في الجلية
قلت والصاع العراقي نحو نصف مد دمشق فاذا توضأ وغتسل به فقد حصل السنة (قوله وقيل المقصود الخ)
الاصوب حذف قيل لما في الجلية أنه نقل غير واحد إجماع المسكين على أن ما يجزئ في الوضوء والغسل غير معتبر
بمقدار وما في ظاهر الرواية من أن ادنى ما يكفي في الغسل صاع وفي الوضوء مثل الحديث المتفق عليه كان صلى الله
عليه وسلم يتوضأ بالماء ويغتسل بالصاع إلى خمسة امداكليس بتقدير لازم بل هو بيان ادنى المقدار المستوفى اه
قال في البحر حتى من من سبع بدون ذلك اجزاء وان لم يكفه زاد عليه لأن طباع الناس واحوالهم مختلفة كذا
في البدائع اه وبه جزم في الامداد وغيره (قوله وفي الجواهر الخ) قد معنا الكلام عليه في الوضوء مستوفى
(قوله ثم الايسر) أي ثلاثاً ايضاً وقوله ثم رأسه أي يغسله مع بقية البدن ثلاثاً ايضاً كما في الجلية وغيره اختلفوا
ما يفيد كلام المأثور من غسل الرأس وحده (قوله ثم على بقية بدنه) أي ثم يفيض على بقية بدنه وانما قدر الشارح
لفظة على ولم يبقه مع طواف على مجرور الباء المتعلقة بقوله باداً لعدم صحة المعنى لأن ذلك ختام (قوله مع ذلك)
قيد في المأثور بالآية الأولى وعمله في الجلية بكونها سابقة في الوجود فهي بالذات أولى (قوله ندبا) عبء في الامداد
من السنن وبؤيده ما مر في الوضوء (قوله وقيل يثنى بالرأس) أي يبدأ باليمين ثلاثاً ثم بالرأس ثلاثاً ثم باليسر
ثلاثاً حلية (قوله وقيل يبدأ بالرأس) أي ثم بقية البدن دور (قوله وظاهر الرواية) كذا عبر في الترا
والذي في البحر وغيره التعبير بظاهر الهداية (قوله والاحاديث) قال الشيخ إسماعيل وفي شرح البرجندى
وهو الموافق لعدة احاديث اوردها البخارى في صحيحه اه فافهم (قوله تصحيح الدرر) هو ما مشى عليه
المصنف في منتهى هنا (قوله وصح نقل بله) بكسر الباء ابو السعود (قوله بالى عضو آخر) مفاد ما نزلوا ليجنب
العضو صح في الوضوء ايضاً كما صرح به القهستاني (قوله فيه) أي في الغسل قال في القنية فلو وضع الجنب
احدى رجليه على الاخرى في الغسل يظهر السفلى بماه العلم بخلاف الوضوء لان البدن في الجنب كعضو واحد
اه (قوله بشرط التقاطر) صرح به في فتح القدير (قوله لما مر) أي قريبا في قوله لانه في الغسل كعضو
واحد وهو على قوله صح وقوله لا في الوضوء لانه يفهم منه أن أعضاء الوضوء ليست كعضو واحد فافهم قال ط
وقدم الشارح أنه يجوز مسح الرأس بيلى باقى بعد غسل لاسمح وهو ليس بنقل (قوله وفرض الغسل) الظاهر
أنه اراد بالفرض ما يعم العلى والعلى لانه عند رؤية مسابقة بالاليس ثابت يدل لاشبهة فيه كما يشه عليه
في الجلية ولذا اختلف فيه ابو يوسف كما سيأتى (قوله عند خروج) لم يقل بخرج لان السبب هو ما لا يحل مع
الجنب كما اختاره في الفتح وسبب ذكره الشارح في قوله وعند انقطاع حيض ونفاس ولو قال وبعد خروج لكان
أظهر لانه لا يجب قبل السبب (قوله معنى) أي معنى الخارج منه بخلاف ما لو خرج من المرأة معنى الرجل كما يأتي
وشمل ما يكون به بلوغ المراهق على ما سيذكره المصنف (قوله من العضو) هو ذكر الرجل وفرج المرأة اذا دخل
احترازاً عن خروجه من مقتره ولم يخرج من العضو بأن بقى في قصبة الذكر أو الفرج الداخل أما لو خرج من جرح
في الخصة بعد انفصاله عن مقتره بشهوة فالظاهر افتراض الغسل وليراجع (قوله وترايب المرأة) أي عظام
صدرها كما في الكشف (قوله ومنه ايض الخ) وأيضاً منه خاتر ومنه يارقيق (قوله ان منيه) أي يقيناً فلو
شك فيه فلا تعيد الغسل اتفاقاً لا احتمالاً والأولى الاعادة على قوله لما احتسباً فوج افندى (قوله لا الصلاة)
كأن الرجل لا يبعد ما صلى اذا خرج منه بقاءه إلى ما بعد الغسل اتفاقاً كما في الفتح لكن قال في المبتنى بخلاف المرأة

مطلب
في تحرير الصاع والمد والارطال

على كل بدنه ثلاثاً مستوعباً
من الماء المعهود في الشرع
للاوضوء والغسل وهو ثمانية
ارطال وقيل المقصود عدم
الاسراف وفي الجواهر
لا اسراف في الماء الجارى لانه
غير يضيع وقد قدمناه عن
القهستاني (بادئاً بذهب
اليمين ثم الايسر ثم رأسه

ثم) على (بقية بدنه مع ذلك)
ندبا وقيل يثنى بالرأس وقيل
يبدأ بالرأس وهو الاصح
وظاهر الرواية والاحاديث
قال في البحر وبه يضعف تصحيح
الدرر (وصح نقل بله عضواً)
عضو آخره) بشرط التقاطر
(لا في الوضوء) لما مر أن البدن
كعضو واحد (وفرض)
الغسل (عند خروج مني)
من العضو والا فلا يفرض
اتفاقاً لانه في حكم الباطن
(منفصل عن مقتره) هو صلب
الرجل وترايب المرأة ومنه
ايض ومنه اصفر فلو اغتسل
فخرج منها مني ان منيه اعادته
الغسل لا الصلاة

يعني انها تعيد تلك الصلاة وفيه نظر ظاهر والذي يظهر انها كالرجل كذا في الحلية وتبعه في البحر وأجاب المقدسي
بجمل قوله بخلاف المرأة على انها لا تعيد أصلاً اي لا الغسل ولا الصلاة لأن ما يخرج منها يحتمل انه ماء
الرجل اه اقول اي اذ لم تعلم انه ماؤها (قوله والا لا) اي وان لم يكن منيها بل مني الرجل لا تعيد شيئاً
وعليها الرضوء وعلى عن التارخانية (قوله بشهوة) متعلق بقوله منفصل احتريزه عما لو انفصل بضرب
او مل قبيل على نظيره فلا غسل عندنا خلافاً للشافعي كما في الدرر (قوله كتحتمل) فانه لا لذة له يقينا فقد ادراكه
ط قتأمل وقال الرمحي اي اذا رأى البطل ولم يدرك اللذة لانه يمكن انه ادركها ثم دخل عنها فجاءت اللذة
حاصلة حكماً (قوله ولم يدرك اللذة) اشارة الى الاعتراض على الكثر حيث ذكره فانه في البحر زيف كلامه
وجعله متافضاً وقد أجبتنا عنه فيما لقناه على البحر ولا يخفى أن المتبادر من الدفق هو سرعة الصب من رأس
الذكر لا من مقترده وأما ما اجاب به في النهر عن الكثر من انه يصح كونه دافقاً من مقترده بناء على قول ابن عطية ان الماء
يكون دافقاً اي حقيقة لا مجازاً لان بعضه يدفق بعضاً فقد قال صاحب النهر نفسه اني لم أرى من عرج علمه فافهم
(قوله غير ظاهر) اي لاتسع محله (قوله وأما اسناده الخ) اي اسناد الدفق الى مني المرأة اي كاسناده
الى مني الرجل (قوله فيحتمل التغليب) اي تغليب ماء الرجل لا فضليته على ماء المرأة (قوله فالمستدل
بها) اي بالاية على أن في منها دافقاً ايضاً (قوله تأمل) لعلي يشير الى امكان الجواب لان كون الدفق منها
غير ظاهر بشعر بأن فيه دفناً وان لم يكن كالرجل افاده ابن عبد الرزاق (قوله ولانه) معطوف على قوله
ليشمل والضمير للدفق بالمعنى الذي ذكرناه فافهم (قوله ولذا قال الخ) اي لكون الدفق ليس شرطاً قال المصنف
وان لم يخرج بها اي بشهوة فان عدم اشتراط الخروج بها مستلزم لعدم اشتراط الدفق اذ لا يوجد الدفق بدونها
(قوله وشرطه ابو يوسف) اي شرط الدفق واثر الخلاف بظاهر فيما لو احتلم او نظر بشهوة فأمسك ذكره حتى
سكنت شهوته ثم ارسله فأزول وجب عندهما لا عنده وكذا لو خرج منه بقبلة المني بعد الغسل قبل النوم والبول
او المني الكثير نهر اي لا بعده لان النوم والبول والمشي يقطع مادة الزائل عن مكانه بشهوة فيكون الثاني
زائلاً عن مكانه بلا شهوة فلا يجب الغسل اتفاقاً زياي وأطلق المشي كثير وقيدته في المجتبى بالكثير وهو واجبه لان
الخطوة والخطوتين لا يكون منهما ذلك حلية ويحرم قال المقدسي وفي خاطري انه عين له اربعون خطوة فلينظر
اه (قوله خاف رية) اي تهمة (قوله ويقول ابى يوسف نأخذ) اي في الضيف وغيره وفي الذخيرة ان
الذخيرة ابا الليث وخلف بن ايوب أخذ يقول ابى يوسف وفي جامع الفتاوى أن الفتوى على قوله اسماعيل
(قوله قلت الخ) ظاهره الميل الى اختيار ما في النوازل ولكن اكثر الكتب على خلافه حتى البحر والنهر
ولا سيما قد ذكروا أن قوله قياس وقولهما استحسان وانه الاحوط فينبغي الافقاء بقوله في مواضع الضرورة
فقط تأمل وفي شرح الشيخ اسماعيل عن المنصورية قال الامام فاضل خان بوخذ يقول ابى يوسف في صلوات
ماضية فلا تعداد وفي مستقبله لا يصلي ما لم يغسل اه (تنبيه) اذ لم يتدارك مسك ذكره حتى نزل المني صار
جنباً بالاتفاق فاذا خشي الريه يستبرأ بهام انه يصلي بغير قراءة رنية وتحرمة فيرفع يديه وبه يوم ويركع شبه المصلي
امداد (قوله ومجمله) اي ما في الخائفة قال في البحر ويدل عليه تعليل في التجنب بأن في حالة الانتشار وجد
الخروج والا فصال جميعاً على وجه الدفق والشهوة اه وبعبارة المحيط كما في الحلية رجل بال نخرج من ذكره
منى ان كان منتشر اقبله الغسل لان ذلك دلالة لخروجه عن شهوة (قوله وهو) اي ما في الخائفة (قوله
تقييد قولهم) اي فيقال ان عدم وجوب الغسل بخروجه بعد البول اتفاقاً اذ لم يكن ذكره منتشراً فلو منتشراً
وجب لانه انزال جديد وجد معه الدفق والشهوة اقول وكذا يقيد عدم وجوبه بعد النوم والمشي الكثير (قوله
وعند ابلاخ) اي ادخال وهذا أهم من التعبير بالتقاء الختانين لنموه الدبر ايضاً (قوله هي مافوق الختان)
كذا في القاموس زاد الزيلعي من رأس الذكر وفي حاشية نوح افندي هي رأس الذكرا الى الختان وهو رأس
الختان موضع قطع جلد القلفة اه فوضع القطع غير داخل في الحشفة كما في شرح الشيخ اسماعيل ومثله
في التمهيد الثاني وفي شرح النبية الحشفة الكمرة اقول هذا هو المراد بما فوق الختان وأما كون المراد بهما من
رأس الذكر الى الختان فالظاهر أنه لا يقول به احد لان ذلك نحو نصف الذكر فيلزم عليه أن لا يجب الغسل حتى
يفيب نصف الذكر (قوله احتراز عن الخي) ففي المحيط لو قالت معي جنى يأتيني مراراً وأجد ما أجد

والالا (بشهوة) أي لذة ولو
كحتم ولم يدرك الدفق لينهل مني
المرأة لان الدفق فيه غير ظاهر
وأما اسناده اليه ايضاً في قوله
نه الى خلق من ماء دافق الاية
فيحتمل التغليب فالمستدل بها
كقوله الثاني تعالاني جلي
غير مصيب تأمل ولانه ليس
بشرط عندهما خلافاً للثاني
ولذا قال (وان لم يخرج) من
رأس الذكر (بها) وشرطه
ابو يوسف وبقوله بفتى في ضيف
خاف رية او اسنحي كما في
المستصفي وفي التمهيد الثاني
والتارخانية معزى بالنوازل
ويقول ابى يوسف نأخذ
لانه ايسر على المسلمين قلت
ولا سيما في الشتاء والسفوف
الخائفة خرج مني بعد البول
وذكره منتشر لانه الغسل قال
في البحر ومجمله ان وجد الشهوة
وهو تقييد قولهم بعدم الغسل
بمخروجه بعد البول (و) عند
(ابلاخ حشفه) هي مافوق
الختان (ادعى) احتراز عن
الخي

يعني اذالم تنزل واذا لم يظهر لها

في صورة آدمي كما في البصر

(او) ايلاج (قد رها من

مقطوعها) ولولم يبق منه قدرها

قال في الاشهاد لم يتعلق به حكم

ولم اره (في احدي سبلي آدمي)

حتى (بجامع مثله) سجين محترزه

(عليها) أي الفاعل والمفعول

(لو) كالأ (مكفين) ولولا أحدهما

مكتنفا فعليه فقط دون المراهق

لكن يتنع من الصلاة حتى

يقبسل ويؤمر به ابن عشر

تأديا (وان) ومله (لم ينزل)

منيا بالاجماع يعني لوفى دبر غيره

أما في دبر نفسه فخرج في الهر

عدم الوجوب الا بالانزال ولا

يرد الخنثي المشكل فانه لا غسل

عليه بيلاجه في قبل او دبر ولا

على من جامعها الا لا ينزال

لان الكلام في حشفة

وسبيلين محققين (و) عند

(رؤية مستيقظ) خرج رؤية

السكران والمغمى عليه المذني

قوله وسنوضح الجواب حاصله

أن معاملته بالانزاع والاختوط

ليس دائما بل قد يكون مستحبا

في مواضع منها هذه ووجهه

أن اشكاله اورث شبهة وهي

لارتفاع النابت يبين كالتطهارة

هنا بخلاف نحو تورثه لان شرط

الارث تحقق سببه فيعامل

فيه بالانزاع لعدم تحقق ما ينبت

له الانفع يدل عليه ما في غاية

البيان اذا وقف في صف النساء

احب الى أن يعيد الصلاة

كذا قال محمد في الاصل لان

المسقط وهو الاداء معلوم

والمفسد وهو المخاذاة موهوم

وان قام في صف الرجال بعد

من عن يمينه ويساره وخلقه

استحبابا لآلهم المخاذاة له منه

اذاجامعني زوج لا غسل عليها لانعدام سببه وهو الايلاج والاحتلام درر ووقع في الجبر والفتح وغيرهما
يأتيني في النوم مرارا وظاهره انه رؤية منام لكن ضبطه الشيخ اسماعيل بالماء المشاة الخشبة لابلنون أقول
يدل عليه قوله في الحلية هذا اذا كان واقعا في القطة فالوفى المنام فلا شأن له من التفصيل ما لا احتلام
(قوله يعني اذالم تنزل) قيد به في الفتح حيث قال ولا يخفى انه مقيد بما اذا لم ترأه صريحا وجب كانه
احتلام اه قال في الجبر وقد يقال ينبغي وجوب الغسل من غير انزال لوجود الايلاج لانها تعرف انه يجامعها
كالا يخفى اه اقول ان كان هذا منام فهو غير صحيح والافان ظهر لها بصورة آدمي فهو البحث الآتي والافهو
اصل المسألة والمنقول فيها عدم الوجوب لعدم سببه كما علمت والبحث في المنقول غير متبول (قوله واذا لم يظهر
له الخ) هو بحث اصحاب الجبر وسببه اليه صاحب الحلية لكنه ترد فيه فقال أما اذا ظهر في صورة آدمي
وكذا اذا ظهر للرجل جنبية في صورة آدمية فوطئها وجب الغسل لوجود المجانسة الصورة المفيدة لكمال
السببية اللهم الآن يقال هذا انما يتم لو لم توجد بينهما مبانة معنوية في الحقيقة ومن ثم علل به بعضهم حرمة
التساخيم بينهما فينبغي أن لا يلجب الغسل الا بالانزال كما في البهجة والمستهة نعم لو لم يعلم ما في نفس الامر الا بعد الوطء
وجب الغسل فيما يظهر لاقتناء ما يفيد قصورا السببية (قوله من مقطوعها) اي من ذكر مقطوع الحشفة بقي
لو كان مقطوع البعض منها هل ينال الحكم بالباقي منها الم يقدر من الذكر قد رما ذهب منها كما يقدر رحنه لو كان
الذاهب كاهل الماره فنأمل (قوله قال في الاشهاد الخ) جواب لو وعبارته في أحكام غيبوبة الحشفة من الفتح
الثاني وان لم يبق قدرها لم يتعلق به شيء من الاحكام ويحتاج الى نقل لكونها كالمية ولم اره الا الآن اه وتقل ط عن
المقدسي انه يفهم من التقييد بقدرها انه لا يتعلق بذلك حكم ويفتي به عند السؤال اه اي لان مفاهيم الكتب
معتبرة كما تقدم (قوله آدمي) استرا عن البهجة كما يأتي وعن الجنسية كما مر (قوله سببي محترزه) اي
محترزه ما ذكر من السود الثلاثة (قوله مكفين) اي عاقلين بالغين (قوله ولو احدهما الخ) لكن لو كانت
هي المكلفة فلا بد أن يكون الصبي ممن يشتهى والا فلا يلجب عليها ايضا كما يأتي في الشرح (قوله تأديا)
في الثانية وغيرها يؤمر به اعتيادا وتخلقا كما يؤمر بالصلاة والطهارة وفي التقنية قال محمد وطئ صبية بجامع
مهاها يستحب لها أن تغتسل كانه لم ير جبرها وتأديها على ذلك وقال ابو علي الرازي تضرب على الاغتسال وبه
نقول وكذا الغلام المراهق يضرب على الصلاة والطهارة اه (قوله بالاجماع) ما في الصحيحين من حديث
ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب الغسل انزل
او لم ينزل وأما قوله عليه الصلاة والسلام انما الماء من الماء فمفسوخ بالاجماع ووجوبه على المفعول به في الدبر
بأقياس احتياط واتمامه في شرح المنية (قوله يعني الخ) تقييد لقوله في احدي سبلي آدمي فانه شامل لدبر نفس
الويلج (قوله فخرج في الهر الخ) هو أحد قولين حكاهما في التقنية وغيرهما قال في الهر والذي ينبغي أن يقول
عابه عدم الوجوب الا بالانزال اذ هو أولى من الصغيرة والميتة في قصور الداعي وعرف بهذا عدم الوجوب
بإيلاج الاصم (قوله ولا يرد) اي على اطلاق المصنف الحشفة وأحد السبيلين (قوله فانه لا غسل عليه
الخ) اي لجواز كونه امرأة وهذا الذي ذكرناه فيكون كالأصم وأن يكون رجلا فنفرجه كالجرح فلا يلجب
بالايلاج فيه الغسل بمجرد قتله وبشكل عليه معاملة الخنثي بالانزاع في احواله وعليه يلزمه الغسل فليست أم
اه امداد أقول سيد كرا الشارح هذا الاشكال آخر الكتاب في كتاب الخنثي وسنوضح الجواب هناك ان شاء الله
تعالى وذكرناه هنا فيما علقناه على الجبر (قوله ولا على من جامعها) اي في قبله فلو جامعته رجل في دبره وجب
الغسل عليها كما افاده ط اي لعدم الاشكال في الدبر وكذا الاشكال فيما لو جامع وجويع لتحقيق جنبته بأحد
الفعلين (قوله لان الكلام) عليه لقوله ولا يرد (قوله وسبيلين) اي وأحد سبيلين فهو على تقدير مضاف
دل عليه كلام المتن السابق ولهذا قال محققين اي الحشفة وأحد السبيلين فافهم والاحسن ابدال السبيلين
بالتقبل كما في الجبر لان السبيل يشمل الدبر وهو من الخنثي محقق (قوله وعند رؤية مستيقظ) اي بفخذة او توبه
يجر والمراد بالرؤية العلم ليشمل الاعى والمرأة كالرجل كما في الفه مستثنى (قوله خرج رؤية السكران
والمغمى عليه المذني) اي بعدا فاقترما جبر والفرق أن النوم مظنة الاحتلام فيحال عليه ثم يحتمل انه معنى
رق بالهوا والغلغذاء فاعتبرناه منيا احتياطا ولا كذلك السكران والمغمى عليه لانه لم يظهر فيها هذا السبب

بحر وقوله المذى مفعول رؤيه وهما موجودان في بعض النسخ ولا بد منهما لان رؤيه المذى يجب الغسل
 كما سرح به في المنية وغيره قال ط وأشار به اى بالتقييد بالمذى الى أن في مفهوم المستيقظ تفصيلا وما احسن
 ما صنع ولا تكلف فيه اه فافهم (قوله منيا او مذيا) اعلم أن هذه المسألة على اربعة عشر وجهها لانه
 اما أن يعلم انه منى او مذى او شك في الأولين او في الطرفين او في الآخرين او في الثلاثة وعلى كل امان
 يتذكر احتلاما او لا فيجب الغسل اتفاقا في سبع صور منها وهى ما اذا علم انه مذى او شك في الأولين او في الطرفين
 او في الآخرين او في الثلاثة مع تذكر الاحتلام فيها او علم انه منى مطلقا ولا يجب اتفاقا فيما اذا علم انه ودى مطلقا
 وفيما اذا علم انه مذى او شك في الآخرين مع عدم تذكر الاحتلام ويجب عندهم اهيا اذا شك في الأولين او في
 الطرفين او في الثلاثة احتياطاً ولا يجب عند ابي يوسف للشك في وجود الموجب واعلم أن صاحب البحر ذكر
 اثني عشر صورة وزدت الشك في الثلاثة تذكر أو لا اخذاً من عبارته اه ح اقول اذا عرفت هذا فاعلم أن
 المصنف اقتصر على بعض الصور ولا يلزم أن يكون ما سكت عنه مخالفاً في الحكم لما ذكره كالا يخفى فافهم نعم
 قوله او مذيا يقتضى انه اذا علم انه مذى ولم يتذكر احتلاماً ما يجب الغسل وقد علت خلافه وبعبارة التقاية
 كعبارة المصنف وأشار القهستاني الى الجواب حيث فسر قوله او مذيا بقوله اى شيئاً شك فيه انه
 منى او مذى لانا لا نوجب الغسل بالمذى اصلا بل بالمنى الا انه قد يرق باطالة الزمان فالمراد ما صورته صورة
 المذى لاحقيقته كما في الخلاصة اه فليس فيه مخالفة لما تقدم فافهم (قوله وان لم يتذكر الاحتلام) من الحلم
 بالضم والسكون اسم لما يراه السائم ثم غلب على ما يراه من الجماع نهر واعلم انه اختلف في الواو في نظير هذا
 التركيب فقيل انه الحال اى والحال انه ان لم يتذكر الاحتلام يجب الغسل وبهم وجوبه اذا تذكر بالاولى وقيل
 للعطف على مقدر اى ان تذكر وان لم يتذكر (قوله الا اذا علم الخ) استثناء من قوله او مذيا مع
 تقييده بعدم تذكر الاحتلام لانه هو المنطوق سواء جعلت الواو للحال وللعطف لكن على جعلها للحال اظهر
 اذ ليس في الكلام شئ مقتدر ولو جعلت للعطف ربما يتوهم أن الاستثناء مفروض مع عدم التذكر المنطوق
 ومع التذكر كالمقدر فلا يصح قوله الا اتفاقا ثم اعلم أن الشارح قد اُصلح عبارة المصنف فان قوله
 او مذيا يحتمل أن يكون المراد به أنه رأى مذيا حقيقة بأن علم انه مذى او أنه رأى مذيا بصورة بأن رأى بلا وشك
 في انه مذى او ودى او شك انه مذى او منى فاستثنى ما عدا الآخرين وصار قوله او مذيا مفروضا فيما اذا شك
 انه مذى او منى فقط كما قد منه هذه الصورة يجب فيها الغسل وان لم يتذكر الاحتلام اكن بقيت هذه صادقة
 بما اذا كان ذكره منتشر قبل النوم او لامع انه اذا كان منتشر لا يجب الغسل فاستثناءه ايضا صار جملة
 المستثنيات ثلاث صور لا يجب فيها الغسل اتفاقا مع عدم تذكر الاحتلام كما قلنا وبهذا الحل الذى هو من فيض
 الفتح العام ظهر أن هذه المتعاطفات مرتبطة ببعضها وأن الاستثناء فيها كلها متصل ولله در هذا الشارح
 الفاضل فكثيرا ما تخنى اشاراته على المعترضين وان كانوا من الماهرين فافهم (قوله كالودى) فانه لا غسل فيه
 اتفاقا وان تذكر كالمتر (قوله لكن في الجواهر الخ) استدرا على المسألة الثالثة وحاصله انه اطلق عدم الغسل
 فيها تبعا لكثير وهو مقيد بثلاثة قيود أن يكون نومه قائما او قاعدا وأن لا يتيقن انه منى وأن لا يتذكر حلماء فاذا فقد
 واحد منها بأن نام مضطجعا وتيقن او تذكر وجب الغسل وقد ذكر المسألة في منية المصلى فقال وان استيقظ
 فوجد في احليله بلا ولم يتذكر حلماء ان كان ذكره منتشرا قبل النوم فلا غسل عليه وان كان ساكنا فعليه الغسل
 هذا اذا نام قائما او قاعدا أما اذا نام مضطجعا وتيقن انه منى فعليه الغسل وهذا مذكور في المحيط والذخيرة
 وقال شمس الأئمة الحلواني هذه مسألة يكثر وقوعها والناس عنها غافلون اه والحاصل أن الانتشار قبل النوم
 سبب لخروج المذى فإراه يحمل عليه ما لم يتذكر حلماء ويعلم انه منى او يكن نام مضطجعا لانه سبب للاستترخاء
 والاستغراق في النوم الذى هو سبب الاحتلام لكن ذكر في الحامية انه راجع الذخيرة والمحيط البرهاني فلم ير
 تقييد عدم الغسل بما اذا نام قائما او قاعدا ثم بحث وقال ان الفرق بينه وبين النوم مضطجعا غير ظاهر (قوله
 او يتقن) عبرة بتعال المنية ولو عبر بالعلم لكان اولى لان المراد غلبة الظن والعلم يطلق عليها وبعبارة الخاتمة
 في هذه المسألة الآن يكون اكبر رأيه انه منى فيلزمه الغسل اه (قوله ولومع اللذة والانزال) اى مع
 تذكره وليس المراد أنه انزل لان الموضوع انه لم ير بلا ط (قوله وكذا المرأة الخ) في البحر عن المعراج

(منيا او مذيا وان لم يتذكر
 الاحتلام) الا اذا علم انه مذى
 او شك انه مذى او ودى او كان
 ذكره منتشر قبل النوم فلا
 غسل عليه اتفاقا كالودى
 لكن في الجواهر الا اذا نام
 مضطجعا او يتقن انه منى او تذكر
 جملة فعليه الغسل والناس عنه
 غافلون (لا) يفترض (ان تذكر
 ولومع اللذة) والانزال (ولم ير)
 على رأس الذكر (بلا) اجماعا
 (وكذا المرأة) مثل الرجل على
 المذهب

لواحتلت المرأة ولم يخرج الماء الى ظاهر فرجها عن محدد يجب وفي ظاهر الرواية لا يجب لان خروج منيهما الى
 فرجها الخارج شرط لوجوب الغسل عليهما وعليه الفتوى (قوله ولو وجد الخ) حاصله انه لو وجد الزوجان
 في فراشهما منيا ولم يتذكرا احتلاما فقبل ان كان ابيض غلبنا في الرجل وان كان اصفر رقيقا في المرأة وقال
 في الظاهرية بعد حكايته لهذا القول والاصح انه يجب عليهما احتياطاً وهذا الثاني في الحلية الى ابن الفضل
 وقال ومشي عليه في الحميط والخلاصة واستظهر في الفتح الجمع بين القولين فقيده الوجوب عليهما بعدم التذكر
 وعدم المميز من غلظ ورقة او بياض وصفرة ثم قال فلا خلاف اذا واستحسنه في الحلية وأقره في الجراكن في شرح
 المنية أن المميز يختلف باختلاف المزاج والاغذية فلا عبرة به والاحتياط هو الاول (قوله ولانام قبلهما
 غيرهما) ذكره في الحلية بحثاً وتبعه في البحر قال فلو كان قد نام عليه غيرهما وكان المني المرفى يابسا فالظاهر انه
 لا يجب الغسل على واحد منهما (تنبيه) التقييد بالزوجين صريح في أن غيرهما لا يجب عليه رمي على البحر
 اقول الظاهر أنه اتفاق جري على الغالب ولذا قال ط الاجنبى والاجنبية كذلك وكذلك لو كانا رجلين
 او امرأتين فالظاهر اتحاد الحكم (قوله ان وجد لذة الجماع) اي بأن كانت الخرقه رقيقة بحيث يجدر حرارة
 الفرج واللذة بحر (قوله والالا) اي ما لم ينزل (قوله على الاصح) وقال بعضهم يجب لانه يسمى موجبا
 وقال بعضهم لا يجب بحر وظاهر القولين الاطلاق (قوله والاحوط الوجوب) اي وجوب الغسل
 في الوجهين بحر وسراج اقول والظاهر أنه اختيار للقول الاول من القولين وبه قالت الائمة الثلاثة
 كما في شرح الشيخ اسماعيل عن عيون المذاهب وهو ظاهر حديث اذا التقى الختانان وغابت الحشفة وجب
 الغسل (قوله هذا الخ) الاشارة الى اسناد فرضية الغسل الى الانقطاع لان المعنى وفرض عند انقطاع حيض
 ونفاس وأراد بما قبله اسناد الفرضية الى خروج المني والابلاج ورؤية المستيقظ وأراد بالاضافة الاسناد
 والتعليق اي اسناد فرضية الغسل الى هذه الاشياء وتعليقها عليها مجاز من اسناد الحكم وهو هنا الفرضية
 الى الشرط وهو هنا هذه المذكورات وليس من اسناد الحكم الى سببه كما هو الاصل (قوله اي يجب عنده) اي
 عند تحقق الانقطاع ونحوه والمراد بعده (قوله بل بوجوب الصلاة) اي عند ضيق الوقت وقوله او ارادة مالا
 يحل أي عند عدم ضيق الوقت قال في الشرع بلالية واختلاف في سبب وجوب الغسل وعند عامة المشايخ ارادة
 فعل مالا يحل فعلة مع الجنابة وقيل بوجوب مالا يحل معها والذي يظهر أنه ارادة فعل مالا يحل الابه عند عدم
 ضيق الوقت او عند وجوب مالا يصح معها وذلك عند ضيق الوقت لما قال في الكافي ان سبب وجوب الغسل
 الصلاة او ارادة مالا يحل فعلة مع الجنابة والانزال والاتقاء شرط اه (قوله كما مر) اي في الوضوء وقد مرنا
 الكلام عليه هناك (قوله لا عند مذى) اي لا يفرض الغسل عند خروج مذى كظبي بحجة ساكنة وباء محققة
 على الاصح وفيه الكسر مع التخفيف والتشديد وقيل هما لحن ماء رقيق ابيض يخرج عند الشهوة لاهها
 وهو في النساء اغلب قبل هو منقري يسمى القذى فمفترحتين نهر (قوله او ودى) بهمله ساكنة وباء محققة
 عند الجهو وروحى كسر الدال مع تشديد الباء قال ابن مكي ليس بصواب وقال ابو عبيد انه الصواب
 واجتماع الدال شاذ ماء نخين ابيض كدري يخرج عقب البول نهر (قوله بل الوضوء منه الخ) أي بل يجب
 الوضوء منه أي من الودى ومن البول جميعاً وهذا جواب عما يقال ان الوجوب بالبول السابق على الودى
 فكيف يجب به وبيان الجواب أن وجوبه بالبول لا ينافي الوجوب بالودى بعده حتى لو حلف لا يتوضأ من رعا
 فرع ثم بال او بالعكس فتوضأ بالوضوء منهم ما فيحت وكذا لو حلف لا تغتسل من جنابة فجاءت
 وحاضت فاغتسلت فهو منهما وهذا ظاهر الرواية بحر وذكر أربعة أجوبة أخر من أن الودى ما يخرج بعد
 الاغتسال من الجماع وبعد البول وهو شيء كذا افسره في الخزانة والتميين فالاشكال انما يرد على من اقتصر
 في تفسيره على ما يخرج بعد البول (قوله على الظاهر) أي ان قلنا ان وجوب الوضوء منه ومن البول بناء
 على ظاهر الرواية من مسألتى اليمين السابقتين وذكر المحقق في الفتح أن الوضوء من الحدث السابق وأن السبب
 الثاني لم يوجب شيئاً لاستحالة تحصيل الحاصل الا اذا وقع معا كمن رعى وبال معا كما قرره الاسدى قال
 وهو معقول يجب قبوله وهو قول الجرجاني من مشايخنا والحق أن لاتنافي بين كون الحدث بالاول فقط وبين
 الحنث لانه لا يلزم بناءً على تعدد الحدث بل على العرف والعرف أن يقال لمن توضأ بعد بول وعراف توضأ منهما

ولو وجد بين الزوجين ماء ولا
 ميز ولا تذكر ولا نام قبلهما
 غيرهما اعتسلا (أولج حنفته)
 او قدرها (ملفوفة بخرقه)
 ان وجد لذة الجماع (وجب)
 الغسل (والالا) على الاصح
 والاحوط الوجوب (و) عند
 انقطاع حيض ونفاس هذا
 وما قبله من اضافة الحكم الى
 الشرط أي يجب عنده لانه بل
 بوجوب الصلاة او ارادة مالا
 يحل كما مر (لا) عند مذى
 أو ودى بل الوضوء منه ومن
 البول جميعاً على الظاهر

مطلب
في رطوبة الفرج

(و) لا عند (ادخال اصبع ونحوه) كذكر غير آدمي وذكر خنثى وميت وصبي لا يشتمى وما يصنع من نحو خشب (في الدبر أو القبل) على المختار (و) لا عند (وطء بهيمة أو ميتة أو صغيرة غير مشتمة) بأن تصير مقضاة بالوطء وان غابت الحشفة ولا يتقص الوضوء فلا يلزم الاغسل المذكور قهستاني عن النظم وسببي أن رطوبة الفرج طاهرة عنده فتنبه (بلا انزال) لقصور الشهوة أما به فيحال عليه (كما) لا غسل (لواقي عذراء ولم يزل عذرتهم) يضم فسكون البكارة فانها تمنع النقاء فالتحسين الا اذا حبلت لانزالها وتعد ما وصلت قبل الغسل كذا قالوا وفيه نظر لان خروج منيها من فرجها داخل شرط لجوب الغسل على المقتضى ولم يوجد قاله الحلبي (ويجب) أي يفرض (على الاحياء) المسلمين (كفاية) اجماعا (ان يغسلوا) بالتحفيف

(قوله غير آدمي) يعني وقرد وحمار (قوله خنثى) أي مشكل (قوله وما يصنع) أي على صورة الذكر (قوله في الدبر) متعلق بادخال (قوله على المختار) قال في التنجيس رجل ادخل اصبعه في دبره وهو صائم اختلف في وجوب الغسل والقضاء والمختار أنه لا يجب الغسل ولا القضاء لان الاصبع ليس آلة للجماع فصار بمنزلة الخشبة ذكره في الصوم وقيد بالدبر لان المختار وجوب الغسل في القبل اذا قصد الاستمتاع لان الشهوة فيها غالبه فيقام السبب مقام السبب دون الدبر لعدمها فوح افندي اقول آخر عبارة التنجيس عند قوله بمنزلة الخشبة وقد راجعها منه فرأيتنا كذلك فتقوله وقيد الخ من كلام نوح افندي وقوله لان المختار وجوب الغسل الخ بحيث منه سبقه اليه شارح المنية حيث قال والاولى أن يجب في القبل الخ وقد نبه في الامداد ايضا على انه بحث من شارح المنية فانهم (قوله ولا عند وطء بهيمة الخ) مخبريات قوله في احد سبيلي آدمي حتى يجمع ما قبله وفي القضية برمز اجناس الناطقي فرج البهيمه كغسلها لاغسل فيه بغير انزال وبغير وتذيق البهيمه وتشرق على وجه الاستحباب ولا يحرم كل لمها به اه وسياق في الحدود (قوله بأن تصير مقضاة) أي مختلطة السيلين وفي المسألة خلاف فقيل يجب الغسل مطلقا وقيل لا مطلقا والصحيح انه اذا امكن الايلاج في محل الجماع من الصغيرة ولم يقضها ففيه من تجماع فيجب الغسل سراج اقول لا ينبغي أن الوجوب مشروط بما اذا زالت البكارة لانه مشروط في الكبيرة كما يأتي قريبا ففيها بالاولى فتوله في الجرد يقال ان بقاء البكارة دليل على عدم الايلاج فلا يجب الغسل كما اختاره في النهاية فيه نظر فتدبر (قوله قهستاني) اقول عبارته وطء البهيمه والمنية غير ناقض للوضوء بلا انزال فلا يلزم الاغسل المذكور كما في صوم النظم اه وكذا الشارح فاس الصغيرة عليها تأمل ويؤخذ من هذا أن المباشرة الفاحشة الناقضة للوضوء لا بد أن تكون بين مشتمين كما قدمناه (قوله وسببي) أي في باب الانجاس (قوله الفرج) أي الداخل أما الخارج فرطوته طاهرة باتفاق بدليل جعلهم غسله سنة في الوضوء ولو كانت نجسة عندهما لفرض غسله اه ح اقول قد يقال ان النجاسة مادامت في محلها لا عبرة لها ولذا كان الاستنجاء سنة للرجال والنساء في غير الغسل مع أن الخارج نجس باتفاق فلا تدل سنة الغسل على الطهارة فتدبر نعم يدل على الاتفاق كونه له حكم خارج البدن فرطوته كطوبه القم والاتق والعرق الخارج من البدن (قوله فتنبه) اشار به الى أن ما في التلثم مبني على قولهما فلا تغفل وتظن من حزمه به انه متفق عليه (قوله لقصور الشهوة) أي التي اقيمت مقام الانزال في وجوب الغسل عند الايلاج لكن يرد عليه لو جامع بجوارشها لا تشتمى اصلا وبظهر لي الجواب بأنها قد ثبت لها وصف الاستمءاء فيما مضى فيسقى حكمه الا ان مادامت حية كما ذكره في مسألة المأذاة في الصلاة بخلاف البهيمه والمنية والصغيرة تأمل وهذا علة لعدم وجوب الغسل فيما تقدم (قوله أما به) أي أما فعل هذه الاشياء المصاحب للانزال فيحال وجوب الغسل على الانزال ط (قوله تمنع النقاء الختائين) أي ختان الرجل وهو موضع القطع وختان المرأة وهو موضع قطع جلدة منها كعرف الديك فوق الفرج فاذا غابت الحشفة في الفرج فقد حاذى ختانه ختانه وتمام بيانه في الجرد (قوله الا اذا حبلت) فيكون دليل انزالها فيلزمها الغسل قال ابو السعود وكذا يلزمه لانه دليل انزاله ايضا وان خفي عليه (قوله قبل الغسل) أي لو لم تكن اغتسلت لانه ظهرا لها صلت بلا طهارة (قوله قاله الحلبي) أي في شرحه الصغير وقال في الكبير ولا شك انه مبني على وجوب الغسل عليه بما يجرد انفصال منيها الى رحمها وهو خلاف الاصح الذي هو ظاهر الرواية (قوله أي يفرض) اشار به الى انه ليس المراد بالوجوب هنا المصطلح عليه عندنا فكان الاولى فيه وفيما بعده التعبير يفرض اه ح وعن صرح بالفرضية هنا صاحب الرواي والسرور حتى وابن الهمام مع نقله الاجماع عليه لكن علل في البحر بأن هذا الذي سموه واجبا يفوت الجواز فنه قال الشارح في الخواص فان هذا التعليل يفيد أنه فرض على الاعتقادي وهو كذلك لانه ليس ثابتا بدليل قطعي ولا متفقا عليه فلعلهم عبروا بالواجب للاشعار بانحطاط رتبة هذا عن ذلك فتأمل اه قلت لكن هذا ظاهر فيما عدا غسل الميت فتأمل (قوله كفاية) أي بحيث لو قام به بعضهم سقط عن باقيهم والا اثموا كلهم ان علوا به وهل يشترط اسقوطه عن المكافين النية استظهر في جنازة الفتح نعم ونقل في البحر عن التمامية وغيرها خلافا (قوله اجماعا) قيد لقوله يفرض قال في البحر وما نقله مسكين من قوله وقبل غسل الميت سنة مؤكدة ففيه نظر بعد نقل الاجماع (قوله بالتحفيف) أي تخفيف السنين وهو من الغسل بالفتح

قال في السراج يقال غسل الجمعة وغسل الجنابة بضم الغين وغسل الميت وغسل الثوب بفتحها وضابطه انك اذا وضعت اليك المفسول قمت واذا وضعت اليك غير المفسول شمت اه (قوله الميت) بالتحنيف وبالتشديد ضد الحيوان وانخفض الذي مات والمشد الذي لم يمت بعد افادته في القساموس (قوله المسلم) أما الكافر اذا لم يوجد له الاولية المسلم فيسيل عليه الماء كالمخرقة النجسة من غير ملاحظة السنة ط (قوله فيم) وقبل يغسل بنبابه والاقل اولى بحر ونهر (قوله كما يجب) أي يفرض بحر (قوله ولو بعد الانقطاع) أي انقطاع الحيض والنفاس يمكن في دخول ذلك في كلام المصنف نظرا لان الحيض من انصفت بالحيض وبعد انقطاعه لا يسمى حائضا لذلك قال في الشربلية ان فيه اشارة الى انها لو انقطع حيضها ثم اسلمت لا غسل عليها (قوله على الاصح) مقابله ما قيل انها لو اسلمت بعد الانقطاع لا غسل عليها بخلاف الجنب والفرق ان صفة الجنابة باقية بعد الاسلام فكانه اجنب بعده والانقطاع في الحيض هو السبب ولم يتحقق بعد فلذا لو اسلمت قبل الانقطاع لم يمسها (قوله وعمله) أي على الاصح (قوله يبقا الحدث الحكمي) حاصله منع الفرق بين الحيض والجنابة لان التحقيق ان الانقطاع شرط لوجوب الغسل لاسباب ومبني الفرق على انه لا يثبت له بالحيض والنفاس حدث حكمي يستمر مثل الجنابة وهو ممنوع بدليل ان المسافرة لو تيممت بعد الانقطاع خرجت من الحيض فاذا وجدت الماء وجب عليها الغسل فصارت بمنزلة الجنب فقد ثبت لها حدث حكمي بعد الانقطاع هذا خلاصة ما حققه ابن السكال وقد حقق في الحلية هذا المقام بما لا مزيد عليه (قوله بل بانزال) عام في الغلام والجارية والحيض فاصرها عليها كالولادة ط وقيل لو بلغ بالانزال لا يجب عليه بخلاف ما لو بلغت بالحيض كما في البحر (قوله او ولدت ولم تردما) هذا قول الامام وبه أخذنا كثر المشايخ وعند أبي يوسف وهو رواية عن محمد لا غسل عليه الدم وصححه في التبيين والبرهان كما بسطه في الشربلية ومضى عليه في نور الابصار لكن في السراج أن المختار الوجوب احتياطا وهو الاصح انتهى (قوله او أصاب الخ) كذا عده بعضهم هنا من الاغتسالات المفروضة قال في الحلية ولا يخفى انه ليس مما نحن فيه فعدته من ذلك سهو اه أي لان الكلام في النجاسة الحكمية لا الحقيقية (قوله راجع للجمع) فيه نظر فقد ذكر العلامة نوح افندي الاتفاق على وجوب الغسل على من اسلمت حائضا قبل الانقطاع وعلى من بلغت بالحيض وسيد كراي الشارح في باب الانجاس أن المختار انه لو خفي محل النجاسة يكتفي بغسل طرف الثوب والبدن هذا وفي بعض النسخ هذا ما نصه وفي التارخانية معز بالعتابية والمختار وجوبه على مجنون افاق قلت وهو يخالف ما يأتي من أن يحمل انه رأى منيا وهل السكران والمغمي عليه كذلك راجع اه قيل وهذا ثابت في نسخة الشارح الاصلية ساقط من النسخة المصححة اقول ويؤيد هذا الحمل ما في التارخانية أيضا عن السراجية المجنون اذا أجنب ثم افاق لا غسل عليه اه وكأنه مبنى على القول بعدم الغسل على من أسلم جنبا لعدم التكليف وقت الجنابة لكن الاصح خلافه كما علمت فلذا كان المجنون كذلك وقوله وهل السكران والمغمي عليه كذلك أي في جريان الخلاف فيه ما لو رأى منيا لعدم التكليف وقال راجع لعدم رؤيته ذلك وفي التارخانية أغشى عليه فأفاق ووجد منيا ومنيا فلا غسل عليه اه ومقتضاه جريان الخلاف أيضا الآن قال المراد أنه رأى بلا شك أنه منى أو مذى وقدم الشارح عند قوله ورؤية مستنقظ انه خرج رؤية السكران والمغمي عليه المذى وقد مناخذنا عن المنية وعبرها أن برؤية المني يجب الغسل (قوله بأن أسلم طاهرا) أي من الجنابة والحيض والنفاس أي بأن كان اغتسل أو أسلم صغيرا تأمل (قوله اوبلغ بالسن) أي بلا رؤية شيء وسن البلوغ على المفتي به خمس عشرة سنة في الجارية والغلام كما سيأتي في محله (قوله وسن الخ) هو من سنن الزوائد فلا عتاب بتركه كما في القهستاني وذهب بعض مشايخنا الى أن هذه الاعتدالات الاربعة مستحبة أخذنا من قول محمد في الاصل ان غسل الجمعة حنن وذكري في شرح المنية انه الاصح وقواه في الفتح لكن استظهر تليذه ابن امير حاج في الحلية استنانه للجمعة لنقل المواظبة عليه وبسط ذلك مع بيان دلائل عدم الوجوب والجواب عما يجادلونها في البحر وغيره (قوله هو الصحيح) أي كونه للصلاة هو الصحيح وهو ظاهر الرواية ابن كمال وهو قول أبي يوسف وقال الحسن بن زياد انه لليوم ونسب الى محمد والخلاف المذكور جار في غسل العيد أيضا كما في القهستاني عن التفتة وأثر الخلاف فيمن لاجبة عليه لو اغتسل وفيمن أحدث بعد الغسل وصلى بالوضوء نال الفضل عند الحسن لا عند الثاني قال

(الميت) المسلم الا الخنثى المشكك

فيمن (كما يجب على من أسلم جنبا

او حائضا) او نفساء ولو بعد

الانقطاع على الاصح كما في

الشربلية عن البرهان وعمله

ابن السكال ببقاء الحدث الحكمي

(اوبلغ بالسن) بل بانزال

او حيض او ولدت ولم تردما أو

أصاب كل بدنه نجاسة او بعضه

وخفي مكانها (في الاصح) راجع

للمجمع وفي التارخانية معزيا

للعنانية والمختار وجوبه على

مجنون افاق قلت وهو يخالف

ما يأتي من أن يحمل انه

رأى منيا وهل السكران والمغمي

عليه كذلك راجع (والا) بأن

أسلم طاهرا اوبلغ بالسن (خندوب

وسن صلاة جمعه و) صلاة

(عيد) هو الصحيح

قوله وبين الغسل كذا بخلافه ولعل
 صوابه وبين الصلاة كذا في نسخة
 أخرى اه
 بما في غرر الزكائر وغيره وفي
 الثانية لو اغتسل بعد صلاة الجمعة
 لا يعتبر اجابته كفي غل
 واحد بعد وجعة اجتماع مع
 جنابة كالمغسلة جنابة وحوض
 (و) لاجل (احرام) في جبل
 (عرفت) بعد الزوال (ونذب)
 الجنون افاق) وكذا المغنى عليه
 كذا في غرر الاذكار وهل السكران
 ذلك لم أره (وعند جماعة وفي
 ليلة براءة) وعرفة (وقدر)
 اذا رآها (وعند الوقوف بمزدلفة)
 غداة يوم النحر) الوقوف (وعند
 دخول منى يوم النحر) رمى الجمره
 (و) كذا لبقية الرمي (وعند
 دخول مكة لطواف الزيارة
 واصلاة كسوف) وكسوف
 (واستسقاء وفرع وظلة وريح
 شديد) وكذا لدخول المدينة
 ولحضور مجمع الناس ولمن لبس
 ثوبا جديدا او غسل ميتا او راد
 قتله ولتائب من ذنب ولتادم
 من سفر

مطاب
 يوم عرفة افتصل من يوم الجمعة

في الكافي وكذا في غرر الاذكار قبل التبر وصل به ينال عند الثاني لا عند الحسن لانه اشترط ايقاعه فيه اظهارا
 اشرفه ومن يداختصه عن غيره كافي التبر قبل وفي غرر الاذكار واستظهر في البحر ما ذكره الشارح
 عن الخاتمة من انه لا يعتبر اجابته لان سبب مشروعيته دفع حصول الاذى من الرائحة عند الاجتماع والحسن
 وان قال هو اليوم لكن بشرط تقدمه على الصلاة ولا يضر تخلل الحدث بينه وبين الغسل عنده وعند ابى يوسف
 بشرط اه واسيدى عبد الغنى النابلسي حنا بحث نفيس ذكره في شرح هدية ابن العماد حاصله انهم صرحوا
 بأن هذه الاغسال الاربعة لا تنظف الا للظاهرة مع انه لو تخلل الحدث ترداد النظافة بالوضوء ثانيا واثن كانت
 للظاهرة ايضا في حاصله بالوضوء ثانيا مع بقاء النظافة فالأولى عندى الاجزاء وان تخلل الحدث لان مقتضى
 الاحاديث الواردة في ذلك طلب حصول النظافة فقط اه اقول ويؤيده طلب التكبير للصلاة وهو في الساعة
 الاولى افضل وهي الى طالع الشمس فربما يصر مع ذلك بقاء الوضوء الى وقت الصلاة ولا سيما في اطول الايام
 واعادة الغسل اعسر وما جعل عليكم في الدين من حرج وربما اذاه ذلك الى أن يصلي حاقنا وهو حرام ويؤيده
 أيضا ما في المعراج لو اغتسل يوم الخميس اول ليلة الجمعة استمر بالسنة لحصول المقصود وهو قطع الرائحة اه
 (قوله كافي غرر الاذكار) هو شرح درر البحار المؤلف في مذاهب الاثمة الاربعة الكبار ومذهب
 صاحبين على طريقة مجمع البحرين مع غاية الاختصار والاختصار للعلامة القنوي الحنفى وقد ذكر في آخره
 انه ألفه في نحو شهر ونصف سنة ٧٤٦ وعندي شرح عليه للعلامة محمد الشهير بالشيج البخاري سماه غرر الافكار
 وعليه شرح للعلامة قاسم قطلوبغا نيل ابن الهمام ولعله الذي نقل عنه الشارح (قوله وغيره) كالهديانة وصدر
 الشريعة والدرر شرح المجمع والزيلى (قوله اجتماع جنابة) اقول وكذا لو كان معهما كسوف واستسقاء
 وهذا كله اذا نوى ذلك ليحصل له ثواب الكل تأمل (قوله ولاجل احرام) أى يجمع او عمرة او بهما امداد ولا يظن
 احدا قال انه اليوم فقط نهر (قوله وفي جبل عرفه الخ) اراد بالجبل ما يشمل السهل من كل ما يصح الوقوف
 فيه وانما لهم لفظ جبل اشارة الى أن الغسل للوقوف نفسه لا لدخول عرفات وللايام وما في البدائع من انه
 يجوز أن يكون على الاختلاف أيضا أى أن يكون للوقوف اول يوم كافي الجمعة رد في الحلية بأن الظاهر انه
 للوقوف قال وما اطن أن احدا ذهب الى استثنائه ليوم عرفة بالاحضور عرفات اه وأقره في البحر والنهر اكن
 قال المقدسى في شرحه على نظم الكثر اقول لا يستبعد أن يقول احد بسنيته لليوم لقضائه حتى لو حاد بطلاق
 امرأته في افضل ايام العام تطلق يوم عرفة ذكره ابن ملك في شرح المشرق وقد وقع السؤال عن ذلك في هذه
 الايام ودار بين الاقوام وكتب بعضهم بأفضلية يوم الجمعة والنقل بخلافه اه (قوله وهل السكران كذلك)
 الظاهر نعم وما قدمه الشارح على ما في بعض النسخ فيما اذا رأى ميتا هائلا فالمراد اذا لم يرميها كافي الجنون
 والمغنى عليه فلا تكرر افانهم (قوله وعند جنابة) أى عند الفراغ منها امداد لشبهة ان خلاف بحر (قوله وفي
 ليلة براءة) هي ليلة النصف من شعبان (قوله وعرفة) أى في ليلتها تاريخية وقهستاتى وظاهر الاطلاق
 شموله للجماع وغيره (قوله اذا رآها) أى يقينا او علابا تباع ما ورد في وقتها لحياتها امداد (قوله
 غداة يوم النحر) أى صبيحتها (قوله رمى الجمره) مفاده انه لا يسن لنفس دخول منى فلأخر الرمي الى اليوم
 الثاني لم يندب لاجل الدخول وهو خلاف المتبادر من المتن ومخالف لما في شرح الغزونية حيث جعل غسل
 الرمي في يوم النحر غير غسل دخول منى يوم النحر (قوله وعند دخول مكة) استظهر في الحلية سنته لنقل
 المواظبة (قوله لطواف الزيارة) لم يقيد بذلك في الفتح والبحر بل جعل في شرح درر البحار كلاما من دخول مكة
 والطواف فصار رأسه ونصه وحسب للاستسقاء والكسوف ودخول مكة والوقوف بمزدلفة ورمي الجمار
 والطواف (تنبيه) ظهر مما ذكرنا أن الاغسال يومها نهر خمسة وهي الوقوف بمزدلفة ودخول منى ورمي الجمره
 ودخول مكة والطواف ويظهر لي انه يوجب عنها غسل واحد بنيتها كما يوجب عن الجمعة والعيد وتعدادها
 لا يقتضى عدم ذلك تأمل (قوله وظلة) أى نهارا امداد (قوله ولحضور مجمع الناس) عزاه في البحر الى
 النووي وقال لم اجده لا يمتنا اقول وفي معراج الدراية قيل يستحب الاغتسال لصلاة الكسوف وفي الاستسقاء
 وفي كل ما كان في معنى ذلك كاجتماع الناس (قوله ولمن لبس ثوبا جديدا) عزاه في الخرائن الى التفت
 (قوله او غسل ميتا) للخروج من الخلاف كافي الفتح (قوله او راد قتله الخ) عزاه المذكورات في الخرائن

الى الحلبي عن خزانه الاكل (قوله ولمسحاضة انقطع دمها) وكذا المحتمل ان اراد معاودة غسله على ما سبأني
وكذا المن بلغ بسن او اسلم طاهرا كما مر فتدبعت ينفا ولائين قال في الامداد ويندب غسل جميع يديه او يوبه
اذا اصابته نجاسة وخفي مكانها اه وفيه ما مر مع مخالفتها لما قدمه الشارح تعالى البحر وغيره لكن قد منا
أن الشارح سيد كرفي الانجاس أن المختار أنه يكفي غسل طرف الثوب في الامداد يعني عليه قدبر (قوله
ثم ماء اغتسلها) أي من جنابة او حيض انقطع اعسرة او أقل وفصل في السراج بين انقطاع الحيض اعسرة
فعلما لا احتياجا لهما الى الصلاة ولا قل فعليه لا احتياجه الى الوطء قال في البحر وقد يقال ان ما يحتاج اليه بما لا بد
ليامنه واجب عليه سواء كان هو محتاجا اليه او لا فلا وجه الاطلاق اه (قوله ولو غنية) وبه يظهر ضعف
ما في الخلاصة من أن ثمن ماء الوضوء عليها ولو غنية والا فاما أن ينقل اليها او يدعها تنقل بنفسها بجر من باب
النفقة (قوله فأجرة الحمام عليه) ذكره في نفقة البحر بحثا قال لأنه ثمن ماء الاغتسال لكن له منعها من الحمام
حيث لم تكن نفسها اه وما بحثه نقله الرمي عن جامع الفصولين فلذا جزم به الشارح فافهم (قوله الشعث
والثفت) محز كان والاول اتشعار الشعر واغساره لقله التعهد والثاني بمعنى الوسخ والدرن وسوى بينهما
في القاموس واعترضه الشاهين في مختصره (قوله قال شيخنا) أي العلامة خير الدين الرمي في حاشيته
على المخ (قوله الظاهر لا يلزمه) لأنه لا يكون كماء الشرب حتى يكون له حكمه النفقة بل للترين للزوج فيكون
كالطيب رحتي والظاهر أنه لو أمر بازالته لا يلزمها الا اذا دفع لهما من ماله تأمل (قوله لامصلي عيد
وجنزة) فليس لهما حكم المسجد في ذلك وان كان لهما حكمه في صحة الاقتداء وان لم تصل الصفوف ومثلها
فناء المسجد وتقامه في البحر (قوله ورباط) هو خاتمة الصوفية ح وهو متعبد بهم وفي كلام ابن وفاء نعم الله به
ما يفيد انها باقاف فانه قال الخلق في اللغة التصديق والخلق الطريق الضيق ومنه سميت الزاوية التي يسكنها
صوفية الرسوم الخاتمة لتضييقهم على انفسهم بالشروط التي يلتزمون فيها في ملازمتها ويقولون فيها ايضا من غاب
عن الحضور غاب نصيبه الا أهل الخوانق وهي مضائق اه ط ووجه تسميتها ورباطا انها من الربط أي
الملازمة على الامر ومنه سمي المقام في ثغر العذرة رباطا ومنه قوله تعالى وصابروا وربطوا ومعناه انتظار
الصلاة بعد الصلاة لقوله عليه الصلاة والسلام فذلكم الرباط أفاده في القاموس (قوله لك الخ) في هذا
الاستدراك نظر لان كلام التنية في مسجد المدرسة لاني المدرسة نفسها لانه قال المساجد التي في المدارس
مساجد لانهم لا يمنعون الناس من الصلاة فيها واذا غلقت يكون فيها جماعة من اهلها اه وفي الخمانية دار
فيها مسجد لا يمنعون الناس من الصلاة فيه ان كانت الدار لو اغلقت كان له جماعة ممن فيها فهو مسجد جماعة
ثبت له أحكام المسجد من حرمة البيع والدخول والا فلا وان كانوا لا يمنعون الناس من الصلاة فيه (قوله
ولو العبور) أي المرور لما اخرج ابو داود وغيره عن عائشة قالت جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ويوت
اصحابه شاردة في المسجد فقال وجهوا هذه البيوت فاني لا احل المسجد لحائض ولا جنب والمراد بعبارى سبيل
في الآية المسافرين كما هو منقول عن اهل التفسير فالمسافر مستثنى من النهي عن الصلاة بلا اغتسال ثم بين في
الآية أن حكمه التيمم وتام الادلة من السنة وغيرها مبسوط في البحر وفيه وقد علم أن دخوله صلى الله عليه وسلم
المسجد جنباً ومكث فيه من خواصه وكذا هو من خواص علي رضي الله عنه كما ورد من طرق ثقات تدل على
أن الحديث صحيح كما ذكره الحافظ ابن حجر وأما القول بجواز لاهل البيت وكباس الحرير لهم فهو اختلاق من
الشيعة (قوله الاضرورة) قيده في الدرر وكذا في عيون المذاهب للكاكي شارح الهداية وكذا في شرح
درر البحار (قوله حيث لا يمكنه غيره) كأن يكون باب بيته الى المسجد درر أي ولا يمكنه تحويله ولا يقدر
على السكنى في غيره بجر قلت يدل عليه الحديث المار ومن صورته ما في العناية عن المبسوط مسافر من مسجد
فيه عين ماء وهو جنب ولا يجده غيره فانه يتيمم لدخول المسجد عندنا اه (قوله يتيمم ندبا الخ) اذا ذلك
في النهر توقفا بين اطلاق ما يفيد الوجوب وما يفيد التنبه اقول والظاهر أن هذا في الخروج أي ما في الدخول
فيجب كما يفيد ما نقلناه آتفا عن العناية ويحمل عليه أيضا ما في درر البحار من قوله ولا يجزى العبور في المسجد
بلا تيمم ثم رأيت في الحلبة عن المحيط ما يؤيده حيث قال ولو أصابته جنابة في المسجد قيل لا يحل له الخروج من
غير تيمم اعتبارا بالدخول وقيل بإباح اه فجعل الخلاف في الخروج دون الدخول والوجه فيه ظاهر لا يخفى على

ولمسحاضة انقطع دمها (ثم ماء
اغتسلها ووضوئها عليه)
أي الزوج ولو غنية كما في النسخ
لأنه لا بد لها منه فصار كالشرب
فأجرة الحمام عليه ولو كان
الاغتسال لاعتن جنابة وحيض
بل لا زالة الشعث والتفت
قال شيخنا الظاهر لا يلزمه
(ويحرم به) الحدث (الاكبر دخرا
مسجد) لامصلي عيد وجنزة
ورباط ومدرسة ذكره المصنف
وغیره فی الحمض وقبيل الوتر
لكن في وقف التنية المدرسة اذا لم
يمنع اهلها الناس من الصلاة فيها
فهو مسجد (ولو للعبور) خلافا
للشافعي (الا اضرورة) حيث
لا يمكنه غيره ولو احتلم فيه ان خرج
مسرا تيمم ندبا وان مكث لحرف
فوجبوا

المأهر وعليه فالظاهر وجوبه على من كن يابه الى المسجد وأراد المرد فيه تأمل (قوله ولا يصلي ولا يقرأ) لانه لم ينويه عبادة مقصودة وهذا دفع للقول بأن له أن يصلي به كما بسطه في الحلية (تمة) ذكر في الدرر عن الترخاينة انه يكره دخول المحدث مسجد من المساجد وطوافه بالكعبة اه وفي القيسية تأتي ولا بدخله من على يده نجاسة ثم قال وفي الخزانة واذا فاس في المسجد لم يربعضهم به بأسا وقال بعضهم اذا احتاج اليه يخرج منه وهو الاصح اه (قوله تلاوة قرآن) أي ولو بعد المفضضة كما يأتي وفي حكمه منسوخ التلاوة على ما سنذكره (قوله ولودون آية) أي من الركبات لا المفردات لانه يجوز للعائض المعللة تعليمه كلمة بكلمة يعقوب باشا (قوله على المختار) أي من قولين معنيين فانهما لا يحرم مادون آية ورجحه ابن الهمام بأنه لا يحد فارتا عادن آية في حق جواز الصلاة فكذا احتوا واعترضه في البحر تبعا للحلية بأن الأحاديث لم تفصل بين القليل والكثير والتعليل في مقابلة النص مردود اه والاول قول الكرخي والثاني قول الطحاوي أقول ومجمله ما اذا لم تكن طويلا فلو كانت طويلة كان بعضها كآية لانها تعدل ثلاث آيات ذكر في الحلية عن شرح الجامع لفخر الاسلام (قوله فلو قصد الدعاء) قال في العيون لابي الليث قرأ الفاتحة على وجه الدعاء أو شيئا من الآيات التي فيها معنى الدعاء ولم يرد القراءة لأبأس به وفي الغاية انه المختار واختاره الحلواني لكن قال الهندواني لا افيق به وان روى عن الامام واستظهره في البحر تبعا للحلية في نحو الفاتحة لانه لم يزل قرأنا انظروا معنى معجزا متحدى به بخلاف نحو الحمد لله ونازعه في النهر بأن كونه قرأنا في الاصل لا يمنع من اخراجه عن القرآنية بالقصد ثم ظاهر التقيد بالآيات التي فيها معنى الدعاء يفهم أن ما ليس كذلك كسورة الباقية لا يؤثر فيها قصد غير القرآنية المبني لم أر التصريح به في كلامهم اه اقول وقد صرح حوايان مفاهيم الكتب بجهة والظاهر أن المراد بالدعاء ما يشمل الشئ لان الفاتحة نصفها ثناء ونصفها الآخر دعاء فتقول الشارح أو الشئ من عطف الخاص على العام (قوله او افتتاح امر) كقوله بسم الله لافتتاح العمل تبركا بدائع (قوله أو التعليم) فرق بعضهم بين الخائض والخنب بأن الخاص مضطرة لانها لا تقدر على رفع حدتها بخلاف الخنب واختار أنه لا فرق نوح (قوله ولقن كلمة كلمة) هو المراد بقول المنية حرفا كما فسر به في شرحها والمراد مع القطع بين كل كلمتين وهذا على قول الكرخي وعلى قول الطحاوي تعلم نصف آية نهاية وغيرها ونظرفيه في البحر بأن الكرخي قائل باستواء الآية ومادون في المنع وأجاب في النهر بأن مراده بما دونها ما به يسمى فارنا والتعليم كلمة كلمة لا يعتد فارنا اه ويؤيده ما قد سنده عن اليعقوبية بنى ما لو كانت الكلمة آية كسوق نقل نوح افندي عن بعضهم انه ينبغي الجواز أقول وينبغي عدمه في مداهمتان تأمل (قوله حتى لو قصد الخ) تبرع على مضمون ما قبله من أن القرآن يخرج عن القرآنية بقصد غيره (قوله اذا قصد الخ) استثناء من المضمون المذكور أيضا والمراد المصلي الصلاة الكاملة ذات الركوع والسجود (قوله فانها تجزئه) الضمائر ترجع الى القراءة المعلومة من المقام أو الى الفاتحة ط (قوله فلا يغير حكمها) وهو سقوط واجب القراءة بها (قوله بقصد) أي الشئ (قوله ومسه) أي مس القرآن وكذا أساس الكتب السماوية قال الشيخ اسمعيل وفي المبتغي ولا يجوز من التوراة والانجيل والزبور وكتب التفسير اه وبه علم انه لا يجوز من القرآن المنسوخ تلاوة وان لم يسم قرأنا متعبدا بتلاوته خلافا لما يحثه الرمي فان التوراة ونحوها بما نسخ تلاوته وحكمه معافاتهم (قوله مستدرك) أي مدرك بالاعتراض والمعنى انه معترض بما بعده من قول المصنف وبه وبالصغر مس مصحف فانه يغني عنه وفيه انه لا يعترض بالمناخر على المتقدم لوقوعه في مركزه ط أي بل بالعكس (قوله ساقط) لم يسقط فيما رأينا من نسخ الشرح الا قوله ومسه ح (قوله لوجوب الطهارة فيه) حتى لو لم يكن ثمة مسجد لا يحل فعله بدونها وتماه في البحر قال الرضوي وكان المناسب أن يذكره أي الطوف مع ما بعده لانه كما يجب الطهارة فيه من الحدث الاكبر يجب من الاصغر كما سيأتي وصرح به ابن امير حاج في عذ الواجبات قال والطهارة فيه من الحدث الاكبر والاصغر اه (قوله مس مصحف) المصحف بثلاث الميم والضم فيه اشتهر سمي به لانه اصحف اجمع فيه الصحاف حلقة (قوله أي ما فيه آية الخ) أي المراد مطلق ما كتب فيه قرآن مجازا من اطلاق اسم الكل على الجزء أو من باب الاطلاق والتقييد قال ح لكن لا يحرم في غير المصحف الا المكسب أي موضع الكتابة كذا في باب الحيض من البحر وقيد بالآية لانه لو كتب مادونها لا يكره مسه كما في حيض

ولا يصلي ولا يقرأ (و) يحرم به (تلاوة قرآن) ولودون آية على المختار (بشده) فلو قصد المساء او النساء او افتتاح امر أو التعليم ولقن كلمة كلمة حل في الاصح حتى لو قصد بالفاتحة النساء في الخنازة لم يكره الا اذا قرأ المصلي فاصدا الشئ فانها تجزئه لانها في محلها فلا يغير حكمها بقصد (ومسه) مستدرك بما بعده وهو وما قبله ساقط من نسخ الشرح وكره لانه ذكره في الحيض (و) يحرم به (طواف) لوجوب الطهارة فيه (و) يحرم (به) أي بالاصغر (و) بالاصغر مس مصحف أي ما فيه آية كدروهم وجدار

مطلب
يطلق الدعاء على ما يشمل الشئ

قوله الا اذا قصد الخ كذا في خطه والذى في نسخ الشارح الا اذا قرأ المصلي فاصدا الخ وهو كذلك في نسخة أخرى اه محذوفه

القهيستاني وينبغي أن يجري هنا ما جرى في قراءة ما دون آية من الخلاف والتفصيل المار بين ههناك بالاول لان
 المس يحرم بالحدث ولو اصغر بخلاف القراءة فكانت دونه تأمل (قوله ظاهر كلامهم لا) قال في النهر وظاهر
 استدلالهم بقوله تعالى لا يمسه الا المطهرون بناء على أن الجملة صفة للقرآن يقتضي اختصاص المنع به اه لكن
 قد منا آفة عن المبتنى أنه لا يجوز وكذا نقله ح عن القهيستاني عن الاخيرة ثم قال وليس بعد النقل الا الرجوع
 اليه واستدلالهم بالآية لا ينبغي بل ربما تلقى سائر الكتب السماوية بالقرآن دلالة لاشتراك الجميع في وجوب
 التعظيم كالا يخفى نعم ينبغي أن يخص بالميتدل كاسيأتى نظيره اه (قوله غير مشترز) أى غير مخيط به وهو
 تفسير للمتجافى قال في المغرب معصف مشترزاً جزأه مشدود بعضها الى بعض من الشرازة وليست بعربية اه
 فالمراد بالغلاف ما كان منفصلاً كالخریطة وهي الكيس ونحوه لان المتصل بالمعصف منه حتى يدخل في بيعه بلا
 ذكر وقيل المراد به الجلد المشترز وصححه في المحيط والكافي وصحح الاول في الهداية وكثير من الكتب وزاد في
 السراج أن عليه الفتوى وفي البحارنة اقرب الى التعظيم قال والخلاف فيه جار في الكتم أيضاً في المحيط لا يكره
 عند الجمهور واختاره في الكافي معللاً بأن المس اسم للمباشرة باليد لا محال وفي الهداية أنه يكره هو الصحيح
 لانه تابع له وعزاه في الخلاصة الى عامة المشايخ فهو معارض لما في المحيط فكان هو أولى اه اقول بل هو ظاهر
 الرواية كما في الخانية والتقييد بالكتم اتفاقاً فإنه لا يجوز سه ببعض ثياب البدن غير الكتم كما في الفتح عن
 الفتاوى وفيه قال في بعض الاخوان يجوز بالمتديل الموضوع على العنق قلت لا اعلم فيه نقلاً والذي يظهر أنه
 ان تحرك طرفه بجرمته لا يجوز الا بالاعتبارهم اياه تعالى كبدنه في الاول دون الثاني فيما وصلى وعليه عمامة
 بطرفها الملقى نجاسة مانعة وأقره في النهر والبحر (قوله أو بصرة) راجع للدرهم والمراد باصرة ما كانت من غير
 ثيابه التابعت له (قوله وحل قلبه يعود) أى قلب اوراق المعصف يعود ونحوه لعدم صدق المس عليه (قوله
 بغير أعضاء الطهارة) هذا لا يظهر الا في الاصغر وأما في الاكبر فالأعضاء كلها أعضاء طهارة ط أى فاختلاف
 انما هو في المحدث لا في الجنب لان الحدث يحل جميع أعضائه (قوله وبما غسل منها) أى من الاعضاء بناء
 على الاختلاف في تجزى الطهارة وعدمه في حق غير الصلاة (قوله والمنع اصح) كذا في شرح الزايدى
 وظاهره أن المقابل صحيح يجوز الاقتناء ط لكن في السراج والصحيح انه لا يجوز لان ذلك لا ترفع جنابته
 ومثله في البحر فليس افعال التفضيل على بابه (قوله لان الجنابة لا تحل العين) تقدم ما يفيد أن الجنابة تحلها
 وسقط غسلها للخرج ط والاولى أن يعمل بعدم المس كما قال ح لانه لو جدد في النظر الا لمحاذاة (قوله والا)
 أى ان لم يكن المراد بالكرهية المنفعة كراهية التحريم لا مطلق الكراهية (قوله مندوب) فقد نص في اذان
 الهداية على استحباب الوضوء لذكر الله تعالى (قوله وهو مرجع كراهية التنزيه) أى فلذا قيد بقوله أى
 تحريماً وقصد بذلك الرد على قول الجروترى المستحب لا يوجب الكراهية وقد منا الكلام على ذلك في
 مندوبات الوضوء (قوله ولا يكره مس صبي الخ) فيه أن الصبي غير مكاف والطاهر أن المراد لا يكره لوليه
 أن يتركه يس بخلاف ما لو رآه يشرب خمر امثلاً فانه لا يحل له تركه (قوله ولا بأس بدفعه اليه) أى لا بأس بأن
 يدفع البالغ المتطهر المعصف الى الصبي ولا يتوهم جوازهم مع وجود حدث البالغ ح (قوله للضرورة) لان في
 تكليف الصبيان وأمرهم بالوضوء حرجا بهم وفي تأخيرهم الى البلوغ تقليل حفظ القرآن درر قال ط وكلامهم
 يقتضى منع الدفع والطلب من الصبي اذ لم يكن معلماً (قوله اذا الحفظ الخ) تنوير على دعوى الضرورة
 المبيحة لتجمل الدفع قبل الاكبر وقوله كالنقش في الحجر أى من حيث النبات والبقاء قال الشارح في الخرائط وهذا
 حديث اخرجه البيهقي في المدخل امكن بلفظ العلم في الصغر كالنقش في الحجر وما انشد نطقويه لنفسه

اراني انسى ما تعلمت في الكبر * ولست بناس ما تعلمت في الصغر

وما العلم الا بالتعلم في الصبا * وما الحلم الا بالحلم في الكبر

وما العلم بعد الشيب الا تعصف * اذا كل قلب المرء والسبح والبصر

ولو فاق القلب المعلم في الصبا * لا يصرفه العلم كالنقش في الحجر اه قتال
 (قوله خلافاً للمحدث) حيث قال احب الى أن لا يكتب لانه في حكم الماس للقرآن حليلة عن المحيط قال في الفتح
 والاول ايسر لانه في هذه الحالة ماس بالقلم وهو واسطة منفصلة فكان كثوب منفصل الا أن يمسه يبدد

وهل مس نحو التوراة كذلك

ظاهر كلامهم لا (الانغلاق

متجاف) غير مشترز او بصرة به

يفقى وحل قلبه يعود واختلفوا

في مسه بغير أعضاء الطهارة وبما

غسل منها وفي القراءة بعد المضغطة

والمنع اصح (ولا يكره النظر اليه)

أى القرآن (لحب وحائض)

ونفساء لان الجنابة لا تحل العين

(لا) حالاً تنكره (ادعية) أى

تحريراً والا فالوضوء لمطلق الذكر

مندوب وتركه خلاف الاول وهو

مرجع كراهية التنزيه (ولا

يكره (مس صبي) لمعصف ولو ح)

ولا بأس بدفعه اليه وطلبه منه

للضرورة اذا الحفظ في الصغر

كالنقش في الحجر (و) لا تنكره

(كتابة قرآن والعصيفة أو اناوح

على الارض عند الثاني) خلافاً للمحدث

(قوله وينبغي الخ) يؤخذ هذا ما ذكرناه عن الفتح ووفق ط بين القولين بما يرفع الخلاف من اصله يجعل قول
 الثاني على الكراهة التحريمية وقول الثالث على الترتيبية بدليل قوله صاحب الخ (قوله على العمدة)
 قيد بها لان نحو الواجوب لا يعطى حكم التحفة لانه لا يحرم الامس المكتوب منه ط (قوله قاله الحلبي)
 هو النسخ ابراهيم الحلبي صاحب متن المتفق وشارح المتن (قوله ويكره له الخ) الاولى لهم أى للجنب
 والحائض والنفساء هذا وجه في ان خلاصة عدم الكراهة قال في شرح المتن لكن التحصيص الكراهة لان ما قبل
 منه بعض غير معين وما لم يبدل ثاب وهو واجب التعظيم والصون واذا اجتمع المحترم والمبجى غلب المحترم وقال
 عليه الصلاة والسلام دع ما يرييك الى ما لا يرييك وهذا ظاهر فساد قول من قال يجوز الاستنجاء بما في ايديهم
 من التوراة والانجيل من الشافعية فانه مجازفة عظيمة لان الله تعالى لم يخبرنا بأنهم بذلوا عن آخرها وكونه
 منسوخا لا يخبر عنه كونه كلام الله تعالى كآيات المنسوخة من القرآن اه واختار سدي عبد الغنى
 في الخلاصة وأطال في تقريره ثم قال وقد نهي عن النظر في شيء منها سواء نقلها اليها الكفار أو من أسلم منهم
 قوله بما لم يبدل) أما ما علم الله به دل لو كتب وحده يجوز منه كمنعهم أن من التوراة هذه شرعية مؤيدة
 مادامت السموات والارض قال في شرح التحرير وقد ذكر غير واحد انه قيل اول من اخلفه لليهود ابن
 الرواندي لعرض به دعوى نبينا محمد صلى الله عليه وسلم (قوله لا قراءة فنوت) هذا ظاهر المذهب وعن محمد
 أنه يكره احتياطاً لان شبهة القرآن لا اختلاف الصحابة لان ما جعله سورتين من القرآن من قوله الى اللهم مالك
 نعبد سورة ومن هنالى آخره اخرى لكن الفتوى على ظاهر الرواية لانه ليس بقرآن قطعاً ويقينا بالاجماع فلا شبهة
 فوجب الاحتياط المذكور ثم يستحب الوضوء لذكر الله تعالى ونماه في الحلية (قوله بعد غسل يديهم) أما قبله
 فلا ينبغي لانه يصير شاربا للماء المستعمل وهو مكروه ثم يهاو به لا يتخلو عن النجاسة فينبغي غسلها ثم يأكل
 بدائع وفي الخزانة وان ترك لا يضره وفي الخاتمة لا بأس به وفيها واختلف في الحائض قبل كالجنب وقيل
 لا يستحب لها لان الغسل لا يزيل نجاسة الحيض عن القم واليد وتماه في الحلية (قوله لم يأت اخله) أى
 ما لم يقتل لئلا يشاركه الشيطان كما افاده ركن الاسلام وفي البستان قال ابن المنيع يأتى الولد مجنوناً وبخللاً
 اسماعيل (قوله قال الحلبي الخ) هو العلامة محمد بن امير حاج الحلبي شارح المتن والتحرير الاصولي
 (قوله ظاهر الاحاديث الخ) يشعر بأنه ورد في الاحتلام احاديث والحال أن لم نقف فيه على حديث واحد
 والذي ورد أنه صلى الله عليه وسلم دار على نساءه في غسل واحد وورد انه طاف على نساءه واعتسل عنده هذه
 وعند هذه فقلنا باسحابه وأما الاحتلام فلم يرد فيه شيء من القول والفعل على أنه من جهة الله لم يحال لان
 الانبياء صلوات الله عليهم وسلامه معصومون عنه غاية ما يقال انه لما دل الدليل على استحباب الغسل لمن أراد
 المعادة علم استحبابه للجنب اذا أراد ذلك سواء كانت الجنابة من الجماع والاحتلام اه نوح افندي وهو
 كلام حسن الآن عبارة الحلبي ليس فيها الاستدلال بالاحاديث على الندب وانما في الدليل على الوجوب
 والشارح تابع صاحب البحر في عز وهذه العبارة اليد ونص عبارة الحلبي في الحلية بعد نقله جله احاديث
 فيستفاد من هذه الاحاديث أن المعادة من غير وضوء ولا غسل بين الجماعة امر جائز وأن الأفضل أن يتخللها
 الغسل والوضوء ثم قال بعد نقله الفرع المذكور عن المستبني بالغين المجبة وهو قوله الا اذا احتلم لم يأت اخله هذا
 ان لم يحصل على الندب غريب ثم لا دلائل فيما يظهر يدل على الحرمة اه (قوله من كلامه) أى كلام المستبني
 وليس في عبارة الشارح ما يرجع اليه هذا الضمير (قوله والتفسير كتحف) ظاهره حرمة المس كما هو مقتضى
 التشبيه وفيه نظر اذ لا نص فيه بخلاف المحقق فالتعبير بالكراهة كما عبر غيره (قوله لا الكتب
 الشرعية) قال في الخلاصة ويكره من الحديث المحقق كما يكره للجنب وكذا كتب الاحاديث والفقه عندهما
 والاصح انه لا يكره عنده اه قال في شرح المتن وجه قوله انه لا يسمى ما للقرآن لان ما فيها منه بمنزلة التابع
 اه ومشي في الفتح على الكراهة فقالوا لا يكره من كتب التفسير والفقه والسنن لانها لا يتخلو عن آيات
 القرآن وهذا التعليل يتبع من شروح النخو اه (قوله لكن في الاشياء الخ) استدرأ على قوله والتفسير
 كتحف فان ما في الاشياء صريح في جواز من التفسير فهو كسائر الكتب الشرعية بل ظاهره انه قول اصحابنا
 جميعاً وقد صرح بجوازه أيضاً في شرح درر البحار وفي السراج عن الإيضاح أن كتب التفسير لا يجوز من موضع

وينبغي أن يقال إن رضع على
 التحفة ما يحول بينها وبين ربه
 يؤخذ بقول الثاني والافضل
 الثالث (والله اعلم) (ويكره له قراءة
 التوراة والانجيل وزبور) لان الكلي
 كلام الله وما يبدل منه غير معين
 وجزم المعنى في شرح المجمع بالحرمة
 ونسخه في التبرع لم يبدل (ولا
 قراءة فنوت) ولا آكله وشربه بعد
 غسل يديهم ولا معادة اخله قبل
 اغتساله الا اذا احتلم لم يأت اخله
 قال الحلبي ظاهر الاحاديث انما
 ينبد الندب لائق الجواز المتبادر
 من كلامه (والتفسير كتحف
 لا الكتب الشرعية) فانه رخص
 مسها بالبدل التفسير كما في الدرر
 عن مجمع الفتاوى وفي السراج
 المستحب أن لا يأخذ الكتب
 الشرعية بالكم أيضاً تعظيماً
 لكن في الاشياء من فاعده اذا
 اجتمع الحلال والحرام ربح الحرام

قوله لان آيبا الخ اقول وفي
 صلاة الفضة روى أن ابى بن كعب
 كتب في مصحفه مائة وست عشرة
 سورة فزاد فيه سورتين دعاء الزور
 لانه سمع النبي صلى الله عليه وسلم
 يقرأهما في دعاء الزور فظن انهما
 من القرآن ثم رجع الى الامام المجمع
 عليه لعلمه أن ذلك كان ردهما منه
 والقرآن من تنخذه امام وهو
 مصحف عثمان بن عفان رضى الله
 عنه بالجماع الصحابة اه منه

القرآن منها وله أن يمس غيره وكذا كتب الفقه اذا كان فيما شئ من القرآن بخلاف المصحف فان الكل فيه تبع
 للقرآن اهـ والحاصل انه لا فرق بين التفسير وغيره من الكتب الشرعية على القول بالكراهة وعدمه ولهذا
 قال في النهر ولا يخفى أن مقتضى ما في الخلاصة عدم الكراهة مطلقا لان من انتها حتى في التفسير نظر الى ما فيها
 من الآيات ومن نفاها نظر الى أن الاستدلال كثر ليس كذلك وهذا يعم التفسير أيضا لأن يقال ان القرآن فيه
 اكثر من غيره اهـ أى فكره مسه دون غيره من الكتب الشرعية كما جرى عليه المصنف تبع للدرر ومضى
 عليه في الحاوى القدسي وكذا في المعراج والشفقة فتلخص في المسألة ثلاثة أقوال قال ط ومافي السراج
 أوفق بالقواعد اهـ اقول الاظهر والاحوط القول الثالث أى كراهته في التفسير دون غيره لظهور الفرق فان
 القرآن في التفسير اكثر منه في غيره وذكره مقصودا مستقلا لا لتعاقبها بالمصحف اقرب من شبهه ببقية
 الكتب والظاهر أن الخلاف في التفسير الذي كتب فيه القرآن بخلاف غيره كـ بعض نسخ الكشاف تأمل
 (قوله ولوقيل به) أى بهذا التفصيل بأن يقال ان كان التفسير اكثر لا يكره وان كان القرآن اكثر يكره
 والاولى الخاق المساواة بالثاني وهذا التفصيل ربما يشير اليه ما ذكرناه عن النهرويه يحصل التوفيق بين القولين
 (قوله قلت لكنه الخ) استدراك على قوله ولوقيل به الخ وحاصله أن ما مر في المتن مطلق فتقييد الكراهة بما
 اذا كان القرآن اكثر مخالفة ولا يخفى أن هذا الاستدراك غير الاثر لان الاول كان على كراهة مس التفسير
 وهذا على تقييد الكراهة فانهم (قوله قدبر) لعلة يشير به الى انه يمكن ادعاء تقييد اطلاق المتن بما اذا لم
 يكن التفسير اكثر فلا ينافي دعوى التفصيل (قوله يدفن) أى يجعل في خرقه ظاهرة ويدفن في محل غير
 ممتن لا يوطأ وفي الذخيرة وينبغي أن يجلده ولا يشق له لانه يحتاج الى اهالة التراب عليه وفي ذلك نوع تحقير الا اذا
 جعل فوقه سقفا بحيث لا يصل التراب اليه فهو حسن أيضا اهـ وأما غيره من الكتب فسيأتى في الحظر
 والاباحة انه يحى عنها اسم الله تعالى وملائكته ورسوله ويحرق الباقي ولا بأس بأن تلى في ماء جار كما شئ أو تدفن
 وهو أحسن اهـ (قوله كالمسلم) فانه مكترم واذا مات وعدم نفعه يدفن وكذلك المصحف فليس في دفنه اهانة
 له بل ذلك اكرام خوفا من الامتهان (قوله ويمنع النصراني) في بعض النسخ الكافرو في الخيانة الحربى أو
 الذى (قوله من مسه) أى المصحف بلا قيده السابق (قوله وجوز به محمد اذا اغتسل) جزم به في الخيانة
 بلا حكاية خلاف قال في البحر وعندهما يمنع مطلقا (قوله ويكره وضع المصحف الخ) دخل التفسير والكتب
 الشرعية كذلك يحترط اقول الظاهر نعم كما يفيد المسألة التالية ثم رأيت في كراهة العلماى (قوله
 اللعظ) أى حفظه من سارق ونحوه (تنبيه) سئل بعض الشافعية عن اضطراب ما كثر ولا يتوصل اليه
 الا بوضع المصحف تحت رجليه فأجاب الظاهر الجواز لان حفظ الروح مقدم ولومن غير الآدى وإذا لم أشرف
 سفينة على الغرق واحتج الى الالتقاء ألقى المصحف حفظا للروح والضرورة تمنع كونه امتحانا كما لو اضطرب الى
 السجود لصم حفظا للروح (قوله والمقابلة) أى الدواة (قوله الا للكتابة) الظاهر أن ذلك عند الحاجة
 الى الوضع (قوله ويوضع الخ) أى على سبيل الاولوية رعاية للتعظيم (قوله النحو) أى كتبه واللغة مثله
 كما في البحر (قوله ثم التعبير) أى تعبير الرؤيا كابن سيرين وابن شاهين لافضلته لكونه تفسير المأثور جزء من
 ستة وأربعين جزءا من النبوة وهو الرؤيا ط (قوله ثم الفقه) لعل وجهه أن معظم أداته من الكتاب والسننة
 فيكرهه ذكر الآيات والاحاديث بخلاف علم الكلام فان ذلك خاص بالسعيات منه فقط تأمل (قوله ثم
 الاخبار والمواعظ) عبارة البحر عن القنية الاخبار والمواعظ والدعوات المروية اهـ والظاهر أن المروية صفة
 لكل أى المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم (قوله ثم التفسير) قال في البحر والتفسير فوق ذلك والتفسير
 الذى فيه آيات مكتوبة فوق كتب القراءة زاد الرمل عن الحاوى والمصحف فوق الجميع (قوله الا اذا
 كسره) فحينئذ لا يكره كما لا يكره مسه لتفرق الحروف ولان الباقي دون آية (قوله رقية الخ) الظاهر أن
 المراد بها ما يسمونه الآن بالهيكل والجانلى المشتمل على الآيات القرآنية فاذا كان غلافه منفصلا عنه كالشمع
 ونحوه جاز دخول الخلاء به ومسحه وحله الجنب ويستفاد منه أن ما كتب من الآيات بنية الدعاء والثناء لا يخرج
 عن كونه قرآنا بخلاف قراءته بهذه النية فالتنية تعمل في تغيير المنطوق لا المكتوب اهـ من شرح سيدي
 عبد الغنى (قوله لاحترامه) أى بسبب ما كتب به من اسماء الله تعالى ونحوها على أن الحروف في ذاتها لها

وقد جوز أصحابنا مس كتب
 التفسير للمحدث ولم يفصلوا بين
 كون الاكثر تفسيراً او قرآناً ولو
 قيل به اعتباراً للغالب لكان
 حسناً قلت لكنه يخالف ما مر
 قدبر (فروع) المصحف اذا صار
 مجالاً لا يقرأ فيه يدفن كالمسلم ويمنع
 النصراني من مسه وجوز به محمد
 اذا اغتسل ولا بأس بتعليمه القرآن
 والفقه عسى يهتدى ويكره وضع
 المصحف تحت رأسه الا للحفاظ
 والمقابلة على الكتاب الا للكتابة
 ويوضع النخوش التعبير ثم الكلام
 ثم الفقه ثم الاخبار والمواعظ ثم
 التفسير تكرر اذابة درهم عليه
 آية الا اذا كسره رقية في غلاف
 متجاف لم يكره دخول الخلا به
 والاحترار افضل يجوز رمي براءة
 القلم الجديد ولا ترمى براءة القلم
 المستعمل لاحترامه

كشيش المسجد وكناسته لا يلقى في موضع يحل بالتعظيم ولا يجوز زلف شيء في كنفه فقه وفي كتب الطب يجوز ولوفيه اسم الله أو الرسول فيجوز محو ليلف فيه شيء ومحو بعض الكتابة بالريق يجوز وقد ورد النهي في محو اسم الله بالبراق وعنه عليه الصلاة والسلام القرآن احب الى الله تعالى من السموات والارض ومن فيهن * يجوز قربان المرأة في بيت فيه معصن مستور * بساط وغيره كتب عليه انك الله يكره بسطه واستعماله لاتعليقه للزينة * وينبغي أن لا يكره كلام الناس مطلقا وقيل يكره محو الحروف والاقول اوسع وعقابه في البحر وكراهية القنية قلت وظاهره استفاء الكراهة بمحور تعظيمه وحفظه علق اولاً زينه اولاً وحل ما يكسب على المرائح وجدر الجوامع كذا يجوز

(باب المياه)

جمع ماء الماء وقصر أصله موه قلبت الواو ألفا والياء همزة وهو جيم لطيف سأل به حياة كل نام (رفع الحدث) مطلقا (بماء مطلق) هو ما تبادر عند الاطلاق (كماء سماء وأودية وعيون وآبار وبحار ونيل مذاب) بحيث يتقاطر ويرد وجد وذا هذا تقسيم باعتبار ما يشاء واحد والافالكل من السماء لقوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء الآية والكرة ولو مشتبه في مقام الامتنان تم (وماء زمزم) بلا كراهة وعن احمد يكره

احترام (قوله لا يلقى) أي ما ذكر من الحبس والكثافة (قوله في كنفه) هو القربان معزبا قاموس وهو شئ الغين المحبة كما قيل عن المصباح (قوله فيجوز محو) المحو اذهب الازكافى القاموس قال ط وحل اذا طمس الحروف بنحو جبريد محو يحذر (قوله ومحو بعض الكتابة) ظاهره ولو قرأنا وقيد البعض لاخراج اسم الله تعالى ط (قوله وقد ورد النهي الخ) فهو مكرر وتحريرا وأما لفته بلسانه واستلعه فالظاهر جوازه ط (قوله ومن فيهن) ظاهره ريم النبي صلى الله عليه وسلم والمسألة ذات خلاف والاحوط الوقت وعبر عن الموضوعات العاقلة لان غيره تسع له ولعل ذكر هذا الحديث للإشارة الى أن القرآن يلحق باسم الله تعالى في النبي عن محو بالبراق فيخص قوله ومحو بعض الكتابة الخ بغير القرآن أيضا قلنا مل ط (قوله مستور) ظاهره عدم جوازه اذا لم يستر ط اقول وعبارة الخائفة ولا بأس بالخلافة والجامعة في بيت فيه معصن لان بيوت المسلمين لا تخلو من ذلك (قوله مطلقا) أي سواء استعمل أو علق (قوله وعقابه في البحر) حيث قال وقيل يكره حتى الحروف المفردة ورأي بعض الأئمة شيئا يرمون الى حذف كتب فيه ابو جهم لغنه الله فمأهم عنه ثم مرهم وقد قطعوا الحروف فيها هم أيضا وقال انما يتسكن في الابتداء لاجل الحروف فاذا يكره محو الحروف لكن الاقول احسن وأوسع اه قال سيدي عبد الغنى ولعل وجه ذلك أن حروف الهجاء قرآن انزلت على دود عليه السلام كما صرح بذلك الامام القسطلاني في كتابه الاشارات في علم القراءات اه (قوله قلت وظاهره الخ) كذا يوجد في بعض النسخ أي ظاهر قوله لاتعليقه للزينة (قوله يحذر) اقول في فتح القدير وتكره كتابة القرآن وأما الله تعالى على الدرهم والخراب والجدران وما يفرش اه والله تعالى أعلم

(باب المياه)

شروع في بيان ما تحصل به الطهارة السابق بيانها والباب لغة ما يتوصل منه الى غيره واصطلاح اسم الجنة مختصة من العلم مشقة على فصول ومسائل غالبا (قوله جمع ماء) خروج كثره ويجمع جمع قلته على امواء بحر (قوله ويقصر) اشار بتغير التعبير الى قلته ولذا قال في التبرير عن بعضهم قصره ط (قوله والياء همزة) وقد تنبى على حالها فيقال ماء بالياء كما في القاموس (قوله به حياة كل نام) أي زائدا من حيوان او نبات ولا يرد أن الماء الملح ليس فيه حياة لان ذلك عارض والاصل فيه العذوبة كما في حاشية ابي السعود أي لان اصله من ماء السماء كما يأتي (قوله مطلقا) أي سواء كان اكبر أو أصغر (قوله هو ما تبادر عند الاطلاق) أي ما بسبب الى الفهم يطلق قولنا ماء ولم يقم به خبث ولا معنى يمنع جواز الصلاة تخرج الماء المقيد والماء المتنجس والماء المستعمل بحر وظاهره أن المتنجس والمستعمل غير مقيد مع انه منه لكن عند العالم بالخاصة والاستعمال ولذا قيد بعض العلماء التبادر بقوله بالنسبة للعالم بحاله * واعلم أن الماء المطلق اخص من مطلق ماء لاخذ الاطلاق فيه قيدا ولذا صح اخراج المقيد به وأما مطلق ماء فعنه أي ماء كمن يدخل فيه المقيد المذكور ولا يصح ارادته هنا (قوله كماء سماء) الاضافة لتعريف بخلاف الماء المقيد فان القيد لازم له لا يطلق الماء عليه بدونه كما في الورد بحر (قوله وأودية) جمع واد (قوله وآبار) بتداليه زمرة وفتح الباء بعدها ألث ويقصر اليه زمرة واسكان الباء بعدها همزة ممدودة بألف جمع بشر شرح المنية (قوله بحيث يتقاطر) وعن الثاني الجواز مطلقا والصح قولنا ما نهر (قوله ويرد وجد) أي مذابن ايضا (قوله ونذا) بالفتح والقصر قال في الامداد هو الطل وهو ماء على الصحيح وقيل نفس دابة اه اقول وكذا الزلال قال ابن حجر وهو ما يخرج من جوف صورة توجد في شقوق النخل كالخمران وليست بحيوان فان تحقق كذا نجسا لانه في اه نعم لا يكون نجسا عندنا لم يعلم كونه حيوانا موما أو مافع الحدث به فلا يصح وان كان غير مدمى (قوله فالكل) أي كل الماء المذكور بالشر الى ما في نفس الامر (قوله والنكرة) جواب عما يقال أن ماء في الآية نكرة في سياق الاثبات فلا تتم * بيان الجواب أن النكرة في الاثبات قد تم لقدره لفظية كما اذا وصفت بصفة عامة مثل لعبد مؤمن خيرا أو غير لفظية مثل عمت نفس ومثل ثمرة خير من جرادة وهنا كذلك فان السباق للامتنان وهو تعداد النعم من المنعم فيفيد أن المراد أنزل من السماء كل ماء فملكه يتابع لبعث الماء حتى يفيد أن بعض ما في الارض ليس من السماء لان كمال الامتنان في العموم يستدل بالآية ايضا على طهارته اذ لا منه بالنجس (قوله بلا كراهة) أشار بذلك الى فائدة انصرح به مع دخوله في قوله وآبار وسيدكر الشارح في آخر كتاب الحج انه يكره الاستنجاء بماء زمزم لا الاعتسال اه

فاسم فمده منه أن نبي الكراهة خاص في رفع الحدث بخلاف الخبث (قوله قصد تسميته) قيد اتفاق لان
المصرح به في كتب الشافعية أنه لو تسمى بنفسه كذلك (قوله وكراهته الخ) اقول المصرح به في شرح ابن
جبر والرملي على المنهاج أنها شرعية تنزيهية لا طبية ثم قال ابن جبر واستعماله يخشى منه البرس كما سيجع عن عمر
رضي الله عنه واعتمده بعض محققى الأطباء لقبض زهومته على مسام البدن فحبس الدم وذكر شروط كراهته
عندهم وهي أن يكون بقطر حار وقت الحز في أناة منطبع غير نكد وأن يستعمل وهو حار أقول وقد منا
في مندوبات الوضوء عن الامداد أن منها أن لا يكون بماء شمس وبه صرح في الحلية مستند لا يصح عن عمر من
النبي عنه وإذا صرح في الفتح بكراهته ومثله في البحر وقال في معراج الدراية وفي القنية وتكره الطهارة بالمشمس
اقتوله صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها حين صحت الماء بالنس لافعل على ياحيرا فانه يورث البرص وعن
عمر مثله وفي رواية لا يكرهه وبه قال مالك وأحمد وعند الشافعي يكرهه ان قصد تسميته وفي الغاية ذكره بالشمس
في قطر حار في أوان منطبعة واعتبار القصد ضعيف وعدمه غير مؤثر اه ما في المعراج فقد علمت أن المعتمد
الكراهة عندنا صحة الاتروا أن عدم مهار واية والظاهر أنها تنزيهية عندنا ايضا بدليل عدّه في المندوبات فلا فرق
حينئذ بين مذهبننا ومذهب الشافعي فاعتمد هذا التحرير (قوله لبقاء الاول الخ) هذا الفرق ابداه صاحب الدرر
بعد ما نقل الاولى عن عيون المذاهب والثانية عن الخلاصة واعترضه محشي العلامة فوح اقتدى بأن عبارة
الخلاصة ولو نوضأ بماء الملح لا يجوز قال في البرازية لانه على خلاف طبع الماء لانه يجمد صيفا ويذوب شتاء وقال
الزيلي ولا يجوز بقاء الملح وهو ما يجمد في الصيف ويذوب في الشتاء عكس الماء وأقره صاحب البحر والعلامة
المقدسي وقد قضاه انه لا يجوز بقاء الملح مطلقا اى سواء انعقد لمخارم ذاب اولاه وهو الصواب عندى اه ملخصا
(قوله اى معتصر) إشارة الى أن عصير اسم مفعول (قوله من شجر) ينبغي أن يعمم به ساق اولاه ليشمل
الرياس وأوراق الهند باو غير ذلك كما في البرجندى اسماعيل (قوله او غير) بمثابة نهر كالغلب (قوله من
الكرم) اخرج السيوطي لاسموا الغلب الكرم زاد في رواية الكرم قلب المؤمن وذلك لان هذه اللفظة تدل
على كثرة الخير والمنافع فيسمى بها قلب المؤمن هو المستحق لذلك وهل المراد انهم عن تخصيص شجر الغلب
بهذا اللفظ وأن قلب المؤمن اولى به منه فلا يمنع من تسميته بالكرم أو المراد أن تسميته به جامع اتحادا لخبر المحرم منه
وصف بالكرم والخير لاصل هذا الشراب الخبيث المحرم وذلك ذر يعة الى مدح المحرم وتبيين النفوس اليه محتمل
اه مناوى وحزم في القاموس بالاحتمال الاول وفي شرح الشريعة بالنانى (قوله وهو الاظهر) وهو
المصرح به في كثير من الكتب واقصر عليه في الخاتمة والمحيط وصدره في الكافي وذكر الجواز بقيل وفي الحلية
انه لا وجه له كمال الامتزاج بحر ونهر وقال الرملي في حاشية المنخ ومن راجع كتب المذهب وجد اكثرها
على عدم الجواز فيكون المعقول علمه مخفى هذا المتن مرجوح بالنسبة اليه اه (قوله والاعتصار الى آخره)
فالمراد به الخروج ط (قوله وكذا ماء الدابوغة الخ) اى كماء الكرم في الخلاف وفي أن الاظهر عدم جواز رفع
الحدث بها ولم اجد فيما عندى من كتب اللغة لفظ الدابوغة فليراجع ح ونقل بعض المحشين عن كتب الطب أن
البطيخ الأخضر يقال له الحبيب والدابوغة والدابوغة قال وعلى هذا يتعين حل البطيخ في كلام الشارح على
الاصغر المسمى بالخربز (قوله وكذا انبيذ القتر) اى في أن الاظهر فيه عدم الجواز ايضا وفصله عما قبله لانه ليس
منه بل من قسم المغلوب الذى زال اسمه كما يذكركه قريبا (قوله ولا يما مغلوب) التقيد بالمغلوب بناء على
الغالب والاعتدال يمنع التساوى في بعض الصور كما يأتى (قوله الغلبة الخ) اعلم أن العلماء اتفقوا على جواز رفع
الحدث بالماء المطلق وعلى عدمه بالماء المقيّد ثم الماء اذا خلط به طاهر لا يخرج عنه صفة الإطلاق ما لم يغلب
عليه وبين الغلبة اختلفت فيه عبارات فقهاءنا وقد اقتحم الامام نحر الدين الزيلي التوفيق بينا بضابط مفيد
أقره عليه من بعده من المحققين كإبن الهمام وابن امير حاج وصاحب الدرر والبحر والنهر والمصنف والشارح
وغيرهم وهو ما ذكره الشارح بأوجز عبارة وأطاف إشارة (قوله بشرب نبات الخ) بدل من قوله بكال
الامتزاج او متعلق بمعدوف حاله وهذا يشمل ما خرج بعلاج اولاه كما مر (قوله بما لا يقصده التنظيف)
كالمرق وماء الباقلا اى القول فانه يصير مقيدا سواء تغير شئ من اوصافه او لا وسواء بقيت فيه رقة الماء أولا
في المختار كما في البحر واحترز عما اذا طبخ فيه ما يقصده بالمبالغة في النظافة كالاشنان ونحوه فانه لا يضرم مالم

(وبقاء قصد تسميته بالكراهة)

وكراهته عند الشافعي طبية

وكره احمد المسخن بالنجاسة

(و) يرفع (بماء ينقذه به ملح لا يما)

حاصل بذوبان (ملح) لبقاء الاول

على طبيعته الاصلية وانقلاب

الثاني الى طسعة الحلية (و) لا

(بعض نبات) اى معتصر من شجر

أو غير لانه مقيد (بخلاف ما يقطر)

من الكرم) او الفواكه (بنفسه)

فانه يرفع الحدث وقيل لا وهو

الاظهر كما في الشر بلاية عن

البرهان واعتمده القهستاني

فقال والاعتصار يعم الحتمى

والحكى كماء الكرم وكذا ماء

الدابوغة والبطيخ بالاستخراج

وكذا انبيذ القتر (و) لا يما

(مغلوب) شئ (طاهر) الغلبة

اما بكال الامتزاج بشرب نبات

او بطيخ بما لا يقصده التنظيف

مطلب

في حديث لاسموا الغلب الكرم

يغلب عليه فيصير كالسويق المخلوط لزوال اسم الماء عنه كافي الهداية (قوله واما بغلبة الخ) مقابل قوله
 اما بكمال الامتزاج (قوله فيخانة) اي فالغلبة بخانة الماء اي بانتفاء رفته وجريانه على الاعضاء زيلجي
 وأفاد في الفتح أن المناسب أن لا يذكر هذا القسم لان الكلام في الماء وهذا قد زال عنه اسم الماء كما أشار إليه كلام
 الهداية السابق (قوله ما لم يزل الاسم) اي فاذا زال الاسم لا يعتبر في منع التطهير به الخانة بل يضرون بقي
 على رفته وسيلانه وهذا زاده في البحر على ما ذكره الزيلجي أقول لكن يرد عليه ما قد سنه عن الفتح تأمل (قوله
 كنيذتر) ومثله الزعفران اذا خلط الماء وصار بحيث يصعب به فليس به ماء مطلق من غير نظر الى الخانة وكذا
 اذا طرح فيه زاج او عصف وصار يتشبه بزوال اسم الماء عنه افاده في البحر وسينبه عليه الشارح (قوله
 ولومائعا) عطف على قوله فلو جامدا ثم المائع اما مابين لجسج الاوصاف اعنى الطعم واللون والريح كالخل
 او موافق في بعض مبيات في بعض او مماثل في الجميع وذكر تفصيله وأحكامه (قوله فبتغيرا كثيرا) اي
 فالغلبة بتغيرا كثيرا وهو وصفان فلا يضر ظهور وصف واحد في الماء من اوصاف الخل مثلا (قوله كلبن)
 فانه موافق للماء في عدم الرائحة مبيات في الطعم واللون وكما البطيخ اي بعض انواعه فانه موافق له في عدم
 اللون والرائحة مبيات في الطعم هذا وفي حاشية الرمل على البحر أن المشاهدة في اللبن مخالفة للماء في الرائحة
 (قوله فبأحدها) اي فغلبته بتغير أحد الاوصاف المذكورة كالطعم واللون في اللبن وكما طعم فقط في البطيخ
 فافهم (قوله كستعمل) اي على القول بطهارته وكالماء الذي يؤخذ بالنقطتين لسان الثور وماء الورد
 المنقطع الرائحة بحر (قوله والا لا) اي وان لم يكن المطلق أكثر بأن كان اقل او مساويا لا يجوز (قوله
 وهذا) اي ما ذكر من اعتبار الاجزاء في المستعمل بعم الملقى بالناء للمفعول اي ما كان مستعملا من خارج
 ثم اخذ وألقى في الماء المطلق وخط به والملاقى اي والذي لاقي العضو من الماء المطلق القليل بأن انغمس فيه
 محدث او ادخل يده فيه (قوله ففي الفساقى) اي الحياض الصغار يجوز التوضي منها مع عدم جريانها وهو
 تفرع على ما ذكره من التعميم ومن جملة الفساقى مغطس الحمام وبركة المساجد ونحوها مما لم يكن جاريا ولم يبلغ
 عشرة في عشر فعلى هذا القول يجوز فيها الاغتسال والوضوء ما لم يعلم أن الماء الذي لاقي اعضاء المتطهرين
 ساوى المطلق او غلب عليه (قوله على ما حقه في البحر الخ) حيث استدلى على ذلك باطلا فهم المفيد
 للعموم كما مر بقول البدائع الماء القليل انما يخرج عن كونه مطهرا باختلاط غير المطهر به اذا كان غير المطهر
 غالبا كما في الورد واللبن لا مغلوبا وهما الماء المستعمل ما يلاقى البدن ولا شك انه أقل من غير المستعمل
 فكيف يخرج به من أن يكون مطهرا اه ونحوه في الحلية لابن امير حاج وفي فتاوى الشيخ سراج الدين قارئ
 الهداية التي جمعها تليذه المحقق ابن الهمام سئل عن فسقية صغيرة يتوضأ فيها الناس وينزل فيها الماء
 المستعمل وفي كل يوم ينزل فيها ماء جديد هل يجوز الوضوء فيها الجواب اذا لم يقع فيها غير الماء المذكور لا يضر
 اه يعنى وما اذا وقعت فيها نجاسة نتجت اصغرها وقد استدل في البحر بعبارة أخر لا تدل له كما يظهر
 للم تأمل لانها في الملقى والنزاع في الملقى كما اوضحناه فيما علقناه عليه فلذا اقتصرنا على ما ذكرنا (قوله فرق
 بينهما) اي بين الملقى والملاقى حيث قال وما ذكر من أن الاستعمال بالجزء الذي يلاقى جسده دون باقي الماء
 فيصير ذلك الجزء مستهلكا في كثير فهو مردود لسر بان الاستعمال في الجميع حكما وليس كالغالب بصب
 القليل من الماء فيه اه وحاصله الرد على ما مر عن البدائع بأن المحدث اذا انغمس او ادخل يده في الماء صار
 مستعملا لجميع الماء حكما وان كان المستعمل حقيقة هو الملقى للعضو فقط بخلاف ما لو القى فيه المستعمل
 القليل فانه لا يحكم على الجميع بالاستعمال لان المحدث لم يستعمل شيئا منه حتى يدعى ذلك وانما المستعمل
 حقيقة وحكما هو ذلك الملقى فقط ومنه ان الملقى لا يصير به الماء مستعملا الا بالغلبة بخلاف الملقى فان الماء يصير
 مستعملا كله بمجرد ملاقاته العضو وله ورد ذلك في البحر بأنه لا معنى للفرق المذكور لان الشيوع والاختلاط
 في صورتين سواء بل لقائل أن يقول القاء الغسالة من خارج اقوى تأثيرا من غيره لتعين المستعمل فيه اه
 ولذلك امر الشارح بالتأمل واعلم أن هذه المسألة مما تحير فيها أهام العلماء الاعلام ووقع فيها بينهم النزاع
 وشاع وذاع وأف فيها العلامة فاسم رسالة سماها رفع الاشتباه عن مسألة المياه حقق فيها عدم الفرق بين الملقى
 والملاقى اي فلا يصير الماء مستعملا بمجرد الملاقات بل تعتبر الغلبة في الملقى كما تعتبر في الملقى ووافقه بعض اهل

واما بغلبة المخالط فلو جامدا
 فيخانة ما لم يزل الاسم كنيذتر
 ولومائعا فلو مبيات لاوصافه
 فبتغيرا كثيرا او موافقا كلبن
 فبأحدها او مما لا كستعمل
 فبالاجزاء فان المطلق اكثر من
 النصف جازا التطهير بالكل والا لا
 وهذا بعم الملقى والملاقى في
 الفساقى يجوز التوضي ما لم يعلم
 تساوى المستعمل على ما حقه
 في البحر والنهر والمخ قلت لكن
 الشرب لا يلقى في شرحه للوهبانية
 فرق بينهما فراجع متأملا

مطلب
 في مسألة الوضوء من الفساقى

عصره ونعقبه غيرهم منهم قابذه العلامة عبد البر بن النخعة فرد عليه برسالة سماها زهر الروض في مسألة
الحوض وقال لا تغتر بما ذكره شيخنا العلامة قاسم ورد عليه ايضا في شرحه على الوهبانية واستدل
بما في النائية وغيرها لو ادخل فيه اورجله في الاناء للتبريد يصير الماء مستعملا لانعدام الضرورة وبما في الاسرار
للإمام أبي زيد البوسني حيث ذكر ما مر عن البدائع ثم قال الآن محمد ايقول الماء الغسل في الماء القليل صار الكل
مستعملا حكما اه ومن هنا نشأ الفرق السابق وبه افق العلامة ابن الشلبي واتصر في البحر للعلامة قاسم
وأف رسالة سماها الخير الباقي في الوضوء من الفساق وأجاب عما استدل به ابن النخعة بأنه مبني على
القول الضعيف بنجاسة الماء المستعمل ومعلوم أن النجاسة ولو قليلة تفسد الماء القليل وأقره العلامة الباقي
والشيخ اسماعيل النابلسي وولده سيدي عبد الغني وكذا في النهر والمخ وعلت ايضا موافقته للبحر في ابن امير
حاج وقارئ الهداية واليه ميل كلام العلامة نوح افندي ثم رأيت الشارح في الخزان مال الى ترجيحه وقال انه
الذي حرره صاحب البحر بعد اطلاعه على كتب المذهب ونقله عباراتها المضطربة ظاهرا وعلى ما ألف في هذا
الخصوص من الرسائل وأقام على هذه الدعوى السادقة الدينية العادلة وقد حررت في ذلك رسالة حافلة كافلة
بذلك متضمنة لتحقيق ما هنالك وبلغني أن شيخنا الشيخ شرف الدين الغزي تحشى الاشبهاء مال الى ذلك كذلك
اه ملخصات وفي ذلك توسعة عظيمة ولا سيما في زمن انقطاع المياه عن حياض المساجد وغيره في بلادنا
ولكن الاحتياط لا يخلو فينبغي لمن اتى بذلك أن لا يغسل اعضاءه في ذلك الحوض الصغير بل يعترف منه
ويغسل خارجه وان وقعت الغسالة فيه ليكون من الملقى لا من الملقى الذي فيه النزاع فان هذا المقام فيه للمقال
بحال والله تعالى اعلم بحقيقة الحال (قوله ويجوز) اي يصح وان لم يحل في نحو الماء المصوب وهو أولى
هنا من ارادة الحل وان كان الغالب ارادة الاثر في العقود والثاني في الافعال فافهم (قوله بما ذكر) اي من
أقسام الماء المطلق (قوله غير دموي) المراد ما لا دم له سائل لما في القهستاني أن المعتبر عدم السيلان
لا عدم اصله حتى لو وجد حيوان له دم جامد لا ينجس اه اقول وكذا دم القملة والبرغوث فانه غير سائل
وخرج الدموي سواء كان دمه من نفسه او مكتسبا بالماص كالعلق فانه يفسد الماء كما يأتي والمراد الدموي غير
المائي بدليل ذكره المائي بعده (قوله كزنبور) بضم الزاي وهو أنواع منها النحل نهر (قوله اي بعوض)
في البحر وغيره انه كبار البعوض اكن في القاموس البقعة البعوضة ودويصة مفرطة اي عريضة جراء مننتة
والظاهر أن الثاني هو المراد بقوله وقيل بن الخشب يؤيده عبارة الحلية وقد يسمى به الفسفس في بعض الجهات
وهو حيوان كالقراد شديد التن وعباره السراج وقيل الكتان وفي القاموس الكتان دويصة جراء لساعة اه
والظاهر أنه الفسفس (قوله ومنه يعلم الخ) اصل عبارة المجتبى ومنه يعلم حكم القراد والحلم اه اي يعلم أن
الاصح انه مفسد وقال في النهر والترجيح في العلق ترجيح في البق اذا دم فيها مستعار اه اي مكتسب فأدرج
الشارح البق في عبارة المجتبى مع انه بحث اصحاب النهر وفيه نظر للفرق الظاهر بين البق والعلق لان دم العلق
وان كان مستعار الكثرة سائل ولذا ينقض الوضوء بخلاف دم البق فانه لا ينقض كاذب اعدم الدم المسفوح
كما مر في محله وقد علمت أن الدموي المفسد ما له دم سائل وعلى هذا ينبغي تقييد العلق والقراد هنا بالكبير
الصغير لا ينقض الوضوء كما ترينبغي أن لا يفسد الماء ايضا اعدم السيلان (قوله وعلق) كذا في اكثر النسخ
وفي بعضها وحلم وهي الصواب الموافقة لعبارة المجتبى وهو جمع حيلة بالتحريك وفي النهر عن المحط الحيلة ثلاثة
أنواع قراد وحناة وحلم فالقراد أصغرها والحناة أوسطها والحيلة أكبرها وله دم سائل اه وذكر في القاموس
انها تطلق على الصغير وعلى الكبير من الاضداد وعلى دودة تنقع في جلد الشاة فأذا دبغ وهي موضعها (قوله
دود القز) اي الذي يتولد منه الحرير (قوله وماؤه) يحتمل أن يكون المراد به ما يوجد فيها ملك منه قبل
ادراكه وهو شبهة بالبن والذى يغلى فيه عند حله حريرا وعندى أن المراد الاول لما في الصيرفة لوطي دود القز
فأصاب ثوبه أكثر من قدر الدرهم تجوز صلاته معه اه من شرح ابن النخعة (قوله وبرزه) اي يبيضه الذي
فيه الدود (قوله وخرؤه) لم يجز بطهارته في الوهبانية بل قال وفي خرء دود القز خلف ومثله في شرحها
(قوله كدودة الخ) فانها طاهرة ولو خرجت من الدبر والنقض انما هو لما عليها لا لذاتها ط وقد منا قولا
بنجاستها وعلى الاول فاذا وقعت في الماء لا ينجس لكن لو بعد غسلها كما قيده في البرازية في القنينة من انه ينجس

(ويجوز) رفع الحدث (بما ذكر
وان مات فيه) أي الماء ولو قليلا
(غير دموي كزنبور) وعقرب وبق
أي بعوض وقيل بن الخشب
وفي المجتبى الاصح في علق مص
الدم انه يفسد ومنه يعلم حكم بق
وقراد وعلق وفي الوهبانية دود
القز وماؤه وبرزه وخرؤه طاهر
كدودة متولدة من نجاسة

(كسب وسرطان) وضدع الاريا
لهدم سائل وهو مالا ستره له بين
اصابعه فيفسد في الاصح كحبة برية
ان لها دم والا (وكذا) الحكم
(لومات) ما ذكر (خارجته وألقى فيه)
في الاصح فلو تفتت فيه فهو وضدع
جاء الوضوء به لا شر به لحرمته
(وبنفس) الماء القليل (بمرت مائي)
معاش برى مولد) في الاصح (كبط
وأوز) وحكم سائر المائعات كالماء في
الاصح حتى لو وقع بول في عصير عشر
في عشر لم يفسد ولرسال دم رجلاه مع
العصير لا ينجس خلافا لمحمد ذكره
الشعبي وغيره (وبغيره أحد أوصافه)
من لون او طعم او ريح (بنفس) الكثير
ولو جازبا اجاعا أما القليل فينجس
وان لم يتغير خلافا للمالك (لا لو تغير
ب) طول (مكث) فلو علم تنقه بنجاسة
لم يجز ولو شك فالاصل الطهارة
والتوضي من الحوض افضل من
النهر ونحو المعتزلة

٢ مطالب
حكم سائر المائعات كالماء في الاصح

٣ قوله فهو عطف على قوله وبنفس
لا على الخ وجهه أن قوله بطول
مكث متعلق بقوله تغير وتغير فعل
وعوت الباء فيه متعاقبة بقوله
ينجس فعمول بنجس في الحقيقة
هو موت الجمر ووصول اليه الفعل
بواسطة الباء فلو جعل قوله لو تغير
معمولا ليجنس المذكور لم عطفه
على معموله وهو موت الجمر وفيلزم
تسلط الباء عليه ولا تدخل الباء
على غير الاسماء اللهم الا أن يتبع
نطقه على الباء ومجروها منه

٤ مطالب
في أن التوضي من الجوض افضل
نحو المعتزلة وبيان الجزء الذي
لا يتجزأ

محمول على ما قبل الغسل (قوله وما في المولد) عطف على قوله غير موسى أي ما يكون تولده ومشواه في الماء
سواء كانت له نفس سائلة أو لا في ظاهر الرواية بجر عن السراج أي لأن ذلك ليس بدم حقيقة وعرف في الخلاصة
المائي بما لو استخرج من الماء يموت من ساعته وان كان يعيش فهو مائي وبرى تجل بين المائي والبرى قسم آخر
وهو ما يكون مائيا وبرى لاكن لم يذكره حكما على حدة والصحيح انه ملحق بالمائي لعدم الدموية شرح المنية اقول
والمراد بهذا القسم الاخر ما يكون تولده في الماء ولا يموت من ساعته لو اخرج منه كالسرطان والضفدع
بخلاف ما تولد في البر ويعيش في الماء كالبط والاوز كما يأتي (قوله ولو كذب الماء وخنزيره) أي بالاجماع
خلاصة وكأنه لم يعتبر القول الضعيف المحكي في المعراج افاده في البحر (قوله كسبك) أي بسائر أنواعه
ولو طافيا خلافا للطحاوي كما في النهر (قوله وسرطان) بالتحريك ومنافعه كثيرة بسطها في القاموس
(قوله وضدع) كزبرج وجعفر وجندب ودرهم وهذا اقل أو مرودود قاموس (قوله فيفسد في الاصح) وعليه
نما جزم به في الهداية من عدم الانسداد بالضدع البرى وصححه في السراج محمول على ما لا دم له سائل كما في البحر
والنهر عن الحلية (قوله كحبة برية) أما المائية فلا تنفسد مطلقا كما علم مما مر وكالحية البرية الورقة لو كبرت لها
دم سائل منية (قوله والا) أي وان لم يكن للضفدع البرية والحية البرية دم سائل فلا يفسد (قوله ما ذكر)
أي من مائي المولد وغيره الدموي ط (قوله لحرمته) لانه قد صارت أجزاء في الماء فيكره الشرب تحريما
كما في البحر (قوله القليل) أما الكثير فيأتي حكمه بعد (قوله في الاصح) أي من الروايتين لأن له نفسا
سائلة واتفقت الروايات على الانسداد في غير الماء كذا في شرح الجامع لقاضي خان ثماني المجتبى من تصحيح عدم
الانسداد به غير ظاهر نهر (قوله كبط وأوز) فستر في القاموس كلا منهما بالانحراف مما مر اذ فان والاوز بكسر
فتفتح وزاى مشددة وقد تحذف الهمزة (قوله وحكم سائر المائعات الخ) فكل ما لا يفسد الماء لا يفسد غير الماء
وهو الاصح محيط وتحفة والاشبه بالفتحة بدائع اه بحر وفيه من موضع آخر وسائر المائعات كالماء في المائدة
والكثرة يعني كل مقدار ولو كان ماء تجس فاذا كان غير بنجس اه ومثله في الفتح (قوله في عصير) أي
في حوض فيه عصير ط (قوله لم يفسد) أي ما لم يظهر اثر النجاسة (قوله مع العصير) أي والعصير بسبيل
ولم يظهر فيه اثر الدم كما في المنية عن المحيط (قوله لا ينجس) أي ويحل شربه لانه جعل في حكم الماء
فتستهلك فيه النجاسة بخلاف مسألة الضفدع المتقدمة تأمل (قوله خلافا لمحمد) أفاد أن هذا قول أبي
حنيفة وأبي يوسف وبه جرح في المنية (قوله وبغير) عطف على قوله يموت مائي المتعلق بقوله قبله وبنفس
وقوله بنجس جار ومجرور متعلق بقوله تغير وقوله الكثير فاعل بنجس الذي تعلق به قوله يتغير وقد بالكثير اصلاحا
إعارة المنزلان الكلام في القليل ولا يصح ارادته هنا ويوجد في بعض النسخ بنجس الكثير بصيغة المضارع وهو
تحريف وكان المحشين لم تمنع لهم نسخة صحيحة فاعتروا على ما رآوا فافهم (قوله خلافا للمالك) فان ما هو قليل
عندنا لا ينجس عنده ما لم يتغير والقليل عنده ما تغير والكثير بجللانه وعند الشافعي الكثير ما بلغ القلوتين
والقليل ما دونه وأما عندنا فسيما في الفرق بينهما والادلة مبسطة في البحر (قوله لا لو تغير الخ) أي لا ينجس
لو تغير فهو عطف على قوله وبنجس لا على قوله يموت فتأمل بمعنا (قوله فلو علم الخ) صرح به لزيادة التوضيح
واذا فيه ودخل تحت قول المصنف وبغيره أحد أوصافه بنجس (قوله ولو شك الخ) أي ولا يلزم السؤال
بحر وفيه عن المبتغي بالغبين وبرؤية آثار أقدام الوحوش عند الماء القليل لا يتوضأ به ولو مر سبعا بالركبة وغلب
على ظنه شربه منها تجس والا فلا اه وينبغي حمل الاقل على ما اذا غلب على ظنه أن الوحوش شربت منه
بدليل الفرع الثاني والافتقار للشك لا يمنع لما في الاصل انه يتوضأ من الحوض الذي يحاف قدرا ولا يثقته وينبغي
حمل التيقن المذكور على غلبة الظن والخوف على الشك او الوهم كما لا يخفى اه (قوله والتوضي من الحوض
افضل الخ) أي لأن المعتزلة لا يجيزونه من الحياض فمرغهم بالوضوء منها قال في الفتح وهذا التماس في الفضيلة
اهذا المعارض في مكان لا يتحقق يكون النهر أفضل اه بقي الكلام في وجه منع المعتزلة ذلك في المعراج قيل
مسألة الحوض بناء على الجزء الذي لا يتجزأ فانه عند أهل البسنة موجود في الخارج فتصل أجزاء النجاسة
الى جزء لا يمكن تجزئته فيكون باقي الحوض طاهرا وعند المعتزلة والفلاسفة هو معدوم فيكون كل الماء مجاورا
للنجاسة فيكون الحوض نجسا عندهم وفي هذا التقرر ينظر اه اقول وتوضيح ذلك أن الجزء الذي لا يتجزأ

عبارة عن الجوهر الفرد الذي لا يقبل الانقسام اصلا وهو ما تألف الاجسام من أفرادها بانضمام بعضها الى بعض وهو ثابت عند أهل السنة فكل جسم يتألف بالانقسام اليه فاذا وقعت في الحوض الكبريت نجاسة وفرضنا انقسامها الى أجزاء لا يتجزأ وقابلها من الماء الطاهر مثلها يبقى الرائد عليها طاهرا فلا يتحكم على الماء كله بالنجاسة وعند الفلاسفة هو معدوم بمعنى أن كل جسم قابل لانقسامات غير متناهية فكل جزء من النجاسة قابل للقسمة وكذا الماء الطاهر فلا يوجد جزء من الطاهر الا ويقابل جزء من النجاسة لعدم تنافي القسمة فتصل أجزاء النجاسة بجميع أجزاء الماء الطاهر فيحكم عليه كله بأنه نجس ولعل وجه النظر في هذا التقرير انه لو كانت المسألة مبنية على ذلك لزم أن لا يتحكم بنجاسة ما دون عشر في عشر أيضا الا اذا غلبت النجاسة عليه او ساوته ابقاء الرائد على الطهارة فلا يتحكم على الكل بالنجاسة وأيضا فالاعتبار بالنجاسة مبنية على خلاف المعقدم من طهارة الماء المستعمل على أن المشهور وأن الخلاف في مسألة الجزء الذي لا يتجزأ بين المسلمين وحكماء الفلاسفة فتفاه الفلاسفة وثبوا عليه قدم العالم وعدم خسر الاجساد وغير ذلك من انواع الاتحاد واثبتته المسلمون لرذالة ذلك لان مادة العالم اذا تناحت بالانقسام اليه يكون ذلك الجزء حادثا محتاجا الى موجود وهو الله تعالى كما بين ذلك في محله وأما المعتزلة فلم يخافوا اهل السنة في شيء من ذلك ولا للكفر واقطعوا مع انهم من اهل قبلتنا ومقلدون في الفروع لمذهبا فالاولى ما قيل من بناء المسألة على أن الماء يتنجس عندهم بالمجاورة وعندنا لا بل بالسريان وذلك يعلم بظهور أثره فافيه فإلم يظهر لايحكم بالنجاسة بناء على أن المستعمل نجس هذا ما ظهر لي في تقرير هذا المحل فاعتمه فانك لا تكاد تجد موضحا كذلك في غير هذا الكتاب والله اعلم بالصواب (قوله بماء) بالماء والتنوين (قوله خالطه طاهر جامد) اي بدون طبع كما مر وبأنى (قوله مطلقا) اي سواء كان الخاطا من جنس الارض كالتراب او قصد بخالطه التنظيف كالاشنان والصابون او يكون شيئا آخر كالزعفران عند الامام مخ (قوله كاشنان) بالضم والكسر قاموس (قوله لم يجز) لان اسم الماء زال عنه نظير البسطة كما قد مناه (قوله وان غير كل اوصافه) لان المنقول عن الاساتذة انهم كانوا يتوضؤون من الحياض التي تقع فيها الاوراق مع تغير كل الاوصاف من غير تكثير نهر عن النهاية (قوله في الاصح) مقابله ما قيل انه ان ظهر لون الاوراق في الكف لا يتوضأ به لكن يشرب والتقييد بالكف اشارة الى كثرة التغير لان الماء قد يرى في محله متغيرا لونه لكن لو رفع منه شخص في كفه لا يراه متغيرا تأمل (قوله لما مر) أي في قوله فلو جامد افيختانه ما لم يزل الاسم (قوله وقعت فيه نجاسة) يشمل المربة كالخيفة ويأتي قريبا عماه (قوله عرفا) تميز او منصوب بنزع الخافض أي بعد من جهة العرف او في العرف تأمل (قوله والاول اظهر) أي وأصح كافي البحر والنهر له عليه على العرف ولجريانه على قاعدة الامام من النظر الى المبتلين ط لكن استشكل بأنه لا يتعين اصله تعدده واختلافه بتعدد العادين واختلافهم (قوله والثاني اشهر) لوقوعه في كثير من الكتب حتى المتون وقال صدر الشريعة وسعته ابن الكمال انه الحد الذي ليس في دركه حرج لكن قد علمت أن الاول اصح والعرف الآن انه متى كان الماء داخلا من جانب وخارجا من جانب آخر يسمى جاريا وان قل الداخل وبه يظهر الحكم في برك المساجد ومغسل الحمام مع انه لا يذهب بتبته والله أعلم (قوله في الاصح) نقل تصحيحه في البحر عن السراج الوهاج وعن شرح الهداية للسراج الهندي وقواه بعد ما نقل عن الفتح اختيار خلافه اقول ويزيده قوة ايضا ما مر من انه لو سال دم رجله مع العصير لا نجس خلافا لمحمد وفي الخزانة انا ان ماء احدهما طاهر والاخر نجس فصبا من مكان عال فاخطا في الهواء ثم نزل طهر كذا ولو أجرى ماء الاناءين في الارض صار بمنزلة ماء جار اه ونحوه في الخلاصة ونظم المسألة المصنف في منظومته تحفة الاقران وفي الذخيرة لو اصاب الارض نجاسة فصب عليها الماء جري قدر ذراع طهرت الارض والماء طاهر بمنزلة الماء الجاري ولو اصابها المطر وجري عليها طهرت ولو كان قليلا لم يجز فلا (قوله فلو سئل الخ) تفريع على الاصح وتأيد له واعلم أن هذه المسائل مبنية على القول بنجاسة الماء المستعمل وكذا انظارها كما صرح به في الفتح والبحر والخلة وغيرها فالتفريع صحيح لانه حينئذ من جنس وقوع النجاسة في الماء الجاري فافهم (قوله وكذا لو حفر نهر الخ) أي وأجرى الماء في ذلك النهر وتوضأ به حال جريانه فاجتمع الماء في مكان فحفر رجل آخر تهر من ذلك المكان وأجرى الماء فيه وتوضأ به حال جريانه فاجتمع في مكان آخر ففعل ثالث كذلك جاز وضوء الكل اذا كان بين المكانين مسافة وان قلت ذكره في المحيط

الجزء الذي لا يتجزأ جوهر ذو وضع لا يقبل الانقسام اصلا لا بحسب الخارج ولا بحسب الوهم او الفرض العقل تتألف الاجسام من أفرادها بانضمام بعضها الى بعض اد تعريفات السيد اه منه

(وكذا يجوز بماء خالطه طاهر جامد) مطلقا (كاشنان ورعفران) لكن في البحر عن القصة ان امكن الصبغ به لم يجز كبيد عر (وفا كهة وورق شجر) وان غير كل اوصافه (في الاصح ان بقيت رفته) أي واسمه لما مر (و) يجوز (بجار وقعت فيه نجاسة و) الجارى (هو ما يعتد جاريا) عرفا وقيل ما يذهب بتبته والاول اظهر والثاني اشهر (وان) وصلية (لم يكن جريانه يمدد) في الاصح فلو سئل النهر من فوق فتوضأ رجل بما يجري بالمدد جاز لانه جار وكذا لو حفر نهر من حوض صغرا وصب رفقة الماء في طرف ميزاب وتوضأ فيه وعند طرفه الاخر اناه يجمع فيه الماء جاز توضئه به ثانيا

مطلب

الاصح انه لا يشترط في الجريان المدد

وغيره وحده ذلك أن لا يستقل الماء المستعمل الا في موضع جريان الماء فيكون تابعاً للجاري خارجاً من حكم الاستعمال وتقامه في شرح المنية (قوله ونم) الواو داخلة على محذوف معطوف عليه يتم فلم يدخل حرف العطف على مثله أي وجاز توضيحه ثالثاً رابعاً وخامساً سادساً والقصدا للتكثير ط (قوله أي يعلم) فسرده به لينهل الطعم واللون ايضاً ح (قوله اثره) الاولى اثرها أي النجاسة لكنه ذكر ضميرها لتأويلها بالواقع وفي شرح هدية ابن العماد سيدي عبد الغني الظاهر أن المراتب بهذه الاوصاف اوصاف النجاسة لا الشيء المتنجس كما في الورد داخل مثلاً فلو صب في ماء جارٍ يعتبر أثر النجاسة التي فيه لا اثره نفسه لطهارة الماء منع بالغسل الى أن قال ولم أر من يبه عليه وهو ممتنع فاحتفظه (قوله فلو فيه جيفة الخ) اشار الى ما قد سنا من شمول النجاسة المرئية وغيره فيعتبر ظهور الاثر في كل منهما (قوله من اسفله) أي اسفل المكان الذي وقعت فيه الجيفة او البول ط (قوله في الجربة) بالفتح اسم للجربة أي الدفعة الواحدة وأما بالكسر فذكر في القاموس انها مصدر وهو غير مناسب هنا لان الاثر يظهر في العين لا في الحدث فافهم (قوله ظاهره بعم الجيفة وغيرها) أي ظاهر اطلاق المصنف النجاسة كغيره من المتون وهذا يغني عنه ما قبله فالاولى حذفه والاقتصار على ما بعده (قوله وهو ما رجحه السكال الخ) وأيدته بليدة السلامة ابن امرحاج في الحلية وكذا ايده سيدي عبد الغني بما في عمدة المفتي من أن الماء الجاري يطهر بعضه بعضاً وبما في الفتح وغيره من أن الماء النجس اذا دخل على ماء الحوض الكبير لا ينجسه ولو كان غالباً على ماء الحوض قال فالجاري بالاولى وتقامه في شرحه (قوله وقيل الخ) الاول قول ابي يوسف وهذا قولهما كما في السراج ومشي عليه في المنية وقوا شارحها الحلبي وأجاب عما في الفتح وفي الجربة أنه الاوجه وهو المذكور في اكثر الكتب وصححه صاحب الهداية في التجنيس لليقين بوجود النجاسة فيه بخلاف غير المرئية لانه اذا لم يظهر أثرها علم أن الماء ذهب بعينها وأيدته العلامة نوح افندي واعترض على ما في النهر وأطال الكلام وأوضح المرام والحاصل انها قولان صحيحان ثانياً ما حوط كما قال الشارح قال في المنية وعلى هذا ماء المطر اذا جرى في المزاب وعلى السطح عذرات فالماء طاهر وان كانت العذرة عند المزاب او كان الماء كله اوصفه او اكثره يلاقي العذرة فهو نجس والافطاهر الله وعلى ما رجحه السكال قال في الحلية ينبغي أن لا يعتبر في مسألة السطح سوى تغير أحد الاوصاف اه اقول وعلى هذا الخلاف ما في ديوان من انها المساقط التي تجري بالنجاسات وترسب فيها الكهفي التي اريظها في اثر النجاسة وتعتبر ولا كلام في نجاستها حينئذ وأما في الليل فانه يزول تغيرها فيجري فيه الخلاف المذكور لجريان الماء فيها فوق النجاسة قال في خزائن الفتاوى ولو كان جميع بطن النهر نجساً فان كان الماء كثيراً لا يرى ما تحته فهو طاهر والا فلا وفي المتن قال بعض المشايخ الماء طاهر وان قل اذا كان جارياً اه (تنبيه مهم) قد اعتيد في بلادنا انقاء زبل الدواب في مجاري الماء الى البيوت لست خال تلك المجاري المسماة بالقساطل فيرسب فيها الزبل ويجري الماء فوقه وهو مثل مسألة الجيفة وفي ذلك حرج عظيم اذا قلنا بالنجاسة والخارج منه نوع بالنقص وقد تعترض لهذه المسألة العلامة الشيخ عبد الرحمن العمادي مفتي دمشق في كتابه هدية ابن العماد واستأنس لها ببعض فروع وبالقاعدة بالمشهورة من ان المشقة تجلب التيسير وبما قرعوا عليها كما ذكره في الاشياء وقد أطال الكلام سيدي عبد الغني النابلسي في شرحه على هذه المسألة بما حاصره لانه اذا رسب الزبل في القساطل ولم يظهر أثره فالماء طاهر واذا وصل الى الحياض في البيوت متغيراً ونزل في حوض صغيراً وكبيراً فهو نجس وان زال تغيره بنفسه لان الماء النجس لا يظهر بتغيره بنفسه الا اذا جرى بعد ذلك بماء صاف فانه حينئذ يظهر فاذا انقطع الجريان بعد ذلك فان كان الحوض صغيراً والزبل راسب في اسفله نجس ما لم يصير الزبل حجة وهي الطين الاسود فانه اذا جرى بعد ذلك بماء صاف ثم انقطع لا ينجس وهذا كانه بناء على نجاسة الزبل عندنا وعن زفر روث ما يؤكل لحمه طاهر وفي المبني بالعين المجبة الارواث كلها نجسة الارواية عن محمد أن طاهره تلبلوى وفي هذه الرواية توسعة لرباب الدواب فقلنا بل هو عن التلطيخ بالارواث والاختفاء فتخفف هذه الرواية اه كلام المبني واذا قلنا بذلك هنا لا يعدل لان الضرورة داعية الى ذلك كما اقتوا بتول محمد بطهارة الماء المستعمل للضرورة ونحو ذلك وفي شرح العباب لابن حجر بناء على قول الامام الشافعي اذا ضاق الامر اتسع انه لا يضر تغير أنهر الشام بما فيها من الزبل ولو قلنا لانه لا يمكن جريها المظفر اليه الناس الاية اه وظاهره أن المعفو عنه عند اثر الزبل لا عينه اه ما في شرح الهدية للخصاص ومخدا

ونحوه وتقامه في الجربة (ان لم ير) أي يعلم (اثره) فلو فيه جيفة او بال فيه وبل قوضاً آخر من اسفله جاز ما لم يري الجربة أثره (وهو) اما طعم (اولون اوريج) ظاهره بعم الجيفة وغيرها وهو ما رجحه السكال وقال تلذذه فاسم انه المختار وقوا في النهر وأقره المصنف وفي التهذيب ستاتي عن المفطرات عن النصاب وعليه الفتوى وقيل ان جرى عليه انصفه فاكثرت لم يجز وهو أحوط

تنبيه مهم في طرح الزبل في القساطل

أقول ولا ينبغي أن الضرورة داعية إلى العنوع العين أيضا فان كثيرا من الغلات البعيدة عن الماء في بلادنا يكون
 ماؤها قديلا وفي أغلب الاوقات يستحب الماء عين الزبل ويرسب في أسفل الحياتر وكتبت وما ينقص الحوض
 بالاستعمال منه اربعة قطع الماء عنه فلا يقي جارا ولا لاجبا عنه كرى الانهر وانقطاع الماء بالكثبة ايا ما قاذموا
 من الانتفاع من الحياتر لما فيه من الزبل يلزم المخرج الشديد كما هو مشاهد فاحتياجهم الى التوسعة اشد
 من احتياج ارباب الدواب وقد قال في شرح المنية المعلوم من قواعدا يتنا التسهيل في مواضع الضرورة
 والبلوى العساسة كما في مسألة آثار انفلات ونحوها اهـ أى كالعنوع نجاسة المذخور وعن طين النارع
 الغالب عليه النجاسة وغير ذلك نعم في بعض الاوقات يزداد التغيير فيزل الماء الى الحوض اخضر وفيه عين
 الزبل فينجس الحوض لصغيره وان كان جاريا لان جريانه بما ينجس ولا ضرورة الى الاستعمال منه في تلك الحالة
 فينتظر صفاءه ثم يعنى غافى القساطل وما في أسفل الحوض لما علمت من الضرورة ومن أن المشتة تجلب التيسير
 ومن انه اذا شاق الامر اتسع والله تعالى أعلم (قوله وأخذوا بالجارى حوض الحمام) أى فى انه لا ينجس
 الا بغيره وراز النجاسة اقول وكذا حوض غير الحمام لانه في التنظيرية ذكر هذا الحكم في حوض اقل من عشر
 في عشر ثم قال وكذلك حوض الحمام اهـ فليحفظ (قوله والغرف متدارك) جملة حلية أى متابع وتفسيره
 كما في البحر وغيره أن لا يسكن وجهه الماء فيما بين الغرفتين (قوله ويخرج من آخر) أى نفسه او بغيره لما
 في التائريانية لو كان يدخل الماء ولا يخرج منه لكن فيه انسان يقتل ويخرج الماء باغذاله من الجانب الآخر
 متداركا لا ينجس اهـ ثم ان كلامهم ظاهره أن الخروج من اعلا فلو كان يخرج من قف في أسفل الحوض
 لا بعد جاري لان العبرة لوجه الماء بدليل اعتبارهم في الحوض الطول والعرض لا العرض واعتبارهم الكثرة والقلة
 في اعلا فقط كما سجد كره الشارح وفي المنية اذا كان الماء يجري ضعيفا ينبغي أن يتوضأ على الوقار حتى يترفعه
 الماء المستعمل ولم أرا المسألة صريحا نعم رأيت في شرح سيدي عبد الغنى في مسألة خزانة الحمام التي اخبر
 أبو يوسف برؤية فأرد فيها قال فيه اشارة الى أن ماء الخزانة اذا كان يدخل من اعلاها ويخرج من انبوب
 في أسفلها فليس بجار اهـ وفي شرح المنية يظهر الحوض بمجرد ما يدخل الماء من الانبوب ويفيض من الحوض
 وهو المختار انهم يتيقن بقاء النجاسة فيه وصيرورته جاريا اهـ وظاهر التعليق الاكتفاء بالخروج من الاسفل
 لكنه خلاف قوله ويفيض فتأمل وراجع (قوله مطلقا) أى سواء كان اربعين اربع او اكد وقيل لولا كذا
 ينجس لان الماء المستعمل يستقر فيه الا أن يتوضأ في موضع الدخول والخروج كفى المنية وظاهر الاطلاق
 أيضا انه اذا علم عدم خروج الماء المستعمل لضعف الجرى لا يضر وليس كذلك لما في المنية عن الخاتمة والاصح
 أن هذا التقدير غير لازم فان خرج الماء المستعمل من ساعته لكثرة الماء وقوته يجوز والافلا اهـ وأقره
 الشارح ان زاد في الخلية قوله ولا شك انه حسن لكن قال في التائريانية بعدما مر وحكى عن الخلوفاي انه قال
 ان كان يتحرك الماء من جريانه يجوز وأجاب ركن الاسلام السعدى بان يجوز مطلقا لانه ماء جار و الجارى يجوز
 التوضي به وعليه التوى اهـ ثم هذا كما في الخلية مبنى على نجاسة الماء المستعمل وأما على الاصح المختار
 فيجوز الرضوء ما لم يعلب على ثلثه أن ما يترفعه او نصفه فصاعدا ماء مستعمل اهـ اقول لكن اذا وقع فيه نجاسة
 حقيقة كان التفرع على حاله (قوله وكعين الخ) يفتى عنه الاطلاق السابق كما افاده ح (قوله ينبع
 الماء منه) أى من العين وذكر التميز باعتبار المكان (قوله معزلة التهمة) فيه أن عبارة التيمس تاتي كما
 في الزاهد وغيره (قوله وكذا يجوز) أى رفع الحدث (قوله براكد) الركود الكون والنبات قاموس
 (قوله أى وقع فيه نجس الخ) شمل ما لو كان النجس غائبا ولا قال في الخلاصة الماء النجس اذا دخل الحوض
 الكبير لا ينجس الحوض وان كان الماء النجس غاليا على ماء الحوض لانه كلما اتصل الماء بالحوض صار ماء
 الحوض غاليا عليه اهـ (قوله لم يرأره) أى من طعم اولون او ربح وهذا التيمس لا يذمته وان لم يذم كفى كثير
 من المسائل الآتية فلا تغفل عنه وقد سألنا أن المراد من الاثر أثر النجاسة نفسها دون ما خالطها كحل ونحوه
 (قوله به يفتى) أى بعدم الفرق بين المرئية وغيره عزاد في البحر الى شرح المنية عن النصاب وأراد شرح المنية
 الخلية لابن امير حاج وقد ذكر عبارة النصاب في مسألة الماء الجارى لانه على انه يشكل عليه ما في شرح المنية
 خلطى عن الخلاصة انه في المرئية ينجس موضع الرقوع بالايجاع وأما في غير ذلك فقليل لا اهـ ومثله

طلب

لودخل الماء من اعلى الحوض وخرج
 من اسفله فليس بجار

وأخذوا بالجارى حوض الحمام
 لوالاء نازلا والغرف متدارك
 كحوض صغير يدخله الماء من جانب
 ويخرج من آخر يجوز التوضي
 من كل الجوانب مطلقا به يفتى
 وكعين هي خمس في خمس ينبع
 الماء منه به يفتى قيس تاني
 معزيا للثقة (وكذا) يجوز
 (براكد) كثير (كذلك) أى وقع
 فيه نجس لم يرأره ولو في موضع
 وقوع المرئية به يفتى بحر

في الحلية وكذا في البدائع لكن عبر بظاهر الرواية بدل الاجماع قال وسعدا أن يترك من موضع النجاسة قدر
الحوض الصغير ثم يتوضأ اه وقد روي في الكفاية بأربعة اذرع في مثلها وقيل يتحزى فان وقع تحزبه أن النجاسة
لم تخلص الى هذا الموضع فوضأ منه قال في الحلية قلت وهو الاصح اه وكذا جزم في النجاسة بتنجس موضع
المرئية بلا تزل خلاف ثم نقل القولين في غير المرئية وصح في الميسر او لهما وصح في البدائع وغيرها ثانياً هما
نعم قال في الخرائن والفتاوى على عدم التجسس مطلقاً الا بالغير بلا فرق بين المرئية وغيرها لعدم البلوى حتى
قالوا يجوز الوضوء من موضع الاستنجاء قبل التحرك كما في المعراج عن المجتبى اه وقال في الفتح وعن ابي يوسف
أنه كالجاري لا يتجسس الا بالغير وهو الذي ينبغي تصحيحه فينبغي عدم الفرق بين المرئية وغيرها لان الدليل
انما يقتضي عند الكثرة عدم التجسس الا بالغير من غير فصل اه فقد ظهر أن ما ذكره الشارح مبني على ظاهر
هذه الرواية عن ابي يوسف حيث جعله كالجاري وقد منعنا أنه اعتبر في الجاري ظهور الاثر مطلقاً وأنه ظاهر
المتون وكذا قال في الكثرهنا وهو كالجاري ومثله في المتق وظاهره اختيار هذه الرواية فلذا اختارها في الفتح
واستحسن في الحلية لموافقته لما مر عنه في الجاري قال ويشهد له ما في سنن ابن ماجه عن جابر رضي الله عنه
قال انتهيت الى غدير فاذا فيه جاريت فكففتنا عنه حتى اتينى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان الماء
لا ينسب شيء فاستقينا وأرونا وحلنا اه وهذا وارد على نقل الاجماع السابق والله اعلم (قوله في مقدار
الراكد) يعني عنه قول المصنف في المتعلق بالمعتبر فالاولى ذكره بعده تفسير المرجع الضمير (قوله اكبر رأى
المبتلي به) أي غلبة ظنه لانها في حكم اليقين والاولى حذف اكبر لظهور التفصيل بعده ط (قوله والا لا)
صادق بما اذا غلب على ظنه الخلو او اشتبه عليه الامر ان يكن الثاني عمره اذ لما في التارخانية واذا اشتبه
الخلوص فهو كما اذا لم يخلص اه قافهم (قوله واليه رجع محمد) أي بعده ما قال بتقديره بعشر في عشر
ثم قال لا وقت شياً كما نقله الايعة الثقات عنه بحر (قوله وهو الاصح) زاد في الفتح وهو الاصح باصل ابي
حيفة اعني عدم التحكم بتقدير فيما لم يرد فيه تقدير شرعي والتفويض فيه الى رأى المبتلي بناء على عدم صحة
ثبوت تقديره شرعاً اه وأما تقديره بالفتن كما قاله الشافعي فحديثه غير ثابت كما قاله ابن المديني وضعفه الحافظ
ابن عبد البر وغيره وأطال الكلام عليه في الفتح والبحر وغيرهما من المطولات (قوله وحقق في البحر أنه
المذهب) أي المروى عن ائمتنا الثلاثة وأكثر من النقول الصريحة في ذلك أي في أن ظاهر الرواية عن ائمتنا
الثلاثة تفويض الخلو الى رأى المبتلي به بلا تقدير بشئ ثم قال وعلى تقدير عدم رجوع محمد عن تقديره بعشر
في عشر لا يستلزم تقديره الا في نظره وهو لا يلزم غيره لانه لما وجب كونه ما استكثره المبتلي فاستكثرنا واحداً
لا يلزم غيره بل يختلف باختلاف ما يقع في قلب كل وليس هذا من الصور التي يجب فيها على العاقل تقليد
المجتهد ذكره الكمال اه اقول لكن ذكر في الهداية وغيرها أن الغدير العظيم لا يتحرك احد طرفيه بتحريك
الطرف الآخر وفي المعراج انه ظاهر المذهب وفي الزيلعي قيل يعتبر بالتحريك وقيل بالمساحة وظاهر المذهب
الاول وهو قول المتقدمين حتى قال في البدائع والمحيط اتفقت الرواية عن اصحابنا المتقدمين أنه يعتبر بالتحريك
وهو أن يرتفع ويختفض من ساعته لا بعد المكث ولا يعتبر اصل الحركة وفي التارخانية أنه المروى عن ائمتنا
الثلاثة في الكتب المشهورة اه وهل المعتبر حركة الغسل أو الوضوء أو اليد روايات ثانياً اصح لانه الوسط كما في
المحيط والحاوي القدسي وتما في الحلية وغيرها ولا ينبغي عليك أن اعتبار الخلو بغلبة الظن بلا تقدير بشئ
مخالف في الظاهر لا اعتبار بالتحريك لان غلبة الظن امر باطنى يختلف باختلاف الظانين وتحرك الطرف الآخر
أمر حسى مشاهد لا يختلف مع أن كلا منهما قول عن ائمتنا الثلاثة في ظاهر الرواية ولم أر من تكلم على ذلك
ويظهر لي التوفيق بأن المراد غلبة الظن بأنه لو تحرك لوصل الى الجانب الآخر اذ لم يوجد التحريك بالفعل فليأمل
(قوله ورد الخ) حاصله أن صدر الشريعة بنى تقديره بالعشر على اصل وهو قوله صلى الله عليه وسلم من حفر
بئر فله حوله اربعون ذراعاً فيكون له حريمها من كل جانب عشرة فيضع غيره من حفر بئر في حريمه الثلاثين
الماء اليها ينقص ماء الاولى وينع أيضاً من حفر بالوعة فيه ثلاثون الى البئر ولا يمنع فيما وراء الحرم
وهو عشر في عشر قال فعلم أن الشرع اعتبر العشر في العشر في عدم سرابه النجاسة ورد في البحر بأن الصحيح في
الحريم انه اربعون من كل جانب وبأن قوام الارض أضعاف قوام الماء فقياسه عليه في عدم السراية

(والمعتبر) في مقدار الراكد
(اكبر رأى المبتلي به فيه فان غلب
على ظنه عدم خلوص) أي وصول
(النجاسة الى الجانب الآخر جاز
والالا) هذا ظاهر الرواية عن
الامام واليه رجع محمد وهو الاصح
كما في الغاية وغيرها وحقق في البحر
أنه المذهب وبه يعمل وأن التقدير
يعشر في عشر لا يرجع الى اصل
يعتمد عليه وروما اجاب به صدر
الشريعة

غير مستقيم وبأن الخشيار إنما تدعى بالعمدين البئر والمبالغة فتكون التماسية وهو يحتمل بمبالغة الأرض
وربما نوتها (قوله لا يستقيم في التماسية) قد تفرس لهذا في البحر أيضا ثم رده بأنه إنما يعمل بما صنع من
المذهب لا يقتوى المشايخ والوجه مع صاحب البحر وإذا أطلقت على كلامه ما جرمت بذلك إفاده ط
أقول وهو الذي حط عليه كلام الحق ابن الهمام وتليذه العلامة ابن أمير حاج لكن ذكر بعض الحشيين عن شيخ
الاسلام العلامة سعد الدين الديري في رسالته القول الرافي في حكم ماء النفاق أنه حقيق فيها ما اختاره
انصاف المتون من اعتبار العشر ورفعيه على من قال بخلافه رداً بلغة أو ورد نحو مائة تنقل ناطقة بالصواب إلى
أن قال شعر

وإذا كنت في المدارك غزرا * ثم ابصرت ما ذقنا لا تمارى

وإذا لم تر البهلال فسلم * لانس رأوه بالابصار

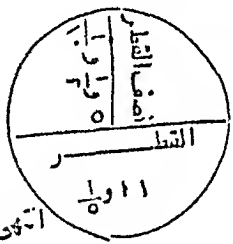
اه

ولا يخفى أن المتأخرين الذين اقتوا بالعشر كصاحب الهداية وقاضي خان وغيرهما من أهل الترجيح هم أعلم
بالمذهب منافقنا اتعاهم ويؤيده ما قدمه الشارح في رسم الفتى وأما نحن فعلمنا اتباع ما رجوه وما جحدوه كما
لو اقتونا في حياتهم (قوله أي في المربع الخ) أشار إلى أن المراد من اعتبار العشر في العشر ما يكون وجهه مائة
ذراع سواء كان مربعا وهو ما يكون لكل جانب من جوانبه عشرة ودور الماء أربعون ووجهه مائة
أو ثمان مائة أو مثلثا فان كلا من الدور والمثلث إذا كان على الوصف الذي ذكره الشارح يكون وجهه
مائة وإذا دبر يكون عشرة فافهم (قوله وفي الدور ستة وثلاثين) أي بأن يكون دور ستة وثلاثين
ذراعا وقطره أحد عشر ذراعا وخمس ذراع ومساحته أن تضرب نصف القطر وهو خمسة ونصف وعشر في نصف
الدور وهو ثمانية عشر يكون مائة ذراع وأربعة أنحاس ذراع اه سراج وما ذكره هو أحد أقوال خمسة وفي
الدرر عن الظهيرية هو الصحيح وخبره عن عليه عند الحساب والعلامة الشربلا في رسالة سماها الزهر النضر على
الحوض المستدير أوضح فيها البرهان المذكور مع رذقية الاقوال وتخلص ذلك في حاشيته على الدرر (قوله
وربما ونحسا) في بعض النسخ أو ونحسا بالواو وهي الأصوب بناء على الاختلاف في التعبير فان بعضهم كنوح
افندي عبر بالربع وبعضهم كالشربلا في رسالته عبر بالخمسة وهو الذي مشى عليه في السراج حيث قال فان
كان مثلثا فإنه يعتبر أن يكون كل جانب منه خمسة عشر ذراعا وخمس ذراع حتى تبلغ مساحته مائة ذراع بأن
تضرب أحد جوانبه في نفسه فاصح أخذت ثلثه وعشره فهو مساحته بسانه أن تضرب خمسة عشر ونحسا في
نفسه يكون مائتين واحد وثلاثين وجزأ من خمسة وعشرين جزأ من ذراع فثلثه على التقريب سبعة وسبعون
ذراعا وعشره على التقريب ثلاثة وعشرون فذلك مائة ذراع ونشئ قليل لا يبلغ عشر ذراع اه أقول وعلى
التعبير بالربع يبلغ ذلك النشئ القليل نحو ربع ذراع فالتعبير بالخمسة أولى كما لا يخفى فكان ينبغي للشارح الاقتصار
عليه فافهم (قوله بذراع الكرباس) بالكسر أي ثياب القطن ويأتي مقداره (تنبيه) لم يذ كر مقدار العمق
إشارة إلى أنه لا تقدير فيه في ظاهر الرواية وهو الصحيح بدائع وصح في الهداية أن يكون بحال لا ينحسر
بالاعتراف أي لا ينكشف وعليه الفتوى معراج وفي البحر الأول أوجه لما عرف من أصل أبي حنيفة اه
وقبل أربع أصابع مفتوحة وقيل ما بلغ الكعب وقيل شبر وقيل ذراع وقيل ذراعا قهستاني (قوله
لكنه يبلغ الخ) كأن يكون طوله خمسين وعرضه ذراعين مثلا فإنه لو ربع صار عشر في عشر (قوله جاز
تيسيرا) أي جاز الوضوء منه بناء على نجاسة الماء المستعمل أو المراد جاز وان وقعت فيه نجاسة وهذا أحد
قولين وهو اختار كما في الدرر عن عيون المذاهب والظهيرية وصححه في المحيط والاختيار وغيرهما واختار
في النسخ القول الآخر وصححه تليذه الشيخ قاسم لان مدار الكثرة على عدم خلوص النجاسة إلى الجانب الآخر
ولاشك في غلبة الخلو من جهة العرض ومثله لو كان له عمق بلاسعة أي بلا عرض ولا طول لان الاستعمال
من السطح لا من العمق وأجاب في البحر بأن هذا وإن كان الوجه إلا أنهم وسعوا الأمر على الناس وقالوا
بالنعم كما أشار إليه في التجنيس بقوله تيسيرا على المسلمين اه وعلاه بعضهم بأن اعتبار الطول لا ينحصر واعتبار
العرض ينحصر فيبقى طاعرا على أصله للشك في تحسه وتماه في حاشية نوح افندي وبه فارق ماله عمق بلاسعة
(قوله حتى يبلغ الأقل) أي وإذا بلغ الأقل فوقع فيه نجاسة تجبس كافي في النية وتشمل النجاسة الماء المستعمل

لكن في التمرؤات حذير بان
اعتبار النحر أضيق ولا سيما
في حق من لا رأى له من العوام
فلذا اقتص به المتأخرون للاعلام
أي في المربع بأربعين وفي الدور
بسته وثلاثين وفي المثلث من
كل جانب خمسة عشر وربعا
ونحسا بذراع الكرباس ولوله
طول لا عرض لكنه يبلغ عشرة
في عشر جاز تيسيرا ولو أعلاه
عشر أو أقل جاز حتى يبلغ
الأقل

(قوله وقطره الخ) القطر هو الخط
المار على المركز حتى ينتهي إلى
جانب المحيط ونصفه هو هذا القاطع
لنصفه بالمساحة بهذه الصورة

الدور ٣٦



انتهى منه

على القول بنباسته وإن قال في البحر وان نقص حتى صار أقل من عشرة في عشرة لا يتوضأ فيه ولكن يغتفر منه
وينوضأ اه أماعلى القول بظهوره فهي مسألة التوضي من الفساق وفيها الكلام المأثر فافهم ثم لو امتلا
بعد وقوع النجاسة بتي نجس أو قليل لا منية ووجه الثاني غير ظاهر حلية قال في شرح المنية فالخامس أن
الماء إذا نجس حال قلته لا يعود طاهراً بالكثرة وإن كان كثيراً قبل اتصاله بالنجاسة لا ينحس به ولو نقص بعد
تتوطأ فيه حتى صار قليلاً فالمعتبر قلته وكثرته وقت اتصاله بالنجاسة سواء وردت عليه أو ورد عليها هذا هو
المختار اه وقوله أو ورد عليها يشترى ما اختاره في الخلاصة والخاتمة من أن الماء إن دخل من مكان نجس أو
انصل بالنجاسة شيئاً فهو نجس وإن دخل من مكان طاهر واجتمع حتى صار عشرة في عشرة ثم انصل
بالنجاسة لا ينحس (قوله ولو بعكسه) بأن كان أعلاه لا يبلغ عشرة في عشرة وأسفله يبلغها (قوله حتى يبلغ العشر)
فإذا بلغها جاز وإن كان ما في أعلاه أكثر مما في أسفله أي مقداراً لا مساحة وفي البحر عن السراج الهندي أنه
الاشبه اه أقول وكأنهم لم يعتبروا حالة الوقوع هنا لأن ما في الأسفل في حكم حوض آخر بسبب كثرته
مساحة وأنه لو وقعت فيه النجاسة ابتداء لم تنقصه بخلاف المسألة الأولى تدبره وهذا بلغز فيه أو يقال ماء كثير
وقعت فيه نجاسة تنحس ثم إذا قل تطهير بقي ما لو وقعت فيه النجاسة ثم نقص في المسألة الأولى أو امتلا في الثانية
قال ح لم أجد حكمه وأقول هذا عجيب فإنه حيث حكمنا بظهوره ولم يعرض له ما ينبجسه هل يوهب
نجاسته نعم لو كانت النجاسة مرمية وكانت باقية فيه أو امتلا قبل جفاف أعلى الحوض تنحس أما إذا كانت
غير مرمية أو مرمية وأخرجت منه أو امتلا بعد ما حكم بظهوره جوانب أعلاه بالحضاف فلا إذا لمقتضى
للنجاسة هذا ما ظهر لي (قوله ولو جرد ماؤه) أي ماء الحوض الكبير أي وجه الماء منه (قوله
فتقب) أي ولم تبلغ مساحة الثقب عشرة في عشرة (قوله منفصلاً عن الجسد) أي منفصلاً عنه غير متصل به
بجيت لو حركت تحرك (قوله وإن متصل باله) أي لا يجوز الوضوء منه وهو قول نصير والاسكاف وقال ابن المبارك
وأبو حفص الكبير لا بأس به وهذا أوسع والأول أحوط وقالوا إذا حرك موضع الثقب تحرك الماء يعلم عنده
أن ما كان راكدا ذهب وهذا ماء جديد يجوز لا خلاف اه بدائع وفي الخاتمة أن حرك الماء عند ادخال
كل عضو مرة جاز اه والنظر آخر أن القول الأول هو الاشبه كما مر عن السراج الهندي ثم رأيت في المنية
مدرج بأن القنوى عليه وفي الحلية أن هذا مبني على نجاسة الماء المستعمل (قوله تنحس) أي موضع الثقب
دون المنسل فلوثقب في موضع آخر وأخذ الماء منه ووضعاً جاز كافي التارخالية (قوله لا لو وقع فيه الخ)
أي لا ينحس موضع الثقب لأن الموت يحصل غالباً بعد التسفل ولا ماتمته لكثرة لكن في تصوير المسألة بوقوع
الكلب نظر لتنحس الثقب بلقاء الماء لقمه وأنفه وإذا صور خافي المنية بوقوع الشاة وفي شرحها إذا علم أن الموت
حصل في الثقب قبل التسفل منه أو كان الحيوان الواقع متنجساً تنحس ما في الثقب (قوله بجزء دجرائه) أي
بأن يدخل من جانب ويخرج من آخر حال دخوله وإن قل الخارج بجزء قال ابن التخنه لأنه صار جازاً حقيقة
ويخرج بعضه وقع الشك في بقاء النجاسة فلا يتبع مع الشك اه وقيل لا يظهر حتى يخرج قدر ما فيه وقيل
ثلاثة أمثاله بجزء فلو خرج بلا دخول كان ثقب منه ثقب فليس يجاز ولا يلزم أن يكون الحوض ممتلئاً في أول
وقت الدخول لأنه إذا كان ناقصاً فدخل الماء حتى امتلا وأخرج بعضه طهر أيضاً كما لو كان ابتداءً ممتلئاً منجساً
كما حققته في الحلية وذكر فيها أن الخارج من الحوض نجس قبل الحكم عليه بالطهارة اه أقول هو ظاهر على
القولين الأخيرين لأنه قبل خروج المثل أو ثلاثة الأمثال لم يحكم بظهوره الحوض فيظهر كرون الخارج نجساً
وأما على القول المختار فقد حكم بالطهارة بمجرد الخروج فيكون الخارج طاهراً تأمل ثم رأيت في الظهيرية ونفسه
والصحيح أنه يظهر وإن لم يخرج مثل ما فيه وإن رفع إنسان من ذلك الماء الذي خرج ونوضأ به جاز اه فنه
المجد لكن في الظهيرية أيضاً حوض نجس امتلاً ماءً وفار ماؤه على جوانبه وجف جوانبه لا يظهر وقيل يظهر
اه وفيها ولو امتلا فشرّب الماء في جوانبه لا يظهر ما لم يخرج الماء من جانب آخر اه وفي الخلاصة المختار
أنه يظهر وإن لم يخرج مثل ما فيه فلو امتلا الحوض وأخرج من جانب الشط على وجه الجريان حتى بلغ الشجرة
يظهر أمّا قدر ذراع أو ذراعين فلا اه فليتأمل (قوله وكذا البئر وحوض الحمام) أي يظهر إن من النجاسة
تجزد الجريان وكذا ما في حكمه من الغرف المتدارك كآمر (تنبيه) هل يلحق نحو القصعة بالحوض فإذا كان

ولو بعكسه فوقع فيه نجس لم يميز
حتى يبلغ العشر ولو جرد ماؤه
فتقب إن الماء منفصلاً عن الجسد
جاز لأنه كالمصفاة وإن متصل
لأنه كالقصعة حتى لو وقع فيه كلب
تنحس لا لو وقع فيه فحات تنسله
ثم اختار طهارة المتنجس بمجرد
جريانه وكذا البئر وحوض الحمام
هذا وفي القهستان

مطلب
يظهر الحوض بمجرد الجريان

مطلب
في الحلق نحو القصعة بالحوض

فيهما ماء نجس ثم دخل فيهما ماء جاري حتى طغى من جوانبها هل تطهر من الماء الذي فيها كالحوض ام لا اعدم
 الضرورة في غسلها توقفت فيه مدة ثم رأيت في خزانة القساوي اذا فسد ماء الحوض فأخذ منه بالشفعة
 وأمسكها تحت الانبوب فدخل الماء وسال ماء القصعة فتوضأ به لا يجوز اه وفي الظهيرية في مسألة الحوض
 لو خرج من جانب آخر لا يظهر ما لم يخرج مثل ما فيه ثلاث مرات كك القصعة عند بعضهم والصحيح انه
 يظهر وان لم يخرج مثل ما فيه اه فالظاهر ان ما في الخزانة مبنى على خلاف الصحيح بزيادة ما في البدائع
 بعد حكايته الاقوال الثلاثة في جريان الحوض حيث قال مانعه وعلى هذا حوض الحمام والاواني اذا نجس
 اه ومقتضاه انه على القول الصحيح تطهر الاواني أيضا بمجرد الجريان وقد علق في البدائع هذا القول بأنه صار
 ماء جاريا ولم يستيقن ببقاء النجاسة فيه فاتضح الحكم والله الحمد وبقي شيء آخر سئلت عنه وهو ان دلوا نجس فأفرغ
 فيه رجل ماء حتى امتلأ وسال من جوانبها هل يظهر بمجرد ذلك ام لا والذي يظهر لي الطهارة اخذنا مما ذكرناه هنا
 وبما مر من أنه لا يشترط أن يكون الجريان بعدد وما يقال انه لا يعد في العرف جاريا بمشروع لما مر من أنه لو سال دم
 رجلاه مع العصور لا نجس وكذلك ما ذكره الشارح بعده من انه لو حفر نهر من حوض صغير أو صب الماء
 في طرف المزبأ الخ وكذا ما ذكرناه هناك عن الخزانة والذخيرة من المسائل فكل هذا اعتبروه جاريا فكذا هنا
 وأخبرني شيخنا حفظه الله تعالى أن بعض أهل عصره في حلب أفتى بذلك حتى في المائعات وانهم أنكروا عليه ذلك
 وأقول مسألة العصور تشهد لما أفتى به وقد مر أن حكم سائر المائعات كالما في الاصح فالحاصل أن ذلك له شواهد
 كثيرة فمن أنكره وادعى خلافه يحتاج الى اثبات مدة عاد بنقل صريح لا بمجرد أنه لو كان كذلك لذكره في تطهير
 المائعات كالزيت ونحوه على أني رأيت بعد ذلك في القهستاني أول فصل النجاسات ما يدل عليه حيث ذكر
 أن المائعات كالماء واللبس وغيرهما طهارته اما باجرائه مع جنسه مختلط به كما روى عن محمد كما في التمرائي
 واما بالخلط مع الماء كما اذا جعل الدهن في الخبابة ثم صب فيه ماء ثم وحرك ثم ترك حتى يعلى وأثقب اسفلها حتى
 يخرج الماء هكذا يفعل ثلاثا فانه يظهر كما في الزاهد في الخ فلهذا صريح بأنه يظهر بالاجراء نظير ما قدمناه من
 الخزانة وغيرها من انه لو أجرى ماء اناء من احدهما نجس في الارض او صبها من علو فاختلط اطهر باعتزلة ماء
 جار نعم على ما قدمناه من الخلاصة من تخصيص الجريان بأن يكون اكثر من ذراع او ذراعين يتقدم بذلك
 ذلك لكنه مخالف لاطلاقهم من طهارة الحوض بمجرد الجريان هذا ما ظهر لفكري السقيم وفوق كل ذي علم عليم
 (قوله والمختار ذراع الكرباس) وفي الهداية أن عليه القسوى واختاره في الدرر والظهيرية والخلاصة والخزانة
 قال في البحر وفي الخبانية وغيرها ذراع المساحة وهو سبع قبضات فوق كل قبضة اصبع قائمة وفي المحيط
 والكا في انه يعتبر في كل زمان ومكان ذراعهم قال في التهر وهو الانسب قلت لكن رده في شرح المنية بأن المقصود
 من هذا التقدير غلبة الظن بعدم خلوص النجاسة وذلك لا يختلف باختلاف الازمنة والامكنة (قوله وهو
 سبع قبضات فقط) أي بلا اصبع قائمة وهذا ما في اللؤلؤ الحية وفي البحر أن في كثير من الكتب انه ست قبضات ايس
 فوق كل قبضة اصبع قائمة فهو أربع وعشرون اصبعًا بعدد حروف لا اله الا الله محمد رسول الله والمراد بالاصبع
 القائمة ارتفاع الابهام كما في غاية البيان اه والمراد بالقبضة اربع اصابع مضمومة نوح اقول وهو قريب
 من ذراع اليد لانه ست قبضات وثم ذلك شبران (قوله فيكون ثمانيا في ثمان) كانه قل ذلك عن القهستاني
 ولم يتحتم وضوؤه فيكون عشر في ثمان وبيان ذلك أن القبضة اربع اصابع واذا كان ذراع زمانهم ثمان قبضات
 وثلاث اصابع يكون خساو ثلاثين اصبعًا واذا ضربت العشر في ثمان بذلك الذراع تبلغ ثمانين فاضربها في خمس
 وثلاثين تبلغ ألفين وثمانمائة اصبع وهي مقدار عشرين في عشر بذراع الكرباس المقدري سبع قبضات لان الذراع
 حينئذ ثمانية وعشرون اصبعًا والعشر في عشر مائة فاذا ضربت ثمانية وعشرين في مائة تبلغ ذلك المقدار أو ما على
 ما قاله الشارح فلا تبلغ ذلك لانك اذا ضربت ثمانيا في ثمان تبلغ اربعًا وستين فاذا ضربتها في خمس وثلاثين تبلغ
 الفين ومائتين وأربعين اصبعًا وذلك ثمانون ذراعًا بذراع الكرباس والمطلوب مائة فاقصه او ما قلناه فافهم (قوله
 ولو حكى الخ) تكرار مع قوله ولوله طول لا عرض الخ ط (قوله عمقها) بالفتح وبالضم وبضمين قعر البئر ونحوها
 فاموس (قوله في الاصح) ذكر في المجتبى والتمرناشي والايضاح والمبتغي وعزاه في التقنية الى شرح صدر القضاة
 وجع التشاريق وهو متوغل في الاغراب مخالف لما أطلقه جهور الاصحاب كما في شرح الوهبانية (قوله وحينئذ)

قوله وبقي شيء الخ اقول رأيت بعد
 كاتبي اه هذا المحل في حاشية
 الاشباه والتشابه في آخر الفن
 الاول للعلامة الكفيري التي
 تالها عن شيخه الشيخ اسماعيل
 الحائلي مفتي دمشق مانعه مسألة
 اذا كان في الكوز ماء مستنجس
 فصب عليه ماء طاهر حتى جرى الماء
 من الانبوب بحيث يعد جريانا ولم
 يتغير الماء فانه يحكم بطهارته اه
 منه

والمختار ذراع الكرباس وهو سبع
 قبضات فقط فيكون ثمانيا في ثمان
 بذراع زماننا ثمان قبضات وثلاث
 اصابع على القول المفتي به بالعشر
 أي ولو حكى كاليوم ماله طول بلا
 عرض في الاصح وكذا يترعها
 عشري في الاصح وحينئذ فلو ماؤها

مطلبه
 في مقدار الذراع وتعيينه

يقدر عشر لم يجس كافي المنيه
وجيند فعمق خمس اصابع تقريباً
ثلاثة آلاف وثلاثمائة واثناعشر من
من الماء الصافي ويسعه غدركل
ضلع منه طولاً وعرضاً وعما
ذراعان وثلاثة أرباع ذراع
ونصف اصبع تقريباً كل ذراع
اربع وعشرون اصبعاً اه قلت
وفيه كلام اذا لم تعدم اعتبار
العمق وحده فقبصر (ولا يجوز
بماء) بالمدة (زال طبعه) وهو
السيلان والارواء والابنات
(ب) سبب (طبخ كرق) وماء باقلاء
الاباء قصده التظيف كاشنان
وصابون فيجوز ان يبق رفته (او)
بماء (استعمل) لا جل (قربة)
أي ثواب ولومع رفع حدث او من
ميراً أو حائض العادة أو غسل
ميت أو يد لا كل او منه بنية السنة

مبحث
الماء المستعمل

مطل

في تفسير القربة والثواب

أي اذا اعتبر العمق بلاسعة (قوله بقدر العشر) أي بقدر المربع الذي هو عشر في عشر (قوله وحينئذ)
الاولى حذفه لا غناء ما قبله عنه (قوله فعمق الخ) حاصله انه اذا كان غدري عشر في عشر عمقه خمس اصابع
تقريباً كان ماؤه ثلاثة آلاف الخ وقد مننا الاقوال في مقدار العمق وليس فيها قول بتقديره بخمس اصابع
(قوله وثلاثمائة) في بعض النسخ وثلاثمائة والموافق لما في القهستاني الا قول (قوله مناه) قال في
القاموس ان كيل او ميزان او رطلان كالمناجعة آمنان وجمع المنا مناه والرطل بالفتح وبكسر اثنا عشرة اوقية
والاوقية اربعون درهما (قوله فعمق خمس اصابع الخ) الاولى اعتباره بالاربع لانه المنقول كما قد مناه
عن القهستاني ولانه سهل وعليه فيبلغ في المربع ما طول وعرضه وعمقه ذراعان ونصف ذراع واصبع وثلاث
اصبع وفي المثلث ما طول وعرضه ثلاثة اذرع وخسة اُسداس ذراع وعمقه ذراعان ونصف ذراع واصبع وثلاث
اصبع وفي المدور ما نظره وعمقه ذراعان واحدي وعشرون اصبعاً وخسة اُسداس اصبع ووزن ذلك الماء
بالقيل سبعة عشر قلة وثلاث خمس قلة والقلة ما تسن وخسون رطلا بالعراق كل رطل مائة وثمانية وعشرون
درهما وأربعة اُسداس درهم وجزء ذلك بالرطل الشامي في زماننا سبعة مائة رطل واحد وستون رطلا وعشرون اوق
واحد وخسون درهما وثلاثة اُسداس درهم كل رطل سبعة مائة درهم وعشرون درهما (قوله زال طبعه) أي
وصفه الذي خلقه الله تعالى عليه ط (قوله والابنات) اقتصر الخواني عليه لاستزامة الارواء دون العكس
فان الاثرية ترى ولا تنبت والماء المخلط طبعه الابنات لانه عدم منه لعارض كالماء الحار ط (قوله بسبب
طبخ) أي بغيره فجزء تسخين الماء بدون خلط لا يسمى طبخاً ط عن ابن السعدي أي لان الطبخ هو الانضاج
استواء قاموس (قوله وماء باقلاء) أي قول وهو مخفف مع المذوم مشدد ويخفف مع القصر كما في القاموس
ورسم الاول بالالف والثاني بالياء (قوله ان بقي رفته) أمالوصار كالسويق المخلوط فلا زال اسم الماء منه
كما قد مناه عن الهيداية (قوله او ماء استعمل الخ) أعلم أن الكلام في الماء المستعمل يقع في اربعة مواضع
الاول في سببه وقد اشار اليه بقوله لقربة اورفع حدث الثاني في وقت شوبه وقد اشار اليه بقوله اذا استقر في مكان
الثالث في صفته وقد بينا بقوله طاهر الرابع في حكمه وقد بينه بقوله لا مظهر اه بحر (قوله أي ثواب)
قد مناه في سنن الوضوء أن القربة فعل ما يشاب عليه بعد معرفة من يتقرب اليه وان لم يتوقف على نية كالوقوف
والعتق وفي البحر عن شرح النقاية انها ما يتعلق به حكم شرعي وهو استحقات الثواب اه وفي شرح الاشياء
للبري قال علماً وثواب العمل في الاخرى عبارة عما اوجبه الله للعبد جزاء لعمله تفسير الشارح القربة بالثواب
من تفسير الشيء بحكمه وهو شائع في كلامهم كما مر وهو المتبادر من تغيير المصنف بلام التعليل أي لا جل نيل قربة
نم لو قال المصنف في قربة لتعين تفسيرها بالفعل فافهم (قوله ولومع رفع حدث) بشيريه ويقول له الاتي ولومع قربة
الى أن أوفى قوله اورفع حدث مانعة الخل لا مانعة الجمع لان القربة ورفع الحدث قد يتجعدان وقد ينفر كل منهما
عن الآخر كما سيظهر فينبه سماعهم وخصوص وجهي (قوله او من يميز) أي اذا توضأ يريده التطهير كما في
الخاتمة وهو معلوم من سياق الكلام وظاهره أنه لو لم يرد به ذلك لم يصير مستعملاً تأمل (قوله او حائض الخ)
قال في التهر قالوا بوضوء الحائض يصير مستعملاً لانه يستحب لها الوضوء لكل فرضة وأن تجلس في مصلاتها
قدرها كيلا تنسى عاداتها ومقتضى كلامهم اختصاص ذلك بالفرضة وينبغي أنها لو وضأت لتهجد عادي
او صلاة فخى وجلست في مصلاتها أن يصير مستعملاً ولم أره لهم اه وأقره الرمي وغيره ووجهه ظاهر فلما
جرم به الشارح فأطلق العبادة تبعاً لجامع الفتاوى فانه قال يستحب لها أن تتوضأ في وقت الصلاة وتجلس
في مسجد ها تسبح وتهلل مقداراً دائماً ثلاثاً تزول عادة العبادة (قوله او غسل ميت) معطوف على رفع حدث
وكون غسله مستعملاً هو الاصح وانما اطلق محمد بن جاسم لانه لا تخلو عن نجاسة غالباً بحر أقول قد
يقال انه مبني على ما هو قول العامة واعتمد في البدائع من أن نجاسة الميت نجاسة خبث لانه حيوان دموى
لأن نجاسة حدث وعليه فلا حاجة الى تأويل كلام محمد وسنوضحه في اقول فصل البئر ويجوز عطفه على مبرأى
ولو من اجل غسل ميت لانه يندب الوضوء من غسل الميت كما مر (قوله بنية السنة) قيد به في البحر أخذاً
من قول المحيط لانه اقام به قربة لانه سنة اه قال في التهر وعليه فينبغي اشتراطه في كل سنة كغسل
القم والانتف ونحوهما وفي ذلك تردد اه قال الرمي ولا تردد فيه حتى لو لم يكن جنباً وقصد بغسل القم

والا ف ونحوهما مجزئاً للتطه لا إقامة القربة لا بصير مستعملاً (قوله) او لاجل رفع حدث (مفاد اللام انه قصد رفع الحدث فيكون قربة) بضامع أن المراد ما هو أعظم كما افاده الشارح بقوله ولو مع قربة فكان الاولى أن يقول او في رفع حدث تأمل (قوله كوضوء محدث) فانه ان كان منوباً اجتمع فيه الامران والا كما لو كان للتبريد فرفع الحدث فقط (قوله ولوللتبريد) قيل فيه خلاف بمجذبة على انه لا يستعمل عنده الا بإقامة القربة أخذنا من قوله فيما لو انفس في البئر طلب الدلو بأن الماء طهر وقال السرخسي والصحيح عنده استعماله بإزالة الحدث الا للضرورة كسألة البئر وتغاميه في البحر (قوله فلو توضأ متوضئ الخ) مختار قول المصنف لاجل قربة او رفع حدث لكن اورد أن تعليم الوضوء قربة فينبغي أن يصير الماء مستعملاً وأجاب في البحر وتبعه في التبريد وغيره بأن التوضئ نفسه ليس قربة بل التعليم وهو أمر خارج عنه ولذا يحصل بالقول (قوله او لطین) أي ونحوه كوضوء لعدم ازالة الحدث وإقامة القربة وكذلك لو وصلت شعرة حتى بذواتها فغسلته لم يصير مستعملاً لانه لم يبق له حكم البدن بخلاف ما لو غسل راس مقتول قد بان منه وتغاميه في البحر (فائدة) قال سيدي عبد الغني الظاهر أن المحدث تكفيه غسلة واحدة عن الطين ونحوه وعن الحدث بخلاف النجاسة كما قدمناه (قوله بلانية قربة) بأن اراد الزيادة على الوضوء الاول والا كان بدعة كما مر ابتداء الوضوء صار مستعملاً بدائع أي اذا كان بعد الفراغ من الوضوء الاول والا كان بدعة كما مر في محله فلا يصير الماء مستعملاً وهذا أيضا اذا اختلف المجلس والا فلا لانه مكروه بحر لكن قد مناه أن المكروه تكراره في مجلس مرارا (قوله نحو غنذ) أي مما ليس من أعضاء الوضوء وهو محدث لاجنب وقيل يصير مستعملاً بناء على القول بمحلول الحدث الاصغر بأكمل البدن وغسل الاعضاء ارفع عن الكل بتحقيقا والراجح خلافه أفاده في التبريد وأفاد سيدي عبد الغني أن الظاهر أن المراد بأعضاء الوضوء ما يشمل المسنونة معنية فعل المسنة تأمل (قوله او نوب طاهر) أي ونحوه من الحمامات كالقدور والقصاع والثمار فهستاني (قوله اودابة تؤكل) كذا في البحر عن المبتني قال سيدي عبد الغني وتقييده بما أ كولة فيه نظر لان غيرها كذلك لا تنجس الماء ولا تسبب طهوريته كالحجار والفسارة وسباع البهائم التي لم يصل الماء اليها له وذكر الرحمن ونحوه (قوله او لاجل اسقاط فرض) فيه ما في قوله او لاجل رفع حدث وهذا سبب ثالث للاستعمال زاده في الفتح أخذنا من مسألة الحب المذكورة ومن تعليلها المنقول عن الامام بسقوط الفرض لانه ليس بقربة لعدم النية ولا رفع حدث لعدم تجزئه كما يأتي (قوله هو الاصل في الاستعمال) أي هو الاصل الذي بني عليه الحكم بتدنس الماء قال في الفتح لان المعلوم من جهة الشارع أن الآلة التي تسقط الفرض وتقام به القربة تتدنس كمال الزكاة تدنس باسقاط الفرض حتى جعل من الاوساخ ثم قال بعده والذي نعقله أن كلاما من التقرب والاسقاط مؤثر في التغير ألا ترى انه انفراد وصف التقرب في صدقة التطوع وأثر التغير حتى حرمت على النبي صلى الله عليه وسلم ففرقنا أن كلا أثر تغيرا شرعيا اه اقول ومقتضاه أن القربة اصل أيضا بخلاف رفع الحدث لانه لا يتحقق الا في ضمن القربة واسقاط الفرض اوفى في ضمن ما فكان فرعا وبهذا اظهر أنه بتبديعهم عنه فيكون المؤثر في الاستعمال الاصلان فقط فيقال هو ما استعمل في قربة سواء كان معها رفع حدث واسقاط فرض او لا وفي اسقاط فرض سواء كان معه قربة او رفع حدث او لا وهذا ما ظهر لي من فيض الفتاح العليم فاعتنه (قوله بأن يغسل) أي المحدث والجنب بعض أعضائه أي التي يجب غسلها احترازا عن غسل المحدث نحو الفخذ كما مر ثم الظاهر أنه أراد الغسل بنية رفع الحدث ليغير قوله او يدخل يده الخ قال في البرازية وان ادخل الكف للغسل قد تأمل ثم في الخلاصة وغيره ان كان اصعبا او كثر دون الكف لا يضر قال في الفتح ولا يخلو من حاجته الى تأمل وجهه (قوله في حب) بالمهمة الجزاء والضخمة منها قاموس (قوله لغير اغتراف) بل للتبريد او غسل يده من طين او عجين فلو قصد الاعتراف ونحوه كاستخراج كوز لم يصير مستعملاً للضرورة (قوله فانه يصير مستعملاً) المراد أن ما اتصل بالعضو وانفصل عنه مستعمل على ما مر وبأي (قوله لسقوط الفرض) أي فلا يلزمه إعادة غسل ذلك العضو عند غسل بقية الاعضاء وهذا التعليل منقول عن الامام كما مر فلا يقال ان العلة زوال الحدث زوالا موقوفا كذا في البحر على أن الاصل التعديل بما هو الاصل وقد علت أن زوال الحدث فرع (قوله وان لم يزل الخ) كان الاولى اسقاط ان وزيادة انه لم توجد في القربة كما فعل

(او) لاجل (رفع حدث) ولو مع قربة كوضوء محدث ولوللتبريد فلو توضأ متوضئاً لتبريد أو تعليم أو لطین بيده لم يصير مستعملاً اتفاقاً كزيادة على الثلاث بلانية قربة وكغسل نحو غنذ أو نوب طاهر اودابة تؤكل (او) لاجل (اسقاط فرض) هو الاصل في الاستعمال كما نبه عليه الكمال بأن يغسل بعض أعضائه او يدخل يده او رجله في حب لغير اغتراف ونحوه فانه يصير مستعملاً لسقوط الفرض اتفاقاً وان لم يزل حدث عضوه

في البحر ليكون بيان الوجه زيادة هذا السبب الثالث وأنه لا يغني عنه ما قبله من السببين كما قد ساء وما في البحر من انه انما يتم زيادته بتقدير ان اسقاط الفرض لا ثواب فيه والا كان قربة اعترضه ط بأن اسقاط الفرض لا يتوقف على النية ولا ثواب بدونهما فكيف يمكن أن يكون قربة (قوله جنباته) أي جنباته العضو المغسول في صورة الحدث الأكبر (قوله ما لم يتم) أي ما لم يغسل بقية الاعضاء (قوله على المعتقد) قال الشيخ قاسم في حواشي الجمع الحدث يقال بمعنىين بمعنى المانعة الشرعية عما لا يحل بدون الظهارة وهذا لا يتجزأ ابلا خلاف عند أبي حنيفة وصاحبيه ومعنى النجاسة الحسنة وهذه لا يتجزأ ثبوتها وارتفاعها ابلا خلاف أيضا وصيرورة الماء مستعملا بازالة الثانية اه اقول والظاهر أنه اراد بتجزئ الثاني ثبوتها كما في الحدث الأصغر بالنسبة للأكبر فإنه يحل بعض أعضاء البدن وفي عدم تجزئ الاول بلا خلاف نظر لما قدمه الشارح من الخلاف في جواز القراءة ومسح المصحف بعد غسل القدم واليد تأمل (قوله وينبغي أن يزداد أو سنة) فيه أن السنة لا تقام الابنية فدخل في قوله لاجل قربة وان قصد بغسل نحو القدم واليد مجرد التنظيف لم يصير مستعملا كما مر عن الرمي فلم توجد السنة ثم رأيت في حاشية ح ثم قال وكأنه الى هذا اشار بقوله قائل (قوله وقيل اذا استقر) أي بشرط أن يستقر في مكان من أرض او كف او ثوب ويسكن عن التحرك وحذفه لانه أراد بالاستقرار التام منه وهذا قول طائفة من مشايخ بلخ واختاره نفع الاسلام وغيره وفي الخلاصة وغيره انه المختار الا أن العامة على الاول وهو الاصح وأثر الخلاف يظهر فيما لو انفصل فسقط على انسان فأجره عليه صح على الثاني لا الاول نهر قلت وقد مر أن أعضاء الغسل كعضو واحد فلو انفصل منه فسقط على عضو آخر من أعضاء الغسل فأجره عليه صح على القولين (قوله ورجح للخرج) لانه لو قيل باستعماله بالانفصال فقط لتنجس ثوب المتوضي على القول بنجاسة الماء المستعمل وفيه حرج عظيم كما في غاية البيان (قوله عفو اتفاقا) أي لا مؤاخذه فيه حتى عند القائل بنجاسة للضرورة كما في البدائع وغيرها (قوله وهو ظاهر الخ) رواه محمد عن الامام وهذا الرواية هي المشهورة عنه واختارها المحققون قالوا عليهم القنوى لافرق في ذلك بين الجنب والمحدث واستثنى الجنب في التجنيس الا أن الاطلاق اولى وعنده التخفيف والتغليظ ومشايخ العراق نقوا الخلاف وقالوا انه ظاهر عند الكل وقد قال في المجتبى صحته الرواية عن الكل انه ظاهر غير ظهور فالاشتغال بتوجيه التغليظ والتخفيف مما لا جدوى له نهر وقد أطل في البحر في توجيه هذه الروايات ورجح القول بنجاسة من جهة الدليل لقوته (قوله وهو الظاهر) كذا في الذخيرة أي ظاهر الرواية ومن سرح بأن رواية الظهارة ظاهر الرواية وعليها القنوى في الكافي والمعنى كما في شرح الشيخ اسماعيل (قوله لكن الخ) دفع لما قد يتوهم من عدم كراهة شربه على رواية الظهارة ومثل الشرب التوضي في المسجد في غير ما عده وفي البحر عن الخانية لو توضأ في اثناء في المسجد جاز عندهم (قوله وعلى) متعلق بذكره مخذوف فاعطوف على يكره المذكور (قوله تحريما) قال في البحر ولا يحسن أن الكراهة على رواية الظهارة أما على رواية النجاسة فحرام لقوله تعالى ويحرم عليهم الخبائث والتجسس منها اه وأجاب الشارح تبعا للنهر وأقره الرمي بجعل الكراهة على التحريم لان المطلق منها ينصرف اليها قلت ويؤيده أن نجاسة المستعمل على القول بها غير قطعية واذا عبروا بالكراهة في لحم الجار ونحوه (فرع) الماء اذا وقعت فيه نجاسة فإن تغير وصفه لم يجز الانتفاع به بحال والاجاز كبل الطين وسقي الدواب بحر عن الخلاصة (قوله ليس بظهور) أي ليس بظهور (قوله على الرابع) مرتبط بقوله بل نجس أي نجاسة حقيقية فانه يجوز ان التغير في الماء المطلق من المائعات خلافا لمحمد (قوله فرع الخ) هذا ما عبر عنه في الكنز وغيره بقوله ومسألة البئر جط فاشار بالجم الى ما قال الامام ان الرجل والماء نجسان وبالحاء الى ما قال الثاني انهما نجسا بهما وبالطاء الى ما قال الثالث من طهارتهما ثم اختلف التعجيل في نجاسة الرجل على الاول فقيل للجنبه فلا يقرأ القرآن وقيل لنجاسة الماء المستعمل فيقرأ اذا غسل فاه واستظفهره في الخانية قلت ومبنى الاول على تجسس الماء اسقوط فرض الغسل عن بعض الاعضاء بأول الملاقاة قبل تمام الانغماس والثاني على انه بعد الخروج من الجنبه كما يفيد ما في البحر عن الخانية وشروح الهداية وينبغي على الاول أن تكون النجاسة نجاسة الماء أيضا لا الجنبه فقط تأمل ومبنى قول الثاني على اشتراط الصب في الخروج من الجنبه في غير الماء الجاري وما في حكمه ومبنى قول الثالث على عدم اشتراطه

او جنباته ما لم يتم اعدام تجزئها
زوالا وثبوتها على المعتقد ولينبغي
أن يزداد أو سنة اسم المضمة
والاستدراك قائل (اذا انفصل
عن عضو وان لم يستقر) في شيء
على المذهب وقيل اذا استقر ورجح
الخرج ورد بأن ما يصب بسنديل
المتوضي وثبته عذو اتفاقا وان
كثر (وهو ظاهر) ولو من جنب
وهو الظاهر لكن يكره شربه والجنب
به تنزيها للاستقذار وعلى رواية
نجاسته تحريما (و) حكمه أنه
(ليس بظهور) حدث بل نجس
على الرابع المعتقد (فرع)

قوله في الكافي الخ هكذا يحطه
ولعل الاولى أن يقول صاحب
الكافي الخ أو نحو ذلك تأمل اه
مصححه

مطل
مسألة البئر جط

ولم يصير الماء مستعملاً للضرورة كذا قرره في الجرو وغيره (قوله في محدث) أي حدثاً أصغراً أو كبيراً جنباً
 أوحياً أو نقاساً بعد انقطاعهما أو قبل الانقطاع وليس على أعضائهما نجاسة فيهما كالنار إذا انغرس للتبريد
 لعدم خروجهما من الخيض فلا يصير الماء مستعملاً بغير عن الخائفة والخلصة وتماه في ح (قوله
 في يثر) أي دون عشر في عشر ح أي وليست جارية (قوله لدلو) أي لاستخراجها وقيد به لأنه لو كان
 للاغتسال صار مستعملاً اتفاقاً قال في النهر أي بين الامام والثالث ما مر من اشتراط الصب على قول الثاني
 اه وذكره في البحر مجتمعا أقول وانظروا أن اشتراط الصب على قول الثاني عند عدم التمسك بمقامها
 كإيدل عليه ما يأتي من تصريحه بقيام التذلل مقامها قد بر (قوله أو تبرد) تبع في ذكره صاحب البحر
 والنهر بناء على ما قيل أنه عند محمد لا يصير الماء مستعملاً إلا بنية القرية وقتاً من أن ذلك خلاف الصحيح عنده
 وأن عدم الاستعمال في مسألة التبريد هي الضرورة ولا ضرورة في التبريد فإذا اقتصر في الهداية على قوله
 اطباب الدلو (قوله مستحباً بالماء) قيد به لأنه لو كان بالاجبار تجس كل الماء اتفاقاً كما في البرازية
 نهر قلت وفي دعوى الاتفاق نظر فقد نقل في التاترخانية اختلاف الصحيح في التجس وعدمه أي بناء على
 أن الخبر مختلف أو مظهر ويرجح في الفتح الثاني نعم الذي في أكثر الكتب ترجيح الأول كما أفاده في تنوير البصائر وعام
 الكلام عليه سيبأ في فصل الاستنجاء إن شاء الله تعالى (قوله ولا تجس عليه) عطف عام على خاص فلو كان
 على بدنه أو ثوبه نجاسة تجس الماء اتفاقاً (قوله ولم ينو) أي الاغتسال فلو نواه صار مستعملاً بالاتفاق
 الا في قول زفر سراج وهذا مؤيد لما قدمناه من أنه عند الثاني مستعمل أيضاً والمراد أنه لم ينو بعد انغماسه
 في الماء فلا ينافي قوله لدلو أفاده ط (قوله ولم يتدلك) كذا في المحيط والخلصة وظاهره أنه لو نزل للدلو وتلك
 في الماء صار مستعملاً اتفاقاً لان التذلل فعل منه قائم مقام النية فصار كالموئيل للاغتسال بغير ونهر فقتبه
 وقيدته في شرح النية الصغير بما إذا لم يكن تدلك لازالة الوسخ (قوله والاصح الخ) هذا القول غير الأقوال
 الثلاثة المارة المرزالياً يحيط ذكره في الهداية رواية عن الامام قال في الجروع عن أبي حنيفة أن الرجل
 طاهر إن الماء لا يعطى له حكم الاستعمال قبل الانفصال من العضو قال الزيلعي والهندي وغيرهما بناء
 على صاحب الهداية وهذه الرواية أوفق الروايات أي للقياس وفي فتح القدير وشرح المجمع أنها الرواية الصحيحة ثم قال
 في البحر فعلم أن المذهب المختار في هذه المسألة أن الرجل طاهر والماء طاهر غير طهوراً ما كون الرجل طاهراً
 فقد علمت تصحيحه وأما كون الماء المستعمل كذلك على الصحيح فقد علمته أيضاً بما قدمناه اه ومثله في الحلبة
 وبه علم أن هذا ليس قول محمد لأن عنده لا يصير الماء مستعملاً للضرورة كما مر وأما الامام فلم يعتبر الضرورة
 هنا بل حكمه باستعماله لسقوط الفرض كما تقدم تقريره ولو اعتبر الضرورة لم يصح الخلاف المرزولة نعم ذكر
 في البحر عن الجرجاني أنه انكر الخلاف إذ لا نص فيه وأنه لا يصير مستعملاً كما لو اغترف الماء بكفه للضرورة
 بلا خلاف أقول وهو خلاف المشهور في كتب المذهب من إثبات الخلاف ومن أن الذي اعتبر الضرورة هو محمد
 فقط وكان غيره لم يعتبرها لندرة الاحتياج إلى الانغماس بخلاف الاحتياج إلى الاعتراف بالبدن فانهم (قوله
 والمراد الخ) صرح به في الحلبة والبحر والنهر ورد العلامة المقدسي في شرح نظم الكنز بأنه تأويل بعيد جداً
 وقوله على ما مر أي من أنه لا فرق بين الملقى والمسلق وهذه مسألة الفساق وقد علمت ما فيها من المعتزلة العظيم
 بين العلماء المتأخرين (قوله وكل آهاب الخ) الآهاب بالكسر اسم للجلد قبل أن يدبغ من ماء كحل أو غيره جمعه
 آهاب بضمه تين ككتاب وكب فاذن دغ سمي ادبما وصر ما وجرا بكافي النهاية وانما ذكر المصنف الدباغة في بحث المياه
 وإن كان المناسب ذكره في تطهير النجاسات استطراداً اما الصلوح الآهاب بعد دبعه أن يكون وعاء للمياه كما في النهر
 وغيره واليه أشار الشارح بقوله ويتوضأ منه أولان الدبغ مطير في الجملة كما في القهستاني أولاً أنه في قوة
 قولنا يجوز الوضوء بماء وقع فيه آهاب دبع كما نقل عن حواشي عصام (قوله ومثله المئانة والكروش) المئانة
 موضع البول والكروش بالكسر وكشف لكل محبته بمنزلة المعدة للإنسان قاموس ومثله الامعاء وفي البحر
 عن الخنيس أصل أمعاء شاة مستفصلي وهي معه جازلانه يتخذ منها الاوتار وهو كالدباغ وكذلك لدبغ المئانة
 فجعل فيها لبن جاز وكذلك الكروش أن كان بقدر على إصلاحه وقال أبو يوسف في الاملاء أنه لا يظهر لانه كاللحم
 اه (قوله فالأولى وما دبع) أي حيث كان الحكم غير قاصر على الآهاب فالأولى الاتيان بما دلالة على العموم

اختلف في محدث انغرس في يثر
 لدلو أو تبرد مستحباً بالماء ولا تجس
 عليه ولم ينو ولم يتدلك والاصح أنه
 طاهر والماء مستعمل لا لاشتراط
 الانفصال للاستعمال والمراد
 أن ما اتصل بأعضائه وانفصل
 عنه مستعمل لا كل الماء على
 ما مر (وكل آهاب) ومثله المئانة
 وأكرش قال القهستاني قالوا في
 ما (دبغ)

مطلبه
 في أحكام الدباغة

ط (قوله دنيغ) الدباغ ما يمنع التئير والفساد الذي يمنع على نوعين حقيقي - كالقرظ والنسب والعنص ونحوه وحكمي - كالتريب والنسب والالتئام في الريح ولو جف ولم يستحل لم يطهر زيلعي والقرظ بالناء المجهة لا بالفساد ورق شجر السلم ينفتحين والنسب بالناء المثلثة وذكر الازهرى انه تنحيف وهو بنت طيب الزائحة من الطعم يدنيغ به افاده في البحر (قوله ولو شمس) أى ونحوه من الدباغ الحكمي - وأشار به الى خلاف الامام الشافعي - والى انه لا فرق بين نوعي الدباغة في سائر الاحكام قال في البحر الا في حكم واحد وهو أنه لو أصابه الماء بعد الدباغ الحقيقي لا يعود نجس بائنا في الروايات وبعد الحكمي - فيه روايتان اه والاصح عدم العود فيه - اتاني عن المختبرات وقد اختلف في مختارات النوازل بما اذا دنيغ بالحكمي قبل الغسل بالماء قال ولو بعده لا تعود نجاسة اتفاقا (قوله وهو يحتملها) أى الدباغة المأخوذة من دنيغ وافاد في البحر انه لا حاجة الى هذا التقيد لان قوله وكل اهاب لا يتناول ما لا يحتمل الدباغة كما صرح به في الفتح (قوله طهر) بضم الهاء والفتح افصح جزوي (قوله فيصلي به الخ) افاد طهارة ظاهره وباطنه لا لطلاق الاحاديث المجهة خلافا لما لك لكن اذا كان جلد حيوان ميت ما كور اللحم لا يجوز اكله وهو الصحيح لقوله تعالى حرمت عليكم الميتة وهذا جزء منها وقال عليه الصلاة والسلام في شاة ميتة رضى الله عنها انما يحرم من الميتة اكلها مع امره لهم بالدباغ والانتفاع أما اذا كان جلد مالا يؤكل فانه لا يجوز اكله اجماعا لان الدباغ فيه ليس بأقوى من الذكاة وكذا لا يبيحه فكذا ادباغه بجر عن السراج (قوله وعليه) أى وبناء على ما ذكر من أن ما لا يحتمل الدباغة لا يطهر (قوله جلد حية صغيرة) أى لفسادها ما لا يدمر لها فهي طاهرة لما تقدم أنها لو وقعت في الماء لا تفسده افاده ح (قوله أما تنحيفها) أى الحية كافي البحر عن السراج وظاهره ولو كسيرة قال الرحي لانه لا تحل الحياة فهو كالشعر والعظم (قوله وفارة) بالهز وبديل ألنا (قوله بذكاة) بالذال المجهة أى ذبح (قوله لتقيد بهما) أى الذكاة والدباغ بما يحتمله أى يحتمل الدباغ وكان الاولى افراد الضمير ليعود على الذكاة فقط لان تقيد الدباغ بذلك مصرح به قبله وعبارة البحر عن التبنيس لان الذكاة اتم مقام الدباغ فيما يحتمله وفي ابى السعد عن خط الشربلاني الذي يظهر في الفرق بين الذكاة والدباغة لخروج الدم المسفوح بالذكاة وان كان الجلد لا يحتمل الدباغة اه قلت لكن اكثر الكتب على عدم الفرق كما يأتي (قوله خلا جلد خنزير الخ) قيل ان جلد الادمي كجلد الخنزير في عدم الطهارة يدنيغ لعدم القابلية لان اياهما جلود مترادفة بعضها فوق بعض فلا استثناء منقطع وقيل ان جلد الادمي اذا دنيغ طهر لكن لا يجوز الانتفاع به كسائر اجزائه كما نص عليه في الغاية وحينئذ فلا يصح الاستثناء وأجيب بأن معنى طهر جاز استعماله والعلاقة السببية والمسببية لا لزوم اذ لا يلزم من الطهارة جواز الانتفاع كما علمت لكن عدم الانتفاع به ما يختلف في الخنزير لعدم الطهارة وفي الادمي لكرامته كما اشار اليه السراج قال في الترويض ما فيه من العدول عن المعنى الحقيقي - اولى اه أى لموافقته المنقول في المذهب والى اختياره أشار السراج بقوله ولودنيغ طهر قال ط وانما تدرج جلد لان الكلام فيه لا في كل الماهية (قوله فلا يطهر) أى لانه نجس العين بمعنى أن ذاته بجميع اجزائه نجسة حيا وميتا فليست نجاسة لما فيه من الدم كنجاسة غيره من الحيوانات فلذا لم يقبل التطهير في طاهر الرواية عن اصحابنا الا في رواية عن ابى يوسف ذكرها في الميتة (قوله وقدّم الخ) لما كانت البراءة بالنسبة وتقديمه على غيره تفيد الاهتمام بشأته وشرفه على ما بعده بين أن ذلك في غير مقام الاهانة أما فيه فالانصراف يؤخر قوله تعالى اهتدمت صوامع الالية لان الهدم اهانة فتدتم صوامع الصابئة واليهان ويسع التصاري وصلوات اليهود أى كانوا منهم وأخرت مساجد المسلمين لشرفها وهذا الحكم بعدم الطهارة اهانة كذا قيل اقول وانما تطهر هذه النكته على أن الاستثناء من الطهارة لا من جواز الاستعمال الثابت للمستثنى منه فان عدمه الثابت للمستثنى ليس باهانة (قوله وان حرم استعماله) أى استعمال جلد له أو استعمال الادمي بمعنى اجزائه وبديهي التفرع بعده (قوله احتراماً) أى لانجاسة (قوله وأفاد كلامه) حيث لم يستثن من مطلق الاهاب سوى الخنزير والادمي (قوله وهو المعتد) أى ما في الكتب فبناء على انه ليس بنجس العين وهو أصح التحسين كما يأتي وأما في القيل فكذلك كما هو قولهم وهو الاصح خلافاً لما وجد فتدروى السبيح انه صلى الله عليه وسلم كان يتشطبع من عالج وفسد الجوهرى وغيره يعظم القيل قال في الحلية وخطي الخطابي في تفسيره بالذيل اه والذيل بالذال المجهة جلد الحفافة البحرية او البرية او عظم ظهر دابة

ولو شمس (وهو يحتملها طهر) فيصلي به ويؤمّن (وما لا) يحتملها (فلا) وعليه (فلا يطهر جلد حية) صغيرة ذكره الزيلعي أما تنحيفها فطاهر (وفارة) كما انه لا يطهر بذكاة لتقيدهما بما يحتمله (خلا) جلد (خنزير) فلا يطهر وقدّم لان المقام للاهانة (وادمي) فلا يدنيغ لكرامته ولودنيغ طهر وان حرم استعماله حتى لو طحن عظمه في دقيق لم يؤكل في الاصح احتراماً وأفاد كلامه طهارة جلد كلب وفيل وهو المعتد

بحرية قاموس وفي الفتح هذا الحديث يطل قول محمد بن جاسسة عين القيل (قوله بدباغ) بدل من الضمير المجرور
 باعادة الجار فلا يظهر بدباغ كما لا يظهر بالدباغ مما لا يحتله كما مر فلو صلى ومعه جلد حية مذبوحة اكثر من قدر
 الدرهم لا تجوز صلاته كما في المحيط والخلاصة والولوالجية وما في الخلاصة من أن الحية والنارة وكل ما لا يكون
 سورة شجاء الوصل بلحمة مذبوحة تجاوز مشكل كما في الفتح وتعامه في الحلية قلت وعليه فلو صلى ومعه ترياقي فيه لحم
 حية مذبوحة لا تجوز صلاته ولو اكثر من درهم وصرح في الودانية بأنه لا يؤكل وهو ظاهر فتنه وخروج الخنزير
 فإنه لا يظهر بالدباغ كما مر فلا يظهر بالدباغ كما في المنية والظاهر أن الآدمي كذلك وان قلنا بظاهر جلد بدباغ
 فلو ذبح ولم تثبت له الشهادة ثم وقع في ماء قليل قبل تغسيله افسده ولم أر من صرح به نعم رأيت في صيد غررا لا فكار
 أن الذكاة لا تعمل في الخنزير والآدمي كما لا تعمل الدباغة في جلد هذا تأمل (قوله على المذهب) أي ظاهر
 المذهب كما في البدائع بحر الحديث لا تنتفعوا من الميتة باهاب رواه اصحاب السنن والاهاب ما لم يدغ فيدل
 على توقف الانتفاع قبل الدبغ على عدم كونهم ميتة أي والذكاة ليست أمانة أفاده في شرح المنية وقيل انما يظهر
 جلد بدباغ إذا لم يكن سورة شجاء (قوله لا يظهر لحمه) أي لحم الحيوان ذى الاهاب فالضحية عائد الى ما على
 تقدير مضاف او بدونه والاضافة لادنى مناسبة تأمل (قوله هذا اصح ما يفتى به) أفاد أن مقابله مصحح أيضا قد
 صححه في الهداية والتحفة والبدائع ومضى عليه المصنف في الذبائح كالخنزير والدرر والاول مختار شراح الهداية
 وغيرهم وفي المعراج انه قول المحققين وما ذكره الشارح عبارة مواهب الرحمن وقال في شرحه المسمى بالبرهان
 بعد كلام بخازن أن تعتبر الذكاة مطهرة لجلده لا احتياج اليه للصلاة فيه وعليه ولا دفع الخنزير والدرر العورة بله
 دون لحمه لعدم حل آكله المقصود من طهارته وتعامه في حاشية نوح والحاصل أن ذكاة الحيوان مطهرة لجلده
 ولحمه ان كان الحيوان مأكولا والا فان كان نجس العين فلا تطهر شيئا منه والا فان كان جلد لا يحتل الدباغة
 فكذلك لان جلده حينئذ يكون بمنزلة اللحم والا فيطهر جلد فقط والآدمي كالخنزير فيما ذكره تعظيمه (قوله
 من الالهل) هو أن يكون الذابح مسلما حلالا لا خارج الحرم واكيا (قوله في المحل) أي فيما بين الالبه واللحمين
 وهذه الذكاة الاختيارية والظاهر أن مثلها الضرورية في أي موضع اتفق حلية واليه يشير كلام الفقيه
 قهستاني (قوله بالتسمية) أي حقيقة او حكايا أن تركها اناسيا (قوله والاول اظهر) وهو المذکور
 في كثير من الكتب بحر (قوله لان ذبح الجبوسى) أي ومن في معناه من لم يكن أهلا كالوثني والمراد والمحرّم
 (قوله كذا ذبح) لحكم الشرع بأنه ميتة فيما يؤكل (قوله وان صحح الثاني) يوهّم أن الاول لم يصح مع أنه
 في القنية نقل تصحيح القولين فكان الاولى أن يزيد أيضا (قوله وأقره في البحر) حيث ذكر أنه في المعراج نقل عن
 المجتبى والقنية تصحيح الثاني ثم قال وصاحب القنية هو صاحب المجتبى وهو الامام الزاهد المسمى بالمشهور وعلمه
 وفقهه وبديل على أن هذا هو الاصح أن صاحب النهاية ذكر هذا الشرط أي كون الذكاة شرعية بصيغة قيل
 معزيا الى الخاتمة اه (قوله كسجاب) بالكسر أي جلده (قوله فنجس) أي فلا تجوز الصلاة فيه ما لم يغسل
 منية (قوله فغسله افضل) لان الاخذ بما هو الوثيقة في موضع الشك افضل اذ لم يؤد الى الخرج ومن هنا
 قالوا لا بأس بلبس ثياب أهل الذمة والصلاة فيها الا لازوا السراويل فإنه تذكر الصلاة فيها بالقربها
 من موضع الحدث وتجوز لان الاصل الطهارة وللتوارث بين المسلمين في الصلاة بثياب الغنائم قبل الغسل
 وتعامه في الحلية ونقل في القنية أن الجلود التي تدبغ في بلدنا ولا يغسل مذبحها ولا تنطق النجاسات
 في دبغها ويلقونها على الارض النجسة ولا يغسلونها بعد تمام الدبغ فهي طاهرة يجوز اتخاذ الخفاف والمكعب
 وغلاف الكتب والمنشط والقرب والدلاء رطبا وباسا اه اقول ولا يخفى أن هذا عند الشك وعدم العلم
 بنجاستها (قوله وشعر الميتة الخ) مع ما عطف عليه خبره قوله الآتي ظاهر لما مر من حديث الصحيحين من
 قوله عليه الصلاة والسلام في شاة معونة انما حرم أكلها وفي رواية لمحمد افضل على أن ما عدا اللحم لا يحرم
 فدخلت الاجزاء المذكورة وفيها احاديث أخر صريحة في الجبر وغيره ولان المعهود فيها قبل الموت الطهارة
 فكذلك بعده لانه لا يحلها وأما قوله تعالى من يحيى العظام الآية بجوابه مع تعريف الموت بأنه وجودى
 او عدمى أطال فيه صاحب البحر فراجعوه وذكر ذلك في بحث المياه لا فادته اذ اوقع فيها لا ينجسها
 في القهستاني الميتة ما زالت روحه بلا تذكية (قوله على المذهب) أي على قول ابن يوسف الذي

(وما) أي اهاب (طهر به) بدباغ
 (طهر به) كذا على المذهب (لا)
 يظهر (لحمه على) قول (الاكثران)
 كان (غير ما كول) هذا اصح
 ما يفتى به وان قال في الفيض
 القوي على طهارته (وهل يشترط)
 اطهارة جلده (كون ذكاته
 شرعية) بأن تكون من الالهل في
 المحل بالتسمية (قيل نعم وقيل لا)
 والاول اظهر لان ذبح الجبوسى
 وتارك التسمية عمدا كاذب
 (وان صحح الثاني) صححه الزاهد
 في القنية والمجتبى وأقره في البحر
 (فرع) ما يخرج من دار الحرب
 كسجاب ان علم دبغه بظاهر فطاهر
 او نجس فنجس وان شك فغسله
 افضل (وشعر الميتة) غير الخنزير
 على المذهب

قوله يجوز اتخاذ الخ لعله سقط من
 قوله صله اتخاذ وهو لفظ منها اه

مصححه

هو ظاهر الرواية أن شعرة نجس وصحته في البدائع ورجحه في الاختيار فلو صلى ومعه منه أكثر من قدر الدرهم
لا يجوز ولو وقع في ماء قليل نجسه وعند محمد لا ينجسه أفاده في البحر وذكر في الدرر أنه عند محمد طاهر للضرورة
استعماله أي للتراز بن قال العلامة المقدسي وفي زماننا استغنوا عنه أي فلا يجوز استعماله لزال الضرورة
الباعثة للعكم بالطهارة نوح أفندي (قوله على المشهور) أي من طهارة العصب كما جزم به في الوقاية
والدرر وغيرهما بل ذكر في البدائع وتبعه في الفتح أنه لا خلاف فيه لكن تعقبه في البحر بأنه في غاية البيان
ذكر فيه روايتين أحدهما أنه طاهر لأنه عظم والأخرى أنه نجس لأن فيه حياة والحس يقع به وصح في السراج
النسائية (قوله الخالية عن الرسوم) قيد للجميع كما في القهستاني فخرج الشعر المنتوف وما بعده إذا كان
فيه رسوم (قوله وكذا كل ما لا يتحل الحياة) وهو ما لا يتألم الحيوان بقطعه كالريش والمنقار والثالث (قوله
حتى الانقعة) بكسر الهمزة وقد تشدد الحاء وقد تكسر الذاء والمنقعة والمنقعة شيء واحد يخرج
من بطن الجدي الراضع أصغر فيعصر في صوفة فيغلظ به اللبن فإذا أكل الجدي فهو كرش وتفسيرا للجودي
الانقعة بالكرش سهر قاموس بالحرف فافهم (قوله على الرابع) أي الذي هو قول الإمام ولم أر
من صرح بترجيحه ولعله أخذ من تقديم صاحب الملتقى له وتأخير قوليهما كما هو عادته فيما يرجحه وعبارته
مع التمرح وانقعة الميتة ولو مائة ولبنها طاهر كذلك خلافا لهما لتنجسها بنجاسة الحبل قلنا نجاسته لا تؤثر
في حال الحياة إذ اللبن الخارج من بين فرث ودم طاهر فكذلك بعد الموت اه ثم أعلم أن الضمير في قول الملتقى
ولبنها عائد على الميتة والمراد به اللبن الذي في ضرعها وليس عائد على الانقعة كما فهم الحاشي حيث فسرهما بالملدة
وعزى إلى الملتقى طهارتهما لأن قول الشارح ولو مائة صريح بأن المراد بالانقعة اللبن الذي في المملدة وهو الموافق
لما مر عن القاموس وقوله لتنجسها الخ صريح في أن جلدها نجسة وبه صرح في الحلية حيث قال بعد التعليل
المار وقد عرف من هذا أن نفس الوعاء نجس بالاتفاق اه ولدفع هذا الوهم غير العبارة في مواهب الرحمن
فقال وكذلك الميتة وانفتحوا نجسها وهو الظاهر الآن تكون جامدة فتطهر بانفس اه وأفاد ترجيح
قوليهما وأنه لا خلاف في اللبن على خلاف ما في الملتقى والتمرح فافهم (قوله وشعر الإنسان) المراد به ما بين
منه حيوانا لافطهارة ما على الإنسان مستغنية عن البيان وطهارة الميت مدرجة في بيان الميتة كذلك نقل
عن حواشي عصام والاولى استأط حيا وعن محمد في نجاسة شعر الأدمي وظفروه وعظمه روايتان والصحيح
الطهارة سراج (قوله غير المنتوف) أما المنتوف فنجس بجر والمراد رأسه التي فيها الرسوم أقول
وعليه فما سبق بين أسنان المشط ينجس الماء القليل إذا بل فيه وقت التمرح لكن يؤخذ من المسألة الآتية
كما قال ط أن ما خرج من الجلد مع الشعران لم يبلغ مقدار الظفر لفساد الماء تأمل (قوله مطلقا) أي
سواء كان سنه أو سن غيره من حتى أوميت قدر الدرهم أو أكثر جلد معه أو أثبت مكانه كما يعلم من الحلية والبحر
(قوله على المذهب) قال في البحر المصريح به في البدائع والكافي وغيرهما أن سن الأدمي طاهرة على ظاهر
المذهب وهو الصحيح لأنه لا دم فيها والنجس هو الدم بدائع وما في الذخيرة وغيرهما من أنها نجسة ضعيف
اه (قوله في البدائع نجسة) فانه قال ما بين من الحى أن كان جزءه دم كاليد والاذن والانف ونحوها
فهو نجس بالاجماع ولا كالنحو والظفر طاهر عندنا اه ملخصا (قوله وفي الخاتمة لا) حيث قال ضلي
وأذنه في كه أو أعادها إلى مكانها يجوز صلاته في ظاهر الرواية اه ملخصا وعلاه في التجنيس بأن ما ليس بلحم
لا يحل الموت فلا ينجس بالموت أي والقطع في حكم الموت واستشكله في البحر بما مر عن البدائع وقال في الحلية
لأنها مما تحلها الحياة ولا تعرى عن اللحم فلذا أخذ الفقيه أبو الليث بالنجاسة وأقره جماعة من المتأخرين
اه وفي شرح المقدسي قلت والجواب عن الأشكال أن إعادة الأذن ونباتها انما يكون غالبا به ود الحياة إليها
فلا يصدق أنها ما بين من الحى لأنها بعد ود الحياة إليها صارت كأنها ما بين ولو فرضنا شخص مات ثم أعيدت
حياته معجزة أو كرامة أعاد طاهرا اه أقول إن عادت الحياة إليها فهو مسلم لكن يبقى الأشكال لو صلى وهي
في كه مثلا والاحسن ما أشار إليه الشارح من الجواب بقوله وفي الأشباه الخ به صرح في السراج في الخاتمة
من جواز صلاته ولو الأذن في كه لظاهر ما مر في حقه لأنها أذنه فلا ينافي ما في البدائع بعد تنقيده بما في الأشباه
(قوله المنفصل من الحى) أي مما تحل الحياة كما مر والمراد الحى حقيقة وحكما احترازا عن الحى بعد النجس

(وعظمها وعصبها) على المشهور
(وحاقرها وقرنها) الخالية عن
الرسوم وكذا كل ما لا يتحل
الحياة حتى الانقعة واللبن على
الرابع (وشعر الإنسان) غير
المنتوف (وعظمه) وسنه مطلقا
على المذهب واختلاف في أذنه
في البدائع نجسة وفي الخاتمة
لا وفي الأشباه المنفصل من الحى
كمنته الا في حتى صاحبه فطاهر
وإن كثر

قوله وبه صرح في السراج أي
حيث قال والاذن المتطوعة
والسن المتطوعة طاهرتان في
حق صاحبهما وإن كانتا أكثر من
قدر الدرهم الخ اه منه

كما سيأتي بيانه آخر كآب الذبايح ان شاء الله تعالى وفي الحلية عن سنان بن داود والترمذي وابن ماجه وغيرهما وحسنه الترمذي ما قطع من البهيمة وهي حية فهو ميت اه (قوله ويفسد الماء) أى التلبدل (قوله من جلده) أى اولجه مختارات النوازل زادت في البحر عن الخلاصة وغيرها وتشبهه وان كان قليلا مثل ما ينشأ من شقوق الرجل ونحوه لا يفسد الماء (قوله لا بالظفر) أى لانه عصب البحر وظاهره انه لو كان فيه دسومة فحكمها كجلد اللحم تأمل (قوله ودم سمك طاهر) اولى من قول الكثر انه معفو عنه لانه ليس بدم حقيقة بدليل انه يبيض في الشمس والدم يسود بها زيلعي (قوله ليس الكلب نجس العين) بل نجاسته بنجاسة لجه ودمه ولا يظهر حكمها وهو حتى ما دامت في معدنها كنجاسة باطن المصلي فهو كغيره من الحيوانات (قوله وعليه الفتوى) وهو الصحيح والا قرب الى الصواب بدائع وهو ظاهر المتون بحر ومقتضى عموم الادلة فتح (قوله فيبايع الخ) هذه الفروع بعضها ذكرت أحكامها في الكتب هكذا وبعضها بالعكس والتوفيق بالتحريج على القولين كما بسطه في البحر وما في الحلية من تقييد البيع بالمعلم فالظاهر انه على القول الثاني بدليل انه ذكره يجوز بيع السنور وسباع الوحش والطيور معلما كان أولا تأمل (قوله وبوثر) الظاهر تقييده بالمعلم ولو لم يحرر لوقوع الاجارة على المانع ولذا عقبه في عمدة المفتي بقوله والسنور لا يجوز لانه لا يعلم (قوله ويضمن) أى لو ألتفه انسان ضمن قيمته اصاحبه (قوله ولا الثوب بانتفاضه) وما في الولا الجلية وغيرها اذا خرج الكلب من الماء وانتقض فأصاب ثوب انسان افسده لولا اصابه ماء المطر لان المبتل في الاول جلده وهو نجس وفي الثاني شعره وهو طاهر اه فهو على القول بنجاسة عينه كما في البحر وبأى تمامه قريبا (قوله ولا بعضه) أى عض الكلب الثوب (قوله مالم يريته) فالمعتبر رؤية البله وهو المختار نهر عن الصيرفة وعلامتها السلال يده بأخذه وقيل لوعض في الرضى نجسه لانه يأخذه بشفته الرطبة لافي الغضب لاخذه بأسنانه (قوله ولا صلاة حاملة الخ) قال في البدائع قال مشايخنا من صلي وفي كنه جرو تجوز صلاته وقيده الفقيه ابو جعفر الهندواني بكونه مشدودا لغم اه وفي المحيط صلي ومعه جرو كاب او مالا يجوز الوضوء بسوره قيل لم يجوز والاصح انه ان كان فيه مقتوحا لم يجوز لان اصابه يسيل في كنهه فينجس لوا كثر من قدر الدرهم ولو مشدودا بحيث لا يسيل لعابه الى ثوبه جاز لان ظاهر كل حيوان طاهر ولا ينجس الاباوت ونجاسة باطنه في معدته فلا يظهر حكمها كنجاسة باطن المصلي اه والاشبه اطلاق الجواز عند أمن سبلان القدر المانع قبل الفراغ من الصلاة كما هو ظاهر ما في البدائع حلية وأشار الشارح بقوله ولو كبير الى أن التقييد بالجر ولحده التصوير يكونه في كنهه كافي للنهر وشرح المقدسي لا لما ظنه في البحر من أن الكبير مأواه النجاسات فلا تصح صلاة حاملة فانه يرد عليه كما قال المقدسي أن الصغير كذلك ثم الظاهر أن التقييد بالجل في الكتم مثلا لاخراج مالو جلس الكلب على المصلي فانه لا يقيده بربطه لما صرح به في الظهيرية من انه لو جلس على حجره صبي ثوبه نجس وهو يستمسك بنفسه او وقف على رأسه حمام نجس جازت صلاته اه تأمل (قوله وشرط الحلواني) صوابه الهندواني كما هو الموجد في البحر والنهر وغيرها (قوله ولا خلاف في نجاسة لجه) ولذا اتفقوا على نجاسة سوره المتولد من لجه فعنى القول بطهارة عينه طهارة ذاته مادام حيا وطهارة جلده بالذباغ والذكاة وطهارة مالا تحله الحياة من أجزائه كغيره من السباع (قوله وطهارة شعره) أخذ في البحر من المسألة المارة أنفعا عن الولا الجلية فانها مبنية على القول بنجاسة عينه وقد صرح فيها بطهارة شعره وما في السراج أن جلد الكلب نجس وشعره طاهر وهو المختار اه لان نجاسة جلده منبئة على نجاسة عينه فقد اتفق القول بنجاسة عينه والقول بعدمها على طهارة شعره ويفهم من عبارة السراج أن القائلين بنجاسة عينه اختلفوا في طهارة شعره والمختار الطهارة وعليه يتبين ذكر الاتفاق لكن هذا مشكل لان نجاسة عينه تقتضي نجاسة جميع أجزائه ولعل ما في السراج محمول على ما اذا كان ميتا لكن يتأفيه ما مر عن الولا الجلية نعم قال في المنخ وفي ظاهرها الرواية اطلق ولم يفصل أى انه لو انتقض من الماء فأصاب ثوب انسان افسده سواء كان البال وصل الى جلده ولا وهذا يقتضي نجاسة شعره فتأمل (قوله طاهر حلال) لانه وان كان دما فقد تغير فصير طاهرا كرماد العذرة خائبة والمراد بالتغير الاستحالة الى الطيبة وهي من الملهات عندنا وزاد قوله حلال لانه لا يلزم من الطهارة الحل كما في التراب منخ أى فان التراب طاهر ولا يحل أكله

ويفسد الماء بوقوع قدر الظفر من جلده لا بالظفر (ودم سمك طاهر) واعلم انه ليس الكلب بنجس العين عند الامام وعليه الفتوى وان رج بعضهم النجاسة كما بسطه ابن النخعة فيبايع وبوثر ويضمن ويخذ جلده مصلي ودلوا ولو اخرج حيا ولم يصب به الماء لا يفسد ماء البئر ولا الثوب بانتفاضه ولا بعضه مالم يريته ولا صلاة حاملة ولو كبيرا وشرط الحلواني شدة شقه ولا خلاف في نجاسة لجه وطهارة شعره (والمسك طاهر حلال)

قال في الحلية وقد صرح عن النبي صلى الله عليه وسلم ان المسك اطيب الطيب كما رواه مسلم وحكى النووي اجماع
المسلمين على طهارته وجوازيه (قوله في ذلك بكل حال) أي في الاطعمة والادوية لضرورة اولا
وفي القاموس انه مقول للقلب منجبع للسوداوى نافع للنفثان والرياح الغليظة في الامعاء والسهموم والسدر
ياهى (قوله وكذا نالجته) بكسر الشاء وفتح الجيم وهى جلدة يجمع فيها المسك معرب نافه اه شيخ اسماعيل
عن بعض الشروح لكن قال في المنح فاؤها مفتوحة فى كذا كتب اللغة (قوله مطاقتا) أى من غير فرق بين
رطبها ويا بيا وبين ما انفصل من المذبوحة وغيرها وبين كونها بحال أو أصابها الماء فدت أولا اه اسماعيل
عن مفتاح السعادة وبه ظاهر أن ما فى الدرر من أنها لو كانت رطبة من غير المذبوحة ليست بظاهرة على خلاف
الاصح (قوله ففتح) وكذا فى الزبلى وصدر التبريد والجبر (قوله وكذا الزباد أشباه) أى فى قاعدة
المسكة تجاب التيسير وكذا العنبر فى الدر المنقى وذكر فى الفتح والحلية طهارة الزباد بجمنا ولم يجد فيه نقلا لكن
فى شرح الاشياء للعلامة البيرى قال فى خزنة الروايات ناقلا عن جواهر الفتاوى الزباد طاهر ولا يقال انه عرق
اليرة وأنه مكروه لانه وان كان عرقا الا انه تغير وصار طاهرا بلا كراهة وفى شرح المواهب سمعت جماعة من
الثقات من أهل الخبرة بهذا يقولون انه عرق سنور فعلى هذا يكون طاهرا وفى انهاجية من مختصر المسائل
المسك طاهر لانه وان كان دما لكنه تغير وكذا الزباد طاهر وكذا العنبر وفى الأغراض النجاسة قبل ان المسك والعنبر
ليسا بطاهرين لان المسك من دابة حية والعنبر خرد دابة فى البحر وهذا القول لا يعول عليه ولا يلتفت اليه كما
صرح به قاضى خان وأما العنبر فالصحيح انه عين فى البحر بمنزلة القيور وكلاهما طاهر من اطيب الطيب اه ملخصا
وفى تحفة ابن حجر وليس العنبر واثلا فى المنزلة زعمه بل هو نبات فى البحر اه وللعلامة البيرى رسالة سماها السؤل
والمراد فى جواز استعمال المسك والعنبر والزباد (قوله وطهره محمد) أى لحديث العرينين الذين رخص لهم
رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ينسروا من ابوال ابل لاسقم اصابهم وعليه فلا يفسد الماء ما لم يغلب عليه
فيخرجه عن الطهورية والمتون على قولهما ولذا قال فى الامداد والفتوى على قولهما (قوله لا للتداوى
ولا لغيره) بيان لتعميم فى قوله اصلا (قوله عند أبى حنيفة) وأما عند أبى يوسف فانه وان وافقه على انه نجس
لحديث استنزهوا من البول لانه اجاز نسبه للتداوى لحديث العرينين وعند محمد يجوز مطلقا وأجاب الامام عن
حديث العرينين بأنه عليه الصلاة والسلام عرف شفاءهم به وحيا ولم يتيقن شفاء غيرهم لان المرجع فيه الاطباء
وقولهم ليس بحجة حتى لو تعين الحرام مدفعا للهلالة ليجل كالمسكة والخمر عند الضرورة وعامة فى البحر
(قوله اختلف فى التداوى بالخرم) فى النهاية عن الذخيرة يجوز ان علم فيه شفاء ولم يعلم دواء آخر وفى النهاية فى
معنى قوله عليه الصلاة والسلام ان الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم كما رواه البخارى أن ما فيه شفاء لا بأس
به كما يجعل الخمر للعطشان فى الضرورة وكذا اختاره صاحب الهداية فى التيجيس فقال لورع فكتب الفاتحة
بالدم على جبهته وأنه جاز للاستشفاء وبالبول أيضا ان علم فيه شفاء لا بأس به لكن لم ينقل وهذا لان الحرمة
ساقطة عند الاستشفاء لكل الخمر والمسكة للعطشان والجائع اه من البحر وأفاد سيدى عبد الغنى انه لا يظهر
الاختلاف فى كلامهم لاتفاقهم على الجواز للضرورة واشتراط صاحب النهاية العلم لا ينافيه اشتراط من بعده
الشفاء ولذا قال والذى فى شرح الدرر ان قوله لا للتداوى محمول على المظنون والاخوارة باليقين اتفاقا
كما صرح به فى المصنف اه اقول وهو ظاهر موافق لما مر فى الاستدلال لقول الامام يمكن قد علمت أن
قول الاطباء لا يحصل به العلم والظاهر أن التجربة يحصل بها غلبة الظن دون اليقين الا أن يريدوا بالعلم غلبة الظن
وهو شائع فى كلامهم تأمل (قوله وظاهر المذهب المنع) محمول على المظنون كما علمته (قوله لكن نقل
المصنف الخ) مفعول نقل قوله وقيل يرخص الخ والاستدلال على اطلاق المنع واذا قيد بالمظنون فلا استدلال
ونص ما فى الحاوى القدسى اذا سال الدم من انف انسان ولا يقطع حتى يحشى عليه الموت وقد علم انه لو كتب
فاتحة الكتاب او الاخلاص بذلك الدم على جبهته يقطع فلا يرخص له فيه وقيل يرخص كما رخص فى شرب الخمر
للعطشان وأكل المسكة فى المنصة وهو الفتوى اه (قوله ولم يعلم دواء آخر) هذا المصريح به فى عبارة النهاية
كما مر وليس فى عبارة الحاوى الا انه يقاد من قوله كما رخص الخ لان حل الخمر والمسكة حيث لم يوجد ما يقوم
مقامهما أفاده ط قال ونقل الجوى أن لحم الخنزير لا يجوز للتداوى به وان تعين والله تعالى اعلم

مطلب
فى المسك والزباد والعنبر

في كل بكل حال (وكذا نالجته)
طاهرة (مطلعا على الاصح)
فتح وكذا الزباد اشباه لاستحالة
الى الطيبة (وبول مأ كول)
العم (نجس) نجاسة مخففة
وطهره محمد (ولا ينسرب) بوله
(اصلا) لا للتداوى ولا لغيره عند
أبى حنيفة (فروع) اختلف فى
التداوى بالخرم وظاهر المذهب
المنع كما فى رضاع البحر لكن نقل
المصنف ثمة وهما عن الحاوى
وقيل يرخص اذا علم فيه الشفاء
ولم يعلم دواء آخر كما رخص الخمر
للعطشان وعياه الفتوى

مطلب
فى التداوى بالخرم

لما ذكر تجسس الماء القليل بوقوع نجس فيه حتى يراق كله اردفه ببيان مسائل الا بار لان منها ما يخالف ذلك لا يتناهم اعلى متابعة الآثار دون القياس قال في الفتح فان القياس اما أن لا يظهر أصلاً كما قال بشر لعدم الامكان لا اختلاط النجاسة بالاحوال والحدردان والماء ينبع شيئاً قسياً واما أن لا تتجسس حيث تعذر الاحتراز والتطهير كما نقل عن محمد انه قال اجتمع رأي ورأي ابي يوسف أن ماء البئر في حكم الجاري لانه ينبع من اسفل ويؤخذ من اعلاه فلا نجس كوض الحمام قلنا وما علمنا أن تنزع منها لاء اخذ بالانمار ومن الطريق أن يكون الانسان في يد النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضى الله عنهم كالأعشى في يد القنايد اه ثم ذكر بعده الآثار الواردة بلا سيدها فراجع وفي البحر عن النووي البئر مؤثثة مهموزة ويجوز تخفيفها من بأرت أى حفرت وجعلها في القلة أو بؤرواً بأر بهمزة بعد الباء فيه ومن العرب من يقلب الهمزة في أبا ويقلها فيقول آثار وجعلها في الكثرة بتركس فهمزة (قوله ليست بجيوان) قيد بذلك لان المصنف بين أحكام الحيوان بخصوصه وفصلها (قوله ولو تخففه) لان اثر التخفيف وهو العفو عما دون الربع لا يظهر في الماء واخاد ط انه لو اصاب هذا الماء ثوباً فالظاهر انه تعتبر هذه النجاسة بالتخفف (قوله او قطرة بول) أى ولو بول مأكول اللحم كما مر وسيأتي استثناء ما لا يمكن الاحتراز عنه كبول الفأرة (قوله لم يشمع) أى لم يجعل في محل القطع منه الذي لا ينقل عن بلة نجسة ما يمنع اصابة الماء كشع ويخوه (قوله فيه ما في الفأرة) نقله في البحر عن السراج أى قالوا يجب فيه نزع عشرين دلوا ما لم يتفخ أو يتفسخ (قوله على ما مر) أى من أن الاعتبار فيه اكبر رأى المبتلى به أو ما كان عشرين في عشر (قوله على المعتد) مقابله ما مر من انه لو كان عمقها عشرة في عشرة ففيه في حكم الكثير وقد مر أن تصحيح هذا القول غريب مخالف لما اطلقه الجمهور ولذا قال في البحر لا ينبغي أن هذا التصحيح لو ثبت لانه دمت مسائل اصحابنا المذكورة في كتبهم اه وما قواه به المقدسي رده نوح افندي (قوله ولو فأرة يابسة على المعتد) وما في خزائن الفتاوى من انها لا تجسس البئر لان ليس دباغة ضعف كما في البحر وأضعفه في الحلية (قوله التظيف) أى من نجاسة ودم مسائل كما في الحلية وسيأتي في النجاسات انه يعنى عن دم الشهيد مادام علمه ومفاده انه لو كان عليه دم لا نجس الماء ولذا قال في الخانية ولو وقع الشهيد في الماء القليل لا يفسده الا اذا سال منه الدم اه لكن الظاهر أن معناه انه لو خرج منه دم مسائل نجس الماء احترازاً عما اذا كان ما خرج منه ليس فيه قوة السيلان وليس معناه انه سال منه الدم في الماء تأمل نعم ينبغى تقييد التجسس بما عليه ثمانية قوة السيلان بما اذا تحال في الماء أما لو لم ينصل عنه فلا نجس تأمل (قوله والمسلم المغسول) أما قبل غسله فنصوا على انه يفسد الماء القليل ولا تصح صلاة حامله وبذلك استدل في المحيط على أن نجاسة الميت نجاسة خبث لانه حيوان دموى فينجس بالموت كغيره من الحيوانات لا نجاسة حدث وصحبه في الكافي ونسبه في البدائع الى عاتة المشايخ كما في جنائز البحر أقول وهذا يؤيد ما حاننا عليه كلام محمد في الاصل من أن غسل الميت نجاسة ويضعف ما مر من تصحيح انها مستعلة فافهم (قوله مطابقاً) أى غسل اولاً وفي جنائز البحر واتفقوا على أن الكافر لا يطهر بالغسل وانه لا تصح صلاة حامله

بعده اه اقول وهذا مؤيد أيضاً للقول بأن نجاسة الميت للخبث لا للحدث ومؤيد لما قلناه أننا فافهم (قوله كسقط) اطلقه تعالى البحر والقهستاني وقيد في الخانية بما اذا لم يستعمل قال فانه يفسد الماء القليل وان غسل أما اذا استعمل فخكمه حكم الكبريان وقع بعد ما غسل لا يفسد اه وعلى هذا حكم صلاة حامله كما في الخانية أيضاً وفيها أيضاً البيضة الرطبة أو الخل اذا وقعت من الدجاجة أو الشاة في الماء لا تفسده اه فافهم (قوله لما مر) أى في باب المياه من أن غير الدموى كزنبور وعقرب لا يفسد الماء وكذا مائى المواد كحماك وسرطان فهو تليل للقيدين فافهم (قوله وان تفخ) أى تورم وتغير عن صفته الحيوان قهستاني وقوله أو تمطع أى سقط شعره وقوله أو تفسخ أى تفرقت اعضاؤه عضواً او لافرق بين الصغير والكبير كالفأرة والادعى والقليل لانه تنفصل بلة وهي نجاسة مائعة فصارت كقطرة سخر ولهذا الورق ذب فأرة ينزع الماء كله بجر وبه يظهر أنه لو جرح الحيوان بالإنفخ ونحوه ينزع الجميع كما في الفتح وأن قطعة منه كفسخه ولهذا قال في الخانية قطعة من لحم الميتة تفسده (قوله ينزع كل ماؤها) أى دون الطين لو رود الا انما ينزع الماء لكن لا يطين المسجد بطينها احتياطاً بجر (قوله الذى كان فيها وقت الوقوع) فلوراد بعده قبل الترخ لا يجب نزع الزائد وهو أحد قران

* (فصل في البئر) *

(اذا وقعت نجاسة) ليست بجيوان ولو تخففه أو قطرة بول أو دم أو ذنب فأرة لم يشمع فلو شمع ففيه ما في الفأرة (في بئردون الكثير) على ما مر ولا عبرة للعمق على المعتد (أومات فيها) أو خارجها والتي فيها ولو فأرة يابسة على المعتد لا الشهيد التظيف والمسلم المغسول أما الكافر فينجسها مطلقاً كسقط (حيوان دموى) غير مائى لما مر (وانتفخ) أو تمطع (أو تفسخ) ولو تفسخه خارجها ثم وقع فيها ذكره الوانى ينزع (كل ماؤها) الذى كان فيها وقت الوقوع ذكره ابن الكمال

اقول وبه مسألة السقط انه اذا لم يستعمل لا يعطى حكم الدمى من كل وجه ولذا لا يصلى عليه ولو كان يطهر بالغسل اصلى عليه فهو في حكم الحييفة من سائر الحيوانات بخلاف ما اذا استعمل أى علمت منه علامة الحياة بعد الولادة فانه كالكبير كذا ذكره ظاهر لى اه منه

وسياق اعتبار وقت النزع وعليه فيجب نزع الزائد وبأق تمامه بقي لو لم يكن فيها المقدار الواجب وقت الوقوع ثم زاد وبلغه حل يعتبر وقت الوقوع أيضا بظاهر كلامه نعم وقد ذكر في البحر أنه لو بلغه بعد النزع لا ينزع منه شيء (قوله بعد إخراجها) إذا نزع قبله لا يفيد لأن الواقع سبب للنجاسة ومع بقائه لا يمكن الحكم بالطهارة بجر (قوله إذا نزع ذراخ) كذا في السراج واعترضه في البحر بأن هذا النجاسة مستقيم فيما إذا كانت البئر معينا لا ينزع وأخرج منها المقدار المعروف أما إذا كانت غير معين فانه لا بد من إخراجها الوجوب نزع جميع الماء إذا أقول قد يعتذر الإخراج وإن كان الواجب نزع الجميع لأن الواجب الإخراج قبل النزع لا بعده كما علمته (قوله متنجسة) نعم لكل من النجاسة والخرقعة وانما أفرد العطف بأو التي هي لأحد الشئين وأشار بقوله متنجسة إلى أنه لا بد من إخراج عين النجاسة كلهم ميتة وخنزير اه ح قلت فلو تعذرا أيضا في القهستاني عن الجواهر لو وقع عصفور فيها فجوزوا عن إخراجها فإدام فيها فتجسس فقتل مدة يعلم أنه استحالة وصار جأة وقيل مدة ستة أشهر اه (قوله فنزع) بالباء الموحدة متعلق بيطهر بعده ط (قوله بيطهر الكل) أي من الدلو والرشاء والبكرة ويد المستقي تعالى أن نجاسة هذه الأشياء بنجاسة البئر فتطهر بيطهارتها للحرج كذا في البحر يطهر تبعا إذا صار خلا وكذا المستنجي تطهر بيطهارة المحل وكعروة الأبريق إذا كان في يد المستنجي نجاسة رطبة فجعل يده عليها كما صاب على اليد فاذا غسل اليد ثلاثا تطهرت العروة بيطهارة اليد بجر (قوله خلاصة) ومثله في الخائنة وهو مبني على أنه لا يشترط التوالى وهو اختار كما في البحر والقهستاني (قوله وليس نجس العين الخ) أي بخلاف الخنزير وكذا الكلب على القول الآخر فإنه نجس البئر مطلقا وبخلاف المحدث فإنه يندب فيه نزع أربعين كما يذكره وبخلاف ما إذا كان على الحيوان خبث أي نجاسة وعلم بها فإنه نجس مطلقا قال في البحر وقيدنا بالعلم لأنهم قالوا في البقر ونحوه يخرج حيا لا يجب نزع شيء وإن كان الظاهر اشتغال بولها على اتخاذها لكن يحتمل طهارتها بأن سقطت عقب دخولها ماء كثيرا مع أن الأصل الطهارة اه ومثله في الفتح (قوله لم ينزع شيء) أي وجوب الماء في الخائنة لو وقعت الشاة وخرجت حية ينزع عشر دلووا لتسكن القلب للتطهير حتى لو لم ينزع وقوضا جاز وكذا الحمار والبغل لو خرج حيا ولم يصب فيه الماء وكذا ما يؤكل لحمه من الأبل والبقر والغنم والطيور والدجاجة انحبوسة اه ومثله في مختارات النوازل (قوله كذا في الخائنة) أقول لم أره في الخائنة وانما الذي فيها أنه ينزع في البغل والحمار جميع الماء إذا أصاب فيه الماء وكذا في البحر معزى باليهاء إلى غير ما مثله في الدرر وعزا شارحها إلى المستنجي وكذا في البدائع والقهستاني والامداد والحاوي القدسي ومختارات النوازل والبرازية وغيرهما وقال في المنية كذا روى عن أبي يوسف وقال شارحها الحلبي ولم يرو عن غيره خلافة اه وفي الفتح وإن أدخل فيه الماء نزع الكل في النجس وكذا تظاهر كلامهم في المشكوك اه وفي الجوهر وكذا كل ماسوره نجس أو مشكوك يجب نزع الكل وفي السراج وسور البغل والحمار ينزع كل الماء لأنه لم يبق ظهوره وكذا علله في الخلية بقوله أميرورة الماء مشكوكا وهو غير محكوم بظهوره على ما هو الأصح بخلاف المكروه فإنه غير مملووب الطهورية ومثله في الفتح لكن في البحر عن المحيط لو وقع سور الحمار في الماء يجوز اتوضي به ما لم يغلب عليه أنه طاهر غير ظهوره الماء المستعمل عند محمد اه قلت لكنه خلاف ما نطافره عليه كلامهم كما علمت وإن مشى عليه الشارح فيما سياتي في الأسار وسننبه عليه والخاص أنه إذا أصاب فم الحمار الماء صار مشكوكا فنزع الكل كذا في سورته نجس قال في شرح المنية لا اشتراكهما في عدم الطهورية وإن افرقا من حيث الطهارة فإذا لم ينزع رجمتا تطهر به أحد أو الصلاة به وحده غير مجزئة فنزع كله اه قال في الخلية وهذا بخلاف ما إذا لم يصب فيه الماء فإن الصحيح أنه لا يصير الماء مشكوكا فيه كافي للتحفة وانما ينزع منه عشر دلووا كالتأية كافي الخائنة اه أقول وبه يظهر أن قول النهر لكن في الخائنة الصحيح أنه في البغل والحمار لا يصير مشكوكا فلا يجب نزع شيء نعم يندب نزع عشرة وقيل نزع عشرين منشأ اشتباه حالة وصول فيه الماء بجماله عدم الوصول وتبعه الشارح فتنبه ثم رأيت شيخنا مشايخنا الرجعي نبيه على ذلك كما ذكرته (قوله كادحي محدث) أي أنه ينزع فيه أربعون كما عزا في التارخانية إلى فتاوى الحجة ثم عزا إلى الغيائية أنه ينزع فيه الجميع وفي شرح الوهبانية والتحقيق النزع للجميع عند الامام والثاني على القول بنجاسة الماء المستعمل وقيل أربعون عنده ومذهب محمد أنه يسلبه الطهورية وهو الصحيح

(بعد إخراجها) إذا نزع نجاسة أو خرقعة متنجسة فنزع الماء إلى حد لا يملأ نصف الدلو بيطهر الكل تبعا ولو نزع بعضه ثم زاد في الغد نزع قدر الباقي في الصحيح خلاصة قيد بالموت لأنه لو أخرج حيا وليس نجس العين ولا به حدث أو خبث لم ينزع شيء إلا أن يدخل فيه الماء فيعتبر بسوره فإن نجس نزع الكل والألا هو الصحيح نعم يندب عشرة في المشكوك لأجل الطهورية كذا في الخائنة زاد في التارخانية وعشرين في الفأرة وأربعين في سنور ودجاجة مخلدة كادحي محدث

عند الشيخين فنزح منه عشرون ليبر طهورا وتماسه فيه والمراد بالحدث ما يشعل الجنب واستشكل في البدائع
 نزح العشرين بأن الماء المستعمل طاهر فلا يضر ما لم يغلب على المطلق ~~كسائر~~ المائعات ثم قال ويحتفل أن
 يتسال طهارته غير متفوع بها للخلاف فيها بخلاف سائر المائعات فنزح ادنى ما ورد به الشرع وذلك
 عشرون احتياطاً اهـ قلت وهذه المسألة تؤيد القول بعدم الفرق بين الملقى والملاقى في الماء المستعمل وأن
 المستعمل ملاقى الاعضاء فقط ولا يشيع في جميع ماء البئر والواجب نزح الجميع لانه اذا وجب نزح في
 المشكوك في طهوريته ففي المستعمل المحقق عدم طهوريته بالاولى وتؤيد ما قاله صاحب البحر من أن القروع
 التي استدل بها القائلون باستعمال كل الماء مبنية على رواية نجاسة الماء المستعمل والله اعلم (تمت)
 نقل في الذخيرة عن كتاب الصلاة للعسن أن الكافرا اذا وقع في البئر وهو حي نزح الماء وفي البدائع انه رواية
 عن الامام لانه لا يخلو من نجاسة حقيقة أو حكمية حتى لو اغتسل فوقع فيها من ساعته لا ينزح منها شيء اقول
 ولعل نزحها للاحتياط تأمل (قوله لان في بواياشكا) وقدمت أنهم لم يعتبروا احتمال النجاسة في الشاة
 ونحوها ثم هذا الجواب بناء على القول بأن بول الهرة والفأرة ينجس البئر وفيه كلام يأتي (قوله وان تعذر)
 كذا عبر في الهداية وغيره اذ قال في شرح المنية أى بحيث لا يمكن الابحرج عظيم اهـ فالمراد به التعسره به عبر
 في الدرر (قوله لكونها معينا) القياس معينة لان البئر مؤث سمعى الا أنهم ذكروا حلا على اللفظ اولاً
 فعلا بمعنى منقول يستوى فيه المذكور والمؤث وعلى تقدير ذات معين وهو الماء يجري على وجه الارض اهـ
 حلية وليس المراد أنهم اجابته لما يأتي بل كما قال في البحر أنهم كل نزحوا نابع منها مثل ما نزحوا أو أكثر (قوله)
 وقت ابتداء النزح قاله الحلبي) أى في شرح المنية معزيا الى الكافي وقيل وقت وقوع النجاسة وهو ما قدمه الشارح
 عن ابن الكمال وعليه جرى ابن الكمال هنا أيضاً ومثله في الامداد وبشر اليه قول الهداية ينزح مقدار ما كان
 فيها وفي التارخانية عن المحيط لو زاد قبل النزح فقل ينزح مقدار ما كان فيها وقت الوقوع وقيل وقت النزح قال
 في الخانية وغيره ذلك فيما اذا نزح البعض ثم وجدته في الغدا أكثر مما تركه فقل ينزح الكل وقيل مقدار ما بقي
 عند الترك هو الصحيح قال في شرح المنية هذه الثمرة بناء على اعتبار وقت النزح لا وقت الوقوع فعلم أن الصحيح
 ما في الكافي اهـ اقول فيه بحث بل الثمرة على القولين لان المراد أنها ثمرة الخلاف فالظاهر أن ما في الخانية
 تصحح للقول باعتبار وقت الوقوع لان حاصل الخلاف انه هل يجب نزح الزائد على ما كان وقت الوقوع أو لا
 فالقائل بأن المتعبر وقت النزح اراد أنه يجب نزح ما زاد سواء كانت الزيادة قبل ابتداء النزح أو قبل انتهاءه فبه
 في الخانية على صورة الزيادة قبل انتهاء النزح خلفاً ما اصرح بأن الصحيح نزح مقدار ما بقي وقت الترك أى
 فلا يجب نزح الزائد فهذا التصحح للقول باعتبار وقت الوقوع وأنه لا يجب نزح ما زاد بعده فعلم انه تصحح لخلاف
 ما في الكافي هذا ما ظهر لي فتدبره (قوله بقول رجلين الخ) فان قالان ما فيها ألف دلوس لا نزح كذا في
 شرح المنية (قوله به يفتي) وهو الاصح كافي ودرر وهو الصحيح وعليه الفتوى ابن كمال وهو المختار
 معراج وهو الاشبه بالفتوة هداية أى الاشبه بالمعنى المستنبط من الكتاب والسنة لان الاخذ بقول الغير
 فيما لم يشتهر من الشرع فيه تقدير قال تعالى فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لا تعلمون كما في جراء الصيد والشهادة
 عنابة (قوله وقيل الخ) جزم به في الكنز والمتى وهو مروى عن محمد وعليه الفتوى خلاصة وتارخانية عن
 النصاب وهو المختار معراج عن العناية وجعله في العناية رواية عن الامام وهو المختار والاسير كما في
 الاختيار وأفاد في النهر أن المائتين واجبتان والمائة الثالثة مندوبة فقد اختلف الصحيح والفتوى وضعف
 هذا القول في الحلية وتبعه في البحر بأنه اذا كان الحكم الشرعى نزح الجميع فالأقتصار على عدد مخصوص
 يتوقف على دليل سمعى يفيد ذلك بل المأثور عن ابن عباس وابن الزبير خلافه حين أقبنا بنزح الماء كله حين
 مات زنجي في بئر زمزم وأسانيد ذلك الاثر مع دفع ما ورد عليها بسوطة في البحر وغيره قال في النهر وكان
 المشايخ انما اختاروا ما عن محمد لا بضابطه كالعشر يسيراً كما مر اهـ قلت لكن مروياً في أن مسائل الأبار
 مبنية على اتباع الآثار على أنهم قالوا ان محمد افترى بما شاء في آبار بغداد فأنها كثيرة الماء وكذا ما روى عن
 الامام من نزح مائة في مثل آبار الكوفة لأنه ما فيها يرجع الى القول الاول لانه تقدير بمن له بصارة وخبرة بالماء
 في تلك النواحي لا لكون ذلك لازماً في آبار كل جهة والله اعلم (قوله وذلك) أى ما في المتن انحوط للخروج عن

ثم هذا ان لم تكن الفأرة هاربة من
 هز ولا الهرة هاربة من كلب ولا الشاة
 من سح فأن كان نزح كله مطلقاً
 كما في الجوهرية ~~مكن~~ في النهر عن
 المجتبى الفتوى على خلافه لان في
 بواياشكا (وان تعذر) نزح كلها
 لكونها معينا (فبقدر ما فيها)
 وقت ابتداء النزح قاله الحلبي
 (بوخذ ذلك بقول رجلين عدلين
 لهم بصارة بالماء) به يفتي وقيل
 يفتي بمائتين الى ثلثمائة وهذا الاسر
 وذلك انحوط

قوله في قوله ليهرب وكذا قوله كما
وقوله وسبي، ثلاثها الوجود
لها في أيدي من نسخ الشارح
فليحذر اه صححه

(فان أخرج الحيوان غير مستفتح
ولا مستفتح) ولا مستفتح (فان)
كان (كادمي) وكذا سقط وسقطه
وحدي وأوز كبير (نزع كاه وان)
كن (حكمامة) وهرة (نزع أربعون
من ادلاء) وجوباً إلى سبتين ندبا
(وان) كان (كصفور) وفارة
(فعمشرون) إلى ثلاثين كما مر وهذا
يعم المعين وغيرهما بخلاف نحو
صهرج وجب حيث يهراق الماء كله
لتخصيص الآبار بالآبار والبحر ونهر
قال المصنف في حواشيه على الكثر
ونحوه في التفت ونقل عن القنية
أن حكم الركبة كالنهر وعن
الفوائد أن الحب المظموراً كثره
في الأرض كالنهر

قوله العرف وفي نسخة المغرب اه
منه

الخلاف ولما افقته لا تار (قوله طهرت) أي إذا لم يظهر أثر النجاسة (قوله كما مر) أي في قوله ويجوز بجوار
وقعت فيه نجاسة (قوله وسبي) أي بعد أسطر (قوله فان أخرج الحيوان) أي المبت (قوله كادمي)
أي مما عادله في الجنة كالشاة والكلب كما في البحر (قوله وسقطه) أي سقطه (قوله كادمي) أي سقطه
مقدراً لا فرق بين كبيره وصغيره لكن قال الشيخ اسمعيل وأما ولد الشاة إذا كان صغيراً فكالسنور كما يشعر به
عباراتهم كما في البرجندى اه وكذا قال ولده سيدي عبد الغني الظاهر أن الآدمي إذا خرج من أهله صغيراً
أو كذا سقطاً فهو كالسنور لأن العبرة بالمقدار في الجنة لا في الاسم اه قلت لكن قد منعت النجاسة أن السقط
أن استعمل في حكمه كالكبيران وقع في الماء بعد ما غسل لا يفسده وإن لم يستعمل أفسد وان غسل وتقدم أيضاً
أن ذنب الفأرة لو شمع ففيه ما في الفأرة ثم رأيت في القهستاني قال فلو وقع فيها سقط ينزع كل الماء وعن أبي
حنيفة أن الجدلي كالشاة وعنه أنه والسحلة كالدجاجة كما في الزاهد اه فعلم أن في الجدلي روايتين
والظاهر أن مثله السحلة وهي ولد الشاة والحق السقط بالكبير يؤيد الأولى منها وتفيد الشارح الأول وبالكبير
تبعاً للخلاصة وقال فيها أما الصغير فكالجمامة يؤيد الثانية وفي السراج أن الأوزة عند الإمام كالشاة في رواية
وكالسنور في أخرى اه أقول وهذا التماس يحتاج إلى تحرير وتدبر فاعلم أن المأثور كما ذكره أئمتنا وزح الكلي
في الآدمي والأربعين في الدجاجة والعشرين في الفأرة فلذا كانت المراتب ثلاثة كما سنذكره وعن هذا أورد
في المستصفي أن مسائل الآبار مبنية على اتباع الآثار والنص ورد في الفأرة والدجاجة والآدمي فكيف
يقاس ما عداها بها ثم أجاب بأنه بعد ما استحكم هذا الأصل صار كالأدي ثبت على وفق القياس في حق التفرع
عليه واعترضه في البحر بأنه ظاهر في أن فيه للرأي مدخلا وليس كذلك وقال فالأولى أن يقال إنه الحاق بطريق
الدلالة لا بالقياس كما اختاره في المراج اه إذا علمت ذلك ظهر لك أن ما ورد بالنص من الثلاثة المذكورة
لم يفرق بين صغيره وكبيره في ظاهر الرواية وقوامع النص وهذا مستلحق في السقط بخلاف ما لحق بذلك
كالشاة والأوزة فإنه قد يقال إن صغيره ككبيره أيضاً تبعاً للحق به وقد يقال بالفرق اعتباراً للجنة فالواقع
فيه الاختلاف هذا ما ظهر لي من فيض الفتح العظيم فاعتنمه (قوله كما مر) أي بأن يقال العشرين للوجوب
والزائد لندب (تنبيه) ظاهر اقتصار المصنف على ما ذكره يفيد أن المراتب ثلاث لأنها الواردة في النص كما قد مناه
وروى الحسن عن الإمام أن في القراد الكبير والفأرة الصغيرة عشر دلاء وأن في الجمجمة ثلاثين بخلاف الهرة
فالمراتب خمس أكن الذي في المتن هو الأول وهو ظاهر الرواية كما في البحر والقهستاني (قوله وهذا) أي نزع
الأربعين أو العشرين لتطهير البئر (قوله بخلاف نحو صهرج وجب الخ) الصهرج الحوض الكبير يجمع فيه
الماء قاموس والحب أي بضم الحاء الممهلة الخالية الكبيرة صحاح وأراد بذلك الرد على من أفتى بنزع عشرين
في فارة وقعت في صهرج كما نقله في النهر عن بعض أهل عصره متمسكاً بما اقتضاه إطلاقهم من عدم الفرق بين المعين
وغيرها وردّه في النهر تبعاً للجرى في البدائع والكافي وغيرهما من أن الفأرة ولو وقعت في الحب يهراق الماء كله
قال ووجهه أن الاكتفاء بنزع البعض في الآبار على خلاف القياس بالآبار فلا يلحق بها غيرها ثم قال وهذا الرد
انما يبنى على أن الصهرج ليس من مسعى البئر في شيء اه أي فإذا ادعى دخوله في مسعى البئر لا يكون مخالفاً
للا آثار ويؤيده ما قد مناه من أن البئر مستقاة من بئر أي حفرت والصهرج حفرة في الأرض لا تصل البدالي
مائها بخلاف العين والحب والحوض والله مال العلامة المقدسي فقال ما استدلل به في البحر لا يلحق بعده وأين
الحب من الصهرج لا سيما الذي يسع ألفاً من الدلاء اه لكنه خلاف ما في التفت (قوله يهراق الماء كله) أقول
وخل يظهر بمجرد ذلك لا بد من غسله بعده ثلاثاً والظاهر الذي ثم رأيت في التاترخانية قال مانصه وفي فتاوى
الجنة سئل عبد الله بن المبارك عن الحب المركب في الأرض تبس قال يغسل ثلاثاً ويخرج الماء منه كل مرة
فيظهر ولا يطلع الحب اه (قوله ونحوه في التفت) مقول القول أي نحو ما في البحر والنهر قال ابن عبد الرزاق
ولم أره في كتاب التفت اه أقول رأيت في التفت مانصه وأما البئر فهي التي لها سواد من أسفلها اه أي لها مياه
تندها وتنبع من أسفلها ولا يلحق الله على هذا التعريف يخرج الصهرج والحب والآبار التي تملأ من المطر أو من
الأنهار فهو مثل ما في البحر والنهر (قوله ونقل) أي المصنف وهو تأييد لما أفتى به ذلك العصرى (قوله أن حكم
الركبة الخ) الركبة على وزن عطية قال ح هي البئر كما في القاموس أكن في العرف هي بئر يجمع ماؤها

من المظهر اه اى فحين يبنى الصهر ينج (قوله وعليه) أى وبناء على ما نقله عن القنية والفوائد (قوله
والزير الكبير) أى الذى هو بمعنى الحب المذكور فى الفوائد قال فى القاموس الزير بالكسر الدن والدن
بالفتح الراقد العظيم أو أطول من الحب أو أصغره عس أى ذنب لا يقعد إلا أن يحنرله (قوله ينزح منه
كالبئر) أى فيقتصر فى الحماة على أربعين وفى الفأرة على عشرين أقول وهذا سلم فى الصهر ينج دون الزير
لظروجه عن مسمى البئر وكون أكثره مظهور أى مدفون فى الأرض لا يدخل فيه لاعترا فلا لغة كقائه مناه وما
فى الذوائد معارض باطلاق ما ستر عن البدائع والكافى وغيرهما وافرقت ظاهريه وبين الصهر ينج كما قد سنده عن
المتدسى فافهم وقال المصنف فى منظومته نسخة الاقران

سطمودة أكثرها فى الأرض * كالبئر فى النزح وهذا امرنى

قال به بعض أولى الابصار * وليس مرضيا لى الكبار

فان نزح البعض مخصوص بما * فى البئر عند جمع جل العلماء

(قوله وهو دلوتك البئر) هذا هو ظاهر الرواية كما فى البحر وقده محشيه الرملى بما إذا لم يكن دلوتها المعتاد
كبير اجدا فلا يجب العدد المذكور قال وهو الذى يقتضيه نظر الفقيه اه ثم ان الشارح قد تبين صاحب
البحر فى تفسيره الوسط بذلك وفيه نظرا لانه قول آخر وبه يشعر كلام الزيلعي وغيره وفى البدائع اختلاف فى الدلو
فتقبل المعتبر دلوت كل بئر يستقى به منها صغيرا كان أو كبيرا وروى عن ابى حنيفة انه قدر صاع وقيل المعتبر
هو المتوسط بين الصغير والكبير اه وقوله صغيرا كان أو كبيرا ربما يضاف ما يجتنه الرملى تأمل (قوله
فان لم يكن الخ) أى هذا ان كان له ما دلوت فان لم يكن فالمعتبر دلوت يسع صاعا وهذا التفصيل استظهره فى البحر
وقال هو ظاهر ما فى الخلاصة وشرح الطحاوى والسراج (قوله وغيره) أى غير الدلو المذكور بأن كان
اصغرا أو أكبر يحتسب به فلونزح القدر الواجب بدلو واحد كبير آخر وهو ظاهر المذهب لمحصل المقصود
بحر (قوله ويكنى ملء أكثر الدلو) فلو كان مخزقا فان كان يبنى أكثر ما فيه كفى والا لا براز به وقهستانى
(قوله ونزح ما وجد) أى ويكنى أيضا نزح ما وجد فيه وهو دون القدر الواجب حتى لو زاد بعد النزح لا يجب نزح
شيء كما قد سنده عن البحر (قوله وجريان بعضه) أى يكنى أيضا بأن حفر لها منفذ يخرج منه بعض الماء كما فى الفتح
(قوله وغوران قدر الواجب) واذا عاود لا يعود نجسا ان جف اسفله فى الاصح والاعاد كما فى البحر عن السراج
(قوله بطريق الدلالة) أى دلالة النص وهى دلالة سقوطه على ما سكت عنه بالاولى أو بالمساواة كدلالة
سرة التافى وكل مال اليتيم على حرمة الضرب والاتلاف كما أوضحناه فى حواشينا على شرح المنار للشارح
وأشار بذلك الى الجواب عما قد سنده عن المستصحبى (قوله كفارة مع هرة) أى فان ما تنازح أربعون
والا فلانزح وان ماتت الفأرة فقط وأجرحت أو بآلت فيه نزح الكل سراج وبقي من الاقسام موت الهرة فقط
ولاشك أن فيه أربعين نهر (قوله ونحو الهرتين) أى ما كان مقدارهما فى الجنة (قوله ونحو الفأرتين)
أى ولو كانتا كهية الدجاجة الا فى رواية عن محمد أن فيها حينئذ أربعين بحر (قوله على الظاهر) أى ظاهر
الرواية كما فى البحر وهو قول محمد وعند ابى يوسف الخمس الى التسع كهرة والعنصر كشاة وجزم فى المواهب بقول
محمد ونفى الثانى فأفاد ضعفه (قوله مغلطة) بيان لصفة النجاسة وقد مر أن التخفيف لا يظهر أثره فى الماء
(قوله من وقت الوقوع) أى وقوع مامات فيها (قوله ان علم) أى الوقت أو غلب على الظن قهستانى
ومنه ما اذا شهد رجلان بوقوعه انوم كذا كما فى السراج (قوله والا) أى بأن لم يعلم ولم يغلب على الظن
نهر (قوله وهذا) أى الحكم بنجاسة البئر يوم وليلة ط (قوله فى حق الوضوء والغسل) أى من حيث
اعادة الصلاة يعنى المكتوبة والمنذورة والواجبة وستة الفجر اه حلية وسماى أن سنة الفجر انما تقضى
اذا قامت مع الفرض فى يومها قبل الزوال فافهم (قوله وما يجزى به) معطوف على الوضوء (قوله فطم
للكلاب) لان ما تنجس باختلاط النجاسة به والنجاسة مغلوبة لا يباح أكله ويباح الاتعاب به فمما رواه الأكل
كله من النجس يستنج به اذا كان الظاهر غالبا فكذلك اذا حلية عن البدائع ويفهم منه أن المجنب ليس
بشيدفعه من الطعام والشراب مثله تأمل (قوله وقيل يباع من شافعى) لانه يرى أن الماء لا ينجس اذا بلغ
قلتين لكن فى الذخيرة وعن أبى يوسف لا يطعم بنى آدم اه ولهذا عبر عنه الشارح بقليل وجزم بالاول كصاحب

وعليه فالصهر ينج والزير الكبير

ينزح منه كالبئر فاعتنم هذا التحرير

اه (بدلو وسط) وهو دلوتك البئر

فان لم يكن فابعد صاعا وغيره

يحتسب به ويكنى ملء أكثر الدلو

ونزح ما وجد وان قل وجريان بعضه

وغوران قدر الواجب (وما بين

حماة وفأرة) فى الجنة كفارة فى

الحكم كإن ما بين دجاجة وشاة

كدجاجة فألحق بطريق الدلالة

بالاصغر كما ادخل الاقل فى الاكثر

كفارة مع هرة ونحو الهرتين كشاة

انما قا ونحو الفأرتين كفارة

والثلاث الى الخمس كهرة والست

كشاة على الظاهر ويحكم بنجاستها

مغلظة (مر رفت الوقوع ان علم

والا فديوم وليلة ان لم يتفجع ولم

يتفسخ) وهذا (فى حق الوضوء)

والغسل وما يجزى به فيقطع للكباب

وقيل يباع من شافعى

البدائع ولعل وجهه انه في اعتقاد الحنفى نجس ولا يطر الى اعتقاد غيره ولذا لو استقناه عنه لا يقته
 الا بما يعتقد (قوله اما في حق غيره) أى غير ما ذكر من الوضوء والغسل والعجين (قوله فيحكم بنجاسته)
 الاولى بنجاستها أى البثر كما عرفت في البحر وقوله في الحال أى حال وجود الفأرة مثلا لا من يوم وليلة ولا من وقت
 غسل الثياب ولينذا قال الزيلعي أى من غير اسناد لانه من باب وجود النجاسة في الثوب حتى اذا كانوا غسلا
 الثياب بما لهم يلزمهم الاغليا في الصحيح اه وعزاه في البحر الى المحيط أيضا واعترضه بعض محشي صدر
 الشريعة بأنه اذا حكم بنجاسة البثر في الحال يلزم أن لا تنجس الثياب التي غسلت بها قبله فلا يلزم غسله اولا
 معنى قوله لا يلزم الاغليا اه وكذا اعترضه في الحلية بما حاصله انه اذا ازم غسل الثياب لكونه ما غسلت
 به هذا البثر فكيف لم يحكم على الثياب بالنجاسة مستندا الى وقت غسلها المتيقن حصوله قبل وجود الفأرة
 وانما اقتصر على وقت وجودها مع انه لا يتجه على قول الامام لانه يوجب مع الغسل الاعادة ولا على قوليهما لانهما
 لا يوجبان غسل الثوب اصلا اه وأقره في البحر والنهر وغيرهما وأقول وبالله تعالى التوفيق ما قاله الزيلعي مخذلف
 لا طلاق المتون فاطبة فانهم حكموا بالنجاسة ولم يفتوا بين الوضوء والثوب وفي الهداية ومختصر القدرورى
 أعادوا صلاة يوم وليلة اذا كانوا وضوءا منها وغسلا كل شئ اصابه ماؤها اه وفي شرح الجامع الصغير
 لقاضي خان ان كانت مستغفلة أعادوا صلاة ثلاثة ايام ولياليها وما اصاب الثوب منه في الثلاثة افسده وان عجن
 منه لم يوكل خبره اه ومثله في المنية وشرحها ثم رأيت بعض محشي صدر الشريعة نقل ما نقلناه وقال انه
 المذكور في اعلام المعتبرات والمشهور في الرواية عن أبى حنيفة اه فقد ظن أن المواب عدم الاقتصار
 على الحال وبه يزول الاشكال نعم اشار في الدرر الى أن ما قاله الزيلعي ملحق من قول الامام وقوليهما حيث قال
 بعد نقله كلام الزيلعي يريد ما قال في معراج الدراية ان الصباغى كان يفتى بهذا انتهى أى هذا التفصيل قال
 في البحر كمن الصباغى يفتى بقول ابي حنيفة يعلق بالصلاة ويقول ما فيها سواء كذا في معراج الدراية اه وأقول
 لا يخفى أن مقتضى ما فتى به الصباغى أن يجب إعادة الصلاة ولا يجب غسل الثياب وهذا عكس ما قاله الزيلعي
 فأين التأييد نعم بظهير هذا التأييد على ما قال بعضهم ان حرف الاستثناء في عبارة الزيلعي زائد أقول وكذا
 وجدته سابقا في نسخة قديمة صحيحة وكذا وجدته في نسختي مضروبا عليه وقد ظنرنا ما قررناه أن ما ذكره
 الشارح من التفصيل تابع فيه الزيلعي وهو مخالف لما في عامة المعتبرات مع ما فيه من الاشكالات فلا يقول عليه
 وان اقره في البحر والمنع ولهذا لم يعرج عليه في فتح القدير فاعتن هذا التحرير الذى هو من مخ العليم اخبر (قوله
 وخذ الوضوء الخ) الاشارة في عبارة الجوهرية الى عبارة القدرورى التي قد مناها ثم ان ما ذكره في الجوهرية عزاء
 الى شيخه موفق الدين ثم قال والمعنى فيه أن الماء صار متوكوكا في طيارته ونجاسته فان كانوا محدثين يبتين لم يزل
 حديثهم بقاء متوكوكا فيه وان كانوا متوضئين لا تبطل صلاتهم بقاء متوكوكا في نجاسته لان التيقن لا يرتفع بالنسبة
 اه اقول هذا أيضا مخالف لاطلاق عبارات المعتبرات من لزوم إعادة الصلاة وغسل كل شئ اصابه
 ماؤها في تلك المدة فانه يشمل الاعادة عن حدث وغيره والغسل اثوب أو بدن من حدث أو نجاسة أو شرب
 أو غيره وأيضا يناقضه مسألة العجين فانه يلزم عليه أن يكون طاهر احلا لا لكونه كان طاهرا فلا تزول
 طيارته بقاء متوكوكا فيه مع انه مخالف لما صرح حوايه في عامة كتب المذهب وأيضا فقد ربحوا قول الامام
 بحكمه بالنجاسة من يوم أو ثلاثة ايام بأنه الاحتياط في أمر العبادة ولا يخفى أن هذا التفصيل خلاف الاحتياط
 فكان العمل على ما في كتب المذهب أولى (قوله استحسانا) الاستحسان كما قال الكرخي قطع المسألة عن
 نظائرها لما هو اقوى وذلك اقوى هو دليل يقابل القياس الجلي الذى تسبق اليه أفهام المجتهدين لصا كان
 أو اجما أو قياسا خفيا وتما في فتاوى العلامة قاسم (قوله وقال الخ) قولهما اخر القياس الجلي
 وبيان وجه كل في المطولات (قوله فلا يلزمهم) أى اصحاب البئر شئ من إعادة الصلاة أو غسل ما اصابه
 ماؤها كما صرح به الزيلعي وصاحب البحر والفيض وشارح المنية فقول الدرر بل غسل ما اصابه ماؤها قال في
 الشريعة لعل الصواب خلافه (قوله قبله) أى قبل العلم بالنجاسة (قوله قبله وبه يفتى) قائله صاحب
 الجوهرية وقال العلامة قاسم في صحيح القدرورى قال في فتاوى العتبات قولهما هو المختار قلت لم يوافق على
 ذلك فقد اعتمد قول الامام البرهاني والسنن والموصلى وصدر الشريعة ررح دليله في جميع المصنفات

أما في حق غيره كغسل ثوب فيحكم
 بنجاسته في الحال وهذا الرططير
 عن حدث أو غسل عن خبث
 والام يلزم شئ اجماعا جوهرية
 (ومد ثلاثة ايام) بلباليها (ان
 اتفح أو تفصح) استحسانا وقال
 من وقت العلم فلا يلزمهم شئ قبله
 قبل وبه يفتى

مطاب
 مع تعريف الاستحسان

وصرح في البدائع بأن قواها قياس وقوله استحسان وهو الاحوط في العبادات اه (قوله اعاد من آخر احتلام الخ) لف ونشر مرتب وفي بعض النسخ من آخر نوم وهو المراد بالاحتلام لان النوم سببه كما تقدم في البحر (قوله ورعاف) هذا ظاهر اذا وقع له رعاف ولم يبينوا حكمه ما اذا لم يقع له ولا جل هذا والله تعالى اعلم روى ابن رستم أن الدم لا يبعد فيه لان دم غيره قد يصيبه فالظاهر أن الاصابة لم تتقدم زمان وجوده بخلاف المني فان مني غيره لا يصيب ثوبه فالظاهر أنه منيه فيعين وجوده من وقت وجوده بسبب خروجه حتى لو كان الثوب مما يابس به هو وغيره يستوى فيه حكم المني والدم واختار في المحيط ما رواه ابن رستم ذكره في البحر وقوله فالظاهر أن الاصابة الخ لا يظهر في الخاف ط وفي السراج لو وجد في ثوبه نجاسة مغلظة أكثر من قدر الدرهم ولم يعلم بالاصابة لم يعد شيئا بالاجماع وهو الاصح اه قلت وهذا يشمل الدم فيقتضي أن الاصح عدم الاعادة مطلقا تأمل (قوله لو منشفة او ناشفة الخ) ذكره في التهرجنا فقال بعد قولهم فثلاثة ايام ويبقى على قياس ما سبق تقييده بكونها منشفة او ناشفة وان لم يكن اعاد يوما وليلة اه (قوله في بول فأرة في الاصح) وسيد كفي الانجاس أن عليه الفتوى وأن خرها لا يفسد ما لم يظهر أثره وأن بول السنور عفوف غير أواني الماء وعليه الفتوى اه أقول وفي الخاتمة أن بول الهرة والفأرة وخزمها نجس في اظهر الروايات يفسد الماء والثوب اه ولعلمهم رجحوا القول بالعفو للضرورة (قوله بخره) بالفتح وبالضم كما في المغرب (قوله حمام وعصفور) أي ونحوهما مما يؤكل لحمه من الطيور سوى الدجاج والاوز (قوله في الاصح) راجع الى قوله وكذا سباع طير أي مما لا يؤكل لحمه من الطيور وهذا ما صححه في المبسوط وصحح قاضي خان في جامعته النجاسة بخر (قوله لتعذر صونها) أي البثر عنه أي عن الخمر المذكور ومفاد التعليل انه نجس معفو عنه للضرورة وفيه اختلاف المشايخ لكن الذي اختاره في الهداية وكثير من الكتب انه ليس بنجس عندنا لاجماع العملي على اقتناء الحمامات في المسجد الحرام من غير تكبير مع العلم بما يكون منها كما في البحر قال ولم يذكر هذا الخلاف فائدة مع اتفاقهم على سقوط حكم النجاسة اه قلت يمكن أن تظهر في التعاليق وكذا اذا رماه في الماء قصد افائه لضرورة في ذلك لكونه بفساده وما في التهرجنا أنها يمكن أن تظهر فيما لو وجدها على ثوب وعنده ما هو خال عنها لا تجوز الصلاة فيه على العفو لا تنفاء الضرورة وتجوز على الطهارة اه قال ط فيه نظر اذ مقتضاه عدم جواز التطهر بهذا الماء حيث وجد غيره (قوله ولا بتقاطر بول الخ) تبع فيه صاحب الدرر وشارف في الفيض الى ضعفه وذكر القهستاني في الانجاس انه ان وقع في الماء نجسه في الاصح وكذا ذكره الحدادي عن الكفاية معللا بأن طهارة الماء أكد وبأنه لا يخرج في الماء أي بخلاف البدن والثوب وبه جزم الشارح في الانجاس أيضا فلم أعلم أن كلام المصنف يبنى على القول الضعيف كما به عليه العلامة فوج افندي (قوله كروا بر) ومثل الرأس الجهة الاخرى ط وسيأتي اشباع الكلام على هذه المسألة في باب الانجاس (قوله وغبار نجس) بالاضافة وعدمها في الجيم الفتح والسكر ط (قوله وبعرى ابل وغنم) ابل وغنم أي لانزح بهما وهذا استحسان قال في الفيض فلا ينجس الا اذا كان كثيرا سواء كان رطبا أو يابسا صحيحا أو منكسرا ولا فرق بين أن يكون للبثر حاجز كالدن أو لا كالفلوات هو الصحيح اه وفي التاترخانية ولم يذكر محمد في الاصل روث الحمار والخنثى واختلفوا فيه فقليل نجس ولو قليلا أو يابسا وقيل لو يابسا فلا وأكثروا على انه لو فيه ضرورة وبهوى لا ينجس ولا ينجس اه (فائدة) قال نوح افندي الروث للفرس والبغل والحمار والخنثى بكسر فسكون للبقرة والصيل والبعر للابل والغنم والخمر للطيور والخنثى للكلب والعذرة للانسان (قوله في محلب) بكسر الميم ما يخلط فيه قاموس (قوله وقت الحلب) فلو وقعت في غير زمان الحلب فهو كوقوعها في سائر الاواني فتنجس في الاصح لان الضرورة انما هي زمان الحلب لان من عادتها أن تبعر ذلك الوقت والاحتراز عنه عسير ولا كذلك غيره اه شارح منية (قوله قبل تفتت وتلون) قال في العناية تبعا للثانية فلو تفتت أو أخذ اللين لو نها ينجس اه قتال (قوله والتعبير بالبعرتين) أي في مسألتى البثر والحلب كما افاده في الشرع بلالية عن الفيض (قوله اتفاق) اعلم أن بعضهم فهم من تقييد محمد في الجامع الصغير بالبعرة أو البعرتين انه احتراز عن الثلاث بناء على أن مفهوم العدد في الرواية معتبر قال في البحر وهذا الفهم انما يتم لو اقتصر محمد على ذلك مع انه قال لا يفسد ما لم يكن كثيرا فاحشا والثلاث ليس بكثير فاحش كذا نقل

(فرع) وجد في ثوبه منيا أو بولا أو دما اعاد من آخر احتلام وبول ورعاف ولو وجد في جيبه فأرة ميتة فان لا ثقب فيها اعاد من وضع القطن والا فثلاثة ايام ولو منشفة او ناشفة والا فيوم وليلة (ولانزح) في بول فأرة في الاصح فوض ولا (بخر حمام وعصفور) وكذا سباع طير في الاصح لتعذر صونها عنه (ولا) بتقاطر بول كروا بر وغبار نجس (للعفو عنها) (وبعرتي ابل وغنم) كما يعنى (لو وقعت في محلب) وقت الحلب (فريمنا) فورا قبل تفتت وتلون والتعبير بالبعرتين اتفاقا

مطلب
في الفرق بين الروث والخنثى والبعرة والخمر والنجس والعذرة

عبارة الجامع في الحديث وغيره اه فاشار الشارح الى أن قول المصنف وبعرفى ابل وغنم المراد منه القليل
لا خصوص الثنتين وحمل قوله وقيل الخ على بيان حد القليل والكثير فينبغي أن ذلك ليس قولاً آخر كما قد يوحى
واغما عبر عنه المصنف بقوله وقيل فينبغي وقوع الخلاف في حده فان فيه اقوالاً صحيحة منها قولان أحدهما هذا
والثاني أن ما لا يتخلو دل عن بعده فهو وكثير صحته في النهاية وعزاده الى المبسوط فانهم (قوله ذكره في
الفيض) لم يصرح في الفيض بهذا العبارة وانما يفهم من قوله الا اذا كان كثيراً كما قد سناه (قوله وعليه
الاعتقاد) وصححه في البدائع والكافي وكثير من الكتب بجر وفي الفيض وبه يقتضى (قوله لا يقتدر الخ)
أى أن عادة الامام رحمه الله تعالى أن ما كان محتاجاً الى تقدير بعدد أو مقدار مخصوص ولم يرد فيه نص
لا يقتدره بالرأى وانما يفرضه الى رأى المتبلى فلذا كان هذا القول أرجح (قوله البعد الخ) اختلف في مقدار
البعد المانع من وصول نجاسة البالوعة الى الثرى رواية تخسه اذرع وفي رواية سبعة وقال الحلواني المتعبر
الطام أو اللون أو الريح فان لم يتغير جازوا لا ولو كان عشرة اذرع وفي الخلاصة والخاتمة والتعويل عليه وصححه
في المحيط بجر والماصل انه يختلف بحسب رخاوة الارض وصلابتها ومن قدره اعتبر حال ارضه (قوله
وبعتبر سورء) لما فرغ من بيان فساد الماء وعدمه باعتبار وقوع نفس الحيوانات فيه ذكرهما باعتبار ما يتولد
منها والسور بالنظم مهموز العن بقية الماء التي يبقيا الشارب في الاناء أو في الحوض ثم استعير بقية الطعام
وغیره والجع الاسار والفعل اسار أى أبقي مما شرب بجر وغيره وظاهر القاموس ان السور حقيقة في مطلق
البقية والمعنى أن السور يعتبر بلمس سورء فان كان لحم سورء طاهر افسوره طاهر ونجس افسه أو مكرهه افسه
أو مشكوكه كاشكوك ابن مالك (قوله اسم فاعل من اسار) أى مسر اسم فاعل قباسمى مأخوذ من مصدر اسار
أو سار كنع واسم فاعلها السامى سار كسحار والسماسى جازر كما في القاموس (قوله لا اختلاطه بلعابه) علة
ليعتبر رأى ولعابه متولد من لحمه فاعتبر به طهارة ونجاسة وكراهة وشكا منخ اه ط (قوله ولو جنب الخ) بيان
للاطلاق فان قيل ينبغي أن يتجنب سورءه على القول بنجاسة المستعمل لسقوط الفرض بهذا الشرب على الراجح
قلنا المستعمل هو المشروب لا ما بقي ولو سلم فلا يستعمل للحرج كادخال اليد في الحب للكوز وتماهه في البحر
(قوله أو كافرا) لانه عليه الصلاة والسلام انزل بعض المشركين في المسجد على ما في الصحيحين فالمراد
بقوله تعالى انما المشركون نجس النجاسة في اعتقادهم بجر ولا يشك في نزع البئر به لو اخرج حيا لان ذلك
لما عليه في الغالب من النجاسة الحقيقية أو الحكمية كما قد سناه (قوله أو امرأة) أى ولو حائضا أو نفساء لما
روى مسلم وغيره عن عائشة رضی الله عنها قالت كنت اشرب وأنا حائض فأنا وله النبي صلى الله عليه وسلم
فيضع فاه على موضع في بجر (قوله نعم بكره سورء الخ) أى في الشرب لافي الطهارة بجر قال الرمي
ويجب تقييده بغير الزوجة والمحارم اه وأورد بعضهم على قول البحر لافي الطهارة ما مر في الموضوع من أنه
بكره التوضي بفضل ماء المرأة والمراد به السور اقول المراد به الماء الذي توضأت به في خلوتها كما وأفضناه
فيما مر قد بر (قوله لا استلذاذ) قال شيخنا ويستفاد منه كراهة الحلاق الامر اذا وجد المحلوق رأسه من
اللذة ما يريد على ما لو كان ملتحبا اه فكراهة التكبس وغز الرجلين واليد من الامر في الحمام بالاولى ط
(قوله واستعمال ريق الغير) اعترضه ابو السعود بانه يشمل سور الرجل للرجل والمرأة للمرأة فالظاهر الاقتصار
على التعليل الاول كما فعل في النهر اه أى لانه صلى الله عليه وسلم كان يشرب ويعطى الاناء لمن عن يمينه ويقول
الاين فالابن نم عبرنى المنخ بالاجنبية وفيه نظراً يضا الذى يظهر أن العلة الاستلذاذ فقط ويفهم منه أنه حيث
لا استلذاذ لا كراهة ولا سيما اذا كان يعافه (قوله مجتبى) أى قبيل كآب الرضايا وكان المناسب ذكره قبل التعليل
لانى لم ارد في المجتبى (قوله وما كول لحم) أى سوى الحلال منه فانه مكرود كما يأتى (قوله ومنه الفرس
في الاصح) وهو ظاهر الرواية عن الامام وهو قولهما وكراهة لحمه عنده لاحترامه لانه آلة الجهاد لا لنجاسته
فلا يؤثر في كراهة سورءه بجر والفرس اسم جنس كالجار فيم الذكور والانثى ط (قوله ومثله ما لادم له) أى
سائل سواء كان يعيش في الماء أو في غيره ط عن البحر (قوله قيد لكل) أى لا دعى وما كول اللحم
وما لادم له ط (قوله طاهر) أى في ذاته طهوراً أى يظهر لغيره من الاحداث والاخبار ط (قوله
وسور خنزير) قد رافق سور اشار الى أن لفظ خنزير محجور بمضاف حذف وأبني عمله وهو قليل والاولى رفعه

مطلب

في السور

لان ما فوق ذلك كذلك ذكره في
النسب وغيره ولذا قال (قيل
ان قيل المعنى عنه ما يستقله
الناظر والكثير بعكسه وعليه
الاعتقاد) كما في الهداية وغيرها
لان اباحشة لا يقتدر شيئا بالرأى
(فرع) البعد بين البئر والبالوعة
يقتدر ما لا يظهر للنجس اثر (وبعتبر
سورء عسر) اسم فاعل من اسار
اى ابقى لا اختلاطه بلعابه (فسور
ادعى مطلقا) ولو جنباً أو كافرا
او امرأة نعم بكره سورءا للرجل
كعكسه للاستلذاذ واستعمال
ريق الغير وهو لا يجوز مجتبى
(وما كول لحم) ومنه الفرس في
الاصح ومثله ما لادم له (طاهر
الذم) قيد لكل (طاهر) طهور
بلا كراهة (و) سور (خنزير)

لتمامه مقام المضاف قال الزبيحي ولا يجوز عطفه على الجور وقيل لانه يلزم منه العطف على معمولي عاملين مختلفين كما أوضحه في الجبر (قوله وسباع بهائم) هي ما كان يصطاد بسابه كالاسد والذئب والفهد والنمر والثعلب والذئب والفيل والنسبع وأشياء ذلك سراج (قوله فور شر بها) أي بخلاف ما اذا مكث ساعة ابتلع بريقه ثلاث مرات بعد لحس شفيه بلسانه وريقه ثم شرب فانه لا ينجس ولا بد أن يكون المراد اذا لم يكن في زفافه أثر النجس من طعم أو ريح اه حلية (قوله لا يستوعبه اللسان) أي لا يمكن أن يعمه بريقه (قوله ولو بعد زمان) أي ولو كان شربه الماء بعد زمان طويل وفي أن نجاس التأتريخية عن الحماوى وقيل اذا كان الاناء مملوءاً ينجس الماء والاناة علاقاته والا فلا اه أي لانه اذا لم يكن مملوءاً يكون الماء وارداً على الشارب فاذا ابتلعه يكون كالخار (قوله فوراً كل فارة) فان مكثت ساعة ولحست فمها فمكروه منية ولا ينجس عندهما وقال شمس الدين ينجس لان النجاسة لا تزول عنه الا بالماء وينبغي أن لا ينجس على قوله اذا غابت غيبه يجوز معهما شربهما من ماء كثير حلية (قوله مغلظ) وفي رواية عن الشافعي ان سورما لا يؤكل كبول ما يؤكل والذي يظهر ترجيح الاول بحر (قوله مخلاة) يشديد اللام أي مرسلته تخالط النجاسات ويصل منقارها الى ما تحت قدمها أما التي تخبس في بيت وتعلق فلا يكره سورما لانها لا تجد عذرات غيرها حتى تجول فيها وهي في عذرات نفسها لا تجول بل تلاحظ الحبيب بينه فتلقطه كما حققه في الفتح وتماه في الجبر (قوله وابل وبقرجللة) أي تأكل النجاسة اذا جهل حالها فان علم حال فيها طهارة ونجاسة فسورها مثله اه مقدسي اقول الظاهر أنه اراد بالجللة غير التي اتن لهما من أكل النجاسة اذ لو اتن فالظاهر الكراهة بلا تفصيل لانهم صرحوا بأنهم لا ينجس بها كما يأتي في الاضحية قال في شرح الوهبانية وفي المتن الحلاله المكروهة التي اذا قرت وجدت منها رائحة فلا تؤكل ولا يشرب لبنها ولا يعمل عليها ويكره بيعها وهبتها وتك حالها وذكر البقال أن عرفها ينجس اه وصرح المصنف في الحظر والاباحة انه يكره لحم الانان والجللة قال الشارح هناك وتنجس الجللة حتى يذهب تن لهما وقد تزلت ايام لدجاجة وأربعة لشاة وعشرة لابل وبقري الاظهر ولو اكلت النجاسة وغيرها بحيث لم تن لهما حلت اه وبه علم أن الحلاله التي يكره سورما هي التي لا تأكل الا النجاسة حتى اتن لهما لانها حينئذ غير مأكولة ولذا قال في الجوهرة فان كانت تخلط أو اكلت علفها علف الدواب لا يكره سورما اه قلت بقي شيء وهو أن الغالب أن الابل تجتر كالغنم وجترتها نجسة كسرقينها كما سيأتي ومقتضاه أن يكون سورما مكروها وان لم تكن جللة ولم أر من تعرض له وانما المفهوم من اطلاقهم عدم الكراهة فليتأمل (قوله لم يعلم ربه طهارة منقارها) لما روى الحسن عن أبي حنيفة ان كان هذا الطير لا يتناول الميتة مثل البازي الا الهي وشوه لا يكره الرضوء وانما يكره في الذي يتناول الميتة وروى عن أبي يوسف أيضاً مثله حلية (قوله وسوا كن يوت) أي مما له دم سائل كالفأرة والحية والورقة بخلاف ما لا دم له كالخنفس والصرصر والعقرب فانه لا يكره كأمرو وتماه في الامداد (قوله طاهر للضرورة) بيان ذلك أن القياس في الهرة نجاسة سورما لانه مختلط بلابها المتولد من لهما النجس لكن سقط حكم النجاسة اتفاقاً بعللة الطواف المنصوصة بقوله صلى الله عليه وسلم انه ليس بنجسة اتها من الطوافين عليكم والطوافات أخرجه اصحاب السنن الاربعة وغيرهم وقال الترمذي حسن صحيح يعني أنها تدخل المضايق ولازمة شدة المخالطة بحيث تعذر صون الاواني منها وفي معناها سوا كن البيوت للعلة المذكورة فسقط حكم النجاسة للضرورة وبقيت الكراهة لعدم تحميمها النجاسة وأما المخلاة فلعابها طاهر فسورها كذلك لكن لما كانت تأكل العذرة كره سورما ولم يحكم بنجاسته للشك حتى لو علت النجاسة في فمها تخبس ولو علت الطهارة انتفت الكراهة وأما سباع الطير فالقياس بنجاسة سورما كسباع البهائم بجماع حرمة لهما والاستحسان طهارته لانها تشرب عنقارها وهو عظم طاهر بخلاف سباع البهائم لانها تشرب بلسانها المبلل بلعابها النجس لكن لما كانت تأكل الميتة غالباً اشبهت المخلاة فكره سورما حتى لو علم طهارة منقارها انتفت الكراهة هكذا اقرروا وبه علم أن طهارة السور في بعض هذه المذكورات ليست للضرورة بل على الاصل فتنبه (قوله مكروه) لجواز كونها أكلت نجاسة قبيل شربها وأقاد في الفتح انه لو احتمل نظيرها فيها زالت الكراهة حيث قال ويحمل اصغاؤه صلى الله عليه وسلم الاناء للهرة على زوال ذلك التوهم بأن كانت في مرأى منه في زمان يمكن

قوله لانه يلزم الخ اي لان الكلب معطوف على الآدمي وهو معمول للمضاف اعنى سور وخبس معطوف على طاهر وهو معمول للمبتدا اعنى سور فكان فيه العطف على معمولين وهما الآدمي وطاهر لعاملين وهما المضاف والمبتدا هذا اذا كان المضاف عاملاً في المضاف اليه أما اذا كان العامل هو الاضافة فلا اشكال انه من باب العطف على معمولي عاملين مختلفين اه بحر وأشار بقوله فلا اشكال الى أن في التقرير السابق اشكالاً لانه مبني على تنزيل اختلاف العمل منزلة اختلاف العامل لان العامل وهو سور واحد في الحقيقة لكن عمله في المضاف اليه وفي الخبر مختلف فكانه عاملان اه منه

وكلب وسباع بهائم) ومنه الهرة البرية (وشارب خرفور شر بها) ولو شارب طويلاً لا يستوعبه اللسان فنجس ولو بعد زمان (وخرة فوراً كل فارة تخبس) مغلظ (و سور هرة) (ودجاجة مخلاة) وابل وبقرجللة فالاحسن ترك دجاجة ليعم الابل والبق والغنم قهستان (وسباع دين) لم يعلم ربه طهارة منقارها (وسوا كن يوت) طاهر للضرورة (مكروه)

فيه غلها فبها يعلمها وأما على قول محمد فيمكن بشاهدة شربها من ماء كثير أو مشاهدة قدومه ناعن غيبة يجوز
معها ذلك فنعرض هذا التجويز بتجويزنا كما بناه جاسقيل شربها فيسقط فتبقى الطيارة دون كراهة لأن الكراهة
ما يثبت الأمن ذلك التجويز وقد سقط وعلى هذا لا ينبغي إطلاق كراهة كل فضلها والصلاة إذا خست عنوا
قبل غلها كما طلته شمس الأشعة وغيره بل يتبدد بثبوت ذلك الترحم أما لو كان زائلا بما قلنا فلا اه وأقره
في البحر وشرح المفسر وهو خلاف ما قدمناه عن المنية تأمل (قوله تنزيها) قيد به كراهة الترحم التحريم قال
في البحر واعلم أن المكروه إذا اطلق في كلامهم فالمراد منه التحريم لأن نص على كراهة التنزيه فقد قال
المصنف في المعنى لفظ الكراهة عند الإطلاق يراد بها التحريم قال أبو يوسف قلت لابي حنيفة إذا قلت في شيء
أكرهه فمارأيك فيه قال التحريم اه (قوله في الأصح) الخلاف انما هو في سورة البقرة قال في البحر وأما سور
الدجاجة الخلاة فلم أر من ذكر خلافا في المراد من الكراهة بل ظاهر كلامهم أنها كراهة تنزيه بلا خلاف لأنها
لا تنافي الجبامة وكذا في سباع الطير وسواكن البيوت اه (قوله كراهة لفقيه) أي أكل سور حائض
موضع فيها وما سقط منه من الخبز ونحوه من الجاهلادات لأنه لا يخلو من لعابها وليس المراد كل ما بقي أي مما لم
يخالطه لعابها بخلاف المائع كما أوضحه في الحلية وأما الدجاجة كراهة لغنى لأنه يجد غيره وهذا عند نوحهم نجاسة
فيها كما قدمناه عن الفتح قريبا (فرع) تكره الصلاة مع حمل مأسوره مكروه كالبقرة اه بجرع عن التوشيح قلت
وينبغي تقييده بالتوهم أيضا كما علمته مما مر ونظيره من كراهة الصلاة بثوب أصابه السور المكروه كاذ كره في الحلية
(نكتة) قيل ست ثورث النسيان سور الفارة والقاء القملة وهي حبة والبول في الماء الراكد وقطع القطار
ومضغ العلك وكل التفاح ومنهم من ذكره حديثا لكن قال أبو الفرج بن الجوزي أنه حديث موضوع
بجر وحلية وإطلاق التفاح هنا موافق لما في كتب الطب من أنه كاه مورث للنسيان وذكر بعضهم الحديث
مقيدا التفاح بالحامض (تنبيه) زاد بعضهم بما يورث النسيان أشياء منها العصيان واليهوم والاحزان
بسبب الدنيا وكثرة الاشتغال بها وأكل الكزبرة الرطبة والنظر إلى المصاوب والحجم في نقرة القفا واللحم الملح
والخبز الحامض والأكل من القدر وكثرة المرح والتخليل بين المتساير والوضوء في محل الاستنجاء وتوسد السراويل
أو العمامة ونظر الجنب إلى السماء وكس البيت بالطرق ومسح وجهه وأيديه بذيئه ونفض الثوب في المسجد
ودخوله اليسرى وخروجه باليسرى واللعب بالمدأكبر أو الذكرك حتى ينزل والنظر إليه والبول في الطريق أو تحت
شجرة مثمرة أو في الماء الراكد أو في الرما د والنظر إلى الفرج أو في امرأة النجم والامتناسط بالمشط المكسور وغير
ذلك وليس يدعي عبد الغني فيها رسالة (قوله اهلي) أما الوحى تخا كول فلا شك في سوره ولا كراهة (قوله
في الأصح) فإنه قاضى خان ومقابل القول بنجاسته لأنه ينجس به بشم البول قال في البدائع وهو غير سديد لأنه
امر موهوم لا يغلب وجوده فلا يؤثر في إزالة الثابت بجر (قوله آتة حجارة) قال في القاموس الحجارة بالهاء
الأتان فافهم وهذا القيد صرح به غير واحد منهم السروحي في شرح الهداية قال إذا نزل الحمار على الرمكة
أى الفرس لا يكره لحم البغل المتولد بينهما فعلى هذا لا يصير سوره مشكوكا فيه اه والمراد لا يكره لحمه
عندهما لما قاله بالفرس وعنده يكره كالفرس لأن سوره لا يكون مشكوكا اتفاقا كما هو الصحيح في سوره
الفرس وكذا البغل الذى آتة بتمرة يحمل لحمه اتفاقا ولا يكون سوره مشكوكا ليكن بنافى هذا قول صاحب
الهداية والبغل من بدل الحمار فيكون بمنزلة فانه يفيد اعتبار الالب لأن الأصل في الحيوانات الالتحاق بالآدم
كما صرح حوايه في غير موضع شرح المنية ونحوه في النهر قال في الحلية قلت ويمكن أن يقال ما في الهداية يخرج
على مذهب الامام خاصة فيما إذا كان أبو حمار أو آتة فرسا تغلب الجانب التحريم على الاباحة احتياطا
(قوله فطاهر) الاولى قول ابن ملك عن الغاية فطهور لأن الولد يتبع الام اه (قوله ولا عبرة بغلبة
الشبه) رد على ما قاله مسكين من أن التبعية للام محلها ما إذا لم يغلب شبهه بالاب (قوله لتصر بحجم الخ)
صرح في الهداية وغيرهما في الاخصية بجوار الاخصية به حيث قال والمولود بين الاهلى والوحى يتبع الام
لأنها الأصل في التبعية حتى ان نزل الذئب على الشاة ينحى بالولد اه تأمل (قوله اعتبار الام) لأنها
الأصل في الولد لاقتصا له منها وهو حيوان متمم ولا يتفصل من الاب الاماء مهينا ولهذا ينعى في الرق
والحرية وانما اضيف الآدمى الى آية تشر يفاله وصيانة له عن الضياع والافا لأصل اضافته الى الام

مثله
الكراهة حيث اطلقت فالمراد منها
التحريم

مطلب
نت ثورث النسيان

تنبيه في الأصح ان وجد غيره والا
لم يكره أصلا كما كلفه لفقيه (و) سور
(حمار) أهلى ولو ذكر فى الأصح
(وبغل) امه حجارة فلو فرسا أو بقره
فطاهر كمنول من حمار وحشى
وبقرة ولا عبرة بغلبة الشبه
لتصريحهم بحمل اكل ذئب وادنه
شاة اعتبار الام وجواز الاكل
بسته لزم طهارة السور كما لا يخفى

فتمثل الصلاة البطلان قه ما د وفي الزلجي متمم رأى سؤرجاروه وفي الصلاة انما هم توضع وأعادها لا احتمال
البطالان اه (قوله ويقدم التيمم على نية التمر) اعلم انه روى في النية عن الامام ثلاث روايات الاولى
وهي قوله الاقل انه يوضأ به ويستحب أن يضيف اليه التيمم الثانية الجمع بينهما كما كثر الجارويه قال محمد
ورجحه في غاية البيان والثالثة التيمم فقط وهي قوله الاخير وقد رجح اليه به قال ابو يوسف والائمة الثلاثة
واختاره الطحاوي وهو المذهب الصحيح المختار المتمد عندنا بجزر اذا علمت ذلك ظهر لك أن ظاهر كلام المصنف
مبنى على الرواية الثانية وبه تظهر مناسبة ذكره في بحث السؤر امكن بنا فيه قوله على المذهب فيتمين حمل
قوله ويقدم الخ على التقدم في الرتبة لا في الزمان أي ان التيمم رتبة التقدم على الوضوء بالنية فلا يقتصر على
الوضوء به ولا يجمع بينهما مع سبق التيمم قال في النهر ويحمل الخلاف ما اذا التقي في الماء تغيرت حتى صار حلوا
رقعة غير مطبوخ ولا مسكر فان لم يحل فلا خلاف في جواز الوضوء به وأسكر فلا خلاف في عدم الجواز وأوجب
فذلك في الصحيح كافي المبسوط ورجح غيره الجواز لأن الاقل اولى لموافقته لما مر من الضابط أي المذكور
في الماء (قوله لان المجتمع بالخ) علا آكون ما ذكره هو المذهب المقتضى به دون غيره فافهم (قوله وحكم عرق
كسؤر) أي العرق من كل حيوان حكمه كسؤره لتولد كل منهما من اللحم كذا قالوا ولا يخاف أن المتولد هو اللعاب
أي لا السؤر اكن اطلق عليه للمعاورة نهر (قوله فعرق الجمار الخ) أفرد بالتخصيص عليه لان بعضهم
كصاحب المنية استثناء فقال الآن عرق الجمار طاهر عند أبي حنيفة في الروايات المشهورة كما ذكره القدوري
وقال شمس الائمة الحلواني نجس الا انه جعل عفو في الثوب والبدن للضرورة قال في شرح المنية وهذا
الاستثناء انما يصح على القول بأن الشك في الطهارة فاذا قيل ان سؤر الجمار مشكوك في طهارته ونجاسته
وعرق كل شيء كسؤره صح أن يقال الآن عرق الجمار طاهر أي من غير شك لانه صلى الله عليه وسلم ركب
الجمار معروفا في حرا الجمار والغالب أنه يعرف ولم يرو أنه عليه الصلاة والسلام غسل بدنه او ثوبه منه اه
ومعروفا بحال من الماء ولو كان من القفول لقليل معروفي كذا في المغرب قلت وليس المعنى انه عليه السلام
ركب وخوعر بان كما يوحى كلام النهر وغيره اذ لا يخفى بعده بل المراد أنه ركب حال كونه معروفا الجمار فهو واسم
فاعل من اعروى المتعدى حذف مفعوله للعلم به يقال اعروى الفرس ركبته عريا قتبته (قوله صار مشكلا)
يعني صار الماء به مشكلا أي في الطهورية فيجوز بينه وبين التيمم كافي لعابه ويجوز شربه من ذلك الماء كافي
السراج (قوله وفي المحيط الخ) هذا مأخوذ من القهستاني ونصه وفي الزبدة أن عرق الجلالة كالجمار
والبغل وغيرهما نجس وفي قاضي خان أن عرقهما طاهر في ظاهر الرواية وفي المحيط عن الحلواني نجس لكنه
عفو في البدن والثوب وعن أبي حنيفة أن عرق الجمار نجاسة غلظاة وعنه انه خفيفة اه كلام القهستاني
وحاصله انه ذكر في عرق الجمار والبغل ثلاث روايات عن الامام كما صرح به في شرح المنية أنه طاهر وهو ما قال
قاضي خان انه ظاهر الرواية وهو الرواية المشهورة كما قدمناه عن المنية ونجس مغلف ونجس مخفف وكلام
الحلواني محتمل للاخيرين الا انه اسقط حكم النجاسة في البدن والثوب وقد مناع المنية تعليله بالضرورة
أي ضرورة ركوبه اذا علمت ذلك ظهر لك أن الكلام في عرق الجمار والبغل لا في الجلالة وأن ضمير عرقهما في
عبارة القهستاني عن قاضي خان ضمير شئ راجع الى البغل والجمار والظاهر أن نسخة القهستاني التي
وقعت للشارح بضمير المفرد لا المثنى فأرجح الضمير الى الجلالة وليس كذلك وقد راجعت عبارة قاضي خان فرأيتها
بضمير التثنية العائد الى ما ذكره قبله من البغل والجمار ولم أرف فيها ذكر الجلالة اصلا وكذا ما نقله في المحيط عن
الحلواني ليس في الجلالة بل في البغل والجمار بدليل ما قدمناه عن المنية من عبارة الحلواني وهو المتعين
في عبارة القهستاني بعد ضمير التثنية وقد ذكرنا أحكام الجلالة عند قوله وابل وبقر جلالة ونقلنا التصريح
عن البقالي بأن عرقها نجس وبه صرح الشارح في مسائل شتى آخر الكتاب وهو محمول على التي أتت لهما
كما قدمنا فاعتمد هذا التحرير الذي هو من مخ العليم الخبير المحدث على نعمائه ونوازل آله

* (باب التيمم) *

(قوله ثابته) أي جعله ثالثا للوضوء والغسل أي ذكره بعدهما اقتداء بالكتاب العزيز أعني قوله تعالى يا أيها الذين
آمنوا اذا قمتم الى الصلاة الآية فانه ثبت به فيما أرفاهه وخلف عنهم ما واخلف تبيع الاصل (قوله وهو الخ)

(ويقدم التيمم على نية التمر على
المذهب) المصحح المقتضى به لان
المجتهد اذا رجح عن قول لا يجوز
الاخذ به (و) حكم (عرق كسؤر)
فسرق الجمار اذا وقع في الماء
صار مشكلا الى المذهب كافي
المستحق وفي المحيط عرق الجلالة
عفو في الثوب والبدن وفي الخاتمة
انه طاهر على الظاهر

(باب التيمم)

ثابته تأسي بالكتاب وخومن
مصابيح هذه الامة بلا ريب

لوضرب يديه قبل أن يسمح أحدث وفيما إذا نوى بعد الضرب وفيما إذا ألقى الرمح الغبار على وجهه ويديه فسخ
بنية التيمم أجرأه على الثاني دون الأول (قوله لاجل إقامة القرية) أي لاجل عبادة مقصودة لا تصح بدون
الطهارة كما سيأتي بيانه (قوله فانه لا يصلح به) لأن التعليم يحصل بالقول فلا يتوقف على الطهارة (قوله
والاستيعاب) الذي يظهر لي أن الركن هو المسح لانه حقيقة التيمم كما مر والاستيعاب شرط لانه مكمل له
والشارح عكس ذلك ثم رأيت التصريح في كلامهم بما ذكرته (قوله وشرطه ستة) بل تسعة كما سيأتي
(قوله ثلاث أصابع فأكثر) هو معنى قوله في البحر باليد أو بأكثرها فلو مسح بأصبعين لا يجوز ولو تكرر
حتى استوعب بخلاف مسح الرأس فانه إذا مسحه امرأه بأصبع أو أصبعين بماء جديد لكل حتى صار قدر
ربع الرأس صح اه امداد ويجزى قلت لكر في التاترخانية ولو تمسك بالتراب بنية التيمم فأصاب التراب وجهه
ويديه أجرأه لان المقصود قد حصل اه فعلم أن اشتراط أكثر الأصابع محله حيث مسح يديه تأمل (قوله
والصعيد) كونه شرطاً لا ينافي عدم تحقق الحقيقة الشرعية بدونه كما علم مما قررناه سابقاً فانهم (قوله وفقد
الماء) أي ولو حكماً ليشمل نحو المرض فانهم (قوله وسننه ثمانية) بل ثلاثة عشر كما سنذكره (قوله
الضرب يباطن كفيه) أقول ذكر في الذخيرة أنه أشار محمد إلى ذلك ولم يصرح به ثم قال في الذخيرة بعد أسطر
والاصح أنه يضرب يباطنهما وظاهرهما على الأرض وهذا يصير رواية أخرى غير ما أشار إليه محمد اه وقد
اقتصر في الحلة على نقل عبارة الذخيرة الأولى واقتصر الثماني على نقل الثانية فظن في البحر المخالفة في النقل
عن الذخيرة وكأنه لم يرجع الذخيرة ويه يعلم أن الراوي في قوله وظاهرهما على حقيقة لا بمعنى أو خلافاً لما فهمه
في البحر واقوله في النهران الجواز حاصل بأيهما كان نعم الضرب بالباطن سنة اه فان صريح الذخيرة
كون الضرب بكل من الظاهر والباطن هو السنة في الاصح وقد ظهر أن ما ذكره الشارح تعالى خلاف
الاصح فتدبر (قوله واقبالهما وأدبارهما) أي بعد وضعهما على التراب نهر وكذا يقال في التفريق
ط (قوله ونفضهما) أي مرة وروى مرتين وليس باختلاف في المعنى لان المقصود تناثر التراب ان حصل
بمرة فيها والا فمرتين بدائع ولذا قال في الهداية وينفضهما بقدر ما يثارت التراب كيلا يصير مثله اه بحر
قال الرمي فعلي هذا إذا لم يحصل بمرتين ينفذ ثلاثاً وهكذا اه ويقا من هذا أنه حيث لا تراب أصلاً لا يسن
النفذ تأمل (قوله وتفريق أصابعه) تعليلهم سنة التفريق بدخول الغبار أثناء أصابعه فيد أنه
لوضرب على حجر أملس لا يفرج إلا أن يقال العلة تراعى في الجنس اه ح (قوله وتسمية) الظاهر أنها على
صعقة ماذكر في الوضوء والعطف بالواو لا يفيد ترتيباً فلا يرد أن التسمية تكون عند الضرب ط (قوله وترتيب)
أي كما ذكر في القرآن ط (قوله وولاء) بكسر الواو أي مسح المتأخر عقب المتقدم بحيث لو كان الاستعمال
بالماء لا يجب المتقدم ط (قوله وزاد ابن وهبان الخ) فيه أن اشتراط النية يغني عنه لأنها لا تصح من كافر
الآن يقال صرح به وان استلزمته النية للتوضيح اه ح وقد أسقط ابن وهبان كون المسح بثلاثة أصابع
وعده حاشية أيضاً حيث قال

وعذر ك شرط ضربتان ونية * والاسلام والمسخ الصعيد المظهر

وكانه أراد بالشرط ما لا بد منه حتى سمي الضربتين شرطاً لافهما ركن (قوله فزدته) هذا يقتضي
أنه زاد على السنة المتقدمة الاسلام فصار المجموع سبعة مع أنه ترك في البيت من السنة كونه ثلاثاً أصابع
فأكثر وزاد الضرب والتعميم أي الاستيعاب فصارت ثمانية وأطلق الشرط على الأخيرين بناء على ما قلناه
آتفاقاً فانهم (قوله وغيرت شطر يمينه الأول) يمينه هو ما قد مناه ولا يخفى أن التغيير وقع في الشطرين (قوله
والاسلام) بنقل حركة الهمزة إلى الادم للوزن (قوله عذر) باسقاط التنوين للضرورة (قوله سمي)
بأصابع حركة الميم (قوله وبطن) أي اضرب يباطن الكفين على الأرض وقد علمت ما هو الاصح (تمة)
زاد في نور الإيضاح في الشروط شطرين آخرين الأول انقطاع ما يسافيه من حيض وانقاس أو حدث والثاني
زوال ما يمنع المسح على البشرة كشمع وشحم لكن يغني عن الثاني الاستيعاب كما لا يخفى وزاد في المنية طلب الماء
إذا غلب على ظنه أن هنالك ماء وسيدكره المصنف بقوله وبطله غلوة ان ظن قربة وزاد سيدي عبد الغني
في السنن ثلاثة الأولى التيامن كافي جامع الفتاوى والمجتبي الثانية خصوص الضرب على الصعيد لموافقته

للحديث قال في الخيانة ذكر في الاصل انه ينزع يديه على الصعيد وفي بعض الروايات يضرب يديه على الصعيد وهذا اولى ليدخل التراب في اثناء الاصابع اه الثالثة أن يكون المسح بالكيفية المخصوصة التي قد مشاها عن البدائع وفي الفيض ويخلل لحته وأصابعه ويجزئ الخاتم والقرط كالوضوء والغسل اه قلت لكن في الخيانة أن تخلل الاصابع لابتدئ منه ليمت الاستيعاب وقال في البحر وكذا تنزع الخاتم وتحرى كاه في تخلل اللعبة من السنن فصار المزد أربعة ويزاد خاصه وهي كون الضرب بظاهر الكفين أيضا كما علت تصححه ولم أر من ذكر السؤال في السنن مع أنهم ذكروه في الوضوء والغسل فينبغي ذكره تأمل فالخامس أن ركن التيمم شأن الضرب أو ما يقوم مقامه ومسح العضوين وشرطه تسعة وهي الستة التي في بيت الشارح وكون المسح باكثر اليد وزوال ما ينافيه وطلب الماء لوطن قربه وسنته ثلاثة عشر الخمانية التي نظمها والخمسة التي ذكرناها أنفا وقد نظمت جميع ذلك فقلت

ومسح وضرب ركنه العذر شرطه * وقصد واسلام صعيد مطهر
ونظاب ماء نظن تعميم مسحه * باكثر كف فقد هال الخيض يذك
وسن خصوص الضرب نقض تيمان * وكيفية المسح التي فيه تؤثر
وسم وترتب وال بطن وظهرون * وخلل وفرج فيه أقبل وتدبر

(قوله من عجز) العجز على نوعين عجز من حيث الصورة والمعنى وعجز من حيث المعنى فقط فأشار الى الاول بقوله بعده والى الثاني بقوله او لمرض أفاده في البحر وفيه عن المحيط المسافر يطأ جاريته وان علم انه لا يجد الماء لان التراب شرع طهورا حال عدم الماء ولا تكرر الخيانة حال وجوده فكذا حال عدمه اه (قوله مبتدأ) المبتدأ لفظ من فقط لكن لما كان الصلة بالموصول كالشيء الواحد تسم في اطلاق المبتدأ عليهم ط (قوله المطلق) قيد به لان غيره كالعديم (قوله الكافي لطهارته) أى من التلبث والحدث الاصغر أو الأكبر فلو وجد ماء يكفي لازالة الحدث أو غسل النجاسة المانعة غسلها أو تيمم عند عاتة العلماء وان عكس وصلى في النجس اجزأه وأساء خانية ولو تيمم أو لا ثم غسلها بعيد التيمم لانه تيمم وهو قادر على الوضوء محيط ونظر فيه في البحر بما سذكه مع جوابه وفي القهه ستاني اذا كان للجنب ماء يكفي لبعض اعضائه او للوضوء تيمم ولم يجب عليه صرفه اليه الا اذا تيمم للنجاسة ثم حدث فانه يجب عليه الوضوء لانه قدر على ماء كاف ولا يجب عليه التيمم لانه بالتيمم خرج عن النجاسة الى أن يجد ماء كافيا للغسل كذا في شرح الطحاوى وغيره اه (قوله لاصلاة) متعلق بقوله اطهارته او باستعمال واحتزيم اعن النوم ورد السلام ونحوه مما يأتي فانه لا يشترط له العجز (قوله تفوت الى خلف) كالاصوات النجس فان خلفها قضاؤها وكالجمعة فان خلفها الظاهر واحتزيمه عما لا يفوت الى خلف كصلاة الجنائزة والعيد والاكسوف والسنن الرواتب فلا يشترط اها العجز كما سبأني (قوله لبعده) الضمير يرجع الى من ط وقيد بالبعد لانه عند عدمه لا تيمم وان خاف خروج الوقت في صلاتها خلف خلافا لافروسيه مذك الشارح أن الاحوط أن تيمم ويصلى ثم يعيد ويتفرع على هذا الاختلاف ما لو اذحم جمع على بئر لا يمكن الاستقاء منها الا بالمناوبة او كانوا اعرأه ليس معهم الا ثوب يتناوبونه وعلم أن النوبة لا تصل اليه الا بعد الوقت فانه لا تيمم ولا يصلى عاريا بل يصبر عندنا وكذا الواجب جمعوا في مكان ضيق ليس فيه الا موضع يسع أن يصلى قائما فقط يصبر ويصلى قائما بعد الوقت كما جاز عن القيام والوضوء في الوقت وبغلب على ظنه القدرة بعده وكذا من معه ثوب نجس وماء يلزمه غسل الثوب وان خرج الوقت بجر ملخصا عن النوشج (قوله ولومقيا) لان الشرط هو العدم فانما تحقق جاز التيمم نص عليه في الاسرار بجر (قوله ميلا) هو المختار في المقدار هداية وهو أقرب الاقوال بدائع والمعتبر غلبة الظن في تقديره امداد وغيره والميل في كلام العرب منتهى مدا البصر وقيل للاعلام المبنية في طريق مكة اميال لانها بنيت كذلك كما في الصحاح والمغرب والمراد هنا ثلث الفرسخ والفرسخ ربع السبيل (قوله أربعة آلاف ذراع) كذا في الزيلعي والنهر والجوهرة وقال في الخلية انه المشهور كما نقله غير واحد منهم السروجي في غايته اه وفي شرح المعنى ومسكن والبحر عن النيسابيع انه أربعة آلاف خطوة قال الرمي والاول هو المعول عليه وما في الشرب لئلاية من التوفيق بينهم بأن يراد بالذراع ما فيه اصبع قائمة عند كل قبضة فيبلغ ذراعا ونصف ذراع العامة اه فيه نظار لضبطهم الذراع بما ذكره الشارح (قوله وهو) أى الذراع بعدد

(من عجز) مبتدأ خبره تيمم
(عن استعمال الماء) المطلق
الكافي لطهارته لصلاة تفوت
الى خلف (لبعده) ولومقيا
في المصر (ميلا) أربعة آلاف ذراع
وهو أربع وعشرون اصبعاً

وفي ذلك يقول بعضهم قيل انه ابن
الحاجب
ان البريد من الفراعخ اربع
ولفرسخ فنلات اميال ضعوا
والميل الف اي من الباعات قل
والباع اربع اذرع تستتبع
ثم الذراع من الاصابع اربع
من بعدها العشرون ثم الاصبع
ست شعيرات فظهر شعيرة
منها الى بطن لاخرى توضع
ثم الشعيرة ست شعيرات فقل
من شعر يغل ليس فيه مدفع
اه منه

سروف لا اله الا الله المرسومة (قوله ظهر لبطن) أى يلقى ظهر كل شعيرة لبطن الاخرى وفي بعض النسخ
 طهر بالانصب على الحال. وافتالم فى كثير من الكتب أى ملصقا (قوله يشته) أى يريد فى ذاته وقوله او يمتد
 أى يطول زمنه وكذلك كان صحيحا خاف حدوث مرض كفى الله ستانى وهو معلوم من قول المصنف
 أو برد (قوله بغلة طن) أى عن أماراة وتجربة شرح المنية (قوله او قول حاذق مسلم) أى اخبار
 طبيب حاذق مسلم غير ظاهر الفسق وقيل عدلته شرط شرح المنية (قوله ولو يتحرك) متعلق يشته اه خ
 ولا مانع من تعلقه بيمتد أيضا لان التحرك يكون سببا فى الامتداد أيضا ط وفي البحر ولا فرق عندنا بين أن يشته
 بالتحرك كالمبطون او بالاستعمال كالجدرى (قوله ولم يجرد) أى أو كان لا يتخاف الاشتداد ولا الامتداد لكنه
 لا يقدر بنفسه ولم يجرد من بوضيه (قوله كفى البحر) حاصل ما فيه انه ان وجد خادما أى من تلزمه طاعته كعبده
 وولده وأجبره لا يقيم انفا قوا ون وجد غيره ممن لو استعان به اعانته ولو زوجته فظاهر المذهب انه لا يقيم أيضا
 بلا خلاف وقيل على قول الامام يقيم وعلى قوله لا كالاخلاق فى مريض لا يقدر على الاستقبال او التحول
 من الفراش النجس ووجود من بوجهه او يتحول له لان عنده لا يعتبر المكلف قادرا بقدره الغير والفرق على ظاهر
 المذهب أن المريض يخاف عليه زيادة الوجع فى قيامه وتحوله فى الوضوء اه أقول حاصل الفرق أن زيادة
 المرض حاصله بالاقول لا بالشأن لان فرض المسألة انه لا يخاف الاشتداد ولا الامتداد فلم يكن عاجزا حقيقة
 فيلزمه الاستعانة على وضوئه ولا يجوز له التيمم بخلاف الاول لانه عاجز حقيقة فلا تلزمه الاستعانة وفيه نظر
 فانه فى الثانى وان لم يخف الزيادة لكنه لا يقدر بنفسه فهو عاجز حقيقة أيضا وليس الميخ للتميم هو خصوص زيادة
 المرض تأمل وفي البحر وظاهر ما فى التجنيس انه لوله مال يستأجر به اجير الا يقيم قل الاجر أكثر وفى المبتغى
 خلافة والظاهر عدم الجواز لقللا اه والمراد بالقليل أجرة المثل كالجيش فى النهر والحلية وبه جزم الشارح
 (قوله وفيه) أى البحر حيث قال لما كان على السيد تعاهد العبد فى مرضه كان على عبده أن يتعاهد
 فى مرضه والوجه لما لم يكن عليه أن يتعاهد ها فى مرضها فيما يتعلق بالصلاة لا يجب عليه ذلك اذا مرض فلا يعتد
 فادرا بفعلها اه لكن قد من أن ظاهر المذهب انه لا يجوز له التيمم ان كان لو استعان بالزوجة بعينه وان لم يكن
 ذلك واجبا عليها (قوله فوضى) بالناء الفوقية فى قوله وفى آخره همزة قبلها ياء ممدودة مصدر وضى بالتشديد مثل
 فزع فزعها (قوله يجب) أى يجب عليه أن يوضى بملوكه وكذلك عكسه وهو ظاهر (قوله يهلك الجنب
 او عرضة) قبل الجنب لان المحدث لا يجوز له التيمم للبرد فى الصحيح خلافا لعض المشايخ كفى الخائفة والخلاصة
 وغيرهما فى المصنف انه بالاجماع على الاصح قال فى الفتح وكأنه لعدم تحقيق ذلك فى الوضوء عادة اه واستشكله
 الرملى بما صححه فى الفتح وغيره فى مسألة المسح على الخنثى من انه لو خاف سقوط رجله من البرد بعد مضى مدته
 يجوز له التيمم قال وليس هذا الا التيمم لخوافة على عضو فيجبه ما فى الاسرار من اختيار قول بعض المشايخ
 أقول المختار فى مسألة الخنثى هو المسح لا التيمم كما سأتى فى محله ان شاء الله تعالى نعم مفاد التعليق بعدم تحقيق
 الضرر فى الوضوء عادة أنه لو تحقق جازفيه أيضا اتفاقا ولذا شئى عليه فى الامداد لان الحرج مدفوع بالنص
 وهو ظاهر اطلاق المتن (قوله ولو فى المصر) أى خلافا لهما (قوله ولا ما يديه) أى من ثوب يلبسه
 او مكان يأويه قال فى البحر فصار الاصل انه متى قدر على الاغتسال بوجه من الوجوه لا يساح له التيمم اجماعا
 (قوله وما قيل الخ) أى قال بعضهم ان الخلاف مبني على أن اجر الحمام فى زمان الامام كان يؤخذ قبل
 الدخول أما فى زمانه ما فانه يؤخذ بعده فاذا تجز عن الاجرة دخل ثم يتعال بالعسرة وبعد بالاعطاء (قوله ثمالم
 يأذن به الشرع) فان الحامى لو علم حاله لا يرضى بدخوله ففيه تغرير وهو غير جائز قال فى البحر تبع الحلية ومن
 ادعى اباحته فضلا عن تعيينه فعليه البيان (قوله نعم الخ) عزاء فى البحر الى الحلية وأقره (قوله على نفسه)
 متعلق بخوف ط (قوله ولو من فاسق) بأن كان عند الماء وخاف المرأة منه على نفسها بجر والامر فى حكمها
 كما لا يخفى (قوله او حبس غريم) بان كان صاحب الدين عند الماء وخاف المدينون المفس من الحبس بجر
 ومفهومه انه لو لم يكن معسرا لا يجوز له ظالم الماطل (قوله او ماله) عطف على نفسه ح ولم أر من قدر الماطل
 بمقدار وسنذكر عن التثاخن ما يفيد تقديره بدرهم كما يجوز له قطع الصلاة (قوله ولو أمانة) عدا الأمانة ماله
 باعتبار وضع اليد عليها ط (قوله ثم ان نشأ الخوف الخ) اعلم أن المانع من الوضوء ان كان من قبل العباد كاسير

وهى ست شعيرات ظهر لبطن وهى
 ست شعرات بغل (اولرض) يشته
 او يمتد بغلة طن او قول حاذق
 مسلم ولو يتحرك ولم يجرد من بوضيه
 فان وجد ولو بأجره مثل ولد ذلك
 لا يقيم فى ظاهر المذهب كفى البحر
 وفيه لا يجب على احد الزوجين
 فوضى صاحبه وتعهده وفى ملوكه
 يجب (او برد) يهلك الجنب
 او عرضة ولو فى المصر اذا لم تكن
 له أجرة حمام ولا ما يديه وما قيل
 انه فى زمانه يتجمل بالعدة ثمالم
 يأذن به الشرع نعم ان كان له مال
 غائب يلزمه الشراء نسيئة والا لا
 (او خوف عذر) كحبة او نار على
 نفسه ولو من فاسق او حبس غريم
 او ماله ولو أمانة ثم ان نشأ الخوف
 بسبب وعيد عبد أعاد الصلاة
 والا لا لانه شاموى

منعه الكفار من الوضوء ومحرم في السجن ومن قيل له ان توضأت قتلتك جازله التيمم ويبعد الصلاة اذا زال
 المانع كذا في الدرر والوقاية أي وأما اذا كان من قبل الله تعالى كالمرض فلا يعيد ووقع في الخلاصة وغيرها أسير
 منعه العدو من الوضوء والصلاة يتيمم ويصلي بالأيام ثم يعيد فقيده بالأيام لأنه منعه من الصلاة أيضاً فلو منع من
 الوضوء فقط صلى بركوع وسجود كما هو ظاهر الدرر أفاده فوج أفندى ثم اعلم أنه اختلاف في الخوف من العدو
 هل هو من الله تعالى فلا إعادة ومن العبد رقيب ذهب في المعراج الى الاول وفي النهاية الى الثاني ووفق
 في البحر يحمل الثاني على ما اذا حصل وعيد من العبد نشأ منه الخوف فكان من قبل العباد وحمل الاول
 على ما اذا لم يحصل ذلك أصلاً بل حصل خوف منه فكان من قبل الله تعالى لتجترده عن مباشرة السبب وان كان
 الكل منه تعالى خافوا واردة قال ثم رأيت في الحلية صرح بما فهمته وأقره في النهر وغيره وهذا ما اشار اليه
 الشارح رحمه الله وقدم الشارح في الغسل أن المرأة بين رجال تيمم وقد منأ أن الرجل كذلك وأن الظاهر أنه
 لا إعادة عليه ولا عليها لأن المانع شرعي وهو كشف العورة عنده من لا يحل له رؤيتها والمانع منه الحياء وخوف
 الله تعالى وهما من الله تعالى لا من قبل العباد (فرع) في البحر عن المبتغي بالغبن المعجمة اجبر لا يجبر الماء الا في
 نصف ميل لا يعذر في التيمم وان لم ياذن له المستأجر تيمم وأعاد ولو صلى صلاة اخرى وهو يذكر هذه تفسد
 (قوله او عطش) معطوف على عدو أي لأنه مشغول بمحاجته والمشغول بالحاجة كالمعدوم بحر
 (قوله ولولكلبه) قيده في البحر والنهر بكب الماشية والصيد ومفاده انه لو لم يكن كذلك لا يعطى هذا الحكم
 والظاهر أن كاب الحراسة للمنزل مثلها ط (قوله اورفيق القافلة) سواء كان رفيقه المخالط له أو آخر
 من اهل القافلة بحر وعطش دابة رفيقه كعطش دابته فوج (قوله حالاً او مالا) ظرف لعطش اوله
 ورفيق على التنازع كما قال ح أي الرفيق في الحال او من سيحدث له قال سيدي عبد الغني فمن عنده ماء
 كثير في طريق الحاج او غيره وفي الركب من يحتاج اليه من الفقراء يجوز له التيمم بل ربما يقال اذا تحقق
 احتياجهم يجب بذله اليهم لاجتماعهم (قوله وكذا الجين) فلو احتاج اليه لا تخاذ المارقة لا يتيمم لان
 حاجة الطبخ دون حاجة العطش بحر (قوله اواز الله نجس) أي أكثر من قدر الدرهم كما قد مناه
 وفي الفرض لومعه ما يغسل بعض النجاسة لا يلزمه اه قلت وينبغي تقييده بما اذا لم يبلغ اقل من قدر الدرهم
 فاذا كان في طرف ثوبه نجاسة وكان اذا غسل احد الطرفين بقي ما في الطرف الاخر أقل من قدر الدرهم يلزمه
 فافهم (قوله كاسيحي) أي في النواض (قوله بعدم الاناء) متعلق بتعذر ط (قوله للمضطر أخذته)
 أي اذا امتنع صاحب الماء من دفعه وهو غير محتاج اليه للعطش وهذا المضطر اليه للعطش كان له اخذته منه
 قهراً وله أن يقاتله سراج قلت وينبغي تقييده بما اذا امتنع من دفعه مجاناً او بالثمن ولا مضطر منه وسيأتي
 في فصل الشرب أن له أن يقاتله بالسلاح قال الشارح هناك تبعاً للأخ والزيلي هـ هذا في غير المحرر بالاً وأنا
 والافاقه بغير سلاح اذا كان فيه فضل عن حاجته لمملكه بالاحراز فصار نظير الطعام وقيل في البر وشوها
 الاولى أن يقاتله بغير سلاح لأنه ارتكب معصية فكان كالعزيز يركب في الكافي اه (قوله فان قتل) بالبناء
 للمجهول (قوله فهدر) أي لا قصاص فيه ولادية ولا كفارة سراج وينبغي أن يضمن المضطر قيمة الماء
 شرباً ليلية (قوله بقود) أي بقصاص ان كان القتل عمداً كأن قتلته بمعدد (قوله اودية) أي ان كان
 شبه عمداً أو خطأ أو جرى مجرى الخطأ والدية على العاقلة وعلى القاتل الكفارة أفاده في البحر ط قال
 في السراج وان كان صاحب الماء محتاجاً اليه للعطش فهو أولى به من غيره فان احتاج اليه الاجنبي للوضوء
 لم يلزمه بذله ولا يجوز للاجنبي أخذه منه قهراً (قوله طاهرة) أما النجسة فكما عدم (قوله ولو شاشا)
 أي ونحوه مما يمكن ادلاؤه واستخراج الماء به قليلاً وعصره (قوله وان نقص الى قوله تيمم) نقله في
 التوشيح عن كتب الشافعية ثم قال وهذا كله موافق لقواعدنا وأقره في البحر وكذا أقره في النهر وغيره وهو
 ظاهر ولكن رأيت في التارخانية ما يخالفه حيث قال قال القاضي الامام فخر الدين ان نقصت قيمة المندبل قدر
 درهم تيمم وليس عليه أن يرسله ولو أقل فلا كما لو رأى المصلي من يسرق ماله فان قدر درهم يقطع الصلاة
 والا فلا كذا هنا اه وأنت خبير بأن ما ذكره الشافعية اقرب الى القواعد لأنه لو وجد الماء يباع يلزمه شراؤه
 بشئ المثل ولو كانت قيمته أكثر من درهم ولكن الرجوع الى المنقول في المذهب بعد الفقه به اولى ولعل وجهه

(او عطش) ولولكلبه اورفيق
 القافلة حالاً او مالا وكذا الجين
 اواز الله نجس كاسيحي وقيد ابن
 السكال عطش دوابه بتعذر حفظ
 الغسالة بعدم الاناء وفي المعراج
 للمضطر أخذه قهراً وقاله فان قتل
 رب الماء فهدر وان المضطر ضمن
 بقود اودية (او عدم آلة) طاهرة
 يستخرج بها الماء ولو شاشا وان
 نقص باد لائه

الفرق أن الشراء وان كثر ثمنه لا يسمى اتلافاً لانه مبادلة بعوض بخلاف اتلاف المندبل ونحوه بالادلاء او بالشق
فانه اتلاف بلا عوض وهو منهي شرعاً واذا جاز قطع الصلاة بعد الشروع فيها لاجل درهم علم أن الدرهم قدر
معتبر له خطر فلا يجوز اتلافه فيما له عنه مندوحة لانه عادم للماء شرعاً فتييمه واذا جاز له التيمم فيما اذا كان
نقصان القيمة أكثر من قيمة الماء وجعل عادم للماء مراعاة لحقه يجعل عادم للماء هنا أيضاً مراعاة لحقه وحق
الشرع في الامتناع عن الاتلاف النبي عنه هذا ما ظهر له هي السقيم والله العليم (قوله او شقه) اي اذا كان
لا يصل الى الماء بدونه (قوله قدر قيمة الماء) اي وآلة الاستقاء كما ذكر في الجري صورة الشق والظاهر أن
صورة الادلاء كذلك تأمل (قوله بأجر) أي اجر المثل فيلزمه ولم يميز التيمم والاجاز بلا إعادة بحر عن
التوشيح (قوله كلها) أي كل واحد منها (قوله حتى لو تيمم الخ) اشار بالتفريع المذكور الى أن كل
عذر منها انما يسمى عذراً مادام موجوداً ولو زال بطل حكمه وان وجد بعده عذر آخر لماسأى أنه ينقضه زوال
ما اباحه فافهم (قوله ثم مرض الخ) صادق بثلاث صوراً أن يكون وجد الماء قبل المرض أو بعده او بقي عادماً
له ولا شبهة انه في الاولى يطل التيمم وأما الثالثة فالظاهر أنه لا يطل لعدم زوال ما اباحه ولأن اختلاف
السبب لا يظهر الا اذا زال الاول والظاهر أن المراد الثانية فقط فاذا تيمم لفقد الماء ثم مرض ثم وجد الماء بعده
لا يصلح بالتيمم السابق لانه كان لفقد الماء والآن هو واجد له فطل تيممه لزوال ما اباحه وان كان له مسيح آخر
في الحال ونظيره ما ذكره في الجري النواقض بقوله فاذا تيمم للمرض او للبرد مع وجود الماء ثم فقد الماء ثم زال
المرض او البرد ينقض لقدرته على استعمال الماء وان لم يستعمل الماء موجوداً اه ومثله في النهر اقول
لكن يشك عليه ما في البدائع لو مر التيمم على ماء لا يستطيع النزول اليه لخوف عدو أو وسع لا يتقضى
تيممه كذا ذكره محمد بن مقاتل الرازي وقال هذا قياس قول اصحابنا لانه غير واجد للماء معني فكان للحق بالعدم
اه ومثله في النية اذ لا يخفى أن خوف العدو سبب آخر غير الذي اباح له التيمم اولاً فان الظاهر في فرض
المسألة انه تيمم اولاً لفقد الماء اللهم الا أن يحاب بأن السبب الاول هنا باق وفيه بحث فلي تأمل (قوله لان
اختلاف اسباب الرخصة) الخ الرخصة هنا التيمم وأسبابها ما تقدم من الاعذار المذكورة وسنحقق هذه
القاعدة في باب الایلاء (قوله جامع الفصولين) هو كتاب معتبر لابن قاضي سماعه جمع فيه بين فصول
العمادي وفصول الاستروشنى وقد ذكر هذه المسألة فيه في الفصل الرابع والثلاثين في أحكام المرضى
(قوله مستوعبا) أي بتيمم تيمما مستوعبا فهو صفة لصدر محدوف وهو أولى من جعله حالا فيفيد أنه
ركن وعلى الحالية يصير شرطاً خارجاً عن الماهية لان الاحوال شرط على ما عرف افاده في البحر (قوله
حتى لو ترك شجرة) قال في الفتح يمسح من وجهه ظاهر البشرة والشعر على الصحيح اه وكذا العذار والناس
عنه غافلون مجتبي وماتحت الحاجبين فوق العينين محيط كذا في البحر (قوله او وتره منخره) هي التي بين
المنخرين ابن كمال لكن في القاموس التورة محركة حرف المنخر والتورة حجاب ما بين المنخرين (قوله ويديه)
عطف بالواو دون ثم اشارة الى أن الترتيب فيه ليس بشرط كاصله بحر والحكم في اليد الاثنية كاللوضوء
ط (قوله في نزاع الختام الخ) قال في النهاية ولو لم يجرز الختام ان كان ضيقاً وكذا المرأه السوار لم يجرز اه
ومثله في اللؤلؤ الجنية ووجهه أن التبريك مسح لما تحته اذا شرط المسح لا وصول التراب فافهم لكن التقيد
بالضيق يفهم انه لو كان واسعاً لا يلزم تحريكه والظاهر أنه يقال فيه ما سنذكره في التخليل (قوله به يفتي)
أي يلزم الاستيعاب كما في شرح الوفاية وهو الصحيح خاتمة وغيرها وهو ظاهر الرواية زباني ومقابله ما روى
أن الاكثر كالكل (قوله فيمسحه) أي المرفق المفهوم من المرفقين ط (قوله الاقطع) اي من المرفق
ان بقى شيء منه ولو رأس العضد لان المرفق مجموع رأسى العظمين رحى فلو كان القطع فوق المرفقين لا يجب
اتفاقاً ط (قوله بضر بين) متعلق بتيمم او بمستوعبا افاده في النهر وانما أثر عبارة الضرب على عبارة
الوضع لكونها مأثورة والافهى ليست بضرية لازمة فان سجداً قد نبه في بعض روايات الاصول على أن الوضع
كاف والمراد بيان كفاية الضربتين لأنه لا بد في التيمم منهما ابن كمال وقد مناهى عن عبارته ونبه على أن فائدة العدد
أنه لا يحتاج الى ضربته الثالثة كما يأتي (قوله ولو من غيره) فلو أمر غيره بأن يمسحه جاز بشرط أن ينوى الأمر بحر
قال ط وظاهره أنه يكفي من الغير ضربتان وهو خلاف ما يأتي عن القهستاني (قوله او ما يقوم مقامهما)

او شقه نصفين قدر قيمة الماء كولو
وجد من ينزل اليه بأجر (تيمم)
لهذه الاعذار كلها حتى لو تيمم
لعدم الماء ثم مرض مرضاً يسج التيمم
لم يصل بذلك التيمم لان اختلاف
اسباب الرخصة يمنع الاحتساب
بالرخصة الاولى وتصير الاولى
كأن لم تكن جامع الفصولين فليحفظ
(مستوعبا وجهه) حتى لو ترك
شجرة او وتره منخره لم يميز (ويديه)
فينزع الختام والسوار أو يمسح
به يفتي (مع مرفقيه) فيمسحه
الاقطع (بضر بين) ولو من غيره
او ما يقوم مقامهما

قوله وفيه بحث وجهه أنه اذا تيمم
اولاً لبعده عن الماء فيه وفاقده
حقبة وخوف العدو فقد معني
فالحققي قد زال واعقبه المعنوي
فلا فرق بينه وبين المرض اذا وجد
بعد فقد الحقيقى اه منه

أى خلافا لابن شجاع وقد منّا الكلام عليه مع ثمة الخلاف (قوله لما في الخلاصة) عبارتها كما في البحر ولم
أدخل رأسه في موضع الغبار بنية التيميم يجوز ولو انهدم الحائط ونهار الغبار فخر لرأسه ونوى التيميم جار
والشرط وجود الفعل منه اه أى الشرط في هذه الصورة وجود الفعل منه وهو المسح أو التحريك وقد
وجد فهو دليل على أن الضرب غير لازم كما ترون فعل غيره بأمره قائم مقام فعله فهو منه في المعنى فافهم (قوله
طهرت لعادتها) اعلم انه قال في الظهيرية وكما يجوز التيميم للجنب لصلاة الجنائز والعيد فكذلك يجوز للحنائض
إذا طهرت من الحيض إذا كان أيام حيضها عشرة وان كان أقل فلا اه وقال في البحر والذي يظهر أن هذا
التفصيل غير صحيح بدليل ما اتفقوا عليه من أنه إذا انقطع لأقل من عشرة فتمت لعدم الماء وصلت جازل لزوج
وطؤها الخ وأجاب في النهر بحمل ما في الظهيرية على ما إذا انقطع لأقل من عادتھا لما سيأتى في الحيض من أنه
حينئذ لا يحل قربانها وان اغتسلت فخلا عن التيميم اه اقول لا يخفى أن قول الظهيرية إذا كان أيام حيضها
عشرة ظاهر في أن ذلك عادتھا فهذا الجلب بعيد ثم ظهري بتوفيق الله تعالى أن كلام الظهيرية صحيح لا إشكال فيه
وبين ذلك أن التيميم لخوف فوت صلاة الجنائز أو العيد يصح مع وجود الماء لأنها تفوت لا إلى خلف كما يأتي
وهذا في المحدث ظاهر وكذا في الجنب وأما الحائض فإذا طهرت أتمام العشرة فقد خرجت من الحيض ولم يبق
معها سوى الجنابة فهي كالجنب وأما إذا انقطع دمها لدون العشرة فلا تخرج من الحيض ما لم يمسحكم عليها
بأحكام الطهارات بأن تصير الصلاة ديناً في ذمتها وتغتسل وتتميم بشرطه كما سيأتى في بابها وقولهم أو تيميم
بشرطه أرادوا به التيميم الكامل المبيح لصلاة الفرائض وهو ما يكون عند العجز عن استعمال الماء وأما التيميم
لصلاة جنازة أو عيد خيف فوتها فغير كامل لأنه يكون مع حضور الماء ولهذا التصح صلاة الفرض به ولا صلاة
جنازة حضرت بعده فعلمنا بذلك أنه لو تيممت لذلك لم تخرج من الحيض لأن ذلك التيميم غير كامل ولا يصح
ذلك التيميم اقسام المنافي بعد وهو الحيض وعدم وجود شرطه وهو فقد الماء نعم لو تيممت لذلك مع فقد الماء حكم
عليها بالطهارة وجازت صلاتها به من الفرائض وغيرها لأنه تيميم كامل ومراد الظهيرية التيميم الناقص وهو ما يكون
مع وجود الماء فالتفصيل الذي ذكره في الحائض صحيح لا غبار عليه وكأنه في البحر ظن أن مراده التيميم
الكامل وليس كذلك كما لا يخفى بقي الكلام في عبارة الشارح فقوله طهرت لعادتها في غير محله لأن قول المصنف
ولو جنباً أو حائضاً مفروض في التيميم الكامل الذي يكون عند فقد الماء والحائض يصح تيممها عند فقد الماء
إذا طهرت لتأتم العشرة أو لدونها ويجب عليها أن تغتسل أو تيمم عند فقد الماء سواء انقطع أتمام عادتھا أو لدون
عادتھا كما سيأتى في بابها ويأتى فيه أنه إذا انقطع لتأتم العادة يحل لزوجه اقربانها كما لو انقطع أتمام العشرة
وان لدون عادتھا لا يحل له قربانها فالتقييد بالعادة في كلام الشارح إنما يفيد بالنظر إلى القربان فقط فكان
الواجب إسقاطه لاهتمامه أنه لو كان لدون العادة لا يصح تيممها مع أنه يجب عليها إذا فقدت الماء لو جوب
الصلاة عليها كما علمت والذي أوقعه عبارة النهر المبنية على ما فهمه صاحب النهر من كلام الظهيرية فافهم
(قوله بمطهر) متعلق بتيميم ويجوز أن يتعلق بمسح أو عباؤه العيني صفة لضربتين فهو متعلق بمحذوف أى
لمتصقتين بمطهر نهر قلت والاخيراً لى ثلاثاً يلزم تعلق حرفي جر بمعنى واحد متعلق واحد الآن فتجعل الباء
في ضربتين للتعبية وفي مطهر للملابسة أو بالعكس تأمل وتعبيره بمطهر أولى من تعبيره بطاهر لاخراج الأرض
المتنجسة إذا جفت كما قدمنا الشارح وأما إذا تيمم جماعة من محل واحد فيجوز كما سيأتى في الفروع لأنه لم يصر
مستعملاً إذا التيميم إنما يتأدى بما التزم يده لا بما فضل كالماء الفاضل في الإناء بعد وضوء الأول وإذا كان
على حجر أو ملس فيجوز بالاولى نهر (قوله من جنس الأرض) الفارق بين جنس الأرض وغيره أن كل ما يمتزق
بالنار فيصير رماداً كالشجر والحشيش أو ينطبع ويلين كالخديد والصفرة والذهب والزجاج ونحوها فليس من جنس
الأرض ابن كمال عن الخفة (قوله نفق) بفتح فسكون كما قال تعالى فأثرن به نفقاً (قوله لم يتنج الخ) أى
بل يخلل من غير ضربة وليس المراد أنه لا يخلل أصلاً لأن الاستيعاب من تمام الحقيقة قال الزيلعي ويجب تخليل
الأصابع إن لم يدخل بينها غبار وفي الهندية والصحيح أنه لا يمسح الكف وضربها يكفي أفاده ط اقول
والظاهر أن ما تحت الخاتم الواسع إن أصابه الغبار لا يلزم تحريره ولا يلزم كالتخليل المذكور (قوله وعن محمد
بحتاج إليها) لأن عنده لا يجوز التيميم بلا غبار حيث لم يدخل بين الأصابع لابتة منها على قوله (قوله وهو) أى

لما في الخلاصة وغيرها ولو حرل لرأسه
أو أدخله في موضع الغبار بنية
التيميم جاز والشرط وجود الفعل
منه (ولو جنباً أو حائضاً) طورت
لعادتها (أو نفقاً) بمطهر من جنس
الأرض وإن لم يكن عليه نفق (أى
غبار فلولم يدخل بين أصابعه
لم يتنج إلى ضربة نالسة للتخلل وعن
محمد يحتاج إليها

قوله وهو أبت كلمة وهو بهذا المخل
في نسخ الشارح التي بيدي فليحتر
اه محققه

الغير (قوله بضرب ثلاثا) اى لكل واحد من الاعضاء ضربة وهذا قوله القهستاني عن العمان وهو كتاب غريب والمشهور في الكتب المتداولة الاطلاق وهو الموافق للحديث الشريف التيمم ضربتان الا ان يكون المراد اذا مسح يد المريض بكتايديه فحينئذ لا شبهة في انه يحتاج الى ضربة ثالثة بمسح بهايده الاخرى (قوله وبه مطلقا) اى ويتيمم بالنقع مطلقا خلافا لابي يوسف فعنده لا يتيمم به الا عند العجز بجر ولا يجوز عنده الا التراب والرمل نهر وما في الحاوى القدسي من انه هو المختار غريب مخالف لما اعتمدته أصحاب المتن رمى (قوله فلا يجوز بلؤلؤ الخ) تفريع على قوله من جنس الارض (قوله اتولده من حيوان البحر) قال الشيخ دارد السلب في ذكره اصله ود يخرج في نيسان فالتحاشه للمطر حتى اذا سقط فيه انطبق وغاص حتى يبلغ آخره (قوله ولا يجران الخ) كذا قاله في الفتح وجرم في البحر والنهر بأنه سهو وأن الصواب الجواز به كما في عامة الكتب وقال المصنف في منحه اقول الظاهر انه ليس بهو لانه انما منع جواز التيمم به لما قام عنده من انه ينقذ من الماء كاللؤلؤ فان كان الامر كذلك فلا خلاف في منع الجواز والقاتل بالجواز انما قال به لما قام عنده من انه من جلة أجزاء الارض فان كان كذلك فلا كلام في الجواز والذي دل عليه كلام اهل الخبرة بالجواهر أن له شبهتين شبهها بالنبات وشبهها بالمعادن وبه افصح ابن الجوزي فقال انه متوسط بين عالمي النبات والجماد في شبه الجماد: يتجبره ويشبه النبات بكونه اشجارا نابتة في قعر البحر وذات عروق وأعصان خضر متشعبة قائمة اه اقول وحاصله الميل الى ما قاله في الفتح لعدم تحقق كونه من أجزاء الارض وما لم يحشيه الرمي الى ما في عامة الكتب من الجواز وكان وجهه أن كونه اشجارا في قعر البحر لا ينافي كونه من أجزاء الارض لان الاشجار التي لا يجوز التيمم عليها هي التي تترمد بالنار وهذا جركا في الاجبار يخرج في البحر على صورة الاشجار فلهذا جزموا في عامة الكتب بالجواز فيعين المصير اليه وأما ما في الفتح فينبغي حمله على معنى آخر وهو ما قاله في القاموس من أن المرجان صغار اللؤلؤ ثم رأيت منقولاً عن العلامة المقدسي - فقال مراده صغار اللؤلؤ كما فسر به في الآية في سورة الرحمن وهو غير ما ارادوه في عامة الكتب اه وبه ظهر أن قول الشارح لشبهه للنبات الخ في غير محله بل العلة على ما حذرناه تولده من حيوان البحر وأما ما يخرج في قعر البحر فيجوز وان اشبهه النبات فاعتبم هذا التحرير (قوله ولا ينطبع) هو ما يقطع ويلين كالخديد مخ (قوله وزجاج) اى المتخذ من الرمل وغيره بجر (قوله وتمرمد) اى ما يحترق بالنار فيصير مادا بجر (قوله الارماد الخ) بكس وكس (قوله كحجر) تنظير لا تميل (قوله او مغسول) مباغتة في عدم اشتراط التراب (قوله غير مدهونة) او مدهونة بصمغ هو من جنس الارض كما يستفاد من البحر كالمدهونة بالطفل والمغرة ط (قوله غير مغلوب بماء) أما اذا صار مغلوبا بالماء فلا يجوز التيمم به بجر بل يتوضأ به حيث كان رقيقا سائلا لا يجري على العضو رملي وسيدكر أن المساوى كالمغلوب (قوله لكن لا ينبغي الخ) هذا ما حذر الرمي - وصاحب النهر من عبارة اللؤلؤ الجلية خلافا لما فهمه منها في البحر من عدم الجواز قبل خوف خروج الوقت وظاهره انه اراد به عدم الصحة وحاصل ما في اللؤلؤ الجلية انه اذا لم يجد الا الطين لطخ ثوبه منه فاذا جف تيمم به وان ذهب الوقت قبل أن يجف لا يتيمم به عند أبي يوسف لان عنده لا يجوز الا بالتراب والرمل وعند أبي حنيفة ان خاف ذهاب الوقت تيمم به لان التيمم بالطين عنده جائز والا فلا كي لا يتطخ بوجهه فيصير مثله اه وبه يظهر معنى ما ذكره الشارح (قوله ومعادن) جمع معدن كجلس منبت الجواهر من ذهب ونحوه قاموس (قوله في محالها) اى مادامت في الارض لم يصنع منها شيء وبعد السبيل لا يجوز زيادته (قوله فيجوز الخ) اى اذا كانت الغلبة للتراب كما في الحلية عن المحيط ولعل من اطلق بناء على انها مادامت في محالها تكون مغلوبة بالتراب بخلاف ما اذا اخذت للسبك لان العادة اخراج التراب منها فافهم وأفاد أن ذات المعدن لا يجوز التيمم به قال في البحر لانه ليس يتبع للماء وحده حتى يقوم مقامه ولا للتراب كذلك وانما هو مركب من العناصر الاربعة فليس له اختصاص بشئ منها حتى يقوم مقامه (قوله وقده الاسيبي الخ) كذا في النهر وظاهره أن الضمير راجع الى التيمم بالمعادن لكن اذا كانت مغلوبة بالتراب لا يحتاج الى هذا القيد وعبارة الاسيبي كافي في البحر ولأن الحنطة او الشيء الذي لا يجوز عليه التيمم اذا كان عليه التراب فضر به عليه وتيمم بغيره ان كان يستبين اثره بمده عليه جاز والا فلا (قوله وكذا الخ) قال في البحر

نعم لو تيمم غيره بضرب ثلاثا للوجه واليني واليسرى قهستاني (وبه مطلقا) عجز عن التراب اولا لانه تراب رقيق (فلا يجوز) بلؤلؤ ولو مسحوا لتولده من حيوان البحر ولا يجران لشبهه للنبات لكونه اشجارا نابتة في قعر البحر على ما حذر الرمي ولا (ينطبع) كفضة وزجاج (وتمرمد) بالاحتراق الارماد الخ فيجوز كحجر مدقوق او مغسول وحائط مطين او مجصص وأوان من طين غير مدهونة وطين غير مغلوب بماء لكن لا ينبغي التيمم به قبل خوف فوات وقت لنسلا يصير مثله بلا ضرورة (ومعادن) في محالها فيجوز لتراب عليها وقده الاسيبي بأن يستبين اثر التراب بتدبيره عليه وان لم يستبين لم يجز وكذا كل ما لا يجوز التيمم عليه كحنطة وجوخة فليحفظ

بعد عبارة الاسبيجاني التي ذكرناها وبهذا يعلم حكم التيمم على جوخة او بساط عليه غبار فالظاهر عدم الجواز لثقل وجود هذا الشرط في نحو الجوخة فليتبسله اه وقال بحشيشه الرمي بل الظاهر التفصيل ان استبان اثره جاز والا فلا لوجود الشرط خصوصاً في ثياب ذوى الاشغال اه وهو حسن فلذا جزم به الشارح وفي التارخانية وصورة التيمم بالغبار ان يضرب بيديه ثوباً ونحوه من الاعيان الطاهرة التي عليها غبار فاذا وقع الغبار على يديه تيمم او ينفض ثوبه حتى يرتفع غباره فيرفع يديه في الغبار في الهواء فاذا وقع الغبار على يديه تيمم اه قلت وقيد بالايمان الطاهرة اما في التارخانية ايضا اذا تيمم بغبار الثوب التجسس لا يجوز الا اذا وقع الغبار بعد ما جف الثوب (قوله ولو مسحوكين) هذا التمام يظهر اذا كان يمكن سبكهما بترابهما الغالب عليهما والظاهر انهما غير ممكن ولذا قال الرمي كما قد سناه انه بعد السبك لا يجوز التيمم وفي البحر عن المحيط ولو تيمم بالذهب والفضة ان كان مسحوكا لا يجوز وان لم يكن مسحوكا وكان مختلطاً بالتراب والغلبة للتراب جاز اه نعم اذا كانا مسحوكين وكان عليهما غبار يجوز التيمم بالغبار الذي عليهما كما في الظهيرية اي ان كان يظهر أثره عليه كإبراهيم ولكن لا ينظر فيه الى الغلبة فكان عليه أن يقول لو غير مسحوكين لوافق كلامهم (قوله واراض محترقة) اي احترق ما عليهما من النبات واختلط الرماد بترابها فحينئذ يعتبر الغالب اما اذا أحرق ترابها من غير مختلط لاله حتى صارت سوداء جاز لان المتغير لون التراب لادانته ط (قوله فالو الغلبة الخ) بيان لقوله والحكم للغالب (قوله ومنه) اي من قوله والا فان نفي الغلبة صادق بما اذا كان التراب مغلوباً ومساوياً فافهم (قوله وجاز قبل الوقت) اقول بل هو مندوب كما هو صريح عبارة البحر وقول من صرح به رمي (قوله وجاز لغيره) اي لغير الفرض (قوله لانه بدل الخ) اي هو عندنا بدل مطلق عند عدم الماء ويرتفع به الحادث الى وقت وجود الماء وليس يبدل ضروري مسجع مع قيام الحادث حقيقة كما قال الشافعي فلا يجوز قبل الوقت ولا يصلي به اكثر من فرض عنده لكن اختلف عندنا في وجه البدلية فقالا بين الاكثين اي الماء والتراب وقال محمد بن الفعلي اي التيمم والوضوء وفيه قرع عليه جواز اقتداء المتوضي بالتيمم فأجازه ومنعه وسيأتي بيانه في باب الامامة ان شاء الله تعالى وتماه في البحر (قوله وجاز لخوف فوت صلاة جنازة) اي ولو كان الماء مقر بيا ثم اعلم انه اختلف فيمن له حق التقدم فيها فروى الحسن عن ابي حنيفة أنه لا يجوز للولي لانه ينتظر ولوصلوا له حق الاعادة وصحبه في الهداية والخانية وكافي النسائي وفي ظاهر الرواية يجوز للولي ايضا لان الانتظار فيها مكروه وصحبه شمس الأئمة الحلواني اي سواء انتظروا ولا قال في البرهان ان رواية الحسن هنا احسن لان مجرد الكراهة لا يقتضي العجز المقتضي لجواز التيمم لانها ليست اقوى من فوات الجمعة والوقفة مع عدم جوازها له ما وقع شيخنا شيخنا المقدسي في شرح نظم الكثر لابن الفصيح اه ملخصاً من حاشية نوح افندي (قوله اي كل تكبيراتها) فان كان برجواً يترك البعض لا تيمم لانه يمكنه أداء الباقي وحده يجر عن البدائع والوقفة (قوله وحوادثاً) وكذا النفساء اذا انقطع دمها على العادة ط اقول لا بد في الحائض من انقطاع دمها لاكثر الحيض والا فان لتام العادة فلا بد أن تصير الصلاة ينافي ذمتها او تغسل او يكون تيممها كاملاً بأن يكون عند فقد الماء أما التيمم لخوف فوت الجنازة أو العيد فغير كامل وقد متناقريباً تمام تحقيق المسألة فافهم (قوله به يفتي) اي بهذا التفصيل كما في المضمرات وعند محمد بعيد على كل حال فهستائي (قوله اوزوال شمس) هذا اذا كان اماماً او مأموماً واعلم انه سيأتي أن صلاة العيد تؤخر لعذر في الفطر للشاني وفي الاضحية الثالث فاذا اجتمع الناس في اليوم الاول قبيل الزوال والا امام بغير وضوء وكان بحيث لو توضأ زالت الشمس فهل يكون ذلك عذراً ويؤخر ولا تيمم ام يتيمم ولا يؤخر لكن قول الشارح لان المناط خوف الفوت لا الى بدل يقتضي التأخير فليراجع اه ح اقول سيصيرح الشارح هنا بأن قضاء في اليوم الثاني ولم يجعلها هنا كالوقفة التي يحلها القضاء بل صرحوا بمخالفتها وبأنها تقوت بزوال الشمس فيعلم منه انها لا تؤخر لما ذكره هذا ما ظهر لفتأمل وانظر ما علقناه على البحر (قوله ولو كان يبنى بناء) كذا في التهر وفيه اشارة الى أن قوله بناء مفعول مطلق ويحتمل جعله حالا اي ولو كان تيممه في حال كونه بانياً ويجوز كونه مفعولاً لاجله كما تقتضيه عبارة الدرر لكنه مبني على ما ارتضاه المحقق الرضوي من أنه لا يلزم فيه أن يكون فعلاً قلبياً (قوله بعد شروعه متوضئاً الخ) في المسألة تفصيل مبسوط في البحر

(والحكم للغالب لو اختلط تراب بغيره) كذهب وفضة ولو مسحوكين وأرض محترقة فالو الغلبة لتراب جاز والا لا خائفة ومنه علم حكم التساوي (وجاز قبل الوقت ولا أكثر من فرض و) جاز (لغيره) كالنفل لانه بدل مطلق عندنا لا ضروري (و) جاز (خوف فوت صلاة جنازة) اي كل تكبيراتها ولو جنباً او حائضاً ولو جئ بأخرى ان امسكته التوضي بينهما ثم زال عنه أعاد التيمم والا لا به يفتي (او) فوت (عيد) بفراغ امام اوزوال شمس (ولو) كان يبنى (بناء) بعد شروعه متوضئاً وسبق حدثه

قوله وانظر ما علقناه على البحر الذي علقناه عليه هو أنه قد يقال انها لما كانت تصلي بجمع حافل فلو اخرت لهذا العذر بما يؤدى الى فوتها بالكلية بخلاف ما اذا اخرت لعذر قسنة او عدم ثبوت رؤية الهلال لا بعد الزوال فان كل الناس يستعدون اصلاتها في اليوم الثاني وعدم تصريحهم بأن ذلك من الاعذار التي تؤخر لاجلها دليل على انه ليس منها تأمل اه منه

(بلا فرق بين كونه اماماً اولاً) في
الاصح لان المناط خوف الذنوب
لا الى بدل بخلاف ذلك وفيه وسنن
رواتب ولو سنة فجر خاف فوتها
وحدها والنوم وسلام ورد وان لم
يجز الصلاة قال في البحر وكذلك لكل
مالا تشتترط له الطهارة في المني
وجاز لدخول مسجد مع وجود الماء
والنوم فيه وأقره المصنف لكن
في البحر الظاهر أن مراد المني
للجنب فسقط الدليل قلت وفي
النية وشرحيها تيممه لدخول مسجد
ومس مع وجود الماء ليس
بشيء بل هو عدم لانه ليس لعبادة
يضاف فوتها

قوله آخرتين هكذا يحفظه وصوابه
آخرين اهـ صححه

وحاصله ما ذكره القهستاني بقوله ان سبق الحدث في المصلي قبل الصلاة فان رجاء الرضوء
لا يتيمم وان شرع فان خاف زوال الشمس يتيمم بالاجماع والافان رجاء اركه لا يتيمم والافان شرع به تيمم اجماعاً
وان شرع بالوضوء فكذلك عنده خلافاً لهما اهـ وهو محمول على ما اذا خاف خروج الوقت اذا ذهب توضأ
والا فلا بد من الوضوء لآمن القوات لانه يمكنه اكمال صلاته بعد سلام امامه تأمل وقد اقتصر وافي تصوير مائة
البناء على صلاة العيد وذكر في الامداد انه ليس للاحتراز عن الجنابة لان العلة فيها واحدة (قوله في الاصح)
يرجع الى قوله بعد شروطه متوضئاً الى قوله بلا فرق ومقابل الاصح في الاول قوالهما ومقابله في الثاني
ما روى الحسن عن الامام أن الامام لا يتيمم ط (قوله لان المناط) اي الذي يتعلق به الحكم المذكور
وهو التيمم لخوف فوت الصلاة بلا بعد عن الماء (قوله فجاز لك سوف الخ) تفريع على التعليل ومراد به
ما يعم الخسوف ط وهذا الى قوله وحدها ذكر العلامة ابن امير حجاج الحلبي في الحلية بخبراً أقره في البحر
والنهر (قوله وسنن رواتب) كالسنن التي بعد الظهر والمغرب والعشاء والجمعة اذا أخرها بحيث لو توضأت
وتها فله التيمم قال ط والظاهر أن المستحب كذلك لفوته بفوت وقته كما اذا ضاق وقت الفسخ عنه وعن
الوضوء فيتميمه (قوله خاف فوتها وحدها) اي فيتميمه على قياس قولهما أما على قياس قول محمد فلا لانها اذا
فاته لا اشتغالها بالقرينة مع الجماعة بقضيةها بعد ارتفاع الشمس عنده وعندهما لا بقضيةها اصلاً بجر وصورته
فوتها وحدها لو وعده شخص بالماء أو أمر غيره بنزع له من يترفع له واتظروه لا يرد سوى الفرض يتيمم
للسنة ثم توضأ للفرض ويصلي قبل الطلوع وصورها شيخنا بما اذا فاته مع الفرض وأراد قضاءهما ولم يبق الى
زوال الشمس مقصد ارضاء الوضوء وصلاة ركعتين فيتميمه وبصلها قبل الزوال لانها لا تقتضي بعده ثم توضأ وبصلي
الفرض بعده وذكرها ط صورتين اثنتين (قوله ولنوم الخ) اي عند وجود الماء لان الكلام فيه وما قرره
في البحر من أن التيمم عند وجود الماء يجوز لكل عبادة تحل بدون الطهارة ولكل عبادة تفوت الى خلف
وبين القاعدتين عموم وجهي يجتمعان في رد السلام مثلاً فانه يحصل بدون طهارة ويقفوت الى خلف وتنفرد
الاولى في مثل دخول المسجد للحدث فانه يحصل بدون الطهارة من الحدث الاصغر ولا يصدق عليه انه يقفوت
لا الى خلف وتنفرد الثانية في مثل صلاة الجنابة فانها تفوت لا الى خلف ولا تحل بدون طهارة ح لكن
القاعدة الاولى محل بحث كما تطالع عليه (قوله وان لم تجز الصلاة) اي فيقع طهارة لما نواه له فقط كما في الحلية
لان التيمم له جهتان جهة صحته في ذاته وجهة صحة الصلاة به فالثانية متوقفة على العجز عن الماء وعلى نية عبادة
مقصودة لا تصح بدون طهارة كما سيأتي بيانه وأما الاولى فمحصلة نية اي عبادة كانت سواء كانت مقصودة
لا تصح الا بالطهارة كالصلاة والقرأة للجنب او غير مقصودة كذلك كدخول المسجد للجنب او تحل بدونها
كدخوله للحدث او مقصودة وتحل بدون طهارة كالقرأة للحدث فالتيمم في كل هذه الصور صحيح في ذاته
كما أوضحه ح (قوله وكذا لكل ما لا تشتترط له الطهارة) اي يجوز له التيمم مع وجود الماء وهذا ما أحدى
القاعدتين السابقتين وفيها نظر سيظهر (قوله لكن في النهر الخ) استدراك على استدلال البحر بعبارة المني
على احدى القاعدتين المذكورتين وهي جواز التيمم عند وجود الماء لكل عبادة تحل بدون الطهارة وبيان
الاستدراك أن الدليل انما يعم بناء على ارادة الدخول للحدث ليكون مما لا تشتترط له الطهارة واذا كان
مراده الجنب سقط الدليل لانه لا يحمل له الدخول بدونها لكن كون المراد الجنب نظريه العلامة ح بأنه لا يحمل
أما أن يكون الماء الموجود خارج المسجد وهو باطل اي لعدم جواز دخوله جنباً مع وجود الماء خارجه وأما
أن يكون الماء داخله وهو صحيح ولكنه بعيد من عبارة بدليل قوله ولنوم فيه اهـ وعلمه فالظاهر أن مراد
المني دخول المحدث فيتم الدليل لكن لقائل أن يقول ان مراد المني أن الجنب اذا وجد ماء في المسجد واراد
دخوله لا لغسل يتيمم ويدخل ولو كان نائماً فيه فاحتمل الماء خارجه وخشى من الخروج يتيمم وينام فيه الى أن
يمكنه الخروج قال في النية وان احتمل في المسجد يتيمم الخروج اذا لم يخف وان خاف يجلس مع التيمم ولا يصلي
ولا يقرأ اهـ ويؤيد ما قلناه أن نفس النوم في المسجد ليس عبادة حتى يتيمم له وانما هو لاجل مكنته في المسجد
أولاً لاجل مشيه فيه للخروج (قوله قلت الخ) اعتراض على البحر أيضاً لان عبارة النية شاملة لدخول
المسجد للحدث وهو ما لا تشتترط له الطهارة فينا في ما في البحر لكن ايجاب ح بتخصيص الدخول بالجنب فلا تنافي

اقول ولا يخفى انه خلاف المتبادر ولذا اعله في شرح النية بما ذكره الشارح وعاله ايضا بقوله لان التيمم انما يجوز
وبعتبر في الشرع عند عدم الماء حقيقة او حكم ولم يوجد واحد منهما فلا يجوز اه فيفيد أن التيمم لما لا يشترط له
الطهارة غير معتبرا أصلا مع وجود الماء الا اذا كان مما يخاف فوته لا الى بدل فلو تيمم المحدث للنوم او لدخول
المسجد مع قدرته على الماء فهو لغو بخلاف تيممه لرد السلام مثلا لانه يخاف فوته لانه على الفور ولذا فعله
صلى الله عليه وسلم وهذا الذي ينبغي التعويل عليه (قوله لكن في القهستاني الخ) استند الى ما يفهم
من كلام البحر من أن ما تشترط له الطهارة لا يتيمم له مع وجود الماء وعلى ما يفهم من كلام النية من أن كل عبادة
لا يخاف فوته لا يتيمم لها ط قال ح وهو نقل ضعيف مصادم للقاعدة لان سجدة التلاوة لا تحل الا بالطهارة
وتفوت الى خلف اه اقول بل لا تفوت لانها لا وقت لها الا اذا كانت في الصلاة وهذا نقل القهستاني
ايضا عن القدوري في شرحه انما لا يتيمم لها وعاله في الخلاصة بما قلنا (قوله لكن سيجي) اي في القروع
وهذا الاستدراك على الاستدراك وهذا التقييد مذكور في القهستاني ايضا بعد ورقين تقلا عن شرح الاصل
سعللا بعدم الضرورة في الحضر أي لوجود الماء فيه بخلاف السفر فأدان جواز عدمه عند الماء فبنا في ما نقله
عن المختار من جوازه مع وجود الماء كما لا يخفى فافهم (قوله في السرعة) اي سرعة الاسلام للعلامة
ابن بكر البخاري ط (قوله وشروحه) رأيت ذلك منقولاً في شرح الفاضل على زاده ط (قوله قال)
اي في السرعة وشروحه (قوله فظاهر البرازية الخ) هذا غير ظاهر لان عبارة البرازية ولو تيمم عند عدم
الماء لقراءة قرآن عن ظهر قلب او من المحض او لمسه او لدخول المسجد وأخروجه او دفن أو زيارة قبر أو الاذان
او الإقامة لا يجوز أن يصلي به عند العامة ولو عند وجود الماء لا خلاف في عدم الجواز اه فان قوله لا خلاف
في عدم الجواز اي عدم جواز الصلاة به ظاهر في عدم صحته في نفسه عند وجود الماء في هذه المواضع لان من
جلم التيمم لمس المحض ولا شبهة في أنه عند وجود الماء لا يصح اصلا ولما مر عن النية وشرحها من انه مع
وجود الماء ليس بشئ بل هو عدم والحاصل أن ما يجزى في البحر من صحة التيمم بهذه الاشياء مع وجود الماء لا بد لها
من دليل وليس في شيء مما ذكره الشارح ما يدل عليها بل فيه ما يدل على خلافها كما علمت وأما عبارة المتبني
فقد علمت ما فيها فالظاهر عدم الصحة الا فيما يخاف فوته كما قرأنا قبل فندير (قوله وان لم تجز الصلاة) لان
جوازه ما به يشترط له فقد الماء او خوف الفوت لا الى بدل بعد أن يكون المنوي عبادة مقصودة لا تصح بدون
طهارة ولم يوجد ذلك في شيء مما ذكر (قوله قلت بل اعشر الخ) من هذا الى قوله قلت وظاهره ساقط في بعض
السخن وذكر ابن عبد الرزاق انه من ملحقات الشارح على نسخة الثانية (قوله انه يجوز) بدل من ما اومن
الضابط (قوله ولو لمع وجود الماء) غير مسلم كما علمت (قوله فلا يجوز) اي التيمم لمس محض سواء كان
عن حدث او عن جنابة (قوله فكلازل) اي كذا الذي لا تشترط له الطهارة فتييمم له مع وجود الماء
ط (قوله فكناثاني) وهو ما تشترط له الطهارة ط (قوله لم تجز الصلاة) اي انقضى الشرط وهو أمران
كون المنوي عبادة مقصودة وكونها لا تحل الا بالطهارة أما في دخول المسجد ففي الحديث فقد الامر ان
وفي الجنب فقد الاول وأما في القراءة للمحدث فلفقد الثاني ولا يراد الجنب هنا لما تقدم قريسا من قوله او جنبا
فكلناثاني اي فحجوز الصلاة به وأما المس مطلقا فلفقد الاول والكتابة كالمس الا اذا كتب والحيضة على الارض
على ما مر فاذا تيمم لذلك كانت العلة فقد الامر بن والتعليم ان كان من محدث فلفقد الثاني وان كان من جنب
وكان كلمة فلفقد الثاني ايضا وعارض التعليم لا يخرج عن كونه قراءة ولا يراد الجنب هنا اذا لم يكن التعليم كلمة
كلمة لما مر وأما زيارة القبور وعبادة المريض ودفن الميت والسلام وردة فلفقد الثاني وأما الاذان بالنسبة
الى الجنب فلفقد الاول وللمحدث فلفقد الامر بن وأما الإقامة مطلقا فلفقد الاول وأما الاسلام بجري فيه
على مذهب ابي يوسف القائل بصحته في ذاته اه اقول لا يصح عند الاسلام هنا لانه يوهم صحة تيممه له لكن
لا تجوز الصلاة به وليس ذلك قولاً لا احسن علمائنا الثلاثة لانه عند أبي يوسف يصح في ذاته وتجاوز الصلاة
به عنده كما صرح به في البحر وأما عندهما فلا يصح اصلا وهو الاصح كافي الامداد وغيره فافهم (قوله بخلاف
صلاة جنازة) اي فان تيممها تجوز به سائر الصلوات لكن عند فقد الماء وأما عند وجوده اذا خاف فوتها فانما تجوز
به الصلاة على جنازة اخرى اذا لم يكن بينهما فاصل كما مر ولا يجوز به غيرها من الصلوات فافه ح

لكن في القهستاني عن المختار
المختار جوازه مع الماء لسجدة
التلاوة لكن سيجي تقييده
بالسفر لا الحضر ثم رأيت في
السرعة وشروحه ما يزيد كلام
البحر قال فظاهر البرازية جوازه
لتسع مع وجود الماء وان لم تجز
الصلاة به قلت بل لعشر بل اكثر
لما مر من الضابط انه يجوز لكل
ما لا يشترط الطهارة له ولو لمع وجود
الماء واما ما تشترط له فيشترط فقد
الماء كتييمم لمس محض فلا يجوز
لرأيد الماء وأما للقراءة فان محدثا
فكلا قول او جنبا فكلا الثاني وقالوا
لوتيمم لدخول مسجد أو لقراءة
ولو لمع محض او لمسه او كتابته
او تعليمه او زيارة قبور أو عبادة
مريض او دفن ميت أو اذان
او إقامة او سلام او سلام او رده لم
تجز الصلاة به عند العامة بخلاف
صلاة جنازة

ادعية تلاوة فتاوى شيخنا خير
الدين الزملي قد وظهر انه يجوز
معمل ذلك قتأمل (لا) يتيم
(شوت جعة ووقت) ولو ترا
لواشها الى بدل وقيل يتيم لقوات
الوقت قال الحلبي فلا حرج أن
يتيم ويصلى ثم يعيد (ويجب)
أي يقتض (طلبه) ولو برسوله
(قدر غلوة) ثلثانه ذراع من
كل جانب ذكره الحلبي وفي البدائع
الاصح طلبه قدر ما لبصر بنفسه
ورفته بالانتظار (ان ظن) ظنا
قويا (قربه) دون ميل
قوله ولم يتيمه لهم عليه الخ أي
ان التيمية ردوا على زفر ولم يترجعه
لهم في الرد عليه سوى انهم قالوا ان
من أخر الصلاة الى آخر الوقت كان
مقتضرا وتقصيره جاء من قبله فلا
يستحق الترخيص له بجواز التيم
ولكن هذا الرد على زفر انما يتم لو
أخر لا عذر فيلزمهم أن يرخصوا
له التيم لو أخر لعذر على انه لو أخر
بلا عذر لا يتجه أيضا لان غايته انه
عس بالتأخير والعاصي عندنا
كالمطيع في ثبوت الترخيص له اه
منه

مطلب
في تقدير الغلوة

مطلب
في التريق بين الظن وغالب الظن

(قوله او جعة تلاوة) أي قطع الصلاة بالتيميم او اعتمد عدم الماء أو اعتمد وجوده فلا يصح التيميم له الماء علمت
من أنها تنفوت الى بدل ط (قوله وظهر الخ) أي ظاهر قوله لم يجز الصلاة به أن التيميم لهذه المذكورات
الثلاث عشرة التي لا تسترط لها الطهارة صحيح في نفسه يجوز فعله ووجه ظهور ذلك انه لو لم يكن صحيحا في نفسه
لكان المناسب أن يقال لم يصح التيميم لها اول مجز لانه اعتمد أقول ان كان مراده الجواز عند فقد الماء فهو مسلم
والافلا واقطاعا عن مراده الثاني موافقا لما قدمه عن البحر وقوله قطاخر البرازية جواز له لتنع مع
وجود الماء الخ وقد سئنا انه غير ظاهر وأنه لا بد له من ثقل يدل عليه ولم يوجد رآن استدلال البحر بتأني المتبني
لا يفيد نعم ما يخاف فنه بلا بدل من هذه المذكورات يجوز مع وجود الماء نظير الجنابة لانه فاقد للماء حكم فيشبه
النس بخلاف ما لا يخاف فنه منها فلا يجوز اصل لان النص ورد بمشروعية التيميم عند فقد الماء فلا يشرع عند
وجوده حقيقة وحكم ولعله لهذا المر بالآمل فافهم (قوله لفواتها) أي هذه المذكورات الى بدل فبدل
الرقبان والوتر القضاء وبدل الجمعة الطير فهو بداهة صورة عند الفوات وان كان في ظاهر المذهب هو الاصل
والجمعة خلف عنه خلافا لفركا في البحر (قوله وقيل يتيم الخ) هو قول زفر وفي القنية انه رواية عن مشايخنا
بحر وقد مشائره الخلاف (قوله قال الحلبي) أي البرهان ابراهيم الحلبي في شرحه على المنية وذكره
العلامة ابن امير حاج الحلبي في الحلية شرح المنية حيث ذكر فروعا عن المشايخ ثم قال ما حاصله ولعل هذا من
هو لا المشايخ اختيار لقول زفر لقوة دليله وهو أن التيميم انما يشرع الحاجة الى اداء الصلاة في الوقت فيتيميم عند
خوف فوته قال شيخنا ابن الهمام ولم يتجه لهم عليه سوى أن التقصير جاء من قبله فلا يوجب الترخيص عليه وهو
انما يتم اذا أخر لا لعذر اه وأقول اذا أخر لا لعذر فهو عاص والمذهب عندنا انه كالمطيع في الترخيص نعم تأخيره
الى هذا الحد عذر جاء من قبل غير صاحب الحق فينبغي أن يقال يتيميم ويصلى ثم يعيد بالوضوء كمن عجز بعد من
قبل العباد وقد نقل الزاهد في شرحه هذا الحكم عن الليث بن سعد وقد ذكر ابن خلكان انه كان حنفي المذهب
وكذا ذكره في الجواهر المضية في طبقات الحنفية اه مافي الحلية قات وهذا قول متوسط بين القولين وفيه
الخروج عن العهدة بيقين فلذا أقره الشارح ثم رأيت منقول في التاخر خاتمة عن ابي نصر بن سلام وهو من كبار
الائمة الحنفية قطعافينبغي العمل به احتياطا ولا سيما وكلام ابن الهمام يدل على ترجيح قول زفر كعالمته بل علمت
من كلام القنية انه رواية عن مشايخنا الثلاثة ونظير هذا مسألة الضيف الذي خاف رية قائمهم قالوا يصلى ثم يعيد
وانه تعالى اعلم (قوله ويجب) أي على المسافر لان طلب الماء في العمرانات او في قريها واجب مطلقا بحر
(قوله طلبه) أي الماء (قوله ولو برسوله) وكذا لو أخبره من غير أن يرسله بحر عن المنية (قوله ثلثانه ذراع)
أي الى اربع مائة درر وكافي وسراج ومبني (قوله ذكره الحلبي) أي البرهان ابراهيم وعبارته في شرحه
على المنية الكبير والصغير فطلب مينا وبارا قدر غلوة من كل جانب وهي ثلثانه خطوة الى اربع مائة وقيل قدر
رصة سهم اه وفيه مخالفة لما عزا اليه الشارح من وجهين الاول تفسير الغلوة بالخطا لا بالاذرع والثاني
الاكتفاء بالطلب مينا وبارا وهو الموافق لقول الخاتمة يفرض الطلب مينا وبارا قدر غلوة وظاهره كافي الشيخ
اسماعيل عن البرجندي انه لا يجب في جانب الخلف والندام نعم في الحقائق ينظر بينه وشماله وأمامه ووراءه
غلوة قال في البحر وظاهره أنه لا يلزمه المشي بل بكفيه النظر في هذه الجهات وهو في مكانه اذا كان حواله
لا يستتر عنه وقال في الهر بل معناه انه يقسم الغلوة على هذه الجهات فيمشي من كل جانب مائة ذراع اذا الطلب
لا يتم بمجرد النظر اه وفي الشرب لالة عن البرهان أن قدر الطلب بغلوة من جانب ظنه اه قلت لكن هذا
ظاهرا ن ظنه في جانب خاص أما لو ظن أن هناك ماء دون ميل ولم يترجعه عنده احد الجوانب يطلبه فيها كما هنا
حتى جهة خلفه الا اذا علم انه لا ماء فيه حين مرور عليه ولكن حل يقسم الغلوة على الجهات او لكل جهة غلوة
محل تردد والاقرب الاول كما مر عن النهر وصريح ما مر عن شرح المنية خلافاه ولكن الظاهر أنه لا يلزمه المشي
الا اذا لم يمكنه كشف الحال بمجرد النظر فقدر (قوله وفي البدائع الخ) اعتمده في البحر (قوله ورفقته)
الاولى اورقته لان ضرا حادهما كاف كما هو غير خلاف ح (قوله ظنا قويا) أي غالبا قال في البحر عن اصول
الاشي "ان احد الطرفين اذا قوى وترجى على الآخر ولم يأخذ القلب ما ترجى به ولم يطرح الاخر فهو الظن واذا
عقد القلب على احدهما وترك الاخر فهو اكبر الظن وغالب الرأي اه (قوله دون ميل) ظرف لقوله قربه وقيد

بدل ان الملى وما فوقه بعد لا يوجب الطلب (قوله بأماره) اى علامة كروية خضرة أو طير (قوله واخبار
عدل) قال فى شرح النية وبشرط ان الخبر ان يكون مكافعا عدلا والا فلا بد معه من غلبة الفان حتى يلزم الطلب
لانه من الديانات (قوله والابغلب على ظنه) بان شك او ظن ظنا غير قوى نهر (قوله والا لا) اى ان لم يرج
الماء لا يطلب له دم الفائده بجر عن الميسوط (قوله اعاد والا لا) اى وان لم يجتبه بعد ماسأله لا بعيد الصلاة
زبلى وبذائع لكن فى البحر عن السراج ولوتيم من غير طاب وكان الطالب واجبا وصلى ثم طلبه فلا يجده وجبت
عليه الاعادة عندهما خلافا لابي يوسف اه ومفاده انه يجب الاعادة عندا وان لم يجتبه (قوله فى حق جواز
الصلاة) اما فى حق صحته فى نفسه فيكنى فيه نية ما قصد له لاجل من اى عبادة كانت عند فقد الماء وعند وجوده
يصح لعبادة تنفوت لا الى خلف كما قد منه (قوله نية عبادة) قد من فى الوضوء تعريف النية وشروطها وفى البحر
وشروطها ان ينوى عبادة مقصودة الخ او الطهارة او استباحة الصلاة او رفع الحدث او الجنبه فلا تكنى نية
التيمم على المذهب ولا تنترط نية التيمم بين الحدث والجنبه خلافا للبصاص اه ويأتى تمام الكلام عليه قريبا
قلت وتقدم فى الوضوء انه تكنى نية الوضوء كما الفرق بينه وبين نية التيمم تأمل واعلم وجه الفرق انه لما كان بدلا
عن الوضوء او عن آتية على مآثر من الخلاف ولم يكن مطهرا فى نفسه الا بطريق البدلية لم يصح أن يجعل
مقصودا بخلاف الوضوء فانه طهارة اصلية والا قرب أن يقال ان كل وضوء استباح به الصلاة بخلاف التيمم فان
منه ما لا يستباح به فلا يكنى للصلاة التيمم المطلق ويكنى الوضوء المطلق هذا ما ظهر لى والله اعلم (قوله ولو صلاة
جنازة) قال فى البحر لا يحنى أن قواهم بجواز الصلاة بالتيمم له صلاة الجنائز محمول على ما اذا لم يكن واجدا للماء
كما قد فى الخلاصة بالاسرار اما اذا تيمم لها مع وجوده ونوف القوت فان تيممه يطل بفرغه منها اه لكن فى
الطلاق بطلانه نظر بدليل أنه لو حضره جنازة اخرى قبل امكان اعادة التيمم له أن يصلى عليها به فالاولى أن يقول
فان تيممه لم يصح الا انما هو وهو صلاة الجنائز فقط بدليل انه لا يجوز له أن يصلى به ولا أن يجس المحصف ولا يقرأ
القرآن لوجوبه كذا اقرره شيخنا حفظه الله تعالى (قوله فى الاصح) هذا بناء على قول الامام انه مكروهة أما
على قوله بالملقى به انها مستحبة فيمنع صحته وصحة الصلاة به افاده ح (قوله مقصودة) المراد بها ما لا تجب فى
ضمن شئ آخر بطريق التبعية ولا ينافى هذا ما فى كتب الاصول من أن سجدة التلاوة غير مقصودة لان المراد هنا
انما امرعت ائمة تقترب الى الله تعالى لاتعاهل الغرض بخلاف دخول المسجد ومس المحصف والمراد بها فى الاصول
أن هيئة السجود ليست مقصودة لذاتها عند التلاوة بل لاشتمالها على التواضع وتوابعها فى البحر (قوله خرج
دخول مسجد الخ) اى ولو لجنب بأن كان الماء فى المسجد وتيمم لدخوله للغسل فلا يصلى به كما مر وخرج ايضا
الاذان والإقامة ولا يقال دخول المسجد عبادة للاعتكاف لان العبادة هى الاعتكاف والدخول تبع له فكان
عبادة غير مقصودة كما فى البحر (قوله لم يقرأ القرآن للجنب) قيد بالجنب لان قراءة المحدث تحمل بدون الطهارة
فلا يجوز أن يصلى بذلك التيمم بخلاف الجنب وهذا التفصيل جاء له فى البحر هو الحق خلافا لمن اطلق الجواز وان
ا طلق المنع وأشار الشارح الى أن القراءة عبادة مقصودة وجعلها فى البحر جزء العبادة فزاد فى الضابط بعد قوله
مقصودة وأجره هالدا خالها واعترضه فى النهر بأنه لا حاجة اليه لان وقوع القراءة جزء عبادة من وجده لا ينافى
وقوعها عبادة مقصودة من وجه آخر ألا ترى انهم ادخلوا سجود التلاوة فى المقصودة مع انه جزء من العبادة التى
هى الصلاة اه (قوله خرج السلام ورده) اى فلا يصلى بالتيمم له او لو عند فقد الماء وكذا قراءة المحدث وزيارة
القبور وأما الاسلام فلا يصح ذكره هنا لانه عند أبي يوسف يصلى به وعندهما لا يصح اصلا كما ينها عليه سابقا
فن عده هنا لم يصح (قوله فلغا الخ) تفريع على اشتراط النية اى لما شرطنا ما فيه ومن شرائط صحتها
الاسلام لغا تيمم الكافر سواء نوى عبادة مقصودة لا تصح الا بالطهارة او الا وضوءه لعدم اشتراط النية فيه
ولما يشترطها زفر سوى بينهما نهر (قوله نية الوضوء) يريد به طهارة الوضوء لما علمت من اشتراط نية
التطهير بجر وأشار الى انه لا تنترط نية التيمم بين الحدثين خلافا للبصاص كما مر فيصح التيمم عن الجنبه نية
رفع الحدث الا صغر كفى العكس تأمل لكن رأيت فى شرح المصنف على زاد الفقير مانصه وقال فى الوقاية
اذا كان به حدثان كالجنبه وحدث يوجب الوضوء ينبغي أن ينوى عنهما فان نوى عن احدهما لا يقع عن الآخر
لكن يكنى تيمم واحد عنهما اه فقوله لكن يكنى يعنى لو تيمم الجنب عن الوضوء كنى وجازت صلاته ولا يحتاج
أن تيمم للجنبه وكذا عكسه لكن لا يقع تيممه للوضوء عن الجنبه ولهذا قال الرازى وان وجد ماء يكنى لغسل

بأماره واخبار عدل (والا) يغلب
على ظنه قربه (لا) يجب بل يندب
ان رجاء والا لا ولو صلى تيمم وثمة من
يسأله ثم أخبره بالماء عاد والا لا
(وشرطه) اى لتيمم فى حق جواز
الصلاة به (نية عبادة) ولو صلاة
جنازة او سجدة تلاوة لا شئ
فى الاصح (مقصودة) خرج دخول
مسجد ومس محصف (لا تصح)
اى لا تحمل ليعم قراءة القرآن للجنب
(بدون طهارة) خرج السلام ورده
(فلغا تيمم كافر لا وضوءه) لانه ليس
باهل للنية فاية تقر بها الا يصح منهم
وصح تيمم جنب نية الوضوء

اعضائه مرة بطل في الاختار لان قيمه للوضوء وقع له لا للعبادة وان كفي عنهما فتأمل اه ما في شرح الزاد (قوله به يفتي) كذا في الحلية عن النصاب (قوله رجاء قويا) المراد به غلبة الفان ومثله التيقن كفا في الخلاصة والا فلا يؤخر لان فائدة الانتظار اداء الصلاة بأكمل الطهارة من بجر (قوله آخر الوقت) برفع آخر على أنه نائب فاعل نذب وأصله النصب على الطرفية ولا يصح نصبه على أن يكون في نذب ضمير يعود على الصلاة هو نائب الفاعل لانه كان يجب تأنيث الضمير نعم خوفا من زي الشعر فانهم ولا على أن ضميره عائد على التيمم لان آخر الوقت محل الوضوء لا التيمم لانه فرض المسألة (قوله المستحب) هذا هو الأصح وقيل وقت الجواز وقيل ان كان على ثقة من الماء فالي آخر وقت الجواز وان على طمع فالي آخر وقت الاستحباب سراج وفي البدائع يؤخر الى مقدار ما لم يجد الماء لامسكته أن يتيمم ويصلي في الوقت وفي التاتر خاتمة عن المحيط ولا يفرط في التأخير حتى لا تقع الصلاة في وقت مكروه واختلفوا في تأخير المغرب فقل لا يؤخر وقيل يؤخر اه والحاصل انه اذا رجا الماء يؤخر الى آخر الوقت المستحب بحيث لا يقع في كراهة وان كان لا يرجو الماء يصلي في الوقت المستحب كوقت الاسفار في القجر والابراد في ظهر الصيف ونحو ذلك على ما بين في محله لكن ذكر شرآح الهداية وبعض شرآح المسبوط انه ان كان لا يرجو الماء يصلي في أول الوقت لان اداء الصلاة فيه افضل الا اذا تضمن التأخير فضيلة لا تحصل بدون ككثير الجماعة ولا يتأتى هذا في حق من في المفازة فكان التججيل اولى كافي حق النساء لانهن لا يصلين بجماعة وتعقبهم الاقناني في غاية البيان بأنه سهو منهم لتصریح ائمتنا باستحباب تأخير بعض الصلوات بلا اشتراط جماعة وأجاب في السراج بأن تصریحهم محمول على ما اذا تضمن التأخير فضيلة والا لم يكن له فائدة ولا يكون مستحبا وان تصرح في البحر للاقناني بما فيه نظركا وأخصناه فيما علقناه عليه والذي يؤيد كلام الشرآح أن ما ذكره ائمتنا من استحباب الاسفار في القجر والابراد بظهر الصيف معلل بأن فيه تكثير الجماعة وتأخير العصر لاتساع وقت النوافل وتأخير العشاء لما فيه من قطع السمر المنهي عنه وكل هذه العلل مفقودة في حق المسافر لانه في الغالب يصلي منفردا ولا يتنفل بعد العصر ويباح له السمر بعد العشاء كما سيأتي فكان التججيل في حقه افضل وقولهم ككثير الجماعة مثال للفضيلة لاحصر فيها (تنبيه) في المعراج عن المجتبي يتخالف في قلبي فيما اذا كان يعلم انه ان اخر الصلاة الى آخر الوقت يقرب من الماء بمسافة اقل من ميل ليكن لا يتمكن من الصلاة بالوضوء في الوقت الاولى أن يصلي في اول الوقت مر اعادة لخلق الوقت وتجنبنا عن الخلاف اه واستحسنه في الحلية (قوله من ليس في العمران) اى سواء كان مسافرا او مقما منح ونوح افندى عن شرح الجامع لفخر الاسلام آتاما من في العمران فحبب عليه الاعادة لان العمران يغلب فيه وجود الماء فكان عليه طلبه فيه وكذا فيما قرب منه كما قدمناه والظاهر أن الاخبية بمنزلة العمران لان اقامة الاعراب فيها لا تتأتى بدون الماء فوجوده غالب فيها أيضا وعليه فيشكل قولهم سواء كان مسافرا او مقما فلي تأمل (قوله ونسى الماء) اوشك كافي السراج نهر اقول هو سبق قل لان عبارة السراج هكذا قيد بالنسيان احتراز اعم اذا شك او ظن أن ماء قد فني فحلى ثم وجده فانه يعيد اجماعا (قوله في رحله) الرجل للبعير كالسرج للدابة ويقال لمنزل الانسان وما واد رحل أيضا ومنه نسي الماء في رحله مغرب لكن قولهم لو كان الماء في مؤخرة الرحل يفيد أن المراد بالرحل الاول بجر وأقول الظاهر أن المراد به ما يوضع فيه الماء عادة لانه مفرد مضاف فميم بكل رحل سواء كان منزلا او رحل بعير وتخصيصه بأحد هاتين البرهان عليه نهر (قوله وهو ما نسي عادة) الجملة خالية ومختززة قوله كما لو نسيه في عنقه الخ (قوله لا اعادة عليه) اى اذا تذكره بعدما فرغ من صلاته فلو تذكر فيها يقطع ويعيد اجماعا سراج وأطلق فمثل مالون ذكر في الوقت او بعده كافي الهداية وغيره خلافا لما توهمه في المنية وما لو كان الواضع للماء في الرحل حرا وغيره بعلمه بأمره او بغير أمره خلافا لابي يوسف ا ما لو كان غيره بلا علمه فلا اعادة اتفاقا لحلية (قوله اعاد اتفاقا) لانه كان عالما به وظاهر خطأ الظن حلية وكذا لو شك كما قدمناه عن السراج وهو مضموم بالاولى (قوله في عنقه) اى عنق نفسه (قوله اوفى مقدمه الخ) اى مقدم رحله واحتززه عما لو نسيه في مؤخره را كما او مقدمه سائقا فانه على الاختلاف وكذا اذا كان قائدا مطلقا بجر (قوله اومع نجس) بفتح الجيم اى بأن كان حاملا له اوفى بدنه وكان اكثر من الدرهم وهو معطوف على قوله اوفى والظرف متعلق بصلى محمد وفا لعلمه من المقام ولا يصح عطفه على عريانا لانه متعلق بصلى المذكور المقيد بقره نسي توبه لان نسيان الثوب هتلا دخل له (قوله ثم ذكر) اى بعد ما فعل جميع ما ذكرنا سيبا (قوله اعاد اجماعا) راجع الى الكل

به يفتي (ونذب راجيه) رجاء قويا
(آخر الوقت) المستحب ولو لم يؤخر
وتيمم وصلى جاز ان كان بينه وبين
الماء ميل والا لا (صلى) من ليس
في العمران بالتيمم (ونسى الماء في
رحله) وهو ما نسي عادة (لا اعادة
عليه) ولو ظن فناء الماء أعاد اتفاقا
كما لو نسيه في عنقه او ظهره اوفى
مقدمه را كما او مؤخره سائقا
اوفى توبه وصلى عريانا اوفى ثوب
نجس اومع نجس ومعه ما يزيله
او توفى اجماعا نجس اوفى محدثا ثم
ذكر أعاد اجماعا

الكن في الزيلعي أن مسألة الصلاة في ثوب نجس او عريان على الاختلاف وهو الاسح اه (قوله ويطلبه
 وجوباً على الظاهر) اي ظاهر الرواية عن اصحابنا الثلاثة كما سيذكر مع تعليده وكونه ظاهراً للرواية عنهم اخذني
 الجهر من قول المبسوط عليه أن يسأله الاعلى قول الحسن بن زياد ان في سؤاله مذلة وردته ما في الهداية وغيرها
 من انه يلزمه عندهما لا عنده ووفق في شرح المنية الكبير بأن الحسن بن زياد عن ابي حنيفة في غير ظاهر الرواية
 وأخذ هويه فاعتمد في المبسوط ظاهر الرواية واعتمد في الهداية رواية الحسن لكونها انبى بذهب ابي حنيفة
 من عدم اعتبار القدرة بالغير اقول وبقول الامام جزم في الجمع والمتقى والوقاية وابن الكمال أيضاً وقال هذا
 على وفق ما في الهداية والايضاح والتقريب وغيرها وفي التجر يد كرمحمد مع ابي حنيفة وفي الذخيرة عن
 الحصص انه لا خلاف فان قوله فيما اذا غلب على ظنه منعه اياه وقواهم ما عند غلبة الظن بعدم المنع اه اقول
 وقدمت على هذا التفصيل في الزيادات والكافي وهو قريب من قول الصفار انه يجب في موضع لا يعزفيه الماء
 اذا لا يخفى انه حينئذ لا يغلب على الظن المنع وقال في شرح المنية انه المختار وفي الخلية انه الاوجه لان الماء غير
 مبذول غالباً في السفر خصوصاً في موضع عزته فالعجز متحقق ما لم يظن الدفع اه وحيث نص الامام الحصص
 على التوفيق بما ذكر ارتفع الخلاف ولا يعدل ما في المبسوط عليه كما يشير اليه والله الموفق (قوله من رقيقته)
 الاولى حذفه وابقاء المتن على عموم ط ولذا قال فوح اقتضى وغيره ذكر الرقيق جرى مجرى العمادة
 والافكل من حضرة وقت الصلاة فحكمه كذلك رقيقاً كان او غيره اه وقد قال اراد بالرفيق من معه من اهل
 القافلة وهو مفرد مضاف فيم ثم خصه بقوله من هو معه والظاهر انه لو كانت القافلة كبيرة يكفيها النداء فيها
 اذ يعسر الطلب من كل فرد وطلب رسوله كطلبه نظير ما مر (قوله من هو) اي الماء الكافي للتطهير (قوله بمن
 مثله) اي في ذلك الموضع بدائع وفي الخاتمة في اقرب المواضع من الموضع الذي يعزفيه الماء قال في الخلية
 والظاهر الاول الا أن لا يكون للماء في ذلك الموضع قيمة معلومة كما قالوا في تقويم الصيد (قوله وله ذلك) اي
 وفي ملكه ذلك الثمن وقد مر انه لو له مال غائب وأمكنه الشراء نسبيته وجب بخلاف ما لو وجد من يقرضه
 لان الاجل لازم ولا مطالبة قبل حلوله بخلاف القرض بحر (قوله فاضلاً عن حاجته) أي من زاد ونحوه
 من الخواشي اللازمة حلية قلت ومنه انضاء دينه تأمل (قوله لا يتيمم) لان القدرة على البدل قدرة على الماء
 بحر (قوله وهو ضعف قيمته) هذا ما في النواذر وعليه اقتصر في البدائع والتمية فكان هو الاول بحر
 لكنه خاص بهذا الباب لما يأتي في شراء الوصي أن الغبن الفاحش ما لا يدخل تحت تقويم المقومين اه ح اقول
 هو قول هنا ايضاً وفي شرح المنية انه الاوفق (قوله في ذلك المكان) مبنى على ما نقلناه من البدائع (تنبيه)
 لومالك العارني عن الزوب قيل لا يجب شراؤه وقيل يجب كالماء سراج وجزم بالثاني في المواهب (قوله عن
 ذلك) الاول حذف عن لان اسم الاشارة راجع اليه لا الى الماء ط (قوله وأما للعطش) اي هذا الحكم
 في الشراء للوضوء وأما الخ (قوله مذكورة في الاشياء) اي في اواخرها وليست مما نحن فيه فلا يلزمنا
 ذكرها هنا (قوله وقبل طلبه الخ) مفهوماً قوله ويطلبه وجوباً الخ ح وفي النرا علم أن الرائي للماء مع رفيقه
 اما أن يكون في الصلاة واخرجهما وفي كل امان يغلب على ظنه الاعطاء او عدمه او شك وفي كل امان يسأله
 الاول وفي كل امان أن يعطيه او لا ففي اربعة وعشرون فان في الصلاة وغلب على ظنه الاعطاء قطع وطلب فان لم
 يعطه بقي تيممه فلأى أتمها ثم سأل فان اعطاه استأنف والا تمت كالو أعطاه بعد الالباء وان غلب على ظنه عدمه او شك
 لا يقطع فلأى أعطاه بعد ما اتها بطلت والا لا وان اخرجها فان صلى بالتيمم بلا سؤال فعلى ما سبق فلأى بعدها
 وأعطاء اعاد والا سواء ظن الاعطاء والمنع او شك وان منعه ثم اعطاه لا وبطل تيممه ولا يتأق في هذا القسم ظن
 ولا شك اه (قوله لانه مبذول عادة) اي غالباً وفيه اشارة الى انه لو كان في موضع يعزفيه ويغلب على الظن
 منعه وعدم بدله انه يجوز التيمم لتحق العجز كما قدمناه فلا يتأق ما قدمناه من التوفيق ولذا قال في المجتبى الغياب
 عدم الضمنة بالماء حتى لو كان في موضع تجرى عليه الضمنة لا يجب الطلب منه (قوله وعليه) اي بناء على
 ظاهر الرواية فيجب الخ وقد نقل الوجوب في النهر عن المعراج ثم قال لكن لا يجب كافي للفتح وغيره وفي السراج قيل
 يجب الطلب اجماعاً وقيل لا يجب اه وينبغي أن يكون الاول بناء على الظاهر والثاني على ما في الهداية اه اي
 من اختيار رواية الحسن كما قدمناه قلت وهو توفيق حسن فلذا اشار اليه الشارح حيث جعل الوجوب مبنياً

(ويطلبه) وجوباً على الظاهر

من رقيقته (من هو معه فان

منعه) ولودلالة بأن استعمل

(تيمم) اتحقق عجزه (وان لم يعطه

الابن مثله) او بغبن يسير (وله

ذلك) فاضلاً عن حاجته (لا يتيمم

ولو اعطاه بأكثر) يعني بغبن فاحش

وهو ضعف قيمته في ذلك المكان

(او ايسر له) عن (ذلك تيمم) وأما

للعطش فيجب على القادر شراؤه

بأضعاف قيمته لحيائه لنفسه وانما

يعتبر المنزل في تسعة عشر موضعاً

مذكورة في الاشياء (وقبل طلبه

الماء لا يتيمم على الظاهر) اي ظاهر

الرواية عن اصحابنا لانه مبذول

عادة كما في البحر عن المبسوط وعليه

الفتوى فيجب طلب الدلو والرشاء

على الظاهر لكن يخالفه ما في المعراج فإنه قال ولو كان مع رفيقه ولو يجب أن يسأله بخلاف الماء اه ومثله في التارخانية فليأمل ثم الاظهر وجوب الطلب كالماء كافي المواجب واقصر عليه في الفيض الموضوع اسفل الراجح المتعبد كما قال في خطبته ويقتضي تقييده بما اذا غلب على ظنه الاعطاء كالماء الا أن يفرق بأنه ليس بمحتشج به النفرس في السفر بخلاف الماء تأمل (قوله وكذا الانتظار) اي يجب الانتظار له للدلو اذا قال الخ ان كان هذا قوله ما وعنده لا يجب بل يستحب أن ينتظر الى آخر الوقت فان خاف فوت الوقت تيمم وصلى وعلى هذا لو كان مع رفيقه ثوب وهو عريان فقال انتظر حتى اصلى وأدفعه اليك وأجمعوا أنه اذا قال اجبت لك ما لي لتجيب به انه لا يجب عليه الحج وأجمعوا انه في الماء ينتظروا وخرج الوقت ومنشأ الخلاف أن القدرة على ما سوى الماء دلت ثبوت بالاباحة فعنده لا وعنده ما نفع كذا في الفيض والفتح والتارخانية وغيرها وحزم في المنية بقول الامام وظاهر كلامهم ترجيح وفي الحلية والفرق للامام أن الاصل في الماء الاباحة والحظر فيه عارض فيقتضي الوجوب بالقدرة الثابتة بالاباحة ولا كذلك ما سواه فلا يثبت الا بالملك كافي الحج اه قتيبه (قوله ان ظن الاعطاء قطع) اي ان غلب على ظنه قال في التمر فلا تبطل بل يقطع بها فان لم يفعل فان اعطاء بعد الفراغ اعاد والا كما حزم به الزيلعي وغيره فحازم به في الفتح من انه تبطل فقيده نظرنم ذكر في الثانية عن محمد أنها تبطل بمجرد الظن نفع غلبته اولى وعليه يحمل ما في الفتح اه (قوله لكن في القيسستاني) استهدر الدعي المتزكك وهو سياق القيسستاني فكان الواجب تقديمه ثم الجواب عن المحيط انه غير ظاهر الرواية ح قلت وقد علمت التوفيق بما قد مناه عن الجصاص من انه لا خلاف في الحقيقة فقول المصنف ويطلبه الخ اي ان ظن الاعطاء بأن كان في موضع لا يعرف فيه الماء وقد مناه عن شروح المنية انه المختار وأنه الاوجه فتنبه (قوله فاقد) بالرفع صفة المحصور والامام فيه العهد الذهني فكفون في حكم النكسة وبالنصب على الحال كذا رأيت به بخط الشارح (قوله ولا يمكنه اخراج تراب مطهر) أمالوا مكنه بقرة الارض او المسائط بشئ فإنه يستخرج ويصلى بالاجماع بحر عن الخلاصة قال ط وفيه انه يلزم التصرف في مال الغير بلاذنه (قوله يؤخر داعنده) لقوله عليه الصلاة والسلام لا صلاة الا بطهور وسراج (قوله ولا يتشبهه بالصلين) اي احتراما للوقت قال ط ولا يقرأ كفي ابى السعود وسواء كان حديثه اصغرا واكبرا اه قتل وظاهره انه لا ينوي ايضا انه تشبهه لا صلاة حقيقة تأمل (قوله ان وجد مكانا يابسا) اي لأمنه من التاوت لكن في الحماية الصحيح على هذا القول انه يؤمى كيفما كان لانه لو سجد صار مستهلا للنجاسة (قوله كالصوم) اي في مثل الخائض اذا ظهرت في رمضان فانه امتسك تشبها بالصائم لحرمته الشهر ثم تقضى وكذا المسافر اذا أفطر فأقام (قوله مقطوع اليدين الخ) اي من فوق المرفقين والكعبيين والامسح محل القطع كما تقدم لكن سيا في آخر صلاة المريض بعد حكاية المصنف ما ذكرهنا فويل لصلاة عليه وقيل يلزمه غسل موضع القطع (قوله اذا كان بوجهه جراحة) والامسحه على التراب ان لم يمكنه غسله (قوله ولا بعيد على الاصح) لينظر الفرق بينه وبين فاقد الطهورين مرض فإنه يؤخر وأيتشبهه على الخلاف المذكور انما كجاءت مع اشتراكهما في امكان القضاء بعد البرء وكون عذرهما سماويا تأمل (قوله وبهمذا ظهير الخ) ردنا في الخلاصة وغيره عن ابى علي السعدي من انه لو صلى في الثوب النجس او الى غير القبلة لا يكفر لانها جازنة في مسألة المقطوع المذكورة فثبت كانت علة عدم الاكتفاء لجواز حالة المذلول في القول به في الصلاة بلا وضوء فانهم (قوله وقدمت) اي في اول كتاب الطهارة وقت مناهناك عن الحلية البحث في هذه العلة وأن علة الاكتفاء انما هي الاستحفاف (قوله اعاد) لانه مانع من قبل العباد (قوله والا لا) علوه بأن الغالب في السفر عدم الماء قال في الخلية وهذا يشترط ان لو كان بحضرة أو بقرب منه ماء تجب الاعادة لبعض كون المانع من العبد (قوله ان في السفر نعم) لما علمت (قوله والا لا) لعدم الضرورة قيسستاني عن شرح الاصل ولعل وجهه انه اذا فقد الماء وقت التلاوة يجده بعد حالان الحضر مظنة الماء فلا ضرورة بخلاف السفر فان الغالب فيه فقد الماء وبما خبرها الى وجوده عرضة نسيانها تأمل (قوله المسبل) اي الموضوع في الحلب لائبا السبل (قوله لا يمنع التيمم) لانه لم يوضع للوضوء بل للشرب فلا يجوز الوضوء به وان صح (قوله ما لم يكن كثيرا) قال في شرح المنية الاولى الاعتبار بالعرف لا بالكثرة الا اذا اشبه

مطاف
في فاقد الطهورين

وكذا الانتظار لو قال له حتى استقي وان خرج الوقت ولو كان في الصلاة ان يلق الاعطاء قطع والا لا لكن في القيسستاني عن المحيط ان ظن اعطاء الماء والا لا وجوب الطلب والا (والمحصور فاقد) الماء والتراب (الطهورين) بأن حبس في مكان نجس ولا يمكنه اخراج تراب مطهر وكذا العاجز عنه ما لمرض (يؤخر ما عنده وقال لا يتشبهه) بالصلين وجوباً في ركع وسجدة ان وجد مكانا يابسا والا يؤمى قائما ثم يعبد كالصوم (به يفتي واليه صح رجوعه) اي الامام كافي الفيض وفيه ايضا (مقطوع اليدين والجبل اذا كان بوجهه جراحة يصلى بغير دهارة) ولا يتيمم ولا بعيد على الاصح وبما ظاهرا ن تعمد الصلاة بلا طهور غير مكفر فيحفظ وقدمت وسيجي في صلاة المريض (فروع) على المحبوس بالتيمم ان في المصراً أعاد والا لا هل يتيمم لمجدة التلاوة ان في السفر نعم والا لا الماء المسبل في التلاوة لا يمنع التيمم ما لم يكن كثيرا

(قوله أيضا) أى كالترب (قوله ويشرب بالوضوء) مقابل المسألة الأولى لأنه يفهم منها أن المسبل
لشرب لا يتوضأ به فذكر أن ما سبل للوضوء يجوز الشرب منه وكان الفرق أن الشرب أحتم لأنه لأجابه النفوس
بخلاف الوضوء لأنه بدلا فيأذن صاحبه بالشرب منه عادة لأنه انفع هذا وقد صرح في الذخيرة بالمسألة التي
كأهنا ثم قال وقال ابن الفضل بالعكس فهم ما قال في شرح المنية والأول أصح (قوله الجنب أولى بمباح الخ)
هذا بالإجماع تاريخية أى ويستم الميت ليعلى عليه وكذلك المرأة وتحدث ويقديان به لأن الجنابة
اغفلت من الحدث والمرأة لا تصلح أماما لكن في السراج أن الميت أولى لأن غسله يراى للتطهير وهو لا يحصل
بالتراب اه تأمل ثم رأيت بخط الشارح عن الظهيرية أن الأول أصح وأنه جزم به صاحب الخلاصة
وغيره اه وفي السراج أيضا لو كان يكتفى للحدث فقط كان أولى به لأنه يرفع حدثه (قوله فهو أولى)
لأنه أحق بملكه سراج (قوله ينبغي صرفه للميت) أى ينبغي أكل منهم أن يصرف نصيبه للميت حيث
كان كل واحد لا يكفيه نصيبه ولا يمكن الجنب ولا غيره أن يستقل بالكل لأنه مشغول بحصة الميت وكون
الجنابة اغفلت لا يبيع استعمال حصة الميت فلم يكن الجنب أولى بخلاف ما لو كان الماء مباحا فإنه حيث
امكن به رفع الجنابة كان أولى فافهم (تمت) قال في المعراج والاب أولى من ابنه لجواز ملكه مال ابنه اه
(قوله جائز) لأنه لم يصير مستعملا إنما المستعمل ما ينقل عن العضو بعد المسح قياسا على الماء شرح المنية
ونحوه ما قد مر مناه عن النهرو وهو المذكور في الحلية فافهم (قوله ولا يخاف العطش) اذ لو خاف لا يحتاج إلى
حيلة لاستغاله بواجبه الأصلية والظاهر أن عطش غيره من أهل القافلة كعطشه وإن كان لا يقيمهم
منه اذ لو اضطر أحدهم إليه وجب دفعه له فيما يظهر ولذا جازله قتاله كما مر (قوله بما يغلبه) أى شئ
يخرجه عن كونه ماء مطا قاسما ورد أو سكر مثلا (قوله أو يهيمه) أى من يثق بأنه يرد عليه بعد ذلك
فافهم (قوله على وجه يمنع الرجوع) كذا ذكره في شرح المنية لقول قاضي خان أن قولهم الحيلة أن يهيمه من
غيره ويسلمه ليس بصحيح عندي لأنه إذا تمكن من الرجوع كيف يجوز له التيمم قال في شرح المنية وهو الفقه بعينه
والحيلة الصحيحة أن يخطئه الخ قلت لكن يدفع هذا قوله على وجه يمنع الرجوع أى بأن تكون الهبة بشرط
العوض وأيضا فقد أجاب في الفتح بأن الرجوع في الهبة مكروه وهو مطلوب لعدم شرع فيجوز أن يعتبر الماء
سعدا وما في حقه ذلك وإن قدر عليه قال في الحلية وهو حسن أقول على أن الرجوع في الهبة يتوقف على الرضى
أو القضاء لكن قد يقال أنه ما وجبه الإلستردة والموهوب منه لا يمنع أن يطلبه الواهب وذلك يمنع التيمم
والجواب أنه يستردته بهبة أو شراء بالرجوع فلا يازم المكروه والموهوب منه إذا علم بالحيلة يمنع من دفعه
للوضوء تأمل (قوله وناقضه ناقض الأصل الخ) أى ما جعل التيمم بدلا عنه من وضوء أو غسل واعلم أن كل
ما تنقض الغسل مثل المني تنقض الوضوء ويزيد الوضوء بأنه ينتقض بمثل البول فالتعبير بناقض الوضوء كافى
الكثرة ناقض الغسل فيساوى التعبير بناقض الأصل كافى في الجبر واعترضه المصنف في منعه بما حاصله أنه
وان تنقض تيمم الوضوء كل ما تنقض الغسل لكن لا ينقض تيمم الغسل كل ما تنقض الوضوء لأنه إذا تيمم عن جنابة
ثم بال مثلا فهذا ناقض للوضوء لا ينتقض به تيمم الغسل بل ينتقض طهارة الوضوء التى في ضمنه فتثبت له أحكام
الحدث لأحكام الجنابة فقد وجد ناقض الوضوء ولم ينتقض تيمم الجنابة فظهر أن التعبير بناقض الأصل أولى
من ناقض الوضوء لشموله التيمم عن الحدثين فأين المساواة اه لكن في عبارة المصنف في الخ حذف المضاف
من بعض المواضع فذكرنا لنزول الاشتباه فافهم (قوله فلو تيمم الخ) تقرير صحيح دل عليه كلام المتن لأن
منطوق عبارة المتن أنه لو تيمم عن حدث انتقض بناقض أصله وهو الوضوء وذلك كل ما تنقض الوضوء والغسل
كما مر ولو تيمم عن جنابة انتقض بناقض أصله وهو الغسل وفهمه أنه لا ينتقض بغير ناقض أصله فترجع على هذا
المفهوم كما هو عادته في مواضع لا تحصى أنه إذا تيمم الجنب ثم أحدث لا ينتقض تيممه عن الجنابة لأن الحدث
لا ينتقض أصله وهو الغسل فلا يصير جنبا وإنما يصير محدثا بهذا الحدث العارض فافهم (قوله فتوضأ الخ)
تقرير على التقرير أى وإذا صار محدثا فليتوضأ حيث وجد ما يكفيه للوضوء فقط ولو مرة مرة ولكن لو كان
ليس الخلف بعد ذلك التيمم وقبل الحدث ينزعه ويغسل لأن طهارته بالتيمم ناقصة معنى ولا يسمح إلا إذا لبسه على
طهارة ثالثة وهى طهارة الوضوء لا طهارة التيمم على ما سبق أى نعم بعد ما توضأ وغسل رجله يسمح له لأنه أبس على

فيعلم أنه للوضوء أيضا ويشرب
مال للوضوء * الجنب أولى بمباح
من حائض أو محدث وميت ولو
لأحدهم فهو أولى ولو مشتركاً ينبغي
صرفه للميت * جاز تيمم جماعة من
محل واحد * حيلة جواز تيمم من
دعه ماء زمزم ولا يخاف العطش
أن يخطئه بما يغلبه أو يهيمه على وجه
يمنع الرجوع (وناقضه ناقض
الأصل) ولو غسلا فلو تيمم بالجنابة
ثم أحدث صار محدثا لا جنبا
فيتوضأ وينزع خفيه

وضوء كامل والسمع للحدث لا الجنابة الا اذا مر بالماء الكافي للغسل فينبذ لا يمسح بل يسل تيممه من اصله ويعود
 جنباً على حاله الاول فلو جاوز الماء ولم يغسل تيمم للجنابة ثم اذا احدث ووجد ما يكفيه للوضوء فقط وتوضاً ونزع
 الخف وغسل لان الجنابة لا يمنعها الخف كما سيأتي ثم بعده يمسح بالماء وهكذا (قوله نزع الخ) تفرغ على
 قوله فيتوضأ حيث افاد أنه اذا وجد ما يكفيه للوضوء فقط انما يتوضأ به اذا احدث بعد تيممه عن الجنابة أما
 لوجوده وقت التيمم قبل الحدث لا يلزمه عندنا للوضوء به عن الحدث الذي مع الجنابة لانه عبث اذا لا بد منه
 التيمم وعلى هذا فنقول صدر الشريعة اذا كان للجنب ماء يكتفي للوضوء لا الغسل يجب عليه التيمم لا للوضوء
 خلافاً لما في (قوله) أما اذا كان مع الجنابة حدث يوجب الوضوء يجب عليه الوضوء فالتيمم للجنابة بالاتفاق اهـ
 مشكل لان الجنابة لا تنفك عن حدث يوجب الوضوء وقد قال أولاً لا يجب عليه التيمم لا للوضوء فقوله ثانياً
 يجب عليه الوضوء متناقض وجوابه كما قال القهستاني أن مع في قوله مع الجنابة بمعنى بعد ولما كان في هذا
 التفرغ والجواب دقة وخفاء ودفع لاعتراضات المحشين على صدر الشريعة أمر بالتيمم وقته در هذا الشارح
 على حذو الرموز التي هي مفاتيح الكنوز (قوله ولو اباحه) مفعول مطلق أى ولو أباحه مالكه لباحة كان
 قادراً أو غير ذلك وحال اى ولو وجدت القدرة من جهة الاباحه أو في حال الاباحه وأطلقه فتأمل ما لو كان واجبا
 والماء المباح يكتفي احدهم فقط فينتقض تيمم الكل اتفق الاباحه في حق كل منهم بخلاف ما لو وهب لهم
 فقبضوه لانه لا يصيب كلا منهم ما يكفيه وتغامر في الفتح (قوله في صلاة) من مدخول المباحة أى ولو كانت
 القدرة أو الاباحه في صلاة ينتقض التيمم وتبطل الصلاة التي هو فيها الا اذا كان الماء سور حرقائه يضي فيها ثم
 بعدهما بسور الحار لما مر أنه لا يلزم الجمع بينهما في فعل واحد في المنية من انهما تفسد غير صحيح كما ذكره
 الشارحان ولو صلى بالتيمم ثم وجد الماء في الوقت لا بعيد منية أى الا اذا كان العذر المبيح من قبل العباد
 فيبعد ولو بعد الوقت كما مر فتنبه حلية (قوله كاف الظاهر) أى للوضوء لو محدثا ولو لا لغسل لوجبنا
 وأحترز به عما اذا كان يكتفي لبعض اعضائه أو يكتفي للوضوء وهو جنب فلا يلزم استعماله عندنا ابتداء كما مر
 فلا ينقض كافي الحلية (قوله ولو مرة مرة) فلو غسل به كل عضو مرتين أو ثلاثا فنقص عن احدي رجله
 انتقض تيممه وهو المختار لانه لو اقتصر على المرة كفاه بغير عن الخلاصة (قوله وغسل نجس مانع) فلو لم يكفه
 يلزمه أيضاً لتقليل التجاسة كما يفهم من تعليلهم في كثير من الشروح لكن في الخلاصة انه لا يلزمه بغير
 أى الا اذا امكن أن يبقى اقل من قدر الدرهم كما يجتنبه فيما مر فيلزمه ولا ينتقض تيممه (قوله واحدة جنابة) اى
 لو اغتسل وبقيت على بدنه لمعة لم يصح الماء فقيم لها ثم احدث فقيم له ثم وجد ماء يكفيه فقط فانه يغسلها به ولا
 يسل تيممه للحدث ثم اعلم أن هذه المسألة على خمسة أوجه الاول أن يكفيه ما عاينها وتوضأ ويسل تيممه
 لهما الثاني أن لا يكتفي واحداً منهما فيسبق تيممه لهما ويغسل به بعض اللبعة لتقليل الجنابة الثالث أن يكتفي
 اللبعة فقط وقد سناه الرابع عكسه فيتوضأ به ويبقى تيممه لهما على حاله الخامس أن يكتفي أحدهما بغيره
 غير عين يغسل به اللبعة ولا ينتقض تيمم الحدث عند أبي يوسف وعند محمد ينتقض ويظهر أن الاول أوجه وهذا
 اذا وجد الماء بعد ما تيمم للحدث فلو قبله على خمسة أوجه أيضاً ففي الوجه الاول يغسلها ويوضأ للحدث وفي
 الثاني يقيم للحدث ويغسل به بعض اللبعة ان شاء وفي الثالث يغسلها ويقيم للحدث وفي الرابع يتوضأ ويبقى
 تيممه لهما وفي الخامس كالثالث لان الجنابة غلط لكن في رواية يلزمه غسلها قبل التيمم للحدث ليصير عادماً
 للماء وفي رواية يخير اهـ لخصنا من الحلية وعلى الرواية الاولى اقتصر في المنية (قوله لان المشغول الخ)
 ارتكب في التعليل النشر المشغول ط (قوله كالمعدوم) ولذا جازله التيمم ابتداء وقد اعترض بهذا في البحر
 تبعاً للعلية على قولهم لو كن شوبه نجاسة فقيم أو لا ثم غسلها بعد التيمم اجاعا لانه تيمم وهو قادر على الوضوء
 فقال فيه نظير بل التلاخر جواز التيمم مطلقاً لان المستحق الصرف الى جهة معدوم حكى كسألة اللبعة أى
 على رواية التخير قلت لكن فرق في السراج بينهما بأنه هنا قادر على ما لو توضأ به جاز بخلاف مسألة اللبعة لانه
 عاد جنباً برؤية الماء اهـ وهو فرق حسن دقيق قد برده (قوله لا تنقض ردة) أى فيصلى به اذا سلم لان الحاصل
 بالتيمم صفة الطهارة والكفر لا ينافيها كالوضوء والردة تطل ثواب العمل لازوال الحدث يشرح النقابة
 (قوله بطل بئرته الخ) أى تندرته على استعمال الماء وان لم يكن الماء موجوداً بغير وكذا التيمم لعدم الماء

ثم بعده يمسح عليه ما لم يمسح بالماء فغ
 في عبارة صدر الشريعة بمعنى بعد
 كافي ان مع العسر يسراً فافهم
 (وقدرة ماء) ولو اباحه في صلاة
 (كاف الظاهر) ولو مرة مرة
 (فضل عن حاجته) كعطش وعجن
 وغسل نجس مانع ولعبة جنابة لان
 المشغول بالحاجة وغير الكافي
 كالمعدوم (لا) تنقضه (ردة وكذا)
 ينتقضه (كل ما يمنع وجوده التيمم
 اذا وجد بعده) لان ما جاز بعد
 بطل بزواله فلو تيمم لم يرض بطل بئرته
 أو لبره بطل بزواله

ثم مرض كما قد مره عن جامع الفوائد وقد مرنا الكلام عليه مع ما في المقام من الاشكال (قوله والحاصل)
 اراد به التنبه على أن ذلك قاعدة كلية تنحى عن ذكر قدرة الماء الكافي فانهم (قوله وما لا يمنع الخ) وذلك
 كوجود الماء عند المريض العاجز عن استعماله (قوله في الابتداء) متعلق بوجوده أو بالتيمم (قوله
 بعد ذلك) متعلق بوجوده واسم الإشارة عائدة على التيمم والتيمم بالنصب مفعول ينتقض وبعبارة الشارح
 في الخواص فلا ينتقض وجوده بعد ذلك التيمم وهي الظهور (قوله ولو قال) يعني بعد قوله وناقضه ناقض
 الاصل (قوله فلو تيمم الخ) ذكره القهستاني بحثاً بقوله ينبغي أن ينتقض تيممه لانه قد روي على الماء حكماً
 ويؤيده ما قال الزاهد أن عدم الماء شرط الابتداء فكان شرط البقاء اهـ وانظر وزه جزم به الشارح (قوله
 فانتقض) أي البعد عن مبل بسبب السير وهو بالصاد المهملة وقوله انتقض أي التيمم وهو بالصاد المعجمة
 فيه جناس (قوله ومرورنا على الخ) مبتدأ خبره قوله كسيتقنط منخ والناس هو الذي يعي أكثر
 ما يقال عنده ولم تزل قوة الماسكة ط واعلم أن مرورنا على الماء ينتقض تيممه سواء كان عن حدث
 أو عن جنابة متمكناً أو لا ومرورنا مثله لكن لو كان غير متمكناً مقعده وكان تيممه عن حدث يكون الناقض
 النوم إلا للمرور كما يعلم من الجروبه يعلم ما في كلام الشارح فكان الصواب أن يقول ومرورنا على مطلقاً أو نائم
 متمم عن جنابة أو عن حدث وكان متمكناً فانهم (قوله فينتقض) نتيجة التشبيه بالسيتقنط (قوله وأبقيا
 تيممه) أي ابقى صاحبان تيممه لجزمه عن استعمال الماء (قوله وهو) أي قول صاحبين الرواية
 الصحيحة عنه أي عن الامام وهو متعلق بالرواية ورأيت بخط الشارح في هامش الخواص أنه صححها في التيمم
 وشرح المنية ونكت العلامة قاسم بعل الدجكال واختارها في البرهان والجروانهر وغيرها اهـ وجزم بها
 في المنية وقال في الحلية كذا في غير كتاب من الكتب المذهبية المعتمدة وهو المتجه قال شيخنا ابن الهمام وإذا كان
 أبو حنيفة يقول في المستقنط حقيقة على شاطئ نهر لا يعلم به يجوز تيممه فكيف يقول في النائم حقيقة
 بانتقاض تيممه اهـ ونقل في الشرب لبلالية عن البرهان موافقة ابن الهمام ثم أجاب عنه فراجعها ومضى
 في الهداية وغيرها على ما في المتن (قوله المختارة للفتوى) عبارة الجري في الفتاوى (قوله أي أكثر
 أعضاء الوضوء الخ) الاولى أن يقول أي أكثر أعضائه في الوضوء الخ لأن الخبر في أكثره عائدة على الرجل المتمم
 مع تقدير مضاف وهو الأعضاء الصادقة على أعضاء الوضوء وغيرها مثل هذا وقد اختلفوا في حد الكثرة
 فهم من اعتبرها في نفس العضو حتى لو كان أكثر كل عضو من الأعضاء الواجب غسلها جريحتهم وان
 كان صحيحاً يغسل وقيل في عدد الأعضاء حتى لو كان رأسه ووجهه ويده مخرج وحده دون رجله مثلاً تيمم وفي
 العكس لا اهـ درر الجار قال في البحر وفي الحقائق المختار الثاني ولا ينبغي أن الخلاف في الوضوء أما في الغسل
 فالظاهر اعتباراً أكثر البدن مساحة اهـ وما استظهره أقره عليه أخوه في النهر ونقله نوح أفندي عن العلامة
 قاسم فلذا جزم به الشارح (قوله جدرى) بضم الجيم وقبحه مع فتح الدال شرح المنية (قوله اعتباراً لا أكثر)
 عنه لقوله تيمم ط (قوله وبعبكس) وهو ما لو كان أكثر الأعضاء صحيحاً يغسل الخ لكن إذا كان يمكنه
 غسل الصحيح بدون أصابه الجرح والتيمم حلية فلو كانت الجراحة بظهره مثلاً وأصاب الماء سال عليها
 يكون ما فوقها في حكمها فيضم إليها كما يحشيه الشرب لبلالي في الامداد وقال لم أره وما ذكرناه صريح فيه (قوله
 ويمسح الجرح) أي أن لم يضره ولا أصابه الجرح فمسح فوقها خائفة وغيرها ومفاده كما قال ط أنه يلزمه
 شد الخرقه ان لم تكن موضوعة (قوله وكذا الخ) فصله بكذا إشارة إلى أنه هو الذي فيه الاختلاف الآتي
 (قوله ولا روية في الغسل) أي لا روية في صورة المساواة عن اثنتي عشرة مسألة واختلاف المشايخ فتقبل
 تيمم كما لو كان أكثر جرحاً لأن غسل البعض طهارة ناقصة والتيمم طهارة كاملة وقيل يغسل الصحيح ويمسح
 الجرح كعكس الاولى لأن الغسل طهارة حقيقية بخلاف التيمم واختلاف الترجيح والتصحيح كافي الحلية ورجح
 في البحر تصحيح الثاني بأنه أحوط وتبعه في المتن ثم اعلم أي لم أر من خص في الرواية في صورة المساواة بالغسل
 كما فعل الشارح ثم رأيت في السراج ما نصه وفي العيون عن محمد إذا كان على اليدين قروح لا يقدر على غسلها
 وبوجهه مثل ذلك تيمم وان كان في يديه خاصة غسل ولا تيمم وهذا يدل على أنه يتيمم مع حراثة النصف انتهى
 كلام السراج وقد وجدت الرواية عن محمد في الوضوء فقوله لا روية أي في الغسل كما قال الشارح لكن يرد على

قوله غير متمكن مقعده هكذا
 بخلافه وأعله سبق قلم والاولى يمكن
 مقعده كما لا يخفى اهـ صححه

والحاصل أن كل ما يمنع وجوده
 التيمم نقض وجوده التيمم (وما لا)
 يمنع وجوده التيمم في الابتداء (ولا)
 ينتقض وجوده بعد ذلك التيمم
 ولو قال وكذا زوال ما أباحه أي
 التيمم لكان الظاهر وأخصر وعليه
 فلو تيمم بعد ميل فسار فانتقض
 انتقض فليحفظ (ومرورنا على)
 متمم عن حدث أو نائم غير متمكن
 متمم عن جنابة (على ماء) كاف
 (كسيتقنط) فينتقض وأبقيا
 تيممه وهو الرواية الصحيحة عنه
 المختارة للفتوى كما لو تيمم وبقره
 ماء لا يعلم به كافي البحر وغيره
 وأقره المصنف (تيمم لو) كان
 (أكثره) أي أكثر أعضاء الوضوء
 عدداً وفي الغسل مساحة
 (مخرجاً) أو جدرى اعتباراً
 لا أكثر (وبعبكس) يغسل الصحيح
 ويمسح الجرح (و) كذا (ان سويها
 غسل الصحيح) من أعضاء الوضوء
 ولا روية في الغسل

الشارح انه جعل حكم المساواة في الوضوء الغسل والمسح والذي في العيون التيمم فتدبر (قوله منها) أى
 من أعضاء الوضوء بناء على ما قاله وعلمت ما فيه (قوله وهو الاصح) صححه في الخاتمة والمحيط بجز (قوله
 وغيره) كالتلصص والفتح والزيلج والاختيار والمواهب (قوله لو الجرح يديه) أى ولا يمكنه ادخال
 وجهه ورجليه في الماء فلو أمكنه فعل بلا تيمم كما لا يخفى فلا ينافي ما قد سئنا عن العيون (قوله وان وجد من
 يوضيه) أى بناء على ما مر من أنه لا يعتد قادراً بقدره غيره عند الامام لكن عبر عن هذا في القنية والمبغى
 بقيل جازماً بالتفصيل وهو الموافق لما مر في المريض العاجز من انه لو وجد من يبعينه لا يتيمم في ظاهر الرواية فتنبه
 لذلك (تنبيه) لو باكثر أعضاء الوضوء جراحة يضطرها الماء وبأكثر مواضع التيمم جراحة يضطرها التيمم لا يصلى
 وقال ابو يوسف يغسل ما قدر عليه ويصلى ويعد زيلجى (قوله ولا يجمع بينهما) لمافيه من الجمع بين البدل
 والمبدل بخلاف الجمع بين التيمم وسؤر الجار لان الفرض يتأدى باحدهما لا بهما فجمعنا بينهما بالمشكك بجز
 (قوله وغسل) بفتح الغين ليع الطهارتين ح (قوله كما لا يجمع) عدم الجمع في جميع ما يأتي بمعنى المعاقبة من
 الطرفين أى كلما وجد واحد امتنع وجود آخر وليس المراد عدم الجمع ولو من احد الطرفين لان ذلك لا ينحصر
 في عدد كالحيض مع الصلاة أو الصوم أو الحج وكذا العبادات بأسرها مع الكفر ونحو ذلك (قوله بين حيض
 وحبل أو استحاضة أو نفاس) أى لا يجمع بين الحيض وبين واحد من الثلاثة المعطوفات عليه بل وكما وجد
 الحيض لا يوجد واحد منها وكما وجد واحد منها لا يوجد الحيض وكذا يقال فيما بعده وقوله ولا بين نفاسين
 واستحاضة أو حيض قيل كذا في اصل نسخة الشارح وفي بعض النسخ أو حبل بدل قوله أو حيض وعليه
 فلا تكرر اركن فيه كما قال ط أن النفاس قد يجتمع مع الحبل في اليوم الثاني لما ذكره من أن النفاس من الاول
 والحاصل أن الاحتمالات ستة ثلاثة فيها الحيض مع غيره واثنان نفاس مع غيره والسادس حبل مع استحاضة قال
 ح وتركه الشارح لان الجمع فيه محتمل (قوله ولا زكاة وعشر او خراج) لان كل ما كان الواجب فيه الزكاة لا يجب
 فيه عشر ولا خراج وهو ظاهر وكذا عكسه كما لو أدى عشر الخارج من الارض العشرية أو أدى خراج الارض
 الخارجية من الخارج منها ونوى فيما بقي التجارة وحال عليه الحول فلا زكاة فيه وكذا الوشري أرضاً خارجية
 أو عشرية أو أياً التجارة بها وحال الحول لماسيد كره الشارح في كتاب الزكاة من انه لا تصح نية التجارة فيما خرج
 من أرضه العشرية أو الخارجية لثلاثي جمع الحقان وكذا الوشري أرضاً خارجية أو أياً التجارة بها وزرعها
 لا تكون للتجارة لقيام المانع اه (قوله أو فطرة) فعبداً لخدمة فيها الفطرة ولا زكاة وعبداً للتجارة اذا
 حال عليها الحول فيها الزكاة ولا فطرة ح (قوله ولا عشر مع خراج) أى ان كانت الارض عشرية ففيها
 عشر الخارج وان خراجية فالخراج واعلم أن الاحتمالات في هذه الاربعة ستة أيضاً ثلاثة في اجتماع الزكاة مع
 غيرها وواحد في العشر مع الخراج واثنان في الفطرة مع العشر او مع الخراج تركهوا لعدم تصوّرهما أفاده ح
 (قوله ولا فدية وصوم) فمن وجب عليه الصوم لا تلزمه فدية ومن وجبت عليه الفدية لا يجب عليه الصوم
 مادام عاجزاً ما اذا قدر فانه بصوم لكن لا يبقى ما آذاه فدية لان شرطها العجز الدائم فلا جمع أفاده ط (قوله
 او قصاص) أى ولا بين فدية أى كفارة وقصاص فأراد بالفدية ما يشمل الكفارة والاولى التعبير بها كما في البحر
 فافهم وذلك لان القصاص في العمد والكفارة في غيره فحق وجب احدهما لم يجب الاخر (قوله ولا ضمان
 وقطع) فان السارق اذا قطع أو لا لا يضمن العين الهالكه أو المستهلكه وإذا ضمن القيمة أو لا لم يقطع بعده للملك
 مستنداً الى وقت الاخذ ثم يجتمع مع القطع ضمان النقصان فيما اذا شق الثوب قبل ان يخرجه لئلا يضمن ضمان
 اتلاف لا ضمان مسروق فلم يجب الضمان بما وجب به القطع فافهم (قوله أو أجر) أى ولا ضمان وأجر كما
 لو استأجر دابة ليركبها ففعل وجب الاجر ولا ضمان وان عطبت ولو اركبها غيره فعطبت ضمانها ولا اجر عليه وأما
 اذا استأجرها لجلد مقداره فحل اكثر منه ولا تطبق ذلك فعطبت فعليه الاجر لاجل الحمل والضمان لاجل
 الزيادة فلم يجب الضمان بما وجب به الاجر بل بغيره (قوله ولا جلد مع رجم) لان الجلد للبكر والرجم للصغير
 (قوله أو نفي) المراد به تغريب عام كإفسار الشافعي وأما اذا كان بمعنى الحبس فيجمع مع الجلد أفاده ح
 والمراد أن البكر اذا جلد لا ينفي ما لم يره الامام فله فعله سياسة وليس المراد انه اذا نفي لا يجلد في عده هنا فظهر
 تأمل (قوله ولا مهر وموتعة) فان المطلقة قبل الدخول ان سمي لها مهر فله نصفه والا فموتعة حينئذ وهذا

(وسمى الباقي منها) (وهو) الاصح
 لانه (احوط) فكان أولى وصح
 في الفيز وغيره التيمم كما يتيمم لو
 الجرح يديه وان وجد من يوضيه
 خلافاً لهما (ولا يجمع بينهما) أى
 تيمم وغسل كما لا يجمع بين حيض
 وحبل أو استحاضة أو نفاس ولا بين
 نفاس واستحاضة أو حيض ولا
 زكاة وعشر أو خراج أو فطرة ولا
 عشر مع خراج ولا فدية وصوم
 أو قصاص ولا ضمان وقطع أو أجر
 ولا جلد مع رجم أو نفي ولا مهر
 وموتعة

في المنفعة الواجبة أما المستحقة فيجتمع مع المهر (قوله وحده) أي ولا مهر وحده بل ان كان الوطء زنى فالحد ولا مهر والا فالمهر ولا حد ح (قوله أو ضمان افضاها) أي ولا مهر وضمان افضاها فيما اذا وطئ زوجته فأفضاها لا يجب ضمان الافضاء عند أبي حنيفة ومحمد ومثله المير مع الموت من الوطء ح وهذا الواجبة محتارة مطمعة لوطئه والازمة ديتها ككاملة كما حذر الشربلاني في شرح الوهبانية ثم هذا أيضا في ذكره هنا نظر اذ ليس المراد أنه اذا الزمه الضمان في الزوج لا يلزمه مهر خاف عدم الاجتماع من أحد الطرفين فقط وسيأتي أن شاء الله تعالى في الخنايات قبل باب الشهادة في القتل ما لو كان ذلك بأجنبية وأنه بافضاها مكرهة يلزمه الحد وأرسل الافضاء وهو ثلث الدية ان كانت تستمسك بواها والا فكل الدية قافهم (قوله من جماعه) أي جماع الزوج لها (قوله ولا مهر مثل وتسمية) لانه اذا سمي الجائز من المهر وجب وان لم يسم أصلا أو سمي ما لا يجوز كخزير وخروج مهر المثل ط (قوله ولا وصية وميراث) فن يستحق الوصية لا يستحق الميراث وكذا بالعكس أي فيما اذا كان من يرثه عليه أما اذا وصى أحد الزوجين للأخر ولا وارث غيره اجتمعا حينئذ وكذا يجتمعان اذا أجاز بقية الورثة (قوله وغيرهما سيجي) ذكر الحموى في شرحه على الكنز جلة منها القصاص مع الدية وأجر القسمة مع نصيبه فن يستحق الاجرة على قسمة الدار المشتركة لا يجوز أن يكون له نصيب منها وبالعكس والظهر مع الجعة فن كان الواجب عليه الظاهر كالمساقر لا يجب عليه الجعة وكذا بالعكس والشهادة مع البين فني لزم أحد الخصمين البينة لا يلزم الاخر البين وبالعكس تأمل وأما من أحد الطرفين فيتصور فيما اذا ادعى وأقام البينة فلا يحلف المدعي عليه وكذلك لا يحلف الشهود على المعتد وفيما اذا أقام شاهدا واحدا وحلف فلا يقبل شاهد ومبين عندنا ومنها التكاح مع ملك البين فن كان يطأ بالتكاح لا يمكن أن يكون مالكا للرقبة وبالعكس الآن لا يعقد على امته للاحتياط والاجرم الشركة في حل المشترك نظرا لاجرة القسمة والحد مع قيمة امته مملوكة زنى بها يقتلها على قول أبي يوسف وأما عندهما فيجب الحد بالرثى والقيمة بالقتل وهو ما مشى عليه المصنف في الحدود والحد مع قيمة افضاء امته مملوكة زنى بها فأفضاها في بعض الصور على ما سبأ في تفصيله في الحدود ان شاء الله تعالى والناس اهر أن هذا اذا لم يكن الوطء بشبهة فلو كان بشبهة لاحد بل يجب القيمة في صورتين ومنها القيمة مع الثمن فان البيع لو صحيحا وجب الثمن ولو فاسد او تعذر رده على السانع وجبت قيمته والحد مع اللعان وانظر الناظر اذا عمل مع العملة في الدار الموقوفة فان له اجر العمل لا النظارة اه ح موضحا فهذه احدهم موضحا والذي في الشرح ثلاثة وعشرون فالجموع أربعة وثلاثون اقول وزدت الرهن مع الاارة فيما اذا رهن شيئا ثم آجره أو بالعكس أو مع الاعارة كذلك والمساقاة مع الشركة والغسل مع المسح على الخلف في احدي الرجلين والجم مع العمرة للمكي والتكاح مع آجرة الرضاع ثم رأيت الشربلاني زاد في الامداد القتل مع الوصية أو مع الميراث وخرق خف مع آخر والتبعية نقي الحصر (قوله محدثا) حال من فاعل يستطيع (قوله وافقي قارئ الهداية الخ) هو العلامة سراج الدين شيخ الحق ابن الهمام وما افقي به نقله في البحر عن الجلابي ونظمه العلامة ابن الشحنة في شرحه على الوهبانية وقال انها مهمة نظمها الغرابها وعدم وجودها في غالب الكتب (قوله قولان) ذكر في النهر عن البدائع ما يفيد ترجيح الوجوب وقال وهو الذي ينبغي التعويل عليه اه بل قال في البحر والصواب الوجوب ويأتي تمامه في آخر الباب الا ترى (قوله وكذا يسقط غسله) أي غسل الرأس من الجنابة (قوله ولوعلى جبرة) ويجب شدة هان لم تكن مشدودة ط أي ان امكنه (قوله والا) أي بأن ضرره المسح عليها والله سبحانه وتعالى اعلم

وحد أو ضمان افضاها أو موتها من جماعه ولا مهر مثل وتسمية ولا وصية وميراث وغيرهما سيجي في محله ان شاء الله تعالى

(من به وجع رأس لا يستطيع معه مسحه) محدثا ولا غسله جنبا

في الفيض عن غريب الرواية يتيم وافقي قارئ الهداية انه (يسقط)

عنه (فرض مسحه) ولوعلى جبرة في مسحاتها قولان وكذا يسقط غسله في مسحه ولوعلى جبرة

ان لم يضربه والاسقط اصلا وجعل عاد ما ذات العضو حكما كافي المعدوم

حقيقة

* (باب المسح على الخفين) *

آخره لثبوتها بالسنة

* (باب المسح على الخفين) *

ترجم به مع انه زاد عليه المسح على الجبرة ولا عيب فيه بل المعيب لو ترجم لشي ونقص عنه وثني الخلف لانه لا يجوز المسح على خف واحد بلا عذر كما سيأتي وفي البحر وغيره انما سمي خفا لخفة الحكم به من الغسل الى المسح اقول فيه انه موضوع لغوى قبل ورود الشرع وقد نقل الرمي أن المسح عليه من خصائص هذه الامة فكيف يعال به للوضع السابق عليه الآن يجاب بأن الواضع هو الله تعالى كما هو قول الاشعري وهو تعالى عالم بما بشرعه على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم تأمل (قوله آخره) أي عن التيم لثبوتها بالسنة فقط على الصحيح

فاسياني والتميم ثابت بالكتاب كما مر وبالسنة أيضا فكان أولى بالتقديم وان اشتركا في الترخيص بهما وايضا
 التيميم بدل عن الكل وهذا عن البعض ثم ان اداء الشارح نكتة التأخير للتذكير والافتيحي ما مر لانه قد بين
 وجه تأخير التيميم اقبله ويعلم منه وجه تأخير المسح عنه قد برغم يحتاج الى اداء وجه ذكره عقبه بلا فاصل وهو
 ان كلامهم ما شرع رخصة وموقتا ومجاوبا ولا (قوله وهو لغة) التيميم راجع الى المسح فقط وباعتبار
 تسلطه على قوله وشرعا راجع الى المسح المقيد بالجوار على طريقة شبهة الاستخدام فان المسح من حيث هو غير
 من حيث القيد افاده ح (قوله اصابة اليد) بكسر الباء أي الندوة قاموس وشمل ما لو كانت
 بيد أو غيرها كظفر وفي النية عن المحيط لو نوضا ومسح بيده بقيت على كفه بعد الغسل يجوز ولو مسح رأسه
 ثم مسح خفيه بيده بقيت بعد المسح لا يجوز اه أي لان المستعمل في الاولى ما سال على العضو وان فصل
 وفي الثانية ما اصاب الممسوح وهو باق في الكف (قوله خلف مخصوص) اللام زائدة لتقوية العامل
 اضعفه ~~ب~~ كونه فرعاً عن الفعل في العمل والخلف مخصوص ما فيه الشروط الاتية (قوله في زمن
 مخصوص) وهو يوم وليلة للقيم وثلاثة ايام بله الم المسافر ويوجد في بعض نسخ زيادة في محل مخصوص
 والمراد به أن يكون على ظاهرهما ط (قوله فأكثرت) أي بما فوقهما من المساق ولا حاجة اليه لانه خارج
 عن معنى الخلف الشرعي تأمل (قوله ونحوه) أي بما اجمع فيه الشروط الاتية ط (قوله شرط
 مسحه) أي مسح الخلف المفهوم من الخفين وأل فيه الجنس الصادق بالواحد والاثني ولم يقل مسحهما لانه
 قد يكون واحدا الذي رجل واحدة (قوله ثلاثة امورا) زاد الشرياني لبسهما على طهارة وخلو كل
 منهما عن الخرق المانع واستمسكهما على الجلين من غير شدة ومنعهما وصول الماء الى الرجل وأن يبقى من
 القدم قدر ثلاث اصابع اه قلت ويزاد كون الطهارة المذكورة غير التيميم وكون المسح غير جنب وسياق
 بيان جميع ذلك في محاله (قوله القدم) بدل من محل ح (قوله أو يكون) منصوب بأن مقصورة
 والمنسبك معطوف على كون الاول ط فهو نظيره قوله تعالى أو يرسل رسولا (قوله نقصانه) أي نقصان الخلف
 الواحد لو كان واحدا أو كل واحد من الاثنين قال ط فلا يعتبر بالجمع منهما (قوله الخرق) بالضم الموضع
 المقطوع وبالفتح المصدر ح والظاهر ارادة الاول ط (قوله فيجوز على الزبول) بفتح الزاي وسبب كون
 الرائع هو عرف اهل الشام ما يسمى مراكوباني عرف اهل مصر اه ح وهذا تفريع على ما فهم بمقابلته
 من أن النقصان عن القدر المانع لا يضره ط (قوله لو مشدودا) لان شدة بمنزلة الخياطة وهو مستكمل بنفسه
 بعد الشدة كالخلف المحيط ببعض فافهم وفي البحر عن المراج ويجوز على الجاروق الممتدوق على ظهر القدم
 وله أزرار يشدها عليه تسده لانه غير المشقوق وان ظهر من ظهر القدم شيء فهو كغيره في الخلف اه قلت
 والظاهر أنه الخلف الذي يلبسه الاترا في زماننا (قوله ويجوز الخ) في البحر عن الخلاصة المسح على
 الجاروق ان كان بستر القدم ولا يرى منه ولا من الكعب الا قدرا صبع أو اصبعين يجوز ولا يكن كذلك ولكن
 ستر القدم بجدان كان الجاد متصلا بالجاروق بالخروج جازا أيضا وان شذب شيء فلا ولو ستر القدم باللفافة
 جوزه مشايخ سمرقند ولم يجوز مشايخ بخاري اه قال ح والحق ما علمه مشايخ بخاري لان المذهب
 انه لا يجوز المسح على الخلف الذي لا يستر الكعبين الا اذا خيط به تخين كخوخ كاذ كره في الامداد فاذ كره الشارح
 ضعيف اه اقول أي لان المتبادر من اللقافة انهما ما يلف على الرجل غير مخزوز بالخلف فيكون حكمها حكم
 الرجل بخلاف ما اذا كانت متصلة بالخلف فتكون بعاله كبطائمه واذا جعل كلام السمرقنديين على
 ما اذا كانت متصلة فلان لم انه ضعيف لما في البحر والزبلي وغيرهما لو انكشف الظهارة وفي داخلها بطائمه
 من جلد أو خرقة مخروزة بالخلف لا يمنع اه وهذا اذا بلغ قدر ثلاث اصابع وكان لم يثبت به للعلم به كذا في
 الحلبة وفي المجتبى اذا قدر ثلاث اصابع من بطائمه الخلف دون الرجل قال النقيب ابو جعفر الاصح انه يجوز
 المسح عند الكل لانه كالجوب المثل اه وفي شرح المنية الكبير بعد كلام طويل قال علم من هذا أن
 ما يعمل من الجوخ يجوز المسح عليه لو كان تخينا بحيث يمكن أن يمشي معه فرسخا من غير تجليد ولا تمثيل وان
 كان رق قاقع التجليد أو التمثيل ولو كان كإبرع بعض الناس انه لا يجوز المسح عليه ما لم يستوعب الجلد جميع
 ما يستر القدم الى الساق لما كان بينه وبين الكرياس فرق وأطال في تحقيق ذلك فراجع (تبيينه) يؤخذ من

وهو لغة امرار اليد على الشيء
 وشرعا اصابة اليد بالخلف مخصوص
 في زمن مخصوص والخلف شرعا
 السائر للكعبين فأكثر من جلد
 ونحوه (شرط مسحه) ثلاثة أمور
 الاول (كونه سائر) محل فرض
 الغسل (القدم مع الكعب)
 أو يكون نقصانه أقل من الخرق
 المانع فيجوز على الزبول لو مشدودا
 الا أن يظهر قدر ثلاثة اصابع وجوز
 مشايخ سمرقند سائر الكعبين باللفافة

هذا أن ما انتفى عنه الخلف من بطانة متعلية به لا يشرط فيها أن تكون تخينة بدليل ذكرهم الخرقه فانها لا تكون غالباً الا رقيقة ويؤخذ منه أيضاً انه يجوز المسح على المني في زماننا بالقلشين اذا خيط فوق جورب رقيق ساتر وان لم يكن جلد القلشين واصل الى الكعبين كما هو صريح ما نقلناه عن شرح المنية ويعلم أيضاً مما نقلناه جواز المسح على الخلف الخنثى اذا خيط بما يسترا الكعبين كالسروال المني بالخنشير كما قاله سيدي عبد الغنى - وله فيه رسالة ورأيت رسالة للشارح رحمه الله تعالى رد فيها على من قال بالجواز مستنداً في ذلك الى أنهم لم يذكروا جواز المسح على الجوربين اذا كانا رقيقين مغليين لا شراطهم امكان السفر ولا يتأتى في الرقيق والظاهر أنه اراد الرد على سيدي عبد الغنى فإنه عاصره فانه ولد قبل وفاة الشارح بثمانية وثلاثين سنة وأنت خير بالفرق الواضح بين الجورب الرقيق المنعل أسفله بالجلد وبين الخلف القصير عن الكعبين المستورين بما انفصل به من الجوخ الرقيق لانه يمكن فيه السفر وان كان قصيراً بخلاف الجورب المذكور على أن قول شرح المنية وان كان رقيقاً فمع التجليد والتعجيل الخ صريح في الجواز على الرقيق المنعل أو المجلد اذا كان النعل أو الجلد قوياً يمكن السفر به ويعلم منه الجواز في مسألة الخلف الخنثى المذكورة بالاولى وقد علمت أن مذهب السمرقنديين انما يسلم ضعفه لو كانت اللقافة غير مخروزة والا فلا يحمل كلام السمرقنديين عليه ويكون حينئذ في المسألة قولان ولم نرمز مشايخ المذهب ترجيح احدهما على الاخر بل وجدنا في رد المحتار قول السمرقنديين كما علمت وسند كراماً يؤيده أيضاً ثم رأيت رسالة اخرى لسيدي عبد الغنى رد فيها على رسالة الشارح وسماها الرد الوفي على جواب الحصص كفي في مسألة الخلف الخنثى - وحقق فيها ما قاله في رسالته الاولى المسماة بغية المكتفى في جواز المسح على الخلف الخنثى وبين فيها أن ما استدلل به الشارح في رسالته لا يدل له لان التخصيص على الشيء لا يثبت ما عداه الى غير ذلك مما ينبغي مراعاته واكن لا ينبغي أن الورع في الاحتياط وانما الكلام في اصل الجواز وعدمه والله تعالى اعلم (قوله والثاني كونه) أى كون الخلف والمراد محل المسح منه كما يفيد التفرع الا (قوله ولم يقدم قدمه اليه لم يجوز) لانه لما مسح على الموضع الخالي من القدم لم يقع المسح في محله وهو ظهر القدم كما يأتى فلم يمنع سراية الحدث الى القدم فلو قدم قدمه اليه ومسح جاز كما في الخلاصة وفيها أيضاً ولو زال رجله من ذلك الموضع اعاد المسح ونقله في التجنيس عن أبي علي - الدقاق ثم قال وفيه نظر ولم يذكر وجهه قال ح وقد ذكر شيخنا السيد رحمه الله تعالى وجهه بقوله وجه النظر أنهم اعتبروا خروج أكثر القدم من موضع يمكن المسح عليه وههنا وان خرجت من موضع مسح عليه لم يخرج من موضع يمكن المسح عليه اه (قوله ولا يضطر الخ) الاول ذكره عند الكلام على الشرط الاول كما فعله في الدرر ونور الايضاح ليكون اشارة الى أن المراد ستره للكعبين من الجوانب لا من الاعلى ونبه على ذلك لخلاف الامام احمد فيه قال في درر البحار وعند أحد اذا كان الخلف واسعاً بحيث يرى الكعب لا يجوز المسح (قوله المشي المعتاد) بأن لا يكون في غاية السرعة ولا في غاية البطء بل يكون وسطاً ونظيره ما قاله في السير المعتاد في مدة السفر لقصر الصلاة (قوله فرسخاً كثيراً) تقدم أن الفرسخ ثلاثة اسيال اثناعشر ألف خطوة وعبر في السراج معزياً الى الايضاح بمسافة السفر وبه جزم في النقاية وقال القهستاني - أى الشرعى - كما هو المتبادر ويدل عليه كلام المحيط ويخالفه كلام حاشية الهداية حيث قال ما يمكن المشي فيه فرسخاً كثيراً اه اقول ويمكن أن يكون يحمل القوانين على اختلاف الخاتين ففي حالة الإقامة يعتبر الفرسخ لان المقيم لا يزيد مشيه عادة في يوم وليلة على هذا المقدار أى المشي لاجل الخواتم التي تلزم لأغلب الناس وفي حالة السفر يعتبر مده ويقرب منه ما اعتبره الشافعية من التقدير بمتابعة المشي للمقيم يوماً وليلة وللمسافر ثلاثة ايام ولياها اعتباراً بمدة المسح لكن قد يقال لما ثبت أن هذا الخلف صالح للمسح عليه للمقيم قطع النظر عن حالة السفر لان المسافر في الغالب يكون راكباً ولا يزيد مشيه غالباً على مقدار الفرسخ فالأظهر اعتبار الفرسخ في حقهما ومحمل قول من قال بمسافة السفر على السفر اللغوي دون الشرعى كما يشير اليه كلام القهستاني السابق تأمل * (تبينه) المتبادر من كلامهم أن المراد من صلوحه لقطع المسافة أن يصلح لذلك بنفسه من غير لبس المداس فوجهه أنه قد يرق أسفله ويمشي به فوق المداس ايأما هو بحيث لو مشى به وحده فرسخاً تترق قدر المانع فعلى الشخص أن يتفقدده ويعمل به بغلبة ظنه وقد وقع اضطراب بين بعض العصرين في هذه المسألة والظاهر ما قدمته وهو الاحوط

مطلب
في المسح على الخلف الخنثى القصير
عن الكعبين اذا خيط بالخنشير

(و) الثاني (كونه مشغولاً بالرجل)
لينفع سراية الحدث فلو وسعنا مسح
على الزائد ولم يقدم قدمه اليه لم
يجز ولا يضطر رؤية رجله من اعلاه
(و) الثالث (كونه مما يمكن متابعته
المشي) المعتاد (فيه) فرسخاً كثيراً

قوله شيخنا السيد هو العلامة
المحقق السيد على الضرير
السيوائي اه منه

أيضا وقد تأيد ذلك عندى برؤيا رأيت فيها النبي صلى الله عليه وسلم بعد تحرير هذا الحبل بأيام فسألته عن ذلك
فاجابنى صلى الله عليه وسلم بأنه اذا رقى الخلف قدر ثلاث أصابع منع المسح وكان ذلك فى ذى القعدة سنة ١٢٣٤
والله الحمد ثم رأيت التصريح بذلك فى كتب الشافعية (قوله فلم يجز الخ) وكذا الواف على رجله خرقه ضعيفة
لم يجز المسح لانه لا تنقطع به مسافة السفر اهـ سراج عن الايضاح (قوله فالغسل افضل) وجه التفريع انه
لو كان المسح افضل لكان المناسب أن يقول وهو مستحب فعدوله الى قوله وهو جائز يفيد أن الغسل افضل منه
لانه اشق على البدن (قوله الا لثمة) أى لثمة لثمة لان الرواض والخوارج لا يرونه واعمارون المسح على
الرجل فاذا مسح الخلف اتفت التهمة بخلاف ما اذا غسل فان الرواض قد يغسلون ثيابه ويغسلون الغسل
فأما مقام المسح فيشبهه الحال فى الغسل فيشبههم أفاده رح ثم ان ما ذكره الشارح نقله القهستاني عن
الكرماني ثم قال لكن فى المضمرات وغيره أن الغسل افضل وهو الصحيح كما فى الرازدى اهـ وفى الجرع
التوشيح وهذا مذمونا وبه قال الشافعي ومالك وقال الرستغني من اصحابنا المسح افضل وهو أصح الروايتين
عن احمد ما لى التهمة او العمل بقراءة الجز وتماه فيه (قوله بل ينبغي الخ) اصل الحديث لصاحب
الجرع انه نقل ذلك عن كتب الشافعية ثم قال وقراءتنا لا تأباه (قوله الاما يكتفيه) أى يكتفى بالمسح
دق بآن كان لو غسل به رجله لا يكتفيه الوضوء ولو توضأ به ومسح كفاه (قوله او خاف) عطف على صلته من
(قوله او وقوف) أى انه اذا غسل رجله يدرى الصلاة لكن يخاف فوت الوقوف بعرفة واذا مسح يدرى كهما
جميعا يجب المسح بل لو كان بحيث لوضى فانه الوقوف قبل الوقوف للمسقة كما فى المهر ~~الكتبة~~ كنه أحد قولين
حكاهما العمادى فى مناسكه (قوله رخصة) هى ما بنى على أعذار العباد وبما يلزم العزيمة وهى ما كان
اصلا غير مبنى على أعذار العباد وهو الاصح فى تعريفهما بجر (قوله مسطرة للعزيمة) أى مسطرة
لمشروعيةها فلا تنفى العزيمة مشروعة فاذا اراد تحصيل العزيمة مع بقاء سبب الرخصة يأثم لكنه قد لا يتأتى له
تحصيلها كما اذا روى الظهير أربعا فى السفر فانه لا يتأتى له جعل الاربعة فربما يلزم الفرض الاوليان اذا تعد القعدة
الاولى واثمة حينئذ لبقاء الفل على الفرض وقد يتأتى له تحصيلها كغسل الرجلين مادام متخففا أفاده رح عن
شيخه السيد ثم قال واحترز بقوله مسطرة عن رخصة الترفية فان العزيمة تنفى فيها مشروعة مع بقاء سبب الرخصة
كالصوم فى السفر (قوله ينبغي أن يصير أثما) أى لما علمت من أن العزيمة لم تنفى مشروعة مادام متخففا بخلاف
ما اذا نزع وغسل لزال سبب الرخصة هذا وقد بحث العلامة الزيلعي فى جعلهم المسح رخصة اسقاطا بأن
المتنصوص عليه فى عاتة الكتب انه لو خاض ماء يخففه فأنفصل أكثر منه بطل المسح وكذا لو تكفأ غسلهما
من غير نزع اجزأه عن الغسل حتى لا يسلط بعض المدة قال فدل أن العزيمة مشروعة مع الخلف اهـ ودفعه فى الفتح
بمنع صحة هذا الفرع لاتفاقهم على أن الخلف اعتبر شرعا مانعا من رتبة الحدث الى القدم فتبقى القدم على طهارتها
ويحل الحدث بالخلف فيزال بالمسح فيكون غسل الرجل فى الخلف وعدمه سواء فى انه لم يزل به الحدث لانه فى غير
محله واعتراض ايضا فى الزيلعي مع تسليم صحة الفرع المذكور بما أشار اليه الشارح من أن المشروعية
فى قولهم ان المسح رخصة مسطرة لمشروعية العزيمة ليس المراد بها الصحة كما فهمه الزيلعي فاعترضهم بالفرع
المذكور وانما المراد بها الجواز المترتب عليه الثواب فالتخفف مادام متخففا لا يجوز له الغسل حتى اذا تكفأ
وغسل بلا نزع أثم وان اجزأه عن الغسل واذا نزع وزال الترخص صار الغسل مشروعا بآب عليه وقد اتصم
البرهان الحلي فى شرحه على المنية للامام الزيلعي وأجاب عما فى الفتح والدرر وبيننا ما فى كلامه من النظر فيما
علقناه على البحر والحاصل أن ما ذكره الزيلعي من الفرع المذكور متعلقا بعاتة الكتب مسلم بل صححه غير واحد
كما سيذكره الشارح فى النواقض وما ذكره فى الفتح من منع صحته موافقا لما نقله الرازدى وغيره واستظهره
فى السراج ومضى عليه المصنف فيما سأتى ريبا فى الكلام عليه فافهم (قوله بسنة) متعلق بقوله جائز وهى لغة
الطريقة والعادة واصطلاحا فى العبادات النافذة وفى الادلة وهو المراد هنا ما روى عنه صلى الله عليه وسلم قولا
او فعلا او تقريرا الامر عابنه والمسح روى قولا وفعلا (قوله مشهورة) المشهورة فى اصول الحديث ما روى
أكثر من اثنين فى كل طبقة من طبقات الرواة ولم يصل الى حد التواتر وفى اصول الفقه ما يكون من الأحاد
فى العصر الاول أى عصر الصحابة ثم ينقله فى العصر الثانى وما بعده قوم لا يوثقونهم ولا يوثقونهم على الكذب فان كان

فلم يزل على متخذ من زجاج أو خشب
أو حديد (وهو جائز) فالغسل
افضل الا لثمة فهو أفضل بل
ينبغي وجوبه على من ليس معه
الاما يكتفيه او خاف فوت
وقت أو وقوف عرفة بجر وفى
القهستاني انه رخصة مسطرة
للعزيمة ولهذا لوصب الماء فى
خفه بنية الغسل ينبغي أن يصير أثما
(بسمه مشهورة) فتكره مبتدع

مطلب
تعريف الحديث المشهور

كذلك في العصر الأول ايضا فهو المتواتر وان لم يكن كذلك في العصر الثاني ايضا فهو والآحاد وبه علم أن المشهور
عند الأصوليين نسيم للآحاد والمتواتر أما عند المحدثين فهو قسم من الآحاد وهو ما لم يبلغ رتبة التواتر والذي
وقع الخلاف في تدبيع منكره أو تكثيره هو المشهور والمصطلح عند الأصوليين لا عند المحدثين فافهم (قوله وعلى
رأى الثاني كافر) أي بناء على جعله للمشهور وقدم من المتواتر لكن قال في التحرير والحق الاتفاق على عدم
الاكتفاء بانكار المشهور والآحادية أصلا فلم يكن تكذيبه عليه الصلاة والسلام بل ضلالة لتخطئة المجتهدين (قوله
وفي الخنف) أي للإمام محمد بن قنديل التي شرحها بليدة الكاشاني بشرح عظيم سماه البديع (قوله بالاجماع)
ولا عبرة بخلاف الرافضة وأما من لم يره كائن عباس وأبي هريرة وعائشة رضي الله عنهم فقد صح رجوعه ح (قوله
بل بالتواتر الخ) ليس هذا من عبارة الخنف بل عزاه القهستاني إلى ابن جرير الظاهر أن هذا بناء على أن ذلك
العدد يقيد اليقين والعلم الضروري ويرفع شبهة الكذب بالكيفية وكان الإمام توقف في إفادته ذلك ولم يثبت عنده
هذا العدد ولذا قال اضاف الكفر على من لم ير المسح على الخنثيين لان الاكثار التي جاءت فيه في حيز التواتر (قوله
رواه) أي من الصحابة رضي الله عنهم اجمعين (قوله وقيل بالكتاب) أي بقراءة الجز في وأرجلكم بناء على ارادة
المسح به العطفها على المسوح جمعها بينهما وبين قراءة النصب المراد بها الغسل لعطفها على المغسول (قوله فالجزر
بالجواز) أي كما في قوله تعالى عذاب يوم يحيطو حور عين المعطوف على ولدان مخدنون لا على اكواب اذا يطوف
عليهم الولدان بالجور وتظير في القرآن والشعر كثير فهو في المعنى معطوف على المنصوب وانما عدل عن النصب
للتنبية على انه ينبغي أن يقتصر في صب الماء عليهم ما يغسله لا غسلا خفيفا شديدا بالمسح كما في الدرر وغيره (قوله
لحدث) متعلق بقوله جاز وشمل المرأة كما يصرح به قال في غرر الافكار والحدث حقيقة عرفية فمن اداه حدث
يوجب الوضوء (قوله ظاهره الخ) البحث والجواب للقهستاني واقول قديقال ان جواز مجتهد الوضوء يعلم
بالاولى لان ما رفع الحدث الحقيقي يحصل به تجديد الطهارة بالاولى على أن قوله لا لجنب يدل بالمقابلة على أن
الحدث احتراز عن الجنب فقط تأمل (قوله الا أن يقال) استثناء مفترغ من اعم الظروف لان المصادر قد تقع
ظروفا نحو أتيتك طلوع الفجر أي وقت طلوعه والمصدر المنسب هنا من هذا القبيل فالمعنى ظاهره ما ذكر في جميع
الافاق الا وقت قولنا حصل الخ كذا أفاده المحقق صدر الشريعة في اوائل التوضيح (قوله والمنني لا يلزم
نصوبه) أي لا يلزم أن يجعل له صورة يمكن حصولها في الذهن (قوله وفيه الخ) البحث للقهستاني بيانه أن النبي
الشرعي أي الذي استفيد من الشرع يتوقف على امكان تصور ما نفي به عقلا ولا يمكن مستفاد من الشرع بل
من العقل كقولنا لا يتجمع الحركه مع السكون وصورة والصوره صورته التي يتيم الجنب ثم لبس الخلف ثم احدث ووجد ماء
يكفي للوضوء فقط لا يمسح لان الجنابة تسرت الى القدمين والتميم ليس طهارة كامله ومثله الخائض اذا انقطع دمها
واعترض في المجتبى بأن ما ذكره غير صحيح لان الجنابة لا تعود على الاصح اه اقول أي لا تعود الى اعضاء الوضوء
ولا غير هالانه لم يقدر على الماء الكافي والجنابة لا تنجز فهو ومحدث حقيقة لا جنب وليس الكلام فيه فاعترض
الجزر على المجتبى بأنه عاد جنبا برؤية الماء غير وارد كما لا ينبغي فالصحيح في تصويره ما في المجتبى فيما اذا توضأ ولبس
ثم اجنب ليس له أن يشتد خفيه فوق الكعبين ثم يغسل ويمسح اه او يغتسل قاعدا واضع رجليه على شيء
مرتفع ثم يمسح ومثله الخائض ولكن لا يتأتى الاعلى قول أبي يوسف من أن اقل الحيض عنده يومان واكثر
الثالث فاذا كانت المرأة مسافرة ووضأت ابتداء مدة السفر ولبست الخلف ثم حاضت هذا المقتدر فقد بقي
من المدة نحو خمس ساعات فلا يجوز لها أن تمسح فيها وأما على قولها ما فلا يتصور لان اقل مدة الحيض ثلاثة ايام
فتستضي فيها مدة المسح كما أوضحه في البحر ولم يذكر النساء وصورتهما كما في البحر أن البست على طهارة ثم نفست
واقطع قبل ثلاثة مسافرة او قبل يوم وليلة مقبلة (قوله ثم ظاهره) أي ظاهره قوله لا لجنب ثم هذا الكلام الخ
للقهستاني (قوله وليس كذلك الخ) عبارة القهستاني وينبغي أن لا يجوز على ما في المبسوط اه
ومفاده انه في المبسوط ذكره بلفظ ينبغي لاعلى سبيل الجزم فلذا اقوا بقوله ولا يعدو الا لا يحتاج الى ذلك (قوله
ولا يعد الخ) أي لا يبعد أن يجعل غسل الجمعة في حكم غسل الجنابة يعني أن كلام المبسوط غير بعيد اه ح
ووجهه أن ما حبة الغسل المسنون هي ما حبة غسل الجنابة وهي غسل جميع ما يمكن غسله من البدن فتقوله لا
لجنب نفي مشروعية المسح في الغسل سواء كان عن جنابة او غيرها كما أن اثبات مشروعيته للحدث هو اثبات

وعلى رأى الثاني كافر وفي
الخنفه ثبوته بالاجماع بل بالتواتر
رواه اكثر من ثمانين منهم
العشرة قهستاني وقيل بالكتاب
ورد بأنه غير مغا بالكتابين اجماعا
فالجزر بالجواز (حدث) ظاهره
عدم جوازه لمجتهد الوضوء الا
أن يقال لما حصل له القرية بذلك
صار كانه محدث (لا لجنب)
وحائض والمنني لا يلزم نصوبه
وفيه أن النبي الشرعي يقتصر
الى اثبات عقله ثم ظاهره جواز
مسح مغتسل جعة ونحوه وليس
كذلك على ما في المبسوط ولا يبعد
أن يجعل في حكمه

مطلب

اعراب قولهم الا أن يقال

المشروعية في الوضوء سواء كان عن حدث أو غيره لأن ما حية الوضوء في حقهما ما أسددا ركا نأوسنا كما قلنا في الغسل (قوله فالأحسن الخ) أي الأحسن تعبير المصنف بذلك ليشرح المتوضي بمحذ الوضوء والمعة غسل مغتسل الجمعة والعيد بل أن أول في العبارة (قوله والسنه الخ) أفاد أن اظهار الخطوط ليس بشرط وهو ظاهر الرواية بل هو شرط السنه في المسح وكيفية كذا ذكره قاضي خان في شرح الجامع الصغير أن يضع أصابع يده اليمنى على مقدم خفه الايمن وأصابع يده اليسرى على مقدم خفه الايسر من قبل الاصابع فإذا تمكنت الاصابع يدها حتى ينتهي الى اهل الساق فوق الكعبين لأن الكعبين يلحقهما فرض الغسل ويلحقهما سنة المسح وان وضع الكعبين مع الاصابع كان أحسن هكذا روى عن محمد اه بجر اقول وظاهره أن التيامن فيه غير مستنون كما في مسح الاذنين وفي الحلية والمصنف أن يمسح ياطن اليد بالظاهر اه (قوله قليلا) ذكره في البحر عن الخلاصة (قوله ومجمله) زاد على المتن ليعلم أن ذلك شرط (قوله على ظاهر خفيه) قيده اذ لا يجوز المسح على الباطن والعقب والساق درر (قوله من رؤس اصابعه) ظاهره أن الاصابع لها دخل في محل المسح حتى لو مسح عليها صح ان حصل قدر الفرض وذكر في البحر أنه مفاد ما في الكثر وغيره من المتون والشروح وعلى ما في اكثر الفتاوى لا يجوز لانهم قالوا وتفسير المسح أن يمسح على ظهر قدميه ما بين اطراف الاصابع الى الساق فهذا يفيد أن الاصابع غير داخله في الحلية وبه صرح في الخاتمة فليتنبه لذلك اه ملخصا واعترضه في النظر بأن ما في الفتاوى يفيد دخولها لان اطرافها واخرها أي رؤسها أو اقصى قول المبتغي ظهر القدم من رؤس الاصابع الى معقد الشراك اقول وما في النظر هو ما فهمه في الحلية من عبارة الفتاوى فقال ان مؤدى رؤس الاصابع وما بين اطراف الاصابع واحد لان أطرافها هي رؤسها ثم قال نعم في الذخيرة وتفسير المسح على الخفين أن يمسح على ظهر قدميه ما بين الاصابع الى الساق وعن الحسن عن ابي حنيفة المسح على ظهر قدميه من اطراف الاصابع الى الساق اه فالاصابع على ما ذكره في الذخيرة أولا غير داخله في الحلية وعليه ما في شرح الطحاوي لو مسح موضع الاصابع لا يجوز وبه صرح في الخاتمة وعلى رواية الحسن داخله ويظهر أنها الاولى ويشهد لها حديث جابر المروي في الاوسط للطبراني من انه صلى الله عليه وسلم مسح من مقدم الخفين الى اهل الساق مرة وفرج بين اصابعه فلذا مشى عليها اصحاب الفتاوى اه أقول والحاصل أن في المسألة اختلاف الرواية وحيث كانت رواية الدخول هي المنادى من عبارات المتون والشروح وكذا من اكثر الفتاوى كما عرفت كان الاعتقاد عليها اولي فلذا اختارها الشارح تعالى الله عن الجحيم فافهم (قوله الى معقد الشراك) أي الحبل الذي يعقد عليه شرالك النعل بالكسر أي سيره فالمراد به المفضل الذي في وسط القدم ويسمى كعبا ومنه قولهم في الاحرام يقطع الخفين اسفل من الكعبين ثم ان قوله من رؤس اصابعه الى معقد الشراك هو عبارة المستقي كما قدمناه والمراد به بيان محل الفرض اللازم والا فالسنه أن ينتهي الى اهل الساق كما قدمناه عن شرح الجامع فلا يخالف بينهما كما لا يخفى فافهم (قوله ويستحب الجمع الخ) المراد بالباطن اسفله عما يلي الارض لا ما يلي البشرة كما خففه في شرح المنية خلافا لما في القمع هذا وما ذكره الشارح تبع فيه صاحب النهر حيث قال لكن يستحب عندنا الجمع بين الظاهر والباطن في المسح الا اذا كان على باطنه نجاسة كذا في البدائع اه وأقول الذي رأته في نسختي البدائع نقله عن الشافعي فإنه قال وعن الشافعي أنه لو اقتصر على الباطن لا يجوز والمسح عنده الجمع الخ فضعيف الغيبة راجع الى الشافعي وهكذا رأيت في التاترخانية وقال في الحلية المذهب عند أصحابنا أن ما سوى ظهر القدم من الخلف ليس بمحل للمسح لا فرضا ولا سنة وبه قال احمد وقال الشافعي يسن مسحهما وقال في البحر وفي المحيط ولا يسن مسح باطن الخلف مع ظاهره خلافا للشافعي لان السنه شرعت مكولة للفرائض والا كمال انما يتحقق في محل الفرض لا في غيره اه وفي غيره نفي الاستحباب وهو المراد اه كلام البحر أي وفي غير المحيط قال لا يستحب وهو المراد من قول المحيط لا يسن وفي معراج الدراية السنه عند الشافعي وما لك مسح اعلى الخلف وأسفله لما روى انه صلى الله عليه وسلم مسح اعلى الخلف وأسفله وعندنا وأجد لا مدخل لأسفله في المسح لحديث علي رضي الله عنه لو كان الدين بالرأى لكان أسفل الخلف أولى بالمسح عليه من ظاهره وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين على ظاهرهما رواه أبو داود واحمد والترمذي وقال حديث حسن صحيح وما رواه الشافعي شاذ لا يعارض هذا ما أنه ضعفه أهل الحديث ولهذا قيل أنه يحمل على

فالأحسن أتوضي لا يغتسل
والسنه أن يغتسله (خطوطا
بأصابع) يد (مفرجة) قليلا (يبدأ
من) قبل (اصابع رجله)
متوجها (الى) اصل (الساق)
ومجمله (على ظاهر خفيه) من
رؤس اصابعه الى معقد الشراك
وبستحب الجمع بين ظاهر وباطن
ظاهر

الاستحباب ان ثبت وعن بعض مشايخنا استحباب الجمع اهـ فقد ظهر أن استحباب الجمع قول لبعض مشايخنا
 لا كما تله في التبر من انه المذهب فتنبه لذلك والله الحمد (قوله او جر موقيه) يسمي الجيم جلد يلبس فوق الخف لختله
 من الطين وغيره على المشهور فهم ستاني وقال له الموق وليس غيره كما أفاده في البحر (قوله ولو فوق خف)
 أفاد جواز المسح عليه ما منفردين أيضا وهذا لو كان من جلد فلو من كبراس لا يجوز زرل فوق الخف إلا أن يصل بلل
 المسح الى الخف ثم الشرط أن يكونا بحيث لو انفردا أصبح مسحا حتى لو كان بهما خرق مانع لا يجوز المسح
 عليهما سراج وأن يلبسهما قبل أن يمسح على الخفين وقبل أن يحدث فلو كان مسح على الخفين أو أحدث بعد
 لبسهما ثم لبس الجرموقين لا يجوز المسح عليهما اتفاقا لانهما حينئذ لا يكونان تبعاً للخف صرح بهذا الشرط
 في السراج وشروح الجمع ومنية المشي وغيرها ومقتضاه انه لو توضأ ثم لبس الخف ثم جدد الوضوء قبل الحدث
 ومسح على الخف ثم لبس الجرموق لا يجوز له المسح لاستقرار الحكم على الخف فلا يصير الجرموق تبعاً لعبارة
 الشارح في الخرائن وهذا اذا كانا صالحين للمسح او رقيقين يتقذ الى الخف قدر الفرض ولم يكن أحدث ولا مسح
 على خفيه قبل ما حدث ذكره ابن الكمال وابن ملك اهـ هذا وفي البحر والخف على الخف كالجرموق عندنا
 في سائر أحكامه خلاصة (قوله اولفافة) أى سواء كانت ملفوفة على الرجل تحت الخف أو كانت مخططة
 ملبوسة تحتها كما أفاده في شرح المنية (قوله ولا اعتبار بما في فتاوى الشاذي) بالذال المججمة على ما رأيت
 في النسخ لكن الذي رأيت بخط الشارح في خرائن الاسرار بالذال الممهلة ثم الذي في هذه الفتاوى هو ما نقله عنها
 في شرح الجمع من التفصيل وهو أن ما يلبس من الكبراس المجرد تحت الخف يمنع المسح على الخف لكونه فاصلاً
 وقطعة كبراس تلف على الرجل لا تمنع لانه غير مقصود باللبس وقد أطال في ردّه في شرح المنية والدرر والبحر
 لتسلك جماعة به من فقهاء الروم قال ح وقد اعترضني يعقوب باشا بتحقيق هذه المسألة في كراسة مبينا للجوار
 لمسألة السلطان سليم خان (قوله أو جر موقيه) الجورب لفافة الرجل قاموس وصكانه تفسير باعتبار اللغة
 لكن العرف خص لفافة بما ليس بمخيط والجورب بالمخيط ونحوه الذي يلبس كبراس الخف شرح المنية (قوله
 ولومن غزل او شعر) دخل فيه الجوخ كما حققته في شرح المنية وقال وخرج عنه ما كان من كبراس بالكسر وهو
 الثوب من القطن الأبيض ويلحق بالكبراس كل ما كان من نوع الخيط كالكتان والابرسم ونحوهما وتوقف
 ح في وجه عدم جواز المسح عليه اذا وجد فيه الشروط الاربعة التي ذكرها الشارح وأقول الظاهر أنه اذا
 وجدت فيه الشروط يجوز وأنهم أخرجه لعدم تأني الشروط فيه غالباً يدل عليه ما في كافي النسقي حيث علل
 عدم جواز المسح على الجورب من كبراس بأنه لا يمكن تتابع المشي عليه فانه يفيد أنه لو أمكن جازو يدل عليه أيضاً
 ما في ط عن الخاتمة ان كل ما كان في معنى الخف في ادمان المشي عليه وقطع السفر به ولو من لبدروى يجوز
 المسح عليه اهـ (قوله الخنيتين) أى اللذين ليسا مجلدين ولا منعلين نهر وهذا التقييد مستفاد من عطف
 ما بعده عليه وبه يعلم انه نعت للجوربين فقط كما هو صريح عبارة الكنز وأما شروط الخف فقد ذكرها قول الباب
 ومثله الجرموق واكونه من الجلد غالباً لم يقيد بالخانة المفسرة بما ذكره الشارح لان الجلد الملبوس لا يكون
 الا كذلك عادة (قوله بحيث يمشي فرسخاً) أى فاكثر كما مر وفاعل يمشي ضمير يعود على الجورب والاسناد
 اليه مجازي أو على اللابس له والعائد محذوف أى به (قوله بنفسه) أى من غير شدة ط (قوله ولا يشف)
 بتشديد الناء من شف الثوب رق حتى رأيت ما وراءه من باب ضرب مغرب وفي بعض الكتب يشف بالنون
 قبل الشين من شف الثوب العرق كسمع ونصر شربة قاموس والثاني اولى هنالك لا يتكرر مع قوله تعالى زلزلني
 ولا يرى ما تحته لكن فسر في الخاتمة الاول بأن لا يشف الجورب الماء الى نفسه كالاديم والصرم وفسر الثاني
 بأن لا يجاوز الماء الى القدم وكان تفسيره الاول مأخوذاً من قولهم اشتف مائى الاناء شربه كله كما في القاموس
 وعليه فلا تكرار فاتهم (قوله الا أن يتقذ) أى من البلل وهذا راجع الى الجرموق لا الجورب لان العادة
 في الجورب أن يلبس وحده او تحت الخف لا فوقه (قوله مسح الخف والموق الباقي) أى يمسح الخف البادى
 ويبعد المسح على الموق الباقي لا لتفاض وظيفتهما كمنزعه احد الخفين لان اتفاض المسح لا يتجزى بحر
 وهذا طاهر الرواية وروى الحسن انه يمسح على الخف البادى لا غير وعن أبي يوسف ينزع الموق الباقي ويمسح
 الخفين خاتمة (قوله لم يجز) هذا اذا لم يكن في الموقين خرق مانع فلو كان قال في المبغى له المسح على الخف

(او جر موقيه) ولو فوق خف
 اولفافة ولا اعتبار بما في فتاوى
 الشاذي لانه رجل مجهول لا يتقدم
 فيما خالف النقول (او جر موقيه)
 ولومن غزل او شعر (الخنيتين)
 بحيث يمشي فرسخاً ويثبت على
 الساق بنفسه ولا يرى ما تحته
 ولا يشف الا أن يتقذ الى الخف
 قدر الفرض ولو نزع موقيه أعاد
 مسح خفيه ولو نزع احدهما مسح
 الخف والموق الباقي ولو أدخل
 يده تحتيهما ومسح خفيه لم يجز

او على الجرموق لانهم ما كتبوا احد لكن بحث في الحلية وتبعه في البحر بأنه ينبغي أن لا يجوز الاعلى الخلف لما علم
 أن المتخزق خرقا مانعا وجوده كعدمه فكانت الوظيفة الخلف فلا يجوز على غيره وبه صرح السراج كما قدمناه
 (قوله بسكون النون) أي من باب الافعال من الفعل لكن صرح في القاموس بحجسه من باب التفعّل فيقول
 الصحاح يقال انعلت خنثى ودأيت ولا تغلّعت أي بالخفيف بل يقال بالتشديد فيكون من باب التفعّل على
 وفق ما في القاموس وحينئذ فلا منافاة وقول المغرب انعل الخلف ونعله أي بالتشديد فلا منافاة أيضا خلافا لما في
 البرافهم (قوله ما جعل على اسفله جلدة) أي كالتعلل للقدم وهذا ظاهر الرواية وفي رواية الحسن ما يكون
 الى الكعب ابن كمال (قوله والمجلدين) المجلد ما جعل الجلدة على أعلاه وأسفله ابن كمال (تنبيه) ما ذكره المصنف
 من جوارزه على المجلد والمنعل متفق عليه عندنا وأما الخنثى فهو قوله ما وعنه أنه رجوع اليه وعليه القوى كذا
 في الهداية وأكثر الكتب بجر هذا وفي حاشية آخى جلي على صدر الشريعة أن التقيد بالخنثى مخرج لغير
 الخنثى ولو لمجلد أولم يتعرض له أحد قال والذي تلخص عندي أنه لا يجوز المسح عليه إذا جلده أسفله فقط أو مع
 مواضع الاصابع بحيث يكون محل الفرض الذي هو ظهر القدم خاليا عن الجلدة بالكلية لأن منشأ الاختلاف بين
 الامام وماتحه اكتفاؤهما بمجرد الخانة وعدم اكتفائهما بل لا بد عنده مع الخانة من التعلل او الجلدة اه وقد
 اطال في ذلك أقول بل هو مأخوذ من كلام المصنف وكذا من قول الكثر وغيره وعلى الجوارب المجلد والمنعل
 والخنثى فان مفاده أن المجلد لا يتقيد بالخانة وقد منا عن شرح المنية أنه لا يشترط استيعاب الجلدة جميع ما يستر
 القدم على خلاف ما يرفع بعض الناس وقال في شرح المنية ايضا صرح في الخلاصة بجواز المسح على الجلدة
 من الكرباس اه ويؤخذ من هذا وما قبله أنه لو كان محل المسح وهو ظهر القدم مجلدا مع اسفله أنه يجوز
 المسح عليه كما قدمناه عن سيدي عبد الغني في الخلف الخنثى الخنيط بالشخصير ولا يعكر عليه اشتراطهم أن يثبت
 على الساق بنفسه لأن ذلك في الجوارب الخنثى الغير المجلد والمنعل كما في النهر وغيره (قوله مرة) فيد للمسح
 المفهوم فلا يستتكراره كسح الرأس بجر (قوله ولو امرأه) تعميم لقوله لمحدث او لفاعل يبدأ (قوله
 لمبوسين) حال من قوله خفيه وما عطف عليه ط (قوله لا يمسح عليه) لأنه لم يمس على طهارة فقله أن يمسح
 على الخلف لاستقرار حكم المسح عليه كما قدمناه (قوله خرج الناقص) أقول وخرج ايضا ما لو توضع الخنثى
 ثم تحفف ثم أحدث ثم غسل باقي بدنه لا يمسح أما على الصحيح من عدم تجزئ الحدث شيئا وزوال الاقطنار وأما على
 مقابله فعدم التمام ولم أر من تعرض لهذه المسألة من أين تأمل وتعلم بالاولى من قوله كلفعة (قوله كلفعة)
 يعني كطهر بقيت فيه لمعة من الاعضاء لم يصبها الماء قبل ليس الخلف (قوله كسليم) أي أن اللبس لو كان بعد
 التيمم فوجد بعده الماء لا يجوز المسح على الخلف بل يجب الغسل (قوله ومعدور) أي وظهر معدور فهو على
 تقدير مضاف (قوله فانه الخ) الصمير للمعدور وهذا بيان لوجه كون طهره ناقصا أنه لا يخلو ما أن يكون
 العذر منقطع وقت الوضوء واللبس معا او موجودا فيهما او منقطع طهارة وقت الوضوء موجودا وقت اللبس او بالعكس
 ففي رابعة في الاول حكمه كالاصحاء لوجود اللبس على طهارة كاملة فخرج سرية الحدث للقدمين وفي الثلاثة
 الباقية يمسح في الوقت فقط فاذا خرج نزع وغسل كما في البحر لكن ما ذكره من نقصان طهارة التيمم والمعدور تتبع
 فيه الزياحي قال في النهر وعورض بأنه لا نقص فيه ما مابق بشرطهما واتمام يمسح التيمم بعد رؤية الماء والمعدور
 بعد الوقت لظهور الحدث السابق حينئذ على القدم والمسح انما يزيل ما حل بالمسح لا بالقدم ولذا جازنا
 لدى العذر المسح في الوقت كما توضع الحدث غير الذي اتى به اذا كان السيلان مقارنا للوضوء واللبس (قوله
 عند الحدث) متعلق بقوله تام فيعتبر كون الطهر تاما وقت نزول الحدث لأن الخلف يمنع سرية الحدث الى القدم
 فيعتبر تمام الطهر وقت المنع لا وقت اللبس خلافا للشافعي (قوله جاز أن يمسح) لوجود الشرط وهو كونهما
 لمبوسين على طهر تام وقت الحدث ومثله ما لو غسل رجله ثم تحفف ثم تم الوضوء او غسل رجلا خفقهما
 ثم الاخرى كذلك كما في البحر بخلاف ما لو توضع ثم أحدث قبل وصول الرجل الى قدم الخلف فانه لا يمسح كما ذكره
 الشافعية وهو ظاهر (قوله يوما وليلة) العامل فيهما الضمير في قوله وهو جاز لعوده على المسح او المسح في قوله
 شرط مسحه أفاده ط (قوله وابتداء المدة) قدروا ليقدر أن من في كلام المصنف ابتداءية وأن الجار والمجرور خبر
 مبتدأ محذوف هو ذلك المقدّر ط (قوله من وقت الحدث) أي لا من وقت المسح الاول كما هو رواية عن أحمد
 ولا من وقت اللبس كما حكى عن الحسن البصري وعامة في البحر وذكر الرمي أن صريح كلام البحر أن المدة تعتبر

(والمغسلين) بسكون النون
 ما جعل على اسفله جلدة (والمجلدين)
 مرة ولو امرأه او خنثى (لمبوسين)
 على طهر) فلو أحدث ومسح
 بخفيه اولم يمسح فليس موقه
 لا يمسح عليه (تام) خرج الناقص
 حقيقة كلفعة او معنى كسليم ومعدور
 فانه يمسح في الوقت فقط الا اذا
 توضع ولمس على الانقطاع
 فكما الصحيح (عند الحدث) فلو
 تحفف المحدث ثم خاض الماء
 فابتل قدماه ثم تم وضوءه ثم
 أحدث جاز أن يمسح (يوما وليلة)
 لتيمم وثلاثة ايام وليلتين (المسافر)
 وابتداء المدة (من وقت الحدث)

من أول وقت الحدث لا من آخره كما هو عند الشافعية وما قلنا أولى لأنه وقت عمل الخف ولم أر من ذكر فيه خلافا
عندنا اه عليه فلو كان حديثه بالنوم فابتداء المدة من أول ما نام لا من حين الاستيقاظ حتى لو نام أوجن
أو أغشى عليه مدة بطل مسحه (قوله ستا) صورته لبس الخف على طهارة ثم أحدث وقت الاسفار ثم توضأ
ومسح وصلى قبيل الشمس ثم صلى الصبح في اليوم الثاني عقب الفجر ح وقد يصلي سبعا على الاختلاف بجر
أى الاختلاف بين الامام وصاحبه بأن أحدث فيما بين المثلين ثم صلى الظهيرة في اليوم الاول على قول الامام
بعد المثل والعصر أيضا بعد المثلين وفي اليوم الثاني صلى الظهيرة قبل المثل (قوله فلما تشهد أحدث) فإنه لا يمكنه
صلاة الصبح في اليوم الثاني لبطولها بانه قضاء مدة المسح في القعدة كما سيأتى في الاثنى عشرية (قوله لا على
عمامة الخ) العمامة معروفة وتسمى الشاش في زماننا والقلنسوة يفتح القاف واللام والواو وسكون النون
وضم السين في آخرها هاء النايث ما يلبس على الرأس ويتعمم فوقه والبرقع بضم الباء الموحدة وسكون الراء
وضم القاف وفتحها آخرها عين مهملة ما يلبس على الوجه فيه خرقان للعنين والقفاز بضم القاف وتشديد الفاء
بألף ثم زى شئ بلبس على اليدين يحشى بقطن ويزر على الساعدين اه ح (قوله لعدم الحرج) علة لقوله
لا يجوز وايضا ما ورد في ذلك شاذ لا يزا به على الكتاب العزيز الا أمر بالغسل ومسح الرأس بخلاف ما ورد في الخف
وقال الامام محمد في موطنه بلغنا أن المسح على العمامة كان ثم ترك كما في الحلية (قوله عملا) أى فرضه من جهة
العمل لا الاعتقاد وهو على قسمي الواجب كما قد منا تقريره في الوضوء وسجيء (قوله قد زلث اصابع) أشار
الى أن الاصابع غير شرط وانما الشرط قدرها شربلية فلو أصاب موضع المسح ماء ومطر قدر ثلاث اصابع جاز
وكذا لو مشى في حشيش مبتل بالطر وكذا بالطل في الاصح وقيل لا يجوز لانه نفس دابة في البحر يجذب الهوا
بحر (قوله اصغرها) بدل من الاصابع ط او نعت وأفرده لان الغالب في افعال التفضيل المضاف الى معرفة
عدم المطابقة فافهم (قوله طاولا وعرضا) كذا في شرح المنية أى فرضه قدر طول الثلاث اصابع وعرضها
قال في البحر عن البدائع ولو مسح ثلاث اصابع منصوبة غير موضوعة ولا ممدودة لا يجوز بل خلاف بين اصحابنا
(قوله من كل رجل) أى فرضه هذا المقدار ثمان من كل رجل على حدة قال في الدرر حتى لو مسح على إحدى
رجليه مقدار اصبعين وعلى الاخرى مقدار خمس اصابع لم يجز (قوله لا من الخف) لما تقدم انه لو واسعا
فسح على الزائد ولم يقدم قدمه اليه لم يجز ولما أتى من قوله ولو قطع قدمه الخ (قوله فنعوا الخ) شروع
في التفرع على ما قبله من القيود (قوله مد الاصبع) أى جرها على الخف حتى يبلغ مقدار ثلاث اصابع
وظاهره ولو مسح بقية البله لانه انصير مستعملة تأمل وفي الحلية وكذا الاصبعان بخلاف ما لو مسح بالاجهام
والسبابة مفتوحتين مع ما بينهما من الكف او مسح بأصبع واحدة ثلاث مرات في ثلاثة مواضع وأخذ لكل
مرة ماء فيجوز لانه بمنزلة ثلاث اصابع وكذا لو مسح بجوانبها الأربع في الصحيح والظاهر تقييده بوقوعه في أربعة
مواضع اه (قوله لم يميز إلا أن يتل الخ) كذا في المنية قال الزاهدى قلت او كانت تنزل البله اليها عند المدة
اه وهذا هو المراد بكونه متقاطرا حلية فافاد أن الشرط اما الابتلال المذكور أو التقاطر قال في شرح
المنية لان البله تصير مستعملة أو لا بمجرد الاصابة فتصير مستعملة ثانيا في الفرض بخلاف ما اذا كان متقاطرا
لان التي مسح بها ثانيا غير الاولى وبخلاف اقامة السنة فيما اذا وضع الاصابع ثم مدها ولم يكن متقاطرا لان النفل
يغفر فيه ما لا يغفر في الفرض وهو تابع له فيؤدي يلبته تبعاضرة عدم شرعية التكرار وتامه فيه (قوله
ثم قال الخ) قد علمت أن الشرط احدا من فلامناقة بين النقلين لان المدا على عدم المسح يلبه مستعملة
(قوله والا لا) صحح في الخلاصة الجواز مطلقا والتفصيل أولى كما في الحلية والبحر (قوله من ظهره) أى
القدم وقيده لانه محل المسح فلا اعتبار بما يقى من العقب ط (قوله والا غسل) أى غسل المقطوعة والصحفة
ايضا ثلاثا بزم الجمع بين الغسل والمسح (قوله من كعبه) أى من المفصل لوجوب غسله كما في المنية في غسل الرجل
الاخرى ولا يمسح (قوله رجل واحدة) بأن كانت الاخرى مقطوعة من فوق الكعب (قوله مسحها)
اعدم الجمع (قوله خف مغصوب) المراد به المستعمل على وجه محترم سواء كان غصبا او سرقة او اختلاسا
ط (قوله رجل مغصوبه) اطلاق الغصب على ذلك مساهلة وصورته استحق قطع رجله لسرقة او قصاص
فهرب وصار يتوضأ عليها ط (قوله والخرق) بضم الخاء الموضع ولا يصح هنا الفتح لانه مصدر ولا يلائمه

فقد يمسح المقيم ستا وقد لا يتكبر
الامن أربع كن توضأ ويخفف قبل
الفجر فلما طلع صلى فلما تشهد
أحدث (لا) يجوز (على عمامة
وقلنسوة وبرقع وقفازين) لعدم
الحرج (وفرضه) عملا (قدر
ثلاث اصابع اليد) اصغرها طاولا
وعرضا من كل رجل لا من الخف
فنعوا فيه مد الاصبع فلو مسح
برؤس أصابعه وجانى اصولها
لم يجز الا أن يتل من الخف عند
الوضع قدر الفرض قاله المصنف
ثم قال وفي الذخيرة ان الماء
متقاطرا جاز والا لا ولو قطع قدمه
ان بقي من ظهره قدر الفرض مسح
والا غسل كن قطع من كعبه ولو لم
رجل واحدة مسحها وجاز مسح
خف مغصوب خلافا للعناية كما
جاز غسل رجل مغصوبه اجماعا
(والخرق الكبير)

الوصف الكبير ثم رأيت طنبه على ذلك ايضا فافهم ثم المراد به ما كان تحت الكعب فالخرق فوقه لا يمنع لان الزائد على الكعب لا عبرة به زيلعي (قوله بموحدة او مثلثة) اى يجوز قراءة الكبير بالباء الموحدة اى التى لها نقطة واحدة ويجوز أن يقرأ الكثير بالثاء المثلثة التى لها ثلاث نقط وهذا بالنظر الى اصل الرواية والسماع والا فالرسوم فى المتن الاول وفى التهرود وغيره عن شيخ الاسلام خواهر زاده انه الاصح لان الكم المنفصل تستعمل فيه الكثرة والقلة وفى المتصل الكبير والصغر ولا شك أن الخلف كم متصل وفى المغرب الكثرة خلاف القلة وتجعل عبارة عن السعة ومنه قواهم الخرق الكثير ومقاده استعمال الكثرة فى المتصل وكان الكثير الشايع هو الاول (قوله وهو قدر ثلاث اصابع) يعنى طولا وعرضا بأن سقطت جلدة مقدار طول ثلاث اصابع وعرضها كذا فى حاشية يعقوب باشا على صدر التريفة فليحفظ (قوله اصابع القدم الاصاغر) صححه فى الهداية وغيرها واعتبر الاصاغر للاختياط وروى عن الامام اعتبار اصابع اليد بجر وأطلق الاصابع لان فى اعتبارها مضغومة او مفترجة اختلافا فهستافى (قوله بكالها) هو الصحيح خلافا لما رجحه السرخسى من المنع بظهور الانامل وحدها شرح المنية والانامل رؤس الاصابع وهو صادق بما اذا كانت الاصابع تخرج منه بتمامها لكن لا يباع هو قدرها طولا وعرضا (قوله بأصابع مائثة) اى بأصابع شخص غيره مماثل له فى القدم صغرا وكبرا والقييد بالمائثة أفاده فى التهرود ورد على الجبر اختياره القول باعتبار اصابع نفسه لوقائمه على القول باعتبار اصابع غيره لتفاوتها فى الصغرو والكبر بأن تنقسم الزيلعي الاول يفيد أن عليه الخول وبأنه بعد اعتبار المائثة لا تفاوت وبأن الاعتبار بالموجود أولى وأفاد ح أن ما فى التهرود يرجع بعد التأمل الى ما فى البحر (قوله فيصح عليه) اى على الخلف الاخر أو الجرموق لان العبرة بالا على حيث لم تتقرر الوظيفة على الاسفل (قوله وهذا) اى التقدير بالثلاث الاصاغر (قوله فلو علم الخ) تفريع على القيود الثلاثة على سبيل الترتيب (قوله اعتبر الثلاث) اى التى وقعت فى مقابلة الخرق لان كل اصبع اصل فى موضعها فلا تعتبر بغيرها حتى لو انكسرت الابهام مع جارتها وهما قدر ثلاث اصابع من اصغرها يجوز المسح وان كان مع جارتها لا يجوز اه زيلعي ودرر وغيرهما وصححه فى التمهة كما فى البحر (قوله ولوعليه) اى العقب اعتبر بدوى أو ظهورا اكثره كذا ذكره قاضى خان وغيره وكذا لو كان الخرق تحت القدم اعتبر اكثره كما فى الاختيار وقوله الزيلعي عن الغاية بلفظ قليل قال فى البحر وظاهر الفتح اختيار اعتبار ثلاث اصابع مطلقا وهو ظاهر المتون كما لا يخفى حتى فى العقب وهو اختيار السرخسى والقدم من الرجل ما يبطأ عليه الانسان من الرسغ الى ماذون ذلك وهى مؤشاة والعقب بكسر الفاف مؤخر القدم اه (قوله عند المشى) اى عند رفع القدم كما فى شرح المنية الصغرى سواء كان لا يرى عند الوضع على الارض ايضا ويرى عند الوضع فقط وأما بالعكس فهم ما فيمنع أفاده ح وانما اعتبر حال المشى لاحال الوضع لان الخلف للمشى يلبس درر (قوله كما لو انفتقت الظهارة الخ) بأن كان فى داخلها بطانة من جلده او خرقه مخروزة بالخلف فانه لا يمنع زيلعي وقد سنه (قوله وتجمع الخروق الخ) اختار فى الفتح جملنا عدم الجمع وقواه تلذذه فى الحلية بموافقة لما روى عن ابي يوسف من عدم الجمع مطلقا واستظهره فى البحر لكن ذكر قبله أن الجمع هو المشهور فى المذهب وقال فى التهرود اطلاق عامة المتون والشروح عليه مؤذن بترجيحه (قوله لافيهما) اى لو كان فى كل واحد من الخفين خرق غير مانعة لكن اذا جمعتهما تكون مثل القدر المانع لا تمنع وصبغ المسح اه ح (قوله بشرط الخ) متعلق بصحة المسح التى تضمنها قوله لافيهما كما قرئناه أفاده ح وهذا الشرط استظهار من صاحب الحلية ونقل عبارته فى البحر وأقره عليه وظهور وجهه جزم به الشارح (قوله فرضه) اى فرض المسح وهو قدر ثلاثة اصابع (قوله على الخلف نفسه) لان المسح انما يجب عليه لاعلى الرجل ولا ينافيه ما قدمه من قوله من كل رجل لامن الخلف لان معناه انه لا بد أن يقع المسح بالثلاث على المحل الشاغل للرجل من الخلف لاعلى المحل الخالى عن الرجل الزائد عليها (قوله المسح الحالى) اى الذى يراد وقوعه حالا والاستقبال اى الذى يراد ابقاعه فيما بعد الرمن الحاضر ط (قوله كما ينقض الماضى) بأن عرض بعد المسح (قوله ومن) اى فى التيمم فى قوله كل مانع منع وجوده التيمم ينقض وجوده التيمم (قوله أن ناقض التيمم) اى ما يطله (قوله يمنع ويرفع) اى يمنع وقوعه فى الحال او الاستقبال ويرفع الواقع قبله فالرفع يقتضى الوجود بخلاف المنع وحاصل المعنى أن مبطل التيمم مثل الخرق المبطل للمسح فى انه

بموحدة او مثلثة (وهو قدر ثلاث اصابع القدم الاصاغر) بكالها ومطوعها يعتبر بأصابع مماثلة (يعني) الا أن يكون فوقه خف اخر أو جرموق فيصح عليه وهذا الخرق على غير اصابعه وعقبه ويرى ما تحتها فلو عليها اعتبر الثلاث ولو كبرا ولو عليه اعتبر بدوى اكثره ولو لم ير القدر المانع عند المشى لصلابته لم يمنع وان كثر كالو انفتقت الظهارة دون البطانة (وتجمع الخروق فى خف) واحد (لافيهما) بشرط أن يقع فرضه على الخلف نفسه لاعلى ما ظهر من خرق بسير (وأقل) بخرق يجمع يمنع) المسح الحالى والاستقبال كما ينقض الماضى فهستافى قلت ومن أن ناقض التيمم يمنع ويرفع

هو المسح لا التيمم كما مر عن الكافي وعيون المذاهب والجوامع والمحيط وبه صرح الزيلعي وقاضي خان
والتهستاني عن الخلاصة وكذا في التاترخانية والولوالجية والسراج عن المشكل وكذا في مختارات النوازل
لصاحب الهداية وبه صرح ايضا في المعراج والحاوي القدسي بزيادة جعله كالجبيرة وعليه مبنى في الامداد وقد
قال العلامة قاسم لاعتبار بآبحاث شيخنا يعني ابن الهمام اذا خالفت المتقول فافهم (قوله للضرورة) على عدم
النقض المتهوم من قوله ان لم ينحس (قوله فيستوعبه) أى على ما هو الاولى او أكثر وهذا التاميم اذا كان مبنى
الجبيرة يصدق عليه اه فتح وأجاب في الجبر بأن مفاد ما في المعراج الاستيعاب وانه ملحق بالجبائر لا جبيرة
حقيقة اه أى فالمراد بتشبيهه بالجبيرة في الاستيعاب لمنع كونه مسح خف لانه جبيرة حقيقة ليجوز مسح أكثره
(قوله مضي في الاصح) كذا في الخاتمة معللا بأنه لا فائدة في النزاع لانه للفعل اه وعلى هذا فالمستغنى من
النقض بعض المذاهب سالتان وهما اذا خاف البرد أو كان في الصلاة ولا ماء كما السراج (قوله وهو الاشبه)
قوله الزيلعي واستظيره في الفتح بأن عدم الماء لا يصلح مانعا للسراية لحدث بعد تمام المدة فيتميم للرجلين بل لكل
لان الحدث لا يتجزأ كمن غسل ابتداء الاعضاء الارجلية وفي الماء فيتميم للحدث القائم به فانه على حاله ما لم يتم
الكل ونما فيه وهو بتحقيق حسن قترع عليه في الفتح ما قاله في المسألة الاولى لكن علت الفرق بينهما وهو انه
يلزم عليه صحة التيمم في الرضوء خوفا من البرد أما هنا فانه لتفقد الماء وهو جائز بخلافه هنا (قوله غسل المتوفى
رجليه لا غير) ينبغي أن يستحب غسل الباقي أيضا مراعاة للولاء المستحب وخروج من خلاف مالك كما قاله
سيدى عبد الغنى وسبقه الى هذا في العقوبة ثم رأيت في الدر المنثور عن الخلاصة مصرحا بأن الاولى
اعادته (قوله لحاول الحدث السابق) اورد أنه لا حدث موجود حتى يسرى لان الحدث السابق خل
بالخف وبالمسح قد زال فلا يعود الاجزاء نجس ونحوه واجب يجوز أن يعتبر الشارع ارتفاعه بجميع الخف
متبدا بآدمه منه نهر (قوله فيتميم) مبنى على ما قدمنا من الفتح وعلت ما فيه على أن الشارع مشى أولا
على خلافه حيث ألحقه بالجبيرة (قوله من الخف الثرى) أى الذى اعتبره الشارع لازما بحيث لا يجوز
المسح على انقص منه وهو السار لكعين فقط قال ابن الكمال فالساق خارج عن حد الخف المعبر في هذا الباب
خروج القدم اليه خروج عن الخف (قوله وكذا اخراجه) تصرح بمافهم من الخروج بالاولى لان
في الاخراج خروج جامع زيادة وهى القصد (قوله في الاصح) صححه في الهداية وغيرها وبه جزم في الكثر
والمتقى وعن محمد بن اقل من قدر محل الفرض نقض والا لا وعليه أكثر المشايخ كافي ومعراج وصححه
في النصاب بحر (قوله اعتبار الاكثر) أى تنزيلا منزلة الكل (قوله وما روى) أى عن ابي حنيفة
(قوله بزوال عقبه) أى خروجه من الخف الى الساق والمراد أكثر العقب كما صرح به في النية والجز
غيرهما وعللوا به أنه حينئذ لا يمكن معه متابعة المشى المعتاد واختاره في البدائع والفتح والخلية والبحر ومضى
عليه في الوقاية والنقاية (قوله فمقد الخ) أى فلا ينافى قوله ولا عبرة بخروج عقبه لان المراد خروجه بنفسه
بلا قصد والمراد من المروى الاخراج (قوله او غيرها) لعل المراد به ما اذا كان غير واسع كمن اخرج
غيره او هو في نومه (قوله فلا ينقض بالاجماع) والواقع الناس في الحرج البين نهاية (قوله وكذا
القهستاني) أى وكذا يعلم من القهستاني معزى بالنهاية ايضا (قوله لكن باختصار) نص عبارته هذا
كأنه اذا بدله أن ينزع الخف فيتركه بنيته وأما اذا زال لسعة او غيرها فلا ينقض بالاجماع كفى النهاية (قوله انه)
اى القهستاني تخرق الاجماع أى بسبب اختصاره ط اى لانه يؤهم النقض بمجرد التحريك بنيته مع انه لا نقض
ما لم يخرج العقب ارا أكثره الى الساق بنيته وأما ارجاع الضمير في انه الى القول بالنقض بخروج العقب من غيرنية
فلا يناسبه التعبير بالزعم لانه موافق لقول الشارح فلا ينقض بالاجماع ويلزمه التكرار أيضا وظاهر كلام
الشارح في شرحه على المتقى ان الضمير راجع الى ما روى وعليه فقوله حتى زعم بعضهم غاية لقوله فمقد وعبارته
في شرح المتقى هكذا حتى زعم بعضهم انه تخرق الاجماع وليس كذلك بل هو من الحسن والاحتياط طبع كان
اذ ملخصه أن خروج أكثر القدم ناقض كاخراجه واخراج أكثر العقب ناقض لا خروجه فهو على القول به ناقض
آخر قدبر اه أى لان القول بالنقض بأكثر العقب يلزم منه القول بالنقض بأكثر القدم (قوله لودخل الماء
خفه) في بعض النسخ أدخل ولا فرق بينهما في الحكم كما أفاده ح وقد مرنا (قوله وصححه غير واحد) كما صاحب

للضرورة فيصير كالجبيرة
فيستوعبه بالمسح ولا يتوقت
ولذا قال الوقت المدة وهو في صلاة
ولا ماء مضي في الاصح وقيل نقض
ويتميم وهو الاشبه (وبعدهما)
اى النزاع والمضى (غسل المتوفى
رجليه لا غير) لحاول الحدث
السابق قدمه الامانع كبر فيتميم
حينئذ (وخروج أكثر قدميه) من
انكاف الثرى وكذا اخراجه
(نزع) في الاصح اعتبار الاكثر
ولا عبرة بخروج عقبه ودخوله
وما روى من النقض بزوال عقبه
محمدا اذا كان بنيت نزع الخف أما
اذا لم يكن أى زوال عقبه بنيته بل
لسعة او غيرها فلا ينقض بالاجماع
كما لم من البرجندى معزى بالنهاية
وكذا القهستاني لكن باختصار
حتى زعم بعضهم انه خرق الاجماع
قنبه (وينقض) ايضا (بغسل
أكثر الرجل فيه) لودخل الماء
خفه وصححه غير واحد

الذخيرة والظهيرية وقد منع الزهبي انه المنصوص عليه في عامة الكتب وعليه منى في نور الأيضاح
 وشرح المنية (قوله وهو الاظهر) ضعيف تبع فيه البحر وقد مناره اول الباب ح ونص في الشر بلاية
 ايضاعلى ضعفه وما قيل من انه مختار أصحاب المتون لانهم لم يذكروا في النواقض فيه نظرا لان المتون لا يذكروا
 فيها الاصل المذهب وهذه المسألة من مخارج المشايخ واحتمال كونها من اختلاف الرواية لا يكتفى
 في جعلها من مسائل المتون نعم اختار في الفتح هذا القول لما ذكره الشارح من التعليل وتبعه تلميذه ابن امير حاج
 في الحلية وقواه بأنه نظير لما دل على يد تحت البحر موقين ومسح على الخفين فانه لا يجوز لوقوع المسح في غير محل
 الحدث (قوله في غسلهما نائيا) تفرع على القول الثاني ويان لثمة الخلاف وقد علمت اختيار صاحب الفتح
 لهذا القول لكن وافق القول الاول بعدم لزوم الغسل نائيا وظاهره في الحلية لانه عند انقضاء المدة والنزع
 يعمل الحدث السابق عمله فيحتاج الى مزيل لان الغسل السابق لا يعمل في حدث طارئ بعده واجيب بأن
 الغسل السابق وجد بعد حدث حقيقة لكنه انما لم يعمل للمانع وهو الخلف فاذا زال المانع ظهر عمله الآن
 تأمل (تنبيه) تظهر الثمرة ايضا في انه اذا قوض ثم غسل رجله الى الكعبين داخل الخفين ولم ينزعهما تحسب له مدة
 المسح من اقل حدث بعد هذا الموضوع على القول الاول وأما على الثاني فتحسب له من اقل حدث بعد الموضوع
 الاول (قوله كما مر) اى أن هذا الغسل حيث لم يقع معتبرا كان لغوا بمنزلة العدم فصار نظيره ما تقدم من انه
 اذا لم يغسل ونزع او مضت المدة غسل رجله لا غير أو أن المراد بغسلهما ان لم يحسب ذهاب رجله من رد كما مر فافهم
 (قوله وبقي من نواقضه الخرق الخ) قد علم ذلك من كلامه سابقا حيث قال في الخرق كما يتقضى الماضوى وقال
 في المعذور فانه يسح في الوقت فقط لكن هذا مستلزم ادخلنا اعدادا كرها في محلها لتسهيل ضبط النواقض
 وأنها بلغت ستة فافهم نعم اورده سيدى عبد الغنى أن خروج الوقت للمعذور ناقض لوضوئه كله لا لمسحه فقط
 فهو داخل في ناقض الوضوء وقد من أن مسألة المعذور رباعية فلا تغفل (تمه) في التارخانية عن الامالى فيمن
 احدث وعلى بعض اعضاء وضوئه جبار قوضا ومسحها ثم تحققت ثم برئ لزمه غسل قدميه ولو لم يحدث بعد لبس
 الخلف حتى برئ وأتى الجبار وغسل موضعها ثم احدث فانه يتوضأ ويسح على الخفين اه اى لانه في الاولى
 ظهر حكم الحدث السابق فلم يكن لا لبس الخلف على طهارة بخلاف الثانية وينبغي عنه هذا من النواقض قصير
 سبعة (قوله مسح مقيم) قيد بمسحه لا الاحتراز عما اذا سافر المقيم قبل المسح فانه معلوم بالاولى بل للتنبيه
 على خلاف الشافعى (قوله بعد حدثه) بخلاف ما لو مسح اتجدد الوضوء فانه لا خلاف فيه (قوله فساد) فساد
 بأن جاوز العمران حريده الله نهر وفيه مسألة تنبيهية فراجع (قوله فلو بعده) اى بعد التمام نزع وتوضأ ان كان
 محدثا ولا يغسل رجله فقط ط (قوله مسح ثلاثا) اى تسعة مدة السفر لان الحكم الموقت يعتبر فيه آخر الوقت
 ملتقى وشرحه (قوله قرحة) بمعنى الجراحة قال في القاموس وقدر ادبها ما يخرج من البدن من شرور
 وفي القاموس الفم والفتح نهر (قوله وموضع) بالجر عطف على قرحة ط (قوله كعصابة جراحة)
 العصابة بالكسر ما يعصب به وكأنه خص القرحة بالمعنى الثاني أو أراد يجر قتها ما يوضع عليها كاللثة فلا تكرار
 افاده ط (قوله ولو برأسه) خصه بالذكر لما في المبتنى انه لا يجب المسح لانه بدل عن الغسل ولا بد له اه
 والصواب خلافه لان المسح على الرأس اصل بنفسه لا بدل غير انه ان بقى من الرأس ما يجوز المسح عليه مسح عليه
 والافعل العصابة كما في البدائع افاده في البحر اقول قوله والصواب خلافه يفيد أن كلام المبتنى خطأ اى بناء
 على ما فهمه من معنى البدلية وهو بعيد والظاهر أن معنى قول المبتنى لانه بدل الخ أن المسح على الجبهة بدل
 عن الغسل واذا وجب مسح الجبهة على الرأس الذى وظفته المسح لزم أن يسكون المسح على الجبهة بدلا عن
 المسح لاعتنا الغسل والمسح لا بد له فلما نسب حينئذ قول النهران ما في البدائع يفيد ترجيح الوجوب وهو الذى
 ينبغي التعويل عليه اه اى بناء على منع قوله المسح بدل عن الغسل وقد اوضح منع البدلية في البحر فراجع
 (قوله فيكون فرضا) اى حيث لم يضرب كإسبائى (قوله يعنى علميا) دفع لما يقتضيه ظاهرا تشبيهه لان الغسل
 فرض قلبي والفرض العملى ما يفوت الجواز بغيره كسح ربيع الرأس وهو اقوى نوعى الواجب فهو فرض من
 جهة العمل ويلزم على تركه ما يلزم على تركه الفرض من الفساد لا من جهة العلم والاعتقاد فلا يكفر بمجرد كماله
 بمجرد الفرض القلبي بخلاف النوع الآخر من الواجب كقراءة الفاتحة فانه لا يلزم من تركه الفساد ولا من

(وقيل لا) يتقضى وان بلغ الماء
 الركبة (وهو الاظهر) كما في البحر عن
 السراج لان استنار القدم بانكف
 يمنع سريانه الحدث الى الرجل فلا
 يقع هذا غسل معتبرا فلا يوجب
 بطلان المسح نهر في غسلهما نائيا
 بعد المدة او النزع كما مر وبقي من
 نواقضه الخرق وخروج الوقت
 للمعذور (مسح مقيم) بعد حدثه
 (فسافر قبل تمام يوم وابله)
 فلو بعده نزع (مسح ثلاثا ولو أقام
 مسافر بعد مضى مدة مقيم نزع
 والانتها) لانه صار مقما (وحكم
 مسح بجميرة) هى عيدان يحترق بها
 الكسر (وخرفة قرحة وموضع
 فصد) وكى (وشح ذلك) كعصابة
 جراحة ولو برأسه (كغسل لما
 تحتها) فيكون فرضا يعنى علميا

مطلب
 الفرق بين الفرض العملى
 والقلبي والواجب

بحروده الاكفار (قوله لنموته بخفي) وهو ما رواه ابن ماجه عن علي رضي الله عنه قال انكسرت احدى
 زندي فمات رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمرني أن امسح على الجبائر وهو ضعيف ويتقوى بعدة طرقه
 وبكتي ما مسح عن ابن عمر رضي الله عنهما ما الله مسح على العصاة لأنه كالمرفوع لان الابدال لا تنصب بالآي
 بحر (قوله واليه رجع الامام الخ) اعلم أن صاحب الجمع ذكر في شرحه انه مستحب عنده واجب عندهما وقيل
 واجب عنده فرض عندهما وقيل الوجوب متفق عليه وهذا أصح وعليه الفتوى اه وفي المحيط ولا يجوز
 تركه ولا الصلاة بدونه عندهما والخبر انه مستحب واجب لا فرض فيجوز الصلاة بدونه وكذا صححه في التحرير
 والغاية والتجسس وغيرها ولا يخفى أن شرح ذلك انه فرض اي على عندهما واجب عنده فقد انفق الامام
 وصاحبه على الوجوب بمعنى عدم جواز الترتل لكن عندهما بفوت الجواز بفوته فلا تصح الصلاة بدونه ايضا
 وعنده يأثم بتركه فقط مع صحة الصلاة بدونه ووجوب اعادتها فهو أراد الوجوب الادنى وهما اراد الوجوب
 الاعلى وبدل عليه ما في الخلاصة ان ابا حنيفة رجع الى قولهما بعدم جواز الترتل فقيد بعدم جواز الترتل لانه
 لم يرجع الى قولهما بعدم صحة الصلاة بتركه ايضا فلا ينافي ما مر من تصحيح انه واجب عنده لا فرض وعليه فقوله
 في شرح الجمع وقيل الوجوب متفق عليه معناه عدم جواز الترتل لرجوع الامام عن الاستحباب اليه فليس
 المراد به الاتفاق على الوجوب بمعنى واحده هذا ما ظهر لي ثم رأيت نوح انفسدى قتله عن العلامة قاسم في
 حواشيه على شرح الجمع بقوله معنى الوجوب تختلف فعنده يصح الوضوء بدونه وعندهما هو فرض على يفوت
 الجواز بفوته اه والله الحمد فاعلم هذا البحر الفريد قد خفي على الشارح والمصنف في المنع وصاحب البحر
 والنهر وغيرهم فافهم هذا وقد رجع في الفتح قول الامام بأنه غاية ما يفيد الوارد في المسح عليه افعدم الفساد بتركه
 أقعد بالاصول اه لكن قال تلميذه العلامة قاسم في حواشيه ان قوله أقعد بالاصول وقولهما أحوط وقال
 في العيون الفتوى على قولهما اه (قوله وقد مناه الخ) جواب عما في المحيط وغيره من تصحيح انه واجب
 عنده لا فرض حتى تجوز الصلاة بدونه أي أن هذا التصحيح لا يعارض لفظ الفتوى لانه اقوى وهذا مبنى على
 ما فهمت به الغيرة من اتحاد معنى الوجوب في عبارة شرح الجمع وان المراد به الفرض العملي عند السك
 وقد عاث خلافة وانه لا تعارض بين كلامهم (قوله ثم انه) اي مسح الجبيرة وثم للترائي في الذكر (قوله
 ذكر منها) افاد أنها أكثر وهو كذلك (قوله فلا يتوقت) اي بوقت معين والافهو موقت بالبر بحر
 (قوله حتى يؤتم الاضحاء) لانه ليس بنى عذر ط ولم يظهر لي وجه هذا التفريع هنا ثم رأيت في خزائن
 الاسرار ذكر التفريع بعد قوله الاتي لا مسح خفها بل خفيه بقوله لان طهارته كاملة حتى يؤتم الاضحاء اه
 وهو ظاهر لان عدم الجمع بين مسح الجبيرة ومسح الخف مبنى على أن مسحها كالغسل كانه ذكره (قوله ولو
 بدلهما الخ) هذان الوجهان زادهما الشارح على الثلاثة عشر المذكورة في المتن (قوله لم يجب) وعن
 الثاني انه يجب المسح على العصاة السابقة نهر (قوله لا مسح خفها الخ) اي لا يجمع مسح جبيرة رجل
 مع مسح خف الاخرى الصحيحة لان مسح الجبيرة حيث كان كالغسل يلزم معه الجمع بين الغسل والمسح بل لابد
 من تخفيف الجبيرة ايضا للمسح على الخفين لكن لو لم يقدر على مسح الجبيرة له المسح على خف الصبيحة صرح
 به في التاترخانية أي لانه كذا هب احدي الرجلين (قوله بلا وضوء وغسل) بضم الغين بقرينة الوضوء وهذا
 هو الثالث ولا يتكرر مع قوله الاتي والحدث والجنب الخ لان هذا فيما اذا شتهها على الحدث والجنابة
 وذلك فيما اذا حدث أو أجنب بعد شتهها افاده ح (قوله ويترك المسح كالغسل) اي يترك المسح على
 الجبيرة كما يترك الغسل لما تمتعوا وهذا هو الرابع ح (قوله ان ضر) المراد الضرر المعبر لا مطلقه لان العمل
 لا يتلو عن ادنى ضرر وذلك لا يبيح الترتل ط عن شرح الجمع (قوله والا لا يترك) اي على الصحيح المفتى به
 كما مر (قوله وهو الخ) هذا الخامس (قوله عن مسح نفس الموضع) اي وعن غسله وانما تركه لان العجز
 عن المسح يستلزم العجز عن الغسل ح (قوله ولو لم يمسح حارة) نص عليه في شرح الجامع اقتضاني خان
 واقتصر عليه في الفتح وقيد بالتقديرة عليه وفي السراج انه لا يجب والظاهر الاول بحر (قوله نحو مقتضه الخ)
 قال في البحر ولا فرق بين الجراحة وغيرها كالكي والكسر لان الضرورة تشمل الكل (قوله على كل عصاة)
 اي على كل فرد من أفرادها سواء كانت عصاة تحتها جراحة وهي بقدرها وزائدة عليها كعصاة المقتصد ولم يكن

لبنونه بنى وهذا قوله ما واليه
 رجع الامام خلاصة وعليه الفتوى
 شرح جمع وقد مناه أن لفظ الفتوى
 أكد في التصحيح من المنه والادس
 والتصحيح ثم انه يتخالف مسح الخف
 من وجوه ذكر منها ثلاثة عشر
 فقال (فلا يتوقت) لانه كالغسل
 حتى يؤتم الاضحاء ولو بدلهما باخرى
 او سدت العلي لم يجب اعادة
 المسح بل يندب (ويجمع) مسح
 جبيرة رجل (معه) اي مع غسل
 الاخرى لا مسح خفها بل خفيه
 (ويجوز) اي يصح مسحها (ولو
 شدت بلا وضوء) وغسل دفعها
 للبرج (ويترك) المسح كالغسل
 (ان ضر والا لا) يترك (وهو) اي
 مسحها (مشرط بالجزع عن مسح)
 نفس (الموضع) فان قدر عليه
 فلا مسح عليها والمحصل لزوم
 غسل المحل ولو لم يمسح حارة فان ضر
 مسحه فان ضر مسحها فان ضر
 سقط أصلا (ويصح) نحو (مقتصد
 ويرجع على كل عصاة)

تحتها جراحة أصلا بل كسر أو كى وهذا معنى قول الأكثر كان تحتها جراحة أولا لكن إذا كانت زائدة على قدر
الجراحة فإن ضرره الحالى والفعل مسخ الكل تبعاً والافلا بل يغسل ما حول الجراحة ويمسح عليها لا على الخرقه
مالم يضره مسخها فيمسح على الخرقه اتى عليها ويغسل حوايلها وما تحت الخرقه الزائدة لأن الثابت بالضرورة
يتقدر بقدرها كما أوضحه في البحر عن الخيط والفتح ويحتمل أن يكون مراد المصنف أن المسح يجب على كل
العصابة ولا يكتفى على أكثرها لكن شافيه أنه سيصرح بأنه لا يشترط الاستيعاب في الأصح فيتناقض كلامه
وأنه كان الأولى حينئذ تعريف العصابة لأن الغالب في كل عند عدم القرينة أنم إذا دخلت على منكر أفاضت
استغراق الأفراد وإذا دخلت على معترف أفاضت استغراق الأجزاء وإذا يقال كل رمان مأ كول ولا يقال كل
الزمان مأ كول لأن ضرره لا يؤكل ومن غير الغالب مع القرينة كذلك يطبع الله على كل قلب مستبكر كل الطعام
كان حلالاً وحديث كل الطلاق واقع الإطلاق المعتود والمغلوب على عقله قافهم (قوله مع فرجهما في الأصح (ان ضرره)
أى الموضع الذى لم تستره العصابة بين العصابة فلا يجب غسله خلافاً لما فى الخلاصة بل يكفيه المسح كما صححه
في الذخيرة وغيرها إذ لو غسل ربما تبطل جميع العصابة وتنفذ البله الى موضع الجرح وهذا من الحسن يمكن
نهر (قوله ان ضرره الماء) أى الغسل به أو المسح على المحل ط (قوله أو حلها) أى ولو كان بعبد المبرء
بأن التصقت بالمحل بحيث يعسر نزعه ط لكن حينئذ يمسح على الملتصق ويغسل ما قدر على غسله من الجوانب
كما ترم المسألة رابعة كما أشار إليه في الخزان لأنه ان ضرره الحلى يمسح سواء ضرره أيضاً المسح على ما تحتها أولاً
وان لم يضره الحلى فاما أن لا يضره المسح أيضاً فيعلمها ويغسل ما لا يضره ويمسح ما يضره واما أن يضره المسح
فيعلمها ويغسل كذلك ثم يمسح الجرح على العصابة إذا الثابت بالضرورة يتقدر بقدرها اه (قوله
ومنه) أى من الضرر ط (قوله ولا يجرد من ربطها) ذكر ذلك في الفتح ولم يذكره في الخاتمة قال الشيخ
إسماعيل والذى يظهر أن ما فى الخاتمة مبنى على قول الإمام أن وسع الغير لا بعد وسعاً وما فى الفتح هو قولهما
اه (قوله بفعل علمه دواء) أى كعلاك أو مرهم أو جلدة مرارة بجر (قوله أجرى الماء عليه) لم يشرطه
فى الأصل من غير ذلك بخلاف وشروطه الخلو والى وعزاه فى المنع الى عامة الكتب المعتمدة (قوله والأصحه)
هل يكتفى بمسح أكثره لكونه كالجبيرة أم لا بد من الاستيعاب فليراجع اه ح (قوله والمسح يطله الخ) هذا هو
الوجه السادس لأن سقوط الخلف يطل المسح بلا شرط ح (قوله سقوطها) أى الجبيرة أو الخرقه وكذا
سقوط الدواء خزائن وعزاه الأخير فى خامش الخزان الى التنازعية وصدر الشريعة وسيصرح به الشارح
هذا أيضاً (قوله عن برء) بالفتح عند أهل الجواز والضم عند غيرهم أى بسبب صحة العضو فهمستأنى فعن
معنى الباء مثل وما يخلق عن الهوى أو بمعنى الإلام مثل وما نحن بتاركى آلهتنا عن قولك أو بمعنى بعدم مثل عما قليل
ليصير نادمين (قوله والألا) أى بأن سقطت لأعن برء وهذا أقصر من محققهم كلام المصنف وهو الوجه السابع
(قوله استأنفها) أى الصلاة أى بعد غسل الموضع لأنه ظهر حكم الحدث السابق على الشروع فصار كأنه
شرع من غير غسل ذلك الموضع وهذا إذا سقطت عن برء قبل القعود قدر التشهد فلو عن غير برء مضى فى صلاته
أو بعد القعود فهى إحدى المسائل الاثني عشرية كفى البحر (قوله وكذا الحكم) أى من التفصيل بين
السقوط عن برء وعدمه ط (قوله أو برء موضعها ولم تسقط) هو الثامن بخلاف الخلف فإن العبرة فيه للترفع
بالفعل (قوله فإن ضرره) أى أزالها الشدة لصلو قها به وشجوه بجر (فرع) فى جامع الجوامع رجل به رمد قد أواه
وأمر أن لا يغسل فهو كالجبيرة شربلية (قوله والمحدث والجنب الخ) هو التاسع (قوله عليها) أى الجبيرة
وعلى نوابعها كخرقة القرحة وموضع القصد والكى ط (قوله فى الأصح) قبل لعدم اشتراط الاستيعاب
والتمسك رأى أى بخلاف الخلف فإنه لا يشترط فيه ذلك بالاتفاق وهذا العاشر والحادى عشر وأفاد الرضى
أن قوله وتكرار من قبيل علفتها تيسراً وما بارداً أى ولا يسن تكرار لأن مقابل الأصح أنه يسن تكرار المسح لأنه
بدل عن الغسل والغسل يسن تكراره فكذلك بدله قال فى المنع وسن التثنية عند البعض إذا لم تكن على الرأس
اه وهذا بخلاف مسخ الخلف فلا يسن تكراره أجماعاً (قوله فكتفى مسخ أكثرها) لما كان نقي الاستيعاب
صادقاً بمسح النصف وما دونه مع أنه لا يكتفى بين ما به الكفاية وهذا بخلاف مسخ الخلف فهو الوجه الثانى
عشر (قوله وكذا لا يشترط فيها) هو الثالث عشر واعلم أن الشارح زبد على هذه الثلاثة عشر

مثلاً

فى لفظة كل إذا دخلت على منكر
أو معترف

مع فرجهما فى الأصح (ان ضرره)

الماء (أو حلها) ومنه أن لا يمكنه

ربطها بنفسه ولا يجرد من ربطها

(انكسر ظفره فجعل عليه دواء

أو وضعه على شقوق رجله أجرى

الماء عليه) ان قدروا الاسمى والا

تركه (و) المسح (يطله سقوطها

عن برء) والألا (فان) سقطت

(فى الصلاة استأنفها وكذا)

الحكم (لو) سقط الدواء أو (برء)

موضعها ولم تسقط) يحتج وينبغى

تقييده بما إذا لم يضر أزالها فان

ضرره فلا بجر (والرجل والمرأة

والمحدث والجنب فى المسح عليها

وعلى نوابعها سواء) اتفاقاً (ولا

يشترط) فى مسحها (استيعاب

وتكرار فى الأصح فكتفى مسخ

أكثرها) مرة به يفتى

(وكذا لا يشترط) فيها (نية)

اتفاقاً بخلاف الخلف فى قول وما

فى نسخ المتن رجع عنه المصنف

فى شرحه

قوله لا يجب الاغسل موضعها
فدما أنه لو كانت في أعضاء
الرضوء وشدها وهو محدث ثم
توضأ ومسحها ثم ليس الخلف ثم برأ
لرمه غسل قدميه قبله ٨ منه

وجها وجهين كما دونه وزاد في الحرسة اذا سقطت عن بره لا يجب الاغسل موضعها اذا كان على وضوء
بخلاف الخلف فانه يجب غسل الرجلين واذا مسحها ثم شدة عليها أخرى جاز المسح على الفوقاني بخلاف الخلف اذا
مسح عليه لا يجوز المسح على الفوقاني واذا دخل الماء تحتها لا يطل المسح واذا كان الباقي من العضو المعصوب
اقل من ثلاث اصابع كاليد المقطوعة جاز المسح عليها بخلاف الخلف الخامس ان مسح الجبيرة ليس ثابا بالكتاب
اتفاقا السادس انه يجوز تركه في رواية بخلاف الخلف وزاد في النهر وجهها وهو انه ليس خلفا عن غسل ما تحتها
ولا بدلا بخلاف الخلف فانه خلف والبديل ما لا يجوز عند القدرة على الاصل كالتيسم والخلف ما يجوز قال ج
وزدت وجهها وهو أن مسح الجبيرة يجوز ولو كانت على غير الرجلين بخلاف الخلف ٨هـ وزاد الرحتى اربعة
اخرى انه مسح على الجرح وغيره والخلف مختص بالقدم وأن المسح على خرق الخلف ولو صغيرا لا يكفي والمسح على
طرفي القرحة بين طرفي المنديل يجوزي وأن محل المسح من الخلف مكان معين وهو صدر القدم بخلاف الجبيرة
وأن الفروض في مسح الخلف مقدار ثلاث اصابع لا أكثره ولا جميعه اقول فالجوع سبعة وعشرون وجهها وزدت
عشرة اخرى وهي أن الجبيرة على الرجل لا يشترط فيها المسكان متابعة المني عاها ولا لثخاتها ولا كونها مجلدة
ولا سترها للحمل ولا منعها نفوذ الماء ولا استمسكها بنفسها ولا يطلها خرق كبير وليس غسل ما تحتها افضل
من المسح واذا سقطت عن برء وخاف ان غسل رجله أن تسقط من البرء يتيمم بخلاف الخلف والعاشرة اذا غسها
في اناء يريد به المسح عليها لم يجز وأفسد الماء بخلاف الخلف ومسح الرأس فلا يفسد ويجوز عند الثاني خلافا لمحمد
كما في المنطومة ونهر حها الحقائق والفرق للثاني أن المسح يتأدى بالبله فلا يصير الماء مستعملا ويجوز المسح أما
مسح الجبيرة فكالغسل لما تحتها والله اعلم

(باب الحيض)

اعلم أن باب الحيض من غوامض الابواب خصوصا المتخيرة وتفاوت بعضها ولهذا اعتنى به المحققون وأقرده محمد
في كتاب مستقل ومعرفته مسألة من اعظم المهمات لما يترتب عليها ما لا يحصى من الاحكام كالطهارة
والصلاة والقراءة والصوم والاعتكاف والحج والبلوغ والوطء والطلاق والعدة والاستبراء وغير ذلك وكان
من اعظم الواجبات لان عظم منزلة العلم بالشيء بحسب منزلة ضرر الجهل به وضرر الجهل بمسائل الحيض اشد
من ضرر الجهل بغيرها فيجب الاعتناء بعرفتها وان كان الكلام فيها طويلا فان المحصل يتشوق الى ذلك
ولا التفات الى كراهة ادخل البطالة ثم الكلام فيه في عشرة مواضع في تفسيره لغة وشرعا وسببه وركنه وشرطه
وقدره وأثره وأنه ووقت شوبه والاحكام المتعلقة به بجر (قوله عنون به) اي جعل الحيض عنوانا
على ما ذكر في هذا الباب من النفاس والاستحاضة وما يتبعهما ط (قوله لكثرة) اي كثرة وقوعه
بالنسبة الى اخويه (قوله وأصالته) اي ولكونه أصلا في هذا الباب في بيان الاحكام والاصل يطلق
على الكثير الغالب (قوله والا) اي وان لم نقل انه عنون به وحده لما ذكر لكان المناسب ذكر غيره ايضا
فان الدماء المبحوث عنها ثلثة (قوله والا فاستحاضة) اي وان لم يكن واحدا منهم ما فهو واستحاضة
وخص ما عداهما بالاستحاضة للرد على من سمي ما تراه الصغيرة دم فساد لا استحاضة (قوله هو لغة السيلان)
يقال حاض الوادي اذا سال وسي حضا لسيلانه في اوقاته (قوله بأنه من الاحداث) اي ان سمى
الحادث الكائن عن الدم كالجسابة اسم للحادث الخاص بالدماء الخاص بجر (قوله مانعة شرعية) اي
صفة شرعية مانعة عما تشترط له الطهارة كالصلاة ومس المصحف وعن الصوم ودخول المسجد والقربان بسبب
الدم المذكور (قوله وعلى القول الخ) ظاهر المتن اختياره قيل ولا ثمرة لهذا الاختلاف (قوله دم)
شمل الدم الحقيقي والخس كمن بجر اي كاطهر المختل بين الدنين فلا يرد أنه يلزم عليه أن لا يسمى المرأة
حائضا في غير وقت درور الدم فافهم (قوله خرج الاستحاضة) اي بناء على أن المراد بالرحم وعاء الولد
لا الفرج خلافا لما في البحر وخرج دم الزايف والجراحات وما يخرج من دبرها وان ندب اسال زوجها عنها
واغتساها منه وما يخرج من رحم غير آدمية كالارنب والنسج والخفاش قالوا ولا يحض غيرها من
الحيوانات نهر وكان الاولى للمصنف أن يقول رحم امرأة كافي الكثرة لاخراج الاخير (قوله ومنه) اي
من الاستحاضة وذكر التخيير نظر الكونهما دما ط (قوله صغيرة) هي كيان في من لم تبلغ تسع سنين على العقدة

(باب الحيض)

عنون به لكثرة وأصالته والافهى
ثلاثة حيض ونفاس واستحاضة
(خو) لغة السيلان وشرعا على
القول بأنه من الاحداث مانعة
شرعية بسبب الدم المذكور وعلى
القول بأنه من الانقباس (دم من
رحم) خرج الاستحاضة ومنه
ما تراه صغيرة

قوله والا فاستحاضة هكذا بنجته
والذي في نسخ الشارح التي يدي
والافهى ثلاثة حيض ونفاس
واستحاضة الخ ويجز ٨هـ محصيه

(قوله وآية) سياتي بيان امتنا وشركنا (قوله ومشكل) أي خشي مشكل قال في الظاهرية مانعة الخشيتي
المشكل إذا خرج منه المني والدم فالعبرة بالمني دون الدم اهـ وكذا لا للمني لا يشبهه غيره بخلاف الحيض فيشبهه
بالاستحاضة اهـ ح وهل اختياره في زوال الاشكال أو في لزوم الفصل منه فقط لأنه يستوي فيه المذكور والآخر
ولا يدل على المذكورة فليراجع وعلى الثاني فوجه تسمية الشارح هذا الدم استحاضة ظاهر بخلافه على الأول
فتأمل (قوله ابتلاه الله لحوائه) أي دقق في بناتها إلى يوم القيمة وما قيل أنه أقول ما أرسل الحيض على بني
اسرائيل فقدرته البخاري بقوله وحديث النبي صلى الله عليه وسلم أكبر وهو ما رواه عن عائشة رضى الله عنها
قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحيض هذا شيء كتب الله على شاة آدم قال النووي أي أنه عام في
جميع بنات آدم (قوله وركنه بروز الدم من الرحم) أي ظهوره منه إلى خارج الفرج الداخل فلينزل إلى الفرج
الداخل فلا يشبه في ظاهر الرواية وبه يقتضي قهستاني وعن محمد بالاحساس به ثمرة في التوضأت ووضع
الكرف ثم احسب نزول الدم إليه قبل الغروب ثم رفعته بعده تنقضي الصوم عنده خلافاً لما يعنى إذا لم يجد
حرف الفرج الداخل فإن حادثه البلع من الكرف كذا حدثا ونفاسا اتفاقا وكذا الحدث بالبول اهـ بحر
(قوله نصاب الطهر) أي خمسة عشر يوماً فأكثر (قوله ولو حكاً) كما إذا كانت بين الحيضتين مشغولة بدم
الاستحاضة فإنها طاهرة حكام اهـ ح (قوله وعدم نقصه) أي الدم عن أقله وهو ثلاثة أيام كما يأتي ط
(قوله بالبروز) أي بوجود الركن على ما ينأى (قوله فيه) أي في البروز تترك الصلاة وتثبت بقية الأحكام
ولكن هذا مادام مستمرا لمسائتي من أنه لو انتقطع لدون أقله وتوضأ وتصلى الخ (قوله ولو مبتدأ) أي
التي لم يسبق لها حيض في سن بلوغها وأقل في المختار تسع وعليه الفتوى أي فإنها تترك الصلاة والصوم عند
أكثر ما شاع بخاري وعن أبي حنيفة لا تترك حتى يستقر ثلاثة أيام بحر (قوله لأن الأصل الصحة) أي صحة
الجسم والمرض المقتضي للاستحاضة عارض وهذا تعليل لقوله فيه تترك الصلاة الخ ط (قوله أقله) أي مدة
أقله وأقل مدته على طريق الاستخدام قهستاني أي حيث يرجع الغيرة إلى الحيض بمعنى المدة ط وأقل
الحيض وقوله ثلاثة بالرفع على الوجهين الأولين وبالصب على التارفية على الثالث فافهم (قوله فلاضافة الخ)
أي أن إضافة اليبالي إلى ضمير الأيام الثلاث لبيان أن المراد مجرد كونها ثلاثاً لا كونها اليبالي تلك الأيام فلورائه
في أول النهار يكمل كل يوم باليلة المستقبلة ولذا صرح الشارح بلفظ الثلاث فالغريب عليه ظاهر فافهم
(قوله بالساعات) وهي اثنتان وسبعون ساعة والفلكية هي التي كل ساعة منها خمس عشرة درجة ونسبى
المعتدلة أيضاً واحترز به عن الساعات اللغوية ومعناها الزمان القليل وعن الساعات الزمانية وتسمى المعوجة
وهي التي كل ساعة منها جزء من اثني عشر جزءاً من اليوم الذي هو من طلوع الشمس إلى غروبها والليل الذي
هو من غروب الشمس إلى طلوعها فتارة تساوى الفلكية كما في يومى الحمل والميزان وتارة تزيد عليها كما في أيام
البروج الشمالية وليالي البروج الجنوبية وتارة تنقص عنها كما في ليالي البروج الشمالية وأيام البروج الجنوبية
ح ثم أعلم أنه لا يشترط استقرار الدم فيها بحيث لا ينقطع ساعة لأن ذلك لا يكون إلا نادراً بل انقطاعه ساعة
أوساعتين فصاعداً غير مبطل كذا في المستصفي بحر أي لأن العبرة لأقله وآخره كما سيأتي (قوله كذا رواه
الدارقطني وغيره) الإشارة إلى تقدير الأقل والأكثرو قد روى ذلك عن ستة من الصحابة بطرق متعددة فيهم اختلف
يرتفع بها الضعيف إلى الحسن كما بسط ذلك الكمال والعيني في شرح الهداية ونلخصه في البحر (قوله والناقص الخ)
أي ولا يبرير قال القهستاني فلورأت المبتدأة الدم حين طلع نصف قرص الشمس وانقطع في اليوم الرابع حين
طلع ربعه كان استحاضة إلى أن يطلع نصفه فينشد يكون حبضاً والمعتادة بخمسة مثلاً إذا رأت الدم حين طلع
نصفه وانقطع في الحادى عشر حين طلع ثلثه فالزائد على الخمسة استحاضة لأنه زاد على العشرة بقدر السدس
اهـ أي سدس القرص (قوله والزائد على أكثره) أي في حق المبتدأة أما المعتادة فزاد على عادتها وتجاوز
العشرة في الحيض والابيعين في النفاس يكون استحاضة كما أشار إليه بقوله أو على العادة الخ أما إذا لم يتجاوز
الاكثر فيها فهو انتقال لهادة فيمافيكون حبضاً ونفاساً رجحى (قوله وآية) هذا إذا لم يكن دماً خالصاً على
ما سيأتي (قوله ولو قبل خروج أكثر الولد) حتى العبارة أن يقال ولو بعد خروج أقل الولد (قوله استحاضة
شبه قوله والناقص وما عطف عليه (قوله بين الحيضتين الخ) أي الفاصل بين ذلك ولم يذكر أقل الطهر الفاصل

وآية ومشكل (للولادة)
خرج النفاس وسببه ابتداء
ابتلاء الله لحوائه لا كل الشهرة
وركنه بروز الدم من الرحم
وشروطه تقدم نصاب الطهر ولو
حكماً وعدم نقصه عن أقله وأوانه
بعد التسع ووقت ثبوته بالبروز
فيه تترك الصلاة ولو مبتدأ في
الاصح لأن الأصل الصحة والحيض
دم حصة ثمنى و(أقله ثلاثة أيام
بلياليها) الثلاث فلاضافة لبيان
العدد المتقدم بالساعات الفلكية
للاختصاص فلا يلزم كونها
ليالي تلك الأيام وكذا قوله
(وأكثره عشرة) به مشر لبيان كذا
رواه الدارقطني وغيره (والناقص
عن أقله (والزائد) على أكثره
أما أكثر النفاس أو على العادة
وجاوز أكثره (وما تراه) صغيرة
دون تسع على المعتد وآية على
ظاهر المذهب و(حامل) ولو قبل
خروج أكثر الولد (استحاضة
وأقل الطهر) بين الحيضتين

بين النفاسين وذلك نصف حول كما سأتى (قوله او النفاس والحيض) هذا اذا لم يكن في مدة النفاس لان الطهر فيها لا يفصل عند الامام سواء قل او كثر فلا يكون الدم الثاني حيضاً كما سنبذكره (قوله وان استغرق العمر) صادق بثلاث صور الاولى أن تبلغ بالسن وتبقى بلا دم طول عمرها فتصوم وتطلى ويأتيها زوجها وغير ذلك ابداً وتتقضى عدتها بالاشهر الثانية أن ترى الدم عند البلوغ او بعده أقل من ثلاثة أيام ثم يستمر انقطاعه وحكمها كالاولى الثالثة أن ترى ما يصلح حيضاً ثم يستمر انقطاعه وحكمها كالاولى الائمة الا ان تنقضى لها عدة الا بالحيض ان طرأ الحيض عليها قبل سن الاياس وان لم يطرأ فيها لاشهر من ابتداء سن الاياس كان في العدة اه ح (قوله فيجوز) الفاء فضيحة أى اذا علمت أن الطهر لاحد لا ككثرة الا في زمن استمرار الدم فيجوز الخ ثم اعلم أن تعيينه بالعدة خاص بالمجبرة وتعيينه بالشهرين خاص بها وبالعادة في بعض صورها كما يظهر قريباً (قوله به يفتى) مقابلة أقوال في النهاية عن المحيط مبتدأة رأيت عشرة دما وسنة طهر انما استمر بها الدم قال ابو عبيدة حيضها وطهرها ما رأيت حتى ان عدتها تنقضى اذا طلقت ثلاث سنين وثلاثين يوماً وقال الامام المبدئي تسعة عشر شهراً الا ثلاث ساعات لجواز وقوع الطلاق في حالة الحيض فتحتمل لثلاثة أطوار كل طهر ستة اشهر الساعة وكل سبعة عشر أيام وقيل طهرها أربعة اشهر الساعة والحاكم الشهيد قد رتب شهرين والفتوى عليه لانه ايسر اه قلت وفي العناية ان قول المبدئي عليه الا كثر وفي التارخانية هو المختار ثم لا يفتى أن هذا الخلاف انما هو في المعتادة لا مطلقاً بل في صورة ما اذا كان طهرها ستة اشهر فاكتر ولا في المبتدأة التي استمر بها الدم واحتج الى نصب عادة ايها فانه لا خلاف فيها كما أتى خلافاً لما يفيده كلام الشارح (قوله وعم كلامه المبتدأ الخ) قال العلامة البركوى في رسالته المؤلفة في الحيض المبتدأة من كانت في اول حيض أو نفاس والمعتادة من سبق منها دم وطهر صحيجان وأحدهما والمضلة وتسمى الضالة والمختيرة من نسبت عادتها ثم قال في الفصل الرابع في الاستمرار اذا وقع في المبتدأة فحيضها من اول الاستمرار عشرة وطهرها عشرون ثم ذلك دأبها ونفاسها أربعون ثم عشرون طهرها اذا توالى نفاس وحيض ثم عشرة حيضها ثم ذلك دأبها وان وقع في المعتادة فطهرها وحيضها ما اعتادت في جميع الاحكام ان كان طهرها أقل من ستة أشهر والا فترد الى ستة أشهر الساعة وحيضها بجاهل وان رأيت مبتدأة دما وطهر صحيجين ثم استمر الدم تكون معتادة وعلمت حكمها مثله خرافة رأيت خمسة دما وأربعين طهر انما استمر الدم خمسة من اول الاستمرار حيض لا تطلى ولا تصوم ولا تؤطأ وكذا سائر أحكام الحيض ثم الاربعون طهرها تفعل هذه الثلاثة وغيرها من أحكام الطهارات ثم قال في فصل المختيرة ولا يقدّر طهرها وحيضها الا في حق العدة في الطلاق فيقدر حيضها بعشرة وطهرها بسنة اشهر الساعة تنقضى عدتها تسعة عشر شهراً وعشرة أيام غير أربع ساعات اه والحاصل أن المبتدأة اذا استمرت دما فحيضها في كل شهر عشرة وطهرها عشرون كما في عامة الكتب بل تغفل فوح افندي الاتفاق عليه خلافاً لما في الامداد من أن طهرها خمسة عشر والمعتادة ترد الى عادتها في الطهر ما لم يكن ستة اشهر فانه يترد الى ستة اشهر غير ساعة كالمختيرة في حق العدة فقط وهذا على قول المبدئي الذي عليه الا كثر كما قد مرناه وأما على قول الحاكم الشهيد فترد الى شهرين كما ذكره الشارح وظهر أن التقدير بالشهرين او بالسنة اشهر الساعة خاص بالمختيرة والمعتادة التي طهرها ستة اشهر أما المبتدأة والمعتادة التي طهرها دون ذلك فليس كذلك وأن تقدير الطهر في المختيرة لاجل العدة فقط وأما غيرها فلم يقصد وطهرها بكونه للعدة بل المصرح به في المعتادة أن طهرها عام في جميع الاحكام كما مر وهذا خلاف ما يفيده كلام الشارح فافهم (تمه) لم أر ما للروايات المختيرة في العدد والمكان أقل الطهر ثم استمر بها الدم والظاهر أن حكمها في الاستمرار حكم المبتدأة (قوله اما بعدد) أى عدد أيامها في الحيض مع علمها بمكانها من الشهر انما في اوله او آخره مثلاً قال في التارخانية وان علمت انها فطر في آخر الشهر ولم تدر عدد أيامها فوضعت لوقت كل صلاة الى العشرين لانها تنقضي الطهر فيها ثم في سبعة بعد حائضاً كذلك للشك في الحيض والطهر وترك الصلاة في الثلاثة الاخيرة لتيقن اياها بالحيض فيها ثم تغفل في آخر الشهر لعلمها بالخروج من الحيض فيه وان علمت انها ترى الدم اذا جاوز العشرين ولم تدر كم كانت أيامها تدع الصلاة ثلاثة بعد العشرين ثم تطلى بالغسل الى آخر الشهر اه ومنه في رسالة البركوى فافهم (قوله او يمكن) أى علمت عدد أيام حيضها ونسبت مكانها على التعيين والاصل انها اذا اضلت أيامها في ضعفها أو أكثر فلا يتقن في يوم منها بحيض بخلاف

او النفاس والحيض (خمس عشرة يوماً) ولما فيها اجاباً (ولا حدة لا كثره) وان استغرق العمر (الا عند الاحتياج الى نصب عادة لها اذا استمر بها (الدم) فيجوز لاجل العدة بشهرين به يفتى وعم كلامه المبتدأة والمعتادة ومن نسبت عادتها ونسب المختيرة والمضلة واضلاها ما بعدد أو يمكن

في مسائل المختيرة

ما اذا اضلت في اقل من الضعف مثلاً اذا اضلت ثلاثة في خمسة تتيقن بالحيز في الثالث فانه اقل الحيز او آخره
فتقول ان علمت أن ايامها ثلاثة فأضلتها في العشرة الأخيرة من الشهر ولا تدري في أي موضع من العشرة ولا رأي
لها في ذلك تصلي ثلاثة ايام من اول العشرة بالوضوء لوقت ككل صلاة للتردد بين الظهر والحيز ثم تصلي
بعد ما الى آخر الشهر بالغسل لوقت كل صلاة للتردد بين الظهر والخروج من الحيز وان أربعة في عشرة تصلي
أربعة من اول العشرة بالوضوء ثم بالاغتسال الى آخر العشرة لما قلنا وقس عليه خمسة وان ستة في عشرة تتيقن
بالحيز في الخامس والسادس فتترك فيهما الصلاة وتصل في الاربعة التي قبلهما بالوضوء وفي التي بعدهما
بالغسل وان سبعة في عشرة تتيقن بالحيز في أربعة بعد الثلاثة الاول وان ثمانية في ستة تتيقن به في ستة بعد
الاثنين وان تسعة في ثمانية بعد الاول فتترك الصلاة في التيقن وتصل بالوضوء فيما قبله وبالفصل
فيما بعده لما قلنا بركوى وتاريخانية (قوله او بهما) أي العدد والمكان بأن لم تعلم عدداً أيامها ولا مكانها
من الشهر وحكمها ما ذكره بعد (قوله وحاصله الخ) أي حاصل حكم المظلة بأنواعها فقد سرح البركوى بأنه
حكم الاضلال العام (قوله انها تحترى) أي ان وقع فتحريها على طهر تعطي حكم الظاهرات وان كان على حيز
تعطي حكمه اه ح أي لان غلبة الظن من الادلة الشرعية درر (قوله ومتى ترددت) أي ان لم يغلب ظنهما
على شيء فعلمها الاخذ بالاحوط في الاحكام بركوى (قوله بين حيز الخ) أي لم يترجح عند طائفة متباعدة بالحيز
او أنها داخله فيه أو أنها طاهرة بل تساوت الثلاثة في ظنهما والظاهر أن قوله ودخول فيه لا فائدة فيه ولذا لم يذكر
في البحر (قوله تتوضأ لكل صلاة) لانها لما احتمل أنها طاهرة وأنها حائض فقد استوى فعل الصلاة وتركها
في الحل والحرمه والباب باب العبادة فيحتمل فيها وتصل لانها ان صلتها وليست عليها يكون خيراً من أن تركها
وهي عليها تاريخانية ثم ان عبارة البحر والتاريخانية والبركوية تتوضأ لوقت كل صلاة تنبيه (قوله وان بينهما)
أي بين الحيز والظهر كما في البحر وقوله والدخول فيه أي في الظهر وعبر في البحر بالخروج عن الحيز وهو
بمعناه ومثال هذه القاعدة والتي قبلها امرأة تذكر أن حيزها في كل شهر مرة وانقطاعه في النصف الاخير
ولأنه كغير ذلك فانها في النصف الاول تتردد بين الحيز والظهر وفي الثاني بينهما والدخول في الظهر وأما اذا لم
تذكر شيئاً اصلا فهي مرددة في كل زمان بين الظهر والحيز فحكمها حكم التردد بينهما والدخول في الظهر
(قوله تغتسل لكل صلاة) لجواز أنه وقت الخروج من الحيز والدخول في الظهر كما في البحر قال في التاريخانية
وعن النفية ابى سهل انها اذا اغتسلت في وقت صلاة وصلت ثم اغتسلت في وقت الاخرى اعادت الاولى قبل
الوقية وهكذا تصنع في وقت كل صلاة احتياطاً اه لاحتمال حيزها في وقت الاولى وطهرها قبل خروجه
فليزنها القضاء احتياطاً واختاره البركوى (تنبيه) تعبير الشارح بقوله لكل صلاة موافق لما في البحر والفتح وعبر
البركوى في رسالته بقوله لوقت كل صلاة وقال في حواشيه عليها هذا استحسان والقياس أن تغتسل في كل ساعة
لانه ما من ساعة الا ويحتمل انه وقت خروجها من الحيز وقال السرخسي في المحط والتسني الصحیح انها تغتسل
لكل صلاة وفيما فلا مرجح بين مع أن الاحتمال باق بما قاله لجواز الانقطاع في أثناء الصلاة او بعد الغسل قبل
الشروع فيها فاخترنا الاستحسان وقد قال به البعض وقدمه برهان الدين في المحيط وتدارك ذلك الاحتمال
باختيار قول ابى سهل انها تعيد ككل صلاة في وقت اخرى قبل الوقية فتتيقن بالظاهرة في احدهما لو وقعت
في طهر اه أقول وهو تحقيق بالقبول حقيق (قوله وترك غير مؤكدة الخ) متعلق بقوله وان بينهما الخ
ذكره ح وط أقول وهو تخصص بالاحتمال لا لفرق بظاهر ويحتاج الى نقل فليراجع وانما لا تترك السنن
المؤكدة ومنها الواجب بالاولى تكونها شرعت جبر التقصان تمكن في الفرائض فيكون حكمها حكم الفرائض
ثم اعلم انها تنظر في كل ركعة الفاتحة وسورة قسمة وتنظر في الاخرين من الفرض النافذة في الجميع وتنظر الفاتحة
وسائر الدعوات بركوية وغيرها (قوله ومسجداً وجاعاً) أي تركهما بأن لا تدخل المسجد أي اللطواف
كما يعلم بمابعده ولا تمكن زوجها من جاعها وكذا لا تمس المحض ولا تصوم تطوعاً وان سمعت سجدة فسجدت
للمحال سقطت لانها لو طاهرة صح اداؤها والالم تلزمها وان أخرتها اعادتها بعد عشرة ايام التيقن بالاداء
في الظهر في احدي المراتين وان كانت عليها صلاة فاقية فتصليها فاعلم اعادتها بعد عشرة ايام قبل أن تزدد على خمسة
عشر والاحتمال عود حيزها تاريخانية وبركوية ويحرم (قوله ثم تقضى عشرين يوماً) أي لاحتمال أن الحيز

اويهما كما يسط في البحر والحاوي
وحاصله انها تحترى ومتى ترددت
بين حيز ودخول فيه وظهر
تتوضأ لكل صلاة وان بينهما
والدخول فيه تغتسل لكل صلاة
وترك غير مؤكدة ومسجداً وجاعاً
وتصوم رمضان ثم تقضى عشرين
يوماً

قوله ثنتان وثلاثين الخ أي
بما زاد في أيامه من رمضان
أحد عشر وفي آخره ثنتان
ويوم العيد سادس خبثها فلا
تصومه ثم لا يجزئها خمسة بعده
ثم تجزئ أربعة عشر ثم تجزئ في
يومين والجملة ثمان وثلاثون وأما
لو خبثت فلا يجزئها صومها في
أحد عشر من رمضان ثم تجزئ
في أربعة عشر ثم لا يجزئ في أحد
عشر ثم تجزئ في يومين والجملة
ثمانية وثلاثون وعلى هذا التخرج
أه منه

ان علت بدايته لسلا والافاقين
وعشرين وتطوف لركن ثم تعيده
بعد عشرة ولصدروا تعيده وتعتد
الطلاق بسبعة أشهر على المفتي به
(ومأثره) من لون كـ كـ كـ كـ كـ كـ
وتربية (في مدته) المعتادة (سوى
يباين خالص) قبل دوشى يشبه
الخط الابيض (ولو) المروى
(طهر المختللا) بين الدمين

مطلـ
لوافق مفت بشئ من هذه الاقوال
في مواضع الضرورة طلبا للتيسير
كان حسنا

عشرة أيام في رمضان وعشرة أيام في العشرين التي قضتها اه ح (قوله ان علت بدايته ليلا) لانه ان بدأ البلا
ختم ليلا وبين اللتين عشرة فلم يفسد من صومها سوى عشرة أيام في رمضان وعشرة في القضاء ح (قوله والا)
أي وان علت بدايته نهارا وذلك لانه ان بدأ نهارا ختم نهارا حتى عشر الاول فيفسد أحد عشر يوما من صومها
في رمضان ومثلها في القضاء ح ومثله ما اذا لم تعلم شيئا بكفى الخواش ثم اعلم ان هذا ان علت انها تخبث
في كل شهر مرة والا فان لم تعلم ان ابتداء خبثها بالليل او بالنهار وعلت انه بالنهار وكون رمضان كاملا قصبت اثنين
وثلاثين ان قصبت موصولا لرمضان أي في ثانی شوال وان فصولا فثمانية وثلاثين وان كان رمضان ناقصا تنقص
في الوصل اثنين وثلاثين وفي الفصل سبعة وثلاثين وان علت أن ابتداء خبثها بالليل والشهر كامل تنقص في الوصل
والفصل خمسة وعشرين وان كان ناقصا في الوصل عشرين وفي الفصل أربعة وعشرين وتقام المسائل في الركوبة
وتوجيهها في شر حنا عليها وكذا في الجرح فيه تحريف وسقط فليست به (قوله ولصدر) بالتحريك هو طواف
الوداع وهو واجب على غير المكي وسكت عن طواف التحية لانه سنة فتركه (قوله ولا تعيده) لانها
ان كانت طاهرة فقد سقط والا فلا يجب على الحائض بجر (قوله وتعتد لطلاق) وقيل لا يقتدر لاعتدائها طهر
ولا تنقص عتدتها ابدا (قوله على المفتي به) أي على القول السابق المفتي به من انه يقتدر طهرها للعتدة بشهرين
فتنقص بسبعة أشهر لا حياجا الي ثلاثة أشهر بسبعة أشهر وثلاث حمضات بشهر وكتب الشارح في هامش
الخراش ما نصه قوله وعليه الفتوى كذا في النهاية والعناية والكفاية وفتح القدير واختاره في البحر وجرم به
في النهر اه لكن في السراج عن الصيرفي انما تنقص عتدتها بسبعة أشهر وعشرة أيام الاساعة لانه بما يكون
طاتها في اول الحيض فلا يحتسب تلك الحية فتحتاج الى ثلاثة أشهر وعشرة أيام الاساعة وهي الساعة التي مضت من الحيض الذي وقع فيه الطلاق (قوله ككدره وتربية) اعلم أن ألوان الدماء ستة
هذان والسواد والحمر والصفرة والخضرة ثم الكدرة ما هو كالماء الكدر والترسبة نوع من الكدرة على
لون التراب بتشديد الباء وتحفيفها بغير همزة نسبة الى التراب بمعنى التراب والصفرة كصفرة الفز والنسب
والسنة على الاختلاف ثم المعتبر حالة الرؤية لحالة التغير كما لو رأت يابضا فاصفر بالبيس او رأت حمرة او صفرة
فابيضت بالبيس وأكبر أبو يوسف الكدرة في اول الحيض دون آخره ومنهم من أنكر الخضرة والصحيح انها حيض
من ذوات الأقرء دون الآيسة وبعضهم قال فيما عدا السواد والحمر لوجوده نجوس على الكرسف فهو حيض
ان كانت مدة وضعه قريبة والافلا وفي المعراج عن نغرا لائمة لوافق مفت بشئ من هذه الاقوال في مواضع
الضرورة طلبا للتيسير كان حسنا اه وخصه بالضرورة لان هذه الألوان كلها حيض في أيامه ما في مرطامالك
كان النساء يعين الى عائشة بالدرجة فيما الكرسف فيه الصفرة من دم الحيض لتنظر اليه فتقول لا تجل حتى
ترين القصة البيضاء تريد بذلك الطهر من الحيض اه والدرجة بضم الدال وفتح الجيم حرقه ونحوها تدخلها
المرأة في فرجها لتعرف أزال الدم ام لا والقصة بفتح القاف وتشديد الصاد المهملة الحصة والمعنى أن تخرج
الدرجة كنها قصة لا يحاطها صفرة ولا تربية وهو مجاز عن الانقطاع وفي شرح الوقاية وضع الكرسف مستحب
للبكر في الحيض وللثيب في كل حال وموضعه موضع البكارة ويكره في الفرج الداخل اه وفي غيره انه سنة
لثيب في الحيض مستحب في الطهر ولو صلبا بدونه جاز اه ملخصا من البحر وغيره والكرسف بضم الكاف
والسين المهملة بينهما ما راسا كنة القطن وفي اصطلاح الفقهاء ما يوضع على فم الفرج (قوله في مدته) احتراز
عمارة الصغيرة وكذا الآيسة في كل ما تراه مطلقا وسوى الدم الخالص على ما سياتي (قوله المعتادة)
احتراز عما زاد على العادة وجاوز العشرة فانه ليس بحيض (قوله ولو المروى طهر الخ) مرادهم بالطهر
حنا النقاء بالمد أي عدم الدم ثم اعلم أن الطهر المختلل بين الدمين اذا كان خمسة عشر يوما فأكثر يكون فاصلا بين
الدمين في الحيض اتفاقا خالفا في كل من الدمين نصا با جعل حيفا وأنه اذا كان أقل من ثلاثة أيام لا يكون
فاصلا وان كانا أكثر من الدمين اتفاقا واختلافهما في ما بين ذلك على ستة أقوال كما رويت عن الامام أشهرها ثلاثة
الاول قول أبي يوسف ان الطهر المختلل بين الدمين لا يفصل بل يكون كالدم المتوالي بشرط احاطة الدم لطرفي
الطهر المختل فيجوز بداية الحيض بالطهر وخبثه به ايضا فلورأت مبتدأة يوماد ما واربعة عشر طهر او يوماد ما
فالعشرة الاولى حيض ولورأت المعتادة قبل عادتها يوماد ما وعشرة طهر او يوماد ما فالعشرة التي لم تره الدم

حيض ان كانت عادتھا والاردت الى ايام عادتھا الشائبة أن الشرط احاطة الدم لطرفي مدة الحيض فلا يجوز
 بداية الحيض بالطهر ولا ختمه به فلورأت مبتدأة يوما ومادما وثمانية طهرا ويومادما فالعشرة حيض ولورأت معتادة
 قبل عادتھا يوما ومادما وتسعة طهرا ويومادما لا يكون شيء منه حيضا وكذا النفاس على هذا الاعتبار **الثالثة**
 قول محمد ان الشرط أن يكون الطهر مثل الدمين او اقل في مدة الحيض فلو كان أكثر فصل لكن ينظر ان كان
 في كل من الجنين ما يمكن أن يجعل حيضا فالسابق حيض ولو في احدهما فهو الحيض والاخر استحاضة
 والا فالكل استحاضة ولا يجوز بدء الحيض بالطهر ولا ختمه به فلورأت مبتدأة يوما ومادما ويومين طهرا ويوما
 دما فالاربعة حيض لان الطهر المختل دون ثلاث وهو لا يفصل اتصافا كما مر ولورأت يوما دما وثلاثة
 طهرا ويومين دما فالسبعة حيض للاستواء ولورأت ثلاثة دما وخسة طهرا ويومادما فالثلاثة حيض غالبية
 الطهر فصار فاصلا والمتقدم أمكن جعله حيضا هذا خلاصة ما في شروح الهداية وغيرها وقد صحح قول محمد في
 المبسوط والمحيط وعليه الفتوى وفي الهداية الاخذ بقول ابي يوسف ايسر اه وكثير من المتأخرين أقتوا به لانه
 اسهل على المفتي والمستفتي سراج وهو الاولى فتح وهو قول ابي حنيفة الاخر نهاية وأما الرواية الثانية
 ففي البحر قد اختارها اصحاب المتون لكن لم تصح في الشروح (تمة) الطهر المختل بين الاربعين في النفاس
 لا يفصل عند أبي حنيفة سواء كان خمسة عشر أو أقل أو أكثر ويجعل احاطة الدمين بطرفيه كإدم المتوالي
 وعليه الفتوى وعندهما الخمسة عشر تفصل فلورأت بعد الولادة يوما ومادما وثلاثين طهرا ويومادما فعنده
 الاربعون نفاس وعندهما الدم الاول ولورأت من بلغت بالحبل بعد الولادة خمسة دما ثم خمسة عشر طهرا
 ثم خمسة دما ثم خمسة عشر طهرا ثم استقر الدم فعنده نفاسها خمسة وعشرون وعندهما نفاسها خمسة الاولى
 وحضها خمسة الثانية وتماه في التارخانية (قوله فيها) أي في مدة الحيض (قوله حيض) خبر المبتدأ
 وهو قوله وما تراه (قوله وعليه المتون) أي على أن الشرط في جعل الطهر المختل بين الدمين حيضا كون
 الدمين المحيطين به في مدة الحيض لا في مدة الطهر (قوله فليحفظ) أشار الى أن اختيار اصحاب المتون له ترجيح
 أقول لكنه تصحج التزاي وقد صرح العلامة قاسم بأن التصحج الصحيح مقدم على الاتزامي (قوله ثم ذكر
 أحكامه) أي بعضها والافقدا وصلها في البحر الى اثنين وعشرين منها انه يمنع صحة الطهارة الا التي يقصدها
 التنظيف كإغسال الحنج ولا يجزئها القهقهة يستحب لها أن تتوضأ لوقت كل صلاة وتقعده على مصلاها تسبج
 وتهلل وتكبر بقدر أداها كي لا تنسى عادتھا في رواية يكتب لها ثواب احسن صلاة كانت تصلي واله يمنع
 الاعتكاف ويمنع صمته ويفسده اذا طرأ عليه ويمنع وجوب طواف الصدر ويجزئ الطلاق وتبلغ به الصبية
 ويتعلق به انقضاء العدة والاستبراء ويوجب الغسل بشرط الانقطاع ولا يقطع التتابع في صوم كفارة القتل
 وانظر بخلاف كفارة البين ونحوها وكل أحكامه تتعلق بالنفاس الا خمسة او سبعة على ما سياتي
 (قوله يمنع) أي الحيض وكذا النفاس خرائن (قوله صلاة) أي يمنع صمته ويجزئها وهل يمنع وجوبها
 لعدم فائدته وهي الاداء والقضاء ام لا وتسقط للحرج خلاف وعامتهم على الاول وبسطا الكلام على ذلك فيما
 علاقه على البحر (قوله مطلقا) أي كالأوبعض لان منع الشيء يمنع لابعاضه نهر (قوله ولو سجدة شكر)
 أي او تلاوة فيمنع صمتهما ويجزئهما سجرة (قوله وصوما) أي يجزئهما ويمنع صمتهما لا وجوبه فلذا تقضيه
 (قوله وجماعا) أي يجزئهما وكذا ما في حكمه كما يأتي (قوله وتقضيه) أي الصوم على التزاي في الاصح
 خرائن وعزاه في هامشها الى ملا مسكين وغيره (قوله للحرج) علة لقوله دونها أي لان في قضاء الصلاة حرجا
 بكثر رها في كل يوم وتكثر الحيض في كل شهر بخلاف الصوم فإنه يجب في السنة شهر او احدا وعليه انعقد
 الاجماع لحديث عائشة في الكتب الستة وتماه في البحر وقبه وهل يكره لها قضاء الصلاة لم أره صريحا ولا ينبغي
 أن يكون خلاف الاولى قال في النور ويدل عليه قوله لو غسل رأسه بدل المسح كره اه تأمل وهل يكره لها
 التشبه بالصوم ام لا مال بعض المحققين الى الاول لان الصوم لها حرام فالتشبه به مثله واعترض بأنه يستحب
 لها الوضوء والتعود في مصلاها وهو تشبه بالصلاة اه تأمل (قوله ولو شرعت تطوعا فيما) أي في الصلاة
 والصوم أما الفرض ففي الصوم تقضيه دون الصلاة وان مضى من الوقت ما يمكنه اداؤها فيه لان العبرة عندنا
 لا بآخر الوقت كما في المنبع (قوله فحاضت) أي في أثناءها (قوله قضتها) للزومها بالشرع (قوله

(فيها حيض) لان العبرة لا قوله
 وآخره وعليه المتون فليحفظ
 ثم ذكر أحكامه بقوله (يمنع صلاة)
 مطلقا ولو سجدة شكر (وصوما)
 وجماعا (وتقضيه) لزوما (دونها)
 للحرج ولو شرعت تطوعا فيهما
 فحاضت قضتها

خلافا لما رزعه صدر الشريعة) أى من أنه يجب قضاء نقل الصلاة لا نقل الصوم ط (قوله يجر ذكره في البحر
قبيل قول المتن والمظهر المتخالف بين المدين في المدة حيض ونفاس ونقل التسوية بينهما عن الفتح والنهاية
والاسيحابي ثم قال قتيبن أن ما في شرح الرقاية من الفرق بينهما غير صحيح اه ح (قوله وبعبكس) أى
عكس التصور المذكور بأن نامت حائضا وقامت طاهرة أى وضعت الكرتف ونامت فلما أصبحت رأت عليه
الطهر لا عكس الحكم لأنه يبينه بقوله مذنامت أى حكم بجبضا من حين نامت فافهم (قوله احتياطا) أى
في صورتين فتقضى العشاء فبها ان لم تكن صلتها كما في البحر حتى لو نامت قبل انقضاء الرقت ثم اتبعت بعد
خروجه حائضا يجب عليه قضاء تلك الصلاة لا ناجعلنا طاهرة في آخر الوقت حيث لم يحكم بجبضا الا بعد
خروجه ولو نامت حائضا واتبعت طاهرة بعد الوقت يجب عليه قضاء تلك الصلاة التي نامت عنها لا ناجعلنا طاهرة
طاهرة من حين نامت وحيث حكمنا بطهارتها في آخر الوقت وجب القضاء ولأن الدم حادث والاصل فيه
أن يضاف الى أقرب اوقاته فتجعل حائضا مذنامت والانقطاع عدم وهو الاصل فلا يحكم بخلافه الا بدليل
ولم يعلم درور الدم في نومها فجعلت طاهرة مذنامت فقد ظهر أن الاحتياط في الوجهين في العكس فقط رحتي
فافهم نعم في قول الشارح وبعبكس مذنامت ايها والمراد أنه يحكم بأنها كانت حائضا حين نومه واطهرت قبل
خروج الوقت ولو قال حكم بطهرها مذنامت وكذا في عكسه لكان اوضح (قوله ويمنع حل) قدر لفظه حل
هنا رعا بعدد لان ما قبله المنع فيه من الحل والجمعة فلذا اطلق المنع فيه (قوله دخول مسجد) أى ولو لمسجد
مدرسة او دار لا يمنع أهلها الناس من الصلاة فيه وكانوا أغلنا يكرن له جماعة منهم والا فلا تثبت له أحكام المسجد
كما قد منادى في بحث الغسل عن الخاية والقبية وخرج صلى العيد والجماعة وان كان لهم ما حكم المسجد في صحة
الاعتداء مع عدم اتصال الصغوف وأقادمع الدخول ولو لم يورق قدم في الغسل تقييده بعدم الضرورة بأن
كان بابا الى المسجد ولا يمكنه تحويله ولا السكنى في غيره وذكرنا هنا أن الظاهر حيث نذر أن يجب التيمم للمرور
أخذنا ما في العناية عن المسوط مسافر من مسجد فيه عين ماء وهو جنب ولا يجده غيره فانه يتيمم بدخول المسجد
عندنا اه وكذا لو مكث في المسجد خروفا من الخروج بخلاف ما لو احتمل فيه وأمكنه الخروج مسرعا فانه يندب
له التيمم لظهور الفرق بين الدخول والخروج (قوله وحل الطواف) لان الطهارة له واجبة فيكره تحريما
وان صح كافي البحر وغيره (قوله ولو بعد دخوله المسجد) أى ولو عرض الحيض بعد دخوله المسجد فعدم
الحل ذاتي له لا لعله دخول المسجد ط حتى لو لم يكن في المسجد لا يحل نهر (قوله وقربان ما تحت ازار)
من اضافة المصدر الى مفعوله والتقدير ويمنع الحيض قربان زوجها ما تحت ازارها كما في البحر (قوله يعنى ما بين
سرة وركبة) فيجوز الاستمتاع بالسرة وما فوقها والركبة وما تحتها ولو بلا طائل وكذا بما بينهما من غير الوطء
ولو طلخ دما ولا يكره طبعها ولا استعمال مامسته من عجين او ماء او شحوها الا اذا وضأت بقصد القرية
كما هو المستحب فانه يصير مستعملا في الزوال الجدية ولا ينبغي أن يعزل عن فراشها لان ذلك يشبه فعل اليهود
بحر وفي السراج يكره أن يعزلها في موضع لا يجاءها فيه هذا واعلم أن المصرح به عندنا في كتاب الحظر والاباحة
أن الركبة من العورة ومقتضاه كما أفاده الرحي حرمه الاستمتاع بالركبة لاستدلالهم حنا بقوله عليه الصلاة
والسلام مادون الازار ومحمد العورة التي يدخل فيها الركبة تأمل (قوله مطلقا) أى بشهوة اولا (قوله
وهل يحل النظر) أى بشهوة وهذا كاستثناء من عموم حل ماعد القربان وأصل التردد لصاحب البحر
حيث ذكر أن بعضهم عبر بالاستمتاع فيشمل النظر وبعضهم بالمباشرة فلا يشمله ومال الى الثاني ومال أخوه في النهر
الى الاول واتصر العلامة ح لا قول فيه نظر فان من عبر بالمباشرة أى التقاء البشرة ساكت عن النظر
ومن عبر بالاستمتاع مانع للنظر فيؤخذ به لتقدمه على المفهوم على أنه نقل في الحقائق في باب الاستحسان عن
الحنفية والخاتبة يجنب الرجل من الحائض ما تحت الازار عند الامام وقال محمد يجنب شعار الدم يعنى الجماع
فقط ثم اختلفوا في تفسير قول الامام قبل لا يساح الاستمتاع من النظر ونحوه بمدون السرة الى الركبة ويباح
ما وراءه وقبل يساح مع الازار اه ولا يخفى أن الاول صريح في عدم حل النظر الى ما تحت الازار والثاني
قريب منه وليس بعد النقل الالرجوع اليه فافهم (قوله ومباشرتها) سبب ترده في المباشرة ترده بالبحر فبها
حيث قال ولم يلزم حكم مباشرتها له ولقائل أن يمتعه بأنه لما حرم فكبتها من استمتاعه بها حرم فعلها به بالاولى

خلافا لما رزعه صدر الشريعة بحر
وفي الغرض لو نامت طاهرة وقامت
طاهرة حكم بجبضا مذنامت
وبعبكس مذنامت احتياطا
(و) يمنع حل (دخول مسجد
(و) حل (الطواف) ولو بعد دخوله
المسجد وشروعها فيه (وقربان
ما تحت ازار) يعنى ما بين سرة
وركة ولو بلا شهوة وحل ماعداه
مطلقا وحل يحل النظر ومباشرتها
لبنه ترده

قوله الا اذا وضأت الخ اى لتقصد
القرية المستعملة من الجلوس قدر
اداء فرض الصلاة الخ خرائن
وقد ساد قبله ضرورة اه منه

واقائل أن يجوز به أن حرمة عليه لكونها حائضا وهو متفق وفي حقه غسل لها الاستماع به ولأن غاية مسها الذكركه
 انه استماع بكفها وهو جائز قطعاً اه واستظهر في النهر الثاني مكن فيما اذا كانت مباشرتها لجباين
 سترته وركبته كما اذا وضعت يدها على فرجه كما اقضاه كلام الجرجاني اذا كانت يمين سترتها وركبتها كما اذا وضعت
 فرجها على يده فهذا كما ترى يتحقق الكلام الجرجاني لا تراش عليه فافهم وهو تحقيق وجهه لانه يجوز له أن يلبس
 بجميع بدنه حتى يذكره جميع بدنه الامتاحت الا زار فكذا هي لها أن تلبس بجميع بدنها الامتاحت الا زار جميع
 بدنه حتى ذكره والا فلو كان لمسها لذكره حراما لحرم عليها تمكينه من لمسها بذكره لماعدا امتاحت الا زار منها
 واذا حرم عليه مباشرة ما تحت ازارها حرم عليها تمكينه منها فيحرم عليها مباشرتها بما تحت ازارها بالاولى
 (قوله وقراءة قرآن) أي ولودون آية من المركبات لا المفردات لانه يجوز للعائض المعلقة تعليمه كلمة كلمة كما قدمناه
 وكالقرآن التوراة والانجيل والابور كما قدمته المصنف (قوله بقصده) فلو قرأت الفاتحة على وجه الدعاء او شيئا
 من الآيات التي فيها معنى الدعاء ولم ترد القراءة لأبأس به كما قدمناه عن العيون لاي الليث وان مفهومه أن ما
 ليس فيه معنى الدعاء كسورة ابي اهاب لا يؤثر فيه قصد غير القرآنية (قوله ومسه) أي القرآن ولو في لوح او درهم
 أو حائط لكن لا يمنع الامس المكتوب بخلاف المحقق فلا يجوز لمس الحائط وموضع البياض منه وقال بعضهم
 يجوز وهذا أقرب الى القياس والمنع أقرب الى التعظيم كما في الجبرأى والصحيح المنع كما ذكره ومثل القرآن سائر
 الكتب السماوية كما قدمناه عن القهستاني وغيره وفي التفسير والكتب الشرعية خلاف ستر (قوله الابغلافه
 المنفصل) أي كالجراب والخريطة دون المتصل كجلده المشرز وهو الصحيح وعليه الفتوى لان الجلدة تبسج له سراج
 وقد من أن الخريطة الكيس أقول ومثلها صندوق الربرة وهل مثلها كرسى المحقق اذا سهر به يراجع (قوله
 وكذا يمنع حمله) تبسج فيه صاحب البحر حيث ذكره عند تعدد أحكام الحيض وفيه انه ان اراد به حمله استقلالا
 اغنى منه ذكر المس او تبسج فلا يمنع منه في الحلية عن المحيط لو كان المحقق في صندوق فلا بأس للجنب أن يحمله
 وفيها قالوا لا بأس بأن يحمل خرجه فيه محقق وقال بعضهم بكرهه وقال آخرون بذكره أخذ زمام الابل التي عليها
 المحقق قال المحبوبي ولكنه بعد وهو كما قال اه أقول وقد يقال يمكن تصوير الحمل بدون مس وتبعية لحمله
 مربوط بخيط مثلا لكن الظاهر جوازه تأمل (قوله فيه آية) قيد بالآية لانه لو كتب مادون الآية لم يكرهه مسه
 كما في القهستاني ح (قوله ولا بأس) يشير الى أن وضو الجنب اهذه الاشياء مستحب كوضوء المحدث
 وقد تقدم ح أي لان ما لا بأس فيه يستحب خلافه لكن استثنى من ذلك ط الأكل والشرب بعد المضمضة
 والغسل بدليل قول الشارح وأما قبلهما فيكرهه (قوله بقراءة ادعية الخ) مثل دعاء القنوت وهو ظاهر المذهب
 كما قدمناه (قوله فيكرهه لجنب) لانه يشر باراء الماء المستعمل أي وهو مكروه تنزيها ويده لا تخلو عن النجاسة
 فينبغي غسلها ثم يأكل بدائع وظاهر التعليل أن استحباب المضمضة لاجل الشرب وغسل اليد لاجل الأكل
 فلا يكرهه الشرب بغسل يده ولا الأكل بلا مضمضة وعليه ففي كلام المتن تلف وتشر منوش أكن قال في الخلاصة
 اذا اراد الجنب أن يأكل فالمستحب له أن يغسل يديه ويضمض اه تأمل وذكر في الحلية عن ابي داود وغيره
 أنه عليه الصلاة والسلام اذا اراد أن يأكل وهو جنب غسل كفيه وفي رواية مسلم يتوضأ وضوء الصلاة (قوله
 لاحاض) في الحلية قيل انها كالجنب وقيل لا يستحب لأن الغسل لا يزال بحجاسة الحيض عن الفم واليد
 بخلاف الجنابة اه أقول ينبغي أن يستحب انهما غسل اليد لاكل بلا خلاف لانه يستحب للطاهر ففى اولى
 ولذا قال في الخلاصة اذا اراد أن تأكل تغسل يديها وفي المضمضة خلاف (قوله ما لم يتخاطب بغسل) أي
 لا يكره لهامة عدم خطابها التكايفي بالغسل وهذا انما يكون بعد الطهارة من الحيض (قوله الكراهة)
 أي التحريمية ط (قوله وهو أحوط) وقدمنا عن الحاشية أنه ظاهر الرواية وعزاد في الخلاصة الى عامة
 المشايخ قال في البحر فكان اولى وقدمنا عن الفتح أن التقييد بالـ مكن اتفاق فانه لا يجوز مسه بغير الكتم ايضا
 من بعض ثياب البدن (قوله اذا انقطع حيضها لا كثره) مثله النفاس وحل الوطء بعد الاكثر ليس بموقوف
 على انقطاع الدم صرح به في العناية والنهاية وغيرهما وانما ذكره ليبين عليه ما بعده قال ط ويؤخذ منه جواز
 الوطء حال نزول دم الاستحاضة اه وقدمنا عن الجرجاني يجوز الاستماع بجباين السرة والركبة بمائل بغير
 الوطء ولو تلطخ دما اه وهذا في الحائض فيدل على جواز الوطء المستحاضة وان تلتطخ دما وسأني ما يؤيده فافهم

(وقراءة قرآن) بقصده (ومسه)
 ولو مكتوبا بالفارسية في الاصح
 (الابغلافه) المنفصل كما مر
 (وكذا) يمنع (حمله) كالحج وورق
 فيه آية (ولا بأس) لحائض
 وجنب (بقراءة ادعية) ومسها
 وحملها وذكر الله تعالى وتسبيح
 وزيارة قبور ودخول مصلى عيد
 (وأكل وشرب بعد مضمضة
 وغسل يد) وأما قبلهما فيكره
 لجنب لاحاض ما لم يتخاطب
 بغسل ذكره الحلي (ولا يكره
 تحريما) (مس قرآن بـ مكن) عند
 الجهور تبسرا وصح في الهداية
 الكراهة وهو الاحوط (ويحمل
 وطء اذا انقطع حيضها لا كثره)

(قولاً وجوباً) منه وبمعامل محذوف أى بلا غسل يجب وجوباً ومثله قوله بل ندبا (قوله بل ندبا) لأن قراءة حتى يظهرن بالتشديد تقتضى حرمة الوطء الى غاية الاغتسال فلهذا غسل ما اذا كان ابامها أقل من عشرة دفعا للعارض بين القراءتين فظاهر ويورث شبهة فلهذا الاستصحاب نوح عن الكافي (قوله لدون أقل) أى أقل الحيض وهو ثلاثة ايام (قوله فى آخر الوقت) أى وجوباً بر كوى والمراد آخر الوقت المستحب دون المكروه كما هو ظاهر سياق كلام الدرر وصدر الشريعة قال ط وأهل الشارح حكم الجماع ويظهر عدم جله بدليل مسألة الانقطاع على الأقل وهو دون العادة قلت قد يفرق بين تحقق الحيض وعدمه وانظر ما ذكره نبيل قوله والنفاص لآتم التوءمين (قوله وان لا ذله) اللام بمعنى بعد ط (قوله لم يحل) أى الوطء وان اغتسلت لأن العود فى العادة غالب بجر (قوله وتغسل وتصل) أى فى آخر الوقت المستحب وتأخيره اليه واجب هنا أى فى صورة الانقطاع لتمام العادة فانه مستحب كفى النهاية والفتح وغيرهما (قوله احتياطاً) لأنه ثلاث افعال الثلاثة (قوله وان لعادتها) وكذا لو كانت مبتدأة درر (قوله حل فى الحال) لأنه لا اغتسال عليها لعدم الخطأ فان اسالت بعد الانقطاع لا تغير الاحكام وتغامر فى البحر (قوله حتى تغسل) قد علمت انه يستحب لها تأخيرها الى آخر الوقت المستحب دون المكروه قال فى المبسوط نص عليه بمحمد فى الاصل قال اذا انقطع فى وقت العشاء تؤخر الى وقت يمكنها أن تغسل فيه وتصل قبل انتصاف الليل وما بعد نصف الليل مكروه بجر (قوله بشرطه) هو فقد الماء والصلاة به على الصحيح كما بعلم من النهرو وغيره وبهذا ظهر أن المراد التيمم الكامل المبيح للصلاة مع الصلاة به ايضا وامل وجه شرطه بالصلاة به هو أن من شروط التيمم عدم الحيض فاذا صلت به وحكم الشرع بصحة صلاتها يكون حكماً بصحة تيممها وبأنها تخرج به من الحيض كما يحكم بخروجها من الحيض وبقائها بمنزلة الجنب فيما اذا انقطع لتمام العشرة واصارت الصلاة ديناً فى ذمتها لحكم الشرع عليها بحكم من أحكام الطهارات ولهذا يحل لزوجه أن يقر بها وان لم تغسل كما يأتى تقريره وقد ظهر بما قررناه صحة ما ذكره فى الظهيرية من انه يجوز له انقض التيمم لصلاة الجنازة والعيد اذا طهرت من الحيض اذا كان ايام حيضها عشرة وان كان أقل فلا اذ فشرط لجواز تيمم الصلاة الجنازة والعيد انقطاع الحيض لتمام العشرة لأن المراد بهذا التيمم هو التيمم الناقص الذى يكون عند وجود الماء بخلاف فوت صلاة تفوت الى الابد وانما كان ناقصاً لأنه لا يصلح به الفرض بل يطل بعد الفراغ من تلك الصلاة حتى لو حضرت جنازة أخرى لا يصح الصلاة عليها بهذا التيمم على ما مر تقريره فى محله واذا كان هذا التيمم ناقصاً فلا تخرج به الحائض من الحيض لما علمت من اعتبار التيمم بشرطه مع الصلاة معه وأما اذا انقطع حيضها لتمام العشرة فيجوز تيممها للصلاة الجنازة والعيد لأنها خرجت من الحيض بالانقطاع المذكور فلو انقطع لأقل من العشرة لا يجوز لها أن تقيم للجنازة والعيد مع وجود الماء ولا تصح الصلاة به لأنه ناقص لا تخرج به من الحيض ومن شروط صحة التيمم عدم المناسي والحيض مناسي لصحته أما اذا انقطع لتمام العشرة فقد خرجت من الحيض وصارت كالجنب فيصح تيممها المذكور كما يصح من الجنب فكلام الظهيرية صحيح لا غبار عليه كما أوضحناه هنا وفى باب التيمم لكن ينبغي تقييد قوله والافلاجا اذا انقطع لدون العشرة ولم تصر الصلاة ديناً فى ذمتها لولا انقطاع لدون العشرة ولتمام عاداتها ومعنى عليها رقت صلاة خرجت من الحيض وجازل زوجها اقربانها فينبغى صحة تيممها للجنازة تأمل (قوله يسع الغسل) أى مع مقدمته كالاستقاء وخلع الثوب والتستر عن الاعين وفى شرح البردوى ولم يذكروا أن المراد به الغسل المسنون او الفرض والظاهر الفرض لأنه ثبت به رجحان جانب الطهارة اذ كذا فى شرح التحرير لابن امير حاج (قوله والتحريمية) وحى الله عند أبى حنيفة والله اكبر عند أبى يوسف والفتوى على الاول كما فى المختصرات قهستانى (قوله بمعنى من آخر وقت الصلاة الخ) اعلم انه اذا انقطع دم الحائض لأقل من عشرة وكن لتمام عاداتها فانه لا يحل وطؤها الا بعد الاغتسال أو التيمم بشرطه كما مر لأنها صارت طاهرة حقيقة أو بعد أن تصير الصلاة ديناً فى ذمتها وذلك بأن ينقطع ويعنى عليها دنى وقت صلاة من آخره وهو قد رما يسع الغسل واللبس والتحريمية سواء كن الانقطاع قبل الوقت أو فى أوله أو قبيل آخره بهذا القدر فاذا انقطع قبل الظهر مثلاً وفى أول وقته لا يحل وطؤها حتى يدخل وقت العصر لأنها المامضى عليها من آخر الوقت ذلك القدر صارت الصلاة ديناً فى ذمتها لأن المعبر فى الوجوب آخر الوقت واذا صارت الصلاة ديناً فى ذمتها صارت طاهرة

بلا غسل وجوباً بل ندبا (وان) انقطع لدون أقله توطأ وتصل فى آخر الوقت وان (لا فله) فان لدون عاداتها لم يحل وتغسل وتصل وتصوم احتياطاً وان لعادتها فان كفاية حل فى الحال والا (لا) يحل (حتى تغسل) او تيمم بشرطه (او يعضى عليه اذن يسع الغسل) ولبس الثياب (والتحريمية) يعنى من آخر وقت الصلاة لتعلمهم بوجوبها فى ذمتها حتى لو طهرت فى وقت العبد لا بد أن يعضى وقت الظاهر كفى السراج

حكماً لأنها لا تجب في الذمة إلا بعد الحكم عليها بالطهارة وكذا لو انقطع في آخره وكان بين الانقطاع وبين وقت العصر ذلك القدر فله وطؤها بعد دخول وقت العصر لما قلنا أما إذا كان بينهما دون ذلك فلا يحل الأبعد الغروب لصيرورة صلاة العصر ديناً في ذمتها دون صلاة الظهر لأنها لم تدر لم تنقطع من وقتها ما يمكنها الشروع فيه فإذا علمت ذلك ظهر لك أن عبارة المصنف سوحة وليست على إطلاقها لأنها لو فهم أنه يحل بمضي ذلك القدر سواء كان في وقت صلاة أو في وقت مهمل وهو ما بعد الطلوع إلى الزوال وسواء كان في أول الوقت أو في آخره مع أنه لا عبرة لا وقت المهمل ولا لأول وقت الصلاة كما صرح به ابن الكمال ودل عليه التعليل بوجودها ديناً في ذمتها فإنها لا تجب كذلك إلا بخروج وقتها خلافاً لما غلط فيه بعضهم كإثباته عليه في الفتح والبحر فلذا قال الشارح يعني من آخر وقت الصلاة لا احترازاً عنهما وأتى بالعناية التي يؤول بها في موضع الخفاء لما ذكرنا من الإيهام ولو عبر المصنف كما عبر البركوي بقوله أو تصبح صلاة ديناً في ذمتها لكان أخصر وأظهر ولكنه قصد التنبيه على ما به تصبح الصلاة ديناً في ذمتها وهو معنى هذا الزمان من آخر الوقت ثم هذا كله إذا لم يتم أكثر المدة قبل الغسل كما في البركوي فلو تم لها عشرة أيام قبل خروج الوقت والغسل لا يحتاج إلى مضي هذا الزمن (تنبيه) إنما حل وطؤها بعد الحكم عليها بالطهارة بصيرورة الصلاة ديناً في ذمتها لأنها صارت كالجنب ونجست من الحيض حكماً وبه يعلم أنه لا يجوز لها قراءة القرآن كما نقله ط عن البرجندي بخلاف ما إذا اعتدت وحيث صارت كالجنب فينبغي أن يجوز لها التيمم لصلاة جنازة أو بعد خافت فوطئها كما يجوز ذلك للجنب كما قرأناه آنفاً (قوله الأصح لا) أي فلو انقطع قبل الصبح في رمضان بقدر ما يسع الغسل فقط لزمها صوم ذلك اليوم ولا يلزمها قضاء العشاء ما لم تدر أنه قدر تحريم الصلاة أيضاً وهذا ما صححه في المجتبى ونقل بعده في البحر عن التوشيح والسراج أنه لا يجزئها صوم ذلك اليوم إذا لم يبق من الوقت قدر الاغتسال والتحرمة لأنه لا يحكم بطهارته إلا به إذا وان بقي قدره ما يجزئها لأن العشاء صارت ديناً عليها وأنه من حكم الطاهرات فكيف يحكم بطهارتها ضرورة اهـ ونحوه في الزبلي وقال في البحر وهذا هو الحق فيما يظهر اهـ قال في النهرواني ونظر ولم يبين وجهه أقول ولعله أن الصوم يمكن انشاؤه في النهار فلا يتوقف وجوبه على إدراكها أكثر مما يزيد على قدر الغسل بخلاف الصلاة لكن فيه أنه لو أجزأها الصوم بجزء ادراك قدر الغسل لزم أن يحكم بطهارتها من الحيض لأن الصوم لا يجزئ من الحيض ولزم أن يحل وطؤها لو كان مسافراً في رمضان مع أنه خلاف ما طبقوا عليه من أنه لا يحل ما لم تجب الصلاة ديناً في ذمتها ولا تجب الإبادر إلى الغسل والتحرمة فالذي يظهر ما قال في البحر أنه الحق ثم لا يخفى أن أسس الشياطينية لا تجب الصلاة بدونه كما مر لكن هذا على القول باشتراط التحريم لأعلى ما صححه الشارح تبعاً للمجتبى فانهم (قوله وهي) أي التحريم أي زمانها من الطهر أي من زمنه (قوله مطلقاً) أي سواء كان الانقطاع أكثر الحيض أو لدون ذلك ح (قوله وكذا الغسل) أي الغسل مثل التحريم في أنه من الطهر ولو الانقطاع لا كثرة ولو لا فله فلا بل هو من الحيض لكن هذا في حق القربان وانقطاع الرجعة وجواز التزويج باستخلاف في حق جميع الأحكام التي ترى أنها إذا ظهرت عقب غيبوبة الشفق ثم اغتسلت عند الفجر الكاذب ثم رأت الدم في الليلة السادسة عشر بعد زوال الشفق فهو طهر تام وإن لم يتم خمسة عشر من وقت الاغتسال اهـ يخرج عن المجتبى أي لو انقطع دمها تمام العشرة حل لزوجه أقرباً من قبل الغسل لأن زمن الغسل حينئذ من الطهر فصار واطماً في الطهر وكذا تنقطع الرجعة بمجرد طهرها تمام العشرة في الحيضة الثالثة لو كانت مطلقاً طلاقاً رجعياً ويجوزها التزويج بالآخر لأنها بائنة من الأول بانقضاء العدة وأما لو كان الانقطاع لدون العشرة ولتمام عادتها فلا تثبت هذه الأحكام ما لم تغتسل لأن زمن الغسل حينئذ من الحيض فالوطئ زوجه قبل الغسل كان واطساً في زمن الحيض وكذا لا تنقض عدتها ما لم تغتسل وأما في حق بقية الأحكام فلا يشترط الغسل في مثل الصلاة أو الصوم يجب عايماً وإن لم تغتسل لكن بشرط ادراك زمن التحريم (قوله فتقضي الخ) أي إذا علمت أن زمن التحريم من الطهر مطلقاً وأن زمن الغسل من الحيض في الانقطاع لاقوله تنقض الصلاة إن بقي قدر الغسل والتحريم فلا يكفي ادراك قدر الغسل فقط بل لا بد من ادراك قدر التحريم أيضاً أي وبسبب الشياطينية كما مر (قوله ولو عشرة الخ) أي ولو انقطع عشرة فتقضي الصلاة إن بقي قدر التحريم فقط والحاصل أن زمن الغسل من الحيض لو انقطع لاقوله لأنها إنما تطهر بعد الغسل فإذا أدركت من آخر الوقت قدر ما يسع

وهل تعتبر التحريم في الصوم
الأصح لا وهي من الطهر مطلقاً
وكذا الغسل لولا كثرة والافتقار
الحيض فتقضي إن بقي قدر الغسل
والتحريم ولو عشرة فتقدر التحريم
فقط لثلاث أيامه على عشرة
فليحفظ

قوله وأبدال الدلالة الخ تعريض بالمجازي حيث قال وعلى الصوم والجماع بالإشارة وقوله أن الاستدلال بإشارة النص كما تترقى الأصول هو العمل بما يت
تنظمة لفعله لكنه غير مقصود ولا سبق له النص كما في قوله تعالى وعلى المولود له رزقهن الآية سبق لإثبات النفقة وفي ذكر المولود له إشارة إلى أن النسب
للآباء وأما الثابت بدلالة النص فما ثبت بمعنى النص لفظة كالتنبي عن التأنيف يوقف به على حرمة ١٩٩ النسب بدون الاجتهاد لانه

أولى. وهكذا هنا فانه سبق لبيان
حصة الصلاة مع هذا العذر مع
انها تشترط اياه الطهارة فيوقف
بذلك على حكم الصوم والجماع
بالأولى لعدم اشتراط الطهارة
من الحديث ايما اه منه

حديث توضحى وصلى وان قطر الدم
على الحصى (والنفاس) لفظة ولادة
المرأة وشرا (دم) فاولم تره هل
تكون نفساء المعة نعم (يخرج) من
رحم فلولدته من سرتما ان سال
الدم من الرحم فنفساء والافذات
جرح وان ثبت له أحكام الولد
(عقب ولد) أو أكثره ولو ممتطعا
عضوا عضوا لا اقله فقتوضأ ان
قدرت أو تميم وتوضى بصلاة
ولا تؤخر فعاذرا الصحيح القادر
وحكمه كالحيض في كل شيء
الا في سبعة ذكرتها في الخزان
وشرحي للملتقى منها انه (لا حد
لاقله) الا اذا احتجج اليه اعدة
كقوله اذا ولدت فأنت طالق
فقات مضت عدتي فقدره الامام
بخمسة وعشرين مع ثلاث حيض
والثاني باحد عشر والثالث
بساعة (واكثره أربعون يوما)

كذا رواه الترمذي وغيره
قوله الا في سبعة اقول فظلم السبعة
ابن عبد الرزاق في شرحه فقال
حكم النفاس حكم حيض فزروا
في كل شيء غير سبع تذكر
لا ينقض اعتدادها به ولا

بلوغها أيضا به يعتبر
والفصل بين سنة التطيق وال
بدعة فالوا ليس فيه بظهور
وليس في اقله حد وفي
أكثره قل أربعون حزروا
وليس ذابقاطع متابعا
في الصوم في كفارة تعتبر
وهكذا استبرأوها ليس له
تعلق به وهذا مشهور اه منه

يا رسول الله الرجل يغيب لا يقدر على الماء اجماع اعله قال نعم اه ملخصا (قوله حديث توضحى) فانه ثبت
به حكم الصلاة عبارة وحكم الصوم والجماع دلالة اه منع ودرر وأبدال الدلالة بالإشارة لا يخفى ما فيه على
من له معرفة بالأصول فانهم ثم الحديث مذكور في الهداية ونظائر الفتح انه لم يجده بهذا اللفظ وذكر عن سنن
ابن ماجه انه صلى الله عليه وسلم قال لفاطمة بنت ابي حبيش اجتنبتي الصلاة ايام حيضك ثم اغتسلي
وتوضئي لكل صلاة وان قطر الدم على الحصى ثم تكلم على سنده ثم قال وهو في البخاري بدون وان قطر الدم
على الحصى (قوله والنفاس) بالكسر قاموس (قوله فاولم تره) أي بأن خرج الرابعا بالادم (قوله
المعتدتم) وعليه فعم في الدم فيقال دم حديق أو حكما كما في الفهستاني (قوله من سرتما) عبارة الجرح
من قبل سرتما بأن كان يظن الجرح فانشقت وخرج الولد منها اه (قوله قنفساء) لانه وجد خروج الدم
من الرحم عقب الولادة بحر (قوله والا) أي بأن سال الدم من السرة (قوله وان ثبت له أحكام الولد)
أي فتعفى به العدة وتصير الامة أم ولد ولو على طلاقها بولادتها وقوع لوجود الشرط بحر عن الظهيرية
(قوله فقتوضأ الخ) تفريع على قوله لا اقله ط (قوله وتوضى بصلاة) أي ان لم تقدر على الركوع والسجود
قال في البحر عن الظهيرية ولو لم تصل تكون عاصية لربها ثم كيف تصل قالوا يوقى بقدر فيجعل القدر تسهلا أو يحفر
لها ويجلس هناك وتصلى كي لا تؤذي ولدها اه (قوله فعاذرا الصحيح القادر) استفهام انكار أي
لا عذر له في الترك والتأخير قال في منية المصل فأنظر وتأمل هذه المسألة هل تجب عذرا لتأخير الصلاة أو لا
لباركها (قوله الا في سبعة) هي البلوغ والاستبراء والعدة وانه لا حد له وان أكثره أربعون وانه يقطع
التتابع في صوم الكفارة وانه لا يحصل به الفصل بين طلاق السنة والبدعة اه ح فقوله البلوغ الخ لانه
لا يتجوز به لان البلوغ قد حصل بالحبل قبل ذلك وصورته في الاستبراء اذا اشترى جارية حاملا فقبضها او وضعت
عنده ولدا وبقي ولد آخر في بطنها فالدم الذي بين الوادين نفاس ولا يحصل الاستبراء الا بوضع الولد الثاني
وصورة العدة اذا قال لامرأته اذا ولدت فأنت طالق فوالت ثم قالت مضت عدتي فانها تحتاج الى ثلاث
حيض ما خلا النفاس كما سيأتي بيانه اه سراج (قوله بخمسة وعشرين) لانه لو قدر بأقل لا أدى الى نقص
العادة عند عود الدم في الأربعين لان من أصل الامام أن الدم اذا كان في الأربعين فالطهر المختل لا يفصل طالع
أو قصر حتى لو رأت ساعة دما وأربعين الاساعتين طهرها ثم ساعة دما كان الاربعون كلها نفاسا وعليه القدوى
كذا في الخلاصة نهر أي فلو قدر بأقل من خمسة وعشرين ثم كان بعده اقل الطهر خمسة عشر ثم عاد الدم كان
نفاسا فيلزم نقص العادة بخلاف ما لو قدر بخمسة وعشرين لان ما عادي يكون حيضا لكونه بعد تمام الاربعين
(قوله مع ثلاث حيض) فأدنى مدة تصدق فيها عده خمسة وثمانون يوما خمسة وعشرون نفاسا وخمسة عشر
طهرا ثم ثلاث حيض ككل خمسة خمسة ايام وطهران بين الحيضتين ثلاثون يوما وهذا رواية محمد عنه
وفي رواية الحسن عنه لا تصدق في اقل من مائة يوم لتقديره كل حيضة بعشرة ايام وتماه في السراج
(قوله والثاني باحدى عشر) أي وقدر أبو يوسف اقل النفاس باحد عشر يوما ليكون اكثر من أكثر
الحيض فأدنى مدة تصدق فيها عده خمسة وستون يوما احد عشر نفاسا وخمسة عشر طهرا وثلاث حيض
بتسعة ايام بينهما طهران ثلاثين يوما ح (قوله والثالث بساعة) أي قدره محمد بساعة فتصدق في أربعة
وخمسين يوما وساعة خمسة عشر طهرا ثم ثلاث حيض بتسعة ثم طهران ثلاثون قال في المنظومة النسبية

أدنى زمان عنده تصدق فيه التي بعد الولاد تطلق

هي الثمانون بخمسة تقرر * ومائة فيما رواه الحسن

والخمس والستون عند الثاني * وحط احدى عشرة الشيباني اه

وهذا كله في الحرة النفساء وأما الامة وغير النفساء فسيأتي حكمهما في العدة ان شاء الله تعالى (قوله
كذا رواه الترمذي وغيره) أي بالمعنى قال في الفتح زوى ابوداود والترمذي وغيرهما عن ام سلمة قالت
كانت النفساء تقعد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعين يوما وأثنى البخاري على هذا الحديث وقال
الذروي حديث حسن وصححه الحاكم وروى الدارقطني وابن ماجه عن أنس انه صلى الله عليه وسلم وقت
للنفساء أربعين يوما الا أن ترى الطهر قبل ذلك وروى هذا من عدة طرق لم يقل عن الطعن لكنه يرتفع بكثرتها

الى الحسن اه ملخصا (قوله ولان أكثر الخ) يعني بالاجماع كافي البحر حتى ان من جعل أكثر الحيض
خسة عشر يجعل أكثر النفاس ستين ح (قوله لمبتدأة) يعني انما يعتبر الزائد على الاكثر استحاضة
في حق المبتدأة التي لم تثبت لها عادة أما المعتادة فتزدل عاداتها أي ويكون ما زاد على العادة استحاضة لا ما زاد
على الاكثر فقط (قوله فترة لعاداتها) اطلمه فنعلم ما اذا كان ختم عاداتها بالدم أو بالطهر وهذا عند أبي
يوسف وعند محمد ان ختم بالدم فكذلك وان بالطهر فلا ويسانه ما ذكر في الاصل اذا كان عاداتها في النفاس
ثلاثين يوما فانقطع دمها على رأس عشرين يوما وطهرت عشرة ايام تمام عاداتها فصارت ثم عاودت
الدم فاستقر بها حتى جاوز الاربعين ذكرنا انها مستحاضة فيما زاد على الثلاثين ولا يجوز لها صومها في العشرة
التي صامت فيلزمها القضاء أما على مذهب محمد فنقسام عشرين فلا تقضي ما صامت بعدها بحر عن البدائع
(قوله وكذا الحيض) يعني ان زاد على عشرة في المبتدأة فالزائد استحاضة ورتا المعتادة لعاداتها ط
(قوله فان انقطع على اكثرهما) محترز قوله والزائد ط (قوله أو قبله) أي قبل الاكثر وزاد على العادة
قال في البحر وقيل يكونه زائد على الاكثر لانه لو زاد على العادة ولم يزد على الاكثر فالكل حيض اتفاقا بشرط
أن يكون بعده طهر صحيح (قوله ان وليه طهر نام) قال في البحر وانما قيدناه لانهم لو صكوا كانت عاداتها
خسة ايام مثلا من اول كل شهر فرأت ستة ايام فان السادس حيض أيضا فان طهرت بعد ذلك أربعة عشر
يوما ثم رأت الدم فانها تزدل الى عاداتها وهي خسة واليوم السادس استحاضة فتعفى ما تركت فيه من الصلاة
كذا في السراج اه قال ح وصورته في القياس كانت عاداتها في كل نفاس ثلاثين ثم رأت مرة إحدى
وثلاثين ثم طهرت الاربعة عشر ثم رأت الحيض فانها تزدل الى عاداتها وهي الثلاثون وبسبب اليوم الزائد من
الخسة عشر التي هي طهر (قوله وهي تثبت وتتقل بمرّة) اشار الى أن ما رآته ثانيا بعد الطهر التام يصير
عادة لها وهذا مثال الانتقال بمرّة ومثال الثبوت مبتدأة رأت دما وطهرت صحيحين ثم استقرت الدم فعاداتها
في الدم والطهر ما رأت فترة اليها ولكن قد مناعن البركوى تقيده بما اذا كان طهرها اقل من ستة اشهر والافترد
الى ستة اشهر الاساعة وحضها بحاله (قوله به يفتي) هذا قول أبي يوسف خلافا لهما ثم اختلفا في
العادة الاصلية وهي أن ترى دمين متفقين وطهر من متفقين على الولا أو أكثر لا الجعلية بأن ترى أطوارا مختلفة
ودما كذلك فانها تنتقض برؤية المخالف اتفاقا نهر وتنام بيان ذلك في الفتح وغيره وقدره البركوى في
خامس رسالته على أن بحث انتقال العادة من اهمّ مباحث الحيض لكثرة وقوعه وصعوبة فهمه وتعبير
اجرائه وذكر في الرسالة أن الاصل فيه أن المخالفة للعادة أن كانت في النفاس فان جاوز الدم الاربعين فالعادة
باقية تزدل اليها والباقي استحاضة وان لم يجاوز انتقلت العادة الى ما رآته والكل نفاس وان كانت في الحيض فان
جاوز العشرة فان لم يقع في زمان العادة نصاب انتقلت زمانا والعدد بحاله يعتبر من أول ما رأت وان وقع فالواقع
في زمانها فقط حيض والباقي استحاضة فان كان الواقع مساويا لعاداتها عددا فالعادة باقية والا انتقلت العادة
عدد الى ما رآته ناقصا وان لم يجاوز العشرة فالكل حيض فان لم يتساويا صار الثاني عادة والا فالعدد بحاله
ثم ذكر لذلك امثلة أوضح بها المقام فراجعها مع شرحنا عليها (قوله وتنام الخ) ذكر فيه ما قدمناه
اتساع السراج فالضمير راجع الى مجموع ما ذكره لا الى مسألة الانتقال فقط اذ لم يذكر فيها الزيد مما خالفنا فيه
(تمت) اختلفوا في المعتادة هل تترك الصلاة والصوم بجزء رؤيتها الزيادة على العادة قبل الاحتمال الزائدة على
العشرة وقيل نعم استعجابا للاصل وصححه في النهاية والفتح وغيرهما وكذا الحكم في النفاس واختلفوا في
المبتدأة أيضا والصحيح انها تترك بجزء رؤيتها الدم كافي الزيلعي والاحتياط أن لا يأتمها زوجها حتى يتبين حالها
نوح افندي (قوله والنفاس لأم توأمين) بفتح التاء وسكون الواو وفتح الهمزة تشبه توأم اسم ولد
اذا كان معه آخر في بطن واحد فهستاني (قوله من الاول) والمرئي عقيب الثاني ان كان في الاربعين
فن نفاس الاول والاستحاضة وقيل اذا كان بينهما أربعون يجب عليها نفاس من الثاني والصحيح هو الاول
نهاية وبحر ثم ما ذكره المصنف قولهما وعند محمد وزفر النفاس من الثاني والاول استحاضة وثمرة الخلاف في
النهر (قوله وفاقا) اشار الى أن في المسألة الاولى خلافا كما ذكرنا (قوله لتعلقه بالفراغ) أي لتعلق انتفاء
العدّة بفراغ الرحم وحول لا يضرغ الا بخر وج كل ما فيه ط (قوله مثلث السين) أي يجوز فيه تحريكها بالحركات

ولان أكثر أربعة امثال أكثر
الحض (والزائد) على أكثره
(استحاضة) لو مبتدأة أما المعتادة
فتزدل لعاداتها وكذا الحيض فان
انقطع على اكثرهما وقبله فالكل
نفاس وكذا حيض ان وابه طهر
تاتم والافعاتها وهي تثبت وتتقل
بمرّة به يفتي وتنام فيما علقناه على
الملتقى والنفاس لأم توأمين من
الاول هما ولدان بينهما دون
نصف حول وكذا الثلاثة ولولين
الاول والثالث اكثر منه في الاصح
(و) انتفاء (العدّة من الاخير
وفاقا) لتعلقه بالفراغ (وسقط)
مثلث السين

أروى أن ابي يوسف قال للإمام
أرايت لو كان بير الولدين أربعون
يوما قال هذا لا يكون قال فان
كان قال لنفاس لها من الثاني
وان رغم انف أبي يوسف ولكم
تغسل رقت أن تضع الولد الثاني
وتصل وهو الصحيح كافي النسياء
وغيره اه من خامس الخرائ
بجته اه منه

ذكر الشيخ داود الانطاكي في التذكرة في بحث الحبل أن أطوار الحبل سبعة الأول الماء إلى اسبوع ثم يثاق بعد الغشاء الخارج وباتم داخله ويقول إلى النطفة وهو الطور الثاني وترسم فيه الامتدادات الستة عشر يوما فيكون علقته جراً وهو الثالث ثم ٢٠١ مضغة وهو الرابع ويرسم في وسطها

شكل القلب ثم الدماغ في رأس سبعة وعشرين يوماً ثم يتحول عظماً مخططة مفصلة في اثنين وثلاثين يوماً وهي أقل مدة يتخلق فيها الذكور إلى خمسة عشر يوماً لا أقل ولا أكثر وهو الطور الخامس ثم يجذب الغذاء ويكتسى اللحم إلى خمس وسبعين يوماً وهو الطور السادس ثم يتحول خلقاً آخر مغايراً للمسبق وتحتل بجأويه بالغريزة وتظهر فيه الغاذية بل النامية الطبيعية وهنا يكون كالتبات إلى نحو المائة ثم يكون كالحیوان النسائم إلى عشرين بعدها فتتفتح فيه الروح الحقيقية الانسانية اه ملخصاً الى عشرين بعدها فتتفتح فيه الروح الحقيقية قال وبهذا يرتفع الخلاف بين الفلاسفة حيث حكموا بنفخ الروح في رأس سبعين وبين ما ذكره الشارع صلى الله عليه وسلم فان الاول الروح الطبيعية وهي حاصله للتبات والثاني الروح التي تستقل بها الانسانية اه

ملخصاً اه منه

مطلب
في احوال السقط وأحكامه

أى مسقوط (طهر بعض خلقه كيد أو رجل) أو اصبع أو ظفر أو شعر ولا يستبين خلقه الا بعد مائة وعشرين يوماً (ولد) حكماً (فتنصير) المرأة (به نفساء والامة أم ولد ويحنت به) في تعليقه (وتتقضى به العدة) فان لم يظهر له شئ فليس بشئ والمرق حيض ان دام ثلاثاً وتقدمه طهر تام والا استحاضة ولولم يدر حاله ولا عدد ايام حملها ودام الدم تدع الصلاة ايام حيضها يتيقن ثم تغتسل ثم تصلي ثم تصلي كالمعدور ولا يجتد اياس بدة

مطلب

في أحكام الايسة

الثلاث قال القهستاني والكسرا كثر (قوله أى مسقوط) الذي في الجرا التعبير بالسقط وهو الحق انظرا ومعنى أما النطفة فلان سقط لازم لا يبين منه اسم المنعول وأما معنى فلان المقصود سقوط الولد سواء سقط بنفسه أو اسقطه غيره ح (قوله ولا يستبين خلقه الخ) قال في الجرا المراد بنفخ الروح والا فالمشاهد ظهور خلقه قبلها اه وكون المراد به ما ذكره منوع وقد وجهه في البدائع وغيره بأنه يكون أربعين يوماً نطفة وأربعين علقة وأربعين مضغة وعبدلته في عقد الفرائد قالوا يباح لها أن تعالج في استئزال الدم مادام الحبل مضغة أو علقة ولم يتخلق له عضو وقد رواتك المدة بجانة وعشرين يوماً وانما باحوال ذلك لانه ليس بأدنى اه كذا في النهر أقول لكن يشكل على ذلك قول الجران المشاهد ظهور خلقه قبل هذه المدة وهو موافق لما في بعض روايات الصحيح اذا مر بالنطفة ثنتان وأربعون ليلة بعث الله اليها ملكاً فصورها وخلق سمعها وبصرها وجلدها وأيضاً هو موافق لما ذكره الاطباء فتذكر الشيخ داود في تذكرته انه يتحول عظماً مخططة في اثنين وثلاثين يوماً الى خمسين ثم يجذب الغذاء ويكتسى اللحم الى خمس وسبعين ثم تظهر فيه الغاذية والنامية ويكون كالتبات الى نحو المائة ثم يكون كالحیوان النسائم الى عشرين بعدها فتتفتح فيه الروح الحقيقية الانسانية اه ملخصاً الى عشرين بعدها فتتفتح فيه الروح الحقيقية الانسانية اه بن عباس انه بعد أربعة أشهر وعشرة ايام وبه أخذوا لا ينافي ذلك ظهور الخلق قبل ذلك لان نفخ الروح انما يكون بعد الخلق وتقام الكلام في ذلك مبسوط في شرح الحديث الرابع من الاربعين النووية فراجع اه (قوله والامة أم ولد) أى ان ادعاء المولى قهستاني عن شرح الطحاوى (قوله ويحنت به في تعليقه) أى يقع المعلق من الطلاق والعناق وغيرهما بولادته بأن قال ان ولدت فانت طالق أو حرة قهستاني (قوله فليس بشئ) قال الرملى في حاشية النخ بعد كلام وحاصله انه ان لم يظهر من خلقه شئ فلا حكم له من هذه الاحكام واذا ظهر ولم يتم فلا يغسل ولا يصلى عليه ولا يسمى وتحصل له هذه الاحكام واذا تم ولم يستهل أو استهل وقبل أن يخرج أكثره مات فتطهر الرواية لا يغسل ولا يسمى والمختار خلافه كما في الهداية ولا خلاف في عدم الصلاة عليه وعدم ارثه ويلقى في خرقه ويدفن وقافوا واذا خرج كله أو أكثره حيائماً مات فلا خلاف في غسله والصلاة عليه وتسميته وورثه ويورث الى غير ذلك من الاحكام المتعلقة بالأدنى الخ الكمال اه قلت لكن قوله والمختار خلافه انما هو فحين لم يتم خلقه أما من ثم فلا خلاف في انه يغسل كما سيأتى تحريره في الجنائز ان شاء الله تعالى (قوله والمرق) أى الدم المرءى مع السقط الذي لم يظهر من خلقه شئ (قوله وتقدمه) أى وجد قبله بعد حيضها السابق ليصير فاصلا بين الحيضتين وزاد في النهاية قيداً آخر وهو أن يوافق تمام عاداتها ولعل معنى على أن العادة لا تنتقل بجمرة والعقد خلافه فتأمل (قوله والاستحاضة) أى ان لم يدم ثلاثاً أو تقدمه طهر تام أو دام ثلاثاً ولم يتقدمه طهر تام أو لم يدم ثلاثاً ولا تقدمه طهر تام ح (قوله ولولم يدر حاله الخ) أى لا يدرى امستبين هو أم لا بأن اسقطت في الخرج واستمر بها الدم فاذا كان مثلاً حيضها عشرة وطهرها عشرين ونفاسها أربعين فان اسقطت من أول ايام حيضها تركت الصلاة عشرة يمين لانها ما حاض أو نفساء ثم تغتسل وتصل عشرين بالشك لاحتمال كونها نفساء أو طاهرة ثم تركت الصلاة عشرة يمين لانها ما نفساء أو حاض ثم تغتسل وتصل عشرين يمين يمين لاستيفاء الاربعين ثم بعد ذلك دأبها حيضها عشرة وطهرها عشرين وان اسقطت بعد ايام حيضها فانها تصلى من ذلك الوقت قدر عاداتها في الطهر بالشك ثم تركت قدر عاداتها في الحيض يمين وحاصل هذا كله انه لا حكم للشك ويجب الاحتياط اه من الجرو وغيره وتقام تقاريع المسألة في التاخر خاتمة وبه في الفتح على أن في كثير من نسخ الخلاصة غلط في التصوير من النسخ (قوله ولا عدد ايام حملها) هذا زاده في النهر بقوله وكان ينبغي أن يقال ولم تعلم عدد ايام حملها بانقطاع الحيض عنها أما لو لم تره مائة وعشرين يوماً ثم اسقطته في الخرج كان مستبين الخلق اه (قوله تدع الصلاة ايام حيضها يمين) أى في الايام التي لا تتيقن فيها بالطهر فيشعل ما يحتمل المرق فيها انه حيض أو نفاس كالعشرة الاولى من الاربعين والعشر الاخرية وماتيقن انه حيض فقط وقوله ثم تغتسل الخ أى في الايام التي تتردد فيها بين النفاس والطهر أو تتيقن فيها بالطهر فقط فله در هذا الشارح فقد أدى جميع ما تقدم منه عن الجرو وغيره مع زيادة ما في النهر وأن صلاتها صلاة المعدور باو حرة فافهم (قوله ولا يجتد اياس بدة) هذا رواه عن ابى حنيفة كما في عدة الفتح عن

المحيط ح ثم ان الياض مأخوذة من اليأس وهو القنوط ضد الرجاء قال المطرزي اصله ايئاس على وزن افعال من آياسه اذا جعله يائسا منقطع الرجاء فكان الشرح جعلها منقطعة الرجاء عن رؤية الدم حذفت الهمزة التي هي عين الكلمة تخفيفا اه فوح (قوله مثلها) قال في الفتح في باب العدة يمكن أن يكون المراد المماثلة في تركيب البدن والجن واليزال اه ويقال لا بد أن يعتبر مع ذلك جنسها لما ذكره بعد في الفتح عن محمد اه قد روى في الروميات بخمس وخمسين وفي غيرهن بستين وربعا بغير القطر أيضا فليجتر رحى (قوله فاذا بلغته) فلم تبلغه وانقطع دمها فعدتها بالحيض لأن الطهر لا حد لا كثره رحى وعليه فالمرضع التي لا ترى الدم في مدة ارضاعها لا تنقضي عدتها بالابحاض كما سيأتي التصريح به في باب العدة وقال في السراج سئل بعض المشايخ عن المرضعة اذا لم ترجع فعدتها حتى رأت صفرة في ايام الحيض قال هو حيض تنقضي به العدة اه (قوله وانقطع دمها) أما لو بلغته والدم يأتيها فليست بآيسة ومعناه اذا رأت الدم على العادة لانه حينئذ ظاهر في أنه ذلك المعتاد وعود العادة يظل الياض ثم فسر بعضهم هذا بأن ترا مناسلا كثيرا احترازاعا اذا رأت به بيرة ونحوه وقيدوه بأن يكون اجرا وأسود فلو أصفر أو أخضر أو ترابية لا يكون حيضا ومنهم من لم يتصرف فيه فقال اذا رآته على العادة الجارية وهو يقيد أنها اذا كانت عادتها قبل الياض اصفر فآيسة كذلك أو علقا فآيسة كذلك كان حيفا اه فتح من العدة والذي يظهر هو الثاني رحى (قوله حكم بياسيا) فائدة هذا الحكم الاعتداد بالاشهر اذا لم ترفي أنثتها دما ط (قوله وحده) أي المصنف في باب العدة قال في البحر وهو قول مشايخ بخاري وخوارزم ح ويخط الشارح في هامش الخزانة قال فأنى خان وغيره وعليه الفتوى وفي نكت العلامة فاسم عن المفيد أنه اختار ومثله في الفيض وغيره اه (قوله أي المدة المذكورة) وهي الخمسون أو النخسة والخمسون ط (قوله فليس بحيض) ولا يظن به الاعتداد بالاشهر ط (قوله دما خالصا) أي كالا سود والاجر القاني درر قال الرحى وتقدم عن الفتح انه لو لم يكن خالصا وكانت عادتها كذلك قبل الياض يكون حيضا (قوله حتى يظل) تفريع على الاستثناء (قوله لكن قبل تمامها) أي تمام العدة بالاشهر لا بعده أي بعد تمام الاعتداد ط (قوله وسحقته في العدة) عبارته هناك آيسة اعتدت بالاشهر ثم عادت دما على جاري العادة أو حلت من زوج آخر بطلت عدتها وفسدت كاحيا واستأنفت بالحيض لان شرط الخلفه لتحقيق الياض عن الاصل وذلك بالعجز الى الموت وهو ظاهر الرواية كما في الغاية واختاره في الهداية قعين الميراليه قاله في البحر بعد حكاية ستة أقوال مصححة واقره المصنف لكن اختار البهني ما اختاره الشهيد أنها ان رآته قبل تمام الاشهر استأنفت لا بعدها قلت وهو ما اختاره صدر الشريعة ومن لا خسروا والباقاني وأقره المصنف في باب الحيض وعليه فالكناح جائز وتعدت المستقبل بالحيض كما صححه في الخلاصة وغيره وفي الجوهره والمجتبي انه الصحيح المختار وعليه الفتوى وفي تصحيح القدوري وهذا التصحيح أولى من تصحيح الهداية وفي النهار انه عدل الروايات اه ح (قوله وصاحب عذر) خبر مقدم وقوله من به سلس بول مستد أمؤخر لانه معرفة والاؤل نكرة فافهم قال في النهر قبل السلس بفتح اللام نفس الخارج وبكسرهما من به هذا المرض (قوله لا يمكنه اسماكه) أما اذا امكنه خرج عن كونه صاحب عذر كما يأتي ط (قوله أو استطلاق بطن) أي حريان ما فيه من الغائط (قوله أو انفلت رجم) هو من لا يمكن جمع مقعده لاسترخاء فيها نهر (قوله أو بعينه رمد) أي وبسيل حنه الدمع ولم يقيد بذلك لانه الغالب (قوله أو عمن) ضعف الرؤية مع سيلان الدمع في اكثر الاوقات ح عن القاموس (قوله أو غرب) قال المطرزي هو غرق في مجرى الدمع يسقى فلا ينقطع مثل الباسور وعن الاصمعي بعينه غرب اذا كانت تسيل ولا تنقطع دموعها والغرب بالتحريك ورم في المائي اه فافهم (قوله وكذا أكل ما يخرج بوجع الخ) ظاهره بعم الانف اذا زكم ط لكن صرحوا بأن ماء فم النائم طاهر ولو متناقلا وماء الجرح والنفطة وماء البثرة والذى والعين والاذن لعله سواء على الاصح اه وقد مناقى نواقض الضوء عن البحر وغيره أن التقيد بالعله طاهر فيما اذا كان الخارج من هذه المواضع ماء فقط بخلاف ما اذا كان قيحا أو صديدا وقد منا هناك أيضا بقية المباحث المتعلقة بالدمع فراجعها (قوله مفروضة) احتريه عن الوقت المهمل كما بين الطولوع

بل هو ان تبلغ من السن مالا تحض مثلها فيه) فاذا بلغته وانتفع دمه احكم بياسيا (عما رآته بعد الانقطاع حيض) فيبطل الاعتداد بالاشهر وتفسد الانكحة (وقيل يحذف بخمسين سنة وعليه المعول) والفتوى في زماننا مجتبي وغيره (تيسرا) وحده في العدة بخمس وخمسين قال في النسياء وعليه الاعتماد (ومارآته بعدها) أي المدة المذكورة (فليس بحيض في ظاهر المذهب) الا اذا كان دما خالصا حيض حتى يظل به الاعتداد بالاشهر لكن قبل تمامها لا بعده حتى لا تفسد الانكحة وهو المختار للفتوى جوهره وغيره او سحقت في العدة (وصاحب عذر من به سلس بول) لا يمكنه اسماكه (أو استطلاق بطن أو اهلات رجم أو استخاضة) أو بعينه رمد أو عمن أو غرب وكذا كل ما يخرج بوجع ولو من اذن وندى وسرة (ان استوعب عذره تمام وقت صلاة مفروضة)

مطلب
في أحكام المذود

والزوال فإنه وقت الصلاة غير مفروضة وهي العبد والفتى كما يشير إليه فلو استوعبه لا يصير معذورا وكذا لو استوعبه الانقطاع لا يكون برأ أفاده الرجحان (قوله ولو حكما) أى ولو كان الاستيعاب حكما بأن انقطع العذر في زمن يسير لا يمكنه فيه الوضوء والصلاة فلا يشترط الاستيعاب الحقيقي في حق الابتداء كما حققه في الفتح والدرر خلافا لما فهمه الزيلعي كما بسطه في البحر قال الرجحان ثم هل يشترط أن لا يمتنع مع منعهما أو الاقتصار على فرضهما يرجع اه أقول الظاهر الثاني تأمل (قوله في حق الابتداء) أى في حق ثبوته ابتداء (قوله في جزء من الوقت) أى من كل وقت بعد ذلك الاستيعاب امداد (قوله ولو مرة) أى ايعلم بها بقاؤه امداد (قوله وفي حق الزوال) أى زوال العذر وخروج صاحبه عن كونه معذورا (قوله تمام الوقت حقيقة) أى بأن لا يوجد العذر في جزء منه أصلا فيسقط العذر من أول الانقطاع حتى لو انقطع في أثناء الوضوء أو الصلاة ودام الانقطاع الى آخر الوقت الثاني يعيد ولو عرض بعد دخول وقت فرض انتظار الى آخره فإن لم ينقطع يتوضأ ويصلى ثم ان انقطع في أثناء الوقت الثاني يعيد تلك الصلاة وان استوعب الوقت الثاني لا يعيد لثبوت العذر حينئذ من وقت العروض اه بر كوية ونحوه في الزيلعي والظهيرية وذكر في البحر عن السراج انه لو انقطع بعد الفراغ من الصلاة أو بعد القعود قدر التشهد لا يعيد لزوال العذر بعد الفراغ كالتيمم اذا رأى الماء بعد الفراغ من الصلاة (قوله وحكمه) أى العذر وأصاحبه (قوله الوضوء) أى مع القدرة عليه والافتيم (قوله لا غسل ثوبه) أى ان لم يفد كإياي متنا (قوله ونحوه) كالبدن والمكان ط (قوله اللام للوقت) أى فالعنى لوقت كل صلاة بقرينة قوله بعده فاذا خرج الوقت بطل فلا يجب لكل صلاة خلافا للشافعي أخذنا من حديث توفى اكل صلاة قال في الامداد وفي شرح مختصر الطحاوي روى ابو حنيفة عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لفاسطمة بنت ابي حنيس توفى لوقت كل صلاة ولا شك انه محكم لانه لا يشك في غيره بخلاف حديث لكل صلاة فان لفظ الصلاة شاع استعمله في لسان الشرع والعرف في وقتها فوجب حمله على الحكم وتعامه فيه (قوله ثم يصلى به) أى بالوضوء فيه أى في الوقت (قوله فرضا) أى أى فرض كان نهر أى فرض الوقت أو غيره من الفوائت (قوله بالاولى) لانه اذا جازله النفل وهو غير مطالب به يجوز له الواجب المطالب به بالاولى أفاده ح أولانه اذا جازله الاعلى والادنى يجوز الاوسط بالاولى (قوله فاذا خرج الوقت بطل) أفاد أن الوضوء انما يبطل بخروج الوقت فقط لا بدخوله خلافا لفرز ولا بكل منهما خلافا للثاني وتأني ثمرة الخلاف (قوله أى ظهر حديثه السابق) أى السابق على خروج الوقت وأفاد أنه لا تأثير للفرج في الاستفاض حقيقة وانما الناقض هو الحدث السابق بشرط الخروج فالحدث محكوم بارتفاعه الى غاية معلومة فيظهر عندها مقتضا لا مستندا كما حققه في الفتح (قوله حتى لو توضأ الخ) تفريع على قوله أى ظهر حديثه السابق فان معناه انه يظهر حديثه الذى قارن الوضوء أو الذى طرأ عليه بأن توضأ على السيلان أو وجد السيلان بعده في الوقت أى فاما اذا توضأ على الانقطاع ودام الى الخروج فلا حدث بل هو طهارة كاملة فلا يبطل بالخروج (قوله مالم يطرأ الخ) أى فانه بعد الخروج لو طرأ أى عرض له حدث آخر أو سال حديثه يبطل وضوءه بذلك الحدث فهو كالصحيح في ذلك فتدبر (قوله كسألة مسح خفه) أى التى قدمها في باب المسح على الخفين بقوله انه أى المعذور يمسح في الوقت فقط الا اذا توضأ ولبس على الانقطاع فكالصحيح اه وقد مناهنا رباعية لانه اما أن يتوضأ ويلبس على الانقطاع أو يوجد الحدث مع الوضوء أو مع اللبس أو معهما فهو كالصحيح في الصورة الاولى فقط التى استثناءها من المسح في الوقت فقط وهى المرادة هنا فلما كان حكم هذه المسألة معلوما حيث صرح فيها بأنه كالصحيح أى انه يمسح في الوقت وخارجها الى انتهاء مدة المسح اراد أن يبين أن من توضأ على الانقطاع ودام الى خروجه فهو كالصحيح أيضا فاذا خرج الوقت لا يبطل وضوءه مالم يطرأ حدث آخر فتشبه مسألة الوضوء بمسألة المسح من حيث أن كلاهما حكمه كالصحيح وان كان حكمهما مختلفا من حيث انه في الاولى يبطل وضوءه بطرأ الحدث بعد الوقت ولا يبطل مسحه بذلك في مدة المسح يعنى انه لا يلزمه نزع الخلف والغسل بعد الوقت بخلاف الصور الثلاث من الرباعية فافهم (قوله وأفاد) أى بقوله فاذا خرج الوقت بطل فان المراد به وقت الفرض لا المهيمل (قوله لم يبطل الا بخروج وقت الظاهر) أى خلافا لفرز

بأن لا يجيد في جميع وقتها زمنا يتوضأ ويصلى فيه خاليا عن الحدث (ولو حكما) لان الانقطاع اليسير ملحق بالعدم (وهذا شرط) العذر (في حق الابتداء وفي حق البقاء كسب وجوده في جزء من الوقت) ولو مرة (وفي حق الزوال) يشترط (استيعاب الانقطاع) تمام الوقت (حقيقة) لانه الانقطاع الكامل (وحكمه الوضوء) لا غسل ثوبه ونحوه (لكل فرض) اللام للوقت كما في ادلولك الشمس (ثم يصلى به) فيه قرضا ونقل (فدخل الواجب بالاولى) فاذا خرج الوقت بطل أى ظهر حديثه السابق حتى لو توضأ على الانقطاع ودام الى خروجه لم يبطل بالخروج مالم يطرأ حدث آخر أو يسئل كسألة مسح خفه وأفاد أنه لو توضأ بعد الطلوع ولو لعبد أو ضحى لم يبطل الا بخروج وقت الظاهر

وأبى يوسف حيث ابتلاه بدخوله وان نوضاً قبل الطلوع بطل أيضاً بالطلوع خلافاً لفرقت لعدم الدخول وان
نوضاً قبل العصر بطل اتفاقاً لوجود الخروج والدخول والاصل مأمّر (قوله هو المختار للفقهاء) وقيل
لا يجب غسله اصلاً وقيل ان كان مفيداً بأن لا يصيبه مرة أخرى يجب وان كان يصيبه المرة بعد الأخرى
فلا واختاره السرخسي بجر قاتل في البدائع أنه اختيار ما شيخنا وهو الصحيح اهـ فان لم يمكن التوفيق
بحمله على ما في المتن فهو أوسع على المعذورين ويؤيد التوفيق ما في الحلية عن الزاهدي عن البقالى لوعلى
المستحاضة انها لو غلته يبقى طاهراً الى أن تصلى يجب بالاجماع وان علمت انه يعود نجسا غلته عند
البي يوسف دون محمد اهـ لكن فيما عن الزاهدي أيضاً عن قاضي صدر أنه لو سبى طاهراً الى أن
تفرغ من الصلاة ولا يبقى الى أن يخرج الوقت فعندنا تصلى بدون غسله خلافاً للشافعي لأن الرخصة عندنا
منقذة بخروج الوقت وعندنا للتراغ من الصلاة اهـ لكن هذا قول ابن مقاتل الرازي فإنه يقول يجب
غسله في وقت كل صلاة قياساً على الوضوء وأجاب عنه في البدائع بأن حكم الحدث عرفناه بالنص ونجاسة
الثوب ليست في معناه فلا تلحق به (قوله وكذا امر بوض الخ) في الخلاصة من بوض مجروح تحته ثياب
نجسة ان كان بحال لا يسطح تحتها شيء لا يتجسس من ساعته له أن يصل على حاله وكذا لو لم يتجسس الثاني
الا انه يزاد امرضه له أن يصل فيه بجر من باب صلاة المريض والظاهر أن المراد بقوله من ساعته أن يتجسس
نجاسة مانعة قبل الفراغ من الصلاة كما اشار اليه الشارح بقوله وكذا (قوله والمعدور الخ) فتسديداً لم
مما مر من أن وضوءه يبقى مادام الوقت باقياً (قوله ولم يطرأ) بالهمز قال في المغرب وطرأ علينا فلان جاء من
بعيد فخذ من باب منع ومصدره الطرؤ وقولهم طرى الجنون والطارى خلاف الاصل فالصواب الهمزة وأما
الطريان فخطأ اصلاً اهـ فافهم (قوله أما اذا نوضاً لحدث آخر) أى لحدث غير الذي صار به معذوراً وكان
حدثه منقطعاً كما في شرح المنية أما اذا كان حدثه غير منقطع وأحدث حدثاً آخر ثم نوضاً فلا ينتقض بسلان
عذره كما هو ظاهر التقييد لأن وضوءه وقع لهما ثم ان ما ذكره الشارح محترز قوله اذا نوضاً لعذره ووجه
النتقض فيه بالعذر أن الوضوء لم يقع له فكان عدمه في حقه بدائع وكذا الوضوء على الانقطاع ودام الى
خروج الوقت ثم جدد الوضوء في الوقت الثاني ثم سال انتقض لان تجديد الوضوء وقع من غير حاجة فلا يعتد به
بخلاف ما اذا نوضاً بعد السيلان زيلعي (قوله أو نوضاً لعذره الخ) محترز قوله ولم يطرأ عليه حدث آخر
ووجه النتقض فيه كفاي البدائع أن هذا حدث جديد لم يكن موجوداً وقت الطهارة فكان هو والبطل
والغائض سواء اهـ (قوله بأن سال احد منخريه) أما الوسال منهم ما جيعا ثم انتطع احدهما فهو على وضوءه
ما بقي الوقت لان طهارته حصلت لهما جيعا والطهارة متى وقعت لعذر لا يضرهما السيلان ما بقي الوقت فبقي
هو صاحب عذره بانخرا لا آخر وعلى هذا صاحب القروح اذا انتطع السيلان عن بعضها بدائع (قوله
ولو من جدري) بضم الجيم وفتح الدال ط ويحط الشارح في هامش الخزان قوله أو قرحتيه يشمل من
به جدري سال منهما ماء فتوضأ ثم سال منها قرحة أخرى فإنه ينتقض لان الجدري قروح متعددة فصار بمنزلة
بحر حين في موضعين من البدن أحدهما لا يرقى الوضوء لاجله ثم سال الآخر كما في شرح المنية اهـ
(قوله فلا تبقى طهارته) جواب أما (قوله أو تقيله) أى ان لم يمكنه رده بالكلمة (قوله ولو بصلاته
مومناً) أى كما اذا سال عند السجود ولم يسئل بدونه فيوحي قائماً أو قاعداً وكذا الوسال عند القيام
يصلى قاعداً بخلاف من لو استلقى لم يسئل فإنه لا يصل مستلقاً اهـ بركوية (قوله وبردته لا يبقى ذاعذر) قال في
البحر متى قدر المعذور على ردة السيلان برباط أو حشو أو كان لوجاس لا يسئل ولو قام سال وجب رده وخروج
برده عن أن يكون صاحب عذره ويجب أن يصل جالساً باليمنى ان سال باليسار لان ترك السجود احر من الصلاة
مع الحدث اهـ واستفد من هذا أن صاحب كى المصحة غير معذور لان مكان ردة الخارج برقعها ط
وهذا اذا كان الخارج منه فيه قوة السيلان بنفسه لو ترك وكان اذا رفعها ينتقض سيلانه أو كان يمكنه ربطه
بما يمنعه من السيلان والتش كمن وجد أما اذا كان لا ينتقض في الوقت برقعها ولا يمكنه الربط المذكور
فهو معذور وقد منا بقية الكلام في نواقض الوضوء (قوله بخلاف الحائض) لان الشرع اعتبر دم
الميض كخارج حيث جعلها حائضاً وكان القياس خلافه لانعدام دم الميض حساً اهـ حلية وهذا

(وان سال على ثوبه) فوق الدرهم
(جاء ان لا يغسله ان كان لو غلته
تتجسس قبل الفراغ منها) اى الصلاة
(والا) يتجسس قبل فراغه (فلا)
يجوز ترك غسله هو المختار للفقهاء
وكذا امر بوض لا يسطح ثوباً لا يتجسس
وقر بالترك (و) المعدور (انما تبقى
طهارته في الوقت) بشرطين
(اذا) نوضاً لعذره (و) لم يطرأ عليه
حدث آخر أما اذا) نوضاً لحدث
آخر وعذره منقطع ثم سال أو نوضاً
لعذره ثم (طرأ) عليه حدث آخر
بأن سال احد منخريه أو وجرجه
أو قرحتيه ولو من جدري ثم سال
الآخر (فلا) تبقى طهارته (فروع)
يجب ردة عذره أو تقيله بقدر
قدرته ولو بصلاته مومناً وبردته
لا يبقى ذاعذر بخلاف الحائض

قال في البرازية اذا قدرت
المستحاضة أو ذوالجرح أو
المنتصد على منع دم بربط وعلى
منع الش بقرحة الربط لم وكان
كالحائض فان لم يقدر على منع
النش فهو ذو عذر اهـ منه

أذا منعت به بعد نزوله إلى الخارج السارح كما أفاده البركوي لما مر أنه لا يثبت الحيض إلا بالبروز لا بالحساس به خلافاً للمنفذ فأما حسنت به فوضعت الكرسف في الفرج الداخِل ومنعته من الخروج فهي طاهرة كماله نجس المني في التخصبة (قوله لأن معه حدثاً ونجساً). أي بخلاف المقتدى فإن معه انقلاط الرجح وهو حدث فقط وظاهر التعديل جواز عكس هذه الصورة وبه صرح الشارح في باب الامامة لكن سرح في النهر خالفه بعدم الجواز بأن يجوز اختلاف العذر مانع أقول ويوافقه ما صرح به في السراج والتبيين والفتح وغيرهما من أن اقتداء المعذور بالمعذور صحيح إن اتحد عذرهما وأوضحه في شرح المنية فراجعه وسيأتي تمامه في محله إن شاء الله تعالى وهو سبحانه وتعالى أعلم

(باب الانجاس)

أي باب بيان أوصاف أحكامها وتطهير محلها وقدم الحصة لانه أقوى ليكون قديماً يمنع جواز الصلاة اتفاقاً ولا يفسد وجوب الزمان بعد زجر عن النهاية أقول فيه أن الحكمة لا تجزأ على الأصح فن بقيت عليه لمعة فهو محدث فلا توصف بالقلة وقد تسقط بعد زجر كما مر أقول الطهارة فمن قطعت يداه ورجلاه وبوجهه جراحاً فإنه يصلي بلا وضوء ولا يتيم ولا إعادة عليه (قوله بفقتين) كذا في الغاية ثم قال وهو كل مستقذر وهو في الأصل مصدر ثم استعمل اسماً اهـ لكن الصحيح ما قاله تاج الشريعة أنه جمع نجس بكسر الجيم لما في العباب النجس ضد الطاهر والنجاسة ضد الطهارة وقد نجس بنجس كجمع يجمع يجمع وكرم يكرم وإذا قلت رجل نجس بكسر الجيم ثبت وجعت وبقتها لم تنزل ولم يجمع وتقول رجل ورجلان ورجال وامرأة ونساء نجس اهـ وقامه في شرح الهداية للعيني وحاصله أن الانجاس ليس بجعل المفتح الجيم بل لمكسورها (قوله يجمع الحقيقي والحكمي) وانجست بنجس الأول والحدث الثاني بجر فلو قال المصنف رفع خبث بدل قوله رفع نجاسة حقيقية كان أخصر اهـ ح (قوله يجوز الخ) عبر بالجواز لانه أطلق في قوله عن محلها ولم يقيده بسدن المصلي وثوبه ومكانه كما قيده في الهداية فعبر بالوجوب ولان المقصود كما قال ابن الدكالي بيان جواز الطهارة بما ذكر أي من الماء وكل مانع الخ لا يمان وجوبها حالة الصلاة فإنه من مسائل باب شروط الصلاة اهـ على أن الوجوب كما قال في الفتح متبديلاً لمكان وما إذا لم يرتكب ما هو أشد حتى لو لم يتمكن من إزالته الإبداء عورته للناس يصلي معها لان كشف العورة أشد فلو أبداه لا إزالة فسق اذ من ابتلى بين مخفوفين عليه أن يرتكب آخرهما اهـ وقدم الشارح في الغسل من الجنابة أنه لا يدهعه وان رآه الناس وقد سنا مانيه من البحث هناك (قوله ولو ناء أو ما كولا) أي كقصعة وأدهان وهذا حيث استمكن لقوله آخر الباب حنطة طيبت في خير لا تطهر أبداً (قوله اولاً) كالتنجس طرف من ثوبه ونسبه في غسل طرفه ولو لا تحت كسب أي متناع مانيه من الكلام (قوله بقاء) يستثنى منه الماء المشكوك على أحد القولين كما مر في الأسار (قوله به يفتي) أي خلافاً للمنفذ لانه لا يجوز إزالة النجاسة الحقيقية إلا بالماء المطاوع بجر لكن فيه انهم ذكروا أن الطهارة بانقلاب العين قول محمد تأمل (قوله وبكل مانع) أي سائل يخرج الجسامد كالتلج قبل ذوبه أفاده بط (تنبيه) صرح في الحلية في بحث الاستنجاء بأنه تكره إزالة النجاسة بالمانع المذكور لمانيه من إضاعة المال عند عدم الضرورة (قوله طاهر) فبول ما يؤكل لا يطهر يحمل النجاسة اتفاقاً بل ولا يزال حكم الغلظة في المختار فلو غسل به الدم بقيت نجاسة الدم لانه ما ازداد الثوب به الا شر أو لو حلف مانيه دم أي نجاسة دم يحنث وعلى الضعيف لا وكذا الحكم في الماء المستعمل على القول بنجاسته وتماه في النهر (قوله قانع) أي حزيل (قوله ينصير بالعصر) تفسير لقانع لا قيد آخر اهـ ح (قوله فتنظروا صبح الخ) عبارة البحر وعلى هذا فزعوا طهارة الثدي إذا جاء عليه الولد ثم رضعه حتى زال اثره الخ وكذا إذا أحس اصبعه من نجاسة حتى ذهب الاثر وشرب خيراً ثم رتد ريشه في غيبه مراراً طهر حتى لرحلي صحت وعلى قول محمد لا اهـ وقد منافي الأسار عن الحلية انه لا بد أن يزول اثر الخمر عن الريق في كل مرة وفي الفتح صبي ارتضع ثم فاء فاصاب ثياب الام ان كان ملء القسم فنجس فإذا زاد على قدر الدرهم منع وروى الحسن عن الامام انه لا يمنع ما لم يفتش لانه لم يغير من كل وجهه وهو الصحيح وقد سنا مانيه في خياره (قوله من يزل) لم يقل مطهر لما علمت من أن يزل الماء كولا لا يطهر

ولا يصلي من به انقلاط رجح خلف من به سلس بول لأن معه حدثاً ونجساً

(باب الانجاس)

جمع نجس بفقتين وهو لغة يجمع الحقيقي والحكمي وعرفا يخصص بالاول يجوز رفع نجاسة حقيقية عن محلها ولو ناء أو ما كولا علم محلها أولاً (بما ولو مستعلاً) به يفتي (وبكل مانع طاهر قانع) للنجاسة ينصير بالعصر (كحل) وماء ورد حتى الريق فتطهر اصبع وئدى تنجس بنجس ثلاثاً (بخلاف فحولين) كزيت لانه غير قانع وما قبل ان اللابن ويؤله ما يؤكل من يزل

اتفاقا وانما الخلاف في ازالته للنجاسة الكائنة (قوله خلاف المختار) وعلى صفة فالمراد بالابن المالدسومة
فيه بحر (قوله وبطهر خف ونحوه) احتراز عن الثوب والبدن فلا يظهر ان بالذلك الا في المني وتمايه
في البحر وأطلقه فشمع ما اذا اصاب النجس موضع الوطء وما فوقه وهو الصحيح كما في حاشية الجوى
(قوله كنعل) ومثله القرو اه ح عن القهستاني والجوى اى من غير جانب الشعر وقيد المني في النهر
بغير الرقن ولم اره لغيره وأما قول البحر قيده ابو يوسف بغير الرقن فالمراد به النجس ذو الجرم ومثل له في العراج
بالجرم والبول فالضيق في عبارة البحر للنجس للنعل (قوله بدى جرم) اى وان كان رطبا على قول الثاني
وعليه اكثر المشايخ وهو الاصح المختار وعليه الفتوى لعموم البلوى لا إطلاق حديث ابى داردا اذا جاء احكم
المسجد فليستظر فان رأى فى نعله اذى او قذر فليمسحه وليصل فيهما كما في البحر وغيره (قوله هو كل ما يرى
بعد الحفاف) اى على ظاهر الخنف كالغذرة والدم وما لا يرى بعد الحفاف فليس بدى جرم بحر وبأنى تمامه
قريباً (قوله ولو من غيرها) اى ولو كان الجرم المرئى من غير النجاسة (قوله كحمر وبول الخ) اى بأن ابل
الخنف بخمر فشمى به على رمل او رماد فاستجسد مسحه بالارض حتى تثرطير وهو الصحيح بحر عن الزياي
أقول ومفاده أن الخمر والبول ليس بدى جرم مع انه قد يرى اثره بعد الحفاف فالمراد بدى الجرم ما تكون ذاته
مشاهدة بجنس البصر وبغيره ما لا تكون كذلك كاستن كره مع ما فيه من البحث عند قوله وكذا بطير محل نجاسة
مرئية (قوله بذلك) اى بأن مسحه على الارض مسحا قويا ط ومثل ذلك الحنك والحل على ما في الجامع
الصغير وفي المغرب الحنك القشر باليد والعود (قوله يزول به اثرها) اى الا أن يشق زواله نهر (قوله
والاجرم لها) اى وان كانت النجاسة المفهومة من المقام لا جرم لها (قوله فيغسل) اى الخنف
قال في الذخيرة واختار أن يغسل ثلاث مرات ويترك في كل مرة حتى ينقطع التقاطر وتذهب النداء ولا يشترط
اليس (قوله صقيل) احترازه عن نحو المديد اذا كان عليه صدأ أو منقوشا وبقوله لا مسام له عن الثوب
الصقيل فان له مساما ح عن البحر (قوله وآية مدحونة) اى كالزبدية الصينية جلبة (قوله او خرطاطى)
بفتح اطاء المحجمة والراء المشددة بعدها ألف وكسر اطاء المهملة آخر داء مشددة نسبة الى الخرطاط وهو خشب
يخرطه الخرطاط فيصير صلا كالمراة ح (قوله بمسح) متعلق بطهر وانما اكتفى بالمسح لان اصحاب رسول
الله صلى الله عليه وسلم كانوا يقتلون الكفار بسيف وفهم ثم مسحونهم ويطهرونهم ولانه لا تتداخل النجاسة
وما على ظاهره يزول بالمسح بحر (قوله ما لقا) اى سواء اصابه نجس ليجرم ولا رطبا كان او باساعلى
المختار للفتوى شربلاية عن البرهان قال في الحلية والذي يظهر أنها لو اباسة ذات جرم تطهر بالحنك والمسح
بما فيه بل ظاهر من خرقة او غيرها حتى يذهب اثرها مع عينها ولو اباسة ليست بذات جرم كالبول والجرم فبالمسح
بما ذكرناه لا غير ولو رطبة ذات جرم او لا فبالمسح بخرقه مستلة أولا (تنبيه) بقى مما يظهر بالمسح موضع النجاسة
فى الطهيرية اذا مسحها ثلاث خرق رطبات نظاف اجزاء عن الغسل وأقره فى الفتح وقاس عليه ما حول محل
الفصد اذا تاطخ ويخاف من الاسالة السريان الى النقب قال فى البحر وهو يقتضى تقصيد مسألة الحاجم
بما اذا خاف من الاسالة ضررا والمنقول مطلق اه اقول وقد نقل فى القنية عن نعيم الاثمة الا كفاءة فيا بالمسح
مرة واحدة اذا زال بها الدم لكن فى الحاشية لو مسح موضع النجاسة بثلاث خرق مبلولة يجوز ان كان الماء
مقطرا اه والظاهر أن هذا مبني على قول ابى يوسف فى المسألة بل يزوم الغسل كما نقله عنه فى الحلية
عن المحيط يدل عليه ما فى الحاشية قبل هذه المسألة عن ابى جعفر على بدنه نجاسة فمسحها بخرق مبلولة ثلاثا
يطهر لو الماء متقاطر على بدنه اه فانه مع التقاطر يكون غسلا لا مسحاً ما فى الوالوجية اصابه نجاسة
فيل يده ثلاثا ومسحها ان كانت البلة من يده متقاطرة جاز لانه يكون غسلا والا فلا (قوله بخلاف
نحو بسات) اى وحصير وثوب وبدن مما ليس ارضا ولا متصلا بها اتصال قرار (قوله يمسحها) لما فى سنن ابى
داود باب طهور الارض اذا يسيب وشاق بسنده عن ابن عمر قال كنت ايت فى المسجد فى عهد رسول الله صلى
الله عليه وسلم وكنت شاياعز باو كانت الكلاب بول وتقبل وتدبر فى المسجد ولم يكرهوا ريشون شيأ من ذلك اه
ولو اريد تطهيرها عاجلا يص عليها الماء ثلاث مرات وتجفف فى كل مرة بخرق طاهرة وكذا الوصب
عليها الماء بكثرة حتى لا يظهر أثر النجاسة شرح المنية وفتح وهل الماء فى الصورة الثانية نجس لم طاهر ففهم

قوله وليصل فيهما هكذا يحفظه
ولعله فيها أى النعل وليحترق لفظ
الحديث تأمل اه معجده

خلاف المختار (وطهر خف

ونحوه) كنعل (نجس بدى جرم)

هو كل ما يرى بعد الحفاف ولمن

غيرها كحمر وبول اصابه تراب

به يفتى (بذلك) يزول به اثرها

(والا) جرم لها بول (فيغسل

(و) يطهر (صقيل) لا مسام له

(مكرة) وظفر وعظم وزجاج وآية

مدحونة أو خرطاطى وصفائح

اقصة غير منقوشة (بمسح بول

به اثرها) مطلقا به يفتى (و) تطهر

(ارض) بخلاف نحو بسات

(يبيها)

قوله فان له مساما هكذا يحفظه

ولعل صوابه مسام بمحذف

الالف لكونه على صيغة متبني

الجويع كالا يفتى له معجده

من قول الجرحب عليها الماء كثيرا ثم تركها حتى نشفت طهرت انه نجس لانه على طهارتها بنشائها اي يسهل
 وبه صرح في التارخانية عن ائمة حيث قال ويتنجس الموضع الذي استقل الماء اليه وفي البدائع ما يدل عليه
 واذا اهرأين هذا حيث لم يصر للماء جارية عرفا أما لو جرى بعد انفصاله عن محالها ولم يظهر فيه اثر خافيه في
 أن يكون طاهر الان الجماري لا ينجس وان لم يكن له مدد ما لم يظهر فيه الاثر يدل عليه ما في الذخيرة
 وعن الحسن بن ابي مطيع اذا صب عليها الماء فجري قدر ذراع طهرت الارض والماء طاهر بمنزلة الماء
 الجاري وفي المتن اصحاب المطر غالبا وجرى عليها اذ ذلك مطهر لها ولو قليلا لم يجز عليها لم تطهر فغسل قدميه
 وخفيه يريد به اذا كان المطر قليلا وشى عليها اه فهذا نص في المقصود وثمة الحد وسند كذا آخر الفصل
 تمام ذلك (قوله أي جفافها) المراد به ذهاب الندوة وفسر الشارح به لانه المشروط دون اليبس كدلت
 عليه عبارات الفقهاء فتستأنى وصرح به ابن الكمال عن الذخيرة (قوله ولو برىح) اشار الى أن تقييد
 الهداية وغيرها بالشمس اتفاقا فانه لا فرق بين الجفاف بالشمس أو النار أو البرىح كافي الفتح وغيره (قوله
 كاون رريح) ادخلت المصنف الطم وبه صرح في البحر والذخيرة وغيرهما (قوله وله الطهورية)
 لان الصيغة علم قبل التجسس طاهر او طهور او بالتجسس علم زوال الوصفين ثم ثبت بالجفاف شرعا احدهما اعني
 التطهير فيبقى الآخر على ما علم من زواله واذا لم يكن طهورا لا يتيمم به اه فتح (قوله مفروش) أما لو موضوعا
 غير مثبت فيه ما ينقل ويجوز فلا بد من الغسل لان الطهارة بالجفاف انما ودرت في الارض ومثل هذا لا يسمى
 ارضا عرفا ولا ايدخل في بيع الارض حكما لعدم اتصالها بها على جهة القرار فلا يلحق بها شارح المنية زاد
 في الحلية واذا قلع المفروش بعد ذلك هل يعود نجسا فيه روايتان قلت والاشبه عدم العود اه وفي البحر
 عن الخلاصة انه المختار (قوله بالخاء) أي المعبجة المضمومة والصاد المهملة المشددة (قوله تنجيرة
 سطح) من الجبر بالفتح وهو المنع وفسره في الدرر تبعا لصدور الشريعة بالستر التي تكون على السطوح اي
 لانها تمنع من النظر الى من هو خلفها وفسره في المغرب والعصاح باليت من القصب (قوله وكلا) بوزن جبل
 قال في المغرب هو اسم لما يرعاه الدواب رطبا كان او يابسا (قوله وكذا الخ) ومثله الحصاد اذا كان
 متداخلا في الارض كما في المنية وفي التارخانية أما اذا كان على وجه الارض لا يظهر اه والظاهر أن
 التراب لا يقييد بذلك والالزم تقييد الارض التي تظهر باليبس بالاتراب عليها تأمل (قوله الاجرا خشنا
 الخ) في الثانية مانعه الخرد اذا أصابته النجاسة ان كان جريا يشرب النجاسة سكر الرحي يكون يسه طهارة
 وان كان لا يشرب لا يظهر الا بالغسل اه ومثله في البحر وبجته فيه في شرح المنية فقال هذا بناء
 على أن النص الوارد في الارض معقول المعنى لان الارض تجذب النجاسة والهواء يحفظها فباس عليه
 ما يوجد فيه ذلك المعنى الذي هو الاجتذاب ولما كان يلزم منه أن يظهر اللبن والاجر بالجفاف وذهاب
 الاثر وان كان منفصلا عن الارض لوجود التشرب والاجتذاب اه وعن هذا استظهر في الحلية حمل
 ما في الثانية على الجبر المفروش دون الموضوع وهذا هو المتبادر من عبارة الشرع بسلامة لكن يرد عليه انه
 لا يظهر فرق حيث ندين الخشن وغيره فالاولى حمله على المنفصل كما هو المفهوم المتبادر من عبارة الثانية
 والبحر ويحجب عما يجبه في شرح المنية بأن اللبن والاجر قد خرجا بالطبخ والصنعة عن ماهيتهما
 الاصلية بخلاف الخرد فانه على اصل خلقته فأشبهه الارض بأصله وأشبهه غيرها بانفصاله عنها فقلنا اذا كان
 خشنا فهو في حكم الارض لانه يشرب النجاسة وان كان امس فهو في حكم غيرها لانه لا يشرب النجاسة
 والله اعلم (قوله بفرك) هو الحلك باليد حتى يتفتت بجر (قوله ولا يضر بقاء اثره) أي كبقائه بعد الغسل
 بجر (قوله ان يظهر رأس حشفة) قيل هو تقييد أيضا بما اذا لم يسهقه مذى فان سقه فلا يظهر الا بالغسل
 وعن هذا قال شمس الأئمة الحلواني مسألة المني مشكلة لان كل خل عذى ثم عني الآن يقال انه مغلوب بالمني
 مستهلك فيه فيجعل تبعا اه وهذا ظاهر فانه اذا كان كل خل في حكمه وقد طهره الشرع بالفرك يابسا يلزم انه
 اعتبر مستهلكا للضرورة بخلاف ما اذا بال فلم يستنج بالماء حتى امضى لعدم المني اه فتح وما في البحر
 من أن طاهر المتون الاطلاق فان للمني لم يصف عنه الا كونه مستهلكا للضرورة فكذا البول رده في النهر
 بأن الاصل أن لا يجعل النجس تبعا لغيره بالبدليل وقد قام في المذي دون البول اه قال الشيخ اسماعيل وهو

أي جفافها ولو برىح (وذهاب

اثرها) كاون رريح (د) اجل

(صلاة) عليها (لا يتيمم) بها لان

المشروط لها الطهارة وله الطهورية

(و) حكم (أجر) ونحوه كبن

(مفروش وخص) بالخاء تنجيرة

سطح (وشجر وكلا قائمين في ارض

كذلك) أي كارض فيطهر

بجفاف وكذا كل ما كان ثابسا

فيها لاخذ حكمها باتصاله بها

فالمنفصل يغسل لا غير الاجرا

خشنا كرحى فكأرض (ويطهر

مني) أي محله (بابس بفرك) ولا

يضر بقاء أثره (ان يظهر رأس

حشفة)

وجبه كذا يعني اه وقال العلامة نوح والحجة أن المنى إنما عني عنه ضرورة لا للاستهلال ثم اطال في رد ما
في حاشية أخي جلي من أن اللائق بحال المسلم أن لا يكتب بالفرك في المنى أبداً إلا أن القيود المعتبرة فيه ثمانية
رعاية إعادة فراجع (قوله) كأن كان مستنجباً أي بعد البول واحترز عن الاستنجاب بالخبر لأنه مقال
لنجاسة لا ذائع لها كما مر في مسألة البئر قال في شرح النية ولو بال ولم يستنج بالماء قيل لا يظهر المنى الخارج
بعده بالفرك قاله أبو إسحق المافظ وحكاه روى الحسن عن أصحابنا وقيل إن لم يتشر البول على رأس
الذكر ولم يجاوز الثقب يظهر به وكذا إن اتشروا مكن خرج المنى دفقا لأنه لم يوجد ممره على البول
الخارج ولا اثر لم يره عليه في الداخل لعدم الحكم بنجاسته اه وحاصله كما قال نوح افسدى اما أن يتشر
كل من البول والمنى أولا ولا البول فقط او المنى فقط في الأول لا يظهر بالفرك وفي الثلاثة الأخيرة
يظهر (قوله) لتلوثه بالنجس قد يقال بناء على القول السابق أننا إذا خرج المنى ولم يتشر على رأس
الذكر لا تلوث فيه انذاه ط (قوله) برطوبة الفرج أي الداخل بدليل قوله اوج وأما رطوبة الفرج الخارج
فطاهرة اتفاقا اه ح وفي منهاج الامام النووي رطوبة الفرج ليست بنجسة في الاصح قال ابن حجر في شرحه
وهي ماء ابيض متردد بين المذى والعرق يخرج من باطن الفرج الذي لا يجب غسله بخلاف ما يخرج مما يجب
غسله فانه طاهر قطعاً ومن وراء باطن الفرج فانه نجس قطعاً ككل خارج من الباطن كالماء الخارج مع الولد
او قبله اه وسند كفي آخر باب الاستنجاء أن رطوبة الولد طاهرة وكذا السخلة والبيضة (قوله) اما عنده
أي عند الامام وطاهر كلامه في آخر الفصل الاتي انه المتمد (قوله) ولا رأسها طاهراً او مانعة الخلق
مخوذة الجمع فيصدق بما اذا كان يابساً ورأسها غير طاهر ورطبا ورأسها طاهر أو لم يكن يابساً ولا رأسها طاهر
وفي بعض النسخ بالراويل او وجوهه من النسخ اه ح اقول لا سهو بل غاية ما يلزمه انه تصريح به
المصور وهو صورة الجمع دون صورتي الانفراد فافهم (قوله) ولو دماغياً طاهراً بالعين المهملة أي طرياً مغرباً
وقاموس اي ولو كانت النجاسة دماغياً طاهراً لا تظهر الا بالغسل على المشهور لتصريحهم بأن طهارة الثوب
بالفرك إنما هو في المنى لا في غيره بجر شافى المجتبى لو أصاب الثوب دم عبيط فليس فخته طهر كافي فشاذه
وكذا ما في القهستاني عن النوازل ان الثوب يظهر عن العذرة الغليظة بالفرك قياساً على المنى اه نعم لو خرج
المنى دماغياً طاهراً طهارة بالفرك (قوله) بالفرق أي في فركه يابساً وغسله طرياً (قوله) ومنهياً أي المرأة
كما صححه في الحاشية وهو ظاهر الرواية عندنا كما في مختارات النوازل وحزم في السراج وغيره بخلافه ورجحه
في الحاشية بما حاصله ان كلامهم متخالف على أن الاكتفاء بالفرك في المنى استحسان بالاثراء على خلاف القياس
فلا يلحق به الا ما من معناه من كل وجه والنس ورد في منى الرجل ومنى المرأة ليس مثله لركته وغلظ منى الرجل
والفرك انما يبرز زوال المفرك او تليده وذلك فيما له جرم والرقيق المانع لا يحصل من فركه هذا العرض فيدخل
منى المرأة اذا كان غليظاً ويخرج منى الرجل اذا كان رقيقاً معارض اه اقول وقد يؤيد ما صححه في الحاشية
بما صح عن عائشة رضي الله عنها كنت احل المنى من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصبى ولا خفاء
انه كان من جماع لان الانبياء لا تحتلم فيلزم اختلاط منى المرأة به فيدخل على طهارة منيهما بالفرك بالاثراء
لا بالالحاق فتدبر (قوله) كما يجنبه الباقي لعله في شرحه على النجاسة وأما في شرحه على المتبقي فلم يجد فيه
وسبقه الى ذلك التمهيد الثاني فقال والمنى شامل لكل حيوان فينبغي أن يظهر به اه اي بالفرك وفي حاشية
ابن السعد لا فرق بين منى الآدمي وغيره كما في النيسب والقهستاني ايضاً خلافاً لما نقله الجوى عن
السمرقندي من تقييده منى الآدمي اه اقول المنقول في البحر والتمتازية أن منى كل حيوان نجس وأما
عدم التفرق في التطهير فمحتاج الى نقل ومما رعن السمرقندي منجبه واذا قال ح ان الرخصة وردت في منى
الآدمي على خلاف انقياس فلا يقاس عليه غيره فان الحق دلالة يحتاج الى بيان أن منى غير الآدمي خصوصاً
منى الخنزير والكلب والفيل الداخل في عوم كلامه في معنى منى الآدمي ودونه خطر القنادر اه ورأيت
في بعض الهوامش عن شرح النجاة للبرجندى انه قال قد ذكرنا أن الحكمة في تطهير الثوب من المنى بالفرك عوم
البلوى وعدم تداخله الثوب فيما ينظر الى الاثر لا يكون حكم غيره من سائر الحيوانات كذلك اه (تنبيه)
نجاسة المنى عندنا منفصلة سراج والعلقة والمضغة نجسان كالمنى نهاية وقيل لا وكذا الولد اذا لم يستحل لما

كان كان مستنجباً وفي
المجتبى أو لم يفرغ فأثر لم يظهر
الابغلة لتلوثه بالنجس انتهى
أي برطوبة الفرج فيكون مفترعاً
على قوله ان نجاستها أما عنده
قهي طاهرة كسائر رطوبات البدن
بجوهره (واته) يكن يابساً أولاً
رأسها طاهراً (فيغسل) كسائر
النجاسات ولو دماغياً على
المشهور (بلا فرق بين منيه) ولو
رقيقاً لم يرض به (ومنهياً) ولا بين
منى آدمي وغيره كما يجنبه الباقي
(ولا يبرئ ثوب) ولو جديداً أو مبطناً
في الاصح (وبدن على الظاهر) من
المذهب ثم هل يعود نجاساً به بعد
فركه المتمد لا

في الخمانية لو سقط في الماء افسده وان غسل وكذا الوجه المصل لا تصح صلاته بجر وأما ما تقدم في البحر
بعد ذلك عن الفتح من أن العلقه اذا صارت مضغطة تظهر فشكل الأذن يحجب بجملة على ما اذا تخت في الروح
واستمرت الحياة الى الولادة تأمل (قوله بغير مائع) أي كالدلك في الخلف والجفاف في الارض والدباغة
الحكمية في الجلد وغوران الماء في البر والمسخ في الصقيع قال في البحر بعد سوق عباراتهم فيها فالماصل أن
التصحيح والاختيار قد اختلف في كل مسألة منها كما ترى فالاولى اعتبار الطهارة في الكل كما يفيد أصحاب
المتون حيث صرحوا بالطهارة في كل واختاره في الفتح ولا يرد المستثنى بالجر اذا دخل الماء فانه ينبغي
لان غير المائع لم يعتبر مطهر في البدن الا في المني اه اي فالجر لا يظهر محل الاستنجاء من البدن وانما هو مقل
فلذا نجس الماء بخلاف ذلك ونحوه فانه مطهر ومقتضاء أن الخلف لو وقع في ماء قليل لا ينجسه ثم رأيت
في التجميع قال ولو ألقى تراب هذه الارض بعد ما جف في الماء حل نجس هو على هاتين الروايتين اه اي فعلى
رواية الطهارة لا ينجس وقد قلنا أن الأجر اذا انجست نجفت ثم قلعت فالتحريم عدم العود (قوله وقد أنهيت
في الخزان الخ) ونصها ذكر وأن التطهير يكون بغسل وجرى الماء على نحو بساط ودخوله من جانب وخروجه
من آخر بحيث يعد جاريا وغسل طرف ثوب نسي محل نجاسته ومسح صقيع ومسح نطع وموضع شحمة
وفصد بثلاث خرق وجفاف ارض وذلك خف وفرك مني واستنجاء بنحو حجر ونحت ملح وخشبة وتقوير نحو
سمن جامد بأن لا يستوى من ساعته وذكاة ودغ وناروند فظن نجس اقله وقسمه مثلي وغسل وبيع وهبة
واكل لبعضه وانقلاب عين وقلها يجعل اعلى الارض اسفل ونزع بشر وغورانها وغوران قدرها الواجب وجرها بها
وتخلل خمر وكذا تحليلها عندنا وعلى اللحم عند الثاني ونضح بول صغير عند الشافعي فهذه نيف وثلاثون
وفي بعضها مساحمة اه ووجه المساحمة ما اوضحه في النظر من انه لا ينبغي عند التقوير لان السمن الجامد
لم ينجس كله بل ما بقي منه فقط ولا قلب الارض لبقاء النجاسة في الاسفل وكذا القسمة والاربعة بعدها وانما
يجوز الانتفاع لوقوع الشك في بقاء النجاسة في الموجود وكذا التدف ومن عده شرط كون النجس مقدارا
قابلا لا يذهب بالتدف والافلا يظهر كافي البرازية اه اقول ومثل التقوير النكت على أن في كثير من هذه المسائل
تداخل ولا ينبغي ذكر نضح بول الصبي الصغير بالماء لانه ليس مذهبا هذا وقد زاد بعضهم نضح الروح بناء على
ما قدمنا آنفا عن الفتح وزاد بعضهم التقوية كالسكين اذا موه اى سقى بماء نجس بموه ماء طاهر ثلاثا فيطهر
وكذا الحس اليد ونحوها (قوله وغيرت نظم ابن وهبان) حيث قال في فصل المعايير ملغزا

وأخر دون الفرق والتدف والجفا * ف والنكت قلب العين والغسل يطهر
ولادغ تحليل ذكاة تخلل * ولا المسح والنزع الدخول التقوير

وزاد شارحها بيتا فقال

واكل وقسم غسل بعض وشمله * وندف وغلى بيع بعض تقوير

اه وأراد بقوله وآخر الحشر أي مائى آخر من المطهرات غير هذه المذكورات (قوله وثاب العين) كالتقلاب
الخزير لها كاسيا في متنا (قوله الحفر) أي قلب الارض يجعل الاعلى اسفل (قوله وتخلل) أي تحليل الخمر
بالقاء شئ فيها وهو كالتخلل بنفسها وهما دخالان في انقلاب العين كما يعلم من البحر قال في الفتح ولو صب ماء
في خمر وبالعكس ثم صار خلاطه في الصحيح بخلاف ما لو وقعت فيها فأرة ثم اخرجت بعد ما تخلت في الصحيح لانها
تنجست بعد التخلل بخلاف ما لو اخرجت قبله اه وكذا لو وقعت في العصير أو لغم فيه كلب ثم تخمر ثم تخلل
لا يماهر والمختار بجر عن الخلاصة وفي الخمانية خمر صب في قدر الطعام ثم صب فيه الخمر وصار حامضا
بحيث لا يمكن اكله لموضته وجوضته حموضة الخمر لا بأس باكله وعلى هذا كل ما صب فيه الخمر وصار
سلا وكذا لو وقعت فأرة في خمر واستخرجت قبل التفسخ ثم صارت خلافا لوبعده لا يحل والخل النجس اذا صب
في خمر فصار خلافا لكونه نجسا لان النجس لم يتغير واذا ألقى في الخمر رغيف او وصل ثم صار الخمر خلافا للصحيح
انه طاهر اه وسياق شئ من ذلك في الفروع آخر الفصل الا ترى (قوله ذكاة) أي ذبح حيوان فانه
يظهر الجلود وكذا اللحم ولو لم يغير ما كول على احد التجميعين كما مر في محله (قوله والدخول) أي دخول
الماء الطاهر في الخوض الصغير النجس مع خروجه من جانب آخر وان قل في الصحيح كما مر (قوله التقوير)

وكذا كل ما حكم بطهارته بغير
مائع وقد أنهيت في الخزان
المطهرات الى نيف وثلاثين وغيرت
نظم ابن وهبان فقلت
وغسل ومسح والجفاف مطهر
وشنت وقلب العين والحفر ذكاة
ودبغ وتخلل ذكاة تخلل
وفرل ذلك والدخول التقوير

قوله لبعضه تنازع فيه كل من
غسل وبيع وهبة وأكل اه منه

قوله التقوير بالعين المجبة بمعنى
غوران البر و قول شارح الوهبانية
الا ترى تقوير هو بالقاف بمعنى
تقوير السمن الجامد اه منه
قوله ونحوه اى هبته من نخل الشئ
وهبه اه منه

أى غوران ماء البئر قدر ما يجب نزحه منها مطهر ليا كالزنج كما تقدم (قوله تصرفه في البعض) أى من نحو
حنطة تجبس بغضيا والتصرف بفتح الهمزة والباع والوهم والصدقة افادته ح وهذه المسألة ستأتى منا
ويبقى تقييد التصرف بأن يكون بمقدار ما تجبس منها أو أكثر لا أقل كما يفيد ما قدمناه في الندف عن البئر
(قوله ونزحها) أى نزح البئر (قوله ونار) كالو أحرى موضع الدم من رأس الشاة يخرج وله نظائر تأتي
قريبا ولا تظن أن كل ما دخله النار يظهر كما بلغنى عن بعض الناس أنه يوهن ذلك بل المراد أن ما استحالت به
التجاسة بالنار أو زال أثرها بها يظهر ولا يقيد ذلك في المنية بقوله في مواضع (قوله وغلى) أى بالنار كغلى
الدهن أو اللحم ثلاثا على ماسيا أى يسانه (قوله غلى بعض) أى بعض نحو يوب تجبس شئ منه كما سأتى
الكلام عليه (قوله تقور) أى تقور نحو من جامد من جوانب التجاسة فهو من استعمال مصدر اللزوم
في المتعدى كالظاهرة بمعنى التطهير كما افادته المجوى وخروج الجلامد المانع وهو ما ينضم بعضه إلى بعض فانه
يحبس كله ما لم يبلغ التقدير الكثير على ما مر اه فتح أى بأن كان عشر فى عشر وسأتى كيفية تطهيره اذا تنجس
(قوله ويظهر زيت الخ) قد ذكر هذه المسألة العلامة قاسم في فتاواه وكذا ماسيا فى متناوشرها من مسائل
التطهير بانقلاب العين وذكر الادلة على ذلك بما لا مزيد عليه وحقق ودقق كما هو دأبه رحمه الله تعالى فلما راجع
ثم هذه المسألة قد فرغوا على قول محمد بالطهارة بانقلاب العين الذى عليه التسوى واختاره أكثر المشايخ
خلافا لابن يوسف كما فى شرح المنية والفتح وغيرهما وبعبارة التجبى جعل الدهن التجبس فى صابون يبقى بطهارته
لأنه تغير والتغير بطهر عند محمد ويبقى به للبلوى اه وظاهره أن دهن المية كذلك لتغيره بالتجسس دون التجسس
الأن يقال هو خاص بالتجسس لأن العادة فى الصابون وضع الزيت دون بقية الادحان تأمل ثم رأيت فى شرح
المنية ما يؤيد الأول حيث قال وعليه يتفرع ما لو وقع انسان أو كلب فى قدر الصابون فصار صابونا يكون طاهرا
لتبدل الحقيقة اه ثم اعلم أن العلة عند محمد هي التغير وانقلاب الحقيقة وأنه يبقى به للبلوى كما علم مما مر
ومقتضاه عدم اختصاص ذلك بالحكم بالصابون فدخل فيه كل ما كان فيه تغير وانقلاب حقيقة وكان فيه بلوى
عامة فيقال كذلك فى الدبس المطبوخ اذا كان زيبه متنجسا ولا سيما أن الفاريد دخله فيسول ويعرف فيه وقد
يوت فيه وقد بحث كذلك بعض شيوخ متايخنا فقال وعلى هذا اذا تنجس اللحم ثم صار طهيته يطهر
خصوصا وقد عمت به البلوى وقاسه على ما اذا وقع عصفور فى بئر حتى صار طينا لا يلزم اخراجه لاستحالة قلت
لكن قد يقال ان الدبس ليس فيه انقلاب حقيقة لأنه عصير جدد الطبخ وكذا اللحم اذا درس واحتلط دهنه
بأجزائه فغير وصف فقط كلب صار جبنا وبر صار طحينيا وطحين صار خبزاً بخلاف نحو خرصار خلوا جزار
وقع فى ملحفة فصار ملحوا وكذا درى خرصار طرياً وعدرة صارت رمادا اوجأة فان ذلك كله انقلاب حقيقة
الى حقيقة اخرى لا يجوز انقلاب وصف كسبأتى والله اعلم (قوله رش بماء تجبس) أى اوبال فيه صبى او مسح
بجرفة مثله نجاسة حلية (قوله لا بأس بالخبر فيه) أى بعد ذهاب البلية النجاسة بالنار والتجسس كفى الخلية
(قوله ذكره الحلبي) وعلمه بقوله لا ضمحلل التجاسة بالنار وزوال أثرها (قوله وعنى الشارع) فيه تغيير
لفظ المتن لأنه كان مبنيا للمجهول لكنه قصد التنبيه على أن ذلك مروى لا محض قاس فقط قال فى شرح
المنية ولنا أن القليل عفوا جاعا اذا استنجأ بالجر كفى بالاجاع وهو لا يستأصل النجاسة والتقدير بالدرهم
مروى عن عمرو على وابن مسعود وهو ما لا يعرف بارأى فيجعل على الجماع اه وفى الحلية التقدير بالدرهم
وقع على سبيل الكناية عن موضع خروج الحدث من الدبر كما افادته ابراهيم الخفي بقوله انهم استكرهوا ذكر
المقاعدة فى مجالسهم فكثروا عنه بالدرهم وبعضه ما ذكره المشايخ عن عمر أنه سئل عن القليل من النجاسة
فى النوب فقال اذا كن مثل ظفرى هذا لا يمنع جواز الصلاة قالوا وظفره كن قريبا من كفنا (قوله وان ذكره
تحريرا) اشار الى أن العفو عنه بالنسبة الى صحة الصلاة به فلا ينافى الاثم كما استنبطه فى البحر من عبارة
السراج وغيره فى شرح المنية فانه ذكر ما ذكره الشارع من التصيل وقد تله أيضا فى الحلية عن السابغ لكنه
قال بعده والاقرب أن غسل الدرهم ومادونه مستحب مع العلم به والله دبرة على غسله فتركه حيث خلاف الأولى
ثم الدرهم غسلا كذا مادونه فتركه اشد كراهة كما استفاد من غير ما كذب من مشايير كتب المذهب فى الخط
يكراه أن يصلى ومعه قدر درهم او دونه من النجاسة عالما به لا خلافا للناس فيه زادنى مختارات النوازل قادرا

تصرفه في البعض ندف ونزحها
ونار وغلى غسل بعض تقور
(و) يطهر (زيت) تجبس (بجعله)
صابونا به يبقى للبلوى كتنوروش
بماء تجبس لا بأس بالخبر فيه (كطين)
تجسس فجعل منه كوز بعد جعله
على النار يطهر ان لم يظهر فيه
أثر التجسس بعد الطبخ ذكره الحلبي
(وعنى) الشارع (عن قدر درهم)
بوان كره تحريما فيجب غسله
ومادونه تنزه ما فيستن

قوله قالوا الخ يقرية ما قالوا فى علم
الكتاب انه يحل اذا كان عرض
اربع اصابع قبل المراد من اصابع
السلف كاصابع عمر رضى الله عنه
فانها قدر شبرنا اه منه

على ازالته وحديث تعاد الصلاة من قدر الدرهم من الدم لم يثبت ولو ثبت حمل على استحباب الاعادة فوقيما بينه وبين ما دل عليه الاجماع على سقوط غسل المخرج بعد الاستحجام من سقوط قدر الدرهم من النجاسة مطلقا اه ملخصا اقول ويؤيده قوله في الفتح والصلاة مكروهة مع ما لا يمنع حتى قيل لو علم قليل النجاسة عليه في الصلاة يرفضها ما لم يخف فوت الوقت واجماعته اه ومثله في النهاية والمحيط كما في البحر فقد سوى بين الدرهم وما دونه في الكراهة ورفض الصلاة ومعلوم أن ما دونه لا يكره تحريما اذ لا فائز به فالتسوية في اصل الكراهة التنزيهية وان تفاوتت فم ما يؤيده تعليل المحيط للكراهة باختلاف الناس فيه اذ لا يستلزم التحريم وفي التسوية ما نصه قالوا جبة اذا كانت النجاسة أكثر من قدر الدرهم والنافذة اذا كانت مقدار الدرهم وما دونه وما في الخلاصة من قوله وقدر الدرهم لا يمنع ويكفون مسيئا وان اقل فلا فضل أن يغسلها ولا يكون مسيئا اه لا يدل على كراهة التحريم في الدرهم اقول الاصوليين ان الاساءة دون الكراهة نعم يدل على تأكد ازالته على ما دونه فيوافق ما مر عن الحلبة ولا يخالف ما في الفتح كما لا يخفى ويؤيده اطلاق اصحاب المتون قولهم وعنى قدر الدرهم فانه شامل لعدم الاثم فتقدم هذه النقول على ما مر عن النبايع والله تعالى اعلم (قوله والعبرة لوقت الصلاة) أي لو أصاب ثوبه دهن نجس اقل من قدر الدرهم ثم انبسط وقت الصلاة فزاد على الدرهم قبل يمنع وبه اخذ الاكثرون كما في البحر عن السراج وفي المنية وبه يؤخذ وقال شارحها وتحقيقه أن المعتبر في المقدار من النجاسة الرقيقة ليس جوهر النجاسة بل جوهر المتنجس عكس الكسفة فليأمل اه وقيل لا يمنع اعتبارا لوقت الاصابة قال القهستاني وهو المختار وبه يقتضى وظاهر الفتح اختياره ايضا وفي الحلبة وهو الاشبه عندي واليه مال سيدي عبد الغني وقال فلو كانت ازيد من الدرهم وقت الاصابة ثم جفت خفت فصارت اقل منعت هذا وفي البحر وغيره ولا يعتبر نفوذ المقدار الى الوجه الاخر لو الثوب واحدا بخلاف ما اذا كان ذائبا قين كدرهم متنجس الوجهين اه وما في الخلية من أن الصحيح عدم المنع في الدرهم لانه واحد وفي الخلاصة انه المختار قال في الحلبة الحق أن الذي يظهر خلافه لان نفس ما في احد الوجهين لا ينفذ الى الآخر فلم تكن النجاسة بمحمدة بل متعددة وهو المناط اه (تمة) قال في الفتح وغيره ثم ان ما يعتبر المانع مضافا الى المصل فلو جلس الصبي او الحمام المتنجس في حجره جازت صلاته ولو الصبي ستمسكا بنفسه لانه هو الحامل لها بخلاف غير المستمسك كالرضيع الصغير حيث يصير مضافا اليه ويبحث فيه في الحلبة بأنه لا اثر فيما يظهر للاستمسك لان المصل في المعنى حامل للنجاسة ومن ادعاه فعليه البيان اقول وهو قوي لكن المنقول خلافه وروى بأسناد حسن عن انس رضي الله تعالى عنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي والحسن على ظهره فاذا سجد سجدة ولا يخفى أن الصغير لا يخضع عن النجاسة عادة فهو مزيد للمنقول (قوله وهو متقال) هذا هو الصحيح وقيل يعتبر في كل زمان درهمه بحر وأفاد أن الدرهم هنا غيره في باب الزكاة فانه هناك ما كان كل عشرة منه وزن سبعة مثاقيل (قوله في نجس كسيف) لما اختلف تفسير محمد للدرهم فتارة فصره بعرض الكف وتارة بالمثل اختلف المشايخ فيه ووفقى الهندواني بينهما بما ذكره المصنف واختاره كثير منهم وصححه الزيلعي والرازي وأقره في الفتح لان اعمال الروايتين اذا امكن اولى وتعامده في البحر والحلبة ومقتضاه أن قدر الدرهم من الكسفة لو كان منبسطا في الثوب أكثر من عرض الكف لا يمنع كذا كره سيدي عبد الغني (قوله له جرم) تفسيره لا كسيف وعدته منه في الهداية الدم وعدته قاذي خان مما ليس له جرم ووفقى في الحلبة بحمل الاول على ما اذا كان غليظا والثاني على ما اذا كان رقيقا قال وينبغي أن يكون المني كذلك اه فالمراد بذي الجرم ما شاهد بالبصر ذاته لا اثره كما مر ويأتى (قوله وهو داخل مفاصل اصابع اليد) قال ملا مسكين وطريق معرفته أن تعرف الماء باليد ثم تبسط فابق من الماء فهو مقدار الكف (قوله من مغلظة) متعلق بقوله عني ط او محذوف صفة لكسيف وريق اي كائنين من نجاسة مغلظة وقال في الدرر متعلق بقدر الدرهم ثم اعلم أن المغلظة من النجاسة عند الامام ما ورد فيه نص لم يعارض بنص آخر فان عورض بنص آخر فخنق كقول ما يؤيد كل لمحس فان حديث استنزها البول يدل على نجاسته وحديث العينين يدل على طهارته وعندهما ما اختلف الاثمة في نجاسته فهو مشفق فالرث مغلط عنده لانه عليه الصلاة والسلام سماه ركسا ولم يعارضه نص آخر وعندهما خفف لقول مالك بطهارته لعموم البولي وتعام تحقيقه في المطولات (قوله

وفوقه مبطل فيفرض والعبرة
لوقت الصلاة لا الاصابة على
الاكثر نهر (وهو متقال)
عشرون قيراطا (في) نجس
(كسيف) له جرم (وعرض مقعر
الكف) وهو داخل مفاصل
اصابع اليد (في رقيق من مغلظة

قوله استنزها البول هكذا
بخطه والمعروف في الحديث
استنزها من البول ويجزى
اه مصححه

مطلبه
في طهارة بوله صلى الله عليه وسلم

كعدرة) غنيل للمغلطة (قوله وكذا الخ) يرد عليه الريح فانه طاهر ط اي على الصحيح وقد نقل
ان الكلام في الكنيف والريق والريح ليس منهما فليسا مل او يقال ما في كل ما واقعة على النجس لان المراد بيان
التغلغل (تنبيه) صحيح بعض ائمة الشافعية طهارة بوله صلى الله عليه وسلم وسائر فضلاته وبه قال ابو حنيفة كما نقله
في المواهب اللدنية عن شرح البخاري للعيني وصرح به البيهقي في شرح الاشياء وقال الحافظ ابن حجر نفاقرت
الادلة على ذلك وعدة الاثمة ذلك من خصائصه صلى الله عليه وسلم ونقل بعضهم عن شرح المشكاة لمنسلا
على القاري انه قال اختاره كثير من اصحابنا واطال في تحقيقه في شرحه على الثمائل في باب ما جاء في نعطره
عليه الصلاة والسلام (قوله مغنلا) لا حاجة اليه مع قوله كذا ط (قوله لم يطم) بفتح اليماء أي
لم يأكل فلا بد من غسله واكتفى الامام الشافعي بالنضح في بول الصبي ط والجواب عما استدلل به
في المطولات (قوله الا يول الخفاش) بوزن رمان وهو الوطواط سمى به اصغر عينه وضعف بصره قاموس
وفي البدائع وغيره بول الخفافيش وخرها ليس بنجس لعمد صيانة الثوب والاواني عنها لانها تبول من الهوا
وهي فارة طيارة فلهذا تبول اه ومقتضاه ان سقوط النجاسة للضرورة وهو متجه على القول بأنه لا يبول كل
كأجزاء في الذخيرة الى بعض المواضع مع اللابان له نابا ومشي عليه في الخائصة لئلا يكثر نظره في غاية البيان
بان ذا الثوب انما ينهي عنه اذا كان يصطاد بنا به اي وهذا ليس كذلك وفي المبتغي قيل يؤكل وقيل لا ونقل
العبادي من الشافعية عن محمد انه حلال وعليه فلا اشكال في طهارة بوله وخره وتمامه في الخلية اقول
وعليه بتشي قول الشارح فطاهر والا كان الاولى ان يقول ثمة فافهم (قوله وكذا بول الفارة الخ) اعلم
انه ذكر في الثانية ان بول الهرة والفارة وخرها نجس في اظهار الروايات يفسد الماء والثوب ولو طعن بعرف الفارة
مع الخنطة ولم يظهر أثره يعني عن الضرورة وفي الخلاصة اذا باتت الهرة في الاناء او على الثوب نجس وكذا بول
الفارة وقال الفقيه ابو جعفر نجس الاناء دون الثوب اه قال في الفتح وهو حسن لعادة تخمير الاواني وبول
الفارة في رواية لا بأس به والمشايع على انه نجس لخنطة الضرورة بخلاف خرها فان فيه ضرورة في الخنطة
اه والحاصل ان ظاهر الرواية نجاسة الكل لكن الضرورة متحققة في بول الهرة في غير المائعات كالثياب
وكذا في خرء الفارة في نحو الخنطة دون الثياب والمائعات وأما بول الفارة فالضرورة فيه غير متحققة
الا على تلك الرواية المارة التي ذكر الشارح ان علم الفقيهون لكن عبارة التارخانية بول الفارة وخرها نجس
وقيل بولها مسفوحة وعليه الفتوى وفي الحجة الصحيح انه نجس اه ولفظ الفتوى وان كان آكد من لفظ
الصحيح الا ان القول الثاني هنا تأيد بكونه طاهر الرواية فافهم لئلا يكثر في فصل البئر ان الاصح انه لا ينجسه
وقد يقال ان الضرورة في البئر متحققة بخلاف الاواني لانها تخمر كما مر فتدبر (قوله الدم شهيد) أي ولو
مسفوحا كما اقتضاه كلامه وكلام البحر (قوله مادام عليه) فلو حمله المصلح جازت صلاته الا اذا اصابه منه
لانه زال عن المكان الذي حكم بطهارته جوى ونحوه في الخلية (قوله وما بقي في اللحم الخ) يوهم ان هذه
الدماء طاهرة ولو كانت مسفوحة وليس بمردفهي خارجة بقيد المسفوح كما هو صريح كلام البحر وأفاده ح
وفي البرازية وكذا الدم الباقي في عروق المذكاة بعد الذبح وعن الامام الثاني انه يفسد الثوب اذا غشي
ولا يفسد القدر للضرورة والا لثافته كان يرى في برمة عائشة رضي الله عنها صفرة دم العنق والدم الخارج
من الكبد ولو من غيره فنجس وان منه فطاهر وكذا الدم الخارج من اللحم المهزول عند القطع ان منه فطاهر
والافلا وكذا دم مطلق اللحم ودم القلب قال القاضي الكبد والطحال طاهران قبل الغسل حتى لو طلى به
وجه الخلق وصلى به جاز اه (قوله وما لم يسل) أي من بدن الانسان بجر لكن في حواشي الخوى أن
التقييد بالانسان اتفاقي لان الظاهر ان غيره كذلك (قوله ودم سمك) لانه ليس بدم حقيقة لانه اذا يبض
والدم يسود وبشمل السمك الكبير اذا سال منه شيء في ظاهر الرواية بجر (قوله وقتل وبرغوث وبقي) أي
وان كثر بجر ومنية وفيه تعريض بما عن بعض الشافعية انه لا يعني عن الكثير منه وبشمل ما كان
في البدن والثوب تعمدا صابته أولا اه حلية وعليه فلو قتل القمل في ثوبه يعني عنه وتمامه في الخلية
ولو ألقاه في زيت ونحوه لا ينجسه لما مر في كتاب الطهارة من أن موت ما لا نفس له سائلة في الاناء لا ينجسه
وفي الخلية البرغوث بالضم والفتح قليل (قوله كرمان) هو الثمر المعروف (قوله دويبة) بضم ففتح فسكون

مبتدئ
في بول الفارة وبعرها وبول الهرة

كعدرة) آدمي وكذا كل ما خرج
منه موجب الوضوء أو غسل مغنلا
(بول غير ما كول ولو من صغير
لم يطم) الا بول الخفاش وخره
فطاهر وكذا بول الفارة اتعذر
التخزين عنه وعليه الفتوى كافي
التارخانية وسيجيء آخر الكتاب
ان خرءه لا يفسد ما لم يظهر أثره
وفي الاشياء بول السنور في
غيره أو انى الماء عفو وعليه
الفتوى (ودم) مسفوح من سائر
الحيوانات الا دم شهيد مادام
عليه وما بقي في اللحم مهزول وعروق
وكبد وطحال وقلب وما لم يسل
ودم سمك وقتل وبرغوث وبقي
زادى السراج وكان وهي كافي
القاموس كرمان دويبة حمره

للباء المتناة وتشديد اللباء الموحدة تصغير دابة (قوله اساعة) أى شديدة السمع وهو العض وتعامه فى ح
 (قوله وخبر) هذا ما فى عامة المتون وفى القهستانى عن فتاوى الديبائرى قال الامام خواهر زاده لخر جمع
 الصلاة وان قلت بخلاف سائر النجاسات اه (قوله وفى باقى الاشربة) أى المسكرة ولون هذا على قول محمد
 المنتقى به ط (قوله وفى انهر الاوسط) واستدل بما فى المنية صلى وفى توبه دون الكنية الفاخر من السكر
 او المنصف تجزيه فى الاصح قال ح وهو نص فى التخفيف فكان هو الحق لان فيه الرجوع الى الفرع المنصوص
 فى المذهب وأما ترجيح صاحب البحر فبحث منه اه قلت لكن فى القهستانى وأما سوى الخبر من الاشربة
 المحترمة فغلط فى ظاهر الرواية خفيفة على قياس قولهما اه فأفاد أن التخفيف مبنى على قولهما أى لثبوت
 اختلاف الأئمة فان السكر والمنصف وهو الباذق قال بجملة الامام الاوزاعى ونظير لى التوفيق بين الروايات
 الثلاث بأن رواية التغلظ على قول الامام ورواية التخفيف على قولهما ورواية الطهارة خاصة بالاشربة المباحة
 وينبغى ترجيح التغلظ فى الجميع يدل عليه ما فى غرر الافكار من كتاب الاشربة حيث قال وهذه الاشربة
 عند محمد وموافقيه كغيره بالاتفاق فى الاحكام وبهم نذيفتى فى زماننا اه فقوله بالاتفاق فى الاحكام
 يقتضى أنها مغلظة قدبر (قوله لا يذوق) بالذال المجبة أو بالراى ح عن القسام وس (قوله كبط
 اهلى) أما ان كان يطير ولا يعيش بين الناس فكالمجامة بجر عن البرازية وجعله كالمجامة موافق لرواية الكرخى
 كما يأتى (قوله ودجاج) بتدليس الدال يقع على الذكر والانثى حلية (قوله فان مأكولا) حكماء وعصفور
 (قوله فظاهر) وقيل معفون عنه لقليل العموم البلوى والاقل اشبه وهو طائر البدائع وانما نسبة حلية
 (قوله والاختف) أى والا يكن مأكولا كاصقر والبازى والحدأة فهو نجس مخفف عنده مغلظ عندهما
 وهذه رواية الهندوانى وروى الكرخى أنه طاهر عندهما مغلظ عنده محمد وتعامه فى البحر وبأى (قوله وروث
 وخنى) قد منى فصل البئر أن الروث للفرس والمغل والحمار والخنى بكسر فسكون للبق والبقيل والبعير
 للابل والغنم والخنزير والطيور والنحو والكلب والعذرة للانسان (قوله أفادهم ما نجاسة خنزير كل حيوان)
 اراد بالنجاسة المغلظة لان الكلام فيها ولا نصرف الاطلاق اليها ككما يأتى لقوله وقال لا تخفقه واراد
 بالحيوان ماله روث او خنى اى سواء كان مأكولا كالفرس والبق أو لا كالحمار والاشربة الا دعى وسباع
 البهائم متفق على تغلظه كما فى الفتح والبحر وغيرهما قافهم (قوله وفى الشربة ليلية الخ) عزاد فيها الى مواهب
 الرحمن لكن فى التكت للعلامة قاسم أن قول الامام بالتغلظ ربحه فى المبسوط وغيره اه ولذا جرى عليه
 اصحاب المتون (قوله وطهرهما محمد آخر) اى فى آخر أمره حين دخل الرى مع الخليفة ورأى بلوى الناس
 من امتلاء الطرق والخلجان بها وقاس المشايخ على قوله هذا طين بخارى فتح (قوله وبه قال مالك) فيه انه
 يقول ما اكل لحمه فبوله ورجيعه طاهر فقط فلا يقول بطهارة روث الحمار ط (قوله كما فى الظهيرية) ونصها
 على ما فى البحر وان اصابه بول الشاة وبول الادعى تجعل الخفيفة تبعا للغلظة اه وظاهره ولو الخفيفة
 اكثر من الغلظة كما قاله ط قلت لكن فى القهستانى فتجمع النجاسة المتفرقة فتجعل الخفيفة غلظة اذا كانت
 نصف او اقل من الغلظة كما فى المنية اه ونحوه ما فى القنية نصف النجاسة الخفيفة ونصف الغلظة يجمعان
 اه ويمكن أن يقال معنى الاول انه اذا اختلطت الخفيفة بالغلظة جعلت تبعا للغلظة فاذا زادت على الدرهم
 منعت الصلاة كالواختلطت الغلظة بماء طاهر ومعنى الثانى انه اذا كان كل منهما فى موضع ولم يبلغ كل منهما
 بافراده القدر المانع فترجح الغلظة لو كانت اكثر او مساوية للخفيفة فاذا زاد مجموعهما على الدرهم منع
 ولو كانت الخفيفة اكثر ترجحت فاذا بلغ مجموعهما ربع الثوب منع والحاصل انه ان اختلطت الغلظة مطلقا
 والا فان تساوى او زادت الغلظة فكذلك والاترجح الخفيفة فاعتمد هذا التحرير (قوله ثم متى اطلقوا
 النجاسة الخ) اى كاطلاقهم النجاسة فى الاسرار النجسة وفى جلد الحية وان كانت مذبوحة لان جلد هذا لا يحتمل
 الدبابة اه بجر (قوله فظاهره التغلظ) هو صاحب البحر حيث قال والظاهر أنها مغلظة وأنها المرادة
 عند اطلاقهم (قوله دون) بالرفع نائب فاعل عنى (قوله وتوب) أى ونحوه كالتب فانه يعتبر فيه قدر الربع
 والمراد ربع ملءون الكعبين لا ما فوقهما لانه زائد على النصف اه خاتمة (قوله ولو كبر الخ) اعلم انهم اختلفوا
 فى كية اعتبار الربع على ثلاثة احوال فقليل ربع طرف اصابته النجاسة كالذي لا والكم والدخريص ان كان

لساعة فالمستثنى اثنا عشر
 (وخبر) وفى باقى الاشربة روايات
 التغلظ والتخفيف والطهارة
 ورجح فى البحر الاول وفى النهر
 الاوسط (وسر) كل طير لا يذوق
 فى الهواء كبط اهلى و (دجاج)
 أما ما يذوق فيه فان مأكولا
 فظاهره والاختف (وروث وخنى)
 أفادهم ما نجاسة خنزير كل حيوان
 غير الطيور وقال لا تخفقه وفى
 الشربة ليلية قراهما اظهر
 وطهرهما محمد آخر البلوى وبهم
 قال مالك (ولو اصابه من) نجاسة
 (غلظة و) نجاسة (خفيفة)
 جعلت الخفيفة تبعا للغلظة
 احتياطاً كما فى الظهيرية ثم متى
 اطلقوا النجاسة فظاهره التغلظ
 (وعنى دون ربع) جميع يذوق
 (وتوب) ولو كبر الخواص
 ذكره الخياط
 قوله والدخريص هو بكسر الدال
 المهملة وسكون الخاء المجبة
 وبإصاها المهمله قيل معرب وقيل
 عربى وهو عند العرب البنيقة
 والدخريص والدخريصة لغة
 والجمع دخريص كما فى المصباح اه
 من شرح الشيخ اسماعيل اه منه

المصاب ثوباً وربيع العصور المصاب كاليد والرجل ان كان يداً وصحبه في التحفة والمحيط والنجدي والسراج
وفي الحقائق وعليه الفتوى وقيل ربيع جميع الثوب والبدن وصحبه في المبسوط وهو ما ذكره الشارح وقيل
ربيع ادنى ثوب يتجوز فيه الصلاة كالمبر قال الانطع وهذا أصح ما روى فيه اهـ لكنه قام على الثوب فتد
اختلف التحصيص كما ترى لكن ترجح الاول بأن الفتوى عليه ووفق في الفتح بين الاخيرين بأن المراد اعتبار ربيع
الثوب الذي هو عليه سواء كان ساتراً لجميع البدن أو أدنى ما يتجوز فيه الصلاة اهـ وهو حسن جداً ولم يمتثل
القول الاول اصلاً بجر (قوله ورجحه في الهر) أي بأنه ظاهر كلام الكثر وبصحح المبسوط له وبأن المانع
هو الكثير الفاحش ولا شك أن ربيع المصاب ليس كثيراً فضلاً عن أن يكون فاحشاً اهـ اقول تصحيح المبسوط
معارض بتصح غير هو المراد بالكثير الفاحش ما كثر بالنسبة الى المصاب فربيع الثوب كثير بالنسبة الى الثوب
وربيع الذيل أو الكثر مثلاً كثير بالنسبة الى الذيل أو الكثر وكذا ربيع ادنى ثوب يتجوز فيه الصلاة كثير بالنسبة
اليه كما صرح بذلك في الفتح (قوله وان قال الخ) فيه نظراً لان لفظ الفتوى أكد من لفظ الاصح ونحوه منخ
ومفاده ترجيح القول بربيع المصاب وهو فناد ما مر عن البحر لكن اعترضه الخياط الرملي بأن هذا القول يؤدي
الى التشديد لا الى التخفيف فانه قد لا يبلغ ربيع المصاب الدرهم فيلزم جعله مانعاً في الخفيفة مع انه معفو عنه
في المغلطة اذ لو كان المصاب الاثثة من البدن يلزم القول بمنع ربعها على القول بمنع ربيع المصاب
اهـ وفيه نظراً لان مقتضى قولهم كالميد والرجل اعتبار كل من اليد والرجل بقسامه عضواً واحداً فلا يلزم
ما قال تأمل (قوله ومنه القرس) أي من المأ كوله وانما عليه ثلاثيه هم انه داخل في غير المأ كوله
عند الامام فيكون مغلظاً لان الامام انما كره له تنزيهاً أو تحريماً على اختلاف التحصيص لانه آلة الجهاد لا لانه
له نجس بدليل أن سوره طاهر اتفاقاً كما في البحر (قوله وطهره محمد) التفسير لبول المأ كوله الشامل
للقرس ح (قوله وصحح) صححه في المبسوط وغيره وهو رواية الكرخي كما مر وروى الهندواني النجاسة
وصححه الزبلي وغيره قال في البحر والاولى اعتماده ما وافقه لم يردوا في الحلية انه أوجه (قوله ثم
الطفة انما تطهر في غير الماء) اقتصر في الكافي على ظهورها في الثياب قال في البحر والبدن كالثياب فلذا عم
الشارح لكن الطاهر من كلام الكافي الاحتراز عن المائعات لا عن خصوص الماء والحاصل أن المائع
مضى اصابته بنجاسة خفيفة أو غليظة وان قلت نجس ولا يعتبر فيه ربيع ولا درهم نعم تطهر الخفيفة اذا اصاب
هذا المائع ثوباً أو بدناً فيعتبر فيه ربع كإفاده الرضوي واستثنى ح خرقه طيراً لا يؤكل بالنسبة الى البئر فانه
لا ينجسها التعذر صونها عنه كما تقدم في البئر (قوله وعني دم سمك) صرح بالفعل اشارة الى أن قول
المصنف ودم سمك الخ معطوف على قوله دون ربيع ثوب (قوله والمذهب طهارتها) انما قال ذلك لان المتن
يقضي نجاستها بناء على ما روى عن أبي يوسف من نجاسته دم السمك الكبير بنجاسة غليظة وسور الخمار والبغل
بنجاسة خفيفة كما ذكره في هاشم المراس والمذهب أن دم السمك طاهر لانه دم صورة لا حقيقة وأن سور
هذين طاهر قطعاً والشك في طهوريته فيكون لعابهما طاهراً (قوله وبول انتضخ) أي ترشش وشمل بوله وبول
غيره بجر وكالمول الدم على ثوب القصاب حلية عن الخياط القدسي وطاهر التقييد بالقصاب أي الخياط
انه لا يعني عنه في ثوب غير القصاب لان العلة الضرورية ولا ضرورة لغيره وتأمله مع قول البحر المار وشمل بوله
وبول غيره (قوله كروؤس ابر) بكسر الهمزة جمع ابرة احتراز عن المسئلة كما في شرح المنية والفتح (قوله
وكذا جابها الاخر) أي خلافاً لابي جعفر الهندواني حيث منعه بالجانب الاخر وغيره من المشايخ
قالوا لا يعتبر الجانبان واختاره في الكافي حلية فروؤس الأبرغثيل للتقليل كما في القهستاني عن الغالبية
لكن فيه أيضاً عن الكرماني أن هذا ما لم ير على الثوب والاوجب غسله اذا صار بالجمع اكثر من قدر الدرهم
اهـ وكذا انه عليه في شرح المنية فقال والتقييد بعدم ادراك الطرف ذكره المعلى في نوادره عن ابي يوسف
واذا صرح بعض الأئمة بقيد لم يرد عن غيره منهم تصريح بخلافه يجب أن يعتبر سيما والموضع موضع احتياط
ولا حرج في التكرار عن مثله بخلاف ما لا يرى كسافي اثر أربجل الذباب فان في التكرار عن حرج طاهراً اهـ
اقول الذي يظهر لي أن هذا التقييد موافق لقول الهندواني وقد علمت تصريح غيره من المشايخ بخلافه
لان مقدار الجانب الاخر من الأبرة يدركه الطرف ثم رأيت في الحلية ذكر أن ما في غاية البيان من أن التقييد

ورجحه في الهر على التقدير بربيع
المصاب كيد وكم وان قال
في الحقائق وعليه الفتوى (من)
نجاسة (مخففة ببول ما كوله)
ومنه القرس وطهره محمد (وحره
طبر) من السباع أو غيرها (غير
ما كوله) وقيل طاهر وصحح
ثم الخفة انما تطهر في غير الماء
فليحظر (و) عني (دم سمك ولعاب
بغل وسمك) والمذهب طهارتها
(وبول انتضخ كروؤس ابر) وكذا
جانبها الاخر وان كثيراً صابة الماء
لغيره

مطلباً
اذا صرح بعض الأئمة بقيد لم
يصرح غيره بخلافه وجب اتباعه

برؤس الابراحترا عن رؤس المسال هو بجمع الهندواني أشبهه ولعله المراد بما في نوادر المعلى ١٥ وهذا
 عين ما فهمته والله الحمد والحاصل أن في المسألة قولين مبنيين على الاختلاف في المراد من قول محمد كرؤس الابرا
 أحدهما أنه قد احتز به عن رأسها من الجانب الآخر وعن رؤس المسال ويؤيده رواية المعلى عن أبي يوسف
 من التقيد بما لا يدركه الطرف ثانياً هما أنه غير قيد وانما هو تمثيل للتقليل فيعني عنه سواء كان مقداراً رأسها
 من جانب الخرز أو من جانب الثوب ومنه ما كان كرؤس المسلة وقد علمت أنه في الكافي اختار القول الثاني
 ولكن ظاهر المتن والشروح اختيار الأقل لأن العلة الضرورية قياساً على ما عت به البلوى مما على أرجل
 الذباب فإنه يقع على النجاسة ثم يقع على الثياب قال في النهاية ولا يستطاع الاحتراز عنه ولا يستحسن لاحد
 استعداد ثوب لا دخول الخلاء وروى أن محمد بن علي زين العابدين تكاف لبيت الخلاء ثوباً ثم تركه وقال
 لم يتكاف له من هو خير مني يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء رضي الله عنهم ١٥ وقد يقال
 أن قول المتن كرؤس الابراحترا لعمارة محمد لا للاحتراز عن الجانب الآخر لئلا يجعله للاحتراز لا الهندواني
 وخالفه غيره من المشايخ معلنين بدفع الخرج ولا شك في وجود الخرج في ذلك فلذا اختاره في الكافي اتباعاً
 لما عليه أكثر المشايخ وقال في متن مواهب الرحمن وعني عن رشاش بول كرؤس الابرو قيل يعتبره أي أبو
 يوسف أن رؤى أثره فأفاد به مثل ضعف اعتبار ما يدركه الطرف وهو رواية المعلى السابقة وقد ظهر مما قرناه
 أن الخلاف فيما يرى أثره وهو ما يدركه الطرف وأن الأرجح العفو عنه وعدم اعتباره كما مضى عليه الشارح
 وظهر أن المراد به ما كان مثل رأس الابر من الجانب الآخر لا كبير من ذلك وظهر أيضاً أن ما لا يدركه
 الطرف ما كان مثل رؤس الابرو وأرجل الذباب فإنه لا يدركه الطرف المعتدل ما لم يقرب اليه جداً أي مع مغارة
 لون الرشاش للون الثوب والاقتداء لا يرى أصلاً وينبغي أنه لو شك أنه يدركه بالطرف أم لا أنه يعني عنه اتفاقاً لأن
 الأصل طهارة الثوب وشك فيما يجسه هذا ما ظهر لي في هذا المحل والله أعلم (قوله نجسه في الأصح) قال
 في الحلية ثم لو وقع هذا الثوب المتسخ عليه البول مثل رؤس الابرو في الماء التقليل هل نجس في الخلاصة عن أبي
 جعفر أقائل أن يقول نجس وأقائل أن يقول لا نجس وهذا فرع مسألة الاستنجاء يعني لو استنجد بغير الماء ثم
 أتى ذلك الموضع ثم أصاب من ذلك ثوبه أو بدنه فاحترازاً أنه يتنجس إن كان أكثر من قدر الدرهم ١٥ ثم
 ذكر في الحلية عن الكفائية ما يفيد أن الكلام فيما يرى أثره ثم قال وهو المتجه ١٥ ويدل عليه ما قدمناه من
 اختيار أكثر المشايخ عدم اعتبار رؤس الابرو من الجانبين خلافاً للهندواني وقول الخلاصة المار المختار أنه
 نجس إن كان أكثر من قدر الدرهم غير ظاهر لأن الماء نجسه ما قل وأكثر فإذا لم نجس بأقل من الدرهم لا نجس
 بالأكثر منه ثم أعلم أن وقوع الرشاش في الماء ابتداءً مثل وقوع هذا الثوب فيه كافي السراج وغيره هذا وفي
 القهستاني عن الترمذاني أن استنبان أثره على الثوب بأن تدركه العين أو على الماء بأن يفرج أو يتحرك فلا عبرة
 به وعن الشيخين أنه معتبر ١٥ وظهره أن المعتقد عدم اعتبار ما ظهر أثره في الثوب والماء وفي ذلك تأييد لما
 قدمناه فافهم (قوله جوهرية) ومثلي في القهستاني وقد مناه عن القبض أيضاً خلافاً لما شى عليه المصنف
 تعالى للدر في فصل البئر فافهم نعم يؤيده ما نقله القهستاني أنفاً عن الترمذاني والله أعلم (قوله لو اتصل وانبط)
 أي ما يصيب الثوب مثل رؤس الابرو كما هو عبارة القنية ونقلها في البحر فافهم (قوله ينبغي أن يكون
 كالدهن الخ) أي فيكون ما عاين اللامعة ووجه الحاقه بالدهن أن كلاهما كان أولاً غير مانع ثم منع بعد زيادته
 على الدرهم لكن قد يفرق بينهما بأن البول الذي كرؤس الابراحترا كالعديم للضرورة ولم يعتبر وافي قدر الدرهم
 بدليل ما في الجرائد معفو عنه للضرورة وإن امتلأ الثوب ١٥ ومعلوم أن ما يملأ الثوب يزيد على الدرهم وكذا
 قول الشارح وإن كثرت بياض الماء فإنه لا فرق بين كثرت به بالماء وبين اتساع بعضه بعض وظهره ما ليس
 فيه قوة السيلان من الخسارح من الجسد فإنه ساقط الاعتبار وإن كثرت وعم الثوب وقد صرح في الحلية بعين
 ما قلنا فقال ما ليس بكثير من النجاسة منه ما هو مذهبنا للاعتبار فلا يجتمع بحال وعليه ما في الحاوي
 القدسي أن ما أصاب من رش البول مثل رؤس الابرو وشحوه الدم على ثوب القصاب وما لا ينقض الوضوء من
 بله الجرح أو القيء معفو عنه وإن كثرت وما في المحيط من أنه لو أصاب موضع ذلك الرش ماء فإنه لا نجسه
 ١٥ نعم لو كان الرش مما يدركه بالطرف بأن كان أكثر من رؤس الابرو من الجانب الآخر على ما مر فإنه

لكن لو وقع في ماء قليل نجسه في
 الأصح لأن طهارة الماء أكد
 جوهرية وفي القنية لو اتصل وانبط
 وزاد على قدر الدرهم ينبغي أن
 يكون كالدهن النجس إذا انبط

يجمع وينزع وإن كان في مواضع متفرقة كما يعلم بمماثلة من ماء عن القهستاني عن الكرماني وفي القهستاني
أيضاً لو أصاب قدر ما يرى من النجاسة أو أبا نجاسة ويقصا وسراويل مثل منع الصلاة إذا كان بحيث إذا سجع
ضاراً أكثر من قدر الدرهم اهـ لكن كلام القنبي سريع في أن الذي يجمع وينزع ما كان مثل رؤوس الأبر
كما قد ساء فريد عليه ما علمه من أن ما كان كذلك فهو مبدراً الاعتبار ولا يتبعه هذا التأويل فافهم واعلم هذا
التحريم (قوله وظين شارع) مبتدأ خبره قوله عقو والشارع الطريق ط وفي التقيض بين الشارع عقروان
ملاً للتوب للضرورة ولو محتفظاً بالعدرات وتجاوز الصلاة معه اهـ وقد سأن هذا فاسه المشايخ على قول نجد
آثار بظاهرة الروث والخث ومقتضاه أنه طاهر لكن لم يقبله الامام الحلواني كفاً في الخلاصة قال في الحلية
أي لا يقبل كونه طاهراً وهو متجهل بالاشبه المنع بالقدور الفاحش منه المكن استلج به بحيث يجي ويذهب
في أيام الاحوال في بلادنا الشامية لعدم انتفاك طرقتها من النجاسة غالباً عسر الاختراز بخلاف من
لا يميزها أصلاً في هذه الحالة فلا يعتني في حقها حتى أن هذا لا يصلي في نوب ذلك اهـ أقول والعفو مقيد بما
إذا لم يظهر فيه أثر النجاسة كما نقله في الفتح عن التميمي وقال القهستاني أنه الصحيح لكن حكى في القنبي قولين
وارتضاهما شكى عن أبي نصر الدبوسي أنه طاهر إلا إذا رأى عين النجاسة وقال وهو صحيح من حيث الرواية
وقريب من حيث المنصوص ثم نقل عن غيره فقال إن غلبت النجاسة لم يجوز وإن غلب الطين طاهر ثم قال وانه
حسن عند المنصف دون المعاند اهـ والقول الثاني سبى على القول بأنه إذا اختلط ماء وزياب وأخذهما
نجس فالعبرة بالغالب وفيه أقوال سأتى في الفروع والحاصل أن الذي ينبغي أنه حيث كان العفو للضرورة وعدم
امكان الاحتراز أن يقال بالعفو وإن غلبت النجاسة ما لم ير عيناً أو أصابه بلا قصد وكان من يذهب
ويجيء والأفلا ضرورة وقد حكى في القنبي أيضاً قولين فيما لو أبلت قدماء عمارش في الأسواق الغالية النجاسة
ثم نقل الله لو أصاب ثوبه طين السوق أو السكة ثم وقع التوب في الماء تنجس (قوله ويجزى نجس) في الفتح مرتب
الريح بالعدرات وأصاب التوب إن وجدت رائحتها تنجس لكن نقل في الحلية أن الصحيح أنه لا ينجس وما نصيب
التوب من بخارات النجاسة قبل نجسه وقبل لا وهو الصحيح وفي الحلية استنجى بالماء وأخرج منه ريح لا ينجس
عند عامة المشايخ وهو الأصح وكذا إذا كان سراويله مبتلاً في النجاسة ماء الطابق نجس قياساً لا استحساناً
وصورته إذا أحرقت العذرة في بيت فأصاب ماء الطابق نوب إنسان لا يفسده استحساناً ما لم يظهر أثر النجاسة
فيه وكذا الاصطبل إذا كان حازاً أو على كونه طابق أو كان فيه كوز معلق فيه ماء فترشح وكذا الحمام لو فيها
نجاسات فغرق حيطانها وكواتها وتقاطر قال في الحلية والظاهر العمل بالاستحسان وإذا أقصر عليه
في الخلاصة والطابق الغطاء العظيم من الزجاج أو اللبن اهـ وقال في شرح المنية والظاهر أن وجه الاستحسان
فيه الضرورة لتعذر التحرز وعليه فلو استقطرت النجاسة فحائتها نجاسة لا تنفاه الضرورة فبقى القياس بلا
معارض وبه يعلم أن ما يستقطر من دردى الخرو وهو المسمى بالعرق في ولاية الروم نجس حرام كسائر أصناف
الخمر اهـ أقول وأما النوشادر المستجمع من دخان النجاسة فهو طاهر كما يعلم مما مر وأوجه سببى عند
الغنى في رسالة سماها التحاف من بادر إلى حكم النوشادر (قوله وغبار سرقين) بكسر السين أي زبل
ويقال سرجين كما في القاموس قال في القنبي راقلاً عبرة للعبارة النجس إذا وقع في الماء إنما العبرة للتراب اهـ
ونظمه المصنف في أرجوزته وعاله في شرحها بالضرورة (قوله ومحل كلاب) في المنية منى كلب على الطين
فوضع رجل قدمه على ذلك الطين تنجس وكذا إذا مشى على ثلج رطب ولو جامداً فلا اهـ قال في شرحه وأهذا
كله بناء على أن الكلب نجس العين وقد تقدم أن الأصح خلافه ذكره ابن الهمام اهـ ومثله في الحلية (قوله
واتضح غسالة الخ) ذكر المسألة في شرح المنية الصغير عن النجاسة وقد رأيتها في النجاسة ذكرها في بحث
الماء المستعمل لكن غسالة النجاسة كغسالة الحدث بناء على القول بنجاسة الماء المستعمل وبذلك لها
ما قد مناه عن القهستاني عن التبر تاشي وفي الفتح ما ترشش على الفاسل من غسالة الميت مما لا يمكنه
الاستماع عنه مادام في علاجه لا ينجم له مفهوم البلوى بخلاف الغسلات الثلاث إذا استنعت في موضع
فأصاب ثوباً نجسته اهـ أي بناء على ما عليه العامة فمن أن نجاسة الميت نجاسة حيث لا حدث كما حرزناه
في أول فصل البئر واختار بالثلاث عن الغسالة في المرة الرابعة فانه طاهرة (قوله وماء) مبتدأ خبره

مثله
في العنود طين الشارع

وطين شارع ويجزى نجس وغبار
سرقين ومحل كلاب واتضح
غسالة لا تظهر مواقع قطرات
الأناء عفو (وماء) بلفظ

مثله
العرق الذي يستقطر من دردى
الخمر نجس حرام بخلاف النوشادر

قوله نجس بالكسر ونجس الاول بالفتح قال القهستاني ويجوز فيه الكسر (قوله أي جرى) فسر الورود به
ليأتى له التفصيل والخلاف اللذان ذكرهما والا فالورود أعظم لأنه يشمل ما اذا جرى عليها وهي على ارض
أو سطح وما اذا صب فوقها في آنية بدون جريان وأيضاً فان الجريان أبغ من الصب الماء كورق صرح به مع علم حكم
الصب منه بالاولى دفعاً لثبوتهم عدم ارادته فافهم نعم كان الاولى ابقاء المتري على ظاهره لانه اشارة الى خلاف
الشافعي حيث حكم بطهارة الرار دون المورد وأيضاً فان الجاري فيه تفصيل وهو أنه اذا جرى على نجاسة
فأذهبها واستهلكها ولم يظهر أثرها فيه فإنه لا ينجس كما قد مناه في طهارة الارض المتنجسة وتقدم ما يدل عليه
في باب المياه عند الكلام على تعريف الماء الجاري وتقدم هنالك أن الجاري لا ينجس ما لم يظهر فيه أثر
النجاسة وأنه يسمى جارياً وان لم يكن له مدد وأنه لو صب ماء في ميزاب قوضاً به حال جريانه لا ينجس على رواية
نجاسة المستعمل وأنه لو سال دم رجله مع العصير لا ينجس خلافاً للمجد وقد مناه عن الخزانة والخلاصة أنا أن ماء
أحدهما طاهر والاخر نجس فصباً من مكان عال فاختلفا في الهواء ثم نزل طهر كاه ولو أجرى ماء الاناءين
في الارض صاراً بمنزلة ماء جار اه وقال في المضياع من فصل الاستنجاء ذكر في الواقيات الحساسة لو أخذ
الاناء فصب الماء على يده للاستنجاء فوصلت قطرة بول الى الماء النازل قبل أن يصل الى يده قال بعض
الشافعية لا ينجس لانه جار فلا يتأثر بذلك قال حسام الدين هذا القول ليس بشيء والا لزم أن تكون غسالة
الاستنجاء غير نجسة قال في المضمرات وفيه نظر والفرق أن الماء على كف المستنجي ليس بجار ولو نزل سلم فآثر
النجاسة يظهر فيه والجاري اذا ظهر فيه اثر النجاسة صار نجساً والماء النازل من الاناء قبل وصوله الى الكف
جار ولا يظهر فيه اثر القطرة فالقياس أن لا يصير نجساً وما قاله حسام الدين احتياط اه وبؤيد عدم التنجس
ما ذكرناه من الترويع والله اعلم وهذا بخلاف مسألة الخفيفة فان الماء الجاري عليها لم يذهب بالنجاسة
ولم يستهلكها بل هي باقية في محلها وعينها قائمة على أن فيها اختلافاً ولهذا استدل الشارح بقوله ولكن
قد مناه أن العبرة لا ترفاعتهم تميز برهذه المسألة فانك لا تجده في غيره هذا الكتاب والحمد لله الملك الوهاب
(قوله بجيفة في نهر الخ) أي فانها اذا ورد عليها كل الماء أو أكثره فهو نجس ولو أذله فطاهر (قوله
لكن قد مناه الخ) أي في بحث المياه وقد مناه الكلام في ذلك مستوفى فذكره بالراجعة (قوله أي
اذا وردت النجاسة) سواء كانت مجزدة أو معطوبة بثوب ح (قوله على الماء) أي القليل (قوله
اجماعاً) أي منا ومن الشافعي بخلاف المسألة الاولى كما يظهر قريباً (قوله لكن الخ) استدلاله على
قوله نجس فإنه يقتضي نجس الماء بمجرد وضع الثوب مثلاً فيه كما يتنجس بمجرد وقوع العذرة مثلاً فاحترز
بالتنجس عن عين النجاسة كالعذرة افاده ح (قوله ما لم ينقل) أي الماء أو الشيء المتنجس قال
في البحر اعلم أن القياس يقتضي نجس الماء بأقل الملافة للنجاسة لكن سقط للضرورة سواء كان الثوب في اجانة
وارد الماء عليه أو بالعكس عندنا فهو طاهر في المحل نجس اذا انفصل سواء تغيراً ولا وهذا في الماءين
افضاً أما الثالث فهو نجس عنده لان طهارته في المحل ضرورة تطهيره وقد زالت طاهر عندهما اذا انفصل
والاولى في غسل الثوب النجس وضعه في الاجانة من غير ماء ثم صب الماء عليه لا وضع الماء أولاً وخروج من
خلاف الامام الشافعي فإنه يقول بنجاسة الماء اه ولا فرق على المعتمد بين الثوب المتنجس والعضو اه
ط (قوله قدر) بفتح القاف والذال المعجمة والمراد به العذرة والروث كما عبر في المنية (قوله والا)
أي وان لا نقل انه لا يكون نجساً وظاهره أن العلة الضرورية وصرح الدرر وغيرها أن العلة هي انقلاب العين
كما يأتي لكن قد مناه عن المجتبى أن العلة هذه وأن الفتوى على هذا القول للبلوى ففساده أن عموم البلوى علة
اختيار القول بالطهارة المعلة بانقلاب العين قد يبر (قوله كان جاراً أو خنزيراً) أفاد أن الجار مثلاً لا قيد
احترازي وأشار بلا لاقه الى انه لا يلزم وقوعه وهو حي فإنه لو وقع في المصلحة بعد موته فهو كذلك كما في شرح
المنية (قوله حاء) يفتح الحاء المهملة وسكون الميم وفتح الهمزة وبهاء التانيث قال في القاموس الطين
الاسود الملتصق ح (قوله لانقلاب العين) علة للسكول وهذا قول محمد وذكره في الذخيرة والمحيط اباحقيقة
حلية قال في الفتح وكثير من المشايخ اختاروه وهو المختار لان الشرع رتب وصف النجاسة على تلك الحقيقة
وتنتفي الحقيقة بانقضاء بعض أجزاء مفهومها فكيف بالكل فان الملح غير العظم واللحم فاذا صار ملحاً رتب

(ورد) أي جرى (على نجس)
(نجس) اذا ورد كله أو أكثره ولو
أقله لا يجف في نهر أو نجاسة على
سطح لكن قد مناه أن العبرة لا اثر
(كعكسه) أي اذا وردت النجاسة
على الماء متنجس الماء اجاعا لكن
لا ينجس بنجاسته اذا لاقى
المتنجس ما لم ينقل فليحفظ (لا)
يكون نجساً (رماد قدر) والا لزم
نجاسة الخبز في سائر الامصار
(و) لا (ملح كان جاراً) أو خنزيراً
ولا قدر وقع في يتر فصار حاء
لانقلاب العين به يفتي

حكم الملح وتظهر في السرعة الشفة نجاسة وتصير عانة وهي نجسة وتصير مضغة فتظهر والعصير طاهر فيصير خيرا
 فينجس ويصير خلا فيظهر فغير فتان استجابة العين تستبعر زوال الوصف المرتب عليها اه (تنبه) يجوز
 اكل ذلك الخ والملا على ذب الرماد كما في النية وغيرها وما فيها من انه لو وقع ذلك الرماد في الماء فالنجس
 انه ينجس فليس بصحيح الاعلى قول ابي يوسف كذا ذكره الشارحان (تنبه آخر) مقتضى ما مر ثبوت انتساب الشيء
 عن حقيقته كالتحس الى المحب وقيل انه غير ثابت لان قلب الحقائق محال والقدرة لا تتعلق بالمحال والحق
 الاول بمعنى انه تعالى يخلق بدل التحاس ذبا على ما هو رأي المحققين او بان يسلب عن أجراء التحاس الوصف
 الذي به صار تحاسا ويحتج فيه الوصف الذي يصير به ذبا على ما هو رأي بعض المتكلمين من نخبائس الجواهر
 واستوائها في قبول الصفات والمحال انما هو انقلابه ذبا مع كونه نجاسا لا امتناع كون الشيء في الرمن
 الواحد نجاسا وذبا ويبدل على ثبوته بأحد هذين الاعتبارين كما اتفق عليه أئمة التفسير قوله تعالى فاذا فرغ
 حية نسي والابل طلل الاعجاز ويتنى على هذا القول أن علم الكيمياء الموصول الى ذلك انقلب يجوز لمن علمه علما
 يقينا أن يعلم ويعمل به أما على القول الثاني فلا لانه غش وتماهي في تحفة ابن جرير وقد مناني صدر الكتاب
 زيادة على ذلك (قوله ونسي المحل) بالبناء للجهول ثم ان النسيان يقتضي سبق العلم والطاهر أنه غير قيد
 وأنه لو علم انه اصاب الذوب نجاسة وجهل محلها فالحكم كذلك وإذا عبر بعضهم بقوله واشتبه محلها تأمل
 (قوله هو المختار) كذا في الخلاصة والفيض وجرمه في النقاية والرفاية والدررو الملتقى ومقابله القول بالتحري
 والقول بفسل الكل وعليه منى في الظهيرية ومنية المفتى واختاره في البدائع احتياطا لال لان موضع
 النجاسة غير معلوم وليس العض اولى من البعض اه وبؤيده ما نقله نوح افندي عن المحيط من أن ما قالوه
 مخالف لما ذكره هشام عن محمد من انه لا يجوز التحري في ثوب واحد اه وعلاوا القول المختار بوقوع الشك
 بعد الغسل في بقاء النجاسة وقاسوه على ما في السير الكبير اذا فحما حصنا وفيهم ذمى لا يعرف لا يجوز قتلهم لقيام
 المانع يمين فلو قتل البعض اخرج حل قتل الباقي للشك في قيام المحرم فكذا هنا واستشكله في الفتح بأن الشك
 الظاري لا يرفع حكم اليقين السابق وأحال في تحقيقه وأجاب عنه في شرح النية وأطال في تحقيقه ايضا وبأن
 ملخصه قريبا (قوله وفي الظهيرية الخ) هذا هو من الشارح تبع فيه الهر وعبارة البحر كذا في الظهيرية
 اذا رأى على ثوبه نجاسة ولا يدري متى اصابته فقيه تتاسيم واختلافات واختار عند أبي حنيفة انه لا يعيد
 الا الصلاة التي حرفها اه ح (قوله جر) بضم ج جمع حمار (قوله خصها الخ) أي فاعلم الحكم في غيرها
 بالدلالة ابن كمال (قوله كما مر) أي في الايات المتقدمة حيث عبر بقوله تصمر فة في البعض وهو مطلق ط
 (قوله قسم الخ) الظاهر تقييده بما اذا كان الذهاب منه قدر ما تنجس منه ان علم قدره كما تقدمناه (قوله
 لا حقل الخ) أي انه يحتل كل واحد من التسمين اعنى الباقي والذهاب او المغسول أن تكون النجاسة فيه لم
 يحكم على أحدهما بعينه بقاء النجاسة فيه وتحقيقه أن الطهارة كانت ثابتة يقينا لمحل معلوم وهو جميع التراب
 שלא ثبت ضد هارها النجاسة يقينا لمحل مجهول فاذا غسل بعضه وقع الشك في بقاء ذلك المجهول وعدمه
 لتساوي احتمالي البقاء وعدمه فوجب العمل بما كان ثابتا يقينا للمحل المعلوم لان اليقين في محل معلوم لا يزول
 بالشك بخلاف اليقين لمحل مجهول وعمام تحقيقه في شرح النية الكبير (قوله أما عينها) أشار به الى فائدة قوله
 محل حيث زاده على عبارة المصنف ولا يرد طهارة الخمر باقتلاها خلا والدم بصيرورته مسكالا عن الشيء
 حقيقته وحقيقة الخمر والدم ذهب وخلقها حقيقة اخرى وانما يرد ذلك لثقلنا بينا حقيقة الخمر والدم مع الحكم
 بطهارة تأمل (قوله بعد جفاف) ظرف للمرية لا يطهر ح وقيد به لان جميع النجاسات ترى قبل وتقدم
 أن ماله جرم هو ما يرى بعد الجفاف فهو مساو للمرية وقد عدته في الهيداية والدم وعدته فأنى خان بما لا جرم له
 وتقدمنا عن اخذ التوفيق بعد الاول على ما اذا كان غليظا والثاني على ما اذا كان رقيقا وقال في غاية
 البيان المرية ما يكون مرعا بعد الجفاف كالعذرة والدم وغير المرية ما لا يكون مرعا بعد الجفاف كالبول
 ونحوه اه وفي تحفة الفتاوى وغيرها المرية ما لها جرم وغيرها ما لا جرم لها كان لهما أن لا
 اه وبه يظهر أن مراد غاية البيان بالمرى ما يكون ذاته شاحدا بحس البسر وبغيره ما لا يكون كذلك فلا
 يخاف كلام غير دور شذذه أن بعض الاول قد يرى اللون بعد الجفاف أفاده في الحلية وبراهنه التوفيق

(وسئل طرف توب) أو بدن (اصاب)
 نجاسة محل منه ونسي (المحل) مطهر
 له وان) وقع الغسل (بغير تحتر)
 هو المختار ثم لو ظهر أنها في طرف
 آخر حل بعيد في الخلاصة نعم وفي
 الظهيرية المختار أنه لا يعيد الا
 الصلاة التي حرفها (كالربال جر)
 خصها بالغليظ لولا اتفاقا (على)
 فهو (حطه) وسها قسم أو غسل
 بعصه) أو ذهب به به أو أكل
 أو بيع كحمر (حيث يطهر الباقي)
 وكذا المذهب لاحتمال وقوع
 النجس في كل طرف كسالة الثوب
 (وكذا يطهر محل نجاسة) أما عينها
 فلا تقبل الطهارة (مرئية) بعد
 بخلاف كدم

المرأة لا يمكن فيه نظرها لأنه يلزم عليه أن الدم الزقيق والبول الذي يرى لونه من النجاسة الغير المرئية وأنه يكتفى
 فيها بالغسل ثلاثاً بلا اشتراط زوال الأثر مع أن المفهوم من كلامهم أن غير المرئية ما لا يرى له أثر أصلاً لا كنفائهم
 فيها بمجرد الغسل بخلاف المرئية المشروط فيها زوال الأثر فالمناسب ما في غاية البيان وأن مراده بالبول
 ما لا لون له ولا كان من المرئية (قوله بقلعها) فيه إيماء إلى عدم اشتراط العصر وهو الصحيح على ما يعلم
 من كلام الزياحي حيث ذكر بعد الإطلاق أن اشتراط العصر رواية عن محمد وعليه يخالف في البدن البله
 بعد زوال عين النجاسة طاهر تبعاً لظاهرة اليد في الاستنجاء بظاهرة المحل وله نظائر كعروة الأبريق يظهر
 بظاهرة اليد وعلى هذا إذا أصاب خفيه في الاستنجاء من الماء المتخمس فأنه يظهر أن بظاهرة المحل تبعاً
 حيث لم يكن به ما خرق اه أبو السعود عن شيخه (قوله وأثرها) يأتي بيانه قريباً (قوله ولو لم يتر) يعني أن
 زال عين النجاسة بمرة واحدة يظهر سواء كانت تلك الغسلة الواحدة في ماء جار أو راكد كثيراً وبالصب أو في اجانة
 أما الثلاثة الأولى فظاهر وأما الاجانة فقد نص عليها في الدرر حيث قال غسل المرئية عن الثوب في اجانة حتى
 زالت طهر اه ح (قوله أو بما فوق ثلاث) أي أن لم تزل العين أو الأثر بالثلاث يزيد عليها إلى أن تزول ما لم يشق
 زوال الأثر (قوله في الأصح) قيد لقوله ولو لم يتر قال القهستاني وهذا ظاهر الرواية وقيل بغسل بعد زوالها
 مرة وقيل مرتين وقيل ثلاثاً كما في الكافي اه (قوله ليعم نحو ذلك وفرك) أي ذلك خف وفرك متى وأراد
 بنحوه نظائر ذلك مما ينزل العين من المطهرات بدون غسل كدبغ جلد وبيس أرض ومسح سيف لكن يرد عليه
 ما لو جفت على البدن أو الثوب وذهب أثرها فقد زالت عنها ما مع ذلك لا تظهر وأجيب بأنه قد أشار إلى اشتراط
 المطهر بقوله يطهر فقهم منه أنه لا بد من مطهر كذا في الجوهرة وفيه نظر (قوله كاون وريح) الكاف استقصائية
 لأن المراد بالأثر هو ما ذكر فقط كما فسره به في البحر والفتح وغيرهما وأما الطعم فلا بد من زواله لأن بقاءه
 يدل على بقاء العين كما نقل عن البرجندی واقتصر القهستاني على تفسير الأثر بالريح فقط وظاهرة أنه يعني
 عن الرائحة بعد زوال العين وإن لم يشق زوالها وفي الجرائد ظاهراً ما في غاية البيان أقول وهو صريح ما نقله
 نوح أفندي عن المحيط حيث قال لو غسل الثوب عن الأثر ثلاثاً ورأيت ما بقية طهر وقيل لا ما لم تزل الرائحة
 (قوله لازم) أي ثابت وهو نعت لأثر (قوله حار) بالحاء المهملة أي مسخن (قوله وشوه) أي كحرض
 واشتات (قوله بل يطهر الخ) اضرب انتقال ط (قوله بنجس) بكسر الجيم أي متنجس اذ لو كان
 بعين النجاسة كالداء وجب زوال عينه وطعمه وريحه ولا يضر بقاء لونه كما هو ظاهر من مسألة الميتة أفاده ح
 (قوله والأولى غسله الخ) اعلم أنه ذكر في المسئلة لو أدخل يده في الدهن النجس أو اختضب المرأة بالحناء
 النجس أو صبغ الثوب بالصبغ النجس ثم غسل كل ثلاثاً طهر ثم ذكر عن المحيط أنه يظهر أن غسل الثوب حتى
 يصفو والماء ويسيل أيضاً اه وفي الخاتمة إذا وقعت النجاسة في صبغ فإنه يصبغ به الثوب ثم يغسل ثلاثاً
 فطهر كما رأته إذا اختضبت بحناء بنجس اه وذكر مسألة الحناء في موضع آخر مطلقة أيضاً ثم قال وينبغي
 أن لا يظهر ما دام يخرج الماء ملوثاً بلون الحناء فعلم أن اشتراط صفو الماء ما قول ثان كما يشعر به كلام المحيط وهو
 تقييد للإطلاق القول الأول وبيان له كما يشعر به قول الخاتمة وينبغي وعلى كل فكلام المحيط والخاتمة يشعر باختیار
 ذلك الشرط وإن اقتصر على ذكره في الفتح هذا وقد ذكر سيدي عبد الغني كلاماً حسنًا سبقه إليه صاحب الحلية
 وهو أن مسألة الاختضاب أو الصبغ بالحناء أو الصبغ النجس ونمسه في الدهن النجس مبنية في الأصل
 على أحد قواين الساعلي أن الأثر الذي يشق زواله لا يضر بقاءه وما على ما روى عن أبي يوسف من أن الدهن
 يطهر بالغسل ثلاثاً بأن يجعل في أناء فيصب عليه الماء ثم يرفع ويراق الماء وهكذا ثلاث مرات فإنه يظهر وعليه
 الفتوى خلافاً لما حكى في شرح المسئلة في ذلك على الأول اشتراط في هذه المسئلة صفو الماء ليكون اللون الباقي
 أثراً شق زواله فيعني عنه وإن كان ربما تنقض على ثوب آخر أو ظهر في الماء عند غسله في وقت آخر والقول باشتراط
 غسله ثلاثاً بعد صفو الماء ضعيف ومن بنى على الثاني اكتفى بالغسل ثلاثاً لأن الحناء والصبغ والدهن المتنجسات
 تصير طاهرة بالغسل ثلاثاً فلا يشترط بعد ذلك خروج الماء صافياً اه وقد أطال في الحلية في تحقيق ذلك كما هو
 دأبه ثم جنح إلى البناء على الأول وقال إنه الأشبه فليكن التعويل عليه في الفتوى اه ولا يخفى أنه ترجيح
 لما في المحيط والخاتمة والفتح فكان على الشارح الجزم به اذ لم نرم من رجع خلفه قافهم ثم قال سيدي عبد الغني

(بقلعها) أي بزوال عينها وأثرها
 ولو بمرة أو بما فوق ثلاث في الأصح
 ولم يقل بغسلها ليعم نحو ذلك وفرك
 (ولا يضر بقاء أثر) كاون وريح
 (لازم) فلا يكاف في إزالته إلى
 ماء حار أو صابون وشوه بل يظهر
 ما صبغ أو خضب بنجس بغسله
 ثلاثاً والأولى غسله إلى أن يصفو
 الماء

مطلب
 في حكم الصبغ والاختضاب بالصبغ
 أو الحناء النجس وفي حكم الوشم

وهذا بخلاف المصبوغ بالدم كالنساب الحجر التي تجلب في زمانها من ديار بكر فلا تظهر أبدا ما لم يخرج الماء صافيا
وبدق عن اللون ومن هذا القبيل المصبوغ بالدودة فانها مميته يتجمد فيها الدم المتنجس ما لم تكن من دود يتولد
في الماء فتكون طاهرة ~~لا يمكن~~ يبعثها باطل ولا يضمن تلفها ولا يملك ثمنها بالقبض لان الميعة ليست بمال اه
ملخصا أقول الذي يظهر أن هذه الدودة ان كانت غير مميته المولود وكان له ادم سائل فهي نجسة والافطاهرة
فلا يحكم بنجاسته اقبل العلم بحقيقتها وأما حكم بيعها فبغني جوازها كما أجازوا بيع السرقة بالاتفاق به وكذا بيع
دود القز ويضنه لانه مال يضمن به وهو المفقى به وكذا بيع النحل والعلق مع نصريحهم بأنه لا يجوز بيع الهوام
وهذه الدودة عند أهل زماننا من اعزال الاموال وانفسها والمضنة بها اكثر من دود القز وقد سمعت أن الدودة
نوعان نوع منها حيواني يحنق بالخل أو بالخر ونوع منها نباتي والاجود في الصبغ الاول والله أعلم (تنبه مهم)
يستفاد مما مر حكم الرسم في نحو اليد وهو أنه كالاختطاب او الصبغ بالمتنجس لانه اذا غرزت اليد والشفة
مثلا بيرة ثم حشي محلها بكحل او بيله ليخسر تنجس الكحل بالدم فاذا جدد الدم والتأم الجرح بقي محلها أخضر فاذا
عُدل طمير لانه اثر يشق زواله لانه لا يزول الا بسيلج الجلد او جرحه فاذا كان لا يكف بازالة الاثر الذي يزول بماء
حار او ما يوقد من الكحل فحنا اولى وقد صرح به في القصة فقال ولو اتخذ في يده وشمالا يلزمه السيلج اه لكن
في الدخيرة لو أعاد سنه ثانيا ونبت وقوى فان امسك قلعه بلا ضرر قلعه والا فلا تنجس فيه ولا يترى احدا
من الناس اه أي بناء على نجاسة السن وهو خلاف ظاهر المذهب قال العلامة البيهقي ومنه يعلم حكم
الوشمة ولا ريب في عدم جواز كونه اماما يجمع النجاسة ثم نقل عن شرح المتسارق للعلامة الاكل ان قيل
يصير ذلك الموضع نجسا فان لم يمكن ازالته الا بالجرح فان خيف منه الهلاك او فوات عضو لم تجب والاوجب
وبأخيره بأنهم والرجل والمرأة فيه سواء اه أقول وعليه لرأصاب ماء قليلا او مائعا نجسه لكن تعبير الاكل
بقيل يفيد عدم اعتماده وهو مذهب الشافعية فالظاهر أنه نقلة عنهم والفرق بين الوشمة وبين السن على القول
بنجاستها ظاهر فان السن عين النجاسة والوشمة اثر فان ادعى أن بقاء اللون دليل على بقاء العين رد بأن الصبغ
والاختطاب كذلك فيلزم عدم طهارته وان فرق بأن الوشمة امتزجت باللحم والتأمت معه بخلاف الصبغ فتقول
ان ما نداخل في اللحم لا يؤمر بغسله كالوشمة ثبت النجاسة في يده مثلا وما على سطح الجلد مثل الحناء والصبغ وقد
صرحوا بأنه لو اكل كحل بكحل تنجس لا يجب غسله ولا جرح صلى الله عليه وسلم في احد جاء فاطمة رضي الله عنها
فأحرقت حصيرا وكدت به حتى التصق بالجرح فاستمسك الدم وفي مفسدات الصلاة من خزانة الفتاوى كسر
عظمه فوصل بعظم الكلب ولا ينزع الا بضرر جازت الصلاة ثم قال لو في يده تصاوير ويوم الناس لانه كره
امامته اه وفي الفتاوى الخيرية من كآب الصلاة سئل في رجل على يده وشم حل تصح صلاته وامامته معه ام
لا أجاب نعم تصح صلاته وامامته بلا شبهة والله أعلم اه (قوله الادهن ودكسيتة) الاولى أن يقول الاول
دهن ميعة لان الودك الدم كافي القساموس (قوله حتى لا يدغ به جلد) أي لا يحل ذلك وان كان لودغ
ثم غسل طهر قال في القنية الكيمخت المدبوغ بدهن الخنزير اذا غسل يطهر ولا بضر بقاء الاثر وفي الخلاصة
واذا دغ الجلد بالدهن المتنجس يغسل بالماء ويطهر والتشرب عفو اه (قوله بل يستصحب به الخ) ظاهر
ماسيا في باب البيع الفاسد أنه لا يحل الانتفاع به اصلا وانما هذا في الدهن المتنجس فقط يؤيده ما في
صحیح البخاری عن جابر أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح يقول وهو يحكى ان الله حرم بيع الخمر
والميتة والخنزير والاحنام فقيل يا رسول الله ارايت شحوم الميتة فانه يطلى بها السفن ويدهن بها الجلود ويستصبح
بها الناس قال لا هو حرام الحديث (قوله والاستعمل) أي وان لم يكن الفاسل مكلفا بأن كان صغيرا او مجنونا
يعتبر ظن المستعمل للثوب لانه هو المحتاج اليه زيلبي (قوله طهارة) بالنصب مفعول ظن (قوله بلا
عدده بفتي) كذا في الميتة وظاهره انه لو غلب على ظنه زوال الهامة اجزأه وبه صرح الامام الكرخي
في مختصره واختاره الامام الاسيحا في وفي غاية البيان أن التقدير بالثلاث ظاهر الرواية وفي السراج اعتبار
غلبة الظن مختار العراقيين والتقدير بالثلاث مختار البخاريين والظاهر الاول ان لم يكن موسوسا وان كان
موسوسا فالثاني اه بصر قال في النهرو وهو توفيق حسن اه وعليه جرى صاحب المختار فانه اعتبر غلبة
الظن الا في الموسوس وهو ما مشى عليه المصنف واستحسنه في الحلية وقال وقد مشى الجهم التفتيز عليه

مطابق
في حكم الوشم
ولا يضر أن يزدن الادهن ودك
ميعة لانه عين النجاسة حتى لا يدغ
به جلد بل يستصحب به في غير مسجد
(و) يظهر محل (غيرها) أي غير
حرفية (بعلبة ظن غاسل) لو مكافا
والاستعمل (طهارة محلها)
بلا عدده بفتي

في الاستنباء أقول وهذا مبني على تحقق الخلاف وهو أن القول بغلبة الثلث غير القول بالثلاث قال في الحلية وهو الحق واستشهد له بكلام الجاوي القدسي والمحيط أقول وهو خلاف ما في الكافي مما يقتضي أنهما قول واحد وعليه مني في شرح المنية فقال فعلم بهذا أن المذهب اعتبار غلبة الظن وأنهما مقدرة بالثلاث لحصولها بما في الغالب وقطعا للوسوسة وأنه من إقامة السبب الظاهر مقام السبب الذي في الاطلاق على حقيقة غير كالمقام المشقة اه وهو مقتضى كلام الهداية وغيرها واقتصر عليه في الامداد وهو ظاهر المتن حيث صرح بالثلاث والله أعلم (قوله لموسوس) قدره اختيار المامشي عليه في السراج وغيره بناء على تحقق الخلاف والافكلام المصنف تعالى الدرر كعبارة الكافي والهداية وغيرها واقتصر عليه في خلافه والموسوس بكسر الواو لانه محدث بما في ضميره ولا يقال بالفتح ولكن موسوس له او اليه أي يلقي اليه الوسوسة وهي حديث النفس كافي المغرب (قوله ثلاثا) قيد للغسل والعصر معا على سبيل التنازع والعصر فقط ويفهم منه ثلث الغسل فانه اذا عصر مرة بحيث لا يبقى التقاطر لا بعصر مرة اخرى الا بعد أن يغسل اه فوح ثم اشتراط العصر ثلاثا هو ظاهر الرواية عن اصحابنا وعن محمد في غير رواية الاصول يكتب في به المرة الاخيرة وعن ابي يوسف انه ليس بشرط شرح المنية (قوله اوسبعا) ذكره في الملتقى والاختيار وهذا على جهة التذلل خروجا من خلاف الامام احمد رحمه الله تعالى ويندب أن تكون احدا من ثلث خروجا من خلاف الشافعي أيضا والنجاسة كابية (قوله فيما ينعصر) أي تقييد الطهارة بالعصر انما هو فيما ينعصر وبأي محترزه متنا (قوله بحيث لا يقطر) تصوير للمبالغة في العصر ط وظاهر اطلاقه أن المبالغة فيه شرط في جميع المرات وجعلها في الدرر شرطاً للمرة الثالثة فقط وكذا في الايضاح لابن الكمال وصدر الشريعة وكافي النسفي وعزاه في الحلية الى فتاوى ابي الليث وغيره اتم قال وينبغي اشتراطها في كل مرة كما هو ظاهر الحاشية حيث قال غسل الثوب ثلاثا وعصره في كل مرة وقوته اكثر من ذلك ولم يبالغ فيه صيانة للثوب لا يجوز اه تأمل (قوله طهر بالنسبة اليه) لأن كل أحد مكلف بقدرته ووسع ولا يكلف أن يطلب من هو أقوى لعصر ثوبه شرح المنية قال في البحر خصوصاً على قول ابي حنيفة ان قدرة الغير غير معتبرة وعليه الفتوى (قوله الاظهر نعم للضرورة) كذا في النهر عن السراج أي ثلاثا يلزم اضعاف المال قال في البحر لكن اختار في الحاشية عدم الطهارة اه قلت وبه جزم في الدرر وعليه فالظاهر أنه يعطى حكمه ما لا ينعصر من ثلث الجفاف (قوله بتلث جفاف) أي جفاف كل غسلة من الغسلات الثلاث وهذا شرط في غير البدن ونحوه أمانه فيقوم مقامه تعالى الغسل ثلاثا قال في الحلية والظاهر أن كلا من التوالى والجفاف ليس بشرط فيه وقد صرح به في التوازل وفي الذخيرة ما يوافقه اه وأقوله في البحر وفي الحاشية اذا جرى ماء الاستنجاء تحت الخف ولم يدخل فيه لا بأس به ويظهر الخف تبعا كما قلنا في عروة الارباق اذا أخذها بيد نجسة وغسل يده ثلاثا تظهر العروة تبعا للبدن (قوله أي انقطاع تقاطر) زاد القهستاني وذهب النداء وفي التارخانية حد التحفيف أن يصير بحال لا يتبل منه البدن ولا بشرط صيرورته بابا جدا اه ثم هل يلزم ذهاب اثر شق زواله ذكر في الحلية أن مقدار ما في المنية عن المحيط نعم بخلاف الثوب وقال والفرقة بينهما لا تعري عن شيء اه وأقوله في البحر والنهر لكن في شرح المنية تعقب ما في المحيط ثم قال فالحاصل أن زوال اثر شرط في كل موضع ما لم ينش كمنع ما كان التطهير وبأي شيء كان فيحفظ ذلك اه ونحوه في حاشية الوافي على الدرر (قوله أي غير منعصر) أي بأن تعذر عصره كالخزف او عصره كالسباط أفاده في شرح المنية (قوله مما يشرب النجاسة الخ) حاصله كافي البدائع أن المتنجس اما أن لا يشرب فيه أجزاء النجاسة أصلا كالأواني المتخذة من الحجر والخس والخزف العتيق او يشرب فيه قليلا كالبدن والخف والنعل او يشرب كثيرا في الأول طهارته بزوال عين النجاسة المرئية او بالعدد على ما مر وفي الثاني كذلك لأن الماء يستخرج ذلك القليل فيحكم بطهارته وأما في الثالث فإن كان مما يمكن عصره كالتياب فطهارته بالغسل والعصر الى زوال المرئية وفي غيرها بتلثيهما وان كان مما لا ينعصر كالخسير المتخذ من البردي ونحوه ان علم انه لم يشرب فيه بل أصاب ظاهره يطهر بإزالة العين او بالغسل ثلاثا بلا عصر وان علم تشربه كالخزف الجديد والجلد المدبوغ يدهن بنجس والخطبة المتفتحة بالنجس فعند مجده لا يطهر أبدا وعند أبي يوسف يقع في الماء ثلاثا ويغترف كل مرة والأول أقيس والثاني أوسع اه وبه يبقى درر قال في الفتح وينبغي تقييد

(وقدر) ذلك لموسوس (بغسل وعصر ثلاثا) أوسبعا (فيما ينعصر) مبالغا بحيث لا يقطر ولو كان لعصره غيره قطر طهر بالنسبة اليه دون ذلك الغير ولو لم يبلغ لرقته هل يطهر الاظهر نعم للضرورة (و) قدر (بتلث جفاف) أي انقطاع تقاطر (في غيره) أي غير منعصر مما يشرب النجاسة

والا بقلعها كما مر وهذا كله اذا
غسل في اجانة أما لو غسل في غدیر
أو صب عليه ماء كثير أو جرى
عليه الماء طهر مطلقا بلا شرط
عصر وتجفيف وتكرار غمس هو
المختار ويطهر لهن وغسل ودبس
ودهن يغلي ثلاثا

الخرف العتيق بما اذا تجس رطبا والافيهو كالجديد لانه يشاهد اجتذابه اه وقالوا في البساط الجبس
اذا جعل في نهر ليه طهر قال في البحر والتنديد بالدلة لقطع الوسوسة والا فالمد كور في المحيط انه اذا أجرى عليه
الماء الى أن يتوهم زوالها طهر لان اجراء الماء يقوم مقام العصر اه ولم يقده بالدلة اه ومثل في الدر
المتقي عن الثمني وابن الكمال ولوموه الحديد بالماء التجس بموه بالطاهر ثلاثا فيطهر خلافا لمحمد فعنده لا يطهر
أبدا وهذا في الغسل في الصلاة أما لو غسل ثلاثا ثم قطع به نحو بطيخ او وقع في ماء قليل لا ينحس فالفعل بطهر
ظاهره اجماعا وتمامه في شرح المنية (قوله والا فقلعهما) المناسب فغسلها لان الكلام في غير المربعة اي
مالا يتشرب النجاسة مما لا يتعصر يطهر بالغسل ثلاثا ولو بدفعة بلا تجفيف كالخرف والا جرت المستعملين كما مر
وكالسيف والمرأة ومثله ما يتشرب فيه شيء قليل كالبدن والنعل كما قدمناه آنفا (قوله وهذا كله) أي الغسل
والعصر ثلاثا فميا يعصر وتثلث الجفاف في غيره ط (قوله في اجانة) بالكسر والتشديد انا تغسل فيه الثياب
والجمع اجاجين مصباح أي أن هذا المذكور انما هو اذا غسل ثلاثا في اجانة واحدة أو في ثلاث اجانات قال
في الامداد والمياه الثلاثة متفاوتة في النجاسة فالاولى بطهر ما أصابته بالغسل ثلاثا والثانية بثلثين والثالثة
بواحدة وكذلك الاواني الثلاثة التي غسل فيها واحدة بعد واحدة وقيل يطهر الاناء الثالث بمجرد الارادة
والثاني بواحدة والاوّل بثلثين اه بقي لو غسل في اجانة واحدة قال في الفيض تغسل الاجانة بعد الثلاث مرة
اه وشمل كلامه ما لو غسل العضو في الاجانة فانه يطهر عندهما وقال ابو يوسف لا يطهر ما لم يصب عليه الماء
وعلى هذا الخلاف لو أدخله في حباب الماء ولو في خوابي دخل يخرج من الثالثة طاهرا عند أبي حنيفة خلافا
لهم الا لشرائط محمد في غسل النجاسة الماء واشترط ابي يوسف الصب بدائع (قوله أما لو غسل الخ) نقل هذه
الجملة في البحر عن السراج وتابعه من بعده حتى الثمرين لا يلى وقد صرح في شرح المنية عند قوله روى عن ابي
يوسف أن الجنب اذا اتزى في الحمام وصب الماء على جسده ثم على الارز يحكم بطهارة الارز وان لم يعصر
وفي المتقي شرط العصر على قول ابي يوسف بمانه تقدم أن هذا ظاهر الرواية على قول الكل ولو غمس الثوب
في نهر جار مرة وعصره يطهر وهذا قول ابي يوسف في غير ظاهر الرواية أنه يغسلها أي النجاسة الغير المربعة ثلاثا ويعصر
في المرة الثالثة وقد تقدم انه غير رواية الاصول وقال في الفتح لا يخفى أن المروى عن ابي يوسف في الارز
لضرورة ستر العورة فلا يلحق به غيره ولا تترك الروايات الطاهرة فيه اه أقول لكن قد علمت أن المعتبر
في تطهير النجاسة المربعة زوال عينها ولو بغسله واحدة ولو في اجانة كما مر فلا يشترط فيها تثلث غسل ولا عصر
وأن المعتبر غلبة الظن في تطهير غير المربعة بلا عدد على الفتى به أو مع شرط التثلث على ما مر ولا شك أن
الغسل بالماء الجاري وما في حكمه من الغدير أو الصب الكثير الذي يذهب النجاسة اصلا ويختلفه غيره
مرارا بالجريات أقوى من الغسل في الاجانة التي على خلاف القياس لان النجاسة فيها تلاقى الماء وتسرى
معه في جميع أجزاء الثوب فيبعد كل البعد التسوية بينهما في اشتراط التثلث وليس اشتراطه حكما تعديا حتى
يلتزم وان لم يعقل معناه ولهذا قال الامام الحلواني على قياس قول ابي يوسف في ازار الحمام انه لو كانت النجاسة
دما أو بولا أو صب عليه الماء كفاه وقول الفتح ان ذلك لضرورة ستر العورة كما مر رده في البحر بما في السراج
وأقزه في النهر وغيره (قوله في غدیر) أي ماء كثير له حكم الجاري (قوله اوصب عليه ماء كثير) أي بحيث
يخرج الماء ويختلفه غيره ثلاثا لان الجريان بمنزلة التكرار والعصر هو الصحيح سراج (قوله بلا شرط عصر) أي
فميا يعصر وقوله وتجفيف أي في غيره وهذا بيان للاطلاق (قوله هو المختار) عبارة السراج وأما حكم
الغدير فان غمس الثوب فيه ثلاثا وقتنا بقول البلخين وهو المختار فقد روى عن ابي حفص الكبير انه يطهر وان
لم يعصر وقيل يشترط العصر كل مرة وقيل مرة واحدة اه وحاصله اشتراط الغمس في الغدير ثلاثا عندهم
مع اختلافهم في العصر فتنبه (قوله ويطهر لهن وغسل ودبس) قال في الدرر ولو تجس العسل قطعه به أن
يصب فيه ماء بقدرة فيغلي حتى يعود الى مكانه والدهن يصب عليه الماء فيغلي فيعاول الدهن الماء فيرفع شيء
دس كذا ثلاث مرات اه وهذا عند أبي يوسف خلافا لمحمد وهو أوسع وعليه الفتوى كما في شرح الشيخ
اسماعيل عن جامع الفتاوى وقال في الفتاوى الخيرية ظاهر كلام الحلاصة عدم اشتراط التثلث وهو مبني

ط
في تطهير الدهن والعسل

على أن غلبة الطن مجزئة عن التثنية وفيه اختلاف تصحيح ثم قال ان افظة فيغلي ذكرت في بعض الكتب
والظاهر أنها من زيادة السامع فانما لم نر من شرط تطهير الدهن الغليان مع كثرة النقل في المسألة والتسبع لها
الآن يراد به التحريك مجازا فقد صرح في مجمع الرواية وشرح القدرى انه يصب عليه مثله ماء ويحرك فتأصل
اه اويجمل على ما اذا جدد الدهن بعد تجسسه ثم رأيت الشارح صرح بذلك في الخواص فقال والدهن السائل
يلقى فيه الماء والحامد يغلي به حتى يعلو الخ ثم اشتراط كون الماء مثل العسل او الدهن موافق لما في شرح المجمع
عن الكافي ولم يذكره في الفتح والبحر وذكر القهستاني عن بعض المفتين الاكتفاء في العسل واللبس بالنخس قال
لان في بعض الروايات قدرا من الماء قلت يحتمل أن قدرا من صحت عن قدره بالضمير فيوافق ما ذكرناه عن شرح المجمع
وبه يسقط ما نقله عن بعض المفتين هذا وفي القنية عن ركن الاثمة الصباغي انه جرب تطهير العسل بذلك فوجده
مزاوذا في الخلاصة انه لو ماتت الفأرة في دن النساء بطهر بالغسل ان تناسى أمره والا فلا (قوله ولحم طبخ
الخ) في الظهيرة ولو صببت الخمرة في قدر فيه اللحم ان كان قبل الغليان يطهر اللحم بالغسل ثلاثا وان بعده فلا وقيل
يغلي ثلاثا كل مرة بماء طاهر ويحفظ في كل مرة ويخففه بالتبريد اه بحر قلت لكن يأتي قريبا أن المفتي به
الاقول وفي الخاتمة اذا صب الطباخ في القدر مكان الخل سخر اغطا فالكل بنخس لا يطهر أبدا وما روى عن ابي
يوسف انه يغلي ثلاثا لا يؤخذ به وكذا الخطة اذا طبخت في الخمر لا تطهر أبدا عندى اذا صب فيه الخل وترك
حتى صار الكل خلا لا بأس به اه فمادى عليه الشارح هنا ضعيف (قوله وكذا داجاجة الخ) قال في الفتح
انها لا تطهر ابدا لكن على قول ابي يوسف تطهر والعلة والله أعلم بشرحها النجاسة بواسطة الغليان وعليه
اشتهر أن اللحم السميط بمصر بنخس لكن العلة المذكورة لا تثبت ما لم يمكث اللحم بعد الغليان زمانا يقع في مثله
التشرب والدخول في باطن اللحم وكل منهما غير متحقق في السميط حيث لا يصل الى حد الغليان ولا يترك فيه
الامقدار ما تصل الحرارة الى ظاهر الجلد انتحل مسام الصوف بل لو ترك يمنع انقلاخ الشعر فالاولى في السميط
أن يطهر بالغسل ثلاثا فانهم لا يمتصون فيه عن النخس وقد قال شرف الاثمة بهذا في الداجاجة والكروش
والسميط اه واقتر في البحر (قوله وفي النخس) هو اسم كتاب اصحاب الهداية قال فيه ان هذا الكتاب
ليبين ما استنبطه المتأخرون ولم ينص عليه المتقدمون وعبارته هنا ولو طبخت الخطة في الخمر قال ابو يوسف
تطبخ ثلاثا بالماء ويحفظ في كل مرة وكذلك اللحم وقال ابو حنيفة اذا طبخت في الخمر لا تطهر أبدا وبه يقتضى اه
أى الا اذا جعلها في خل كما نقله بعضهم عن مختصر المحيط وقد مناه عن الخاتمة فافهم (قوله ولو انقذت من بول
الخ) ان كان هذا قول ابي يوسف فظاهر ان كان قول الامام فقد يفرق بينه وبين طبخها بالخمر بزيادة التشرب
بالطبخ ثم لا يمكن هنا تطهيرها بجعلها في الخل لان البول لا ينقلب خلا بخلاف الخمر (قوله وجفت) ظاهره
أن المراد التجفيف الى أن يزول الاتساق في كل مرة (قوله فيطهر) لانقلاب ما فيه من أجزاء الخمر خلا
والله أعلم

* (فصل الاستنجاء) *

بإضافة فصل الى الاستنجاء وهو خبر لم يثبت المحذوف وانما ذكره في الالتباس مع أنه من سنن الوضوء كما قد مناه
لأنه إزالة نجاسة عينية كما في البحر (قوله ازالة نخس الخ) عرّفه في المغرب بأنه مسح موضع النجس وهو ما يخرج
من البطن او غسله وأورد عليه في البحر أنه يشمل الاستنجاء من الحصة مع أنه لا يستحق كما صرح به في السراج فلذا
عدل عنه الشارح وأيضا فإنه لا يشمل ما لو أصاب الخرج بنجاسة اجنبية اكثر من الدرهم مع أنه يطهر بالخمر
كما مشى عليه الشارح فيما يأتي وجزم به في الامداد وياتي تمام الكلام عليه (قوله فلا يستريح من ريح) لان
عينها طاهرة وانما انقضت لاتباعها عن موضع النجاسة اه ح ولان بخروج الريح لا يكون على السبيل شئ
فلا يستريح منه بل هو بدعة كما في المجتبى بحر (قوله وحصة) لانه ان لم يكن عليه بل او كان ولم يتلوث منه الدبر
فهو خارجة بقوله عن سبيل وان تلوث متهاقا لاستنجاء حيثئذ للنجاسة لا الحصة اه ح (قوله ونوم) لانه
ليس بنجس أيضا اه ح (قوله وفصد) أى الدم الذي على موضع الفصد لانه وان كان نجسا لكنه ليس
على السبيل ليزال عنه اه ح (قوله وهو سنة مؤكدة) صرح به في البحر عن النهاية ثم عزاه أيضا
الى الاصل وعلة في الكافي بمواظبته عليه صلى الله عليه وسلم ونقل في الحلية الاحاديث الدالة على المواظبة

ولحم طبخ بنخس يغلي وتبريد ثلاثا
وكذا داجاجة ملقاة حالة على الماء
للتصف قبل شقها فتح وفي النخس
حنطة طبخت في خمر لا تطهر أبدا
يفتى ولو انتفتحت من بول انفتحت
وجفت ثلاثا ولو عجن خبز بنخس
صب فيه خل حتى يذهب أثره
فيطهر

* (فصل الاستنجاء) *

ازالة نخس عن سبيل فلا يستريح
من ريح وحصة ونوم وفصد (وهو
سنة) مؤكدة

قوله واوضح المقام الشيخ اسماعيل
أقول عبارة الشيخ اسماعيل
هكذا قيل وكان ينبغي أن يكره
تركه كما أن الركن المؤكدة غير أنها
أي الكراهة سقطت بقوله عليه
الصلاة والسلام من استجمر فأوترق
فهل فحسن ومن لا فلا حرج قلت
جاء أن يكون قوله ومن لا فلا حرج
متصلا بالآثار دون الاستجمار
أي من لم يوترق فلا حرج ومواظبة
النبي صلى الله عليه وسلم تقتضي
كراهة الترك فلا يترك بهذا الدليل
المحملة ولو سلم أنه متصل بالاستجمار
أي من ترك الاستجمار فلا حرج
عليه فتنى الحرج عن تاركه والسنة
هو الاستجمار بالماء أو بالبخار لا
بالاجار خاصة على أن تنفي الحرج
لا يوجب نفي الكراهة والالزام أن
لا يكون سور الهرة مكرها لأن
سقوط نجاسة سورها ليس الالاف
الحرج فلو كان في الكراهة حرج أيضا
لسقطت الكراهة كما سقطت النجاسة
الآن يقال قوله ومن لا فلا حرج
تنصيص بنفي الحرج والمنصوص
ينصرف إلى الكامل ولا يكمل
الاباقتاء الكراهة بخلاف الهرة
فإن انتفاء الحرج فيها ليس بمنصوص
فلا ينصرف إلى الكامل كذا
في شرح الهداوى اهـ منه

مطلقا وما قيل من افتراضه لنحو
حيض ومجاورة مخرج فتساح
(وأركانها) أربعة شخص
(مستخو) شيء (مستخو) به كماء
وجبر (و) نجس (خارج) من أحد
السيلين وكذا لو أصابه من
خارج وان قام من موضعه على
المعتقد (ومخرج) دبر أو قبل (نحو
جبر) مما هو عين طاهرة فالعلة
لا قيمة لها كذكر

وما يصرفه من الوجوب فراجع عليه فيكره تركه كافي الفتح مستدركا على ما في الخلاصة من نفي الكراهة
ونحوه في الحلية واوضح المقام الشيخ اسماعيل في شرحه على الدرر فراجع ثم رأيت في البدائع صرح
بالكراهة (قوله مطلقا) سواء كان الخارج معتادا أم لا رطبا أم لا ط سواء كان بالماء أو بالبخار وسواء كان
من محدث أو جنب أو حائض أو نفساء على ما ذكره هنا (قوله وما قيل الخ) دفع لما يخالف الإطلاق المذكور
والقائل بذلك صاحب السراج والاختيار وخرانة الفقه والحاوي القدسي والزيلعي وغيرهم وأقرهم في الحلية
واعترضهم في البحر بأنه تسامح لأنه من باب إزالة الحدثان لم يكن على المخرج شيء وإن كان فهو من باب إزالة
النجاسة الحقيقية اهـ أقول لاشك أن غسل ما على المخرج في الجنابة يسي إزالة نجس عن سبيل فقد صدق عليه
تعريف الاستجمار وإن كان فرضا أو أمّا إذا تجاوزت النجاسة مخرجها فإن كان المراد به غسل المتجاوز إذا زاد على
الدرهم فكونه تسامحا ظاهرا لأنه لا يصدق عليه التعريف المذكور وإن كان المراد غسل ما على المخرج عند التجاوز
بناء على قول محمد الآتي فلا تسامح يدل عليه ما في الاختيار من أن الاستجمار على خمسة أوجه اثنان واجبان
أحدهما غسل نجاسة المخرج في الغسل من الجنابة والحيض والنفاس كيلا تنشيع في بدنه والثاني إذا تجاوزت
مخرجها يجب عند محمد قل أو كثر وهو الاحوط لأنه يزيد على قدر الدرهم وعند حماد يجب إذا تجاوزت قدر الدرهم
لأن ما على المخرج سقط اعتباره والمعتبر ما وراءه والثالث سنة وهو إذا لم يتجاوز النجاسة مخرجها والاربع مستحب
وهو ما إذا بال ولم تغوط في غسل قلبه والخامس بدعة وهو الاستجمار من الريح اهـ (قوله وأركانه) قال
المصنف في شرحه ولم أسبق إلى بيانها فيما علمت اهـ وفيه تسامح لأن هذه الأربعة شروط للوجود في الخارج
لأركان لما في الحلية ركن الشيء جانبه الأقوى وفي الاصطلاح ماهية الشيء أو جزء منها يتوقف تقومها عليه
فالشرط والركن متباينان لاعتبار الخروج عن ماهية المشروط في ماهية الشرط وكون الركن نفس الشيء
أو جزءه الداخلة فيه اهـ قال ح وحقيقة الاستجمار الذي هو إزالة نجس عن سبيل لا تقوم إلا بواحد من
هذه الأربعة فإن قلت قد ذكر النجس في التعريف فهو من أجزاء الماهية قلت أجزاء التعريف الإزالة وإضافتها
إلى النجس لأنفس النجس كما صرح جوابه في قولهم العمى عدم البصر فإن أجزاء التعريف العدم وإضافته
إلى البصر لأنفس البصر ومثله يقال في قوله عن سبيل فإن جزء التعريف الإزالة المتعلقة بالسبيل لا السبيل
والالزام أن تكون الذوات أجزاء من المعنى وللزم أن يقال أركان التيميم تيميم وتيميم به الخ وكذا في الوضوء وغيره
اهـ (قوله ونجس خارج الخ) أي ولو غير معتاد كدم أو رقيق خرج من أحد السيلين فيطهر بالبخار على الصحيح
زيلعي وقيل لا يطهر إلا بالماء وبه جزم في السراج نهر (قوله وكذا لو أصابه من خارج) أي فيطهر بالبخار
وقيل الصحيح أنه لا يطهر إلا بالغسل زيلعي قال في البحر وقد نقلوا هذا التحجج هنا بصيغة التقرير فالتأخر
خلافه اهـ قال نوح أفندي ويوهم أنهم نقلوه في جميع الكتب بهامع أن شارح الجمع والنقابة نقله عن
القنية بدونها اهـ أقول يؤيده أن الاكتفاء بالبخار وارد على خلاف القياس للضرورة والضرورة فيما يذكر
لا فيما يذكر كهذه الصورة ثم رأيت ما يجتهد في الحلية حيث نقل ما في القنية ثم قال وهو حسن لأن ما ورد على
خلاف القياس يقتصر فيه على الوارد اهـ لكن ذكر المصنف في شرح زاد الفقير أن ما نقله الزيلعي وغيره عن
القنية غير موجود فيها وأنه ذكر في الفتاوى الكبرى ومختارات النوازل أن الأصح طهارته بالمسح وبه أخذ
الفقيه أبو الليث اهـ (قوله وان قام) أي المستنجي من موضعه فإنه يطهر بالبخار أيضا قال في السراج قيل إنما
يجزى الخ إذا كان الغائط رطبا لم يجف ولم يقم من موضعه أمّا إذا قام من موضعه أو جف الغائط فلا يجزى به
إلا الماء لأنه بقسامه قبل أن يستنجي بالبخار يزول الغائط عن موضعه ويتجاوز مخرجه ويجفافه لا يزول الخ فوجب
الماء فيه اهـ أقول والتحقيق أنه إن تجاوز عن موضعه بالقيام أكثر من الدرهم أوجب بحيث لا يزول الخ فلا
يتم من الماء إذا أراد إزالته (قوله على المعتقد) كأنه أخذ من جزمه به في البحر وتعبير السراج عن مقابل
بقيل (قوله مما هو عين طاهرة الخ) قال في البدائع السنة هو الاستجمار بالاشياء الطاهرة من الاجبار والامداد
والتراب والحرق البوالي اهـ (قوله لاقية لها) يستثنى منه الماء كافي حاشية أبي السعود (قوله كذكر)
بالتحريك قطع الطين اليابس قاموس ومثله الحداد والحداد غيره كالوقوف ونحوه كافي شرح القاية بقاى لكن
ذكر في البحر هنا جواز الحداد مطلقا وذكر في باب ما يجوز من الاجارة أن للمستأجر الاستجمار بالخائط ولو أدار

مسئلة اه قال شيخنا وزول المخالفة بحمل الاقول على ما ذالم يكن مستأجرا أبو السعود (قوله منق)
 بتشديد القاف مع فتح النون أو تخفيفها مع سكونها من التقيّة أو الانتقاء أي منطلق غرر الافكار قال
 في السراج ولم يرد به حقيقة الانتقاء بل تقليل الجباسة اه ولذا يتخس الماء القليل اذا دخله المستنقي ولتقابل
 منعه لجواز اعتبار الشرع طهارته بالمسح كالنعل وقد مناحكية الروايتين في تحوّل المني اذا فرك ثم أصابه الماء
 وأن المختار عدم عوده فحساب قياسه أن يجربا أيضا هنا وأن لا يتنجس الماء على الراجح وأجمع المتأخرون على أنه
 لا ينجس بالعرق حتى لو سأل منه وأصاب الثوب أو البدن أكثر من قدر الدرهم لا يمنع ويدل على اعتبار الشرع
 طهارته بالخمر ما رواه الدارقطني وصححه أنه صلى الله عليه وسلم نهى أن يستنبي بروت أو عظم وقال انهما لا يطهران
 اه لمخضمان الفتح وتبعه في البحر قال في النهر وهذا هو المناسب لما في الكتاب وفي القهستاني وهو الاصح
 ونقل في التاترخانية اختلاف التعحيح لكن قدما قبيل بحث الدباغة أن المشهور في الكتب تصحيح الجباسة والله
 تعالى أعلم (قوله لانه المقصود) أي لان الانتقاء هو المقصود من الاستنجاء كما في الهداية وغيرها (قوله ولا يتقيد
 الخ) أي بناء على ما ذكر من أن المقصود هو الانتقاء فليس له كيفية خاصة وهذا عند بعضهم وقيل كسبته في المتعده
 في الصيف للرجل ادبار الجرا الاقول والثالث واقبال الثاني وفي الشتاء بالعكس وهكذا تفعل المرأة في الزمانين كما
 في المحيط وله كيفيات أخرى في النظم والظهير وغيرهما وفي الذكر أن يأخذه بشماله ويمره على حجر أو جدار أو مدر
 كما في الزايدى اه قهستاني واختار ما ذكره الشارح في المجتبى والفتح والبحر وقال في الخلية انه الاوجه وقال
 في شرح المنية ولم أر لما يجتنب في حق القبل للبرأة كيفية معينة في الاستنجاء بالايجاب اه قال بل صرح في الغزوية
 بأنها تفعل كما يفعل الرجل الا في الاستبراء فانها لا تستبرأ عليها بل كما فرغت من البول والغائط تصبر ساعة لطيفة
 ثم تمسح قبلها ودرها بالايجاب ثم تستنبي بالماء اه (قوله بل مستحب) أشار الى أن المراد نفي السنة المؤكدة
 لا أصلها لما ورد من الأمر بالاستنجاء بثلاثة أجاور لم تقل ان الأمر للوجوب كما قال الامام الشافعي لان قوله عليه
 الصلاة والسلام من استنجم فليوترقن فعل فحسن ومن لا فلا حرج دليل على عدم الوجوب فحمل الأمر على
 الاستحباب نوقفا وعمام الكلام في الخلية وشرح الهداية للبعثي (قوله والغسل بالماء) أي المطلق وان صح
 عندنا بما في معناه من كل مانع ظاهر مزيل فانه يكره لما فيه من إضاعة المال بلا ضرورة كما في الخلية (قوله الى
 أن يقع الخ) هذا هو الصحيح وقيل يشترط الصب ثلاثا وقيل سبعة وقيل عشرة وقيل في الاخليل ثلاثا
 وفي المتعده خمسا خلاصة (قوله فيقدر بثلاث) وقيل بسبع للحدث الوارد في ولوغ الكلب معراج عن
 المبسوط (قوله كما مر) أي في تطهير الجباسة الغير المرئية قال في المعراج لان البول غير مرئي
 والغائط وان كان مرئيا فالاستنجاء لبراه فكان بمنزلة اه (قوله عند أحد) أي ممن يحرم عليه جماعه
 ولو أمته المجوسية أو التي زوجها للغير أفاده ح (قوله أما معه) أي مع الكشف المذكور أو مع الاحد
 (قوله فيتركه) أي الاستنجاء بالماء وان تجاوزت المخرج وزادت على قدر الدرهم ولم يجد ساترا أو لم يكن فابصرهم
 عنه بعد طلبه منهم فحنثذ بقولها بئس وجربصلى وهل عليه الاعادة الاشبه نعم كما اذا منع عن الاغتسال بصنع
 عبد قعيم وصلى كما مر أفاده في الخلية وذكرنا خلافه في بحث الغسل فراجع (قوله كما مر) أي قبيل سنن
 الغسل حيث قال وأما الاستنجاء فيتركه مطلقا اه أي سواء كان ذكر أو أنثى او خنثى بين رجال أو نساء
 أو خنثى أو رجال ونساء أو رجال وخنثى أو نساء وخنثى أو رجال ونساء وخنثى فهي احد وعشرون صورة
 اه ح (قوله فلو كشفه الخ) أي للاستنجاء بالماء قال نوح افندي لان كشف العورة حرام ومتركب
 الحرام فاسق سواء تجاوز النجس المخرج او لا وسواء كان المجاوز أكثر من الدرهم أو أقل ومن فهم غير هذا
 فقد سهوا لما في شرح المنية عن البرازية أن النبي راجع على الأمر (قوله لاول كشف الخ) أما التغوط فظاهر
 لانه أمر طبيعي ضروري لا انفكالة عنه وأما الاغتسال فقد ذكره قبيل سنن الغسل وبيننا هناك أن
 الصور احدى وعشرون لا يغتسل فيها الا في صورتين وهما رجل بين رجال وامرأة بين نساء فيجب حمل كلامه
 عليه ما فقط اه ح أي لان نظر الجنس الى الجنس أخف وقد نقل في البحر لزوم الاغتسال في الصورتين
 المذكورتين عن شرح النقاية وقد مناهناك نقله عن القسبة وأن شارح المنية قال انه غير مسلم لان ترك المنى
 مقدم على فعل المأمور وللغسل خف وهو التيمم وقد مر تمامه فراجع (قوله سنة مطلقا) أي في زماننا

مطلب
 ادا دخل المستنقي في ماء قليل

(منق) لانه المقصود فيختار الابلغ
 والا سلم عن التلوين ولا يتقيد
 باقبال وادبار شاة وصيفا (وليس
 العدد) ثلاثا (بمسنون فيه)
 بل مستحب (والغسل) بالماء
 الى أن يقع في قلبه انه طهر ما لم
 يكن موسوسا فيقدر بثلاث كما مر
 (بعده) أي الجرا (بلا كشف
 عورة) عند أحد أم معه فيتركه
 كما مر فلو كشف له صار فاسقا لا
 لو كشف لا غتسال أو تغوط كما
 بمجه ابن الشحنة (سنة) مطلقا
 به يقتضى سراج

وزمان الحجابة لقوله تعالى فيه رجال يحبون أن تطهروا والله يحب المطهرين قيل لما نزلت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا أهل قبا ان الله اشى عليكم فاذ اتصنعون عند الغائط قالوا اتبع الغائط الاتجار ثم تبع الاجار الماء فكان الجمع سنة على الاطلاق في كل زمان وهو الصحيح وعليه الفتوى وقيل ذلك في زماننا لانهم كانوا يعرفون اه امداد ثم اعلم أن الجمع بين الماء والخمر افضل ويلي في الفضل الاقتصار على الماء ويلي في الاقتصار على الخمر ويحصل السنة بالكل وان تفاوتت الفضل كما افاده في الامداد وغيره (قوله ويجب أى يفرض غسله) اعاد التمسير على الغسل دون الاستبراء لان غسل ماعدا المخرج لا يسبى استبراء وفسر الوجوب بذلك لان المراد بالجواز ما زاد على الدرهم بقريته ما بعده ولقوله في المجتبى لا يجب الغسل بالماء الا اذا تجاوز ماعلى نفس المخرج وما حوله من موضع الشرج وكان المجاوزا كثر من قدر الدرهم اه ولذا قيد المخرج النجس بقوله مانع والشرج بالشين المجبة والجيم مجمع حلقة الدبر الذى ينطبق كفى المصباح (قوله ان جاوز المخرج) يشمل الاحليل ففي التاترخانية واذا اصاب طرف الاحليل من البول اكثر من الدرهم يجب غسله هو الصحيح ولو مسحه بالدر قبل يجزئه قياسا على المقعدة وقيل لا وهو الصحيح اه اقول والظاهر انه لو اصاب قلفة الاقلف القدر المانع فحكمه كذلك (تنبية) مقتضى اقتصارهم على المخرج أى وما حوله من موضع الشرج كما قدمناه آنفا عن المجتبى انه يجب غسل المجاوز ذلك وان لم يجاوز الغائط الصفحة وهي ما ينضم من الاليتين عند القيام والبول الحشفة خلافا للشافعية حيث اکتفوا بالمخرج لم يجاوز ذلك (قوله وبعتبر الخ) أى خلافا للمجد والحاصل أن ما جاوز المخرج ان زاد على الدرهم في نفسه يقتض غسله اتفاقا وان زاد بنضم ماعلى المخرج اليه لا يفرض عندهما بناء على أن ماعلى المخرج في حكم الباطن عندهما فيسقط اعتباره مطلقا حتى لا ينضم الى ماعلى بدنه من النجس وعند محمد يفرض غسله بناء على أن ماعلى المخرج في حكم الظاهر عنده فلا يسقط اعتباره وبضم لان العفو عنه لا يستلزم كونه في حكم الباطن بدليل وجوب غسله في الحجابة وبالحض وفيما لو اصابه نجس من غيره على الصحيح اه نوح عن البرهان والصحيح قوله ما قاسم قلت وعليه الكثرة والمصنف واستوجه في الحلية قول محمد وأيده بكلام الفتح حيث بحث في دليلهما وبقول الغزوى في مقدمته قال أصحابنا من استجمر بالايجار وصابه نجاسة يسيرة لم تجز صلاته لانه اذا جمع زاد على الدرهم اه وقد منا عن الاختيار انه الاحوط وعليه فالواجب ليس غسل المتجاوز بعينه ولا بالجميع بل المتجاوز أو ماعلى المخرج كما حرره في الحلية أى لانه لو ترك أحدهما وهو درهم أو أقل كان عقوا ثم قال ان قولهم بوجوب غسل قدر الدرهم لقربه من الفرض وهو الزائد على قدر الدرهم الطاهر انه من تصرفات بعض المشايخ وانه غير مأثور عن أصحاب المذهب لان الحكم الشرعى لا يثبت بمجرد الرأى اه وقد مناعنه في الانجاس نحو ذلك (قوله اصله) متعلق بالمنايع (قوله ولهذا الخ) استدلال على سقوط اعتبار ماعلى المخرج وفيه أن ترك غسل ماعلى المخرج انما لا يكره بعد الاستجمار كما عرقه لا مطلقا فالدليل أخص من المذمى ونماه في الحلية (قوله وكره تحريم الخ) كذا استظهره في البحر النهى الوارد في ذلك أى فيما ذكره في الكنز بقوله لا يعظم وروث وطعام ويمين اقول أما العظم والروث فالنهي ورد فيهما صريحا في صحيح مسلم لما سأله الجن الزاد فقال لكم كل عظم ذكر اسم الله عليه يقع في أيديكم او فرما كان لجناوكل بكرة علف ادوا بكم فقال النبي صلى الله عليه وسلم فلا تستجواهم ما فاتهم ما طعام اخوانكم وعلل في الهداية للروث بالنجاسة واليه يشير بقوله صلى الله عليه وسلم في حديث آخر انها ركس لكن الظاهر أن هذا لا يفيد التحريم ومثله يقال في الاستبراء بجبر استنجي به الا أن يكون فيه نهى أيضا قال في الحلية واذا ثبت النهى في مطعوم الجن وعلف دواهم قفى مطعوم الانس وعلف دواهم بالاولى وأما الممين فهو في الصحيحين أيضا اذا بال أحدكم فلا يأخذ ذكرا يمينه ولا يستنجي بيمينه وأما الاجز والخزف فعلاه في البحر بأنه يضر المقعدة فان تيقن الضرر فظاهره والافالطاهر عدم الكراهة التحريمية وقد قال في الحلية لم آت على نص يفيد النهى عن الاستبراء بهما وأما الشيء المحترم فلما ثبت في الصحيحين من النهى عن اضاعة المال وأما حق الضرر ولو جدار مسجد أو ملك آدمى فلما فيه من التعدي المحرم وأما القضم فعلاه في البحر بأنه يضر المقعدة كالزجاج والخزف وفيه ما علمت في الحلية روى أبو داود عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنهم ا قال ندم وفدا الجن على النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا يا محمد انه أمك أن يستنجوا بعظم او روثه

(ويجب) أى يفرض غسله (ان جاوز المخرج نجس) مانع ويعتبر القدر المانع لصلاة (فيما وراء موضع الاستبراء) لان ماعلى المخرج ساقط شرعا وان كثر ولهذا لا تكره الصلاة معه (وكره تحريما) (بعظم وطعام وروث)

اوجمة فان الله سبحانه وتعالى جعل لنا فيها رزقا قال قهي النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك قال ابو عبيد والحم
 القهم اه (نبيه) استفيد من حديث مسلم السابق انه لو كان عظم ميتة لا يكره الاستنجاء به تامل (قوله يابس)
 قديبه لانه لما كان لا يتصل منه شيء صح الاستنجاء به لانه يجفف ما على البدن من النجاسة الرطبة بجر أى
 بخلاف الرطب فانه لا يجفف فلا يصح به أصلا (قوله استنجي به) بالبناء للجهول (قوله الاجحرف آخر)
 أى لم تصبه النجاسة (قوله وأجر) بالذات الطوب المشوى (قوله وخرف) بفتح الخاء المججمة والزى بعدها
 فاء فى القاموس هو ما يعمل من طين يشوى بالنار حتى يكون نغارا حلية وقسره فى الامداد بصغار الحصى
 والظاهر انه أراد الخذف بالذال المججمة الساكنة لانه كافى القاموس الرى بجماعة أو فوادة ونحوهما بالسباطين
 فيكون أطلق المصدر على اسم المفعول تامل (قوله وشئ محترم) أى ماله احترام واعتبار شرعا فدخل فيه
 كل متقوم الا الماء كما قدمناه والظاهر انه يصدق بما يساوى فلما كراهة اتلافه كما مر ويدخل فيه جز
 الادى ولو كافرا أو ميتا ولذا لا يجوز كسر عظمه وصريح بعض الشافعية بأن من المحترم جزء حيوان متصل به
 ولو فارة بخلاف المتفصل عن حيوان غير آدمى اه وينبغي أن يدخل فيه كاسة مسجد ولذا لا تلى فى محل ممتن
 ودخل أيضا ما زعم كما قدمناه اقل فصل المياه ويدخل أيضا الورق قال فى السراج قيل انه ورق الكتابة
 وقيل ورق الشجر وأيم ما كان فانه مكروه اه وأقره فى البحر وغيره وانظر ما العلة فى ورق الشجر ولعلها كونه
 علنا للدواب أو نعمته فيكون ملوثا غير مزيل وكذا ورق الكتابة اصفالته وتقومه وله احترام أيضا لكونه آلة
 لكتابة العلم ولذا علة فى التاترخانية بأن تعظيمه من ادب الدين وفى كتب الشافعية لا يجوز بما كتب عليه شيء من
 العلم المحترم كالحديث والفقه وما كان آلة لذلك أما غير المحترم كالفلسفة وتورات وأنجيل علم بتداهم أو خلقها من
 اسم معظم فيجوز الاستنجاء به اه وتقل القهستاني الجواز بكتب الحكيمات عن الاسنوى من الشافعية وأقره
 قلت لكن نقول عندنا أن الحروف حرمة ولو مقطعة وذكر بعض القراء أن حروف الهجاء قرآن أنزلت على هود
 عليه السلام ومفاده الحرمة بالكتابة مطلقا وإذا كانت العلة فى الايض كونه آلة للكتابة كما ذكرناه يؤخذ
 منها عدم الكراهة فيما لا يصلح لها إذا كان قاعا للنجاسة غير متقوم كما قدمناه من جوارحه بالنار والبول
 وحمل إذا كان متقوما قطع منه قطعة لا قيمة لها بعد القطع يكره الاستنجاء بها أم لا الظاهر الثانى لانه لم يستنج
 بمقوم نعم قطعه لذلك الظاهر كراهته لو بلا عذر بأن وجد غيره لان نفس القطع اتلاف والله تعالى أعلم (نبيه)
 ينبغي تقييد الكراهة فيما له قيمة بما إذا أدى الى اتلافه أما لو استنجي به من بول أو مني مثلا وكان يغسل بعده
 فلا كراهة الا إذا كان شيئا ثمينًا تنقص قيمته بغسله كما يفعل فى زماننا بخرقة المني لاله العرس تأمل (قوله
 ولا صابا) أما لو وجد صابا كخادم وزوجه لا يتركه كافى الامداد وتقدم فى التيم الكلام على القادر بقدرة
 الغير فراجع (قوله سقط أصلا) أى بالماء والجر (قوله كريض الخ) فى التاترخانية الرجل المريض
 اذ لم تكن له امرأة ولا ابن أو أخ وهو لا يتقدر على الوضوء قال يوضئه ابنه أو أخوه غير الاستنجاء فانه
 لا يمس فرجه ويسقط عنه والمرأة المريضة اذا لم يكن لها زوج وهى لا تتقدر على الوضوء ولها بنت أو أخت توضحها
 ويسقط عنها الاستنجاء اه ولا يخفى أن هذا التفصيل يجري فى من شئت يداه لانه فى حكم المريض (قوله
 وحق غير) أى تجبره وماله المحرزلو بلاذنه ومنه المسبل للشراب فقط وجدار ولو لم يجد أو دار وقف لم يملك
 منافعتها كما مر (قوله وكل ما يتنفع به) أى لانسى أو حتى أو دواهم أو ظاهره ولو بما لا يتلف بأن كان
 يمكن غسله (قوله مع الكراهة) أى الحرمة فى المنهى عنه والتزنية فى غيره كما علم مما قرناه اولا
 وما ذكره الزاهد عن الظلم من انه يستنجي بثلاثة أمدا ران لم يجد فبالا جوار فان لم يجد فبثلاثة أكف من تراب
 لا بما سواها من الخرقه والظن ونحوهما لانه روى فى الحديث انه يورث الفقر اه قال فى الحلية انه غير
 ظاهر الوجه مع مخالفتها لعامة الكتب وكذا قوله لا بما سواها الخ فان المكروه المتقوم لا مطلقا وما ذكره من
 الحديث الله أعلم به اه ملخصا (قوله وفيه نظر الخ) كذا فى البحر وأجاب فى التهرب بأن المسنون انما هو
 الازالة ونحو الجبر لم يقصد بذاته بل لانه مزيل غاية الامر أن الازالة بهذا الخاص منهى وذال لا يتنى كونه مزىلا
 ونظيره لو صلى السنة فى أرض مغصوبة كان آتيا بها مع ارتكاب المنهى عنه اه قلت وأصل الجواب
 مصرح به فى كافى النسب حيث قال لان النهى فى غيره فلا يتنى مشروعيته كما لو توضأ بماء مغصوب واستنجي

قوله متصل به هكذا بخطه ولعل
 الا صوب متصل بالنصب صفة
 جزء الواقع اسم ان اللهم الآن
 يجعل اسمها ضمير الشأن وانه
 رسم على لغة ربعة تأمل اه
 مصححه

يابس كعذرة يابسة وتجبر استنجي به
 الاجحرف آخر (وأجر وخرف وزجاج
 (و) شئ محترم (كخرقة ديباج
 وعين) ولا عذر يسراه فلو مشاوله
 ولم يجد ماء جارا ولا صابا ترك الماء
 ولرسلنا سقط اصلا كمرضى
 ومريضة لم يجد من يحل جماعه
 (ولحم وعلف حيوان) وحق غير
 وكل ما يتنفع به (فلو فعل اجراءه)
 مع الكراهة لحصول الانقاء وفيه
 نظر لما مر أنه سنة لا غير فينبغى
 أن لا يكون مقبلا لها بالمنهى عنه

بجبر مغضوب قلت والظاهر أنه أراد بالشرعية الحجة لكن يقال عليه ان المقصود من السنة الثواب وهو مناف للنهي بخلاف الفرض فانه مع النهي يحصل به سقوط المطالبة كن توجبا مع مغضوب فانه يسقط به الفرض وان اثم بخلاف ما اذا جتديه الوضوء فالظاهر أنه وان صح لم يكن له ثواب (قوله استقبال قبله) أى جهتها كما في الصلاة فيما يظهر ونص الشافعية على انه لو استقبلها بصدرة وحول ذكره عنها وبال لم يكره بخلاف عكسه اى أى فالمعتبر الاستقبال بالفرج وخو ظاهر قول محمد في الجامع الصغير بكره أن يستقبل القبلة بالفرج في الخلاء وحل يلزمه التحريم واشتبهت عليه كما في الصلاة الطاهر ثم ولو هبت ريح عن بين القبلة وبارها وغلب على طنه عود الخاسة عليه فالظاهر أنه يعين عليه استدبار القبلة حيث أمكن لان الاستقبال الخش والله أعلم (قوله واستدبارها) هو الصحيح وروى عن أبي حنيفة انه يحل الاستدبار (قوله لم يكره) أى تحريرا لما في المنية ان تركه ادب ولما في الغسل أن من آذاه أن لا يستقبل القبلة لانه يكون غالبا كشف العورة حتى لو كانت مستورة لا بأس به ولقوله لم يكره مد الرجلين الى القبلة في النوم وغيره عمدا وكذا في حال الواقعة أدخله (قوله لا طلاق للنهي) وهو قوله صلى الله عليه وسلم اذا أتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ولكن شرقوا أو غزروا رواه الستة وفيه رد لرواية حل الاستدبار وقول الشافعي بعدم الكراهة في البناء أخذ من قول ابن عمر رضى الله تعالى عنهما رقت يوما على بيت حفصة فرايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقضى حاجته مستقبل الشام مستدبر الكعبة رواه الشيخان ورجح الاول بأنه قول وهذا فعل والقول اولى لان الفعل يحتمل الخصوصية والعذر وغير ذلك وبأنه محترم وهذا مبيح والمحترم مقدم وعامه في شرح المنية (قوله قبله) يضم القاف بمعنى تجاء قاموس اى ط (قوله فأنصرف عنها) أى يجهته أو يقبله حتى يخرج عن جهتها والكلام مع الامكان فليس في الحديث دلالة على أن المنية استقبال العين كما لا يخفى فافهم (قوله حتى يقف) أى تقصيره في عدم تثبته حتى غفل واستقبله أو المراد غفران ما بين الله تعالى من ذنوبه الصغار ان الحسنات يذهبن السيئات (قوله والا فلا بأس) أى وان لم يمكنه فلا بأس والمراد في الكراهة أصلا ويحتمل أن المعنى وان لم يعرف مع الامكان فلا بأس كما في النهاية وحينئذ قال المراد به خلاف الاول كما هو الشائع في استعماله والذي ذلك أشار الشارح أولا بقوله لنسب (قوله خذ الخ) الإشارة الى الكراهة المذكورة في الاشياء الآتية أى بخلاف كراهة الاستقبال والاستدبار فانها تحريرية كما نص عليه أولا وأراد دفع ما قد يتوهم أن كل هذه الاشياء الآتية مثلها يعقضى ظاهر التشبيه (قوله أمساك صغير) خذ الكراهة تحريرية لانه قد وجد الفعل من المرأة ط (قوله وكذا مدرجته) حتى كراهة تنزيهية ط اكن قال الرحي سياتى في كتاب الشهادات انه بمد الرجل المياتر شهادته وهذا يقتضى التحريم فليحذر اى (قوله واستقبال شمس وقر) لانهم من آيات الله الباهرة وقيل لاجل الملائكة الذين معهم سراج وقتل سيدى عبد الغنى عن المفتاح ولا يقعد مستقبل للشمس والقمر ولا مستدبر الهما للتعظيم اى اقول والظاهر أن الكراهة هنا تنزيهية ما لم يرد نهى وحل الكراهة هنا في الصغراء والبنيان كما في القبلة أم في الصغراء فقط وحل استقبال القمر نهرا كذلك لم أره والذي يظهر أن المراد استقبال عينهما مطاقتا لاجهتهما ولا وضوءهما وان لم يكن سائر يمنع عن العين ولو صحا فلا كراهة وأن الكراهة اذا لم يكونا في كبد السماء والا فلا استقبال للعين ولم أره أيضا فليحذر فلا تراه في نور الايضاح قال واستقبال عين الشمس واتم (قوله في ماء ولو جاريا الخ) لما روى جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى أن يبال في الماء الراكد رواه مسلم والنسائي وابن ماجه وعنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبال في الماء الجاري رواه الطبراني في الاوسط بسند جيد والمعنى فيه انه يقدره وربما ادى الى تنجيسه وأما الراكد القليل فيحرم البول فيه لانه ينجسه ويتلف ماله ويغز غيره باستعماله والتعوط في الماء أقبح من البول وكذا اذا بل في الماء ثم صب في الماء أو بال بقرب النهر فخرى اليه فكله مذموم قبيح منهى عنه قال النووي في شرح مسلم وأما انغماس السبتي في ماء قليل فهو حرام لتنجيس الماء وتلطيخه بالخاسة وان كان جاريا فلا بأس به وان كان راكدا فلا يظهر كراهته لانه ليس في معنى البول ولا يقاربه لكن اجتنابه أحسن اى كذا في الضياء المعنوى شرح مقدمة الغزوى (قوله وفي الجراح) ذكره في بحث المياه توفيقا بصيغة ينبغى (تنبيه)

مطلب
القول مرجع على الفعل

قوله كما في النهاية عبارة النهاية ولو غفل عن ذلك وجلس يقضى حاجته ثم وجد نفسه كذلك فلا بأس لكن ان لم يكنه الاخرافى يخبر فانه عند ذلك من موجبات الرحمة فان لم يفعل لم يكن به بأس احسنه

(كما كره) تحريرا (استقبال قبله واستدبارها) اجل (بول أو غائط) فلو للاستنجاء لم يكره (ولو في بنين) لا طلاق للنهي (فان جلس مستقبلا لها) غافلا (ثم ذكره اخر ف) ندبا لحديث الطبري من جلس يبول قبالة القبلة فذكرها فأنصرف عنها اجلا لاله لم يقم من مجلسه حتى يغفر له (ان أمكنه والا فلا) بأس (وكذا يكره) هذه تعم التحريمية والتنزيهية (للرأة امساك صغير لبول أو غائط نحو القبلة) وكذا مدرجته اليها (واستقبال شمس وقر لهما) أى لاجل بول أو غائط (وبول وغائط في ماء ولو جاريا) في الاصح وفي الجرائم في الراكد تحريرية وفي الجارى تنزيهية

يتبعي أن يستثنى من ذلك ما إذا كان في سفينة في البحر فلا يكره له البول والتغوط فيه للضرورة ومثله يوت الخلاء
 في دمشق ونحوها فإن ماءها يجري دائماً ولم يبلغنا عن أحد من السلف منع قضاء الحاجة بها ولعل وجهه
 أن الماء الجاري بها بعد نزوله من الجرن إلى الأسفل لم يبق له حرمة الماء الجاري اقرب اتصاله بالنجاسة فلا
 تظهر فيه العلة الماترة للكره لأنه لم يبق معه الالتصاق به نعم ذكر سيدي عبد الغني في شرح الطريقة المحمدية
 أنه يظهر المنع من اتخاذ بيوت الخلاء فوق الانهار الطاهرة وكذا اجراء مياه الكنف اليها بخلاف اجرائها
 إلى النهر الذي هو مجمع المياه النجسة وهو المسمى بالمخال والله تعالى أعلم (قوله وعلى طرف نهر الخ) أي وان لم
 تصل النجاسة إلى الماء المسموم فهي النبي صلى الله عليه وسلم عن البراز في الموارد ولما فيه من اذاء الماترين بالماء
 وخوف وصولها اليه كذا في الضياء عن النووي (قوله وأتحت شجرة مثمرة) أي لا تلاف الثمر وتقصيه
 امداد والمتبادر أن المراد وقت الثمرة ويحق به ما قبله بحيث لا يأمن زوال النجاسة بقطر أو نحوه بخلاف أرض
 من بول ويدخل فيه الثمر المأكول وغيره ولو مشهوما لا احترام الكل والانتفاع به ولذا قال في الغزونية ولا على
 خضرة ينتفع الناس بها (قوله أو في ظل) لقوله صلى الله عليه وسلم اتقوا الملاعن الثلاثة البراز في الموارد
 وقارة الطريق والظل رواه أبو داود وابن ماجه (قوله ينتفع بالجلوس فيه) يتبعي تقييده بما إذا لم يكن
 محلاً للاجتماع على محترمه أو مكروهه لا فديقال يطلب ذلك لادفعهم عنه ويحق بالظل في الصيف محل الاجتماع
 في الشمس في الشتاء (قوله وفي مقابر) لأن الميت يتأذى عباداً ذي به الحى والظاهر أنها تحريمية لانهم
 نصوا على أن المروء في سكة حادثة فيهم احرام فهذا أولى ط (قوله وبين دواب) خشية حصول اذية
 منها ولو تجسس نحو مشيها (قوله وفي مهب ريح) لتلاي رجوع الرشاش عليه (قوله وجحر) بتقديم الجيم
 على المهملة هو ما يحتقره الهوام والسباع لانفسها قاموس لقول قتادة رضي الله عنه هي رسول الله صلى
 الله عليه وسلم أن يبال في البحر قالوا الفتادة ما يكره من البول في البحر قال يقال انه مساكن الجن رواه أحمد
 وأبو داود والنسائي وقد يخرج عليه من البحر ما يلعنه أو يرد عليه بوله ونقل أن سعد بن عبادَةَ الخزرجي رضى
 الله عنه قتله الجن لأنه بال في جحر بأرض حوران وتماسه في الضياء (قوله وثقب) الخرق المنافذ قاموس
 وهو بالفتح واحد الثقوب وبالضم جمع ثقبه كالثقب بفتح القاف اه شخارم هذا يعني عنه ما قبله وهذا في غير
 المعتد لذلك كالألوة فيما يظهر (قوله زاد العيني الخ) أقول ينبغي أن يراد أيضاً البول على ما منع من الاستنجاء
 به لاحترامه كالعظم ونحوه كما صرح به الشافعية (قوله بعبر عليه أحد) هذا أعظم من طريق الناس (قوله
 ويجنب طريق أو قافلة) قيد ذلك في الغزونية بقوله والهواء يهب من صوبه اليها قال في الضياء أي إلى الطريق
 أو القافلة والوالوالعال اه (قوله وفي أسفل الأرض الخ) أي بأن يقع في أسفلها ويول إلى أعلاها فيعود
 الرشاش عليه (قوله والتكلم عليها) أي على البول والغائط قال صلى الله عليه وسلم لا يخرج الرجلان
 يضر بان الغائط كاشفين عن عورتهم ما يتحدثان فإن الله تعالى يمقت على ذلك رواه أبو داود والحاكم وصححه
 ويضربان الغائط أي بآتيانه والمقت وهو البغض وان كان على الجموع أي يجمع كشف العورة والتحدث
 فبعض موجبات المقت مكروه امداد (تنبيه) عبارة الغزونية ولا يتكلم فيه أي في الخلاء وفي الضياء عن بستان
 أبي الليث يكره الكلام في الخلاء وظاهره أنه لا يختص بمجال قضاء الحاجة وذكر بعض الشافعية أنه المعتقد
 عندهم وزاد في الامداد ولا ينتخ أي لا بعد ذكرها إذا خاف دخول أحد عليه اه ومثله بالاولى ما لو خشى
 وقوع محذور بغيره ولو نوضاً في الخلاء لعذر هل يأتي بالسلمة ونحوها من ادعيته مراعاة اسئمة الوضوء أو يتركها
 مراعاة للعمل والذي يظهر الثاني لتصرحهم بتقديم النهي على الامرتأمل (قوله وأن يبول قائماً) لما ورد
 من النهي عنه ولقول عائشة رضي الله عنها من حدثتكم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يبول قائماً
 فلا تصدقوه ما كان يبول الا قاعدارواه أحمد والترمذي والنسائي واسناده جيد قال النووي في شرح مسلم
 وقد روى في النهي احاديث لا تثبت ولكن حديث عائشة ثابت فلذا قال العلماء يكره الالعذر وهي كراهة تنزيه
 لا تحريم وأما بوله صلى الله عليه وسلم في السبابة التي بقرب الدورقة ذكر عياض الله لعله طال عليه مجلس حتى
 حفزه البول فلم يتمكنه التباعد اه أو لما روى انه صلى الله عليه وسلم بال قائماً لم يجرح بما أبضه به مرة ساكنة بغداد
 الميم وباه موحدة وهو باطن الركة أو لوجع كان بصلبه والعرب كانت تستشفى به أو لكونه لم يجد مكاناً للوقوف

(وعلى طرف نهر أو بئر أو حوض)
 أو عين أو تحت شجرة مثمرة
 أو في زرع أو في ظل) ينتفع
 بالجلوس فيه (ويجب مسجد
 ومصلى عموماً في مقابر وبين دواب
 وفي طريق) الناس (و) في (مهب
 ريح وجحر فارة أو حية أو ثعلب
 وثقب) زاد العيني وفي موضع
 يعبر عليه أحد أو يقع عليه
 ويجنب طريق أو قافلة أو حية
 وفي أسفل الأرض إلى أعلاها
 والتكلم عليها) وأن يبول قائماً

قوله وأما بوله الخ هو عارواه
 الشيخان عن حذيفة رضي الله
 عنه أنه صلى الله عليه وسلم أتى
 سبابة قوم فقال قائماً والسبابة
 هي ملأى الزراب والقمامة تكون
 بفناء الدور وإضافتها إلى القوم
 ليست مضافة ملائبل كانت مواثنا
 مباحة في محلاتهم ضياء اه منه

أوفعلينا بالجواز وقامه في الضياء (قولاً أو مضطجعا أو مجزدا) لانهم امن عمل اليهود والنصارى غزوية
 (قوله بلا عذر) يرجع الى جميع ما قبله ط (قوله ويتوضأ هو) قدره ولو افاق الحديث وثبت حكم
 غيره بطريق الدلالة أفاده ح (قوله لحديث الخ) لفظه ككافي البرهان عن أبي داود لا يولن أحدكم
 في مستحمة ثم يغتسل أو يتوضأ فيه فان عامة الوسواس منه والمعنى موضعه الذي يغتسل فيه بالجيم وهو
 في الاصل الماء الحار ثم قيل للاغتسال بأي مكان استعماله وانما هي عن ذلك اذا لم يكن له مسلك يذهب فيه
 البول أو كان المكان صلبا فيوهم المغتسل انه أصابه منه شيء فيحصل به الوسواس ككافي في نهاية آثر الأبراء
 مدني (قوله يجب الاستبراء الخ) هو طلب البراءة من الخارج بشئ مما ذكره الشارح حتى يستيقن بزوال
 الاثر وأما الاستنقاء فهو طلب النقاوة وهو أن يدلك المتعدة بالاجبار أو بالأصابع حالة الاستنجاء بالماء وأما
 الاستنجاء فهو استعمال الاجبار والماء هذا هو الاصح في تفسير هذه الثلاثة كما في الغزوية وفيها بأن المرأة
 كالرجل الا في الاستبراء فانه لا استبراء عليه ابل كما فرغت تصبر ساعة لطيفة ثم تستقي ومثله في الامداد وعبر
 بالوجوب تبعاً للذرو وغيرهما وبعضهم عبر بأنه فرض وبعضهم بلفظ ينبغي وعليه فهو مندوب كما صرح به بعض
 الشافعية ومجمله اذا أمن خروج شئ بعده فيندب ذلك مبالغة في الاستبراء أو المراد الاستبراء بخصوص هذه
 الاشياء من نحو المشي والتخنج أمانفس الاستبراء حتى يطمئن قلبه بزوال الرشح فهو فرض وهو المراد بالوجوب
 ولذا قال الشربلاني يلزم الرجل الاستبراء حتى يزول أثر البول ويطمئن قلبه وقال عبرت بالزوم لكونه أقوى
 من الواجب لان هذا يفوت الجواز يفوته فلا يصح له الشروع في الموضوع حتى يطمئن بزوال الرشح اه (قوله
 او تنخج) لان العروق ممتدة من الحلق الى الذكر وبالتنخج تنحرك وتنظف ما في مجرى البول اه ضياء
 (قوله ويختلف الخ) هذا هو الصحيح فن وقع في قلبه انه صار طارحاً اجزله أن يستقي لان كل أحد أعلم بحاله
 ضياء قلت ومن كان بطيء الاستبراء فليقبل نحو ورقة مثل الشعيرة ويحتشى بها في الاحليل فانها تشرب ما بقي من
 أثر الرطوبة التي يخاف خروجها وينبغي أن يغيبها في المحل لئلا تظهر الرطوبة الى طرفها الخارج والنزوح
 من خلاف الشافعي وقد جرب ذلك فوجد أنفع من ربط المحل لكن الربط اولى اذا كان صائماً لئلا يفسد
 صومه على قول الامام الشافعي (قوله ومع طهارة المغسول تطهر البدن) هذا مختار الفقيه أبي جعفر وقيل
 يجب غسلها لانها تتجسس بالاستنجاء وقيل بسن وهذا هو الصحيح كما مر في سنن الوضوء نوح ونقل في الفقيه انه
 لو استقي بالماء ويده خيط مشدود لا يظهر بطهارة البدن ما لم يميز اليد بالخط امراراً بالمعنا (قوله ويشترط الخ)
 قال في السراج وهل يشترط فيه ذهاب الرائحة قال بعضهم نعم فعلى هذا لا يتقدم بالزات بل يستعمل الماء حتى
 تذهب العين والرائحة وقال بعضهم لا يشترط بل يستعمل حتى يغلب على ظنه انه قد طهر وقد روي بالثلاث اه
 والظاهر أن الفرق بين القولين انه على الاول يلزمه شم يده حتى يعلم زوال الرائحة وعلى الثاني لا يلزمه بل يكفي
 غلبة الطن تأمل (قوله بأن ارخي الخ) لعل وجهه انه يخرج بآرائه نفسه الشرح الداخلة وهو لا يتخلو
 عن رطوبة النجاسة ثم رأيت منقولاً عن خط البرازي في هامش نسخة التصريح بأن المراد بوجه
 السنة ما ذكره الشارح من الارخاء وبه اندفع ما فهمه في الحلية من بناء القول بالنقض على أن المراد بوجه السنة
 هو ادخال الاصبع في الدبر فذلك بأنه قد نص غير واحد من اعيان المشايخ الكبار على انه لا يدخل الاصبع
 في الاستنجاء (تمة) اذا أراد أن يدخل الخلاء ينبغي أن يقوم قبل أن يغلبه الخارج ولا يصحبه شئ عليه اسم معظم
 ولا حاسر الرأس ولا مع الفلنسة ولا شئ عليهم فاذا وصل الى الباب يبدأ بالتسمية قبل الدعاء هو الصحيح فيقول
 بسم الله اللهم اني أعوذ بك من الخبث والنجاسة ثم يدخل باليسرى ولا يكشف قبل أن يدنو الى القعود
 ثم يوسع بين رجله ويميل على رجله اليسرى ولا يفكر في أمر الآخرة كالفتنة والعلم فقد قيل انه يمنع منه شئ
 أعظم منه ولا يرد سلاماً ولا يجيب مؤذناً قال عطس حمد الله تعالى قلبه ولا ينظر الى عورته ولا الى ما يخرج
 منه ولا يترقب في البول ولا يبطل القعود فانه يولد الباسور ولا يتخط ولا يتنخج ولا يكثر الالتفات ولا يعتب يده
 ولا يرفع بصره الى السماء ويتكسر رأسه محاء مما بآبل به ويدفن الخارج ويجهت في الاستفراغ منه فاذا فرغ
 بعصره من أسفله الى الحشفة ثم يمسح بثلاثة أجبار ثم يستتر عورته قبل أن يستوي قائماً ثم يخرج رجله اليمنى
 ويقول غفرانك الحمد لله الذي أذهب عني ما يؤذيني وأمسك علي ما ينفعني ثم يستري فاذا استيقن بانقطاع

مطلب
 في الفرق بين الاستبراء والاستنقاء
 والاستنجاء

أو مضطجعا أو مجزدا من قوله بلا
 عذر (أو) يول (في موضع)
 (ويتوضأ) هو (أو يغتسل فيه)
 لحديث لا يولن أحدكم
 في مستحمة فان عامة الوسواس
 منه (فروع) يجب الاستبراء
 بشئ أو تنخج أو نوم على شقه
 اليسرى ويختلف بطباع الناس
 * ومع طهارة المغسول تطهر
 اليد ويشترط ازالة الرائحة عنها
 وعن المخرج اذا عجز والناس
 عنه غافلون * استنحي المتوضي
 ان على وجه السنة بأن ارخي
 انقضض والا لا

أثر البول يتعدل لاستنجاء بالماء موضعاً آخر ويبدأ بغسل يديه ثلاثاً ويقول قبل كشف العورة بسم الله العظيم
 وبحمده والحمد لله على دين الاسلام اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين الذين لا خوف عليهم
 ولا هم يحزنون ثم يفيض الماء باليمنى على فرجه ويعلى الاثنا ويغسل فرجه باليسرى ويبدأ بالقبل ثم الدبر ويرش
 مقدته ثلاثاً ويؤيد كل مرة ويبالغ فيه ما لم يكن صائماً فينشف بجرقة قبل أن يجمعه كيلا يصل الماء الى جوفه
 فيفطر ثم يدا يديه على حائط أو أرض طاهرة ثم يغسلها ثلاثاً ثم يقوم وينشف فرجه بجرقة تظلمة فان لم تكن معه
 يمسح بيده مراراً حتى لا تبقى الابله يسيرة ويلبس سراويله ويرش فيه الماء أو يحشو بقطنة أن كان يريد
 الشيطان ويقول الحمد لله الذي جعل الماء طهوراً والاسلام نوراً وقائداً ودليلاً الى الله والى جنات النعيم اللهم
 حصن فرجى وظهري ومحض ذنوبى اه ملخصاً من الغزوية والضياء (قوله نام) أى فعرق وقوله
 أو مشى أى وقدمه مبتلة (قوله على نجاسة) أى يابساً الى متن الملتقى لوضع ثوباً رطباً على غاطين بطين
 نجس جاف لا ينجس قال الشارح لان الجفاف تجذب رطوبة الثوب من غير عكس بخلاف ما اذا كان الطين
 رطباً اه (قوله ان ظهر عينها) المراد بالعين ما يشمل الاثر لانه دليل على وجودها ولو عبر به كما في نور
 الابضاح لكان اولى (قوله نجس) أى فيعتبر فيه القدر المانع كما مر في محله (قوله ولو وقعت) أى
 النجاسة في نهر أى ماء جارياً نال فيه حماراً فأصاب الرشاش ثوب انسان اعتبر الاثر بخلاف ما اذا نال في ماء
 راكد فانه اذا أصابه من الرشاش أكثر من الدرهم منع كافي الخائفة لكن ذكر فيها انه لو ألقبت عذرة في الماء
 فأصابه منه اعتبر الاثر فأطلق ولم يفصل بين الجارى وغيره ولعل اطلاقه محمول على ما ذكره من التفصيل ويؤيده
 انه المتبادر من كلام صاحب الهداية في مختارات النوازل اللهم الآن يفرق بين البول والعذرة بأنه اذا أصاب
 البول الماء الراكد يترجى الظن بأن الرشاش من البول اصدمه الماء بخلاف ما اذا كان جارياً فان كلامهما
 يصدماً لا تخرف حيث ان الله من الماء فلذا اعتبر الاثر وأما في العذرة فالرشاش المتطاير انما هو من الماء قطعاً سواء كان
 راكداً أو جارياً ولكنه يحتمل أن يكون من الماء الذى أصاب العذرة أو من غيره تطاير بقوة وقعها فيعتبر فيه
 الاثر لان الاصل الطهارة هذا ما ظهر لى والله تعالى أعلم هذا وقد ذكر في المنية وغيره ما عن ابن الفضل التميمي
 في الجارى وغيره وأن اختياراً أبى الليث عدمه قال في شرح المنية أى في الجارى وغيره وهو الاصح لان البقن
 لا يزول بالثوب ولأن الغالب أن الرشاش المتصاعد انما هو من أجزاء الماء لا من أجزاء الشيء الصادم فيحكم
 بالغالب ما لم يظهر خلافه اه فتأمل فان كون ذلك هو الغالب محمول نظر بقى شئ وهو أنه هل المراد بالراكدا
 القليل أو الكثير لم أره صريحاً وقال ح الظاهر الاول والا لما كان معنى لتفصيل قاضى خان وبفهم من
 تعليل شرح المنية الاصح أن الماء القليل لا ينجس في آن وقوع النجاسة حتى لو أخذ ماء من الجانب الآخر عقب
 الوقوع بلا فاصل يكون طاهر انهم لم يحكموا بيسر ان النجاسة الى الرشاش لعدم زمان تسرى فيه مع قربه من
 النجاسة فعدم نجاسة الطرف المقابل لطرف وقوع النجاسة في آن الوقوع اولى تأمل تظفر اه قلت وعلى
 ما ذكرناه من الفرق يظهر التفصيل الخائفة معنى فلا يدل على أن المراد بالراكدا القليل فتأمل (قوله لف طاهر
 الخ) اعلم انه اذا لف طاهر جاف في نجس مبتل أو اكتسب الطاهر منه اختلف فيه المشايخ فقل ينجس الطاهر
 واختار الحلواني انه لا ينجس ان كان الطاهر بحيث لا يسيل منه شئ ولا يتقاطر لعصره وهو الاصح كما
 في الخلاصة وغيرها وهو المذكور في عامة كتب المذهب متوناً وشروحاتاً وقاوى في بعضها بلا ذكر خلاف
 وفي بعضها باللفظ الاصح وقيدته في شرح المنية بما اذا كان النجس مبلولاً بالماء لا بنحو البول وبما اذا لم يظهر
 في الثوب الطاهر أثر النجاسة وقيدته في الفتح أيضاً بما اذا لم ينبع من الطاهر شئ عند عصره ليكون ما كتبه
 مجتزئاً لدقته لانه قد يحصل بلى الثوب وعصره ينبع رؤس صغار ليس لها قوة السيلان ثم ترجع اذا حل الثوب
 ويبعد في مثله الحاصل بالظاهرة مع وجود الخاطلة حقيقة قال في البرهان بعد نقله ما في الفتح ولا يخفى منه
 انه لا يتيقن بأنه مجتزئ لدقته الا اذا كان النجس الرطب هو الذى لا يتقاطر بعصره اذ يمكن أن يصب الثوب الجفاف
 قدر كثير من النجاسة ولا ينبع منه شئ بعصره كما هو مشاهد عند البداية بغسله فيتعين أن يبقى بخلاف ما صححه
 الحلواني اه وأقره الشرنبلالى بوجهه ظاهر والحاصل انه على ما صححه الحلواني العبرة بالطاهر المكتسب
 ان كان بحيث لو انعصر قطر نجس والا لسواء كان النجس المبتل يقطر بالعصر اولا وعلى ما في البرهان العبرة

نام أو مشى على نجاسة ان ظهر
 عينها تنجس والا لا * ولو وقعت
 في نهر فأصاب ثوبه ان ظهر أثرها
 تنجس والا لا * لف طاهر في نجس
 مبتل بما

قوله في مختارات النوازل اقول
 ونص عبارة مختارات النوازل
 هكذا الحار اذا نال في الماء
 الجارى فأصاب رشاشه الثوب
 لا يفسده ما لم يتيقن انه بول وكذا
 لورى نجاسة في الماء فانتضخ منه
 فأصاب الثوب وان كان الماء
 راكدا يفسده اه منه

قوله وهذا هو المفهوم الخ وذلك
حيث علل لعلم التجسس بقوله
لأنه إذا لم يتقاطر منه بالعصر
لا يتفصل منه شيء وإنما يتل
ما يجاوره بالندوة وبذلك لا يتجسس
به اه فان الضمائر البارزة كلها
عائدة على التجسس فيفهم منه انه
المعتبر في التقاطر وعدمه دون
الظاهر اه منه

ان بحيث لو عصر قطر تجسس
والالا * ولو اف في مبتل يتجو
بول ان ظهر ندونه أو أثره تجسس
والالا * فارة وجدت في خسر
فربت فتخلل ان متفحصة تجسس
والالا * وقع خرفي خلل ان قطرة
ليجمل الابد ساعة وان كوزا حل
في الحال ان لم يظهر أثره * فارة
وجدت في قمعة ولم يدرك مانت
فيها أو في جرة أو في بئر يحمل على
القمعة * ثلاث قرب من سمن
وعسل ودبس أخذ من كل حصه
وخط فوجد فيه فارة نضعها
في الشمس فان خرج منها الدهن
فمن والا فان بقي بحال الجمد
فالعسل أو متلطنا فالديس *

يعمل بغير الحرمة في الذبيحة
وبخبر الحل في ماء وطعام *

يتحرى في ثياب أكلها طاهر وفي
أو ان أكثرها طاهر لا أكلها بل
يحكم بالأغلب الا للضرورة
شرب * يحرم أكل لحم

قوله فقر به هكذا بجنطه ولعلها
نسخه والافسخ الشارح التي
يسدى فمن الخ واجتزأ اه

مصححه

للتجسس المبطل ان كان بحيث لو عصر قطر تجسس الطاهر سواء كان الطاهر بهذه الحالة أو لا وان كان بحيث لم يقطر
لم يتجسس الطاهر وهذا هو المفهوم من كلام الزيلعي في مسائل شتى آخر الكتاب مع أن المتبادر من عبارة
المصنف هناك كالكثرة وغيره خلافه بل كلام الخلاصة والخاتمة والبرازية وغيرها صريح بخلافه وسيأتي تمام
الكلام هناك ان شاء الله تعالى (قوله ان بحيث لو عصر الخ) المتبادر منه عود الضمائر الثلاث الى الطاهر
فيوافق ما صححه الحلواني ويحتمل عود الضمير في عصر وقطر الى التجسس والضمير في تجسس الى الطاهر فيوافق
ما في البرهان والشرب لئلا يلبس (قوله ولو لوف الخ) محترز بقوله مبتل بجاء وهذا ما خوذ من شرح
المسئمة وقال لان الندوة حينئذ عين التجاسة وان لم يطر بالعصر أقول أنت خير بأن الماء المجاور للتجاسة حكمه
حكمه من تغلظ أو تحقير فلا يظهر الفرق بين المبطل بيول أو بجاء أو صابه بول تأمل (قوله ان متفحصة
تجسس) لانه يتفصل منها أجزاء بسبب الانتفاخ وانقلاب الخمر خلا لا يوجب انقلاب الاجزاء التجس طاعرة اه
ح قال في الخاتمة وكذا الكلب اذا وقع في عصير ثم تخمر ثم تحلل لا يحل اكله لان لعاب الكلب أقام فيه وانه
لا يصير خلا (قوله والا لا) أي لا يتجسس الخل لعدم بقاء شيء بعد التحلل والفارة وان كانت نجسة قبل التحلل
مثل الخمر لكن التجسس لا يؤثر في مثله فاذا ألقيت ثم تحلل الخمر طهر بانقلاب العين بخلاف ما اذا وقعت في بئر
فانها تجسس للملاقاة الماء الطاهر فتؤثر فيه ويجب التزح وان لم تتفحخ ولا يرد ما اذا تفسخت في الخمر لما علمت
من أن ذلك لا أثر بعد التحلل لا ينقلب خلا فتؤثر في طهارة الخل فافهم (قوله وقع خرفي خل الخ) وجهه كما
في الخاتمة انه في الكوز لما زالت الرائحة عرف التغير وعرف انه صار خلا أو ما في القطرة فانها لا رائحة لها فلا
يعرف التغير ويحتمل انها باقية في الحال فلا يحكم بحله قال القاضي الامام يحكم بظنه ان كان غالب ظنه انه
صار خلا طهر والا فلا اه (قوله فارة وجدت الخ) صورته ملا جرة من بئر ثم ملا قمعة من تلك الجرة ثم وجد
في القمعة فارة وفي نهاية الحديث القمعة ما يسخن فيه الماء من نحاس وغيره ويكون ضيق الرأس اه
(قوله يحمل على القمعة) هذا من باب الحوادث تضاعف الى أقرب الأوقات اه ح وفي الفتح أخذ
من حب ثم من حب آخر ماء وجعل في اناه ثم وجد في اناه فارة فان غاب ساعة التجاسة للانا والافان تحزى
ووقع تحزبه على أحد الحبين على به وان لم يقع على شيء فقلب الاخير ولهذا اذا كان الواحد فلول اثنين كل منهما
يقول ما كانت في حبي فكلاهما طاهر (قوله فان خرج منها الدهن) أي من جوفها أو المراد عمليا في
جلدها (قوله فقر به) أي هي النجسة وكذا يقدري ما بعده (قوله والا) أي وان لم يخرج منها
الدهن فان بقي ما عليها بحال الجمد يفتح الجيم والميم أي جامدا فهو دليل انه عسل لان العسل اذا أصابته الشمس
تلاحت أجزاءه وتماسك بعضها ببعض بخلاف الديس فانه ينقطع بعضه عن بعض بحرارة الشمس أفاده ح
بقي ما اذا لم يظهر الحال بذلك وينبغي أن يفصل فيه كما قدمناه آتفا عن الفتح (قوله يعمل بغير الحرمة الخ) أي
اذا أخبره عدل بأن هذا اللحم ذبيحة مجوسية أو مسيحية وعدل آخر أنه ذبيحة مسلم لا يحل لانه لما تهاثر الخبران بقي
على الحرمة الاصلية لا يحل الا بالذكاة ولو أخبر عن ماء وتهاثر ابق على الطهارة الاصلية اه امداد
وظاهره انه بعد التهاثر في صورتين لا يعتبر التحزى وسند كرمي مخالفه في الحظر والاباحة قبل فصل اللبس عن
شرح الهداية وغيرهم فراجع هناك (قوله اقلها طاهر) كما لو اختلط ثوب طاهر مع ثوبين نجسين وكذا
بالعكس بالاولى (قوله لا اقلها) مثله التساوى فانه لا يتحرى فيه أيضا كما سيذكره الشارح في الحظر والاباحة
وذكر هناك أن اختلاط الذبيحة الذكية والمسيحية يحكم الاواني ثم الفرق بين الثياب والاواني كما في الامداد أن
الثوب لا خلف له في ستر العورة بخلاف الماء في الوضوء والغسل فانه يخلفه التيمم وأما في حق الشرب فيتحرى
مطلقا لانه لا خلف له ولهذا قال للضرورة شرب ثم اعلم أن ما ذكره الشارح هنا في مسائل الثياب والاواني
مرافق لما في نور الايضاح ومواهب الرحمن ويخالفه ما في الذخيرة وغيرها مما حاصله انه ان غلب الطاهر
في الاواني أو الثياب أو الذبايح تحزى في حالتها الاختيار والاضطرار اعتبارا للغالب والافقي الاختيار لا يتحرى
في الكل وفي الاضطرار يتحرى في الكل الا في الاواني لغیر الوضوء والغسل وسيأتي بسطه في الحظر والاباحة ان
شاء الله تعالى وهذا بخلاف ما اذا طلق من نسائه امرأة أو اعتق من امائه أمة فانه لا يجوز له أن يتحرى لوط
ولا بيع وان كانت الغلبة للحلال وقامه في الولو الجسية وغيره من كتاب التحزى فراجع (قوله يحرم أكل

لحم أمتن) عزاد في التارخانية الى مشكل الانار الطحاوي قال ح أي لانه يضرب لانه نجس وأما نحو اللبن
 المذبذب فلا يضرب ذكره النمر بن لحي في شرح كراهية الوهبانية اه قلت ونقل في التارخانية عن صلاة الجلابي
 انه اذا اشتد تغيره نجس ثم نقل التوفيق بحمل الاول على ما اذا لم يشتد ومثله في القنية لكن في الجوى عن النهاية
 أن الاستحالة الى فساد لا توجب النجاسة لاحالة اه وفي التارخانية دود لحم وقع في مرقاة لا نجس ولا يؤكل
 المرقاة ان تفسخ الدود فيها اه أي لانه ميتة وان كان طاهرا قلت وبه يعلم حكم الدود في الفواكه والثمار
 (قوله شعير الخ) في التارخانية اذا وجد الشعير في بعر الابل والغنم يغسل ويحفف ثلاثا ويؤكل وفي أخفاء
 البقر لا يؤكل قال في الفتح لانه لا ملاية فيه ثم نقل في التارخانية عن الكبري أن الصحيح التفصيل بالاتفاق وعدمه
 ويستوى فيه البعرواثنى اه أي ان التفتيح لا يؤكل فيهما ولا أكل فيهما وبحت نحوه في شرح المنية
 وبما ذكرنا علم أن قوله صلب مرفوع صفة ثانية لشعير فافهم (قوله مرارة كل حيوان كبوله) أي
 فان كان بوله نجسا مغلطا أو مخففا فهي كذلك خلافا ووفقا ومن فروعه ما ذكرنا لو أدخل في اصبعه مرارة
 ما كول اللحم يكره عنده لانه لا يبيح التداءى ببوله لا عند أبي يوسف لانه يبيحه وفي الذخيرة والخانية أن الفقيه
 أبا الليث أخذ بالثاني للحاجة وفي الخلاصة وعليه القسوى قلت وقياس قول محمد لا يكره مطلقا لظاهرة بوله عنده
 اه حلية (قوله وجرنه كزبله) أي كسر قينه وهي بكسر الجيم وقد تفتح ما يميز أي يخرج به البعير من
 جوفه الى قمه فأكله ثانيا كما في المغرب والقاموس وعلة في التجنيس بأنه واره جوفه ألا ترى الى ما يورى
 جوف الانسان بأن كان مائما ثم فاءه فحكمه بوله اه وهو يقتضى انه كذلك وان فاءه من ساعته ان كان
 قال بعده في الصبي ارتفع ثم فاء فأصاب ثياب الآمن زاد على الدرهم منع وروى الحسن عن أبي حنيفة انه
 لا يمنع ما لم يفسح لانه لم يتغير من كل وجه فكان نجاسة دون نجاسة البول لانها متغيرة من كل وجه وهو الصحيح
 اه كذا في فتح القدير وظاهر الميل الى اعطاء الجزة حكم هذا التي أخذ من التعليل (قوله حكم العصير حكم
 الماء) أي في انه تزال به النجاسة الحقيقية وانه اذا كان عشرين في عشر لا نجس بوقوع النجاسة فيه كما في الماء
 اه ح وفي انه لو عسر الغنم وهو يسيل فادعى رجله ولم يظهر أثر الدم لا نجس عند أبي حنيفة وأبي يوسف
 ككما في المنية عن المحمط (قوله رطوبة الفرج طاهرة) ولذا نقل في التارخانية أن رطوبة الولد عند
 الولادة طاهرة وكذا السخلة اذا خرجت من امها وكذا البيضة فلا ينجس بها الثوب والماء اذا وقعت فيه
 لكن يكره التوضي به للاختلاف وكذا الانفة هو المختار وعندهما ينجس وهو الاحتياط اه قلت
 وهذا اذا لم يكن معه دم ولم يخالط رطوبة الفرج مذى او منى من الرجل أو المرأة (قوله العبرة لظاهر
 الخ) هذا ما عليه الاكثر فتح وهو قول محمد والقسوى عليه بزاوية وقيل العبرة للماء ان كان نجسا فالطين نجس
 والافطار وقيل العبرة للتراب وقيل للغالب وقيل أيهما كان نجسا فالطين نجس واختاره أبو الليث وصححه
 في الخانية وغيرها وقواه في شرح المنية وحكم بنفسا دبقية الاقوال تامل وصححه في المحميط أيضا وعلة
 بأن النجاسة لا تزول عن أحد ههنا بالاختلاط بخلاف السريقين اذا جعل في الطين للتطين لا ينجس لان فيه ضرورة
 الى اسقاط نجاسته لانه لا يتهيأ الابه حلية (قوله مشى في حمام وضوءه) أي كالمشى على ألواح مشرعة بعد
 مشى من برجله قدر لا يحكم نجاسة رجله ما لم يعلم انه وضع رجله على موضعه للضرورة فتح وفيه عن التجنيس
 مشى في طين أو أصابه ولم يغسله وصلب تجزئه ما لم يكن فيه أثر النجاسة لانه المانع الآن بمخاط أو ما في الحكم
 فلا يجب (قوله لانه يصير الماء راكدا) أي لانه بأخذه من الانبوبة يمنع نزوله الى الخوض فيصير راكدا
 وربما كان على يده نجاسة أو على يد غيره فأدخلها في الخوض في هذه الحالة فينجس فينبغي اذا أراد الأخذ أن
 يأخذ من الخوض لان الماء اذا كان نازلا والغرف متدارك فهو في حكم الجاري (قوله التبرك الى
 الحمام) أي الدخول اليه اول الغداة بلا ضرورة (قوله لان فيه اظهار مقولوب الكناية) أراد به التبرك أي
 الجماع ولم يقل مقولوب الكناية مع انه قلب حقيقى لزيادة التباعد عن التصريح به لانه مما يطلب تحماته ولذا
 كان من أسماء السر كما في القاموس وعبارة الفيض اذ فيه ابداء ما يجب اخفاؤه والظاهر أنه يجب بالحاء
 ولذا قال العلامة الرملي وأما ما نهى عنه صلى الله عليه وسلم فهو السباع أي على وزن كآب وهو المفاخرة
 بالجماع وافشاء الرجل ما يجري بينه وبين زوجته فذلك ليس من هذا القبيل بل النهي يقتضى التحريم اه

أنتن لا تحوشين ولين * شعير في بعر
 أو روث صلب يؤكل بعد غسله
 وفي خثي لا * مرارة كل حيوان
 كبوله وجرنه كزبله * حكم العصير
 حكم الماء * رطوبة الفرج
 طاهرة خلافا لهما * العبرة
 لظاهر من تراب أو ماء اختلاط
 به يفتى * مشى في حمام وضوءه
 لا ينجس ما لم يعلم انه غسله نجس
 * لا ينجى أخذ الماء من الانبوبة
 لانه يصير الماء راكدا * التبرك
 الى الحمام ليس من المروءة لان
 فيه اظهيار مقولوب الكناية

(قوله ثياب الفسقة الخ) قال في القح وقال بعض المشايخ تكبر الصلاة في ثياب الفسقة لانهم لا يتقون الخمر
قال المصنف بعني صاحب الهداية الاصح انه لا يكبره لانه لم يكبره من ثياب أهل الذمة الا سراويل مع
استحلالهم الخمر فهذا اولى اه (قوله لجعلهم فيه البول) ان كان كذلك لاشلائه نجس تاتر خاتية
(قوله ان غلب على ظنه) عبارة ان الثانية ان كان في قلبه (قوله فالامر بالمعروف على هذا) كذا في الخاتية
وفي فصول العلاوى وان علم انه لا يتعطل ولا يبرز بالقول ولا بالفعل ولو باعلام سلطان أو زوج أو والد له قدرة
على المنع لا يلزمه ولا يأثم بتركه لكن الامر والنهي أفضل وان غلب على ظنه انه يضربه أو يقتله لانه يكون
شهيداً قال تعالى أقم الصلاة وأمر بالمعروف وانه عن المنكر واصبر على ما أصابك أى من ذل أو هو ان اذا أمرت
ان ذلك من عزم الامور أى من حق الامور ويقال من واجب الامور اه وعما فيه (قوله لما ورد
الخ) أى في قوله صلى الله عليه وسلم اتقوا البول فانه اول ما يحاسب به العبد في القبر رواء الطبراني باسناد
حسن وفي قوله صلى الله عليه وسلم اول ما يحاسب به العبد يوم القيامة من عمله صلواته قال العراقي في شرح
الترمذى ولا يعارضه حديث الصحيح ان اول ما يقضى بين الناس يوم القيامة في الدماء غسل الاول على حق
الله تعالى على العبد والثاني على حقوق الآدميين فيما بينهم فان قيل أى ما يقدم فالجواب ان هذا أمر
توقينى وظواهر الاحاديث دالة على أن الذى يقع أولاً المحاسبة على حقوق الله تعالى قبل حقوق العباد كذا
في شرح العلقمى على الجامع الصغير ولا يخفى ما في ذكر الشارح لهذه الجملة قبيل كتاب الصلاة من رعاية
التناسب وحسن الختام

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

* (كتاب الصلاة) *

(قوله شروع) الخ بيان لوجه تأخيرها عن الطهارة وتقدم في الطهارة وجه تقديمها على غيرها (قوله ولم يخل
عنها شريعة مرسل) أى عن اصل الصلاة قبل الصبح صلاة آدم والظهير لادود والعصر لسلمان والمغرب
ليعقوب والعشاء ليونس عليهم السلام وجعت في هذه الامة وقيل غير ذلك (قوله بواسطة الكعبة) أى
بواسطة استقبالها وانظر لما اذا خص هذا الشرط مع انها لم تصر قربة الا باجتماع سائر شرائطها ط وقد
يقال المراد انها صارت قربة بواسطة تعظيم الكعبة فانه سبحانه أمر باستقبالها تعظيماً لها وفى ذلك تعظيم
له سبحانه بواسطة تعظيمها فأداه شيئاً حفظه الله تعالى (قوله دون الايمان) لانه قربة بلا واسطة (قوله
لامنه بل من فروعه) أى باعتبار الفعل وأما بالنظر لحكمها وهو الافتراض فبني منه لانه من متعلق التصديق
بما جاء به رسول الله صلى الله عليه وسلم ط وأشار الشارح الى خلاف من يقول ان الاعمال من الايمان كالخيارى
وغیره (قوله وهى لغة الدعاء) أى حقيقة تاذن وهو ما عليه الجمهور وجرم به الجوهرى وغيره لانه الشائع
في كلامهم قبل ورود الشرع بالاركان المخصوصة وقيل انها حقيقة في تحرك الصلوة بالكون العظمان
الساكنين فى اعلى الفخذين اللذان عليهما الايمان مجاز لغوى فى الاركان المخصوصة لان المصلى يحركهما فى
ركوعه وسجوده استعارة تصريحية فى المرتبة الثانية فى الدعاء تشبيهاً للداعى فى تشعبه بالاركان والساجد
وعما فيه فى النهر (قوله فنقلت الخ) اختلف الاصوليون فى الالفاظ الدالة على معان شرعية كصلاة والصوم
أهى منقولة عن معانيها اللغوية الى حقائق شرعية أى بأن لم يبق المعنى الاصلى من عظام مغيرة أى بأن يبق
ويزاد عليه قيد شرعية قبل الاول واستظيرة فى الغاية معللاً بأنها توجد بدون الدعاء فى الايمى وقيل بالثاني
وانه انما زيد على الدعاء باقى الاركان المخصوصة وأطلق الجزء على الكل كما فى النهر (قوله وهو الظاهر) الظهير
للتقل المتعوم من نقلت وقوله لوجودها على الظهور اه وعلا في الخبر بأن الدعاء ليس من حقيقة شريعياً
أى بناء على انه خلاف القراءة قال فى النهر وهو ممنوع قلت فيه نظر لان الذى من حقيقة قراءة آية وأن لم تكن
دعاء تأمل (قوله هى) أى الصلاة الكاملة وهى الخمس المكتوبة (قوله على كل مكلف) أى بعينه ولا يسرى
فرض عين بخلاف فرض الكفاية فانه يجب على جملة المكلفين كفاية بمعنى انه لو قام به بعضهم كفى عن الباقين
والاثموا عليهم ثم المكلف هو المسلم البالغ العاقل ولو اتى أوعدا (قوله بالاجماع) أى وبالكتاب والسنة
(قوله فرضت فى الاسراء الخ) نقله أيضاً الشيخ اسمعيل فى الاحكام شرح درر الحكم ثم قال وحاصل

مطلب
فى الامر بالمعروف

مطلب
فى اول ما يحاسب به العبد
ثياب الفسقة وأهل الذمة طاهرة
* ديباج أهل فارس نجس لجعلهم
فيه البول ليريقه * رأى فى ثوب
غيره نجساً مانعاً ان غلب على
ظنه انه لراخيه انزالها واجب
والالا فالامر بالمعروف على هذا
* حمل السجادة فى زماتناولى
احتياطاً لما ورد اول ما يسأل
عنه فى القبر الطهارة وفى الموقف
الصلاة

* (كتاب الصلاة) *

شروع فى المقصود بعد بيان
الوسيلة ولم يخل عنها شريعة
مرسل ولما صارت قربة بواسطة
الكعبة كانت دون الايمان لانه
بل من فروعه وهى لغة الدعاء
فقلت شرعاً الى الافعال المعلومة
وهو الظاهر لوجودها بدون الدعاء
فى الايمى والانرس (هى فرض
عين على كل مكلف) بالاجماع
فرضت فى الاسراء لهذه السبب
ما بين عشر رمضان قبل الهجرة
بسنة ونصف ركعت قبله صلاتين
قل طلوع الشمس وقبل غروبها
شئى

قوله بواسطة الكعبة يعنى أن
العبد أمر بالتوجه بحجته الى
الكعبة اد منه

ما ذكره الشيخ محمد البكري نفعا الله تعالى ببركاته في الروضة الزهراء انهم اختلفوا في أي سنة كان الابرار بعد اتفاقهم على أنه كان بعد البعثة بخمسة مائة كان قبل الهجرة بسنة ونقل ابن حزم الاجماع عليه وقيل بخمس سنين ثم اختلفوا في أي الشهر وكان خزم ابن الاثير والنووي في فتاويه بأنه كان في ربيع الاول قال النووي ليلة سبع وعشرين وقيل في ربيع الآخر وقيل في رجب وخزم به النووي في الروضة تبعه للرافعي وقيل في شوال وخزم الحافظ عبد الغني القدسي في سيرته بأنه ليلة السابع والعشرين من رجب وعليه عمل أهل الامصار اهـ (قوله وان وجب الخ) هذا مبالغ على مفهوم قوله كل مكاف كأنه قال ولا يفترض على غير المكلف وان وجب أي على الولي شرب ابن عشر وذلك ليتخلى بفعلها ويعتاده لا لاقتراضها افاده ح وظاهر الحديث أن الامر لابن سبع واجب كالضرب والظهار أيضا أن الوجوب بالمعنى المصطلح عليه لا بمعنى الافتراض لأن الحديث ظني فافهم (قوله بيد) أي ولا يجاوز الثلاث وكذلك المعلم ليس له أن يجاوزها قال عليه الصلاة والسلام لمرداس المعلم ائله أن تضرب فوق الثلاث فانك اذا ضربت فوق الثلاث اقتص الله منك اهـ اسمعيل عن أحكام الصغار للاستروشي وظاهره انه لا يضرب بالعصا في غير الصلاة أيضا (قوله لا بجنبه) أي عصا ومقتضى قوله أن يراد بالجنبه ما هو الاعظم منها ومن السوط افاده ط (قوله لحديث الخ) استدلال على الضرب الزهري وأما كونه لا بجنبه فلأن الضرب ما ورد في جنابة المكلف اهـ ح وتماز الحديث وفروا بينه نكرهنا جاع رواه ابو داود والترمذي ولقنله علما الصبي الصلاة ابن سبع واضربوه عليها ابن عشر وقال الحسن صحيح وصححه ابن خزيمة والحاكم والبيهقي اهـ اسمعيل والظاهر أن الوجوب بعد استكمال السبع والعشرين أن يكون في أول الثامنة والحادية عشر كما قالوا في مدة الجنابة (قوله قلت الخ) مراده من هذين التذليلين بيان أن الصبي ينبغي أن يؤمر بجميع المأمورات وينهى عن جميع المنهيات اهـ ح اقول وقد صرح في أحكام الصغار بأنه يؤمر بالغسل اذا جامع وباعادة ما صلاه بلا وضوء لا لو أقسم الصوم لمسقطه عليه (قوله بجنبه) بالتخفيف قال في المغرب المجاز الذي لا يالى ما صنع وما قيل له ومصدره المجنون والمجانة اسم منه والفعل من باب طلب اهـ (قوله أي تكاسلا) تفسير مراد اهـ ح (قوله خفي الحق احق) لا يقال ان حقه تعالى مبني على المسامحة لانه لا تسامح في شيء من اركان الاسلام اهـ اسمعيل (قوله وقيل بضرب) قائله الامام المحبوبي ح عن المنع وظاهر الحلية انه المذهب فانه قال وقال اصحابنا في جماعة منهم الزهري لا يقتل بل بعذر ويحبس حتى يموت أو يتوب (قوله وعند الشافعي يقتل) وكذا عند مالك واجد وفي رواية عن احمد وهي المختارة عند جمهور اصحابه انه يقتل كقرا وسط ذلك في الحلية (قوله ويحكم بسلام فاعلم الخ) يعني أن الكافر اذا صلى بجماعة يحكم بسلامه عندنا خلافا للشافعي لانها مخصوصة بهذه الامة بخلاف الصلاة منفردا لوجودها في سائر الامم قال عليه الصلاة والسلام من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا فهو منا قالوا المراد صلاتنا بالجماعة على الهيئة الخاصة اهـ درر وهو طرف من حديث طويل أخرجه البخاري وغيره الا انه قال فهو والمسلم اسمعيل (قوله بشرط أربعة) قدا الامام الطرسوسي في اتع الوسائل كون الصلاة في مسجد وعليه فالشروط خمسة لكن قال في شرح درر الجباري مسجد أو غيره (قوله في الوقت) لانها صلاة المؤمنين الكاملة وظاهره انه لو أدرك منها ركعة لا يكتفي بعدم كونها في الوقت وان كانت اداء فهي غير كاملة فليس المراد من قوله في الوقت الأداء بل الاخص منه فافهم (قوله مؤتمرا) تنقيده لقوله مع جماعة احترام افعالها قال ط لأن الائتمام يدل على اتباع سبيل المؤمنين بخلاف ما لو كان اماما فانه يحتمل نية الانفراد فلا جماعة اهـ اقول الاحتمال المذكور موجود في المؤتم أيضا فالاولى أن يقال الامام مشبوع غير تابع والمؤتم تابع لامامه ملتزم لاحكامه وما قبله الشارح مأخوذ من النظام الآتي تبعا للجمع ودرر الجباري صرح بمفهومي في عقد الفرائد فقال صلى اماما لا يحكم بسلامه نقلا الشيخ اسمعيل (قوله مؤتمرا) فلو صلى خلف امام وكبر ثم أقسم لم يكن اسلاما شرح الوهابية عن المتقي (قوله وكذا لو أذن في الوقت) لما ذكر مسألة الصلاة اذ تسميم الافعال التي يصير بها الكافر مسلما فذكر أن منها الإذان في الوقت لانه من خصائص ديننا وشعار شرعنا ولذا اتيد في المنع به الجبر بكون الإذان في المسجد فليس الحكم

(وان وجب شرب ابن عشر عليها)
بيد لا بجنبه) لحديث مروا
اولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع
واضربوهم عليها وهم أبناء عشر
قلت والصوم كالصلاة على الصحيح
كافي صوم القهستاني معزيا
للازهدى وفي حظر الاختيار أنه
بؤمر بالصوم والصلاة وينهى
عن شرب الخمر يألف الخمر ويتركه
الشرب (ويكفر جاحداها) لثبوتها
بدليل قطعي (وتاركها ساعدا
بجانبه) أي تكاسلا فاسق (يحبس
حتى يصلي) لانه يحبس لحق العبد
حق الحق أحق وقيل يضرب حتى
يسيل منه الدم وعند الشافعي
يقتل بعصاة واحدة حد أو قيل
كفرا (ويحكم بسلام فاعلمها)
بشرط أربعة أن يصلي في الوقت
(مع جماعة) مؤتمرا وما وكذا
لو أذن في الوقت

قوله بل بعذر هكذا يجتله بالذال
المجبة ولعل صوابه يعزربا لراي من
التعزير وهو التأديب دون الحد
كافي المصباح اهـ مجمعه

مظله

فما يصير الكافر به مسلمان
الافعال

عليه بالاسلام لا يتبانه بالشهادتين في ضمن الاذان ليكون من الاسلام بالقول لانه لا فرق حينئذ بين أن يكون في الوقت أو خارجه بل هو من الاسلام بالفعل ولذا صرح ابن الشحنة بأنه يحكم باسلامه بالاذان في الوقت وان كان عبداً وما يخص رسالة نبينا صلى الله عليه وسلم الى العرب لان ما يصير به الكافر مسلماً قسماً قول وفعل فالقول مثل كلتي الشهادتين فصل فيه ائتمنا لكونه محل اشتباه واحتمال بين العيسوي وغيره فقالوا لا يندفع الشهادتين في العيسوي من أن تبرأ من دينه لانه يعتقد انه صلى الله عليه وسلم رسول الله الى العرب فيحصل انه اراد ذلك بخلاف غيره فلا يحتاج الى التبري وأما الفعل فكلامهم يدل على انه لا فرق فيه بين العيسوي وغيره كما حققه الامام الطرسوسي أيضاً خلافاً لما فهمه ابن وهبان ثم قال ابن الشحنة أيضاً وأما الاذان خارج الوقت فلا يكون اسلاماً من العيسوي لانه يكون ممن زنا فحصل من هذا أن الاذان في الوقت من دينه اهـ قلت وكذا لا يكون اسلاماً من غير العيسوي أيضاً لما نقله قبله عن القاية وغيره من أن الكافر لو أذن في غير الوقت لا يصير به مسلماً لانه يكون ممن زنا فحصل من هذا أن الاذان في الوقت من الاسلام بالفعل فلا فرق فيه بين كافر وكافر والاذان خارجاً من الاسلام بالقول لمكانه لما احتل الاستبراء لم يصير به الكافر مسلماً مع انه لو كان عيسوياً يزيد أنه فقد شرطه وهو التبري فانهم واعتنوا بهذا التبري حتى حل يشترط في الاذان في الوقت المداومة ام يكفي مرة بأقوال الكلام على (قوله أو سجد للثلاثة) أي عند سماع آية سجدة برأية أي لانها من خصائصنا فانه سبحانه وتعالى لاحلهم الكفار بأنهم اذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون (قوله أو ركع الساعة) قيده الطرسوسي في نظم القوار بركعة الا بل واعترضه ابن وهبان بأنه لا خصوصية لذلك وبأنه قال في الخاتمة وان صام الكافر أوج وأدى الزكاة لا يحكم باسلامه في ظاهر الرواية اهـ وأقر ابن الشحنة وصاحب النهر فعلم أن ما ذكره الشارح خلاف ظاهر الرواية أيضاً (قوله لا لوصلي الخ) محترز القنود السابقة في الصلاة على طريق الف والتبرير المرتب (قوله أو منفرداً) لانه لا يختص بشريعتنا ابن الشحنة عن المنتقى وفي الاذنية أن هذا قول ابي حنيفة ومن مشايخنا من نفي الخلاف بجعل قوله على ما اذا صلى وحده بلا اذان ولا اقامة فلا يحكم باسلامه اتفاقاً وجعل قوله ما على ما اذا صلى وحده وأتى بهما فيحكم باسلامه اتفاقاً لانه مختص بشريعتنا اهـ قلت لكن في هذا التوفيق تفرق لما نقله ابن الشحنة عن محتاج الكافي من انه لا بد من وجود العبادة على اكمل الوجوه ليطهر الاختصاص بهذه الشريعة اهـ ومعلوم أن الانفراد نقصان (قوله أو اماماً) قدمنا وجهه (قوله أو فعل بقية العبادات) قال في البحر في باب التيمم الاصل أن الكافر متى فعل عبادة فان كانت موجودة في سائر الاديان لا يكون به مسلماً كالصلاة منفرداً والصوم والحج الذي ليس بكامل والصدقة متى فعل ما اختص بشرعنا فلو من الوسائل كالتميم وكذلك وان من المقاصد او من الشعائر كالصلاة بجماعة والحج الكامل والاذان في المسجد وقراءة القرآن يكون به مسلماً اليه اشار في المحيط وغيره اهـ اقول ذكر في الخاتمة انه بالحج لا يحكم باسلامه في ظاهر الرواية كما مر ثم ذكر أنه روي انه ان حج على الوجه الذي يفعله المسلمون يكون مسلماً وان لم يمشي شهاد المناسك أو شهد المناسك ولم يلب لم يكن مسلماً اهـ فعلم أن هذه الرواية غير ظاهر الرواية وأشار في الوهابية الى ضعفها واليه بشيراً لطلاق النظم الا في وكان وجهه أن الحج موجود في غير شريعتنا حتى ان الجاهلية كانوا ينجحون لكن قد يقال ان الحج على هذه الكيفية الخاصة لم يوجد في غير شريعتنا فصارت الصلاة اذا وجدت فيها الشروط الاربعة السابقة لانها من خواص شريعتنا على وجه الكمال فكذا الحج الكامل والاختلاف في بينهما والظاهر أنه لا تنافي بين ظاهر الرواية وبين الرواية الثانية اذا جعلت الثانية مفسرة لبيان المراد من ظاهر الرواية وهو الحج الغير الكامل فتأمل وفي فتاوى الشيخ قاسم عن خلاصة النوار لابن الليث قال وكذا الرواية تعلم القرآن أو يقرؤه لم يكن بذلك مسلماً اهـ قلت وهذا اظهر مما ذكره في البحر لما قالوا لا يمنع الكافر من تعلم القرآن لعلمه يمتدى فانهم (قوله ونظمتها صاحب النهر الخ) أي قبيل باب قضاء الفرائض (قوله صلى باقتدا) أي بجماعة مقدياً (قوله أو أذن ايضاً) باسقاط همزة أيضاً للضرورة ح ثم ان الذي رأيت في النهر غير هذا البيت ونصه او بالاذان معناه أي * أو قد سجد عند سماع ما أتى اهـ ومعنى أتى الثاني ورد عن الله تعالى وهذا البيت احسن لما فيه من اشتراط كون الاذان في الوقت لان

أو سجد للثلاثة أو ركع الساعة
صار مسلماً لا لوصلي في غير الوقت
أو منفرداً أو اماماً أو أقدمها
أو فصل بقية العبادات لانها
لا تختص بشريعتنا ونظمتها
صاحب النهر فقال
وكافر في الوقت صلى باقتدا
متبناً صلاته لا مفسداً
أو أذن ايضاً

خبر فيه عائد على الرقعة المذكورة في البيت الأول ومن أن المراد سجود التلاوة ومن اسقاط مسألة ان كذا
 علمت من أنها خلاف ظاهر الرواية وأن صاحب التهرات عرض على الطرسوسي في ذكرها وقال لم اردها
 لغيره بل المذكور في الخاتمة انه لا يحكم بالسلامة بالزكاة في ظاهر الرواية (قوله معلنا) المراد به أن يسمعه
 من تصحيحه عليه بالسلامة لأن يؤذن على صومعة أو سطح يسمعه خلق كثير ولذا لو كان في السفر دفع
 كما في سير البرازية حيث قال وان شهد واعلى الذي أنه كان يؤذن ويقيم كأن سلسا سواء كان في السفر
 أو الحضر وان قالوا سمعناه يؤذن في المسجد فلا حتى يقره ولو اهو مؤذن لانه يكون ذلك عادة فيكون مسلما اه
 وعزاه في شرح الوهبانية الى محمد ثم ظاهر هذا يفيد أنه لا بد أن يكون عادة له لكن قال في اذان البحر ينبغي أن
 يكون ذلك في العيسوية أما غيرهم فينبغي أن يكون مسلما بنفس الاذان اه قلت لكن قد علمت أن الاسلام
 بالافعال لا لفرق فيه بين كافر وكافر خلافا لما فيه ابن وهبان فاما أن يجعل ذلك تقييد الكون الاذان
 في الرقعة اسلاما أو يكون ذلك رواية محمد فقط تأمل وراجع (قوله كأن سجد) بسكون الدال للضرورة
 أو للوصل بنية الوقف وأن مصدرية أى كسجوده والمراد سجود التلاوة ح (قوله تركي) تكسلة
 للوزن وهو حال من خبر سجد أى كسجوده للتلاوة حال كونه مطهرا عن أرباس الكفر ح (قوله فسلم) خبر
 كافر ح وزيدت القاء لوقوع المبتدأ نكرة موصوفة بفعل أريد بها العموم لأن المراد أى كافر كان عيسويا
 أو غيره كما قدمنا تقريره وهذا من المواضع التي يجوز فيها زيادة القاء في الخبر كقولك رجل يألني فله درهم
 فافهم (قوله منفرد) بالسكون على لغة ربيعة ح وسكت عن بقية محتررات قيود الصلاة (قوله
 والزكاة) أى زكاة غير السوائم وعلى انشاد البيت الثاني على الوجه الذي نقلناه عن التهرات المراد بالزكاة جميع
 أنواعها كما هو مقتضى اطلاق الخاتمة عن ظاهر الرواية (قوله الحج) بالنصب مفعول مقدم لقوله
 زد وتقدم بيانه (قوله بدنية محضة) أى بخلاف الزكاة فانها مالية محضة وبخلاف الحج فانه مركب منها
 لمافيه من العمل بالبدن واتفاق المال (قوله فلا نيابة فيها اصلا) لان المقصود من العبادة البدنية
 اتعاب البدن وذهاب النفس الامارة بالسوء ولا يحصل بفعل النائب بخلاف المالية فتجبر فيها النيابة
 مطلقا أى حالة الاختيار والاضطرار لحصول المقصود من اغناء الفقير وتنقيص المال بفعل النائب وبخلاف
 المركبة فتجبر فيها النيابة حالة العجز نظرنا الى معنى المشقة بتنقيص المال لاحالة الاختيار نظرنا الى اتعاب البدن
 كما اقرروه في باب الحج عن الغير (قوله أى لا بالنفس الخ) بيان لتعميم النفي المستفاد من قوله
 اصلا (قوله في الحج) متعلق بقوله صحت وكذا قوله في الصوم (قوله بالقضية) متعلق بالضمير المستتر
 في صحت لرجوعه الى النيابة التي هي مصدر أى كما صحت النيابة بالقضية ويدل عليه تعلق قوله بالنفس بقوله
 نيابة المذكور في المتن واعلم أن صحة القضية في الصوم مشروطة باستمرار عجزه الى الموت فلو قدر قبله
 قضى كما سيأتي في كتاب الصوم اه ح (قوله لانها) أى القضية وقوله ولم يوجد أى اذن الشرع بالقضية
 في الصلاة ح وهذا لتعليل لعدم جريان النيابة في الصلاة بل المال وفيه اشارة الى الفرق بين الصلاة
 والصوم فان كلا منهما عبادة بدنية محضة وقد صحت النيابة في الصوم بالقضية للشج الفاني دون
 الصلاة ووجه الفرق أن القضية في الصوم انما يثبتها على خلاف القياس اتعا لتص وإن اسمها الاصوليون
 قضاء بثل غير معقول لان المعقول قضاء الشيء بثل ولم يثبت في الصلاة لعدم النص فان قلت قد أوجبتم القضية
 في الصلاة عند الإيصاء بها من العاجز عنها فقد أجريت فيها النيابة بالمال مع عدم النص ولا يمكن أن يكون ذلك
 بالقياس على الصوم لان ما عاقل القياس فعله غيره لا يقاس قلت ثبوت القضية في الصوم يحتمل أن يكون
 مع الا بالعجز وأن لا يكون فباعبارنا لتعليل به يصح قياس الصلاة عليه لوجود العلة فيها وباعتبار عدمه
 لا يصح فلما حصل الشك في العلة قلنا بوجود القضية في الصلاة احتياطا لانها ان لم تجز تكون حسنة
 ماحية لسيئة فالقول بالوجوب احوط ولذا قال محمد يتميز به ان شاء الله تعالى ولو كان بطريق القياس لما علمته
 بالمشقة كما في سائر الاحكام النابتة بالقياس هذا خلاصة ما أوفضناه في حواشينا على شرح المنار للشارح
 (قوله سيما ترادف النعم الخ) يعني أن سبب الصلاة الحقيقي هو ترادف النعم على العبد لان شكر المنعم
 واجب شرعا وعلا ولما كانت النعم واقعة في الوقت جعل الوقت سببا يجعل الله تعالى وخطابه حيث

معلنا وزكي * سواء كان سجد
 تركي * فسلم لا بالصلاة منفرد
 ولا الزكاة والصيام الحج زد *
 (وهي عبادة بدنية محضة فلا نيابة
 فيها اصلا) أى لا بالنفس كما صحت
 في الحج ولا بالمال كما صحت في الصوم
 بالقضية للفاني لانها انما تجوز
 باذن الشرع ولم يوجد (سيما)
 ترادف النعم ثم الخطاب ثم الوقت
 قوله والزكاة هكذا بخطه والذي
 في نسخ الشارح ولا الزكاة اه
 مصححه

جعل سبب الوجوب كقوله تعالى أقم الصلاة لذلولك الشمس فكان الوقت هو السبب المتأخر وتام تحقيق هذه المسألة في المطولات الأصولية (قوله أي الجزء الأول الخ) إذ لو كان السبب هو الكل لم تقدم المسبب على السبب أو وجوب الأداء بعده وقت تعيين البعض ولا يجوز أن يكون ذلك البعض أول الوقت عنا لازم عدم الوجوب على من صار أجلا للصلاة في آخر الوقت بقدر ما يسببها ولا آخر الوقت عينا لأنه يلزم أن لا يصح الأداء في أوله لا متناع التقدم على السبب فتعين كونه الجزء الذي يتصل به الأداء وبطله الشروع لأن الأصل في السبب هو الاتصال بالمسبب كما في شرح المنار لا بن نجيم (قوله والاغتصاص به) ما هنا عامة شاملة للجزء الأخير فقوله بعد ذلك والا فالجزء الأخير تكرر أو كذا قوله سيما جزء أول اتصل به الأداء والاخصر أن يقول سيما جزء اتصال به الأداء من الوقت والاغتصاص به ح وسبقه إليه ابن نجيم في شرح المنار (قوله والجزء الأخير) وهو ما يتحقق فيه من عقد الحرمة فقط عندنا وعند فرما يمكن من الأداء فيه وأجمعوا أن خيار التأخير إلى أن لا يسع الإجماع الصلاة حتى لو أخر عنه يأثم اه ابن نجيم (قوله ولو ناقضا) أي إذا اتصل الأداء بآخر الوقت كان هو السبب ولو كان ناقضا كوقت اصفرار الشمس فصح الأداء العسري فيه لأنه لما اتصل الأداء فيه صار هو السبب وهو ما مر بأدائه فيه فيكون أدائه كما وجب بخلاف عصر أسسه كما يأتي (قوله حتى يجب) بالرفع لأنه تفرع على قوله فالسبب هو الجزء الأخير (قوله أفاقا) أي في آخر الوقت ولو بقدر ما يسع الحرمة عند علمنا الثلاثة خلافا لفر في شرح التحرير لابن امير حاج أي فيجب عليه ما القضاء لا حياجهما إلى الوضوء لأن الجنون أو الانغماء يتقضى وليس في الوقت ما يسعه وعلم منه أنه لو أفاقا في الوقت ما يسع أكثر من الحرمة يجب عليه ما صلا به بالاولى وأنه لو لم يسق منه ما يسع الحرمة لم يجب عليه ما صلا به كما مر في الحيض إذا انقطع للعشرة قال ح وهذا إذا زاد الجنون والانغماء على تحس صلوات والاوجب عليه ما صلا به ذلك الوقت ولو لم يبق منه ما يسع الحرمة بل وما قبله من الصلوات أيضا كما سيأتي (قوله طهرنا) أي ولو كان الباقي من الوقت مقدارا ما يسع الحرمة إذا كان الانقطاع على العشرة أو الأربعين فإن كان أقل والباقي قدر الغسل مع مقدمته كالتساقط وخلع الذوب والتستر عن الاعين والحرمة فعليه ما القضاء والا فلا اه شرح التحرير (قوله وصبي بطلع) أي وكان بين بلوغه وآخر الوقت ما يسع الحرمة أو أكثر كما يفهم من كلامهم في الحائض التي طهرت على العشرة ح (قوله ومرئد أسلم) أي إذا كان بين اسلامه وآخر الوقت ما يسع الحرمة كما في الحائض المذكورة وحكم الكافر الأصلي حكم المرتد وانما يخصه بالذكرك ليصح قوله وان صليا أول الوقت وصورته في المرتد أن يكون مسلما أول الوقت فيصلى الفرض ثم يرتد ثم يسلم في آخر الوقت ح (قوله وان صليا في أول الوقت) يعني أن صلاته في أوله لا تسقط عنهما الطلب والحالة هذه أما في الصبي فلو كان هاتفا أو مائا في المرتد فليجربها بالارتداد ح وفي البحر عن الخلاصة غلام صلى العشاء ثم احتلم ولم يتب حتى طلع الفجر عليه إعادة العشاء هو المختار وان اتب قبله عليه قضاء العشاء اجاعا وهي واقعة محمدا لها باحنية فاجابه بما قلنا اه (قوله وبعد خروجه) أي خروج الوقت بالصلاة (قوله ليثبت الواجب الخ) لأنه لو لم يضاف إلى جعله للوقت ولتنابعين الجزء الأخير للسببية لم يثبت الواجب بصفة النقص في بعض الصور كما في وقت العصر (قوله وأنه الأصل) والواللحال وهو مزمع أن مكسورة ح والضمير يرجع إلى ثبوت الواجب بصفة الكمال المرتب على كون السبب هو جعله الوقت ط (قوله حتى يلزمهم) أي المجنون ومن ذكر بعده وكذا غيرهم ممن خرج عليه الوقت ولم يصل فيه (قوله هو الصحيح) مقابله ما قيل ان المجنون ونحوه لو أفاق أو طهر أو أسلم في ناقص كان ذلك الوقت الناقص هو السبب في حقهم لتعذر إضافة السبب إلى جعله الوقت لعدم اهلية هم للوجوب في جميع أجزائه فيجوز لهم القضاء في ناقص آخر لأنه كذلك يجب والصحيح أنه لا يجوز لأنه لا نقصان في الوقت نفسه وانما هو في الأداء فيه ما فيه من المثابة بعدد الشمس كما حققه في التحرير وسيأتي تمامه (قوله لأنه لا خلاف في طريقه) أي الطرفين الاتيين قال في الحلية نعم في كونه العبرة بأول طلوعه أو استنارته أو انتشاره اختلاف المشايخ كما في شرح الراعي عن المحيط وفي خزائن الفتاوى عن شرح السرخسي على الكافي وذكر فيها أن الأول أحوط والثاني أوسع اه قال في البحر والظاهر الأخير

أي (الجزء) (الاول) منه ان
(اتصل به الأداء والاشيا) أي جزء
من الوقت (يتصل به) الأداء
(والا) يتصل الأداء بجزء
(ف) السبب هو (الجزء الأخير)
ولو ناقضا حتى يجب على مجنون
ومعنى عليه أفاقا وحائض ونفساء
طهرتا وصبي بلغ ومريئد أسلم
وان صليا في أول الوقت (وبعد
خروجه يضاف) السبب (إلى
جعله) ليثبت الواجب بصفة
الكمال وأنه الأصل حتى يلزمهم
القضاء في كماله هو الصحيح
(وقت) صلاة (الفجر) قدمه
لأنه لا خلاف في طريقه

لتعريفهم القبر الصادق به كما يأتي ورد في النهر بأن الظاهر الأول لما في حديث جبريل الذي هو أصل
الباب ثم صلى بي القبر يعني في اليوم الأول حين بزق وحرم الطعام على الصائم ويزق بمعنى بزغ وهو أول طلوعه
أه ومثله في الشريعة لا ينافيه التعريف لأن من شأنه الانتشار فلا يتوقف على انتشاره بأن يكون
بعد منى جانب منه بدليل لفظ الحديث قال ح وأظن أن الاستطارة والانتشار بمعنى واحد كما يفيد
كلام الشارح الآتي فها قولان لثلاثة أه وبما تقرر علم أن المراد أنه لا خلاف في قوله وهو أصل طلوع القبر
الثاني وإنما الخلاف في المراد من الطلوع وأما عدم الخلاف في آخره فلما صرح به الطحاوي وابن المنذر من أن
عليه اتفاق المسلمين قال في الحلية فلا يلتفت إلى ما عن الاصطخري من الشافعية من أنه إذا أسفر القبر يخرج
الوقت وتصير الصلاة بعده إلى الطلوع قضاء أه وبه يدفع قول الله مستأني أن نفي الخلاف في الطرفين
من عدم التمتع (قوله وأول من صلاه آدم) أي حين اهبط من الجنة وجن عليه الليل ولم يكن رآه قبل خفاف
فلما انشق القبر صلى ركعتين شكر الله تعالى فلذا تقدم في الذكر عناية (قوله وأول الخمس وجوبا) قال
الرحمى الظاهر أن أولها وجوب العشاء لأن الوجوب بآخر الوقت والأسراء كان ليلا (قوله لانه أزاها
ظهورا) أي أول الخمس بناء على أن إمامة جبريل إنما كانت في الظاهر صيحة الأسراء وأن امامته في الصبح
كانت في غير صيحتها والمسألة فيهار وإبان أشهرهما البداءة بالظهور كما في أبي السعود (قوله ولا يخفى الخ)
جواب سؤال حاصله أن الصبح إذا كان أول الخمس وجوبا فكيف تركه النبي صلى الله عليه وسلم صيحة الأسراء
مع وجوبه عليه ليلا وبيان الجواب أنه وإن كان واجبا لا يجب الاداء قبل العلم بالكيفية لأن الخطاب بالجملة
قبل البيان يفيد الابتلاء باعتقاد الحقيقة في الحال وإنما يجب العمل بعد البيان كما ذكره الأصوليون فلا يلزم من
الوجوب وجوب الاداء ونظيره يجب الصوم على المعذور بلا وجوب اداء وأما الجواب بأنه صلى الله عليه وسلم
كان نائما ولا وجوب على النائم في النهار أنه مردود للاجماع على أن المعذور ينوم ونحوه يلزمه القضاء أه
(فرع) لا يجب انتباه النائم في أول الوقت ويجب إذا ضاق الوقت نقله البيرى في شرح الأشباه عن البدائع من
كتب الأصول وقال ولم نره في كتب الفروع فاعتنه أه قلت لكن فيه نظرا لتصريحهم بأنه لا يجب الاداء
على النائم اتفاقا فكيف يجب عليه الانتباه وروى مسلم في قصة التبريس عن أبي قتادة أنه صلى الله عليه وسلم
قال ليس في النوم تفريط إنما التفريط أن تؤخر صلاة حتى يدخل وقت الأخرى وأصل النسيئة بدل
الانتباه وسند كفي الإيمان أنه لو حلف أنه ما أخر صلاة عن وقتها وقضاه فقام فليحس واستظوره
الباقي لكن في التنازلية الصحيح أنه إن كان نام قبل دخول الوقت واتمه بعده لا يحس وإن كان نام بعد دخوله
حسنا فلهذا يقتضي أنه بنومه قبل الوقت لا يكون مؤثرا وعليه فلا يأثم وإذا لم يأثم لا يجب انتباهه اذ لو وجب
لكان مؤثرا لها وإنما بخلاف ما إذا نام بعد دخول الوقت ويمكن حمل ما في البيرى عليه (قوله متعبدا)
بكسر الباء في القاموس تعبد نفسك أه ح وظاهر قوله في شرح التحرير أي مكافاة بالفتح لكن الظاهر
الأول لانه بالفتح يقتضي الأمر والكلام فيما قبل البعثة تأمل (قوله المختار عندنا) نسبة في التقرير
الأكلي إلى محقق أصحابنا قال لانه عليه الصلاة والسلام قبل الرسالة في مقام النبوة لم يكن من أمة نبي قط الخ
وعزاه في النهر أيضا إلى الجمهور واختار المحقق ابن الهمام في التحرير أنه كان متعبدا بما ثبت أنه شرع بمعنى
لا على الخصوص وليس هو من قومهم وقد مناهما في أوائل كتاب الطهارة (قوله وصح تعبد في حراء) بكسر
الحاء المهملة وتحقيف الراء يصرف ويمنع من الصرف وحكى فيه الفتح والمقصود كذا لا يحكم قباه ونظمه بعضهم
بقوله

حرا وقباز ذكر وأشهم معا * ومداً وأقصروا صرْفَنا ومنع الصرْفَا

وهو جليل بينه وبين مكة ثلاثة أميال قال في المواهب اللدنية وروى ابن اسحق وغيره أنه عليه السلام كان يخرج
إلى حراء في كل عام شهرا يتسك فيه قال وعندى أن هذا التعبد يشتمل على أنواع من الانعزال عن الناس
والانقطاع إلى الله والافكار وعن بعضهم كانت عبادته عليه السلام في حراء التفكير أه ملخصا (قوله
من أول طلوع الخ) زاد لفظ أول اختيار المادل عليه الحديث كما تقدمناه (قوله وهو البياض الخ) الحديث
مسلم والترمذي واللفظ له لا يمنعكم من صومكم أذان بلال ولا القبر المستطيل ولكن القبر المستطيل

وأول من صلاه آدم وأول الخمس
وجوبا وقدّم محمد الظهري لانه أزاها
ظهورا أو يساها ولا يخفى توقف
وجوب الاداء على العلم بالكيفية
فلذا لم يقض نبينا صلى الله عليه
وسلم القبر صيحة ليلة الأسراء ثم
هل كان قبل البعثة متعبدا بشرع
أحد المختار عندنا لا بل كان يعمل
بما ظهر له من الكشف الصادق
من شريعة إبراهيم وغيره وصح
تعبد في حراء بصر (من) أول
(طلوع القبر الثاني) وهو البياض
المنشور المستطيل لا المستطيل

مطلب
في تعبد عليه السلام قبل البعثة

فالمعتبر القبر الصادق وهو القبر المستطير في الافق اى الذى ينشترضوه في أطراف السماء لا الكاذب وهو المستطيل الذى يدوطو ويلافى السماء كذنب السرحان اى الدتب ثم يعقبه ظلة (فائدة) ذكر العلامة المرحوم الشيخ خليل الكامل في حاشيته على رسالة الاسطرلاب لشيخ مشايخنا العلامة المحقق على افندي الداغستاني أن التفاوت بين القبرين وكذا بين الشقيين الاحمر والابيض انما هو ثلاث درج اه (قوله الى قبيل) كذا اتهمه في الهر والظاهر انه مبنى على دخول الغاية لكن التحقيق عدمه لكونها غاية مدة كما سبق فلا حاجة الى ذلك اه اسماعيل (قوله بالنهم) اى وبالتد كما فى القاموس ح (قوله من زواله) الاولى من زوالها ط (قوله عن كبد السماء) اى وسطها بحيث ما يظهر لنا ط (قوله الى بلوغ الظل مثله) هذا ظاهر الرواية عن الامام نهية وهو الصحيح بدائع ومحيط وينابيع وهو المختار غيائية واختاره الامام المحبوبي وعول عليه السني وصدر الشريعة تصحيح قاسم واختاره اصحاب المتون وارتضاء الشارحون فقول الطحاوى وبقولهما تأخذ لا يدل على انه المذهب وما فى الفيض من انه يفتى بقولهما فى العصر والعشاء سلم فى العشاء فقط على ما فيه وتماه فى البحر (قوله وعنه) اى عن الامام ح وفى رواية عنه أيضا انه بالمثل يخرج وقت الظهر ولا يدخل وقت العصر الا بالمثلين ذكرها الريلى وغيره وعليها ما بين المثل والمثلين وقت مهممل (قوله مثله) منصوب بياوغي المقدور والتقدير وعن الامام الى بلوغ الظل مثله ح (قوله وهو نص فى الباب) فيه أن الأدلة تكافؤ ولم يظهر ضعف دليل الامام بل ادلته قوية أيضا كما يعلم من مراجعة المطولات وشرح المنية وقد قال فى البحر لا يعدل عن قول الامام الى قولهما او قول احدهما الا لضرورة من ضعف دليل او تعامل بخلافه كالمزارعة وان صرح المشايخ بأن الفتوى على قولهما كما خشا (قوله وعليه عمل الناس اليوم) اى فى كثير من البلاد والاحسن ما فى السراج عن شيخ الاسلام أن الاحتياط أن لا يؤخر الظهور الى المثل وأن لا يصلى العصر حتى يبلغ المثلين ليكون مؤذيا للصلايتين وفى وقت ما بالاجماع وانظر هل اذ الزم من تأخير العصر الى المثلين قوت الجماعة يكون الاولى التأخير أم لا والظاهر الاول بل يلزم لمن اعتقد رجحان قول الامام تأمل ثم رأيت فى آخر شرح المنية ناقلا عن بعض الفتاوى انه لو كان امام محمدا يصلى العشاء قبل غياب الشفق الابيض فالأفضل أن يصلى واحده بعد البياض (قوله سوى فى) بوزن شئ وهو الظل بعد الزوال سمي به لانه فاء اى يرجع من جهة المغرب الى المشرق وما قبل الزوال انما يسمى ظلا وقد يسمى به ما بعده أيضا ولا يسمى ما قبل الزوال فبا اصلا سراج ونهر (قوله يكون للاشياء قبيل الزوال) اشار الى أن اضافة النى الى الزوال لا دقى ملازمة لحصوله عند الزوال فلا تعد اضاقة اليه تسامحا درر اى خلافا لشرح المجمع من انها تسامح وتبعه فى النهار لان التسامح كما قال بعض المحققين استعمال اللفظ فى غير ما وضع له لا لعلاقة وهذه الاضافة مجاز فى الاسناد لان النى انما يستند حقيقة للاشياء كالنشاخص ونحوه لا للزوال قلت لكن يرد أن الظل لا يسمى فاء الا بعد الزوال كما علمت وبه اعترض الزيلعى على التعبير بنى الزوال اى فهو مجاز لغوى عن الظل واسناده الى الزوال مجاز عقلى كما علمت لا لغوى ايضا ولا تسامح لانه ليس فيه استعمال لكفة فى غير ما وضعت له والظاهر انه مراد القهستاني حيث جعل فى الكلام مجازين فافهم (قوله ويختلف باختلاف الزمان والمكان) اى طولا وقصرا وانعداما بالكلمة كما اوضحه ح (قوله ولو لم يجد ما يغرز) اشار الى انه وجد خشبة يغرزها فى الارض قبل الزوال وينتظر الظل مادام متراجعا الى الخشبة فاذا اخذ فى الزيادة حفظ الظل الذى قبلها فهو ظل الزوال ح وعن محمد يقوم مستقبل القبلة فمادامت الشمس على حاجبه الا يسر فالشمس لم تزل وان صارت على حاجبه الايمن فقد زالت وعزاه فى المفتاح الى الايضاح قائلا انه يسر مما سبق عن المبسر من غرز الخشبة اسماعيل (قوله اعتبر بقامته) اى بأن يقف معتمدا فى ارض مستوية حاسرا عن رأسه خالعا عليه مستقبلا للشمس او لظله ويحفظ ظل الزوال كما مر ثم يقف فى آخر الوقت ويأمر من يعلمه على منتهى ظله علامة فاذا بلغ الظل طول القامة مرتين أو مرة سوى ظل الزوال فقد خرج وقت الظهر ودخل وقت العصر وان لم يعلم علامة يكيل بداهة ستة أقدام ونصفا بقدمه وقيل سبعة (قوله من طرف ابهامه) حال من قوله بقدمه اشار به الى الجمع بين القولين لانه قيل ان قامته كل انسان ستة أقدام ونصف بقدمه وقال الطحاوى وعامة المشايخ سبعة أقدام قال الزاهدى ويمكن الجمع بينهما بأن يعتبر سبعة أقدام

قوله كما سبق اى فى الرضوه فى قوله تعالى الى المرافق اه منه

(الى قبيل) (طلوع ذكاء)
بالنهم غير منصرف اسم الشمس
(وقت الظهر من زواله) اى
ميل ذكاء عن كبد السماء
(الى بلوغ الظل مثله) وعنه
مثله وهو قولهما وزفر والائمة
الثلاثة قال الامام الطحاوى
وبه تأخذ وفى غرر الاذكار وهو
المأخوذ به وفى السبرهان وهو
الظاهر لبيان جبريل وهونص
فى الباب وفى الفيض وعليه عمل
الناس اليوم وبه يفتى (سوى
فى) يكون للاشياء قبيل
(الزوال) ويختلف باختلاف
الزمان والمكان ولو لم يجد ما يغرز
اعتبر بقامته وهى ستة أقدام
ونصف بقدمه من طرف ابهامه

من طرف سمت الساق وستة ونصف من طرف الابهام واليه اشار البقالي اه حلية اقول بيانه اذا وقف
 الواقف على رجله اليسرى ثم نقل اليمنى ووضع عقبه عند طرف ابهام اليسرى ثم نقل اليسرى كذلك وهكذا است
 مرات فان بدأ بالاعتبار من طرف سمت الساق يعنى من طرف عقب اليسرى التى كان واقفا عليها أو لا كان
 سبعة أقدام وأن بدأ بالاعتبار من طرف ابهامها كان ستة أقدام ونصف قدم ووجه ذلك أن المطلوب أخذ
 طول ارتفاع القامة ومبدأ ارتفاعها من جهة الوجه عند نصف القدم ومن جهة القفا عند طرف العقب فن
 لاحظ الأول اعتبر نصف القدم التى كان واقفا عليها وقد ترا القامة بستة أقدام ونصف ومن لاحظ الثانى
 اعتبر القدم المذكورة بقامها وقد تر بسبعة وعلى كل فالمراد واحد وهذا الذى قرناه هو الواقف لما رأيت
 فى بعض كتب المقات وحاصله ان حسب كل القدم التى كان واقفا عليها كان سبعة أقدام وان حسب نصفها
 كان ستة أقدام ونصف فافهم (قوله منه) أى من بلوغ النثل مثليه على رواية المتن (قوله الظاهر نعم)
 بحث لصاحب النهر حيث قال ذكر الشافعية أن الوقت يعود لانه عليه الصلاة والسلام نام فى حجر على رضى الله
 عنه حتى غربت الشمس فلما استيقظ ذكر له أنه فاتته العصر فقال اللهم انه كان فى طاعتك وطاعة رسولك
 فارددها عليه فردت حتى صلى العصر وكان ذلك بخير والحديث صحيح الطحاوى وعياض وأخرجه جماعة
 منهم الطبرانى بسند حسن وأخطأ من جعله موضوعا كابن الجوزى وقواعدا لا تأباه اه قال ح
 كأنه نظير الميت اذا احياه الله تعالى فانه يأخذ ما بقى من ماله فى ايدي ورثته فيعطى له حكم الاحياء وانظر هل
 هذا شامل لطول الشمس من مغربها الذى هو من العلامات الكبرى للساعة اه قال ط والظاهر أنه لا يعطى
 هذا الحكم لانه انما ثبت اذا اعيدت فى آن غروبها كما هو واقعة الحديث أما طلوعها من مغربها فهو بعد مضى
 الليل بقامه اه قلت على أن الشيخ اسماعيل ردها مجتهد فى النهر تبعاً للنافعية بأن صلاة العصر يغيبوبة الشفق
 تصير قضاء ورجوعها لا يعيدها اداء وما فى الحديث خصوصية لعل كما يعطيه قوله عليه السلام انه كان فى
 طاعتك وطاعة رسولك اه قلت ويانم على الاول بطلان صوم من افتر قبل ردها وبطلان صلاته المغرب لو سلمنا
 عود الوقت بعودها للكل والله تعالى اعلم (قوله وهى الوسطى على المذهب) أى المنقول عن ائمتنا الثلاثة
 وقال الترمذى وغيره انه قول اكثر العلماء من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم وسميت وسطى لانها
 بين صلاتين من صلاة الليل وصلاتين من صلاة النهار وتام الاستدلال على هذا القول من الاحاديث الصحيحة
 مبسوط فى اول الحلية قال ح وهذا قول من ثلاثة وعشرين قولاً مذكورة فى الوهبانية وشرحها (قوله
 واليه رجع الامام) أى الى قوله ما الذى هو رواية عنه أبضا وصرح فى الجمع بأن عليها الفتوى وردده الحق
 فى الفتح بأنه لا بساعدة رواية ولا دابة الخ وقال تليذه العلامة قاسم فى تصحيح القدورى ان رجوعه لم يثبت
 لما نقله الكافة من لدن الايعة الثلاثة الى اليوم من حكاية القولين ودعوى عمل عامة الصحابة بخلافه خلاف
 المنقول قال فى الاختيار الشفق البياض وهو مذهب الصديق ومعاذ بن جبل وعائشة رضى الله عنهم قلت
 ورواه عبد الرزاق عن ابى هريرة وعن عمر بن عبد العزيز ولم يروا البيهقى الشفق الاحمر الا عن ابن عمر وقامه فيه
 واذا تعارضت الاخبار والاولا تار فلا يخرج وقت المغرب بالشك كما فى الهداية وغيرها قال العلامة قاسم فثبت أن
 قول الامام هو الاصح ومشى عليه فى الجرم مؤيد له بما قد سناه عنه من أنه لا يعدل عن قول الامام الا للضرورة
 من ضعف دليل أو تعارض بخلافه كما نزارعة لكن تعامل الناس اليوم فى عامة البلاد على قولهما وقد آيد فى النهر
 تبعاً للتقاية والوقاية والدررو الاصلاح ودرر البحار والامداد والمواهب وشرحه البرهان وغيرهم مصرحين بأن
 عليه الفتوى وفى السراج قولهما أوسع وقوله احوط والله اعلم (تنبيه) قد منقرا بياناً للتفاوت بين الشفقين
 ثلاث درج كابين الفجرين فليحفظ (قوله منه) أى من غروب الشفق على الخلاف فيه بحر (قوله
 ولكن الخ) جواب عن سؤال مقدر تقديره لم لا يجوز تقديمه بعد دخول وقته اجاب بأنه انما لا يجوز للترتيب
 لا لكون الوقت لم يدخل وهذا على قوله وعلى قولهما لانه تبع للعشاء وأثر الخلاف يظهر فيما لو قدم الوتر عليها
 ناسياً أو تذكر أنه صلاها فقط على غير وضوء لا يعيده عنده وعندهما بعيد نهر ولم يتعرض للمسقط الثالث
 وهو كون القوائت ستاً فراجع رضى (قوله لوجوب الترتيب) أى لزومه فانه فرض على ط
 (قوله لانهم افرضان عند الامام) لكن العشاء قطعى والتر على وهذا تعديل للحكمين المذكورين فى المتن

مطلب

لوردت الشمس بعد غروبها

مطلب

فى الصلاة الوسطى

(ووقت العصر منه الى) قبيل

(الغروب) فلو غربت ثم عادت

هل يعود الوقت الظاهر نعم وهى

الوسطى على المذهب (و) وقت

(المغرب منه الى) غروب (الشفق

وهو الحجرة) عندهما وبه قالت

الثلاثة واليه رجع الامام كما فى

شرح الجمع وغيره اذ كان هو

المذهب (و) وقت (العشاء والوتر

منه الى الصبح) لكن (لا) يصح

أن (يقدم عليها الوتر) الاناسيا

(لوجوب الترتيب) لانهم افرضان

عند الامام

مطلب
في فاقد وقت العشاء كاهل بلغار

الاول كون ما بين غيبوبة الشفق والفجر وقتا لهم معا الثاني لوصلا قبلها فان ناسيا سقط الترتيب وان عامدا
فهو باطل موقوف على ماسيا في تفصيله في قضاء الفوائت ح (قوله كبلغار) بضم الباء الموحدة فسكون
اللام وأنف بين القبي المجبة والراء الكسنة ضبطه في القاموس بلا ألف وقال والعمامة تقول بلغار وهي
مدينة العقالية ضاربة في الشمال شديدة البرد اه (قوله فان فيها يطلع الفجر قبل غروب الشفق) مقتضا
انه فقد وقت العشاء والوتر فقط وليس كذلك بل فقيد وقت الفجر أيضا لان ابتداء وقت الصبح طلوع الفجر
وطلوع الفجر يستدعي سبق الظلام ولا ظلام مع بقاء الشفق افاده ح اقول الخلاف المنقول بين مشايخ
المذهب انما هو في وجوب العشاء والوتر فقط ولم ترأ حاد منهم تعرض لقضاء الفجر في هذه الصورة وانما الواقع
في كلامهم تسمية فجر الان الفجر عندهم اسم للبايض المنتشر في الافق موافقا للحديث الصحيح كما مر بلا تنقيد
يسبق ظلام على ان الان لم يعدم الظلام حنا ثم رأيت ط ذكر نحوه (قوله في أربعين سنة الشتاء) صوابه
في أربعين الصيف كما في الباقي وعبرة البحر وغيره في اقصر ليالي السنة وعما في ح و قول النهر
في اقصر ايام السنة سبق قلم وهو الذي اوقع الشارح (قوله فيقدر ليها) هذا موجود في نسخ المتن
الجزرة ساقط من المتن ولم أر من سبقه اليه سوى صاحب الفيض حيث قال ولو كانوا في بلدة يطلع فيها الفجر
قبل غيبوبة الشفق لا يجب عليهم صلاة العشاء لعدم السب وقيل يجب ويقدر الوقت اه في الكلام في
معنى التقدير والذي يظهر من عبارة الفيض أن المراد أنه يجب قضاء العشاء بأن يقدر أن الوقت اعني سبب
الوجوب قد وجد كما يقدر وجوده في ايام الدجال على ما يأتي لانه لا يجب بدون السب فيكون قوله ويقدر
الوقت جوابا عن قوله في الاول لعدم السب وحاصله ان الان لم يزوم وجود السب حقيقة بل يكفي تقديره
كما في ايام الدجال ويحتمل أن المراد بالتقدير المذكور وهو ما قاله الشافعية من انه يكون وقت العشاء في حقهم
بقدر ما يغيب فيه الشفق في اقرب البلاد اليهم والمعنى الاول اظهر كما يظهر لك من كلام الفتح الاتي حيث ألتحق
هذه المسألة بمسألة ايام الدجال ولان هذه المسألة نقلوا فيها الاختلاف بين ثلاثة من مشايخنا وهم البقال
والخلواتي والبرهان الكبير فأفتى البقال بعدم الوجوب وكان الخلواتي يفتي بوجوب القضاء ثم وافق
البقال لما ارسل اليه الخلواتي من يسأله عن اسقط صلاته من الخمس ايكفر فأجاب السائل بقوله من قطعت
يده أو رجلاه ككم فروض وضوئه فقال له ثلاث افوات المحل قال فكذلك الصلاة فبلغ الخلواتي ذلك
فاستحسنه ورجع الى قول البقال بعدم الوجوب وأما البرهان الكبير فقال بالوجوب لكن قال في الظهيرة
وغيرها لا ينوي القضاء في الصحيح لفقده وقت الاداء واعترضه الزيلي بأن الوجوب بدون السب لا يقتل وبأنه
اذ لم ينو القضاء يكون اداء ضرورة وهو أي الاداء فرض الوقت ولم يقل به احد اذ لا يفتي وقت العشاء بعد
طلوع الفجر اجماعا اه وأيضا فان من جهة بلادهم ما يطلع فيها الفجر كما غربت الشمس كما في الزباني وغيره
فلم يوجد وقت قبل الفجر يحكم فيه الاداء اذا علمت ذلك ظنرك أن من قال بالوجوب يقول به على سبيل القضاء
لا الاداء ولو كان الاعتبار بأقرب البلاد اليهم لم أن يكون الوقت الذي اعتبرناه اليهم وقتا للعشاء حقيقة بحيث
تكون العشاء فيه اداء مع أن القائلين عندنا بالوجوب صرحوا بأنها قضاء وبفقد وقت الاداء وأيضا
لو فرض أن فجرهم يطلع بقدر ما يغيب الشفق في اقرب البلاد اليهم لزم اتحاد وقتي العشاء والصبح في حقهم
أو أن الصبح لا يدخل بطولع الفجر ان قلنا ان الوقت للعشاء فقط ولزم أن تكون العشاء تهارية لا يدخل
وقتها الا بعد طلوع الفجر وقد يوتى أيضا الى أن الصبح انما يدخل وقته بعد طلوع شمسه وكل ذلك
لا يعلل فتعين ما قلنا في معنى التقدير ما لم يوجد نقل صريح بخلافه وأما مذهب الشافعية فلا يقضي على
مذهبنا ثم رأيت في الحلية ذكر ما ذكره الشافعية ثم اعترضه بأن ظاهر حديث الدجال يفيد التقدير في خصوص
ذلك البلدان الوقت يختلف باختلاف كثير من الانظار وهذا مؤيد لما قلنا والله الحمد فافهم (قوله ولا ينوي
القضاء الخ) قد علمت ما اورده الزيلي عليه من انه يلزم من عدم نية القضاء أن يكون اداء ضرورة الخ فتعين
أن يحمل كلام البرهان الكبير على وجوب القضاء كما كان يقول به الخلواتي وقد يقال لا مانع من كونها
لا اداء ولا قضاء كما سمي بعضهم ما وقع بعضها في الوقت اداء وقضاء لكن المنقول عن المحيط وغيره أن الصلاة
الراقة بعضها في الوقت وبعضها خارجة يسمى ما وقع منها في الوقت اداء وما وقع خارجه يسمى قضاء اعتبارا بالكل

(وقاد وقتها) كبلغار فان فيها
يطلع الفجر قبل غروب الشفق
في أربعين سنة الشتاء (مكف بهما
فيقدر أهما) ولا ينوي القضاء
لفقد وقت الاداء به أفتى البرهان
الكبير واختاره الكمال وتبعه ابن
الشنينة في الفأزه فصحه

جزء زمانه فافهم (قوله فزعم المصنف الخ) أي حيث جزم به وعبر عن مقابله بقليل ولذا نسبته في الامداد الى
الوهيم (قوله وأوسع المقال) أي كل من الشربيلاني والبرهان الحلبي لكن الشربيلاني نقل كلام
البرهان الحلبي بربطه فلذا نسب اليه الایساع (قوله ومنعنا ما ذكره الكمال) أما الذي ذكره الكمال فهو قوله
ومن لا يوجد عندهم وقت العشاء ففي البقالي بعدم الوجوب عليهم لعدم السبب كما يسقط غسل اليدين من
الوضوء عن مقطوعهما من المرفقين ولا يرتب تأمل في ثبوت الفرق بين عدم محل الفرض وبين عدم سببه
الجعلي الذي جعل علامة على الوجوب الخفي الثابت في نفس الامر وجواز تعدد المعرفات للشيء فانتفاء الوقت
انتفاء المعرف وانتفاء الدليل على الشيء لا يستلزم انتفاء لجواز دليل آخر وقد وجد وهو ما توأطأت عليه أخبار
الاسراء من فرض الله تعالى الصلوات خمساً بعد ما أمر أولاً بخمسين ثم استقر الامر على الخمس شرعاً عاملاً لاهل
الآفاق لا تنفصيل بين قطر وقطر وما روى انه صلى الله عليه وسلم ذكر الالجال قلنا ما ابشئ في الأرض قال أربعون
يوماً يوم كسنة ويوم كسهر ويوم كجمعة وسائر أيامه **ك**أي أيامكم قلنا يا رسول الله فذلك اليوم الذي كسنة
أنت كنيافيه صلاة يوم قال لا أقدر والله رواءه مسلم فقد أوجب أكثر من ثلثمائة عصر قبل صيرورة الظل مثلاً
أو مثليين وقس عليه فاستفدنا أن الواجب في نفس الامر خمس على العموم غير أن توزيعها على تلك الاوقات
عند وجودها ولا يسقط بعد منها الوجوب وكذا قال صلى الله عليه وسلم خمس صلوات كتبت الله على العباد **ا**
وأما الذي ذكره البرهان الحلبي في شرح المثية فهو قوله والجواب أن يقال كما استقر الامر على أن الصلوات
خمس فكذا استقر الامر على أن للوجوب اسباباً وشروطاً لا يوجد بغيرها وأقولك شرعاً عاملاً الخ ان اردت انه
عام على كل من وجد في حقه شروط الوجوب واسبابه سمانه ولا يفيدك لعدم بعض ذلك في حق من ذكر وان
اردت انه عام لكل فرد من أفراد المكلفين في كل فرد من أفراد الأيام مطلقاً فهو ظاهر البطلان فان الحائض
لو ظهرت بعد طلوع الشمس لم يكن الواجب عليها في ذلك اليوم الأربع صلوات وبعد خروج وقت الظهر لم يجب
عليها في ذلك اليوم الا ثلاث صلوات وهكذا ولم يقل احد انه اذا ظهرت في بعض اليوم أو في أكثره مثلاً يجب
عليها تمام صلوات اليوم والدليل لاجل أن الصلوات فرضت خساً على كل مكلف فان قلت تختلف الوجوب في حقتها
لفقد شرطه وهو الظاهرة من الحيض قلنا لك ذلك تختلف الوجوب في حق هؤلاء لفقد شرطه وسببه وهو
الوقت وأظهر من ذلك الكافر اذا سلم بعد فوات وقت أو أكثر من اليوم مع أن عدم الشرط وهو الاسلام
في حقه مضاف اليه انقصيره بخلاف هؤلاء ولم يقل أحد يجب عليه تمام صلوات ذلك اليوم لا قراض الصلوات
خساً على كل مكلف في كل يوم وليلة والقياس على ما في حديث الدجال غير صحيح لانه لا مدخل للقياس
في وضع الاسباب ولئن سلم قلنا ما هو فيكون على خلاف التماس والحديث ورد على خلاف القياس فقد نقل
الشيخ اكمل الدين في شرح المشارق عن القاضي عياض انه قال هذا حكم مخصوص بذلك الزمان شرعه لنا
صاحب الشرع ولو كنا نافية لاجتهادنا لكانت الصلاة فيه عند الاوقات المعروفة واكتفينا بالصلوات الخمس
اه وأن سلم القياس فلا بد من المساواة ولا مساواة فان ما نحن فيه لم يوجد زمان يقدر للعشاء فيه وقت
خاص والمقادير من الحديث انه يقدر لكل صلاة وقت خاص به ليس هو وقتاً للصلاة اخرى بل لا يدخل وقت
ما بعد ما قبل مضى وقتها المذتر لها واذا مضى صارت قضاء كما في سائر الايام فكان الزوال وصيرورة الظل مثلاً
أو مثليين وغروب الشمس وغيبوبة الشفق وطلوع الفجر موجودة في أجزاء ذلك الزمان تقديراً بحكم الشرع
ولا كذلك هنا اذ الزمان الموجود اما وقت للمغرب في حقهم أو وقت للفجر بالاجماع فكيف يصح القياس وعلم
بما ذكرنا عدم الفرق بين من قطعت يداها ورجمه من المرفقين والكعبين وبين هذه المسألة كما ذكره البقالي
ولذا سلمه الامام الخوافي ورجع اليه مع انه انقسم فيه انصافاً منه وذلك لان الغسل سقط ثم اعدم شرطه لان
الحال شروط فكذا هنا سقطت الصلاة لعدم شرطها بل وسببها أيضاً وكما لم يقيم هناك دليل يجعل ما وراء المرفق
الى الابط وما فوق الكعب بمقدار القدم خلفاً عنه في وجوب الغسل كذلك لم يرد دليل يجعل جزءاً من وقت
المغرب أو من وقت الفجر أو منهما خلفاً عن وقت العشاء وكما أن الصلوات خمس بالاجماع على المكلفين كذا
فرائض الوضوء على المكلفين لا تنقص عن أربع بالاجماع لكن لا بد من وجود جميع اسباب الوجوب وشرائطه
في جميع ذلك فليست المنصف والله سبحانه وتعالى الموفق **ا**ه كلام البرهان الحلبي وقد كثر عليه الفضل

قوله ونحوه بالجزء عطفاً على ثبوت
الجزء ونحوه واتقاء الدليل
مستنداً وقوله على الشيء متعلق بالدليل
وقوله لا يستلزم خبراً المبتدأ والضمير
المستتر فيه عائدة عليه وقوله انتفاء
مفعول يستلزم وضميره المنصوب
عائدة على الشيء وقوله لجواز علة
اقوله لا يستلزم وقوله وهو عائدة على
قوله دليل آخر وقوله وما روى
معطوف على قوله ما توأطأت وقوله
وكذا قال صلى الله عليه وسلم
مغطوف عليه أيضاً **ا**ه منه
وقوله وضميره المنصوب هكذا ينطه
وصوابه وضميره المجرور كما لا يخفى
اه محججه

فزع المصنف انه المذهب
(وقيل لا) يكلف به ما لعدم سببهما
وبه جزم في الكثر والادروا الملتقى وبه
افتي البقالي ووافقه الخوافي
والمرغيباني ورجحه الشربيلاني
والحلبي وأوسع المقال ومنعاً
ما ذكره الكمال

قوله وخارجها كذا بخطه ولعل
الاصوب وخارجها أى الوقت تأمل
اه صححه

قلت ولا يساعده حديث الدجال
لانه وان وجب اكثر من ثمانية
ظهر مثلاً قبل الزوال ليس كسألتنا
لان المفقود فيه العلامة لا الزمان
وأما فيما فقد فقد الامران

مطلب
فى طلوع الشمس من مغربها

الحشى بالنقض واستصر للمحقق بما يطول ثمن جملة ذلك انه قال ان ما فعلناه ليس من باب القياس بل من باب
الالحاق دلالة وقول البرهان الحلي ان ما نحن فيه لم يوجد زمان يقدر للعشاء فيه وقت خاص ممنوع وذلك لان
من يقدر يجعل لكل صلاة وقتاً يختص بها لا يشاركها فيه غيرها اه اقول لا يخفى أن القائلين بالوجوب عندنا
لم يجعلوا تلك الصلاة وقتاً خاصاً بحيث يكون فعلها فيه اداء وخارجها قضاء كما هو فى أيام الدجال لان
الحلوانى قال بوجوب قضاء والبرهان الكبير قال لا ينزى القضاء لعدم وقت الاداء وبه صرح فى الفتح أيضاً
فأين الحاق دلالة مع عدم المساواة فلو كان بطريق الحاق أو القياس لجعلوا لها وقتاً خاصاً تكون فيه اداء
وإنما قدروه موجوداً لايجاب فعلها بعد الفجر وليس معنى التقدير ما قاله الشافعية كما علمت والازم كونهم فيه
اداء وقد علمت قول الزيلعى انه لم يقل به احد أى بكونها اداء لانه لا يلقى وقت العشاء بعد الفجر والاحسن
فى الجواب عن المحقق الكمال بن الهمام انه لم يذكّر حديث الدجال ليقس عليه مسألتنا أو لمحتبها به دلالة وانما
ذكره دليلاً على اقتراض الصلوات الخمس وان لم يوجد السبب اقتراضاً عما لان قوله وما روى معطوف على قوله
ماواطأت عليه أخبار الاسراء وما ورد عليه من عدم الاقتراض على الحائض والكافر يجاب عنه بما قاله
الحشى من ورود النص باخراجهما من العموم هذا وقد أقر ما ذكره المحقق تليداه العلامةان المحققان ابن
امير حاج والشيخ قاسم والحاصل انهما قولان معصومان ويتأيد القول بالوجوب بأنه قال به امام مجتهد و
الامام الشافعى كما نقله فى الحلية عن المتولى عنه (قوله ولا يساعده) الصمير راجع الى ما ذكره الكمال ح
(قوله حديث الدجال) وما تذا مناه فى كلام الكمال قال الاسنوى فيستثنى هذا اليوم مما ذكر فى المواقف
ويقاس اليومان التالين له قال الرملى فى شرح المنهاج ويجزى ذلك فيما لو مكثت الشمس عند قوم مدة
اه ح قال فى امداد الفتاح قلت وكذلك يقدر لجميع الأجل كالصوم والزكاة والحج والعمرة وأجل البيع
والسلم والاجارة وينظر ابتداء اليوم فيقدر كل فصل من الفصول الاربعة بحسب ما يكون كل يوم من الزيادة
والنقص كذا فى كتب الأئمة الشافعية ونحن نقول بمثله اذا أصل التقدير بقوله باجماعا فى الصلوات اه
(تنبيه) ورد فى حديث مرفوع ان الشمس اذا طلعت من مغربها تسير الى وسط السماء ثم ترجع ثم بعد ذلك تطلع
من المشرق كعادتها قال الرملى الشافعى فى شرح المنهاج وبه لم يذخل وقت الظهور يرجوعها لانه
بمنزلة زوالها ووقت العصر اذا صار ظل كل شيء مثله والمغرب بغروبها وفى هذا الحديث أن ليلة طلوعها من
مغربها تطول بقدر ثلاث ليلال لكن ذلك لا يعرف الا بعد مضى الانبياء بها على الناس فحينئذ قياس ما مر أنه
يلزم قضاء الخمس لان الزائد ليلتان فيقدران عن يوم وليلة وواجهها الخمس اه (قوله لانه وان وجب) علة
اعدم المساعدة ح (قوله أكثر من ثمانية ظهر الخ) فيه أن الوارد أن اليوم كسنة فاقول الزوال نحو
انفس سنة ولا يتكرر فيه الظاهر هذا العدد فالمناسب تعبیر الكمال بما مر من قوله فقد وجب أكثر من ثمانية
عصر قبل صيرورة الظل مثلاً أو مثلياً لكنه ظاهر فى المثلين لانه قريب من نجدة أسداس النهار بخلاف المثل
والاظهر قوله فى الشرب ليلية وان وجب أكثر من ثمانية عشاء مثلاً قبل طلوع الفجر (قوله مثلاً) أى
أن الصبح والعصر والمغرب والعشاء والوتر كذلك ح (قوله فيه) أى فى حديث الدجال (قوله وأما
فيها) أى فى مسألتنا وفى بعض النسخ فيها أى فى العشاء والوتر (قوله فقد فقد الامران) أى العلامة وهى
غيبوبة الشفق قبل الفجر والزمان المعلوم وهو ما تقع الصلاة فيه اداء ضرورة أن الزمان الموجود قبل الفجر هو
زمان المغرب وبعده هو زمان الصبح فلم يوجد الزمان الخاص بالعشاء وليس المراد قد أصل الزمان كما لا يخفى نعم
اذا قلنا بالتقدير هنا يكون الزمان موجوداً تقدير كماله فى يوم الدجال فلا يرد على المحقق والله تعالى اعلم
(تنبيه) لم أر من تعرض عندنا لحكم صومهم فيما اذا كان يطلع الفجر عندهم كإغيب الشمس أو بعده بزمان
لا يقدر فيه الصائم على أكل ما يقيم نيته ولا يمكن أن يقال بوجوب موالات الصوم عليهم لانه يؤذى الى الهلاك
فان قلنا بوجوب الصوم يلزم القول بالتقدير وهل يقدر عليهم بأقرب البلاد اليهم كما قاله الشافعية هنا أيضاً
أم يقدر عليهم بما يسع الأكل والشرب أم يجب عليهم القضاء فقط دون الاداء كل محتمل فليست تأمل ولا يمكن القول
هنا بعدم الوجوب اصلاً كالعشاء عند القائل به فيها لان علة عدم الوجوب فيها عند القائل به عدم السبب
وفى الصوم قد وجد السبب وهو شهو دبر من الشهر وطلوع فجر كل يوم هذا ما ظهر لى والله تعالى اعلم (قوله

للرجل) يأتي محترزه (قوله في الفجر) أي صلاة الفرض وفي صلاة السنة قولان كما يأتي للشارح ط
 (قوله بأسفار) أي في وقت ظهور النور وانكشاف الظلمة سمي به لأنه يسفر أي يكشف عن الأشياء خلافا
 للأئمة الثلاثة أقوله عليه الصلاة والسلام أسفر باب الفجر فإنه أعظم للأجر رواه الترمذي وحسنه وروى
 الطحاوي بإسناد صحيح ما جمعت أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على شيء مما جمعه وأعلى النور بالفجر
 وتماحه في شرح المنية وغيرها (قوله أربعين آية) أي إلى ستين (قوله ثم يعيده بطهارة) أي يعيد الفجر أي
 صلاته مع ترتيل القراءة المذكورة ويعيد الطهارة لو فسد بفسادها أو ظهر فساد بعد مهاناسيا والحاصل أن
 حد الأسفار أن يمكنه إعادة الطهارة ولو من حدث أكبر كما في النهروان والقهستان في إعادة الصلاة على الحالة
 الأولى قبل الشمس (قوله وقيل يؤخر جدا) قال في البحر وهو ظاهر إطلاق الكتاب أي الكثر لكن لا يؤخرها
 بحيث يقع الشك في طلوع الشمس اه لكن في القهستان في الأصح الأول ح (قوله مطلقا) أي ولو في غير
 مرتد لنته لبتاء حاله على السرو وهو في الظلام اتم (قوله وتأخير ظهر الصيف) سيد كراهة يخلق به الخريف
 وسيد كراهة لفته (قوله بحيث يئسى في الظل) عبارة البحر والنهر وغيرهما وحده أن يصلي قبل المثل وهي أولى
 لما أن مثل حيطان مصر يحدث الظل فيها سريرا على غيرها ح وقد يقال إن اعتبار المشي في الظل بيان لأول
 ذلك الوقت المستحب وما في البحر وغيره بيان انتهاء وفي ط عن الجوى عن الخزائن الوقت الكروه في الظهر أن
 يدخل في حد الاختلاف وإذا أخره حتى صار ظل كل شيء مثله فقد دخل في حد الاختلاف (قوله أي بلا اشتراط
 الخ) تفسير للاطلاق وعبارة ابن ملك في شرح المجمع أي سواء كان يصلي الظهر وحده أو بجماعة اه أي لرواية
 البخاري كان صلى الله عليه وسلم إذا اشتد البرد بكر بالصلاة وإذا اشتد الحر أبرد بالصلاة والمراد بالظهر وقوله
 صلى الله عليه وسلم إن شدة الحر من فيج جهنم فإذا اشتد فأبرد وبالصلاة متفق عليه وليس فيه تفصيل وتمامه
 في الزبلي وغيره (قوله وما في الجوهره وغيرها) كالسراج حيث قال فيهما وإنما يستحب الإبراد ثلاثة شرائط
 أن يصلي بجماعة في مسجد جماعة وأن يكون في البلاد الحارة وأن يكون في شدة الحر وقال الشافعي
 إن صلى في بيته قدمها وإن في المسجد بجماعة أخرها اه (قوله منظور فيه) سبع في التنزيل فيه صاحب البحر
 اعتقادا على الإطلاق وأورد المحشي عليه ما لو كان في موضع تقام الجماعة فيه في أول الوقت فقط فإنه لو قلنا
 يستحب له التأخير لم يترك الجماعة التي يعاقب على تركها على المشهور لأجل المستحب والقواعد تأباه ويدل
 له كراهتهم تأخير العشاء إلى ما زاد على النصف وعلوه يقلل الجماعة في حساننا ينبغي أن يكون التأخير
 حراما حيث تحقق قوت الجماعة اه ونقل بعضهم مثله عن شرح نظم المكنز للشيخ موسى الطرابلسي وقال
 على أنه صرح صاحب البحر فيما تقدم أنه لو شرع في الصلاة مع تجماعة قدر الدرهم وخشى قوت الجماعة بمعنى
 على صلاته اه أي مع أن ازالتها مستترة أو واجبة ولم تترك الجماعة لأجلها أقول قد يجاب بأن قول البحر
 لا فرق بين أن يصلي بجماعة أو لا معناه أنه يتدب له التأخير سواء أراد أن يصلي بجماعة أو منفردا بأن كان
 لا تيسره الجماعة وليس فيه ما يقتضي أنه يؤخر وإن لم يترك قوت الجماعة كما لا يخفى فالتنزيل في كلام الجوهره
 والمسراج في محله لأن ما ذكره من الشروط الثلاثة هي مذهب الشافعية صرحوا بها في كتبهم نعم ذكر شراح
 الهداية وغيرهم في باب التيمم أن أداء الصلاة في أول الوقت أفضل إلا إذا تضمن التأخير فضله لا يحصل بدونه
 ككثير الجماعة ولهذا كان أول النساء أن يصلين في أول الوقت لأنهن لا يخرجن إلى الجماعة كذا
 في مبسوطي شمس الأئمة ونظر الاسلام اه والمتبادر منه أنه إذا لم يقصد الصلاة بالجماعة لا يستحب له التأخير
 هنا إذ ليس فيه فضيلة لكن اعترضهم هشام صاحب غاية البيان بأن امتناعه محووا باستحباب تأخير بعض
 الصلوات بلا اشتراط جماعة وأن ما ذكره في التيمم مفهوم والمصريح مقدم عليه وقد مناه الكلام عليه
 ثم فراجع (قوله أصلا) أي من جهة أصل وقت الجواز وما وقع في آخره من الخلاف (قوله واستحبنا
 في الزمانين) أي الشتاء والصيف ح لكن جزم في الأشياء من فن الأحكام أنه لا يسن لها الإبراد وفي
 جامع الفتاوى اقارئ الهداية قبل إنه مشروع لأنها تؤدى في وقت الظهر وتقوم مقامه وقال الجمهور ليس
 بشروع لأنها تقام بجمع عظيم فتأخيرها مفض إلى الخرج ولا كذلك الظهر وموافقة الخلف لأصله من كل وجه
 ليس بشرط اه (قوله لأنها خلفه) علمت جوابه على أن القول الثاني وهو المشهور أنها فرض مستقل

(والمستحب للرجل) (الابتداء) في
 الفجر (بأسفار والختم به) هو المختار
 بحيث يرتل أربعين آية ثم يعيده
 بطهارة لو فسد وقيل يؤخر جدا
 لأن الفساد موهوم (الالحاج
 عز دلفة) فالتغليس أفضل كراهة
 مطلقا وفي غير الفجر الأفضل لها
 انتظار فراغ الجماعة (وتأخير ظهر
 الصيف) بحيث يئسى في الظل
 (مطلقا) كذا في المجمع وغيره أي بلا
 اشتراط شدة حر أو حرارة بلد وقصد
 جماعة وما في الجوهره وغيرها
 من اشتراط ذلك منظور فيه
 (وجعة كظهر أصلا واستحبنا
 في الزمانين لأنها خلفه) (و) تأخير
 (عصر) صيفا وشتاء

أكد من الظاهر (قوله توسعة للتوافل) أي لكرهايتها بعد صلاة العصر وقال الامام الطحاوي بعد ذكره ما روى في التأخير والتعجيل لم نجد في هذه الآثار ما صححت الا ما يدل على تأخير العصر ولم نجد ما يدل منها على التعجيل الا ما عارضه غيره فاستحببنا التأخير ولو خيلنا والنظر لكان تعجيل الصلوات كلها افضل ولكن اتباع ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مما اتوا ترتبه الاخبار أولى وقد روى عن اصحابه ما يدل عليه ثم ساق ذلك وتناهى في الحلية (قوله في الاصح) صححه في الهداية وغيره في الظهريه ان امكنه مطالعة النظر فقد تغيرت وعليه الفتوى وفي النصاب وغيره وبه تأخذ وهو قول ائمتنا الثلاثة ومشايخنا وغيرهم كذا في الفتاوى الصوفية وفيه ما ينبغي أن لا يؤخر تأخير الامكن المسبوق قضاء ما فات به اهـ وقيل خذ النعير ان يني للغروب اقل من ربح وقيل أن يتغير الشعاع على الحيطان كما في الجوهره ابن عبد الرزاق (قوله وتأخير عشاء) اطلقه وظاهر ما في الهداية التمسك بعدم فوت الجماعة ويؤخذ من كلام المصنف في مسألة يوم الغيم ثم نبلاية (قوله الى ثلث الليل) كذا في الكنز والختمار والخلاصة وغيره او عبارة القدوري الى ما قبل ثلث الليل وهذا روايتان كما في الشربلاية عن البرهان فلا حاجة الى التوفيق بما في البحر ولا بما في الدرر (قوله قديم في الخلية) وفي الهداية وقيل في الصيف يعجل كيلا تنقل الجماعة (قوله كره) أي تجزعا كما يأتي تقييده في المتن أو تزيها وهو الاظهر كما نذكره عن الحلية (قوله لتقابل الجماعة) يفيد أن المصلي في بيته يؤخرها لعدم الجماعة في حقه تأتلف رمل أي لو أخرها لا يكره (قوله أما اليه فباح) أي أما تأخيرها الى النصف فباح لتعارض دليل الندب وهو قطع السمر المني ودليل الكراهة وهو تقليل الجماعة فثبتت الاباحة كما افاده في الهداية وغيرها قلت لكن نقل في الحلية عن خزانه الاكل استحباب التأخير الى النصف وقال انه الاوجه دليلا للاحاديث الصحيحة وساقها وقال اختاره اكثر أهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين وغيرهم كذا كره الترمذي اهـ (تنبيه) اشترنا الى أن علا استحباب التأخير في العشاء هي قطع السمر المني عنه وهو الكلام بعدها قال في البرهان ويكره النوم قبلها والحديث بعدها النبي صلى الله عليه وسلم عنهما الا حديثا في خير لقوله صلى الله عليه وسلم لا سمر بعد الصلاة يعني العشاء الا خيرة الا لا خدر جابن مصل او مسافر وفي رواية او عرس اهـ وقال الطحاوي انما كره النوم قبلها من خشى عليه فوت وقتها او فوت الجماعة فيها وأما من وكل نفسه الى من يوقظه فيباح له النوم اهـ وقال الزيلعي وانما كره الحديث بعدها لانه ربما يؤذي الى اللغو أو الى تقويت الصبح او قسام الليل لمن له عادة به واذا كان لحاجة مهمة فلا بأس وكذا لقراءة القرآن والذكر وحكايات الصالحين والفقهاء والحديث مع الضيف اهـ والمعنى فيه أن يكون اختتام الصلوة بالعبادة كما جعل ابتدائها بها المسمى ما بينهما من الزلات ولذا كره الكلام قبل صلاة الفجر وتناهى في الامداد ويؤخذ من كلام الزيلعي انه لو كان لحاجة لا يكره وان خشى فوت الصبح لانه ليس في النوم تقريط وانما التقريط على من اخرج الصلاة عن وقتها كما في حديث مسلم نعم لو غلب على ظنه تقويت الصبح لا يحل لانه يكون تقريطا تأمل (قوله وأخير العصر) معطوف على فعل الشرط والمراد باصفرار كاه تغيرها بالمعنى السابق (قوله فيه) أي في العصر بمعنى صلاته (قوله لا يكره) لان الاحتراز عن الكراهة مع الاقبال على الصلاة متعذر فجعل عفووا بجر (قوله الى اشتباك النجوم) هو الاصح وفي رواية لا يكره ما لم يقب الشفق بجر أي الشفق الاجر لانه وقت محتلف فيه فيقع في الشك وفي الحلية بعد كلام والظاهر أن السنة فعل المغرب فورا وبعده مباح الى اشتباك النجوم فيه كرهه بلا عذر اهـ قلت أي يكره تحريما والظاهر أنه اراد بالمباح ما لا يمنع فلا ينافي كراهة التنزيه ويأتي بتمامه قريبا (قوله أي كثرها) قال في الحلية واشتبا كها أن يظهر صغارها وبكارها حتى لا يخفى منها شيء فهو عبارة عن كثرتها وانضمام بعضها الى بعض اهـ (قوله كره) يرجع الى المسائل الثلاثة قبله ط (قوله أي التأخير لا الفعل) فيه كلام يأتي (قوله تحريما) كذا في البحر عن القسبية لكن في الحلية أن كلام الطحاوي يشير الى أن الكراهة في تأخير العشاء تنزيهية وهو الاظهر اهـ (قوله لا بعد رانخ) ظاهره رجوعه الى الثلاثة ايضا لكن ذكر في الامداد في تأخير العصر الى الاصفرار عن المعراج انه لا يباح التأخير لمرض وسفر اهـ ومثله في الحلية واقصر في الامداد وغيره على ذكر الاستثناء في المغرب وعبارته الامن عذر كسفر ومريض وحضور مائدة او غيم اهـ قلت وينبغي عدم الكراهة في تأخير

توسعة للتوافل (ما لم يتغير ذكاه)
بأن لا تحار العين فيها في الاصح
(و) تأخير (عشاء الى ثلث الليل)
قدمه في الخاتمة وغيره بالشتاء
أما الصيف فيندب تعجيلها
(فان أخرها الى ما زاد على النصف)
كره لتقليل الجماعة أما اليه فباح
(و) آخر (العصر الى اصفرار
ذكاه) فلو شرع فيه قبل التعير
قدمه اليه لا يكره (و) آخر (المغرب
الى اشتباك النجوم) أي كثرها
(كره) أي التأخير لا الفعل لانه
ما موربه (تحريما) لا بعد كسفر

العشاء لمن حو في ركب الحاج ثم ان للمساافر والمرضى تأخير المغرب للجمع بينها وبين العشاء فعلا كما في الحلية وغيرهما أي بأن تدلي في آخر وقتها والعشاء في أول وقتها وهو محل ما روى من جمعه صلى الله عليه وسلم بينهما سفرًا كما سبأني (قوله وكونه على اكل) أي لكراهة الصلاة مع حضور طعام قيل اليه نفسه ولحديث اذا قيت الصلاة وحضر العشاء فابدأ بالعشاء ورواه الشيخان (قوله وتأخير الوتر الخ) أي يستحب تأخير لقوله صلى الله عليه وسلم من خاف ان لا يوتر من آخر الليل فليوتر أوله ومن طمع أن يقوم آخره فليوتر آخر الليل فان صلاة آخر الليل مشهودة وذلك افضل ورواه مسلم والترمذي وغيرهما وتماه في الحلية وفي التذيين اجعلوا آخر صلاتكم وترًا والامر للندب بدليل ما قبله يجوز (قوله فان فات الخ) أي اذا أوتر قبل النوم ثم استيقظ صلى ما كتب له ولا كراهة فيه بل هو مندوب ولا يعيد الوتر ~~ا~~ كن فاته افضل المفسد بجديت الصبحين امداد ولا يقال ان من لم يتيق بالانتباه والتججيل في حقه افضل كما في الحاشية فاذا اتقه بعد ما عجل يتنفل ولا تقوته الافضلية لاننا نقول المراد بالافضلية في الحديث السابق هي المترتبة على ختم الصلاة بالوتر وقد فات والتي حصلها هي افضلية التججيل عند خوف الفوات على التأخير فانهم وتأمل (قوله يلحق به الربيع الخ) قاله في البحر بجنا وقال لم اراه وتعبه في الامداد بما في جميع الروايات من انه كذلك في الربيع والخريف يجزئها اذا زالت الشمس فبحث البحر مخالف للمثقل (قوله يوم غيم) أي لا يقع العصر في التغير وتقل الجماعة في العشاء على احتمال المطر والطين وروى الحسن عن ابي حنيفة انه يندب التأخير في كل الاوقات واختاره الاتقياني وفي شرح المجمع ودرر البحار والعشاء انه الاحوط لجواز الاداء بعد الوقت لا قبله أي وفي تججيله احتمال وقوعه قبله وقد يجاب بأن المراد بالتججيل تأخيرهما قبل ما بعد العلم بدخول الوقت ولهذا قال في الحلية المستحب تقديمه ما يوم غيم على وقته المستحب يوم غيره تأمل (قوله مطلقا) أي شتاء وصيفا وبالس المراد من الاطلاق يوم غيم ام لا وان اوجسته عبارته لانه غير المنصوص عليه ط (قوله يكره تنزيها) افاد أن المراد بالتججيل أن لا يفصل بين الاذان والاقامة بغير جلسة أو سكتة على الخلاف وأن ما في القسبة من استثناء التأخير القليل محمول على ما دون الركعتين وأن الزائد على القليل الى استثناء النجوم مكروه تنزيها وما بعده مخبر عما لا بعد ذكر كما قال في شرح المنية والذي اقتضته الاخبار كراهة التأخير الى ظهور النجم وما قبله مستحب كونه فهو على الاباحة وان كان المستحب التججيل اه ونحوه ما قد سناه عن الحلية وما في النهر من أن ما في الحلية مبنى على خلاف الاصح أي المذكور في المبتغى بقوله يكره تأخير المغرب في رواية وفي اخرى لا ما لم يغيب الشفق والاصح الأول الاعداد اه فيه نظر لان الظاهر أن المراد بالاصح التأخير الى ظهور النجم أو الى غيوبة الشفق فلا ينافي أنه الى ما قبل ذلك مكروه تنزيها النزل المستحب وهو التججيل تأمل (قوله وتأخير غيرهما فيه) أي في يوم غيم يؤخر الفجر كما في الايام ويؤخر الظهر والمغرب بحيث يتيقن وقوعه ما بعد الوقت قبل مجيء الوقت المكروه كما في الامداد قال في النهر أما الفجر فلتكثير الجماعة وأما غيره فللخافة الوقوع قبل الوقت (قوله هذا) أي ما ذكر من التججيل في يوم غيم والتأخير فيه (قوله ويقل رعاية اوقاتها) أي بعدم ظهور الشمس او التوقيت بالساعات الفلكية ونحو ذلك ط (قوله فيراعى الحكم الاول) أي المتقدم وهو تأخير العصر مطلقا والعشاء الى ثلث الليل وتجيل ظهر الشتاء الخ قال ابو السعود وهذا البحث للعيني واقره صاحب النهر ط (تنبيه) يشترط صحة الصلاة دخول الوقت واعتماد دخوله كما في ثورا الايضاح وغيره فلو شك في دخول وقت العبادة فأتى به اذنان انه فعلها في الوقت لم يجزه كما في الاشياء في بحث النية ويكفي في ذلك اذان الواحد لو عد لا ولا تحزى وبني على غالب ظنه لما صرح به ايتنا من انه يقبل قول العدل في الديانات كالاخبار بجهة القبلة والطهارة والتجاسة والحل والحرمه حتى لو اخبره ثقة ولو عبدا أو أمة أو محدودا في ذنوب نجاسة الماء أو حل الطعام وحرمة قبل ولو فاسقا ومستورا يحكم رأييه في صدقه أو كذبه ويعمل به لان غالب الرأي منزلة اليقين بخلاف خبر الذي حيث لا يقبل اه ومثله الصبي والمعتوه العاقلان في الاصح ولا يخفى أن الاخبار عن دخول الوقت من العبادات فيجوز فيه هذا التخصيص والله تعالى اعلم ثم رأيت في كتاب القول لمن عن معين الحكم مانعه المؤذن يكفي اخباره بدخول الوقت اذا كان بالغاعا قلا عالما بالافات مسلما ذكرا ويعتمد على قوله اه وفي صيام القهستاني وأما الافطار فلا يجوز بقول واحد بل بالمشي وظاهر الجواب

قوله فان فات الخ هكذا بخطه والذي في نسخ الشارح افاق بالهمزة ودخو الصواب الموافق لما في المنبج والقاموس اه متجمعه

وكونه على اكل (و) تأخير (الوتر الى آخر الليل لوائق بالانتباه) والاقبل النوم فان أفاق وصلى نوافل والحال انه صلى الوتر أول الليل فاته الانضل (والمستحب تججيل ظهر شتاء) يلحق به الربيع وبالصيف الخريف (و) تججيل (عصر وعشاء يوم غيم) تججيل (مغرب مطلقا) وتأخير قدر ركعتين يكره تنزيها (و) تأخير غيرهما فيه هذا في ديار يكثر شتاء وها ويقل رعاية اوقاتها أما في ديارنا فيراعى الحكم الاول

مطلب

يشترط العلم بدخول الوقت

انه لا بأس به اذا كان عدلا صدقه الخ (قوله وحكم الاذان كالمصلاة الخ) لانه سنة لها فية بها (قوله
 وكره الخ) اوردت بعض الصلوات لا تتعقد في هذه الاوقات فلا يناسبه التعبير بالكراهة وأجاب عنه في شرح
 المنية بغير لفتح جويابن حيث قال استعمل الكراهة هنا بالمعنى اللغوي فيشمل عدم الجواز وغيره مما هو مطلوب
 لعدم أو هو بالمعنى العرفي والمراد كراهة التحريم لما عرف من أن النبي الظني الثبوت غير المصروف عن
 مقتضاة يفيد كراهة التحريم وان كان قطعي الثبوت فالتحريم وهو في مقابلة الفرض في التربة وكراهة التحريم
 في رتبة الواجب والتزوية في رتبة المنسوب والنهي الوارد هنا من الاول فكان الثابت به كراهة التحريم وهي
 ان كانت لنقصان في الوقت منعت الصحة فيما سببه كامل والا فادت الصحة مع الاساءة اه وقد اشار الشارح
 الى الجوابين مقدما الثاني منهم على الاول (قوله مطلقا) فسر به بما بعده (قوله او على جنازة) اي
 اذا حضرت في ذلك الوقت وكذا قوله وسجدة تلاوة اي اذا تليت فيه والافلا كراهة كما سبكه الشارح (قوله
 وسجدة تلاوة) منصوب عطف على الجار والمجرور والذي هو خبر كان المقطرة ح والاحسن رفعه عطف على
 صلاة نائب فاعل كره ليكون مقابلا للصلاة لان سجدة التلاوة ليست صلاة حقيقة فافهم (قوله وسهوا) حتى
 لوسها في صلاة الصبح او في قضاء فائتة بعد العصر فطلعت الشمس واجرت عقب السلام سقط عنه سجود السهو
 لانه بخبر النقصان المتكسر في الصلاة فخرى القضاة وقد وجب كاملا فلا يتأدى في ناقص حلية (قوله
 لاشكر قنية) هذا مذكور في غير محله والمناسب ذكره عقب قوله الاتي وسجدة تلاوة لان عبارة القنية يكره
 أن يسجد شكر بعد الصلاة في الوقت الذي يكره فيه النفل ولا يكره في غيره اه وفي التهران سجدة الشكر
 لنعمة سابقة ينبغي أن تصح اخذها من قولهم لانها وجبت كاملة وهذه لم تجب اه فتحصل من كلام التهران مع كلام
 القنية انها تصح مع الكراهة اي لانها في حكم النافلة ثم قال في التهران المعراج وأما ما فعل عقب الصلاة
 من السجدة فمكروه اجماعا لان العوام يعتقدون انها واجبة او سنة اه وكل جائز ادى الى اعتقاد ذلك كره
 (قوله مع شروق) وما دامت العين لا تختار فيها فهي في حكم الشروق كما تقدم في الغروب انه الاصح كما في البحر
 ح اقول ينبغي تصحيح ما نقلوه عن الاصل للامام محمد من انه ما لم ترتفع الشمس قدر رجع فهي في حكم الطلوع لان
 اصحاب المتون مشوا عليه في صلاة العيد حيث جعلوا الاول وقتها من الارتفاع ولذا جزم به هنا في القضي ونور
 الايضاح (قوله فلا يمنعون من فعلها) افاد أن المستثنى المنع لا الحكم بعدم الصحة عندنا فالاستثناء منقطع
 والضمير للصلاة والمراد به صلاة الصبح (قوله عند البعض) أي بعض المجتهدين كالامام الشافعي هنا (قوله
 كما في القنية وغيرها) وعزاه صاحب المصنف الى الامام جيد الدين عن شيخه الامام المحبوبي والي شمس الاثمة
 الحلواني وعزاه في القنية الى الحلواني والنسبي فسقط ما قيل ان صاحب القنية يراه على مذهب المعتزلة من
 أن العامي له الخيار من كل مذهب ما يراه والصحيح عندنا أن الحق واحد وأن تتبع الرخص فسق اه (قوله
 واستواء) التعبير به اولى من التعبير بوقت الزوال لأن وقت الزوال لا تكره فيه الصلاة اجماعا بجر عن الحلية
 اي لانه يدخل به وقت الظهر كما مر وفي شرح التقاية للبرجندي قد وقع في عبارات الفقهاء أن الوقت المكروه
 هو عند اتصاف النهار الى أن تزول الشمس ولا ينبغي أن زوال الشمس انما هو عقب اتصاف النهار بلا فصل وفي
 هذا القدر من الزمان لا يمكن اداء صلاة فيه فلعل المراد أنه لا تجوز الصلاة بحيث يقع جزء منها في هذا الزمان
 او المراد بالنهار هو النهار الشرعي وهو من اقل طلوع الصبح الى غروب الشمس وعلى هذا يكون نصف النهار قبل
 الزوال بزمان يعتد به اه اسماعيل ونوح وجرى وفي القنية واختلاف في وقت الكراهة عند الزوال فقل من
 نصف النهار الى الزوال لرواية ابي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن الصلاة نصف النهار حتى تزول
 الشمس قال ركن الدين الصباغى وما احسن هذا لان النبي عن الصلاة فيه يعقد تصور هاهنا اه وعزى
 في القهستاني القول بأن المراد اتصاف النهار العرفي الى اية ما وراء النهر وبأن المراد اتصاف النهار الشرعي
 وهو الفخوة الكبرى الى الزوال الى اية خوارزم (قوله الا يوم الجمعة) لما رواه الشافعي في مسنده نهى عن
 الصلاة نصف النهار حتى تزول الشمس الا يوم الجمعة قال الحافظ ابن حجر في اسناده انقطاع وذكريا بهي له
 شواهد ضعيفة اذا ضمت قوى اه (قوله المصحح المعتمد) اعترض بأن المتون والشروح على خلافه

وحكم الاذان كالمصلاة فيجوز
 وتأخيرها (وكره) تحريمها وكل ما لا يجوز
 مكروه (صلاة) مطلقا (ولو) قضاء
 او واجبة او نفلا او (على جنازة)
 وسجدة تلاوة وسهوا (لا شكر قنية
 مع شروق) الا العوام فلا يمنعون
 من فعلها لانهم يتركونها والاداء
 الجائر عند البعض اولى من الترك
 كما في القنية وغيرها (واستواء)
 الا يوم الجمعة على قول الثاني
 المصحح المعتمد كذا في الاشباه
 ونقل

(قوله ونقل الحلبي) أي صاحب الخلية العلامة المحقق ابن امير حاج عن الخاوي أي الخاوي القدسي كما رأيت
فيه لكن شرّاح اليداية اتفقوا والقول الامام واجابوا عن الحديث المذكور باحاديث التي عن الصلاة وقت
الاستواء فانها محترمة وأجاب في الفتح بحمل المطلق على المتقيد وظاهره ترجيح قول ابي يوسف وواقفه في الحلبة
كما في الجرح لكن لم يقول عليه في شرح المنية والامداد على أن هذا ليس من المواضع التي يحصل فيها المطلق على
المتقيد كما يعلم من كتب الاصول وأيضاً فإن حديث النهي صحيح ورواه مسلم وغيره فيقدم بحجته واتفاق الامة على
العمل به وكونه حافظاً ولذا منع علماءنا عن سنة الوضوء ونجاسة المسجد وركعتي الطواف ونحو ذلك فإن الحاضر
مقدم على المبع (تنبيه) علم مما قرأناه المنع عندنا وإن لم ارد بما ذكره الشافعية من اباحة الصلاة في الاوقات
المكروهة في حرم مكة استندلاً بالحدوث الصحيح يابى عبد مناف لا تمتنعوا احدا طاف بهذا البيت وصلى اية
ساعة شاء من ليل أو نهار فهو مقيد عندنا بغير اوقات الكراهة لما علمته من منع علماءنا عن ركعتي الطواف فيها
وان جاز وائس الطواف فيها خلافاً لما لك كما شرح به في شرح اللباب والله اعلم ثم رأيت المسألة عندنا قال
في الضياء مانعه وقد قال اصحابنا ان الصلاة في هذه الاوقات ممنوعة منها بمكة وغيرها اه ورأيت في البدائع
ايضاً مانعه وما ورد من النهي الاجمكة شاذ لا يقبل في معارضة المشهور وكذا رواه استثناء يوم الجمعة غريب
فلا يجوز تخصيص المشهور به اه والله الجدل (قوله وغروب) اراد به التغير كما شرح به في الثانية حيث قال
وعند اجرار الشمس الى أن تغيب بحر وقهستاني (قوله الاعصر يومه) قيد به لأن عصر امسه لا يجوز
وقت التغير لثبوته في الدمة كاملاً لاستناد السببية فيه الى جميع الوقت كما مر (قوله فلا يكره فعله) لانه
لا يستقيم اثبات الكراهة للشيء مع الامر به وقيل الاداء ايضاً مكروه اه كافي النسفي والحاصل انهم
اختلفوا في أن الكراهة في التأخير فقط دون الاداء أو فيها فقط بالاول ونسبه في المحيط والابحاح الى
مشايخنا وقيل بالتأني وعليه منى في شرح الطحاوي والتخفة والبدائع والحاوي وغيره على انه المذهب
بلا حكاية خلاف وهو الاوجه لحديث مسلم وغيره عن انس رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول تلك صلاة المنافق يجلس يرقب الشمس حتى اذا كانت بين قرني الشيطان قام بنقر أربعاً لا يدرك الله
فيها الا قليلاً اه حلية وسعه في الجرح ولا يخفى أن كلام الشارح ما شاع على الاول لا الثاني فافهم قال في التنبيه
ويستوفى سنة القراءة لأن الكراهة في التأخير لا في الوقت اه (قوله لادائه كما وجب) لان السبب هو
الجزء الذي يتصل به الاداء وهو ناقص فقد وجب ناقصاً فيؤدى كذلك بأمعصر امسه فقد وجب كاملاً لان
السبب فيه جميع الوقت حيث لم يحصل الاداء في جزء منه لكن الصحيح الذي عليه المحققون انه لا نقصان في ذلك
الجزء نفسه بل في الاداء فيه لما فيه من التشبه بعبدة الشمس ولما كان الاداء واجبا فيه فحمل ذلك النقصان أما
اذا لم يؤدّ فيه والحال انه لا تنقص في الوقت اصلاً وجب الكامل ولهذا كان الصحيح وجوب الفضا في كامل على
من بلغ أو أتم في ناقص ولم يصل فيه كما تقدم والحاصل كما في الفتح أن معنى نقصان الوقت نقصان ما اتصل به من
فعل الاركان المستلزم للتشبه بالكفار فالوقت لا تنقص فيه بل هو كثير من الاوقات انما النقص في الاركان
فلا يبادى بها ما وجب كاملاً وهذا أيضاً مؤيد للقول بأن الكراهة في التأخير والاداء خلاف ما منى عليه
الشارح وما ذكره في النهي بحث البعض الطلبة مذكور مع جوابه في شرح المنية وغيره واوضحناه فيما علقناه على
الجرح (قوله بخلاف الفجر الخ) أي فانه لا يؤدى فجر يومه وقت الطلوع لأن وقت الفجر كله كامل فوجب كماله
فتبطل بطرق الطلوع الذي هو وقت فساد قال في الجرح ان قيل روى الجماعة عن ابي هريرة قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم من ادرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدركها ومن ادرك ركعة من الصبح
قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح اجيب بأن التعارض لما وقع بينه وبين النهي عن الصلاة في الاوقات
الثلاثة رجعت الى القياس كما هو حكم التعارض فرجحنا حكم هذا الحديث في صلاة العصر وحكم النهي في صلاة
الفجر كذا في شرح النقاية اه على أن الامام الطحاوي قال ان الحديث منسوخ بالنصوص الناهية وادعى أن
العصر يبطل ايضاً كالفجر والازم العمل ببعض الحديث وترك بعضه مجزئاً لقولنا طراً ناقص على كامل في الفجر
بخلاف عصر يومه مع أن النقص قارن العصر ابتداء الفجر بقاء فيبطل فيه ما واجب في البرهان بأن هذا
الوقت سبب لوجوب العصر حتى يجب على من اسلم او بلغ فيه ويستحيل أن يكون سبباً للوجوب ولا يصح الاداء

قوله بما ذكره الخ هكذا بخطه
ولعل صوابه فاذا ذكره الخ فليست
اه صححه

ونقل الحلبي عن الخاوي أن عليه
الفتوى (وغروب الاعصر يومه)
فلا يكره فعله لادائه كما وجب بخلاف
الفجر والاحاديث تعارضت
فتساقطت كما بسطه صدر الشريعة

فيه وقامه في حاشية نوح (قوله ويستعمل نقل الخ) لما كان قوله وكره شاملا للمكروه حقيقة والمنوع الخ
 بهذه الجملة يانالما اجله ط واعلم أن ما يسي صلاة ولو سعا ما فرض او واجب او نفل والاول على وقطعي
 فالعمل الزور والقطعي كفاية وعين فالكفاية صلاة الجنابة والعين المكتوبات الخمس والجمعة والسجدة السليبية
 والواجب اما عينه وهو ما لا يتوقف وجوبه على فعل العبد أو لغيره وهو ما يتوقف عليه فالاول الزور فانه يسي
 واجبا كما يسي فريضة ما وصلاة العبد من وسجدة التلاوة والثاني سجدتا السهو وركعتا الطواف وقضاء نفل
 اخذه والمندور والنفل سنة مؤكدة وغير مؤكدة واعلم أن الاوقات المكروهة نوعان الاول الشروق
 والاستواء والغروب والثاني ما بين الفجر والشمس وما بين صلاة العصر الى الاصفر فالنوع الاول لا يعتد فيه
 شيء من الصلوات التي ذكرناها اذ اشعر بها فيه وتطل ان طرأ عليها الا صلاة جنازة حضرت فيها وسجدة تلت
 آيتها فيها وعصر يومه والنفل والنذر المتيقن وقضاء ما شرع به فيها ثم اخذه فتعقد هذه الستة بالكره
 اصلا في الاولى منها ومع الكراهة التزمية في الثانية والخيرية في الثالثة وكذا في البواقي لكن مع وجوب
 القطع والقضاء في وقت غير مكروه والنوع الثاني يعتد فيه جميع الصلوات التي ذكرناها من غير كراهة
 الا النفل والواجب لغيره فانه يعتد مع الكراهة فيجب القطع والقضاء في وقت غير مكروه اهـ ح مع
 بعض تغيير (قوله لا يعتد بالفرض) اشار الى ما في الثانية من نواقض الوضوء حيث قال لو شرع في فريضة
 عند الطلوع او الغروب سوى عصر يومه لم يكن داخل في الصلاة فلا تنقض طهارته بالتهمة بخلاف
 ما لو شرع في التطوع اهـ (قوله كواجب) عبارة القهستاني كالقرائض والواجبات الفاتية بقيد الفاتية
 احتراز اعم واجب فيها كالتلاوة والجنابة التي لو شرع في صلاة العبد هل يكون داخل في الصلاة فلا لام
 فتعقد اصلا الظاهر الاول وسيصرح به في بابها لان وقتها من ارتفاع الشمس قدر مخرج فقبل وقتها لم يجب
 فتكون نفلا تأمل (قوله لعينه) هذا التقييد غير صحيح فانه يقتضي أن الواجب لغيره يعتد في هذه الاوقات
 وليس كذلك كما صرح به في البحر والقهستاني والنهر خلا لما في نور الابصار افاده ح (قوله وسجدة
 تلاوة الخ) معطوف على وتر في عبارة الشارح وأصله الرفع في عبارة المتن عطف على الفرض قال الشارح
 في الخزان وسجود السهو كالتلاوة فيتركه لو دخل وقت الكراهة اهـ وقتها (قوله وصلاة جنازة)
 فيها انها تصح مع الكراهة كما في البحر عن السيحاني وأقره في النهر اهـ قلت لكن ما مشى عليه المصنف
 هو الموافق لما قد سناه عن ح في الضابط والتعليل الا في وهو ظاهر الكنز والمثلثي والزيلعي وبه صرح
 في النافي وشرح الجمع والنفية وغيرها (قوله فلو وجبتا فيها) أي بأن تلت الآية في تلك الاوقات واحضرت
 فيها الجنابة (قوله أي تحريما) افاد ثبوت الكراهة التزمية (قوله وفي التحفة الخ) هو كالا استدراك
 على مفهوم قوله أي تحريما فانه اذا كان الافضل عدم التأخير في الجنابة فلا كراهة اصلا وما في التحفة
 اقره في البحر والنهر والفتح والمراج الحديث ثلاث لا يؤخرن منها الجنابة اذا حضرت وقال في شرح المنية
 والفرق بينها وبين سجدة التلاوة ظاهر لان التجمل فيها مطلوب مطلقا لا مانع وحضورها في وقت مباح مانع
 من الصلاة عليها في وقت مكروه بخلاف حضورها في وقت مكروه وبخلاف سجدة التلاوة لان التجمل
 لا يستحب فيها مطلقا اهـ اي بل يستحب في وقت مباح فقط فثبت كراهة التزيم في سجدة التلاوة دون
 صلاة الجنابة (قوله وصح تطوع بدأه فيها) تكرار محض مع قوله ويستعمل نقل يشروع فيها اهـ ح وقد
 يجاب بأن المراد أنه يصح ادأؤه فيها ويخرج به عن العهدة مع الكراهة وما مرسان لاصل الانعقاد وصحة
 الشروع فيه بحيث لو قهقهه انتقض وضوءه بخلاف الفرض كما قد سناه عن الثانية تأمل (قوله وقد نذر فيها)
 اي والحال انه قد نذر ايقاعه فيها اي في هذه الاوقات الثلاثة اي في احداها ما لو نذر مطلقا فلا يصح ادأؤه فيها
 (قوله لوجوبه) اي ما ذكر من المسائل الثلاثة (قوله كما في البحر) وقال ايضا وقول الزيلعي والافضل أن
 يصل في غيره ضعيف (قوله عن البغية) بضم الباء الموحدة وكسر هاء الشيء المبتغى أي المطلوب وهو هنا علم
 كتاب هو مختصر القصة ذكره في البحر في باب شروط الصلاة ح (قوله الصلاة فيها) اي في الاوقات الثلاثة
 وكلا الصلاة الدعاء والتسبيح كما هو في البحر عن البغية (قوله وكأنه الخ) من كلام البحر (قوله فالاولي)
 أي فالافضل ليوافق كلام البغية فان مفاده انه لا كراهة اصلا لان ترك الفاضل لا كراهة فيه (قوله وكره

(ويستعمل نقل يشروع فيها) بكره
 التحريم (لا) يعتد (الفرض)
 وما هو ملحق به كواجب لعينه
 كوتر (وسجدة تلاوة وصلاة جنازة)
 تلت (الآية في كامل وحضرت)
 الجنابة (قبل) لوجوبه كالأفلا
 يتأذى ناقصا لوجوبها فيها لم يكره
 فعله ما أي تحريما وفي التحفة
 الافضل أن لا تؤخر الجنابة
 (وصح) مع الكراهة (تطوع)
 بدأه فيها ونذر ادأؤه فيها) وقد نذره
 فيها (وقضاء تطوع بدأه فيها)
 فأخذه لوجوبه ناقصا ثم ظاهر
 الرواية وجوب القطع والقضاء
 في كامل كما في البحر وفيه عن
 البغية الصلاة فيها على النبي
 صلى الله عليه وسلم افضل من
 قراءة القرآن وكأنه لان من اركان
 الصلاة فالاولى ترك ما كان
 ريكالها (وكره نفل)

نفل الخ) شروع في النوع الثاني من نوعي الاوقات المـكروهة وفيما يكره فيها والكرهية هنا تحريمية
 ايضا كما صرح به في الحلية ولذا عبر في الحاشية والخلاصة بعدم الجواز والى المراد عدم الحمل لا عدم التحية كما
 لا يخفى (قوله قصدنا) احترز به عما وصلى تطوعا في آخر الليل فلما صلى ركعة طلع الفجر فان الافضل ان تمامها الآن
 وقوعه في التطوع بعد الفجر لا عن قصد ولا ينوبان عن سنة الفجر على الاصح (قوله ولو تحية مسجد) اشار به
 الى انه لا فرق بين ما له سبب والا كما في الجهر خلافا للنسائي فيما له سبب كالرواتب وتحية المسجد ط (قوله وكل
 ما كان واجبا الخ) اي ما كان ملحقا بالنفل بأن ثبت وجوبه بعارض بعد ما كان نفلا (قوله على فعله) أي فعل
 العبد والاولى اظهاره مثلا المنذور يتوقف على النذور ركعتا الطواف على الطواف وسجدة تالسوهو على ترك
 الواجب الذي هو من جهته اه ط ويرد عليه سجود التلاوة فانه يتوقف وجوبه على التلاوة وأجاب في الفتى بأن
 وجوبه في التحقيق متعلق بالسمع لا بالاسماع ولا بالتلاوة وذلك ليس فعلا من المكلف بل وصف خلقي فيه بخلاف
 النذور والطواف والشروع فانها فعله ولولا ذلك كانت الصلاة نفلا اه قال في شرح المنية لكن الصحيح أن سبب
 الوجوب في حق التلاوة دون السماع والالزام عدم الوجوب على الاصم بتلاوته اه ونحوه في البحر وقد
 يجاب بأنه وان كان بفعله لكنه ليس اصله نفلا لان النفل بالسجدة غير مشروع فكانت واجبة بإيجاب الله تعالى
 لا بالتزام العبد وتمامه في شرح المنية (قوله وركعتي طواف) ظاهره ولو كان الطواف في ذلك الوقت المكروه ولم
 أره سر يحا ويدل عليه ما أخرجه الطحاوي في شرح الآثار عن معاذ بن عفره انه طاف بعد العصر أو بعد صلاة
 الصبح ولم يصل تسئل عن ذلك فقال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس
 وعن صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ثم رأيت معمر حابه في الحلية وشرح الباب (قوله وسجد في سهو) اقول
 تبع فيه صاحب المجتبى ولم يظهر لي معناه هل هو على اطلاقه او مقيد ببعض الصلوات فانه لا وجه لكرهية سجود
 السهو في الوصل الفجر أو العصر وسها فيهما ما وكذا الوقت في بعدهما فائنة وسها فيها فانه اذا حل له اداء تلك
 الصلاة كيف لا يحل له سجود السهو والواجب فيها ولعله اشبه النوع الثاني من الاوقات بالنوع الاول فان ذكر
 سجود السهو في النوع الاول صحيح وقد مر بخلاف ذكره هنا الآن يقال انه مقيد ببعض الصلوات وهي
 التي تذكره في هذا النوع كالفعل والواجب لغيره فكما يكره فعلها يكره سجود السهو وفيها ثم رأيت الرضى تجزم
 بأن ذلك سهو فتأمل وراجع (قوله ولو سنة الفجر) اي ولو كان الذي شرع فيه ثم انفسه سنة الفجر
 فانه لا يجوز على الاصح وما قيل من الحيل مردود كما سأتى (قوله بعد صلاة فجر وعصر) متعلق بقوله
 وكراهه اي وكراهه نفل الخ بعد صلاة فجر وعصر أي الى ما قيل الطلوع والتغير بقرينة قوله السابق لا يستند
 الفرض الخ ولذا قال الزبيلي هنا المراد بما بعد العصر قبل تغير الشمس وأما بعده فلا يجوز فيه القضاء ايضا
 وان كان قبل أن يصل العصر اه (قوله ولو الجمعة بعرفة) عزاه في المعراج الى المجتبى وفي القنية الى محمد
 الائمة التبرجاني وظهير الدين المرغيناني وذكره في الحلية بخلافه وقال لم أره سر يحا وتبعه في البحر (قوله
 ولو ترا) لانه على قوله واجب يفوت الجواز بنوته وهو معنى الفرض العملي وعلى قولها سنة مخالفة لغيرها
 من السنن ولذا قال لا تصح من عقود وعن هذا قال في القنية الوتر يقضى بعد الفجر بالإجماع بخلاف سائر السنن
 (قوله او سجدة تلاوة) لوجوبها بإيجابه تعالى لا بفعل العبد كما علمته فلم تكن في معنى النفل (قوله لشغل
 الوقت به) أي بالفجر أي بصلاته في العبارة استخدام ط أي لان المراد بالفجر الزمان لا الصلاة ثم هذا كله لقوله
 وكراهه جواب عما ورد من أن قوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ولا صلاة بعد
 الفجر حتى تطلع الشمس رواه الشيخان بعم النفل وغيره وجوابه أن النبي هنا لا يقصان في الوقت بل ليصير
 الوقت كالمشغول بالفرض فلم يجز النفل ولا ما ألحق به مما ثبت وجوبه بعارض بعد ما كان نفلا دون الفرائض
 وما في معناها بخلاف النبي عن الاوقات الثلاثة فانه لمعنى في الوقت وهو كونه منسرا بالشيطان فيؤثر
 في الفرائض والنوافل وتعلمه في شروح الهداية (قوله حتى لو نوى الخ) تشرع على ما ذكره من العمل بل
 اي واذا كان المقصود كون الوقت مستغولا بالفرض تنذرنا بسنة تالفة فاذا انقطع انصرف تطوعه الى سنته
 لتلايدون آتيا بالمتهنى عنه فتأمل (قوله بلا تعيين) لان الصحيح المعتمد عدم اشتراطه في السنن الرواتب وأنها
 تصح بنية النفل وبمطلق النية فلو تنجذب ركعتين بقاء الليل فبين انهما بعد الفجر كائنا عن السنة على الصحيح

قصد او لو تحية مسجد (وكل ما كان
 واجبا) لا لعينه بل (لغيره)
 وهو ما يتوقف وجوبه على فعله
 (كمنذور ركعتي طواف) وسجدتي
 سهو (والذي شرع فيه) في وقت
 مستحب او مكروه (ثم انفسه
 و) لو سنة الفجر (بعد صلاة فجر
 و) صلاة عصر (ولو الجمعة بعرفة
 لا) يكره (فصاء فائنة) ولو ترا
 أو (سجدة تلاوة وصلاة جنازة
 وكذا) الحكم من كراهية نفل
 وواجب غيره لا فرض وواجب
 لعينه (بعد طلوع فجر سوى سنته)
 لشغل الوقت به تنذرنا حتى لو نوى
 تطوعا كان سنة الفجر بلا تعيين

فلا يصليها بعد الكراهة أشباه (قوله وقبل صلاة مغرب) عليه أكثر أهل العلم منهم أصحابنا ومالك واحد الوجهين عن الشافعي لما ثبت في الصحيحين وغيرهما بما يفيد أنه صلى الله عليه وسلم كان يواظب على صلاة المغرب بأصحابه عقب الغروب ولقول ابن عمر رضي الله عنهما ما رأيت أحدا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يصليهما رواه أبو داود وسكت عنه والمنذرى في مختصره واسناده حسن وروى محمد بن أبي حنيفة عن حماد أنه سئل إبراهيم النخعي عن الصلاة قبل المغرب قال فني عنها وقال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر لم يكونوا يصليونها وقال القاضي أبو بكر بن العربي اختلف الصحابة في ذلك ولم يفعلوا أحد بعدهم فهذا يعارض ما روى من فعل الصحابة ومن أمره صلى الله عليه وسلم بصلاتهم ما لا نه إذا اتفق الناس على ترك العمل بالحديث المردوع لا يجوز العمل به لانه دليل ضعفه على ما عرف في موضعه ولو كان ذلك مشتهرا بين الصحابة لما خفي على ابن عمر أو يحمل ذلك على أنه كان قبل الأمر بتججيل المغرب وتعماته في شرحي المنية وغيرهما (قوله الكراهة تأخيرها) الأولى تأخيرها أي الصلاة وقوله لا يسيرا أفاد أنه ما دون صلاة ركعتين بقدر جلسة وقد منا أن الزائد عليه مكروه تنزيها ما لم تشك النجوم وأفاد في القنح وأقره في الحلية والبحر أن صلاة ركعتين إذا تجوز فيها لا تزيد على اليسير فيباح فعله ما وقد أطال في تحقيق ذلك في الفتح في باب الوتر والنوافل (تنبيه) يجوز قضاء الفائتة وصلاة الجنازة وسجدة التلاوة في هذا الوقت بلا كراهة ويسد أبصلاة المغرب ثم بالجنازة ثم بالسنة وإعماله لبيان الأفضلية وفي الحلية الفتوى على تأخير صلاة الجنازة عن سنة الجمعة فعلى هذا أثر عن سنة المغرب لأنها أكثر اد بجر وصرح في الحاوي القدسي بكراهة المندورة وقضاء ما أفده والفائتة لغیر صاحب ترتيب وهو تقيد حسن وبني ركعتا الطواف فكره أيضا كما صرح به في الحلية وفيهم من كلام المصنف أيضا فان قوله وقبل صلاة مغرب معطوف على قوله بعد طواف حجر فيكره في الثاني جميع ما يكره في الأول نعم صرح في شرح الباب أنه لو طاف بعد صلاة العصر يصلي ركعتيه قبل سنة المغرب كالجنازة (قوله وعند خروج امام) حديث الصحيحين وغيرهما إذا قلت لصاحبك أنصت والامام يحط بقلوبه فاذا نهى عن الأمر بالعرف وهو فرض فائتلك بالنفل وهذا قول الجمهور ومن أهل العلم كما قاله ابن بطال منهم أصحابنا ومالك وذكره ابن أبي شيبة عن عمر وعثمان وعلى وابن عباس وغيرهم من التابعين خاروي مما يدل على الجواز كان قبل التحريم فلا يعارض أدلة المنع وتتمام الأدلة في شرحي المنية وغيرهما ثم هذا معطوف على ما قبله فيكره فيه ما يكره فيه كما بينا (قوله نخطبة ما) اتى بالتعميم الخطبة وشمل ما إذا كان ذلك قبلها وبعد هاسوا امسك الخطيب عنها لا بجر (قوله وسجي) انعاشر) أي في باب العيدين وهي خطبة الجمعة وفطر وأضحي وثلاث خطب الحج وختم ونكاح واستسقاء وكسوف والمراد تعدد الخطب المشروعة في الجلالة والانخطبة الكسوف مذهب الشافعي والظاهر عدم كراهة التفضل فيها عند الامام لعدم مشروعيتهما عنده وبه صرح في الحلية وكذا خطبة الاستسقاء مذهب صاحبين فيقال فيها كذلك وقد يجاب بما في التمهاتاني حيث نقل رواية عن الامام عشرة وعية خطبة الكسوف ولعل من ذكرها كالحانية وغيرها خرج الى هذه الرواية فصح كونها عشرة اعندنا ولا يخفى أن قوله خروج امام من الحجر وقيامه للصلاة قيد فيما يناسبه منها وهو ما عدا خطبة النكاح وخطبة ختم القرآن فافهم وعلة الكراهة في الجميع تفويت الاستماع الواجب فيها كما صرح به في المجتبى (قوله وقيدها) اي قيد الفائتة التي لا تكره حال الخطبة ط (قوله بين كلامي النهاية والصادر) فان صدر الشريعة يقول بتركها الفائتة وصاحب النهاية يقول لا تكره كما في شرح المصنف ح (قوله عند اقامة صلاة مكتوبة) اطلقها مع انه قيدها في الحانية والخلاصة وأقره في القنح وغيره من الشراح يوم الجمعة وتبعهم في شرح المنية وقال وأما في غير الجمعة فلا يكره بمجرد الاحتذاء بالاقامة ما لم يشرع الامام في الصلاة ويعلم انه يدركه في الركعة الأولى وكان غير مخالط للصف بلا حائل والفرق انه في الجمعة لكثرة الاجتماع لا يمكن غالباً بلا مخالطة للصف اد ملخصا وسيأتي في باب ادراك القرينة (قوله أي اقامة امام مذهبه) قال الشارح في هامش الخرائن نص على هذا مولانا منلا على شيخ القراء بالمسجد الحرام في شرحه على لباب المناسك اد وهو مبني على انه لا يكره تكرار الجماعة في مسجد واحد وسيدكر في الاذان وكذا في باب الامامة ما يخالفه وقد ألف جماعة من العلماء رسائل في كراهة ما يفعل في الحرمين الشريفين وغيرهما من تعداد الأئمة والجماعات وصرحوا بأن الصلاة مع أول امام

(وقبل) صلاة (مغرب) لكراهة
تأخيرها الايسرا (وعند خروج
امام) من الحجر اوقيامه للصعود
ان لم يكن له حجرة (نخطبة) ما
وسجي انها عشر (الى تمام صلاته
بجلا فائتة) فانها لا تكره
وقيدها المصنف في الجمعة بواجبة
الترتيب والافكره وبه يحصل
التوفيق بين كلامي النهاية والصادر
(وكذا يكره) تطوع عند اقامة
صلاة مكتوبة) أي اقامة امام
مذهبه

• طلب
في تكرار الجماعة والافتداء بالخالف

افضل ومنهم صاحب المنهاج المشهور العلامة الشيخ رحمه الله السندی - تلبيذ المحقق ابن الهمام فقد نقل عنه العلامة الخليل الرملي - في باب الامامة أن بعض مشايخنا سنة احدى وخمسين وخمسة مائة أنكر ذلك منهم الشريف الغزنوي - وأن بعض المالكية في سنة خمسين وخمسة مائة ائقي يمنع ذلك على المذاهب الاربعة ونقل عن جماعة من علماء المذاهب انكار ذلك ايضا اه لكن الف العلامة الشيخ ابراهيم البيري شارح الاشباه رساله سماها الاقوال المرضية اثبت فيها الجواز وكراهة الاقتداء بالخالف لأنه وان راى مواضع الخلاف لا يترك ما يلزم من تركه مكرره مذهبه كالجهر بالسجدة والتأمين ورفع اليدين وجلسة الاستراحة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التعدد الاولى ورويته السلام الثاني سنة وغير ذلك مما يجب فيه الاعادة عندنا وتستحب وكذا الف العلامة الشيخ على - القارى رسالة سماها الاقتداء في الاقتداء اثبت فيها الجواز لكن نفي فيها اكرهة الاقتداء بالخالف اذا راى في الشروط والاركان فقط وسأقي عما ان شاء الله تعالى في باب الامامة (قوله حديث الخ) رواه مسلم وغيره قال ط وبستن من عمومها الفاتمة واجبة الترتيب فانه اتصل مع الاقامة (قوله الاستغفر) لما روى الطحاوى وغيره عن ابن مسعود انه دخل المسجد واقبت الصلاة ف صلى ركعتي الفجر في المسجد الى استوائه وذلك بحضور حذيفة وابي موسى ومثله عن عمر وأبي الدرداء وابن عباس وابن عمر كما اسنده الحفاظ الطحاى في شرح الا - ما روى عن الحسن ومروق والشعبي شرح المنية (قوله ولو بادر الى تشهدتها) مشى في هذا على ما اعتمد المصنف والشربلالي تبع الجركلي ضعفه في التبر واختار ظاهر المذهب من انه لا يصلي السنة الا اذا علم انه يدرك ركعة وسأقي في باب ادراك الفريضة ح قلت وسند كرهنا كتحوية ما اعتمد المصنف عن ابن الهمام وغيره (قوله تركها أصلا) أى لا يرضى قبل الطلوع ولا بعده لانها لا تقتضى الامع انقض اذا فات وقتها قبل زوال يومها ح (قوله وما ذكر من الحيل) وهى أن يشرع فيها فيقطعها قبل الطلوع او يشرع فيها ثم يشرع في الفرض من غير قطعها ثم يرضى قبل الطلوع ورده من وجهين الاول أن الامر بالشروع للقطع فيجب شرعا في كل منها قطع والثاني أن فيه فعل الواجب لغيره في رقت الفجر وانه مكرره كما تقدم ح (قوله وكذا يكره غير المكتوبة) أل فله للعهد اى المكتوبة الوقتية فتمثلت الكراهة النفل والواجب والفاتمة ولو كان يتم اربعين الوقتية ترتيب وكذلك أل في الوقت للعهد اى الوقت المجهود الكامل وهو المستحب لما سيأتى في باب قضاء الفوائت من أن الترتيب يسقط بضييق الوقت المستحب ولو قال وكذا يكره غير الوقتية عند ضيق الوقت المستحب لكان اولى افاده ح (تيسره) رأيت بخط الشارح في هامش الخرائط ولوتنفل خلافا سعة الوقت ثم ظهر أنه ان اتم شفعا بوقت الفرض لا يقطع كما لو تنفل ثم خرج الخطيب كذا في آخر شرح المنية اه فتأمل (قوله مطلقا) اى سواء كان في المسجد أو في البيت يقرينه التفصيل في مقابله ح (قوله في الاصح) رد على من يقول لا يكره في البيت مطلقا سواء كان قبلها او بعدها وعلى من يقول لا يكره بعدها مطلقا سواء كان في المسجد أو في البيت ح (قوله وبين صلاتي الجمع) أى جمع العصر مع الظهر فتدعى في عرفه وجمع المغرب مع العشاء تأخيرا في مزدلفة (قوله وكذا بعدهما) ضمير التنبيه راجع الى صلاتي الجمع الكائن بعرفة فقط لا بمزدلفة أيضا وان اوجمه كلامه لعدم كراهة النفل بعد صلاتي الجمع بمزدلفة ويدل على أن هذا مراده قوله كما مر اى تخريفا في قوله ولو لمجموعة بعرفة فلو تقدم قوله وكذا بعدهما كما مر على قوله ومزدلفة سلم من الايام ولو أسقطه اصلا سلم من التكرار ح وذ كر الرضى ما يفيد ثبوت الخلاف عندنا في كراهة التنفل بعد صلاتي المغرب والعشاء في المزدلفة لكن الذى حزم به في شرح الباب انه يصلي سنة المغرب والعشاء والوتر بعدهما وقال كما مر ح به ولا ناعبد الرحمن الجامى في منسكه تأمل (قوله تأت نفسه اليه) اى اشتاقت ح عن القاموس وأفهم انه اذا لم تستحق اليه لكرهه وهو ظاهر ط (قوله وما يشغل باله) بفتح الغين المجعّة وبالال قلب وهذا من عطف العام على الخاص اشموله للمداقعة وحضور الطعام وانما نص عليه الوقوع التخصيص عليهما بخصوصهما في الاحاديث افاده في الخلية فافهم (قوله ويخجل بخشوعها) عطف لازم على ملزوم فافهم قال ط ويخجل الخشوع القلب وهو فرض عند أهل الله تعالى وورد في الحديث ان الانسان ليس له من صلاته الا بقدر ما استخضر فيها فتارة يكون له عشرها أو أقل او اكثر (قوله كما نأما كان) في هذا التركيب اعارب ذكرتها في رسالتى المسماة بالفوائد العجيبة في اعراب

حديث اذا اقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة (الاستغنة)
فجر ان لم يحق فوتر جماعة
ولو بادرك تشهدا فان خاف
تركها اصلا وما ذكر من الحيل
مردود وكذا يكره غير المكتوبة
عند ضيق الوقت (وقبل صلاة
العبد من مطلقا وبعدهما بمسجد
لا يبيت) في الاصح (وبين صلاتي
الجمع بعرفة ومزدلفة) وكذا
بعدهما كما مر (وعند مداقعة
الاجنبي) أو أحدهما او ارجح
(ووقت حضور طعام تأت نفسه
اليه) كذا كل (ما يتعل
باله عن افعاله او يحل بخشوعها)
كما نأما كان

مطلبه
في اعراب كما نأما كان

ثم قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا اجعل به السير صنع هكذا وفي رواية ثم انتظر حتى غاب الشفق
وصلى العشاء كلف وقد قال صلى الله عليه وسلم ليس في النوم تفرط انما التفرط في اليقظة بأن تؤخر
صلاة الى وقت الاخرى رواه مسلم وهذا قاله وهو في السفر وروى مسلم أيضا عن ابن عباس انه صلى الله عليه
وسلم جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمدينة في غير خوف ولا مطر لثلاث خرج اتته وفي رواية
ولاسفر والشافعي لا يرى الجمع ولا عذر فاما كان جوابه عن هذا الحديث فهو جوابنا وأما حديث
أبي الطفيل الدال على التقديم فقال الترمذي فيه انه غريب وقال الحاسكهم انه موضوع وقال ابوداود
ليس في تقديم الوقت حديث قائم وقد أنكرت عائشة على من يقول بالجمع في وقت واحد وفي الصحيحين عن ابن
مسعود والذي لا اله الا الله ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة قط الا وقتها الاصلتين جمع بين الظهر
والعصر بعرفة وبين المغرب والعشاء بجمع ويصفي في ذلك النصوص الواردة بتعيين الاوقات من الايات
والاخبار وبتمام ذلك في المطولات كل ما يلحق وشرح المنية وقال سلطان العارفين سيدي محي الدين نفعنا الله
به والذي اذهب اليه انه لا يجوز الجمع في غير عرفة ومن دلفة لان اوقات الصلاة قد ثبتت بلا خلاف ولا يجوز
اخراج صلاة عن وقتها الا بضع غير محتمل اذ لا ينبغي أن يخرج عن أمر ثابت بامر محتمل هذا لا يقول به من شتم
رأحة العلم وكل حديث ورد في ذلك فمحتمل انه يتكلم فيه مع احتمال انه صحيح لكنه ليس بنص اه كذا نقله عنه
سيدي عبد الوهاب الشعرا في كتابه الكبير الاجري بيان علوم الشيخ الاكبر (قوله فان جمع الخ)
تفصيل لما اجله أو لا بقوله ولا جمع الصادق بالفساد والحرمة فقط ط (قوله الحاج) استثناء من قوله
ولا جمع ط (قوله بعرفة) بشرط الاحرام والساكن أو نأيه والجماعة في الصلاتين ولا يشترط كل ذلك
في جمع المزدلفة ط قلت الا الاحرام على أحد القولين فيه (قوله عند الضرورة) ظاهره انه عند
عدمها لا يجوز وهو أحد قولين واختار جواز مطلقا ولو بعد الوقوع كما قدمناه في الخطبة ط وأيضا
عند الضرورة لا حاجة الى التقليد كما قال بعضهم مستندا لما في المضمرات المداخر اذا خاف اللصوص
أو قطع الطريق ولا ينتظره (الفتة) جازله تأخير الصلاة لانه بعدد ولو صلى بهذا العذر بالاجماع وهو
يسر جاز اه لكن الظاهر أنه اراد بالضرورة ما فيه نوع مشقة تأمل (قوله لكن بشرط الخ) فقد شرط
الشافعي لجمع التقديم ثلاثة شروط تقديم الاولى ونية الجمع قبل الفراغ منها وعدم الفصل بينهما بما يعده فصلا
عرفا ولم يشترط في جمع التأخير سوى نية الجمع قبل خروج الاولى نهر ويشترط أيضا أن يقرأ الفاتحة في
الصلاة ولو مقتديا وأن يعيد الوضوء من مس فرجه أو أجنبية وغير ذلك من الشروط والاركان المتعلقة بذلك
الفعل والله تعالى اعلم

* (باب الاذان) *

لما كان الوقت سببا كما مر قدمه وذكر الاذان بعده لانه اعلام بدخوله (قوله ه ولغة الاعلام) قال في القاموس
أذنه الامر به اعلمه وأذن تأذينا كذا الاعلام اه فالاذان اسم مصدر لان الماضي هنا اذن المضاعف
ومصدره التأذين ح (قوله وشرا اعلام مخصوص) أي اعلام بالصلاة قال في الدرر ويطبق على اللفاظ
المخصوصة اه أي التي يحصل بها الاعلام من اطلاق اسم المسبب على السبب اسماعيل وانما لم يعرفه
بالالفاظ المخصوصة لان المراد الاذان للصلاة ولو عرف بها دخل الاذان للمولود ونحوه على ما يأتي (قوله
ليعلم الفاتحة الخ) أي ليعلم الاذان الفاتحة والاذان بين يدي الخطيب وليعلم أيضا الاذان في آخر ظهر
الصف أفاده ح أي لان العلم بالوقت فيها سابق عليه ولقائل أن يقول لو صرح بكيفية الوقت لم يرد ما ذكر لان
الاصل في مشروعية الاذان الاعلام بدخول الوقت كما يعلم عما يأتي فيكون التعريف بناء على ما هو الاصل
فيه والالزم انه لو أذن لنفسه أو بين جماعة مخصوصين أرادوا الصلاة عالمين بدخول الوقت لاسمي اذا شرعا
لعدم الاعلام أصلا مع انه مشروع فتدبر (قوله على وجه مخصوص) أي من التسل والاستدارة
والالتفات وعدم الترجيع واللحن ونحو ذلك من أحكامه الآتية (قوله باللفاظ كذلك) اشار الى انه
لا يصح بالفسارسية وان علم انه اذان وهو الاظهر والاصح كافي السراج (قوله اذان جبريل الخ) في حاشية
الشهاب لمسى على شرح المنهاج للرمل عن شرح البخاري لابن حجر انه وردت احاديث تدل على أن الاذان

قوله بجمع اسم للمزدلفة اه منه

(فان جمع فسد لوقته) الفرض

على وقته (وحرم لو عكس) أي

اخره عنه (وان صح) بطريق القضاء

(الحاج بعرفة ومن دلفة) كما

سجي ولا بأس بالتقليد عند

الضرورة لكن بشرط أن يلتزم

جميع ما يوجب ذلك الامام

لما قدمنا أن الحكم الملقى باطل

بالاجماع

* (باب الاذان) *

(هو) لغة الاعلام وشرا (اعلام

مخصوص) لم يقل بدخول الوقت

ليعلم الفاتحة وبين يدي الخطيب

(على وجه مخصوص باللفاظ كذلك)

أي مخصوصة (سببه) ابتداء اذان

جبريل ليلة الاسراء واقامته

حين اقامته عليه الصلاة والسلام

شرع بمكة قبل الهجرة منها الطبراني انه لما سرى بالذي صلى الله عليه وسلم أوحى الله اليه الاذان فنزل به ففعله
 بلالا ولادار قطن في الافراد من حديث انس ان جبريل أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالاذان حين فرضت
 الصلاة وللبرار وغيره من حديث علي قال لما أَرَادَ الله أن يعلم رسوله الاذان أتاه جبريل بآية يقال لها البراق
 فركبها فقال الله اكبر الله اكبر وفي آخره ثم أخذ الملك بيده فأم أهل السماء والحق أنه لا يصح شيء من هذه
 الاحاديث اهـ وذكر في فتح القدير حديث البرار ثم قال وهو غريب ومعارض للنسب الصحيح ان بدء الاذان
 كان بالمدينة على ما في مسلم كان المسلمون حين قدموا المدينة يجتمعون ويتخيمون الصلاة وليس ينادي
 لها احد فتكلموا في ذلك فقال بعضهم تنصب راية الحديث (قوله ثم رؤيا عبد الله بن زيد الخ) ذكر القصة
 بتمامها ح عن السراج وسافها في الفتح بأسانيد خاوفي هذه القصة ان عمر رضي الله عنه رأى تلك اللذة مثل
 ما رأى عبد الله بن زيد واستشكل إثباته بالروايات غير الانبياء لا ينبغي عليها حكم شرعي واجب باحتمال
 مقارنة الوحي لذلك قال في حاشية المتماح عن الحافظ ابن حجر ويؤيده ما رواه عبد الرزاق وأبو داود في المراسيل
 ان عمر لما رأى الاذان جاء ليخبر النبي صلى الله عليه وسلم فوجد الوحي قد ورد بذلك فخارعه الاذان بلال فقال له
 النبي صلى الله عليه وسلم سبقك بذلك الوحي ثم قال وعلى تقدير صحة حديث أن جبريل حين اراد أن يعلمه الاذان
 أتاه بالبراق الخ فيمكن انه علمه لئلا يفتي ذلك الموطن ولا يلزم مشروعيته لاهل الارض اهـ وأجاب ح
 بأنه ظن أنه من خصوصيات تلك الصلاة وهو قريب من القول (قوله وسببه بقاء) تميز بحول عن المضاف اليه
 أي سبب بقاءه واستمراره ط أي الذي يتجدد طلب الاذان عند تجدد (قوله للرجال) أما النساء
 فيكرهن الاذان وكذا الإقامة لما روى عن انس وابن عمر من كراهتهما الهن ولا تنبئ حالهن على الستر ورفع
 صوتهن حرام امداد ثم الظاهر أنه يسن للصبي اذا اراد الصلاة كما يسن للبالغ وان كان في كراهة
 اذانه لغيره كلام كما سيأتي فافهم (قوله في مكان عال) في التنية ويسن الاذان في موضع عال والإقامة
 على الارض وفي اذان المغرب اختلاف المشايخ والظاهر أنه يسن المكان العالي في المغرب أيضا كما سيأتي
 وفي السراج ويشعني لاه يؤذن أن يؤذن في موضع يكون اسمع للجيران ويرفع صوته ولا يجهد نفسه لانه يقتصر
 اهـ بقرات والظاهر أن هذا في مؤذن الحى أما من اذن لنفسه أو لجماعة حاضر بن فالظاهر أنه لا يسن له
 المكان العالي لعدم الحاجة تأمل (قوله هي كالواجب) بل اطلق بعضهم اسم الواجب عليه لقول محمد
 لواجتمع اهل بلدة على تركه فالتزم عليه ولو تركه واحد حشرته وحبسته وعامة المشايخ على الاول والقتال
 عليه لما أنه من أعلام الدين وفي تركه استخفاف ظاهر به قال في المعراج وغيره والقولان متقاربان لأن
 المؤكدة في حكم الواجب في حقوق الاثم بالترك يعني وان كان مقولا بالتشكيك نهر واستدل في الفتح
 على الوجوب بان عدم الترك مرة دليل الوجوب قال ولا يظهر كونه على الكفاية والالام ياتم اهل بلدة بالاجتماع
 على تركه اذا قام به غيرهم أي من اهل بلدة أخرى واستظهر في البحر كونه سنة على الكفاية بالنسبة الى
 كل اهل بلدة بمعنى أنه اذا فعل في بلدة سقات المتأثرة عن أهلها قال ولولم يكن على الكفاية فهذا المعنى
 لكان سنة في حق كل أحد وليس كذلك اذ اذان الحى يكفيها كما سيأتي اهـ قال في التمهيد لم ارحكم البلدة
 الواحدة اذا انسعت أطرافها كصغر والظاهر أن اهل كل محلة سمعوا الاذان ولومن محلة أخرى يستعظ عنهم لان
 لم يسمعوا اهـ (قوله للفرائض الخمس الخ) دخلت الجمعة بجر وشمل حالة السفر والحضر والانسراد والجماعة
 قال في مواهب الرحمن ونورا الابضاح ولومن فردا أداء أو قضاء سفرا أو حضرا اهـ لكن لا يكره تركه لمصل
 في بيته في المصر لان اذان الحى يكفيه كما سيأتي وفي الامداد أنه يأتي به نداء وسيأتي تمامه فافهم ويستغنى
 ظهر يوم الجمعة في المصر لمعذور وما يقضى من الفوائت في مسجد كما سيذكره (قوله ولو قضاء) قال في الدرر
 لانه وقت القضاء وان فات وقت الاداء لقوله صلى الله عليه وسلم فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها أي
 وقت قضائها اهـ وهذا اذا لم يقضها في المسجد على ما سيأتي (قوله لانه الخ) تعليل اشعول القضاء
 ويظهر منه أن المراد من وقتها وقت فعلها وبه صرح الفهستاني لكن في التاترغانية ينبغي أن يؤذن في
 أول الوقت ويقف في وسطه حتى يفرغ المتوضي من وضوئه والمصل من صلاته والمعتصر من قضاء حاجته اهـ
 والظاهر أنه اراد أول الوقت المستحب لما يأتي قريبا (قوله حتى يبرده) بالبناء للجهول وأشمول منه قوله

ثم رؤيا عبد الله بن زيد اذان الملك
 النازل من السماء في السنة
 الاولى من الهجرة وهل هو جبريل
 قيل وقيل (و) سببه بقاء دخول
 الوقت وهو سنة للرجال في مكان
 عال (مؤكد) هي كالواجب
 في حقوق الاثم (للفرائض) الخمس
 (في وقتها ولو قضاء) لانه سنة
 للصلاة حتى يبرده لالوقت

المار في الاوقات وحكم الاذان كالملاعة وتاخيرا قال نوح افندي ربي المجتبي عن المجز قال ابو حنيفة
يؤذن للتبخر بعد طلوعه وفي الظهر في الشتاء حين تزول الشمس وفي الصيف يرد وفي العصر يؤخر ما لم يصف
تغير الشمس وفي العشاء يؤخر قليلا بعد ذهاب البياض اه قال القيسستاني بعده ولعل المراد بيان
الاستحباب والافوق الجواز جميع الوقت اه وحاصله انه لا يلزم الموازنة بين الاذان والصلاة بل هي
الافضل فلذا في اوله وصلى آخره اني بالسنة تأمل (قوله لا يسن لغيرها) أي من التسلطات
والا فندب للمولود وفي حاشية البحر للغير الرمي رأيت في مكتب الشافعية انه قد يسن الاذان لغير
الصلاة كما في آذن المولود والمهموم والمصروع والغنسان ومن ساء خلقه من انسان أو بهيمة وعند من دهم
الجيش وعند الحرير قيل وعند انزال الميت القبرية يساعلى أول خروجه للدنيا لكن رده ابن حجر في شرح
العباب وعند تعقل الغيلان أي عند تمرد الجن خبر صحيح فيه أقول ولا بعده عندنا اه أي لان ما صح فيه
الخبر بلا معارض فيومذهب للمجتهد وان لم ينص عليه لما قد سناه في الخطبة عن الحافظ ابن عبد البر والعارف
الشعراني عن كل من الاثمة الاربعة انه قال اذا صح الحديث فهو مذهبي على الله في فضائل الاعمال يجوز
العمل بالحديث الضعيف كما مر أول كتاب الطهارة هذا وزاد ابن حجر في التحفة الاذان والاقامة خلف
المسافر قال المدني أقول وزاد في شرعة الاسلام لمن ضل الطريق في أرض قفر أي خالية من الناس وقال
المزلا على في شرح المشكاة فالوايسن للمهموم أن يأمر غيره أن يؤذن في اذنه فانه ينزل اليهم كذا عن
علي رضي الله عنه ونقل الاحاديث الواردة في ذلك فراجع اه (قوله كعبه) أي ووتر وجنازة وكسوف
والسقاء وتراويح وستين رواتب لانها اتباع للفرائض والوتر وان كان واجبا عند لكنه يؤدى في وقت
العشاء فاكتفى بأذانه لالكون الاذان لهما على الصحيح كما ذكره الزيلعي اه بحر قافهم لكن في التعليل
قصور لا قد ضاه سنة الاذان للمليس بعبا الفرائض كالعبد ونحوه فالمناسب التعليل بعدم ورود في السنة
تأمل (قوله وقع بعضه) وكذا كنه بالاولى ولولم يذكر البعض لتوهم خروجه فقصد بذكره التعميم لا التخصيص
(قوله كالاقامة) أي في انها تعاد اذا وقعت قبل الوقت أما بعده فلا تعاد ما لم يطل الفصل أو يوجد
قاطع كأكل على ماسيد كره في القروع (قوله خلا فاللثاني) هذا راجع الى الاذان فقط فان أبا يوسف
يجوز الاذان قبل الفجر بعد نصف الليل ح (قوله وعن الثاني ثنتين) أي روى عن أبي يوسف انه
يكبر في ابتدائه تكبيرتين بقبية كلاته فيكون الاذان عنده ثلاثة عشر كلة وهي رواية عن محمد والحسن
فهو سألني عن الزاهدي ونقل عن مالك أيضا (قوله وبفتح راء اكبر الى قوله ولا ترجيع) نقل انه ملحق بفتح
الشارح على هامش نسخة الاولى وفي مجموعة الحفيد الهروي مانصه فائدة في روضة العلماء قال ابن الانباري
عوام الناس يفتنون الراء في اكبر و كان المبردي يقول الاذان سمع موقوفا في مشاطيعه والاصل في اكبر
تسكين الراء فحذلت حركة ألف اسم الله الى الراء كما في الم الله وفي المغني حركة الراء فتحة وان وصل بنية الوقف
ثم قيل هي حركة الساكنين ولم يكسر حفظا لتفخيم الله وقيل نقلت حركة الهمزة وكل هذا خروج عن الظاهر
والصواب أن حركة الراء ضمة اعراب وليس لهزمة الوصل بثوب في الدرج فتقل حركتها وبالحمل
الفرق بين الاذان وبين الم الله ظاهر فانه ليس لالم الله حركة اعراب اصلا وقد كانت لكلمات الاذان
اعرابا الا انه سمعت موقوفة اه وفي الامداد ويجزم الراء أي يسكنها في التكبير قال الزيلعي يعني على الوقف
لكن في الاذان حقيقة وفي الاقامة ينوي الوقف اه أي للحدود وروى ذلك عن الخنعي موقوفا عليه ومن فوعا
الى النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الاذان جزم والاقامة جزم والتكبير جزم اه قلت والحاصل أن
التكبير الثانية في الاذان ساكنة الراء للوقف حقيقة ورفعها خطأ وأما التكبير الاولى من كل تكبيرتين منه
وجميع تكبيرات الاقامة فقيل بحركة الراء بالفتحة على نية الوقف وقيل بالضم اعرابا وقيل ساكنة بلا حركة على
ما هو ظاهر كلام الامداد والزيلعي والبدائع وجماعة من الشافعية والذي يظهر اعراب لما ذكره الشارح
عن الطلبة ولما قد سناه ولما في الاحاديث المشتهرة للجزاخي انه سئل السيوطي عن هذا الحديث فقال
هو غير ثابت كما قال الحافظ ابن حجر وانما هو من قول ابراهيم الخنعي ومعناه كما قال جماعة منهم الرافعي وابن
الاثري انه لا يمة وأغرب الحب الطبري فقال معناه لا يمة ولا يعرب آخره وهذا الثاني مردود بوجوه أحدها

مثلا
في المواضع التي يندب لها الاذان
في غير الصلاة

ولبعضهم
سن الاذان لست قد تعلمتهم
في نكاح شعركم يحفظهم انتقعا
فرض الصلاة وفي اذن الصغير وفي
وت الحرب وللحرب الذي وقع
خلف المسافر والغيلان ان ظهرت
فاحفظ لسنة من الدين قد شرعا
قلت وزاد اربعة نظمها بقولي
وزيد اربعة ذوهم او غضب
مسافر ضل في قفر ومن صرعا
اه منه

(لا) يسن (لغيرها) كعبه (قواعد
اذان وقع) بعضه (قبله) كالاقامة
خلافا للثاني في الفجر (بتريخ
تكبير في ابتدائه) وعن الثاني
ثنتين وبفتح راء اكبر والعوام
يفتونها روضة لكن في الطلبة
معنى قوله عليه السلام الاذان
جزم أي مقطوع المد فلا تقول
الله اكبر لانه استفهام وانه لحن
شرعي أو مقطوع حركة الاخر
للاوقف فلا يفت بالرفع لانه لحن
لغوي فتاوى الصيرفية من
الباب السادس والثلاثين

مطلب
في الكلام على حديث الاذان جزم

مخالفته لتفسير الراوى عن النخعي والرجوع الى تفسيره أولى كما تقر في الاصول ثانياً بخالفته لما سهر به
 أهل الحديث واقفه ثالثاً اطلاق الجزم على حذف الحركة الاعرابية ولم يكن معهوداً في الصدر الاول
 وانما هو اصطلاح حادث فلا يصح الحمل عليه اه تمام الكلام عليه هناك فراجعه على أن الجزم في
 الاصطلاح الحادث عند النخوين حذف حركة الاعراب للجزم فقط لا مطلقاً ثم رأيت لسيدى عبد
 الغنى رسالة في هذه المسألة سماها تصديق من اخبر بنسخ راء الله اكبر اكره فيها النقل وحاصلها أن السنة
 أن يسكن الراء من الله اكبر الاول أو يصلها بالله اكبر الثانية فان سكنها كفى وان وصلها بنوى السكون فترك الراء
 بالفتحة فان ضمها خالف السنة لأن طلب الوقف على اكبر الاول صيره كالساكن أصالة فترك بالفتح (قوله
 ولا ترجع) الترجيع أن يخفض صوته بالشهادتين ثم يرجع فيرفعه بهما لاتفاق الروايات على أن بلا لا يمكن
 يرجع وما قيل انه يرجع لم يصح ولانه ليس في أذان الملك النازل بجميع طرقة ولما في ابى داود عن ابن عمر قال
 انما كان الاذان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مرتين مرتين والاقامة مرة مرة والحديث ورواه
 ابن خزيمة وابن حبان قال ابن الجوزى واسناده صحيح وما روى من الترجيع في اذان أبى محدودة يعارضه
 ما رواه الطبراني عنه انه قال ألقى على رسول الله صلى الله عليه وسلم الاذان حراً فقال الله اكبر الله اكبر الخ ولم
 يذكر ترجيعاً وبقي ما قدمناه بلامعارض وتماه في الفتح وغيره (قوله فانه مكروه) وملتقى ومثله في القهستاني
 خلافاً لما في البحر من أن ظاهر كلامهم انه مباح لاسناده لا يكرهه قال في التهر وظهر انه خلاف الاول وأما
 الترجيع بمعنى التغنى فلا يحل فيه اه وحينه ذلك لكرهية المذكورة تنزيهية (قوله أى تغنى) لا يجوز
 أن يكون مبني على الفتح لأن ما بعد أى التفسيرية عطف بيان وعطف البيان لا يجوز بناؤه على الفتح
 تركيباً مع اسم لا بل يجوز فيه الرفع اتباعاً للحمل لاعم اسمها والنصب اتباعاً للحمل اسمها لكن يمنع هنا من النصب
 مانع وهو عدم ربه بالالف فتعين الرفع مع ما فيه من اثبات الباء الذى هو مرجوح فان المنقوص المجزأ من
 أل يترجى حذف بائه في الرسم كالوقف اذا كان مرفوعاً ومجروراً وفي المحلى به بالعكس اه ح قلت ويمنع
 أيضاً من بناءه على الفتح وجود الفاصل وهو أى وقد عاروا امتناع الفتح في عطف النسق في نحو لا رجل
 وامرأة بوجود الفاصل وهو الواو فانهم (قوله بغير كلماته) أى بزيادة حركة أو حرف أو مدة أو غيرها
 في الاوائل والاواخر قهستاني (قوله وبلا تغيير حسن) أى والتغنى بلا تغيير حسن فان تحسين الصوت
 مطلوب ولا تلازم بينهما بحر وفتح (قوله وقيل) أى قال الخواصى لا بأس بادخال المدة في الجعلة لانها غير
 ذكر وتعبيره بلا بأس يدل على أن الاولى عدمه (قوله ويترسل) أى يتمهل (قوله بسكتة) أى
 تسع الاجابة مدنى عن مؤلف على القارى وهذه السكتة بعد كل تكبيرتين لا بينهما كما افاده في الامداد أخذ من
 الحديث وبه صرح في التاترخانية (قوله وتندب اعادته) أى لترك الترتل (قوله وملتفت) أى يحول
 وجهه لاصدوره قهستاني ولا قدميه نهر (قوله وكذا فيها مطلقاً) أى في الاقامة سواء كان المحمل
 متسعاً أولاً (قوله للثلا يستدبر) تعليل لقوله فقط أى انته عن القول بالاتفاق خلفاً للثلا يستدبر المؤذن
 أو المقيم القبلة ح (قوله بصلاة وفلاح) لف ونشر مرتب يعنى يلتفت فيها ميمناً باصلاة ويساراً بفلاح
 وهو الاصح كما في القهستاني عن المنيّة ودوا الصحيح كما في البحر والتبيين وقال مشايخ مرومية ويسرة
 في كل كذا في القهستاني ح قال في الفتح والثاني أوجه وردّه الرملى بانه خلاف الصحيح المنقول عن
 السلف (قوله ولو وحده الخ) اشار به الى رد قول الخواصى انه لا يلتفت لعدم الحاجة اليه ح وفي
 البحر عن السراج انه من سنن الاذان فلا يحل المنفرد بشئ منها حتى قالوا في الذى يؤذن للمولود ينبغي أن يحول
 (قوله مطلقاً) للمنفرد وغيره والمولود وغيره ط (قوله ويستدبر في المنارة) يعنى ان لم يتم الاعلام
 بتحويل وجهه مع ثبات قدميه ولم تكن في زمنه صلى الله عليه وسلم مثبته بحر قلت وفي شرح الشيخ اسمعيل
 عن الاوائل للسيوطى ان أول من رقى منارة مصر الاذان شرحبيل بن عامر المرادى ونى سلباً المنارة للاذان
 بأمر معاوية ولم تكن قبل ذلك وقال ابن سعد بالسند الى أم يزيد بن ثابت كان يتي أطول بيت حول المسجد
 فكان بلال يؤذن فوقه من أول ما اذن الى أن بنى رسول الله صلى الله عليه وسلم مسجده فكان يؤذن بعد على
 ظهر المسجد وقد رفع له شئ فوق ظهره (قوله ويخرج رأسه منها) أى من كرتها المني آتياً بالصلاة ثم يذهب

(ولا ترجع) فانه مكروه ملتقى
 (ولا حل فيه) أى تغنى بغير كلماته
 فانه لا يحل فعله وجماعه كالتغنى
 بالقرآن وبلا تغيير ثلاث آيات
 لا بأس به في الجعلة (رابعاً)
 فيه بسكتة بين كل كلمتين ويكره
 تركه وتندب اعادته (ويلتفت فيه)
 وكذا فيها مطلقاً وقيل ان المحمل
 متسعاً (ميمناً ويساراً) فقط لا
 يستدبر القبلة (بصلاة وفلاح)
 ولو وحده أو مولود لانه سنة
 الاذان مطلقاً (ويستدبر في
 المنارة) لو متسعة ويخرج رأسه
 منها

مطلب
 في قول من بنى المنارة للاذان

ويخرج رأسه من الكوة اليسرى آتيا بالفلاح درر وغيرهما وهذا اذا كانت بكوات أمام نار الروم
 ونحوها فالباب كالكوة السجيلة (قوله بعد فلاح الخ) فيه رد على من يقول ان محله بعد الاذان بتمامه
 وهو اختيار الفضلي بجر عن المستصفي (قوله الصلاة خير من النوم) انما كان النوم مشاركا للصلاة
 في اصل الظهيرة لانه قد يكون عبادة كما اذا كان وسيلة الى تحصيل طاعة او ترك معصية أو لان النوم راحة
 في الدنيا والصلاة راحة في الآخرة فتكون افضل بجر (قوله لانه وقت نوم) أي نخس بزيادة اعلام دون
 العشاء فان النوم قبلها مكره وندار ط (قوله ويجعل اصبغ الخ) لقوله صلى الله عليه وسلم لبلال رضني
 الله عنه اجعل اصبعيك في اذنك فانه ارفع لنبوتك وان جعل يديه على اذنيه فحسن لان الجحذورة رضي الله
 عنه ضم اصابعه الاربعة ووضعها على اذنيه وكذا احدى يديه على ما روى عن الامام امداد وفيه ستاتي
 عن التحفة (قوله فأذانه الخ) تفريع على قوله نداء قال في البحر والامر أي في الحديث المذكور للندب
 بقرينة التعليل فلذا لم يفعل كان حسنا فان قيل ترك السنة كيف يكون حسنا قلنا ان الاذان معه احسن
 فاذا تركه بقي الاذان حيا كذا في الكافي اه فافهم (قوله فيما من) قيد به لئلا يرد عليه أن ترك الاقامة
 يكره للمسافر دون الاذان وأن المرأة تقم ولا تؤذن وأن الاذان أكد في السنة منها كإثباتي وأراد بما مر أحكام
 الاذان العشرة المذكورة في المتن وهي أنه سنة للفرائض وأنه يعاد ان قدم على الوقت وأنه يبدأ بأربع تكبيرات
 وعدم التزجيع والتسليم والترسل والالتفات والاستبدار وزيادة الصلاة خير من النوم في اذان الفجر
 ويجعل اصبعه في اذنيه ثم استثنى من العشرة ثلاثة أحكام لا تكون في الاقامة فأبدل الترسل بالحدر والصلاة
 خير من النوم بقدمت الصلاة وذكر أنه لا يصح اصبعه في اذنيه فثبتت الاحكام السبعة مستتركة ويرد عليه
 الاستدارة في المنارة فانها لا تكون في المنارة فكان عليه أن يتعرض لذلك اه ح والحاصل أن الاقامة
 تخالف الاذان في أربعة مما مر وتختلفه أيضا في مواضع ستاتي مفرقة (قوله لكن هي افضل منه) نقله
 في البحر عن الخلاصة بلا ذكر خلاف وذكر في الفتح أيضا انه صرح بظهور الدين في الحواشي نقلا عن المبسوط بأنها
 آكد من الاذان أي لانه يسقط في مواضع دون الاقامة كافي حق المسافر وما بعد أولى الفوائت وثانية
 الصلاتين بعنة وقوله وكذا الامامة عاله في الفتح بقوله للمواظبة صلى الله عليه وسلم عليها وكذا الخلفاء
 الراشدون وقول عرولوا الخلفي لاذنت لا يستلزم تفضيله عليها بل مراده لاذنت مع الامامة لا مع تركها
 فزيد أن الانضال ككون الامام هو الموزن وهذا مذمنا وعليه كان أبو حنيفة اه أقول وهو واحد
 قولين صحيحين عند النافعية والثاني أن الاذان افضل وبقي قول بتساويهما وقد حكى الثلاثة
 في السراج ثم ان ما استدله على افضلية الامامة على الاذان يدل على افضليتها ايضا على الاقامة لان
 السنة أن يقيم المؤذن فافهم (تنبيه) متضمن افضلية الاقامة على الاذان كونها واجبة عند من يقول
 بوجوبه ولم ار من صرح به الا أن يقال ان القول بوجوبه لما نه من الشعائر بخلافها على أن السنة قد تفضل
 الواجب كما مر في أول كتاب الفهاردة فأمل ثم رأيت صاحب البدائع عذ من واجبات الصلاة الاذان والاقامة
 (قوله المقيم) أي الذي يقيم الصلاة (قوله لم يعدها في الاصح) بخلاف ما لوحده في الاذان حيث تدب
 اعادته كما مر لان تكرار الاذان مشروع أي كافي يوم الجمعة بخلاف الاقامة وعليه فافى الخاتمة من انه بعد
 الاقامة مبنى على خلاف الاصح وعنه في النهر (قوله مرتين) راجع الى قد قامت والى الفلاح ط (قوله
 وعند الثلاثة هي قرادى) أي الاقامة والاولى ذكره عند قوله وهي كالاذان ح ودليل الأئمة الثلاثة ما رواه
 البخاري امر بلال أن يشفع الاذان ويوتر الاقامة وهو محمول عندنا على ايتار صوتها بأن يحذر فيها توقفا بينه
 وبين النصوص الغير المختلة وقد قال الطحاوي فواترت الاما عن بلال انه كان يثنى الاقامة حتى مات وتيمامه
 في البحر وغيره (قوله غير الراكب) عبارة الامداد الا أن يكون راكبا مسافرا ضرورة السير لان بلا الاذان وهو
 راكب ثم نزل وأقام على الارض ويكره الاذان راكبا في الحضر في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف لا بأس به كافي
 البدائع اه (قوله بها) أي بالاذان والاقامة لكن مع الالتفات بصلاة وفلاح كما مر (قوله تنعما)
 لقول المحيط الاحسن أن يستقبل بحر ونهر (قوله اعاد ما قدم فقط) كما لو قدم الفلاح على الصلاة بعيد
 فقط أي ولا يستأنف الاذان من أوله (قوله ولورد سلام) او تسميت عاتس ونحوه ما لا في نفسه ولا بعد الفراغ

تدبا (بعد فلاح اذان
 وقت سريرة خير من النوم
 خلف المسافر وقت نوم ويجعل)
 فاحذرا (اصبعه في اذنيه)
 فاذا نه بدونه حسن وبه احسن
 (والاقامة كالاذان) فيما من
 (لكن هي) أي الاقامة
 وكذا الامامة (افضل منه) فتح
 (ولا يصح) المقيم (اصبعه
 في اذنيه) لانه اخفض (ويحذر)
 بضم الدال أي يسرع فيها لئلا يترسل
 لم بعد حيا في الاصح (ويزيد قد
 قامت الصلاة بعد فلاح كما مرين)
 وعند الثلاثة هي فرادى (ويستقبل)
 غير الراكب (القبلة بهما) ويكره
 تركه تنعما ولو قدم فيها مؤخرا
 أعاد ما قدم فقط (ولا ينكح بهما)
 أصلا ولورد سلام

على الصحيح سراج وغيره قال في النهر ومنه التنخخ الاتحسين صوته (قوله استأنفه) الا اذا كان الكلام يسيرا
 خانية (قوله ويثوب) الثيوب العود الى الاعلام بعد الاعلام درر وقيد بثيوب المؤذن لما في القنية عن
 الملتقط لا ينبغي لاحد أن يقول لمن فوقه في العلم والجمادى وقت الصلاة سوى المؤذن لانه استفضل لنفسه اه
 بحر قات وهذا خاص بالثيوب للامير ونحوه على قول ابى يوسف فافهم (قوله بين الاذان والاقامة) فسر
 في رواية الحسن بأن يمكث بعد الاذان قدر عشرين آية ثم يثوب ثم يمكث كذلك ثم يقيم بحر (قوله في الكل)
 أى لكل الصلوات لظهور التواتر في الامور الدينية قال في العناية احدث المتأخرون الثيوب بين الاذان
 والاقامة على حسب ما تعارفوه في جميع الصلوات سوى المغرب مع ابقاء الاول يعنى الاصل وهو ثيوب الفجر
 وماراه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن اه (قوله للكل) أى كل احد وخصه ابو يوسف بمن يشتغل
 بمصالح العامة كالقاضي والمفتي والمدرس واختاره قاضي خان وغيره نهر (قوله بما تعارفوه) كتخخ
 اوقامت قامت او اصابة الصلاة ولو احدثوا اعلاما مخالفا لذلك جاز نهر عن المجتبى (قوله ويجلس بينهم)
 لا قدم على الثيوب لكان اولي ثلاثيهم أن الجلوس بعده نهر (قوله الا في المغرب) قال في الدرر هذا
 استثناء من ثيوب ويجلس لان الثيوب لا اعلام الجماعة وهم في المغرب حاضرون لضيق الوقت اه واعترضه
 في النهر بأنه مناف القول الكل في الكل قال الشيخ اسماعيل وليس كذلك لما مر عن العناية من استثناء المغرب
 في الثيوب وبه جزم في غرر الاذكار والنهاية والبرجندى وابن ملك وغيرهما اه قلت قد يقال ما في الدرر مبنى
 على رواية الحسن من انه يمكث قدر عشرين آية ثم يثوب كما قدمناه أمالو ثيوب في المغرب بلا فاصل فالظاهر انه
 لا مانع منه وعليه يحمل ما في النهر قد بر (قوله فيسكت قائما) هذا عنده وعندهما يفصل بجلسة بجلسة الخطيب
 والخلاف في الافضلية فلو جلس لا يكره عنده ويستحب التحول للاقامة الى غير موضع الاذان وهو متفق عليه
 وتماه في البحر (قوله سنة ٧٨١) كذا في النهر عن حسن المحاضرة للسيوطي ثم نقل عن القول البديع
 للسخاوي انه في سنة ٧٩١ وأن ابتداءه كان في ايام السلطان الناصر صلاح الدين بأمره (قوله ثم فيها
 مرتين) اى في المغرب كما صرح به في الخرائط لكن لم ينقل في النهر ولم اره في غيره وكان ذلك موجودا في زمن
 الشارح او اراد به ما فعل عقب اذان المغرب ثم بعده بين العشاءين بليلة الجمعة والاثنين وهو المسمى في دمشق
 تذكيرا كالذي يفعل قبل اذان الظهر يوم الجمعة ولم ار من ذكره ايضا (قوله وهو بدعة حسنة) قال في النهر عن
 القول البديع والصواب من الاقوال انها بدعة حسنة وحكى بعض المالكية الخلاف ايضا في تسبيح المؤذنين
 في الثلث الاخير من الليل وأن بعضهم منع من ذلك وفيه نظر اه ملخصا (فائدة اخرى) ذكر السيوطي
 أن اول من احدث اذان اثنين معا بنو أمية اه قال الرملي في حاشية البحر ولم انصا صريحا في جماعة
 الاذان المسمى في ديارنا بأذان الجوق هل هو بدعة حسنة أو سيئة وذكره الشافعية بين يدي الخطيب
 واختلفوا في استحبابه وكرهه وأما الاذان الاول فقد صرح في النهاية بأنه المتوارث حيث قال في شرح قوله
 واذا اذن المؤذنون الاذان الاول ترك الناس البيع ذكر المؤذنين بلفظ الجمع اخراجا للكلام مخرج العادة
 فان المتوارث فيه اجتماعهم لتبلغ اصواتهم الى اطراف المصر الجامع اه ففيه دليل على انه غير مكروه
 لان المتوارث لا يكون مكروها وكذلك نقول في الاذان بين يدي الخطيب فيكون بدعة حسنة اذ ماراه
 المؤمنون حسنا فهو حسن اه ملخصا أقول وقد ذكر سيدي عبد الغنى المسألة كذلك أخذ من كلام النهاية
 المذكور ثم قال ولا خصوصية للجمعة اذ الفروض الخمسة تحتاج للاعلام (قوله لويجماعة الخ) أى في غير
 المسجد بقدرته ما يذكره قرييما من انه لا يؤذن فيه لفائدة ثم هذا قيد لقوله رافعا صوته وقد ذكره في البحر بحثا وقال
 ولم ار في كلام ائمتنا واستدل رفع المنفرد في الحراء بحديث الصحيح اذا كنت في غمك أو باديك فأذنت للصلاة
 فارفع صوتك بالنداء فانه لا يسمع مدى صوت المؤذن انس ولا جن ولا مدبر الا شهد له يوم القيمة اه وأقره في النهر
 أقول يخالفه ما في القهستاني من انه يجب بعضي يلزم الجهر بالاذان لا اعلام الناس فلو أذن لنفسه خافت لانه
 الاصل في الشرع كما في كشف المنار اه على أن ما استدلل به يقيد برفع الصوت للمنفرد في بيته ايضا لتكثير
 الشهود يوم القيمة الأأن يقال المراد بالمبالغة في رفع الصوت والمؤذن في بيته يرفع دون ذلك فوق ما يسمع نفسه
 وعليه يحمل ما في القهستاني فليأت قل (قوله لالفسادة) أى اذا اعيدت في الوقت والا كانت فائدة ط

فان تكلم استأنفه (ويثوب)
 بين الاذان والاقامة في الكل
 للكل بما تعارفوه (ويجلس بينهم)
 بقدر ما يحضر الملائمون مراعي
 لوقت الندب (الا في المغرب)
 فيسكت قائما قدر ثلاث آيات
 قصار ويكره الوصل اجماعا (فائدة)
 التسليم بعد الاذان حدث في
 ربيع الآخر سنة سبع مائة
 واحد وثمانين في عشاء ليلة
 الاثنين ثم يوم الجمعة ثم بعد عشر
 سنين حدث في الكل الا المغرب
 ثم فيها مرتين وهو بدعة حسنة
 (و) يسن أن يؤذن ويقيم لفائدة
 رافعا صوته لويجماعة أو صحراء
 لا يئنه منفردا (وكذا) يسنان
 (الاولى القوائت) لالفسادة

مطلب
 في اذان الجوق

وفي المجتبى قوم ذكر واخذ صلاة صلوا في المسجد في الوقت قضاؤها بجماعة فيه ولا يبعدون الاذان والاقامة وان قضاوها بعد الوقت قضاؤها في غير ذلك المسجد بأذان واقامة اهـ لكن يسألني أن الاقامة تعاد لو طال الفصل (قوله فيه) أي في الاذان (قوله لو في مجلس) أما لو في مجلس فان صلى في مجلس أكثر من واحدة فكذلك والا أذن وأقام ليلاً (قوله وفعله اولى) لانه اختلفت الروايات في قضاائه صلى الله عليه وسلم ما قاته يوم الخندق حتى بعضه الله امره بل لا فأذن وأقام للكل وفي بعضها انه اقتصر على الاقامة فيما بعد الاولى فالأخذ بالزيادة اولى خصوصاً في باب العبادات وعمامة في الامداد (قوله ويقيم للكل) أي لا يخير في الاقامة للمباي بل يكره تركها كما في نور الايضاح (نقطة) يأتي في صلاتي الجمع بعرفة بأذان واحد واقامتين وعزدة لأذان واقامة واختار الطحاوي انه كعرفة ورجه ابن الهمام كما سألني في بابه ان شاء الله وبني لوجه بين فائنة ومؤذالم أراه ويضاير لي انه يأتي بأذنين واقامتين والفرق بينه وبين الجمع بعزدة لا يخفى (قوله ولا يسن ذلك) أي الاذان والاقامة وأورد الضمير على تأويل المذكور ح واراد بنى السنية الكراهة في المواضع الثلاثة المذكورة كما يعلم من الامداد (قوله ولو لجماعة) اخذ من قول الفتح لأن عائشة اتهمته بغير أذان ولا اقامة حين كانت جماعة من مشروعة وهذا يقتضي أن المنفردة ايضا كذلك لأن تركها لما كن حوالا سنة حال شرعية الجماعة كن حال الاقتراد اولى اهـ قلت وهو ظاهر ما في السراج ايضا وكن الاولى للشارح أن يقول ولو منفردة لأن جماعة من الاذن غير مشروعة فنظن (قوله بجماعة صبيان وعبيد) لانها غير مشروعة فلا يشرع فيها كتكبير التثنية عقبها مير عن الزيلعي (قوله في مصر) مثل المعذور وغيره زيلعي وفي القرى لا يكره بكل حال ظهيرة أي لا قبل اداء الجمعة في غيرها ولا بعده لقوله وقبل بعد اداء الجمعة لا يكره في مصر (قوله لان فيه تشويهاً الخ) انما يظهر أن لو كان الاذان بجماعة أما اذا كن منفردة او يؤذن بقدر ما يسمع نفسه فلا ط وفي الاحمد انه اذا كن التفويت لامر عام فالاذان في المسجد لا يكره لاتقاء العلة كفعله صلى الله عليه وسلم ليلة التعريض اهـ لكن ليلة التعريض كانت في الصحراء لا في المسجد (قوله لان التأخير معصية) انما يظهر رأيي في الجماعة لا المنفردة ط أي لان المنفردة يضافت في اذانه كقد سئله عن القهستاني على انه اذا كان التفويت لامر عام لا يكره ذلك للجماعة ايضا لان هذا التأخير غير معصية هذا وبغير من التعليل أن المكروه قضاؤه وجامع الاطلاع عليها ولو في غير المسجد كما افاده في المخ في باب قضاء الفوائت (قوله بلا كراهة) أي تحريمية لان التثنية ثابتة لما في البحر عن الخلاصة ان غيرهم اولى منهم اهـ ح اقول وقد سئله في كتاب الطهارة الكلام في أن خلاف الاولى مكروه اولا فراجع (قوله صبي مراد) المراد به العاقل وان لم يراهق كما هو ظاهر البحر وغيره وقبل يكره لكنه خلاف ظاهر الرواية كما في الامداد وغيره وعلى هذا يصح تقريره في وظيفة الاذان بحر (قوله وعبد وأعي الخ) انما لم يكره اذانهم لان قولهم مقبول في الامور الدينية فيكون ملزماً فيحصل به الاعلام بخلاف الفاسق اهـ زيلعي قلت يرد عليه الصبي فان قوله غير مقبول في الامور الدينية في الاصح كقد سئله قبل الباب ومقتضاه أن لا يحصل به الاعلام كالفاسق تأمل ويأتي تمام الكلام في ذلك (قوله ولا يحل الا باذن) ذكره في البحر حيثما فقال وينبغي أن العبدان اذن لنفسه لا يحتاج الى اذن سيده وان اراد أن يكون مؤذناً لجماعة لم يجز الا باذن سيده لان فيه اضراً لا يخدمه لانه يحتاج الى مراعاة الاوقات ولم أراه في كلامهم اهـ (قوله كأجبر خاص) هو بحث لصاحب النهج حيث قال وينبغي أن يكون الاجبر الخاص كذلك لا يحل اذانه الا باذن مستأجره اهـ قلت بل صرحوا بأنه ليس له أن يؤذن التوافل انفاً واخفاً واختلفوا في السن كما سئله في الاجارات ان شاء الله تعالى وهذا مؤيد لبحث البحر أيضاً فان العبد ملوك المنافع والرقبة أيضاً بخلاف الاجبر (قوله وأعي) لا يرد عليه اذان ابن ابي مكتوم الاعمي فانه كان معه من يحفظ عليه اوقات الصلاة ومتى كان ذلك يكون تأذنه وتأذيب البصر سواء ذكره شيخ الاسلام معراج وهذا بناء على ثبوت الكراهة فيه وقدم الكلام فيه والا فلا ورود (قوله عالماً بالسنة والاقوات) أي سنة الاذان وواقاته المطلوبة على ما مر بيانه (قوله ولو غير محتسب) رد على ما في الفتح حيث قال لو لم يكن عالماً بالاقوات الصلاة لم يستحق ثواب المؤذنين كما في الثانية في اخذ الاجرة اولى ورد في النهج تبع البحر بأن في اذان الجاهل جهالة متوقعة في الغرر

(ويخبر فيه الباقي) لو في مجلس وفعله اولى ويقيم للكل (ولا يسن) ذلك (فيما نص عليه النساء ادا وقضاء) ولو لجماعة بجماعة صبيان وعبيد ولا يسن أيضاً لظهير يوم الجمعة في مصر (ولا فيما يقتضي من القرائت في مسجد) لان فيه تشويهاً وتغلطاً (وبكره قضاؤها فيه) لان التأخير معصية فلا يظهرها بزازية (ويجوز) بلا كراهة (اذان صبي سراً حتى وعبد) ولا يحل الا باذن كاجبر خاص (وأعي وولد زنى وأعرابي) وانما يستحق ثواب المؤذنين اذا كان عالماً بالسنة والاقوات ولو غير محتسب بحر

مطلب
في المؤذن اذا كان غير محتسب
في اذانه

بجلاف غير المحتسب على أن عدم حل أخذ الاجرة على الاذان والامامة رأى المتقدمين والمتأخرون يجوزون ذلك على ما سيأتى في الاجارات اه اقول لا يلزم من حل الاجرة المعلن بالضرورة حصول الثواب ولا سيما اذا كان لولا الاجرة لا يؤذن فانه يكون عمله للدنيا وهو رياء لانه لم يحتسب عمله لوجه الله تعالى فهو كهاجر آثم قيس واذا كان الجاهل المحتسب لا ينال ذلك الاجر فهذا بالاولى كيف وقد ورد في عدة احاديث التقيد بالاحتسب منها ما رواه الطبراني في الكبير كما في الفتح ثلاثة على كتابان المسك يوم القيامة لايهم الفزع الا كبرولا يفزعون حين يفزع الناس رجل علم القرآن فقسام به بطلب وجه الله وما عنده ورجل ينادى في كل يوم وليس له خمس صلوات بطلب وجه الله وما عنده ومما لو لم ينفعه ريق الدنيا عن طاعة ربه نعم قد يقال ان كان قصده وجه الله تعالى ~~بكنه~~ بجرعائه للاوقات والاشتغال به يقلل اكتسابه عما يفيقه لنفسه وعياله فأخذ الاجرة لثلاثا يمنع الاكتساب عن اقامة هذه الوظيفة الشريفة ولولا ذلك لم يأخذ أجرا فله الثواب المذكور بل يكون جمع بين عبادتين وهما الاذان والسعي على العيال وانما الاعمال بالنيات (قوله ويكره اذان جنب) لانه يصير داعيا الى ما لا يجب لله واقامته اولى بالكرامة وصرح في الخاتمة بأنه يجب الطهارة فيه عن اغلظ الحديثين وظاهره أن الكراهة تحرعية يحس (قوله على المذهب) راجع لقوله واقامة محدث لا اذانه وأما الجنب فيكرهان منه رواية واحدة كما في البحر ح (قوله بامامة وأذان) الاول منصوص عليه والثاني ألحقه به في التهرب (قوله من جاهل تقي) أى حيث لم يوجد عالم تقي (قوله ولو بمباح) كشره الخمر لساعة لقمة وأشار الى انه لا يلزم من السكر الفسق فلا تكرار (قوله كعتوه) ومثله المجنون ح (قوله ويعاد اذان جنب الخ) زاد التهستاني والفاجر والراكب والقاعد والماشي والمخرف عن القبلة وعلل الوجوب في الكل بأنه غير معتد به والندب بأنه معتد به الا أنه ناقص قال وهو الاصح كما في التمر تاشي (قوله لما من) أى من قوله لمشرعبة تكراره (قوله لموت مؤذن) لم يقل ومقيم لان المؤذن هو المقيم شرعا كما يأتي فافهم (قوله وغشيه) بضم الغين وسكون الشين المجتنب تعطل القوى المحركة والحاسة لضعف القلب من الجوع وغيره كما قدمناه في الموضوع عن التهستاني ح (قوله وحصره) مصدر من باب فرح العي في المنطق ح عن القاموس (قوله ولا ملقن) الواو والهمال ح (قوله وذهابه للوضوء) لكن الاولى أن يتمهما ثم يتوضأ لان ابتداءهما مع الحدث جائز فالبناء اولى بدائع (قوله خلاصة) ونحوه في الخاتمة قال في الفتح فان حل الوجوب على ظاهره احتج الى الفرق بين نفس الاذان فانه سنة وبين استقباله بعد الشرع فيه وقد يقال فيه اذا شرع فيه ثم قطع تبادر الى ظن السامعين أن قطعه للخطا فينتظرون الاذان الحق وقد تفوت بذلك الصلاة الا أن هذا يقتضي وجوب الاعادة فيمن مر أنه يعاد اذانهم الا الجنب اى اعدم الاعتماد على قواهم ولوقال قائل فيهم ان علم الناس حالهم وجبت والا استحب ليقع فعل الاذان معتبرا وعلى وجه السنة لم يعد وعكسه في الخمسة المذكورة في الخلاصة اه اقول يظهر لي أن المراد بالوجوب للزوم في تحصيل سنة الاذان وأن المراد أنه اذا عرض للمؤذن ما يمنعه عن الاتمام وأراد آخر أن يؤذن يلزمه استقبال الاذان من اوله ان اراد اقامة سنة الاذان فلو تقي على ماضى من اذان الاول لم يصح فلذا قال في الخاتمة لو عجز عن الاتمام استقبل غيره اه اى ان لا يكون آتيا ببعض الاذان (قوله ويجزم المصنف الخ) أى حيث قال فيما قيدنا بالمراهق لان اذان الصبي الذي لا يعقل غير صحيح كالمجنون والمعتوه اه فافهم وهذا ذكره في البحر حيث اقترح عند المصنف فجزم به ويؤيده ما في شرح المنية من انه يجب اعادة اذان السكران والمجنون والصبي غير العاقل لعدم حصول المقصود لعدم الاعتماد على قواهم اه (قوله قلت وكافر وفاسق) ذكر الفاسق هنا غير مناسب لان صاحب البحر جعل العقل والاسلام شرط صحة والعدالة والكورة والطهارة شرط كمال وقال فاذا كان الفاسق والمرأة والجنب صحيح ثم قال وينبغي أن لا يصح اذان الفاسق بالنسبة الى قبول خبره والاعتماد عليه اى لانه لا يقبل قوله في الامور الدينية فلم يوجد الاعلام كما ذكره الزيلعي وحاصله انه يصح اذان الفاسق وان لم يحصل به الاعلام أى الاعتماد على قبول قوله في دخول الوقت بخلاف الكافر وغير العاقل فلا يصح اصلا فتسوية الشارح بين الكافر والفاسق غير مناسبة ثم اعلم انه ذكر في الحاوى القدسي من سنن المؤذن كونه رجلا عاقلا صالحا عالما بالسنن والاوقات مواظبا عليه محتسبا ثقة متظها مستقبلا وذكر نحوه في الامداد ومقتضاه أن العقل غير شرط لصحة الاذان

(ويكره اذان جنب واقامته)
واقامة محدث لا اذانه) على
المذهب (و) اذان (امرأة) وخنى
(وقاسق) ولو عالما لكنه أولى
بامامة وأذان من جاهل تقي
(وسكران) ولو بمباح كعتوه
وصبي لا يعقل (وقاعد الا اذا
اذن لنفسه) وراكب الاسافر
(ويعاد اذان جنب) ندبا وقيل
وجوبا (لا اقامته) لمشرعية
تكراره في الجمعة دون تكرارها
(وكذا) يعاد (اذان امرأة
ومجنون ومعتوه وسكران
وصبي لا يعقل) لا اقامتهم لما مر
ويجب استقباله لما مر مؤذن
وغشيه وخرسه وحصره ولا
ملقن وذهابه للوضوء لسبق
حدث خلاصة لكن عبر
في السراج بئندب وجزم المصنف
بعدم صحة اذان مجنون ومعتوه
وصبي لا يعقل قلت وكافر وفاسق
لعدم قبول قوله في البيانات

فيصح اذان غير العاقل كالمجنون والمعتوه والسكران كما يصح اذان الفاسق والمرأة والخنب ويذل عليه ما في البدائع من انه يكره اذان المجنون والسكران وأن الاحب اعادته في ظاهر الرواية وانه يكره اذان المرأة والصبي العاقل ويجزى حتى لا يعاد لحصول المقصود وهو الاعلام. وروى عن الامام انه تسحب اعادة اذان المرأة اه وعلى هذه الرواية منى الزبلي وذكر في البدائع ايضا أن اذان الصبي الذي لا يعقل لا يجزى وبعد لان ما يصدر لاعقل لا يعتد به كصوت الطيور اه فحصلت المناقاة بين ما جزم به المصنف بعبارة البحر وكذا ما قدمناه عن شرح المنية من عدم صحة اذان غير العاقل كالمجنون والمعتوه والسكران وبين ما في الحاوي والبدائع من صحة اذان الكل سوى صبي لا يعقل والذي يظهر في التوفيق هو أن المقصود الاصل من الاذان في الشرع الاعلام بدخول اوقات الصلاة ثم صار من شعار الاسلام في كل بلدة او ناحية من البلاد الواسعة على ما مر من حيث الاعلام بدخول الوقت وقبول قوله لا بد من الاسلام والعقل والبلوغ والعدالة وقد من قبل هذا الباب عن معين الحكم ما نصه المؤذن يكتب اخباره بدخول الوقت اذا كان بالغاعا فلا علاما بالافوات مسلما ذكرنا ويعتمد على قوله اه والظاهر أن قوله ذكرنا غير قيد لقبول خبر المرأة فحينئذ يقال اذا انصف المؤذن بهذه الصفات يصح اذانه والا فلا يصح من حيث الاعتماد عليه في دخول الوقت وقد من قبل هذا الباب انه في الفاسق والمستور يحكم رأيه في صدقه وكذبه ويعمل به بخلاف الكافر والصبي والمعتوه فانه لا يقبل اصلا وامام من حيث اقامة الشعار النافذة للآثم عن أهل البلدة فيصح اذان الكل سوى الصبي الذي لا يعقل لان من سمعه لا يعلم انه مؤذن بل يظنه يلعب بخلاف الصبي العاقل لانه قريب من الرجال ولذا عبر عنه الشارح بالمرأى وكذا المرأة فان بعض الرجال قد يشبه صوته صوت المرأى والمرأة فاذا اذن المرأى او المرأى وسمعه السامع يعتد به وكذلك المجنون والمعتوه والسكران فانه رجل من الرجال فاذا اذن على الكيفية المشروعة قامت به الشعيرة لانه اذا سمعه غير العالم بحاله يعتد به مؤذنا وكذا الكافر فباعتبار هذه الخشية صارت الشروط المذكورة كلها شروط كمال لان المؤذن الكامل هو الذي تقام بأذانه الشعيرة ويحصل به الاعلام فيعاد اذان الكل ندبا على الاصح كما قدمناه عن القهستاني ثم الظاهر أن الاعادة انما هي في المؤذن الزايب اما لو حضر جماعة عالمون بدخول الوقت وأذن لهم فاسق او صبي يعقل لا يكره ولا يعاد اصلا لحصول المقصود تأمل (تنبيه) يؤخذ مما قدمناه من انه لا يحصل الاعلام من غير العدل ولا يقبل قوله انه لا يجوز الاعتماد على المبلغ الفاسق خلف الامام كإثباته عليه بعض الشافعية فتنبه لهذه الدقيقة والله اعلم (قوله لمساfer) أى سفر الغويا او شرعا كما في ابى السعود ط (قوله ولو منفردا) لانه ان اذن وأقام صلى خلفه من جنود الله ما لا يرى طراه رواه عبد الرزاق وبهذا ونحوه عرف أن المقصود من الاذان لم ينحصر في الاعلام بل كل منه ومن الاعلان بهذا الذكر نشر الذكر الله ودينه في ارضه وتذكير العباد من الجن والانسان الذين لا يرى شخصهم في القلوات فتح وفي تعبير الشارح بالمنفرد اشارة الى انه لا يعطى له حكم الامام من كل وجه واذا قال في التارخانية عن الفتاوى العتائية ولو أذن وأقام في الصحراء وهو منفرد فحكمه حكم المنفرد في انه يجمع بين التسميع والتحميد وكذا في الجهر والمخافتة اه (قوله لا تركه) الظاهر أن المراد في الكراهة الموجبة للساءة والا فقد صرح في الكثر بعد ذلك بنديه للمساfer والمصلي في بيته في المصر قال في المصر لكون الاداء على هيئة الجماعة اه ولما علمت من انه ليس المقصود منه الاعلام فقط (قوله لحضور الرفقة) أى ان كان ثم جماعة والا فالامر أظهر (قوله ولو بجماعة) وعن ابى حنيفة لو اكتبوا بأذان الناس اجزأهم وقد أساءوا ففرق بين الواحد والجماعة في هذه الرواية بجز (قوله في بيته) أى قياما يعلق بالبلاد من الدار والكرم وغيرها قهستاني وفي التقاريق وان كان في كرم او ضيعة يكتب في اذان القرية او البلدة ان كان قريبا والا فلا وحسب القرب أن يبلغ الاذان اليه منها اه اسماعيل والظاهر انه لا يشترط بجماعه بالفعل تأمل (قوله لها مسجد) أى فيه اذان واقامة والاحكامه كما مسافر ضد الشريعة (قوله اذا اذان الحى يكفيه) لان اذان الحى واقامته كافيه لان واقامته لان المؤذن نائب اهل المصر كلهم كما يشير اليه ابن مسعود حين صلى بعلمة والاسود بغير اذان ولا اقامة حيث قال اذان الحى يكفينا ومن رواه مسبط ابن الجوزى فتح أى فيكون قد صلى بها محكما بخلاف المسافر فانه صلى بدونهما حقيقة وحكما لان المكان الذي هو فيه لم يؤذن فيه اصلا لتلك الصلاة كافي وظاهره انه يكفيه اذان الحى واقامته

(وكره تركهما) معا (لمساfer)
ولو منفردا (وكذا تركها) لا تركه
لحضور الرفقة (بخلاف مصل)
ولو بجماعة (في بيته بمصر)
أو قرية لها مسجد فلا يكره تركهما
اذا اذان الحى يكفيه

وان كانت صلاته في آخر الوقت تأمل وقد علمت تصريح الكثر بنسبته للمساقر وللمصل في بيته في المصر فالقصور
من كفاية اذان الحنفي نفي الكراهة المؤتممة قال في البحر ومفهومه انه لو لم يؤذّنوا في الحنفي يكره تركه ما للمصل
في بيته وبه صرح في المجتبى وانه لو اذن بعض المسافرين سطة عن السابقين كما لا يخفى (قوله وتكرار الجماعة)
لما روى عبد الرحمن بن ابي بكر عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج من بيته ليصلح بين الانصار فرجع
وقد صلى في المسجد بجماعة فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم في منزل بعض أهله فجمع أهله فمضى بهم جماعة
ولو لم يكره تكرار الجماعة في المسجد صلى فيه وروى عن انس ان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا
اذا قاتتهم الجماعة في المسجد صلاوا في المسجد فرادى ولان التكرار يؤدى الى تقايل الجماعة لان الناس اذا علموا
انهم تفوتهم الجماعة يتجهلون فتكثروا لا تاخروا اه بدائع وحينئذ فلو دخل جماعة المسجد بعد ما صلى أهله
فيه فاتهم يصلون وحدانا وهو ظاهر الرواية ظهيرية وفي آخر شرح المنية وعن ابي حنيفة لو كانت الجماعة
اكثر من ثلاثة يكره التكرار والا فلا وعن ابي يوسف اذا لم تكن على الهيئة الاولى لا تكره ولا التكره وهو
الصحيح وبالعديل عن المحراب تحت الهيئة كذا في البرازية اه وفي التاترخانية عن الوطواطية وبه تأخذ
وسماني في باب الامامة ان شاء الله تعالى لهذه المسألة زيادة كلام (قوله الا في مسجد على طريق) هو
ما ليس له امام ومؤذن راتب فلا يكره التكرار فيه باذان واقامة بل هو الافضل خاتمة (قوله فلا بأس بذلك)
الاولى حذفه لما علمت انه الافضل فانهم (قوله جوهرية) لم أره فيها وانما ذكره في السراج (قوله مطلقا)
أى لحقه وحشة أولا (قوله مكرهه) ان لحقه وحشة أى بأن لم يرض به وهذا اختيار خواهر زاده ومشى
عليه في الدرر والخاتمة لكن في الخلاصة ان لم يرض به يكره وجواب الرواية انه لا بأس به مطلقا اه قلت
وبه صرح الامام الطحاوي في جميع الآثار معزيا الى اثنتي عشرة وثلاثة وقال في البحر ويدل عليه اطلاق قول المجمع
ولا تكرهها من غيرهما في شرحه لابن مالك من انه لو حضر ولم يرض يكره اتفاقا فانه نظر اه وكذا يدل عليه
اطلاق السكا في معاللا بأن كل واحد ذكر فلا بأس بأن يأتى بكل واحد رجل آخر ولكن الافضل أن يكون المؤذن
هو المقيم اه أى لحديث من اذن فهو يقيم وقامه في حاشية فوح (قوله كما كره الخ) ذكره في روضة الناظمي
واختلفوا عند اتمامها أى عند قد قامت الصلاة فقبل يتها ما مشيا وقبل في مكانه اما ما كان المؤذن او غيره وهو
الاصح كافي البدائع وقصر في السراج الخلاف على ما اذا كان اما فلو غيره يتنها في موضع البداءة بخلاف
نهر (قوله وقال الحلواني ندبا الخ) اى قال الحلواني ان الاجابة باللسان مندوبة والواجبة هي الاجابة بالقدم
قال في النهر وقوله بوجوب الاجابة بالقدم مشكك لانه يلزم عليه وجوب الاداء في اول الوقت وفي المسجد
اذلا معنى لا يجاب الذهاب دون الصلاة وما في شهادان المجتبى سمع الاذان وانتظار الاقامة في بيته لا تقبل شهادته
مخرج على قوله كما لا يخفى وقد سألت شيخنا الاثني عن هذا فلم يدجوا با اه أقول وبالله التوفيق ما قاله الامام
الحلواني مبنى على ما كان في زمن السلف من صلاة الجماعة مرة واحدة وعدم تكرارها كما هو في زمنه صلى الله
عليه وسلم وزمن الخلفاء بعده وقد علمت أن تكرارها مكره في ظاهرها الرواية الا في رواية عن الامام ورواية عن
ابي يوسف كما قد سناه قريبا وسبأنى أن اراجع عند أهل المذهب وجوب الجماعة وأنه يأثم بتفويتها اتفاقا وحينئذ
يجب السجى بالقدم لا لاجل الاداء في اول الوقت او في المسجد بل لاجل اقامة الجماعة والالزم فواتها اصلا
أو تكرارها في مسجد ان وجد جماعة اخرى وكل من مكرهه فلذا قال بوجوب الاجابة بالقدم لا يقال يمكنه أن
يجتمع بأهله في بيته فلا يلزم من المذخورين لا نناقول ان مذهب الامام الحلواني انه بذلك لا ينال ثواب الجماعة
وانه يكون بدعة ومكرهها بلا عذر نعم قد علمت أن الصحيح انه لا يكره تكرار الجماعة اذ لم تكن على الهيئة الاولى
وسماني في الامامة أن الاصح انه لو جمع بأهله لا يكره ويثاب فضيلة الجماعة لكن جماعة المسجد أفضل فاعتنم
هذا التحرير الفريد وبأقواله قريبا بعض مزيد (قوله من سمع الاذان) يفهم منه انه لو لم يسمع اصم او لبعده
انه لا يجب وهو ظاهر الحديث الا في اذاعتهم الاذان حيث علق على السماع وقد صرح بعض الشافعية بأنه
الظاهر وبأنه يجب في جميعه اذ لم يسمع الا بعضه (قوله ولو جنبنا) لان اجابة المؤذن ليست بأذان بحر
عن الخلاصة (قوله لاحائضا ونفساء) لانهم ليسوا من أهل الاجابة بالفعل فكذلك بالقول امداد اى بخلاف
الجنب فانه مخاطب بالصلاة ولان حديثه اخف من الحيض والنفساء لا مكان ازالته سريعا (قوله وسامع)

مطلب

في كراهة تكرار الجماعة في المسجد

(أو) مصل (في مسجد بعد

صلاة جماعة فيه) بل يكره فعلها ما

وتكرار الجماعة الا في مسجد على

طريق فلا بأس بذلك جوهرية

(اقام غير من اذن بغيبته) أى

المؤذن (لا يكره مطلقا) وان

بمحضوره كرهه ان لحقه وحشة كما كره

مشيه في اقامته (ويجب) وجوبا

وقال الحلواني ندبا والواجب

الاجابة بالقدم (من سمع الاذان)

ولو جنبنا لاحائضا ونفساء وسامع

خطبة

قوله شيخنا الاخر المراد بشيخه

اخوه الشيخ زين بن نجيم صاحب

البحر اه منه

خطبة) اى خطبة كانت ط وهذا وما بعده معطوف على قوله حائضا (قوله وفي صلاة جنازة) سقط
من بعض النسخ لفظ صلاة موافقا لما في البحر عن المجتبى وعبارة الامداد وصلاة ولوجنازة (قوله ومستراح)
أى بيت الخلاء (قوله وتعليم علم) أى شىء فيما يظهر ولذا عبر في الجوهرة بقراءة الفقه (قوله بخلاف قرآن)
لانه لا يفوت جوهره ولعله لان تكرار القراءة انما هو للاجبر فلا يفوت بالاجابة بخلاف التعلم فعلى هذا لو يقرأ
تعلما أو تعلمالا يقطع سائحا في (تنبيه) هل يجيب بعد الفراغ من هذه المذكورات ام لا ينبغي انه ان لم يطل الفصل
فتم وان طال فلا أخذ مما يأتى لكن صرح في الفيض بانه لو سلم على المؤذن او المصلى او القارئ أو الخطيب
فمن ابى حنيفة لا يلزمه الرد بعد الفراغ بل يرد في نفسه وعن محمد يرد بعده وعن أبى يوسف لا يرد مطلقا هو الصحيح
وأجمعوا أن المنعوط لا يلزمه مطلقا اه تأمل (قوله كقائله) أى مثلهما في القول لافى الصفة من رفع
صوت ونحوه (قوله ان سمع المستون منه) الظاهر أن المراد ما كان مستونا لجميعه من لسان الجنس
لا لبعض فلا وكان بعض كلماته غير عربى او ملحونا لا يجب عليه الاجابة في الباقي لانه حيث ذابا اذا ما سنونا
كالمو كان كاه كذلك او كن قبل الوقت او من جنب او امرأة ويحتمل أن المراد ما كان مستونا من أفراد كلماته
فجيب المستون منها دون غيره وهو بعيد تأمل لانه يستلزم استماعه والاصغاء اليه وقد ذكر في البحر أنهم صرحوا
بأنه لا يحل سماع المؤذن اذا لحن كالقارئ وقد مناه لايصح بالفارسية وان علم انه اذن في الاصح بقى هل يجب
اذان غير الصلاة كالاذان لاه ولود لم اره لا يمتنا والظاهر نعم ولذا يلتفت في جعله كمترو وهو ظاهر الحديث
الآن يقال ان آل فيه لاههد وهل يجب الترجيع اذا سمع من شافعى بناء على اعتقاده انه سنة محل تردد
كما تردد بعض الشافعية فيمن سمع الإقامة من حنقى يثنيها واستوجه بعضهم انه لا يجب في الزيادة كالزاد
في الاذان تكبير لكن قياسه على الزيادة فيه نظر لانه لا قائل بها بخلاف ما نحن فيه فانه يجتهد فيه تأمل (قوله)
ولو تكررت أى بان اذن واحد بعد واحد أو لم يسمعهم في آن واحد من جهات فسيأتى (قوله أجاب الاول)
سواء كان مؤذن مسجده او غيره يجر عن الفتح بجنا ويقفده ما في البحر أيضا عن الفقهاء اذا كان في المسجد
اكثر من مؤذن اذنوا واحدا بعد واحد فالحرمة للاول اه لكنه يحتمل أن يكون مبنيا على أن الاجابة بالقدم
او على أن تكراره في مسجد واحد يجب أن يكون الثاني غير مستنون بخلاف ما اذا كان من محلات مختلفة
تأمل ويظهر لي اجابة الكل بالقول لتعدد السبب وهو السماع كما اعتد به بعض الشافعية (قوله فيقول)
أى يقول لاحول ولا قوة الا بالله وزاد في عمدة المفتى ماشاء الله كان وخبر بينهما في الكافي وفضل في المحطبان
ياقى بالحوة مكان الصلاة وبالمشيئة مكان الفلاح اسماعيل والختم الاول نوح افندي ثم ان الاميان
بالحوة وان خالف ظاهر قوله عليه السلام فقولوا مثل ما يقول لكنه ورد فيه حديث مفسر لذلك رواه مسلم
واختار في الفتح الجمع بينهما عملا بالاحاديث قال فانه ورد في بعضها صريحها اذا قال حتى على الصلاة قال
حتى على الصلاة الخ وقوله لم انه يشبهه الاستمراء لا يتم اذا لمانع عن اعتباره مجيبا بهم مادام ان نفسه
مخاطبا لها وقد رأينا من مشايخ السالكون من كان يجمع بينهما فبعد عوف نفسه ثم يترتب أمن الحول والقوة ليعمل
بالحديثين وقد أطال في ذلك وآثر في البحر والنهر وغيرهما قلت وهو مذهب سلطان العارفين سبى محيى
الدين نص عليه في الفتوحات المكية (قوله فيقول صدقت وبررت) بكسر الراء الاولى وحكى فتحها أى
صرت ذاب أى خبر كثير قبل بقوله للمناسبة ولورود خبر فيه ورد بانه غير معروف واجب بأن من حفظ جملة
على من لم يحفظ ونقل الشيخ اسماعيل عن شرح الطحاوى زيادة وبالحق نطق (قوله برازية) كذا نقله
في النهر ولم اره فيها فالتراجع نسخة اخرى نعم رأيت فيها سمع وهو شىء فالفضل أن يقف للاجابة ليكون في مكان
واحد اه (قوله ولم يذكر الخ) دول صاحب النهر قلت ويحتمل أن يراد بالقيام الاجابة بالقدم وقد أخرج
السيوطى عن ابى نعيم في الحلية بسند فيه مقال اذا سمع النداء فقوموا فانها عزمة من الله قال شارحه
المناوى أى اسعوا الى الصلاة او المراد بالنداء الإقامة والعزمة بالفتح الامر (قوله لم اره الخ) البحث لصاحب
البحر وصرح به ابن حجر في شرح المنهاج حيث قال فلو سكنت حتى فرغ كل الاذان ثم أجاب قبل فاصل طويل كفى
في اصل سنة الاجابة كما هو ظاهر اه واستفيد من هذا أن المجيب لا يسبق المؤذن بل يعقب كل جملة منه
بجملة منه قال في الفتح وفي حديث عمر بن أبى امامة التنصيص على ذلك اه قلت وظاهره انه لا تكفى المقارنة

وفي صلاة جنازة وجاع
ومستراح وأكل وتعليم علم وتعلمه
بخلاف قرآن (بأن يقول) بلسانه
(كقائله) ان سمع المستون منه
وهو ما كان عربيا لحن فيه
ولو تكررت أجاب الاول (الافى)
الحديثين فيقول (وفي الصلاة)
خير من النوم فيقول صدقت
وبررت ويندب القيام عند سماع
الاذان برازية ولم يذكر هل يستمر
الى فراغه أو يجلس ولو لم يجبه حتى
فرغ لم أره وينبغي تداركه
ان قصر الفصل

لان الجواب يعقب الكلام بخلاف متابعة المقتدى للامام (قوله ويدعوا الخ) اى بعد أن يصلى على النبي صلى
 الله عليه وسلم لما رواه مسلم وغيره اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا على فانه من صلى على صلاة صلى
 الله عليه بها عشرًا ثم سلوا الى الوسيلة فانها منزلة في الجنة لا تنبغى الا للعبدة مؤمن من عباد الله وأرجو أن أكون
 انا هو فتن سأل الله الى الوسيلة حلت له الشفاعة وروى البخارى وغيره من قال حين يسمع النداء اللهم رب هذه
 الدعوة التامة والصلاة القائمة آت محمد الوسيلة والفضيلة وابعنه مقام محمود الذى وعدته حلت له شفاعتى
 يوم القيمة وزاد البيهقى في آخره انك لا تختلف المعاد وتماه في الامداد والفتح قال ابن حجر في شرح المنهاج
 وزيادة الدرجة الرفيعة وختمه بيارحم الراحم لا اصل لهما اه (تتمه) يستحب أن يقال عند سماع الاولى
 من الشهادتين صلى الله عليك يا رسول الله وعند الثانية منها فترت عيني بك يا رسول الله ثم يقول اللهم متعني
 بالسمع والبصر بعد وضع ظفري اليمين على العينين فانه عليه السلام يكون قائمًا الى الجنة كذا في كثر
 العباد اه قهستاني وشيخه في الفتاوى المصروفة وفي كتاب الفردوس من قبل ظفري اياه عليه عند سماع
 اشهد أن محمداً رسول الله في الاذان انما قائده ومدخله في صفوف الجنة وتماه في حواشى البحر للمولى عن
 المقاصد الحسنة للسخاوى وذكر ذلك الجزا حى وأطال ثم قال ولم يصح في المرفوع من كل هذا شيئاً وتقل بعضهم
 أن القهستاني كتب على هامش نسخة ان هذا مختص بالاذن وأما في الاقامة فلم يوجد بعد الاستقصاء التام
 والتبصير (قوله ولو كان في المسجد الخ) هو مقابل قوله بأن يقول كقائه ط (قوله أجب يا مثنى اليه)
 أى لثلاثيته الجامعة فيأثم كما قرأناه آنفاً فافهم (قوله وهذا) راجع الى قوله ولو كان في المسجد الخ ح
 (قوله المطلوبه) أى طلب ايجاب كإقامته (قوله لا بلسانه) أى لان الاجابة به مندوبة على هذا القول كما مر
 (قوله فيقطع قراءة القرآن) الظاهر أن المراد المسارعة للاجابة وعدم القعود لاجل القراءة لا لخلل القعود
 بالسبح الواجب والافلامانغ من القراءة ما شيا الآن يراى يقطعها يد بالاجابة باللسان أيضاً لكن لا يناسبه
 التفريع ولا قوله ولو مسجد لا سمعت من أن الحلوانى قائل بذهبها باللسان فافهم (قوله ويجب) أى بالقدم
 (قوله لو أذن مسجده كما يأتى) أى عن الترخاينة وهذا ساقط من بعض النسخ (قوله ولو بمجدلاً) أى
 لا يجب قطعها بالمعنى الذى ذكرناه آنفاً فلا ينافى ما قدمه من أن اجابة اللسان مندوبة عند الحلوانى فافهم (قوله
 وهذا لم يترفع على قول الحلوانى) تكرر محض مع قوله وعليه فيقطع الخ ط (قوله وانما هو وجوبها
 باللسان الخ) كذا قاله في فتح القدير معللاً بأنه لم تظهر قرينة تصرف الامر عن الوجوب ونازعه في شرح المنية
 بما فى آخر الحديث من قوله عليه الصلاة والسلام ثم صلوا على فان من صلى على الخ لان مثله من الترغيبات
 في الثواب يستعمل في المستحب غالباً اه أقول فيه نظر لان ما ذكر انما هو للصلاة وسؤال الوسيلة لا للاجابة
 المدعى وجوبها والقران في النظم لا يوجب القران في الحكم كما تقرر في الاصول نعم اخرج الامام ابو جعفر
 الطحاوى في كتابه شرح الآثار بسنده الى عبد الله رضى الله عنه قال تكلم النبي صلى الله عليه وسلم في بعض
 أسفاره فسمع منادياً وهو يقول الله اكبر الله اكبر فقال صلى الله عليه وسلم على الفطرة فقال اشهد
 أن لا اله الا الله فقال صلى الله عليه وسلم خرج من النار فابتدرناه فاذا صاحب ماشية ادركته الصلاة فتنادى
 بها قال ابو جعفر فهذا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال غير ما قال المنادى فدل أن الامر للاستحباب
 والندب كما مره يادعاء في أدبار الصلوات وشيخه اه فهذه قرينة صارفة ل الامر عن الوجوب وبه تأيد
 ما صرح به جماعة من اصحابنا من عدم وجوب الاجابة باللسان وانما مستحبة وهذا ظاهر في ترجيح قول
 الحلوانى وعليه مثنى في الخاتمة والقبض ويدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم اذا سمعت النداء فأجب داعى الله
 وفي رواية فأجب عليك السكينة ويكنى في ترجمته الادلة على وجوب الجماعة فانك علمت أن قول الحلوانى
 مبنى على أن الاجابة لقصد الجماعة والذى ينبغي تحريره في هذا المحل أن الاجابة باللسان مستحبة وأن الاجابة
 بالقدم واجبة ان لم من تركها تفويت الجماعة والايمان امكنه اقامتها بجماعة ثانية في المسجد اوفى بيته لا يجب
 بل تستحب مرعاة لا قول الوقت والجماعة الكثيرة في المسجد لا تكرار هذا ما ظهر لى (قوله بأنه) متعلق بقوله
 ولو قال وقرع عليه في النهر بأنه على الاول الخ لكان اولى ط أقول نعم قواه في النهر بما اورد على قول
 الحلوانى من الاشكال بلزوم الاداء في اول الوقت وفي المسجد وقد علمت اندفاعه (قوله على الاول) أى

على الاول

لا رد السلام ولا يسلّم ولا يقرأ بل
يقطعها ويحب ولا يشتغل بغير
الاجابة قال وينبغي أن لا يجيب بلسانه
انتفاقي الاذان بين يدي الخطيب
وأن يجيب بقدمه انتفاقي الاذان
الاول يوم الجمعة للوجوب السهي
بالنص وفي التارخية انما يجيب
اذان مسجده وسئل ظهير الدين
عن جمعة في أن من جهات ماذا
يجب عليه قال اجابة اذان مسجده
بالفعل (ويجب الاقامة) ندبا
اجامعا (كلاذان) ويقول عند
قد قامت الصلاة اقامها الله
وأدامها (وقيل لا) يجيبها وبه جزم
الشمي (فروع) صلى السنة بعد
الاقامة او حضر الامام بعدها
لا يبيدها بزازية وينبغي ان طال
الفصل او وجد ما يعذّر فاطعها كاكل
أن تعاد * دخل المسجد والمؤذن
يقم فقد الى قيام الامام في مصلاه
* رئيس المحلة لا ينتظر ما لم يكن
شراير الوقت متسع * يكره له أن
يؤذن في مسجدين * ولاية الاذان
والاقامة للباني المسجد مطلقا وكذا
الامامة لو عدلا * الافضل كون
الامام هو المؤذن وفي الضياء انه
عليه السلام اذن في سفر بنفسه
وأقام وصلى الظهر وقد حققناه
في الخرائز

(باب شروط الصلاة)

هي ثلاثة انواع * شرط انعقاد
كنية وتحريمه ووقت وخطبة *
وشروط دوام كطهارة واسترورة
واستقبال قبله * وشروط بقاء فلا
يشترط فيه تقدم ولا مقارنة
بابتداء الصلاة

٢٦ مطلب

هل باشر النبي صلى الله عليه وسلم
الاذان بنفسه

القول بوجوب الاجابة باللسان (قوله لا يرّد السلام) لم أره في النهر وانما رأيت في البحر وقال في المعراج
وفي التحفة وينبغي للسامع أن لا يتكلم ولا يشتغل بشيء في حالة الاذان والاقامة ولا يرّد السلام أيضا لان الكل
يخل بالانظهم اه أقول يظهر من هذا أن قوله لا يرّد السلام ليس للوجوب وأنه يتفرع على القولين والالزم
وجوب ذلك في الاقامة مع أن اصل اجابة الاقامة مستحبة كما يأتي فضلا عن وجوب ما ذكر فيها لانه لا ينافي
الاجابة فانه يمكن أن يجيب ثم يرّد السلام او يسلّم مثلا عنده سكّات المؤذن لكنه لا ينبغي لانه يخل بالانظهم
لان المنعوع اجابة لا حذوقها ولعله انما يجب رد السلام وان قلنا انه لا ينافي الاجابة او قلنا بعدم وجوبها
لان السلام عليه في هذه الحالة غير مشروع كالسلام على القارئ والمؤذن فلذا لم يجب رده كما قد مناه (قوله
قال) أي في النهر (قوله انما يجيب اذان مسجده) أي بالقدم وهو متفرع على قول الحواشي كما أشار
اليه الشارح سابقا بقوله كما يأتي ط (قوله قال اجابة اذان مسجده بالفعل) قال في الفتح وهذا ليس مما نحن
فيه اذ مقصود السائل أي مؤذن يجيب باللسان استحبابا او وجوبا والذي ينبغي اجابة الاقول سواء كان مؤذن
مسجده او غيره فان سمعهم معا اجاب معتبرا كون اجابته مؤذن مسجده ولو لم يعتبر ذلك جازوا انما فيه مخالفة
الاولى اه ملخصا أقول والظاهر أن عدول الامام ظهير الدين الى ما قال من باب اسلوب الحكمين ملامنه
الى مذهب الحواشي ثم رأيت الرحمتي أجاب بذلك (قوله اجامعا) قيد لقوله ندبا أي ان القائمين باجابتها اجعوا
على الذنب ولم يقل احد منهم بالوجوب كما قيل في الاذان فلا ينافي قوله وقيل لا فافهم (قوله ويقول الخ) أي
كأرواه ابوداود بزيادة مادامت السموات والارض وجعاني من صالحى أهلها (قوله وبه جزم الشمي)
حيث قال ومن سمع الاقامة لا يجيب ولا بأس أن يشتغل بالدعاء اه ويمكن حمله على نفي الوجوب بدليل قول
الخلاصة ليس عليه جواب الاقامة او المراد اذا سمع قد قامت الصلاة لا يجيب بلفظها أفاده الشيخ اسماعيل
(قوله وينبغي الخ) البحث لصاحب النهر أقول قال في آخر شرح المنية أقام المؤذن ولم يصل الامام ركعتي الفجر
بصليهما ولا تعاد الاقامة لان تكرارها غير مشروع اذ لم يقطعها فاطع من كلام كثيرا وعمل كثير مما يقطع المجلس
في سجدة التلاوة اه (قوله فعد) ويكره له الانتظار قائما ولكن يقعد ثم يقوم اذا بلغ المؤذن حتى على الفلاح
انتهى خندية عن المضمرات (قوله في مسجدين) لانه اذا صلى في المسجد الاول يكون مستغلا بالاذان
في المسجد الثاني والتفعل بالاذان غير مشروع ولان الاذان المكتوبة وهو في المسجد الثاني يصلى النافلة
فلا ينبغي أن يدعو الناس الى المكتوبة وهو لا يساعدهم فيها اه بدائع (قوله مطلقا) أي عدلا او لا
وفي الاشياء ولد الباني وعشيرته اولى من غيرهم اه وسجي في الوقف ان القوم اذا عينوا مؤذنا واماما وكان
اصلح مما نصبه الباني فهو اولى وذكره في الفتح عن النوازل وأقره اه مدني (قوله الافضل الخ) أي لقول
عمر رضي الله عنه لولا انطلق لاذت أي مع الامامة كما قد مناه وفي السراج ان اباحنفة كان يباشر الاذان
والاقامة بنفسه (قوله وقد حققناه في الخرائز) حيث قال بعد ما هنا هاذو في شرح البخاري لابن جرير وما
يكتر السؤل عنه حل باشر النبي صلى الله عليه وسلم الاذان بنفسه وقد أخرج الترمذي انه عليه السلام اذن
في سفر وصلى بأصحابه وجزم به النووي وقواه ولكن وجد في مسند أحمد من هذا الوجه فأمر بلالا فأذن فعلم
أن في رواية الترمذي اختصارا وأن معنى قوله اذن امر بلالا كما يقال اعطى الخليفة العالم القلاني كذا وانما
باشر العطاء غيره اه

* (باب شروط الصلاة) *

أي شروط جوازها وصحتها لاشروط الوجوب كالسكينة والقسرة والوقت ولا شرط الوجود كالقدرة
المقارنة للفعل والمراد أيضا بالشروط الشرعية لا العقلية كالحياة للعلم ولا الجملة كدخول الدار
المعلقة بالطلاق (قوله هي ثلاثة انواع الخ) كذا قرره في السراج وبيان ذلك أن شرط الانعقاد ما يشترط
وجوده في ابتداء الصلاة متقدما على ما عارضها من السراج واستمر الى آخرها ما لا فالوقت والخطبة متقدما
عليها والنية والتحريمه مقارنان لها وأما شرط الدوام فهو ما يشترط وجوده في ابتداء الصلاة مستمرا
الى آخرها وأما شرط البقاء فقد قسره في السراج بما يشترط وجوده حالة البقاء ولا يشترط فيه التقدم
ولا المقارنة اه أي فقد يوجد فيه التقدم والمقارنة وقد لا يوجد ولا ينبغي أن هذه الاقسام متداخلة

وبينهما وم وخصوص مطلق فتجتمع في الطهارة والستر والاستقبال فانها من حيث اشتراط وجودها في ابتداء الصلاة شرط انعقاد ومن حيث اشتراط دوامها ايضا شرط دوام ومن حيث اشتراط وجودها في حالة البقاء شرط بقاء وتجتمع ايضا في الوقت بالنسبة الى صلاة الصبح والجمعة والاعيدن فانه يشترط في ابتدائها وانتهائها وحالة البقاء حتى لو خرج قبل تمامها بطلت ويفترد شرط الانعقاد عن شرط الدوام وعن شرط البقاء في الوقت بالنسبة الى بقية الصلوات فانه شرط انعقاد فقط اذ لا يشترط دوامه ولا وجوده حالة البقاء ويفترد شرط البقاء في القراءة فانه يحدث في أثناءها ويستمر الى انتهائها ومثلها رعاية الترتيب في فعل غير مكرر كالقعدة الاخيرة حتى لو تذكر سجدة صليبة او تلاوية فأقربها بعد القعدة لزمه اعادتها (قوله فانه ركن في نفسه الخ) كذا في الفهستاتى واعترض بأن الركن ما كان داخل الماهية والشرط ما كان خارجا عنها وبينهما تناف ولا وجه لتخصيص كونه شرطا في غيره بسبب وجوده في كل الاركان تقدير الان كل ركن كذلك نعم قسموا الركن الى اصلى وزائد وهو ما قد يسقط بلا ضرورة ومثلا له بالقراءة فانها تسقط عن المقتدى فسميت ركنا في حالة وزائد في حالة اخرى لان الصلاة ماهية اعتبارية فيجوز أن يعتبرها الشارع تارة بأركان وأخرى بأقل منها (قوله لوجوده) أى القراءة وذكر باعتبار الشرط وهو علة لكونه شرطا ط (قوله لم يجوز اختلاف الاى) أى ولو في التشهد لعدم وجود الشرط فيه ولا يقال انه مفقود في المأموم لانه موجود حكما لان قراءة الامام له قراءة ط (قوله ثم الشرط الخ) اى بالسكون وجعه شروط وأما بالفتح فجمعه أشرط ومنه فقد جاء أشرطها وقد فسر الأول في القاموس بالزام الشيء والتزامه في البيع وشحوده والناسى بالعلامة ومقتضاه أن الأول لا يفسر لغة بالعلامة وهو ظاهر الصحاح ايضا والمنقول في مكتب الفقه عن اللغة خلافه ولعل الفقهاء وقفا على تفسيره بذلك وبعضهم عبر بالشرائط واعترض بأنه جمع شريطة وهي مشقوقة الاذن ووقع في النهرنا وهم فاجتنبه (قوله ولا يدخل فيه) اعلم أن المتعلق بالشيء اما أن يكون داخلا في ماهيته فيسمى ركنا كالكوع في الصلاة أو خارجا عنه فاما أن يؤثر فيه كعقد السكاح للعل فيسمى علة أو لا يؤثر فاما أن يكون موصلا اليه في الجملة كالوقت فيسمى سببا ولا يوصل اليه فاما أن يتوقف الشيء عليه كالوضوء للصلاة فيسمى شرطا ولا يتوقف كالاذان فيسمى علامة كإبطه البرجندى فكان عليه أن يزيد ولا يؤثر فيه ولا يوصل اليه في الجملة اسماعيل (قوله هي ستة) ذكر افهستاتى انها أكثر من عشرة فان منها القراءة على ما مر وتقدمها على الركوع والكوع على السجود ومراعاة مقام الامام والمقتدى وعدم تذكر الفأتملة لذى ترتيب وعدم محاذاة امرأة اه قلت وكذا منها الوقت كما مر قال في الامداد وقد ترك ذكره في عدة من المعبرات كالقدورى والمختار والهداية والكنز مع ذكرهم له اول كتاب الصلاة وكان ينبغي اهتم ذكره هنا ليتنبه المتعلم على انه من الشروط كما في مقدمة ابى الليث ومنية المصلى وكذا يشترط اعتقاد دخوله فلو شك لم تصح صلاته وان ظهر انه قد دخل اه (قوله لدخول الاطراف الخ) علة لتفسير البدن بالجسد تفسير ممر ادلان البدن اسم لما سوى الرأس والاطراف كاليدن والرجلين (قوله لانه اغلظ) لانه ليس له قليل يعنى عنه بخلاف انحبث قال ط وانما صرف الماء الكافى لاحدهما لئلا يحل تحصيل الطهارة بتين المائية في الخبث والترابية في الحدث (قوله كذلك) أى بنوعيه وهما الغليظة والخفيفة ح (قوله ونوبه) اراد ما لبس البدن فدخل القلنسوة والخف والنعل ط عن الجوى (قوله وكذا ما) أى شئ متصل به يتحرك بحركته كنديل طرفة على عنقه وفى الآخر نجاسة مانعة ان يتحرك موضع النجاسة بحركات الصلاة منع والا لا بخلاف ما لم يتصل كبساط طرفة نجس وموضع الوقوف والجهة طاهرة فلا يمنع مطلقا أفاده ح عن الشربللى (قوله كصبي) أى وكسقف وظلة وخيمة نجسة تصب رأسه اذا وقف (قوله ان لم يستمسك) الاولى حذف ان وجوابها لانه تمثيل للمعهول حتى التعبير أن يقول كصبي عليه نجس لا يستمسك بنفسه ط (قوله والا لا) أى وان كان يستمسك بنفسه لا يمنع لان حمل النجاسة حينئذ ينسب اليه لا الى المصلى (قوله بجنب) تنظير لتاميل اى فان النجاسة ايضا تنسب الى المحول لا الى المصلى ولو كان تمثيلا لزم اشتراط أن يكون الجنب مستمسكا بنفسه بأن لا يكون زماما ملامع انه غير نجس حقيقة فلو حمل المصلى جنبا لا يمنع صلاته مطلقا لان نجاسته حكمية فانهم (قوله وكاب ان شذفه) لوقال وكاب ان لم يسلم منه ما يمنع الصلاة لكان اولى لانه لو علم عدم السيلان او سال

قوله ووقع في النهر الخ اى حيث قال الشروط جمع شرط محزكا بمعنى العلامة لغة اه منه

وهو القراءة فانه ركن في نفسه شرط في غيره لوجوده في كل الاركان تقديرها ولذا لم يجوز اختلاف الاى ثم الشرط لغة العلامة اللازمة وشرعا ما يتوقف عليه الشيء ولا يدخل فيه (هى ستة طهارة بدنه) أى جسده لدخول الاطراف في الجسد دون البدن فليحفظ (من حدث) بنوعيه وقدمه لانه اغلظ (وخبث) مانع كذلك (قوله ونوبه) وكذا ما يتحرك بحركته اوى عتد حامله كصبي عليه نجس ان لم يستمسك بنفسه منع والا لا بجنب وكاب ان شذفه

منه دون القدر المانع لا يبطل الصلاة وإن لم يشدقه أفاده ح وقد منأخوه قبيل فصل البتر عن الحلية ويؤيده ما في البحر عن الظهيرية لو جلس على المصلى صبي ثوبه نجس وهو يستسك بنفسه أو حمام نجس جازت صلاته لأن الذي على المصلى مستعمل للنجس فلم يصير المصلى حاملا للنجاسة اه اقول والظاهر أن مسألة الكلب مبنية على اربع التحجيج من انه ليس بنجس العين بل هو طاهر الظاهر كغيره من الحيوانات سوى الخنزير فلا نجس الا بالاموت ونجاسة باطنه في معدنها فلا يظهر حكمها كنجاسة باطن المصلى كما لو صلى حاملا بيضة مذرة صار محمدا ما جاز لانه في معدنه والنسب مادام في معدنه لا يعطى له حكم النجاسة بخلاف ما لو حمل قارورة مضمومة فيها بول فلا تجوز صلاته لانه في غير معدنه كما في البحر عن الحيط (قوله في الاصح) ردان يقول برفع الصلاة مطلقا كما في البحر وكأنه مبنى على نجاسة عينه اه خ (قوله ومكانه) فلا تمتع النجاسة في طرف البساط ولو صغيرا في الاصح ولو كان رقيقا وبسطه على موضع نجس ان صلح ساتر العورة تجوز الصلاة كما في البحر عن الخلاصة وفي القنية لو صلى على زجاج يصف ما تحته فالواجب ما يجوز اه وأما الموصلي على لبنة أو آجرة أو خشبة غليظة أو ثوب محيط مضرب أو غير مضرب فسيأتي الكلام عليه في باب مفسدات الصلاة إن شاء الله تعالى (قوله أي موضع قدميه) هذا باتفاق الروايات بحر وأفاده أنه لو كانت تقع ثيابه على أرض نجسة عند السجود لا يضر (قوله ان رفع الأخرى) أي التي تحتها نجاسة مانعة (قوله اتفاقا في الاصح) وفي رواية عن الامام لا يشترط طهارة موضع السجود اه ح أي بناء على رواية جواز الاقتصار على الأنف في السجود فلا يشترط طهارة موضع الأنف لانه أقل من الدرهم كما في شرح المنية أكن لو سجد على نجس فعندما تفسد الصلاة وعند أبي يوسف تفسد السجدة فإذا أعادها على طاهر صحت عنده لا عندهما والاول ظاهر الرواية كما في الحلية (قوله على الظاهر) أي ظاهر الرواية كما في البحر لكن قال في منية المصلي قال في العيون هذه رواية شاذة اه وفي البحر واختار أبو الليث أن صلاته تفسد صححه في العيون اه وفي التهر و هو المناسب لا طلاق عامة المتن وأيده بكلام الخاتمة فات وصححه في متن المواهب ونور الايضاح والمنية وغيرها فكان عليه القول وقال في شرح المنية وهو الصحيح لان اتصال العضو بالنجاسة بمنزلة تلحمها وان كان وضع ذلك العضو باس بغيره (قوله الا اذا سجد على كفه) فيشترط طهارة ما تحته لانه موضع يده بل لانه موضع السجود ط أي كما اذا سجد على كفه ونجسته نجاسة (قوله كما سيجي) أي في سنن الصلاة ح (قوله من الثاني) زيادة توضيح قال في التهر ولم يذكره في الكنز لان طهارة الثوب والمكان من حدث لا يخطر ببال ولا أقدم قوله من حدث وخبر اذ لو أخره لا يقتضي أن يكون قيد في الكل اه (قوله لانها أئرم) أي اشد ملازمة للمصلي من الثوب لانه يمكن أن يصلي بدونه (قوله والاربع ستر عورته) أي ولو بما لا يحل لبسه كنوب حرير وان أئرم بلا عذر كالصلاة في الأرض المغصوبة وسيد كشرط السترو والساتر (قوله ووجوبه عام) أي في الصلاة وخارجها (قوله ولو في الخلوة) أي اذا كان خارج الصلاة يجب الستر بحضرة الناس اجماعا وفي الخلوة على الصحيح وأما لو صلى في الخلوة عريا ناولو في بيت مظلم وله ثوب طاهر لا يجوز اجماعا كما في البحر ثم ان الظاهر أن المراد بما يجب ستره في الخلوة خارج الصلاة هو ما بين السرّة والركبة فقط حتى ان المرأة لا يجب عليها ستر ما عدا ذلك وان كان عورة يدل عليه ما في باب الكراهية من القنية حيث قال وفي غريب الرواية يرخص للمرأة كشف الرأس في منزلها وحدها فأولى لها لبس ثمار رقيق يصف ما تحته عند محارمها اه لكن هذا ظاهر فيما يحل نظره للعارم أما غيره كبطنها وظاهرها هل يجب ستره في الخلوة محل نظر وظاهر الاطلاق نعم فتأمل (قوله على الصحيح) لانه تعالى وان كان يرى المستور كما يرى المكشوف لكنه يرى المكشوف تاركا للادب والمستور متأدبا وهذا الادب واجب مر اعانه عند القدرة عليه هذا وما ذكره الزيلعي من أن عاتتهم لم يشترطوا السترن نفسه فذلك في الصلاة كما يأتي بيانه عند ذكر المصنف له فليس فيه تصحيح بخلاف ما هنا فافهم (قوله الاغرض صحيح) ككتقوط واستجاء وحكي في القنية اقوالا في تجزئه للاغتسال منفردا منها انه يكره ومنها انه يعذر ان شاء الله ومنها لا بأس به ومنها يجوز في المدة اليسيرة ومنها يجوز في بيت الحمام الصغير (قوله وله لبس ثوب نجس الخ) نقله في البحر عن المبسوط ثم ذكر أنه في البغية تلخيص القنية ذكر فيه خلافا قال ط ولم يتعرض لحكم تلويثه بالنجاسة والظاهر أنه مكروه لانه اشتغال بما لا يفيد واذا كان مفسدا للثوب

قوله تحته الملح بالضم والحاء المهملة خالص كل شيء وصفرة البيض كالحمة أو ما في البيض كاه اه قاموس اه منه

قوله مضمومة هكذا بخطه بالضاد المجبة وصوابه بالصاد المهملة أي مسدودة بالهاء بالأكسر كما يؤخذ من القاموس اه صححه

في الاصح (ومكانه) أي موضع قدميه او احدهما ان رفع الأخرى وموضع سجوده اتفاقا في الاصح لا موضع يديه وركبتيه على الظاهر الا اذا سجد على كفه كما سيجي (من الثاني) أي التلبيث لقوله تعالى وثيابك فطهر فبدنه ومكانه أولى لانها أئرم (و) الرابع (ستر عورته) ووجوبه عام ولو في الخلوة على الصحيح الاغرض صحيح وله لبس ثوب نجس في غير صلاة

مطلبه

في ستر العورة

حرم وما في ح لا يقول عليه اه وقد مر في الاستحباب كراهية بخرقة متقدمة فبالثوب اولى فليؤنبه بلا حاجة
اشد في الاولوية (قوله للرجل) احتراز عن المرأة الامة والحرة وعن الصبي كما سيأتي (قوله ماتحت
سرتنه) وما ماتحت انط الذي عز بالسرة ويدور على محيطه بدنه بحيث يكون بعده عن موقعه في جميع جوانبه على
السواء كذا في البرجندی اه اسماعيل فالسرة ليست من العورة درر (قوله الى ماتحت ركبته) زاد ما لما
قل ان تحت من الثاروف التي لا تصرف سوى فالركبة من العورة لرواية الدارقطني "ماتحت السرة الى الركبة
من العورة لكنه محتمل والاحتياط في دخول الركبة وحديث علي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم الركبة من العورة وتعامه في شرح المنية (قوله وشرط أحداخ) هو شرط عنده في صلاة الفرض
لرواية الصحيحين لا يصلي الرجل في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء وعندنا ستر المتكئين مستحب (قوله
ولو خنثي) قال في النهر الخنثي المشكل الرقيق كالامة والحرة كالخزعة (قوله او مكاتبه) ومثلها المستعانة التي
اعتق بعضها عند الامام ح (قوله مع ظهرها وبطنها) البطن ما لان من المتقدم والظهر ما يقابله من المؤخر كذا
في الخرائث وقال الرجعي الظهر ما قبال البطن من تحت الصدر الى السرة جوهرة أي فاحاذي الصدر ليس
من الظهر الذي هو عورة اه ومقتضى هذا أن الصدر وما قباله من الخلف ليس من العورة وأن الثدي ايضا
غير عورة وسيأتي في الخطر والاباحة انه يجوز أن ينظر من أمة غير ما ينظر من محرمه ولا شبهة انه يجوز النظر
الى صدر محرمه ونديه فلا يكون عورة منها ولا من الامة ومقتضى ذلك انه لا يكون عورة في الصلاة أيضا لكن
في التارخانية لوصلت الامة ورأسها مكشوفة جازت بالاتفاق ولوصلت وصدرها ونديه مكشوف لا يجوز
عندنا كثر مشايخنا اه وقد يقال ان صدر الامة عورة في الصلاة لا خارجها لكنه مخالف للمذکور
في عامة الكتب من الاقتصار على ذكر البطن والظهر وقد مر تفسيرهما ولا يخفى أن الصدر غيرهما فينبغي
أن يكون المعتمد أنه ليس بعورة مطلقة (قوله وأما جنبها) مجرور في المتن فجعله الشارح بادخال أما مر فوعا
على أنه مبتدأ وحينئذ فهو مفرد لا مثنى كما في بعض النسخ والالفاظ الشارح وأما جنبها اه ح (قوله
فتبضع لهما) قال في القنية الجنب تبضع البطن ثم مر وقال الواجهة أن ما يلي البطن تبضع له وما يلي الظهر
تبضع له انتهى وقصد الشارح اصلاح عبارة المتن فان ظاهرها يشعر بأن الجنب عضو مستقل مع انه تبضع غيره
وتظهر ثمة ذلك فيما يأتي لكن ذكر في القنية ايضا قبل ما مر لورفعت يديه بالشروع في الصلاة فانكشف من
كمها ريع بطنها اوجنبها لا تبضع شروعه اه ومقتضاها أن الجنب عضو مستقل فهو قول آخر الا أن تكون
أو بمعنى الواو تأمل (قوله كما قدرت) أي فوراً قبل اداء ركن بعمل قليل وقيد بالقدرة اذ لو عجزت عن الستر
لم تبطل صلاتها كما في البحر (قوله والا) بأن سترت بعمل كثيراً وبعد ركن لا تصح صلاتها بحر (قوله على
المذهب) ردة على الزبلي تبعاً للظهيرية حيث قيد الفساد باداء ركن بعد العلم بالاعتق فان كثيراً من فروع
المذهب من نفي هذه المسألة تدل على عدم اشتراط العلم كما بطه في البحر (قوله ينبغي الخ) أصل البحث
لصاحب البحر وأقره عليه اخوه صاحب النهر (قوله كما رجوه في الطلاق الدوري) وهو أن يقول لأمراً أنه
ان طلقك فأنت طالق قبله ثلاثاً فاذا أنجز عليها طلاقاً فقد وجد الشرط فيقع الثلاث قبله ووقوعها قبله يقتضي
عدم وقوعه فالقول بوقوعه باطل فاذا أنجزنا القبلية صار كأنه قال ان طلقك فأنت طالق ثلاثاً فاذا اطلق وقع
عليها واحدة بتخييره وثلاث من الثلاث بتعليقه ح (قوله حتى شعرها) بالرفع عطف على جميع ح (قوله
النازل) أي عن الرأس بأن جاوز الاذن وقيد به اذ لا خلاف فيما على الرأس (قوله في الاصح) صححه
في الهداية والمحيط والكافي وغيرها وصح في الخاتمة خلافاً مع تصحيحه حرمة النظر اليه وهو رواية المستق
واختاره الصدر الشهيد والاول اصح وأحوط كما في الخلية عن شرح الجامع لفخر الاسلام وعليه الفتوى
كما في المعراج (قوله فظهر الكف عورة) قال في معراج الدراية ما ضمه اعتراض بأن استثناء الكف لا يدل على
أن ظهر الكف عورة لان الكف لغة يتناول الطاهر والباطن ولهذا يقال فظهر الكف وأجيب بأن الكف عرفاً
واستعمالاً لا يتناول ظهره اه فظهر أن التفريع سبني على الاستعمال العرفي لا اللغوي فافهم (قوله
على المذهب) أي ظاهر الرواية وفي مختلفات قاضي خان وغيرها انه ليس بعورة وأيده في شرح المنية بثلاثة
أوجه وقال فكان هو الاصح وان كان غير ظاهر الرواية وكذا أيده في الخلية وقال مشي عليه في المحيط وشرح

(وهي للرجل ماتحت سرتنه الى ما
تحت ركبته) وشرط أحداً ستر أحد
منكبيه ايضا وعن مالك هي القبل
والدبر فقط (وما هو عورة منه عورة
من الامة) ولو خنثي او مدبرة
او مكاتبه أو أم ولد (مع ظهرها
وبطنها) أما (جنبها) فتبضع لهما
ولو أعنتها مصلية ان استمرت
كما قدرت صحت والا لعاب بعته
اولاً على المذهب قال ان صليت
صلاة صحيحة فأنت حرة قبلها فصلات
بلا قناع ينبغي الغاء القبلية ووقوع
العتق كما رجوه في الطلاق الدوري
(وللعزة) ولو خنثي (جميع بدنهما)
حتى شعرها النازل في الاصح
(خلا الوجه والكفين) فظهر الكف
عورة على المذهب (والقلمين)

قوله ولهذا يقال فظهر الكف أي
بالإضافة الى الكف وجعل بعضهم
الإضافة دليلاً على أنه ليس من
الكف اذ لو كان من الكف لزم
إضافة الجزء الى كاه وفيه نظر لانه
يقال رأس زيد ويد زيد اه منه

المطلع لقاضي شان اه واعقده الشربلاني في الامداد (قوله على المعتمد) أي من أقوال ثلاثة متقدمة
 ثانيا عورة مطلقا ثالثها عورة خارج الصلاة لافيهما أقول ولم يتعرض للهر القدم وفي النهستاني
 عن الخلاصة اختلت الروايات في بطن القدم اه وتطاعده انه لا خلاف في ظاهره ثم رأيت في مقدمة المحقق
 ابن الهمام المحمدا برزاد النقيب قال بعد تصحيح أن انكشاف ريع القدم مانع ولو انكشف ظهر قدمه لم يفسد
 وعزاه المصنف القرطبي في شرحها للمسي اعانة الحقير الى الخلاصة ثم نقل عن الخلاصة عن الحيط أن في باطن
 القدم روايتين وأن الاصح انه عورة ثم قال أقول فاستفيد من كلام الخلاصة أن الخلاف انما هو في باطن القدم
 وأما ظاهره فليس بعورة بلا خلاف ولهذا جزم المصنف بعدم الفساد بانكشافه لكن في كلام العلامة فاسم
 اشارة الى أن الخلاف ثابت فيه ايضا فانه قال بعد نقله ان الصحيح أن انكشاف ريع القدم يمنع الصلاة قال لان
 ظهر القدم على الزينة المنهي عن ابدائها قال تعالى ولا يضرن بأرجلهم ليعلم ما يخفين من زينتهن اه كلام
 المصنف (قوله وصورتها) معطوف على المستثنى يعني انه ليس بعورة ح (قوله على الرابع) عبارة البحر
 عن الحلبة انه الاشبه في التبر وهو الذي ينبغي اعتماده ومقابله ما في النوازل نعمة المرأة عورة وتعلمها القرآن
 من المرأة احب قال عليه الصلاة والسلام التسبيح للرجال والتضييق للنساء فلا يحسن أن يسمعه الرجل
 اه وفي الكافي ولا تلبي جهرا الا صوتها عورة ومشى عليه في الحيط في باب الاذان بحر قال في الفتح وعلى
 هذا الوكيل اذا جهرت بالقراءة في الصلاة فسدت كان متجها ولهذا منعهما عليه الصلاة والسلام من التسبيح
 بالصوت لاعلام الامام بسهولة الى التحقيق اه وأقره البرهان الحلي في شرح المنية الكبير وكذا
 في الامداد ثم نقل عن خط العلامة المقدسي ذكر الامام ابو العباس القرطبي في كتابه في السماع ولا يظن من
 لافطنة عنده انما اذا قلنا صوت المرأة عورة انما يريد بذلك كلامها لان ذلك ليس بصحيح فانما يخبر الكلام مع النساء
 للجانِب ومحاورته عند الحاجة الى ذلك ولا يخبر لهن رفع اصواتهن ولا تخطيها ولا تليينها وقطيعها
 لما في ذلك من استئالة الرجال اليهن وتحريك الشهوات منهن ومن هذا المبحر أن تؤذن المرأة اه قلت ويشير
 الى هذا تعبير النوازل بالنعمة (قوله وذراعيها) معطوف على المستثنى ح (قوله على المرجوح) قال
 في المعراج عن المبسوط وفي الذراع روايتان والاصح انها عورة اه كان في البحر وصحيح بعضهم انه عورة
 في الصلاة لا خارجها والمذهب ما في المتن لانه ظاهر الرواية (قوله وتنع المرأة الخ) أي تتهي عنه وان
 لم يكن عورة (قوله بل تلوف الفتنة) أي القصور بها قاموس أو الشهوة والمعنى تمنع من الكشف تلوف
 أن يرى الرجال وجهها فتقع الفتنة لانه مع الكشف قد يقع النظر اليها بشهوة (قوله كسه) أي كما يمنع الرجل
 من مس وجهها وكفها وان امن الشهوة الخ قال الشارح في الحظر والاباحة وهذا في الشابة أما العجوز التي
 لا تستهي فلا بأس بمساخمتها ومس يدها ان آمن اه ثم كان المناسب في التعبير كرسالة المس بعد مسألة
 النظر بأن يقول ولا يجوز النظر اليه بشهوة كسه وان آمن الشهوة الخ لان كلاما من النظر والمس مما يمنع الرجل
 عنه والكلام فيما تمنع حتى عنه (قوله لانه أغلظ) أي من النظر وهو علة لمنع المس عند أمن الشهوة أي
 بخلاف النظر فانه عند الامن لا يمنع ط (قوله ثبت به) أي بالمس المقارن للشهوة بخلاف النظر فانه الفرج
 الداخِل فلا تثبت به حرمة المصاهرة مطلقا ط (قوله ولا يجوز النظر اليه بشهوة) أي الاحتياج كقصاص
 او شاهد يحكم او يشهد عليها لا العمل بالشهادة وكما طلب يريد نكاحها فينظر ولو عن شهوة بنية السنة لا قضاء
 الشهوة وكذا امر يدشرها او مداواتها الى موضع المرض بقدر الضرورة كما سيأتي في الحظر والتنقيد
 بالشهوة فيفيد جواز بدونها لكن سيما في الحظر تنقيده بالضرورة وظاهره الكراهة بلا حاجة داعية قال
 في التارخانية وفي شرح الكرخي النظر الى وجه الاجنبية الحرة ليس بجرام ولكنه يكره لغير حاجة اه (قوله
 بشهوة) لم أر تفسيرها هنا والمذكور في المصاهرة انه فيمن يتشرب بالانتشار وزيادته ان كان موجودا وفي المرأة
 والناسي يميل القلب والذي يقيد عبارة مسكين في الحظر أن ما يميل القلب مطلقا وله الانبها اه ط
 قلت بؤيده ما في القول المعبر في بيان النظر لسيدى عبد الغنى بيان الشهوة التي هي مناط الحرمة
 أن يتحرك قلب الانسان ويميل بطبعه الى اللذة ورعا انتشرت آتته ان كثرت ذلك الميلان وعدم الشهوة أن لا يتحرك
 قلبه الى شيء من ذلك بخلافه من نظر الى ابنة الصبيح الوجه وابنته الحسناء اه وسيأتي تمام الكلام على ذلك

على المعتمد وصورتها على الرابع
 وذراعيها على المرجوح (وتنفع)
 المرأة الشابة (من كشف الوجه
 بغير رجل) لانه عورة بل (تلوف
 الفتنة) كسه وان امن الشهوة لانه
 اغلظ ولذا ثبت به حرمة المصاهرة
 كما يأتي في الحظر (ولا يجوز النظر
 اليه بشهوة)

في كتاب الحظرو الاباحة (قوله كوجه امرد) هو الشاب الذي طر شاربته ولم تنبت لحية فاموس قال في الملتقط
الغلام اذا بلغ مبلغ الرجال ولم يكن صبيحا فحكمه حكم الرجال وان كان صبيحا فحكمه حكم النساء وهو عورة من
فرقة الى قدمه قال السيد الامام ابو القاسم يعني لا يحل النظر اليه عن شهوة وأما الخلوة والنظر اليه لاعتن
شهوة لا بأس به ولهذا لم يؤمر بالنقاب اه أقول وهذا شامل لمن نبت عذاره بل بعض الفتاة يفضل على
الامر داخل العذار والطاهر أن طرور الشارب ولو غصه مبلغ الرجال غير قيد بل هو بيان لغايته وأن ابتداءه من
حين بلوغه سنا تشبه النساء اولو كان صغيرة لاشتهت فيه للرجال والمراد من كونه صبيحا أن يكون جديلا
بحسب طبع الناظر ولو كان اسود لان الحسن يختلف باختلاف الطبائع ويستفاد من تشبيهه وجه المرأة بوجه
الامر دأن حرمة النظر اليه بشهوة أعظم اعمالا من خشية الفتنة به أعظم منها ولانه لا يحل بحال بخلاف المرأة
كما قالوا في الزنى واللواطه وانما بالغ السلف في التفسير منهم وسعهم الاتان لاستفادهم شرعا قال بعضهم
قال ابن القطن اجمعوا على انه يحرم النظر الى غير الملتحي بقصد التلذذ بالنظر وتمتع البصر بمحاسنه وأجمعوا على
جواز غير قصد اللذة والنظر مع ذلك آمن الفتنة (قوله فانه يحرم الخ) اني بالقضاء لانه دليل على المتي لانه
اذا حرم مع الشك في وجودها ففي وجودها بالفعل اولي ح (قوله كما اعتمد الكمال) أي بناء على ما يظهر
من عبارته المنقولة عقب هذا بقوله قال الخ وكان المناسب أن يقول حيث قال (قوله لا عورة للصغير جدا)
وكذا الصغيرة كما في السراج فيباح النظر والمس كما في المعراج قال ح وفسره شيخنا بآب أربع فادونها ولم
ادر لن عزاء اه أقول قد يؤخذ مما في جنائز الشرب لسلالية ونصه واذا لم يبلغ الصغير والصغيرة حد الشهوة
يفسهما الرجال والنساء وقدره في الاصل بأن يكون قبل أن يكلم اه (قوله ثم تغلط) قيل المراد أنه يعتبر
الذبر وما حوله من الاليتين والقبل وما حوله يعني انه يعتبر في عورته ما غلط من الكبير ويحتمل انهما قبل ذلك
من الخفة فالتنظر اليه ما عند عدم الاشتباه اخف اليه ما من النظر بعد واجتزأ ط (قوله ثم يكالغ) أي
عودته تكون بعد العشرة كعورة البالغين وفي النهر كان يذني باعتبار السبع لاهرهما بالصلاة اذ ابلفا هذا
السنن اه ط أقول سيأتني في الحظر أن الامه اذ بلغت حد الشهوة لاتعرض على البيع في ازار واحد
يستر ما بين السرة والركبة لان ظهرها وبتطنها عورة اه فقد أعطوا حكم البالغة من حين بلوغ حد الشهوة
واختلفوا في تقدير حد الشهوة فقل سبع وقيل تسع وسيأتني في باب الامامة تصحيح عدم اعتباره بالسنن بل
المعتبر أن تصلح للجماع بأن تكون عورة مضممة وهذا هو المناسب اعتباره هنا قد بر (قوله الى خمسة عشر)
صوابه خمس عشرة لان العدد مؤنث مذكور اه ح ولا يخفى أن الغاية غير داخله والافهور بالغ بالسنن
فلا يحل له النظر والدخول لانه مكلف كالمبلغ بالاحتلام ولو فيما قبل ذلك (تمت) سيأتني في الحظر أن الذميمة
كالرجل الاجنبي في الاصح فلا تنظر الى بدن المسلة وأن كل عضو لا يجوز النظر اليه قبل الانفصال لا يجوز بعده
صكشعر عاته وشعر رأسها وعظم ذراع حرة مية وساقها وقلامه ظفر رجلها دون يدها وأن النظر الى ملاءة
الاجنبية بشهوة حرام وسيأتني تمام الفوائد المتعلقة بذلك هناك (قوله ويمنع الخ) هذا تفصيل ما أجله بقوله
وستر عورته ح (قوله حتى انعقادها) منصوب عطف على محذوف أي ويمنع حصة الصلاة حتى انعقادها
والحاصل انه يمنع الصلاة في الابتداء ويرفعها في البقاء ح (قوله قدر أداء ركن) أي بسنته حنة قال
شارحها وذلك قدر ثلاث تسبيحات اه وكأنه قد بذل جلالا للركن على القصير منه للاحتياط والافال تعود
الاخير والقيام المشقل على القراءة المسنونة أكثر من ذلك ثم ما ذكره الشارح قول أبي يوسف واعتبر محمد
أداء الركن حقيقة والاول المختار للاحتياط كما في شرح المنية واحترزا اذا انكشف ربيع عضو أقل من قدر
أداء ركن فلا يفسد اتفاقا لان الانكشاف الكثير في الزمان القليل عفو كالاتكشاف القليل في الزمن الكثير
وعا اذا أدى مع الانكشاف ركنًا فانها تقسم اتفاقا قال ح واعلم أن هذا التفصيل في الانكشاف الحادث
في أثناء الصلاة أما المقارن لابتدائها فانه يمنع انعقادها مطلقا اتفاقا بعد أن يكون المكشوف ربيع العضو وكلام
الشارح يؤيد أن قوله قدر أداء ركن قيد في منع الانعقاد أيضا اه (قوله بلاصنعه) فالوجه فسدت في الحال
عندهم قية قال ح أي وان كان أقل من أداء ركن اه وفي الخاتمة اذا طرح المقتدى في الرجة أمام
الامام او في صف النساء او مكان فحسب احواله عن القبلة او طرحوا ازاره او سقط عنه ثوبه أو انكشفت

مطلبه
في النظر الى وجه الامرد

كوجه امرد) فانه يحرم النظر الى
وجها ووجه الامرد اذا شك
في الشهوة أما بدونها فيباح ولو
جديلا كما اعتمد الكمال قال غفل
النظر منوط بعدم خشية
الشهوة مع عدم العورة وفي
السراج لا عورة للصغير جدا بتم
ما دام لم يشته فقبل ودبر ثم تغلط
الى عشر سنين ثم يكالغ وفي الاشباه
يدخل على النساء الى خمسة عشر
سنة حسب (ويمنع) حتى انعقادها
(كشف ربيع عضو) قدر أداء ركن
بلاصنعه

أما لو كان غليظا لا يرى منه لون البشرة الا انه التصق بالعضو وتشكل بشكله نصار شكل العضو ثم يسا فينبغي
أن لا يمنع جواز الصلاة لحصول السترة اه قال ط وانظر هل يحرم النظر الى ذلك المنشكل مطلقا او حيث
وجدت الشهوة اه قلت سنتكلم على ذلك في كتاب الحظر والذي يظهر من كلامهم هنالك هو الاول (قوله
ولو حريرا) تعميم للساتر قال في الامداد لان فرض السترة أقوى من منع لبس الحرير في هذه الحالة (قوله او ماء
ككدر) اي بحيث لا ترى منه العورة (قوله ان وجد غيره) قيد في عدم اجزاء الستر بالصافي ومفهومه
أنه ان لم يجد غيره وجب السترة وكنه لان فيه تقايل الانكشاف اه ح قلت ومفهومه ايضا كما اقتضاه
سياق الكلام في عادم الساتر أنه لا يجوز في الماء الكدر اذا وجد ساترا مع أن كلام السراج والبحر يفيد الجواز
مطلقا ثم رأيت صاحب النهر صرح بذلك حيث قال ان الفرق بين الصافي وغيره يؤذن بأن له توبا اذا العادم
له يستوى في حقه الصافي وغيره اه لكن قوله يستوى فيه الصافي وغيره فيه نظر لانه اذا جاز الستر بالماء
الكدر مع القدرة على ساتر غيره صار ساترا حقيقة فيعين عند العجز عن ساتر غيره لان الماء الصافي غير ساتر
والاجاز عند عدم العجز وهذا وكفي البحر أنه لا يصح تصوير الصلاة في الماء الا في صلاة الجنائزة وعلاه في النهر
بأنه اذا كان له ثوب وصل في الماء الكدر لا يجوز له الايماء للقرض أي لقدوته على أن يصل خارج الماء بالثوب
بركوع وسجود لكن قال الشيخ اسماعيل ولي في الكلامين نظر لما كان تصوير ركوعه وسجوده في الماء الكدر
بحيث لا يظهر من بدنه شيء اذا سته منافذه بل مائة هذه الغطاس في استخراج القربى بلغ من ذلك اه اقول
ان فرض امكان ذلك فقد يقال لا يبقى ذلك ساترا لانه حين سجوده وارتفاع الماء فوقه لا يصير مستورا ويصير
كما لو صلى عربا تحت خيمة مستورة الجوانب كلها وفي مكان مظلم او كما لو دخل في كيس مثلا وصل في فيه فان
الظاهر أنه لا تصح صلاته بخلاف ما لو أخرج رأسه من الكيس وصل لانه يصير مستورا كما لو وقف في الماء الكدر
ورأسه خارج وصل على الجنائزة ثم رأيت في الحاوى الزاهدي من كتاب الكراهية والاستحسان ما نصه
والمرضى اذا لم يخرج رأسه من الحاف لا تجوز صلاته لانه كالعمى اه أي اذا صلى تحت اللباف وهو
مكشوف العورة بالايحاء لا تصح لانه غير مستور العورة وهذا يؤيد ما بحثناه في مسألة الكيس والله الحمد
والحاصل أن الشرط هو ستر عورة المصلح لا ستر ذات المصلح فمن اختفى في خلوة او ظلمة او خيمة وهو عربان فذاته
مستورة وعورته مكشوفة وذلك لا يسمى ساترا ومثله لو غطس في ماء كدر فتأمل (قوله وهل تكفيه الظلمة الخ)
لا يظهر لهذا الكلام ثمة لانه حيث فقد الساتر صلى كيف كان أي في ظلمة او في ضوء ولعل مراده ما ذكره في البحر
وعبارته والافضل أن يصل قاعدا ايبت أو صحرا في ليل او نهار قال ومن المشايخ من خصه بالثبارة ما بالليل
فصلي قائما لان ظلمة الليل تستر عورته ورذائه لا عبرة بها ورذال الفرق بين حالة الاختيار والاضطرار انه ط
(قوله في جميع الانهر) هو شرح المتن ليشيخ زاده ح (قوله كافي الصلاة) كذا قاله في منية المصلح قال
في البحر فعليه يختلف في الرجل والمرأة فهو يقتصر وهي تورك (قوله وقيل ما دارجلية) أي ويضع يديه على
عورته الغليظة والاول اولى لانه اكثر سترامع ما في هذا من مد الرجلين الى القبلة بجر وحلية لكن في شرح
منية الكبير أن الثاني اولى لزيادة الستر فيه وهو المذكور في شرح الهداية وغيرها اه قلت وهو الصواب
لان من جعل مقدمته على رجلية كافي تشهد الصلاة تظهر عورته الغليظة حالة الايماء للركوع والسجود اكثر
من جعل مقعده على الارض كما هو محسوس مشاهد ولو جلس مترعا يظهر منه القبل فلذا اغتفروا مد
رجليه نحو القبلة فلا يحرم انه مشى عليه شرعا الهداية وغيرهم كصاحب الذخيرة والسراج والدرر واليبين
ونورا لايضاح والخلاف في الاولوية كما لا يخفى ونبيه عليه في النهر (قوله وقاعا بايماء) كذا في القهستاني
عن الزاهدي ونقله في البحر عن ملتقى البحار وقال وظاهر الهداية انه لا يجوز نذر كربة نحو ورقة بجنار حج به
ما في الهداية والبحث مأخوذ من الحلية فراجعها وقال في البحر أيضا وينبغي أن يكون هذا دون الرابع في الفضل
أي دون القيام بركوع وسجود للاختلاف في صحته وان كان ستر العورة في الرابع اكثر اه قلت فكان
الاولى للشارح تأخيرهم عن الرابع ليكون الذكر في الاربعة على وفق الترتيب في الافضية (قوله لان السترة أهم
الخ) اي لانه فرض في الصلاة وخارجها والاركان فرائض الصلاة لا غير وقد أتى بسبيلها وانما جاز القيام
لانه وان ترك فرض السترة فقد كل الاركان الثلاثة بدائع وأراد بالاركان الثلاثة القيام والركوع والسجود

ولو حريرا او طيشا يسقى الى تمام
صلاته او ماء كدرا لاصافا ان
وجد غيره وهل تكفيه الظلمة في
يجمع الانهر بحثنا في الاضطرار
لا الاختيار (وصل قاعدا) كافي
الصلاة وقيل ما دارجلية (موميا
بركوع وسجود وهو أفضل من
صلاته) قاعدا يركع ويسجد
(وقائما) بايماء او (بركوع وسجود)
لان السترة أهم من اداء الاربعة

وظاهره انه لا يجوز الائمة قائما لان فيه ترك فرض السيرة لا تكميل للثلاثة ومن هنا نشأ ترجيح صاحب البحر
والحلية لظاهر ما مر عن الهداية (قوله ولو ايج له ثوب الخ) في التاخر خاتمة ولو كان بمحضه من له ثوب يشأله
فان لم يعطه صلى عريانا ولو وجد في خلال صلاته ثوبا استقبل اه وظاهره لزوم السؤال لكن ينبغي تفسيده
بما اذا غلب على قلته عدم المنع كافي المتيمم (قوله هو الاظهر) كذا في شرح المنية الصغير وقد منافي التيمم
عن الفتح وغيره انه لو وعد بدلو أو ثوب يستحب له التأخير ما لم يحق فوت الوقت عنده وعندهما يجب وان خاف
فوته كالوعد بالماء فانه ينتظر انفاقا وقد من أن ظاهر كلامهم ترجيح قول الامام وبه جزم في المنية وتقدم ايضا
انه يشدب لرايح الماء أن يؤخر الى آخر الوقت المستحب (قوله كراحي ماء) أي كن رجاء حصول الماء فانه
يشدب له أن يؤخر الى آخر الوقت المستحب كما مر في التيمم وهذا انتظار لا قياس حتى يرد أن الظاهر قياس مسألة
الثوب على الماء الموعود فيجب الانتظار وان فات الوقت فاذهبهم (قوله وثوب ومكان) فانه اذا رجا وجود
الثوب يؤخر ما لم يحق فوت الوقت كطهارة المكان فية اي كما اذا كان محبوبا مثلا في مكان نجس ويرجوا رجاء
قويا للخروج منه فانه يؤخر ما لم يحق الفوت والظاهر أن هذا التأخير مستحب ايضا كتناء الماراة (قوله
ينبغي ذلك) أي قياسا على الماء والبحث للبحر وتبعه في النهرو قال ولم يذكره وأقول قد منا المسألة منقولة عن
السراج وأن فيها قولين وفي تيمم مواهب الرحمن ويجب أن يشترى الماء والثوب بمثل الثمن ان فضل عن نفقته
لا بزيادة عين فاحش والله الحمد (قوله ليس بأصلي الخ) أي ليس بأصلي النجاسة وانما المراد ما نجاسته عارضة
كالبول والدم كافي النهركن في كون جلد الميتة نجس الاصل فطران نجاسته عارضة بالموت تأمل (قوله فانه
لا يشترى فيها) لان نجاسته اغلظ لعدم زوالها بالماء بجر (قوله بل خارجها) ظاهره وجوب الشترية حيث لم يجد
غيره وقد مر أول الباب أن له لبس ثوب نجس في غير صلاة (قوله نذب صلاته فيه) أي بالقيام والركوع
والسجود ح (قوله وجاز الائمة كما مر) أي عاربا بان فعل احدى الصور الاربع السابقة ولو قال وجاز
أن يفعل كما ترك كان أولى ط أي لان بعض تلك الصور لا ائمة فيها (قوله واستحسنه في الاسرار) لكن نازعه
في الفتح (قوله اذا الربع كالكل) أي يقوم مقامه في مواضع كافي حلق المحرم ربع رأسه وكافي كشف العورة
(قوله وهذا اذا لم يجد الخ) فان وجد في صورتين وجب استعماله كافي البحر (قوله فيتجتم لبس اقل
نويه نجاسة) تبع فيه صاحب النهرو وليس على اطلاقه لما في الحلية ان كانت النجاسة في كل منها غلظة فقالوا
ان لم تبلغ في كل منهما لم تبلغ ثلاثة أرباع تخير وان بلغت في احدهما فقط تعين الاخر
وان زاد عليه في كل منهما لم تبلغ ثلاثة أرباع تخير وان بلغت في احدهما واستوعبت الاخر تعين ما ربه طاهر
وان كانت النجاسة خفيفة لم أره ومقتضى التخيير على ما مر أن يتخير ما لم ترده في احدهما على ثلاثة أرباعه
او تسع وعية والاعتين ما ربه فصاعدا طاهر اه وذكر نحوه ح عن الهندية والزبلي والخالصة (قوله
يلتين) أي بفعل احدهما غير عين لا بفعلهما معا (قوله فان تساوى) أي من حيث المنع من الصلاة بلا
مخرج معتبر وان لم يستويا في قدر النجاسة وقوله واختلفا أي بأن كان ما في احدهما مانعا دون ما في الاخر
او كان ما في كل منهما مانعا للكن وجد في احدهما مرج يقيه مقام الكل كطهارة الربع او نجاسته وبهذا
التقرير ينطبق الضابط على ما ذكرناه من الفروع فاذا كانت النجاسة في كل منهما اكثر من قدر الدرهم
اكن لم تبلغ الربع تخير وان كانت في احدهما اكثر من الاخر لتساويهما في المنع بلا مرج بخلاف ما اذا بلغت ربع
احدهما لترجحه بأقامتهم الربع مقام الكل وتقرير الباقي ظاهر مما قلنا فاذهبهم (قوله اختار الاخف) نظيره
جرح لو سجد سال جرحه والا لافانه يصلي قاعدا موميا لان ترك السجود أهون من الصلاة مع الحدث لجواز
تركه اختيارا في التنفل على الدابة زيلبي (قوله لانه لما سقط الخ) الاولى التعليل بقوله عليه الصلاة والسلام
لا تصلي حائض بغير قناع لان تعليله بفهم أن كل ما سقط ستره بعد الرق كالكتفين والساقين يسقط بالصبا وليس
كذلك تأفاده ح تأمل وفي أحكام الصغار للاسترواش وجواز صلاة الصغيرة بغير قناع استحسن لانه
لا خطاب مع الصبا والاحسن أن تصلي بقناع لانها انما تؤمر بالصلاة للعود فتؤمر على وجه يجوز آداؤها
بعد البلوغ ثم قال المراهقة اذا صلت بغير قناع لا تؤمر بالاعادة استحسانا وان صلت بغير وضوء تؤمر ولو صلت
عريانة تعيد وفي كل موضع تعيد البالغة الصلاة فهي تعيد على سبيل الاعتياد اه (قوله لا يجب) لان ما دون

قوله ومكان هكذا بجنطه والذي
في نسخ الشارح وطهارة مكان
وهو اظهر تأمل اه صححه

(ولو ايج له ثوب) ولو باعارة
(ثبت قدرته) هو الاصح
قوله وعديه ينتظر ما لم يحق فوت
الوقت هو الاظهر كراحي ماء وثوب
وطهارة مكان وهل يلزمه الشراء
بشئ مثله ينبغي ذلك (ولو وجد ما)
اي ساترا (كله نجس) ليس بأصلي
بكله ميتة لم يدبغ (فانه لا يشترى
فيها) انفا قابل خارج هذا ذكره الواني
(او أقل من ربه طاهر نذب صلاته
فيه) وجاز الائمة كما مر وحث محمد
ليسه واستحسنه في الاسرار وبه
خالت الثلاثة (ولو) كان (ربعه طاهرا
حلي فيه حقا) اذا الربع كالكل
وهذا اذا لم يجد ما ينزل به النجاسة
او يقلها فيتجتم لبس اقل نويه
نجاسة والضابط أن من ابتلى
يلتين فان تساوى واخبر وان اختلفا
اختار الاخف (ولو وجدت)
الخزة البالغة (ساترا يشترى منها
مع ربع رأسها يجب سترهما فالو
تركت ستر رأسها اعادت بخلاف
المراهقة لانه لما سقط بعد الرق
قبعد الصبا أولى (ولو) كان يستر
(اقل من ربع الرأس لا) يجب بل
يندب

الربع لا يعطى له حكم الكل والستر أفضل قليلا لا لاكتشاف زيلعي ومشله في الحلية عن المحيط والخلاصة
والكافي (قوله زاد الحلي) أى في شرحه الصغير ح (قوله مطلقا) أى سواء كان بستر الربع
أو الاقل ط (قوله فتأمل) اشار الى امكان الجواب بمحمل كلام الكمال على غير الرأس لأنه أخف بدليل
حجة صلاة المراهقة مع كشف الرأس دون غيره أفاده ح اقول والا حسن الجواب بمحمل آل في العورة
على جنس الافراد لا جنس الاجزاء أى اذا وجد ما يستر بعض أفراد العورة بأن كان يستر أصغرهما كالقبل
أو الدبر دون أكبرهما وجب استعماله بدليل قوله بعده ويستتر القبل والدبر الخ وقوله في المعراج ولو وجد ما يستر به
بعض العورة ستر القبل والدبر بالاتفاق اه وهو معنى ما في البحر عن المبتغى ان كان عنده قطعة يستر بها أصغر
العورات فسدت والا فلا اه وحينئذ فلا منافاة بين كلامهم اذ ليس فيه على هذا الجمل ما يقتضى وجوب
ستر ما دون ربع عضو من العورة حتى يخالف ما قدمناه عن الزيلعي والمحيط والخلاصة والكافي من أن ما دون
الربع لا يعطى له حكم الكل وأما قول الحلي وان قل فيحتاج لنقل والا فلا يعارض كلام أئمة المذهب اللهم
الا أن يراد ما يستر عضوا كاملا كالدبر مثلا والا فلا وجدت المرأة ما يستر ما بين السرة والركبة وعندنا خرقه
قدرا للظفر مثلا يبعد كل البعد الزامها بالستر بها هذا ما ظهر لي من فيض الفتاح العليم (قوله وقيل القبل)
لأنه يستقبل به القبلة ولأنه لا يستر غيره والدبر يستر باليتين يحجر عن السراج (قوله والتعليل) أى
للقول الاول بأنه الخش الخ وهو مراد صاحب النهر بقوله والتعليل الثاني لأن ما ذكره الشارح أولا ذكره
في النهر ثانيا فافهم (قوله بالانبياء) عبارة النهر قاعدا بالانبياء (قوله تعين ستر القبل) لعدم العلة وهى
زيادة النخس في الركوع والسجود أقول وهذا انما يظهر لو تعدت رعا ما لو تعد ما دار جلوسه الى القبلة أو تعد
كالمشهد كما شئ عليه فيما ترعين ستر الدبر لأنه يمكنه جعل الذكروا الخصبين تحت الفخذين وأما الدبر
فانه يشك في حاله الانبياء فيتعين ستره تأمل (قوله ثم نفذه) بالنصب عطفنا على قول المتن القبل والدبر وعبارة
شرح المنية وبقدم في السترة ما أغلظ كالسوءتين ثم الفخذ ثم الركبة وفي المرأة بعد الفخذ البطن والظهر
ثم الركبة ثم الباقي على السواء اه وأفاد بقوله كالسوءتين أن ستر نحو الالية والعانة مثلها ما يقدم على
الفخذ فافهم (قوله أو يقلها) كذا في شرح المنية والظاهر تقييده بما يقلها عن الدرهم أو عن ربع
النوب والا فلا وكانت أكثر من الدرهم ودون الربع واذا قلها تبقى أكثر من الدرهم لا يجب التثليل لما
مر عن الحلية وغيره من أنه لو له ثوبان لم تبلغ نجاسة كل ربع يتغير فتدبر (قوله لبعده ميلا) ستره به في
السراج وأشار به الى أن عدم الوجود يكون حقيقة وحكما (قوله أو اعطش) أى خوفه حالا أو مالا
على نفسه أو على من تلزمه مؤثمة فانه لا يلزمه إزالة تلك النجاسة شرح المنية ومثله خوف العدو وعدم وجود
ثمته ونحو ذلك كافي الاحكام عن البرجندى (قوله صلى معها أو عاريا) أى ان كان الطاهر أقل
من ربع النوب والاعتين صلاته به كما مر (قوله ولا إعادة عليه) أى اذا وجد الزيل وان بقى الوقت
فهستافى (قوله وينبغي) البحث اصحاب الحلية وقال ولعلهم لم يذكروه هنا لعلهم به مما مر في التيمم وتعمه
في البحر وغيره فافهم (قوله عن مزيل) أى للنجاسة في مسألتنا وقوله وعن سائر أى للعورة في المسألة
التي قبلها (قوله كما مر) أى نظير ما مر في باب التيمم مما ذكره من التفصيل في عدم القدرة على الماء فافهم
(قوله ثم هذا للمسافر) الاولى أن يقول وقيد بالمسافر وكأنه يشير به الى ردة ما في شرح المنية من أن التقيد
بالمسافر باعتبار الغالب اذا لفرق بينه وبين غيره (قوله لان المقيم الخ) اسم أن خمير الشان محذوف والمقيم
يتعلق بشرط الجملة خبر أن وخمير على كماله للستر وعبارة القهستاني هكذا والتقيد بالمسافر لان المقيم اشتراط
طهارة ما يستر العورة وان لم يملكه كافي النظم وغيره اه ح قلت فأسقط الشارح انظط طهارة وحاصل المعنى انه
لا تصح صلاة المقيم بستر نجس وان لم يملك الطاهر بناء على أن المقيم لا يتحقق بجزءه عن الماء أو غيره من المائعات
المزيلة لان المصروفه مغلظة وجود ذلك ولذا لم يجر له التيمم في المصر لكن هذا قولهما والمفتي به قوله حيث
تحقق العجز كما مر ومقتضاه أن يكون هنا كذلك فافهم (قوله بالاجماع) أى لا بقوله تعالى وما أمروا
بالنبيات لان المراد ثوبانها ولا تعترض فيه للصحة وتما فيه ح (قوله وهى الارادة) النية لغة العزم والعزم

لكن قوله (ولو وجد) المكاف
(ما يستر به بعض العورة وجب
استعماله) ذكره الكمال زاد
الحلي وان قل يقتضى وجوبه
مطلقا فتأمل (ويستر القبل
والدبر) أولا (فان وجد ما يستر
أحدهما) قيل (يستر الدبر) لأنه
الخش في الركوع والسجود وقيل
القبل حكاهما في البحر بلا ترجيح
وفي التمر الظاهر أن الخلاف
في الاولوية والتعليل يفيد أنه
لوصل بالانبياء تعين ستر القبل ثم
نفذه ثم بطن المرأة وظهرها ثم الركبة
ثم الباقي على السواء (واذا لم يجد)
المكاف المسافر (ما يزيل به نجاسته)
او يقلها لبعده ميلا او اعطش (صلى
معه) او عاريا (ولا إعادة عليه)
وينبغي لزومها ولو العجز عن مزيل
وعن سائر بفعل العباد كما مر في التيمم
ثم هذا للمسافر لان المقيم يشترط
طهارة الساتر وان لم يملكه
فهستافى (و) الخامس (النية)
بالاجماع (وهى ارادة)

حواذ ارادة الجازمة القاطعة والارادة صفة توجب تخصيص المفعول بوقت وحال دون غيرهما أى ترجح
 أحد المستويين وتخصيصه بوقت وحال أى كيفية وحالة مخصوصة وبه علم أن النية ليست مطلق الارادة
 بل هى الارادة الجازمة (قوله المرجحة) نعت لارادة قصد به تفسيرها ح (قوله أى ارادة الصلاة
 الخ) لما عرفت مطلق النية بين المعنى المراد بها هنا الذى هو من شروط الصلاة والافالنية غير خاصة بالصلاة
 قال ط والمراد بقوله على الخلوص الاخلاص لله تعالى على معنى انه لا يشرك معه غيره فى العبادة اه
 اقول هذا يؤهم انها لا تصح مع الرياء مع أن الاخلاص شرط للثواب لا للجمعة كما سبأ فى الفروع انه
 لو قيل لشخص صل الظهر ولاك ديار فصل بهذه النية ينبغي أن يجزئ به وأنه لا رياء فى الفراغ فى حق سقوط
 الواجب فهذا يقتضى صحة الشروع مع عدم الاخلاص فليأمل ثم رأيت الجوى فى حواشى الاشهاد اعترضه
 بقوله فيه ان هذا انما يستقيم فى عبادة يترب عليها ثواب لالمنهيات المترتب عليها عقاب اه (قوله لا مطلق
 العلم الخ) أى ليست النية مطلق العلم بالمنوى أى سواء كان مع قصد وارادة جازمة أو لا وهذا ردة على
 ما عن محمد بن سلة من انه اذا علم عند الشروع أى صلاة يصلى فهذا التقديرية وكذا فى الصوم كما أوضحه فى الدرر
 قال فى الاحكام لكن فى المفتاح وشرح ابن مالك ان مراد ذلك القائل أن من قصد صلاة فلم ينهضها أو عصر
 أو نفل أو قضاء يكون ذلك نية فلا يحتاج الى نية اخرى للتعين اذا وصلها بالتحريم وفيما أورده لم يوجد قصد
 الى الكفر وهذا القائل لم يدع أن مطلق العلم بشئ يكون نية فلا يرد عليه الاعتراض اه قلت وحاصله أن
 النية التى هى الارادة الجازمة لما كانت لا تحقق الا بصور المراد وعلمه وكان ذلك شرطاً لصحتها شرعاً ولا زاماً لها
 لغذا اقتصر عليه (قوله والمعتبر فيه ساعلم القلب) أى أن الشرط الذى تحقق به النية وبعتبر فيها شرعاً العلم بالشئ
 بداهة الناشئ ذلك العلم عن الارادة الجازمة لا مطلق العلم ولا مجرد القول باللسان والحاصل أن معنى النية
 المعبر فى الشرع هو العلم المذكور وهذا معنى ما نقل عن ابن سلة كما قدمناه وأما قولهم لا يصح تفسير النية
 بالعلم فالمراد به مطلق العلم الخالى عن القصد بقدرته الاعتراض المار فافهم لكن فى جعله العلم من أعمال القلب
 مساحجة لان العلم من الكيفيات النفسانية كما حقق فى موضعه (قوله ان خالف القلب) فلو قصد الظاهر
 وتلفظ بالعصر سهواً أجزأه كما فى الزاحدى قيساتى (قوله فكيفه اللسان) أى بدلا عن النية واعترضه
 فى الحلبة بأنه يلزم عليه نصب الابدال بالرأى لانه اذا سقط الشرط للجزء فقد يسقط الى بدل كما فى التيمم أو بلا
 بدل كستر العورة وقد يسقط المشروط كما فى العاخر عن الظهورين فثبت أن أحد هذه الاحتمالات لا بد له من
 دليل واين حوها فلا يجوز اه موضحاً وأقره فى البحر وبؤيده ما سبأ فى الفصل الآتى من أن العناجر عن
 النطق لا يلزمه تحريك لسانه للتكبير أو القراءة فى الصحيح لتعذر الاصل فلا يلزم غيره بالبدل اه وأجاب الجوى
 بانه صار أصلاً لا بدلاً وأقول نصب الاصل ابلغ من البدل فلا يجوز بالرأى بالاولى ولا يبعد القول بسقوط
 الادعاء عن وصل الى هذه الحالة فإن من لا يمكنه معرفة أى صلاة يصلى بمنزلة الجنون وسيدكر المصنف فى باب
 صلاة المريض انه لو اشتبه على المريض أعداد الركعات أو السجودات لتعاس يلحقه لا يلزمه الاداء (قوله أن
 يعلم عند الارادة الخ) قال الزيلعى وأدناه أن يصير بحيث لو سئل عنها امكنه أن يجيب من غير فكر اه
 واعترضه فى البحر بأن هذا قول ابن سلة ومقتضاه لزوم الاستحضار فى أثناء الصلاة وعند الشروع والمذهب
 جوازها بنية متقدمة بشرطها المتقدم وان لم يتقدر على الجواب بلا تفكر اه أقول أنت خير مما قدمناه بأن
 قول ابن سلة حوزوم الاستحضار عند الشروع وليس فى كلام الزيلعى اشتراط ذلك بل هو بيان لادنى العلم المعبر
 فى النية اللازم لها سواء تقدمت أو قارنت الشروع وادفع هذا التوهم قال الشارح عند الارادة أى النية
 ثم رأيت ط نيه على ذلك (قوله وتكون بلفظ الماضي) مثل نويت صلاة كذا (قوله لانه) أى
 الماضي (قوله فى الانشآت) كالاعتقود والفسوخ ط (قوله وتصح بالحال) أى المضارع المنوى به
 الحال مثل أصلى صلاة كذا (قوله وقيل سنة) عزادى التحفة والاخبار الى محمد وصرح فى البدائع بأنه
 لم يذكره محمد فى الصلاة بل فى الحج فحملوا الصلاة على الحج واعترضهم فى الحلبة بما ذكره جماعة من مشايخنا من
 أن الحج لما كان مما يجتد وتقع فيه العوارض والموانع ويحصل بأفعال شاقة استحب فيه طلب التيسير
 والتسهيل ولم يشرع مثله فى الصلاة لأن وقتها يسير اه فهذا صريح فى نفي قياس الصلاة على الحج اه وأقره

المرجحة لاحد المتساويين أى ارادة
 الصلاة لله تعالى على الخلوص (لا)
 مطابق (العلم) فى الاصح ألا ترى
 أن من علم الكفر لا يكفر ولو نواه
 يكفر (واعترض فيها عمل القلب
 اللازم لارادة) فلا عبرة للذكر
 باللسان ان خالف القلب لانه كلام
 لانية الا اذا عجز عن احضاره
 ايه موم أصابته فكيفه اللسان
 يجزئ (وعر) أى عمل القلب
 (ان يعلم) عند الارادة (بداهة)
 بلا تأمل (أى صلاة يصلى) فلو لم
 يعلم الا بتأمل لم يجز (والتلفظ) عند
 الارادة (بها استحب) هو المختار
 وتكون بلفظ الماضي ولو
 فارسي لانه الاغلب فى الانشآت
 وتصح بالحال قيساتى (وقيل
 سنة)

في الجبر وغيره (قوله يعني الخ) اشار به تلامذته على المصنف بأن معنى القولين واحد حتى يستحب
 باعتبار أنه أحبه علما وناوسنة باعتبار أنه طريقة حسنة لهم لا طريقة للنبي صلى الله عليه وسلم كما حتر ردي
 الجرح (قوله اذ لم ينزل الخ) في التمتع عن بعض الحفاظ لم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم من طريق صحيح
 ولا ضعف انه كان يقول عند الافتتاح أصلى كذا ولا عن أحد من الصحابة والتابعين زاد في الحلية ولا عن
 الآية الأربع بل المنقول أنه صلى الله عليه وسلم كان اذا قام الى الصلاة كبر (قوله بل قيل بدعة) نقلا في التمتع
 وقال في الحلية ولعل الاشبه أنه بدعة حسنة عند قصد جمع العزيمة لان الانسان قد يغلب عليه تفرق خاطره
 وقد استفاض ظهور العمل به في كثير من الاعصار في عامة الامصار فلا جرم أنه ذهب في المبسوط والهداية
 والكافي الى أنه ان فعله لا يجمع عزيمة قلبه فحسن فيندفع ما قيل انه يكره اه (قوله وفي المحيط يقول
 الخ) هذا مقابل قوله ويكون بلفظ الماضي الخ وأشار بقوله كما سيجيء في الحج أى من أنه يقول فيه
 اللهم اني اريد الحج فيسرى وتقبل رضى الى أن ذلك مقبوس عليه وفيه ما علمت وقال في الحلية ولو سلم أن ذلك يفيد
 استئذانها في الصلاة فانما يفيد كونها بهذا اللفظ لا بخوفيت أو أقوى كما عليه عامة المتلفطين بها ما بين عاتى
 وغيره اه وحاصله أنه خلاف المستفيض فلا يقبل (قوله ولو قبل الوقت) ذكر في الحلية عن ابن هبيرة أنه
 قال أبو حنيفة وأجد يجوز تقديم النية للصلاة بعد دخول الوقت وقبل التكبير ما لم يقطعها بعمل اه ثم قال
 ولم أقف على التصريح باشتراط الوقت وهو ان صح مشكل فان المذهب أن النية شرط لا يشترط مقارنتها
 فلا يفتى بجوازها قبل الوقت واستصحابها الى وقت الشروع بعد دخوله كغيرها من الشروط اه وتبعه
 في البحر والنهر أقول ان كان المراد باستصحابها عدم عزوئها عن قلبه الى وقت الشروع كما اقتضاه قوله
 واستصحابها الى وقت الشروع ففيه أن هذه نية مقارنة والكلام في النية المتقدمة بلا اشتراط استصحابها الى
 وقت الشروع كما اقتضاه ما نقله الشارح عن البدائع وهذه لا تصح اذا عزبت عنه قبل الوقت لان النية
 وان لم تشترط مقارنتها للشروع بشرط عدم المنافي لها ولا يمتنع أن عدم دخول الوقت مناف لنية فرض الوقت
 لانه لا يفرض قبل دخول وقته فليأمل (قوله جاز) وأما اشتراطهم عدم الفاصل بين النية والتكبير
 فالمراد به ما كان من أعمال الدنيا كما في التارخانية وفي البحر المراد به الفاصل الاجنبى وهو ما لا يليق بالصلاة
 كالاكل والشرب والكلام لان هذه الافعال تبطل الصلاة فتبطل النية وأما المنى والوضوء فلا يفسر بأجنبي
 ألا ترى أن من أحدث في صلاته له أن يفعل ذلك ولا يمنع من البناء اه (قوله ومفاده) أى مفاد ما في البدائع
 جواز تقديم نية الاقتداء على الوقت كنية الصلاة أو المراد تقديمها على شروع الامام وبأى تمام الكلام على ذلك
 ثم ان هذا المفاد ذكره في النهر بحثا وقال ولم أرفه غير ما علمت أى لم يرفه نقلا صريحا غير ما يفيد كلام البدائع
 (قوله بينهما) أى بين النية والتكبير (قوله وهو كل ما يمنع البناء) أى يمنع الذى سبقه الحدث من البناء على
 ما صلى احترازاً عن المشى والوضوء ما كن في هذه الكلمة نظرا لان القراءة تمتع البناء أيضا والظاهر أنها لا تفصل
 بين النية والتكبير فالاولى ذكر منع البناء على سبيل الاستبصار كما نقلناه عن البحر أنفا (قوله وشرط الشافعى
 قرأها) أى جمعها مع التكبير وبه قال الطحاوى ومحمد بن سلمة وفي شرح المقدمة الكدانية للعلامة الفهستافى
 يجب حضور القلب عند التخرية فلو اشتغل قلبه بتفكير مسألة مثلاً في أثناء الاركان فلا تستحب الاعادة وقال
 البقالى لم ينقص أجره الا اذا قصر وقيل يلزمه في كل ركن ولا يؤاخذ بالسهو لانه معفو عنه لكنه لم يستحق ثوابا
 كما في النية ولم يعتبر قول من قال لا قيمة أصلا لمن لم يكن قلبه فيها معه كفى الملتقط والخزانه والمراجعية وغيرها
 واعلم أن حضور القلب فراغه عن غير ما هو ملابس له وهو ههنا العلم بالعمل بالفعل والقول الصادرين عن
 المصلى وهو غير التفتهم فان العلم بنفس اللفظ غير العلم بمعنى اللفظ اه (قوله ولا عبرة بنية متأخرة) لان الجزء
 الخالى عن النية لا يقع عبادة فلا ينبى الباقي عليه وفي الصوم جوزت للضرورة بهنسى حتى لو نوى عند قوله الله
 قبل أكبر لا يجوز لان الشروع يصح بقوله الله فكانه نوى بعد التكبير حلية عن البدائع (قوله الى الركوع)
 فيه أن الكرخى لم ينص على الركوع ولا غيره وانما اختلفوا فى التخرج على قوله فى انه ينتهى الى البناء أو الركوع
 أو الرفع منه أو القعود أقاده ح (قوله وكفى الخ) أى بأن يقصد الصلاة بلا قيد نفل أو سنة أو عدد
 (قوله لنفل) هذا بالاتفاق (قوله وسنة) ولو سنة فجر حتى لو تمجد بر كعتين ثم تين انهما

يعنى احبه السلف ارسنه علما ونا
 اذ لم ينقل عن المصطفى ولا الصحابة
 ولا التابعين بل قيل بدعة وفي المحيط
 يقول اللهم اني اريد أن أصلى صلاة
 كذا فيسرى الى وقتها
 وسيجيء في الحج (وجاز تقديمها
 على التكبير) ولو قبل الوقت
 وفي البدائع خرج من منزله يريد
 الجماعة فلما انتهى الى الامام كبر
 ولم تحضره النية جاز ومفاده جواز
 تقديم الاقتداء ايضا فليحفظ (مالم
 يوجد) بينهما (قاطعه) من على
 غير لائق بصلاة) وهو كل ما يمنع
 البناء وشرط الشافعى قرأها
 فيندب عندنا (ولا عبرة بنية
 متأخرة عنها) على المذهب وجوز
 الكرخى الى الركوع (وكفى
 مطلق نية الصلاة) وان لم يقل لله
 (انفل وسنة) رتبة (وتراويح)

مطلبه
 في حضور القلب والخشوع
 قوله عند لعل عقب اه منه

بعد الغيب نابت عن السنة وكذا الوصل أربعاً وقعت الأخرى بعد الفجر وبه بقي خلاصة وكذا الأربع المذكورة
 بها آخر ظهوره ركنه عند الشك في صحة الجمعة فإذا تبين صحتها ولا يظهر عليه نابت عن سنة الجمعة على قول
 الجمهور لأنه بلغ الوصف ويبقى الأصل وبه تأدى السنة كما بسطه في الفتح وأقره في البحر والنهر وهذا بخلاف
 ما لو قام في الظاهر الخامسة فضم سادسة لا تنوبان عن سنة الظاهر لعدم كون الشروع مقصوداً (قوله على
 المعتقد) أي من قولين متحدين وإنما اعتمد هذا لما في البحر من أنه ظاهر الرواية وجعله في المحيط قول عامة
 المشايخ ورجحه في الفتح ونسبه إلى المحققين (قوله أو تعينها الخ) لأن السنة ما واطب عليها النبي صلى
 الله عليه وسلم في محل مخصوص فإذا وقعها المصل فبه فقد فعل الفعل المسمى سنة والنبي صلى الله عليه وسلم
 لم يكن ينوي السنة بل الصلاة لله تعالى وتعمام تحقيقه في الفتح (قوله والتعين) أي بالنية أحوط أي
 لا خلاف التصحيح بحر (قوله ولا بد من التعيين الخ) فلما فاته عصر فصل على أربع ركعات عماله وهو
 يرى أن عليه الظاهر لم يميز كما لو صلاها قضاء عماله وقد جهله ولذا قال أبو حنيفة فحين فاته صلاة واشتبهت
 عليه أنه يصلي الخمس ليتيقن اه فتح أي لأنه لا يمكنه تعيين هذه الفاتية إلا بذلك وفي الأشباه ولا يسقط
 التعيين بضيق الوقت لأنه لو شرع فيه مستفلاً صح وإن كان حراماً اه (قوله عند النية) أي سواء تقدرت
 على الشروع أو قارنته فلو نوى فرضاً معيناً وشرع فيه ثم نسي ظنه تطوعاً فأتمه على ظنه فهو على ما نوى كما في
 البحر (قوله فلو جهل الفرضية) أي فرضية الخمس لأنه كان يصلها في مواقيتها لم يميز وعليه قضاءها
 لأنه لم ينو الفرض إلا إذا صلى مع الإمام ونوى صلاة الإمام بحر عن الظهيرية (قوله ولو علم الخ) أي علم
 فرضية الخمس لكنه لا يميز الفرض من السنة والواجب (قوله جاز) أي صح فعله (قوله وكذا لو أتم
 غيره الخ) يعني أن من لا يميز الفرض من غيره إذا نوى الفرض في الكل جاز كونه اماماً أيضاً فيصح الاقتداء به
 لكن في صلاة لا سنة قبلها أي في صلاة لم يصل قبلها مثلها في عدد الركعات لأنه لو صلى قبلها مثلها سقط عنه
 الفرض وصار ما بعده نقلاً فلا يصح اقتداء المقتضى به (قوله لقرض) متعلق بالتعيين قال في الأشباه
 ولم أر حكمه في الفرض العين في فرض العين وفرض الكفاية في فرض الكفاية وأما إعادة الترتيب واجب فلا شأن
 أنها جارية لا فرض فعليه ينوي كونها جارية وأما على القول بأن الفرض لا يسقط إلا بهذا فلا خفاء في اشتراط
 نية الفرضية اه ونقل البيهقي عن الإمام السرخسي أن الأصح القول الثاني (قوله أنه ظهير) بفتح الهمزة
 مفعول التعيين أو على حذف الجار أي بأنه (قوله قرنه باليوم أو الوقت أولاً) أي لم يقترنه بشئ منهما ومثل
 إطلاقه في هذه الثلاثة ما إذا كان ذلك في الوقت أو خارجه مع علمه بخروجه أو مع الجهل بالمسائل تسع من
 ضرب ثلاثة في ثلاثة أما أن قرنه باليوم بأن نوى ظهر اليوم فيصيح في الصور الثلاث كما سيذكره الشارح وأما
 أن قرنه بالوقت بأن نوى ظهر الوقت فإن كان في الوقت صح قولاً واحداً وإن كان خارجه مع العلم بخروجه
 فيصح أيضاً على ما فهمه الشرنبلالي من عبارة الدرر في حاشيته عليها الآن وقت العصر ليس له ظهير في رآديه
 الظاهر الذي يقتضي في هذا الوقت وإن كان خارجه مع الجهل فلا يصح كما في الفتح والخاتمة والخلاصة وغيرها
 وبه جزم المصنف والشارح فيما سياتي وهو الذي فهمه في النهر من عبارة الزيلعي خلافاً لما فهمه منها في البحر
 وهو ما اقتضاه إطلاق الشارح هنا من أنه يصح ونقل في المنية عن المحيط أنه المختار لكن رده في شرح المنية بل
 قال في الخلية أنه غلط والصواب ما في المشايخ من أنه لا يصح وأما إذا لم يقترنه بشئ بأن نوى الظاهر وأطلق فإن
 كان في الوقت فقيه قولاً من صحح أن قيل لا يصح لقبول الوقت ظهر يوم آخر وقيل يصح لتعين الوقت له ومضى عليه
 في الفتح والمعراج والأشباه واستظهره في العناية ثم قال وأقول الشرط المتقدم وهو أن يعلم بقلبه أي
 صلاة يصلي بحسب ما ذكره هذه المقالات وغيرها فإن العمد عليه لحصول التمييز وهو المقصود اه وإن كان
 خارجه مع الجهل بخروجه في النهر أن ظاهره ما في التيسيرية أنه يجوز على الأرجح وإن كان مع العلم به فبحث
 أنه لا يصح وخالفه ط قلت وهو لا يظهر لما مر عن العناية وأما إذا نوى فرض اليوم أو فرض الوقت فسيأتي
 بأقسامه التسع فافهم (قوله هو الأصح) قد لقوله أولاً أي إذا نوى الظاهر ولم يقترنه باليوم أو الوقت وكان
 في الوقت فالأصح الصحة كما في الظهيرية وكذا في الفتح وغيره كما قدمناه وهو رد على ما في الخلاصة من أنه لا يصح
 كإنتاؤه في البحر والنهر لأعلى ما في الظهيرية فافهم (قوله لكنه يعين الخ) أي يعين الصلاة ويومها أشباه وهذا

قوله أو تعينها هكذا بخطه والذي
 في نسخ الشارح اذ تعينها وهو
 الصواب ناسل اه صححه

على المعتقد اذ تعينها بوقوعها وقت
 الشروع والتعيين أحوط ولا بد
 من التعيين عند النية فلو جهل
 الفرضية لم يميز ولو علم فلم يميز
 الفرض من غيره ان نوى الفرض
 في الكل جاز وكذا لو أتم غيره
 فيها لا سنة قبلها (لقرض) أنه
 ظهير أو عصر قرنه باليوم أو الوقت
 أولاً هو الأصح (ولو) الفرض
 قضاء لكنه يعين ظهور يوم كذا

قوله المشايخ هكذا في التبجعة
 المجموع منها والذي بخطه كلفه
 أخرى عم سواد المسدات معظم
 جزئياً فانطلمت اه صححه

عند وجود المزاحم أما عند عدمه فلا كالوكان في ذمته ظهر واحد فانت فانه يكفيه أن ينوي ما في ذمته من
الظهر الفائت وان لم يعلم أنه من أي يوم حلية فافهم (قوله على المعتمد) مقابله ما في المحيط من أنه اذا سقط
الترتيب بكثرة الفوائت تكفيه نية الظهر لا غير اه أي لا يلزم تعيين اليوم قياسا على الصوم (قوله والاسهل
الخ) أي فيما اذا وجد المزاحم كظهرين من يومين جهل تعيينهما (قوله لا يشترط ذلك) أي نية أول ظهر أو آخره
بل تكفيه نية الظهر لا غير كما مر عن المحيط (قوله وسيجيء) أي ما صححه الفهستاني في آخر الكتاب في مسائل
شقي متنا بعلتين الكز ونقل الشارح هناك عن الاشياء انه مشكل ومخالف لما ذكره أصحابنا كقاضي خان
وغيره والاصح الاشتراط قلت وكذا صححه في متن الملتقى هناك فقد اختلف التحجيج والاشتراط احوط وبه جزم
في الفتح هنا (قوله وواجب) بالجر عطفنا على قوله لفرض وقد عدمته في البحر قضاء ما أفسده من النقل
والعيدين وركعتي الطواف وزاد في الدرر الجنازة لكن في الاشياء والخطبة لا يشترط لها نية الفرضية وان
شرطنا لها النية لانه لا يتنفل بها ويشتعي أن تكون صلاة الجنازة كذلك لانها لا تكون الا فرضا كما صرحوا
به ولذا لا تعداد نفلا اه ويؤيده نصهم على انه ينوي فيها الصلاة لله تعالى والدعاء للميت ولم يذكرنا تعيين
الفرضية (قوله انه وتر) اشار الى انه لا ينوي فيه أنه واجب للاختلاف فيه زيلعي أي لا يلزمه تعيين
الوجوب وليس المراد منعه من أن ينوي وجوبه لانه ان كان حقيقيا ينبغي أن ينوي به لطابق اعتقاده وان كان
غيره لا تنضم تلك ذكره في البحر في باب الوتر ثم اعلم أن ما في شرح العيني من قوله وأما الوتر فالاصح أنه يكفيه
مطلق النية مشكل لان ظاهره أنه يكفيه نية مطلق الصلاة كالنفل الا أن يحمل على ما ذكرناه عن الزيلعي من
اطلاق نية الوتر ولذا قال يكفيه مطلق النية ولا يقل مطلق نية الصلاة وبينهما فرق دقيق ففيه اشارة خفية الى ما
قلنا قد بر (قوله أو نذر) هو قد يكون منجزا أو معلقا على نحو شفاء مريض أو قدوم غائب فالظاهر
أنه لا بد من تعيينه بذلك لاختلاف اسبابه واختلاف انواع ما علق عليه بدليل عدم الاكتفاء في الفرض
بدون تخصيصه بنحو الظهر أفاده ح قلت هذا انما يظهر عند وجود المزاحم كالوكان عليه نذر منجز ومعلق
أو نذران علقا على أمرين والافلا كما قدمناه أنفعا عن الحلية في قضاء الفائتة فافهم (قوله أو سجود تلاوة)
الا اذا تلاها في الصلاة وسجدها فورا ولا يجب تعيين السجدة التلاوية لو تكررت التلاوة كحما سأت
في بابيه ان شاء الله تعالى (قوله وكذا شكر بخلاف سهو) الذي رأيته في النهر يحماء عكس ما ذكره الشارح
ولعل الوجه ما هنا بالنسبة الى سجود الشكر فقط لان السجود قد يكون لسبب كالتلاوة والشكر وقد
يكون بدونه كما يفعله العوام بعد الصلاة وهو مكروه كائن عليه الزاهدي فلما وجد المزاحم لا بد من التعيين
لبين السبب والا كان مكروها اتفاقا ويتنى على ذلك ما لو نام في ذلك السجود أو تيمم لاجله فان كان
سجودا مشروعا انتقض طهارته وتصح صلاته بذلك التيمم والافلا كما ذكره في ثمره الاختلاف بين الامام
وصاحبيه في مشروعية سجدة الشكر وعدمها فظهر أنه لا بد من تعيينها لتمييز المشروع عن غيره لا يقال ان
النفل لا يشترط فيه التعيين كما مر وسجدة الشكر على القول بمشروعيتها نقل فلا يشترط تعيينها أيضا لانا نقول
هذا خارج عن هذا الحكم بدليل أن الصلاة عبادة في ذاتها ولا تنفي عنها المشروعية الاسباب عارض
بخلاف السجود خارج الصلاة فانه ليس عبادة في نفسه بل بعارض شكري أو تلاوة مثلا فطلق الصلاة
ينصرف الى النفل المشروع فلذا لم يشترط تعيينه بخلاف مطلق السجود فانه ينصرف الى غير المشروع لانه
لم يشترط الاسباب فلا بد من تعيين ذلك السبب ليكون مشروعا وليتميز عن غيره من المزايدات له في المشروعية
من تلاوة وسهو فافهم هذا ما ظهر فقهى القاصر وأما سجود السهو ونافاد ح أنه لما كان جابرا للنقص
واجب في الصلاة كان بدله ولا يشترط نية أبعاض الصلاة فكذلك بدله اه ثم رأيت في الاشياء قال لا تصح
صلاة مطلقا الا بنية ثم قال وسجود التلاوة كالصلاة وكذا سجدة الشكر وسجود السهو اه والى أنه لا يراهو
الظاهر (تمت) لم يذكر السجدة الصائبة وحكمها أنه يجب نيتها اذا فصل بينها وبين محلها بركة فلو بادل فلا
كما في الفتاوى الهندية فتأمل (قوله فلا يضمر الخطأ في عددها) الظاهر أن الخطأ غير قيد وفي الاشياء
الخطأ فاما لا يشترط له التعيين لا يشتر كعنيين مكان الصلاة وزمانها وعدد الركعات ومنه اذا عين الاداء فبان
أن الوقت قد خرج أو القضاء فبان أنه باق اه ونقل في جامع الفتاوى عن الخانية أن الافضل أن ينوي

على المعتمد والاسهل نية أول ظهر
عليه أو آخر ظهر وفي الفهستاني
عن النية لا يشترط ذلك في الاصح
وسيجيء آخر الكتاب (وواجب)
أنه وتر أو نذر أو سجود تلاوة وكذا
شكر بخلاف سهو (دون)
تعيين (عدد ركعاته) لحصولها
ختمنا فلا يضمر الخطأ في عددها

أعداد الركعات ثم قال وقيل يكره التلفظ بالعدد لانه عبث لاحاجة اليه اه ولا يخلو القول الثاني عن تأمل
 (قوله وينوي المقتدى) أما الامام فلا يحتاج الى نية الامامة كما سيأتي (قوله لم يقل أيضا)
 أي كما قال في الكبر والملتقى وغيرهما (قوله صح في الاصح) كذا نقله الزيلعي وغيره بجر قلت لكن ذكر
 المسألة الاولى في الخاتمة وقال لا يجوز لان الاقتداء بالامام كما يكون في الفرض يكون في النفل وقال بعضهم
 يجوز اه قال في شرح المنية فظهر أن الجواز قول البعض وعدمه هو المختار أقول يؤيد قول المتون ينوي
 المتابعة أيضا وكذا قول الهداية ينوي الصلاة ومتابعة الامام ومثله في الجمع وكثير من الكتب بل قال
 في المتبع انه بالاجماع وأما المسألة الثانية فلا تخالف ما في المتون لان فيها التعيين مع المتابعة ولهذا قال في
 الخاتمة لانه لما نوى الشروع في صلاة الامام صار كأنه نوى فرض الامام مقتديا به اه قد برر ومقتضاه أنه
 صح شروعه وصار مقتديا وان لم يصح نية الاقتداء لكن في الفتح اذا نوى الشروع في صلاة الامام قال يظهر
 الدين ينبغي أن يزيد على هذا واقتديت به (قوله وان لم يعلم بها) أي بصلاة الامام (قوله تبع الصلاة الامام)
 الاولى تبع الامام كما عبر الزيلعي (قوله لعدم نية الاقتداء) علة لقوله بخلاف الخ أما في الاول فلانه انما
 عين الصلاة فقط ولا يلزم منه نية الاقتداء وأما الثاني فلان الانتظار قد يكون للاقتداء وقد يكون بحكم
 العادة فلا يصير مقتديا بالشك كما في البدائع وقبل اذا انتظر ثم كبر صح واستحسنه في شرح المنية لقيامه
 مقام النية قلت لا يخفى أن الكلام عند عدم خطور الاقتداء في قلبه وقصد له والا كانت النية موجودة
 حقيقة (قوله الا في جمعة) استثناء من المتن أي فكيفه التعيين عن نية الاقتداء أو من قوله بخلاف ما لو نوى
 صلاة الامام (قوله وجنزة وعيد) نقلهما في الاحكام عن عدة المفتي (قوله لاختصاصها) أي
 الثلاثة المذكورة بالجماعة فتكون نيتها متضمنة لنية الاقتداء قال في الاحكام لكن في صلاة الجنزة بحث الآن
 يقال لما كانت لا تتكرر وكان الحق للولي في الامامة لم تكن الامع الامام اه فعلى هذا يقيد ذلك بغير الولي
 فلو أم بها من لا ولاية له ثم حضر الولي لا بد له مع التعيين من نية الاقتداء بذلك الامام والا كان شارعا في
 صلاة نفسه لان له الاعادة ولو منفردا فلا اختصاص في حقه (قوله ولو نوى فرض الوقت الخ) اعلم انه
 يتأتى خاتمة مسائل أيضا كذا ذكرناه سابقا لانه اما أن يقرن الفرض بالوقت أو باليوم أو يطلق وفي كل اما
 أن يكون في الوقت أو خارجه مع العلم بخروجه أو مع عدمه فان قرنه باليوم بأن نوى فرض اليوم لا يصح
 بأقسامه الثلاث لان فرض اليوم مستوع ومثله ما لو أطلق وان قرنه بالوقت فان في الوقت جاز وهو ما ذكره
 المصنف وان خارجه مع العلم بخروجه فقال لا يجوز قلت وهو المتبادر من قول الاشياء عن البناء
 لو نوى فرض الوقت بعدما خرج الوقت لا يجوز وان شك في خروجه جاز اه لكنه خلاف ما يفهم من قول
 الزيلعي الا في وهو لا يعلم فليأمل وان كان مع عدم العلم بخروجه لا يجوز لقول الزيلعي يكفيه أن ينوي يظهر
 الوقت مثلا أو فرض الوقت والوقت باق لوجود التعيين ولو كان الوقت قد خرج وهو لا يعلم لا يجوز لان
 فرض الوقت في هذه الحالة غير الظاهر اه وفي التارخاتية وان صلى بعد خروج الوقت وهو لا يعلم فتوى
 فرض الوقت لا يجوز وهو الصحيح لكن يحالفه قول الاشياء انما وان شك في خروجه جاز وقد يجاب بأنه
 مبنى على خلاف الصحيح وأما الجواب بالفرقة بين الشك وعدم العلم ففيه نظر لان من لم يعلم خروج وقت الظهور
 مثلا ونوى فرض الوقت يكون مراده وقت الظاهر لانه بظن بقاءه ومع هذا قلنا الصحيح انه لا يجوز فغن شك في
 بقاءه وخروجه يكون أولى بعدم الجواز فافهم (قوله لانه ابدل) أي لان فرض الوقت عندنا الظاهر
 لا الجمعة ولكنه قد أمر بالجمعة لاسقاط الظهور ولذا الوصل الظاهر قبل أن تنقوته الجمعة صحت عندنا خلافا لفرق
 والثلاثة بخلاف حرم الاقتصار عليها شرح المنية لكن سيأتي في الجمعة اعتمادا أنها أصل لا بدل وهو ضعيف
 (قوله ولو نوى الجمعة) كذا في الشربلية ولم يظهر لي وجهه اه ح أقول لعل المراد أنه لو نوى المعذور
 ظهر الوقت يوم الجمعة جاز أي بلا فرق بين أن يكون اعتقاده انها فرض الوقت أو لا فظهر فائدة ذكره هنا
 وأما نية الظاهر في صلاة الجمعة فلا تصح كما في الاحكام عن النافع وفيه عن فيض الغفار شرح المختار لو نوى ظهر
 الوقت في غير الجمعة ان في الوقت جاز على الصحيح فقوله في غير الجمعة احتراز عن الجمعة (قوله وهو لا يعلم)

(وينوي المقتدى المتابعة) لم يقل
 أيضا لانه لو نوى الاقتداء بالامام
 او الشروع في صلاة الامام ولم يعين
 الصلاة صح في الاصح وان لم يعلم
 بها جعله نفسه تبعا لصلاة الامام
 بخلاف ما لو نوى صلاة الامام
 وان انتظر تكبيره في الاصح لعدم
 نية الاقتداء الا في جمعة وجنزة
 وعيد على المختار لاختصاصها
 بالجمعة (ولو نوى فرض الوقت)
 مع بقاءه (جاز الا في الجمعة) لانها
 بدل (الا ان يكون عنده) في
 اعتقاده (انها فرض الوقت) كما هو
 رأي البعض فتصح (ولو نوى ظهر
 الوقت فلو مع بقاءه) أي الوقت
 (جاز) ولو في الجمعة (ولو مع عدمه)
 بأن كان قد خرج (وهو لا يعلم)

قوله عن البناء هو شرح الهداية
 لشعخ الاسلام العيني رحمه الله
 اه منه

أى لا يعلم خروجه ومفهومه أنه لو علم بصح كما تقدمناه عن الشربلالية (قوله لا يصح في الأصح) بل قدمنا
 عن الحلبة أنه هو الصواب خلافا لما فهمه في الجبروان وجهه المحشى (قوله ومثله فرض الوقت) أى مثل ظهر
 الوقت في أنه بعد خروج الوقت وهو لا يعلم لا يصح في الأصح كما تقدمناه أيضا عن التاترخانية والزبلي خلافا
 لما في الأشباه فإنه خلاف الأصح كما علمت فانهم (قوله لجواز مطلقا) أى وإن كان الوقت قد خرج لانه نوى
 ما عليه وهو مخلص إن يشك في خروج الوقت اه زبلي أى بخلاف ظهر الوقت لأن الظاهر لا يخرج عن
 كونه ظهر اليوم بخروج الوقت ويخرج عن كونه ظهر الوقت بخروجه لصحة تسميته ظهر اليوم لا ظهر الوقت
 لأن الوقت ليس له إذا لام للعهد لا للنس فلا يضاف اليه اه شرح المنية (قوله لصحة القضاء بنية الإداء الخ)
 هذا التعليل إنما يظهر إذا نوى الإداء أما إذا تجردت نيته فلا اه ط والمناسب ما في الأشباه عن الفتح
 لنوى الإداء على ظن بقاء الوقت فتبين خروجه اجزأه وكذا عكسه ثم مثل له ناقلا عن كشف الأسرار بقوله
 كسنة من نوى إداء ظهر اليوم بعد خروج الوقت على ظن أن الوقت باق وكنية الأسير الذي اشتبه عليه
 رمضان فتحرى شهرا وصام به بنية الإداء فوقع صومه بعد رمضان وعكسه كنية من نوى قضاء الظهر على ظن أن
 الوقت قد خرج ولم يخرج بعد وكنية الأسير الذي صام رمضان بنية القضاء على ظن أنه قد مضى والصحة فيه باعتبار
 أنه أتى بأصل النية ولكن خطأ في الظن والمطأ في مثله معفو عنه اه أقول ومعنى كونه أتى بأصل النية
 أنه قد عين في قلبه ظهر اليوم الذي يريد صلاته فلا يضرب وصفه له بكونه إداء أو قضاء بخلاف ما إذا نوى صلاة
 الظهر قضاء وهو في وقت الظهر ولم يوصلة هذا اليوم لا يصح عن الوقتية لانه بنية القضاء صرفه عن هذا اليوم
 ولم توجد منه بنية الوقتية حتى يلفظ وصفه بالقضاء فلم يوجد التعيين وكذا لو نواه إداء وكانت عليه ظهر فاستة
 لا يصح عنها وإن كان قد صلى الوقتية لما قلنا وبهذا أظهر الجواب عن مسألة ذكرها بعض الشافعية وهي لو مضى
 عليه سنوات وهو يصلي الظهر قبل وقتها فهل عليه قضاء ظهر واحدة أو الكل فأجاب بعضهم بالآول بناء على
 أنه لا تشترط بنية القضاء فتكون صلاة ككل يوم قضاء لما قبله وخالفه غيره ووفق بعض المحققين منهم بأنه
 إن نوى كل يوم صلاة ظهر مفروضة عليه بلا تقييد بالتي ظن دخول وقتها إلا أن تعين ما قاله الآول وإن نواها
 عن التي ظن دخول وقتها إلا أن وعبر عنها بالإداء أو لا تعين الثاني لصرفه لها عن الفأنة بقصده الوقتية اه
 ولا ينبغي أن هذا التخصيص موافق لقواعد مذهبا أما الآول فلما تقدمناه عن الزبلي فحين نوى ظهر اليوم
 بعد خروجه من أنه يصح لانه نوى ما عليه ولم يوجد المزاحم هنا حتى يلزمه تعيين يوم الفأنة فيكتبه بنية
 ما في ذمته كما مر عن الحلبة وأما الثاني فلما قدرناه أنفا ثم رأيت التصريح بذلك عندنا في الصوم وهو ما لو صام
 الأسير بالتحري سنين ثم تبين أنه صام في كل سنة قبل شهر رمضان فقبل يجوز صومه في كل سنة عما
 قالها وقيل لا قال في الجبروان صح في المحيط أنه إن نوى صوم رمضان مبهما يجوز عن القضاء وإن نوى عن
 السنة الثانية مفسرا فلا اه قال في البدائع ومثله أبو جعفر عن اقتدى بالامام على ظن أنه زيد فاذا
 هو عروضه ولو اقتدى بزيد فاذا هو عروم لم يصح لانه في الآول اقتدى بالامام إلا أنه أخطأ في ظنه فلا يقدر
 وفي الثاني اقتدى بزيد فاذا لم يكن زيدا تبين أنه لم يقتد بأحد فكذا هنا إذا نوى صوم كل سنة عن الواجب
 عليه تعلقت بنية الواجب بما عليه لا بالآولى والثانية إلا أنه ظن أنه للشانية فأخطأ في ظنه فيقع عن الواجب
 عليه لا عما ظن انتهى وحاصله أنه إذا نوى الصوم الواجب عليه لا يقيد كونه عن سنة مخصوصة صح
 عن السنة الماضية وإن كان يظن أنه لما بعدها فاغتنم هذا التحرير (قوله ومصلى الجنازة) شروع
 في بيان التعيين في صلاة الجنازة ط (قوله ينوى الصلاة لله الخ) كذا في المنية قال في الحلبة وفي
 المحيط الرضوى والتفصة والبدائع ينبغي أن ينوى صلاة الجمعة وصلاة العدين وصلاة الجنازة وصلاة الوتر
 لأن التعيين يحصل بهذا اه وأما ما ذكره المصنف فليس بضربة لازم ويمكن أن يكون إشارة إلى أنه لا ينوى
 الدعاء للميت فقط نظرا إلى أنه لا ركوع فيها ولا سجود ولا قراءة ولا تشهد اه أقول وهذا أظهر مما في جامع
 الفتاوى من أنه لا بد مما ذكره المصنف وأنه لو كان الميت ذكرا فلا بد من نيته في الصلاة وكذلك الأنثى والصبي
 والصبيبة ومن لم يعرف أنه ذكر أو أنثى يقول نويت أن أصلي الصلاة على الميت الذي يصلى عليه الامام اه
 فليتأمل ويأتى قريبا يؤيد الآول وهذا ذكر ح يحتمل أنه لا بد من تعيين السبب وهو الميت أو الأكره فان

مطلب

يصح القضاء بنية الإداء وعكسه

(لا يصح في الأصح ومثله فرض

الوقت فالأولى بنية ظهر اليوم

لجوازه مطلقا لصحة القضاء بنية

الإداء كعكسه هو المختار (ومصلى

الجنازة ينوى الصلاة لله تعالى

(و ينوى أيضا (الدعاء للميت)

مطلب

مضى عليه سنوات وهو يصلي

الظهر قبل وقتها

اراد الصلاة على جنازتين فواهما معا وعلى احداهما فلا بد من تعيينها ويؤيده ما يذكره الشارح عن الاشياء
 (قوله لانه الواجب عليه) كذا قاله الزياطي - وتبعه في البحر والنهر ووجهه ما ذهب اليه المحقق ابن الهمام حيث
 قال المنهون من كلامهم أن اركانها الدعاء والقام والتكبير لقولهم ان حقيقتها هي الدعاء وهو المقصود
 منها اه وفي التنفي في قول أبي حنيفة وأصحابه دعاء على الحقيقة وليست بصلاة لانه لا قراءة فيها
 ولا ركوع ولا سجود اه فثبت كان حقيقتها الدعاء كان وجوبها باعتبار الدعاء فيها وان قلنا انه ليس بركن
 فيها على ما اختاره في البحر وغيره كما سيأتي في الجنازة - وحينئذ فالضمير في قوله لانه الواجب يعود على
 الدعاء أما على القول بالركنية فظاهر وانما خص من بين سائر اركانها لانه المقصود منها وأما على القول
 بالنسبة فلا المراد بالدعاء ما حية الصلاة لانفس الدعاء الموجود فيها لما علمت من أن حقيقتها الدعاء لان المصلي
 شافع المصلي فهو داع له بنفس هذه الصلاة وان لم يتلفظ بالدعاء فكأنه قيل لان الصلاة هي الواجبة عليه هكذا
 ينبغي حل هذا المحل فانهم (قوله فيقول الخ) بيان للنسبة الكاملة اه ح قلت وفي جنازة القتاوي
 الهندية عن المضمرات أن الامام والقوم يخرون ويقولون نويت اداء هذه الفريضة عبادته لله تعالى متوجها
 الى الكعبة مقتديا بالامام ولتفكر الامام بالقلب انه يؤدى صلاة الجنازة يصح ولو قال المقتدى اقتصدت
 بالامام يجوز اه وبه يظهر أن الصيغة التي ذكرها المصنف غير لازمة في تنها بل يكفي مجرد نيته في قلبه اداء
 صلاة الجنازة كما قدمناه عن الحلية وأنه لا يلزمه تعيين الميت أنه ذكر أو أنى خلافا لما مر عن جامع الفتاوي
 (قوله لم يجوز) لان الميت كالامام فالتخطي في تعيينه كالتخطي في تعيين الامام اه ح أي لانه لما عين لازم ما عينه
 وان كان أصل التعيين غير لازم على ما عرقه آنفا في ط عن البحر ولو نوى الصلاة عليه نظنه فلا نفاذا هو
 غيره يصح ولو نوى الصلاة على فلان فاذا هو غيره لا يصح ولو على هذا الميت الذي هو فلان فاذا هو غيره جاز لانه
 عرقه بالاشارة فلغت التسمية اه وعليه فينبغي تقييد عدم الجواز في مسألتنا بما اذا لم يشر اليه تأمل
 (قوله وانه لا يضرب الخ) أي اذا عين عددهم لا يضرب التعيين المذكور في حالة من الاحوال سواء وافق
 ما عين أو خالفه الا اذا كانوا اكثر من معين وهذا معنى صحيح لهذا التركيب لاشي فيه سوى التغيير في وجوبه
 الحسان فانهم (قوله الا اذا بان الخ) هذا ظاهر اذا كان اماما فلو مقتديا وقال اصلي على ماصلي عليه
 الامام وهم عشرة فظهر أنهم أكثر لا يضرب وينبغي أن يقيد عدم الاجزاء بما اذا قال أي الامام اصلي على العشرة
 الموتى مثلا ما اذا قال أهجلى على هؤلاء العشرة فبان أنهم أكثر فلا كلام في الجواز لوجود الاشارة اه
 يرى (قوله لعدم نية الزائد) لا يقال مقتضاه أن تصح الصلاة على القدر الذي عينه عدد الانا تقول لما كان
 كل بوصف بكونه زائدا على المعين بطلت ط (قوله والامام ينوي صلاته فقط الخ) لانه منفرد في حق
 نفسه بحر أي فيشترط في حقه ما يشترط في حق المنفرد من نية صلاته على الوجه المأثر بلاشي زائد بخلاف
 المقتدى فالمقصود دفع ما قد يتوهم من انه كالمقتدى يشترط لنية الامامة كما يشترط للمقتدى نية الاقتداء
 لا شترأكمه في الصلاة الواحدة والفرق أن المقتدى يلزمه الفساد من جهة امامه فلا بد من التزامه كما يشترط
 لزاما نية امامة النساء لذلك كما يأتي والحاصل ما قاله في الاشياء من انه لا يصح الاقتداء لابنته وتصح الامامة
 بدون نيتها خلافا للكرخي وأبي حفص الكبير اه لكن يستثنى من كانت امامته بطريق الاستخلاف فانه لا يصير
 اماما لم ينو الامامة بالاتفاق كما نص عليه في المعراج في باب الاستخلاف وسيأتي هناك (قوله بل لنيل
 الثواب) معطوف على قوله لجهة الاقتداء أي بل يشترط نية امامة المقتدى لنيل الامام ثواب الجماعة وقوله
 عند اقتداء أحد به متعلق بنية التي هي نائب فاعل يشترط المقتدر بعد بل وقوله لا قبله معطوف عليه أي لا يشترط
 لنيله الثواب نية الامامة قبل الاقتداء بل يحصل بالنسبة عنده أو قبله فقوله لا قبله لاني لا شترأ نيل الثواب
 بوجود النية قبله لاني الجواز ولا ينبغي أن نفي الاشتراط لاينا في الجواز فانهم (قوله لو أم رجالا) قد قاله
 ولا يشترط الخ (قوله فلا يبحث الخ) تفريع على قوله ولا يشترط قال في البحر لان شرط البحث أن يقصد
 الامامة ولم يوجد ما لم ينوها اه لكن قال في الاشياء ولو حلف أن لا يؤتم أحد فاقضى به انما ان صح
 الاقتداء وهل يبحث قال في الخاتمة يبحث قضاء لادانة الا اذا شهد قبل الشروع فلا بحث قضاء وكذا لو أم
 الناس هذا الحالف في صلاة الجمعة صحت وبحث قضاء ولا يبحث اصل اذا امهم في صلاة الجنازة وسجدة

لانه الواجب عليه فيقول اصلي
 لله داعا للميت (وان اتبته عليه
 الميت) ذكر أم اني (يقول نويت
 اصلي مع الامام على من يصلي
 عليه) الامام وأفاد في الاشياء
 بحثا انه لو نوى الميت المذكور فبان
 انه اني او عكسه لم يجوز وانه لا يضرب
 تعيين عدد الموتى الا اذا بان انهم
 أكثر لعدم نية الزائد (والامام
 ينوي صلاته فقط) (ولا) يشترط
 لجهة الاقتداء نية (امامة
 المقتدى) بل لنيل الثواب عند
 اقتداء أحد به لا قبله كما يبحث في
 الاشياء (لو أم رجالا) فلا يبحث
 في لا يؤتم أحد امالم ينو الامامة

قوله فلو مقتديا الخ أي لو كان
 الذي عين واخطأ في التعيين هو
 المقتدى دون الامام فخكمه
 ما ذكر فاعتراض بعض
 المحشين بأن نيته تابعة لنية امامه
 وقد عين امامه العشرة فصلاته
 غير صحيحة لعدم صحة صلاة امامه
 كما هو ظاهر ناشئ عن عدم التأمل
 اه منه

الاولى ولو حلف أن لا يؤتم فلا بد أن لا يؤتم فيه ويؤتم غيره فالتسوية فلا بد حث وان لم يحضره
 أي لا إذا كان اماماً متبرعاً كان اماماً أيضاً الا اذا تولى أن يؤتم الرجل دون النساء فلا يجوز بين
 التسوية وجه حث قضاء في الدورة الاولى أن الامامة تصح بدون نية كقوله في حث من اجتمع مع
 شرطياً بالجماعة لكن لما كان لا يذبحه الحث بدون التزامه لم يحث عليه الاية الامامة كذا في الشرط
 (قوله في غير صلاة جازة) ما فيها فلا يشترطية امامتها بالجماعة كذا في حث من اجتمع مع الامامة مع
 صحة اقتدائها (قوله من نية امامتها) أي وقت الشروع لبعده كسب كونه في باب الامامة ويشترط
 حضورها عند التوبة في رواية في اخرى لا واستظهرها في البحر (قوله لا لا يجوز) حاصله ان لو صح
 اقتدائها بلاية لم عليه اقتداء صلواته اذا حذرت دون انتدائه وذلك لا يجوز والتزامه اخذوا بنية امامتها
 (قوله بالجماعة) أي عند وجود شرطها الاية في باب الامامة (قوله كجذرة) فانه لا يشترط صحة
 اقتداء المرأة في نية امامتها بالجماعة لان المخاذق فيها لا تقصد (قوله على الاصح) حثوا وامتنعوا
 عن الجهور (قوله وعليه) أي على القول بأنه لا يشترط صحة تقدم نية امامتها فيصح اقتدائها
 لكن ان لم تقدم بعد ولم تحدث احد من امام أو مأمووم بنى اقتدائها وقت صلاحها والا أي وان
 تقدمت وحادث احد الا يقي اقتدائها ولا تتم صلاحها كفي الخلية فيس ذلك شرطاً في الجملة والعيد فقط
 ففهم (قوله مطلقاً) أي لا يشترط المشاهدة وغيره لان ساقية الجية تجعل بلاية العبد وهي شرط فلا يشترط لها
 النية كفي الشرائط (قوله على الرابع) مقابل ما قيل ان الفرض احبة لعين القرب والعبد ولا يمكن
 ذلك لتبعيد الامن حيث التوبة تنقل ذلك اليها (قوله لم يجز) لان افراد الكعبة العروسة لا البناء والخراب
 علامة عليها والتمام هو البحر الذي كان يوم علي الخليل عليه الصلاة والسلام عند بناء البيت (قوله
 مفترج على المروج) كذا في البحر عن الخلية وهو ظاهر لان من اشترط نية الكعبة لا يجوز له لاداء
 بدونها فذا تولى غيرها لا يجوز الصلاة عنده بالاولى وقد علمت ان الكعبة اسم لعروسة فذا تولى البناء
 أو الخراب أو التمام فقد تولى غير الكعبة أما على القول الرابع من ان لا يشترط نية فلا يضره نية غيره بعد
 وجود الاستقبال الذي هو الشرط لكن اعترضه الشيخ السمعاني بأنه غير مسلم في البداهة من أن الأفضل أن
 لا ينوي الكعبة لاحتمال أن لا يصادف هذه الجية الكعبة فلا يجوز صلواته اذ فان فهموه أنه اذا استقبل
 غير ما تولى لا يجوز صلواته لكن لا ينبغي ان ليس فيه دلالة على انه اذا تولى البناء ونحوه فلا يجوز صلواته بل يدل
 على أن الأفضل عدم ذلك فذكره الشارح بعبارة الجية والخلية صحيح فافهم ثم ذكر في شرح النية أن نية التوبة
 وان لم يشترط لكن عدم نية الاعراض عنها شرط اذ وعليه فيومتنز على الرابع (قوله صح) لأنه تولى
 الاقتداء بالامام الموجود فلا يضره ظنه بخلاف اسم قال في الخلية لان العبرة بتولى لا بما يرى اذ ويتبين
 منه أن مثله ما لو اعتقد أنه زيد لانه جازم بالاقتداء بهذا الامام فافهم (قوله الا اذا عين باسمه) أي لم يجز
 الاقتداء بالامام الموجود وانما تولى الاقتداء بزيد سواء تطلق باسمه أو لا لما في النية الا اذا قال اقتديت بزيد
 أو تولى الاقتداء بزيد اذ فاذا تغير اسمه عرولاً أصبح الاقتداء لان العبرة بتولى خلية أي وهو قد تولى
 الاقتداء بغيره هذا الامام الخامس (قوله الا اذا عترف) استثناء من عدم الصحة التي تضمنها الاستثناء
 الاولى (قوله كالتأتم في الخراب) أي تولى الاقتداء بالامام التأتم في الخراب الذي هو زيد فذا عترف
 غير مجازاً شياً لان ال يشير بها الى الموجود في الخارج أو الذهن وعلى كل فقد تولى الاقتداء بالامام الموجود
 فثبت التسمية (قوله أو اشارة) أي باسمها الموضوع ليا حقيقة وانما جاز لانه عترفه بالاشارة فثبت
 التسمية كفي الثانية وغيرها (قوله الا اذا اشار الخ) استثناء من قوله أو اشارة (قوله فلا يصح)
 او رد عليه أن في هذه الدورة اجتمعت الاشارة مع التسمية فكان ينبغي أن تفتوا التسمية كما علف في هذا
 الامام الذي هو زيد وفي هذا الشيخ والجواب أن الغاء التسمية ليس مطلقاً قال في البداهة من باب التبرير الاصل
 أن المعنى اذا كان من جنس المشار اليه يعلق العقد بالمشار اليه لان المعنى موجود في المشار اذا ما لو وصف
 تبعه وان كان من خلاف جنسه يعلق بالمعنى لان المعنى مثل المشار اليه وليس بتابع له والتسمية أبلغ
 في التعريف من حيث انها تعترف بالمعية والاشارة تعترف بالذات اذ قال الشارحون هذا الاصل متفق

اذا كان أم نساء فان اقتصدت به
 المرأة (مخاضية لوجع في غير صلاة)
 جازة فلا بد (صحة صلاحها) من
 نية امامتها (لأن لا يلزم اقتصاد
 بالجماعة بل التزام) وان لم يقتصد
 فحذرت الخلف فيه فقبل بشرط
 وقيل لا يجوز اشارة الجماعة وكعبه وعيد
 على الاصح خلاصة وأشياء وعليه
 ان لم يتخذ أحدًا من صلاتها والا
 (توبة استقبال القبلة ليست
 بشرط مطلقاً) على الرابع في قول
 لوفى بناء الكعبة أو التمام
 أو خراب مسجدته يجب مفترج
 على المروج (كأنه تعيين الامام
 في صحته اقتداء) فانها ليست
 بشرط فلو اشتهر بقتله زيد أو غيره
 بكرم الا اذا عين باسمه فان
 غيره الا اذا عترفه بكن كلف ثم في
 الخراب أو اشارة كذا الامام
 الذي هو زيد الا اذا أشار بصفة
 مختصة كذا الشاب فذا عترف
 فلا يصح وبعبارة يصح لان الشاب
 يدعى شيخاً عليه

مطلب
 اذا اجتمعت الاشارة والتسمية
 قوله اتجى تمام عبارة البداهة
 بعد قوله والاشارة تعترف بالذات
 الا ترى أن من اشترى فصاعلي انه
 ياقوت فذا هو زجاج لا يعتقد العقد
 لا اختلاف الجنس ولو اشترى على
 انه ياقوت احره فذا هو اخضر
 يعتقد العقد لا يتخذ الجنس
 منه

وفي المجتبى نرى أن لا يصلي
الاخلف من در على مذهبه فإذا
هو غيره لم يجز (فائدة) لما كان
الاعتبار للتسمية عندنا لم يختص
ثواب الصلاة في مسجد مدونه عليه
الصلاة والسلام بما كان في زمنه
فليحفظ (و) السادس (استقبال
القبلة) حقيقة أو حكماً كعاجز
والشرط حصوله لاطلبه وهو شرط
زائد للاستلاء يسقط للجزء حتى لو
سجد للكبعة نفسها كفر

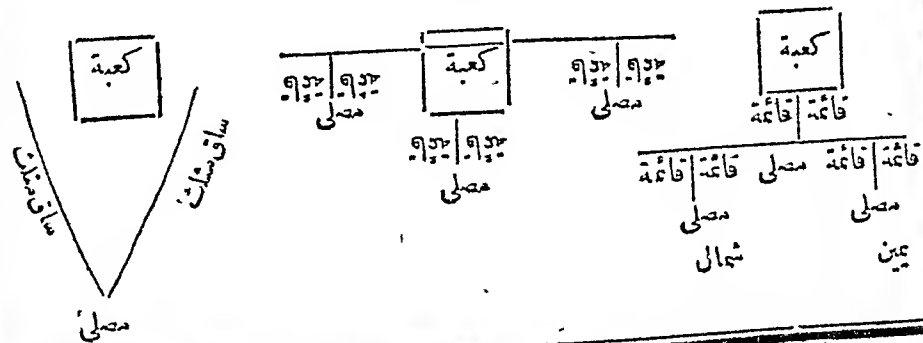
مطل
ما زيدا في المسجد النبوي هل يأخذ
حكمه
قوله ومعلوم الخ ليعتبرهم في ذلك
تحقيق ذاك المسجد زاده
وبعد عثمان حينما استمر
وبعد الوليد ثم المهدي
ودام هكذا إلى ذا العهد
إد منه

مسجد
في استقبال القبلة

قوله لا تحصيه لعلنا نخسخته والا
فالذي في نسخ الشارح التي يندى
لاطلبه والم واحد اد محققه

عليه في النكاح والبيع والإجارة وسائر العقود اه اذا عرفت ذلك فاعلم أن زيد او عمر اجنس واحد من
حيث الذات وان اختلفا من حيث الاوصاف والتميزات لان المحفوظ اليه في العلم هو الذات ففي قوله هذا
الامام الذي هو زيد فظهر أن المشار اليه ع ويكون قد اختلف المسمى والمشار اليه فلفت التسمية وبقيت الإشارة
معتبرة لكونهم من جنس واحد فصح الاقتداء وأما الشيخ والشاب فهما من الاوصاف المحفوظ فيهما النصفان
دون الذات ومعلوم أن صفة الشيخوخة تبين صفة الشاب فكانا جنسين فإذا قال هذا الشاب فظهر أنه شيخ
لا يصح الاقتداء لانه وصفه بصفة خاصة لا بوصف بهما من بلغ سن الشيخوخة فقد خالفت الإشارة التسمية مع
اختلاف الجنس فلفت الإشارة واعتبرت التسمية بالشاب فيكون قد اقتدى بغير موجود كمن اقتدى بزيد
في غير وقت وأما إذا قال هذا الشيخ فظهر أنه شاب فإنه يصح لأن الشيخ صفة مشتركة في الاستعمال بين الكبير
في السن والكبير في القدر كما ألم وبالنظر إلى المعنى الثاني يصح أن يسمى الشاب شيخا فقد اجتمعت الصفتان
في المشار اليه لعدم تخالفهما فلم يبلغ أحدهما فصيح الاقتداء ونظيره لو قال هذا الكلبة طائي أو هذا الحمار
حر تطلق المرأة ويعتق العبد كما صرحوا به مع أن المشار اليه وهو المرأة والعبد من غير جنس المسمى وهو الكلبة
والحمار فكأن لما كان في مقام التسمي يطلق الكلب والحمار على الانسان مجازا لم يحصل اختلاف الجنس فلم
تلع الإشارة هذا ما ظهر لفظه في السقيم من فيض الفتح العليم (قوله وفي المجتبى الخ) وجهه أنه لما نوى
الاقتداء بامام مذهبه فإذا هو غيره فقد نوى الاقتداء بعمدوم كما قدمناه عن المنية فيما إذا نوى الاقتداء بزيد فإذا
هو غيره (قوله فائدة لما كان الخ) استنبط هذه الفائدة من مسألة الاقتداء شيخ الاسلام العيني في شرح
البحاري كما في أحكام الإشارة من الاشياء وأصل ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح صلاة في
مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام ومعلوم أنه قد زيد في المسجد النبوي فقد زاد فيه
عمر ثم عثمان ثم الوليد ثم المهدي والإشارة بهذا إلى المسجد المضاف المنسوب اليه صلى الله عليه وسلم ولا شك
أن جميع المسجد الموجود الآن يسمى مسجده صلى الله عليه وسلم فقد اتفقت الإشارة والتسمية على شيء واحد
فلم تلع التسمية فحصل المضاعفة المذكورة في الحديث فيما زيد فيه وخصم الامام النووي بما كان في زمنه
صلى الله عليه وسلم عملا بالإشارة وأما حديث لومة مسجدي هذا إلى صنعاء كان مسجدي فقد استضعف
طريقه فلا يعمل به في فضائل الاعمال كما ذكره السخاوي في المقاصد الحسنة وكان وجهه أنه جعل الإشارة
لخصوص البعثة الموجودة يومئذ فلم تدخل فيها الزيادة ولا بد في دخولها من دليل قلت وبؤيده ما سياتي
في الايمان من باب اليقين بالدخول عن البدائع لو قال لا دخل هذا المسجد فزيد فيه حصه قد دخلها لم يثبت ما لم
يقبل مسجدي فلان فيثبت وكذا الدار لانه عقد يمينه على الاضافة وذلك موجود في الزيادة وقد يجاب بأن
ما نحن فيه من قبيل الثاني وبؤيده أن في بعض طرق الحديث بدون اسم الإشارة وعلى ذكره فاني لا تخصيص
البقعة بل لدفع أن يتوهم دخول غير المسجد المدني من بقية المساجد التي نسب اليه صلى الله عليه وسلم التي
ذكرها أصحاب السير والله تعالى أعلم (قوله واستقبال القبلة) أي الكعبة المشرفة وليس منها الخرب الأكبر
والشاذرون لأن ثبوته ما منها ظني وهو لا يكتفي به في القبلة احتياطا وان مع الطواف فيه مع الحرمه
كما سأتى ان شاء الله تعالى في الحج (قوله كما جرن) أي كاستقبال عاجز عنها المرض أو خوف عدو أو اشتباه
لجهة قدرته أو تحريمه قبله حكى (قوله والشرط حصوله لا تحصيه) أشار إلى أن السين والتاء فيه ليست
لطلب لأن الشرط هو المتأمله لا طلبه الا إذا توقف حصولها عليه كما في الخلية (قوله وهو شرط زائد) أي ليس
مقصود الآن المسجود له هو الله تعالى ط أو المراد أنه قد يسقط بلا ضرورة كما في الصلاة على الدابة خارج
المصر ونظيره ما مر في تفسير الركن الزائد كالتقراءة فكان المناسب للشارح أن يقول قد يسقط بلا مجزئ قوله
يسقط للجزء والافكل الشروط كذلك (قوله لا يلام) عليه لمخدوف أي شرطه الله تعالى لا اختيار المكلفين لأن
فطره المكلف المعقدا استحالة الجهة عليه تعالى تقتضي عدم التوجه في الصلاة إلى جهة مخصوصة فأمرهم
على خلاف ما تقتضيه فطرهم اختبارا بالاسم هل يطيعون أو لا كما في البحر ح قلت وهذا كما تبلى الله تعالى
الملائكة بالسجود لا دم حيث جعله قبله لسجودهم (قوله حتى لو سجد الخ) تفريع على كون الاستقبال
شرطا زائدا يعني لما كان المسجود له هو الله تعالى والتوجه إلى الكعبة مأمورا به كما تقدم كان السجود لنفس

الكعبة كفراح (قوله فللمكي) أي فالشرط له أي لصلاته وكذا قوله ولغيره أو لآدم فيها بمعنى على أي
 فالراجح عليه (قوله لنبوت قبلها) أي قبل المدينة المنورة النبوة من قوله وكذا المدني وأورد أنه لا يلزم
 من ثبوتها بالوحي أن تكون على عين الكعبة لاحتمال كونها على الجنة (قوله يعم المعان وغيره) أي المكي
 المشاهد لكعبة والذي بينه وبينها حائل بحدار ونحوه فيشترط إصابة العين بحيث لا يرفع الحائل وقع استقباله
 على عين الكعبة (قوله وأقره المصنف) أي في المنع لكن قال في شرحه على زاد النسق بإطلاق المتن
 والشروح والفتاوى يدل على أن المذهب الراجح عدم السرى بين ما إذا كان بينهما حائل أو لا وفي
 الفتح وعندى في جواز التخرى مع إمكان صعوده اشكال لأن المصير إلى الدليل الظني وترك القاطع مع إمكانه
 لا يجوز وقد قال في الهداية والاستخبار فوق التخرى فإذا امتنع المصير إلى ظني لا مكان ظني آخرى منه
 فكيف يترك اليقين مع الظن اهـ (قوله بأن يبي الخ) في كلامه إيجاز لا يفهم منه المراد فاعلم أولاً أن
 السطح في اصطلاح علماء الهندسة ماله طول وعرض لا عمق والزاوية القائمة هي إحدى الزاويتين المتساويتين
 الحادتين عن جنبي خط مستقيم قام على خط مستقيم هكذا قائمة قائمة وكلتاها قائمتان ويسمى الخط
 القائم على الآخر عموداً فإن لم تتساوياً كانت أصغر من القائمة تسمى زاوية حادة وما كانت أكبر تسمى منفرجة
 هكذا حادة منفرجة ثم اعلم أنه ذكر في المعراج عن شيخه أن جهة الكعبة هي الجانب الذي إذا توجه
 إليه الإنسان يكون مساماً للكعبة أو هو أهم تحقيقاً أو تقريراً ومعنى التحقيق أنه يوفى من خط من تلقاء وجهه
 على زاوية قائمة إلى الأفق يكون مارة على الكعبة أو هو أهم معنى التقرير أن يكون مخرجاً عنها أو عن هوائها
 بما لا تزول به المقابلة بالكلية بأن يبقى شيء من سطح الوجه مساماً لها أو لها وبأنه أن المقابلة في مسافة
 قريبة تزول باقتال قليل من العين أو الشمال مناسب لها وفي البعيدة لا تزول إلا بالانتقال كثير مناسب لها
 فانه لو قابل إنسان آخر في مسافة ذراع مثلاً تزول تلك المقابلة بانتقال واحد ما يندراع وإذا وقعت بشد رميل
 أو فرسخ لا تزول إلا بمائة ذراع أو نحوها ولما بعدت مكنت دياراً بعداً مفرطاً لتحقيق المقابلة إليها في مواضع
 كثيرة في مسافة بعيدة فلو فرضنا خطاً من تلقاء وجهه مستقبلاً للكعبة على التحقيق في هذه البلاد ثم فرضنا
 خطاً آخر يقطعه على زاويتين قائمتين من جانب عين المستقبل وشماله لا تزول تلك المقابلة والتوجه بالانتقال
 إلى العين والشمال على ذلك الخط بفرسخ كثيرة فلذا وضع العلماء القبلة في بلاد قريبة على سمت واحد اهـ ونقله
 في الفتح والبحر وغيره ما وشرح المنية وغيرها وذكره ابن الهمام في زاد الفقير وعبارة الدرر هكذا وجهها أن
 يصل الخط الخارج من جبين المصلي إلى الخط المار بالكعبة على استقامة بحيث يحصل قائمتان ونقول هو أن
 تقع الكعبة فيما بين خطين يلتقيان في الدماغ فيخرجان إلى العينين كساق مثلث كذا قال الصريحان في
 في شرح الكشاف فيعلم منه أنه لو انحرَف عن العين انحرافاً لا تزول منه المقابلة بالكلية جاز وبويده ما قال
 في الظهيرية إذا اتى من أو تياراً من جوارق وجه الإنسان مقوس لأن عند التيامن والتيسر يكون أحد جوانبه
 إلى القبلة اهـ كلام الدرر وقوله في الدرر على استقامة متعلق بقوله يصل لانه لو وصل اليد معوجاً لم تحصل
 قائمتان بل تكون أحداً حادة والآخرى منفرجة كما بينا ثم أن الطريقة التي في المعراج هي الطريقة الأولى
 التي في الدرر إلا أنه في المعراج جعل الخط الثاني مارة على المصلي على ما هو المتبادر من عبارته وفي الدرر جعله
 مارة على الكعبة وتصور الكيفيات الثلاث على الترتيب هكذا



(فللمكي) وكذا المدني اثبت
 قبلتها بالوحي (إصابة عينها)
 يعم المعان وغيره لكن في البحر
 أنه ضعيف والأصح أن من بينه
 وبينها حائل كالعائب وأقره
 المصنف قائلاً والمراد بقوله فللمكي
 مكي يعاين الكعبة (ولغيره) أي
 غير معاينها (إصابة جهتها) بأن
 يبقى شيء من سطح الوجه مساماً
 للكعبة أو لها بأن يفرض من
 تلقاء وجهه مستقبلاً للكعبة في
 بعض البلاد خط على زاوية قائمة
 إلى الأفق مارة على الكعبة وخط
 آخر يقطعه على زاويتين قائمتين
 ويسره

(قوله مخ) فيه أن عبارة المخ هي حاصل ما تقدم من المعراج وليس فيها قوله ما رآه الكعبة بل هو المذكور في صورة الدرر ويمكن أن يراد أنه ما رآه عليها طولا لا عرضا فيكون هو الخط الخارج من جبين المصلي والخط الآخر الذي يقطعه هو المار عرضا على المصلي أو على الكعبة فيصدق بمأثورناه أولا وثانيا ثم إن اقتضاه على بعض عبارة المخ أدى إلى قصر بيانه على المسامحة تحقيقا وهي استقبال العين دون المسامحة تقديرًا وهي استقبال الجهة مع أن المقصود النسبة فكان عليه أن يحذف قوله من تلقاء وجه مستقبلها حقيقة في بعض البلاد (قوله قلت الخ) قد علمت أنه لو فرض شخص مستقبلًا من بلد لعين الكعبة حقيقة بأن يفرض الخط الخارج من جبينه واقفا على عين الكعبة فهذا ميسر لها تحقيقا ولو أنه انتقل إلى جهة يمينه أو شماله بفراخ كثيرة وفرضنا خطا مارا على الكعبة من المشرق إلى المغرب وكان الخط الخارج من جبين المصلي يصل على استقامة إلى هذا الخط المار على الكعبة فإنه بهذا الانتقال لا تزول المقابلة بالكلية لأن وجه الإنسان مقوس فمما تأخر بينا أو يسار عن عين الكعبة يتي شئ من جوانب وجهه مقابلا ليا ولا شك أن هذا عند زيادة البعد أم عند القرب فلا يعتبر كما تزعم الشارح هذا معنى التيامن والتيسار أي أن ما ذكره من قوله بأن يتي شئ من سطح الوجه الخ مع فرض الخط على الوجه الذي قزرناه هو المراد بما في الدرر عن الطيرية من التيامن والتيسار أي ليس المراد منه أن يجعل الكعبة عن يمينه أو يساره إذ لا شك حينئذ في خروجه عن الجهة بالكلية بل المفهوم مما قدمناه عن المعراج والدرر من التقييد بحصول زاويتين قائمتين عند انتقال المستقبل لعين الكعبة بينا أو يسارا أنه لا يصح لو كانت أحدهما حادة والآخرى منفرجة بهذه الصورة

كعبة

والحاصل أن المراد بالتيامن والتيسار الانتقال عن عين الكعبة إلى جهة العين أو اليسار معلى لا الانحراف لكن وقع في كلامهم ما يدل على أن الانحراف لا يضرب في القياساتى ولا بأس بالانحراف انحرافا لا تزول به المقابلة بالكلية بأن يتي شئ من سطح الوجه مسامتا للكعبة اه وقال في شرح زاد الفقير وفي بعض الكتب المعتمدة في استقبال القبلة إلى الجهة أقاويل كثيرة وافرهم إلى الصواب قولان الأول أن ينظر في مغرب الصيف في طول أيامه ومغرب الشتاء في أقصر أيامه فليدع الثلثين في الجانب الأيمن والثالث في الأيسر والتبلة عند ذلك ولولم يفعل هكذا وصلى فيما بين المغربين يجوز وإذا وقع خارجا منها لا يجوز بالاتفاق اه ملخصا وفي منية المصلي عن أمالي الفتاوى حد القبلة في بلادنا يعني بمركب ما بين المغربين مغرب الشتاء ومغرب الصيف فإن صلى إلى جهة خرجت من المغربين فسدت صلاته اه وسألت في المتن في مفسدات الصلاة أنها تفسد بتحويل صدره عن القبلة بغير عذر فعلم أن الانحراف اليسير لا يضرب وهو الذي يبقى معه الوجه أو شئ من جوانبه مسامتا لعين الكعبة أولها وثالثها بأن يخرج الخط من الوجه أو من بعض جوانبه ويمر على الكعبة أو دوائرها مستقيما ولا يلزم أن يكون الخط الخارج على استقامة خارجا من جهة المصلي بل منها أو من جوانبها كدليل عليه قول الدرر من جبين المصلي فإن الجبين طرف الجهة وحما جبينان وعلى ما قزرناه يحمل ما في الفتح والجرع عن الفتاوى من أن الانحراف المفسد أن يجاوز المشارق إلى المغرب اه فهذا غاية ما ظهر لي في هذا المجلد والله تعالى أعلم (قوله قيسر) أشار إلى دقة ملحظته الذي قزرناه وإلى عدم الاستحجال بالاعتراض ومع هذا نسبوه إلى عدم الفهم فافهمهم (قوله محارب الحجابة والتابعين) فلا يجوز التحري معهما زيلعي بل علينا اتباعهم خاتمة ولا يعتمد على قول القلبي - العالم البصير النقة أن فيها انحرافا خلافا للشافعية في جميع ذلك كما بسطه في الفتاوى الخيرية قائلا أن تنظر إلى ما يقال أن قبله أموى دمشق وأكثر ساجدها المبنية على سمت قبلته فيها بعض انحراف وإن أصح قبله فيها قبله جامع الحنابلة الذي في سفح الجبل إذ لا شك أن قبله الأموى من حين فتح الحجابة ومن صلى منهم إليها وكذا من بعدهم أعلم وأوثق وأدرى من قلبي لا ندرى هل أصابهم خطأ بل ذلك يرجح خطأه وكل خير في اتباع من سلف (قوله كالقطب) هو أقوى الأدلة وهو فهم صغير في نبات نعش الصغرى بين الفرقة دين والجدى إذ جعله الواقف خلف أذنه اليمنى كان مستقبلا للقبلة أن كان بساحية الكوفة وبغداد وحمدان ويجعله من يصبر على عاتقه الأيسر ومن بالعراق على كفه الأيمن ومن باليمن قبالة ممالى جبهة الأيسر ومن بالشام وراءه يجر قال ابن حجر وقيل ينحرف بدمشق وما قاربها إلى الشرق قليلا اه وذكر الشراح للقبلة علامات أخرغا لها

منح قلت فهذا معنى التيامن والتيسار في عبارة الدرر فتبصر وتعرف بالدليل وهو في القسري والاصار محارب الحجابة والتابعين وفي المناوز والجمار النجوم كالقطب

سنية على سمت بلادهم منها فانه مناه عن شرح زاد التقير والمنية فانما علامة لتبليغ سمرقند وما كان على سمتها
وفي حاشية القتال قال البرجدي ولا يخفى أن القبلة تختلف باختلاف البقاع وما ذكره يصح بالنسبة الى بقعة
معينة وأمر القبلة انما يتحقق بقواعد الهندسة والحساب بأن يعرف بعد مسكة عن خط الاستواء وعن طرف
المغرب ثم بعد البلد المنروض كذلك ثم يقاسم تلك القواعد ليتحقق سمت القبلة اه لكن قال القهستاني
ومنهم من بناء على بعض العلوم الحكمية الا أن العلامة البخاري قال في الكشف ان اصحابنا لم يعتبروه اه
وأفاد في النهر أن دلائل النجوم معتبرة عند قوم وعند آخرين ليست بمعتبرة قال وعليه اطلاق عامة المتون اه
أقول لم أر في المتون ما يدل على عدم اعتبارها ولنا تعلم ما نهتدي به على القبلة من النجوم وقال تعالى والنجوم
لنهمدوا بها على أن محاريب الدنيا كلها انصب بالتحري حتى متى كانت في البحر ولا يخفى أن أقوى الأدلة النجوم
والظاهر أن الخلاف في عدم اعتبارها انما هو عند وجود المحاريب القديمة اذ لا يجوز التحري معها كما قد مناه
لئلا يترتب تخطئة السلف الصالح وجهاهير المسلمين بخلاف ما اذا كان في المفازة فينبغي وجوب اعتبار النجوم
وتحوا في المفازة لتعريض علماء شيوخهم بكونها علامة معتبرة فينبغي الاعتماد في اوقات الصلاة وفي القبلة
على ما ذكره العلماء الثقات في كتب المواقيت وعلى ما وضعوه لها من الآلات كالربع والاصطرلاب فانها لم تعد
اليقين فبعد غلبة الظن للعالم بها وغلبة الظن كافي في ذلك ولا يراد على ذلك ما صرح به علماءنا من عدم الاعتماد
على قول أهل النجوم في دخول رمضان لان ذلك المسمى على أن وجوب الصوم معلق برؤية الهلال لحديث
صوموا لرؤيته وتوليده الهلال ليس سنيا على الرؤية بل على قواعد فلكية وهي وان كانت صحيحة في نفسها لكن
اذا كانت ولادته في ليلة كذا فقد يرى فيها الهلال وقد لا يرى والشارع على الوجوب على الرؤية لا على الولادة
هكذا ما ظهر لي والله أعلم (قوله والاخن الاهل) أي وان لم يكن ثمة محاريب قديمة فيسأل من يعلم بالقبلة
من تقبل شهادته من اهل ذلك المكان من يكون بحضرته بأن يكون بحيث لو صاح به سمعه أما غير العالم
بها فلا فائدة في سؤاله وأما غير مقبول الشهادة كالكاfer والفاسق والصبي فلعدم الاعتماد باخباره فيما هو من
امور الديانات ما لم يغلب على الظن صدقه كما في القهستاني ويقبل فيما قول الواحد العدل كافي النهاية وأما
اذا لم يكن من اهل ذلك المكان فلا نه يجزى عن اجتهاد فلا يترك اجتهاده باجتهاد غيره وأما اذا لم يكن بحضرته من
أهل المسجد أحد فانه يجزى ولا يجب عليه قرق الابواب كاستيائها وظاهر التقييد بالاهل أن وجوب السؤال
بخاص بالحقير فلو في مفازة لا يجب وفي البدائع ما يخالفه حيث قال فان كان عاجزا بالاستنباه وهو أن يكون
في المفازة في ليلة مظلمة ولا علم له بالامارات الدالة على القبلة فان كان بحضرته من يسأل عنه الا يجوز له أن يجزى
بل يجب أن يسأل لما قلنا أي من أن السؤال أقوى من التحري اه وشرط في الذخيرة كون الخبر في المفازة
عالمًا حيث نقل عن الفقيه أبي بكر أنه سئل عن في المفازة فأخبره رجلان أن القبلة في جانب ووقع تحريه
الى جانب آخر فقال ان كان في رأيه انهم ما يعلمان ذلك يأخذ بقوله ما لا محالة والا فلا اه وشرط في الخيانة
والنجس كونهم من اهل ذلك الموضع حيث قال فان لم يكونا من اهل ذلك الموضع وهما مسافران مثله لا يلتفت
الى قواهما لانهم ما يقولان بالاجتماع فلا يترك اجتهاده باجتهاد غيره اه والظاهر أن المراد من اشتراط
كونهم من اهل ذلك الموضع كونهم معا لئلا يترك بالقبلة لان الكلام في المفازة ولا أهل لها الا أن يراد كونهم من اهل
الاخية فهما من أهل والاهل له علم اكثر من غيره فلا ينافي ما مر عن الذخيرة حتى لو كانا من أهل ولا علم لهما
لا يلتفت الى قولهما فالمناسط انما هو العلم فتدبر كونان مسافرين مثله واسكن لهما معرفة بالقبلة في ذلك المكان
بكثر التكرار او طريق آخر من طرق العلم بما يفوق على تحري المتحري ثم اعلم أن ما نقلناه أنفسا عن البدائع
من قوله في ليلة مظلمة الخ يقتضي أن الاستدلال بالنجوم في المفازة مقدم على السؤال المتقدم على التحري
فصار الحاصل أن الاستدلال على القبلة في الحضر انما يكون بالمحاريب القديمة فان لم توجد فالسؤال
من اهل ذلك المكان وفي المفازة بالنجوم فان لم يمكن لوجود غيم او لعدم معرفته بها فالسؤال من العالم
بها فان لم يكن فيتحري وكذا يتحري لوسأله عنها فلم يجزه حتى لو أخبره بعد ما صلى لا يعيد كما في المنية وفيها
لوم يسأل ويتحري ان أصاب جازوا والا وكذا الاعي اه ومسائل التحري ستأتي وريح في البحر ما في الظهيرية
من انه لو صلى في المفازة بالتحري والسماء صحيحة لا يعرف النجوم قبيين انه اخطأ لا يجوز لانه لا عذر

والاخن الاهل العالم بها من لو
صاح به سمعه

لاحد في الجبل بالدلة الطاهرة كالشمس والقمر وغيرهما أماد فائق علم الهيئة وصور النجوم الثواب فهو
 معذور في الجهل بها اه (قوله والمعتبر في القبلة الخ) أي أن الذي يجب استقباله أو استقبال جهته
 هو العرصة وهي لغة كل بقعة بين الدور واسعة لا يناء فيها كما في الصحاح وغيره والمراد بها هنا تلك البقعة
 الثمينة (قوله لا البناء) أي ليس المراد بالقبلة الكعبة التي هي البناء المرتفع على الأرض وله الوقل البناء
 إلى موضع آخر وصلى إليه لم يجز بل يجب الصلاة إلى أرضها كما في الفتاوى الصوفية عن الجامع الصغير وفي البحر
 عن عدة الفتاوى الكعبة إذا رفعت عن مكانها لزيارة أصحاب الكرام في تلك الحالة جازت الصلاة
 إلى أرضها اه وفي المجتبى وقد رفع البناء في عهد ابن الزبير على قواعد الخليل وفي عهد الحجاج ليعبد على
 الحالة الأولى والناس يصلون اه قتال وما ذكره في البحر نقله في التاتارخانة عن الفتاوى العينية قال الخبير
 الرملي وهذا صريح في كرامات الأولياء فيرد به على من نسب إمامنا إلى القول بعدمها وسيأتي تمام الكلام
 على ذلك في باب ثبوت النسب (قوله في من الأرض السابعة إلى العرش) صرح بذلك في الفتاوى الصوفية
 معزلة للجهة ثم قال فلو صلى في الجبال العالية والأبار العميقة السافلة جاز كما جاز على سطحها وفي جوفها قتال
 فلو كان المعبر البناء لا العرصة لم يجز ذلك فالتفريع صحيح فافهم (قوله عند الامام) لأن القادر بقدره الغير
 عاجز عنده لأن العبد بكف بقدرته نفسه لا بقدرته غيره خلافاً لما فيلزمه عندهما التوجه ان وجد موجهها
 وبقواها ما جزم في المنية والمنع والدور والفتح بلا حكاية خلاف وهذا بخلاف ما لو عجز عن الموضوع ووجد من
 يوضه حيث يلزمه ولا يجوز له التيمم انشاقاً في ظاهر المذهب وقيل على اختلاف أيضاً وقد جئنا الفرق في باب التيمم
 فراجعها وإذا كان له مال ووجد أجيراً بآجرة مثله هل يلزمه أن يستأجره عندهما كما قالوه في التيمم أم لا لم أر من
 ذكره ونبغي الزوم ثم رأيت في شرح الشيخ اسماعيل عن الروضة لكن بتقييد كون الآجرة دون نصف درهم
 فلو طلب نصف درهم أو أكثر لا يلزمه والظاهر أن المراد به اجر المثل كما فسروه بذلك في التيمم كما قد مناه هناك
 (قوله أو خوف مال) أي خوف ذهابه بسرقه أو غيرهما ان استقبل وسواء كان المال ملكاً له أو أمانة قليلاً
 أو كثيراً ط ولم يعزه إلى أحد فلراجع نعم سيأتي في مفسدات الصلاة أنه يجوز قطع الصلاة لضاع ماقبته
 درهمه أو لغيره (قوله وكذا كل من سقط عنه الأركان) أي تكون قبلته جهة قدرته أيضاً قال في البحر
 ويشمل أي العذر ما إذا كان على لوح في السفينة يخاف الغرق إذا انصرف إليها وما إذا كان في طين وردغة
 لا يجد على الأرض مكاناً يابساً أو كانت الدابة جوحاً لو نزل لا يمكنه الركوب إلا بعين أو كان شيخاً كبيراً لا يمكنه
 أن يركب إلا بعين ولا يجده فكذلك تجوز له الصلاة على الدابة ولو كانت فرضاً وتسقط عنه الأركان كذلك يسقط
 عنه التوجه إلى القبلة إذا لم يمكنه ولا إعادة عليه إذا قدر اه فيشترط في جميع ذلك عدم إمكان الاستقبال
 ويشترط في الصلاة على الدابة إيقافها ان قدر والأيان خاف الضرر كأن تذهب القافلة وينقطع فلا يلزمه
 إيقافها ولا استقبال القبلة كما في الخلاصة وأوضحه في شرح المنية الكبير والحلية وقيد في الحلية مسألة الصلاة
 على الدابة للطين بما إذا عجز عن النزول فان قدر نزل وصلى واقفاً بالإيماء زاد الزيلعي وان قدر على القعود دون
 السجود أو ما قاعداً وأنه لو كانت الأرض ندية مبتلة بحيث لا يغيب وجهه في الطين صلى على الأرض وسجد
 وسيأتي تمام الكلام على الصلاة على الدابة في باب الوتر والنوافل ان شاء الله تعالى (قوله ولو مضطجعا الخ)
 تعميم للقدرة أي توجه العاجز إلى أي جهة قدر ولو كان مضطجعا قال الزيلعي وبستهوى فيه أي في العجز
 الخوف من عدو أو سبع أو لص حتى إذا خاف أن يراه ان توجهه إلى القبلة جاز له أن يتوجه إلى أي جهة قدر
 ولو خاف أن يراه العدو ان قعد صلى مضطجعا بالإيماء وكذا الهارب من العدو ركبا صلى على دابته اه
 (قوله ولم بعد) لأن هذه الأعداء مائة حتى الخوف من عدو لأن الخوف لم يحصل مباشرة أجد بخلاف المقيد
 إذا صلى قاعداً فإنه يعبد عندهما لا عند أي يوسف كما في شرح المنية ومتر تحقيق ذلك في التيمم فينبغي أن يعبد
 هنا أيضاً لا فرق بين صلاته قاعداً أو إلى غير القبلة لأن القيد عذر من جهة العبد لانه مباشرة المخلوق تأمل
 (قوله هو) أي التحزى المفهوم من فعله (قوله بما مر) متعلق بمعرفة والذي مر هو الاستدلال بالحارِب
 والنجوم والسؤال من العالم بهاناً فأدأنه لا يتحزى مع القدرة على احده هذه حتى لو كان بحضرة من بساله
 فتحزى ولم يسأله أن أصاب القبلة جاز لحصول المقصود والافلاان قبله التحزى مبنية على حيز شهادة القلب

مطلب
 زامات الأولياء ثابتة
 (والمعتبر في القبلة العرصة لا
 البناء) فهي من الأرض السابعة
 إلى العرش (وقوله العاجز عنها)
 لمرض وان وجد موجهها عند
 الامام أو خوف مال وكذا كل
 من سقط عنه الأركان (جهة
 قدرته) ولو مضطجعا بما ملوف
 رؤية عدو ولم بعد لأن الطاعة
 بحسب الطاقة (ويتحزى) هو
 بذل الجهد لنيل المقصود (عاجز
 عن معرفة القبلة) بما مر

مطلب
 مسائل التحزى في القبلة

من غير أماره واهل البلد اهلهم علم بجهة القبلة المبنية على الامارات الدالة عليها من النجوم وغيرها فكان فوق
 الثابت بالتحري وكذا اذا وجد المحراب المنصوب في البلدة او كان في المغارة والسماء معجبة وله علم بالاستدلال
 بالنجوم لا يجوز له التحري لان ذلك فوقه وقامه في الحلية وغيرها واستفيد مما ذكر أنه بعد التجز عن الادلة
 المارة عليه أن يتحرى ولا يقلد مثله لان المجتهد لا يقلد مجتهدا واذا لم يقع تحريه على شيء فهل له أن يقلد لم أراه
 (قوله فان ظهر خطاه) أي بعد ماصلي (قوله لما ترمي) وهو كون الطاعة بحسب الطاقة (قوله وان علم
 به) أي يحيط انه فافهم (قوله او يتحول رأيه) أي بأن غلب على ظنه أن الصواب في جهة اخرى فلا بد
 أن يكون اجتهاده الثاني أربح اذا الاضعف كالعدم وكذا المساوي فيما يظهر ترجيح الاول بالعمل عليه
 تأمل (قوله استدروني) أي على ما بين من صلته لما روي أن اهل قباء كانوا متوجهين الى بيت
 المقدس في صلاة الفجر فأخبروا بتحويل القبلة فاستدروا الى القبلة واقرهم النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك
 وأما اذا تحول رأيه فلان الاجتهاد المتجدد لا ينسخ حكم ما قبله في حق ماضى شرح المنية وينبغي لزوم الاستدارة
 على الفور حتى لو مكث قدر ركن قدسدت (قوله ولو بمكة) بأن كان محسوسا ولم يكن بحضوره من يسأله ففصل
 بالتحري ثم تبين أنه اخطأ بجر وهذا هو الوجه وعليه اقتصر في الخاتمة حلية (قوله ولا يلزمه قرع ابواب)
 في الخلاصة اذا لم يكن في المسجد قوم والمسجد في مصر في ليلة مظلمة قال الامام الشافعي في فتاواه جاز اه
 وفي الكافي ولا يستخرجهم من منازلهم قال ابن الهمام والوجه أنه اذا علم أن المسجد قوم من أهله مقيمين
 غير أنهم يسوا حاضرين فيه وقت دخوله وهم حوله في القرية وجب طلبهم ليسألهم قبل التحري لان التحري
 معلق بالتجز عن تعزف القبلة بغيره اه ولا منافاة بين هذا وبين ما رز عن الخلاصة والكافي لان المراد اذا لم
 يكونوا داخل المنازل ولم يلزم المخرج من طلبهم تعسف الظلم والمطر ونحوه شرح المنية (قوله ومس جدران)
 لان الحائط لو كانت منقوشة لا يمكنه تمييز المحراب من غيره وعسى أن يكون ثم هامة مؤذية بجذاله التحري بجر
 عن الخاتمة وهذا انما يصح في بعض المساجد فأما في الأكثر فيمكن تمييز المحراب من غيره في الظلمة بلا اذى فلا
 يجوز التحري اسماعيل عن المقتاح (قوله ولو اعمى الخ) قال في شرح المنية ولو صلى الاعى ركعة الى غير
 القبلة بجوارجل فسواء الى القبلة واقضى به ان وجد الاعى وقت الشروع من يسأله فلم يسأله لم تجز صلاتهما
 والاجازت صلاة الاعى دون المقتدى لان عنده أن امامه بان صلته على الفاسد وهو الركعة الاولى اه
 ومثله في الفيض والسراج ومفاده أن الاعى لا يلزمه اساس المحراب اذا لم يجد من يسأله وأنه لو ترك السؤال
 مع امكانه وأصاب القبلة جازت صلاته والافلا كما قد مناه عن المنية (قوله ولا يتحرى تحوّل) أي الى القبلة
 مع علم المقتدى بجهته الاولى وعبارته في الخوازن كن تحري فأخطأ ثم علم فتحول لم يقتضه من علم بجهته اه
 أي لعلمه بأن الامام كان على الخطأ في اول الصلاة بجر ومفاده أنه لو تحول بالتحري أيضا الى جهة ظنها
 القبلة جاز للآخر الاقتداء به ان تحري مثله والافى المسألة الآتية تأمل (قوله بتحتر) متعلق بآثم وقوله
 بلا تحتر متعلق بمعدوف حال من فاعل آثم (قوله لم يجز) أي اقتداؤه ان ظهر أن الامام مخطئ لان الصلاة عند
 الاشتباه من غير تحتر انما تجوز عند ظهور الاصابة كما مر ويأتي وأما صلاة الامام فهي صحيحة لتحريه وان أصاب
 الامام جازت صلاتهما كما في شرح المنية (قوله استدرا المسبوق الخ) لانه منفرد فيما يقضيه بخلاف
 اللاحق لانه مقتد فيما يقضيه والمقتدى اذا ظهر له وهو وراء الامام أن القبلة غير الجهة التي يصلي اليها الامام
 لا يمكنه اصلاح صلاته لانه ان استدرا خالف امامه في الجهة قصد او هو مفسد والا كان مقاصلاته الى ما هو غير
 القبلة عنده وهو مفسد أيضا فكذلك اللاحق شرح المنية بقي ما اذا كان لاحقا ومسبوقا وحكمه أنه ان
 قضى ما لحق به أو لا ثم ما سبق به فان تحول رأيه في قضاء ما لحق به استأنف وان تحول في قضاء ما سبق به استدار
 وأما ان قضى ما سبق به أو لا ثم ما لحق به فان تحول رأيه فيما لحق به استأنف وان تحول فيما سبق به فان استمر
 على رأيه الى شروعه فيما لحق به استأنف وهذا كله ظاهر وأما ان لم يستمر الى شروعه فيما لحق به بأن تحول رأيه
 قبل قضاء ما لحق به الى جهة امامه ففيه تردد والظاهر أنه يستدير تأمل ح وأقره ط والرحي (قوله
 ومن لم يقع تحريه الخ) في البحر والحلية وغيرهما عن فتاوى العنابي تحري فلم يقع تحريه على شيء قيل يؤخر
 وقيل يصلي الى أربع جهات وقيل يخير اه ورجح في زاد الفقير الاول حيث جزم به وعبر عن الآخرين بقيل

قوله اي على ما بين هكذا بخطه
 ولعل صوابه اي على ماضى تأمل
 اه معجبة

(فان ظهر خطاه لم يعد) لما ترمي

(وان علم به في صلته أو تحول

رأيه) ولو في سجود سهو (استدار

وبني) حتى لو صلى كل ركعة لجهة

جاز ولو بمكة أو مسجد مظلم ولا يلزمه

قرع ابواب ومس جدران ولو اعمى

فسواء من رجل بني ولم يقتد الرجل به

ولا يتحرى تحوّل ولو آثم بتحتر بلا تحتر

لم يجز ان اخطأ الامام ولو سلم

فتحول رأى مسبوق ولاحق

استدار المسبوق واستأنف

اللاحق ومن لم يقع تحريه على

شيء صلى لكل جهة مرة احتياطا

ومن تحول رأيه لجهته الاولى

واختار في شرح المنية الوسط وقال انه الاحوط ونقل ح عن الهندية عن الضمير ان الله الا صوب فلهذا
 اختاره الشارح وظاهر كلام القهستاني ترجيح الاخير وهو الذي يظهر لي فانه قال لو تحترى ولم يتيقن بشئ
 فصل الى أي جهة شاء كانت جائزة ولم أخطأ فيه وقيل ان لم يقع تحترى على شئ اخر الصلاة وقيل يصلى
 الى الجهات الاربع كما في الظهيرية اد ومقادير أن معنى التحير أنه يصلى مرة واحدة الى أي جهة أراد
 من الجهات الاربع وبه صرح الشافعية والحنابلة رأيا ما في شرح المنية الكبير من تفسيره بقوله وقيل
 يحبران شاء اخر وار شاء صلى الصلاة اربع مرات الى اربع جهات فالظاهر أنه من عنده لأن عبارة فتاوى
 العتاني السابقة ليس فيها هذه الزيادة ويرد عليه أنه اذا صلى الى الجهات الاربع يلزم عليه الصلاة ثلاث
 مرات الى غير القبلة يقينا وخبر من "عنه وترك المهي" مقدم على فعل المأمور ولذا يصلى بالتجاسة اذا لزم
 من غسلها ككشف العورة عند الجانب على أن المأمور به هنا ساقط لأن التوجه الى القبلة انما يؤمر به
 عند القدرة عليه وقبله التحترى حتى جهة تحترى به ولما لم يقع تحترى به على شئ استوت في حق الجهات الاربع فيختار
 واحدة منها ويصلى اليها وتصح صلاته وان ظهر خطأ فيها لانه اتى بما في وسعه وهذا الوجه يقتوى القول
 الاخير وهو التحير على المعنى الذي ذكرناه عن القهستاني ويضعف ما اختاره الشارح وادعى أنه الاحتياط
 فتدبر ذلك بانضاف للقول الاول الذي اختاره الكمال في زاد الفقير وجه ظاهر ايضا وهو أنه لما كانت القبلة
 عند عدم الدليل على أي جهة التحترى ولم يقع تحترى به على شئ صار فاقدا للشرط صحة الصلاة في غيرها كذا قد
 الظهورين لكن القول الاخير وهو وجوب الصلاة في الرقعة مع التحير الى أي جهة شاء احوط كما لو وجد ثوبا
 اقل من ربعة طاهر ولم يعموم قوله تعالى فأينما تولوا فثم وجه الله فانه قيل نزل في مسألة اشبهت بالقبلة وظاهر
 ما قد مناه عن القهستاني اختاره وبه يشعر كلام الجبر وهو مذهب الشافعية والحنابلة كما مر وقد منا اول
 الكتاب عن المستصفي أنه اذا ذكر في مسألة ثلاثة اقوال فالاربع الاول والثالث لا الوسط والله اعلم (قوله
 استدار) قال في شرح المنية واختلف المتأخرون فيما اذا تحول رأيه في الثالثة أو الرابعة الى الجهة الاولى
 قيل يتم الصلاة وقيل يستقبل كذا في الخلاصة والاول اوجه اد ولذا قدمته في الخاتمة لانه يقدم الأشهر
 وجزم به التهستاني وسمعه الشارح (قوله استأنف) لانه ان سجد بها الى الجهة الثانية فقد سجد بها
 الى غير قبلة لانها جزء من الركعة الاولى والجهة الثانية ليست قبله للركعة الاولى بجميع أجزائها وان سجد بها
 الى الجهة الاولى فقد انحرف عما هو قبله الآن اه ح (قوله وان شرع) الفهميرراجع الى العا برأى
 اذا اشبهت عليه القبلة وعجز عن معرفتها بالادلة المارة فقبله جهة تحترى به فلو شرع بالتحترى تحترى صلاته مالم
 يتيقن بعد فراغه أنه أصاب القبلة لان الاصل عدم الاستقبال استحسانا بالاحمال فاذا تبين يقينا أنه أصاب
 ثبت الحوازم من الابتداء وبطل الاستصحاب حتى لو كان اكبر رأيه أنه أصاب فالصحيح أنه لا يجوز كافي الحلية
 عن الخاتمة ولربما يتيقن في أثناء صلاته لا يجوز خلافا لابي يوسف لان حاله بعد العلم أقوى وبناء القوى على
 الضعيف لا يجوز (قوله بخلاف الخ) أي لو وقع تحترى به على جهة وصلى الى غيرها فانه يستأنف مطلقا أي
 سواء علم أنه أصاب أو أخطأ في الصلاة أو بعدها أول يظهر شئ وعن أبي حنيفة أنه يحشى عليه الكفر وعن
 الثاني يجوز به أن أصاب وبالأثر يفتى فيض والفرق لهما أن ما فرضه الغير بشرط حصوله لا تحصيله لكن مع عدم
 اعتقاد الفساد وعدم الدليل عليه ومخالفة جهة تحترى به اقتضت اعتقاد فساد صلاته فصار كالو صلى وعنده أنه
 محدث أو أن ثوبه نجس أو أن الوقت لم يدخل فبان بخلاف ذلك لا يجوز به في ذلك كله لان عنده أن ما فعله غير جائز
 بخلاف صورة عدم التحترى فانه لم يعتد الفساد بل هو سالف فيه وفي عدمه فاذا ظهرت اصابتة بعد القيام زال
 احد الاحتياين وتقرر الأسخ بل لا لزوم بناء القوى على الضعيف بخلاف ما اذا علم الاصابة قبل القيام كما في
 شرح المنية (قوله أو ثوبه) بالنصب عطفا على اسم أن ومثله الوقت ح (قوله فلو لم تشبه الخ) ذكره
 هنا استطرادا وكان ينبغي ذكره عند قول المصنف وان شرع بالتحترى لانه مفروض فيما اذا اشبهت عليه القبلة
 كما قدمناه فيكون قوله فلو لم تشبهه بياناً لانه هو ثم ان مسائل التحترى تنقسم باعتبار القيمة العقلية الى
 عشرين قسما لانه اما أن لا يشك ولا يتحترى أو شك ويتحترى أو لم يتحترى أو يشك ولا يشك وكل وجه على خمسة
 لانه اما أن يظهر صوابه او خطأ في الصلاة او خارجها او لا يظهر أما الاول فان ظهر خطأ فسد مطلقا

مطل.

اذا ذكر في مسألة ثلاثة اقوال
 فالاربع الاول والثالث لا الوسط

استدار ومن تذكر ترك سجدة من
 الاولى استأنف (وان شرع بلا
 تحترى لم يجوز ان أصاب) لتركه فرض
 التحترى الا اذا علم اصابتة بعد
 فراغه فلا بعد انشاقا بخلاف
 مخالفة جهة تحترى فانه يستأنف
 مطلنا كصل على انه محدث أو ثوبه
 نجس أو الوقت لم يدخل فبان
 بخلافه لم يجوز (صلى جماعة عند
 اشتباه القبلة) فلو لم تشبهه

أوصوابه قبل الفراغ قيل هو كذلك لانه قوى حاله والاصح لا ولو بعده اذ لم يظهر أو كان اكبر رأيه الاصابة
فكذلك لا تصد وحكم الثاني الصحة في الوجوه كلها وحكم الثالث الفساد في الوجوه كلها ولو اكبر رأيه أنه
أصاب على الاصح الا اذا علم يقيناً بالاصابة بعد الفراغ وازايع لا وجود له خارجاً كذا في المهر وقد ذكر المصنف
الثاني بقوله ويصير عاجز والثالث بقوله وان شرع بلا يتحرر وذكر الشارح الاول بقوله فلو لم تشبه الخ لكن
كان عليه أن يقول ان ظهر خطأ فسدت والا فلا وقد حذف الرابع لعدم وجوده هذا هو الصواب في تقرير
هذا المثل فافهم (قوله مع امام) أما لو صلاوا منفردين صحت صلاة الكل ولا يتأتى فيه التفصيل (قوله فن
تتبع منهم) التيقن غير قيد بل غلبة الظن كافية يدل عليه ما في القيص حيث قال وان صلاوا بجماعة يتميزهم
الامالة من تقدم على امامه او علم مخالفة امامه في صلاته وكذلك لو كان عنده أنه تقدم على الامام لو صلى الى
مجانب آخر غير ما صلى اليه امامه اهـ (قوله حالة الاداء) نظرف لقوله يتيقن مخالفة امامه في الجهة تسمع قطع
النظر عن قوله او تقدم عليه لانه اذا تقدم على امامه لم يجوز سواء علم بذلك حالة الاداء او بعده بخلاف مخالفة
لامامه في الجهة فانه لا يتبرأ الا اذا علم بها حالة الاداء كما دلت عليه عبارة الفيض التي ذكرناها آنفاً ومثلها
قوله في الملتقى جازت صلاة من لم يتقدمه بخلاف من تقدمه او علم حاله وخالفه اهـ وفي متن الغرر ان لم يعلم
مخالفة امامه ولم يتقدمه مبار والا فلا (قوله لا اعتقاده الخ) نشر مرتب ح (قوله كما لو لم يتعين الامام
الخ) تبع في ذلك المهر عن المعراج ونص عبارة المعراج وقال بعض اصحابه أي الشافعي عليهم الاعادة لان
فعل الامام في اعتقادهم متردد بين الخطا والصواب ولو لم يتعين الامام بأن رأى رجلين يصليان فتوى الاقتداء
بواحد لا بعينه لا يجوز فكذا اذا لم يتعين فعل الامام اهـ وبه ظهر أن المناسب حذف هذه المسألة بالكلية
اذ لا مدخل لها هنا الاعلى قول بعض الشافعية القائلين بأنه لا تصح صلاة من جهل حال امامه قياساً على
ما لو جهل عينه فافهم (قوله فروع) كان المناسب ذكر هذه الفروع عند الكلام على النية قيل
استقبال القبلة كما فعل في الخواص (قوله النية عندنا شرط مطلقاً) أي في كل العبادات بائناً فاق
الاصحاب لا ركن وانما وقع الاختلاف بينهم في تكبيرة الاحرام والمعتقد أنهم اشرط كالنية وقيل بركبتها
أشبهه وانما حال مطلقاً ليشمل صلاة الجنازة بخلاف تكبيرة الاحرام فانها ركن فيها اثنا فاكما سيأتى في
بابه ح واستثنى في الاشياء من العبادات الايمان والتلاوة والاذكار والاذان فانها لا يحتاج الى نية
كما في شرح البخاري للعبتي وكل ما لا يكون الاعادة لا يحتاج الى النية كما في شرح ابن وهبان قال وكذا النية
لا يحتاج الى نية اهـ ويستثنى ايضاً ما كان شرطاً للعبادة الا التيمم والاستقبال القبلة على قول الكرخي
المشروط بنية والمعتقد خلافه وكذا ما كان جزءاً لعبادة كسج الخلف والرأس وغير ذلك (قوله فلو مما يتعلق) أي
فلو كان هو أي المتوى المدلول عليه بالنية مما يتعلق بالاقتوال كقوله انت طالق وأنت حر ان شاء الله بطل لان
الطلاق والالعق لا يتعلق بالنية بل بالقول حتى لو نوى طلاقها او عقده لا يصح بدون اللفظ قال ح فان قلت
فروع الطلاق متعلق باللفظ انت طالق ولا عبرة بالنية لانه حصر في حقت هذا من لم في القضاء وأما في الدبابة فهي
معتبرة حتى اذا نوى به الطلاق من زمان لا يقع ديانته اهـ أقول وكذا صرح بذلك في البصر والاشياء وعليه
قال الفرق بين الصريح والكناية أن الاول لا يحتاج الى النية في القضاء فقط ويحتاج الى ديانته والثاني يحتاج
اليها فافهم لكن احتياج الاول الى النية ديانته معناه أن لا ينوي به غير معناه العرفي فلو نوى الطلاق من الوثاق
أي القيد لا يقع لصرفه اللفظ عن معناه أما اذا قصد التلفظ بأنت طالق محتاطاً به زوجته ولم يقصد به الطلاق
ولا غيره فالظاهر وقوع قضاء وديانته لان اللفظ حقيقة فيه وبديل أنه لو صرح بالعبدة لا يدين كما لو نوى الطلاق
عن العمل فيقع قضاء وديانته (قوله والا لا) أي والا يكن المتوى مما يتعلق بالاقتوال كالصوم لا يطل
بالمشقة لانه يتعلق بمجرد النية القلبية بدون قول فلو نوى الصوم وقال ان شاء الله لا يطل قال في الاشياء ولو
علقها أي نية الصوم بالمشقة صحت لانها لا تطل الاقوال والنية ليست منها اهـ (قوله الاعلى قول محمد
في الجمعة) فعنده لا يدرى الجمعة الا بادر الركعة مع الامام فلو اقتدى بعد ما رفع الانعام رأسه من ركوع الثانية
شوى جمعة وبقيا ظهر اعنده فقد نوى الجمعة ولم يؤذ خا رآدى الظاهر ولم ينو وهو مذهب الشافعي وعندهما
يتوجه الجمعة متى صبح اقتداؤه بالامام ولو في سجود السهو على القول بفعلها ونقض النوى الحصر بمثل شوى

أقروا على النية

ان أصاب جاز (بالخبري) مع امام
(وتبين أنهم صلاوا الى جهات
مخالفة من يتيقن منهم) مخالفة
امامه في الجهة) أو تقدم عليه
(حالة الاداء) أم بعده فلا يضمر
(لم تجز صلاته) لا اعتقاده خطأ
امامه ولتركه فرض المقام (ومن
لم يعلم ذلك فصلاته صحيحة) كما لو لم
يتعين الامام بأن رأى رجلين
يصليان فافهم بواحد لا بعينه
(فروع) النية عندنا شرط مطلقاً
ولو عبقها بمشقة فلو مما يتعلق
باقوال كطلاق وعتاق بطل والا لا
ليس لسا من شوى خلاف ما
يؤدى الاعلى قول محمد في الجمعة
وهو ضعيف

في خلاف ما يؤدى منها ما لحاف نية التمتع في أيام النحر وقع عن الأرض وما لو صام يوم السبت أقطع فظهر
أنه من رمضان كان منه وما لو لم يركب ركعتين فظهر أن النحر طالع ينوبان عن سنة النحر وما لو صام عن كفارة
طهاراً وانشار فقدر على العتق يمتنع في صوم النفل وما لو نذر صوم يوم بعينه فصامه بنية النفل يتبع عن النذر
كما في جامع الترمذي اه أقول قد يجاب بأن المراد النية التي هي شرط الجمعة فالمعنى ليس للامتنع أن
ينوى خلاف ما يؤدى الا في مسألة على أن أكثر هذه المسائل ليس فيها المخالفة بين المنوى والمؤدى الا من حيث
الصفة بخلاف الجمعة فانها مخالفة للظاهر ذاتا وصفة فتدبر (قوله المعتقد أن العبادة الخ) مقابله ما في الاشياء
عن المجتبي من أنه لا بد من نية العبادة في كل ركن فانهم راحترز بذات الافعال عما هي فعل واحد كالصوم فانه
لا خلاف في الاكتفاء بالنية في اوله وورد عليه الحج فانه ذو أفعال منها طواف الافاضة لا بد فيه من اصل نية
الطواف وان لم بعينه عن الفرض حتى لو طاف نفلا في أيامه وقع عنه والجواب ان الطواف عبادة مستقلة
في ذاته كما هو ركن للحج فاعتبار ركنيته يسد رجا في نية الحج فلا يشترط تعيينه وباعتبار استقلاله اشترط فيه
أصل نية الطواف حتى لو طاف حاربا او بالغير لم يصح بخلاف الرقوف بعرفة فانه ليس بعبادة الا في ضمن
الحج فيدخل في نيته وعلى هذا الرمي والخلق والسعي وأيضا فان طواف الافاضة يقع بعد التحلل بالخلق حتى انه
يحل له سوى النساء وبذلك يخرج من الحج من وجه دون وجه فاعتبر فيه الشبهان (قوله اعتبر السابق) لعل
وجهه أن الصلاة عبادة واحدة غير متجزئة بالنظر فيها الى ابتدائها فاذا شرع فيها اخلصا ثم عرض عليه الرياء
فبقي باقية لله تعالى على الخلوص والالزام أن يكون بعضها له وبعضها لغيره مع أنها واحدة نعم لو حسن بعضها رياء
فالتحسين وصف زائد لا يثاب به ويؤخذ عما ذكرنا أنه لو افتتحها مراميا ثم اخلص اعتبر السابق وهذا بخلاف
ما لو كانت عبادة متصلة بجزئتها كقراءة واعتكاف فان الجزء الذي دخله الرياء له حكمه والخالص له حكمه
(قوله والرياء أنه الخ) اى الرياء الكامل المحبط للثواب عن اصل العبادة او لتضعفه والافالتحسين لاجل
الناس رياء ايضا بل أنه لا يثاب عليه وانما يثاب على أصل العبادة وسيأتي في فصل اذا أراد الشرع في الصلاة
أنه لو أطال الركوع لادراك الجاهل قال ابو حنيفة اخاف عليه امر اعظميا يعنى الشرك الخفي وهو الرياء
كاسيأتى تحقيقه (قوله ولا يترك الخ) اى لو أراد أن يصلى اورة وأخاف أن يدخل عليه الرياء فلا ينبغي أن
يتركه لانه امر موهوم اشبهه عن الولوالجية وقد سئل العارف المحقق شهاب الدين بن السهروردي عما نصه
يا سيدي اى تركت العمل اخلدت الى البطالة وان عملت داخلني العجب فأبهم ما اولى فكسب جوابه اعمل
واستغفر الله من العجب اه قال (قوله لارياء في الفرائض في حق سقوط الواجب) أى ان الرياء
لا يطل الفرض وان كان الاخلاص من جهة الفرائض قال في مختارات النوازل واذا صلى رياء وسمعة تجوز
صلاته في الحكم لوجود شرائطه وأركانه ولكن لا يستحق الثواب والذي في الذخيرة خلافة قال النقيب
ابو الليث في النوازل قال بعض مشايخنا الرياء لا يدخل في شيء من الفرائض وهذا هو المذهب المستقيم أن
الرياء لا يفوت أصل الثواب وانما يفوت تضاعف الثواب اه يرى على الاشياء وسيأتي تمام الكلام على
هذه المسألة في كتاب الخطر والاباحة (قوله قيل لشخص الخ) قال في الاشياء وهذه المسألة ليست
منصوصة في مذهبنا وصرح بها النووي وقواعدنا لا تأبأها ما الاجزاء فلانه لارياء في الفرائض في حق سقوط
الواجب وأما عدم استحقاق الدينار فلانه استيجار على واجب ولا يستحق به الاجرة كلاب اذا استأجر ابنه
للخدمة لا يستحق عليه الاجرة لان خدمته واجبة عليه اه ح (قوله الصلاة لارضاء الخصوم لا تنفي الخ)
لم يتعرض ليكون ذلك جائزا وظاهر مختارات النوازل أن ذلك لا يجوز حيث قال ينبغي أن لا يفعل ذلك ولعل
ذلك من القاء المبطلين اه وفي الولوالجية اذا صلى لوجه الله تعالى فان كان له خصم لم يجز بينه وبينه عنفاً أخذ
من حسنة وودع اليه في الآخرة قوى اولم ينو ان لم يكن له خصم او كان وجرى بينهما عنف ولم يدفع اليه من
حسناته شي قوى اولم ينو اه يرى وعلى هذا فالمراد بالصلاة المذكورة أن ينوى الصلاة لله تعالى لاجل أن
يرضى عنه أخصامه وعدم جواز ذلك بكونه بدعة بخلاف الصلاة لتهيئة المسجد أو نحوها من المذنبات وأما ما وصلى
ووجب ثوابا للخصوم فانه يصح لان العامل له أن يجعل ثواب عمله لغيره عندنا كاسيأتى في باب الحج عن الغير
ان شاء الله تعالى (قوله جاء) أى في بعض الكتب اشياء عن البرازية ولعل المراد بها الكتب السماوية

المعتقد أن العبادة ذات الافعال
تسحب منها على كل ما * افتح
منها ثم خالفه الرياء اعتبر السابق
والرياء انه لو خلا عن الناس
لا يصلى فلو معهم يحسن او وحده
لا يترك أصل الصلاة ولا يترك
تخوف دخول الرياء لانه امر
موهوم * لارياء في الفرائض في
حق سقوط الواجب * قيل لشخص
صل الظاهر ولان الدينار صلى بهذه
النية ينبغي أن تجزئه ولا يستحق
الدينار الصلاة لارضاء الخصوم
لا تنفي بل يصلى لله فان لم يعف
من حسنة أخذ من حسنة جاء أنه
يؤخذ له ان

أو يكون ذلك حديثا نقله العلماء في كتبهم والدائق يفتح النون وكسر هاء سدس الدرهم وهو قيراطان والقيراط
خمس شعيرات ويجمع على دوائق ودوائق كذا في الاختصاري حوى (قوله ثواب سبعمائة صلاة بالجماعة)
أي من القرائن لأن الجماعة فيها والذي في المواهب عن القشيري سبعمائة صلاة مقبولة ولم يقيد بالجماعة قال
شارح المواهب ما حاصله هذا إلا في أن الله تعالى يعفو عن الظالم ويدخله الجنة برحمته ط ملخصا (قوله
والاتفق نفلا) أي غير نائب في حقه عن ركعتين من التراويح لوقوعها قبل صلاة العشاء ووقت التراويح بعد
صلاة العشاء على المعتقد ط (قوله فلا مكتوبة) أي اتفقوا بالفرضين عينا وللصلاة حقيقة
والجنازة كساية وليست بصلاة مطلقة (قوله ولو مكتوبتين) أي أحدهما موقية والاخرى لم يدخل وقتها
كالمولوي في وقت الظهر ظهر هذا اليوم وعصره كذا في شرح المنية وشرح الاشباه للبيري ويدل عليه قوله
الآتي ولو فائتة ووقية الخ (قوله فلا ووقية) علل له في المحيط بأن الوقية واجبة للعالم وغيره لا
وهو يفيد أنه ليس بصاحب ترتيب والا فالفائتة أولى كما لا يخفى بجر أقول هذه الافادة انما تتم لو أريد
بالمكتوبتين ما يشمل الوقية مع الفائتة وإيس كذلك بل المراد بهما الوقية مع التي لم يدخل وقتها كما علمت
(قوله ولو فائتتين فلا أولى) وكذا لو وقتتتين كالظهر والعصر في عرفة كما يحسنه البيري وقال ح لأن العصر
وان صحت في وقت الظهر في ذلك اليوم لأن الظهر واجبة التقديم عليها للترتيب فكأنما بمنزلة فائتتين لم يسقط
الترتيب بينهما كما هو ظاهر (قوله لومن أهل الترتيب الخ) تبس فيه الجراخذ من تعطيل المحيط للمسألة
بأن الثانية لا تجوز إلا بعد قضاء الأولى قال في البحر وهو انما يتم فيما إذا كان الترتيب بينهما واجبا أه
أقول ما ذكره في البحر مأخوذ من الحلية لكنه في الحلية قال بعده بقي ما لو لم يكن الترتيب بينهما واجبا ويمكن
أيضا أن يقال انما الأولى لأن تقدمها أولى أه وحزم بذلك الحلبي في شرحه الصغير حيث قال فلا أولى منهما
لترجيها بالسبق وان لم يكن صاحب ترتيب أه فافهم (قوله فلا فائتة لو الوقت متسعا) وأما إذا
خاف ذهاب وقت الحاضرة فإنه يميزه عنها حتى يكون عليه قضاء الفائتة كما في الاجناس يبرى هذا وقال ح
بعد قوله لو الوقت متسعا أي وكان بينهما ترتيب اذ لو كان متسعا ولم يكن بينهما ترتيب لغت نيته كما صرح به
في البحر أه وأقول لم يصرح بذلك في البحر في هذه المسألة نعم صرح به في شرح المنية بحثا وبحث في الحلية
خلافه فافهم ثم اعلم أن ما ذكره الشارح من قوله فلا فائتة الخ عزاه في الفتح إلى المنتقى ومثله في السراج وعزاه
في البحر إلى المنية وذكر قبله أنه لا يصير شارعا في واحدة منهما ثم قال وأفاد في الظهيرية أن فيها روايتين أه
أقول وكذا ذكرنا في الخلاصة عن الجامع الكبير أنه لا يصير شارعا في واحدة منهما ثم قال وفي المنتقى
يصير شارعا في الأولى أه فتكون رواية وقال الامام الفارسي في شرحه على تلخيص الجامع الكبير للبللاني
حيث قال في شرح قوله ناوى الفرضين مع الاغ في الصلاة الحاقا للدفع بالرفع في التنافي مستغفل في غيرها الخ أي
نية الفرضين معان كانت في الصلاة كانت لغوا عندهما وهو رواية الحسن عن الامام وصورته لو كبر نوى ظهر
وعصر عليه من يوم أو يومين عالما بأولهما ولا فلا يصير شارعا في واحدة منهما للتنافي بدليل أنه لو طرأ أحدهما
على الآخر رفعه وأبطله أصلا حتى لو شرع في الظهر نوى عصره عليه بطلت الظهر وصح شروعه في العصر
فاذا كان لكل منهما قوة رفع الأخرى بعد شؤته يكون لها قوة دفعها عن المحل قبل استقرارها بالاولى لأن
الدفع أسهل من الرفع وهذا على أصل محمد وكذا على أصل أبي يوسف لأن الترجيع عنده ما بالخاصة إلى التعيين
واما بالقوة وقد استويا في الأمرين تم اطلاق الفرضين تناول ما وجب بإيجاب الله تعالى كالمكتوبة أو بإيجاب
العبد كالمندور أداء وقضاء وما ألحق به كفاسد النفل سواء كانا من جنس واحد كالظهورين والجناتين
والمندورتين أو من جنس كالظهر مع العصر أو مع النذر أو مع الجنازة وقيل إن ناوى الفرضين في الصلاة مستغفل
عندهما خلافا لمحمد وان كانت نية الفرضين في غير الصلاة كالزكاة والصوم والحج والكفارة كانت معتبرة ويكون
مستغفلا في كفارتين من جنس واحد فيكون مفترضا أه ملخصا وتماه فيما علقناه على البحر فعلم أن رواية
الجامع الكبير مخالفة لرواية المنتقى فلا يصير شارعا في الصلاة أصلا إذا جع في النية بين فرضين كل منهما قضاء
أو أحدهما أداء والآخر قضاء أو لم يدخل وقته أو جنازة أو مندورا وغيره من الواجبات وقيل يصير مستغفلا فلم
تعتبر القوة على رواية الجامع الأفياء إذا جع بين فرضين وتطوع فإنه يكون مفترضا عندهما القوة وقال محمدان

ثواب سبعمائة صلاة بالجماعة
ولو أدرك القوم في الصلاة ولم يدرك
أفرض أم تراويح نوى الفرض
فانهم فيه صحيح والاتفق نفلا ولو
نوى فرضين كالمكتوبة وجنازة
فالمكتوبة ولو مكتوبتين فلا ووقية
ولو فائتتين فلا أولى لو من أهل
الترتيب والالتفا في حفظ ولو فائتة
ووقية فلا فائتة لو الوقت متسعا

كانت في الصلاة تلفوا فلا يصبر شارعا فيها وان كانت في صوم اوز كذا اوضح نذر مع تطوع يكون مستغلا بخلاف حجة الاسلام والمتطوع فانه مفترض انفاقا كما اوضحه النارسي في شرحه والله أعلم (قوله فافرض) اي خلافا لعمد كعلمته ايضا (قوله ولولا فالتين) قد نطق النافله على ما يشل السنة وهو المراد هنا (قوله فنعنهما) ذكره في الاشياء ثم قال ولم أر حاكم ما اذا نوى ستين كما اذا نوى في يوم الاثنين صومه عنه وعن يوم عرفة اذا وافقه فان سألته القصة انما كانت ختم السنة لحصول المقصود اه أي فكذا الصوم عن اليومين وأيده العلامة البيري بأنه يجزئ الصوم في الرابعين ففي غيرهما اولى لما في خزنة الاكل لو قال الله على أن الصوم رجب ثم صام عن كفارة ظهارة شهرين متتابعين احدهما رجب اجزاء بخلاف ما لو كان احدهما رمضان ولونذر صوم جميع عمره ثم وجب صوم شهرين عن ظهارة وأوجب صوم شهر بعينه ثم قضى فيه صوم رمضان جاز من غير أن يلحقه شيء اه لكن ليس في هذا جمع بين يتبين بل خوئية واحدة اجزأت عن صومين ولم يذكر الشارح هذه المسألة لأن كلامه في الصلاة ولا تأتي فيها ويمكن تصويره في النوى سنة العشاء والتسجد بناء على ما رويته ابن الهمام من أن التسجد في حقنا سنة لا مستحب (قوله فنافله) لانها صلاة مطلقة وتلك دعاء (قوله ولا تبطل بنية القطع) وكذا بنية الانتقال الى غيرها ط (قوله ما لم يكبر بنية مغايرة) بأن يكبر نوايا النقل بعد شروع الفرض وعكسه او الفأنة بعد الرقبة وعكسه او الاقداة بعد الانفراود وعكسه وأما اذا كبر بنية موافقة كان نوى الظاهر بعد ركعة الظهور من غير تلفظ بالنية فان النية الاولى لا تبطل ويبنى عليها ولو بنى على الثانية فعدت الصلاة ط (قوله الصوم) ونحوه الاعتكاف ولكن الاولى عدم الاشتغال بغير ما هو فيه ط والله أعلم

* (باب صفة الصلاة) *

(قوله شروع في المشروط) هذا يفيد أن المراد بالصفة الاوصاف النفسية للصلاة وهي الاجزاء العقلية التي هي اجزاء الوجود من القيام والكوع والسجود لأن ذلك هو المشروط وسيأتي أن الاولى خلافه ط (قوله هي لغة مصدر) يقال وصف الشيء وصفا وصفته نعتة والصفة كالعلم والمواد قاموس وفي تعريفات السيد الوصف عبارة عماد على الذات باعتبار معنى هو المقصود من جوهر حر روفه ويدل على الذات بصيغته كأجر فانه يجوز حر روفه يدل على معنى مقصود وهو الحجر فالوصف والصفة مصدران كل وعد والعدة والمتكلمون فرقوا بينهم ما قالوا الوصف يقوم بالواصف والصفة تقوم بالوصوف اه لكن كلام القاموس يدل على اطلاق الصفة على ما قام بالوصوف لغة ايضا فالصفة تكون مصدرا واسما والوصف مصدر فقط قال في الفتح والبحر ولا ينكر أنه قد يطلق الوصف ويراد الصفة وهذا لا يلزم الاتحاد لغة اذ لا شك في أن الوصف مصدر اه وظاهره أن الوصف قد يستعمل اسما بمعنى الصفة مجازا لا لغة فلا يلزم اتحادهما خلافا لما قيل انهما في اللغة بمعنى واحد (قوله وعرفا كيفية الخ) سبني على عرف المتكلمين والافتقد علمت أن الصفة تكون في اللغة مصدرا واسما وهذا تعريف لصفة اجزاء الصلاة خاصة لا المطلق الصفة قال ح فيكون على حذف مضاف تقدير صفة اجزاء الصلاة فبعض الاجزاء صفة المفرضية كالقيام وبعضها الوجوب كالشهاد وبعضها السنية كالثناء وبعضها الندب كنظره الى موضع سجوده في القيام وانما قدرنا المضاف لان المقام مقام بيان صفة الاجزاء لاحقة نفس الصلاة اه وهذا اولى مما في الفتح من أن المراد بالصفة هنا الاوصاف النفسية لها وهي الاجزاء العقلية التي هي اجزاء الهيوية الخارجية من القيام الجزئي والكوع والسجود كذا في النهر قال ط ووجه الاولوية انه لا يشمل الواجبات والسني والمندوبات اه وفيه نظر فان الواجبات وغيرها ما يطلب من المصلي فعله اجزاء الصلاة اذ ليس المراد بالاجزاء ما يتوقف عليه جحتها ولعل وجه الاولوية أن الصفة ما قام بالوصوف والاجزاء هي التي قامت بها صفة الفرضية والوجوب ونحوهما فان ليست هي الصفة بل الموصوف وقد يجاب بأن المراد أن هذه الاجزاء هي اوصاف المصلي وتنسب الى الصلاة لكونها اجزاء الهيوية الخارجية التي صارت بها الصلاة في الخارج هي هي وعليه فالاخافة في صفة الصلاة يمانية أو المراد بالصفة الجزئية مجازا لقيامه بالكل ويدل عليه قوله في الكفاية والمعراج ان الاضافة فيه من اضافة الجزئية الى الكل لأن كل صفة مما يأتي جزء الصلاة الخ فهذا مؤيد لما قاله في الفتح ويدل عليه أيضا أن المراد من هذا الباب بيان هذه الاجزاء

وترفضا ونفلا فافرض ولولا فالتين
كسنة بغير وتحتة مسجد فنعنهما
ولولا فالتين وجنارة فنافله ولا تبطل
بنية القطع ما لم يكبر بنية مغايرة
ولو نوى في صلاته الصوم صح

* (باب صفة الصلاة) *

شروع في المشروط بعد بيان
الشرط هي لغة مصدر وعرفا
كيفية مستقلة على فرض وواجب
وسنة ومندوب

المتروكة الى فرض وواجب ومسننة لا يبان نفس الترخية والرجوب والسنية التي هي صفات هذه الاجزاء
 التي بان في كتب الأصول لا الترويع تأمل (قوله من فرائضها) جمع فريضة اعم من الركن والرائل المضافة
 والشرط الخارج عنها فيصدق على الترخية والتعدي والاختيرة والرجوب بسنعه على ما سياتي وكنها ما يمتثلون
 الفرض على ما يقابل الركن كالتخريم والتعدي وقد تباينوا في كواب الطلوع عن شرح المسئلة أنه قد يمتثل
 الفرض على ما ليس بركن ولا شرط كترتيب القيام والركوع والسجود والتعدي وأشار بن التبعيض الى أن ايا
 فرائض أخر كسبأ في قول الشارح وبين من الفروض الخ أفاده ح (قوله التي لا تنسخ بدونها) صفة
 كصفة اذ لا تنسخ من الفروض ما منع الصلاة بدونه بلا عذر (قوله الترخية) المراد بها سجدة ذكرها في
 مثل الله أكبر كسبأ في مع بيان شروطها العشر من نظامها والتخريم جعل الذي هو حرام سميت به الترخية بالاشياء
 المباحة قبل الترويع بخلاف سائر التكبيرات والثناء فيها للمبالغة في مسانتي وهو الاظهار برجندی وقبل
 لا وحده وقيل للثقل من الرخصة الى الاسمية (قوله قائما) هو أحد شروطها العشر من الاتية وسيد ذكره المصنف
 في الفصل الآتي (قوله وحى شرط) وانما لم يذكرها مع الشروط المارة لاتصالها بما يجزئ الباب للدار أفاده في
 السراج (قوله في غير جنازة) أما فيها فهي ركن اتفاقا كبقية تكبيراتها كسبأ في باب ح (قوله على
 القادر) متعلق بشرط لتفخيم معنى الفرض أي وحى شرط مفترض عليه ح أما الآتي والاخرس لرافتحا
 بالنسبة لجاز لانها ما اتيا بأقصى ما في وسعهما يجر عن المحيط وسبأ في تمام الكلام على ذلك في الفصل الآتي
 (قوله به يفتي) التمهيد راجع الى الحكم عليها بالشرطية وهو ممنون النسبة الى يساعية في قوله وحى شرط
 (قوله فيجوز بناء النفل على النفل) تفريع على كون الترخية شرطا لكن كونها شرطا يقتضي صحة بناء أي
 صلاة على تخريمية أي صلاة كيجوز بناء أي صلاة على طهارة أي صلاة وكذا بقية الشروط لكن منعنا بناء
 الفرض على غيره لان الترخية ركن بل لان المخادوب في الفرض تعيينه وتمييزه عن غيره بأخص واصفاته
 وجميع أفعاله وأن يكون عبادة على حدة ولو بني على غيره لكان مع ذلك الغير عبادة واحدة كما في بناء النفل
 على النفل قال في البحر فانه يكون صلاة واحدة بدليل أن التعمد لا يفترض الا في آخرها على الصحيح وقواهم
 ان كل ركعتين من النفل صلاة لا يعارضه لانه في أحكام دون أخرى اه ح (قوله وعلى الفرض) لان الفرض
 أقوى ويستتبع النفل لضعفه ط (قوله وان كره) يعني أنه مع صحته مكروه لان فيه تأخير السلام وعدم كون
 النفل تخريمية مبتدأة ح وهذا في العمدة اذ لو سلمنا بعد قعدة الفرض فزاد خامسة بضم سادسة بلا كراهة
 (قوله على الظاهر) أي ظاهر المذهب خلافا لصدرا الاسلام حيث قال بالجواز فيها كما في البحر لكن ذكر
 في النهاية بعد عزود الجواز في بناء الفرض على مثله الى صدر الاسلام أن بناء الفرض على النفل لم يجز فيه رواية
 ثم قال ولكن يجب أن لا يجوز حتى على قول صدرا الاسلام لانه يجوز بناء المثل فلا يجوز بناء الاقوى على الأدنى
 ولان الشيء يستتبع مثله اذ لو نه لا ما هو أقوى الى آخر ما طال به وتبعه في المعراج والعناية وبهذا اظهر عدم
 صحة قول التهر ولا خلاف في جواز بناء النفل على النفل والفرض عليه فتنبه (قوله ولا تصالحا الخ) عليه
 مقدمة على المعلول وهو قوله روي لها الشروط وحاصل عبارة البرهان الاتية وهو جواب عن سؤال متقدّر
 وهو أنها اذا كانت شرطا فلم روي لها الشروط والشروط تراعى للاركن والجواب انما رويت الشروط لينا
 من الطهارة والاستقبال ونحوهما لا كونها ركنا للصلاة بل لاتصالها بالقيام الذي هو ركن الصلاة (قوله
 وقد منعه الزيلعي) أي منع ما ذكر من قوله روي لها الشروط حيث قال في الرد على الشافعي القائل بركنية
 الترخية وقوله يشترط لها ما يشترط للصلاة ممنوع فانه لو أحرم حامل التماسه فالقائم عند فراغه منها او مكشوف
 العورة فسترها عند فراغه من التكبير بعمل يسير أو شرع في التكبير قبل ظهور الزوال مثلا ثم ظهر عند فراغه
 منها او مخرق فاعن القبلة فاستقبلها عند الفراغ منها جاز ولئن سلم فاعلم يشترط لما يتصل به من الاداء لان
 الترخية من الصلاة اه (قوله ثم رجع اليه) أي الى القول بمراعاة الشروط اياها بقوله ولئن سلم الخ فانه وان كان
 على سبيل التثقل مع الخلف لم يكن قوله فاعلم يشترط لما يتصل به من الاداء الخ مريح في لزوم مراعاة
 الشروط وقمها لالها بل لاتصالها بالقيام الذي هو ركن اتفاقا ونظير ذلك قولنا لانسلم أن الحركة تتجمع مع
 السكون ولئن سلم يلزم اجتماع الصدين فقوله ولئن سلم كلام فرضي تصديه ما بعده فعمل أن الزيلعي اراد به هذا

مثلا
 قد يطلق الفرض على ما يقابل الركن
 وعلى ما ليس بركن ولا شرط

(من فرائضها) التي لا تنسخ
 بدونها (التخريم) قائما وهي
 شرط في غير جنازة على السادر
 به يفتي فيجوز بناء النفل على
 النفل وعلى الفرض وان كره
 لا فرض على فرض او نفل على
 الظاهر ولا اتصالها بالركن روي
 لها الشروط وقد منعه الزيلعي
 ثم رجع اليه

الكلام لزوم مراعاة الشروط وقت التحريم لا اتصالها بالقيام الذي هو ركن الصلاة وعليه فلو أحرمت الصلاة
للنجاسة فألقاها عند فراغه من التحريم لا تصح صلاته لا اتصال النجاسة بجزء من القيام وكذا بقية المسائل
المارة في عبارة الزيلعي ولو لم يكن مراده ذلك لم يصح تفريعه على فرض التسليم المذكور فثبت أن ما منعه
أولاً رجع إليه ثانياً فافهم (قوله نعم) تصديق لما فعله الزيلعي من تقديم المنع على التسليم جرياً على قواعد علماء
المنظرة وقوله في التلويح الخ تأييده وقصد بذلك الرد على من قدم التسليم على المنع عكس ما فعله الزيلعي كما يعلم
من كلام البحر فراجعهم (قوله لكن نقول الخ) استدلاله على المنع وتأنيده لما رجع إليه الزيلعي بأنه
الاحتياط وقوله وعبارة البرهان الخ تقوية للاستدلال لأن قول البرهان وإنما اشترط لها الخ صريح في مراعاة
الشروط لها وان لم تكن ركناً لا اتصالها بالقيام الذي هو ركن الصلاة وقال الشارح في خزانة الاسرار ظاهر كلام
الهداية والكافي وشروح الجمع وغيرهما صريح في اشتراط وجود شروط الصلاة حين التحريم لا لكونها ركناً بل
لا اتصالها بالاركان وقد منع الزيلعي الاشتراط أولاً الخ وحاصل كلام الشارح اختيار مراعاة الشروط وقت
التحريم وان لم تكن ركناً لقولهم في الجواب عن استدلال الشافعي على ركنيتها مراعاة الشروط لها ان هذه
الشروط لم تراعى لاجلها بل لما اتصل بها من القيام فان ظاهر حديثهم سلو الزوم المراجعة وقتها لكن منعوا أن تكون
المراجعة لاجلها وعليه فلا يصح الشروع في الصلاة ولو شرع بالتحريم حاملاً للنجاسة فألقاها قبل الفراغ منها وكذا
في بقية الفروع المارة وأقول بهذا خلاف ما دل عليه كلام الشارحين من تصريحهم بحجة الشروع في هذه
الفروع حتى ان العلامة الكاكي صرح في معراج الدراية بأن ثمة خلاف بيننا وبين الشافعي في التحريمية تظهر
في جواز بناء النقل على الفرض وتظهراً أيضاً في اذا كبر في يده نجاسة فألقاها عند فراغه منها الخ الفروع المارة
وقال في آخرها لا تفسد صلاته عندنا ونحوه في السراج لكنه جعل الخلاف بين الامامين ومحمد وعلوه رواية عن
محمد فان المشهور أن القائل بركنية التحريم هو الشافعي وبعض اصحابنا وعبارة فتح القدير حكى قوله ومراعاة
الشرائط الخ يتضمن منع قوله يشترط لها فيقال لا نسلم انه يشترط لها بل هو لما يتصل به من الاركان لانفسها
ولذا قلنا لو تجزئ حامل نجاسة او مكشوف العورة او قبل ظهور الزوال او منخرقاً فلقاها واستعمل بسير وظهور
الزوال واستعمل مع آخر جزء من التحريم جاز وذكر في الكافي أنهم عند بعض اصحابنا ركن اه وهو ظاهر
كلام الطحاوي فيجب على قول هؤلاء أن لا تصح هذه الفروع اه كلام الفتح فانظر كيف فهم أن مراد
صاحب الهداية تسليم حجة هذه الفروع وأنه لا يشترط وجود شروط الصلاة وقت التحريم وأن عدم حجة
انما هو على القول بركنيتها ونحن لا نقول به وهذا خلاف ما فهمه الشارح من كلام الهداية والكافي وغيرهما
كما قدمناه عن الخرائط وكذا كلام البحر والنهر صريح في حجة هذه الفروع بحيث كان هذا هو المقول فليس
لنا عند عدول وحيد ندفع قواهم في الجواب ان مراعاة الشروط ليست لها بل لما اتصل بها من القيام أن
شروط الصلاة من الطهارة وغيرها لا تجب لتحريم أصلاً وانما تجب للقيام المتصل بها أي المتصل بآخرها عند
انتهاء التلفظ بها للقيام المتصل بابتدائها الى انتهائها حتى يلزم مراعاة الشروط لها في ضمن القيام المذكور
كما فهمه الشارح من قول البرهان وانما اشترط لها فان قوله انها يفيد ما ذكره الشارح لكنه غير مراد بدليل
حجة الفروع المذكورة عندنا ويقال معناه أن الشروط التي يراعى المصلي وقت التحريم ليست لها بل لما اتصل
بها من الاركان وحاصله انه لما كان الغالب من حال المصلي مراعاة الشروط وقتها صار منشا لتوهم أن ذلك
للتحريم فينبو أولاً أن ذلك للقيام المتصل بها ثم حقوق ذلك بأن ذكرنا وصراً يمكن فيها عدم اقتران التحريم
بالشروط وعبارة الهداية ومراعاة الشرائط لما يتصل بها من القيام قال في الكفاية والدليل أن من وقع في البحر
ولم يصل الماء الى أعضاء وضوئه فكبر وغمس في الماء ورفع وصلى بالأيما تجوز صلاته وان كان حال التكبير غير
متوضئ اه فهذا أيضاً صريح في أن الشروط انما تجب مراعاتها مع الفراغ منها عند أول جزء من القيام
المتصل بآخر التحريم فالشروط تراعى له في وقته لا ليهاته به ويمكن جعل كلام الزيلعي المارة على هذا أيضاً بأن
يجعل قوله لما يتصل متعلقاً بقوله يشترط صلة له لا على حتى يكون المعنى يشترط في التحريم لاجل ما يتصل الخ
وحينئذ فيوافق كلامهم ويتضح مرادهم هذا ما ظهر في تحقيق هذا المقام والسلام (قوله ومنها القيام)
يشمل التام منه وهو الاتصاف بالاعتدال وغير التام وهو الانحناء القليل بحيث لا تنال يده ركبتيه

بقوله ولئن سلم نعم في التلويح تقديم
المنع على التسليم اولى لكن نقول
الاحتياط خلفه وعبارة البرهان
وانما اشترط لها ما اشترط للصلاة
لا باعتبار ركنيتها بل باعتبار
انصالها بالقيام الذي هو ركنها
(ومنها القيام) بحيث لو متديده
لا ينال ركبتيه

وقوله بحيث الخ صادق بالصورتين أفاده ط ويكره القيام على أحد القدمين في الصلاة بلا عذر وينبغي أن يكون بينهما مقدار أربع أصابع البدلانه أقرب إلى الخشوع كذا روى عن أبي نصر الدبوسي أنه كان يفعل كذا في الكبرى وما روى أنهم ألقوا الكعب بالكعب أريد به الجماعة أي قام كل واحد بجانب الآخر كذا في فتاوى سمرقند ولو قام على أصابع رجله أو عقبه بلا عذر يجوز قبل لا حكي القولين في القنينة وتماه في شرح الشيخ اسماعيل (قوله بقدر القراءة فيه) ذكره في الشرح بلالية مجتهدا لكن عزاده في الخواص إلى الحاوي وحينئذ فهو بقدر آية فرض بقدر الفاتحة وسورة واجب وبطوال الفصل وأواسطه وقصاره في محالها مسنون والزيادة على ذلك في نحو تهجد مندوب لكن في أواخر الفن الثالث من الأشباه قال أصحابنا لو قرأ القرآن كله في الصلاة ونفع فرضا ولو أطال الركوع والسجود فيها وقع فرضا اد ومقتضاه أنه لو أطال القيام يقع فرضا أيضا فينا في هذا التقدير وقد يجاب بأن هذا قبل إيقاعه أما بعده فالكل فرض كما أن القراءة قبل إيقاعها توتعت إلى فرض وواجب وسنة وبعده يكون الكل فرضا وتظهر ثمة ذلك في الدواب والعقاب فإذا قرأ أكثر من آية شاب ثواب الفرض وإذا ترك القراءة لا يعاقب على تركه الزائد على الآية هذا ما ظهر لي فتأمل (قوله فركع) أي وقرأ في حقه قدر الفرض أو كان أخرس أو مقعدا أو أخر القراءة (قوله إلى أن يبلغ الركوع) أي يبلغ أقل الركوع بحيث تنال يده ركبتيه وعبارته في الخواص عن القنينة إلى أن يصير أقرب إلى الركوع (قوله كنذر) أطلقه فشمّل النذر المطلق وهو الذي لم يعين فيه القيام ولا القعود وهذا حق وقاين والثاني التخيير ط وأبدل النذر في الخواص بالواجب ويدخل فيه قضاء ما أفسده من النوافل فهل يفترض فيه القيام لوجوبه أم لا إلحاقه بأصله توقف فيه ط والرجح (قوله وسنة فجر في الأصح) أما على القول بوجوبها فظاهر وأما على القول بسنيتها فإعادة القول بالوجوب ونقل في مراقي الفلاح أن الأصح جوازها من قعود ط أقول لكن في الحلية عند الكلام على صلاة التراويح لوصلي التراويح قاعدا بلا عذر قبل لا تجوز قياسا على سنة الفجر فإن كلاهما سنة مؤكدة وسنة الفجر لا تجوز قاعدا من غير عذر باجتماعهم كما هو رواية الحسن عن أبي خنيفة كما صرح به في الخلاصة فكذا التراويح وقيل يجوز والقياس على سنة الفجر غير تام فإن التراويح دونها في التأكيدها فلا تجوز التسمية بينهما في ذلك قال قاضي خان وهو الصحيح اه (قوله لقادر عليه) فلو جرحه عنه حقيقة وهو ظاهر أو حكما كالوحد له به الم شديد أو خاف زيادة المرض وكما سأل الآتية في قوله وقد يتجتم القعود الخ فإنه يسقط وقد يسقط مع القدرة عليه فيما لو جرح عن السجود كما اقتصر عليه الشارح تعالى الجرح إذا سأل أخرى وهي الصلاة في السفينة الجارية فإنه يصلي فيها قاعدا مع القدرة على القيام عند الإمام (قوله فلو قدر عليه) أي على القيام وحده أو مع الركوع كافي المنية (قوله ندب أياؤه قاعدا) أي لقربه من السجود وجاز أياؤه قاعدا كافي الجرح وأوجب الثاني زفر والأئمة الثلاث لأن القيام ركن فلا يترك مع القدرة عليه وإنما أن القيام وسيله إلى السجود للضرورة والسجود أصل لأنه شرع عبادة بلا قيام كسجدة التلاوة والقيام لم يشرع عبادة وحده حتى لو سجد لغير الله تعالى يكفر بخلاف القيام وإذا جرح عن الأصل سقطت الوسيلة كالوضوء مع الصلاة والسعي مع الجمعة وما أورده ابن الهمام أجاب عنه في شرح المنية ثم قال ولو قيل إن الأيما أفضل للخروج من الخلاف لكان موجها ولكن لم أر من ذكره (قوله وكذا) أي ندب أياؤه قاعدا مع جواز أياؤه قائما مجزؤه عن السجود حكما لأنه لو سجد لزم فوات الطهارة بلا خلف ولو أياؤه كان الأيما خلفا عن السجود (قوله وقد يتجتم القعود الخ) أي يلزمه الأيما قاعدا خلفه عن القيام الذي يجزئه حكما إذا لو قام لزم فوات الطهارة والاسترا والقرأة أو الصوم بلا خلف حتى لو لم يقدر على الأيما قاعدا كالمالك كان بحال لوصلي قاعدا يسيل بوله أو جرحه ولو صلى مستقبلا لا يسيل منه شيء فإنه يصلي قائما بركوع وسجود كائن عليه في المنية قال شارحها الآن الصلاة بالاستلقاء لا تجوز بلا عذر كالصلاة مع الحدث فترجح ما فيه الاتيان بالاركان وعن محمد أنه يصلي مضطجعا ولا إعادة في شيء مما تقدم أجمعا اه (قوله أو يسلس) من باب تعب ط (قوله أصلا) أما لو قدر على بعض القراءة إذا قام فإنه يلزمه أن يقرأ مقدار قدرته والباقي قاعدا شرح المنية (قوله الخروج لجماعة) أي في المسجد وهو محمول على ما إذا لم يتيسر له الجماعة في بيته أفاده أبو السعود ط (قوله به يفتي) وجهه أن القيام فرض بخلاف الجماعة وبه قال مالك والشافعي خلافا لأحمد بناء على أن الجماعة فرض عنده وقبل يصلي مع الإمام قاعدا لأنه عاجز

ومدروضة وواجبه ومسئونه
ومندوبه بقدر القراءة فيه فلو
كبر قائما فركع ولم يقف صرح لأن
ما في به من القيام إلى أن يبلغ
الركوع يكفيه قنينة (في فرض)
وملق به كنذر وسنة فجر في الأصح
(لقادر عليه) وعلى السجود
فلو قدر عليه دون السجود ندب
أياؤه قاعدا وكذا من يسيل
جرحه لو سجد وقد يتجتم القعود
كن يسيل جرحه إذا قام أو يسلس
بوله أو يدور ربع عورته أو يضعف
عن القراءة أصلا أو عن صوم
رمضان ولو أضعفه عن القيام
الخروج لجماعة صلى في بيته قائما
به يفتي خلافا للأشبهاء

بحث
القراءة

بحث
في أركان الأصل والركن الزائد

(ومنها القراءة) لقادر عليها كما
سجي، وهي ركن زائد عند الأكثر
لسقوطه بالاعتداء بخلاف
(ومنها الركوع) بحيث لو متديبه
قال ركبتيه (ومنها السجود)
بجبهته وقدميه ووضع أصبع
واحدة منهما بشرط وتكراره تعبد

بحث
الركوع والسجود

اذن الذكوة في الحجة وصححه الزاهدى شرح المنية ثم قول ثالث مشى عليه في المنية وهو أنه يشترع مع الامام
قائماً ثم يركع ركعتين في الركوع يقوم ويركع أى أن قذروا مشى عليه الشارح تبعاً للجمهور جعله في الخلاصة
اصح وبه يفتى قال في الحلية ولعله أشبه لأن القيام فرض فلا يجوز تركه للجماعة التي هي سنة بل بعد هذا عذراً
في تركها اهـ وتعد في البحر (قوله ومنها القراءة) أى قراءة آية من القرآن وهي فرض على جميع
ركعات النفل والوتر في ركعتين من الفرض كما سيأتى متناً في باب الوتر والتوافل وأما تعيين القراءة في الأولين
من الفرض فهو واجب وقيل سنة لا فرض كما سنحققه في الواجبات وأما قراءة الفاتحة والسورة أو ثلاث
آيات فهي واجبة أيضاً كما سيأتى (فروع) قد افترض القراءة في جميع ركعات الفرض الرباعي كما لو استخلف
مسبوقاً بركعتين وأشار له أنه لم يقرأ في الأولين كما سيأتى في باب الاستخلاف (قوله كما سجي) أى في الفصل
الآتى مع بيان حكم القراءة بغير العربية أو بالشواذ أو بالتوراة والانجيل (قوله لسقوطه بالاعتداء بلا
خلف) في هذا التعليل إشارة إلى ما ذكره في البحر من أن الركن الزائد هو ما يسقط في بعض الصور من غير تحقق
ضرورة والركن الأصلي ما لا يسقط بالضرورة وأورد على تسمية الركن زائداً أن الركن ما كان داخل الماهية
فكيف يوصف بالزيادة وأجيب بأنه ركن من حيث قيام ذلك الشيء به في حالة وانتفاؤه بانتفائه وزائداً من حيث
قيامه بدونه في حالة أخرى قاله سلامة ماهية اعتبارية فيجوز أن يعتبرها الشارع تارة بأركان وأخرى بأقل منها
وأورد على تفسير الركن الزائد بما مر أنه يلزم عليه تسمية غسل الرجل ركناً زائداً في الوضوء واجيب بأن الزائد
ما إذا سقط لا يخلفه بدل والمسح بدل الغسل ومثله بقية أركان الصلاة قائم ان سقط الى خلف فاستبزوئد بخلاف
القراءة وأورد أن قراءة الامام خلف عن قراءة المقتدى لقوله صلى الله عليه وسلم من كان له امام فقرأه الامام
له قراءة واجاب ح بأن المراد بالخلف خلف يأتى به من فاته الاصل وههنا ليس كذلك اهـ وهو أحسن مما في
ط من أنه ليس المراد في الحديث الخلفية بل المراد أن الشارع منعه عن القراءة واكتفى بقراءة الامام عنه اهـ
قال في التهر ولقائل أن يقول لانسلم سقوط القراءة بلا ضرورة ليلزم كونها زائداً اذ سقوطها بالضرورة الاقتداء
ومن هذا اذى ابن ملك أنه ركن أصلي اهـ اقول ولقائل أن يقول لانسلم أن الاقتداء ضرورة اذ بالضرورة
اليجز الميع لترك اداء الركن والمقتدى قادر على القراءة غير أنه ممنوع عنها شرعاً والممنوع لا يسي بجزا الاتأويل وقد
خاف ابن ملك الجهم الغفير في ذلك كما قاله في البحر فلا تعتبر مخالفة الله تعالى أعلم (قوله بحيث لو متديبه الخ)
كذا في السراج وفي شرح المنية هو طأ طأة الرأس أى خفضه لكن مع انحناء الظاهر لانه هو المفهوم من موضوع
اللغة فيصدق عليه قوله تعالى اركعوا وأما كماله فبا انحناء الصلب حتى يستوى الرأس باليجز وهو حد الاعتدال
فيه اهـ لكن ضعفه في شرح المختار حيث قال الركوع يتحقق بما يطلق عليه الاسم لانه عبارة عن الانحناء وقيل
ان كان الى حال القيام أقرب لا يجوز وان كان الى حال الركوع أقرب جاز اهـ وعامة في الامداد وما اختاره
في شرح المختار هو الموافق لما قرره علماءنا في كتب الاصول وفي شرح الشيخ اسماعيل عن المحيط وان طأ طأ
رأسه في الركوع قليلاً ولم يعتدل فظاهر الجواب عن ابى حنيفة أنه يجوز زوروى الحسن أنه ان كان الى الركوع
أقرب يجوز وان كان الى القيام أقرب لا يجوز اهـ وفي حاشية الفتال عن البرخندى ولو كان يصلى فاعداً ينبغي
أن يحاذى جهته قدام ركبتيه ليحصل الركوع اهـ قلت ولعله محمول على تمام الركوع والافتقد علمت حصوله
بأصل طأ طأة الرأس أى مع انحناء الظاهر تأمل (قوله ومنها السجود) هو لغة الخضوع قاموس وفسره
في المغرب بوضع الجبهة في الارض وفي البحر وحقيقة السجود وضع بعض الوجه على الارض مما لا سخرية فيه
فدخل الأنف وخرج الخد والذقن وأما اذا رفع قدميه في السجود فانه مع رفع القدمين بالتلاعب أشبه منه
بالتعظيم والاحلال اهـ وعامة فيما علقناه عليه (قوله بجبهته) أى حيث لا عذر لها وأما جواز الاقتصار
على الاتف فشرطه العذر على الراجح كما سيأتى قال ح ثم ان اقتصر على الجبهة فوضع جزء منها وان قل فرض
ووضع أكثرها واجب (قوله وقدميه) يجب استقاطه لان وضع أصبع واحدة منهما يكتفى بكثرة بعد
ح وأفاد أنه لو لم يضع شيئاً من القدمين لم يصح السجود وهو مقتضى ما قد سنناه آنفاً عن البحر وفيه خلاف
سنذكره في الفصل الآتى (قوله وتكراره تعبد) أى تكرار السجود أمر تعبدى أى لم يعقل معناه على قول
أكثر المشايخ تحقيقاً لا ابتلاء وقيل ثنى ترغيباً للشيطان حيث لم يجز مرة فحينئذ نجهد مرتين وعامة في البحر

مطلب
حل الامر التعبدى افضل
او المعقول المعنى

(فائدة) سئل المصنف في آخر فتاواه القمياضية هل التعبدى افضل او معقول المعنى أجاب لم اقبل عليه لعلنا
سوى قوامهم في الاصول الاصل في النصوص التعليل فانه يثير الى افضلية المعقول ووقفت على ذلك في فتاوى
ابن حجر قال قضية كلام ابن عبد السلام أن التعبدى افضل لانه يحض الاقياد بخلاف ما ظهرت علمه فان
ملايه قد يسهل له تحصيل فائده وخالفه الملبسني فقال لا شك أن معقول المعنى من حيث الجملة افضل لان اكثر
الشيعة كذلك وبالنظر للجزئيات قد يكون التعبدى افضل كالوضوء وغسل الخبايا فان الوضوء افضل وقد
يكون المعقول افضل كالطواف والرمي فان الطواف افضل اه وفي الحلية عند الكلام على فرائض الوضوء
وقد اختلف العلماء في أن الامور التعبدية هل شرعت لحكمة عند الله تعالى وخفيت علينا اولاً والاكترون على
الاول وهو الوجه لدلالة استمراء عادة الله تعالى على كونه سبحانه جالبا للمصالح دارنا للمفساد فما شرعه
ان ظهرت حكمته لنا قلنا انه معقول والاقلنا انه تعبدى والله سبحانه العالم الحكيم (قوله ثابت بالسنة)
اي وبالاجماع بجر وهذا الاثر الامر بالسجود في الآية لا يدل على تكراره (قوله ومنها القعود الاخير)
غير بالاخير دون الثاني ليشمل تعدد القعود وقعدة المسافر لانها اخيرة وليست ثانية كذا في الدراية والمراد وصفه
بأنه واقع آخر الصلاة والاخرا لخير يقتضى سبق غيره وعلمه لو قال آخر عبد أم لك فهو حزن فكذلك عبد لم يعتق
فليأتمل امداد (قوله والذي يظهر الخ) اختلف في القعدة الاخيرة قال بعضهم هي ركن أصلي وفي كشف
البردوى انها واجبة لا فرض لكن الواجب هنا في قوة الفرض في العمل كالوتر وفي الخزانة انها فرض وليست
بركن أصلي بل هي شرط التحليل وجزم بأنهم افرض في الفتح والتبيين وفي السباع أنه الحجج وأشار الى القضية
الامام الجبوري في مناسك الجامع الصغير ولذلك من حلف لا يصلي يحث بالرفع من السجود دون وقف
على القعدة فبنى فرض لا ركن اذا الركن هو الداخل في الماحية وماهية الصلاة ثم بدون القعدة ثم قال فعلم أنه
انما شرعت لأجل الاستراحة والفرض أدنى حال من الركن لأن الركن يتكرر فعدم التكرار دليل على عدم
الركنية وانقذه فيه أن الصلاة افعال موضوعة لله تعالى وأصل التعظيم بالقيام ويزداد بالركوع ويتناهى بالسجود
فكانت القعدة مرادة للخروج من الصلاة فكانت اغيرها لا ليعينها فلم تكن من الركن وتماهى في شرح الدرر
للشيخ اسماعيل قال في البحر لم أر من تعرض لثبوت الخلاف أي في انها ركن اولا وبين في الامداد القعدة بأنه
لوا في القعدة تأمنا نعبر على القول بشرطيتها لا ركنيتها وعزاه الى التحقيق والاصح عدم اعتبارها كما في شرح
المنية قلت وهذا يؤيد القول بانها ركن زائد لا شرط خلافا لما مشى عليه الشارح تبعاً للثر (قوله لانه
شرع للخروج) فيه أن ما شرع اغيره قد يكون ركناً كالقيام فانه شرع وسيلة للركوع والسجود حتى لو عجز عنها
يؤتى فاعدا وان قدر على القيام (قوله لحث من حلف الخ) فيه أن القراءة ركن زائد مع أنه لو حلف
لا يصلي وصلى ركعة بلا قراءة لا يحث فلا دلالة في ذلك على أن القعدة ركن زائد بل على أنها شرط فالمناسب
للشارح أن يعكس بأن يذكر هذا دليل الشرطية ويذكر ما قبله حنابل للركنية تأمل (قوله لا يكفر
منكروه) الظاهر أن المراد منكروه فيه لانه قيل بوجوبه كافي التهستانى وأما منكراً أصل مشروع فينبغي
أن يكفر لشبوت بالاجماع بل معلوم من الدين بالضرورة أفاده ح ويؤيده ما قالوا في السنن الرواتب من لم يرها
حقاً كفر (قوله قدر أدنى قراءة التشهد) اي ادنى زمن يقرأ فيه بأن يكون قدر أسرع ما يكون من التلفظ
به مع تصحيح الالفاظ وليس المراد أن له في نفسه ادنى وأعلى ط (قوله الى عبده ورسوله) أشار به الى أن
المراد به التشهد الواجب بقامه قال في شرح المنية والمراد من التشهد التحيات الى عبده ورسوله هو الصحيح
لا ما زعم البعض أنه لفظ الشهادتين فقط اه (قوله وعدم فاضل) عطف تفسير على ما قبله (قوله ومنها
الخروج بصنعه الخ) اي بصنع المصلي اي فعله الاختيارى بأى وجه كان من قول او فعل ينافى الصلاة بعد
تمامها كما في الخبر وذلك بأن يسنى على صلاته صلاة ما فرضاً او تنسلاً او يشكك في قهقهة او يحدث عمداً او يتكلم
او يذهب او يسلم تأخر خاتمة ومنه ما لوحظته امرأة لان المحاذاة مفاعلة فكان الفعل موجوداً من الرجل بصنعه
كوجوده من المرأة وان لم يكن للرجل فيه اختيار وتماهى في النهاية واحترز بصنعه عما لو كان سماوياً كان سببه
الحدث (قوله كفعله المتنافي لها) الاولى التعبير بالباء بدل الكاف ليكون تفسير القول بصنعه الآن يقال
أراد بالخروج بصنعه الخروج بلفظ السلام لانه لا يطابق على الكمال لانه لو اجب وبقوله كفعله الخ ما عاده ويدل

بحث
القعود الاخير

ثابت بالسنة كعدد الركعات
(ومنها القعود الاخير) والذي
يظهر أنه شرط لانه شرع للخروج
كالخروج للشرع وصح في البدائع
أنه ركن زائد لحث من حلف
لا يصلي بالرفع من السجود وفي
السر اجية لا يكفر منكروه (قدر)
ادنى قراءة (التشهد) الى عبده
ورسوله بلا شرط موالاة وعدم
فاصل لما في الولوجية صلى أربعاً
وجلس لحظة فظننا ثلاثاً فقام
ثم تذكر مجلس ثم تكلم فان كلا
الجالسين قدر التشهد صحت
والالا (ومنها الخروج بصنعه)
كفعله المتنافي لها

بحث
الخروج بصنعه

عليه قوله وان كرمه تشر بما فاته لا يكره الا في اعد السلام فافهم واحترز بالمتاني عن نحو قراءة وتسبيح (قوله
بعد تمامها) أي بعد فعوده الاجرة قدر التشهد وقيد به لان اتيانه بالمتاني قبله يطلها انشاقا ح (قوله والصحيح
الخ) اعلم ان كون الخروج بصنعه فرضا غير منصوص عن الامام وانما استنبطه البردعي من المسائل الاثني
عشرية الآتية قبل باب مفصلات الصلاة فان الامام لما قال فيها بالبطلان مع ان اركان الصلاة تمت ولم يبق
الا الخروج دل على انه فرض وصاحبها ما اذا اقيها بالجمعة كان الخروج بالصنع ليس فرضا عند ههما ورده
الكرخي بانه لا خلاف بينهم في انه ليس بفرض وان هذا الاستنباط غلط من البردعي لانه لو كان فرضا
كازمه لاختص بها وقربة وهو السلام وانما حكم الامام بالبطلان في الاثني عشرية لتعني آخر وهو ان
العوارض فيها مغيرة للفرض فاستوى في حدودها اول الصلاة وآخرها فان رؤية التيمم بعد التقدمة الماء
مغيرة للفرض لانه كان فرضه التيمم فتغير فرضه الى الرضوخ وكذا بقية المسائل بخلاف الكلام فانه فاطح لا مغير
والحدث العمد والفقهاء ونحو ههما مبطله لا مغيرة وتما في ح هذا وقد اتسرت العلامة الشربلالي للبردعي
في رسالته المسائل البهية الزكية على الاثني عشرية بانه قد تم على اقتراض الخروج بصنعه صاحب الهداية
وتبعه الشراح وعامة المشايخ واكثر المحققين والامام التستبي في الوافي والكافي والكثير وشروحه وامام اهل
السنة الشيخ ابو منصور الماتريدي (قوله وعليه) أي على الصحيح الذي هو قول الكرخي المتقابل لقول
البردعي وفائدة الخلاف بينهما ما ظهر فيما اذا سبقه حدث بعد فعوده قدر التشهد اذ لم يتوضأ وبين ويخرج بصنعه
طلت على تخريج البردعي وصحت على تخريج الكرخي ط (قوله تميزا للفروض) فسر ط بأن عيزا السجدة
الثانية عن الاولى بأن يرفع ولو قليلا او يكون الى القعود اقرب قولان متصحان ونقل الشربلالي اصحها الثانية
وفسره ح بأن المراد بالتمييز تمييز ما فرض عليه من الصلوات عما لم يفرض عليه حتى لو لم يعلم فرضية الخبر
الا انه كان بصلها في وقتها لا يجزيه ولو علم ان البعض فرض والبعض سنة ونوى الفرض في الكل اولم يعلم ونوى
صلاته الامام عند اقتدائه في الفرض جاز ولو علم الفرض دون ما فيه من فرائض وسنن جازت صلاته أيضا كذا
في البحر ليس المراد المفروض من أجزاء كل صلاة أي بأن يعلم ان القراءة فيها فرض وان التسبيح سنة وهكذا
خلاف ما يوهمه ما في متن نور الابضاح وان كان في شرحه فسر بما يرفع الابهام اقول كان ينبغي للشراح عدم
ذكره ذلك كما فعل في الخزان لانه على التفسير الاول يكون بمعنى افتراض السجدة الثانية لانها لا تتحقق بدون
رفع وقد مر ذكر السجود وعلى التفسير الثاني يرجع الى اشتراط التعيين في النية وقد صرح به في بحث النية
(قوله وترتيب القيام على الركوع الخ) اي تقدمه عليه حتى لو ركع ثم قام لم يعتبر ذلك الركوع فان ركع ثانيا
صحت صلاته لوجود الترتيب المفروض ولزمه سجود السهو لتقدم الركوع المفروض وكذا تقديم الركوع
على السجود حتى لو سجد ثم ركع فان سجد ثانيا صحت لما قلنا وقوله والقعود الاخير الخ أي يقتضيه ايضا
بعد جميع الاركان حتى لو تذكر بعده سجدة صلبية سجدها وأعاد التعود وسجد السهو ولو ركع عاقضا مع
ما بعده من السجود أو قيسا ما اوقراه صلى ركعة كما حزره في البحر وكان الاول أن يقول وترتيب القعود الخ كما
فعل في الخزان ليعلم انه فرض آخر ولان الترتيب فيه بمعنى التأخير عكس ما قبله ولم يذكر تقديم القراءة على الركوع
لانه سجد كره في الواجبات وسأني هناك تمام الكلام على ذلك كله (قوله وان تمام الصلاة والانتقال الخ) قال
في الفتح وقد عدت من القرائن اتمامها والانتقال من ركن الى ركن قيل لان النص الموجب للصلاة يوجب ذلك
اذ لا وجود للصلاة بدون اتمامها وذلك يستدعي الامرين اه والظاهر أن المراد بالاتمام عدم القطع والانتقال
المذكور الانتقال عن الركن الاتيان بركن بعده اذ لا يتحقق ما بعده الا بذلك وأما الانتقال من ركن الى آخر
بلافاصل بينهما فواجب حتى لو ركع ثم ركع يجب عليه سجود السهو لانه لم ينقل من الفرض وهو الركوع
الى السجود بل ادخل بينهما اجنبيا وهو الركوع الثاني كما في شرح المنية وينبغي ابدال الركن بالفرض كما عبر في
النية ليشمل الانتقال من السجود الى القعدة بناء على ما استظهره من انها شرط لاركن زائد لكن قد منازج
خلافه فانهم تم ان عدا الاتمام والانتقال المذكورين من الفروض بغني عنه ما ذكره المصنف من الفروض
(قوله ومتابعته لامامه في الفروض) اي بأن يأتي بها معه او بعده حتى لو ركع امامه ورفع فركع هو بعده صح
بخلاف ما لو ركع قبل امامه ورفع ثم ركع امامه ولم يركع ثانيا مع امامه او بعده بطلت صلاته فالمراد بالمتابعة

بعد تمامها وان كرمه تشر بما فاته لا يكره الا في اعد السلام فافهم واحترز بالمتاني عن نحو قراءة وتسبيح (قوله
بعد تمامها) أي بعد فعوده الاجرة قدر التشهد وقيد به لان اتيانه بالمتاني قبله يطلها انشاقا ح (قوله والصحيح
الخ) اعلم ان كون الخروج بصنعه فرضا غير منصوص عن الامام وانما استنبطه البردعي من المسائل الاثني
عشرية الآتية قبل باب مفصلات الصلاة فان الامام لما قال فيها بالبطلان مع ان اركان الصلاة تمت ولم يبق
الا الخروج دل على انه فرض وصاحبها ما اذا اقيها بالجمعة كان الخروج بالصنع ليس فرضا عند ههما ورده
الكرخي بانه لا خلاف بينهم في انه ليس بفرض وان هذا الاستنباط غلط من البردعي لانه لو كان فرضا
كازمه لاختص بها وقربة وهو السلام وانما حكم الامام بالبطلان في الاثني عشرية لتعني آخر وهو ان
العوارض فيها مغيرة للفرض فاستوى في حدودها اول الصلاة وآخرها فان رؤية التيمم بعد التقدمة الماء
مغيرة للفرض لانه كان فرضه التيمم فتغير فرضه الى الرضوخ وكذا بقية المسائل بخلاف الكلام فانه فاطح لا مغير
والحدث العمد والفقهاء ونحو ههما مبطله لا مغيرة وتما في ح هذا وقد اتسرت العلامة الشربلالي للبردعي
في رسالته المسائل البهية الزكية على الاثني عشرية بانه قد تم على اقتراض الخروج بصنعه صاحب الهداية
وتبعه الشراح وعامة المشايخ واكثر المحققين والامام التستبي في الوافي والكافي والكثير وشروحه وامام اهل
السنة الشيخ ابو منصور الماتريدي (قوله وعليه) أي على الصحيح الذي هو قول الكرخي المتقابل لقول
البردعي وفائدة الخلاف بينهما ما ظهر فيما اذا سبقه حدث بعد فعوده قدر التشهد اذ لم يتوضأ وبين ويخرج بصنعه
طلت على تخريج البردعي وصحت على تخريج الكرخي ط (قوله تميزا للفروض) فسر ط بأن عيزا السجدة
الثانية عن الاولى بأن يرفع ولو قليلا او يكون الى القعود اقرب قولان متصحان ونقل الشربلالي اصحها الثانية
وفسره ح بأن المراد بالتمييز تمييز ما فرض عليه من الصلوات عما لم يفرض عليه حتى لو لم يعلم فرضية الخبر
الا انه كان بصلها في وقتها لا يجزيه ولو علم ان البعض فرض والبعض سنة ونوى الفرض في الكل اولم يعلم ونوى
صلاته الامام عند اقتدائه في الفرض جاز ولو علم الفرض دون ما فيه من فرائض وسنن جازت صلاته أيضا كذا
في البحر ليس المراد المفروض من أجزاء كل صلاة أي بأن يعلم ان القراءة فيها فرض وان التسبيح سنة وهكذا
خلاف ما يوهمه ما في متن نور الابضاح وان كان في شرحه فسر بما يرفع الابهام اقول كان ينبغي للشراح عدم
ذكره ذلك كما فعل في الخزان لانه على التفسير الاول يكون بمعنى افتراض السجدة الثانية لانها لا تتحقق بدون
رفع وقد مر ذكر السجود وعلى التفسير الثاني يرجع الى اشتراط التعيين في النية وقد صرح به في بحث النية
(قوله وترتيب القيام على الركوع الخ) اي تقدمه عليه حتى لو ركع ثم قام لم يعتبر ذلك الركوع فان ركع ثانيا
صحت صلاته لوجود الترتيب المفروض ولزمه سجود السهو لتقدم الركوع المفروض وكذا تقديم الركوع
على السجود حتى لو سجد ثم ركع فان سجد ثانيا صحت لما قلنا وقوله والقعود الاخير الخ أي يقتضيه ايضا
بعد جميع الاركان حتى لو تذكر بعده سجدة صلبية سجدها وأعاد التعود وسجد السهو ولو ركع عاقضا مع
ما بعده من السجود أو قيسا ما اوقراه صلى ركعة كما حزره في البحر وكان الاول أن يقول وترتيب القعود الخ كما
فعل في الخزان ليعلم انه فرض آخر ولان الترتيب فيه بمعنى التأخير عكس ما قبله ولم يذكر تقديم القراءة على الركوع
لانه سجد كره في الواجبات وسأني هناك تمام الكلام على ذلك كله (قوله وان تمام الصلاة والانتقال الخ) قال
في الفتح وقد عدت من القرائن اتمامها والانتقال من ركن الى ركن قيل لان النص الموجب للصلاة يوجب ذلك
اذ لا وجود للصلاة بدون اتمامها وذلك يستدعي الامرين اه والظاهر أن المراد بالاتمام عدم القطع والانتقال
المذكور الانتقال عن الركن الاتيان بركن بعده اذ لا يتحقق ما بعده الا بذلك وأما الانتقال من ركن الى آخر
بلافاصل بينهما فواجب حتى لو ركع ثم ركع يجب عليه سجود السهو لانه لم ينقل من الفرض وهو الركوع
الى السجود بل ادخل بينهما اجنبيا وهو الركوع الثاني كما في شرح المنية وينبغي ابدال الركن بالفرض كما عبر في
النية ليشمل الانتقال من السجود الى القعدة بناء على ما استظهره من انها شرط لاركن زائد لكن قد منازج
خلافه فانهم تم ان عدا الاتمام والانتقال المذكورين من الفروض بغني عنه ما ذكره المصنف من الفروض
(قوله ومتابعته لامامه في الفروض) اي بأن يأتي بها معه او بعده حتى لو ركع امامه ورفع فركع هو بعده صح
بخلاف ما لو ركع قبل امامه ورفع ثم ركع امامه ولم يركع ثانيا مع امامه او بعده بطلت صلاته فالمراد بالمتابعة

عدم المسابقة نعم متابعته لامامه بمعنى مشاركته له في الفرائض معه لا قبله ولا بعده واجبة كما سيذكر في
 الفصل الآتي عند قوله واعلم أن مما يستلزم على لزوم المتابعة الخ واحترز بالفروض عن الواجبات والسنن فان
 المتابعة فيها ليست بفرض فلا تصدق الصلاة بتركها (قوله وصحة صلاة امامه في رأيه) لان العبرة لرأى المأموم
 صحة وفسادا على المعتد فلو اقتدى بشافعي - مس ذكره وامرأة صحت لا يخرج منه دم ط وسب أي يانه في
 باب الوتر (قوله وعدم تقدمه عليه) أي بالعقب فيصدق بما لو حاذاه او تأخر عنه والافسدت (قوله وعدم
 مخالفته في الجهة) على تقدير مضاف أي عدم علة مخالفة امامه في الجهة حالة التحري والشرط عدم العلم في
 وقت الاقتداء حتى لو لم يعلم الا بعد تمام الصلاة صحت كما مر في محله وقيد بانجمالة التحري لانه يجوز مخالفته في جهة
 امامه قصد في داخل الكعبة واخراجها كالحلقه واحواها قال الرجى واطلق اعتمادا على ما تقدم ويأتي
 كما هو عادتهم في الاطلاق اعتمادا على التقيد في محله قال في البحر وقصدهم بذلك أن لا يتدعى عليهم الامن
 زاحمهم عليه بالركب وليعلم انه لا يحصل الا بكثرة المراجعة وتبعب عباراتهم والاخذ عن الاشياخ اه
 فافهم (قوله بشرطهما) أما الاول فهو أن يكون صاحب ترتيب وفي الوقت سعة وأما الثاني فهو أن تكون
 المحاذاة في صلاة مطلقة مشتركة تحريرة وأداء ونوى الامام امامتها على ما سيأتي ح والشرط وان وقع
 في كلامه مفردا لأنه مضاف فيم - ابو السعود (قوله وتعديل الاركان) سيأتي تفسيره عند ذكره في
 واجبات الصلاة (قوله وبسطناه في الخزان) حيث قال بعد قوله وهو المختار قلت لكنه غريب لم ارم من عرج
 عليه والذي رجحه الجهم الوجوب وحمل في الفتح وتبعه في البحر قول الثاني على الفرض العملي - فترفع الخلاف
 قلت أي يرفع وقد صرح في السهو بفساد الصلاة بتركه عنده خلافا لهما فنبه اه وهو مأخوذ من النهر
 أقول والذي دعا صاحب البحر الى هذا الحمل هو التفصي عن اشكال قوى - وهو أن ابىوسف أثبت الفرضية
 بحديث المسمى صلته وهو خبر آحاد والدليل القطعي - امر بطلق الركوع والسجود فيسألزم الزيادة على النص
 الخاص بخبر الواحد وأبو يوسف لا يقول به واذا حمل قوله بفرضية تعديل الاركان على الفرض العملي - الذي
 هو على قسمي الواجب اندفع الاشكال وارتفع الخلاف ويرد عليه ما علمته وبانه أن الفرض العملي - هو الذي
 يفوت الجواز بفوته كتقدير مسح الراس بالربع فيلزم فساد الصلاة بترك التعديل المذكور عند أبي يوسف وهما
 لا يقولان به فالخلاف باق ويلزم الزيادة على النص أيضا لان مقتضى النص الاكتفاء بمسعى ركوع وسجود
 فالاشكال باق أيضا لكن أجاب بعض المحققين عن الاشكال بجواب حسن ذكره فيما علقته على البحر وهو
 أن المراد بالركوع والسجود في الآية عندهما معناه اللغوي - وهو معلوم لا يحتاج الى البيان فلو قلنا باقتراض
 التعديل لزم الزيادة على النص بخبر الواحد وعند أبي يوسف معناه الشرعي - وهو غير معلوم فيحتاج الى البيان
 وقد صرح في العناية بأن المجل من الكتاب اذا لحقه البيان بالظني - كان الحكم بعده مضافا الى الكتاب
 لا الى البيان في الصحيح ولذا قلنا بفرضية القعدة الاخيرة المبنية بخبر الواحد ولم نقل بفرضية الفاتحة بخبر
 الواحد أيضا لان قوله تعالى فاقروا ما تيسر خاص للمجل اه ملخصا والحاصل أن الركوع والسجود خاصان
 عندهما بمجملان عنده وبهذا يندفع الاشكال من أصله لكن يبقى الخلاف على حاله والله اعلم (قوله أي هذه
 الفرائض) أي المذكورة في المتن لان الضمير في كلام المصنف راجع اليها ويشمل القعدة الاخيرة على القول
 بركبتها كما قد مناه من غرة الخلاف (قوله قلت وبه) أي وبذكر هذا الفرض وهو الاختيار الآتي في المتن
 وكان عليه أن يذكر هذا قبيل قوله وله واجبات فيسلم من عود الضمير على المتأخر الموجب لركاكة التركيب ح
 (قوله ينفاء وعشرين) النيب بالتشديد كهن ويحقق ما زاد على العقد الى أن يبلغ العقد الثاني وأراد
 هنا أحد وعشرين ثمانيه تقدمت في المتن وهذا تاسعها واثنى عشر في الشرح يجعل ترتيب القعود فرضا مستقلا
 كما قد مناه فافهم (قوله في شرحه للوهبانية) وكذا في رسالته المسماة در - كنوز فانه ذكر فيها
 هذا النظم وزاد عليه نظم الواجبات والسنن والمندوبات ومسائل آخر وشرح الجميع (قوله للحرمة عشرين
 شرطا) بعضها فيما يتعلق بلفظها وابتاها بشرط للصلاة اشترط لها على ما اختاره الشارح لاتصالها بالاركان
 وقد مناه الكلام عليه (قوله ولغيرها) أي غير الحرمة وهو الصلاة والكل في الحقيقة شروط صحة الصلاة
 الآن هذه الثلاثة عشر لا مدخل فيها للحرمة فلذا فصلها عما قبلها (قوله شروط) مبتدأ سقوغ الابتداء

مطلب

قصدهم باطلاق العبارات أن لا
 يتدعى عليهم الامن زاحمهم عليه

وصحة صلاة امامه في رأيه وعدم
 تقدمه عليه وعدم مخالفته في
 الجهة وعدم تذكراة وعدم
 محاذاة امرأة بشرطها وتعديل
 الاركان عند الثاني والائمة الثلاثة
 قال العيني - وهو المختار وأقره
 المصنف وبسطناه في الخزان
 (وشرط في ادائها) أي هذه
 الفرائض قلت وبه بلغت ينفا
 وعشرين وقد نظم الشرنبلالي
 في شرحه للوهبانية للحرمة
 عشرين شرطا وغيرها ثلاثة عشر
 فقال

مطلب

مجل الكتاب اذا بين بالظني
 فالحكم بعده مضاف الى الكتاب

قوله حديث بإسناد مجهول الخ
معتقاً أنه معتد وهو مخالف
لما في إجماع النصارى ونص
الأول حلتى عند الناس يمتلئ
من باب تعب - نلت - وزان عدة
وحنوة بنهم الحاء وكسر ط اذا
أحيد وورفعوا منزلته فهو حلتى
على فعل الخ وفي الثاني وحلتى كل
واحد من الزوجين عند صاحبه
كرهى واستولى الخ فليتراد

شروط التبرع حظيت جميعها
مذهبية حسنة لدى الدهر ترثر
دخول لوث واعتقاد دخوله
وسر وطيور والنيام اخضرر
رنية اتباع الامام ونطقه
رئيس فرض أو واجب فيذكر
بجمله ذكر خالص عن مراده
رب - له - عرباء ان هو يقدر
وعن تركها وأولياء جلالة
وعن مدهمات وباء بأ كبير
وعن فاعل فعل كلام مبين
وعن سبق تكبير ومثلك يعذر
سدونك هذى مستقبلاً لنبلة
لعل تحظى بالتبول وتشكر
بجملتها العشرون بل زيد غيرها

بوصته بقوله (تقرىم) وقوله (حسنت) بالبناء المعجول وتاء الخطاب أو التكم اى اعطيت حظوة بالنعم
أو الكسرات مكانة أو حظاً (جميعها مذهب) متفاته معطية منصوب على الحال من الهاء (حسناً) بفتح أوله
تعدد أو قصر ضرورة سأل أيضاً ومرفوع على الوضعية أيضاً وبالضم والنصر منصوب على التمييز (مدى الدهر)
مخالف لقوله (ترثر) من باب منع أى تلالاً وتشتى (دخول) خير المبتدا (لوقت) أى وقت المكتوبة ان كانت
تقر عمة أيها (واعتقاد دخوله) أو ما يقرم مقام الاعتقاد من غلبة الظن فلو شرع شاك فيه لا تجز به وان تبين
دخوله (وسر) لهرة (وطيور) من حدث وشياسة مانعة في بدن وثوب ومكان ركذا بشرط اعتقاد ذلك فلو صلى
على أنه حدث أو أن ثوبه مثلاً ليس فبان خلافه لم يجز كما مر عند قوله وان شرع بلا تخراج قال ح وينبغي
أن يكون السر كذلك (والقيام) لقادى في غير مثل وفي سنة فجر (اخضرر) بأن لا تنال يدار كنهية كما مر فلو أدرك
الامام راكعاً فكبّر مخضياً لم تصح شريعته (ونية اتباع الامام) انت خبير بأن هذا شرط للجهة الاقدا لا لجهة
التبرعة لانه اذا لم ينو المتابعة صح شروعه منفرد الكنه اذا ترك القراءة اصله لا تطل صلته نعم بشرط للجهة التبرعة
نية مطابق الصلاة ولم يتركه فكان ينبغي أن يقول وينته أصل الصلاة الا أن يقال اتباع بالرفع باسقاط العاطف
فككون بياناً لانه يشترط أن يكون بغير نية تابعة لالامامه لا سابقة عليه (ونطقه) اعترض بأن النطق ركن التبرعة
وكيف يكون شرطاً واجباً بأن المراد نطقه على وجه خاص وهو أن يجمع بين نفسه من خمس جهات أو أجزاها على
قلبه لا تجز به وكذا جميع أقوال الصلاة من ثناء وتعوذ وبسملة وقراءة وتسبيح وصلاة على النبي صلى الله عليه
وسلم وكلمات وطلاق ويمن كما أفاده الناطم ط (وتعين فرض) أى أنه ظهر أو عصر مثلاً (أو وجوب) كركعتي
الطواف والعبدن والوتر والمندور وقضاء نفل أفسد واحتربه عن النفل فانه يصح بطلاق النية حتى التراخي
على المدة كما مر في بحث النية (فيذكر) أى ينطق وأعاد له علق به قوله (بجمله ذكر) كنهية أكبر فلا يصير شارعا
بأحد ما في ظاهر الرواية على ماسياتي في أول الفصل الآتى (خالص عن مراده) أى غير مشوب بحاجته
فلا يصح باستغفار نحو اللهم اغفر لي بخلاف اللهم فقط فانه يصح في الاصح كما سيأتى (ربجمله) بالجر
عطف على مراده أى وخالص عن بسملة فلا يصح الافتتاح بهما في الصحيح كما نقله الناطم عن العناية وكذا يعقود
وحوله كما سيأتى (عرباء) نعت بجملة أى بجمله عربية (ان هو يقدر) على الجملة العربية فلا يصح شروعه بغيرها
الا اذا جاز فصح بالفارسية كالقراءة لكن سيأتى أنه يصح الشروع بغير العربية وان قدر عليهم اتفاقاً بخلاف
القراءة وأن هذا ما اشتبه على كثيرين حتى الشرب لالى في كل كسبه (وعن تركها) عطف على قوله عن مراده
وكذا الجبرورات بعن الآتية (أولياء جلالة) قال الناطم المراد بالهاء اى الالف السانئى بالية الذى فى اللام
الثانية من الجلالة فاذا حذفه الخالف أو الذابح أو المكبر للصلاة أو حذف الهاء من الجلالة اختلف في انعقاد
عينه وحل ذبحته وصحة تبرعته فلا يترك احتياطاً (وعن مدهمات) أى همزة الله وهمزة أكبر اطلاقاً للجمع
على ما فوق الواحد لانه بصيراستغنيا ما وتعمده كفر فلا يكون ذكره فلا يصح الشروع به وبطل الصلاة به لو حصل
في اثنتاهما في تكبيرات الانتقالات (وباء بأ كبير) أى وخالص عن مذباة أكبر لانه لا يكون جمع كبير وهو الطبل
فيخرج عن معنى التكبير أو هو اسم لبعض أو الشيطان فثبت الشربة فتعدم التبرعة قوله الناطم
(وعن فاضل) بين النية والتبرعة (فعل كلام) بدلان من فاضل على حذف العاطف من الثانى (مباين)
نعت لفاضل فاذا قوى ثم عبث ببناءه أو بدنه كثيراً أو كل ما بين اسنانه وهو قدر الحجة أو تناول من خارج
ولو قليلا أو شرب أو تكلم وان لم يفهم أو تنحج بلا عذر ثم كبر وقد غابت النية عن قلعه لم يصح شروعه واحترز
عن غير المبين كالموقوف أو مشى الى المسجد بعد النية كما مر في محله (وعن سبق تكبير) على النية خلافاً
للكرخى كما مر أوسبق المقتدى الامام بدق فخر غ منه قبل فراغ امامه لم يصح شروعه والاول اولى لما مر في توجيه
قوله واتباع امام (ومثلك يعذر) بفتح أوله ونسب ثالثة مبني لفاعل يعنى انت تعذر اذا رأيت معنى بعيداً لما أخذ
من النطق فانك من خيار الناس وخير الناس من يعذر فالمراد التماس العذر من المطلق على نظمه ط أى
لان ضيق النظم يلجئ الى التعبير ببعيد المعنى (فدونك) أى خذ (هذى) المذكورات (مستقبلاً) (مبطلها)
الا لعذر أو لتدل راكب خارج مصر (لعل تحظى بالتبول وتشكر) بالبناء لفاعل أو المفعول (بجملتها)
العشرون بل زيد غيرها) كنية مطلق الصلاة وغيره ان فرض كما مر واعتقاد طهارته من حدث أو خبث

(وإن شاء أمير الجوارح) بمراد أمير الجوارح (قيد) أي فهو مقرر راجع (وإن شاء من بعد ذلك) المذكور
 من البيان (غيرها) أي غير التبرية وهو الله (ثلاثة عشر) بأركان الشين لغة في قمتها وبالشين ثمنه وروية ما
 (للمسلمين) متعلق بقوله (تظهر) وهي (قيامك) عند عدم عذر (في المفروض) أي في الصلاة المفروضة
 وكذلك ما أتى به من الراجح وسنة التبريد كراخه بغير اعتبار كون الصلاة فعلا (مقدارية) على قول
 الإمام المتقدم (وتقرأ في تسعين منه) أي من المفروض أي ركعاته (تخير) أي تخيير في إتيان القراءة
 في أي ركعة منهن ومنه المتسام لبيان الترائف فلا يراد أن تعيين التراء في الأولين واجب (وفي ركعات النفل
 والوتر فرضها) أي فرض التراء في جميع ركعات النفل لأن كل ركعتين منه صلاة على حدة والوتر لانه شابه
 السنتين من حيث أنه لا يؤخذ له ولا يشام وأعلم أن حكم المندرج حكم النفل حتى لو رزق أربع ركعات بتسليية واحدة
 زعمه التراء في أربعها لانه نقل في نفسه ووجوبه عارض ح (ومن كان مؤثما فعن ذلك) القراءة التي قلنا أنها
 فرض (يتخلل) أي يمنع فتكبره فتعريما لأن قراءة الإمام له قراءة في الفرض على غير المأثور فيه في موقع
 الاستثناء تأويله (وشروط سجود) مبتدأ أو مضاف إليه (فالتقار) خبر زيادة المناه (الجهة) أي يفترض أن يسجد
 على ما يجده جبهته بحيث أن الساجد لو بالغ لا ينفل رأسه أبلغ مما كان عليه حال الوضع فلا يصح على نحو الأثر
 والذرة الآن يكون في نحو سجود التي ولا على نحو القفل والثلج والقرش إلا أن وجد جهم الأرض بكبسه (وقرب
 قعوده فدل محذور) يعني المسد للناصل بين السجدين أن يكون إلى القعود أقرب وهو الرابع من الثلاثة
 عشر وهذا البيت ساقط من بعض النسخ وذكره النافس في درر الكنوز مؤخر عاين الذي بعده وهو الأنسب
 (وبعد قيام فالركوع فسجدة) أي يفترض بعد القيام الركوع وكذا السجود وكذا الترتيب المفاد بالبعدية وبالناء
 أي يفترض ترتيب القيام على الركوع والركوع على السجود كالمتر (وثانية) مبتدأ (قد صح) جله معترضة
 (عنها) متعلق بقوله (تؤخر) والجملة خبر المبتدأ يعني والسجدة الثانية يصح أن تؤخر عن السجدة الأولى إلى آخر
 الصلاة لأن مراعاة الترتيب بينهما واجبة كإسبأني والوضح في إفاضة هذا المعنى أن يقال وثانية قد صح فيها
 التأخر وما صل كلامه أن مراعاة الترتيب بين المتكرر في كل الصلاة فرض كالقيام والركوع والسجود بخلاف
 المتكرر في كل ركعة كالسجدين (على ظهور) متعلق بقوله فسجدة كذا ذالة النافس والأولى ناعقه بقوله
 الآتي الجواز (كف) أي كف نفسه (أو على فضل ثوبه) أو على كور عمامته (إذا ظهر الأرض) التي تحت الكف
 أو داخل الثوب (الجواز مقرر) لكن يكبره أن كن بلا عذر كإسبأني وحاصل البيت أن الفرض الشام بطهارة
 موضع السجود ولو كان على شيء متصل بالمال ككفنه وثوبه لانه بانصاله لا بعد مخالفة بينه وبين النجاسة (سجودك)
 مبتدأ (في) أي على مكان (عال) أي مرتفع عن حد الجواز المقدّر بنصف ذراع الذي لا يغتفر بلا ضرورة
 السجود على ارتفاع منه (فظهر) الأولى الاتيان بالزاوية وتكون بمعنى أو أي وسجودك على ظهر مصل حسلاتك
 (مشارك) لك (لسجدة) اللام بمعنى في أي بشرط أن يكون ساجدا منك لكن يسجد على الأرض (عند
 ازدهامك) متعلق بقوله سجودك أو بقوله (يعذر) والجملة خبر المبتدأ وحاصل البيت بيان الفرض التاسع وهو أن
 لا يكون سجوده على مرتفع عن نصف ذراع إلا ضرورة زجعة (أدأول) مبتدأ وخبره محذوف دل عليه
 خبر المبتدأ الآتي (أفعال الصلاة) أي أركانها (ببقلة) وسبأني الكلام عليه قريسا (وتعذر مفروض) مبتدأ
 أي تعذر الخس المفروضة عن غيرها وتقدم بيانه وكان ينبغي ذكره في شروط التحريم (عليك) متعلق بمحذوف خبر
 المبتدأ أو بقوله (مقرر) وهو الخبر (ويجتم أفعال الصلاة قعوده) فاعل يجتم (وفي صنعه) في معنى الباء وهو
 متعلق بالخروج وكذا قوله (عنها) أي عن الصلاة (الخروج) مبتدأ خبره قوله (محذور) قال الناظم والخروج
 بدفع اليد فرض عند الإمام الأعظم وهو المحذور عند المحققين من اجتماع قدب طنا الكلام عليه في رسالة تسميتها
 المسائل البهية الزكية على الأثنى عشرة اه وتقدم بغض الكلام على ذلك والله الموفق (قوله الاختيار) بالرفع
 على أنه نائب فاعل شرط السابق في كلام المصنف (قوله أي الاستيقاظ) تفسير باللازم لانه يلزم من الاستيقاظ
 الاختيار ح وإنما فسره ليشير إلى أن ما يحصل مع الغفلة والسهولة لا ينافي الاختيار فلذا قال أما لو ركع الخ
 رمحي (قوله إذا دل كل الذحول) بأن كُن قلبه متغولاً بتي قاته لاشك أنه أتى بالركوع والسجود باختياره
 ولكنه غافل عنهما وتغيره المائى فإن رجليه وكثيرا من اعتدائه يتحرك بتسبيه اختصاره ولا شعوره بذلك قال

وتألف ما يجز الجراد في غير
 وازكي صلاة مع سلام لمسلمي
 ذخيرة خلق الله لمدين ينسر
 وأختمت ما من بعد ذلك لغيرها
 ثلاثة عشر للمصنفين قطهر
 قيامك في المفروض متدارية
 وتقرأ في تسعين منه تخيير
 وفي ركعات النفل والوتر فرضها
 ومن كان مؤثما فعن ذلك يحظر
 وشروط سجود قأ انفراد بجمعة
 وقرب قعوده فدل محذور
 وبعد قيام فالركوع فسجدة
 وثانية قد صح عنها تؤخر
 على ظهر كف أو على فضل ثوبه
 إذا ظهر الأرض الجواز مقرر
 سجودك في عال تظهر مشارك
 لسجدة عند ازدهامك بغفر
 أدأول أفعال الصلاة ببقلة
 وتعذر مفروض عليك محذور
 ويجتم أفعال الصلاة قعوده
 وفي صنعه عنها الخروج محذور
 (الاختيار) أي الاستيقاظ إنما
 لو ركع أو سجدا دلا كل للذحول
 أجراه

ح واذا حرأن الناس كذا داخل فليراجع (قوله او بعد الاخير) صفة لمفعول مطلق محذوف اي او بعد
 التعود الاخير ح (قوله بل بعده) وحل يسجد للسهول تأخير الكن الظاهر نعم فراجعه رحتي (قوله على
 الاصح) أما في القراءة فهو ما اختاره نفي الاسلام وصاحب الهداية وغيرهما ونص في المحيط والمبتهني على أنه
 الاصح لان الاختيار شرط اداء العبادة ولم يوجد حالة النوم وقال الفقيه ابو الليث يعتد بها لان الشرع جعل
 النائم كالمتيقظ في حق الصلاة والقراءة ركن زائد يسقط في بعض الاحوال بخلاف ان يعتد بها في حالة النوم
 واستوجبه في الفتح وأجاب عن تعليل القول الاول بقوله والاختيار المشروط قد وجد في ابتداء الصلاة وهو
 كاف ألا يرى انه لو ركع وسجد ذاهلا عن فعله كل الذلول انه تجزئه اه قال في شرح المنية والجواب بان منع
 كون الاختيار في الابتداء كافيا ولا نسلم أن الذاهل غير مختار اه على أنه يلزم من الاكتفاء بالا اختيار في الابتداء
 انه لو ركع وسجد حالة النوم يجزئه وقد قال في المبتهني ركع وهو نائم لا يجوز اجماعا وصريح كلام ابن امير حاج
 في الحلية ترجيح كلام الفقيه الجواب الذي ذكره شيخه في الفتح حتى رده ما في المبتهني ثم قال وقد عرف من هذا
 أيضا جواز القيام في حالة النوم أيضا وان نص بعضهم على عدم جوازه اه وتبعد في الجواب عن قد علمت
 ما في كلام الفتح بما نقلناه عن شرح المنية فالاولى اتباع المنقول والله اعلم وأما في التعميم فقد ذكر في الحلية عن
 التحقيق للشيخ عبد العزيز البخاري أنه لانص فيها عن محمد وأنه قيل انها يعتد بها وقيل لا ويرجى في الحلية الاول
 بناء على ما قدمه من جواب شيخه وقال انه اقتصر عليه في جامع الفتاوى اه واقصر على الثاني في المنية وقال
 شارحها الشيخ ابراهيم انه الاصح وفي المنع انه المشهور وبه جزم الشربلاني في نظمه المارحوني في نور الايضاح
 (قوله تفسد) اي الصلاة (قوله لصدوره) اي ما أتى به (قوله فلو أتى) اي في حالة النوم (قوله ولو ركع الخ)
 تفرع على دفعه وم قوله فان أتى بها نائما لا يعتد به فانه يفيد أنه لو نام بعد ما ركع او سجد اعتد به (قوله لحصول
 الرفع والوضع) كذا في الحلية والبحر عن المحيط والظاهر ذكر الارتفاع بدل الرفع وقال ط هذا بناء على اشتراط
 الرفع في الركوع أما على القول بأنه سنة او واجب فلا يظهر (قوله ولها واجبات) قدسنا في اوائل كتاب
 الطهارة الفرق بين الفرض والواجب وتقسيم الواجب الى قسمين احدهما وهو اعلاهما يسمى فرضا عمليا وهو
 ما يفوت الجواز بفوته كالوتر والاخر ما لا يفوت بفوته وهو المراد هنا وحكمه استحقاق العقاب بتركه وعدم
 اكفاره بجاهده والثواب بفعله وحكمه في الصلاة ما ذكره الشارح والواجب قد يطلق على الفرض القطعي كصوم
 رمضان واجب (قوله لا تفسد بتركها) أشار به الى الرد على القهستاني حيث قال تفسد ولا تبطل اه
 قال الجوى في شرح الكثر والفرق بينهما أن القاسد ما فات عنه وصف مرغوب والباطل ما فات عنه شرط
 أو ركن وقد يطلق القاسد بمعنى الباطل مجازا اه ووجه الرد أن أينما لم يفوت في العبادات بينهما وانما يفوت
 في المعاملات ح (قوله وتعدا وجوبا) أي بترك هذه الواجبات او واحد منها وما في الزبلي والدرر
 والمجتبي من أنه لو ترك الفاتحة يؤمر بالاعادة لا لو ترك السورة رده في البحر بأن الفاتحة وان كانت أكد
 في الوجوب للاختلاف في ركنيتها دون السورة لكن وجوب الاعادة حكمهم ترك الواجب مطلقا لا الواجب
 المؤكد وانما تظهر الاكسدية في الاثم لانه مقول بالتشكك اه قلت وينبغي تقييد وجوب الاعادة بما اذا
 لم يكن الترك لعذر كالامتناع او من اسلم في آخر الوقت فصلي قيل أن يعلم الفاتحة فلا تلزمه الاعادة تأمل (قوله
 ان لم يسجد له) أي للسهو وهذا قيد لقوله والسهو اذا لا يسجد في العمدة الا في أربعة لو ترك الفعدة الاولى
 عمدا او شك في بعض الافعال فتفكر عمدا حتى شغله ذلك عن ركن أو آخر احدى سجدتي الركعة الاولى الى آخر
 الصلاة عمدا او صلى على النبي صلى الله عليه وسلم في الفعدة الاولى عمدا وزاد بعضهم خامسا وهو لو ترك الفاتحة
 عمدا فيسجد في ذلك كاه ويسمى سجود عذر ولم يستثن الشارح ذلك لما سأل في تضعيفه في باب سجود السهو وورده
 العلامة قاسم أيضا بان لا تعلم له أصلا في الرواية ولا وجهها في الدراية وهل يجب الاعادة بترك سجود السهو لعذر
 كالنسيه او طاعت الشمس في الفجر لم أره فليراجع والذي يظهر الوجوب كما هو مقتضى اطلاق الشارح لان
 النقصان لم يغير بجوار وان لم يأت بتركه فليأمل (قوله يكون فاسقا) أقول صرح العلامة ابن نجيم في رسالته
 المؤلفة في بيان المعاصي بأن كل مكروه يخرج عن الصغائر وصرح أيضا بأنهم مشروطوا الاسقاط العدالة بالصغيرة
 الادمان عليها ولم يشروطه في فعل ما يحل بالمرودة وان كان مباحا وقال أيضا انهم اسقطوها بالا كل فوق الشبوع

(فان أتى بها) او بأحدها بأن قام
 او قرأ او ركع او سجد او قعد
 الاخير (نائما لا يعتد بها) أي (به)
 بل بعده ولو القراءة او الفعدة
 على الاصح وان لم بعده تفسد
 لصدوره لاعتبار اختيار فكان
 وجوده كعدمه والناس عنه
 غافلون فلو أتى النائم بركعة تامة
 تفسد صلاته لانه زاد ركعة وهي
 لا تقبل الرضا ولو ركع او سجد
 فنام فيه اجزأه لحصول الرفع
 (منه) والوضع بالاختيار (ولها
 واجبات) لا تفسد بتركها وتعدا
 وجوبا في العمدة والسهو لم يسجد
 له وان لم بعدها يكون فاسقا آثما

مطلب
 واجبات الصلاة

مطلب
 المكروه يخرج عن الصغائر ولا تسقط
 به العدالة بالادمان

مع أنه صغيرة فينبغي اشتراط الأصغر عليه قال وجوابه أن المسئلة لها به بناء على أن كل ذنب يستلزمها ولو صغيرة
 بلا دمانية أفاده في الحديث البرهاني وليس بجديد اهـ وبما قد رآنا كلام الشارح ختامه على خلاف المعتد
 (قوله وكذا كل صلاة الخ) الناظر أنه يشمل نحو مدافعة الاثنين مما لم يوجب سجود الصلاة وأن النفس
 إذا دخل في صلاة الإمام ولم يجبر وجبت الاعادة على المشتد أيضا وأنه يستثنى منه الجماعة والعبد إذا أدت مع
 كراهة التحريم إذا أعادها الإمام والقوم جميعا فلا يرجع ح أقول وقد ذكر في الامداد بحثا أن كون الاعادة
 بترك الواجب واجبة لا يمنع أن تكون الاعادة مندوبة بترك سنة اهـ ونحوه في التهستاني بل قال في دفع
 القدير والحق التفصيل بين كون تلك الكراهة كراهة تحريم تقبيل الاعادة أو تنزيه فتستحب اهـ بقى خاتمي
 وهو أن صلاة الجماعة واجبة على الراجح في المذهب أو سنة مؤكدة في حكم الواجب كما في البحر ومصر حواشي
 تاركها أو تعزيرها وأنه يأثم ومقتضى هذا أنه لو صلى منفردا يؤمر بإعادة الجماعة وهو مخالف لما مر حوايه
 في باب ادراك القريضة من أنه لو صلى ثلاث ركعات من الظهر ثم أقيمت الجماعة يتم ويقضى متطوعا فإنه
 كالصريح في أنه ليس له إعادة الظهر بالجماعة مع أن صلاته منفردا مكروهة تحريما أو قريبة من التحريم فيخالف
 تلك القاعدة إلا أن يدعى تخصيصها بأن مرادهم بالواجب والسنة التي تعاد بتركها ما كان من ماهية الصلاة
 وأجزائها فلا يشمل الجماعة لأن ما وصفها خارج عن ماهيتها أو يدعى تقييدها قولهم يتم ويقضى متطوعا بما
 إذا كانت صلاته منفردا اعذر عدم وجود الجماعة عند شروعها فلا تكون صلاته منفردا مكروهة والأقرب
 الأول ولذا لم يذكر الجماعة من جملة واجبات الصلاة لأنها واجب مستقل بنفسه خارج عن ماهية الصلاة
 ويؤيده أيضا أنهم قالوا يجب الترتيب في سور القرآن فلو قرأ منكسوسا ثم لم يكن له سجود السهو لأن ذلك من
 واجبات القراءة لا من واجبات الصلاة كما ذكره في البحر في باب السهو لكن قولهم كل صلاة أدت مع كراهة
 التحريم يشمل ترك الواجب وغيره ويؤيده ما مر حوايه من وجوب الاعادة بالصلاة في ثوب فيه صورة بمنزلة
 من صلى وهو حامل النسم (تنبيه) قيد في البحر في باب قضاء الفوائت وجوب الاعادة في أداء الصلاة مع كراهة
 التحريم بما قبل خروج الوقت أما بعده فتستحب وسيأتي الكلام فيه هناك إن شاء الله تعالى مع بيان الاختلاف
 في وجوب الاعادة وعدمه وترجيح القول بالوجوب في الوقت وبعده (قوله والمختار أنه) أي الفعل الثاني
 جابر للأول بمنزلة الجبر بسجود السهو والأول يخرج عن العهدة وإن كان على وجه الكراهة على الأصح كذا في
 شرح الاكل على اصول البزدوي ومقابله ما نقله عن أبي اليسر من أن الفرض هو الثاني واختار ابن الهمام
 الأول قال لأن الفرض لا يتكرر وجعله الثاني يقتضي عدم سقوطه بالأول اذ هو لازم ترك الركن لا الواجب
 الآن يقال المراد أن ذلك امتنان من الله تعالى اذ يحجب الكامل وإن تأخر عن الفرض لما علم سبحانه أنه
 سيوقع اهـ يعني أن القول بكون الفرض هو الثاني يلزم عليه تكرار الفرض لأن كون الفرض هو الثاني
 دون الأول يلزم منه عدم سقوطه بالأول وليس كذلك لأن عدم سقوطه بالأول إنما يكون بترك فرض لا بترك
 واجب وحيث استكمل الأول فرائضه لاشك في كونه مجزئا في الحكم وسقوط الفرض به وإن كان ناقصا
 بترك الواجب فإذا كان الثاني فرضا يلزم منه تكرار الفرض الآن يقال الخ فافهم (قوله على ما ذكره) والافهمي
 أكثر من ذلك بكثير كما سيأتي بيانه (قوله قراءة فاتحة الكتاب) هذا إذا لم يحف فوتر الوقت والا اكتفى
 بآية واحدة في جميع الصلوات ونخص البزدوي الفجيرة كما في الفينة اسماعيل (قوله بتركها) يفيد أن
 الواجب الأكثر ولا يعر عن تأمل مجر وفي التهستاني أنها إقامتها واجبة عنده وأما عدها فأكثرها وإذا
 لا يجب السهو ونسيان الباقي كما في الزاهد في كلام الشارح جاز على قولهما ط (قوله وهو أولى) لعله
 للمواظبة المفيدة للوجوب ط (قوله وعليه) أي وبشاء على ما في المجتبى فكل آية واجبة وفيه نظر لأن
 الناظر أن ما في المجتبى مبني على قول الإمام بأنها إقامتها واجبة وذالك آية غفلة لا تقييد اذ بترك شيء منها آفة
 أو أقل ولو حرفا لا يكون آيةا بكليتها الذي هو الواجب كما أن الواجب ضم ثلاث آيات فلو قرأ دونها كان تاركا
 للواجب أفاده الرحي (قوله ككل تكبيرة عيـد) وهي ست تكبيرات كما سيأتي في محله ح (قوله وتعديل
 ركن) عطف على تكبيرة أي وككل تعديل ركن ومثله تعديل القومة وتعديل الجلوسة على ما يأتي في ريس ح
 (قوله وإتيان كل الخ) بالرفع عطف على كل الأول أو بالجر عطف على كل الثاني والمراد أن من الواجبات إتيان

مطلب

كل صلاة أدت مع كراهة التحريم
 تجب أعادتها

وكذا كل صلاة أدت مع كراهة
 التحريم تجب أعادتها واختار أنه
 جابر للأول لأن الفرض لا يتكرر
 (وحي) على ما ذكره أربعة عشر
 (قراءة فاتحة الكتاب) فيسجد
 للسهو بتركها لا إقامتها لكن
 في المجتبى يسجد بترك آية منها وهو
 أولى قلت وعليه فكل آية واجبة
 ككل تكبيرة عيـد وتعديل ركن
 وإتيان كل

كل فرض او واجب في محله وتركه تنكر بر كل منهما وانما هذا المراد بقوله كما يأتي في آخر الواجبات (قوله
 وترك تنكر بر كل) فكذلك في بعض النسخ وعلم المراد منه والذي في عامة النسخ وترك كل باسقاط تنكير ونحوه
 بأن يجعل قوله كمثل تكبيرة تنظير الايات في قوله بسجد بترك آية والمعنى كما بسجد بترك كل تكبيرة عبيد يفرد ها وترك
 كل تعدل ركن يفرد وترك اتيان كل من التكبيرات او التعديلات بتركه وكذا بترك كل هذه المذكورة
 بتركه ولا يخفى ما فيه (قوله تعدل ثلاثا فصارا) اي مثل ثم نلح الخ وهي ثلاثون حرفا لقوله آية طويلة قدر ثلاثين
 حرفا يكون قد أتى بقدر ثلاث آيات لكن سبأ في فصل يجبر الامام أن فرض القراءة آية وأن الآية عرفا طائفة
 من القرآن مترجمة اقلها ستة احرف ولوقد دبروا كلهم يلد الا اذا كانت كلمة فلا يصح عدم الحجة اه ومقتضاه أنه
 لوقر آية طويلة قدر ثمانية عشر حرفا يكون قد أتى بقدر ثلاث آيات وقد يقال ان المشروع ثلاث آيات متوالية
 على النظم القرآني مثل ثم نلح الخ ولا يوجد ثلاث متوالية اقصر منها فالواجب اما هي او ما بعد لها من غيرها
 لا ما بعد ثلاثا امثال اقصر آية وجدت في القرآن ولذا قال تعدل ثلاثا فصارا ولم يقل تعدل ثلاثة امثال اقصر
 آية على أن في بعض العبارات تعدل اقصر سورة فليأتى وسنذكر في فصل الجهر زيادة في هذا البحث (قوله
 ذكره الحلبي) اي في شرحه الكبير على المنية وعبارته وان قرأ ثلاث آيات تصارا او كانت الآية او الايات تعدل
 ثلاث آيات فصار خرج عن حد الكراهة المذكورة يعني كراهة التحريم قال الشارح في شرحه على الملتقى ولم أره
 لغيره وهو مهم فيه يسر عظيم لدفع كراهة التحريم اه قلت قد صرح به في الدرر أيضا حيث قال وثلاث آيات
 قصارة تقوم مقام السورة وكذا الآية الطويلة اه ومنه في الفيز وغيره وفي التارخانية لقوله آية طويلة كآية
 الكرسي او المداينة البعض في ركعة والبعض في ركعة اختلفوا فيه على قول أبي حنيفة قيل لا يجوز لانه ماقرا
 آية نائمة في كل ركعة وعانتهم على انه يجوز لان بعض هذه الايات يزيد على ثلاث قصار او بعد لها فلا تكون قراءة
 أقل من ثلاث آيات اه وهذا يفيد أن بعض الآية كآية في أنه اذا بلغ قدر ثلاث آيات قصار يعني (قوله في
 الاولين) تنازع فيه قراءة وضم في قول المصنف قراءة فاتحة الكتاب وضم سورة لان الواجب في الاولين
 كل منهما قافهم (قوله وحل بركه) اي ضم السورة (قوله المختار لا) اي لا يكره تحريمها بل تنزيها لانه
 خلاف السنة قال في المنية وشرحا فان ضم السورة الى الفاتحة ساهما يجب عليه سجدة واحدة وهو في قول أبي
 يوسف لتأخير الركوع عن محله وفي أظهر الروايات لا يجب لان القراءة قيم سماوية من غير تقدير والاقتصار
 على الفاتحة مسنون لا واجب اه وفي البحر عن نفي الاسلام ان السورة مشروعة في الآخرين نفلا وفي
 الذخيرة أنه المختار وفي المحيط وهو الاصح اه والظاهر أن المراد بقوله نفلا الجواز والمشروعة بمعنى عدم
 الحرمة فلا ينافي كونه خلاف الاولى كما أفاده في الحلية (قوله لان كل شفيع منه صلاة) كأنه والله اعلم لم يكن
 من الخروج على رأس الركعتين فاذا قام الى شفيع آخر كان باني صلاة على تحريم صلاة ومن ثم صرح جوابا به
 لو نوى أربع لا يجب عليه تحريمهما سوى الركعتين في المشهور عن أصحابنا وأن القيام الى الثالثة بمنزلة تحريم
 مبتدأة حتى ان فساد الشفع الثاني لا يوجب فساد الشفع الاول وقالوا بسحب الاستفتاح في الثالثة
 والتعذر وتعمامه في الحلية وسيأتي أبصا في باب الوتر والنوافل حال ح ولا ينافيه عدم افتراض القعدة
 الاولى فيه الذي هو الصحيح لان البطل صلاة واحدة بالنسبة الى القعدة كما في البحر عند قول الصنف فرضها
 التحريم (قوله احتياطا) أي لما ظهرت آثار السنة فيه من أنه لا يؤذن له ولا يقيم أعطيناه حكم السنة
 في حق القراءة احتياطا (قوله وتعين القراءة في الاولين) لا يتكرر هذا مع قوله قبله في الاولين لان المراد
 هنا القراءة ولو آية فتعين القراءة مطلقا فيهما واجب وضم السورة مع الفاتحة واجب آخر ط (قوله من
 الفرض) اي الرباعي والثنائي وكذا في جميع الفرض الثنائي كالجهر والجمعة ومقصود السفر (قوله
 على المذهب) اعلم أن في محل القراءة المقرضة في الفرض ثلاثة أقوال الاول أن محلها الركعتان الاوليان
 عينا وصحبه في البدائع الثاني أن محلها ركعتان منها غير عين أي فيكون تعيينها في الاولين واجبا وهو المشهور
 في المذهب الثالث أن تعيينهما فيهما افضل وعليه مشي في غاية البيان وهو ضعيف والقرآن الاول انما على أنه
 لوقر في الآخرين فقط يصح ويلزمه سجود السهو ولو ساهيا لكن سببه على الاول تغير الفرض عن محله وتكون
 قراءته قضاء عن قراءته في الاولين وسببه على الثاني ترك الواجب وتكون قراءته في الآخرين اداء كذا

وترك تنكر بر كل كما يأتي فيلخص
 (وخم) أقصر (سورة) كالكوثر
 او ما دام قيامها وهو ثلاث آيات
 قصار نحو ثم نظر ثم عبس وبصر
 ثم أدبر واستكبر وكذا لو كانت
 الآية او الايات تعدل ثلاثا
 كما اذا ذكره الحلبي (في الاولين من
 البرص) وحل بركه في الآخرين
 المختار (و) في (جميع) ركعات
 (النفل) لان كل شفيع منه صلاة
 (و) كل (الوتر) احتياطا (وتعين
 القراء في الاولين) من الفرض
 على المذهب

كل شفيع من النفل صلاة

في نوافل البحر وفيه من سجود السهو واختلّفوا في قراءته في الآخرين حل هي قضاء أو أداء فذكر القدوري
 أنها اداء لأن الفرض القراءة في ركعتين غير عين وقال غيره أنها قضاء في الآخرين استدل بالبعدم صحة اقتداء
 المسافر بالمقيم بعد خروج الوقت وان لم يكن قرأ الامام في الشفع الاول ولو كانت في الآخرين اداء لمجاز لانه
 يكون اقتداء المفترض بالمفترض في حق القراءة فلما لم يجز علم انها قضاء وأن الآخرين خلّتا عن القراءة وبوجوب
 القراءة على مسبوق ادرك امامه في الآخرين ولم يكن قرأ في الاولين كذا في البدائع اه أقول في ههنا
 اشكال وهو أنه لا خلاف عندنا في فرضة القراءة في الصلاة وانما الكلام في تعيين محلها وحاصل الاقوال الثلاثة
 أن تعيينها في الاولين فرض او واجب أو سنة وقد علمت تصحيح القول الاول وحينئذ فلا يخلو ما إن يراد أنه
 فرض قطعي أو فرض عملي وهو ما يفتو الجواز بقوته وعلى كل يلزم من عدم القراءة في الاولين فساد الصلاة
 كالأخر الركوع عن السجود ولا فائز بذلك عندنا في تعيين المصير الى القول بالوجوب الذي عليه المتون والذي
 يظهر لي أن في المسألة قولين فقط وأن القول الاول والثاني واحد فقوله محلها الركعتان الاوليان عيننا معناه
 أن التعيين فيهما واجب وهو المراد بالقول الثاني فيكون تأخير القراءة الى الآخرين قضاء مثل تأخير السجدة
 من الركعة الاولى الى آخر الصلاة ويقابل ذلك القول بأن تعيين الاولين أفضل وعليه فالقراءة في الآخرين اداء
 لا قضاء وهما القولان اللذان ذكرهما صاحب البحر في سجود السهو وعن البدائع ويدل لذلك أن صاحب المنية
 ذكر من واجبات الصلاة تعيين القراءة في الاولين فقال في الحلية وهذا عند القائلين بأن محلها الركعتان
 الاوليان عيننا وقد عرفت أنه الصحيح وعليه مشي في الخلاصة والسكافي وأما عند القائلين بأن محلها ركعتان منها
 بغير تعيينهما فقولهم ان القراءة في الاولين افضل أنه ليس بواجب بل الظاهر أنه سنة وغير خاف أن ثمة
 اختلاف تظهري وجوب سجود السهو اذا تركها في الاولين وفي احداها سهوا والتأخير الواجب سهوا وعن محله
 وعلى السنة لا يجب اه ملخصا وهو صريح في أن الاقوال اثنان لا ثلاثة وفي أن المراد بالقول بأن محل القراءة
 الاوليان عينها هو الوجوب لا الافتراض وظاهر بهذا أن صاحب البحر لم يصب في بيان الاقوال ولا في التفرع
 عليها كما لم يصب من نقل عبارته على غير وجهها وبما قرناه ارتفع الاشكال وانضح الحال والحاصل أنه قبل ان
 محل القراءة ركعتان من الفرض غير عين وكونها في الاولين أفضل وقيل ان محلها الاوليان منه عيننا فيجب
 كونها فيهما وهو المشهور في المذهب الذي عليه المتون وهو الصحيح وعلمت تأييده بما مر في عبارة البحر
 عن البدائع من مسألة المسافر والمسبوق وقال القهستاني انه الصحيح من مذهب اصحابنا فلا جرم قال
 الشارح على المذهب فافهم الحمد لله على التوفيق والهداية الى أقوم طريق (قوله على كل السورة) حتى قالوا
 لو قرأ حرفا من السورة ساهيا ثم تذكره ألقاه في السورة ويلزمه سجود السهو بحر وعمل المراد بالحرف
 حقيقته او الكلمة يراجع ثم رأيت في سمو البحر قال بعد ما تزويد في فتح القدير بأن يكون مقدرا ما يتأدى به
 ركن اه اي لان الظاهر أن العلة هي تأخير الابتداء بالفاتحة والتأخير السهو وهو ما دون ركن معفو عنه تأخل
 ثم رأيت صاحب الحلية ايد ما يجنبه شيخه في الفتح من القيد المذكور بما ذكره من الزيادة على التشديد في القعدة
 الاولى الموجبة للسهو بسبب تأخير القيام عن محله وأن غير واحد من المشايخ قد ردوا بقده اداء ركن (قوله
 وكذا ترك تكريرها الخ) فلو قرأها في ركعة من الاولين مرتين وجب سجود السهو لتأخير الواجب
 وهو السورة كما في الذخيرة وغيرها وكذا لو قرأ أكثرها ثم أعادها كما في الظهيرية أمّا لو قرأها قبل السورة مرة
 وبعد هامة فلا يجب كما في الخاتمة واستأخر في المحيط والظهيرية والخلاصة وصححه الزاهد لعدم لزوم التأخير
 لان الركوع ايسر واجبا باثر السورة فانه لو جمع بين سور بعد الفاتحة لا يجب عليه شيء كذا في البحر هنا وفي سجود
 السهو قال في شرح المنية وقيد بالاولين لان الاختصار على مرة في الآخرين ليس بواجب حتى لا يلزمه سجود
 السهو بتكرار الفاتحة فيهما سهوا ولو تعدده لا يكره ما لم يؤد الى التطويل على الجماعة او اطالة الركعة على
 ما قبلها اه (قوله بين القراءة والركوع) يعني في الفرض الغير الشائعي ومعنى كونه واجبا أنه لو ركع قبل
 القراءة صح ركوع هذه الركعة لانه لا يشترط في الركوع أن يكون مترسعا على قراءة في كل ركعة بخلاف الترتيب
 بين الركوع والسجود مثلاً فانه فرض حتى لو سجد قبل الركوع لم يصح سجود هذه الركعة لان أصل السجود يشترط
 ترتبه على الركوع في كل ركعة كترتيب الركوع على القيام كذلك لان القراءة لم تفرض في جميع ركعات الفرض بل

(وتقديم الفاتحة على) كل
 (السورة) وكذا ترك تكريرها قبل
 سورة الاولين (ورعاية الترتيب)
 بين القراءة والركوع (وفيما
 يتكرر)

في ركعتين منه بلا تعين أما القيام والركوع والسجود فأنما معينة في كل ركعة نعم القراءة فرض وشملها القيام
من حيث هو فاذا اضيق وقتها بأن لم يقرأ في الأولين صار الترتيب بينهما وبين الركوع فرضاً لعدم إمكان تداركه
وأكن فرضية هذا الترتيب عارضة بسبب التأخير فلذا لم ينظر واليه واقصر وأعلى أن الترتيب بينهما واجب لأن
إيقاع القراءة في الأولين واجب هذا أوضح ما حققه في الذرر والمحصل أن الترتيب المذكور واجب في الركعتين
الأوليين وغيره فيما لو أخر القراءة إلى الآخرين وركع في كل من الأولين بلا قراءة أصلاً أما لو قرأ في الأولين صار
الترتيب فرضاً حتى لو تذكّر السورة راكعاً فعاد وقرأها لزم إعادة الركوع لأن السورة التحقت بما قبلها وصارت
القراءة كلها فرضاً فيلزم تأخير الركوع عنها ويظهر من هذا أن هذا الترتيب واجب قبل وجود القراءة فرض
بعد ما نظيره قراءة السورة فأنما قبل قراءتها تسبيحاً واجباً وبعد ما تسبيحاً فرضاً وحينئذ فيكون الأصل في هذا
الترتيب الوجوب وفرضيته عارضة كعروضها فيما لو أخر القراءة إلى الآخرين لكن قد يقال إن هذا الترتيب يغني
عنه وجوب تعين القراءة في الأولين إلا أن يقال لا كان هذا التعين لا يحصل إلا بهذا الترتيب جعله واجباً آخر
فتدبر (قوله) أما فيما لا يتكرر أي في كل الصلاة أو في كل ركعة ففرض وذلك كترتيب القيام والركوع والسجود
والعودة لا خبر كما علمته أنا ومن أيضاً عند قوله وبقي من الفروض وبناء هناك ولا يراد على إطلاقه أن القراءة
بما لا يتكرر في كل ركعة مع أن ترتيبها على الركوع غير فرض لأن مراده بما لا يتكرر ما عداها بقراءة تسبيح
قبله بوجوب ترتيبها فلا منافاة في كلامه فافهم فان قلت ذكر في الكافي السني من باب سجود السهو أنه يجب
بأشياء منها تقديم ركن بأن ركع قبل أن يقرأ أو سجد قبل أن يركع لأن مراده إعادة الترتيب واجبة عندنا فلا فرق
فاذا ترك الترتيب فقد ترك الواجب اهـ ووقع نظيره في الأذخيرة مع أنه في الكافي ذكره أن ترتيب القيام على
الركوع والركوع على السجود فرض لأن الصلاة لا توجد إلا بذلك اهـ قلت أجاب في البحر بأن قولهم هنا أن
الترتيب شرط معناه أن الركن الذي قدمه يلغو ويلزمه إعادة ما تسبىح إذا سجد قبل الركوع لا يعتد به هذا
السجود بالاجتماع كما صرح به في النهاية فيشترط إعادة ما تسبىح في سجود السهو والترتيب واجب معناه
أن الصلاة بعد إعادة ما قدمه لا تقسب بترك الترتيب صورة الحاصل بزيادة ما قدمه والحاصل أن اقتراض الترتيب
بمعنى افتراض إعادة ما قدمه وجوبه بمعنى إيجاب عدم الزيادة لأن زيادة ما دون ركعة لا تقسب الصلاة فكان
واجباً لا فرضاً بخلاف الأول وقد خفي هذا على صدر الشريعة حتى ظن أن الترتيب واجب مطلقاً لا في تكبيرة
الافتتاح والقعدة الأخيرة وهو عيب لما علمت من كلام النهاية (قوله كالسجدة) الكافي استقصائية
اذ لم يتكرر في الركعة سواها ومثله الكافي في قوله كعدد ح والمراد بها السجدة الثانية من كل ركعة فالترتيب
بينها وبين ما بعدها واجب قال في شرح المنية حتى لو ترك سجدة من ركعة ثم تذكّر ما قبلها بعد ما من قيام أو ركوع
أو سجود فإنه يقضي ما قبله قبل قضاها بما هو بعد ركعتها من قيام أو ركوع أو سجود بل يلزمه سجود
المسهو فقط لكن اختلف في لزوم قضاء ما تذكّر ما قبلها من ركعة أو ركوع أو سجود كما هو راجح أو سجد أنه لم يسجد
في الركعة التي قبلها فإنه يسجد ما قبله من الركوع أو السجود المتذكر فيه ففي الهداية أنه لا يجب إعادة ما قبل
تسحب معللاً بأن الترتيب ليس بفرض بين ما يتكرر من الأفعال وفي الخاتمة أنه يعيده ولا فسدت صلته
معللاً بأنه ارتفع بالعود إلى ما قبله من الأركان لأنه قبل الرفع منه يقبل الرخص بخلاف ما لو تذكّر السجدة بعد
ما رفع من الركوع لأنه بعد ما تم بالرفع لا يقبل الرخص اهـ ومثله في الفتح قال في البحر فعلم أن الاختلاف
في إعادة ما ليس بشيء على اشتراط الترتيب وعدمه بل على أن الركن المتذكر فيه هل يرتفع بالعود إلى ما قبله
من الأركان أولا اهـ تأمل والمعمد ما في الهداية فقد جزم به في الكنز وغيره في آخر باب الاستخلاف وصرح
في البحر بضعف ما في الخاتمة هذا والتقييد بالترتيب بينهما وبين ما بعدها لا حترار عما قبلها من ركعتها فإن الترتيب
بين الركوع والسجود من ركعة واحدة شرط كما مرّونه عليه في الفتح (قوله) وفي كل الصلاة كعدد ركعاتها
أي أن الترتيب بين الركعات واجب قال الزيلعي فإن ما يقضيه بعد فراغ الإمام أول صلاته عندنا ولو كان
الترتيب فرضاً لكان آخر اهـ وردّه في البحر بأنه لا يصح أن يدخل تحت الترتيب الواجب إذا لشيء على المسبوق
ولا نقص في صلاته أصلاً فلذا اقتصر في الكافي على المتكرر في كل ركعة اهـ وكأنه فهم أن مراد الزيلعي
أن الترتيب المذكور واجب على المسبوق وليس كذلك بل مراده أنه واجب على غيره بدليل مسألة المسبوق

أما فيما لا يتكرر ففرض كما مر
(في كل ركعة كالسجدة) أو في كل
الصلاة كعدد ركعاتها

قوله تأمل وجه التأمل أن كلام
الهداية صريح في أن إعادة معينة
على أن الترتيب ليس بفرض وقد
يجاب بأن الخلاف من الطرفين
ليس مبنياً على ما ذكره لأن الخلاف
من طرف الهداية معنى على أن
الترتيب ليس بركن والخلاف من
طرف الخاتمة ليس مبنياً على أنه
ركن بل على الارتقاء اهـ منه

ويبان ذلك أنه لو اقتدى في الثالثة الرابعة مثلا لا يجوز له أن يصلي أول صلاة امامه الذي ذاته ولو قبل فسدت
صلاته لانفراده في موضع الاقتداء بل يجب عليه متابعتها فيما أدركه ثم إذا سلم يقتضى ما فاته وهو أول صلاته الامن
حيث التعدادات قد وجب على المسبوق عكس الترتيب ولو كان الترتيب فرضا لكان ما يقتضيه آخر صلاته حقيقة
من كل وجه فلا يقرأ السورة ولا يجهر بالدليل على ما قلنا من أن مراد الزايع وجوب الترتيب على غير المسبوق
ما في النسخ حيث قال اوفى كل الصلاة كل ركعات الانسودة الاقتداء حيث يسقط فيه الترتيب فان المسبوق يصلي
آخر الركعات قبل اولها اهـ نحن نرى أن كلام الفتح يخالف لكلام الزايع فقد وهم نعم كلام الفتح أظهر في
المراد فانهم فان قلت وجوب الذي انما يصح اذا امكن ضده وعدم الترتيب بين الركعات غير ممكن فان المصلي كل
ركعة اتي بها أولا ففى الاولى وثانيا ففى الثانية وهكذا قلت يمكن ذلك لانه من الامور الاعتبارية التي يقتضى عليها
أحكام شرعية اذا وجد معها ما يقتضيهما فاذا صلى من الفرض الرباعي ركعتين وقصد أن يجعلهما الاخيرتين
فيقولوا اذا حقق قصده بأن تركه فيهما القراءه وقرأ فيما بعدهما تخيذاً يفتنى عليه أحكام شرعية وهي وجوب
الاعادة والاثم لوجود ما يقتضيه تلك الاحكام وايضا اعتبر الشارع صلاة المسبوق غير مرتبة من حيث الاقوال
فأوجب عليه عكس الترتيب مع أن كل ركعة اتي بها أولا ففى الاولى صورة لكنها في الحكم ليست كذلك فكما
أوجب الشارع عليه عكس الترتيب بأن امره بأن يفعل ما يستنى على ذلك من قراءة وجهر وكذلك أمر غيره
بالترتيب بأن يفعل ما يقتضيه بأن يقرأ أولا ويجهر أو يسر وإذا تخالف يكون قد عكس الترتيب حكما ولهذا عبر
المصنف كالكترو وغيره بقوله ورعاية الترتيب اى ملاحظته باعتبار الالتيان بما يجب اولاً في الاول وآخر اى الآخر
والحاصل أن المصلي امام مفرد أو امام أو مأمووم فالاولان يظهر فيهما ثمرته الترتيب بما ذكرنا ولو سلمنا عدم ظهور
الثمره فيهما تظهر في المأمووم فانه امام مدرك أو مسبوق فقط والآخر فقط وامر بك على ما سألني بيانه في محله
أما المدرك فهو تابع لامامه فحكمه حكمه وأما المسبوق فقد علمت أن اللازم عليه عكس الترتيب وأما اللاحق
فالواجب عليه الترتيب بعكس المسبوق وعند زفر الترتيب فرض عليه فاذا أدرك بعض صلاة الامام فنام
فعله أن يصلي أولاً فانام فيه بلا قراءة ثم تابع الامام فلو تابعه أولاً ثم صلى ما نام فيه بعد سلام الامام جاز عندنا
وأثم تركه الواجب وعند زفر لا تصح صلاته قال في السراج عن الفتاوى المسبوق اذا بدأ بقضاء ما فاته فانه نفسه
صلاته وهو الاصح واللاحق اذا تابع الامام قبل قضاء ما فاته لا تفسد خلافاً لفر اهـ وأما المركب كما لو اقتدى
في ثمانية الفجر فنام الى أن سلم الامام فهذا الاحق ومسبوق ولم يصل شيئاً فيصلى - اولاً الركعة التي نام فيها بلا قراءة
ثم التي سبق بها بقراءة وان عكس صح وأثم تركه الترتيب الواجب فيجب عليه اعادة الصلاة سواء كان تامداً
لادائها مع كراهة التحريم واسحابها لعدم امكان الجبر بسجود السهولان ختام صلاته وقع بما لحق فيه واللاحق
ممنوع عن سجود السهولانه خلف الامام حكماً ثبت بهذا أن اللاحق نوعيه قد أوجبوا عليه الترتيب كما الزموا
المسبوق بعكسه وليس ذلك الامن حيث الاعتبار والحكم لامن حيث الصورة فافهم (قوله حتى لو نسي الخ)
تفرع على قوله كالسجدة (قوله من الأولى) ليس يقيد وخصها بعدها من الاخر ط (قوله قبل الكلام)
المراد قبل اتيانه بفسد ط (قوله لكنه يشهد) اى يقرأ التشهد الى عبده ورسوله فقط وتتمه بالصوات
والدعوات في تشهد السهول على الاصح ط (قوله ثم يشهد) اى وجوباً وسكت عن القعدة لان التشهد
يستلزمها لانه لا يوجد الا فيها تأسل (قوله لانه يطل الخ) اى لان التشهد يعنى مع القعدة بقريته قوله
أما السهوية فترفع التشهد لا القعدة ح أما بطلان القعدة بالعود الى الصلابة أى السجدة التي هي من صلب
الصلاة أى جزء منها فلا شترط الترتيب بين القعدة وما قبلها لانها لا تكون اخيرة الا بانتهاء سائر الاركان وأما
بطلانها بالعود الى التلاوية فتال ط لان التلاوية لما وقعت في الصلاة اعطيت حكم الصلابة بخلاف ما اذا
تركها اصلاً وقال الرضى لانها تابعة للقراءة التي هي ركن فأخذت حكم القراءة فلم تأخر القعدة عنها (قوله
أما السهوية) اى السجدة السهوية والمراد بالجنس لانها مجددان ط (قوله فترفع التشهد) اى بطلانه لانه واجب
مثلهما فوجب اعادته وانما لا ترفع القعدة لانها ركن ففى أقوى منها (قوله مجدد رقعته منها) اى من السهوية
بلا قعود ولا تشهد لم تفسد صلاته لان القعدة الركن لم ترفع فلا تفسد صلاته بترك التشهد الواجب (قوله
بخلاف تلك السجدة) اى الصلابة والتلاوية فانه لو سلم مجدد رقعته منها تفسد صلاته لرفعها القعدة (تنبية)

حتى لو نسي سجدة من الاولى
قضاها ولو بعد السلام قبل
الكلام لكنه يشهد ثم يسجد
للسهو ثم يشهد لانه يطل بالعود
الى الصلابة والتلاوية أما السهوية
فترفع التشهد لا القعدة حتى لو سلم
بمجرد رقعته منها لم تفسد بخلافه
تلك السجدة

مطلب
قد يشار الى المتن باسم الإشارة
الموضوع للمفرد

قد أشار الى المنى باسم الإشارة الموضوع للمفرد كما هنا ومثله قوله تعالى عوان بين ذلك أى بين الفارض والبكر
وقول الشاعر ان للغير ولشردى * وكلا ذلك وجه وقبل فافهم (قوله وتعديل الاركان) هو
سنة عندهما في تخريج الجرجاني وفي تخريج الكرخي واجب حتى يجب سجدة السهو بتركه كذا في
الهداية وحزم بالشأن في الكنز والوقاية والمثني وهو مقتضى الأدلة كما يأتي قال في البحر وبهذا ضعف قول
الجرجاني (قوله وكذا في الرفع منهما) اى يجب التعديل أيضا في القومة من الركوع والجلسة بين السجدين
وتضمن كلامه وجوب نفس القومة والجلسة أيضا لانه يلزم من وجوب التعديل فيهما وجوبهما (قوله
على ما اختاره الكمال) قال في البحر ومقتضى الدليل وجوب الطمأنينة في الاربعة أى في الركوع والسجود
وفي القومة والجلسة وجوب نفس الرفع من الركوع والجلوس بين السجدين لانه واجب على ذلك كله ولا امر
في حديث المنى صلاته وما ذكره قاضي خان من لزوم سجود السهو بترك الرفع من الركوع ساهيا وكذا في المحيط
فيكون حكم الجلسة بين السجدين كذلك لان الكلام فيهما واحد والقول بوجوب الكل هو مختار المحقق ابن
الهام وتليذه ابن امير حاج حتى قال انه الصواب والله الموفق للصواب اه وقال في شرح المنية ولا ينبغي أن
يعدل عن الدراية أى الدليل اذا وافقته رواية على ما تقدم عن قاضي خان ومثله ما ذكر في القضية من قوله
وقد شد القاضى الصدر في شرحه في تعديل الاركان جميعها تشديدا بليغا فقال والكمال كل ركن واجب عند ابي
حنيفة ومحمد وعند أبي يوسف والشافعي فريضة فيمكن في الركوع والسجود وفي القومة بينهما حتى يطعن
كل عضو منه هذا هو الواجب عند أبي حنيفة ومحمد حتى لو تركها او شيئا منها ساهيا يلزمه السهو ولو عمد بركه
أشد الكراهة ويلزمه أن يعيد الصلاة وتكون معتبرة في حق سقوط الترتيب وتحوه كمن طاف جنباً تلزمه الاعادة
والمعتبر هو الأول كذا هذا اه والحاصل أن الاصح رواية ودراية وجوب تعديل الاركان وأما القومة والجلسة
وتعديلهما فالسهور في المذهب السنة وروى وجوبها وهو الموافق للأدلة وعليه الكمال ومن بعده من
التأخرين وقد علمت قول تليذه انه الصواب وقال ابو يوسف بفرضية الكل واختاره في الجمع والعين ورواه
الطحاوي عن ابي ثعلبة الثلاثة وقال في الفيض انه الاحوط اه وهو مذهب مالك والشافعي وأجد وللعلامة
البركلي رسالة سماها تعديل الصلاة اوضح المسألة فيها غاية الايضاح وبسط فيها أدلة الوجوب وذكر ما يترتب على
ترك ذلك من الآفات وأوصلها الى ثلاثين آفة ومن المكروهات الحاصلة في صلاة يوم وليلة وأوصلها الى أكثر من
ثلثمائة وخمسين مكروها فينبغي مراجعتها ومطالعتها (قوله لكن المشهور الخ) استدراك على قوله وكذا
في الرفع منهما وحاصله أن وجوب تعديل الركوع والسجود ظاهر موافق للقاعدة المشهورة لان التعديل مكمل
لهما أما وجوب تعديل القومة والجلسة فغير ظاهر لان القومة والجلسة اذا كانتا واجبين على ما اختاره
الكمال يلزم أن يكون التعديل فيهما سنة لان مكمل الواجب يكون سنة فهذه القاعدة لا توافق مختار الكمال
لانه الوجوب في الكل ولا ما رواه الطحاوي عنهم لانه القرض في الكل ولا ما هو المشهور عن ابي حنيفة ومحمد
لانه اما السنة في الكل على تخريج الجرجاني أو الوجوب في تعديل الاركان والسنة في الباقي على تخريج
الكرخي لانه فصل كما في شرح المنية وغيره بين الطمأنينة في الركوع والسجود وبين القومة والجلسة بأن الأولى
مكملة للركن المقصود لذاته وهو الركوع والسجود والاخيرتين مكملتان للركن المقصود لغيره وهو الانتقال
فكانا سنتين اظهرا للفتاوى بين المكملين اه فافهم وأجاب ح بأنه لا ينسب مخالفة القاعدة حيث
اقتضاه الدليل اقول على أن ما ذكره الشارح من القاعدة مأخوذة من الدرر واعترضه في العزيمة بأنه ليس له
وجه صحة قال ولعل منشأه ما في الخلاصة من أن الواجب اكمال للقرائن والسنة اكمال للواجبات والآداب
اكمال للسنة ولا يذهب عليك أنه ليس معناه ذلك فليست به اه أى لان معناه أن الواجب شرع لا كمال القرائن
الخ لان كل ما يكمل القرض يكون واجبا وهكذا (قوله وعند الثاني الاربعة فرض) اى على يفوت الجواز
بفوته كما قدمنا بيانه في آخر بحث القرائن (قوله ولو في نفل) لانه وان كان كل شفع منه صلاة على حدة حتى
افترضت القراءة في جميعه لكن القاعدة فم تبق القاعدة فريضة وقسمه في ح عن وتر البصر (قوله في الاصح) خلافا لمحمد
اوان الخروج من الصلاة فلم تبق القاعدة فريضة وقسمه في ح عن وتر البصر (قوله في الاصح) خلافا لمحمد
في افتراضه قعدة كل شفع نفل وللطحاوي والكرخي في قوله ما فيها في غير النفل سنة لكن في النهر قال

مطلب

لا ينبغي ان يعدل عن الدراية اذا
وافقت رواية
قوله الدراية المراد بالدراية بالادل
المهمله في آواها العلم الحاصل من
أحد النصوص الشرعية الصحيحة
اه منه

(وتعديل الاركان) أى تسكين
الجوارح قدر تسيجة في الركوع
والسجود وكذا في الرفع منهما
على ما اختاره الكمال لكن
المشهور أن مكمل الفرض
واجب ومكمل الواجب سنة
وعند الثاني الاربعة فرض
(والسجود الأول) ولو في نفل
في الاصح

قوله وهو الانتقال اى الانتقال
من ركن الى ركن الذي مترعده
في الفرائض وهو ركن مقصود
لغيره لان افترض الانتقال من
الركوع مثلا لاجل الايمان
بالسجود اذ لو دام ركعا لم يتحقق
السجود كما قدمناه هنا وهو
دون الفرض المقصود لذاته فيكون
مكملا لسنة ومكمل الأول واجبا
اظهارا للفتاوى بينهما اه منه

في البدائع وأكثر مشايخنا يظنون عليه اسم السنة اما لان وجوبه عرف بها اولان المأثورة في معنى الواجب وهذا يقتضي رفع الخلاف (قوله وكذا ترك الزيادة فيه على التشهد) ضمير فيه لا يصح ارجاعه للتشهد خلافاً لهم وان كان ترك الزيادة فيه اي في أثناء كلماته واجبا أيضاً كترك الزيادة عليه أي بعد تمامه كما سيأتي فيتعين ما قاله ح من ارجاعه للقعود الاول اي في الفرض والسنة المؤكدة لانها في النفل مطلوبة وأقل الزيادة المؤكدة لا واجب مقدار اللهم صل على محمد فقط على المذهب كما سيأتي في الفصل الآتي (قوله وأراد بالاول غير الاخير) انشمل ما اذا صلى ألف ركعة من النفل بتسليمة واحدة فان ما عدا القعود الاخير واجب ومفهومة فرضية كل قعود اخبر في أي صلاة كانت ويستثنى منه القعود الذي بعده سجود السهو فانه واجب لا فرض للمساكن أي من انه يرفع التشهد لا القعدة ومعلوم أن التشهد يستلزم القعدة فهي واجبة ح (قوله وقد يجاب بأنه عارض) اي بسبب الاستخلاف فان المسافر يفترض قعوده على رأس الركعتين لانه آخر صلاته والمقيم بالاستخلاف قام مقامه ففرض عليه هذه القعدة كالقعدة الثانية قيل ويجاب بهذا ايضا عن المسجوق كالمواقتدي بالامام في ثمانية المغرب فان القعود الثاني ما عدا الاخير فرض عليه بمتابعة الامام وحاصله أن قعود الامام الاخير يفترض على المسجوق بمتابعته لتمامه فهو عارض بالاعتداء وأقول هذا مخالف لما في البحر والزم من قوله ما أراد بالاول ما ليس باخراً اذا المسجوق بثلاث في الرباعية يتبع ثلاث قعدات والواجب منها ما عدا الاخرة اه ويدل عليه ما سيأتي في الامامة من أن المسجوق لو قام قبل السلام قبل قعود امامه قدر التشهد فان قرأ في قيامه قدر ما تجوز به الصلاة بعد فراغ الامام من التشهد جازت صلاته والا فلا وسيأتي تمام بيانه فان لو كان القعود فرضاً عليه لما صح هذا التفصيل ولطأت صلاته مطلقاً قافهم (قوله والتشهدان) اي تشهد القعدة الاولى وتشهد الاخرة والتشهد المروي عن ابن مسعود لا يجب بل هو افضل من المروي عن ابن عباس وغيره خلافاً لما يجبه في البحر كما سيأتي في الفصل الآتي (قوله بترك بعضه ككله) قال في البحر من باب سجود السهو فانه يجب سجود السهو بترك ولو تلافى ظاهر الرواية لانه ذكر واحد متلوم بترك بعضه كترك كاه اه (قوله وكذا في كل قعدة) أشار به الى التوركة على المتن في تعبيره بالتنية اذ لو اُفرد امكن اسم جنس شاملاً لكل تشهد كما أشار اليه في البحر ح (قوله في الاصح) مقابل ما قيل انه في اعداد الاخرة سنة (قوله في تشهدي المغرب) اي اقتدي به في التشهد الاول من تشهدي المغرب فيكون قد أدركه في التشهدين وقوله وعليه أي على الامام سهو وسجد أي المأموم معه أي مع الامام لوجوب المتابعة عليه وتشهد أي المأموم مع الامام لان سجود السهو يرفع التشهد ثم تذكر أي الامام سجود تلاوة فسجد أي المأموم مع الامام لان سجود التلاوة يرفع القعدة ثم سجد أي المأموم مع الامام للسهو ولان سجود السهو لا يعتد به الا اذا وقع حائلاً لافعال الصلاة وتشهد أي المأموم مع الامام لان سجود السهو يرفع التشهد ثم قضى أي المأموم الركعتين يتشهدين لما قدمنا من أن المسجوق يقضي آخر صلاته من حيث الافعال فمن هذه الحنية ما صلاحه مع الامام آخر صلاته فاذا أتى بركعة مما عليه كانت ثمانية صلاته فيقعد ثم يأتي بركعة ويقعد اه ح (قوله ووقع له) اي للمأموم كذلك أي مثل ما وقع للامام بأن سها فيما يقضي فسجده وتشهد ثم تذكر سجود تلاوة فسجده وتشهد ثم سجد للسهو وتشهد لما ذكرنا ح (قوله ومثل التلاوة تذكر الصلابة) اي في ابطال القعدة قبلها واعادة سجود السهو ط (قوله لهما) اي للامام والمأموم (قوله زيد أربع) وذلك بأن تذكر الامام الصلابة بعد القعدة الخامسة فسجد المأموم معه وتشهد لارتفاع القعدة ثم سجد معه للسهو وتشهد لما قدمنا ووقع مثل ذلك للمأموم قصير أربع عشرة قعدة لكن هذا انما يكون اذا تراخى تذكر الصلابة عن التلاوة كما هو المفروض او بالعكس بأن تراخى تذكر التلاوة عن الصلابة وأما اذا تذكرهما معاً فاما أن يتذكر قبل القعدة الاخرة أو بعده فاقبل تشهد سجود السهو أو بعده فان تذكرهما قبل القعدة الاخرة فليس هنالك الا ثلاث قعدات وان تذكرهما بعده فاقبل تشهد سجود السهو وأربع وان بعده فخم ومثله في المأموم فتكون عشرة ثم اعلم أنه اذا تذكرهما معاً يجب الترتيب بينهما فان كانت التلاوة من ركعة والصلابة من تلك الركعة او معاً بعدا وجب تقديم التلاوة وان كانت من ركعة قبلها قدم الصلابة كما في البحر من باب سجود السهو ح (قوله لماسر) اي من أنه يسجد للسهو بعد التلاوة ح (قوله

وكذا ترك الزيادة فيه على التشهد وأراد بالاول غير الاخير لكن يرد عليه لو استخلف مسافر سبقه الحدث مقيماً فان القعود الاول فرض عليه وقد يجاب بأنه عارض (والتشهدان) ويسجد للسهو بترك بعضه ككله وكذا في كل قعدة في الاصح اذ قد يتكرر عشر مرة كمن أدرك الامام في تشهدي المغرب وعليه سهو فسجد معه وتشهد ثم تذكر سجود تلاوة فسجد معه وتشهد ثم سجد للسهو وتشهد معه ثم قضى الركعتين يتشهدين ووقع له كذلك قلت ومثل التلاوة تذكر الصلابة فلو فرضنا تذكرها أيضاً لهما زيد أربع آخر للمعتر

تعددت التلاوية والصلية) يعني مرتين فقط المرة المتقدمة وهذه ح (قوله زيدست أيضا) صورته تذ كر بعد
 القعدة السابعة صلوية أخرى فسجدها وتشهد ثم قبل أن يسجد للسهو تذ كر تلاوية أخرى أيضا فسجدها وتشهد
 ثم سجد للسهو وتشهد فهذه ثلاث ومثله المأموم فهذه ست وأما إذا لم يتذ كر التلاوية إلا بعد تشهد سجود السهو
 فأما تصير ثماني صور اه ح أقول والذي في غالب النسخ زيد ستون وصورته أن يتذ كر بعد القعدة
 السابعة صليتين أخرى على التعاقب ويسجد بعد كل منهما فهذه أربع ثم يتذ كر بقية آيات السجدة واحدة
 بعد واحدة وهي ثلاث عشرة آية ويسجد بعد كل منها فهذه ست وعشرون فالجوع ثلاثون وإذا وقع مثله لأم موم
 تصير ستين ثم إذا ضم إليها الأربع عشرة التي قدمها الشارح والأربع الآتية في قوله عقبيه ولو فرضنا تبلغ
 ثمانية وسبعين وهي المشار إليها في قوله الآتي في ثمانية وسبعين كما تر فالصواب ما في غالب النسخ (قوله
 ولو فرضنا أدراك الخ) صورته أدراك الإمام وهو في السجدة الأولى من الركعة الثانية وقعد من غير سجود
 معه ح (قوله فتقتضى القواعد أنه يقضيها) مراده بالقواعد الواحدة بناء على أن آل الجنسية تبطل
 الجمعية وثالث القاعدة هي أن من قاته شي من الصلاة بعد اقتدائه أعاده كاللاحق وهذا في حكمه ح أقول عموم
 هذه القاعدة على هذا الوجه لم أر من ذكره نعم وجوب فعل هاتين السجدة مع الإمام مسلم لوجوب المتابعة
 وإن لم تحسب إليه من الركعة التي يقضيها أو المأمور قضاءهما فإن أراد به أنه يأتي بهما في الركعة التي يقضيها مسلم
 أيضا وأما أن أراد أنه يأتي بهما زيادة على الركعة المذكورة كما هو المبادر من كلامه فيحتاج إلى نقل والمنقول
 وجوب المتابعة وأنه يقضي ركعة تامة فقط قال في البحر قبيل باب قضاء الفوائت وصرح في الذخيرة بأن المتابعة
 فيها واجبة ومقتضاها أنه لو تركه ما لا تنفس صلاته وقد توقفنا في ذلك مدة حتى رأيت في التيجيس وعبارته رجل
 انتهى إلى الإمام وقد سجد سجدة فكبر ونوى الاقتداء به ومكث قائما حتى قام الإمام ولم يتابعه في السجدة ثم تابعه
 في بقية الصلاة فلما فرغ الإمام قام وقضى ما سبق به تجوز الصلاة لأنه صلى تلك الركعة الفائتة بسجدة تباعدها
 فراغ الإمام وإن كانت المتابعة حين يشرع واجبة في تلك السجدة انتهى اه كلام البحر فقد صرحوا بوجوب
 المتابعة ولم يذكروا أنه يصلي ركعة تامة ويسجد فيها ثلاث سجرات أو أربع قضاء عمالم يتابع فيه على أن الواجب
 هو المتابعة وهي لا يمكن قضاؤها بعد فواتها لأن السجود لم يجب عليه لذاته لأنه غير محسوب من صلاته وإنما
 وجب عليه لتلايخالف إمامه ثم صرحوا بوجوب سجدة في السهو فيما لو اقتدى بإمام عليه سهو قبل أن يسجد
 ولم يتابع إمامه فيه فإنه يأتي بالسجدة بعد فراغه استحسانا لأن في تحريمه نقصا لا ينبغي إلا بسجدة تين وبقي
 النقصان لا لعدم الجواب كذا قالوا وهذه العللة لا توجد هنا إلا نقصان في تحريمه هنا لأن النقصان جاء هنا
 من قبل إمامه هذا ما ظهر لي فافهم (قوله في زاد أربع آخر) وهذا أيضا مقروض فيما إذا تذ كر أحدا همل
 بعد تشهد السهو فسجدها وتشهد ثم سجد للسهو وتشهد ثم تذ كر الأخرى فسجدها وتشهد ثم سجد للسهو
 وتشهد وأما إذا تذ كرها معا فعلى التفصيل المتقدم في التلاوية والصلية فصار مجموع القعدات على ما ذكره
 أربعاً وعشرين وعلى ما ذكرناه من الثمان في تعدد التلاوية والصلية ستاً وعشرين ح أقول هذا على نسخة
 زيدست أما على نسخة زيدستون فهي ثمانية وسبعون كما تقررناه على وفق كلامه الآتي لكن قد علمت أن زيادة
 الأربع الأخيرة غير مسلمة لعدم وجوب قضاء السجدة تين ما لم يوجد نقل صريح فالباقي أربع وسبعون نعم على
 ما قرره ح من الثمان في تعدد التلاوية والصلية يزداد سجدتان على ما ذكره الشارح فيكون الحاصل ستاً
 وسبعين (قوله ولفظ السلام) فيه إشارة إلى أن لفظاً آخر لا يقوم مقامه ولو كان معناه حيث كان قادراً
 عليه بخلاف التشهد في الصلاة حيث لا يختص بلفظ العربي بل يجوز بأي لسان كان مع قدرته على العربي
 ولذا لم يقل بلفظ التشهد وقال بلفظ السلام لكن هذه الإشارة يخالفها صريح المنقول فإنه سيأتى أن الزياحي
 نقل الإجماع أن السلام لا يختص بلفظ العربي كذا في بعض نسخ البحر (قوله على الأصح) وقبل سنة فتح
 (قوله دون عليكم) فليس بواجب عندنا (قوله فوائدهم إلى قوله ذكروه الرمي الشافعي) وجد في بعض
 النسخ وليس في نسخة الشارح التي رجع إليها قتال (قوله وتنقضي قدوة بالقول) أي بالسلام الا قول قال
 في التيجيس الإمام إذا فرغ من صلاته فلما قال السلام جاء رجل واقتدى به قبل أن يقول عليكم لا يصير دخلا
 في صلاته لأن هذا سلام ألا ترى أنه لو أراد أن يعلم على أحد في صلاته ساهيا فقال السلام ثم علم فسكت نفسه

ولو فرضنا تعدد التلاوية
 والصلية لهما أيضا زيدست
 أيضا ولو فرضنا أدراكه للإمام
 ساجدا ولم يسجد هما معه فتقتضى
 القواعد أنه يقضيها فزيادة أربع
 آخر قد بر ولم أر من نبه على ذلك
 والله أعلم (ولفظ السلام) مرتين
 قال الثاني واجب على الأصح برهان
 دون عليكم وتنقضي قدوة بالقول
 قبل عليكم على المشهور عندنا
 وعليه الشافعية

قوله أو أربع هكذا بخطه ولعل
 الأصوب أو أربعاً تأمل اه صحيحه

قوله فعلى التفصيل المتقدم أي بين
 أن يتذ كرها قبل القعدة الأخيرة
 أو بعد ما قبل تشهد سجود السهو
 أو بعده اه منه

صلاته اه رحى (قوله خلافا للتكملة) اى لشارح التكملة حيث صحح أن الحرية انما تنقطع بالسلام
 الثانى كما وجد قبله فى بعض النسخ (قوله وقراءة قنوت الوتر) اعلم لفظ قراءة اشارة الى أن المراد بالقنوت
 الدعاء لا طول القيام كما قيل وحكاها فى المجتبى وسيجيء فى محله ابن عبد الرزاق ثم وجوب القنوت مبنى على
 قول الامام وأما عندهما فمسئنة فالخلاف فيه كالخلاف فى الوتر كما سياتى فى بابيه (قوله وهو مطلق الدعاء) اى
 القنوت الواجب يحصل بأى دعاء كان قال فى النهر وأما خصوص اللهم انا انفعينك فسنة فقط حتى لو أتى بغيره
 جازا جاعا (قوله وكذا تكبير قنوته) اى الوتر قال فى البحر فى باب سجود السهو ومما ألحق به أى بالقنوت
 تكبيره وجزم الزيلعى بوجوب السجود بتركه وذكر فى الظاهرية أنه لو تركه لا رواية فيه وقيل يجب السجود اعتبارا
 بتكبيرات العبد وقيل لا اه وينبغى ترجيح عدم الوجوب لانه الاصل ولا دليل عليه بخلاف تكبيرات العبد
 اه (قوله وتكبير ركوع الثالثة زيلعى) كذا عزاها الى الزيلعى فى النهر وتبعه الشارح قال السيد
 ابو السعود فى حواشى مسكين فى باب سجود السهو قال شيخنا هذا سهو لعدم وجوده فى الزيلعى لافى الصلاة
 ولا فى السهو والله سبق نظره الى ما ذكره الزيلعى بقوله ولو ترك التكبير التى بعد القراءة قبل القنوت سجد
 للسهو فتوهم أن هذه تكبيرة الثالثة من الوتر وليس كذلك وانما هى تكبيرة القنوت اه وكذا ابنه الرحى
 على أنه لم يجده فيه (قوله وتكبيرات العبد) هى ست تكبيرات فى كل ركعة ثلاثة (قوله وكذا
 احدها) أفاد أن كل تكبيرة واجب مستقلة ط (قوله كلف التكبير فى افتتاحه) أى افتتاح العددون بقية
 الصلوات كما فى المستصنى ونور الابضاح (قوله السكون الاشبه وجوبه) اى وجوب لفظ التكبير فى كل
 صلاة حتى يكره تحريما الشروع بغير الله اكبر كذا فى شرحه على المتقى (قوله والجهر للامام) الامام بمعنى
 على مثل وان اسأتم فلها واحترز به عن المنفرد فانه يجزى بين الجهر والاسرار وقوله والاسرار لكل أى الامام
 والمنفرد وقوله فيما يجهر ويسر وتف ونشر يعنى أن الجهر يجب على الامام فيما يجهر فيه وهو صلاة الصبح والاوليان
 من المغرب والعشاء وصلات العبد والجمعة والاربعاء والوتر فى رمضان والاسرار يجب على الامام والمنفرد فيما
 يسر فيه وهو صلاة الظهر والعصر والثالثة من المغرب والاخرى من العشاء وصلاة الكسوف والاستسقاء
 كما فى البحر لكن وجوب الاسرار على الامام بالاتفاق وأما على المنفرد فقال فى البحر انه الاصح وذكر فى الفصل
 الاثنى أنه الظاهر من المذهب وفيه كلام ستعرفه هناك (قوله فلو أتم القراءة) فى بعض النسخ فلو أتم الفاتحة
 وهذا مثال لتأخير الفرض وهو الركوع هنا عن محله (قوله او تذكرا السورة الخ) مثال لتأخير الواجب
 وهو السورة عن محله لفصله بين الفاتحة والسورة بأجنبي وهو الركوع المرفوض لو وقع فى أثناء القراءة لانه
 لما قرأ السورة التحق بالفرض وبعد وجود القراءة بصير الترتيب بينها وبين الركوع فرضا بخلافه قبل وجودها
 فانه يكون واجبا كما قد مناه تحقيقه فى بحث القيام وسأبى له زيادة تحقيق آخر فى فصل القراءة والفرق بين
 القراءة وبين القنوت حيث لا يعود له وقيد بذكر السورة لانه لو قرأها ثم عاد فقرأ سورة اخرى لا يفتقض ركوعه
 كما فى سهو الحلية عن الزاهدى وغيره (قوله أعاد الركوع) مختص بالمسألة الثانية وقوله وسجد للسهو
 راجع للمسألين وفى التركيب حرازة ولو قال فضمها فائما وأعاد الركوع سجد للسهو وسلم من هذا ح (قوله
 وترك تكرير ركوع الخ) بالرفع عطف على اتيان لان فى زيادة ركوع او سجود تغيير المشروع لان الواجب
 فى كل ركعة ركوع واحد وسجدتان فقط فاذا زاد على ذلك فقد ترك الواجب ويلزم منه ترك الواجب آخر
 وهو ما مر أعنى اتيان الفرض فى محله لان تكرير الركوع فيه تأخير للسجود عن محله وتثليث السجود فيه تأخير
 القيام او القعدة وكذا القعدة فى آخر الركعة الاولى والثالثة فيجب تركها ويلزم من فعلها أيضا تأخير القيام
 الى الثانية والرابعة عن محله وهذا اذا كانت القعدة طويلا أما الجليلة الخفيفة التى استحبها الشافعى فتركها
 غير واجب عندنا بل هو الافضل كما سياتى وهكذا كل زيادة بين فرضين يكون فيها ترك واجب بسبب تلك الزيادة
 ويلزم منها ترك واجب آخر وهو تأخير الفرض الثانى عن محله والحاصل أن ترك هذه المذكورات فى كلام
 الشارح واجب غيره وهو اتيان كل واجب او فرض فى محله الذى ذكره اولافان ذلك الواجب لا يتحقق الا بترك
 هذه المذكورات فكان تركها واجبا لغيره لانه يلزم من الاخلال بهذا الواجب الاخلال بذلك الواجب فهو
 نظير عدهم من الفرائض الانتقال من ركن الى ركن فانه فرض لغيره كما قد مناهه فلا تكرار فى كلامه فافهم

خلافا للتكملة (و) قراءة (قنوت
 الوتر) وهو مطلق الدعاء وكذا
 تكبير قنوته وتكبير ركوع
 الثالثة زيلعى (وتكبيرات
 العبد) وكذا احدها وتكبير
 ركوع ركعته الثانية كلف التكبير
 فى افتتاحه لكن الاشبه وجوبه فى
 كل صلاة بحر فليحفظ (والجهر)
 للامام (والاسرار) لكل (فما
 يجهر) فيه (ويسر) وبقي من
 الواجبات اتيان كل واجب
 او فرض فى محله فلو أتم القراءة
 فكثرت متفكرا سهوا ثم ركع
 او تذكرا السورة راعيا فضمها
 قائما أعاد الركوع وسجد للسهو
 وترك تكرير ركوع وتثليث سجود
 وترك تعود قبل الثانية او رابع

(قوله وكل زيادة الخ) يجوز كل عطف على تكرير من عطف العام على الخاص ويدخل في الزيادة السكوت حتى لو شك فنفكر سجدة السهو كما روي في قولنا بين الفرضين غير قيد قد دخل الزيادة بين فرض وواجب كل زيادة بين التشهد الاول والقيام الى الركعة الثالثة كما مر والظاهر أن منه قراءة التشهد بعد السجدة الثانية بلا تأخير حتى لو رفع من السجدة وقعد ساجداً يلزمه السهو ومنه يعلم ما يفعله كثير من الناس حين يمد المبلغ تكبير التعدة فلا يشعرون بقراءة التشهد الا بعد سكوته فليتنبه قال ط استقدم منه أنه لو أطال قيام الركوع أو الرفع بين السجدين أكثر من تسبيحة بقدر تسبيحة ساجداً يلزمه سجود السهو فليتنبه له اه ولم يعزه الى احد نعم ذكر نحوه ابن عبد الرزاق في شرحه على هذا الشرح فقال كإطالة وقوفه بعد الرفع من الركوع اه ولم يعزه أيضاً ولم أر ذلك انما مره او يحتاج الى نقل سريع نعم رأيت في سجود السهو من الخلية عن الذخيرة والتمه تقلا عن غريب الرواية أنه ذكر البلخي في نوادره عن أبي حنيفة من شك في صلاته فأطال تفكره في قيامه أو ركوعه أو قومه أو سجوده أو قعدته لاسهوه عليه وان في جلوسه بين السجدين فعلية السهو لأن له أن يطلو البت في جميع ما وصفنا الا في بين السجدين وفي القعود في وسط الصلاة اه وقوله لاسهوه عليه مخالف للمشهور في كتب المذهب ولكن هذه رواية غريبة نادرة فليست مثلاً ورأيت في البحر في باب الترتيد عند قول المكتوب يتبع المؤتم قامت الوتر لا التجر أن طول القيام في الرفع من الركوع ليس بمشروع (قوله وانصت المقتدى) فلو قرأ خلف امامه كرد تحريماً ولا تصدق في الاصح كما سيأتي قبيل باب الامامة ولا يلزمه سجود سهو لو قرأ سهواً لأنه لا سهو على المقتدى وحل يلزم المتعمد الاعادة بحرزم ح وتبعه ط بوجوبها وانظر ما قدمناه اول الواجبات (قوله ومتابعة الامام) قال في شرح المنية لا خلاف في لزوم المتابعة في الاركان الفعلية اذ هي موضوع الاقتداء واختلف في المتابعة في الركن القولي وهو القراءة فعندنا لا يتابع فيها بل يستمع وينصت وفيما عدا القراءة من الاذكار يتابعه والحاصل أن متابعة الامام في الفرائض والواجبات من غير تأخير واجبة فان عارضها وواجب لا ينبغي أن يفوته بل يأتي به ثم يتابع كما لو قام الامام قبل أن يتم المقتدى التشهد فانه يتم ثم يقوم لان الاتيان به لا يفوت المتابعة بالكيفية وانما يؤخرها والمتابعة مع قطعها تفوته بالكيفية فكان تأخير أحد الواجبين مع الاتيان بهما اولى من ترك احد هما بالكيفية بخلاف ما اذا عارضها سنة كما لو رفع الامام قبل تسبيح المقتدى ثلاثاً فالصحيح أنه يتابعه لان ترك السنة اولى من تأخير الواجب اه ملخصاً ثم ذكر ما حاصله أنه يجب متابعة الامام في الواجبات فعلاً وكذا تركه كان لزماً من فعله بخلافه الامام في الفعل كتركه القنوت وتكبيرات العدد أو التعدة الاولى أو سجود السهو والتلاوة فيتركه المؤتم أيضاً وأنه ليس له أن يتابعه في البدعة والمنسوخ وما لا يتعلق به بالصلاة فلا يتابعه لو زاد سجدة أو زاد على اقوال الصحابة في تكبيرات العبدن او على أربع في تكبير الجنائز او قام الى الخامسة ساجداً وأنه لا يجب المتابعة في السنن فعلاً وكذا تركها لا يتابعه في ترك رفع اليدين في التحريمة والنساء وتكبير الركوع والسجود والتسبيح فيهما والتسبيح وكذا لا يتابعه في ترك الواجب القولي الذي لا يلزم من فعله المخالفة في واجب فعلي كالتشهد والسلام وتكبير التشرية بخلاف القنوت وتكبيرات العبدن اذ يلزم من فعله المخالفة في الفعل وهو القيام مع ركوع الامام اه فعلم من هذا أن المتابعة ليست فرضاً بل تكون واجبة في الفرائض والواجبات الفعلية وتكون سنة في السنن وكذا في غيرها عند معارضة سنة وتكون خلاف الاولى اذا عارضها واجب آخر او كانت في ترك لا يلزم من فعله مخالفة الامام في واجب فعلي كرفع اليدين للتحريمة وظاهره وتكون غير جائزة اذا كانت في فعل بدعة او منسوخ او ما لا يتعلق بالصلاة او في ترك ما يلزم من فعله مخالفة الامام في واجب فعلي وبشكل على هذا ما في شرح التهذيب في "على المقدمة الكيدانية من قوله ان المتابعة فرض كافي الكافي وغيره وانها شرط في الافعال دون الاذكار كافي المنية اه وكذا ما في الفتح والبحر وغيرهما من باب سجود السهو من أن المؤتم لو قام ساجداً في القعدة الاولى يعود ويقعد لان القعود فرض عليه بحكم المتابعة حتى قال في البحر ظاهراً أنه لو لم يعد بطل صلاته لترك الفرض وقال في النهر والذي ينبغي أن يقال انها واجبة في الواجب فرض في الفرض اه اقول الذي يظهر أنهم أرادوا بالفرض الواجب وسكون المتابعة فرضاً في الفرض لا يصح على اطلاقه لما صرح حوايه من أن المنسبوق لو قام قبل قعود امامه قدر التشهد في آخر الصلاة نصح صلاته ان قرأ ما تجوز به الصلاة بعد قعود الامام قدر

مطلب
سهم في تحقيق متابعة الامام

بكل زيادة تخلل بين الفرضين
وانصت المقتدى ومتابعة الامام

التمسد والالامع أنه لم يتابع في القعدة الأخيرة فلوكنت المتابعة فرضاً في الفرض مطلقاً لثالث صلته مطلقاً فم
 تكون المتابعة فرضاً بمعنى أن يأتي بالفرض مع امامه أو بعده كالأركع امامه فركع معه مقارناً ومعاقباً وشاركه
 فيه أو بعده ما رفع منه فلو لم يركع أصلاً أو ركع ورفع قبل أن يركع امامه ولم يعد معه أو بعده بطلت صلته
 والحاصل أن المتابعة في ذاتها ثلاثة أنواع مقارنة لتعلل الامام مثل أن يقارن احرامه لاحرام امامه وركوعه
 ركوعه وسلامه لسلامه ويدخل فيها المأزك قبل امامه ودام حتى ادركه امامه فيه ومعاقبه لا تبدأ فعل امامه
 مع المشاركة في باقيه ومتراحة عنه فطلق المتابعة الشامل لهذه الأنواع الثلاثة يكون فرضاً في الفرض وواجباً
 في الواجب وسنة في السنة عند عدم المعارض أو عدم لزوم المخالفة كما قد مناه ولا يشكل مسألة المسبوق
 المذكورة لأن القعدة وإن كانت فرضاً لكنه يأتي بها في آخر صلته التي يتنهيها بعد سلام امامه فقد وجدت
 المتابعة المتراحة فلذا حلت صلته والمتابعة المقيدة بعدم التأخير والترخي الشاملة للمقارنة والمعاقبه
 لا تكون فرضاً بل تكون واجبة في الواجب وسنة في السنة عند عدم المعارض وعدم لزوم المخالفة أيضاً
 والمتابعة المقارنة بلا تعقب ولا تراخ سنة عنده لا عندهما وهذا معنى ما في المقدمة الكيدانية حيث ذكر المتابعة
 من واجبات الصلاة ثم ذكرها في السن وحرامه بالنسبة المقارنة كما ذكره القهستاني في شرحها إذا علمت ذلك
 ظهر لك أن من قال إن المتابعة فرض أو شرط كما في الكافي وغيره أراد به مطلقها بالمعنى الذي ذكرناه ومن قال
 إنها واجبة كما في شرح النية وغيره أراد به المقيدة بعدم التأخير ومن قال إنها سنة أراد به المقارنة الحمد لله
 على توفيقه وأسأله هداية طريقه (قوله يعني في المجتهد فيه) المراد بالمجتهد فيه ما كان مبنياً على دليل معتبر شرعاً
 بحيث يسوغ للمجتهد بسببه مخالفة غيره حتى لو كان مما يدخل تحت الحكم وحكمه به كما يراه نفذ حكمه وإذا رفع
 حكمه إلى حكم آخر لا يراه وجب عليه امضاؤه بخلاف ما إذا كان قولاً لمخالفنا للكتاب كحل متروك التسمية عدا
 أو السنة المشهورة كالأكل بشاهد وعين ونحو ذلك مما سيجي في كتاب القضاء إن شاء الله تعالى فإنه لا يسمى
 مجتهد فيه حتى إذا رفع حكمه إلى من لا يراه يتقضه ولا يعضيه وأفاد وجوب المتابعة في المتفق عليه بالاولى
 وعدم جوازها فيما كان بدعة أو لا تعلق له بالصلاة كالوزاد سجدة أو قام إلى الخامسة ساهياً كما مر عن شرح
 المنية ومثال ما يجب فيه المتابعة مما يسوغ فيه الاجتهاد ما ذكره القهستاني في شرح الكيدانية عن الجلابي
 بقوله كتكبيرات العيد وسجدة السهو قبل السلام والقنوت بعد الركوع في الوتر اهـ والمراد بتكبيرات
 العيد ما زاد على الثلاث في كل ركعة مما لم يخرج عن اقوال العصاة كالأوقد يمين برأها خاسماً لا كشافعي
 ومثل لما لا يسوغ الاجتهاد فيه في شرح الكيدانية عن الجلابي أيضاً بقوله كالقنوت في الفجر والتكبير الخامس
 في الجنائز ورفع اليدين في تكبير الركوع وتكبيرات الجنائز قال فالمتابعة فيها غير جائزة اهـ لكن رفع اليدين
 في تكبيرات الجنائز قال به كثير من علمائنا كأنه يلحق فكونه مما لا يسوغ الاجتهاد فيه محل نظر ولهذا قال الخليل
 الرمي في حاشية البحر في باب الجنائز انه يستفاد من هذا أي مما قاله آية تلح أن الاولى متبعة الحنفى للشافعي
 بالرفع إذا ائقدي به ولم أره اهـ أي فان اختلاف ائتنافيه دليل على انه مجتهد فيه فتأمل وقال الاولى ولم يقل
 يجب لأن المتابعة انما تجب في الواجب أو الفرض وهذا الرفع غير واجب عند الشافعي (قوله لا في المقطوع
 بنسخه) كالوكر في الجنائز خمساً فان الآثار اختلفت في فعله صلى الله عليه وسلم فروى الخمس والسبع والتسع
 وأكثر من ذلك إلا أن آخر فعله كان أربعاً فكان ناسخاً لما قبله كافي الامداد (قوله كقنوت فجر) فإنه امامه مقطوع
 بنسخه على تقدير أنه كان سنة أو بعدهم سنتيه على تقدير أنه كان دعاء على قوم شهر كافي الفتح من النوافل
 فهو مثال للمقطوع بنسخه أو بعدهم سنتيه على سبيل البدل ح (قوله وانما تقصد) أي الصلاة بمخالفته في
 القروض المراد بالمخالفة هنا عدم المتابعة أصلاً بأفعالها الثلاثة الماترة والفساد في الحقيقة انما هو بترك الفرض
 لا بترك المتابعة لكن اسند اليها لأنه يلزم منها تركه وخص الفرض لأنه لا فساد بترك الواجب أو السنة (قوله
 في الخرائن) ونصه وجوب المتابعة ليس على إطلاقه بل هي تارة تفرض وتارة تجب وتارة لا تجب ففي وتر الفتح انما
 تجب المتابعة في الفصل المجتهد فيه لا في المقطوع بنسخه أو بعدهم كونه سنة من الاصل كقنوت الفجر وفي العناية
 انما يتبعه في المشروع دون غيره وفي البحر المخالفة فيها هو من الأركان أو الشرائط مفسدة لا في غيرها اهـ (قوله
 قلت فبلغت أصولها الخ) تفريع على ما زاده من الواجبات على ما في المتن وذلك أن في الفاتحة ستة آيات وقد

مطلقاً
 المراد بالمجتهد فيه

يعني في المجتهد فيه لا في المقطوع
 بنسخه أو بعده سنتيه كقنوت
 فجر وانما تقصد بمخالفته في
 القروض كإسقاطه في الخرائن
 قلت فبلغت أصولها وأربعين

عدها في المتن واجبا واحدا وكذا تكبيرات العدة وعدها واحدا فزاد عليه عشرة وتعديل الاركان عده
واحدا وهو واجب في الركوع والسجود والرفع من كل منهما فزاد ثلاثة فهي ثلاثة عشر والرابع عشر ترك
نكرير الفاتحة قبل سورة الالامين والخامس عشر والسادس عشر رعاية الترتيب بين القراءة والركوع وفيما
تكرر في كل الصلاة والسابع عشر ترك الزيادة على التشهد والثامن عشر والتاسع عشر تكبير القنوت
وتكبير ركوعه والعشرون والحادي والعشرون تكبير ركوع ثانيا العبد ولفظ التكبير في الافتتاح ثم ذكر
سبعة تحت قوله وبقي من الواجبات الخ فهذه ثمانية وعشرون كلها مصرحة في كلامه زيادة على ما في المتن
من الاربعة عشر فتبلغ اثنين وأربعين واجبا بدون ضرب وبسط فلذا سماها أصولا (قوله وبالبسط أكثر
من مائة ألف) أقول أكثرها صور عقلية لا خارجية كما ستعرفه (قوله إذا أحدها) المراد به التشهد
وهو واحد من جهة النوع أي الله واحد من نوع الواجبات النيف وأربعين والافه في الحقيقة متعددة دلالة
هذا الواحد هو المضروب فيه وهو ثمانية وسبعون تشهدا (قوله من ضرب خمسة) أي خمس واجبات
هي قعدة المغرب الاولى مع تشهدا وترك نقص من كلماته وترك زيادة فيه أي في أثناء كلماته لانه ذكر منظوم
لا يجوز أن يرا فيه اجنبى عنه وترك زيادة عليه أي بعد تمامه وهذا لا يكون واجبا الا في القعدة الاولى من غير
النوافل (قوله في ثمانية وسبعين) متعلق بضرب وقوله كما مر أي في كلامه حيث ذكر أن التشهد قد يتكرر
عشر اثم زاد اربع اثم ستين ثم اربعا فبلغت ثمانية وسبعين تشهدا كما أوخذه فيما مر واذا ضربتها في خمسة
الواجبات التي ذكرها هنا بلغت ثمانية وتسعين وبيان ذلك أن التشهد في نفسه واجب ويجب له القعدة
وأن يترك نقصا منه وزيادة فيه أو عليه فهذه خمس واجبات تجب في كل صورة من الصور الثمانية والسبعين
الماترة فبلغ ما ذكر وأراد بالواجب ما يشمل الفرض لأن هذه الصور ليست كل قعاتها واجبة بل الواجب
منها ما كان قعدة اولى أو بعد سجود سهو أما ما كان قعدة أخيرة أو بعد سجدة صليبة أو تلاوية فانها فرض
والفرض قد يطلق عليه لفظ الواجب فهذا واجب واحد من نوع الواجبات النيف وأربعين الماترة وهو التشهد
استلزم ثمانية وتسعين واجبا فيصالح اغراض هذه الواجبات لتشمل على أكثر من مائة سجدة ما بين سهوية وصليبة
وتلاوية كل سجدة منها يجب فيها ثلاث واجبات الطمأنينة ووضع اليدين ووضع الركبتين على ما اختاره السكالك
ورجعه في البحر وغيره واذا ضربت ثلاثة في مائة تبلغ ثلثمائة وكذا يجب بين كل سجدة في سهو الرفع والطمأنينة
فيه فتبلغ أكثر من ثلثمائة واذا ضم ذلك الى ما مر تبلغ أكثر من سبع مائة واذا ضربتها في بقية النيف وأربعين
الماترة تبلغ أكثر من ثمانمائة وعشرين ألفا وسبع مائة وكل واحد منها يستلزم ترك سجدة في سهو وتشهدا وقعدة
وكل سجدة يجب فيها الطمأنينة والرفع بينهما والطمأنينة فيه والتشهدا لسهو ويجب فيه ترك نقص منه وزيادة
فيه أما الزيادة عليه فتهجز فهذه عشر واجبات فاذا ضربتها في ثمانية وعشرين ألفا وسبع مائة بلغت مائتي
ألف وسبعة وثمانين ألفا واذا نظرت الى أن متابعة المقتدى لمامه واجبة في الفرائض النيف وعشرين
وفي الواجبات النيف وأربعين وجلة ذلك نيف وستون فاذا ضربتها فيما مر بلغت أكثر من سبعة عشر ألف ألف
وما تبقى ألف ألف وعشرين ألفا وبقي واجبات آخر لم يذكرها كالسجود على الالف وعدم القراءة في الركوع
وعدم القيام قبل التشهد أو قبل السلام وغير ذلك مما تبلغ جلته بأضرب عددا كثيرا أكثرها صور عقلية
كما يظهر ذلك لمن أراد ضياع وقته ولولا ضرورة بيان كلام الشارح لكان الاعراض عن ذلك أولى (قوله
وسننها) تقدم الكلام في الموضوع على السنة وتعرف بها وتقسيمها الى سنة هدى وسنة زوائد والفرق
بين الثانية وبين المستحب والمندوب وما في ذلك من الاسئلة وغير ذلك فراجع (قوله لا يوجب فسادا
ولاسهوا) أي بخلاف ترك الفرض فانه يوجب الفساد وترك الواجب فانه يوجب سجود السهو (قوله
لو عامد غير مستخف) فلو غير عامد فلا إساءة أيضا بل تندب إعادة الصلاة كما قدمناه في أول بحث الواجبات
ولو مستخفا كفر لما في النهر عن البرازية لو لم ير السنة حقا كفر لانه استخفاف اه ووجهه أن السنة أحد
الاحكام الشرعية المتفق على مشروعيتها عند علماء الدين فاذا انكر ذلك ولم يرها شيئا تابعا ومعتبرا في الدين
يكون قد استخف بها واستهانها وذلك كفر تأمل (قوله وقالوا الخ) نص على ذلك في التحقيق وفي التقرير
الأكلي من كتب الاصول لكن صرح ابن نجيم في شرح المنار بأن الإساءة الخش من الكراهة وهو المناسب

وبالبسط أكثر من مائة ألف إذ
أحدها ينتج ٣٩٠ من ضرب
خمس قعدة المغرب بتشهدا
وترك نقص منه أو زيادة فيه أو عليه
في ٧٨ كما مر والتنجع يتق
الحصر قبصر في غير رأى واجب
يستوجب ٣٩٠ واجبا
(وسننها) ترك السنة لا يوجب
فسادا ولا سهوا بل إساءة لو عامدا
غير مستخف وقالوا الإساءة
أدون من الكراهة

مطلب
سنن الصلاة

مطلب
في قولهم الإساءة دون الكراهة

هنا القول التحريم وتاركها يستوجب اساءة أى التضليل والدم وفي التلويح ترك السنة المؤكدة قريب من
الحرام وقد يوفق بأن مرادهم بالكراهة التحريمية والمراد بها في شرح المنار التزيمية فهي دون المكروه تحريماً
وفوق المكروه تنزيهاً ويدل على ذلك ما في النهر عن الكشاف الكبير معزيا إلى اصول أبي اليسر حكيم السنة
أن يندب إلى تحصيلها وإيلاهم على تركها مع لجوقاً ثم يسير اه وعن هذا قال في البحران الظاهر من كلامهم
أن الأثم منوط بترك الواجب أو السنة المؤكدة لتصرفهم بأثم من ترك سنن الصلوات الخمس على الصحيح
وتصرفهم بأثم من ترك الجماعة مع انها سنة على الصحيح ولا شك أن الأثم بعضه أشد من بعض فالأثم لترك
السنة المؤكدة أخف منه لترك الواجب اه ملخصاً وظاهر حصول الأثم بالترك مرة وبجأله
ما في شرح التحرير أن المراد بالترك بلا عذر على سبيل الإصرار وكذا ما يأتي قريباً عن الخلاصة وكذا ما مر
في سنن الوضوء من أنه لو اكتفى بالغسل مرة ان اعتاده أثم والا لا وكذا ما في شرح الكبدية عن الكشاف
وقال محمد في المصيرين على ترك السنة بالقتال وأبو يوسف بالتأديب اه فستعين حل الترك فيما مر عن البحر
على الترك على سبيل الإصرار وتوفيقاً بين كلامهم (قوله على ما ذكره) والافهى أكثر كاسياً في وقعدت
منها الشربلاني في مقدمته نوراً لا يضيح احدي وخمسين (قوله ثلاثة وعشرون) أثبت لفظ العبد
لحذف المبدود ح (قوله للتحريم) أى قبليها وقبل معها كما سيذكره الشارح في الفصل الآتي
(قوله في الخلاصة الخ) حكى في الخلاصة أولاً خلافاً قيل بأثم وقيل لا ثم قال والمختار ان اعتاده أثم لان
كان أحياناً اه وحزم به في الفيض وكذا في المية قال شارحه أيا ثم لأنفس الترك بل لأنه استخفاف وعلم
مبالاة بسنة واظب عليها النبي صلى الله عليه وسلم مدة عره وهذا مطرد في جميع السنن المؤكدة اه
والتعليل المذكور مأخوذ من الفتح ورد في البحر بقوله بعد ما قد مناه عنه فالجاءل أن القائل بالأثم في ترك الرفع
بناء على أنه من سنن الهدى فهو سنة مؤكدة والقائل بعدمه بناء على أنه من سنن الزوائد بمنزلة المستحب
الخ قلت لكن كونه سنة مؤكدة لا يستلزم الأثم بتركه مرة واحدة بل عهده فيعين تقييد الترك بالاعتبار
والاصرار وتوفيقاً بين كلامهم كما قد مناه فان القائل أن الجاهل على الإصرار على الترك هو الاستخفاف بمعنى
التهاون وعدم المبالاة لا بمعنى الاستهانة والاحتقار والا كان كفراً كما مر خلافاً لما فهمه في النهر فتدبر (قوله
أى تركها بجأله) قال في الجملة ظن بعضهم أنه أراد بالذم تفرج الاصابع وهو غلط بل أراد به التشرع
الطى يعنى برفعهما منصوبين لا منصوصين حتى تكون الاصابع مع الكف مستقبله للقبلة ثم لا يفتنى أنه
لا توقف السنة على ضم الاصابع أو لا بل لو كانت منشورة غير متفرجة كل التفرج ولا مضومة كل الضم ثم
رفعهما كذلك مستقبلهما للقبلة فقد أتى بالسنة اه (قوله وان لا يطأ رأسه) أي لا يخفضه والمسألة
في البحر عن المبسوط (قوله بتدريجاً حجة للاعلام الخ) وان زاد كره ط قلب هذا إذا لم يفتنى كاسياً في يانه
ان شاء الله تعالى في آخر باب الأمانة عند قوله وقائم بقاعد وأشار بقوله والانتقال إلى أن المراد بالتكبير هنا
ما يشمل تكبير الاجرام وغيره وبه صرح في النسياء ثم أعلم أن الامام اذا كبر لا يقتاح فلا بد لهجة صلواته من
قصد به بالتكبير الاحرام والافلا صلاة اذا قصد الاعلام فقط فان جمع بين الاجرين بأن قصد الاحرام والاعلام
للإعلام فذلك هو المطلوب منه شرعاً وكذلك المبلغ اذا قصد التبليغ فقط خالياً عن قصد الاحرام فلا صلاة له
والمن يعلى بتبليغه في هذه الحالة لأنه اقتدى بمن لم يدخل في الصلاة فان قصد بتكبيره الاحرام مع التبليغ
للصلين فذلك هو المقصود منه شرعاً كذا في فتاوى الشيخ محمد بن محمد الغزي الملقب بشيخ الشيوخ ووجهه
أن تكبيره الاقتتاح شرط أو ركن فلا بد في تحقيقها من قصد الاجرام أي الدخول في الصلاة وأما التسميع
من الامام والتحصيل من المبلغ وتكبيرات المتقلات منهم اذا قصد جاذر الاعلام فقط فلا فساد للصلاة كذا
في القول البليغ في حكم التبليغ للسيد أحمد الحوى واقتره السيد محمد أبو البعود في حراشي مسكين
والفرق أن قصد الاعلام غير فسد كما لو سجع ليعلم غيره أنه في الصلاة ولما كان المطلوب هو التكبير على قصد الذكر
والاعلام فاذا محض قصد الاعلام فكانه لم يذكر وعدم الذكر في غير التحريم غير مفسد وقد أشبعنا الكلام على
هذه المسألة في رسالتنا المسماة تنبيه ذوي الانهام على حكم التبليغ خلف الامام هذا وسيأتى في أول الفصل
أنه لو نوى بتكبيره الاحرام تكبيره الزكوع لغت نيته وصرح شرعاً لأن المحل له ومقتضاه انه لو نوى بها الاعلام

ثم هي على ما ذكره ثلاثة وعشرون
(رفع البدن للتحريم) في الخلاصة
ان اعتاد تركه أثم (ونشر الاصابع)
أي تركها بجأله (وأن لا يطأ
رأسه عند التكبير) فانه بدعة
(وجه الامام بالتكبير) بقدر
حاجته للاعلام بالدخول
والانتقال وكذا بالتسميع
والسلام وأما المؤتم والمنفرد
فيسمع نفسه

مطلبه
في التبليغ خلف الامام
قوله الغزي اقول ليس هذا صاحب
المستن فانه محمد بن عبد الله الغزي
القبر تاشي اه منه

مع أيضا على أن الصحيح أنها شرط لاركن والشرط يلزم حصوله لا تصحبه لكن سيأتي جوابه ثم هذا كله إذا
 قصد الاعلام بنفس التكبير أما إذا قصد به التبرعة وقصد بالجهر بها الاعلام بأن كان لولا الاعلام لم يجهر وأنه
 يأتي بها ولم يجهر فهو المطلوب كما مر والزائد على قدر الحاجة كما هو مكره للإمام بكره للمبلغ وفي حاشية أبي
 السعود واعلم أن التبليغ عند عدم الحاجة إليه بأن بلغهم صوت الإمام مكره وفي السيرة الحلبية اتفق الأئمة
 الأربعة على أن التبليغ حينئذ بدعة منكروا أي مكرهه وأما عند الاحتياج إليه فمستحب وما نقل عن الطحاوي
 إذا بلغ القوم صوت الإمام فبلغ المؤذن فسدت صلاته لعدم الاحتياج إليه فلا وجه له إذ غايته أنه رفع صوته
 بما هو ذكربصغته وقال الجوى وأظن أن هذا الثقل مكذوب على الطحاوي فإنه مخالف للقواعد (قوله
 والتسمية) وقيل إنها واجبة وسيأتي تمام الكلام عليه وعلى بقية السنن المذكورة في الفصل الآتي (قوله
 والتأمين) أي عقب قراءة الفاتحة قال في المنية وإذا قال الإمام ولا الضالين قال آمين اه ولا يخفى أن
 هذا هو المفهوم لكل أحد فاقبل لرتل الفاتحة وقرأ تحوينا لا تأخذنا الآيات هل يسن التعوذ والتسمية
 والتأمين اه ففيه نظر بالنسبة إلى نطقه في التأمين فإن الوارد في التأمين عقب القراءة خاص بقراءة الفاتحة
 وأما التعوذ والتسمية فغير خاصين بها فالظاهر أنه يأتي بهما تأمل (قوله وكونن سراً) جعل سرّاً خبر
 الكون المحذوف لفقدان الاسرار به سائنة أخرى فعلى هذا سنية الاتيان بها تحصل ولو مع الجهر بها ط
 عن أبي السعود (قوله وكونه الخ) قدر الكون لما ذكرنا قبله (قوله للرجال) سيأتي في الفصل بيان
 محترزه وكيفيته (قوله ونظوف الخ) بيان لحكمة عدم الارسال (قوله وكذا الرفع منه) أشار إلى أن الرفع
 مرفوع بالعطف على تكبير قال في البحر ولا يجوز جرّه لأنه لا يكبر فيه وإنما يأتي بالتسميع اه لكن سنذكر
 في الفصل الآتي القول بأنه سنة فنه أيضاً حديث أنه عليه الصلاة والسلام كان يكبر عند كل رفع وخفض وعلى
 تأويل الحديث بأن المراد بالتكبير ذكره تعظيم يقال مثله هنا فيجوز الجزئ لئلا يفوت المصنف ذكر التسميع
 في السنن لكن بدونه ذكر نفس الرفع والتأويل في عبارة الكثر أظهر كما أوضحناه في حواشينا على البحر هذا وقد تقدم
 أن مختار الكمال وغيره رواية وجوب الرفع من الركوع والسجود والطمأنينة فيه وما وأنه الموافق للدلالة
 وإن كان المشهور في المذهب رواية السنة (قوله والتسميع فيه) الأولى ذكره بعد قوله وتكبير الركوع كما
 لا يخفى ونظيره ما يأتي في السجود ح (قوله ثلاثا) فلو تركه أو تنقصه كره تنزيهاً كما سيأتي (قوله والصاق
 كعبه) أي حيث لا عذر (قوله للرجل) أي سنة للرجل فقط وهذا قيد للاخذ والتفريح لأن المرأة تضع
 يديها على ركبتيها وضعا ولا تفرج أصابعها كما في المعراج فافهم وسيأتي في الفصل أنها تخالف الرجل في خسة
 وعشرين (قوله وكذا نفس الرفع منه) زاد لفظة نفس لئلا يتوهم أنه على تقديره مضاف أي تكبير الرفع
 فيذكر مع قوله وكذا تكبيره أو للاشارة إلى أن أصل الرفع سنة كما في الزيلعي حتى أنه لو سجد على شيء ثم نزع من
 تحت جبهته وسجد ثانياً على الأرض جاز وإن لم يرفع لكنه خلاف ما صححه في الهداية بقوله والأصح أنه إذا
 كان إلى السجود أقرب لا يجوز لأنه بعد ساجداً وإذا كان إلى الجلوس أقرب جاز لأنه بعد جالسا اه وإذا كان
 الرفع المذكور فرضاً فالمسنون منه أن يكون بحيث يستوي جالساً فلذا قيده الشارح بذلك لكنه يتكرر مع
 قوله الآتي والجلسة فالأصوب إسقاط قوله بحيث يستوي جالساً ويكون مراد المصنف بالرفع أصله بدون
 استواء جرياً على القول بسنننه وبالحلقة الانتية الاستواء فلا تكرار وقد مر تصحيح وجوبها وسيأتي تمام
 الكلام عليه في الفصل الآتي (قوله ووضع يديه وركبتيه) هو ما صرح به كثير من المشايخ واختار الفقيه
 أبو الليث الافتراض ومشي عليه الثريلاي والفتوى على عدمه كما في التجنيس والخلاصة واختار
 في الفتح الوجوب لأنه مقتضى الحديث مع المواظبة قال في البحر وهو أن شاء الله تعالى أعدل الأقوال لموافقته
 الأصول اه وقال في الحلية وهو حسن ما شئ على القواعد المذهبية ثم ذكر ما يؤيده (قوله فلا تلزم)
 لأن وضعهما ليس بفرض فإذا وضعهما على نجس كان كعدم الوضع أصلاً فلا يضر وهذا هو المشهور ولكن
 قد منا في شروط الصلاة عن المنية أن عدم اشتراط طهارة مكانها رواية شاذة وأن الصحيح أنه تنقص الصلاة
 كما في متن المواهب وتوارة الأيضاح والمنية وفي النهروان المناسب لا طلاق عاتة المتون وأيده بكلام الخاتمة
 وفي شرح المنية وهو الصحيح لأن اتصال العضو بالنجاسة بمنزلة جملها وإن كان وضع ذلك العضو ليس بفرض اه

(والثناء والتعوذ والتسمية والتأمين)
 وكونهن (سراً) ووضع يمينه على
 ياراه) وكونه (تحت السرة)
 للرجال لقول علي رضي الله عنه
 من السنة وضعهما تحت السرة
 ونظوف اجتماع الدم في رؤس
 الأصابع (وتكبير الركوع) وكذا
 (الرفع منه) بحيث يستوي
 قائماً (والتسميع فيه ثلاثاً)
 والصاق كعبه (وأخذ ركبتيه
 يديه) في الركوع (وتفريح
 أصابعه) للرجل ولا يشدب
 التفريح الاخذ والضم الآتي
 السجود (وتكبير السجود
 وكذا) نفس (الرفع منه) بحيث
 يستوي جالساً (و) كذا (تكبيره
 والتسميع فيه ثلاثاً ووضع يديه
 وركبتيه) في السجود فلا تلزم
 طهارة مكانهما عندنا مجمع

قوله واقترب هكذا بخطه والذئ

في نسخ الشارح واقترب بصيغة المصدر وهو الانصب بسابقه ولاحقه اه معجبه

الا اذا سجد على كفه كما مر (واقترب رجليه اليسرى) في

تشهد الرجل (والجلسة) بين السجدين ووضع يديه في راسي

نخذه كالشهد للتواتر وهذا مما اغفله اهل المتون والشروح

كافي امداد الفتاح للشرنبلاني قلت ويأتى معز بالمنية فافهم

(والصلاة على النبي) في القعدة الاخيرة وفرض الشافعي قول

اللهم صل على محمد ونسبه الى الشذوذ ومخالفة الاجماع

(والدعاء) بما يستعمل سؤاله من العباد وبقي بقية تكبيرات

الاتصالات حتى تكبيرة القنوت على قول والتسليم مع الامام

والتحميد لغيره وتحويل الوجه عنه وبسرة للسلام (رأها آداب تركه

لا يوجب اساءة ولا اعتبارا كترك سنة الزوائد لكن فعلا افضل

(نظره الى موضع سجوده حال قيامه والى ظهر قدميه حال

ركوعه والى اربعة اقطاف حال سجوده والى سجده حال

الايمن واليسر عند التسليم الاولى والثانية) لتصيل

الخشوع (وامساك نفسه عند التأوب) ولو بأخذ شفتيه بسنه

(فان لم يقدر عطاه بي) ظهر (يده) اليسرى وقيل باليمنى لوقفا والاول

فيسراه مجتبي آداب الصلاة

قوله الضلع الخبط هكذا بخطه والذى رأيت في عدة نسخ من القاموس الضلع الخلف فليز

(قوله الا اذا سجد على كفه) أى على ما هو متصل به ككفه وفاضل ثوبه لا لا شتراط طهارة ما تحت الكف أو الثوب بل اشتراط طهارة محل السجود وما اتصل به لا بد من فاضل فكذا لا سجد على النجاسة (قوله واقترب رجله اليسرى) أى مع نصب اليمنى سواء كان في القعدة الاولى أو الاخرى لانه عليه الصلاة والسلام فعله كذلك وما ورد من فوركه عليه الصلاة والسلام محمول على حال كبره وضعفه وكذا يقترب بين السجدين كما في فتاوى الشيخ قاسم أبو السعود ومثله في شرح الشيخ اسمعيل عن البرجندى (قوله في تشهد الرجل) أى هو سنة فيه بخلاف المرأة فانهم اتوا تركه كما سمي (قوله ووضع يديه في راسي) أى في الجلسة (قوله فافهم) اعله يشير به الى انه يؤخذ من كلامهم أيضا لان هذه الجلسة مثل جلسة التشهد ولو كان فيها مخالفة اهل البيروا ذلك كما بينوا ان الجلسة الاخيرة تختلف الاولى في الدورك فلما اطلتوها علم انها مثلها واهذا قال القهستاني هنا ويجلس أى الجلوس المعهود (قوله ونسبه) أى نسبه قوم من الاعيان منهم الطحاوى وأبو بكر الرازى وابن المنذر والخطابى والبعغوى وابن جرير الطبرى لكن نقل عن بعض الصحابة والتابعين ما يوافق الشافعي (قوله والدعاء الخ) أى قبل السلام وسماى في آخر الفصل الا فى الكلام عليه وعلى ما يفعله بعد السلام من قراءة وتسبيح وغيرهما (قوله لغيره) أى لمؤتم ومنفرد لكن سبأ فى أن المعتمد أن المنفرد يجمع بين التسبيح والتحميد وكذا الامام عندهما وهو رواية عن الامام جزم بها الشرنبلاني في مقدمته (قوله وتحويل الوجه عنه وبسرة للسلام) وبسرة البداية باليمين ونية الامام الرجال والحفظه وصياحى الجن الخ ماسماى في الفصل وتخفف الثانية عن الاولى ومقارنته لسلام الامام وانتظار المسبوق لسلام الامام كذا فى نور الابصار وقد مرنا الله أوصل السنن الى احدى وخسين لكن عذبها فى الضياء من المستحبات (قوله ولها آداب) جمع ادب وهو فى الصلاة ما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة أو مرتين ولم يواظب عليه كزيادة على الثلاث فى تسبيحات الركوع اذ اقتضى جود كذا فى غاية البيان والعتامة وغيرها وعرفه فى أول الحلية بتعاريف متعددة وقال والظاهر مساواة تلفظ لدوب (قوله تركه) أى ترك الادب الذى تضمنه لفظ جمعه (قوله كترك سنة الزوائد) هى السنن الغير المؤكدة كسيرة عليه الصلاة والسلام فى لباسه وقيامه وقعوده وترجله وتعلله ويقابلها سنن الهدى التى هى من اعلام الدين كالاذان والجماعة ويقابل النوعين النقل ومنه المندوب والمستحب والادب وقد مرنا تحقيق ذلك فى سنن الوضوء (قوله والى اربعة اقطاف) أى طرفه قاموس (قوله والى سجده) بكسر الحاء والجرم والراء المهملة ما بين يديك من ثوبك قاموس وقال أيضا الحجر مثلثة المنع وحسن الانسان والمناسب هنا الاول لانه فسر الحظن بمادون الاطال الى الكشح أو الصدر والعضدان وقسر الكشح بما بين الخاصرة الى الضلع الخبط واستظهر فى العزيمة ضبطه بضم ففتح فزاي مجبة جمع حجرة وهى معقد الارز ولا يمتحن بعده (قوله لتصيل الخشوع) علة للجمع لان المقصود الخشوع وترك التكلف فاذا تركه صار ناظر الى هذه المواضع قد أولا وفى ذلك حفظه عن النظر الى ما يشغله وفى اطلاقه شمول المشاهد للكعبة لانه لا يأمن ما يليه وإذا كان فى الفلام أو كان بصير ايمحافظ على عظمة الله تعالى لأن المدار عليهم اوتمامه فى الامداد وإذا كان المقصود الخشوع فاذا كان فى هذه المواضع ما ينافيه يعدل الى ما يحصل فيه (تنبيه) المنقول فى ظاهر الرواية أن يكون منتهى بصره فى صلاته الى محل سجوده كما فى المضمرات وعليه اقتصر فى الكثر وغيره وهذا التفصيل من تصرفات المشايخ كالطحاوى والكرخي وغيرهما كما يعلم من الطولات (قوله وامساك نفسه عند التأوب) بالهمز وأما الواو فغلط كما فى المغرب وغيره وسماى فى باب ما يفصد الصلاة أو يكبره أنه يكبره ولو خارجا لانه من الشيطان والانبيا محفوظون منه (قوله ولو بأخذ شفتيه بسنه) فى بعض النسخ شفته بصيغة المفرد وهى احسن لان المتيسر دفع التأوب وهو أخذ الشفة السفلى وحدها ثم رأيت التقييد به الى الضياء (قوله بظهر يده اليسرى) كذا فى الضياء المعنوى ومثله فى الحلية فى باب السنن والشارح عز المسألة الى المجتبى مع ان المنقول فى البحر والنهر والخ عن المجتبى انه يغطى فاه بيمينه وقيل بيمينه فى القيام وفى غيره يساره اه وهكذا فى شرح الشيخ اسمعيل وعبارة الشارح فى الخزانة أى بظهر يده اليمنى الخ لانه مناسب ابدال اليسرى باليمنى (قوله وقيل الخ) كأنه لان التغطية ينبغي أن تكون باليسرى كالا يجتنب فاذا كان قاعدا يسهل ذلك عليه ولم يلزم منه حركة اليدين بخلاف ما اذا كان قائما فانه يلزم من

لدفع التناوب بحجة

(أو كنه) لأن التغطية بلا ضرورة
مكرهه (واخراج كفيه من كفيه
عند التكبير) للرجل الالضرورة
كبر (ودفع السعال ما استطاع)
لأنه بلا عذر مفسد فيجب تنبيه
(والقيام) لا امام وموتم (حين
قبل حتى على الفلاح) خلافا لفر
فعله عند حتى على الصلاة ابن كمال
(ان كان الامام يقرب المحراب والا
فيقوم كل صف ينتهي اليه
الامام على الظاهر) وان دخل
من قدام قام واحد ينقع بصرهم
عليه الا اذا قام الامام بنفسه في
مسجد فلا يقفوا حتى يتم اقامته
ظهيرية وان خارجه قام كل صف
ينتهي اليه بجم (وشروع الامام)
في الصلاة (مذ قبل قد قامت
الصلاة) ولو أخر حتى اتمها لا بأس
به اجماعا وهو قول الثاني والثلاثة
وهو اعدل المذاهب كما في شرح
المجمع لمصنفه وفي التهستائي
معزى بالخلاصة انه الاصح (فرع)
لم يعلم ما في الصلاة من فرائض
وسنن اجراءه فنية
(فصل ٤)

(واذا اراد الشروع في الصلاة
كبر) لو قادرا (للافتتاح) أي قال
وجوب الله أكبر ولا يصير شارعا
بالمبتدأ فقط كالله ولا بأكثر فقط
هو المختار فلو قال الله مع الامام
وأ كبر قبله أو أدرك الامام
راكعا فقال الله قائما وأ كبر
راكعا

التغطية باليسرى حركة اليدين أيضا لانها تسببها اه ح (قوله لان التغطية الخ) علة لكونه لا يغطي يسره
أو كنه الا عند عدم امكان كظم فيه ولذا قال في الخلاصة أما اذا امكنه بأخذ شفتيه بسننه فلم يفعل وغطى فاه
بيده أو ثوبه يكره هكذا روى عن أبي حنيفة اه (فائدة) رأيت في شرح تحفة الملوك المسمى بهدية الصعاليك
مانعه قال الزاحدي الطريق في دفع التناوب أن يحظر به أنه أن الانبياء عليهم الصلاة والسلام ما ثاءوا قاط قال
التدوير جرت به مرارا فوجدناه كذلك اه قلت وقد جرت به أيضا فوجدته كذلك (قوله عند التكبير)
أي تكبير الاحرام (قوله ودفع السعال ما استطاع) فيه انه لا يخلو ما أن يكون المراد السعال المضطر اليه
فلا يمكن دفعه أو غيره فدفعه واجب لانه مفسد وقد يقال المراد به ما تدعو اليه الطبيعة مما يظن امكان دفعه
فهذا يستحب أن يدفعه ما يمكن الى أن يخرج منه بلا صنع أو يدفع عنه فليأمل ثم رأيت في الحلية
اجاب بجمه على غير المضطر اليه اذا كان عذريدعو اليه في الجملة ولا سيما اذا كان ذا حروف لما فيه من الخروج
عن الخلاف اه والمراد بالعذر تحسين الصوت أو اعلام انه في الصلاة فبأى في مفسدات الصلاة أن التخنخ
لاجل ذلك لا يفسد في الصحيح وعلى هذا فالمراد بالسعال التخنخ تأمل (قوله حين قبل حتى على الفلاح) كذا
في الكز ونور الايضاح والاصلاح والظهيرية والبدائع وغيرها والذي في الدرر مناسا وشرعا عند الجعلة الاولى
يعنى حين يقال حتى على الصلاة اه وعزاه الشيخ اسمعيل في شرحه الى عيون المذاهب والفيض والوقاية
والنقاية والحاوي والمختار اه قلت واعتمد في متن الملتقى وحكي الاولى بقيل لكن نقل ابن الكمال تصحيح
الاول ونص عبارته قال في الذخيرة يقوم الامام والقوم اذا قال المؤذن حتى على الفلاح عند علمائنا الثلاثة
وقال الحسن بن زياد وزفر اذا قال المؤذن قد قامت الصلاة قاموا الى الصف واذا قال مرة ثانية كبروا
والصحيح قول علمائنا الثلاثة اه (قوله خلافا لفرانخ) هذا النقل غير صحيح وغير موافق لعبارة ابن كمال
التي ذكرناها وقد راجعت الذخيرة فرأيت في خلاف كما نقله ابن كمال في مثله في البدائع وغيره (قوله
والا الخ) أي وان لم يكن الامام يقرب المحراب بأن كان في موضع آخر لم يلزم ما يجده وأ خارجه ودخل من خلف
ح (قوله في مسجد) الاولى تعريفه باللام (قوله فلا يقفوا) الانسب فلا يقفون بأثبات النون على
أن لا نافية لانهية (قوله وان خارجه) محترز قوله في مسجد (قوله بجم) لم أره فيه بل في النهر (قوله
وشروع الامام) وكذا القوم لأن الافضل عند أبي حنيفة مقارنتهم له كما سيأتي (قوله لا بأس به اجماعا)
أي لان الخلاف في الافضلية فتنى البأس أي الشدة ثابت في كلام القولين وان كان الفعل أولى في أحدهما
(قوله وهو) أي التأخير المفهوم من قوله آخر (قوله انه الاصح) لأن فيه محافظة على فضيلة متابعة المؤذن
واعانة له على الشروع مع الامام (قوله فرع الخ) تقدم بيانه في بحث النية وكذا في هذا الباب عند قوله
وبقي من الفروض الخ (قوله فنية) يعني ذكره الامام الراهدى في فنية الفتاوى ونقل ط عبارته فافهم
والله تعالى أعلم

(فصل ٥)

أي في بيان تأليف الصلاة الى انتم اتم على الوجه المتوارث من غير تعرض غالبا لوصف افعالها بفريضة
أو غيرها للعلم به مما مر (قوله لو قادرا) سيأتي محترزه في قوله ويلزم العايز الخ (قوله للافتتاح)
فلو قصد الاعلام فقط لم يصير شارعا كما قد سناه وبأى تمامه (قوله أي قال وجوب الله أكبر) قال
في الحلية عند قول النية ولادخول في الصلاة الابتكيرة الافتتاح وهي قوله الله أكبر والله الأكبر والله
الأكبر والله كبير الخ وعين مالك الاول لانه المتوارث واجيب بأنه يفيد السنية أو الوجوب ونحن نقول به فان
الاصح انه يكره الافتتاح بغير الله أكبر عند أبي حنيفة كما في التحفة والذخيرة والنهاية وغيرها وتمامه في الحلية
عليه فلو افتتح بأحد الالفاظ الاخيرة لا يحصل الواجب فافهم (قوله ولا يصير شارعا بالمبتدأ) لان الشرط
الانسان بجملة تامة كما مر في النظم ولا ينبغي أن الاتيان بالواو أو احسن من الفاء التفرعية لان ما قبله بيان
للواجب وهذا بيان للشرط فلا يصح التفريع فافهم (قوله هو المختار) وهو قول محمد وظاهر الرواية عن أبي
حنيفة وكذا قول أبي يوسف لما سيأتي من اختصاص الصحة عند الالفاظ الخمسة ح (قوله فلو قال الخ)
بيان لثمة الخلاف وتفریع على المختار (قوله ذلك) أي قبل فراغه ح (قوله قائما) أي حقيقة وهو

الاتحاد أو حكماء أو الانشاء القليل بأن لا تتال يده ركبته ح (قوله في الاصح) أي بناء على ظاهر الرواية
وأفاد أنه لا يصح اقتداؤه لا يصير شارعا في صلاة نفسه أيضا وهو الاصح كما في التهر عن السراج (قوله قبل
الامام) أي قبل شروعه (قوله ولو ذكر الاسم) مكرر بما قبله فان المراد بالصفة الخبر ومع ذلك هو ضعيف مبنى
على غير ظاهر الرواية أفاده ح (قوله اذمة أحد الهمزتين مفسد الخ) اعلم أن المذان كان في الله فأما في أوله
أو وسطه أو آخره فان كان في أوله لم يصير به شارعا وأفسد الصلاة لوفى أنشأه ولا يصح كفران كان جاعلا لانه جازم
والاكتفاء للشك في مضمون الجملة وان كان في وسطه فان بالغ حتى حدث ألف ثانية بين اللام والهاء كره قيل
واختار أنهم لا يفسد وليس بعيد وان كان في آخره فهو خطأ ولا يفسد أيضا وقيل ان عدم الفساد فيه مباحة
الشروع بهما وان كان المتى اكبر فان في أوله فهو خطأ مفسد وان تعمده قيل يكفر للشك وقيل لا ولا ينبغي أن
يختلف في انه لا يصح الشروع به وان في وسطه افسد ولا يصح الشروع به وقال الصدر الشهيد يصح وينبغي تقييده
بما اذا لم يقصد به الخالفة كآب عليه محمد بن مقاتل وفي المبتغى لا يفسد لانه اشباع وحولغة قوم وقيل يفسد
لان اكبر اسم ولد ابليس اه فان ثبت انه لغة فالوجه الصحة وان في آخره فقد قيل يفسد الصلاة وقياسه
ان لا يصح الشروع به أيضا كذا في الحلية ملخصا وتماثل أبحاث هذه المسألة في البحر والنهر عند قوله وكبر بلام
وركع أقول وينبغي الفساد بجملة الهاء لانه يصير جمع لاه كما سرح به بعض الشافعية تأمل (قوله وتعمده) أي
تعمد الهمزة من لفظ الجلالة أو اكبر كقول لكونه استغفارا ما يقتضي ان لا يثبت عنده كبرياء الله تعالى وعظمته
كذا في الكفاية والاحسن قول المبسوط خيف عليه الكفران كان قاصدا على أن الاكل اعترضهم
في العناية بأنه يجوز أن تكون التقرير فلا كفر ولا فساد لكن يجب أن قصد التقرير لا يدفع الفساد لما في شرح
المنية من أن الانسان لا يصلح أن يقرر نفسه وان قرر غير ذلك لم يفسد لانه خطاب اه وعلى هذا فينبغي أن
يقال ان تعمد المذ لا يكفر الا اذا قصد به الشك لا تنقضاء احتمال التقرير وأما الفساد وعدم صحة الشروع فبإثبات
وان لم يعمد المذ أو الشك لانه تلفظ بمحتمل للكفر فصار خطأ شرعا ولهذا قال في الحلية ان مناط الفساد ذكر
الصورة الاستفهامية فلا يشترق الحال بين كونه عالما بمعناها أولا بدليل الفساد بكلام النائم (قوله وكذا
الباء في الاصح) صححه في شرح المنية (قوله قائما) أي في الفرض مع القدرة على القيام ح (قوله
ان الى القيام أقرب) بأن لا تتال يده ركبته كما مر وفي شرح الشيخ استعمل عن الجلة اذا كبر في التطوع حالة
الركوع للافتتاح لا يجوز وان كان التطوع يجوز قاعدا اه قلت والفرق بينه وبين ما لو كبر للتطوع قاعدا
أن القعود الجائر يخالف عن القيام من كل وجه أما الركوع فله حكم القيام من وجه دون وجه ولذا لو رآه فيه
لم يميز تأمل (قوله ولغتنية تكبيرة الركوع) أي لو نوى بهذه التكبيرة تكبيرة الركوع ولم ينو تكبيرة
الافتتاح لغت نيته وانصرف الى تكبيرة الافتتاح لانه لما قصد به الا ان الخالص دون شيء خارج عن الصلاة
وكانت الحرمة هي المفروضة عليه لكونها شرطا انصرف الى الفرض لان الجمل له وهو أقوى من النقل
كالنوى بقراءة الفاتحة الذكر والثناء وكما لو طاف للركن جنبا وللصدر طاهرا انصرف الى الركن
بخلاف ما اذا قصد بالتكبيرة الاعلام فقط فانه لا يكون قاصدا للذكر فصار كلاما اجنبيا عن الصلاة فلا يصح
شروعه كما مر (قوله والاجاز) أي بأن كان اكبر رآه انه مع الامام أو بعده ولم يكن له رأى أصلا والجواز في
الثالثة لحل أمره على الصواب ولكن الاحوط كما في شرح المنية أن يكبر ثانيا ليقطع الشك باليقين ووقع في الفتح
هنا هو منه عليه في التهر (قوله ولو أراد الخ) ذكر المسألة الاولى في ألغاز الاشياء والثانية ذكرها المصنف
متنا في الذبائح (قوله لم يصير شارعا) لان التجب والاجابة اجنبيان عن الصلاة مفسدان اه في شرح
الشيخ استعمل في مفسدات الصلاة لوقال الله صل على محمد وآلته اكبر وأراد به الجواب تفسد صلاته بالاجماع
ولو اجاب المؤذن تفسد أيضا وان اذن في صلاته تفسد اذا أراد الاذان اه (قوله ويجزم الرأ الخ) أي
يسكتها قال في الحلية ثم اعلم أن المسنون حذف التكبير سواء كان للافتتاح أو في أثناء الصلاة قالوا الحديث
ابراهيم النخعي موقوف عليه ومرفوعا الاذان جزم والاقامة جزم والتكبير جزم قال في الكافي والمراد الاسماء
عن اشباع الحركة والتعمق فيها والاضراب عن الهمز المقطوع والمذاق اشحش ثم الهاء ترفع بلا خلاف وأما
الرأ في المنتمات عن النخعي ان شاء بالرفع أو بالجزم وفي المبتغى الاصل فيه الجزم لقوله صلى الله عليه وسلم

لم يصح في الاصح كالوفرغ من الله
قبل الامام ولو ذكر الاسم بلا
صفة صح عند الامام خلافا لمحمد
بالخلف اذمة أحد الهمزتين
مفسد وتعمد كبر وكذا الباء
في الاصح وبشترط كونه (قائما)
فليوجد الامام راكعا فكبر
منحيا ان الى القيام اقرب صح
ولغتنية تكبيرة الركوع
(فروع) كبر غير عالم بتكبير
امامه ان اكبر رآه انه كبر قبله لم
يجز والاجاز محيط ولو اراد بتكبيره
التجب أو متابعة المؤذن لم يصح
شارعا ويجزم الرأ لقوله صلى الله
عليه وسلم الاذان جزم والاقامة
جزم والتكبير جزم مخ

مطلبه
في حديث الاذان جزم

التكبير جزم والتسبيح جزم اه (قوله ومز في الاذان) وقد منافية الكلام عليه هذا الخبر لاجله (قوله)
وانما يصير شارعا بالنية عند التكبير) كذا في البحر عن ج الزباعي والمراد بالتكبير مطلق الذكر والمعنى أن النية لما
كانت شرطاً للصلاة وكانت التحريمة شرطاً أيضاً على الصحيح وكانت النية سابقة على التحريمة مدامة الى
وجودها حقيقة أو حكماً بأن عزبت عن قلبه ولم يوجد بعد ما فاصل اجنبي ربنا فوهم أن الشروع يكون بها
وحداهن أن الشروع انما يكون به عند وجود التحريمة (قوله بل بهما) أي انه لم تستقل النية
بكون الشروع بها وحدها بل توقف على التحريمة صار الشروع به ما لا بأحد هما كما أن المحرم بالحج اذا فوى الحج
لا يصير شارعاً به ما لم يلب فلو فوى ولم يلب أو لم يلب ولم يلب يصير محرماً فافهم (قوله لتعذر الواجب)
وهو التحريك بلفظ التكبير والقراءة (قوله لكن ينبغي الخ) بيانه أن النية اذا كانت تكفي عن التحريمة
اقتضى ذلك قيام النية مقام التحريمة واذا قامت مقامها لم مراعاة شروط التحريمة في النية فيشترط في النية
حينئذ القيام وعدم تقديمها لقيامها مقام التحريمة لادانها لأن غير العاجز عن النطق لو فوى الصلاة فاعدا ثم
قام واحرم صح وكذلك لو تقدمت النية كما قالوا لو فوا في بيته فاصدا الصلاة مع الجماعة ثم خرج ولم تحضره النية وقت
الدخول مع الامام صح ما لم يوجد فاصل اجنبي من كلام ونحوه ويعتقد ذلك المشي هذا تقرير كلامه وهو متابع
في هذا البحث اصحاب النهر وقد آفروه المحشون ولا ينبغي ما فيه فان النية شرط مستقل والتحريمة شرط أخرى كبقية
الشروط واذا سقط شرط لعذر واكتفى بما سواه من الشروط لا يلزم أن يكون قد اقيم شرط اخر مقامه لأن
الشروط لا تنصب بالرأى ولذا قال تعالى غيره فلا يلزم غيره الابدليل وذلك كما اذا اعترض عن القيام أو عن استعمال
الماء اقيم القعود والارتاب مقامهما للدليل بخلاف العجز عن ستر العورة فانه لا دليل على اقامته شيء مقامه
فسقط بالكلية واكتفى بما سواه واذا كان تحريك اللسان غير قائم مقام النطق لعدم الدليل فكيف تقام النية
مقامه بلا دليل مع أن التحريك اقرب الى النطق من النية (قوله ثم في الاشياء) أقول عبارة الاشياء على
ما رأيت في عدة نسخ ومما خرج أي عن القاعدة الاخرى يلزم تحريك اللسان في تكبيرة الافتتاح والتلبية على
القول به وأما القراءة فلا على المختار اه وفي بعض النسخ على المفتي به ببل قوله على القول به والاولى احسن
لما اقتضاها لما ذكره صاحب الاشياء في بخره عند قوله فرضها التحريمة حيث نقل تصحيح عدم الوجوب في
التحريمة وجزم به في المحيط ولكن يحتاج الى الفرق بين التحريمة والتلبية فانه نص محمد على أنه شرط في التلبية
وقال في المحيط يستحب كافي الصلاة كذا في شرح لباب المناسك ثم قال قلت فينبغي أن لا يلزمه في الحج بالاولى
لأن القراءة فرض قطعي والتلبية أمر طوعي (قوله قبل التكبير وقيل معه) الاول نسبة في الجمع الى أبي
حنيفة ومحمد وفي غاية البيان الى عامة علماءنا وفي المبسوط الى أكثر مشايخنا وصححه في الهداية والثاني اختاره
في الخاتمة والخلاصة والحقفة والبدائع والمحيط بأن يبدأ بالرفع عند بدءاته التكبير ويحتم به عند ختمه وعزاه
الى أبي حنيفة بن جعفر ورجحه في الحلية وثمة قول ثالث وهو انه بعد التكبير والكل مروي عنه عليه الصلاة
والسلام وما في الهداية أولى كافي البحر والنهر ولذا اعتمد الشارح فافهم (قوله هو المراد بالمحاذاة) أي الواقعة
في كتب ظاهرها الرواية وبعض روايات الاحاديث كما بسطه في الحلية ووفق بينها وبين روايات الرفع الى المتكبين
بأن الثاني اذا كانت البدان في الثياب للبرد كما قاله الطحاوي اخذ من بعض الروايات وتبعه صاحب الهداية
 وغيره واعتد ابن الهمام التوفيق بأنه عند محاذاة البدن للمتكبين من الرسخ تحصل المحاذاة للاثنين بالاجها من
وهو صريح رواية أبي داود قال في الحلية وهو قول الشافعي ومشي عليه النووي وقال في شرح مسلم انه
 المشهور عن مذهب الجناهير (قوله ويستقبل الخ) ذكره في النية وشرحها (قوله انها) أي الامة
 هنا في الرفع وهذا حكماء في القصة بقيل فالمعتمد في البحر تعالى الحلية (قوله وفي غيره) كالركوع
 والسجود والقعود (قوله وقيل كالركل) روى الحسن عن أبي حنيفة انها أي المرأة ترفع يديها حذو
 اذنها كالركل لأن كفيها ليستا بعورة حلية وما في المتن صححه في الهداية وقال وعلى هذا تكبير القنوت
 والعبدن والجنائز (قوله أيضاً الخ) أي كما صح شروعه بالتكبير السابق صح أيضاً بالتسبيح ونحوه لكن مع كراهة
 التحريم لأن الشروع بالتكبير واجب وقد من أن الواجب لفظ الله اكبر من بين الفاظ التكبير الالمانية وقال في
 الخرائن هنا وهل يكره الشروع بغير الله اكبر تصحيحاً والراجح انه مكروه تحريماً وأن وجوبه عام لا خاص بالعيد

ومز في الاذان (و) انه (يصير شارعاً)
بالنية عند التكبير لابه) وحده
ولا بها وحدها بل بهما (ولا يلزم
العاجز عن النطق) كآخرس وامى
(تحريك لسانه) وكذا في حق
القراءة هو الصحيح لتعذر الواجب
فلا يلزم غيره الابدليل فكفي النية
لكن ينبغي أن يشترط فيها القيام
وعدم تقديمها لقيامها مقام
التحريمة ولم اردتم في الاشياء
في قاعدة التابع تابع فالمفتي به
لزومه في تكبيرة وتالية لا قراءة
(ورفع يديه) قبل التكبير وقيل
معه (ملسا بايديهما) ثم حتى
اذنيه (هو المراد بالمحاذاة) لانها لا
تتقين الا بذلك ويستقبل بكفيه
القبلة وقيل خذيه (والمرأة) ولو
أمة كافي البحر لكن في النهر عن
السراج انها كالمراجل وفي غيره
كالطرفة (ترفع) بحيث يكون رؤس
اصابعها (حذاء منكبيها) وقيل
كالركل (وضح شروعه) أيضاً مع
كراهة التحريم (يتسبيح وتمليل)
وتحميد

كما حرره في البحر والمواظبة التي لم تتن بركه اذ (قوله وسائركم التعظيم) كالله اجل أو اعظم أو الرحمن اكبر
 أو لا اله الا الله أو تبارك الله لان التكبير انوار في الأدلة مثل ورك فكمبر معناه التعظيم ولا اجل فيه وتماه
 في شرح المنية (قوله الخالصة) أي عن شائبة الدعاء وحاجة نفسه كما سيأتي (قوله له تعالى) متعلق
 بالتعظيم لا بالنسبة والا ناض قوله ولومشركه والاولى حذفه بالكسبة تأمل (قوله في الاصح) خلافا
 لما في الذخيرة والخاتمة من تخصيصه بالخاص والاختلاف مقيد بما اذا لم يقترنه بما يزيل الاشتراك اما اذا قرنه
 به كالحجيم بعباده صح اتفاقا كما اذا قرنه بما يفسد الصلاة لا يصح اتفاقا كالعالم بالموجود والمعدوم أو بأحوال
 الخلق كما في الخلية وأشار اليه في البرازية افاد في البحر والنهر (قوله وخصه الثاني) فلا يصح الشروع عنده
 الا بهذه اللفاظ المشتقة من التكبير والصحيح قولهما ككافي النهر والخلية عن التخصيص والزيادة (قوله
 والكبر) أي بنم الكاف بمعنى الكبير كما في القاموس والظاهر أنه يجوز تنكيره عند أبي يوسف كما جازى
 الاكبر والتكبير فليراجع ح (قوله وخصه البردعي الخ) ضعيف والبردعي بالدال المهملة على الاكثر أحمد
 ابن الحسين وفارس اسم قلعة نسب اليها قوم والمراد بها لغتهم وهي اشرف اللغات وأشهرها بعد العربية
 وأقربها اليها البوالسعود ط (قوله بمجديت) متعلق بزيبتها (قوله والفارسية الدرية) قال في المغرب
 الفارسية الدرية الفصحى نسبت الى دروهو الباب بالفارسية اذ وهو بفتح الدال المهملة والراء الساكنة
 واذا نسبت الى ثماي وضاغان كان ثمانية حرفا صحيحا جاز فيه التضعيف وعدمه فتقول في كم كى وكى بالتخفيف
 أو التشديد وان كان حرفا لم يزل تضعيفه كما أوضحه الاشموني في شرح الالفية فافهم فالظاهر أن ضبط
 التهستاني الدرية بالتشديد غير لازم وأفاد ح عن ابن كمال أن الفارسية خمس لغات فهلوية كان يتكلم
 بها الملوك في مجالسهم ودريه يتكلم بها من باب الملك وفارسية يتكلم بها الموابدة ومن كان مناسباً لهم
 وخورسية وهي لغة خورستان يتكلم بها الملوك والاشراف في الخلاء وموضع الاستفراغ وعند المعزى
 للحمام وسريانية منسوبة الى سوريان وهو العراق اذ (قوله وشرط اعززه) أي عن التكبير بالعربية
 والمعتقد قوله ط بل سيأتي ما يفيد الاتفاق على أن العجز غير شرط على حاقه (قوله وجميع أذكار الصلاة)
 في التارخانية عن المحيط وعلى هذا الخلاف لو سجد بالفارسية في الصلاة أودع أو أوى على الله تعالى أو تودع
 أو هلى أو تشهد أو صلى على النبي صلى الله عليه وسلم بالفارسية في الصلاة أي يصح عنده لكن سب أي كراحة
 الدعاء بالاجمعة (قوله وأما ما ذكره الخ) أي مما هو خارج عن أذكار الصلاة وجواب أما قوله الآتي في فائز
 اجماعاً (قوله أو آمن) بما ألهمته من الايمان كما في البحر ح وقوله أو سلم أي سلم على غيره وفي بعض النسخ
 أسلم من الاسلام وعليه يكون أتم بالتشديد من التأنيب والنسخة الاولى أولى لانها الموافقة لما رأيت بخط
 الشارح في المنزلة ولان التأنيب من أذكار الصلاة الآن يكون من أمان الكنفار فانه سيأتي في كتاب الجهاد
 متنا أنه يصح بأي لغة كان (قوله ولم أراخ) لا يظهر فرق بينه وبين رد السلام ح (قوله قيد القراءة
 بالعجز) أشار الى أن قوله عاجزاً حال من فاعل قرأ فقط دون ما قبله (قوله وعليه الفتوى) وفي الهداية وشرح
 المجموع اصفه وعليه الاعتماد (قوله وجعل) بالرفع مبتدأ خبره قوله لاسلف له فيه الخ (قوله كالقراءة) أي
 في اشتراط العجز فيه أيضا وفي أن الامام يرجع بذلك الى قوله لان العجز عند حاشية في جميع أذكار الصلاة
 كما مر (قوله لاسلف له فيه) أي لم يقل به أحد قبله وانما المنقول انه يرجع الى قوله ما في اشتراط
 القراءة بالعربية الا عند العجز وأما مسألة الشروع فالمد كور في عامة الكتب حكاية الخلاف فيها بلا ذكر رجوع
 اصلا وبعبارة المتن كالكنز وغيره كالصرحة في ذلك حيث اعتبر العجز قيداً في القراءة فقط (قوله ولا سنده
 يقويه) أي امير له دليل يقوى مدعاه لان الامام يرجع الى قوله ما في اشتراط القراءة بالعربية لان المأثور به قراءة
 القرآن وهو اسم للمنزل بالنظر العربي المنظوم هذا النظم الخاص المكتوب في المصاحف المنقول المبنى نقل
 متواتر والاعمى انما يسمى قرآنا مجازا ولذا يصح في اسم القرآن عنه فاقوة دليل قوله ما يرجع اليه أما الشروع
 بالفارسية فالدليل فيه لا امام أقوى وهو كون المطلوب في الشروع الذكر والتعظيم وذلك حاصل بأي لفظ
 كان وأي لسان كن نعم لفظ الله أكبر واجب للمواظبة عليه لا فرض (قوله بل جعله في التارخانية كالتلبية)
 نص عبارتها وفي شرح الطحاوي ولو كبر بالفارسية أو سمي بالفارسية عند الذبح أولى عند الاحرام بالفارسية

٢ مطلب
 الفارسية خمس لغات
 ٣ قوله وفي أن الامام الخ قال القتال
 في حاشيته ورأيت بخط الشارح
 على هامش نسخة العمري في هذا
 المحل اعلم ايها الواقف على هذا
 الكلام أن رجوع الامام الثابت
 في القراءة بالفارسية فقط ولم
 يثبت رجوعه في تكبيرة الافتتاح
 بل هي كغيرها من أذكار الصلاة
 على الخلاف كما حرره شرح المجمع
 وكتب الاصول وعامة الكتب
 المعتمدة وصرح هذا المتن يعني
 الكنز يفيد كعامة المتن فلا عليك
 من العمري وان تبعه الشرنبلالي
 في عاقبة كتبه فنتبه محزره علاء
 الدين عنى عنه اه منه

فأما رجوعه ما إليه
لا هو اليهما فاحفظه فقد اشبهه
على كثير من القاصرين حتى
الشرنبلالي في كل كتبه فتنبه
(لا يصح) ان اذن بها على
(الاصح) وان علم انه اذن ذكره
الحدا دي واعتبر الزيلعي
التعارف (فروع) قرأ بالفارسية
أو التوراة أو الانجيل ان قصة
تفسد وان ذكرها لا والحق
في البحر الشاذ لكن في النهر
الوجه انه لا يفسد ولا يجزئ
كالتهجي وتجوز كتابة آية أو آيتين
بالفارسية لا أكثر

مطلب

في حكم القراءة بالفارسية
أو التوراة والانجيل

مطلب

في حكم القراءة بالشاذ

مطلب

في بيان المتواتر والشاذ

أوبأى لسان سواء كان يحسن العربية أو لا جاز بالاتفاق اه (قوله كالمثنى) حيث لم يقيد الشروع بالعجز
كما يقيد به القراءة (قوله رجوعه ما إليه الخ) أى انهم ارجعوا الى قوله بجهة الشروع بالفارسية بلا عجز كارجع
هو الى قوليهما بعدم الصحة في القراءة فقط لا في الشروع أيضا كما توهمه العيني لكن كونهم ارجعوا الى قوله في
الشروع لم ينقله أحد وانما المتقول حكاية بخلاف كما قدمناه وأما ما في التارخانية فغير صريح في تكبير الشروع
بل هو محتمل لتكبير الشريفي أو الذبح بل هذا اولى لانه قرنه مع الاذكار الخارجية عن الصلاة وأما عبارة المثنى فهي
مبنية على قول الامام فالجواب أن ما أورده على العيني في دعوى رجوعه الى قوليهما يرجع عليه في دعواه
رجوعه ما الى قوله (قوله حتى الشرنبلالي) أى اشبهه عليه ذلك أيضا حتى ابتداء آية وانظر المحذوف لا عاطفة
لانالم نعهد من هذا الشارح الفاضل فله الادب مع العلماء حتى يجعل الشرنبلالي من القاصرين. واعلم أن
الشارح نفسه خفي عليه ذلك فتبع العيني في شرحه على الملتقى وفي الخرائن بل خفي أيضا على البرهان الطرايلسي
في منته مرآب الرحمن حيث قال والاصح رجوعه اليهما في عدم جواز الشروع والقراءة بالفارسية لغير
العاجز عن العربية (قوله واعتبر الزيلعي التعارف) وبه جزم في الهداية وأقره الشراح وفي الكفاية عن
المبسوط روى الحسن عن أبي حنيفة انه لو اذن بالفارسية والناس يعلمون انه اذن جاز والالم يجوز لان المقصود
وهو الاعلام لم يحصل (قوله قرأ بالفارسية) أى مع القدرة على العربية (قوله أو التوراة الخ) بالنصب عطفا
على مفعول قرأ المحذوف وهو القرآن ح (قوله ان قصة الخ) اختار هذا التفصيل في الفتح توفيقا بين القولين
وهما ما قاله في الهداية من انه لا خلاف في عدم الفساد اذا قرأه بالعربية ما تجوز به الصلاة وما قاله النجم
النسقي وقاضى خان من انها تفسد عندهما فقال في الفتح والوجه اذا كان المرفوع من مكان القصص والامر
والنهي أن تفسد بمجرد قراءته لانه حينئذ متكلم بكلام غير قرآن بخلاف ما اذا كان ذكرا أو تنزيها فانها تفسد
اذا اقتصر على ذلك بسبب اخلاء الصلاة عن القراءة اه وتبعه في البحر وقواه في النهر فلذا جزم به الشارح
(قوله والحق به في البحر الشاذ) أى جعله على هذا التفصيل توفيقا بين القول بالفساد به والقول بعدمه (قوله
لكن في النهر الخ) حيث قال عندي بينهما فرق وذلك أن الفارسي ليس قرأنا أصلا لانصرافه في عرف الشرع
الى العربية فاذا قرأ قصة صار متكلم بكلام الناس بخلاف الشاذ فانه قرآن الآن في قرآنيته شكافلا تفسد به
ولو قصة وحكوا الاتفاق فيه على عدمه فالوجه ما في المحيط من تاويله قول شمس الامة بالفساد بما اذا اقتصر
عليه اه أى فيكون الفساد لتركة القراءة بالمتواتر لا للقراءة بالشاذ لكن برده عليه أن القرآن هو الماشك فيه وأن
الصلاة يمنع فيها عن غير القراءة والذي كقطعوا ما كان قصة ولم تثبت قرآنيته لم يكن قراءة ولا ذكر فيفسد بخلاف
ما اذا كان ذكرا فانه وان لم تثبت قرآنيته لم يكن كلاما لكونه ذكرا لكن ان اقتصر عليه تفسد وان قرأه مع
المتواتر ما تجوز به الصلاة فلا فهذا ما وفق به في البحر وتعين جل كلام المحيط عليه فتأمل وفي منظومة ابن وهبان
وان قرأ المكتوب في الصحف الاولى * انما كان كالتهجي ليس بغير

والصحف الاولى جمع صحيفة المراد بها التوراة والانجيل والزبور وتقام الكلام في شروح الوهبانية (تمة) القرآن
الذي تجوز به الصلاة بالاتفاق هو المضبوط في المصاحف الائمة التي بعث بها عثمان رضي الله عنه الى الامصار
وهو الذي اجمع عليه الائمة العشرة وهذا هو المتواتر بوجه وتفصيلا فافوق السبعة الى العشرة غير شاذ وانما الشاذ
ما وراء العشرة وهو الصحيح وتقام تحقيق ذلك في فتاوى العلامة قاسم (قوله كالتهمجي) قال في الوهبانية
وليس التهمجي في الصلاة بفسد * ولا يجزئ عن واجب الذكرا فاذكروا

والمسألة في القضية قال الشرنبلالي في شرحها صورتها مختص قال في صلاته س ب ح ا ن ا ل ل ه
بالتهمجي أو قال ا ع و ذ ب ا ل ل ه م ن ا ل ش ن ا ل ط ا ن لا تفسد لكن في البرازية
خلافه حيث قال تفسد بتهمجي قدر القراءة لانه من كلام الناس اه وهذا ذكره البرازي في كتاب الطلاق
قال ابن الشحنة ووجهه ظاهر لكنه ذكر في كتاب الصلاة نحو ما في القضية اه ونس في الامداد في باب سجود
التلاوة عن التجنيس والثانية أنه لا يجب به السجود ولا يجزئ عن القراءة في الصلاة لانه لم يقرأ القرآن ولا يفسد
لانه الحروف التي في القرآن اه وظاهر الرسم المذكور أن المراد قراءة مسميات الحروف لا اسماء هائل
سين باء حاء الف نون وهل حكمها كذلك لم أره (قوله وتجوز الخ) في الفتح عن الكافي اراعتاد

القراءة بالفارسية أو أراد أن يكتب معصفاً جامعاً وان فعل في آية أو آيتين لا فان كتب القرآن وتفسير كل حرف وترجمته جاز اه (قوله ويكره الخ) مخالف لما نقلناه عن الفتح أنفالك رأيت بخط الشارح في هامش الخرائج عن سطر المجتبى ويكره كتب التفسير بالفارسية في المحقق كما يعتاده البعض ورخص فيه الهندواني والظاهر أن الفارسية غير قيد (قوله بمحبوب) أي مخلوط (قوله وسهله) عله في الذخيرة بأن البسملة للتبرك فكانه قال بارك لي في هذا الأمر وظاهر كلام الزيلعي ترجيحه وفي الحلية أنه الاشبه ونقل في النهر تصحيحه عن السراج وفتاوى المرتضى ونقل في البحر عن المجتبى والمبني الجواز ترجمه بأنها ذكرها خلاص بدليل جوازها على الديبحة المنروط فيها الذكر الخالص اه وحزمه في المنظومة الوهبانية وعزاه الى الامام ونقل في شرحه عن الامام الحلواني وظهير الدين المرتضى والقاضي عبد الجبار وشهاب الامامي وجعل الاقل قول اصحابه توفيقاً للروايات فافهم (قوله وحوله) أي لانها دعاء في المعنى فكانه قال اللهم حوّلني عن معصيتك وقوّني على طاعتك لانه لا حول ولا قوة الا بالله (قوله اذكرها) أي ذكر اللهم اغفر لي (قوله في الاصح) كذا في الحلية عن المحيط والذخيرة وغيرهما خلافاً لما صححه في الجوهره وهذا بناء على مذهب سيدي به من أن أصله يا الله فحذفت يا وعوض عنها الميم وعند الكوفيين أصله يا الله أمنا بخير فحذفت الهمزة الالميم فيكون دعاء لائماً وردت قوله تعالى اللهم أن كان هذا هو الحق الآية وعمامة في ح (قوله كما أتته) فإن به يصح الشروع اتفاقاً لخزائن (قوله أخذها رغبها) أي فصلها وهو يضم فسكون وبضمتين كما في القياموس (قوله يخنصره وإيهامه) أي يحلق الخنصر والإيهام على الرسخ ويسط الاصابع الثلاث كما في شرح المنية ونحوه في البحر والنهر والمعراج والكفاية والفتح والسراج وغيرها وقال في البدائع ويحلق إيهامه وخنصره ونحوه ويضع الوسطى والسجدة على معصمه وتبعه في الحلية ومثله في شرح الشيخ اسماعيل عن المجتبى (قوله هو المختار) كذا في الفتح والتبيين وهذا استحسنه كثير من المشايخ ليكون جامعاً بين الاخذ والوضع المرويين في الاحاديث وعيلاً بالمذهب احتياطاً كما في المجتبى وغيره قال سيدي عبد الغني في شرح هدية ابن العماد وفي هذا النظر لان القائل بالوضع يريد وضع الجميع والقائل بالاخذ يريد أخذ الجميع فأخذ البعض ووضع البعض ليس بأخذ ولا وضع بل المختار عندى واحده منهما موافقة للسنة اه قلت وهذا البحث منقول في المعراج بعد نقله ما مر عن المجتبى والبسوط والطهيري وقيل هذا خارج عن المذاهب والاحاديث فلا يكون العمل به احتياطاً اه ثم رأيت الشرنبلالي ذكر في الإمداد هذا الاعتراض ثم قال قلت فعلى هذا ينبغي أن يفعل بصفة احد الحديثين في وقت وبصفة الاخر في غيره ليكون جامعاً بين المرويين حقيقة اه اقول بر دعليه أنه في كل وقت على بأحدهما يكون تاركاً فيه العمل بالآخر والوارد في الاحاديث ذكر في بعضها الوضع وفي بعضها الاخذ بلا بيان الكيفية والذي استحسنه المشايخ فيه العمل بهما جميعاً اذ لا شأن أن في الاخذ وضعا وزيادة والقاعدة الاصولية أنه متى امكن الجمع بين المتعارضين ظاهراً لا يعدل عن احدهما فتأمل (قوله الكف على الكف) عزاء في هامش الخرائج الى الغزونية (قوله تحت ثديها) كذا في بعض نسخ المنية وفي بعضها على ثديها قال في الحلية وكان الاولى أن يقول علي صيدها كما قاله الجهم الغفير لا على ثديها وان كان الوضع على الصدر قد يستلزم ذلك بأن يقع بعض سباعه كل يد على الثدي لكن هذا ليس هو المقصود بالافادة (قوله كما فرغ) هذه كاف المبادرة متصل بما نحو سلم كما تدخل نقلها في معنى اليبب (قوله بلا ارسال) هو ظاهر الرواية وروى عن محمد في النوادر أنه يرسلها حيلة التناء فادفع منه يضع ثناء على أن الوضع سنة القيام الذي له قرار في ظاهر المذهب وسنة القراءة عند محمد حلية (قوله في مجمع الانهر) ومثله في شرح النقاية تملأ على الشارح كما نقله في حاشية المدني في باب الوزير والنوافل (قوله ما هو الاعتم) أي من القيام الحقيقي والحكمي فان القعود في النافلة وفي الفريضة وما ألحق به العذر كالقيام ط والظاهر أن الاضطجاع كذلك لانه خلف عن القيام رحى (قوله له قرار الخ) اعلم أنه جعل في البدائع الاصل على قولهما الذي هو ظاهر المذهب أن الوضع سنة قيام له قرار كما مر وبعضهم جعل الاصل على قولهما أنه سنة قيام فيه ذكر مسنون واليه ذهب الحلواني والرخشي وغيرهما وفي الهداية أنه الصحيح ومشى عليه في المجمع وغيره وقد جمع في البحرين الاصلين فجعلهم أصلاً واحداً وتبعه تلميذه المصنف مع أن صاحب الحلية نقل عن شيخ الاسلام

ويكره كتب تفسيره تحته بها (ولو شرع به) مشوب بحاجته كعقود وسهله وحولته (واللهم اغفر لي اذكرها عند الذبح لم يجز بخلاف اللهم) فقط فانه يجوز فيها في الاصح كما لله (ووضع) الرجل (عينه على يساره تحت سترته أخذها رغبها يخنصره وإيهامه) هو المختار وتضع المرأة والخنثى الكف على الكف تحت ثديها (كما فرغ من التكبير) بلا ارسال في الاصح (وهو سنة قيام) ظاهره أن المقاعد لا يضع ولم أره ثم رأيت في مجمع الانهر المراد من القيام ما هو الاعتم لان القيام لا يفعل كذلك (له قرار)

أنه ذكر في موضع أنه على قوله ما يرسل في قومة الركوع وفي موضع آخر أنه يضع ثم وفق بأن منشأ ذلك اختلاف
الاصلين لأن في هذه القومة ذكر اسمنا وهو التسبيح والحمد كما مشى عليه في الملتقط اه فهذا كما يرى
يتقضى تغايرهما ويؤيده كلام السراج الآتي كما سنذكره وله هذا أيضا لما قال في الهداية ويرسل في القومة
اعترضه في الفتح بأنه انما يتم اذا قبل بأن الحمد والتسبيح ليس سنة فيما بل في الانتقال اليها لكنه خلاف
ظاهر النصوص الخ نعم قد علمنا مسكين المذكور بالطول وبه يتدفع الاعتراض عن الهداية لكن اذا كان المذكور
طويلا يلزم منه كون القيام له قرار فيرجع الى ما قاله في البحر فليتناقل (قوله فيه ذكر مسنون) اى مشروع
فرضا كان او واجبا وسنة اسماعيل عن البرجندى (قوله لعدم القرار) ليس على اطلاقة اقوالهم ان مصلى
النافلة ولو سنة يسن له أن يأتي بعد التعميد بالادعية الواردة نحو ملء السموات والارض الخ والالهة اغفرلى
وارحى بين السجدين نهر ومقتضاه أنه يعتمد فيه في النافلة ولم أر من صرح به تأخرا لكنه مقتضى اطلاق
الاصلين المارئين ومقتضاه أنه يعتمد أيضا في صلاة التسايح ثم رأيت أنه ذكره ط والرحى والسايحان بجنا
(قوله ما لم يطل القيام فيضع) اى فان أطال لكثرة القوم فانه يضع وهذا يسنى على أن الاصل أنه سنة قيام
له قرار لا على أنه سنة قيام فيه ذكر مسنون وهذا ايضا يدل على انها أصلان لأصل واحد كما ذكرنا (قوله
سجناك اللهم) شرح ألفاظه في البحر والامداد وغيرهما (قوله تارك الخ) هو ظاهر الرواية بدائع لانه
لم ينقل في المشايخ كافي فالاولى تركه في كل صلاة محافظة على المروى بلا زيادة وان كان ثناء على الله تعالى بحر
وحلية وفيه اشارة الى أن قوله في الهداية لا يأتي به في الفرائض لا مفهوم له لكن قال صاحب الهداية في كتابه
مختارات النوازل وقوله وجل ثناؤك لم ينقل في الفرائض في المشايخ وما روى فيه فهو في صلاة التهجد اه
(قوله الا في الجنائز) ذكره في شرح المنية الصغير ولم يعزه الى احد ولم أره لغيره سوى ما قد مناه عن الهداية
ومختارات النوازل (قوله مقتصرا) اسم فاعل حال من فاعل قرأ او اسم مفعول حال من مفعوله وهو سجناك
الخ ح (قوله الا في النافلة) لم يورد في الاخبار عليها فيه روه فيها اجماعا واختارا متأخرين أنه يقول
قبل الاقتراح معراج وفي المنية وعند ما يقول قبل الاقتراح يعنى قبل النية ولا يقول بعد النية بالاجماع اه
اكن في الحلية الحق أن قراءته قبل النية او بعدها قبل التكبير لم تثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن اصحابه
اه وفي الخرائز وما ورد مجموع على النافلة بعد الشاء في الاصح اه وقال في هامشه صححه الزاهد وغيره
(قوله في الاصح) وقيل تصد لانه كذب ورد في البحر تعالى الحلية بما ثبت في صحيح مسلم من الروايتين بكل منهما
وبانه انما يكون كذبا اذا كان مخبرا عن نفسه لا نالما فلو مخبرا فالفساد عند الكل اه (قوله لما في النهر الخ)
تعليل تحويل الشارح عبارة المصنف لان قضية المتن الاتيان بالثناء في الخفاضة وان بدأ الامام بالقراءة وهو
ضعيف لتعبير الصغرى عنه بقيل ووجهه أنه اذا امتنع عن القراءة فبالاولى أن يمتنع عن الشاء وأقول ما ذكره
المصنف جزم به في الدرر وقال في المتج وصححه في الذخيرة وفي المضمرات وعليه القموى اه ومشى عليه في منية
المصلي والشارح في الخرائز وشرح الملقى واختاره قاضى خان حيث قال ولو ادرك الامام بعد ما شغل بالقراءة
قال ابن الفضل لا يثنى وقال غيره يثنى وينبئ التفصيل ان كان الامام يجهر لا يثنى وان كان يسر يثنى اه وهو
مختار شيخ الاسلام خواهر زاده وعليه في الذخيرة بما حاصله أن الاستماع في غير حالة الجهر ليس بفرض بل يسقط
تعظيم القراءة فكان سنة غير مقصودة لذاتها وعدم قراءة المؤتم في غير حالة الجهر لا لوجوب الانصات بل لان
قراءة الامام له قراءة وأما الشاء فهو سنة مقصودة لذاتها وليس ثناء الامام لثناء المؤتم فاذا تركه يلزم ترك سنة
مقصودة لذاتها لانها الانصات الذى هو سنة تبع بخلاف تركه حالة الجهر اه فكان المعتقد ما مشى عليه المصنف
فافهم (قوله او ساجدا) اى السجدة الاولى كما في المنية وأشار بالقييد برا كعا او ساجدا الى أنه لو ادركه
في احدى القعدتين فالاولى أن لا يثنى لتحصيل فضيلة زيادة المشاركة في القعود وكذا لو ادركه في السجدة الثانية
وتماه في شرح المنية (قوله بلفظ أعوذ) اى لا بلفظ استعيذ وان مشى عليه في الهداية وتماه في البحر
والزبلى (قوله فهو كالنار) لان سر احال من الشاء والتعوذ فكانا متعلقين به فأشبهه التنازع الذى هو تعلق
عاملين فأكثر باسم وعدل عن قول التهر فهو من التنازع لما في ه مع الهوامع من أنه يقع في كل معمول
الا المفعول له والتميز وكذا الحال خلافا لابن معطى أفاده ح (قوله ذكره الحلبي) أى في شرح المنية بقوله

فيه ذكر مسنون فيضع حالة الشاء
وفي القنوت وتكبيرات الجنائز
(لا يسق) في قيام بين ركوع
وسجود) لعدم القرار (ولا يثنى
تكبيرات العبد) لعدم الذكر ما لم
يطل القيام فيضع سراجة (وقرأ)
كما كبر (سجناك اللهم) تارك وجعل
ثناؤك الا في الجنائز (مقتصرا
عليه) فلا يضمن وجهه وجهى الا
في النافلة ولا تفسيده وقوله وأما قول
المسلمين في الاصح (الا اذا) شرع
الامام في القراءة سواء كان
مسبوقا او مدركا (و) سواء كان
(امسا يجهر بالقراءة) أولا
(ف) انه (لا يأتي به) لما في النهر
عن الصغرى ادرك الامام في
القيام يثنى ما لم يبدأ بالقراءة وقيل
في اثنا يثنى ولو ادركه راكعا
او ساجدا ان اكبر رأيه انه يدركه
الى به (و) كما استفتح (تعوذ) بلفظ
اعوذ على المذهب (سرا) قيد
لاستفتاح ايضا فهو كالنار
(لقراءة) ولو تركه بعد الفاتحة
تركه ولو قبل كما له تعوذ وينبغي
ان يستأنفها ذكره الحلبي

والتعوذ انما هو عند افتتاح الصلاة فلو نسيه حتى قرأ الفاتحة لا يتعوذ بعد ذلك كذا في الخلاصة ويفهم منه انه لو تذكر قبل اكمالها يتعوذ وجبت ذنبغي أن يستأنسها اه وهذا الفهم في غير محله لأن قول الخلاصة حتى قرأ الفاتحة معناه شرع في قراءتها اذ بالشروع فأت محل التعوذ والالزم فرض الفرض للسنة ولزم أيضا ترك الواجب فان قراءة الفاتحة او اكثر هامة ثانية موجبة للسهو على أنه في شرح المنية أيضا بعد ما مر بخوارق وصف قال وذكر الفقيه ابو جعفر في النوادر ان كبير وتعوذ ونسي النشاء لا يعيد وكذا ان كبير وبدأ بالقراءة ونسي النشاء والتعوذ والتسمية لقوات محلها ولا سهو عليه ذكره الزايد اه فقله وبدأ بالقراءة الخ مؤيد لما قلنا فافهم (قوله ولا يتعوذ الخ) محترز قوله لقراءة قال في البحر وقد بقراءة القرآن للشارة الى أن التليذ لا يتعوذ اذا قرأ على استأذنه كما نقله في الذخيرة وظاهره أن الاستعاذة لم تشرع الا عند قراءة القرآن وفي الصلاة وفيه نظر ظاهر اه قال في التهرؤ أقول ليس ما في الذخيرة في المشرعية وعدمها بل في الاستئذان وعدمه اه اى قسنت لقراءة القرآن فقط وان كانت تشرع في غير ما في جميع ما يخشى فيه الوسوسة والى هذا أشار الشارح بقوله اى لا يسن لكن في هذا الجواب نظر فانها تسن أيضا قبل دخول الخلاء لكن بلفظ أعوذ بالله من الخبث والخبائث تأمل ثم ان عبارة الذخيرة هكذا اذا قال الرجل بسم الله الرحمن الرحيم فان اراد به قراءة القرآن يتعوذ قبله لا لاية وأن اراد افتتاح الكلام كما يقرأ التليذ على الاستاذ لا يتعوذ قبله لانه لا يريد به قراءة القرآن ألا يرى لو أن رجلا اراد أن يشكر فيقول الحمد لله رب العالمين لا يحتاج الى التعوذ قبله وعلى هذا الجنب ان أراد بذلك القراءة لم يجز أو افتتاح الكلام جاز اه ملخصا وحاصله أنه اذا اراد أن يأتي بشئ من القرآن كالسجدة والجدلة فان قصد به القراءة تعوذ قبله والا فلا كالوأتى بالبسملة في افتتاح الكلام كالتليذ حين يسلم في أول درسه لا يعلم فلا يتعوذ وكما لو قصد بالجدلة الشكر وكذا اذا تكلم بغير ما هو من القرآن فلا يسن التعوذ بالاولى فكلام الذخيرة في التعوذ قبل الكلام لا في غيره من الافعال فلا ينافي استنائه قبل الخلاء فافهم (قوله فيأتى به المسبوق الخ) ذكر المصنف ثلاث مسائل تفريعا على قوله لقراءة بناء على قول ابى حنيفة وسجد ان التعوذ تبع للقراءة أم عند ابى يوسف فهو تبع للنشاء فعنده يأتي به المسبوق بعد النشاء مرتين حال اقتدائه وعند قيامه للقضاء ويأتى به المقتدى المدرك لانه يثنى كما يأتي به الامام والمنفرد ويأتى به الامام والمقتدى في العبد بعد النشاء قبل التكبيرات ومنه عليه في المنية وفي الخلاصة أنه الاصح لكن مختار قاضى خان والهداية وشروحهما والكافي والاختيار واكثر الكتب هو قولهما انه تبع للقراءة وبه تأخذ شرح المنية (قوله وكان تعوذ سمي) فلو سمي قبل التعوذ اعاده بعده لعدم وقوعها في محلها ولو نسيها حتى فرغ من الفاتحة لا يسمى لاجلها لقوات محلها حلية وبحر ولا مفهوم لقوته حتى فرغ كما تقدم فافهم (قوله غير المؤتم) هو الامام والمنفرد اذ لا دخل للمقتدى لانه لا يقرأ بدليل أنه قدم أنه لا يتعوذ بحر (قوله كافي ذبيحة ووضوء) فان المراد بالتسمية فيها مطلق الذكرفه وتتميل للمنى (قوله سترافى اول كل ركعة) كذا في بعض النسخ وسقط سترافى من بعضها ولا بد منه قال في الكفاية عن المجتبى والثالث أنه لا يجزئها في الصلاة عندنا خلافا للشافعى وفي خارج الصلاة اختلاف الروايات والشافعى في التعوذ والتسمية قبل يخفى تؤد دون التسمية والصحيح أنه يتخير فيها ولكن يتبع امامه من التتراء وهم يجهرون بهما الاجزة فانه يحفظهما (قوله ولو جهرية) رد على ما في المنية من أن الامام لا يأتي بها اذا جهر بل اذا خافت فانه غلط فاحش بحر تأوله في شرحها بأنه لا يأتي بها جهر (قوله لا تسن) مقتضى كلام المتن أن يقال لا يسمى لكنه عدل عنه أيامه الكراهة بخلاف نبي السنية ثم ان هذا قولهم او صحه في البدائع وقال محمد تسن ان خافت لان جهر بحر ونسب ابن الصماء في شرح الغزوية الاول الى ابى يوسف فقط وقال وهذا قول ابى يوسف وذكر في المصنف أن القنوى على قول ابى يوسف انه يسمى في اول كل ركعة ويخفى وذا كفى المحيط المختار فون محمد وهو أن يسمى قبل الفاتحة وقبل كل سورة في كل ركعة وفي رواية الحسن بن زياد أنه يسمى في الركعة الاولى لا غير وانما اختبر قول ابى يوسف لان لفظة القنوى أكد وأبلغ من لفظة المختار ولان قول ابى يوسف وسط وخيرا لامورا وسطها كذا في شرح عمدة المحلى اه ما في شرح الغزوية ووقع في التهرؤ خطأ وخل في النقل أيضا عن شرح الغزوية فاجتنبه فافهم (قوله ولا تكره انفاقا) ولهذا صرح في الذخيرة والمجتبى بأنه ان سمي بين الفاتحة

ولا يتعوذ التليذ اذا قرأ على
استأذنه ذخيرة اى لا يسن فليحفظ
(فيأتى به المسبوق عند قيامه لقضاء
ماقائه) اقراءته (لا المقتدى)
لعدمها (ويؤخر) الامام التعوذ
(عن تكبيرات العيد) لقراءته
بعدها (و) كان تعوذ (سمى) غير المؤتم
بلفظ البسملة لامطلق الذكر كافي
ذبيحة ووضوء (سترافى) اول
(كل ركعة) ولو جهرية (لا) تسن
(بين الفاتحة والسورة مطلقا)
ولو سرتية ولا تكره انفاقا

مطلب
لفظة القنوى أكد وأبلغ من
لفظة المختار
مطلب
قراءة البسملة بين الفاتحة
والسورة حسن

والسورة المقررة - اوجها كان حسنا عند أبي حنيفة ورجحه المحقق ابن الهمام وقابله الحلبي لشبهة الاختلاف في كونها آية من كل سورة بحر (قوله وما يصححه الزاهدي من وجوبها) يعني في أول الفاتحة وقد صححه الزاهدي أيضا في جود السهو ونقل في الكفاية عبارة الزاهدي وأقرها وقال في شرح المنية انه الاحوط لان الاحاديث الصحيحة تدل على مواظبته عليه الصلاة والسلام عليها وجعله في الوهبانية قول الاكثرين أي بناء على قول الحلواني ان أكثر المشايخ على أنها من الفاتحة فإذا كانت منها تجب مثلها لكن لم يعلم كونه قول الاكثر (قوله ضعفه في البحر) حيث قال في سجود السهو ان هذا كله مخالف لظاهر المذهب المذكور في المتون والشروح والفتاوى من انها سنة لا واجب فلا يجب تركها شيء قال في النهر والحق انها قولان مرجحان الآن المتون على الاول اه أقول أي أن الاول مرجح من حيث الرواية والثاني من حيث الدراية والله أعلم (قوله وهي آية) أي خلافا لقول مالك وبعض أصحابنا انها ليست من القرآن أصلا قال القهستاني ولم يوجد ما في حواشي الكشاف والتلويح انها ليست من القرآن في المشهور ومن مذهب أبي حنيفة اه أي بل هو قول ضعيف عندهنا (قوله انزلت للفصل) وذكر في أول الفاتحة للتبرك (قوله فما في النمل بعض آية) وأولها انه من سليمان وآخرها وأتوا في سجين وهو تفرغ على قوله انزلت للفصل ط (قوله وليست من الفاتحة) قال في التره فیه رد لقول الحلواني أكثر المشايخ على انها من الفاتحة ومن ثم قيل بوجوبها وجعله في الذخيرة رواية الثاني عن الامام به أخذ وهو أحوط اه وما نقله عن الحلواني ذكره القهستاني عن المحيط والذخيرة والخلاصة وغيرها (قوله ولا من كل سورة) أي خلافا لقول الشافعي انها آية من كل سورة ما عدا برائة (قوله في الأصح) قيد لقوله وليست من الفاتحة وكان ينبغي ذكره عقبه ليكون إشارة الى قول الحلواني المتقدم الى قول الشافعي اذ لم يجز عا دهم يذكر التصحيح للإشارة الى مذهب الغير بل الى المرجوح في المذهب ولم أر لاحد من مشايخنا القول بأنها آية من كل سورة وانما عزا في البحر وغيره الى الشافعي فقط فانهم (قوله تحرم على الجنب) أي وما في معناه كالحائض والنفساء وهذا هو على قصد التلاوة (قوله احتياطاً) عليه للمسألين وذلك أن مذهب الجمهور انها من القرآن لتواترها في محلها وخالف في ذلك مالك فكان الاحتياط حرمتها على الجنب نظر الى مذهب الجمهور وعدم جواز الاقتصار عليه في الصلاة نظرا الى شبهة الخلاف لأن فرض القراءة ثابت يقين فلا يسقط بما فيه شبهة (قوله ولم يكفر جاحداها الخ) جواب عما قيل من الاشكال في التسمية انها ان كانت متواترة لزم تكفير منكرها والا فليست قرآنا والجواب كما في التحرير أن القطعي انما يكفر منكره اذ لم تثبت فيه شبهة قوية كتنكار ركن وهذا قد وجدت وذلك لأن من انكرها كإلحاق عدم تواتر كونها قرآنا في الاوائل وان كآبها في الشهرة استئناس الاقتراح بها في الشرع والمثبت يقول اجماعهم على كتابتها مع أمرهم بتجريد المصاحف بوجوب كونها قرآنا والاستئناس لا يتوغل الاجماع لتحققه في الاستعادة والاحق انها من القرآن لتواترها في المصحف وهو دليل كونها قرآنا ولا نسلم توقف ثبوت القرآنية على تواتر الاخبار بكونها قرآنا بل الشرط فيها هو قرآن تواتره في محله فقط وان لم يتواتر كونه في محله من القرآن اه وقوله ولا نسلم الخ رد لما تضمنه كلام المنكر من أن تواترها في محلها لا يستلزم كونها قرآنا بل لا بد من تواتر الاخبار بقرآنتها والحاصل أن تواترها في محلها أثبت اصل قرآنتها وأما كونها قرآنا متواترا فهو متوقف على تواتر الاخبار به ولذلك لم يكفر منكرها بخلاف غيرها لتواتر الاخبار بقرآنته ووقع في البحر هنا اضطراب وخلل بينه فيما علقته عليه وبما قرأناه يعلم أنه كان على الشارح أن يبيّن المتن على حاله ويستقط قوله اختلاف مالك ليكون جوابا عن انكار مالك أيضا قرآنتها لان الشبهة لم تثبت بانكاره بل هي ثابتة قبله من جهة أخرى قدبر (قوله وقرأ بعد جوبا) الوجوب يرجع الى القراءة والبعدية وأشار الى أنه يلزم بتركها الاعادة لوعامدا كالفاتحة خلافا لما في التبيين والدرر لان الفاتحة وان كانت كذلك لا اختلاف في ركنيتها الا أنه يظهر في الاثني لاني وجوب الاعادة كما قد مناه اول بحث الواجبات (قوله سورة) أشار الى أن الأفضل قراءة سورة واحدة في جامع الفتاوى روى الحسن عن أبي حنيفة أنه قال لا أحب أن يقرأ سورتين بعد الفاتحة في المكتوبات ولو فعل لا يكره وفي النوافل لا بأس به (قوله الابا المسنون) وهو القراءة من طوال المفصل في النحر والظهر وأواسطه في العصر والعشاء وقصاره في المغرب ط (قوله وأتمن) هو سنة الحديث الاتي

وما يصححه الزاهدي من وجوبها
ضعفه في البحر (وهي آية واحدة
(من القرآن) كله (انزلت للفصل
بين السور) فما في النمل بعض آية
اجمعا (وليست من الفاتحة ولا
من كل سورة) في الأصح فحرم
على الجنب (ولم يميز الصلاة بها)
احتياطاً (ولم يكفر جاحداها
لشبهة) اختلاف مالك (فيها)
(و) كما سمي (قرأ الأصلي لو أماما
أو منفردا الفاتحة) (و) قرأ بعدها
وجوبا (سورة او ثلاث آيات)
ولو كانت الآية والايتان تعدل
ثلاث آيات قصارا انتفت كراحة
التصرم ذكره الحلبي ولان تنفي
التزبيبة الابا المسنون (وأتمن)

المتفق عليه كافي شرح المنية وغيره وانفقوا على أنه ليس من القرآن كافي البحر (قوله بمدة) حتى أشهرها وأفصحها
وقصر وهي مشهورة ومعناه استجب ط (قوله وامالة) أي في المد لعمد تأنيها في القصر ح حقيقة
الامالة أن ينحى بالفتحة نحو الكسرة فتميل الألف ان كان بعد ألف نحو الياء اشموني (قوله ولا تفسد الخ)
أشار به إلى أن الكلام في نفي الفساد لا في تحصيل السنة فان السنة لا تحصل إلا بالثلاثة الأولى كما أفاده ط
(قوله بمدة مع تشديد أو حذف ياء) أي حالة كون المدم مصاحبا لاحدهما لكل منهما فيه صورتان الأولى
المد مع التشديد بلا حذف ولا يفسد على المقتضى به غندنا لأنه لغة فيها حكاهما الواحدى ولأنه موجود في القرآن
ولأن له وجها كما قال الحسواني أن معناه مدعوك قاصدين اجابك لأن معنى آمين قاصدين وأنكر جماعة
من مشايخنا كونها لغة وحكم بفساد الصلاة بحر والصورة الثانية المدم مع حذف الياء بلا تشديد لوجوده
في قوله تعالى وبذلك أمّن كافي الامداد فأوفى كلامه منع الجميع فقط لأنه لو أتى بالمتجاعين التشديد والحذف
تفسد كتابه عليه بعد ولو كانت لمنع الخلو أيضا بأن أتى بالمدخاليين التشديد والحذف لزم التكرار لأنه اللغة
الفصحى المتقدمة فافهم (قوله بل بقصر مع احدهما) أي مع التشديد بلا حذف الياء وهو آتين لعدم
وجوده في القرآن أو مع حذف الياء بلا تشديد وهو آتين وفيه نظر لوجوده في قوله تعالى فان آمن ح أي
ولذلك لم يذكر في البحر والتهر هذا وذكر في الحلية الأولى لفظة ضعيفة فقال وقصرها وتشديد الميم حكاه بعضهم
عن ابن الأنباري واستضعفت ويظهر أن الاشبه فساد الصلاة بها اه (قوله أو بمدة معهما) أي مع التشديد
وحذف الياء وهو آتين فإنه مفيد لعدم وجوده في القرآن وحاصل ما ذكره ثمانية أوجه خمسة صحيحة وثلاثة
مفسدة وبقي تاسع وهو آتين بالقصر مع التشديد والحذف وهو مفيد لعدم وجوده في القرآن ولو قال الشارح
وبعد أو قصر معهما الاستوفى ح قلت وقد ذكر هذا التاسع مع الثامن في البحر وقال ولا يبعد فساد
الصلاة فيهما (قوله الامام سري) أشار بالأول إلى خلاف مالك في تخصيص الموتى بالتأمين دون الامام
وهو رواية الحسن عن الامام وبالثاني إلى خلاف الشافعي أنه يأتي بها كل منهما مجزعا وقوله كما موم ومنفرد
يجل اتفاق فلذا أتى بالكاف (قوله ولو في السرية) أي لا طلاق الأمر في الحديث الآتي وهذا راجع
إلى المأموم وكان ينبغي ذكره عقبه وقبل لا يؤمن المأموم في السرية ولو سمح الامام لأن ذلك الجهر لا عبرة به
(قوله ولو من مثله) أي من مقتد مثله بأن كان مثله قريبا من الامام يسمع قراءته فآمن فسمع ذلك المقددى
تأمين مثله القريب من الامام فآمن لأن المناط العلم بتأمين الامام (قوله في نحو جماعة وعبد) أشار بنحو
إلى أن التقييد بالجمعة والعبد كإوقع في الجوهرة غير قيد كما يجتمع في الشر بلاية بقوله ينبغي أن لا يختص بهما
بل الحكم في الجماعة الكثيرة كذلك (قوله وأما حديث الخ) هو ما رواه الشيخان إذا آمن الامام فآمنوا
فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه وهو مفيد تأمينهم لكن في حق الامام بالإشارة
لأن النص لم يسل في حق المأموم بالعبارة لأنه سبق لاجله بحر ثم مراد الشارح الجواب عن قول الشافعي
أن الحديث دليل على جهر الامام بالتأمين لأنه علق تأمينهم بتأمينه والجواب أن موضع التأمين معلوم
فأذا سمع لفظة ولا الصالحين كفى لأن الشارع طلب من الامام التأمين بعده فصار من التعليق معلوم الوجود وتعام
الأدلة في المطولات ويظهر من هذا أن من كان بعيدا عن الامام لا يسمع قراءته أصلا لا يؤمن كافي البحر رأى لعدم
سماعه موضع التأمين اللهم إلا أن يسمع من مثله كما مر في السرية (قوله فقولوا آمين) تمام الحديث فان الملائكة
تقول آمين فن وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه رواه عبد الرزاق والنسائي وابن حبان
حلية وفي شرح مسلم للنووي الصحيح الدواب أن المراد الموافقة للملائكة في وقت التأمين وقبل في الصفقة
والخشوع والاخلاص ثم قيل هم الحفظة وقيل غيرهم لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الآخر فوافق
قوله قول اهل النماء (قوله مع الانخطاط) أفاد أن السنة كون ابتداء التكبير عند الخرو و انتهائه
عند استواء الظهر وقيل أنه يكبر قائما والأول هو الصحيح كافي المضمرات وتعامه في التهستائي (قوله
ولا يكبر الخ) مثاله أن يقول وأما بركة ربك فحدث الله أكبر بكسر التاء المثلثة لالتقاء الساكنين ح وفي
التهستائي وفي قوله ثم يكبر دلالة على أنه لا يصل التكبير بالقراءة وهذا رخصة والافضل الوصل وفي شرح المنية
وعن أبي يوسف أنه قال ربما وصلت وربما تركت اه وذكر في التاترخانية تفصيلا حسنا وهو أنه إذا كان

بمدة وقصر وامالة ولا تفسد بمدة
مع تشديدا أو حذف ياء بل بقصر
مع احدهما أو بمدة معهما وهذا ما
تفردت بتفسيره (الامام سري)
كما موم ومنفرد ولو في السرية
إذا سمعه ولو من مثله في نحو جماعة
وعبد أو ما حديث إذا آمن الامام
فأمنوا فن التعليق بمعلوم الوجود
فلا يوقف على سماعه منه بل
يحصل بتمام الفتحة بدليل إذا قال
الامام ولا الضالين فقولوا آمين
(ثم) كما فرغ (يكبر) مع الانخطاط
(الركوع) ولا يكبر وصل القراءة
بتكبيره ولو بقي حرف أو كلمة فآمنه
حال الانحناء

آخر السورة ثناء مثل وكبره تكبيرا فالوصل اولى والا فالفصل اولى مثل ان شئت انك هو الا بتر فيقف ويفصل ثم
 يكبر للركوع (قوله لا بأس به عند البعض) أشار بهذا الى أن هذا القول خلاف المعتمد المشار اليه بقوله
 أولا ثم كما فرغ من كبر مع الانحطاط فانه ظاهر في انه يتم القراءة جميعها وبعد الفراغ منها ينحط للركوع مكبرا
 والاول اصح كما في المنية فيكون الشارح قد نبه على القولين وأن الاول هو المعتمد والثاني ضعيف بأوجز عبارة
 وألف إشارة فليس في كلامه ادمال كما لا يخفى على ذوي الكمال فافهم (قوله ويسن أن يلقى كعبيه) قال
 السيد أبو السعود وكذا في السجود أيضا وسبق في السنن أيضا اه والذي سبق هو قوله والصاق كعبيه
 في السجود سنة در اه ولا يخفى أن هذا سبق نظر فان شارحنا لم يذكر ذلك لاني الدر المختار ولا في
 الدر المتقي ولم أره غير اه أيضا فافهم نعم ربما يفهم ذلك من أنه اذا كان السنة في الركوع الصاق الكعبين ولم
 يذكره واتفرج بهما بعده فالاصل بقاؤهما ماضيين في حالة السجود أيضا تأمل هذا وكان ينبغي أن يذكر لفظ يسن
 عند قوله وبضع يديه ليعلم أن الوضع والاعتقاد والتفريق والاصاق والنصب والبسط والتسوية كلها سنن
 كما في الفهستاني نال وينبغي أن يراد مجازيا عضديه مستقبلا أصابعه فانه ما سنه كما في الزاهدي اه
 قال في المعراج وفي المجتبى هذا كله في حق الرجل أما المرأة فتخفى في الركوع يسيرا ولا تفرج ولكن تضم وتضع
 يديها على ركبتيها وضعا وتخفى ركبتيها ولا تجافي عضديها لان ذلك أسهل لها وفي شرح الوجيز الخشني كما مر اه
 اه (قوله وينصب ساقيه) فجعلها مشبه القوس كما يفعله كثير من العوام مكروه بحر (قوله وأقله
 ثلاثا) أي أقله يكون ثلاثا أو أقله تسعيه ثلاثا وهذا أولى من جعل ثلاثا خبرا عن أقله بنزع الخافض أي
 في ثلاث لان نزع الخافض مسموح ومع هذا فهو بعيد جدا فافهم ويحتمل أن يكون أقله خبر المبتدأ المحذوف
 والواو الحال والتقدير يروى سبع فيه ثلاثا وهو أقله أي والحال أن الثلاث أقله وسوغ مجيء الحال من التكرار
 تقديم على صاحبها وهذا الوجه أفاده شيخنا حفظه الله تعالى (قوله كره تنزيها) أي بناء على أن
 الامر بالتسبيح والاستحباب بحر وفي المعراج وقال ابو مطيع البلخي تليذا أبي حنيفة ان الثلاث فرض وعند
 أحمد يجب مرة كتسبيح السجود والتكبيرات والتسبيح والدعاء بين السجدين فلوتركه عمدا بطلت ولوسهوا لا
 وفي الفهستاني وقيل يجب اه وهذا قول ثالث عندنا وذكر في الحلية أن الامر به والمواظبة عليه متظافران
 على الوجوب فينبغي لزوم سجود السهو أو الاعادة لوتركه ساهيا او عمدا ووافقه على هذا البحث العلامة
 ابراهيم الحلبي في شرح المنية أيضا وأجاب في البحر بأنه عليه الصلاة والسلام لم يذكره للاعرابي حين علمه فهذا
 صارف للامر عن الوجوب لكن استشعر في شرح المنية ورود هذا فأجاب عنه بقوله ولقائل أن يقول انما يلزم
 ذلك أن لو لم يكن في الصلاة واجب خارج عما علمه الاعرابي وليس كذلك بل تعيين الفاتحة وختم السورة وثلاث
 آيات ليس مما علمه للاعرابي بل ثبت بدليل آخر فلم لا يكون هذا كذلك اه والحاصل أن في تليث التسبيح
 في الركوع والسجود ثلاثة أقوال عندنا أرجحها من حيث الدليل الوجوب تحريجا على القواعد المذهبية فينبغي
 اعتمادها كما اعتد ابن الهمام ومن تبعه رواية وجوب القنومة والحلقة والطأ نية فيها كما مر وأما من حيث
 الرواية فالأرجح السنة لانها المصريح بها في مشاهير الكتب وصرحوا بأنه يكره أن ينقص عن الثلاث وأن
 الزيادة مستحبة بعد أن يختم على وتر خمس أو سبع أو تسع ما لم يكن اما ما فلا يطقول وقد مضى في سنن الصلاة عن
 أصول ابى اليسر أن حكم السنة أن يندب الى تحصيلها ويلازم على تركها مع حصول اثم يسير وهذا يفيد أن كراهة
 تركها فوق التنزيه وتحت المأكروه تحريما وهذا ايضا فقول البحر ان الكراهة هنا للتنزيه لانه مستحب وان تبعه
 الشارح وغيره فتدبر (تنبيه) السنة في تسبيح الركوع سبحان ربى العظيم الا ان كان لا يحسن الظاء فيبديل به
 الكريم لتلايخري على لسانه العزيز فتفسد به الصلاة كذا في شرح درر البحار فليحفظ فان العامة عنه غافلون
 حيث يأثرون بدل الظاء براءى مفتحة (قوله وكره تحريما) لما في البدائع والخبر عن ابى يوسف قال سألت
 اباحنيفة وابن ابى ليلى عن ذلك فكرهاه وقال ابو حنيفة أخشى عليه أمر اعظميا يعني الشرك وروى هشام عن
 محمد أنه كره ذلك أيضا وكذا روى عن مالك والشافعي في الجديد ونوههم بعضهم من كلام الامام أنه يصير مشركا
 فأفتى باباحنة دمه وليس كذلك وانما اراد الشرك في العمل لان اول الركوع كان لله تعالى وآخره للعباد
 ولا يكفر لانه ما اراد التذلل والعبادة له ونما في الحلية والبحر (قوله اطالة ركوع او قراءة) وكذا القعود

لا بأس به عند البعض منية المصل
 (ويضع يديه) معقدا بهما (على
 ركبتيه ويفترج أصابعه) للتمكن
 ويسن أن يلقى كعبيه وينصب
 ساقيه (ويبسط ظهره) ويسوى
 ظهره بعجزه (غير رافع ولا منكس
 رأسه ويسبح فيه) وأقله (ثلاثا)
 فلوتركه او نقصه كره تنزيها وكره
 تحريما اطالة ركوع او قراءة
 لادرالجبالي

مطاب
 في اطالة الركوع للجبالي

الاخيرة قبل السلام وذكر في السراج أن فيه خلافا وأشار الى أن الكلام في المصلي فلو انتظر قبل الصلاة ففي اذان
 الزاوية لو انتظر الاقامة يدرك الناس الجماعة يجوز ولو احدث بعد الاجتماع لا اذا كان داعرا شريرا اه
 (قوله أي ان عرفه) عزاه في شرح المنية الى أكثر العلماء أي لأن انتظاره حينئذ يكون للتودد اليه لا للتقرب
 والاعانة على الخير (قوله والا فلا بأس) أي وان لم يعرفه فلا بأس به لانه اعانة على الطاعة لكن يطول مقدار
 ما لا يتقل على القوم بان يزيد تسبيحة او تسبيحتين على المعتاد ولنظرة لا بأس بقيد في الغالب أن تركه افضل ويذبح
 ان يكون هنا كذلك فان فعل العباد لا مرفيه شبهة عدم اخلاصها لله تعالى لاشك ان تركه افضل لقوله
 عليه الصلاة والسلام دع ما يريك الى ما لا يريك ولانه وان كان اعانة على ادراك الركعة ففيه اعانة على ترك
 التكاسل وترك المبادرة والتميز للصلاة قبل حذو وروقتها فالاولى تركه شرح المنية (قوله ولو أراد التقرب
 الى الله تعالى) أي خاصة من غير ان يتخالف قلبه شيء سوى التقرب حتى ولا الاعانة على ادراك الركعة فيكون
 حينئذ هو الافضل لكنه في غاية الندرة ويمكن ان يراد بالتقرب الاعانة على ادراك الركعة لما فيه من اعانة عباد
 الله على طاعته فيكون الافضل تركه لما فيه من الشبهة التي ذكرناها شرح المنية ملخصا أقول قصد الاعانة على
 ادراك الركعة مطلوب فقد شرعت اطالة الركعة الاولى في الفجر اتساقا وكذا في غيره على الخلاف اعانة للناس
 على ادراكها لانه وقت نوم وغفلة كما فهم من العناية بذلك من فعله عليه الصلاة والسلام وفي المنية ويكره للامام أن
 يجعلهم عن اكمال السنة ونقل في الحلية عن عبد الله بن المبارك واسحق وبرايم والثوري أنه يستحب للامام
 ان يسبح خمس تسبيحات ليدرك من خافه الثلاث اه فعلى هذا اذا قصد اعانة الجاهل فهو افضل بعد
 أن لا يضطر يسأله التودد اليه ولا الحياء منه ونحوه ولهذا نقل في المراج عن الجامع الاصغر أنه مأجور لقوله
 تعالى ونعافوا على البر والتقوى وفي اذان التارخانية قال وفي المتقي ان تأخير المؤذن ونطويل القراءة
 لادراك بعض الناس حرام هذا اذا مال لاهل الدنيا تطويلا وتأخيرا يشق على الناس فالحاصل أن التأخير
 القليل لاعانة أهل الخير غير مكروه اه قال ط ويظهر أن من التقرب اطالة الامام الركوع لادراك مكبر
 لو رفع الامام رأسه قبل ادراكه يظن أنه ادرك الركعة كما يقع لكثير من العوام فيسلم مع الامام بناء على ظنه
 ولا يتمكن الامام من أمره بالاعادة والاطمأن (قوله واعلم الخ) قد منافي في بحث الواجبات الكلام على
 المتابعة بما لا مريد عليه وحققنا هناك ان المتابعة بمعنى عدم التأخير واجبة في الفرائض والواجبات وسنة
 في السنن فالتقيد بالاركان هنا فيه نظر على أن الرفع من الركوع والسجود واجب او سنة وأيضا فان المتابعة
 لم تعرض لهما المصنف هنا حتى يكون كلامه مبني عليها بل كان يذبح بناء على قوله وجب متابعتي على قوله ويسبح
 فيه ثلاثا فانه سنة على المعتقد المشهور في المذهب لا فرض ولا واجب كما مر فلا يترك المتابعة الواجبة لاجلها
 تأمل (قوله وجب متابعتي) أي في الاصح من الروايتين كما في البحر (قوله وكذا عكسه) وهو أن يرفع
 المأموم رأسه من الركوع والسجود قبل ان يتم الامام التسبيحات ح (قوله فنعوذ) أي المقتدى لوجوب
 متابعتي لا مامه في اكمال الركوع وكراهة مسابقتها له فلو لم يعد ارتكب كراهة التحريم (قوله ولا يصير ذلك
 ركوعين) لان عوده تقيم للركوع الاول لا ركوع مستقل ح (قوله فانه لا يتابعه الخ) أي ولو خاف ان نفوته
 الركعة الثالثة مع الامام كما صرح به في الظهير يذبح بل باطلا فله ما لو اقتدى به في اثناء التشهد الاول والآخر
 نحن قد قام امامه او سلم ومقتضاه أنه يتم التشهد ثم يقوم ولم أره صريحا ثم رأيت في الذخيرة ناقل عن ابي الليث
 المختار عندي أنه يتم التشهد وان لم يفعل اجزأه اه والله الحمد (قوله لوجوبه) أي لوجوب التشهد
 كما في الخسائية وغيرها ومقتضاه سقوط وجوب المتابعة كما سئذ كرهه والالم ينتج المطلوب فانهم (قوله ولو لم يتم
 جاز) أي صبح مع كراهة التحريم كما أفاده ح ونازعه ط والرحتي وهو مفاد ما في شرح المنية حيث قال
 والحاصل ان متابعة الامام في الفرائض والواجبات من غير تأخير واجبة فان عارضها واجب لا ينبغي أن يفوته
 بل يأتي به ثم يتابعه لان الاتيان به لا يفوت المتابعة بالكلية وانما يؤخرها والمتابعة مع قضاة تقوته بالكلية
 فكان تأخير أحد الواجبين مع الاتيان بهما اولى من ترك أحدهما بالكلية بخلاف ما اذا عارضها سنة
 لان ترك السنة اولى من تأخير الواجب اه أقول ظاهرا وان اتمام التشهد اولى لا واجب لكن لقائل
 ان يقول ان المتابعة الواجبة هنا معناها عدم التأخير فيلزم من اتمام التشهد تركها بالكلية فينبغي التعليل بأن

أي ان عرفه والا فلا بأس به ولو
 اراد التقرب الى الله تعالى لم يكره
 اتساقا لكنه نادر وتسمى مسألة
 الرياء فينبغي التحرز عنها (و اعلم
 انه مما ينبغي على لزوم المتابعة في
 الاركان انه (لو رفع الامام رأسه)
 من الركوع والسجود (قبل ان
 يتم المأموم التسبيحات) الثلاث
 (وجب متابعتي) وكذا عكسه
 فيعود ولا يصير ذلك ركوعين
 (بخلاف سلامه) أو قوامه لثلاثة
 (قبل اتمام المأموم التشهد) فانه
 لا يتابعه بل يتمه لوجوبه ولو لم يتم
 جاز

المتابعة المذكورة انما تجب اذا لم يعارضها واجب كما أن رد السلام واجب ويسقط اذا عارضه وجوب استماع الخطبة ومقتضى هذا أنه يجب اتمام التشهد لكن قديدي عكس التعليل فيقال اتمام التشهد واجب اذا لم يعارضه وجوب المتابعة ثم قولهم لا يتابعه يدل على بقاء وجوب الاتمام وسقوط المتابعة لتأكد ما شرع فيه على ما يعرض بعده وكذا ما قد مناه عن الظهيرية وحيث قد فواهم ولولم يتم جاز معناه صح مع الكراهة التعريمية ويدل عليه أيضا تعليلهم بوجوب التشهد اذ لو كانت المتابعة واجبة أيضا لم يصح التعليل كما قد مناه فتدبر (قوله في أدعية التشهد) يشمل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وبه صرح في شرح المنية (قوله مسمعا) اي قائلا مسمعا الله لمن حمده واقاد أنه لا يكبر حالة الرفع خلافا لما في المحيط من أنه سنة وان ادعى الطحاوي قوا العمل به لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر وعليا وأبا هريرة رضي الله تعالى عنهم كانوا يكبرون عند كل خفض ورفع فقد أجاب في المراجع بأن المراد بكبير الذكر الذي فيه تعظيم لله تعالى جعلا بين الروايات والآثار والاختار اهـ (قوله لو أبدل النون لاما) بأن قال الم حمله تفسد لكن في منية المصلي في بحث زلة القاري يرجح أن لا تفسد قال الحلبي في شرحها القرب المخرج والظاهر أن حكمه حكم الالف اهـ واستحسنه صاحب الفتن بل قال في الحلية وقد ذكر الحلبي أن من الصحابة من رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم وهي لغة بعض العرب ثم نقل عن الحدادي اختلاف المشايخ في الفساد بابدال النون لاما في انعم وفي دينكم وفي المنفوش (قوله قولان) فمن قال ان الهاء في حمده للسكت يقف بالجزم وأنها كناية أي ضمير يقر لها بالتحريك والاشباع وفي الفتاوى الصوفية المستحب الثاني اهـ خزائن وذكر الشارح في مختصر الفتاوى الصوفية ان ظاهرا المحيط التحخير ثم قال او هي اسم لضمير فلا تسكن بحال وهذا الوجه ابلغ لأن الاظهار في اسماء الله تعالى انهم من الاحصاء كذا في تفسير البستي زاد في المحيط ولا تحريك الهاء اثقل وأشق وأفضل العبادة اشقيها اهـ ملخصا والحاصل ان القواعد تقتضي اسكانها اذا كانت للسكت وان كانت ضميرا فلا تحرك الا في الدرج فيجتمعا ان يكون مراد القائل بتحريكها في الوقف الروم المشهور وعند البقراء واذا ثبت ان دوس اسمائه تعالى كما ذكره بعض الصوفية لا يصح اسكان الهاء بحال بل لا بد من ضمها واشباعها لتظهر الواو الساكنة ولسدى عبد العتي رسالة حقق فيها مذهب السادة الصوفية في أن حرعيا بالغلبة في اصطلاحهم عليه تعالى وأنه اسم ظاهر لا ضمير ونقله عن جماعة منهم العصام في حاشية البيضاوي والفاشي في شرح الدلائل والامام الغزالي والعارف الجيلي وغيرهم لكن كونه المراد هنا خلاف الطاهر ولهذا قال في المعراج عن القوائد الحميدة الهاء في حمده للسكت والاستراحة لا للكناية كذا نقل عن الثقات وفي المستصفي انها للكناية وقال في التارخانية وفي الانفع الهاء للسكت والاستراحة وفي النجاة انه يقر لها بالجزم ولا يبين الحركة ولا يقول هو اهـ (قوله وقالايضم التحميد) دوراية عن الامام أيضا واليه مال الفضلي والطحاوي وجماعة من المتأخرين معراج عن الظهيرية واختاره في الحاوي القدسي ومشي عليه في نور الايضاح لكن المتون على قول الامام (قوله ثم حذف الهمزة) اي مع اثبات الواو وبقي رابعة وهي حذفها والاربعة في الافضلية على هذا الترتيب كما أفاده بالعطف بهم (قوله على المعتمد) اي من أقوال ثلاثة صحيحة قال في الخرائن وهو الاصح كما في الهداية والمجمع والمتن في المبسوط أنه كالمؤتم وصح في السراج معني الشيخ الاسلام أنه كالامام قال الباقراني والمعتمد الاول اهـ (قوله يسمع) بتشديد الميم كما في محمد ح أي لكونهم مامن التسميع والتحميد قال ط ولا يتعين التشديد في الثاني بخلاف الاول اذ لو خفف لا فاد خلاف المراد (قوله مستويا) هو للتأكيد فان مطلق القيام انما يكون باستواء الشقين وانما كد لغفلة الاكثرين عنه فليس بمستدرك كما ظن قيسستاني واللتأسيس والمراد منه التعديل كما أفاده في العناية (قوله لما من أنه سنة) اي على قولهما او واجب اي على ما اختاره الكمال وتليذه او فرض أي على ما قاله ابو يوسف ونقله الطحاوي عن الثلاثة ط (قوله ثم يكبر) اي يتم للاشعار بالاطمئنان فانه سنة او واجب على ما اختاره الكمال (قوله مع الخرو) بأن يكون ابتداء التكبير عند ابتداء الخرو وروايتاه عند انتهائهما شرح المنية ويحذف للسجود قائما مستويا لا متخفيا للثلاث يزيد ركوعا آخر يدل عليه ما في التارخانية لوصلي فلما تكلم تذكر أنه ترك ركوعا فان كان صلى صلاة العلماء الاتقياء أعادوا ن صلى صلاة العوام فلا لأن العالم التي يحط للسجود قائما مستويا والعامى ينط منحنيا وذلك ركوع

ولو سلم والمؤتم في أدعية التشهد تابعه لانها سنة والسكن عنه غافلون (ثم رفع رأسه من ركوعه مسمعا) في الواو الجنية لو أبدل النون لاما تفسد وحل يقف بجزم أو تحريك قولان (ويكتفى به الامام) وقالايضم التحميد سرا (ويكتفى) (بالتحميد المؤتم) وأفضله اللهم ربنا ولك الحمد ثم حذف الواو ثم حذف اللهم فقط (ويجمع بينهما لو منفردا) على المعتمد يسمع رافعا ويحمد مستويا (ويقوم مستويا) لما من أنه سنة او واجب او فرض (ثم يكبر) مع الخرو

الآخرى لا يجوز وقد رأيت في بعض النسخ فيه روايتان. اهـ ويشى على رواية الجواز برقع احدهما في الفيض
 والمخالصة وغيرهما فصار في المسألة ثلاث روايات الاولى فرضية وضعهما الثانية فرضية احدهما الثالثة
 عدم الفرضية وظاهره أنه سنة قال في البحر وذهب شيخ الاسلام الى ان وضعهما سنة فتكون الكراهة تنزيهية
 اهـ وقد اختار في العناية هذه الرواية الثالثة وقال انه الحق وأقره في الدرر ووجهه ان السجود لا يتوقف
 تحققه على وضع القدمين فيكون اقتراض وضعهما زيادة على الكتاب بخبر الواحد لكن رده في شرح المنية
 وقال ان قوله هو الحق بعيد عن الحق وبضده أحق اذ لا رواية تساعد والدراية تنفيه لان ما لا يتوصل الى
 القرض الا به فهو فرض وحيث تظافرت الروايات عن ائمتنا بأن وضع اليدين والركبتين سنة ولم ترد رواية بأنه
 فرض تعين وضع القدمين واحدهما للفرضية ضرورة التوصل الى وضع الجهة وهذا لو لم ترد به عنهم رواية كيف
 والروايات فيه متوافرة اهـ ويؤيده ما في شرح المجمع لمصنفه حيث استدل على أن وضع اليدين والركبتين
 سنة بان ماحية السجدة حاصلة بوضع الوجه والقدمين على الارض الخ وكذا ما في الكفاية عن الزاهد من
 ان ظاهر الرواية ما ذكر في مختصر الكرخي وبه جزم في السراج فقال لو رفعهما في حال سجوده لا يجزئه
 ولو رفع احدهما جاز وقال في الفيض وبه يفتى هذا وقال في الخلية والوجه على منوال ماسبق هو الوجوب
 الماسبق من الحديث اهـ أى على منوال ما حققه شيخه من الاستدلال على وجوب وضع اليدين
 والركبتين وتقدم أنه اعدل الاقوال فكذا احناف فيكون وضع القدمين كذلك واختاره أيضا في البحر
 والشرع بلالية قلت ويمكن حمل كل من الروايتين السابقتين عليه بجمل ما ذكره الكرخي وغيره من عدم الجواز
 برفعهما على عدم الحل لعدم الصحة وكذا اني التمرناشي وشيخ الاسلام فرضية وضعهما الا ينافي الوجوب
 وتصريح القدوري بالفرضية يمكن تأويله فان الفرض قد يطلق على الواجب تأمل وما مر عن شرح المنية
 للبحث فيه مجال لان وضع الجهة لا يتوقف تحققه على وضع القدمين بل توقفه على الركبتين واليدين بل قد عوى
 فرضية وضع القدمين دون غيرهما ترجيح بلا مرجح والروايات المتظافرة انما هي في عدم الجواز كما يظهر من
 كلامهم لافي الفرضية وعدم الجواز صادق بالوجوب كما ذكرنا ولم ينقل التعبير بالفرضية الا عن القدوري وهذا
 والله أعلم قال في البحر وذكر القدوري أن وضعهما فرض وهو ضعيف اهـ والحاصل ان المشهور في كتب المذهب
 اعتماد الفرضية والارجح من حيث الدليل والقواعد عدم الفرضية ولذا قال في العناية والدرر انه الحق ثم
 الاوجه حمل عدم الفرضية على الوجوب والله اعلم (قوله ولو واحدة) صرح به في الفيض (قوله نحو القبلة)
 قال في البرازية والمراد بوضع القدم هنا وضع الاصابع اوجز من القدم وان وضع اصبعها واحدة وظهر القدم
 بلا اصابع ان وضع مع ذلك احدى قدميه صح والا لا اهـ قال في شرح المنية بعد نقل ذلك وفهم منه ان المراد
 بوضع الاصابع توجيهها نحو القبلة ليكون الاعتماد عليها والافهوض وضع ظهر القدم وقد جلعو غير معتبر وهذا
 مما يجب التنبيه له فان اكثر الناس عند غفلون اهـ أقول وفيه نظر فقد قال في الفيض ولو وضع ظهر القدم دون
 الاصابع بأن كان المكان ضيقا ووضع احدهما دون الآخر اضميقه جاز كما لو قام على قدم واحد وان لم يكن
 المكان ضيقا يكره اهـ فهذا صريح في اعتبار وضع ظاهر القدم وانما الكلام في الكراهة بلا عذر اكن رأيت في
 الخلاصة ان وضع احدهما بان الشرطية بدل او العاطفة اهـ لكن هذا ليس صريحا في اشتراط توجيه الاصابع
 بل المصرح به ان توجيهها نحو القبلة سنة يكره تركها كما في البرجندی والتهستاني وسبأ أي تمامه عند تعرض
 المصنف لقرينا (قوله تنزيها) لما كان في المتن اشتباها فانه جعل الكراهة في الاقتصار على احدهما وفي السجود
 على الكور واحدة وهي في الاولى تحريمية وفي الثانية تنزيهية أشار الى توضيحه وقد أفاده في البحر ط (قوله
 بكون) الباء بمعنى على كافي ابى السعود وهو يفتح الكاف كافي القاموس والذي في الشبراملى على المواهب
 عن عصام انه بالنسبة بالفتح شاذ وجودور العمامة ط (قوله بشرط كونه) اى كون الكور الذى سجد عليه على
 الجهة لا فرقها ولما كان الكور مفردا مضافا لهم رجماء وهم أنه اذا كانت العمامة ذات اكوار كور منها على
 الجهة وكور منها ارفع منه على الرأس وهكذا الله يصح السجود على أى كور منها به على دفعه بقوله بشرط الخ
 وهذا معنى قوله في الشرع بلالية أى دور من ادوار خا نزل على جهته لاجلها كما يفعله بعض من لاعلم عنده اهـ
 فنقله لاجلها معناه ما قلناه وليس معناه أنه اذا كان على الجهة اكثر من كور واحد لا يصح السجود عليه حتى

ولو واحدة نحو القبلة والالم تجز
 والناس عنه غافلون (كما يكره)
 تنزيها (بكون عمامته) الا العذر
 (وان صح) عندنا (بشرط كونه
 على جهته) كلها او بعضها

يعترض عليه بأن العلة وجدان الجسم فلا يتقدم بكون واحد فان هذا المعنى لا يوجهه احد ويدل على أن مراد
 الشر بلائى ما قلناه ان عبارته حيث قال وقد نبينا بما ذكرنا تنبيها حسنا وهو أن صحة السجود على الكور
 اذا كن على الجبهة او بعضها أما اذا كان على الرأس فقط وسجد عليه ولم تصب جبهته الارض على القول بتعيينها
 ولا أنه على مقابلة لا تصح اه قافهم (قوله كما مر) اى فى قوله وقيل فرض كبعضها وان قل ح (قوله
 اى ولم نصب) الاول حذف الواو لانه بيان لقوله مقتصر ط (قوله على القول به) اى يجوز ازا لاقتصار
 على الالف (قوله على محله) اى محل السجود الذى هو الجبهة والالف (قوله وبشرط) معطوف على
 قول المصنف بشرط (قوله وأن يسجد جيم الارض) تفسيره أن الساجد لو بالغ لا ينقل رأسه بالغ من ذلك فصيح
 على طنفسة وحصر وحطه وشعر وسير وبجمله ان كانت على الارض لا على ظهر حيوان كبساط مشدود بين
 اشجار ولا على ارزاو ذرة الا فى جوالق اوتلج ان لم يلبده وكن يغيب فيه وجهه ولا يسجد جيمه او حشيش الان
 وجد جسمه ومن هنا يعلم الجواز على الطراحة القطن فان وجد الجسم جازوا الا فلا بحر (قوله والناس عنه
 تفلون) اى عن اشتراط وجود الجسم فى السجود على نحو الكور والطراحة كما يغفلون عن اشتراط السجود
 على الجبهة فى كور العمامة (قوله صح) اى لان اعتبار الالتمس على مقتضى عدم اعتباره حائلا فصير
 كأنه سجد بلا حائل ولا يجوز من المحض بكمه كما لا يجوز بكفه (قوله المبسوط عليه ذلك) الاشارة الى
 الالتمس او فاضل الثوب (قوله والا لا) اى وان لم يكن طاهرا فلا يصح فى الاصح وان كان المرغينا فى صحيح
 الجواز فانه ليس بشئ فصح (قوله فيصح اتفاقا) اى ان اعاد سجوده على طاهر صح اتفاقا ولم أر نقل هذه المسألة
 بخصوصها وانما رأيت فى السراج ما يدل عليها حيث قال ان كانت النجاسة فى موضع سجوده فعن ابي حنيفة
 روايتان احدهما أن صلاته لا تجوز لان السجود ركن كالقيام وبه قال ابو يوسف ومحمد وزفر لان وضع الجبهة
 عندهم فرض والجبهة اكثر من قدر الدرهم فاذا استعمل فى الصلاة لم تجز وان أعاد تلك السجدة على موضع طاهر
 جاز عند اصحابنا الثلاثة وعند زفر لا يجوز الا باسئتناف الصلاة والرواية الثانية عن ابي حنيفة أن صلاته جائزة
 لان الواجب عنده فى السجود أن يسجد على طرف انفه وذلك أقل من قدر الدرهم اه فقوله وان أعاد الخ يدل
 على ما ذكره الشارح بالاولى لان هذا فى السجود على النجس بلا حائل لكن فى المنية وشرحها ما يخالفه فانه قال
 ولو سجد على شئ نجس فسد صلاته سواء أعاد سجوده على طاهر أو لا عندهما وقال ابو يوسف ان أعاده على
 طاهر لا تفسد وهذا بناء على أنه بالسجود على النجس فسد السجدة لا الصلاة عنده وعندهما تفسد الصلاة
 لفساد جبرها وكونه لا يتجزى اه ملخصا وفى امداد الفتاح لا يصح لو أعاده على طاهر فى رواية وروى
 عن ابي يوسف الجواز اه واخلاف على هذا الوجه هو المذكور فى الجمع والمنظومة والكافى والدرر والمواهب
 وغيرها وكذا فى بحث النهى من كتب الاصول كالنوار والتحرير وأصول نفع الاسلام وأما على الوجه الذى ذكره فى
 السراج ففسد عزاء فى شرح التحرير الى شرح القدورى على مختصر الكرخى وعزاه فى الحلية الى الراحدى
 والمحيط عن النوادر معللا بأن الوضع ليس باستعمال للنجاسة حقيقة فانحطت درجته عن الجمل فلم يفسد لكنه
 لم يقع معتد به اه لكن يكفينا كون ما فى السراج رواية النوادر وما فى عامة الكتب هو ظاهر الرواية كما مر عن
 الامداد وبه صرح فى الحلية والبدائع ويؤيده ما صرح به بلانقل خلاف من اشتراط طهارة الثوب والبدن
 والمسكان فلو وقف ابتداء على مكان نجس لانتقض صلاته وفى الخيامية اذا وقف المصلى على مكان طاهر ثم تحوّل
 الى مكان نجس ثم عاد الى الاول ان لم يمكث على النجاسة مقدارا يمكثه فيه اداء أدى فى ركن جازت صلاته والا فلا
 اه وهذا كله اذا كان السجود أو القيام على النجاسة بلا حائل منفصل وقد علمت مما قد مناه عن الفتح عدم
 اعتبارهم الحائل المتصل حائلا لتبعيته لاه على ولذا وقام على النجاسة وهو لا بأس خفا لم تصح صلاته وكذلك
 السجود ولو اعتبر حائلا لمحت سجدته بدون أعادته على طاهر فلم أن ما ذكره الشارح مبنى على ما فى السراج
 وقد علمت أنه خلاف ما فى عامة كتب المذهب وخلاف ظاهر الرواية والله أعلم (قوله وكذا حكم كل متصل)
 أى يصح السجود عليه بشرط طهارة ما تحتته (قوله ولو بعرضه الخ) كذا اطلقت الصحة فى كثير من الكتب
 وزاد فى القنية أنه يكره أى لما فيه من مخالفة المأثور وقال فى الفتح يفتى ترجيح الفساد على الكف والغد قال
 فى شرح المنية وما فى القنية هو الوسط أى وخير الامور واسطها (قوله وغذ لوبعذر) أى بزمجة كما فى المنية

كما مر (اما اذا كان الكور على
 رأسه فقط وسجد عليه مقتصر)
 اى ولم تصب الارض جبهته ولا
 أنفه على القول به (لا) يصح لعدم
 السجود على محله وبشرط طهارة
 المكان وأن يسجد جيم الارض
 والناس عنه خافلون (ولو سجد
 على كنه او فاضل ثوبه صح لو المكان
 المبسوط عليه ذلك (طاهرا) والا لا
 مالم يعد سجوده على طاهر فيصح
 اتفاقا وكذا حكم كل متصل ولو
 بعرضه ككفهم فى الاصح ونفسه
 لوبعذر

لاركبته لكن صحح الحلبي أنها
كفخذ (وكره) بسط ذلك (ان لم
يكن غنة تراب او حصاة) او حتر
او برد لانه ترفع (والا) يكن ترفعا
فاذا لم يحق اذى (لا) بأس به
فكره تنزيها وان خافه كان مباحا
وفي الزيلعي ان لدفع تراب عن
وجهه كره وعن عمامته لا وصحح
الحلبي عدم كراهة بسط الخرقه ولو
يسط القباء جعل كنفه تحت
قدميه وسجد على ذيله لانه اقرب
للتواضع (وان سجد للزحام على
ظهر) هل هو قبيح احترازي لم اره
(مصل صلاته) اني هو فيها (جار)
للضرورة (وان لم يصلها) بل صلى
غيرها ولم يصل اصلا او كان فرجة
(لا) يصح وشرط في الكفاية كون
ركبتي الساجد على الارض
وشرط في المجتبي سجود المسجود
عليه على الارض فالشرط خمسة
لمكن نقل القهستاني الجواز ولو
الثاني على ظهر الثالث وعلى ظهر
غير المصلي بل على ظهر كل ما كول
بل على غير الظهر كالغذين للعدو
(ولو كان موضع سجوده ارفع من
موضع القدمين بمقدار لبنتين
منصوبتين جاز) سجوده (وان
اكثر لا) الازجة كما مر والمراد
لبنة بخاري وهي ربع ذراع عرض
سنة اصابع فمقدار ارتفاعهما
نصف ذراع ثنتا عشرة اصبع
ذكره الحلبي (ويظهر عضديه) في
غير رجة (ويبعد بطنه عن
فخذيه) ليظهر كل عضو نفسه
بخلاف الصفوف فان المقصود
اتحادهم حتى كأنهم جسد واحد

لكن قال في الحلية والذي ينبغي انه انما يجوز بالعدو الشرعي المجوز للايماء به باعتبار ما في ضمنه من الابعاء به
كأننا في الارتفاع الى وجهه شأنا بسجده عليه ونخض رأسه ومن المعلوم أن الزحام ليس بعدو مجوز للايماء
بالسجود اهـ قلت الظاهر أنه يجوز له فان ما يأتي من تجويزه على ظهر مصل صلاته يقده تأمل والظاهر أن هذه
المسألة مفروضة على تقدير الامكان والا فالسجود على الفخذ غير ممكن عادة (قوله لاركبته) أي بعدو
او بدونه لكن يكفيه الابعاء لربعد زيلعي وغيره (قوله انها كفخذ) أي قيصع بعدو وبخلاف مجتبي على
أن الشرط في السجود وضع اكثر الجبهة او بعضها وان قل - ومعلوم أن الركبة لا تستوعب اكثر الجبهة وقد علمت
أن الاصح هو الثاني فلذا صحح الحلبي الجواز ح (قوله وكره بسط ذلك) أي ما ذكر من الحائل المتصل به
أما المنفصل فلا يكره كما يأتي (قوله لانه ترفع) أي تكبر في كرهه بخبرنا ان قصد ذلك (قوله والا) يكن ترفعا أي
وان لم يكن قصد بذلك ترفعا وكان ينبغي التصريح فيما قبله بقصد الترفع حتى تظهر المقابلة ثم مر ادا الشارح بهذا
وما بعده التوفيق بين عباراتهم ففي بعضها يكره وفي بعضها لا بأس به وفي بعضها لا يكره فأشار الى حمل كل منها
على حالة كما وقع به في البحر مع الحلبي (قوله كره) أي لانه دليل قصد الترفع بخلافه عن العمامة فانه لصيانة
المال (قوله وصحح الحلبي الخ) حيث قال وأما على الخرقه ونحوها فالصحح عدم الكراهة ففي الحديث
الصحح انه عليه الصلاة والسلام كان يحمل له الخرقه فيسجد عليها وهي حصر صغيرة من الخوص ويحكى عن الامام
أه سجد في المسجد الحرام على الخرقه فتناه رجل فقال له الامام من اين انت فقال من خوارزم فقال الامام
جاء التكبير من وراء أي تعجلون منا ثم تعجلوا ناهل تصلون على البوارى في بلادكم قال نعم فقال تجوز الصلاة على
الحشيش ولا تجوزها على الخرقه والحاصل أنه لا كراهة في السجود على شيء مما فرش على الارض مما لا يحررك
بحركة المصلي بالاجماع الخ اهـ ولكن الافضل عندنا السجود على الارض او على ما نيتته كما في نور الايضاح ومنسية
المصلي (قوله لانه اقرب للتواضع) أي لقربه من الارض وعلى في البرازية أيضا بأن الذيل في مساقط الزيل
وطهارة موضع القدمين في القيام شرط وقفا وموضع السجدة مختلف لانها تأتي بالانف وهو أقل من الدرهم
اه (قوله لم أره) أصل التوقف للشر بلاني وهذا بناء على القول الشرط أن يكون السجود على ظهر مصل
صلاته وهو الذي مشى عليه في المتن كلقاية والمثني والكمال وابن الكمال والخلاصة والواقعات وغيرها
ولا ينبغي أن مفاهيم الكتب معتبرة وأما ماسياتي عن القهستاني من عدم اشتراط الظهر وعدم اشتراط
المشاركة في الصلاة فهو قول آخر مخالف لما في عامة الكتب على انه ليس في القهستاني عدم اشتراط الظهر
فافهم (قوله وشرط في المجتبي الخ) عبر عنه في المعراج بقيل (قوله لكن الخ) استدراك على المجتبي وبعبارة
القهستاني - هذا اذا كان ركبته على الارض والا فلا يجزئه وقيل لا يجزئه وان كان سجود الثاني على ظهر الثالث
كما في جمعة الكفاية وفي الكلام اشارة الى أن المستحب التأخير الى أن يزول الزحام كما في الجلابي والى انه لا يجوز
غير الظهر لكن في الزايد يجوز على الفخذين والركبتين بعدد على المختار وعلى البدن والكفين مطلقا والى أنه لا
يجوز على ظهر غير المصلي كما قال الحسن لكن في الاصل أنه يجوز كما في المحيط وفي تيمم الزايد يجوز على ظهر كل
ما كول اهـ (قوله وعلى غير ظهر المصلي) أي بأن سجد على البيت او على عقب رجليه لكن ليس هذا موجودا
في عبادة القهستاني كما علمته (قوله بل على غير الظهر كالغذين) أي نخذي نفسه كما مر (قوله ولو كان الخ)
المسألة مذكورة في عامة المتداولات كما في القهستاني والحلية وعزها في المعراج الى مبسوط شيخ الاسلام وكان
ينبغي للمصنف تقديمها على المسألة التي قبلها لان تلك مستتناة من هدم كما أشار اليه الشارح (قوله منصوبتين)
أي موضوعة احداها فوق الاخرى (قوله جاز سجوده) الظاهر أنه مع الكراهة لخالفه للمأثور من فعله صلى
الله عليه وسلم (قوله كما مر) أي في السجود على الظهر فانه أرفع من نصف ذراع ح (قوله عرض ستة أصابع)
أي مقدّر بعرض ستة أصابع مضوم بعضها الى بعض لا يطولها (قوله ثنتا عشرة اصبع) بدل من نصف ذراع
ح فالمراد بالذراع ذراع الكرياس وهو ذراع اليد شبران تقريبا كما قرئناه في بحث المياه (قوله ذكره الحلبي) أي
ذكر تحديد نصف الذراع بذلك وقد توقف في الحلية في مقداره وفي وجه التحديد به فقال الله أعلم بذلك (قوله
في غير رجة) جعله قيد الاظهار للعضدين فقط تبعا للمجتبي قال في البحر أخذنا من الحلية وهذا اولى بما في الهداية
والكافي والزياحي من أنه اذا كان في الصف لا يجافي بطنه عن فخذه لان الايداء لا يحصل من حجب دالحذاء وانما

يحصل من اظهار العُضدين ١٥ (قوله ويكره ان لم يفعل ذلك) كذا في التجبس لصاحب الهداية وقال
 الرمي في ماشية البحر ظاهره أنه سنة وبه صرح في زاد الفقير ١٥ قلت وتقتل الشيخ اسماعيل التصريح
 بأنه سنة عن البرجندى والحاوى ومثله في الضياء المعنوى والقهستاني عن الجلابي وقال في الحلية ومن سنن
 السجود أن يوجه أصابعه نحو القبلة لما في صحيح البخاري وسنن أبي داود عن أبي حمزة رضى الله عنه في صفة
 صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا سجد وضع يديه غير مفترش ولا قابضهما واستقبل بأطراف أصابع رجليه
 إلى القبلة ١٥ وقد مضى أن في وضع القدم ثلاث روايات القرصية والوجوب والسنة وأن المراد بوضع القدم
 وضع أصابعها ولو واحدة وأن المشهور في كتب المذهب الرواية الأولى وأن ابن أمير حاج رجع في الحلية الثانية
 وصرح بأن توجيه الأصابع نحو القبلة سنة فثبت ما قد مضى من أن الخلاف السابق في أصل الوضع لا في
 التوجيه وأن التوجيه سنة عندنا قول واحد خلافا لما شئى عليه الشارح بغير الشرح المنية ويؤيد ما قلناه
 أن الحق ابن الهمام قال في زاد الفقير ومنها أى من سنن الصلاة توجيه أصابع رجليه إلى القبلة ووضع الركبتين
 واختلف في القدمين ١٥ فهذا صريح فيما قلناه حيث جزم بأن توجيه الأصابع سنة وذكر الخلاف
 في أصل وضع القدمين أى دل هو سنة أو فرض أو واجب فاعتزم هذا الخبر فإني لم أر من شبه عليه والحمد لله
 رب العالمين (تنبيه) تقدم في الركوع أنه يسن الصاق الكعبين ولم يذكر ذلك في السجود وقد مضى أنه ربما يفهم
 منه أن السجود كذلك إذ لم يذكر واتفرجهما بعد الركوع فالأصل بقاؤهما هنا كذلك نأمل (قوله كما مر) أى
 تفسير ما مر في تسبيح الركوع من أن أقامه ثلاث وأنه لو تركه أو نقصه تركه تنزيها وقد مضى أن الخلاف في ذلك (قوله
 فلا تبدي عضديها) كتب في هامش الخزان أن هذا رذ على الحلبي حيث جعل الثاني تفسير الالتهافت
 مع أن الأصل في العطف المغيرة تنبيه ١٥ (قوله وحزرتاني الخزان الخ) وذلك حيث قال تنبيه ذكر الزيلعي
 أنها تخالف الرجل في عشر وقد ردت أكثر من ضعفها رفع يديها أحدا من كبريها ولا تخرج يديها من كبرها وتضع
 الكف على الكف تحت يديها وتحتي في الركوع قليلا ولا تعتمد ولا تفرج فيه أصابعها بل تضعها وتضع يديها على
 ركبتيها ولا تحتني ركبتيها وتنضم في ركوعها وسجودها وتفرش ذراعيها وتورك في التشهد وتضع يديها تبلغ
 رؤس أصابعها ركبتيها وتنضم يديها أصابعها وإذا تأهبوا في صلاتها تصفق ولا تسبح ولا تؤم الرجل وتكره
 بجاعتهم ويقف الامام وسطهم ويكره حضورها الجماعة وتؤخر مع الرجال ولا جعة عليها لكن تتعديها ولا عيد
 ولا تكبير تشريق ولا يستحب أن تسفر بالثغر ولا تجهر في الجهرية بل لو قيل بالفساد بجهرها لا يمكن بناء على
 أن صوتها عورة وأفاد الحدادى أن الامة كالخزاة لا في الرفع عند الاحرام فانها كالرجل ١٥ أقول وقوله ولا
 تحتني ركبتيها صوابه وتحتني بدون لا كما قد مضى عن المعراج عند قول الشارح في الركوع ويسن أن يلقى كعبيه
 وقوله تبلغ رؤس أصابعها ركبتيها مبنى على القول بأن الرجل يضع يديه في التشهد على ركبتيه والجميع انهما
 سواء كما سنذكره وقوله لكن تتعديها صوابه لكن نصح منها إذا لعبت النساء والصبيان في جماعة الجمعة والشرط
 فيهم ثلاثة رجال وقد مضى أن المعراج عن شرح الوجيز أن الخنثى كالمراة وحاصل ما ذكره أن المخالفة في ست
 وعشرين وذكر في البحر أنها لا تنصب أصابع القدمين كما ذكره في المجتبى ثم هذا كله فيما يرجع إلى الصلاة والا
 فالمرأة تخالف الرجل في مسائل كثيرة مذكورة في أحكامها الأشباه فراجعها (قوله مع الكراهة) أى أشد
 الكراهة كما في شرح المنية (قوله بل لسجد الخ) المناسب هنا التفرج لأن هذا مترفع على القول بأن الرفع
 سنة وإن كانت السجدة الثانية فرضا لتحقيقها بدونه في هذه الصورة وكذا يتفرع على القول بالوجوب الذي رجحه
 في الفتح والحلية بخلاف القول بالقرصية الذي صححه في الهداية فافهم (قوله صح والا) علة في الهداية بأن
 ما قرب من النبي يعطى حكمه (قوله ورجحه في التهر الخ) قال في الخزان وفي الشربلية عن البرهان
 أنه الأصح عن الامام وفي التهر أنه الذي ينبغي التعويل عليه وعليه اقتصر الباقى ١٥ (قوله تتم بالرفع
 عند محمد) وعند أبي يوسف بالوضع وثمة الخلاف فيما لو أحدث وهو ساجد فذهب وتوضأ بعيد السجدة عند محمد
 لا عند أبي يوسف وفيما إذا لم يقعد على الرابعة وأحدث في السجدة الأولى من الخلمسة وتوضأ وقعد عند محمد وبطلت
 عند أبي يوسف ح أقول وانظر قول أبي يوسف المذكور مع قوله بفرضية القعدة بين السجدة وبين الطمأنينة فيها
 فإنه يستلزم فرضية الرفع فتأمل ثم ظهر أن الرفع المذكور فرض مستقل عنه لا مقم للسجدة كذا أفاده شيخنا

(وباستقبال باطراف اصابع

رجليه القبلة ويكره ان لم يفعل)

ذلك كما يكره لو وضع قدم ما ورفع

اخرى بلا عذر (وبسج فيه

ثلاثا) كما مر (والمرأة تخفض

ولا تبدي عضديها) وتلقى بطنها

بعضديها) لانه اسر وحزرتاني

الخزان انها تخالف الرجل في

سجدة وعشرين (ثم يرفع رأسه

مكبرا ويسكن فيه) مع الكراهة

(ادنى ما يطلق عليه اسم الرقع)

كما صححه في المحطلة لعلق الركبة

بالادنى كسائر الأركان بل لو سجد

على لوح فترقع فسجد بلا رفع اصلا

صح وصح في الهداية انه ان كان

الى السجود أقرب صح والا

ورجحه في التهر والشربلية ثم

السجدة الصلاةية تتم بالرفع عند

محمد وعليه الفتوى

حفظه الله تعالى (قوله كئلأويه) حتى لو تكلم فيها اواحدث فعله اعادها ابن مالك عن الخانية (قوله لما مر)
 اى من أنه سنة او واجب او فرض ح (قوله مطمئنا) اى بقدر تسبيحة كفى من الدرر والسراج وهل هذا
 بان لا كثرة ولا قلة الظاهر الاول بدليل قول المصنف وليس بينهم ما ذكر مسنون وقد سننا فى الواجبات عن ط
 أنه لو أطال هذه الجلسة او قومة الركوع اكثر من تسبيحة بقدر تسبيحة ساء ما يلزمه سجود السهو اه وقتما
 ساقه تأمل (قوله وليس بينهم ما ذكر مسنون) قال ابو يوسف سألت الامام ايقول الرجل اذا رفع رأسه من
 الركوع والسجود اللهم اغفر لى قال يقول ربنا لك الحمد وسكت ولقد أحسن فى الجواب اذ لم ينه عن الاستغفار
 نهر وغيره اقول بل فيه اشارة الى أنه غير مكروه اذ لو كان مكروها لنهاى عنه كما ينهى عن القراءة فى الركوع
 والسجود وعدم كونه مسنونا لا ينافى الجواز كالتسبيحة بين الفاتحة والورد بل ينبغى أن يدب الدعاء بالمغفرة بين
 السجدين بخروجهما من الركوع لا بطلان الصلاة بتركه عامدا ولم أر من صرح بذلك عندنا لكن صرحوا
 باستحباب مرعاة الخلاف والله أعلم (قوله وما ورد الخ) فمن الوارد فى الركوع والسجود ما فى صحيح مسلم أنه
 صلى الله عليه وسلم كان اذا ركع قال اللهم لك ركعت وبك أمنت ولك اسلمت خشع لك سمعى وبصرى ونفسى وعظمى
 وعصى واذا سجد قال اللهم لك سجدت وبك أمنت ولك اسلمت سجدت بحملى الذى خلقه وصوره وشق سمعه وبصره
 تبارك الله احسن الخالقين والوارد فى الرفع من الركوع انه كان يزدملء السموات والارض وملء ما شئت
 من شئ بعد اهل النناء والمجد احق ما قال العبد وكذا لك عبد لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت ولا يتقاع
 ذا الجدم منك الجدر واهم لم وابوداد وغيرهما وبين السجدين اللهم اغفر لى وارحمنى وعافنى واهدنى وارزقنى
 رواء ابوداد وحسنه النووى وصححه الحاكم كذا فى الحلية (قوله محمول على النفل) أى تهجد او غيره
 خزانة وكتب فى هامشه فيه رد على الزبائى حيث خصه بالتهجد اه ثم الجمل المذكور صرح به المشايخ فى
 الوارد فى الركوع والسجود وصرح به فى الحلية فى الوارد فى القومة والجلسة وقال على أنه ثبت فى المكتوبة
 فليكن فى حالة الاتقراء والجماعة والمأمورون محصورون لا يتقاع بذلك كما نص عليه الشافعية ولا ضرر فى
 التزامه وان لم يصرح به مشايخنا فان القواعد الشرعية لا تنبوعه كيف والصلاة والتسبيح والتكبير والقراءة
 كما ثبت فى السنة اه (قوله بلا اعتماد الخ) اى على الارض قال فى الكفاية اشارة الى خلاف الشافعى فى
 موضعين احدهما بعمدة يديه على ركبته عندنا وعند على الارض والثانى الجلسة المنقضة قال شمس الاثمة
 الخليلانى الخلاف فى الافضل حتى لو فعل كما هو مذهبنا لا بأس به عند الشافعى ولو فعل كما هو مذهبنا لا بأس به
 عندنا كذا فى المحيط اه قال فى الحلية والاشبه أنه سنة او مستحب عند عدم العذر فيكره فله تنزيها لم ليس
 به عذر اه وتبعه فى الجرو واليه يشير قواهم لا بأس قانه يغلب فيتركه اولى اقول ولا ينافى هذا ما قدمه الشارح
 فى الواجبات حيث ذكر منها تركه لا يعود قبل ثانية ورابعة لان ذلك محمول على القعود الطويل وانما قيدت الجلسة
 هنا بالمنقضة تأمل (قوله فيما مر) اى من الاركان والواجبات والسنن بحر (قوله ولا يسنن مؤكدا)
 قبله لا ليرد الرفع فى الدعاء والاستقاء لماسيا أى أنه مستحب (قوله الا فى سبع) اشارة الى أنه لا يرفع
 عند تكبيرات الانتقالات خلا قال الشافعى وأحمد فيكره عندنا ولا يقصد الصلاة الا فى رواية مكحول عن الامام
 وقد أوضح هذه المسألة فى الفتح وشرح المنية (قوله بناء على أن الصفا والمرودة واحد الخ) ذكر ذلك بوفيقا
 بين كلام المصنف والنظم الا فى حيث عد حائما بينه وبين ما ورد فى الحديث من عدة شاسعة بأن الوارد نظيره
 الى السعي المتضمن للمعنى والمرودة فعدا فيه واحدا والمصنف والنظام نظر الى انهما اثنان فصارت ثمانية والوارد
 هو قوله صلى الله عليه وسلم لا ترفع الا يدي الا فى سبع مواطن تكبيرة الافتتاح وتكبيرة القنوت وتكبيرات
 العبدن وذكر الاربع فى الحج كذا فى الهداية والاربع عند استلام الحجر وعند الصفا والمرودة وعند الموقنين وعند
 الجرات الاولى والوسلى كذا فى الكفاية قال فى فتح القدير والحديث غريب بهذا اللفظ وقد روى الطبرانى
 عن ابن عباس رضى الله عنهما عن صلى الله عليه وسلم لا ترفع الا يدي الا فى سبع مواطن حين يفتح الصلاة
 وحين يدخل المسجد الحرام فينظر الى البيت وحين يقوم على الصفا وحين يقوم على المرودة وحين يقف مع الناس
 عشية عرفة وجميع المقامين حين يرمى بالحجرة اه ولا يخفى عليك أن تفسير ما ورد بجافى الهداية هو الموافق
 لكلام الشارح بخلاف ما فى الفتح اذ ليس فيه عد الصفا والمرودة واحدا بل ليس فيه ذكر القنوت والعبد فاوهم

كئلأويه انما نأجمع (ويجلس
 بين السجدين مطمئنا) لما مر وضع
 يديه على فخذه كالتشهد منية
 المصلى (وليس بينهم ما ذكر مسنون
 وكذا) ليس (بعد رفعه من
 الركوع) دعاء وكذا لا يأتى فى
 ركوعه وسجوده غير التسبيح
 (على المذهب) وما ورد محمول على
 النفل (ويكبر ويسجد) ثانية
 (مطمئنا ويكبر ليهوض) على
 صدور قدميه (بلا اعتماد وقعود)
 استراحة ولو فعل لا بأس ويكره
 تقديم احدى رجليه عند
 النهوض (والركعة الثانية
 كالاولى) فيما مر (غير أنه لا يأتى
 ببناء ولا يعود فيها اذ لم يشرع الا
 مرة (ولا يسنن) مؤكدا (رفع يديه
 الا فى) سبع مواطن كما ورد بناء
 على أن الصفا والمرودة واحد نظرا
 للسعي ثلاثة فى الصلاة (تكبيرة
 افتتاح وقنوت وعبد

(و) خمسة في الحج (استسلام) الجبر (والحفا والمروة وعرفات والجبرات) ويجمعها على هذا الترتيب بالترتيب فجمعهم لا ينال القصر فتح فتوت عبد استلم الحفا * مع مروة وعرفات الجبرات (والرفع بجذاء ذئبه) كالخزعة ٣٤١ - (في الثلاثة الاولى) (في الاستسلام) والرمي (عند الجمرتين) الاولى والوسطى فانه (يرفع جذاء منكبيه ويجعل باطنه ما نحو) الجبر (والكعبة) (و) أما (عند الحفا والمروة وعرفات) (يرفعها كالذئب) والرفع فيه وفي الاستسلام مستحب

٢ (في سبط يديه) جذاء صدره (نحو السما) لانها قبله الدعاء ويكون بينهما فرجة والاشارة بمسبحته لعذر كبره يكتفي والمسبح بعلمه على وجهه سنة في الاصح شربلاية وفي وتر الجبر الدعاء اربعة دعاء رغبة يفعل كما مر ودعاء رهبة يجعل كفيه لوجهه كالاستغث من الشيء ودعاء تضرع يعقد الخنصر والبصر ويحلق ويشير بمسبحته ودعاء الخفية ما يفعله في نفسه (وبعد فراغه من سجدة الركعة الثانية يفتش الرجل (رجله اليسرى) فيجعلها بين اليدين (ويجلس عليها ويضبط رجله اليمنى ويوجه اصابعه) في المنصوبة (نحو القبلة) هو السنة في الفرض والنفل (ويضع يماه على فخذه اليمنى ويسرا على اليسرى ويبسط اصابعه) مفترجة قليلا (جاء لا طرافها عند ركبته) ولا يأخذ الركبة هو الاصح لتوجهه للقبلة (ولا يشير بسبابته عند الشهادة وعليه الفتوى) كما في الوالدية والجنس وعمدة الفتوى وعامة الفتاوى لكن المعتمد ما صححه الشراح ولا سيما المتأخرون كالكمال والحلي ٣ والهندي والباقي وشيخ الاسلام الجذ وغيرهم انه يشير افعله عليه الصلاة والسلام ونسبوه لمحمد والامام بل في متن درر البحار ٥ وشرحه غرر الاذكار الفتوى به عندنا انه يشير باسطة اصابعه كماها

(قوله وخمسة الحج) أي بناء على عدم المصنف والتناظم أما بناء على ما في الحديث المذكور في الهداية فهي أربع فانهم (قوله وبالنظم) أي من جبر الكامل وذكرت فيه على ترتيب حروف فقسم صممعج ولبعضهم ارفع يديك لدى التكبير مفتحا * وقائما وبه العبدان قد وصفا وفي الوقوفين ثم الجمرتين معا * وفي استسلام كذا في مروة وصفا (قوله كالخزعة) الاولى اسقاطه لانها من جملة الثلاثة فقيهه تشبيه الشيء ببعضه تأمل (قوله الاولى والوسطى) أما الاخيرة فلا يدعو بعدها لان الدعاء بعد كل رمي بعده رمي ولذا لا يدعو في رمي يوم النحر (قوله نحو الجبر) راجع للاستسلام وقوله والكعبة راجع للرمي وفي رواية يرفع يديه في الرمي نحو السماء (قوله كالدعاء) أي كما رفعها اطلاق الدعاء في سائر الامكنة والارضية على طبق ما وردت به السنة ومنه الرفع في الاستسقاء فانه مستحب كما جزم به في التنية خرائن (قوله في سبط يديه جذاء صدره) كذا روى عن ابن عباس من فعل النبي صلى الله عليه وسلم فنية عن تفسير السمان ولا ينافيه ما في المستخلص للامام ابي القاسم السمرقندي أن من آداب الدعاء أن يدعو مستقبلا ويرفع يديه بحيث يرى بياض ابطيه لا مكان سجده على حالة المبالغة والجهد وزيادة الاهتمام كما في الاستسقاء لعود النفع الى العامة وهذا على ما عداه. ولما اقل في حديث الصحيحين كان لا يرفع يديه في شيء من دعائه الا في الاستسقاء فانه يرفع يديه حتى يرى بياض ابطيه أي لا يرفع كل الرفع كذا في شرح التنية ومثله في شرح الشريعة (قوله لا نحو القبلة الدعاء) أي كالمقبلة للصلاة فلا يتوهم أن المدعوق جل وعلا في جهة العلو ط (قوله ويكون بينهما فرجة) أي وان قلت فنية (قوله الدعاء اربعة الخ) هذا مروي عن محمد بن الحنفية كما زاده اليه في الجبر عن النهاية وكذا في شرح التنية عن المبسوط (قوله دعاء رغبة) نحو طاب الجنة فيفعل كما رأى يسط يديه نحو السماء ح (قوله ودعاء رهبة) نحو طاب الجنة من النار ح (قوله فيجعل كفيه لوجهه) الذي في الجبر يجعل ظهر كفيه لوجهه ومثله في شرح التنية فكأنه ظهر سقطت من لاله لشارح وهذا معنى ما ذكره الشافعية من أنه يسكن اكل ذراع رفع يدين يديه للسماء ان دعاء بتحصيل شيء وظهور على اندعاب رفعه (قوله ودعاء تضرع) أي اظهار الخضوع والذلة لله تعالى من غير طاب الجنة ولا خوف من نار عمو الهى انا عبدك البائس الفقير المسكين لفقير ح (قوله ويحلق) أي يحلق الابهام والوسطى (قوله ما يفعله في نفسه) قال في شرح التنية يعني ليس فيه رفع لان في الرفع اعلانا (قوله بين اليدين) الاظهر تحت اليدين (قوله في المنصوبة) أي الاصابع المكنونة في الرجل المنصوبة قال في السراج يعني رجله اليمنى لان ما مسكنه أن يوجهه الى القبلة فهو أولى اه وصرح بأن المراد اليمنى في المفتاح والخلاصة والخرزانه فقول في الدرر رجله بالنية فيه اشكال لان توجهه أصابع اليسرى المفترشة نحو القبلة تكلف زائد كما في شرح الشيخ اسماعيل لكن نقل التمهيداني مثل ما في الدرر عن المكافى والتحفة ثم قال فيوجهه رجله اليسرى الى اليمنى وأصابعها نحو القبلة بتدوير الاستقامة اه تأمل (قوله هو السنة) فلوترع او توترع لا خلاف السنة ط (قوله في الفرض والنفل) هو المعتمد وقيل في النفل يقعد كيف شاء كما روى (قوله ولا يأخذ الركبة) أي كما يأخذها في الركوع لان الاصابع تصير موجهة الى الارض خلافا للطحاوى والنسبى للافضالية لا لعدم الجواز كما أفاده في الجبر (قوله متوركة) بأن تخرج رجلها اليسرى من الجانب الايمن ولا تجلس عليها بل على الارض (قوله ونسبوه لمحمد والامام) وكذا نقلوه عن ابي يوسف في الامالى كما يأتي فهو منقول عن ائمتنا الثلاثة (قوله بل في متن درر البحار وشرحه الخ) اضرب انتقالى لان في هذا النقل التصريح بأن ما صححه الشراح هو المقتضى به لكن الصواب اسقاط قوله باسطة أصابعه كماها فانه مخالف لما رأته في درر البحار وشرحه ونص عبارة درر البحار ولا تعقد ثلاثة وخمسين ولا تشير والفتوى خلافه وعبارة شرحه غرر الافكار ولا تعقد يافقيه ثلاثة وخمسين كما عدها احمد موافقا للشافعى في احد اقواله ونحن لا نشير عند التمهيل بالسبابة من اليمنى بل بسط الاصابع والفتوى أي المقتضى به عندنا خلافاً أي خلاف عدم الاشارة وهو الاشارة على كيفية عقد ثلاثة وخمسين كما قال به الشافعى وأحمد وفي المحيط انها سنة يرفعها عند التني ويضعها عند الاثبات وهو قول ابي حنيفة ومحمد وكثير من الآثار والاخبار فالعمل به اولى اه فهو صريح في أن المقتضى به هو الاشارة بالمسبحة مع عقد الاصابع على الكيفية المذكورة لاعم بسطها فانه لا اشارة مع البسط عندنا ولذا اقل في منية المصلى فان أشار بعقد الخنصر والبصر ويحلق الوسطى بالابهام

٥ قوله ولا تعقد مضارع مجزوم بلا الناهية وقوله ولا تشير مضارع مرفوع ولا نافية اشار بالاول الى خلاف الامام احمد وبالثاني الى خلاف الشافعى كما هو اصطلاح مؤلف هذا الكتاب من الاشارة الى الاختلافات بصيغ الكلام على طريقة صاحب المجمع اه منه

وفي الشريعة لآلية عن البرهان
الحجج انه يشير بمسجته وحدها
يرفعها عند النبي ويضعها عند
الاثبات واحترز بالحجج عما قيل
لا يشير لانه خلاف الدراية
والرواية قوة ولنا بالمسجة عما
قبل يعقد عند الاشارة اه
وفي العيني عن التحفة الاصح
انها مستحبة وفي المحيط سنة
(وبقرأ تشهد ابن مسعود) وجوبا
كما يحسنه في البحر لكن كلام غيره
يفيد نفيه وجزم شيخ الاسلام الجلة
بأن الخلاف في الافضلية ونحوه
في جميع الانهر (ويقصد بالقفا
التشهد) معانيها مرادة له على وجه
(الانشاء) كانه يحكي الله تعالى ويسلم
على نبيه وعلى نفسه وأولائه
(لا الاخبار) عن ذلك ذكره
في المجتبى وظاهره أن غير علمنا
للعاذرين لاحكامية سلام الله تعالى

ويقيم السبابة وقال في شرحها الصغير وحل يشير عند الشهادة عند باقية اختلاف صحيح في الخلاصة والبزاية
أنه لا يشير وصح في شرح الهداية أنه يشير وكذا في الملتقط وغيره وصفت أن يخلق من يده اليمنى عند الشهادة
الايهام والوسطى ويقبض اليمنى والخنصر ويشير بالمسجة او يعقد ثلاثة وخسين بأن يقبض الوسطى والخنصر
والخنصر ويضع رأس ايهامه على حرف مفصل الوسطى الاوسط ويرفع الاصبع عند النبي ويضعها عند
الاثبات اه وقال في الشرح الكبير قبض الاصابع عند الاشارة هو المروى عن محمد في كيفية الاشارة
وكذا عن ابي يوسف في الامالي وهذا فرع تصحيح الاشارة وعن كثير من المشايخ لا يشير أصلا وهو خلاف الدراية
والرواية نعم محمد أن ما ذكره في كيفية الاشارة قول ابي حنيفة اه ومثله في فتح القدير وفي القهستاني
وعن اصحابنا جميعا أنه سنة فيخلق ايهام اليمنى ووسطاها المصقرة أسها بار أسها ويشير بالسبابة اه فهذه
التقول كما هي صحيحة بأن الاشارة المسنونة انما هي على كيفية خاصة وهي العقد أو الخلق وأما رواية بسط
الاصابع فليس فيها اشارة أصلا ولهذا قال في الفتح وشرح المنية وهذا أي ما ذكر من الكيفية فرع تصحيح
الاشارة أي مفرع على تصحيح رواية الاشارة فليس لنا قول بالاشارة بدون تحقيق ولهذا انفسرت الاشارة بهذه
الكيفية في عامة الكتب كالتداع والتهاية ومعراج الدراية والذخيرة والظاهرية وفتح القدير وشرحي المنية
والقهستاني والحلية والنهر وشرح الملتقى للهنسي معزيا الى شرح النقاية وشرحي درر البحار وغيرها كما ذكرت
عباراتهم في رسالته ستمت ارفع التردد في عقد الاصابع عند التشهد وحزرت فيها أنه ليس لناسوى قولين الأول
وهو المشهور في المذهب بسط الاصابع بدون اشارة الثاني بسط الاصابع الى حين الشهادة فيعقد عند ها ويرفع
السبابة عند النبي ويضعها عند الاثبات وهذا ما اعتمدته المتأخرون لثبوتهم عن النبي صلى الله عليه وسلم
بالاحاديث الصحيحة واضحة نقصد عن ائمتنا الثلاثة فلذا قال في الفتح ان الاول خلاف الدراية والرواية
وأما ما عليه عامة الناس في زماننا من الاشارة من البسط بدون عقد فلم أر أحدا قال به سوى الشارح تبعا
لشربلاني عن البرهان للعلامة ابراهيم الخراساني صاحب الاسعاف من أهل القرن العاشر واذا عارض
كلامه كلام جمهور الشارحين من المتقدمين والمتأخرين من ذكر القوانين فقط فالعمل على ما عليه جمهور العلماء
لاجهور العوام فأخرج نفسك من ظلمة التقليد وحبيرة الاوهام واستضيء بمصباح التحقيق في هذا المقام
فانه من مخ المالك العلام (قوله بمسجته وحدها) فيكره أن يشير بالمسجتين كما في الفتح وغيره (قوله
وبقولنا الخ) هذا الاحتراز انما يصح لو كان القائل بالاعتد فالثابت لا يشير بمسجته وهو خلاف الواقع كما هو صريح
قوله يعقد عند الاشارة والذي يحصل من كلام البرهان قول ملحق من القولين وهو الاشارة مع بسط الاصابع
بدون عقد وقد علمت أنه خلاف المنقول في كتب المذهب وأن ما نقله الشارح عن درر البحار وشرحه خلاف
الواقع ولعله قول غريب لم نرم من قاله فتبعه في البرهان ومشي عليه الناس في عامة البلدان وأما المشهور المنقول
في كتب المذهب فهو ما سمعته والله تعالى أعلم (قوله وفي المحيط سنة) يمكن التوفيق بأنهم غير مؤكدة
ط (قوله كما يحسنه في البحر) حيث قال ثم وقع لبعض الشارحين أنه قال والاخذ بتشهد ابن مسعود أولى فيفيد أن
الخلاف في الاولوية والظاهر خلافه لانهم جعلوا التشهد واجبا وعينه في تشهد ابن مسعود فكان واجبا واهذا
قال في السراج ويكره أن يزيد في التشهد حرفا او يبتدئ بحرف قبل حرف قال ابو حنيفة ولو نقص من تشهده
أوزاد فيه كان مكروها لان أدكار الصلاة محصورة فلا يزد عليها اه والكراهة عند الاطلاق للتحريم (قوله
وجزم الخ) وكذا جزم به في النهر والخير الملى في حواشي البحر حيث قال اقول الظاهر أن الخلاف في الاولوية
ومعنى قولهم التشهد واجب اي التشهد المروى على الاختلاف لا واحد بعينه وقواعدنا تقتضيه ثم رأيت
في النهر قريبا عما قلته وعليه فأكرهة السابقة تنزيهة اه اقول ويؤيده ما في الحلية حيث ذكر ألقاظ التشهد
المروية عن ابن مسعود ثم قال واعلم أن التشهد اسم لمجموع هذه الكلمات المذكورة وكذا ما ورد من نظائرها
سعى به لاشتغالها على الشهادتين الخ (قوله لا الاخبار عن ذلك) اي لا يقصد الاخبار والحكاية عما وقع في
المعراج منه صلى الله عليه وسلم ومن ربه سبحانه ومن الملائكة عليهم السلام وتعمام بيان القصة مع شرح ألقاظ
التشهد في الامداد فراجع (قوله للعاشرين) اي من الامام والمأموم والملائكة قاله النووي واستحسنه
السروحي (قوله لاحكامية سلام الله تعالى) الصواب لاحكامية سلام وشول الله صلى الله عليه وسلم ط

(قوله يقول فيه أني رسول الله) نقل ذلك الراعي من الشافعية وردّه الحافظ ابن حجر في تخریج احاديثه بأنه لأصل لذلك بل أنما الظاهر متواترة عنه صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول أشهد أن محمداً رسول الله وعبداه ورسوله اه ط' عن الزرقاني قال في التحفة نعم ان أراد تشهيد الاذان صح لانه صلى الله عليه وسلم اذن مرة في سفر فقال ذلك اه قلت وكذلك في البخاري من حديث سلمة بن الاكوع رضى الله عنه قال خفت أن زواد القوم الحديث وفيه فقال صلى الله عليه وسلم أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أني رسول الله وهذا كان خارج الصلاة قاله لما ظهرت المعجزة على يديه من البركة في الزاد (قوله ولا يزيد في الفرض) اي وما ألحق به كالوتر والسنة الزواجب وان نظر صاحب الجريفي أو لينظر حكم المذخور وقضاء النقل الذي افسده والظاهر أنه ما في حكم النفل لأن الوجوب فيها عارض ط (قوله اجماعاً) وهو قول اصحابنا ومالك وأحمد وعند الشافعي على الصحيح انها مستحبة فيها للجمعة ومارواه احمد وابن خزيمة من حديث ابن مسعود ثم ان كان النبي صلى الله عليه وسلم في وسط الصلاة نهض حين فرغ من تشهده قال الطحاوي من زاد على هذا فقد خالف الاجماع بجره وعليه فراد الشارح أن ما ذهب اليه الشافعي مخالف للاجماع فافهم (قوله فقط) وقيل لا يجب ما لم يقل وعلى آل محمد ذكره القاضي الامام وقيل ما لم يؤخر مقدار أداء ركن وقيل يجب ولو زاد حرفاً واحداً وذاك الكل في الجبر وذكر أن ما ذكره المصنف هنا هو المختار كما في الخلاصة واختاره في الحاشية اه وصرح الزيلعي في السهو بأنه الاصح وكلام الحاشي في شرح النية الكبير يقتضي ترجيحه أيضاً لكن ذكر في شرحه الصغير أن ما ذكره القاضي الامام هو الذي عليه الاكثر وهو الاصح قال الخير المي فقد اختلف التصحيح كما ترى وينبغي ترجيح ما ذكره القاضي الامام اه تأمل ثم هذا كله على قول أبي حنيفة والافقي التارخائية عن الحاشي أنه على قولهما لا يجب السهو وما يبلغ الى قوله حميد مجيد (قوله على المذهب المقتضى به) لم أر من صرح بهذا اللفظ سوى المصنف والشارح وانما الذي رأيت من ماعلمته اتفاقاً (قوله بل لتأخير القيام) فيجب عليه السهو ولو سكت كما في شرح النية (قوله سكت اتفاقاً) لأن الزيادة على التشهد في القعود الاول غير مشروعة كما مر فلا يأتي بئس من الصلوات والدعاء وان لم يلزم تأخير القيام عن محله اذا القعود واجب عليه متباعدة لاسا (قوله فيترسل) أي تمهل وهذا ما صححه في الحاشية وشرح النية في بحث المسبوق من باب السهو وباقي الاقوال مصحح أيضاً قال في الجبر وينبغي الافتاء بما في الحاشية كما لا يخفى ولعل وجهه كما في النهر أنه يقضي آخر صلواته في حق التشهد ويأتي فيه بالصلاة والدعاء وهذا ليس آخرها قال ح وهذا في عدة الامام الاخيرة كما هو صريح قوله ليرفع عند سلام امامه وأما فيما قبلها من القعدات فحكمه السكوت كما لا يخفى اه ومثله في الحلية (قوله وقيل يكثر ركعة الشهادة) كذا في شرح النية والذي في الجبر والحلية والذخيرة يكثر التشهد تأمل (قوله واكتفى المفترض) قد به لانه في النفل والواجب يجب الفاتحة والسورة وأتحوها (قوله على الظاهر) أي ظاهر الرواية وفيه كلام يأتي قريباً (قوله ولو زاد لا بأس) أي لو ضم اليها سورة لا بأس به لأن القراءة في الآخرين مشروعة من غير تقدير والافتاء على الفاتحة مستنون لا واجب فكان الضم خلاف الاولى وذلك لا ينافي المشروعية والاباحة بمعنى عدم الانتم في الفعل والترك كما قد مناه في اوائل بحث الواجبات وبه اندفع ما ورد في النهر من على الجبر من دعوى المناقاة (قوله وصحح العيني وجوبها) هذا ما قابل ظاهر الرواية وهو رواية الحسن عن الامام وصححها ابن الهمام أيضاً من حيث الدليل ومضى عليها في المنية فوجب سجود السهو بترك قراءتها ساهياً والاساءة بتركها عمداً لكن الاصح عدمه لتعارض الاخبار كما في المجتبى واعتمده في الحلية (قوله وسكوت قدرها) أي قدر ثلاث تسبيحات (قوله وفي النهاية قدر تسبيحة) قال شيخنا وهو أئمة بالاصول حلية أي لأن ركن القيام يحصل بها المأمراً أن الركبة تتعلق بالادنى (قوله فلا يكون مسياً بالسكوت على المذهب الخ) اعلم أنهم اتفقوا في ظاهر الرواية على أن قراءة الفاتحة افضل وعلى أنه لو اقتصر على التسبيح لا يكون مسياً وأما لو سكت فصريح في المحيط بالاساءة وقال لأن القراءة فيها شرعت على سبيل الذكرو الثناء ولهذا تعينت الفاتحة للقراءة لأن كلها ذكر وثناء وان سكت عمداً لترك السنة ولو ساهياً لاسهو عليه وصرح غيره بالتخيير بين الثلاثة في ظاهر الرواية وعدم الاساءة بالسكوت قال في البدائع والصحيح جواب ظاهر الرواية لما روينا عن ابن مسعود رضى الله تعالى عنهما أنها ما كانا يقولان المصلي بالتخيير في الآخرين ان شاء فقرأ وان شاء

وكان عليه الصلاة والسلام يقول فيه اني رسول الله (ولا يزيد في الفرض) (على التشهد في التعدد الاولى) اجماعاً (فان زاد عامداً كرهه) فوجب الاعادة (او ساهياً وجب عليه سجود السهو اذا قال اللهم صل على محمد) فقط (على المذهب) المقتضى به لا لخصوص الصلاة بل لتأخير القيام ولو فرغ المؤتم قبل امامه سكت اتفاقاً وأما المسبوق فيترسل بفرغ عند سلام امامه وقيل يتم وقيل يكثر ركعة الشهادة (واكتفى) المفترض (فيما بعد الاولين بالفاتحة) فانها سنة على الظاهر ولو زاد لا بأس به (وهو مخير بين قراءة) الفاتحة وصحح العيني وجوبها (وتسبيح ثلاثاً) وسكوت قدرها وفي النهاية قدر تسبيحة فلا يكون مسياً بالسكوت (على المذهب) اثبتوا التخيير عن على وابن مسعود

سكت وان شاء سيع وهذا باب لا يدرك بالتيسار انما روى عنهما كما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه وفي
 الخاتمة وعليه الاعتماد وفي الذخيرة نحو الصحيح من الرواية ورجح ذلك في الخلية بما لا يزيد عليه فاربع اليه
 والحاصل ان عند صاحب الحديث يكره السكوت لترك سنة القراءة فالتقراءة عند سنة أكن لما شرعت على وجه
 الذكر حصلت السنة بالتسبيح فيخبر بين ما وشم ما مشى عليه المصنف فالقراءة افضل بالنظر الى التسبيح وسنة بالنظر
 الى السكوت حتى لا يترك الا فضل ولو سكت اسماء ترك السنة وما يقوم مقامها وأما عند غير صاحب الحديث
 فلا يكره السكوت لتبوت التغيير بين الثلاثة فصارت القراءة افضل بالنظر الى التسبيح والى السكوت ففقد اتفاق
 الكل على افضلية القراءة وانما اختلفوا في مسند البناء على كراهة السكوت وعدمها وقد علمت
 أن الصحيح المعتقد التغيير بين الثلاثة وبه تعلم ما في عبارة الشارح حيث قال اولاً ان الفاتحة سنة على الظاهر
 فانه مبنى على ما في الحديث ثم منى على خلافه حيث اعتمد التغيير بين الثلاثة فزاد على المصنف السكوت وقال انه
 لا يكون مسبأ به فنعتمد هذا الخبر بر التبريد وما نقله عن البدائع والذخيرة والخاتمة رأيت فيها وفي غيرها
 وذكرت نصوصها فبما علقته على البحر فلا تعتمد على ما نقل عنه احياناً لذلك فافهم ثم اعلم أن اتفاقهم على افضلية
 الفاتحة لا ينافي التغيير اذا لم يمنع من التغيير بين الفاضل والا فضل كالحلق مع التصغير (نبيه) فظاهر كلام المذون
 وغيره أن الفاتحة مقروءة على وجه القرآن وفي التهذيب قال عازما زماناً ما تقر بأشياء الشئ لا القراءة اه ونقل
 في المجتبى عن شمس الأئمة أنه الصحيح لكن في النهاية قال وعن أبي يوسف يسبح ولا يسكت واذا قرأ الفاتحة فعلى
 وجه الشئ لا القراءة وبه أخذ بعض المتأخرين اه وفي الخلية لكن قد من أن الصواب أن الفاتحة لا يخرج
 عن القرآنية بآنية (قوله وهو الصارف الخ) حاصله أن حديث الصحيحين عن أبي قتادة أنه صلى الله عليه وسلم
 كان يقرأ في الظهر والعصر في الركعتين الأولىين بفاتحة الكتاب وسورتين وفي الركعتين الأخيرتين بفاتحة
 الكتاب يفيد المواطبة على ذلك فهي بلا ترك دليل الوجوب والجواب أن الخبر المروي صارف اه ما عن
 الوجوب لأن له حكم المرفوع كما قد مناه وبه ما روى على المعنى وابن الهمام (قوله الافتراض) انما خصه بالذكر
 للإشارة الى نفي القول بالتورك كما هو مذهب الشافعي والافأحكام القعود لا يختص بذلك كما مر فافهم (قوله
 وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم) قال في شرح المنية واختار في صفة ما في الكفاية والقصة والمجتبى قال مثل
 محمد عن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فقال يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم
 وعلى آل ابراهيم انك جيد مجيد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك جيد
 مجيد وصلى المرافقة لما في الصحيحين وغيرهما (قوله وصح زيادة في العالمين) أي مرة واحدة بعد قوله كما باركت
 الخ وأما بعد قوله كما صليت فلم تثبت قل في الخلية وفي افصاح ابن خبيرة حكاية الصلاة المذكورة عن محمد زيادة
 في العالمين بعد قوله كما باركت وهو في رواية مالك ومسلم وأبي داود وغيرهم وفي نسخة من الافصاح زيادة
 في العالمين بعد كما صليت أيضاً وحى مذكورة في بعض احاديث هذا الباب لكن لا يحسن في الآن من رواها
 من الصحابة ولا من خريجهما من الحفاظ ولا شيوخها في نفس الامر اه وأشار الشارح الى هذا حيث عبر
 بالزيادة لا بالتكرار فافهم (قوله وتكرار انك جيد مجيد) استدراك على ما نقله الزيلعي وغيره عن محمد في كيفية
 الصلاة المذكورة من الاقتصار على انك جيد مجيد مرة في آخرها فقط مع أنه في الذخيرة نقلها عن محمد مكررة
 وتقدم انها في الصحيحين كذلك (قوله وعدم كراهة الترحم) عطف على فاعل صح ومفاده أنه لم يصح نديه
 لعدم ثبوته في صلاة التشهد ولذا قال في شرح المنية والايان بما في الاحاديث الصحيحة اولى وقال في الفيض
 والاولى تركها احتياطاً وفي شرح المنهاج للرملي قال النووي في الاذكار زيادة وارحم محمد وآل محمد كما رحمت
 على ابراهيم بدعة واعترض برورودها في عدة احاديث صحح الحاكم بعضها وترحم على محمد ورده بعض محقق
 أهل الحديث بأن ما وقع للعالم وهم وبأنها وان كانت ضعيفة لكنها شديدة الضعف فلا يعمل بها وبأنه قول
 ابي زرعة وهو من أئمة القرن بعد أن ساق تلك الاحاديث وبين ضعفها ولعل المنع ارجح لضعف الاحاديث في ذلك
 أي لشدة ضعفها وبما تقرّر علم أن سبب الانكار كون الدعاء بالرجعة لم يثبت هناك من طريق يعتد به والباب باب
 اتباع لما قاله ابن عبد البر وغيره من أنه لا يدعى صلى الله عليه وسلم بلفظ الرجعة فان اراد الناس في امتناع ذلك
 منطلقاً فالاحاديث الصحيحة صريحة في رده فقد صح في سائر روايات التشهد السلام عليك ايها النبي ورحمة الله

وهو الصارف اه وانثبته عن
 الوجوب (وبه في السعد
 الثاني) الافتراض (كلاول
 ونهية) أيضاً (وصلى على النبي
 صلى الله عليه وسلم وصح زيادة
 في العالمين وتكرار انك جيد مجيد
 وعدم كراهة الترحم

وأورد الشارح في الخواص أن الذي يظهر أن ما في الكافي مبنى على قول الصكرخي^١ اه وهذا غير ظاهر
 لأنه يلزم منه أن يكون الكرخي قائلاً بوجوب التكرار كلما ذكر في المجلس المتحد فيجب مرة واحدة وأنه لا يبق
 الخلاف بينه وبين الطحاوي^٢ الا فيما اذا اتحد المجلس والمنقول خلافه وأورد ابن ملك في شرح المجموع أن
 التداءل يوجد في حق الله تعالى والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم حقه اه وقد يمنع بأن الوجوب
 حق الله تعالى لأن المصلي يرى امتثال الامر على أن المختار عند جماعة منهم أبو العباس المبرد وأبو بكر بن
 العربي أن نفع الصلاة غير عائده صلى الله عليه وسلم بل للمصلي فقط وكذا قال السنوسي في شرح وسطاه ان
 المقصود من التقرب الى الله تعالى لا كسائر الادعية التي يقصد بها نفع المدعوله اه وذهب القشيري
 والقرطبي الى أن النفع لهما وعلى كل من التورلين فهي عبادة يتقرب بها الى الله تعالى والعبادة لا تكون حق عبد
 ولو سلم انه حق عبد فيسقط الوجوب للعرج كما مر لأن العرج ساقط بالنقص ولا حرج في ابقاء الذنب وقد جزم
 بهذا القول أيضا المجتبي ابن الهمام في زاد الفقير فقال مقتضى الدليل اقرارها في العمر مرة وإيجابها كلما
 ذكر إلا أن يتحد المجلس فيستحب التكرار بالتكرار فعليه ان ينفذ الاقوال وأختلفت اه فقد انضج لك أن
 المعتمد ما في الكافي وسمعت قول القسبة انه به يفتي وانت خبير بأن الفتوى أكد ألفاظ التصحيح (فرع) السلام
 يجزى عن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم هندية عن الغرائب (قوله لا لأن الامر الخ) مرتبط بقوله
 والمختار تكراره الخ وهو جواب عن سؤال تقريره ان قوله تعالى صلوا عليه أمر والاصل أن الامر عندنا
 لا يقتضي التكرار ولا يحتمله والجواب أن التكرار لم يجب بالآية والا كان فرضا وخالف الاصل المذكور وانما
 وجب بأحاديث الوعيد الآتية الدالة على سببية الذكر للوجوب والوجوب يتكرر بتكرره (قوله لأنها
 حق عبد) علمت آفامافيه (قوله كالتمشيت) ظاهر مانه يقضى كالصلاة وحزبه ونقله وقد سئعن الكافي انه
 كالصلاة يجب في المجلس مرة وقيل الى ثلاث ومثله في الفتح والبحر وفي شرح تلخيص الجامع الاصح انه ان زاد
 على الثلاث لا يشتمه وانما يجب التمشيت اذا احمد العاطس وسبأ في تمام الكلام عليه في باب الخطر والاباحة
 ان شاء الله تعالى (قوله بخلاف ذكره تعالى) أي فانه لا يقتضي ادافات لانه حق الرب تعالى كما يفهم من
 تعليل الشارح في مقابله وفيه أنه لا يلزم من كونه حقه تعالى انه لا يقتضي بدليل الصوم وشوّه ح قال الزاهد
 وفي النظم اذا تكرر اسم الله تعالى في مجلس واحد أو في مجالس يجب لكل مجالس ثناء على حدة ولو تركه لا يبق
 دينا عليه وكذا في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لكس لو تركه لا يبق دينا عليه لانه لا يخلو من تجدد
 نعم الله تعالى الموجبة للثناء فلا يكون وقت للقضاء كقضاء الفاتحة في الاخرين بخلاف الصلاة على النبي
 صلى الله عليه وسلم اه شرح المنية وحاصله انه لما كان ثناء الله تعالى واجبا كل وقت لا يمكن أن يقع ما يفعله
 ثانيا قضاء عما تركه أو لا لأن الشيء في محله لا يمكن أن يضايقه غيره عليه واعترضه في البحر بأن جميع الاوقات
 وان كان وقتا للاداء لكن ليس مطابا بالاداء لانه رخص له في الترك اه أي واذا لم يكن مطابا بالاداء يجعل
 ما يأتي به قضاء لاجل تفرغ ذمته لكن قد يقال اذا كان الترك رخصة يكون عدمه عزيمه واذا أتى بالعزيمة
 يكون آتيا بالواجب عليه ويكون اداءه لانه الراجب عليه كالمسافر رخص له الافطار فاذا اصام يكون
 آتيا بالعزيمة وان لم ينو الفرض ومثله قراءة الفاتحة في الاخرين من الفرض الرباعي رخص له في تركها واذا
 قرأها لا تقع قضاء عما فات في الاولين (قوله وعليه الفتوى) عزاه في الشربلية الى شرح المجموع وفي
 الخواص ورجحه السرخسي بأنه المختار للفتوى وجعله ابن الساعاتي قول عائشة العلماء اه (قوله والمعتمد
 من المذهب قول الطحاوي) قال في الخواص وصححه في التحفة وغيرها وجعله في الحاوي قول الاكثر وفي شرح
 المنية انه الاصح المختار وقال العيني في شرح المجموع وهو مذهبي وقال الدافاني وهو المعتمد من المذهب ورجحه
 في البحر الخ (قوله ورجحه في البحر) أي تبعا لابن امير حاج عن التحفة والمحيط الرضوي ح (قوله كره
 وابعاد وشقاء) اخرج كثيرون بسند رجاله ثقات ومن ثم قال الحاكم في المستدرک صحيح الاسناد عن كعب ابن عجرة
 رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم احضروا المنبر فخصرنا فلما ارتقى درجة قال آمين ثم ارتقى
 الثانية وقال آمين ثم ارتقى الثالثة وقال آمين فلما نزل قلنا يا رسول الله قد سمعنا منك شيئا مأكنا سمعنا فقال ان
 جبريل عرض علي فقال بعد من أدرك رمضان فلم يغفر له فقلت آمين فلما رقيت أي بكسر القاف الثانية قال بعد

مطلبه

هل نفع الصلاة عائده للمصلي ام له

ولله صلى عليه

لأن الامر يقتضي التكرار بل

لانه تعلق وجوبها بسبب متكرر

وهو الذكرك فيستكرر بتكرره وتصير

دينا بالترك فتقتضي لانها حق عبد

كالتمشيت بخلاف ذكره تعالى

(والمذهب استحبابه) أي التكرار

وعليه الفتوى والمعتمد من

المذهب قول الطحاوي كذا

ذكره الباقي تبعا لما صححه الحلبي

وغیره ورجحه في البحر بأحاديث

الوعيد كرهه وابعاد وشقاء

من ذكرت عنده فلم يصل عليك فقلت آمين فلما رمت الثالثة قال بعد من أدرك أبويه الكبير عنده فلم يدخله الجنة
قلت آمين وفي رواية فلم يصل عليك فابعده الله وفي أخرى صححها الحاكم رغم انف رجل وفي أخرى سندها حسن
شقي عبد ذكرت عنده فلم يصل عليك من الدر المنضود لابن حجر (قوله وبخل وجفاء) أي في قوله عليه الصلاة
والسلام البخل من ذكرت عنده فلم يصل علي رواه الترمذي وقال حسن صحيح شرح المنية وقوله عليه
الصلاة والسلام من الجفاء أن اذ كر عند الرجل فلا يصل علي رواه السيوطي في الجامع الصغير (قوله وسرأما
الح) الظاهر أن المراد به كراهة التحريم لما في كراهية الفتاوى الهندية اذ افتتح التاجر الثوب فسبح الله تعالى
أوصلي على النبي صلى الله عليه وسلم يريد به اعلام المشتري جودة ثوبه فذلك مكروه وكذا الحارس لانه يأخذ
إذ لك ثمنه وكذا الفقاعى اذ قال ذلك عند فتح فقاعه على قصد تريجه وتحسينه يأثم وعن هذا يمنع اذ اقدم
واحد من العظماء الى مجلس فسبح أوصلي على النبي صلى الله عليه وسلم اعلاما بقدمه حتى يفرج له الناس
أوبقوموا له بأثم اه (قوله وسنة في الصلاة) أي في قعود آخر مطلقا وكذا في قعود أول في النوافل غير
الرواتب تأمل وفي صلاة الجنازة (قوله ومستحبة في كل أوقات الأماكن) أي حيث لا مانع ونص العلماء
على استحبابها في مواضع يوم الجمعة وليلتا وزيد يوم السبت والاحد والخميس لما ورد في كل من الثلاثة وعند
الصباح والمساء وعند دخول المسجد والخروج منه وعند زيارة قبره الشريف صلى الله عليه وسلم وعند الصفا
والمروة وفي خطبة الجمعة وغيرها وعقب اجابة المؤذن وعند الاقامة وأول الدعاء وأوسطه وآخره وعقب دعاء
القنوت وعند الفراغ من التلبية وعند الاجتماع والافتراق وعند الوضوء وعند طنين الاذن وعند نسيان
الشيء وعند الوعظ ونشر العلوم وعند قراءة الحديث ابتداء وانتهاء وعند كتابة السؤال والفتاوى لكل مصنف
ودارس ومدرس وخطيب وخطاب ومتروك ومن قرح وفي الرسائل وبين يدي سائر الامور المهمة وعند ذكر
أو سماع اسمه صلى الله عليه وسلم أو كتابته عند من لا يقول بوجوبها كذا في شرح الفاسي على دلائل الخبرات
ملخصا وغالبها منصوص عليه في كتبنا (قوله ومكروهة في صلاة غير تشهد اخير) أي وغير قنوت وتر فأنها
مشروعة في آخره كما في البحر فالاولى استثناء أيضا ح وكذا في غير صلاة الجنازة تنسخت فيها (نبية)
تكره الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم في سبعة مواضع الجماع وحاجة الانسان وشهرة المبيع والعشرة والتعجب
والذبح والعطاس على خلاف في الثلاثة الاخيرة شرح الدلائل ونص على الثلاثة عندنا في الشريعة فقال
ولا يذكره عند العطاس ولا عند ذبح الذبيحة ولا عند التعجب (قوله فلذا استثنى في النهر الخ) أقول يستثنى
أيضا ما لو ذكره أو سمعه في القراءة أو وقت الخطبة لوجب الانصات والاستماع فيه سما وفي كراهية الفتاوى
الهندية ولو سمع اسم النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقرأ لا يجب أن يصل وان فعل ذلك بعد فراغه من القرآن
فهو حسن كذا في الينابيع ولو قرأ القرآن فخر على اسم نبي فقراءة القرآن على تأليفه ونظمه افضل من الصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك الوقت فان فرغ ففعل فهو افضل والا فلا شيء عليه كذا في الملتقط اه
(قوله ما في تشهد اول) أي في غير النوافل فانه وان ذكر فيه اسمه صلى الله عليه وسلم فالصلاة فيه تكره
تحريما فضلا عن الوجوب (قوله لئلا يتسلسل) عليه لثاني أي لان الصلاة عليه لا تتخلو من ذكره فلو قلنا
بوجوبها استدعت صلاة اخرى وهلم جرا وفيه حرج وأما عله الاول فهي ما ذكره في قوله ولهذا استثنى أي
ولكر اهتيا في تشهد غير آخر استثنى الخ وبه علم أن قوله وضمن بالجر عطف على تشهد مع قطع النظر عن عله
بدليل العلة الثانية فانها لثاني فقط والاقوال واثلا يتسلسل بالعطف على العلة الاولى وبدليل أن العلة الاولى
لا تصلح الحكم لثاني (قوله بل خصه في درر البحار الخ) أي خص قول الطحاوي بالوجوب بما عدا الذكر
دفعنا لما أورده بعضهم على الطحاوي من استلزام التسلسل لان الصلاة عليه لا تتخلو عن ذكره وحاصل الجواب
تخصيص الوجوب على السامع فقط لان احاديث الوعيد المارة تفيد ذلك فان لفظ البخل من ذكرت عنده
لا يشمل اذا كر لان من الموصولة بمعنى الشخص الذي وقع الذكر في حضرته فيستدعي أن يكون اذا كر غيره
والاقليل من ذكرني وأجاب ح بأن اذا كر داخل بدلالة المساواة وقد يدفع بأن المقصود من الصلاة عليه صلى
الله عليه وسلم تعظيمه والذاكره لا يذكره الا في مقام التعظيم فلا تلزمه الصلاة بل تلزم السامع للتأجيل بالتعظيم
من كل وجه تأمل لكن هذا يشمل اذا كر ابتداء أو في ضمن الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم وبه صرح في غرر

مطلب
نص العلماء على استحباب الصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم في
مواضع

مطلب
في المواضع التي تكره فيها الصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم

وبخل وجفاء ثم قال فتكون فرضا
في العمر وواجبا كلما ذكر على
الصحيح وحراما عند فتح التاجر
متناعه ونحوه وسنة في الصلاة
ومستحبة في كل اوقات الامكان
ومكروهة في صلاة غير تشهد اخير
فلذا استثنى في النهر من قول
الطحاوي ما في تشهد اول وضمن
صلاة عليه لئلا يتسلسل بل خصه
في درر البحار بغير اذا كر حديث
من ذكرت عنده فليحفظ

الافكار شرح درر الجواهر فهو قول آخر يخالف لما مشى عليه الشارح اولا من الوجوب على الذكر والسامع
وبه شرح ابن الساعاتي في شرحه على شتمعه ولما مشى عليه ابن ملك في شرح المجمع وتبعه المصنف في شرحه
على زاد الفقير من تخصيصه الوجوب على الذكر بالاصح كرايتداء لا في ضمن الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم
ويظهر لي ان هذا اقرب ولا حاجة في دفع التسلسل الى تعميمه اذا كثر هذا كله مبنى على تكرار الوجوب
في المجلس الواحد وقد منازع رجح التداخل والاكتفاء بجزءه عليه فايراد التسلسل من أصله مدفوع (قوله
وازعاج الاعضاء) قال في الهندية رفع الصوت عند سماع القرآن والوعظ مكروه وما يفسعه الذين يدعون
الوجد والمحبة لأصل له وينع الصوفية من رفع الصوت ويخربق الثياب كذا في السراجية اه (قوله
وحذر أنها قدرت) أي لا تقبل والقبول ترتب الغرض المطلوب من الشيء على الشيء كترتب الثواب
على الطاعة ولا يلزم من استيفاء الطاعة شروطها أو أركانها القبول كما شرح به في الزوالجية قال لان القبول
له شرط صعب قال الله تعالى انما يقبل الله من المتقين اي فيتوقف على صدق العزيمة وبعد ذلك يتفضل
المولى تعالى بالثواب على من يشاء بمحض فضله لا بايجاب عليه تعالى لان العبد انما يعمل لنفسه والله
غني عن العالين نعم حيث وعد سبحانه وتعالى بالثواب على الطاعة ونحوه لا الم حتى الشوكية يستاكها
بمحض فضله تعالى لا بد من وجوده لوعده الصادق قال تعالى اني لأضيق عمل عامل منكم وعلى هذا فعدم
القبول لبعض الاعمال انما هو لعدم استيفاء شروط القبول كعدم الخشوع في نحو الصلاة أو عدم حفظ
الجوارح في الصوم أو عدم طيب المال في الزكاة والحج أو عدم الاخلاص مطلقا ونحو ذلك من العوارض
وعلى هذا فنعني أن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قدرت لعدم انابة العبد عليها العارض كاستعمالها على
محترم كما مر أولا وتبينه به من قلب غافل أوليا به وسجدة كما أن كلمة التوحيد التي هي افضل منها الرأى فيهما اتفاقا
أوليا به لا تقبل وأما اذا خلعت من هذه العوارض ونحوها فإظهار القبول حتما لمجاز الوعد الصادق كغيرها من
الطاعات وكل ذلك بفضل الله تعالى لكن وقع في كلام كثير من ما يقتضي القبول مطاقتا في شرح المجمع لمصنفه
ان تقدم الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم على الدعاء أقرب الى الاجابة لما بعدهما من الدعاء فان الكريم لا يستجيب
بعض الدعاء ويرد بعضه اه ومثله في شرحه لابن ملك وغيره وقال القاسمي في شرح الدلائل قال الشيخ أبو
اسحاق الشاطبي في شرح الالفية الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم بحجابه على القطع فاذا اقترن بهما
السؤال شفعت بفضل الله تعالى فيه فقبل وهذا المعنى المذكور عن بعض السلف الصالح واستشكل كلامه هذا
الشيخ السنوسي وغيره ولم يجدوا له مستندا وقالوا وان لم يكن له قطع فلا مربة في غلبة الظن وقوة الرجاء اه
وذكر في الفصل الاول من دلائل الخبرات قال أبو سليمان الداراني من أراد أن يسأل الله حاجته فليكثر بالصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يسأل الله حاجته وليختم بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فان الله يقبل
الصلاتين وهو أكرم من أن يدع ما بينهما اه قال القاسمي في شرحه ومن تمام كلام أبي سليمان عند
بعضهم وكل الاعمال فيها المقبول والمردود الا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فانها مقبولة غير مردودة
وروى الباجي عن ابن عباس اذا دعوت الله عز وجل فاجعل في دعائك الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
فان الصلاة عليه مقبولة والله سبحانه اكرم من أن يقبل بعضها ويرد بعضها ثم ذكر نحوه عن الشيخ أبي طالب المكي
وجه الاسلام الغزالي وقال العراقي لم أجده مرفوعا وانما هو موقوف على أبي الدرداء ومن أراد الزيادة على
ذلك فليرجع الى شرح الدلائل والذي يظهر من ذلك أن المراد بقبولها قطعاً أنها لا ترد أصلاً مع أن كلمة الشهادة
قدرت قلداً استشكله السنوسي وغيره والذي ينبغي حمل كلام السلف عليه انه لما كانت الصلاة دعاء
والدعاء منه المقبول ومنه المردود وأن الله تعالى قد يجيب السائل بعين ما دعاه وقد يجيبه بغيره لمقتضى حكمته
خرجت الصلاة من عموم الدعاء لان الله تعالى قال ان الله وملائكته يصلون على النبي بلفظ المضارع المفيد
للاستمرار التجددي مع الاقتراح بالجلالة الاسمية المفيدة للتوكيد وابتدائها بان زيادة التوكيد وهذا دليل على
انه سبحانه لا يزال مصليا على رسوله صلى الله عليه وسلم ثم امتن سبحانه على عباده المؤمنين حيث أمرهم بالصلاة
أيضا ليحصل لهم بذلك زيادة فضل وشرف والا فإلني صلى الله عليه وسلم مستغن بصلاته ربه سبحانه وتعالى عليه
فيكون دعاء المؤمن بطلب الصلاة من ربه تعالى مقبولا قطعاً أي مجابا بالاخباره سبحانه وتعالى بأنه يصلي

مطلبه
في أن الصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم حل ترداً لا

وازعاج الاعضاء برفع الصوت
جهل وانما هي دعاء له والدعاء
يكون بين الجهر والخافتة كذا
اعتمده الباجي في كثر العفاة وحذر
أنها قدرت ككلمة التوحيد مع
انما اعظم منها وافضل لحديث
الاصهباني وغيره عن انس قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
من صلى على مرة واحدة فتبابت
منه بحا الله عنه ذنوب ثمانين سنة

قوله فليكثر بالصلاة قال القاسمي
الباء زائدة في المفعول للتوكيد
ويحتمل أن تكون متعلقة بمحذوف
أي فليكثر للهج بالصلاة أو يكون
فليكثر مضجعا معني فليلهج ونحو
ذلك اه منه

عليه بخلاف سائر أنواع الدعاء وغيره من العبادات وليس في هذا ما يقتضي أن المؤمن يشأب عليه أو لا يشأب بل معناه أن هذا الطلب والدعاء مقبول غير مردود وأما الثواب فهو مشروط بعدم العوارض كما تقدم مناد فم أنه لا إشكال في كلام السلف وأن له سنداً قوياً وهو إخباره تعالى الذي لا ريب فيه فأغتنم هذا التحرير العظيم الذي هو من فضيل الفتح العليم ثم رأيت الرحمن ذكرنيوه (قولاً فقد المأمول) أي قيد الثواب الذي يؤمله العبد ويرجووه وهو خضوعه للثوب بالقبول أي المتوقف على صدق العزيمة وعدم الموانع وقد علمت أن هذا لا ينافي كون هذا الدعاء مجاباً قطعاً (قوله وحرم بغيرها) أقول نقلة في النهر عن الامام القرافي المالكي معطلاً باشتاله على ما ينافي التعظيم ثم رأيت العلامة اللقاني المالكي نقل في شرحه الكبير على منظومته المسماة جوهرية التوحيد كلام القرافي وقيد الابعمية بالمجهرية المدلول أخذ من تعليده بجواز اشتغالها على ما ينافي جلال الربوبية ثم قال واحترزنا بذلك عما إذا علم مدلولها فيجوز استعماله مطلقاً في الصلاة وغيرها لأن الله تعالى قال وعلم آدم الاسماء كلها وما أرسلنا من رسول الا بلسان قومه اه لكن المنقول عندنا الكراهة فقد قال في غرر الافكار شرح درر البحار في هذا المحل وكره الدعاء بالبعمية لأن عمر بن الخطاب عن رطانة الاعاجم اه والرطانة كما في القاموس الكلام بالابعمية ورأيت في الوالوجية في بحث التكبير بالفارسية أن التكبير عبادة لله تعالى والله تعالى لا يجب غير العربية ولهذا كان الدعاء بالعربية أقرب إلى الاجابة فلا يقع غيرهما من اللسان في الرضى والمجبة لهما موقع كلام العرب اه وظاهر التعليق أن الدعاء بغير العربية خلاف الاولى وأن الكراهة فيه تنزيهية هذا وقد تقدم قول الفصل أن الامام رجع إلى قولهما بعدم جواز الصلاة بالقرءاء بالفارسية الا عند المجز عن العربية وأما صحة الشروع بالفارسية وكذا جميع أذكار الصلاة فهي على الخلاف فعنده تصح الصلاة بها مطلقاً خلافاً لهما كما حققه الشارح هناك والظاهر أن الصحة عنده لا تنفي الكراهة وقد صرح حوا به في الشروع وأما بقية أذكار الصلاة فلم أر من صرح فيها بالكراهة سوى ما تقدم ولا يبعد أن يكون الدعاء بالفارسية مكرهاً وتحريمها في الصلاة وتنزيهاً خارجياً فائتمل وليراجع (قوله لنفسه وأبويه واستأذنه المؤمنين) احتريزه عما إذا كانوا كفاراً فإنه لا يجوز الدعاء لهم بالمغفرة كما يأتي بخلاف ما لو دعاهم بالهداية والتوفيق لو كانوا احياء وكان ينبغي أن يزید لجميع المؤمنين والمؤمنات كما فعل في المنية لأن السنة التعميم لقوله تعالى واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات وللعديد من صلى صلاة لم يدع فيها المؤمنين والمؤمنات فهي خداج كما في البحر ونظر المستغفري ما من دعاء احب الى الله من قول العبد اللهم اغفر لامة محمد مغفرة عامة وفي رواية انه صلى الله عليه وسلم سمع رجلاً يقول اللهم اغفر لي فقال ويحك لو عمت لاستجب لك وفي اخرى انه ضرب منكب من قال اغفر لي وارحمني ثم قال له عمن دعائك فان بين الدعاء الخاص والعامة كما بين السماء والارض وفي البحر عن الحارثي القديسي من سنن القعدة الاخيرة الدعاء بما شاء من صلاح الدين والدنيا لنفسه ولوالديه واستأذنيه جميع المؤمنين اه قال وهو يفيد أنه لو قال اللهم اغفر لي ولوالدي واستأذني لا تنفسد مع أن الاستأذنين في القرآن فيقتضي عدم الفساد في اللهم اغفر لي (قوله ويحرم سؤال العافية مدى الدهر إلى قوله والحق) هو أيضاً من كلام القرافي المالكي نقلة عنه في النهر ونقطة أيضاً العلامة اللقاني في شرح جوهرية التوحيد فقال الثاني من المحرم أن يسأل المستحيلات العادية وليس نيباً ولا ولياً في الحال كسؤال الاستغناء عن التقصير في الهوايا من الاختناق أو العافية من المرض ابد الدهر لينتفع بقواه وحواسه ابد اذ دلت العادة على استحالة ذلك أو ولد من غير جماع أو ثمار من غير أشجار وكذا قوله اللهم أعطني خير الدنيا والاخرة لأنه محال فلا بد من أن يراد الخصوص بغير منازل الانبياء ومراتب الملائكة ولا بد أن يدركه بعض الشرور ولو سكرات الموت ووحشة القبر فكله حرام الثالث أن يطلب نفي أمر دل السمع على نفيه كقوله ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا أو أخطأنا الخ مع انه عليه الصلاة والسلام قال رفع عن اتقي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه فينبى حرفة فيكون يحصل الحاصل وهو سوء أدب مثل أو جب علينا الصلاة والزكاة الآن يريد بالخطأ العمد وبما لا يطاق الزاوايا والحن فيجوز اه ملخصاً قال اللقاني ورد هذا بعضهم بما تقدم من العز بن عبد السلام من انه يجوز الدعاء بما علمت السلامة منه اه ولذا قال الشارح قيل والشرعية أي لأن أحسن الدعاء ما ورد في القرآن والسنة ومنه ربنا لا تؤاخذنا الآية فكيف ينهى عنه

مطلب
في الدعاء بغير العربية

فقد المأمول بالقبول (ودعا) بالعربية وحرم بغيرها نهر لنفسه وأبويه واستأذنه المؤمنين ويحرم سؤال العافية مدى الدهر أو خير الدارين ودفع شرهما أو المستحيلات العادية كنزول المائدة قبل والشرعية

مطلب
في الدعاء المحترم

ولو كان الدعاء يتحصل الحاصل منها ما سأل الدعاء بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ولا الدعاء له بالوسيلة
ولا بقول المؤمن اهدنا الصراط المستقيم ولا بعلن الشياطين والكافرين ونحو ذلك مما فيه اظهار العجز
والعبودية أو الرغبة بحب النبي صلى الله عليه وسلم أو حب الدين أو التفرة عن فعل الكافرين ونحوهم بخلاف
قول الرجل اللهم اجعلني رجلاً ونحوه مما لا فائدة فيه أو ما فيه تحكيم على الله تعالى كطلب ما ليس ادلائله أو ما
كان مستحيلاً فانه من الاعتداء في الدعاء وقد قال تعالى ادعوا ربكم تضرعاً وخفية انه لا يحب المعتدين وروى
عن عبد الله بن مغفل رضي الله تعالى عنه انه سمع ابنه يقول اللهم اني اسألك القصر الابيض عن يمين الجنة اذا
دخلتها فقال يا بني سل الله الجنة وتعدو ذبه من النار فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول سيكون في
هذه الآخرة قوم يعدون في الظهور والدعاء (قوله والحق الخ) وقد عني الامام القرافي ومن تبعه حيث قال ان
الدعاء بالمغفرة للكافر كفر لطلبة تكذيب الله تعالى فيما اخبر به وان الدعاء لجميع المؤمنين بمغفرة جميع ذنوبهم
حرام لان فيه تكذيباً للاحاديث الصحيحة المصرحة بأنه لا بد من تعذيب طائفة من المؤمنين بالنار بذنوبهم
ونحو وجههم منها بشهادة أو بغيرها وليس بكفر للفرق بين تكذيب خبر الاحاد والقطعي ووافقه على الاول
صاحب الحلية المحقق ابن امير حاج وخالفه في الثاني وحقق ذلك بأنه مبني على مسألة شهيرة وهي انه هل يجوز
الخلف في الوعيد فظاهر ما في اواقف والمناصد أن الاشاعة قائلون بجوازه لانه لا يعد نقصاً بل جوداً وكرماً
وصريح التفاتاً في وغيره بأن المحققين على عدم جوازه وصرح التفتي بأنه الصحيح لاستحالة عليه تعالى
لقوله وقد قدمت اليكم بالوعيد ما يبدل القول لدى وقوله تعالى ولن يخلف الله وعده أي وعيده
وانما يدحيه العباد خاصة فهذا الدعاء يجوز على الاول لا الثاني والاشبه ترجح جواز الخلف في الوعيد في حق
المسلمين خاصة ذون الكفارتين بقاين ادلة المانعين المتقدمة وادلة المؤمنين التي من انفسها قوله تعالى ان الله
لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك. وقوله عن ابراهيم رب اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب
وأخر به تيسراً صلى الله عليه وسلم بقوله تعالى واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات وفعله عليه الصلاة والسلام
كما في صحيح ابن حبان انه صلى الله عليه وسلم قال اللهم اغفر لعائشة ما تقدم من ذنبها وما تأخر ما سرت
وما علنت ثم قال انه الدعاء لا يمتنع في كل صلاة وحاصل هذا القول جواز التخصيص لمادل عليه اللفظ بوضعه
الغوي من العموم في نصوص الوعيد ولا ينافي النصوص الصحيحة المصرحة بأن من المؤمنين من يدخل
النار ويعاقب فيها على ذنوبه لان الغرض جواز مغفرة جميع الذنوب لجميع المؤمنين لا الجزم بوقوعها للجميع
وجواز الدعاء بها مبني على جواز وقوعها الاعلى الجزم بوقوعها هذا خلاصة ما اطال به في الحلية وحاصله
أن ما دلي من النصوص على عدم جواز خلف الوعيد مخصوص بغير المؤمنين أما في حق المؤمنين فهو جائز عقلاً
فيجوز الدعاء بشمول المغفرة لهم وان كان غير واقع للنصوص الصحيحة المصرحة بأنه لا بد من تعذيب طائفة منهم
وجواز الدعاء يمتنع على الجواز عقلاً لكن يرد عليه أن ما ثبت بالنصوص الصريحة لا يجوز عدمه شرعاً وقد
نقل اللقاني عن الابن والنووي انعقاد الاجماع على انه لا بد من نفوذ الوعيد في طائفة من العصاة واذا كان
كذلك يكون الدعاء به مثل قولنا اللهم لا تقرب علينا الصوم والصلاة وأيضاً يلزم منه جواز الدعاء بالمغفرة لمن
مات ككافراً أيضاً الا أن يقال انما جاز الدعاء للمؤمنين بذلك اظهارا لفرط الشفقة على اخوانه بخلاف
الكافرين وبخلاف لا تقرب علينا الصوم لفتح الدعاء لاعداء الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم واظهار
التخير من الطاعة فيكون عاصياً بذلك لا كافراً على ما اختاره في البحر وقال انه الحق وتبعه الشارح لكنه مبني
على جواز العفو عن الشر لعقلاً وعليه يتنى القول بجواز الخلف في الوعيد وقد علمت أن الصحيح خلافه فالدعاء
به كفر لعدم جوازه عقلاً ولا شرعاً ولتكذيبه النصوص القطعية بخلاف الدعاء للمؤمنين كما علمت فالحق ما في
الحلية على الوجه الذي نقلناه عنها الا على ما نقله ح فانهم (قوله ودعاء الادعية المذكورة في القرآن والسنة)
عدل عن قول الكسز بما يشبه القرآن لان القرآن مجز لا يشبهه شيء وأجاب في البحر بأنه اطلق المشابهة
لارادته نفس الدعاء لا قراءة القرآن اه ومفاده انه لا ينوي القراءة وفي المراجع أول الباب وتكره قراءة
القرآن في الركوع والسجود والتشهد باجماع الاثمة الاربعة لقوله عليه الصلاة والسلام نهيت أن اقرأ القرآن
راكعاً أو ساجداً رواه مسلم اه تأمل هذا وقد ذكر في الامداد في بحث الستين جلة من الادعية المأثورة فتسكني

خطاب

في خلف الوعيد وحكم الدعاء
بالمغفرة للكافر ولجميع المؤمنين

والحق حرمة الدعاء بالمغفرة للكافر
للكل المؤمنين كل ذنوبهم بحر
(بالادعية المذكورة في القرآن
والسنة لا بما يشبه كلام الناس)
اضطرب فيه كلامهم ولا سيما
المستفتي

سهولة مراجمتها عن ذكرها هنا (تمت) ينبغي أن يدعى في صلاته بدعاء محفوظ وأما في غيرهما فينبغي أن يدعى بما يحضره ولا يستظهر الدعاء لأن - فقله يذهب بركة القاب - خذية عن المحيط واستظهاره حفظه عن ظهر قلبه (قوله لا يفسد) أي مطلقا سواء استحال طلبه من العباد كأغفر لي أولا كآزقني من بقلها وتسامها وقومها وعدمها وبصلها وفيه رد على الفضلي - في اختياره الفساد بما ليس في القرآن مطلقا وعلى ما في الخلاصة من تقييده عدم الفساد باستحصال من العباد بما إذا كان مأثورا وهو مبنى على قول الفضلي - قال في النهر والمذهب الاطلاق (قوله ان استحصال طلبه من الخلق) كأغفر لعمي وأولعمرو فلا يفسدون لم يكن في القرآن خلافا للفضلي - (قوله ولا يفسد) مثل اللهم آرزقني بقلها وعدسا وبصلا وأرزقني فلانة (قوله والائتم به) أي مع كراهة التحريم ط (قوله ما لم يتذكر سجدة) أي صليبة فتفسد الصلاة لوجود القاطع المانع من اعادة ما هو الدعاء المذكور بخلاف التلاوية والسهوية لانه لا تتوقف صحة الصلاة على سجودهما فتتم الصلاة به وان لم يسجد هما الانهما واجبتا والصليبة ركز بل لو سجدهما فهو لغو لانه بعد قطع الصلاة كما لو سلم وهوذا ركز سجدة تلاوية أو سهوية تحت صلاته لم يخرجه منها بعد تمام الاركان وأما قواهم ان التلاوية كالصليبة في أنها ترفع القعدة والتشهد فذلك فيما إذا فعلها قبل خروجه من الصلاة بسلام أو كلام بخلاف ما نحن فيه فذكر التلاوية هنا خطأ صريح كنبه عليه الرحمن فافهم - (قوله فلا تفسد الخ) تقرير على المختار السابق (قوله مطلقا) أي سواء كان في القرآن كأغفر لي أولا كأغفر لعمي وأولعمرو لأن المغفرة يستحيل طلبها من العباد ومن يغفر الذنوب الا الله وما في الظهيرية من الفساد به اتفاقا مؤول باتفاق من اختار قول الفضلي أو ممنوع بدليل ما في المجتبى وفي اقرباءى وأعمامى اختلاف المشايخ وتماه في البحر والنهر (قوله وكذا الرزق) أي لا يفسد اذا قيده بما يستحيل من العباد كآزقني الحج أو رزقك بخلاف فلانة وجعل هذا التفصيل في الخلاصة هو الاصح وفي النهر وهذا التخيير ينبغى اعتماده اه قلت وكذا الواطئة لانه في القرآن وآرزقنا وأنت خير الرازقين وجعل في الهداية آرزقني مفسدا لقواهم رزق الامير الجند قال في الفتح ورجع عدم الفساد لأن الازق في الحقيقة هو الله تعالى ونسبته الى الامير مجاز قال في شرح المنية لأن الرزق عند أهل السنة ما يكون غداء للعبوان وليس في وسع المخلوق الا ايصال سببه كمالا ولذا لو قدمه فقال آرزقني ما لا تفسد بلا خلاف وعليه فأكرمى أو أنعم على - ينبغى أن يفسد اذا يقال أكرم فلان فلانا وأنعم عليه الا انه في المحيط ذكر عن الاصل انه لا يفسد لان معناه في القرآن اذا ما ابتلاه فأكرمه ونعمه وكذا الوفا لمدد في بقال لا يفسد وأما قوله أصلح أمرى فبالنظر الى اطلاق الامر يستحيل طلبه من العباد اه ملخصا (تنبيهه) في البحر عن فتاوى اللجنة لو قال اللهم العن الظالمين لا يقطع صلاته ولو قال اللهم العن فلانا يعنى ظالمه يقطع الصلاة اه أي لانه دعاء بمحرم وان استحصال من العباد فصار كلاما أولا لانه غير مستحيل بدليل فطيمهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعين وأما اللعنة على الظالمين فهي في القرآن فافهم (قوله حتى يرى بياض خدته) أي حتى يراه من صلى خلفه أفاده ح وفي البدائع يسن أن يبلغ في تنويع الوجوه في التسليتين ويسلم عن يمينه حتى يرى بياض خدته الايمن وعن يساره حتى يرى بياض خدته الايسر (قوله ولو عكس) بأن سلم عن يساره أولا عامدا أو ناسيا بحر (قوله فقط) أي فلا بعد التسليم عن يساره (قوله ما لم يستدبر القبلة) أي أو يتكلم بحر (قوله في الاصح) مقابله ما في البحر من انه يأتي به ما لم يخرج من المسجد أي وان استدبر القبلة وعدل عنه الشارح لما في التنبيه من أن الصحيح الاول وعبر الشارح بالاصح يدل الصحيح والخطب فيه سهل (قوله وقد مر) أي في الواجبات حيث قال وتنقضى قدوة بالاول قبل عليكم على المشهور عندنا خلافا للتكملة اه أي فلا يصح الاقتداء به بعدها لانقضاء حكم الصلاة وهذا في غير الساهی أما هو اذا سجد له بعد السلام يعود الى حرمتها ط (قوله مثني) أي اثنين وان لم يتكرر فانه يطلق على هذا كثيرا ومنه قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثني أو براد التكرار باعتبار تعدد الصلوات ثم الذي شرع فيه امثني مع الموالاة والسلام والسجود ط وأما القيام والركوع فانه وان يتكرر في الصلاة لانه مع الفاصل وليس بمراد هنا (قوله وتتقيد الركعة بسجدة) حتى لو سها في الفرض فقام قبل القعود الاخير يظل فرضه اذا قعد الركعة بسجدة (قوله ان اتم) أي المؤتم لان سابعة الامام في السلام وان كانت واجبة فليست بأولى من اتمام الواجب الذي هو فيه ح وهل

والختار كما قاله الحلبي - أن ما هو في القرآن اوفى الحديث لا يفسد وما ليس في احدهما ان استحصال طلبه من الخلق لا يفسد ولا يفسد قبل قدر التشهد والائتم به مالم يتذكر سجدة فلا تفسد بسؤال المغفرة مطلقا ولو لعمي وأولعمرو وكذا الرزق ما لم يقيد به بالوشوه لاستعماله في العباد مجازا (ثم يسلم عن يمينه ويساره) حتى يرى بياض خدته ولو عكس - لم عن يمينه فقط ولو تلقاه وجهه سلم عن يساره أخرى ولو نسي اليسار أتى به مالم يستدبر القبلة في الاصح وتقطع التخييرية بتسليمة واحدة برهان وقد مر في التاتر خاتمة ما شرع في الصلاة مثني فلا واحد حكم المثني فيصل التحليل بسلام واحد كما يحصل بالثني وتتقيد الركعة بسجدة واحدة كما تتقيد بسجدة اثنين (مع الامام) ان اتم التشهد كما مر

قوله اذا ما ابتلاه فأكرمه الخ هكذا بخطه والتلاوة اذا ما ابتلاه به فأكرمه ونعمه اه صححه

اتمام التشهد واجب أو أولى قدمنا الكلام فيه فبما مر عند قول المصنف ولورفع الامام رأسه قبل أن يتم
المأموم التسيحات (قوله ولا يخرج المؤتم) أي عن حرمة الصلاة فعليه أن يسلم حتى لو فقهه قبله انتقض
وضوءه وهذا عندنا خلافا لمحمد (قوله بخوسلام الامام الخ) أي بما حرمتم لها لا مفسد فانه لو سلم بعد
القعدة أو تكلم انتهت صلاته ولم تفسد بخلاف الفقهية أو أحدث العمد لا تنقأ حرمة الصلاة به لانه مفسد
للجزء الملاق له من صلاة الامام فيفسد مقابله من صلاة المؤتم لكنه ان كان مدركا فقد حصل المفسد
بعد تمام الاركان فلا يشترط كالامام بخلاف الاحق أو المسبوق (قوله عدا) أما لو كان بلا صغره فله أن يني
فيوضأ ثم يسلم ويتبع المؤتم (قوله فلا يسلم) أي الامام أو المؤتم به لخروجه منها اتساقا حتى لو فقهه المؤتم
لا تنتقض طهارته (قوله ولو أتم الخ) أي لو أتم المؤتم التشهد بأن اسرع فيه وقرغ منه قبل اعتمام امامه
فأبى بما يخرج من الصلاة كسلام أو كلام أو قيام جاز أي صحت صلاته لحصوله بعد تمام الاركان لان الامام وان
لم يكن أتم التشهد امكنه قعدة قدره لان المفروض من القعدة قدر أسرع ما يكون من قراءة التشهد وقد حصل
وانما كره للمؤتم ذلك لتركه متابعة الامام بلا عذر فلو به كخوف حدث أو خروج وقت جعة أو مرور مارتين
يديه فلا كراهة كما سيأتي تبيل باب الاستخلاف (قوله فلو عرض منافع) أي بغير صغره كالمسائل الاثنى
عشرية والابان فقهه أو أحدث عدا فلا تفسد صلاة الامام أيضا كما مر (قوله تفسد صلاة الامام
فقط) أي لا صلاة المأموم لانه لما تكلم خرج عن صلاة الامام قبل عروض المنافي لها (قوله مع الامام) متعلق
بالخبرية فان المراد بها هذا المصدر أي كما يحرم مع الامام وانما جعل التحريم مشبها بها لان المعية فيها رواية
واحدة عن الامام بخلاف السلام فان فيه روايتين عنه احدهما المعية ح (قوله وقالوا الفضل فيهما بوجه)
أفاد أن خلاف الصحاحين في الافضلية وهو الصحيح نهر وقيل في الجواز حتى لا يصح الشروع بالمقارنة في احدي
الروايتين عن أبي يوسف ويكون مبيحا عند محمد في البدائع وفي القهستاني وقال السيرخي ان قوله أدق
وأجود وقوله ارفق وأحوط وفي عون المروزي المختار للفتوى في صحة الشروع قوله وفي الافضلية قولهما
اه وفي التارخانية عن المتقي المقارنة على قوله كذا رتبة حلقة الخاتم والاصبع والبعدة على قولهما ان يوصل
المقتدى حمزة الله براء كبر وتظهر فائدة الخلاف في وقت ادراك الفضيلة تكبيرة الافتتاح فعنده بالمقارنة
وعندهما اذا كبر في وقت البناء وقيل بالشروع قبل قراءة ثلاث آيات لو كان المقتدى حاضرا وقبل سبع لو غابا
وقيل بادراك الركعة الاولى وهذا أوسع وهو الصحيح اه وقيل بادراك الفاتحة وهو المختار خلاصة واقتصر
على ذكر التحريم والسلام فأفاد أن المقارنة في الأفعال افضل بالاجماع وقيل على الخلاف في الحلبة وغيرها
عن الحقائق (قوله هو السنة) قال في البحر وهو على وجه الأكل أن يقول السلام عليكم ورحمة الله
مترتين فان قال السلام عليكم أو السلام أو سلام عليكم أو عليكم السلام اجزأه وكان تاركا للسنة وصرح
في السراج بكراهة الاخير اه قلت تصرح بذلك لاني في كراهة غيره أيضا مما خالف السنة (قوله وانه)
معطوف على قوله بكراهة لانه صرح به الحدادي أيضا (قوله هنا) أي في سلام التحلل بخلاف
الذي في التشهد كما يأتي (قوله وردة الحلبي) يعنى المحقق ابن امير حاج حيث قال في الحاشية شرح المنية بعد نقله
قول النووي انه سادعة ولم يصح فيها حديث بل صح في تركها غير ما حديث مانصه لكنه متعقب في هذا فانها
جاءت في سنن أبي داود من حديث وائل بن حجر باسناد صحيح وفي صحيح ابن حبان من حديث عبد الله بن
مسعود ثم قال اللهم الا أن يجاب بشذوذها وان صح مخرجها كما مشى عليه النووي في الاذكار وفيه تأقل
اه (قوله وفي الحاشية انه حسن) أي الحاشية القديمة وعبارته وزاد بعضهم وبركانه وهو حسن اه
وقال أيضا في محل اخر وروى وبركانه (قوله اخفض من الاول) أفاد أنه يخفض صوته بالاول أيضا أي عن
الرائد على قدر الحاجة في الاعلام فهو خفض نسبي والافه في الحقيقة جهرا فالمراد أنه يجهر به مما الا انه يجهر
بالثاني دون الاول وقيل انه يخفض الثاني أي لا يجهر به أصلا والاصح الاول للحاجة المقتدى الى سماع الثاني
أي لا يعلم انه بعد الاول يأتي به أو يسجد قبله اسه وحصل له أفاده في شرح المنية وفي البدائع ومنها أي
السنن أن يجهر بالتسليم لو اماما لانه لا يزوج عن الصلاة فلا بد من الاعلام اه فافهم (قوله ونوى الخ) أي
ليكون مقبلا للسنة فينوي ذلك كما مر السنن ولذا ذكر شيخ الاسلام انه اذا سلم على أحد خارج الصلاة ينوي

ولا يخرج المؤتم بخوسلام الامام
بل بقهقهته وحديثه عدا لانتفاء
حرمته فلا يسلم ولو أتمه قبل امامه
فتكلم حازو كرهه فلو عرض
مناف تفسد صلاة الامام فقط
(كالخبرية) مع الامام وقالوا
الافضل فيهما بعده (فأثلا السلام
عليكم ورحمة الله) هو السنة
وصرح الحدادي بكراهة عليكم
السلام (و) أنه (لا يقول) هنا
(وبركانه) وجعله النووي بدعة
ورد الحلبي وفي الحاشية
حسن (وسن جعل الثاني
اخفض من الاول) خصه في
النية بالامام وأقره المصنف
(وينوي) الامام بخطابه

مطلب
في وقت ادراك الفضيلة تكبيرة
الافتتاح

(السلام على من في بيته وداره)
 من معه في صلاته ولربنا أوفياء
 أما سلام التشهد فيعني عدم
 الخطأ (والحفظه فيهما) بلائية
 عدد كلاً يمان بالانبياء وقدم القوم
 لأن المختار أن خواص بني آدم
 وهم الانبياء أفضل من كل الملائكة
 وعوام بني آدم وهم الاتقياء أفضل
 من عوام الملائكة والمراد بالاتقياء
 من اتقى الشرك فقط كالفسقة
 كما في البحر عن الروضة وأقره
 المصنف قلت وفي مجمع الانهر
 تبعا لقهستان في خواص البشر
 وأواسطه أفضل من خواص
 الملائكة وأواسطه عند أكثر
 المشايخ وحل تغيير الحفظلة قولان
 مطلب
 في عدد الانبياء والرسل عليهم
 الصلاة والسلام

مطلب
 في تفضيل البشر على الملائكة

السنة وبه اندفع ما أورده صدر الاسلام من انه لا حاجة للإمام الى النية لانه يجهر ويشير اليهم فهو فوق النية اه
 بحر ملخصا وبه اندفع انه لا ينزى من الاشارة اليهم بالخطاب حصول النية باقامة القرينة فلا بد منها أقول
 رأيضا فان الحال من الصلاة لما وجب بالسلام كان المقصود الاصل منه التحمل لا خطاب المصلين فلما
 لم يكن الخطاب مقصودا أصلا لزمت النية لا قامة السنة الزائدة على التحمل الراجب اذ لو لا ذلك بقي السلام
 مجرد التحمل دون التحية تقدير (قوله السلام) مفعول ينوي وهو اسم مصدر بمعنى التسليم (قوله
 من معه في صلاته) هذا قول الجمهور وقيل من معه في المسجد وقيل انه يعم كسلام التشهد حلية (قوله
 أوفياء) صرح به شمد في الاصل وما في كثير من الكتب من انه لا ينوي في زمانه سبقي على عدم حضوره
 الجماعة فلا مخالفة بينهما لان المدار على الحضور وعدمه حتى لو حضر خنثى أو صبيان نواهم أيضا حلية وبحر
 لكن في التهرأ انه لا ينوي النساء وان حضرن لكراحة حضوره (قوله فيم الخ) ولذا ورد اذا قال العبد
 السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أصابت كل عبد لله صالح في السماء والارض (قوله والحفظلة)
 بالجزع عطف على من ولم يقل الكتبة ليشتمل من يحفظ أعمال المكاف وهم الكرام الكاتبون ومن يحفظه من
 الجن وهم المعقبات ويشتمل كل مصل فان المميز لا كتبة له كما أفاده في الحلية والبحر وفيه كلام يأتي على أن الكلام
 هنا في الامام ولا يكون صيا (قوله فيهما) أي في اليين واليسار (قوله بلائية عدد) أي للاختلاف
 فيه فتقبل مع كل مؤمن اثنان وقيل اربعة وقيل خمسة وقيل عشرة وقيل مائة وستون وقيل غير ذلك وتماه في
 شروح المتن (قوله كلاً يمان بالانبياء) لان عددهم ليس بمعلوم قطعاً فينبغي أن يقال أنت بجميع الانبياء
 أولهم آدم وآخرهم محمد عليه وعليهم الصلاة والسلام معراج فلا يجب اعتقاد أنهم مائة ألف وأربعة وعشرون
 الفا وأن الرسل منهم ثلثمائة وثلاثة وعشرون لانه خبر اتحاد (قوله وقدم القوم) أي المعبر عنهم بن دليل عطف
 الحفظلة عليهم والعطف للغايرة وعبر بالقوم ليخرج الجن فانهم ليسوا أفضل من الملائك وأشار بذلك الى ما قاله غير
 الاسلام من أن للبداءة أثر في الاحتمام ولذا قال أحماسنا في الوصايا بالنوافل انه يبدأ بما بدأ به الميت (قوله
 من اتقى الشرك فقط) الاول أن يسقط لفظ فقط فيصير المعنى من اتقى الشرك سواء اتقى المعاصي أيضاً أو لا ح
 (قوله كما في البحر عن الروضة) أي روضة العلماء لانه وسق حيث قال أجمعت الامة على أن الانبياء أفضل
 الخليفة وأن نبينا عليه الصلاة والسلام أفضلهم وأن أفضل الخلائق بعد الانبياء الملائكة الاربعة وحلة العرش
 والروحانيون ورؤساء ومالك وأن الصحابة والتابعين والشهداء والصالحين أفضل من سائر الملائكة واختلفوا
 بعد ذلك فقال الامام سائر الناس من المسلمين أفضل من سائر الملائكة وقال سائر الملائكة أفضل اذ
 ملخصا وحاصله انه قسم البشر الى ثلاثة أقسام خواص كالانبياء وأواسط كالصالحين من الصحابة وغيرهم وعوام
 كباقي الناس وقسم الملائكة الى قسمين خواص كالملائكة المذكورين وغيرهم كباقي الملائكة وجعل خواص
 البشر أفضل من الملائكة خاصهم وعامهم وبعدهم في الفضل خواص الملائكة فهم أفضل من باقي البشر
 وأواسطهم وعوامهم وبعدهم وأواسط البشر فهم أفضل من عدا خواص الملائكة وكذلك عوام البشر عند الامام
 كأواسطهم فالأفضل عنده خواص البشر ثم خواص الملائك ثم باقي البشر وعنده خواص البشر ثم خواص
 الملائك ثم أوساط البشر ثم باقي الملائك (قوله قلت الخ) حاصله أن القهستان في جعل كلام من البشر والملائك قسمين
 خواص وأوساط وجعل خواص البشر أفضل من خواص الملائك وأوساط البشر أفضل من أوساط الملائك ففي
 كلامه لفظ ونشر مرتب وسكت عن عوام البشر للخلاف السابق وبه ظهر أن هذا غير مخالف لما مر عن الروضة
 نعم قوله عند أكثر المشايخ مخالف لما في الروضة من دعوى الاتفاق وما هذا أولى اذا المسألة خلافية وهي ظنية
 ايضا كما نص عليه في شرح التفسير بل قال في شرح المتن وقدرى التوقف في هذه المسألة أي مسألة تفضيل
 البشر على الملائك عن جماعة منهم أبو حنيفة لعدم القاطع وتوضيح علم ما لم يحصل لنا الجزم بعله الى عالمه اسلم
 والله اعلم اه (قوله وحل تغيير الحفظلة قولان) فقيل نعم لحديث الصحيحين بتعاقدون فيكم ملائكة بالليل
 وملائكة بالنهار ويجمعون في صلاة الصبح وصلاة العصر فيصعد الذين بالقوا فيكم فيسألهم وهو أعلم بهم كيف
 تركتم عبادي فيقولون اتيناهم وهم ينامون وتركناهم وهم ينامون فنقل عبادهم وغيره عن الجمهور انهم الحفظلة
 أي الكرام الكاتبون واستظهر القرطبي انهم غيرهم وقيل لا يتغيران مادام حيا لحديث انس أن رسول

مطلب
 حل تغيير الحفظلة

الله صلى الله عليه وسلم قال ان الله تبارك وتعالى وكل بعبد المؤمن ملكين يكتبان عمله فاذا مات قال ربنا
 قدمات فلان فتأذن لنا فنصعد الى السماء فيقول الله عز وجل سمعناى مملوءة من ملائكتي يسبحون فيقولان
 فنقيم في الارض فيقول الله تعالى ارضى مملوءة من خلقي يسبحون فيقولان فأين نكون فيقول الله تعالى
 قوما على قبر عبدى فكبرانى وهلا لى واذا كراى واكتب اذ لك عبدى الى يوم القيامة وتماه فى الحلية (قوله)
 ويفارقه كاتب السيئات عند جماع وخلاء) تبع فى ذلك صاحب البحر والمصريح به فى شرح الجوهر الكبير
 للقائى أن المفاقر له فى هذه الحالة المالكان وزاد انهما يكتبان ما حصل منه بعد فراغه بعامة يجعلها الله تعالى
 الهما ولكنه لم يستند فى ذلك الى دليل وذكر فى الحلية أن الجزم به يحتاج الى ثبوت معنى يفيد وأما ما روى عن
 ابن بكر رضى الله عنه انه كان اذا اراد الدخول فى الخلاء يشترط داه ويقول ايها المالكان الحافظان على اجاسا
 ههنا فاني عاهدت الله تعالى أن لا اتكلم فى الخلاء فذكر شيخنا الحافظ انه ضعيف اه ح ملخصا (قوله وصلاة)
 يعنى أن كاتب السيئات يفارق الانسان فى صلاته لانه ليس له ما يكتبه ذكره القرطبي ورد فى الحلية كما نقله ح
 (قوله والمختار الخ) مقابله ما أتى عن حاشية الاشهاد وكذا ما فى الترمذ أن القلم للسان والمدا الرق (قوله)
 استأثر أى اخضع (قوله نعم الخ) لا يحسن الاستدلال به بعد تصريحه باختيار الاول تأمل (قوله)
 تكتب فى رق) قال فى الحلية ثم قيل ان الذى يكتب فيه الحافظة دواوين من رق كما هو المراد من قوله تعالى
 وكاب مسطور فى رق منشور وفى احد الاقوال لكن المأثور عن على رضى الله عنه ان الله ملائكة ينزلون بشئ
 يكتبون فيه اعمال بنى آدم فلم يعين ذلك والله سبحانه اعلم اه (قوله بلا حرف كتبته فى العقل) يؤيده ما
 قاله الغزالي فى المكتوب فى الروح المحفوظ أيضا انه ليس بحروفا وانما هو ثبوت المعلومات فيه كتبته فى العقل
 قال فى الحلية لكن صرف اللفظ عن ظاهره يحتاج الى وجود صارف مع كثرة ما فى الكتاب والسنة مما يؤيد
 الظاهر كقوله تعالى انا كنا نستنسخ ما كنتم تعملون ورسلا لديهم يكتبون وكذا ما ثبت فى الاسراء من سمعاه
 عليه الصلاة والسلام صريف الاقلام أى تصويتها فيصل على ظاهره لكن كيفية ذلك وصورته وجنسه مما
 لا يعلمه الا الله تعالى او من أطلع على شئ من ذلك اه ملخصا وتماه فى ح (قوله وهو أحد ما قبل الخ)
 راجع الى قوله تكتب فى رق فقط كما افاده ح فراجع وتأمل (قوله وصحح النيسابورى) نقله فى الحلية عن
 الحسن ومجاهد والفتح وغيرهم وذكر قبله عن الاختيار أن محمد اوى عن هشام عن عكرمة عن ابن عباس
 أنه قال الملائكة لا تكتب الا ما فيه اجر أو وزر (قوله حتى أتينه) هو الصوت الصادر عن طبيعة الشخص
 فى مرضه لعسره او لغيره ولأن سقده على ما فرط فى جانب الله تعالى وأشار بهذه الغاية الى انهم ما يكتبان جميع
 الضروريات أيضا كالنفس وحركة النبض وسائر العروق والاعضاء افاده ح عن اللقائى (قوله يكتب
 المباح كاتب السيئات) تفسير لما اجل فى العبارة السابقة حيث نسب فيها كتابة كل شئ اليهما فأشار ههنا الى
 تفصيله ويانه لأن المكتوب ثلاثة أقسام ما فيه اجر وما فيه وزر وما لا ولا ما فيه اجر لكاتب الحسنات
 والباقي لكاتب السيئات (قوله ويعبى يوم القيامة) وقيل فى آخر النهار وقيل يوم الخميس وهو مأثور عن ابن
 عباس والكاتبى وذكر فى الحلية عن الاختيار أن الاكثرين على الاول وعن بعض المفسرين انه الصحيح عند
 المحققين فلذا مشى عليه الشارح (قوله الاسخ أن الكافر أيضا تكتب أعماله الخ) أى السيئة اذ لا حسنة له
 وهو مكاف بمحقوق العباد والعقوبات اتقا فاولا بالعبادات ادا واعتقادا وهو المعتمد عندنا فعاقب على ترك
 الامرين وتماه فى ح ونقل عن اللقائى أن أعمال الكافر التى يظن هو أنما يحسنه لا تكتب له الا اذا
 اسلم فيكتب له ثواب ما عمله فى الكفر من الحسنات اه وفى حقل أن مذهبا خلافا فليراجع (قوله وفى
 البرهان الخ) حديث يعاقبون المتقدم والمراد بهم الحافظة الذين هم المعقبات لا الحافظة الذين هم الكسبة لما
 قد حمناه ح (قوله وان ابليس مع ابن آدم بالبرار) أى مع جميعهم الامن حفظه الله تعالى منه وأقدره على
 ذلك كما أقدر ملك الموت على تفدير ذلك والظاهر أن هذا غير القرين الا ترى لانه لا يفارق الا دعى فافهم (قوله)
 روى بفتح الميم) بمعنى آمن القرين فصار لا يأمر الا بغير كافر من الملك وهذا ظاهر الحديث (قوله وضماها)
 فيكون فعلا مضارعا مقيدا للسلامة من القرين الكافر على طريق الاستمرار التجردى ح وصحح بعضهم
 هذه الرواية ورجحها وفى رواية فاستسلم كفى الشفاء (قوله ويزيد المؤتم الخ) أى يزيد على ما تقدم من نية

مطلبه

هل يفارقه المالكان

وفيفارقه كاتب السيئات عند جماع
 وخلاء وصلاة والمختار أن كيفية
 الكتابة والمكتوب فيه مما استأثر
 الله بعلمه نعم فى حاشية الاشهاد
 تكتب فى رق بلا حرف كتبته
 فى العقل وهو احد ما قبل فى
 قوله تعالى والطور وكتاب
 مسطور وفى رق منشور وصحح
 النيسابورى فى تفسيره انهما
 يكتبان كل شئ حتى ان ينسبه
 قلت وفى تفسير الدمي اطلت يكتب
 المباح كاتب السيئات ويعبى يوم
 القيامة وفى تفسير الكازرونى
 المعروف بالاخوين الاصح أن
 الكافر أيضا تكتب أعماله
 الا أن كاتب الميم كالشاهد على
 كاتب اليسار وفى البرهان
 ان ملائكة الليل غير ملائكة
 النهار وأن ابليس مع ابن آدم
 بالنهار وولده بالليل وفى صحيح مسلم
 ما منكم من احد الا وقد وكل الله
 به قرينه من الجن وقرينه
 من الملائكة قالوا واياله بارسل
 الله قال وايى ولكن الله أعاننى
 عليه فاسلم روى بفتح الميم وضماها
 (ويزيد) المؤتم

القوم والحظنة امامه (قوله ان كان الامام فيها) اي في التسليمة الاولى اي في جمعها (قوله والا) صادق بالخداثة وليست مرادة لذكر طابعه ح (قوله اذا لا كنية معه) فأدأن المراد بالحظنة حظنة ذاته من الاسماء لا حظنة الاعمال وهما قولان **حكم** اسر لكن الصحيح أن حسنات الصبي له ولو اديه ثواب التعليم ولذا ذكر الشافعي انه يكتب حسناته فحفظناه أن له كتب حسنات (قوله ولعمري) قسم وتقدم الكلام عليه في سطره الكتاب (قوله هذا) أي ما ذكر من النية وفي الحلية عن صدر الاسلام هذا شي تركه جميع الناس لانه قلم بنوي احديثاً قال في غاية البيان وهذا حق لان النية في السلام صارت كالتسوية المنسوخة وهذا هو ما سألت ألوف ألوف من الناس أي متى نويت بسلامك لا يكاد يجب احدهم بمافيها طائل الا الفقهاء وفيهم نظر اه (قوله لا بقدر التيمم الخ) لما رواه مسلم والترمذي عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقعد الا يجتهد ارمي يقول اللهم انت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام وأما ما ورد من الاحاديث في الاذكار عقب الصلاة فلا دلالة فيه على الاتيان بها قبل السنة بل يحتمل على الاتيان بها بعدها لان السنة من لواحق الفريضة وثوابها ومكملاتها لم تكن اجنبية عنها فافعل بعدها يطلق عليه أنه عقب الفريضة وقول عائشة بمقدار لا يفيد أنه كان يقول ذلك بعينه بل كان يقعد بقدر ما يسعه ونحوه من القول تقريرا فلا يشافي ما في الصحيحين من انه صلى الله عليه وسلم كان يقول في دبر كل صلاة مكتوبة لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد وعامه في شرح المنية وكذا في الفتح من باب الوتر والنوافل (قوله واختاره الكمال) فيه أن الذي اختاره الكمال هو الاول وهو قول البقالي ورد ما في شرح الشهيد من أن القيام الى السنة متصلا بالفرض مسنون ثم قال وعندي أن قول الحلواني لا بأس لا يعارض القولين لان المشهور في هذه العبارة كون خلافه اولي فكان معناها أن الاولى أن لا يقرب قبل السنة ولو فعل لا بأس فأدأ عدم سقوط السنة بذلك حتى اذا صلى بعد الاوراد تقع سنة لا على وجه السنة ولذا قالوا الوتر تكمل بعد الفرض لا تسقط لكن نوابها أقل فلا أقل من كون قراءه الاوراد لا تسقطها اه وتعه على ذلك تلبذه في الحلية وقال فيحصل الكراهة في قول البقالي على التزمية لعدم دليل التحريمية حتى لو صلاها بعد الاوراد تقع سنة مؤداة لكن لا في وقتها المسنون ثم قال وأدأ شيخنا أن الكلام فيما اذا صلى السنة في محل الفرض لا تنافي كلمة المشايخ على أن الأفضل في السنن حتى سنة المغرب المنزل أي فلا يكره الفصل بسافة الطريق (قوله قال الحلبي الخ) هو عين ما قاله الكمال في كلام الحلواني من عدم المعارضة ط (قوله ارتفع الخلاف) لانه اذا كانت الزيادة مكروهة تنزيها كانت خلاف الاولى الذي هو معنى لا بأس (قوله وفي حقه الخ) توفيق آخرين القولين المذكورين وذلك بأن المراد في قول الحلواني لا بأس بالفصل بالايراد أي القليلة التي بمقدار اللهم انت السلام الخ لماعلمت من أنه ليس المراد خصوص ذلك بل هو او ما قاربه في المقدار بزيادة كثيرة فتأمل وعليه فالكرهية على الزيادة تنزيهية لماعلمت من عدم دليل التحريمية فانهم وسبأني في باب الوتر والنوافل ما لو تكلم بين السنة والفرض أو اكل أو شرب وأنه لا يسن عندنا الفصل بين سنة الفجر وفرضه بالخعة التي يفعلها الشافعية (قوله والمعوذات) فيه تغليب فان المراد الاخلاص والمعوذتان ط (قوله ثلاثا وثلاثين) تنافي فيه كل من الافعال الثلاثة قبله (تنبيه) لو زاد على العدد قيل يكره لانه سوء أدب وايدبانه كدواء زيد على قانونه او قسح زيد على أسنانه وقيل لا بل يحصل له الثواب بخصوص مع الزيادة بل قيل لا يحل اعتقاد الكراهة لقوله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها والاوجه ان زاد لنحو شك عذراً ولتعبد فلا لاستدراكه على الشارع وهو ممنوع اه ملخصاً من تحفة ابن حجر (قوله يكره للامام التنفل في مكانه) بل يتحول خيراً كما يأتي عن المنية وكذا يكره مكنته قاعداً في مكانه مستقبل القبلة في صلاة لا تطوع بعدها كما في شرح المنية عن الخلاصة والكرهية تنزيهية كما دلت عليه عبارة الخانية (قوله لا للموتم) ومثله المفرد لما في المنية وشرحها أما المقترن والمفرد فانهم ان لبنا وقاما الى التطوع في مكانهما الذي صليفاه المكسوبة جازوا الاحسن أن يتطوعا في مكان آخر اه (قوله وقيل يستحب كسر الصفوف) ليزول الاشتباه عن الداخل المعين للكل في الصلاة البعيد عن الامام وذكره في البدائع والذخيرة عن محمد ونضر في المحط على أنه السنة كما في الحلية وهذا معنى قوله في المنية والاحسن أن يتطوعا في مكان آخر قال في الحلية وأحسن من ذلك كله أن يتطوع

(السلام على امامه في التسليمة الاولى ان كان) الامام (فيها) الا في الثانية ونواه فيه الرضا ذيا ونوي المنذر والحظنة فقط) ثم يدل الكنية لهم المعنى اذا لا كنية معه ولعمري لصدار هذا كالتسوية المنسوخة لا يكاد بنوي احديثاً الا الفقهاء وفيهم نظر ويكره تأخير السنة الا بقدر اللهم انت السلام الخ قال الحلواني لا بأس بالفصل بالايراد واختاره الكمال قال الحلبي ان اريد بالكرهية التزمية ارتفع الخلاف قلت وفي حقه على القليلة ويستحب أن يستغفر ثلاثا ويقرأ آية الكرسي والمعوذات ويسبح ويحمد ويكبر ثلاثا وثلاثين ويهلل تمام المائة ويدعو ويحتم بسبحان ربك وفي الجوهرية ويكره للامام التنفل في مكانه لا للموتم وقيل يستحب كسر الصفوف

مطلب
فما لو زاد على العدد الوارد في التسبيح عقب الصلاة

في منزله ان لم يحق ما نسا (قوله لتفعل او ورد) أقول عبارة في الخواص قلت يحتمل أنه لاجل التسفل والورد
 اه فدل على أن ذلك ليس من كلام الخاتبة والذي رأيته في الخاتبة صريح في أنه لتفعل (قوله وخيره الخ)
 الفخير المنسوب للإمام لكن التخير الذي في المنية هو أنه ان كان في صلاة لا تطوع بعدها فان شاء انحرف عن يمينه
 او يساره او ذهب الى حوائجه او استقبل الناس بوجهه وان كان بعدها تطوع وقام يصلي به يتقدم او يتأخر
 او ينحرف يمينا او شمالا او يذهب الى بيته فيطوع ثم اه وهذا التخير لا يخالف ما مر عن الخاتبة لانه لبيان
 الجواز وذال البيان الافضل ولذا علم في الخاتبة وغيرها بأن لليمين فضلا على اليسار لكن هذا لا يخص عين
 القبلة بل يقال مثله في عين المصلي بل في شرح المنية أن انحرافه عن يمينه اولى وأيده بحديث في صحيح مسلم
 وجميع في البدائع التسوية بينهما وقال لان المقصود من الانحراف وهو زوال الاشتباه أي اشتباهه في الصلاة
 يحصل بكل منهما وقد منع من الحلية أن الاحسن من ذلك كله تطوعه في منزله لما في سنن أبي داود بإسناد صحيح صلاة
 المرء في بيته افضل من صلاته في مسجدى هذا الا المكتوبة قلت والا التراخي كما سباني في باب الوتر والتوافل
 مع زيادات آخر ثم اذا شاء الذهاب انصرف من جهة يمينه او يساره فقد صح الامران عنه صلى الله عليه وسلم
 وعليه العمل عند أهل العلم كما قاله الترمذي وذكر النووي أنه عند استواء الجهتين في الحاجة وعدمها فاليمين
 افضل لعدم الاحاديث المصرحة بفضل اليمين في باب المسكرم ونحوها كما في الحلية (قوله ولودون عشرة) أي
 أن الاستقبال مطلق لا تفصيل فيه بين عدد وعدد على ما ذكره في الخلاصة وغيرها ولا يلتفت الى ما ذكره بعض
 شراح المقدمة من أن الجماعة ان كانوا عشرة يلتفت اليهم لترجح حرمتهم على حرمة القبلة والافلا ترجح حرمة
 القبلة على الجماعة فان هذا الذي ذكره لا أصل له في الفقه وهو رجحان لا تشبه ألفاظه ألفاظ أهل الفقه
 فضلا عن ان يقلد فيما ليس له أصل والذي روى له موضوع كذب على النبي صلى الله عليه وسلم بل حرمة المسلم الواحد
 أرجح من حرمة القبلة غير أن الواحد لا يكون خلف الامام حتى يلتفت اليه بل هو عن يمينه فلو كانا اثنين كانا
 خلفه فليلتفت اليهما الاطلاق المذكور اه ونازعه في الامداد بأنه ذكر ذلك في جميع الروايات شرح القدروري
 عن حاشية البدرية عن أبي حنيفة فليست اقل (قوله ولوبعيدا على المذهب) صرح به في الذخيرة أخذ من
 اطلاق محمد في الاصل قوله اذ لم يكن بجذائره جل يصلي ثم قال في الذخيرة وهذا هو ظاهر المذهب لانه اذا كان
 وجهه مقابل وجه الامام في حال قيامه يكرهه وان كان يمشي ماصوف واستظهر ابن امير حاج في الحلية خلاف هذا
 فقال الذي يظهر أنه اذا كان بين الامام والمصلي بجذائره رجل جالس ظهره الى المصلي لا يكرهه للامام استقبال
 القوم لانه اذا كان ستره للمصلي لا يكرهه المروءة فكذا هنا وقد صرح جوابا بأنه لو صلى الى وجه انسان وبينهما
 ثالث ظهره الى وجه المصلي لم يكرهه ولعل محمد المبيد بذلك للعلم به اه ملخصا فافهم والله تعالى أعلم

(فصل في القراءة)

لما فرغ من بيان حصة الصلاة وكيفيتها جفرا فضها وواجباتها وسننها ذكر أحكام القراءة في فصل على حدة لزيادة
 أحكام تعلقت بها بدون سائر الأركان المحولة ويجهر الامام وجوبا أي جهر او اجبا على أنه مصدر بمعنى اسم
 الفاعل وقوله يجب الجماعة حصة ثانية للجهر ولا يخفى أنه لا يلزم من اتصاف الجهر بهذين الوصفين أن يتصف
 كونه بحسب الجماعة بل وجوب أيضا نعم لوجبه حالا من غير وجوب المؤول باسم الفاعل يلزم ذلك ولادعى الى
 حمل الكلام على ما قصد المعنى مع تبادر غيره فافهم (قوله فان زاده عليه اساء) وفي الزاهاى عن أبي جعفر
 لو زاد على الحاجة فهو أفضل الا اذا اجهد نفسه او أدى غيره فهستاني (قوله أعادها جهر) لان الجهر فيما
 بقى صار واجبا لاقتداء الجمع بين الجهر والمخافتة في ركعة واحدة شنيع بحر ومفاده أنه لو اتم بعد قراءة
 بعض السورة أنه بعيد الفاتحة والسورة فليراجع ح (قوله لكن الخ) استدرا على قوله ولو اتم به وهذا
 قول آخر وقد حكى القولين القهستاني حيث قال ان الامام لو خاف ببعض الفاتحة او كلها او المنفرد ثم اقتدى
 به رجل أعادها جهر كما في الخلاصة وقل لم يعد وجهر فيما بقى من بعض الفاتحة او السورة كلها او بعضها
 كما في المنية اه وعزى في القنية القول الثاني الى القاضي عبد الجبار وقتارى السغدي ولعل وجهه أن فيه
 التحرز عن تكرار الفاتحة في ركعة وتأخير الواجب عن محله وهو موجب لسجود السهو فكان مكروها وهو
 أسهل من لزوم الجمع بين الجهر والاسرار في ركعة على أن كون ذلك الجمع شيئا غير مطرد لما ذكره في آخر شرح المنية
 أن الامام لو سأل الخاف بالفاتحة في الجهر به ثم تذكريه بالسورة ولا بعيد ولو خاف بآية او أكثر يتهاجها

وفي الخاتبة يستحب للامام التحول
 ليمين القبلة يعني يسار المصلي لتسفل
 او ورد وخيره في المنية بين تحويله
 يمينا وشمالا وأما ما وخلفا
 وذهابه لبيته واستقباله الناس
 بوجهه ولودون عشرة ما لم يكن
 بجذائره مصل ولوبعيدا على
 المذهب (فصل ويجهر الامام)
 وجوبا يجب الجماعة فان زاد
 عليه اساء ولو اتم به بعد الفاتحة
 او بعضها سراً أعادها جهرًا بحر
 لكن في آخر شرح المنية اتم به
 بعد الفاتحة يجهر بالسورة

فصل في القراءة

مطلبه
في الكلام على الجهر والخفاقة

من الغم وان لم يصل الى اذنه لكن بشرط كونه مسموعا في الجمله حتى لو أدنى احد صماخه الى فيه يسمع ولم يشترط
الكرخي وأبو بكر البلخي السماع واكتفيا بتصحيح الحروف واختار شيخ الاسلام وقاضي خان وصاحب المحيط
والحلواني قول الهندواني كذا في معراج الدراية ونقل في المجتبى عن الهندواني أنه لا يجوز له ما لم يسمع اذناه
ومن يقربه وهذا لا يخالف ما مر عن الهندواني لأن ما كان مسموعا له يكون مسموعا لمن في قربه كما في الحلية
والجرح ثم انه اختار في الفتح أن قول الهندواني وبشر متخذان بناء على أن الظاهر سماعه بعد وجود الصوت
اذا لم يكن مانع وذكر في البحر تبعاً للعلية أنه خلاف الظاهر بل الاقوال ثلاثة وأيد العلامة خير الدين الرملي في
فتاواه كلام الفتح بما لا مريد عليه فارجع اليه وذكر أن كلام من قول الهندواني والكرخي مصححان وأن ما قاله
الهندواني اصح وأرجح لاعتماداً كثر على ما عليه اه وبما قررناه ظهر لك أن ما ذكرهنا في تعريف الجهر
والخفاقة ومثله في سهو المنة وغيره معنى على قول الهندواني لأن أدنى الحد الذي يوجد فيه القراءة عنده
خروج صوت يصل الى اذنه أي ولو حكماً كما لو كان هنالك مانع من صم او جلبة اصوات او نحو ذلك وهذا معنى
قوله أدنى الخفاقة سماع نفسه وقوله ومن يقربه تصريح باللازم عادة كما مر وفي القهستاني وغيره او من يقربه
بأو وهو اوضح ويتبين على ذلك أن أدنى الجهر اسماع غيره أي ممن لم يكن يقربه بقريته المقابلة ولذا قال في
الخلاصة والخفاقة عن الجامع الصغير ان الامام اذا قرأ في صلاة الخفاقة بحيث يسمع رجل اورجلان لا يكون
جهر او الجهر أن يسمع الكل اه أي كل الصف الاول لا كل المصلين بدليل ما في القهستاني عن المسعودية
أن جهر الامام اسماع الصف الاول اه وبه علم أنه لا اشكال في كلام الخلاصة وانه لا ينافي في كلام الهندواني
بل هو مفرغ علمه بدليل انه في المعراج نقله عن الفضلي وقد علمت أن الفضلي قائل بقول الهندواني فقد ظهر
بهذا أن أدنى الخفاقة سماع نفسه او من يقربه من رجل اورجلين مثلاً واعلاها مجرد تصحيح الحروف كما هو
مذهب الكرخي ولا تعتبر هنا في الاصح وادنى الجهر اسماع غيره من ليس يقربه كاهل الصف الاول واعلاه
لا حد له فافهم واغتم تحرير هذا المقام فقد اضرب فيه كثير من الافهام (قوله ويجري ذلك المذكور) يعني
كون أدنى ما يتحقق به الكلام اسماع نفسه او من يقربه (قوله لم يصح في الاصح) أي الذي هو قول الهندواني
وأما على قول الكرخي فيصح وان لم يسمع نفسه لاكتفائه بتصحيح الحروف كما مر (قوله وقيل الخ) قال في
الذخيرة معزياً الى القاضي علاء الدين في شرح مختلفاته الاصح عندي أن في بعض التصرفات يكتب في سماعه
وفي بعضها يشترط سماع غيره مثلاً في البيع لو أدنى المشتري صماخه الى فم البائع وسمع يكتفي ولو سماع البائع نفسه
ولم يسمعه المشتري لا يكتفي وفيما اذا حلف لا يكلم فلان افاداه من بعيد بحيث لا يسمع لا يبحث في عينه نص عليه
في كتاب الايمان لان شرط المنع وجود الكلام معه ولم يوجد اه قال في التمهيد أقول ينبغي أن يكون الحكم
كذلك في كل ما يتوقف تمامه على القبول ولو غير مبادلة كالتكاح اه ولم يعول الشارح على هذا القول فعبر
عنه بقيل تبعاً للفتح حيث قال قبل الصحيح في البيع الخ وكذا عبر عنه في الكافي اشارة الى ضعفه كما في
الشرع بلالية لكن الاول ارتضاء في الحلية والبحر وهو اوجه بدليل المسألة المنصوصة في كتاب الايمان لان
الكلام من الكلام وهو الجرح سمي به لانه يؤثر في نفس السامع فتكلمه فلان لا يحصل الاسماع وكذا اشترط
سماع الشهود كلام العقادين في النكاح وسماع التلاوة في وجوب السجدة على السامع ونحو ذلك مما اشترط
فيه سماع الغير تأمل (قوله مثلاً) زاده ليعم مالوتر كهافي ركعة واحدة وهل يأتي بها في الثالثة او الرابعة
يجزى ولعم الغرض غير العشاء كالمغرب فانه لو تركها في احدى اوليها يأتي بها في الثالثة ولو في مامعاً في الثالثة
بفتحة وسورة وفات الاخرى وسجد للسهو ولو ساهياً ولعم الغرض الرابعة السرية فانه يأتي بها في الاخرين
أيضاً افاداه ط وانما خص المصنف العشاء بالذكر لكان قوله جهر في الاخرين لا للاحتراز عن غيره فلذا
أشار الشارح الى التعميم فافهم (قوله ولو عمدا) هذا ظاهر اطلاق المتن وبه صرح في النهر ولم يعزه الى
احد وكأنه أخذ من الاطلاق والافصيح الفتاوى والشروح يقتضي أن وضع المسألة في التمسك تأمل
افاداه الخبير الرملي (قوله وجوبا وقيل ندبا) أشار الى أن الاصح الوجوب وذلك لان محمداً أشار اليه
في الجامع الصغير حيث عبر بقوله قرأها بلفظ الخبر وهو أكدم من الامر في الوجوب وصرح في الاصل
بالاستحباب قال في غاية البيان والاصح ما في الجامع الصغير لانه آخر التصنيفين ورد في الفتح بأن ما في الاصل
أصرح فيجب التعويل عليه في الرواية وكون الاخبار كدرده في البحر بأنه في اخبار الشارع لا في غيره فكان

(و أدنى) (الخفاقة اسماع نفسه)
ومن يقربه فلو سمع رجل أو رجلان
فليس يجهر والجهر أن يسمع الكل
خلاصة (ويجري ذلك) المذكور
(في كل ما يتعلق بنطق كسمية على
ذخيرة ووجوب سجدة تلاوة وعقار
وطلاق واستئناء) وغيره افاداه
طلق او استئنى ولم يسمع نفسه
لم يصح في الاصح وقيل في نحو البيع
يشترط سماع المشتري (ولو ترك
سورة اولي العشاء) مثلاً ولو عمدا
(قرأها وجوبا) وقيل ندبا

المذهب الاستحباب قال في التبر ولا ينبغي أن أمر المجهل ناشئ عن أمر الشارع فكذلك الخبره نعم قال في الحواشي
 السعدية انما يكون دليلا اذا كان مستملا في الامر الايجابى وهو ممنوع وأقول لم لا يجوز أن يكون المراد
 الاستحباب وتكون القرينة عليه ما في الاصل كما أريد بما مر من قوله افتش رجله اليسرى ووضعه يديه على
 نذبه وأنشأ ذلك اه والحاصل أن اختيار صاحب الفتح والبحر والنهر النذب لانه صريح كلام محمد (قوله
 مع الفاتحة) أشار به الى شيئين الاثرل أنه يقدم الفاتحة لان مع تدخل على المتبوع وهو أحد قولين وينبغي
 ترجحه والثاني أن الفاتحة واجبة أيضا وفيه قولان أيضا وينبغي ترجيح عدم الوجوب كما هو الاصل فيها أناده
 في البحر والنهر (قوله لان الجمع الخ) أشار به الى أن قول المصنف جهرار راجع الى الفاتحة والسورة معا
 وجعله الزيلعي ظاهرا رواه وصححه في الهداية لما ذكره الشارح وصحح الثرناشي أنه يجهز بالسورة فقط وجعله
 شيخ الاسلام الظاهر من الجواب ونحو الاسلام الصواب ولا يلزم الجمع الشنيع لان السورة تتلحق بموضعها تقدير
 بحر ومفاده أن الجمع بين الجهر والخفاقة في ركعة مكروه اتفاقا اذا كانت القراءة في محلها غير ملتزمة بما
 قبلها ويرد عليه ما قدمناه من الفروع اول الفصل فتأمل (قوله ولو تذكرا) أى السورة (قوله قرأها)
 أى بعد عودته الى القيام (قوله وأعاد الركوع) لان ما يقع من القراءة في الصلاة يكون فرضا فيرتفع الركوع
 ويلزمه اعادته لان الترتيب بين القراءة والركوع فرض كما ترى بانه في الواجبات حتى لو لم يعده تفسد صلاته
 بل لو قام لأجل القراءة ثم بدله مسجد ولم يقرأ ولم يعد الركوع قبل تفسد وقبل لا والفرق بين القراءة
 وبين القنوت حيث لا يعود لأجله ولو تذكركه في ركوعه ولو عاد لا يرتفع هو ما ذكرنا من أن القراءة تقع فرضا ما
 القنوت اذا اعيد يقع واجبا وبان ذلك أن القراءة وان انقسمت الى فرض وواجب وسنة الا أنه مهما أطال
 يقع فرضا وكذا اذا أطال الركوع والسجود على ما هو قول الاكثر والاصح لان قوله تعالى فاقروا ما تيسر
 لوجوب احدا الامر من الآية مخافة ما مطلقا صدق ما تيسر على كل فرد فها مقرأ يكون الفرض ومعنى الاقسام
 المذكورة أن جعل الفرض مقدار كذا واجب وجعله دون ذلك مكروه وجعله فوق ذلك الى حد كذا سنة
 لانه يقع اول آية يقرأها فرضا وما بعدها الى حد كذا واجبا وما بعد ذلك الى حد كذا سنة لاننا اعتبرنا
 الواجب ما بعد الآية الاولى منضمما اليها انقلاب الفرض واجبا وان اعتبرناه منفردا كان الواجب بعض الفاتحة
 وقالوا الفاتحة واجب وكذا الكلام فيما بعد الواجب الى حد السنة فليأتمل كذا في شرح المنية من باب
 سجود السهو ونحوه في الفتح وهو تحقيق دقيق فاعتنه (قوله للزوم تكرارها) أى وهو غير مشروع وهذا
 لو قرأها مرتين فلو مرة لا تكون قضاء كما في النهاية لانها في محلها لكن كتب على ما في النهاية شيخ الاسلام المقتي
 ابو السعود قلت لا ينبغي أن قراءة الفاتحة في الترفع الثانية ليست واجبة بل ذلك على وجه الدعاء في ظاهر الرواية
 وان كانت واجبة على رواية الحسن بن زياد فعلى هذا اذا قرأ الفاتحة مرة لم يتعين انصرافها الى تلك الركعة
 وانت خبير بأن بناء ظاهر الرواية أى الذى هو عدم اعادة الفاتحة في مسئلتنا على رواية الحسن غير حسن اه
 اى بخلاف السورة فان الشفع ليس بحل لاداء السورة فجاز أن يكون محلا للقضاء ونعامة في شرح الشيخ
 اسماعيل (قوله ولو تذكرا) أى الفاتحة (قوله قبل الركوع) الظاهر أنه ليس بقيد حتى لو تذكركها في الركوع
 فكذلك لانه قد تم أنه لو تذكركها السورة في الركوع أعادها وأعاد الركوع فالفاتحة اولى لانها أكد رجحى (قوله
 وأعاد السورة) لانها شرعت تابعة للفاتحة رجحى (قوله على المذهب) اى الذى هو ظاهر الرواية عن الامام
 وفى رواية عنه ما يطلق عليه اسم القرآن ولم يشبه قصد خطاب احده وحزم القدورى بأنه الصحيح من مذهب
 الامام ورجحه الزيلعي بأنه أقرب الى القواعد الشرعية لان المطلق ينصرف الى الادنى وفى البحر فيه نظر بل
 ينصرف الى الكامل قلت وهو مدفوع بأن براءة الذمة لا تتوقف على الكامل والالزام فرضية الظمان في
 الركوع والسجود قال في شرح المنية وعلى هذه الرواية لا يجوز عنده نحو ثم نظر أى لانه يشبه قصد الخطاب
 والخبار تأمل وفى رواية ثالثة عنه وهى قوله ثمان ثلاث آيات قصارا وآية طويلة (قوله وعرفا طائفة
 من القرآن مترجمة الخ) اى اعتبرها مبدءا ومقطع وهذا التعريف نقله في الحلية عن حاشية الكشف لعلاء
 الدين البهلوانى ونقل في التبر عن شرح الشاطبية للبعبرى ما يرجع اليه وهو انها قرآن مركب من جمل ولو تقديرا
 ذو مبدء ومقطع مندرج في سورة (قوله ولو تقديرا الخ) أشار الى الرد على البحر حيث اعترض التعريف
 المذكور بأن لم يلد آية ولذا جاز الامام بها الصلاة وهى خمسة احرف ووجه الرد أن لم يلد أصلا لم يولد فهو ستة

مطلب
 تحقيق مهم فيما لو تذكرك في ركوعه
 أنه لم يقرأ أعاد تقع القراءة فرضا
 وفى معنى كون القراءة فرضا
 وواجبا وسنة

(مع الفاتحة جهرار فى الآخرين)
 لان الجمع بين جهر وخفاقة في ركعة
 شنيع ولو تذكركها في ركوعه قرأها
 وأعاد الركوع (ولو تذكرك الفاتحة)
 فى الاولين (لا) يقضى فى الآخرين
 للزوم تكرارها ولو تذكركها قبل
 الركوع قرأها وأعاد السورة
 (وفرض الترانة آية على المذهب)
 حتى لغة العلامة وعرفا طائفة
 من القرآن مترجمة اقلها ستة
 احرف ولو تذكركها اكله

تقدير الكن الذي رأيته في الحلية والجبر عن الحواشي المذكورة اقلها ستة احرف صورة فالردي غير محله نعم
 في النهر قيل ان الآية هي وما بعده ما ومن ثم قيل ان الاخلاص اربع وقيل خمس فيجوز ان يكون ما في الحواشي
 بناء على الاول (قوله الا اذا كانت كلمة) استثناء من المتن لانه في معنى تصح الصلاة بآية (قوله فالاصح
 عدم الحجة) كذا في المتن وهو شامل لمثل مدهاتان ومثل ص وق ون لكن ذكر في الحلية والجبر ان الذي
 مشى عليه الاسبيعي في الجامع الصغير وشرح الطحاوي وصاحب البدائع الجواز في مدهاتان عنده من غير
 حكاية خلاف (قوله الا اذا حكم حاكم) صورته على عق عبده بصلاته صلاة صحيحة فصل في مدهاتان غير مكترة
 او مكترة قترافعا لِحاكم يرى صحة الصلاة بذلك ففرضه فيكون قضاء بعبدة الصلاة صحتها فصح اتفاقا لان
 حكم الحاكم في المجتهد نفسه برفع الخلاف افاده ح (قوله لانه يزيد على ثلاث آيات) تعليل للمذهبين لان
 نصف الآية الطويلة اذا كان يزيد على ثلاث آيات قصار يصح على قوله ما فعل قول أبي حنيفة المكنتي بالآية
 اول ح قال في الجبر وعلم من تعليلهم ان كون المقروء في كل ركعة النصف ليس بشرط بل ان يكون البعض
 يبلغ ما يعتد بقراءته قارئاً عرفاً اه اقول وينبغي ان يكون الاكتفاء بما دون الآية مفترضا على الرواية الثانية
 عن الامام لان الرواية الاولى التي تقدم انها ظاهر الرواية لا بد من آية تامة تأمل (تنبيه) لم أر من قد رآني
 ما يكتفي بحد من الآية الطويلة وظاهر كلام الجبر غيره أنه موكل الى العرف لا الى عدد حروف
 اقصر آية وعلى هذا لو ارد قراة قدر ثلاث آيات التي هي واجبة عند الامام لا بد ان يقرأ من الآية الطويلة
 مقدار ثلاثة أمثال مما يسمى بقراءته قارئاً عرفاً ولذا فرضوا المألة بآية الكرسي وآية المداينة في التتارخانية
 والمعراج وغيرهما لوقر آية طويلة كآية الكرسي او المداينة البعض في ركعة والبعض في ركعة اختلفوا فيه
 على قول أبي حنيفة قيل لا يجوز لانه ما قرأ آية تامة في كل ركعة وعانتهم على أنه يجوز لان بعض هذه الآيات يزيد
 على ثلاث قصار أو يبعد عنها فلا تكون قراة أقل من ثلاث آيات اه لكن التعليل الاخير ربما يفيد اعتبار العدد في
 الكمالات أو الحروف ويفيد قولهم لوقر آية تعدل اقصر سورة جاز وفي بعض العبارات تعدل ثلاثا قصارا أي
 كقوله تعالى ثم نظر ثم عبس وبسر ثم أدبر واستكبر وقدرها من حيث السكات عشرون من حيث الحروف ثلاثون
 فلوقر الله لا اله الا هو الحى القيوم لا تأخذه سنة ولا نوم يبلغ مقدار هذه الآيات الثلاث فعلى ما قلناه لو اقتصر
 على هذا المقدار في كل ركعة كفى عن الواجب ولم أر من تعرض لشيء من ذلك فليست تأمل (قوله وحفظها) أى
 الآية فرض عين أى فرض ثابت على كل واحد من المكافين بعينه كما أشار اليه في شرح التحرير حيث فرق بينه
 وبين فرض الكفاية بأن الثاني متحكم مقصود حصوله من غير نظر بالذات الى فاعله بخلاف الاول فانه منظور
 بالذات الى فاعله حيث قصد حصوله من عين مخصوصة كالقروض على النبي صلى الله عليه وسلم دون اتته او من
 كل عين عين أى واحد واحد من المكافين اه والظاهر ان الاضافة فيهما من اضافة الاسم الى صفته كسجد
 الجامع وحبة الحقاء أى فرض متعين أى ثابت على كل مكاف بعينه وفرض الكفاية معناه فرض ذو كفاية أى
 يكتفى بحصوله من أى فاعل كان تأمل (قوله وحفظ جميع القرآن الخ) اقول لا مانع من أن يقال جميع
 القرآن من حيث هو يسمى فرض كفاية وان كان بعضه فرض عين وبعضه واجبا كما أن حفظ الفاتحة يسمى
 واجبا وان كانت الآية منها فرضاً أى يسقط بها الفرض فانهم (قوله وسنة عين) أى يستأكل واحد
 من المكافين بعينه وفيه اشارة الى أن السنة قد تكون سنة عين وسنة كفاية ومثاله ما قالوا في صلاة التراويح
 انها سنة عين وصلاتها يجتمع في كل محل سنة كفاية (قوله وتعلم الفقه افضل منهما) أى من حفظ
 باقى القرآن بعد قيام البعض به ومن التسفل ومراة بالفقه ما زاد على ما يحتاج اليه في دينه والافه وفرض عين
 ح (قوله وسورة) أى اقصر سورة او ما يقوم مقامها من ثلاث آيات قصار (قوله ويكره الخ) أى تحريرا
 كما أنه يكره نقص شيء من السنة تنزيها كما في شرح الملتقى ط (قوله أى حالة قرار أو فرار) أى حالة أمنه
 او عجله وعسر عن العجلة بالفرار بالنسبة لانها في السفر تكون غالباً من الخوف كما في شرح الشيخ اسماعيل
 (قوله كذا اطلق الخ) فيه أن عبارة الجامع لم يصرح فيها بقوله مطلقاً وانما ذكر فيها السفر غير متعدي فيهم
 منها الاطلاق كسائر عبارات المتون والالفاظ ادعاء تقييدها بحال من التفصيل وانما صرح المصنف
 بالاطلاق اختياراً لما رجحه شيخه صاحب الجبر (قوله ورجحه في الجبر الخ) اعلم أنه ذكر في الهداية

الا اذا كانت كلمة فالاصح عدم
 الصحة وان كررها مرارا الا اذا
 حكم حاكم فيجوز ذكره القهستاني
 ولو قرأ آية طويلة في الركعتين
 فالاصح الصحة اتفاقا لانه يزيد
 على ثلاث آيات قصار قاله الحلبي
 (وحفظها فرض عين) متعين على
 كل مكلف (وحفظ جميع القرآن
 فرض كفاية) وسنة عين أفضل
 من التسفل وتعلم الفقه أفضل منهما
 (وحفظ فاتحة الكتاب وسورة
 واجب على كل مسلم) ويكره نقص
 شيء من الواجب (ويستأكل في
 السفر مطلقا) أى حالة قرار أو فرار
 كذا اطلق في الجامع الصغير ورجحه
 في الجبر ودم في الهداية وغيرها
 من التفصيل ورد في النهر وحذر
 أن ما في الهداية هو المحذور

مبحث
 في الفرق بين فرض العين وفرض
 الكفاية

مطلب
 السنة تكون سنة عين وسنة
 كفاية

أن المسافر يقرأ بفاتحة الكتاب وأى سورة شاء ثم قال وهذا إذا كان على جملة من السرفان كان فى أمانة وقرار
يقرأ فى الفجر نحو سورة البروج وان شئت لأنه يمكنه مراعاة السنة مع التخفيف وردة فى البربائه لا اصل له بعد
عليه فى الرواية والدراية أما الأول فلأن اطلاق المتن تبعاً للجامع الصغير بحال الامن أيضاً وأما الثانى فلأنه
إذا كان على أمن صار كالمقيم فينبغى أن يراعى السنة والسفر وان كان مؤثراً فى التخفيف لكن التحديد بقدر سورة
البروج لا بد له من دليل ولم ينقل اه وهو ملخص من الحلة وأجاب فى المنبر بما صلاهد السنة للمقيم فى قراءة
الفجر أن تكون من طوال المفصل وأن لا يتقص مقدار الآيات المقررة من حيث العدد عن أربعين آية فى
الركعتين بل تكون من أربعين الى مائة كما سيأتى مع ما لافيه من البحث والمسافر إذا كان فى أمانة وقرار وان كان
مثل المقيم لكن للسفر تأثير فى التخفيف عنه مطلقاً ولا يجوز له التطرؤ ان كان فى أمانة فناسب أن يقرأ نحو سورة
البروج والانشقاق عما هو من طوال المفصل وان لم يبلغ المقدار الخاص وهذا معنى قول الهداية لا مكان
مراعاة السنة مع التخفيف أى التخفيف بعدم اعتبار العدد الخاص بعد حصول سنة القراءة من طوال
المفصل فليس مراده التحديد بعدد آيات السورتين بل كونهما من طوال المفصل أى وسنة القراءة فى الفجر من
طوال المفصل مسلمة لا تحتاج الى دليل ثم ان ما فى الهداية قد أقتره عليه شراحهوا والزياي وغيره وذلك دليل على
تقييد اطلاق ما فى المتن والجامع اه اقول هذا انما يتم إذا كان قول الهداية يقرأ فى الفجر نحو سورة البروج
وان شئت معناه أنه يقرأ فى الركعتين واحدة منهم مالا كلامه ما لا لم يحصل تخفيف من حيث العدد لان الانشقاق
خمس وعشرون آية والبروج اثنان وعشرون ويؤيد ذلك قول المنية يقرأ سورة البروج او مثلها فانه ظاهر
فى أن المراد قراءة سورة البروج فى الركعتين لكن فى كون سورة البروج من طوال المفصل كلام ستعرفه فلذا
حل التخفيف فى شرح المنية على جعل الاوسط فى الحضر طويلاً فى السفر ومثله قول صاحب المجمع فى شرحه
فيقرأ بأواسط المفصل رعاية للسنة مع التخفيف وعليه مشى فى الشرنبلالية لكن هذا الحل لا يناسب ما فى
الهداية لأن الانشقاق من طوال المفصل وقد يقال ان التخفيف من جهة الاكتفاء بسورة واحدة من المفصل
فى الركعتين كما اقتضاه ظاهر كلام المنية المذكور لأن السنة فى الحضر فى كل ركعة سورة تامة كما يأتى تأمل
(قوله وجوباً) أشار به الى دفع ما أورد فى البربائه لو قال بعد الفاتحة أى سورة شاء لكان أولى للأيوهم
أن قراءة الفاتحة سنة فصريح بقوله وجوباً يدفع التوهم المذكور لأن المعنى أن سنة القراءة فى السفر أى سورة
شاء مضمومة الى الفاتحة الواجبة فالقصد بيان التحير فى السور بعد الفاتحة والاورد أن السورة واجبة أيضاً
(قوله وفى الضرورة بقدر الحال) أى سواء كان فى الحضر أو السفر واطلاقه يشمل الفاتحة وغيرها لكن
فى الكافى فان كان فى السفر فى حالة الضرورة بأن كان على جملة من السير أو خائفاً من عدو أو اوص يقرأ الفاتحة
وأى سورة شاء وفى الحضر فى حالة الضرورة بأن خاف فوت الوقت يقرأ ما لا يفوته الوقت اه ولقائل أن
يقول لا يختص التخفيف بالضرورة بالسورة فقط بل كذلك الفاتحة كما اذا اشتد خوفه من عدو وقراً
آية مثلاً ولا يكون مسبباً كذا فى الشرنبلالية أقول وقول الكافى بقدر ما لا يفوته الوقت يشمل الفاتحة فله
أن يقرأ فى كل ركعة آية ان خاف فوت الوقت بالزيادة وهل هو فى كل صلاة أو خاص بالتعجيل خلاف حكمه
فى القنية وقال فى آخر شرح المنية وقيل يراعى سنة القراءة فى غير الفجر وان خرج الوقت ولا يظهر أن يراعى
قدر الواجب فى غيرها لأن الاخلال به مفسد عند بعض الأئمة بخلاف خروج الوقت اه اى فانه فى غير الفجر
غير مفسد اتفاقاً ثم ذكر أن له الاقتصار على الفاتحة وتسيحة واحدة وترك البناء والتعوذ فى سنة الفجر أو الظاهر
لوحاف فوت الجماعة لأنه اذا جاز ترك السنة لادرال الجماعة فترك سنة السنة أولى اه (قوله ذكره الحلبي)
ونقله الراهدى فى القنية عن المجرد بقوله قال ابو حنيفة والذي صلى وحده بمنزلة الامام فى جميع ما وصفتنا من
القراءة سوى الجهر قال الراهدى وهذا نص على أن القراءة المسنونة يستوى فيها الامام والمنفرد والناس
عنه غافلون (قوله طوال المفصل) بكسر الطاء جمع طويل ككريم وكرام واقتصر عليه فى المحتاج وأما
بالضم فالرجل الطويل كما صرح به ابن مالك فى مثله والمفصل بفتح الصاد المهملة هو السبع السابع من القرآن
سمى به لكثرة فصله بالسجدة اول قلعة المنسوخ منه ولهذا يسمى بالمحكم أيضاً واختلف فى اوله قال فى البحر الذى
عليه اصحابنا أنه من الجرات اه قال الرملى ونظم ابن ابي شريف الاقوال فيه بقوله

(الفاتحة) وجوباً (وأى سورة شاء) وفى الضرورة بقدر الحال
(و) يست (فى الحضر) لامام
وسفر ذكره الحلبي والناس عنه
غافلون (طوال المفصل)

مفسر قرآن بأوله أتى * خلاف فصافات وقاف وسج

وجائية ملك وصف قائلها * وقع ضحى جبراتها إذا المنحج

وزاد السيوطي في الاتفاق قولين فأوصليها إلى اثني عشر قولاً الرحمن والانسان (قوله إلى آخر البروج)
عزاه في الخزانة إلى شرح الكسندر الشنخ بأكبر وقال بعده وفي النهر لا يضيئ دخول الغاية في المغاها ١٥
قالبروج من الطوال وهو مفاد عبارة الهداية المذكورة آنفاً لكن مفاد ما نقلناه بعد ما عن شرح المنية وشرح
المجمع انهما من الاوساط ونقله في الشرع بليلامة عن الكافي بل نقل التهستاق عن الكافي خروج الغاية الاولى
والثانية وعليه فسورة لم يكن من القصار ووقف في ذلك كله صاحب الحلية وقال العبارة لا تنفذ ذلك بل يحتاج
الى ثبت في ذلك من خارج والله اعلم أي لان الغاية تحتل الدخول والخروج فافهم (قوله في الفجر والظهر)
قال في النهر هذا مختلف لما في منية المصلي من أن الظاهر كالعصر لكن الاكثر على ما عليه المصنف ١٥ (قوله
وباقية) أي باقي المفصل (قوله أي في كل ركعة سورة مما ذكر) أي من الطوال والاوزاط والقصار
ومتقضاة أنه لا ينظر الى مقدار معين من حيث عدد الآيات مع أنه ذكر في النهر أن القراءة من المفصل سنة
والمقدار المعين سنة أخرى ثم قال وفي الجامع الصغير يقرأ في الفجر في الركعتين سورة الفاتحة وقدر أربعين
أو خمسين واقصر في الاصل على الأربعين وفي الجرد ما بين الستين الى المائة والحكم ثابت من فعله عليه الصلاة
والسلام ويقرأ في العصر والعشاء خمسة عشر في الركعتين في ظاهر الرواية كذا في شرح الجامع لقاضي خان
وحزم به في الخلاصة وفي المحيط وغيره يقرأ عشرين وفي المغرب خمس آيات في كل ركعة ١٥ أقول كون المقروء
من سور المفصل على الوجه الذي ذكره المصنف هو المذكور في المتون كالقدوري والكنز والمجمع والوقاية والتقاية
وغيرها وحصر المقروء بعدد على ما ذكر في النهر والبحر مما علمته مختلف لما في المتون من بعض الوجوه كما نبه عليه
في الحلية فانه لو قرأ في الفجر والظهر سورتين من طوال المفصل تزيد ان على مائة آية كالأرحمن والواقعة او قرأ
في العصر أو العشاء سورتين من اوساط المفصل تزيد ان على عشرين او ثلاثين آية كالفاتحة والفجر يكون ذلك
موافقاً للسنة على ما في المتون لاعلى الرواية الثانية ولا تحصل الموافقة بين الرويتين الا اذا كانت السورتان
موافقة للعدد المذكور ويلزم على ما مر عن النهر من أن المقدار المعين سنة أخرى أن تكون قراءة السورتين
الزائدتين على ذلك المقدار خارجة عن السنة الا أن يقتصر من كل سورة من سماع على ذلك المقدار مع انهم
صرحوا بأن الافضل في كل ركعة الفاتحة وسورة تامة فالذي ينبغي المصير اليه انهما روايتان مختلفتان
اختار أصحاب المتون احدهما ويؤيده أنه في متن المتي ذكر أولاً أن السنة في الفجر حضر أربعون آية
اوستون ثم قال واستحسننا طوال المفصل فيها وفي الظاهر الخ فذكر أن الثاني استحسن فترج على
الرواية الاولى لتأييده بالاثار الوارد عن عمر رضي الله عنه أنه كتب الى ابي موسى الاشعري أن أقرأ في الفجر
والظهر بطوال المفصل وفي العصر والعشاء بأوساط المفصل وفي المغرب بقصار المفصل قال في الكافي وهو
كالروى عن النبي صلى الله عليه وسلم لان المقادير لا تعرف الاسماء ١٥ (قوله واختار في البدائع عدم
التقدير الخ) وعمل الناس اليوم على ما اختاره في البدائع رملي والظاهر أن المراد عدم التقدير بمقدار معين
لكل أحد وفي كل وقت كما يفيد تمام العبارة بل تارة يقتصر على ادنى ما ورد كما قصر سورة من طوال المفصل
في الفجر وأقصر سورة من قصاره عند ضيق وقت او نحوه من الاعذار لانه عليه الصلاة والسلام قرأ في الفجر
بالعزدين لما سمع بكاء صبي خشية أن يشق على امته وتارة يقرأ أكثر ما ورد اذا لم يمل القوم فليس المراد الغاء
الوارد ولو بلا عذر واذا قال في البحر عن البدائع والجملة فيه أنه ينبغي للإمام أن يقرأ مقدار ما يحتمل على القوم
ولا يثقل عليهم بعد أن يكون على التمام وهكذا في الخلاصة ١٥ (قوله والامام) أي من حيث حسن
صوته وقبضه (قوله وفي الجملة) اسم كتاب من كتب الفتاوى (قوله بين بين) أي بأن تكون بين الترسل
والاسراع (قوله ليلاً) اعل وجه التقييده أن عادة المتعبدين كثرة القراءة في تعبدتهم فلهم الاسراع
ليحصلوا ووردهم من القراءة تأمل (قوله كما يفهم) أي بعد أن يتأقل مذكراً به التثنية والاحرم لترك الترتيل
المأمور به شرعاً ط (قوله ويجوز بالروايات السبع) بل يجوز بالعشر أيضاً كما نص عليه اهل الاصول
ط (قوله بالغريبة) أي بالروايات الغريبة والامالات لان بعض السفهاء يقولون ما لا يعلمون فيقعون

من الجرات الى آخر البروج (في
الفجر والظهر) منها الى آخر لم يكن
(اوساطه في العصر والعشاء
وباقية) (قصاره في المغرب) أي
في كل ركعة سورة مما ذكره
الحلي واختار في البدائع عدم
التقدير وأنه يختلف بالوقت والقوم
والامام وفي الجملة يقرأ في الفرض
بالترسل حرفاً حرفاً وفي التراخي بين
بين وفي النفل ليلاً أن يسرع بعد
أن يقرأ كما يفهم ويجوز بالروايات
السبع لكن الاولى أن لا يقرأ
بالغريبة عند العوام صيانة لهم

في الاثم والشقاء ولا ينبغي للائمة أن يحملوا العوام على ما فيه نقصان دينهم ولا يقرأ عندهم مثل قراءة أبي جعفر وابن عامر وعلى بن حمزة والكساء في صيانة دينهم فلعليهم يستخفون ويضعفون وان كان كل القراءات والروايات صحيحة فصيحة ومساخنا اختاروا قراءة أبي عمرو وحذف عن عالمهم ما من التنازلية عن قنوى الحجة (قوله وتطال الخ) اي يطيلها الامام وهي مسنونة اجماعا اعانة على ادراك الركعة الاولى لان وقت الفجر وقت نوم وغفلة وقد علم من التقيد بالامام ومن التعليل أن المنفرد يسوي بين الركعتين في الجميع اتفاقا شرح المنية اقول وبما مر من أن الاطالة المذكورة مسنونة اجماعا ومثله في التنازلية علم أن ما في شرح الملقى للهندي من انه اوجبه اجماعا غريب اوسبق قلم وقال تأييده الباقى في شرح الملقى لم اجد في الكتب المشهورة في المذهب (قوله بقدر الثالث) بأن تكون زيادة ما في الاولى على ما في الثانية بقدر ثالث مجموع ما في الركعتين كما في الكافي حيث قال الثلاث في الاولى والثلاث في الثانية ومثله في الحلية والبحر والدرر (قوله وقيل النصف) كذا في الحلية معزيا الى المحبوبي وحكاية في البحر عن الخلاصة لكن عبارة الخلاصة لا تفيد لان عبارتها تحذف اوحدا الاطالة في الفجر أن يقرأ في الركعة الثانية من عشرين الى ثلاثين وفي الاولى من ثلاثين الى ستين اه وأرجع المحشى القول بالنصف الى القول الاول لان المراد نصف المقرء في الاولى وهرثا المجموع فلا وجه لمداه مقابله واطال في ذلك فراجع له لكن قد يقال ان مراد الخلاصة التحيير بين جعل الزيادة بقدر نصف ما في الاولى او نصف ما في الثانية فانه اذا قرأ في الاولى ثلاثين وفي الثانية عشرين فإن زيادة بقدر نصف ما في الثانية ولوقرأ في الاولى ستين وفي الثانية ثلاثين فإن زيادة بقدر نصف ما في الاولى وبهذا يغاير القول الاول فتأمل (قوله ندبا) راجع لقولين يعني أن هذا التقدير في كل بيان للاولى فان لم يراعها فهو خلاف الاولى وهو معنى قوله لا بأس به ح (قوله فليخش) بأن قرأ في الاولى باربعين وفي الثانية ثلاث آيات لا بأس به وبه ورد الاثر كذا في الذخيرة وغيرها (قوله فقط) لما احتمل أن يكون الفجر مجرد مثال لا للتقيد أردفه بقوله كذا في التهر (قوله حتى التراويح) عزاه في الخزان الى الخاتبة وظاهر هذا أن الجمعية والعديد على الخلاف كما في جامع المحبوبي لكن في نظم الزند وبسبب الاتفاق على تسوية القراءة فلهما وأيده في الحلية بالا حاديث الواردة المقتضية لعدم اطالة الاولى على الثانية فيهما (قوله قيل وعليه الفتوى) قائله في معراج الدراية ومثله في المجتبى وفي التنازلية عن الحجة وهو المأخوذ للفتوى وفي الخلاصة انه احب وجع اليه في فتح القدر لما رواه البخاري من أنه عليه الصلاة والسلام كان يطول في الركعة الاولى أى من الظاهر ما لا يطول في الثانية وهكذا في العصر وهكذا في الصبح ونازعه في شرح المنية بأنه محمول على الاطالة من حيث الثناء والتعوذ وبما دون ثلاث آيات ضرورة التوفيق بينه وبين ما رواه مسلم عن ابي سعيد الخدري حيث قال فخرنا قيامه في الظفر في كل ركعة قدر ثلاثين آية فانه اذا تساوى بين الركعتين اه وقال في الحلية بعد أن حقق دليله ما يظهر على هذا أن قوله ما احب لاقوله وأن الاولى كون الفتوى على قواهما لاقوله وأقره في البحر والشرى بلالة واعتمد قولهما في الكنز والمآتي واختاروا الهداية فلذا اعتداه المصنف أيضا (قوله ان تقاربت الخ) ذكر هذا في الكافي في المسألة التي قبل هذه واعتبره في شرح المنية بأنه محمول على الاطالة أيضا كما يأتي في عبارته والحاصل أن سنية اطالة الاولى على الثانية وكراهية العكس انما تعتبر من حيث عدد الآيات ان تقاربت الآيات طولاً وقصرًا فان تفاوتت تعتبر من حيث الكلمات فاذا قرأ في الاولى من الفجر عشرين آية طويلاً وفي الثانية منها عشر بن آية قصيرة تبلغ كلماتها قدر نصف كلمات الاولى فقد حصل السنة ولو عكس يكره وانما ذكر الحروف للإشارة الى أن الاعتبار بمقابلة كل كلمة بمثلها في عدة الحروف فالمعتبر عدد الحروف لا الكلمات فلما قصر الشارح على الحروف او عطفها على الكلمات كما فعل في الكافي لكان أولى (قوله واعتبر الحلي خش الضول الخ) كما لو قرأ في الاولى والعصر وفي الثانية الهمزة فمر من في الثانية أولاً أنه لا يكره ثم رخص ثانياً أنه يكره وقال لان الاولى ثلاث آيات والثانية تسع وتكره الزيادة الكثيرة وأما ما روى أنه عليه الصلاة والسلام قرأ في الاولى من الجمعة بسج اسم ربك الاعلى وفي الثانية حل أنال حديث الغاشية فزاد على الاولى بسج لكن السبع في السور الطوال يسردون التصار لان الست خناضع الاصل والسبع ثم أقل من نصفه اه أى أن الست الزائدة في الهمزة ضعف سورة العصر بخلاف السبع الزائدة في الغاشية فانها أقل من نصف

(وتطال اولي الفجر على ثانيها)
يقدر الثلث وقيل النصف ندبا
فلرخش لا بأس به (فقط) وقال
محمد أولى الكل حتى التراويح
قيل وعليه الفتوى (واطالة
الثانية على الاولى يكره)
تنزيها (اجماعا ان ثلاث آيات)
ان تقاربت طولاً وقصرًا والا
اعتبر الحروف والكلمات واعتبر
الحلي خش الطول لاعداد الآيات

قوله اردفه بقوله أى فقط ولعلها
سقطت من قلبه وليراجع اه معجبه

قوله خزرنا بالحاء المهملة ثم الراي
ثم الراء الساكنة من الخزر وهو
الفتن والتخمين اه منه

سورة الاعلى فكانت يسيرة قال الحلبي في شرح المنية وعلم من كلام القنية أن ثلاث آيات اعلمت في السور
 القصار لظهور الطول فيها بذلك ظهورا يينا وهو حسن الا انه ربما يوهم منه أنه متى كانت الزيادة بمادون
 النصف لا تكره وليس كذلك بل الذي ينبغي أن الزيادة اذا كانت ظاهرة فلهذا تأتمت تكره والا فلا لزوم الحرج
 في التحيز عن المنية ولورود مثل هذا في الحديث ولا تغفل عما تقدم من أن التقدير بالآيات انما يعتبر عند تقاربها
 وأما عند تفاوتها فلهذا لم يتردد في الكلمات او الحروف والا فالتمسح شرح ثمان آيات ولم يكن ثمان آيات ولا شك
 أنه لو قرأ الاولى في الاولى والثانية في الثانية أنه يكره لما قلنا من ظهور الزيادة والطول وان لم يكن من حيث
 الآي لكنه من حيث الكلم والحروف وقس على هذا اه كلام شرح المنية للعلبي والذي تحصل من مجموع
 كلامه وكلام القنية أن اطلاق كراهة اطالة الثانية ثلاث آيات مقيد بالسور القصيرة المتقاربة الآيات لظهور
 الاطالة حينئذ فيها أما السور الطويلة او القصيرة المتفاوتة فلا يعتبر العدد فيها بل يعتبر ظهور الاطالة من حيث
 الكلمات ولن تحدث آيات السورتين عددا هذا ما فهمته والله تعالى أعلم (قوله واستثنى في البحر ما وردت به
 السنة) أي كراهته عليه الصلاة والسلام في الجمعة والعيد في الاولى بالا على وفي الثانية بالغاشية فانه
 ثبت في الصحيحين مع أن الاولى تسع عشرة آية والثانية ستة وعشرون وعلى ما مر من شرح المنية لا حاجة الى
 الاستثناء لأن هاتين السورتين طويلتان ولا تفاوت ظاهر بينهما من حيث الكلمات والحروف بل هما متقاربتان
 (قوله مطلقا) أي وردت به السنة اولا بقرينة ما قبله ولأن عبارة البحر هكذا اوقيد بالفرض لانه يسوى
 في السنن والنوازل بين ركعاتها في القراءة الا فيما وردت به السنة او لا ترك في منية المصلي وصرح في المحيط
 بكراهة تلويل ركعة من التلوع وتخص اخرى وأطلق في جامع المحبوبي عدم كراهة اطالة الاولى على الثانية
 في السنن والنوازل لأن أمرها سهل واختاره ابو اليسر ومشي عليه في خزائن الفتاوى فكان الظاهر عدم
 الكراهة اه فقول البحر وأطلق في جامع المحبوبي الخ واستظهره له قرينة واضحة على أنه اراد خلاف
 ما في المنية من التقييد بما وردت به السنة نعم كلامه في اطالة الاولى على الثانية فقط دون العكس فكان
 على الشارح ذلك عند قوله وتطال اولى الفجر قال في شرح المنية والاصح كراهة اطالة الثانية على الاولى في
 النفل أيضا لما قاله بالقرض فيما لم يرد به تخصيص من التوسعة كما وازع ابا عبد الله وخوجه وأما اطالة الثانية
 على الثانية والاولى فلا تكره لما أنه شفع آخر اه (قوله صلى بالمعوذتين) يعني في صلاة الفجر والسورة
 الثانية أطول من الاولى بآية وفي الاحتراز عن هذا التفاوت حرج وهو مدفوع شرعا فتجعل زيادة مادون ثلاث
 آيات أو نقصانه كعدمه فلا يكره ح عن الحلبي (قوله على طريق الفرضية) أي بحيث لا تصح الصلاة بدونه
 كما يقول الشافعي في الفاتحة (قوله ويكره التعيين الخ) هذه المسألة مفرقة على ما قبلها لان الشارع اذا لم
 يعين عليه شيئا تيسر عليه كره له أن يعين وعلاه في الهداية بقوله لما فيه من هجر الباقي وإيهام التفضيل (قوله بل
 يندب قراءتها أحيانا) قال في جامع الفتاوى وهذا اذا صلى الوتر بمجاعة وان صلى وحده يقرأ كيف يشاء اه
 وفي فتح القدير لأن مقتضى الدليل عدم المداومة لا المداومة على العدم كما يفعله خنفة العصر فيستحب أن يقرأ
 ذلك أحيانا نبر كلبا لما نورق ان زوم الايهام ينتهي بالترك أحيانا ولا قالوا السنة أن يقرأ في ركعتي الفجر بالكافرون
 والاختصاص وظاهر هذا افادة المواظبة اذا الايهام المذكور منتف بالنسبة الى المصلي نفسه اه ومقتضاه
 اختصاص الكراهة بالامام ونازع في البحر بأن هذا مبنى على أن العلة إيهام التفضيل والتعيين أما على ما علل
 به المشايخ من هجر الباقي فلا فرق في كراهة المداومة بين المنفرد والامام والسنة والفرض فتكره المداومة
 مطلقا لما صرح به في غاية البيان من كراهة المواظبة على قراءة السور الثلاث في الوتر أعظم من كونه في رمضان
 اما ما اولا اه وأجاب في التمر بأنه قد علل بهما المشايخ والظاهر أنهم ماعلة واحدة لا علتان فيجبه ما في الفتح
 أقول على أنه في غاية البيان لم يصرح بالتعميم المذكور وأيضا فان إيهام هجر الباقي يزول بقراءته في صلاة أخرى
 وأيضا ذكر في وتر البحر عن النهاية أنه لا ينبغي أن يقرأ سورة متعينة على الدوام لئلا يظن بعض الناس أنه واجب
 اه فهذا يؤيد ما في الفتح أيضا هذا اوقيد للماوى والاسيحياني الكراهة بما اذا رأى ذلك حقا لا يجوز غيره
 أما لو قرأ للتيسر عليه او تبركا بقرائه عليه الصلاة والسلام فلا كراهة لكن بشرط أن يقرأ غيرها أحيانا ثلاثا
 يظن الجاهل أن غير هالا يجوز واعترضه في الفتح بأنه لا يشر فيه لأن الكلام في المداومة اه وأقول حاصل

واستثنى في البحر ما وردت به السنة
 واستظهر في النفل عدم الكراهة
 مطلقا (وان بأقل لا) يكره لانه
 عليه الصلاة والسلام صلى
 بالمعوذتين (ولا يتعين شيء
 من القرآن أصلا على طريق
 الفرضية) بل تعين الفاتحة على
 وجه الوجوب (ويكره التعيين)
 كالسجدة وهل أتى الفجر كل جمعة
 بل يندب قراءتها أحيانا

معنى كلام هذين الشيخين بيان وجه الكراهة في المداومة وهو أنه ان رأى ذلك حتما يكره من حيث تغيير
 المشروع والايكره من حيث ايهام الجاهل وبهذا الجمل يتأيد أيضا كلام الفتح السابق ويندفع اعتراضه
 اللاحق فتدبر (قوله ولا الفاتحة) بالنصب معطوف على محذوف تقديره لا غير الفاتحة ولا الفاتحة
 وقوله في السرية يعلم منه نفي القراءة في الجهرية بالاولى والمراد التعريض بخلاف الامام الشافعي وبرذمانب
 لمجد (قوله اتفاقا) أي بين اثنتي الثلاث (قوله ومائت لمجد) أي من استحباب قراءة الفاتحة
 في السرية احتياطا (قوله كإبطه الكمال) حاصله أن محمدا قال في كتابه الاثر لا تزي القراءة خلف الامام
 في شيء من الصلوات يجهر فيه او يسر ودعوى الاحتياط ممنوعة بل الاحتياط ترك القراءة لانه العمل بأقوى
 الدلائل وقد روى الفساد بالقراءة عن عدة من الصحابة فأقواهم المنع (قوله انها تنفسد) هذا مقابل
 الاصح (قوله وهو) أي الفساد المفهوم من تنفسد (قوله مروى عن عدة من الصحابة) قال في الخرائن
 وفي الكافي ومنع المؤتم من القراءة مما تورع ثمانين نفرا من كبار الصحابة منهم المرتضى والعبادلة وقد دون أهل
 الحديث اسمهم (قوله وينصت اذا السر) وكذا اذا جهر بالاولى قال في البحر وحاصل الآية أن المطلوب بها
 أمران الاستماع والسكوت فيعمل بكل منهما والاول يخص الجهرية والثاني لا فيجزي على إطلاقه فيجب
 السكوت عند القراءة مطلقا اهـ (قوله آية ترغيب) أي في ثوابه تعالى او ترهيب أي تخويف من عقابه
 تعالى فلا يسأل الاول ولا يستعين من الثاني قال في الفتح لأن الله تعالى وعده بالرحمة اذا استمع ووعدته حتم
 واجابة دعاء المتسائل عنه غير مجزوم بها (قوله وما ورد) أي عن حذيفة رضى الله عنه أنه قال صليت مع
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة الى أن قال وما تمر بآية رجة الا وقف عند هافسأل ولا بآية عذاب
 الا وقف عندها وتعوذ أخرجه ابوداود وتمامه في الحلية (قوله حمل على النفل منفردا) أفاد أن كلاما من الامام
 والمقتدى في الفرض أو النفل سواء قال في الحلية أما الامام في الفرائض فلما ذكرنا من أنه صلى الله عليه وسلم
 لم يفعل فيها وكذا الاثمة من بعده الى يومنا هذا فكان من المحدثات ولانه تنقيب على القوم فيكره وأما في
 الطلوع فان كان في التراويح فكذلك وان كان في غيرهما من نوافل الليل التي اقتدى به فيها واحد أو اثنان فلا يتم
 ترجع الترك على الفعل لما روينا أي من حديث حذيفة السابق اللهم الا اذا كان في ذلك تنقيب على المقتدى
 وفيه تأمل وأما المأموم فلان وظيفته الاستماع والانصات فلا يشغل بما يخله لكن قد يقال انما يتم ذلك
 في المقتدى في الفرائض والتراويح أما المقتدى في النافلة المذكورة اذا كان امامه فيفعل فلا لعدم الاختلال
 بما ذكره فيحمل على ما عدا هذه الحالة اهـ (قوله كما مر) أي نظير ما مر في فصل ترتيب أفعال الصلاة من جل
 ماورد من الادعية في الركوع والرفع منه وفي السجدة والجلوس بينهما على التسفل وأماما أو متناخذا فلم يتر
 فافهم (قوله فلا يأتى بما يفوت الاستماع الخ) سيأتى في باب الجمعة أن كل ما حرم في الصلاة حرم في الخطبة
 فيحرم أكل وشرب وكلام ولو تسبيحا أو ردسلام أو ما راجع عرف الامن الخطيب لان الامر بالمعروف منها يلا فرق
 بين قريب وبعيد في الاصح ولا ريد تحذير من خيف دلا لانه يجب لحق آدمي وهو محتاج اليه والانصات لحقه
 تعالى ومبناء على المسامحة والاصح أنه لا بأس بأن يشرب برأسه أو يده عند رؤية منكر وكذا يجب الاستماع
 لسائر الخطب كخطبة نكاح وختم وعيد على المعتد اهـ (قوله وينصت بلسانه) عطف تفسير اقوله بنفسه
 وهذا مروى عن ابي يوسف وفي جملة الفتح أنه المواب (قوله في اقتراض الانصات) عبر بالاقتراض تبعا
 للهداية وعبر في التهرب بالوجوب قال ط وهو الاول لان تركه مكروه تحريما (قوله يجب الاستماع للقراءة
 مطلقا) أي في الصلاة وخارجها لان الآية وان كانت واردة في الصلاة على ما مر فالعبرة لعموم اللفظ لا لخصوص
 السبب ثم هذا حيث لا عذر ولذا قال في القنية صبي يقرأ في البيت وأهله مشغولون بالعمل يعذرون في ترك
 الاستماع ان اقتنعوا العمل قبل القراءة والا فلا وكذا قراءة الفقه عند قراءة القرآن وفي الفتح عن الخلاصة
 رجل يكتب الفقه ويحبه رجل يقرأ القرآن فلا يمكنه استماع القرآن فالانتم على القارئ وعلى هذا الوقرأ
 على السطح والناس يناسم أي أنهم اهـ أي لانه يكون سببا لاعتراضهم عن استماعه أو لانه يؤذيهم بايقاظهم تأمل
 وفي شرح المشية والاصل أن الاستماع للقرآن فرض كفاية لانه لا فامة حقه بأن يكون ملتفتا اليه غير مضيع وذلك
 يحصل بانصات البعض كما في رد السلام حين كان لرعاية حق المسلم كفي فيه البعض عن الكل لأنه يجب على

(والمؤتم لا يقرأ مطلقا) ولا
 الفاتحة في السرية اتفاقا وما
 نسب لمجد ضعيف كما ببطه الكمال
 (فان قرأ كره تحريما) وتصح في
 الاصح وفي درر البحار عن مبسوط
 خواهر زاده انها تنفسد ويكون
 فاسقا وهو مروى عن عدة من
 الصحابة فانما يحوط (بل يستمع)
 اذا جهر (وينصت) اذا أسر لقول
 أي هريرة رضى الله عنه كذا نقرأ
 خلف الامام قنزل واذا قرئ القرآن
 فاستمعوا له وأنصتوا (وان)
 وصليته (قرأ الامام آية ترغيب
 او ترهيب) وكذا الامام لا يشغل
 بغير القرآن وما ورد حمل على
 النفل منفردا كما مر (كذا الخطبة)
 فلا يأتى بما يفوت الاستماع
 ولو كتابة أو ردسلام (وان صلى
 الخطيب على النبي صلى الله عليه
 وسلم الا اذا قرأ آية صلوا عليه
 فيصل المستمع سرا) بنفسه
 وينصت بلسانه عملا بما روى صلوا
 وأنصتوا (والبعيد) عن الخطيب
 (والقريب سيان) في اقتراض
 الانصات (فروع) يجب الاستماع
 للقراءة مطلقا

(فروع) في القراءة خارج الصلاة

مطلب
 الاستماع للقرآن فرض كفاية

القارئ احترامه بأن لا يقرأه في الأسواق ومواضع الاشتغال فإذا قرأه فيها كان هو المضيع لحرمته فيكون
 الأثم عليه دون أهل الاشتغال دفعاً للعرج وتماهي في ط وتقل الجوى عن استناذه فافنى القضاة بمجي
 الشهير بمنقارى زاده أن له رسالة حقق فيها أن استماع القرآن فرض عين (قوله لا بأس أن يقرأ سورة الخ)
 أفاد أنه يكره تنزيهاً وعليه يحمل جزم القنية بالكراهة ويحمل فعله عليه الصلاة والسلام لذلك على بيان الجواز
 هذا إذا لم ينظر فإن اضطرر بأن قرأ في الأولى قل أو ذرب الناس أعادها في الثانية إن لم يختم نهر لأن التكرار
 أهون من القراءة منكوساً بزاوية وأما لو ختم القرآن في ركعة فأتى قريباً أنه يقرأ من البقرة (قوله وان
 يقرأ في الأولى من محل الخ) قال في النهر وينبغي أن يقرأ في الركعتين آخر سورة واحدة لا آخر سورتين فإنه مكروه
 عند الأكثر اه لكن في شرح المنية عن الخاتمة الصحيح أنه لا يكرهه وينبغي أن يراى بالكراهة المنفية
 التحريمية فلا ينفي كلامه الا كثرة لاقول الشارح لا بأس تأمل وبؤيده قول شرح المنية عقب ما مر وكذا الوقراء
 في الأولى من وسط سورة أو من سورة أو قلها ثم قرأ في الثانية من وسط سورة أخرى أو من أولها أو سورة قصيرة
 الأصح أنه لا يكره لكن الأولى أن لا يفعل من غير ضرورة اه (قوله ولو من سورة الخ) وأصل بما قبله أى
 لو قرأ من محلين بأن انتقل من آية من سورة واحدة لا يكره إذا كان بينهما آيتان فأكثر لكن الأولى
 أن لا يفعل بلا ضرورة لأنه يؤهمل الاعراض والترجيح بلامرجح شرح المنية وإنما فرض المسألة في الركعتين
 لأنه لو انتقل في الركعة الواحدة من آية إلى آية يكره وإن كان بينهما آيات بلا ضرورة فإن سهاهم تذكر يعود مراعاة
 لترتيب الآيات شرح المنية (قوله ويكره الفصل بسورة قصيرة) أما بسورة طويلة بحيث يلزم منه إطالة
 الركعة الثانية اطالة كثيرة فلا يكره شرح المنية كما إذا كانت سورتان قصيرتان وهذا الوفي ركعتين أما في ركعة
 فيكره الجمع بين سورتين بينهما سوراً أو سورة فتح وفي التتارخانية إذا جمع بين سورتين في ركعة رأيت في موضع أنه
 لا بأس به وذكر شيخ الإسلام لا ينبغي له أن يفعل على ما هو ظاهر الرواية اه وفي شرح المنية الأولى أن لا يفعل
 في الفرض ولو فعل لا يكره إلا أن يترك بينهما سورة أو أكثر (قوله وان يقرأ منكوساً) بأن يقرأ في الثانية سورة
 أعلى مما قرأ في الأولى لأن ترتيب السور في القراءة من واجبات التلاوة وإنما جواز الصغار تسهيلات لضرورة
 التعليم ط (قوله الا إذا ختم الخ) قال في شرح المنية وفي الولوالجية من يختم القرآن في الصلاة إذا فرغ
 من المعوذتين في الركعة الأولى يركع ثم يقرأ في الثانية بالقائحة ونهى عن سورة البقرة لأن النبي صلى الله عليه
 وسلم قال خير الناس الخال المرتحل أى الخاتم المفتتح اه (قوله وفي الثانية) في بعض النسخ وبدء في الثانية
 والمعنى عليها (قوله ألم ترأوتبت) أى نكس أو فصل بسورة قصيرة ط (قوله ثم ذكر يرم) أفاد أن التنكيس
 أو الفصل بالقصيرة إنما يكره إذا كان عن قصد فلو سهوا فلا كما في شرح المنية وإذا انتفت الكراهة فأعراضه
 عن التي شرع فيها لا ينبغي وفي الخلاصة افتتح سورة وقصده سورة أخرى فلما قرأ آية أو آيتين أراد أن يترك تلك
 السورة ويفتح التي أرادها يكره اه وفي الفتح ولو كان أى المقرء وحراً واحداً (قوله ولا يكره في النفل شئ
 من ذلك) عزاه في الفتح إلى الخلاصة ثم قال وعندى في هذه الكلية نظر فإنه صلى الله عليه وسلم نهى بلا لارضى
 الله عنه عن الانتقال من سورة إلى سورة وقال له إذا ابتدأت سورة فأت بها على نحوها حين سمعه ينتقل من سورة
 إلى سورة في التهجيد اه واعتراض ح أيضاً بأنهم نصوا بأن القراءة على الترتيب من واجبات القراءة
 فلو عكسه خارج الصلاة يكره فكيف لا يكره في النفل تأمل وأجاب ط بأن النفل لا تنساع بابه نزات كل ركعة
 منه فعلاً مستقلاً فيكون كالوقراء انسان سورة ثم سكنت ثم قرأ ما فوقها فلا كراهة فيه (قوله وثلاث) كذا
 في بعض النسخ على أنه سبتدأ بتقدير مضاف وما بعده خبر أى وقراءة ثلاث آيات الخ وفي بعضها وبثلاث بزيادة
 الباء قال ح أى والصلاة بثلاث آيات الخ (قوله أفضل الخ) لعله لأن التحدى والاحجاز وقع بذلك القدر
 لا بالآية والأفضلية ترجع إلى كثرة الثواب ط (قوله وفي سورة) خبر مقدم وقوله العبرة لا أكثر مبتدأ
 مؤخر أى الأكثر آيات كما في شرح المنية عن الخاتمة (قوله وبسطناه في الخرائن) أى بسط ما ذكر من هذه
 الفروع مع زيادة عليها ذكرناها في أثناء الكلام وتعام مسائل أحكام القراءة في الصلاة وخارجها مبسوط
 في شرح المنية وبعضها في فتح القدير والله تعالى اعلم

لأن العبرة لعموم اللفظ لا بأس أن
 يقرأ سورة ويبعد في الثانية وأن
 يقرأ في الأولى من محل وفي الثانية
 من آخر ولو من سورة إن كان بينهما
 آيتان فأكثر ويكره الفصل بسورة
 قصيرة وأن يقرأ منكوساً إذا
 ختم فيقرأ من البقرة وفي القنية قرأ
 في الأولى الكافرون وفي الثانية
 ألم ترأوتبت ثم ذكر يرم وقيل يقطع
 ويدأ ولا يكره في النفل شئ
 من ذلك وثلاث تسليح قدر أقصر
 سورة أفضل من آية طويلة وفي
 سورة وبعض سورة العبرة لا أكثر
 وبسطناه في الخرائن

(باب الامامة)

(باب الامامة)

هي مصدر قولك فلان أم الناس صار لهم إماما يتبعونه في صلاته فقط أو فيها وفي أوامره ونواحيه والأول
 ذو الإمامة الصغرى والثاني ذو الإمامة الكبرى والباب هنا موقوف للاولى ولما كانت الثانية من المباحث
 الفقهية حقيقة لأن القيام بهما من فروض الكفاية وكانت الاولى تابعة لها ومبنية عليها تعرض لشي من مباحثها
 هنا وبطت في علم الكلام وان لم تكن منه بل من مقدماته لظهور اعتقادات فاسدة فيها من اهل البدع كالظعن
 في الخلفاء الراشدين ونحو ذلك (قوله فالكبرى استحقاق تصرف عام على الانام) أي على الخلق وهو متعلق
 بتصرف لا باستحقاق لأن المستحق عليهم طاعة الامام لا تصرفه ولا يعام اذا المتعارف أن يقال عام بكذا لا عليه
 وعرفه في المقاصد بأنها رياسة عامة في الدين والدنيا خلافة عن النبي صلى الله عليه وسلم لتخرج النبوة لكن النبوة
 في الحقيقة غير داخله لانها بعثة بشرع كما يعلم من تعريف النبي واستحقاق النبي التصرف العام امامة مرتبة
 على النبوة فهي داخله في التعريف دون ما ترتب عليه اعني النبوة وخرج بقيد العموم مثل القضاء والامارة
 ولما كانت الرياسة عند التحقيق ليست الاستحقاق التصرف اذ معنى نصب أهل الخلق والعقد للامام ليس
 الاثبات هذا الاستحقاق عبر بالاستحقاق كذا أفاده العلامة الكمال بن أبي شريف في شرحه على كتاب
 المسيرة لشيخه المحقق الكمال بن الهمام (قوله ونصبه) أي الامام المفهوم من المقام (قوله احم
 الواجب) أي من احمها التوقف كثير من الواجبات الشرعية عليه ولذا قال في العقائد النفسية والسمان
 لا بد لهم من امام يقوم بتنفيذ احكامهم واقامة حدودهم وسد ثغورهم وتجهيز جيوشهم وأخذ صدقاتهم وقهر
 المتغلبة والمتلصصة وقطاع الطريق واقامة الجمع والاعياد وقبول الشهادات القائمة على الحقوق وتزويج
 الصغار والصغار الذين لا اولياء لهم وقسمة الغنائم اه (قوله فلذا اقتدوه الخ) فانه صلى الله عليه وسلم
 توفي يوم الاثنين ودفن يوم الثلاثاء اوليلة الاربعاء أي يوم الاربعاء ح عن المواهب وهذه السنة باقية الى
 الآن لم يدفن خليفة حتى يولي غيره ط (قوله ويشترط كونه مسلما الخ) أي لأن الكافر لا يلي على المسلم
 ولأن العبد لا ولاية له على نفسه فكيف تكون له الولاية على غيره والولاية المتعدية قرع للولاية القائمة ومثله
 العبي وانجئون ولأن النساء امرن بالقرار في البيوت فكان مبنى حالهن على السروالية أشار النبي صلى الله
 عليه وسلم حيث قال كيف يفلح قوم تملكتهم امرأة وقوله لقرشيا لقوله صلى الله تعالى
 من الظالم وسد الثغور وحماية البيضة وحفظ حدود الاسلام وجر العساكر وقوله قرشيا لقوله صلى الله تعالى
 عليه وسلم الاثمة من قرش وقدرت الانصار الخلافة لقرش بهذا الحديث وبه يبطل قول الفرارية ان الامامة
 تصلح في غير قرش والكعبية ان القرشي اولى بها اه الكل من ح عن شرح عمدة النسخ (قوله
 لا هاشميا الخ) أي لا يشترط كونه هاشميا أي من اولاد هاشم بن عبد مناف كما قالت الشيعة نقيا لامامة
 ابي بكر وعمر وعثمان رضي الله تعالى عنهم ولا علويا أي من اولاد علي بن ابي طالب كما قال به بعض الشيعة نقيا
 لخلافة بني العباس ولا معه وما كما قالت الاسماعيلية والاشاعرية أي الامامة كذا في شرح المقاصد وكان
 الاولى أن يكرر لا يظهر أن كل واحد من هذه الثلاثة قول على حدة فان عبارته توهم أنها قول واحد ح
 (قوله ويكره تقليد الفاسق) اشار الى أنه لا تشترط عدالته وعدة في المسيرة من الشروط وعبر عنها بتعالا امام
 الغزالي بالورع وزاد في الشروط العلم والكفاءة قال والظاهر أنها أي الكفاءة اعني من الشيعة تنظم كونه
 ذارأي وشجاعة كي لا يجبن عن الاقتصاص واقامة الحدود والحروب الواجبة وتجهيز الجيوش وهذا الشرط
 يعني الشجاعة محاشرة الجمهور ثم قال وزاد كثيرا الاجتهاد في الاصول والفروع وقيل لا يشترط ولا الشجاعة
 اندرة اجتماع هذه الامور في واحد ويمكن تفويض مقتضيات الشجاعة والحكم الى غيره او بالاستفتاء للعلماء
 وعند الحنفية ليست العدة شرطا للصحة فيصح تقليد الفاسق الامامة مع الكراهة واذا قل عد لا ثم جاروفسق
 لا يعزل ولكن يستحق العزل ان لم يستلزم قسنة ويجب أن يدعى له ولا يجب الخروج عليه كذا عن ابي حنيفة
 وكنهم قاطبة في توجيهه هو أن الصحابة صلوا خلف بعض بني امية وقبلوا الولاية عنهم وفي هذا انظر اذ لا يجني
 أن اولئك كانوا ملوكا تغلبوا او المتغلب نصح منه هذه الامور للضرورة وليس من شرط صحة الصلاة خلف امام
 عدالته وصار الحال عند التغلب كما لم يوجد أو وجد ولم يقدر على توليته لغلبة الجورة اه كلام المسيرة للمحقق
 ابن الهمام (قوله ويعزل به) أي بالفسق لو طرأ عليه والمراد أنه يستحق العزل كما علمت آنفا ولذا لم يقل يعزل

هي صغرى وكبرى فالكبرى
 استحقاق تصرف عام على الانام
 وتحقيقه في علم الكلام ونصبه
 احم الواجب فلذا اقتدوه على
 دفن صاحب المعجزات ويشترط
 كونه مسلما اذ كرا عاقل بالغا
 قادرا قرشيا لا هاشميا علويا
 معصوما ويكره تقليد الفاسق
 ويعزل به الالفنة ويجب أن يدعى
 له بالصلاح

مطلب
 شروط الامامة الكبرى

(قوله وتصح سلطنة متغلب) أي من قوى بالقهر والغلبة بلامبايعة أهل الحل والعقد وان استوفى الشروط المارة وأفاد أن الأصل فيها أن تكون بالتقليد قال في المسيرة ويثبت عقد الامامة اما باستخلاف الخليفة اياه كما فعل ابو بكر رضي الله تعالى عنه واما مبايعة جماعة من العلماء او جماعة من أهل الرأي والتدبير وعند الأشعرى يكنى الواحد من العلماء المشهورين من أولى الرأي بشرط كونه بمشهد شهود لدفع الانكار ان وقع بشرط المعتزلة خمسة وذكر بعض الحنفية اشتراط جماعة دون عدد مخصوص اه (قوله للضرورة) هي دفع القسنة وقوله صلى الله عليه وسلم اسمعوا وأطيعوا ولو أتمر عليكم عبد جبنى اجدع ح (قوله وكذا صبي) أي نصح سلطنته للضرورة لكن في الظاهر لا حقيقة قال في الاشباه ونص سلطنته ظاهرا قال في البرازية مات السلطان واتفقت الرعية على سلطنة ابن صغيره ينبغي أن نفترض امور التقليد على وال وبعد هذا الوالى نفسه تبعا لابن السلطان لشرفه والسلطان في الرسم هو الابن وفي الحقيقة هو الوالى لعدم صحة الاذن بالقضاء والجمعة ممن لا ولاية له اه أى لان هذا الوالى لم يكن هو السلطان في الحقيقة لم يصح اذنه بالقضاء والجمعة لكن ينبغي أن يقال انه سلطان الى غاية رهي بلوغ الابن لئلا يحتاج الى عزله عند قوامة ابن السلطان اذ يبلغ تأمل (قوله أن يفوض) بالبناء للجهول والاعمال هم أهل الحل والعقد على ما مر بيانه لا الصبي لما علمت من أنه لا ولاية وضمن يفوض معنى يلقى فغدى يعلى والافهوى يعتدى بالى (قوله في الرسم) أى في الظاهر والصورة (قوله كما في الاشباه) أى في أحكام الصبيان وعلت عبارته (قوله وفيها) أى في الاشباه عن البرازية أيضا وذكر ذلك بعد ما مر بخورقة فافهم وذكر الجوى أن تجديد تقليده بعد بلوغه لا يكون الا اذا عزل ذلك الوالى نفسه لان السلطان لا ينزل الا بعزل نفسه وهذا غير واقع اه قلت قد يقال ان سلطنة ذلك الوالى ليست مطلقة بل هي مقيدة بجمعة صغار ابن السلطان فاذا بلغ انتهت سلطنة ذلك الوالى كما قلناه آنفا (قوله ربط الخ) هكذا نقله صاحب المهر عن اخيه صاحب البحر ولا يظهر الا نعر يفلا اقتداء وذلك لان الامامة مصدر المبنى للجهول لان الامام هو المتبع ويدل على ذلك تعريف ابن عرفة لها بأنها اتباع الامام في جز من صلاته أى أن يتبع بفتح الموحدة وأما الربط المذكور ان كان حصدا وربط المبنى للمعجم فهو وصفة المؤتم فيكون بمعنى الائتم أى الاقتداء وان كان مصدرا للمبنى للجهول فهو وصفة صلاة المؤتم لانها هي المربوطة وعلى كل حال لا يصلح تعريفا للامامة بل للاقتداء اه ط عن ح وأقول بقاء الربط معنى ثالث هو المراد بوجه يدفع الاراد وشأن يراد به المعنى الحاصل بالمصدر وهو الارتباط وبيان ذلك أن الامام لا يصير اماما الا اذا ربط المقتدى صلاته بصلاته فنفى هذا الارتباط هو حقيقة الامامة وهو غاية الاقتداء الذى هو الربط بمعنى الفاعل لانه اذا ربط صلاته بصلاة امامه حصل له وصفة الاقتداء والائتمام وحصل لامامه صفة الامامة التى هي الارتباط هذا ما ظهر لفهمى القاصر والله تعالى اعلم (قوله بشروط عشرة) هذه الشروط في الحقيقة شروط الاقتداء وأما شروط الامامة فقد عدها في نورا الايضاح على حدة فقال وشروط الامامة للرجال الاحياء ستة اشياء الاسلام والبلوغ والعقل والذكورة والفراة والسلامة من الاعذار كالرعاف والفأفة والتممة والنفخ وقد شرط كطهارة واسترعية اه احتزنا رجال الاحياء عن النساء الاحياء فلا يشترط في امامهن الذكورة وعن الصبيان فلا يشترط في امامهم البلوغ وعن غير الاحياء فلا يشترط في امامهم الصحة لكن يشترط أن يكون حال الامام أقوى من حال المؤتم ومسوايا ح أقول قد علمت مما قدمناه أن الامامة غاية الاقتداء فالحال يصح الاقتداء لم تثبت الامامة فتكون الشروط العشرة التى ذكرها المشايخ شروطا للامامة أيضا من حيث توقف الامامة عليها كما أن الستة المذكورة تصلح شروطا للاقتداء أيضا اذ لا يصح الاقتداء بدونها فالستة عشر كلها شروط لكل من الامامة والاقتداء لكن لما كانت العشرة قائمة باقتدى والستة قائمة بالامام حسن جعل العشرة شروطا للاقتداء والستة شروطا للامامة فافهم واغتم تخرير هذا المقام وقد نظمت هذه الشروط على هذا الوجه فقلت

شروط اقتداء عشرة قد نظمتها * بشعر كمقد الدرجاء منضدا
تأخر مؤتم وعلم انتقال من * به ائتم مع كون المكانين واحدا
وكون امام ليس دون تبعه * بشرط وأركان ونية الاقتداء

قوله بمشهد اى حضور اه منه

وتصح سلطنة متغلب للضرورة
وكذا صبي وينبغي أن يفوض
امور التقليد على وال تابع له
والسلطان في الرسم هو الواد وفي
الحقيقة هو الوالى لعدم صحة
اذه بقضاء وجمعة كما في الاشباه
عن البرازية وفيها لو بلغ السلطان
او الوالى يحتاج الى تقليد جديد
والصغرى ربط صلاة المؤتم
بالامام بشروط عشرة

مشاركة في كل ركن وعمله * بحال امام حل أم سار بعدا
وأن لا تتأذيه التي معه اقتدت * وصحة ما صلى الامام من ابتدا
كذا الاتحاد القرض هذا تماميا * وست شروط الامامة في المدا
بلوغ واسلام وعقل ذكورة * قراءة مجز فقد عذبه بدا

(قول نية المؤتم) أي الاقتداء بالامام والاقتداء به في صلاته أو الشرع فيها أو الدخول فيها بخلاف نية صلاة
الامام وشروط النية أن تكون مقارئة بتحرمة أو متقدمة عليها بشرط أن لا يفصل بينهما وبين التحريم قاضل
اجنبي كما تقدم في النية ح (قولد واتحاد مكانهما) فلو اقتدى راجل برأكب أو بالهكس أو راكب براكب
داية أخرى لم يصح لا اختلاف المكان فلو كانا على داية واحدة صح للاتحاد كما في الامداد وسياق وأما إذا كان
بينهما حائل فبسيأتى أن المعتقد اعتبارا لا اشتداد للاتحاد المكان فيخرج بقوله وعلمه بانقائه وسياق تحقيق
هذه المسألة بما لا مزيد عليه (قولد وصلاتهما) أي واتحاد صلاتهما قال في البحر والاتحاد أن يمكنه الدخول
في صلاته بنية صلاة الامام تكون صلاة الامام مستحقة أصلا للمقتدى إذ قد دخل اقتداء المتفعل بالمتفرض
لأن من لا فرض عليه لو فوى صلاة الامام المتفرض صحت فذلا ولأن النقل مطلق والقرض مقيد والمطلق جزء
المقيد فلا يغيره كما في شرح المسنة وعبر في نور الايضاح بقوله وأن لا يكون صلياً فراضاً غير فرضه إذ وهو أولى
من عبارة الشارح فانهم (قولد وصحة صلاة امامه) فلو تبين فساد هاهنا فقامن الامام أو نسيان المضي مدة
المسح أو لوجود الحدث أو غير ذلك لم تصح صلاة المقتدى لعدم صحة البناء وكذا لو كانت صحة في زعم الامام
فاسدة في زعم المقتدى لبثائه على الفاسد في زعمه فلا يصح وفيه خلاف وصحح كل أمالو فسدت في زعم الامام
وهو لا يعلم به وعلمه المقتدى صحت في قول الاصحاب ووجود الاصح لان المقتدى يرى جواز صلاة امامه والمعتبر
في حقه رأى نفسه رحتى (قولد وعدم محاذاة امرأة) أي بشرطها الا تبته (قولد وعدم تقدمه
عليه بعقبه) فلو ساواه جاز وان تقدمت أصابع المقتدى لكبر قدمه على قدم الامام ما لم يتقدم أكثر القدم
كما سيأتى وفي امداد الفتاح وتقدم الامام بعقبه عن عقب المقتدى شرط لصحة اقتدائه حتى لو كان عقب
المقتدى غير متقدم على عقب الامام لم يكن قدمه أطول فتكون أصابعه قد أم أصابع امامه يجوز كما لو كان
المقتدى أطول من امامه فيسجد أمامه إذ وقوله حتى الخ يشمل المساواة فلفظ التقدم الواقع في المتن غير
مقصود رحتى (قولد وعلمه بانقائه) أي بسماع أو رؤية لا امام أو بعض المقتدين رحتى وان لم يتقدم المكان
ط (قولد وبجمله الخ) أي علمه بحال امامه من إقامة أو سفر قبل الفراغ أو بعده وهذا فيما لو صلى الرباعية
ركعتين في مصر أو قرية فلو خرجها لا تنفسد لان الظاهر أنه مسافر فلا يحمل على السهو وكذا لو أتته مطلقاً
وسياق تمامه ان شاء الله تعالى في صلاة المسافر (قولد ومشاركته في الاركن) أي في أصل فعلها اعلم
من أن يأتي به سامعه أو بعده لا قبله الا اذا أدركه امامه فيها فالأول ظاهر والثاني كما لو ركع امامه ورفع ثم ركع
هو فيصح والثالث عكسه فلا يصح الا اذا ركع وبني راكمه حتى أدركه امامه فيصح لوجود المتابعة التي هي
حقيقة الاقتداء وقد حققنا الكلام على المتابعة في اواخر واجبات الصلاة فراجع (قولد وكونه مثله أو دونه
فيها) أي في الاركن مثال الاول اقتداء الراكع والساجد بمثله والموحي به ما بمثله ومثال الثاني اقتداء الموحي
بالراكع والساجد واحترز به عن كونه أقوى حالاً منه فيها كقراءة الراكع والساجد بالموحي بهما ح (قولد
وفي الشرائط) عطف على فيما أي وكون المؤتم مثل الامام أو دونه في الشرائط مثال الاول اقتداء مستجمع
الشرائط بمثله والعارى بمثله ومثال الثاني اقتداء العارى بالكسبي واحترز به عن كونه أقوى حالاً منه فيها
كقراءة الكسبي بالعارى ح أقول وفي القصة عن تأسيس النظر وينبغي أن يجوز اقتداء الحرة بالامة الحاضرة
الرأس إذ أي لانه غير عورة في حق الامة فهو كراس الرجل تأمل (قولد كما بسط في البحر) المراد به ما ذكره
من الشروط العشرة لكن هذا ليس موجوداً في أصل نسخ البحر وإنما يوجد فيها مش بعض نسخته معزى إلى خط
مؤلفه (قولد قين وشوئها الخ) وقيل معناه اخضعوا مع الخاضعين كما في البيضاوى ح (قولد نظام
الالفه) بتحصيل التعاهد باللقاء في اوقات الصلوات بين الجيران بحر والالفه بضم الهمزة اسم
الايلاف ح عن القاموس (قولد هي أفضل من الاذان) أي على المعتقد وقيل بالعكس وقيل بالمساواة

نية المؤتم الاقتداء واتحاد مكانهما
وصلاتهما وصحة صلاة امامه
وعدم محاذاة امرأة وعدم
تقدمه عليه بعقبه وعلمه
بانقائه وبجمله من إقامة وسفر
ومشاركته في الاركن وكونه مثله
أو دونه فيها وفي الشرائط كما بسط
في البحر قيل وشوئها بركعها
الراكعين ومن حكمها نظام
الالفه وتعلم الجاهل من العالم
(عنى أفضل من الاذان) عندنا

(قوله خلافاً للشافعي) قد ساقى الاذان عن مذهبه قولين صحيحين الاول كقولنا والثاني عكسه (قوله وقول عمر الخ) أي لا دلالة فيه على افضلية الاذان لان مراده الجمع بينهما لكن اشتغال الخليفة بأمر العامة يمنعه عن مراقبة الاوقات فلذا اقتصر على الامامة (قوله وقال بعضهم الخ) ذكره الفخر الرازي في تفسير سورة المؤمن قال في البحر وقد كنت اختارها لهذا المعنى بعينه قبل الاطلاع على هذا النقل والله الموفق اه قلت ومفاده أنهم افضل من الاقصداء (قوله قال الرازي الخ) توفيق بين القول بالسنية والقول بالوجوب الاتي وبيان أن المراد بهما واحد أخذ من استدلالهم بالأخبار الواردة بالوعيد الشديد بترك الجماعة وفي النهر عن المفيد الجماعة واجبة وسنة لوجوبها بالسنة اه وهذا يجوابهم عن رواية سنية الترتيب وجوبها ثبت بالسنة قال في النهر الا أن هذا يقتضي الاتفاق على أن تركها مرة بلا عذر يوجب انما مع أنه قول العراقيين والخراسانيين على أنه يأثم إذا اعتاد الترك كما في القضية اه وقال في شرح المنية والاحكام تدل على الوجوب من أن تاركها بلا عذر يعزر وترد شهادته ويأثم الجيران بالسكوت عنه وقد يوفق بأن ذلك مقيد بالمداومة على الترك كما هو ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم لا تشهدون الصلاة وفي الحديث الآخر يصلون في بيوتهم كما يعطيه ظاهر اسناد المضارع فهو بوفلان يأثم يكون البرأي عادتهم فالواجب الحضور أحياناً والسنة المؤكدة التي تقرب منه المواظبة اه ويرد عليه ما مر عن النهر الا أن يجاب بأن قول العراقيين يأثم بتركها مرة مبنى على القول بأنهم افترض عين عند بعض مشايخنا كما نقله الرازي في غيره واعلى القول بأنهم افترض كفاية كما نقله في القضية عن الطحاوي والكرخي وجماعة فاذا تركها الكل مرة بلا عذر أعزأوا قائل (قوله فشرط) بناء على القول بوجوب العبد أم على القول بسنيته اقتسنت الجماعة فيها كما في الحلية والجرثم قال في البحر ولا يخفى أن الجماعة شرط الصحة على كل من القوانين اه أي شرط الصحة وقوعها واجبة أو سنة فافهم (قوله سنة كفاية) أي على كل أهل محلة ما في منية المصلي من بحث التراخي من أن أقامتها بالجماعة سنة على سبيل الكفاية حتى لو ترك أهل محلة كانهم الجماعة فقد تركوا السنة وأساءوا في ذلك وان تحاف من أفراد الناس وصلى في بيته فقد ترك الفضيلة اه (قوله على قول) وغير مستحبة على قول آخر بل يصلها وحده في بيته وهما قولان صحيحان وسيأتي قبيل ادراك الفرقية ترجيح الثاني بأنه المذهب (قوله وفي وترغيزه الخ) كراهة الجماعة فيه هو المشهور وذكره القدوري في مختصره وذكر في غيره عدم الكراهة ووفق في الحلية بحمل الاول على المواظبة والثاني على الفعل أحياناً وسيأتي تمامه ان شاء الله تعالى (قوله على سبيل التداعي) بأن يقتدى بأربعة فأكثر بواحد (قوله وسحقته) أي قبيل ادراك الفرقية (تنق) قال في الحلية وأما الجماعة في صلاة الخسوف فظاهر كلام الجهم الغفير من أهل المذهب كراهتها وفي شرح الزايد وقيل جائزة عندنا لكن باليت بسنة اه (قوله ويكره) أي تحريم القول الكافي لا يجوز والجمع لا يباح وشرح الجامع الصغير انه بدعة كما في رسالة اليسدي (قوله بأذان واقامة الخ) عبارته في الخزانة اجمع مما حنا ونصها يكره تكرار الجماعة في مسجد محلة بأذان واقامة الا اذا صلى بمفاهيه أو لا غير أهله أو أهله لكن بمخافتة الاذان ولو كرر أهله بدونهما أو كان مسجد طريق جازاً اجتماعاً كما في مسجد ليس له امام ولا مؤذن ويصلي الناس فيه فوجاف وجافان افضل أن يصلي كل فريق بأذان واقامة على حدة كما في المال في قاضي خان اه ونحوه في الدرر والمراد بجماعة محلة ما له امام وجماعة معلومون كما في الدرر وغيرها قال في المنبع والتقييد بالمسجد المختص بالجملة احتراز من الشارع وبالأذان الثاني احتراز عما اذا صلى في مسجد الجماعة بغير اذان حيث يباح اجتماعاً اه ثم قال في الاستدلال على الامام الشافعي الثاني للكرامة مانصه ولنا أنه عليه الصلاة والسلام كن خرج ليصلح بين قوم فعاد الى المسجد وقد صلى أهل المسجد فرجع الى منزله فجمع أهله وصلى بهم ولو جاز ذلك لما اختار الصلاة في بيته على الجماعة في المسجد ولأن في الاطلاق هكذا تقليل الجماعة معنى فانهم لا يهتمون اذا علموا أنهم لا تنفوتهم وأما مسجد الشارع فالناس فيه سواء لا اختصاص للبصري دون فريق اه ومثله في البدائع وغيرها ومقتضى هذا الاستدلال كراهة التكرار في مسجد محلة ولو بدون اذان ويؤيده ما في الطهيري لو دخل جماعة المسجد بعد ما صلى فيه أهله يصلون وحداناً وهو ظاهر الرواية اه وهذا يخالف الحكاية الاجماع المارة وعن هذا ذكر العلامة الشيخ رجمة الله السندي تليد الحق ابن الهمام في رسالته أن ما يفعله أهل الحرمين من الصلاة بأئمة متباعدة وجماعات مترتبة

خلافاً للشافعي قاله العيني وقول
عمر لولا الخلاف لاذنت أي مع
الامامة اذا جمع أفضل وقال
بعضهم خاف ان تركت الفاتحة
أن يعاتبني الشافعي أو قرأتها
يعاتبني ابو خنيفة فاخترت
الامامة (والجماعة سنة مؤكدة
للرجال) قال الرازي أرادوا
بالتأكيده الوجوب الا في جمعة
وعيد فشرط وفي التراخي سنة
كفاية وفي وتر رمضان مستحبة
على قول وفي وتر غيره وتطوع على
سبيل التداعي مكروهة وسحقته
ويكره تكرار الجماعة بأذان
واقامة في مسجد محلة لا في مسجد
طريق أو مسجد لا امام له ولا مؤذن

مطلبه

في تكرار الجماعة في المسجد

مكرود اتفاقا ونقل عن بعض مشايخنا انكاره صريحاً حين حضر الموسم بمكة سنة ٥٥١ هـ منهم الشريف
 الغزنوي وذكر أنه اُفتي بعض المالكية بعدم جواز ذلك على مذهب العلماء الأربعة ونقل انكار ذلك أيضاً عن
 جماعة من الحنفية والشافعية والمالكية حضر والموسم سنة ٥٥١ هـ وأقره الرملي في حاشية البحر لکن
 يشكك عليه أن نحو المسجد المكي أو المدني ليس له جماعة معلومون فلا يصدق عليه أنه مسجد محله بل هو
 كمسجد شارع وقدم أنه لا كراهة في تكرار الجماعة فيه اجاباً فعلياً مثل هذا وقد مناني باب الأذان عن آخر
 شرح المنية عن أبي يوسف أنه إذا لم تكن الجماعة على الهيئة الأولى لا تكرر ولا تكرر وهو الصحيح وبالعدول عن
 الحراب تختلف الهيئة كذا في البرازية انتهى وفي التارخانية عن الولولجية وبه تأخذ (قوله وأقلها اثنان)
 لحديث اثنان فأفوقهما جماعة أخرجه السيوطي في الجامع الصغير وروى عنه قال في البحر لانهم مأخوذة من
 الاجتماع وهما أقل ما يتحقق به وهذا في غير جمعة ٥١ أي فان أقلها فيها ثلاثة صالحون للإمامة سوى الامام
 ومثلها العبد لقوله يشترط لهما ما يشترط للجمعة صحة وأداء سوى الخطبة فافهم (قوله ولو لميزا) أي ولو كان
 الواحد المقتدى صياحراً قال في السراج لو حلف لا يصلي جماعة وأتم صياحراً بعقل حدث ٥١ ولا عبرة بغير العاقل
 بحر قال ط ويؤخذ منه أنه يحصل ثواب الجماعة باقتداء المتفعل بالمفترض لأن الصبي متفعل ولم أر حكم
 اقتداء المتفعل بمثله هل يزيد ثوابه على المنفرد فليحذر ٥١ قلت الظاهر نعم ان لم يكن على سبيل التداعي لحديث
 الصحيحين عن انس رضي الله عنه ان جدته مليكة دعت رسول الله صلى الله عليه وسلم لطعام صنعت له فأكل
 منه ثم قال قوموا الاصل بكم فقامت الي حصرنا قد اسودت من طول ما لبثت فتفتحته بماء فقام عليه رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وصفت ابواب البيت وراه والجوز من وراءنا فصرى بشاركتين ثم انصرف فلولم يكن
 الاقتداء افضل لما أمرهم به تأمل (قوله في مسجد أو غيره) قال في القنية واختلف العلماء في اقامتها في
 البيت والاصح انها كافاتها في المسجد الا في الافضلية ٥١ (قوله وتصح امامة الجنى) لانه مكلف بخلاف
 امامة الملك فانه متفعل وامامة جبريل لخصوص التعليم مع احتمال الاعادة من النبي صلى الله عليه وسلم ط
 (قوله اشباه) عبارتها في بحث أحكام الجنان ومنها انعقاد الجماعة بالجنى ذكره الاسيوطي عن صاحب
 آكام المرجان من اصحابنا مستدلاً بحديث احمد عن ابن مسعود في قصة الجن وفيه فلما قام رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يصلى ادركه شخصان منهم فقالا يا رسول الله انما نحب أن نتوثن في صلاتنا قال فصههما خلقه
 ثم صلى بنا ثم انصرف ونظير ذلك ما ذكره السبكي أن الجماعة تحصل بالملائكة وقرع على ذلك لوصلي في قضاء
 بأذان واقامة منفردا ثم حلف أنه صلى بالجماعة لم يحدث ومنها صحة الصلاة خلف الجنى ذكره في آكام
 المرجان ٥١ اقول وما نقله عن السبكي مأخوذة من حديث ان المسافر اذا اذن وأقام صلى خلقه من جنود
 الله ما لا يرى طرفاه رواه عبد الرزاق ومقتضاه وجوب الجهر عليه لكن قد مناني باب الأذان التصريح
 عن التارخانية بأن حكمه حكم المنفرد في الجهر والخائفة وبه يعلم أنه يحدث بحاقه أنه صلى بالجماعة عندنا ولا
 سيما والايان مبنية على العرف عندنا وهو منفرد عرفاً وشرعاً والا لاخذ أحكام الامام على أنه متر في الفصل
 السابق أنه لا يلزمه الجهر الا اذا نوى الامامة وكذا متر في شروط الصلاة أنه لا يحدث في لا يوم اجدا ما لم ينو
 الامامة وليس في الحديث التصريح بالاقتداء به وان كان المراد ذلك فعلى انعقاد الجماعة باقتداء الملائكة
 والجن انما يستلزم أحكامها اذا كانوا على صورة ظاهرة ولهذا لوجامع جنى امرأتها وجدت لذة
 لا يلزمها الاعتسال كافي الخائفة الا اذا انزلت كافي الفتح اوجاءها على صورة آدمي كافي الحلية وكذا يقال
 في امامة الجنى والله اعلم (قوله قال في البحر الخ) وقال في النهر دوا عدل الاقوال وأقواها ولذا قال
 في الاجناس لا تقبل شهادته اذا تركها استخفافاً ومجانةً أما سهواً أو بتأويل ككون الامام من اهل الاهواء
 او لا يراعى مذهب المقتدى فتقبل ٥١ ط (قوله ثمرة الخ) هذا بناء على تحقيق الخلاف أتماعاً لما مر
 عن الزاهدي فلا خلاف (قوله بتركها مرة) أي بلا عذر وهذا عند العراقيين وعندنا راسخين انما يأثم
 اذا اعتاده كافي القنية وقدمت (قوله البالغين) فبديه لان الرجل قد يراد به مطلق الذكر بالغاً وغيره
 كافي قوله تعالى فان كانوا اخوة رجالاً وكفى حديث ألحقوا الفرائض بأهلها فما ابتقت فلاولى رجل ذكر
 ولذا قيد بذكر دفع أن يراد به البالغ بناء على ما كان في الجاهلية من عدم توريتهم الامن استعدت للحرب

(وأقلها اثنان) واحد مع الامام
 ولو ميمزاً او ملكاً او جنياً في
 مسجد أو غيره وتصح امامة الجنى
 اشباه (وقيل واجبة وعليه
 العامة) أى عامة مشايخنا
 وبه جزم في التحفة وغيرها قال
 في البحر وهو الراجح عند أهل
 المذهب (فتن او تجب) ثمرته
 تظهر في الانم بتركها مرة (على
 الرجال العقلاء البالغين)

دون الصغار فافهم (قوله الاحرار) فلا تجب على القن وسياق في الجمعة لو آذن له مولاه وجبت وقيل
 يخبر ورجحه في البحر اه قلت وينبغي جريان الخلاف هنا أيضا تأمل (قوله من غير حرج) قيد لكونها سنة
 مؤكدة او واجبة فبالخرج يرتفع الائم ويرخص في تركها ولكنه يقوته الا فضل بدليل انه عليه الصلاة والسلام
 قال لا ين اتم مكتوم الاعمي لما استأذنه في الصلاة في بنه ما جدك رخصة قال في الفتح أى تحصل لك فضيلة
 الجماعة من غير حضورها لا الايجاب على الاعمي لانه عليه الصلاة والسلام رخص لعبدان بن مالك في تركها
 اه لكن في نور الإيضاح واذا انقطع عن الجماعة لعذر من أعذارها وكانت نيته حضورها ولو العذر يحصل
 له ثوابها اه والظاهر أن المراد به العذر المانع كالمرض والشيخوخة والتعب بخلاف نحو المطر والطين والبرد
 والعمى تأمل (قوله ولو فاتته نوب طلبها) فلا يجب عليه الطلب في المساجد بخلاف بين اصحابنا
 بل ان أتى مسجد الجماعة آخر فحسن وان صلى في مسجد حيه منفردا فحسن وذكر القدوري يجمع بأهله
 ويصلي بهم يعني ونسأل نواب الجماعة كذا في الفتح واعترض الشرنبلالي بأن هذا ينافي وجوب الجماعة
 وأجاب ح بأن الوجوب عند عدم الحرج وفي تتبعها في الاماكن القاصية حرج لا يفتني مع ما في مجاوزة
 مسجد حيه من مخالفة قوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة لحمار المسجد الا في المسجد اه وفيه أن ظاهر اطلاقه
 النذب ولو الى مكان قريب وقوله مع ما في مجاوزة الخ قد يقال محله فيما اذا كان فيه جماعة ألا ترى أن مسجد
 الحى اذا لم تقم فيه الجماعة وتقام في غيره لا يرتاب احد أن مسجد الجماعة أفضل على أنهم اختلفوا في الأفضل
 هل جماعة مسجد حيه او جماعة المسجد الجامع كافي البحر ط قلت لكن في الخانية وان لم يكن لمسجد منزله
 مؤذن فانه يذهب اليه ويؤذن فيه ويصلي وان كان واحد الا لمسجد منزله حقا عليه فيؤدى حقه مؤذن
 مسجد لا يحضر مسجده احد قالوا هو يؤذن ويقيم ويصلي وحده وذلك احب من أن يصلي في مسجد آخر اه
 ثم ذكر ما مر عن الفتح ولعل ما مر فيما اذا صلى فيه الناس فيخبر بخلاف ما اذا لم يصل فيه احد لان الحق تعيين
 عليه وعلى كل فقو ط قد يقال الخ غير مسلم والله اعلم (قوله ونحوه) قال في القنية الا المسجد الحرام
 ومسجد النبي صلى الله عليه وسلم وعزاه في آخر شرح المنية الى مختصر البحر ثم قال وينبغي أن يستثنى المسجد
 الاقصى أيضا لانهم في المسجد الحرام بمائة ألف وفي مسجده عليه الصلاة والسلام بألف وفي المسجد الاقصى
 بمخمسة مائة اه وينبغي استثناء مسجد الحى على ما قلناه آنفا (قوله ومقعد وزمن) قال في المغرب المقعد
 الذى لا حراك به من داء في جسده كان اداء اقعده وعند الاطباء هو الزمن وبعضهم فرق وقال المقعد المتشج
 الاعضاء والزمن الذى طال مرضه وقال في فصل الزاى الزمن الذى طال مرضه زمانا وقبل الزمن عن أبي
 حنيفة المقعد والاعمى والمقطوع اليدين أو احدهما والمفلوج والاعرج الذى لا يستطيع المشى والاشل اه
 (قوله ومفلوج) هو من به فالج وهو استرخاء لا حدشقي الانسان لانصاب خلط بلغى تنسده منه مسالك الروح
 قاموس (قوله وان وجد قائدا) وكذا الزمن لو كان غنيا له مركب وخادم فلا تجب عليه ما عنده خلافا لهما
 حلية عن المحيط وذكر في الفتح أن الظاهر أنه اتفاق والخلاف في الجمعة لا في الجماعة اه لكن المستور في
 الكتب المشهورة خلافه حلية (قوله ولا على من حال بينه وبينها مطر وطين) أشار بالحيولة الى أن المراد
 المطر الكثير كما قيده في صلاة الجمعة وكذا الطين وفي الحلية وعن ابى يوسف سألت أبا حنيفة عن الجماعة في طين
 وردغة فقال لا أحب تركها وقال محمد بن الموطأ الحديث رخصة يعني قوله صلى الله عليه وسلم اذا ابتلت النعال
 فالصلاة في الرحال والنعال هنا الاراضى الصلاب وفي شرح الزايدى عن شرح الترمذى واختلف في كون
 الامطار والنلوج والاحوال والبرد الشديد عذرا وعن ابى حنيفة ان اشيت التآذي يعذر قال الحسن افادت
 هذه الرواية أن الجمعة والجماعة في ذلك سواء ليس على ما ظنسه البعض أن ذلك عذر في الجماعة لانها سنة لا في
 الجمعة لانها من أكد الفرائض اه وفي شرح الشيخ اسماعيل عن ابن الملقن الشافعى والمشهور أن النعال
 جمع نعل وهو ما غلظ من الارض في صلابه وانما خصها بالذكر لان ادنى بلل يسهل بها بخلاف الرخوة قائما
 تنشف الماء وقيل النعال الاحذية (قوله ويرد شديد) لم يذكر الحر الشديد أيضا ولم يذكره من علمائنا
 ولعل وجهه أن الحر الشديد انما يحصل غالباً في صلاة الظهر وقد كفيها مؤنته بسنية الابرار نعم قد يقال لو ترك
 الامام هذه السنة وصلى في اول الوقت كان الحر الشديد عذرا تأمل (قوله وظلة كذلك) أى شديدة
 والظاهر أنه لا يكاف الى ايقاد نحو سراج وان امكنه ذلك وأن المراد بشدة الظلة كونه لا يبصر طريقته الى

الاحرار القادرين على الصلاة
 بالجماعة من غير حرج) ولو فاتته
 نوب طلبها في مسجد آخر الا
 المسجد الحرام ونحوه (فلا تجب
 على مريض ومقعد وزمن
 ومقطوع يد ورجل من خلاف)
 اورجل فقط ذكره الحدادى
 (ومفلوج وشيخ كبير عاجز وأعمى)
 وان وجد قائدا (ولا على من
 حال بينه وبينها مطر وطين ويرد
 شديد وظلة كذلك)

المسجد فيكون كالاعى (قوله وريح) اى شديد أيضا فيما يطهر تأمل وانما كان عذرا للاقط لعظم
 مشقة فيه دون النهار (قوله وخوف على ماله) اى من اص ونحوه اذ لم يملكه غلق الدكان او الميت
 مثلا ومنه خوفه على تلف طعام في قدر أو خبز في تنور تأمل وانظر هل التقيد بماله للاحتراز عن مال غيره
 والقاهر عنده لان له قطع الصلاة ولا سيما ان كان امانة عنده كوديعة او عارية أو رهن مما يجب عليه حفظه
 تأمل (قوله او من غريم) اى اذا كان معسر اليس عنده ما يوفى غريمه والا كان ظالما (قوله او ظالم)
 يخافه على نفسه او ماله (قوله الاخشين) وكذا الريح (قوله وارادة سفر) اى واقعت الصلاة ويحتمل
 أن تقوته بالقافلة يجر وأما السفر فنه فليس بعذر كفى القنية (قوله وقيامه بمرض) أى يحصل له
 بغيمته المشقة والوحشة كذا فى الامداد (قوله تتوقه نفسه) أى تشاقه وتتأزمه اليه مصباح سواء
 كان عشاءا وغيره لشغل باله امداد ومثله الشراب وقرب حفرة كحضوره فيما يظهر لوجود العلة وبه صرح
 الشافعية (قوله وكذا اشتغاله بالفقه الخ) عبارة نور الايضاح وتكرار فقهه بجماعة تقوته ولم أر هذا القيد
 غيره ورمز له ثانيا انه يعذر بحلاف مكثر للفقه ثم وفى بينهما يحمل الاول على المواظب على الترتيبات والناس
 على غيره وهذا ما مشى عليه الشارح فى قوله أى الا الخ (قوله فلا يعذر بعذر) الاول بالذال والثانى
 بالراى (قوله يعنى بحبسه عنه الخ) صرح بذلك فى البحر عن البرازية قال الرضى قالوا هذا مما يعلى ويحكم
 لان الظلة صيادون لا خذ المال متى وقع فى شركهم لا يؤخذ منهم ورجل يحدون الانسان ذنبه لم يفعله بوضلا
 الى ماله اه (تتمه) مجموع الاعذار اتي مرت متنا وشرا عشر ونقد نظمها بقولى
 اعذار ترك جماعة عشر ونقد * اودعها فى عقد نظم كالدر
 مرض واقعا دعى وزمانه * مطر وطين ثم برد قد أضر
 قطع لرجل مع يدأ ودونها * فلي وعجز الشيخ قصد للسفر
 خوف على مال كذا من ظالم * اودائن وشهى اكل قد حضر
 والريح للاظلمة قمرى ذى * ألم مدافعة لبول او قذر
 ثم اشتغال لا بغير الفقه فى * بعض من الاوقات عذر معتبر
 (قوله او عدم مراعاته) أى المذهب المقتدى فيما يوجب بطلان الصلاة على ماسيا أى بانه (قوله تقديم)
 اى على من حضر معه (قوله بل نصبا) أى للامام الرابع (قوله بأحكام الصلاة فقط) أى وان كان
 غير متبحر فى بقية العلوم وهو أولى من المتبحر كذا فى زاد الفقير عن شرح الارشاد (قوله بشرط اجتنابه
 الخ) كذا فى الدراية عن المجتبى وعبارة الكافى وغيره بالاعمال بالسنة اولى الآن يطعن عليه فى دينه لان الناس
 لا يرغبون فى الاقتداء به (قوله قدر فرض) اخذته تبع الجرم من قول الكافى قدر ما تجوز به الصلاة بناء على أن
 تجوز بمعنى نصح لا بمعنى تحل (قوله وقيل واجب) ذكره فى البحر بمحتمل لكن يمكن اخذه من كلام الكافى
 لان الجواز يطلق بمعنى الحل بل قال الشيخ اسماعيل ينبغي حمل الجواز الممدكور على ما يشمل عدم
 الكراهة وحينئذ يرجع الى القول الثالث (قوله وقيل سنة) قائلة الزيلعى وهو ظاهر المبسوط كفى
 التزم ومضى عليه فى الفتح قال ط وهو الاظهر لان هذا التقديم على سبيل الاولوية فالانصب له مراعاة
 السنة (قوله ثم الاحسن تلاوة وتجويدا) أفاد بذلك أن معنى قولهم اقرأ أى أجود لا أكثرهم حفظا
 وان جعل فى البحر متبادرا ومعنى الحسن فى التلاوة أن يكون عالما بكيفية الحروف والوقف وما يتعلق بها
 قهستانى ط (قوله اى الاكثر اتقاء للشبهات) الشبهة ما اشتبه حله وحرمة ويلزم من الورع والتقوى
 بلا عكس والزهد ترك شئ من الحلال خوف الوقوع فى الشبهة فهو أخص من الورع وليس فى السنة ذكر
 الورع بل الهجرة عن الوطن فلما نسخت اريد بها هجرة المعاصى بالورع فلا تجب هجرة الاعلى من اسلم فى دار
 الحرب كفى المعراج ط (قوله أى الاقدم اسلاما) استنبطه صاحب البحر وتبعه فى التزم من تعليل البدائع
 بأن من امتد عمره فى الاسلام كان أكثر طاعة اقول بل الظاهر أن المراد بالاسن الاكبر سنا كما هو فى بعض
 روايات الحديث فأكبرهم سنا وهو المفهوم من اكثر الكتب فيكون الكلام فى المسلم الاصلى ثم اخرج الجماعة

ورج ليل لا نهارا وخوف على
 ماله او من غريم او ظالم او مدافعة
 احد الاخشين وارادة سفر
 وقيامه بمرض وحضور طعام
 تتوقه نفسه ذكره الحدادى وكذا
 اشتغاله بالفقه لا بغيره كذا جزم به
 الباقيات تبعا للمبني اى الا اذا
 واظب تكاسلا فلا يعذر بعذر ولو
 بأخذ المال يعنى بحبسه عنه مدة
 ولا تقبل شهادته الا بتأويل بدعة
 الامام او عدم مراعاته (والا حق
 بالامامة) تقديم بل نصبا يجمع
 الانهر (الاعلم بأحكام الصلاة)
 فقط صحة وفساد بشرط اجتنابه
 للفواحش الظاهرة وحفظه
 قدر فرض وقيل واجب وقيل
 سنة (ثم الاحسن تلاوة)
 وتجويدا (للقراءة ثم الاورع) أى
 الاكثر اتقاء للشبهات والتقوى
 اتقاء المحرمات (ثم الاسن) أى
 الاقدم اسلاما فقدم شاب على
 شيخ اسلم وقالوا بتقديم الاقدم ورعا

الى البخارى فاقدمهم اسلاما وعليه فيكون ذلك سببا لترجيح فين عرض اسلامه فيقدم ثابت نشأ في
 الاسلام على شيخ اسلم أما المروكنا مسلمين من الاصل أو أسلما معا فيقدم الاكبر سنا لما في الزيلى من أن الاكبر سنا
 يكون اخشع قلبا عادة واعظم حرمة ورغبة الناس في الاقتداء به اكثر فيكون في تقديمه تكثر الجماعة اه
 هذا وما مشى عليه المصنف من تقديم الاورع على الاسن هو المذكور في المتون وكثير من الكتب وعكس
 في المحيط (قوله عن الزاد) أي زاد التفسير لابن الهمام (قوله بالنسب) أي ضم الحاء أما ما بينهما فهو
 المراد بما بعده (قوله اكثرهم تهجدا) تفسير بالمزوم فانه يلزم من كثرة التهجد حسن الرجة لحديث من
 كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار وان كان ضعيفا عند الحديث قال في البدائع لا حاجة الى هذا التكلف
 بل يبق على ظاهره لان صياحة الوجه سبب لكثرة الجماعة كما في البحر ح (قوله زاد في الزاد الخ) اقول ليس
 فيه زيادة ونص عبارة الزاد بعد الخلق هكذا فان تساوا فأصبحهم وجهها وقيد في الكافي بن يصبى بالليل فان
 تساوا فأشرفهم نسب الخ (قوله أي اسمعهم وجهها) عبارة عن بشاشته في وجهه من يلقاه واتسامه له وهذا
 بغير الحسن الذي هو تناسب الاعضاء أفاده ح (قوله ثم اكثرهم حسبا) الظاهر أن الحسب بالباء الموحدة
 لا بالنون وهو الذي كتب عليه ابن عبد الرزاق في شرحه قال في البحر وقدم في الفتح الحسب على صياحة الوجه
 اه وفي القاموس الحسب ما نعتهم من مفاخر آبائهم او المال والدين او الكرم والشرف في الفعل الخ (قوله
 ثم الاحسن زوجة) لانه غالبا يكون احب لهما واعف لعدم تعلقه بغيرها وهذا مما يعلم بين الاصحاب أو الارحام
 أو الجيران اذ ليس المراد أن يترك كل منهم أو صاف زوجته حتى يعلم من هو أحسن زوجة (قوله ثم الاكثر
 مالا) اذ بكثرته مع ما تقدم من الوصف يحصل له القناعة والعفة فيرغب الناس فيه اكثر (قوله ثم الاكبر
 رأسا الخ) لانه يدل على كبر العقل يعنى مع مناسبة الاعضاء له ولا فلو خش الرأس كبروا والاعضاء صغرا كان
 دلالة على اختلال تركيب مزاجه المستلزم لعدم اعتدال عقله اه ح وفي حاشية ابى السعود وقد نقل عن
 بعضهم في هذا المقام ما لا يلىق أن يتركه فلا عن أن يكتب اه وكأنه يشير الى ما قيل ان المراد بالعضو الذكر
 (قوله ثم المقيم على المسافر) وقيل هما سواء بجر وظاهره ولو كان الجماعة مسافرين فليأتمل وهذا ما دام
 الوقت باقيا ولا يلا يصح اقتداء المسافر بالمقيم في الرابعة كما يأتي (قوله ثم المقيم عن حدث على التميم عن
 جنابة) كذا أجاب به الحلواني كافي النعمة وحرز به في الفيض وجامع الفتاوى كذا في الاحكام للشيخ
 اسماعيل ومثله في التتارخانية ولعل وجهه أن الحدث اخف من الجنابة لكن في منية المفتي التميم عن الجنابة
 اولى بالامامة من التميم عن حدث ونقل في النهر عن مقتصر اعليه ولعل وجهه أن طهارته أقوى لانها بمنزلة
 الغسل لا يطلها الحدث (قوله ومنه) أي من المريج (قوله والافتاء) الاولى الاستفتاء (قوله
 والدعوى) أي بين يدي القاضي (قوله اقرع بينهم) أي اذا تنازعوا والظاهر أن هذا على سبيل الاولوية
 (قوله كما في الحرق والغرق) التشبيه في أن الترتيب اذ لم يعلم كان كالمعية لاني القرعة أيضا فانها لا تتأق
 في الحرق والغرق ح (قوله معلوم) أي وظيفة من جهة الواقف او من الطلبة أفاده ح (قوله جازان
 يتقدم من شاء) لان له أن لا يقرئهم اصلا ح (قوله وأقول من سنه ابن كثير) قال السهودي في جوهر العقدين
 روى أن انصارا جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأله وجاء رجل من ثقيف فقال النبي صلى الله عليه وسلم
 بالاختصاف ان الانصارى قد سبقك بالمسئلة فاجلس كما نريد أجب صراحة الانصارى قبل حاجتك اه فعلم منه
 أنه سنة النبي صلى الله عليه وسلم وابن كثير تابع في ذلك وأنه لا فرق بين من له معلوم وغيره فيمكن الفرق بين تى
 المعلوم وغيره فيما اذا حضر معا رجى أي فيقرع لوله معلوم والا يتقدم من شاء تأمل (قوله اعتبارا اكثرهم)
 لا يظهر هذا الا في النصب والافكل يصلح خاف من يختاره ط لكن فيه تكرار الجماعة وقد مر فافيه (قوله
 اساءوا بلائهم) قال في التتارخانية ولأن رجلين في الفقه والصلاح سواء الا ان احدهما اقرأ تقدم القوم الاخر
 فقد أساءوا وتركوا السنة ولكن لا يأتون لانهم قدموا رجلا صالحا وكذا الحكم في الامارة والحكومة أما
 الخلافة وهي الامامة الكبرى فلا يجوز أن يتركوا الافضل وعليه اجماع الامة اه فافهم (قوله مطلقا)
 أي وان كان غيره من الحاضرين من هو أعلم وأقرأ منه وفي التتارخانية جماعة أضيف في داريريد أن يتقدم
 احدهم ينبغي أن يتقدم المالك فان قدم واحدا منهم لعلمه وكبره فهو أفضل واذا تقدم احدهم جاز لان

وفي النهر عن الزاد وعليه يقاس
 سائر الخصال فيقال يتقدم
 اقدمهم علما ونحوه وحينئذ نقلا
 يحتاج للقرعة (ثم الاحسن
 خلقا) بالنسب الفقه بالناس
 (ثم الاحسن وجها) أي اكثرهم
 تهجدا زاد في الزاد ثم أصبحهم
 أي اسمعهم وجهها ثم اكثرهم
 حسبا (ثم الاشرف نسبا) زاد
 في البرهان ثم الاحسن صوتا وفي
 الاشياء قبيل غن المثل ثم الاحسن
 زوجة ثم الاكثر مالا ثم الاكثر
 جاها (ثم الانظف ثوبا) ثم الاكبر
 رأسا والاصغر عضوا ثم المقيم على
 المسافر ثم الحر الاصل على العتيق
 ثم المقيم عن حدث على التميم عن
 جنابة (فائدة) لا يتقدم أحد في
 التراحم الا بمرح ومنه سبق الى
 الدرس والاقتناء والدعوى فان
 استووا في المحي أقرع بينهم اه
 كلام الاشياء وفي الفصل الثاني
 والثلاثين من ظفر التتارخانية
 وفي طلبه العلم يقدم السابق فان
 اختلفوا واثمة سنة فيها والا أقرع
 كيمشهم معا كافي الحرق والغرق
 اذ لم يعرف الاول ويجعل كأنهم
 ما توامعا اه وفي محاسن القراء
 لابن وهبان وقيل ان لم يكن للشيخ
 معلوم جازان يتقدم من شاء واكثر
 مشايخنا على تقديم السابق
 وأقول من سنه ابن كثير (فان
 استووا يقرع) بين المستوين
 (أو الخيار الى القوم) فان
 اختلفوا اعتبروا اكثرهم ولو قدموا
 غير الاولى أساءوا بلائهم (و) اعلم
 أن (صاحب البيت) ومثله امام
 المسجد الراتب (اولى بالامامة
 من غيره) مطلقا

الظاهر أن المالك يأذن لنفسه إكرامه اه (قوله وصرح الحدادي الخ) أفاد أن هذا غير خاص بالسلطان العام والولاية ولا بالقاضي الخاص والولاية بالأحكام الشرعية بل مثلهما الوالي وأن الامام الراتب كصاحب البيت في ذلك قال في الامداد وأما إذا اجتمعوا فالسلطان مقدم ثم الامير ثم القاضي ثم صاحب المنزل ولو مستأجر او كذا يقدم القاضي على امام المسجد (قوله والمستعير والمستأجر أحق) لأن الاعارة تملك المنافع والمعيرون كان له أن يرجع بخلاف المؤجر لكنه لم يرجع بيقى المستعير أحق والكلام في ذلك لأنه إذا رجع لم يبق العارية ونجرت المسئلة عن موضوعها فافهم (قوله للماتر) أي من قوله لعموم ولايتهما ولكنه غير مناسب لأن المراد بعموم الولاية عمومها للناس وهذا ليس كذلك فكان عليه أن يقول لأن الولاية أهم في هذه الحالة دون المالك ح (قوله لحديث الخ) هكذا رواه في النهر بالمعنى وعزاه الى الحلبي صاحب الحلية مع أنه في الحلية ذكره مطرولاً ونقله في الجرحها (قوله والكراهة عليهم) جرم في الحلية بأن الكراهة الاولى بحريمة الحديث وتردد في هذه (قوله ويكره تنزيها الخ) لقوله في الاصل امامة غيرهم احب الي جرح عن الجحشي والمعارض ثم قال فيكره لهم التقدم ويكره الاقتداء بهم تنزيها فان امكن الصلاة خلف غيرهم فهو أفضل والا فلا اقتداء اولى من الانفراد (قوله ولومعقلا) يلزمه استعمال اللفظ في حقيقته وبجازه فان المعنى عبد باعتبار ما كان اللهم الا أن يكون من قبيل عموم الجحاز بأن يراد بالعبد من اتصف بالرق وقما مساواة كان في الحال او فيما مضى ح (قوله ولعله) أي لعل سبب كراهة المعق ما قدمناه الخ فان تقديم الحر الاصل مندوب اليه وتركه مكروه تنزيها قلنا قال اذا الكراهة الخ وفي نسخة والعلة أي والعلة في كراهة امامة المعق أن الحر الاصل اولى بالامامة منه لأنه نشأ في الرق مشتغلا بخدمة المولى لم يتفرغ للتعلم ربحي (قوله وأعرابي) نسبة الى الاعراب لا واحد له من لفظه وليس جمعا لعرب كافي الصحاح لكن في الرضى الظاهر أنه جمع قهستاني ودهون يسكن البادية عربيا او عجميا بحر وخصه في المصباح بأهل البدون العرب (قوله ومثله الخ) سبني على أن الاعراب لا يشمل الاجمعي والا فالمناسب ومنه والعلة في الكل غلبة الجهل (قوله وفاسق) من الفسق وهو الخروج عن الاستقامة ولعل المراد به من يرتكب الكاثر كشارب الخمر والزاني وآكل الربا ونحو ذلك كذا في البرجندي اسماعيل وفي المعارج قال اصحابنا لا ينبغي أن يقتدى بالفاسق الا في الجمعة لأنه في غيرهما يجدا اماما غيره اه قال في الفتح وعليه فيكره في الجمعة اذا تعددت اقامتها في المصر على قول محمد الملقى به لأنه بسبيل الى التحول (قوله ونحوه الاعشى) هو سبي البصر ليلاً ونهاراً قاموس وهذا ذكره في النهر جحماً أخذ من تقطيل الاعشى بأنه لا يتوق التحاسة (قوله أي غير الفاسق) تبع في ذلك صاحب الجرح حيث قال قيد كراهة امامة الاعشى في المحيط وغيره بأن لا يكون افضل القوم فان كان افضلهم فهو اولى اه ثم ذكر أنه ينبغي جريان هذا القيد في العبد والاعرابي وولد الزنى ونازعه في النهر بأنه في الهداية علل للكراهة بغلبة الجهل فيهم وبأن في تقديمهم تنفير الجماعة ومقتضى الثانية ثبوت الكراهة مع استثناء الجهل لكن ورد في الاعشى نص خاص هو استخلافه صلى الله عليه وسلم لابن ام مكتوم وعثمان على المدينة وكانا عيين لأنه لم يبق من الرجال من هو اصلح منهما وهذا هو المناسب لاطلاقهم واقتصارهم على استثناء الاعشى اه وحاصله أن قوله الا أن يكون أعلم القوم خاض بالاعشى أما غيره فلا تنفي الكراهة بعلة لكن ما يجنبه في البحر صرح به في الاختيار حيث قال ولو عدت أي علة الكراهة بأن كان الاعرابي افضل من الحضري والعبد من الحر وولد الزنى من ولد الرشدة والاعشى من البصير فالحكم بالعد اه ونحوه في شرح الملتقى للهنسي وشرح درر البحار ولعل وجهه أن تنفير الجماعة بتقديمه يزول اذا كان افضل من غيره بل التفسير يكون في تقديم غيره وأما الفاسق فقد عللوا كراهة تقديمه بأنه لا يهتم لامر دينه وبأن في تقديمه للامامة تعظيمه وقد وجب عليهم اهاتته شرعا ولا ينبغي انه اذا كان أعلم من غيره لا يزول العلة فانه لا يؤمن أن يصلي بهم بغير طهارة فهو كالمبتدع نكره امامته بكل حال بل مني في شرح المشقة على أن كراهة تقديمه كراهة تحريم لما ذكرنا قال ولذا لم تجز الصلاة خلفه أصلاً عند مالك ورواية عن أحمد فلذا حاول الشارح في عبارة المصنف وخجل الاستثناء على غير الفاسق والله أعلم (قوله أي صاحب بدعة) أي محرمة والافتد تكون واجبة كضبط الادلة للرد على أهل الفرق الضالة وتعلم النحو المفهم للكتاب والسنة ومندوبة كاحداث فحور باط ومدرسة وكل احسان لم يكن في الصدر الاول ومكرهة

(الا ان يكون معه سلطان او قاض فيقدم عليه) لعموم ولايتهما وصرح الحدادي بتقديم الوالي على الراتب (والمستعير والمستأجر احق من المالك) للماتر (ولو أم قوم او هم له كارهون ان) الكراهة (لفساد فيه) اولانهم احق بالامامة منه كره لذلك تحريما لحديث ابي داود لا يقبل الله صلاة من تقدم قوم او هم له كارهون (وان هو أحق لا) والكراهة عليهم (ويكره) تنزيها (امامة عبد) ولومعقلا قهستاني عن الخلاصة ولعله لما قدمناه من تقدم الحر الاصل اذا لكراهة تنزيهية فتنبه (واعرابي) ومثله تركان واكراد وعامى (وفاسق واعشى) ونحوه الاعشى نهر (الا ان يكون) أي غير الفاسق (أعلم القوم) فهو اولى (ومبتدع) أي صاحب بدعة

مطلبه
البدعة خمسة اقسام

كزخرفة المساجد ومباحة كالتوسع بلذية المأكل والمنار والسيارات كما في شرح الجامع الصغير للمناوي عن
 تذيب النورى - ومثله في الطائفة المحمدية لله كل (قوله وحى اعتقاد الخ) عزاء هذا التعريف في حامش الخزانة
 الى المحافظ ابن حجر في شرح النجدة ولا يخفى أن الاعتقاد يشمل ما كان معه عمل او لا فان من تدين بعمل لا بد أن
 يعتقد كسبح الشيعية على الرجلين وانكارهم المصح على الخافين وشو ذلك وجيند فيساوى تعريف الشيعى لهما
 بأنهما ما أحدث على خلاف الحق المتلقى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من علم او عمل او حال بنوع شبهة
 واستحسان وجعل دينا قويا وسرا طامس متفيا انه فانهم (قوله لا بجماعة) أما لو كان معاندا للادلة
 القطعية التي لا شبهة فيها أصلا كان ككار الخشمر أو حدوث العالم وشو ذلك فهو كافر قطعاً (قوله بل بنوع شبهة)
 أى وان كانت فاسدة كقول منكر الرؤية بأنه تعالى لا يرى بل لاله وعظمته (قوله وكل من كان من قبلنا لا يكفر
 بها) أى بالبدعة المذكورة المبينة على شبهة اذ لا خلاف في كفر المخالف في ضروريات الاسلام من حدوث
 العالم وشو الاجساد ونفى العلم بالجزئيات وان كان من أهل القبلة الماواظب لمول عمره على الطاعات كما في
 شرح التحرير (قوله حتى الخوارج) أراد بهم من خرج عن معتقد أهل الحق لا خصوص الفرقة الذين خرجوا
 على الامام على رضى الله تعالى عنه وكفروا فيشمل المعتزلة والشيعية وغيرهم (قوله وسب الرسول) هكذا
 في غالب النسخ ورأيت كذلك في الخزانة بخط الشارح وفيه أن سب الرسول صلى الله عليه وسلم كافر قطعاً
 فالصواب وسب اصحاب الرسول وقيدهم المحشى بغير النجسين لما سبى فى باب المرتدة أن سبهما أو واحد هما
 كافر أقول ما سبى فى محمول على سبهما بلا شبهة لما صرح به فى شرح النية من أن سبهما او منكر خلافتها ما اذا بناء
 على شبهة له لا يكفر وان كان قوله كافر فى حد ذاته لانهم يشكرون حجة الاجماع بأنهم سبواهم الصحابة فكان شبهة
 فى الجملة وان كانت باطله بخلاف من ادعى أن علياً له وأن جبريل غلط لانه ليس عن شبهة واستقراغ وسع فى
 الاجتهاد بل محض هوى وتمايه فيه فراجع وقد أوضح هذا المقام فى كتابي تنبيه الولاة والحكام على أحكام
 شاتم خير الانام أو أحد اصحاب الكرام عليه وعليهم الصلاة والسلام (قوله لكونه عن تأويل الخ) علة لقوله
 لا يكفر بها قال الحق ابن الهمام فى او اخر التحرير وجهل المبتدع كالمعتزلة ما نعى ثبوت الصفات زائدة وعذاب
 القبر والشفاعاة وخروج متركب الكبيرة والرؤية لا يصلح عذراً للوضوح الادلة من الكتاب والسنة الصحيحة لكن
 لا يكفر اذ تمسك بالقرآن والحديث والعقل والنهى عن تكفير أهل القبلة والاجماع على قبول شهادتهم ولا شهادة
 لكافر على مسلم وعدمه فى الخطائية ليس لكفرهم أى بل لتدينهم شهادة الزور ان كان على رأيهم واحلف أنه
 محق وأورد أن استباحة المعصية كفر وأجيب اذا كان عن مكابرة وعدم دليل بخلاف ما عن دليل شرعى
 والمبتدع مخطئ فى تمسكه لاسمكبر والله أعلم بسر افعاده اه (قوله ومنهم من كفرهم) أى منامعشراً أهل
 السنة والجماعة من كفر الخوارج أى اصحاب البدع والمراد منامعشر الحنفية وأفاد أن المعتد عندنا خلافة
 فقد نقل فى البحر عن الخلاصة فروعا تبدل على كفر بعضهم ثم قال والحاصل أن المذهب عدم تكفير أحد من
 المخالفين فيما ليس من الاصول المعلومة من الدين ضرورة الخ فانهم (قوله كقوله جسم كالأجسام) وكذا الوهم
 يتل كالأجسام وأما لو قال لا كالأجسام فلا يكفر لانه ليس فيه الاطلاق لفظ الجسم الموهوم للنقص فرفعه بقوله
 لا كالأجسام فلم يبق الا مجرد الاطلاق وذلك معصية وعامة فى البحر (قوله وانكاره حجة الصديق) لما فيه من
 تكذيب قوله تعالى اذ يقول لصاحبه وفى الفتح عن الخلاصة وان انكر خلافة الصديق او عمر فهو كافر اه
 واهل المراد انكارا استحقاقهما الخلافة فهو مخالف لاجماع اصحابه لانكار وجودها لهما بجر وينبغى تنبيه
 الكفر بانكار الخلافة بما اذا لم يكن عن شبهة كما مر عن شرح النية بخلاف انكار حجة الصديق تأمل (قوله
 اصلا) تأكيد وليس المراد به فى حالة كذا ولا فى حالة كذا اذ ليس خسا احوال ح (قوله وولد الزنى) اذ
 ليس له أب بزيه ويؤدبه ويعلمه فيغلب عليه الجهل بجر او انقرة الناس عنه (قوله هذا) أى ما ذكر من كراهة
 امامة المذكورين (قوله ان وجد غيرهم) أى من هو احق بالامامة منهم (قوله بجرنا) قد علمت انه موافق
 للمتقول عن الاختيار وغيره (قوله نال فضل الجماعة) أفاد أن الصلاة خلفهما الاولى من الافراد لكن لا يزال
 كما ينال خلف نقي ورع لحديث من صلى خلف عالم نقي فكأنما صلى خلف نبي قال فى الحلية ولم يجده يخرجون نعم
 اخرج الحاكم فى مستدركه هو فوعا ان سر كم أن يقبل الله صلاتكم فليؤتمكم خياركم فانهم وفد كم فيما ينسبكم وبين

وحى اعتقاد خلاف المعروف عن
 الرسول لا بجماعة بل بنوع شبهة
 وكل من كان من قبلنا (لا يكفر
 بها) حتى الخوارج الذين
 يستحلون دماءنا وأموالنا وسب
 الرسول ويشكرون صفاته تعالى
 وجواز رؤيته لكونه عن تأويل
 وشبهة بدليل قبول شهادتهم
 الا الخطائية ومنهم من كفرهم
 (وان) انكر بعض ما علم من الدين
 ضرورة (كفر بها) كقوله ان الله
 تعالى جسم كالأجسام وانكاره
 حجة الصديق (فلا يصح الاقتداء
 به أصلاً) فليحفظ (وولد الزنى) هذا
 ان وجد غيرهم والا فلا كراهة
 بجر بجرنا وفى النهر عن المحط
 صلى خلف فاسق أو مبتدع نال
 فضل الجماعة

مطلب
في امامة الامرد

ربكم اد (قوله وكذا تكروه خلف امرد) الظاهر أنهم اتزمية أيضا والظاهر أيضا كما قال الرضوي أن المراد به الصبيح الوجه لانه محل القننة وهل يقال حنا أيضا اذا كان أعلم القوم بتقوى الكراهة فان كانت عليه الكراهة خشية الشهوة وهو الاظهر فلا راد ان كانت غلبة الجهل او قسرة الناس من الصلاة خلفه فنع قائل والظاهر أن ذا العذار الصبيح المشتكى كالأمرد تأمل هذا في حاشية المندى عن الفتاوى العففة سئل العلامة الشيخ عبد الرحمن بن عيسى المرشدي عن شخص بلغ من السن عشرين سنة وتجاوز حد الانبات ولم يثبت عذاره فهل يخرج بذلك عن حد الأمردي وخصوصا قد ثبت له شعرات في ذقنه تؤذن بأنه ليس من مستدري اللحي فهل حكمه في الإمامة كالرجال الكاملين ام لا أجاب سئل العلامة الشيخ احمد بن يوسف المعروف بابن الشلبي من متأخري علماء الحنفية عن مثل هذه المسئلة فأجاب بالجواب من غير كراهة وناهيك به قدوة والله أعلم وكذلك سئل عنها المفتي محمد تاج الدين القلبي فأجاب كذلك اد (قوله وسفيه) هو الذي لا يحسن التصرف على مقتضى الشرع والعقل كما سيذكر في الخبر ط (قوله ومفلوج وأبرص شاع برصه) وكذا اعرج يقوم بيض قدميه فالاعتداء بغيره ادلى تاتر خاتمة وكذا البرجم يبرجندى ومحبوب وحاقن ومن له يد واحدة فتاوى الصوفية عن التحفة والظاهر أن العلة النفرة ولا قيد الا برص بالشيوع ليكون ظاهرا واعداءه امكان اكمال الطهارة ايضا في المفلوج والاقطع والمحبوب ولكراهة صلاة الحاقن أي يبول ونحوه (قوله وشارب الخمر الى قوله ومتصنع) تكرار مع قول المتن فاسق ح والتمام من نقل الكلام بين الناس على جهة الافساد وحى من الكبار ويحرم على الانسان قبولها والمرأى من يقصد أن يراه الناس سوا تكلف تحسين الطاعات اولوا والمتصنع من يكلف تحسينها فهو أخص بمقابلته ط (قوله ومن أتم بأجرة) بأن استؤجر لصلى اماما سنة او شهرا بكذا وليس منه ما شرطه الراقف عليه فانه صدقة ومعوته له رضى أى يشبه الصدقة ويشبه الاجرة كما سيأتى أن شاء الله تعالى في الوقف على أن المفتي به مذهب المتأخرين من جواز الاستتجار على تعليم القرآن والامامة والاذان للضرورة بخلاف الاستتجار على التلاوة المجردة وبقيّة الطاعات مما لا ضرورة اليه فانه لا يجوز أصلا كما سنخفقه في كتاب الاجارة ان شاء الله تعالى فانهم (قوله لكن في وتر الجراح) هذا هو المعتقد لان المحققين جنحو اليه وقواعد المذهب شاهدة عليه وقال كثير من المشايخ ان كان عاداته مراعاة مواضع الخلاف جازوا الا فلا ذكره السندى المتقدم ذكره ح قلت وهذا بناء على أن العبرة لرأى المقتدى وهو الاصح وقيل لرأى الامام وعليه جماعة قال في النهاية وهو أقيس وعليه فيصح الاعتداء وان كان لا يحنط كما يأتي في الوتر (قوله ان يتقن المراعاة لم يكره الخ) أى المراعاة في الفرائض من شروط وأركان في تلك الصلاة وان لم يراع في الواجبات والسنن كما هو ظاهر سياق كلام الجرح وظاهر كلام شرح المنية أيضا حيث قال وأما الاعتداء بالخلاف في الفروع كالشافعي فيجوز ما لم يعلم منه ما يفسد الصلاة على اعتقاد المقتدى عليه الاجماع انما اختلف في الكراهة اد فقيد باقتساد دون غيره كما ترى وفي رسالة الاعتداء في الاعتداء للملا على القارى ذهب عامة مشايخنا الى الجواز اذا كان يحنط في موضع الخلاف والافلا والمعنى أنه يجوز في المراعى بلا كراهة وفي غيره معها ثم المواضع المهمة للمراعاة أن توضع من القصد والحجامة والقيء والاعاف ونحو ذلك لا فيما هو سنة عنده مكرهه عندنا كرفع اليدين في الانتقالات وجهر البسلة واخفائها فهذا أو أمثاله لا يمكن فيه الخروج عن عهدة الخلاف فكلمه يتبع مذهبه ولا يمنع مشربه اد وفي حاشية الاشباه للنير الرملى الذى يميل اليه خاطرى القول بعدم الكراهة اذا لم يتحقق منه مفسد اد وبجئت الخشى انه ان علم انه راعى في الفروض والواجبات والسنن فلا كراهة وان علم تركها في التلاوة لم يصح وان لم يدري شيئا كرهه لان بعض ما يجب تركه عندنا يسقط فعله عنده فالظاهر أنه يفعل وان علم تركها في الآخرين فقط ينبغي أن يكرهه لانه اذا كرهه عندنا احتمال ترك الواجب فعند تحقيقه بالاولى وان علم تركها في الثالث فقط ينبغي أن يقتدى به لان الجماعة واجبة فتقدم على ترك كراهة التنزيه اد وسبقه الى نحو ذلك العلامة البيرى في رسالته حتى ادعى أن الانفراد أفضل من الاعتداء به قال اذ لا ريب أنه يأتي في صلاته بما يجب الاعادة به عندنا وتستحب لكن رد عليه ذلك غيره في رسالة أيضا وقد اسمعناك ما يؤيد الرد نعم نقل الشيخ خير الدين عن الرملى الشافعي أنه منى على كراهة الاعتداء بالخلاف حيث أمكنه غيره ومع ذلك هي أفضل من الانفراد ويحصل له فضل الجماعة وبه افتى الرملى الكبير واعتمد السبكي والاسنوى وغيرهما قال الشيخ خير الدين

وكذا تكروه خلف امرد وسفيه
ومفلوج وأبرص شاع برصه
وشارب الخمر وأكل الربا ونمام
ومراء ومتصنع ومن أتم بأجرة
قيستاني زاد ابن ملك ومخالف
كشافتي لكن في وتر الجراح
يتقن المراعاة لم يكره او عدمها لم
يصح وان شك كره

مطلب
في الاعتداء بشافعي ونحوه هل
يكروم ام لا

والحاصل أن عندهم في ذلك اختلافا وكل ما كان لهم عليه في الاقتداء بنا صحة وفسادا أو فضيلة كان لنا مثله عليهم وقد سمعت ما عهده الرمي وأفتى به والفقير أقول مثل قوله فيما يتعلق باقتداء الحنفي بالشافعي والفقير المنصف يسلم ذلك شعر وأنارمي فقه الحنفي * لا مراء بعد اتفاق العالمين اه ملخصا أي لا جدال بعد اتفاق عالمي المذهبيين وهو الرمي الحنفية يعني به نفسه ورمي الشافعية ربهما الله تعالى فتحصل أن الاقتداء بالحنالف المراعى في الفرائض أفضل من الانفراد إذا لم يجد غيره والا فالأقتداء بالموافق أفضل بقي ما ذاعته دت الجماعات في المسجد وسبقت جماعة الشافعية مع حضوره نقل ط عن رسالة لابن نجيم أن الأفضل الاقتداء بالشافعي بل يكره التأخير لأن تكرار الجماعة في مسجد واحد مكروه عندنا على المعتمد إذا كانت الجماعة الأولى غير أهل ذلك المسجد أو أدبت الجماعة على وجه مكروه ولأنه لا يخلو الحنفي حالة صلاة الشافعي أما أن يشتغل بالرواتب لينتظر الحنفي وذلك منهى عنه لقوله صلى الله عليه وسلم إذا قيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة وما أن يجلس وهو مكروه أيضا لأعراضه عن الجماعة من غير كراهة في جماعتهم على المختار اه ونحوه في حاشية المدنى عن شيخ والده الشيخ محمد اكرم وخاتمة المحققين السيد محمد أمين مير بادشاه والشيخ اسماعيل الشرواني فانهم رجحوا الصلاة مع أول جماعة أفضل قال وقال الشيخ عبد الله العفيف في فتاواه العفيفية عن الشيخ عبد الرحمن المرشدى وقد كان شيخنا شيخ الاسلام مفتي بلد الله الحرام الشيخ على بن جابر الله بن ظهيرة الحنفي لا يزال يصلى مع الشافعية عند تقدم جماعتهم وكنت اقتدى به في الاقتداء بهم اه وخالفهم العلامة الشيخ ابراهيم البيرى بناء على كراهة الاقتداء بهم لعدم مراعاتهم في الواجبات والسنة وأن الانفراد أفضل لو لم يدركه امام مذهبه وخالفهم ايضا العلامة الشيخ رجة الله السندى تلميذ ابن الهمام فقال الاحتياط في عدم الاقتداء به ولو لم يراعوا وكذا العلامة الملا على القارى فقال بعد ما قدمناه عنه من عدم كراهة الاقتداء بهم ولو كان لكل مذهب امام كما في زماننا فالأفضل الاقتداء بالموافق سواء تقدم أو تأخر على ما استحسنته عامة المسلمين وعمل به جمهور المؤمنين من أهل الحرمين والقدم ومصر والشام ولا عبرة بمن شذ منهم اه والذي يميل اليه القلب عدم كراهة الاقتداء بالحنالف ما لم يكن غير مراعى في الفرائض لأن كثير من الصحابة والتابعين كانوا ائمة مجتهدين وهم يصلون خلف امام واحد مع تبين مذاهبيهم وأنه لو انتظر امام مذهبه بعيدا عن الصفوف لم يكن اعراضا عن الجماعة لعدم كراهة الجماعة وأما كراهة تعدد الجماعة في مسجد واحد فقد ذكرنا الكلام عليها اول الباب والله أعلم بالصواب (قوله تحريما) أخذه في البحر من الامر بالتخفيف في الحديث الآتى قال وهو للوجوب الاصراف ولا دخال الضرر على الغير اه وجرم به في النهر (قوله زائد على قدر السنة) عزاه في البحر الى السراج والمضمرات قال وذكره في الفتح بحثا لا يكتبونه بعض الائمة فيقربا سيرافى الفجر كغيرها اه (قوله لا إطلاق الامر بالتخفيف) وهو ما في الصحيحين اذا صلى احدكم للناس فليخفف فان فيهم الضعيف والسقيم والكبير واذا صلى لنفسه فليطوّل ما شاء وقد تبين الشارح في ذلك صاحب البحر واعترضه الشيخ اسماعيل بأن تعليل الامر بما ذكر يفيد عدم الكراهة اذا رضى القوم أى اذا كانوا محصورين ويمكن جعل كلام البحر على غير المحصورين تأمل (قوله وفي الشر بلاية الخ) مقابل لقوله زائد على قدر السنة وحاصله أنه يقرأ بقدر حال القوم مطلقا أى ولودون القدر المسنون وفيه نظر أما أولا فلا بد من تخالف للمنفق عن السراج والمضمرات كما مر وأما ثانيا فلا بد من القدر المسنون لا يزيد على صلاة اضعفهم لأنه كان يفعل صلى الله عليه وسلم مع علمه بأنه يقتدى به الضعيف والسقيم ولا يتركه الا وقت الضرورة وأما ثانيا فلا بد من قراءة معاذ لما شكاه قومه الى النبي صلى الله عليه وسلم وقال أفتان أنت يا معاذ انما كانت زائدة على القدر المسنون قال الكمال في الفتح وقد بحثه أن التطويل هو الزيادة على القراءة المسنونة فانه صلى الله عليه وسلم نهى عنه وقراءته هي المسنونة فلا بد من كون ما نهى عنه غير ما كان دأبه الا الضرورة وقراءة معاذ لما قال له صلى الله عليه وسلم ما قال كانت بالبصرة على ما في مسلم ان معاذ اقتح بالبصرة فأنحرف رجل فلم يزل وحده وانصرف وقوله صلى الله عليه وسلم اذا امت بالناس فاقرأ بالشمس وضحاها وسبح اسم ربك الاعلى واقرأ باسم ربك والاسل اذا يغشى لانها كانت العشاء وان قوم معاذ كان العذر متحققا فيهم لا كسل منهم فأمر فيهم بذلك لذلك كما ذكر أنه صلى الله عليه وسلم قرأ بالمعوذتين في الفجر فلما فرغ قالوا له اوجزت قال سمعت بكاء صبي فحسبت أن تفتن امت اه ملخصا فقد ظهر من كلامه انه لا ينقص عن المسنون الا

مطلب

اذا صلى الشافعي قبل الحنفي هل
الأفضل الصلاة مع الشافعي أم لا

(و) يكره تحريما (تطويل الصلاة)
على القوم زائد على قدر السنة
في قراءة وأدكار رضى القوم أولا
لاطلاق الامر بالتخفيف نهر
وفي الشر بلاية ظاهر حديث
معاذ أنه لا يزيد على صلاة اضعفهم
مطلقا ولذا قال الكمال الا الضرورة
وصح أنه عليه الصلاة والسلام قرأ
بالمعوذتين في الفجر حين سمع بكاء
صبي

لضرورة كقراءته بالمعوذتين ليكف الصبي وظاهر من حديث معاذ أنه لا ينقص عن المسنون انضعف الجماعة لأنه لم يبين لعدم المسنون في صلاة العشاء بل ختمه عن الزيادة عليه مع تحقق العذر في قومه فاستظهره الشريفي في الحديث وحمل عليه كلام الكمال غير ظاهر نعم ذكر في البحر في باب الوتر والنوافل عند الكلام على التراخي معزاً إلى المجتبي أن الحسن روى عن الإمام أنه إذا قرأ في المكتوبة بعد الفاشحة ثلاث آيات فقد أحسن ولم يسيئ اه لكنه لا ينافي ما قلنا لأنه أحسن بقراءة القدر الواجب ولم يسيئ أي لم يصل إلى كراهة شديدة فتأمل (قوله ويكره تحريماً) صرح به في الفتح والبحر (قوله ولو في التراخي) أفاد أن الكراهة في كل ما تشرع فيه جماعة الرجال فرضاً ونبلاً (قوله لأنها لم تشرع مكثرة الخ) قال في الفتح وأعلم أن جماعتهم لا تكرر في صلاة الجنائز لأنها فرضية وترك التقدم مكروه فدار الأمر بين فعل المكروه لفعل الفرض أو ترك الفرض لتركه فوجب الأول بخلاف جماعتهم في غيرها ولو صلح فرادى فقد تسبقت احداً حتى تكون صلاة الباقيات نفلاً والتفعل بها مكروه فيكون فراغ تلك موجبا لفساد الفرضية لصلاة الباقيات كتقيد الخامسة بالسجدة فإن ترك القعدة الأخيرة اه ومشله في البحر وغيره ومفاده أن جماعتهم في صلاة الجنائز واجبة حيث لم يكن غيرهن ولعل وجهه الاحتراز عن فساد فرضية صلاة الباقيات إذا سبقت احداً وفيه أن الرجال لو صلحوا منفردين يلزم فيها مثل ذلك فيلزم عليه وجوب جماعتهم فيها مع أن المصريح به أن الجماعة فيها غير واجبة فتأمل (قوله لاتعاد) لأنها لو أعيدت لوقفت نفلاً مكروهاً ط (قوله بصلاتها) قيد به لأن الرجال لم تنعقد صلاتهم ح (قوله إلا إذا استخلفها) استثناء من قوله لاتعاد وهذا ليس خاصاً بالجنائز بل غيرها مثلها (قوله قفسد صلاة الكل) أما الرجال والإمام فلعدم صحة اقتداء الرجال بالمرأة وأما النساء والمقدمة فلأنهن دخلن في تحريمه كاملاً فإذا انتقلن إلى تحريمه ناقصة لم يحز كأنهن انتقلن من فرض إلى فرض آخر كما في البحر ح وظاهر التعليق يقتضي الفساد ولو كن نساء خلاصاً أفاده أبو السعود ط والظاهر التعليق بأن الإمام يصير مقتدياً بخلفيته قفسد صلاة من خلفه بل باختلافه من لا يصلح للإمامة تفسد صلاته فكذلك من خلفه رجحى (قوله تنفق الإمام) بالثبوت الفوقية لأن فاعله الإمام وهو شامولٌ حقيقى اه وقال من لا على القارى يجوز التذكير لأنه مصدر جعنى المفعول أى المقتدى به اه وفي النهر هو من يؤتم به ذكر أكان أوائى وفي بعض النسخ الإمامة وترك الهاء هو الصواب لأنه اسم لا وصف اه (قوله وسطهن) في المغرب الوسط بالتحريك اسم لعين ما بين طرفي الشيء مركز الدائرة وبالسكون اسم مهمم لداخل الدائرة مثلاً ولذا كان ظرفاً والأول يجعل مبتدأً وفاعلاً ومفعولاً به الخ وفي ضياء الخلود الوسط بالسكون ظرف مكان وبالفتح اسم تقول وسط رأسه دهن بالسكون وفتح الطاء فهذا ظرف وإذا فتحت السين رفعت الطاء وقلت وسط رأسه دهن فهذا اسم اه قلت وعليه فيجوز هنا الفتح والسكون لأنها إذا وقعت في نصف الصف صدق أنها في الوسط بالسكون وإنها عين الوسط بالتحريك ويكون نصبه في الأول على الظرفية وفي الثاني على الحالية لأنه بمعنى متوسطة فافهم (قوله فلو تقدمت أمت) أفاد أن وقوفها وسطهن واجب كما صرح به في الفتح وأن الصلاة صحيحة وأنها إذا توسطت لاتزول الكراهة وإنما ارشدوا إلى التوسط لأنه أقل كراهية من التقدم كما في السراج بحر (قوله فيسقطهم) اذ لو صلى وسطهن فسدت صلاته بمعاذاتهن له على تقدير ذكر كورته ح أى وتفسد صلاتهم أيضاً (قوله فيسقطهم الخ) أشار به إلى أن التشبيه بين المرأة والنساء ليس من كل وجه بل في الانفراد وقيام الإمام في الوسط والأفلاحة يصلون قعوداً وهو أفضل والنساء قائمات كما في البحر (قوله ولو يجوز البلاء) بيان للاطلاق أى شابة أو عجوزاً إن أراد أوللاً (قوله على المذهب المقتضى به) أى مذهب المتأخرين قال في البحر وقد يقال هذه الفتوى التي اعتمدها المتأخرون مخالفة لمذهب الإمام وصاحبيه فانهم نقلوا أن الشابة تمنع مطلقاً اتفاقاً وأما المجوز فلها حضور الجماعة عند الإمام إلا في الظهر والعصر والجمعة أى وعندهما مطلقاً لا إفتاء بجمع العجائز في الكل مخالف للكل فالاعتقاد على مذهب الإمام اه قال في النهر وفيه نظر بل هو مأخوذ من قول الإمام وذلك أنه إنما منعها القيام الحامل وهو فرط الشهوة بناء على أن الفسقة لا يتشرون في المغرب لأنهم بالطعام مشغولون وفي الفجر والعشاء نأعون فإذا فرض اتسارهم في هذه الاوقات لغلبة فسقهم كما في زماننا بل تحريمهم إياها كان المنع فيها أظهر من الظهور اه قلت ولا يخفى ما فيه من التورية اللطيفة وقال الشيخ اسماعيل وهو كلام حسن إلى الغاية

(و) يكره تحريماً (جماعة النساء) ولو في التراخي (في غير صلاة جنازة) لأنها لم تشرع مكثرة فلو انفردن تفوتن بفراغ احداً ولو أمت فيها رجالاً لاتعاد لسطوط الفرض بصلاتها إلا إذا استخلفها الإمام وخلفه رجال ونساء قفسد صلاة الكل (فان فعلن تنفق الإمام وسطهن) فلو تقدمت أمت إلا الخنثى فيسقطهم (كالعراة) فيسقطهم إمامهم ويكره جماعتهم تحريماً فتح (ويكره حضورهن الجماعة) ولو لجمعة وعيد ووعظ (مطلقاً) ولو يجوزاً لبلاً (على المذهب) المقتضى به لفساد الزمان

(قوله واستثنى الكمال الخ) أى مما ائتمن به المتأخرون لعدم العلة السابقة فيبقى الحكم فيه على قول الامام فانهم (قوله ليس معهن رجل غيره) ظاهره أن الخلوة بالاجنبية لا تنفى بوجود امرأ اجنبية اخرى وتنفى بوجود رجل آخر تامل (قوله كاخته) من كلام الشارح كما رأيت في عدة نسخ وكذا بخطه في الخواص حيث كسبه بالاسود وأفاد أن المراد بالمحرم ما كان من الرحم لما قالوا من كراهة الخلوة بالاخت رضاعا والصهرة الشابة تامل (قوله وزوجته وأخته) بالرفع عطفًا على رجل أو محرم لا بالجر عطفًا على اخته لما علمت أنه ليس من الماتن وحيد فلا حاجة الى دعوى تغليب المحرم فانهم (قوله في المسجد) لعدم تحقق الخلوة فيه ولذا لو اجتمع بزوجه فيه لا يقدح في كفايته رجلى (قوله أما الواحدة فتأخر) فلو كان معه رجل ايضا يقيم عن يمينه والمرأة خلفه ما ولو زجلان يقيم ما خلفه والمرأة خلفهما بجر وتأخر الواحدة محلها اذا اقتدت برجل لا بامرأة مثلها ط عن البرجندى (قوله على المذهب) خلافا لما عن محمد بن ابي يعلى اصابعه عند عقب الامام بجر ويأمره الامام بذلك أى بالوقوف عن يمينه ولو بعد الشروع أشار اليه بيده لحديث ابن عباس انه قام عن يسار النبي صلى الله عليه وسلم فأقامه عن يمينه سراج (قوله بل بالقدم) فلو حاذاه بالقدم ووقع سجوده مقدمًا عليه لكون المتقدم اطول من امامه لا يضر ومعنى المحاذاة بالقدم المحاذاة بعقبه فلا يضر بتقديم اصابع المتقدم على الامام حيث حاذاه بالعقب مالم يفض التناوب بين القدمين حتى لو خشي بحيث تقدم أكثر قدم المتقدم لعظم قدمه لا يصح كما أشار اليه بقوله مالم يتقدم الخ قال في البحر وأشار المصنف الى أن العبرة انما هو للقدم لا للرأس فلو كان الامام اقصر من المتقدم يتسع رأس المتقدم قدام الامام يجوز بعد أن يكون محاذيا بقدمه ومتأخرًا قليلا وكذا في محاذاة المرأة كما سيأتى وان تفاوتت الاقدام صغرا وكبرا فالعبرة للساق والكعب والاصبع مالم يتقدم أكثر قدم المتقدم لا تنفسد صلته كما في المجتبى انتهى فاذا ذكره الشارح ليس مخالفا لما تقدم كما توهم رجلى فافهم وفى التمهيد فى هذا فى غير المسمى والعبرة فى المسمى للرأس حتى لو كان رأسه خلف امامه ورجلاه قدام رجله صح وعلى العكس لا يصح كما فى الزايدى وغيره انتهى اقول وينبغى أن لا يكون قوله رأسه خلف امامه قيد بل كذلك اذا ساواه على قياس ما تقدم وينبغى ايضا أن يكون هذا فى المسمى المتقدم بجميع اوجوم مثله وكان كل منهما قاعدا او مستقبليًا ورجلاه الى القبلة أما لو على جنبه فبشرط كون المؤتم مضطجعا خلف ظهر امامه ولا عبرة للرأس اصلا (تنبيه) افراد التقدم فى كلام الشارح كغيره فيبدأ المحاذاة تعتبر بواحدة ولم أره مصرحا بالظاهر أنه لو كان معتمدا على قدم واحدة فالعبرة لها ولو على القدمين فان كانت احدهما محاذية والاخرى متأخرة فلا كلام فى الصحة وان كانت الاخرى متقدمة فهل يصح نظر للعناية او لا فنظر المتقدم محل نظر والظاهر الثانى ترجيحنا لما نظر على المبعج كما قالوا فيما لو كانت احدى قوائم الصيد فى الحل والاخرى فى الحرم وقد رأيت فيه فى كتب الشافعية اختلاف ترجيح (فرع) قال فى منية المفتى اقتدى على سطحه وقام بجذأ رأس الامام ذكر الخواص انه لا يجوز والسرخصى يجوز (قوله كره اتصافا) الظاهر أن الكراهة تنزيهية لتعليقها فى الهداية وغيرها بخلاف السنة وقوله فى الكافى جاز وأساءه وكذا نقله الزياي عن محمد لكن قد متنا فى اول بحث سنن الصلاة اختلاف عباراتهم فى أن الاساءة دون الكراهة واخفى منها ووفقنا بين ما بينهما دون كراهة التحريم واخفى من كراهة التنزيه فراجع (قوله والزائد خلفه) عدل تعالى للوقاية عن قول الكنز والاشان خلفه لانه غير خاص بالاشين بل المراد ما زاد على الواحد اشان فاكتر نعم يفهم حكم الاكثر بالاولى وفى التمهيد فى كفايته أن يتف احداهما بمحاذاته والاخر بيمينه اذا كان الزائد اثنين ولو جاء ثالث وقف عن يسار الاول والرابع عن يمين الثانى والخامس عن يسار الثالث وهكذا وفيه اشارة الى أن الزائد لوجاء بعد الشروع يقوم خلف الامام ويتأخر المتقدم الاول ويأتى تمامه قريبا (قوله كره تنزيها) وفى رواية لا يكرهه والاولى اصح كفى الامداد (قوله وتحريرا) لو اكتر أفاد أن تقدم الامام أمام العصف واجب كما أفاده فى الهداية والفتح (قوله كره اجماعا) أى للمؤتم وليس على الامام منها شئ ويخلص من الكراهة بالقهرى الى خلف ان لم يكن المحل مضيقا على الظاهر وانظر هذا مع قواهم لو كان مع الامام واحد على الدكان والباقى دونه لا يكره وقد تزول الخفاضة بأن تكون الثانية موضوعها اذا كان المؤتم خلفه ط أقول لم أر التصريح بالواحد وانما صرحوا بكرهه انفراد الامام على

واستثنى الكمال بجنا العجائز

المتفانية (كأكثره امامة الرجل

لبن فى بيت ليس معهن رجل غيره

ولا يحرم منه) كاخته (او زوجته

او أخته اما اذا كان معهن واحد

من ذكر أو أخته فى المسجد لا

يكره بجر (ويقف الواحد) ولو

صبيًا أما الواحدة فتأخر (محاذيا)

اى مساويا (امين امامه) على

المذهب ولا عبرة بالرأس بل بالقدم

فلو صغيرا فالاصح مالم يتقدم أكثر

قدم المؤتم لا تنفسد (فلو وقف عن

يساره كره) اتفاقا (وكذا)

يكره (خلفه على الاصح) لخالفته

السنة (والزائد) يقف (خلفه)

فلو توسط اثنين كره تنزيها وتحريرا

لواكثر ولو قام واحد يجنب الامام

وخلفه صف كره اجماعا

مطلبه

هل الاساءة دون الكراهة واخفى

منها

الذكر ولو كان معه بعض القوم لا يكره فيمكن التوفيق بحمل البعض على جماعة من القوم فلا ينافي ما دنا
وأيضاً قد سرحوا بكرة قيام الواحد وحده وان لم يجد فرجة تأمل (تسعة) اذا اقتدى بامام فجاء آخره تقدم
الامام ووضع سجوده كذا في مختارات النوازل وفي التنبيه ستأتي عن الحلبي أن المقتدى يتأخر عن الميم الى
خلف اذا جاء آخره وفي الفتح ولو اقتدى واحداً بآخره جاء ثالث يجذب المقتدى بعد التكبير ولو جذبه قبل
التكبير لا ينسره وقبل يتقدم الامام اهـ ومقتضاه أن الثالث يتقدم متأخراً ومقتضى القول بتقدم الامام
انه يقوم بحجب المقتدى الاول والذي يظهر أنه ينبغي للمقتدى التأخر اذا جاء ثالث فان تأخر والا يجذبه الثالث
ان لم يحش افساد صلته فان اقتدى عن يسار الامام يشير اليه بما يتأخروا واولى من تقدمه لانه متبوع ولا يقدر
الاصطفا في خلف الامام من فعل المقتدين لا الامام فالاولى باتباعه في مكانه وتأخر المقتدى ويؤيده ما في الفتح
عن صحيح مسلم قال جابر سرت مع النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة فقام يصلي فحقت حتى قت عن يساره فأخذ
بيدي فادارني عن يمينه فجاء ابن خضر حتى قام عن يساره فأخذ بيديه جيعاً فدفقنا حتى أقامنا خلفه اهـ وهذا
كله عند الامكان ولا تعين الممكن والظاهر أيضاً أن هذا اذا لم يكن في النعدة الاخيرة والاقتدى الثالث
عن يسار الامام ولا يتقدم ولا تأخر (قوله الخلل) هو اقتراح ما بين الشين قاموس وهو على وزن جبل ط
(قوله ويقف وسطاً) قال في المعراج وفي مبسوط بكر السنة أن يقوم في المحراب ليعتدل الطرفان ولو قام
في اسديجاني الصف يكره ولو كان المسجد الصفي يجنب الشوي واستلا المسجد يقوم الامام في جانب الخائط
ليستوى القوم من جانبيه والاصح ما روي عن ابي حنيفة انه قال اكره أن يقوم بين الساريتين او في زاوية او في
ناحية المسجد والى ساربه لانه خلاف على الامة قال عليه الصلاة والسلام فوسطوا الامام وسطاً والخلل وسق
استوى جانباه يقوم عن يمين الامام ان امكنه وان وجد في الصف فرجة سدها والاضطر حتى يجيء آخره فبقن
خلفه وان لم يجيء حتى ركع الامام يختار أعلم الناس بهذه المسئلة فيجذبه ويقفان خلفه ولو لم يجد عالماً يقف
خلف الصف بجذاه الامام للضرورة ولو وقف منفرداً بغير عذر نصح صلته عندنا خلافاً لاجد اهـ (تنبيه)
يفهم من قوله والى ساربه كراهة قيام الامام في غير المحراب ويؤيده قوله قبله السنة أن يقوم في المحراب وكذا
قوله في موضع اخر السنة أن يقوم الامام ازاء وسط الصف ألا ترى أن المحارب ما نصب الاوسط المساجد
وهي قد عنت لمقام الامام اهـ والظاهر أن هذا في الامام الراتب لجماعة كثيرة لا يلزم عدم قيامه في الوسط
فلو لم يلزم ذلك لا يكره تأمل (فرع) ذكر في البدائع في بحث الصلاة في الكعبة أن الاقتصار للامام أن يقف في مقام
ابراهيم (قوله وخير صفوف الرجال اولها) لانه روي في الاخبار أن الله تعالى اذا انزل الرحمة على الجماعة ينزلها
أولاً على الامام ثم تنجا وزعنه الى من يجذاه في الصف الاول ثم الى الميامن ثم الى الميسار ثم الى الصف الثاني
وتمامه في البحر (تنبيه) قال في المعراج الفضل أن يقف في الصف الآخر اذا خاف ايذاء احد قال عليه
الصلاة والسلام من ترك الصف الاول مخافة أن يؤذي مسلماً اضعف له اجر الصف الاول وبه أخذ أبو حنيفة
ومحمد وفي كراهة ترك الصف الاول مع امكانه خلاف اهـ أي لو تركه مع عدم خوف الايذاء وهذا هو قيل
الشروع فلو شرعوا وفي الصف الاول فرجة له شق الصفوف كما يأتي قريباً وفي حاشية الاشياء للحموي عن
المضمرات عن النصاب وان سبق احد الى الصف الاول قد دخل رجل اكبر منه سناً أو اهل علم ينبغي أن يتأخر
ويقدمه تعظيماً اهـ فهذا يفيد جواز الاشارة بالقرب بلا كراهة خلافاً للشافعية وقال في الاشياء لم أره
لأصحابنا ونقل العلامة البيري فروعاته على عدم الكراهة ويدل عليه قوله تعالى ويؤثرون على انفسهم ولو كان
بهم خصاصة وما في صحيح مسلم من انه عليه الصلاة والسلام اني بشراب فشرب منه وعن يمينه اصغر القوم وهو
ابن عباس وعن يساره اشياخ فقال عليه الصلاة والسلام للعلم أن تأذن لي في أن اعطي هؤلاء فقال الغلام
لا والله فاعطاه الغلام اذ لا ريب أن مقتضى طلب الاذن مشروع ذلك بلا كراهة وان جاز أن يكون غيره افضل
اهـ أقول وينبغي تقييد المسئلة بما اذا عارض تلك القرية ما هو افضل منها كاحترام أهل العلم والاشياخ كما أفاده
القرع السابق والحديث فانهم ما يدلان على أنه افضل من القيام في الصف الاول ومن اعطاء الاناء لمن له الحق
وخو من على الميم فيكون الاشارة بالقرية اتقيا من قرية الى ما هو افضل منها وهو الاحترام المذكور ما لو أثر على
مكانه في الصف من لا من ليس كذلك يكون أعرض عن القرية بلا داع وهو خلاف المطلوب شرعاً وينبغي أن يحمل

(ويصف) أي يصفهم الامام بان
يا مريم هذا قال الشيخ وينبغي
أن يأمرهم بأن يترأصوا ويبدأوا
الخلل ويسوا وامننا كبهم ويقف
وسطاً وخير صفوف الرجال اولها

مطلب
في كراهة قيام الامام في غير المحراب

مطلب
في جواز الاشارة بالقرب

مطلب
في الكلام على الصف الاول

عليه ما في النهر من قوله واعلم أن الشافعية ذكروا أن الإيثار بالقرب مكروه كما لو كان في الصف الاول فلما أقمت أثره وقواعدا لا نأباه اهـ (تنبيه آخر) قال في البحر في آثر باب الجمعة تكلموا في الصف الاول قبل هو خلف الامام في المقصورة وقيل ما يلي المقصورة وبه أخذ النقيض ابوالليث لأنه يمنع العامة عن الدخول في المقصورة فلا تتوصل العامة الى يئل فضيلة الصف الاول اهـ أقول والظاهر أن المقصورة في زمانهم اسم لبيت في داخل الجدار القبلي من المسجد كان يصلي فيها الامراء والجمعة ويمنعون الناس من دخولها خوفا من العدة وفي هذا اختلف في الصف الاول هل هو ما يلي الامام من داخلها أم ما يلي المقصورة من خارجها فأخذ النقيض بالثاني توسعة على العامة كيلا تفوتهم الفضيلة ويعلم منه بالاولى أن مثل مقصورة دمشق التي هي في وسط المسجد خارج الحائط القبلي تكون الصف الاول فيها ما يلي الامام في داخلها وما اتصل به من طرفها خارجا عنها من اول الجدار الى آخره فلا ينقطع الصف بينهما كما لا ينقطع بالمنبر الذي هو داخلها فإظهاره وصرح به الشافعية وعليه فلزود في الصف الثاني داخلها قبل استكمال الصف الاول من خارجها ليكون مكروها ويؤخذ من تعريف الصف الاول بما هو خلف الامام أي لا خلف مقتد آخر من قام في الصف الثاني بجذء باب المنبر يكون من الصف الاول لأنه ليس خلف مقتد آخر والله تعالى أعلم (قوله في غير جنازة) أم أنها فإسرها اظهارا للتواضع عندهم رحتي (قوله ثم وثم) أي ثم الصف الثاني افضل من الثالث وفي الجنازة ما يلي الاخير افضل مما تقدمه رحتي (قوله كره) لأن فيه تركا لكال الصفوف والظاهر أنه لو صلى فيه المبلغ في مثل يوم الجمعة لاجل أن يصل صوته الى أطراف المسجد لا يكره (قوله كقيامه في صف الخ) حل الكراهة فيه تنزيهية او شترعية ويرشد الى الثاني قوله عليه الصلاة والسلام ومن قطعته قطعة الله ط بقي ما اذا رأى الفرجة بعد ما حرم حل يمشي اليها لم أره صريحا وظاهر الاطلاق نعم وبقيده مسئلة من جذب غيره من الصف كما قد سنه فانه ينبغي له أن يجنبه لتفتي الكراهة عن الجاذب نفسه لئلا يفتي الكراهة عن نفسه اولى فتأمل ثم رأيت في مفسدات الصلاة من الخلطة عن الذخيرة ان كان في الصف الثاني فرجة في الاول فتشئ اليها لم تفسد صلاته لأنه مأثور بالمراسة قال عليه الصلاة والسلام تراصوا في الصفوف ولو كان في الصف الثالث تفسد اهـ اي لانه عمل كثير وظاهر التعليل بالامر أنه يطلب منه المشي اليها تأمل (فائدة) قال في الاشياء اذا ادرك الامام راكعا فشرعه لتحصيل الركعة في الصف الاخير افضل من وصل الصف اهـ أما لو لم يدرك الصف الاخير فلا يقف وحده بل يمشي اليه ان كان فيه فرجة وان فاتته الركعة كما في آخر شرح المنية معللا بأن ترك المكروه اولى من ادراك الفضيلة تأمل وبشهادة أن ابابكرة رضي الله عنه ركع دون الصف ثم دب اليه فقال له صلى الله عليه وسلم زادك الله حرصا ولا تعد (قوله وهذا الفعل مفقوت الخ) هذا مذهب الشافعية لأن شرط فضيلة الجماعة عندهم أن تؤدي بلا كراهة وعندنا يسأل التضعيف ويلزمه مقتضى الكراهة او الحرمة كالأصولاها في أرض مغصوبة رحتي ونحوه في ط (قوله لتقصيرهم) يفيد أن الكلام فيما اذا شرعوا في القنية قام في آخر صف وبين الصفوف مواضع خالية فلا دخل أن يميز بين يديه ليصل الصفوف لانه اسقط حرمة نفسه فلا يأثم المار بين يديه دل عليه ما في الفردوس عن ابن عباس عنه صلى الله عليه وسلم من نظر الى فرجة في صف فليست ذنبا بنفسه فان لم يفعل فترمار فليخط على رقبته فانه لا حرمه له اي فليخط المار على رقبته من لم يدرك الفرجة اهـ (قوله أليكنكم منا كب في الصلاة) المعنى اذا وضع من يريد الدخول في الصف يده على منكب المصلي لأن له ط عن المناوي (قوله كما بسط في البحر) أي نقلا عن فتح القدير حيث قال ويظن أن فسخه له رياء بسبب أن يتحرك لاجله بل ذاك اعانة على ادراك الفضيلة واقامة لسد الفرجات المأمور بها في الصف والا حاد في هذا شهيرة كثيرة اهـ (قوله لكن نقل المصنف وغيره الخ) استدرك على ما استنبطه في البحر والفتح من الحديث بأنه يخالف للمنفق في المسئلة وعبارة المصنف في الخ بعد أن ذكر لوجه جذبه آخر فتأخر الاصح لا تفسد صلاته وفي القنية قيل لمصل منفرد تقدم فتقدم بأمه او دخل رجل فرجة الصف فتقدم المصلي حتى وسع المكان عليه فسدت صلاته وينبغي أن يمكث ساعة ثم يتقدم برأى نفسه وعلاه في شرح القدوري بأنه امتثال لغير أمر الله تعالى أقول ما تقدم من تصحيح صلاة من تأخر عما يفيد تصحيح عدم الفساد في مسئلة القنية لانه مع تأخره يجذبه لا تفسد صلاته

في غير جنازة ثم وثم ولوصلي على رفوف المسجد ان وجد في صفه مكانا كره قيامه في صف خلف صف فيه فرجة قلت وبالكراهة أيضا صرح الشافعية قال البسيط في بسط الكف في اتمام الصف وهذا الفعل مفقوت لفضيلة الجماعة الذي هو التضعيف لا لا صل بركة الجماعة فتضعفها غير بركتها وبركتها هي عود بركة الكامل منهم على الناقص اهـ ولو وجد فرجة في الاول لا الثاني له خرق الثاني لتقصيرهم وفي الحديث من سد فرجة غفر له وصح خياركم اليكنم منا كب في الصلاة وبهذا يعلم جهل من يستمسك عند دخول داخل يجنبه في الصف ويظن انه رياء كما بسط في البحر اكن نقل المصنف وغيره عن القنية وغيرهما ما يخالفه

ولم يثبت بين كون زنا بامرء لم لا في نفسه بل على ما اذا تأخر لا بامرء فتكون مسألة أخرى فتأمل اه كلام
المصنف وسد حله انه لا فرق بين المستلزم الى أن يتعدى حمل الاول على ما اذا تأخر بغير زنا الجذب بدون امر والثانية
على ما اذا افسح له بامرء فتفسد في الثانية لانه امتثل امر الخلق وحرفه من مناف لاصلاحه بخلاف الاول (قوله)
قول ثم فرق) قد علمت من كلام المصنف انه لو تأخر بدون امر فيه ما فلا فرق بينهما ويكون التصحيح واردا فيهما
وان تأخر بالامر في احدهما فهو نكاح فرق وهو ايجاب امر الخلق فيكون موضوع المستلزم شغلناخذ اذ قد
ذكر الشربلاني في شرح الوجانية ما مر عن القضية ونسج التدويري ثم رده بأن استماله انما هو لامر رسول الله
صلى الله عليه وسلم فلا يثبت اه لكن لا يخفى انه بين الخالفين بين الفرعين ظاهرة وكان الشارح لم يجزم بهمة
الترك الذي اياه المصنف فلما اذال فليجوز ويرجم في مكر وحن الصلوة وفي منسدا انها بما في القضية تبع الشرح
المسئ وقال ط ل ر قبل بالتفصيل بين كونه امتثل امر الشارع فلا تفسد وبين كونه امتثل امر الله اقبل مراعاة
ظلمته من غير نظر لامر الشارع فتفسد لكان حسنا (قوله) ظاهره بيم العبيد) أشار به الى أن البلوغ مقدم على
الحرية لانه لو لم يولد له الله عليه وسلم لم يكن منكم اولو الاحلام والنبي أي البالغون خلا فاما قوله ابن امير صالح حيث
قدم الصبيان الاحرار على العبيد البالغين ادح عن الجبر نعم يقدم البالغ الحر على البالغ العبد والصبي الحر
على الصبي العبد والحر البالغ على الامة البالغة والصبي الحر على الصبي الامة بجر (قوله) فلو واحد ادخل
الصنف ذكره في الجبر بحثا قال وكذا لو كان المتقدم رجلا وصدايقه بها خلفه حديث انس فنهفت انا والبياتيم
وراءه والجور من وراءنا وهذا بخلاف المرأة الواحدة فانها تتأخر مطلقا كالمعدة ذات الحديث المذكور (قوله)
اشاعتر) لان المتقدم اما ذكر أو انثى او خنثى وعلى كل فاما بالغ او لا وعلى كل فاما حر او لا ادح فيقدم
الاحرار البالغون ثم صبيانهم ثم العبيد البالغون ثم صبيانهم ثم الاحرار الخنثاء الكبار ثم صغارهم ثم الارقاء
الخنثاء الكبار ثم صغارهم ثم الحرار الكبار ثم صغارهم ثم الاماء الكبار ثم صغارهم ثم كافى الخلية (قوله) لكن لا يلزم
الحج) جواب عاقلنا عن الحجة من جعل الخنثاء اربعة صفوف لان المراد بيان الصفوف الممكنة على الترتيب
المذكور في المتن وان لم يصح كلها ما في الامداد من أنه لا تصح محاذاة الخنثى مثله ولا تأخر عنه لاحتمال اوثق
المتقدم وأحد المتخاذين ثم قال فيشترط أن تكون الخنثاء صفوا واحدا بين كل اثنين فرجة او حائل ليصح المحاذاة
وهذا مما من الله بالنتيجة له اه بخاذكره الشارح جواب لا اعتراض فافهم وقد ظهر أن الصفوف
الصحيحة تسعة لكن ذكر ح أنه سيأتي اشتراط التكليف في افساد صلاحه من حاذية امرأة وخنثى كالمراة
كما في الامداد والتقدم في حكم المحاذاة بل هو من أفرادها كما في الجبر فيخفف فلا يشترط جعل الخنثاء صفوا واحدا
الا اذا كانوا بالغين فيجعلهم صفوا واحدا الاحرار والعبيد سواء بشرط الفرجة او الحائل أما الصبيان منهم
فيجعل احرارهم صفوا آخر ثم ارقاؤهم صفوا ثالثا جحا للحرية لانعدام الفساد بمحاذاة بعضهم لبعض أو بالتقدم
بخلاف البالغين منهم وعليه فتكون الصفوف احد عشر هذا حاصل ما ذكره المحشى فافهم أقول وقد سترخ
في القضية بان افتداء الخنثى بمثله رواية ابنان وأن رواية الجواز استحسان لا قياس اه ويلزم من رواية الجواز
انه لا تفسد صلاحه بمحاذاة مثله ولا يتقدمه عليه بالغ او غيره وعلى هذا فلا حاجة الى ما مر عن الامداد نعم جزم
الشارح فيما سيأتي تبع الجبر رواية عدم الجواز فتأمل (قوله) وخصة الزيلعي الخ) حيث قال المعتبر
في المحاذاة السابق والكعب في الاصح وبعضهم اعتبر التقدم اه فعلى قول البعض لو تأخرت عن الرجل ببعض
القدم تفسد وان كان سائيا وكعبها متأخرا عن ساقه وكعبه وعلى الاصح لا تفسد وان كان بعض قدمها محاذيا
لبعض قدمه بأن كان أصابع قدمها عند كعبه مثلا تأمل هذا ومقتضى قوله وخصة الزيلعي أن قوله ولو بعضه
واحد خارج عما ذكره الزيلعي فيكون قولنا بالنسبة كافي في الجبر وظاهر كلام الزيلعي أنه ليس
في المسئلة قول ثالث والا لذكره بل المراد بالعضو من المرأة قدمها ومن الرجل أى عضو كان على ما صرح به
في النهاية ونص شرطنا المحاذاة مطلقا للتناول كل الاعضاء او بعضها فانه ذكر في الخلاصة محالا على فوائده
التساوى ابي على التمسى رحمه الله تعالى المحاذاة أن يحاذى عضو منها عضوا من الرجل حتى لو كانت المرأة على
الظلة ورجل بمحاذاتها افضل منها ان كان يحاذى الرجل شيئا منها تفسد صلاحه وانما عين هذه الصورة لتكون
قدم المرأة محاذية للرجل لان المراد بقوله أن يحاذى عضوها هو قدم المرأة لا غير فان محاذاة غير قدمها شيء

ثم نقل تصحيح عدم الفساد في مسألة
من جذب من الصف فتأخر في حمل
ثم فرق فليجوز (اربعين) ظاهره
بيم العبيد (ثم الصبيان) ظاهره
تقدمهم ولو واحد ادخل الصف
(ثم الخنثاء ثم النساء) قالوا
الصفوف الممكنة اثنا عشر لكن
لا يلزم صحة كلها معا لانه الخنثاء
بالاشتر (واذا احاذته) ولو بعضه
واحد وخصة الزيلعي السابق
والكعب

من الرجل لا يوجب فساد صلاته نص على حد في فتاوى الامام قاضي خان في واسط فضل من يصح الاقتداء به
ومن لا يصح وقال المرأة اذا صلت مع زوجها في البيت ان كان قد معها بجذاء قدم الزوج لا تجوز صلاتهما بالجماعة
وان كان قدما ما خلف قدم الزوج الانما طويلا تقع رأس المرأة في السجود قبل رأس الزوج جازت صلاتهما
لان العبرة بالقدم لا ترى أن صيد الحرم اذا كان رجلاه خارج الحرم ورأسه في الحرم يحل أخذه وان كان على
العكس لا يحل انتهى كلام النهاية ونقل في السراج وأقره وفي التفهيم الثاني المحاذاة أن تساوى قدم المرأة شيئا
من أعضاء الرجل فالقدم مأخوذة في مفهومه على ما نقل عن المطرزي فساواة غير قدمها العضو غير مفسدة
اه فقد ثبت بما ذكرناه وجود المحاذاة بالقدم في مسئلة اللثة المذكورة خلافا لما زعمه في البحر وأنه لا فرق بين
التعبير بالعضو وبالقدم خلافا لما زعمه في البحر أيضا وأنه لو اقتدت به متاخرة عنه بقدمها صحت صلاتها وان لم
منه محاذاة بعض أعضائها لقدمه او غيره في حالة الركوع والسجود لان المانع ليس محاذاة أى عضو منها لا
عضو منه ولا محاذاة قدمه لاى عضو منها بل المانع محاذاة قدمها فقط لاى عضو منه (تنبيه) اعترض
في البحر تفسير المحاذاة بما ذكره الزيلعي بأنه قاصر لانه لا يشمل التقدم وقد صرح حوا بأن المرأة الواحدة تفسد
صلاة ثلاثة اذا اوقفت في الصف من عن يمينها وعن يسارها ومن خلفها فالتفسير الصحيح للمحاذاة ما في المجتبى
المحاذاة المفسدة أن تقوم بجنب الرجل من غير حائل او قدماه اه واجاب في النهر بأن المرأة انما تفسد صلاة
من خلفها اذا كان محاذيا لها كما قدمه الزيلعي وذكره في السراج ايضا وصرح به الحاكم الشهيد في كافيه اه
وبأنى تمامه قريبا (قوله امرأة) فهو موه أن محاذاة الخنثى المشكل لا تفسد وبه صرح في التتارخانية
(قوله ولوامة) ومثاليها الخنثى كما قدمناه عن الامداد ح ولا وجه للمبالغة بالامة ولعلها ولوامة بها المضمير
ط وعبارته في الخزانة ولو محرجه وزوجته وخروج به الامر اه (قوله كبرت تسع مطلقا) يفسره لاحقه
قال في البحر واختلفوا في حد المشتهة وصحح الزيلعي وغيره أنه لا اعتبار بالسن من السبع على ما قيل والوسع
وانما المعتبر أن تصلح للجماع بأن تكون عبلة خلفه وخفمة والعبلة المرأة الساقطة الخلق اه فكلام الشارح غير معتد
لانه قد يوجد خصوصاً في هذا الزمان بنت تسع لا تطبق الوطء ط (قوله او فرجة تسع رجلا) معطوف على
حائل لكنه منقون لوصفه بالجللة اه ح وفي معراج الدراية لو كان بينهما فرجة تسع الرجل واسطوانة قيل
لا تفسد وكذا اذا قامت أمامه وبينهما هذه الفرجة اه واستشكله في البحر بما انفقوا على نقله عن اصحابنا
من أن المرأة تفسد صلاة رجلين من جانبيها واحد عن يمينها وواحد عن يسارها وكذا المرأتان والثلاث وكذا
تفسد صلاة من خلفها فالواحدة تفسد من خلفها صلاة رجل ولو كانت اثنتين فصلاة رجلين ولو ثلاثا فصلاة ثلاثة
ثلاثة الى آخره الصفوف ولو كن صفين الرجال والامام لا يصح اقتداء الرجال قال ووجه اشكاله أن الرجل
الذى هو خلفها والصف الذى هو خلفهن بينه وبينها فرجة قدر مقام الرجل وقد جعلوا الفرجة كالخائل فيمن
عن جانبها او خلفها قعين أن يحمل على ما اذا كان خلفها من غير فرجة محاذيا لها بحيث لا يكون بينه وبينها
قدر مقام رجل ولهذا قال في السراج ولو قامت وسط الصف تفسد صلاة واحد عن يمينها وواحد عن يسارها
وواحد خلفها بجذاء دون الباقي فقد شرط أن يكون من خلفها محاذيا لها لا احتراز عن وجود الفرجة وكذا
صرح به الزيلعي والحاكم الشهيد اه خلافا وقد مناه نحو قريبا عن النهر واقاد في النهر أيضا أن اشتراط
المحاذاة للفساد ليس خاصا بتقدم المرأة الواحدة بل الصف من النساء كذلك أى حيث لم يحاذهن صفوف الرجال
فلا فساد والحاصل أن المراد من فساد صلاة من خلفها أن يكون محاذيا لها من خلفها أى بأن يكون مساويا
لها غير منحرف عنها ائمة او يسرة قدر مقام الرجل لا مطلق كونه خلفها وحر اد البحر من تعيين الخلل على المحاذاة
ما ذكرناه وليس مراده بالمحاذاة ما فهمه المحشى من قيام الرجل خلفها بأن يكون وجهه الى ظهرها قريبا منها بحيث
لا يكون بينه وبينها قدر مقام الرجل لان مرادهم انها تفسد صلاة رجل من الصف الذى خلفها ولا بد من وجود
فرجة بين الصفين اكثر من قدر مقام الرجل وهذا منشأ الاشكال وقد استشهد صاحب البحر على جوابه بعبارة
السراج وغيرهما فيه التصريح بالصفوف فلم أن مراده اشتراط محاذاتهما لصف خلفها في الصف المتأخر فيصير
جلها على ما ذكرناه والالزم أن لا يفسد الصف سوى صلاة صف واحد من الرجال ولا الثلاث سوى صلاة ثلاثة
رجال من الصف الذى خلفهن فقط دون باقي الصفوف فانهم (قوله في صلاة وان لم يتحد) أشار الى تعميم

(امرأة) ولوامة (مشتهة) حالا
كبرت تسع مطلقا وثمان وسبع
لوصفها او ماضيا كجوز (ولا حائل
بينهما) اقله قدر ذراع في غلط اصبح
او فرجة تسع رجلا (في صلاة)
وان لم يتحد كنيتهما ظهر راى على عدمه

الصلاة بما ذكره القهستاني بقوله ضرورة أو ماذلة واجبة أو سنة أي تطوع أو فريضة في حق الإمام تطوع
 في المتقدمين قال وفيه إشارة إلى أن محاذاة المجنونة لا تفسد لأن صلاحها ليست بصلاة في الحقيقة (قوله على
 الصحيح) متعلق بمحذوف تقديره فسدت صلاحها ما ادح وهذا بناء على قولهم أنه لا يطل أصل الصلاة
 يطلان وصفها فإذا لم تصح صلاحها ظهرا صححت تعلقها بهي متحدة من حيث أصل الصلاة وإن زاد عليها الإمام
 بوصف القرصية فتقوله وإن لم تتحد بهي صورة باعتبار بينهما وأما على قول محمد بأنه يطل الأصل يطلان الوصف
 فلا تفسد صلاة من حاذته لأنها ليست بصلية وقد جعله في البحر خلاف المذهب وسيأتي الكلام فيه وأما ما في
 المخ من قوله أنه مفرع على بقاء أصل الصلاة عند فساد الاقتداء فكأنه سبق قلم لأن الاقتداء صحيح وإنما فسدت
 نيتها القرصية وبني اقتداؤها في أصل صلاة الإمام وهو النفل وإن زاد عليها الإمام بوصف القرصية كما قلنا
 أفاده الرجعي (قوله وسيجيء) أي في قوله وإذا فسد الاقتداء لا يصح شروعه في صلاة نفسه (قوله مطلقة)
 وهي ما عهد مناجاة الرب سبحانه وتعالى وهي ذات الركوع والسجود أو الأيماء للعذر بجز (قوله خرج الجنازة)
 وكذا سجدة التلاوة كما في شرح المنية وغيره وينبغي إخراجها بقوله في صلاة وينبغي الحاق سجدة الشكر بها وكذا
 سجود السهو لعدم تحقق المحاذاة فيه بالقدم والساق حالة القيام تأمل (قوله فمحاذاة المخ) الأولى ذكره بعد قوله
 تحريمية كما فعل في شرح المنية لأن الاحتراز عن هذه الصورة بتقييد الاشتراك بالتحريمية كما سنذكره لا يفتلق
 الاشتراك والافلا لا اشتراك في اتحاد الصلاة مثلا موجود فيها (قوله ليس في صلاحها) بأن صليها منفردين أو وقتديا
 أحدهما بامام لم يقتضيه الآخر شرح المنية (قوله مكروهة) الظاهر أنها تحريمية لأنها مطلبة الشهوة
 والكراهة على الطاري ط قلت وفي معراج الدراية وذكر شيخ الإسلام مكان الكراهة الاساءة والكراهة أخف
 اه (قوله تحريمية) الاشتراك في التحريمية أن تنفي صلاحها على صلاة من حاذته أو على صلاة إمام من حاذته بجز
 وعلمت محترزها بما ذكرناه آنفا (قوله وإن سبقت ببعضها) أي الصلاة فلا يشترط أن تدرك أول الصلاة في الصحيح
 بل لو سبقها ركعة أو ركعتين فحاذته فيما دركت تفسد عليه بجز وسواء كبرت قبل المحاذي أو معه أو بعده
 ح (قوله وأداه) بأن يكون أحدهما اماما لا آخر أو يكون لهما امام فيما يؤدونه حقيقة كالدرك أو حكما
 كاللاحق ح والأولى أن يقول وتأدية للتأدية لثلاثتهم مقابلة للقضاء مع أنها تفسد في كل صلاة نهر وأورد
 صدر الشريعة هنا شيئين أحدهما أن ذكر الاداء يعني عن التحريمية ألا فوجد الشركة في الاداء بدون الشركة
 في التحريمية ثانيهما أن الشركة في التحريمية غير شرط فإن الإمام إذا استخلف رجلا فاقتدت المرأة بالخلقة
 وحاذت رجلا من اقتدى بالإمام الأول فسدت صلاة الرجل مع أنه لا شركة بينهما في التحريمية وأجاب في النهر
 عن الأول بأنهم ذكروا الشركة في التحريمية لأن الشركة في الاداء تتوقف عليها وقرق بين النصيص على الشيء
 وبين كونه لازما لشيء وأجاب عنه أيضا في شرح المنية بأنه احتراز عما لو اقتدى كل منهما بامام غير الذي اقتدى
 به الآخر في صلاة واحدة لأنهما اشتراكا داء لأنه صدق عليهما أن لهما اماما فيما يؤدونه لكنهما لم يشتركا في تحريمية
 اه أقول وفيه نظر لأن المراد أن يكون لهما امام واحد تأمل وأجيب عن الثاني بأن الشركة ثابتة بين الإمام
 والمأموم تقدير بناء على أن تحريمية الخلقة مبنية على تحريمية الإمام الأول فتحصل المشاركة بينهما في تحريمية (قوله
 كلا حقين) أي أحدهما امرأة فلو حاذته في حال الاداء فسدت صلاته ولو بعد فراغ الإمام لاشتراكهما
 في الصلاة اداء حكما (قوله بخلاف المسبوقين) محترز قوله وأداء قائمهما وإن اشتركا في تحريمية لم يشتركا داء
 لأن المسبوق منفرد فيما يقضى الأفي مسائل ليست هذه منها كما سيأتي ومثله لو كان أحدهما مسبوقا
 والآخر لاحقا كما أفاده ح وأما لو كانا مسبوقين لاحقين فقال في الفتح فيه تفصيل فأنهما لو اقتديا في الثالثة
 فأخذتا فذا فتوضأ ثم حاذته في القضاء إن كان في الأولى أو الثانية وهي الثالثة والرابعة للامام تفسد لوجود
 الشركة فيهما لأنهما فيهما الاحقان وإن حاذته في الثالثة والرابعة فلا لعدمها لأنهما مسبوقان وهذا بناء على أن
 اللاحق المسبوق يقضى وجوبا أولا ملحق به ثم ما سبق به وباعتباره تفسد وإن صح عكسه عندنا خلافا لغير
 اه قال في النهر وينبغي أنه أن نوى قضاء ما سبق به أولا أن ينعكس حكم المسئلة اه (قوله والمحاذاة
 في الطريق) معطوف على المسبوقين أي لا تفسد أيضا إذا حاذته في الطريق للطهارة فيما إذا سبقهما الحدث
 في الأصح لأنهما غير مشغولين بالقضاء بل بإصلاح الصلاة لا بتحقيقها وإن كانا في حرمتهما أذ حقيقتهما وقراءة

على الصحيح سراج فانه يصح
 نفلا على المذهب بجز وسيجيء
 (مطلقة) خرج الجنازة (مشتركة)
 محاذاة المصلية لمصل ليس في
 صلاحها مكروهة لا مفسد فخرج
 (تحريمية) وإن سبقت ببعضها
 (واداء) ولو حكما كلا حقين بعد
 فراغ الإمام بخلاف المسبوقين
 والمحاذاة في الطريق (واشتركت
 الجهة)

الحوليس شيء من ذلك ثابتاً فلم توجد الشبهة اداء وتقامه في الفتح (قوله كما في جوف الكعبة) قيده اذ لا يمكن
المحاذاة مع اختلاف الجهة في خارجها فافهم (قوله وليسلة مظلة) بأن صلياً بالتحري كل منهما الى جهة
(قوله فسدت صلاته) جواب قوله واذا حاذته اى فسدت صلاته دونها ان لم يكن اماماً نهر فلو كان اماماً
فسدت صلاة الجميع الا اذا أشار اليها بالتأخير كما يأتي قال في الجبر وأما بقوله فسدت صلاته الى انها لو اقدت به
مقارنة لتكبيره محاذية له وقد نوى امامتها لم تتعقد تحريمه وهو الصحيح كما في الثانية لأن المفسد للصلاة اذا قارن
الشروع منع من الانعقاد (قوله لومكافاً) لأن فساد صلاة الرجل لكونه هو المخاطب بتأخيرها فاذ لم يؤخرها
فقد ترك فرض المقام قال في الفتح وفيه أي في هذا التعليل إشارة الى اشتراط العقل والبلوغ فان الخطاب
انما يتعلق بأفعال المكلفين كذا في بعض شروح الجامع فلا تفسد صلاة الصبي بالمحاذاة على هذا اهـ (قوله
ان نوى امامتها) قال في البحر هذا القيد مستغنى عنه بذكر الاشتراط السابق وأقول غير خاف أنه لا يفهم منه
اشتراط النية وان استلزمه بعد العلم بذلك نهر (قوله لا بعده) ظاهره أن صلاتها مع المحاذي صحيحة في هذه
الصورة لانه يغتفر في البقاء ما لا يغتفر في الابتداء ط أقول وفي القضية راجع الى شرف الأئمة ونية الامام امامة
النساء تعتبر وقت الشروع لا بعده اهـ وظاهره أن ذلك شرط في صحة اقتدائها فلو نوى امامة المرأة بعد شروعه
لم يصح اقتدائها فلا تفسد صلاته من حاذته تأمل (قوله على الظاهر) هو استظهاره من صاحب الجبر بعد حكايته
روايتين في المسئلة ويؤيده أن الفارسي في شرحه على تلخيص الجامع حكى الاشتراط بقيل (قوله علمت نية)
فلا تفسد المستثناة ولا غير المعينة لعدم صحة اقتدائها (قوله فسدت صلاتها) ظاهره انها لا تصير شارعة
في الفرض ولا في نفل أيضاً وحكى في القضية في الثاني روايتين أي بناء على ما سبقت من أنه اذا فسدت الاقتداء هل
يصح شروعه في صلاة نفسه ام لا وسبقت في الكلام عليه (تنبيه) ظاهره اطلاقه أنه لا تصح صلاتها بلانية الامام
امامتاً في الجمعة والعيدين أيضاً فالنية شرط فيها أيضاً قال في التهرية قال كثير الأئمة لا اكثر على عدمه فيها
وهو الاصح كما في الخلاصة وجعل الزيلعي الاكثر على الاشتراط واجمعوا على عدمه في الجنائز اهـ وظاهر
عود الضمير في صلاتها على المرأة المحاذية أي لامام او مقتدائها لو اقدت غير محاذية لا حد يصح اقتدائها
وان لم ينو هذا الا اذا نوى امامة النساء كما في القهستاني وحينئذ فلا يشترط صحة اقتداء المرأة نية الامام امامتها
الا اذا كانت محاذية والا فلا يشترط وقدم المصنف في بحث النية أن فيه اختلافاً وقد منا هنا عن الحلبي انه
يشترط أن لا تتقدم بعد ويمحاذي احداً من امام او مأوم فان تقدمت وحاذت لا يبيح اقتدائها ولا نية
صلاتها اهـ وذكر في النهاية هنا أن هذا قول ابي حنيفة الأول وظاهره أن قوله الاخير اشتراط النية مطلقاً
والعمل على المتأخر كما لا يخفى ولهذا اطلق في متن المختار قوله ولا تدخل المرأة في صلاة الرجال الا أن ينويها
الامام ومثله في متن المجمع (قوله كما لو أشار اليها بالتأخير الخ) قال في الفتح وفي الذخيرة والمحيط اذا حاذته بعد
ما شرع ونوى امامتها فلا يمكنه التأخير بالتقدم خطوة او خطوتين للكرامة في ذلك فتأخيرها بالاشارة وما شبه
ذلك فاذا فعل فقد أخر فيزعمها التأخر فان لم تفعل فقد تركت حينئذ فرض المقام فتفسد صلاتها دون اهـ
واستفيد من قوله بعد ما شرع انها لو حضرت قبل شروعه ونوى امامتها محاذياً لها وقد أشار اليها بالتأخير تفسد
صلاته فالإشارة بالتأخير انما تنفع اذا حضرت بعد الشروع ناوياً امامتها قال ط والظاهر أن الامام ليس
بقيد اهـ أي فلو حاذت المقتدي بعد الشروع وأشار اليها بالتأخر ولم تتأخر فسدت صلاتها دون اهـ وينبغي
أن يعد هذا في الشروط بأن يقال ولم يشر اليها بالتأخر اذا حضرت بعد شروعه وينبغي أن يكون هذا في المرأة
البالغة أما غير هاتين فبفرضية المقام تأمل (قوله وشرطوا كونها عاقلة) مستغنى عنه بقوله في صلاة
لأن الجنونة لا تتعقد صلاتها نهر وقد مناه عن القهستاني (قوله وكونها في مكان واحد) حتى لو كان
احدهما على مكان علو فامة والاخر على الارض لا تفسد صلاته شرح المنية وهذا وان كان معلوماً من المحاذاة
الآن المشايخ ذكره ايضا نهر عن المعراج (قوله في ركن كامل) أي في اداء ركن بالغعل عند سجدة
وعند أبي يوسف مقدار الركن والذي في الثانية المحاذاة مفسدة قلت او كبرت قال في البحر وظاهر اطلاق
المصنف اختياره (قوله فالشروط عشرة) بل اكثر بزيادة ما قدمه من كون الذي حاذته مكلفاً وبزيادة
ما قدمناه من عدم الاشارة اليها بالتأخر اذا حضرت بعد شروعه (قوله الصحيح المشتهى) انما يقيد بذلك لانه

فلو اختلفت كما في جوف الكعبة
وليست مظلة فلا فساد (فسدت
صلاته) لومكفاً والا لا (ان نوى)
الامام وقت شروعه لا بعده
(امامتاً) وان لم تكن حاضرة
على الظاهر ولو نوى امرأة معينة
او النساء الا هذه علمت نية (والا)
ينوها (فسدت صلاتها) كما لو أشار
اليها بالتأخير فلم تتأخر لتركها
فرض المقام فتح وشرطوا كونها
عاقلة وكونها في مكان واحد
في ركن كامل فالشروط عشرة
(ومحاذاة الامر بالصحيح) المشتهى

محل الخلاف والافتراء لا يفسد بالاتفاق (قوله غير معلول بالشهوة) أي ليست عليه الفساد انتموه وولاد انفسنا
 باليجوز الشهوة وبالحرم كتمه وبنته وأما عدم الفساد فيمن لم تبلغ حد الشهوة كبت سماع فقعه ورواها عن درجة
 النساء فكان الامر بما خبر عن غير شامل لياظهار هذا ما ظهر لي فتأمل (قوله ولا يصح اقتداء الخ) المراد
 بالمرأة الاثني الشامل للبالغة وغيرها كما أن المراد بالخنثى ما يشبهها ما أبضا وأما الرجل فان أراد به البالغ اقتضى
 بتفنيومه صحة اقتداء الصبي بالمرأة والخنثى وان اراد به الذكر إذا عدم صحة اقتداء الصبي بالصبي وكلاهما غير
 واقع فالصواب في العبارة أن يقال ولا يصح اقتداء ذكر بآثي وخنثى ولا رجل بصبي ح عن شيخه السيد علي
 البصير أقول والحاصل أن كلامنا من الامام والمقتدى اما ذكر آثي او خنثى وكل منهما ما بالغ او غيره فالذكر
 البالغ تصح امامته للكل ولا يصح اقتداءه بالجنه والاثنى البالغة تصح امامته الاثنى مطلقا فقط مع الكراهة
 ويصح اقتداءها بالرجل وبغليا وبالخنثى البالغ ويكره لاحتمال افوته والخنثى البالغ تصح امامته الاثنى مطلقا
 فقط لا للرجل ولا للنسب لاحتمال افوته وذكر كورة المقتدى ويصح اقتداءه بالرجل بالجنه ولا بآثي مطلقا لاحتمال
 ذكر كورته وأما غير البالغ فان كان ذكر تصح امامته لئله من ذكر آثي وخنثى ويصح اقتداءه بالذكر مطلقا وان كان
 اثنى تصح امامته المأثورا فقط أما الصبي فمجهول ويصح اقتداءها بالكل وان كان خنثى تصح امامته الاثنى مشله
 لا للبالغة ولا لذكر آثي مطلقا ويصح اقتداءه بالذكر مطلقا فقط هذا ما ظهر لي أخذنا من القواعد (قوله
 ولو في جنازة) بيان للاطلاق الرجوع الى الاقتداء بالصبي قال الاستروشي "الصبي" اذا تم في صلاة الجنائز
 ينبغي أن لا يجوز وهو الظاهر لانها من فروض الكفاية وهو ليس من أهل اداء الفرض ولكن بشكل برء السلام
 اذا سلم على قوم فرد صبي جواب السلام اه أقول مقتضى تعليله أنه لا يسقط الوجوب عن البالغين بصلاته
 على الجنائز وحده فضلا عن كونه اماما وقد ذكر في شرح التحرير أنه لم يقف على هذا في كتب المذهب وانما ظاهر
 اصول المذهب عدم السقوط اه أي لقولهم ان الصبي ليس من أهل الوجوب أقول وبشكل على ذلك ما مر
 من مسألة السلام وتصريحهم بجواز اذان الصبي المراهق بلا كراهة مع أنه قيل بأن الاذان واجب والمشهور
 أنه سنة مؤكدة قريصة من الراجح في حقوق الاثم وتصريحهم بأنه لو خطب صبي له نشور يوم الجمعة وصلى
 بالناس بالغ جاز وتصرحهم بأنه محل ذبيحة اذا كان يعقل الذبح والتسمية أي يعلم انما أمور بها ركذا ما صرح
 به الاستروشي من أن الصبي اذا غسل الميت جاز اه أي يسقط به الوجوب ففقط الوجوب بصلاته على
 الميت اولى لانها دعاء وهو أقرب للاجابه من المكثفين ولعل معنى قولهم انه ليس من أهل الوجوب أنه غير مكف
 به ولا ينشأ ذلك وقوعه واجبا وسقوط الوجوب عن المكثفين بفعله يؤيد ذلك ما صرح به في النسخ من باب المرتبة
 من أنهم اتفقوا على أن الصبي لو أقر بالشهادتين يقع فرضا ولا يلزمه تجديد اقرار آخر بعد البلوغ حتى على قول
 من ينشأ وجوب الايمان على الصبي فصار كالما سفر لا تجب الجمعة عليه ولو صلا حاسق فرضه اه ولا يقال ان
 ذلك في الاسلام لانه لا يتنفل به فلا يقع الا فرضا لا بانقول المراد اثبات أنه من أهل اداء الفرض وقد ثبت بذلك
 فقال مثله في صلاة الجنائز لانه لا يتنفل بها أيضا والاكتفاء بأذانه وخطبته وتسميته ورد السلام دليل على
 الاكتفاء بصلاته على الجنائز فم بشكل ما وصلى في الوقت ثم بلغ فيه فانه بعيدا الوقوع الا في نفل او قد يجاب
 بأنه لما كان المعبر آخر الوقت ودوفيه بالغ لزمه اعادتها لوجود سبب الوجوب عليه والوقت الذي صلى فيه ليس
 سببا للوجوب فكانه صلى قبل سبب الوجوب في حقه فلم يمكن جعلها فرضا أما صلاة الجنائز فان سببا حضورها
 وهو موجود قبل بلوغه فأمكن وقوعها فرضا منه تأمل وهذا كله فيما لا يشترط فيه البلوغ فلا يراد أنه لو لم يلزمه
 الحج ثانيا بعد البلوغ لان حجة الاسلام من شرطها البلوغ والحزبية بخلاف الحج الفحل ومن هذا يظهر أنه لا تصح
 امامته في الجنائز أيضا وان قلنا بصحة صلاته وسقوط الراجح بهما عن المكثفين لان الامامة للبالغين من شروط
 صحتها البلوغ هذا ما ظهر لي في تقرير هذا المحل فاعنيتم فانك لا تقرب به في غير هذا الكتاب والحمد لله الملك الوهاب
 (قوله ونقل في الاصح) قال في البداية وفي التراويح والسنن المطلقة جوزده شايخ بلخ ولم يجوزده مشايخنا
 ومنهم من حقق الخلاف في النقل المطلق بين أبي يوسف ومحمد والحنابلة أنه لا يجوز في الصلوات كلها اه والمراد
 بالسنن المطلقة السنن الرواتب والعبد في احدى الروايتين وكذا الوتر والكسوف والاستسقاء عندهما فتح
 (قوله بمجنون مطبق) بكسر الباء والنسبة مجازية لان المطبق هو الجنون لا المجنون فهو كقولك ضرب مؤلم

مطلب
 الراجب فاية هل يسقط بفعل
 الصبي وحده

(لا يفسد على المذهب) تضعف
 لما في جامع المحبوبي ودرر البحار
 من الفساد لانه في المرأة غير معلول
 بالشهوة بل بترك فرض المقام كما
 حقه ابن الهمام (ولا يصح اقتداء
 رجل بامرأة) وخنثى (وصبي
 مطلقا) ولو في جنازة ونقل على
 الاصح (وكذا لا يصح الاقتداء
 بمجنون مطبق او متقطع

فان المؤلم هو الضارب لا الضرب وانما لم يصح الاقتداء به لانه لا صلاة له لعدم تحقق النية ولعدم الطهارة (قوله في غير حالة افاقته) وأما في حالة الافاقه فيصيح كافي الجرح عن الخلاصة وظاهره أنه لا يصح ما لم يتحقق افاقته قبل الصلاة حتى لو علم منه جنون وفاقته ولم يعلم حاله وقت الصلاة لا يصح وينبغي أنه لو علمت افاقته بعد جنونه أن يصح ولا عبرة باحتمال عود الجنون استحبابا للاصل وهو الصحة لان الجنون مرض عارض (قوله او معتوه) هو الناقص العقل وقيل المدهوش من غير جنون كذا في المغرب وقد جعلوه في حكم المصبي (قوله ومعدور بمنه الخ) أي ان اتحد عذرهما وان اختلف لم يجز كافي الزيلعي والفتح وغيرهما وفي السراج مانعه ويصلي من به سلس البول خلف مثله وأما اذا صلي خلف من به السلس وانتقلت ريح لا يجوز لان الامام صاحب عذرين والمؤتم صاحب عذر واحد اهـ ومثله في الجوهره وظاهر التعليل المذكور أن المراد من اتحاد العذر اتحاد الافر لا اتحاد العين والالكان يكفيه في التعليل أن يقول وأما اذا صلي خلف من به انتقلت ريح ولكان عليه أن يقول في التعليل لا اختلاف عذرهما ولهذا قال في البحر وظاهره أن سلس البول والجرح من قبيل التحد وكذا سلس البول واستطلاق البطن اهـ أي لاتحادهما في الاثر من حيث ان كلا منهما محدث ونجاسة وان كان السلس ليس عين الجرح لكن اعترض في التهر ذلك بأنه يقتضي جواز اقتداء ذي سلس بذى انتقلت وليس بالواقع لاختلاف عذرهما اهـ وهو مبني على أن المراد بالاتحاد اتحاد العين وهو ظاهر ما في شرح المنة الكبير وكذا صرح في الحلية بأنه لا يصح اقتداء ذي سلس بذى جرح لا يري وبالعكس وقال كما هو المذهب فانه يجوز اقتداء معدور بمنه اذا اتحد عذرهما لان اختلاف اهـ وبه علم أن الاحسن ما في التهر وأنه كان ينبغي للشارح متابعه على عادته وأن ما قاله هنا تابع فيه صاحب البحر وكذا ما مشى عليه في الخرائج حيث قال اقتداء بالمعدور بمنه صحيح ان اتحد عذرهما كذا سلس بمنه او بذى جرح وانطلاق لان اختلف كذا انتقلت بذى سلس لان مع الامام حدثا ونجاسة اهـ فانه خلاف المذهب كما علمت (قوله وما في المجتبى) مبتدأ خبره قوله لا شيء أي لاحتمال الحيض أي ما في المجتبى مفسر بكذا (قوله الاقتداء بالمخالف) كذا في بعض النسخ وسقط من بعض النسخ افضل الاقتداء (قوله أي لاحتمال الحيض) أي واحتمال ذكورة المفدية واقوية الامام ثم ان هذا في الضالة ظاهر وقد صرح به في التنية بقوله ومن جوز اقتداء الضالة بالضالة فقد غلط غلطا فاحشا لاحتمال اقتدائها بالحيض اهـ وأما في المستحاضة فتشكل لان المستحاضة حقيقة لا تجتمل أن تكون حائضا كمن تجاوز دمها على عشرة في الحيض أو أربعين في النفاس إلا أن يراد بها نحو المبتدأة قبل تمام ثلاثة ايام فانها تترك الصلاة بمجرد رؤيتها الدم فان تم ثلاثا فيها والاقتضت فيقبل الثلاث يحتمل حالها الحيض والاستحاضة وكذا المعتادة اذا تجاوزت الدم على عادتها فانها يحتمل أن ينقطع عشرة فتكون حائضا ولا كثر فتكون مستحاضة فلا يجوز لمثلها الاقتداء بها وقال الرحبي الذي رأته في المجتبى واقتداء المستحاضة بالمستحاضة يجوز والضالة بالضالة لا يجوز كالنخني المشكل بالمشكل اهـ وهذه الاشكال فيها ولعل نسخة صاحب البحر مخرفة وتبعوه عليها تأمل اهـ لكن الذي في القهستاني موافق لما هنا هذا وقد ذكر في القنية روايتين في النخني المشكل (قوله فلو اتقي) أي الاحتمال ح (قوله بغير حافظ لها) شمل من يحفظها او كثر منها لكن يلح مقصد للمعنى لما في البحر الاتي عندنا من لا يحسن القراءة المقرضة وعند الشافعي من لا يحسن الفتحة (قوله ولا اتقي بأخرس) أما اقتداء آخرس بأخرس أو اتقي بأتمى فتحيم ط عن أبي السعود (قوله فصيح عكسه) تفريع على التعليل لان قدرة الاتي على التخر عمة دلي على انه اقوى حالا من الآخرس فصيح اقتداء الآخرس به دون عكسه ومفهومه أنه اذا لم يقدر صرح اقتداء كل منهما بالآخر تأمل (قوله اتفاقا) بخلاف الاتي اذا اتا اميا وفارقا فان صلاة الكل فاسدة عند الامام لان الاتي يمكن أن يجعل صلاته يقرأه اذا اقتدى بقارئ لان قراءة الامام له قراءة وليست طهارة الامام وستره طهارة وستر الله أمور حكما فافتقرا بحر (قوله وكذا ذبح بمنه وصحيح) تبع في هذا التعبير صاحب البحر والاولى منه وصحبا فان التقدير وكذا الوأتم ذبح مثله وصحبا وأتم يتعدى بنفسه ح (قوله بعاجز عتما) أي بن يوفئ بهما قائما وقاعد بخلاف ما لو أمكاه قاعد فبصح كإسبأني قال ط والعبرة بالعجز عن السجود حتى لو عجز عنه وقدر على الركوع او مأ (قوله وبفترض فرضا آخر) سواء تغاير الفرضان اسما او صفة كعمل في ظهر رأس يصلي ظهر اليوم بخلاف ما اذا قاتتهم صلاة واحدة من يوم واحد

في غير حالة افاقته وسكران او معتوه ذكره الحلبي (ولا طاهر بمعذور) هذا (ان قارن الوضوء الحدث او طرأ عليه) بعده (وصح لو توضأ على الانقطاع وصلى كذلك) كاقصداء بمقتصد آمن خروج الدم وكاقتداء امرأاة بمنهلا وصبي بمنهلا ومعدور بمنهلا وذى عذرين بذى عذر لا عكسه كذا انتقلت ريح بذى سلس لان مع الامام حدثا ونجاسة وما في المجتبى الاقتداء بالمماثل صحيح الا ثلاثة النخني المشكل والضالة والمستحاضة أي لاحتمال الحيض فلو اتقي صح (و) لا (حافظ آية من القرآن بغير حافظ لها) وهو الاتي ولا اتقي بأخرس لقدرة الاتي على التخر عمة فصح عكسه (و) لا (حسنود عورة بعار) فلو أتم العاري عريانا ولا بسين فصلاة الامام ومماثلة جائزة اتفاقا وكذا ذبح بمنهلا وبصحيح (و) لا (قادر على ركوع وسجود بعاجز عتما) لبناء القوى على الضعيف (و) لا (مفترض بتسفل وبمفترض فرضا آخر)

قوله بالمخالف كذا يجنطه والذي في نسخ الشارح بالمماثل ولعله الا صوب قتأمل اهـ

فانه يجوز وكذا الرصلي ركعتين من العصر فغربت الشمس فاقضى به آخر في الآخرين لان الصلاة واحدة وان كان هذا قضاء لا متددى جوهره (قوله لان اتحاد الصلاتين الخ) قدمنا اول الباب معنى اتحادهما (قوله وصح أن معاذ الخ) أي صح عندنا ثمنا وترج وهو جواب عما استدل به الشافعي على جواز الفرض بالنقل وهو ما في الصحيحين ان معاذ كان يصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عشاء الاخرة ثم يرجع الى قومه فيصلي بهم تلك الصلاة والجواب أن معاذ لما شكاه قومه قال له صلى الله عليه وسلم يا معاذ لا تكن قناتا ما أن تصلي معي وما أن تحقف على قومك رواه احمد قال الحافظ ابن تيمية فيه دلالة على منع اقتداء المفترض بالمتفعل لانه يدل على أنه متى صلى معه امتنعت امامته وبالإجماع لا تمتنع امامته بصلاة النفل معه فعلم أن الذي كان يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم نفل اه وقال الامام القرطبي في المفهم الحديث يدل على أن صلاة معاذ مع النبي صلى الله عليه وسلم كانت نافلة وكانت صلاته يقومه هي الفريضة وتماه في حاشية نوح افندي وفتح القدير (قوله ولا ناذر بمنفعل) لان النذر واجب فيلزم بناء القوي على الضعيف ح (قوله لان كلا الخ) على الاخيرين فان المنذور فرض او واجب ورجح الشرنبلالي الاول فافهم (قوله الا اذا نذر احدهما الخ) بأن قال بعد نذرها صحت نذرت تلك المنذورة التي نذرها فلان شرح المنية (قوله للاتحاد) لانه لما نذر مندورة صاحبه فكأنه ما نذر أصلا بعينها بخلاف ما اذا نذر كل منهما صلاة لان ما اوجبه كل منهما ما نذره غيره ما اوجبه الاخر وليس مندورا أحدهما أقوى من الاخر (قوله لان المنذورة أقوى) أي من المحلوف عليها فانها لا تخرج بالحلف عن كونها نافلة ألا ترى أنه باق على التخيير ان شاء صلى وبر في يمينه وان شاء ترك وكفر ولذا اجاز اقتداء الحالف بالحالف والمتفعل وما وقع في المنع تبع البحر من أن الوجوب فيها عارض غير صحيح ولذا اضرب عنه الشارح رجحي أقول بؤيد هذا ما صرح حوايه في كتاب الايمان من أن المحلوف عليه ان كان فرضا وجب البر أو معصية وجب الخلف او غيره خيرا ترج الخلف وان تساوى ترج البر تأمل (قوله فصح عكسه) لان فيه بناء الضعيف على القوي وهو جائز ط (قوله وبجالف) عطف على الناذر الذي تضمنه قوله عكسه والتقدير فصح اقتداء حالف بناذره وبجالف ح وصورة الحلف بها كما في الخلاصة أن يقول والله لاصلي ركعتين بجر وانما صح اقتداء حالف بجالف لما علمته من انها لا تخرج بالحلف عن كونها نافلة فكان اقتداء متفعل بمنفعله وعلمه في شرح المنية بقوله لان الواجب هو البر فبقيت الصلاتان نفلا في نفسهما اه تأمل (قوله وبمتفعل) عطف على قوله بجالف أي صح اقتداء الحالف بالمتفعل لان المحلوف عليه انقل ح وقوله في البحر وقد يقال انها واجبة لتحقيق البر فينبغي أن لا تجوز خلف المتفعل اه علمت جوابه (قوله ومصليا) تنية متصل وهو مبتدأ خبره قوله كذا درين يعني فلا يصح اقتداء احدهما بالآخر لاختلاف السبب فان طواف احدهما غير طواف الاخر كما في البحر ح ومافي الخاتمة من أنه يصح بمنزلة اقتداء المتطوع بالمطوع الطاعة أنه مبنى على القول بسنية ركعتي الطواف وبؤيده ما يجنبه في البحر بقوله وينبغي أن يصح الاقتداء على القول بسنتينهما (قوله لصح الاقتداء) أي للاتحاد فكان كذا نذرا أحدهما عين ما نذره الاخر ح (قوله لان افسد احدهما منفردين) لاختلاف السبب كالناذر ين (قوله والفرق لا ينجي) هو أن الامام منفرد في حق نفسه ولا يصير اماما الا باقتداء غيره به فبقيا منفردين وأما المتقدم فلا تصح صلاته الابنية الاقتداء والاقتداء لا يصح بمن نوى صلاته على غيره (قوله بمنلهما) وكذا الاحق بمسبوق وعكسه ح (قوله الاقتداء في موضع الانفراد) هذا يجري في اقتداء المسبوق بمسبوق ولاحق وقوله عكسه يعني الانفراد في موضع الاقتداء يجزى في اقتداء اللاحق باللاحق او مسبوق فان اللاحق اذا قصد الاقتداء بغير امامه فكانه انفرادا ولا عن امامه ثم اقتدى فصح أنه انفراد في موضع الاقتداء ح (قوله ولا مسافر بجمع الخ) أي ولا يصح اقتداء مسافر بجمع الخ وبیان ذلك أن صلاة المسافر قابلة للاتمام مادام الوقت باقيا بان ينوي الإقامة او بان يقتدى بجمع فيصير تعبلا امامه ويتم لبقاء السبب وهو الوقت أما اذا خرج الوقت فقد تقرر في ذمته ركعتين فلا يمكن اتمامها بإقامة او غيرها حتى انه يقضيها في بلد ركعتين فاذا اقتدى بعد الوقت بجمع احرم بعد الوقت اوفيه لا يصح لما قلنا وما يأتي بخلاف ما اذا اقتدى به في الوقت فانه يتم لما قلنا (قوله فيما يتغير بالسفر) احتراز عن القبر والمغرب فانه يصح في الوقت وبعده لعدم تغيره (قوله نخرج) مبطوف على قوله اوفيه لان والعاطفة فاعمة مقام العامل وهو أحرم وقوله فاقتدى

لان اتحاد الصلاتين شرط عندنا وصح أن معاذ كان يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم نفلًا وبقومه فرضا (و) لا (ناذر) بمنفعل ولا يفترض ولا (بناذر) لان كلا منهما لا يفترض فرضا اخر الا اذا نذر احدهما عين مندورا الاخر للاتحاد (و) لا (ناذر بجالف) لان المنذورة أقوى فصح عكسه وبجالف وبمتفعل ومصليا ركعتي طواف كذا درين ولو اشتركا في نافلة فأفسد احدهما صح الاقتداء لان افسد احدهما منفردين ولو صليا الظاهر ونوى كل امامة الاخر صحت لان نوايا الاقتداء والفرق لا ينجي (و) لا (لاحق و) لا (مسبوق بمنلهما) لما تقرر أن الاقتداء في موضع الانفراد مفسد كعكسه (و) لا (مسافر بجمع بعد الوقت فيما يتغير بالسفر) كظاهر سواء احرم المقيم بعد الوقت اوفيه نخرج فاقتدى المسافر

معطوف على احرم (قوله بل ان احرم) أى المسافر المتقدي بالمقيم وعبر بأحرم بدل اقتدى لينبه على أن مجرد إدراك الترخيم في الوقت كاف في صحة الاقتداء ولزوم الاتمام فافهم (قوله فيكون) تبريع على عدم التغير ح (قوله باقتدائه) البناء للتصوير (قوله في شفع أول اوثان) نشر مرتب أى أنه اذا اقتدى بالمقيم في الشفع الأول يكون اقتداء مفترض بمنقل في حق القعدة الأولى فانها فرض على المسافر لانها آخر صلاته تنقل في حق المقيم لانها أولى في حقه وأطلقوا النقل هنا على ما ليس بفرض وهو الواجب لان النقل الزيادة والواجب زائد على الفرض واذا اقتدى به في الشفع الثاني يكون اقتداء مفترض بمنقل أيضا في حق القراءة لانها فرض بالنسبة الى صلاة المسافر تنقل للمقيم سواء قرأ المقيم في الأولين وهو ظاهر أو في الآخرين فقط لان محلها الأوليان فتلتحق بهما فتخلوا الآخرين عن احكام ولا يرد اقتداء المتنقل بالمقتضى لما في النهاية من انها أخذت حكم الفرض بعالم الصلاة الامام ولذا وافسد حابهذا الاقتداء بضمها أربعاً (تنبيه) يؤخذ من هذا أنه لو اقتدى بمقيم بمسافر وأتم بهم بلانية اقامة وتابوه فسدت صلاتهم لكونه متغفلاً في الآخرين بنه على ذلك العلامة الشرنبلالي في رسالته في المسائل الأثني عشرية وقد كرهنا وقوعه له ولم يره في كتاب قلت وقد نقلها الرملي في باب المسافر عن الظهيرية وسند كرهنا ذلك أيضا (قوله ولا نازل براكب الخ) وكذا عكسه والعلّة في هذه المسائل اختلاف المكان وانما صح لو كان معه على دابة واحدة لاحتجاده كافي الامداد وايضا في اقتداء النازل بالراكب مانع آخر وهو كونه اقتداء من يركع ويسجد بمن يوحى بما الا اذا كان النازل موميا ايضا ثم ان هذا دليل على أن اختلاف المكان مانع من الاقتداء وان لم يكن فيه اشتباه حال الامام لان الاشتباه ما اعتبر في الحائل لافي اختلاف المكان كما سيأتي تحقيقه بعون الله تعالى فافهم (قوله ولا غير الا لئلا يبعثوا بالام من اللئخ بالتحريك قال في المغرب هو الذي يتحول لسانه من السين الى الشاء وقبل من الراء الى الغين او اللام الى الياء زاد في القاموس او من حرف الى حرف (قوله على الاصح) أى خلافا لما في الخلاصة عن الفضلي من انها جائزة لان ما يقوله صار لغة له ومثله في التاترخانية وفي الظهيرية وامامة الا لئلا يبعثوا بالام من اللئخ بالتحريك قال في الظاهر اعتمادهم الصحة وكذا اعتمدوا صاحب الحلية قال ما اطلقه غير واحد من المشايخ من أنه ينبغي له أن لا يؤتم غيره ولما في خزائنه الاكمل وتكره امامة القافاء اه ولكن الاحوط عدم الصحة كما مشى عليه المصنف وتضمنه في منظومته تحفة الاقران وأفتى به المنبر الرملي وقال في فتاواه الراجح المقتضى به عدم صحة امامة الا لئلا يبعثوا بالام من اللئخ بالتحريك

امامة الا لئلا يبعثوا بالام من اللئخ بالتحريك * تجوز عند البعض من اكابر وقد أباه اكثر الاصحاب * لما لغيره من الصواب

وقال أيضا

امامة الا لئلا يبعثوا بالام من اللئخ بالتحريك * فاسدة في الراجح الصحيح

(قوله دائما) أى في آناء الليل والطرائف النهار فادام في التصحيح والتعلم ولم يقدر عليه فصلاته جائزة وان ترك جهده فصلاته فاسدة كافي المحيط وغيره قال في الذخيرة وأنه مشكل عندي لأن ما كان خاققة فالعبد لا يقدر على تغييره اه وتماه في شرح المنية (قوله حتما) أى بذلا حتما فهو مفروض عليه ط (قوله فلا يؤتم الا مثله) يحتمل أن يراد المثلية في مطلق اللئخ فيصح اقتداء من يبدل الراء المهملة غينا مجمعة بمن يبدلها لا ما وأن يراد مثلية في خصوص اللئخ فلا يقتدى من يبدلها غينا لا بمن يبدلها غينا وهذا هو الظاهر باختلاف العذر فليراجع ح (قوله اذا أمكنه الاقتداء بمن يحسنه) أى يحسن ما يبلغه هو به أو يحسن القرآن وهذا معنى على أن الامم اذا أمكنه الاقتداء يلزمه وفيه كلام مستعرقه وعلى ما اذا ترك جهده لما علمت من أنه مادام في التصحيح ولم يقدر عليه فصلاته جائزة وان ترك جهده فصلاته فاسدة ولا بد أيضا من تفسيده بما اذا لم يقدر على قراءة قدر الفرض مما لا لئلا يبعثوا بالام من اللئخ بالتحريك فان قدر عليه وقراه لا يلزمه الاقتداء ولا بدل الجهد كما لا يخفى (قوله او ترك جهده) أى وصلى غير مؤتم ولم يقدر على قراءة المفروض مما لا لئلا يبعثوا بالام من اللئخ بالتحريك فانها تصح وان ترك جهده (قوله او وجد قدر الفرض الخ) أى وصلى غير مؤتم ولم يقرأه والا صحت وفي الولو الحلية ان كان يمكنه أن يتخذ من القرآن آيات ليس فيها تلك الحروف يتخذها فاتحة الكتاب فانه لا يدع قراءة تمام الصلاة

مطلبه
في الا لئلا يبعثوا بالام من اللئخ بالتحريك

(بل) ان احرم (في الوقت)
نفرج ضح (وأتم) تبع الامامه
أما بعد الوقت فلا يتغير فرضه
فيكون اقتداء بمنقل في حق
قعدة او قراءة باقتدائه في شفع أول
اوثان (و) لا نازل براكب (ولا
راكب براكب دابة اخرى فلو
معه صح) (و) لا (غير الا لئلا يبعثوا بالام من اللئخ بالتحريك) أى
بالا لئلا يبعثوا بالام من اللئخ بالتحريك (على الاصح) كافي البحر
عن المجتبى وحسّر الحلبي وابن
الشحنة أنه بعد بذل جهده دائما
حتما كالامم فلا يؤتم الا مثله
ولا تصح صلاته اذا أمكنه الاقتداء
بمن يحسنه او ترك جهده او وجد
قدر الفرض مما لا لئلا يبعثوا بالام من اللئخ بالتحريك فيه هذا هو
الصحيح المختار في حكم الا لئلا يبعثوا بالام من اللئخ بالتحريك

اد (قوله) وكذا من لا يقدر على التلفظ بحرف من الحروف عطفه على ما قبله بناء على أن التلفظ خاص بالسنة والزعم كما يعلم مما مر من القرب وذلك كالرهن الرحيم والشيطان الرحيم والأمين واليتامى وأبائنا نستعين السران أنأمت فكل ذلك حكمه مما مر من بذل الجهد دائماً والافتلاص الصلاة به (تمه) سئل الخبر الرمي عما إذا كانت اللغة بسيرة فأجاب بأنه لم ير حالاً يعتد به صرح بها الشافعية بأنه لو كانت بسيرة بأن يأتي بالحرف غير صاف لم يؤثر قال وقواعدنا لا تأباه اد وبطلنا في نيل السراج المرحوم الشيخ اسماعيل الحائلي مفتي دمشق الشام (قوله بأي وجه كان) أي سواء كان لتفقد أخيه الامام للإمامة كالأمة والصبى أو لتفقد شرط فيه بالنسبة إلى المتقدم كالمعذور والعاري أو لتفقد ركن فيه كذلك كل موحى والامى أو لاختلاف الصلاتين كالتمثيل بالمفترض ونحو ذلك من المسائل المارة (قوله في صلاة نفسه) أي في صلاة مستقلة بها في حق نفسه غير تابع فيها للامام لا فرضاً ولا تنظيراً كما يدل عليه تفصيل الزبلي كما أفاده ح وكذا يدل عليه تعليل السراج وحكاية القول بانقلابها تنظيراً (قوله وهي غير صلاة الانفراد) لأن لها أحكاماً غير أحكام التي قصدنا وحاصلة أنه إذا لم يصح شروعه فيما نوى لا يصح في غيره (قوله رادى في الجهر أنه المذهب) أي ما صححه في المحيط ومضى عليه المصنف في منته (قوله لكن كلام الخلاصة الخ) عبارة الخلاصة وفي كل موضع لا يصح الاقتداء أهل بصير شارعا في صلاة نفسه عند مجمل لا وعندهما بصير شارعا اد (قوله قلت وقد ادعى) أي صاحب الجهر فيما مر أي في مسألة المأذاة عند قول المتن في صلاة وقوله بعد تصحيح السراج بخلافه أي خلاف ما ادعى في الجهر أنه المذهب والاولى حذف الباء وأبدلتها بلام التقوية لأنه مفعول تصحيح وقوله أن المذهب مفعول ادعى والحاصل أن صاحب الجهر قصل فيما مر عن السراج أنه لو اقتصت به المرأة في الظاهر وهو يصلح العصر وحاذته بطلت صلاته على الصحيح وقال لأن اقتداءها وان لم يصح فرضاً يصح تنظيراً على المذهب فكان بناء النقل على الفرض اد وهو سريح في أنه إذا فسد الاقتداء بالفرض لم يفسد الشروع بل بقي الاقتداء بالنقل والالم تفسد صلاته بمحاذاته له وتصريحه بأن هذا هو المذهب مناقض لما ادعى من أن المذهب ما في المحيط من عدم صحة الشروع (قوله وجنبنا فلا شبه الخ) أي حين إذا اختلف كلام الجهر في نقل ما هو المذهب ولا يمكن إعمال أحد التلخيصين فلا شبهة بالقواعد ما في الزبلي مما يتناسب كلاهما ويحصل به التوفيق بينهما بمحمل ما صححه في المحيط من عدم صحة الشروع أصلاً على ما إذا كان فساد الاقتداء لتفقد شرط أى أو نحوه مما يلزم به فساد صلاة المتقدم وبمحمل ما صححه في السراج من صحة الاقتداء بالنقل وفساد الوصف اعنى الفرضية فقط على ما إذا كان لاختلاف الصلاتين فلو قهقهة في صلاته هذه لا ينفقض وضوءه في الوجه الاول وينقض في الثاني ثم اعلم أن ما ادعى السراج أنه الاشبه قدره في الجرح حيث قال ويرد هذا التفصيل ما ذكره الحاكم في كافيته من أن المرأة إذا نوت العصر خلف مصلى الظهر لم تجز صلاتها ولم تفسد على الامام صلاته انتهى فهو صريح في عدم صحة شروعاتها لاختلاف الصلاتين وقال أي الحاكم في موضع آخر رجل قارى دخل في صلاة ما تظنوا أو في صلاة امرأة أو جنب أو على غير وضوء ثم افسد ما فليس عليه قضاء وهذا لأنه لم يدخل في صلاة نائمة انتهى فعلم بهذا أن المذهب تصحيح المحيط من عدم صحة الشروع لأن الكافي جمع كلام محمد في كتيبه التي هي ظاهر الرواية اد كلام الجهر أقول نعم ظاهر القرع الاول مؤيد لما في المحيط ومخالف لما مر عن السراج وأما القرع الثاني فلا بل الامر فيه بالعكس لأن قوله ثم افسد ما صريح في صحة الشروع وقوله لأنه لم يدخل في صلاة نائمة مؤيد لذلك لأنه يفيد دخوله في صلاة نائمة أي في نقل غير مضمون ولذا قال ليس عليه قضاء وهذا وفي هذا القرع رد على ما فصله الزبلي لأن الفساد فيه لتفقد شرط مع أنه صح شروعه كما علمت ثم رأيت الرجى ذكره فما ذكره والله الحمد والحاصل أن في المسئلة روايتين احدهما صحة الشروع في صلاة نفسه وعليها ما في السراج والقرع الثاني من فرعى الكافي والثانية عدم الصحة أصلاً وعليها ما في المحيط والقرع الاول وهي الاصح كما في الفهستاني عن المضمهرات وذكر في الثمر أن ما في السراج جزم به غير واحد (قوله صف من النساء) المراد به ما زاد على ثلاث نساء فإنه يمنع اقتداء جميع من خلفه والاقضية تفصيل بدليل ما قدمنا حاصله عن الجهر وهو ما انفقوا على نقله عن اصحابنا من أن المرأة الواحدة تفسد صلاة رجلين من جانيها ورجل خلفها والتتبع صلاة اثنين من جانيها هما واثنين خلفهما والثلاث صلاة اثنين من جانيهين وصلاة ثلاثة ثلاثة من خلفهن إلى آخر الصفوف ولو كان صف

مطاب
إذا كانت اللغة بسيرة

وكذا من لا يقدر على التلفظ بحرف من الحروف ولا يقدر على اخراج الفاء الابتكار (و) اعلم أنه (إذا) قصد الاقتداء بأي وجه كان (لا يصح شروعه في صلاة نفسه) لأنه قصد المشاركة وهي غير صلاة الانفراد (على) الصحيح محيط وادعى في الجهر أنه (المذهب) قال المصنف لكن كلام الخلاصة يفيد ان هذا قول محمد خاصة قلت وقد ادعى فيما مر بعد تصحيح السراج بخلافه أن المذهب انقلباً تنظيراً فتأمل وجنبنا فلا شبهة ما في الزبلي أنه متى فسد لتفقد شرط كطاهر بمعذور لم تنعقد أصلاً وان لاختلاف الصلاتين تنعقد فتلا غير مضمون وغيره الاتقاض بالفهية (و) يمنع من الاقتداء صف من النساء

مطاب
الكافي للعلماء كم جمع كلام محمد في كتيبه التي هي ظاهر الرواية

من النساء بين الرجل والامام لا يفتح اقتداء الرجل بالامام ويحتمل على سبيل (قوليد بلا سائل) قد يمنع وقوله
 او ارتضاء بهن لا يجرى بنفس على سائل وعبارة مفتاح السعادة وفي النبايع ولو كان صف الرجال على الحائض
 وصف النساء امامهم او كان صف النساء على الحائض وصف الرجال خلفهن ان كان الحائض مقدرة قامة
 الرجل جازت صلاتهم وان كان أقل فلا وان كان صف تام من النساء وليس بين العنتين سائل فتسد صلاة
 من خلفهن ولو عشرين صفوا ولو كان بينهن وبين الرجال فاصل لا تسد صلاتهم وذلك الحائل مقدار مؤخر الرجل
 او مقدار خشبة منصوبة او حائط قدر ذراع اه وحاصله انه اذا كان صف النساء امام صف الرجال يمنع
 الا اذا كان احد العنتين على سائل مرتفع قدر قامة او كان بينهما حائل مقداره مؤخر رجل البعير او خشبة
 منصوبة او سائل قدر ذراع وحده اشكال ما في الخافية والجرو غيرهما وهو قوم صلوا على ظهر ظلة في المسجد
 ويجعلونهم من ختمهم نساء ابرزتهم صلاتهم لعدم احتداد المكان بخلاف ما اذا كان قد امهم نساء فانها فاسدة لانه
 يتخلل بينهم وبين الامام صف من النساء وهو مانع من الاقتداء اه وفي اللؤلؤ الجنية قوم صلوا على ظهر ظلة المسجد
 وختمهم قد امهم نساء لا تجزى صلاتهم لانه يتخلل صف من النساء يمنع اقتداءهم وكذا الطريق اه فهذا باطلا
 سريخ بأن الارتفاع غير معتبر في صف النساء وفي المراج عن المبسوط فان كان صف تام من النساء ووراءهن
 صفوف الرجال فسدت تلك الصفوف كاي استحسانا والقياس ان لا تسد الصلاة صف واحد ولكن استحس
 لحديث عمر فروان موقوف فاعليه من كان بينه وبين الامام نهر او طريق او صف من النساء فلا صلاة اه فهذا
 سريخ في أن السائل غير معتبر في صف النساء والافتد صلاة الصف الاول من الرجال فقط لكونه صار حائلا
 بين من خلفه وبين صف النساء كما هو القياس فظهر ان ما ذكره الشارح من اعتبار الحائل او الارتفاع اغا هو فيما
 دون الصف التام من النساء كواحدة والتنتين اما الصف فهو خارج عن القياس اتباعا للآثر هذا ما ظهر
 فتدبروا لله اعلم (قوليد او طريق) أي نافذ أبو السعد عن شيخه ط قلت وبفهم ذلك من التعبير عنه في عدة
 كتب بالطريق العام وفي التارخانية الطريق في مسجد الرباط والخن لا يمنع لانه ليس بطريق عام (قوليد تجرى
 فيه سجدة) أي تمر به عبرتي بعض السجح والعبادة يستحق وفي الدرر وهو الذي تجرى فيه العبادة والوقار اه وهو
 جمع وقرب القاف قال في المغرب واكثر استعماله في جل البغل والماركا لوسن في جل البعير (قوليد او نهر تجرى
 فيه السنين) أي يمكن ذلك ومثله يقال في قوله عز فيه سجدة ط وأما البركة او الحوض فان كان بجبال ولو قمت
 النجاسة في جانب تخص الجانب الاخر لا يمنع والامنع كذا ذكره الصغار اسماعيل عن المحيط وحاصله ان الحوض
 الكبير المذكور في كتاب الطهارة يمنع أي ما لم تصل الصفوف حوله كاياني (قوليد ولو زورقا) بتقديم الزاي
 السفينة الصغيرة كما في القاموس وفي الملقط اذا كان كاشيق الطريق يمنع وان بحيث لا يكون مارتق مثله
 لا يمنع سواء كان فيه ماء او لا وقال ابو يوسف النهر الذي يعني في بطنه جل وفيه ماء يمنع وان كان بابا وانصلت
 به الصفوف جاز اه اسماعيل (قوليد ولو في المسجد) صرح به في الدرر والخاتمة وغيرهما (قوليد او خلاه)
 بالمكان الذي لا شيء به قاموس (قوليد او في مسجد كبير جدا الخ) قال في الامداد والفاصل في معنى العبد
 لا يمنع وان كثرا واختلف في اتخاذ الصلاة الجنازة وفي النوازل جعله كالسجدة والمسجد وان كبر لا يمنع القامول
 الا في الجامع القديم بخوارزم فان ربعة كان على أربعة آلاف اسطوانة وجامع القدس الشريف اعني ما يشتمل
 على المساجد الثلاثة الاقصى والخزرة والبيضاء كذا في البزاية اه ومثله في شرح المنية وأما قوله في الدرر
 لا يمنع من الاقتداء النساء الزايع في المسجد وقبل يمنع اه فانه وان أقاد ان المعتد عدم المنع لكنه شمول على
 غير المسجد الكبير جدا كجامع خوارزم والقدس بدليل ما ذكرناه وكون الراجح عدم المنع مطلقا يتوقف على نقل
 صريح فافهم (تمت) في الدهستان في البيت كالحجراء والاصح أنه كالسجدة ولهذا يجوز الاقتداء فيه بلا اتصال
 الصفوف كما في المنية اه ولم يذكر حكم الدار فليراجع لكن ظاهر التقييد بالحجراء والمسجد الكبير جدا أن
 الدار كالبيت تأمل ثم رأيت في حاشية المذني عن جواهر الفتاوى أن فاضل خان سئل عن ذلك فقال اختلفوا
 فيه فتدبره بعضهم بسنتين ذراعا وبعضهم قال ان كانت أربعين ذراعا فبى كبيرة والاف صغيرة هذا هو المختار اه
 وحاصله أن الدار الكبيرة كالحجراء والصغيرة كالسجدة وأن المختار في تقدير الكبيرة أربعون ذراعا وذكروا في البحر
 عن النبي أن قضاء المسجد له حكم المسجد ثم قال وبه علم أن الاقتداء من ضمن الخاتمة الشيعونية بالامام

بلا سائل قدر ذراع أو ارتفاعين
 قدر قامة الرجل مفتاح السعادة او
 (طريق تجرى فيه سجدة) التي تجرى بها
 الدور (او نهر تجرى فيه السنين)
 ولو زورقا ولو في المسجد (او خلاه)
 أي قضاء (في الحجراء) او في
 مسجد كبير جدا كجامع القدس

في المحراب صحيح وان لم تصل الصفوف لان الحن فناء المسجد وكذا اقتداء من بالخلاوى السفلية صحيح لان
 ابوابه في فناء المسجد الخ وبأني تمام عبارته وفي الخرائن فناء المسجد هو ما اتصل به وليس بينه وبينه طريق اه
 قلت يظهر من هذا ان مدرسة الكلاسة والكاملية من فناء المسجد الاموي في دمشق لان بابهما في حائطه
 وكذا المشاهد الثلاثة التي فيه بالاولى وكذا ساحة باب البريد والخوانيت التي فيها (قوله بسع صفين) نعت
 اقوله خلا والقييد بالصفين صرح به في الخلاصة والفيض والمبتغي وفي الواقعات الحسامية وخزانة الفتاوى وبه
 يفتي اسماعيل نحاس في الدرر من تقييده الخلا بما يمكن الاضطفاف فيه غير المقتى به تأمل (قوله الا اذا اتصلت
 الصفوف) الاستثناء عائد الى الطريق والنهر دون الخلا لان الصفوف اذا اتصلت في الصحراء لم يوجد الخلا
 تأمل وكذا الاضطفاف على طول الطريق صحيح اذ لم يكن بين الامام والقوم مقدار ما تمر فيه العجلة وكذا بين كل
 صف وصف كما في الخانية وغيرها (فرع) لو اتم في الصحراء وخلفه صفوف فكبر الصف الثالث قبل الاول يجوز
 قنية من باب مسائل متفرقة (قوله مطلقا) أي ولو كان هناك طريق او نهر ح (قوله كأن قام في الطريق
 ثلاثة) وصورة اتصال الصفوف في النهر ان يقفوا على جسر موضوع فوقه او على سفن مربوطة فيه ح أقول
 وهذا في حق من لم يكن محاذيا للجسر أما لو كان محاذيا له ولم يكن بينه وبين الصف الا خرفاء كثير يصح الاقتداء
 ثم ظاهرا طاقهم أنه اذا كان على النهر جسر فلا بد من اتصال الصفوف ولو كان النهر في المسجد كما في جامع
 دنقرا الذي في دمشق (قوله وكذا انسان عند الثاني) والاصح قوله لهما كما في السراج وكذا الانسان كالجمع
 عند الثاني في الجمعة وفي المحاذاة حتى لو كن ثنتين نفسان صلاة اثنين اثنين خلفهما الى آخر الصفوف قال
 في المنظومة التفسيرية في مقالات ابي يوسف

واثنان في الجمعة جمع وكذا * سد الطريق ومحاذاة النساء

(تمت) صلواتي في وسط الصفوف فرجة لم يقم فيها احد مقدار حوض كبير عشرين في عشرين ان كانت
 الصفوف متصلة حوالى الفرجة تجوز صلاة من كان وراءها أما لو كانت مقدار حوض صغير لا تمنع صحة الاقتداء
 كذا في الفرض ومثله في التارخانية (قوله بسماح) أي من الامام او المكبر تارخانية (قوله اورؤية) ينبغي
 أن تكون الرؤية كالسماح لا فرق فيها بين أن يرى انتقالات الامام أو احد المقتدين ح (قوله في الاصح) بناء
 على أن الاعتبار الاشتباه وعدمه كما يأتي لا إمكان الوصول الى الامام وعدمه (قوله ولم يختلف المكان) أي
 مكان المقتدى والامام وحاصله أنه اشترط عدم الاشتباه وعدم اختلاف المكان ومفهومه أنه لو وجد كل
 من الاشتباه والاختلاف أو أحدهما فقط منع الاقتداء لكن المنع باختلاف المكان فقط فيه كلام يأتي (قوله
 كسجد وبيت) فان المسجد مكان واحد ولا يعتبر فيه الفصل بالخلاء الا اذا كان المسجد كبيرا جدا وكذا البيت
 حكمه حكم المسجد في ذلك لاحكامكم الصحراء كما قد مناه عن القهستاني وفي التارخانية عن المحيط ذكر
 السرخسي اذ لم يكن على الحائط العربض باب ولا ثقب ففي رواية يمنع لاشتباه حال الامام وفي رواية لا يمنع
 وعليه عمل الناس بحكمة فان الامام يقف في مقام ابراهيم وبعض الناس وراء الكعبة من الجانب الاخر وبينهم
 وبين الامام الكعبة ولم يمنعهم احد من ذلك اه وبهذا يعلم أن المنبر اذا كان مسدودا لا يمنع اقتداء من يصلي
 بجنبه عند عدم الاشتباه خلافا لما افق بالمنع وأمر بفتح باب فيه من علماء الروم (قوله عند اتصال الصفوف)
 أي في الطريق او على جسر النهر فانه مع وجود النهر أو الطريق يختلف المكان وعند اتصال الصفوف يصير
 المكان واحدا حكما فلا يمنع كما مر وكما أنه أراد بالحائل في كلام المصنف ما يشمل الحائط وغيره كالطريق والنهر
 اذ لو أريد به الحائط فقط لم يناسب ذكر هذا الكلام هنا تأمل (قوله درر) عبارتها الحائل بينهم ما لو بحيث
 يشبه به حال الامام يمنع والا فلا لأن يختلف المكان قال قاضي خان اذا قام على الجدار الذي يكون بين داره
 وبين المسجد ولا يشبه به حال الامام يصح الاقتداء وان قام على سطح داره وداره متصلة بالمسجد لا يصح اقتداؤه
 وان كان لا يشبه به حال الامام لأن بين المسجد وبين سطح داره كثير التحلل فصار المكان مختلفا أما في البيت
 مع المسجد لم يتخلل الحائط ولم يختلف المكان وعند اتحاد المكان يصح الاقتداء الا اذا اشتبه عليه حال
 الامام اه أقول حاصل كلام الدرر أن اختلاف المكان مانع مطلقا وأما اذا اتحد فان حصل اشتباه منع والإلا
 فلا وما نقله عن قاضي خان صريح في ذلك (قوله لكن تعقبه في الترمذانية الخ) حيث ذكر أن ما نقله

(بسع صفين) فأكثر الا اذا
 اتصلت الصفوف فيصح مطلقا
 كأن قام في الطريق ثلاثة وكذا
 اثنان عند الثاني لا واحدا اتفاقا
 لانه اكرامة صلاته صار وجوده
 كعدمه في حق من خلفه
 (والحائل لا يمنع) الاقتداء
 (ان لم يشبه حال امامه) بسماح
 اورؤية ولو من باب مشبك يمنع
 الوصول في الاصح (ولم يختلف
 المكان) حقيقة كسجد وبيت في
 الاصح قنية ولا حكما عند اتصال
 الصفوف ولو اقادى من سطح داره
 المتصلة بالمسجد لم يجوز لاختلاف
 المكان درر وجبر وغيرهما
 وأقره المصنف لكن تعقبه
 في الترمذانية

عن الخاتمة من أنه لو قام على سطح داره المتصلة بالمسجد لا يصح الخ خلاف الصحيح لما في التفسيرية من أن
الصحيح أنه يصح ولما في البرهان من أنه لو كان بينهما ثلث كبير لا يمكن الوصول منه إلى الإمام ولكن لا يشبهه ذلك
عليه به سماع أوروثية لا تتأله لا يمنع صحة الاقتداء في الصحيح وهو اختيار شمس الأئمة الحلواني اهـ وحاصل
كلام الشربلاني أن الاعتبار الاشتباه وعدمه فقط دون اختلاف المكان فإن حصل الاشتباه منع سواء اتحد
المكان أو لا والاتفاؤه واعتزضه العلامة نوح افندي بأن المشهور من مذهب النعمان أن الاقتداء لا يجوز عند
اختلاف المكان والمكان في مسألة الظهيرية يختلف كما سرح به فاضل خان فالصحيح أنه لا يصح اهـ أقول
وبؤيده أن الشربلاني نفسه سرح في الامداد بأنه لا يصح اقتداء الرجل بالراكب وعكسه ولا الراكب
بالراكب لا خلاف المكان الا اذا كان راكداً امامه وكذا ما ذكره من أن من سبقه الحدث فاستخلف غيره
ثم قوضاً يلزمه العود إلى مكانه ليم مع خلفته ان كان بينهما ما يمنع الاقتداء لئلا يختلف المكان وأما ما صححه
في التفسيرية في مسألة السطح فالظاهر أنه بناء على ما اذا كان السطح متصلاً بالمسجد فينذ بصح الاقتداء
ويكون ما في الخاتمة مبنياً على عدم الاتصال المذكور بدليل أنه في الثانية علة للمنع بكثرة التحلل واختلاف
المكان أي لكون حتم الدار فاصلين السطح والمسجد فيفيد أنه لو لا ذلك لصح الاقتداء وبؤيده ما في البدائع
حيث قال لو كان على سطح يجنب المسجد متصل به ليس بينه ما يربط فاقدي به صح اقتداءه عندئذ لانه اذا كان
متصلاً به صار تعلق السطح بالمسجد وحكم المسجد فهو كاعتدائه في جوف المسجد اذا كان لا يشبه
عليه حال الامام اهـ فانت ترى كيف عالج الحجة بالاتصال كما عالج في الثانية لعدمها بعدمه وقد جزم صاحب
الهيدي في مختارات النوازل بأن العبرة للاشتباه ثم قال بعده وان قام على سطح داره واقدي بالا ما ان لم يكن
بينهما حائل ولا شارع يصح اهـ فيعين محل ما في التفسيرية على ما اذا لم يكن حائل كما قلنا فيصح لاتحاد المكان
وأما ما نقله الشربلاني عن البرهان فليس فيه تصحيح الاقتداء مع اختلاف المكان لانه بتخلل الحائط لا يختلف
المكان كما قدمناه عن فاضل خان وفي التارخانية وان صلى على سطح بينه المتصل بالمسجد ذكر شمس الأئمة
الحلواني أنه يجوز لانه اذا كان متصلاً بالمسجد لا يكون اشتدحاً من منزل بينه وبين المسجد حائط ولو صلى رجل
في مثل هذا المنزل وهو يسمع التكبير من الامام والمكبر يجوز كذلك القيام على السطح اهـ فقد تقرر بما تقرر
أن اختلاف المكان مانع من صحة الاقتداء ولو بلا اشتباه وانه عند الاشتباه لا يصح الاقتداء وان اتحد المكان
ثم رأيت الرحي قفز كذلك فاعنتم ذلك (قوله أن الصحيح اعتبار الاشتباه فقط) أي ولا عبرة باختلاف المكان
بناء على ما فهمه الشربلاني وليس ذلك جبراداً لما علت من أن اختلاف المكان مانع وانما المراد التوفيق بين
رواية الحسن عن الامام أن الحائط يمنع الاقتداء ورواية الاصل انه لا يمنع فقبل انه بإمكان الوصول منه وعدمه
واختار شمس الأئمة اعتبار الاشتباه وعدمه وهذا هو الذي اختاره جماعة من المتأخرين وقد قدمناه أيضاً عن
مختارات النوازل والبدائع قال في الثانية لان الاقتداء متابعة ومع الاشتباه لا يمكنه المتابعة والذي يصح هذا
الاختار ما روينا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي في حجرة عائشة والناس يصلون بصلاته ونحن نعلم
أنهم ما كانوا يتمكنون من الوصول اليه في الحجرة اهـ (قوله وفتح السعادة) في بعض النسخ زيادة وجمع
الفتاوى والكتاب والخاتمة (قوله وصح اقتداء متوضي بتميم) أي عند بناء على أن الخليفة عندهما بين
الاثنين وخمسة الماء والتراب والطهارة سواء وقال محمد لا يصح في غير صلاة المنارة بناء على أن الخليفة عنده
بين الطهارة فيلزم بناء القوي على الضعيف وتماه في الاصول بجر (قوله لا ماء معه) أي مع المقتدي
أما لو كان معه ماء فلا يصح الاقتداء وهذا القيد مبني على فرع اذا رأى المتوضي المقتدي بتميم ماء في الصلاة
لم يره الامام فسدت صلاته لا اعتقاده فساد صلاة امامه لوجود الماء وعند زفر لا تقصد وينبغي حل الفساد على
ما اذا ظن عدم امامه به لان اعتقاده فساد صلاة امامه بذلك كذا في الفتح وأقره في الحلية والبحر ونأزعه في الزهر
وتبعه الشيخ اسماعيل بأن الزياحي علة البطلان بأن امامه قادر على الماء باخباره اهـ أي فكان اعتقاده
فساد صلاة امامه مبنياً على القدرة المذكورة وينبغي كما قال في الحلية تقييد المسئلة بما اذا كان تيممه لفقد الماء
أما لو كان لعجزه عن استعماله للمرض ونحوه يصح الاقتداء مطلقاً لان وجود الماء حينئذ لا يطل تيممه (تنبيه)
ذكر في التهر عن المحيط أن المراد بالفساد هنا فساد الوصف حتى لو قهقه المقتدي انتقض وضوءه عند حمله خلافاً

ونقل عن البرهان وغيره أن
الصحيح اعتبار الاشتباه فقط
قلت وفي الاشياء وزواجر الجواهر
ومفتاح السعادة أنه الاصح وفي
التهر عن الزاد أنه اختيار جماعة
من المتأخرين (وصح اقتداء
متوضي) لا امام معه (بتميم)

لحمد قال وبغني على ما اختاره الزبائي أن يطل الأصل أيضا إذا فسد لفسد شرط وهو الطهارة اه وتقدم
الكلام على ذلك (قوله ولومع متوضئ بسور حمار) أي ولو كان المقيم جامع بين التيمم والوضوء بسور مستكول
فيه ولا وجه للمبالغة هنا ومفهومة أنه لو أداها بالوضوء أو لا لم يصح الاقتداء به في أدائها ثانيا بالتيمم وحده لعدم
تحقق أداء الفرض به آفاده ط (قوله ولوعلى جيرة) الأولى قوله في الخزانة على خوف وجيرة إذا لوجه
للمبالغة هنا أيضا لأن المسح على الجيرة أولى بالجواز لأنه كالغسل لما تحتمه على أنه استبعد في التيمم لشمول ما سمح له
بغعله مفهوما بالاولى أي فيدخل دلالة لا منطوقا تأمل (قوله وقائم بقاعد) أي قائم راع كع ساجد أو موم
وهذا عنده ما خلا فالحمد وقيد القاعد بكونه ركع ويسجد لأنه لو كان موميا لم يجوز انقافا والخلاف أيضا فيما
عد النفل أمافيه فيجوز انقافا ولو في التراخي في الأصح كما في البحر (قوله لأنه صلى الله عليه وسلم الخ) الكلام
على ذلك مبسوط في الفتح وحاشية فوح وغيرهما والغرض لنا معرفة الأحكام (قوله إذا الصياح ملحق
بالكلام) قال في الفتح بعده وسأتي أنه إذا ارتفع بكاء أو لمصيبة بلغته فسد لأنه تعرض لظهورها ولو صرح بها
فقال وامص صيته فسد فهو بمنزلة وهما معلوم أن قصدهما بحجاب الناس به ولو قال اعجبوا من حسن صوتي
وتحيرى فيه أقصد وحصول الحروف لازم من التحسين اه ملخصا وأقر في التهر واستحسنه في الحلبة فقال
وقد أحاد فيها أوضح وأفاد اه ولم أر من تعقبه سوى السيد أحمد الحنوي في رسالته القول بالبلغ في حكم
التبليغ بأنه سرح في السراج بأن الامام إذا جهر فوق الحاجة فقد أساء اه والاساءة دون التكرار ولا
توجب الفساد وقياسه على البكاء غير طاهر لأن هذا ذكر بصيغته فلا يتغير بعزيمته والمفسد للصلاة الملقوظ
لا عزيمته القلب على أن القياس بعد الاربعة مائة منقطع فليس لاحد بعده أن يقبس مسئلة على مسئلة كما ذكر ابن
نجيم في رسالته اه أقول فيه نظر لأن المكالم لم يجعل الفساد مبنيا على مجزء الرفع حتى يرد عليه ما في السراج
بل بناء على زيادة الرفع الملحق بالصياح حيث قال قائمهم يبالغون في الصياح زيادة على حاجة الإبلاغ والاشتغال
بتجويرات النغم اظهرا للصناعة النغمية لا إقامة للعبادة والصياح ملحق بالكلام وقوله وقياسه الخ كلام ساقط
لأن ما ذكره قول أبي يوسف حيث بنى عليه عدم الفساد فيما لو فتح المذلي على غير امامه أو أوجب المؤذن أو أخبر بها
بسر فقال الحمد لله أو بما يجيبه فقال سبحان الله على قصد الجواب ونحو ذلك مما سياتي في مفسدات الصلاة
والمذهب الفساد في الكل وهو قوله ما لا يعلم وتعلم في الأولى وفيما بقي قد أخرج الكلام مخرج الجواب وهو
يحتله فان مناط كونه من كلام الناس عندهما كونه لفظا أفديه معنى ليس من أعمال الصلاة لا كونه وضع لا فائدة
ذلك وكونه لم يتغير بعزيمته ممنوع ألا ترى أن الجنب إذا قرأ على قصد البناء جاز وقد أوردوا على أصل أبي
يوسف المذكور أن سببا كل قول لا يجبي خذ الكتاب من اسمه يجبي وغير ذلك مما سياتي في محله وحيث كان مناط
الفساد عندهما كون اللفظ أفديه معنى ليس من أعمال الصلاة كان ذلك قاعدة كلية يندرج تحتها أفراد
جزئية منها مسئلتنا هذه إذ لا شك أنه إذا لم يقصد الذكر بل بالغ في الصياح لأجل تحوير النغم والاعجاب بذلك
يكون قد أفاده بمعنى ليس من أعمال الصلاة ولا يكون ذلك من القياس بل هو تفسر بما تضمنه كلام المجتهد
أودل عليه دلالة المساواة فالخلق ما قاله الحق ابن الهمام ومن تابعه من الإعلام كما سطت ذلك قديما في رسالة
سميتها تنبيه ذوي الأفهام على حكم التبليغ خلف الامام فافهم وقد تمنا مسائل متعلقة بالتبليغ أيضا في
أول بحث سنن الصلاة فراجعها (قوله وقائم بأحدب) القائم هنا أيضا صادق بالراع الساجد والمومح
وفيه عن القاسموس والحدب خروج الظهور ودخول الصدر والبطن من باب فرح اه (قوله على المعتد) هو
قولهم ما وبه أخذ عامة العلماء خلافا للحمد وصحح في الظهيرية قوله ولا ينبغي ضعفه فانه ليس ادنى حالا من القاعد
وتماه في البحر (قوله وغيره أولى) مبتدأ وخبر أي غير أي كافي البحر وغيره أن هذا الحكم لا يخص
الأعرج بل غير كل من التيمم والقاعد والحدب كذلك ح (قوله وموم بمنزلة) سواء كان الامام يومئ قائما
أو قاعدا بحر (قوله الآن يومئ الخ) فانه لا يجوز لقوة حال المأموم بحر (قوله ومتنفل بمفترض)
لا يقال النفل بغير الفرض لأن النفل مطلق والفرض مقيد والمطلق جزء المقيد فلا يغيره شرح المنية والقراءة
في الآخرين وان كانت فرضا في النفل ونفلا في الفرض الآن صلاته بالاعتداء أخذت حكم الفرض بعبادة الصلاة
الامام ولذا لو أفدها بعد الاقتداء بغيرها أربعا كما قدمناه عن النهاية (تنبيه) قال التمهستي في وفي قوله

مطلب
في رفع المبلغ صوته زيادة على
الحاجة

مطلب
القياس بعد عصر الاربعة مائة
منقطع فليس لاحد أن يقبس

ولومع متوضئ بسور حمار مجتبي
(وغاسل بما سح) ولوعلى جيرة
(وقائم بقاعد) ركع ويسجد لأنه
صلى الله عليه وسلم صلى آخر صلاته
قاعدا وحسب قيامه وابوبكر يبلغهم
تكبيره وبه علم جواز رفع المؤذنين
اصواتهم في جمعة وغيرها يعني
اصل الرفع أما ما تعارفوه في زماننا
فلا يعد أنه مفسد إذا الصياح
ملحق بالكلام فتح (وقائم
بأحدب) وان بلغ حده الركوع
على المعتد وكذا بأعرج وغيره أولى
(وموم بمنزلة) الآن يومئ الامام
مضطجعا والمؤتم قاعدا وقائما هو
الختار (ومتنفل بمفترض)

ومتفق بتفرض اشارة الى أنه لا تكرر جماعة النفل اذا أدى الامام الفرض والمستدى النفل وانما المكروه
 ما اذا أدى الكلي نفلا اه قلت ويدل ما مر في حديث معاذ (قوله في غير التراويح) أما فيما فلا يصح
 الاقتداء بالمقتضى على أنها تراويح بل يصح على انها نفل مطلق ح (قوله في الصحيح خاتمة) أقول ذكر ذلك
 في الخاتمة في باب صلاة التراويح فقال ان نوى التراويح أو سنة الوقت أو قيام الليل في رمضان جاز وان نوى
 الصلاة أو صلاة التطوع اختلف المشايخ فيه كاختلافهم في سنن المكتوبات قال بعضهم يجوز اداء السنن بذلك
 وقال بعضهم لا يجوز وهو الصحيح لانها صلاة مخصوصة فيجب مراعاة الصفة للخروج عن العيضة وذلك بأن ينوي
 السنة أو متابعة النبي صلى الله عليه وسلم كما في المكتوبة فعلى هذا الأصلي التراويح مقتدياً بمن يصلي المكتوبة
 أو بمن يصلي نافله غير التراويح اختلفوا فيه والصحيح أنه لا يجوز اه ومثله في الخلاصة والظاهرية واستشكل
 في البحر قوله مقتدياً بمن يصلي المكتوبة بأنه بناء الضعيف على القوي أى ومقتضى الجواز وأجاب في الشريعة
 بأن ذلك ليس في عبارة الخاتمة قلت وكأنه ليس في نخته لاسقاط الكاتب والافتقار رأيه فيها وأجاب أيضاً بأن
 المراد من نفي الجواز نفي الكمال أقول ولا ينبغي بعده بل الجواب أنه بنى تصحيح عدم الجواز على القول باشتراط
 نية التعيين في السنن الرواتب والتراويح كما هو صريح قوله فعلى هذا الخ ولا ينبغي أن الامام حيث كان مقتضياً
 أو متفقاً فلا تحل أن توجد منه نية التراويح فلا تآذي بينه وان عيضة المقتدى كما صرح به العلامة قاسم في
 فتاواه وعلى هذا باقي سنن الرواتب لا يصح الاقتداء بها بمقتضى أو يتنفل فلا آخر فظاهر أن تخصيص التراويح
 بالذكر في غير محل وانما تخصيصها في الخاتمة لكون الباب معقوداً بالتمام ثم اعلم أن ما ذكره المصنف هنا مخالف
 لما قدمه في شروط الصلاة بقوله وكفى مطلق نية الصلاة لنفل وسنة وتراويح وذكر الشارح حاله أنه المعتد
 وتلقا حاله عن البحر أنه ظاهر الزاوية وقول عامة المشايخ وصححه في الوداية وغيره واروجه في القم ونسبه الى
 المحققين قلت فعلى هذا يصح الاقتداء في التراويح وغيره بمقتضى وغيره ومثلها سائر السنن الرواتب كما تفيد
 عبارة الخاتمة تأمل (قوله وكأنه لا نهامة الخ) تابع في ذلك المصنف في منحه ويقدم هذا التعليل في كلام
 الخاتمة على أنه غير ملائم لاشتراط نية التعيين في التراويح وغيره من السنن ومفهوم كلامه أنه اراد بمرعاة الصفة
 تعيين القول بأن ينوي السنة أو متابعة النبي صلى الله عليه وسلم فافهم (قوله بمن يراه سنة) أى بشرط
 أن يصلي به سلام واحد لان الصحيح اعتبار رأى المقتدى وعلى مقابله يصح مطلقاً وبني قول ثالث وهو أنه لا يصح
 مطلقاً ونهامة في ح (قوله وخومقيم) لانه لو كان مسافراً لا يصح اقتدائه بعد خروج الوقت بمقيم في الرابعة
 وقوله بعد الغروب ظرف لاعتدلى وقوله بمن متعلق باعتدلى وقوله احرم قبله أى قبل الغروب مقيماً كان
 أو مسافراً اه ح وتظهر هذا من يقتدى في الظاهر معتقداً قول الصحاحين بمن يصلي معتقداً قول الامام
 ولا يضر التحالف بالاداء والقضاء ط (قوله للاتحاد) أى اتحاد صلاة الامام مع صلاة المقتدى في الصور
 الثلاث أما في الاولى فظاهر وأما في الثانية فلان ما أتى به كل واحد منهما هو الزور في نفس الامر واعتقاد
 أحدهما سنن والآخر وجوبه امر عارض لا يوجب اختلاف الصلاتين وأما الثالثة فلان كلاهما عصر يوم
 واحد نعم صلاة الامام اداء حيث احرم قبل الغروب وصلاة المقتدى قضاء حيث احرم بعده وهذا القدر
 من الاختلاف لا يمنع الاقتداء ألا ترى أنه يصح الاداء بنية القضاء وبالعكس ح (قوله واذا ظن حدث
 امامه) أى بشهادة الشهود أنه احدث وصلى قبل أن يتوضأ أو يخبره عن نفسه وكان عدلاً والانتدب
 كما في التهر عن السراج (قوله وكذا كل مفسد رأى مقتد) أشار الى أن الحدث ليس بقيد فلو قال المصنف
 كما في التهر ولو ظهر أن امامه ما يمنع صحة الصلاة لكان أولى ليشمل ما لو أخل بشرط أو ركن والى أن العبرة برأى
 المقتدى حتى لو علم من امامه ما يعتقد أنه مانع والامام خلافه أعاد وفي عكسه لا اذا كان الامام لا يعلم ذلك
 ولو اقتدى بأسر فذا قطر دم وكل منهما يزعم انها من صاحبه أعاد المقتدى لفساد صلاته على كل حال كما في التهر
 عن البرازية (قوله بطلت) أى تبين أنها لم تنعقد ان كُن الحدث سابقاً على تكبيرة الامام أو متارناً لتكبيرة
 المقتدى أو سابقاً عليه بعد تكبيرة الامام وأما اذا كان متأخراً عن تكبيرة المقتدى فانها تنعقد أولاً ثم تبطل
 عند وجود الحدث ح (قوله فيلزم اعادتها) المراد بالاعادة الايمان بالفرض بقراءة قوله بطلت لا المصطلح
 عليه أو هي الايمان بمثل المؤدى مثل غير الفساد (قوله لتضمنها) أى تضمن صلاة الامام والاولى التصريح

في غير التراويح في الصحيح خاتمة
 وكأنه لا نهامة على هيئة مخصوصة
 في راي وضعها انما هي لغرض
 عن العيضة (فروع) صح اقتداء
 متفق بتنفل ومن يرى الزور
 واجبا بمن يراه سنة ومن اقتدى في
 العصر وهو مقيم بعد الغروب بمن
 احرم قبله لا تشاد (واذا ظن حدث
 حدث امامه) وكذا كل مفسد في
 رأى مقتد (بطلت فيلزم اعادتها)
 لتضمنها صلاة المؤتم صحة وفساداً

به وأشرب إلى حديث الامام ضامن اذ ليس المراد به الكفالة بل التضمين بمعنى أن صلاة الامام متضمنة لصلاة
 المقتدى ولد اشترط عدم مغايرتها فماذا صحت صلاة الامام صحت صلاة المقتدى الا المانع آخر واذا فسدت
 صلاته فسدت صلاة المقتدى لانه متى فسد الشيء فسد ما في ضمنه (قوله وهو محدث الخ) أى فى اعتقاده أما
 لركن حديثه ونحوه على اعتقاد المقتدين لا يلزمه الاخبار نعم فى التارخائية عن الحجة ينبغي للامام أن يحتز عن
 ملازمة النساء وموضع الاختلاف ما استطاع اه (قوله او فاقد شرط) عطف عام على خاص قال فى الامداد
 وقيد ناظموه والبطالان بفوات شرط او ركن اشارة إلى أنه لو طرأ المفسد لا يبعد المقتدى صلاته كما لو ارتد الامام
 اوسعى الى الجمية بعد ما صلى الظهر بجماعة وسعى هو دونهم فسدت صلاته فقط كفى العناية وكذا لو عاد الى
 سجود التلاوة بعد ما تفرقوا كما سذكروه اه قلت ومثله ما سذكروه فى المسائل الاثني عشرية لو سلم القوم
 قبل الامام بعد ما قد قدر التشهد ثم عرض له واحد منها فأنه باطل صلاته وحده وكذا اذا سجد هو لله وهو
 ولم يسجد القوم ثم عرض له ذلك كفى الجرح فهذه جملة مسائل تفسد فيها صلاة الامام مع صحة صلاة المؤتم
 ولا تنتقض القاعدة السابقة بذلك لان هذا القساد طارئ على صلاة الامام بعد فراغ الامامة فلا امام ولا مؤتم
 فى الحقيقة والله أعلم (قوله وهل عليهم اعادتها الخ) أى لو ظهر بطلانها باخباره وهذا تفصيل لقول المصنف
 فيلزم اعادتها (قوله وقيل لالفسق) أى وخبر القاسق غير مقبول فى البيانات وهو محمول على ما اذا كان
 عامدا كما يتبرأ اليه قوله باعترافه وقوله فى النهر عن البرازية وان احتمل أنه قال ذلك تورعا أعادوا (قوله لان
 الدلالة دليل الاسلام) أى دليل على أنه كان مسلما وأنه كذب بقوله انه صلى بهم وهو كافر وكان ذلك الكلام
 منه ردة فيجبر على الاسلام ولا ينشأ فى ذلك مامة أو كذب الصلاة من أنه لا يحكم بإسلامه بالصلاة الا اذا صلاها فى
 الوقت مقتديا محتما بخلاف ما اذا صلاها اماما ومنفردا لان ذلك فى الكافر الاصلى "المعلوم كفره وما هنا ليس
 كذلك فان من جهل حاله نشهده بالاسلام اذا استقبل قبلتنا كما فى الحديث بل يجزى القاء السلام كفى الآية
 ولذا قال لان الصلاة دليل الاسلام ولم يقل لانه صار بها مسلما فافهم (قوله بالقدر المسكن) متعلق باخباره وقوله
 على الاصح متعلق يلزم (قوله لومعينين) أى معلومين وقال ح وان تميز بعضهم لزمه اخباره (قوله
 والا) أى وان لم يكونوا معينين كلهم او بعضهم لا يلزمه (قوله وصح فى مجمع الفتاوى) وكذا صححه الزاهدى
 فى القنية والمساوى وقال واليه أشار أبو يوسف (قوله مطلقا) أى سواء كان القساد مختلفا فيه او متفقا
 عليه كما فى القنية والمساوى فافهم (قوله لكونه عن خطأ معفو عنه) أى لانه لم يعمد ذلك فصلاته غير صحيحة
 ويلزمه فعلها ثانيا لعله بالفسد وأما صلاتهم فانها وان لم تصح أيضا لكن لا يلزمهم اعادتها لعدم علمهم ولا يلزمه
 اخبارهم لعدم تعمده فافهم (قوله لكن الشروح الخ) أى كالمعراج فانه شرح الهداية ونقله فى البحر أيضا
 عن المجتبى شرح القدورى للزاهدى تأمل (قوله تفسد صلاة الكل) أى عنده وعندهما صلاة القارئ
 فقط لانه نازل فرض القراءة مع القدرة وله أن الامين أيضا تركها مع القدرة عليها اذ كانا قارئين على تقديم
 القارئ حيث حصل الاتفاق فى الصلاة والرغبة فى الجماعة شرح المنية وأشار بقوله تفسد الى ما قيل ان القارئ
 صح شروعه فى صلاة الامام واذا جاء وان القراءة تفسد وصح فى الذخيرة عدمه فلا تنتقض طهارته بالقهقهة
 وتعامه فى الرباعى والجر (قوله على المذهب) وجهه أن القرائن لا يختلف فيها الحال بين العلم والجهل
 بجر واذا لم يشترط العلم فالنية اولى زيلابى (قوله فى الاخرين) أى سواء قرأ فى الاولين او فى احدهما
 اولاولا وفى الاولى خلاف زفرور رواية عن أبي يوسف والاخيرتان اتفاقا كما لو استخلفه فى الاولين ذكره ح
 فى الباب الاثنى (قوله نظروجه بضعه) وهو الاستخلاف وهو الصحيح وقيل تفسد عنده وهى من الاثني
 عشرية ح عن العناية (قوله ولو تقديرا) أى ولا تقدير فى حق الاثنى لانعدام الاهلية فقد استخلف
 من لا يصلح للامامة ففسدت صلاتهم أما صلاة الامام فلانه عمل كثير وصلاة القوم مبنية عليها بجر (قوله
 وصحت الخ) يحتز قوله واذا اقتدى الخ واحتز بالصحى عن قول أبي حازم لا تجوز صلاة الاثنى قياسا على المسئلة
 الاولى لقد رتبه على القراءة بالاعتداء بالقارئ وصح فى الهداية الاول وقال لانه لم يظهر منه رغبة فى الجماعة
 اه وحاصله أنه انما اعتبر قدرته على القراءة بالاعتداء حيث ظهرت منه رغبة فى الجماعة كما أشار اليه فى الكفاية
 وظاهره أنه لا بد من الرغبة من كل منهما حتى لو حصلت من احدهما لا تكفى وبه اندفع ما فى ح من أن ما ذكر

مقابل
 المواضع التى تفسد فيها صلاة
 الامام دون المؤتم

(كما يلزم الامام اخبار القوم
 اذا اتهم وهو محدث او جنب)
 او فاقد شرط او ركن وهل عليهم
 اعادتها ان عد لا نعم والاندب
 وقيل لالفسق باعترافه ولو زعم
 أنه كافر لم يقبل منه لان الصلاة
 دليل الاسلام واجبه عليه بالقدر
 الممكن) بل انه او (بكتاب اورسول
 على الاصح) لومعينين والا
 لا يلزمه بجر عن المعراج وصح
 فى مجمع الفتاوى عدمه مطلقا لكونه
 عن خطأ معفو عنه لكن الشروح
 مرجحة على الفتاوى واذا اقتدى
 اثنى وقارئ بأثنى) تفسد صلاة
 الكل للقدرة على القراءة بالاعتداء
 بالقارئ سواء علم به اولاولاه ولا
 على المذهب) او استخلف الامام
 اثنى فى الاخرين) ولوى التشهد
 أم بعده فتصح لخروجه بضعه
 (تفسد صلاتهم) لان كل ركعة
 صلاة فلا تحلوا عن القراءة ولو
 تقديرا (وصحت لوصلى كل من
 الاثنى والقارئ وحده) فى الصحيح

عن الهداية يقتضى أنه لو اقتدى ائمتي بمثله وصلى قارئ وحده لا تصح صلاة الاثنين لظهور رغبته حافى الجماعة
 اه ويدفعه أيضا ما في الفتح عن الكافي إذا كان يجزأه قارئ ليس عليه طلبه وانتظاره لانه لا ولاية له عليه
 للزمه وانما ثبت القدرة اذا صادفه حاضرا مطاوعا اه وفي شرح المنية عن المحيط اذا كان القارئ على باب
 المسجد أو يجزأ المسجد والائمتي في المسجد يصلى وحده جازت بلا خلاف وكذلك اذا كان القارئ في صلاة
 غير صلاة الائمتي جازت ولا يتنظر فراغ القارئ بالاتفاق أما لو كان كل منهما في ناحية من المسجد وصلاتهما
 متوافقة فذكر القاضى أبو حازم أنه لا يجوز وفي رواية يجوز لانه لم يظهر من القارئ رغبة في اداء الصلاة بالجماعة
 اه فاذا رغب الائمتي في الجماعة دون القارئ لا يلزمه طلبه فيصلى وحده او يقتدى بأئمتي آخر رغب لانه
 لا بد من رغبة القارئ أيضا على هذه الرواية الثانية وهى التى مرّ تصحيحها عن الهداية فانهم واعلم أن ما صححه
 الشارح هنا مخالف لما مرّ له في الاثني عشر من أنه متى أمكنه الاقتداء لزمه فتأمل (قوله فانها تنفسد في الاصح
 لما مرّ) أى من قوله للقدرة على القراءة بالاقتداء بالقارئ وتصحيح هذه المسئلة ذكره في النهاية وهو مخالف
 لما قبله الذى صححه في الهداية فان ما قبله شامل لما اذا شرع معا واقتضى الائمتي أو لا ثم القارئ أو بالعكس ووفقى في
 الفتح بحمل ما في الهداية على الصورة الاولى والثانية من هذه الثلاث وفيه نظر فان تعليل الهداية بعدم ظهور
 الرغبة في الجماعة يشمل صورة العكس أيضا فيضال ما في النهاية المبني على اعتبار القدرة على القراءة بالاقتداء
 وان لم تظهر منه رغبة في الجماعة ويظهر لى أن هذا مبني على قول القاضى أبى حازم وذكر العلامة نوح
 افندى بعد كلام أقول الذى تحصل لنا من هذا كله أن بعض العلماء ذهبوا الى أن الموجب لفساد صلاة الائمتي
 ترك القراءة مع القدرة عليها بعد ظهور الرغبة في الجماعة واليه جنح صاحب الهداية ومن هذا حذوه وأن
 بعضهم ذهبوا الى أن الموجب لفساد هاترك القراءة مع القدرة عليها بالاقتداء بالقارئ سواء ظهرت الرغبة في
 صلاة الجماعة أولا واليه مال صاحب النهاية ومن تمسك بحجوه والتحقيق الاول الذى في الهداية ولهذا الخط كلام
 اكثر العلماء عليه ثم ايدى بما مرّ في صدر الكتاب عن شرح المنية من أن الاخذ بالصحيح اولى من الاصح لأن مقابل
 الاول فاسد ومقابل الثانى صحيح فقايل الاصح موافق قائل الصحيح دون العكس والاخذ بما اتفقوا على أنه صحيح
 اولى (تمت) تقدم أنه لا يصح اقتداء ائمتي بأخرس اقدرة الائمتي على النحرية ويصح عكسه فالأخرس أسوأ حالا من
 الائمتي فتجربى فيه الاحكام المذكورة (فرع) سئل العلامة قاسم في فتاواه عن رجل أخرس ادرك بعض صلاة
 الامام وفاته البعض فأجاب بأن صلاته فاسدة عند الامام جائزة عند أبى يوسف وقول الامام هو الصحيح اه
 ثم رأيت المسئلة في الذخيرة وفرضها في الائمتي (قوله واعلم أن المدرك الخ) حاصله أن المقتدى أربعة أقسام
 مدرك ولاحق فقط ومسبوق فقط ولاحق مسبوق فالمدرك لا يكون لاحقا ولا مسبوقا وهذا بناء على
 تعريفه المدرك تبع للبحر والدرر بن صلاها كاملة مع الامام أى ادرك جميع ركعاته سامعه سواء ادرك معه
 التريمة أو أدركه في جزء من ركوع الركعة الاولى الى أن قدم معه القعدة الاخيرة سواء سلم معه أو قبله وأما على
 ما في التهر من تعريفه المدرك بمن ادرك اول صلاة الامام فانه قد يكون لاحقا وعليه فيقال المقتدى امام مدرك
 أو مسبوق وكل منهما لاحق أو لا واعلم أن التفرقة بين المدرك واللاحق اصطلاحية وفي اللغة يصدق كل
 منهما على الآخر (قوله من فاتته الركعات الخ) المراد بالقوات أنه لم يصل جميع صلاته مع الامام بأن لم يصل
 معه شيئا منها أو صلى بعضها فيدخل فيه المقيم المقتدى بمسافر فانه لم يقته شي من صلاة الامام بعد اقتدائه به
 ولكنه صلى معه بعض صلاة نفسه فيكون لاحقا في باقيها هذا ما ظهروا فتدبره (قوله بعد اقتدائه) متعلق
 بقوله فاتته ثم ان كان اقتداؤه في اول الصلاة فقد يفوته كلها بأن نام عقب اقتدائه الى آخرها وقد يفوته بعضها
 وان كان اقتداؤه في الركعة الثانية مثلا فقد فاتته بعضها ويكون لاحقا مساويا للاحق فقط نعم على
 تعريف التهر المارّ يكون مدركا لاحقا فانهم (قوله بعد) متعلق بفاتته أيضا (قوله وزجة) بأن زجة
 الناس في الجمعة مثلا فلم يقدر على اداء الركعة الاولى مع الامام وقد رعى الباقي فيصلحها ثم يتابعه (قوله
 وسبق حدث) أى لم يؤتم وكذا الامام اذا ادى المستخلف بعضها حال الذهاب الى الوضوء ط (قوله وصلاة
 خوف) أى في الطائفة الاولى وأما الثانية فمبسوقة اه ح (قوله ومقيم الخ) أى فهو لاحق بالنظر
 للاخيرتين وقد يكون مسبوقا أيضا كما اذا فاتته اول صلاة امامه المسافر ط (قوله فانه يقتضى ركعة) لأن

(بمخلاف حضور الائمتي بعد افتتاح
 القارئ اذا لم يقتد به وصلى منفردا
 فانها تنفسد في الاصح) لما مرّ
 (واعلم أن المدرك من صلاها
 كاملة مع الامام واللاحق من فاتته
 الركعات كلها وبعضها) لكن
 (بعد اقتدائه) بعد ركعته وزجة
 وسبق حدث وصلاة خوف ومقيم
 ائتم بمسافر وكذا بلا عذر بأن
 سبق امامه في ركوع وسجود فانه
 يقتضى ركعة

مطلب
 الاخذ بالصحيح اولى من الاصح

مطلب
 في أحكام المسبوق والمدرك
 واللاحق

فيما لو أتى بالركوع والسجود
أو بهما مع الإمام أو قبله أو بعده ٣

٣ قوله الأول أن يركع ويسجد قبل
الإمام لا يقال إن ذلك مفسد لصلاة
لأن المسبوق إذا انفرد بركعة عن
إمامه فسدت صلاته لا نأقول
الركوع والسجود ليسا ركعة تامة
لأن من أركان الركعة القيام أيضا
وقد تابع إمامه فيه وإنما خالفه في
مجرد الركوع والسجود اهـ منه

وحكمه كؤتم فلا يأتي بقراءة
ولا سهو ولا يتغير فرضه بنية إقامة
ويبدأ بقضاء ما فاتته عكس
المسبوق ثم يتابع إمامه إن
امكنه ادراكه أو لا يتابعه ثم صلى
ما نام فيه بلا قراءة ثم ما سبق به
يهان كان مسبوقا أيضا ولو عكس
صح وأتم ترك الترتيب (والمسبوق
من سبقه الإمام بهما أو بعضها
وهو منفرد)

٢ قوله لأنها ثمانية إمامه أي بالنظر
إلى الركعة الأولى التي صلاها
الإمام قبل اقتداء هذا اللاحق به
فلذا يقعد على رأسها كما فعل
إمامه اهـ منه

٣ قوله قلت وبني الخ حاصله أن صور
العكس خمسة فصا رجله الصور
الممكنة ستة بهذه الصورة
نام ادرك سبق

ن	د	س
ن	س	د
د	ن	س
د	س	ن
س	ن	د
س	د	ن

اهـ منه

الركوع والسجود قبل الإمام لغو فينتقل ما في الركعة الثانية إلى الأولى وما في الثالثة إلى الثانية وما في الرابعة
إلى الثالثة فيبقى عليه ركعة حولا حتى فيها إذا قد ذكر في الثانية وغيرها المسئلة على خمسة أوجه الأول
أن يركع ويسجد قبل الإمام وهو ما ذكرنا الثاني أن يأتي بمابعده وهو ظاهر الثالث أن يركع معه ويسجد قبله
فانه يقضي ركعتين لانه يلتحق بسجدة ما في الثانية بركوعه في الأولى لانه كان معتبرا ويلغو ركوعه في الثانية
لوقوعه عقب ركوعه الأول بلا سجود بقي عليه ركعة ثم ركوعه في الثالثة مع الإمام معتبرا يلتحق به بسجوده
في الرابعة الإمام فيصير عليه الثانية والرابعة فيقتضيها ركعتين لأن سجوده في الأولى لغو فينتقل سجود الثانية
إلى الأولى وتبقى الثانية بلا سجود فتبطل لأنها بقيت قياما وركوعا بلا سجود ثم لما ركع في الثالثة معه
وسجد قبله لني سجودا فإذا فعل في الرابعة كذلك انتقل سجودها إلى الثالثة وبطلت الرابعة فقد صلى ركعتين
ويقضي ركعتين بلا قراءة الرابع أن يركع قبله ويسجد معه فانه يقضي أربع ركعات بلا قراءة لأن السجود مع
الإمام إذا لم يتقدمه ركوع معه غير معتبر الخا من أن يأتي بمابعده ويدركه الإمام فيها وهو جائز لكنه
يكره اهـ ملخصا أقول وإنما ينقل في الوجه الثالث سجود الركعة الثالثة إلى الثانية بل بطلت لأنها لم يبق
فيها سوى قيام وركوع حصل قبل تمام الركعة الأولى فلذا بطلت ولم تكمل بسجود الثالثة كما يؤخذ من فرع
في التتارخانية عن الجلة لور كع مع الإمام ولم يقدر على السجود حتى قام الإمام فعلى معه الثانية ويسجد فيها
أربعا فانه يكون سجدة ثمان منهن للأولى ويعيد الركعة الثانية لأن القيام والركوع الثاني لا يحسبان من الصلاة
لأنهما حصلتا قبل تمام الركعة الأولى (قوله وحكمه) أي اللاحق (قوله عكس المسبوق) أي
في الفروع الأربع المذكورة فانه إذا قضى ما فاتته بقراء أو يسجد لله أو إذا سها فيه وتغير فرضه لو كان مسافرا
ونوى الإقامة ويتابع إمامه قبل قضاء ما فاتته فافهم ويخالف اللاحق في صور آخره كركعة في البر وقال
في البدائع ولو تروضا لللاحق وقد فرغ إمامه ولم يقعد في الثانية لا يقعد فيها موافقة للإمام فاجها وأعلى من القعدة
وهو القيام لانه خلفه تقديرا (قوله ثم يتابع) عطف على يبدأ (قوله إن امكنه ادراكه) قيد لقوله ويبدأ
ثم يتابع وقوله والاتباع الخ تدرج بمعنى فهم هذا الشرط وليس بصحيح والصواب ابدال قوله إن امكنه
ادراكه بقوله إن أدركه مع اسقاط ما بعده وحق التعبير أن يقول ويبدأ بقضاء ما فاتته بلا قراءة عكس المسبوق
ثم يتابع إمامه إن أدركه ثم ما سبق به الخ ففي شرح المنية وحكمه أنه يقضي ما فاتته أولا ثم يتابع الإمام إن لم
يكن قد فرغ اهـ وفي التنف إذا تروضا ورجع يبدأ بما سبقه الإمام به ثم إن أدرك الإمام في شيء من الصلاة يصله
معه اهـ وفي الجرح وحكمه أنه يبدأ بقضاء ما فاتته بالعد ثم يتابع الإمام إن لم يفرغ وهذا واجب لا شرط حتى لو
عكس يصح فلونام في الثالثة واستيقظ في الرابعة فانه يأتي بالثالثة بلا قراءة فإذا فرغ منها صلى مع الإمام الرابعة
وان فرغ منها الإمام صلاها وحده بلا قراءة أيضا فلونام يتابع الإمام ثم قضى الثالثة بعد سلام الإمام صح وأتم اهـ
ومثل في الشر بلا لية وشرح الملتقى للباقي وهذا المحل بما أغفل التنبيه عليه جميع محشى هذا الكتاب والحمد لله
ملهم الصواب (قوله ثم ما سبق به بها الخ) أي ثم صلى اللاحق ما سبق به بقراءة إن كان مسبوقا أيضا بأن
اقتدى في أثناء صلاة الإمام ثم نام مثلا وهذا بيان لا قسم الرابع وهو المسبوق اللاحق وحكمه أنه يصلي إذا
استيقظ مثلا ما نام فيه ثم يتابع الإمام فيما أدرك ثم يقضي ما فاتته اهـ بيانه كافي شرح المنية وشرح المجمع أنه
لوسبق بركعة من ذوات الأربع ونام في ركعتين يصلي أولا ما نام فيه ثم ما أدركه مع الإمام ثم ما سبق به فيصلي
ركعة مما نام فيه مع الإمام ويقعد متابع له لأنها ثمانية إمامه ثم يصلي الأخرى مما نام فيه ويقعد لأنها ثمانية ثم
يصلي التي أتته فيها ويقعد متابعه لإمامه لأنها أربعة وكل ذلك بغير قراءة لانه مقتد ثم يصلي الركعة التي سبق بها
بترادة الفاتحة وسورة والاصل أن اللاحق يصلي على ترتيب صلاة الإمام والمسبوق يقضي ما سبق به بعد
فراغ الإمام اهـ (قوله ولو عكس) أي بأن يتدنى بما نام فيه ثم بما سبق ثم بما أدرك أو يتدنى بما سبق ثم بما
أدرك ثم بما نام أو يتدنى بما سبق ثم بما نام ثم بما أدرك كافي شرح المجمع قلت وبني صورتان من صور العكس أيضا
أن يتدنى بما أدرك ثم بما نام ثم بما سبق أو يتدنى بما أدرك ثم بما سبق ثم بما نام (قوله صح وأتم) أي خلافا
لرفعه أنه لا يصح وعندنا يصح لأن الترتيب بين الركعات ليس يفرض لأنها فعل مكرر في جميع الصلاة وإنما
أهو واجب (قوله والمسبوق من سبقه الإمام بها) أي بكل الركعات بان اقتدى به بعد ركوع الأخيرة وقوله

او بعضها أى بعض الركعات (قوله حتى يثنى الخ) تفريع على قوله منفرد فيما يقضيه بعد فراغ امامه يأتى
بالثناء والتعوذ لانه للقراءة ويقرأ لانه يقضى اول صلاته في حق القراءة كما يأتى حتى لو ترك القراءة فسدت
ومن أحكامه أيضا ما مر من أنه لو حاذته مسجدة معه في قضاء ما سبقه لاتفسد صلاته وأنه يتغير فرضه بنية
الاقامة ويلزمه السجود اذا سجد فيما يقضيه كما يأتى وغير ذلك مما يأتى متاوشرا وقد أوضح أحكامه في البحر
في الباب الا تى (قوله أى بعد متابعتة لامامه الخ) متعلق بقوله يقضيه أى ان محل قضائه لما سبق به انما هو
بعد متابعتة لامامه فيما أدركه عكس الا لاحق كما مر ~~الكون~~ هنا لو عكس بأن قضى ما سبق به ثم تابع امامه
ففيه قولان صحيحان واستظهر في البحر وتبعه الشارح القول بالفساد قال لو افقته القاعدة أى قواهم
الانفراد في موضع الاقتداء فسد كعكسه لكن في حاشيته للخبر الرملى عن البرازية أن الاول أى عدم الفساد
أقوى استقوط الترتيب وفي شرح الشيخ اسماعيل عن جامع الفتاوى يجوز عند المتأخرين وعليه الفتوى اه
وبه جزم في الفيض (قوله ويقضى اول صلاته في حق قراءة الخ) هذا قول محمد كفى مبسوط السرخسى
وعليه اقتصر في الخلاصة وشرح الطحاوى والاسيمايى والفتح والدرر والبحر وغيرهم وذكر الخلاف
كذلك في السراج لكن في صلاة الجالبي أن هذا قواهم اجماعا وفي شرح الشيخ اسماعيل وفي الفيض عن
المستغنى لو أدرك في ركعة الرابعة يقضى ركعتين بفاتحة وسورة ثم يشهد ثم يأتى بالثالثة بفاتحة خاصة
عند أبي حنيفة وقالوا ركعة بفاتحة وسورة وتشهد ثم ركعتين اولاهما بفاتحة وسورة وثانيتهما بفاتحة خاصة
اه وظاهر كلامهم اعتماد قول محمد (قوله وتشهد بينهما) قال في شرح المنية ولو لم يقعد جاز استسكانا
لا قياسا ولم يلزمه سجود السهو لكون الركعة اولى من وجه اه (قوله الا فى اربع) استثناء من قوله
وهو منفرد فيما يقضيه (قوله لا يجوز الاقتداء به) وكذا لا يجوز اقتداؤه بغيره كفى الفتح وغيره ولا حاجة
الى زيادته لان المنفرد كذلك (قوله وان صح استخلافه الخ) أى اذا سبق امامه حدث فاستخلفه يصح
وذكر هذه المسئلة في الدرر واعترضه في البحر بأن الكلام في المسبوق حالة القضاء ولا يتصور استخلافه فيها
وأجاب عنه في النثر بما أشار اليه الشارح بقوله في حد ذاته الخ يعنى أن الضمير في قوله وان صح استخلافه
عائد الى المسبوق من حيث هو لا بقصد كونه في حالة القضاء الذى الكلام فيه لانه في حالة القضاء لا يمكن
استخلافه (قوله فلا استثناء أصلا الخ) يعنى أن ما فى الاشياء من أن قواهم لا يجوز الاقتداء بهم المسبوق
يستثنى منه أنه يصح استخلافه ليس في محله لان صحة استخلافه انما هي قبل سلام امامه وعدم صحة الاقتداء به
بعد فلا استثناء والعجب من صاحب البحر حيث اعترض على الدرر بما مر وقد جزم به في اشباهه (قوله
ثم لو نسي الخ) حاصله أنه لو اقتدى انسان مع اماما قد صلى بعض صلاته فلما قام الى القضاء نسي احدهما
عدد ما سبق به فقضى ملاحظا لا آخر بلا اقتداء به صح كفى الثانية والفتح خلافا لظاهر القنية ولما شى
عليه في الزهانية من الفساد وجزم به في جامع الفتاوى ووفق ابن التشنه بجعل الثاني على الاقتداء او يكونه
قولا شاذ لا يعمل به فافهم (قوله اجماعا) أى مع أن المنفرد لا يأتى بها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
ح (قوله بخلاف المنفرد) فانه لا يصير مستأنفا لان المناسبة عين الاولى من كل وجه أما المسبوق
فكون قد انتقل عن صلاة هو منفرد فيها من وجه الى صلاة هو منفرد فيها من كل وجه فتايرت الاولى
(قوله ولو قبل اقتدائه) متعلق به وأى ولو كان سهوا امامه حصل قبل اقتدائه به لان السهو أورث نقصا نافي
تحريرة الامام وهو قد نى تحريره عليه فدخل النقصان في صلاته أيضا ولذا لم يصح معه يجب عليه السجود في
آخر صلاته كما يأتى لان ذلك النقصان لا يرفع سواه (قوله فعليه أن يعود) أى ما لم يقيد الركعة بسجدة كما يأتى
واذا عاد الى المتابعة ارتفع ما قبله من قيام وقراءة وكوع لوقوعه قبل صيرورته منفردا حتى لو نى عليه من
غير اعادته فسدت صلاته كفى شرح المنية (قوله وينبغي أن يصبر الخ) أى لا يقوم بعد التسليم او التسليتين بل
ينتظر فراغ الامام بعدهما كفى الفيض والفتح والبحر قال الزندوسى في النظم يمكث حتى يقوم الامام الى
تطوعه او يستند الى الحراب ان كان لا تطوع بعدها اه قال في الحلية وليس هذا بل لازم بل المقصود ما يفهم
أن لا سهو على الامام او يوجد له ما يقطع حرمة الصلاة اه وقيدته في الفتح بجاءا اذا اقتدى بمن يرى سجود
السهو بعد السلام أما اذا اقتدى بمن يراه قبله فلا واعترضه في البحر بأن الخلاف بين الأئمة انما هو في الاولوية

حتى يثنى ويتعوذ ويقرأ وان قرأ مع
الامام لعدم الاعتداد بهم الكراهية
مفتاح السعادة (فما يقضيه)
أى بعد متابعتة لامامه فلو قبلها
فلا ظاهر الفساد ويقضى اول
صلاته في حق قراءة وآخرها في حق
تشهد قدر ركعة من غير جزم بأى
بركعتين بفاتحة وسورة وتشهد
بينهما وبرابعة الرابعة بفاتحة
فقط ولا يقعد قبلها (الا فى اربع)
فكمقتدا احدها (لا يجوز الاقتداء
به) وان صح استخلافه في حد
ذاته لاحالة القضاء فلا استثناء
اصلا كما زعم في الاشياء نعم لو نسي
احد المسبوقين فقضى ملاحظا
لا خربلا اقتداء صح (و) ثانيها
(بأى بتكبيرات التشريق اجماعا
و) ثالثها (لو كبر نوى استئناف
صلاته وقطعها يصير مستأنفا
وقاطعا) للاولى بخلاف المنفرد كما
سجى (و) رابعها (لو قام الى
قضاء ما سبق به وعلى الامام
بجدها هو) ولو قبل اقتدائه
(فعليه ان يعود) وينبغي أن يصبر
حتى يفهم أنه لا سهو على الامام

فرعا اختار الامام الشافعي أن يسجد بعد السلام عملا بالجواز فلذا اطلقوا استنظاره اه وفيه بعد
 فان الظاهر مراعاة المستحب في مذهبه (قوله ان قبل قعود الامام الخ) قيد بقعود الامام لانه لو رفع
 رأسه من السجدة قبل امامه وقعد قدر التشهد وقام قبل أن يقعد امامه قدر التشهد لم يعتبر قعوده حتى لو كان
 مدركا وسلم في هذه الصورة لم تصح صلاته ثم المراد بقدر التشهد قدر رآته الى عبده ورسوله بأسرع ما يكون
 لا قراءته بالفعل كما مر في فرائض الصلاة (قوله لا) أي لا يعتد بما اذا قبل قعود امامه من قيام وقراءة وانما يعتد
 بما اذا بعده قال في الفتح ولو قام قبله أي قبل قدر التشهد قال في النوازل ان قرأ بعد فراغ الامام من التشهد
 ما تجوز به الصلاة جاز والافلا هذا في المسبوق بركعة او ركعتين فان كان ثلاثا فان وجد منه قيام بعد تشهد
 الامام جاز وان لم يقرأ لانه سيقرأ في الباقيتين والقراءة فرض في ركعتين اه وتماه في سهم والنية وشرحها
 ومبنى هذا على أنه لا يعتد بتسايه قبل فراغ امامه فكانه لم يقم ويعد ويعتبر قائما فان وجد منه حينئذ القراءة
 والقيام جاز والافلا كما في الزملي (قوله وكذا يحرع) أي قيامه بعد قعود امامه قدر التشهد لوجوب متابعتيه
 في السلام (قوله كخوف حدث) أي خوف سبق الحدث (قوله وخروج) عطف على حدث (قوله
 وجمعة وعيد ومعذور) معطوفات على فخرج (قوله وتماه) عطف على حدث وكذا مبرور ح
 (قوله فان فراغ الخ) أي اذا قام بعد قعود امامه قدر التشهد فقتضى ما سبق به وفراغ قبل سلام امامه ثم تابعه
 في السلام قبل تنفسه وقبل لا وعليه الفتوى لانه وان كان اقتداه بعد المفارقة مقسدا لكن هذا مقسود بعد
 الفراغ فهو كعدم الحدث في هذه الحالة فتح وبجر ومقتضى التعديل أن المتابعة انما كانت في السلام فقط
 كما هو ظاهر كلام الشارح أيضا لوقوع متابعتيه في القعدة والتشهد تنفسا لانه يكون اقتداء قبل الفراغ (قوله
 ولو لم يعد) مقابل قوله فليعلمه أن يعود (قوله قيد باليه) أي في قوله وعلى الامام يسجد تاسموا (قوله فرضت
 المتابعة) لان المتابعة في الفرض فرض أما في الصلوة فظاهر وأما في التلاوة فلانها ترفع القعدة والقعدة
 فرض فالمتابعة فيها فرض اه ح والحاصل أنه اذا لم يقيد ما قام اليه بسجدة لم يصرف منفردا ويرتفع
 ولو لم يتابع امامه فسدت صلاته وقد أطلق الفساد هنا في الفتح وغيره لكن فصل في الذخيرة في تذكر التلاوة
 بانه ان لم يتابع الامام فيها يتظران وجد منه قيام وقراءة بعد فراغ الامام من القعدة الثانية مقدرا ما تجوز به
 الصلاة جازت صلاته والافلا لان يعود امامه الى التلاوة ارتفعت القعدة فصار كأنه قام الى قضاء ما سبق به قبل
 فراغ الامام من التشهد اه ولم يذكر مثل ذلك في الصلوة لانها ركن فعدم المتابعة فيها مقسود مطلقا بخلاف
 التلاوة لانها واجبة تأمل (قوله وحذا كنه) أي عود المسبوق ومتابعته لامامه في السهوية والصلية
 والتلاوية ح (قوله مطلقا) أي تابع اولي يتابع لانه انفراد عليه ركن السجدة والقعدة وهو عاجز
 عن متابعتيه بعد اكمال الركعة فتح وبجر (قوله ان تابع) لما في المتابعة من رفض ما لا يقبل الرفض ح (قوله
 والا) أي وان لم يتابع فيهما لا تنفسا أما في السهوية فلانها واجبة ولا ترفع القعدة وانما ترفع التشهد وهو
 واجب أيضا وترتد المتابعة في الواجب لا يوجب الفساد وأما في التلاوة فلانها واجبة ورفعها القعدة كان بعد
 استحكام انفراد المسبوق فلا يلزمه اه ح أي لا يلزمه حكم الامام في رفع القعدة كما لو ارتد امامه بعد
 اتمامها او زاح الى الجمعة بعد ما صلى بهم الظهر بجماعة ارتفع في حقه لاحقيهم وتماه في الفتح وسهو البدائع
 (قوله ولو سلم صاحبها) قيد به لانه لو سلم مع الامام على طن أن عليه السلام معه فهو سلام عمدة فتفسد كما في البحر
 عن الظهيرية (قوله لزمه السهو) لانه منفرد في هذه الحالة ح (قوله والا) أي وان سلم معه وقبله
 لا يلزمه لانه مقتدى في هاتين الحالتين ح وفي شرح المنية عن المحيط ان سلم في الاولى مقارنا لسلامه فلا سهو عليه
 لانه مقتد به وبعده يلزم لانه منفرد اه ثم قال فعلى هذا ايراد بالمعية حقيقة لها ورواها في الوقوع اه قلت
 يشير الى أن الغالب لزوم السجود لان الاغلب عدم المعية وهذا مما يفتل عنه كثير من الناس فليست به
 (قوله ان بعد القعود) أي قعود الامام القعدة الاخيرة (قوله تنفسد) أي صلاة المسبوق لانه اقتداء
 في موضع الانفراد ولان اقتداء المسبوق بغيره مقسود كما مر (قوله والا) أي وان لم يقعد وتابعه المسبوق
 لا تنفسد صلاته لان ما قام اليه الامام على شرف الرفض وعدم تمام الصلاة فان قيدها بسجدة انقلت صلاته
 تظافا فان ضم اليها سادسة ينبغي للمسبوق أن يتابعه ثم يقتضى ما سبق به وتكون له نافلة كالامام ولا قضاء عليه

ولو قام قبل السلام هل يعتد بادائه
 ان قبل قعود الامام قدر التشهد
 لا وان بعده نعم وكذا يحرع بالاعتذار
 يخوف حدث وخروج وقت فجر
 وجمعة وعيد ومعذور وتماه مئة
 مسح وجهه ورمات بين يديه فان فراغ
 قبل سلام امامه ثم تابعه فيه صحت
 (ولو لم يعد كان عليه ان يسجد)
 للسهو (في آخر صلاته) استحسانا
 قيد بالسهو لان الامام لو تذكر
 سجدة صلوية او تلاوية فرضت
 المتابعة وهذا كله قبل تقييد ما قام
 اليه بسجدة أما بعده فتفسد
 في صلوية مطلقا وكذا في تلاوية
 وسهوان تابع والا لا ولو سلم صاحبها
 ان بعد امامه لزمه السهو والا لا
 ولو قام امامه لخامسة فتابعه
 ان بعد القعود تنفسد والا لا حتى
 يقيد الخامسة بسجدة ولو ظن
 الامام السهو فسجد له فتابعه فبان
 أن لا سهو

لو أتفد له لأنه لم يشرع فيه قصدا رحتي (قوله فالأشبه الفساد) وفي الفيض وقيل لا تفسد وبه يفتي وفي
البحر عن الظهيرية قال النقيه أبو الميث في زماننا لا تفسد لأن الجهل في القراء غالب اه والله أعلم

(باب الاستخلاف)

مناسبتة للإمامة ظاهرة ولذا ترجم به عادلا بما في الهداية وغيرهما من الترجمة سباب الحدث في الصلاة لأنها مترجمة
بالسبب لا بالحكم والاقول أولى لأنه ترجمة بالحكم ولما كان الاستخلاف مشروطا بكون الحدث غير مانع
للبناء ذكر الشارح شروط البناء لأنه في الحقيقة بناء من الخليفة على ما صلا الامام (قوله كون الحدث
مما رواه) هو ما لا اختيار للعبد فيه ولا في سببه كما يأتي في الشرح فخرج بالاول ما لو أحدث عبدا أو ابنا في مالو كان
بسبب شجرة أو عضة أو سوط يجز من رجل مثنى على نحو سطح فافهم (قوله من بدنه) احتراز عما إذا أصابه
من خارج نجاسة مانعة وفيه إطلاق الحدث على النجس وهو تسامح على أن النجاسة المانعة من غير سابق حدث
تقع البناء سواء كانت من بدنه أو من خارج كما في البحر وأيضا النجاسة غير داخله لأن الكلام في الحدث وقديقال
احترازه عن الجنون فإنه حدث من غير البدن إذا كان من الجن لا من مرض والا كان من البدن كالانغماء
تأمل (قوله غير موجب اغسل) خرج ما إذا أنزل بتفكر ونحوه (قوله ولا نادر وجود) خرج نحو القهقهة
والانغماء (قوله ولم يؤذركم مع حدث) خرج ما إذا سبقه الحدث ساجدا فرفع رأسه قاصدا الاداء أو قرأ أذاهبا
(قوله أو مثنى) خرج ما إذا قرأ آية (قوله ولم يفعل منافيا) خرج ما إذا أحدث عبدا بعد السماوى
(قوله أو فعلا منه بد) خرج ما لو تجوز ما غير يترأى بعده منه باكثر من قدر صنفين بلا عذر (قوله ولم يترأخ)
أما لو ترأخ قد ردا أو ركن بعد ذكر حجة أو نزول دم فإنه يبنى وكذا لو كان حدثه بالنوم فكذلك زمانا ثم اتبعه لأن
فسادها بالمكث لوجود أجزاء جزئية منها مع الحدث والنسائم حال نومه غير مؤذ شأ شرح المنية (قوله كفى مدة
مسححه) وكروية التيميم ماء وخروج وقت استحاضة بحر (قوله ولم يتذكر كفاية الخ) أما لو تذكرها فلا يصح بناؤه
جما بل قد وقدا لأنه ان قضاها عقب التذكر كما هو المشروع فسدت الوقية وان اخرها حتى خرج وقت السادسة
لم يبق صاحب ترتيب فصيح البناء فافهم (قوله ولم يتم المؤتم في غير مكانه) المؤتم يشمل الامام الذي سبقه الحدث
واستخلف فإنه مؤتم بخليفته فإذا وضا وكان امامه لم يفرغ من صلاته فعليه أن يعود ويتم صلاته خلف امامه
ان كان بينهما ما يمنع الاقتداء حتى لو أتم في مكانه فسدت وأما المنفرد فيخير بين العود وعدمه (قوله غير صالح
لها) كصبي وامرأة وأتمى فإذا استخلف احدهم فسدت صلاته وصلاة القوم لأنه عمل كثير ليس من أعمال
الصلاة وسيأتى تمام الكلام على هذه الشروط كلها (قوله سبق الامام حدث) أى حقيقة أما لو طعن سبق
الحدث ثم ظهر عدمه فسيأتى أنه تفسد صلاته وان لم يخرج من المسجد اذا استخلف لأنه عمل كثير (قوله
لا اختيار للعبد فيه الخ) صفة كاشفة لقوله سماوى ح أقول والظاهر من كلامهم أن المراد بالعبد عندهما
ما يشمل المصلى وغيره وعند أبي يوسف المراد به المصلى في حاشية نوح عن المحيط لو أصاب المصلى حدث بغير فعله
بان أصابه بندقية أى من طين فشجته لا يبنى عنده ما يبنى عند أبي يوسف لأنه لا يصنع له فيه فصار كالسماوى
ولهما أنه حدث حصل بصنع العباد ولا يغلب وجوده فلا يلحق بالسماوى ولو وقع عليه مدر من سطح أو كان يصلى
تحت شجرة فوقع عليه كمنرى أو السفر جيل فشجته أو أصابه شوك المسجد فأدماه قبل يبنى لأنه حصل
لا بصنع العباد وقيل على هذا الخلاف لأن السقوط بسبب الوضع والنيات وقال في الظهيرية ولو سقط من
السطح مدر فشج رأسه ان كان يمر ورمز استقبل الصلاة خلافا لابي يوسف وان كان لا يمر ورمز قبل يبنى
بلا خلاف وقيل على الاختلاف وهو الصحيح اه قال الخياط الرملى بعد كلام الظهيرية أقول علم به أن الصحيح
عدم البناء مطلقا ويقاس عليه وقوع السفر جلة فان كان بهز هاف على الخلاف والافتقار يبنى بلا خلاف والصحيح
أنه على الخلاف اه (قوله كسفر جلة الخ) تمثيل للمتنى وهو ما فيه اختيار للعبد فقد نقل في البحر الاختلاف
في وقوع سفر جلة أو طوبية من سطح ثم نقل تصحيح عدم البناء إذا سبقه الحدث من عطاسه أو نتخجه ونقل
الرملى عن شرح المنية أن الاظهر عدم البناء في التنخخ دون العطاس وما في الشربلية وتبعه الحشى من أنه
في البحر صحيح البناء فيما ليس بالواقع فافهم (قوله غير مانع البناء) نعت لحدث وخرج به ما إذا كان الحدث
مانعا للبناء بأن كان الحدث واحدا من اضداد الاشياء الثلاثة عشر وهو ما أشار اليه بقوله كما قدمناه ح

فالأشبه الفساد كما قدمناه في مرو
الانفراد

(باب الاستخلاف)

اعلم أن لجواز البناء ثلاثة عشر
شرطا كون الحدث مما رواه من
بدنه غير موجب لغسل ولا نادر
وجود ولم يؤذركم مع حدث
أو مثنى ولم يفعل منافيا أو فعلا له
منه بد ولم يترأخ بلا عذر كحجة
ولم يظهر حدثه السابق كفى
مدة مسحه ولم يتذكر كفاية
ترتيب ولم يتم المؤتم في غير مكانه
ولم يستخلف الامام غير صالح لها
(سبق الامام حدث) سماوى
لا اختيار للعبد فيه ولا في سببه
كسفر جلة من شجرة وكذا منه
نحو عطاس على الصحيح (غير مانع
للبناء) كما قدمناه (ولو بعد
التشهد

(قوله لما أتى بالسلام) قال ابن الكمال صرح بذلك في الهداية وهذا صريح في أنه لا خلاف للإمامين هنا
 إذا اختلف لهما في وجوب التسليم اهـ وأراد به الرد على صدر الشريعة وملا خسرو حيث علل بأنه لم يتم
 صلاته لأن الخروج يصنع فرض عنده ولم يوجد وعند حماقت أي فلا يستخلف ورد في العقوبة أيضا
 بأن هذا قول بعض المشايخ وفي كلام صاحب الهداية إشارة إلى أن المختار قول الكرخي وهو أن الخروج
 يصنع ليس بفرض اتفاقا (قوله استخلف) أشار إلى أن الاستخلاف حق الإمام حتى لو استخلف القوم
 فالخليفة خلفه فمن اقتدى بخلفه فسدت صلاته ولو قدم الخليفة غيره ان قبل أن يقوم مقام الأول
 وهو أي الأول في المسجد جاز وان قدم القوم واحدا او تقدم بنفسه لعدم استخلاف الإمام جاز ان قام مقام
 الأول قبل أن يخرج من المسجد ولو خرج منه فسدت صلاة الكل دون الإمام كذا في الحاشية ولو تقدم رجلا
 فالأسبق أولى ولو قدمهما القوم فالعبرة بالأكثر ولو استويا فسدت صلاتهم وتماه في النهر (قوله أي جازله
 ذلك) حتى لو كان الماء في المسجد فإنه يتوضأ ويبنى ولا حاجة إلى الاستخلاف كذا كره الزبيعي وان لم يكن
 في المسجد فالأفضل الاستخلاف كما في المستصفي وظاهر المتن أن الاستخلاف أفضل في حق الكل فإني شرح
 الجمع لابن الملك من أنه يجب على الإمام الاستخلاف صيانة أمارة القوم فيه نظر بجر وقد يجاب عنه بما في
 النهر من أنه ينبغي وجوبه عند ضيق الوقت (قوله ولو في جنازة) هو الأصح نهر عن السراج (قوله
 بإشارة) متعلق بقوله استخلف قال في الفتح والسنة أن يفعل محدودب الظاهر أخذاً بأنه يؤهم أنه رتب
 (قوله ولو لم يسبق) أشار إلى أن استخلاف المدرك أولى كما يأتي مع بيان ما يفعله المسبوق (قوله
 وبشراخ) هذا إذا لم يعلم الخليفة أما إذا علم فلا حاجة إلى ذلك بجر (قوله لسجود) أي ترك سجود
 وكذا ما بعده من المعطوفات ح (قوله ما لم يتقدم الخ) تخصص لما في المتن كالهداية وحاصله أن حذو
 الصفوف ان ذهب بمنه أو سره أو خلفا وأما ان ذهب أما ما خلفه السترة أو موضع السجود ان لم تكن السترة
 قال في الفتح انه الأوجه وفي البدائع انه الصحيح قال في البحر فإني الهداية من أن الإمام إذا لم يكن بين يديه سترة
 فالعبر مشبه مقدار الصفوف خلفه ضعف اهـ نص كن قال الخيران الرمي ان أغلب الكذب على اعتماد
 ما في الهداية فكيف يكون ضعيفا (قوله كالمنفرد) فان الاعتبارية موضع سجود من الجوانب الأربع
 الا اذا شئ أمامه وبين يديه سترة فيعطى لداخلها حكم المسجد بجر عن البدائع (قوله وما لم يخرج
 من المسجد) فاذا خرج بطلت الصلاة فلم يصح الاستخلاف ولو كانت الصفوف متصلة ودون في أثناءه الا ان المناط
 الخروج وحذا عندهما وعند محمد يصح الاستخلاف من خارج وبه صرح الكمال وغيره وفي الخلاصة جعل الصحة
 قولهما وعدمها قول محمد كذا في الشربلالية ح والمراد بطلان الصلاة صلاة القوم والخليفة دون الإمام
 في الأصح كما في البحر وغيره لانه صار في حكم المنفرد (تنبيه) في القضية عن شرح بكر وغيره المساجد العظام
 كمسجد المنصورية ومسجد بيت المقدس حكمها حكم الصحراء اهـ (قوله والجبانة) هي المصلى العام
 في الصحراء مغرب (قوله والدار) كذا اطلقها في الزبيعي والبحر والظاهر أن المراد منها الصغيرة لما قدمناه
 في موانع الاقتداء أن الصغيرة كاللجنة والكبيرة كالصحراء وأن المختار في تقدير الكبيرة أربعون ذراعا تأمل
 (قوله لو كان يصلي فيه) أي في أحد المذكورات ح (قوله ما لم يجاوز هذا الحد) أي الصحراء أو المسجد
 ونحوه أي فاذا تجاوزه خرج الإمام عن الإمامة والا فلا قال ابن الملك حتى لو اقتدى به انسان مادام في المسجد
 أو في الصفوف قبل الرضوء جاز اهـ (قوله ولم يتقدم احد ولو بنفسه) أشار إلى أنه يصير خليفة اذا قدمه
 الإمام أو احد القوم او تقدم بنفسه كما قدمناه عن النهر (قوله مقامه) معمول لمحذوف أي قائم مقامه
 لا لقوله يتقدم اذا يقال تقدمت مقام زيد ولا تعدت مجلس عمر ولعدم اتحاد مادتهما هذا وقد بقيامه مقامه
 لانه لا يصير خليفة قبل ذلك لكن هذا إذا لم ينو الخليفة الإمامة من ساعته لما في الحاشية وغيره امام احدث
 فقدم رجلا من آخر الصفوف ثم خرج من المسجد ان نوى الخليفة الإمامة من ساعته صار اماما ففسد صلاة
 من كان متقدما عليه فقط وان نوى أن يكون اماما اذا قام مقام الأول وخرج الأول قبل أن يصل الخليفة
 إلى مكانه فسدت صلاتهم ظلوم كان الإمام عن امام وشرط جواز صلاة الخليفة والقوم أن يصل الخليفة إلى
 المحراب قبل أن يخرج الإمام من المسجد واذا نوى الخليفة الإمامة من ساعته وخرج الإمام من المسجد قبل

لما أتى بالسلام (استخلف) أي جاز
 له ذلك ولو في جنازة بإشارة أو جاز
 لمحراب ولو لم يسبق وبشير باصبع
 لبقاء ركعة وباصبعين لركعتين
 ويضع يده على ركبة لترك ركوع
 وعلى جبهته لسجود وعلى فمه
 لقراءة وعلى جبهته ولسانه لسجود
 تلاوة أو صدره لسهو (ما لم يجاوز
 الصفوف) لو في الصحراء (ما لم
 يتقدم خلفه السترة) أو موضع
 السجود على المعتمد كالمنفرد (وما لم
 يخرج من المسجد) أو الجبانة
 أو الدار (لو كان يصلي فيه) لانه
 على امامته ما لم يجاوز هذا الحد
 ولم يتقدم احد ولو بنفسه مقامه

أن يصل الخليفة إلى الخراب لم تنسد صلاتهم لأنه ما خلا المسجد عن الإمام اه (قوله ناويا الامامة) قيد به
 لما في الدراية انفتحت الروايات على أن الخليفة لا يكون اماما ما لم ينو الامامة ومقتضاه أنه لا يكفي قيامه مقام
 الاول بدون النيابة (قوله وان لم يجاوز الخ) أي يجاوز الحد المذكور وحذا مبالغة على مفهوم قوله ولم يتقدم
 احد الخ يعني أنه على امامته ما لم يتقدم احد إلى مقامه ناويا الامامة فاذا تقدم فقد خرج الاول عن الامامة
 وصار مقتديا به وان لم يجاوز الحد المذكور (قوله حتى لو تزدكر الخ) تفريع على المفهوم المذكور وهو أنه
 اذا تقدم احد إلى مقامه فقد خرج الاول عن الامامة وصار مقتديا بالخليفة سواء تجاوز المسجد ونحوه او لا
 وقوله لأنه صار مقتديا به لقوله لم تنسد صلاة القوم أي لأنه خرج عن كونه اماما لهم وان لم يخرج من المسجد
 ونحوه فلا ينصرفهم كلامه او حذنه العمدة ونحوه واستشكل ذلك في البحر بما ذكرنا من أنه اذا استخلف
 لا يخرج الامام عن الامامة بمجرد ذلك ولهذا لو اتقدي به انسان من ساعته قبل الوضوء فانه صحيح على الصحيح كافي
 الحيط ولهذا قال في الظهيرية والخانية ان الامام لو توضع في المسجد وخليفته قائم في الخراب ولم يودركا
 فانه يتأخر الخليفة ويتقدم الامام ولو خرج الامام الاول من المسجد وتوضع في المسجد وخليفته لم يودركا
 فالامام هو الثاني اه ووفق في التهرجمل ما ذكرنا على ما اذا لم يتم الخليفة مقام الاول ناويا الامامة وما هنا
 على ما اذا قام مقامه ونوى الامامة اه قلت لكنه يخالفه ما في الظهيرية والخانية وقد يجاب بأنه لا يخرج عن
 الامامة وهو في المسجد ما لم يتم الثاني مقامه فان قام مقامه ناويا لها صار اماما لكنه ما لم يودركا لم تتأكد امامته
 من كل وجه حتى اذا توضع الاول قبل خروجه من المسجد تنقل الامامة اليه اعدم تأكد امامته الخليفة بخلاف
 ما اذا فعل منافيا او ادى الثاني ركعات الامامة تنبئ للناس قطعا بلا انتقال (تنبيه) علم مما مر أن شروط
 الاستخلاف ثلاثة الاول استجماع شرائط البناء المارة الثاني أن يكون قبل مجاوزة الامام الحد المذكور
 الثالث أن يكون الخليفة صالحا للخلافة وأن حكم الاستخلاف صيرورة الثاني اماما وخروج الاول عن الامامة
 وصيرورته في حكم المقتدي بالثاني وأن الثاني انما يصير اماما ويخرج الاول عن الامامة باحد أمرين اما بقيام
 الثاني مقام الاول بنوى صلاة الامام او بخروج الاول عن المسجد حتى لو استخلف رجلا وهو في المسجد بعد ولم
 يتم الخليفة مقامه فهو على امامته حتى لو جاء رجل فاقندي به صح اقتداه ولو أفسد صلاته فسدت صلاة الجميع
 وعامة في البدائع (فرع) في التنازل خاتمة عن الصيرفة لو أتم قوما على شاطئ جبل فألقته الريح ولم يدرا حتى
 ام ميت ولم يستخلفوا احد في الحال فسدت صلاتهم (قوله لم يحتج للاستخلاف) لما مر من أنه جائز
 لا متعين ولأنه باق على امامته فلم يخل المسجد عن امام بخلاف ما اذا خرج من المسجد فان صلاة القوم تفسد
 لخلو مقامه عن امام ويوجد في بعض النسخ زيادة وهي فلو استخلف لم تفسد صلاته (قوله واستئنافه افضل) أي
 بأن يعمل عملا يقطع الصلاة ثم يشرع بعد الوضوء ثم يركع ليلية عن الكافي وفي حاشية أبي السعود عن شيخه قال ولم
 يعمل ما يقطع الصلاة بل ذهب على الفور وتوضأ ثم كبر بنوى الاستئناف لم يكن مستأنفا بل بانبا اه قلت
 هذا ظاهر في المنع لان ما نواه هو عين صلاته من كل وجه بخلاف الامام او المقتدي تأمل (قوله ان لم يكن
 تشهد) يعني ان لم يكن قد قدر التشهد فلو حصلت بعده لا تفسد صلاته لأنها قد غتحت على القول بفرضية
 الخروج بصنعه أما في الحدث العمدة فظاهر وأما في الجنون والانعماء والاحتلام فلان الموصوف بها لا يخلو
 عن اضطراب او مكث يصير به مؤذيا جزا من الصلاة مع الحدث وكيفما كان فالصنع منه موجود كافي البحر
 وغيره يمكن اعتراض بأن المراد وجود عمل بنى الصلاة عمدا ولا عمن حولا كافي شرح العلامة المقدسي
 (قوله او خروجه من مسجد) المراد مجاوزة الحد المتقدم اعلم من أن يكون في صحراء او مسجد أو جبانة
 اودار (قوله بظن حدث) بان خرج منه شيء فظن أنه دم مثلا وظاهره أنه لو لم يكن للطن دليل بان شئ في
 خروج ريح ونحوه يستقبل مطلقا بالاضراف عملا بما هو القياس لكن لم أره منقولا بغير وقيد بظن الحدث لأنه
 لو ظن أنه اقترح بلا وضوء أو أن مدة مسحه انقضت أو أن عليه فائنة أو رأى سرايا فظنه ماء وهو متيسر او حجرة
 في ثوبه فظنها نجاسة فانصرف بنفسه بالاضراف وان لم يخرج من المسجد لأنه انصرف على سبيل الرخص ولهذا
 لو تحقق ما توهمه يستقبل وهذا هو الاصل والاستخلاف كالخروج من المسجد لأنه عمل كثير فيبطل بغير أي
 لو استخلف قسبين أنه لم يحدث فسدت صلاته وان لم يخرج من المسجد لوجود العمل الكثير من غير عذر بخلاف

ناويا الامامة وان لم يجاوزه حتى
 لو تزدكر فائنة او تكلم لم تفسد صلاة
 القوم لأنه صار مقتديا ولو كان
 الماء في المسجد لم يحتج للاستخلاف
 (واستئنافه افضل) تحترزا
 عن الخلاف (ويتعين) الاستئناف
 ان لم يكن تشهد (لجنون او حدث
 عمدا) او خروجه من مسجد بظن
 حدث

ما اذا تحقق ما توهمه من العذر فإن السجل غير منسلف لقيام العذر فكان الاستخلاف كالخروج من المسجد
يحتاج لخصه قصد الاصلاح وقيام العذر كذا في العناية (قوله أو احتلام الخ) الاحسن او موجب غل
لشمل الحيض قهستاني وأراد بالاحتلام الامناء لان خروج المني بغير نوم لا يسمى احتلاماً وأراد أن النوم
نفسه غير مفسد لكن هذا اذا كان غير عدلما في حاشية نوح اقتدى النوم اما بعد أو لا فلا قول ينقض الوضوء
ويمنع البناء والثاني قسماً ما لا ينقض الوضوء ولا يمنع البناء كالنوم قائماً او راكعاً او ساجداً وما ينقض
الوضوء ولا يمنع البناء كالربض اذا صلى مضطجاً فقام ينقض وضوءه على الصحيح وله البناء فغير العمل لا يمنع
البناء انفاً سواء انقض الوضوء او لا بخلاف العمدة اهـ ملخصاً (قوله لندرتها) أي ولفعل المتأني في صورة
الحدث العمدة (قوله اذا حصر) بكسر ثانيه وبفتح أوله اوزمه مبني للفاعل او للمفعول وبنيته في البحر (قوله
عن قراءة قدر المقروض) فلو قرأ ما تجوز به الصلاة لا يجوز الاستخلاف بالاجماع كفي الهداية والدرر وكثير
من كتب المذهب قال في البحر وذكره في المحيط بصيغة قيل وظاهره أن المذهب الاطلاق وهو الذي ينبغي
اعتماده لما صرح حوايه في فتح المصلي على امامه بأنها لا تنفسد على الصحيح سواء قرأ الامام ما تجوز به الصلاة او لا
فكذلك احتاجوا للاستخلاف مطلقاً اهـ وأيده في الثربلالية بما في شرح الجامع الصغير أن الاستخلاف
خلاف لا يفسد كالفقح والفتح لو أنفسد فليس لانه عمل كثير بل لانه غير محتاج اليه وهناك محتاج اليه اهـ قال
في الثربلالية والاحتياج للاتباع بالواجب او بالمسنون اهـ وبه يدفع ما في التهر من التفرقة بينهم
بأن الاستخلاف يحتاج لكثر بلا حاجة قلت وقد يقال الحاجة مسلمة في الواجب ولذا يستخلف للاتباع
بالسلام أما المسنون فلا ويمكن حمل قوله في الهداية ما تجوز به الصلاة على ما يشمل الواجب كما قدمنا في باب
الامامة من حمل قول الكافي بتقديم الاعلم بشرط حفظه ما تجوز به الصلاة على ما يشمل عدم الكراهة تامل
(قوله فانه لما احس) عبارة البدائع فانه كان يصلي بالناس مجتمعة بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم
في مرضه الذي توفي فيه فوجد صلى الله عليه وسلم خفة فحضر فلما احس الخ (قوله لمافله) أي النبي
صلى الله عليه وسلم وما كان جائزاً له يكون جائزاً لآلته هو الاصل لكونه قدوة لهم بدائع (قوله وقال تنفسد)
أي لانه يندرج وجوده فكان كالجناية وقيل انه يتيمها بل اقراءة عندهما قال في البحر والظاهر أن عنهما روايتين
(قوله وبالعكس الخلاف) أي فيجوز الاستخلاف عندهما لا عند الامام ط (قوله لو حصر) أي منع
عن المضى في الصلاة بسبب بول الخ (قوله لم أره) كذا في شرح الملتقى للباقي عن بعض الافاضل بلفظ هذه
مسئلة لم تظهر بقلها اهـ ورأيت بهامش الخزان بخط الشارح قلت ظاهر كلامهم لالتعليقهم بوروده يعني
الاستخلاف على خلاف القياس اهـ أقول وبؤيده ما في البحر حيث قال وقيد بالمانع عنها أي عن القراءة
لانه لو أصاب الامام وجع في البطن فاستخلف رجلاً لم يجز فلو عذو أتم صلاته جاز اهـ فأفاد أنه لو عجز
عن القيام وعن الركوع والسجود لوجبه قاعداً الجواز اقتداء القائم بالقاعد فلا حاجة الى الاستخلاف
فادهم (قوله ولا يستخلف الخ) أي ولا ينبغي لو كان منفرداً لانه صار أتمياً فبطلت صلاة القوم ط. عن البحر
أقول لم أر هذه العبارة في البحر وكتبت فيما علقته عليه لم يذ كر حكم صلاة القوم ولا حكم صلاته أما صلاتهم
ففسادها ظاهر لأن امامهم صار أتمياً وأما صلاة الامام ففي الفصل السابع من الذخيرة ان القارئ اذا صلى
بعض صلاته فتنسى القراءة وصار أتمياً فسدت عنده ويستقبلها وعلى قوله ما لا تنفسد ويبني عليها استحساناً
وهو قول زفر اهـ (قوله عطف على المنى) أي على ما دخل عليه حرف النى في المتن وهو قوله لونسى (قوله
فلومنه) أي من سبق حدثه فقط بني أمالو كان منه ومن خارج فلا ينبغي بحر (قوله اذا لم يضطر له الخ)
قال في الخاتمة قال الامام أبو علي النسفي ان لم يجد بداً من ذلك لم تنفسد صلاته والابان تمكن من الاستنجاء
وغسل النجاسة تحت القبة فسدت وكذا المرأة لها أن تكشف عورتها وأعضاءها في الوضوء اذا لم يجد بداً
من ذلك وقال بعضهم اذا كشف عورته في الوضوء لا ينبغي وكذا المرأة والصحيح هو الاول لان جواز البناء للمرأة
منصوص عليه مع أنها تكشف عورتها في الوضوء ظاهراً اهـ قال نوح اقتدى وصحح الزيلعي الثاني
والاعتماد على تصحيح قاضي خان اولي ولهذا اختاره المصنف يعني صاحب الدرر اهـ لكن في الفتح عن
الزيلعي أن الفساد مطلقاً ظاهر المذهب (قوله لادائه ركاً) هذا يقتضي أن الحدث سبقه في حالة القيام

(او احتلام) بنوم او تنفسد
أو نظر أو مس بشهوة (او اغما)
او قهنية) لندرتها (وكذا) يجوز له
أن (يستخلف) اذا حصر عن قراءة
قدر المقروض) لحدث أبي بكر
الصادق رضي الله تعالى عنه فانه
لما احس بالنبي صلى الله عليه وسلم
حصر عن القراءة فتأخر فتقدم
النبي صلى الله عليه وسلم واتم
الصلاة فلزم يكن جائزاً لمافله
بدائع وقالوا تنفسد وبالعكس الخلاف
لو حصر يبول او غلط ولو عجز
عن ركوع وسجود دخل يستخلف
كالقراءة لم أره (لنجعل) أي لاجل
بخل او خوف اعتراء (ولا)
يستخلف اجماعاً (لونسى القراءة)
أصلاً لانه صار أتمياً (أو أصابه)
عطف على المنى (بول كثير)
أي نجس مانع من غير سبق حدثه
فلومنه فقط بني (او كشف عورته
في الاستنجاء) او المرأة ذراعها
للوضوء (اذا لم يضطر له) فلا يضطر
لم تنفسد (او قرأ في حالة الذهاب
او الرجوع) لادائه ركاً

لأن القراءة لا تكون ركناً في غيره ثم رأيت في المعراج عن المجتبي أحدث في قيامه فسبح ذاك أبا وجاباً لم تنس
ولو قرأ أحدث ولو أحدث في ركوعه أو سجوده لا تنس بالقراءة اه رأيت مثله في كافي النسفي فليحفظ (قوله
مع حدث أو مشي) نشر مرتب ح (قوله في الاصح) متعلق بقوله قرأ وبقوله بخلاف تسبيح ومقابله
كافي الزليعي أنه لو قرأ أذا حباً بنفسه وآيلاً وقبل بالعكس وقيل لو أحدث ركعاً ورفع رأسه قائلاً سمع الله
لمن حمد لا يني اه يعني وإن أراد به هذا الرفع الانصراف لا الاداء والافدت وإن لم يسمع كما يعلم مما سأتى
(قوله أو طلب الماء بالاشارة) كذا في متن الدرر وشله في الخانية والسراج واستشكله الشربلاني
بمسئله در المار بالاشارة وبمسئله ما اذا طلب من المصلئ شئ فأشار به ورأسه بنم أو بلا لا تنس وبأن
ابن امير حاج ذكر في الخلية أن القول بالفساد في رد المصلئ السلام بيده لم يعرف أن أحد من أهل المذهب نقله
بل المتقول عنهم عدمه وقال في البحر انه الحق وانما ذكره بعض المشايخ استنباطاً كما سأتى بيانه في الباب
الا تني قال الشربلاني فلا يبعد أن يكون عدم الفساد بطلب الماء بالاشارة كذا السلام وغيره بها وأجاب
الرحتي بأن طلب الماء بالاشارة وقبوله منه يصير مجموع ذلك عملاً كثيراً لا نه عقدة أو اجارة وهو مناف للصلاة
كأنشراً بالمعاطاة وليس هذا كذا السلام بالاشارة لمن تدبر (قوله بالمعاطاة) قيد به لظهور الفساد بالاجاب
والقبول درز (قوله للنفادة) على المستثنين قال في الشربلانية وهذا مبني على أحد تفسيري العدل الكثير
اه وهو الموراء من بعيد لا ينك أنه ليس في الصلاة (قوله اولنسيان) هو وما بعده عطف على المستثنين
وهو قدر اه ح قال في شرح المنية ولو وجد في الحوض موضعاً للتوضي فقباً وزلى موضع آخر ان لعذر
كضيق مكان الاقربى والا فلا ولو قصد الحوض وفي منزله ماء أقرب منه ان كان البعد قدر صفتين لا تنفسد وان
اكثر فسدت وإن كان عادته التوضي من الحوض ونسي الماء الذي في بيته وذمب الى الحوض بنى ولو كان الماء
بعيداً أو قربه بترتلك البرلان الترح يمنع البناء على المختار وقيل لا يمنع ان عدم غيره (قوله على المختار) أي
وإن لم يكن عنده ماء غيره كما علمت فافهم (قوله الالعذر) وكذا لو تفكر في ينسبته للصلاة اذا لم ينو يقبضه
حال تفكره الاداء كما في التارخانية (قوله توضاً) أي ان وجد ماء والا تيمم كما يعلم من قوله في التيمم اوعيد
ولو بناء رحلي قلت بل سرتح به في البدائع هنا وقال لان استدام الصلاة بالتيمم جائز فالباء اولى فان تيمم ثم وجد
الماء فان وجده بعد ما عاد الى مقامه استقبل وإن قبله في الطريق فالقياس كذلك وفي الاستحسان يتوضأ
ويبقى اه (قوله فوراً) أي بلا مكث قدر أداء مكن بلا عذر كما علم مما قبله (قوله بكل سنة) أي من سنن
الوضوء لان ذلك من باب الكمال فكان من توافقه فيتحمل كما يحتمل الاصل بدائع فلو غسل أربعاً لا يني تارخانية
(قوله بلا كراهة) لكن تقدم أن الاستئناف افضل (قوله كنفرد) أفاد أن الكلام الاول في الامام
وأما القتيدي فذكره بعد (قوله وهذا كله) أي تخيير الامام بين العود الى مكانه وعدمه (قوله والاعاد
الى مكانه) أي الذي كان فيه او قرأ منه مما يصح فيه الاقتداء لانه بالاستحلاف خرج عن الامامة وصار
مقتدياً بالخليفة كما مر (قوله لو يبيتها ما يمنع الاقتداء) لان شرط الاقتداء اتحاد البقعة بدائع (قوله
كانتدي) أي أصالة (قوله ان تعدهم على انفيها) أي ينافي الصلاة كالتفقيهة فلو تعدهم بها بعد جلوسه
قدر التشهد فصلاته تامة وإن بطل وضوءه لوجودها في أثناء الصلاة دون وضوء القوم لخروجهم منها بحدوث
امامهم وتعامه في الجورسياني (قوله ولو بعد سبق حدثه) نص عليه الزياي ولم يحل فيه خلافاً فافهم
ردلاني الخلية من أنها بطل عنده لعدم الخروج بصنعه لا عند ما ووجه الرد كافي في الجرائه اذا تني بناف بعد
سبق الحدث فتدخرج منها بصنعه (قوله تمت) أي صحت اذا لا شك أنها نافذة لترك الواجب ط (قوله
نعم تعاد) أي وجوباً ط (قوله ولو وجد المنافي) أي سوى الحدث السماوي المتقدم لانه واث كان
منافياً قياساً لكن الشرع اعتبره غير منافى أفاده ح (قوله بلا صنعه) مقابل قوله ان تعدهم الخ (قوله
ولو بعده بطلت) أي بعد التعمد قدر التشهد وثمل ما لو سلم الامام وعليه سهو فعرض واحد مما سيجي فان سجد
بطلت والا فلا ولو سلم القوم قبل الامام بعد ما قدر التشهد ثم عرض له واحد منها بطلت صلاته دون القوم
وكذا اذا سجد هو للسهو ولم يسجد القوم ثم عرض له بحر (قوله في المسائل الاثني عشرية) اشتهرت
هذه النسبة وهي خطأ عند أهل العربية لان العدد المركب العلي انما ينسب الى صدره فتقول في خمسة عشر

مع حدث أو مشي بخلاف تسبيح
في الاصح (أو طلب الماء بالاشارة
أو شره بالمعاطاة) للنفادة أو جاوز
ماء الى آخر الا قدر صفتين اولنسيان
أو زوجة أو كونه بئر الان الاستقاء
يمنع البناء على المختار (أو مكث
قدر أداء مكن) وإن لم ينو الاداء
(بعد سبق الحدث) الالعذر كنوم
ورعاف (واذا ساغ له البناء
توضاً) فوراً بكل سنة (وبنى على
ما مضى) بلا كراهة (ويتم صلاته
ثمة) وهو أولى بطلبه لا للمشي
(أو يعود الى مكانه) ليتحد
مكانها (كنفرد) فانه مخير
وهذا كله (ان فرغ خليفته
والاعاد الى مكانه) حتماً لو بينهما
ما يمنع الاقتداء (كالقتدي
اذا سبقه الحدث و) اعلم أنه
(ان تعدهم على انفيها بعد جلوسه
قدر التشهد) ولو بعد سبق حدثه
(تمت) فقام فرائضها ثم تعاد لترك
واجب السلام (ولو) وجد المنافي
(بلا صنعه) قبل التعمد بطلت
اقفاً ولو (بعده بطلت) في
المسائل الاثني عشرية

علما للرجل أو غيره خشي - وغير العلي - لا ينسب اليه بحر ونهر (قوله عنده) أي عند أبي حنيفة ووجه
بطلان ما اعتد على ما خرجه البردعي أن الخروج من الصلاة بصنع المصلي فرض عنده لأنه لا يمكن أداء فرض آخر
إلا بالخروج من الأولى وما لا يتوصل إلى الفرض إلا به يكون فرضا وقال الكرخي - هذا غلط لأن الخروج
قد يكون بمصيبة كالحدث للعمد ولو كان فرضا لا يختص بما هو قربة وهو السلام فلا خلاف بينهم في أن الخروج
بصنعه ليس فرضا وإنما قال الامام بالبطلان في هذه المسائل لمعنى آخر وهو أن العوارض الآتية بغيره للفرض
كروية المتيمم ما فاته كان فرضه التيمم فتغير إلى الموضوع وكذا بقية المسائل بخلاف الكلام فاته قاطع لا مغير
والحدث للعمد والقحة قهقهة ونحوهما مبطلان لا مغيرة وأيده في البحر بما في المجتبى بأن عليه المحققين من أصحابنا
وبأنه صحيحه نفس الأئمة لكن قد منّا في فرائض الصلاة عن المسائل البهية الزكية على الاثنى عشرية لتعلامة
الشرنبلاني تأييد كلام البردعي بأنه قدمشي على افتراض الخروج بصنعه صاحب الهداية وتبعه الشراح
وعامة المشايخ واكثر المحققين والامام النسفي في الوافي والكافي والكنز ونحوه وصاحب الجمع وامام أهل
السنة الشيخ أبو منصور الماتريدي (قوله ورجحه الكمال الخ) أقول ان الكمال لم يرجح قواه مما صرحا
وأنما بحث في توجيه كلام الامام على ما فاته كل من البردعي والكرخي كما أوضحته فيما علقته على البحر (قوله
وفي الشرنبلانية والأظهر قوله ما الخ) أقول عز ذلك الشرنبلاني في رسالته إلى البرهان ثم رده بأنه لا وجه
لظهوره فضلا عن كونه أظهر لانه استدلل على ذلك بما ليس فيه دلالة عليه ثم قال الشرنبلاني - بعدما طال في
رده ومن المقرر طلب الاحتياط في صحة العبادة لتبرأ ذمة المكلف بها وليس الاحتياط الإقبال الامام الأعظم
أنه مبطل اه قلت وعليه المتون (قوله لكان أولى) لأن كلامه يودهم أن قوله ولو لم يصنعه بعده بطلت
مفروض في غير المسائل الاثنى عشرية مع أنه مخصوص بها وبما ألحق بها من المزيادات الآتية وغيرها (قوله
وأما مسئلة الخ) جواب عما أورده الزبلي على الكزمن أن التقييد بالتيمم غير مفيد لأن المتوضي خلف التيمم
لورأى الماء في صلاته بطلت أيضا لعله أن امامه قادر على الماء بإخباره وصلاة الامام نائمة لعدم قدرته فلو قال
والمقتدى به لعمه وأجاب في البحر بأن مقتضى لم تطل صلاته أصلا بل وصفا ورد في الثري بأن المصنف استعمل
البطلان بالمعنى الأعم وهو إعدام الفرض بقى الأصل ولا ثم قال فالأولى ما قاله العيني أن مسئلة المقتدى يتيمم
ليس فيها الاختلاف زفر والاختلاف في هذه المسائل مفروض بين الامام وصاحبيه اه فقول الشارح
وتنقلب نفلا ناظر لجواب البحر أيضا وقد علمت ما فيه أفاده ح (قوله ففيها خلاف زفر) أي حيث قال
بعدم الفساد كما فتناه في الباب السابق (قوله كما في باب) ومترأيا أنه اذا لم يجد ماء لفعل الرجل
بعد تمام مدة المسح وهو في الصلاة فالاشبه الفساد لسراية الحدث إلى الرجل لأن عدم الماء لا يمنع السراية ثم
يتيمم له ويصلي قاله الزبلي - وتبعه في فتح القدير وشرح المنية وقد منّا أيضا هناك فيما اذا خاف تلف رجليه من البرد
بطلان المسح السابق وزعم استئناف مسح آخر بعم الخف كالجسيرة فكان المناسب عدم التقييد بشئ
من التقيدين (قوله بلا صنع) بأن سمع سورة الاخلاص مثلا من قارئ لحفظها بمجترد السماع واحتزبه
عما لحفظها بتعليم من القارئ لانه يكون عملا كثيرا وبه يخرج من الصلاة بصنعه فلا يتأتى الخلاف (قوله
ولو كان الاثنى الخ) أشار إلى أن المراد بالاي - أعم من أن يكون اماما او منفردا او مقتديا بأي او قارئ
(قوله على ما عليه الاكثر) لأن الصلاة بالقراءة حقيقة فوق الصلاة بالقراءة حكما فلا يمكنه البناء بحر وقد
يمنع بأنهم من المقتدى القارئ ليست الاحكام نهر (قوله قال الفقيه الخ) هو الامام أبو الليث وصرح
بمثل ما هنا في خزائن السروجي وفي الجوهر لا تبطل اجماعا رملي - وجزم به في الوالوجية اسماعيل قال في البحر
ووجهه أن قراءة الامام قراءة فقد تكامل أول الصلاة وآخرها وبنا التكامل على الكامل جائز اه (قوله
نصح به الصلاة) بأن يكون طاهرا ونجسا وعنده ما يظهر به أو ليس عنده الا أن ربه طاهر نهر فلو كان
الطاهر أقل او كان كله نجسا لا تبطل لأن المأمور به السراية الطاهر فكان وجوده كعدمه ولو قال يجب بدل نصح
لكان أولى لأن عبارته تشمل ما لو كان كله نجسا اذا الصلاة نصح فيه مع أنه لو صلى عاريا لا تبطل لانها لا تجب
فيه بل هو مخير أبو السعود ط (قوله او اعتقت الامة) في حاشية المدني قال شيخنا المرحوم السيد محمد أمين
ميرغني في حاشيته على الزبلي - أقول ذكر كثير من الشراح هذه المسئلة ملحقة بالمسائل الاثنى عشرية وفيه نظر

عنده وقالوا بصحت ورجحه الكمال
وفي الشرنبلانية والأظهر قواه
بالصحة في الاثنى عشرية وهي ما
ذكره بقوله (كاتبطل) لو فرغ
بالقاء كما في الدرر لكان أولى
(بقدره التيمم على الماء) وأما
مسئلة روية المتوضي المؤتم يتيمم
الماء ففيه اختلاف زفر فقط وتنقلب
نفلا (ومضى - مدة مسحه ان
وجد ماء) ولم يخف تلف رجليه
من برد والافئضي (على الأصح)
كما مر في باب (وتعلم أتمى آية) أي
تذكره او حفظه بلا صنع (ولو كان)
الاي (مقتديا بقارئ على ما عليه
الاكثر) أكن في الظهيرية صحيح
الصحة قال الفقيه وبه ناخذ
(وجود القارئ سارزا) نصح
به الصلاة ومثله لو صلى بنجاسة
فوجد ما يزيلها وأعتقت الامة
ولم تنقح فورا

فإن فرض السترا تها يلزمها مقتصر من وقت عتقها لا مستند فيكون عدم السترا طعنا والقاطع في إوانه منه وفي غير إوانه مبطل وههنا في إوانه لأنه بعد تمام الأركان فصحت صلاتها وإن لم تستمر من ساعتها بخلاف العاري إذا وجد ثوبا لأن فرض السترا لزمه قبل الشروع فكان وجود الثوب في هذه الحالة مغيرا لما قبله فكان مبطلا وقد ذكر الزيلعي في باب شروط الصلاة خلاف ما هنا حيث قال ولو أعتقت الأمة في صلاتها أو بعد ما حدثت فيها قبل أن تتوضأ أو بعده تقعت بعمل رفيق من ساعتها وبنت على صلاتها وإن أدت ركعا بعد العلم بالعق بطلت صلاتها والقباس أن تبطل في الوجه الأول أيضا كالعريان إذا وجد ثوبا في صلاته وجه الاستحسان أن فرض السترا لمها في الصلاة وقد آتت به والعريان لزمه قبل الشروع فيها فيستقبل كالتيمم إذا وجد فيها ماء انتهى فعلم من كلامه صحة صلاتها ولو أعتقت بعد التشهد ولم تستتر اه أقول وقد يجاب بأن الأصل في هذه المسائل أن كل ما يفسد الصلاة إذا وجد في أثناءها يصنع المصلي يفسدها إذا وجد بعد التشهد بلا منعه وهذا المعنى موجود في مسئلتنا هذه لا يقال إن تركه التقع في الحال مفسد لصلاتها بصنعها لا ناقول الفساد مستند إلى سببه الأول وهو لزوم السترا بالعتق كما في نزع الخلق بعمل يسرقه يصنع المصلي مع أنهم لم يعتبروه بل اعتبروا السبب السابق وهو لزوم الغسل بالحدث السابق هذا ما ظهر لي فتأمل (قوله خفه الواحد) قال في المنع هو أولى مما وقع في الكتب لفظ المنع لأن الحكم كذلك في الواحد لما تقرر من أن نزع الخلق ناقض (قوله بعمل يسير) بأن كان واسعاً لا يحتاج فيه إلى المعالجة بالنزع بحر (قوله تم اتفاقاً) لأنه خروج بصنعه (قوله وقدرة موم على الأركان) لأن آخر صلاته أقوى فلا يجوز بناؤه على الضعيف بحر (قوله وتذكر فائتة الخ) أي تذكر المصلي فائتة عليه إن كان منفرداً أو أماً أو على إمامه إن كان مقدياً وقوله وهو أي من عليه الفائتة مطلقاً وفي السراج ثم هذه الصلاة لا تبطل قطعاً عند أبي حنيفة بل تبقى موقوفة إن صلى بعدها خمس صلوات وهو يذكر الفائتة تنقلب جائزة اه قال في البحر فذكر المصنف لها في سلك البطلان اعتماداً على ما ذكره في باب القوائت (قوله وتقديم القارئ أتم) أي فيما إذا كان القارئ إماماً فسبقه الحدث (قوله مطامناً) أي سواء كان بعد القعود قدر التشهد أو قبله بقراءة القول الاستروفيه أن استخلافه قبل التشهد مفسد اتفاقاً سواء كان في الركعتين الأولين أو في الآخرين ولم يقرأ في الأولين واحداًهما وكذا لو قرأ في كل منهما خلافاً للفرز رواية عن أبي يوسف كما ترقب هذا الباب وليس هذا مما نحن فيه لأن الخلاف في الاثنى عشرية منصوب بين أبي حنيفة وصاحبيه وذلك فيما بعد التشهد فقط فالصواب حذف الإطلاق وأن يقول وقبل لافساد بالاجماع اه أفاده ح (قوله وهو الأصح) قال في التمهيد واختاره أبو جعفر ونظر الإسلام وصححه في الكافي وغيره وقال في الفتح وهو المختار (قوله لأنه عمل كثير) أي ولا ضرورة إليه هنا لعدم الاحتياج إلى إمام لا يصلح نهر (قوله من الثلاثة) وهي الطلوع والاستواء والغروب (قوله بأن بقي الخ) إشارة إلى دفع ما أورده في الكافي من أنه لو شرع قبل بلوغ الظل مثله ثم بالغ بعد القعود لم تبطل اتفاقاً أما عندهم فليعدم دخول وقت العصر وأما عندهما فلم يعدم قوله ما بالفساد في جميع هذه المسائل فأجاب بتصوير المسئلة بما ذكره ليتحقق الخلاف (قوله بأن لم يعد الخ) أشار إلى أن الأمر موقوف فإذا انقطع بعد القعود ودام وقتاً كاملاً بعد الوقت الذي صلى فيه يظهر أنه انقطاع هو براء فيظهر الفساد عند أبي حنيفة فيقتضيه والاحتياط الانقطاع لا يدل عليه لأنه لو عاد في الوقت الثاني فهي صحيحة بحر (قوله وكذا خروج وقته) لأن المعتمد أن طهارة المعذور تبطل بخروج الوقت (قوله العشرين) لأنه زاد على الاثنى عشر ثمانية مسائل وهي وجود ماء يزيل به نجاسة الثوب وتقنع الأمة وتذكر فائتة على إمامه وزوال الشمس في العيد ودخول وقت من الاوقات الثلاثة في القضاء والناسنة خروج وقت المعذور وقد حاول في البحر فراجع الأولى والثانية إلى مسئلة العاري ومسائل دخول الاوقات المكروهة إلى مسئلة الطلوع والاختار إلى ظهور الحدث السابق في مسئلة مضى مدة المسح وبقي مسئلة تذكر فائتة على إمامه وأرجعها المحشى إلى تذكر فائتة عليه ومسئلة زوال الشمس في العيد وأرجعها إلى مسئلة الطلوع ولا يحتج بما في ذلك من التكلف على أن الفساد في الأولى والثانية لوجود الماء وزوال الرق لا لوجود الثوب فانه كان موجوداً قبل ولو سلم اعتبار التدخّل بمنزل ما ذكره لزم أن لا تعد مسئلة دخول وقت العصر مع مسئلة طلوع الشمس فإن أحداهما نغنى عن الآخرى وأن يقتصر

(ونزع المسح خفه) الواحد (يعمل يسير) فلو بكثير تم اتفاقاً (وقدرة

موم على الأركان وتذكر فائتة

عليه أو على إمامه وهو صاحب

ترتيب) والوقت متسع (وتقديم

القارئ أتم مطلقاً وقيل لا خساد

لو كان) استخلافه (بعد التشهد

بالاجماع وهو الأصح) كما في المكافي

لأنه عمل كثير (وطلوع الشمس في

العيد) وزوالها في العيد ودخول

وقت من الثلاثة على مصلى القضاء

(ودخول وقت العصر) بأن بقي

في تعدته إلى أن صار الظل مثليه

(في الجمعة) بخلاف الظاهر فإنها

لا تبطل (وزوال عذر المعذور)

بأن لم يعد في الوقت الثاني وكذا

خروج وقته (وسقوط جيرة عن

براء) اعلم أنه لا تنقلب الصلاة

في هذه المواضع) العشرين

والموتى اذا قدر على الاركان
 ويراد مسئلة الموتى بتيمم كما قدمنا
 والظاهر أن زوالها في العسد
 ودخول الاوقات المكروهة في
 القضاء كذلك ولم أره (ولو استخفف
 الامام مسبوقا) أولا حقا او
 مقبيا وهو مسافر (صح) والمدرک
 اولى ولو جهل الكمية فقد في
 كل ركعة احتياطا ولو مسبوقا
 بر كعتين فرضنا التعديتين
 ولو أشار له أنه لم يقرأ في الاولين
 فرضت القراءة في الرابع (ولو
 أتته) المسبوق (صلاة الامام)
 قدم مدرک السلام (ثم) لو (أتى
 بما سبها) كنعك (تفسد صلاته
 دون القوم المدرکين) لتام
 اركانها (وكذا تفسد صلاة من حاله
 كحال) للمنافي في خلأها (وكذا)
 تفسد (صلاة الامام) الاول
 (المحدث ان لم يفرغ فان فرغ)
 بأن نوا ولم يقته شي (لا) تفسد
 في الاصح
 قوله فيصاؤون ما عليهم وحداناي
 لان من الجائز أن الذي بقي على
 الامام آخر الركعات فحين صلى
 الخليفة تلك الركعة تمت صلاة
 الامام فلما اقتدوا به فيما يقضى هو
 كانوا اقتدوا بمسبوق فيما يقضى
 تفسد صلاتهم وانما قال بصبرون
 الى فراغه اي ولا يشتغلون بالقضاء
 قبل فراغه لجواز أن يكون بعض
 ما يقضى هذا الخليفة مما بقي على
 الامام الاول فيكون القوم قد
 انقروا قبل فراغ امامهم من جميع
 الاركان تفسد صلاتهم افاده في
 الجرح عن الظهيرية اه منه
 لغز
 اي مصل تضرع عليه القراءة في
 اربع ركعات الفرض

على احدى المسائل الثلاث وهي قدرة التيمم على الماء ومضى مدة المسح ونزع الخلف فان في كل منها ظاهر الحدث
 السابق بل يمكن التداخل في غيرهما أيضا كما يظهر بالآمل فعلم أنهم لم يعتبروا ذلك فلذا زاد الزياحي بعض المسائل
 على ما ذكرنا وتبعه في التفتيح والدرو الشرح في شرح الجمع وكذا صنع في الذخيرة كما ذكره الشرنبلالي
 في رسالته وزاد عليها نحو ما من مائة مسئلة لوجود الجامع بينهما وبين ما ذكره ووجود الاصل الذي يتبنى
 عليه البطلان في الاثني عشرية وهو أن كل ما يفسد الصلاة اذا وجد في شأنها بمنع المصلي يفسدها أيضا
 اذا وجد بعد الجلوس الاخير بلا صغره عند الامام لا عندهما فافهم (قوله اذا بطلت) المراد بالبطلان كما مر
 ما يشل بطلان الاصل والوصف او الوصف فقط (قوله فيما اذا نذر كفارة) أي عليه أو على امامه وقد علمت
 أن الامر موقوف في نذر كفارة ولا تنقلب نفلا للعال ح (قوله زاد في الحاوي الخ) أي الحاوي
 القدسي قبيل باب صلاة المسافر أقول ويشكل عليه ما ذكرنا صاحب المتون وغيرهم في باب صلاة المريض
 من أنه لو صلى بعض صلاته بامام ثم قدر على الركوع والسجود يستأنف الصلاة وذكر الشراح أن ذلك باتفاق
 اتفقنا الثلاثة خلافا لغيره وأن هذا الخلاف مبنى على الخلاف في جواز اقتداء الراعي الساجد بالموتى فعندنا
 لا يجوز الاقتداء فكذلك البناء هنا وعندنا يجوز ولا يخفى أن لزوم الاستئناف يقتضي فساد الصلاة من أصلها
 الا أن يقال يستأنف لو كانت الصلاة فرضا بمعنى أنه يلزمه إعادة الفرض لكن اطلاقهم لزوم الاستئناف
 يشمل الفرض والنفل ويدل عليه بناء الخلاف على الخلاف في جواز الاقتداء بالموتى فانه لا يصح في الفرض
 ولا في النفل فلينأمل (قوله ويراد) أي على ما يتقلب نفلا وليس المراد أنهم من المسائل المختلف فيها بين أبي
 حنيفة وصاحبيه كما قدمناه ح أقول حيث كان مراد الشارح ذلك كان عليه أن يقدم ذكر المسائل التي
 تنقلب فيها الصلاة بخلاف ما فيها كافي الحاوي ترك القعدة الاخرة وركوع المسبوق وسجوده اذا ادرك الامام
 في السجدة الثانية قبل متابعتها فيها (قوله والظاهر الخ) ما استظهره ظاهرا لان الاوقات المكروهة
 لا تنافي في انعقاد النفل ابتداء فكيف بالبقاء أفاده ح وط (قوله وهو مسافر) أي الامام وخذا فدل قوله
 أو مقبيا (قوله صح) أي لوجود المشاركة في الحرمة بحر (قوله والمدرک اولى) لانه اقدر على اتمام
 صلاته بحر وفيه اشارة الى أن الاولى للامام أن لا يستخلف غيره مدرک ولذلك الغيرة أن لا يقبل (قوله
 ولو جهل الكمية الخ) فيه اجمال ويحتمل كافي النذر أنه ان علم كمية صلاة الامام وكافوا كلهم كذلك أي مسبوقين
 ابتداء من حيث انتهى اليه الامام والا اتم ركعة وقعد ثم قام وأتم صلاة نفسه ولا يتابعه القوم بل يصبرون
 الى فراغه فيصلون ما عليهم وحدانا ويقعد هذا الخليفة على كل ركعة احتياطا وقده في الظهيرية بما اذا سبق
 الامام الحدث وهو قائم قال في البحر ولم يبينوا ما اذا سبقه وهو قاعد ولم يعلم الخليفة كمية صلاته وينبغي على
 قياس ما قالوه أن يصلي الخليفة ركعتين وحده وهم جلوس فاذا فرغ قاموا وصلى كل أربعة وحده والخليفة
 ما بقي ولا يشتغلون بالقضاء قبل فراغه واعلم أن الاحوط يشير اليهم أن لا يتابعوه حتى يفرغ مما فاته لان
 الواجب عليه أن يسد أجمافاته أولا ثم يتابعونه فيسلمهم فلو ترك الواجب قدم غيرهم يسلم وأما المقيم فيقدم بعد
 الركعتين مسافرا يسلمهم ثم يقضى المقيمون ركعتين منفردين بالقراءة حتى لو اقتدوا به بعد قيامه بطلت (قوله
 احتياطا) أي الاحتمال في كل ركعة أنها آخر صلاة الامام ح (قوله فرضنا القعدتين) لان القعدة
 الاولى فرض على امامه وهو قائم مقامه والثانية فرض عليه (قوله فرضت القراءة في الرابع) لانه لما قرأ
 في الركعتين نيابة عن الامام التحقت بالاوليين نفلت الاخران عن القراءة فصار كأن الخليفة لم يقرأ في الاخرين
 فيلزمه القراءة فيما سبق به أيضا كما هو حكم المسبوق من أنه منفرد فيما يقضيه وفيها يلغز أي مصل
 تضرع عليه القراءة في أربع ركعات الفرض (قوله قدم مدرک السلام) أي ليسلم بالقوم وفيه ايماء الى
 أنه لا يقضى ما فاته أولا فلو فعل في فساد صلاته اختلاف تصحیح وقدم الشارح في الباب السابق أن الاظهر
 الفساد (قوله ثم لو أتى الخ) أي بعد ما أتم صلاة الامام سواء قدم مدركا ولا (قوله لتام اركانها) أي
 اركان صلاة المدرکين فلا يضطرها للمنافي بخلاف ذلك المسبوق لانه بقي عليه ما سبق به فوقع المنافي في خلال
 صلاته (قوله في الاصح) راجع الى قوله ان لم يفرغ قار في الهداية والامام الاول ان كان فرغ لا تفسد
 صلاته وان لم يفرغ تفسد وهو الاصح اه واحترز بالاصح عن رواية أبي حنيفة أن صلاته تامة أيضا لانه

مدرك اول الصلاة وكان هذه الرواية غلطاً من الكاتب لانه فصل في المسئلة ثم قال فيها انها تامة وظاهر
التفصيل المخالفة معراج (قوله سامر) أي قبيل الاثني عشرية ح قال الزيلعي لانه لما استخلفه صار
مقتدياً به فتفسد صلاته بفساد صلاة امامه ولهذا الوصل ما بقي من صلاته في منزله قبل فراغ هذا المستخلف
تفسد صلاته لان انفراد قبل فراغ الامام لا يجوز اه وقد مناعام الكلام على ذلك عند قوله وان لم يجاوز
(قوله عند الامام) وعند عدمه لا تنفسد قياساً على الكلام والخروج من المسجد ولا في حنيفة الفرق بين
المنى والمفسد كياتي (قوله أي بعد) بيان للمراد والافليذ كروا أن في تأني بمعنى بعد والظاهر جعله على
تقدير مضاف أي في آخر عودهم (قوله الا اذا قيد الخ) بأن قام قبل سلام امامه وأتى بركعة والظاهر أن
هذا جارياً أيضاً في المسئلة التي قبله فيقيد به قوله وكذلك تفسد صلاة من حاله كحاله (قوله لانهما
منهين الخ) أي مقدمان للصلاة كما في الفتح وفي العناية المنهى ما اعتبره الشرع رافعا للحرمة عند فراغ الصلاة
كالتسليم والخروج بنعل المصلي اه وأما القهقهة والحديث العمدة فانهما مفسدان لتقويتها شرط الصلاة
وهو الظهارة فيفسدان الجزء الذي يلاقيانه من صلاة الامام فيفسد مثله من صلاة المقتدى المسبوق وقد بقي
عليه فروض فلا يمكنه بناءً على الفساد بخلاف الامام والمدرك (قوله ولذا الخ) أي لكون الكلام
والخروج من المسجد منسبين لا مفسدين يجب على المقتدين المدركين السلام بخلاف ما لو قهقهة امامهم او
أحدث عدا فانهم يقومون بالسلام لانهم ما مفسدان وفيها يلغز أي مصل لاسلام عليه وفي الجبر لو قهقهة القوم
بعد الامام ف عليه الرضوء ونهم لخروجهم منها بجده بخلاف قهقهة هم بعد سلامه لانهم لا يخرجون منها بسلامه
فبطلت طهارتهم وان قهقهة هو اعماء والقوم ثم الامام فعليه الرضوء فالخامس أن القوم يخرجون من الصلاة
بحدث الامام عدا اتفاقاً ولهذا لا يسلمون ولا يخرجون منها بسلامه خلافاً للحد وأما بسلامه فعن أبي حنيفة
روايان في رواية كالسلام فيسلمون وتنقض طهارتهم بالقهقهة وفي رواية كالحديث العمدة فلا سلام ولا تنقض
بهما كذا في المحيط اه وقد منافي نواقض الرضوء عن الفتح أنه لو قهقهة بعد كلام الامام عدا فسدت طهارته
كسلامه على الاصح على خلاف ما في الخلاصة وصححه في الخاتمة أيضاً ومضى عليه الشارح هناك (قوله
بخلاف المدرك) مرتبط بقوله وتفسد صلاة مسبوق بقهقهة امامه وحديثه العمدة (قوله وفي الظهيرة عدسه)
قال لان الشائم كانه خاف الامام والامام قد تمت صلاته فكذلك صلاة الشائم تقديراً اه قال في الجبر وفيه
تقارن الامام لم يبق عليه شيء بخلاف الملاحق (قوله تأييد الاول) أقول يؤيده أيضاً ما جزم به المصنف
قبل هذا من فساد صلاة الامام المحدث ان لم يفرغ وصححه الشارح تبعاً للهداية كما مر ولا يخفى أنه لاحق ثم رأيت
في الترهذ كرموز ذلك (قوله لا خصوصية له) أي لا امام بل المقتدى والمنفرد حكمهما كذلك فلو عبر بالمصلي
كافي للهر والعينى ومسكين لكان أولى (قوله على سبيل الفرض) لان اتمام الركن بالانتقال عند محمد
ومع الحدث لا يتحقق وعند أبي يوسف وان تم قبل الانتقال لكن الجلوسة والقومة فرض عنده فلا يتحقق بغير
طهارة فلا بد من الاعادة على المذهبين حتى لو لم بعد تفسد صلاته ح عن الزيلعي (قوله ما لم يرفع الخ)
مرتبط بقوله بني وهو صادق ثلاث صور بان لم يرفع رأسه أصلاً بل مشى سجوداً او رفع مريد الانصراف اولم
يرد شيئاً أصلاً ففي هذه الصور يني ولا تفسد كما يؤخذ مما يأتي (قوله ولو لم يرد الاداء) أي برفعه رأسه
مسحاً او بكراً لان عبارة الكافي حكذا ولو سبقه الحدث في الركوع فرفع رأسه قائلاً مع الله لمن حمده فسدت
ولو رفع رأسه من السجود وقال الله اكبر مريد اياه ركن فسدت وان لم يرد به الاداء ففيه روايتان
عن أبي حنيفة اه وفي شرح المنية ولو أحدث راكعاً فرفع مسحاً لا يني لان الرفع محتاج اليه للانصراف
فجزءه لا يمنع فلما اقرن به التسميع ظهر قصد الاداء وعن أبي يوسف لو أحدث في سجوده فرفع مكبراً وانا وبالتمامه
اولم ينو شيئاً فسدت لان نوى الانصراف اه وحاصله أنه برفع رأسه مسحاً او مكبراً تفسد على رواية أبي يوسف
سواء أراد به الاداء والا الا انوى الانصراف لان التسميع أو التكبير الذي هو أماره قصد الاداء لا يعارض
صريح قصد الانصراف وأن مجرد الرفع بلا تسميع أو تكبير ولا نية اداء غير مفسد لانه محتاج اليه (قوله
تفسد) أي ان قصد الاداء او رفع مكبراً او الاخاف ما نقلناه تأمل والظاهر تقييده أيضاً بما اذا رفع مستويا
قبل أن ينصرف عن القبلة (قوله ولو تذكرا الخ) قيد بالركوع والسجود لانه لو تذكرا السجدة في القعدة الاخيرة

٣ لغـ
أي مصل لاسلام عليه

لما مر أنه كؤتم (وتفسد صلاة
مسبوق) عند الامام (بقهقهة
٣ امامه وحديثه العمدة) أي بعد
(قعوده قدر التشهد) الا اذا قيد
ركعته بسجدة لتأ كذا انفراد (ولو
تكلم) امامه (او خرج من مسجده
لا) تفسد اتفاقاً لانهم ما منهين
لا مفسدان وانما يلزم المدركين
السلام وبقية ومومن في القهقهة بلا
سلام (بخلاف المدرك) فانه كالاتم
اتفاقاً (ولو لا احتياقي فساد
صلاته تصححان) صحح في السراج
الفساد وفي الظهيرة عدسه وظاهر
الجبر والنهر تأييد الاول (ولو
أحدث الامام) لا خصوصية
له في هذا المقام (في ركوعه
او سجوده توضع وبني وأعادهما)
في البناء على سبيل الفرض
(ما لم يرفع رأسه) منها (مريداً

للاداء اما اذا رفع) رأسه (مريداً به
اداء ركن فلا) يني بل تفسد ولو لم
يرد الاداء فروايتان كافي الكافي
وفي المجتبى وتاخر محمد ويدل ولا يرفع
مستويا فتفسد (ولو تذكرا)
المصلي (في ركوعه او سجوده)
انه ترك (سجدة) صلياً او تلاوة

مسجداً أعاد القعدة نهر لأنها ما شرعت الاقامة لأفعال الصلاة واحترز بالسجدة عما لو تذكر في الركوع أنه لم يقرأ السورة فعاد إليها أعاده لأن الترتيب فيه فرض بحر (قوله فأنخط من ركوعه) هذا انما يصح على قول محمد وأما على قول أبي يوسف فإنه بعد الركوع على سبيل الافتراض لما أن القومة فرض عنده ح (قوله أرفع من سجوده) قد بالغ لأن الصحيح أن السجود لا يتم إلا بالرفع حتى يصل إلى قرب الجلوس رجلي فافهم (قوله فسجدها) أفاد أن سجودها عقب التذكر غير واجب لما في البحر عن الفتح أنه يقضى السجدة المتركة عقب التذكر وله أن يؤخرها إلى آخر الصلاة فيقضيهما هناك اهـ (قوله لسقوطه) أي سقوط وجوب الاعادة المبنى على وجوب الترتيب فان الترتيب فيما شرع مكرراً من أفعال الصلاة واجب بأنم بتركه عدم أو يسقط بالسيان ويخبر بسجود السهو (قوله ولو أخرها) وهو مفهوم قوله عقب التذكر كما في الترح (قوله قضاها فقط) يعني من غير اعادة ركوع ولا سجود لا اقتراضاً ولا وجوباً ولا ندباً بل إن سجدها في أثناء القعدة الأخيرة أو بعداً أعادها اقتراضاً لما قد منه ح وعليه سجود السهو وترك الترتيب فيما شرع مكرراً ط (قوله كما مر) أي قبل قوله واستثناه أفضل (قوله تعين المأموم للإمامة) حتى لو أفسد صلاته لم يفسد صلاة هذا الثاني ولو أفسد هذا الثاني تفسد صلاة الأول لتحول الإمامة إليه فان جاء ثالث واقتدى بهذا الثاني ثم أحدث الثاني صار الثالث اماماً لنفسه فان أحدث الثالث قبل رجوعيهما أو رجوع احدهما فبطلت صلاة الأولين لأنها صار اماماً مقتديين به فاذا خرج اماماً من المسجد تحقق تباين المكان فيفسد الاقتداء لقوات شرطه وهو اتحاد البقعة ولو رجع احدهما فدخل المسجد ثم خرج الثالث جازت صلاتهم لأن الراجع صار اماماً لهم لتعينه ولو رجعا فان تقدم احدهما الآخر قبل خروج الثالث من المسجد صار هو الامام والافسد صلاتهما لأن احدهما لم يصر اماماً للعارض بل مرجع في الثالث اماماً فاذا خرج فأت شرط الاقتداء وهو اتحاد البقعة ففسدت صلاتهما بدائع (قوله بلائيه) متعلق بقوله تعين (قوله على الصحيح) وقبل تفسد صلاة الامام فقط وقبل صلاتهما ح (قوله لبقاء الامام اماماً الخ) قال في الذخيرة لأن تعين الواحد للإمامة انما كان للحاجة إلى اصلاح الصلاة وفي جعله اماماً ما حينا فسادا فبقى المقتدى لا امام له في المسجد ففسدت صلاته (قوله فان استخلفه) أي قبل القعود قدر التشهد والا كان خارجاً بصحة ط (قوله لما مر) هو قوله لبقاء الامام الخ ح (قوله لما مر) أي عند قوله او مكث قد راءه ركن بعد سبق الحدث من قوله لا لعذر كنوم ورعاف ح

* (باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها) *

الفساد والبطلان في العبادات سواء لأن المزايا بهما خروج العبادة عن كونها عبادة بسبب قوات بعض القرائن وعبروا عما يفوت الوصف مع بقاء القرائن من الشروط والاركان بالكرهية بخلاف المعاملات على ما عرف في الاصول شرح المنية (قوله عقب العارض الخ) أي أن المفسدات عوارض على الصحة لكن منها اضطراري كسبق الحدث المذكور في الباب السابق ومنها اختياري كالنكاح ونحوه مما يأتي هنا فلذا عقب احدهما بالآخر ولم يبين وجه تقديم الأول على الثاني وبينه في النهر بأن الاضطرار أعرق في العارضية أي أنه الأصل في العروض أفاده ح (قوله يفسدها التكلم) أي يفسد الصلاة ومثلها سجود السهو والتلاوة والشكر على القول به ط عن الجوى (قوله هو النطق بغيرين الخ) أي أدنى ما يقع اسم الكلام عليه المركب من حرفين كما في القهستاني عن الجلاوي وقال في البحر وفي المحيط والنفع المسموع المبيح مفسد عندهما خلافاً لابي يوسف إلهما أن الكلام اسم لحروف منظومة مسموعة من مخرج الكلام لأن الافهام بهما يقع وأدنى ما يقع به انتظام الحروف حرفان انتهى وينبغي أن يقال ان ادناه حرفان او حرف مفهم كح امر او كذا ق فان فساد الصلاة بهما ظاهر اهـ أقول وقد يقال ان نحو ع و ق امر او منتظم من حروف تقدير غير أنها حذفت لأسباب صناعية فهو داخل في تعريف الكلام المذكور بل هو كلام نحوي ولعل السارح جزم به لذلك ولم ينبه على أنه يبحث لصاحب البحر قدبر وقد ظهر من هذا أن الحرف الواحد المهمل لا يسمى كلاماً فلا يدخل في قول الهندية والبايعي ان الكلام مفسد قليلاً كان أو كثيراً كما لا يخفى فافهم (قوله ولو استعطف كلباً الخ) أي بما ليس له حروف هجاء كما صرح به في الفتاوى الهندية وبشير

فأنخط من ركوعه بلا رفع أو رفع من سجوده (فسجدها) عقب التذكر (أعادهما) أي الركوع والسجود (ندباً) لسقوطه بالنسيان وسجد السهو ولو أخرها لآخر صلاته قضاها فقط (ولو أم واحداً) فقط فأحدث الامام أي وخرج من المسجد والافه وعللى امامته كما مر (تعين المأموم للإمامة لوصح لها) أي لإمامة الامام (بلائية) لعدم المزاحم (والا) يصلح كصبي (فسدت صلاة المقتدى) انصافاً (دون الامام على الأصح) لبقاء الامام اماماً والمؤتم بلا امام (هذا) اذا لم يستخلفه فان استخلفه فصلاة الامام والمستخلف كليهما (باطلة) انصافاً (ولو أم) رجل (رجلاً فأحدثا وخرجاً من المسجد تمت صلاة الامام وبني على صلاته وفسدت صلاة المقتدى لما مر) (أخذ عراف يمكث إلى انقطاعه ثم يثوؤاً ويثني) لما مر (باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها) عقب العارض الاضطراري (بالاختياري) (يفسدها التكلم) هو النطق بغيرين او حرف مفهم كع و ق امر او لو استعطف كلباً او هزة او ساق حمار لا تفسد لانه صوت لا هجاء له

اليه تعطيل الشارح بقوله لانه صوت لا فاعاله اه ح لكن في الجوهره ان الكلام المفسد ما يعرف في متفاهم الناس سواء حصلت به حروف ام لا حتى لو قال ما يساق به الجار فسد اه وذكر الزيلعي فيه خلافا حيث قال عند قول الكثر نزل التخنج بلا عذر ولو فتح في الصلاة فان كان مسموعا بطل والا فلا والمسموع ماله حروف مبهجة عند بعضهم نحو اف وقف وغير المسموع بخلافه واليه مال الخواص وبعضهم لا يشترط لتفخيم المسموع ان يكون له حروف مبهجة واليه ذهب خواهر زاده وعلى هذا اذا تقرر طبر او غيره او دعاه بما هو مسموع اه لكن ما مر من تعريف الكلام عندهما بويده ان المسموع ماله حروف مبهجة وبه جزم في البدائع والفيض وشرح المنية والخلاصة نعم استشكل الشرنبلالي عدم الفساد بما يساق به الجار بأنه يصدق عليه تعريف العمل الكثير الاتي

(قوله عمده وسهوه الخ) فيبدأ ان ينهيه افرق بعد التعمود مع انهم ساسيان أيضا في انه ماله لا يفسدان الصلاة ولو استقط قوله ساسيان فيكون عمده وسهوه بدلان من التكلم لسم من هذا ح (قوله او ناسيا) اي بان قصد كلام الناس ناسيا أنه في الصلاة نهر واختلف في الفرق بين السهو والنسيان ففي شرح التحرير لابن امير حاج ذهب الفقهاء والاصوليون واهل اللغة الى عدم الفرق وقرق الحكماء بأن السهو زوال الصورة عن المذكر مع بقاء في الحافظة والنسيان زوالها عنهم معا فيحتاج في حصولها الى سبب جديد وقبل النسيان عدم ذكر ما كان مذكورا والسهو غفلة عما كان مذكورا وما لم يكن فالنسيان اخص منه مطلقا اه (قوله او ناسيا)

هذه احدى المسائل التي جعلوا فيها البناء في حكم اليقظان وحتى خمس وعشرون ذكرها الشارح في شرحه على المتقي نظما (قوله او جاهلا) بأن لم يعلم أن التكلم مفسد ح (قوله او مخطئا) بأن أراد قراءة او ذكرنا تجرئ على لسانه كلام الناس ح وبأن يبيانه في مسئلة زلة القارئ (قوله او مكرها) أي بأن اكراهه احد علمه ولم يقل او مضطرا كما لو غلبه سعال او عطاس او جشاء لانه غير مفسد لتعذر الاحتراز عنه قال في البحر ودخل في التكلم المذكور قراءة التوراة والانجيل والزيور فانه يفسد كما في المجتبى وقال في الاصل لم يجزعه وعن الثاني ان اشبه التسبيح جاز اه قال في النهر وأقول يجب حمل ما في المجتبى على المبدل منها ان لم يكن ذكرنا او تترتها وقد سبق أن غير المبدل يحرم على الجنب قراءته اه (قوله هو المختار) راجع الى التعميم المذكور لكن لا بالنسبة الى جميع أفراد بل الى قوله او ناسيا فان فيه خلافا عندنا قال في النهر وبالفساد به قال كثير من المشايخ وهو المختار خلافا لما اختاره غير الاسلام اه وأما بقية المسائل فلم أر من ذكر فيها خلافا عندنا بل

فيها خلاف غيرنا (قوله رفع عن امتي انطأ) قال في الفتح ولم يوجد بهذا اللفظ في شيء من كتب الحديث بل الموجود فيها ان الله وضع عن امتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه رواه ابن ماجه وابن حبان والحاكم وقال صحيح على شرطهما ح (قوله على رفع الائم) وهو الحكم الاخرى فلا يراد بالدينوى وهو الفساد لثلا يلزم تعميم مقتضى ح عن البحر (قوله وحديث ذى الدين) اسمه الخرباق وكان في يديه او احدهما طول ولفظه اقصر الصلاة ام نسبت قال لم انس ولم تقصر قال بل نسبت يا رسول الله فأقبل على القوم فقال أصدق ذوا الدين فأومأ أو أي نعم زياحي ط (قوله منسوخ بحديث مسلم الخ) هو ما أخرجه مسلم من حديث معاوية بن الحكم السلي قال بينا أنا أصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ عطس رجل من القوم فقلت له ربك الله فرماني القوم بأبصارهم فقلت وانك اتمام ما شأناكم تنظرون الى فجعوا بضربون بأيديهم على أنفائهم فلما رأيتهم يصمتون فسكت فلما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم دعاني فبأني هو وأتى ما رأيت معلما قبله وبعده احسن تعليما منه فوالله ما كهرني ولا ضربني ولا شتمني ثم قال ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس انما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن كذا في الفتح وشرح المنية ومنع الشيخ بأن حديث ذى الدين رواه ابو هريرة وهو متأخر الاسلام وأجيب بجواز أن يرويه عن غيره ولم يكن حاضرا او تمامه في الزيلعي قال في البحر وهو غير صحيح لما في صحيح مسلم عنه بينا أنا أصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وساق الواقعة

بحديث معاوية بن الحكم الذي نقلناه عن صحيح مسلم فليراجع (قوله ساهيا) يعني عنه قوله على ظن اكالمها (قوله او على ظن) معطوف على قوله على انسان فافهم (قوله أنها تروحة مثلا) أي بان كان يصلي العشاء فظن أنها الترويح ومثله ما لو صلى ركعتين من الظهر فسلم على ظن أنه مسافرا أو أنها جعة او بحر (قوله او سلم

قوله او سلم

قوله او سلم

قوله او ناسيا هكذا بخطه والاولى حذف او كما هو في الشارح اه

مصححه
مطلبه
في الفرق بين السهو والنسيان

(عمده وسهوه قبل قعوده قدر
الشهيد ساسيان) وسواء كان ناسيا
او ناسيا او جاهلا او مخطئا او مكرها
هو المختار وحديث رفع عن امتي
الخطأ محمول على رفع الائم
وحديث ذى الدين منسوخ
بحديث مسلم ان صلاتنا هذه لا يصلح
فيها شيء من كلام الناس (الا
السلام ساهيا) للتحليل أي
(للترويح من الصلاة قبل اتمامها
على ظن اكالمها) فلا يفسد بخلاف
السلام على انسان) للتحية او على
ظن أنها تروحة مثلا او سلم فأعما
في غير جنازة

(قوله فانه يفسدها) مغلطاً وان لم
يقتل عليكم (ولوساها) فسلام
النسبة مفسد سلقا و سلام التحليل
ان عدا (وردا السلام) ولوسوها
(بلسانه) لا يسده بل يكرهه على
المتقدم ثم لوصافه بنسبة السلام
قالوا فسد كانه لانه عمل كثير وفي
النهر عن صدر الدين الغزي
سلامك مكروه على من ستمتع
ومن بعد ما أبدى يست وبشرع
مصل ونال ذاكر ومحدث
خطيب ومن يصني اليهم ويسمع
مكرره فقه جالس لقضائه
ومن يجتوا في الفتنة دعهم لينفعوا
مؤذن ايضا او مقيم مدرّس
كذا الاجنبيات القسيات امنع
ولعاب شطرنج وشبه بخلقههم
ومن دهم مع أهل له يتمتع
ودع كافرا ايضا ومكشوف عورة
مطلب
المواضع التي يكره فيها السلام

فانما) أي على ظن أنه اتم الصلاة بجر (قوله فانه يفسدها) أي في الصور الثلاث أما السلام على انسان
تظاهر وأما السلام على ظن أنها رويحة فلانه قصد القطع على ركعتين بخلاف ما اذا ظن اكمالها فانه قصد
القطع على أربع باعتبار ذلك وأما السلام دائما فلانه انما اغترسوه في القعود لان القعود مظنة بخلاف
القيام ولذلك اغترسوه دائما في صلاة الجنازة لان القيام فيها مظنة السلام اه ح (قوله مطلقا) فسر قوله
وان لم يقتل عليكم وقوله ولوساها ح (قوله فسلام التحية الخ) هذا ما حذر به في البحر بحثا ثم راد مصرحاً به
في البدائع ووفق به بين ما في الكزوز وغيره من اطلاق الفساد بالسلام وبين ما في الجمع وغيره من تقييده بالعدم
بجمل الاثر على الاول والثاني والثاني ودخل في قوله ان عدا ما لو ظن أنها رويحة مثلاً فسلم لانه لعدم
السلام كما تر خلافاً بينهم (قوله لا يسده) أي لا يفسد هارداً السلام يسده خلافاً لمن عزا الى أبي حنيفة
أنه مفسد فانه لم يعرف نقله من احد من أهل المذهب وانما يذكر كون عدم الفساد بلا حكاية خلاف بل صريح
كلام الطحاوي أنه قول ائمة الثلاثة وكان هذا القائل فيهم من توابعهم ولا يرد بالاشارة أنه مفسد كذا في الخلية
لابن امير حاج الحلبي واستدل في البحر على قوله فانه لم يعرف الخ بأنه نقله صاحب الجمع وهو من أهل المذهب
المتأخرين ومع هذا فالحق أن الفساد ليس ثابت في المذهب وانما استنبطه بعض المشايخ مما في الظهيرة
وغيره من أن لوصافه بنسبة التسليم فسدت فقال فعلى هذا انفسد أيضا اذا ردت بالاشارة ويذكر لعدم الفساد
أنه عليه الصلاة والسلام فعله كما رواه أبو داود وصححه الترمذي وصريح في المنية بأنه مكروه أي تنزيهاً وفعله
عليه الصلاة والسلام لتعليم الجواز فلا يوصف فعله بالكرهية كما حققه في الخلية اه (قوله قالوا فسد) فيه
ايماء الى ما ذكره في البحر بحثا من أن الطاهر استواء حكم الرذائل بالمصاحفة وبأيد وهو عدم الفساد لا حديث
الواردة في ذلك وقوله كانه الخ فيه ايماء الى ما ذكره في النهر من أن هذا التعليل اولى من تعليل الزيلعي وغيره
بأنه كلام بمعنى لان الرذائل بد كلام معنى أيضا قد بر وبالله التوفيق كذا رأيت بخط الشارح في هامش
الخزان (قوله سلامك مكروه) ظاهره التحريم ط وسجي والتصريح بالانتم في بعضها (قوله ومن بعد
ما أبدى الخ) فعل مضارع رباعي أي أظهر والمعنى وغير الذي اذ كرهه تناسل ولا يساقضه قوله والزيادة تنفع
لانه من كلام صاحب النهر كما ستعرفه فانهم (قوله ذاكر) فسر بعضهم بالواعظ لانه يذكر الله تعالى ويذكر
الناس به والظاهر أنه اعتم فكره السلام على مشتغل يذكر الله تعالى بأي وجه كان رحتي (قوله خطيب) نعم
جميع الخطب ط (قوله ومن يصني اليهم) أي الى من ذكر ولو الى المهلي اذا جهر وهو داخل في التالي ط (قوله
مكرره فقه) أي ليحفظه او يفهمه (قوله جالس لقضائه) قاس بعض مشايخنا الولاية والامراء على التالي
قال شمس الأئمة السرخسي الصحيح الفرق فالرعية يسلمون على الامراء والولاية والخصوم لا يسلمون على القضاة
والفرق أن السلام تحية الزائرين والخصوم ما تقدموا الى القاضي زائرين بخلاف الرعية فعلى هذا لو جلس
القاضي للزيارة فالخصوم يسلمون عليه ولو جلس الامير لفصل الخصوم لا يسلمون عليه كذا في الثامن من كراهية
التسارخانية ومقتضى هذا أن الخصوم اذا دخلوا على المفتي لا يسلمون عليه تأمل (قوله ومن يجتوا في الفتنة)
عبارة النهر في العلم وفي الضياء مذاكرة العلم فيهم كل علم شرعي (قوله ايضا) بوصول الهمزة للضرورة ط (قوله
مدرّس) أي شيخ درس العلم الشرعي بقرينة ما ذكرناه آنفاً (قوله القسيات) جمع قسيه المرأة الشابة ومفهوما
جوازه على الجوز بل صرحوا بجواز مصاحفتها عند أمن الشهوة (قوله ولعاب) بضم اللام وتشديد العين
المهملة جمع لعاب (قوله وشبهه) بكسر الهمزة أي مشابهة خلقهم بالضم والمراد من يشابههم في فسقهم
من سائر أرباب المعاصي كمن يلعب بالقمار أو يشرب الخمر أو يغتاب الناس او يطير الحمام او يغني فقد شبهه بلعب
الشطرنج المختلف فيه على أن ما فرقه مثله بالاولى وسبأ في الحظر والاباحة أنه يكره السلام على الفاسق
لو معناه والا لا اه وفي فصول العلما ولا يسلم على الشيخ المعازح والكذاب واللاغي ولا على من يسب الناس
او يتطرو وجود الاجنبيات ولا على الفاسق المعلن ولا على من يغني او يطير الحمام ما لم تعرف نوبتهم وبسلم على قوم
في معصية وعلى من يلعب بالشطرنج ناويا أن يشغلهم عما هم فيه عند أبي حنيفة وكرهه عنده ما تحقير الهيم اه
وظاهر قوله ما لم تعرف نوبتهم أن المراد كراهية السلام عليهم في غير حالة مباشرة المعصية أما في حالة مباشرتها ففسدهم
الخلاف المذكور (قوله يتمتع) الظاهر منه ما يعم مقدمات الجماع ط (قوله ودع كافرا) أي الا اذا كان لك

حاجة اليه فلا يكره السلام عليه كما سيأتي في باب الحظر والاباحة (قوله ومكشوف عورة) ظاهره ولما كشف الضرورة ط (قوله حال التغوط) مراده ما يعم البول ط (قوله الا اذا كنت الخ) انظر ما وجه ذلك مع أن الكراهة انما هي في حالة وضع اللقمة في الفم كما يظهر مما في حظر المجتبي بكره السلام على العاجز عن الجواب حقيقة كما شغل بالاكل والاستغراغ او شرعا كما شغل بالصلاة وقرآنة القرآن ولو سلم لا يستحق الجواب اه (قوله وقد زدت عليه المتفق على استاذة كما في القنية والمغني ومطير الحمام وألفقته فقلت كذلك استاذ الخ) هكذا يوجد في بعض النسخ وهو من تمة عبارة صاحب المهر والبيت المذكور من نظامه (قوله كذلك استاذ) فيه أن الكراهة رضى الله عنهم كانوا يسلمون على النبي صلى الله عليه وسلم ح عن شيخه والجواب أن المراد السلام عليه في حالة اشتغاله بالتعليم كما يأتي وبه يعلم أنه داخل في النظم السابق في قوله مدر من وكذا المغني ومطير الحمام داخلان في قوله وشبهه بخلفهم كاتبها عليه ولكن الغرض ذكر ما وقع التصريح به في كلامهم والافقي النظم السابق اشياء امتد اخلا يغني ذكر بعضها عن بعض وعن هذا زاد شيخ مشايخها الشهاب احمد المنيني كما نقله عنه الرجتي اشياء آخر نظمها بقوله

وزد عتد زنديق وشيخ مباح * ولاغ وكذاب لكذب يشيع
ومن ينظر النسوان في السوق عامدا * ومن دأبه سب الانام ويردع
ومن جلسوا في مسجد لصلاتهم * وتسيبهم هذا عن البعض يسمع
ولا تنس من ابي هنالك صرحوا * فكن عارفا يصاح فتحظي وترفع

(قوله وصرح في الضياع الخ) أي نقلا عن روضة الزندوبسي وذكر ح عبارة وحاصلها أنه يأثم بالسلام على المشغولين بالصلاة او القراءة او القرآن او مذاكرة العلم والادان والاقامة وأنه لا يجب الرد في الاولين لانه يبطل الصلاة والنظية كالصلاة ويردون في الباقي لامكان الجمع بين فضيلتي الرد وما هم فيه من غير أن يؤدى الى قطع شيء يجب اعادته قال ح ويعلم من التعليل الحكم في بقية المسائل المذكورة في النظم اه قلت لكن في البحر عن الزيلعي ما يخالفه فانه قال بكره السلام على المصلي والقارئ والجالس للقضاء والبحث في الفقه والتخلي ولو سلم عليهم لا يجب عليهم الرد لانه في غير محله اه ومفاده أن كل محمل لا يشرع فيه السلام لا يجب رده وفي شرح الشريعة صرح الفقهاء بعدم وجوب الرد في بعض المواضع القاضية اذا سلم عليه الخصمان والاستاذ الفقيه اذا سلم عليه تلميذه او غيره أو ان الدرس وسلام السائل والمشتغل بقراءة القرآن والدعاء حال شغله والجالسين في المسجد لتسبيح أو قراءة او ذكر حال التذكير اه وفي البزاية لا يجب الرد على الامام والمؤذن والخطيب عند الثاني وهو الصحيح اه وينبغي وجوب الرد على الفاسق لان كراهة السلام عليه للزجر فلا تنافي الوجوب عليه تأمل هذا وقد نظم الجلال الاسيوطي المواضع التي لا يجب فيها رد السلام ونقلها عنه الشارح في هامش الخزانة فقال

رد السلام واجب الاعلى * من في الصلاة اوبا كل شغلا
او شرب او قراءة أو أدعية * او ذكر او في خطبة أو تلبية
او في قضاء حاجة الانسان * او في اقامة او الاذان
او سلم الطفل او السكران * او شابة يخشى بها اقتتان
او فاسق او ناعس او نائم * او حالة الجماع او تحاكم
او كان في الحمام او محتونا * فواحد من بعدها عشرونا

(قوله يجزم الميم) كانه لخالفته السنة فعلى هذا الورع الميم بالانتوين ولا تعريف كان يجزم الميم لخالفته السنة أيضا اه قلت وقد سمع من العرب سلام عليكم بالانتوين وخزجه في معنى اللبيب على حذف آل او تقدير مضاف أي سلام الله لكن قال في الظهيرية ولفظ السلام عليكم او سلام عليكم بالانتوين ويدون هذين كما يقول الجهال لا يكون سلاما اه وذكر في التتارخانية عن بعض اصحاب أبي يوسف أن سلام الله عليكم دعاء لا تحية وسنذكر بقية أبحاث السلام في كتاب الحظر والاباحة (قوله والتخنج) هو أن يقول اح بالفتح والضم بحر (قوله بحر فين) يعلم حكم الزائد عليه ما بالاولى لكن يؤهم أن الزائد لو كان بعد رفسد

مطلبه
المواضع التي لا يجب فيها رد السلام

ومن هو في حال التغوط اشنع
ودع آكلا الا اذا كنت جائعا
وتعلم منه أنه ليس بمنع
وقد زدت عليه المتفق على استاذة
كما في القنية والمغني ومطير الحمام
وألفقته فقلت
كذلك استاذ مغني مطير
فهذا اختتام والزيادة تنفع
وصرح في الضياع بوجوب الرد
في بعضها وبعده في قوله سلام
عليكم يجزم الميم (والتخنج) بحر فين

ويحذفه فلا حرام في النهاية عن الخط من أنه ان لم يكن مدفوعا اليه بل لاصلاح الخلق ليتكلم من القراءة ان
ظهر له سرف نحو قوله اح اح وتكف لذلك كان التقية انما عيل الزاهد يقول يقطع الصلاة عندهما لانها
حروف مهملة اه اي والصحيح خلافه كما يأتي (قوله بأن نشأ من طبعه) أي بأن كان مدفوعا اليه (قوله على
الصحيح) لانه يفعله لاصلاح القراءة فيكون من القراءة معنى كلشي البناء فانه وان لم يكن من الصلاة ولكنه
لاصلاحها فصار منها معنى شرح المنية عن الكفاية لكنه لا يشمل ما لو كان لا اعلام أنه في الصلاة أو وليه تدي
امامه الى الصواب والقياس القصادي الشكل الا في المدفوع اليه كما هو قول أبي خنيفة ومحمد لانه كلام والكلام
منفسد على كل حال كما مر وكانهم عدلوا بذلك عن القياس وصححو اعدام الفساد به اذا كان لغرض صحيح لوجود
نص ولعله ما في الخلية عن سني ابن ماجه عن علي رضي الله عنه قال كان لي من رسول الله صلى الله عليه وسلم
مدخلان مدخل بالليل ومدخل بالنهار فكنت اذا اتته وهو يصلي تنحني وفي رواية سجد وجهي في الخلية
على اختلاف الحالات والله تعالى أعلم (قوله والدعاء بما يشبه كلامنا) هو ما ليس في القرآن ولا في السنة
ولا يستحيل طلبه من العباد فان ورد فيها ما واستحال طلبه لم يقصد في الصريح التجنيس وتقدم الكلام
عليه في سني الصلاة فراجع (قوله خلافا للشافعي) أشار الى أن فائدة ذكر الدعاء المذكور مع أنه داخل
في الكلام هي التنبيه على ما فيه من الخلاف (قوله والمتأوه الخ) قال في شرح المنية بأن قال أوه بفتح الهمزة
وتشديد الواو مفتوحة وبضم الهمزة واسكان الواو وقال آه بفتح الهمزة اه وذكر في الخلية فيه ثلاث
عشرة لغة ساقها في البحر (قوله والتأفیف الخ) قال في الخلية اف اسم فعل لا تفخبر وفيه لغات انتهت الى
أربعين منها ضم الهمزة مع ثلث الفاء مخففة ومشددة منونة وغير منونة وقد تأتي مصدر ابراديه الدعاء
في اخره وبغيره فتنصب بفعل واجب الاضمار وقد تردف حينئذ تنق على الاتباع له ومنه قول القائل
أفا و تنفا لمن مودته * ان غبت عنه سبعة زلات

ان مات الريح هكذا أو كذا * مات مع الريح ايتامات اه

وظاهره أن تنف ليس من اسماء التأفیف تأمل (قوله والبكا) بالقصر خروج الدمع بالمد تصوت معه كما في
الصحيح فقول به صوت للتقيد على الأول وللوضيح على الثاني اسماعيل (قوله يحصل به حروف) كذا في الفخ
والنهاية والسراج قال في النهر أ ما خروج الدمع بلا صوت او صوت لا حروف معه فغير مفسد (قوله الاراض
الخ) قال في المعراج ثم ان كان الالين من وجع مما يمكن الامتناع عنه فعن أبي يوسف يقطع الصلاة وان كان مما
لا يمكن لا يقطع وعن محمد ان كان المرض خفيفا يقطع والا فلا لانه لا يمكنه التعود الا بالالين كذا ذكره المحبوبي اه
(قوله وان حصل حروف) أي لهذه المذكورات كلها كما في المعراج لكن ينبغي تقييده بما اذا لم يتكلف انخراج
حروف زائدة على ما تقتضيه طبيعة العاطس ونحوه كالوقال في تناوبه هاهنا مكررا لها فانه منهي عنه بالجذ
تأمل وأفاد أنه لو لم يحصل له حروف لا تنفسه مطلقا كالوسعيل وظهر منه صوت من نفس يخرج من الأنف
بلا حروف (قوله لاند كرجنة اوانار) لأن الالين ونحوه اذا كان يذكره ما صار كانه قال اللهم اني اسألك الجنة
وأعوذ بك من النار ولو صرح به لا تنفسه صلاته وان كان من وجع او مصيبة صار كانه يقول انما صاب فعزوني
ولو صرح به تنفسه كذا في الكافي درر (قوله او آرى) هي لفظة فارسية بمعنى نعم كما صرح به في الفتاوى
الهندية وهو بفتح الهمزة ومدودة وكسر الراء وسكون الباء ح (قوله دلالاته على الخشوع) أفاد أنه لو كان
استلذاذا بحسن النخبة يكون مفسدا ط (قوله وتتميت) بالسين والشين المجمة والثاني افسح درر
(قوله لغيره) تبع فيه صاحب النهر والاصوب اسقاطه لأن تتميت مصدر مضاف لمفعوله والفاعل محذوف
وهو المصلي ولكن زاده ليقابله بقوله ولو العاطس لنفسه وتأويله أن قوله لغيره يدل من عاطس لأن الاضافة
فيه على معنى اللام أي تتميته لعاطس فصار المعنى تتميت المحلى لغيره فافهم (قوله بريحك الله) قيد به لأن
السامع لو قال الحمد لله فان عنى الجواب اختلف المشايخ او التعليم فسدت او لم يرد واحد منهم ما لا تنفس
اتفاقا نهر وصحيح في شرح المنية عدم الفساد مطلقا لانه لم يعارف جوابا قال بخلاف الجواب المسارم أي
بالجدة للتعارف (قوله ولو العاطس لنفسه لا) أي لو قال لنفسه بريحك الله بانفسه لا تنفسه لانه لم يكن خطا ما
لغيره لم يعتبر من كلام الناس كما اذا قال بريحك الله بجر (قوله وبعبكه التأمين الخ) صورته ما في الظهيرة

(بلا عذر) أمابه بأن نشأ من
تابعه فلا (او بلا) غرض صحيح
قوله تصبين صوته اوليه تدي
امامه اوللا اعلام أنه في الصلاة
فلا فساد على الصحيح (والدعاء
بما يشبه كلامنا) خلافا للشافعي
(والالين) هو قوله آه بالقصر
(والتأوه) هو قوله آه بالمد
(والتأفیف) أف أو تف (والبكا
بصوت) يحصل به حروف (لوجع
او مصيبة) قيد للاربعة الالريض
لا يملك نفسه عن انين وتأوه لانه
حينئذ كعطاس وسعال وجشاء
وتناوب وان حصل حروف
للضرورة (لاند كرجنة اوانار) فلو
أعجبته قراءة الامام فجعل يكي
ويقول بلى اونغم أو آرى لا تنفسه
سراجية دلالاته على الخشوع
(و) يفسدها (تتميت عاطس)
الغيره (بريحك الله ولو من العاطس
لنفسه لا) وبعبكه التأمين بعد
التتميت

رجلان يصلان فعماس احدهما فقال رجل خارج الصلاة بركك الله فقالا جميعا آمين تفسد صلاة العاطس دون
 الآخر لانه لم يدعه اه آى لم يجبه وبشكل عليه ما فى الذخيرة اذا آمن المصلى لدعاء رجل ليس فى الصلاة
 تفسد صلاته اه وهو يفيد فساد صلاة المؤمن الذى ليس بعاطس وليس بعيد كما لا يخفى بجر وأجاب
 فى التهرب بأننا لانسلم أن الذى تأمين لدعائه لا تقطعه بالآول والى هذا يشير التعليل اه وحاصله أنه لما كان
 الدعاء للعاطس تعين تأمينه جوابا للدعوى فلم يكن تأمين المصلى الا خرجوا باختلاف ما اذا كان المؤمن واحدا
 فانه يتعين تأمينه جوابا كما فى مسئلة الذخيرة وأجاب العلامة المقدسى بجمله ما فى الذخيرة على ما اذا دعاه
 يكون جوابا أما اذا دعاه لغيره فلا يظهر كونه جوابا فلا تفسد اه لكن يشافيه ما يذكره الشارح لو دعى
 لاحدا أو عليه فقال اى المصلى آمين تفسد وكذا ما فى البحر عن المتبقي لو سمع المصلى من مصل آخر ولا الضالين
 فقال آمين لا تفسد وقيل تفسد وعليه المتأخرون اه فهذا يؤيد ما أجاب به فى التهرب لان المؤمن واحد فتعين
 تأمينه جوابا وان لم يكن الدعاء له فلا يمتنع الشارح على ما فى البحر فافهم (قوله وجواب خبر سوء) سوء
 بضم السين صفة خبر وهو من سوء سوء انقضى سر والاسترجاع قول ان الله وانا لله راجعون ثم الفساد
 بذلك قولهم اخلافا لابي يوسف كما صححه فى الهداية والكافى لان الاصل عنده أن ما كان شأنا او قرأنا لا يتغير
 بالنسبة وعندهما يتغير كفى النهاية وقيل انه بالاتفاق ونسبه فى غاية البيان الى عامة المشايخ وفى الخاتمة
 انه الظاهر لكن ذكر فى البحر أنه لو اخبر بخبر يسرته فقال الحمد لله فهو على الخلاف ثم قال ولعل الفرق على قوله
 أن الاسترجاع لاظهار المحبة وما شرعت الصلاة لاجله والتحميد لاظهار الشكر والصلاة شرعت لاجله اه
 قلت وهو مأخوذ من الحلية وفيه نظر اذ لو صح هذا الفرق على قول ابي يوسف لاتقضى الاصل المذكور
 فالاولى ما فى الهداية وغيرها من أن القرع الاول على الخلاف أيضا ولذا مشى عليه فى شرح المنية الكبير
 فليأمل (قوله على المذهب) رد على ما فى الظهيرية من تصحيح عدم الفساد فانه تصحيح مخالف للمشهور
 وعلى ما فى المجتبى من أنه لا فساد بشئ من الاذكار التى يقصد بها الجواب فى قول ابي حنيفة وصاحبه
 فانه مخالف للمتون والشروح والفتاوى كذا فى الحلية والبحر فافهم (قوله لانه الخ) بيان لوجه الفساد
 عندهما فان المناط كونه لفظا فيده معنى ليس من أعمال الصلاة لا كونه وضع لا فائدة ذلك فنج (قوله كل ما
 قصد به الجواب) أى عندهما الصيرورة للشأن كلام الناس بالقصد كخروج القراءة بقصد الخطاب والجواب بما
 ليس بشأن مفسد اتفاقا كذا فى غرر الافكار ومثله فى الدرر حيث قال قد بالتحميد ونحوه لان الجواب بما ليس
 بشأن مفسد اتفاقا اه قلت والمراد بما ليس بشأن ما كان من غير القرآن أما ما كان منه اذا قصد به الجواب
 فانه على الخلاف أيضا وان لم يكن شأنا كقوله الخليل والبغال والجريد ليس ما قد منه من أن الاصل
 عند ابي يوسف أن ما كان شأنا او قرأنا لا يتغير بالنسبة وعندهما يتغير فلو قيل ما مالك فقال الابل والبقر والعبيد
 مثلا فسدت اتفاقا لانه ليس قرأنا ولا شأنا أما لو أجاب عن خبر سار بالتحميد أو معجب بالتسبيح والتليل
 لا تفسد عنده لانه شأنا وان لم يكن قرأنا واحترز بقصد الجواب عما لو سيج لمن استأذنه فى الدخول على قصد
 اعلامه أنه فى الصلاة كما يأتى اوسع انبييه امامه فانه وان لم يغيره بالنسبة عندهما الا أنه خارج عن القياس
 بالحديث الصحيح اذا نابت احدم نائبة وهو فى الصلاة فليس سيج قال فى البحر وهما الحق بالجواب ما فى المجتبى توسع
 او هل يريد زجر عن فعل أو امر ايه فسدت عندهما اه قلت والظاهر أنه لو لم يسبح ولكن جهر بالقراءة
 لا تفسد لانه قاصد للقراءة وانما قصد البحر أو الامر بجزء ورفع الصوت تأمل (قوله او الخطاب الخ) هذا مفسد
 بالاتفاق وهو مما اورد نقضا على أصل ابي يوسف فانه قرآن لم يوضع خطابا لمن خاطبه المصلى وقد أخرجه
 بقصد الخطاب عن كونه قرآنا وجعله من كلام الناس (قوله كقوله لمن اسمه يحيى او موسى) يغنى عنه
 قول المصنف مخاطبا لمن اسمه ذلك والظاهر أنها تفسد وان لم يكن الخطاب مسمى بهذا الاسم اذا قصد خطابه
 ط (قوله او ان الباب الخ) اعمل وجه جعله من الخطاب مع أنه ليس فيه أداة تداء ولا خطاب أنه فى معنى
 قوله ادخل (قوله تفسد ان قصد جوابه) ذكر فى البحر أنه لو قال مثل ما قال المؤذن ان اراد جوابه تفسد
 وكذا لو لم تكن له نية لان الظاهر أنه اراد به الاجابة وكذلك اذا سمع اسم النبي صلى الله عليه وسلم فصلى عليه
 فهذا اجابة اه وبشكل على هذا كله ما مر من التفصيل فحين سمع العاطس فقال الحمد لله تأمل واستفيد أنه

(وجواب خبر) سوء بالاسترجاع
 على المذهب) لانه بقصد الجواب
 صار كلام الناس (وكذا)
 يفسدها (كل ما قصد به الجواب)
 كأن قيل أجمع الله فقال لاله
 الإله او ما مالك فقال الخليل
 والبغال والجريد أو من أين جئت
 فقال وبئر معطلة وقصر مشيد
 (او الخطاب ك) قوله لمن
 اسمه يحيى أو موسى (يا يحيى خذ
 الكتاب بقوة) او ما لك بهيمة
 يا موسى (مخاطبا لمن اسمه ذلك)
 اولن بالباب ومن دخله كان
 آمنا (فروع) سمع اسم الله تعالى
 فقال جل جلاله والنبي صلى الله
 عليه وسلم فصلى عليه او قراءة الامام
 فقال صدق الله ورسوله تفسد
 ان قصد جوابه ولو سمع ذكر
 الشيطان فلعنه تفسد

ولم يقصد الجواب بل قصد الشناء والتعظيم لا تقصد لأن نفس تعظيم الله تعالى والملاحة على نبيه صلى الله عليه وسلم لا يشافي الصلاة كما في شرح المنية (قوله وقيل لا) جزم به في البحر والظاهر أنه مبنى على ما إذا لم يقصد الجواب والاشكل عليه ما تر تأمل (قوله فبطل) يشك عليه ما في البحر ولزده عقبه أو أصابه وجع فقال بسم الله قبل تقصده لا لأنه كالنبي وقيل لا لأنه ليس من كلام الناس وفي النصاب وعليه التقوى وجزم به في التمهيدية وكذلك القول بآب كافي الأخيرة اه (قوله فقال آمين) قدمنا الكلام فيه قريبا (قوله ولا يفسد الكل) أي إذا قد انطاب كما تر (قوله حتى لو امتثل الخ) هذا امتثال بالفعل ومثله ما لو امتثل بالقول وهو ما في البحر عن القنية مسجد كبير يجهز المؤذن فيه بالتكبيرات فدخل فيه رجل أمر المؤذن أن يجهز بالتكبير ويركع الإمام للحال فجهز المؤذن أن قصد جوابه فسدت صلاته (قوله أو دخل فرجة الخ) المتقدمة عدم الفساد ط (قوله ومتر) أي في باب الإمامة عند قوله وبصاف الرجال وقد مناه عن الشربلاني عدم الفساد وتقدم تمام الكلام عليه اه (قوله ويأتي) أي في هذا الباب عند قول المصنف ورده السلام بيده (قوله وقمحه على غير امامه) لأنه تعلم وتعليم من غير حاجة بحر وهو شامل للفتح المقتدى على مثله وعلى المنفرد وعلى غير المصلي وعلى إمام آخر وفتح الإمام والمنفرد على أي شخص كان أن أراد به التعليم لا التلاوة تهر (قوله وكذا الأخذ) أي أخذ المصلي غير الإمام بفتح من فتح عليه مفسد أيضا كما في البحر عن الخلاصة أو أخذ الإمام بفتح من ليس في صلاته كفافه عن القنية (قوله إذا تذكرك الخ) قال في القنية أرتج على الإمام فتح عليه من ليس في صلاته وتذكر فإن أخذ في التلاوة قبل تمام الفتح لم يفسد والاتقصد لأن تذكره يضاف إلى الفتح اه بحر قال في الحلية وفيه نظر لأنه إن حصل التذكر والفتح معاً لم يكن التذكر ناشئاً عن الفتح ولا وجه لافساد الصلاة بتأخر شروعه في القراءة عن تمام الفتح وإن حصل التذكر بعد الفتح قبل اتمامه فالظاهر أن التذكر ناشئ عنه ووجبت إضافة التذكر إليه فتفسد بلا توقف للشروع في القراءة على اتمامه اه ملخصاً قلت والذي ينبغي أن يقال إن حصل التذكر ببب الفتح تفسد مطلقاً أي سواء شرع في التلاوة قبل تمام الفتح أو بعده لوجود التعلم وإن حصل تذكر من نفسه لا ببب الفتح لا تقصد مطلقاً وكون الظاهر أنه حصل بالفتح لا يؤثر بعد تحقق أنه من نفسه لأن ذلك من أمور الديانة لا القضاء حتى يفي على الظاهر ألا ترى أنه لو فتح على غير امامه قاصداً القراءة لا التعليم لا تفسد مع أن ظاهر حاله التعليم وكذا لو قال مثل ما قال المؤذن لم يقصد إلا جابة قليلاً (قوله مطلقاً) فسر به بعده (قوله بكل حال) أي سواء قرأ الإمام قدر ما تجوز به الصلاة أم لا انتقل إلى آية أخرى أم لا تكرر الفتح أم لا هو الأصح نهر (قوله إذا سمع المؤتم الخ) في البحر عن القنية ولو سمع المؤتم من ليس في الصلاة ففتح به على إمامه يجب أن تطل صلاة الكل لأن التلقين من خارج اه واقفه في النهر ووجه أن المؤتم لما تلقن من خارج بطلت صلاته فإذا فتح على إمامه وأخذ منه بطلت صلاته لكن قال ح وهذا يقتضي أنه لو سمع من مصلي ولو غير صلاته ففتح به لا تطل وهو باطل كما لا يخفى إلا أن يراد بقوله من غير مصلي أي صلاته اه (قوله وينوي الفتح لا القراءة) هو الصحيح لأن قراءة المقتدى مبنى عنها والفتح على إمامه غير مبنى عنه بحر (قنية) يكره أن يفتح من ساعته يكرهه للإمام أن يلجئه إليه بل يتنقل إلى آية أخرى لا يلزم من وصلها ما يفسد الصلاة أو إلى سورة أخرى أو يركع إذا قرأ قدر الفرض كجزم به الزيلعي وغيره وفي رواية قدر المستحب كإرجعه الكل بأنه الظاهر من الدليل واقفه في البحر والنهر ونازعه في شرح المنية ورجح قدر الواجب لشدة تأكده (قوله أو أرى) كلمة فارسية كافي شرح المنية وحتى بعد اليمز وكسر الراء بمعنى نعم كما تقدم (قوله لأنه من كلامه) بدليل الاعتبار (قوله لأنه قرآن) هذا ظاهر في نعم وكذا في آرى على رواية أن القرآن اسم للمعنى أم على رواية أنه اسم للنظم والمعنى فلا (منه) وقع في الغار الاشباه أي مصل قال نعم ولم تفسد صلاته فقل من اعتاده في كلامه اه قال في الخرائن وفيه اشتباه أي اشتبه عليه الحكم أن لم يكن سبق قلم (قوله مطلقاً) أي سواء كان كثيراً أو قليلاً عامداً أو ناسياً ولذا قال ولو لم يسمه ناسياً ومثله ما لو وقع في فيه قطرة مطر فأنه ما كما في البحر (قوله الحصة) بكسر الحاء وتشديد الميم مكسورة ومفتوحة ح (قوله قاله الباقي) أي في شرح الملتقى ونصه وقال الباقي الصحيح أن كل ما يفسد تفسد به الصلاة اه وعليه مشي الزباني تبعاً للخلاصة

وقيل لا ولو حوّل لدفع الوسوسة
ان لا مورد الدنيا تفسد لا لامور
الآخرة ولو سقط شيء من السطح
فبطل أو دعى لأحد أو عليه فقال
آمين تفسد ولا يفسد الكل عند
الثاني والصحيح قوله ما علم يقصد
المتكلم حتى لو امتثل أمر غيره
فتقبل له تقدم فتقدم أو دخل
فرجة الصف أحد فوقع له فسد
يل عكس ساعة ثم يتقدم
برأيه فاستأنى معزلاً للزاحدي
ومروياً قنية وقيد بقصد
الجواب لأنه لو لم يرد جوابه بل
أراد إعلامه بأنه في الصلاة
لا تفسد اتفاقاً ابن ملك وملتقى
(وقمحه على غير امامه) إذا
أراد التلاوة وكذا الأخذ إذا
تذكر قبل تمام الفتح بخلاف
فمحه على إمامه فإنه لا يفسد
(مطلقاً) لفتحه وأخذ بكل حال
إذا سمع المؤتم من غير مصلي
ففتح به تفسد صلاة الكل وينوي
الفتح لا القراءة (ولو جرى على
لسانه نعم) أو أرى (إن كان
يعتاده في كلامه تفسد) لأنه من
كلامه (والألا) لأنه قرآن (واكله
وشربه مطلقاً) ولو سمع ناسياً
(الاداء) كان بين أسنانه ما كوله
دون الحصة كما في الصوم هو
الصحيح قاله الباقي (فاتباعه)

والبدائع قال في الهر وجعل في الخبائية هذا قول البعض وقال بعضهم ما دون ملء النهم لا يفسد وفرق بين الصلاة والصوم وما في الزباني - اولى (قوله أما المضع نفسد) أى ان كثرة تقديره بالثلاث المتواليات كما في غيره كذا في شرح المنية وفي البحر عن المحيط وغيره ولو منخ المالك كثيرا فسدت وكذا لو كان في فيه اهل الجنة فلا كها فان دخل في حلقة منها شيء يسير من غير أن يلو كها لا تفسد وان كثرة ذلك فسدت اه (قوله كسكر الخ) أفاد أن المفسد اما المضع الكثير أو وصول عين الماء كحول الى الجوف بخلاف الطعم قال في البحر عن الخلاصة ولو اكل شيئا من الحلاوة وابتلع عنها فدخل في الصلاة فوجد حلاوتها في فيه وابتلعها لا تفسد صلاته ولو أدخل الفانيذ أو السكر في فيه ولم يبتلع منه لكن بصلى والحلاوة تصل الى جوفه تفسد صلاته اه (قوله ويفسدها انتقاله الخ) أى بأن بنوى بقلبه مع التكبير الانتقال المذكور قال في النهر بأن صلى ركعة من الظهر مثلا ثم افتتح العصر أو الطلوع بتكبيره فان كان صاحب ترتيب كان شارعا في الطلوع عندهما خلافا لمحمد أو لم يكن بأن سقط الضيق واللكثرة صرح شرعه في العصر لانه نوى تحصيل ما ليس يحصل فخرج عن الاول فغناط الخروج عن الاول صحة الشروع في المغاير ولو من وجه فلذا لو كان منفردا فكبر بنوى الاقتداء وعكسه او امامة النساء فسدت الاول وكان شارعا في الثاني وكذلك الوتوى نقلا او واجبا او شرعا في جنازة فجي باخرى فكبر بنوى بها او الثانية يصير مستأنفا على الثانية كذا في فتح القدير اه (قوله او عكسه) بالنصب عطف على منفردا ح (قوله بخلاف نية الظهر الخ) أى نيته مع التكبير كما مر قال في البحر يعنى لو صلى ركعة من الظهر فكبر بنوى الاستئناف لا يظهر بعينها لا يفسد ما أداه ويحتسب تلك الركعة حتى لو صلى ثلاث ركعات بعسدها ولم يقعد في آخرها حتى صلى رابعة فسدت الصلاة وافتتت الثانية (قوله مطلقا) أى سواء استقل الى المغايرة او المتحدة لان التلفظ بالنية كلام مفسد للصلاة الاولى فصح الشروع الثاني (قوله أى ما فيه قرآن) عممه ليشمل المحراب فانه اذا قرأ ما فيه فسدت في الصحيح بجر (قوله مطلقا) أى قليلا لا كثيرا اماما او منفردا امتيا لا يمكنه القراءة الا منه واولا (قوله لانه تعلم) ذكر والابى حنيفة في علة الفساد وجهين احدهما أن حمل المصحف والنظر فيه وتقليب الاوراق عمل كبير والثاني انه تلقن من المصحف فصار كما اذا تلقن من غيره وعلى الثاني لا فرق بين الموضوع والمحمول عنده وعلى الاول يفتقران وصحح الثاني في الكافي بعال الصحيح السرخسي وعليه لو لم يكن قادرا على القراءة الا من المصحف فصلى بالقراءة ذكر الفضلي انها تجزئه وصحح في الطهيرية عدمه والظاهر أنه مفرغ على الوجه الاول الضعيف بجر (قوله اذا كان الخ) لان هذه القراءة مضافة الى حقله لا الى تلقنه من المصحف ومجرد النظر بلاجل غير مفسد لعدم وجهي الفساد وهذا استثناء من اطلاق المصنف وهو قول الرازي وتبعه السرخسي وأبو نصر الصغار وجزم به في الفتح والهاية والتبيين قال في البحر وهو وجيه كما لا يخفى اه فلذا جزم به الشارح (قوله وقيل الخ) تنقيده آخر لاطلاق المصنف وعبارة الحلبي في شرح المنية ولم يفرق في الكتاب بين القليل والكثير وقيل لا تفسد ما لم يقرأ فقرأ انما تحته وقيل ما لم يقرأ أنه وهو الاظهر لانه مقدرا ما تجزئه الصلاة عنده (قوله وجماعها) أى وجوزها الصاحبان بالكراهة (قوله لان التشبه بهم لا يكره في كل شيء) فانانا كل ونشرب كما يفعلون بجر عن شرح الجامع الصغير انما في من ويؤيده ما في الذخيرة قبيل كتاب التخرى قال هشام رأيت على ابي يوسف نعتين مفسوفتين بمسامير فقلت اترى بهذا الحديث بأسا قال لا قلت سفيان ونور بن يزيد كذا ذلك لان فيه تشبها بالربان فقال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم بلبس النعال التي اهاشعرواها من لباس الربان فقد أشار الى أن صورة المشابهة فيما تعلق به صلاح العباد لا يفسد فان الارض مما لا يمكن قطع المسافة البعيدة فيها الا بهذا النوع اه وفيه اشارة أيضا الى أن المراد بالتشبه أصل الفعل أى صورة المشابهة بلا قصد (قوله ليس من أعمالها) احتراز عما لو زاد ركوعا أو سجودا مثلا فانه عمل كثير غير مفسد لكونه منها غير أنه يرض لان هذا سبيل ما دون الركعة ط قلت والظاهر الاستثناء عن هذا القيد على تعريف العمل الكثير بما ذكره المصنف تأمل (قوله ولا لاصلاحها) خرج به الوضوء والمشى لسبق الحديث فانها لا يفسد انما ط قلت وينبغي أن يراودنا لعل لعذر احترازا عن قتل الحية او العرنب بعلم كثير على احد القولين كما يأتي الا أن يقال انه لاصلاحها لان تركه قد يؤدى الى افسادها تأمل (قوله وفيه اقوال تحسب تليين شمع الا يشك الخ) صححه في البدائع وتابعه الزيلعي

أما المضع نفسد كسكر في فيه يبتلع ذوبه (و) يفسدها (انتقاله من صلاة الى مغايرتها) ولو من وجه حتى لو كان منفردا فكبر بنوى الاقتداء أو عكسه صار مستأنفا بخلاف نية الظهر بعد ركعة الظهر الا اذا تلفظ بالنية فيصير مستأنفا مطلقا (وقرأته من مصحف) أى ما فيه قرآن (مطلقا) لانه تعلم الا اذا كان حافظا لما قرأه وقرأ بلا حمل وقيل لا تفسد الا بآية واستظهره الحلبي وجوزوه الشافعي بلا كراهة وهما بها لتشبه بأهل الكتاب أى ان قصده فان التشبه بهم لا يكره في كل شيء بل في المذموم وفيما يقصد به التشبه كما في البحر (و) يفسدها (كل عمل كثير) ليس من أعمالها ولا لاصلاحها وفيه اقوال خمسة

مطلب

في التشبه بأهل الكتاب

والرول الجبى وفي المحيط انه الاحسن وقال الصدر الشهيد انه الصواب وفي الخاتمة والخلاصة انه اختيار العادة
وقال في المحيط وغيره رواه الثلثي عن اصحابنا حلية القول الثاني أن ما يعمل عادة باليدين كثير وان عمل
بواحدة كالتعم وشدة السراويل وما عمل بواحدة قليل وان عمل بهما كل السراويل ولبس القلتوة ونزعها
الاذا تكبر ثلثا متواليه وضعفه في البحر بأنه قاصر عن افادة ما لا يعمل باليد كالمضغ والتقبيل الثالث
الحركات الثلاث المتواليه كثير والافتليل الرابع ما يكون مقصودا للفاعل بأن يفرد له مجلسا على حدة قال
في التارخانية وهذا القائل يستدل بأمرأة صلت فلسها زوجها وقبلها بشهوة او مص صبي ثديها وخرج
اللبن تفسد صلاتها الخامس التفويض الى رأى المصلي فان استكثره فكثير والافتليل قال القهستاني
وهو شامل للكل وأقرب الى قول ابي حنيفة فانه لم يقتدر في مثله بل يفترض الى رأى المبتلى اه قال في شرح
المنية ولكنه غير مضبوط وتفويض مثله الى رأى العوام بما لا ينبغي واكثر الفروع او جمعها مفرع على الاولين
والظاهر أن ثانيه ما ليس خارجا عن الاول لان ما يقام باليدين عادة يغلب ظن الناظر أنه ليس في الصلاة وكذا
قول من اعتبر التكرار ثلثا متواليه فانه يغلب الظن بذلك فلذا اختاره جمهور المشايخ اه (قوله ما لا يشك
الح) أى عمل لا يشك أى بل يظن ظنا غالبا شرح المنية وما يعنى عمل والضمير في بسبه عائدا اليه والناظر فاعل
يشك والمراد به من ليس له علم بشروع المصلي بالصلاة كما في الحلية والبحر وفي قول الشارح من بعيد تبعا للبدائع
والنهر اشارة اليه لان القريب لا يخفى عليه الحال عادة فافهم (قوله وان شك) أى اشتبه عليه وتردد
(قوله لكنه يشك بمسألة المس والتقبيل) أى ما لو مس المصلي بشهوة وقبلها بدونها فان صلاتها تفسد ولم
يوجد منها فعل كما سيأتى في الفروع مع جوابه وأصل الاستشكل لصاحب الحلية وتبعه في البحر فليس المراد
صلاة المقبل والماس فانه لا يخفى فسادها على احد من الناس فافهم (قوله فلا تفسد الح) تفريع على اصح
الاقوال خلافا لما روى مكحول عن أبي حنيفة أنه لو رفع يديه عند الركوع وعند الرفع منه تفسد لان المفسد
انما هو العمل الكثير وهو ما يظن أن فاعله ليس في الصلاة وهذا الرفع ليس كذلك كذا في الكافي نعم يكره لانه
فعل زائد ليس من ثقات الصلاة شرح المنية وتجيها تكبيرات الزوائد خلاف المصطلح لانها في الاضطلاع
تكبيرات العيدين (قوله ويفسدها سجوده على نجس) أى بدون حائل أصلا ولو تجدد على كفه او كنه
فسد السجود لا الصلاة حتى لو أعاده على طاهر جاز كما قدمه الشارح في فصل اذا أراد الشروع لكن قدّمنا
هنا لأن الحائل المتصل لا يعتبر باطلا لتبعيته للمصلي والازم أن لا يصبح السجود معه ولو على طاهر وزم صحة
الصلاة مع القيام على نجاسة تحت خفه وتقدم تمام الكلام هناك فراجع اه (قوله في الاصح) وهو ظاهر
الرواية كما في الحلية والبدائع والامداد وقال ابو يوسف ان اعاده على طاهر لا تفسد وهذا بناء على أنه
بالسجود على النجس تفسد السجدة لا الصلاة عنده وعندهما تفسد الصلاة لفساد جزئها وكونها لا تجزى
كما في شرح المنية وذكر في السراج رواية ثانية وهي أنه لو أعاده على طاهر جاز عند اصحابنا الثلاثة خلافا لفرق
وقد منى في فصل الشروع أن هذه رواية النوادر وأن عامة كتب الفروع والاصول على الرواية الاولى (قوله
على الظاهر) أى طاهر الرواية من أن وضع اليدين والركبتين في السجود غير شرط فتترك وضعهما أصلا غير
مفسد فكذا وضعهما على نجاسة لكن قدّمنا في اول باب شروط الصلاة تعميم الفساد عن عدة كتب وفي النهر
أنه المناسب لاطلاق عامة المتون وعمله في شرح المنية بأن اتصال العضو بالنجاسة بمنزلة تجلها وان كان وضع ذلك
العضو ليس يفرض وهذا علم أن ما مشى عليه هنا تبعا للدرر ضعيف كما نبه عليه نوح افندى (قوله عند الثاني)
أى أبي يوسف وقيل ان ابا حنيفة مع محمد حلية (قوله في الكل) أى كل المسائل المذكورة من الكشف
وما بعده وقد ذلك في شرح المنية في اواخر الكلام على الشرط الثالث بما اذا كان بغير صنعه قال أما اذا حصل
شئ من ذلك بصنعه فان الصلاة تفسد في الحال عندهم كما في القنية اه ومشى عليه الشارح في باب شروط
الصلاة وفي الخاتمة وغيرها ما يدل على عدمه قال في الحلية والاشبه الاول وتقدم هناك تمام الكلام على ذلك
فراجع اه (قوله وصلاته على مصلى مضرب) أى مخيط وانما تفسد اذا كان النجس المانع في موضع قيامه
او جبهته او في موضع يديه او ركبتيه على ما مر ثم هذا قول أبي يوسف وعن محمد يجوز ووفق بعض المشايخ بجعل
الاول على كون الثوب مخيطا مضربا والثاني على كونه مخيطا فقط وهو ما كان جوابه مخيطا دون وسطه

اصحها (ما لا يشك) بسبه (الناظر)
من بعيد (في فاعله أنه ليس فيها)
وان شك انه فيها ام لا فقلل لكنه
بشكل بمسألة المس والتقبيل
قتاتل (فلا تفسد برفع يديه في
تكبيرات الزوائد على المذهب) وما
وروى من الفساد فتشاد (و) يفسدها
(سجوده على نجس) وان اعاده
على طاهر في الاصح بخلاف يديه
وركبتيه على الظاهر (و) يفسدها
(اداء ركن) حقيقة انشاقا
(أو كنهه) منه بسنة وهو
قد رثلاث نسيجات (مع كشف
عورة او نجاسة) مانعة او وقوع
لرجسة في صف نساء أو أمام امام
(عند الثاني) وهو المختار في
الكل لانه احوط قاله الحلبي
(وصلاته على مصلى مضرب
نجس البطانة)

نأخذ ثم ليس في هذا الحديث فصل بين المشي القليل والكثير جهة القبلة فمن المشايخ من أخذ بنظره ولم يقل
 بالفساد قل أو أكثر استحسنوا القياس الفساد إذا كثرت الخديث خيصة حالة العذر فيعمل بالقياس في غيرها
 وحكي الامام السعدي عن استاذ الجواز فيما اذا مشى مستقبلاً وكان غارياً وكذا الحاج وكل مسافر سفره عبادة
 وبعض المشايخ اقولوا الحديث ثم اختلفوا في تأويله فبعض تأويله اذا لم يجاوز الصفوف او موضع سجوده والا
 قسدت وقيل اذا لم يكن متلاحقاً بل خطوة ثم خطوة فلو متلاحقاً فسد وان لم يستدبر القبلة لانه عمل كثير وقيل
 تأويله اذا مشى مقدار ما بين الصفتين كما قالوا فيمن رأى فرجة في الصف الاول شفى اليها فسد اذا كان حوفاً
 الصف الثاني لم يفسد صلاته وان كان في الصف الثالث فسدت اهـ ملخصاً ونصر في الظهيرية على أن المختار
 أنه اذا كثرت فسد هذا وذكر في الخلية أيضاً في فصل المكر وهات أن الذي تقتضيه القواعد المذهبية المستندة
 الى الادلة الشرعية ووقع به التصريح في بعض الصور الجزئية أن المشي لا يخلو ما أن يكون بلا عذر أو بعد عذر
 فالقول ان كان كثيراً متواً اليانفسد وان لم يستدبر القبلة وان كان كثيراً غير متوال بل تفرق في ركعات او كان
 قليلاً فان استدبر فسدت صلاته للمنافي بلا ضرورة والا فلا وكره لما عرف أن ما فسد كثيراً فليله بلا ضرورة
 وان كان بعد ركن كان للظاهرة عند سبق الحدث او في صلاة الخوف لم يفسد هاهو لم يكره قل أو أكثر استدبر أو لا
 وان كان لغير ما ذكر فان استدبر معه فسدت قل أو أكثر وان لم يستدبر فان قل لم يفسد ولم يكره وان كان
 كثيراً متلاحقاً فسد وأما غير المتلاحق ففي كونه مفسداً او مكرراً اذا كان لعذر مطلقاً اهـ (قوله وقال في هذا
 الباب والذي يظهر أن الكثير الغير المتلاحق غير مفسد ولا مكرراً اذا كان لعذر مطلقاً اهـ) (قوله وقال
 الحلبي لا) الظاهر اعتماداً للتفريع عليه ط (قوله خطوات) أي ومشي بسبب الدفع او الجذب ثلاث
 خطوات متواليات من غير أن يملك نفسه وفي البحر عن الظهيرية وان جذبته الدابة حتى ازالته عن موضع
 سجوده فسد اهـ (قوله او وضع عليها) أي جلد رجل ووضعه على الدابة فسد والظاهر أنه لو كان عليه
 كثيراً تأمل وأما لورفعه عن مكانه ثم وضعه أو ألقاه ثم قام ووقف مكانه من غير أن يتحول عن القبلة فلا تفسد كما
 في التتارخانية (قوله او اخرج من مكان الصلاة) أي مع التحويل عن القبلة كما في البحر ط اقول لم
 أر ذلك في البحر وأيضاً التحويل مفسد اذا كان قدراً أو ركن ولو كان في مكانه فالظاهر الاطلاق وأن العلة
 اختلاف المكان لو كان مقتدياً او كونه عملاً كثيراً تأمل (قوله او مص ثدياً ثلاثاً الخ) هذا التفصيل
 مذکور في الحاشية والخلاصة وهو مبني على تفسير الكثير بما اشتمل على الثلاث المتواليات وليس الاعتماد
 عليه وفي المحيط ان خرج اللبن فسدت لانه يكون ارضاعاً او افلالاً لم يبقه بعدد وصححه في المعراج حاشية
 ويح (قوله او مسها الخ) حق التعبير أن يقول او مست او قات بالبناء للعجهول كنظاره السابقة لانه
 معطوف على دفع الواقع صلته والتمسك لذكرها في الخلاصة بقوله لو كانت المرأة في الصلاة فجاء معيار زوجها
 فسد صلاتها وان لم ينزل منى وكذا لو قبها بشهوة او بغير شهوة او مسها لانه في معنى الجماع أما لو قبلت المرأة
 المصلى ولم يشتهها لم يفسد صلاته اهـ (قوله والفرق الخ) قد خفي وجه الفرق على المحقق ابن الهمام وكذا
 على صاحب الخلية والبحر وقال في شرح المنية وأشار في الخلاصة الى الفرق بأن تقبيله في معنى الجماع يعني
 أن الزوج هو الفاعل الجماع فثابته بدواعيه في معناه ولو جامعها ولو بين الفخذين فسد صلاته ما كذا اذا
 قبلها مطلقاً لانه من دواعيه وكذا الوساها بشهوة بخلاف المرأة قائم اليست فاعله للجماع فلا يكون اتيان
 دواعيه منها في معناه لم يشته الزوج وفي الخلاصة لو نظر الى فرج المطلقة رجعياً بشهوة بصيرها جاعلاً
 فسد صلاته في رواية هو المختار وهذا يشكل على الفرق المذكور لانه اتي بها هو من دواعي الجماع ولذا صار
 مراجعاً الا أن يقال فساد الصلاة يتعلق بالدواعي التي هي فعل غير النظر والفكر وأما النظر والفكر فلا يفسدان
 على ما مر لعدم امكان التحرز عنهما بخلاف فعل سائر الجوارح اهـ هذا وذكر في البحر عن شرح الزايد أنه
 لو قبل المصلى لا تفسد صلاتها وثلاثة في الجوهرية وعليه فلا فرق (قوله ذكره الحلبي) عبارة مع متن المنية ولو
 ضرب انساناً بيد واحدة من غير آلة أو شربه بسوط ونحوه تفسد صلاته كذا في المحيط وغيره لانه مخصوصة
 او تأديب او ملاعبة وهو عمل كثير على التفسير الاول الذي عليه الجمهور اهـ ثم قال مع المتن في محل آخر
 ولو أخذ المصلى حجرًا فرمى به طائراً ونحوه تفسد صلاته لانه عمل كثير ولو كان معه حجر فرمى به الطائراً ونحوه

وقال الحلبي لا فان من دفع أو
 جذبته الدابة خطوات او وضع
 عليها أو اخرج من مكان الصلاة
 او مص ثدياً ثلاثاً أو مرة ونزل
 لبسها أو مسها بشهوة أو قبلها
 يدونها فسدت لاول قبلته ولم يشتهها
 والفرق أن في تقبيله معنى الجماع *
 معه حجر فرمى به طائراً لم يفسد
 ولو انما تفسد كضرب ولو مرة
 لانه مخصوصة او تأديب او ملاعبة
 وهو عمل كثير ذكره الحلبي

لا تفسد صلاته لانه على قتل ولكن قد أساء لا شتمه بغير الصلاة ولورجى بالخبر الذي معه انما يذبح في أن تفسد
قياسا على ما اذا ضرب به سوط او يده ما فيه من الخصامة على ما مر اه قلت لكن في التنازع خاتمة عن المحيط أن
هذا التمسك خلاف ما في الاصل فان محمدا ذكر في الاصل أن صلاته تامة ولم يفصل بين ما اذا كان الخبر في يده او
اخذ من الارض اه وفي الحلبة أن ظاهر الخاتمة بفسد ترجيح فانه ذكر الاطلاق ثم حكى التمسك بغير
(قوله بقي من المفسدات الخ) قلت بقي منها أيضا محمدا في المرأة بشر وطها واستخلافه من لا يصلح للامامة
وخروجه من المسجد بلا استخلاف ووقوفه بعد سبق الحدث قدر ركن وأداؤه كما مع حدث او منى وانعام
المتنبي المسبوق بالحدث صلاته في غير محل الاقتداء وكل ذلك تقدم قبل هذا الباب وكذا تقدم من ذلك تذكر
قائمة لذى ترتيب ووجود المتناهي بلا صنعه قبل القعدة انفاقا وبعد ادعى قول الامام في الاثنى عشرية لكن
بعض هذه بفسد وصف الفرضية لا أصل الصلاة كالزوجة الخامسة بسجدة قبل القعدة الاخرية (قوله
ارتداد بقلبه) بأن نوى الكفر ولو بعد حين او اعادة ما يكون كفرا ط (قوله وموت) اقول تظهر ثمرته
في الامام لو مات بعد القعدة الاخرية بطات صلاة المتقدمين به فيلزمهم استئنافها وبطلان الصلاة بالموت بعد
القعدة قد ذكره الشرنبلالي من جملة المسائل التي زادها على الاثنى عشرية ولا تظهر الثمرة في وجوب الكفارة
فيما لو كان اوصى بكفارة صلواته لان المعتبر آخر الوقت وهو لم يكن في آخر الوقت من اهل الاداء فلا تجب عليه
قال في الخاتمة سافر في آخر الوقت كان عليه صلاة السفر وان لم يبق من الوقت الا قدر ما يتسع فيه بعض الصلاة
ألا ترى أنه لو مات او اغشى عليه اغماء طويلا او جن جنونا طبقة او وضعت المرأة في آخر الوقت بسقط كل الصلاة
فاذا سافر بسقط بعض الصلاة اه فافهم (قوله وجنون وانغما) فاذا افاق في الوقت وجب اداؤها وبعده
يجب القضاء ما لم يزد الجنون والاغما على يوم وليله كحسية أي في آخر صلاة المريض (قوله وكل موجب
لوضوء) تبع فيه صاحب النروفيه أنه قد يكون غير مفسد كالمسبوق بالحدث كما مر فالأولى قول البحر وكل حدث
عدم ط (قوله وترك ركن بلا قضاء) كالزوجة بسجدة من ركعة وسلم قبل الايمان بها والطلاق القضاء على
ذلك محراز (قوله بلا عذر) أمابه كعدم وجود ستر أو مظهر للنجاسة وعدم قدرة على استقبال فلافساد ط
(قوله ومسايقه المؤتم الخ) داخل تحت قوله وترك ركن وانما ذكره لانه أتى بالركن صورة ولكنه لم يعتد به
لاجل المسابقة فافهم (قوله كأن ركع الخ) هنا خمس صور وهي ما للركع وسجدة قبله في كل الركعات فيلزمه
قضاء ركعة بلا قراءة ولورجى معه وسجدة قبله لركعة ركعتان ولورجى قبله وسجدة معه بقضى أربع بلا قراءة ولورجى
وسجدة بعده صح وكذا الوقيل وأدركه الامام فيهما لكنه يكره ويأباه في الامداد وقد مرناه في او اخر باب الامامة
(قوله وسلم مع الامام) قد بدله لانه قبل السلام وشووه من كل ما ينافي الصلاة لا يظهر الفساد لعدم تحقق
الترك فافهم (قوله بعد تأكد انفراده) وذلك بأن قام الى قضاء ما فات به بعد سلام الامام او قبله بعد تَعُدُّه قدر
التشهد وقدر ركعتيه بسجدة فاذا تذكر الامام سجودهم وقبضه فسدت صلاته (قوله فوجب متابعتها) فالولم
يتابعه جازت صلاته لان ترك المتابعة في السجود الزايج لا يفسد ويسجد لله السهو بعد الفراغ من قضائه
(قوله وعدم اعادته الجلوس) يرجع الى ترك الركن وعدم اعادته ركن اذا نائم يرجع الى ترك الشرط وهو
الاختيار ط (قوله وقهقهة امام المسبوق) أي اذا قهقهه الامام بعد تَعُدُّه قدر تشهدت صلاته وصلاة
المدرك خلفه وفسدت صلاة المسبوق خلفه لوقوع المفسد قبل تمام أركانه الا اذا قام قبل سلام امامه وقدر
الركعة بسجدة لتأكد انفراده كما مر في الباب السابق (قوله في التكبير) أي تكبيرا لا اتصالات أما
تكبير الاحرام فلا يصح الشروع به والفساد يترتب على صحة الشروع فافهم (قوله كما مر) أي في باب صفة
الصلاة ح (قوله بالالحان) أي بالنغمات وحاصلها كما في الفتح اشباع الحركات لمراعاة النغم (قوله ان غير
المعنى) كالزوجة الحمد لله رب العالمين وأشيع الحركات حتى انى بواو بعد الدال وباء بعد اللام والهاء وبألف
بعد الراء ومثله قول المبلغ ربنا الله الحمد بألف بعد الراء لان الراء هو زوج الهمزة في النحاح والقاموس وابن
الزوجة يسمى ريبا (قوله والا لا الخ) أي وان لم يغير المعنى فلا فساد الا في حرف مد ولين ان فحش فانه يفسد وان
لم يغير المعنى وحروف المد واللين حتى حروف العلة الثلاثة الألف والواو والياء اذا كانت ساكنة وقبلها حركة
تجانبها فلاولم تجانبها فهي حروف علة واين لا مد (تمت) فهم مما ذكره أن القراءة بالالحان اذا لم تغير الكلمة

بقي من المفسدات ارتداد بقلبه
وموت وجنون وانغما وكل موجب
لوضوء أو غسل وترك ركن بلا
قضاء وشرط بلا عذر ومسايقه
المؤتم ركن لم يشاركه فيه امامه
كأن ركع ورفع رأسه قبل امامه
ولم يبعده معه او بعده وسلم مع
الامام ومتابعة المسبوق امامه
في سجود السهو بعد تأكد
انفراده أما قبله فوجب متابعتها
وعدم اعادته الجلوس الاخير
بعد أداء سجدة صلبية أو تلاوية
تذكرها بعد الجلوس وعدم اعادة
ركن اذا نائما وقهقهة امام
المسبوق بعد الجلوس الاخير ومنها
مد الهمز في التكبير كما مر ومنها
القراءة بالالحان ان غير المعنى
والالا لا في حرف مد ولين اذا
فحش والا لا بزاوية

عن وضعها ولم يحصل بها تطويل الحروف حتى لا يصير الحرف حرفين بل مجرد تحسين الصوت وتزيين القراءة لا يضر بل يستحب عند نافي الصلاة وخارجها كذا في التتارخانية (قوله ومنها زلة القارئ) قال في شرح المنية اعلم أن هذا الفصل من المهمات وهو مبني على قواعد ناشئة عن الاختلاف لا كما يتوهم أنه ليس له قاعدة يبنى عليها بل إذا علمت تلك القواعد علم كل فرع أنه على أي قاعدة هو مبني وتخرج وأمكن تخرج ما لم يذكر فتقول إن الخطأ ما في الاعراب أي الحركات والسكون ويدخل فيه تخفيف المشدود وقصر الممدود وعكسهما أو في الحروف بوضع حرف مكان آخر أو زيادته أو نقصه أو تقديمه أو تأخيره أو في الكلمات أو في الجمل كذلك أو في الوقف ومقابلته والقاعدة عند المتقدمين أن ما غير المعنى تغيير أيكون اعتقاده كفرًا يفسد في جميع ذلك سواء كان في القرآن أو لا إلا ما كان من تبديل الجمل مفصولًا بوقف تام وان لم يكن التغيير كذلك فإن لم يكن مثله في القرآن والمعنى بعد تغيير تغيير فاحشًا يفسد أيضًا كهذا القبار مكان هذا القبار وكذا إذا لم يكن مثله في القرآن ولا معنى له كلسرائل باللام مكان السرائر وإن كان مثله في القرآن والمعنى بعده ولم يكن متغيرًا فاحشًا تفسد أيضًا عند أبي حنيفة ومحمد وهو الاحوط وقال بعض المشايخ لا تفسد لعدم البلوى وهو قول أبي يوسف وإن لم يكن مثله في القرآن ولكن لم يتغيره المعنى بخلافه أي كان مكان قوامين فالخلاف على العكس فالعكس عدم الفساد عند عدم تغيير المعنى كثيرًا ووجود المثل في القرآن عنده والموافقة في المعنى عندهما فهذه قواعد الأئمة المتقدمين وأما المتأخرون كابن مقاتل وابن سلام وإسماعيل الزاهد وأبي بكر البلخي والهندواني وابن الفضل والحلواني فأنفقوا على أن الخطأ في الاعراب لا يفسد مطلقًا ولو اعتقاده كفرًا لأن أكثر الناس لا يميزون بين وجود الاعراب قال قاضي خان وما قاله المتأخرون أوسع وما قاله المتقدمون أحوط وإن كان الخطأ بأبدال حرف بحرف فإن أمكن الفصل بينهما بلا كافة كالصا مع الضاء بأن قرأ الطالحات مكان الصالحات فأنفقوا على أنه مفسد وإن لم يكن إلا بمشقة كالطاء مع الضاد والصاد مع السين فأكثروا على عدم الفساد لعدم البلوى وبعضهم يعتبر عسر الفصل بين الحرفين وعدمه وبهضمهم قرب يخرج وعدمه ولكن الفروع غير متضبطة على شيء من ذلك فالأولى الأخذ فيه بقول المتقدمين لأنضاب قواعدهم وكون قولهم أحوط وأكثر المروج المدكور في التتار من زلة عليه اه وتعود في الفتح وسبأ في غامه (قوله وفي الاعراب) ككسر قواما مكان فتحه وفتح باء نعبه مكان ضمها ومثال ما يغيرنا يحنى الله سن عباد العلماء بنم حاء الجلالة وفتح حمزة العلماء وهو مفسد عند المتقدمين واختلف المتأخرون فذهب ابن مقاتل ومن معه إلى أنه لا يفسد والأول أحوط وهذا أوسع كذا في زاد الفقير لابن الهمام وكذا وعصى آدم ربه بصب الأول ورفع الثاني يفسد عند العامة وكذا فامطر المندرين بكسر الذال وإيالك نعبد بكسر الكاف والمهزور بفتح الراو إلا إذا نصب الراو أو وقف عليها وفي النوازل لا تفسد في الكل وبه يفتى بزازية وخلاصة (قوله وتخفيف مشدد) قال في البرازية إن لم يغير المعنى نحو قتلوا تقتيلًا لا يفسد وإن غير نحو برب الناس وظلما عليهم الغمام أن النفس لا مارة بالسوء اختلفوا والعامة على أنه يفسد اه وفي الفتح عامة المشايخ على أن ترك المد والتشديد كخطأ في الاعراب فلذا قال كثير بالفساد في تخفيف رب العالمين وإيالك نعبد لأن اباحتها الشمس والاصح لا يفسد وحرقة قلبه في أيا المشددة وعلى قول المتأخرين لا يحتاج إلى هذا وبناء على هذا افسد وخارجة حمزة أكبر على ما تقدم اه (قوله وعكسه) قال في شرح المنية وحكم تشديد الخنف حكم عكسه في الخلاف والتفصيل فلو قرأ أفعينًا بالتشديد أو افسدنا الصراط باظهار اللام لا تفسد اه اقول وحزم في البرازية بالفساد إذا شدوا ولكم العادون (قوله أو بزيادة حرف) قال في البرازية ولو زاد حرفًا لا يغير المعنى لا تفسد عندهما وعن الثاني روايتان كما لو قرأ وأنه اعن المنكر بزيادة الباء ويتعد حدوده يدخلهم نارًا وإن غير أفسد مثل وزرايب مكان زرايب مبثوثة ومشائين مكان مشائين وكذا القرآن الحكيم والكل من المرسلين بزيادة الواو تفسد اه أي لأنه جعل جواب القسم قسمًا كما في الخامسة لكن في المنية ويسعى أن لا تفسد قال في شرحها لأنه ليس بتغيير فاحش ولا يخرج عن كونه من القرآن ويصح جعله قسمًا والجواب محذوف كما في والنازعات غرقًا الخ فإن جوابه محذوف اه اقول والظاهر أن مثل زرايب ومشائين يفسد عند المتأخرين أيضًا إذ لم يذكر وافي خلافا (قوله أو بوصول حرف بكامة الخ) قال في البرازية الصحيح أنه لا يفسد اه وفي المنية لا يفسد على قول العامة وعلى قول البعض يفسد وبعضهم

قوله كذلك أي بوضع كلمة أو جملة مكان أخرى أو زيادتها ونقصها أو تقديمها أو تأخيرها اه منه

ومنها زلة القارئ فلو في اعراب أو تخفيف مشدد وعكسه أو بزيادة حرف فأكثروا الصراط الذين أو بوصول حرف بكامة نحو إيالك نعبد

قوله إلا إذا نصب الراء أي لأنه يصير مفعولًا به للبارئ وإذا وقف على الراء يكون محتملًا فلم يتحقق الفساد اه منه

فصلوا بأنه ان علم أن القرآن كيف هو الا انه جرى على لسانه لا تفسد وان اعتقد أن القرآن كذلك تفسد قال
 في شرحها والظاهر أن هذا الاختلاف انما هو عند السكت على ايا ونحوها والافلا ينبغي لما قل أن يوحى فيه
 الفساد اه (تمة) وأما قطع بعض الكلمة عن بعض فأفتى الحلواني بأنه منفسد وعائتهم قالوا لا يفسد لعموم
 البلوى في انقطاع النفس والسيان وعلى هذا الوجه لا يفيد أن يفسد وبعضهم قالوا ان كان ذكر الكلمة
 كاهما مفسداً أخذ كبر بعضها ذلك والافلا قال فأنى خان وهو الصحيح والاولى الاخذ بهذا في العمدة ويقول
 العامة في الضرورة وتماه في شرح المنية (قوله ابو بوقت وابستاء) قل في البرازية الاستدعاء ان كان
 لا يغير المعنى تفسيراً فاحشا لا يفسد نحو الوقف على الشرط قبل الجزاء والابتداء بالجزاء وكذا بين الصفة
 والموصوف وان غير المعنى نحو شهد الله أنه لا اله الا هو لا يفسد عند عامة المشايخ لان العوام لا يميزون
 ولو وقف على وقالت اليهود ثم ابتدأ بما بعده لا تفسد بالاجماع اه وفي شرح المنية والصحيح عدم الفساد
 في ذلك كله (قوله وان غير المعنى به يفتى برازية) ظاهره أنه ذكر ذلك في البرازية في جميع ما مر وليس كذلك
 وانما ذكره في الخطا في الاعراب وقد ذكرنا لك عبارة البرازية في جميع ما مر قد بر (قوله الانشيد يدرب الخ)
 عزاء في الخانية الى أبي على التسنخي ثم قال وعامة المشايخ على أن ترك التشديد والامتداد في الاعراب
 لا يفسد في قول المتأخرين وفي البرازية ولو ترك التشديد في اياك اوروب العالمين المختار أنه لا يفسد على قول
 العامة في جميع المواضع اه وقد سنا عن الفتح أنه الاصح فنامشي عليه الشارح ضعيف على انه لا وجه
 لذكره بعدم شبهه على عدم الفساد فيما يغير المعنى اذ لا فرق تأخّل (قوله ولوزاد كلمة) اعلم أن الكلمة الزائدة
 اما أن تكون في القرآن اولاً وعلى كل اما أن تغير أو لا فان غيرت افسدت مطلقاً ونحو عمل صالحاً وكفر فلهزم
 اجرهم ونحو واما محمود فهدى اثمهم وعصيانهم وان لم تغير فان كان في القرآن نحو وبالذين احساناً ويزم تفسد
 في قولهم والاشجوة فاكهة ونخل وتغاح ورممان وكشال الشارح الا ترى لا تفسد وعند أبي يوسف تفسد لانها
 ابست في القرآن كذا في الفتح وغيره (قوله او نقص كلمة) كذا في بعض النسخ ولم يمثله الشارح قال في شرح
 المنية وان ترك كلمة من آية فان لم تغير المعنى مثل وجزا سيئة مثلهما بترك سيئة الثانية لا تفسد وان غيرت مثل قالهم
 يؤمنون بترك لافانه يفسد عند العامة وقيل لا والصحيح الاقل (قوله او نقص حرفاً) اعلم أن الحرف اما أن
 يكون من اصول الكلمة أو لا وعلى كل اما أن يغير المعنى أو لا فان غير نحو خلقنا بلا خاء او جعلنا بلا جيم تفسد
 عند أبي حنيفة ومحمد ونحو ما خلق الذكر والا ترى يحذف الواو قبل ما خلق تفسد قالوا وعلى قول أبي يوسف
 لا تفسد لان المقروء موجود في القرآن خاتمة وان لم يغير كالحذف على وجه الترخيم بشرطه الجارية في
 العربية نحو يا مال في يا مال لا يفسد اجاعاً ومثله حذف الياء من تعالى في تعالى جذربنا لا تفسد اتفاقاً كما في
 شرح المنية ومثله في التنازع خاتمة بدون حكاية الاتساق (قوله او قدّمه) قال في الفتح فان غير نحو قوسرة في
 قسورة فسدت والا فلا عند محمد خلافاً لأبي يوسف اه ومثاله انفرجت بدل انفجرت (قوله او بدله بالآخر) هذا
 اما أن يكون عزاء كالالتع وقد منحكم في باب الامامة واما أن يكون خطأ وحينئذ فاذا لم يغير المعنى فان كان
 مثله في القرآن نحو ان المسلمون لا يفسد والاشجوة قيامين بالنسب وكشال الشارح لا تفسد عندهما وتفسد
 عند أبي يوسف وان غير فسدت عندهما وعند أبي يوسف ان لم يكن مثله في القرآن فلو قرأ اصحاب السعير بالشين
 المعجمة فسدت اتفاقاً وتماه في الفتح (قوله نحو من غيره الخ) لف ونشر مرتب (قوله الا ما يشق الخ)
 قال في الثانية والخلاصة الاصل فيما اذا ذكر حرفاً مكان حرف وغير المعنى ان اسكن الفصل بينهما بلا مشقة تفسد
 والا يمكن الا بمشقة كاطاء مع الضاد المعجمتين والصاد مع السين المهملين والطاء مع التاء قال اكثرهم لا تفسد
 اه وفي خزانة الاكمل قال القاضي ابو عاصم ان تعد ذلك تفسد وان جرى على لسانه او لا يعرف التمييز لا تفسد
 وهو المختار حلقة وفي البرازية وهو اعدل الاقاويل وهو المختار اه وفي التنازع خاتمة عن الحاوي حكى
 عن الصغار أنه كان يقول انطأ اذا دخل في الحروف لا يفسد لان فيه بلوى عامة الناس لانهم لا يميزون
 الحروف الا بمشقة اه وفيها اذ لم يكن بين الحرفين امتداد المخرج ولا قرينة الا أن فيه بلوى العامة كالذال
 مكان الصاد والراي المحض مكان الذال والفاء مكان الضاد لا تفسد عند بعض المشايخ اه قلت فينبغي على
 هذا عدم الفساد في ابدال التاء سيناً والقاف حمزة كما هو لغة عوام زماننا فانهم لا يميزون بينهما ويصعب عليهم

ابو بوقت وابستاء لم تفسد وان
 غير المعنى به يفتى برازية الا
 تشديد رب العالمين واما لا يبعد
 فبتركه تفسد ولوزاد كلمة او نقص
 كلمة او نقص حرفاً او قدّمه أو بدله
 بالآخر نحو من غيره اذا التجر واستحصد
 تعال جذربنا انفرجت بدل
 انفجرت آيا ب بدل آوا ب لم تفسد
 ما لم يغير المعنى الا ما يشق تمييزه
 كالضاد والفاء فاكثرة هم لم
 يفسد ها

مطاب
 اذا قرأ تعال جذربون الف لا تفسد

جدا كالأزال مع الزاي ولا سيما على قول القاضي أبي عاصم وقول المنار وهذا كله قول المتأخرين وقد علمت
أنه أوسع وأن قول المتقدمين أحوط قال في شرح المنية وهو الذي صححه المحققون ونزاعا عليه فاعلم بما يختار
والاحتياط أولى سيما في أمر الصلاة التي هي أزل ما يحاسب العبد عليها (قوله وكذا لو كثر ركعة الخ) قال
في الطهيرية وإن كثر الركعة ان لم يتغير بها المعنى لا تنفس وان تغير بشورب رب العالمين ومالك مالك يوم الدين
قال بعضهم لا تنفس والصحيح أنهم تنفس وهذا فصل يجب أن يتأني فيه لأن فيه دققة وانما تقع التفرقة في هذا
بمعرفة المضاف والمضاف إليه اهـ قلت ظاهرة أن الفساد منوط بعرفة ذلك فلو كان لا يعرفه أولم يقصد معنى
الإضافة وانما سبق لسانه إلى ذلك أو قصد مجرد تذكير بالركعة للصحيح بخارج حروفها ينبغي عدم الفساد وكذا
لو لم يقصد شيئا لأنه لا يتحمل الإضافة ويحتمل التأكيد وعلى احتمال الإضافة يحتمل إضافة الأول إلى محذوف
دل عليه ما بعده كما هو مقرر في قولهم يا زيد زيد البعلات وعند الاحتمال ينبغي الفساد لعدم تحقق الخطأ نعم لو
قصد إضافة كل إلى ما يليه فلا شك في الفساد بل يكفر هذا ما ظهر لي فتأمله (قوله كذا لو بدل الخ) هذا على
أربعة أوجه لأن الكلمة التي أتى بها ما أن تغير المعنى أولا وعلى كل فالما أن تكون في القرآن أولا فان غيرت
افسدت لكن اتفاقا في نحو فلعة الله على الموحدين وعلى الصحيح في مثل الشارح لوجوده في القرآن وقيد
الفساد في الفتح وغيره بما إذا لم يقف وقتانما أمالووقف ثم قال في جنات فلا تنفس وإذا لم تغير لا تنفس لكن
اتصافا في نحو الرحمن الكريم وخلافا للثاني في نحو ان المتقين في بسايتين على ما مر ومن هذا النوع تغيير
السبب نحو مريم ابنة عمران ففسد اتفاقا وكذا عيسى ابن لقمان لأن تعبد كغيره بخلاف موسى بن لقمان كما في
الفتح والله تعالى أعلم (قوله ولو مستفهما) أشار به إلى نفي ما قبل أنه لو مستفهما تنفس عند محمد قال في البحر
والصحيح عدمه اتفاقا لعدم الفعل منه ولشبهة الاختلاف قالوا ينبغي لفقهه أن لا يضع جزء تعليق بين يديه في
الصلاة لأنه ربما يقع بصره على ما فيه فيهمه فيدخل فيه شبهة الاختلاف اهـ أي لو تعبد لانه محل الاختلاف
(قوله وإن كره) أي لا يشتغاله بما ليس من أعمال الصلاة أو ما لو وقع عليه نظره بلا قصد وفهمه فلا يكره
(قوله بموضع سجوده) أي من موضع قدمه إلى موضع سجوده كفي الدرر وهذا مع التبوذ التي بعده وانما هو
للأثر والافساد منقطع مطلقا (قوله في الأصح) هو ما اختاره شمس الأئمة وقاضي خان وصاحب الهداية
واسمخسنه في المحيط وصححه الزيلعي ومقابله ما صححه القرطبي وصاحب البدائع واختاره غير الاسلام
وربحه في النهاية والفتح أنه قدر ما يقع بصره على المار لوصلي بخشوع أي رما يصره إلى موضع سجوده
وأرجع في العناية الأول إلى الثاني بحمل موضع السجود على القرب منه وخالفه في البحر وصحح الأول وكتب
فيما علته عليه عن التجنيس ما يدل على ما في العناية فراجع (قوله إلى حائط القبلة) أي من موضع قدمه
إلى الحائط أن لم يكن له ستره فلو كانت لا يضر المار ورواه على ما أتى بيانه (قوله في بيت) ظاهره ولو كبيرا
وفي الفهستاني وينبغي أن يدخل فيه أي في حكم المسجد الصغير الدار البيت (قوله ومسجد صغير) هو أقل
من ستين ذراعا وقيل من أربعين وهو المختار كما أشار إليه في الجواهر فهستاني (قوله فانه كبقعة واحدة)
أي من حيث أنه لم يجعل الفاصل فيه بقدر صنفين مانعا من الاقتداء بتزيينه منزلة مكان واحد بخلاف المسجد
الكبير فانه جعل فيه مانعا فكذا هنا يجعل جميع ما بين يدي المصل إلى حائط القبلة مكانا واحدا بخلاف المسجد
الكبير والصحراء فانه لو جعل كذلك لزم الحرج على المارة فاقصر على موضع السجود هذا ما ظهر لي في تقرير
هذا المحل (قوله ولو امرأة أو كلبا) بيان للإطلاق وأشار به إلى الرد على الظاهرية بقولهم يقطع الصلاة
مرور المرأة والكلب والحمار وعلى أحد في الكلب الأسود وإلى أن ما روى في ذلك منسوخ كما حققته في الحلية
(قوله أو مروره الخ) مر فوع بالعطف على مرور ما أي لا يفسدها أيضا مروره ذلك وإن اثم المار فتقوله
بشرط الخ قبله لا ثم كما تقدم قال الفهستاني والدكان الموضع المرتفع كالسطح والسرير وهو بالضم
والتشديد في الأصل فارسي معرب كما في الصحاح أو عربي من دكنت المتاع إذا نضدت بعضه فوق بعض
كما في المقاييس اهـ (قوله بعض أعضاء المار الخ) قال في شرح المنية لا ينبغي أن ليس المراد محاذاة أعضاء
المار جميع أعضاء المصل فانه لا يتأتى إلا إذا اتخذ مكان المار ومكان الصلاة في العلو والتسفل بل بعض
الأعضاء بعضها وعوى صدق على محاذاة رأس المار قدحى المصلى اهـ لكن في الفهستاني ومحاذاة الأعضاء

وكذا لو كثر ركعة وصحح الباقي
الفساد ان غير المعنى بشورب رب
العالمين للإضافة كالم بدل كلمة
بكلمة وغير المعنى نحو ان الفجار
لني جنات وتما في المطولات
(ولا يفسدها نظره إلى مكتوب
وهيمه) ولر مستفهما وإن كره
(ومرور ما في الصحراء أو في
مسجد كبير بموضع سجوده) في
الأصح (أو) مروره (بين يديه) إلى
حائط القبلة (في) بيت (ومسجد
صغير فانه كبقعة واحدة (معلنا)
ولو امرأة أو كلبا (أو) مروره
(اسفل من الدكان أمام المصلي
لو كان يصلي عليها) أي الدكان
(بشرط محاذاة بعض أعضاء المار
بعض أعضائه

قوله عن التجنيس عبارة التجنيس
والصحيح مقدار متى بصره وهو
موضع سجوده وقال أبو نصير
مقدار ما بين الصف الأول وبين
مقام الامام وهذا عين الأول
ولكن بعبارة أخرى وفيما قرأنا
على شيخنا من هاج الأئمة أن يتر
بجيت يقع بصره وهو بصلي صلاة
الناشين وهذه العبارة أوضح اهـ
ما في التجنيس لصاحب الهداية
فأنظر كيف جعل الكل قولا
واحدا وانما الاختلاف في العبارة
لأن المعنى فهذا دليل وانما على
ما قاله المحقق الشيخ اكمل الدين في
العناية اهـ منه

لا اعتناء يستوى فيه جميع أعضاء المار هو الصحيح كما في التمسك وأعضاء المصلي كلها كما قاله بعضهم أو أكثرها
 كما قاله آخرون كما في الكرمان وفيه إشعار بأنه لو حادى أهلها ونصفها لم يكره وفي الزاد أنه يكره إذا حادى نفسه
 الأسفل النصف الأعلى من المصلي كما إذا كان المار على فرس اه تأمل (قوله وقيل دون السترة) أي دون
 ذراع قال في البحر وهو غلط لأنه لو كان كذلك لما كره مرور الراكب اه ومثله في الفتح (قوله وإن اثم المار)
 مباحة على عدم الفساد لأن الأثم لا يستلزم الفساد وظاهره أنه يأثم وإن لم يكن للمصلي سترة وسنذكر ما يفيد
 أيضا أنه لا اثم على المصلي لكن قال في الحلية وقد أفاد بعض الفقههاء أن هنا صوراً أربعة الأولى أن يكون
 للمار مندوحة عن المرور بين يدي المصلي ولم يتعرض المصلي لذلك فيختص المار بالآثم إن مر به الثانية مقابلتها
 وهي أن يكون المصلي تعرض للمرور والمار ليس له مندوحة عن المرور فيختص المصلي بالآثم دون المار * الثالثة
 أن يتعرض المصلي للمرور ويكون للمار مندوحة فيأثمان أما المصلي فلتعرضه وأما المار فلرورده مع إمكان
 أن لا يفعل * الرابعة أن لا يتعرض المصلي ولا يكون للمار مندوحة فلا يأثم واحد منهما كما ذكره الشافعي
 الدين بن قتيبة العبد رحمه الله تعالى اه قلت وظاهر كلام الحلية أن قواعد مذهبا لانتفايه حيث ذكره
 وأقره وعز ذلك بعضهم إلى البدائع ولم أره فيها ولو كان فيها لم ينقل في الحلية عن الشافعية فافهم والظاهر أن
 من الصورة الثانية ما لو صلى عند باب المسجد وقت إقامة الجماعة لأن المار أن يمر على رقبته كما يأتي وأنه لو صلى
 في أرضه مسة بلا طريق العامة فهو من الصورة الثالثة لأن المار مأثور بالوقوف وإن لم يجد طريقا آخر كما
 يظهر من إطلاق الأحاديث ما لم يكن مضطرا إلى المرور هذا إن كان المراد بالمندوحة إمكان الوقوف وإن لم يجد
 طريقا آخر أما إن ريد بها تيسر طريق آخر أو إمكان مروره من خلف المصلي أو بعيدا منه وبعد مهة ذلك
 فحينئذ يقال إن كان للمار مندوحة على هذا التفسير يكون ذلك من الصورة الثالثة أيضا والأخيرة الصورة
 الثانية ويؤيد التفسير الأول قوله وأما المار فلرورده مع إمكان أن لا يفعل وكذا تعلمهم كراهة الصلاة
 في طريق العامة بأن فيه منع الناس عن المرور فانه لا يجوز لهم المرور والافلامع الآن برأيه المنع
 الحسي لا الشرعي وهو الاظهار عليه فالوصل في نفس طريق العامة لم تكن صلاحة محترمة كمن صلى خلف فرجة
 الصف فلا يمنع من المرور لعتبه فلي تأمل (تنبيه) ذكر في حاشية المدني لا يمنع المار داخل الكعبة وخلف
 المقام وحاشية المظاف لما روي أحمد وأبو داود عن المطلب بن أبي وداعة أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم
 يصلي بماء ياب يخسهم والناس يمزون بين يديه وإيس بينهم مسترة وهو محمول على الظائقين فيما يظهر لأن الطواف
 صلاة فصار كمن بين يديه صفوف من المصلين انتهى ومثله في البحر العميق وحكاية عز الدين بن جماعة عن مشكلات
 لا تبار للظواهر ونقله المتأخر جة الله في منسكه الكبير ونقله سنان أفندي أيضا في منسكه اه وسبأني
 إن شاء الله تعالى تأييد ذلك في باب الاحرام من كتاب الحج (قوله لحديث البزار الخ) ذكر في الحلية أن الحديث
 في الصحيحين بلفظ لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه لكان أن يقف أربعين خيرا له من أن يمر بين يديه قال
 أبو النضر أحد رواة لا أدري قال أربعين يوما وشرا الو سنة قال وأخرجه البزار وقال أربعين خيرا وفي بعض
 روايات البخاري ماذا عليه من الآثم اه والخريف السنة سميت به باعتبار بعض الفصول (قوله في ذلك)
 لفظ في هذا السببية (قوله ولو ستارة ترتفع) أي تزول بحركة رأسه إذا سجد وهذه الصورة ذكرها سعدى جلبي
 جوابا عن صاحب الهداية حيث اختار أن الحجة موضع السجود كما مشى عليه المصنف فأورد عليه أنه مع
 الحائل كجدار أو سطوانة لا يكره والحائل لا يمكن أن يكون في موضع السجود فأجاب سعدى جلبي بأنه يجوز
 أن يكون ستارة معلقة إذا ركع أو سجد يمر كها رأس المصلي ويؤيدها من موضع سجوده ثم تعود إذا قام أو قعد
 اه وصورته أن تكون الستارة من ثوب أو نحوه معلقة في سقف مثلا ثم يصلي قريبا منها فإذا سجد تقع على
 ظهره ويكون سجوده خارجا عنها وإذا قام أو قعد سببت على الأرض وسترتة تأمل (قوله ولو كان فرجة الخ)
 كان تامة وفرجة فاعلمها قال في القنية قام في آخر الصف في المسجد بين وبين الصفوف مواضع خالية فلذلك
 أن يمر بين يديه يصل الصفوف لأنه اسقط حرمة نفسه فلا يأثم المار بين يديه دل عليه ما ذكر في الفردوس برواية
 ابن عباس رضي الله تعالى عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من نظر إلى فرجة في صف فليست بها نفسه
 فإن لم يفعل فتر مار فليخط على رقبته فإنه لا حرمة له أي فليخط المار على رقبته من لم يستد الفرجة اه قلت

وكذا سطح وسير وكل مرتفع
 دون قامة المار وقيل دون السترة
 كما في غير الأذكار (وإن اثم المار)
 لحديث البزار لو يعلم المار ماذا
 عليه من الوزر لو وقف أربعين خيرا
 (في ذلك) المرور لو بلا حائل ولو
 ستارة ترتفع إذا سجد وتعود
 إذا قام ولو كان فرجة فلذلك
 أن يمر على رقبته من لم يستد لها لأنه
 اسقط حرمة نفسه فذهب

وليس المراد بالتخطي الوطء على رقبته لانه قد يؤدى الى قتله ولا يجوز بل المراد أن يخطو من فوق رقبته
 وإذا كان له ذلك فله أن يتر من بين يديه بالاولى فافهم ثم هذه المسئلة بمنزلة الاستثناء من قوله وان اثم المار
 وقد علمت التفصيل المار ويستثنى أيضا ما قد مناه من داخل الكعبة وخلف المقام وحاشية المطاف (تتمة)
 في غريب الرواية النهر الكبير ليس بستره وكذا الخوض الكبير والبرسترة أراد المروزي بين يدي المصلي فان كان
 معه شيء يضعه بين يديه ثم يتر ويأخذه ولو تر اثنتان يقوم احدهما أمامه ويتر الآخر ويضع الآخر هكذا ويمر
 وان معه دابة فترها كما اثم وان نزل وتستبرأ بالذبة ومتر لم يأثم ولو متر رجلا من متخاضين فالذي يلي المصلي هو الاثم
 قنينة أقول وإذا كان معه عصا لا تقف على الارض بنفسه فافهم كما بيده ومتر من خلفه هائل يكتفي بذلك لم اره
 (قول ندبا) الحديث اذا صلى احدكم فليصل الى ستره ولا يدع احدا يتر بين يديه رواد الحاكم وأحمد وغيرهما
 وصرح في المنية بكرامة تركها وهي تنزيهية والصارف للامر عن حقيقة ما رواه أبو داود وعن الفضل والعباس
 رأينا النبي صلى الله عليه وسلم في بادية لتساوي في حجره ليس بين يديه ستره وما رواه احمد أن ابن عباس صلى
 في فضاء ليس بين يديه شيء كما في الشرب بلالية (قوله وكذا المنفرد) أما المقتدى فستره الامام تكفيه كما يأتي (قوله
 ونحوها) أي من كل موضع يحاف فيه المروزي قال في الجرح من الخلية انما قيد بالبحرء لانها الخلية التي يقع فيه
 المروزي غالباً والافان ظاهر كراحة ترك الستره فيما يحاف فيه المروزي موضع كان اه (قوله بقدر ذراع) بيان
 لاقطها ط والظاهر أن المراد به ذراع اليد كما صرح به الشافعية وهو شبران (قوله وغلظ اصبع) كذا في الهداية
 لكن جعل في البدائع بيان الغلط قولاً ضعيفاً وأنه لا اعتبار بالعرض وظاهره أنه المذهب بحر ويؤيده ما رواه
 الحاكم وقال على شرط مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال يجزى من الستره قدره مؤخرة الرجل ولو بدقة شعرة
 ومؤخرة بضم الميم وهمزة ساكنة وكسر الخاء المجبة العود الذي في آخر رجل البعير كما في الخلية (قوله بقره)
 متعلق بقوله يغزأ ويحذف وصفه لستره احوال منها (قوله دون ثلاثة اذرع) الاولى أن يبذل دون بستر
 لما في الجرح من الخلية السنة أن لا يزيد ما بينه وبينها على ثلاثة اذرع ط بقى هل هذا شرط لتحصيل سنة الصلاة الى
 الستره حتى لو زاد على ثلاثة اذرع تكون صلاته الى غير ستره ام هو سنة مستقلة لم أره (قوله والايمن افضل)
 صرح به الزياجي (قوله ولا يكتفي الوضع) أي وضع الستره على الارض اذ لم يمكن غرزها وهذا ما اختاره
 في الهداية ونسبه في غاية البيان الى أبي حنيفة ومحمد وصححه جماعة منهم قاضي خان معللاً بأنه لا يفيد المقصود
 بحر (قوله ولا انلط) أي انلط في الارض اذ لم يجد ما يتخذ ستره وهذا على احدى الروايتين أنه ليس
 بمسنون ومشى عليه كثير من المشايخ واختاره في الهداية لانه لا يحصل به المقصود اذ لا يظهر من بعيد (قوله
 وقيل يكتفي) أي كل من الوضع وانلط أي يحصل به السنة فيسن الوضع كما نقله القدوري عن أبي يوسف ثم
 قيل يضعه طولاً لا عرضاً ليكون على مثال الغرزي وسن الخط كما هو الرواية الثانية عن محمد لحديث أبي داود
 فان لم يكن معه عصا فليخط خطاً وهو ضعيف لكنه يجوز العمل به في الفضائل ولذا قال ابن الهمام والسنة
 اولى بالاتباع مع أنه يظهر في الجملة اذ المقصود جمع الخطط وربط الخيال به كيلا يتشتر كذا في الجرح وشرح المنية
 قال في الخلية وقد يعارض تضعيفه بتصحیح احمد وابن حبان وغيرهما له (قوله فيخط طولاً الخ) قال
 في شرح المنية وقال أبو داود قالوا انلط بالطول وقالوا بالعرض مثل الهلال اه وذكر النووي أن الاول
 المختار لصير شبه ظل الستره بحر (تنبيه) لم يذكر وما اذ لم يكن معه ستره ومعه ثوب او كبا مثلاً هل
 يكتفي وضعه بين يديه والظاهر نعم كما يؤخذ من تعليل ابن الهمام المار آتفاً وكذا الوسيط ثوبه وصلى عليه ثم المفهوم
 من كلامهم أنه عند امكان الغرزي لا يكتفي الوضع وعند امكان الوضع لا يكتفي الخط (قوله ويدفعه) أي اذا متر
 بين يديه ولم تكن له ستره او كانت ومتر بينه وبينها كما في الخلية والبحر ومفاده اثم المار وان لم تكن ستره كما قد مناه
 وفي التنزيل خانية واذا دفعه رجل آخر لا بأس به سواء كان في الصلاة اولاً (قوله فلو ضربه الخ) أي اذا لم يمكن دفعه
 الا بذلك لان الشافعية صرحوا بأنه يلزم الدافع تحري الا سهل كما في دفع الصائل (قوله خلافاً لنا الخ) أي
 أن المفهوم من كتب مذهبا أن ما يقوله الشافعي خلاف قولنا فانهم صرحوا في كتبنا بأنه رخصة والعزيمة
 عدم التعرض له فثبت كأن رخصة يتقيد بوصف السلامة أفاده الرحقي بل قولهم ولا يراد على الاشارة صريح
 في أن الرخصة هي الاشارة وأن المقاتلة غير مأذون بها أصلاً وأما الامر بهما في حديث فليقاتله فانه شيطان

قوله ليس بستره الطاهر أن هذا
 مفروض فيما اذا كان في مسجد
 صغير أما في المسجد الكبير أو
 الصحراء فهو وان لم يكن ستره لكن
 المكروه هو المروزي موضع سجوده
 أو قريابته ومن متر خلف النهر
 الكبير يكون بعيداً من المصلي
 تأمل اه منه

(ويغزأ) ندبا بدائع (الامام)
 وكذا المنفرد (في الصحراء)
 ونحوها (ستره بقدر ذراع)
 طولاً (وغلظ اصبع) لتبديد الناظر
 (بقره) دون ثلاثة اذرع (على)
 حذاء (احد حاجبيه) لا بين
 عينيه والايمن افضل (ولا يكتفي
 الوضع ولا انلط) وقيل يكتفي فيخط
 طولاً وقيل كالحرب (ويدفعه) هو
 رخصة فتركه أفضل بدائع قال
 البا قاني فلو ضربه فمات لاشئ
 عليه عند الشافعي رضي الله عنه
 خلافاً لنا على ما يفهم من كتبنا

فهو منسوخ لما في الزيلعي عن السرخسي أن الأمر بها محمول على الابتداء حين كان العمل في الصلاة
مباحا اه فاذا كانت المسألة غير مأذون بها عندنا كان قتلها جناية يلزمه موجبها من دية او قود فافهم
(قوله اوجهه بقراءة) خصه في الجهر بحثا بالصلاة الجهرية وبما يجهر فيه منها وعليه فالمراد زيادة رفع الصوت
عن أصل جهره والظاهر شمول السرية لأن هذا الجهر مأذون فيه فلا يكره على أن الجهر اليسير عفوا والمكروه
قد مر بتجزيه الصلاة في الاصح كما في سبوا الجهر فاذا جهر في السرية بكلمة او كلمتين حصل المقصود ولم يلزم المخذور
تدبر (قوله أو إشارة) أي باليد أو الرأس والعين يجر (قوله ولا يزداد عليها) أي على الإشارة بما ذكر
فلا يدربأ بأخذ الثوب ولا بالضرب الوجيع كما في التهستاني عن الترمذي وبوخذ منه فساد الصلاة لوبعمل
كثير بخلاف قتل الحية على أحد القولين فيه كإياي (قوله لا بهما) أي لا يجمع بين التسبيح والإشارة لأن
بأحدهما كفاية فبكره كما في الهداية جاز ما به خلا فالما في السرية بلالة فانه تحريف لما في الهداية كما أفاده
الشارح في هامش الخزان (قوله لا يظن على بطن) أي بل يظهر أصابع اليمنى على صفحة كف اليسرى كما في
الجرو وغيره عن غاية البيان لكن لم يظهر وجهه اذ يظن اليمنى على ظهر اليسرى أقل عملا فكان هذا محل الشارح
على تغيير العبارة والتفصيل على محل الكراهة وهو الضرب يظن على بطن رحتي (قوله للكل) أي للمقتدين
به كلهم وعليه فالمراد في قبله الصف في المسجد الصغير لم يكره اذا كان للامام ستره وظاهر التعميم شمول
المسبوق وبه صرح التهستاني وظاهره لا كنفاء بها ولو بعد فراغ امامه ولا خافأفته وقديقال فأنه التبيه
على أنه كالدرك لا يطلب منه نصب ستره قبل الدخول في الصلاة وان كان يلزم أن يصير منفردا بلا ستره بعد سلام
امامه لأن العبرة لوقت الشروع وهو وقت كان مستترا بستره امامه تأمل (قوله ولو عدم المرور الخ) أي لو صلى
في مكان لا يمر فيه احد ولم يواجه الطريق لا يكره تركها لان اتخاذها للنجاب عن المارة قال في الجهر عن الحلية
ويظهر أن الاولى اتخاذها في هذا الحال وان لم يكره الترتل لمقصود آخر وهو كف بصره عما وراءها وجمع خاطره
بربط الخيال اه وقيدوا بقولهم ولم يواجه الطريق لأن الصلاة في نفس الطريق أي طريق العامة مكروهة بستره
وبدونها لانه اعتد للمرور فيه فلا يجوز شغله بما يسال له حق الشغل كما في المحيط وظاهره أن الكراهة للتحريم وتعامه
في الجهر (قوله هذه تم التنزيه الخ) قال في الجهر والمكروه في هذا الباب نوعان احدهما ما يكره تحريما وهو
الحمل عند اطلاقهم كما في زكاة الفتح وذكر أنه في رتبة الواجب لا يثبت الاجماع ثبت به الواجب يعني بالنهي الطهي
الثبوت والدلالة فان الواجب يثبت بالامر الظني الثبوت والدلالة ثانياهما المكروه تنزيها ومرجعه الى ما تركه
اولى وكثيرا ما يطلقونه كما ذكره في الحلية فحينئذ اذا ذكروا مكروها فلا بد من النظر في داليله فان كان نهيا
ظنيا يحكم بكرهه التحريم الا لصارف للنهي عن التحريم الى التذب وان لم يكن الدليل نهيا بل كان مفيدا للترك
الغير الجازم فهي تنزيهية اه قلت ويعرف أيضا بالدليل نهى خاص بأن تفهم ترك واجب او ترك سنة
فالا قول مكروه تحريما والثاني تنزيها ولكن تتفاوت التنزيهية في الشدة والقرب من التحريم بحسب تأكد
السنة فان مراتب الاستحباب متفاوتة كمراتب السنة والواجب والفرص فكذا اضدادها كما أفاده
في شرح المنية وسيأتي في آخر المكروهات تمام ذلك (قوله والافتنزيهية) راجع الى قوله فان نهيا أي
وان لم يكن نهيا بل كان مفيدا للترك الغير الجازم الى قوله ولا صارف أي وان كان نهيا ولكن وجد الصارف له
عن التحريم فهي فهم ما تنزيهية كما علمته من عبارة الجهر فافهم (قوله تحريما للنهي) الاولى تأخير عن المضاف
اليه ط (قوله أي ارساله بلا بس معتاد) قال في شرح المنية السدل هو الارسال من غير لباس ضرورة
أن ارسال ذيل القميص ونحوه لا يسمى سدا اه ودخل في قوله ونحوه عذبة العمامة وقال في الجهر وفسره
الكرخي بأن يجعل ثوبه على رأسه او على كتفيه ويرسل اطرافه من جنبه اذا لم يكن عليه سراويل اه فكرأهته
لاحتمال كشف العورة وان كان مع السراويل فكرأهته للتشبه بأهل الكتاب فهو مكروه مطلقا وسواء كان
للعملاء او غيره اه ثم قال في الجهر وظاهر كلامهم يقتضي أنه لا فرق بين أن يكون الثوب مخفوطا من الوقوع
او لا فعلى هذا انكره في الظلمسان الذي يجعل على الرأس وقد صرح به في شرح الوقاية اه أي اذا لم يدبره على عنقه
والافلاس دل (قوله وكذا القباء بكم الى وراء) أي كالاقبية الرومية التي تجعل لا كماها خروق عند أعلى
العصا اذا اخرج المصلى يده من الخرق وأرسل الكم الى ورائه مثلا فانه يكره أيضا لصدق السدل عليه لانه

قوله خلا فالما في السرية بلالة فانه
قال وقال في الهداية قيل يكره
قتوهم أن عبارة الهداية قيل
بالباء المثناة تحت وليس كذلك
بل هي بالباء الموحدة متصل بما
قبله وهذا لفظها ويدربأ بالإشارة
او يدفع بالتسبيح لما روينا من قبل
ويكره الجمع بينهما لان باحدهما
كفاية اه كذا يحفظ الشارح
في هامش الخزان اه منه

مطلب
مكروهات الصلاة

مطلب
في الكراهة التحريمية والتنزيهية

(بتسبيح) اوجهه بقراءة
(أو إشارة) ولا يزداد عليها عندنا
فهستاني (لا بهما) فانه يكره
والمرأة تصفق لا يظن على بطن
ولو صفق او سجت لم تقصد وقد
ترك السنة تارخانية (وكفت
ستره الامام) للكل (ولو عدم المرور
والطريق جاز تركها) وفعلها
اولى (وكره) هذه تم التنزيهية التي
مرجعها خلاف الاولى فالفرق
الدليل فان نهيا ظني الثبوت ولا
صارف فتحرمة والافتنزيهية
(سدل) تحريما للنهي (نوبه) أي
ارساله بلا بس معتاد وكذا القباء
بكم الى وراء ذكره الحلبي

ارضاء من غير لبس لان لبس الكبر يكون بادخال اليد فيه وتعامه في شرح المنية (قوله كشة) هو شئ يعتاد وضعه على الكتفين كما في البحر وذلك نحو الشال (قوله فلو من احدهما لم يكره) مخالف لما في البحر حيث ذكر في الشدة أنه اذا ارسل طرفا منه على صدره وطرفا على ظهره يكره (قوله وخارج صلاة في الاصح) أي اذا لم يكن للتكبر فالاصح أنه لا يكره قال في التهرأى تحريرا والافتقار ما مر أنه يكره تنزيها اه وما مر هو قوله لانه صنيع أهل الكتاب قال الشيخ اسماعيل وفيه بحث لان الظاهر من كلامهم أن تخصيص أهل الكتاب بفعله معتبر فيه كونه في الصلاة فلا يظهر التشبه وكراهته خارجا اه (قوله وفي الخلاصة) استدراك على قوله وكذا القباء الخ ح لكن قال في شرح المنية وفي الخلاصة المصلي اذا كان لابسا شقة او فرجى ولم يدخل يديه اختلف المتأخرون في الكراهة واختار أنه لا يكره ولم يوافقوه على ذلك احد سوى البرزازی والصحيح الذي عليه قاضي خان والجمهور أنه يكره لانه اذا لم يدخل يديه في كيه صدق عليه اسم السدل لانه ارسال لشوب بدون أن يلبسه اه قال في الخزان بل ذكر أبو جعفر أنه لو أدخل يديه في كيه ولم يشد وسطه ولم يزر أزراره فهو مسمى لانه يشبه السدل اه قلت لكن قال في الخلية فيه نظر طاهر بعد أن يكون تحته قميص ونحوه مما يستر البدن بل اختلف في كراهة شدة وسطه اذا كان عليه قميص ونحوه في العناية أنه يكره لانه صنيع أهل الكتاب وفي الخلاصة لا يكره اه وجرم في نور الايضاح بعدم الكراهة (قوله والاحوط الثاني) لم يظهر وجهه بل فيه كف الثوب وشغل اليدين عن السنة تأمل رحى ولذا قال في البحر ولا ينبغي ما فيه اه بل الاحوط لبسة لما مر عن الجمهور من أن عدم ادخال يديه فيه مكروه (قوله أي رفعه) أي سواء كان من بين يديه او من خلفه عند الاخطاط للوجود بحر وحذر الخير المسمى ما يفيد أن الكراهة فيه تحريمية (قوله ولولتراب) وقيل لا بأس بصونه عن التراب بحر عن المجتبى (قوله كشتمكم او ذبل) أي كذا ودخل في الصلاة وهو مشتمكم او ذبل وأشار بذلك الى أن الكراهة لا تخص بالكف وهو في الصلاة كما أفاده في شرح المنية لكن قال في النية واختلف في صلي وقد شتمكم لعمل كمن يعمل قبل الصلاة أو جهلته ذلك اه ومنه ما للشرح للوضوء ثم جعل لادراك الركعة مع الامام واذا دخل في الصلاة كذلك وقلنا بالكراهة فهل الافضل ارضاء كيه فيها بعمل قليل او تركهما لم اراه والاظهر الاول بدليل قوله الاتي ولو سقطت قلنسوته فاعادتها افضل تأمل هذا وقيد الكراهة في الخلاصة والمنية بأن يكون رافعا كيه الى المرفقين وظاهره أنه لا يكره الى ما دونهما قال في البحر والظاهر الاطلاق لصدق كف الثوب على الكل اه ونحوه في الخلية وكذا قال في شرح المنية الكبير ان التقيد بالمرفقين اتفاق قال وهذا الوشم خارج الصلاة ثم شرع فيها كذلك أما للوشم وهو قبيح فافسد لانه عمل كبير (قوله وعنه) هو فعل لغرض غير صحيح قال في النهاية وحاصله أن كل عمل هو مفيد للمصلي فلا بأس به أصلا ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم عرق في صلاته فسلت العرق عن جبينه أي مسح لانه كان يؤذيه فكان مفيدا وفي زمن الصيف كان اذا قام من السجود نفخ ثوبه بمنه او برة لانه كان مفيدا كلياتي صورة فاما ما ليس بمفيد فهو اللعب اه وقوله كلياتي صورة يعني حكاية صورة الالية كما في الحواشي السعدية قليل نفخه للتراب فلا يرد ما في البحر عن الخلية من أنه اذا كان يكره رفع الثوب كلياتي لا يكون نفخه من التراب عملا مفيدا (قوله للشي) وهو ما أخرجه القضاة عنه صلى الله عليه وسلم ان الله كره لكم ثلاثا اللعب في الصلاة والرفث في الصيام والنمك في المقابر وهي كراهة تحريم كافي البحر (قوله الاحاجة) حكك يده لشيء آكله وأضره وملت عرق يوفله وبشغل قلبه وهذا ليردون عمل كثير قال في القيص الحلي سيد واحدة في ركن ثلاث مرات يفسد الصلاة ان رفع يده في كل مرة اه وفي الجوهرة عن الفتاوى اختلفوا في الحك هل الذهاب والرجوع مرة والذهاب مرة والرجوع اخرى (قوله ولا بأس به خارج صلاة) وأما ما في البداية من أنه حرام فقال السروجي فيه نظر لان اللعب خارجا شوبه اوبده خلافا الاولى ولا يحرم والحديث قد يكونه في الصلاة اه بحر (قوله وصلاته في ثياب بذلة) بكسر الباء الموحدة وسكون الذال المعجمة الخدمة والاستدال وعطف المهنة عليهم اعطف تفسير وهي بفتح الميم وكسر هاء سكن الياء وأكرر الاصحى الكسر حلية قال في البحر وفسرها في شرح الرقابة بما يلبسه في بيته ولا يذهب به الى الاكابر والظاهر أن الكراهة تنزيهية اه (قوله لم يمنعه من القراءة) قال في الخلية الاولى أن يقول بحيث يمنعه من سنة القراءة كما ذكره

كشدة ومنديل يرسله من كتفيه
فلو من احدهما لم يكره كحالة
عذر وخارج صلاة في الاصح
وفي الخلاصة اذا لم يدخل يديه
في كم القميصي المختار أنه لا يكره
وهل يرسل الكم او يمسك خلاف
والاحوط الثاني قهستاني
(و) كره (كفه) أي رفعه ولولتراب
كشتمكم او ذبل (وعنه به) أي
شوبه (وبجسده) للهي الاحاجة
ولا بأس به خارج صلاة (وصلاته
في ثياب بذلة) يلبسها في بيته
(ومنه) أي خدمة ان له غيرها
والالا (وأخذ درهم) ونحوه
(في فيه لم يمنعه من القراءة)

في الخلاصة حتى لو كان لا يحل ليهما لا يذكره في البدائع ثم قول قاضي خان ولا بأس أن يصل وفيه دراعسم
 اودنا نبر لا تمنعه عن التراءة بشر ما أن الكراهة تنزيهية اه (قوله فلو منعته) بأن سكت او تلفظ بالنساق
 لا تكون قرأنا شرح المنية (قوله لتسكامل) أي لاجل الكل بأن استقل فغلبته ولم يرها امرا مع ما في الصلاة
 فتركها لذلك وهذا معنى قولهم ثم ما ونا بالصلاة وليس معناه الاستخفاف بها والاحتقار لانه كفر شرح المنية
 قال في الحلية وأصل الكسل ترك العمل لعدم الارادة فلو لعدم القدرة فهو العجز (قوله ولا بأس به للتذلل)
 قال في شرح المنية فيه اشارة الى أن الاولى أن لا يفعل وأن يتذلل ويخشع بقلبه فانهم ساء من أفعال القلب
 اه وتعبه في الامداد بما في الخبيس من أنه يستحب له ذلك لان مبنى الصلاة على الخشوع اه قلت واختلف
 في أن الخشوع من أفعال القلب كخشوف او من أفعال الجوارح كالسكون او مجموعهما قال في الحلية والاشبه
 الاول وقد حكى اجماع العارفين عليه وان من لوازمه ظهور الذل وغض الطرف وخفض الصوت وسكون
 الاطراف وحيث فلا يعد القول بحسن كنفه اذا كان ناشئا عن تحقيق الخشوع بالقلب ونص في الفتاوى
 العناية على أنه لو فعله لعذر لا يذكره والافقيه التفصيل المذكور في المتن وهو حسن وعن بعض المشايخ
 أنه لاجل الحرارة والتخفيف مكره فلم يجعل الحرارة عذرا وليس يعيد اه ملخصا (قوله ولو سقطت
 قلنسوته الخ) هي ما يلبس في الرأس كما في شرح المنية ولفظ قلنسوته ساقط من بعض النسخ والمسئلة ذكرها
 في شرح المنية فيما يفسد الصلاة عن الجهة وفي الدرر عن التارخانية والظاهر أن افضلية اعادتها حيث لم يقصد
 بتركها التذلل على ما مر (قوله وصلاته مع مدافعة الاختين الخ) أي البول والغائط قال في الخزانة سواء كان
 بعد شروعه او قبله فان شغله قطعها ان لم يخف فوت الوقت وان اتعبها ان لم يمارواه أبو داود ولا يحل لاحد يؤمن
 بالله واليوم الآخر أن يصل وهو حاقن حتى يتخفف أي مدافع البول ومثله الحاقب أي مدافع الغائط والحازق
 أي مدافعهما رقبيل مدافع الرياح اه وما ذكره من الاثم صرح به في شرح المنية وقال لادائها مع الكراهة
 الشرعية بئى ماذا أخذى فوت الجماعة ولا يجذب جماعة غير هافيل يقطعها كما يقطعها اذا رأى على ثوبه نجاسة
 قدر الدرهم ليغسلها الا كما اذا كانت النجاسة أقل من الدرهم والصواب الاول لان ترك سنة الجماعة
 اولى من الاتيان بالكراهة كالقطع لغسل قدر الدرهم فانه واجب ففعله اولى من فعل السنة بخلاف غسل
 مادونه فانه مستحب فلا يترك السنة المؤكدة لاجله كذا حقه في شرح المنية (تنبيه) ذكر في الحلية بخنا
 أن خوف فوت الجماعة يخوف فوت الوقت في المكتوبة وذكر أن الكراهة جارية في سائر الصلوات ولو توطعا
 (قوله وعقص شعره الخ) أي ضفره وقطعه والمراد به أن يجعله على هامته ويشده بصمغ أو أن يلف ذوائبه حول
 رأسه كما يفعل النساء في بعض الاوقات او يجمع الشعر كله من قبل القفا ويشده بخيط او خرقة كيلا يصيب
 الارض اذا سجد وجميع ذلك مكره لما روى الطبراني أنه عليه الصلاة والسلام نهى ان يصل الرجل ورأسه
 معقوص وأخرج الستة عنه صلى الله عليه وسلم امرت أن اسجد على سبعة اعضاء وأن لا تكف شعرا ولا ثوبا
 شرح المنية ونقل في الحلية عن النووي انها كراهة تنزيهية ثم قال والاشبه بساق الاحاديث انها تحريم الا ان ثبت
 على التنزيه اجماع فيعين القول به (قوله أما فيها فيفسد) لانه عمل كثير بالاجماع شرح المنية (قوله
 للنهي) هو ما أخرجه عبد الرزاق عن أبي ذر رضي الله عنه سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن كل شيء حتى سألته
 عن مسح الحصى فقال واحدة اودع وروى الستة عن معقيب أنه عليه الصلاة والسلام قال لا تمسح الحصى
 وأنت تصلي فان كنت ولا بد فاعلا فواحدة شرح المنية (قوله الاسجوده التام الخ) بأن كان لا يمكنه تمكين
 جبهته على وجه السنة الا بذلك وقيد بالتام لانه لو كان لا يمكنه وضع القدر الواجب من الجبهة الا بتعين
 ولوا أكثر من مرة (قوله وتركها اولى) لانه اذا تردد الحكم بين سنة وبدعة كان ترك السنة راجحا على فعل
 البدعة مع أنه كان يمكنه التسوية قبل الشروع في الصلاة بجر (قوله وفرقة الاصابع) هو غمزها
 او مدّها حتى تصوت وتبكيها أو أن يدخل أصابع إحدى يديه بين أصابع الاخرى بجر (قوله للنهي)
 هو ما رواه ابن ماجه من فوعا لا تفرقع أصابعك وانت تصلي وروى في المجتبى حديثا أنه نهى أن يفرقع الرجل
 أصابعه وهو جالس في المسجد ينتظر الصلاة وفي رواية وهو يمشي اليها وروى احمد وأبو داود وغيرهما من فوعا
 اذا نوا أحدكم فأحسن وضوءه ثم خرج عامدا الى المسجد فلا يشبك بين يديه فانه في صلاة ونقل في المعراج

مطلب
 في الخشوع

فلو منعته تفسد (وصلاته سائرا)
 أي كاشفا (رأسه لتسكامل) و(لا)
 بأس به (للتذلل) وأما لاهانة
 بها فكفر ولو سقطت قلنسوته
 فأعادتها افضل الا اذا احتاجت
 لتكوير أو عمل كثير (وصلاته مع
 مدافعة الاختين) أو أحدهما
 (او الریح) للنهي (وعقص شعره)
 للنهي عن كفه ولو جمعه أو ادخال
 أطرافه في اصوله قبل الصلاة أما
 فيها فيفسد (وقلب الحصى) للنهي
 (الاسجوده) التام فيرخص
 (مرة) وتركها اولى (وفرقة
 الاصابع) وتبكيها ولو منتظرا
 لصلاة أو ماشيا اليها للنهي

مطلب
 اذا تردد الحكم بين سنة وبدعة
 كان ترك السنة اولى

الاجماع على كراهة الفرقة والتشبيك في الصلاة وينبغي أن تكون تحريمية للنهي المذكور حلية وبجر (قوله ولا يكره خارجها لم حاجة) المراد بخارجها ما ليس من توابعها لأن السعي إليها والجلوس في المسجد لا جلها في حكمها كما مر لحديث الصحيحين لا يزال أحدكم في صلاة ما دامت الصلاة تحبسه وأراد بالحاجة نحو اراحة الاصابع فلقد دون حاجة بل على سبيل العبث كره تنزيها والكره في الفرقة خارجها منصوص عليها وأما التشبيك فقال في الحلية لم أقف لمشايعه عليه على شيء والظاهر أنه لو غفر عبث بل لغرض صحيح ولو لا اراحة الاصابع لا يكره فقد صرح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا وشبك أصابعه فإنه لا فائدة تشبيل المعنى وهو التعاضد والتناصر بهذه الصورة الحسية (قوله والتخصر الخ) لما في الصحيحين وغيرهما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن التخصر في الصلاة وفي رواية عن الاختصار وفي أخرى عن أن يصلي الرجل مختصرا وفيه تأويلات أشهرها ما ذكره الشارح وتماه في شرح المنية والبحر قال في البحر والذي يظهر أن الكراهة تحريمية في الصلاة للنهي المذكور اهـ ولأن فيه ترك سنة الوضع كافي الهداية لكن العلة الثانية لا تقتضي كراهة التحريم نعم تقتضي كراهة وضع اليد على عضو آخر غير الناحية (قوله للنهي) هو ما رواه الترمذي وصححه عن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم أياك والالتفات في الصلاة فان الالتفات في الصلاة حكمة فان كان لا بد في التطوع لافي الفريضة وروى البخاري أنه صلى الله عليه وسلم قال هو اختلاس يحتلسه الشيطان من صلاة العبد وقيد في الغاية بأن يكون لغرض عذر وينبغي أن تكون تحريمية كما هو ظاهر الاحاديث بجر (قوله ويصبره يكره تنزيها) أي من غير تحويل الوجه أصلا وفي الزيلعي وشرح الملتقى للباقي أنه مباح لانه صلى الله عليه وسلم كان يلاحظ اصحابه في صلاته بموق عينيه اهـ ولا ينافي ما هنا بحمله على عدم الحاجة أو أراد بالمباح ما ليس بمحظور شرعا وخلاف الاولى غير محظور تأمل (قوله وبصدره تفسد) أي اذا كان بغير عذر كما مر بيانه في مفسدات الصلاة (قوله وقيل الخ) قاله في الخلاصة أيضا والاشبه ما في عاتمة الكتب من أنه مكروه لا مفسد وقد عدم الفساد في المنية والذخيرة بما اذا استقبل من ساعته قال في البحر وكأنه جمع بين ما في الفتاوى وما في عاتمة الكتب يحمل الاول على ما اذا لم يستقبل من ساعته والثاني على ما اذا استقبل من ساعته وكأنه ناظر الى أن الاول عمل كثير والثاني قليل وهو بعيد فان الاستدامة على هذا القليل لا تجعله كثيرا وانما كثيره تحويل صدره اهـ أقول يظهر لي أنه اذا أطال التفاته بجميع وجهه يمنة او يسرة ورأه راء من بعيد لا يشك أنه ليس في الصلاة تأمل (قوله واقعاؤه الخ) قال في النهر لئله صلى الله عليه وسلم عن اقعاء الكلب وفسره الطحاوي بأن يقعد على البيتية وينصب فخذه ويضم ركبتيه الى صدره واضعا يديه على الارض والكرخي بأن ينصب قدميه ويقعد على عقبه ويضع يديه على الارض والاصح الذي عليه العاتمة هو الاول أي كون هذا هو المراد بالحديث لأن ما قاله الكرخي غير مكروه كذا في الفتح قال في البحر وينبغي أن تكون الكراهة تحريمية على الاول تنزيهية على الثاني وأقول انما كانت تنزيهية على الثاني بناء على أن هذا الفعل ليس باقعاء وانما الكراهة لترك الجلسة المسنونة كما علق به في البدائع ولو فسر الاقعاء بقول الكرخي تعاكت الاحكام اهـ كلام النهر والحاصل أن الاقعاء مكروه اشيتين للنهي عنه ولأن فيه ترك الجلسة المسنونة فان فسر بما قاله الطحاوي وهو الاصح كان مكروها تحريما لوجود النهي عنه بخصوصه وكان بالمعنى الذي قاله الكرخي مكروها تنزيها لترك الجلسة المسنونة لا تحريما لعدم النهي عنه بخصوصه وان فسر بما قاله الكرخي انعكس الحكم المذكور قلت وفي المغرب بعد ما فسر بما مر عن الطحاوي قال وتفسير الفقهاء أن يضع البيتية على عقبه بين السجدين وهو عقب الشيطان اهـ وعزاه في البدائع الى الكرخي وقال وهو عقب الشيطان الذي نهى عنه في الحديث اهـ أي فيما أخرجه مسلم عن عائشة أنه كان ينهى عن عقب الشيطان وأن يقترب الرجل ذراعيه اقتراس السبع وفي رواية عن عقبه الشيطان بضم فسكون وهو مكروه أيضا كافي الحلية وغيرهما وقال العلامة قاسم في قضاياه وأما نصب القدمين والجلوس على العقبين فمكروه في جميع الجلسات بلا خلاف نعرفه الاما ذكره النووي عن الشافعي في قوله انه يستحب بين السجدين (قوله واقتراس الرجل ذراعيه الخ) أي بسطهما في حالة السجود وقيد بالجلوس ابتعا الحديث المار آنفا ولأن المرأة تقترب في البحر قبل وانما نهى عن ذلك لانها صفة الكسلان والتهاون بها له مع ما فيه من التشبه بالسباع

ولا يكره خارجها لم حاجة
(والتخصر) وضع اليد على
الناحية للنهي (ويكره خارجها)
تنزيها (والالتفات بوجهه) كله
(او بعضه) للنهي ويصبره يكره
تنزيها وبصدره تفسد كما مر (وقيل)
قائله قاضي خان (تفسد بتحويله
والمعتد لا واقعاؤه) كالكلب للنهي
(واقتراس) الرجل (ذراعيه) للنهي

والكلام والتأخر أنها تحريمية نهج المذكور من غير صارف اه (قوله وصلاته الى وجه انسان) ففي صحيح البخاري وكرو عثمان رضي الله تعالى عنه أن يستقبل الرجل وهو يصلي وحكاه القاضي عياض عن عامة العلماء وقامه في الحلية وقال في شرح المنية وهو يحمل ما رواه البراء عن علي بن النعمان عليه الصلاة والسلام رأى رجلا يصلي الى رجل فامرأه أن يعيد الصلاة ويكون الامر بالاعادة لازمة الكراهة لانه أخكم في كل صلاة أدت مع الكراهة وليس لفساد اه والتأخر أنها كراهة تحريمية لما ذكره في الحلية عن أبي يوسف قال ان كان جاحلا عليه وان كان عالما أدبته اه ولانه يشبه عبادة الصورة (قوله كراهة استقباله) الضمير للمصلي وهو من اضافة المصدر الى مفعوله ط (قوله ولو بعيدا ولا حائل) قال في شرح المنية ولو كان بينهما ثالث ظهر الى وجه المصلي لا يكره لانتفاء سبب الكراهة وهو التشبه بعبادة الصورة اه وظاهره عدم الكراهة ولو كانت تنفع المواجهة في حالة القيام كما في التبر والحلية واستظهره في الحلية بأن الساعدي يكون سيرة للمصلي بحيث لا يكره المروءاء فكذا هذا يكون حائلا فقلت لكن في المذخبة نقل قول محمد في الاصل وان شاء الامام استقبل الناس بوجهه اذا لم يكن بخلافه رجل يصلي ثم قال ولم يقل أي محمد بن ما اذا كان للمصلي في الصف الاول والاخير وهذا هو ظاهر المذهب لانه اذا كان وجهه مقابل وجه الامام في حالة قيامه يكره ولو بينه ما حذوف اه ثم رأيت الخبر الرمي أجاب بما لا يدفع الايراد والاضحى أن ما مر عن شرح المنية مبنى على خلاف ظاهر الرواية فتأمل (قوله كراهة) أي في مسافات الصلاة وقد متنا أن الكراهة فيه تنزيهية (قوله واجابته برأيه) قال في الامداد وبه ورد الاثر عن عائشة رضي الله عنها وكذا في تكليم الرجل المصلي قال تعالى فنادته للامانة وهو قائم يصلي في الحرب وحل يبسب السلام بعد السلام من الصلاة فكذا في جميع الروايات اه (قوله أما لو قيل الخ) هو ما عذبه فيما تقدم قبيل قوله وقصه على امامه وقتلنا هذا الضعيف عن التبريلالية ح (قوله خلافا لما مر عن البحر) أي في باب الامامة وقد متنا الكلام عليه هناك فراجع (قوله لتترك الحلة المسنونة) علة لكونه مكرها تنزيها اذ ليس فيه شيء خاص ليكون تحريما بحر (قوله بغير عذر) أما به فلا لان الواجب بتركها مع العذر فالسنة أولى وعليه يحمل ما في صحيح ابن حبان من صلاة عليه الصلاة والسلام متربعا او تعليل الجواز بحر (قوله لانه عليه الصلاة والسلام الخ) نقله في شرح المنية عن ابن النعمان وفي البحر عن صاحب الكنز وغيره ورد به على ما قبل في وجه الكراهة أنه فعل الجارية نعم في شرح المنية أن الجالس على اركبتين اولى لانه اقرب الى التواضع تأمل (قوله والتأوب) في المصباح التأوب بالمد والواو عني وفي مختار الصحاح شأبت بالمد ولا تقل شأوت وهو كافي الحلية والبراءاتقر الذي يفتح منه الفم يدفع البخارات المتصاعدة في عضلات الفم وهو شأمن استلاء المعدة وثقل البدن اه قلت وليذا السبب كان من الشيطان كما في حديث الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم قال التأوب من الشيطان فاذا تأوب احدكم فليكن عليه السلام في رواية لمسلم فليكن يده على فيه فان الشيطان يدخله وألقى باليد الكرم وهذا اذا لم يتمكن كظمه أي رده وجسه فقد صرح في الخلاصة بأنه ان امكنه عند التأوب أن يأخذ شفته بشفه فليشعل وعطى فام يده او يشوبه يكره كذا روى عن أبي حنيفة قال في البحر ووجهه أن تعطيه الفم منبى عنها كما رواه أبو داود وغيره وانما البصيص للضرورة ولا ضرورة اذ امكنه الدفع ثم في المجتبى يغطي فام يمينه وقيل يمينه في القيام وفي غيره ييساره اه قلت ووجه النقل اظهر لانه وقع الشيطان كما مر فهو كراهة الخطي وعي باليسار اولى لكن في حالة القيام لما كان يلزم من دفعه باليسار كثرة العمل بتحرك اليدين كانت الخي اولى وقد متنا في آداب الصلاة عن الضياء أنه بظهور اليسرى وفي الحلية عن بعضهم أنه يحسب شيئا وأنه ان مد باليمنى يخبر فيه بظاها او يساهن وان باليسرى فظاها اه ولم ارم من تعرض لسبب الكراهة هنا هل هي تحريمية او تنزيهية الا أنه تقدم في آداب الصلاة أنه شذب كظمه عند التأوب وحديث قترك الكظم مندوب وأما التأوب نفسه فان شأمن طبيعته بلا صنعه فلا بأس وان تعدد ينبغي أن يكره تحريما لانه عبث وقد مر أن العبث مكره وتحريما في الصلاة وتنزيها خارجيا (قوله ولو خارجيا) أي لا طلاق الحديث الماز وتقيده في بعض الروايات بالهلاكة لكون الكراهة فيها أشد فلا تنافي بينهما تأمل (قوله والاتباء محفوظون منه) قد متنا في آداب الصلاة أن اخطار ذلك

(وصلاته الى وجه انسان) ذكر كراهة استقباله فلا استقبال للمصلي فالكراهة عليه والافعل المستقبل ولو بعيدا ولا حائل (ورد السلام بسده) او برأيه كراهة (فرغ) لا بأس بتكليم المصلي واجابته برأيه كما لو طلب منه شيء او أرى درهما وقيل أجد فأؤمأبهم او أوقبل ثم صليت فأشار بسده أنهم صلوا ركعتين أما لو قيل له تقدم فقدم او دخل احد الصف فوسع له فورا فسدت ذكره الحلي وغيره خلافا لما مر عن البحر (و) كره (التبريع) تنزيها لترك الحلة المسنونة (بغير عذر) ولا يكره خارجيا لانه عليه الصلاة والسلام كان جل جلوسه مع اصحابه التبرع وكذا عمر رضي الله تعالى عنه (والتأوب) ولو خارجا ذكره مسكين لانه من الشيطان والاتباء محفوظون منه

قوله وحديث قترك الكظم مندوب هكذا بضمه وفيه نظر لا ينبغي اه

صححه

بإله محترَّب في دفع التائب (قوله لنهي) أي في حديث إذا قام أحدكم في الصلاة فلا يغمض عينه رواه ابن عدي
 الآن في سند من ضعف وعلى في البدائع بأن السنة أن يرعى يسره إلى موضع سجوده وفي التغيض تركها
 ثم الظاهر أن الكراهة تنزيهية كذا في الحلية والبحر وكأنه لأن علة النهي مأمرة عن البدائع وهي الصارف له
 عن التحريم (قوله الالكامل الخشوع) بأن خاف فوت الخشوع بسبب رؤية ما يفرق الخاطر فلا يكره بل قال
 بعض العلماء أنه الأولى وليس يعيد حلية وبحر (قوله لأن العبرة تقدم) ولهذا اشترط طياره مكانه
 رواية واحدة بخلاف مكان السجود أذ فيه روايات وكذا الوحلف لا يدخل دار فلان يحث بوضع القدمين
 وإن كان باقي بدنه خارجا والسيد إذا كان رجلا في الحرم ورأسه خارجا فهو صيد الحرم فقيه الخزاء بحر
 (قوله مطلقا) راجع إلى قوله وقيام الامام في المحراب وفسر الاطلاق بما بعده وكذلك سواء كل المحراب
 من المسجد كما هو العادة المستمرة أولا كما في البحر (قوله إن علل بالنسبة الخ) قيد للكراهة وحاصله
 أنه صرح بمحمد في الجامع الصغيرة بالكراهة ولم يفصل فاختلف المشايخ في سبب انقيل كونه بصير ممتازا عنهم
 في المكان لأن المحراب في معنى بيت آخر وذلك صنيع أهل الكتاب واقتصر عليه في الهداية واختاره الامام
 السرخسي وقال أنه لا وجوه وقيل اشتباهه حاله على من في يمينه ويساره فعلى الأول يكره مطلقا وعلى الثاني
 لا يكره عند عدم الاشتباه وأيد الثاني في التبع بأن امتياز الامام في المكان مطلوب وتقدمه واجب وغايته
 اتفاق المتين في ذلك وارتفاعه في الحلية وأيد لكن نازعه في البحر بأن مقتضى ظاهر الرواية الكراهة مطلقا
 وبأن امتياز الامام المطلوب حاصل بتقدمه بلا وقوف في مكان آخر ولهذا قال في الروا الحلية وغيره إذا لم يقض
 المسجد بين خلف الامام لا ينبغي له ذلك لأنه يشبهه بتأين المكانين انتهى يعني حقيقة اختلاف المكان تمنع
 الجواز فنسبه الاختلاف فوجب الكراهة والمحراب وإن كان من المسجد فصورة وهيئة اقتضت شبهة
 الاختلاف اهـ ملخصا قلت أي لأن الخراب التماجي علامة لخل قيام الامام ليكون قيامه وسط الصف كما هو
 السنة لأن يقرم في داخله فهو وإن كان من بقاع المسجد لكن أشبه مكانا آخر فأورث الكراهة ولا ينبغي
 حسن هذا الكلام فافهم لكن تقدم أن التشبه إنما يكره في المذموم وفيما قصد به التشبه لا مطلقا ولعل
 هذا من المذموم تأمل هذا في حاشية البحر للرملي الذي يظهر من كلامهم أنها كراهة تنزيهية تأمل اهـ (تنبيه)
 في معراج الهداية من باب الامامة الأصح ما روى عن أبي حنيفة أنه قال أكره للامام أن يقوم بين السائتين
 أو زاوية أو ناحية المسجد أو إلى سارية لأنه بخلاف عمل الامة اهـ وفيه أيضا السنة أن يقوم الامام ازاء
 وسط الصف ألا ترى أن المحارب ما نصبت الاوسط المساجد وهي قد عينت لمقام الامام اهـ وفي التتارخانية
 ويكره أن يقوم في غير المحراب الا للضرورة اهـ ومقتضاه أن الامام لو ترك المحراب وقام في غيره يكره ولو كان
 قيامه وسط الصف لأنه خلاف عمل الامة وهو ظاهر في الامام الراتب دون غيره والمفرد فاعتقم هذه الفائدة
 فإنه وقع السؤال عنها ولم يوجد نص فيها (قوله لنهي) وهو ما أخرجه الحاكم أنه صلى الله عليه وسلم نهى
 أن يقوم الامام فوق ويسق الناس خلفه وعلوه بأنه تشبه بأهل الكتاب فأنهم يفتخرون لمامهم
 دكانا بحر وهذا التعليل يقتضي أنها تنزيهية والحديث يقتضي أنها تحريمية الآن يوجد صارف تأمل رملي
 قلت لعل الصارف تعليل النهي بما ذكرنا تأمل (قوله وقيل الخ) هو ظاهر الرواية كما في البدائع قال في البحر
 والحاصل أن التصحيح قد اختلف والأولى العمل بظاهر الرواية واطلاق الحديث اهـ وكذا رجه في الحلية
 (قوله في الأصح) وهو ظاهر الرواية لأنه وإن لم يكن فيه تشبه بأهل الكتاب لكن فيه ازدراء بالامام حيث
 ارتفع كل الجماعة فوقه أفاده في شرح المنية وكان الشارح أخذ التصحيح بغيره من قول البدائع جواب
 ظاهر الرواية أقرب إلى الصواب ومقابله قول الطحاوي بعدم الكراهة لعدم التشبه ومشى عليه في الخاتمة
 فأنلا وعليه عامة المشايخ قال ط ولعل الكراهة تنزيهية لأن النهي ورد في الأول فقط (قوله وهذا كله)
 أي الكراهة في المسائل الثلاث لا كما يتوهم من ظاهر كلام المصنف من أن قوله عند عدم العذر قيد لقوله وكره
 عكسه فقط فافهم (قوله بجمعة وعيد) مثال للعذر وهو على تقدير مضاف أي كرجعة بجمعة وعيد (قوله
 فلو قاموا الخ) تبرع على عدم الكراهة عند العذر في جمعة وعيد قال في المعراج وذكر شيخ الاسلام أنها يكره
 هذا إذا لم يكن من عذر أما إذا كان فلا يكره كما في الجمعة إذا كان القرم على الرف وبعضهم على الأرض لصيق

(ونغيض عينه) للنهي الالكامل
 الخشوع (وقيام الامام في
 المحراب لا سجوده فيه) وقدماه
 خارجا لأن العبرة تقدم (مطلقا)
 وإن لم يشبه حال الامام إن علل
 بالتشبه وإن بالاشتباه ولا اشتباه
 فلا اشتباه في نفي الكراهة (وافراد
 الامام على المكان) لنهي وقد ر
 الارتفاع يذراع ولا بأس بمادونه
 وقبل ما يقع به الامتياز وهو
 الأوجه ذكره الكمال وغيره
 (وكره عكسه) في الأصح وهذا كله
 (عند عدم العذر) بجمعة وعيد
 فلو قاموا على الرفوف والامام
 على الأرض أو في المحراب لصيق
 المكان لم يكره

المكان وحكي الحلواني - عن أبي الليث لا يكره قيام الامام في الطابق عند الضرورة بأن ضاق المسجد على القوم
 اه وبه علم أن قوله والامام على الارض أى ومعه بعض القوم (قوله كالوكان الخ) محتز قوله وانفراد
 الامام على المكان قال في البحر قيد بالانفراد لانه لو كان بعض القوم مع الامام قيل يكره والاصح لا وبه جرت
 العادة في جوامع المسلمين في اغلب الامصار كذا في المحيط اه وظاهره أنه لا يكره ولو بلا عذر ولا كان داخلا
 فيما قبله تأمل (قوله ومن العذر الخ) أى في الانفراد في مكان مرتفع وهذا حكم في البحر تبعا للعلية مذهبا
 للشافعي - وأنه قيل انه رواية عن أبي حنيفة قلت لكن في المعراج مانعه ويقولنا قال الشافعي رحمه الله تعالى
 الا اذا أراد الامام تعليم القوم أفعال الصلاة أو أراد المأموم تبليغ القوم فينبذ لا يكره عندنا اه وبه علم
 أنه كما يكره انفراد الامام في مكان عال بلا عذر يكره انفراد المأموم وان وجدت طائفة مع الامام فافهم (قوله
 وقد من الخ) أى في باب الامامة عند قوله ويصف الرجال حيث قال ولوصلي على رفوف المسجدين وجد في
 صحنه مكانا كره كسبامه في صف خلف صف فيه فرجة اه ولعله يشير بذلك الى أنه لا العذر المذكور كان
 انفراد المأموم مكروها (قوله لكن قالوا الخ) القائل صاحب القنية فانه عزى الى بعض الكتب أن جماعة
 ولم يجسد في الصف فرجة قيل يقوم وحده ويعذر وقيل يجذب واحدا من الصف الى نفسه فقف يجنبه
 والاصح ما روى هشام عن محمد أنه ينتظر الى الركوع فان جاء رجل والاجذب اليه رجلا ودخل في الصف ثم
 قال في القنية والقيام وحده اولى في زماننا اقلية الجهل على العوام فاذا جزمه فسد صلاته اه قال في الخزان
 قلت وينبغي التفويض الى رأى المبطل فان رأى من لا يتأذى لدين او صدقة زاحه او عالما مجذبه والانا انفراد
 اه قلت وهو توفيق حسن اختاره ابن وهبان في شرح منظومته (قوله فلذا قال الخ) أى فلم يذ كر الجذب
 لما مر (قوله ولبس ثوب فيه تماثيل) عدل عن قول غيره تصاوير لما في المغرب الصورة عام في ذى الروح وغيره
 والتماثيل خاص بمثل ذى الروح ويأتى أن غير ذى الروح لا يكره قال القهستاني وفيه اشعار بأنه لا تكره صورة
 الرأس وفيه خلاف كما في اتخاذها كذا في المحيط قال في البحر وفي الخلاصة وتكره النساوير على الثوب صلى فيه
 اولا انتهى وهذه الكراهية تحريرية وظاهر كلام النووي في شرح مسلم الاجماع على تحريم تصوير الحيوان
 وقال وسواء صنعه لما يمتن او غيره فصنعته حرام بكل حال لان فيه مضاهاة لخلق الله تعالى وسواء كان في ثوب
 أو بساط او درهم وانا وحائظ وغيرها انتهى فينبغي أن يكون حراما لا مكروها لان ثبت الاجماع واقطعية الدليل
 بتوازه اه كلام البحر لمصاحا وظاهر قوله فينبغي الاعتراض على الخلاصة في تسميته مكروها قلت لكن مراد
 الخلاصة اللبس المصرح به في المتن بدليل قوله في الخلاصة بعدما مر أما اذا كان في يده وهو يصلي لا يكره وكلام
 النووي في فعل التصوير ولا يلزم من حرمة الصلاة فيه بدليل أن التصوير يحرم ولو كانت الصورة صغيرة
 كالتي على الدرهم او كانت في اليد او مستترة او مهانة مع أن الصلاة بذلك لا تحرم بل ولا تكره لان علية
 حرمة التصوير المضاهاة لخلق الله تعالى وهي موجودة في كل ما ذكره كراهة الصلاة بها التشبه وحى مفقودة
 فيما ذكر كما يأتى فاعتنم هذا التحرير (قوله فوق رأسه) أى في السقف معراج (قوله تماثيل) أى مرسوم
 في جدار او غيره او موضوع او معلق كما في المنية وشرحها أقول والظاهر أنه يلحق به الصليب وان لم يكن تماثيل
 ذى روح لان فيه تشبها بالنصارى ويكره التشبه بهم في المذموم وان لم يقصده كما مر (قوله منصوبه) أى
 بحيث لا توطأ ولا يتكأ عليها قال في الهداية ولو كانت الصورة على وسادة ملقاة او على بساط مفروش لا يكره
 لانها نداس وتوطأ بخلاف ما اذا كانت الوسادة منصوبة او كانت على الستر لانها تعظيم لها (قوله والاطهر
 الكراهة) لبعكها فيه ايسر لانه لا تعظيم فيه ولا تشبه معراج وفي البحر قالوا واشدها كراهة ما يكون على القبلة
 أمام المصلي ثم ما يكون فوق رأسه ثم ما يكون عن يمينه ويساره على الحائط ثم ما يكون خلفه على الحائط والمستتر
 اه قلت وكان عدم التعظيم في التي خلفه وان كانت على حائط او سترا في استبدارها استهانة لها فيعارض
 ما في تعليقهما من التعظيم بخلاف ما على بساط مفروش ولم يسجد عليها فانها مستهانة من كل وجه وقد ظهر من
 هذا أن علو الكراهة في المسائل كلها اما التعظيم او التشبه على خلاف ما يأتى (قوله ولا يكره) قدر لا يكره
 مع قول المصنف الا في الاطول الفصل فيكون الا في تأكيد افافهم (قوله تحت قدميه) وكذا لو كانت على
 بساط بوطاً او مرفقة يتكأ عليها كما في البحر والمرفقة وسادة الاتكاء كما في المغرب (قوله عبارة الشئى الخ)

كالوكان معه بعض القوم في الاصح
 وبه جرت العادة في جوامع المسلمين
 ومن العذر ارادة التعليم او التبليغ
 كما بسط في البحر وقد منا كراهية
 القيام في صف خلف صف فيه فرجة
 للنهي وكذلك القيام منفردا
 وان لم يجسد فرجة بل يجذب احدا
 من الصف ذكره ابن الكمال امكن
 قالوا في زماننا تركه اولى فاذا قال
 في البحر يكره وحده الا اذا لم يجسد
 فرجة (ولبس ثوب فيه تماثيل) ذى
 روح (وان يكون فوق رأسه او بين
 يديه او بجذائنه) مينة او يسرة او محل
 سجوده (تماثيل) ولو في وسادة
 منصوبة لا مفروشة (واختلف فيما
 اذا كان) التمثال (خافه
 والاطهر الكراهة) ولا يكره
 (لو كانت تحت قدميه) او محل
 جلوسه لانها مهانة (او في يده)
 عبارة الشئى بدنه لانها مستورة
 بشيابه

أشار بذلك إلى ما في العبارة الأولى من الاشكال وهو أنها إذا كانت في يده تمنعه عن سنة الوضع وهو مكره وبغير الصورة فكيف بها اللهم الآن يراد أن لا يسكبها بل تكون معلقة بيده ونحو ذلك كذا في شرح المنية وأراد بنحو ذلك ما لو كانت مرسومة في يده وفي المعراج لا تكرر أمامه من في يده تصاوير لأنها مستورة بالسياب لا تستبين فصارت كصورة نقش خاتم اهـ ومثله في البحر عن المحيط وظاهره عدم الكراهة ولو كانت بالوشم وبغير عدم نجاسته كما واختلفت في أحزاب الانجاس فراجع (قوله غير مستبين) الظاهر أن المراد به ما يأتي في تفسير الصغيرة تأمل (قوله ومفاده) أي مفاد التعليل بأنها مستورة (قوله لا المستبركيس اوصرة) بأن صلى ومعه صرة أو كيس فيه دنائير أو دراهم في صور صغار فلا تكرر لاستتارها بحر ومقتضاه أنها لو كانت مكشوفة تكرر الصلاة مع أن الصغيرة لا تكرر الصلاة معها كما يأتي لكن يكره كراهة تنزيه جعل الصورة في البيت نهر (قوله أو ثوب آخر) بأن كان فوق الثوب الذي فيه صورة ثوب ساتره فلا تكرر الصلاة فيه لاستتارها بالثوب بحر (قوله لا تبين الخ) هذا أضبط مما في التهستائي حيث قال بحيث لا تبدو للناظر إلا يتبصر بلبغ كما في الكرمانى أو لا تبدو له من بعيد كما في المحيط ثم قال لكن في الخزائن أن كانت الصورة مقدار طير يكره وإن كانت أصغر فلا اهـ (قوله أو مقطوعة الرأس) أي سواء كان من الأصل أو كان لهما رأس وحى وسواء كان القطع بخط خط على جميع الرأس حتى لم يبق له أثر أو بطايفة بغيره أو بغيره لأنها لا تعبد بدون الرأس عادة وأما قطع الرأس عن الجسد بخط مع بقاء الرأس على حاله فلا يفتى الكراهة لأن من الطيور ما هو مطوق فلا يتحقق القطع بذلك وقيد بالرأس لأنه لا اعتبار بإزالة الحاجبين أو العينين لأنها تعبد بدونها وكذا الاعتبار بقطع اليدين أو الرجلين بحر (قوله أو بمحوة عضو الخ) قسمه بعد تخصص وحل مثل ذلك ما لو كانت مثقوبة البطن مثلاً والظاهر أنه لو كان الثقب كبيراً يظهر به نقصه فأنعم والأفلا كما لو كان الثقب لوضع عصا تمسك بها كمثل صور الخيال التي يلعب بها لأنها أتت مع صورة تأمل (قوله أو غير ذي روح) لقول ابن عباس السائل فإن كنت لا بد فاعلا فاصنع الشجر وما لا تنفس له رواد الشيطان ولا فرق في الشجر بين الثمر وغيره خلافاً لمجاهد بحر (قوله لأنها لا تعبد) أي هذه المذكورات وحينئذ فلا يحصل التشبه فان قيل عبد الشمس والقمر والكواكب والشجرة الخضراء قلنا عبد عنه لا تشبهه فعلي هذا ينبغي أن يكره استقبال عين هذه الأشياء معراج أي لأنها عين ما عبد بخلاف ما لو صورها واستقبل صورتها (قوله وخبر جبريل الخ) هو قوله للنبي صلى الله عليه وسلم أنا لا ندخل بيتاً فيه كب ولا صورة رواه مسلم وهذا الشارة إلى الجواب عما يقال إن كانت علة الكراهة فيما مر كون المحل الذي تقع فيه الصلاة لا تدخل الملائكة لأن شر البقاع بئسعة لا تدخلها الملائكة ينبغي أن تكرر ولو كانت الصورة مهانة لأن قوله ولا صورة تكرر في سياق التثنية فتم وإن كانت العلة التشبه بعادتها فلا تكرر إلا إذا كانت أمامه أو فوق رأسه والجواب أن العلة هي الأمر الأول وأما الثاني فيفسد أشد به الكراهة غير أن عموم النص المذكور مخصوص بغير المهانة لما روى ابن حبان والسماعي استأذن جبريل عليه السلام على النبي صلى الله عليه وسلم فقال ادخل فقال كيف ادخل وفي بيتك ستر فيه تصاوير فإن كنت لا بد فاعلا فاقطع رؤسها واقطعها وسأندأ واجعلها بساطاً ثم رد على هذا ما إذا كانت على بساط في موضع السجود فقد مر أنه يكره مع أنها لا تمنع دخول الملائكة وليس فيها تشبه لأن عبدة الأصنام لا يسجدون عليها بل ينصبونها ويتوجهون إليها الآن يقال فيها صورة التشبه بعادتها حال القيام والركوع وتعظيم لها أن سجدها اهـ ملخصاً من الحلية والبحر أقول الذي يظهر من كلامهم أن العلة إما التعظيم أو التشبه كما قدمناه والتعظيم أعم كالوكانت عن يمينه أو يساره أو موضع سجوده فإنه لا تشبهه فيما يل فيها تعظيم وما كان فيه تعظيم وتشبه فهو أشد كراهة ولهذا تفاوتت رتبها كما مر وخبر جبريل عليه السلام معلول بالتعظيم بدليل الحديث الآخر وغيره فعدم دخول الملائكة إنما هو حيث كانت الصورة معظمة وتعليل كراهة الصلاة بالتعظيم أولى من التعليل بعدم الدخول لأن التعظيم قد يكون عارضاً لأن الصورة إذا كانت على بساط مفروش تكون مهانة لا تمنع من الدخول ومع هذا الوصل على ذلك البساط وسجد عليها تكرر لأن فعله ذلك تعظيم لها والظاهر أن الملائكة لا تمنع من الدخول بذلك الفعل العارض وأما ما في الفتح عن شرح عتاب من أنها لو كانت خلفه أو تحت رجله لا تكرر الصلاة ولكن تكرر كراهة جعل الصورة في البيت الحديث فظاهر الامتناع من

(أو على خاتمه) بنقش غير مستبين
قال في البحر ومفاده كراهة المستبين
لا المستبركيس اوصرة أو ثوب آخر
وأقره المصنف (أو كانت صغيرة)
لا تبين تفاصيل أعضائها للناظر
فإنما وحى على الأرض ذكره
الحلي (أو مقطوعة الرأس أو
الرجل) أو بمحوة عضو لا تعيش
بدونه (أو غير ذي روح) لا يكره
لأنها لا تعبد وخبر جبريل

الدخول ولومهاثة وكراحتة جعلها في بساط مفروش وهو خلاف الحديث المخصص كما مر (قوله في امتناع ملائكة الرحمة) قديهم اذا الحفلة لا يشارقون الانسان الا عند الجماع والخلاء كذا في شرح البخاري وينبغي أن يراد بالحفلة ما هو اعظم من الكرام الكائنين والذين يحفظونهم من الجن نهر وانظر ما قدمناه قبل فصل القراءة (قوله ففناه عياض) أي وقال ان الاحاديث مخصصة بحجر وهو ظاهر كلام علماء شافان ظاهره أن ما لا يؤثر كراحتة في الصلاة لا يكره ابقاؤه وقد صرح في الفتح وغيره بأن الصورة الصغيرة لا تكره في البيت قال ونقل أنه كان على خاتم أبي هريرة ذباستان اه ولو كانت تمنع دخول الملائكة كره ابقاؤها في البيت لانه يكون شر البقاع وكذا الماهة كما مر وهو صريح قوله في الحديث المأذ أو اقطعها واسأذ أو اجعلها بساطا وما ماز عن شرح عتاب فقد علمت ما فيه (تنبيه) هذا كله في اقتناء الصورة وأما فعل التصوير فهو غير جائز مطلقا لانه مضاهاة لخلق الله تعالى كما مر (خاتمة) قال في النهر جوز في الخلاصة لمن رأى صورة في بيت غيره أن يزيلها وينبغي أن يجب عليه ولو استأجر مصورا فلا أجر له لان عمله معصية كذا عن محمد ولو هدم يتأفقه تصاوير نحن

قيمه خاليعنها اه وسياق في باب متفرقات البيوع متناوشر حاما منه اشترى ثورا أو فرس لمن خرف لأجل استئناس الصبي لا يصح ولا قيمه فلا يضمن متلفه وقيل بخلافه يصح ويضمن قيمة وفي آخره حظر المجتبى عن أبي يوسف يجوز بيع اللعبة وأن يلعب بها الصبيان اه (قوله وكرة تنزها) كذا أعزاه في البحر الى الحلبة لابن امير حاج ثم قال لكن ظاهر قول النهاية لا يباح انما تحريمية وأجاب في النهر بأن المكروه تنزيها غير مباح أي غير مستوى الطرفين واعترضه الرمل بأن الغالب اطلاقهم غير المباح على المحرم أو المكروه فحرم ما وان كان بطلق على ما ذكر قلت وبويده قول الدرر للنهي عنه اه كن قال محشي فوح افندي لم اجد النهي عنه صريحا فيما عندي من الكتب اه ولذا اقتصر غيره على التعليل بأنه ليس من أفعال الصلاة ولو كان فسه نهى خاص لذكره نعم ذكر في الحلبة في بارواد الاصها في نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عقلا في المكتوبة ورخص في السجدة أي النافلة لكن قال في الحلبة ان ثبت هذا ترجيح القول بعدم الكراهة في النافلة والارترج القول بعدمها مطلقا رادها بالتنزيه اه وحيث لا نهى ثابت يعين تأويل ما في النهاية في النهي ولذا أمشي عليه الشارح قدير (قوله باليد) أي باصابعه أو بسجدة يمكها كما في البحر (قوله ولو نفلا) بيان للاطلاق وهذا اتفاق اصحابنا في ظاهر الرواية وعن الصحاح في غير ظاهر الرواية عنهما أنه لا بأس به وقيل الخلاف في الفرائض ولا كراحتة في النوافل اتفاقا وقيل في النوافل ولا خلاف في الكراهة في الفرائض نهر (قوله فلا يكره) هذا ظاهر الرواية وهو الاصح وكرهه بعضهم نهر ويدل للاول ما أخرجه الترمذي وحسن النووي

استناده عن يسيرة قالت قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم عليكن بالتسبيح والتعبدن بالافضل فانهم مسؤولات مستنطقات ولا تغفلن فتسبين الرحمة وتغفلن في الحلبة (قوله كعده الخ) أي في الصلاة وهذا محترز قوله باليد قال في البحر أما الغمز برؤس الاصابع أو الحفظ بالقلب فهو غير مكروه اتفاقا والعدة باللسان مفسدة اتفاقا اه وما قيل من أنه يكره بالقلب لاخلاله بالخشوع فقيه نظر ظاهر كما في الحلبة (قوله لا بأس باتخاذ المسجدة) بكسر الميم آلة التسبيح والذي في البحر والحلبة والنزاع بينهما قال في المصباح المسجدة خزرات منظومة وهو بقية قضى كونها عربية وقال الازهرى كلمة مولدة وجعلها مثل غرفة وغرفة اه والمشهور شرعا اطلاق المسجدة بالنظم على النافلة قال في المغرب لانه يسبح فيها ودليل الجواز ما رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن حبان والحاكم وقال صحيح الاسناد عن سعد بن أبي وقاص أنه دخل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم على امرأة وبين يديها نوى أو حصا تسبح به فقال أخبرني بما هو أبسر عليك من هذا أو أفضل فقال سبحان الله عدد ما خلق في السماء وسبحان الله عدد ما خلق في الأرض وسبحان الله عدد ما بين ذلك وسبحان الله عدد ما هو خالق والحمد لله مثل ذلك والله أكبر مثل ذلك ولا اله الا الله مثل ذلك ولا حول ولا قوة الا بالله مثل ذلك فلم ينهها عن ذلك وانما أورد حالها ما هو أبسر وأفضل ولو كان مكروها لبين لها ذلك ولا تزيد المسجدة على مضمون هذا الحديث الا بنظم النوى في خيط ومثل ذلك لا يظهر تأثيره في المنع فلا جرم أن نقل اتخاذها والعمل بها عن جماعة من الصوفية الاخبار وغيرهم اللهم الا اذا ترتب عليه رياء وسعة فلا كلام لنساقه وهذا الحديث أيضا بشهدا لفضلية هذا الذكر المخصوص على ذكر مجرد عن هذه الصيغة ولو تكرر يسيرا كذا في الحلبة والبحر

مخصوص بغير الماهة كما يخطه ابن الكمال واختلف المحدثون في امتناع ملائكة الرحمة بما على التقديرين ففناه عياض واثبتته النووي (و) كره تنزيها

(عدة الآتي والسور والتسبيح باليد في الصلاة مطلقا) ولو نفلا أما خارجها فلا يكره كعده بقلبه أو بغمزه أو أنه له وعليه يحمل ما جاء من صلاة التسبيح (فرع) لا بأس باتخاذ المسجدة لغبر رياء كما يسط في البحر

قوله عن يسيرة بضم الياء المشناة التحية وفتح السين حلبة اه منه

مطلب الكلام على اتخاذ المسجدة

(قوله لا يكره قتل حبة أو عقرب) خير الشجيرة اقلوا الاسودين في الصلاة الحية والعقرب نهر وأما قتل
 القملة والبرغوث فسيأتي (قوله ان خاف الاذى) أى بأن مرت بين يديه وخاف الاذى والا فيكره نهاية
 وفي البحر عن الحلية وسحب قتل العقرب بالنعل اليسرى ان امكن لحديث أبي داود كذلك ويقاس عليه الحية
 (قوله اذا الامر للإباحة) جواب عما يقال لم يكن قتليهما مستحباً بالامر بالقتل ط (قوله فالاولى الخ)
 أى حيث كان الامر بالقتل لمفعلاً فيحتمل منه الاذى الاول تركه وهو قتل الحية البيضاء التي تسمى مستوية
 لانها جان لقوله عليه الصلاة والسلام اقلوا هذا الطفيين والابرواياكم والحية البيضاء فانها من الجن كما في المحيط
 وقال الطحاوي لا بأس بقتل الكل لان النبي صلى الله عليه وسلم عهد مع الجن أن لا يدخلوا بيوت أمته فإذا
 دخلوا فقد نقضوا العهد فلا ذمة لهم والاولى هو الاعتذار والاعتذار يقال ارجع باذن الله فان أبي قتله اه يعنى
 الاعتذار في غير الصلاة بحر قال في الحلية ووافق الطحاوي غير واحد اخرهم شيخنا يعنى ابن الهمام فقال والحق
 أن الحل ثابت الآن الاولى الامسالة عما فيه علامة الجن لا للحرمة بل لدفع الضرر المتوهم من جهتهم اه
 والطفيتان بضم الطاء الممهلة واسكان الفاء الخطان الاسودان على ظهير الحية والابتر الافعى قيل هو جنس كانه
 مقطوع الذنب وقيل صنف أزرق مقطوع الذنب اذا نظرت اليه الحامل ألفت اه (قوله على الاظهر) كذا
 قاله الامام السرخسي وقال لانه عمل رخص فيه للمصلي فيه وكأنه بعد الحدث بحر (قوله لكن صحح الحلبي
 الفساد) حيث قال تعالى ابن الهمام فالحق فيما يظهر هو الفساد والامر بالقتل لا يستلزم صحة الصلاة مع وجوده
 كما في صلاة الخوف بل الامر في مثله لإباحة مباشرته وان كان مفسداً للصلاة اه ونقل كلام ابن الهمام في الحلية
 والبحر والنهر وأقره عليه وقالوا ان ما ذكره السرخسي رده في النهاية بأنه مخالف لما عليه عامة رواة شروح
 الجامع الصغير وبسبب شيخ الاسلام من أن الكثير لا يباح اه (قوله الى ظهر قاعدة الخ) قيد بالظهور احترازاً
 عن الوجه فانها تكره اليه كما مر وفي قوله يتحدث اعيان الى أنه لا كراهة لو لم يتحدث بالاولى ولذا زاد الشارح
 ولو وفي شرح المنية أقاده في قول من قال بالكراهة بجزرة المتخذين وكذا بجزرة التامنين وما روى عنه عليه
 الصلاة والسلام لا تصلوا خلف ناظم ولا يتحدث فضيف وصح عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يصلي من صلاة الليل كلها وانما معترضة بينه وبين القبلة فإذا أراد أن يوتر أيقظني فاورثت
 رويها في الصحيحين وهو يقتضى انها كانت نائمة وما في مسند البراء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نهيت
 أن أصلي الى النيام والمتخذين فهو محمول على ما اذا كانت لهم اصوات يخاف منها التغليب او الشغل وفي التامنين
 اذا خاف ظهور شيء يضحكه اه (قوله مطلقاً) أى معلقاً او غير معلق وأشار به الى أن قول الكثر وغيره
 معان غير قيد وفي شرح المنية وجه عدم الكراهة أن كراهة استقبال بعض الاشياء باعتبار التشبه بعبادها
 والمصحف والسيف لم يبعدهما احداً واستقبال أهل الكتاب المصحف للقراءة منه لا للعبادة وعند أبي حنيفة
 يكره استقباله للقراءة ولذا قيد بكونه معلقاً وكون السيف آلة الحرب مناسب لحال الاتساع الى الله تعالى
 لانها حال المحاربة مع النفس والشيطان وعن هذا سبى الخراب اه (قوله او شيع) ففتح الميم على الاوجه
 والسكون ضعيف مع أنه المستعمل قاله ابن قتيبة وعدم الكراهة هو المختار كما في غاية البيان وينبغي الاتفاق
 عليه فيما لو كان على جانبه كما هو المعتاد في ليالي رمضان بحر أى في حق الامام أما المقابل ليمان القوم فليحقه
 الكراهة على مقابل المختار رملى (قوله لان المجوس الخ) علة ثلاثه قبله ط (قوله قتيبة) ذكر ذلك
 في القتيبة في كتاب الكراهية ونصه الصحيح أنه لا يكره أن يصلي وبين يديه شيع او سراج لانه لم يبعدهما احد
 والمجوس يبعدون الجر لا النار الموقدة حتى قيل لا يكره الى النار الموقدة اه وظاهره أن المراد بالنار الموقدة التي
 لها لهب لكن قال في العناية ان بعضهم قال تكرر الى شيع او سراج كالموجود بين يديه كالموجود في جهرا ونار موقدة اه
 وظاهره أن الكراهة في الموقدة متفق عليها كما في البحر تأمل (قوله لما مر) علة عدم الكراهة وهو كونها مهانة
 ح (قوله يكره اشتغال السماء) لئنه عليه الصلاة والسلام عنها وهي أن يأخذ بشيء فيخلل به جسده كله من
 رأسه الى قدمه ولا يرفع جانباً يخرج يده منه سعى به لعدم متفذي يخرج منه يده كالخضرة السماء وقيل أن يشتمل
 شوب واحد ليس عليه ازار وهو اشتغال اليهود زيلعى وظاهر التعليل بالنهي أن الكراهة شريعة كما مر في نظائره
 (قوله والاعتبار) لنهي النبي صلى الله عليه وسلم عنه وهو شد الرأس او تكوير عمامته على رأسه وتركه وسطه

(لا) يكره (قتل حبة أو عقرب)
 ان خاف الاذى اذا الامر للإباحة
 لانه منفعة لنا فالاولى تركه
 الحية البيضاء لخوف الاذى
 (مطلقاً) ولو بعمل كثير على
 الاظهر لكن صحح الحلبي الفساد
 (و) لا يكره (صلاة الى ظهر قاعدة)
 او قائم ولو (يتحدث) الا اذا خيف
 القتل بجديسه (و) لا الى (مصحف)
 اوسف مطلقاً او شيع او سراج
 او نار وقد لان المجوس انما تعبد
 الجر لا النار الموقدة قتيبة (او على)
 بساط فيه تماثيل ان لم يسجد عليها
 لما مر (فروع) يكره اشتغال السماء
 والاعتبار

مكشوفاً وقيل أن ينقب بعمامة فيغطي انفه اما الحر أو اللبر أو التخم كبر امداد وكراحتة تحريمية أيضاً الماتر
 (قوله والتخم) وهو تغطية الألف والهم في الصلاة لانه يشبه فعل الجوس حال عبادتهم التيران زيلعي
 ونقل ط عن أبي السعد أنها تحريمية (قوله والتخم) هو اخراج التخامة بالنفس الشديد لغير عذر وحكمه
 كالتيخ في تفصيله كما في شرح المنية أي فان كان بلا عذر وخرج به حرفان أو أكثر أفسد وفي بعض النسخ والتخم
 والمراد به لبس الخاتم في الصلاة بعمل قليل (قوله وكل عمل قليل الخ) تقدم الفرق بينه وبين الكثير (قوله
 كتعرض لقملة الخ) قال في النهرويه كره قتل القمل عند الامام وقال محمد القتل أحب إلى وای ذلك فعل
 لا بأس به ولعل الامام إنما اختار الدفن لما فيه من التبرع عن اصابة الدم يد القاتل او ثوبه وان كان معفو عنه
 هذا اذا تعرضت القملة ونحوها بالاذى والا كره الاخذ فضلاً عن غيره وهذا كله خارج المسجد أما فيه فلا بأس
 بالقتل بشرط تعرضها بالاذى ولا يطرهما في المسجد بطريق الدفن او غيره الا اذا غلب على ذلك ويختلف ذلك
 بعد الفراغ من الصلاة وبهذا التفصيل يحصل الجمع بين ما سبق عن الامام أنه يدفن في الصلاة اي في غير المسجد
 وبين ما روى عنه أنه لو دفن في المسجد أساء اه وفي الامداد عن البيهقي للسيوطي عن ابن العماد طرح
 القمل في المسجد ان كان ميتاً حرم لميتاً حرم وان كان حيّاً ففي كتب المالكية كذلك لان فيه تعذيله بالجموع بخلاف
 البرغوث لانه يأكل التراب وعلى هذا يحرم طرح القمل حيّاً في غير المسجد أيضاً اه قال في الامداد والمصرح
 به في كتبنا أنه لا يجوز القاء قمل القملة في المسجد اه قلت الظاهر أن القمل تنقذير المسجد والا فالمرح به عندنا
 أن ما لا نفس له سائلة اذا مات في الماء لا ينبغي (قوله وترك كل سنة ومستحب) السنة قيمان سنة
 هدى وهي المؤكدة وسنة زوائد والمستحب غيره وهو المندوب اوهما قيمان وقد يطلق عليه سنة وقد منا
 تحقيق ذلك كله في سنن الوضوء قال في البحر عند قوله وعلى بساط فيه تصاور الحاصل أن السنة ان كانت
 مؤكدة قوية لا يبعد كون تركها مكروهاً وان كانت غير مؤكدة قوتها مكروه تنزيهاً وأما المستحب
 او المندوب فينبغي أن لا يكره تركه أصلاً لقولهم يستحب يوم الاضي أن لا يأكل الا بالامن اضيحه ولو أكل
 من غير هالم يكره فلم يلزم من ترك المستحب ثبوت الكراهة الا أنه بشكل عليه قولهم المكروه تنزيهاً امر جعه
 الى خلاف الاولى ولا شك أن ترك المستحب خلاف الاولى اه أقول لكن مصرح في البحر في صلاة
 العيد عند مسئلة الاكل بأنه لا يلزم من ترك المستحب ثبوت الكراهة اذ لا بد لها من دليل خاص اه وأشار
 الى ذلك في التحرير الاصولي بأن خلاف الاولى ما ليس فيه صيغة نهى كترك صلاة الفحى بخلاف المكروه
 تنزيهاً اه والظاهر أن خلاف الاولى اعم فكل مكروه تنزيهاً خلاف الاولى ولا عكس لان خلاف الاولى
 قد لا يكون مكروهاً وها حيث لا دليل خاص كترك صلاة الفحى وبه يظهر أن كون ترك المستحب راجعاً الى خلاف
 الاولى لا يلزم منه أن يكون مكروهاً الا بنهي خاص لان الكراهة حكم شرعي فلا بد له من دليل والله تعالى
 أعلم (قوله وحمل الطفل) أي اغتر حاجبة (قوله وماورد الخ) جواب سؤال هو أنه كيف يكون مكروهاً وقد
 ورد في الصحيحين وغيرهما عن أبي قتادة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي وهو حامل امامة بنت زينب
 بنت النبي صلى الله عليه وسلم فاذا سجد وضعها واذا قام حملها وقد أجيب عنه باجوبة منها ما ذكره الشارح
 انه منسوخ بما ذكره من الحديث وهو مردود بان حديث ان في الصلاة لشغلا كان قبل الهجرة وقصة امامة
 بعدها ومنها ما في البدائع أنه صلى الله عليه وسلم لم يكره منه ذلك لانه كان محتاجاً اليه لعدم من يحفظها
 اولاً لتشرع بالفعل ان هذا غير مفسد ومثله أيضاً في زماننا لا يكره لواحد منافع الصلاة عند الحاجة أمابدونها
 فكره اه وقد أطال الحق ابن أمير حاج في الحلية في هذا المجل ثم قال ان كونه للتشرع بالفعل هو الصواب
 الذي لا يبدل عنه كما ذكره النووي فإنه ذكر بعضهم أنه بالفعل أقوى من القول فحصل ذلك لبيان الجواز وأن
 الآدمي طاهر وما في جوفه من النجاسة معفو عنه لكونه في معدنه وأن شيا من الاطفال وأجسادهم طاهرة حتى
 يتحقق نجاستها وان الافعال اذا لم تكن متواليه لا تبطل الصلاة فضلاً عن الفعل القليل الى غير ذلك وقامه فيه
 (تمت) بقي من المكروهات اشياء أخر ذكرها في المنية ونور الايضاح وغيرهما منها الصلاة بحضور ما يشغل
 البال ويحطل بالشعور كزينة ولهو ولعب ولذلك كرهت بحضور طعام قيل اليه نفسه وسأني في كتاب الحج قبيل
 باب القران يكره للمصلي جعل نحو نعله خلفه لشغل قلبه ومنها ما في الخزانة تغطية الانف والقم والهروالة
 للصلاة والاتكاء على حائط او عصا في الغرض بلا عذر لاني النقل على الاصح ورفع يديه عند الركوع والرفع منه

الصلاة

مطلبه

في بيان السنة والمستحب
 والمندوب والمكروه وخلاف الاولى

والتخم والتخم وكل عمل قليل
 بلا عذر كتعرض لقملة قبل
 الاذى وترك كل سنة ومستحب
 وحمل الطفل وماورد نسخ يجديث
 ان في الصلاة لشغلا

وماروى من الفساد شاذ وانعام القراءة راكعا والقراءة في غير حالة القيام ورفع الرأس ووضع قبل الامام
والصلاة في مظان النجاسة مكفرة وحجام الا اذا غسل موضعها ولا تنال اوصلي في موضع نزع الثياب أو كلن
في المقبرة موضع أعد للصلاة ولا قبر ولا نجاسة فلا بأس كافي النجاسة اه وتقدم تمام هذا في بحث الاوقات
المكروهة وفي التهستانى لا تكره الصلاة في جهة قبر الا اذا كان بين يديه بحيث لو صلى صلاة النجاسة وقع
بصره عليه كافي جنازة المفهومات اه (قوله ويباح قطعها) أى ولو كانت فرضا كافي الامداد (قوله لنحو
قتل حبة) أى بأن يقتلها بعمل كثير بناء على ما مر من تصحيح الفساد به (قوله وتندابة) أى هربها وكذا
لخوف ذئب على غنم نور الايضاح (قوله وفور قدر) الظاهر أنه مقيد بما بعده من قوات ما قبله درهم سواء
كان ما في القدر له او لغيره وحتى (قوله وضياع ما قبله درهم) قال في مجمع الروايات لان مادونه حقيق فلا يقطع
الا بتراب في غير ذلك ذكر في المحيط في الكفالة أن الحبس بالانقح يجوز فقطع الصلاة اولى وهذا في مال الغير
أما في ماله لا يقطع والاصح جوازها فيهما اه وتكامل في الامداد والذى منى عليه في القبح التقييد بالدرهم
(قوله ويستحب المدافعة الاخشين) كذا في مواهب الرحمن ونور الايضاح لكنه يخالف لما قدمناه عن الخزان
وشرح المنية من أنه ان كان ذلك يشغله أى يشغل قلبه عن الصلاة وخشوعها فأتى بما يؤم لادائها مع الكراهة
التحريرية ومقتضى هذا أن القطع واجب لاستحباب يدل عليه الحديث المار لا يحل لاحدي يؤمن بالله واليوم
الآخر أن يصلى وهو حاقن حتى يخفف اللهم إلا أن يحمل ما هنا على ما ذالم يشغله لكن الظاهر أن ذلك
لا يكون مستوعبا للقطع فليأتى ثم رأيت الشرنبلالى بعد ما صرح بتدب القطع كما هنا قال وقضية الحديث فوجبه
(قوله وللجروح من الخلاف) عبارته في الخزان ولا زالة نجاسة غير مانعة لاستحباب الخروج من الخلاف
وما هنا اعلم لنحو ما اذا مسته امرأة اجنبية (قوله ان لم يحق الخ) راجع لقوله وللجروح الخ
وأما قطعها المدافعة الاخشين فقد مناع من شرح المنية أن السواب أنه يقطعها وان فاتته الجماعة كما يقطعها
لغسل قدر الدرهم (قوله ويجب) الظاهر منه الافتراض ط (قوله لا غنة ملهوف) سواء استغاث
بالمصلى او لم يعين احدا في استغاثته اذا قدر على ذلك ومثله خوف تردى اعى في يرمثلا اذا غلب على ظنه
سقوطه امداد (قوله لا لنداء احد أبويه الخ) المراد بهما الاصول وان علوا وظاهرا حسبا أنه نفي لوجوب
الاجابة فيصدق مع بقاء الندب والجواز ط قلت لكن ظاهرا القبح أنه تنى للجواز به صرح في الامداد
بقوله أى لا يجوز قطعها ببدء احد أبويه من غير استغاثته وطلب اعانة لان قطعها لا يجوز الا للضرورة وقال
الطحاوى هذا في الفرض وان كان في نافله ان علم احد أبويه أنه في الصلاة وناداه لا بأس أن لا يجيبه وان لم يعلم
يجيبه اه (قوله الا في النفل) أى فيجيبه وجوبا وان لم يستغث لانه ليم عابدين اسرائيل على تركه الاجابة
وقال صلى الله عليه وسلم ما معناه لو كان فقيرا لا اجاب امه وهذا ان لم يعلم أنه يصلى فان علم لا تجب الاجابة لهما
اولى كما يستفاد من قوله لا بأس الخ فقوله فان علم تفصيل لحكم المستثنى ط وقد يقال ان لا بأس هنا
لدفع ما يوهوم أن عليه بأسا في عدم الاجابة وكونه عقوقا فلا يفيد أن الاجابة اولى وسيأتى تمامه في باب ادراك
الفريضة (قوله ويكره الخ) لما فرغ من بيان الكراهة في الصلاة شرع في بيانها خارجها مما هو من نواحيها
بحر (قوله تحريما) لما اخرج الستة عنه صلى الله عليه وسلم اذا اتيم الغائط فلا تستقبلوا القبلة
ولا تستدبروها ولا تكن شرقا او غربا ولهذا كان الاصح من الروايتين كراهة الاستدبار لا الاستقبال
بحر (قوله استقبال القبلة بالقرج) يتم قبل الرجل والمرأة والظاهر أن المراد بالقبلة جهتها كافي الصلاة
وهو ظاهر الحديث المار وأن التقييد بالقرج يفيد ما صرح به الشافعية أنه لو استقبلها بعده وحول ذكره
عنها لم يكره بخلاف عكسه كما قدمناه في باب الاستنجاء وتقدم خالف أن المكروه الاستقبال او الاستدبار
لاجل بول او غائط فلو لا استنجاء لم يكره أى تحريما وفي النهاية ولو غفل عن ذلك وجلس يقضى حاجته ثم وجد
نفسه كذلك فلا بأس لكن ان امكنه الانحراف ينحر في فائه عذ ذلك من موجبات الرحمة فان لم يفعل فلا بأس
اه وكأنه سقط الوجوب عند الامكان لسقوطه ابتداء بالنسيان ونحوه التاوث وتقدم هناك أيضا كراهة
استقبال الشمس والقمر اى لانهما من الايات الباهرة ولما هما من الملائكة كافي السراج وقد مر أن الظاهر
أن الكراهة فيه تنزيهية ما لم يردنهي خاص وأن المراد استقبال عينه ما لاجهتها ولا وضوءها وتقدم تمام ذلك

ويباح قطعها لنحو قتل حبة وندابة وفور قدر وضياع ما قبله درهم له او لغيره ويستحب المدافعة الاخشين وللجروح من الخلاف ان لم يحق فوت وقت او جماعة ويجب لا غنة ملهوف وغريق وحريق لا لنداء احد أبويه بلا استغاثته الا في النفل فان علم أنه يصلى لا بأس أن لا يجيبه وان لم يعلم أجابه (ويكره) تحريما استقبال القبلة بالقرج ولو (في الخلاه) بالمذيت التعوط (وكذا استدبارها) في الاصح

كله هناك فراجع (قوله كما كره لبالغ) الظاهر منه التحريم ط (قوله امساك صبي ليسول نحوها) أى
جهتها لانه يحرم على البالغ أن يفعل بالاصغير ما يحرم على الصغير فعليه اذا بلغ ولذا يحرم على ابيه أن يلبسه حريرا
او حليا لو كان ذكر او يسهقه خرا او نحو ذلك (قوله متدرج عليه) اورجل واحدة ومثل البالغ الصبي في الحكم
المتكور ط (قوله أى عدا) أى من غير عذر أما بالاعتذار أو السهو فلا ط (قوله لانه اساءة أدب)
أفاد أن الكراهة تنزيهية ط لكن قد منعنا عن الرجوع في باب الاستنجاء أنه سيأتى أنه عند الرجل الياء ترده شهادة
قال وهذا يقتضى التحريم فليحذر (قوله الا أن يكون) ما ذكر من المحض والكذب أما القبله فهي الى عنان
السماء (قوله مرتفع) ظاهره ولو كان الارتفاع قليلا ط قلت أى عدا اتتني به المحاذاة عرفا ويختلف ذلك
في القرب والبعد فانه في البعد لا تنتفي بالارتفاع القليل والظاهر أنه مع البعد الكثير لا كراهة مطلقا تأمل
(قوله غلق باب المسجد) الافصح اغلاق لما في القاموس غلق الباب يغلقه اغدة رديه في أغلقه اه قال
في البحر وانما كره لانه يشبه المنع من الصلاة قال تعالى ومن اظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه
ومن هنا يعلم جهل بعض مدرسي زماننا ممن منعهم من يدرس في مسجد تقرر في تدرسه وقامه فيه (قوله
الانخوف على متاعه) هذا اولى من التقييد بزماننا لان المدارع على خوف الضرر فان ثبت في زماننا في جميع
الاقوات ثبت كذلك الا في اوقات الصلاة ولا فلا وفي بعضها ففي بعضها كذا في الفتح وفي العناية والتدبير
في الغلق لاهل المحلة فانهم اذا اجتمعوا على رجل وجعلوه متوليا بغير أمر القاضى يكون متوليا انتهى
بحر ونهر (قوله الوطء فوقه) أى الجماع خرائن أما الوطء فوقه بالقدم فغير مكروه الا في الكعبة لغير عذر
لقواهم بكره الصلاة فوقها ثم رأيت القهستاني نقل عن المفيد كراهة الصعود على سطح المسجد اه ويلزمه
كره الصلاة أيضا فوقه فليست تأمل (قوله لانه مسجد) علة لكرهه ما ذكره فوقه قال الزيلعي وله هذا الصح
اقدام من على سطح المسجد ممن فيه اذا لم يتقدم على الامام ولا يطل الاعتكاف بالصعود اليه ولا يحمل للجذب
والخائض والنفساء الوقوف عليه ولو حلف لا يدخل هذه الدار فوقك على سطحها بحث اه (قوله الى عنان
السماء) بفتح العين وكذا الى تحت الثرى كفى البيرى عن الاستنجاء بى بقى لوجعل الواتق تحته يتنا للغلاء هل
يجوز كما في مسجد محله الشحم في دمشق لم أره صريحا نعم سيأتى متنا في كتاب الوقف أنه لو جعل تحته سردابا
لما حله جاز تأمل (قوله واتخاذ طريقا) في التعبير بالاتخاذ ايماء الى أنه لا يفسق بمرة او مرتين ولذا عبر في
القنية بالاعتقاد نهر وفي القنية دخل المسجد فلما توسطه ندم قيل يخرج من باب غير الذى قصده وقيل يصلى
ثم يتغير في الخروج وقيل ان كان محذورا يخرج من حيث دخل اعدا لما جنى اه (قوله بغير عذر) فلو بعدد
جاز ويصلى كل يوم تحته المسجد مرة بحر عن الخلاصة أى اذا تكررت دخوله تكفيه الحية مرة (قوله بنفسه)
يخرج عنه بنية الاعتكاف وان لم يمكث ط عن الشرب لالى (قوله وادخال نجاسة فيه) عبارة الاشباه
وادخال نجاسة فيه يخاف منها التلويث اه ومفاده الجواز لو جافة لكن في الفتاوى الهندية لا يدخل المسجد
من على بدنه نجاسة (قوله وعليه فلا يجوز الخ) زاد لفظ عليه اشارة الى أن ما ذكره من قوله فلا يجوز ليس
بمصرح به في كتب المتقدمين وانما بناء العلامة قائم على ما صرح حوايه من عدم جواز ادخال النجاسة المسجد
وجعله مقيد بالقولهم ان الدهن نجس يجوز الاستصباح به كما أفاده في البحر (قوله ولا تطيبه بنجس)
في الفتاوى الهندية يكره أن يطيب المسجد بطين قذبل بجماء نجس بخلاف السرقين اذا جعل فيه الطين لأن في ذلك
ضرورة وهو تحصيل غرض لا يحصل الا به كذا في السراجية اه (قوله والقصد) ذكره في الاشباه
بمشافاتال وأما القصد فيه في اناء فلم أره وينبغي أن لا فرق اه أى لا فرق بينه وبين البول وكذا لا يخرج فيه
الريح من الدبر كما في الاشباه واختاف فيه الساق فقيل لا بأس وقيل يخرج اذا احتاج اليه وهو الاصح حوى
عن شرح الجامع الصغير لقرنائى (قوله ويحرم الخ) لما أخرجه المندري مرفوعا جنبوا مساجدكم صيائكم
وجباينكم وبيعكم وشراءكم ورفع اصواتكم وسل سبيوكم واقامة حدودكم وجروها في الجمع واجعلوا على
ابوابها المطاهر بحر والمطاهر جمع مطهرة بكسر الميم والفتح لغة وهو كل اناء يطهر به كفى المصباح والمراد
بالحرمة كراهة التحريم اظنية الدليل وأما قوله تعالى أن تطهروا بيوتكم للطائفتين الآية فيحتمل الطهارة من أعمال
أهل الشرك تأمل وعليه قوله والافكره أى تنزيها تأمل (قوله وصلاته فيها) أى في النعل والخلف الطاهرين

مطلب
في احكام المسجد

(كما كره) لبالغ (امساك صبي)

ليسول (نحوها) كما كره (مد)

رجليه في نوم او غيره اليها) أى

عدا لانه اساءة أدب قاله مثلا

باكير (اوى مصحف او شئ من

الكتب الشرعية الا ان يكون على

موضع مرتفع عن المحاذاة) فلا

يكسره قاله الكمال (و) كما كره

(غلق باب المسجد) الانخوف على

متاعه به يفتى (و) كره تخرجا

(الوطء فوقه والبول والغوط)

لانه مسجد الى عنان السماء

(واتخاذ طريقا بغير عذر)

وصرح في القنية بنفسه باعتياده

(وادخال نجاسة فيه) وعليه (فلا)

يجوز الاستصباح بدهن نجس فيه)

ولا تطيبه بنجس (ولا البول)

والقصد (فيه ولو في اناء) ويحرم

ادخال صبيان ومجانين حيث

غلب تقيسهم والافكره وينبغي

لداخلة تعاهد نعله وحقه وصلاته

فيها أفضل

(لا) يكره ما ذكر (فوق بيت)
 جعل (فيه مسجد) بل ولا فيه
 لأنه ليس بمسجد شرعا (و) أما
 (المتخذ أصلا جنازة أو عيد) فهو
 (مسجد في حق جواز الاقتداء)
 وإن انفصل الصدوق رفقا
 بالناس (لا في حق غيره) به يفتي
 نهاية (خل) دخوله لجنب وحائض
 كفناء مسجد ورباط ومد رسة
 ومساجد حياض وأسواق
 لا قوارع (ولا بأس بنقشه خلا
 تحرابه) فإنه يكره لأنه يلحق المصلي
 ويكره التكلف بدقائق النقوش
 ونحوها خدوصا في جدار القبلة
 قاله الحلبي وفي حظر الجنب وقيل
 يكره في المحراب دون السقف
 والمؤخر انتهى وظاهره أن المراد
 بالمحراب جدار القبلة فليحفظ
 (يجوز وما ذهب) لو (بماله)
 الحلال (لأن مال الوقف) فإنه
 حرام (وضمن متوليه لو فعل)
 النقش والبياض إذا خيف
 طمع الظلة فلا بأس به كافي والا
 إذا كان لاحكام البناء أو الواقف
 فعل مثله لقولهم أنه يعمر الوقف كما
 كان وعماه في البحر

مطلبه
 كلمة لا بأس دليل على أن المنسحب
 غيره لأن البأس الشدة

أفضل مخالفة لليهود تاريخية وفي الحديث صلوا في فعالكم ولا تشبهوا باليهود ورواه الطبراني كافي الجامع
 الصغير راحن الصحة وأخذ منه جمع من الخبايا أنه سنة ولو كان يمتدح في التواريخ لأن النبي صلى الله عليه
 وسلم وصحبه كانوا يمشون بها في طرق المدينة ثم يصلون بها قلت لكن إذا خشي تلويث فرش المسجد بها ينبغي
 عدمه وإن كانت طاهرة رأما المسجد النبوي فقد كان مقرشا بالحصا في زمنه صلى الله عليه وسلم بخلافه في
 زماننا واهل ذلك محل ما في عمدة المفتي من أن دخول المسجد مستغلا من سوء الادب تأتلف (قوله لا يكره ما ذكر)
 أي من الوطء والبول والتغوط نهر (قوله فوق بيت الخ) أي فوق مسجد البيت أي موضع أعد للسنن
 والنوافل بأن يتخذ له محراب ونظيف وبطيخ كما أمر به صلى الله عليه وسلم فهذا مندوب لكل مسلم كما في الكرماني
 وغيره قيساني فهو كما لو بال على سطح بيت فيه محض وذلك لا يكره كما في جامع البرهاني معراج (قوله به
 يفتي نهاية) عبارة النهاية والختار للفتوى أنه مسجد في حق جواز الاقتداء الخ لكن قال في البحر ظاهره أنه
 يجوز الوطء والبول والتخلى فيه ولا يفتي ما فيه فإن الباني لم يعد ذلك فينبغي أن لا يجوز أن حكمنا بكونه غير
 مسجد وإنما تظهر فائدة في حق بقية الاحكام وحل دخوله للجنب والحائض اه ومقابل هذا المختار ما صححه
 في المحيط في مصلي الجنازة أنه ليس له حكم المسجد أصلا وما صححه تاج الشريعة أن مصلي العبد له حكم المساجد
 وعماه في الشربلية (قوله كفناء مسجد) هو المكان المتصل به ليس بينه وبينه طريق فهو كالمتخذ أصلا
 جنازة أو عيد فيما ذكر من جواز الاقتداء وحل دخوله للجنب ونحوه كما في آخر شرح المنية (قوله ورباط) هو
 ما بين السكتي فقراء الصوفية ويسمى الحياض والكثبة رحى (قوله ومد رسة) ما بين السكتي طلبه العلم ويجعل
 لها مدرّس ومكان للدرس لكن إذا كان فيها مسجد فحكمه كغيره من المساجد ففي وقف القبة المساجد
 التي في المدارس مساجد لأنهم لا يمنعون الناس من الصلاة فيها وإذا أغلقت يكون فيها جماعة من أهلها اه
 وفي الخاتمة دار فيها مسجد لا يمنعون الناس من الصلاة فيه إن كانت الدار لو أغلقت كان له جماعة من فيها
 فهو مسجد بجماعة ثبت له أحكام المسجد من حرمة البيع والدخول والأفلا وإن كانوا لا يمنعون الناس
 من الصلاة فيه اه (قوله ومساجد حياض) مسجد الحوض مصطبة يجعلونها يجنب الحوض حتى إذا توضع
 احدهم الحوض صلى فيها اه ح (قوله وأسواق) أي غير نافذة بجدران مصطبة للصلاة فيها ح وذلك
 كالتي تجعل في خان التجار (قوله لا قوارع) أي فأنها ليست كالمسجد كورات قال في آخر شرح المنية
 والمساجد التي على قوارع الطرق ليس لها جماعة رتبة في حكم المسجد لكن لا يعتكف فيها اه (قوله
 ولا بأس الخ) في هذا التعبير كما قال شمس الأغة إشارة إلى أنه لا يوجب ويكفيه أن يجزأ سائر أس اه قال
 في النهاية لأن لفظ لا بأس دليل على أن المستحب غيره لأن البأس الشدة اه ولهذا قال في حظر الهندية
 عن المخدرات والصرف إلى الفقراء أفضل وعليه الفتوى اه وقيل يكره لقوله صلى الله عليه وسلم إن من أشرار
 الساعة أن تزين المساجد الحديث وقيل يستحب لما فيه من تعظيم المسجد (قوله لأنه يلحق المصلي) أي
 فيخل بجشوعه من النظر إلى موضع سجوده ونحوه وقد صرح في البدائع في مستحبات الصلاة أنه ينبغي
 الخشوع فيها ويكون منتهى بصره إلى موضع سجوده الخ وكذا صرح في الأشباه أن الخشوع في الصلاة
 مستحب والظاهر من هذا أن الكراهة هنا تنزيهية فافهم (قوله ويكره التكلف الخ) تخصيص لما في المتن
 من نفي البأس بالنقش ولهذا قال في الفتح وعندنا لا بأس به ومجمل الكراهة التكلف بدقائق النقوش ونحوه
 خصوصا في المحراب اه فافهم (قوله ونحوها) كخشاب ثمينة وبياض بنحو أسيداج اه ط
 (قوله وظاهره الخ) أي ظاهر التعليل بأنه يلحق وكذا إخراج السقف والمؤخر فإن سببه عدم الإلهام ففيد
 أن المكروه جدار القبلة بتمامه لأن علة الإلهام لا تخص الإمام بل بقية أهل الصف الأول كذلك وإذا قال
 في الفتاوى الهندية وكره بعض مشايخنا النقش على المحراب وحائط القبلة لأنه يشغل قلب المصلي اه ومثله
 يقال في حائط الخيمة والميسرة لأنه يلحق القرب منه (قوله لو بماله الحلال) قال تاج الشريعة أما لو أنفق
 في ذلك مالا خبيثا أو مالا سببه الخبيث والطيب فيكرهه لأن الله تعالى لا يقبل إلا الطيب فيكره تلويث بيته
 بما لا يقبله اه شربلية (قوله إلا إذا خيف الخ) أي بأن اجتمعت عنده أموال المسجد وهو مستغن
 عن العمارة والإيضاح كما في القهستاني عن النهاية (قوله وعماه في البحر) حيث قال وقبدا
 بالمسجد أدنقش غيره موجب للضمان إلا إذا كان معدا للاستغلال تزيد الأجرة به فلا بأس به وأرادوا من المسجد

داخله في يدان تزين خارجه مكرره وأما من مال الوقف فلا شك أنه لا يجوز للمولى فعله مطلقا لعدم الفائدة فيه خصوصا إذا قصد به حرمان ارباب الوظائف كما شاهدناه في زماننا (قوله أفضل المساجد مكة) أي مسجد مكة وكذا ما بعده الى قوله الاقدم ح وفي تسهيل المقاصد للعلامة احمد بن العماد ان افضل مساجد الارض الكعبة لانه أول بيت وضع للناس ثم المسجد الحبيب بها لانه اقدم مسجد بمكة ثم مسجد المدينة لقوله صلى الله عليه وسلم صلاة في مسجدى هذا تعدل ألف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام حوى لمخضا وفي البيرى واختلف في المراد من المسجد الحرام الذى فيه المضاعفة المذكورة فقيل بقاع الحرم وقيل الكعبة وما في الخبر من البيت وقيل الكعبة وما حولها من المسجد وحرمه النووي وقال انه الظاهر وقال الشيخون في الدين العراقي ولا يختص التضعيف بالمسجد الذى كان في زمنه صلى الله عليه وسلم بل يشمل جميع ما زيد فيه بل المشهور عند أصحابنا أنه يعم جميع مكة بل جميع الحرم الذى يحرم صيده كما صححه النووي انتهى ما أفاده شيخنا محمد بن ظهيرة القرشي الحنفى المكي اه ملخصا (تبينه) هذه المضاعفة خاصة بالقرض لقوله صلى الله عليه وسلم صلاة أحدكم في بيته أفضل من صلاته في مسجدى هذا الا المكتوبة والواقع التعارض بينه وبين الحديث الاول كذا حكاها ابن رشد المالكي في القواعد عن أبي حنيفة كما في الحلية عن غاية السروجي وعمامة فيها (قوله ثم القدس) لانه احد المساجد الثلاثة التى لا تشد الرحال الا اليها والمنصوص على المضاعفة فيها (قوله ثم قبا) بالقصر والمدنصرف وغيره منصرف والقاف مضمومة ط لانه المسجد الذى اسس على التقوى من اول يوم (قوله ثم الاقدم ثم الاعظم) كذا في الحلية عن الاجناس والذى في الجريد القدس ثم الجوامع ثم مساجد المحال ثم مساجد الشوارع لانها اخف رتبة لانه لا يعتكف فيها الا ما يكن لها امام معلوم ومؤذن ثم مساجد البيوت لانه لا يجوز الاعتكاف فيها الا للنساء اه وفي القهستاني مساجد الشوارع هي التى بنيت في الحضارى مما ليس لها مؤذن وامام راتبان كما في الجلابي اه والحاصل ان بعد القدس الجوامع أى المساجد الكبيرة الجامعة للجماعة الكثيرة لئلا يكون الاقدم منها أفضل كسجد قبا ثم الاعظم أى الا كثر جماعة فالاعظم ثم الاقرب فالاقرب وفي آخر شرح المنية بعد نقله ما مر عن الاجناس ثم الاقدم أفضل لسبقه حكا اذا كان الحادث أقرب الى بيته فانه أفضل حينئذ لسبقه حقيقة وحكا كذا في الوقفات وذكر في الخانية ومنية المفتى وغيرهما أن الاقدم أفضل فان استويا في القدم فالاقرب ولو استويا فيهما وقوم احدهما أكثر فان كان فقيرا يتتدى به يذهب للاقل جماعة تكثير الهاسبية والتخير والافضل اختيار الذى امامه افقه وأصلح ومسجد حبه وان قل جمعه افضل من الجامع وان كثر جمعه اه ملخصا وحاصله أن في تقديم الاقدم على الاقرب خلافا لكن عبارة الخانية هكذا واذا كان في منزلة مسجد ان يذهب الى ما كان اقدم الخ وظاهره أن هذا التفصيل في مسجد الحى تأمل (قوله افضل اتفاقا) أى من الاقدم وما بعده لاهرازة فضيلتي الصلاة والسماع ط (قوله ومسجد حبه افضل من الجامع) أى الذى جماعته أكثر من مسجد الحى وهذا احد قولين حكاهما في الفتنة والثاني العكس وما هنا جزم به في شرح المنية كما مر وكذا في الماضي والخانية بل في الخانية لو لم يكن لمسجد منزلة مؤذن فانه يذهب اليه ويؤذن فيه ويصلى ولو كان وحده لانه له حقا عليه فيؤذنه (قوله والصحيح الخ) قدمنا الكلام مستوفى على هذه المسئلة في شروط الصلاة قبيل بحث القبلة فراجعهم (قوله وقيل ان تخطى) هو الذى اقتصر عليه الشارح في الحظر حيث قال فرع يكره اعطاء سائل المسجد الا اذا لم يخط رقاب الناس في المختار لان عليا تصدق بجماعته في الصلاة فذبحه الله تعالى بقوله ويؤتون الزكاة وهم راكعون ط (قوله وانشاد ضالة) هي الشئ الضائع وانشادها السؤال عنها وفي الحديث اذا رايتهم من يشد ضالة في المسجد فقروا لاردها الله عليك (قوله او شعر الخ) قال في الضياء المعنوى العشرون أى من آفات اللبان الشعر سئل عنه صلى الله عليه وسلم فقال كلام حسنه حسن وقبحه قبيح ومعناه أن الشعر كالنثر يحمده حين يحمده ويذم حين يذم ولا بأس باستماع تشديد الاعراب وهو انشاد الشعر من غير لحن ويحرم هجو مسلم ولو بما فيه قال صلى الله عليه وسلم لأن يمتلى جوف احدكم فيمأخيره من أن يمتلى شعرا فما كان منه في الوعظ والحكم وذكر نعم الله تعالى وصفة المتقين فهو حسن وما كان من ذكر الاطلال والازمان والامم قباح وما كان من هجو وسخف فخرام وما كان من وصف الخلدود والقدود والشعور فكروه كذا فضله أبو الليث السمرقندى ومن كثر انشاده وانشاؤه حين تنزل به مهماته ويجعله مكسبة له تنقص مروءته وترد شهادته اه وقد مرنا بقية الكلام على ذلك

مطلب
في افضل المساجد

(فروع) افضل المساجد مكة ثم المدينة ثم القدس ثم قبا ثم الاقدم ثم الاعظم ثم الاقرب ومسجد استاذة لدرسه اول سماع الاخبار افضل اتفاقا ومسجد حبه افضل من الجامع والصحيح أن ما ألحق بمسجد المدينة ملحق به في الفضيلة نعم تحترى الاول اولى وهو مائة في مائة ذراع ذكره ملا على في شرح اسباب المناسك ويحرم فيه السؤال ويكره الاعطاء مطلقا وقيل ان تخطى وانشاد ضالة أو شعر الا ما فيه ذكر

مطلب
في انشاد الشعر

في صدر الكتاب قبل ربيهم المفتي هذا وقد أخرج الامام الطحاوي في شرح مجمع الآثار أنه صلى الله عليه وسلم نهى
 أن تشد الاشعار في المسجد وأن تساع فيه السلع وأن يتخلق فيه قبل الصلاة ثم وفق بينه وبين ما ورد أنه صلى الله
 عليه وسلم وضع لحسان منبراً يشد عليه الشعر بمحمل الأقل على ما كانت قريش تهجوه به ونحوه مما فيه ضرر
 أو على ما يغلب على المسجد حتى يكون أكثر من فيه متشاغله به قال وكذلك النهي عن البيع فيه هو الذي يغلب
 عليه حتى يكون كالسوق لأنه صلى الله عليه وسلم لم ينه علياً عن خصف النعل فيه مع أنه لو اجتمع الناس لخصف
 النعال فيه كره فذلك البيع وإنشاد الشعر والتخلق قبل الصلاة فإغلب عليه كره وما لا فلا اه (قوله ورفع
 صوت بذكر الخ) أقول اضطرب كلام صاحب البرازية في ذلك فتارة قال أنه حرام وتارة قال أنه جائز وفي الفتاوى
 الخيرية من الكراهية والاستحسان جاء في الحديث ما اقتضى طلب الجهر به ونحوه وإن ذكرني في ملا ذكرته في
 ملا خبر منهم رواه الشيخان وهناك الحديث اقتضت طلب الاسرار والجمع بينهم ما بأن ذلك يختلف باختلاف
 الأشخاص والاحوال كما جاع بذلك بين أحاديث الجهر والاختفاء بالقراءة ولا يعارض ذلك حديث خبرنا ذلك
 الخفي لأنه حيث خفف الرياء أو تأذى المصلين أو النيام فإن خلاصاً ذكر فقال بعض أهل العلم إن الجهر أفضل
 لأنه أكثر عملاً ولتعدي فائدة إلى السامعين ويوقظ قلب الذاكراً فيجمع همه إلى الفكر ويصرف سمعه إليه ويتردد
 النوم ويزيد النشاط اه لمخلصا وتمام الكلام هناك فراجع وفي حاشية الحموي عن الامام الشعراني أجمع
 العلماء سلفاً وخلفاً على استحباب ذكر الجماعة في المساجد وغيرها الآن بشوش جهرهم على نائم أو مصل
 أو قارئ الخ (قوله والوضوء) لأن ماء مستقذر طبعاً فيجب تنزيه المسجد عنه كما يجب تنزيهه عن الخساف
 والبلغم بدائع (قوله الا فيما اعتد لذلك) انظر هل يشترط اعداد ذلك من الواقف ام لا وفي حاشية المدني
 عن الفتاوى العفيفية ولا يظن أن ما جرح بترمزيم يجوز الوضوء أو الغسل من الجنابة فيه لأن حرمة ترزم
 يجري عليه حكم المساجد فيعامل بها مثلها من تحريم البصاق والمكث مع الجنابة فيه ومن حصول الاعتكاف
 فيه واستحباب تقديم النبي ساء على أن الداخل من مسجد لمسجد بسن له ذلك اه (قوله كتحليل نزل
 بفتح النون وكسرهما وبالزاي المججمة ما يتجلب من الارض من الماء يقال نزلت الارض صارت ذات نزل كذا في
 الصحاح قال في الخلاصة غرس الاشجار في المسجد لا بأس به إذا كان فيه نفع للمسجد بأن كان المسجد ذات نزل
 والاسطوانات لا تستقيدونها وبدون هذا لا يجوز اه وفي الهندية عن الغرائب أن كان لنفع الناس بظله
 ولا يضيق على الناس ولا يفرق الصفوف لا بأس به وإن كان لنفع نفسه بورقه أو ثمره أو يفرق الصفوف
 أو كان في موضع تقع به المشابهة بين البيعة والمسجد يكره اه هذا وقد رأيت رسالة للعلامة ابن امير حاج
 بخطه متعلقة بغراس المسجد الأقصى رد فيها على من أفنى بجواز فيه أخذ من قولهم لو غرس شجرة للمسجد
 فثمرتها للمسجد فرد عليه بأنه لا يلزم من ذلك حل الغرس إلا للعدرا المذكور لأن فيه شغل ما اعتد للصلاة ونحوها
 وإن كان المسجد واسعاً وكان في الغرس نفع بثمرته والازم إيجار قطعة منه ولا يجوز إبقاؤه أيضاً لقوله عليه
 الصلاة والسلام ليس لعرق ظالم حق لأن الظلم وضع الشيء في غير محله وهذا كذلك الخ ما أطال به ورايت
 في آخر الرسالة بخط بعض العلماء أنه وافقه على ذلك المحقق ابن أبي شريف الشافعي (قوله وأكل ونوم الخ)
 وإذا أراد ذلك ينبغي أن ينوي الاعتكاف فيدخل ويذكر الله تعالى بقدر ما نوى أو يصلي ثم يفعل ماشاء فتاوى
 هندية (قوله وأكل ونوم) أي كبصل ونحوه مما له رائحة كريهة للحديث الصحيح في النهي عن قربان أكل
 النوم والبصل المسجد قال الامام العيني في شرحه على صحيح البخاري قلت علة النهي أذى الملائكة وأذى
 المسلمين ولا يختص بمسجده عليه الصلاة والسلام بل الكل سواء رواية مساجدنا بالجمع خلافاً لمن شذ ويلحق بما نص
 عليه في الحديث كل ماله رائحة كريهة مأكولاً أو غيره وانما خص النوم هنا بالذكر وفي غيره أيضاً بالبصل
 والكرات لكثرة أكلهم لها وكذلك الخلق بعضهم بذلك من فيه يضرب أو به جرح له رائحة وكذلك القصاب والسماك
 والمجذوم والابرس أولى بالالحاق وقال سحنون لا يرى الجمعية عليهم ما واحتج بالحديث وألحق بالحديث كل
 من أذى الناس بلسانه وبه افق ابن عمر وهو أصل في نفي كل من يتأذى به ولا يبعد أن يعذر المعذور بأكل
 ماله ريح كريهة لما في صحيح ابن حبان عن المغيرة بن شعبة قال اتهميت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجد
 مني ريح النوم فقال من أكل النوم فأخذت يده فأدخلتها فوجد صدرى معصوفاً فقال ان لك عذراً وفي
 رواية الطبراني في الاوسط اشكتك صدرى فأكلته وفيه فلم يغفره صلى الله عليه وسلم وقوله صلى الله عليه وسلم

مطلب
 في رفع الصوت بالذكر

ورفع صوت بذكر الالمتفقهة
 والوضوء الا فيما اعتد لذلك وغرس
 الاشجار الانفع كتقليل نزل
 وتكون للمسجد واكل ونوم الا
 لم تكف وغرب وأكل كل نحو
 نوم ويمنع منه وكذا كل مؤذ ولو
 بلسانه

مطلب
 في الغرس في المسجد

ولم يعد في شبه صريح في أن كل هذه الاشياء عذري التخلّف عن الجماعة وأيضاً حنا علسان أذى المسلمين وأذى الملازمة فبالنظر الى الاولى يعذر في ترك الجماعة وحضور المسجد وبالنظر الى الثانية يعذر في ترك حضور المسجد ولو كان وحده اهـ ملخصاً أقول كونه يعذر بذلك ينبغي تقييده بما اذا أكل ذلك يعذر أو أكل ناسياً قرب دخول وقت الصلاة فلا يكون مباشراً المقطعة عن الجماعة بصنعه (قوله وكل عقد) الظاهر أن المراد به عقد مبادلة ليخرج نحو الهبة تأمل وصرح في الاشياء وغيرها بأنه يستحب عقد النكاح في المسجد وسأقضي في النكاح (قوله بشرطه) وهو أن لا يكون للتجارة بل يكون ما يحتاجه لنفسه أو عياله بدون احضار السلعة (قوله بأن يجلس لاجله) فانه حينئذ لا يباح بالانفاق لأن المسجد ما يجي لامور الدنيا وفي صلاة الجلاني الكلام المباح من حديث الدينا يجوز في المساجد وان كان الاولى أن يشتغل بذكر الله تعالى كذا في الترتاشي هندية وقال البيهقي ما نصه وفي المدارك ومن الناس من يشتري وهو الحديث المراد بالحديث الحديث المنكر كما جاء الحديث في المسجد بأكل الحسنات كما تأكل كل البهية الحشيش انتهى فقد أفاد أن المنع خاص بالمنكر من القول أما المباح فلا قال في المصنف الجلوس في المسجد للحدث مأذون شرعاً لأن أهل الصفة كانوا يلازمون المسجد وكانوا ينامون ويتحدثون ولهذا لا يحل لاحد منعه كذا في الجامع البرهاني أقول يؤخذ من هذا أن الامر بالمنوع منه اذا وجد بعد الدخول بقصد العبادة لا يتناوله اهـ (قوله الاطلاق أوجه) بحث مخالف للمنقول مع ما فيه من شدة الحرج ط (قوله وتخصيص مكان لنفسه) لانه يحل بالخشوع كذا في القنية أى لانه اذا اعتاده ثم صلى في غيره يبقى بالمسؤول بالاول بخلاف ما اذا لم يألف مكاناً معينا (قوله وليس له الخ) قال في القنية له في المسجد موضع معين يواظب عليه وقد شغله غيره قال الاوزاعي له أن يزججه وليس له ذلك عندنا اهـ أى لأن المسجد ليس ملكاً لحد بجر عن النهاية قلت وينبغي تقييده بما اذا لم يقم عنه على نية العود بلامهله كالمقام للوضوء مثلاً ولا سيما اذا وضع فيه ثوبه لتحقيق سبق يده تأمل وفي شرح السير الكبير للسرخسي وكذا كل ما يكون المسلمون فيه سواء كالتزول في الرباطات والجلوس في المساجد للصلاة والتزول بنى او عرفات للنج حتى لو ضرب فسطاطه في مكان كان ينزل فيه غيره فهو أحق وليس للآخر أن يحول له فان أخذ موضعاً فوق ما يحتاجه فله غير أخذ الزائد منه فلو طلب ذلك منه رجلاً فأراد اعطاء احدهما دون الآخر فله ذلك ولو نزل فيه احدهما فأراد الذي أخذه أولاً وهو غنى عنه أن ينزل فيه الآخر فلا لانه اعترض على يده يد أخرى محقة لاحتياجها الا اذا قال انما كنت أخذته له هذا الاخر بأمره لانه سعى فاذا حلف على ذلك له الآخر اجه لانه تبين أن يده فيه كانت يد أمره وحاجة الامر تمنع غيره من اثبات اليد عليه اهـ ملخصاً قال الخليل الرمي ومثل المسجد مقاعد الاسواق التي يتخذها المتحرفون من سبق لها فهو الاحق بها وليس لمنخذها أن يزججه اذ لاحق له فيها مادام فيها فاذا قام عنها استوى هو وغيره فيها ومذهب الشافعية بخلافه كما نصوا عليه في كتبهم اهـ والمراد بها التي لا تنصرف العامة والا ازعج القاعد فيها مطلقاً (قوله واذا ضاق الخ) أقول وكذا اذا لم يضق لكن في عود قطع لاصف (قوله بل ولا حل المحلة الخ) قال في القنية وكذا لا حل المحلة أن يمنعوا من ليس منهم عن الصلاة فيه اذا ضاقت بهم المسجد اهـ (قوله ولهم نصب متول) أى ولو بلا نصب قاض كما قدمناه عن العناية (قوله لا لدرس او ذكر) لانه ما يجي لذلك وان جاز فيه كذا في القنية (قوله فاستماع العظة اولى) الظاهر أن هذا خاص بمن لا قدرة له على فهم الآيات القرآنية والتدبر في معانيها الشرعية والاعتساظ بمواعظها الحكمية اذ لا شك أن من له قدرة على ذلك يكون استماعه اولى بل أوجب بخلاف الجاهل فانه يفهم من المعلم والواعظ ما لا يفهمه من القارئ فكان ذلك انفع له (قوله ولا ينبغي الكتابة على جدرانها) أى خوفاً من أن تسقط وتوطأ بجر عن النهاية (قوله خفاش) كتمان الوطواط قاموس (قوله لتنقيته) جواب سؤال حاصله أنه صلى الله عليه وسلم قال أفترى الطير على سكاها فاذا زالت العش مخافة للامر فأجاب بأنه لتنقيته وهي مطلوبة فالحديث مخصوص بغير المساجد ط

*(باب الوتر والنوافل)

الوتر يفتح الواو وكسرهما ضد الشفع والنوافل جمع نافلة والنفل في اللغة الزيادة وفي الشريعة زيادة عبادات شرعت لنا لا علينا ط (قوله كل سنة نافلة) قدمنا قبل هذا الباب في آخر الكروحات تقسيم السنة الى مؤكدة وغيرها

وكل عقد الاعتكاف بشرطه والكلام المباح وتقيده في الظهيرية بأن يجلس لاجله لكن في النهر الاطلاق اوجه وتخصيص مكان لنفسه وليس له ازعاج غيره منه ولو مدرساوا اذا ضاق فلم يصلي ازعاج القاعد ولو مشغولاً بقراءة او درس بل ولا هل المحلة منع من ليس منهم عن الصلاة فيه ولهم نصب متول وجعل المسجدين واحداً وعكسه صلاة لا لدرس او ذكر في المسجد عظة وقرآن فاستماع العظة اولى ولا ينبغي الكتابة على جدرانها ولا بأس برمي عش خفاش وحمام لتنقيته

(باب الوتر والنوافل)

كل سنة نافلة

مطلبه
فحين سبقت يده الى مباح

وبطلنا ذلك أيضا في سنن الوضوء والكل يسمى نافله لانه زيادة على الفرض لكنه لم يرد له ومراعاة الاعتذار عن تركه
 التصريح بالسنن في الترجمة مع أن الباب معقود لبیانها أيضا (قوله ولا عكس) أي لغويا لأن الفقيه مجمز عن
 النظر إلى القواعد المنطقية فالمراد وليس كل نافله سنة فان كل صلاة لم تطلب بعينها نافله وليست بسنة بخلاف
 ما طلبت بعينها كصلاة الليل والضحى مثلا فافهم (قوله هو فرض عملا) أي يفترض عمله أي فعله بمعنى أنه يعامل
 معاملة الفرائض في العمل فيأثم بتركه ويفوت الجواز بفوته ويجب ترتيبه وقضاؤه ونحو ذلك فقوله عمله علامته
 محمول عن القائل واعلم أن الفرض نوعان فرض عملا وفرض عمل فقط فالأول كالصلوات الخمس
 فانها فرض من جهة العمل لا يحل تركها ويفوت الجواز بفوتها بمعنى أنه لو ترك واحدة منها لا يصح فعل
 ما بعدها قبل قضاء المتركه وفرض من جهة العلم والاعتقاد بمعنى أنه يفترض عليه اعتقاده حتى يكفر بانكارها
 والثاني كالوتر فانه فرض عملا كإذكرناه وليس بفرض علمي أي لا يفترض اعتقاده حتى أنه لا يكفر منكره لظنية
 دليله وشبهة الاختلاف فيه ولذا يسمى واجبا ونظيره مسح ريع الرأس فان الدليل القطعي أفاد أصل المسح
 وأما كونه قدر الريع فانه ظني لكنه قام عند المجتهد مارجح دليله الظني حتى صار قريسا من القطعي فجماع فرضا
 أي علميا بمعنى أنه يلزم عمله حتى لو تركه ومسح شعرة مثلا يفوت الجوازه وليس بفرضا علميا حتى لو أنكره لا يكفر
 بخلاف ما لو أنكر أصل المسح وبه علم أن الواجب نوعان أيضا لانه كما يطلق على هذا الفرض الغير القطعي يطلق
 على ما هو دونه في العمل وفوق السنة وهو ما لا يفوت الجوازه بفوته كقراءة الفاتحة وقنوت الوتر وتكبيرات
 العبدن واكثر الواجبات من كل ما يجبر بسجود السهو وقد يطلق الواجب أيضا على الفرض القطعي كما قدمناه
 عن التلويح في بحث فرائض الوضوء فراجع (قوله وواجب اعتقاد) أي يجب اعتقاده وظاهر كلامهم
 أنه يجب اعتقاد وجوبه اذ لو لم يجب عليه اعتقاد وجوبه لما أمكن إيجاب فعله لانه لا يجب فعل ما لا يعتقده
 واجبا ولذا اشكل قواها ما بينه وبين وجوب قضاؤه كما يأتي ويدل عليه أيضا قول الأصوليين في الواجب ان حكمه
 الزوم عملا لا علميا على اليقين فقولهم على اليقين يفيد أن حكمه الزوم عملا وعلميا على الظن فيلزمه أن يعلم ظنيته أي
 أنه واجب والافتقار لهم على اليقين وحينئذ فيشكل قول الزباني ان اعتقاد الوجوب ليس بواجب على الخفي
 الآن يجب بأن المراد ليس بفرض حتى لو لم يعتد وجوبه لا يكفر لان الوجوب يطلق بمعنى الفرض أيضا كما مر
 فليست (قوله وسنة ثبوت) أي ثبوته علم من جهة السنة لا القرآن وهي قوله صلى الله عليه وسلم الوتر حق
 فمن لم يوتر فليس مني قاله ثلاثا رواه أبو داود والحاكم وصححه وقوله صلى الله عليه وسلم أوتر وأقبل أن تصبحوا رواه
 مسلم والامر للوجوب وتماه في شرح المنية (قوله بين الروايات) أي الثلاث المروية عن أبي حنيفة فانه روى
 عنه أنه فرض وأنه واجب وأنه سنة والتوفيق أولى من التفریق فرجع الكل إلى الوجوب الذي مشى عليه
 في الكنز وغيره قال في البحر وهو آخر أقوال الامام وهو الصحيح محيط والاصح خاتية وهو الظاهر من مذهبه
 مبسوط اه ثم قال وأما عندهما فسنة عملا واعتقادا ودليلا لكنها أكد سائر السنن الموقفة (قوله وعليه الخ)
 أي على ما ذكر من التوفيق فانه لو جلت رواية الفرض على ظاهرها لزم اكفر جاحده ولو جلت رواية الواجب
 على ظاهرها وهو كون المراد بالواجب ما يتبادر منه وهو ما لا يفوت الجوازه بفوته ولا يعامل معاملة الفرض لزم
 أن لا يفسد الفجر بتركه ولا عكسه ولو جلت رواية السنة على ظاهرها لزم أن لا يقضى وأن يصح قاعدورا كما
 في تفرع المصنفات ونشر مرتب فافهم (قوله فلا يكفر جاحده) أي جاحدا أصل الوتر اتفاقا فلا تنعدم
 الاكفار لالزام السنة والوجوب كما صرح به في فتح القدير ح قلت والمراد بالجوهر مع رسوخ الادب كأن يكون
 اشبه دليل او نوع تأويل فلا ينافيه ما يأتي من أنه لو ترك السنن فان رآها حقا ثم والاكفر لانهم علموه بأنه ترك
 استخفافا كما عزا في البحر إلى التجنيس والنوازل والمحيط وقوله في شرح المنية ولا يكفر جاحده الا ان استخفت
 ولم يره حقا على المعنى الذي مر في السنن اه وأراد بما مره هو أن يقول هذا فعل النبي صلى الله عليه وسلم
 وأنا لا أفعله ثم اعلم انه قال في الاشباه ويكفر بانكار أصل الوتر والاضحية اه ومثله في القضية ومفهومه
 أن المراد هنا بخود وجوبه وبؤيده تعليل الزباني بثبوته بخبر الواحد فان الثابت بخبر الواحد وجوبه لا أصل
 مشروعيته بل هي ثابتة باجماع الامة ومعلومة من الدين ضرورة وقد صرح بعض المحققين من الشافعية بان
 من أنكر مشروعية السنن الاربعة اوصلا لا يعيدن يكفر لانها معلومة من الدين بالضرورة وسية أي في سنة

مطلب
 في الفرض العلمي والعلمي والواجب

ولا عكس (هو فرض عملا
 وواجب اعتقادا وسنة ثبوتا)
 بهذا وفقوا بين الروايات وعليه
 (فلا يكفر) بضم فسكون أي
 لا ينسب إلى الكفر (جاحده

مطلب
 في منكر الوتر والسنن والاجماع

الفجر أنه يحشى الكسر على منكرها قلت ولعل المراد الانكاس بنوع تأويل والافلا خلاف في منبر وعيته اوقد
 سرح في التحرير في باب الاجماع بأن منكر حكم الاجماع القطعي يكفر عند الحنفية وملائمة وقالت طائفة
 لا وسرح أيضا بأن ما كان من ضروريات الدين وهو ما يعرف بالخواص والعوام أنه من الدين كوجوب اعتقاد
 التوحيد والرسالة والصلوات الخمس وأخواتها يكفر منكره وما لا فلا كفساد الحج بالزوماء قبل الوقوف واعطاء
 السدس الجدة ونحوه أى مما لا يعرف كونه من الدين الا لخواص ولا شبهة أن ما نحن فيه من مشروعية الوتر
 ونحوه يعلم بالخواص والعوام انها من الدين بالضرورة فينبغي الجزم بتكفير منكرها ما لم يكن عن تأويل بخلاف
 تركها فإنه ان كان عن استخفاف كما يزعم يكفر والابان يكون كسلا او فسقا بلا استخفاف فلا هذا ما ظهر لى والله
 أعلم (قوله مفسده) أى فتنجروا الفجر غير قيد بل هو مثال (قوله كعكسه) وهو تذكرة الفرض فيه ح (قوله
 بشرطه) وهو عدم ضيق الوقت وعدم صيرورتها سائلا وأما عدم النسيان فلا يصح ختالان فرض المسئلة فيما
 اذا تذكر في الفجر او تذكر الفجر فيه رحتى فافهم (قوله خلافا لهما) فلا يحكيان بالفساد لانه سنة
 عندهما ط (قوله ولكنه يقتضى) لوجه للاستدلال على قول الامام وانما أتى به نظرا الى قوله اتفاقا
 بعد حكايته الخلاف فيما قبله أى انه يقتضى وجوبا انشافا أما عنده فظاهر وأما عنده وهو ظاهر الرواية عنهما
 فلقوله عليه الصلاة والسلام من نام عن وتر أو نسيه فليصله اذا ذكره كما في البحر عن المحيط واستشكله في الفتح
 والتهر بأن وجوب القضاء فرع وجوب الاداء وأجاب في البحر بما ذكره عن المحيط قلت ولا ينبغي ما فيه فان دلالة
 الحديث على وجوب القضاء مما يقوى الاشكال الآن يجاب بأنهم ما نسيه عند حما دليل النية قالاه ولما
 ثبت دليل القضاء قالاه أيضا اتساعا للنص وان خالف القياس (قوله ولا يصح الخ) لان الواجبات لا تنص
 على الرأية بل لا عذر وعندهما وان كان سنة لكن صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يتنقل على راحلته
 من غير عذر في الليل واذا بلغ الوتر نزل فيوتر على الارض بجر عن المحيط والقعود كالركوب (قوله اتفاقا)
 راجع للمسائل الثلاث ح وانما الخلاف في خمس في تذكره في الفرض وعكسه وفي قضائه بعد طلوع الفجر
 وصلاة العصر واعادته بفساد العشاء خرائن أى فانه على القول بسننسته لا يلزم فساد الفرض ولا فساد بالتذكر
 ولا يقتضى في الوقتين المذكورين وبه ادلوظهر بفساد العشاء دونه (قوله كالغرب) أفاد به أن القعدة الاولى فيه
 واجبة وأنه لا يصح فيها على النبي صلى الله عليه وسلم ط (قوله حتى لو نسي) تفريع على قوله كالغرب ولو كان
 كالتفعل لعاد قبل أن يقيد ما قام اليه بالسجود لان كل ركعتين من النفل صلاة على حدة ط (قوله لا يعود)
 أى اذا استتم قائما لا اشتغاله بفرض القسام (قوله كما سيحى) أى في باب سجود السهو ولكنه رجع ختال عذم
 الفساد ونقل عن الجرائد الحق (قوله ولكنه) استدلال على ما يتوهم من قوله كالغرب من أنه لا يقرأ السورة
 في ثالثه (قوله احتياطا) أى لان الواجب ترديد السنة والفرض فيما للنظر الى الاول يجب القراءة في جميعه
 وبالنظر الى الثاني لا تجب احتياطا شرح المنية (قوله والسنة السور الثلاث) أى الاغلى والكافرون
 والاخلاص لكن في النهاية أن التعيين على الدوام يقضى الى اعتقاد بعض الناس أنه واجب وهو لا يجوز فلو
 قرأ بما ورد به الا تارأ احيا نابلا مواظبة يكون حسنا بجر وهل ذلك في حق الامام فقط او اذا رأى ذلك حتما
 لا يجوز غيره قدما الكلام فيه قبيل باب الامامة (قوله وزيادة المعوذتين الخ) أى في الثالثة بعد سورة
 الاخلاص قال في البحر عن الحلية وما وقع في السنن وغيرها من زيادة المعوذتين انكرها الامام احمد وابن معين
 ولم يحتجها اكثر أهل العلم كما ذكره الترمذى اه (قوله ويكبر) أى وجوبا وفيه قولان كما مر في الواجبات وقد منا
 هنالك عن البحر انه ينبغي ترجيح عدمه (قوله رافعا يديه) أى سنة الى هذا اذ فيه ككبيرة الاحرام وهذا
 كما في الامداد عن مجمع الروايات لوفى الوقت أما في القضاء عند الناس فلا يرفع حتى لا يطلع احد على تقصيره اه
 (قوله كما مر) أى في فصل اذا اراد الشروع في الصلاة عند قوله ولا يسترفع الدين الا في سجع (قوله ثم يعتمد)
 أى يضع يمينه على يساره كما في حالة القراءة ح (قوله وقيل كذا) أى عن أبي يوسف أنه يرفع يمينه الى صدره
 وبطنه الى السماء امداد والظاهر أنه يقيهما كذلك الى تمام الدعاء على هذه الرواية تأمل (قوله وقت فيه)
 أى في الوتر والصغير الى ما قبل الركوع واختلف المشايخ في حقيقة القنوت الذى هو واجب عنده فنقل في
 المجتبى أنه طول القيام دون الدعاء وفي الفتاوى الصغرى العكس وينبغي تصحيحه بجر قال في المغرب وهو

وتذكره في الفجر مفسده كعكسه
 بشرطه خلافا لهما (و) لكنه
 (يقضى) ولا يصح فاعدا ولا راجعا
 اتفاقا (وهو ثلاث ركعات
 بتسليمه) كالغرب حتى لو نسي
 القعود لا يعود ولو عاد ينبغي
 الفساد كما سيحى (و) لكنه (يقرأ
 في كل ركعة منه فاتحة الكتاب
 وسورة) احتياطا والسنة السور
 الثلاث وزيادة المعوذتين لم يحتجها
 الجمهور (ويكبر قبل ركوع ثالثه
 رافعا يديه) كما مر ثم يعتمد وقيل
 كذا (وقب فيه)

المشهور وقولهم دعاء القنوت اضافة بيان ١٥ ومثل في الامداد ثم القنوت واجب عند سنة عند هـ
 كاختلاف في الوتر كما في البحر والبدائع لكن ظاهر ما في غير الافكار عدم الخلاف في وجوبه عندنا فانه قال
 القنوت عندنا واجب وعند مالك مستحب وعند الشافعي من الابعاض وعند أحمد سنة تأمل (قوله ويسن
 الدعاء المشهور) قدمنا في بحث الواجبات التصريح بذلك عن الترمذي في البحر عن الكرخي "أن القنوت ليس
 فيه دعاء موقت لانه روى عن الصحابة ادعية مختلفة ولان الموقت من الدعاء مذهب بركة القلب وذكر الاسيحياني
 أنه ظاهر الرواية وقال بعضهم المراد ليس فيه دعاء موقت ماسوى اللهم اننا نستعينك وقال بعضهم الافضل
 التوقيت ورجحه في شرح المنية تبركاً بالمأثور ١٥ والظاهر أن القول الثاني والثالث متحدان وحاصلهما تقييد
 ظاهر الرواية بغير المأثور كما يفيد قول الزيلعي "وقال في المحيط والذخيرة يعنى من غير قوله اللهم اننا نستعينك الخ
 واللهم احذنا الخ ١٥ فلفظ يعنى بيان مراد محمد في ظاهر الرواية فلا يكون هذا القول خارجاً عنها ولذا قال
 في شرح المنية والصحيح أن عدم التوقيت فيما عدا المأثور لان الصحابة اتفقوا عليه ولانه ربما يجرى على اللسان
 ما يشبه كلام الناس أذ الميوقت ثم ذكر اختلاف اللفاظ الواردة في اللهم اننا نستعينك الخ ثم ذكر أن الاولى
 أن يضم اليه اللهم اهدني الخ وأن ما عدا هذين فلا توقيت فيه ومنه ما عن ابن عمر أنه كان يقول بعد عذابك
 الجنة بكفار لمحق اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات وألف بين قلوبهم وأصلح ذات بينهم
 وانصرهم على عدوك وعدوهم اللهم العن كفرة الكتاب الذين يكذبون رسلك ويقاتلون اولياءك اللهم خالف
 بين كلمتهم وزلزل أقدامهم وأنزل عليهم بأسك الذى لا يرد عن القوم المجرمين ومنه ما أخرجه الاربعة وحسنه
 الترمذي أنه عليه الصلاة والسلام كان يقول في آخر وتره اللهم انى أعوذ برضالك من سطوك وبمعافاك من
 عقوبتك وأعوذ بك منك لا احصى ثناء عليك انت كما ائتيت على نفسك وغير ذلك من الادعية التى لا تشبه كلام
 الناس ومن لا يحسن القنوت يقول ربنا آتينا فى الدنيا حسنة الآتية وقال أبو الليث يقول اللهم اغفرلى
 بكرهاتنا وقل يقول يارب ثلاثا ذكره في الذخيرة ١٥ أقول هذا يفيد أن ما في البحر من قوله ذكر الكرخي
 أن مقدار القيام في القنوت مقدار سورة اذا السماء انشقت وكذا ذكر في الاصل ١٥ بيان للافضل او هو مبني
 على القول بأن القنوت الواجب هو طول القيام لا الدعاء تأمل هذا وذكر في الحلية أن ما ستر من أنه صلى الله عليه
 وسلم كان يقول في آخر وتره اللهم انى أعوذ برضالك من سطوك الخ جاء في بعض روايات النساءى أنه كان يقوله
 اذا فرغ من صلاته وتبوأ مضجعه (قوله وصح الحديث) قال في الحلية والحديث ان عذابك الجنة ثابت في رواية
 الطحاوى وفي البحر أنه ثابت في مراسيل أبي داود وبه اندفع قول الشافعي في شرح النقاية أنه لا يقوله (قوله
 وحلق بمعنى لاحق) مبتدأ وخبر وهو بكسر الحاء هذا هو المشهور ونص غير واحد على أنه الاصح ويقال بفحها
 ذكره ابن قتيبة وغيره ونص الجوهرى على أنه صواب كذا في الحلية قلت بل في القاموس الفتح احسن
 او الصواب تأمل (قوله بمعنى لاحق) أى أنه من ألحق المزيدي معنى لاحق المجرى وفي الشرح لبلية أن المطرزي صحح
 أن المراد ملحق القساق بالكذابر والاول اولى احترازاً عن الاضمار وعمامة فيها قلت ولعل ما صححه المطرزي وهو
 صاحب المغرب تليد الزمخشري وشيخ صاحب القنية بناء على مذهبهم الفاسد مذهب الاعتزال من أن عصاة
 المؤمنين مخلدون في النار كالكفار (قوله كأنه لانه كلمة معجلة) كذا في البحر لكن فيه أنه ورد في صفة البراق له
 جناحان يحذفهم ما أى يستعين على السير ط (قوله على الاصح) كذا في المحيط وفي الهداية أنه المختار ومقابل
 ما في الذخيرة واستحسنوا الجهر في بلاد العجم للامام ليستعلموا افضل بعضهم بين أن يعلمه القوم فالافضل للامام
 الاخفاء والا فالجهر ١٥ قلت هذا التفصيل لا يخرج عما قبله وفي المنية من اختار الجهر اختاره دون جهر
 القراءة (قوله ولو اماما) قال في الخزان اماما كان او مؤتما او منفردا أداء وقضاء في رمضان وغيره
 (قوله لحديث الخ) أفاد أن المخافة ليست واجبة ط (قوله ففي غيره اولى) وجه الاولوية أن النية متحدة
 في القرض والنفل بخلاف الوتر فهي فيه مختلفة ط أى لان امامه ينويه سنة (قوله ان لم يتحقق الخ) فلوراه
 احتج ثم غاب فالاصح أنه يصح الاقتداء به لانه يجوز أن يتوضأ احتياطاً وحسن الظن به اولى بحر عن الراحدى
 (قوله كابسطة في البحر) حيث ذكر أن الحاصل أنه ان علم الاحتياط منه في مذهبا فلا كراهة في الاقتداء به
 وان علم عدمه فلا صحة وان لم يعلم شيأ كره ثم قال وظاهر الهداية أن الاعتبار لا اعتقاد المتعدى ولا اعتبار

وبسن الدعاء المشهور ويصلى على
 النبي صلى الله عليه وسلم به يقى
 وصح الحديث بالكسر بمعنى الحق
 وحلق بمعنى لاحق ونحذف بال
 منهله بمعنى نسرع فان قرأ نزال
 مجبهة فسدت خاتمة كانه لانه كلمة
 منهله (مخافة على الاصح مطلقاً)
 ولو اماما الحديث خير الدعاء الخفي
 (وصح الاقتداء فيه) ففي غيره
 اولى ان لم يتحقق منه ما يفسدها
 في اعتقاده في الاصح كابسطة في
 البحر

مطاب

الإقتداء بالشافعي

لا اعتقاد الامام حتى لراقتدى بشافعي وآدمس امرأة ولم يتوضأ الاكثر على الجواز وهو الاصح كما في الفتح وغيره
وقال الهندواني وجاعلة لا يجوز روجه في النهاية بأنه اقيس لان الامام ليس بجعل في زعمه وهو الاصل ولا يصح
الاعتداء به ورد بأن المعتبر في حق المقتدى رأى نفسه لا غيره وأنه ينبغي فصل حال الامام على التقليد لئلا تلزم
الحرمة بصلاته بلا طيارة في زعمه ان قصد ذلك اذ قال في التهر على قول الهندواني يصح الاعتداء وان لم يحتط
اه وظاهره الجواز وان ترك بعض الشروط عندنا لكن ذكر العلامة نوح اقتدى أن اعتبار رأى المقتدى
في الجواز وعدمه متفق عليه وانما الخلاف المات في اعتبار رأى الامام أيضا فالحنفي اذ رأى في نوب امام
شافعي منبأ لا يجوز اقتداءه به اتفاقا وان رأى نجاسة قليلة جاز عند الجمهور ولا عند البعض لانها مانعة على رأى
الامام والمعتبر رأيهما اه وفيه نظر يظهر قريبا اذ اوقد بسطنا بقية أبحاث الاعتداء بالخلاف في باب الامامة
(قوله بشافعي مثلا) دخل فيه من يعتقد قول الصحابين وكذا كل من يقول بسنيته (قوله على الاصح
فيهما) أي في جواز أصل الاعتداء فيه بشافعي وفي اشتراط عدم فصله خلافا لما في الارشاد من أنه لا يجوز أصلا
باجماع اصحابنا لانه اقتداء المفترض بالمتفعل وخلافا لما قاله الرازي من أنه يصح وان فصله ويصلي معه بقية الوتر
لان امامه لم يخرج بسلامه عنده وهو مجتهد فيه كالمواقتدى بامام قد عرف قلت ومعنى كونه لم يخرج بسلامه
أن سلامه لم يفسد وتره لان ما بعده يحسب من الوتر فكانه لم يخرج منه وهذا بناء على قول الهندواني بقرينة
قوله كالمواقتدى الخ ومقتضاه أن المعتبر رأى الامام فقط وهذا يخالف ما قد تناه اتفاقا عن نوح اقتدى (قوله
للاختلاف الخ) عليه الحق الاعتداء ورد على ما مر عن الارشاد بما نقله اصحاب الفتاوى عن ابن الفضل أنه يصح
الاعتداء لان كلا يحتاج الى نية الوتر فأحد اختلاف الاعتقاد في صفة الصلاة واعتبر مجزئ اتحاد النية اه
واستشكله في الفتح بأنه اقتداء المفترض بالمتفعل وان لم يحظر بخاطره عند النية صفة النية او غيرها بل مجزئ
الوتر كما هو ظاهر اطلاق التجنيس لثبوت النية في اعتقاده ورد في البحر بما صرح به في التجنيس أيضا
من أن الامام ان نوى الوتر وهو راسمة جازا لاعتداء من صلى الظهر خلف من يرى أن الركوع سنة وان نواه
بنية التطوع لا يصح الاعتداء لانه يصير اقتداء المفترض بالمتفعل اه ولم يذكر الشارح تعليلا لاشتراط عدم
الفضل بسلام اكتفاء بما أشار إليه قبله من أن الاصح اعتبار اعتقاد المقتدى والسلام قاطع في اعتقاده فيفسد
اقتداؤه وان صح شروعه معه اذ لا مانع منه في الاستدعاء كما أفاده ح (قوله ولذا ينوي) أي لاجل
الاختلاف المفهوم من قوله وان اختلف الاعتقاد ط (قوله لا الوتر الواجب) الذي ينبغي أن يفهم من قولهم
انه لا ينوي أنه واجب أنه لا يلزم تعيين الوجوب لامنعه من ذلك لانه ان كان حقيقيا ينبغي أن ينويه ليتطابق
اعتقاده وان كان غيره فلا تنفرد تلك النية بجز (قوله للاختلاف) أي في الوجوب والسنة وهو على
للعبد فقط وعلى الوتر قدّمها بقوله ولذا ولو حذف هذا ما ضلّ فهمه من الكاف ط (قوله وبأني المأموم الخ)
هذا من المسائل الخمس الآتية التي يقعها المؤمن ان فعلها الامام وما مشى عليه المصنف تبعاً للكنز وهو المختار
كما في البحر عن المحيط وعبارة المحيط كما في الحلية قال أبو يوسف يسن أن يقرأ المقتدى أيضا وهو المختار لانه دعاء
كسائر الادعية وقال محمد لا يقرأ بل يؤتمن لان له شبهة القرآن احتياطاً اه وهو صريح في أنه سنة للمقتدى
لا واجب الا أن يكون مبنياً على ما مر عن البحر من أن القنوت سنة عندهما (قوله ولو بشافعي الخ) أي ويقت
بدعاء الاستعانة بالدعاء الهداية الذي يدعوه امامه لان المتابعة في مطلق القنوت لا في خصوص الدعاء كما حرره
الشيخ أبو السعود عن الشيخ عبدالحق وان توقف فيه في الترتيب لانية (قوله لانه مجتهد فيه) قدّمنا معنى
هذا عند قوله في آخر واجبات الصلاة ومتابعة الامام بعني في المجتهد فيه لا في المقتطوع بنسخه او بعدم سنيته
كقنوت فجر اه وقدّمنا ذلك من امثلة المجتهد فيه سجدتنا السهو قبل السلام وما زاد على الثلاث في تكبيرات
العبد وقنوت الوتر بعد الركوع والظاهر أن المراد من وجوب المتابعة في قنوت الوتر بعد الركوع المتابعة
في القيام فيه لا في الدعاء ان قلنا انه سنة للمقتدى لا واجب (قوله لانه منسوخ) فصار كالو كبر خسا في الجنائز
حيث لا يتابعه في النجاسة بجز (قوله بل يقف) وقبل يقعد وقبل يطيل الركوع وقبل يسجد الى أن يذكره
فيه شربلية (قوله مرسلابديه) لان الوضع سنة قيام طويل فيه ذكر مسنون وهذا الذي كريس بمسنون
عندنا (تبينه) قال في الهداية دلت المسئلة على جواز الاعتداء بالشافعية واذا علم المقتدى منه ما يزعم به فساد

(بشافعي) مثلا (لم يفعله بسلام)

لان فصله (على الاصح) فيه ما

للاختلاف وان اختلف الاعتقاد

(و) لذا (يشري الوتر لا الوتر

الواجب كما في العبد من)

للاختلاف (وبأني المأموم بقنوت

الوتر) ولو بشافعي يقتت بعد

الركوع لانه مجتهد فيه (لا الفجر)

لانه منسوخ (بل يقف ساكناً

على الاظهر) مرسلابديه

(ولو نسبته) أي القنوت

صلاته كالفصد وغيره لا يجزئه انتهى ووجه دلالتها أنه لو لم يصح الاقتداء لم يصح اختلاف علماءنا في أنه يسكت أو يتابعه بجر (قوله لفوات محله) لأنه لم يشرع إلا في محض القيام فلا يتعدى إلى ما هو قيام من وجه دون وجه وهو الركوع وأما تكبيرات العيد فإنه إذا تذكرها فإنه يأتي بها فيه لأنها لم تختص بمحض القيام لأن تكبيرة الركوع يؤتى بها في حال الانحطاط وهي محسوبة من تكبيرات العيد بإجماع الصحابة فإذا جاز واحدة منها في غير محض القيام من غير عذر جاز أداء الباقي مع قيام العذر بالاولى بجر أقول وهو ما خوذ من الحلية وأصله في البدائع لكن ما ذكره من أنه يأتي بتكبيرات العيد في الركوع وان سرح به في البدائع والذخيرة وغيرهما مخالف لما صرح به صاحب البدائع نفسه في فصل العيد من أن الامام لو تذكر في ركوع الركعة الاولى أنه لم يكبر فإنه يعود ويكبر وينتقض ركوعه ولا يعيد القراءة بخلاف المقتدى لو أدرك الامام في الركوع وخاف فوت الركعة فإنه يركع ويكبر فيه والفرق أن محمل التكبيرات في الاصل القيام المحض ولكن ألحقنا الركوع بالقيام في حق المقتدى لضرورة وجوب المتابعة اه فانتقل إلى ما بين الكلامين من التدافع وعلى ما ذكره في البدائع ثانياً مشى في شرح المنية ثم فرق بين التكبير حيث يرفع الركوع لأجله وبين القنوت يكون تكبير العيد مجمعا عليه دون القنوت وأقول قد صرح في الحلية من باب صلاة العيد بأن ما في البدائع ثانياً رواية النوادر وأن ظاهر الرواية أنه لا يكبر ويصلي في صلاته وصرح بذلك في البحر أيضاً هناك وعليه فلا إشكال أصلاً إذا لفرق بينه وبين القنوت فافهم والله أعلم (قوله ولا يعود إلى القيام) ان قلت هو وان لم يفت فقد حصل القيام برفع رأسه من الركوع قلنا هذه قومة لا قيام فيكون عدم العود إلى القيام كناية عن عدم القنوت بعد الركوع لأن القيام لازم والقنوت لازم فإطلاق اللازم لينقل منه إلى المأمور ح (قوله لأن فيه رفض الفرض للواجب) يعني وهو مبطل للصلاة على قول وموجب للاسائة على قول آخر والحق الثاني كما يأتي في باب سجود السهو ح (قوله لكون ركوعه بعد قراءة تامة) أي فلم ينتقض ركوعه بخلاف ما لو تذكر الصلاة أو السورة حيث يعود وينتقض ركوعه لأن بعده صارت قراءة الكل فرضاً والترتيب بين القراءة والركوع فرض فارتقض ركوعه فلو لم يركع بطلت ولوركع وأدركه رجل في الركوع الثاني كان مدركاً لتلك الركعة بجر ملخصاً أي لأن الركوع الثاني هو المعتبر لا ارتفاع الأول بالعود إلى القراءة بخلاف العود إلى القنوت حتى لو عاد وقت ثم ركع فاقضى به رجل لم يدرك الركعة لأن هذا الركوع لغو وما نقله ح عن البحر وتبعه ط فيه اختصار محمل فافهم وقد منا في فصل القراءة بيان كون القراءة تنقح فرضاً بالعود فراجع (فرع) ترك السورة دون الصلاة وقت ثم تذكر يعود ويقرأ السورة ويعيد القنوت والركوع معراج وخاتمة وغيرهما (قوله لا يزال عن محله) تعليل لما فهم قبله من الصور الأربع وهي ما لو رقت في الركوع أو بعد الرفع منه وأعاد الركوع أو لا وما إذا لم يفت أصلاً كما حققته ح (قوله قطعه وتابعه) لأن المراد بالقنوت هنا الدعاء الصادق على القليل والكثير وما أتى به منه كاف في سقوط الواجب وتكميله مندوب والمتابعة واجبة فيترك المندوب للواجب رجحاً (قوله ولو لم يقرأ الخ) أي لو ركع الامام ولم يقرأ المقتدى شيئاً من القنوت ان خاف فوت الركوع يركع ولا يفت ثم يركع خاتمة وغيرهما وهل نلزم ما يسمى قنوتاً وخصوص الدعاء المشهور والظاهر الاقل (قوله بخلاف التشهد) أي فان الامام لو سلم أو قام للثالثة قبل اتمام المؤتم التشهد فإنه لا يتابعه بل يتمه لوجوبه كما قدمه في فصل الشروع في الصلاة (قوله لأن المخالفة الخ) هذا التعليل علل لاقتضائه فرضية المتابعة المذكورة وقد ناعن شرح المنية أن متابعة الامام في القرائن والواجبات من غير تأخير واجبة ما لم يعارضها واجب فلا يفوته بل يأتي به ثم يتابعه بخلاف ما إذا عارضها أسنة لأن ترك السنة أولى من تأخير الواجب وهذا موافق لما قدمنا أدقاً وأحياناً فوجه الفرق بين القنوت والتشهد هو أن قراءة المقتدى القنوت سنة كما قدمنا التصريح به عن المحيط والمتابعة في الركوع واجبة فإذا خاف فوتها ترك السنة للواجب وأما التشهد فإتمامه واجب لأن بعض التشهد ليس بشهد فيتمه وان قامت المتابعة في القيام أو السلام لأنه عارضها واجب تأكد بالتبلس به قبلها فلا يفوته لأجلها وان كانت واجبة وقد صرح في الظهيرية بأن المقتدى يتم التشهد إذا قام الامام إلى الثالثة وان خاف أن تفوته معه وإذا قلنا ان قراءة القنوت للمقتدى واجبة فان كان قرأ بعضه حصل المقصود به لأن بعض القنوت قنوت والا فليتم كدوتنرج المتابعة في الركوع للاختلاف في أن المقتدى هل يقرأ القنوت ام يسكت فافهم (قوله

(ثم تذكر في الركوع لا يفت
به) لفوات محله (ولا يعود إلى
القيام) في الاصح لأن فيه رفض
الفرض للواجب (فان عاد إليه
وقت ولم يعد الركوع لم تنفس
صلاته) لكون ركوعه بعد
قراءة تامة (وسجد للسهو)
فتت اولاً زواله عن محله (ركع
الامام قبل فراغ المقتدى) من
القنوت قطعه (وتابعه) ولو لم
يقرأ منه شيئاً تركه ان خاف فوت
الركوع معه بخلاف التشهد
لأن المخالفة فيها دون الأركان
أو الشرائط مفسدة لا في غيرها
درر (فتت في اولي الوتر أو
ثانيته سهواً لم يفتت في ثالثه)

في ثابته أو ثابته) وكذا لو شك أنه في الأولى أو الثانية أو الثالثة بجر (قوله كثره مع القعود) أي فقلت
ويقتضي الركعة التي حصل فيها الشك لاحتمال انها الثالثة ثم يفعل كذلك في التي بعدها لاحتمال انها هي الثالثة
وتلك كانت ثانية (قوله في الأصح) وقيل لا يفتن في الكل لأن القنوت في الركعة الأولى أو الثانية بدعة ووجه
الأول أن القنوت واجب وماترذين الواجب والبدعة يأتي به احتياطاً بجر عن المحيط (قوله ورجح
الحلي تكراره) حيث قال الآن هذا الفرق غير مفيد إذ لا عبرة بالظن الذي ظهر خطأه وإذا كان الشاك
بعيداً لاحتمال أن الواجب لم يقع في موضعه فكيف لا يعيد الساهی بعد ما يتقن ذلك وقد صرح في الخلاصة
عن الصدر الشهيد بأن الساهی يقتن ثانياً فإن كان ماتر روية فهي غير موافقة للدرية اهـ قلت وكذا ربحه
في الحلية والبحر بنحو ما مر (قوله فقلت مع امامه فقط) لانه اخر صلاته وما يقضيه أو لها حكم في حق القراءة
وما شبهها وهو القنوت وإذا وقع قنوته في موضعه يبقين لا يكرران تكراره غير مشروع شرح المنية (قوله
ولا يفتن لغيره) أي غير الوتر وهذا في قول الشافعي رحمه الله انه يفتن للغير (قوله الانسالة) قال في
الصالح النازلة الشديدة من شدائد رافع بل أن الطاعون من اشتد النوازل أشباه (قوله فقلت الامام
في الجهرية) يوافقه ما في البحر ونحوه لا نسخ عن شرح التقاية عن الغاية وان نزل بالمسكين نازلة فتت الامام في
صلاة الجهر وهو قول الثوري وأحمد اهـ وكذا ما في شرح الشيخ اسماعيل عن البناءة إذا وقعت نازلة
قت الامام في الصلاة الجهرية لكن في الاشباه عن الغاية قنت في صلاة الفجر ويؤيده ما في شرح المنية حيث
قال بعد كلام فتكون شرعيته أي شرعية القنوت في النوازل مستترة وخوهم لقت من قنت من الصحابة بعد
وفاته عليه الصلاة والسلام وهو مذهبنا وعليه الجمهور قال الحافظ أبو جعفر الطحاوي انما لا يفتن عندنا
في صلاة الفجر من غير بلية فان وقعت قنوة او بلية فلا بأس به فعلة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما القنوت
في الصلوات كلها للنوازل فلم يقل به الا الشافعي وكانهم جملوا ما روى عنه عليه الصلاة والسلام أنه قنت في الظهر
والعشاء كما في مسلم وأنه قنت في المغرب أيضاً كما في البخاري على النسخ لعدم ورود المواظبة والتكرار الواردين
في الفجر عنه عليه الصلاة والسلام اهـ وهو صريح في أن قنوت النازلة عندنا مختص بصلاة الفجر دون غيرها
من الصلوات الجهرية أو السرية ومفاده أن قولهم بأن القنوت في الفجر منسوخ معناه نسخ عموم الحكم لأنسخ
أمله كناية عليه فخرج أفندي وظاهره تقييدهم بالامام أنه لا يفتن المنفرد وهل المقتدى مثلاً أم لا وهل القنوت
خنا قبل الركوع أم بعده لم أره والذي يظهر لي أن المقتدى يتابع امامه الا اذا جهر فيؤتمن وأنه يفتن بعد الركوع
لا قبله بدليل أن ما استدلل به الشافعي على قنوت الفجر وفيه التصريح بالقنوت بعد الركوع جله علماً
على القنوت للنازلة ثم رأيت الشربلالي في حراقي الفلاح صرح بأنه بعده واستظهر الجوى أنه قبله ولا يظهر
ما قلناه والله أعلم (قوله وقيل في الكل) قد علمت أن هذا لم يقل به الا الشافعي وعزاه في البحر إلى جهور أهل
الحديث فكان ينبغي عزوه اليهم لن لا يؤم أنه قول في المذهب (قوله خمس يتبع فيها الامام) أي يفعلها المؤتم
ان فعلها الامام والافلاح قال في شرح المنية والاصل في هذا النوع وجوب متابعة الامام في الواجبات
فعلوا وكذا تركا كان فاعلية او قولية يلزم من فعلها المخالفة في الفعل اهـ (قوله قنوت) يخالفه ما في الفتح
والظهيرية والفيض ونور الابضاح من أنه لو ترك الامام القنوت يأتي به المؤتم ان امكنه مشاركة الامام
في الركوع والاتابعه وقد أعاد في الفتح ذكر هذا الفرع قبيل قضاء القوائت ثم عقبه بما ذكره الشارح هنام عزياً
الى قنن الزندوبسي والذي يظهر التفصيل لأن فيه احراز الفضيلتين تأمل (قوله وقعود اول) الظاهر أنه ينتظر
امامه الى أن يصير الى القيام أقرب لاحتمال عوده قبله ثم يتابعه لأن الامام اذا أعاد حينئذ تقصده صلاته على احد
القولين وبأنهم على القول الآخر وليس للمقتدى أن يقعد ثم يتابعه لانه يكون فاعلاً ما يحرم على الامام فعله
ومخالفة له في عمل فعلي بخلاف ما اذا قام الامام قبل فراغ المقتدى من التشهد فإنه يتبعه لانه في اتعانه
متابعة لامامه فيما فعله الامام فافهم (قوله وتكبير عبيد) أي اذا لم يأت به الامام في القيام او في الركوع
لا يأتي به المؤتم فافهم وبحث في شرح المنية أنه ينبغي أن يأتي به المؤتم في الركوع لانه مشروع فيه ولانه لا يكون
مخالفاً لامامه في واجب فعلي ثم أجاب بأنه انما شرع في الركوع للمسبوق تحصيلاً لمتابعة الامام فيما اتى به
أما ما نفيه تحصيلاً لمخالفته قال وهذا في تكبيرات الركعة الثانية وأما تكبيرات الأولى ففي البيان به انزل

مطلب
في القنوت للنازلة

أما لو شك أنه في ثابته أو ثابته
كثره مع القعود في الأصح
والفرق أن الساهی قنت على أنه
موضع القنوت فلا يترك بخلاف
الشاك ورجح الحلي تكراره
لهما وأما المسبوق فقلت مع
امامه فقط ويصير مدركاً بأدراك
ركوع الثالثة (ولا يفتن لغيره)
النازلة فقلت الامام في الجهرية
وقيل في الكل (فائدة) خمس يتبع
فيها الامام قنوت وقعود اول
وتكبير عبيد وسجدة تلاوة وسهو

الاستماع والانصات (قوله وأربعة لا يتبع) أي إذا فعلها الإمام لا يتبعه فيها القوم والاصل في هذا النوع أنه ليس له أن يتابعه في البدعة والمنسوخ وما لا ينطبق له بالصلوة شرح المنية (قوله زيادة تكبير عيد) أي إذا زاد على أقوال الحسابية في تكبيرات العدد وكان المقتدى بسمع التكبير منه بخلاف ما إذا كان بسمعه من المؤذن لاحتمال أن الغلط منه شرح المنية (قوله أوجنازة) أي بأن زاد على أربع تكبيرات (قوله وركن) كزيادة سجدة ثالثة (قوله وقيام لخامسة) داخل تحت قوله وركن تأمل قال في شرح المنية ثم في القيام إلى الخامسة أن كان قعد على الربعة ينتظره المقتدى فاعدا فان سلم من غير إعادة التشهد سلم المقتدى معه وإن قيد الخامسة بسجدة سلم المقتدى وحده وإن كان لم يقعد على الربعة فان عاد تابعه المقتدى وإن قيد الخامسة فسدت صلاتهم جميعا ولا يتقع المقتدى تشهد وسلامه وحده اهـ (قوله وغاية تفعل مطلقاً) أي فعلها الإمام أولاً والاصل في هذا النوع عدم وجوب المتابعة في السنن فعلاً فكذا تركها وكذا الواجب الفولي الذي لا يلزم من فعله المخالفة في واجب فعلي كالتشهد وتكبير التشرية بخلاف القنوت وتكبيرات العبدن إذ يلزم من فعلهما المخالفة في الفعلي وهو القيام مع ركوع الإمام شرح المنية (قوله الرفع) أي له واليدن للحرمة (قوله والنشاء) أي يأتي به مادام الإمام في الفاتحة وإن كان في السورة فكذا عند أبي بوليد بأن فالحمد وقد عرف أنه إذا ادرك في جهر القراءة لا يبنى كذا في الفتح أي بخلاف حالة السر كما مشى عليه المصنف في فصل الشروع في الصلاة وقد منا هناك تصحيحه وأن عليه الفتوى فافهم (قوله وتكبيرات قال) أي إلى ركوع أو سجود أو رفع منه (قوله وتسميع) أي إذا تركه الإمام لا يترك المؤتم التحميد (قوله وتسميع) أي في الركوع والسجود فأتى به المؤتم مادام الإمام فيها (قوله وتشهد) أي إذا قعد الإمام ولم يقرأ التشهد يقرأ المؤتم أما لو ترك الإمام القعدة الأولى فإنه يتابعه كما مر (قوله وسلام) أي إذا تكلم الإمام وأخرج من المسجد بسلم المؤتم أما إذا حدث عدا أو فقهه فان المؤتم لا يسلم فساد الجزء الأخير من صلاتهما ط (قوله وسن مؤكداً) أي استناداً ومؤكداً بمعنى أنه طاب طلباً ومؤكداً زيادة على بقية الثواب ولهذا كانت السنة المؤكدة قربة من الواجب في حقوق الأنم كما في الجبر ويستوجب تاركها التضييل والوم كما في التحرير أي على سبيل الإصرار بل عذر كما في شرحه وقد مناقبة الكلام على ذلك في سنن الوضوء (قوله بتسليمه) لما عن عائشة رضي الله عنها كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي قبل الظهر أربعاً وبعد هاركتين وبعد المغرب ثنتين وبعد العشاء ركعتين وقبل الفجر ركعتين رواه مسلم وأبو داود وابن خنبل وعن أبي أيوب كان يصلي النبي صلى الله عليه وسلم بعد الزوال أربع ركعات فقلت ما هذه الصلاة التي تداوم عليها فقال هذه ساعة تفتح أبواب السماء فيها أحب أن يصعدني فيها عمل صالح فقلت في كاهن قراءة قال نعم فقلت بتسليمه واحدة أم بتسليمتين فقال بتسليمه واحدة رواه الطحاوي وأبو داود والترمذي وابن ماجه من غير فصل بين الجمعة والظهر فيكون سنة بكل واحدة منهما أربعاً وروى ابن ماجه بإسناده عن ابن عباس كان النبي صلى الله عليه وسلم يركع قبل الجمعة أربعاً لا يفصل في شيء منهن وعن أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم قال من كان منكم مصلياً بعد الجمعة فليصل أربعاً رواه مسلم زيلعي زاد في الامداد وقوله صلى الله عليه وسلم إذا صليتم بعد الجمعة فصلوا أربعاً فان جهل بك شيء فصل ركعتين في المسجد وركعتين إذا رجعت رواه الجماعة إلا البخاري (قوله لم تنب عن السنة) ظاهره أن سنة الجمعة كذلك وينبغي تنبيهه بعدم العذر للحدث المذكور أيضاً كذا بحثه في الشربلية وسند كرم ما يؤيده بعد تنهؤ رقتين (قوله ولذا) أي لعدم الاعتداد بتسليمتين لما يكون بتسليمه (قوله لوندرا) أي الأربع لا يقصد كونها سنة وعبرة الدرر ولهذا لوندرا أن يصلي أربعاً بتسليمه فصل أربعاً بتسليمتين لا يخرج عن النذر وبالعكس يخرج كذا في الكافي اهـ واسقط الشارح قوله بتسليمه إشارة إلى أنه غير قيد كما يظهر مما يأتي عند قول المصنف وقضى ركعتين لو نوى أربعاً الخ (قوله خبر النقصان) أي ليقيم في الآخرة مقام ما تركه العذر كنيسان وعليه يحمل الخبر الصحيح أن فريضة الصلاة والركاة وغيرهما إذا لم تتم تكمل بالطوق وأوله اليه في بأن المكمل بالطوق هو ما نقص من سنن المطلوبة فيها أي فلا يقوم مقام الفرض للحدث الصحيح صلاة لم يتمها زيد عليها من سبجتها حتى تتم فجعل التتميم من السجدة أي النافلة لفريضة صليت ناقصة لامتروكة من أصلها وظاهر كلام الغزالي الاحتساب مطلقاً وجرى عليه ابن العربي وغيره لحديث أحمد الظاهر في ذلك اهـ من تحفة ابن حجر

وأربعة لا يتبع فيها زيادة تكبير عدد أو جنازة وركن وقيام لخامسة وغاية تفعل مطلقاً الرفع لتحرمة والنشاء وتكبيرات قال وتسميع وتسميع وتشهد وسلام وتكبير تشرية (وسن مؤكداً) (أربع قبل الظهر و) أربع قبل الجمعة (و) أربع (بعدها بتسليمه) فلو بتسليمتين لم تنب عن السنة ولذا لوندرا لا يخرج عنه بتسليمتين وبعكسه يخرج (وركتان قبل الصبح وبعد الظهر والمغرب والعشاء) شرعت البعدية لجبر النقصان

مطلب
في السنن والثواب

ملخصاً وذكر نحوه في النسياء عن السراج وسيد كوفي الباب الآتي أنه سألني عنه صلى الله عليه وسلم لم زيادة الدرجات (قوله لنقطع طمع الشيطان) بأن يقول الله لم يترك ما ليس بفرض فكيف يترك ما هو فرض ط (قوله ويستحب أربع قبل العصر) لم يجعل للعصر سنة رابعة لأنه لم يذكر في حديث عائشة المارة بمر قال في الامداد وخير محمد بن الحسن والقندوري المحلى بين أن يصلى أربعاً أو ركعتين قبل العصر لا خلافاً إلا تمار (قوله وإن شاء ركعتين) كذا عبر في منية المحلى وفي الامداد عن الاختيار يستحب أن يصلى قبل العشاء أربعاً وقبل ركعتين وبعد هاتين أربعاً وقبل ركعتين ١٥ والظاهر أن الركعتين المذكورتين غير المأمورين كدتين (قوله حرمه الله على النار) فلا يذنب خلها أصلاً وذنبه تكفر عنه وتبعه رضي الله تعالى عنه خصماً فيها ويحتمل أن عدم دخوله بسبب توفيقه لما لا يرتب عليه عقاب ط أو هو إشارة بأنه يختم له بالسعادة فلا يدخل النار (قوله من الآواين) جمع آواب أي رجاء إلى الله تعالى بالتوبة والاستغفار (قوله بتسليمة أو اثنين أو ثلاث) جزم بالآول في الدرر وبالثاني في الغزوية وبالثالث في التجنيس كافي الامداد لكن الذي في الغزوية مثل ما في التجنيس وكذا في شرح درر البحار وأفاد الأخير الرمي في وجه ذلك أنها لما زادت عن الأربع وكان جمعها بتسليمة واحدة خلاف الأفضل لما تنظر أن الأفضل ربيع عند أبي حنيفة ولو سلم على رأس الأربع لم أن يسلم في الشفع الثالث على رأس الركعتين فيكون فيه مخالفة من هذه الحنفية فكان المستحب فيه ثلاث تسليمات ليكون على نسق واحد قال هذا ما ظهر لي ولم أراه لغيري (قوله والاول ادم وأشق) لما فيه من زيادة حبس النفس بالبقاء على تحريمه واحدة وعطف اشق لازم على ملزوم وفي كلامه إشارة إلى اختيار الاول وقد علمت ما فيه (قوله وهل تحسب المؤكدة) أي في الأربع بعد الظهر وبعد العشاء والسبب بعد المغرب بمر (قوله اختار الكمال نعم) ذكر الكمال في فتح القدير أنه وقع اختلاف بين أهل عصره في أن الأربع المستحبة هل هي أربع مستقلة غير ركعتي الراتبة أو أربع معاً وعلى الثاني هل تؤدي معهم بتسليمة واحدة ولا فقال جماعة لا واختاره هو أنه إذا صلى أربعاً بتسليمة أو بتسليمتين وقع عن السنة والندوب وحقق ذلك بما لا مزيد عليه وأقره في شرح المنية والبحر والنهر (قوله وحذر اباحه ركعتين الماخ) فإنه ذكر أنه ذهب طائفة إلى ندب فعلها ما وأنه انكره كثير من السلف وأصحابنا وما لك واستدل بذلك بما حقه أن يكتب بسواد الاحداق ثم قال والسبب بعد هذا هو تنقي المندوبية أما ثبوت الكراهة فلا الآن يدل دليل آخر وما ذكر من استلزام تأخير المغرب ففسد قد مناعن الفتية استثناء التليل والركعتان لا يزيد على القليل إذا تجاوزتهما ١٥ وقد منّا في مواقيت الصلاة بعض الكلام على ذلك (قوله أكدها سنة الفجر) لما في التحسين عن عائشة رضي الله عنها لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم على شيء من النوافل أشد تعاهداً منه على ركعتي الفجر وفي مسلم ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها وفي أبي داود لا تدعو ركعتي الفجر ولو طردتكم الخليل بمر (قوله في الاصح) استحسنته في الفتح فقال ثم اختلف في الأفضل بعد ركعتي الفجر قال الحلواني ركعتا المغرب فإنه صلى الله عليه وسلم لم يدعهما سفرًا ولا حضراً ثم التي بعد الظهر لأنها سنة متفق عليها بخلاف التي قبلها لأنها قبل هي للفصل بين الاذان والاقامة ثم التي بعد العشاء ثم التي قبل الظهر ثم التي قبل العصر ثم التي قبل العشاء وقبل التي بعد العشاء وقبل الظهر وبعده وبعد المغرب كلها سواء وقيل التي قبل الظهر أكدها وصححه المحسن وقد أحسن لأن نقل المواظبة الصريحة عليها أقوى من نقل مواظبته صلى الله عليه وسلم على غيرها من غير ركعتي الفجر ١٥ (قوله لحديث الماخ) قال في البحر وهكذا صححه في العناية والنهاية لأن فيها وعيداً معروفاً قال عليه الصلاة والسلام من ترك أربعاً قبل الظهر لم تله شفاعة ١٥ قال ط ولعله للتفسير عن الترك أو شفاعته الخاصة بزيادة الدرجات وأما الشفاعة العظمى فعمامة لجميع المخلوقات (قوله وقيل بوجوبها) وهو ظاهر النهاية وغيرها خرائق قلت واليه يميل كلام البحر حيث قال وقد ذكرنا ما يدل على وجوبها ثم ساق المسائل التي فزعها المصنف ووفق بينه وبين ما في أكثر الكتب من أنها سنة مؤكدة بأن المؤكدة بمعنى الواجب وأعجب عما ينافيه وكتبنا فيما علقناه عليه ما فيه (قوله اتفاقاً) أما على القول بالوجوب فظاهر وأما على القول بالسنة فإعادة القول بالوجوب ولا تكديتها ط وهذا قد ذكر في البحر الاتفاق عن الخلاصة وأقره لكن نازعه في الامداد جازماً بأن الجواز على القول بالسنة وأن عدمه انما هو على القول بالوجوب واستند في ذلك إلى ما في الزياهي والبرهان

والقبيلة لقطع طمع الشيطان
(ويستحب أربع قبل العصر)
وقبل العشاء وبعدها بتسليمة
وإن شاء ركعتين وكذا بعد الظهر
لحديث الترمذي من حافظ على
أربع قبل الظهر وأربع بعد حرمه
الله على النار (وست بعد المغرب)
ليكتب من الآواين (بتسليمة)
أو اثنين أو ثلاث والاول ادم
وأشق وهل تحسب المؤكدة من
المستحب ويؤدى الكل بتسليمة
واحدة اختار الكمال نعم وحذر
اباحه ركعتين خفيفتين قبل
المغرب وأقره في البحر والمصنف
(و) اليسن (أكدها سنة الفجر)
اتفاقاً ثم الأربع قبل الظهر في
الاصح لحديث من تركها لم تله
شفاعة ثم الكل سواء (وقيل)
بوجوبها فلا تجوز صلاتها فاعدا
ولا رابكاً اتفاقاً

من التصريح ببناء ذلك على الخلاف ثم قال ولا يخفى ما في حكاية الاجماع على عدم الجواز وليس الاجماع الاعلى
تأكدها اهـ لكن يخالفه ما ذكره قرياعن الخليفة من الفرق بينهما وبين التراويح في أنها لا تصح قاعدا
لانها سنة مؤكدة بخلاف تأمل (قوله على الاصح) عزاه المصنف في المنح الى باب التراويح من الخليفة
أقول والذي في الخليفة هنا لوصلي التراويح قاعدا فيل يجوز بلا عذر لما روى الحسن عن أبي خنيفة لوصلي
سنة الفجر قاعدا بلا عذر لا يجوز فكذلك التراويح لان كلامهم سنة مؤكدة وقيل يجوز وهو الصحيح والفرق
أن سنة الفجر سنة مؤكدة بخلاف والتراويح دونها في التأكد فلا يجوز التسوية بينهما اهـ فانت ترى
أنه انما صحح جواز التراويح قاعدا لعدم جواز الفجر نعم مقتضى كلامه تسليم عدم الجواز في سنة الفجر فتأمل
(قوله فله تركها الخ) الظاهر أن معناه أنه يتركها وقت اشتغالها بالافتاء لاجل حاجة الناس المجتبعين عليه
ويضحي انه يصلها اذا فرغ في الوقت وظاهر التفرقة بين سنة الفجر وغيرها أنه ليس له ترك صلاة الجماعة لانها
من الشعائر فهي أكدم من سنة الفجر ولذا يتركها لو خاف فوت الجماعة وأقاده ط أنه ينبغي أن يكون التقاضي
وطالب العلم كذلك لاسم المدرس أقول في المدرس نظر بخلاف الطالب اذا خاف فوت المدرس او بعضه تأمل
(قوله ويخشى الكفر على منكرها) أي منكر مشروعية ما كان انكاره لشبهة او تأويل دليل والافينغي الحزم
بكفره لانكاره جمعا عليه معلوما من الدين بالضرورة كما قدمناه اول الباب (قوله وتقتضي) أي الى قبيل
الزوال وقوله معه تنازعه قوله تقتضي وفات فلا تقتضي الامعة حيث فات وقتها أما اذا فاتت وحدها فلا تقتضي
ولا تقتضي قبل الطلوع ولا بعد الزوال ولو تعاضل الصحيح أفاده ح وسيدبه عليه المصنف في الباب الاتي
(قوله تجنبس) فيه أنه في التجنبس صحيح في المسئلة الاولى الاجزاء معلا بأن السنة تطوع فتأدى بنية
التطوع وصح في الثانية عدمه معلا بأن السنة ما واطب عليها النبي صلى الله عليه وسلم ومواظبته كانت
بخرعة مبتدأة نعم عكس صاحب الخلاصة فصحيح عدم الاجزاء في الاولى والاجزاء في الثانية ولا يخفى ما فيه
فانه اذا اجزأت الثانية يلزم اجزاء الاولى بالاولى ولذا قال في النهروترجى التجنبس في المستثنين اوجه (قوله
وعلى ثمان) كيان عدد وليس ينسب اوفى الاصل مندوب الى الثمن لانه الجزء الذي صير السبعة ثمانية فهو ثمان
فحوزا لهما لانهم يغيرون في النسب وحذوفا منها احدى ياهى النسب وعوضوا منها الالف كما فعلوا في المنسوب
الى ابن قنبل ياهى عند الاضافة كما ثبت ياهى القاضي فتقول ثمانى نسوة وثمانى مائة وتسقط مع التسوين عند
الرفع او الجز وتثبت عند النصب فاموس (قوله لانه لم يرد) أي لم يرد عند صلى الله عليه وسلم أنه زاد على ذلك
والاصل فيه التوقف كما في فتح القدير أي فلم يوقف على دليل المشروعية لايحل فله بل يكره أي اتفاقا
كافي منة المصلى أي من اجتمعت الثلاثة ثم وقع الاختلاف بين المشايخ المتأخرين في الزيادة على الثمانية لافقلال
بعضهم لا يكره واليه ذهب شمس الاثمة السرخسي وصححه في الخلاصة وصح في البدائع الكراهة قال وعليه
عامة المشايخ وتمامه في الحلية والبحر (قوله والافضل فيهما) أي في صلاتي الليل والنهار الرباع وعبارة الكثر
رباع بدون آل وهو الاظهر لانه غير منصرف للوصفية والعدل عن أربع اربع أي ركعات رباع أي كل أربع
بتسليمه (قوله قبل وبه يفتي) عزاه في المعراج الى العيون قال في النهروترجى الشافعي قائم بما استدلل به المشايخ
للإمام من حديث الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يزيد في رمضان
ولا في غيره على احدى عشرة ركعة يصلي أربعة اتسأل عن حسنهن وطولهن ثم أربعة فلا تسأل عن حسنهن
وطولهن ثم يصلي ثلاثا وكانت التراويح ثنتين تحقفا وحديث صلاة الليل مثنى مثنى يحتمل أن يراد به شفع لا وتر
وترجحت الاربع بزيادة منفصلة لما فيها اكثر مشقة على النفس وقد قال صلى الله عليه وسلم انما اجر لعل على قدر
نفسك اهـ بزيادة وتمام الكلام على ذلك في شرح المنية وغيره (قوله ولا يصلي الخ) أقول قال في البحر
في باب صفة الصلاة ان ما ذكره مسلم فيما قبل الظاهر لما صرح جوابه من أنه لا تبطل شفعة الشفع بالاتصال
الى الشفع الثاني منها ولو أفسدها قضى أربعاً والاربع قبل الجمعة بمنزلة ما أواما الاربع بعد الجمعة فغير مسلم فانها
غيرها من السنن فانهم لم يثبتوا لها تلك الاحكام المذكورة اهـ ومثله في الحلية وهذا مؤيد لما يجبه الشربلاني
من جوازها بتسليتين لعذر (قوله ولو نذرا) نص عليه في القسنة ووجهه أنه نفل عرض عليه الاقتراض
او الوجوب أفاده ط (قوله لان كل شفع صلاة) قد مني ان ذلك في اول بحث الواجبات والمراد من بعض

(بلا عذر على الاصح ولا يجوز

تركها العالم صار مرجعا في الفتاوى

بخلاف باقي السنن) فله تركها

لحاجة الناس الى قنواه (ويخشى

الكفر على منكرها وتقتضي)

اذا فاتت معه بخلاف الباقي

(ولو صلى ركعتين تطوعا مع ظن

ان الفجر لم يطلع فاذا هو طالع)

او صلى اربعا فوقع ركعتان بعد

طلوعه (لا تجزئه عن ركعتيها على

الاصح) تجنبس لان السنة

ما واطب عليه الرسول بخرعة

مبتدأة (وتكره الزيادة على أربع

في نفل النهار وعلى ثمان ليلا

بتسليمه) لانه لم يرد (والافضل

فيهما الرباع بتسليمه) وقال في الليل ٩

المثنى أفضل قيل وبه يفتي أولا

يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم

في القعدة الاولى في الاربع قبل

الظهر والجمعة وبعدها) ولو صلى

ناسيا فله السهو وقيل لاشئ

(ولا يستفتح اذا قام الى الثالثة

منها) لانها لتأكد ما اشبهت

الفرصة (وي البواني من ذوات

الاربع يصلي) على النبي صلى الله

عليه وسلم (وبستفتح) ويتعوذ

ولو نذرا لان كل شفع صلاة

٩ مطلبه

في لفظة ثمان

الوجه كما يأتي قريبا (قوله وقيل لا الخ) قال في البحر ولا يخفى ما فيه والظاهر الاول زاد في المنع ومن ثم عولنا عليه وحكيما في القنية بقيل (نبيه) بقي في المسئلة قول ثالث جزم به في منية المصلي في باب صفة الصلاة حيث قال أما إذا كانت سنة أو تدا فبتدئ كما ابتدأ في الركعة الأولى يعني يأتي بالنشاء والتعوذ لأن كل شفيع صلاة على حدة اه لكن قال شارحها الأصح أنه لا يصلي ولا يستفتح في سنة الظهر والجمعة ويكون كل شفيع صلاة على حدة ليس مطردا في كل الاحكام ولذا لو ترك القعدة الاولى لا تنفسد خلا فالجهد ولو سجد لله وهو على رأس شفيع لا يبي عليه شفعا آخر لئلا يطل السجود بوقوعه في وسط الصلاة فقد صرحوا بضرورة الكل صلاة واحدة حيث حكموا بوقوع السجود وسطا فيقال هنا أيضا لا يصلي ولا يستفتح ولا يتعوذ لوقوعه في وسط الصلاة لأن الأصل صكون الكل صلاة واحدة للاتصال واتحاد الحركة ومسئلة الاستفتاح ونحوه ليست مروية عن المتقدمين وانما هي اختيار بعض المتأخرين ثم اعتبروا كون كل شفيع صلاة على حدة في حق القراءة احتياطا وكذا في عدم لزوم الشفع الثاني قبل القيام اليه لمراد به بين الزوم وعدمه فلا يلزم بالشك ولذا يقطع على رأس الشفع اذا اجبت الصلاة واخرج الخطيب وكذا في بطلان الشفعة وخيار الخيرية بالشروع في الشفع الآخر لأن كلام الشفعة والخيار متردد بين الثبوت وعدمه فلا يثبت بالشك وكذا في عدم سرية الفساد من شفيع الى شفيع اذ لا يحكم بالفساد مع الشك اه ملخصا لكن قوله وكذا في بطلان الشفعة وخيار الخيرية غير صحيح لما عات بما فقهه مناه اتفاقا من البحر والحلية من انهما لا يطلان بالانتقال الى الشفع الثاني وقد صرح نفسه بذلك في مواقيت الصلاة وعلما أيضا أن ذلك انما ذكره في سنة الظهور ولم يثبتوه للاربع التي بعد الجمعة (قوله ورجحه في البحر) حيث جزم بتعارض الأدلة كحديث مسلم عليك بكرة السجود وحديث أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد وحديث مسلم أيضا افضل الصلاة طول القنوت أى طول القيام كما هو رواية احمد وأبي داود ثم قال والذي ظهر للعبد الضعيف أن كثرة الركوع والسجود أفضل لأن القيام انما شرع وسيلة اليهما وإذا سقط عن مجزئتهما ولا تكون الوسيلة أفضل من المقصود ولانه وان لم فيه كثرة القراءة لتكثار ركنا زائد بل اختلاف في أصل ركنيتهما وأجمعوا على ركنية الركوع والسجود وأصالتها وتختلف القيام عن القراءة فيما بعد ركعتي الفرض اه ملخصا (قوله من ثلاثة اوجه) الاول أن القيام وان كان وسيلة الا أن أفضل طوله أكثر القراءة فيه وهي وان بلغت كل القرآن تقسم فرضا بخلاف التسبيحات الثاني أن كون القراءة ركنا زائدا بما لا اثر له في الفضيلة الثالث أن موضوع المسئلة النقل وفيه تجب القراءة في كله اه ملخصا قلت وأما تعارض الأدلة فيجيب عنه بأن المراد بالسجود الصلاة وأقوى دليل أيضا على افضلية طول القيام أنه صلى الله عليه وسلم كان يقوم الليل الا قليلا وكان لا يزيد على إحدى عشرة ركعة كما مر في حديث عائشة (قوله ونقل عن المعراج الخ) اعتراض على البحر أيضا حيث قال اختلاف النقل عن محمد في هذه المسئلة فنقل الطحاوي عنه في شرح الآثار أن طول القيام أحب ونقل في المجتبى عنه العكس ونقل عن أبي يوسف أنه فصل فقال اذا كان له ورد من الليل بقراءة من القرآن فالأفضل أن يكثر عدد الركعات والافضل طول القيام لأن القيام في الاول لا يختلف ويضم اليه زيادة الركوع والسجود اه ووجه الاعتراض أن مقتضى كلامه أنه لا قول في هذه المسئلة لاهام المذهب بل القولان فيها لمجد أقول ويظهر لي أن رواية أبي يوسف محمل هذين القولين تأمل (قوله وصححه في البدائع) وعبارته قال اصحابنا طول القيام أفضل وقال الشافعي كثرة الصلاة أفضل والصحيح قولنا ثم قال وروى عن أبي يوسف أنه قال الخ ما مر وظاهر كلامه أن هذا قول ائمتنا الثلاثة حيث لم يتعرض للانحلاف الشافعي ويؤيده ما مر عن الطحاوي (قوله قلت الخ) تأييدا لما في المعراج وأمر بالنسبة إشارة الى ما على المصنف من الاعتراض حيث تابع شيخه صاحب البحر وعدل عما عليه المتون الذي هو قول الامام الصحيح بل هو قول الكل كما مر ولذا قال انصار الرمسلي أقول كيف يخالف الجهابذة تبع الشبهة ويجهله متنا والمتون موضوعا لنقل المذهب اه والحاصل أن المذهب المعتمد أن طول القيام أحب ومعناه كما في شرح المنية أنه اذا أراد شغل حصة معينة من الزمان بصلاة فاطالة القيام مع تقابل عدد الركعات افضل من عكسه فصلاة ركعتين مثلا في تلك الحصة أفضل من صلاة أربع فيها وهكذا القياس (قوله وهل الخ) البحث لصاحب النور والذي يظهر أن كثرة ركوعه وسجوده أفضل لأن افضلية القيام انما كانت باعتبار القراءة ولا قراءة اه

مطلبه
قولهم كل شفيع من النقل صلاة ليس مطردا

(وقيل لا) يأتي في الكل وصححه في القنية (وكثرة الركوع والسجود أحب من طول القيام) كما في المجتبى ورجحه في البحر لكن نظير فيه في النهر من ثلاثة اوجه ونقل عن المعراج أن هذا قول محمد وأن مذهب الامام افضلية القيام وصححه في البدائع قلت وهكذا رأيته بشختي المجتبى معزا للمحمد فقط قنيتيه وهل طول قيام الاخرس أفضل كالفقاري لم أره

مطلب
في تحية المسجد

ح عن بعض الهوامش وخالفه الرحي "بأن الآخر سقارئ حكاه له نواب القارئ كما هو الحكم فيمن قصد عبادة
ويحزن عنها مع أن الطريقة أن العلة اذا وجدت في بعض الصور تطرد في باقيها تأمل (قوله ويسن تحية) كتب
الشارح في هامش الخزان أن هذا رد على صاحب الخلاصة حيث ذكر أنها مستحبة (قوله رب المسجد) أفاد
أنه على حذف مضاف لأن المقصود منها التقرب إلى الله تعالى لا إلى المسجد لأن الإنسان اذا دخل بيت الملك
يجي الملك لا يتيه بجر عن الحلية ثم قال وقد حكى الاجماع على سننهم غير أن اصحابنا يكرهونها في الاوقات
المكرهه فتدعي العموم الحاضر على عموم الميع ١٥ (قوله وهي ركعتان) في التهستائي "وركعتان أو أربع
وهي أفضل تحية المسجد الا اذا دخل فيه بعد الفجر أو العصر فإنه يسجد ويهمل ويصلي على النبي صلى الله عليه
وسلم فإنه حينئذ يؤدى حق المسجد كما اذا دخل المكتوبة فإنه غير مأور بها حينئذ كما في الترمذاني ١٥ (قوله
وأداء الفرض او غيره الخ) قال في الترمذي ونوب عنها كل صلاة صلاحها عند الدخول فرضاً كانت أو سنة
وفي البناء معزياً إلى مختصر المحيط أن دخوله بنية الفرض أو الاقتداء بنوب عنها وانما يؤمر بها اذا دخله
غير الصلاة ١٥ كلام الترمذي والمصنف أن المطلوب من داخل المسجد أن يصلي فيه ليكون ذلك تحية لله تعالى
والظاهر أن دخوله بنية صلاة الفرض لا مأمراً ومنفرداً بنية الاقتداء بنوب عنها اذا صلى عقب دخوله والا لم
فعلها بعد الجلوس وهو خلاف الاولى كما يأتي فلو كان دخوله بنية الفرض مثلاً لكن بعد زمان يؤمر بها قبل
جلوسه كالو كان دخوله لغير صلاة كدرس أو ذكر أو بما قرأه علم أن ما نقله في الترمذي عن البناء لا يخالف ما قبله
غايته أنه عبر عن الصلاة بنية البناء على ما هو الغالب من أن من دخل لأجل الصلاة يصلي وليس معناه أن النية
المذكورة تكفيه عن التحية وان لم يصل كما يوهمه ظاهر العبارة كما أفاده ح والله أعلم (قوله ينوب عنها
بلاية) قال في الحلية لو اشغل داخل المسجد بالفريضة غير ناول التحية قامت تلك الفريضة مقام تحية المسجد
لحصول تعظيم المسجد كما في البدائع وغيره فلو نوى التحية مع الفرض فظاهر ما في المحيط وغيره أنه يصبح عندهما
وعند محمد لا يسكون داخل في الصلاة فانهم قالوا لو نوى الدخول في الظهر والتطوع يجوز عن الفرض عند
أبي يوسف ورواه الحسن عن أبي حنيفة وعند محمد لا يكون داخلان الفرض مع النفل في الصلاة جنسان
مختلفان لا ربخان لاحدهما على الآخر في التسمية فتى نواهما تعارضت النيتان فلغذا ولا يبي يوسف أن الفرض
أقوى فتندفع بنية الأدنى كن نوى حجة الاسلام والتطوع ١٥ ملخصاً ومثله في البحر أقول الذي يظهر لي أن
هذا الخلاف لا يجري في مسئلتنا لأن الفريضة اذا قامت مقام التحية وحصل المقصود بها لم تبق التحية مطلوبة
لأن المقصود تعظيم المسجد بأى صلاة كانت ولا يؤمر بنية مستقلة الا اذا دخل لغير الصلاة كما مر وحينئذ
فاذا نواها مع الفريضة يكون قد نوى ما تضمنته الفريضة وسقط به اقل يمكن ناوياً جنساً آخر على قول محمد بخلاف
ما اذا نوى فرض الظهر وسننه مثلاً فليأتى بل أقائل أن يقول ان الاولى أن ينوبها بذلك الفرض ليحصل له
نواها أى ينوى بإيقاع ذلك الفرض في المسجد تحية الله تعالى وتعظيم بيته لأن سقوطها به وعدم طلبها
لا يستلزم الثواب بلا قصد هاتم رأيت المحقق ابن حجر من الشافعية كتب عند قول المناج وتحصل بفرض
أو نفل آخر مانعه وان لم ينو هاتمه لأنه لم يتم له حرمة المسجد المقصودة أى بسقط طلبها بذلك أما حصول نواها
فالوجه توقفه على النية لحدوث انما الاعمال بالنيت وزعم أن الشارع أقام فعل غير هاتم مقام فعلها فيحصل
أي الثواب وان لم ينو بعيد وان قيل ان كلام المجموع يقتضيه ولو نوى عدمها لم يحصل شيء من ذلك اتفاقاً
كما هو ظاهر أخذاً مما يجتمع بعضهم في سنة الطواف وانما ضرت نية ظهر وسنة مثلاً لانها مقصودة لذاتها
بخلاف التحية ١٥ وقوله وانما ضرت الخ هو عن ما يجتمع أولاً أيضاً والله الحمد فان ما قاله لا يخالف
قواعد مذهبتنا (قوله وتكفيه لكل يوم مرة) أى اذا تكرر دخوله لعذر وظاهر إطلاقه أنه مخير بين أن يؤدّيها
في أول المرات أو آخرها ط (قوله ولا تسقط بالجلوس عندنا) فانهم قالوا في الحاشية اذا دخل المسجد للحكم
ان شاء صلى التحية عند دخوله وعند خروجه لحصول المقصود كما في الغاية وأما حديث الصححين اذا دخل
احدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين فهو بيان للاولى لحديث ابن جبان في صحيحه يا باذر ان لا مسجد
تحية وان تحيته ركعتان قسم فاركعهما وتنامه في الحلية (قوله وفي الضياء الخ) عبارته وقال بعضهم
من دخل المسجد ولم يتمكن من تحية المسجد اما لحدث أو لشغل أو نحوه يستحب له أن يقول سبحان الله والحمد لله

(ويسن تحية) رب (المسجد وهي
ركعتان وأداء الفرض) او غيره
وكذا دخوله بنية فرض أو اقتداء
(بنوب عنها) بلاية وتكفيه لكل
يوم مرة ولا تسقط بالجلوس عندنا
يجزى قلت وفي الضياء عن القوت
من لم يتمكن منها لحدث او غيره يقول
ندياً كلمات التسبيح الأربع اربعاً

ولا اله الا الله والله أكبر قاله أبو طالب المكي في قوت القلوب اه وقد مناخوه عن الفهستاني (خاصة)
يستثنى من المساجد المسجد الحرام بالنسبة الى اول دخول الا فاق المحرم فان تحيته الطواف وفيه تأمل
كذا في الحلية ولعل وجه التأمل اطلاق المسجد في الحديث المار وفي الترويض واقتضى على أن الامام لو كان يصلي
المكتوبة أو أخذ المؤذن في الإقامة أنه يتركها وأنه يقدم الطواف عليها بخلاف السلام على النبي صلى الله
عليه وسلم اه قلت لكن في لباب المناسك وشرحه للملا على القارئ ولا يشتغل بتحية المسجد لان تحية
المسجد الشريف هي الطواف ان اراده بخلاف من لم يردّه وأراد أن يجلس حتى يصلي ركعتين تحية المسجد
الا أن يكون الوقت مكروها اه وظاهره أنه لا يصلي مرية الطواف لتحية أصلا لا قبله ولا بعده ولعل وجهه
اندراجها في ركعتيه (قوله ولو تكلم الخ) وكذا الوصل بقراءة الاوراد لان السنة الفصل بقدر اللهم
انت السلام الخ حتى لو زاد تقع سنة لا في محلها المسنون كما تزيل فصل الجهر بالقراءة (قوله وقيل
نسقط) أي في عيدها الوجعية ولو كانت بعدية فالظاهر أنها تكون تطوعا وإنه لا يؤمر بها على هذا القول تأمل
(قوله وفي الخلاصة الخ) الظاهر أنه استدرج على ما صححه في المتن تبعا للفتنة لان جزم الخلاصة بقوله أعادها
يفيد أنها تسقط بقرينة قوله بعده لا تبطل أي لا يطل كونها سنة فانه يفيد أن الاعادة لبطلان كونها سنة
والالم تصح المتابعة تأمل (قوله ولو جى ببطء الخ) أفاد أن العمل المتأني في انما يتصل نواحيها او يسقطها
لو كان بلا عذرا أو بالوحضر الطعام وخاف لذهاب لذة لو اشتغل بالسنة البعدية فانه يتناولها ثم يصلي لان ذلك
عذر في ترك الجماعة في تأخير السنة اولى الا اذا خاف فوتها بخروج الوقت فانه يصلي سائما بكل هذا ما ظهر لي
(قوله ولو أخرها الخ) أي بلا عذر بقرينة ما قبله (قوله وقيل تكون) حكى القولين في الفتنة ولم يعبر عن هذا
النسائي بقيل بل أخره ولا يلزم من ذلك تضعيفه ويظهر لي أنه الاصح وأن القول الاول مبني على القول بأنها
تسقط بالعمل المتأني وهو ما حكاه الشارح بقيل الا أن يدعى تخصيص الخلاف السابق بالسنة القلبية وهذا
بالبعدية لكن يعمده أنه اذا كان الاصح في القلبية أنها لا تسقط مع امكان تداركها بان تعاد مقارنه للفرص
تكون البعدية كذلك بالا ولى لعدم امكان التدارك فبالتأمل (قوله وقيل لا) يؤيده ما في البحر عن الخلاصة
السنة في ركعتي الفجر قراءة الكافرون والإخلاص والاثبات بها اول الوقت وفي بيته والافعل باب المسجد الخ
وقال في شرح المنية وهو الذي يدل عليه الاحاديث عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذا سكت المؤذن من صلاة الفجر وتبين له الفجر قام فركع ركعتين خفيفتين ثم اضطجع على شقه الايمن حتى يأتيه
المؤذن للاقامة فيخرج متفق عليه اه وتماه فيه (نبهه) صرح الشافعية بسنة الفصل بين سنة الفجر
وفرضه بهذه النجعة أخذ من هذا الحديث ونحوه وظاهر كلام علمنا خلافة حيث لم يذكرها بل رأيت
في موطا الامام محمد رحمه الله ما نصه أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه رأى رجلا ركع ركعتي الفجر
ثم اضطجع فقال ابن عمر ما شأنه فقال نافع قلت يفصل بين صلاته فقال ابن عمر رأى رجل ركع ركعتي الفجر
قال محمد وبقول ابن عمر أخذوه وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى اه وقال شارحه المحقق من لا على القارئ
وذلك لان السلام انما ورد للفصل وهو لكونه واجبا أفضل من سائر ما يخرج من الصلاة من الفعل والكلام
وهذا الاينافي ما سبق من أنه عليه الصلاة والسلام كان يضطجع في آخر التهجدة تارة أخرى بعد ركعتي الفجر في بيته
للاستراحة اه ثم قال وقال ابن حجر المكي في شرح الشمايل روى الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم كان اذا صلى
ركعتي الفجر اضطجع على شقه الايمن فتنس هذه النجعة بين سنة الفجر وفرضه لذلك ولا مره صلى الله عليه وسلم
كبارواه أبوداود وغيره بسند لا بأس به خلافاً لما نازع وهو صريح في ندها من المسجد وغيره خلافاً لما خص
نذهب بالبيت وقول ابن عمر انما بدعة وقول النخعي انما النجعة الشيطان وانكار ابن مسعود لها فهو ولا نه لم يبالغهم
ذلك وقد أقرط ابن حزم في قوله بوجودها وأنها شرط صلاة الصبح اه ولا يخفى بعد عدم البلوغ الى هؤلاء
الاكابر الذين بلغوا المبلغ الاعلى لاسيما ابن مسعود الملازم له صلى الله عليه وسلم حضوره وسفره وابن عمر المتخصص
عن احواله صلى الله عليه وسلم في كمال التبع والاتباع قاله جواب حمل انكارهم على العلة السابقة من الفصل
او على فعله في المسجد بين أهل الفضل وليس امره صلى الله عليه وسلم على تقدير صحة صريحنا ولا نلجأ على فعله
بالمسجد اذا الحديث كبارواه أبوداود والترمذي وابن حبان عن أبي هريرة اذا صلى احدكم ركعتي الفجر

قوله الا فاق هكذا بخطه وفيه
انه نسبة الى جمع افق ومنعه
في المصباح ونص على انه انما
ينسب الى المفرد فقال افق بفهمين
وبفهمين اه صححه

(ولو تكلم بين السنة والفرص)

لا يسقطها وانما يكن ينقص نواحيها)

وقيل نسقط (وكذا كل عمل بنا في)

التحرية على الاصح) فنيتم

وفي الخلاصة لو اشتغل ببيع

او شراء أو كل أعادها وبقية

او شربة لا تبطل ولو جى ببطء

ان خاف ذهاب حلاوته او بعضها

تناوله ثم ستن الا اذا خاف فوت

الوقت ولو أخرها لا تترك

لا تكون سنة وقيل تكون (فروع)

الاسفار بسنة الفجر أفضل وقيل

لا نذر السن وأنى بالمدور

مبحث

مهم في الكلام على النجعة بعد

سنة الفجر

فلينقطع على جنبه الايمن فالماطاق محمول على المقيد على أنه لو كان هذا في المسجد شائعاً في زمانه صلى الله عليه وسلم لما كن يحنى على هؤلاء الاكابر الاعيان اه وأراد بالمقيد ما مر من قوله بعد ركعتي الفجر في بيته وحاصله أن اضطجاعه عليه الصلاة والسلام إنما كان في بيته للاستراحة لا للشرع وان صح حديث الامر بها الدال على أن ذلك للشرع يحتمل على طلب ذلك في الميت فقط توفيقاً بين الأدلة والله تعالى أعلم (قوله فهو السنة) لأن النذر لا يخرجها عن كونها سنة كالوشرع فيها ثم قطعها ثم اذاها كانت سنة وزادت وصف الوجوب بالنقطع نهر عن عقد القرائد (قوله أراد التوافل الخ) في القنية اداء النفل بعد النذر أفضل من اداؤه بدون النذر اه قال في الجرو ويشكل عليه ما رواه مسلم في صحيحه من النبي عن النذر وهو مرج لقول من قال لا يندرها لكن بعضهم حل النبي على النذر المعلق على شرط لانه يصير حصول الشرط كالعوض للعبادة فلم يكن مختصاً ووجه من قال يندرها وان كانت تصير واجبة بالشرع أن الشرع في النذر يكون واجباً فيحصل له نواب الواجب به بخلاف النفل والاحسن عند العبد الضعيف أن لا يندرها خوفاً عن عهدة النبي ييقن اه أقول لنظ حديث النبي كما رواه البخاري أيضاً في صحيحه عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم عن النذر وقال انه لا يرد شيئاً وإنما يستخرج به من الخيل والمتبادر منه ارادة النذر المعلق كان شئني الله مريضى فله على كذا ووجه النبي أنه لم يخلص من شائبة العوض حيث جعل القرية في مقابلة الشفاء ولم تسح نفسه بها بدون المعلق عليه مع ما فيه من ايهام اعتقاد التأثير للنذر في حصول الشفاء فلذا قال في الحديث انه لا يرد شيئاً الخ فان هذا الكلام قد وقع موقع التعليل للنهي بخلاف النذر المتجز فانه تبرع محض بالقرية لله تعالى والزمام للنفس بما عاها لا تفعله بدونه فيكون قرية والدليل على أن هذا النذر قرية عندنا ما صرح به في فتح القدير قيسل كتاب الحج لوارتد عقب نذر الاعتكاف ثم اسلم لم يلزمه موجب النذر لأن نفس النذر بالقرية قرية فيبطل بالردة كسائر القرب اه والمراد به النذر المتجز لما قلنا على أن بعض شراح البخاري حل النبي في الحديث على من يعتقده أن النذر مؤثر في تحصيل غرضه المعلق عليه والظاهر أنه اعلم لقوله وإنما يستخرج به من الخيل والله أعلم (تنبيه) قيد بالتوافل فأفاد أن الأفضل في السنن عدم نذرها ولعل وجهه أن المستحى ما كان يفعلها صلى الله عليه وسلم قبل الفرائض او بعدها والمطلوب منا اتباعه صلى الله عليه وسلم على الوجه الذي كان يفعلها عليه ولم يتقل أنه كان يندرها ولا قبل بأنها لا تكون هي السنة فالأفضل عدم نذرها والله أعلم (قوله والاكثر) أى بأن استخف فيقول هي فعل النبي صلى الله عليه وسلم وأنا لا افعله شرح المنية وغيره وهذا في الترك وأما الانكار ففقد منا الكلام عليه اول الباب (قوله والأفضل في النفل الخ) مثل ما بعد القرية وما قبلها الحديث الصحيحين عليكم بالصلاة في بيوتكم فان خبر صلاة المرأة في بيته الا المكتوبة وأخرج أبو داود وصلاة المرأة في بيته أفضل من صلاته في مسجدى هذا الا المكتوبة وتماه في شرح المنية وحيث كان هذا أفضل يراعى ما يلزم منه خوف شغل عنها لو ذهب لبيته او كان في بيته ما يشغل باله ويقال خشوعه فيصليها حينئذ في المسجد لأن اعتبار الشروع ارجح (قوله غير التراويح) أى لانها اقام بالجاعة ومحليها المسجد واستثنى في شرح المنية أيضاً تحية المسجد وهو ظاهر أقول ويستثنى أيضاً ركعتا الاحرام والطواف فان الاولى تصلى في مسجد عند المقام ان كان كافي السباب والثانية عند المقام وكذا ركعة القدوم من السفر بخلاف الثانية فانها تصلى في البيت كما يأتي وكذا نفل المعتكف وكذا ما يخاف فوته بالتأخير وكذا صلاة الكسوف لانها تصلى بجماعة (قوله) وندب ركعتان بعد الوضوء) لحديث مسلم ما من احد يتوضأ فيحسن الوضوء ويصلى ركعتين يقبل بقلبه ووجهه عليهما الا وجبت له الجنة خزائن ومثل الوضوء الغسل كما نقله ط عن الشربلاني ويقرأ فيها الكافرون والاخلاص كما في الضياء واظهر هل تنوب عنهما صلاة غيرهما كالنحية ام لا ثم رأيت في شرح لباب المناسك أن صلاة ركعتي الاحرام سنة مستقلة كصلاة استخارة وغيرها مما لا تنوب القرية منها بخلاف تحية المسجد وشكر الوضوء فانه ليس لهما صلاة على حدة كما حققه في الجنة اه (قوله وندب أربع الخ) نذرها هو الراجح كما جزم به في الغزوة والحامى والشرعة والمفتاح والتبيين وغيرها وقيل لا تستحب لما في صحيح البخاري من انكار ابن عمر لهما اه اسماعيل وبسط الأدلة على استحبابها في شرح المنية وقرأ فيها سورتي الفحي كما في الشرعة أى سورة الشمس وسورة الفحي وظاهره الاقتصار عليهما ولو صلاها اكثر من ركعتين

مطلب ٢
في الكلام على حديث النبي عن النذر
فيها السنة وقيل لا* أراد التوافل
ينذرهما بصلتها وقيل لا* ترك
الاستئذان راحاً حثاناً والاكثر
والأفضل في النفل غير التراويح
المزلة الاندوف شغل عنها والاصح
افضلية ما كان اخشع وأخلص
(ونذب ركعتان بعد الوضوء) يعنى
قبل الجفاف كما في الشربلانية
عن المواهب (و) نذب (أربع
فصاعداً في الفحي) على الصحيح

مطلب ٣
سنة الوضوء
مطلب ٤
سنة الفحي

٥ قوله وكذا صلاة الكسوف لانها
تصلى بجماعة وجدتها في نسخة
المؤلف لكن بغیر خطه مانصه وكذا
سنة الجمعة قبلية لان الأفضل في
الجمعة التكبير قبل الوقت فيلزم
وقوع سننها في المسجد فصارت
جاءه الاستثنان تسعة ولم أر من
تعرض لجمعها هكذا من علماءنا
وقد نظمها بقولى

نوافلتا في البيت فاقت على التي
نقوم لها في مسجد غير تسعة
صلاة تراويح كسوف تحية ٥
وسنة احرام طواف بكعبة ٣
ونفل اعتكاف او قدوم مسافر
ونائف فوت ثم سنة جمعة
يقول الفقير محمد علاء الدين عابدين
ابن المؤلف هكذا وجدت هذه
السقطه في الميضة فينبغي الحاقها
هنا اه

(قوله من بعد الطلوع) عبارة شرح المنية من ارتفاع الشمس (قوله ووقتها المختار) أى الذى يختار ويرجع
 فعلها وهذا عزاه فى شرح المنية الى الحاروى وقال لحديث زيد بن ارقم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 صلاة الاثنا عشر حين ترمض الفصال رواه مسلم وترمض بفتح التاء والميم أى تبرك من شدة الحر فى أخفافها اه
 (قوله وفى المنية أقلها ركعتان) نقل الشيخ اسماعيل مثله عن الغزوفى والحاروى والشرعة والسمرقندية
 وما ذكره المصنف مشى عليه فى التبيين والفتاح والدرر ودليل الاقول أنه صلى الله عليه وسلم اوصى ابا هريرة
 بركعتين كما فى صحيح البخارى ودليل الثانى أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلى الفجر أربعين ركعة ما شاء الله رواه
 مسلم وغيره والتوفيق ما أشار اليه بعض المحققين أن الركعتين أقل المراتب والاربع أدنى الكمال (قوله
 واكثرها اثنا عشر) لما رواه الترمذى والنسائى بسند فيه ضعف أنه صلى الله عليه وسلم قال من صلى الفجر
 ثنتى عشرة ركعة بنى الله له قصر من ذهب فى الجنة وقد تقرر أن الحديث الضعيف يجوز العمل به فى الفضائل
 شرح المنية وقيل اكثرها ثمانية وعزاه فى الحلية الى الامام احمد وعزاه بعض الشافعية الى الاكثرين
 (قوله كما فى ذخائر الاشرفية) اسم كآب لابن الشحنة مؤلف فى الاغوار الفقهية (قوله انبوت الخ) جواب
 عما ورد كيف يكون اوسطها أفضل مع أن الاكثر مشتمل على الاوسط وزيادة وفيه زيادة مشقة (قوله كما
 أفاده ابن حجر الخ) حيث قال ولا يتصور الفرق بين الافضل والاكثر الا فى صلب الفجر بركعة واحدة فانها
 تقع نقلا مطلقا عند من يقول ان اكثر سنة الفجر ثمان ركعات فاما اذا فصلها فانه يكون صلى الفجر وما زاد
 على الثمان يكون له فلا مطلقا فتكون صلاة اثني عشر فى حقه افضل من ثمان لكونه أبقى بالافضل وزاد اه
 اقول وحاصل ذلك من قال بأن اكثرها ثمان ركعات لعدم ثبوت الزيادة عنده لوصلاها لاثني عشرة بتسليم لم تقع
 عن سنة الفجر انيته خلاف المسموع فالافضل عنده صلاتها ثمان ركعات وأما على قول من يقول اكثرها
 اثنا عشرة ركعة لجواز العمل بالضعيف فى فضائل الاعمال كما مر تكون هى الافضل كما لو فصلها كل ركعتين
 او أربع بتسليم عند الكل ومخلصه أن كون الثمانية افضل مبنى على القول بأنها اكثرها لعدم ثبوت الزيادة
 وحسب ذلك لا يخفى عليك ما فى كلام الشارح حيث مشى على أن اكثرها اثنا عشرة ركعة وجعل اوسطها افضل
 على أن اقلها ان الثمانية هى الاكثر فتقيدها أفضل منها على الاثنى عشرة بما اذا صلى الاثنى عشرة بتسليم واحدة لتقع
 نقلا مطلقا لا يوافق قواعد مذهبا بل تقع عما نوى على قواعدنا كما لو صلى الظهر ست ركعات مثلا وقعد على
 رأس الرابعة فان الركعتين الزائدتين لا تغير ما قبلها عن صفة الفرضية لصحة البناء على تحريمه الفرض والنفل
 عندنا ونية العدد لا تنصرف ولا تنفع فاذا صلى الفجر اكثر من ثمانية يقع الزائد نقلا مطلقا لا الكل بلا فرق بين
 وصلها وفصلها انهم فى وصلها كراهة الزيادة على أربع بتسليم واحدة فى نفل التبرار وهو مكروه وان لم يزد على اكثر
 الفجر فلا يظهر حينئذ كون الثمانية افضل وقد أجاب بعض الشافعية بأن افضلية الثمانية للاتباع أى لانها
 ثابتة بالإجماع الصحيحة فيترجح فيها الاتباع للشارع بخلاف الزيادة لضعف حديثها لكن يرد عليه أن صلاة
 الاكثر متضمنة للاوسط الذى فيه الاتباع الآن يبنى أيضا على القول بأن الثمانية هى الاكثر وعلى أنه لو صلاها
 اكثر بتسليم تقع نقلا مطلقا لا عما نوى او يقال معناه ان كل شفيع من الثمانية افضل من كل شفيع من الزائد
 لا بالنظر الى المجموع فهذا غاية ما تحررلى هنا والله أعلم (قوله ركعتا السفر والقعود منه) عن مقطعين المتقدمين
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما خلف احد عند أهله افضل من ركعتين يركعهما عندهم حين يريد سفرا
 رواء الطبرانى وعن كعب بن مالك كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقدم من السفر الا انهارا فى الفجر
 فاذا قدم بدأ بالمسجد فصلى فيه ركعتين ثم جلس فيه رواه مسلم شرح المنية ومفاده اختصاص صلاة ركعتى
 السفر بالبيت وركعتى القعود منه بالمسجد وبه صرح الشافعية (قوله وصلاة الليل) أقول هى افضل من
 صلاة النهار كما فى الجوهر ونورا الايضاح وقد صرحت الآيات والاحاديث بفضلها والحث عليها قال فى البحر فيها
 ما فى صحيح مسلم مرفوعا افضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل وروى الطبرانى مرفوعا لا بد من صلاة بليل
 ولو حلب شاة وما كان بعد صلاة العشاء فهو من الليل وهذا يفيد أن هذه السنة تحصل بالنفل بعد صلاة
 العشاء قبل النوم اه قلت قد صرح بذلك فى الحلية ثم قال فيها بعد كلام ثم يخاف أن صلاة الليل المحثوث
 عليها هى التهجيد وقد ذكر القاضى حسين من الشافعية أنه فى الاصطلاح التطوع بعد النوم وأيد بما فى صحيح

من بعد الطلوع الى الزوال
 ووقتها المختار بعد ربع النهار وفى
 المنية أقلها ركعتان واكثرها
 اثنا عشر وأوسطها ثمان وهو
 أفضلها كما فى ذخائر الاشرفية
 لنبوته بقوله وقوله عليه السلام
 وأما اكثرها فبقة وقوله فقط وهذا
 لو صلى الاكثر بسلام واحد أما
 لو فصل فكل ما زاد أفضل كما أفاده
 ابن حجر فى شرح البخارى ومن
 المندوبات ركعتا السفر والقعود
 منه وصلاة الليل

مطلب
 فى ركعتى السفر

مطلب
 فى صلاة الليل

الطبراني من حديث الججاج بن عمرو رضى الله عنه قال يجب احدكم اذا قام من الليل يصلي حتى يصبح انه قد
تهجد انما التهجد المر به في الصلاة بعد رعدة غير ان في سنده ابن ابي عمير وفيه مقال لكن الظاهر رجحان
حديث الطبراني الاول لانه تشريع قولي من الشارع صلى الله عليه وسلم بخلاف هذا وبه يتقن ما عن احمد
من قوله قيام الليل من المغرب الى طلوع الفجر اهـ ملخصاً أقول الظاهر أن حديث الطبراني الاول بيان
لكون وقته بعد صلاة العشاء حتى لو نام ثم فاقع قبلها لا يحصل السنة فيكون حديث الطبراني الثاني مقسراً
للاول وهو اول من اثبات التعارض والترجيح لان فيه ترك العمل بأحد هما ولانه يكون جارياً على الاصطلاح
ولانه المفهوم من اطلاق الآيات والاحاديث ولان التهجد ازالة النوم بتكلف مثل تأثم أى تحفظ عن الاثم نعم
صلاة الليل وقيام الليل اعم من التهجد وبه يجب عما ورد على قول الامام احمد هذا ما ظهري والله أعلم (تنبيه)
ظاهر ما مر أن التهجد لا يحصل الا بالتطوع فلزنا بعد صلاة العشاء ثم قام فعلى فوائت لا يسمى تهجداً وترد عليه
بعض الشافعية قلت والظاهر أن تقييده بالتطوع بناء على الغالب وأنه يحصل بأى صلاة كانت لقوله في الحديث
المأثور وما كان بعد صلاة العشاء فهو من الليل ثم اعلم أن ذكره صلاة الليل من المندوبات مشى عليه في الحواشي
القدمى وقد تردد الحق في دفع القدر في كونه سنة او مندوباً لان الادلة القرآنية تفيد الندب والمواظبة الفعلية
تفيد السنة لانه صلى الله عليه وسلم اذا واظب على تطوع يصير سنة لكن هذا بناء على أنه كان تطوعاً في حقه وهو
قول طائفة وقالت طائفة كان فرضاً عليه فلا تفيد مواظبه عليه السنة في حقتنا لكن صريح ما في مسلم وغيره
عن عائشة أنه كان فريضة ثم نسخ هذا اخلاصة ما ذكره ومفاده اعتماد السنة في حقتنا لانه صلى الله عليه وسلم
واظب عليه بعد نسخ الفريضة ولذا قال في الحلية والاشبه أنه سنة (قوله وأقلها على ما في الجوهر ثمان)
قيد بقوله على ما في الجوهر لانه في الحواشي القدمى قال يصلي ما سهل عليه ولوركتين والسنة فيها ثمان
ركعات بأربع تسليمات اهـ والتقييد بأربع تسليمات مبني على قول صاحبين وأما على قول الامام
فلا كما ذكره في الحلية وقال فيها أيضاً وهذا بناء على أن أقل تهجده صلى الله عليه وسلم كان ركعتين وأن منتهاه
كان ثمان ركعات أخذاً بما في مبسوط السرخسى ثم ساق تبعاً للشيخ الحق ابن الهمام الاحاديث الدالة على
ما عينه في المبسوط من منتهاه وحديث أبي داود الدال على أن أقل تهجده صلى الله عليه وسلم أربع سوى ثلاث
الوتر وتعام ذلك فيها فراجعها لكن ذكر آخر اعنه صلى الله عليه وسلم من استعظم من الليل وأيقظ أهله فليصلي
ركعتين كتباً من الذكرين الله كثيراً والذاكرات رواء النساء وابن ماجه وابن حبان في صحيحه والحاكم
وقال المنذرى صحيح على شرط الشيخين اهـ أقول فنبنى القول بأن أقل التهجد ركعتان وأوسطه أربع وأكثره
ثمان والله أعلم (قوله ولو جعله أثلاثاً الخ) أى لو أراد أن يقوم ثلثة وينام ثلثيه فالثالث الاوسط أفضل
من طرفيه لان الفل فيهما اتم والعبادة فيه اتمل ولو أراد أن يقوم نصفه وينام نصفه فقيام نصفه الاخير أفضل
لقلة المعاصي فيه غالباً والحديث الصحيح ينزل ربنا الى السماء الدنيا في كل ليلة حين يبقى ثلث الليل الاخير فيقول
من يدعوني فاستجب له من يسألني فأعطيه من يستغفرني فأغفر له ومعنى ينزل ربنا ينزل أمره كما أوله به الخلق
وبعض اكابر السلف ونعمانه في تحفة ابن حجر وذكر أن الفضل من الثلث الاوسط السدس الرابع والخامس
للغير المتفق عليه احب الصلاة الى الله تعالى صلاة داود كان ينام نصف الليل ويقوم ثلثه وينام سدسه اهـ وبه
جزم في الحلية (تمت) ذكر في الحلية أيضاً ما حاصله انه يكره ترك تهجد اعتاده بلا عذر له قوله صلى الله عليه وسلم
لا يترك عباد الله لا تكن مثل فلان كان يقوم الليل ثم تركه متفق عليه فينبغي للمكف الاخذ من العمل بما يطيقه
كما ثبت في الصحيحين ولذا قال صلى الله عليه وسلم احب الاعمال الى الله ادومها وان قل رواء الشيخان وغيرهما
(قوله واحياء ليلة العيدين) الاولى ليلتي بالتسنية أى ليلة عيد الفطر وليلة عيد الاضحي (قوله والنصف)
أى واحياء ليلة النصف من شعبان (قوله والاول) أى وليالي العشر الاول الخ وقد بسط الشرح لى
في الامداد ما جاء في فضل هذه الليالي كلها فراجع (قوله ويكون بكل عبادة تهم الليل او أكثره) نقل
عن بعض المتقدمين قبل هو الايام أبو جعفر محمد بن علي أنه فسر ذلك بنصف الليل وقال من احب نصف الليل
فقد احب الليل وذكر في الحلية أن الظاهر من اطلاق الاحاديث الاستيعاب لكن في صحيح مسلم عن عائشة قالت
ما علمه صلى الله عليه وسلم قام ليلة حتى الصباح فيخرج ارادة الاكثر والنصف لكن الاكثر أقرب الى الحقيقة

وأقلها على ما في الجوهر ثمان ولو
جعله أثلاثاً فالأوسط أفضل ولو
أضافاً فالأخير أفضل واحياء ليلة
العيدين والنصف من شعبان
والعشر الاخير من رمضان والاول
من ذي الحجة ويكون بكل عبادة
تتم الليل او أكثره

منقلب
في احياء ليلتي العيدين والنصف
وعشر الحجة ورمضان

ما لم يثبت ما يحتج به في تقديم التذوق ١٥ وفي الامداد ويحمل التيام بالصلاة نفلا فرادى من غير عدد وشروط
 وبقرأة القرآن والاحاديث وسما عيا وبالتسبيح والثناء والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم الحاصل
 ذلك في معظم الليل وقيل بساعة منه وعن ابن عباس رضي الله عنهما صلاة العشاء جماعة والعزم على صلاة
 الصبح جماعة كما قالوا في احيا ليلتي العبد في صحح مسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى العشاء
 في جماعة فكأنما قام نصف الليل ومن صلى الصبح في جماعة فكأنما قام الليل كله ١٥ (تتمة) وأشار به فرادى
 الى ما ذكره بعد في مسنه من قوله ويكره الاجتماع على احيا ليلة من هذه الليالي في المساجد وتما فيه في شرحه
 وصرح بـ كراهة ذلك في الحاوي القدسي وقال وماروى من المداوات في هذه الاوقات يصلي فرادى
 غير التراويح قال في البحر ومن هنا علم كراهة الاجتماع على صلاة الرغائب التي تفعل في رجب في اول جمعة منه
 وانما بابعة وما يحتاله أهل الروم من نذرها لتخرج عن النفل والكراهة فيها طلل ١٥ قلت وصرح بذلك
 في البرازية كما سيذكره الشارح آخر الباب وقد بسط الكلام عليها شارحا المنية وصرح بأن ما روى فيها
 باطل موضوع وبسنا الكلام فيها خصوصا في الحلية وللعلمة نور الدين المقدسي فيم ان تصنيف حسن مما درج
 الراغب عن صلاة الرغائب احاط فيه بغالب كلام المتقدمين والمتأخرين من علماء المذاهب الاربعة (قوله
 ومتهاركتما الاستخارة) عن جابر بن عبد الله قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا الاستخارة في الامور
 كما يعلمنا السورة من القرآن يقول اذا هم احدكم بالامر فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم ليقل اللهم
 اني استخيرك بعلمك واستقدرتك بقدرتك واسألك من فضلك العظيم فانك تقدر ولا اقدر وتعلم ولا اعلم وأنت
 علام الغيوب اللهم ان كنت تعلم ان هذا الامر خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري او قال عاجل أمري
 وآجله فاقدري له ويسر لي ثم بارك لي فيه وان كنت تعلم ان هذا الامر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري
 او قال عاجل أمري وآجله فاصرفه عني واصرفني عنه واقدر لي الخير حيث كان ثم رضني به قال ويسمى حاجته
 روادا لجماعة الاسلام شرح المنية (تتمة) معنى فاقدري له وحيتي وهو كسر الهمزة وبنيها وقوله او قال
 عاجل أمري شك من الراوي قالوا وينبغي أن يجمع بينهما فيقول وعاقبة أمري وعاجله وآجله وقوله ويسمى
 حاجته قال ط أي بدل قوله هذا الامر ١٥ قلت او يقول بعده وهو كذا وكذا وقالوا الاستخارة في الحج ونحوه
 تحمل على تعيين الوقت وفي الحلية ويستحب اقتناح هذا الدعاء وختمه بالجدلة والصلاة وفي الاذكار أنه يقرأ
 في الركعة الاولى الكافرون وفي الثانية الاخلاص ١٥ وعن بعض السلف أنه يندب في الاولى وربك بخلق
 ما يشاء ويختار الى قوله يعطون وفي الثانية وما كان لمؤمن ولا مؤمنة الاية وينبغي أن يكررها سبع الماروى
 ابن السني يا انس اذا حمت بأمر فاستخير ربك فيه سبع مرات ثم انظر الى الذي سبق الى قلبك فان الخير فيه
 ولو عذرت عليه الصلاة استخار بالدعاء ١٥ ملخصا وفي شرح الشريعة المسموع من المشايخ أنه ينبغي أن يشتم
 على طهارة مستقبل القبلة بعد قراءة الدعاء المذكور فان رأى في منامه بيضا وخضرة فذلك الامر خير
 وان رأى فيه سوادا او حمرة فهو شر ينبغي أن يمتنع ١٥ (قوله وأربع صلاة التسبيح الخ) يفعلها في كل وقت
 لا كراهة فيه او في كل يوم أو ليلة مرة والا فكل أسبوع او جمعة او شهرا أو لعمر وحديثها حسن الكثرة
 طرقه ووهم من زعم وضعه وفيها ثواب لا يتناهى ومن ثم قال بعض المحققين لا يسمع بعظيم فضلها ويتركها
 الامم اوان بالدين والطعن في تدبيرها بأن فيها تغيير النظم الصلاة اغمايأت على ضعف حديثها فاذا ارتقى الى درجة
 الحسن أثبتتها وان كان فيها ذلك وهي أربع تسليمة او تسليمتين يقول فيها ثلثمائة مرة سبحان الله والحمد لله
 ولا اله الا الله والله اكبر وفي رواية زيادة ولا حول ولا قوة الا بالله يقول ذلك في كل ركعة خمسة وسبعين مرة
 فبعد الثناء خمسة عشر ثم بعد القراءة وفي ركوعه والرفع منه وكل من السجدين وفي الجلسة بينهما عشر اعشرا
 بعد تسبيح الركوع والسجود وهذه الكيفية هي التي رواها الترمذي في جامعه عن عبد الله بن المبارك احد
 اصحاب أبي حنيفة الذي شاركه في العلم والزهد والورع وعليها اقتصر في الفقيه وقال انها المختار من الروايتين
 والرواية الثانية أن يقتصر في القيام على خمسة عشر مرة بعد القراءة والعشرة الباقية يأتي بها بعد الرفع
 من السجدة الثانية واقتصر عليها في الحاوي القدسي والحلية والبحر وحديثها مشهور لكن قال في شرح المنية
 ان الصفة التي ذكرها ابن المبارك هي التي ذكرها في مختصر البحر وهي الموافقة لما ذهبنا لعدم الاحتياج فيها

مطلب

في صلاة الرغائب

مطلب

في ركعتي الاستخارة

ومتهاركتما الاستخارة وأربع
 صلاة التسبيح بثلثمائة تسليمة
 وفضلها عظيم

مطلب

في صلاة التسبيح

الى جلسة الاستراحة اذ هي مكروهة عندنا اه قلت ولعله اختار دافى القنية لهذا لكن علمت أن ثبوت
حديثها يشترط وان كان فيها ذلك فالذي ينبغي فعل هذه مرة وهذه مرة (تمة) قيل لابن عباس هل تعلم لهذه الصلاة
سورة قال التكاثر والعصر والكافرون والاحلاص وقال بعضهم الافضل نحو الحديد والحشر والصف والتغابن
للمناسبة في الاسم وفي رواية عن ابن المبارك يبدأ بتسبيح الركوع والسجود ثم بالتسبيحات المتقدمة وقال المعلى
يصلها قبل الطهر هندية عن المضمرات وقيل لابن المبارك لو سلمها فسجد هل يسجد عشر اشرا قال لا انما هي
ثلثانة تسبيحة قال المنلا على في شرح المشكاة مفهوما أنه ان سمع او قصص عدد من محل معين يأتي به في محل آخر
تكملة للعدد المطلوب اه قلت واستفيد أنه ليس له الرجوع الى المحل الذي سها فيه وهو ظاهر وينبغي
كما قال بعض الشافعية أن يأتي بما ترك فيما يليه ان كان غير قصر فتسبيح الاعتدال يأتي به في السجود أما تسبيح
الركوع فيأتي به في السجود أيضا لا في الاعتدال لانه قصر قلت وكذا تسبيح السجدة الاولى يأتي به في الثانية
لا في الجلسة لأن تطويلها غير مشروع عندنا على ما مر في الواجبات وفي القنية لا بعد التسبيحات بالاصابع
ان قد رآن يحفظ بالقلب والابصم من الاصابع ورأيت للعلامة ابن طولون الدمشقي الحنفى رسالة سماها غرر
الترشيح في صلاة التراويح بخطه اسند فيها عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهم أنه يقال فيها بعد الشهور قبل
السلام اللهم انى اسألك توفيق أهل الهدى وأعمال أهل الدين ومناجحة أهل التوبة وعزم أهل الصبر وجزاء أهل
الخشية وطلب أهل الرغبة وتعبد أهل الورع وعرفان أهل العلم حتى اخافك اللهم انى اسألك مخافة تجبى
عن معاصيك حتى أعمل بطاعتك عملا استحق به رضاك وحتى اناصحك بالتوبة خوفا منك وحتى اخلص لك
النصيحة حبالك وحتى اتوكل عليك في الامور حسن ظن بك سبحانه خالق النور اه (قوله وأربع صلاة
الحاجة الخ) قال الشيخ اسماعيل ومن المندوبات صلاة الحاجة ذكرها في التخنس والمليق وخزانة الفتاوى
وكثير من الفتاوى والحاوى وشرح المنية أما في الحاوى فذكر أنها ثمانية عشر ركعة وبين كيفية اجابته كلام
وأما في التخنس وغيره فذكر أنها أربع ركعات بعد العشاء وأن في الحديث المرفوع وتروأى الاولى الفاتحة مرة
وآية الكرسي ثلاثا وفي كل من الثلاثة الباقية يقرأ الفاتحة والاحلاص والمعوذتين مرة مرة كنى له مثلهن
من ليلة القدر قال مشايخنا صلينا هذه الصلاة فقصت حوائجنا مذكور في المليق والتخنس وكثير من
الفتاوى كذا في خزانة الفتاوى وأما في شرح المنية فذكر أنها ركعتان والاحاديث فيها مذكورة في الترغيب
والترهيب كما في البحر وأخرج الترمذى عن عبد الله بن أبى اوفى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من
كانت له الى الله حاجة او الى احد من بني آدم فليتوضأ وليحسن الوضوء ثم ليصل ركعتين ثم ليثني على الله تعالى
وليصل على النبي صلى الله عليه وسلم ثم ليقول لا اله الا الله الحليم الكريم سبحانه الله رب العرش العظيم الحمد لله رب
العالمين أسألك موجبات رحمتك وعزائم مغفرتك والغنمة من كل بر والسلامة من كل اثم لا تدعنى ذنبا الا غفرت
ولا همما الا فرجت ولا حاجة الى لك رضى الا قضيتها يا ارحم الراحمين اه أقول وقد عقد في آخر الحلية فصلا
مستقلا صلاة الحاجة وذكر ما فيها من الكيفيات والروايات والادعية وأطال وأطاب كما هو عادته رحمه الله
تعالى فليراجع من أراد (خاتمة) ينبغي للمسافر أن يصلي ركعتين في كل منزل قبل أن يبعده كما كان يفعل صلى
الله عليه وسلم نص عليه الامام السرخسى في شرح السير الكبير وذكر أيضا أنه اذا ابتلى المسلم بالقتل يستحب
أن يصلي ركعتين يستغفر الله تعالى بعدهما ليكون اخر عمله الصلاة والاستغفار وذكر الشيخ اسماعيل عن شرح
الشرع من المندوبات صلاة التوبة وصلاة الوالدین وصلاة ركعتين عند نزول الغيث وركعتين في السر لرفع
النفاق والصلاة حين يدخل بيته ويخرج توقيا عن قسنة المدخل والمخرج والله أعلم (قوله عملا) أى تفرض
من جهة العمل لا الاعتقاد أيضا فلا يكره جاحدها لوقوع الخلاف فيها فعند أبى بكر الاصم وسفيان بن عيينة
 وغيرهما سنة وعند الحسن البصرى وزفر والمغيرة من المالكية فرض في ركعة وفي رواية عن مالك فرض
في ثلاث وعند الشافعى وأحمد والصحيح من مذهب مالك فرض في الأربع وتقامه في الحلية (قوله مطلقا) أى
في الاولين أو الآخرين او واحدة وواحدة ط قلت وقد تفرض القراءة في جميع ركعات الفرض الرباعى
كما مر في باب الاستخلاف فيما لو استخلف مسبوفا ركعتين وأشار له أنه لم يقرأ في الاولين (قوله على المشهور)
رد لما قيل انها في الاولين فرض وما قيل انها فيما أفضل لكن قد منافي واجبات الصلاة أنه لا قائل بالفرضية

مطلب في صلاة الحاجة

وأربع صلاة الحاجة وقيل
ركعتان وفي الحاوى انها اثنا
عشر بسلام واحد وبسطناه
في الخزان (وتفرض القراءة)
عملا (في ركعتي الفرض) مطلقا
أما نعيمين الاولين فواجب على
المشهور

في الاولين وانما ذلك فيهمه صاحب البحر من بعض العبارات وقد مناسقته هناك فافهم (قوله للمنفرد)
 أي ولو حكا كالامام لانفراد برأيه وسكونه غير تابع لغيره فخرج المقتدى فلا تفرض عليه القراءة في النفل
 ولو كان مقتديا بفترض كما يثبت في باب الامامة (قوله لكنه الخ) أي هذا التعليل للزوم القراءة في كل
 النفل قاصر لا يعم الرابعة المؤكدة لما قدمه المصنف من أنه لا يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة
 الاولى منها ولا يستفتح اذا قام الى الثالثة ولو كان كل شفع منها صلاة لصلى واستفتح وهذا الاعتراض
 لصاحب البحر وقد يجاب عنه بما أشار اليه الشارح هناك من قوله لانما لتأكد ما اشبهت التريضة يعني
 أن التماس فيه بذلك لكن لما اشبهت التريضة وروى فيها الجانبان فأوجبوا القراءة في كل ركعتهما والعود الى
 القعدة اذا تذكرها بعد تمام القيام قبل السجود وقضاء ركعتين فقط لو أفسدها على ما هو ظاهر الرواية كما سيأتي
 نظر للاصل ومنعوا من الصلاة والاستفتاح نظرا للشبهة كما فعلوا في الوتر على أن كون النفل كل شفع منه
 صلاة ليس على إطلاقه بل من بعض الوجوه كما مر سيانه واللازم أن لا تصح رباعية بترك القعدة الاولى منها مع
 أن الاستحسان أنهم لا تصح اعتبارها بها بالفرض خلافا للمقدم لو تطوعت ركعات او غمان بقعدة واحدة
 فالاصح أنه لا يجوز كما في الخلاصة لأنه ليس في الفرائض ست يجوز أدائها بقعدة في عود الامر فيه الى القياس
 كما في البدائع وسيأتي فيه تصحيح خلافه أيضا (قوله ولزم نفل الخ) أي لزم الماضي فيه حتى اذا افسد لزم
 قضاؤه أي قضاء ركعتين وان نوى أكثر على ما يأتي ثم هذا غير خاص بالصلاة وان كان المقام لها قال في شرح المنية
 اعلم أن الشرع في نفل العبادة التي تلزم بالنذر وفيه توقف ابتدائها على ما بعده في الصحة سبب لوجوب اتقائه
 وقضائه ان فسد عندنا وعند مالك وهو قول أبي بكر الصديق وابن عباس وكثير من الصحابة والتابعين كالحسن
 البصري ومكيول والنخعي وغيرهم فخرج الرضوخ وسجدة التلاوة وعبادة المريض وسفر الغزو ونحوها
 مما لا يجب بالنذر لكونه غير مقصود لذاته وخرج ما لا يتوقف ابتداءه على ما بعده في الصحة نحو الصدقة والقراءة
 وكذا الاعتكاف على قول محمد ودخل فيه الصلاة والصوم والحج والعمرة والطواف والاعتكاف على قواها ما
 اهـ (تنبيه) ظاهر كلامهم أنه يلزم القضاء بمجرد الشروع الصحيح وان افسده للرجال وفي المراجع عن الصغرى
 لو افسد الصوم النفل في الحال لا يلزمه القضاء أما لو اختار الماضي ثم افسده عليه القضاء قلت وهكذا في الصلاة
 ولو شرعت في النفل ثم حاضت وجب القضاء اهـ ومثله في شرح الشيخ اسماعيل وجملة السيد أبو السعود
 على النفل المثلثون وكلام القهستاني يدل عليه وكذا كلام المخ كما يأتي (قوله او بقيام لثالثة) أي وقد أدى
 الشفع الاول صحيحا فاذا افسد الثاني لزمه قضاؤه فقط ولا يسرى الى الاول لأن كل شفع صلاة على حدة بحر
 (قوله شرعا صحيحا) احتراز به عن اقتدائه بمسئلة بنحو أمتي او امرأته كما يأتي وقوله قصد الاحتراز به عما لو ظن
 أن عليه فرضا ثم تذكر خلافه كما يأتي (قوله الا اذا شرع الخ) أي فلا يلزمه قضاء ما قطعه ووجهه كما في البدائع
 أنه ما التزم الاداء هذه الصلاة مع الامام وقد اذاعا (قوله بعد تذكره) أي تذكر ذلك الفرض بأنه عليه لم يصله
 (قوله او تطوعا آخر) وكذا الواطئ بأن لم ينو قضاء ما قطعه ولا غيره (قوله او في صلاة ظان) معطوف على قوله
 مستغلا فهو مستثنى أيضا وصورته كما في التتارخانية عن العيون برواية ابن سماعه عن محمد بن الحسن قال رجل
 اقتح الظهور وهو بظن أنه لم يصلها فدخل رجل في صلاته يريد به التطوع ثم تذكر الامام أنه ليس عليه الظهور فرفض
 صلاته فلا شيء عليه ولا على من اقتدى به اهـ اكن ذكر في البحر في باب الامامة عند قوله وفسد اقتداء رجل بامرأة
 وصبي أن نقل المقتدى في هذه الصورة مضمون عليه بالافساد حتى يلزمه قضاؤه بخلاف الامام اهـ ويمكن
 الجواب بأن مراده بالافساد افساد المقتدى صلاته فيلزمه القضاء بافساده دون افساد امامه فلا يخالف ما تقدم
 لكن المتبادر من كلام السراج أن المراد افساد الامام فانه قال فلو خرج النطاق منهم لم يجب عليه قضاؤها بان خروج
 عند أصحابنا الثلاثة ويجب على المقتدى القضاء اهـ فاما أن يقول أيضا بما قلنا والافه ورواية ثانية غير ما مشى
 عليها الشارح فافهم (قوله أو أمي الخ) محترز قوله شرعا صحيحا لأن الشروع في صلاة من ذكر غير صحيح
 وجنث فلا يحمل لاستثنائه الا بالنظر الى مجرد المتن اذ ليس فيه ذلك القيد فافهم قال السيد أبو السعود وينبغي
 في الأمي وجوب القضاء بناء على ما سبق من أن الشروع يصح ثم تفسد اذا جاء وان القراءة اهـ (قوله)
 يعني وأفسده في الحال) أي حال التذكرو هذا راجع الى مسئلة الطان فقط قال في المخ واحتراز بقوله قصد اعن

(وكل النفل) لا منفرد لأن كل شفع
 صلاة لكنه لا يعم الرابعة المؤكدة
 فتأمل (و) كل (الوتر) احتياطا
 (ولزم نفل شرع فيه) بتكبيره
 الاحرام او بقيام لثالثة شرعا
 صحيحا (صددا) الا اذا شرع مستغلا
 خلف مفترض ثم قطعه واقضى
 ناويا ذلك الفرض بعد تذكره
 او تطوعا آخر وفي صلاة ظان
 او أمي او امرأته او محدث يعني
 وأفسده في الحال

الشروع فلنا كما إذا ظن أنه لم يصل فرضاً فشرع فيه فقد كراهته فصلاد صار ما شرع فيه نفلاً لا يجب إتمامه حتى لو نقضه لا يجب القضاء وفي الصغرى هذا إذا افد الصوم النفل في الحال أما إذا اختار المضي ثم أفسده فعليه القضاء قال وهكذا في الصلاة كذا في المجتبى اه أقول وعزاده بعض المحققين أيضاً إلى شرح الجامع للقرائشي لكن علل في التبيين مسئلة الصوم بأنه لما مضى عليه صار كانه نوى المضي عليه في هذه الساعة فإذا كان قبل الزوال صار شارعاً في صوم التطوع فيجب عليه اه وحاصله أنه إذا اختار المضي على الصوم بعد التذکر وكان في وقت النية صار بمنزلة انشاء نية جديدة فلازمه وهذا لا يتأتى في الصلاة فالحاقها بالصوم مشكل فليأت مثل (قوله أما لو اختار المضي) الظاهر أن ذلك يكون بمجرد القصد وفيه ما علمته ونقل ط عن أبي السعود عن الجوى أنه لا يكون مختاراً للمضي إلا إذا قعد الركعة بسجدة أقول فهم الجوى ذلك من الفرق بين الصوم والصلاة ألا في قريباً وفيه نظر قد سدر (قوله على الظاهر) أي ظاهر الرواية عن الإمام وعنه أنه لا يلزمه بالشروع في هذه الاوقات اعتباراً بالشروع في الصوم في الاوقات المكرهة والفرق على الظاهر صحة تسميته صائغاً وفي الصلاة لا إلا بالسجود ولذا احتج بمجرد الشروع في لا يصوم بخلاف لا يصلي كما سيأتي إن شاء الله تعالى نهر (قوله لا بعذر) استثناء من قوله حرم أي أنه عند العذر لا يحرم إفساده بل قد يسحب وقد يجب كما تقدم في آخر مكرهات الصلاة ومن العذر ما إذا كان شروعه في وقت مكره وفي البدائع الأفضل عندنا أن يكون القطع واجباً خروجه عن المكره وتحريمه وليس بإبطال للعمل لأنه إبطال ليوثيه على وجهه أكمل فلا يعتد بإطلاقا (قوله ووجب قضاؤه) أي ولو قطعه بعذر ولو كان لكرهه الوقت كما علمت قال في البحر ولو قضاؤه في وقت مكره آخر أجرأه لأنها وجبت ناقصة وأذاها كما وجبت فيجوز كالوأتها في ذلك الوقت (قوله وسيجيء) أي في كذب الايمان وذكر في البحر شأ من أحكامه هنا فراجعهم (قوله ويجمعها) أي النوافل التي تجب بالشروع وضابطها كل عبادة تلزم بالندوب وتوقف استداؤها على ما بعده في الصحة كما تقدمناه قريباً عن شرح المنية (قوله من النوافل الخ) هذا النظم عزاه السيد أبو السعود إلى صدر الدين ابن العزوه من النوع المسمى عند المولدين بالمواليا وبجهره بجر البسيط (قوله قاله الشارع) هو سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم لأنه الذي شرع الاحكام وفيه مع ما قبله الجناس السام (قوله طواف) أي يترجمه إتمام سبعة اشواط بالشروع فيه بمجرد النية إذا شرع فيه بظن أنه عليه كما في شرح اللباب (قوله عكوفه) سيد كذا الشارع في باب الاعتكاف نقلاً عن المصنف وغيره أن ما في بعض المعتبرات من أنه يلزم بالشروع مفرق على الضعيف أي على رواية تقدير الاعتكاف النفل يوم أمأ على ظاهر الرواية من أن أقله ساعة فلا يلزم بل ينفي بالخروج من المسجد قلت لكن ذكر في البدائع أن الشروع فيه ملزم بقدر ما اتصل به الاداء ولما خرجنا وجب الا ذلك القدر فلا يلزمه أكثر منه اه قتأمل نعم سنذكر في الاعتكاف عن الفتح أن اعتكاف العشر في رمضان ينبغي لزومه بالشروع (قوله احرامه) قال في باب المناسك لو نوى الاحرام من غير تعيين حجة أو عمرة صح ولزمه وله أن يجعله لا محاشاء قبل أن يشرع في أعمال احدهما اه وبهذا تأخير الحج والعمرة وإن استلزمناه فاندفع التكرار كما قاله ح (قوله وقضى ركعتين) هو ظاهر الرواية وصح في الخلاصة رجوع أبي يوسف عن قوله أولاً بقضاء الأربع إلى قواهم ما فهموا بتفاهم لأن الوجوب بسبب الشروع لم يثبت وضعا بل لصيانة المؤدى وهو حاصل تمام الركعتين فلا تلزم الزيادة بلا ضرورة بحر (قوله لو نوى أربعاً) قيده لأنه لو شرع في النفل ولم ينو لا يلزمه الأربع اتفاقاً وقد بالشروع لأنه لو نذر صلاة ونوى أربعاً لزمه أربع بلا خلاف كما في الخلاصة لأن سبب الوجوب فيه هو التذنب بصيغته وضعا بحر (قوله على اختيار الحلبي وغيره) حيث قال في شرح المنية أما إذا شرع في الأربع التي قبل الظهور وقبل الجمعة أو بعدها ثم قطع في الشفع الأول والثاني يلزمه قضاء الأربع بانفاق لأنهم لم يشرعوا إلا بتسليمية واحدة فانهم لم تنقل عنه عليه الصلاة والسلام إلا كذلك فهي بمنزلة صلاة واحدة ولذا لا يصلي في القعدة الأولى ولا يستفتح في الثالثة ولو أخبر الشفيع بالبيع وهو في الشفع الأول منها فأكمل لا تبطل شفيعته وكذا الخيرة لا يبطل خيارها وكذا لو دخلت عليه أمر أنه وهو فيه فأكمل لا تصح الخلوة ولا يلزمه كمال المهر لو طلقها بخلاف ما لو كان نفلاً آخر فان هذه الاحكام تنعكس

أما لو اختار المضي ثم أفسده لزمه القضاء (ولو عند غروب وطلوع واستواء) على الظاهر (فان أفسده حرم) لقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم (الابعدرو وجب قضاؤه) ولو فاده بغير فعله كتحميم رأى ماء وصلية أو صائغاً حاضراً واعلم أن ما يجب على العبد بالتزامه نوعان ما يجب بالقول وهو النذر وسيجيء وما يجب بالفعل وهو الشروع في النوافل ويجمعها قوله

من النوافل سبع تلزم الشارع أخذنا لذلك مما قاله الشارع صوم صلاة طواف حجه رابع عكوفه عمرة احرامه السابع (وقضى ركعتين لو نوى أربعاً) غير مؤكدة على اختيار الحلبي وغيره

اهـ وذكر في البحر أنه اختاره الفضلي وقال في النصاب أنه الأصح لأنه بالشروع صار بمنزلة الفرض لكن ذكر
 في البحر قبل ذلك أنه لا يجب بالشروع فيها إلا ركعتان في ظاهر الرواية عن أصحابنا لا نهانفل قلت وظاهر الهداية
 وغيرها ترجحه (قوله في خلال) قيده لأنه لو نقض بين آخر القعدة الأولى وبين القيام إلى الثالثة لا يلزمه شيء
 لأن الشفع الأول قد تم بالقعدة والثاني لم يشرع فيه حينئذ وقد ذكره المصنف بعد بقوله ولا قضاء لو قعد قدر
 التشهد ثم نقض (قوله أو الثاني) أي وكذا ينبغي ركعتين لرأى الشفع الأول بقعده ثم شرع في الثاني
 فنقضه في خلاله قبل القعدة فيقضي الثاني فقط لتتمام الأول ~~يكن~~ ينبغي وجوب إعادة الأول وترك واجب
 السلام مع عدم انجباره بسجود سهو وكما هو الحكم في كل صلاة أذيت مع ترك واجب ولا يخالف ذلك كلامهم
 هنا لأن كلامهم في لزوم القضاء وعدمه بناء على الفساد وعدمه وإعادة هي فعل ما أدى صحيحا مع الكراهة
 مرة ثانية بلا كراهة (قوله أي وتشهد للأول) قيد لقوله أو الثاني ح والمراد بالتشهد القعود قدر التشهد
 سواء قرأ التشهد أو لا فهو من إطلاق الحال على المحل (قوله والا) أي وإن لم يتشهد الشفع الأول ونقضه
 في خلال الشفع الثاني يفسد الكل لأن الشفع الأول إنما يكون صلاة واحدة وجدت القعدة الأولى أما إذا لم يوجد
 فالأربع صلاة واحدة بحر وذكره الشارح بقوله أو ترك قعود أول ح (قوله والأصل أن كل شفع صلاة)
 أي فلا يلزمه بحرمة النقل أكثر من ركعتين وإن نوى أكثر منها وهو ظاهر الرواية عن أصحابنا بحر (قوله
 الأبعاض اقتداء) أي اقتداء المتطوع بمن تلزمه الأربع كالواقدي يصلي الظهر ثم قطعها فإنه يقضي أربعاً
 سواء اقتدى به في أولها وفي القعدة الأخيرة لأنه التزم صلاة الإمام وهي أربع بحر ونهر عن البدائع (قوله
 أو نذر) أي لو نذر صلاة ونوى أربعاً لم يفسد ما تلاه من الأربع كما قد سئل عن الجهر وعمله في النهاية عن المبسوط بأنه نوى
 ما يحمله لفظه لتناول اسم الصلاة للركعتين والأربع فكانه قال لله على أن أصلي أربع ركعات اهـ وقد مر
 قبل قوله وركعتان قبل الصبح أنه لو نذر أربعاً بتسليمة فصلاها بتسليمتين لا يخرج عن النذر بخلاف عكسه ومفاد
 ما هنا أن نذر الأربع يكفي في لزومها وإن لم يقيد بتسليمة فلا يخرج عن عهدته النذر بصلاها بتسليمتين (قوله
 أو ترك قعود أول) لأن كون كل شفع صلاة على حدة يقتضي إقراض القعدة عقيبها فيفسد بتركها كما هو قول
 محمد وهو القياس لكن عندهما لما قام إلى الثالثة قبل القعدة فقد جعل الكل صلاة واحدة شبيهة بالفرض
 وصارت القعدة الأخيرة هي الفرض وهو الاستحسان وعليه فلو تطوع بثلاث بقعدة واحدة كان ينبغي الجواز
 اعتباراً بصلاة المغرب لكن الأصح عدمه لأنه قد فسد ما اتصل به القعدة وهو الركعة الأخيرة لأن النقل
 بالركعة الواحدة غير مشروع فيفسد ما قبلها ولو تطوع بست ركعات بقعدة واحدة قبل مجزؤ الأصح لا فإن
 الاستحسان جواز الأربع بقعدة اعتباراً بالفرض وليس في الفرض ست ركعات تؤدى بقعدة فيعود الأمر إلى
 أصل القياس كما في البدائع (تنبيه) ينبغي أن يستثنى أيضاً من الأصل المذكور المؤكدة بناء على اختيار الحلبي
 وغيره (قوله كما يقضي ركعتين الخ) شروع في مسائل فساد النقل الرباعي بترك القراءة بعد ذكر فساد غيره وهي
 المسائل الملقبة بالثمانية وبالسنة عشرية والأصل فيها أن صحة الشروع في الشفع الأول بالتحريم وفي الثاني بالقيام
 إليه مع بقاء التحريم والتحرية لا تبقى عند أبي حنيفة مع ترك القراءة في ركعتي الشفع الأول فلا يصح الشروع في
 الشفع الثاني حتى لا يلزمه قضاؤه بإفساده بل يقضي الأول فقط إفساداً إذا ترك القراءة بخلاف الترك في ركعة
 فإنه يفسد الأداء دون التحريم حتى وجب قضاء الشفع الأول كالترك في الركعتين وصح الشروع في الثاني وعند
 محمد وزفر الترك في ركعة من الشفع مفسد للتحريم والأداء كالترك في ركعتين فلا يصح شروعه في الثاني فلا يلزمه
 قضاؤه بإفساده بل قضاء الأول فقط وعند أبي يوسف الترك في ركعة أو ركعتين يفسد الأداء فقط والتحريم باقية
 فيصح شروعه في الثاني مطلقاً والحاصل أن التحريم لا يفسد عند أبي يوسف بترك القراءة مطلقاً وتفسد عند محمد
 وزفر بتركها مطلقاً وعند الإمام تفسد بتركها أصلاً أي في الركعتين لا في ركعة ويصح الإقوال قول الإمام النسفي
 بحرمة النقل لا تبقى إذا تركت * فيها القراءة أصلاً عند نعمان
 والترك في ركعة قد عدّه زفر * كالترك أصلاً وأيضاً شيخ شيبان
 وقال يعقوب تبقى كيفما تركت * فيها القراءة فاحفظه باتقان
 (قوله في شفعيه) فيقضي الشفع الأول عندهما بطلان التحريم وعدم صحة الشروع في الثاني ويقضي أربعاً

(ونقض في خلال الشفع)

الأول أو الثاني) أي وتشهد

للأول ولا يفسد الكل اتفاقاً

والأصل أن كل شفع صلاة

الأبعاض اقتداء أو نذر أو ترك

قعود أول (كما) يقضي ركعتين

(لو ترك القراءة في شفعيه)

محذوف

المسائل الستة عشرية

عند أبي يوسف ببقائها عنده وفساد الاداء في الشفعين بترك القراءة (قوله في الاول فقط) أي في قضى ركعتين
اجتماعاً أما عندهما ففساد التحريم وعدم صحة الشروع في الثاني وأما عند أبي يوسف فإنه وإن صح الشروع
فيه فإنه لم يفسد لوجود القراءة فيه في قضى الاول فقط (قوله او الثاني) أي في قضى فقط اجتماعاً لصحة الاول
وحصة الشروع في الثاني وفساد أدائه بترك القراءة فيه (قوله او احدى ركعتي الثاني) أي في قضى فقط
اجتماعاً أيضاً لما قلنا وتحت صورتي لأن الواحدة اماولى الثاني اوثانيته (قوله او احدى ركعتي الاول)
فيه صورتان أيضاً أي فيلزمه قضاءه فقط اجتماعاً أيضاً لفساده بترك القراءة في ركعة منه وفساد التحريم
وعدم صحة الشروع في الثاني عند محمد وبقائها مع صحة اداء الثاني عندهما (قوله او الاول واحدى
الثاني) تحت صورتان أيضاً أي لو ترك القراءة في الشفع الاول وفي ركعة من الثاني أي اولاً او ثانيته يقضى
الشفع الاول عند الامام ومحمد انفساد التحريم وعدم صحة الشروع في الثاني وعند أبي يوسف يقضى أربعة لصحة
الشروع في الثاني وفساد الاداء فيه ما بترك القراءة (قوله لا غير) يحتمل أنه قد لقوله واحدى الثاني
ويحتمل كونه قد ا لهذه الصور أي يقضى ركعتين في هذه الصور المذكورة لا في غيرها مما سألني ويحتمل كونه
قد ا ركعتين أي يقضى ركعتين لا غير في جميع ما مر (قوله لان الاول الخ) تعليل للزوم قضاء ركعتين لا غير
على قول الامام في جميع هذه الصور بالاشارة الى أصله فيها وهو أنه اذا بطل الشفع الاول بترك القراءة فيه أصلاً
لا يصح بناء الشفع الثاني عليه لفساد التحريم ومنه هو أنه اذا لم يبطل الاول يصح بناء الثاني عليه ومعلوم
أن ترك القراءة في ركعة او في ركعتين بعد صحة الشروع مفسد لاداءه وموجب للقضاء فأذا عبط طرق التعديل
المذكور وجه قضاء ركعتين لا غير في قول المصنف لو ترك القراءة في شفعيه وقوله او تركها في الاول وقوله
او الاول واحدى الثاني لانه في هذه الصور كلها قد أفسد الشفع الاول بترك القراءة فيه أصلاً فبطلت التحريم
ولم يصح بناء الشفع الثاني عليه وحيث لم يصح بناؤه لم يلزمه قضاؤه بل لزمه قضاء الاول لا غير وأذا عبطه وم
التعديل المذكور وجه قضاء ركعتين لا غير في باقي الصور وهي قول المصنف او الثاني واحدى الثاني او احدى
الاول فإنه في هذه الصور لم يبطل الشفع الاول عند الامام فبقيت التحريم وصح شروعه في الثاني أكنه لما ترك
القراءة فيه او في ركعة منه لزمه قضاؤه فقط ولما ترك القراءة في ركعة من الاول فقط لزمه قضاؤه فقط لصحة بناء
الثاني وصحة ادائه فافهم (قوله فهذه تسع صور) لان المذكور صريحاً في كلام المصنف ست ولكن لفظ احدى
في المواضع الثلاثة يصدق على الركعة الاولى من الشفع أو الثانية فتزيد ثلاث صور أخرى (قوله لو ترك القراءة
في احدى كل شفع) أي في ركعتين من شفعين كل ركعة من شفعين بأن تركها في الاولى مع الثالثة او في الرابعة
او في الثانية مع الثالثة او الرابعة فهذه أربع وقوله واحدى الاول فيه صورتان لأن هذه الواحدة اما اولاً
او ثانيته ففي هذه الست يقضى أربعاً عند محمد او ركعتين فقط عند محمد بناءً على أصله المار من فساد التحريم بترك
القراءة في ركعة من الشفع الاول وفي هذه الست قد وجد ذلك فلم يصح عنده الشروع في الشفع الثاني منها
وأما عندهما فلا تفسد التحريم بذلك فصح الشروع فلزم قضاء كل من الشفعين لفساد أدائهما وكون الواجب
قضاء أربع ركعات في الصور الأربع الاول عند أبي حنيفة موافق لأصله المار لكن انكر أبو يوسف على محمد
رواية ذلك عن أبي حنيفة وقال رويت لآ عنه أنه يلزمه قضاء ركعتين ومحمد لم يرجع عن رواية ذلك عنه ونسب
أبا يوسف الى النسيان ومارواه محمد هو ظاهر الرواية واعتمده المشايخ وهذا احدى مسائل ست رواها محمد
في الجامع الصغير عن أبي يوسف عن أبي حنيفة وانكرها أبو يوسف وتماه في البحر (قوله وبصورة القراءة
في الكل) أي كل الركعات وانما لم يذكرها لانها صحيحة والكلام فيما يلزم قضاؤه لفساد بترك القراءة لكن
هذه الصورة هي تمة القسمة العقلية لانه لا يخلو اما أن يكون قرأ في الرابع أو ترك في الرابع أو في ثلاث وتحت
أربع صور فهذه ست او ترك في ركعتين أي في الاولى مع الثانية أو مع الثالثة أو مع الرابعة أو في الثانية مع
الثالثة أو مع الرابعة أو في الثالثة مع الرابعة فهذه ست أيضاً او ترك في واحدة فقط وتحت أربع فهذه ست عشرة
صورة وقد رسمتها في جدول على هذا الترتيب مسيراً الى القراءة بالقاف والى عدمها بلا والى عدد ما يجب قضاؤه
في جانب كل صورة بالعدد الهندي على مذاهب ائمتنا الثلاثة بالترتيب على اصولهم المارة فان كنت اتقنتها
يسهل عليك استخراجها وصورتها هكذا

او تركها في الاول فقط (او الثاني
واحدى) ركعتي (الثاني
واحدى) ركعتي (الاول
او الاول واحدى الثاني لا غير)
لان الاول لما بطل لم يصح بناء
الثاني عليه فهذه تسع صور
للزوم ركعتين (و) قضى (أربعاً)
في ست صور (لو ترك القراءة في
احدى كل شفع او في الثاني
واحدى الاول) وبصورة القراءة
في الكل تبلغ ستة عشر

القدرة عند الوضوء في العمدة يسمى سجود عذر ح عن التمر وسأني أن المعتمد عدم السجود في العمدة ط
 (قوله ولا يتي ولا يعزذ) لانهما لا يكونان الا في ابتداء صلاة والشفع لا يكون صلاة على حدة الا اذا قصد
 للآول فلما لم يقعد جعل الكل صلاة واحدة ح (قوله ويستغل الخ) أي في غير سنة الفجر في الاصح كما قدمه
 المصنف بخلاف سنة التراويح لانهم ادونها في التأكد فقصق قاعدا وان خالف المتوارث وعمل السلف
 كما في البحر ودخل فيه النقل المنذور فانه اذا لم ينص على القيام لا يلزمه القيام في الصحيح كما في المحيط وقال غير
 الاسلام انه الصحيح من الجواب وقيل يلزمه واختاره في التتبع نهر (قوله قاعدا) أي على أي حاله كانت
 وانما الاختلاف في الافضل كما يأتي (قوله لا مضطجعا) وكذا الوضوء مضطجعا قريبا من الركوع لا يصح
 بحر وما ذكره من عدم صحة التنفل مضطجعا عند نابذون عذر نقله في البحر عن الاكل في شرحه على المشارق
 وصرح به في التنفل وقال الكمال في التتبع لا أعلم الجواز في مذهبا وانما يسوغ في الفرض حالة المجز عن القعود
 لكن ذكر في الامداد أن في المعراج اشارة الى أن في الجواز خلافا عندنا كما عند السانعية (قوله ابتداء
 وبناء) منصوبان على الظرفية الزمانية لتبانيهما عن الوقت أي وقت ابتداء ووقت بناء ط (قوله وكذا
 بناء الخ) فصله بكذا المما فيه من خلاف الصاحبين قال في الخزان ومعنى البناء أن يشترع قائما ثم يقعد في الاولى
 او الثانية بلا عذر استحسانا خلافا لهما وهل يكره عندنا لا يصح لا وأما القعود في الشفع الثاني فينبغي جوازه
 اتفاقا كما لو شرع قاعدا ثم قام كذا قاله الحلبي وغيره اه وكتب عند قوله الاصح لاني حاشيه فيه رد
 على الدرر والوفاء والنقاية وغيرهما حيث جزموا بالكرهية (قوله في الاصح) راجع الى قوله بلكراهية كما علمته
 فانهم (قوله كعكسه) وهو ما لو شرع قاعدا ثم قام فانه يجوز اتفقا وخوفه صلى الله عليه وسلم بكاروت عائشة
 أنه كان يفتح التطوع قاعدا فيقرأ أو رده حتى اذا بقي عشر آيات ونحوها قام الخ وهكذا كان يفعل في الركعة
 الثانية وفي التجنيس الافضل أن يقوم فيقرأ شيئا ثم يركع ليكون موافقا للسنة ولولم يقرأ ولكنه استوى قائما
 ثم ركع جازوان لم يستوف قائما وركع لا يجزئه لانه لا يكون ركوعا قائما ولا ركوعا قاعدا اه بحر (قوله
 وفيه) أي في البحر (قوله أجز غير النبي صلى الله عليه وسلم) أما النبي صلى الله عليه وسلم فثبتت خصائصه
 أن نافلته قاعدا مع القدرة على القيام كنافلته قائما في صحيح مسلم عن عبد الله بن عمر وقلت حدثت بارسول
 الله انك قلت صلاة الرجل قاعدا على نصف الصلاة وأنت تصلي قاعدا قال اجل ولكني لست كأحد منكم بحر
 ملخصا أي لانه تشريع لبيان الجواز وهو واجب عليه (قوله على النصف الابعذر) أما مع العذر فلا ينقص
 ثوابه عن ثوابه قائما الحديث البخاري في الجهاد اذا مرض العبد أو سافر كتب له مثل ما كان يعمل مقبيا صحيحا
 فتح وحكي في النهاية الاجماع عليه وتعبه في البحر بحكاية النووي عن بعضهم أنه على النصف مع العذر أيضا
 ثم نقل عن المجتبى أن اعياء العاجز أفضل من صلاة القائم لانه جهد المقل قال ولا يخفى ما فيه بل الظاهر المساواة
 كما في النهاية اه لكن ذكر القهستاني ما في المجتبى ثم قال لكن في الكشف أنه قال الشيخ أبو معين التتبي
 جميع عبادات اصحاب الاعذار كالزكاة وغيره تقوم مقام العبادات الكاملة في حق ازالة المأثم لاني حتى
 احراز الفضيلة اه أقول وهو موافق لقول البعض المار ويؤيد حديث البخاري من صلى قائما فهو
 أفضل ومن صلى قاعدا فله نصف أجر القائم ومن صلى قائما فله نصف أجر القاعد فان عموم من يدخل فيه
 العاجز ولان الصلاة قائما لا تصح عندنا بلا عذر وقد جعل له نصف أجر القاعد وفي هذا المقام زيادة كلام
 يطلب مما علقناه على البحر (قوله ولا يصلي الخ) هذا اللفظ رواه ابن أبي شيبه عن عمر وظاهر كلام محمد
 أنه عن النبي صلى الله عليه وسلم ومحمد أعلم بذلك منا فتح (قوله في القراءة الخ) لما كان ظاهر الحديث غير
 مراد اجماع لان الظهور والعصر يصلبان بعد سنتهما واجب جله على اخص الخصوص في الجامع الصغير أراد
 لا يصلي بعد الظهر نافذة ركعتين منها بقراءة وركعتين بغير قراءة لتكون مثل الفرض وقال غير الاسلام
 لوجعل على تكرار الجماعة في مسجده أهل او على قضاء الصلاة عند توهم الفساد لكان صحيحا نهر وما ذكره
 عن غير الاسلام نقله في البحر أيضا عن شرح الجامع الصغير لقاضي خان ثم قال في البحر فالجواب أن تكرار
 الصلاة ان كان مع الجماعة في المسجد على هيئته الاولى ثم كروه والا فان كان في وقت يكره التنفل فيه بعد
 الفرض فكروه كما بعد الصبح والعصر والا فان كان خلل في المؤدى فان كان ذلك خللا محققا اما بترك

ولا يتي ولا يعزذ (ويستغل)
 مع قدرته على القيام قاعدا
 لا مضطجعا الا بعذر (ابتداء
 و) كذا (بناء) بعد الشروع بلا
 كراهية في الاصح كعكسه بحر
 وفيه أجز غير النبي صلى الله عليه
 وسلم على النصف الابعذر (ولا يصلي
 بعد صلاة) مفروضة (مثالها)
 في التراويح وفي الجماعة

واجب اوبارة كتاب مكرره فغير مكرره بل واجب كما صرح به في الذخيرة وقال انه لا يتناول النبي وان كان ذلك
 الخلل غير محقق بل نشأ من وسوسة فهو مكرره اه (قوله للنبي) عمدا لقوله ولا يدلى الخ والنبي حواظا
 الحديث المذكور (قوله وما نقل الخ) جواب عن سؤال وارد على الوجه الثالث فان هذا المتقول ينافي محل
 النبي عليه اذ يعد أن يكون ما صلاه الامام اقولا مستقلا على خلاف محقق من مكرره او ترك واجب بل الظاهر
 انه أعاد ما صلاه بمجرد الاحتياط وهوهم الفساد في محل النبي في مذهبه على الوجه الثالث والجواب اقولا
 أنه لم يصح نقل ذلك عن الامام وثانيا أنه لو صح نقول انه كان يصلي المغرب والوتر أربع ركعات ثلاث قدوات
 كما نقله في البحر عن مال الفتاوى أي ويكون حينئذ إعادة الصلاة بمجرد توهم الفساد غير مكرره ويكون النبي
 محمولا على غير هذا الوجه لكن لما كانت الصلاة على هذا المحتملة لوقوعها نقلا والتفعل بالثلاث مكرره نقول
 انه كان يضم إلى المغرب والوتر ركعة فعلى احتمال حجة ما كان صلاهما اقولا تقع هذه الصلاة نقلا وزيادة التعدد
 على رأس الثالثة لا تبطلها وعلى احتمال فساد ما وقع هذه فرضا مضايا وزيادة ركعة عليهم لا تبطلها وقد تقرر
 أن ما دار بين وقوعه بدعة وواجبا لا يترك بخلاف ما دار بين وقوعه سنة وواجبا لكن لا ينبغي عليك أن الجواب
 عن اليراد هو الاول وأما الثاني فهو مقرر له لكنه لا يجدي لعدم ثبوت صحة النقل فالوجه حينئذ كراهة القضاء
 لتوهم الفساد كما قاله فخر الاسلام وقاضي خان فكان ينبغي للشارح الاقتصاد على الاول لكن رأيت في فصل
 قضاء الفوائت من التنازع أن الصحيح جواز هذا القضاء الابعاد صلاة الفجر والعصر وقد فعله كثير
 من السلف لشبهة الفساد اه وعلى هذا لا يصح حل الحديث على الوجه الثالث (قوله ويقعد في كل نقلة الخ)
 أي لا في حالة التشهد فقط وهذه المسئلة من تمة السابقة فكان ينبغي ذكرها قبل قوله ولا يصلي الخ (قوله
 كافي التشهد) أي تشهد جميع الصلوات وأشار به إلى أنه لا خلاف في حالة التشهد كافي البحر (قوله على
 المختار) وهو قول زفر ورؤية عن الامام قال أبو الليث وعليه الفتوى وروى عن الامام تخريره بين القعود
 والترجيع والاحتباء وتماه في البحر وأفاد في النظر أن الخلاف في تعيين الافضل وأنه لا شك في حصول الجواز على
 أي وجه كان (تنبيه) قبل ظاهر القول المختار أنه في حال القراءة يضع يديه على فخذه كافي حال التشهد لكن
 تقدم في كلام الشارح في فصل اذا أراد الشروع عند قوله ووضع يمينه على يساره الخ عن مجمع الانهر أن
 المراد من القيام ما هو الاعم لان القاعدي يفعل كذلك أي يضع يمينه على يساره تحت سترته وفي حاشية المدني
 ويؤيده قول حنلا على القارئ عند قول النقاية في كل قيام أي حقيق أو حكمي كما اذا صلى قاعدا (قوله
 ويتنفل المقيم را كافي الخ) أي بلا عذر أو مالم ينفل فشم السن المؤكدة لاسنة الفجر كما مر وأشار به كرا المقيم
 إلى أن المسافر كذلك بالاولى واحترز بالنفل عن الفرض والواجب بأنواعه كالوتر والمند وروما لم بالشروع
 والافساد وصلاة الجنازة وسجدة تليت على الارض فلا يجوز على الدابة بلا عذر لعدم الحرج كافي البحر (قوله
 را كافي) فلا يجوز صلاة الماشي بالاجماع بحر عن المجتبى (قوله خارج المصنوع) هذا هو المشهور وعندهما
 يجوز في المصنوع لكن بكراهة عند محمد لانه يمنع من المشي وتماه في الحلية (قوله محل القصر) بالنصب
 بدل من خارج المصنوع فأنه شمول خارج القرية وخارج الاخيلة ح أي المحل الذي يجوز للمسافر قصر
 الصلاة فيه وهو الصحيح بحر وقيل اذا جاوز ميلا وقيل فرسخين او ثلاثة قهستانى (قوله مومنا) بالهمز
 في آخره أكثر من الباء قال في المغرب تقول أو مات اليه لا أوميت وقد تقول العرب اومي بترك الهزيمة (قوله
 فلو سجد) أي على شيء وضعه عنده او على السرج اعتبارا بما بعد أن يكون سجوده اخفض (قوله إلى أي)
 جهة توجهت دابته) فلو صلى إلى غير ما توجهت به دابته لا يجوز لعدم الضرورة بحر عن السراج (قوله
 ولو ابتداء عندنا) يعني أنه لا يشترط استقبال القبلة في الابتداء لانه لما جازت الصلاة إلى غير جهة الكعبة جاز
 الافتتاح إلى غير جهتها بحر واحترز عن قول الشافعي رحمه الله تعالى فانه يقول يشترط في الابتداء
 أن يوجهها إلى القبلة كافي الشربلالية ح قلت وذكر في الحلية عن غاية السروجي أن هذا رواية ابن المبارك
 ذكرها في جوامع الفقه ثم ذكر بعد سباقه الاحاديث أن الاشبه استحباب ذلك عند عدم الحرج عملا بحديث
 أنس ثم قال على أن ابن الملقن الشافعي قال وعند أبي حنيفة وأبي ثور يفتتح اقولا إلى القبلة استحبابا ثم يصلي
 كيف شاء اه (قوله او على سرجه الخ) مثله الركب والدابة للضرورة وهو ظاهر المذهب وهو الاصح

اولا تعاد عند توهم الفساد للنبي
 وما نقل أن الامام قضى صلاة عمره
 فان صح نقول كان يصلي المغرب
 والوتر أربعين ثلاثا تعدات
 (ويقعد) في كل نقلة (كافي)
 التشهد على المختار (ويتنفل)
 المقيم (را كافي خارج المصنوع) محل
 القصر (مومنا) ولو سجد اعتبارا بما
 لانها انما شرعت بالاياء (إلى أي)
 جهة توجهت دابته) ولو ابتداء
 عندنا أو على سرجه فحين كثير
 عند الاكثر

مطلبه
 في الصلاة على الدابة

بجلاف ما اذا كانت عليه نفسه فانه لا ضرورة الى ابقائه فاسقط ما في النهر من أن القياس يقتضي عدم المنع
بما عليه اه ط قلت وعليه فيخلق النعل النجس (قوله ولو سيرها الخ) ذكره في النهر بحثاً أخذاً من قولهم
اذا حرك رجله او ضرب دابته فلا بأس به اذ لم يكن ككثيرا قلت ويدل له أيضاً ما في الذخيرة ان كانت
تساق بنفسها ليس له سوقها والا فلا وساقها هل تفسد قال ان كان معه سوط فهي باه وتفسد بالانفساد صلاته
(قوله ثم نزل) أي بعمل قليل بأن نزل رجله فاخذ من الجانب الاخر فتح (قوله وفي عكسه) بأن رفع فوضع
على الدابة فتح (قوله لان الاول الخ) وذلك لان احرام الراكب انعقد بمجرد الركوع والسجود لقدرته
على النزول فاذا اتى بهما صح واحرام النازل انعقد بمجرد الارتفاع فلا يقدر على ترك ما لم يره من غير عذر يجر
(قوله اتم على الدابة) لانه صح شروعه فيها راكبا فصار كما اذا اقتحمها ثم تغيرت الشمس فانه يتها كذا هذا
تجنيس (قوله وعليه الاكثر) عبر في البحر وغيره بالكثير وذكر الراجح أن الاول مبنى على قولهما
يجوزها في المصر والساني على قوله بقرينة قوله في التجنيس في فصل القهقهة ولواقته صلاة التطوع خارج
المصر راكبا ثم دخل المصر ثم يقفه لا وضوء عليه عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف عليه اعتبارا للاستدعاء
بالانتهاء اه (قوله ويبنى قائما الخ) أي اذا نزل في مسئلي المتن (قوله ولو ركب الخ) أعاد مسئلة المتن
السابقة ليدكرها تعليلا آخر لكن ذكر في البحر أنه رده في غاية البيان بأنه لو رفع المصلي ووضع على السرج
لا يبنى مع أن العمل لم يوجد فضلا عن العمل الكثير اه وحمل المحشى كلام الشارح على صورة ما اذا افتتح
راكبا ثم نزل أي فانه اذا ركب بعد ذلك تفسد صلاته لان الركوب عمل كثير قال فعلى هذا الوجه شخص ووضع
على الدابة لا تفسد لانه لم يوجد منه العمل اه قلت لكن قوله لا تفسد يحتاج الى نقل فليراجع وأيضاً قول
الشارح بجلاف النزول لا يحمل له على هذا الحمل فتأمل (قوله ولو صلى على دابة الخ) شروع في صلاة الفرض
والواجب على الدابة كما سيذهب عليه بقوله هذا كله في الفرائض واعلم أن ما عدا النوافل من الفرض والواجب
بأنواعه لا يصح على الدابة الا لضرورة كخوف لص على نفسه او ثيابه لو نزل وخوف سبيع وطين ونحوه
مما يأتي والصلاة على الحمل الذي على الدابة كالصلاة عليها في موضعى عليها بشرط ايقافها بجهة القبلة ان امكنه
والا فبقدر الامكان واذا كانت تسير لا تجوز الصلاة عليها اذا قدر على ايقافها والابان كان خوفه من عدو يصلي
كيف قدر كما في الامداد وغيره ولا إعادة عليه اذا قدر بمنزلة المرض خائفة واستفيد من التقييد بالاياء
أنه لا اعتبار بالركوع والسجود ولذا نقل الشيخ اسماعيل عن المحيط لا تجوز على الحمل الواقف والبارك وان صلى
فائماً الا أن يكون عند الخوف في المفازة بالاياء اه (قوله بنفسه) احتراز عما اذا لم يقدر الاجمعي لان
قدرة الغير لا تعتبر كما سيأتى لكن في شرح الشيخ اسماعيل عن المجتبى وان لم يقدر على القيام والنزول عن دابته
او وضوءه الا بالاعانة وله خادم يملك منافع يلزمه في قولهما وفي قول أبي حنيفة نظراً للاصح لزوم في الاجنبى
الذى يطبعه كالماء الذى يعرض للوضوء اه ويأتى تمام الكلام فيه (قوله اذا كانت واقفة) وكذا
لو سائرة بالاولى وانما قيد به لقوله الا أن تكون عيدان الحمل الخ كما نص عليه الشرنبلالى ط (قوله
عيدان الحمل) أي ارجله التي ككأرجل السرير (قوله بأن ركضته خشبة) الاولى التعيين بالكاف
فانه تنظير لانصور ط وهذا الوجه يبق قرار الحمل على الارض لا على الدابة فيصير بمنزلة الارض زيلعى
فتصح التريضة فيه فائماً كما في نور الايضاح (قوله على العجلة) هي ما يؤلف مثل الخفة يحمل عليها الانتقال
مغرب (قوله اولاً تسير) كذا في الزيلعى والخانية ومثله في البحر عن الظهيرية (قوله فبى صلاة على الدابة)
أما اذا كانت تسير فظاهر وأما اذا كانت لا تسير وكانت على الارض وطرفها على الدابة فتشكل لانها في حكم
الحمل اذا ركضت خشبة فتكون كالارض وقد يفرق بأنها اذا كان احد طرفيها على الارض والا تسير على الدابة
لم يصح قرارها على الارض فقط بل عليها وعلى الدابة بجلاف الحمل لانه انما تصح الصلاة عليه اذا كان قراره على
الارض فقط بواسطة الخشبة لا على الدابة تامل وسيأتى ما لو كان كاهها على الارض (قوله المذكور في التيمم)
بأن يخاف على ماله او نفسه او يخاف المرأة من فاسق ط (قوله لاني غيرها) أي في غير حالة العذر ح (قوله
وطين يغيب فيه الوجه) أي ويلطخه او يتلف ما يسط عليه أما مجرد دناؤه فلا تبيح له ذلك والذي لا دابة يصلي
فائماً في الطين بالاياء كما في التجنيس والمزيد امداد (قوله لان قدرة الغير لا تعتبر) أي عنده وعندهما تعتبر كما

ولو سيرها بعمل قليل لا بأس به
(ولو افتتح) النفل (راكبا ثم نزل بى
وفي عكسه لا) لان الاول ادى
اكمل مما وجب والساني بعكس
(ولو افتتحها خارج المصر ثم دخل
المصر اتم على الدابة) باياء (وقيل لا)
بل ينزل وعليه الاكثر قاله الحلبي
وقيل يتم راكبا لم يباغ منزله
فهو ساني ويبنى قائما الى القبلة
او قاعدا ولو ركب تفسد لانه عمل
كثير بجلاف النزول (ولو صلى على
دابة في شق) يحمل وهو يقدر على
النزول) بنفسه (لا تجوز الصلاة
عليها اذا كانت واقفة الا ان تكون
عيدان الحمل على الارض) بأن ركز
تحت خشبة (وأما الصلاة على
العجلة ان كان طرف العجلة على
الدابة وهي تسير أولاً) تسير (فهى
صلاة على الدابة فتجوز في حالة
العذر) المذكور في التيمم (لا في
غيرها) ومن العذر المطر وطين
يغيب فيه الوجه وذهاب الرفقاء
ودابة لا تترك الابعاء او يجمعين
ولو محرماً لان قدرة الغير لا تعتبر

مقلبه

في التماسد بقدرة غيره

في البحر وفي الخائفة والكافي ولو كانت الدابة جوحا لنزل لا يمكنه الركوب الا بغيره او كان شيخا كبيرا لنزل لا يمكنه أن يركب ولا يجدم بعينه تجوز الصلاة على الدابة اه وظاهر المسئلة الاولى انها على قوله وظاهر الثانية انها على قولها الا أن يرجع قوله ولا يجدم بعينه الى المسئلتين فيكون كل منهما على قوله اتمل وقد منا قريبا عن المجتبى أن الاصح عنده لزوم النزول لو وجد أجنبيا يطيعه فهو حينئذ بالاتفاق وهو مقتضى ما قدمناه أيضا في باب التيمم من أن العاجز عن استعمال الماء بنفسه لو وجد من تلزمه طاعته كعبده وولده وأجيريه لزمه الوضوء اتفاقا وكذا غيره ممن لو استعان به أعانته كزوجته في ظاهر المذهب بخلاف العاجز عن استقبال القبلة او التحول عن الفراش الخبيث فإنه لا يلزمه عنده والفرق أنه يخاف عليه زيادة المرض في اقامته وتحويله لافي الوضوء الى اخر ما ذكرناه هنالك فراجع مع ما سند كره في باب صلاة المريض وعلى هذا فلا خلاف في لزوم النزول عن الدابة والصلاة على الارض لمن وجد معينا يطيعه ولم يكن مريضا بلحقه بنزوله زيادة مرض وأما ما في الخائفة وغيره ممن أنه لو حمل امرأته الى القرية لها أن تصلي على الدابة اذا كانت لا تقدر على الركوب والنزول اه فمحتمل على ما ذكرنا من أنها زوجها بقرينة ما في المنية من أن المرأة اذا لم يكن معها محرم تجوز صلاتها على الدابة اذا لم تقدر على النزول اه وهذا اولى بما في البحر من تبرع ما في الخائفة على قوله وما في المنية على قولها لكونه خلاف الظاهر ولخالفته لما قدمناه فاعتنم هذا التحرير (قوله حتى لو كان الخ) تبرع على العذر لا على مسئلة القدرة بقدره الغير لا يتكلف تأمل ثم اعلم أن هذه المسئلة وقعت لصاحب البحر في سفر الحج مع امه وذكر أنه لم يركبها وأنه ينبغي الجواز ولم أر من تعقبه وكتب فمألفته عليه أنه قد يقال بخلافه لأن الرجل هنا قادر على النزول والعجز عن المرأة قائم فيها لافيه الا أن يقال أن المرأة اذا لم تقدر على الركوب وحدها يلزم منه سقوط الحمل واعتراف الدابة او موت المرأة فهو عذر راجع اليه كخوفه على نفسه او ماله (تنبيه) بقى شيء لم أر من ذكره وهو أن المسافر اذا عجز عن النزول عن الدابة لعذر من الاعذار المارة وكان على رجاء زوال العذر قبل خروج الوقت كما سافر مع ركب الحاج الشريف هل له أن يصلي العشاء مثلا على الدابة او المحمل في اول الوقت اذا خاف من النزول ام يؤخر الى وقت نزول الحاج في نصف الليل لاجل الصلاة والذي يظهر لي الاول لان المحمل انما يكلف بالاركان والشروط عند اعادة الصلاة والشروع فيها وليس لذلك وقت خاص ولذا جازله الصلاة بالتيمم اول الوقت وان كان يرجو وجود الماء قبل خروجه وعليه بانه قد اذا حبس قدرته لموجوده عند انقضاء سببه او هو ما اتصل به الاداء اه ومثلتنا كذلك لكن رأيت في القنية برمز صاحب المحيط ركب السقينة اذا لم يجد موضعا للجمود والرجة وتقل الرجة فيجد موضعا يؤخرها وان خرج الوقت على قياس قول أبي حنيفة في المحبوس اذا لم يجد ماء ولا توابا تظيفا اه لكن تقدم في التيمم أن الاصح رجوع الامام الى قوله ما بأنه لا يؤخر هابل يتشبه بالمصلين ورأيت في تيمم الحلية عن المبتغي مسافرا لا يقدر أن يصلي على الارض لنجاستها وقد ابتلت الارض بالمطر يصلي بالايام اذا خاف فوت الوقت اه ثم قال وظاهره أنه لا يجوز اذا لم يخف فوت الوقت وفيه نظر بل الظاهر الجواز وان لم يخف فوت الوقت كما هو ظاهر اطلاقهم نعم الاولى أن لا يصلي كذلك الا اذا خاف فوت الوقت بالتأخير كما في الصلاة بالتيمم اه وهذا عين ما يجتبه اولنا فليست اتمل (قوله وان لم يكن الخ) كان المناسب ذكره قبل بيان الاعذار (قوله ولو واقفة) كذا فسيده في شرح المنية ولم اره لغيره يعني اذا كانت الجملة على الارض ولم يكن شيء منها على الدابة وانما لها جمل مثلا تجزها الدابة به تصح الصلاة عليها لانها حينئذ كالسرير الموضوع على الارض ومقتضى هذا التعليل انها لو كانت سائرة في هذه الحالة لا تصح الصلاة عليها بلا عذر وفيه تأمل لان جرها بالحبل وهي على الارض لا تخرج به عن كونها على الارض وبقيده عبارة التنازلية عن المحيط وهي لو صلى على الجملة ان كان طرفها على الدابة وهي تسير تجوز في حالة العذر لا في غيرها وان لم يكن طرفها على الدابة جازت وهو بمنزلة الصلاة على السرير اه فقوله وان لم يكن الخ يفيد ما قلناه لانه راجع الى أصل المسئلة وقد قيد سابقه وهي تسير ولو كان الجواز مقيدا بعدم السير لقيده به فتأمل (قوله هذا كله) أي اشتراط عدم القدرة على النزول ووضع خشبة تحت المحمل وعدم كونه طرف الجملة على الدابة ح (قوله والواجب بأنواعه) أي ما كان واجبا بعينه عينا كالوتر أو كفاية كالنار أو لغيره ووجب بالقول كالنداء وبالفعل كنفل شرع فيه

حتى لو كان مع امه مثلا في شيء محتمل
واذا نزل لم تقدر تركب وحدها
جازله أيضا كما أفاده في البحر
فليحفظ (وان لم يكن طرف الجملة
على الدابة جاز) لو واقفة لته عليهم
بأنها كالسرير (هذا) كله (في
القرض) والواجب بأنواعه
وسنة الفجر

ثم افسده وكسجة تلبت آيتها الى الارض فانهم (قوله بشرط الخ) او فخذنا فيما تمر (قوله لئلا الخ) علة
 اتقوله بشرط ايقاتها ح والحاصل أن كل من اتحاد المكان واستقبال القبلة بشرط في صلاة غير النافلة
 عند الامكان لا بد فقط الا بعد ذلك أمكنه ايقاتها مستقبلا فعل ولذا نقل في شرح المنية عن الامام الخليلي
 انه لو انحرفت عن القبلة وهو في الصلاة لا تجوز صلاته قال وينبغي أن يقيد بأن يكون الانحراف مقدارا ركن
 اه قلت بقي لو أمكنه الايقاف دون الاستقبال فلا كلام في لزومه لما ذكره الشارح من العلة ولو بالعكس
 هل يلزمه الاستقبال لم أره ثم رأيت في الحلية أنه يلزمه وهو ظاهر قول الشارح هنا والافقه لا يمكنه انحرافا ثم رأيت
 في الظهيرية ما يدل على خلافه حيث قال وان كان في طين وردغة يخاف النزول يصلي الى القبلة قال وعندى
 هذا اذا كانت الدابة واقفة أما اذا كانت سائرة يصلي حيث شاء اه يعنى اذا كان لا يمكنه ايقاتها خوفا
 فوث الرقعة مثلا يصلي الى أى جهة كانت والظاهر أن الأول اولى لأن الضرورة تقتدر بقدرها تأمل (قوله
 مطلقا) أى سواء كانت واقفة أو سائرة على القبلة أو لا تقدر على النزول أو لا طرف العجلة على الدابة أو لا ح
 (قوله لا بجماعة الخ) أى في ظاهر الرواية واستحسن محمد الجواز لودواهم بالقرب من دابة الامام بحيث
 لا يكون بينهم وبينه فرجة الا بقدر الصفا على الصلاة على الارض والصحيح الأول لأن اتحاد المكان بشرط
 حتى لو كان على دابة واحدة في محل واحد أو في شقي محل جاز بدائع (قوله ولو بجمع الخ) تقتضت هذه المسئلة
 مع نظائر ما قبل باب صفة الصلاة (قوله ولو بتحية) فيه كلام قد مناه عند الكلام على تحية المسجد (قوله
 لزماه به) أى لزومه (الركعتان بطهر وهما) كره في البحر بمقتضى ما على ما لو قال بغير وضوء أقول ولا حاجة للبحث
 فان ما في المتن مذكور في متن المجمع ووجهه أن الناذر لما أوجب عليه ركعتين أوجبها بطهارته لأن الصلاة
 لا تكون الا بها وقوله بعده بغير طهر رجوع عما التزمه فلا يصح ابن مالك (قوله أى ابى يوسف) أشار الى أنه كان
 ينبغي للمصنف التصريح به لانه لا مرجع للشمير في عنده لأن المتعارف في مثله رجوعه لابي حنيفة الا اذا كان
 له مرجع خاص غيره (قوله كالونذر بغير قراءة الخ) لأن التزام الشيء التزم لما لا يصح الابه فصاركانه نذر
 أن يصلي بقراءة ومستور العود وركعتين لأن الصلاة غير صحيحة ما لم تكن شفعاء بقراءة وشوب وكذا لوند
 ثلاثا يلزمه اربع ركعات كما في المجمع وعلاه في شرحه بما قلنا وأشار بالكاف الى أن هذه المسائل الثلاث لا خلاف
 فيها للمجد والفرق له بينها وبين المسئلة الاولى في شروح المجمع وقوله وكذا انصف ركعة أى يلزمه ركعتان لأن ذكر
 ما لا يتجزى ذكر كل كنه فكانه نذر ركعة وهو التزام لاخرى أيضا كما علمت (قوله وأهدره الثالث) أى اهدر
 النذر بغير طهر فقال لا يلزمه شيء لانه نذر بعصية ومقتضى ما في الفتح أن العقد الاول (تنبيه) نذر أن يصلي
 الظهر ثمانيا أو أن يركب النصاب عشر أى بضم العين واجبة الاسلام مرتين لا يلزمه الزائد لانه التزام غير المشروع
 فهو نذر بعصية يحرم والفرق أن الصلاة بلا قراءة أو عربا تكون عبادة لمأموم أو أمي وإعدام ثوب وكذا
 بلا طهارة لقول أبي يوسف بشرعيتها الفاسد الطهورين أفاده في البحر أقول والتعليل المار بأن التزام الشيء
 التزام لما لا يصح الابه يغنى عن ابداء الفرق مع شموله للنذر بركعة او نصفها تأمل (قوله او نذر الخ) كالونذر
 صلاة بمسجد مكة فإذا هاني القدس مثلا أو في غيره من المساجد جاز لأن المقصود من الصلاة القرية وهى حاصله
 في أى مكان وتقدم قبيل باب الوتر أفضل الاماكن (قوله لانه) أى الحيض المفهوم من فعله السابق
 (قوله لانه نذر بعصية) لأن يوم الحيض منافي للصوم والعبادة بخلاف صوم الغدقانه باعتبار ذاته قابل للاداء
 ولكن صرف عنه مانع مماوى منع الاداء فوجب القضاء (قوله التراويح) جمع ترويح سميت الاربع بها
 للاستراحة بعدها خرائن وانما اخرها عن النوافل لكثرة شعبها واختصاصها عنها بأدائها بجماعة وأحكام آخر
 ولذا افرداها تأليفا خاصا بأحكامها الامام حسام الدين وتسعه العلامة قاسم (قوله سنة مؤكدة) صححه
 في الهداية وغيرها وهو المروى عن أبي حنيفة وذكر في الاختيار أن ابى يوسف سأل ابا حنيفة عنها وما فعله عمر
 فقال التراويح سنة مؤكدة ولم يتجزه عمر من تلقاء نفسه ولم يكن فيه مبتدع عالم بأمره بالاعن أصل لديه
 وعهد من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يشافيه قول القدوري انها مستحبة كما فهمه في الهداية عنه لانه
 انما قال يستحب أن يجتمع الناس وهو يدل على أن الاجتماع مستحب وليس فيه دلالة على أن التراويح مستحبة
 كذا في العناية وفي شرح منية المصلى وحكى غير واحد الاجماع على سنيتها وتعامه في البحر (قوله لمواظبة

بشرط ايقاتها للقبلة ان امكنه
 والافقه لا يمكنه انحرافا
 بسيرها المكان (وأما في النفل
 فتجوز على المحل والعجلة مطلقا)
 فرادى لا بجماعة الاعلى دابة
 واحدة (ولو بجمع بينية فرض
 ونفل) ولو بتحية (رجح القرض)
 لقوته وأبطلها محمد والائمة الثلاثة
 (ولو نذر ركعتين بغير طهر لزماه به
 عنده) أى أبى يوسف كالونذر بغير
 قراءة أو عربا ناورة ركعة وكذا انصف
 ركعة عند أبي يوسف وهو المختار
 (وأهدره الثالث) أى محمد (او)
 نذر عبادة (في مكان كذا) فإذا هاني
 أقل من شرفه جاز لأن المقصود
 القرية خلافا لفرق والثلاثة
 (ولو نذرت عبادة) كصوم وصلاة
 (في غدا) خاضت فيه يلزمها قضاؤها
 لانه يمنع الاداء لا الوجوب
 (ولو) نذرتها (يوم حبيضا) لانه
 نذر بعصية (التراويح سنة)
 مؤكدة لمواظبة الخلفاء الراشدين

مبجته
 صلاة التراويح

الخطباء الراشدین) أى اکثرهم لان المواطنة عليها وقعت فى أثناء خلافة عمر رضى الله عنه ووافقه على ذلك عامة
 الصحابة ومن بعدهم الى يومنا هذا بالانكسار وكيف لا وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم عليكم بسنتى وسنة
 الخطباء الراشدین المهديين وعواظهم بالواجب كما رواه أبو داود بجر (قوله اجماعا) راجع الى قول المترسنة
 للرجال والنساء وأشار الى أنه لا اعتداد بقول الرافض انهم اسنة الرجال فقط على ما فى الدرر والكافي وأنها
 ليست بسنة أصلا كما هو المشهور عنهم على ما فى حاشية فوح لانهم أهل بدعة يتبعون أهواءهم لا يعولون على كتاب
 ولا سنة وينكرون الاحاديث الصحيحة (قوله بعد صلاة العشاء) قد رلفنا صلاة اشارت الى أن المراد بالعشاء
 الصلاة لا وقتها والى ما فى النهر من أن المراد ما بعد الخروج منها حتى لو نوى التراويح عليه لا يصح وهو الاصح
 وكذا اشاروا على سنها كما فى الخلاصة قال فكانهم ألحقوا السنة بالفرض (تمة) تقدم فى بحث النية
 الاختلاف فى أن السنن لا بد فيها من التعيين او يكتفى اياها مطلقا للنية والاصح الثانى والاحوط الاول وتقدم
 تمام الكلام فيه فراجع هذا وهل يشترط ان يجتهد فى التراويح لكل شفعية فى الخلاصة الصحيح نعم لانه صلاة
 على حدة وفى الثانية الاصح لا فان الكل بمنزلة صلاة واحدة كذا فى التنازخانية وظاهره أن الخلاف فى أصل
 النية ويظهر الى التحصيل الاول لانه بالسلام خرج من الصلاة حقيقة فلا بد فى دخوله فيها من النية ولا شك
 أنه الاحوط خروجا من الخلاف نعم رجع فى الحلية الثانى ان نوى التراويح كلها عند الشروع فى الشفع الاول
 كما لو خرج من منزله يريد صلاة الفرض مع الجماعة ولم تحضره النية لما انتهى الى الامام (قوله الى الفجر) هذا آخر
 وقتها ولا خلاف فيه كما فى النهر (قوله فى الاصح) أى من أقوال ثلاثة الاول أن وقتها الليل كله قبل
 العشاء وبعده وقبل الوتر وبعده لانها قيام الليل قال فى البحر ولم أر من صححه اه وظاهره أنه يدخل وقتها
 من غروب الشمس الثانى أنه ما بين العشاء والوتر وصححه فى الخلاصة ورجحه فى غاية البيان بأنه المأثور المتوارث
 الثالث ما مشى عليه المصنف تعالى الكثرة وعزاء فى الكافي الى الجمهور وصححه فى الهداية والخاتمة والهيكل بجر
 (قوله فلو فاته بعضه الخ) تفريع على الاصح لكنه مبني على أن الافضل فى الوتر الجماعة لا المنزل وفيه خلاف
 سيأتى فقله اوتر معه أى على وجه الافضلية وكذا على القول الاول من الثلاثة المارة وأما على القول
 الثانى منها فانه يأتي بمافاته وعلة فى الخلاصة بأنه لا يمكنه التبان به بعد الوتر وبما قرناه ظهر أن ما فى البحر
 من جده التفريع على الثالث كالثانى صوابه كالاول كما مشى عليه الشارح هنا وتظهر ثمرته الخلاف أضافا
 لو صلاها بعد الوتر وأنسى بعضها وتذكر بعد الوتر فصلى الباقي صح على الاول والثالث دون الثانى (قوله
 ولا تكرر بعده فى الاصح) وقيل تكرر لانها تبع للعشاء فصارت كسنة العشاء والحواف انما وان كانت تبع للعشاء
 لكنهم أصلا صلاة الليل والافضل فيها آخره فلا يكره تأخيرها من صلاة الليل ولكن الاحسن أن لا يؤخر اليه
 خشية القوات ح عن الامداد وما فى البحر من أن الصحيح أنه لا بأس بالتأخير لا يدل على ثبوت كراهة الترتيب
 حتى يجاب عن قول الشارح لا يكره بأن المنقضى كراهة التحريم لان كلمة لا بأس تدل على أن خلافه اولى وليس كل
 ما هو خلاف الاولى مكرها وتزيتها لان الكراهة لا بد لها من دليل خاص كما قرناه مرارا بل فى رسالة العلامة
 قاسم وغيرها والصحيح أنه لا بأس به وهو المستحب والافضل لانها قيام الليل اه فافهم (قوله ولا وحده)
 بيان لقوله أصلا أى لا لجماعة ولا وحده ط (قوله فى الاصح) وقيل يقضيها وحده ما لم يدخل وقت تراويح
 أخرى وقيل ما لم يمض الشهر قاسم (قوله فان قضاها) أى من فردا بجر (قوله كسنة مغرب وعشاء)
 أى حكم التراويح فى انها لا تنقض اذافات الخ تحكيم بقية رواتب الليل لانها من الان القضاء من خواص
 الفرض وسنة الفجر بشرطها (قوله والجماعة فيها سنة على الكفاية الخ) أفاد أن أصل التراويح سنة
 عين فلو تركها واحد كره بخلاف صلاتها بالجماعة فانها سنة كفاية فلو تركها الكل اساءوا أما لو اختلف
 عنها رجل من أفراد الناس وصلى فى بيته فقد ترك الفضيلة وان صلى احد فى البيت بالجماعة لم ينالوا فضل
 جماعة المسجد وهكذا فى المكتوبات كفى النية وهل المراد أنها سنة كفاية لاهل كل مسجد من البلدة
 او مسجد واحد منها ومن الهلة ظاهر كلام الشارح الاول واستظهر ط الثانى ويظهر الى الثالث لقول
 النية حتى لو ترك أهل محله كلهم الجماعة فقد تركوا السنة وأسأوا اه وظاهر كلامهم هنا أن المتسخون
 كفاية اقامتها بالجماعة فى المسجد حتى لو أقاموها جماعة فى بيوتهم ولم يقيم فى المسجد أنهم الكمل وما قد مناه

(الرجال والنساء) اجماعا (ووقتها)
 (بعد صلاة العشاء) الى الفجر (قبل
 الوتر وبعده) فى الاصح فلو فاته
 بعضها وقام الامام الى الوتر اوتر
 معه ثم صلى مافاته (وبسبب
 تأخيرها الى ثلث الليل) او نسيه
 ولا تكرر بعده فى الاصح (ولا تنقضه
 اذافات أصلا) ولا وحده فى
 الاصح (فان قضاها كانت نفلا
 مستحبا وليس بتراويح) كسنة
 مغرب وعشاء (والجماعة فيها سنة
 على الكفاية) فى الاصح فلو تركها
 أهل مسجد أو لا لوتر لم يضرهم
 وكل ما شرع بجماعة فالمسجد فيه
 افضل قاله الحلبي

عن النية فهو في حق البعض المتخلف عنها وقيل ان الجماعة فيها سنة عين فمن صلاها وحده اساء وان صليت
 في المباحذ وبه كان يفتى ظهير الدين وقيل تستحب في البيت الا لقصة عظيم يقتدى به فيكون في حضوره
 ترغيب غيره والصحيح قول الجمهور وانها سنة كفاية ونماه في البحر (قوله وهي عشرون ركعة) هو قول
 الجمهور وعليه عمل الناس شرقا وغربا وعن مالك ست وثلاثون وذكر في الفتح أن مقتضى الدليل كون المسنون
 منها ثمانية والباقي مستحبا ونماه في البحر ذكرت جوابه فيما علقته عليه (قوله المكمل) بكسر الميم
 وهو التراخي المكمل بفتحها وهي القرائن مع الوتر ولا مانع أن تكمل الوتر وان صليت قبله وفي النهر
 ولا يخفى أن الرواتب وان كملت أيضا الآن هذا الشهر لمزيد كماله زيد فيه هذا المكمل فتكمل ا هـ ط (قوله صحت
 بكرامة) أي صحت عن الكل وتكرمان تعبد وهذا هو الصحيح كافي الحلية عن النصاب وخزانة الفتاوى خلافا
 لما في النية من عدم الكرامة فانه لا يخفى ما فيه لخالفته المتوارث مع نصريحهم بكرامة الزيادة على ثمان
 في مطلق التطوع لئلا نهناولى بحر (قوله به يفتى) لم أر من صرح بهذا اللفظ هنا وانما صرح به في النهر
 عن الزاهد في الوصل اربعاً بتسليمة وقعدة واحدة وأما إذا صلى الغنبرين بجله كذلك فقد قاسه عليه في البحر
 نعم صرح في الخالية وغيرها بأنه الصحيح مع أن مقتضى البدائع والخلاصة والتاريخانية أنه لو صلى التطوع ثلاثاً
 أو ستاً أو ثمانياً بقعدة واحدة فالأصح أنه يسد استحقاقاً وقبلاً وقد مناجيه فقد اختلف الصحيح
 في الزائد على الأربعة بتسليمة وقعدة واحدة هل يصح عن شفع واحد أو بقصد فليست به (فروع) شكواهل صلوا
 تسع تسليمات أو عشر يصلون تسليمة أخرى فرادى في الأصح للاحتياط في الكمال التراخي والاختراع عن التنفل
 بالجماعة وكذا الوتر كروا تسليمة بعد الوتر عند ابن الفضل وقال الصدر الشهيد يجوز أن يقال فصل بين جماعة
 وهو الاظهر لانه بناء على القول المختار في وقتها ولو سلم الامام على رأس ركعة ساهياً في الشفع الأول ثم صلى
 ما بقى قبل يقضى الشفع الأول فقط لصحة شروعه فيما بعده وقيل رضي الكل لأن سلامه الأول لم يخرج
 من حرمة الصلاة لكونه سهواً وكذلك كل سلام بعده يكون سهواً مبني على السهو الأول فقد ترك القعدة
 على الركعتين في الإشطاع كها تنقصد بأسرها الا اذا عمد السلام أو فعل بعده ما ساهى في الصلاة أو علم أنه ساهى
 ونماه في شرح النية ويظهر لي اربعة القول الأول لأن سلامه وان لم يخرج له لكن تكبيره على قصد الانتقال
 الى الشفع الاخر يخرج به عن الأول ثم رأيت في الحلية قال انه الاشبه (قوله يجلس) ليس المراد حقيقة
 الجلوس بل المراد الانتظار لانه يخرج بين الجلوس إذا كرأوسا كما وبين صلاته نافله منفرداً كما يذكره آفاده في شرح
 النية والبحر (قوله ندبا) وما يفيد كلام الكثر من أنه سنة تعقبه الزيلعي بأنه مستحب لاسنة وبه صرح
 في الهداية (قوله بين كل أربعة) الاوضح قول الكثر بعد كل أربعة أو قول النية والدررين كل ترويحيين
 لايهامه أن الجلسة بعد الشفع الأول من كل أربعة والجواب أن المراد بين كل أربعة وأربعة فخذف أحد
 المتعدين كافي قوله تعالى لا تفرق بين احد من رسله أي بين احد واحد ولا فساد في ذلك فافهم (قوله وكذا بين
 الخامسة والوتر) صرح به في الهداية واستدرك عليه في النهر بما في الخلاصة من أن أكثرهم على عدم
 الاستحباب وهو الصحيح ا هـ أقول هذا سبق نظر فان عبارة الخلاصة هكذا والاستراحة على خمس تسليمات
 اختلف المشايخ فيه وأكثرهم على أنه لا يستحب وهو الصحيح ا هـ فان مراده بخمس تسليمات خمس أشطاع
 أي على الركعة العاشرة كما فسره في شرح النية لاجل ترويح كل ترويحية اربع ركعات فقد اشبهه على
 صاحب النهر التسليمة بالترويحية فافهم (قوله بين تسليع) قال القهستاني فيقال ثلاث مرات سبحان ذي
 الملك والملكوت سبحان ذي العزة والعظمة والقدرة والكبرياء والجلوت سبحان الملك الحي الذي لا يموت سبح
 قدوس رب الملائكة والروح لا اله الا الله نستغفر الله نسألك الجنة ونعوذ بك من النار كافي منهج العباد ا هـ
 (قوله وصلاته فرادى) أي صلاة أربع ركعات فيزاد ست عشرة ركعة قال العلامة قاسم ان زادها منفردين
 لا بأس به وهو مستحب وان صلوا بجماعة كما هو مذهب مالك كره الخ وفي النهر وأما الصلاة فتقبل مكررة
 وقبل سنة وهو ظاهر ما في السراج وأهل مكة يطوفون وأهل المدينة يصلون أربعاً ا هـ (قوله نعم تكرر الخ)
 لأن الاستراحة مشروعة بين كل ترويحيين لا بين كل شفعين (قوله والطمع مرة سنة) أي قراءة الطمع في صلاة
 التراخي سنة وصححه في الخالية وغيرها وعرضا في الهداية الى أكثر المشايخ وفي الكافي الى الجمهور

(وهي عشرون ركعة) حكمته
 مساواة المكمل للمكمل (بعشر
 تسليمات) فلو فعلها بتسليمة فان
 تعد لكل شفع صحت بكرامة
 والاثبات عن شفع واحد به يفتى
 (يجلس) ندبا (بين كل أربعة
 بقدرها) وكذا بين الخامسة
 والوتر) ويخبرون بين تسليع وقراءة
 وسكوت وصلاة فرادى نعم تكرر
 صلاة ركعتين بعد كل ركعتين
 (والطمع) مرة سنة ومرة تسليمة
 وثلاثاً أفضل

وفي البرهان وهو المروي عن أبي حنيفة والمنقول في الآثار قال الزبلي ومنهم من استحب الختم في ليلة السابع والعشرين رجاء أن ينالوا ليلة القدر لأن الأخبار تظاهرت عليها وقال الحسن عن أبي حنيفة يقرأ في كل ركعة عشر آيات وشواها وهو الصحيح لأن السنة الختم فيها مرة وهو يحصل بذلك مع التخفيف لأن عدد ركعات التراويح في الشهر ستائة ركعة وعدد آيات القرآن ستة آلاف آية وشيئاً اه وما في الخلاصة من أنه يقرأ في كل ركعة عشر آيات حتى يحصل الختم في ليلة السابع والعشرين ونحوه في الفيض فيه نظر لأن توزيعه عشر أفعشرا يقتضي الختم في الثلاثين إلا أن يكون مع ضم الوتر لكن في الثانية وغيرها ما يفيد تخصيص التراويح وعامة في شرح الشيخ اسماعيل وفي شرح المنية ثم إذا ختم قبل آخر الشهر قبل لا يكره ترك التراويح فيها بقي لأنها شرعت لأجل ختم القرآن مرة قال أبو علي النسفي وقيل يصليها ويقرأ فيها ما شاء ذكره في الذخيرة اه (قوله الأفضل في زمانها الخ) لأن تكثير الجمع أفضل من تطويل القراءة حلية عن المحيط وفيه إشعار بأن هذا مبني على اختلاف الزمان فقد تغير الأحكام لاختلاف الزمان في كثير من المسائل على حسب المصالح ولهذا قال في البحر فالجواب أن المذهب في المذهب أن الختم سنة لكن لا يلزم منه عدم تركه إذا لم يتركه من القوم وتعتيل كثير من المساجد خصوصاً في زماننا فالنادر اختيار الأخف على القوم (قوله وفي المجتبى الخ) عبارته على ما في البحر والمتأخرون كانوا يفتنون في زماننا ثلاث آيات قصار أو آية طويلة حتى لا يمل القوم ولا يلزم تعطيلها فإن الحسن روى عن الإمام أنه قرأ في المكتوبة بعد الفاتحة ثلاث آيات فقد أحسن ولم يسيء هذا في المكتوبة فإظناك في غيرها اه (قوله وآية أو آيتين) أي بقدر ثلاث آيات قصار بدليل عبارة المجتبى والافلودون ذلك كره تحريماً لما في المنية وشرحها في بحث صفة الصلاة لوقر أمع الفاتحة آية قصيرة أو آيتين قصيرتين لم يخرج عن حد كراهة التحريم وإن قرأ ثلاثاً أو أكثر أو كانت الآية أو الايتين تعدل ثلاث آيات قصار أخرج عن حد الكراهة المذكورة ولكن لم يدخل في حد الاستحباب وينبغي أن يكون فيه كراهة تنزيه الخ أي لأن السنة قراءة المفضل فقوله هنا لا يكره أي لا يحرى ولا تنزيهاً وإن كره في الفرائض تنزيهاً فافهم هذا وفي التجنيس واختار بعضهم سورة الاختلاص في كل ركعة وبعضهم سورة الفيل أي البداة منها ينبغي بعد ما وهذا الحسن ثلاثاً يستغل قلبه بعدد الركعات قال في الحلية وعلى هذا استقر عمل أئمة أكثر المساجد في ديارنا إلا أنهم يبدون بقراءة سورة الشكائر في الأولى والاختلاص في الثانية وهكذا إلى أن تكون قراءتهم في التاسعة عشر بسورة تبت وفي العشرين بالاختلاص اه زاد في البحر وليس فيه كراهة في الشفع الأول من الترويجة الأخيرة بسبب الفصل بسورة واحدة لأنه خاص بالفرائض كما هو ظاهر الخلاصة وغيرها اه قلت لكن الاحوط قراءة النص وتبت في الشفع الأول من الترويجة الأخيرة والمعوذتين في الشفع الثاني منها وبعض أئمة زماننا يقرأ بالعصر والاختلاص في الشفع الأول من كل ترويجة وبالكوثر والاختلاص في الشفع الثاني (قوله ويريد الإمام الخ) أي بأن يأتي بالدعوات بحج (قوله ويكتفي بالهم صل على محمد) زاد في شرح المنية الصغير وعلى آل محمد وكان الشارح اقتصر على الأول أخذاً من التعليل لأن الصلاة على الأكل لا تفرض عند الشافعي رحمه الله تعالى بل تسن عند في التشهد الأخير وقبل تسبب عنده (قوله هذمة) بفتح الهاء وسكون الذا الهمزة وفتح الراء سرعة الكلام والثناء قاموس وهو منصوب على البدلية من المنكرات ويجوز القطع ح (قوله واستراحة) هي القعدة بعد كل أربع وقدمت أنها مندوبة وبه يعلم أن المراد بالمنكرات مجموع ما ذكره لأن رادها ما يخالف المشروع (قوله وتكره قاعدة) أي تنزيهاً لما في الحلية وغيره من أنهم اتفقوا على أنه لا يستحب ذلك إلا بعد ذلك لأنه خلاف المتوارث عن السلف (قوله حتى قيل الخ) أي قياساً على رواية الحسن عن الإمام في سنة الفجر لأن كلامهم ماسنة مؤكدة والصحيح الفرق بأن سنة الفجر مؤكدة بخلاف خلاف التراويح كافي الثانية وقدمنا عبارتها في بحث سنة الفجر (قوله كما يكره الخ) ظاهره أنها تحريمية لله لا المذكورة وفي البحر عن الثانية يكره لا مقتدى أن يقع في التراويح فإذا أراد الإمام أن يركع يقوم لأن فيه اظهار التسكاس في الصلاة والتشبه بالمنافقين قال تعالى وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى ط قال في الحلية وفيه إشعار بأنه إذا لم يكن لكسل بل كبير ونحوه لا يكره وهو كذلك اه (تنبيه) قال في التارخانية وكذا إذا غلبه النوم يكره له أن يصلي بل ينصرف حتى يستيقظ (قوله لانه تابع) أي لأن جماعة تابع لجماعة الفرض يصليها معه

٣ قوله لكن لا يلزم منه الخ الفميري
منه الأول راجع إلى المصحح وفي
تركه إلى الختم وفي منه الثاني إلى
عدم تركه اه منه

٣ (ولا يترك الختم) (لكسل القوم)
لكن في الاختيار الأفضل في زماننا
قد رما لا يشغل عليهم وأقره المصنف
وغیره وفي المجتبى عن الإمام
لو قرأ ثلاثاً قصاراً أو آية طويلة
في الفرض فقد أحسن ولم يسيء
فإظناك بالتراويح وفي فضائل
رمضان للزاهدي أفتى أبو الفضل
الكرماني والوبري أنه إذا قرأ
في التراويح الفاتحة وآية أو آيتين
لا يكره ومن لم يكن عالمياً بادل زمانه
فهو جاهل (وبأنى الإمام والقوم
بالبناء في كل شفع وزيد) الإمام
(على الشهدا إلا أن يمل القوم فيأتي
باصلوات) ويكتفي بالهم صل على
محمد لانه الفرض عند الشافعي
(ويترك الدعوات) ويحتمل
المنكرات هذمة القراءة وترك
تعوذ وتسمية وطمأنينة وتسيب
واستراحة (وتكره قاعدة) زيادة
تأكدها حتى قيل لا تصح (مع
القدرة على القيام) كما يكره تأخير
القيام إلى ركوع الإمام للتشبه
بالمنافين (ولو تركوا الجماعة
في الفرض لم يصلوا التراويح
جماعة) لانه تابع فصله وحده
يصليها معه

فان لم تقم الجماعة الفرض فلو اقيمت بجماعة وحدها كانت مخالفة للوارد فيها فلم تكن مشروعة أما لو صليت
 بجماعة الفرض وكان رجلا قد صلى الفرض وحده فله أن يصلها مع ذلك الامام لان جماعتهم مشروعة فله
 الدخول فيها معهم لعدم المحذور هذا ما ظهر لي في وجهه وبه ظهر أن التعاليم المذكورة لا تشمل المصل وحده فظهر
 صحة التفريع بقوله فصله وحده الخ فانهم (قوله ولولم يصلها الخ) ذكر هذا الفرع والذي قبله في البحر
 عن القسنة وكذا في متن الدرر لكن في التتارخانية عن الثقة أنه سئل عن رجل صلى الفرض والتراويح
 وحده أو التراويح فقط هل يصلي الوتر مع الامام فقال لا اه ثم رأيت القهستاني ذكر تصحيح ما ذكره
 المصنف ثم قال لكنه اذا لم يصل الفرض معه لا يتبعه في الوتر اه قوله ولولم يصلها أى وقد صلى الفرض
 معه لكن ينبغي أن يكون قول القهستاني "معه احتراز عن صلاتها مفردا أما لو صلاها جماعة مع غيره ثم صلى
 الوتر معه لا كراهة تأمل (قوله بقى الخ) الذي يظهر أن جماعة الوتر تبطل الجماعة التراويح وان كان الوتر
 نفسه أصلا في ذاته لان سنة الجماعة في الوتر انما عرفت بالارتباط للترابيح على أنهم اختلفوا في افضلية
 صلاتها بالجماعة بعد التراويح كما يأتي (قوله أى يكره ذلك) أشار الى ما قالوا من أن المراد من قول القدوري
 في مختصره لا يجوز الكراهة لعدم أصل الجواز لكن في الخلاصة عن القدوري أنه لا يكره وأيده في الحلية
 بما أخرجه الطحاوي عن المنصور بن مخزومة قال دفنا بابا بكر رضي الله تعالى عنه لسلا فقال عمر رضي الله عنه
 اني لم أوتر فقام وصفنا وراءه فصل يثلاث ركعات لم يسلم الا في آخرهن ثم قال ويمكن أن يقال الظاهر أن الجماعة
 فيه غير مستحبة ثم ان كان ذلك أحيانا كما فعل عمر كان مباحا غير مكروه وان كان على سبيل المواظبة كان بدعة
 مكروهة لانه خلاف التواتر وعليه يحمل ما ذكره القدوري في مختصره وما ذكره في غير مختصره يحمل على
 الاول والله أعلم اه قلت ويؤيده أيضا ما في البدائع من قوله ان الجماعة في التطوع ليست بسنة الا في قيام
 رمضان اه فان في السنة لا يستلزم الكراهة نعم ان كان مع المواظبة كان بدعة فيكره وفي حاشية البحر
 للغير المسمى علل الكراهة في الضياء والنهاية بأن الوتر تنقل من وجهه حتى وجبت القراءة في جميعها وتؤدى بغير
 اذان واقامة والنفل بالجماعة غير مستحب لانه لم تفعله الصحابة في غير رمضان اه وهو كالصريح في أنها
 كراهة تنزيه تأمل اه (قوله على سبيل التداعي) هو أن يدعو بعضهم بعضا كما في المغرب وفسره الوائلي
 بالكثرة وهو لازم معناه (قوله أربعة بواحد) أما اقتداء واحد بواحد أو اثنين بواحد فلا يكره وثلاثة بواحد
 فيه خلاف يجر عن الكافي وهل يحصل بهذا الاقتداء فضيلة الجماعة ظاهر لما قد مناه من أن الجماعة
 في التطوع ليست بسنة فيقدمه تأمل بقى لواقدي به واحد أو اثنان ثم جاءت جماعة اقتدوا به قال الرضوي
 ينبغي أن تكون الكراهة على المتأخرين اه قلت وهذا كله لو كان الكل متفلقين أما لواقدي متفلقون
 بمقتضى فلا كراهة كما ذكره في الباب الاتي (قوله في صلاة رغب) في حاشية الاشياء للحموي هي التي
 في رجب في اول ليلة الجمعة منه قال ابن الحاج في المدخل وقد حدثت بعد أربع مائة وثمانين من الهجرة وقد صنف
 العلماء كتباً في انكارها وذهابها ونسفيها فاعلموا ولا يغتر بكثرة الفقهاء فيها كثير من الامصار اه وقدمنا بعض
 الكلام عليها عند قوله واحياء ليلة العبد (قوله وبراءة) هي ليلة النصف من شعبان (قوله وقد ر) الظاهر
 أن المراد من الليلة السابع والعشرين من رمضان لما قد مناه عن الزياحي من أن الاخبار تظاهرت عليها (قوله
 الا اذا قال الخ) لانه لا خروج عنها حينئذ الا بالجماعة وظاهر كلام الشارح أن النذر من المتقدمين دون الامام
 والا كان اقتداء الناذر بالناذر وهو لا يجوز ثم ان بناء القوي على الضعيف انما يمنع اذا كانت القوة ذاتية
 فالعرضت بالنذر كما عفا فلان من هنا قال في شرح المنية النذر كالنفل ط عن أبي السعود (قوله قلت الخ)
 لم يتقبل عبارة البرازية بتمامها ووضعا ولا ينبغي أن يتكلف الالتزام ما لم يكن في الصدر الاول كل هذا التكلف
 لا فائدة أمر مكروه وهو أداء النفل بالجماعة على سبيل التداعي فلوترك أمثال هذه الصلوات تاركاً ليعلم الناس
 أنه ليس من الشعار فحسن اه وظاهره أنه بالنذر لم يخرج عن كونه أداء النفل بالجماعة (قوله
 وفي التتارخانية الخ) عبارته انتفاع الحيط وذكر القاضي الامام أبو علي النسفي "فمن صلى العشاء والتراويح
 والوتر في منزله ثم أتى قوما آخرين في التراويح ونوى الامامة كره له ذلك ولا يكره للمأمومين ولولم ينو الامامة
 وشرع في الصلاة فاقتدى الناس به لم يكره لواحد منهما اه قال ط وهل اذا اقتدى حنفى نوى سنة الجمعة

مطلبه
 في كراهة الاقتداء في النفل على
 سبيل التداعي وفي صلاة الرغائب

(ولولم يصلها) أى التراويح
 (بالامام) او صلاها مع غيره له أن
 (يصلى الوتر) معه بقى لوتركما
 الكل حل يصلون الوتر بجماعة
 فليراجع (ولا يصلى الوتر و) لا
 (المنع بجماعة خارج رمضان)
 أى يكره ذلك لو على سبيل التداعي
 بأن يقتدى بأربعة بواحد كما في
 الدرر ولا خلاف في صحة الاقتداء
 اذا لمانع نهر وفي الاشياء عن
 البرازية يكره الاقتداء في صلاة
 رغب وبراءة وقد ر اذا قال
 نذرت كذا ركعة بهذا الامام
 جماعة اه قلت وتمة عبارة
 البرازية من الامامة ولا ينبغي
 أن يتكلف كل هذا التكلف لأمور
 مكروه وفي التتارخانية لم ينو
 الامامة لا كراهة على الامام فليحفظ

البعدية بشافعي يصلي الظهر بعد ما يكره نظر الاعتقاد الحنفي لانها نقل عنه على المعتمد ولا يكره نظر الاعتقاد الامام حنبل اه ويظهر في الاول لان الارجح أن العبرة بالاعتقاد المتقدم وهذه الصلاة في اعتقاده مكروهة (قوله تصحان) ربح الكمال الجماعة بأنه صلى الله عليه وسلم كان أو تربهم ثم بين العذر في تأخره مثل ما صنع في التراويح فالوتر كالترايح فكأن الجماعة فيها سنة فكذلك الوتر جبر وفي شرح المنية والصحيح أن الجماعة فيها افضل الآن سنثبت اليك سنة جماعة التراويح اه قال الخبير الرمي وهذا الذي عليه عامة الناس اليوم اه وقواه المحشي أيضا بأنه مقتضى ما مر من أن كل ما شرع بجماعة فالمسجد افضل فيه

(باب ادراك الفريضة)

حقيقة هذا الباب مسائل شتى تتعلق بالفرائض في الاداء الكامل وكله مسائل الجامع جبر وفتح ومعراج أقول وهو في الحقيقة تسميم لباب الامامة ولذا ذكره صاحب الهداية في كتابه محتمرات النوازل عقبه وترجمه بفصل ادراك الجماعة وضميلها (قوله خرج النافلة الخ) أي خرج بالفريضة النافلة والنذر وكذا بالاداء لان الاداء كما سيذكره في الباب الاثنى عشر الواجب في وقته فالنفل والنذر لا وقت لهما والقضاء فعليه خارج وقته قال ح فقوله فيما سبى أي والشارع في نفل لا يقطع مطلقا نصريح بالفهوم (قوله والقضاء) يعني اذا شرع في صلاة قضاء ثم شرع الامام في الاداء فانه لا يقطع وانما جلنا على هذا لانه اذا شرع في قضاء فرض فأقيمت الجماعة في ذلك الفرض بعينه يقطع كما ذكره في الجبر بحثنا وجرم به في امداد الفتاح اه ح أقول وجرم به المقدسي أيضا وأما ما نقله عن الجبر فلم أره فيه والذي رأيته فيه معزى الخلاصة لوشرع في قضاء الفوائت ثم أقيمت لا يقطع كالنفل والمنذورة كالفاضة اه (تنبيه) لو خاف فوت جماعة الحاضرة قبل قضاء الفاضلة فان كان صاحب ترتيب قضى وان لم يكن فهل يقضى ليكون الاداء على حسب ما وجب ويخرج من خلاف مالك فان الترتيب لا يسقط عنه بالاعذار المذكورة عندنا ثم يقتدى لاحراز فضيلة الجماعة مع جواز تأخير القضاء وامكان تلافيه قال الخبير الرمي لم أره ثم نقل عن الشافعية اختلاف الترجيح فيه واستظهر الثاني قلت ووجهه ظاهر لان الجماعة واجبة عندنا وفي حكم الواجب ولذا يترك لاجلها سنة الفجر التي قبيل عندنا بوجوبها ومراعاة خلاف الامام مالك مستحبة فلا ينبغي تفويت الواجب لاجل المستحب (قوله أي شرع في الفريضة) بالبناء للجهول وفي الفريضة نائب الفاعل أي شرع فيها الامام وقد مرنا في باب الامامة أن الاقتداء بالفاسق والاعمى ونحوهما اولى من الانفراد وكذلك بالخالف الذي يراعى في الشروط والاركان وعليه فيقطع ويقضى به لان العلة تحصيل فضيلة الجماعة حيث حصلت بلا كراهة بأن لم يوجد من هو اولى منهم كان القطع والاقتداء اولى وقد مرنا اختلاف المأخرين فيما لو تعددت الجماعات وسبقت جماعة الشافعية فبعضهم على أن الصلاة مع اول جماعة افضل وبعضهم على أن انتظار الاقتداء بالموافق افضل بناء على كراهة الاقتداء بالخالف اهدم مراعاته في الواجبات والسنن وان راعى في الفروض واستظهرنا هناك عدم كراهة الاقتداء به ما لم يعلم منه مفسدا كما مال اليه الخبير الرمي وأنه لو انتظر امام مذهبه بعيدا عن الصفوف لم يكن اعراضا عن الجماعة للعلم بأنه يريد جماعة أكمل من هذه الجماعة فعلى هذا الوشرع في سنة الظهر تتهاأربعا حتى على قول الكمال الاثنى عشر لو كان مقتديا بمن يكره الاقتداء به ثم شرع من لا كراهة فيه هل يقطع ويقضى به استظهر ط أن القول لو فاسقا لا يقطع ولو مخالفا وشك في مراعاته يقطع أقول والظاهر العكس لان الثاني كراهته تنزيهية كالاعمى والاعمى بخلاف الفاسق فانه استظهر في شرح المنية أنها تحريمية لقولهم ان في تقديمه للامامة تعظيمه وقد وجب علينا اهاتيه بل عند مالك ورواية عن أحمد لا تصح الصلاة خلفه (قوله لا اقامة المؤذن الخ) مرفوع عطف على معنى قوله شرع في الفريضة في مصلاه فكانه قال المراد بالاقامة الشروع في الفريضة في مصلاه لا اقامة المؤذن الخ ح أي فلا يقطع اذا اقام المؤذن وان لم يقيد الركعة بالسجدة بل بتها ركعتين بما في غاية البيان وغيره وكذا لو اقيمت في المسجد وهو في البيت او في مسجد آخر لا يقطع مطلقا بجر أي سواء قيد الركعة بسجدة او لا وان كان فيه احراز ثواب الجماعة لانه لا يوجد مخالفة الجماعة عيانا معراج أي بخلاف ما اذا كانا في مسجد واحد فان في عدم قطعها مخالفة الجماعة عيانا وفيه اشارة الى دفع ما ورد ط من أنهم صرحوا بطلب الجماعة في مسجد آخران فانه فيما هو فيه وان الجماعة واجبة ولم تقيد بسجده وان القطع

(وفيه) أي رمضان (يصلي الوتر) وقيامه بها (وهل افضل في الوتر الجماعة ام المنزل تصحان لكن نقل شارح الوهبانية ما يقتضى أن المذهب الثاني وأقره المصنف وغيره

(باب ادراك الفريضة)

(شرع فيها اداء) خرج النافلة والمنذورة والقضاء فانه لا يقطعها (منفردا ثم أقيمت) أي شرع في الفريضة في مصلاه لا اقامة المؤذن ولا الشروع في مكان وهو في غيره

لا كمال الكمال فلا يظهر الفرق ويبان الدفع أن الجماعة وإن كانت مطلوبة واجبة لكن عارض وجوبها حرمة القطع فقط الوجوب وترجى القطع لا كمال إذا كان في عدم القطع مخالفة الجماعة عيانا لأن هذه المخالفة منهية أيضا فنصار القطع أولى لذلك أما إذا لم توجد المخالفة المذكورة يبقى الوجوب ساقطا بحرمة القطع لترجح الحاضر على المبع وعدم ما يرجح جانب المبع هذا ما ظهر لي قدبره (قوله يقطعها) قال في المنع جاز تقض الصلاة منفردا لحرار الجماعة اه وظاهر التعديل الاستحباب وليس المراد بالجواز مستوى الطرفين وقد يقال إن أحرار الجماعة واجب على اعدل الأقوال فيقتضي وجوب القطع وقد يقال أنه عارضه الشرع في العمل ط (قوله كالوندت الخ) أي حربت وأشار بذلك كرهه المسائل خناوان تقدمت في مكروهات الصلاة قبيل قوله وكره استقبال القبلة إلى ما قالوا من أنه إذا جاز القطع فيها لحطام الدنيا ثم لا إعادة من غير زيادة إحسان فإجازه لتحصله على وجه أكل أولى لأن صلاة الجماعة تفضل صلاة الفرد بخمس وفي رواية بسبع وعشرين درجة (قوله أوخاف ضياع درهم من ماله) قال في الظهيرية لم يفصل في الكتاب بين المال القليل والكثير وعامة المشايخ قدروه بدرهم قال شمس الأثمة الشرخسي هذا حسن لولا ما ذكر في كتاب الحوالة والكفالة أن لطلاب حبر غريمه بالدين فافوقه فإذا جاز حبس المدين بالدين اتفق جواز قطع الصلاة مع تمكنه من قضائها الأولى والصحيح أنه لا فصل بين ماله وماله غيره اه (قوله لا مكان قضائه) هذا التعديل يفيد جواز قطع الفرض للجماعة ح عن الامداد قلت عارضه أن الفرض أقوى منها بخلاف النفل ط (قوله ويجب) أي يفترض (قوله لا يجيبه) ظاهره الحرمة سواء علم أنه في الصلاة أولا ط (قوله إلا أن يستغث به) أي يطلب منه الغوث والاعانة وظاهره ولو في أمر غير مهلك واستغاثه غير الأبوين كذلك ط والحاصل أن المصلي متى سمع أحدا يستغث وإن لم يقصد بالنداء أو كان أجنبيا وإن لم يعلم ما حل به أو علم وكان له قدرة على اغاثته وتخليصه وجب عليه اغاثته وقطع الصلاة فرضا كانت أو غيره (قوله لا يجيبه) عبارة التجنيس عن الطحاوي لا بأس أن لا يجيبه قال ح وهي تقتضي أن الاجابة أفضل تأمل اه قلت ومقتضاه أن اجابته خارج الصلاة واجبة أيضا بالأولى والظاهر أن محله إذا تأذى منه بترك الاجابة لكونه عقوقا تأمل هذا وذكر الرجحي مامعناه أنه لما كان بر الوالدین واجبا وكان مظنة أن يتوهم أنه إذا ناداه أحدهم ليكون عليه بأس في عدم اجابته دفع ذلك بقوله لا بأس بترجيع الأمر لله تعالى بعدم قطع العبادة لأن داءه لمع عليه بأنه في الصلاة معصية ولا طاعة لخلق في معصية الخالق فلا تجوز اجابته بخلاف ما إذا لم يعلم أنه في الصلاة فإنه يجيبه لما علم في قصة جريج الراهب ودعاء أمه عليه ومآثله من العناء لعدم اجابته لها فليس كلمة لا بأس هنا بخلاف الأولى لأن ذلك غير مطرد فيها بل قد تأتي بمعنى يجب والظاهر أن هذا منه (نبه) نقل عن خط صاحب البحر على حاشيته أن القطع يكون حراما ومباحا ومستحباً واجبا فالخزام غير عذر والمباح إذا خاف فوت مال والمسحب القطع لا كمال والواجب لا حياء نفس (قوله هو الأصح) وقيل يتعدو ويسلم لكن ذكر ط أن الظاهر أنه لا خلاف هنا وانما ذكروا الخلاف فيما إذا قام إلى الثالثة ولم يقبدها بسجدة اه وحينئذ فلا أولى إرجاع التصحيح إلى قوله بتسليمية واحدة لكن لم يصرح بذلك في غاية البيان وإنما قال لكن يسلم تسليمية واحدة وبه صرح في شروح الجامع الصغبر وأن شاء كبر قائما قال نخر الإسلام وهذا أصح فإذا كبر قائما ينوي الشروع في صلاة الإمام تنقطع الأولى في ضمن شروعه في صلاة الإمام ثم هو مخير في رفع اليدين كذا قاله الإمام حميد الدين الضرير في شرحه اه (قوله وهذا إن لم يقيد الخ) حاصل هذه المسئلة شرع في فرض فأقيم قبل أن يسجد للأولى قطع واقتدى فان سجد لها فان في رباعي آتم شفعوا واقتدى مالم يسجد للثالثة فان سجد آتم واقتدى مستقلا إلى العصر وإن في غير رباعي قطع واقتدى مالم يسجد للثالثة فان سجد لها آتم ولم يقيد اه ح (قوله أو قيدها) عطف على لم يقيد أي وإن قيدها بسجدة في غير رباعية كالفجر والمغرب فإنه يقطع ويقعد أيضا مالم يقيد الثانية بسجدة فان قيدها آتم ولا يقعدى لكرامة التفل بعد الفجر والثلاث في المغرب وفي جعلها أربعاً مخالفة لأممها فان اقتدى أربعاً لأنه أحوط لكرامة التفل بالثلاث تحريما ومخالفة الإمام شروعه في الجلة كالمسبوق فيما يقضى والمقتدى بمسافر وتماه في البحر (قوله أو فيها الخ) أي أو قيد الركعة الأولى بسجدة في الرباعية فإنه أيضا يقعدى ولكن بعد أن يضم إليها ركعة صيانة لركعة المؤداة عن البطان كما صرحوا به قال في البحر وخصر في أن صلاة ركعة فقط باطلة لأنها صحيحة مكروهة كالأوليه

(يقطعها) لعذر أحرار الجماعة كالأوليه نذرت دابته أو فارق قدرها أو خاف ضياع درهم من ماله أو كان في النفل في جملة خوف فوترها قطعه لا مكان قضائه ويجب القطع لنحو انجاء غريق أو حريق ولو دعاه أحد أبويه في الفرض لا يجيبه إلا أن يستغث به وفي النفل إن علم أنه في الصلاة فدعاه لا يجيبه ولا أجابه (قائما) لأن القعود مشروط للخلل وهذا قطع لا لتحلل ويكتفى (بتسليمية واحدة) هو الأصح غاية (ويقعدى بالأمم) وهذا (إن لم يقيد الركعة الأولى بسجدة أو قيدها) بها (في غير رباعية أو فيها) لكن (ضم إليها) ركعة (أخرى) وجوبا ثم يأتي أحراراً للنفل والجماعة

مطلب
قطع الصلاة يكون حراما ومباحا
ومستحباً واجبا

مطلب
صلاة ركعة واحدة باطلة لا صحيحة
مكروهة

بعض حنفية العصر اه وفي الشهر ان بطلان هذا التروحم غنى عن البيان (قوله وان صلى ثلاثا منها) أى بان قد
 الثالثة بسجدة قال في الجريدة بالثلاث لانه لو كان في الثالثة ولم يقيد بسجدة فانه يقطعها لانه يجعل الفرض
 ويخير ان شاء عاد وقعد وسلم وان شاء كبر قائما يتولى الدخول في صلاة الامام كذا في الهداية وفي المخطط الاصح
 انه يتلوع قائما بتسليمة واحدة لان التعداد مشروط لتعطيل وهذا قطع وليس يتخلل فان التعطل عن التلويح لا يكون
 على رأس الركعتين وبكتبه تسليمة واحدة للقطع انتهى وتكذلك السجدة في ثاية البيان معزيا الى نثر الاسلام اه
 (قوله اتم) أى وجوب الوقوع واقدى كان انما رمى وفي التهستانى وفيه اشارة الى انه لا يستقل بجسلة
 مثل ان لا يقعد على الرابعة ويصير حاسنا كما في المخطط ومثل ان يصل الرابعة فاعدا التقلب ثلاثا لان الاتمام
 فرض كافي المنية اه (قوله ثم اقدى مستغلا) أى ان شاء وهو أفضل امداد وأورد ان التفل يجامعة
 مكروه من ارج رمضان وأجيب نعم اذا كان الامام واقوم متقوعين أما اذا أدى الامام الفرض والقوم التفل
 فلا اتوليه عليه الصلاة والسلام للرجلين اذا صليتا في حال الكفاية أتيما صلاة قوم فصليا معهم واجعل صلواتكم
 معهم سبعة أى نافذة كذا في الكافي بجر (قوله ويدرك بذلك فضيلة الجماعة) الظاهر ان المراد انه يحصل بذلك
 الاقتداء فضيلة الجماعة التي هي المضاعفة بخمسة اوسبع وعشرين درجة كالمو كان صلى الفريضة مقتديا
 لان هذه جماعة مشروعة أيضا اما الاستدراكات اولها يصير مخالفا للجماعة ولكن الظاهر ان هذه
 المضاعفة مضاعفة ثواب التفل لا الفرض فليراجع (قوله حاوى) أى حاوى القدسي كما في البحر لا حاوى
 الحصري ولا حاوى الزاهدى (قوله مطلقا) أى سواء قيدا الاولى بسجدة او لا (قوله خلافا لما رجه
 الكمال) حيث قال وقيل يقطع على رأس الركعتين وهو الراجح لانه يمكن من قضائها بعد الفرض ولا باطل
 في التسليم على الركعتين فلا يفتقر فرض الاستماع والاداء على الوجه الاكمل بلا سبب اه أقول وظاهر
 الهداية اختياره وعليه مبنى في المتنق ونور الايضاح والمواهب وجمعة الدرر والفيض وعزاه في الشربلية
 الى البرهان وذكر في الفتح انه حكى عن السعدى انه رجع اليه لما رآه في النوادر عن أبي حنيفة وأنه مال اليه
 السرخسي والبة الى وفي البرازية أنه رجع اليه القاضى النسفى وظاهر كلام المقدسى الميل اليه وتنقل
 في الحلية كلام شيخه الكمال ثم قال وهو كما قال هذا ومارجحه المصنف صرح بتبعه الولا الى وصاحب المبتغى
 والمخطط ثم التمنى وفي جمعة الشربلية وعليه الفتوى قال في البحر والظاهر ما صححه المشايخ لانه لا شك
 ان في التسليم على الركعتين ابطال وصف السنة لالا كما هو تقدم أنه لا يجوز وشهد لهم اثبات أحكام الصلاة
 الواحدة للاربعة من عدم الاستفتاح والتعوذ في الشفع الثاني الى غير ذلك كما قدمناه اه وأقره في النهر أقول
 لكن تقدم في باب النوازل أنه يقتضى ركعتين لو نوى اربعاً وأفسده وأنه ظاهر الرواية عن اصحابنا وعليه المتون
 وأنه صحيح في الخلاصة رجوع أبي يوسف اليه وصرح في البحر أنه يشمل السنة المؤكدة كسنة الطهر حتى
 لو قطعها اقتضى ركعتين في ظاهر الرواية وأن من المشايخ من اختار قول أبي يوسف في السن المؤكدة واختاره
 ابن الفضل وصححه في النصاب وقدمنا هناك أن ظاهر الهداية وغيره خارج جيع ظاهر الرواية فثبت كانت المتون
 على ظاهر الرواية من أنه لا يلزمه بالشروع في السن الا ركعتان لم تكن في حكم صلاة واحدة من كل وجه ولم يكن
 في التسليم على الركعتين ابطالا لها وابطال وصف السنة لما هو أقوى منه مع امكان تداركها بالقضاء بعد
 الفرض لا محذور فيه فتدبر ثم اعلم أن هذا كله حيث لم يبق الى الثالثة أمان قام اليها وقيدها بسجدة ففي رواية
 النوادر ينصف اليها رابعة ويسلم وان لم يقيدها بسجدة قال في الخاتمة لم يذكر في النوادر واختلف المشايخ فيه
 قيل يمتها اربعاً ويحذف القراءة وقيل يعود الى التعدة ويسلم وهذا شبه اه قال في شرح المنية والاوجه أن يمتها
 لانها بان كانت صلاة واحدة فتأخر وان كانت كغيرها من النوازل كل شفع صلاة فالقيام الى الثالثة كالنحرية
 المستدأة واذا كان اول ما يحترم يتم شفعاً فكذا عينا اه (قوله وكرهه بغيره بالنبي) وهو ما في ابن ماجه
 من ادرك الاذان في المسجد ثم خرج لم يخرج لحاجة وهو لا يريد الرجوع فهو منافق وأخرج الجماعة الا البخارى
 عن أبي الشعثاء قال كلفهم أبي هريرة في المسجد فخرج رجل حين اذن المؤذن للعصر قال ابو هريرة أما هذا فقد
 عصى ابا القاسم والموقوف في مثله كلفه فخرج بجر (قوله من مسجد اذن فيه) أطلقه فمثل ما اذا اذن
 وحر فيه او دخل بعد الاذان كما في البحر والنهر (قوله والمراد) يبحث لصاحب البحر حيث قال والظاهر

(وان صلى ثلاثا منها) أى الرابعة
 (اتم) منفردا ثم اقدى بالامام
 (مستغلا ويدرك) بذلك (فضيلة
 الجماعة) حاوى (الافى العصر)
 فلا يقتضى لكراحة التفل بعده
 (والسارع في تفل لا يقطع مطلقا)
 ويتم ركعتين (وكذا سنة الظهر
 و) سنة (الجمعة اذا اقيمت او خطب
 الامام) ينها اربعاً (على) القول
 (الراجح) لانها صلاة واحدة وليس
 القطار لال كمال بل لا يبطال خلافا
 لما رجه الكمال (وكرهه) بغيره
 للنهى (خروج من لم يصل من
 مسجد اذن فيه) جرى على الغالب
 والمراد دخول الوقت اذن فيه اولاً

قوله ابطالا لها كذا بخطه ولعل
 صوابه ابطال بالرفع كما لا يخفى اه
 معجمه

مطلب
 في كراحة الخروج من المسجد بعد
 الاذان

أن مرادهم من الإذان فيه دود دخول الوقت وهو داخله سواء أذن فيه أو في غيره كما أن الظاهر من الخروج من غير صلاة عدم الصلاة مع الجماعة سواء أخرج أو مكث بلا صلاة كما نشاهد من بعض الفسقة حتى لو كانت الجماعة يؤخرون لدخول الوقت المستحب كالتصريح مثلا فخرج ثم رجع وصلى معهم ينبغي أن لا يكره ولم يكرهه منقولاً اهـ وبهزم بذلك كله في التردد لالة كلامهم عليه (قوله الأمان ينظم به أمر جماعة أخرى) بأن كان اماماً أو مؤذناً تفرق الناس بغيبته لأنه ترك ضرورة تكميل معنى العبادة للمعنى يحرم وظاهر الإطلاق أنه الخروج ولو عند الشروع في الإقامة وبه صرح في متن الدرر والقهستاني وشرح الوقاية (قوله) أو كان الخروج لمسجد حبه الخ) أى وإن لم يكن اماماً ولا مؤذناً كما في النهاية قال في البحر ولا ينبغي ما فيه إذ خروجه مكره بتحريراً والصلاة في مسجد حبه مندوبة فلا تكتب المكروه لأجل المندوب ولا دليل يدل عليه اهـ قلت أكن تنبيه عبارة النهاية هكذا الآن الواجب عليه أن يصلي في مسجد حبه ولو صلى في هذا المسجد فلا بأس أيضاً لأنه صار من أهله والأفضل أن لا يخرج لأنه يتهم اهـ ومثله في المعراج تأمل وقد يقوله ولم يصلوا فيه تبعاً لما في شروح الهداية لأنه لو صلى في مسجد حبه لا يخرج لأنه صار من أهل هذا المسجد بالدخول نهاية (قوله) والاستاذة الخ) معطوف على حبه أى أو مسجد استاذة قال في المعراج ثم للمفتي بجماعة مسجد استاذة لأجل درسه أو لسماع الأخبار أو لسماع مجلس العامة أفضل بالاتفاق لتبصيل التوازين اهـ ومثله في النهاية وظاهره أنه انما يخرج إذا خشي فوات الدرس أو بعضه والأفلا وأنه لا يتوقف على أن يكون الدرس مما يجب تعلمه عليه وفى حاشية أبي السعود أن ما أورده في البحر في مسجد الحى وأورد هنا (قوله) والحاجة الخ) بحث لصاحب التهرأخذ من الحديث المأثر (قوله) بل تركه للجماعة) يعنى أن نفي الكراهة المفهوم من الاستثناء ليس من كل وجه بل المراد نفي كراهة الخروج من حيث ذاته وأما من حيث سببه وهو كونه قد صلى تلك الصلاة وحده فانه مكره بمعنى أنه لو صلى وحده ليخرج يكره له ذلك لأن ترك الجماعة مكره لأنها واجبة أو سنة مؤكدة قربة منه (تنبيه) يعلم من هنا ومن قوله وان صلى ثلاثاً منها ثم اقتدى مستقلاً أن من صلى منفرداً لا يؤمر بالاعادة جماعة مع أنهم قالوا كل صلاة أذيت مع كراهة التحريم يجب إعادتها وزاد ابن الهمام وغيره ومع كراهة التنزيه تسحب الاعادة ولا شك في كراهة ترك الجماعة على القول بسنيتها وأوجبها الوجود الأتم على القولين الآن بيجاب يحمل ما هنا على ما إذا تركها بعد زور وهو خلاف ما يتبادر من كلامهم وقد تم انتمام الكلام على ذلك في واجبات الصلاة ولم يظهر لي جواب شاف فليست تأمل (قوله) الاعتدال الشروع في الإقامة الخ) ظاهراً الكراهة ولو كان مقيم جماعة أخرى لأن في خروجه همة قال الشيخ اسماعيل وهو المذكور في كثير من الفتاوى والهمة هنا نشأت من صلته منفرداً فإذا خرج يؤيد هذا بخلاف ما مر عن الدرر وشرح الوقاية فهما مسئلتان فما تقدم فيما إذا كان مقيم جماعة أخرى وخارج عند الإقامة ولم يكن صلى وهما فيما إذا كان صلى وقد اشتبه ذلك على بعض البشراح والمراد بقيم الجماعة من ينظم به أمرها نحو المؤذن والامام كما مر والمراد به هنا المؤذن لأن الامام لو صلى منفرداً لا يمكن أن يقيم جماعة أخرى فافهم (قوله) لما مر) أى من قوله أحراراً للنفل والجماعة ح (قوله) وان أقيمت) بيان للإطلاق وظ والخاص بل أنه لا يكره الخروج بعد الإذان لمن كان صلى وحده في جميع الصلوات الا في الظهر والعشاء فانه يكره الخروج عند الشروع في الإقامة فقط لأجله (تنبيه) المراد بالإقامة هنا شروع المؤذن في الإقامة كما في الهداية لا بمعنى الشروع في الصلاة كما مر (قوله) البتراء) تصغير البتراء وهى الركعة الواحدة التى لا تامة لها والثلاث تستلزمها لكن إن كانت واحدة فقط فهي باطلة كما مر عن البحر وإن كانت ثلاثاً بان سلم مع الامام فقل لا يلزمه شئ وقبل فسدت ففقدى أربعاً كما لو نذر ثلاثاً كما في البحر وقد مناعه أنه لو اقتدى فيها فلا جوط أن يتمها أربعاً وان كان فيه مخالفة الامام (قوله) اشد) أى من التنفل بعد الفجر والعصر ومن البتراء القول المحظ لأن مخالفة الجماعة وزرع عظيم قلت أكن صرح في مختارات النوازل بأن الخروج اولى لأن هذه مخالفة أقل كراهة تأمل (قوله) قلت الخ) وارد على قوله وفى المغرب أحد المحظورين وعلى قوله اشد فانه يقتضى بفهمه أن الصلاة مع الامام فيها كراهة شديدة وهى التجزئة لكن قال ح ما فى القهستاني من ردود لان صاحب الهداية صرح بالكراهة وصاحب غاية البيان بانها بدعة وقاضى خان فى شرح الجامع الصغير بأنها حرام قال فى البحر والظاهر ما فى الهداية لأن المشايخ

(الامن ينظم به أمر جماعة أخرى)
أو كان الخروج لمسجد حبه ولم يصلوا فيه والاستاذة لدرسه أو لسماع الوعظ أو الحاجة ومن عزمه أن يعود نهر (و) الا (لمن صلى الظهر والعشاء) وحده (مرة) فلا يكره خروجه بل تركه للجماعة (الاعتدال) الشروع في (الإقامة) فيكره لمخالفتها الجماعة بلا عذر بل يقتدى مستقلاً لما مر (و) الا (ان صلى الفجر والعصر والمغرب مرة) فيخرج مطلقاً (وان أقيمت) لكراهة النفل بعد الاولين وفى المغرب أحد المحظورين البتراء أو مخالفة الامام بالاتمام وفى النهر ينبغي أن يجب خروجه لان كراهة مكته بلا صلاة اشد قلت أفاد القهستاني أن كراهة التنفل بالثلاث تنزيهية

يستدلون بأنه على أنه عليه وسلم نهى عن التبرأ وهو من قبل طي التبرأ قطعي الدلالة فيجوز كراهة التحريم
 على أصولنا (قوله وفي المختارات الخ) من كلام التتمة التي تضمنت تأييداً لاعتقادهم كون كراهة التبرئة
 التي هي معنى الإمامة اهـ ح قلت لكن قلتم في ستان خلافة اختلاف في أن الإمامة تدون الكراهة أو آخر
 ووقلتان منها بأنها تدون التحريم وأخر من التتمة (قوله وإذا خف الخ) علم منه ما إذا غلب على ظنه
 بالاولى تبرأ وإذا تركت تخوف قوت الجماعة فأولى أن تقول تخوف خروج الوقت ط عن أبي السعود (قوله
 تركها) أي لا يشرع فيها وليس المراد قطعها لما مر أن الشارع في التنقل لا يقطع معتقداً في التبرأ من قوله
 ولو قيد التتمة منها بالسجدة غير صحيح كونه عليه السلام إسماعيل (قوله لكون الجماعة أكل) لأنها تفصل
 القرض من قرض أصح وعشر من مائة لا تلحق ركعة التبرئة واحداً منها لأنها أضعاف القرض وأولعيد
 على الترك الجماعة أكرم من على ركعتي التبرئة وقامه في التفتح والتبرئة (قوله بأن رجا إدراك ركعة) تحويل لبيان
 المتبرأ والافتقار إليها القول الثاني (قوله وقيل التتمة) أي إذا رجا إدراك الإمام في التتمة لا يتركها
 بل يصلها وإن علم أنه بقوته ترك ركعتان معه (قوله بعد التبرئة) فيه أن صاحب التبرئة كراة كراة التبرئة
 التتمة ثم ذكر أن ظاهر الجامع الصغير أنه لو رجا إدراك التتمة فقط يترك السنة وتقل عن الخلافة
 أنه ظاهر التتمة وأنه رجع في البدائع ونقل عن الكافي والمحيط أنه يأتي بها عند خلافة المحدث فيسوى
 حكاية القولين بل ذكر قسلاً ذلك ما يدل على أحسنه نظائر رواية حيث قال وإن لم يكن بأن خشي فوت
 الركعتين أحرزاً أحقهما وهو الجماعة (قوله لكن ضعفه في التبرئة) حيث قال أنه يخرج شيء على رأى ضعف
 اهـ قلت لكن قوامه فتح التبرئة على ما يأتي من أن من أدرك ركعة من التبرئة مثلاً فقد أدرك فضل الجماعة
 وأحرزها بها كما نص عليه محمد وقفاً صاحبيه وكذلك إذا أدرك التتمة يكون مذكراً في فضلها على قولهم قال
 وهذا يعكس على ما قيل أنه لو رجا إدراك التتمة لا يأتي بسنة التبرئة على قول محمد وأخر خلافة نصر محمد على
 ما يوافقهم اهـ أي لأن التبرئة على أدراك فضل الجماعة وقد اتفقوا على أدراكه بإدراك التتمة فيأتي
 بالسنة اتفاقاً كما أوضح في التبرئة أيضاً وأقره في شرح التتمة وشرح التتمة الكثرة وشبهه الزرر لنسج
 اقتضى وشرحها الشيخ إسماعيل وقوم في التتمة وجزم به الثاني في مواقيت الخلافة (قوله عند باب
 المسجد) أي خارج المسجد كما شرح به التتمة الثاني وقال في النهاية لأنه لو ملاها في المسجد كان مستقلاً فيه
 عند اشتغال الإمام بالقرض وهو مكروه فإن لم يكن على باب المسجد موضع الصلاة يصلح في المسجد خلف
 سارية من سوارى المسجد وأشد كراهة أن يصلحاً خلف الصف مخافة الجماعة والذي يلي ذلك خلف الصف
 من غير مائل اهـ ومثل في النهاية والفراج (قوله والتركها) قال في التفتح وعلى هذا أي على كراهة
 صلاحها في المسجد ينبغي أن لا يصلح فيه إذا لم يكن عند باب المسجد لأن ترك المكروه مقدم على فعل السنة غير
 أن الكراهة تتفاوت فإن كان الإمام في الصف في صلاة ما إذا في التتمة أخف من صلاحها في الصف وعكسه
 وأشد ما يكون كراهة أن يصلحاً خلف الصف كخلفه كثير من الجوهرة اهـ والحاصل أن السنة في سنة التبرئة
 أن يأتي بها في سنة والا فأن كان عند باب المسجد مكان ملاها في الصلاة في التتمة أو الصفين أن كان
 المسجد موضعاً ولا تخلف الصفوف عند سارية لكن فيما إذا كان المسجد موضعاً والإمام في أحدهما
 ذكر في المحيط أنه قيل لا يكره لعدم مخالفة القوم وقيل يكره لأنهما مكان واحد قال فإذا اختلف المشايخ
 فيه فلا يفضل أن لا يفعل قال في التبرئة افتداه أنها تنزيه اهـ لكن في الحلية قلت وعدم الكراهة أوجه
 ثلاثاً التي ذكرناها اهـ ثم هذا كما إذا كان الإمام في الصلاة أم قبل الشروع يأتي بها في أي موضع شاء
 كما في شرح التتمة قال الزيلعي وأما جبة السن أن أمكنه أن يأتي بها قبل أن يركع الإمام أي بها خارج المسجد
 ثم اقتضى وإن خاف فوت ركعة اقتضى (قوله ثم ما قبل الخ) قال في التفتح وما عن التتمة إسماعيل الزاهد
 أنه يفتي أن يشرع فيها ثم يقطعها فيجب القضاء فيمكن من القضاء بعد الصلاة دفعه الإمام السرخسي بأن
 ما وجب بالشروع ليس أقوى مما وجب بالتدوير ومحمد أن التدوير لا يؤدى بعد التبرئة قبل الطلوع وأيضاً شروع
 في العبادة يقصد لافساد قال قيل ليؤخرها مرة أخرى قلنا إبطال العمل منه ودرء المقسدة مقدم على جلب
 المصلحة اهـ وقوله ثم يكره للقرض أي يتوى السنة أولاً ويكره ثم يتوى القرض قلبه ويكره بل إنه فيصير مستقلاً

مطلب
 هل الإمامة تدون الكراهة أو آخر

وفي المختارات لو اقتضى فيه لأمه
 (وإذا خف فوت) ركعتي (التبرئة)
 لا اشتغالاً يستلزم تركها
 لكون الجماعة أكل (والا)
 بأن رجا إدراك ركعة في ظاهر
 المذهب وقيل التتمة واعتنه
 المصنف والتبرئة إلى تعالج
 لكن ضعفه في التبرئة (د) يتركها
 بل يصلحاً عند باب المسجد وإن وجد
 مكاناً والتركها لأن تركها المكروه
 مقدم على فعل السنة ثم ما قبل
 يشرع فيها ثم يكره للقرض أو ثم
 يقطعها ويقتضي الأمر ودون درء
 المقسدة مقدم على جلب المصلحة

عنما الى الفرض وفي هذا البطلان لها ضمني فالظاهر انه مني أيضا فلا يظهر قول العلامة المقدسي انه لو فعل
 كذلك ثم قضاها بعد ارتفاع الشمس لا يرد شي مما ذكر اه فتأمل ثم رأيت ما ذكرته في شرح المنية فاذلا ويبدل
 عليه قول الكنت في باب ما يقصد الصلاة واقتتاح العصر أو التطوع بعد ركعة الظهر فانه صريح بأن الظهر يقصد
 بالشروع في غيره اه (تنبيه) قال في القنية لو خاف أنه لو صلى سنة الفجر بوجهها انقضى بها الجماعة ولو اقتصر
 فيها بالفتحة ونسيحة في الركوع والسجود يدركها فله أن يقتصر عليها لأن ترك السنة جائز لا يدرأ الجماعة
 فسنة السنة الاولى وعن القاضي الزنجيري لو خاف أن تقوته الركعتان يصلي السنة ويترك الشاء والتعوذ وسنة
 القراءة ويقصر على آية واحدة ليكون جمعا بينهما وكذا في سنة الظهر اه وفيها أيضا صلى سنة الفجر وفاته
 الفجر لا يعيد السنة اذا قضى الفجر اه (قوله ولا يقضيها الا بطريق التبعية الخ) أي لا يقضي سنة الفجر
 الا اذا قامت مع الفجر فيقضيهما تبعا لقضائه ولو قبل الزوال وأما اذا قامت وحدها فلا تقضى قبل طلوع الشمس
 بالاجماع لكراهة النفل بعد الصبح وأما بعد طلوع الشمس فكذلك عندهم اوقال محمد أحب إلى أن يقضيها
 إلى الزوال كما في الدرر قيل هذا قريب من الاتفاق لأن قوله أحب إلى دليل على أنه لو لم يفعل لا يؤم عليه وقالوا
 لا يقضي وان قضى فلا بأس به كذا في الخبازية ومنهم من جحق الخلاف وقال الخلاف في أنه لو قضى كان نفلا
 مبتدأ أو سنة كذا في العناية يعني نقلا عندهم سنة عندهم كذا في الكافي اسماعيل (قوله قضاء فرضها)
 متعلق بالتبعية وأشار بتقدير المضاف إلى أن التبعية في القضاء فقط فليس المراد أنهم لا يقضي بعده تبعا بل يقضي
 قبله تبعا لقضائه (قوله لا بعده في الاصح) وقيل تقضى بعد الزوال تبعا ولا تقضى مقصودا جاعا كما في الكافي
 اسماعيل (قوله لو رددنا الخبر) وهو ما روى أنه صلى الله عليه وسلم قضاها مع الفرض غداة ليلة التعريس بعد
 ارتفاع الشمس كما رواد مسلم في حديث طويل والتعريس نزول المسافر آخر الليل كذا في المغرب اسماعيل
 (قوله في الوقت المهمل) وهو ما ليس وقت فريضة وهو ما بعد طلوع الشمس إلى الزوال وليس عندنا وقت مهمل
 سواء على الصحيح وقيل مثله ما ينبلوغ الظل مثلا إلى المثلين (قوله بخلاف القياس) متعلق بورودا وبقضائها
 فافهم وذلك لأن القضاء محتج بالواجب لانه كما سيذكره في الباب الآتي فعل الواجب بعد وقته فلا يقضى
 غيره الا بسمعي وهو قد دل على قضاء سنة الفجر فنقلناه وكذا ما روى عن عائشة في سنة الظهر كما يأتي ولذا نقول
 لا تقضى سنة الظهر بعد الوقت فيبقى ما وراء ذلك على العدم كما في الفتح (قوله وكذا الجمعة) أي حكم الاربع
 قبل الجمعة كالاربع قبل الظهر كما لا يخفى بجر وظاهره أنه لم يرد في الخبر منقول ولا صريحا وقد ذكره القهستاني
 لكن لم يعزه إلى أحد وذكر السراج الحانوقي أن هذا مقتضى ما في المتن وغيرها لكن قال في روضة العلماء انها
 تسقط ما روى أنه عليه الصلاة والسلام قال اذا خرج الامام فلا صلاة الا المكتوبة اه وعلى أقول وفي هذا
 الاستدلال نظر لانه انما لا يصح على انها لا تصلي بعد خروجه لاعلى انها تسقط بالكلية ولا تقضى بعد الفراغ من
 المكتوبة والارزم أن لا تقضى سنة الظهر أيضا فانه ورد في حديث مسلم وغيره اذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا
 المكتوبة نعم قد يستدل للفرق بينهما بشي آخر وهو أن القياس في السن عدم القضاء كما مر وقد استدل قاضي خان
 لقضاء سنة الظهر بجماعتين عائشة رضي الله تعالى عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا قامته الاربع قبل
 الظهر قضاها بعد فكون قضاءها ثابت بالحديث على خلاف القياس كما في سنة الفجر كما صرح به في الفتح
 فالقول بقضاء سنة الجمعة يحتاج إلى دليل خاص وعليه تخصيص المتن على سنة الظهر دليل على أن سنة الجمعة
 ليست كذلك فتأمل (قوله فانه ان خاف فوت ركعة الخ) بيان لوجه المخالفة بين سنة الظهر وسنة الفجر
 ومفهومه أنه يأتي بها وان أقيمت الصلاة اذا علم أنه يدركها معه الركعة الاولى بعد أن لا يكون مخالفا لما لا يصح
 بلا حائل كما مر ويشكل عليه ما تقدم في اوقات الصلاة من كراهة التطوع عند الإقامة للمكوبة لكن نقلناه هناك
 عن عدة كتب تخصيص الكراهة المذكورة بإقامة صلاة الجمعة والفرق أن النفل عندها لا يخلو غالبا
 عن مخالطة الصفوف لكثرة الزحام بخلاف غيرها من المكتوبات (قوله على انها سنة) أي اتفاقا
 وما في الخالية وغيرها من انها نفل عندهم سنة عندهم ما فهم من تصرف المصنفين لأن المذكور في المسئلة
 الاختلاف في تقديمها أو تأخيرها والاتفاق على قضائها وهو اتفاق على وقوعها سنة كما حقه في الفتح وتبعه
 في البحر والنهر وشرح المنية (قوله في وقته) فلا تقضى بعده لا تبعا ولا مقصودا بخلاف سنة الفجر وظاهر الخبر

(ولا يقضيها الا بطريق التبعية
 ل) قضاء (فرضها قبل الزوال
 لا بعده) في الاصح لو رددنا الخبر
 بقضائها في الوقت المهمل بخلاف
 القياس فغيره عليه لا يقاس
 بخلاف سنة الظهر) وكذا
 الجمعة (فانه) ان خاف فوت ركعة
 يتحركها ويقتدى (ثم يأتي بها) على
 أنها سنة (في وقته) أي الظهر

الاتفاق على ذلك لكن صرح في الهداية بأن في قضائهم ابعد الوقت بغير ان يفرض اختلاف المشايخ ولذا قال في النيران ما في البحر سهو وأجاب الشيخ اسماعيل بأنه بناء على الاصح (قوله عند محمد) وعند أبي يوسف بعده كذا في الجامع الصغير المسامحة وفي المنظومة وشروحه الخلاف على العكس وفي غاية البيان بمحتمل أن يكون عن كل من الامامين روايتان ح عن البحر (قوله وبه يفتي) أقول وعليه المتون لكن رجع في الفتح تقديم الركنين قال في الامداد وفي فتاوى العتبات أنه المختار وفي مبسوط شيخ الاسلام أنه الاصح لحديث عائشة أنه عليه الصلاة والسلام كان اذا فاتته الاربع قبل الظهر يصليهن بعد الركعتين وهو قول أبي حنيفة وكذا في جامع قاضي خان اه والحديث قال الترمذي حسن غريب فح (قوله وأما ما قبل العشاء فمندوب) يعني قد علم حكم سنة الفجر والظهر والجمعة ولم يبق من النوافل القلبية الا سنة العصر ومن المعلوم انها لا تقتضي لكراهة السفل بعد صلاة العصر وكذا سنة العشاء لكن لا تقتضي لانهم مندوبة أقول وفي هذا التعليل نظر لانه يؤهم أن قضاء سنة الفجر والظهر لسنتهما ولو كانتا مندوبتين لم تقضي وليس كذلك لان قضاءهما ثبت بالنص على خلاف القيام فيسقي ما وراء النص على العدم كما صرح به في الفتح حتى لو ورد نص في قضاء المندوب يقول به وبهذا ظهر لك ما في قول الامداد ان التي قبل العشاء مندوبة فلا مانع من قضائها بعد التي تلي العشاء اه نعم لو قضاها لا تكون مكروهة بل تقع نفلا مستحبا لعل انها هي التي فأتت عن محلها كما قاله في سنة التراويح (قوله ولا يكون مصليا جماعة الخ) فالوحلف لا يصلي الظهر جماعة لا يجنب بادرل ركعة اوركتين اتفاقا وفي الثلاث الخلاف الا في هذه المسئلة موضعها كتاب الايمان وذكرها هنا كالتوطئة لقوله بل ادرل فضلها اذ ربما يتوهم أن بين ادرل الفضل والجماعة تلازما فاحتاج الى دفعه أفاده في النهر (قوله من ذوات الاربع) ليس قيما اذ الثاني والثلاثي كذلك وانما يخذه بالذكرا لاجل قوله وكذا مدرل الثلاث ح (قوله لكنه ادرل فضلها) أي الجماعة اتفاقا أيضا لان من ادرل آخر الشئ فقد أدركه ولذا وحلف لا يدرك الجماعة حيث بادرل الامام ولو في التشهد نهر (قوله اتفاقا) أي بين محمد وشيخيه وانما خص في الهداية محمد بالذكرا لان عنده لو ادرل في تشهد الجمعة لم يكن مدركا للجمعة فقتضاه أن لا يدرك فضيلة الجماعة هنا لانه مدرل لا اقل قد دفع ذلك الوهم بذكر محمد كما أفاده في الفتح والبحر (قوله دون المدرل) أي الذي ادرل اقل صلاة الامام وحصل فضل تكبيرة الاقتراح معه فانه أفضل من فاتته التكبيرة فضلا عن فاتته ركعة أو أكثر وقد صرح الاصوليون بأن فعل المسبوق اداء قاصر بخلاف المدرل فانه اداء كامل (قوله واللاحق كالمدرل) قال في البحر وأما اللاحق فصرحوا بأن ما يقضيه بعد فراغ الامام اداء شبيه بالقضاء وظاهر كلام الزيلعي أنه كالمدرل لكونه خلف الامام حكا ولهذا لا يقرأ فيقتضي أن يجنب في عينة لو حلف لا يصلي بجماعة ولو فاتته مع الامام الاكثر اه قلت ويؤيده ما مر في باب الاستخلاف من أنه لو أحدث الامام بعد ابعده القعدة الاخيرة تفسد صلاة المسبوق لا المدرل وفي اللاحق تصحيحان وظاهر البحر والنهر هناك تأييد الفساد وقد مناه يوقه أيضا (قوله وكذا مدرل الثلاث) ومدرل الشتين من الثلاثي كذلك وأما مدرل ركعة من الثاني فالظاهر أنه لا خلاف فيه كما في مدرل الركعتين من الرباعي (قوله وضعفه في البحر) أي بما اتفقوا عليه في الايمان من أنه لو حلف لا يأكل هذا الرغيف لا يجنب الابأكل كل كلمة فان الاكثر لا يسام مقام الكل (قوله واذا امن فوت الوقت الخ) أي بأن كان الوقت باقيا لا كراهة فيه كما في فتح القدير ثم اعلم أن عبارة المصنف مساوية لعبارة الكزوقي قال الزيلعي وهو كلام مجمل يحتاج الى تفصيل فنقول ان التطوع على وجهين سنة مؤكدة وهي الرواتب وغير مؤكدة وهي ما زاد عليها والمصلي لا يجنبها ما أن يؤدى الفرض بجماعة ومنفردا فان كان بجماعة فانه يصلي السنن الرواتب قطعاً فلا يغير فيها مع الامكان لكونها مؤكدة وان كان يؤديه منفردا فكذلك الجواب في رواية وقيل يغير والاول احوط لانها شرعت قبل الفرض لقطع طمع الشيطان عن المصلي وبعده لغير نقصان تمكن في الفرض والمنفرد أحوج الى ذلك والنص الوارد فيها لم يفرق فيجوز على اطلاقه الا اذا خاف الفتور لان اداء الفرض في وقته واجب وأما ما زاد على السنن الرواتب فيخير المصلي فيه مطلقا اه أي سواء صلى الفرض منفردا او بجماعة والظاهر أن المصنف لما رأى هذا الاجمال في عبارة الكززي زاد عليها قوله ويأتى بالسنة ولو صلى منفردا تضرع بما اجمله فافهم (قوله مشكل بما مر) أي من أنه اذا خاف فوت ركعتي الفجر مع الامام يترك سنته واذا خاف فوت

(قبل شفعه) عند محمد وبه يفتي
جوهرة وأما ما قبل العشاء فمندوب
لا يقضى أصلا (ولا يكون مصليا
جماعة) اتفاقا (من ادرل ركعة
من ذوات الاربع) لانه منفرد
ييعضها (لكنه ادرل فضلها)
ولو بادرل التشهد اتفاقا لكن
نوابه دون المدرل لفوات التكبيرة
الاولى واللاحق كالمدرل لكونه
مؤثما حكا (وكذا مدرل الثلاث)
لا يكون مصليا بجماعة (على
الظاهر) وقال السرخسي
للا كركم الكل وضعفه في البحر
(واذا امن فوت الوقت تطوع)
ما شاء (قبل الفرض والا لا)
بل يحرم التطوع لنفويته الفرض
(ويأتى بالسنة) مطلقا (ولو صلى
منفردا على الاصح) لكونها
مكملات وأما في حقه عليه
الصلاة والسلام فلزيادة الدرجات
ثم قول الدرر وان فاتته الجماعة
مشكل بما مر فتدبر

ركعة من الظهر يترك سنته فكيف يقال انه يأتي بالسنة وان فاتته الجماعة وقد استشكل ذلك المصنف في المنع
وكذا صاحب النهر والشيخ اسماعيل وهو في غاية العجب فان معنى قوله وان فاتته الجماعة أى أنه اذا دخل
المسجد ورأى الامام صلى وأراد أن يصلي وحده لقوت الجماعة فانه يصلي السنة الواحدة لكونها مكمله والمنفرد
أحوج الى ذلك وعبارة الدرر صريحة في ذلك وتصيها من فاتته الجماعة فأراد أن يصلي الفرض منفردا فهل يأتي
بالسنة قال بعض مشايخنا لا يأتي بها لانها انما يؤتى بها اذا أدى الفرض بالجماعة لكن الاصح أن يأتي بها
وان فاتته الجماعة الا اذا ضاق الوقت فينتدب تركها فتروهم أن المراد أنه يأتي بالسنة وان لزم من الاتيان
بها تفويت الجماعة في غاية العجب وأعجب منه العجب من أن الشربلاني لم يتعرض في حاشيته على الدرر لبيان
هذا الاشكال هذا وقد قرأنا لخير الرملي كلام الدرر بنحو ما ذكرنا ثم قال فافهم ذلك وكن على بصيرة منه
فان صاحب النهر والمنع قد خلطا وخطبا في هذه المسئلة خلطا قاحشا (قوله فوقه) وكذا لو لم يقف بل انخط
فرقع الامام قبل ركوعه لا يصير مدركا لهذه الركعة مع الامام فتح ويوجد في بعض النسخ فوقه بلا عذر رأى
بأن امكنه الركوع فوقه ولم يركع وذلك لان المسئلة فيها خلاف زفر فنعته اذا امكنه الركوع فلم يركع ادرك
الركعة لانه ادرك الامام في حال حكم القيام (قوله لان المشاركة) أى أن الاقتداء متابعه على وجه المشاركة
ولم يتحقق من هذا مشاركة لافي حقيقة القيام ولا في الركوع فلم يدرك معه الركعة اذ لم يتحقق منه مسي
الاقتداء بعد بخلاف من شاركه في القيام ثم تخلف عن الركوع لتحقق مسي الاقتداء منه بتحقق جزء مفهومة
فلا يتقضى بعد ذلك بالتخلف لتحقيق مسي التلاحق في النزع اتفاقا وهو بذلك والا انتفى كذا في الفتح وحاصله
أن الاقتداء لا يثبت في الابتداء على وجه يدرك به الركعة مع الامام الا بادره جزء من القيام أو عمى حكمه
وهو الركوع لوجود المشاركة في اكثرها فاذا تحقق منه ذلك لا يضره التخلف بعده حتى اذا ادركه في القيام
فوقه حتى ركع الامام ورفع فركع هو صح لتحقيق مسي الاقتداء في الابتداء فان ذلك حقيقة الملاحق والالزم
انتفاء اللاحق مع أنه محقق شرعا فافهم (قوله فيأتي بها قبل الفراغ) المراد أنه يأتي بها قبل متابعة الامام
فيما بعده حتى لو تابع الامام ثم أتى بعد فراغ امامه بما فاتته صح وأثم ترك واجب الترتيب وانما عبر بالفراغ لمقابله
للمسبوق فانه انما يأتي بما سبق به بعد فراغ امامه فافهم (قوله ومتى لم يدرك الركوع) أى في مسئلة الترتيب
وحاصله أنه اذا لم يدرك الركعة لعدم متابعته في الركوع او لرفع الامام رأسه منه قبل ركوعه لا يجوز له القطع
كما يفعل بعض الجهلة للتحية شرعه ويجب عليه متابعته في السجدين وان لم تحسب له كالأوقدي به بعد رفعه
من الركوع او وهو ساجد كما في الجهر (قوله وان لم تحسب له) أى من الركعة التي فاتته بل يلزمه الاتيان
بها تامة بعد الفراغ (قوله ولا تقصد بتركها) أى السجدين لأن وجوب الاتيان بهما انما هو لوجوب
متابعة الامام لئلا يكون تخالفه كالتجيب متابعة المسبوق في القعدة وان لم تكن على ترتيب صلاته والانهاتان
السجدة تامة ليستا بعض الركعة التي فاتته لان السجود لا يصح الا مرتين على ركوع صحيح ولذا لم يزمه الاتيان
بركعة تامة (قوله فلو لم يدرك الخ) الا خلاصا سقط هذا والاقتصار على قوله لكنه اذا سلم الامام فقام وأتى
بركعة الخ (قوله وقد ترك واجبا) وهو متابعة الامام في السجود عند شرعه وليس المراد أنه اذا أتى
بركعة تامة بعد سلام الامام ولم يقض السجدين أيضا يكون تاركا واجبا كما يوهمه ما فهمه الشارح في واجبات
الصلاة حيث ذكر أن مقتضى القواعد أنه يقضيها لأن ذلك خلاف القواعد ويدل على ما قلنا عبارة التجنيس
فانه قال واذا لم يتابعه في السجدة ثم تابعه في بقية الصلاة فلما فرغ الامام قام وقضى ما سبق به تجوز الصلاة
الا أنه يصلي تلك الركعة القاسمة بسجديها بعد فراغ الامام وان كانت المتابعة حين شرع واجبة في تلك
السجدة اه. وقد أوضحنا ذلك هناك فراجع (قوله صح ركوعه) أى لتحقيق الاقتداء بمشاركته في الابتداء
يجز من القيام فلا يضر التخلف بعده كما مر تقريره (قوله وكه تحريما) أى للهي عن مسابقة الامام (قوله قدر
الفرض) الذي في الذخيرة ثلاث آيات أى قدر الواجب والظاهر أنه غير قيد وأنه ينبغي الاكتفاء بقدر الفرض
كما يحتمل صاحب النهر والخير الرملي وتبعهما الشارح (قوله والا لا) أى وان لم يلحقه امامه فيه بان رفع
رأسه قبل أن يركع الامام ولحقه ولكن كان ركوع المقدى قبل أن يقرأ الامام مقدارا للفرض لا يجزيه اه ح
أى فعليه أن يركع ثانيا ولا بطلت كما في الامداد (قوله ولو سجد المومنين الخ) أفاد أن الركوع في كلام المصنف

(ولو اقتصى بالامام راكع فوقه)
حتى رفع الامام رأسه لم يدرك
المؤتم (الركعة) لان المشاركة
في جزء من الركن شرط ولم يوجد
فكون مسبوقا فأتى بها بعد
فراغ الامام بخلاف ما لو أدركه
في القيام ولم يركع معه فانه يصير
مدركا لها فيكون لاحقا فأتى
بها قبل الفراغ ومتى لم يدرك
الركوع معه تجب المتابعة
في السجدين وان لم تحسب له
ولا تقصد بتركها كما قال لم يدرك
الركعة ولم يتابعه لكنه اذا سلم
الامام فقام وأتى بركعة فصلاته
تامة وقد ترك واجبا نهر عن
التجنيس (ولو ركع) قبل الامام
(فلحقه امامه فيه صح) ركوعه
وكه تحريما ان قرأ الامام قدر
الفرض (والالا) يجزيه ولو سجد
المؤتم مرتين والامام في الاولى

غير قبل المراد كل ركن سبقة المأموم به كافي الجهر (قوله عن الثانية) الاولى حذف عن (قوله وعامة في الخلاصة) لم أر هذه المسئلة فيها نعم فيها ما ذكره في التهر بقوله وذكر في الخلاصة أن المتقدم لى أتى بالركوع والسجود قبل امامه فالمسئلة على خمسة اوجه حاصلها أنه إما أن يأتي بها قبله او بعده او بالركوع معه والسجود قبله او عكسه وإتى بها مقبله ويدرك في كل الركعات ففي الاول يقضى ركعة وفي الثالث ركعتين وفي الرابع أربعاً بل اقراء في الكل ولا شيء عليه في الثاني والخامس وفيه أيضاً المتقدم إذا رفع رأسه من السجدة قبل امامه قبلما أطال الامام ظن أنه سجد ثانية فوجد معه ان نوى بها الاولى او لم تكن له نية كانت عن السجدة الاولى وكذا ان نوى الثانية والمتابعة تزجها للمتابعة وتلغوية غير حال الخالفة وان نوى الثانية لا غير كانت عن الثانية اه وذكر المحشى توجيهه الاولى وقد مناه موضعاً في او اخبار باب الامامة والله أعلم

(باب قضاء الفوات)

أى في بيان أحكام قضاء الفوات والاحكام تعم كيفية القضاء وغيرها ط (قوله لم يقل المتروكات الخ) لأن في التعبير بالفوات اسناد الفوت اليها وفيه إشارة الى أنه لا يصنع للمكف فيه بل هو ملجأ لعدم مبيح بخلاف المتروكات لأن فيه اسناد الترك للمكف ولا يليق به رحى وتقدم قول كآب الصلاة الكلام في حكم جاحدها وتاركها وسلام فاعلمها (قوله اذا التأخير) علة لعل ط (قوله لا تزول بالقضاء) واعيا زول اثم الترك فلا يعاقب عليها اذا قضاها واثم التأخير باقى بحر (قوله بل بالتوبة) أى بعد القضاء أما بدونه فالتأخير باقى فلم تصح التوبة منه لأن من شروطها الافلاع عن المعصية كما لا يخفى فانهم (قوله او الحج) بناء على أن المبرور منه يكفر الكفار وسأى تمامه في الحج ان شاء الله تعالى ط (قوله ومن العذر) أى لجواز تأخير الوقتية عن وقتها أو ما قضا الفوات فيجوز تأخيرها للسعي على العيال كما سيذكره المصنف (قوله العذر) كما اذا خاف المسافر من اللصوص او قطع الطريق جازله أن يؤخر الوقتية لأنه بعذر بحر عن الزوال الجنية قلت هذا حيث لم يتمكن فعلها أصلاً ما لو كان راكناً صلى على الدابة ولها ربابا وكذا لو كان يمكنه صلاتها فاعدا الى غير القبلة وكان بحيث لو قام واستقبل براه العذر صلى بما قدر كما صرح حوايه (قوله وخوف القابلة الخ) وكذا خوف أنه اذا خرج رأسه وما ذكره من انها لا يجوز لها تأخير الصلاة وتضع تحتها طسماً وتصل فذلك عند عدم الخوف عليه كما لا يخفى (قوله يوم الخندق) وذلك أن المشركين شغلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أربع صلوات يوم الخندق حتى ذهب من الليل ما شاء الله تعالى فأمر بل لا فاذن ثم أقام فصلى الظهر ثم أقام فصلى العصر ثم أقام فصلى المغرب ثم أقام فصلى العشاء ح عن فتح القدير (قوله ثم الاداء فعل الواجب الخ) اعلم أنهم صرحوا بأن الاداء والقضاء من أقسام المأمورية والامر قد راد به لفظه اعنى ما ترك من مادة أمر وقدراد به الصيغة كاقى الصلاة وهي عند الجمهور حقيقة في الطلب الجازم مجازى في غيره وأما لفظ الامر فقد اختلفوا فيه أيضاً والتحقيق وهو مذبح الجمهور أنه حقيقة في الطلب الجازم والراجح فأطلاق لفظ أمر على الصيغة المستعملة في الوجوب والندب حقيقة فالندوب مأمورية حقيقة وان كان استعمال الصيغة فيه مجازاً وبهذا الاعتبار يكون المندوب اداء وقضاء لكن لما كان القضاء خاصاً بما كان مضموناً والنفل لا يضمن بالترك اختص القضاء بالواجب ومنه ما شرع فيه من النفل فأفسده فانه صار بالشروع واجبا فيقتضى وبهذا اظهر أن الاداء يشمل الواجب والمندوب والقضاء يختص بالواجب ولهذا عرفت فهم صدر الشريعة بأن الاداء تسليم عين الثابت بالامر والقضاء تسليم مثل الواجب به والمراد بالثابت بالامر ما علم بثبوته بالامر فيشمل النفل لا ما ثبت وجوبه به ولم يقيد بالوقت ليعم اداء غير الموقت كداء الزكاة والامانات والمندوبات وتعم التحقيق ذلك في التلويح وبهذا التقرير ظهر أن تعريف الشارح للاداء تعال الجهر خلاف التحقيق (قوله في وقته) أى سواء كان ذلك الوقت العمر أو غيره بحر ولما كان قوله فعل الواجب يقتضى أن لا يكون اداء الا اذا وقع كل الواجب في الوقت مع أن وقوع التحريم فيه كاف أتبعه بقوله وبالتحريم فقط بالوقت يكون اداء فقوله بالتحريم متعلق بكون الباء للسببية والباء في قوله بالوقت بمعنى في ولو قال ثم الاداء ابتداء فعل الواجب في وقته كما في الجهر لاستغنى عن هذه الجملة اه ح وما ذكره من أنه بالتحريم يكون اداء عندنا هو ما جزم به في التحرير وذكر شارحه أنه المشهور عند الحنفية ثم نقل عن المحيط أن ما في الوقت اداء والباقي قضاء وذكر طعن الشارح

لم تجزئه سجدة عن الثانية وعامة في الخلاصة

(باب قضاء الفوات)

لم يقل المتروكات نظاماً بالمسلم خيراً اذا التأخير بلا عذر كبيرة لا تزول بالقضاء بل بالتوبة او الحج ومن العذر العذر وخوف القابلة موت الولد لأنه عليه السلام اخرها يوم الخندق ثم الاداء فعل الواجب في وقته وبالتحريم فقط بالوقت يكون اداء عندنا وبركة عند الشافعي

مطلب

في أن الامر يكون بمعنى اللفظ وبمعنى الصيغة وفي تعريف الاداء والقضاء

في شرحه على المتن ثلثة أقوال فراجعهم (قوله والاعادة فعل مثله) أي مثل الواجب ويدخل فيه النقل بعد الشروع به كما مر (قوله في وقته) الأولى اسقاطه لانه خارج الوقت يكون اعادة أيضا بدليل قوله وأما بعده فتدبا أي فتعادند با وقوله غير الفساد زادي البحر وعدم صحة الشروع يعني وغير عدم صحة الشروع وتركه الشارح لانه أراد بالفساد ما هو الاعتم من أن تكون منعقدة ثم تفسد أولم تنعقد أصلا ومنه قول الكزنف وسد اقتداء رجل بأمرأة ح ثم اعلم أن ما ذكرهنا في تعريف الاعادة هو ما مشى عليه في التحرير وذ كر شارحه أن التقيد بالوقت قول البعض والافني الميزان الاعادة في عرف الشرع اتيان بمثل الفعل الاول على صفة الكمال بأن وجب على المكلف فعل موصوف بصفة الكمال فإداء على وجه التقصان وهو نقصان فاحش يجب عليه الاعادة وهو اتيان مثل الاول ذاتا تبع صفة الكمال اه فانه يفيد أن ما يفعل خارج الوقت يكون اعادة ايضا كما قال صاحب الكشف وأن الاعادة لا تخرج عن أحد قسمي الاداء والقضاء اه أقول لكن صريح كلام الشيخ أكل الدين في شرحه على أصول نحر الاسلام البردوي عدم تقيد ما بالوقت وبكون الخلل غير الفساد وبانها قد تكون خارجة عن القسمين لانه عزفها بانها فعل مافعل أولا مع ضرب من الخلل ثانيا ثم قال ان كانت واجبة بأن وقع الاول فاسدا فهي داخلية في الاداء أو القضاء وان لم تكن واجبة بأن وقع الاول ناقصا لافاسدا فلا تدخل في هذا التقسيم لانه تقسيم الواجب وهي ليست بواجبة بولا قول يخرج عن العهدة وان كان على وجه الكراهة على الاصح فالفعل الثاني بمنزلة الجبر كالجبر بسجود السهو اه (قوله لقولهم الخ) هذا التعديل دليل اذ قولهم ذلك لا يفيد أن ما كان فاسدا لا يعاد ولا أن الاعادة مختصة بالوقت بل صرح بعده بانها بعد الوقت اعادة أيضا على أن ظاهر قولهم تعاد وجوب الاعادة في الوقت وبعده فالمناسب مافعله في الجرح حيث جعل قولهم ذلك نقضا للتعريف حيث قيد في التعريف بالوقت مع أن قولهم بوجوب الاعادة مطلق قلت ويؤيده ما قدمناه عن شرح التحرير وعن شرح أصول البردوي من التصريح بوجوبها بعد الوقت (قوله أي وجوبا في الوقت الخ) لم أر من صرح بهذا التفصيل سوى صاحب البحر حيث استنبطه من كلام القنية حيث ذكر في القنية عن البري أنه اذ لم يتم ركوعه ولا سجوده يؤمر بالاعادة في الوقت لا بعده ثم ذكر عن التبرجاني أن الاعادة أولى في الحالين اه قال في البحر فلي القولين لا وجوب بعد الوقت فالخاص أن من تركه واجبا من واجباتها أو ارتكب مكرها فتحرر بما لزمه وجوبا أن يعيد في الوقت فان خرج اثم ولا يجب جبر النقصان بعده فلو فعل فهو أفضل اه أقول ما في القنية مبني على الاختلاف في أن الاعادة واجبة أولا وتقدمنا عن شرح اصول البردوي التصريح بانها اذا كانت لخلل غير الفساد لا تكون واجبة وعن الميزان التصريح بوجوبها وقال في المعراج وفي جامع الترمذي لو صلى في نوب فيه صورة يكره وتجب الاعادة قال أبو اليسر هذا هو الحكم في كل صلاة أدت مع الكراهة وفي المبسوط ما يدل على الاولوية والاستحباب فانه ذكر أن القومة غير ركن عندهما فتركها لا يفسد الاولى الاعادة اه وقال في شرح التحرير وهل تكون الاعادة واجبة فصرح غير واحد من شراح اصول نحر الاسلام بانها ليست بواجبة وأنه بالاول يخرج عن العهدة وان كان على وجه الكراهة على الاصح وأن الثاني بمنزلة الجبر والوجه الوجوب كما أشار اليه في الهداية وصرح به النسفي في شرح المنار وهو موافق لما عن السرخسي وأبي اليسر من ترك الاعتدال تلزمه الاعادة زاد أبو اليسر ويكون الفرض هو الثاني وقال شيخنا المصنف يعني ابن الهمام لا إشكال في وجوب الاعادة اذ هو الحكم في كل صلاة أدت مع كراهة التحريم ويكون جابر الاول لان الفرض لا يتكرر وجوبه الثاني يقتضي عدم سقوطه بالاول وفيه أنه لازم ترك الركن لا الواجب الا أن يقال المراد أن ذلك امتنان من الله تعالى اذ يحتسب الكامل وان تأخر عن الفرض لماعلم سبحانه أنه سيوقعه انتهى ومن هذا يظهر أن اذا قلنا الفرض هو الاول فلا عادة قسم آخر غير الاداء والقضاء وان قلنا الثاني فهي احدهما اه أقول فتلخص من هذا كله أن الارجح وجوب الاعادة وقد علمت انها عند البعض خاصة بالوقت وهو ما مشى عليه في التحرير وعليه فوجوبها في الوقت ولا تسمى بعده اعادة وعليه يحمل ما مر عن القنية عن البري وأما على القول بانها تكون في الوقت وبعده كما قدمناه عن شرح التحرير وشرح البردوي فانه ما تكون واجبة في الوقت وبعده أيضا على القول بوجوبها وأما على القول باستحبابها الذي هو المرجوح تكون مستحبة فيهما وعليه يحمل ما مر عن القنية عن التبرجاني وأما كونها

والاعادة فعل مثله في وقته لخلل
غير الفساد لقولهم كل صلاة
أدت مع كراهة التحريم تعاد
أي وجوبا في الوقت وأما بعده
فتدبا

واجبة في الوقت مندوبة بعده كما فهمه في الجروية به الشارح فلا دليل عليه وقد نقل الخبر الرمي في حاشية
 البحر عن خط العلامة المتقدمي "أن ما ذكره في البحر يجب أن لا يعتمد عليه لاطلاق قواهم كل صلاة اذيت
 مع الكراهة سببها الاعادة اه قلت أى لانه يشمل وجوبه في الوقت وبعده أى بناء على أن الاعادة لا تختص
 بالوقت وظاهر ما قدمناه عن شرح التعبير ترجحه وقد علمت أيضاً ترجيح القول بالوجوب فيكون المرح وجوب
 الاعادة في الوقت وبعده ويشير اليه ما قدمناه عن الميزان من قوله يجب عليه الاعادة وهو اتيان مثل الاول ذاتا
 مع صفة الكمال أى كمال ما قصه منها وذلك يعم وجوب الاتيان بها كماله في الوقت وبعده كما مر ثم هذا حيث
 كان النقصان بكراهة تحريم لما في مكروهات الصلاة من فتح القدير أن الحق التفصيل بين كون تلك الكراهة
 كراهة تحريم فتجب الاعادة وتزني فتستحب اه أى تستحب في الوقت وبعده أيضاً (تنبيه) يؤخذ من لفظ
 الاعادة ومن تعريفها بما مر أنه ينوي بالشأنية الفرض لان ما فعل اولاً هو الفرض فاعادته فعله ثانياً ما على
 القول بأن الفرض يسقط بالشأنية فظاهراً وأما على القول الآخر فلان المقصود من تكرارها ثانياً ما نقصان
 الاولى فالاولى فرض ناقص والثانية فرض كامل مثل الاولى ذاتها مع زيادة وصف الكمال ولو كانت الشأنية
 تفلاً لزم أن تجب القراءة في ركعاتها الاربع وأن لا تشرع الجماعة فيها ولم يذكروها ولا يلزم من كونها فرضاً عدم
 سقوط الفرض بالاولى لان المراد أنها تكون فرضاً بعد الوقوع أما قبله فالفرض هو الاولى وحاصله توقف الحكم
 بفرضية الاولى على عدم الاعادة وله نظائر كسلام من عليه مجود السهو ويخرجه خروجا موقوفا وكفساد
 الوقتية مع تذكر الفاسدة كما سبأني وكوقف الحكم بفرضية المغرب في طريق المزدلفة على عدم اعادتها قبل
 الفجر وبهذا ظهر التوفيق بين القولين وأن الخلاف بينهم لفظي "لان القائل أيضاً بأن الفرض هو الشأنية أراد به
 بعد الوقوع والالزام الحكم بطلان الاولى بترك ما ليس بركن ولا شرط كما مر عن الفتح ولزم أيضاً أنه يلزمه الترتيب
 في الشأنية لوتد كرفائة والغالب على الظن أنه لا يقول بذلك احد ونظير ذلك القراءة في الصلاة فان الفرض
 منها آية والثلاث واجبة والزائد سنة وما ذاك الا بالنظر الى ما قبل الوقوع بدليل أنه لو قرأ القرآن كله في ركعة
 يقع الكل فرضاً وكذا لو أطال القيام أو الركوع أو السجود هذه اذ انما هي ما تحتل من فتح الملك الوهاب فاعتنه
 فانه من مفردات هذا الكتاب والله تعالى أعلم بالصواب (قوله والقضاء فعل الواجب الخ) وقيل فعل مثله
 بناء على المرجوح من أنه يجب بسبب جديده لا بما يجب به الاداء وتماه في البحر وكتب الاصول (قوله
 واطلاقه الخ) أى كما في قول المصنف الآتي وقضاء الفرض والواجب والسنة الخ وقول الكنز وقضى التي
 قبل الظهري في وقته قبل شفعه وكذلك اطلاق الفقهاء القضاء على الحج بعد فساد مجاز اذ ليس له وقت يصير
 بخروجه قضاء كما في البحر وقد مناوجه كونه النفل لا يسمى قضاء وان قلنا انه مأثور به حقيقة كما هو قول
 الجمهور وانه يسمى اداء حقيقة كما اذا اتى بالاربع قبل الظهر ما اذا أتى به بعده ففي قضاء اذ لا شك أنه ليس
 وقتها وان كان وقت الظهر فأفهم (قوله اداء وقضاء) الواو بمعنى أو مانعة الخ لا فيشمل ثلاث صور ما اذا كان
 الكل قضاء او البعض قضاء والبعض اداء او الكل اداء كالشاة مع الوتر ط ودخل فيه الجمعة فان الترتيب بينها
 وبين سائر الصلوات لازم فلو تدكر أنه لم يصل الفجر يصلها ولو كان الامام يحطب اسماعيل عن شرح الطحاوى
 (قوله يقوت الجواز يقوته) المراد بالجواز الصحة لا الحل وأفاد أن المراد بلان الفرض العملي الذي هو أقوى
 قسمي الواجب وهو ما دمن سماه فرضاً كصدر الشريعة وشرطاً كتحيط وواجباً كالعراج كما أوضحه في البحر
 (قوله للجمهور المشهور من نام عن صلاة) تمام الحديث وانسيها فلم يذكرها الا وهو يصل مع الامام فليصل التي
 هو فيها ثم ليقض التي تذكرها ثم ليعاد التي صلى مع الامام ح عن الدرر وذكره في الفتح باختلاف في بعض
 ألفاظه مع بيان من خترجه والاختلاف في توثيق بعض رواه وفي رفعه ووقته وذكر أن دعوى كونه مشهوراً
 مردودة للخلاف في رفعه فضلاً عن شهرته وأطال في ذلك والذي حط عليه كلامه الميل من حيث الدليل الى قول
 الشافعي باستحباب الترتيب ورد عليه في شرح المنية والبرهان بما نلخصه فوح افندى فراجع ان شئت (قوله
 وقضاء الفرض الخ) لو قدم ذلك اول الباب أو آخره عن التفریع الا أنى لكان انساب وأيضاً قوله والسنة يومهم
 العموم كالقضاء والواجب وليس كذلك فلو قال وما يقضى من السنة لرفع هذا الوهم رملت قلت وأورد
 عليه الوتر فانه عندهما سنة وقضاء واجب في ظاهر الرواية لكن يجاب بأن كلامه مبني على قول الامام

والقضاء فعل الواجب بعد وقته
 واطلاقه على غير الواجب
 كالتي قبل الظهر مجاز (الترتيب
 بين الفروض الخمسة والوتر اداء
 وقضاء لازم) يقوت الجواز يقوته
 للجمهور المشهور من نام عن صلاة
 وبه ثبت الفرض العملي (وقضاء
 الفرض

صاحب المذهب (قوله والراجح) كالندرة والمخلاف عليها وقضاء النفل الذي أفسده ط (قوله وقت للقضاء) أي لحيته فيها وإن كان القضاء على الفور لا العذر ط وسبأني (قوله الاثلاثة المنية) وهي الثلوع والاستواء والغروب ح وهي محل لنفل الذي شرع به فيها ثم أفسده ط (قوله كما مر) أي في أوقات الصلاة (قوله فلم يجز) أي بل يفسد فسادا موقوفا كما يأتي (قوله من تذكر) أي في الصلاة أو قبلها (قوله لوجوبه) أي الزم عنده أي عند الامام بمعنى أنه فرض على عنده (قوله إذا ضاق الوقت) أي عن الفرائض والقوية أما الفرائض بعضها مع بعض فليس لها وقت مخصوص حتى يقال يستقط ترتيبها بضمقه ط ولولم يمكنه أداء القوية الامع التخفيف في قصر القراءة والافعال يرتب ويقتصر على ما تجوز به الصلاة بجرع المجتبى وفي الفتح ويعتبر الضيق عند الشروع حتى لو شرع في القوية مع تذكر الفاتحة وأطال حتى ضاق لا يجوز إلا أن يقطعها ثم يشرع فيها ولو شرع ناسيا والمسئلة بمسئله فاذكر عند ضيقه جازت اه (قوله المستحب) أي الذي لا كراهة فيه قهستاني وقيل أصل الوقت ونسبه للطحاوي إلى الشيخين والاول الى محمد والظاهر أنه احتراز عن وقت تغير الشمس في العصر اذ يعد القول بسقوط الترتيب اذ لم تأخير ظهر الشتاء او المغرب مثلا عن قول وقتها ثم رأيت الزيلعي خص الخلاف بالعصر ولذا قال في البحر وتظهر غمرته فيما تذكرك الظهور وعلم أنه لولا ذلك وقع قبل التغير ويقع العصر أو بعضه فيه فعلى الاول يصلي العصر ثم الظهر بعد الغروب وعلى الثاني يصلي الظهر ثم العصر واختار الثاني قاضي خان في شرح الجامع وفي المبسوط ان اكثر مشايخنا على أنه قول علمائنا الثلاثة وصح في المحيط الاول ورجحه في الظهيرية بما في المتن من أنه اذا افتتح العصر في وقتها ثم اجرت الشمس ثم تذكر الظهر مضى في العصر قال فهذا نص على اعتبار الوقت المستحب اه قال في البحر فحينئذ انقطع اختلاف المشايخ لان المسئلة حيث لم تذكر في ظاهر الرواية وثبتت في رواية اخرى تعيين المصير اليها اه أقول في هذا الترجيح نظروضعه ما في شرح الجامع الصغير لقاضي خان حيث قال انما وضع المسئلة في العصر لمعرفة آخر الوقت فعندنا آخره في حكم الترتيب غروب الشمس وفي حكم جواز تأخير العصر تغير الشمس وعلى قول الحسن آخر وقت العصر عند تغير الشمس فعنده لو تمكن من أداء الصلاتين قبل التغير يلزمه الترتيب والافلا وعنده اذا تمكن من أداء الظهر قبل التغير ويقع العصر أو بعضه بعد التغير يلزمه الترتيب ولو أمكنه أداء الصلاتين قبل الغروب لكن لا يمكن الفراغ من الظهر قبل التغير لا يلزمه الترتيب لان ما بعد التغير ليس وقتا لاداء شيء من الصلوات الا عصر يومه اه ملخصا وبه علم أن ما في المتن من خلاف فيه لانه لما تذكر الظهور بعد التغير لا يمكنه صلاته فيه فلذا لم تفسد العصر وان كان افتتحها قبل التغير ناسيا لان العبرة لوقت التذكر نظير ما قد مناه أنفاعة الفتح فيما لو أطال الصلاة ثم تذكر الفاتحة عند ضيق الوقت وعلم أيضا أن المسئلة ليست مبنية على اختلاف المشايخ بل على اختلاف الرواية فاعتبار أصل الوقت هو قولنا اعتنا الثلاثة كما مر عن المبسوط وأن عليه اكثر المشايخ وهو مقتضى اطلاق المتن ولذا جزم به فقيه النفس الامام قاضي خان بلفظ عندنا فاقضى أنه المذهب ولذا نسب القول الاستحسان الى الحسن نعم صرح في شرح المشية والرياحي بانه رواية عن محمد وعليه يحمل ما مر عن الطحاوي وقد مر أنه لو تذكر الفجر عند خطبة الجمعة يصليها مع أن الصلاة حينئذ مكروهة بل في التنارخانية أنه يصليها عندهما وان خاف فوت الجمعة مع الامام ثم يصلي الظهر وقال محمد يصلي الجمعة ثم يقضى الفجر فلم يجز لفوت الجمعة عذرا في ترك الترتيب ومحمد جعله عذرا كذلك هنا اه وقد ذكر في التنارخانية عبارة المحيط وليس فيها التعحيح الذي ذكره في البحر فالذي ينبغي اعتماد ما عليه اكثر المشايخ من أن الاعتبار أصل الوقت عند علمائنا الثلاثة والله أعلم (قوله حقيقة) تميز حقيقة أي ضاق في نفس الامر لا ظاهرا وبأي محترزه في قوله نطق من عليه العشاء الخ (قوله اذ ليس من الحكمة الخ) تعليل لقوله فلا يلزم الترتيب اذا ضاق الوقت لكنه انما يناسب اعتبار أصل الوقت ويمكن أن يجاب بأن معناه تفويت القوية عن وقتها المستحب ح ولا يخفى أن هذا لا يسمى تفويتا بل هو تعليل ذكره المشايخ لما هو المذهب كما قرره اه (قوله ولو لم يسع الوقت كل الفرائض) صورته عليه العشاء والزم مثلا ثم لم يصل الفجر حتى بقي من الوقت ما يسع الزم مثلا وفرض الصبح فقط ولم يسع الصلوات الثلاث فظاهر كلامهم ترجيح أنه لا تجوز صلاة الصبح ما لم يصل الزم وصريح في المجتبى بأن الاصح جواز القوية ح عن البحر لكن قال الرضوي الذي

والواجب والسنة فرض وواجب
وسنة) لف وثم مرتب وجميع
اوقات العمر وقت للقضاء الا
الثلاثة المنية كما مر (فلم يجز)
تفريع على الزوم (فجر من تذكر
أنه لم يوتر) لوجوبه عنده (الا)
استثناء من الزوم فلا يلزم
الترتيب (اذا ضاق الوقت)
المستحب حقيقة اذ ليس من
الحكمة تفويت القوية لتدارك
انسانته ولولم يسع الوقت كل
لنوائف فلا يصح جواز القوية
مجتبى

رأيت في المجتبى المصحح أنه لا تجوز الوقتية اه قلت راجعت المجتبى فرأيت فيه مثل ما عزا اليه في البحر وكذا قال القهستاني جازت الوقتية على الصحيح (قوله يكررها الى الطلوع) يعني يعيدها ثانيا وثالثا وهكذا اذا كان في كل مرة ظن أن الوقت لا يسعهما ثم ظهر فيه سعة الى أن يظهر بعد اعادة من الاعادات ضيقه حقيقة فبعد الوقتية ثم يصلي الفاتنة وان ظهر بعد اعادة أنه يسعهما صلى الفاتنة ثم الوقتية كما في الفتح (قوله اونسبت الفاتنة) معطوف على قوله ضاق الوقت وفيه أن فرض الكلام فيمن تكراهه لم يوتر فكان ينبغي للمصنف حذف التذكرة وحاصله أنه يسقط الترتيب اذا نسي الفاتنة وصلى ما حرم تب عليها من وقتية او فاتنة أخرى وكذا يسقط بنسيان احدي الوقتيتين كما لو صلى الوتر ناسيا أنه لم يصل الفاتنة ثم صلاها لا يعيد الوتر لوقوله انه لو صلى العشاء بلا وضوء والوتر والسنة به يعيد العشاء والسنة لا الوتر لانه اذا ناسيا أن العشاء في ذمته فسقط الترتيب أفاده ح قلت وثنايها أيضا ما في البحر عن المحيط لو صلى العصر ثم تبين له أنه صلى الظهر بلا وضوء يعيد الظهر فقط لانه بمنزلة الناسي (قوله لانه عذر) أي لان النسيان عذر سماوي يسقط للتكلف لانه ليس في وسعه بحر (قوله اوفاتت) يعني لا يلزم الترتيب بين الفاتنة والوقتية ولا بين الفوات اذا كانت الفوات ستا كذا في التبرأ ما بين الوقتيتين كالوتر والعشاء فلا يسقط الترتيب بهذا المسقط كما لا يخفى ح وأطلق التفتل ما اذا كانت حقيقة أو حكما كما في القهستاني والامداد ومثال الحكمية ما اذا ترك فريضا صلى بعده خمس صلوات ذكرا له فان الخمس تنفسد فسادا موقوفا كما سياتي في المتركه فائنة حقيقة وحكما والخمسة الموقوفة فائنة حكما فقط وذكر في الفتح والبحر أنه لو ترك ثلاث صلوات مثلا الظهر من يوم والعصر من يوم والمغرب من يوم ولا يدري أيها اولى قبل يجب الترتيب بين المتركات ويصلها سبعة بأن يصلي الظهر ثم العصر ثم الظهر لاحتمال أن يكون ما صلاه أولا هو الآخر فبعده ثم يصلي المغرب ثم الظهر ثم العصر ثم الظهر لاحتمال كون المغرب أولا فبعده ما صلاه أولا وقيل يسقط الترتيب بينهما فيصلي ثلاثا فقط وهو المعتمد لان ايجاب الترتيب فيها يلزم منه أن تصير الفوات كسبع مع معنى مع أنه يسقط بست فبالسبع اولى اه ملخصا وتماه هنا وللشربلاني في هذه المسئلة رسالة (قوله اعتقادية) خرج الفرض العملي وهو الوتر فان الترتيب بينه وبين غيره وان كان فرضا لكنه لا يجب مع الفوات اه ح أي لانه لا يحصل به الكثرة المنقضية السقوط لانه من تمام وظيفة اليوم واليلة والكثرة لا تحصل الا بالزيادة عليها من حيث الاوقات أو من حيث الساعات ولا مدخل للوتر في ذلك امداد (قوله لدخولها في حد التكرار الخ) لانه يكون واحدا من الفروض مكررا فيصلي أن يكون سببا للتخفيف بسقوط الترتيب الواجب بينها وبينها وبين غيرها درر اذ لو وجب الترتيب حينئذ لافضى الى الحرج (قوله بخروج) متعلق بفات (قوله على الاصح) احتزبه عما صححه الزيلعي من أن المعتبر كون المتخلل بعد الفاتنة ستة اوقات لاست صلوات فلو فاتته صلاة وتذكرها بعد شهر فصلي بعدها وقتية ذكرا الفاتنة اجزائه على اعتبار الاوقات لان المتخلل بينهما أكثر من ست اوقات فسقط الترتيب أي مع جهة الصلوات التي بينهما لسقوط الترتيب فيها بالنسيان وعلى اعتبار الصلوات لا تجزئه لان الفاتنة واحدة ولا يسقط الترتيب الا بقوت ست صلوات وصرح في المحيط بأنه ظاهر الرواية وصححه في الكافي وهو الموافق لما في المتون وبه اندفع ما صححه الزيلعي وغيره وتماه في البحر واحتزبه أيضا عاروي عن محمد بن اعتبار دخول وقت السادسة وعما في المعراج من اعتبار دخول وقت السابعة كما اوضحه في البحر (قوله ولو متفرقة) أي يسقط الترتيب بصيرورة الفوات ستا ولو كانت متفرقة كما لو ترك صلاة صبح مثلا من ستة ايام وصلى ما بينها ناسيا الفوات (قوله او قدية على المعتمد الخ) كما لو ترك صلاة شهر نساقا ثم أقبل على الصلاة ثم ترك فائنة حادثة فان الوقتية جائزة مع تذكر الفاتنة الحادثة لا ينضمها الى الفوات القديمة وهي كثيرة فلم يجب الترتيب وقال بعضهم ان المسقط الفوات الحديثة لا القديمة ويجعل الماضي كأن لم يكن زجر الله عن التماون بالصلوات فلا تجوز الوقتية مع تذكرها وصححه الصدر الشهيد وفي التجنيس وعلمه الفتوى وذكر في المجتبى أن الاول اصح وفي الكافي والمعراج وعليه الفتوى فقد اختلف الصحيح والفتوى كما رأيت والعمل بما وافق اطلاق المتون اولى بحر (قوله او ظن ظنا معتبرا الخ) هذا مسقط رابع ذكره الزيلعي وحزم به في الدرر وجعله في البحر ملحقا بالنسيان وقال انه ليس مسقطا رابعا كما يتوهم ثم قال وذكر شارح الهداية أن فساد الصلاة ان كان قويا كعدم الطهارة استتبع الصلاة التي بعده

وفيه ظن من عليه العشاء ضيق وقت الفجر فصلاها وفيه سعة يكررها الى الطلوع وفرضه الاخير (اونسبت الفاتنة) لانه عذر (اوفاتت اعتقادية) لدخولها في حد التكرار المقضي للعرج (بخروج وقت السادسة) على الاصح ولو متفرقة او قدية على المعتمد لانه متى اختلف الترجيح رجع اطلاق المتون بحر (او ظن ظنا معتبرا) أي يسقط لزوم الترتيب أيضا بالظن المعتبر كن صلى الظهر ذكرا لمتركه الفجر فسد ظهره

وان كان ضعيفا كعدم الترتيب فلا وفاء عليه فرعين أحدهما لوصلي الظاهر بلا طهارة ثم صلى العصر ذكرا انما أعاد العصر لأن فساد الظاهر قوى فأوجب فساد العصر وان ظن عدم وجوب الترتيب ثانيهما لو صلى هذه الظاهر بعد هذه العصر ولم يعد العصر حتى صلى المغرب ذكرا انما فالمغرب صحيحة اذا ظن عدم وجوب الترتيب لأن فساد العصر ضعيف لقول بعض الأئمة بعدمه فلا يستتبع فساد المغرب وذكرا لا سيما في أصلها وهو أنه يلزمه إعادة ما صلاها ذكرا المأتممة ان كنت التامة تجب إعادة ما بالاجماع والافلان كن يرى أن ذلك يجوز به اد قال في التبع ويؤخذ من هذا أن مجرد كون المحل مجتهد فيه لا يستلزم اعتبار الظن فيه من الجاهل بل ان كان المجتهد فيه ابتداء لا يعتبر الظن وان كان مما يتن على المجتهد فيه ويستتبعه اعتبار ذلك الظن لزيادة الضعف فساد العصر هو المجتهد فيه ابتداء وفساد المغرب بسبب ذلك فاعتبر اه أى اعتبر فيه الظن من الجاهل وفيه تصريح بأن محل اعتبار هذا الظن وعدمه في الجاهل لا العالم بوجوب الترتيب وتماه في النهر هذا وقد اعترض في البحر مآثر من الفرعين بأن المحل لا يختلوا ما أن يكون خفيا فلا عبرة برأيه المخالف لمذهب امامه فيلزمه المغرب أيضا وشافيا فلا يلزمه العصر أيضا وأعماميا فلا مذهب له بل مذهبه مذهب مقبه فان استفتى خفيا أعادهما وشافيا لا يعيدهما وان لم يستفت احدا وصادف الجمعة على مذهب مجتهد لا إعادة عليه اه ولا يخفى أنه بحث في المنقول فان مآثر عن شروح الهداية من حكم الفرعين مذكورا أيضا في شرح الجامع الصغير لا امام فاضل خان وذكر في الذخيرة أنه مروي عن محمد وعزاه في التتارخانية الى الاصل وقد تبع الشرنبلالي صاحب البحر لكن قال ان موضوع المسئلة في عاتى لم يقلد مجتهدا ولم يستفت فتبين فصلاته صحيحة لمصادفتها مجتهدا فيه أما لو كان خفيا فلا عبرة بفتنه المخالف لمذهب امامه الخ وفيه نظر اذا لفرق حثيذا بين العصر والمغرب لمصادفة كل منهما الصحة على مذهب الشافعي بل هو محمول على عاتى استفتى خفيا وألزم التعبد على مذهب آبي خيفة معتد اصحته وقد جيل هذا الحكم ثم علم ذلك ولذا قال في النهر ما معناه ان قول البحر لا عبرة برأيه المخالف الخ ممنوع لان امامه قد اعتبر رأيه وأسقط عنه الترتيب بظنه عدم وجوبه فاذا كان جاهلا ذلك ثم علم لا يلزمه إعادة المغرب ولو استفتى خفيا فأفتاه بالاعادة لم تصح قواه اه (قوله لجاز العصر) أى ان كان يظن أنه يجزبه كما مر وأطلقه لعله من التعليل بعده (قوله لانه) أى جواز العصر مجتهد فيه أى يتن على المجتهد فيه ابتداء وهو جواز الظاهر عند الشافعي كما مر تقريره عن الفتح (قوله وفي المجتبى الخ) ليس هذا مستقلا خامسا للماعات من أن الظن السابق انما يعتبر من الجاهل بل انما نقل كلام المجتبى ليشير الى ما قد مناه عن البحر من أن الظن المتعبر ليس مسقطا رابعا لانه ملحق بالنسيان وانما المسقطات هي الثلاث التي اقتصر عليها اصحاب المتون فانهم (قوله وعليه يخرج ما في القضية) انما حكم على الصبي بذلك لان الغالب عليه الجهل كما في النهر ح قلت لكن في هذا التصريح خفاء فان التجربة فائدة بالاجماع فكيف يلزمه الترتيب اعتبار الجاهل مع أنها نظير المسئلة الاولى السابقة تحت قوله وظن ظنا معتبرا والظاهر أنه مبني على القول باعتبار ظن الجاهل مطلقا كما يأتي بيانه قريبا (قوله بكثرة) متعلق بقوله وظن وقوله بعود الفوائت متعلق بقوله ولا يعود وقوله بالقضاء متعلق بقوله بعود الفوائت الى القلة ط (قوله بسبب القضاء لبعضها) كما اذا ترك رجل صلاة شهر مثلام قضاء الاصلاته ثم صلى الوقتية ذكرا انما فانم صحيحة اه بحر وقيد بقضاء البعض لانه لو قضى الكل عاد الترتيب عند الكل كما نقله القيسستاني (قوله على المعتد) هو اصح الروايتين وصححه أيضا في الكافي والمحيط وفي المعراج وغيره وعليه الفتوى وقيل بعود الترتيب واختاره في الهداية ورد في الكافي والبيان وأطال فيه في البحر (قوله لان الساقط لا يعود) وأما اذا قضى الكل فالظاهر أنه يلزمه ترتيب جديد فلا يقال انه عاد تأمل (قوله مجتبى) عبارته كما في البحر ولو سقط الترتيب لضيق الوقت ثم خرج الوقت لا يعود على الاصح حتى لو خرج في خلال الوقتية لا تنفسد على الاصح وهو مؤد على الاصح لا قاض وكذا الوسط مع النسيان ثم ذكر لا يعود اه باختصار (قوله عن الدراية) اقتصر على بعض اسم الكتاب للاختصار فان اسمه معراج الدراية وهو شرح الهداية للكاكي وكثيرا ما يطلقون عليه لفظ المعراج (قوله فيلجئ) التحرير أن الخلاف لفظي في ضيق الوقت فان ما في المجتبى مصرح بأن عدم العرد فيها اذا خرج الوقت وما في الدراية مصرح بأن العود فيها اذا اتسع الوقت أى ظهر أن فيه سعة فلا منافاة بينهما وكذا في التذكري بعد النسيان فان ما في المجتبى

فاذا قضى النهر ثم صلى العصر
ذا كرا لتأخير جاز العصر اذا
فائدة عليه في ظنه حال اداء
العصر وخو ظن معتبر لانه مجتهد
فيه وفي المجتبى من جهل فرضية
الترتيب يلحق بالناسي واختاره
جماعة من ائمة بحارى وعليه
يخرج ما في القضية صبي بلغ وقت
النهر وصلى الظاهر مع تذكره
جاز ولا يلزم الترتيب بهذا العذر
(ولا يعود) لزوم الترتيب (بعد
سقوطه بكثرة) أى الفوائت
(يعود الفوائت الى القلة) بسبب
(انقضاء) لبعضها على المعتد لان
الساقط لا يعود (وكذا لا يعود)
الترتيب (بعد سقوطه ببيان
المسقطات) السابقة من النسيان
والضيق حتى لو خرج الوقت في
خلال الوقتية لا تنفسد وهو مؤد
هو الاصح مجتبى لكن في النهر
والسراج عن الدراية لو سقط
لنسيان والضيق ثم تذكره واسع
الوقت يعود اتسافا وشو في
الاشباه في بيان الساقط لا يعود
فليجز

محمول على ما اذا تذكر بعد الفراغ من الصلاة بدليل أنهم اتفقوا في المسائل الاثنى عشرية على أنه لو تذكر كفاية وهو يصلي فان كان قبل القعود قدر التشهد بطلت انصافاً وان كان بعده قبل السلام بطلت عنده لا عندهما وما في الدراية محمول على ما اذا تذكر قبل الفراغ منها كذا أفاده ح ثم قال وفي التحقيق ضيق الوقت ليس بمسألة حقيقية وإنما قدمت الوقتية عند الجزع عن الجمع بينهما الوقت مع بقاء الترتيب كما صرح به في البحر عن التبيين وينبغي أن يقال مثل ذلك في النسيان فعلى هذا الوسط الترتيب بين فائتة ووقتية اضيق وقتاً ونسيان يبقى فيما بعد تلك الوقتية (قوله أصل الصلاة) تتبع فيه النهروا صواب وصف الصلاة قال في البحر وقيد بفساد الفرضية فانه لا يبطل الصلاة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى يبطل لأن الترخوة عقدت للفرض فاذا بطلت الفرضية بطلت الترخوة أصلاً ولهما أنها عقدت لاصل الصلاة بوصف الفرضية فلم يكن من ضرورة بطلان الوصف بطلان الاصل كذا في النهاية وفائدة تطهر في انتقاض الطهارة بالتهتة كذا في العناية اه ح (قوله عند أبي حنيفة) وأما عندهما فالفساد بات (قوله سواء ظن وجوب الترتيب اولاً) خلافاً لما في شرح الجمع عن المحيط من أنه لا يعيد ما صلاهما اذا كان عند المصلي أن الترتيب ليس بواجب والاعاد الكل فقد نض في البحر على ضعفه وذكر في الفتح أن تعليل قول الامام يتطوع بالاطلاق وأقره في النهري لا يقال هذا مخالف لما تقدم من أن الترتيب يسقط بالظن المعتبر وأن الجاهل يلحق بالناسي لانا نقول ان ما هنا موصوفاً اذا ترك صلاة ثم صلى بعدها خساً اذا كرر الله تركه فظنه عدم وجوب الترتيب هنا غير معتبر لانه انما يعتبر اذا كان الفساد ضعيفاً كما مر عن شراح الهداية وفتح القدير فافهم (قوله فان كثرت أى الصلاة التي صلاها تاركاً فيها الترتيب بأن صلاها قبل قضاء الفائتة ذا كررها وهذا التفريع لبيان قوله موقوف وتوضيحه أنه اذا فاتت صلاة ولو تروا فكلما صلى بعدها وقتية وحذوا كركل تلك الفائتة فسدت تلك الوقتية فساداً موقوفاً على قضاء تلك الفائتة فان قضاها قبل أن يصلي بعدها خمس صلوات صار الفساد بائناً وانقلب الصلوات التي صلاها قبل قضاء المقضية ففلا وان لم يقضها حتى خرج وقت الخامسة وصارت الفواسد مع الفائتة سبباً انقلب صحيحاً لانه ظهر كثرها ودخلت في حدة التكرار المسقط للترتيب وبيان وجه ذلك في البحر وغيره قال ط وقيدوا أداء الخمسة بنذكر الفائتة فلو لم يتذكرها سقط للنسيان ولو تذكر في البعض ونسى في البعض يعتبر المذكور فيه فان بلغ خساً صححت ولا تظن لما نسي فيه لما قلنا (قوله وصارت الفوائت) أى الحكيمية وفي نسخة الفواسد أى الموقوفة (قوله بخروج وقت الخامسة الخ) اعلم أن المذكور في عادة الكتب كالمبسوط والهداية والكا في والتبيين وغيرها أن صحة الكل موقوفة على اداء ست صلوات بعد المتركه وادعى في البحر أنه خطأ وحقة في فتح القدير أن الخمسة موقوفة على دخول وقت السادسة لا على اداها واعتضه في النهري بأن دخول وقت السادسة بعد المتركه غير شرط بل المعتبر خروج وقت الخامسة لانه بذلك تصير الفوائت سبباً كما صرح به في معراج الدراية مع بيان أن ما ذكر في عادة الكتب من اداء السادسة انما هو لتصير الفوائت سبباً يبين لكونه شرطاً البتة وذكر نحو ذلك العلامة الشرنبلالي في الامداد عن المعراج أيضاً وجميع الروايات والتواريخ والشافعية وقاضي خان وحاصل ذلك كله ما لخصه الشارح رحمه الله تعالى هذا وفي النهري عن المعراج كان ينبغي أنه لو أدى الخامسة ثم قضى المتركه قبل خروج وقتها أن لا تفسد المؤديات بل تصح لوقوعها غير جائزة وبهاته سير الفوائت سبباً والجواب منع كونها فائتة ما بقي الوقت اذا احتال الاداء على وجه الصحة قائم اه (قوله بعد طلوع الشمس) أى من غير توقف على دخول وقت السادسة وهي الظاهر خلافاً لما في الفتح ولا على أدائهم اخلافاً لما لوهمه ظاهر ما في عادة الكتب (قوله بأن لم تصر ستاً) أى بأن قضى الفائتة قبل خروج وقت الخامسة (قوله وفيها يقال الخ) هذا ذكره في المبسوط وهو مبنى على ما مشى عليه كعادة الكتب من اشتراط اداء السادسة فهذه السادسة اذا أداها صححت الخمسة التي قبلها فهي صلاة تصحح خساً والفائتة اذا قضاها قبل اداء السادسة فسدت الخمسة التي قبلها فهذه صلاة أخرى تفسد خساً ما على اعتبار خروج وقت الخامسة كما مشى عليه الشارح فالمصحح والفسد صلاة واحدة وهي الفائتة فاذا قضاها بعد صلاة الخامسة قبل خروج وقتها ففسدت الخمس التي قبلها واذا خرج الوقت ولم يقض صحت الخمس أى تحقق بها صحة الخمس والا فالصحح حقيقة هو ككثرة الفوائت بخروج وقت الخامسة فافهم (قوله وعليه

(فساد) أصل (الصلاة بترك

الترتيب موقوف) عند أبي حنيفة سواء ظن وجوب الترتيب اولاً

(فان كثرت وصارت الفوائت مع

الفائتة سبباً ظهر صحتها) بخروج

وقت الخامسة التي هي سادسة

الفوائت لا دخول وقت

السادسة غير شرط لانه لو تركه فجر

يوم وأدى باقي صلواته انقلب

صحيحاً بعد طلوع الشمس (والأ)

بأن لم تصر ستاً (لا) تظهر صحتها

بل تصير نفلاً وفيها يقال صلاة

تصحح خساً وأخرى تفسد خساً

(ولو مات وعليه صلوات فائتة

وأوصى بالكفارة

مطلب
في أمثاله الصلاة من الميت

صلاوات فتمت الخ أي بأن من يتدبر على أدائها والرب بالإنجاء فيلزمه الإيصاء به أو الإقلاية له وإن قلت بأن كانت دون ست صلوات لتوليه عليه الصلاة والسلام فإن لم يستطع فثمة أحق بقبول العذر منه وكذلك أسكنهم الصوم في رمضان إن أنشرف فيه المسافر والمريض وما تفضل الإقامة والنفقة وتعام في الامداد (قوله يعطى) بالبناء تنجيء ولأي يعطى عنه ولله أي من له ولاية التصرف في ماله بوصاية أو وراثته فيلزمه ذلك من الثلث إن أوصى والإقلاية لم يزل ذلك لأنهم أعبادة فلا بد فيها من الاختيار ذالم يوص ذات الشرط فيستطفي في حق أحكام الدنيا لعدم اختلاف حق العباد فإن الواجب فيه وموله إلى مستحقته لا غير وليذا للفرق بينه وبين غيره بلا نقاش ولا رضى ويبرأ من عليه الحق بذلك امداد ثم اعلم أنه إذا أوصى بشدة الصوم يحكم بالجوارة ما لا لأنه منصوص عليه وأما إذا لم يوص فتتفرع بها الوارث فقد قال محمد في الزيادات أنه يميزه إن شاء الله تعالى فعلق الاجراء بالاشيئة لعدم النص وكذا علقته بالاشيئة فيما إذا أوصى بشدة الصلاة لأنهم الحقوا بالصوم احتياطاً لاستحالة كون النص فيه معلولاً بالعجز فتدخل العلة الصلاة وإن لم يكن معلولاً لتكون التقدير برأ مبتدأ يصلح ما حيا للشيئات فكان فيها شبهة كما إذا لم يوص بشدة الصوم فلذا جزم محمد بالأول ولم يميز بالآخرين فعلم أنه إذا لم يوص بشدة الصلاة فالشبهة أقوى واعلم أيضاً أن المذكور فيما رأيت من كتب علم شافري وأصولاً إذا لم يوص بشدة الصوم يجوز أن يتبرع عنه ولله والتبادر من التقييد بالولي أنه لا يصح من مال الاجنبى وتظهر ما قالوه فيما إذا أوصى بجمعة القرض فتبرع الوارث بالحج لا يجوز وإن لم يوص فتبرع الوارث بما بالحج بنفسه أو بالاجتماع عنه رجلاً يميزه وظاهره أنه لو تبرع غير الوارث لا يميز به نعم وقع في شرح نور الإيضاح للشيخ بلال التميمي بالوصى أو الاجنبى فتأمل وتعام ذلك في آخر رسالتنا المسماة شفاء العليل في بطلان الوصية بالختمات والتهايل (قوله نصف صاع من بز) أي أومن دقيقه أو سويقه أو صاع تمر أو زبيب أو شمر أو رقيقته وهي أنفسل عندنا لا سراها يستحاجة الفقير امداد ثم إن نصف الصاع ربع مد دمشق من غير تكويم بل قدر مسحه كما سرفحه في زكاة الفطر (قوله وكذا حكم الوتر) لأنه فرض على عنده خلافاً لهما ط ولا رواية في عبادة التلاوة أنه يجب أولاً لا يجب كما في الحجة والصحيح أنه لا يجب كما في الصيرفة اسماعيل (قوله وإنما يعطى من ثلث ماله) أي فلما زادت الوصية على الثلث لا يلزم الولى إخراج الزائد إلا بإجازة الورثة وفي القصة أوصى بثلث ماله إلى صلوات عمره وعليه دين فجازا للفرم وصيته لا يجوز لأن الوصية متأخرة عن الدين ولم يسقط الدين بإجازته اه وفيها أوصى بصلوات عمره وعمره لا يدري فالوصية باطله ثم رمان كان الثلث لا يفي بالصلوات جازوا أن أكثر منها لم يميز اه والظاهر أن المراد لا يفي بقية الثلث لأن المقرض أن عمره لا يدري وذلك كما ينبغي الثالث بنحو عشر سنين مثلاً وعمره نحو الثلاثين ووجه هذا القول الثاني ظاهر لأن الثلث إذا كان لا يفي بصلوات عمره تكون الوصية بجميع الثلث يتبين ويلغو الزائد عليه بخلاف ما إذا كان يفي بهم أو يزيد عليها فإن الوصية تبطل بلهالة القدرة بسبب جهالة قدر الصلوات فتدبر (قوله ولو لم يترك ما لا الخ) أي أصلاً أو كان ما أوصى به لا يفي زاد في الامداد أو لم يوص بشئ وأراد الولى التبرع الخ وأشار بالتبرع إلى أن ذلك ليس بواجب على الولى ونص عليه في تبين المحارم فقال لا يجب على الولى فعل الدور وإن أوصى به الميت لأن الوصية بالتبرع والواجب على الميت أن يوصى بما يفي بما عليه لم يضي الثلث عنه فإن أوصى بأقل وأمر بالدور وترك بقية الثلث للورثة أو تبرع به لغيرهم فقد أم بترك ما وجب عليه اه وبه ظهير حال وصايا أهل زماننا فإن الواحد منهم يكون في ذمته صلوات كثيرة وغيره من زكاة وأضاح وأيمان ويوصى لذلك بدراهم يسيرة ويجعل معظم وصيته لقراءة الختمات والتهايل التي نص علماءنا على عدم صحة الوصية بهاراً أن القراءة تثنى من الدنيا لا تجوز وإن الاستخذار المعلى آثمان لأن ذلك يشبه الاستيجار على القراءة ونفس الاستيجار عليها لا يجوز فكذلك ما أشبهه كما صرح بذلك في عدة كتب من مشاهير كتب المذهب وإنما اتفق المتأخرون بجواز الاستيجار على تعليم القرآن لأعلى التلاوة وعلاؤه بالضرورة وهي خوف ضياع القرآن ولا ضرورة في جواز الاستيجار على التلاوة كما وضحت ذلك في شفاء العليل وسأيت بعض ذلك في باب الإجارة الفاسدة إن شاء الله تعالى (قوله يستقرض وارثه نصف صاع مثلاً الخ) أي أوقية ذلك والأقرب أن يحسب ما على الميت ويستقرض بقدره بأن يتدبر عن كل شهر أو سنة أو يحسب مدة عمره بعد استناط اثني عشرة سنة للذكر وتسع سنين للإناث لأنهم أقل مدة بلوغها فيجب عن كل شهر ونصف غرارة فتح

يعطى لكل صلاة نصف صاع
من بز (وكذا سورة) (وكذا)
حكم الوتر) والصوم وإنما يعطى
(من ثلث ماله) ولم يترك ما لا
يستقرض وارثه نصف صاع
مثلاً ويذفعه للفقير ثم يذفعه للفقير
لوارث ثم يذفعه حتى يتم

مطلب
في بطلان الوصية بالختمات والتهايل

بالمدة المشقّة مدّة زمان لا تنصف الصاع أقلّ من ربع مدّة قبيل كفارة ست صلوات اكل يوم وإبلا فحومة
 وثلاث ولكل شهر أربعون مدّة وذلك نصف غرارة ولكل سنة ثمانية وستة عشر غرارة فستقرض قيمتها ويدفعها
 للفقير يستوهمها منه ويسلمها منه لتتمّ الهبة ثم يدفعها لذلك الفقير أو لفقير آخر وهكذا فيسقط في كل مرة كفارة
 سنة وإن استقرض أكثر من ذلك يسقط بقدره وبعد ذلك يعيد الدور لكفارة الصيام ثم لا تخفى ثم لا إيمان لكن
 لا بد في كفارة الإيمان من عشرة مساكين ولا يصح أن يدفع للواحد أكثر من نصف صاع في يوم للنص على
 العدد فيها بخلاف فدية الصلاة فإنه يجوز إعطاء فدية صلوات لواحد كما يأتي وظاهر كلامهم أنه لو كان عليه زكاة
 لا تسقط عنه يدون وصية لتعليمهم لعدم وجوبها بدون وصية بأشراط النية فيها لانها عبادة فلا بد فيها
 من الفعل حقيقة أو حكمًا بأن يوصى بأمر أجهل فلا يقوم الإرث مقامه في ذلك ثم رأيت في صوم السراج
 التصريح بجواز تبرع الإرث بأمر أجهل عليه فلا بأس بإدارة الولي للزكاة ثم ينبغي بعد تمام ذلك كله أن يصدق
 على الفقراء بشيء من ذلك المال أو بما أوصى به الميت إن كان أوصى (قوله لم يجز) الظاهر أنه بضم الياء
 من الاجزاء بمعنى أن الصلاة لا تسقط عن الميت بذلك وكذا الصوم نعم لو صام أو صلى وجعل ثواب ذلك للميت صح
 لأنه يصح أن يجعل ثواب عمله لغيره عندنا كما سيأتي في باب الحج عن الغير إن شاء الله تعالى (قوله لأنه يقبل
 النيابة) لأنه عبادة مركبة من البدن والمال فإن العبادة ثلاثة أنواع مالية وبدنية ومركبة منها فالعبادة
 المالية كالزكاة تصح فيها النيابة حالة العجز والقدرة والبدنية كالصلاة والصوم لا تصح فيها النيابة مطلقا والمركبة
 منهما كالحج إن كان نفلا تصح فيها النيابة مطلقا وإن كان فرضا لا تصح إلا عند العجز الدائم إلى الموت كما سيأتي
 بيانه في الحج عن الغير إن شاء الله تعالى (قوله لم يجز) هذا من قولين حكاهما في التارخانية بدون ترجيح
 وظاهر الجواز اعتمادا والاول منهما أنه يجوز كما يجوز في صدقة الفطر (قوله جاز) أي بخلاف كفارة العين
 والظهار والافتقار لتارخانية (قوله ولو فدى عن صلاته في مرضه لا يصح) في التارخانية عن التتمّة سئل
 الحسن بن علي عن المفدية عن الصلاة في مرض الموت هل تجوز فقال لا وسئل أبو يوسف عن الشيخ الفاني
 هل تجب عليه المفدية عن الصلوات كما تجب عليه عن الصوم وهو حي فقال لا اه وفي القنية ولا فدية
 في الصلاة حالة الحياة بخلاف الصوم اه أقول ووجه ذلك أن النص انما ورد في الشيخ الفاني أنه يفطر ويفدى
 في حياته حتى إن المريض أو المسافر إذا أفطر يلزمه القضاء إذا أدرك أياما أخرى والأفلاحي عليه فان أدرك
 ولم يصم يلزمه الوصية بالمفدية عما قدر هذا ما قالوه ومقتضاه أن غير الشيخ الفاني ليس له أن يفدى عن صومه
 في حياته لعدم النص ومثله الصلاة ولعل وجهه أنه مطالب بالقضاء إذا قدر ولا فدية عليه إلا بتحقيق العجز عنه
 بالموت فيوصى به بخلاف الشيخ الفاني فإنه تحقق عجزه قبل الموت عن أداء الصوم وقضائه فيفدى في حياته
 ولا يتحقق عجزه عن الصلاة لأنه يصلي بما قدر ولو موميأ برأسه فان عجز عن ذلك سقطت عنه إذا كثرت ولا يلزمه
 قضاؤها إذا قدر كما سيأتي في باب صلاة المريض وبما تدرنا ظهر أن قول الشارح بخلاف الصوم أي قائله
 أن يفدى عنه في حياته خاص بالشيخ الفاني تأمل (قوله ويجوز تأخير الفوائت) أي الكثرة المسقطّة
 للترتيب (قوله لعذر السعي) الإضافة للبيان ط أي فيسعى ويقضى ما قدره بعد فراغه ثم وثم إلى أن تتمّ (قوله
 وفي الخوائج) اعلم مما قبله أي ما يحتاجه لنفسه من جلب نفع ودفع ضرر وأما النفل فقال في المنعرات
 الاشتغال بقضاء الفوائت أولى وأهم من التوافل الاستئثار لمفروضة وصلاة النحر وصلاة التسبيح والصلاة التي
 يروى فيها الأخبار اه ط أي كتحية المسجد والاربع قبل العصر والست بعد المغرب (قوله وسجدة التلاوة)
 أي في خارج الصلاة أما فيها فعلى الفور وفي الحلية من باب سجود التلاوة عن شرح الزاهاذي أداء هذه السجدة
 في الصلاة على الفور وكذلك إذا خرجها عند أبي يوسف وعند محمد على التراخي وكذا الخلاف في قضاء الصلاة
 والصوم والكفارة والنذور المطلقة والزكاة والحج وسائر الواجبات وعن أبي حنيفة روايتان وقيل قضاء
 الصلاة على التراخي اتفاقا والإصحح عكسه اه (قوله والنذور المطلق) أما المعين بوقت فيجب أدائه في وقته
 إن كان معاقا وفي غير وقته يكون قضاء ط (قوله وضيق الخوائج) قال في البحر بعد ذلك وذكر الواجب من
 الصوم أن قضاء الصوم على التراخي وقضاء الصلاة على الفور لا العذر اه (قوله بالجمل) للاحكام الشرعية
 كوجوب صوم وصلاة وزكاة (قوله اسلمة) أي هنالك أي في دار الحرب (قوله بالعلم) فإذا بلغه في دار

(ولو قضاها ورثته بأمره لم يجز)
 لانها عبادة بدنية (بخلاف الحج)
 لأنه يقبل النيابة ولو أدى للفقير
 أقل من نصف صاع لم يجز ولو
 أعطاه الكل جاز ولو فدى عن
 صلاته في مرضه لا يصح بخلاف
 الصوم (ويجوز تأخير الفوائت)
 وإن وجبت على الفور (اعذر)
 السعي على العيال وفي الخوائج
 على الأصح) وسجدة التلاوة
 والنذور المطلق وقضاء رمضان
 موسع وضيق الخوائج كذا في
 المجتبى (ويعذر بالجهل حربي)
 اسلمة ومكث مدّة فلا قضاء عليه
 لأن الخطاب انما يلزم بالعلم

الحرب رجل واحد عليه قضاء ما تركه بعده عند ما هو واحد من الرايتين عن الامام وفي رواية الحسن عنه لا يلزمه حتى يجبره رجلان عدلان مسلمان او رجل واحد وان واما العدة ففي الميسر أنها شرط عند ما وروى أبو جعفر في غريب الرواية أم غدير شرط عند ما حتى اذا أخبره رجل فاسق أو صبي أو امرأة أو عبد فان الصلاة تلزمه بتاريخية (قوله اودليله) أي دليل العلم وهو الكون في دار الاسلام لا لشهر الفرائض فيها من اسم فيلزمه قضاء ما ترك (قوله زنها) منصوب ظرف لقوله فانه ح والضمير للردة المفهومة من قوله مرتد (قوله ولا ما قبلها) عطف على ما فاته وأعاد الالف لتأكيد النفي وعلى هذا يصير المعنى ولا يعيد ما أذاه قبلها بدليل العطف المذكور لانه مقابل للمعطوف عليه وبدليل قوله الا الحج لان معناه اذا أذاه قبلها بقبضه ولو كان المعنى أنه لا يقضى ما فاته قبلها لكان حتى التعبير أن يقول أو قبلها عطف على زنها العامل فيه قوله فانه ونحالف ماسبق في باب المرتد ونقله في البحر خالفنا عن الخانية بقوله اذا كان على المرتد قضاء صلوات وصيامات تركها في الاسلام ثم اسم قال شمس الأئمة الحلواني عليه قضاء ما ترك في الاسلام لان ترك الصيام والصلاة معصية والمعصية تبقى بعد الردة اه قافهم (قوله الا الحج) لان وقته العصر فلما حبط بالردة ثم أدرك وقته مسلمان لم يتركه (قوله لانه بالردة الخ) تعليل للمتن ولقوله الا الحج أي فان الكافر الاصل - اذا اسلم لا يلزمه قضاء ما فاته زمن كفره لعدم خطاب الكفار بالشرائع عندنا كما في فتح القدير بل يلزمه ما أدرك وقته بعد الاسلام والحج وقته باق فيلزمه كما يلزمه اداء صلاة اسلم في وقته فكذلك المرتد (قوله ولذا) أي لكونه كالكافر الاصل (قوله لانه حبط) أي بطل والاحسن عطفه بالواو على قوله وانما يكون عليه ثانية للزوم الاعادة تأمل (قوله وخالف الشافعي) أي حيث قال لا يلزم الاعادة لان احباط العمل معلق في الآية بالموت على الردة (قوله قلنا الخ) حاصل الجواب أن قوله تعالى ومن يرتدد منكم عن دينه فميت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون فيه ذكر عجلين احدهما الردة والاخر الموت عليها أي الاستمرار عليها الى الموت وذكر جزاءين لكل عمل جزاء على الف والنشر المرتب فاحباط الاعمال جزاء الردة وانما في النار جزاء الموت عليها بدليل أنه في الآية الاولى على حبط العمل على مجرد الكفر بما آمن به ومثله قوله تعالى ولو أشركوا لحبط عنهم ما كانوا يعملون (تنبيه) مقتضى كون حبط العمل في الدنيا والآخرة جزاء الردة وان لم يمت عليها عندنا أنه لو أسلم لا تعود حسناته ولا كل جزاء لها والموت عليها بما كما يقوله الشافعي رحمه الله تعالى وفي البحر والهر من باب المرتد عن التواريخية معزى الى التمهيد لكتاب المرتد قال أبو علي وأبو هاشم من أصحابنا تعود حسناته وقال أبو قاسم الكعبي لا تعود ونحن نقول انه لا يعود ما بطل من ثوابه ولكن تعود طاعته المتقدمة مؤثرة في الثواب بعد اه ولعل معنى كونها مؤثرة في الثواب به أن الله تعالى يشبه عليها ثوابا جديدا بعد رجوعه الى الاسلام غير الثواب الذي بطل وأن الثواب بمعنى الاعتداد به وعدم مطالبته به عما ثابا وان حكمنا بطلان ذلك فضل من الله تعالى تأمل وبقي حل بسقط اسلامه ما فعله من المعاصي قبل الردة مقتضى ما قدمناه عن الخانية أنها لا تسقط وهو قول كثير من المحققين وعند العامة بسقط كإبطله القهستاني في باب المرتد وهو الطاهر لحديث الاسلام يجب ما قبله وهو عموميه يشمل اسلام المرتد لكن ينبغي عدم الخلاف في لزوم قضاء ما تركه في الاسلام وانما الخلاف في سقوط اثم التأخير والمطل في الدين الذي من حقوق العباد وسبق في تحقيقه هناك ان شاء الله تعالى (قوله بعد صلاة العشاء) مصدر مضاف الى مفعوله أي بعد أن صلى العشاء (قوله لم يتركها) لأنها وقعت نافلة ولما احتلم في وقتها صارت فرضا عليه لان النوم لا يمنع الخطأ فيلزمه قضاؤها في المختار ولذا لو استيقظ قبل الفجر لم يتركها أعادتها اجابا كما قدمنا اول كتاب الصلاة عن الخلاصة وفي الضهيرية حكى عن محمد بن الحسن أنه جاء الى الامام اول احتلامه فقال ما تقول في غلام احتلم في الليل بعد ما صلى العشاء حل بعيدا قال نعم فقام محمد الى زاوية المسجد وأعادها وهي اول مسئلة تعلمها من الامام فلما رآه يعمل بعلمه تفرس فقال ان هذا الصبي يصلح فكان كما قال اه ملخصا (قوله صح) لانه مخاطب بقضائه في ذلك الوقت فيلزمه قضاؤها على قدر وسعه أما اذا لم يكن عذر فانه يلزمه قضاء الفائتة على الصفة التي قامت عليها ولذا يقضى المسافر فائتة الحضرة الرباعية أربعين وقضى المقيم فائتة السفر ركعتين لان القضاء يحكي الاداء الاضرورة (قوله كثرت النقوات الخ) مثاله لو فاته صلاة

اودليله ولم يوجد (كما لا يقضى مرتد ما فاته زمنها) ولا ما قبلها الا الحج لانه بالردة يصير كالكافر الاصل (ولذا) (يلزم باعادة فترس) اذاه ثم ارتد عقبه وتاب (أي اسلم في الوقت) لانه حبط بالردة قال تعالى ومن يرتدد منكم عن دينه فميت وهو كافر باليمان فقد حبط عمله وخالف الشافعي بدليل فميت وهو كافر قلنا أفادت عجلين وجزاءين احباط العمل والخلود في النار فالاحباط بالردة والخلود بالموت عليه اقل يحفظ (فروع) صبي احتلم بعد صلاة العشاء واستيقظ بعد الفجر لم يتركها قضاؤها صلى في مرضه بالتيم والايام ما فاته في صحته صح ولا يعيد لو صح • كثرت النقوات

مطلبه
اذا اسلم المرتد حل تعود حسناته أم لا

النجس والجمعة والسبت فإذا قضاها بالبدن التعيين لأن فجر الخمس مثلاً غير فجر الجمعة فإن أراد تسهيل الأمر يقول أول فجر مثلاً فإنه إذا صلاه يصير ما يليه أولاً أو يقول آخر فجر فإن ما قبله يصير آخر أو لا يفرقه عكس الترتيب لسقوطه بكثرة الفوائت وقيل لا يلزمه التعيين أيضاً كما في صوم أيام من رمضان واحد ومشي عليه المصنف في مسائل شتى آخر الكتاب تبعاً للمكثر وصححه القهستاني عن المنية لكن استشكله في التشابه وقال إنه يخالف ما ذكره أصحابنا كقاضي خان وغيره والأصح الاشتراط اه قلت وكذا صححه في المتن وهو الاحوط وبه جزم في الفتح كما قد مرناه في بحث النية وجرم به هنا صاحب الدرر أيضاً (قوله لومن رمضانين) لأن كل رمضان سبب لصومه فصار كظهورين من يومين بخلاف صوم يومين من رمضان واحد فيصح وإن لم يعين القضاء عن اليوم الأول والثاني منه (قوله وينبغي الخ) تقدم في باب الاذان أنه يكره قضاء الفائتة في المسجد وعمله الشارح بما هنا من أن التأخير معصية فلا يظهرها وصاردها المنوع هو القضاء مع الإطلاع عليه سواء كان في المسجد أو غيره كما أفاده في المنع قلت والطاهر أن ينبغي هنا للوجوب وأن الكراهة تحريرية لأن إظهار المعصية معصية لحديث الصحيحين كل أمي معافي الأجماعين وإن من الجهار أن يعمل الرجل بالليل علاناً يصح وقد ستره الله فيقول علمت البارحة كذا وكذا وقد بات يستره ربه ويصبح يكشف ستر الله عنه والله تعالى أعلم

(باب سجود السهو)

(قوله من إضافة الحكم إلى سببه) قال في العناية وهي الأصل في الإضافات لأن الإضافة للاختصاص وأقواه اختصاص المسبب بالسبب اه لكن فيه أن السجود ليس حكماً بل هو متعلقه والحكم هنا الوجوب وأوجب بأنه على تقدير مضاعف أي وجوب سجود السهو تأمل (قوله وأولاً بالقوائت) أي قرنه بها على طريق التخييل ولذا اعتد بالباء والانهو من الولي بمعنى القرب والدنو كما في القاموس فيعتدى إلى المفعول الثاني بن لا بالياء يقال أوليت زيداً من عمرو أي قرنته منه (قوله لأنه لا صلاح ما فات) أي ما ترك من الواجبات في محله كما أن قضاء القوائت لا صلاح ما فات وقته بعبده (قوله وهو) أي السهو (قوله واحد عند الفقههاء) خبر عن هو وما عطف عليه أي معنى هذه الثلاثة واحد عند الفقههاء وفي ذكر الشك نظر وفي الجرح عن الخبر لا فرق في اللغة بين النسيان والسهو وهو عدم استحضار الشيء في وقت الحاجة قال الرمي وفي جمع الجوامع السهو والغفلة عن المعامير فينبه له بأدنى تنبه والنسيان زوال المعامير وقال الحكماء السهو زوال الصورة عن المدركة مع بقاءها في الحافظة والنسيان زوالها مع ما غلبت في تحصيلها إلى سبب جديد (قوله والظن الخ) حاصله أن ما يحظر بالبال ولم يصل إلى حد اليقين حتى يسمى علماً ولا تساوت جهته حتى يسمى شكاً بل ترجحت فيه أحدهما على الأخرى فالمرجوحه وهم والراجحة ظن فإن زاد الرجحان بالجزم فهو غلبة الظن (قوله يجب له) أي للسهو الاتي بيانه في قوله بترك واجب سهواً وذكر في المحيط عن القدوري أنه سنة وظاهر الرواية الوجوب وصححه في الهداية وغيره لأنه بخبر نقصان يمكن في الصلاة فيجب كالدعاء في الحج ويشهده الأهرية في الأحاديث الصحيحة والمواظبة عليه وظاهر كلامهم أنه لو لم يسجد بآثم بترك الواجب ولبترك سجود السهو بحر وفيه نظر بل يأنتم ترك الجابر فقط إذا لزم على الساهي نعم هو في صورة العمل بظاهر وينبغي أن يرتفع هذا الالتماع بإعادتها نهر (قوله بعد سلام) متعلق بمذوق حال من فاعل يجب لا يجب لما يأتي من أنه لو سجد قبل السلام كره تنزيهاً نعم يصح تعاقبه بيبس بالنظر إلى تقيد السلام بالو احد لما يأتي من أنه بعد التسليمين يسقط السجود (قوله واحد) هذا قول الجمهور منهم شيخ الإسلام ونظر الإسلام وقال في الكافي أنه الصواب وعلمه الجمهور وإليه أشار في الأصل اه الآن مختاراً نخر الإسلام كونه تلقاء وجهه من غير انحراف وقيل بآئي بالتسليمين وهو اختيار شمس الأئمة وصدر الإسلام أخى نخر الإسلام وصححه في الهداية والظاهرية والمفيد والنيابيع كذا في شرح المنية قال في الجرح وعزاه أي الثاني في البدائع إلى عامتهم فقد تعارض النقل عن الجمهور اه (قوله عن يمينه) احتراز عما اختاره نخر الإسلام من احتساب القول الأول كاعلمته وفي الجملة اختار الكرخي ونخر الإسلام وشيخ الإسلام وصاحب الإيضاح أن يسلم تسليمة واحدة ونص في المحيط على أنه الأصوب وفي الكافي على أنه الصواب قال نخر الإسلام وينبغي على هذا أن لا ينحرف في هذا السلام يعني فيكون سلامه مرة واحدة تلقاء وجهه وغيره من أهل هذا القول على أنه يسلم مرة واحدة عن يمينه خاصة اه

فوى أول ظهر عليه أو آخره وكذا الصوم لومن رمضانين هو الأصح وينبغي أن لا يطلع غيره على قضائه لأن التأخير معصية فلا يظهرها

(باب سجود السهو)

من إضافة الحكم إلى سببه وأولاً بالقوائت لأنه لا صلاح ما فات وهو النسيان والشك واحد عند الفقههاء والظن الطرف الراجح والوجه الطرف المرجوح (يجب له بعد سلام واحد) عن يمينه فقط

قوله زوالها مع ما غلبت في تحصيلها إلى سبب جديد ولعل الأوفق بما قبله زوالها عنهما معاً أي زوال الصورة عن المدركة والحافظة معاً تأمل اه صححه

والحاصل أن الثابتين بالتسليخة الواحدة قائلون بانها عن النبي الاخير الاسلام منهم قائل يقول انها تنقضاء وجهه
وهو المصرح به في شروح الهداية أيضا كالمراج والعناية والفتح (قوله لانه المعهود) تعليل لكونه عن عينه
وقوله وبه يحصل التحليل تعليل لكونه واحدا ويأتى وجهه قريبا (قوله بحر عن المجتبي) عبارة البحر والذى
ينبنى الاعتقاد عليه تصحيح المجتبي أنه يعلم عن عينه فقط وقد ظن في البحر وتبعه في التهر وغيره أن هذا القول قول
ثالث بناء على أن جميع أصحاب القول الثاني قائلون بأنه يعلم تلقاء وجهه مع أن القائل منهم بذلك هو غير
الاسلام فقط كما علمه وحينئذ فلا حاجة الى عزوه هذا القول الى المجتبي حتى يرد ما قيل ان تصحيح المجتبي لا يوازي
ما عليه الجمهور الذي هو الاكثر تصحيحا والاصوب والصواب فانهم (قوله وعليه لأتى الخ) هذا جعله في البحر
قولا رابعا واستظهر في التهر أنه مفتقر على القول بالواحدة وتبعه الشارح ويؤيده ما وجهه وابه القول بالواحدة
من أن السلام الاول لشئتين لتحليل والتحية والسلام الثاني لتحية فقط أى تحية بقية القوم لان التحليل
لا يتكرر وحنا سقط معنى التحية عن السلام لانه يقطع الاحرام فكان ضم الثاني اليه عبثا ولو فعله فاعل لقطع
الاحرام قال في الحلية بعد عزوه ذلك الى غير الاسلام حتى انه لا يأتى بعده بسجود السهو كما تقتضيه في الذخيرة
عن شيخ الاسلام ومضى عليه في الكافي وغيره اه وفي المعراج قال شيخ الاسلام لو سلم تسليمين لا يأتى
بسجود السهو بعد ذلك لانه كالكلام اه قلت وعليه فيجب ترك التسليخة الثانية (قوله جاز) حو ظاهرا الرواية
وفي المحيط وروى عن اصحابنا أنه لا يجزئه ويبيده بحر (قوله فيعتبر الخ) أى قاف قبل لقاف النقصان
ودال بعد دال الزيادة (قوله يرفع التشديد) أى قراءة حتى لو سلم يجزئ دفعه من سجدي في السهو وصحت صلاته
ويكون تارك الواجب وكذا يرفع السلام امداد (قوله لقوتها) أى لأنها أقوى منه لكونها فرضا (قوله
فانها ترفعهما) أى القعدة والتشديد لأنها أقوى منهما لكونها ركنا والقعدة ظم الاركان امداد أولان الصلابة
ركن اصلي والقعدة ركن زائد كما مر في باب صفة الصلاة أولان القعدة لا تكون الا آخر الاركان وبسجود
الصلابة بعدها خرجت عن كونها آخر (قوله وكذا التلاوية) لانها اثر القراءة وهي ركن فأخذت حكمها
بحر أى تأخذ حكمها بعد سجودها ما قبله فانها واجبة حتى لو سلم ولم يسجد فانصلا عنه صحيحة بخلاف الصلابة
فانها ركن اصلي من كل وجه كما سيأتى وتظهر خافيا ذكرنا ما لو نسي السورة فتذكرها في الركوع فعد وقراها
أخذت حكم القرض وارتفعت الركوع فليزعمه اعادته (تنبية) ذكر في التتارخانية أن العود الى قراءة التشديد
في القعدة الاخيرة اذا نسيه يرفع القعدة كالعود الى التلاوية كما ذكره الخوافي والسرخسي وذكر ابن الفضل
انه لا يرفعها وفي واقعات الناطقي أن الفتوى عليه اه (قوله اذا كان الوقت صالحا) أى لاداء تلك الصلاة
فيه (قوله او اجتزت في القضاء) كذا في الفتح والبحر والذخيرة وغيرها ومفهومه أنه لو كان يؤدى العصر
فاجتزت الشمس لا يسقط سجود السهو لان ذلك الوقت صالح لاداء الصلاة نفسها فكذلك السجود سيهوها بخلاف
القائمة الواجبة في كامل لكن في الامداد عن الدراية التصريح بسقوطه اذا اجتزت عقب السلام من قائمة
أوحاضرة تحترز عن الكراهة وهذا يقتضى أن القضاء هنا غير قيد ويؤيده ما في القنية لوصلي العصر وعليه
سهو فاصفرت الشمس لا يسجد للسهو ثم رأيت في البدائع علل هذا بأن السجدة تحجب النقصان بالتمسك بجري
مجري القضاء وقد وجبت كاملة فلا تقضى بالنقص اه تأمل (قوله ما يقطع البناء) كحدث عمد وعمل
مناف امداد (قوله بعد السلام) تنازع فيه كل من طلعت واجتزت ووجد كما يفيد كلام الامداد (قوله
سقط عنه) لانه بالعود الى السجود يعود الى حرمة الصلاة وقد فات شرط صحتها بطولع الشمس في الفجر ومثله
خروج وقت الجمعة والعيد وكذا اذا وجد ما يقطع البناء وأما في اجترار الشمس في القضاء فكذلك
وأما في الاداء فلتلا بعد العود الى الوقت المكروه بعد صحة الصلاة بلا كراهة تأمل بقى اذا سقط السجود فهل يلزمه
الاعادة لكون ما اذا اول وقع ناقصا بلا جابر والذي ينبغي أنه ان سقط بصدقه كحدث عمد مثلا يلزم والاذلا تأمل
(قوله وفي القنية الخ) أقول عبارة القنية بر من يجزم الأئمة تطلق ركعتين وسهائين عليه ركعتين يسجد للسهو
ولو بئى على القرض تطوعا وقد سهوا في القرض لا يسجد اه والظاهر أن الفرق هو أن بناء النقل على النقل
بغيره صلاة واحدة بخلاف بناء النقل على القرض وإذا كان البناء فيه مكروها لان النقل صلاة اخرى غير
القرض ولا يمكن أن يكون سجود السهو لصلاة واقعا في صلاة اخرى مقصودة وان كانت تحريم القرض باقية

لانه المعهود وبه يحصل التحليل وهو
الاصح بحر عن المجتبي وعليه
لرأى بتسليتين سقط عنه السجود
ولو سجد قبل السلام جاز وكه
تنزيها وعند مالك قبله في النقصان
وبه يسه في الزيادة فيعتبر القاف
بالقاف والدال بالذال (سجدتان
ويجب أيضا) (تشديد وسلام) لان
سجود السهو يرفع التشديد دون
القعدة لقوتها بخلاف الصلابة
فانها ترفعها وكذا التلاوية على
اختيار ويأتى بالصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم والدعاء في
الفعود الاخيرة في المختار ووقيل
فيهما احتياطا (اذا كان الوقت
صالحا) فلو طلعت الشمس في الفجر
أو اجتزت في القضاء أو وجد منه
ما يقطع البناء بعد السلام سقط
عنه فتح وفي القنية لو بئى النقل
على فرض سهائين لم يسجد

فلذا لا يجسد أوله لما بين النفل عمد اصر مؤخر السلام عن محله عدا والعمد لا يجبره سجود السهو بل تلزم فيه الاعادة وحيث كانت الاعادة واجبة لم يبق السجود واجبا عن سهوه في الفرض لانه بالاعادة باتى بما سها فيه والسجود جارية فقام مقام الاعادة فاذا وجبت الاعادة سقط السجود فعلى هذا لا يرد ما سبأني من أنه لو تعد في الرابعة ثم قام وجسد للثامنة ختم اليه اسادة لتصوره الركعتان نفلا لان هذا النفل غير مقصود فكانه ليس صلاة أخرى ولانه لم يؤخر سلام الفرض عن محله عدا فلم تكن الاعادة عليه واجبة فلزمه سجود السهو وهذا ما ظهر لي والله تعالى أعلم (قوله بترك واجب) أى من واجبات الصلاة الاصلية لا كل واجب اذ لو ترك ترتيب السور لا يلزمه شيء مع كونه واجبا بجر ويرد عليه ما لو أخر التلاوة به عن موضعها فان عليه سجود السهو كما في الخلاصة جاز ما بان لا اعتماد على ما يخالفه وصححه في الولو الجلية أيضا وقد يجاب بما ترم من انها لما كانت اثر القراءة أخذت حكمها تأمل واحترز بالوابب عن السنة كاشناء والتعود ونحوه ما وعن الفرض (قوله قبل الا في أربع) أشار الى ضمة تعالتور الايضاح لخالفته المشهور في تسميته سجود سهو وان سماه القائل به سجود عذر وقدره العلامة قائم بأنه لا يعلم له أصل في الرواية ولا وجه في الدراية اه وأجيب في الخلية عن وجوب السجود في مسئلة التفكر عدا بأنه وجب لما يلزم منه من ترك واجب هو تأخير الركن او الواجب عما قبله فانه نوع سهو ولم يكن السجود تركا واجب عدا (قوله وتأخير سجدة الركعة الاولى) الظاهر أن هذا القيد اتفاقي عند القائل به والا فالفارق بين الركعة الاولى وغيرها تحكم وكذا لا يظهر لقوله الى آخر الصلاة وجه لانه لو أخر الى الركعة الثانية لكان كذلك عنده على ما يظهر ط (قوله وان تكرر) حتى لو ترك جميع واجبات الصلاة سهوا لا يلزمه الا سجدة تان بجر (قوله لان تكراره غير مشروع) سبأني أن المسبوق يساغ امامه فيه ثم اذا قام لقضاء ما فاته فيها فيه بسجدة أيضا فقد تكرر وأجيب في البدائع بأن المسبوق فيما يقضى كالمفرد فيه اصلان حكوا وان كانت الصلوة واحدة وتماه في البحر (قوله متعلق بترك واجب) أى مرتبط به على وجه التعليل وليس المراد التعلق النحوى ط أى بل هو منسب لبدء محذوف أى وذلك كركوع (قوله لوجوب تقديمها) أى تقديم قراءة الواجب أما قراءة الفرض فقد تقدمها على الركوع فرض لا يجبر بسجود السهو والتحقق أن تقديم الركوع على القراءة مطلقا موجب لسجود السهو لكن اذا ركع ثم قام فقرأ فان أعاد الركوع صحت صلاته والافندت أما اذا ركع قبل القراءة أصلا فظاهر وأما اذا قرأ الفاتحة مثلا ثم ركع فقد ذكر السورة فعاد فقرأها ولم يعد الركوع فلا ما قرأه ثانيا بالنحو بالقراءة الاولى فصار الكل فرضا فنقض الركوع فاذا لم يعده تفسد صلاته نعم اذا كان قرأ الفاتحة والسورة ثم عاد لقراءة سورة أخرى لا يرتفع ركوعه كمنقل في الخلية عن الراحدى وغيره فقد ظهر أن ايقاع الركوع قبل القراءة أصلا او قبل قراءة الواجب يلزم به سجود السهو لكن اذا لم يعد الركوع بسقط سجود السهو لقساد الصلاة وان أعاده صحت ويسجد للسهو وعلى هذا التقرير فما قدمه الشارح تبعا لغيره في واجبات الصلاة حيث عدمها الترتيب بين القراءة والركوع ناظر الى مجرد التقديم والتأخير مع قطع النظر عن لزوم اعادة ما قدمه وما صرح به شرع الهداية وغيرهم من أنه لو قدم الركوع على القراءة تفسد الصلاة ناظر الى الاكتفاء بما قدمه وعدم اعادته فلا تنافي بين كلامهم (قوله ثم انما يتحقق الترك) أى ترك القراءة بمعنى فواتها على وجه لا يمكن فيه التدارك (قوله عاد) أى الى القيام ليقرأ (قوله ثم أعاد الركوع) لانه لما عاد وقرأ وقعت القراءة فرضا ولا ينفيه كون الفرض فيها آية واحدة والرائد واجب وسنة لان معناه أن أقل الفرض آية ويجب أن يجعل ذلك الفرض الناشئة والسورة ويسر أن تكون السورة من طوال المفصل أو واسطه أو قصاره حتى لو قرأ القرآن كله وقع فرضا كما أن الركوع بقدر تبيحة فرض وتطوي به بقدر ثلاث سنة كما حقيقته في شرح المنية وقد مناه في فصل القراءة والحاصل أن ما يقرؤه بالتحقق بما قبل الركوع ويلحق هذا الركوع قلزم اعادته حتى لو لم يعده بطلت صلاته بل ذكر في شرح المنية أنه لو قام لاجل القراءة ثم بد الله فسجد ولم يقرأ ولم يعد الركوع قال بعضهم تفسد لانه لما احتب قائما للقراءة ارتفع ركوعه وان كان البعض يقول لا تفسد اه وهذا كله بخلاف ما لو تذكر القنوت في الركوع فالصحيح أنه لا يعود ولو عاد وقت لا يرتفع ركوعه وعليه السهو لان القنوت اذا أعيد يقع واجبا لا فرضا كما في شرح المنية وأما اذا عاد لقراءة سورة

(يترك) متعلق بيجب (واجب)
مما مر في صفة الصلاة (سهوا)
فلا يسجد في العمدة قبل الا في أربع
ترك التسعة الاولى وصلاته فيه
على النبي صلى الله عليه وسلم
وتفكره عدا حتى شغل عن ركن
وتأخير سجدة الركعة الاولى
الى آخر الصلاة نهر (وان
تكرر) لان تكراره غير مشروع
(كر كوع) متعلق بترك واجب
(قبل قراءة) الواجب لوجوب
تقديمها ثم انما يتحقق الترك
بالسجود فلو تذكر ولو بعد الرفع
من الركوع عاد ثم أعاد الركوع

أخرى فلا يرتفع ركوعه كما قد مناه لانه وقع بعد قراءة تامة فكان في موقعه وكان عوده الى القراءة غير مشروع كما اذا عاد الى القدوت بل اولى والله أعلم (قوله بعيد السورة أيضا) أى لتقع القراءة مرتبة (قوله وتأخير قيام الخ) أشار الى أن وجوب السجود ليس بخصوص الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بل انزل الواجب وهو تعيب التشهد لقيام بلا فصل حتى لو سكت يلزمه السهو كما قد مناه في فصل اذا أراد الشروع قال المقدسي وكالوتر القرآن هنا وفي الركوع يلزمه السهو مع أنه كلام الله تعالى وكما لو ذكر الشهد في القيام مع أنه لو حيد الله تعالى وفي المناقب أن الامام رحمه الله رأى النبي صلى الله عليه وسلم في المنام فقال كيف اوجبت السهو على من صلى على فقال لانه صلى عليك سهوا فاستحسنه (قوله وفي الزيلعي الخ) جزم به المصنف في منتهى فصل اذا أراد الشروع وقال انه المذهب واختاره في البحر تعالى العلاء والطاهر أنه لا ينافي قول المصنف هنا بقدر ركن تأمل وقد متاعن القاضي الامام أنه لا يجب ما لم يقبل وعلى آل محمد وفي شرح المسبية الصغير أنه قول الاكثر وهو الاصح قال الخليل الرملي فقد اختلف الصحاح كما ترى ويتبعني ترجيح ما قاله القاضي الامام اه وفي التتارخانية عن الحاروي وعلى قوله لا يجب السهو ما لم يبلغ الى قوله جمد مجيد (قوله والجهر فيما يخاف فيه للامام الخ) في العبارة قلب وصوابه والجهر فيما يخاف لكل مصل وعكسه للامام ح وهذا ما صححه في البدائع والدرر وما الى في الفتح وشرح المنية والبحر والنهر والحلية على خلاف ما في الهداية والزيلعي وغيرهما من أن وجوب الجهر والخفاقة من خصائص الامام دون المنفرد والحاصل أن الجهر في الجهرية لا يجب على المنفرد اتفاقا وانما الخلاف في وجوب الاخفاء عليه في السرية وظاهر الرواية عدم الوجوب كما صرح بذلك في التتارخانية عن المحيط وكذا في الذخيرة وشرح الهداية كالتهاية والكفاية والعناية ومعراج الدراية وصرحوا بأن وجوب السهو عليه اذا جهر فيما يخاف رواية النوادر اه فعلى ظاهر الرواية لا سهو على المنفرد اذا جهر فيما يخاف فيه وانما هو على الامام فقط (قوله والاصح الخ) صححه في الهداية والفتح والتبيين والمنية لان السير من الجهر والاخفاء لا يمكن الاحتراز عنه وعن الكثير يمكن وما تصح به الصلاة كثير غير أن ذلك عنده آية واحدة وعندهما ثلاث آيات هداية (قوله في الفصلين) أى في المسئلتين مسئلة الجهر والاخفاء (قوله قل أو أكثر) أى ولو لك قال القهستاني والتبادر أن يكون هذا في صورة أن ينسى أن عليه الخفاقة فيجهر قصدا وما اذا علم أن عليه الخفاقة فيجهر لتبيين الكلمة فليس عليه شيء اه (قوله وهو ظاهر الرواية) قال في البحر وينبغي عدم العدول عن ظاهر الرواية الذي نقله الثقات من اصحاب الفتاوى اه زاد المصنف في منحه واعاقلنا على الاول تعالى الهداية وانا اعجب من كثير من كل الرجال كيف يعدل عن ظاهر الرواية الذي هو بمنزلة نص صاحب المذهب الى ما هو كالرواية الشاذة اه أقول لا يجب من كل الرجال كما يجب الهداية والزيلعي وابن الهمام حيث عدلوا عن ظاهر الرواية لما فيه من الحرج وصححوا الرواية الاخرى لتسهيل على الامة وكل من نظروا الى حال القهستاني ويجب السهو بخفاقة كلمة لكن فيه شدة وقال في شرح المنية والصحح ظاهر الرواية وهو التقدير بما تجوز به الصلاة من غير تفرقة لان القليل من الجهر في موضع الخفاقة عفو أيضا ففي حديث أبي قتادة في الصحيحين أنه عليه الصلاة والسلام كان يقرأ في الظهر في الاولين بأتم القرآن وسورتين وفي الاخرين بأتم الكتاب ويسمعنا الآية أحيانا اه فحمه التصريح بأن ما صححه في الهداية ظاهر الرواية أيضا فان ثبت ذلك فلا كلام والافوجه تصححه ما قلنا وتأيد به حديث الصحيحين وقد قد مناه في واجبات الصلاة عن شرح المنية أنه لا ينبغي أن يعدل عن الدراية أى الدليل اذا وافقها رواية (تم) قد صرحوا بأنه اذا جهر سموا بشيء من الادعية والائتية ولو شهدا فانه لا يجب عليه السجود قال في الحلية ولا يعرى القول بذلك في التشهد عن تأمل اه واقتره في البحر هذا وقد قد مناه في فصل القراءة الكلام على حد الجهر فراجع (قوله متعلق يجب) أى المذكور أو في الباب (قوله ان سجد امامه) أما لو سقط عن الامام بسبب من الاسباب بأن تكلم واحداث متعمدا او خرج من المسجد فانه يسقط عن المقتدى بجر والظاهر أن المقتدى يجب عليه الاعادة كالامام ان كان السقوط بفعله العدل لنقرر النقض بلا جابر من غير عدل تأمل (قوله لوجوب المتابعة) عليه لوجوبه على المقتدى بسهو امامه ولان النقض دخل في صلاته أيضا لارتباطها بصلاة الامام (قوله لا بسهو أصلا) قبل لافائه لقوله أصلا وليس بشيء بل هو تأكيد لتفي الوجوب

الأنه في تذكر الفاتحة بعيد
السورة أيضا (وتأخير قيام الى
الثالثة بزيادة على التشهد بقدر
ركن) وقيل بحرف وفي الزيلعي
الاصح وجوبه باللهم صل على محمد
(والجهر فيما يخاف فيه) للامام
(وعكسه) لكل مصل في الاصح
والاصح تقديره (بقدر ما تجوز به
الصلاة في الفصلين) وقيل فانه
خاصي خان (يجب) السهو (بهما)
أى بالجهر والخفاقة (مطلقا) أى
قل أو أكثر (وهو ظاهر الرواية)
واعقده الخليلي (على منفرد)
متعلق يجب (ومقتد بسهو
امامه ان سجد امامه) لوجوب
المتابعة (لا بسهو) أصلا

لان معناه لا قبل السلام للزوم مخالفة الامام ولا بعده لخروجه من الصلاة بسلام الامام لانه سلام عديم
 لاسهوعليه كما في البحر لكن قال في النهر لقائل أن يقول لانسلم أنه يخرج منها بسلامه وقد سبق خلاف فيمن
 لاسهوعليه فكيف بن عليه السهو وحينئذ فيمكنه أن يأتي بهذا الخبر اه قلت وقدّم الشارح في نواقض
 الوضوء أنه لو فقهه بعد كلام الامام او سلامه عدا فسدت طهارته في الاصح وقد سنا هنا تصحيحه عن الفتح
 والخانية على خلاف ما صححه في الخلاصة من عدم الفساد ولا شك أن فساد طهارته سئى على عدم خروجه
 من الصلاة بسلام امامه أو كلامه فها هنا مبنى على ما صححه في الخلاصة ولذا قال في المعراج بعد تعليقه المسئلة
 بأنه يخرج بسلام الامام كذا قيل وفيه تأمل بل الاولى التمسك بما روى ابن عمر عنه صلى الله عليه وسلم ليس على
 من خلف الامام سهو اه (تنبيه) قال في النهر ثم مقتضى كلامهم أنه بعيدا عن ثبوت الكراهة مع تعذر الخبر
 (قوله) والمسبوق بسجدة مع امامه (قيد بالسجود لانه لا يتابعه في السلام بل يسجد معه ويتشهد فاذا سلم الامام
 قام الى القضاء فان سلم فان كان عامدا فسدت والا لا ولا سجود عليه ان سلم سهوا قبل الامام او معه وان سلم بعده
 لزمه لكونه منفردا حينئذ يجزى وأراد بالمعية المقارنة وهو نادر الوقوع كما في شرح المنية وفيه ولو سلم على ظن
 أن عليه أن يسلم فهو سلام عديم يمنع البناء (قوله) سواء كان السهو قبل الاقتداء او بعده (بيان للاطلاق وشمل
 أيضا ما اذا سجد الامام واحدة ثم اقتدى به قال في البحر فانه يتابعه في الاخرى ولا يقضى الاولى كالا يقضيها
 لو اقتدى به بعد ما سجد هما (قوله) ثم يقضى ما فاته (قوله) لم يتابعه في السجود وقام الى قضاء ما سبق به فانه يسجد
 في آخر صلاته استحسانا لان الترخيمية متحدة بفعل كأنها صلاة واحدة يجزى وغيره فافهم (قوله) ولو سها فيه
 أى فيما يقضيه بعد فراغ الامام بسجدة ثانيا لانه منفرد فيه والمنفرد يسجد لسهوه وان كان لم يسجد مع الامام
 لسهوه ثم سها هو أيضا كفته سجدة عن السهوين لان السجود لا يتكرر وتعمامه في شرح المنية (قوله) وكذا
 (اللاحق) أى يجب عليه السجود بسهوه امامه لانه مقتضى جميع صلاته بدليل أنه لا قراءة عليه فلا سجود فيها
 يقضيه يجزى (قوله) لكنه يسجد الخ) أى يبدأ بقضاء ما فاته ثم يسجد في آخر صلاته لانه التزم متابعة الامام
 فيما اقتدى به على نحو ما يصل الامام وانه اقتدى به في جميع الصلاة فيتابعه في جميعها على نحو ما ادى الامام
 والامام ادى الاول فالاول وسجد لسهوه في آخر صلاته فكذا (اللاحق) واما المسبوق فقد التزم بالاقتداء به
 متابعته بقدر ما حوصلة الامام وقد أدرك هذا القدر فيتابعه ثم ينفرد بجزى (قوله) ولو سجد مع امامه (أعاده
 لانه في غير أو انه ولا تفسد صلاته لانه ما زاد الاسجدتين ولو كان مسبوقا بثلاث ولا حقا بركة فسجد امامه
 للسهو فانه يقضى ركعة بلا قراءة لانه لاحق ويتشهد ويسجد للسهو لان ذلك موضع سجود الامام ثم يصل ركعة
 بقراءة ويقعد لانها ثمانية صلاته ولو كان على العكس سجود للسهو بعد الثالثة كذا في المحيط بجزى (قوله)
 والمقيم الخ) ذكر في البحر أن المقيم المقتدى بالمسافر كالمسبوق في أنه يتابع الامام في سجود السهو ثم يشتغل
 بالانتماء وأما اذا قام الى اتمام صلاته وسها فذكر الكرخي أنه كاللاحق فلا سجود عليه بدليل أنه لا يقرأ وذكر
 في الاصل أنه يلزمه السجود وصححه في البدائع لانه انما اقتدى بالامام بقدر صلاة الامام فاذا انتقض صار
 منفردا وانما لا يقرأ فمما يتم لان القراءة فرض في الاولين وقد قرأ الامام فيهما اه قال في النهر وبهذا علم
 أنه كاللاحق في حق القراءة فقط اه أقول وتقدمت بقية مسائل المسبوق واللاحق قبيل باب الاستخلاف
 (قوله) ولو علميا) كالوتر فلا يعود فيه اذا استتم قائما وعلى قولهما ما يعود لانه من النفل ط (قوله) أما
 النفل فيعود الخ) جزم به في المعراج والسراج وعاله ابن وهبان بأن كل شفع منه صلاة على حدة ولا سيما على
 قول محمد بأن القعدة الاولى منه فرض فكانت كالاخيرة وفيها يسعد وان قام وحكى في المحيط فيه خلافا وكذا
 في شرح الترمذي قبل يعود وقيل لا وفي الخلاصة والاربع قبل الظهر كالتطوع وكذا الوتر عند محمد
 وتعمامه في النهر لكن في التتارخانية عن العتبية قيل في التطوع يعود ما لم يقعد بالسجدة والصحيح أنه لا يعود اه
 وأقره في الامداد لكن خالفه في منته تأمل (قوله) ما لم يقعد بالسجدة) أى يقعد الركعة التي قام اليها (قوله)
 عاد اليه) أى وجوبا نهر (قوله) ولا سهو عليه في الاصح) يعنى اذا عاد قبل أن يستتم قائما وكان الى القعود
 أقرب فانه لا يعود عليه في الاصح وعليه الاكثر واختار في الولو الجلية وجوب السجود وأما اذا عاد وهو
 الى القيام أقرب فعليه سجود السهو كما في نور الابضاح وشرحه بلا حكاية خلاف فيه وصحح اعتبار ذلك في الفتح

(والمسبوق يسجد مع امامه
 مطلقا) سواء كان السهو قبل
 الاقتداء او بعده (ثم يقضى ما فاته)
 ولو سها فيه سجدة ثانيا (وكذا
 (اللاحق) لكنه يسجد في آخر
 صلاته ولو سجد مع امامه أعاده
 والمقيم خلف المسافر كالمسبوق
 وقيل كاللاحق (سها عن القعود
 الاول من الفرض) ولو علميا أما
 النفل فيعود ما لم يقعد بالسجدة
 ثم تذكروا عاد اليه) وتشهد ولا
 سهو عليه في الاصح

بحاق الكافي ان استوى النصف الاسفل وظهره بعد منحن فهو أقرب الى القيام وان لم يستقم فهو أقرب الى القعود ثم اعلم ان حالة القراءة تنوب عن القيام في مريض يصلي بالايما حتى لو ظن في حالة التشهد الاول انها حالة القيام فقرأ ثم تذكر لا يعود الى التشهد كافي الجرح عن الوالدية (قوله في ظاهر المذهب الخ) مقابله ما في الهداية ان كان الى القعود أقرب عاد ولا سهو عليه في الاصح ولو الى القيام أقرب فلا وعليه السهو وهو مروي عن أبي يوسف واختاره منساج بخاري وأصحاب المتون كالنيزي وغيره ومشي في نور الابضاح على الاول كما صنفه المصنفين والرحمن وشرحه البرهان قال ولصريح ما رواه أبو داود عنه صلى الله عليه وسلم اذا قام الامام في الركعتين فان ذكر قبل أن يستوى قائماً فليجلس وان استوى قائماً فلا يجلس وبسجد سجدة في السهو اه قلت لكن قال في الحلية انه نص فيه يفيد تعيين العمل به لولا ما في ثبوته من النظر فان في سنده جابرا الجعفي من علماء الشيعة جارحوه اكثر من موثقه وقال الامام أبو حنيفة فيه ما رأيت أكذب منه فلا جرم ان قال شيخنا في التقريب رافضى ضعيف انتهى فلا تقوم الحجة بحديثه اه (قوله أي وان استقام قائماً) أفاد أن لا في قوله والناقصة داخله على قوله لم يستقم وخوفي أيضاً فكان اثباتاً فأده ط (قوله لترك الواجب) وهو القعود (قوله بعد ذلك) أي بعده ما استقام قائماً ومثله ما اذا عاد بعد ما صار الى القيام أقرب على الرواية الاخرى ولذا قال في البحر ثم لو عاد في موضع وجوب عدمه اختلفوا في فساد صلاته فهذه العبارة تصدق على الروايتين (قوله لكنه يكون مسياً) أي ويأتي كافي الفتح فلو كان اماماً لا يعود معه القوم فتحة قال الحاشية ويلزمه القيام للحال شرح النية عن القنية (قوله لتأخير الواجب) الاولى أن يقول لتأخير الفرض وهو القيام أو لترك الواجب وهو القعود ط (قوله كما حقيقه الكمال) أي بما حاصله أن ذلك وان كان لا يحل لكنه بالحق لا يحل لما عرف أن زيادة ما دون ركعة لا يفسد وقوام في شرح النية بما قدمنا آنفاً عن القنية فانه يفيد عدم الفساد باء وود وأيد في البحر أيضاً بما في المعراج عن الجعبي لو عاد بعد الاتصاف بمحظنا قبل يشهد لنقصه القيام والصحيح لا بل يقوم ولا ينتقض قيامه بقعود لم يؤمر به يمكن نقض الركوع لسورة اخرى لا ينتقض ركوعه اه وبجث فيه في التمر فراجع (قوله وهو الحق بحر) كأن وجهه ما مر عن الفتح أو ما في المبني من أن القول بالفساد غلط لانه ليس بترك بل هو تأخير كما لو سها عن السورة فركع فانه يرض الركوع ويعود الى القيام ويقرأ أو كما لو سها عن القنوت فركع فانه لو عاد وقت لا تفسد على الاصح اه لكن بجث فيه في البحر ببدء الفرق وهو أنه اذا عاد وقرأ السورة صارت فريضاً تفسد عادم فرض الى فرض وكذا في القنوت لان شبهة القرآنية او عاد الى فرض وهو القيام لان كل فرض طوله يقع فرضاً اه وأقره في التمر وشرح المقدسي أقول وفيه نظر فان القنوت الذي قيل انه كان قرآناً فصح هو الدعاء المخصوص وهو سنة فلا يلزم قراءته بل قد يقرأ غيره وكونه عاد الى فرض وهو القيام ممنوع بل عاد الى القيام الذي هو الرفع من الركوع بدليل أن الركوع لم يرفض بعوده لا لجعل القنوت فكان فيه تأخير الفرض لا تركه فهو مثل عوده الى القعود في مسائنا ثم جئته في عوده الى القراءة مع لم والله أعلم (قوله وهذا في غير المؤتم الخ) أي ما ذكر من منعه عن العود الى القعود بعد القيام والخلاف في الفساد لو عاد انما هو في الامام والمنفرد أما المقتدى الذي سها عن القعود فقام وامامه قاعد فانه يلزمه العود لان قيامه قبل امامه غير معتبر فليس في عوده رفض الفرض بل قال في شرح النية عن القنية ان المقتدى لو نسي التشهد في القعدة الاولى فذكر بعد ما قام عليه أن يعود ويشهد بخلاف الامام والمنفرد للزوم المتابعة كمن ادرك الامام في القعدة الاولى فقعده معه تقام الامام قبل شروع المسبوق في التشهد فانه يشهد تعال تشهد امامه فكذا اه (قوله وان خاف فوت الركعة) أي الثالثة مع الامام ط (قوله وظاهره) أي تعاليل السراج بأن القعود فرض ط وكذا تعاليل القنية الذي ذكرناه (قوله والظاهر أنها واجبة الخ) لم يبين حكمه في السن والظاهر السنة لان السن المطالبة في الصلاة يستوى فيها الامام والمنفرد والمقتدى غالباً وقوله فرض في الفرض معناه أن يأتي بذلك الفرض ولو بعد اثبات الامام لا قبله وليس المراد المشاركة في جزئ منه ط قلت وعلى ما استظهره الشارح بجعل التمر في شكل العود الى القراءة التشهد بعد التبر بالقيام الفرض مع امامه فتأمل (قوله ولنا فيها رسالة تحافله) لم أطلع عليه سائلاً ولكن قد مناني اخر واجبات الصلاة شيئاً من الكلام على المتابعة بما فيه كفاية ان شاء الله تعالى (قوله ولوسها

(مالم يستقم قائماً) في ظاهر المذهب وهو الاصح فتح (والا) أي وان استقام قائماً (لا) يعود لاستغاله بفرض القيام (وسجد للسهو) لترك الواجب (فلو عاد الى القعود) بعد ذلك (تفسد صلاته) لرفض الفرض لما ليس يفرض وصححه الزيلعي (وقيل لا) تفسد لكنه يكون مسياً وسجد لتأخير الواجب (وهو الاشبه) كما حقيقه الكمال وهو الحق بحر وهذا في غير المؤتم أما المؤتم فيعود حتماً وان خاف فوت الركعة لان القعود فرض عليه يحكم المتابعة سراج وظاهره أنه لو لم يمد بطلت بحر قلت وفيه كلام والظاهر أنها واجبة في الواجب فرض في الفرض ثم ولنا فيها رسالة حافله فراجعها

عن القعود الاخير) أراد به القعود المفرس او ما كان آخر الصلاة يشمل نحو التجرد فادعى البحر (قوله كانه
 اوبعضه) كالمجلس جلسة خفيفة أقل من قدر التشهد واذا عادا احتسبت له الجلسة الاولى حتى لو كان كلا
 الجلستين بقدر التشهد ثم تكام جازت صلاته بحر (قوله ما لم يشهدا) أى الركعة التى قام اليها واحترز به
 عما اذا جحد لها بل ركوع فانه يعود لعدم الاعتداد بهذا السجود كفى النهر ومقتضاه أنه لا بد من أن يكون
 قد قرأ فيها روى الخلاصة خلافه ولذا استشكله فى البحر بأن الركعة فى النفل بلا قراءة غير صحيحة فكانت زيادة
 مادون ركعة وهو غير فسد قال فى النهر الا أن يفرق بأنه قد عهده اتمام الركعة بلا قراءة كفى المقتدى بخلاف
 الظالمية عن الركوع (قوله وسجد للسهو) لم يفصل بين ما اذا كان الى القعود أقرب او لا وكان
 ينبغى أن لا يسجد فيما اذا كان اليه أقرب كفى الاولى لما سبقت قال فى الخواشي السعدية ويمكن أن يفرق
 بينهما بأن التقريب من القعود وان جاز أن يعطى له حكم القاعد الا أنه ليس بقاعد حقيقة فاعتبر جانب
 الحقيقة فيما اذا ساه عن القعدة الثانية وأعطى حكم القاعد فى السهو عن الاولى اظهر التفاوت بين
 الواجب والقرض نهر (قوله لتأخير القعود) على فى الهداية بأنه أخر واجبا فقالوا أراد به انطسحى
 وهو القرض يعنى القعود الاخير وهو اولى من سجده على معناه المشهور وكون المراد به السلام او التشهد
 والاشكل الفرق المار ككمانه عليه فى النهر (قوله عامدا او ناسيا) أشار الى ما فى البحر من أنه
 لا فرق فى عدم البطان عند العود قبل السجود والبطان ان قيد بالسجود بين العمود والسهو ولذا قال
 فى الخلاصة فان قام الى الخامسة عامدا أيضا لا تنفسد ما يقيد الخامسة بالسجدة عندنا (قوله عند محمد)
 ظاهره أنه راجع لكل المتن فيكون محمد فائلا بتجديدها فلا وليس كذلك لبطان القريضة وكلما بطل القرض
 عنده بطل الاصل فتعين أن يكون راجعا لقوله برفعه فيكون المتناختار قول أبي حنيفة وأبي يوسف فى عدم
 بطلان الاصل وقول محمدان السجدة لا تتم الا بالرفع اه ح وعليه فضم السادسة مبنى على قوله ما فقط
 كإناص عليه فى الحلية والبدائع معللا بطلان الحرمة عند محمد والايهام الواقع فى كلام الشارح واقع
 فى كلام المصنف أيضا فالاحسن قول الكفر بطل فرضه برفعه وصارت نفلا فقوله برفعه متعلق بقوله بطل (قوله
 لان تمام الشئ بآخره) أى والرفع آخر السجدة اذ الشئ انما ينتهى بشفه واذ الوعيد قبل امامه فأدركه امامه
 فيه يارزولتمت بالوضع لما جاز لان كل ركن اذا قبل الامام لا يجوز بحر (قوله فلوسبقه الحدث) أى
 فى مسئلة المتن وهذا بيان لثمة الخلاف فى أن السجدة حل تتم بالوضع وبالرفع (قوله فوضأوبنى) لانه بالحدث
 بطلت السجدة فذكرته لم يسجد فيتوضأوبنى لا تمام فرضه امداد (قوله حتى قال الخ) وذلك لما عارض قول
 محمد فيها على أبي يوسف قال زه صلاة فسدت يصلحها الحدث وحى بكسر الزاى وسكون الهاء كقوله تقولها
 الاعاجم عند استحسان الشئ وانما قالها أبو يوسف على سبيل التكم والتجب شرح المنية وقيل المواب
 بالضم والراى ليست بجناصة بحر عن المغرب وقوله فسدت أى قاربت الفساد او سماها أبو يوسف فاسدة بناء
 على مذهبه (قوله والعبرة للامام) أى فى القعود قبل التقييد وفى عدمه ط (قوله لم تنفسد صلاتهم) لانه لما
 عاد الامام الى القعدة ارتفض ركوعه فترفض ركوع القوم أيضا لانه مبنى عليه فبقى لهم زيادة سجدة
 وذلك لا يفسد الصلاة بحر عن المحيط وهذا انما يظهر لو ركع الامام فلوعاد قبل الركوع وركع القوم وسجدوا
 فسدت لزيادتهم ركعة على ما يظهر وفى الفتح ولا يتابعونه اذا قام واذا عاذا لا يعيدون التشهد ط (قوله
 ما لم تعمدا والسجود) قيد به ما فى الجتهى لوعاد الامام الى القعود قبل السجود وسجد المقتدى عدت انفسد
 وفى السهو خلاف والاحوط الاعادة اه بحر أقول مقتضى التعليل المار بارتناض ركوع القوم بارتناض
 ركوع الامام أنه لا فرق بين العمود وغيره فليست أقل (تمة) يقرع أيضا على قوله والعبرة للامام ما فى البحر عن
 الظالمية لوتشيد المقتدى وسلم قبل أن يقيد الخامسة بالسجدة ثم قيدها بفسد صلاتهم جميعا (قوله ولو فى
 العصر والفجر) بناء على أن المراد بالسادسة ركعة زائدة والانيبى فى الفجر رابعة وأنى بالمبلغ لثمة على ما فى
 السراج من استثناء العصر وما فى قاضى خان من استثناء الفجر لكراحة التنفل بعدهما واعتراضهما فى البحر بأنه
 فى المسئلة الثانية اذا قعد على الرابعة وقيد الخامسة بسجدة يضم سادسة ولو فى الاوقات المكرودة ولا فرق
 بينهم ما اه وأورد فى النهر أيضا أنه اذا لم يتعد وبطل فرضه كيف لا يضم فى العصر ولا كراهة فى التنفل قبله

(ولو ساه عن القعود الاخير) كانه
 اوبعضه (عاد) ويكنى كون كلا
 الجلستين قدر التشهد (ما لم يشهدا)
 بسجدة لان مادون الركعة محل
 الرض وسجد للسهو لتأخير
 القعود (وان قيدنا) بسجدة
 عامدا او ناسيا او ساهيا او محظنا
 (تحوّل فرضه تنقلا برفعه) الجبهة
 عند محمد به وبقي لان تمام الشئ
 باخرو فلوسبقه الحدث قبل رفعه
 فوضأوبنى خلافا لابي يوسف حتى
 قال زه صلات فسدت أصلها
 الحدث والعبرة للامام حتى لو عاد ولم
 يعلم به القوم حتى يسجدوا لم تنفسد
 صلاتهم ما لم تعمدا والسجود
 وفيه يلغز أى متصل تركل القعود
 الاخير وقيد الخامسة بسجدة
 ولم يطل فرضه (وضم سادسة)
 ولو فى العصر والفجر

ثم أجاب بأنه يمكن حله على ما إذا كان يقضى عصر أو ظهر بعد العصر (تنبيه) لم يصح بالغرب كما صرح بالفجر والعصر مع أنه صرح به القهستاني ومقتضاه أنه يضم إلى الرابعة خامسة لكن في الحلية لا يضم إليها أخرى لنصهم على كراهة التسفل قليلاً وعلى كراهة بالوتر مطلقاً اهـ قلت ومقتضاه أنه إذا سجد للرابعة بسلم فوراً ولا يقعد لها للابصر مستقلاً قبل المغرب وقد يجاب بما يثير إليه الشارح بأن الكراهة مختصة بالتسفل المقصود فلا ضرورة إلى قطع الصلاة والسلام وأمانته لا يضم إليها خامسة فظاهر أنها لا يكون تسفلاً بالوتر فالوجه عدم ذكر المغرب كما فعل الشارح ثم رأيت في الامداد قال وسكت عن المغرب لأنها صارت أربعا فلا يضم فيها (قوله ان شاء) أشار إلى أن الضم غير واجب بل هو مندوب كما في الكافي تبعاً للمبسوط وفي الأصل ما يفيد الوجوب والاول أظهر كما في البحر (قوله لا اختصاص الكراهة الخ) جواب عما قد يقال ان التسفل بعد العصر والفجر مكروه وفي غيرهما وان لم يكره لكن يجب اتعابه بعد الشروع فيه فكيف قلت ولو بعد العصر والفجر وقلت انه مخير ان شاء ضم والا فلا والجواب أنه لم يشرع في هذا النفل قصد اوما ذكرته من الكراهة ووجوب الاتعاب خاص بالتسفل قصد الكن الضم هنا خلاف الاول كما يأتي ما يفيد (قوله لان التقصان) أي الحاصل بترك القعدة لا يخبر بسجود السهو فان قلت انه وان فسد فرضا فقد صح نفل ومن ترك القعدة في النفل ساهيا وجب عليه سجود السهو فالما لم يجب عليه السجود نظر هذا الوجه قلت انه في حال ترك القعدة لم يكن نفلاً انما تحققت النقلة بتقييد الركعة بسجدة والضم فالنقلة عارضة ط (قوله مثلاً) أي او قعد في ثالثة الثلاثي اوفى ثمانية الثاني ح (قوله ثم قام) أي ولم يسجد (قوله عادوسلم) أي عاد للجلوس لما ذكر أن مادون الركعة محل الرفض وفيه إشارة إلى أنه لا يعيد التشهد وبه صرح في البحر قال في الامداد والعود للتسليم جالساً سنة السنة التسليم جالساً والتسليم حالة القيام غير مشروع في الصلاة المطلقة بلا عذر فبأنى به على الوجه المشروع فلو سلم قائماً لم تفسد صلاته وكان تاركاً لسنة اهـ (قوله ثم الاصح الخ) لانه لا اتعاب في البدعة وقبل يتبعونه مطلقاً عاداً ولا (قوله فان عاد) أي قبل أن يقعد الخامسة بسجدة تبعوه أي في السلام (قوله اذ لم يبق عليه الا السلام) أشار به إلى أن معنى تمام فرضه عدم فسادة والافضال ناقصة كما يأتي في قوله نقصان فرضه بتأخير السلام إليه أشار في البحر ح (قوله وضم إليها السادسة) أي ندباً على الظهور وقيل وجوباً ح عن البحر (قوله ولو في العصر الخ) أشار إلى أنه لا فرق في مشروعية الضم بين الاوقات المكروهة وغيرها لما مر أن التسفل فيها انما يكره لوعن قصد والا فلا وهو الصحيح زيلعي وعليه الفتوى مجتبي والى أنه كما لا يكره في العصر لا يكره في الفجر خلافاً للزيلعي ولذا سوى بينهما في الفتح وصرح في التبيين بأن الفتوى على أنه لا فرق بينهما في عدم كراهة الضم (قوله والضم هنا أكد) لان فرضه قد تم فلو قطع هاتين الركعتين بأن لا يسجد للسهو لزم ترك الواجب ولو جلس من القيام وسجد للسهو لم يؤد سجود السهو وعلى الوجه المسنون فلا بد من ضم سادسة ويجلس على الركعتين ويسجد للسهو بخلاف المسئلة الاولى لان الفرضية لم تنقضي لاحتياج الى تدارك نقصانها ح عن الدرر (قوله ولا عهدة لوقطع) أي لا يلزمه القضاء لو لم يضم وسلم لانه لم يشرع به مقصوداً كما مر (قوله ولا بأس الخ) أي لو ضم في وقت مكروه كالعصر والفجر قيل يكره والمعتقد الصحيح أنه لا بأس به قال في البحر يعني أن الاولى تركه فظاهره أنه لم يقل احدهما بوجوبه ولا بأساً بتجابه اهـ وقد يقال ان الوقت المكروه لما كان مظنة أن يتوهم أن في الصلاة فيه بأساً صرحوا بنى البأس لذلك لا لا يكون الاولى تركها بل الاولى فعلها بدليل قولهم لو تطلع فصلي ركعة فطلع الفجر فالاولى أن يتها لانه لم يتنفل بعد الفجر قصد الا أن يفرق بأن ابتداء الشروع في الطلوع هناك مقصود فكانت له حرمة بخلافه في مسئلتنا لكن قد يقال ان عدم الاتعاب هنا يلزم منه ترك السجود الواجب اوقعه لا على الوجه المسنون كما مر في علة كون الضم هنا أكد وعلى هذا فالضم في المسئلة الاولى في الاوقات المكروهة خلاف الاولى لانه لا يسجد سهو فيها كما مر (قوله في صورتين) أي ما اذا لم يسجد للخاصة او سجد (قوله وتركه في الثانية) أي ترك سلام الفرض الخاص به وهو ما لا يكون شبهة بين قعدة الفرض صلاة وهما وان كان سلامه على رأس الست مخرجاً من جميع الصلاة لكن فاته السلام المخصوص اهـ ح (قوله والركعتان الخ) لم يذكر حكمه ما يحول نفلاً في المسئلة الاولى هل ينوب عن قبلية الظهر اذا لم يكن صلاحاً قال بعض الفضلاء نعم واعترض بما ذكر في تعليل المسئلة هنا

(ان شاء) لا اختصاص الكراهة والاطمأن بالقصد ولا يسجد للسهو على الاصح لان التقصان بالنفساد لا يخبر (وان قعد في الرابعة) مثلاً قدر التشهد (ثم قام عادوسلم) ولو سلم قائماً صح ثم الاصح أن القوم ينتظرونه فان عاد تبعوه (وان يسجد للخاصة سواها) لانه تم فرضه اذ لم يبق عليه الا السلام (وضم إليها السادسة) ولو في العصر وخامسة في المغرب ورابعة في الفجر يه يفتي (لتصير الركعتان نفلاً) والضم هنا أكد ولا عهدة لوقطع ولا بأس باتعابه في وقت كراهة على المعتد (وسجد للسهو) في صورتين لنقصان فرضه بتأخير السلام في الاولى وتركه في الثانية (و الركعتان لا يتوبان عن السنة الرابعة) بعد الفرض في الاصح لان المواظبة عليها انما كانت بتحرمة مبتدأة

وفيه نظر لأن الشروع فيما ذكر كان بحرية مبتدأة غاية أنه انقلب فيه وصف ما شرع فيه قصد الى النقلة بخلاف الركعتين دنا فانه لم يشرع فيه ما قصد الى ولا وجدت اياهما بحرية مبتدأة وقد مر في باب النوافل أنه لو صلى ركعتين من التهجيد فظهر وقوعهما بعد طلوع الفجر اجراء تام عن سنة الفجر في الصحيح بخلاف ما لو صلى أربعاً فظهر وقوع ركعتين منهما بعد الفجر لانها ليستا بحرية مبتدأة فتأمل (قوله ولو اقتدى به الخ) أى لو اقتدى شخص بالذى قصد على الربعة ثم قام وضى سادسة صلاحاً أى الركعتين أيضاً مع الاربعة والاولى أن يقول صلى الاربعة أيضاً لأن صلاة الركعتين محل وفاق فعند أبى يوسف صلى ركعتين فقط بناه على أن احرام الفرض انقطع بالانتقال الى النفل وعند محمد سنا وهو الاصح لانه لو انتظعت الحرية لاحتمال الى تكبيره جديدة فصار شارعاً في الكل ح عن البحر ملخصاً (قوله وان افسد) أى المقتدى الركعتين قضاء ما فقط لانه شرع في هذا النفل قصد افكان مغتصباً عليه بخلاف الامام لشرعه فيه ساهياً وهذا كله فيما اذا قصد الامام في الربعة فان لم يقعد يصلى المقتدى سناً كما اذا أفسدهما كافي القهستانى عن المحيط لانه التزم صلاة الامام وهي ست ركعات فقل كما في البحر (تتمة) لو اقتدى به مقتضى في قيام الخامسة بعد القعود قدر التشهد لم يصح ولو عاد الى القعدة لانه لما قام الى الخامسة فقد شرع في النفل فكان اقتداء المفترض بالنفل ولو لم يقعد قدر التشهد صح الاقتداء لانه لم يخرج من الفرض قبل أن يقعداً بسجدة بحر عن السراج (قوله سهواً) قيد بالنظر الى قوله سجدة لا الى قوله ولم يفسد وهذه المسئلة تقدمت بعينها في باب النوافل ح وقد سنا الكلام عليها هناك فراجعهم (قوله وقد سنا) أى عند قول المتن سها عن القعود الاول (قوله وقيل لا) أى لا يعود بعد ما استتم قائماً كالقعود وقد سنا أنه في التارخانية صححه قال في شرح المنية والخلاف فيما اذا احرم بنية الاربعة فان نوى اثنين عاد اتفاقاً (قوله فسجد له) أى للسهو (قوله بعد السلام) وكذا قبله كما يفيد ما يذكره من التعليل وكأن المصنف قيد به تعالى لخاصة لكونه السنة في محل السجود عندنا لا لكونه العديدية اولى كقيل فافهم (قوله عليه) أى على ما صلى ط (قوله تحريماً) لما يأتى من أن نقض الواجب لا يجوز (قوله لئلا يعال سجوده الخ) ونقض الواجب وابطاله لا يجوز الا اذا استلزم تعريضه لنقض ما هو فوقه بحر عن الفتح أى كافي مسئلة المسافر الانتبة قال ح قال شيخنا هذا في البناء على النفل وأما البناء على الفرض ففيه كراهتان اخريان الاولى تأخير سلام المكتوبة الثانية الدخول في النفل بالتحريمية مبتدأة اه قال ط وهذا الاخير يظهر أيضاً في بناء النفل على مثله اذا كان نوى اولاً ركعتين اه تأمل (قوله بخلاف المسافر الخ) أى لو كان مسافراً فسجد للسهو ثم نوى الإقامة فله ذلك لانه لو لم يبين وقدر لم الاتمام بنية الإقامة بطلت صلاته وفي البناء نقض الواجب وهو أدنى فيتحمل دفعا لا على بحر (قوله ويبعدهو) أى من ليس له البناء وهو باطلاً به مثل المفترض ويخالفه ما تقدمه اول الباب عن القنية من أنه لو بنى النفل على فرض سها فيه لم يسجد وقد سنا الكلام عليه (قوله والمسافر) الاول أن يقول كالمسافر لثلاث يوم قوله على المختار أن فيه خلافاً مع أنه خلاف ما يفهم من الجراء فاده ط قلت بل سرح به في الامداد (قوله على المختار) وقيل لا يعيده لانه وقع جابر احين وقع فيعنتبه ح عن الامداد (قوله يخرج من الصلاة الخ) هذا عندهما وأما عند محمد فانه لا يخرج منه أصلاً كما في البحر وغيره (قوله ان سجدة عاد الخ) أفاد أن معنى التوقف أنه يخرج منه من كل وجه على احتمال أن يعود الى حرمتها بالسجود بعد خروجه منها ولهم فيه تفسير آخر وهو أنه قبل السجود يتوقف على ظهور عاقبته ان سجدة ان أنه لم يخرج وان لم يسجدتين انه اخرجه من وقت وجوده وتماه في الفتح (قوله بنية الإقامة) أى بعد السلام وقبل السجود كما هو فرض المسئلة أما قبل السلام فلا شك في أنه يصير فرضه أربعاً لانه لم يخرج من حرمة الصلاة اتفاقاً وهذا بعد السلام والسجود لانه في حرمة الصلاة اتفاقاً أما على قول محمد فظاهر وأما على قراهه فلا نفع عاد الى حرمتها بالسجود وهذه المسئلة الاخيرة هي التي تقدمت في قوله بخلاف المسافر (قوله كذا في عامة الكتب) في بعض النسخ كذا في غاية البيان وهي الصواب لأن المذكور في عامة الكتب كالهداية وشرحها والكافي وقاضى خان وغيره اعدم انتقاض الطهارة وعدم صيرورة الفرض أربعاً عند ههما من غير تفصيل بين العود الى السجود وعدمه وانما ذكرناه هذا التفصيل في مسئلة الاقتداء فقط لعدم امكانه في غيرها أما اجراء التفصيل في المسائل الثلاث كما فعل المصنف فهو

ولو اقتدى به فيهما صلاحاً أيضاً
وان افسد قضاها به يفتى نقابة
(ولو ترك القعود الاول في النفل
سهواً وسجد ولم يفسد استحساناً)
لانه كما شرع ركعتين شرع أربعاً
أيضاً وقد سنا أنه يعود ما لم يقيد
الثالثة بسجدة وقيل لا (واذا صلى
ركعتين) فرضاً ونفلاً (وسها)
فيهما فسجد له بعد السلام ثم أراد
بناءً شفع عليه لم يكن له ذلك البناء
أى يكره له تحريمه لئلا يطل سجوده
بلا ضرورة (بخلاف المسافر)
اذ انوى الإقامة لانه لو لم يبين بطلت
(ولو فعل ما ليس له) من البناء
(صح) بناؤه (لبقاء الحرية ويبعد)
هو والمسافر (سجود السهو على
المختار) لبطاله بوقوعه في خلال
الصلاة (سلام من عليه سجود
سهو ويخرجه) من الصلاة خروجا
(موقوفاً) ان سجدة عاد اليها والا
لا على هذا (فيصح الاقتداء به
ويطل وضوءه بالقهقهة ويبعد
فرضه أربعاً بنية الإقامة ان سجد
للسهو في المسائل الثلاث (والا)
يسجد (لا) تثبت الاحكام
المذكورة كذا في عامة الكتب

مذكور في غاية البيان كما نقله عنها في البحر وكذا في منزلة الرقاية والدرر والملتقى وقد نبه غير واحد على غلطهم
 ونحوذا قال القيسستاني ان ماسوى مسئلة الاقتداء ليس من قروع الخلاف الا اذا سقط الشرطتان
 وفي الرقاية خناسه ومشهور اه وأراد بالشرطيتين قوله ان عاد الى السجود والا فلا والحاصل ان الصواب
 في التعبير أن يقول كما قال ابن الكمال سلام من عليه السهو يخرج منه ما روجا ووقفا عندهما خلافا لمحمد
 فيصح الاقتداء به ان سجد بعد والا فلا ولا يبطل وضوءه بالتهنية ولا يصير فرضه أربعين في الاقامة اه وعند
 محمد يصح الاقتداء مطلقا ويبطل الوضوء ويصير الفرض أربعين فالا خلافا في المسائل الثلاث لكن المسئلة الاولى
 عندهما على التفصيل المذكور دون الاخيرتين فاجراء التفصيل في المسائل الثلاث كما فعل المصنف غلط مخالف
 لعامة الكتب (قوله وهو غلط في الاخيرتين الخ) أي ذكر الشرطيتين وهما قوله ان سجد والا لا غلط
 في المسئلتين الاخيرتين لانه عندهما التفصيل فيهما وانما التفصيل المذكور في الاولى فقط كما ذكرنا
 أما في القهقهة فلا نهي أوجب سقوط السجود عند الكلي لقوات حرمة الصلاة لانها كلام فالحكم النقص عنده
 وعدمه عندهما كما صرح به في المحيط وشرح الطحاوي بجر أي لانه عند محمد لم يخرج بالسلام عن حرمة
 الصلاة فانقضت طهارته وعندهما خرج من كل وجه ولا يمكنه أن يعود الى الصلاة بالسجود لوجود المانع في
 وهو القهقهة لانها كلام كالوسم واحد حدث عمدا بعده فان سلامه لم يبق موقفا بعد الحدث وأما في نية الاقامة
 فقال في المحيط وغيره انه لا يتغير فرضه ويسقط عنه سجود السهو وفي المعراج سواء سجد اولاً لانه لو تغير به لحدث
 نية قبله ولو صح لتوقعت السجدة في وسط الصلاة ولا يعتد بها فصار كأنه لم يسجد أصلاً فصح لحدث بلا سجود
 بحر ونهر وحاصله أنه لو صح سجوده لبطل وما يؤدي تحجيجه الى ابطاله فهو باطل وفيه دور أيضاً ونحوه
 ما في البرازية أنه عندهما خرج من الصلاة ولا يعود الا بعوده الى سجود السهو ولا يمكنه العود اليه الا بعد تمام
 الصلاة ولا يمكنه اتمام الصلاة الا بعد العود الى السجود بخفاء الدور قال ويسانه أنه لا يمكنه العود الى سجوده لان
 سجوده ما يكون جابراً والجواب بالنص هو الواقع في آخر الصلاة ولا آخر لها قبل التمام فقلنا بأنه تمت صلاته وخرج
 منها قطعاً للدور اه والحاصل أنه حيث لم يمكنه العود الى السجود لما علمته لم يمكن عوده الى الصلاة فبقى
 خارجاً منها بالسلام خروجا باتا حتى لو سجد وقع لغوا كما لو سجد بعد القهقهة في المسئلة التي قبلها او بعد الحدث
 العمدة ولذا صرح الكمال وغيره من الشراح كصاحب النهاية والعناية وقاضي خان بأنه لا يتغير فرضه بنية
 الاقامة لان النية لم تحصل في حرمة الصلاة فقد ظهر لك بهذا التقرير سقوط ما ذكره في الامداد منتهصر الما
 في غاية البيان في هذه المسئلة بما حاصله أن عدم صحة نية الاقامة انما هو على تقدير عدم السجود وهو قد سجد
 فصح نية لما في الدراية اذا سجد فتوى الاقامة صحت اه فكذلك هنا والزم التناقض وقول الكمال
 ان النية لم تحصل في حرمة الصلاة غير مسلم لتصريحه بأن سلام من عليه السهو ولا يخرج منه ما يلزم صاحب
 البحر في قوله اشلايق في خلال الصلاة أن نية الاقامة بعد سجوده لا تصح لوقوع السجود في خلال الصلاة
 مع اتفاقهم على صحتها أقول والجواب ما تحققت من أنه اذا سجد وقع لغوا فكانه لم يسجد فلم يعد الى حرمة
 الصلاة فلم تصح نية بخلاف ما في الدراية فانه اذا سجد اولاً عاد اليها فصحت نية بخلاف ما اذا نوى اولاً ثم سجد
 فانه لا يعود اليها لما علمته من الدور واستلزام صحة السجود بطلانه فلا تناقض بين المسئلتين وأما ما ذكره
 الكمال فقد صرح به غيره كما علمت وتصريحه بأن سلام من عليه السهو ولا يخرج منه ما يلزم صاحب
 على احتمال العود ان مكن وهنا لم يمكن للحدود المذكور وقولهم تصح نية الاقامة بعد السجود وبإلغاء السجود
 لوقوعه في خلال الصلاة صحيح لان الغناء السجود فيه لم يكن بسبب ايجابه المقتضى للدور كما في مسئلتنا بل بسبب
 تصحيح النية الموجبة للاتمام وتصحيح النية فيه لا يستدعي ايجاب السجود بخلاف مسئلتنا فانها يلزم من صحة
 النية أن تصح بلا سجد لوقوعه في وسط الصلاة ومع عدم السجود لا يعود الى حرمة الصلاة واذا لم يعد اليها لم
 تصح نية الاقامة فيلزم الدور وبعد تقرير هذا الجواب بما ذكرنا رأيت شيخ مشايخنا الرضائي ذكر نحوه والله الحمد
 فانهم (قوله ويسجد للسهو ولو مع سلامه لا قطع) أي قطع الصلاة وعدم العود اليها بالسجود قيد بالسهو لانه
 لو سلمنا ذلك رآنا أن عليه سجدة تلاوة او قراءة التشهد الاخير سقطت عنه لان سلامه عند خروجه من الصلاة
 ولا تفسد صلاته لانه لم يبق عليه ركن من اركان الصلاة بل تكون ناقصة لتترك الواجب وكذا الواسم وعليه تلاوته

وهو غلط في الاخيرتين والصواب
 أنه لا يبطل وضوءه ولا يتغير فرضه
 سجد أولاً لسقوط السجود
 بالتهنية وكذا بالنية لاشلايق
 في خلال الصلاة وتعماده في البحر
 والتمر (ويسجد للسهو ولو مع
 سلامه) ناوياً (للقطع) لان نية
 تغير المشروع لغو

وسهوية ذكر الهما اول تلاوية سقطنا الا اذا تذكر أنه لم يشهد ولو سلم وعليه صليبة فقط اوصليبة وسهوية ذكر الهما اول نصليبة فقط فسدت صلاته ولو سلم عليه تلاوية أيضا فلم ذكر الهما اول نصليبة فسدت أيضا وهذا في الصليبة ظاهر لانهم اركن وأما في التلاوية فتفتي ما مر أنها لا تفسد وهو رواية اصحاب الاملاء عن أبي يوسف لان سلامة في حق اركن سلام سهو وفي حق الواجب سلام عدم وكلاهما لا يوجب فساد الصلاة لكن ظاهر الرواية انها تفسد لان سلام السهول لا يخرج وسلام العمدي يخرج فتخرج جانب الخروج احتياطا وما احسن قول محمد فسدت في الوجهين أي في تذكر التلاوية والصلية لانه لا يستطیع أن يقضى التي كان ذا كرا الهما بعد التسليم واذا جعل عليه قضاء التي كن ناسيا لها وجب أن يقضى التي كان ذا كرا الهما وتام ذلك في الفتح والبدائع (قوله لبطلان التحريم) أي بالتحول أو التسكلم وقيل لا يقطع بالتحول مالم يتكلم او يخرج من المسجد كما في الدرر عن النهاية امداد (قوله ولو نسى السهول الخ) او في كلامه مانعة ان يخلو قيد بجمع صور وهي ما لو كان عليه سهوية فقط اوصليبة فقط او تلاوية فقط او كانت عليه الثلاثة أو اثنتان منها أي صليبة مع تلاوية او سهوية مع احدهما ففي هذه كلها اذا سلم ناسيا لما عليه كله او لما سوى السهوية لا بعد سلامة فاطعا فاذا تذكر كبريانه ذلك الذي تذكره ويرتب بين السجدة حتى لو كان عليه تلاوية وصليبة يقضهما من باب واحد فيسقط وجوب النية في المقضى من السجدة كما ذكره في الفتح ثم يشهد ويسلم ثم يسجد للسهو وقيدنا بقولنا او لما سوى السهوية لانه لو سلم ذا كرا الهما ناسيا لغيرها يلزمه أيضا لان السلام مع تذكر سجود السهول لا يقطع بخلاف تذكر غيرهما فانه يقطع على التفصيل المار قبل ذلك فافهم (قوله مادام في المسجد) أي وان تحول عن القبلة استخسانا لان المسجد كله في حكم مكان واحد ولذا صرح الاقراء فيه وان كان بينهما فرجة وأما اذا كان في الصحراء فان تذكر قبل ان يجاوز الصغوف من خلفه او يمينه او يسار دعا على قضاء ما عليه لان ذلك الموضع ملحق بالمسجد وان مشى أمامه فالاصح اعتبار موضع سجوده واسترته ان كانت له سترة بين يديه كما في البدائع والفتح (تنبيه) قال هنا مادام في المسجد وفيما قبله مالم يتحول عن القبلة ولعل وجه الفرق أن السلام هنا لما كان سهو لم يجعل مجزأ لانحراف عن القبلة مانعا ولما كان فيما قبله عمدا جعل مانعا على احد القولين وهو ما مشى عليه المصنف لما في البدائع من أن السجود لا يسقط بالسلام ولو عمدا الا اذا فعل فعلا يمنع من البناء بأن تكلم او قهقهة او أحدث عمدا او خرج من المسجد أو صرف وجهه عن القبلة وهو ذا كرا لانه فات محلله وهو تحريمة الصلاة فسقط ضرورة فوات محلله اه تأمل (قوله توهما) أي ذاتوهم وامتوهما (قوله اتمها أربعة) الا اذا سلم قائما في غير جنازة كما قدمه في مفسدات الصلاة لان القيام في غير الجنازة ليس حظمة للسلام فلا يغتفر السهو فيه (قوله لانه دعاء من وجه) أي فلذا خالف الكلام حيث كن مبطلا ولو ساها (قوله لانه سلام عمدا) استشكل العلامة المقدسي الفرق بينه وبين ما قبله فانه عمدا أيضا قلت وذكر في شرح النية الفرق بانه في الاول سلم على ظن اتمام الاربع فيكون سلامه سهو او هنا سلم عالما بأنه صلى ركعتين فوقع سلامه عمدا فيكون قاطعا فلا يبقى اه وفي التارخانية ان السهوان وقع في أصل الصلاة اوجب فسادها وان في وصفها فلا فالاول كما اذا سلم على الركعتين على ظن أنه في الفجر او الجمعة او السفر والثاني كما اذا سلم عليه ما على ظن انها رابعة اه اي لان العدد بمنزلة الوصف والحاصل أنه اذا ظن انها الفجر مثلا يكون قاصدا لا يقع السلام على رأس الركعتين فيكون متعمدا للخروج قبل اتمام الصلاة التي شرع فيها بخلاف ما اذا سلم على ظن اتمام قاته لم يتعمد الا بقاءه بعد الاربع فوقع قبله ساهوا وبالجملة فالسلام من حيث ذاته عمديهما ومن حيث محلله مختلف فتدبر (قوله وقيل لا بطل الخ) ذكره في البحر بحثا أخذ اماما في الجنبى لو سلم المصلي عمدا قبل اتمام قبل تفسد وقيل لاحتى بقصده خطاب آدمي اه فقال في البحر فينبغي ان لا تفسد في هذه المسائل على القول الثاني اه وسأله في النهروال الشيخ اجماعا وهو ظاهر والاول المجزوم به في كتب عديدة معتقدة اه (قوله عدمه في الاولين) الظاهر أن الجمع الكثير فيما سواهما كذلك كما بحثه بعضهم ط وكذا بحثه الرخنى وقال خصوصاً في زماننا وفي جمعة حاشية أبي السعود عن العزيمة أنه ليس المراد عدم جوازه بل الاولى تركه لثلا يقع الناس في قننة اه (قوله وبه جزم في الدرر) لكنه قيد بحشيشه الوانى بما اذا حضر جمع كثير والا فلا داعى الى الترك ط (قوله واذا شك) هو تساوى الامر بين بحر وقد سناه (قوله في صلاته) قال في فتح القدير قيد به لانه لو شك بعد الفراغ

(مالم يتحول عن القبلة او يتكلم)
لبطلان التحريم ولو نسى السهو
أو سجدة صليبة او تلاوية يلزمه
ذلك مادام في المسجد (سلم مصلى
الظهر) مثلا (على) رأس
(الركعتين توهما) اتمامها
(أتمها) أربعة (وسجد للسهو)
لان السلام ساها لا يطل لانه دعاء
من وجهه بخلاف ما لو سلم على ظن
ان فرض الظهر ركعتان بأن ظن
(أنه مسافر أو أنها الجمعة او كان
قريب عهد بالاسلام فظن ان
فرض الظهر ركعتان او كان في
صلاة العشاء فظن انها التراويح
فسلم) أو سلم ذا كرا أن عليه ركنا
حيث تبطل لانه سلام عمدا وقيل
لا تبطل حتى يقصد به خطاب
آدمي (والسهو في صلاة العيد
والجمعة والمكتوبة والتطوع
سواء) واختار عند المتأخرين
عدمه في الاولين لدفع الفسنة
كما في جمعة البحر وأقره المصنف
وبه جزم في الدرر (واذا شك)
في صلاته

منه اوبعد ما تعد قدر ان تشهد لا يعتبر الا اذا وقع في التعيين فقط بأن تذكر بعد الفراغ أنه ترك فرضا وشك في تعيينه
قالوا بسجد سجدة ثم بقعد ثم صلى ركعة بسجدتين ثم بقعد ثم بسجد للسهو لاحتمال ان المترك الركوع فيكون
السجود لقوته فلا بد من ركعة بسجدتين اه قال في البحر ولا حاجة الى هذا الاستثناء لان الكلام
في الشك بعد الفراغ وهذا يقتضي تركه غير أنه شك في تعيينه نعم يستثنى ما في الخلاصة لو أخبره عدل بعد
السلام أنك صليت الظهر ثلاثا وشك في صدقه بعد احتياطاً لأن الشك في صدقه شك في الصلاة (قوله) قوله
من لم يكن ذلك عادة له (هذا قول شمس الأئمة السرخسي واختاره في البدائع ونص في الذخيرة على أنه الاشبه
قال في الحلية وهو كذلك وقال نضر الاسلام من لم يقع له في هذه الصلاة واختاره ابن الفضل (قوله وقيل الخ)
غرة الخلاف تظهر فيما لو شهد في صلاته اول مرة واستقبل ثم لم يسه سنين ثم سها فعلى قول السرخسي يستأنف
لأنه لم يكن من عادته وانما حصل له مرة واحدة والعادة انما هي من المعاودة أى والشروط ان لا يكون معتاداً له
قبل هذه الصلاة وكذا على قول نضر الاسلام خلافا لما وقع في السراج من أنه يتجزى كما يتجزى على القول الثالث
كما في البحر وفي عبارة النهر هتاسه وواجبته (قوله كم صلى) أشار بالكمية الى ان الشك في العدد فلو في الصفة
كالوشك في ثمانية الظهر أنه في العصور وفي الثالثة أنه في التطوع وفي الرابعة أنه في الظهر فالواحد يكون في الظهر
ولا عبرة بالشك وتماه في البحر (قوله استأنف بعمل منافع الخ) فلا يخرج بمجرد الثانية كذا قالوا وظاهره
أنه لا بد من العمل فلو لم يأت بمناف وأكملها على غالب ظنه لم تبطل لانها تكون نفسها ويلزمه اداء الفرض
ولو كانت تفلاً ينفى ان يلزمه قضاؤه وان أكملها لوجب الاستئناف عليه بجر وأقره في النهر والمندس
(قوله وان كثر شكه) بأن عرض له مرتين في عمره على ما عليه أكثرهم او في صلاته على ما اختاره نضر الاسلام
وفي المجتبى وقيل مرتين في سنة ولعله على قول السرخسي بجر ونهر (قوله للخرج) أى في تكلفه
بالعمل باليقين (قوله والا) أى وان لم يغلب على ظنه شيء فلو شك انما هو في الظهر أو ثانيته يجعلها الاولى ثم
يقعد لاحتمال انها الثانية ثم يصلي ركعة ثم يقعد لما قلنا ثم يصلي ركعة وبقي بعد لاحتمال انها الرابعة ثم يصلي اخرى
وبقي بعد لما قلنا فيأتي بأربع قعدات تعد ثمان مفروضتان وهما الثالثة والرابعة وقعدتان واجبتان ولو شك انها
الثانية او الثالثة اتما وقعد ثم صلى اخرى وقعد ثم الرابعة وقعد وتماه في البحر وسد كر عن السراج أنه يسجد
للسهو (قوله ولو واجبا) معطوف على محذوف أى فرضا كان القعود ولو واجبا وإذا كان فرضا ولو واجبا
فكذلك على حذف جواب لوالشرطية فالتعليل ناظر الى المذكور والمحذوف هذا وقول الهداية والوقاية
يقعد في كل موضع يتوهم أنه آخر صلاته يدل على أنه لا يقعد على الثانية والثالثة ولا انسبه في الفتح الى القصور
واعترضه في البحر بأن فيه خلافاً فاعله بناء على احدا القولين وان كان الظاهر القعود مطلقاً اه قلت لكن
في التمهيد الثاني عن المضمرات ان الصحيح أنه لا يقعد على الثانية والثالثة لأنه مضطرب ترك الواجب واتبان
البدعة والاول اول من الثاني ثم قال لكن فيه اختلاف المشايخ اه وأقول يؤيد ما في الفتح ما صرحوا به
في عدة كتب أن ما تردد بين البدعة والواجب يأتي به احتياطاً بخلاف ما تردد بين البدعة والسنة (قوله)
واعلم الخ) قال في المنية وشرحها الصغير ثم الاصل في التفكير أنه ان منعه عن اداء ركن كقراءة آية او ثلاث
او ركوع او سجوداً وعن اداء واجب كالقعود يلزمه السهو لاستلزام ذلك ترك الواجب وهو الاتيان بالركن او
الواجب في محله وان لم يمنعه عن شيء من ذلك بأن كان يؤدي الاركان ويتفكر لا يلزمه السهو وقال بعض المشايخ
ان منعه التفكير عن القراءة او التسبيح يجب عليه سجود السهو والا فلا فعل هذا القول لو شغل عن تسبيح
الركوع وهو ركن مثلاً يلزمه السجود وعلى القول الاول لا يلزمه وهو الاصح اه وبه علم ان قول المصنف
ولا تسبيح مبنى على خلاف الاصح وهو قول البعض ودخل في قوله او عن اداء واجب ما لو شغل عن السلام
لما في الظهيرية لو شك بعد ما تعد قدر ان تشهد أصل ثلاثاً او أربعاً حتى شغله ذلك عن السلام ثم استيقن وأتم صلاته
فعليه السهو اه وعلمه في البدائع بأنه اخر الواجب وهو السلام اه وظاهر لزوم السجود وان كان مشغلاً
بقراءة الادعية او الصلاة وهو مبنى على ما قاله شمس الأئمة من أنه ليس المراد أن يشغله التفكير عن ركن
او واجب فان ذلك يوجب سجدة في السهو والاجماع وانما المراد به شغل قلبه بعد أن تكون جوارحه مشغولة
باداء الاركان ومثله ما في الذخيرة من أنه لو كان في ركوع او سجود فقطول في تفكيره وتغير عن حاله بالتفكير فعليه

(من لم يكن ذلك) أى الشك
(عاده) وقيل من لم يشك في
صلاة قطعه بلوغه وعليه
أكثر المشايخ بجر عن
انخلاصة (كم صلى استأنف)
بعمل منافع وبالسلام قاعداً أولى
لأنه الحمل (وان كثر) شكه (ع)
بغالب ظنه ان كان له ظن للخرج
(والأخذ بالاقول) ليقينه (وقعد
في كل موضع توهمه موضع
قعوده) ولو واجبا لا يصير تاركاً
فرض القعود أو واجبه (واعلم
أنه اذا شغله ذلك) الشك تفكر
(قدر اداء ركن ولم يشغل حالة
الشك بقراءة ولا تسبيح) ذكره
في الذخيرة

مجبور السهو واستحسانا لانه وان كان تفكره ليس الاطالة القيام او الركوع او السجود وهذه الاذكار سنة
 لكنه اخر واجبا اوركا لا بسبب اقامة السنة بل بسبب التفكير وليس التفكير من أعمال الصلاة اه قات
 والحاصل أنه اختلف في التفكير الموجب للسهو فقليل ما لزمن منه تأخير الواجب او الركن عن محله بأن قطع
 الاشتغال بالركن او الواجب قدر أداء ركعة وهو الاصح وقيل بمجرد التفكير الشاغل للقلب وان لم يقطع
 الموالاة وهذا كله اذا تفكر في أفعال هذه الصلاة أو ما لو تفكر في صلاة قبلها هل صلاها أم لا ففي المحيط أنه ذكر
 في بعض الروايات أنه لا سهو عليه وان اخر فعلا كما لو تفكر في أمر من أمور الدنيا حتى اخر ركعا وفي رواية يلزمه
 انه كمن انقص في صلاته لانه يجب عليه حفظ تلك الصلاة حتى يعلم جواز صلاته هذه بخلاف أعمال الدنيا
 فانه لم يجب عليه حفظها واستظهار في الحلية هذه الرواية وأنه لو لم ترك الواجب بالتفكير في أمور الدنيا يلزمه
 السجود أيضا واستظهار أيضا القول الاول بأن المزمع للسجود ما كان فيه تأخير الواجب او الركن عن محله
 اذ ليس في مجرد التفكير مع الاداء ترك واجب أصلا وعظام الكلام فيها وفي فتاوى العلامة قاسم (قوله
 سواء عمل بالتحري) أي بأن غلب على ظنه أنها الركعة الثانية مثلا وقوله ابني على الأقل أي بأن لم يغلب على
 ظنه شيء وأخذ بالقل (قوله لكن في السراج الخ) استدرأ على ما في الفتح من لزوم السجود في صورتين
 وقوله مطلقا أي سواء تفكر قدر ركن او لا وهذا التفصيل هو الظاهر لان غلبة الظن بمنزلة البقي فاذا تحزى
 وغلب على ظنه شيء لزمه الاخذ به ولا يظهر وجه لايجاب السجود عليه الا اذا طال تفكره على التفصيل المار
 بخلاف ما اذا بنى على الأقل لان فيه احتمال الزيادة كما أفاده في البحر (قوله أخبره عدل الخ) تقدم ان الشك
 خارج الصلاة لا يعتبر وان هذه الصورة مستثناة وقيد بالعدل اذ لو أخبره عدلان لزمه الاخذ بقوله ما ولا يعتبر
 شك وان لم يكن المخبر عدلا لايقل قوله امداد وظاهر قوله أعاد احتياطا للوجوب ~~مكن~~ في التتارخانية
 اذا شك الامام فأخبره عدلان يجب الاخذ بقوله ما لانه لو أخبره عدل يستحب الاخذ بقوله اه فتأمل
 (قوله ولو اختلف الامام والقوم) أي وقع الاختلاف بينهم وبينه كان قالوا صليت ثلاثا وقال بل أربعة
 اما لو اختلف القوم والامام مع فريق منهم ولو واحد أخذ بقول الامام ولو يتقن واحد بالتمام وواحد بالنقص
 وشك الامام والقوم فالاعادة على المتيقن بالنقص فقط ولو يتقن الامام بالنقص لزمهم الاعادة الا من يتقن منهم
 بالتمام ولو يتقن واحد بالنقص وشك الامام والقوم فان كان في الوقت فالاولى ان يعيدوا احتياطا ولزموا المخبر
 بالنقص عدلان من الخلاصة والفتح (تتمه) شك الامام فليظن الى القوم ليعلم بهم ان قاموا واقاموا لا تعدل بأسبه
 ولا سهو عليه غلب على ظنه في الصلاة أنه احدث اول مسح ثم ظهر خلافه ان كان اذى ركعا استأنف والامضى
 تارخانية (قوله وقت أبضا في الاصح) وقيل لا يفتن لان الفتور في الثانية بدعة والجواب ان ما تردد
 بين البدعة والواجب يأتي به احتياطا كما مر تربي لوقت في الاولى والثانية سهوا فتقدم المصنف في باب الوتر
 انه لا يفتن في الثالثة وترجع خلافه (قوله شك هل كبر الخ) أي شك في صلاته ذخيرة وغيرها وظاهره
 ان الشك في جميع هذه المسائل وقع في الصلاة ويدل عليه قول الذخيرة في آخر العبارة ان كان ذلك اول مرة
 استقبل الصلاة والاجاز له المضي ولا يلزمه الوضوء ولا غسل الثوب اه تأمل ويخالفه ما في الخلاصة حيث
 قال شك في بعض وضوئه وهو أول شك غسل ما شك فيه وان وقع له كثيرا لم يلتفت اليه وهذا اذا شك في خلال
 وضوئه فلو بعد الفراغ منه لم يلتفت اليه اه لكن سئل العلامة قاسم في فتاويه عن شك وهو في صلاته أنه على
 وضوء أم لا فاجاب بأنه ان كان أول ما عرض له أعاد الوضوء والصلاة والامضى في صلاته (قوله وظاهر الرواية
 البناء على الأقل) كذا عزه في البحر الى البدائع ولم ارد فيها فليراجع والذي في لباب المناسك ولو شك في عدد
 الاثواط في طواف الركن أعاده ولا يبنى على غالب ظنه بخلاف الصلاة وقيل اذا كان يكثر ذلك يتحزى اه
 وما جزم به في الباب عزه في البحر الى عامة المتأخين والله تعالى أعلم

* (باب صلاة المريض) *

قبل المرض مفهومه ضروري اذ لا شك ان فهم المراد منه أجل من قولنا انه معنى يزول بجولوه في بدن الحى
 اعتدال الطباع الاربع فيؤول الى التعريف بالاخفى نهر (قوله من اضافة الفعل لفاعله او محله) كل
 فاعل محل ولا عكس فان المريض محل للصلاة فاعل لها والنسبة محل للحركة وليست فاعله لها ح (قوله

(وجوب عليه سجد السهو في)

جميع (صور الشك) سواء عمل

بالتحري ابني على الأقل فتح

لتأخير الركن لكن في السراج أنه

يسجد للسهو في أخذ الأقل مطلقا

وفي غلبة الظن ان تفكر قدر ركن

(فروع) أخبره عدل بأنه ما صلى

أربعة أو شك في صدقة وكذبه أعاد

احتياطا * ولو اختلف الامام

والقوم فلو الامام على يقين لم يعيد

والأعاد بقولهم * شك أنها ثانية

الوتر أم الثالثة قنت وقعد ثم صلى

أخرى وقت أبضا في الاصح * شك

هل كبر لا فتناح او لا او أحدث

اولا أو أصابه نجاسة او لا او مسح

رأسه او لا استقبل ان كان أول

مرة والا * واختلف لو شك في

اركان الحج وظاهر الرواية البناء

على الأقل وعليك بالاشباه في

قاعدة اليقين لا يزول بالشك

* (باب صلاة المريض) *

من اضافة الفعل لفاعله او محله

ومناسبتها الخ لم يبين وجه تأخيرها عن سجود السهو ويثبت في الجهر بقوله والسهو أعم موقعا للشهوة المريض
والصحيح فكانت الحاجة إلى بيانها أسبق فقدمه ح (قوله مناخر الخ) أي وكان حقه أن يذكر مع سجود
السهو والمناسبة بينهما ما في أن كلا منهما مثل جزء الصلاة ولأن كلا منهما مع سجود يترتب على أمر يقع في الصلاة
متأخر عنه إلا أن سجود السهو يختص بالصلاة وسجود التلاوة يقع خارج الصلاة أيضا ح (قوله لكه) فسر به
لما سألني في المتن من قوله وإن قدر على بعض القيام قام ح (قوله لمرض حقيقي) الخ قال في البحر أراد
بالتعذر التعذر الحقيقي بحيث لرقام سقط بدليل أنه عطف عليه التعذر الحكمي وهو خوف زيادة المرض
واختلافه في التعذر فتقبل ما يبيع الإفطار وقيل التيمم وقيل بحيث لو قام سقط وقيل ما يجزئه عن القيام
بجوانحه والاصح أن يلحقه ضرر بالقيام كذا في النهاية والنجي وغيرهما اه قوله واختلفوا في التعذر أي
في غير عبارة المصنف لما علمت أن المراد به في كلامه كالتعذر الحقيقي بدليل عطف الحكمي عليه وبما تقر
ظهر ما في كلام الشارح حيث جعل الحقيقي والحكمي وصفين للمرض مع أنه ما صفتان للتعذر لأن المرض
فيهما حقيقي وكذا قوله وحده أن كان الضمير فيه للمرض الحقيقي فليس ذلك تعريفا للمرض بل تعريف المرض
ما قد مره وأن كان للتعذر المذكور فقد علمت أن المراد به في كلام المصنف الحقيقي وهو ما لو قام سقط الأهم
الآن يعود لمطلق التعذر المبجل للصلاة قاعدا كما هو المراد من قول الجهر واختلفوا الخ فافهم وقد يأتي الحد
بمعنى التمييز بين الشئيين وعليه فيصح عود لمطلق المرض أي القدر المميز ما تصح معه الصلاة قاعدا وما لا
تصح ما يلحقه بالقيام ضرر وهو شامل حيث لما إذا تعذر القيام حقيقة بالمعنى المأثر وأحوكا وما إذا لم يكن
القيام أصلا فهو مفهوم بالأولى (قوله قبلها أوفها) صفة لمرض والمرض العارض فيها سبب في الكلام
عليه في قول المتن ولو عرض له مرض فيها ولا يشافي قوله أوفها تقيده بقوله لكه لأن المراد حينئذ تعذر
كل القيام الواقع بعد عرض المرض (قوله أي القرينة) أراد بها ما يشمل الواجب كالوتر وما في
حكمه كسنة التجر احترازا عما عد ذلك من النوافل فأنها تجوز من قعود بلا تعذر قيام (قوله خاف) أي
غلب على ظنه بتجربة سابقة أو أخبار طبيب مسلم حاذق امداد (قوله بقيامه) متعلق بخاف أو زيادة
وبطء على سبيل النزاع (قوله أو وجد قيامه) أي لاجله ألتأشديدا وهذا ما قبله وما بعده داخل في أفراد
الضرر المذكور في قوله وحده الخ فافهم (قوله سلس) كفرح ط (قوله أو تعذر عليه الصوم) الأولى أن
يقول للصوم باللام التعليلية أي تعذر القيام لأجل الصيام وعبارة الجهر دخل تحت العجز الحكمي ما لو صام
رمضان صلى قاعدا وإن افطر صلى قائما يصوم ويصلي قاعدا (قوله كما مر) أي في باب صفة الصلاة حيث قال
وقد يتيم القعود كمن يسيل جرحه إذا قام أو يسلس بوله أو يدرع عورته أو يضعف عن القراءة أصلا وعن
صوم رمضان ولو أضعفه عن القيام الخروج لجساعة صلى في بيته متفردا به يبقى خلافا للاشياء ح أقول
وقد منا هناك أنه لو لم يقدر على الأيماء قاعدا كالأول كان مجالا لوصلي قاعدا يسيل بوله وأجرحه ولو مستلقيا لا
صلى قائما بركوع وسجود لأن الاستلقاء لا يجوز بلا عذر كالصلاة مع الحدث فيخرج ما فيه الاتيان بالاركان كما في
النية وشرحها ومن العجز الحكمي أيضا ما لو خرج بعض الولد وتخاف خروج الوقت صلى بحيث لا يلحق الولد
ضرر وما لو خاف العدو ولو صلى قائما أو كان في خباء لا يستطيع أن يقيم صلبه وإن خرج لا يستطيع الصلاة
الطين أو مطر ومن به أدنى علة تخاف أن نزل عن المجل بنى في الطريق يصلي الفرض في محله وكذا المريض الركب
الأذا وجد من ينزله بحر (قوله ولو مستندا الخ) أي إذا لم يلحقه ضرر به بدليل ما مر (قوله أو إنسان)
عبر في العمانية والفتح وغيرهما بالثام بدله قال ح وفيه أن القادر بقدره الغير عاجز عند الإمام إلا أن يراد
بالغير غير الخادم تأمل اه أقول قد منافي باب التيمم أن العاجز عن استعمال الماء بنفسه لو وجد من
تولمه طاعته كعبده وولده وأجيره لزمه الوضوء اتفاقا وكذا غيره ممن لو استعان به أعانه في ظاهر المذهب
بخلاف العاجز عن استقبال القبلة أو التحول عن الفرائض فانه لا يلزمه عنده والفرق أنه يخاف
عليه زيادة المرض في أقامته وتحويله اه ومقتضاه أنه لو لم يخف زيادة المرض يلزمه ذلك وقد منافي في بحث
الصلاة على الدابة من باب النوافل عن المجتبى ما نصه وإن لم يقدر على القيام أو النزول عن دابته أو الوضوء
إلا بالاعانة وله خادم يملك منافعه يلزمه في قولهما وفي قوله نظر والاصح لزوم في الاجنبى الذي يطيعه كالماء

ومناسبتها كونه عارضا متماويا
فتأخر سجود التلاوة ضرورة
(من تعذر عليه القيام) أي كله
(مرض) حقيقي وحده أن يلحقه
فالقيام ضرر به يبقى (قبلها أوفها)
أي القرينة (أو) حكمي بأن
(خاف زيادته أو بطء برئه بقيامه أو
دوران رأسه أو وجد قيامه ألما
شديدا) أو كان لوصلي قائما سلس
بوله أو تعذر عليه الصوم كما مر
(صلى قاعدا) ولو مستندا إلى
وسادة أو إنسان فانه يلزمه ذلك
على المختار

قوله وفي قوله أي الإمام اه ميه

الذي يعرض لوضوءه اه ولا ينبغي أن يحدث حيث لا يلحقه ضرر بالقيام فلا يخالف ما قدمناه آنفاً وبه ظهر
أن المراد بالإنسان من يطبعه اعتم من الخادم والاجنبى وأما عدم اعتبار القدرة بقدره الغير عند الامام فلهذا
ليس على اطلاقه بل في بعض المواضع كما قاله ط ولذا قال في الجنبى وفي قوله قلنا أو يحول على ما إذا لم يتيسر له
ذلك الابكفة ومشقة فلا يلزمه الانتظار الى حصوله فليأتى (قوله كيف شاء) أى كيف يتيسر له بغير ضرر
من تريع او غيره امداد (قوله على المذهب) جزم به في الضرر ونورا لايضاح وجميعه في البدائع وشرح الجمع
واختاره في الجروا النهر (قوله فاليهات اولى) جمع هيئة وهى هنا كيفية القعود قال ط وفيه أن الاركان
انما سقطت اتعسر ها ولا كذلك اليهات اه تأمل (قوله قيل وبه يقتضى) قاله في التجنيس والخلاصة
والولوا الجية لانه ايسر على المريض قال في البحر ولا ينبغي ما فيه بل الايسر عدم التقييد بكيفية من الكيفيات
فالمذهب الاول اه وذكر قوله أنه في حالة التشهد يجلس كما يجلس للتشهد بالاجماع اه أقول ينبغي أن يقال
ان كان جلوسه كما يجلس للتشهد ايسر عليه من غيره او مساوياً لغيره كان اولى والا اختارنا لايسر في جميع الحالات
ولعل ذلك يحمل القولين والله أعلم (قوله بر كوع) متعلق بقوله صلى ط (قوله على المذهب) في شرح الحلولات
نقل عن الهندوانى لو قدر على بعض القيام دون تمامه أو كان يقدر على القيام لبعض القراءة دون تمامها يؤمر
بأن يكبر قائماً ويقراً ما قدر عليه ثم يقعدان عجز وهو المذهب الصحيح لا يروى خلافه عن اصحابنا ولو ترك هذا خفت
أن لا تجوز صلاته وفي شرح القاضى فان عجز عن القيام مستويافاً ليقوم متكئاً لا يجزئه الا ذلك وكذا لو عجز عن
القعود مستويافاً ليقعد متكئاً لا يجزئه الا ذلك فقال عن شرح القمى ونحوه في العناية بزيادة
وكذلك لو قدر أن يعتمد على عصا او كان له خادم لواتكأ عليه قدر على القيام اه (قوله لأن البعض
معتبر بالكل) أى أن حكم البعض كحكم الكل بمعنى أن من قدر على كل القيام يلزمه فكذا من قدر
على بعضه (قوله بل تعذر السجود كاف) نقله في البحر عن البدائع وغيرها وفي الذخيرة رجل يجلقه
خروج ان سجود سال وهو قادر على الركوع والقيام والقراءة يصلى قاعداً يؤمى ولو صلى قائماً بر كوع وقعداً وأما
بالسجود أجزأه والاول أفضل لأن القيام والركوع لم يشترعا قرينة بنفسهما بل ليكونا وسيلتين الى السجود اه قال
في البحر ولم ار ما اذا تعذر الركوع دون السجود وكأنه غير واقع اه أى لانه متى عجز عن الركوع عجز عن السجود
نهر قال ح أقول على فرض نظره ينبغي أن لا يسقط لأن الركوع وسيلة اليه ولا يسقط المقصود عند تعذر
الوسيلة كما لم يسقط الركوع والسجود عند تعذر القسم (قوله لا القيام) معطوف على الضمير المرفوع
المتصل في قوله تعذراً وهو ضعيف لكونه في عبارة المتن بلا فاصل ولا تو كيد (قوله اوماً) حقيقة الايماء طأ طاة
الرأس وروى مجزئاً بغير تحريكها وتماه في الامداد عن البحر والمقدسى (قوله اوماً قاعداً) لأن ركبة القيام
للتوصل الى السجود فلا يجب دونه وهذا اولى من قول بعضهم صلى قاعداً اذ يفترض عليه أن يقوم للقراءة
فاذا جاءه اوان الركوع والسجود أوماً قاعداً كذا في النهر أقول التعبير يصلى قاعداً هو ما في الهداية والقدرى
وغیرهما وأما ما ذكره من افتراض القيام فلم اره لغيره فيما عدى من كتب المذهب بل كلهم متفقون على التعليل
بأن القيام سقط لانه وسيلة الى السجود بل صرح في الخلية بأن هذه المسئلة من المسائل التى ستط فيها وجوب
القيام مع اتقاء العجز الحقيقي والحكمى اه ويلزم على ما قاله أنه لو عجز عن السجود فقط أن يركع قائماً
وهو خلاف المنصوص كما علمته آنفاً ذكر القهستاني عن الراهدى أنه يؤمى للركوع قائماً والسجود جالساً
ولو عكس لم يجز على الاصح اه وجزم به الولوالجى لكن ذكر ذلك في النهر وقال الا أن المذهب الاطلاق اه أى
يؤمى قاعداً او قائماً فيه ما قاله اهر أن ما ذكره هنا سهو فتنبه له (قوله وهو أفضل الخ) قال في شرح المنية
لو قيل ان الايماء أفضل للزوج من الخلاف لكان موجهاً ولكن لم ار من ذكره اه (قوله لقربه من الارض)
أى فيكون أشبه بالسجود منح (قوله ويجعل سجوده اخفض الخ) أشار الى أنه يكفيه أدنى الانحناء
عن الركوع وأنه لا يلزمه تقرب جبهته من الارض بأقصى ما يمكنه كما بسطه في البحر عن الراهدى (قوله
فانه يكره تحريماً) قال في البحر واستدل للكرهية في المحيط بتهيه عليه الصلاة والسلام عنه وهو يدل على
كرهية التحريم اه وتبعه في النهر أقول هذا محمول على ما اذا كان يحتمل الى وجهه شيئاً يسجد عليه بخلاف
ما اذا كان موضوعاً على الارض يدل عليه ما في الذخيرة حيث نقل عن الاصل للكرهية في الاول ثم قال
فان كانت الوسادة موضوعة على الارض وكان يسجد عليها جازت صلاته فقد صح أن أم سلمة كانت تسجد على

(كيف شاء) على المذهب
لأن المرض استقط عنه الاركان
فاليهات اولى وقال زفر كانتشهد
قيل وبه يقتضى (بركوع وسجود
وان قدر على بعض القيام)
ولو متكئاً على عصا وحائط (قام)
لزمه ما يقدر ما يقدر ولو قدر آية
او تكبيرة على المذهب لأن البعض
معتبر بالكل (وان تعذراً) ليس
تعذرهما شرطاً بل تعذر السجود
كاف لا القيام (اوماً) بالهمز
(قاعداً) وهو أفضل من الايماء
قائماً لقربه من الارض (ويجعل
سجوده أخفض من ركوعه) لزوماً
(ولا يرفع الى وجهه شيئاً يسجد
عليه) فانه يكره تحريماً

قوله مرتفعة هي المخذة بكسر الميم
فيما كان في الحلية اه منه

(فان فعل) بالبناء للجهول ذكره

العين (وهو يخفض برأسه

لسجوده أكثر من ركوعه صح) على

أنه ايماء لا سجود الآن بسجدة قوة

الارض (والا) يخفض (لا) يصح

لعدم الايماء (وان تعذرا تعود)

ولوحكما (أوما مستلقيا) على

ظهوره (ورجلاه نحو القبلة) غير

أنه ينبغي ركبته لكرامة من

الرجل الى القبلة ويرفع رأسه يسيرا

ليصير وجهه اليها (أو على جنبه)

اليمين أو اليسار ووجهه اليها

(والأول أفضل) على المعتد (وان

تعذرا الايماء) برأسه (وكرر

القوائ) بأن زادت على يوم

وليلة (سقط القضاء عنه) وان كان

يقهم في ظاهر الرواية

قوله بعض المحققين هو المحقق ابن

امير حاج في الحلية اه منه

فرقة موضوعية بين يديه العلة كانت بها ولم ينعها رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذلك اه فان مفاد
هذه المقابلة والاستدلال عدم الكراهة في الموضوع على الارض المرتفع ثم رأيت الفهستان في صرح بذلك
(قوله بالبناء للجهول) هذا ليس يلزم والالقال ولا يرفع الى وجهه شيء اه ح ولعل وجه ما قال الإشارة
الى كراهته سواء كان بقعه أو فعل غيره له (قوله الآن بسجدة قوة الارض) هذا الاستثناء مبني على أن قوله
ولا يرفع الخ شامل لما اذا كان موضوعا على الارض وهو خلاف المتبادر بل المتبادر كون المرفوع محمولا
بيده أو يد غيره وعليه فالاستثناء منقطع لاختصاص ذلك بالموضوع على الارض ولذا قال الزياجي كان ينبغي
أن يقال ان كان ذلك الموضوع يصح السجود عليه كان سجودا أو الايماء اه وجرم به في شرح المنية واعترضه
في النهري بقوله وعندى فيه نظر لأن خفض الرأس بالركوع ليس الايماء معلوم أنه لا يصح السجود بدون الركوع
ولو كان الموضوع مما يصح السجود عليه اه أقول الحق التفصيل وهو أنه ان كان ركوعه يجزئ ايماء الرأس
من غير انخما وسيل الظاهر فهذه ايماء لا ركوع فلا يعتبر السجود بعد الايماء مطلقا وان كان مع الانخما كان ركوعا
معتبرا حتى انه يصح من المتطوع القادر على القيام حينئذ ينظر ان كان الموضوع مما يصح السجود عليه كحجر
مثلا ولم يذارتفاعه على قدر لينة أو لبنتين فهو سجود حقيقي فيكون راء كعبا ساجدا لا ومثا حتى انه يصح
اقتداء القائم به واذا قدر في صلاته على القيام فيها قائما وان لم يكن الموضوع كذلك يكون مومثا فلا يصح اقتداء
القائم به واذا قدر فيها على القيام استأنفها بل يظهر لي أنه لو كان قادرا على وضع شيء على الارض مما يصح
السجود عليه أنه يلزمه ذلك لانه قادر على الركوع والسجود حقيقة ولا يصح الايماء به مع القدرة عليها
بل شرطه تعذرهما كما هو موضوع المسئلة (قوله ولا يخفض) أي لم يخفض رأسه أصلا بل صار يأخذ
ما رفعه ويلصقه بجهته للركوع والسجود أو خفض رأسه لهما لكن جعل خفض السجود مساويا لخفض
الركوع لم يصح لعدم الايماء لهما والسجود (قوله وان تعذرا القعود) أي قعوده بنفسه أو مستندا الى شيء
كأمر (قوله ولوحكما) كما لو قدر على القعود ولكن بزغ الطبيب الماء من عينيه وأمره بالاستلقاء اماما
أجزاء أن يستلقى ويومي لأن حرمة الأعضاء مكرمة النفس يجزئ عن البدان وسياق (قوله ورجلاه نحو
القبلة) في البحر عن الخلاصة متوجها نحو القبلة ورأسه الى المشرق ورجلاه الى المغرب اه أقول هذا يتصور
في بلادهم المشرقية كبخارى وما والاها فار قبلتهم بلجهة المغرب عكس البلاد المغربية أما في بلادنا الشامية
ونحوها اذا استلقى متوجها للقبلة يكون المغرب عن يمينه والمشرق عن يساره وبه اندفع اعتراض بعض المحققين
على ما في الخلاصة (قوله لكرامة الخ) هي كراهة تنزيهية ط (قوله ويرفع رأسه يسيرا) أي يجعل وسادة
تحت رأسه لان حقيقة الاستلقاء تمنع الاصحاء عن الايماء فكيف بالمرضى يجزئ (قوله الايمن أو اليسار)
والايمن أفضل وبه ورد الاثر امداد (قوله والأول أفضل) لأن المستلقى يقع ايماءه الى القبلة والمضطجع
يقع خصرها عنها يجزئ (قوله على المعتد) مقابلة ما في القضية من أن الاظهر أنه لا يجوز الاضطجاع على الجانب
للقادر على الاستلقاء قال في النهرو هو شاذ وقال في البحر وهذا الاظهر خفي والظاهر الجواز اه وكذا
ما روى عن الامام من أن الأفضل أن يصلي على شقة الايمن وبه قالت الاثمة الثلاثة ورجحه في الحلية لما ظهر له
من قوة دليله مع اعترافه بأن الاستلقاء هو ما في مشاهير الكتب والمشهور من الروايات (قوله بأن زادت على
يوم وليلة) أما لو كانت يوما وليلة أو أقل وهو يعقل فلا تسقط بل تقضى اتفاقا وهذا اذا صح فلو مات ولم يقدر على
الصلاة لم يلزمه القضاء حتى لا يلزمه الايماء بها كالمسافر اذا أظطر ومات قبل الاقامة كما في الزيلعي قال في البحر
ويشعني ان يقال محله ما اذا لم يقدر في مرضه على الايماء بالرأس أما ان قدر عليه بعد مجزئه فانه يلزمه القضاء
وان كان موسعا لتظهر فأنه في الايماء بالاطعام عنه اه قلت وهو مأخوذ من الفتح فانه قال ومن تأمل تعليل
الاصحاب في الاصول انعقد في ذهنه ايجاب القضاء على هذا المريض الى يوم وليلة حتى يلزمه الايماء به ان قدر
عليه بطريق وسقوطة ان زاد اه (قوله في ظاهر الرواية) وقيل لا يسقط القضاء بل تؤخر عنه اذا كان
يعقل وصححه في الهداية وهو من أهل الترجيح لكن خالف نفسه في كتابه التنبين فصحح الأول كعامة أهل
الترجيح كقاضي خان وصاحب المحيط وشيخ الاسلام وغير الاسلام ومال اليه المحقق ابن الهمام في عبارته
التي قلناها آتفا ومشي عليه المصنف لانه ظاهر الرواية ولما في الامداد من أن القاعدة العمل بما عليه الأكثر

(تنبيه) جعل في السراج المسئلة على أربعة أوجه ان زاد المرض على يوم وليلة وهو لا يعقل فلا قضاء اجبا
والا وهو يعقل فبني اذا صح اجبا وان زاد وجوهه قل اولاد وهو لا يعقل فعلى الخلاف (تنبيه) في الجرعن القنية
ولا فدية في الصلوات حالة الحياة بخلاف الصوم اه وقد مره الشارح قبيل هذا الباب وأوضحناه عنه (قوله
لا يكتفى الخ) بل لا بد معه من القدرة (قوله وأفاد الخ) الاولى ذكره قبل قوله وان تعذرا لا ياء الخ لان فيه
سقطت الصلاة وفيما قبله سقطت الاركان (قوله سقوط الشرائط) أي كالا سقوتها وسقطت العورة والطهارة من
الخبث بخلاف الوقت وكذا الطهارة من الحدث لان فاقدا الطهورين يؤخر عند الامام ويتشبه عندهما والمتشبه
غير متصل أفاده الرحي لكن ساقى في مقطوع اليدين والرجلين تصحيح أنه يصلى بلا طهارة (قوله بالاولى)
لان العجز عن تحصيل الشرائط ليس فوق العجز عن تحصيل الاركان فالويل يقدر المريض على التحول الى القبلة
بنفسه ولا يغرمه صلى كذلك ولا إعادة عليه بعد البره في ظاهر الجواب كالمعجز عن الاركان بدائع وتماه في الجبر
وساقى آخر الباب ما لو كان تحت ثياب نجسة (قوله ولا يعيد) أي في سقوط الشرائط والاركان لعذر سماوى
بخلاف ما لو كان من قبل العبد على ما مر تفصيله في الطهارة ونحوه ما لو عجز عن القراءة وفي الجرعن القنية ولو
اعتقل لسانه يوما وليلة فصلي صلاة الاخرس ثم انطلق لسانه لا تلزمه الاعادة اه والظاهر ان قوله يوما وليلة
لانه محل نوبهم لزوم الاعادة اذ الزائد على ذلك لا تلزم اعادته لدخوله في حد التكرار (قوله ولو اشتبه على
مريض الخ) أي بأن وصل الى حال لا يمكنه ضبط ذلك وليس المراد محذور الشك والاشتباه لان ذلك يحصل للصحيح
(قوله ينبغي أن يجزئه) قد يقال انه تعليم وتعلم وهو مفسد كما اذا قرأ من المصحف او علمه انسان القراءة وهو في
الصلاة ط قالت وقد يقال انه ليس بتعليم وتعلم بل هو تذكير أو اعلام فهو كاعلام المبلغ بانقالات الامام
فتأمل (قوله كذا في القنية) الاشارة الى ما ذكره المصنف والشارح (قوله ولم يوم الخ) الاولى ذكره قبل
مسئلة القنية لارتباطها بما قبلها ففصل ما وقع في المتن بعبارة القنية غير مناسب (قوله خلا فالزفر)
فعنده يوشى بجوابه فان عجز فعينه فان عجز فقبله بجر (قوله يتم بما قدر) أي ولو قاعدا موشا ومستلقيا
(قوله على المعتد) وعن الامام أنه يستقبل لان تحريره انقذت موجبة للركوع والسجود فلا تجوز بالاياء
قال في النهر والصحيح المشهور هو الاول لان بناء الضعيف على القوى اولى من الاتيان بالكل ضعيفا (قوله
بني) أي على ما صلى فيه ثم صلاته قائما عندهما وقال محمد يستقبل بناء على عدم صحة اقتداء القائم بالقاعد
عنده وقد مر نهر (قوله ولو كان يصلى بالاياء) أي قائما او قاعدا او مستلقيا او مضطجعا كما هو قضية
الاطلاق ح (قوله فصم) أي قدر على الركوع والسجود قائما او قاعدا ح (قوله لا يبي) لان اقتداء الراكع
والساجد بالمؤتى لا يجوز فكذا البناء درر (قوله الا اذا صح قبل أن يوشى الخ) لانه لم يورد كذا البناء
وانما هو مجزئ تجريئة فلا يكون بناء القوى على الضعيف بجر وهذا ظاهر فيما اذا افتتح قائما او قاعدا
بقصد الاياء ثم قدر قبل الاياء على الركوع والسجود قائما او قاعدا أما اذا افتتح مستلقيا او مضطجعا ثم
قدر قبل الاياء على الركوع والسجود قائما او قاعدا فانه يستأنف كما يؤخذ من قول الشارح لان حالة القعود
أقوى ح (قوله ولم يقدر على الركوع والسجود) وكذا لو قدر عليهم بالاولى تأمل (قوله ولله متطوع
الخ) لعل وجهه أن التطوع قد يكثر كالتجديد فيؤدي الى التعب فلم يكره له الاتكاء بخلاف الفرض فان زمنه
يسير والافلاقت فرض ان عجز فقد مر حكمه وان تعب فالظاهر أنه لا يكره له الاتكاء تأمل (قوله وبدونه يكره) أي
اتفاقا لما فيه من اساءة الادب شرح المنية وغيره وظاهره أنه ليس فيه نهى خاص فتكون الكراهة تنزيهية
تأمل (قوله وله القعود) أي بعد الافتتاح قائما (قوله بلا كراهة مطلقا) أي بعد روده أو أمام العذر
فانفاقا وأما بدونه فيكره عند الامام على اختيار صاحب الهداية ولا يكره على اختيار غير الاسلام وهو الاصح
لانه مخير في الاستداء بين القيام والقعود فكذا في الاتهام وأما الاتكاء فانه لم يخير فيه ابتداء بلا عذر بل يكره
فكذا الاتهام وأما عندهما فلا يجوز اتئامها قاعدا بلا عذر بعد الافتتاح قائما وهذا ان قعد في الركعة الاولى
أو الثانية أما في الشفع الثاني فينبغي أن يجوز عندهما أيضا في غير سنة الظاهر والجمعة وتماه في شرح المنية
(قوله جار) أي سائر احتراز عن المربوط (قوله قاعدا) أي ركع ويسجد لاموشا اتفاقا بجر (قوله
لغلبة العجز) أي لان دوران الرأس فيها غالب والغالب كالتحقق فأقيم مقامه كالمسافر أقيم مقام المشقة والنوم

(وعليه القنوى) كافي الظهيرة
لان محذور العقل لا يكتفى لتوجه
الخطاب وأفاد بسقوط الاركان
سقوط الشرائط عند العجز بالاولى
ولا يعيد في ظاهر الرواية بدائع
(ولو اشتبه على مريض اعداد
الركعات والسجودات لتعاس
يلحقه لا يلزمه الاداء) ولو آذاها
تلقين غيره ينبغي أن يجزئه كذا في
القنية (ولم يوم بعينه وقلبه
وحاجبه) خلا فالزفر (ولو عرض
له مرض في صلاته يتم بما قدر) على
المعتد (ولو صلى قاعدا بركوع
وسجود صح بنى ولو كان) يصلى
(بالاياء) فصم لا يبي الا اذا صح
قبل أن يوشى بالركوع والسجود
(كالمو كان يوشى مضطجعا ثم قدر
على القعود ولم يقدر على الركوع
والسجود) فانه يستأنف (على
المختار) لان حالة القعود أقوى فلم
يجزئناؤه على الضعيف (والمتطوع
الاتكاء على شئ) كصا وجدار
(مع الاياء) أي التعب بلا كراهة
وبدونه يكره (وله) (القعود) بلا
كراهة مطلقا هو الاصح ذكره
الكامل وغيره (صلى الفرض
في فلك) جار (قاعدا بلا عذر صح)
لغلبة العجز

مقام الحدث شرح المنية وإن ذكرنا مسألة الصلاة في سفينة في باب صلاة المريض (قوله وأساء) أشار
 إلى أن التسام أفضل لأنه أبعد عن شبهة الخلاف والخروج أفضل إن أمكنه لأنه أمكن اتلعه بجر وشرح
 المنية (قوله وهو الاظهر) وفي الحلية بعد سوق الأدلة والظاهر أن قوله ما أشبه فلا يجرم أن في الحماوى
 التقضى وبه تأخذ اه (قوله والمربوطة في الشط كالشط) فلا تجوز الصلاة فيها قاعدا اتسافا وظاهر
 ما في الهداية وغيره الجواز قائما لما أى استقرت على الأرض أولا وصرح في الايضاح بمنعه في الثاني
 حيث أمكنه الخروج الحافيا ليليا بالذابة نهر واختاره في المحيط والبدائع بجر وعزام في الامداد أيضا
 إلى مجمع الروايات عن المصنف وجرم به في نورا الايضاح وعلى هذا ينبغي أن لا تجوز الصلاة فيها سائرة مع إمكان
 الخروج إلى البر وهذه المسئلة الناس عنها غافلون شرح المنية (قوله في الاصح) احتراز عن قول البعض
 بأنه لا فرق بين ما وبين السائرة كما في النهر (قوله والافسكالواقفة) أى إن لم تحتر كما الريح شديدا بل يسيرا
 فكهما كالواقفة فلا تجوز الصلاة فيها قاعدا مع القدرة على القيام كما في الامداد (قوله ويلزم استقبال
 القبلة الخ) أى في قولهم جميعا بجر وإن عجزته بمسك عن الصلاة امداد عن مجمع الروايات ولعله يسلك
 ما لم يحق خروج الوقت لما تقرر من أن قبله العاجز جهة قدرته وهذا كذلك والافسكال الفرق فليست بالمتأهل
 الاستقبال لأنها في حقه كاليت حتى لا يتطوع فيها ومثامع القدرة على الركوع والسجود بخلاف راكب
 الدابة كذا في الكافي شرح المنية (قوله مربوطتين) أى مقروبتين لأنهما بالاقتران صارتا كشيء واحد
 وإن كانتا منفصلتين لم يجز لأن تخلل ما بينهما بمنزلة النهر وذلك يمنع الاقتران وإن كان الامام في سفينة واقفة
 والمفتدون على الشط فان بينهما طريق أو قدر نهر عظيم لم يصح بجر وتقدم الكلام على الصلاة على الدابة
 والجلية في باب التوافل (قوله ومن جن أو أغنى عليه) الجنون أفة تسلب العقل والانعاء أفة تسترط ط
 (قوله وقت صلاة) مرفوع على أنه فاعل زاد أو منصوب على أنه ظرف لزيد فاعل زاد تميم الجنون ح
 عن القهستاني واعتبر الزيادة بالافات على قول الثالث وهو الاصح وعند الثاني بالساعات وكل رواية
 عن الامام فاذا أصابه ذلك قبل الزوال ثم أفاق من الغد بعدد قبل خروج الوقت سقط القضاء عند الثاني
 لا الثالث بجر والمراد بالساعات اللازمة لا ما تعارفه أهل النجوم درر أى من كون الساعة خمسة عشر
 درجة فالمراد عند الثاني الزيادة بشئ من الزمان وإن قل كما في غرر الاذكار والبرجندى اسماعيل (قوله
 ان لا فاقته وقت معلوم) مثل أن يحق عنه المرض عند الصبح مثلا فيبقى قليلا ثم يعاوده فيغنى عليه فاعتبر هذه
 الاقافة فيبطل ما قبلها من حكم الانعفاء إذا كان أقل من يوم وليلة وإن لم يكن لا فاقته وقت معلوم لكنه يفتى
 بقعة فيسلكم بكلام الاصحاء ثم يغنى عليه فلا عبرة بهذه الاقافة ح عن الجهر (قوله لأنه يصنع العباد) أى
 وسقوط القضاء عرف بالاثرا إذا حصل بأفة مساوية فلا يقاس عليه ما حصل بعلة وعند محمد يسقط القضاء بالنج
 والدواء لأنه مباح فصار كالمرض كافي الجهر وغيره والظاهر أن عطف الدواء على النج عطف تفسير وأن المراد
 شرب النج لاجل الدواء أما لو شربه للسكر فيكون معصية بصفته كالنهر وأنه لو شرب النج على وجه مباح كأكراه
 يكون كالنج فيجبر فيه الخلاف ولا يرد على التعليل سقوط القضاء بالقرع من سبع أو آدمى كما مر لقولهم
 ان سببه ضعف قلبه وهو مرض أى فهو مماوى (قوله كالنوم) أى فانه لا يسقط القضاء أيضا لأنه لا يمتد
 يوما وليلة غالباً فلا حرج في القضاء بخلاف الانعفاء لأنه مما يمتد عادة بجر (قوله وبوجهه جراحة) لم يذكره
 في الكافي والفتح والبحر والنهر فكان غير قيد كما بأتى (قوله ولا تيمم) عطف خاص على عام (قوله وقيل لا صلاة
 عليه) اختاره صاحب الدرر في مثله وشرحه فقال قطعت يده ورجلاه من المرفق والكعب لا صلاة عليه كذا
 في الكافي وقيل ان وجد من يوضه يأمره بتسل وجهه وموضع القطع ويمسح رأسه والوضع وجهه ورأسه
 في الماء ويمسح وجهه وموضع القطع على جداره صلى كذا في التتارخانية اه وقوله او يمسح وجهه الخ أى
 ان لم يقدر على الغسل بالماء بناء على أنه لا جراحة فيه وبه علم أن قول المصنف وبوجهه جراحة ليس بقيد لأن
 المدار على العجز عن الطهارة ولذا استشهد قاضي خان على ما اختاره من سقوط الصلاة عن المريض العاجز
 عن الايماء بالرأس وأن شجرة القتل لا يكفي لتوجيه الخطاب بما ذكره محمد فممن قطعت يده من المرفقين ورجلاه
 من السابقين لا صلاة عليه (قوله وقيل الخ) هو القول الثاني المحكى في عبارة الدرر (قوله بلا عمل كثير)

(وأساء) وقال لا يصح الا بعدد
 وهو الاظهر برهان (والمربوطة
 في الشط كالشط) في الاصح
 (والمربوطة بلجة البحر ان كان
 الريح يحتر كها شديد افسكالسائرة
 والافسكالواقفة) ويلزم استقبال
 القبلة عند الاقتتاح وكما دارت
 ولو أتم قوما في فلكين مربوطتين
 صح والا لا (ومن جن أو أغنى
 عليه) ولو بنزع من سبع أو آدمى
 (يوما وليله قضى الخمس وان زاد
 وقت صلاة) سادسة (لا) للخرج
 ولو أفاق في المدة فان لا فاقته وقت
 معلوم قضى والا لا (زال عقله ينج
 أو خمر) أو دواء (لزمه القضاء وان
 طالت) لأنه يصنع العباد كالنوم
 (ولو قطعت يده ورجلاه من
 المرفق والكعب وبوجهه جراحة
 صلى بغير طهارة ولا تيمم ولا بعدد
 هو الاصح) وقدم في التيمم وقيل
 لا صلاة عليه وقيل يلزمه غسل
 موضع القطع (فروع) أمكن
 الغريق الصلاة بالايماء بلا عمل
 كثير لزمه الاداء

بأن وحد ما يتعلق به أو كان ما هرا في السباحة بحر (قوله والالا) أي لا يلزمه الاداء ويعذر بالتأخير بحر
(قوله أمره الطبيب) أي المسلم الحاذق كذا كروه في الصوم (قوله لبزغ) بفتح الباء الموحدة وسكون
الزاي والغين المتجدة في القاموس بزغ الحياجم شرط ويجوز أن يكون بالنون والعين المهملة ح (قوله
من ساعته) المراد بها أن يكون بحيث لو توضع وصلى يخرج من الخباسة القدر المانع قبل فرائعه من الصلاة
كما ترخر به قبيل باب الانجاس (قوله الا انه يلحقه مشقة بتركه) عبارة البحر عن الخلاصة الا أنه يزاد
مرضه اه والظاهر أنه غير قيد كما أشار إليه الشارح بل المراد حصول الضرر والمشقة نظير ما مر في القيام
أول الباب والله تعالى أعلم

• (باب سجود التلاوة) •

تقدم في الباب السابق وجه تأخيره عن سجود السهو (قوله من اضافة الحكم الى سببه) الحكم هو وجوب
السجود لا السجود فلو قال من اضافة الفعل الى سببه لكان أولى وأولى الحكم بمعنى المحكوم به ط (قوله
يجب) أي وجوباً موسماً في غير صلاة كما سيأتي ولا يجب على المختصر الايصاء بها وقيل يجب قنية والثاني
بالقواعد ألق نهر والظاهر أنه يخرج عنها كصلاة فرض او صوم يوم لانه المعهود تأمل رحتي ثم رأته
مصر حابه في التارخانية مع تصحيح عدم الوجوب (قوله بسبب تلاوة) احتراز عما لو كتبه او تهاجها فلا يسجد
عليه كما سيأتي (قوله أي أكثرها الخ) هذا خلاف الصحيح الذي جزم به في نور الايضاح في السراج وهل
تجب السجدة بشرط قراءة جميع الآية أم بعضها فيه اختلاف والصحيح أنه اذا قرأ حرف السجدة وقبله كلمة
او بعده كلمة وجب السجود والا فلا وقيل لا يجب الا أن يقرأ أكثر آية السجدة مع حرف السجدة ولأقرأ آية
السجدة كلها الا الحرف الذي في آخرها لا يجب عليه السجود اه لكن قوله ولو قرأ آية السجدة الخ يقتضي
أنه لا بد من قراءة الآية بتمامها كما يفهم من اطلاق المتن ويأتي قريباً ما يؤيده الا أن يقال سياق الكلام
قرينة على أن المراد بقوله الا الحرف الخ الكلمة التي فيها مادة السجود واطلاق الحرف على الكلمة شائع
في عرف القراء (قوله من أربع عشرة آية) بيان لآية في قوله تلاوة آية (تنبيه) السجود في سورة النحل عند
قوله تعالى رب العرش العظيم على قراءة العائمة بتشديد الأ وعند قوله تعالى ألا يسجدوا على قراءة الكسائي
بالتخفيف وفي ص عند وحسن ما تب وهو أولى من قول الزبلي عند وأتاب لما ذكره وفي حسم السجدة
عند وهم لا يسأمون وهو المروي عن ابن عباس ووائل ابن جبر وعند الشافعي عند ان كنتم ايام تعبدون
وهو مذهب علي ومروى عن ابن مسعود وابن عمر ورجحنا الأول للاحتياط عند اختلاف مذاهب الصحابة
لانها لو وجبت عند تعبدون فالتاخير الى لا يسأمون لا يضر بخلاف العكس لانها تكون قبل وجود سبب
الوجوب فتوجب نقصاً في الصلاة لو كانت صلاتية ولانقص فيما قلناه أصلاً كذا في البحر عن البدائع امداد
ملخصاً وقد بين موضع السجود في بقية الآيات فراجع والظاهر أن هذا الاختلاف مبنى على أن السبب تلاوة
آية تامة كما هو ظاهر اطلاق المتن وأن المراد بالآية ما يشمل الآية واليتين اذا كانت الثانية متعلقة بالآية
التي ذكر فيها حرف السجدة وهذا ينافي ما مر عن السراج من تصحيح وجوب السجود بقراءة حرف السجدة
مع كلمة قبله أو بعده لا يقال ما في السراج بيان لموضع أصل الوجوب وما مر عن الامداد بيان لموضع وجوب
الاداء أو بيان لموضع السنة فيه لا نافع ان الاداء لا يجب فور القراءة كما سيأتي وما مر في ترجيح مذهبينا
من قولهم لانها تكون قبل وجود سبب الوجوب وقد ذكر مثله أيضاً في الفتح وغيره يدل على أن الخلاف بيننا وبين
الشافعي في موضع أصل الوجوب وأنه لا يجب السجود في سورة حسم السجدة الا عنداتها الآية الثانية
احتياطاً كما صرح به في الهداية وفيه حالان الوجوب لا يكون الا بعد وجود سببه فلو سجد بعد الآية الأولى
لا يكفي لانه يكون قبل سببه وبه ظهر أن ما في السراج خلاف المذهب الذي مشى عليه السراج والمتون تأمل
(قوله لا قتراناً بالركوع) لان السجدة حتى قرنت بالركوع كانت عبارة عن السجدة الصلاتية كما في قوله تعالى
واسجد واركني بدائع (قوله خلافاً للشافعي وأحمد) حيث اعتبر كلاماً من سجد في الحج ولم يعتبر السجدة
ص كما في غرر الافكار (قوله ونفي مالك سجود المفصل) أي من الحجرات الى الآخر وفيه سورة النجم
والانشقاق والعلق فيكون السجود عنده في إحدى عشرة (قوله بشرط سماعها) فلا تجب على من لم يسمعها

والالا * أمره الطبيب بالاستلقاء
لبزغ الماء من عينه صلى بالايام
لان حرمة الاعضاء كحرمة النفس
* مريض تحتها ثياب نجسة
وكل بسط شيئاً تنجس من ساعته
صلى على حاله وكذا لو لم يتنجس
الا أنه يلحقه مشقة بتركه

• (باب سجود التلاوة) •

من اضافة الحكم الى سببه (يجب
(ب) سبب (تلاوة آية) أي أكثر ما مع
حرف السجدة (من أربع عشرة
آية) أربع في النصف الاول وعشر
في الثاني (منها أولى الحج) أما
ثانيته فصلاية لا قتراناً بالركوع
(وص) خلافاً للشافعي وأحمد
ونفي مالك سجود المفصل (بشرط
سماعها)

وان كان في مجلس التلاوة شرح المنية (قوله فالسبب التلاوة الخ) أي التلاوة الصحيحة وهي الصادرة عن له
 أنظمة النبي كما ذكره غيره واحداً من المناجح حلية وسياقاً محترمة في قول المصنف فلا تجب على كافر الخ قلت
 ويثبت أن زاد قيد آخر وهو كونها لا يجزئها استرازا عن تلاوة المؤتم ومن تلا في ركوعه أو سجوده أو تشهد
 فانه لا يجوز عليهم تلاوتهم بخبرهم عنها كما سيأتي ثم اعلم أن التلاوة بسبب في حق التالي وغيره واختلف
 في السماع فقبله بشرط في حق السامع لاسبب وصححه في الكافي والمحيط والطهريه وقيل خو سبب ثان في حق
 والده ذهب في الهداية والبدائع وسننه الشارح على ترجيحه وذكر في الجتب أن الموجب للسجدة أحد ثلاثة
 التلاوة والسماع والائتمام وظاهره أم السباب ثلاثة وبه صرح في الخلية واختار المصنف ما في الكافي وزاد
 عليه سبباً آخر وهو الائتمام فالسبب عنده شيئان التلاوة والائتمام كما صرح بذلك في المخ وصرح أيضاً بأن
 السماع شرط في حق غير التالي وتبعه الشارح في تقرير كلام المتن لكن في كلام الشارح ما يفيد أن الائتمام
 شرط أيضاً كالسماع كما يظهر قريباً (قوله وان لم يوجد السماع) أي بانفعل كما يدل عليه قوله كنلاوة الاصر
 والافكونه بحيث يسمع نفسه لولا العوارض أو يسمعه من قرب اذنه الى فيه شرط كما هو مذهب الهندواني
 وهو الصحيح خلافاً لذكره في المكتفي بتعصيف الحروف ح قلت وبه صرح في الحانية (قوله في حق غير التالي)
 أي عند فقد الائتمام فانه لا يشترط سماع المؤتم بل ولا حضوره عند تلاوة الامام كما سيأتي وانما زل
 التقيد بذلك اعتماداً على ما ذكره المصنف عقبه فافهم (قوله ولو بالافارسية) مبالغة على ما افهمه كلامه
 من وجوبها على السامع فيعلم وجوبها عليه لو تليت بالعربية بالاولى لا على قوله والسماع شرط اذا تظاهر
 فيه الاولوية فافهم (قوله اذا اخبر) أي بأنها آية سجدة سواء فهمها أو لا وهذا اعداد الامام وعندهما
 أن علم السامع انه يقرأ القرآن زمته والافلا بحر وفي الفيض وبه يفتي وفي النهر عن السراج أن الامام يرجع
 الى قوله سماعاً وعليه الاعتماد اه والمراد من قوله ان علم السامع أن يفهم معنى الآية كما في شرح الجمع حيث
 قال وجبت عليه سواء فهم معنى الآية أو لا عنده وقال ان فهمها وجبت والافلا لانه اذا فهم كان سامعاً
 للقرآن من وجه دون وجه اه ملخصاً ما لو كانت بالعربية فانه يجب بالاتفاق فهمه او لا لكن لا يجب
 على الاعجمي ما لم يعلم كما في الفتح اي وان لم يفهم (قوله او بشرط الائتمام) أي ان سجدها الامام والافلا
 تلزمه وان سمعها منه شرح المنية (قوله فانه سبب) صوابه فانه شرط لوافق قوله او بشرط وقوله أيضاً أي
 كأن السماع شرط نعم صرح في المخ بأن السبب شيئان التلاوة والائتمام كما قد منه وعلمه فقوله والائتمام
 معطوف على قوله تلاوة آية فان كان مراد الشارح موافقة كان عليه أن يسقط قوله بشرط والا كان عليه أن
 يقول فانه شرط لوجوبها أيضاً (قوله ولم يحضرها) أي بأن تلاها قبل أن يحضره ويقتدى به (قوله المتابعة)
 في الجرع عن الجنيس التالي والسماع يتطرق كل منهما الى اعتقاد نفسه فثانية الحج لبت سجدة عندنا خلافاً
 للشافعي لأن السامع ليس بتابع للتالي تحقيقاً حتى يلزمه العمل برأيه لانه لا يشركه يدما اه وظاهره أنه يتبعه فيها
 لو كان في الصلاة لكونه تابعاً لتحقيقاً افاده ط وقد تقدم في واجبات الصلاة أنه تجب المتابعة في الجهد فيه
 لافي المقطوع بنسخه أو بعدم سنننه كزيادة تكبيرة خامسة في الجنازة وكثفون الفجر وتقدم الكلام على ذلك
 هناك والظاهر أن هذه السجدة من المجتهد فيه أي عملاً لاجتهاد فيه مسامح تأمل (قوله لم يسجد المصلي) أي
 المصلي صلاته سواء كان هو أي المؤتم التالي أو كان امامه أو مؤتماً بامامه بدليل قول المتن فيما سيأتي ولا من المؤتم
 لو كان السامع في صلاته والاولى اسقاط المصلي ليعود الضمير على المؤتم التالي لثباته كقول المصنف الا في
 ولا من المؤتم الخ ولأن المصلي يشمل المصلي غير صلاته كما مام غير امامه ومقتد به ومنفرد مع انهم كغير المصلي أصلاً
 من قسم الخارج كما افاده ح أي فانهم يسجدونها بعد الفراغ من صلاتهم كما سيأتي ذلك في قول المتن ولو سمع
 المصلي من غيره لم يسجد فيها بل بعدها وبأق تمام الكلام على ذلك هناك (قوله لان الجبرئيل لمعينين) وهم
 الامام ومن معه وفيه أن الامام غير محجور عليه عن القراءة في هذه الصلاة وانما الجبرئيل على المتقدمين به فالظاهر
 التعليل بما في شرح المنية وغيرها بأنه ان يسجد الامام يلزم انقلاب المتبوع تابعاً والالزم مخالفتهم له بخلاف
 من ليس معهم في صلاتهم لعدم جبره بالنظر اليهم لانه بمنزلة من ليس في الصلاة في حقهم (قوله حتى لو دخل)
 أي الخارج معهم أي في صلاتهم سقطت السجدة عنه تبعاً لهم وظاهره سقوطها عنه ولو دخل في ركعة

فالسبب التلاوة وان لم يوجد
 السماع كنلاوة الاصر والسماع
 شرط في حق غير التالي ولو
 بالافارسية اذا اخبر (او) بشرط
 (الائتمام) اي الاقتداء (عن)
 تلاها فانه سبب لوجوبها أيضاً
 وان لم يسمعها ولم يحضرها المتابعة
 (ولو تلاها المؤتم لم يسجد) المصلي
 (أصلاً) لافي الصلاة ولا بعدها
 (بخلاف الخارج) لان الجبرئيل
 لمعينين فلا بعد وهم حتى لو دخل
 معهم سقطت

أخرى غير ركعة التلاوة (قوله للبحر فيها عن القراءة) قال المرغيناني "وعندى أنها تجب وتتأدى فيه
بحر عن الزيلعي" قلت وفي التشهد بحث مقدسي "أى لأن اندراجها في الركوع أو السجود يمكن بخلاف
التشهد ويمكن أن يكون المراد بقوله تتأدى فيه أنه يؤدى بها في ذلك الموضع الذى تلاها فيه لا بعده لكن في الامداد
وقال المرغيناني عليه السجود ويتأدى بالركوع والسجود الذى هو فيه كذا في شرح الديري فعليه يسجد لو كان
تأليا في التشهد اه اقول هذا يؤيد الاول ثم لا يخفى أن القول بوجوبها عليه اظهر لانه منهي عن القراءة فيها
كأنه لا يجزى له السجود كالمقتدى وقد فرقوا بين الجنب والمقتدى بأن الاول منهي عنها فوجب عليه السجدة لان النهي
لا ينافى الوجوب والمقتدى سجد رافعا فالتصرف الامام عليه وتصرف المحجور لا حكم له وأما الحائض فلا تجب
عليها تلاوتها لأنها ليست اهلا للصلاة بخلاف الجنب ولا يخفى أن التالى في ركوعه مثلاً اهلا للوجوب وليس له
امام يحجر عليه فينبغي ترجيح الوجوب عليه ولعل ذلك وجه اختيار الامام المرغيناني ثم رأيت في حاشية المذنب
تقل عن شيخه ميرغنى في حاشية الزيلعي "أنه رجع كلام المرغيناني بما ذكرنا والله الحمد والظاهر أن من هذا القبيل
ما في الفيض لو سجد لله لاوة وقرأ في سجوده آية أخرى لم تجب السجدة تأتلى (قوله بشرط الصلاة) لانها جزء
من أجزاء الصلاة فكأن معتبرة بسجدة الصلاة وهذا لا يجوز أداؤها بالتميم الآن لا يجزى ما لان شرط
صيرورة التيمم طهارة حال وجود الماء خشية القوت ولم يوجد لان وجوبها على التراخي وكذا اشترط
لها الوقت حتى لو تلاها او سمعها في وقت غير مكره فاذا اداها في مكره لا تجزى لانها وجبت كاملة الا اذا تلاها
في مكره وسجد هاتقه او في مكره آخر جاز لانها اذا اداها كما وجبت وكذا النية لانها عباداة فلا تصح بدونها بدائع
قال في الحلية الا اذا كانت في الصلاة وسجد هاتقه على الفور كإصر حوايه وكأنه لانها صارت جزءاً من الصلاة
فانحجب عليها نيتها (قوله خلا التحريم) لانها لتوحيد الاعمال المختلفة ولم يوجد بدائع وحلية وبحر
أى فان الصلاة أفعال مختلفة من قيام وقراءة وركوع وسجود والتحريم صارت فعلاً واحداً وأما هذه
فما هيما فعل واحد فاستغنت عن التحريم فانهم (قوله ونية تعين) أى تعين انها سجدة آية كذا نهر
عن القنية وأما تعين كونها عن التلاوة فشرط كانت تسمى ببحث النية من شروط الصلاة الا اذا كانت في الصلاة
وسجد هاتق فوراً كما علمته (قوله ويفسدها ما يفسدها) أى ما يفسد الصلاة من الحدث العمد والكلام
والأهتة عليه اعادتها وقيل هذا قول محمد لان العبرة عنده لتسام الركن وهو الرفع والعبرة عند أبي يوسف
للوضع فينبغي أن لا يفسدها وفي الحاشية انها بنفسه على ظاهر الجواب اتسافاً لانه لا وضوء عليه في القهقهة
وكذا محاذاة المرأة لا تنفسدها كصلاة الجنائز ولونام فيها لا تنقض طهارته كاصليته على الصحيح بحر
(قوله ركوع مصل) قد باصلى لانه لو تلاها خارج الصلاة فركع لها لا يجزى به قياساً واستحساناً كما في البدائع
وهو المروى في الظاهر كما في البرازية خلافاً لما سبقه الشارح عن البرازية فانه تحريف تبع فيه التمر كما ستعرفه
فافهم (قوله وايماء مريض) أى ولو تلاها في الصحة كما في شرح النية (قوله وراكب) أى اذا تلاها
او سمعها راكباً خارج المصروان نزل بعدها ثم ركب أمالو وجبت على الارض فانها لا تجوز على الدابة لانها
وجبت نائمة بخلاف العكس كما في البحر (قوله بين تكبيرتين مسنوتين) أى تكبيرة الوضع وتكبيرة الرفع
بحر وهذا ظاهر الرواية وصححه في البدائع وعن أبي حنيفة لا يكبر أصلاً وعنه وعن أبي يوسف يكبر الرفع
لا للوضع وعنه بالعكس حلية قال في التارخانية وفي الخجة قال بعض المشايخ لو سجد ولم يكبر يخرج عن العهدة
قال في الخجة وهذا يعلم ولا يعمل به لما فيه من مخالفة السلف اه (قوله جهرا) أى يرفع صوته بالتكبير
زيلعي أى فيسمع نفسه به منفرداً ومن خلقه اذا كان معه غيره ط (قوله بين قيامين مستحيين) أى قيام
قبل السجود ليكون خرواً وهو السقوط من القيام وقيام بعد رفع رأسه وهذا عزاء في البحر الى المضمرات
وقال ان الشافعي غريب وذو الخليل الرملى عن خط المصنف أن صاحب المضمرات عزاه الى الظهيرة وأنه راجع
نسخته الظهيرة فلم يجد القيام الشافعي فيها اه اقول قد وجدته في نسختي ونصه واذا رفع رأسه من السجود
يقوم ثم يقعد اه وكذا عزاء الهيا في التارخانية وشرح المنية فالظاهر أن في نسخة المصنف سقطا
قننه ووجه غرابته أنه انفراد به كره صاحب الظهيرة ولذا عزاه من بعده اليها فقط (تمت) ويندب أن لا يرفع
السامع رأسه منها قبل تأليها وليس هو اقتداء حقيقة ولذا لا يؤمر التالى بالتقدم ولا السامعون بالا مصطفاف

ولا تجب على من تلا في ركوعه
او سجوده او تشهده للبحر فيها عن
القراءة (بشروط الصلاة) المتقدمة
(خلا التحريم) ونية التعيين
ويفسدها ما يفسدها وركبها
السجود أو بدله ركوع مصل
وايماء مريض وراكب (وهى
سجدة بين تكبيرتين) مسنوتين
جهرا وبين قيامين مستحيين (بلا
رفع يده وتشهد وسلام

ولا تفقد حجتهم بشا دمجده وفي التوارد رتبة تقدم وبصافون خلفه ونما في الامداد (قول في الاصح)
 قال في فتح القدير ينبغي أن لا يكون ما يجمع على عمومه فان كانت السجدة في الصلاة فان كانت فريضة قال
 سبحان ربى الاعلى او تفلأ قال ما شاء مما ورد كسجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره بحوله وقوته
 فبارك الله احسن البركات وقوله اللهم استجب لي عندك بها اجرا وضع عني بها وزرا واجعلها لي عندك
 ذخرا وتقبلها مني كما تقبلتها من عبدك داود وان كان خارج الصلاة قال كل ما اثر من ذلك اه وأثره في الحلية
 والبحر والنهر وغيرها (قول لانها من اجزائها) أى من جنس أجزاء الصلاة أو المراد في بعض المواضع
 كما اذا تأملت في الصلاة فافهم قال في البحر وغيره في شرط لوجوبها الحلية وجوب الصلاة من الاسلام والعقل
 والبلوغ والطهارة من الحيض والنفس اه (قول كلاس) نبه على بعيد الخطور بالبال ليعلم غيره بالاولى
 ح (قول اذا تلا) أما اذا رأى قوما سجدا فلا تجب عليه امداد عن التاخرانية (قول كالجيب) طاهره
 أنه ليس اهل للوجوب اداء وليس كذلك رضى نعم السكران والنساء كل منهن ليس اهل للاداء اذا
 استوعب الوقت تأمل (قول والسكران) لانه اعتبر عقله فاما سكران بغير العقل وهذا انزله العبادات كما في المحيط
 ومفاده أنه لو سكر من مباح كالأصاغ به لقمة او اكره عليه لم تجب عليه اذا تلاها او سمعها اذا كان بحال لا يميز
 ما يقول وما يسمع حتى انه لا يتذكره بعد الصلوة حلية (قول والثالث) أى اذا اخبر أنه قرأها في حالة النوم
 تجب عليه وهو الاصح تارخانية وفي الدراية لا تنزله هو الصحيح امداد فقيه اختلاف التصحيح وأما لزومها
 على السامع منه ومن الغمى عليه فتقل في الشربلية أيضا اختلاف الرواية والتصحيح وكذا من الجنون
 وسبأني يانه قريبا (قول لانهم ليسوا اهلها) أى قسلا على لوجوبها بقدر مضاف وفي بعض النسخ
 ايما اى للاداء والقضاء وهذا ظاهر في الجنون المطبق أما من لم يزد جنونه على يوم واحدة فقتضاء الوجوب
 كما سبأني (قول وتجيب تلاوتهم) أى وتجيب على من سمعهم بسبب تلاوتهم ح (قول يعنى المذكورين)
 أى الأصم والنساء وما بينهما (قول خلا الجنون) هذا ما مشى عليه في البحر عن البدائع قال في الفقه لكن
 ذكر شيخ الاسلام أنه لا يجب بالسمع من مجنون او نائم او مريض لان السبب سماع تلاوة صحيحة وصحتها بالتمييز ولم
 يوجد وهذا التعليل يفيد التفصيل في الصبي فليكن هو المعتبر ان كان يميز اوجب بالسمع منه والا فلا اه
 واستحسنه في الحلية (قول المطبق) بالكسر كفى المغرب وفي القاموس اطبقه غطاء ومنه الجنون المطبق
 والمجى الملقبة اه والمراد به الملازم الممتد والذي حرره ابن الهمام في التحرير وفتح القد يرويه في البحر
 أن قدرا لا امتداد المسقط في الصلوات بصيرورته واستا عند محمد وفي الصوم باستغراق الشهر اياه ونهاره
 وفي الزكاة باستغراق الحول اه وبظهر منه ومن قول المصنف على من كان اهل لوجوب الصلاة أن التلاوة
 كالصلاة في ذلك لكن المراد به هنا بناء على ما ذكره في الدرر وتبعه الخارج ما زاد على يوم وليلة وكان لا يزول فانه
 جعل الجنون على ثلاث مراتب فاصرا وهو ما لا يزيد على يوم واحدة وكاملا غير مطبق وهو ما يزيد على ذلك
 لكنه قد يزول وكاملا مطبقا وهو ما يزيد على ذلك ولا يزول والحامل لصاحب الدرر على ذلك التقسيم هو
 التوفيق بين كلامهم فانه تقل عن تخلص الجامع عدم الوجوب بالسمع من الجنون وعن الخاتمة
 الوجوب وعن التوارد أنه اذا قصر فكان يوما وليلة او أقل يلزمه السجود تلاها او سمعها أى واذا اوجب
 عليه تجب على من سمعها منه بالاولى ثم ذكر في الدرر أن القاصر يجب السجود بتلاوته عليه وعلى من سمع منه
 وهو ما في التوارد والكمال الغير المطبق لا يجب عليه تلاوته بل على سامعه وهو ما في الخاتمة والمطبق لا يجب
 عليه ولا على سامعه وهو ما في التلخيص وقد جرى الشارح على هذا التقسيم والتوفيق (قول فلا تجب بتلاوته)
 أى على من سمعه كما لا تجب عليه نفسه (قول لعدم اهلته) يرد عليه الصبي فانه يجب على من سمعه مغ عدم
 اهلته ط (قول تلزمه تلاوتهم) أى لانه اهل لوجوب قضاء الصلاة واذا لم يسمع من سمع منه بالاولى
 كما ترى شرح الشيخ اسماعيل كل من وجب عليه بالسمع من الغير وجب على الغير بالسمع منه بلا عكس
 (قول وان اكثر) أى من يوم وليلة يعنى ولم يكن مطبقا بقرينة المقابلة وهذا ثالث الاقسام (قول)
 لكن الخ استدل على ما حرره خسر وصاحب الدرر وهو ما تر وحاصل ما ذكره الشربلية في حاشيته
 عليه أن ما ذكره من تقسيم الجنون الى ثلاثة أقسام مخالفا لاصوليين أنه قسما فقط مطبق وغيره

وفيما نسيح السجود في الاصح
 (على من كان) متعلق بيجب (اهلا
 لوجوب الصلاة) لانها من اجزائها
 (اداء) كلاس اذا تلا (أو قضاء)
 كالجيب والسكران والثالث (فلا
 تجب على كافر وصبي وجنون
 وحائش ونفسا قرأ أو أسمعوا)
 لانهم ليسوا اهلها (وتجب
 بتلاوتهم) يعنى المذكورين (خلا
 الجنون المطبق) فلا تجب بتلاوته
 لعدم اهلته ولو قصر جنونه
 فكان يوما وليلة او أقل تلزمه تلا
 او سمع وان اكثر لا تلزمه بل تلزم
 من سمعه على ما حرره مثلا خسر
 لكن حزم الشربلية باختلاف
 الرواية

وأن تفسيره المطبق بما لا يزول غير مسلم لأنه ما من ساعة الا ويرجى زواله وأن في السماع من المجنون روايتين
 معصيتين حكاهما في الجوهره فالوجه في التوفيق أن يحمل ما في الخاتمة على روايته وما في التلخيص على أخرى اه
 اقول والظاهر أن هاتين الروايتين في المجنون المطبق وغيره خلافا لما في حاشية نوح افندي وشرح الشيخ
 اسماعيل من تقييده بالمطبق بدليل ما قدمناه عن الفتح وكذا ما في الجوهره حيث قال ولو سمعها من نائم
 أو مغشى عليه أو مجنون ففيه روايتان أحدهما لا يجب اه فان المجنون غير المطبق ليس أدنى حالا من النائم
 والمغشى عليه فان خلافا الجباري فيه ما جاز فيه أيضا لكون كل منهم من اهل الوجوب فكان الظاهر الاطلاق
 بلا تقييد بطبق أو غيره (قوله ونقل الوجوب الخ) يغني عنه ما قبله مع أنه يؤهم أنه في الجوهره اقتصر على
 الوجوب (قوله من الصدى) هو ما يجيبك مثل صوتك في الجبال والصحارى ونحوهما كما في الصحاح (قوله
 والطير) هو الاصح زيلعي وغيره وقيل يجب وفي الخجة هو الصحيح تارة ثانية قلت والاكثر على تصحيح الأول وبه
 جزم في نور الايضاح (قوله ومن كل نال حرفا) تكرار مع ما يأتي متساو كما أنه ذكره تبينه على أن الأولى أن يذكر
 هنا (قوله ولا بالتعجب) لأنه لا يقال قرأ القرآن وانما قرأ الهباء ولو فعل ذلك في الصلاة لم يقطع لأنها الحروف
 التي في القرآن ولا تنوب عن القراءة لأنه لم يقرأ القرآن امداد عن التجنيس والخاتمة ولا يجب بالكتابة بجر
 (قوله ولا من المؤتم الخ) أي لا يجب على من سمعها منه سواء كان اماما أو مقتديا به كما لا يجب عليه نفسه
 كما مر (قوله بخلاف الخارج) أي عن صلاة المؤتم الذي اماما كان أو مؤتمعا أو منفردا أو غير متصل أصلا
 كما قدمناه عند قوله ولو تلا المؤتم ح (قوله على المختار) كذا في النهر والامداد وهذا عند محمد وعند أبي
 يوسف على الفور وروايتان عن الامام أيضا كذا في العناية قال في النهر ويتبعني أن يكون محل الخلاف
 في الاثم وعدمه حتى لو أذاعها بمدة كان مؤذنا تنفاسا لا فاضيا اه قال الشيخ اسماعيل وفيه نظر أي لأن
 الظاهر من الفور أن يكون تأخيرها قضاء قلت لكن سيد الشارح في الحج الاجماع على أنه لو تراخي كل أداء
 مع أن المرجح أنه على الفور ويأثم بتأخيرها فهو نظير ما هنا تأمل (قوله تنزيها) لأنه بطول الزمان قد
 ينساها ولو كانت الكرامة تحرمة لوجب على الفور وليس كذلك ولذا كره تحريرا تأخير الصلاة عن وقت
 القراءة امداد واستثنى من كرامة التأخير ما إذا كان الوقت مكرها وقت الطلوع (فرع) في التارخانية
 يستحب للتأني أو السامع إذا لم يمكنه السجود أن يقول سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا واليك المصير (قوله ويكفيه
 الخ) مكرز مع ما قدمناه في قوله خلا التحرمة وتوبة التعيين (قوله وتسقط بالحض) تبع في ذلك صاحب النهر
 حيث قال وصرحوا بأنهم لو أخرتم حتى حاضت سقطت وكذا لو ارتدت بعد تلاوتها كذا في الخاتمة اه
 والذي في الخاتمة المرأة إذا قرأت آية السجدة في صلاتها فلم تسجد حتى حاضت سقطت عنها السجدة اه ومثله
 ما سذكره الشارح عن الخلاصة فعلم أن المراد السجدة الصلاة وهي الآتية في ضمن قول المني الا اذا فسدت
 بغير الحيض الخ فلا محل لذكرها هنا نعم في التجنيس ما يدل على سقوطها بالحيض مطلقا فإنه قال اذا قرأت آية
 السجدة ولم تسجد لها حتى حاضت سقطت لأن الحيض ينافي وجوبها ابتداء فكذا بقاء وهو نظير المسلم
 اذا قرأها ثم ارتدت سقطت عنه حتى اذا أسلم لا يجب عليه لأن الكفر ينافي ابتداء فكذا بقاء اه فتأمل
 (قوله والردة) فيه أن وقتها العمر وما يفي وقته لا يسقط عن المرتد إذا أسلم كاللحج وكصلاة صلاها فارتد فأسلم
 في وقتها فليست تأمل وأجاب بعض الحذاق بأن السبب في الصلاة قد تحقق بعد الاسلام ولا كذلك سجود التلاوة
 وكذلك يعتبر القدرة على الزاد والراحلة في الحج بعد الاسلام ط وفيه أن الكلام في سقوطها عن لم يسجد
 لا في عدم وجوب الاعادة على من سجد هابل ما نحن فيه نظير من ترك صلاة ثم ارتد وقد مناقيل سجود السهو
 أنه يجب عليه بعد الاسلام ما تركه قبل الردة ومقتضى ذلك لزوم السجدة هنا عليه (قوله فعلى الفور)
 جواب شرط مقتدر تقديره فان كانت صلوة فعلية الفور ح ثم تفسير الفور عدم طول المدة بين التلاوة
 والسجدة بقرأة أكثر من آيتين أو ثلاث على ما سبأني حلية (قوله ويأثم بتأخيرها الخ) لأنها وجبت
 بما هو من أفعال الصلاة وهو القراءة وصارت من أجزائها فوجب ادائها مضيقا كما في البدائع وإذا كان
 المختار وجوب سجود السهو ولو تركها بعد محله كما قدمناه في بابها عند قوله بترك واجب فصارت كالوآخر
 السجدة الصلوية عن محلها فانها تكون قضاء ومثله ما لو أخر القراءة الى الآخرين على القول بوجوبها

ونقل الوجوب بالسماع من
 المجنون عن الفتاوى الصغرى
 والجوهره قلت وبه جزم القهستاني
 (لا يجب) (سماعه من الصدى
 والطير) ومن كل نال حرفا ولا
 بالتعجب اشباه (و) (لا من) (المؤتم لو)
 كان السامع (في صلاته) أي صلاة
 المؤتم بخلاف الخارج كما مر (وهي
 على التراخي) على المختار ويكره
 تأخيرها تنزيها ويكفيه أن يسجد
 عددا ما عليه بلا تعيين ويكون
 مؤذبا وتسقط بالحض والردة (ان
 لم تكن صلوية) فعلى الفور لصيرورتها
 جزأ منها ويأثم بتأخيرها

في الاولين وهو المعتقد أما على القول بعدمه فمما ينبغي اداء في الآخرين كما حقتنا في واجبات الصلاة فافهم
 (قوله ولو بعد السلام) أي ناسيا مادام في المسجد وروى انه لا يسجد بعد السلام ناسيا تارخانية (قوله ثم
 هذا التسبب في الصواب) أي قول المصنف صلوية برء الله واوا وحذف الساء واذا كانوا قد حذفوها في نسبة
 المذكر الى المؤنث كسمة الرجل الى بصرية فتال را بصرى لا بصرى كيلا يتجمع تان في نسبة المؤنث فيقولون
 بصرية فكيف بنسبة المؤنث الى المؤنث فتح (قوله ومن سمعها الخ) السماع غير شرط بالمظهر الى الاقتداء
 بل الشرط هو الاقتداء وان لم يسمعها ولم يحضرها كما قدمه الشارح لكن قيد بالسماع لبيان التفصيل الآتي
 (قوله ولو باقتدائه به) أي ولو صار التالي اماما بسبب اقتداء السامع به بأن تلاها وهو مفرد فاقتدى به
 (قوله سجده) قيده لان الامام لم يسجد لا يسجد المأموم وان سمعها لانه ان يسجد في الصلاة وحده
 خالف امامه وان سجده بعد الفراغ في صلاته لا تقتضي خارجها بجر (قوله لا يسجد أصلا) أي لا في
 الصلاة ولا بعدها فانهم (قوله كذا أطلق في الكنز) أي أطلق قوله ولو اتهم بعده أي بعد سجود الامام
 ففعل ما اذا اقتدى به في الركعة التي تلاها أو بعدها قال في الهر أما الأول فبإتفاق الروايات وأما الثاني
 فظاهر اطلاق الاصل انها كذلك لانها بالاقتداء صارت صلاتية فلا تقتضي خارجها واختار البرزوي تخصيصه
 بالاول وحمل الاطلاق عليه وهو ظاهر ما في الهداية اه أي حيث قال لانه صار مدركا لها بادرالركعة
 (قوله وكذا الخ) أي يسجد لها ولكن بعد الفراغ من الصلاة وهذا مقابل قوله كذا أطلق في الكنز وبه جزم
 في انقائه واصلاحها والتعويض شرح المنية وكذا في المواهب وقال انه الاظهر وتبعه في نورا الاضاح وقد علمت
 أن اطلاق الكنز والاصل محمول عليه وقد مر صاحب الكنز بحمل اطلاقه عليه في كتابه الكافي وصاحب
 الدارودي (قوله ولو تلاها) أي المصلي غير المقتدى بقوله ولو تلا المؤتم لم يسجد أصلا (قوله لما مر) أي
 من قوله لصيروا تاجرا من الصلاة (قوله واذا لم يسجد ثم الخ) أفاد أنه لا يقتضي ما قال في شرح المنية
 وكل سجدة وجبت في الصلاة ولم تؤد فيها سقطت أي لم يبق السجود لها مشروعا لقوات مجله اه اقول وهذا
 اذ لم يركع بعدها على الفور والادخالت في السجود وان لم ينوها كما سألني وهو مفيد أيضا اذ ان كانها عدا
 حتى سلم وخرج من حرمة الصلاة أما لو سلم وابتدأ ركعها ولو بعد السلام قبل أن يفعل منافيأتي بها ويسجد
 لهم وكما قدمناه (قوله الاذا فسدت) أي قبل سجودها والافساد كالفساد ط (قوله فلو به الخ)
 ظاهره أن غير الصلابة لا تسقط بالحض وقد مناه الكلام فيه (قوله لم بعدها) لان الفساد لا يفسد جميع
 أجزاء الصلاة وانما يفسد الجزء المقارن فيمنع البناء عليه بجر عن القنية (قوله ويخالفه) أي يخالف
 ما في المتن والبحث والجواب لصاحب النهر (قوله الا أن يحمل الخ) عبارة الثانية صريحة في ذلك ونصها
 صلى التطوع اذا قرأ آية وسجد لها ثم فسدت صلاته وجب عليه قضاؤها ولا تلزمه إعادة تلك السجدة اه
 ومثله في الفيض والبرازية (قوله وتؤدى بركوع وسجود) الواو يعني أو قال في الحلية والاصل في أدائها
 السجود وهو أفضل ولور كع لها على الفور جاز والالا اه أي وان فات الفور لا يصح أن يركع لها ولو في حرمة
 الصلاة بدائع أي فلا بد لها من سجود خاص بها كما يأتي في نظيره وفي الحلية ثم اذا سجد اور كع لها على حدة
 فورا يعود الى القيام ويستحب أن لا يعقبه بالركوع بل يقرأ آيتين أو ثلاثا فصاعدا ثم يركع اه وان كانت
 السجدة آخر السورة يقرأ من سورة أخرى ثم يركع وتماه في الامداد والبحر (قوله وكذا في خارجها الخ)
 هذا ضعيف ما قدمناه عن البدائع من انه لا يجزى لاقاسا ولا استحسانا وما عزا الى البرازية سبع فيه صاحب
 النهر وهو خلل في النقل لان الذي رأيت في نسختين من البرازية هكذا وروى في غير الظاهر أن الركوع ينوب
 عنها خارج الصلاة أيضا اه فسقط من كلامه لفظه غير وما في البحر من أن فاضى خان اختار أنه ينوب عنها
 ففيه أن عبارة الثانية هكذا روى انه يجوز ذلك ولا ينبغي أنه مشعر بتضعيفه لا بخياره فتنبه لذلك (قوله لها
 أي للتلاوة) لو أخر الشارح قوله سابقا غير ركوع الصلاة وسجودها الى هنا كان أولى ط (قوله على الفور
 الخ) فلما قطع الفور لا بد لها من سجود خاص بها مادام في حرمة الصلاة وعلله في البدائع بأنها صارت دينيا
 والدين يقتضي بماله لا بما عليه والركوع والسجود عليه فلا يتأذى به الدين اه (قوله على الظاهر كما في البحر)
 أي عن البدائع والمتبادر من عبارته انه استظهر من صاحب البدائع لانه ظاهر الرواية وفي الامداد

ويشبهها مادام في حرمة الصلاة ولو بعد السلام فتح ثم هذه النسبة هي الصواب وقولهم صلاتية خطأ قاله المصنف لكن في الغاية انه خطأ مستعمل وهو عند الانتهاء خير من صواب نادر (ومن سمعها من امام) ولو باقتدائه به (فانتم به قبل أن يسجد) الامام لها (سجده معوه) لو اتهم (بعده لا) يسجد أصلا كذا أطلق في الكنز على الاصل (وان لم يقتد به) أصلا (سجدها) وكذا لو اقتدى به في ركعة أخرى على ما اختاره البرزوي وغيره وهو ظاهر الهداية (ولو تلاها في الصلاة) يسجد فيها (لا خارجها) لما مر وفي البدائع واذا لم يسجد أتم قتلزمه التوبة (الاذا فسدت الصلاة) بغير الخيض (فلو به تسقط عنها السجدة) ذكره في الخلاصة (في سجدها) خارجها لانها لما فسدت لم يبق الا مجرد التلاوة فلم تكن صلوية ولو بعد ما سجدها لم بعدها ذكره في القنية ويخالفه ما في الثانية تلاها في نفل فأفسده قضاءه دون السجدة الا أن يحمل على ما اذا كان بعد سجودها (وتؤدى بركوع وسجود) غير ركوع الصلاة وسجودها (في الصلاة) وكذا في خارجها ينوب عنها الركوع في ظاهر المروى بزازية (لها) أي للتلاوة (و) تؤدى (ركوع صلاة) اذا كان الركوع (على الفور من قراءة آية) أو آيتين وكذا الثلاث على الظاهر كما في البحر

الاحتياط قول شيخ الاسلام خواجه زاده بانتطاع الفور بالثلاث وقال شمس الاثمة الحلواني لا ينقطع ما لم يقرأ
 اكثر من ثلاث وقال الكمال بن الهمام قول الحلواني هو الرواية اه قلت وصرح في شرح المنية بأنه الاصح
 رواية فان محمد انص على انه اذا بقى بعد السجدة آيات من آخر السورة أى كسورة الانشقاق وسورة في اسرائيل
 ان شاء ختم السورة وركع لها وان شاء سجد لها ثم ركع اه ومثله في التنخيل لكن في البحر
 عن المجتبى أن الركوع ينوب عنها بشرط النسيئة وأن لا يفصل بثلاث الا اذا كانت الثلاث من آخر السورة اه
 ومقتضاه أن الخلاف فيما في وسط السورة وأن هذه وفاقية وبه صرح في الحلبة عن الاصل وغيره نعم قال بعده
 ان الفرق غير ظاهر الوجه قلت قد يوجه بأن قراءة الثلاث من آخر السورة لا تفصل لانها اتمام للسورة وعدم
 رفض باقيها فكان في قراءة ما زاد طلب فلم تفصل بخلاف الثلاث من وسط السورة فانه ليس فيها زيادة طلب
 لعدم ما ذكرنا فعدت فاصلة تأمل (قوله أى كون الركوع لسجود التلاوة) الاولى قول الامداد أى نوى
 أداءه فيه اه ثم ان النية محلها عند ارادة الركوع فلو نواها فيه قبل يجوز وقبل لا ولو بعد الرفع منه لا يجوز
 بالاجماع بدائع (قوله على الرابع) وقيل لاحاجة الى النية عند الفور وجعله القهستاني رواية عن محمد
 (قوله بالاجماع) كذا قال في البدائع لكن رده في الفتح بأن الخلاف ثابت أيضا (قوله ولو نواها في ركوعه)
 أى عقب التلاوة ح عن البحر (قوله لم يجز) أى لم يجز نية الامام المؤتم ولا تدرج في سجوده وان نواها
 المؤتم فله لانه لما نواها الامام في ركوعه تعين انها أفاده ح هذا وفي القهستاني واختلافه في أن نية الامام
 كافية كافي الكافي فلو لم ينو المقتدى لا ينوب على رأى فيسجد بعد سلام الامام ويعيد القعدة الاخيرة كافي
 المنية اه (قوله ولو تركها) أى القعدة فسدت صلاته لان التلاوة ترفعها كالتلبية بخلاف السهوية كما مر
 في السهو (قوله وينبغي حله على الجهرية) البحث اصحاب النهروان لوجهه انه ذكر في التاتارخانية انه
 لو تلاها في السر به فالاولى أن يركع بها الثلاثا ينس الامر على القوم ولو في الجهرية فالسجود أولى اه فانه
 يفيد أن نية الامام كافية لعدم علمهم بما قرأ الامام سرا ولو لم يجزهم الركوع عنها كان التماس الامر عليهم اعظم
 ولم يكن في ترجيح الركوع له فائدة فيحمل كلام القنية هنا على الجهرية ليكون المؤتم عالما بالتلاوة فاذا ركع
 امامه فوراً يلزمه أن ينويها فيه احتياطاً لاحتمال أن الامام نواها فيه فاذا لم ينو يسجد بعد سلام امامه
 أما في السرية فهو معذور وتكفيه نية امامه اذا علم له بتلاوة امامه حتى يؤمر بالسجود لها بعد سلام الامام
 واجاب ح بأنه يمكنه أن يخبره الامام بعد السلام قبل تكلم المقتدى وترووجه من المسجد أنه قرأها ونواها
 في الركوع اه فتأمل والاولى أن يحمل على القول بأن نية الامام لا تنوب عن نية المؤتم والمتبادر من كلام
 القهستاني السابق انه خلاف الاصح حيث قال على رأى فتأمل (قوله نعم لوركع وسجد لها) أى
 للصلاة فوراً ناب أى سجود المقتدى عن سجود التلاوة بلانية يسجد للسجود امامه لما مر آنفاً انها تؤدى بسجود
 الصلاة فوراً وان لم ينو والظاهر أن المقصود بهذا الاستدراك التنبيه على انه ينبغي للامام أن لا ينويها
 في الركوع لانه اذا لم ينو حافيه ونواها في السجود أو لم ينو أصلها لئلا ينوب على المؤتم لان السجود هو الاصل
 فيها بخلاف الركوع فاذا نواها الامام فيه ولم ينو المؤتم لم يجزه ثم لا يخفى أن ارجاع الضمير في قوله لها الى
 التلاوة لا يصح الا بتكلف فلا حاجة اليه فافهم (قوله ولو سجد لها) أى للتلاوة وفي اغلب النسخ ولوركع
 لها وما هنا هو الصواب الموافق لما في البحر أفاده ح (قوله لانه انفراد بركة) لان سجدة للتلاوة وسجدة
 تمت بها الركعة ط (قوله ولو سمع المصلي) أى سواء كان اماماً أو مؤتمياً أو منفرداً أو غير مصل أصلاً اه ح
 ليس معه في الصلاة سواء كان اماماً غير امامه أو مؤتمياً بذلك الامام أو منفرداً أو غير مصل أصلاً اه ح
 ونحوه في القهستاني وهذا صريح بوجوبها بالسمع من المؤتم بغیر امام السامع بخلاف المؤتم بامامه أكن
 صرح في الامداد بأنها لا تجب بالسمع من مقتد بامام السامع أو بامام آخر اه نعم في النهاية وشرح
 المنية وتجب على من سمعها من المؤتم من ايسر في صلاته اجاباً اه وهذا موافق للقول وفي البدائع اذا تلاها
 المؤتم لا تجب عليه في الصلاة اجاباً وكذا على الامام والقوم اذا سمعوا منه وأما بعد الصلاة فكذلك
 عندهما وقال محمد ترمذهم لتحقيق السبب وهو التلاوة الصحيحة في حق المؤتم والسمع في حق الامام والقوم
 واذا تلزم من سمع منه وهو ليس في صلاتهم الا انهم لا يمكنهم الاداء فيها فتجب خارجها كاللحمة وما من خارج عنهم

(ان نواه) أى كون الركوع
 لسجود التلاوة على الرابع (و) تؤدى
 (سجودها كذلك) أى على الفور
 (وان لم ينو) بالاجماع ولو نواها
 في ركوعه ولم ينو المؤتم لم يجزه
 ويسجد اذا سلم الامام ويعيد
 القعدة ولو تركها فسدت صلاته
 كذا في القنية وينبغي حله على
 الجهرية نعم لوركع وسجد لها فوراً
 ناب بلا نية ولو سجد لها فظن
 القوم انه ركع فنركع رفضه
 وسجد لها ومن ركع وسجد
 أجزأته عنها ومن ركع وسجد
 سجدة تسدت صلاته لانه انفراد
 بركعة تامة (ولو سمع المصلي)
 السجدة (من غيره)

ولهما أن هذه السجدة من أفعال هذه الصلاة لأن تلاوة المؤتم محسوبة من صلاته وإن تحملها عنه الإمام فلا تؤدى بعدها ومن مشايخنا من علل بأن هذه القراءة منى عن أفلاحكم لها أو بأنه محجور عليه فيها فن علل بالاول يقول يجب على من سمعها من المؤتم من لا يشاركه في صلاته لأنهم ليست من أفعال الصلاة في حقه ومن علل بالآخرين يقول لا يجب فاختلذوا فيها لاختلاف الطرق اه ملخصا والظاهر أن الثاني ضعيف فلم يعتد به في النهاية حتى نقل فيه الإجماع كما علمته ولعل ما في الامداد سبى عليه فتأمل (قوله لانها غير صلاتية) فان قيل السبب في حق السامع السماع لا التلاوة وسماعه موجود في الصلاة فلم تكن اجنبية لكون السبب غير اجنبى قلنا السماع ليس من أفعال الصلاة فكان اجنبيا بخلاف التلاوة شرح المنية (قوله لسماعها من غير محجور) قد علمت أن المراد من الغير قول المصنف من غيره ما يشمل المتقدم بامام آخر فيجب بالسماع منه مع أنه محجور إلا أن يراد المحجور عن التلاوة في صلاة السامع وهو المتقدم بامامه لكن علمت أن من علل بالجزء يقول بعدم الوجوب بالسماع من المؤتم مطلقا (قوله انتهى) علله للنقصان وذلك أن الامر بانعام الركن الذى هو فيه وانتقاله الى آخر يقتضى النهى عن الاشتغال بأداء ما وجب بسبب خارج عن الصلاة فيها فالنهي نهي كما في غرر الأفكار (قوله لما تم) من قوله لانها ناقصة الخ (قوله الا اذا تلاها الخ) استثناء من قوله وأعادته (قوله غير المؤتم) صادق بالامام والمفرد واحترز عن المؤتم فانه يصح ما بعد الصلاة ولا نصير صلاتية لأن التي تلاها لا يعتد بها فلا تستتبع الخارجية اه ح (قوله ولو بعد سماعها) أى اذا تلاها المصلى وسجداتها لا إعادة عليه سواء تلاها قبل سماعها وهو ظاهر الرواية أو بعده وهو أحد روايتين وبه جزم في السراج بحر (قوله دونها الخ) هو ظاهر الرواية وهو الصحيح وفي رواية النوادر تطلب به الصلاة وليس بصحيح وقيل هو قول محمد وعندنا لا بعيد امداد والظاهر أن الاعادة واجبة تكرارها التكرار كالحرم كما هو مقتضى النهى المذكور تأمل (قوله لمتابعة غير امامه) لأن المصلى سواء كان له امام أو لا اذا تابع أحدا غير امامه فسدت صلاته والمتابعة هنا وان كانت ليست اقتداء حقيقة ولذا صح متابعتها المرأة فيها وقدم السامع على التالى اكس المتابعة في كل شئ بحسبه فلما تحققت المتابعة المعتبرة في محلها اشبهت الاقتداء الحقيقي فافسدت الصلاة لأن متابعة المصلى غير امامه مفسدة ولذا قال في البحر بعد عزوه المسئلة الى التجنيس والمجتبى والولوالجبية وقدمنا أن زيادة سجدة واحدة بنية المتابعة لغير امامه مبطله لصلاته اه (قوله ثم دخل في الصلاة قلاها فيها) أى ثلاثا لا أربعة بعينها أيضا في الصلاة سجدة للتلاوة الثانية سجدة أخرى لأن الأقوى لا يكون تبعا للاضعف (قوله كفته واحدة) هذا ظاهر الرواية وفي رواية النوادر لا تكفيه الواحدة ومنشأ الخلاف خل بالصلوة تبدل المجلس أولا نهر (قوله وان اختلف المجلس) كذا في التهر عن البدائع ومثله في الدرر وشرط في البحر اتحادة قال الرملى في حواشيه ومثله في غاية البيان والنهاية والزيلعى والظاهر أن فيه اختلافا وينبغي ترجيح ما في البحر اه قلت لكن في الشربلالية ما يفيد عدم الخلاف حيث جعل قوله وان اختلف المجلس مبنيا على فرض تسليم الوجه لرواية النوادر وهو أن المجلس بالصلاة تبدل حكما لأن مجلس التلاوة غير مجلس الصلاة فلا تستتبع احداهما الاخرى وأما على الظاهر فالمجلس متحد حقيقة وحكما فلم يعد ولو حكما بعدل غير الصلاة لا تجزئه الصلابة عما قبلها كما في غاية البيان والزيلعى اه (قوله سقطنا) لأن الخارجية أخذت حكم انصلاية فسقطت تبعاتها (قوله في الاصح) وعلى رواية النوادر لا تسقط الخارجية لأن الصلابة ما استتبعها على هذه الرواية ح عن الشربلالية (قوله كما تم) أى مرتين الاولى قوله فبأتم تأخيرها والثانية قوله اتم فتلزمه التوبة ح * (تمت) * لمزيد كعكس مسئلة المتن أى لو تلاها في الصلاة فسجد خافها ثم أعادها بعد السلام فقل يجب أخرى قال الزيلعى وهذا يؤيد رواية النوادر وقيل لا يجب ووفقى النقيه بحمل الاول على ما اذا تكلم لأن الكلام يقطع حكم المجلس والثاني على ما اذا لم يتكلم وهو الصحيح فلا تأيد نهر ولو لم يسجد لها حتى سلم ثم تلاها سجد سجدة واحدة وسقطت عنه الاولى شرح المنية عن النهاية (قوله ولو كررها في مجلسين ~~تكررت~~) الاصل انه لا يتكرر الوجوب الا بأحد أمور ثلاثة اختلاف التلاوة أو السماع أو المجلس أما الاولان فالمراد بهما اختلاف التلاوة والمسموع حتى لو تلاها سجدة القرآن كذا أو سمعها في مجلس أو مجلس وجبت كلها وأما الاخير فهو قسمان حقيقى بالانتقال منه الى آخر

لم يسجد فيها) لانها غير صلاتية
(بل) يسجد بعدها لسماعها
من غير محجور ولو يسجد فيها لم تجزه
لانها ناقصة للنهي فلا يتأذى بها
الكامل (وأعاده) أى السجود
لما تم الا اذا تلاها المصلى غير
المؤتم ولو بعد سماعها سراج
(دونها) أى الصلاة لأن زيادة
مادون الركعة لا يفسد الا اذا
تابع المصلى التالى ففسد لمتابعة
غير امامه ولا تجزئه عما سمع
تجنيس وغيره (وان تلاها في غير
الصلاة فسجد ثم دخل في الصلاة
قلاها فيها) يسجد أخرى ولو لم
يسجد أولا كفته واحدة لأن
الصلابة اقوى من غير حاقفستتبع
غيرها وان اختلف المجلس ولو لم
يسجد في الصلاة سقطنا في الاصح
وأتم كما تم (ولو كررها في مجلسين
تكررت)

بأكثر من خطوتين كان كثير من الكتب أو بأكثر من ثلاث كما في المحيط ما لم يكن للمكانين حكم الواحد كالمسجد
 والبيت والسفينة ولوجارية والحراب بالنسبة للتأني في الصلاة كما وحكمي وذلك بما نرى على بعد في العرف
 قطعاً لما قبله كالزلا ثم اكل كثيراً أو نام مضطجماً أو أراضعت رداً أو أخذ في بيع أو شراء أو نكاح بخلاف
 ما إذا طال جلوسه أو قرأه أو سجد أو هال أو أكل لقمة أو شرب شربة أو نام قاعداً أو كان جالساً فقام
 أو مشى خطوتين أو ثلاثاً على الخلاف أو كان فاشماعة أو نازلاً فركب في مكانه فلا يتكرر حلته ملخصاً
 (قوله بل كفته واحدة) ولا يندب تكرارها بخلاف الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كإسائي (قوله
 وفي البحر التأخير أحوط) لأن بعضهم قال إن التداخل فيه في الحكم لا في السبب حتى لو سجد لأول مرة أعادها
 لزمه أخرى كخذ الشرب والزنى فتد في المجتبى بحر وأجاب الرمي بأن المبادرة إلى العبادة أولى ولا يمنع منه
 قول البعض انعفد ومثله في شرح الشيخ اسماعيل وقال ولا سيما إذا كان بعض الحاضر من محتمل الذهاب
 كما يتفق في الدروس (قوله والاصل أن منها) أي السجدة وهذا استحسان والقياس أن تتكرر لأن
 التلاوة سبب للوجوب من بلالية (قوله دفع العرج) لأن في إيجاب السجدة لكل تلاوة حرجاً خصوصاً
 للمعنيين والمنعنين وهو منقضي بالنص بحر (قوله بشرط اتحاد الآيات والمجلس) أي بأن يكون المكرر آية واحدة
 في مجلس واحد فلو تلا آيتين في مجلس واحد أو آية واحدة في مجلسين فلا تداخل ولم يشترط اتحاد السماع لأنه إنما
 يكون باتحاد السمع فبغني عنه اشتراط اتحاد الآيات وأشار إلى أنه متى اتحدت الآيات والمجلس لا يتكرر
 الوجوب وإن اجتمع التلاوة والسماع ولوم من جماعة في البدائع لا يتكرر ولو اجتمع سببا للوجوب وهما التلاوة
 والسماع بأن تلاها ثم سمعها أو بالعكس أو تكرراً أحدهما أو وفي البرازية سمعها من آخر ومن آخر أيضاً
 وقرأها كفت سجدة واحدة في الأصح لاتحاد الآيات والمكان لا ونحوه في الخاتمة فعلى هذا لو قرأها جماعة
 وسمعها بعضهم من بعض كفتهم واحدة (قوله وهو تداخل) التفسير راجع إلى عدم التكرار المفهوم من
 قول المصنف وفي مجلس واحد لا أولى التداخل في عبارة الشارح وهما بمعنى واحد (قوله فتكون الخ)
 تفريع صحيح لأنه بيان وتوضيح لكيفية جعل الكل كسجدة واحدة فافهم (قوله لأن تركها الخ) علة
 لمخدوف تقديره وإنما لم يجعل من التداخل في الحكم مع تعدد الأسباب أفاده ط (قوله لأنه أليق
 بالعقوبة) علة للنفي وقوله لأنها للزجر الخ علة للعلة والحاصل أن لم نقل بالتداخل في الحكم في العبادات
 لما يلزم عليه من الأمر الشنيع وهو ترك العبادة المطلوب تكثيرها مع قيام سببها فجعلنا الكل سبباً واحداً لدفع
 ذلك لأنه أليق بها أما العقوبات فإن مبناها على الدرء والعفو فلا يلزم من تركها مع قيام سببها الأمر الشنيع
 بل يحصل المقصود منها في الدنيا وهو الزجر بعقوبة واحدة مع جواز عفو المولى تعالى في الآخرة وإن تعدد
 السبب (قوله وأفاد الفرق) أي بين التداخلين وجه الفرق أنه لما جعلنا الأولى سبباً والباقي تبعاً لها كان
 إيجابها سجدة بعد السبب بخلافه في الثاني فإن الأسباب فيه على حالها فلا يثبت من السجود بعد تمام الأسباب
 ح (قوله حد ثانياً) أي لوجود سببه مع ظهور أنه لم يحصل المقصود وهو الانزجار عن الزنى بالحد الأول
 بخلاف حد القذف إذا أقيم مرة ثم قذفه مراراً لم يحد لأن العار قد اندفع بالأول لظهور كذبه بحر (قوله
 ذاهباً وآياً) أما إذا كان يدير السداء على الدائرة وهو جالس في مكان واحد فلا يتكرر بحر عن الفتح بحثاً
 وفيه نظر يأتي قريباً (قوله وانتقاله من غصن إلى آخر) أي سواء كان قريباً أو بعيداً على الصحيح وفي الوقفات
 الحسامية إن أمكنه الانتقال بدون نزول كفته واحدة لاتحاد المجلس والافلا لا اختلافه أو وهذا ما أفق به
 شمس الأئمة الحلواني وغيره من الأئمة ط عن حاشية الزبائي للشافعي (قوله أحوط) قال محمدان كان
 عرض الحوض وطوله مثل طول المسجد وعرضه لا يتكرر الوجوب والصحيح أنه يتكرر خاتمة (قوله بتدليل
 للمجلس) أي في حق التأني والآيات أي في حق السماع كذا في شرحه على المتن قلنا الظاهر أن يقال أو التلاوة
 بدل الآيات لأن السبب في حق السماع هو التلاوة كما مر على أنه مخالف لقول المصنف لا على ما عكسه فانه مبني
 على سببية السماع وعليه فكان المناسب التعبير بالسماع وقد يجاب بأنه مبني على سببية السماع ولما كان
 تبدل السماع بتبدل المسموع أتى بقوله والآيات بدل قوله والسماع تأمل (قوله فتجب سجدة أو سجدات)
 أي بقدر تعدد التلاوة وقوله أخرى صفة سجدة ويقتدر لتوله أو سجدات صفة غيرها أي آخر فقيه حذف الصفة

وفي مجلس واحد (لا) تتكرر بل
 كفته واحدة وفعلها بعد الأولى
 أولى قية وفي البحر التأخير
 أحوط والاصل أن منها على
 التداخل دفعا للعرج بشرط اتحاد
 الآيات والمجلس (وهو تداخل
 في السبب) بأن يجعل الكل
 كتلاوة واحدة فتكون الواحدة
 سبباً والباقي تبعاً لها وهو أليق
 بالعبادة لأن تركها مع وجود سببها
 شنيع (لا) تداخل (في الحكم)
 بأن تجعل كل تلاوة سبباً للسجدة
 فتداخلت السجدات فاكنتي
 بواحدة لأنه أليق بالعقوبة لأنها
 للزجر وهو يزجر بواحدة فيحصل
 المقصود والكرام به فهو مع قيام
 سبب العقوبة وأفاد الفرق بقوله
 (فتنوب الواحدة) في تداخل
 السبب (بما قبلها وبما بعدها)
 ولا تنوب في تداخل الحكم
 إلا بما قبلها حتى لو زنى فحد ثم زنى
 في المجلس حد ثانياً (و) أسداء
 (النوب) ذاهباً وآياً (وانتقاله
 من غصن) شجرة (إلى آخر
 وسجه في نهر أو حوض بتدليل
 للمجلس أو الآيات (فتجب) سجدة
 أو سجدات (أخرى)

لربل وانحام المعلوم بين المعلوم عليه وصفته (قوله بخلاف زوايا مسجد) أى ولو كبير اعل
 الواجهة وكذا البيت وفي الخاتمة والخلصة الا اذا كانت الدار كبيرة كدار السلطان اه حلية وطاهره
 أن الدار التي دونها ليا حكم البيت وان اشئت على سيوت ثم قال في الحلية ثم الاصل على ما في الخاتمة والخلصة
 أن كل موضع يصح الاقتداء فيه بمن يصلي في طرف منه يجعل مكان واحد ولا يتكرر الوجوب فيه وما لا فلا
 فعلى هذا لو كانت الشجرة أو تسدية الثوب أو الترد في الدياسة أو حول رجلي الطعن ونحو ذلك فيما له حكم
 المكان الواحد كالمسجد ينبغي أن لا يتكرر الوجوب بتكرار التلاوة اه قلت هو بحث وجهه لكن ظاهر
 اطلاقهم خلافه واعل وجهه أن الانتقال من غصن الى غصن والتسدية ونحو ذلك أعمال اجنبية كثيرة
 يختلف بها المجلس حكم كل كلام والا كل البتة لما مر من أن المجلس يختلف حكمها بشدة عمل بعضه في
 العرف قطعاً لما قبله ولا شك أن هذه الافعال كذلك وان كانت في المسجد أو البيت بل يختلف حكمها حقيقة لأن
 المسجد مكان واحد حكمها وهذه الافعال المشتملة على الانتقال يختلف حقيقة بخلاف الاكل فان الاختلاف
 فيه حكمي وعلى كل بتكرار الوجوب ولذا قي في الوقعات الانتقال من غصن الى غيره بما اذا احتاج
 الى نزول كما قد منه أى ليكون عملاً كثيراً والحاصل أن ماله حكم المكان الواحد كالمسجد والبيت لا يضرب
 الانتقال فيه كما مر من ثلاث خطوات ما لم يقترن بعمل اجنبى يعد في العرف قطعاً لما قبله كالدياسة والتسدية
 بخلاف مجرد المشي من غير عمل بل اطلاق كلامهم يدل على أن ذلك العمل الاجنبى كالاكل الكثير والبيع
 والشراء بضرة حنا ولو بدون مشي وانتقال حيث لم يقيد بغير المسجد والبيت ومقتضاء تكرار الوجوب لو فصل
 بين التلاوة وبين عمل دينوى كخطبة وحيا كد ولو كان في المسجد أو البيت في مكان واحد ولهذا قال في البدائع
 في تحقيق اختلاف المجلس حكمها بالبيع ونحوه ألا ترى أن التزم بمجلسه لدروس العلم فيكون مجلس الدرس
 ثم يشتغلون بالنكاح فيصير مجلس النكاح ثم بالبيع فيصير مجلس البيع ثم بالاكل فيصير مجلس الاكل فصار
 تبدله هذه الافعال كبثله بالذهاب والرجوع اه وعلى هذا فصار عن الفتح من انه اذا كان يدير السقاء
 على الدائرة وهو جالس في مكان واحد فلا يتكرر فيه نظر إلا أن يحمل على ما اذا لم يفصل بين التلاوة وبين عمل
 كثير من ذلك والا فالفارق بين ادارة الدائرة كثير او بين الاكل البتة وارضاع الولد ونحوهما مما مر أنه
 يختلف به المجلس وقد يقال انه اذا جلس للتسدية وقرأ أمرار الان تكون التسدية فاصلة لتكون المجلس لها وعليه
 يقال مثله في الاكل ونحوه فتأمل هذا ما ظهر في تحريره في هذا المحل والله تعالى اعلم (قوله وفعل قليل) احتزر
 به عن الفعل الكثير الذى يعد فاطعاً للمجلس عرفاً كما مر بخلاف ما اذا طال جلوسه أو قراءته أو سجع أو دخل
 كما قد ساء أو عطا أو درس كما في التاتارخانية (قوله وقيام) أى في محله ومثله لو شئى خطوتين أو ثلاثاً على
 ما مر (قوله ورد سلام) أى وتتميت عاطس بخلاف ما لو نكحاً كلبات أو شرب جرعات أو عقد نكاحاً أو بيعاً
 فانه لا يكفيه سجدة واحدة شرح المنية (قوله وكذا دابة) أى سائرة ح (قوله لأن الصلاة تجمع
 الاماكن) ضرورة أن اختلاف المكان يمنع صحة الصلاة ومفاده التسوية بين كون التكرار في ركعة أو أكثر
 وهو قول أبي يوسف وهو الاصح خلافاً للمحمد فان عنده يتكرر الوجوب بتكرارها في ركعتين شرح المنية
 (قوله ولو لم يصل تتكرر) لأن سيرها مضاف اليه حتى يجب عليه ضمان ما تلتف بخلاف سير السفينة ح
 عن الدرر (قوله كما تتكرر) أى على السامع دون السائل وفي عكسه بعكسه ط والحاصل أن من تتكرر
 مجلسه من سامع أو سائل تتكرر الوجوب عليه دون صاحبه (قوله وغلامه يشى) اقول ومثله لو كان راكباً
 معه لما في شرح تلخيص الجامع لو كان المصلى على الدابة في حمل وكررها مراراً يتجدد الوجوب في حقه ويتعدى في
 حق غيره لا اختلاف المكان في حق السامع اه أى الا اذا اقتدى به وفي الخاتمة راكباً كل منهما يصلي صلاة
 نفسه فلا احدهما آية مرتين والاخر آية أخرى مرة وسمع كل من الاخر فعلى الاول مسجدتان احدهما
 في الصلاة لقراءته والاخرى بعد الفراغ لقراءة صاحبه لانه لا تسوية بين صلاتيه وعلى الثاني سجدة في صلاته
 لقراءته وسجدة ثان بعد الفراغ لتلاوة صاحبه على رواية النوادر وواحدة في ظاهر الرواية وعليه الاعتماد
 لأن السامع مكانه واحد وكذا التالى اه (قوله تتكرر على الغلام) لتبدل المجلس في حقه بخلاف الراكب
 لأن الصلاة تجمع المنفرق ط (قوله لا تتكرر) أى على السامع (قوله على الفتى به) راجع الى صوته

بخلاف زوايا مسجد وبيت
 وسفينة سائرة وفعل قليل
 كما كل قسمين وقام وردة
 سلام وكذا دابة يصلى عليها
 لأن الصلاة تجمع الاماكن ولو لم
 يصل تتكرر (كما تتكرر لو تبدل
 مجلس سامع دون تال) حتى لو
 كثر حاراً كما يصلى وغلامه يشى
 تتكرر على الغلام لا الراكب
 (لا تتكرر في عكسه) ودون تبدل
 مجلس التالى دون السامع على
 الفتى به وهذا يفيد ترجيح سببية
 السامع

العكس فقط ومقابل ما صححه في الكافي من تكررها على السامع أيضا لان التلاوة هي السبب في حقه أيضا
 لكن بشرط السماع وصحح في الهداية والخاتمة الاول قال في النبايع وعليه القوي قال القتيبي تأخذ
 شرح المنية (قوله وأما الصلاة على الرسول صلى الله عليه وسلم فكذلك) أي كالسجدة تتكرر عند ذكر اسمه
 الشريف أو سماعه في مجلسين لا في مجلس وكان الاولى ذكر هذه المسئلة عند قول المتن ولو تكررها في مجلسين الخ
 كما فعل في البحر قال في شرح المنية واعلم أن حكم الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند ذكر اسمه على القول
 بوجودها تحكيم السجدة في عدم تكررها لوجوب عند اتحاد المجلس لكن يندب تكرار الصلاة دون السجود
 والفرق أن الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم يتقرب بها مستقلة وإن لم يدكر بخلاف السجدة فإنها لا يتقرب
 بها مستقلة من غير تلاوة اهـ (قوله وقال المتأخرون تتكرر) قال في البحر وقد مترجعه اهـ وتقدم هذا
 البحث في فصل اذا أراد الشروع وقد مناخنا لترجيح الاول وصححه في الكافي خنا وجزم به ابن الهمام في زاد
 القدير (قوله فالاصح الخ) وقيل مرة وقيل الى العشر وقيل لواء طس ح وانما يجب تسميته اذا حمد الله
 تعالى كما قدمه في شرح تلخيص الجامع (قوله لان فيه الخ) وقال محمد في الجامع الصغير لان فيه هجر شئ
 من القرآن وذلك ليس من أعمال المسلمين ولانه فرار من السجدة وذلك ليس من أخلاق المؤمنين نهر (قوله
 وتغيير تأليفه) عطف تفسير ح (قوله مأموره) قال تعالى فاذا قرأناه فاتبع قرآنه أي تأليفه فتع عن البدائع
 (قوله ومفاده الخ) هو لصاحب النهر أخذنا مما مر عن الجامع الصغير وعن البدائع فافهم (قوله لا يكره
 عكسه) قال في البدائع لو قرأ آية السجدة من بين السورة لم يضره ذلك لانها من القرآن وقرآن ما هو من
 القرآن طاعة كقراءة سورة من بين السور اهـ وظاهره أنه لا يكره لا تحريما ولا تنزيها لانه جعل قراءة الآية
 كقراءة السورة ولا كراهة في قراءة سورة واحدة أصلا فكذلك الآية الواحدة وأما قوله ونذب الخ فقد ذكرنا
 مرارا أن ترك المندوب لا يلزم أن يكون مكرها تنزيها لا بدليل فتأمل هذا وفي البحر وقد عدم الكراهة
 في الخاتمة بأن يكون في غير الصلاة اهـ أما فيما حكوه فهستأني قلت وبين وجهه في الذخيرة حيث قال
 قالوا ويجب أن يكره في حالة الصلاة لان الاقتصار على آية واحدة في الصلاة مكره اهـ ومقتضاه أن الكراهة
 فيها تحريمية لنزك الواجب وهو قراءة ثلاث آيات لا للعلل الآتية في الشرح (قوله قبلها وبعدها) اخذ
 التعميم من قول الخاتمة ان قرأ معها آية أو آيتين فهو أحب وكذا عبر في البدائع مع أن الامام محمد قال احب
 الى أن يقرأ قبلها آية أو آيتين كافي البحر وكانهم اخذوا التعميم من عموم التعليل اذ دفع الزهري لا يختص
 بما قبلها والظاهر أن مثل ذلك ما اذا قرأ آية قبلها وآية بعدها وتشمله عبارة الخاتمة (قوله بأشتماله على صفاته
 تعالى) فزيادة الفضيلة باعتبار المذكور لا باعتبار من حيث هو قرآن بحر وحينئذ فلا يشك ما ورد من
 تفضيل بعضه على بعض كما ورد من أن سورة الاخلاص تعدل ثلث القرآن ونحو ذلك (قوله واستحسن
 اخضاؤها الخ) لانه لو جهر بها لصار موجبا عليهم شيئا بآية كاسألون عن أدائه فيقعون في المعصية
 فان كانوا متبئين جهر بها يجر عن البدائع قال في المحيط بشرط أن يقع في قلبه أن لا يشق عليهم اداء السجدة
 فان وقع اخضاها اهـ وينبغي أنه اذا لم يعلم بجاهلهم أن يخفيها نهر (قوله واختلف التصحيح الخ) اقول صحح
 عدم الوجوب في الذخيرة والتتارخانية وكذا في القهستاني عن المحيط ومشى عليه في الحلبة ثم قال المصنف
 في المتن اختلف المشايخ في وجوب السجود والتصحيح الوجوب قال بعض الافاضل وهو مشكك لان السماع
 في حق السامع شرط او سبب للوجوب ولم يوجد فلا يوجد الوجوب الذي هو المشروط او المسبب وجوابه أن
 الاصح عدم الوجوب كافي في جميع الفتاوى فليكن هو المعتمد وعلى تقدير كون المعتمد الوجوب بجوابه أن المتشاغل
 نزل سامعا لانه بعرضية أن يسمع واللاتي به أن يكف به زجره عن تشاغله عن كلام الله جل جلاله اهـ مافي
 المنع ملخصا (قوله من كل واحد حرفا) لما تقدم أن الموجب للسجدة تلاوة أكثر الآية مع حرف السجدة
 والظاهر أن المراد بالحرف الكلمة ويكون الحرف الحقيقي مفهوما بالاولى ح وقد من تمام الكلام عليه
 (قوله فقد أفاد) أي صاحب الخاتمة بتعليقه المذكور ط (قوله مهمة لكل مهمة) أي هذه فائدة مهمة
 أي ينبغي أن يصرف المسلم همه الى تعلمها لاجل دفع كل مهمة أي كل حادثة تهمة وتحرز (قوله أي السجدة)
 عند الله مرة جمع آية (قوله ولاء) بالكسر والمدة وفي بعض النسخ أولا والمعنى واحد وهو أنه لا يسردا

وأما الصلاة على الرسول صلى الله
 عليه وسلم فكذلك عند المتقدمين
 وقال المتأخرون تتكرر اذا لم تدخل
 في حقوق العباد وأما العطاس
 فالاصح أنه ان زاد على الثلاث
 لا يشتم خلاصة (وكره ترك آية
 سجدة وقرآن بقاى السورة)
 لأن فيه قطع نظم القرآن وتغيير
 تأليفه واتباع النظم والتأليف
 مأموره بدائع ومفاده أن
 الكراهة تحريمية (لا) يكره
 (عكسه و) لكن (نذب)
 ضم آية أو آيتين إليها قبلها
 أو بعدها دفع وهم التفضيل اذ
 الكل من حيث أنه كلام الله في
 رتبة وان كان لبعضها زيادة
 فضيلة بأشتماله على صفاته تعالى
 واستحسن اخضاؤها عن سامع
 غير متبئ للسجود واختلف التصحيح
 في وجوبها على متشاغل بعمل
 ولا يسمعها والراجح الوجوب زجرا
 له عن تشاغله عن كلام الله فنزل
 سامعا لانه بعرضية أن يسمع (ولو
 سمع آية سجدة) من قوم (من كل
 واحد منهم) حرفا لم يسجد لانه لم
 يسمعها من تال خاتمة فقد أفاد
 أن اتحاد التال شرط (مهمة
 لكل مهمة) في الكافي قيل من قرأ
 آية السجدة كلها في مجلس وسجد
 لكل منها كفاء الله ما هممه
 وظاهره أنه يقرأها ولا ثم يسجد

ويحتمل أن يسجد لكل بعد
قراءتها وهو غير مكروه كما مر
وسجدة الشكر مستحبة به يقضى
لكنها تترك بعد الصلاة لأن الجهلة
يعتقدونها سنة أو واجبة وكل
مباح يؤدى إليه فكروه ويكره
للإمام أن يقرأها في مخالفة ونحو
جمعة وعيد الآن تكون بحيث
تؤدى بركوع الصلاة أو وجودها
ولو تلا على المنبر يسجد وسجد
السامعون

مطلب
في سجدة الشكر

متوالية ثم يسجد لكل أربع عشرة سجدة (قوله ويحتمل الخ) جواب عما اورده الكل من انه اذا قرأها في
مجلس واحد يلزم عليه تغيير نظم القرآن وتقدم زان اتباع النظم مأمور به واجاب في الجواب أن قراءة آية من
السورة غير مكروه كما مر تعليله عن البدائع وفيه نظر لأن ما مر في قراءة آية واحدة أما اذا قرأ آيات السجدة
وضم بعضها إلى بعض يلزم عليه تغيير النظم واحداث تأليف جديد كما نقله الرملي عن المقدسي "فلذا اجاب
الشارح بما للزم يحمل ما في الكافي على ما اذا يسجد لكل آية بعد قراءتها فانه لا يكره لانه لا يلزم منه تغيير النظم
لحصول الفصل بين كل آيتين بالسجود بخلاف ما اذا قرأها ولاء ثم يسجد لها فهذا يكره قات الصحن تقدم قيل
فصل القراءة أنه يستحب عقب الصلاة قراءة آية الكرسي والمعوذات فلو كان ضم آية الى آية من محل آخر
مكروها لزم كراهة ضم آية الكرسي الى المعوذات لتغيير النظم مع انه لا يكره ما علمت بدليل أن كل فصل يقرأ
الفتحة وسورة اخرى او آيات أخرى ولو كان ذلك لتغيير النظم لكرهه فلا يحسن الجواب بما في شرح المنية من أن
تغيير النظم انما يحصل باسقاط بعض الكلمات او الآيات من السورة لانه لا يكره كراهة آية في قراءة آيات السجدة
متفرقة من أثناء القرآن مغير التأليف والنظم لا يكون قراءة آية من كل سورة مغير له إياه وحاصله أن المكروه
اسقاط آية السجدة من السورة مع ضم ما بعدها الى ما قبلها لانه تغيير للنظم أما ضم آيات متفرقة فلا يكره
كما لا يكره ضم سور متفرقة بدليل ما ذكرناه من القراءة في الصلاة وحينئذ فلا كراهة في قراءة آيات السجدة
ولاء فيحمل كلام الكافي على ظاهره والله تعالى اعلم (قوله وسجدة الشكر) كان الاولى تأخير الكلام
عليها بعد انهاء الكلام على سجدة التلاوة ط وهي لمن تجددت عنده نعمة ظاهرة أو وزقه الله تعالى مالا
او ولدا او اندفعت عنه نقمة ونحو ذلك يستحب له أن يسجد لله تعالى شكر امستقبل القبله بحمد الله تعالى
فيها ويسجد ثم يكبر فيرفع رأسه كما في سجدة التلاوة سراج (قوله به يقضى) هو قولهما وأما عند الامام
فتقبل عنه في المحيط أنه قال لا اراها واجبة لانها لو وجبت لوجبت في كل لحظة لأن نعم الله تعالى على عبده
متواترة وفيه تكليف ما لا يطاق ونقل في الذخيرة عن محمد عنه أنه كان لا يراها شيئا وتكلم المتقدمون في معناه
فقبل لا يراها سنة وقيل شكر انما لان تمامه بصلاة ركعتين كما فعل عليه الصلاة والسلام يوم الفتح وقيل أراد
نفي الوجوب وقيل نفي المشروعية وأن فعلها مكروه لا يثاب عليه بل تركه أولى وعزاه في المصنف الى الاكثريين
فان كان مستندا الاكثريين ثبوت الرواية عن الامام به فذاك والا فكل من عبارتيه السابقتين محتمل والاظهر
أنها مستحبة كما نص عليه محمد لانها قد جاء فيها غير ما حديث وفعلها أبو بكر وعمر وعلي فلا يصح الجواب
عن فعله صلى الله عليه وسلم بالنسخ كذا في الحلية ملخصا وتتمام الكلام فيها وفي الامداد فراجعهما وفي آخر
شرح المنية وقد وردت فيه روايات كثيرة عنه عليه الصلاة والسلام فلا يمنع عنه لما فيه من الخضوع وعليه
الفتوى وفي فروق الاشباه سجدة الشكر جائزة عنده لا واجبة وهو معنى ما روى عنه أنها ليست مشروعة
وجوبا وفيها من القاعدة الاولى والمعتمد أن الخلاف في سنيتها لا في الجواز اه (قوله لكننا نكره بعد
الصلاة) الضمير للسجدة مطا قال في شرح المنية آخر الكتاب عن شرح القدوري للزاهدى أما بغير سبب فليس
بقربة ولا مكروه وما يفعل عقيب الصلاة فكروه لأن الجهال يعتقدونها سنة أو واجبة وكل مباح يؤدى اليه
فكروه انتهى وحاصله أن ما ليس لها سبب لا تتركه ما لم يؤد فعلها الى اعتقاد الجهلة سنيتها كالتى يفعلها بعض
الناس بعد الصلاة ورأيت من يواظب عليها بعد صلاة الترويض كأنها أصلا وسند اذ كرت له ما هنا
فتركها ثم قال في شرح المنية وأما ما ذكر في المضمرات أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لفاطمة رضى الله تعالى
عنها ما من مؤمن ولا مؤمنة يسجد سجدة الى آخر ما ذكر في حديث موضوع باطل لأصله (قوله فكروه)
الظاهر أنها تنحرية لانه يدخل في الدين ما ليس منه ط (قوله ويكره للإمام الخ) لانه ان ترك السجود لها فقد
ترك واجبا وان سجده يشبهه على المقتدين شرح المنية (قوله ونحو جمعة وعيد) أشار بنحو الى أن الظهور
مثلا لو أدت بجميع عظم فهي كذلك أفاده ح (قوله الا أن تكون الخ) بأن كانت في اخر السورة أو قريبا منه
أو في الوسط وركب لها فوراً كما مر بيانه قال ح لكن ينبغي أن لا ينوي في الركوع لما فيه من المحذور المتقدم
عن القنية أى انه يلزم المؤتم اذا لم ينو هافيه أيضا أن يأتي بها بعد سلام الامام وبعد التعدة (قوله يسجد)
أى فوقه أو تحته تارخانية (قوله ويسجد السامعون) أى لا غيرهم بخلاف الصلاة تارخانية وفي البدائع

ولو تلاها الامام على المنبر يوم الجمعة سجدوا وسجدوا معه من سجدة الماروي أنه عليه الصلاة والسلام تلا سجدة
على المنبر فقبل وسجد وسجد التام معه اه والله تعالى أعلم

(باب صلاة المسافر)

قد رشحنا صلاة لانها المقصودة من الباب والسفر لغة قطع المسافة من غير تقدير والمراد سفر خاص وهو الذي
تتغير به الاحكام من قصر الصلاة واباحة الفطار واستداد مدة المسح الى ثلاثة ايام وسقوط وجوب الجمعة
والعدين والاضحية وحرمة اغترج على الحرة من غير محرم ط عن العناية (قوله من اضافة الشيء) أي
الصلاة الى شرطه أي المسافر فانه شرط لها ح وفيه أن الشرط السفر لا المسافر ط عن الجوى (قوله او
يشمله) فان المسافر يحمل انها ومن اضافة الفعل الى فاعله وقد قدمنا في أول باب صلاة المريض أن كل فاعل محمل
ولا عكس ح (قوله ولا يخفى) شروعي وجه تأخير عن التلاوة ويعلم منه المناسبة وهي العروض في كل ط
أي العروض المكتسب بخلاف السهو والمرض فان كلامهم ما عارض سماوي (قوله الابعاض) استثناء من
قوله عبادة وقوله مباح أي الاصل في التلاوة العبادة الابعاض نحو رياء أو سمعة أو جناية فتكون معصية وفي
السفر الاباحة الابعاض نحو بيع أو جهاد فيكون طاعة أو شوق قطع طريق فيكون معصية (قوله فلذا آخر)
أي ليكون الاصل فيه الاباحة فانه دون ما الاصل فيه العبادة (قوله لانه يسفر) بفتح الياء من الثلاث ط
عن القهستاني (قوله عن أخلاق الرجال) اوله يسفر عن وجه الارض أي يكشف وعلم ما خلفها
بمعنى أصل الفعل ويجوز أن تكون على بابها باعتبار أن السفر لا يكون الا من اثنين فأكثر غالباً فكل منهم يسفر
عن أخلاق صاحبه او أنه يكشف للارض وهي تكشف له ح (قوله من خرج من عمارة موضع اقامته)
أراد بالعمارة ما يشمل بيوت الاخبية لانها عمارة موضعها قال في الامداد فيشترط مفارقة ما ولو متزقة
وان نزلوا على ماء او محتطب يعتبر مفارقتها كذا في مجمع الروايات ولعله ما لم يكن محتطبا واسعا جذا اه وكذا
ما لم يكن الماء من رابعه يد المنبع وأشار الى أنه يشترط مفارقة ما كان من توابع موضع الإقامة كريض المصر
وهو ما حول المدينة من بيوت ومساكن فانه في حكم المصر وكذلك القرى المتصلة بالرياض في الصحيح بخلاف
البياتين ولو متصلة بالبناء لانها ليست من البلدة ولو سكنها أهل البلدة في جميع السنة او بعضها ولا يعتبر سكني
الحظلة والاكرة اتفاقا امداد وأما الفناء وهو المكان المعتد بالصالح البلد كرض الدواب ودفن الموتى والقضاء
التراب فان اتصل بالمصر اعتبر مجاوزته وان انفصل بغلوة أو مزرعة فلا يأتي بخلاف الجمعة فتصح اقامتها في الفناء
ولو منفصلا بمزارع لان الجمعة من مصالح البلد بخلاف السفر كما حققه الشرنبلالي في رسالته وسبأ في بابها
والقرية المتصلة بالفناء دون الرض لا تعتبر مجاوزتها على الصحيح كما في شرح المنية أقول اذا علمت ذلك ظهر لك
أن ميدان الحصا في دمشق من ررض المصر وأن خارج باب الله الى قرية القدم من فناءه لانه مشتمل على الجبابة
المتصلة بالعمارة وهو معتد لنزول الحاج الشر يف فانه قد يستوعب نزولهم من الجبابة الى ما يجاوز القرية
المذكورة فعلى هذا لا يصح القصر فيه للحاج وكذا المراجعة بالخضراء فانها معتدة لقصر الثياب ورض الدواب
ونزول العساكر ما لم يجاوز صدر البازنبا على ما حققه الشرنبلالي في رسالته من أن القضاء يختلف باختلاف
كبر المصر وصغره فلا يلزم تقديره بغلوة كما روى عن محمد ولا يميل واسيلين كما روى عن أبي يوسف (قوله
من جانب خروجه الخ) قال في شرح المنية فلا يصير مباحا قبل أن يشارق عمران ما خرج منه من الجانب الذي
خرج حتى لو كان ثمة محلة منفصلة عن المصر وقد كانت متصلة به لا يصير مسافرا ما لم يجاوزها ولو جاوز العمران
من جهة خروجه وكان بجذائه محلة من الجانب الآخر يصير مسافرا اذا معتبر بجانب خروجه اه وأراد
بالمحلة في المسئلة ما كان عامرا أو مالو كانت المحلة خرابا ليس فيها عمارة فلا يشترط مجاوزتها في المسئلة
الاولى ولو متصلة بالمصر كما لا يخفى فعلى هذا لا يشترط مجاوزة المدارس التي في شمع قاسميون الا ما كان له ابنة
قائمة كسجد الاقروم والناصرية بخلاف ما صار منها بساتين ومزارع كالابنة التي في طريق الربوة ثم لا بد
أن تكون المحلة في المسئلة الثانية من جانب واحد فلو كان العمران من الجانبين فلا بد من مجاوزته
لما في الامداد لو حاذاه من أحد جانبيه فقط لا يضركه كافي قاضي خان وغيره اه والظاهر أن محاذة الفناء
المتصل كمحاذة العمران بقي حل المراد بالجانب البعيد أو ما يشمل القريب وعليه فيلنظر فيما لو خرج من جهة

(باب صلاة المسافر)

من اضافة الشيء الى شرطه او محله
ولا يخفى أن التلاوة عارض دو
عبادة والسفر عارض مباح الا
بعارض فلذا اخر وسمى به لانه
يسفر عن أخلاق الرجال (من
خرج من عمارة موضع اقامته)
من جانب خروجه وان لم يجاوز
من الجانب الآخر

المرجة الخضراء فوق الشرف الاعلى من الطريق فان المرحلة افضل منه وهي من الفناء كما ذكرناه وأما هو فانه بعد
مجاوزه تربة البرامكة ليس من الفناء مع أنه منفصل عن العمران بزراع وفيه مزارع فيل بشرط أن يجاوز
ما يحاذيه من المرحلة اقرب منه أم لا فيلجروا الظاهر اشتراط مجاوزته لأن ذلك من جانب خروجه لا من جانب
آخر (قوله أقل من غلوة) هي ثمانية ذراع الى أربعمائة هو الاصح يخرج عن الجنبى (قوله قاصدا)
أشار به مع قوله خرج الى أنه لو خرج ولم يصد أو قصد ولم يخرج لا يكون مسافرا ح قال في البحر وأشار الى
أن النسبة لا بد أن تكون قبل الصلاة ولذا قال في التجنيس اذا افتتح الصلاة في السفينة حال اقامته في طرف
البحر فقلتها الريح ونوى السفر يتم صلاة المقيم عند أبي يوسف خلافا للمجدلانه اجتماع في هذه الصلاة ما يوجب
الاربع وما يمنع فربما يوجب الاربع احتساطا اه وانما يشترط قصده لو كان مستقلا براه فلو تابعها
اغسره فالاعتبار بنسبة المتبوع كما سيأتى وعليه خرج في البحر ما في التجنيس لو جعله آخره ولا يدرى اين يذهب
معه يتم حتى يسير ثلاثا فيقتصر لانه لزمه القصر من حين دخل ولو صلى قصر من يوم الحمل صح الا اذا سار به أقل
من ثلاث لانه ثبت أنه مقيم وفي الاول أنه مسافر اه وأشار الى أن الخروج مع قصد السفر كاف وان رجع
قبل تمامه كما يأتى حتى لو سار يوما ولم يكن صلى فيه لعذر ثم رجع يقضيه قصرا كما أتى به العلامة قاسم (قوله
ولو كافرا) فيه أنه يشمل الصبي أيضا مع أنه سيأتى في الفروع ما يدل على أن بقية السفر غير معتبرة كما سنبينه
هناك (قوله بلا قصد) بأن قصد بلدة بينه وبينها يومان للاقامة بهن فالما بلغها بذلك أن يذهب الى بلدة بينه وبينها
يومان ودلم جزا ح قال في البحر وعلى هذا قالوا أمير يخرج مع جيشه في طلب العدو ولم يعلم اين يدرهم فانه
يتم وان طالت المدة والمكث أما في الرجوع فان كانت مدة سفر قصر اه (قوله مسيرة ثلاثة أيام ولياليها)
الاولى حذف الليالي كما فعل في الكثير والجامع الصغير اذا لا يشترط السير فيها مع الايام ولذا قال في السباع
المراد بالايام النهار لأن الليل للاستراحة فلا يمتد اه نعم لو قال اولياليها بالعطف بأول مكان اولى للإشارة الى أنه
يصح قصد السفر فيها وأن الايام غير قيد فتأمل (قوله من أقصر أيام السنة) كذا في البحر والنهر وعزاه في
العراج الى العتاني وقاضى خان وصاحب المحيط وبحث فيه في المسئلة بأن الظاهر ابقاء على اطلاقها بحسب
ما يصادف من الوقوع فيها طولا وقصر واعتدالا ان لم تقدر بالمعتدلة التي هي الوسط اه قلت والمعتدلة هي زمان
كون الشمس في الحمل او الميزان وعليها مشى القهستاني ثم قال وفي شرح الطحاوى أن بعض مشايخنا قدروه
بأقصر أيام السنة (قوله ولا يشترط الخ) اذ لا بد للمسافر من النزول لاكل والشرب والعلا ولا كثيرا النهار
حكم كله فان المسافر اذا بكر في اليوم الاول وسار الى وقت الزوال حتى بلغ المرحلة فنزل بها للاستراحة وبات
بها ثم بكر في اليوم الثانى وسار الى ما بعد الزوال ونزل ثم بكر في اليوم الثالث ومشى الى الزوال فبلغ المقصد قال
شمس الأئمة السرخسى الصحيح أنه يصير مسافرا عند النسبة كما في الجوهر والبرهان امتداد ومثل في البحر
والفتح وشرح النسبة أقول وفي قوله حتى بلغ المرحلة إشارة الى أنه لا بد أن يقطع في ذلك اليوم الذي ترك في اوله
الاستراحات المرحلة المعتادة التي يقطعها في يوم كامل مع الاستراحات وبهذا يظهر لك أن المراد من التقدير
بأقصر أيام السنة انما هو في البلاد المعتدلة التي يمكن قطع المرحلة المذكورة في معظم اليوم من أقصر ايامها
فلا يرد أن أقصر أيام السنة في بلاد بلغار قد يكون ساعة أو أكثر أو أقل فليزم أن يكون مسافة السفر فيها ثلاث
ساعات أو أقل لأن القصر الفاحش غير معتبر كالطول الفاحش والعبارات حيث أطلقت تحمل على الشائع
الغالب دون الخفى السادر ويدل على ما قلنا ما في الهداية وعن أبي خنيفة التقدير بالمراحل وهو قريب من
الاول اه قال في النهاية أى التقدير بثلاث مراحل قريب من التقدير بثلاثة أيام لأن المعتاد من السير في كل
يوم مرحلة واحدة خصوصا في أقصر أيام السنة كذا في المبسوط اه وكذا ما في الفتح من أنه قبل يقدر
بأحد وعشرين فرسخا وقبل ثمانية عشر وقيل بخمسة عشر وكل من قدر منها اعتقد أنه مسيرة ثلاثة أيام اه
أى بناء على اختلاف البلدان فكل قائل قدر ما في بلد من أقصر الايام أو بناء على اعتبار أقصر الايام
أو أطولها أو المعتدل منها وعلى كل فهو صريح بأن المراد بالايام ما تقطع فيها المراحل المعتادة فافهم (قوله
بل الى الزوال) فان الزوال أكثر النهار الشرعى الذى هو من الفجر الى الغروب وهو نصف النهار الفلكى الذى
هو من الطلوع الى الغروب ثم ان من الفجر الى الزوال في أقصر أيام السنة في مصر وماسا واه في العرض سبع

وفي الخامسة ان كان بين الفناء
والمسرا أقل من غلوة وليس بينهما
مزرعة يشترط مجاوزته والافلا
(قاصدا) ولو كافرا ومن طاف
الديار بلا قصد لم يقصر (مسيرة
ثلاثة ايام ولياليها) من أقصر أيام
السنة ولا يشترط سفر كل يوم الى
الليل بل الى الزوال

ساعات الاربعاء مجموع الثلاثة أيام عشرون ساعة وربع ويختلف بحسب اختلاف البلدان في العرض ح
قلت ويجمع الثلاثة أيام في دمشق عشرون ساعة الاثنتي عشرة ساعة تقريباً لأن من الفجر إلى الزوال في أقصر الأيام
عندنا ست ساعات وثلاثي ساعة الادرجة ونصفنا وان اعتبرنا ذلك بالأيام المعتدلة كان مجموع الثلاثة أيام اثنين
وعشرين ساعة ونصف ساعة تقريباً لأن من الفجر إلى الزوال سبع ساعات ونصفنا تقريباً (قوله ولا اعتبار
بالفراخ) الفريخ ثلاثة أميال والميل أربعة آلاف ذراع على ما تقدم في باب التيم (قوله على المذهب) لأن
المذنب كور في ظاهر الرواية اعتبار ثلاثة أيام كافي الحلية وقال في الهداية هو الصحيح احترازاً عن قول عامة
المشايخ من تقدير حباباً بالفراخ ثم اختلفوا في قيل عشرة وعشرون وقيل ثمانية عشر وقيل خمسة عشر والقوى على
الثاني لأنه الاوسط وفي المجتبى قوى ائمة خوارزم على الثالث وجهه الصحيح أن الفرائض تختلف باختلاف
الطريق في السهل والجبل والبر والبحر بخلاف المراحل معراج (قوله بالسير الوسط) أي سيرا الأبل ومشي
الاقدام ويعتبر في الجبل بما يشابه من السير لأنه يكون صعوداً وهبوطاً ومضيقاتاً ووعراً فيكون
مشى الأبل والاقدام فيه دون سيره ما في السهل وفي البحر يعتبر اعتدال الريح على المقي به أمداداً فيعتبر في
كل ذلك السير المعتاد فيه وذلك معلوم عند الناس فيرجع اليهم عند الاشتباه بدائع وخرج سير البر بجزر
العجلة ونحوه لأنه ابطأ السير كما أن سيره سير القرس والبريد بجزر (قوله فوصل) أي إلى مكان مسافته ثلاثة
أيام بالسير المعتاد بجزر وظاهره أنه كذلك لو وصل إليه في زمن يسير بكماله لكن استبعده في الفتح بانتفاء
مظنة المشقة وهي العلة في القصر (قوله قصر في الأول) أي ولو كان اختار السالك فيه بلا غرض صحيح
خلافاً للشافعي كما في البدائع (قوله صلى الفرض الرباعي) خبر من في قوله من خرج واحترز بالفرض
عن السنن والوتر بالرباعي عن الفجر والمغرب (قوله وجوبا) فيكره الاتمام عندنا حتى روى عن أبي حنيفة
أنه قال من أتم الصلاة فقد أساء وخالف السنة شرح المنية وفيه تفصيل سيأتي فافهم (قوله لقول
ابن عباس ان الله فرض الخ) انظر الحديث على ما في الفتح عن صحيح مسلم فرض الله الصلاة على لسان نبيكم
صلى الله عليه وسلم في الحضر أربع ركعات وفي السفر ركعتين وفي الخوف ركعة اه وفيه وفي حديث عائشة
في الصحيحين قالت فرضت الصلاة ركعتين ركعتين فأقرت صلاة السفر وزيد في صلاة الحضر وفي لفظ البخاري
قالت فرضت الصلاة ركعتين ركعتين ثم هاجر النبي صلى الله عليه وسلم ففرضت أربعاً وترك صلاة السفر على
الأول (قوله لأن الركعتين الخ) بدل من قوله ولذا عدل المصنف قال في البحر ومن مشايخنا من لقب
المسئلة بأن القصر عندنا عزمة والأكمال رخصة قال في البدائع وهذا التلقيب على أصلنا خطأ لأن الركعتين
في حقه ليستا قصر حقيقة عندنا بل هما تمام فرض المسافر والأكمال ليس رخصة في حقه بل إساءة ومخالفة
للسنة ولأن الرخصة اسم لما تغير عن الحكم الأصلي يعارض إلى تحقيف ويسر ولم يوجد معنى التغير في حق
المسافر رأساً إذا الصلاة في الأصل فرضت ركعتين ثم زيدت في حق المقيم كإروته عائشة رضي الله تعالى عنها
وفي حق المقيم وجد التغير لكن إلى الغلط والشدة لا إلى السهولة واليسر فلم يكن ذلك رخصة في حقه أيضاً ولو سعى
فهو مجاز لو جود بعض معاني الحقيقة وهو التغير انتهى (قوله لأنها وتر النهار) انما سميت بذلك لقرينها من النهار
بوقوعها عقبه والأفهي ليلية لأنها رية تأكل (قوله وبهذا تجتمع الأدلة) أي فان بعضها يدل على أن صلاة
ركعتين في السفر أصل وبعضها على أن ذلك عارض فإذا جلت الأدلة على اختلاف الأزمان زال التعارض
لكن لا ينبغي أن ما نقله عن شراح البخاري من الجمع بما ذكره مني على مذهب الشافعي من أنه قصر لا تمام لأن
العمل على ما استقر عليه الأمر وهو على هذا الجمع فرضته أربعاً مسافراً وحضرته ثم قصرها في السفر وهذا خلاف
مذهبنا وإن ساقى هذا الجمع ما قدمناه من حديث عائشة المتفق عليه فإنه يدل على أن صلاة السفر لم يزد فيها أصلاً
وأما الآية فالمراد بالقصر فيها قصر هيئة الصلاة وفعليها وقت الخوف كما أوضحته في شرح المنية وغيره فافهم
(قوله ولو كان عاصياً بسفره) أي بسبب سفره بأن كان مقيم سفره على المعصية كما لو سافر لقطع طريق منلا
وهذا فيه خلاف الشافعي رحمه الله وهذا بخلاف العاصي في السفر بأن عرضت المعصية في أثناءه فإنه محل
وفاق (قوله لأن القبح المجاور الخ) هو ما قبل الانفكاك كالبيع وقت النداء فإنه قبح ترك السعي وهو قابل
للافسكاك إذ قد يوجد ترك السعي بدون البيع وبالعكس فكذلك هنا لا مكان قطع الطريق والسرقة مثلاً بالسفر

ولا اعتبار بالفراخ على المذهب
(بالسير الوسط مع الاستراحات
المعناة) حتى لو أسرع فوصل
في يومين قصر ولو لموضع طريقان
أحدهما مدة السفر والاخر
أقل قصر في الأول لا الثاني (صلى
الفرض الرباعي ركعتين) وجوبا
لقول ابن عباس ان الله فرض
على لسان نبيكم صلاة المقيم اربعا
والمسافر ركعتين ولذا عدل
المصنف عن قوله قصر لأن
الركعتين ليستا قصر حقيقة
عندنا بل هما تمام فرضه والأكمال
ليس رخصة في حقه بل إساءة
قلت وفي شروح البخاري ان
الصوات فرضت ليلية الاسراء
ركعتين مسافراً وحضر الإلمغرب
فلما هاجر عليه الصلاة والسلام
وطمان بالدينة زيدت الصلاة
لطول القراءة فيها والمغرب لانها
وترائها فلما استقر فرض الرباعية
خفف فيها في السفر عند نزول
قوله تعالى فليس عليكم جناح أن
تقصروا من الصلاة وكان قصرها
في السنة الرابعة من الهجرة وبهذا
تجتمع الأدلة اه كلامهم فليحفظ
(ولو) كان (عاصياً بسفره) لأن
القبح المجاور لا يعد من المشروعية

بالعكس بخلاف النبي لعنه وضعا كان كفر أو شرعا كبيع الحر فإنه يعلم المشروعية وتعام بيان في كتب
الاصول (قوله حتى يدخل موضع مقامه) أي الذي فارق بيوتيه سواء دخله ذمة الاجتزاء أو دخله لنفاه
حاجة لأن مصرمة تعين الإقامة فلا يحتاج الى ذمة جوهرية ودخل في موضع الشام ما ألحق به كإبراهيم كما أفاده
التيسر الثاني (قوله ان سار الخ) قبله وله حتى يدخل أي انما يديم على التقصر الى الدخول ان سار ثلاثة
أيام (قوله والافتم الخ) أي ولو في المنافسة وقبيل أنه لا يحصل قطره في رمضان ولو بين وبين بلده يومان
لأنه قبل التقصير قبل استحكامه اذ لم يتم عليه فكانت الإقامة نفعا للسفر العارض لا ابتداء عليه فلا تمام
أفاده في التمسك ثم بحث فقل ولوقيل العلة مفارقة البيوت فاصدا مسيرة ثلاثة أيام لا استحكال سفره ثلاثة أيام
بدليل ثبوت حكم السفر بمجرد ذلك وقد ثبت العلة لحكم السفر فثبت حكمه ما لم يثبت عليه حكم الإقامة احتياج
الى الجواب اهـ ولما قوى البحث عند صاحب البحر ونفي عليه الجواب قال الذي يظهر أنه لا بد من دخوله
المصر مطلا واعترضه في التبر بأن ابطال الدليل المعين لا يستلزم ابطال المدلول اهـ أقول ويظهر لي في الجواب
ان العلة في الحقيقة هي المشتة وأقيم السفر مقامها ولكن لا تثبت عليها الا بشرط ابتداء بشرط بقاء فالأول
مفارقة البيوت فاصدا مسيرة ثلاثة أيام واثاني استحكال السفر ثلاثة أيام فاذا وجد الشرط الأول ثبت
حكمه ما ابتداء فلذا يقتصر بمجرد مفارقة العمران ناويا ولا يديم الا بالشرط الثاني فيه بشرط لا استحكامها
عليه فاذا عزم على ترك السفر قبل علمه بطل بقاءها علة لقبولها التقصير قبل الاستحكام ومعنى فعله في الابتداء
على الصحة لوجود شرطه ولذا لو لم يصل العذر ثم رجع يقضيها مقصورة كما قد مره قد بره (قوله ولو في الصلاة)
شمل ما اذا كان في أولها أو وسطها أو آخرها وكان منفردا أو مقعدا بمدركا أو مسبوqa بجم وشمل ما اذا كان
عليه سجود وسع وروى الإقامة قبل السلام والسجود أو بعدهما أما لو نواها بينهما فلا تصح نيته بالنسبة لهذه
الصلاة فلا يغير فرضها الى الأربع كما هو مخنأه في بابه فافهم (قوله اذ لم يخرج وقتها) أي قبل أن ينوي الإقامة
لأنه اذا نواها بعد صلاة ركعة ثم خرج الوقت تحول فرضه الى الأربع أما لو خرج الوقت وهو فيها ثم نوى الإقامة
فلا يتحول في حق تلك الصلاة كما في البحر عن الخلاصة (قوله ولم يكن لاحقا) أما اللاحق اذا أدرك أول الصلاة
والامام مسافر فأحدث انوام فاقبته بعد فراغ الامام ونوى الإقامة لم يتم لأن اللاحق في الحكم كانه خلف
الامام فاذا فرغ الامام فقد استحكم الفرض فلا يغير في حق الامام فكذا في حق اللاحق بجم عن الخلاصة
فقيد حكم اللاحق بكونه بعد فراغ الامام وقد تركه الشارع (قوله حقيقة او حكا) تعميم لقوله ينوي (قوله
لو دخل الحاج) أي في أول شؤال او قبله ح والمراد بالحاج الرجل القاصد الحج (قوله وعلم الخ) أي
علم أن القافلة انما تخرج بعد خمسة عشر يوما وعزم أن لا يخرج الا معهم بجم عن المحيط وانما كان ذلك نيية
للاقامة حكما لا حقيقة لأنه نوى الخروج المروج بعد خمسة عشر يوما وهي شغفنة نيية الإقامة تلك المدة تأمل (قوله
بموضع) متعلق بإقامة في كلام المصنف لا كلام الشارح لتلا يخرج عن كونه شرط الصحة النبوة (قوله
صالحا ليا) هذا ان سار ثلاثة أيام والاقتصر ولو في المنافسة وفيه من البحث ما قد مره بجم وقد مناجوابه
والحاصل أن نيية الإقامة قبل تمام المدة تكون نقضا للسفر كنية العود الى بلده والسفر قبل استحكامه يقبل
التقصير (قوله او صحراء دارنا) احتراز عن صحراء دار أهل الحرب فحكمه حينئذ حكم العسكر الداخل
في أرضهم ط (قوله وهو من أهل الاخيصة) قيد في قوله او صحراء دارنا وهذا هو الاصح كما سألنا في منا
مع بيان محترزه (قوله في أقل منه) ظاهره ولو بساعة واحدة وهذا شروع في محترضا متقدما ط (قوله
او نوى فيه) أي في نصف شهر (قوله كبحر) قال في المجتبى والملاح مسافرا لا عند الحسن وسفينته أيضا ليست
بوطن اهـ بجم وظاهره ونو كان ماله وأهله معه فيها ثم رأيت مديحيا للمعراج (قوله او جزيرة) أي
ليس اهلها يسكنونها (قوله او نوى فيه) أي في صالح ليا (قوله بموضعين مستقلين) لا فرق بين
المصريين والقرنيتين والمصريين بجم (قوله ولو دخل الخ) هو ضد مسئلة دخول الحاج الشام فإنه يصير
مقبيا حكمه وان لم ينو الإقامة وهذا مسافر حكمه وان نوى الإقامة لعدم انتضاء سفره مادام عازما على الخروج
قبل خمسة عشر يوما أفاده الرحتى قيل هذه المسئلة كانت سببا للنقعة عيسى بن أبيان وذلك أنه كان مشغولا
بطلب الحديث قال قد دخلت مكة في أول العشر من ذي الحجة مع صاحب لي وعزمت على الإقامة شهر فجعلت

(حتى يدخل موضع مقامه) ان
سار مدة السفر والافتم بجمردية
العود لعدم استحكام السفر
(او شرى) ولو في الصلاة اذالم
يخرج وقتها ولم يكن لاحقا إقامة
نصف شهر حقيقة أو حكما
في البرازية وغيرها لدخول الحاج
الشام وعلم أنه لا يخرج الامع
القافلة في نصف شؤال اتم لأنه
كناوى الإقامة (بموضع) واحد
(صالحا ليا) من مصر أو قرية
او صحراء دارنا وهو من اهل
الاخيصة (فيقتصر ان نوى) الإقامة
في (أقل منه) أي من نصف شهر
(او نوى فيه لكن في) غير صالح
ك(بحر أو جزيرة) او نوى فيه لكن
(بموضعين مستقارب) كككة ومعنى
قوله دخل الحاج مكة أيام العشر لم
تصح نيته لأنه يخرج الى منى وعرفة
فصار كنية الإقامة في غير موضعها
وبعد عوده من منى تصح

اتم الصلاة فلقيني بعض اصحاب أبي حنيفة فقال لي اخطأت فانك تخرج الى منى وعرفات فلما رجعت من منى
 بدا لصاحبي أن يخرج وعزمت على أن أصاحبه وجعلت أقصر الصلاة فقال لي صاحب أبي حنيفة اخطأت
 فانك مقيم بمكة فإلم تخرج منها لتصير مسافرا فقلت اخطأت في مسئلة في موضعين فرحلت الى مجلس محمد
 واشتغلت بالنقح قال في البدائع وانما اوردنا هذه المسكيات ليعلم مبلغ العلم فيصير مبعثة للطلبة على طلبه اه
 أقول ويظهر من هذه المسكيات أن نيته الإقامة لم تعمل عملها الا بعد رجوعه لوجود خمسة عشر يوما بلانية
 خروج في أنسائها بخلاف ما قبل خروجه الى عرفات لانه لما كان عازما على الخروج قبل تمام نصف شهر لم يصير
 مقيما ويحتمل أن يكون جددنية الإقامة بعد رجوعه وبهذا سقط ما اوردته العلامة القاري في شرح اللباب
 من أن في كلام صاحب الامام تعارض بحيث حكم أولا بأنه مسافر وثانيا بأنه مقيم مع أن المسئلة يحالها
 والمفهوم من المتن أنه لو نوى في احداهما نصف شهر صح فيئذ لا يصير مخرجه الى عرفات اذ لا يشترط كونه
 نصف شهر متواليا بحيث لا يخرج فيه اه ملخصا ووجه السقوط أن التواليا لا يشترط اذ لم يكن من عزمه
 الخروج الى موضع آخر لانه يصح كون ناويا الإقامة في موضعين ثم بعد رجوعه من منى صحت نيته لعزمه على
 الإقامة نصف شهر في مكان واحد والله أعلم (قوله كالمونوى مبيت بأحدهما) كان دخل أولا الموضع الذي
 نوى المقام فيه نهرا الا يصير مقيما وان دخل أولا مانوى المبيت فيه يصير مقيما ثم بالخروج الى الموضع الآخر
 لا يصير مسافرا لأن موضع إقامة الرجل حيث يبيت به حلية (قوله او كان احدهما تبعا للآخر) كالقرية التي
 قربت من المصر بحيث يسمع النداء على ما يأتي في الجمعة وفي البحر لو كان الموضعان من مصر واحد أو قرية
 واحدة قائما صحيحة لانها متخذان حكم الا ترى أنه لو خرج اليه مسافرا لم يقصر اه ط (قوله بحيث يجب)
 حلية تفير للتبعية ح (قوله اولم يكن مستقلا برأيه) عطف على قوله ان نوى أقل منه وصورته نوى التابع
 الإقامة ولم ينوها المتبوع اولم يدر حاله فانه لا يتم اه ح والمسئلة تستأني مع بيان شروطها واختلاف فيها
 (قوله او دخل بلدة) أى لتضا حاجة او انتظار رفقة (قوله ولم ينوها) وكذا اذا تواها وهو مترقب للسفر كما في
 البحر لأن حاله تنافي عزيمته (قوله كما مر) أى في مسئلة دخول الحاج الشام (قوله او حاصر حصنها) اه
 أشار به الى أنه لا فرق في المحاصرة بين أن تكون المدينة او الحصن بعدما دخلوا المدينة كما في البحر ومثل ذلك
 لو كانت المحاصرة للمصر على سطح البحر فإن لسطح البحر حكم دار الحرب جوى عن شرح النظم الهاملى
 ط (قوله فانه يتم) لأن أهل الحرب لا يتعرضون له لاجل الامان يجر عن النهاية ط (قوله في غير مصر)
 يدل من قوله في دارنا او متعلق بمحذوف على أنه حال من فاعل حاصر لا متعلق بحاصر لئلا يلزم تعلق حرف جر
 حتمدى اللفظ والمعنى بما حل واحد ثم اعلم أن التقييد بغير المصر وقع في الجامع الصغير والهداية والكز وغيرها
 وهو يوجب صحة إقامة لونه ولو في المصر وحاصر واحصا فيه قال في المعراج لكن اطلاق ما ذكر في المبسوط
 يدل على أنه ليس كذلك وأطال في بيانه وكذا نص في العناية على أنه ليس بقيد كما يقتضيه التعليل الآتى وذكر
 عبارته الشرنبلالى ومضى عليه في مسنه (قوله لتردد بين القرار والقرار) الاول بالقص والثنى بالقصا أى
 فكانت حالتهم تنافي عزيمتهم والاطلاق شامل لما اذا كانت الشوكة اعسكرا لا احتمال وصول المدد للعدو
 او وجود مكيدة كما في الفتح وفي البحر عن التجنيس اذا غلبوا على مدينة الحرب ان اتخذوها دارا أعوا والابل
 أرادوا الإقامة بها نهرا او أكثر قصر والبقا تهدار حرب وهم محاربون فيها بخلاف الاول اه (تنبيه) لو
 انفلت الاسير من الكفار ووطن في غار ونوى الإقامة فيه نصف شهر لم يصير مقيما كالمونوى باسلامه فغير منهم
 يريد مسيرة السفر لم تعتبر نيته كذا في الخلاصة والخاتمة ووجه الاول كما يفهمه كلام الفتح كون حاله متردد لانه
 اذا وجد الفرصة قبل تمام المدة خرج وأما الثاني فشكل ووجه في شرح المنية على أن المراد من قوله لم تعتبر نيته
 أى نية الإقامة لانية السفر والاقتصد صرح في التتارخانية عن المحيط بأنه يقصر وكذا جعل في الذخيرة حكم
 المسئلة الثانية كالاولى فأقادرهم القصر فيها (قوله الاخبية) جمع خباء ككساء قال في المغرب هو الخيمة من
 الصوف (قوله كعرب) المناسب قول غيره كأعراب لما في المغرب العرب هم الذين استوطنوا المدن والقرى
 العربية والاعراب أهل البدو (قوله في الاصح) وقيل يقصرون لانه ليس موضع الإقامة حينئذ (قوله
 لأن الإقامة أصل) علة لقوله فانها تصح أى نيته الإقامة قال في البحر وظاهر كلام البدائع أن أدل الاخبية

كالمونوى مبيت بأحدهما او كان
 احدهما تبعا للآخر بحيث يجب
 الجمعة على ساكنه للاتحاد حكما
 (اولم يكن مستقلا برأيه) كعبد
 وامرأة (او دخل بلدة ولم ينوها)
 أى مدة الإقامة (بل رقب السفر)
 غدا وبعده (ولو بقي) على ذلك
 (سنتين) الا أن يعلم تأخر القافلة
 نصف شهر كما مر (وكذا) يصلى
 ركعتين (عسكرا دخل ارض حرب
 او حاصر حصنها) بخلاف
 من دخلها بأمان فانه يتم (او)
 حاصر (اهل البقي في دارنا في غير
 مصر مع نية الإقامة مدتها) لترددا
 بين القرار والقرار (بخلاف أهل
 الاخبية) كعرب وتركبان (نوها)
 في المفازة فانها تنصح (في الاصح)
 وبه يبقى اذا كان عندهم من الماء
 والكلا ما يكفيهم ملتبها لاق
 الإقامة اصل

لا يحتاجون الى نية الإقامة فانه جعل المساواة بينهم كالمساواة في الفري لاهاها ولان الإقامة للربيل أصل والسفر
تأريض وهم لا يتركون السفر وإنما يفتنون من ماء الى ماء ومن مرعى الى آخر اه (قوله بينهم) أى بين
موضعهم والموضع الذى قصدوه (قوله ان نواضعوا) فيه مسامحة مع قوله الا اذا قصدوا ح (قوله لم يصح
في الاصح) وروى عن أبي يوسف أنه يبرم مقبلاً ح عن الجهر (قوله والحاصل) أى من كلام المصنف لكن
اشتراط ترك السير لم يعلم من كلام المصنف تأمل (قوله ستة) زاد في اخذ شرط آخر وهو أن لا تكون حالته
مناخبة لغزخته قال كاسر جوابه في مسائل اه أى كذا من دخل بلدة لحاجة ومسئلة العسكر فافهم
ثم هذه شروط الاتمام بعد تحقق مدة السفر والافتقار عن الرجوع الى بلدة قبل سيره ثلاثة أيام على قصد قطع
السفر فانه يتم كذا لو رجع الى بلدته لاخذ حاجة نسبها كاسنذكره (قوله وترك السير) أى
اذا كان في مفازة ونوى الإقامة فيما سجد من مصر أو قرية أو مالو وجدت هذه الامور وقد دخل مضر أو قرية
وحويسير لطلب منزل أو نحو ذلك فيبقى أن تصح نيته حلية (قوله وصلاحيته) أى صلاحية الموضع للإقامة
(قوله ان تعد الخ) لان القعدة على رأس الركعتين فرض على المسافر لانها آخر صلاته قال في البحر وأشارا
الى أنه لا بد أن يقرأ في الاولين ولو ترك فيهما أو في أحدهما وقرأ في الاخيرين لم يصح فرضه اه وأطلقه فدل
ما اذا نوى أربعة أو ركعتين خلافا لما أفاده في الدرر من اشتراط النية ركعتين لما في التنزيل من أنه لا بشرط
نية عدد الركعات ولما سرح به الزبلي في باب السهو من أن الساعي لو سلم للقطع بسجدة لانه نوى تغيير المشروع
فناغى كالنوى الظهر سستا ونوى مسافر الظاهر أربعة أفاده أبو السعود عن شيخه قلت لكن ذكر في الجرحرة
أنه يصح عند أبي يوسف ولا يصح عند محمد (قوله لتأخير السلام) مبتدئ ما قدمه في سجود السهو أن يقول
لتركة السلام فانه ذكر أنه اذا صلى خامسة بعد القعود الاخير بضم الياء سادسة ويسجد لله وان تركه السلام
وان نذر وعاد قبل أن يقيد الخامسة بسجدة يسجد لله وان تأخير السلام أى سلام الفرض ومسئلة تنافي
الاولى لا الثانية أفاده الرضى قلت لكن ما هنا الظاهر (قوله وترك واجب القصص) الاضافة بيان أى واجب
هو القصص أو من اضافة الصفة للموصوف مجرد قطيعة أى القصص الواجب وفيه التصريح بأنه غير فرض
كأنه ما يفيد عن شرح النية ولو كان الواجب هنا معنى الفرض لما صح وان قعد فافهم ثم ان ترك واجب
القصص مستلزم لترك السلام وتكبير النفل وخط النفل بالفرض وظاهر كلامه أنه يأثم بتركه زيادة على أنه بهذه
الوزم تأمل (قوله وواجب تكبير الخ) لان بناء النفل على الفرض مكروه وهذا هو خط النفل بالفرض
رحى لكن قول السارح وخط النفل بالفرض يقتضى أنه غير ما قبله ويلزمه أن اقتراح النفل بتكبير
مستأنفة واجب مع أن بناء النفل على النفل غير مكروه أفاده ط (قوله وهذا) أى ما ذكر من الموازم
الاربعة ط (قوله بعد أن فسر أساء بأثم) وكذا سرح في البحر بتأنيده فلم أن الاساءة هنا كراهة التحريم ورحى
(قوله واستحق النار) أى اذا لم يتب أو ينف عنه الهز والغفار ط (قوله وصار الكل نفلاً) أى بتقيده
الثالثة بسجدة لم تكن من العود قبلها وهذا عندهما بناء على أنه اذا بطل الوصف لا يبطل الاصل خلافاً لمحمد
(قوله لترك القعدة) على لطلان الفرض ثم القعدة وان كانت فرضاً في النفل أيضاً لكنه اذا لم يأت بها في آخر
الشفع تصير الخامسة هي الفرض كما بينا في باب التوافل (قوله الا اذا نوى الإقامة قبل أن يقيد الثالثة بسجدة)
أى فانه اذا نواها حينئذ صحت نيته وتحول فرضه الى الاربعة ثم ان كان قرأ في الاولين تنزيهاً في الاخيرين والآخر
قضاء عن الاولين وهذا كله سواء قعد القعدة الاولى او لا فلا استثناء في كلامه راجع الى المستثنين وأما اذا نوى
بعد أن قيد الثالثة بسجدة فان كان قعد القعدة الاولى فقد علمت انه تم فرضه بالركعتين فلا يتحول ويضيف اليها
اخرى ولو أنسدها لاشئ عليه وان لم يقعد بطل فرضه وبضم الياء أخرى لتصير الاربعة نافله خلافاً لمحمد كذا
خلاصة ما نقله ط عن البحر وقد أفاد بهذا الاستثناء أن قول المصنف بطل فرضه أى بطلنا سو قولا باتا والالم
تصح نيته (قوله فلا ينوب) أى النفل (قوله ولو نوى في السجدة) أى سجدة الثالثة صارت نفلاً وهذا جرى على
مذهب أبي يوسف من أن السجدة تتم بالوضع والصحيح مذهب محمد من أنها لا تتم الا بالرفع ففي هذه الصورة
ينقلب فرضه اربعا في الاصح اه ح أى سواء قعد القعدة الاولى او لا وأما على قول أبي يوسف فان قعدتم
فرضه بالركعتين والانتقل الكل نفلاً فقله صارت نفلاً خاص بما اذا لم يقعد (قوله فاذا قام المقيم الخ) أى

الا اذا قعدوا وموضعاً بينهم امدة
السفر فتنصرون ان نوا سفر
والالا ولو نوى غيرهم الإقامة
معهم لم يصح في الاصح والحاصل
أن شروط الاتمام ستة السنة
والمدة واستقلال الرأى وترك
السير واتحاد الموضع وصلاحيته
فهاتين (فأرأتم مسافر ان
قعد في) القعدة الاولى تم فرضه
(ولكنه أساء) لو عاد لتأخير
السلام وترك واجب القصص
وواجب تكبير اقتراح النفل
وخط النفل بالفرض وهذا
لا يحل كما حذر القهستاني بعد
أن فسر أساء بأثم واستحق النار
(وما زاد نفل) كسلى الفجر
اربعا (وان لم يقعد بطل فرضه)
وصار الكل نفلاً لترك القعدة
المفروضة الا اذا نوى الإقامة قبل
أن يقيد الثالثة بسجدة لكنه
يعيد القيام والركوع لو قوعه
ثلاً فلا ينوب عن الفرض ولو نوى
في السجدة صارت نفلاً (وصح اقتداء
المقيم بالمسافر في الوقت وبعده
فاذا قام) المقيم (الى الاتمام
لا يقرأ) ولا يسجد للسهو

بعد سلام الامام المسافر فلو قام قبله فنوى الامام الإقامة قبل أن يقيد المأموم ركعته بسجدة فرض ما نوى
به وتابعه وان لم يفعل فسدت وان نوى بعده لا يتابعه ولو تابعه فسدت كما في الفتح (قوله في الاصح) كذا
في الهداية والقول بوجوب القراءة كوجوب السهو وضعيف والاستشهاد له بوجوب السهو واستشهاده بضعف
موهم أنه يجمع عليه شربلية (قوله وقيل لا) أي قبل أن القعدة الأولى ليست فرضا عليه اهـ (قوله
أن العلم) بفتح الهمزة بدل من الخاتمة على حذف مضاف أي كلام الخاتمة ح ثم وجه المخالفة أنه إذا كان
بشرط صحة الانتداء العلم بحال الامام من كونه مسافرا أو مقيدا لا يكون اقوال الامام أتموا صلاتكم
فائدة لأن المتبادر أن الشرط لا بد من وجوده في الابتداء واتفاقهم على استحباب قول الامام ذلك لرفع التوهم
ينافي اشتراط العلم بحاله في الابتداء (قوله لكن الخ) اوردد ذلك سؤالا في النهاية والسراج والتشريع خاتمة
ثم أجابوا بما يرجع الى ذلك الجواب وحاصله تسليم اشتراط العلم بحال الامام ولكن لا يلزم كونه في الابتداء فحيث
لم يعلموا ابتداء بحاله كان الاخبار مندوبا وحينئذ فلا مخالفة فانهم وانما لم يجب مع كونه اصلاح صلاتهم
يحصل به وما يحصل به ذلك فهو واجب على الامام لأنه لم يتعين فانه ينبغي أن يتوابعه يسألونه كما في البحر وألانه
إذا سلم على الركعتين فأنظر من حاله أنه مسافر جلاله على الصلاح فيكون ذلك مندوبا واجبا لأنه زيادة اعلام
كما في العناية أقول لكن حل حاله على الصلاح ينافي اشتراط العلم نعم ذكر في البحر عن المبسوط والفتاوى ما حاصله
أنه إذا صلى في مصر أو قرية ركعتين وهم لا يدرون حاله فصلاتهم فاسدة وان كانوا مسافرين لأن الظاهر من حال
من كان في موضع الإقامة أنه مقيم والبناء على الظاهر واجب حتى يبين خلافه أما إذا صلى خارج المصر لا تفسد
ويجوز الأخذ بالظاهر وهو السفر في مثله اهـ والحاصل أنه يشترط العلم بحال الامام إذا صلى بهم ركعتين
في موضع إقامة والا فلا (قوله قبل شروعه) أي لا احتمال أن يكون معه من لا يعرف حاله فيستكمل لاعتقاده
فساد صلاته قبل اخبار الامام بعد السلام (قوله في الاصح) وقيل بعد التسليم الأولى قال المقدسي وينبغي
ترجيحه في زماننا ط (قوله لم يصبر مقيما) فلو أتم المقيمون صلاتهم معه فسدت لأنه اقتداء المفترض بالمتنفل
ظهيرية أي إذا قصدوا متابعته أما لو نواها فسدته ووافقوه صورة فلا فساد أفاده الخبر الرملي (قوله
وأما اقتداء المسافر بالمقيم) هذا عكس مسئلة المتن وقد ذكره في الكنز وغيره لكن استغنى المصنف عنه لذكره
أياه في باب الإمامة (قوله فيصيح في الوقت ويتم) أي سواء بقي الوقت أو خرج قبل اتمامها لتغير فرضه بالتبعية
لاتصال التغيير بالسبب وهو الوقت ولو أفسده صلى ركعتين لزوال المغير بخلاف ما لو اقتدى به متسلا حيث يصلي
أربعا إذا أفسده لأنه التزم صلاة الامام وتصير القعدة الأولى واجبة في حق المقتدى المسافر أيضا حتى لو تركها
الامام ولو عاهد أو تابعه المسافر لا تفسد صلاته على ما عليه الفتوى وقيل تفسد كذا في السراج ولا وجه له
يظهر نهر (قوله لا بعده) أي لا يصح اقتداؤه بعد خروج الوقت لعدم تغيره لا نقضاء السبب وهذا إذا كانت
فائتة في حق الامام والمأموم فلو في حق الامام فقط يصح كما لو اقتدى حتى في الظاهر بشافعي وأبو يري
قولهما بعد المثل قبل المثلين كما في السراج قال في البحر وهو قيد جسيم لكن الأولى اشتراط كونها فائتة في حق
المأموم فقط سواء فاتت الامام أو لا كن صلى ركعة من الظهر مثلا فخرج الوقت فاقضى به مسافر فانه فائتة
في حق المسافر لا المقيم اهـ أي فلا يصح الاقتداء لكن فومها في حق المأموم فقط ليس هو الشرط وحده لأن
فوتها في حقها معا كذلك بالاولى (قوله فيما يجزى) متعلق بيمين المقتدى في قوله لا بعده واحترازه عن الاقتداء
بعد الوقت في الصلاة التي لا تتغير في السفر كالنسيئة والثلاثية فانه يصح وفي البحر هذا القديم فهو من قوله صح
وأتم بل لا حاجة اليه أصلا لأن السفر مؤثر في الرباعي فقط (قوله في حق القعدة) فانها تصير فرضا في حق
المأموم وغير فرض في حق الامام وهو المراد بالنفل لأنه ما قابل الفرض فيدخل فيه القعدة الواجبة بحر
(قوله أو القراءة الخ) لأن قراءة الامام في الأخيرين نافذة في حقها فرض في حق المأموم فلو لم يقرأ في الأولين
واقبدي به في الشفع الثاني فقيه روايان ومقتضى المتون عدم الصحبة مطلقا قال في المحيط لأن القراءة
في الأخيرين قضاء عن الأولين والقضاء يلحق بمجمله فلا يبقى للأخيرين قراءة اهـ بحر (تنبيه) زاد الزيلعي
أو الحرمة وعزاه في السراج الى الحواشي فيدخل فيه ما لو اقتدى به في القعدة الأخيرة فانه لا يصح لأن تحريره
اشتملت على نفية القعدة الأولى والقراءة بخلاف الامام وهذا معنى قول السراج لأن تحريرة المأموم اشتملت

(في الاصح) لأنه كالأصح
واقعدتان فرض عليه وقيل لا
قنية (ونذب للإمام) هذا يضاف
الخاتمة وغيرها أن العلم بحال
الامام شرط لكن في حاشية
الهداية الهندية الشرط العلم
بحاله في الجملة لا في حال الابتداء
وفي شرح الارشاد ينبغي أن
يخبرهم قبل شروعه والافيد
سلامه (ان يقول) بعد التسليمين
في الاصح (أتموا صلاتكم فاني
مسافر) لدفع توهم أنه سها
ولونوى الإقامة لا لتحقيقها بل
ليتم صلاة المقيمين لم يصبر مقيما
وأما اقتداء المسافر بالمقيم فيصح
في الوقت ويتم لا بعده فيما تغير
لأنه اقتداء المفترض بالمتنفل في
حق القعدة ولو اقتدى في الأولين
أو القعدة لوفى الأخيرين

على الفرض لا غير وقوله في البحر انه ليس بظاهر ليس بظاهر وتماه في النهر أقول وعليه قد ذكر التحريمه بغنى
عن ذكر القعدة والقراءة لشحول التعليل به بالاقداء في جميع أجزاء الصلاة لا في القعدة الأخيرة فقط (قوله
ويأتى المسافر بالسنة) أى الرواتب ولم يتعرض للقراءة لذكره لها في فصل القراءة حيث قال في المتن ويسن
في السفر مطلقا للقراءة وأى سورة شاء وتقدم أنه فرق في الهداية بين حالة القرار والقراءة وتقدم الكلام فيه
وقال في التتارخانية ويخفف القراءة في السفر في الصلوات فقد صح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ في الفجر
في السفر الكافرون والاخلاص وأطول الصلاة قراءة الفجر وأما التسيحات فلا ينقصها عن الثلاث اه (قوله
هو المختار) وقيل الأفضل الترتيب خاصة وقيل ترخيصا وقيل الفعل تقرأ وقال الهندوانى الفعل حال النزول والترك حال السير
وقيل يصلى سنة الفجر خاصة وقيل سنة المغرب أيضا بجر قال في شرح المنية والاعدل ما قاله الهندوانى اه
قلت والظاهر أن ما في المتن هو هذا وإن المراد بالامن والقرار النزول والخوف والقرار السير لكن قد منا في فصل
القراءة أنه عبر عن القرار بالجله لان ما في السفر تكون غالباً من الخوف تأمل (قوله والمعبر في تغيير الفرض)
أى من قصر الى اتمام وبالعكس (قوله وهو) أى آخر الوقت قد مر ما يسع التحريمه كذا في الترتيب لالة
والبحر والنهر والذى في شرح المنية تفسيره بما لا يقي منه قد مر ما يسع التحريمه وعند زفر بما لا يسع فيه أداء
الصلاة (قوله وجب ركعتان) أى وإن كان في أوله مقبلاً وقوله والا فاربعة أى وإن لم يكن في آخره مسافراً
بأن كان مقبلاً في آخره فالواجب أربع قال في النهر وعلى هذا قالوا الوضلى الظهر أربعاً ثم سافر رأى في الوقت فصلى
العصر ركعتين ثم رجع الى منزله لحاجة فتبصر أنه صلاهما بلا وضوء صلى الظهر ركعتين والعصر أربعاً لانه كان
مسافراً في آخر وقت الظهر ومقبلاً في العصر (قوله لانه) أى آخر الوقت (قوله عند عدم الاداء قبله) أى
قبل الآخر والحاصل أن السبب هو الجزء الذى يصل به الاداء أو الجزء الأخير ان لم يؤد قبله وان لم يؤد حتى خرج
الوقت فالسبب هو كل الوقت قال في البحر وفائدة اضافته الى الجزء الأخير اعتبار حال المكف فيه فلو بلغ صبي
أو اسلم كافر أو أفاق مجنون أو طهرت الحائض أو النكس في آخره لم تهتم الصلاة ولو كان الصبي قد صلاها في
أوله وبالعكس لو جن أو حاضت أو نبت فيه فقد الاهية عند وجود السبب وفائدة اضافته الى الكل عند خلوه
عن الاداء أنه لا يجوز قضاء عصر الامس في وقت التغيير وتقام تحقيقه في كتب الاصول (قوله الوطن الاصلى)
ويسمى بالاهلى ووطن الفطرة والقرارح عن القهستاني (قوله أو تأهله) أى تزوجه قال في شرح المنية
ولو تزوج المسافر يلد ولم ينو الإقامة به فليل لا يصير مقبلاً وقيل يصير مقبلاً وهو الاوجه ولو كان له أهل ببلدين
فأيهما دخلها صار مقبلاً فان ماتت زوجته في أحدهما وبقي له فيها دور وعقار قيل لا يقي وطناً له اذا اعتبر
الاهل دون الدار كما لو تأهل ببلدة واستقرت سكناً وليس له فيها دار وقيل بقی اه (قوله أو وطنه) أى عزم
على القرار فيه وعدم الارتحال وان لم يتأهل فلو كان له ابوان يلد غير مولده وهو بالغ ولم يتأهل به فليس ذلك
وطناً له الا اذا عزم على القرار فيه وترك الوطن الذى كان له قبله شرح المنية (قوله يطل بمثله) سواء كان بينهما
مسيرة سفر أو لا ولا خلاف في ذلك كما في المحيط قهستاني وقيد بقوله بمثله لانه لو انقل منه قاصداً غيره ثم بدله
أن يوطن في مكان آخر فتر بالاول أتم لانه لم يوطن غيره نهر (قوله اذا الميقي له بالاول أهل) أى وان بقي له فيه
عقار قال في النهر ولو نقل أهله ومناعه وله دور في البلد لا تبقى وطناً له وقيل تبقى كذا في المحيط وغيره (قوله بل يتم
فيهما) أى بمجرد الدخول وان لم ينو الإقامة ط (قوله ويطل وطن الإقامة) يسمى أيضاً الوطن المستعار
والحادث وهو ما خرج اليه بنية إقامة نصف شهر سواء كان بينه وبين الاصلى مسيرة السفر أو لا وهذا رواية ابن
سماعة عن محمد وعنه أن المسافة شرط والاول هو المختار عند اكثر من قهستاني (قوله بمثله) أى سواء كان
بينهما مسيرة سفر أو لا قهستاني (قوله وبالوطن الاصلى) كما اذا وطن بمكة نصف شهر ثم تأهل بغيره أفاده
القهستاني (قوله وبانشاء السفر) أى منه وكذا من غيره اذا لم يتر فيه عليه قبل سيرته السفر قال في الفتح
ان السفر الناقض لوطن الإقامة ما ليس فيه مروي وعلى وطن الإقامة أو ما يكون المرو فيه به بعد سيرته السفر
اه أقول ويوضح ذلك ما في الكافي والتتارخانية خراساني قد مر بغد ادليقيم به نصف شهر ومضى قدم
الكوفة كذلك ثم خرج كل منهما الى قصر ابن هبيرة فانهما يتمان في طريق القصر لان من بغداد الى الكوفة
أربعة أيام والقصر متوسط بينهما فان أقاما في القصر نصف شهر يطل وطنهما بغداد والكوفة لانه مثل فان خرجا

(ويأتى) المسافر بالسنة ان كان
(في حال أمن وقرار والا) بأن كان
في خوف وقرار (لا) يأتي بها
هو المختار لانه ترك العذر تجنيس
قبل السنة الفجر (والمعتبر
في تغيير الفرض آخر الوقت) وهو
قد مر ما يسع التحريمه (فان كان
المكلف) في آخره مسافراً وجب
ركعتان والا فاربعة (لانه المعتبر
في السبب عند عدم الاداء قبله
(الوطن الاصلى) هو موطن
ولادته أو تأهله أو وطنه (يطل
بمثله) اذا لم يبق له بالاول أهل فلو
بقي لم يطل بل يتم فيهما (لا غير)
(ويطل وطن الإقامة بمثله
(و) بالوطن (الاصلى) وبانشاء
(السفر)

مطلب
في الوطن الاصلى ووطن الإقامة

بعده من القصر الى الكوفة يتمان أيضا فان أقام بها يوما مثلاً ثم خرج منها الى بغداد وقصد المروور بالقصر
 يتمان الى القصر وفيه ومنه الى بغداد لانه صار وطن إقامة لهما فاذا قصد الدخول فيه لم يصح سفرهما
 اذ لم يقصد امسيرة سفر حتى لو لم يقصد الدخول فيه قصر كما خرجا من الكوفة اقصد هما مسيرة السفر
 ولو أن المكي حين خرج من كوفة قصد بغداد أو الخراساني الكوفة والتقي بالقصر وخرج الى الكوفة ليقيا فيها
 يوما ثم رجعا الى بغداد قصر الى الكوفة وكذا الى بغداد لقصد كل منهما مسيرة سفر أو الخراساني فلا نه ماض
 على سفره وأما المكي فلا ن وطنه بالكوفة انتقض بانشاء السفر والقصر اذ لم يكن وطن لهما فاقصد المروور به
 لا يمنع صحة السفر اه وأما قوله وأما المكي الخ أن انشاء السفر من وطن الإقامة مبطل له وان عاد اليه
 ولذا قال في البدائع لو أقام خراساني بالكوفة نصف شهر ثم خرج منها الى مكة فقبل أن يسير ثلاثة أيام عاد
 الى الكوفة لحاجة فانه يقصر لان وطنه قد بطل بالسفر اه والحاصل أن انشاء السفر يبطل وطن الإقامة
 اذا كان منه أمالو أنشاء من غيره فان لم يكن فيه مروه على وطن الإقامة او كان ولكن بعد سير ثلاثة أيام
 فكذلك ولو قبله لم يبطل الوطن بل يبطل السفر لان قيام الوطن مانع من صحته والله أعلم (قوله والاصل أن
 الشيء يبطل بمثله) كما يبطل الوطن الاصل بالوطن الاصل ووطن الإقامة بوطن الإقامة ووطن السكنى
 بوطن السكنى وقوله وبما فوقه أي كما يبطل وطن الإقامة بالوطن الاصل وكما يبطل وطن السكنى بالوطن
 الاصل وبوطن الإقامة وينبغي أن يزيد ويثبت كبطلان وطن الإقامة والسكنى بالسفر فانه في البحر على ذلك
 بقوله لانه ضمه (قوله لا بما دونه) كما يبطل الوطن الاصل بوطن الإقامة ولا بوطن السكنى ولا بانشاء السفر
 وكما يبطل وطن الإقامة بوطن السكنى ح (قوله وما صورته الزيلعي) حيث قال رجل خرج من مصره
 الى قرية لحاجة ولم يقصد السفر ونوى أن يقيم فيها أقل من خمسة عشر يوما فانه يتم فيها لانه مقيم ثم خرج من القرية
 لا السفر ثم بداه أن يسافر قبل أن يدخل مصره وقبل أن يقيم ليلة في موضع آخر فاسافر فانه يقصر ولو مر بتلك القرية
 ودخلها أتم لانه لم يوجد ما يبطله مما هو فوقه وادخله اه ح (قوله رده في البحر) بأن السفر باق لم يوجد
 ما يبطله وهو مبطل لوطن السكنى على تقدير اعتباره لان السفر يبطل وطن الإقامة فكيف لا يبطل وطن السكنى
 فقوله لانه لم يوجد ما يبطله ممنوع اه قال ح واعترضه شيخنا بأن المبطل لهما سفر مبتدأ منهما وأما اذا خرج
 منهما الى ما دون مدة السفر ثم أنشأ سفرهما فانه لا يبطلان فاذا مر بهما أتم اه ونقل الخير الرملی مثله عن خط
 بعضهم وأقره قال ح وهو وجه فان من نوى الإقامة بموضع نصف شهر ثم خرج منه لا يريد السفر ثم عاد
 مرید اسفرا ومر بذلك اتم مع أنه أنشأ سفرًا بعد اتخاذ هذا الموضع دار إقامة ثبت أن انشاء السفر لا يبطل
 وطن الإقامة الا اذا انشاء السفر منه فليكن وطن السكنى كذلك فخاصوره الزيلعي صحیح ومن تصوره علمت
 أنه لا بد أن يكون بين الوطن الاصل وبين وطن السكنى أقل من مدة السفر وكذا بين وطن الإقامة ووطن
 السكنى اه أقول قد علمت أن السفر المبطل للوطن لا يختص بالمشا من بل يكون بالمشا من غيره اذ لم يكن
 فيه مروه عليه قبل سير ثلاثة أيام لكن هناك مروه على الوطن قبل سير مدة السفر وقد أيدى الظهير بقول
 عاتة المشايخ باعتبار وطن السكنى بأن الامام السرخسي ذكر مسئلة تدل عليه وهي كوفي خرج
 الى القادسية لحاجة وبينهما دون مسيرة السفر ثم خرج منها الى الحيرة يريد الشام حتى اذا كان قريبا منها
 بداه الرجوع الى القادسية ليجعل ثقله منها ويرتحل الى الشام ولا يمر بالكوفة أتم حتى يرتحل من القادسية
 استقصا نالها كانت له وطن السكنى ولم يظهر له بقصد الحيرة وطن سكنى آخر ما لم يدخلها فبقي وطنه بالقادسية
 ولا ينتقض بهذا الخروج كما لو خرج منها لتشييع جنازة ونحوه اه ملخصا أقول ويمكن أن يوفق بين القوانين
 بأن وطن السكنى ان كان اتخذ بعد تحقق السفر لم يعتبر اتصافا ولا اعتبارا فاقاد دخل المسافر بلدة ونوى
 أن يقيم بها يوما مثلاً ثم خرج منها ثم رجع اليها قصر فيها كما كان يقصر قبل خروجه وعليه يحمل كلام المحققين
 لقول البحرانهم قالوا لافائدة فيه لانه بقي فيه مسافرا على حاله فصار وجوده كعدمه اه فقواهم لانه بقي
 فيه مسافرا على حاله فظهر في أنه كان مسافرا قبل اتخاذ وطنه وما قاله عاتة المشايخ محمول على ما اذا اتخذ
 وطنه قبل سفره كما صورته الزيلعي والامام السرخسي هذا ما ظهر لي والله أعلم (قوله لانه الاصل) فهو المتمكن
 من الإقامة والسفر (قوله وفاها مهرها المجل) والا فلا تكون تبع لان لها أن تحبس نفسها عن الزوج للمجل

والاصل أن الشيء يبطل بمثله وبما
 فوقه لا بما دونه ولم يذكر وطن
 السكنى وهو ما نوى فيه أقل من
 نصف شهر لعدم فائدته وما صورته
 الزيلعي رده في البحر (والمعتبر
 نية المتبوع) لانه الاصل لا التابع
 (كأمرأة) وفاها مهرها المجل

دون المؤجل ولا تسكن حيث يسكن بغير قلت وفيه أن هذا شرط للثبوت أخرجهما وسفرهما على
احد التولين وكلا من بعده ولهذا قال في شرح المنية والوجه أنها تتبع مطلقا لأنها اذا خرجت معه للسفر
لم يبق لها أن تخاف عنه اهـ وقد يجاب بأنها اذا ثبتت اوجاس نفسهما عن أخرجهما من بلد حال جيل
استنفاء بمجملها فكذا ثبت انها اذا وصلت الى بلدة واقربه فتصح نيتهما الاقامة بها لانها حينئذ غير تسع
له وان كانت تعاله في المفازة (قوله غير مكاتب) قال في البحر وأطلق في العبد فشل المقت والمذبر وأتم الولد
وأما المكاتب فينبغي أن لا يكون تبعاً لآل له السفر بغير إذن المولى فلا تلزمه طاعته اهـ (قوله اذا كان
يرتق من الأمير أوبيت المال) اقتصر في القنية وغيره على الأول وقال في شرح المنية وكذا اذا كان
رزقه من بيت المال وقد أمره السلطان بالظروح مع الأمير فهو تابع له نعم في الذخيرة أن المتطوع بالجهاد
لا يكون تبعاً للمولى وهو ظاهر اهـ ودخل تحت الجندى الأمير مع الخليفة بغير عن الخلاصة (قوله
وأجير) أى مشاهرة او مسانحة كما في التتارخانية أما لو كان مياومة بأن استأجره كل يوم بكذا فان له
فسخها اذا فرغ منها فالعبرة لثبته قال في البحر وأما الاعي مع قائده فان كان القائد اجيراً فالعبرة لثبته الاعي
وان متطوعاً تعتبر نيته (قوله واسير) ذكر في المنتقى أن المسلم اذا اسره العدو وان كان مقصده ثلاثة ايام
قصر وان لم يعلم سألته فان لم يخبره وكان العدو مقبلاً اتم وان كان مسافراً قصر وينبغي أن يكون هذا اذا تحقق
أنه مسافر والا يكون كمن اخذ الظالم لا يقصر الا بعد السفر ثلاثاً وكذا ينبغي أن يكون حكم كل تابع بسأل
متبوعه فان اخبره عمل بخبره والاعل بالاصل الذي كان عليه من اقامة وسفر حتى يتحقق خلافه وتعذر السؤال
بمنزلة السؤال مع عدم الاخبار شرح المنية (قوله وغيره) أى موسر قال في البحر عن المحيط ولو دخل
مسافر مصر فاخذته غيره وحبسه فان كان معسراً قصر لانه لم ينو الاقامة ولا يجل للطالب حبسه وان كان
موسراً ان عزم أن يقضى دينه او لم يعزم شيئاً قصر وان عزم واعتقد أن لا يقضيه اتم اهـ وقوله ان عزم
أن يقضى أى قبل خمسة عشر يوماً كما في الفتح (قوله وتليذ) أى اذا كان يرتق من استاذم رجتي والمراد به
مطلق المتعلم مع معلمه الا لازم له لا خصوص طاب العلم مع شيخه قلت ومثله بالاولى الابن البار البالغ مع ابيه
تأكل (قوله ومستأجر) كان على الشارح أن يقول وأسرو دائن واستاذح (قوله قلت) تلخيص لحاصل
ما تقدم ليبنى عليه حكم المجادنة (قوله وبه بان جواب حادثة جزيرة كريد) بكسر الكاف المعجمة
الموسطة بين الكاف العربية وبين الجيم ح والحادثة هي تفريق الجيش الماصار عليهم من الغلبة والهزيمة
حتى تستتوا في كل جانب وفاتت المعية والارتزاق فنصار كل مستقلاً بنفسه وزالت التبعية رجتي (قوله
على الاصح) وقيل يلزمه الاتمام كالعزل الحكيم أى بموت الموكل وهو الاحوط كما في الفتح وهو ظاهر
الرواية كما في الخلاصة بحر (قوله دفعا للضرر عنه) لانه مأمور بالقصر منه عن الاتمام فكان مضطراً
فلو صار فرضه أربعاً باقامة الاصل بلا علم لحقه ضرر عظيم من جهة غيره بكل وجه وهو مدفوع شرعاً بخلاف
الوكيل فان له أن لا يبيع فيمكنه دفع الضرر بالامتناع فاذا باع بناء على ظاهر أمره كان الضرر ناشئاً منه
من وجهه ومن الموكل من وجهه فيصح العزل حكماً لا قصداً بحر ملخصاً عن المحيط وشرح الطحاوى (قوله
مبني على خلاف الاصح) قال في البحر وكذا ان كان مع مولاة في السفر فباعه من مقيم والعبد
في الصلاة يتقلب فرضه أربعاً لو سلم على رأس الركعتين كان عليه اعادة تلك الصلاة مبني على غير الصحيح
ان فرض عدم علم العبد أو على قول السكك ان علم اهـ (قوله والقضاء الخ) المناسب ذكر هذه المسئلة
مع قوله والمعتبر في تغيير الفرض آخر الوقت لانها من فروعه (قوله سفر او حضراً) أى فلو فاتته صلاة
السفر وقضاها في الحضر يقضها مقصورة كما لو أذاها وكذا فائتة الحضر تقضى في السفر تأتم (قوله لانه بعد
ما نقر) أى بخروج الوقت فان الفرض بعد خروج وقته لا يتغير عما وجب أما قبله فانه قابل للتغيير بنية
الاقامة او انشاء السفر وباقتداء المسافر باقيم (قوله غير أن المريض الخ) قال في الفتح ولا يشك على هذا
المريض اذا فاتته صلاة في مرضه الذي لا يدرجه على القيام فانه يجب أن يقضيها في الصحة قائماً لان الوجوب
بقيد القيام غير أنه رخص له أن يفعلها حالة العذر بقدر وضعه اذ ذلك مخفى لم يؤدّها حالة العذر زال سبب
الرخصة فتعين الاصل ولذلك يفعلها المريض قاعداً اذا فاتت عن زمن الصحة أما صلاة المسافر فانه يثبت

وعبد غير مكاتب (وجندى)
اذا كان يرتق من الأمير اوبيت
المال (وأجير) وأسير وغيره
وتليذ (مع زوج ومولى وأمير
ومستأجر) لف ونشر مرتب
قلت فتد المعية ملاحظ في تحقق
التبعية مع ملاحظة شرط آخر
محقق لذلك وهو الارتزاق في مسئلة
الجندى ووفاء المهر في المرأة
وعدم كتابة العبد وبه بان جواب
حادثة جزيرة كريد سنة ثمانين
وألف (ولابد من علم التابع بنية
المتبوع فلو نوى المتبوع الاقامة
ولم يعلم التابع فهو مسافر حتى يعلم
على الاصح) وفي القبض وبه يفتى
كما في المحيط وغيره دفعا للضرر عنه
خافي الخلاصة عبد اتم مولاة
فنى المولى الاقامة ان اتم صحته
صلاته ما والا لمبني على خلاف
الاصح (والقضاء يشكى) أى يشابه
(الاداء مفراً وحضراً) لانه بعد
ما نقر لا يتغير غير أن المريض
يقضى فائتة الصحة في مرضه
بمقادير

الاركتين ابتداء ومنشأ الغلط اشتراك لفظ الرخصة اه (قوله سافر السلطان قصر) أي اذا نوى السفر
 بصير مسافرا وقصر قال في شرح المنية قبل هذا اذا لم يكن في ولايته أما اذا طاف في ولايته فلا يقصر
 والاصح أنه لا فرق لأن النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين قصر واحين سافروا من المدينة الى مكة
 ومراد القائل لا يقصر هو ما صرح به في البرازية من أنه اذا خرج لتقص احوال الرعية وقصد الرجوع متى
 حصل مقصوده ولم يقصد مسير سفر حتى انه في الرجوع يقصر لو كان من مدة سفر ولا اعتبار ان عاقل بأن جميع
 الولاية بمنزلة مصره لأن هذا تعليل في مقابلة النص مع عدم الرواية عن احد من الائمة الثلاثة فلا يجمع اه
 (قوله صار مقيما على الوجه) أي بنفس التزوج وان لم يتخذ وطنا ولم ينال إقامة خمسة عشر يوما أو ما
 المسافرة فانها نصير مقيمة بنفس التزوج اتفاقا كما في القهسته اني ح وحكي الزيلعي هذا الوجه بقيل
 فظاهره ترجيح المقابل فقد اختلف الترجيح ط اقول قد يقال لا يصير مقيما اذا كان مراده الخروج قبل نصف
 شهر تأمل (قوله تتم في الصحيح) كذا في الظهيرية قال ط وكأنه لاقوط الصلاة عنهما فيمضي لم يعتبر
 حكم السفر فيه فلما تأهات للاداء اعتبر من وقته (قوله كسبي بلغ) أي في أثناء الطريق وقد سبق لمقصده
 اقل من ثلاثة ايام فانه يتم ولا يعتبر ما مضى لعدم تكليفه فيه ط (قوله بخلاف كافر أسلم) أي فانه يقصر
 قال في الدرر لأن نيته معتبرة فكان مسافرا من الاول بخلاف الصبي فانه من هذا الوقت يكون مسافرا وقيل
 يقان وقيل يقصران اه واختار الاول كما في البحر وغيره عن الخلاصة قال في الشربلالية ولا يخفى أن الخائض
 لا تنزل عن رتبة الذي اسلم فكان حقهما الاقصر مثله اه وأجاب في نهج النجاة بأن مانعها بماوى بخلافه
 اه أي وان كان كل منهما من اهل النية بخلاف الصبي لكن منعها من الصلاة ما ليس بصنعها فلغت نيتها
 من الاول بخلاف الكافر فانه قادر على ازالة المانع من الابتداء فصحت نيته (قوله عبدالح) أي اذا سافر
 العبد مع سيده فنوى احدهما الإقامة (قوله والا) أي وان لم يتهايا في خدمته يفرض عليه القعود على
 رأس الركعتين ويتم احتياطا لانه مسافر من وجه مقيم من وجه شرح المنية (قوله ولا يأت الخ) في شرح
 المنية وعلى هذا فلا يجوز له الاقتداء بالمقيم مطلقا فيعلم هذا اه أي لا في الوقت ولا بعده ولا في الشفع الاول ولا
 الثاني ولعل وجهه كما أفاده شيخنا أن مقتضى كونه يتم احتياطا أن تكون القعدة الثانية في حقه فرضا لخاله
 بالمقيم وقد قلنا ان القعدة الاولى فرض عليه أيضا لخاله بالمسافر فاذا اقتدى بمقيم يلزم اقتداء المفترض بالمتفضل
 في حق القعدة الاولى اه اقول لكن قول شارح المنية وعلى هذا الخ يظهر منه أنه تفرع من عنده على وجه
 البحث والا فالذي رأيته منقولاً في التارخانية عن الجهة أنه ان لم يكن بالمهاجرة وهو في ايديهم فكل صلاة يصليها
 وحده يصلي اربعاً ويقعد على رأس الركعتين ويقرأ في الاخرين وكذا اذا اقتدى بمسافر يصلي معه ركعتين
 وفي قراءته في الركعتين اختلاف وأما اذا اقتدى بمقيم فانه يصلي اربعاً بالاتفاق اه (قوله وهو ما
 يلغز) أي من جهات فيقال اي شخص يصلي فرضه اربعاً ويفترض عليه القعود الاول كالثاني وأي شخص
 لا يصح اقتداؤه بالمقيم في الوقت وأي شخص ليس بمقيم ولا مسافر ويقال في صورة التهايا وأي شخص يتم يوماً
 ويقصر يوماً ط (قوله لأن الاولى ضمت الوتر) وهي صادقة لانه فرض على ويحمل الفرض في كلام الزوج
 على ما يلزم فعله ليعم العمل ط (قوله والثالثة ليوم الجمعة) أي قالت ذلك العدد لفروض يوم الجمعة القطعية
 ولم تنظر الى الوتر وكذا الرابعة والله تعالى أعلم

(باب الجمعة)

مناسبتها للسفر أن في كل منهما تنصيف الصلاة ابتداء لعارض لكنه هنا في خاص وهو الظاهر وفي السفر
 في عام وهو كل رباعية فلذا اقدم (قوله بالدليل القطعي) وهو قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا نودى للصلاة
 من يوم الجمعة فاسعوا اليه وبالسنه والاجاع (قوله كما حقه الكمال) وقال بعد ذلك وانما اكثرنا فيه نوعاً
 من الاكثار لما نسمع عن بعض الجهلة انهم ينسبون الى مذهب الحنفية عدم اقتضاها ومنشأ غلطهم قول
 القدوري ومن صلى الظهر يوم الجمعة في منزله ولا عذر له كره وجازت صلاته وانما أراد حرم عليه وصحت الظهور لما
 سبأني (قوله أكد من الظهر) أي لانه ورد فيها من التهديد ما لم يرد في الظهر من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم
 من ترك الجمعة ثلاث مرات من غير ضرورة طبع الله على قلبه رواه احمد والحاكم وصححه فيعاقب على تركها

(فروع) سافر السلطان قصر * تروج
 المسافر يلد صار مقيماً على الوجه
 * طهرت الحائض وبقي لمقصدها
 يومان تتم في الصحيح كسبي بلغ
 بخلاف كافر أسلم * عبد مشترك
 بين مقيم ومسافر انهما يا قصر
 في نوبة المسافر والا يفرض عليه
 القعود الاول ويتم احتياطاً ولا
 يأت بمقيم أصلاً وهو مما يلغز قال
 لسانه من لم تدر منك كم ركعة
 فرض يوم وليلة فهي طالق فقات
 احدهن عشرون والثانية سبعة
 عشر والثالثة خمسة عشر والرابعة
 احدي عشر لم يطلق لأن الاول
 ضمت الوتر والثانية تركته
 والثالثة ليوم الجمعة والرابعة
 للمسافر والله أعلم

(باب الجمعة) *

يتلبس الميم وسكونها (هي فرض)
 عين (يكفر جاحداً) لشبوتها
 بالدليل القطعي كما حقه الكمال
 (وهي فرض) مستقل أكد
 من الظهير

اشد من الظهور وبناب عليها اكثر لولا ان لها شرطا ليست لظهورها تامل (قوله وليست بدلا عنه الخ) تصرف
 بفهم قوله وهي فرض مستقل لكن هذا يخالف لما قدمه المصنف في بحث النية من باب شروط الصلاة
 وعبارته مع النسخ ولو نوى فرض الوقت مع بقائه جازا لا في الجمعة لانها يدل الا أن يكون عنده
 في اعتقاده انها فرض الوقت كما هو رأي البعض قصص اه وكتبنا هناك عن شرح النية أن فرض الوقت
 عندنا الظهور لا الجمعة ولكن قد أمر بالجمعة لاسقاط الظهور ولذا وصلى الظهر قبل أن تفوته الجمعة بحيث عندنا
 خلافا لفرز الثلاثة وان حرم الاقتصار عليها اه والحاصل أن فرض الوقت عندنا الظهور وعند فرض الجمعة
 كما صرح به في الفسخ وغيره فيما سبأ في حتى الباقي في شرح الملتقى وأما ما نقله عنه فلهذا ذكره في شرحه على
 النفاية وبما ذكرناه ظهر ضعفه (قوله وفي البحر الخ) سبأ في الكلام على ذلك عند قول المصنف وتؤدي
 في مصر واحد بواضع كثيرة (قوله ويشترط الخ) قال في التهرولها شرائط وجوب وأداء منها ما هو في المصلي
 ومنها ما هو في غيره والفرق أن الأداء لا يصح باتقاء شرطه ويصح باتقاء شروط الوجوب ونطهها بعضهم
 فقال

وحز صحيح بالبلوغ مذكر * مقيم وذو عقل لشرط وجوبها

ومصر وسلمان ووقت وخطة * واذن كذا جاع لشرط أدائها ط عن أبي السعود
 (قوله ما لا يسع الخ) هذا يصدق على كثير من القرى ط (قوله المكلفين بها) احتريزه عن اصحاب
 الاعذار مثل النساء والصبيان والمسافرين ط عن القهستاني (قوله وعليه فتوى اكثر الفقهاء الخ)
 وقال ابو شجاع هذا احسن ما قيل فيه وفي الولا لجمعة وهو صحيح بجر وعليه معنى في الوقاية ومن المختار
 وشرحه وقدمه في متن الدرر على القول الآخر وظاهره ترجيحه وأيده صدر الشريعة بقوله لظهور التواني في
 أحكام الشرع سيما في إقامة الحدود في الامصار (قوله وظاهر المذهب الخ) قال في شرح المنية والحد
 الصحيح ما اختاره صاحب الهداية أنه الذي له امير وقاض ينفذ الاحكام ويقيم الحدود وترتيب صدر الشريعة
 عند اعذاره عن صاحب الوقاية حيث اختار الحد المتسدم بظهور التواني في الاحكام من بق بأن المراد
 القدرة على اقامتها على ما صرح به في التحفة عن أبي حنيفة أنه بلدة كبيرة فيها سكك وأسواق ولها مراسيتي
 وفيها وال يقدر على انصاف المظلوم من الظالم بحضته وعلمه او علم غيره يرجع الناس اليه فيايقع من
 الحوادث وهذا هو الاصح اه الا أن صاحب الهداية ترك ذكر السكك والراسيتي لان الغالب أن الأمير
 والقاضي الذي شأنه القدرة على تنفيذ الاحكام واقامة الحدود لا يكون الا في بلد كذلك اه (قوله له امير
 وقاض) أي مقيمان فلا اعتبار بقاض يأتي احيا نابسي قاضي الناحية ولم يذكر الملقى اكتفاء بذكر القاضي
 لان القضاء في المدر الاول كان وظيفة المجتهدين حتى لو لم يكن الوالي والقاضي مقبضا لشرط الملقى كافي
 الخلاصة وفي تصحيح القدوري أنه يكفي بالقاضي عن الامير شرح الملتقى قال الشيخ اسماعيل ثم المراد
 من الامير من يحرس الناس ويمنع المفسدين ويتولى أحكام الشرع كذا في الرقائق وحاصله أن يقدر على
 انصاف المظلوم من الظالم كما فسر به في العناية اه (قوله يقدر الخ) اقر دل النسخير تبعا للهداية لعوده على
 القاضي لان ذلك وظيفة بخلاف الامير لما تروى في التعبير يقدر رد على صدر الشريعة كما علمته وفي شرح الشيخ
 اسماعيل عن الدلاوى ليس المراد تنفيذ جميع الاحكام بالفعل اذ الجمعة اقيمت في عهد اظم الناس وهو الحجاج
 وانه ما كان ينفذ جميع الاحكام بل المراد والله اعلم اقتداره على ذلك اه ونقل مثله في حاشية أبي السعود
 عن رسالة العلامة فوح افندي اقول وبؤيده أنه لو كان الاخلال بتنفيذ بعض الاحكام مخرجا لبلد مصر
 على هذا القول الذي هو ظاهر الرواية لزم أن لا تصح جمعة في بلدة من بلاد الاسلام في هذا الزمان بل فيما قبله
 من ازمان فتعين كون المراد الاقدار على تنفيذ الاحكام ولكن ينبغي ارادة اكثرها والافقديت على الحاكم
 الاقدار على تنفيذ بعضها المنع من ولاء وكما يقع في ايام الفتنة من تعصب ستماء البلد بعضهم على بعض او على
 الحاكم بحيث لا يقدر على تنفيذ الاحكام فيهم لانه قادر على تنفيذها في غيرهم وفي عدم كرهه على أن هذا
 غرض فلا يعتبر ولذا لو مات الوالي او لم يحضر لفتنة ولم يوجد أحد من له حق اقامة الجمعة نصب العامة لهم
 خطيبا للضرورة كما سبأ في مع انه لا امير ولا قاضي ثمة أصلا وهذا ظهر جهل من يقول لا تصح الجمعة في ايام

وليست بدلا عنه كما حذر به الباقي
 معز البري الدين ابن النخسة
 وفي البحر وقد اقيمت مرارا
 بعد ص صلاة الاربع بعدها
 بنية آخر ظهر خوف اعتقاد عدم
 فرضية الجمعة وهو الاحتياط
 في زماننا وأما من لا يخاف عليه
 مفسدة منها فالاولى أن تكون
 في بيته خفية (ويشترط احتجابها)
 سبعة أشياء الاول (المصبر وهو
 ما لا يسع اكبر مساجده اهله
 المكلفين بها) وعليه فتوى اكثر
 الفقهاء يجتبي لظهور التواني
 في الاحكام وظاهر المذهب أنه
 كل موضع له امير وقاض يقدر
 على اقامة الحدود

الفتنة مع انها تصح في البلاد التي استولى عليها الكفار كما سنده. فتأمل (قوله كما حررناه الخ) هو حاصل ما قدمناه عن شرح المنية (قوله وفي القهستانى الخ) تأييداً للمتن وعبارة القهستانى وتقع فرضاً في القصبات والقرى الكبيرة التي فيها سواق قال ابو القسم هذا بخلاف اذا اذن الولى او القاضي ببناء المسجد الجامع وأداء الجمعة لأن هذا محتم فيه فاذا اتصل به الحكم صار مجعاً عليه وفيما ذكرنا اشارة الى انه لا تجوز في الصغيرة التي ليس فيها قاض ومنبر وخطيب كما في المنعرات والظاهر انه اريد به الكراهة لكرامة الفضل بالجماعة ألا ترى أن في الجواهر لو صلوا في القرى لزمهم أداء الظهير وهذا اذا لم يصل به حكم فان في قساوى الديارى اذا بنى مسجد في الرستاق بأمر الامام فهو أمر بالجمعة اتفاقاً على ما قال السرخسى اه فافهم والرستاق القرى كما في القاموس (تنبية) في شرح الوجاهة قضاء زماناً يحكمون بجمعة الجمعة عند تجديد ها في موضع بأن يهملوا الوقف عتق عبده بجمعة الجمعة في هذا الموضع وبعد اقامتها فيه بالشروط يدعى المعلق عتقه على الوقف المعلق بأنه علق عتقه على جمعة الجمعة في هذا الموضع وقد صحت ووقع العتق فيحكم بعتقه فيتضمن الحكم بجمعة الجمعة ويدخل ما لم يأت من الجيع تبعاً اه قال في النهر وفي دخول ما لم يأت نظر فتدبر اه اقول الجواب عن نظره أن الحكم بجمعة الجمعة مبنى على كون ذلك الموضع محللاً لا قامة فيه وبعد ثبوت جعته فيه لا فرق فيه بين جمعة وجمعة فتدبر وظاهر ما مر عن القهستانى أن مجزاً أمر السلطان والقاضى ببناء المسجد وأدائها فيه حكم رافع للخلاف بلاد عوى وحادثه وفي قضاء الاشياء أمر القاضي حكم كقوله سلم الخدود الى المتدى والامر بدفع الدين والامر بجمعة الخ وأفتى ابن نجيم بأن تزويج القاضي الصغيرة حكم رافع للخلاف ليس لغیره نقضه (قوله واذا اتصل به الحكم الخ) قد علمت أن عبارة القهستانى صريحة في أن مجزاً الأمر رافع للخلاف بناء على أن مجزاً أمره حكم (قوله اولاً) زاده للاشارة الى أن قول المصنف ما انفصل به ليس قيدا احترازياً كما في الشرع بلالية (قوله كما حررنا ابن الكمال) حيث قال واعتبر بعضهم قيد الاتصال وقد خطأ صاحب الذخيرة قائلاً فعلى قول هذا القائل لا تجوز اقامة الجمعة بخارى في مصلى العيد لأن بين المصلى وبين المصر مزارع ووقعت هذه المسئلة مرة وأفتى بعض مشايخ زماننا بعدم الجواز ولكن هذا ليس بصواب فان احداً لم ينكر جواز صلاة العيد في مصلى العيد بخارى لامن المتقدمين ولامن المتأخرين وكما أن المصر او فناءه شرط جواز الجمعة فهو شرط جواز صلاة العيد اه (قوله واختار للفقوى الخ) اعلم أن بعض المحققين اهل الترجيح اطلق الفناء عن تقديره بمسافة وكذا محتر المذهب الامام محمد وبعضهم قدره بما وجد له اقوالهم في تقديره غاية اقواله أو تسعة غلوة ميل ميلان ثلاثة فرسخ فرسخان ثلاثة سماع الصوت سماع الاذان والتعريف احسن من التحديد لانه لا يوجد ذلك في كل مصر وانما هو بحسب كبر المصر وصغره يسانه أن التقدير بغلوة ارميل لا يصح في مثل مصر لأن القرافة والتراب التي تلي باب النصر يزيد كل منها على فراسخ من كل جانب نعم هو ممكن لمثل بولاق فالقول بالتحديد بمسافة يتخالف التعريف المتفق على ما صدق عليه بأنه المعتد لمصالح المصر فقد نص الأئمة على أن الفناء ما اعتدلفن الموقى وحوائج المصر كركض الخيل والدواب وجع العساكر والخروج للرمى وغير ذلك وأى موضع يجتهد بمسافة يسع عساكر مصر ويصلح ميداناً للغيل والفرسان ورمى النبل والبنادق البارود واختيار المدافع وهذا يزيد على فراسخ فظهر أن التحديد بحسب الامصار اه ملخصاً من تحفة أعيان الغنى بجمعة الجمعة والعديد في الفناء للعلامة الشرنبلالى وقد جزم فيها بجمعة الجمعة في مسجد سبيل علان الذي بناه بهض امرأ زمانه وهو في فناء مصر بينه وبينها نحو ثلاثة ارباع فرسخ وثنى اقول وبه ظهر جعته في تكية السلطان سليم بمرجة دمشق وكذا في مسجده بالصالحية دمشق فانهم من فناء دمشق بما فيها من التربة بسفح الجبل وان انفصلت عن دمشق بزراع لكنها قريبة لانها على ثلث فرسخ من البلدة وان اعتبرت قرية مستقلة فهي مصر على تعريف المصنف على أن مسجد حانبى بأمر السلطان وكذا مسجدها القديم المشهور بمسجد الحنابلة الذي بناه الملك الاشرف وأمره كافى في صحته على ما مر تأمل (قوله او امرأة) اعلم أن المرأة لا تكون سلطاناً الا تغلب الماتة تم في باب الامامة من اشتراط المذكورة في الامام فكان على الشارح أن يقول ولو امرأة اى ولو كان ذلك المتغلب امرأة ح والمراد بالمتغلب من تقدّمه شروط الامامة وان رضيه القوم وفي الخلاصة والمتغلب الذي

كما حررناه فيما علقناه على المتن
وفي القهستانى اذن الحاكم ببناء
الجامع في الرستاق اذن بالجمعة
اتفاقاً على ما قاله السرخسى
واذا اتصل به الحكم صار مجعاً عليه
فليحفظ (او فناءه) بكسر الفاء (وهو)
(ما) حوله (اتصل به) اولاً كما حرره
ابن الكمال وغيره (لاجل مصالحه)
كدفن الموقى وركض الخيل
واختار للفقوى تقديره بفرسخ
ذكره الولوالجى (و) التامى
(السلطان) ولو متغلباً او امرأة
فيجوز أمرها.

طلبه
في جمعة الجمعة بمسجد المرجة
والصالحية في دمشق

لا عهد له اى لامنتوره ان كان سيرته فيما بين الرعية سيرة الامراء ويحكم بينهم بحكم الخلافة تجوز الجمعة بحضرته
 بجر اه ط (قوله باقامتها) اى اقامة الجمعة وقوله لا اقامتها اى لا اقامة المرأة الجمعة ح (قوله
 أو ما موره باقامتها) اى الجمعة وشمل الامر دلالة قال في البحر ولا خفاء في أن من قوض اليه أمر العامة
 في مصر له اقامتها وان لم يتقوضه السلطان اليه صريحا كما في الخلاصة والعبرة لا خلية النائب وقت الصلاة
 لا وقت الاستئابة حتى لو أمر الصبي والذي وقض اليه بالجمعة فبلغ وأسلم لهما اقامتها لانه فوضها اليهما
 صريحا بخلاف ما اذ لم يصرح لكن ظاهر الخاتمة أن هذا قول البعض وأن الرابع عدم الفرق لرفع
 التفويض باطلا وعليه فالمعتبر الاهلية وقت الاستئابة اه ملخصا قلت لكن في رسالة الشرنبلالى عن
 الخلاصة مانصه العبرة للاهلية وقت اقامتها لا وقت الاذن بها وان وقع في بعض العبارات ما يقتضى خلافه
 اه (قوله وان لم تجز أنكسته وأقضيته) لانهما يعقدان الرلاية ولا ولاية على نفسه فضلا عن غيره ولان
 شرط القضاء الحرية ط (قوله واختلف الخ) ليس ذلك اختلافا بين مشايخ المذهب من اهل التخرج
 أو الترجيح بل هو اختلاف بين المتأخرين في فهم عبارات مشايخ المذهب (قوله هل ملك الاستئابة) اى
 بلا اذن من السلطان أما بلا اذن فلا خلاف فيه (قوله فقيل لا مطلقا) قائلة صاحب الدرر حيث قال ان
 الاختلاف لا يجوز للخطبة أصلا ولا للصلاة ابتداء بل بعد ما احدث الامام الا اذا كان مأذونا من السلطان
 بالاختلاف اه (قوله وقيل ان للضرورة جاز الخ) قائلة ابن كمال باشا حيث قال ان كان ذلك للضرورة
 كشغله عن اقامة الجمعة في وقتها جاز التفويض الى غيره والا اى وان لم يكن ذلك للضرورة أصلا وكن لهذر
 لكن يمكن ازالة عذره واقامة الجمعة بعده قبل خروج الوقت لا يجوز التفويض الى خطيب آخر ثم قال واقامة
 الجمعة عبارة عن امرين الخطبة والصلاة والموقوف على الاذن هو الاول دون الثانى فالمراد من الاختلاف
 لا اقامة الجمعة الاختلاف للخطبة للصلاة كما هو مذهب البعض اه ملخصا (قوله وقيل نعم الخ) قائلة قاضى
 القضاة محب الدين ابن جرباش منخ وبه قال شارح المنية البرهان ابراهيم الحلبي وكذا صاحب البحر والنهر
 والشرنبلالى والمصنف والشارح (قوله بلا ضرورة) الاولى أن يقول ولو بلا ضرورة ليقض معنى
 الاطلاق ط قال فى الامداد بعد كلام واذا علمت جواز الاختلاف للخطبة والصلاة مطلقا بعدد ويفر عذر
 حال الحضرة والغيبة وجواز الاختلاف للصلاة دون الخطبة وعكسه فاعلم أنه اذا استتاب لمرض وشغوه
 فالتائب يخطب ويصلى بهم والامر فيه ظاهر وأما اذا اختلف للصلاة فقط لسبق حدث فاما أن يكون بعد
 شروعه فيها او قبله فان كان بعده فكل من صلح لا اقتداء به يصح اختلافه وأما اذا كان قبله بعد الخطبة فيشترط
 كون الخليفة قد شهد الخطبة او بعضها مع اهلية للاقتداء به اه (قوله لانه الخ) هذه عبارة الهداية فى
 كتاب أدب القاضي اى لأن أداء الجمعة على شرف القوات لتوقه بوقت يفوت الاداء بانقضائه درر عن شرح
 الهداية اى فيكون ذلك اذ نابا للاختلاف دلالة لعله بما يعترى المأمور من العوارض المانعة من اقامتها
 كمرض وحدث كفى البدائع (قوله ولا كذلك القضاء) فانه يحصل فى أى وقت كان فلم يكن الامر به اذا
 بالاختلاف دلالة (قوله كل من ملك الخ) هو صريح فى جواز استئابة الخطيب مطلقا او كالمصريح بجر
 (قوله الجمعة) بضم النون وسكون الجيم طلب الكلا فى موضعه قاموس وهى هنا علم الكتاب ح (قوله
 لابن جرباش) بضم الجيم والراء ح وهو احد شيوخ مشايخ صاحب البحر (قوله انما يشترط الاذن الخ)
 حاصلة أن الاذن من السلطان انما يشترط فى أول مرة فاذا اذن باقامتها الشخص كان له أن يأذن لغيره وذلك لغيره
 أن يأذن لآخر ولم يجز وليس المراد أن السلطان اذا اذن باقامتها فى مسجد صار كل شخص او كل خطيب
 مأذونا بأن يقيمها فى ذلك المسجد بدون اذن من السلطان او من مأذونه كما هو مذهب ظاهر كلامه ويدل على ذلك
 نص عبارة ابن جرباش التى نقلها عنه فى البحر وهى قوله بعد كلام واذا قد عرفت هذا فيتمنى عليه ما يقع فى زماننا
 هذا من استئذان السلطان فى اقامة الجمعة فيما يستجد من الجوامع فان اذنه باقامتها فى ذلك الموضع لربه
 صحيح لاذن رب الجامع لمن يقيه خطيبا ولاذن ذلك الخطيب لمن عساه أن يستنيبه الخ وحاصله أنه لا تصح
 اقامتها الا لمن اذن له السلطان بواسطة او بدونها أما بدون ذلك فلا كما هو صريح ما يذكره الشارح عن
 السراجية نعم وقع فى فتاوى ابن العلى مما يؤهم ما اوهمه كلام الشارح حيث سئل عن تغريم جوامع لها

٣٠ مطلبه
 فى جواز استئابة الخطيب

باقامتها لا اقامتها (او ما موره
 باقامتها) ولو عبد اولى عمل ناخبة
 وان لم تجز أنكسته وأقضيته
 (واختلف فى الخطيب المقر من
 جهة الامام الاعظم او) من جهة
 نائبه هل ملك الاستئابة فى الخطبة
 فقيل لا مطلقا اى للضرورة ولا
 الا أن يقرض اليه ذلك (وقيل
 ان للضرورة جاز) والا لا (وقيل
 نعم) يجوز (مطلقا) بلا ضرورة
 لانه على شرف القوات لتوقه
 فكان الامر به اذ نابا للاختلاف
 دلالة ولا كذلك القضاء (وهو
 الظاهر) من عباراتهم فى
 البدائع كل من ملك الجمعة ملك
 اقامة غيره وفى الجمعة فى تعداد
 الجمعة لابن جرباش انما يشترط
 الاذن لا اقامتها عند بناء المسجد
 ثم لا يشترط بعد ذلك بل الاذن
 مستحب لكل خطيب وعامه
 فى البحر

خطباء ليس لاحد منهم اذن صريح من السلطان مع علم السلطان بذلك الا انهم وباقامة الجميع والاعباد في جوامعهم
فويل يكون ذلك اذا نادى لالة فاجاب بأن امور المسلمين محمولة على السداد وقد جرت العادة بأن من بنى جامعاً وأراد
اقامة الجمعة استأذن الامام فاذا وجد الاذن اول مرة فقد حصل به الغرض والاذن بعد ذلك اه ملخصاً لكن
يمكن جملة على متر أى فلا يشترط اذن السلطان ثانياً بل لكل خطيب له أن يستتيب للاكتفاء بالاذن اول
مرة والله اعلم (قوله وما يقيد الزيلعي) أى من انه لا يجوز له الاستخلاف الا اذا حدث قال في البحر لادليل
عليه والتاخر من عباراتهم الاطلاق اه قلت وما ذكره الزيلعي تبعه عليه من لا خسر وصاحب الدرر كما
قد مناه عنه لكنه ناقض نفسه حيث قال بعده ولا ينبغي أن يصلي غير الخطيب لان الجمعة مع الخطبة كشيء
واحد فلا ينبغي أن يقبها انسان وان فعل جاز اه وهذا يكون باستخلاف الخطيب ثم قال ايضا خطب صبي
بأذن السلطان وصلى مانع جاز كذا في الخلاصة اه قال الشرنبلالي في رسالته فهذا نص منه على جواز
الاستخلاف للصلاة قبل الشروع فيها من غير سبق الحدث كما قد مناه من النصوص بمثله اه وفيه نظر سند ذكره
آخر الباب (نبيه) اجاب بعضهم عن الزيلعي بأن كلامه مبنى على القول بالاستنابة عند الضرورة وهذا عجيب
فان هذا القول لابن كمال باشا كما علمت والاقوال الثلاثة المذكورة في المتن ليست منقولة في المذهب بل هي
اختلاف من المتأخرين بعد الزيلعي فكيف بينى كلامه على احد هاهنا على أن اشتراط الاستنابة بالضرورة انما هو
للخطبة للصلاة كما قد مناه في عبارة ابن كمال والكلام هنا في الصلاة لان سبق الحدث لا يستوجب الاستنابة
في الخطبة احتمل مسمعه فافهم (قوله وما ذكره من لا خسر) أى من انه ليس له الاستنابة الا اذا فرض اليه ذلك ح
قلت وهو القول الاول في المتن (قوله رد ابن الكمال) وكذا ردّه في شرح المنية والبحر والنهر والمخ
والامداد وغيرها (قوله بلا شرط) أى بلا شرط الاذن من السلطان واستند في ذلك الى أشياء منها ما في
الخلاصة ان له أن يستخلف وان لم يكن في منشور الامامة الاستخلاف اه قال في شرح المنية وعلى هذا عمل
الامة من غير تكبر اه نعم اشترط ابن كمال في هذه الرسالة لجواز الاستخلاف أن يكون لضرورة وهو القول الثاني
في المتن كما قد مناه وبني على ذلك فساد ما يفعله في زماننا حيث يحضرون أى السلاطين في الجامع بلا عذر
ويستخلفون الغير في اقامة الجمعة اه وقد ردّ عليه الشرنبلالي في رسالة تجا في التترخاينة عن المحيط امام
خطب فتولى غيره وشهد الخطبة ولم يعزل الاول ولكن أمر رجلاً أن يصلي الجمعة بالناس فصلى جازلانه لما شهد
الخطبة فكأنما خطب بنفسه ولو أن القادم الذي تولى شهد خطبة الاول وسكت عنه حتى صلي بالناس وهو يعلم
بقدمه فصلاته جائز لانه على ولايته ما لم يظهر العزل اه قال فهذا نص في صحة صلاة الاصيل بحضور نائبه
لعله يعزله اه اقول وفيه نظر لان الاول ليس نائباً عنه بل هو باق على ولايته لان قوله ما لم يظهر العزل معناه ما لم
يعزله بالفعل وليس المراد به عله بالعزل والانا نص قوله قبله وهو يعلم بقدمه والاوضح في الرد ما في البدائع عن
النوادر أنه يصير معزولاً اذا علم بحضور الثاني وأن الثاني اذا امر الاول باتمام الخطبة يجوز والابل سكت حتى
انتمها وحضر بعد فراغ الاول من الخطبة لا يجوز الجمعة لانها خطبة سلطان معزول بخلاف ما اذا لم يعلم بحضور
الثاني حتى خطب وصلى والاول ساكت لانه لا يعزل الا بالعلم كالوكيل اه فهذا صريح في صحة الخطبة
والصلاة من النائب بحضور الاصيل وذكر في منية المفتي صلى احد بغير اذن الخطيب لم يجز الا اذا اقتدى به
من له ولاية الجمعة اه ومثله ما يذكره الشارح عن السراجية فتاوى (قوله أنه) أى الاستخلاف جائز مطلقاً
أى سواء كان لضرورة او لا كما يعلم من عبارة مجمع الانهر ح (قوله اذن عام) أى لكل خطيب أن يستتيب
لالكل شخص أن يحط في أى مسجد أراد ح اقول لكن لا يبق الى اليوم الاذن بعدم موت السلطان الا اذن
بذلك الا اذا اذن به أيضاً سلطان زماننا نصره الله تعالى كما ينبغي في تنقيح الحامدية وسند كفي باب العبد عن
شرح المنية ما يدل عليه أيضاً فتنبه (قوله وعليه الفتوى) لعل المراد فتوى اهل زمانه فليس ذلك تصحيحاً معتبراً
اذ ليس وامن اهل التصحيح (قوله لوصلى احد بغير اذن الخطيب لا يجوز) ظاهره أن الخطيب خطب بنفسه
والآخر صلى بلا اذنه ومثله ما لو خطب بلا اذنه لما في الثانية وغيرها خطب بلا اذن الامام والامام حاضر لم يجز
اه ولا ينافيه ما قد مناه عن التترخاينة من أنه لما شهد الخطبة فكأنما خطب بنفسه لان الخطبة هناك كانت
من له ولايتها كما قد مناه (قوله الا اذا اقتدى به من له ولاية الجمعة) مثل الخطيب المأذون وذلك لان الاقتداء

وما يقيد الزيلعي لادليل له وما
ذكره من لا خسر وغيره ردّه ابن
الكمال في رسالة خاصة برهن فيها
على الجواز بلا شرط واطنب فيها
وابدع ولكن من القوائد اودع
وفي مجمع الانهر أنه جائز مطلقاً في
زماننا لانه وقع في تاريخ خمس
وأربعين وتسعمائة اذن عام وعليه
الفتوى وفي السراجية لوصلى
احد بغير اذن الخطيب لا يجوز
الا اذا اقتدى به من له ولاية الجمعة

به اذن دلالة بخلاف ما لو حضر ولم يتد وعليه تحمل عبارة الخاتمة السابقة ثم اذا كان حضوره بدون اقتداء
لم يعتبر اذا ما بهم منه انه لا يجوز خطبة غيره بلا اذن بالاولى خلافاً لمن فهم منه الجواز اذ اده ط (قوله ويؤيد
ذلك الخ) أي يؤيد الجواز اذا اقتدى به بناء على أن اقتداء به دليل الاذن لانهم وان فوجها جمعة لكن بدون
شرطها تنعقد تشافلو لم يكن اقتداءه اجازة لفعله لان الاجازة للاسطة كالاذن السابق وتظهر اذا اجازة كالحاج
الذخولي بالفعل يجوز وشتر حضوره وسكونه وقت العقد لا يدل على الرضى فانهم (قوله مات والى مصر)
وكذا لم يحضر بسبب الفتنة بدائع (قولاً بجمع) بتشديد الميم أى صلى الجمعة خليفته اى من عهده
اليه قبل موته أو المراد من كان يخلفه ويقوم مقامه اذا غاب أو من اقامه اهل البلد خليفة بعده الى أن يأتيهم
وال آخر (قولاً واصحاب الشرط) جمع شرطى كتركى وجهى قاموس وفى المغرب الشرطية بالسكون
والحركة خبار الجند وأول كتيبة تحضر الحرب والجمع شرط ومصاب الشرطية فى باب الجمعة يراد به امير البلدة
كلمة بخارى وقيل هذا على عادتهم لان امور الدين والدنيا كانت حينئذ الى صاحب الشرطية فأما الآن فلا اه
(قولاً والقاضى المأذون له فى ذلك) قيد به لما فى الخلاصة ليس للقاضى اقامتها اذ لم يؤمر واصحاب الشرط
وان لم يؤمر وهذا فى عرفهم قال فى الظهيرية أما اليوم فالقاضى يقيمها لان الخلفاء يأمرون بذلك قبل اراديه
فانضى القضاء الذى يقال له قاضى الشرق والغرب فأما فى زماننا فالقاضى وصاحب الشرط لا يؤمران ذلك اه
قال فى البحر وعلى هذا فلقاضى القضاء بمصر أن يولى الخطباء ولا يتوقف على اذن كما أن له أن يستخاف للقضاء
وان لم يؤذن له مع أن القاضى ليس له الاستخلاف الا باذن السلطان لان تولية قاضى القضاء اذن بذلك دلالة
كما صرح به فى الفتح ولا يتوقف ذلك على تقرير الحاكم المسمى بالبasha لكن فى التجنيس ان فى اقامة القاضى
روايتين وبرواية المنع يقتضى ديارنا اذ لم يؤمر به ولم يكتب فى منشوره ويمكن جعل ما فى التجنيس على ما اذالم
بول قاضى القضاء أمان ولى اغنى هذا التفظ عن التنصيص عليه فهو (قولاً فلقاضى القضاء بالشام
الخ) اخذه من كلام البحر كالعلى لكن فيه أن قاضى القضاء الذى له ذلك هو قاضى الشرق والمغرب كما مر
عن الظهيرية وأما قاضى الشام ومصر فان ولايته مستمدة من ذلك القاضى العام وكونه مأذوناً بالاستخلاف
أى استخلاف توابعه فى بلدته وتوابعها لا يلزم منه اذنه باقامة الجمعة بخلاف ذلك القاضى العام الذى
اذن له السلطان باقامة مصالح الدين ونصب القضاء فى سائر البلدان ولذا يسمى قاضى القضاء ويدل على ذلك انه
جرت العادة فى هذه الدولة العثمانية أن كل من تولى خطابة لا بد أن يرسل الى جهة السلطان حفظه الله تعالى
ليقرره فيها فلو كان القاضى أو الباشا مأذوناً باقامتها الصريح أن يولى الخطيب والحاصل أن المدعى على الاذن وانما
يعلم ذلك من جهته فان قال انى مأذون بذلك صدق لان مجرد تولية القضاء او الامارة مثلاً لا يكون اذناً باقامتها
على الفتى به كما مر عن التجنيس الا اذا فوض السلطان اليه امور الدنيا والدين كما كان فى زمانهم كما مر عن المغرب
والظهيرية ثم رأيت فى نسخ النجاة معزياً الى رسالة المصنف لا يخفى أن هذا انما يستقيم فى قاض فوض له
الامور العامة أما من فوض له السلطان قضاء بلدة ليحكم فيها بما صبح من مذهب امامه فلا لعدم الاذن له
صريحاً او دلالة اه وهذا صريح فيما قلناه والله أعلم (قوله وقالوا يقيمها الخ) تقييد لعبارة المتن فانه
لم يبين فيها ترتيبهم والمعنى انهم مرتبون كترتيب العصبان فى ولاية التزويج فيقيمها الا بعد عند غيبة الاقرب
او موته لا يحضره الا باذنه هذا ما ظهر لى وهو مفاد ما فى البحر عن الجمعة فراجع له لكن تقديم الشرطى على
القاضى مخالف لما صرحوا به فى صلاة الجمعة من تقديم القاضى على الشرطى فتأمل (قولاً مع وجود
من ذكر) أى اذا كانوا مأذونين كما مر من أن من ذكره اقامتها باذن العام أما فى زماننا فغيره أذونين
(قولاً فيجوز للضرورة) ومثله ما لو منع السلطان اهل مصر أن يجمعوا واضراراً وتشتا فلهم أن يجمعوا
على رجل يصلى بهم الجمعة أما اذا أراد أن يخرج ذلك المصر من أن يكون مصر السبب من الاسباب فلا كما
فى البحر لمخلصا عن الخلاصة (تنبيه) فى معراج الدراية عن الميسوط البلاد التى فى ايدى الكفار بلاد الاسلام
لابلاد الحرب لانهم لم يظهروا فيها حكم الكفر بل القضاء والولاية مسارون بطيعتهم عن ضرورة ابدونها وكل
مصرفه وال من جنتهم يجوز له اقامة الجمع والاعباد والحد وتقليد القضاء لاستيلاء الملم عليهم فلو الولاية

ويؤيد ذلك أنه يلزم اداء النفل
بجماعة وأقره شيخ الاسلام
(مات والى مصر فجمع خليفته
أوصاحب الشرط) بفتحين حاكم
السياسة (أو القاضى المأذون له
فى ذلك جاز) لان تفويض امر
الامة اليهم اذن بذلك دلالة
فلماضى القضاء بالشام أن يقيمها
وأن يولى الخطباء بلا اذن صريح
ولا تقر بالبasha وقالوا يقيمها
امير البلد ثم الشرطى ثم القاضى
ثم من ولاد قاضى القضاء (ونصب
العامة) الخطيب (غير معتبر مع
وجود من ذكر) أما مع عدمهم
فيجوز للضرورة

كفار يجوز للمسلمين إقامة الجمعة ويصير القساضي قاضيا بتراضي المسلمين ويجب عليهم أن يلتصقوا بالياسلما
 اه (قوله في الموسم) أي موسم الحاج وهو سوقهم وجمعتهم من الموسم وهو العلامة مغرب (قوله فقط) أي
 فلا تصح في معنى في غير أيام اجتماع الحاج فيها فقد بعض الشروط (قوله لوجود الخليفة) أي السلطان الأعظم
 قاموس (قوله أو أمير الحجاز) وهو السلطان بمكة كذا في الدرر أي شريف مكة الحاكم ومكة والمدينة
 والطائف وما يلي ذلك من أرض الحجاز (قوله أو العراق) كما يريد ادبناء على أنه مأذون بذلك (قوله أو مكة)
 مكرز مع أمير الحجاز لأن براديه اخص منه (قوله وكذا كل أبنية الخ) قال في العتابة في كلام الهداية إشارة
 إلى أن الخليفة والسلطان إذا طاف في ولايته كان عليه الجمعة في كل مصر يكون فيه يوم الجمعة لأن إمامة غيره إنما
 تجوز بأمره فإمامته أولى وإن كان مسافرا اه أقول مقتضاه أن الجواز في قول المصنف وجازت بمعنى في
 معنى الوجوب مع أن من شروط وجوب الإقامة ولا يلزم من جواز إمامة الخليفة فيها وجوبها عليه إذا كان
 مسافرا ولا أن يأمر بمقايمة قامة ولا يلزم أن يأمر من كون المصر من جملته ولايته أن يصير مقايمة بوضوئه إليه الأعلى
 قول ضعيف كما قد مرناه في الباب السابق تأمل ثم رأيت صاحب الحواشي السعدية اعترضه بقوله دلالة ما ذكره
 على ما إذا عام من وجوب الجمعة على الخليفة إذا طاف ولايته غير ظاهرة اه وبه ظهر أن الجواز في كلام المصنف
 على معناه وبديل عليه ما في فتح القدير من قوله والخليفة وإن كان قبدا للسفر للشيخ فإسراغها يرخص في التزلز
 لأن ينعى صحتها اه فافهم (قوله وعدم التعيين بمعنى) أي عدم إقامة العيد بها لا الكونه باليست بمصر بل
 للتخفيف على الحاج لاستغاثهم بأمر الحج من الرمي والخلق والذبح في ذلك اليوم بخلاف الجمعة لأنه لا يتفق في
 كل سنة هجوم الجمعة في أيام الرمي أما العيد فإنه في كل سنة سراج وأيضافان الجمعة تبقى إلى آخر وقت الظهور
 والغالب فراغ الحاج من أعمال الحج قبل ذلك بخلاف وقت العيد ومقتضى هذا أن الجمعة إذا أقيمت بمعنى أن
 تجب على المقيمين من أهل مكة إذا خرجوا للحج خلافا لما يجنبه في شرح المنية بل الظاهر وجوب إقامتها عليهم تأمل
 (تنبيه) ظاهر التعليل وجوب العيد في مكة وقد ذكر البيري في كتاب الاضيحة أنه هو ومن أدركه من المشايخ لم
 يصالحوا فيها قال والله أعلم ما السبب في ذلك اه قلت لعل السبب أن من له ولاية إقامتها يكون حاجا في معنى
 (قوله لا يجوز لامير الموسم) هو السبب أمير الحاج كما في مجمع الانهر أقول كانت عادة سلاطين بني عثمان أيدهم الله
 تعالى أنهم يرسلون أميراً يولونه أمور الحاج فقط غير أمير الشام والآن جعلوا أمير الشام والحاج واحدا فعلى
 هذا الفرق بين أمير الموسم وأمير العراق لأن كلامهم له ولاية عامة فإذا كان من عموم ولايته إقامة الجمعة في
 بلده يقيمها في معنى أيضا بخلاف من كان أميراً على الحاج فقط ويوضح ما ذكرناه قول الشارح تبعه غيره لقصور
 ولايته الخ فافهم (قوله لا ينافر) أي بترية لا بنية فيها بخلاف معنى (قوله مطلقا) أي سواء كان المصر
 كبيرا أو لا وسواء فصل بين جانبيه من كبر كبعثه أو لا وسواء قطع الجسر أو بقي متصلا وسواء كان التعدد
 في مسجدين أو أكثر هكذا يفاد من الفتح ومقتضاه أنه لا يلزم أن يكون التعدد بقدر الحاجة كما يدل عليه كلام
 المرخصي الآتي (قوله على المذهب) فقد ذكر الامام السرخسي أن الصحيح من مذهب أبي حنيفة جواز
 إقامتها في مصر واحد في مسجدين وأكثر وبه نأخذ لاطلاق لاجتماعه في مصر شرط المصر فقط وبما ذكرناه دفع
 ما في البدائع من أن ظاهر الرواية جوازها في موضعين لا في أكثر وعليه الاعتماد اه فان المذهب الجواز
 مطلقا بحر (قوله دفعا للرجوع) لأن في الزام اتحاد الموضع حرجا بينا لا استدعائه تطويل المسافة على أكثر
 الحاضرين ولم يوجد دليل عدم جواز التعدد بل قضية الضرورة عدم اشتراطه لاسيما إذا كان مصر كبيرا
 كصرنا كما قاله الكمال ط (قوله وعلى المرجوح) هو ما مر عن البدائع من عدم الجواز في أكثر من موضعين
 (قوله لمن سبق تحريرة) وقيل يعتبر السابق بالفرغ وقبل بهما والاول اصح بحر عن الفتية أي اصح عند
 صاحب القول المرجوح قال في الحلية وكنت قد راجعت شيخنا بغنى الكمال في هذا كتابه فكتب إلى وأما
 السابق فلا شك عندي في اعتباره بالخروج وهل يعتبر معه الدخول محل تردد في خاطري لأن سبق كذا
 هو بتقديم دخول تمامه في الوجود أو بتقديم انقضاءه كل محتمل اه (قوله فيصلي بعدها آخر ظهر) تقريره
 على المرجوح يشهد أنه على الراجح من جواز التعدد لا ببناء على ما قدمه عن البحر من أنه أفتى بذلك مرارا
 خوف اعتقاد عدم فرضية الجمعة وقال في البحر أنه لا احتياط في فعلها لأنه العمل بأقوى الدلائل اه أقول

(وجازت) الجمعة (بمعنى في الموسم)

فقط (ل) وجود (الخليفة) أو أمير

الحجاز أو العراق أو مكة ووجود

الاسواق والسكك وكذا كل أبنية

نزل بها الخليفة وعدم التعيين بمعنى

للتخفيف (لا) تجوز (لامير الموسم)

لقصور ولايته على أمور الحج

حتى لو أذن له جاز (ولا بعرفات)

لأنها مفازة (وتؤدى في مصر

واحد بموضع كثيرة) مطلقا على

المذهب وعليه الفتوى شرح

المجمع للعينى وإمامة فتح القدير

دفع الرجوع وعلى المرجوح فالجمعة

لمن سبق تحريرة وتفسد بالمعينة

والاشتباة فيصلي بعدها آخر ظهر

وكل ذلك خلاف المذهب فلا

يعول عليه كما حذر في البحر

مطلب

في نية آخر ظهر بعد صلاة الجمعة

وفيه نظر بل هو الاحتياط حتى الخروج عن الهدية يتبين لان جواز التعدد وان كان ارجح واكثر قويا دللنا لكن
فيه شبهة قوية لان خلافه مروى عن ابي حنيفة ايضا واختاره الطحاوي والترمذي وصاحب المختار
وجعله الغنائم الاظهر وهو مذهب الشافعي والمشهور عن مالك واخذي الروايتين عن اجد كذا كرمه المقدسي
في رسالته نور الشبهة في ظهر الجمعة بل قال السبكي من الشافعية انه قول اكثر العلماء ولا يحفظ عن صحابي
ولا تابعي تجوز تعددها اه وقد علمت قول البدائع انه ظاهر الرواية وفي شرح المنية عن جوامع الفقه انه
اظهر الروايتين عن الامام قال في التمهيد وفي الحاشي القسدي وعليه الفتوى وفي التكملة للارازي وبه نأخذ
اه فهو حينئذ قول معتد في المذهب لا قول ضعيف ولذا قال في شرح المنية الاولى هو الاحتياط لان الخلاف
في جواز التعدد وعدمه قوي وكون الصحيح الجواز للضرورة للفقوى لا يمنع شرعية الاحتياط للفقوى اه قلت
على انه لو سلم ضعفه فالخروج عن خلافه اولى فكيف مع خلاف هؤلاء الائمة وفي الحديث المتفق عليه في اتق
الشبهات استبرأ لدينه وعرضه ولذا قال بعضهم فين يقضي صلاة عمر مع انه لم يقفه منها شي لا يكره لانه اخذ
بالاحتياط وذكر في القسبة انه احسن ان كان في صلاته خلاف المجتهدين ويكتفي بخلاف من مر وقيل المقدسي
عن المحيط كل موضع وقع الشك في كونه مصر اذ ينبغي ان يصلوا بعد الجمعة اربعين مرة احتياطا حتى انه
لو لم تقع الجمعة موقعها يخرجون عن عهدة فرض الوقت باداء الظهر ومثله في النكاح وفي القسبة لما أثبت أهل
مرو وباقامة الجمعة فيهما مع اختلاف العلماء في جوازهما أمر أتمهم بالاربع بعد ما حتم الاحتياط اه ونقله
كثير من شراح الهداية وغيرها وتداولوه وفي الظهيرية واكثر ما شيخ بخاري عليه ليخرج عن الهدية يتبين ثم
نقل المقدسي عن الفتح انه ينبغي أن يصلي اربعين مرة آخر فرض أدركت وقته ولم يؤدّه ان تردد في كونه مصر
او تعددت الجمعة وذكر مثله عن المحقق ابن جرباش قال ثم قال وفائدة الخروج عن الخلاف المتروك اولا المحقق
وان كان الصحيح صحة التعدد انه يفسح بلا ضرر ثم ذكر ما يؤهم عدم فعلها ودفعه بأحسن وجه وذكر في التمهيد
انه لا ينبغي التردد في ندها على القول بجواز التعدد بخلافه من اختلاف اه وفي شرح الساقاني هو الصحيح
وبالجملة فقد ثبت انه ينبغي الاتيان بهذه الاربع بعد الجمعة لكن بقي الكلام في تحقيق انه واجب او مندوب
قال المقدسي ذكر ابن الشحنة عن جده التصريح بالنسبة وبجوابه انه ينبغي ان يكون عند مجزئ التوهم أما
عند قيام الشك والاشتباه في صحة الجمعة فالظاهر الوجوب ونقل عن شيخه ابن الهمام ما يفيد به يعلم انها
هل تجزئ عن السنة أم لا عند قيام الشك لا وعند عدمه نعم ويؤيد التفصيل تعبير الترمذي بلا بد وكلام
القسبة المذكور اه وتتمام تحقيق المقام في رسالة المقدسي وقد ذكر شذرة منها في امداد الفتاح وانما
أطلسنا في ذلك لدفع ما يؤهم كلام الشارح تعالى البحر من عدم فعلها مطلقا نعم ان أدى الى مفسدة لا تفعل جهارا
والكلام عند عدمها ولذا قال المقدسي نحن لانأمر بذلك أمثال هذه العوام بل ندل عليه الخواص ولو بالنسبة
اليهم اه والله تعالى أعلم قوله لان وجوبه عليه بأخر الوقت قال في الحلية في هذا التعليل نظر فان المذهب أن
الظهر يجب بزوال الشمس وجوبا وسعالي وقت العصر غير أن السبب هو الجزء الذي يتصل به الاداء فان لم يؤد
الى اخر الوقت عين الجزء الاخير للسببية اه أقول يمكن أن يجاب بأن قوله والا حوط نية آخر ظهر أدركت
وقته هو أحوط بالنسبة الى ما اذا نوى آخر ظهر وجب على ادائه او ثبت في ذمته فان ذلك لا يفيد له لو ظهر عدم
صحة الجمعة لان وجوب ادائه او ثبوته في ذمته لا يكون الا في اخر الوقت او بعده نعم لو قال وجب على يفيد لان
الوجوب بدخول الوقت بخلاف وجوب الاداء على ما حققه في التوضيح من الفرق بين الوجوب ووجوب
الاداء لكن الاولى أن يزيد ولم أصله أو لم يؤدّه كما مر عن الفتح لانه اذا كان عليه ظهر فائت وكانت هذه الجمعة
صحيحة في نفس الامر ينصرف ما نوى الى ما عليه وبدون هذه الزيادة لا ينصرف اليه بل يقع نقلا لان آخر ظهر
أدركه هو ظهر يوم الجمعة كما مر من أن الوقت عندنا لا يظهر أصالة في يوم الجمعة خلافا للفرق وكذا اذا قلنا ان ظهر
الجمعة سقط عنه صلاة الجمعة لانه يصير آخر ظهر أدركه ظهر يوم الخميس فلا ينصرف الى ظهر فائت عليه قبله الا
اذا زاد قوله ولم أصله ولعل الشارح أشار الى هذا بقوله فائت فافهم (تمت) قال في شرح المنية الصغير والاولى
أن يصلي بعد الجمعة سنتها ثم الاربع بهذه النية أي نية اخر ظهر أدركته ولم أصله ثم ركعتين سنة الوقت
فان صحت الجمعة يكون قد أدى سنتها على وجهها والا فقصلي الظهر مع سنته وينبغي أن يقرأ السورة

وفي مجمع الاخير معزنا للمطلب
والاحوط نية آخر ظهر أدركت
وقته لان وجوبه عليه بأخر الوقت

مع الذائحة في هذه الأربع ان لم يكن عليه قضاء فان وقعت فرضا فالسورة لا تضرب وان وقعت نفلا فقراءة السورة واجبة اه أي وأما اذا كان عليه قضاء فلا يضمن السورة لأن هذه الأربع فرض على كل حال قلت وحاصله أنه يصلي بعد الجمعة عشرة ركعات أربعاً سننهن وأربعاً آخر ظهرن وركعتين سنة الوقت أي لاحتمال أن الفرض هو الظهر فتقع الركعتان سنته البعيدة والظاهر أنه يكفي نية آخر ظهر عن الأربع سنة الجمعة اذا صحت الجمعة لأن المعتمد عدم اشتراط التعيين في السنن وان لم تصح فالفرض هو الظهر وتقع الأربع التي صلاحها قبل الجمعة عن سنة الظهر القبلية لكن أطول الفصل بصلاة الجمعة وبسماع الخطبة يصلي أربعاً أخرى فالاولى صلاة العشرة (قوله قنبيه) في بعض النسخ قنبيه وهي صحيحة لأن ما ذكره دونص عبارة القنبيه (قوله وقت الظهر) فيه أن الوقت سبب لا شرط وأنه لا بد منه في سائر الصلوات والجواب انه سبب للوجوب وشرط لصحة المؤدى وشرطية للجمعة ليست كشرطية غيرها فانه يجوز الوقت لا يقي حصة للجمعة لا اداء ولا قضاء بخلاف غيرها سعدية (قوله مطلقاً) أي ولو بعد القعود قدر التشهد كما في طلوع الشمس في صلاة الفجر كما ترى انه في المسائل الاثني عشرية (قوله على المذهب) ردلما في النوادر من أن المقتدى اذا رجع الناس فلم يستطع الركوع والسجود حتى فرغ الامام ودخل وقت العصر فانه يتم الجمعة بغير قراءة ح عن البحر (قوله الخطبة فيه) أي في الوقت وهذا أحسن من قول الكثر والخطبة قبلها الا لا تنصيص فيه على اشتراط كونها في الوقت (تنبيه) في البحر عن المجتبى يشترط في الخطيب أن يتأهل للامادة في الجمعة اه لكن ذكر قبله ما يخالفه حيث قال وقد علم من تفاسيرهم أنه لا يشترط في الامام أن يكون هو الخطيب وقد صرح في الخلاصة بانه لو خطب صبي باذن السلطان وصلى الجمعة رجل بالغ يجوز اه وسيد كرا الشارح أن هذا هو المختار (تممة) لم يقيده الخطبة بكونها بالعربية اكتفاء بما قدمه في باب صفة الصلاة من انها غير شرط ولو مع القدرة على العربية عنده خلافاً له ما حث شرطها الا عند العجز كالاخلاف في الشروع في الصلاة (قوله والخامس كونها قبلها) أي بلا فاصل كثير على ما سبأ أي وهي شرط الانعقاد في حق من ينشئ التحريم للجمعة لا كل من صلاحها فلذا قالوا لو أحدث الامام فقدم من لم يشهدا جازلانه بان تحريمه على تلك التحريم المنشأة فلما أفسدها الخليفة فالقياس أن لا يستقبل بهم الجمعة لكن استحسنوا الجواز لانه لما قام مقام الاول التحق به حكما ولو كان الاول احدث قبل الشروع فقدم من لم يشهدا لم يجز فتح ملخصاً (قوله تنعقد الجمعة بهم) بأن يكونوا ذكورا بالغين عاقلين ولو كانوا معذورين بسفر أو مرض (قوله ولو كانوا أصمياً أو نياماً) أشار إلى أنه لا يشترط لصحتها كونها مسموعة لهم بل يكفي حضورهم حتى لو بعد وعنه أو ناموا اجزأت والظاهر أنه يشترط كونها جهر بحيث يسمعون من كان عنده اذا لم يكن به مانع شرح المنية (قوله على الاصح الخ) عزنا تحميمه في الحلية أيضاً الى المعراج والمبتغى بالغين وجزم به في البدائع والتبيين وشرح المنية قال في الحلية لكن هذا احدى الروايتين عن اثنتي الثلاثه والاخرى أنها غير شرط حتى لو خطب وحده جاز وأفاد شيخنا يعني الكمال اعتمادها (قوله لأن الامر بالسعي ليس الا لاسماعه) كذا قال في النهرونيه أن الشرط الحضور كما لا يسمع فمكان المناسب أن يقول لأن الأمور بالسعي جمع تأمل (قوله وجزم في الخلاصة الخ) مشى عليه في نور الابضاح وقال في شرحه وانما اتبعناه لانه منطوق فيقدم على المفهوم اه أي يفهم من قولهم بشرط حضور جماعة انه لا يصح بحضور واحد وقول صاحب الخلاصة لو حضر واحد أو اثنان وخطب وصلى بالثلاثة جاز منطوق وفيه نظر فان جعل حضور الجماعة شرطاً منطوقاً أيضاً لان الجماعة من الاجتماع فتنا في الوحدة وقد جعلت شرطاً والشرط ما يلزم من عدمه العدم تأمل (قوله وكفت تحميدة الخ) شروع في ركن الخطبة بعد بيان شروطها وذلك لأن المأمورة في آية فاسعوا مطلق الذكر الشامل للقليل والكثير والمأمور عنه صلى الله عليه وسلم لا يكون بسانا لعدم الاجمال في لفظ الذكر (قوله مع الكراهة) ظاهر اللهسة تأتي انهاء تنزيهية تأمل (قوله وأذله الخ) في العناية وهو مقدار ثلاث آيات عند الكرخي وقيل مقدار التشهد من قوله التحيات لله الى قوله عبده ورسوله (قوله بنيتها) أي نية الخطب (قوله او تعجبا) الاولى أن يقول اوسج تعجبا ط (قوله على المذهب) وروى عن الامام انه يجزئه ح (قوله لكنه ذكر) أي المصنف حيث قال ولو عطس عند الذبح فقال الحمد لله لا يحل في الاصح بخلاف الخطبة اه فان مفاده أن جده العطاس يكفي لها قال ح ويمكن

قنبيه (و) الثالث (وقت الظهر قنبتل) الجمعة (بجروجه) مطلقاً ولولا حقا بعد نوم أو زجة على المذهب لأن الوقت شرط الاداء لا شرط الافتتاح (و) الرابع (الخطبة فيه) فلو خطب قبله وصلى فيه لم تصح (و) الخامس (كونها قبلها) لأن شرط الشيء سابق عليه (بجزمه جماعة تنعقد) الجمعة (بهم ولو) كانوا (صما) أو نياماً فلو خطب وحده لم يجز على الاصح كفي البحر عن الظهريه لأن الامر بالسعي للذكر ليس الا لاسماعه والمأمور به وجزم في الخلاصة بأنه يكفي حضور واحد (وكفت تحميدة او تملأه او تسبيحه) للخطبة المفروضة مع التكرار وقالا لا بد من ذكر طويل وأقله قدر التشهد الواجب (ينيتها فلو وجد لعطاسه) او تعجبا (لم ينب عنها على المذهب) كفي التسمية على الذبيحة لكنه ذكر في الذبائح أنه ينب قناتل

قوله لأن الامر بالسعي اي للذكر كما هو مصرح به في الشرح اه معجمه

أن يجاب بأنه سبى على الرواية التي قد منها (قوله وبسنت خطبتان) لا ينافي ما مر من أن الخطبة شرط
 لأن المسنون هو تكرارها مرتين والشرط أحدهما (قوله على المذهب) وقال الطحاوي بقدر ما يسر موضع
 جلوسه من المنبر بحر (قوله وتكره زيادتها الخ) عبارة القهستاني وزيادة التطويل مكروهة (قوله
 كره قراءة قدر ثلاث آيات) أي يكره الاقتصار في الخطبة على نحو تسبيحة وتم ليلته مما يكون ذكر أطول
 قدر ثلاث آيات أو قدر التشهد الواجب وليس المراد أن تقرأ ثلاثة آيات مكرهه لأن المصحح به
 في المتن والمواحب ونور البياض وغيرهما أن من السنن قراءة آية وقال في الامداد وفي المحيط بقراءة الخطبة
 سورة من القرآن أو آية فلاخبار قد تواترت أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ القرآن في خطبته لا يتخلو
 عن سورة أو آية ثم قال وإذا قرأ سورة تامة يتعوذ ثم يسمي قبلها وان قرأ آية قبل يتعوذ ثم يسمي وأما
 قالوا يتعوذ ولا يسمي والاختلاف في القراءة في غير الخطبة كذلك اهـ لمخاويه علم أن الاقتصار على الآية غير
 مكروه قد مر (تنبيه) جرت العادة إذا قرأ الخطيب الآية أنه يقول قال الله تعالى بعد أعوذ بالله من الشيطان
 الرجيم من عمل صالح الخ وفيه إيهام أن أعوذ بالله من مقول الله تعالى وبعضهم يتباعد عن ذلك فيقول قال
 الله تعالى كلاما لا يولد بعد قوله أعوذ بالله الخ ولكن في حصول سنة الاستعاذة بذلك نظر لأن المطالب
 انشاء الاستعاذة ولم يتبق كذلك بل صارت محكية متفودا بها لفظها وذلك ينافي الانشاء كما لا يخفى فالأولى
 أن لا يقول قال الله تعالى ولشيخ مشايخنا العلامة اسماعيل الجراحي شارح البخاري رسالة في هذه
 المسئلة لا يحضر في الان ما قاله فيها فراجعها (قوله ويبدأ) أي قبل الخطبة الأولى بالتعوذ ثم يسمي بحمد الله
 تعالى والثناء عليه والشهادتين والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والعظة والتذكير والقراءة قال
 في التبيين والثانية كالأولى الآية يدعو للمسلمين مكان الوعظ قال في البحر وظاهره أنه يسن قراءة آية فيها
 كالأولى اهـ (تنبيه) ما يفعله بعض الخطباء من تحويل الوجه جهة اليمين وجهة اليسار عند الصلاة على النبي
 صلى الله عليه وسلم في الخطبة الثانية لم أر من ذكره والظاهر أنه بدعة ينبغي تركه لئلا يتوهم أنه سنة ثم رأيت
 في منهاج النووي قال ولا يلتفت يمينا وشمالا في شيء منها قال ابن حجر في شرحه لأن ذلك بدعة اهـ ويؤخذ
 ذلك عندنا من قول البدائع ومن السنة أن يستقبل الناس بوجهه ويستدير القبلة لأن النبي صلى الله
 عليه وسلم كان يخطب هكذا اهـ (قوله والعين) هما حجرة والعباس رضي الله تعالى عنهما (لطيفة) سمعت عن
 بعض شيوخنا أنه كان يقول إن الخطباء يلحنون دما مرتين حيث يقولون وأرض عن عبي نيك الحجرة والعباس
 بادخال آل علي حجرة وابقاء منصرف مع أنه لم يسمع دخول آل عليه وإذا دخلت يصرف (قوله ويجوز
 القهستاني الخ) عبارته ثم يدعو للسلطان الزمان بالعدل والاحسان متجنباً في مدحه عما قالوا أنه كفر وخسران
 كافي الترغيب وغيره اهـ وأشار السارح بقوله ويجوز أن يحل قوله ثم يدعو الخ على الجواز لا الندب لأنه
 حكم شرعي لا بد له من دليل وقد قال في الجرائد لا يستحب لما روى عن عطاء حين سئل عن ذلك فقال أنه
 محدث وإنما كانت الخطبة تذكيراً اهـ ولا ينافي ذلك ما تقدمه السارح في باب الإمامة من وجوب الدعاء
 بالصلاح لأن الكلام في نفي استحبابه في خصوص الخطبة بل لا مانع من استحبابه فيها كما يدعى لعموم المسلمين فان
 في صلاحه صلاح العالم وما في البحر من أنه محدث لا ينفيه فان سلطان هذا الزمان أحوج إلى الدعاء ولا مرأته
 بالصلاح والنصر على الأعداء وقد تكون البدعة واجبة أو مندوبة على أنه ثبت أن أبا موسى الأشعري وهو
 أمير الكوفة كان يدعو له مع قبل الصديق فأنكر عليه تقديم عمر فشكا إليه فاستحضر المنكر فقال إنما أنكرت
 تقديمك على أبي بكر فبكي واستغفره والصحابة حينئذ متوفرون لا يستكون على بدعة إلا إذا شهدت لها أقواعد
 الشرع ولم ينكر أحد منهم الدعاء بل التقديم فقط وأيضا فان الدعاء للسلطان على المنابر قد صار الآن من شعار
 السلطة فمن تركه يخشى عليه ولذا قال بعض العلماء لو قيل إن الدعاء له واجب لما في تركه من القسنة غالباً لم يعد كما
 قيل به في قيام الناس بعضهم لبعض والظاهر أن منع المتقدمين مبنى على ما كان في زمانهم من المجازفة في وصفه
 مثل السلطان العادل الأكرم شاعناه الأعظم مالك رقاب الأمم في كتاب الرذلة من التاتارخانية سئل الصغار
 هل يجوز ذلك فقال لأن بعض ألقاظه كفر وبعضها كذب وقال أبو منصور من قال للسلطان الذي بعض أفعاله
 ظلم عادل فهو كافر وأما شاعناه فهو من خصائص الله تعالى بدون وصف الأعظم لا يجوز وصف العباد به

مطلب
 في قول الخطيب قال الله تعالى
 أعوذ بالله من الشيطان الرجيم

(وبسنت خطبتان) خفيقتان
 وتكره زيادتها على قدر سورة من
 طوال الفصل (بجلسة بينهما) بقدر
 ثلاث آيات على المذهب وتاركها
 مسمى على الأصح كستركه قراءة
 قدر ثلاث آيات ويجهر بالثانية
 لا كالأولى ويبدأ بالتعوذ سراً
 ويندب ذكر الخلفاء الراشدين
 واليمين لا الدعاء للسلطان ويجوز
 القهستاني ويكره تحريكها وصفه
 بما ليس فيه ويكره تكامه فيها إلا
 لمرجع عرف لأنه منها

وأما مالك رقب الامم فهو كذب اه قال في البرازية قلذا كان اثمة خوارزم تباعدون عن الخراب يوم العيد
والجمعة اه اماما عتيدي زماننا من الدعاء للسلطين العثمانية ايدهم الله تعالى كسلطان البرين والبحرين
وخادم الحرمين الشريفين فلامانع منه والله تعالى أعلم (قوله في مخدعه) هو الخلو التي تكون في المسجد
قال السيوطي في حاشيته على سنن أبي داود المخدع هو البيت الصغير الذي يكون داخل البيت الكبير وبنيته
تضم وتفتح اه وفي القاموس المخدع كمنزلة الخزانة اه مدني (قوله عن عين المنبر) قيد لمخدعه قال
في البحر فان لم يكن في جهة او ناحية وتكره صلته في الخراب قبل الخطبة (قوله وليس السواد) اقتداء
بالخلفاء وللتوارث في الاعصار والامصار بحر عن الحاوي القدسي قالت الظاهر أن هذا خاص بالخطيب
والافانصوص أنه يستحب في الجمعة والعديد لبس اجسن الثياب وفي شرح الملتقى من فصل اللباس
ويستحب الابيض وكذا الاسود لانه شعار بني العباس ودخل عليه الصلاة والسلام مكة وعلى رأسه عمامة
سوداء اه وفي رواية لابن عدي كان له عمامة سوداء يلبسها في العديد ويربها خلفه (قوله وترك السلام)
ومن الغريب ما في السراج أنه يستحب للامام اذا صعد المنبر وأقبل على الناس أن يلم عليهم لانه استبرهم
في صعوده اه بحر قلت وعبارته في الجوهره ويروي أنه لا بأس به لانه استبرهم في صعوده (قوله
وطهارة وستر عورة قائما) جعل الثلاثة في شرح المنية واجبات مع أنه نفسه صرح في متن الملتقى بسنية الطهارة
والقيام كافي كثير من المعتبرات وأما ستر العورة فصريح بأنه سنة أيضا في نور الايضاح والمواهب وصرح
في الجمع وغيره بكرامة ترك الثلاثة واعلم معنى سنية الستر مع كونه واجبا خارجا ولو في خفاة على الصحيح
الا لغرض صحيح هو الاعتدال بها وعدم وجوب اعادةها لو انك كشفت عورتها بهيوج ربيح وشهوة وكذا الطهارة
من الجنابة واجبة لدخول المسجد ولو بلا خطبة فتصح خطبته وان اتم لو استعمدا ويولد على ما قلناه ما في البدائع
حيث قال والطهارة سنة عندنا لا شرط حتى ان الامام اذا خطب جنبا او محذافا عنه يعتبر بشرط الجواز الجمعة
اه وفي القبض ولو خطب محذافا او جذا اجاز وبأن اتم اقامة الخطيب في المسجد اه وبه يظهر أن معنى السنة
مقابل الشرط من حيث صحة الخطبة بدونه وان كان في نفسه واجبا كما قلنا ونظير ذلك عدمه من واجبات الطواف
لاجل ايجاب الدم بتركه مع أنه واجب في جميع مشاهد الحج لكن لا يجب الدم بتركه الا في الطواف هذا
ما ظهر لي فاعتن به قال في شرح المنية فان قيل من المعلوم يقينا أنه عليه الصلاة والسلام لم يخطب قط بدونه وتر
وطهارة قلنا نعم ولكن لكون ذلك دأبه وعادته وأدبه ولا دليل على أنه انما فعله لخصوص الخطبة (قوله
الاصح لا) ولذا لا يشترط لها سائر شروط الصلاة كالاستقبال والطهارة وغيرها (قوله بل كشرها في الثواب)
هذا تأويل لما ورد به الاثر من أن الخطبة كشر الصلاة فان مقتضاها مقام ركعتين من الظهر كما قامت
الجمعة بمقام ركعتين منه فيشترط لها شروط الصلاة كما هو قول الشافعي (قوله جاز) أي ولا يعتد الغسل
فاصلا لانه من أعمال الصلاة ولكن الاولى اعادتها كما لو توطع بعدها أو أفسد الجمعة أو فسدت بكفارة فيها
كما في البحر (قوله فان طال) الظاهر أنه يرجع في الطول الى نظر المبتلي ط (قوله لكن سيجي الخ)
استدرك على لزوم اعادة الخطبة يعني قد لا تنزله الاعادة بأن يستدبر شخصا قبل أن يرجع لبيته (قوله
وأقلها ثلاثة رجال) أطلق فيه سم فشم للعبيد والمسافرين والمرضى والأتين والخرسى لصلاحيتهم للامامة
في الجمعة اما لكل واحد من هؤلاء هو مثله في الاثمي والآخرى فصلها أن يقدريها من فوقها واحترز بالرجال عن النساء
والصبيان فان الجمعة لا تصح بهم وحدهم اعدم صلاحيتهم للامامة فيها بحال بحر عن المحيط (قوله ولو غير
الثلاثة الذين حضروا الخطبة) أي على رواية اشترط حضور ثلاثة في الخطبة أما على رواية عدم الاشتراط
أصلا أو أنه يكفي حضور واحد فأظهر (قوله سوى الامام) هذا عند أبي حنيفة ورجح الشارحون دالاه
واختاره المحبوني والنسفي كذا في تصحيح الشيخ قاسم (قوله ينص فاسعوا) لأن طلب الحضور الى الذكر
متمثلنا بلفظ الجمع وهو الواو يستلزم ذا كرافز أن يكون مع الامام جمع وتماه في شرح المنية (قوله فان
نفروا) أي بعد شروعهم معه نهر والمقصود من هذا التفريع بيان أن هذا الشرط وهو الجماعة لا يلزم بقاؤه
الى آخر الصلاة خذ لا فلا لزوم لانه شرط انعقاد لا شرط دوام كخطبة أي شرط انعقاد التحريم عندهم لا شرط
انعقاد الاداء عند أبي حنيفة ولا يمتنع الاداء الا بوجود تمام الاركان وهي القيام والقراءة والركوع والسجود

ومن السنة جلوسه في مخدعه
عن عيين المنبر ولبس السواد وترك
السلام من خروجه الى دخوله في
الصلاة وقال الشافعي اذا استوى
على المنبر سلم مجتبي (وطهارة
وستر) عورة (قائما) وهل هي قائمة
مقام ركعتين الاصح لا ذكره
الزيلي بل كشرها في الثواب
ولو خطب جنبا ثم اغتسل وصلى
جاز ولو فصل بأجنبي فان طال
بأن يرجع لبيته فتغذى او جامع
واغتسل استقبل خلاصة أي
لزوم البطلان ان الخطبة سراج آكن
سجي أنه لا يشترط اتحاد الامام
والخطيب (و) السادس (الجمعة
وأقلها ثلاثة رجال) ولو غير
الثلاثة الذين حضروا الخطبة
(سوى الامام) بالنص لانه لا بد
من ذلك كرو هو الخطيب وثلاثة
سواء ينص فاسعوا الى ذكر الله
(فان نفروا قبل سجوده) وقالوا
قبل التحريمة (بطلت)

قوله فانه يعتبر بشرط أي ما فعله
الامام من الخطبة جنبا أو محذفا
يعتبر ويعتد به من حيث كونه
شرط الصحة للجمعة يعني أنه يجزى
ويكفي وان كان مرتكباً لم يحرم ولو
كان بلا عذر اه منه

فلونفروا بعد التحريمة قبل السجود فسدت الجمعة ويستقبل الطهر عنده وعندهم ايتم الجمعة وتقامه في البحر وغيره
 (قوله ولذا) أي لكون المراد الرجال أي بالنساء فأفاد أنه لو بقي ثلاثة من النساء أو الصبيان ولو كان معهم رجل
 أو رجلان لا يعتبر فلوقال فان نفروا وحدهم لكان أولى أفاده في البحر يقي أن يقال ان الماعد وإذا حذف يجوز
 تمديد العدد وتأنيته فلا دلالة على اشتراط الذكورية من لفظ ثلاثة ولو سلم فأنما تبدل النساء على مطلق الذكورية
 لا بقيد الرجولية ط فالأظهر والأخصر أن يقول وان بقوا ليعود ضميره على ما عاده عليه ضمير نفروا الأول وهو
 ثلاثة رجال (قوله أو عادوا) وكذا لو وقفوا إلى أن ركع فأحرموا وأدركوه فيه كما في البحر (قوله وأدركوه
 راكعاً) تفيد حسن موافق لما في الخلاصة خلافاً لما يوهمه ظاهر البحر كما في النهر (قوله وانفروا الخ) بغنى
 عنه قوله أولاً ولو غير الثلاثة الخ ط (قوله وأتمها الجمعة) أي ولو وحده فيما إذا لم يعودوا ولم يأت غيرهم (قوله
 الاذن العام) أي أن يأذن للناس إذا ناعماً بأن لا يمنع احداً من تصح منه الجمعة عن دخول الموضع الذي تصل
 فيه وهذا مراد من فسر الاذن العام بالاشتراك كذا في البرجندى اسماعيل وانما كان هذا شرطاً لأن
 الله تعالى شرع النداء للصلاة الجمعة بقوله فاسعوا إلى ذكر الله والنداء للاشتراك وكذا تنهي بجمع لا اجتماع
 الجماعات فيها فاقضى أن تكون الجماعات كلها مأذونين بالحضور وتحقيق المعنى الاسم بدائع واعلم أن هذا الشرط
 لم يذكر في ظاهر الرواية ولذا لم يذكر في الهداية بل هو مذكور في النوادر ومضى عليه في الكثرة والوقاية والتقية
 والمقتضى وكثير من المعبريات (قوله من الامام) قيده بالنظر إلى المثال الآتي والا فالمراد الاذن من مقبها
 لما في البرجندى من أنه لو أغلق جماعة باب الجامع وصاروا فيه الجمعة لا تجوز اسماعيل (قوله وهو يحصل
 الخ) أشاربه إلى أنه لا يشترط صريح الاذن ط (قوله للواردين) أي من المكلفين فيها فلا يضر منع نحو
 الدماء والخوف القنصة ط (قوله لأن الاذن العام مقرر لاهله) أي لأهل القلعة لأنها في معنى الحصن
 والاحسن عود الضمير إلى الصبر المفهوم من المقام لأنه لا يكفي الاذن لأهل الحصن فقط بل الشرط الاذن
 للجماعات كلها كما مر عن البدائع (قوله وغلقه لمنع العدو الخ) أي أن الاذن هنا موجود قبل غلق الباب
 لكل من أراد الصلاة والذي يضر انما هو منع المصلين لا منع العدو (قوله لكان احسن) لأنه ابعد عن الشبهة
 لأن الظاهر اشتراط الاذن وقت الصلاة لا قبلها لأن النداء للاشتراك كما مر وهم يغلقون الباب وقت النداء
 أو قبله فنسمع النداء وأراد الذهاب إليها لا يمكنه الدخول فالتامع حال الصلاة متحقق ولذا استظهر الشيخ
 اسماعيل عدم الصحة ثم رأيت مثله في نهج النجاة معزياً إلى رسالة العلامة عبد البر بن الشحنة والله أعلم (قوله
 وهذا أولى مما في البحر والمخ) ما في البحر والمخ هو ما مرعه في المتن بقوله فلودخل أمير حصناً أي أنه أولى من الجزم
 بعدم الانعقاد (قوله أو قصره) كذا في الزباجي والدرر وغيرهما وذكر الزباجي في حاشية الدرر أن المناسب
 للسياق أو قصره بالميم بدل القاف قلت ولا يخفى بعده عن السياق وفي الكافي التعبير بالدار حيث قال والاذن
 العام وهو أن تفتح ابواب الجامع ويؤذن للناس حتى لو اجتمعت جماعة في الجامع وأغلقوا الابواب وجمعوا
 لم يجوز وكذا السلطان إذا أراد أن يصلي بحشمه في داره فان فتح بابها وأذن للناس إذا ناعماً جازت صلاته
 شهدت العامة والاولان لم يفتح ابواب الدار وأغلق الابواب واجلس البوابين لينعوا عن الدخول لم تجز لأن
 اشتراط السلطان للتحرز عن نفوذها على الناس وذلك لا يحصل الا بالاذن العام اه قلت وينبغي أن يكون محل
 النزاع ما إذا كانت لا تقام الا في محل واحد أم لو تعددت فلا لأنه لا يتحقق التقويت كما أفاده التعليق تأمل
 (قوله لم تنعقد) يحمل على ما إذا منع الناس فلا يضر أغلقه لمنع عدو أو لعادة كما مر ط قلت ويؤيد قول
 الكافي وأجلس البوابين الخ فتأمل (قوله وأذن للناس الخ) مفاده اشتراط علمهم بذلك وفي منغ الغفار
 وكذا أي لا يصح لوجع في قصره لحشمه ولم يغلق الباب ولم يمنع احداً الا أنه لم يعلم الناس بذلك اه (قوله
 وكره) لأنه لم يقص حتى المسجد الجامع زباجي ودرر (قوله فالامام الخ) ذكره في المجتبى (قوله تختص بها)
 انما وصف التسعة بالاختصاص لأن المذكور في المتن احد عشر لكن العقل والبلوغ منها ليسا خاصين كما به
 عليه الشارح اه ح (قوله اقامة) خرج به المسافر وقوله بمصر أخرجه الاقامة في غيره الا ما استثنى بقوله فان
 كان يسمع النداء ح (قوله يسمع النداء) أي من المنابر بأعلى صوت كما في التهستاني (قوله وقتبنا الخ)
 فيه أن ما مر عن الوالوية في حد الفناء الذي تصح اقامة الجمعة فيه والكلام هنا في حد المكان الذي من كان فيه

وان بقي ثلاثة رجال ولذا أتى
 بالنساء (وانفروا بعد سجوده) أو
 عادوا وأدركوه راكعاً وانفروا
 بعد انطمة وصلى بآخرين (لا)
 تظل (وأتمها) جمعة (في) السابع
 (الاذن العام) من الامام وهو
 يحصل بفتح ابواب الجامع للواردين
 كافي فلا يضر غلق باب القلعة لعدو
 أو لعادة قديمة لأن الاذن العام
 مقرر لاهله وغلقه لمنع العدو لا
 المصل نعم لو لم يغلق لكان احسن
 كما في مجمع الانهر معزياً لشرح
 عيون المذاهب قال وهذا أولى
 مما في البحر والمخ فليحفظ (فلو
 دخل أمير حصناً) أو قصره (وأغلق
 بابه وصلى بأصحابه لم تنعقد) ولو
 فتحه وأذن للناس بالدخول جاز
 وكره فالامام في دينه ودينه إلى
 العامة محتاج فسبحان من تنزه
 عن الاحتياج (وشرط لا قتراضها)
 تسعة تختص بها (اقامة بمصر)
 وأما المفصل عنه فان كان يسمع
 النداء تجب عليه عند محمد وبه
 يفتى كذا في الملتقى وقد مناعن
 الوالوية تقديره بفتح
 مطلب
 في شروط وجوب الجمعة

يلزمه الحضور الى مصر ايدها فيه ثم في التارخانية عن الذخيرة أن من بينه وبين المصير فرسخ يلزمه حضور
الجمعة وهو المختار للفتوى (قوله ورجح في البحر الخ) هو ما استحسنه في البدائع وصحح في مواهب الرحمن
قول أبي يوسف بوجوبها على من كان داخل حدة الإقامة أي الذي من فارق بصير مسافرا واذ وصل اليه بصير
مقيما وعلة في شرحه السمي بالبرهان بأن وجوبه باحتصاص بأهل مصر والخارج عن هذا الحد ليس أهله اه
قلت وهو ظاهر المتون وفي المعراج أنه اصبح ما قبل وفي الخاتمة المقتضى في موضع من أطراف المصران كان بينه وبين
عمران مصر فرجة من مزارع لاجعة عليه وان بلغه النداء وتقدير البعد بغلوة او ميل ليس بشيء هكذا رواه
أبو جعفر عن الامامين وهو اختيار الخوافي وفي التارخانية ثم ظاهر رواية اصحابنا لا تجب الا على من يسكن
المصر او ما يتصل به فلا تجب على أهل السواد ولو قريبا وهذا اصح ما قيل فيه اه وبه جزم في التجنيس قال في
الامداد تنبيه قد علمت بنص الحديث والاثار والروايات عن ائمتنا الثلاثة واختيار المحققين من أهل الترجيح
أنه لا عبرة ببلوغ النداء ولا بالغلوة والاميل فلا عليك من مخالفة غيره وان صح اه أقول وينبغي تقييد
ما في الخاتمة والتارخانية بما اذ لم يكن في فناء المصر لما مر أنها اتصحت اقامتها في الفناء ولو منفصلا بزارع فاذا
صح في الفناء لانه ملحق بالمصر يجب على من كان فيه أن يصلح لانه من أهل المصر كما يعلم من تعليل البرهان والله
الموفق (قوله وصحة) قال في النهر فلا تجب على مريض ساء مزاجه وأمكن في الاغاب علاجه فتخرج المقعد
والاعشى ولذا عطفها عليه فلا تنكر في كلامه كما توهمه في البحر اه فلو وجد المريض ما يركبه في القنينة
هو كالأعلى على الخلاف اذا وجد قائدا وقيل لا يجب عليه اتفاقا كالمقعد وقيل هو كالقادر على المشي فتجب في
قولهم وتعقبه السروجي بأنه ينبغي تصحيح عدمه لأن في التزامه الركوب والحضور زيادة المرض قلت فينبغي
تصحيح عدم الوجوب ان كان الامر في حقه كذلك حامية (قوله وألحق بالمريض المريض) أي من يعول
المريض وهذا ان بنى المريض ضائعا بخروجه في الاصح حلية وجوهرة (قوله والاصح الخ) ذكره في
السراج قال في البحر ولا ينبغي ما ذه اه أي لوجود الرق فيها والمراد ببعض من اعتق بعضه وصار يسهي كما
في الخاتمة (قوله وأجير) مفاده أنه ليس للمستهأجر منعه وهو أحد قولين وظاهر المتون يشهد له كما في البحر
(قوله بجساده لو بعيدا) فان كان قدر ربيع النهار حط عنه وبيع الاجرة وليس للاجير أن يطالبه من الربع
المحطوط بمقدار اشتغاله بالصلاة تارخانية (قوله ولو أذن له مولاه) أي بالصلاة وليس المراد المأذون بالتجارة
فانه لا يجب عليه اتفاقا كما يعلم من عبارة البحر ح (قوله ورجح في البحر التحخير) أي بأنه جزم به في الظاهرية
وبأنه ألبق بالقواعد اه قلت ويؤيده أنه في الجوهره أعاد المسئلة في الباب الآتي وجزم بعدم وجوبها عليه
حيث ذكر أن من لا تجب عليه الجمعة لا تجب عليه العيد الا المملوك فانما تجب عليه اذا أذن له مولاه لاجمعة
لأنها لا يقوم مقامها في حقه وهو الظاهر بخلاف العيد ثم قال وينبغي أن لا تجب عليه كاجمعة لان منافعه
لا تصير مملوكا له بالاذن خاله بعده كحاله قبله ألا ترى أنه لو ج بالاذن لانسقط عنه حجة الاسلام اه ولا ينبغي
أنه اذا لم تجب عليه يخير لانه فرع عدم الوجوب وفي البحر أيضا وحل يحمل له الخروج اليها والى العيدين بلا اذن
مولاه ففي التجنيس ان علم رضاه ورآه فسكت حل وكذا اذا كان يمسك دابة المولى عند الجامع ولا يخل بحقه
في الامسالة ذلك في الاصح (قوله محققة) ذكره في النهر بحثا لاخراج الخنثى المشكل ونقله الشيخ
اسماعيل عن البرجندی قيل معاملة بالانصر تقضي وجوبها عليه أقول فيه نظر بل تقضي عدم خروجه
الى مجامع الرجال ولذا لا تجب على المرأة فافهم (قوله وليس لخاصين) أي بالجمعة بل هما شرط التكليف
بالعبادات كلها كالا سلام على أن المجنون يخرج بقيد العلة لانه مرض بل قال الشاعر
واصعب أمراض النفوس جنونها (قوله فتجب على الاعور) وكذا ضعيف البصر فيما يظهر أما الاعشى فلا
وان قدر على قائد متبرع او بأجرة وعسدهما ان قدر على ذلك تجب وتوقف في البحر فيما لو أقيمت وهو حاضر في
المسجد وأجاب بعض العلماء بأنه ان كان متظفرا فالظاهر الوجوب لأن العلة الخارج وهو منقذ أقول بل
يظهر لي وجوبها على بعض العميان الذي عشى في الاسواق ويعرف الطرق بلا قائد ولا كفة ويعرف أي مسجد
أراد به بلا سؤال احد لانه حينئذ كالريض القادر على الخروج بنفسه بل ربما تلحقه مشقة اكثر من هذا تأمل
(قوله وقدرته على المشي) فلا تجب على المقعد وان وجد حاملا اتفاقا خاتمة لانه غير قادر على السعي أصلا

ورجح في البحر اعتبار عودته لبيته
بلا كفة (وصحة) وألحق
بالمريض المريض والشيخ الثاني
(وحرية) والاصح وجوبها على
مكاتب ومبعض وأجير وبسقط
من الاجر بجساده لو بعيدا والا لا
ولو أذن له مولاه وجبت وقيل يخير
جوهرة ورجح في البحر التحخير
(وذكره) محققة (وبلوغ
وعقل) ذكره الزيلعي وغيره
وليس لخاصين (ووجوده)
فتجب على الاعور (وقدرته
على المشي)

يجزى فيه الخلاف في الاعنى كناية عليه الله تعالى (قوله أحدهما) أي أحد الرجلين ح. والمناسبات
أحدهما (قوله لكن الخ) أي أيا السيد أو العود يجعل ما في البحر على العرج الغير المانع من المشي وما هنا
على المانع منه (قوله وعدم حيس) ينبغي تقيده بكونه مظلوما كيديون معسر فلموسرا فادراهي الاداء حالا
وجبت (قوله وعدم خوف) أي من سلطان أو لص مخ. قال في الامداد ويطبق به القليل إذا خاف الخس كحاز
له التيميم (قوله وويل ونيل) أي شديدين (قوله ونحوهما) أي كره شديد كما قد ساء في باب الامامة (قوله
أي هذه الشروط) أي شروط الاقتراض (قوله إن اختار العزيمة) أي صلاة الجمعة لأنه رخص له في تركها إلى
الظهر فصارت الظهر في حقه رخصة والجمعة عزيمة كالظهر لمساخر حوز رخصة له والصوم عزيمة في حقه لأنه اشتق
قافهم (قوله بالغ عاقل) تفسير للمكف وخرج به الصبي فأنتم اتفق منه فلا والجنون فإنه لا صلاة له أصلا يجر عن
البدائع (قوله للابعد على موضوعه بالنقض) يعني لو لم يتصل بوقوعه فرضا بل أترسأه بصلاة الظهر لعاد على
موضوعه بالنقض وذلك لأن صلاة الظهر في حقه رخصة فإذا أتى بالعزيمة وتحمل المشقة صح ولو أترسأه بالظهر
بعدها الحائنة مشقة ونقضنا الموضوع في حقه وهو التسهيل اه ح. قلت فالمراد بالمرضع الأصل الذي بني عليه
سقوط الجمعة خنا وهو التسهيل والتهخيص الذي استدعاه العذر ومنه النظر إليه ولو في جانب العبد قال في
البحر لا نألو لم نجوزها وقد تعطلت منافعه على المولى لوجب عليه الظهر فتعطل عليه منافعه ثانيا فينقلب النظر
ضررا (قوله وفي الجراح) أخذني في البحر من ظاهر قوله أن الظهر إهم رخصة فدل على أن الجمعة عزيمة وهي
أفضل للمرأة لأن صلاتها في بيتها أفضل وأقرب في الثمر ومقتضى التعليق أنه لو كان بينهما الصبي جدار المسجد
بلا مانع من صحة الاقتداء تكون أفضل أيضا (قوله من صلح لغيرها) أي لامامة غير الجماعة فهو على تقدير
مضاف والمراد الامامة للرجال يخرج الصبي لأنه مسلوب الإحلية والمرأة لأنها لا تصل إماما للرجال (قوله
وتعتقدهم) أشار به إلى خلاف الشافعي رحمه الله حيث قال بحجة إمامتهم وعدم الاعتداد بهم في العدد الذي
تعتقدهم الجمعة وذلك لأنهم اصلوا الامامة فلا ينبغي لغيره الاقتداء أولى عناية (قوله وحرم الخ) عدل عن
قول القدوري والكثير ذكره لقول ابن اليمام لا بد من كون المراد حرم لأنه ترك الفرض القطعي بأنما فهم الذي
هو كره من الظهر غير أن الظاهر رفع صحبة وان كره ما مورا بالاعراض عنها وأجاب في البحر بأن الحرام هو ترك
السعي المأمور أيضا أصلا صلاة الظهر قبلها بغير مقفوة للجمعة حتى تكون حراما فإن سعيه بعدها للجمعة فرض
كما صرحوا به وإنما كره الظاهر قبلها لأنها قد تكون سببا للتفويت باعتماد عليها وهم انما حكموا بالكراهة
على صلاة الظهر لا على ترك الجمعة اه. ملخصا واستحسنه في الثمر (قوله لمن لا عذر له) أما المعذور
فيستحب له تأخيرها إلى فراغ الامام كإتيان (قوله فلا يكره) بل هو فرض عليه أقوات الجمعة قال في البحر ففمن
الصلاة غير مكرهه وتفويت الجمعة حرام وهو مؤيد بالقلنا اه. يعني أن الكراهة ليست لذات الصلاة بل لخارج
عنها وهو كونها سببا لتفويت الجمعة بدليل أنه لو صلاها بعد فوت الجمعة لم يكره فعلها بعد ما يلح بحج وقد يقال
مراد الغاية عدم الكراهة عند الاشتباه في صحة الجمعة فيكون المراد فعلها بعد صلاة الجمعة لا بعد فوتها
تأمل (قوله في يومها) متعلق بمحذوف حال من الظاهر أي الظاهر الواقع في يومها اخترازا عن ظهر سابق
على يومها فإنه لو قضاه قبلها لم يكره بل يجب على ذي ترتيب فهم (قوله بمصر) أمالو كن في قرية فلا يكره
لعدم صحة الجمعة فيها (قوله لكونه سببا) قد علمت مانع من بحث صاحب البحر (قوله وهو) أي
التفويت (قوله ابتداء الآية) أي لأن السعي مقتض للمزولة مع أن المطلوب المشي إليها بالكنية والوقار
اه ح. وكأنه اختار التعبير في الآية ثلث على الذهاب إليها والله أعلم والأولى أن يقول عبرة لأنه لو كان في
المسجد الخ. كما فعل في البحر والنهر أو يقول ولأنه بالهاتف على ابتداء (قوله لا يطل إلا بالشروع) ينبغي تقيده
بما إذا كان صلى في مجلسه أمالو لوقام منه ومعنى إلى مكان آخر على عزم صلاة الجمعة مع الامام يطل بمجرد سعيه
تأمل (قوله لأنه لو خرج حاجة الخ) ولو شرب فيها فالعبرة بالأغلب كما قد من الجرح. وفيه أن ما ذكره في
البحر بالنظر إلى الثواب وحل يتأتى ذلك خاتما تأمل والظاهر الاكتفاء بذلك ولو كان الأغلب الحاجة لتحقيق
السعي إليها وان كان لا ثواب له تأمل (قوله أو مع فراغ الامام) ومثله بالأولى ما في الفتح لو كان بعد فراغه منها
لأنه في صورتين لا يكون سعيه إليها لكن خذاسم لو كان عالما بذلك والا فلا فالتناسب اخراج هذه المسائل

بقوله تعدد والامام فيها تأمل (قوله اولم يقيمها أصلاً) أي لعذر أو غيره وكذا الوجه اليها والامام والناس فيها إلا أنهم خرجوا منها قبل اتمامها النسيئة فالصحيح أنه لا يبطل ظهره بجر عن السراج (قوله فالبطلان به) أي بطلان الظهر بالسعي الى الجمعة (قوله مقيد بامكان ادراكها) كذا في البحر وأيده في الترمذي أي عن السراج وهو غير صحيح كما نعرفه (قوله فالاصح أنه لا يبطل سراج) تبس في هذا صاحب النهر والصواب استقاط لاقال في البحر وأطلق أي في البطلان فمثل ما اذا لم يذكر كماله بعد المسافة مع كونه الامام فيها وقت الخروج اولم يكن شرع وهو قول البلخين قال في السراج وهو الصحيح لانه توجه اليها وهي لم تفت بعد حتى لو كان بيته قريباً من المسجد وسمع الجماعة في الركعة الثانية فتوجه بعد ما صلى الظهر في منزله بطل الظهر على الاصح ايضاً لما ذكرنا اه قلت ومثله في شروح الهداية كالتهاية والكفاية والمعراج والفتح (قوله بطل ظهره) أي وصف الفرضية وصار نقلاً لبقاء على أن بطلان الوصف لا يوجب بطلان الاصل عندهما خلافاً لمحمد (قوله ولا يظهر من اقتدى به الخ) لان بطلانه في حق الامام بعد الفراغ فلا يضر المأموم بجر عن المحيط أي فلا يقال الاصل أن صلاة المأموم تنفسد بفساد صلاة الامام لانه بعد الفراغ من الصلاة لم يبق مأموماً وله نظائر قد منها في باب الامامة منها ما لو ارتد الامام والعياذ بالله تعالى ثم أسلم في الوقت يلزمه الاعادة دون القوم ومنها ما لو سلم القوم قبل الامام بعد عودته قدر ان تشهد ثم عرض له واحدة من المسائل الاثني عشرية او سجد هولاء وهو لم يسجد وامعه ثم عرض له ذلك تبطل صلاته وحده فافهم (قوله أدركها اولاً) أي ولو كان عدم ادراكها اليها بعد المسافة لما علمت من أن التقيد بامكان ادراكها خلاف الصحيح فافهم ثم اذا لم يذكر كمالها او بده الرجوع فرجع لزمه اعادة الظهر كما في شرح المنية (قوله بالفرق بين معذور وغيره) قال في الجوهر والعبد والمريض والمسافر وغيرهم سواء في الانتقاض بالسعي اه وعزاه في البحر الى غاية البيان والسراج ثم استشكله بأن المعذور ليس بأمور بالسعي اليها مطلقاً فينبغي أن لا يبطل ظهره بالسعي ولا بالنسوع في الجمعة لان الفرض سقط عنه ولم يكن مأموراً بنقضه فتكون الجمعة نقلاً كما قال به زفر والشافعي قال وظاهر ما في المحيط أن ظهره انما يبطل بحضوره الجمعة لا بمجرد سعيه كما في غير المعذور وهو أخف اشكالا اه قلت ويحجب عنه بما في الزيلعي والفتح أنه انما رخص له تركه المعذور بالالتزام بالتحقق بالصحيح (قوله على المذهب) عبارة شرح المنية هو الصحيح من المذهب ثم قال خلافاً لفره فيقول ان فرضه الظهر وقد اذاع في وقته فلا يبطل بغيره وانما المعذور انما فارق غيره في الترخص بترك السعي فاذا لم يترخص بالتحقق بغيره اه (قوله المعذور) وكذا غيره بالاولى نهر (قوله ومسجون) صرح به كالكثير وغيره مع دخوله في المعذور لانه ما قيل انها تلزمه لانه ان كان ظاهراً على ارضاء خصمه والا امكنه الاستغانة اه قال الخبر الرمي وفي زماننا لا مغيب للظالم والغلبة للظالمين فمن عارضهم بحق اهلكوه (قوله تحريماً) ذكر في البحر أنه ظاهر كلامهم قلت بل صرح به القهستاني (قوله اداء ظهر بجماعة) مفهومه أن القضاء بالجماعة غير مكروه وفي البحر وقيد بالطهر لان في غيره لا بأس أن يصلوا جماعة اه (قوله في مصر) بخلاف القرى لانه لا جمعة عليهم فكان هذا اليوم في حقهم كغيره من الايام شرح المنية وفي المعراج عن المجتبى من لا تجب عليهم الجمعة بعد الموضع صلوا الظهر بجماعة (قوله لتقليل الجماعة) لان المعذور قد يقتدى به غيره فيؤدي الى تركها بجر وكذا اذا علم أنه يصلي بعدها بجماعة رجا يتركها ليصلي معه فافهم (قوله وصورة المعارضة) لان شعار المسلمين في هذا اليوم صلاة الجمعة وقصد المعارضة اهم يؤدي الى امر عظيم فيكون في صورتها كراهة التحريم رخصي (قوله تغلق) لتلا اجتماع فيها جماعة بجر عن السراج (قوله الا لجامع) أي الذي تقام فيه الجمعة فان فتحه في وقت الظهر ضروري والظاهر أنه يغلق أيضاً بعد اقامة الجمعة لتلا اجتماع فيها احد بعدها الا أن يقال ان العبادة الجارية هي اجتماع الناس في اول الوقت فيغلق ما سواه مما لا يتم فيه الجمعة ليضطروا الى المجيء اليه وعلى هذا فيغلق غيره الى الفراغ منها لكن لا داعي الى فتحه بعد ما فسق مجلواً الى وقت العصر ثم كل هذا ما بالغه في المنع عن صلاة غير الجمعة واطهاراً لتأكيدها (قوله وكذا أهل مصر الخ) الظاهر أن الكراهة هنا تنزيهية لعدم التقليل والمعارضة المذكورين ويؤيده ما في القهستاني عن المضمرات يصلون وحدها استحباً (قوله بغير اذان ولا اقامة) قال في الولوالجية ولا يصلي يوم الجمعة جماعة بمصر ولا يؤذن ولا يقيم في سجن وغيره لصلاة الظهر اه قال

اولم يقيمها أصلاً تبطل في الاصح
فالبطلان به مقيد بامكان
ادراكها (بأن انفصل عن) باب
(داره) والامام فيها اولم يذكرها
لبعد المسافة فالاصح أنه لا يبطل
سراج (بطل) ظهره لا أصل
الصلاة ولا يظهر من اقتدى به ولم
يسع (ادركها اولاً) بالفرق بين
معذور وغيره على المذهب (وكرد)
تحريماً (المعذور ومسجون)
ومسافر (أداء ظهر بجماعة في
مصر) قبل الجمعة وبعد هالتقليل
الجماعة وصورة المعارضة وأقاد
أن المساجد تغلق يوم الجمعة الا
الجامع (وكذا أهل مصر فاتهم
الجمعة) فانهم يصلون الظهر بغير
اذان ولا اقامة ولا جماعة

في النهر وهذا اول ما في السراج معزى الى جمع التفاريق من أن الاذان والاقامة غير مكرهين (قوله ويستحب للمريض) عبارة القيساني المذوور هي أعم (قوله وكره) ظاهر قوله يستحب أن الكراعة تنزيهية نهر وعليه يخاف شرح الدرر الشرجي اسماعيل عن المحيط من عدم الكراعة اتفاقا محمول على نفي التحريم (قوله ومن أدركها) أي الجمعة (قوله أو سجود سبوع) ولو في تشهد ط (قوله على القول به فيها) أي على القول بقوله في الجمعة والمختار عند المتأخرين أن لا يسجد للسهو في الجمعة والمعيدين تموم الزيادة من الجواز كذا في السراج وغيره بجر وليس المراد عدم جواز ذلك الا في تركه كسلايق الناس في قسنة أبواب العود عن العزيمة ومثله في الايضاح لابن كمال (قوله يتحبا الجمعة) نحو وخبر في القراءة ان شاء جبر وان شاء خاف بجر (قوله خلافا للمحدث) حيث قال ان ادركه معه ركوع الركعة الثانية بنى عليها الجمعة وان ادركه فيها بعد ذلك بنى عليها الظاهر لانه جمعة من وجه وظاهر من وجه لقوان بعض الشرائط في حقه فيصلي أربعين اعتبار الظاهر ويقعد لا محالة على رأس الركعتين اعتبار الجمعة ويقرأ في الاخرين لاحتمال النقلة وإلما أنه مدرك للجمعة في هذه الحالة حتى تشتط لنية الجمعة وهي ركعتان ولا وجه لما ذكرناه من احتمالين لا يبنى احد سما على تحريرة الاخر كذا في الهداية (قوله لكن في السراج الخ) أقول ما في السراج ذكره في عدم الظهيرة عن بعض المشايخ ثم ذكر عن بعضهم أنه يصير مدركا بخلاف وقال وهو الصحيح (قوله اتفاقا) لما علمت انها عند محمد ليست ظهرا من كل وجه (قوله ثم الظاهر الخ) ذكر في الظهيرة معزى الى المتني مسافر ادرك الامام يوم الجمعة في التشديد يصلي أربعين بالتكبير الذي دخل فيه اه قال في البحر وهو مختص لما في اتون مقتضى خلتها على ما اذا كانت الجمعة واجبة على المسبوق أما اذا لم تكن واجبة فانه يتم ظهرا اه وأجاب في النهر بأن الظاهر أن هذا يخرج على قول محمد غاية الامر أن صاحب المتني حرم به لاختياره اياه والمسافر مشال لا قيد اه قلت وبؤيده ما مر من الهداية من أنه لا وجه عندهما لبناء الظهيرة على الجمعة لانها مختلفان على أن المسافر لما التزم الجمعة صارت واجبة عليه ولذا احتج امامته فيها وأيضا المسافر اذا صلى الظهيرة قبلها ثم سعى اليها بطل ظهيرة وان لم يدركها فكيف اذا أدركها بالصلية بل يصلها ظهرا والظهير لا يطل الظهير فانظروا ما في النهر ووجه تخصيص المسافر بالذ كر دفع نحوهم أنه يصلح الظهيرة مقصورة على قول محمد لأن فرض امامه ركعتان فبها على أنه يتحبا أربعين عنده لان جمعة امامه قائمة مقام الظهيرة والله أعلم (قوله ان كن) ذكره باعتبار المكان ط (قوله اذا خرج الامام الخ) هذا لفظ حديث ذكره في الهداية مرفوعا عن كنف في الفتح أن رفعه غرب والمعروف كونه من كلام الزهري وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن علي وابن عباس وابن عمر رضي الله تعالى عنهم كذا يكرهون الصلاة والكلام بعد خروج الامام والحاصل أن قول الصحابي حجة يجب تقلده عندنا اذا لم ينقضه شيء آخر من السنة اه (قوله فلا صلاة) مثل السنة وتحية المسجد بجر قال محشبه الرمي أي فلا صلاة جائزة وتقدم في شرح قوله ومنع عن الصلاة وسجدة التلاوة الخ أن صلاة النفل صحيحة مكرهة حتى يجب قضاؤه اذا قطعها ويجب قطعها وقضاؤه في غير وقت مكرهه في ظاهر الرواية ولو اتهمه خرج عن عبادة مالزمه بالشروع فالمراد الحرمة لاعداء الانعقاد (قوله ولا كلام) أي من جنس كلام الناس أما التسليم ونحوه فلا يكره وهو الاصح كفي التوبة والعناية وذكر الزبلي أن الاحوط الانصات ومحل الخلاف قبل الشروع أما بعده فالكلام مكره بتحريمه بأقسامه كفي البدائع بجر ونهر وقال الباقى في مختصره واذا شرع في الدعاء لا يجوز للقوم رفع اليدين ولا تأمير باللسان جبر ا فان فعلوا ذلك اشوا وقيل اساءوا ولا اثم عليهم والصحيح حر الاول وعليه الفتوى وكذلك اذا ذكر النبي صلى الله عليه وسلم لا يجوز أن يتلو عليه بالخبر بل بالقلب وعليه الفتوى رمي (قوله الى تمامها) أي الخطبة لكن قال في الدرر لم يقل الى تمام الخطبة كما قال في الهداية لما صرح به في المحيط وغاية البيان أنهم ما يكرهان من حين يخرج الامام الى أن يفرغ من الصلاة (قوله في الاصح) وقبل يجوز الكلام حال ذكرهم ط (قوله فانها لا تكرر) بل يجب فعلها (قوله والا لا) أي وان سقط الترتيب تكره (قوله في الاصح) عزاء في البحر الى التلو الجدية والمبتغى ولم يذكر مسئلة النقل وفي الشربلية عن الصغرى وعليه الفتوى قال في البحر وما في التبع من أنه لو خرج وهو في السنة يقطع على رأس ركعتين ضعيف وعزاه قاضي خان الى النوادر اه قلت وقدمنا في باب ادراك الفريضة ترجيح ما في التبع

ويستحب للمريض تأخيرها الى فراغ الامام وكره ان لم يؤخر هو الصحيح (ومن ادركها في تشهد أو سجود سبوع) على القول به فيها (يتحبا الجمعة) خلافا للمحدث (كما) يتم (في العيد) اتفاقا كما في عبد القح لكن في السراج أنه عند محمد لم يصير مدركا له (ويشوي جمعة لا ظهرا) اتفاقا لفتوى الظهير لم يصح اقتداؤه ثم الظاهر أنه لا فرق بين المسافر وغيره نهر بحثنا اذا خرج الامام من الخيرة ان كان والاقامة للعود شرح المجمع (فلا صلاة ولا كلام الى تمامها) وان كان فيها ذكر الظلة في الاصح (خلافا فائقة لم يسقط الترتيب بينها وبين التوبة) فانها لا تكرر سراج وغيره لضرورة صحة الجمعة والا لا ولو خرج وهو في السنة او بعد قيامه لثلاثة النفل يتم في الاصح

أيضا وأن هذا كله حيث لم يتم إلى الثالثة والافان قيداً بسجدة أتم والاقبل يتم وقيل بقعد ويسلم قال
في الخاتمة وهذا الشبه لكن رجع في شرح المنية الأول وعماه ختلك فراجع (قوله ويخفف القراءة) بأن
يقتصر على الواجب ط (قوله ولو تسبحة) أي ولو كان الكلام تسبيحاً وفي ذكره في ضمن التفریع على
ما في المتن نظر لانه لا يحرم في الصلاة تأمل (قوله أو أمر أجمع عرف) الا اذا كان من الخطيب كما قدمه الشارح
(قوله بل يجب عليه أن يستمع) ظاهره أنه يكره الاشتغال بما يفوت السماع وان لم يكن كلاماً وبه صرح
الفهستاني حيث قال اذا الاستماع فرض كما في المحيط أو واجب كما في صلاة المسعودية أو سنة وفيه اشعار
بأن التوم عند الخطبة مكروه الا اذا غلب عليه كما في الزاهدی اه ط قال في الحلة قلت وعن النبي صلى الله
عليه وسلم قال اذا نعت احدكم يوم الجمعة فليتحول من مجلسه اخرجه الترمذی وقال حديث حسن صحيح
(قوله في الاصح) وقيل لا بأس بالكلام اذا بعد ح عن الفهستاني (قوله ولا يرد) أي على قوله
ولا كلام (قوله من خيف هلاكه) الاولى ضرره قال في البحر لو رأى رجلاً عند بئر خفاف وقوعه فيها او رأى
عقرباً يذهب الى انسان فانه يجوز له أن يحذره وقت الخطبة اه قلت وهذا حيث نعين الكلام اذا لم يكن بغيره
او لم يكن له يجر الكلام تأمل (قوله وكان ابو يوسف) هذا مبني على خلاف الاصح المتقدم قال في القیض
ولو كان بعيداً لا يسمع الخطبة في حرمة الكلام خلاف وكذا في قراءة القرآن والنظر في الكتب وعن أبي يوسف
أنه كان ينظر في كتابه ويصححه بالقلم والاحوط السكوت وبه بقي اه (قوله في نفسه) أي بأن يسمع نفسه
او يسمع الحروف فانهم فسروه به وعن أبي يوسف قلباً يتار الامرى الانصات والصلاة عليه صلى الله عليه
وسلم كما في الكرماني قهستاني قيل باب الامامة واقتصر في الجوهرية على الاخير حيث قال ولم ينطق به
لانها تدرك في غير هذا الحال والسماع يفوت (قوله ولا رد سلام) وعن أبي يوسف لا يكره الرد لانه فرض
قلنا ذلك اذا كان السلام مأذوناً فيه شرعاً وليس كذلك في حالة الخطبة بل يرتكب بسلامه مأثماً لانه به يغفل
خاطر السامع عن الفرض ولان رد السلام يمكن تحصيله في كل وقت بخلاف سماع الخطبة فتح (قوله وختم)
أي ختم القرآن كقولهم الحمد لله رب العالمين حمد الصابرين الخ وأما اهداء الثواب من القارئ كقوله
اللهم اجعل ثواب ما قرأناه لا يجب على الظاهر لانه من الدعاء ط (قوله وقال الخ) حاصله ما في الجوهرية
أن عنده خروج الامام بقطع الصلاة والكلام وعندهما خروجه بقطع الصلاة وكلامه يقطع الكلام (قوله
عند الثاني) راجع الى قوله واذا اجلس ط (قوله وعلى هذا) أي على قوله والخلاف (قوله فالترقية
المتعارضة الخ) أي من قراءة آية ان الله وملائكته والحديث المتفق عليه اذا قالت اصاحبك يوم الجمعة
أنصت والامام بخطب فقد اغوت أقول وذكر العلامة ابن حجر في التفة أن ذلك بدعة لانه حدث بعد الصدر
الاول قيل انكم احسنه لحث الآية على ما يندب لكل احد من اكرار الصلاة والسلام على رسول الله صلى
الله عليه وسلم لاسيما في هذا اليوم وكث الخبر على تأكد الانصات المفقوت تركه لفضل الجمعة بل والموقع
في الأثر عند الاكثرين من العلماء وأقول يستدل لذلك أيضاً بأنه صلى الله عليه وسلم امر من يستنصت له الناس
عند اراءه خطبة من في حجة الوداع فقياسه أنه يندب الخطيب امر غيره بالاستنصات وهذا هو شأن المرقى
فلم يدخل ذكره للخبر في حيز البدعة أصلاً اه وذكر نحوه الخبر الرمي عن الرمي الشافعي وأقره عليه وقال
انه لا ينبغي القول بجمرة قراءة الحديث على الوجه المتعارف لتوافر الامتة وتظاهروا به عليه اه ونقل ح
نحوه عن العلامة الشيخ محمد البرهمنوشي الحنفی أقول كون ذلك متعارفاً لا يقتضي جوازاً عند الامام القائل
بجمرة الكلام ولو أمر أجمع عرف او رد سلام استدل لا بما مر ولا عبرة بالعرف الحادث اذا خالف النص لان
التعارف انما يصلح دليلاً على الحل اذا كان عاماً من عهد الصحابة والمجتهدين كما صرح حوايه وقياس خطبة
الجمعة على خطبة من قياسي مع الفارق فان الناس في يوم الجمعة قاعدون في المسجد ينتظرون خروج الخطيب
متهيئون لسماعه بخلاف خطبة من قياسي مع الفارق والظاهر أن مثل ذلك يقال أيضاً في تلقين المرقى الاذان للمؤذن
والظاهر أن الكراهة على المؤذن دون المرقى لان سنة الاذان الذي بين يدي الخطيب تحصل بأذان المرقى
فيكون المؤذن مجيباً لاذان المرقى واجابة الاذان حينئذ مكرهه الا أن يقال ان اذان الاول اذا لم يكن جهرها
يسمعه القوم يكون مخافاً للسنة فيكون المعتبر هو الثاني فتأمل (قوله من الترضي) أي عن الصحابة

مطلب ٣

في حكم المرقى بين يدي الخطيب

ويخفف القراءة (وكل ما حرم في
الصلاة حرم فيها) أي في الخطبة
خلاصة وغيره في حرم أكل وشرب
وكلام ولتسبيحاً او رد سلام
او أمر أجمع عرف بل يجب عليه
أن يستمع ويبكت (بلا فرق بين
قريب وبعيد) في الاصح محيط ولا
يرد تحذير من خيف هلاكه لانه
يجب لحق آدمي وهو محتاج اليه
والانصات لحق الله تعالى ومبناه
على المسامحة وكان ابو يوسف ينتظر
في كتابه ويصححه والاصح أنه لا بأس
بأن يشير برأسه او يده عند رؤية
منكر والصواب أنه يصلي على
النبي صلى الله عليه وسلم عند
سماع اسمه في نفسه ولا يجب
تثنية ولا رد سلام به بقي وكذا
يجب الاستماع لسائر الخطب
كخطبة تكاح وخطبة عيد وختم
على المعتمد وقال لا بأس بالكلام
قبل الخطبة وبعدها واذا اجلس
عند الثاني والخلاف في كلام يتعلق
بالآخرة أما غيره فنكره اجماعاً
وعلى هذا فالترقية المتعارفة
في زمانها تكره عنده لا عندهما
وأما ما يفعله المؤذنون حال الخطبة
من الترضي ونحوه

عند ذكر أسمائهم وقوله وشعروا من الدعاء لاسامان عند ذكره كل ذلك باصوات مرتفعة كما هو معتاد في بعض البلاد كبلاد الروم ومنه ما هو معتاد عندنا أيضا من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند صعود الخطيب مع تخطيط الحروف والتسميع (قوله انشأنا) هذا الظاهر مما في الجرح قصر الكراهة على قول الامام ط (قوله وتامة في البحر) لم يذكر في البحر بعده الاما فاده بقوله والعجب ط (قوله الا أن يحمل على قولهما) لانه يقول ذلك قبل الخطبة وهما يحملان قوله صلى الله عليه وسلم والامام بخطب على الشروع فيها حقيقة فحينئذ لا يكون المرقى مخالفا لحديثه بقوله بعده أنستروا أما على قول الامام من حمل قوله بخطب على الخروج للخطبة بقرينة ما روى اذا خرج الامام فلا صلاة ولا كلام فيكون مخالفا لحديثه الذي يرويه ويكره فافهم (قوله ووجب سعي) لم يقل افترض مع أنه فرض للاختلاف في وقته هل هو الاذان الاول والثاني او العبرة لدخول الوقت بجر وحاصله ألسعي نفسه فرض والواجب كونه في وقت الاذان الاول وبه اندفع ما في التهر من أن الاختلاف في وقته لا يمنع القول بفرضيته كصلاة العصر فرض اجماع الاختلاف في وقتها (قوله وترك البيع) أراد به كل عمل يشافي السعي وخاصة اتباعه الا لاية نهر (قوله ولومع السعي) صرح في السراج بعدم الكراهة اذا لم يشغله بحر ويبقى التعويل على الاول نهر قلت وسيد كرا الشارح في اخر البيع انما ساد أنه لا بأس به لتعليل النبي بالاخلاق بالسعي فاذا اتنى اتنى (قوله وفي المسجد) اوعلى بابيه بحر (قوله في الاصح) قال في شرح المنية واختلفوا في المراد بالاذان الاول فقول الاول باعتبار المشروعية وهو الذي بين يدي المنبر لانه الذي كان اقولا في زمنه عليه الصلاة والسلام وزمن أبي بكر وعمر حتى احدث عثمان الاذان الثاني على الزوراء حين كثر الناس والاصح أنه الاول باعتبار الوقت وهو الذي يكون على المنارة بعد الزوال اه والزوراء بالمقام موضع في المدينة (قوله صحة اطلاق الحرمة) قلت سيد كرا المصنف في قول كتاب الحظر والاباحة كل مكروه حرام عند محمد وعندهما الى الحرام أقرب اه نعم قول محمد رواية عنهما كما سئذ كره هناك ان شاء الله تعالى وأشار الى الاعتذار عن صاحب الهداية حيث أطلق الحرمة على البيع وقت الاذان مع أنه مكروه تحريرا وبه اندفع ما في غاية البيان حيث اعترض على الهداية بأن البيع جائز لكنه يكره كما صرح به في شرح الطحاوي لان النبي لمعنى في غيره لا بعدم المشروعية (قوله ويؤذن ثانيا بين يديه) أي على سبيل السنة كما يظهر من كلامهم وملى (قوله أفاد الخ) هذه الافادة انما تظهر اذا قرئ الفعل بالبناء للفاعل أما اذا قرئ بابناء اللفه فعول وهو الظاهر فلا تظهر ط قلت وعبرة بالدرر اذن المؤذن (قوله ذكره القهستاني) وذكر بعده أيضا ما نصه واليه أشار ما في الهداية وغيره أنهم يؤذنون دل عليه كلام شارحه اه وفيه نظر بل الذي دل عليه كلام شراح الهداية خلافه قال في العناية ذكر المؤذنين بلفظ الجمع اخرجوا للكل كلام مخرج العادة فان المتوارث في اذان الجمعة اجتماع المؤذنين لتبلغ اصواتهم الى أطراف المصر الجامع اه ومنه في النهاية والكفاية ومعراج الدراية قلت والعلة المذكورة انما تظهر في الاذان الاول مع أنه في الهداية ذكر المؤذنين بلفظ الجمع في الموضعين (قوله المنبر) بكسر الميم من المنبر وهو الارتفاع ومن السنة أن يخطب عليه اقتداء به صلى الله عليه وسلم بحر وأن يكون على يسار المحراب قهستاني ومنه صلى الله عليه وسلم كان ثلاث درج غير المسماة بالمستراح قال ابن حجر في التحفة وبحث بعضهم أن ما اعتيد الآن من النزول في الخطبة الثانية الى درجة سفلى ثم العود بدعة قبيحة شنيعة (قوله فاذا أتم) أي الامام الخطبة (قوله أقيمت) بحيث يصل اول الامة بأخر الخطبة وتنهى الامة بقيام الخطيب مقام الصلاة ويقرأ في الركعتين سورة الجمعة والمنافقون ولا يكره غيرها كما في شرح الطحاوي وذكر كرا اخذى أنه يقرأ فيهما سورة الاعلى والغاشية قهستاني وفي البحر ولكن لا يواظب على ذلك كما لا يؤدى الى هجر البناء ولذا ينظره العامة حقا اه وتمام الكلام على ذلك في فصل القراءة عند قوله ويكره التعيين (قوله بأمر الدنيا) أما ينهى عن منكر أو أمر معروف فلا وكذا بوضوء أو غسل لوظاهر أنه محدث أو جنب كما ترى بخلاف أكل أو شرب حتى لو طال الفصل استأنف الخطبة كما مر فافهم (قوله لانهما) أي الخطبة والصلاة كشيء واحد لكونهما شرطا ومشروطا ولا تقتضي المشروط بدون شرطه فالمناسب أن يكون فاعلهما واحدا ط (قوله وصلى بالغ) أي باذن السلطان أيضا والظاهر أن اذن الصبي له كافي لانه مؤذن باقامة الجمعة لما في الفتح وغيره من أن الاذن بالخطبة اذن بالصلاة

فكرهوا انشأنا وتامة في البحر والعجب أن المرقى ينهى عن الامر بالمعروف بتقتنى حديثه ثم يقول أنستروا رحكم الله قلت الآن يحمل على قولهما فتنبه (ووجب سعي اليها وترك البيع) ولومع السعي وفي المسجد أعظم وزرا (بالاذان الاول) في الاصح وان لم يكن في زمن الرسول بل في زمن عثمان وأفاد في البحر صحة اطلاق الحرمة على المكروه تحريرا (ويؤذن) ثانيا (بين يديه) أي الخطيب أفاد بوحدة الفعل أن المؤذن اذا كان أكثر من واحد اذنوا واحدا بعد واحد ولا يجتمعون كما في الجلساني والترمذي ذكره القهستاني (اذا جلس على المنبر) فاذا أتم أقيمت ويكره الفصل بأمر الدنيا ذكره العيني (لا ينبغي أن يصل غير الخطيب) لانهما كشيء واحد (فان فعل بأن خطب صبي باذن السلطان وصلى بالغ) جاز

هو المختار (لاباس بالسفر يومها)
 اذا خرج من عمران المصر قبل
 خروج وقت الظهر) كذا في الخانية
 لكن عبارة الظهيرية وغيرها بلفظ
 دخول بدل خروج وقال في شرح
 المنية والصحيح أنه يكره السقر
 بعد الزوال قبل أن يصلها ولا
 يكره قبل الزوال (القروى) اذا
 دخل المصر يومها نوى المكث
 ثمة ذلك اليوم لزمته) الجمعة
 (وان نوى الخروج من ذلك اليوم
 قبل وقتها وبعده لا تلتزمه) لكن
 في التهران نوى الخروج بعده
 لزمته والا لا وفي شرح المنية ان
 نوى المكث الى وقتها لزمته وقيل لا
 (كما لا تلتزم) لو قدم مسافرا يومها
 على عزم أن لا يخرج يومها
 (ولم ينو الإقامة) نصف شهر
 (يحطب) الامام (بسيف) في بلدة
 قحتت به كككة (والالا) ككلمينة
 وفي الخاوى القدسي اذا فرغ
 المؤذن من قام الامام والسيف
 في يساره وهو متكئ عليه وفي
 الخلاصة ويكره أن يتكى على
 قوس او عصا (فروع) سمع النداء
 وهو يأكل تركه ان خاف فوت
 جعة او مكتوبة لاجماعه * رستاق
 سعي يريد الجمعة وحوائجها ان
 معظم مقصوده الجمعة نال ثواب
 السعي اليها وبهذا يعلم أن من
 شر في عبادته فالعبادة للاغلب
 * الفضل حلق الشعر وقلم الظفر
 بعدها * لاباس بالتخطي مالم
 يأخذ الامام في الخطبة ولم يؤذ
 احدا الا أن لا يجرد الا فرجة
 امامه فيتخطى اليها للضرورة

وعلى القلب اه فيكون مفوضا اليه اقامتها وان تقريرها في اذن له بانابة غيره دلالة لعلم السلطان بأنه لا تصح
 امامته نعم على القول باشتراط الاهلية وقت الاستئابة لا يصح اذنه بها ولا بدله من اذن جديد بعد بلوغه
 والله أعلم (تنبيه) ذكر الشرب لئلا يغيره أن هذا الفرع صريح في الرد على صاحب الدرر في عدم
 تجويزه استئابة الخطيب غيره للصلاة قبل سبب الحدث وفيه نظر اذ ايسر صريح في أن البالغ صلى بدون اذن
 السلطان بل الظاهر أنه باذنه صريحا ودلالة كما قرناه قد برئتم رأيت ح ذكر نحوه (قوله هو المختار)
 وفي الحجة أنه لا يجوز وفي فتاوى العصر فان الخطيب بشرط فيه أن يصلح للامامة وفي الظهيرية لو خطب صبي
 اختلف المشايخ فيه والخلاف في صبي بعقل اه والاكثر على الجواز اسماعيل (قوله لاباس بالافراخ)
 أقول السفر غير قبل بل مثله ما اذا أراد الخروج الى موضع لا يتجرب على أهل الجمعة كما في التتارخانية (قوله
 كذا في الخانية) وذكر مثله في التجنيس وقال انه استشكله شمس الأئمة الحلواني بأن اعتبر آخر الوقت انما يكون
 فيما ينفرد بأدائه والجمعة انما يؤتيها مع الامام والناس فينبغي أن يعتبر وقت أدائها حتى اذا كان لا يخرج
 من المصر قبل أداء الناس فينبغي أن يلزمه شهود الجماعة اه قلت وذكر في التتارخانية عن التهذيب اعتبار
 النداء قبل الأول وقيل الثاني واعتمده في الشرب لئلا يصح (قوله وقال في شرح المنية) تأييد لما في الظهيرية
 أفاد به أن ما في الخانية ضعيف ط وعلة في شرح المنية بقوله لعدم وجوبها قبلد وتوجه الخطاب بالسعي اليها
 بعده اه قلت وينبغي أن يستثنى ما اذا كانت تفوته رفقة لوصلاها ولا يمكنه الذهاب وحده تأمل (قوله
 القروى) يفتح القاف نسبة الى القرية وأراد به المقيم أما المسافر فذكره بعده (قوله لا تلتزمه) لانه في الأول
 صار كواحد من أهل المصر في ذلك اليوم وفي هذا لم يصح درر عن الخانية (قوله لكن في النهر الخ) مثله
 في الفرض وحكي بعده ما في المتن قبل (قوله لزمته) أي اذا مكث الى دخول وقتها وكذا يقال فيما ذكره بعده
 (قوله وفي شرح المنية الخ) ونصه وان دخل القروى المصر يوم الجمعة فان نوى المكث الى وقتها لزمته وان
 نوى الخروج قبل دخوله لا تلتزمه وان نواه بعد دخول وقتها لزمته وقال الفقيه أبو الليث لا تلتزمه وهو مختار
 قاضي خان اه (قوله بسيف) أي متقلدا به كما في البحر عن المنصريات ويحذف ظاهر ما يأتي عن الخاوى لكن
 وفق في النهر بامكان مسالكه مع التقاد (قوله في بلدة فحتت به) أي بالسيف ليربهم أنهم افتحت بالسيف فاذا
 رجعتهم عن الاسلام فذلك باق في أيدي المسلمين يقاتلونكم حتى ترجعوا الى الاسلام درر (قوله كككة) أي فانها
 قحتت عنوة كما قاله أبو حنيفة ومالك والاوزاعي وقال الشافعي وأجد وطائفة قحتت صلحا اسماعيل عن تاريخ
 مكة للقطبي (قوله ككلمينة) فانها قحتت بالقرآن امداد (قوله وفي الخلاصة الخ) استشكله في الحلية
 بأنه في رواية أبي داود أنه صلى الله عليه وسلم قام أي في الخطبة متوكئا على عصا وقوس اه ونقل القهستاني
 عن عبد الحميد أن أخذ العصا سنة كالقيام (قوله ان خاف فوت جمعة او مكتوبة) عزاه في التتارخانية
 الى فتاوى أبي الليث ثم ان فوت الجمعة بسلام الامام والمكتوبة بخروج وقتها لا يفوت جماعتها لانه يمكنه صلاحها
 وحده والا كل أي الذي قبل اليه نفسه ويخاف ذهاب لذه عذري ترك الجماعة كما ذكر في باب الكن بشكل ما مر
 من وجوب السعي الى الجمعة بالأذان الأول وترك البسيع ولو ماشيا والمراد به كل عمل منافي السعي قتأمل (قوله
 رستاق) نسبة الى الرستاق وهو السواد والقرى قاموس (قوله نال ثواب السعي) أما الصلاة فينال
 نواها على كل حال ط (قوله من شر في عبادته) كالسفر للتجارة والحج والصلاة لاسقاط الفرض ولدفع مدته
 الناس ونحو ذلك مما لم يكن مقصدا لوجه الله تعالى (قوله فالعبادة للاغلب) الظاهر أن يراد به الاغلب الذي
 هو قصد العبادة لان قوله ان معظم مقصوده الجماعة الخ يفيد أنه لو كان معظم مقصوده الحوائج او تساوى
 القصدان لا ثواب وهذا التفصيل مختار الامام الغزالي أيضا وغيره من الشافعية واختار منهم العز بن عبد
 السلام عدم الثواب مطلقا وسأني ذلك في الحظر والاباحة ان شاء الله تعالى (قوله الفضل الخ) في التتارخانية
 ويكره تقليم الاظفار وقص الشارب في يوم الجمعة قبل الصلاة لما فيه من معنى الحج وذلك قبل الفراغ من الحج
 غير مشروع اه وسأني تمام الكلام على ذلك وبيان كيفية التقليم وما قبل فيه نظما ونثرا في الحظر
 والاباحة ان شاء الله تعالى (قوله ولم يؤذ احدا) بأن لا يلبأ ثوبا ولا جسدا وذلك لأن التخطي حال الخطبة
 عمل وهو حرام وكذا الايذاء والنوم مستحب وترك الحرام مقدم على فعل المستحب ولذا قال عليه الصلاة

مطلبه
 اذا شر في عبادته فالعبادة للاغلب

ويكره التخطي للسؤال بكل حال
وسئل عليه السلام عن ساعة
الاجابة قال ما بين جلوس الامام
الى أن يتم الصلاة وهو الصحيح^٢
وتبيل وقت العصر واليه ذهب
المتأخرون كافي التارخانية وفيها
مثل بعض المشايخ ألبلة الجمعة
أفضل ام يومها فقال يومها وذكر
في أحكام الامامة الاختصاص^٣
به يومها قراءه الكهف فيه
ومن فهم عطفه على قوله ويكره
افراذه بالصوم وافراد ليلته
بالقيام فقد وهم وفيه تجتمع
الارواح وتزار القبور ويأمن
الميت من عذاب القبر ومن مات
فيه اوفى ليلته آمن من عذاب
القبر ولا تجزفه جهنم وفيه
يزور اهل الجنة ربهم تعالى

٢٠. مطلب

في الصدقة على سؤال المسجد

٣٠. مطلب

في ساعة الاجابة يوم الجمعة

٤٠. مطلب

ما يختص به يوم الجمعة

والسلام للذي رآه يتخطى الناس ويقول افصحوا اجلس فقد اذيت وهو محل ماروى الترمذي عن معاذ
ابن انس الجهني قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من تخطى رقاب الناس يوم الجمعة اتخذ جسرا الى جهنم
شرح المنية (قوله ويكره التخطي للسؤال الخ) قال في النهر والخياران السائل ان كار لا يميز بين يدى المصلي
ولا يتخطى الرقاب ولا يسأل الحاقابل لامر لا بد منه فلا بأس بالسؤال والاعطاء اه ومثله في البرازية وفيها
ولا يجوز الاعطاء اذ لم يكونوا على تلك البقعة المذكورة قال الامام ابو نصر العياشي ارجو أن يغفر الله تعالى
لمن يخرجهم من المسجد وعن الامام خلف بن ايوب لو كنت قاضيا لم اقبل شهادة من يتصدق عليهم اه
وسياقى في باب المصروف أنه لا يحل أن يسأل شيئا من له قوت يومه بالفضل او بالبقوة كالصحيح المكتسب وبما
معطيه ان علم بحاله لا عاتيه على المحرم (قوله وسئل عليه السلام الخ) ثبت في الصحيحين وغيرهما عنه صلى الله
عليه وسلم فيه ساعة لا يوافقها عبد مسلم وهو قائم يصلي يسأل الله تعالى شيئا الا أعطاه اياه وفي هذه الساعة
أقول اصحها أمن اصحها أنها فيما بين أن يجلس الامام على المنبر الى أن يقضى الصلاة كما هو ثابت في صحيح
مسلم عنه صلى الله عليه وسلم أيضا حلية قال في المعراج فسئل الدعاء قبله لا بأس به لانه مأثور بالسكوت اه
وفي حديث آخر أنها اخر ساعة في يوم الجمعة وصححه الحاكم وغيره وقال على شرط الشيخين ولعل هذا مراد
المتأخرون ونقل ط عن الزرقاني أن هذين القولين معصيان من اثنين وأربعين قولها وأنها دائرة بين هذين
الوقتين فينبغي الدعاء فيهما اه ثم اظاها أنها ساعة لطيفة يختلف وقتها بالنسبة الى كل بلدة وكل خطيب
لان التماس في بلدة يكون ليلا في غيرها وكذلك وقت الظهور في بلدة يكون وقت عصر في غيرها ما قالوا من أن
الشمس لا تتحرك لدرجة الا وهي تطالع عند قديم وتغرب عند آخرين والله أعلم (قوله فقال يومها) تمام كلامه
لان معرفة هذا الدليل وفنائه لصلاة الجمعة (قوله في أحكام) بفتح الهمزة جمع أحكام فان تراجمه في فن
الجمع والفرق القول في أحكام السفر القول في أحكام المسجد ونحو ذلك ومن جعلها أحكام يوم الجمعة ح (قوله
قراءة الكهف) أى يومها وليلتها والافضل في اولها مبادرة للغير وحذر من الاهدال وأن يكثر منها فيهما التجر
الصحيح أن الاول يضى له من النور ما بين المجمعين ونحو الدارحى أن الثاني يضى له من النور ما بين وبين البيت
العتيق ابن حجر (قوله ومن فهم) كالمششى الجوى (قوله ويكره افراذه بالصوم) هو المعتمد وقد أمر به أولا
ثم نهى عنه ط (قوله فقد وهم) ولند كرمادته برقتها اعلم موضع الوهم وما فيه امن القوائد وان كان بعضها
علم مما تقدم وهى أحكام يوم الجمعة اختص بأحكام لزوم صلاة الجمعة واشترط الجماعة لها وكونها ثلاثة سوى
الامام وكونها قبلها بشرط وقراءة السورة المخصوصة بها وتحريم السفر قبلها بشرط واستئذان الغسل لها
والتطيب ولبس الاحسن وتقليم الاظفار وحلق الشعر ولكن بعدها أفضل والجنور في المسجد والتبكير لها
والاشتغال بالعبادة الى خروج الخطيب ولا يستن الا براديه ويكره افراذه بالصوم وافراد ليلته بالقيام وقراءة
الكهف فيه ونفى كراهة النافلة وقت الاستواء على قول أبي يوسف الصحيح المعتمد وهو خير أيام الاسبوع ويوم
عنده وفيه ساعة اجابة وتجتمع فيه الارواح وتزار القبور ويأمن الميت فيه من عذاب القبر ومن مات فيه اوفى
ليته آمن من قسمة القبر وعذابه ولا تجزفه جهنم وفيه خلق آدم عليه السلام وفيه اخر من الجنة وفيه يزور
أهل الجنة ربهم سبحانه وتعالى اه ح قلت وقوله لا يستن الا براديه اقدمنا في اوقات الصلاة أنه قول الجمهور
وقد منا أيضا ترجيح قول الامام بكرامة النافلة في وقت الاستواء يومها فافهم (قوله ويأمن الميت من عذاب
القبر الخ) قال أهل السنة والجماعة عذاب القبر حرق وسؤال منكرو ونكرو وضغطة القبر حرق لكن ان كان كافرا
فعذابه يدوم الى يوم القيامة ويرفع عنه يوم الجمعة وشهر رمضان فيعذب اللحم متصلا بالروح والروح متصلا بالجسم
فيتألم الروح مع الجسد وان كان خارجا عنه والمؤمن المطيع لا يعذب بل له مضغطة يجدها هول ذلك وخوفه
والعاصي يعذب ويضغط لكن ينقطع عنه العذاب يوم الجمعة وليلتها ثم لا يعود وان مات يومها او ليلتها يكون
العذاب ساعة واحدة وضغطة القبر ثم ينقطع كذلك في المعتقدات للشيخ أبي المعين النسي الحنفى من حاشية
الجوى ملخصا (قوله ولا تسج) في جامع اللغة سجد التنوير أجماع ح (قوله وفيه يزور أهل الجنة ربهم تعالى)
المراد بالزيارة الرؤية له تعالى وهذا باعتبار بعض الأشخاص والبعض برادى أقل من ذلك والبعض في أكثر
منه حتى قال بعضهم ان التماس لا يرسنه الا في مثل أيام الاعباد عند الخلق العام وتعامه في ط نسأله تعالى

(باب العيدين)

ثنية عيد وأصله عود قلبت الروايات لسكونه بعد كسرة اه ح وفي الجوهر مناسبتة للجمعة ظاهرة وهو أنهم ما يؤذان بجمع عظيم ويتهنئون بالقراءة ويشترط لاحدها ما يشترط للآخر سوى الخطبة وتجب على من تجب عليه الجمعة وقد تمت الجمعة وكثرة وقوعها اه (قوله سيء بالخ) أي سعى العيد بهذا الاسم لأن الله تعالى فيه عوايد الاحسان أي أنواع الاحسان العائدة على عباده في كل عام منها الفطر بعد المنع عن الطعام وصدقة الفطر وإتمام الحج بطواف الزيارة ولحوم الاضاحي وغير ذلك ولأن الهادة فيه الفرح والسرور والنشاط والجور غالب بسبب ذلك (قوله اوتشاؤلا) أي بعوده على من أدركه كما سميت القافلة قافلة تشاؤلا بقفولها أي رجوعها بحجر والنال ضد الطيرة كأن يسع مريض بإسالم أو ياطالب أو يواجد أو يستعمل في الخير والشر فاموس ومنه حديث كان صلى الله عليه وسلم يتناول ولا يتطير وكذا حديث كان يحببه إذا خرج لحاجته أن يسع باراشد يارجم آخر جمعة السبوطي في الجامع الصغير ووجهه أن القائل أمل ورجاء للخير من الله تعالى عند كل سبب ضعيف أو قوي بخلاف الطيرة (قوله في كل يوم) أي زمان (قوله وجه الحبيب) أي يوم رؤيته والأفوجه الحبيب ليس زمانا (قوله عن مذهب الغير) أي مذهب غيرنا أما مذهبنا فلزوم كل منهما قال في الهداية ناقلا عن الجامع الصغير عيدان اجتمع في يوم واحد فالأول سنة والناس في فريضة ولا يترك واحد منهما اه قال في المعراج احتزبه عن قول عطاء بن جزي صلاة العيد عن الجمعة ومثله عن علي وابن الزبير قال ابن عبد البر سقوط الجمعة بالعيد مجبور وعن علي أن ذلك في أهل البادية ومن لا تجب عليهم الجمعة اه (قوله في الاصح) مقابلة القول بأنهم سنة وصحبه النسفي في المنافع لكن الأول قول الاكثرين كما في المجتبى ونص على تحجيجه في النسابة والبدائع والهداية والمحيط والمختار والكافي النسفي وفي الخلاصة هو المختار لأنه صلى الله عليه وسلم واطف عليها وبماها في الجامع الصغير سنة لأن وجوبها ثبت بالسنة حلية قال في البحر والظاهر أنه لا خلاف في الحقيقة لأن المراء من السنة المؤكدة بدليل قوله ولا يترك واحد منهما وكما صرح به في المبسوط وقد ذكرنا مرارا أنها بمنزلة الواجب عندنا وهذا كان الاصح أنه يأثم بترك المؤكدة كالواجب اه وسيأتى في تفسير ذلك في تكبير التثنية وفيه كلام ستعرفه (قوله بشرائطها) متعلق بتجب الأول والتميز للجمعة وبمثل شرائط الوجوب وشرائط الصحة لكن شرائط الوجوب علمت من قوله على من تجب عليه الجمعة في المراد من قوله بشرائطها القسم الثاني فقط واستثنى من الثاني الخطبة واستثنى في الجوهر من الأول المملوك إذا اذن له مولاه فانه تلزمه العيد بخلاف الجمعة لأن إيجابه لا وهو الظاهر وقال وينبغي أن لا تجب عليه العيد أيضا لأن منافعه لا تصير مملوك له بالأذن اه وجزم به في البحر فقلت وفي امامة البحر أن الجماعة في العيد تبسن على القول بسنيتها وتجب على القول بوجوبها اه وظاهره أنها غير بشرط على القول بالسنة لكن مبرح بعده بأنها شرط لصحتها على كل من القولين أي تكون بشرط الصحة الاتيان بها على وجه السنة والا كانت فلامطلقات أتت لكن اعترض ط ما ذكره المصنف بأن الجمعة من شرائطها الجماعة التي هي جمع والواحد منها مع الإمام جماعة كما في النهر (قوله فانه سنة بعدها) بيان للفرق وهو أنها فيها سنة لا شرط وأنها بعد ذلك لا قبلها بخلاف الجمعة قال في البحر حتى لو لم يخطب أصلا صح وأساء أترك السنة ولو قدها على الصلاة وصحت وأساء ولا تعاد الصلاة (قوله صلاة العيد) ومثله الجمعة ح (قوله بما لا يصح) أي على أنه عيد والافهون نقل مكرره لإدائه بالجماعة ح (قوله لأنه واجب الخ) المراد بالواجب ما يلزم فعله ما على سبيل الوجوب المصطلح عليه وذلك في العيد وأما على طريق الفريضة وذلك في الجنائز فهو من عموم الجباز ط (قوله والجنائز كفاية) فيه أن العيدان ترجع على الجنائز بالعينية فهي ترجعت عليه بالفريضة فالأولى أن يعال بأن العيد تزدي بجمع عظيم يخشى تفرقه ان اشتغل الامام بالجنائز اه ح قلت بل الأولى التعليل بخوف التشويش على الجماعة بأن يظنوها صلاة العيد ثم رأيت أنه كذلك في جنائز البحر عن القنية (قوله على الخطبة) أي خطبة العيد وذلك لفرضيتها وسنية الخطبة وكذا يقال في سنة المغرب ط (قوله وغيرها) كسنة الظهور والجمعة والعشاء (قوله والعيد على الكسوف)

(باب العيدين)

سعى به لأن الله فيه عوايد الاحسان ولعوده بالسرور غالب أو تشاؤلا وبستعمل في كل يوم فيه مسرة ولذا قيل

عيد وعيد وعيد صرن بجمعته *
وجه الحبيب ويوم العيد والجمعة
فلما اجتمع لم يلزم الصلاة أحدهما
وقيل الأولى صلاة الجمعة وقيل
صلاة العيد كذا في التهستني
عن القرائني قالت قد راجعت
القرائني ف رأيته حكاه عن مذهب
الغير وبصيغة التبريض فكتبه
وشرع في الأولى من الصبغة
(تجب صلاتهما) في الاصح (على
من تجب عليه الجمعة بشرائطها)
المقدمة (سوى الخطبة)
فانه سنة بعدد وفي القنية
صلاة العيد في القرى تكره تحريما
أي لانه اشتغال بما لا يصح لأن
المص شرط الصحة (وتقدم
صلاتها) على صلاة الجنائز إذا
اجتمعا لانه واجب عينا والجنائز
كفاية (وتقدم) صلاة الجنائز
على الخطبة وعلى سنة المغرب
وغيرها والعيد على الكسوف

مطلبه

في القائل والطيرة

مطلبه

يأثم بترك السنة المؤكدة كالواجب

مطلبه

فما يترجح تقديمه من صلاة عيد
أو جنازة أو كسوف أو فرض أو سنة

مع وجوبه فاجاب بأن الكلام هنا في الاداء قبل الخروج والواجب مطلق الاداء اه ح (قوله ومن ثم) أي من أجل كون جميع تلك الاحكام قبل الخروج ط (قوله أتى بكلمة ثم) أي المفيدة للترتيب والتراخي ليفيد تراخي الخروج عن الجميع فيدل على أن المراد فعل جميع ما ذكره بخلاف ما لو أتى بالواو والفاء لأن الفاء ربما توهم تعقيبها على اداء الفطرة فقط بخلاف ثم ولذا قال ليفيد تراخيه عن جميع ما مر والاظهر أن يقول وليفيد عطفها على العلة السابقة وقد يقال حذف العاطف لأنه بمعنى العلة الاولى فالثانية بدل منها للتوضيح فافهم هذا والمصرح به أنه يندب اداء الفطرة في الطريق وهو متوجه الى المصلي وما هنا يوجبهم خلافه فتأمل (قوله المصلي العام) أي في الصحراء يجر عن المغرب (قوله والواجب مطلق التوجه) أي لا النوجه المترتب على ما ذكره ولا التوجه المقيد بالمشي ولا التوجه الى خصوص الجبانة وهذا تكمله الجواب عن السؤال المتدرج (قوله هو الصحيح) قال في الظهيرية وقال بعضهم ليس بسنة وتعارف الناس ذلك لضيق المسجد وكثرة الزحام والصحيح هو الاول اه وفي الخلاصة والخاتمة السنة أن يخرج الامام الى الجبانة ويستخلف غيره ليصلي في المصرب بالضعفاء بناء على أن صلاة العيدين في موضعين جائزة بالاتفاق وان لم يستخلف فله ذلك اه نوح (قوله ولا بأس باخراج منبر اليها) عزاه في الدرر الى الاختيار (قوله لكن في الخلاصة الخ) ومثله في الخاتمة فانهما قالوا ولا يخرج المنبر الى الجبانة يوم العيد واختلاف المشايخ في بناءه في الجبانة قليل يكره وقيل لا نذل كلامهم على أنه لا خلاف في كراهة اخراجه اليها وانما الخلاف في بناءه فيها ويمكن حل الكراهة على التنزيهية وهي مرجع خلاف الاولى المفاد من كلمة لا بأس غالباً لا مخالفة فافهم وفي الخلاصة عن خواهر زاده هذا أي بناؤه حسن في زماننا (قوله من طريق آخر) لما رواه البخاري أنه كان صلى الله عليه وسلم اذا كان يوم عيد خالف الطريق ولا فيه تكثير الشهود لان امكنة القرية تشهد لصاحبها شرح المنية (قوله والختم) ظاهره ولو لمغير أمير وقاض ومفت وما في كتاب الحظر من قصره على نحو هؤلاء مجمول على الدوام ويدل له ما في النهر عن الدراية أن من كان لا يتختم من الصحابة كان يتختم يوم العيد وهذا اولي مما في التهستاني حيث خصه بندي سلطان ومن المندوبات صلاة الصبح في مسجد حبه ط (قوله لا تنكر) خبر قوله والتمتة وانما قال كذلك لأنه لم يحفظ فيها شيء عن أبي حنيفة وأصحابه وذكر في القنية أنه لم ينقل عن أصحابنا كراهة وعن مالك أنه كرهها وعن الازاعي أنها بدعة وقال المحقق ابن أمير حاج بل الاشبه أنها جائزة مستحبة في الجملة ثم ساق آثاراً بأسانيد صحيحة عن الصحابة في فعل ذلك ثم قال والمتعامل في البلاد الشامية والمصرية عيد مبارك عليك وفخوره وقال يمكن ان يلحق بذلك في المنبروعية والاستحباب لما بينهما من التلازم فان من قبل طاعته في زمان كان ذلك الزمان عليه مبارك على أنه قد ورد الدعاء بالبركة في أمور شتى فيؤخذ منه استحباب الدعاء بها هنا أيضا اه (قوله في طريقها) ليس التقييده للاحتراز عن البيت والمصلي وانما هو لبيان المخالفة بين عيد النطر والاخى فان السنة في الاخى التكبير في الطريق كما سيأتي فافهم (قوله قبلها) ظرف اقوله ولا يتنفل للاحتراز عما بعده فان فيه تفصيلاً كما صرح به بعده (قوله يتعلق بالتكبير والتنفل) المراد التعلق المعنوي أي أنه قيد لهما معنى الاطلاق في التكبير أي سواء كان سراً او جهراً وفي التنفل سواء كان في المصلي انفاً او في البيت في الاصح وسواء كان من يصلي العبد أو لا حتى ان المرأة اذا أرادت صلاة الاخى يوم العيد تصليها بعد ما يصلي الامام في الجبانة أفاده في البحر (قوله كذا قرره المصنف تعال الجراح) حاصل الكلام في هذا المقام أنه قال في الخلاصة ولا يكبر يوم الفطر وعندهما يكبر ويخاف وهو أحد الروايتين عنه والاصح ما ذكرنا أنه لا يكبر في عيد الفطر اه فأفاد أن الخلاف في أصل التكبير لا في صفة وأن الاتفاق على عدم الجهر به وردة في فتح القدير بأنه ليس بشيء اذا لم يمنع من ذكر الله تعالى في وقت من الاوقات بل من ايقاعه على وجه البدعة وهو الجهر لمخالفة قوله تعالى واذا كررك في نفسك فيقتصر على مورد الشرع وهو الاخى لقوله تعالى واذا كروا الله في أيام معدودات وردة في البحر على الفتح بأن صاحب الخلاصة أعلم منه بالخلاف وبأن تخصيص الذكرب وقت لم يرد به الشرع غير مشروع اه أقول ما في الخلاصة يشعر به كلام الخاتمة فانه قال ويكبر يوم الاخى ويجهرو ولا يكبر يوم الفطر في قول أبي حنيفة لكن لاشك أن المحقق ابن الهمام له علم تام بالخلاف أيضاً كيف وفي غاية البيان المراد من نفي التكبير التكبير بصفة الجهر ولا خلاف

لان الكلام كله قبل الخروج ومن ثم أتى بكلمة (ثم خروجه) ليفيد تراخيه عن جميع ما مر (ماشياً الى الجبانة) وهي المصلي العام والواجب مطلق التوجه والخروج اليها أي الجبانة لصلاة العيد (سنة وان وسعهم المسجد الجامع) هو الصحيح (ولا بأس باخراج منبر اليها لكن في الخلاصة لا بأس ببنائه دون اخراجه ولا بأس بعوده راكباً وندب كونه من طريق آخر واظهار البشاشة واكتثار الصدقة والختم والتمتة يتقبل الله منا ومنكم لا تنكر) ولا يكبر في طريقها ولا يتنفل قبلها مطلقاً يتعلق بالتكبير والتنفل كذا قرره المصنف تعال البحر

في جواز بصفة الاختفاء اهـ فافاد أن الخلاف بين الامام وصاحبه في الجهر والاختفاء لا في أصل التكبير وقد
 حكى الخلاف كذلك في البدائع والسراج والمجمع ودرر البحار والمآثر والدرر والاختيار والمواهب والامداد
 والابحاح والتاريخانية والخميس والتبيين ومختارات النوازل والكفاية والمعراج وعزاه في النهاية الى الميسوط
 ونخبة الفقهاء وزاد الفقهاء في هذه مشاهير كتب المذهب مصرحة بخلاف ما في الخلاصة بل حكى القهستاني
 عن الامام روايتين احدهما أنه يسر والثانية أنه يجهر كقولها ما قال وحكي الصحيح على ما قال الرازي ومثله
 في النهر وقال في الحلية واختلف في عيد الفطر فعن أبي خنيفة وهو قول صاحبه واختيار الطحاوي أنه يجهر
 وعنه أنه يسر وأغرب صاحب النصاب حيث قال يكبر في العيد من سراً كما أغرب من عزالي أبي خنيفة أنه لا يكبر
 في الفطر أصلاً وزعم أنه الأصح كما هو ظاهر الخلاصة اهـ فقد ثبت أن ما في الخلاصة غريب مخالف للمشهور
 في المذهب فافهم وفي شرح المنية الصغير ويوم الفطر لا يجهر به عنده وعندهما يجهر وهو رواية عنه والخلاف
 في الافضلية أما الكراهة فتقتضي عن الطرفين اهـ وكذلك في الكبير وأما قول الفخ اذا لم ينع عن غير الله تعالى
 الخ فهو منقول في البدائع وغيره عن الامام في بحث تكبير التشريق هذا وقد ذكر الشيخ قاسم في تحفيجه أن
 المعتد قول الامام (قوله لكن تعقبه في النهر) اقول لم يتعقبه صريحاً لانه قل كلام الجهر أقره نعم ذكر قبله أن
 الخلاف في الجهر وعدمه وعزاه الى معراج الدراية والخميس وغاية البيان والزبني (قوله زاد في البرهان
 الخ) أي زاد على ما في النهر التصریح بأنه سنة عندهما أي لا استحباب ولا تفيد علمت أنه في النهر صرح بالخلاف
 بين الامام وصاحبه لكنه لم يصرح بأنه سنة او مستحب فافهم (قوله ووجهها) أي هذه الرواية (قوله
 فيقتصر على مورد الشرع) وهو ما في الجهر عن الفقيه التكبير جهراً في غير أيام التشريق لا يسن الاباز
 العدو أو الاصول وقاس عليه بعضهم الحريق والخواف كلها اهـ زاد القهستاني او علا شرفاً (قوله
 وكذا لا يتنفل الخ) لما في الكتب الستة عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهم أنه صلى الله عليه وسلم خرج
 ف صلى بهم العيد لم يصل قبلها ولا بعدها وهذا الذي بعدهما يحمل عليه في المصلي لما روى ابن ماجه عن أبي يعقوب
 الخدری رضي الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصل قبل العيد شيئاً فاذا رجع الى منزله صلى
 ركعتين كذا في فتح القدير قال في مخ الغفار أقول وهكذا استدلل به الشراح على الكراهة وعندى في كونه
 مفيد للمدعى نظراً لانه غاية ما فيه أن ابن عباس حكى أنه عليه الصلاة والسلام خرج ف صلى بهم العيد ولم يصل
 الخ وهذا لا يقتضي أن ترك ذلك كان عادة له وبمثل هذا اثبت الكراهة اذا ثبت له ما من دليل خاص كذا كره
 صاحب البحر اهـ قلت لكن ذكر العلامة فوح افندي أن وجه الاستدلال ما ذكره في كراهة التنفل بعد
 طلوع الفجر باكثر من ركعتيه من أنه صلى الله عليه وسلم كان حريصاً على الصلاة فعدم فعله يدل على الكراهة
 اذ لو لاها لفعله مرة بيا للجواز اهـ قلت هذا مسلم فيما ذكره من ذلك أما عدم الفعل مرة فلا وليس في حديث
 ابن عباس المار ما يفيد التكرار فافهم (قوله بأربع) أو ركعتين والاول أفضل كما في القهستاني (قوله
 وهذا) أي ما مر من المنع عن التكبير والتنفل (قوله لغواص) الظاهر أن المراد بهم الذين لا يؤثرون عند
 الزجر غلا ولا كسلا حتى يفرض بهم الى الترك أصلاً ط (قوله أصلاً) أي لا سراً ولا جهراً في التكبير ولا قبل
 الصلاة بمسجد أو بيت أو بعد ما بمسجد في التنفل ط اقول وظاهر كلام الجهر أنه زاد التنفل بجنائمه واستشهد
 له بما في الخميس عن الحلواني أن كسالى العوام اذا صلوا الفجر عند طلوع الشمس لا يمنعون لانهم اذا منعوا
 تركوها أصلاً وأدوا ما سمع تجوز أهل الحديث لها اولى من تركها أصلاً (قوله وفي هامشه الخ) تقدم الكلام
 على هذه الصلاة في باب النوافل وأن المراد ببراءة ليله النصف من شعبان و ليلة القدر السابع والعشرين
 من رمضان ثم إن ما نقله قال الرضى هو من الحواشي الموحدة ويمنع التوقف بذلك الخط اجماعهم على حرمة
 العمل بالحديث الموضوع وقد نسوا على وضع حديث هذه الصلوات والفقه لا ينقل من الهوامش المجهولة سيما
 ما كان فساد ظاهره وقوله لان عليا الخ تعليل لما في الجهر وظاهر هذا ان ترتقرا الكراهة عندهم في المصلي
 وأنها تنزيهية والامام أقره اذ لا يجوز الاقرار على المنكر اهـ ولا يرد ما مر من عدم منعهم عن صلاة الفجر عند
 طلوع الشمس لان ذلك لحوف تركها أصلاً فيقع التارك في محذور أعظم والله أعلم (قوله من الارتفاع)
 المراد به أن يبيض زيلعي (قوله قدر رخ) هو ثمان عشر شبراً المراد به وقت جل النافله فلا مباعدة بينهما خلافاً

لكن تعقبه في النهر ربح تقييده
 بالجهر زاد في البرهان وقال
 الجهر به سنة كالأضحية وحكي
 رواية عنه ووجهها ظاهر قوله
 تعالى ولتكملوا العدة ولتكبروا
 الله على ما هداكم ووجه الاول أن
 رفع الصوت بالذكر بدعة فيقتصر
 على مورد الشرع اهـ (وكذا)
 لا يتنفل (بعدها في مصلاها) فانه
 مكروه عند العامة (وان) تنفل
 بعدها (في البيت جاز) بل يندب
 تنفل بأربع وهذا لغواص أما
 العوام فلا يمنعون من تكبير ولا
 تنفل أصلاً لانه رغبتهم في الخيرات
 بحر وفي هامشه بخط ثقة وكذا
 صلاة وغائب وبراءة وقد ران
 حيا رضي الله عنه رأى رجلاً
 يصلي بعد العيد فقبل أما تمنعه
 فأمر المؤمنين فقال اخاف أن
 أدخل تحت الوعيد قال الله تعالى
 ا رأيت الذي ينهى عبد الله اذا صلى
 (ووقفها من الارتفاع) قدر رخ

لما في القهستانى ط (تنبيه) يندب تعجيل الاضحية لتعجيل الاضاحي وتأخير النطرايمؤدى الفطرة كما في البحر
 (قوله بل تكون نفلا محترما) لانها قبل دخول وقتها لم تصر واجبة كالرصل ظهر اليوم عند طلوع الشمس
 فلا ينافي ما تقدم في اوقات الصلاة من أنه في وقت الطلوع والاستواء والغروب لا ينقض شيء من الفرائض
 والواجبات القائمة سوى عصر يومه حتى لو شرع فيه بفريضة لم يكن داخل في الصلاة أصلا فلا تنقض طهارته
 بالقهمة بخلاف ما لو شرع في التطوع فافهم (قوله باسقاط الغاية) أى مثل وأتموا الصيام الى الليل قال
 القهستانى فالزوال ليس وقتا لها لان الصلاة الواجبة لا تنعقد عند قيامه اه قال ط وهذا يرشد
 الى أن المراد بالزوال الاستواء وأطلق عليه للعبارة (قوله فسدت) أى فسد الوصف وانقلب نفلا اتفاقا
 ان كل الزوال قبل القعود قدر الشاهد وعلى قول الامام ان كان بعده ط قلت وهذا ذكره الشارح حثا عند
 ذكر المسائل الاثني عشرية وقال ولم اراه (قوله كما في الجمعة) أى اذا دخل وقت العصر فيها ط (قوله
 وقد مضاه) أى في باب الاستخلاف (قوله وبصلى الامام بهم الخ) ويكنى في جماعتها واحدا كما في النهر ط (قوله
 مثنيا قبل الزوائد) أى قارنا الامام وكذا المؤتم الثناء قبلها في ظاهر الرواية لانه شرع في اول الصلاة امداد
 وسبب زوائد بل يادته اعلى تكبيرة الاحرام والركوع وأشار الى أن التعوذ يأتي به الامام بعدها لانه سنة
 القراءة (قوله وهي ثلاث تكبيرات) هذا مذهب ابن مسعود وكثير من الصحابة ورواية عن ابن عباس وبه أخذ
 ائمتنا الثلاثة وروى عن ابن عباس أنه يكبر في الاولى سبعا وفي الثانية ستا وفي رواية خسانتها ثلاثة أصلية
 وهي تكبيرة الافتتاح وتكبير نال ركوع والباقى زوائد في الاولى خمس وفي الثانية خمس او اربع ويبدأ بالتكبير
 في كل ركعة قال في الهداية وعليه عمل العامة اليوم لامر الخلفاء من بنى العباس به والمذهب الاول اه قال
 في الظهيرية وهو تأويل ماروى عن أبي يوسف ومحمد فافهم ما بعد ذلك لان هارون امرهما أن يكبرا بتكبير جده
 ففعل ذلك امتثالاً له لامذهبا واعتقادا قال في المعراج لان طاعة الامام فيما ليس بمعصية واجبة اه ومنهم
 من جزم بأن ذلك رواية عن ساجل في المجتبى وعن أبي يوسف أنه رجع الى هذا ثم ذكر غير واحد من المشايخ
 أن المختار العمل برواية الزيادة أى زيادة تكبيرة في عيد الفطر ورواية النقصان في عيد الاضحية عمدا بالروايتين
 وتحققا في الاضحية لاستئغال الناس بالاضاحي وقيل تعجلا لحق الفقراء فيها بقدر تكبيرة وتعامه في الحلبة وحل
 الشافعي جميع التكبيرات المروية عن ابن عباس على الزوائد وهذا خلاف ما حملناه عليه والمذهب عندنا قول
 ابن مسعود وما ذكره من عمل العامة بقول ابن عباس لامرأ أولاده من الخلفاء به كان في زمنهم أما في زماننا
 فقد زال فالعمل الآن بظاهر المذهب عندنا كذا في شرح المنية وذكر في البحر أن الخلاف في الاولوية ونحوه في
 الحلبة (تنبيه) يؤخذ من قول شرح المنية كان في زمنهم الخ أن أمر الخليفة لا يلقى بعدمونه او عزله كاصرح به
 في الفتاوى الظهيرية وبني عليه أنه لو نهى عن سماع الدعوى بعد خمس عشرة سنة لا يلقى نهيه بعدمونه والله أعلم
 (قوله ولوزاد تابعه الخ) لانه تبع لامامه فوجب عليه متابعتهم وترك رأيه برأى الامام لقوله عليه الصلاة
 والسلام انما جعل الامام ليؤتم به فلا تخلفوا واعليه فالحال يظهر خطأه يبين كان اتباعه واجبا ولا يظهر الخطأ في
 المجتهدات فأما اذا خرج عن أقوال العامة فقد ظهر خطأه يبين فلا يلزمه اتباعه ولهذا الوقتى عن يرفع يديه
 عند الركوع او يمين يقنت في الفجر او يمين يرى تكبيرات الجنازة خسا لا يتابعه لظهور خطأه يبين لان ذلك كله
 منسوخ بدائع أقول يؤخذ منه أن الحنفى اذا اقتدى بشافعي في صلاة الجنازة يرفع يديه لانه يجتهد فيه فهو غير
 منسوخ لانه قد قال به ائمة بلخ من الخنفية وسيا في تمامه في الجنازة وقد مضاه في آخر بحث واجبات الصلاة
 (قوله الى ستة عشر) كذا في البحر عن المحيط وفي الفتح قيل يتابعه الى ثلاث عشرة وقيل الى ست عشرة اه قلت
 ولعل وجه القول الثاني حمل الثلاث عشرة المروية عن ابن عباس على الزوائد كما مر عن الشافعي وهي مع الثلاث
 الاصلية تصيرت عشرة والام أرمن قال بأن الروايات ست عشرة فليراجع وقد راجعت جميع الآثار للامام
 الطحاوى فلم ارفيما ذكر من الاحاديث والآثار عن الصحابة والتابعين أكثر مما مر عن ابن عباس فهذا يؤيد
 القول الاول ولذا قدمته في الفتح ونسبته في البدائع الى عامة المشايخ على أن ضم الثلاث الاصلية الى الزوائد
 بعيد جدا لان القراءة فاصلة بينها فتأمل (قوله فبأى بالكل) قال في البحر نقلنا عن المحيط فان زاد لا يلزمه
 متابعتهم لانه مخطئ يبين ولو سمع التكبيرات من المكبرين بأى بالكل احتياطا وان كثر لاحتمال الغلط

فلا تصح قبله بل تكون نفلا محترما
 (الى الزوال) باسقاط الغاية (قلو)
 زالت الشمس وهو في اثنا عشر
 فسدت (كفى الجمعة كذا
 في السراج وقد مضاه في الاثني
 عشرية) وبصلى الامام بهم ركعتين
 مثنيا قبل الزوائد وهي ثلاث
 تكبيرات في كل ركعة) ولوزاد
 تابعه الى ستة عشر لانه مأثور
 الا أن يسمع من المكبرين فبأى
 بالكل

مطلب
 يجب طاعة الامام فيما ليس بمعصية

مطلب
 امر الخليفة لا يلقى بعدمونه

من المكبرين ولذا قيل ينوي بكل تكبيرة الاقتحاح لاحتمال التقدم على الامام في كل تكبيرة اه قلت والظاهر
 أنه عبر عنه بقيل لضعفه ولذا لم يذكره الشارح فانه يقتضى أن من لم يسمع من الامام ينوي الاقتحاح بالثلاث
 أيضا وان لم يزد عليها فان احتمال الغلط والتقدم موجود في الكل لاني خصوص الرائد على المأثور في الركعة
 الاولى فتأمل وسيأتى في صلاة الجنازة أنه ينوي فيها الاقتحاح بكل تكبيرة ايضا وأتى تمام البحث فيه (قوله
 ويؤلى ندبا بين القراءتين) أى بأن يكبر في الركعة الثانية بعد القراءة لتكون قراءتها تالية لقراءة الركعة الاولى
 أما لو كبر في الثانية قبل القراءة أيضا كما يقول ابن عباس يكون التكبير فاصلا بين القراءتين وأشار بقوله
 ندبا الى أنه لو كبر في اول كل ركعة جاز لان الخلاف في الاولوية كما مر عن الجرح هذا وأما ما في الخط من التعديل
 للموالاة بأن التكبيرات من الشعائر ولهذا وجب الجمهور بها فوجب ضم الزوائد في الاولى الى تكبيرة الاقتحاح
 اسبقها على تكبيرة الركوع والى تكبيرة الركوع في الثانية لانها الاصل فقد قال في الجرح الظاهر أن المراد
 بالوجوب النبوت لا المصطلح عليه لان الموالاة مستحبة اه وكذا قوله وجب الجمهور بها أى ثبت في بعض
 المواضع كافي الاذان والتكبير في طريق الصلوة وتكبير التثنية وأما الجرح في تكبيرات الزوائد فالظاهر استحبابه
 للامام فقط للاعلام فتأمل لكن في الجرح عن المحيط أن بدأ بالامام بالقراءة تسهوا فتذكر بعد الفاتحة والسورة
 يعنى في صلاته وان لم يقرأ ألا الفاتحة كبر وأعاد القراءة لزوالا أن القراءة اذا تمت كان استماعا عن الاعمال
 لارضاء للفرس اه ونحوه في الفتح وغيره وظاهره أن تقديم التكبير على القراءة واجب والامام يرفض للفاتحة
 لاجل يؤيده ما قد مناه في باب صفة الصلاة من أنه ان كبر وبدأ بالقراءة ونسى الشاء والتعوذ والتسمية لا يعد
 لفوات محليها وقد يجاب بأن العود الى التكبير قبل اتمام القراءة ليس لاجل المستحب الذى هو الموالاة بل لاجل
 استدراجه الواجب الذى هو التكبير لانه لم يشرع في الركعة الاولى بعد القراءة بدليل أنه لو تذكر بعد قراءة
 السورة يتركه فكان مثل ما لو نسي الفاتحة وشرع في السورة ثم تذكر ترك السورة وقرأ الفاتحة لويجوبها
 بخلاف الشاء والتعوذ والتسمية والله أعلم (قوله ويقرأ كالجمعة) أى كالقراءة في صلاة الجمعة لما روى أبو حنيفة
 أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في العيدين ويوم الجمعة الاعلى والغاشية كما في الفتح وقال في البدائع فان ترك
 بالاقتداء به صلى الله عليه وسلم في قراءتها في اغلب الاوقات فحسن لكن يكره أن يتخذ حما حقا لا يقرأ فيها
 غيرهما لما ذكرنا في الجمعة اه ويجهز بالقراءة كما ذكره في فصل القراءة وصرح به في الجرحنا (قوله في القيام)
 أى الذى قبل الركوع أما لو أدركه ركعا فان غلب على ظنه ادراكه في الركوع كبر قائما برأى نفسه ثم ركع
 والاربع وكبر في ركوعه خلا فالابن يوسف ولا يرفع يديه لان الوضع على الركبتين سنة في محله والرفع
 لاني محله وان رفع الامام رأسه سقط عنه ما بقى من التكبير كسلا تقوته المتابعة ولو أدركه في قيام الركوع
 لا يقضيها فيه لانه يقضى الركعة مع تكبيراتها فتح وبدائع (قوله كبر في الحال) أى وان كان الامام قد شرع
 في القراءة كفي الحلية (قوله برأى نفسه الخ) أى ولو كان امامه شافعا كبر سبعا فانه يكبر ثلاثا بخلاف
 ما مر من أنه يتابعه في المأثور لانه في المدرك (قوله لانه مسبوق) أى وهو منفرد فيما يقضى والذكر للقات
 يقضى قبل فراغ الامام بخلاف الفعل فتح قلت فعلى هذا اذا أدرك مع الامام ما لا يتقص عن رأى نفسه
 ينبغي أن لا يقضى بعده شيئا قبله اه حلية (قوله يقرأ ثم يكبر) أى اذا قام الى قضائها أما الركعة التى
 ادركها مع الامام فينبغى ان يمر فيها التفصيل المار من ادراكه كل التكبير أو بعضها أولا ولا كما أفاده
 في الحلية (قوله لتأتى الى التكبير) أى لانه اذا كبر قبل القراءة وقد كبر مع الامام بعد القراءة لم يمتد
 التكبيرات في الركعتين قال في الجرح ولم يقل به احد من الصحابة ولو بدأ بالقراءة يصير فعله موافقا لقول على رضى
 الله عنه فكان أولى كذا في المحيط وهو مختص لقولهم ان المسبوق يقضى اول صلاته في حق الاذكار اه
 (تبنيه) قد علمت أن المسبوق يكبر برأى نفسه أما اللاحق فانه يكبر على رأى امامه لانه خلف الامام حكما فخرج
 عن السراج (قوله فلا يؤلى تكبرا الخ) مرتبط بقوله ولو أدرك الامام في القيام (قوله قبل أن يكبر المؤتم) يغنى عنه
 ما قبله فالاولى حذفه (قوله ويكبر في الركوع على الصحيح) كذا قاله المحنف في منحه ويخالفه قول الجرح
 ولو أدركه في القيام فلم يكبر حتى ركع لا يكبر في الركوع على الصحيح اه ومثله في النهر وذكر في الحلية قبل يكبر
 في الركوع وقيل لا وقواه في المحيط اه قال ط كانه لان التصريح جاء من جهته (قوله فالإتيان بالواجب)

(ويؤلى) ندبا (بين القراءتين)
 ويقرأ كالجمعة (ولو أدرك)
 المؤتم (الامام في القيام) بعد
 ما كبر (كبر) في الحال برأى نفسه
 لانه مسبوق ولو سبق بركة
 يقرأ ثم يكبر لتأتى الى التكبير
 (فلا يؤلى تكبرا حتى ركع الامام قبل
 ان يكبر) المؤتم (لا يكبر) في القيام
 (و) لكن (يركع ويكبر في الركوع)
 على الصحيح لان للركوع حكم
 القيام فالإتيان بالواجب أولى
 من المسنون (كالركوع الامام
 تسلم ان يكبر فان الامام يكبر في
 الركوع ولا يعود الى القيام ليكبر)

(ويرفع يديه في الزوائد) وان لم يرفع يديه في الزوائد (والا اذا كبر اركعا)
 كما مر فلا يرفع يديه على المختار لان اخذ الركبتين سنة في محله (وليس بين تكبيراته ذكر مسنون)
 ولذا يرسل يديه (وبسكت بين كل تكبيرتين مقدار ثلاث تسيجات) هذا يختلف بكثرة الزحام وقلته (ويحطب بعدها خطبتين) وهما سنة (فلو خطب قبلها صاع وآساء) اترك السنة وما يسن في الجمعة ويكره يسن فيها ويكره (و) الخطب ثمان بل عشر (يسد أبا الحسين في ثلاث) خطبة جمعة واستسقاء ونكاح) وينبغي أن تكون خطبة الكسوف وختم القرآن كذلك ولم أره (و) يبدأ (بالتكبير في خمس خطبة العدين) وثلاث خطب الحج إلا أن التي بمكة وعرفة يبدأ فيها بالتكبير ثم بالتلبية ثم بالخطبة كذا في خزائن أبي الليث (ويستحب ان يستفتح الأولى بتسعة تكبيرات ترى) أي متتابعات (والثانية بسمع) هو السنة (و) أن (يكبر قبل نزوله من المنبر أربع عشرة) وإذا صعد عليه لا يجلس عندنا معراج (و) أن (يعلم الناس فيها أحكام) صدقة (الفطر) ليؤتيها من لم يؤتوها وينبغي تعليمهم في الجمعة التي قبلها الجزجوها في محلها ولم أره وهكذا كل حكم احتج إليه لأن الخطبة شرعت للتعليم (ولا يصلحها وحدها فانت مع الامام ولو بالافساد اتفاقا في الاصح كافي تيمم الجهر وفيها لغز أي رجل أفسد صلاة واجبة عليه ولا قضاء (و) لو أمكنه الذهاب الى امام آخر فعل لانها (تؤدى بمصر) واحد (عواضع) كثيرة (اتفاقا) فان عجز صلى أربعاً كالغنى (وتؤخر بعذر) كطير

وهو التكبير اولى من المسنون وهو التسبيح وقد علمت ما فيه ط وفسر الرجى الواجب بالمتابعة والمسنون بالاتباع بالتكبير في محض القيام أي لان التكبير يكتفي ايقاعه في الركوع لكن كونه في محض القيام سنة تأمل (قوله في ظاهر الرواية) تبع فيه المصنف في المنع والذي في الجبر والحلية أن ظاهر الرواية أنه لا يكبر في الركوع ولا يعود الى القيام زادا في الحلية وعلى ما ذكره الكرخي ومشي عليه في البدائع وهو رواية النوادر يعود الى القيام ويكبر ويعد الركوع دون القراءة اه وهذه الرواية أيضا تخالف ما في المتن نعم صرح بمثله في الجبر والحلية والفتح والخيرة في باب الوتر والزوافل وذكروا الفرق بين التكبير حيث يرفض الركوع لاجله وبين القنوت يكون تكبير العبد جمعا عليه دون قنوت الوتر وذكر مثله في البدائع هناك مخالفا لما ذكره في هذا الباب ولكن حيث ثبت ظاهر الرواية لا يعدل عنه وعلى ما في المتن فالفرق بين التكبير وبين القنوت حيث لا يأتي به في الركوع أنه لم يشرع الا في محض القيام بخلاف التكبير (قوله فلو عاد بنفي الفساد) تبع فيه صاحب النهر وقد علمت أن العود ورواية النوادر على أنه يقال عليه ما قاله ابن الهمام في ترجيح القول بعدم الفساد فيما لو عاد الى القعود الا قبل بعد ما استتم فائما بأن فيه رفض الفرض لاجل الواجب وهو وان لم يحل فهو بالصحة لا يحل (قوله ويرفع يديه) أي ماسا باهماميه شتمت اذنيه ط (قوله في الزوائد) قيده للاحتراز عن تكبير الركوع الثاني فانه ألتحق بها حتى قلنا بوجوبه أيضا مع أنه لا يرفع فيه نهر ومواقع في الجبر من التعبير بتكبير في الركوع بالثنية اعترضه في الشرع بلالية بأن الكمال صرح في باب سجود السهو بأنه لا يجب بترك تكبيرات الانتقال الا في تكبيرة ركوع الركعة الثانية من العبد اه (قوله ذلك) أي الرفع (قوله سنة في محله) أي والرفع سنة في غير محله وذو المحل اولى ط (قوله ولذا يرسل يديه) أي في أثناء التكبيرات ويضعهما بعد الثالثة كما في شرح النية لان الوضع سنة قيام طويل فيه ذكر مسنون (قوله هذا يختلف الخ) أشار الى ما في الجبر عن البسوط من أن هذا التقدير ليس بلازم بل يختلف بكثرة الزحام وقلته لان المقصود ازالة الاشتباه (قوله فلو خطب قبلها الخ) وكذا لو لم يحطب أصلا كما قد مناه عن الجبر (قوله يسن فيها ويكره) أي الا التكبير وعدم الجلوس قبل الشروع فيما فانه ماسنة هنالا في خطبة الجمعة (قوله بل عشر) أي بناء على القول بأن للكسوف خطبة عندنا وعلى قوله ما بأن للاستسقاء خطبة كاسيأتى (قوله واستسقاء) أي بناء على قوله ما من أن له خطبة (قوله إلا أن التي بمكة وعرفة الخ) وأما التي بنى حادى عشر ذى الحجة فليس فيها تلبية لان التلبية تنقطع بأول رمى ط (قوله ويستحب الخ) ذكر ذلك في المعراج عن مجمع النوازل وقال في الخانية انه ليس للتكبير عدد في ظاهر الرواية لكن ينبغي أن لا يكون اكثر الخطبة التكبير ويكبر في الاضحية أكثر من الفطر اه قلت واطلاق العدد في ظاهر الرواية لا ينافي تقييده بما ورد في السنة وقال به الشافعي رحمه الله تعالى (قوله لا يجلس عندنا) لان الجلوس لا يتطرق فراغ المؤذن من الاذان والاذان غير مشروع في العبد فلا حاجة الى الجلوس معراج (قوله ولم أره) البحث لصاحب الجبر وقال بعده والعلم أمانة في عنق العلماء اه وبؤيده ماسيد كره الشارح في أول باب صدقة الفطر عن الشافعي أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يحطب قبل الفطر بيومين يأمر باخراجها (قوله وهكذا الخ) هو من تمة كلام الجبر حيث قال ويستفاد من كلامهم أن الخطيب اذا رأى حاجة الى معرفة بعض الاحكام فانه يعلم اياها في خطبة الجمعة منصوفا في زماننا اكثر الجهل وقلة العلم فينبغي أن يعلمهم فيها أحكام الصلاة كما لا يخفى اه (قوله مع الامام) متعلق بمحذوف حال من ضمير فانت لا يفات لان المعنى أن الامام اذا فانت المقتدى لانها لو فانت الامام والمقتدى تقتضى كإبائى أفاد في معراج الدراية (قوله ولو بالافساد) أي بعد أن دخل فيها مع الامام وفرغ منها الامام (قوله في الاصح) مقابله ما حكاه في الجبر من أن أبو يوسف أنه اذا افسدها بعد الشروع تقتضى لان الشروع كالنذر في الإيجاب (قوله وفيها) أي في صورة الافساد وقوله واجبة زيادة في الالغاز لا للاحتراز عن المنفل فانه يجب قضاؤه بالافساد ط (قوله اتفاقا) والخلاف انما هو في الجمعة بجر (قوله صلى أربعاً) أي استحبها كافي في التهستانى وليس هذا قضاء لانه ليس على كفيها ط قلت وهي صلاة الغنى كافي الحلية عن الخانية فقوله تبعاً للبدائع كالغنى معناه أنه لا يكبر فيها الزوائد مثل العبد تأمل (قوله بعذر كطير) دخل فيه ما اذا لم يخرج الامام وما اذا غم الهلال فشهدوا به بعد الزوال او قبله بحيث لا يمكن جمع الناس

(الى الزوال من الغد فقط) فوقها
من الثاني كالأول وتكون قضاء
أداء كاسي في الاضحية وحكي
النيساني قولين (وأحكامها
أحكام الاضحية لكن ختاجوز
تأخيرها الى آخر ثالث أيام النحر
بلا عذر مع الكراهة وبه) أى
بالعذر (بدونها) فالعذر هنا لنفي
الكراهة وفي الفطر للعبة (ويكبر
جهرا) انصافا (في الطريق)
قبل وفي المصلي وعليه عمل الناس
اليوم لا في البيت (ويستحب تأخير
أكلمه عنها) وان لم يضح في الاصح
ولوا كل لم يكبره أى تحريما (ويعلم
الاضحية وتكبير التشریق)
في الخطبة (ووقوف الناس يوم
عرفة في غيرها تشبيها بالواقفين؟
ليس بشئ) هو تذكير في موضع النفي
فتم انواع العبادة من فرض
وواجب ومستحب ففيد الاباحة
وقيل يستحب ذلك كذا في مسكين
وقال الباقي لواجب التشریف
ذلك اليوم ولستناع الوعظ بلا
وقوف وكشف رأس جاز بلا
كراهة انصافا (ويجب تكبير
التشریق في الاصح

مطلب

لا يلزم من ترك المستحب ثبوت
الكراهة اذ لا بد لها من دليل خاص

مطلب

في تكبير التشریق

او صلاها في يوم غيم وظاهر أنها وقعت بعد الزوال كما في الدرر وشرحه الشيخ اسماعيل وفيه عن الحجة امام صلى
العبد على غير وضوء ثم علم بذلك قبل أن يتفرق الناس تروا ويعبدون وان تفرق الناس لم يعبدتهم وبجارت صلاتهم
صيانة للمسلمين وأعمالهم (قول فقط) راجع الى قوله بعذر فلا تفرق من غير عذر والى قوله الى الزوال فلا تصح
بعده والى قوله من الغد فلا تصح فيما بعد عذر ولو بعذر في البحر ط (قول وحكي القنستاني قولين) ثم قال ولعله
مبنى على اختلاف الروايتين ويؤيده ما في زكاة النظم أن الصلاة يوما واحدا في الاصول ويومين في مختصر
الكرخي اه (تنبيه) ذكر في اجتهتي عن الطحاوي أن ما ذكره المصنف قول أبي يوسف وأن با حنيفة قال ان
فالت في اليوم الاول لم تقض لكن لم يذكر في الكتب المعتمدة اختلاف في هذا كما في البحر (قول لكن هنا) أى
في الاضحية (قول يجوز تأخيرها الخ) وثبت في المجتبى والموهبة والبرازية وغيرها الاساءة بلنا خير لغير عذر وبه يعلم
(قول بلا عذر مع الكراهة) اثبت في المجتبى والموهبة والبرازية وغيرها الاساءة بلنا خير لغير عذر وبه يعلم
أنها كراهة تحريم تأمل رملى قلت اطلاق الكراهة تعال للبحر والدرر فيصد التحريم وأما الاساءة فقد مناه
في سنن الصلاة للخلاف في أنها دون الكراهة أو أخش ووفقا بينهم بما بأنهم دون التبرعية وأخش من التبرعية
(قول انصافا) أما في الفطر فقد علمت ما فيه من الخلاف في أصل التكبير أو في صفته وحكي الجمهور (قول قيل وفي
المصلي) قال في المحيط وفي رواية لا يقطع ما لم ينته الامام الصلاة لانه وقت التكبير فيكبر عقب الصلاة جهرا اه
وحرم في البدائع بالاولى وعلى الناس في المساجد على الرواية الثانية بحر (قول لا في البيت) أى لا يسن
والافهوذ كمرسوع (قول ويستحب تأخيرا كله عنها) أى يندب الامام انما يفتقر الصائم من صفة
الى أن يصلي فان الاخبار عن الصحابة تواترت في منع الصبيان عن الأكل والاطفال عن الرضاع غدا اذا اضحى
قنستاني عن الزاهدي ط (قول له وان لم يضح) مثل المصري والقروي وقيد في غاية البيان بالمصري
وذكر أن القروي يذوق من الصبح لان الاضحية تذبح في القرى من الصباح بحر (قول في الاصح) وقيل
لا يستحب التأخير في حق من لم يضح بحر (قول لم يكبره) قال في البحر وهو مستحب ولا يلزم من ترك
المستحب ثبوت الكراهة اذ لا بد لها من دليل خاص اه (قول أى تحريما) تبع فيه صاحب النهر وأشاد به
الى ثبوت كراهة التبرية وفيه نظر لما علمت من كلام البحر ولقول البدائع ان شاء ذاتي وان شاء لم يذوق والادب
أن لا يذوق شيئا الى وقت الفراغ من الصلاة حتى يكون تساوله من القرابين اه (قول في الخطبة) متعلق
ب يعلم وينبغي تعليم تكبير التشریق في الجمعة التي قبل عيد الاضحية لان ابتداء يوم عرفة كما جئته في البحر (قول
يوم عرفة) الاضافة بيانية لان عرفة اسم اليوم وعرفات اسم المكان شربلية (قول في غيرها) أى غير عرفة
وأراد بها المكان تجوز والمراد كذا في شرح المنية اجتماعهم عشية يوم عرفة في الجوامع او في مكان خارج البلد
يشبهون بأهل عرفة اه (قول وقيل يستحب) لعله المراد من قول النهاية وعن أبي يوسف ومحمد في غير رواية
الاصول أنه لا يكبر لما روى أن ابن عباس فعل ذلك بالبصرة اه قال في الفتح وهذا يفيد أن مقابله من رواية
الاصول الكراهة ثم قال وهو الاول حسنا لمفسدة اعتقادية تتوقع من العوام ونفس الوقوف وكشف الرأس
يستلزم التشبه وان لم يقصد فالحق أنه ان عرض للوقوف في ذلك اليوم سبب يوجب كراهة كاستلقاء مثلا لا يكبره
أما قصد ذلك اليوم بالخروج فيه فهو معنى التشبه اذا تأملت وما في جامع الترمذي لو اجتمعوا الشرف ذلك
اليوم جاز يحمل عليه بلا وقوف وكشف اه والحاصل أن الصحيح الكراهة كما في الدرر بل في البحر أن ظاهر
ما في غاية البيان أنها تحريمية وفي النهر أن عباراتهم ناطقة بترجيح الكراهة وشذوذ غيره (قول وقال الباقي
الخ) مأخوذ من اخر عبارة الفتح المتقدمة والحاصل أن المكروه هو الخروج مع الوقوف وكشف الرأس
بلا سبب موجب كاستلقاء أما مجتزعا لاجتماع فيه على طاعة بدون ذلك فلا يكبره (قول ويجب تكبير التشریق)
نقل في الصحاح وغيره أن التشریق قد قيد اللهم وبه سميت الايام الثلاثة بعد يوم النحر ونقل الخليل بن احمد
والنفسر بن شميل عن أهل اللغة أنه التكبير فكان مشتركا بينهما والمراد هنا الثاني والاضافة فيه بيانية أى التكبير
الذي هو التشریق وبه اندفع ما قيل ان الاضافة على قولها لانه لا تكبير في ايام التشریق عند موثما في الاحكام
لشيخ اسماعيل والبحر (قول في الاصح) وقيل سنة وصحح أيضا لكن في الفتح أن الأكثر على الوجوب
وحرم في البحر أنه لا خلاف لان السنة المؤكدة والواجب متساويان رتبة في استحقاق الاتم بالترك قلت وفيه

نظرا لما فيه من عناية في بحث سنن الصلاة أن الاثم في ترك السنة اخف منه في ترك الواجب وحذرنا هنا أن المراد من ترك السنة التبرك بلا عذر على سبيل الاصرار كما في شرح التحرير فلا اثم في تركها مرة وهذا يخالف للواجب فالاحسن ما في البدائع من قوله الفحج أنه واجب وقد سماه الكرخي سنة ثم فسره بالواجب فقال تكبير التشريق سنة ماضية نقلها أهل العلم وأجمعوا على العمل بها واطلاق اسم السنة على الواجب جائز لأن السنة عبارة عن الطريقة المرضية او السيرة الحسنة وكل واجب هذا صفة اه قلت ومنه اطلاق كثير على القعود الاول أنه سنة (قوله لا امر به) أي في قوله تعالى واذكروا الله في أيام معدودات وقوله تعالى وذكروا اسم الله في أيام معلومات على القول بأن كليهما أيام التشريق وقيل المعدودات أيام التشريق والمعلومات أيام عشر ذي الحجة وعظامه في البحر (قوله وان زاد الخ) أفاد أن قوله مرة بيان للواجب لكن ذكر أبو السعدي أن الجوزي نقل عن القرأصاري أن الاتيان به مرتين خلاف السنة اه قلت وفي الاحكام عن البرجندي ثم المشهور من قول علمائنا أنه يكبر مرة وقيل ثلاث مرات (قوله صفته الخ) فهو ثمانية بين أربع تكبيرات ثم تحميدة والجهريه واجب وقيل سنة فمسئتي (قوله هو المأثور عن الخليل) وأصله أن جبريل عليه السلام لما جاء بالهدايا خاف الجبل على ابراهيم فقال الله أكبر الله أكبر فلما رآه ابراهيم عليه الصلاة والسلام قال لا اله الا الله والله أكبر فلما علم اسماعيل الفداء قال الله أكبر والله الحمد كذا ذكره الفقهاء ولم يثبت عند المحدثين كما في الفتح بحر أي هذه القصة لم تثبت أما التكبير على الصفة المذكورة فقد روى ابن أبي شبة بسند جيد عن ابن مسعود أنه كان يقول ثم عمم عن الصلاة وعظامه في الفتح ثم قال فظهر أن جعل التكبيرات ثلاثا في الاول كما يقوله الشافعي لا ثبت له (قوله والختم أن الذبيح اسماعيل) وفي اول الحلية أنه اظهر القولين اه قلت وبه قال احمد ورجحه غالب المحدثين وقال أبو حاتم انه الصحيح والبيهاقوي أنه الاظهر وفي الهدى انه الواجب عند علماء الصحابة والتابعين فمن بعدهم والقول بأنه اسحق مردودا بكثيرين وجهان فذهب اليه جماعة من الصحابة والتابعين ونسبه القرطبي الى الاكثرين واختاره الطبري وجرم به في الشفاء وعظامه في شرح الجامع الصغير للعقبي عند حديث الذبيح اسحق قال في البحر والحنفية ما نولوا الى الاول ورجحه الامام أبو الهيثم السمرقندي في البستان بأنه اشبه بالسكاب والسنة فأما السكاب فقوله وفدي نياه بذيبح عظيم ثم قال بعد قصة الذبيح وبشرنا بما هو حق الآية وأما الخبر فباروى عنه عليه الصلاة والسلام انا ابن الذبيحين يعني أباه عمدا الله واسماعيل وانفقت الامة أنه كان من ولد اسماعيل وقال أهل التوراة مكتوب في التوراة أنه كان اسحق فان صح ذلك فيها آمنابه اه ونقل ح عن الخفاجي في شرح الشفاء أن الاحسن الاستدلال بقوله تعالى ومن وراء اسحق يعقوب فانه مع اخبار الله تعالى أباه بايمان يعقوب من صلب اسحق لا يتم ابتلاءه بذيبح لعدم فائدة حينئذ اه أي لانه امر بذيبحه صغيرا فلا يمكن أن يكون الامر بعد خروج يعقوب من صلبه فافهم (قوله ومعناه) أي في العربية (قوله عقب كل فرض عتي) مثل الجمعة وخرج به الواجب كالوتر والعبد والنفل وعند البخارين يكبرون عقب صلاة العيد لاداء الجماعة كالجمعة وعليه توارث المسلمين فوجب اتباعه كما يأتي وخرج بالعتي الجنازة فلا يكبر عقبها أفاده في البحر (قوله بلا فصل يمنع البناء) فلما خرج من المسجد أو تكلم عامدا أو ساهايا أو أحدث عامدا سقط عنه التكبير وفي استدبار القبلة روايتان ولو أحدث ناسيا بعد السلام الاصح أنه يكبر ولا يخرج للطهارة فتح (قوله أدى الجماعة) خرج القضاء في بعض الصور كما يأتي والافراد وفيه خلافهما كما يأتي (قوله اوقضى فيها الخ) العمل مبنى للجهول معطوف على أدى والمسئلة رباعية فائنة غير العيد قضاها في أيام العيد فائنة أيام العيد قضاها في غير أيام العيد فائنة أيام العيد قضاها في أيام العيد من عام اخر فائنة أيام العيد قضاها في أيام العيد من عامه ذلك ولا يكبر الا في الاخير فقط كذا في البحر فقوله اوقضى فيها أي في أيام العيد احتراز عن الثانية وقوله فيها أي حال كون المقضية في أيام العيد من أيام العيد احترازه عن الاولى وقوله من عامه أي حال كون أيام العيد التي تنقضي فيها الصلاة التي فاتت في أيام العيد من عام السنوات احترازه عن الثالثة اه ح (قوله لقيام وقته) عليه لوجوب تكبير التشريق في القضاء المذكور (قوله كالاخصية) فانه اذا لم يفعلها في اول يوم يفعلها في الثاني والثالث اذا كانت من ذلك العام بخلاف اخصية عام سابق (قوله في الاصح) فان الاصح ان الحزبة ليست بشرط طيحي لو أتم العبد قوما واجب عليه وعليهم

مطلب

يطلق اسم السنة على الواجب

مطلب

المختار أن الذبيح اسماعيل

للامر به (مرة) وان زاد عليها يكون فضلا قاله العيني صفته
(الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله)
والله أكبر الله أكبر والله الحمد
هو المأثور عن الخليل والمختار
أن الذبيح اسماعيل وفي الفاموس
انه الاصح قال ومعناه مطيع
الله (عقب كل فرض) عتي بلا
فصل يمنع البناء (أدى بجماعة)
اوقضى فيها متها من عامه اقيام
وقته كالاخصية (مستحبة) خرج
بجماعة النساء والعراة لا العيد
في الاصح جوهره

أوله (من جفر عرفة) وآخره (إلى عصر العبد) بادخال الغاية
فهي ثمان صلوات ووجوبه (على
امام مقيم) بمصر (و) على مقتد
(مسافر أو قروي أو امرأة) بالتبعية
لكن المرأة تخافت ويجب على مقيم
اقتدى بمسافر (وقال بوجوبه فور
كل فرض مطلقا) ولو منفردا
أو مسافرا أو امرأة لانه تبع
للمكتوبة (إلى) عصر اليوم
الخامس (آخر أيام التشريق
وعليه الاعتماد) والعمل والقوى
في عاتة الامصار وكافة الاعصار
ولابأس به عقب العبد لأن
المسلمين توارثوه فوجب اتباعهم
وعليه الجنون ولا يمنع العاتة
من التكبير في الاسواق في الايام
العشر وبه تأخذ بحر ومجتبي
وغیره (وبأى المؤتم به) وجوبا
(وان تركه امامه) لادائه بعد
الصلاة قال أبو يوسف صليت بهم
المغرب يوم عرفة فسهوت ان اكبر
فكبر بهم أبو حنيفة (والمسبوق
يكبر) وجوبا كاللاحق لكن
(عقب القضاء) لما فاته ولو كبر
مع الامام لا تنفسد ولو ابى فسدت
(ويبدأ الامام بسجود السهو)
لوجوبه في تحرمتها (ثم بالتكبير)
لوجوبه في حرمتها (ثم بالتلبية لو
محرمًا) لعدمها خلاصة وفي
الروايلية لو بدأ بالتلبية سقط
السجود والتكبير

مطلب

كلمة لابأس قد تستعمل في المندوب

التكبير بحر (قوله اوله من جفر عرفة) أى في ظاهر الرواية وهو قول عمرو على وعن أبي يوسف من ظهر التحريم
وهو قول ابن عمر وزيد بن ثابت كما في المحيط قهستانى (قوله في ثمان) باظهار الاعراب او اعراب المنقوص
ط وقد سنا في باب النوافل اشتقاقه واعرابه (قوله ووجوبه على امام) تقدير المبتدأ غير لازم لان الجواز
والجور متعلق بقوله قبله ويجب ولكن قدره بعد الفصل (قوله مقيم بمصر) فلا يجب على قروي ولا مسافر
ولو صلى المسافرون في مصر جماعة على الاصح بحر عن البدائع أى الاصح على قول الامام والظاهر أن
صلاة القرويين في مصر كذلك تأمل قال القهستانى والمبادر أن يكون ذلك المقيم صحيحا فاذا صلى المريض
بجماعة لم يكبروا كما في الخلائى (قوله وعلى مقتد) أى ولو مستغلا بمقتضى اسماعيل عن القنية (قوله
مسافر الخ) ليس للاحتراز بل لأن غيرهم بالاولى (قوله بالتبعية) راجع الى الثلاثة ط (قوله تخافت) لأن
صوتها عورة كما في الكافي والتميين (قوله ويجب على مقيم الخ) الظاهر أنه بحث لصاحب الشربلالية حيث
قال عند قول الدرر ولا على امام مسافر أقول على هذا يجب على من اقتدى به من المقيمين لوجوبه الشرط
في حقهم اه قلت ولا يرد عليه قولهم بالتبعية لانها فيما اذا كان الامام من أهل الوجوب دون المؤتم
تأمل لكن في حاشية أبي السعود عن الجموى مانعه وفي هداية الناطقى اذا كان الامام في مصر
من الامصار فصل بالجماعة وخلفه أهل المصر فلا تكبير على واحد منهم عند أبي حنيفة وعندهما عليهم التكبير
اه والمراد الامام المسافر دل عليه سياق كلامه اه (قوله فور كل فرض) بأن يأتي به بلا فصل يمنع
البناء كما مر ط (قوله لانه تبع للمكتوبة) فيجب على كل من تجب عليه الصلاة المكتوبة بحر (قوله وعليه
الاعتماد الخ) هذا بناء على أنه اذا اختلف الامام وصاحبه فاعبره لقوة الدليل وهو الاصح كما في آخر الحاوى
القدسى او على أن قولهم ما في كل مسألة مروى عنه أيضا والافكيك يفتى بقول غير صاحب المذهب
وبه اندفع ما في الفتح من ترجيح قوله هنا وردتوى المشايخ بقولهما بحر (قوله ولا بأس الخ) كلمة لابأس
قد تستعمل في المندوب كما في البحر من الجنائز والجهاد ومنه هذا الموضع لقوله فوجب اتباعهم (قوله فوجب)
الظاهر أن المراد بالوجوب الثبوت لا الوجوب المصطلح عليه وفي البحر عن المجتبى والجنون يكبرون عقب
صلاة العبد لانه تأذى بجماعة فأشبهت بالجمعة اه وهو يفيد الوجوب المصطلح عليه ط (قوله ولا يمنع
العاتة الخ) في المجتبى قبل لابي حنيفة ينبغي لاهل الكوفة وغيره أن يكبروا في الاسواق والمساجد
قال نعم وذكر الفقيه أبو الليث أن ابراهيم بن يوسف كان يفتى بالتكبير فيه اقال الفقيه أبو جعفر والذي عندي أنه
لا ينبغي أن تمنع العاتة عنه لقلة رغبته في الخير وبه تأخذ اه فأفاد أن فعله اولى (قوله بحر ومجتبي)
الاولى بحر عن المجتبى ط (قوله ويأتى المؤتم به الخ) ظاهره ولو كان مسافرا او قرويا أو امرأة على قول
الامام مع أنه تقدم أن الوجوب عليهم بالتبعية لكن المراد أن وجوبه عليهم تبع لوجوبه عليه فلا يسقط
عنهم بعد وجوبه عليهم وان تركه الامام وليس المراد أنهم يفعلونه تبعاله تأمل (قوله لادائه بعد الصلاة) أى
فلا يعتد به مخالفا للامام بخلاف سجود السهو فانه يتركه اذا تركه الامام لانه يؤذى في حرمة الصلاة ط (قوله
قال أبو يوسف الخ) تضمنت الحكاية من القوائد الحكمية أنه اذا لم يكبر الامام لا يسقط عن المتقدم والعرفية
جلالة قدر أبي يوسف عند الامام وعظم منزلة الامام في قلبه حدث نسي ما لا ينسى عادة حين علم خلفه وذلك
أن العادة نسيان التكبير الاول في القبر فأما بعد ثلثة اوقات فلا لعدم بعد العهد به فتح (قوله لا تنفسد)
لانه ذكر وعن الحسن بن ميمون في المجتبى ولا يعيده بعد الصلاة كما في خزانة الفتاوى اسماعيل (قوله ولولوى
فسدت) لانه خطاب الخليل عليه السلام وعن محمد لا تنفسد لانه يحاطب الله تعالى بها فكانت ذكرا كما في المجتبى
اسماعيل قلت الاولى التعديل بما أتى من أنها نسيه كلام الناس اذ لا شك أن قول ابيك اللهم ابيك ابيك
لا شريك لك الخ خطاب لله تعالى (قوله لوجوبه في تحرمتها) أى في حال بقاء تحرمتها التي يحرم بها اولها يصح
الاعتدافه (قوله في حرمتها) المراد به عقبها بلا فاصل حتى لو فصل سقط كما مر (قوله لعدمها) أى لعدم
وجوبها في تحرمتها ولا في حرمتها (قوله سقط السجود والتكبير) لأن التلبية تشبه كلام الناس وكلام الناس
يقطع الصلاة فكذا هي وسجود السهو لم يشرع الا في التحريم ولا تحريمه والتكبير لم يشرع الا متصلا وقد زال
الاتصال بدائع ولعل وجه كونه يشبه كلام الناس أن من نادى رجلا يبعه بقوله لبيك وقد قال في البدائع

إذا قال اللهم أعطني درهما وزجني امرأة تنسد صلاته لأن صيغته من كلام الناس وإن خاطب الله تعالى به فكان منسدًا بصيغته اه فافهم والله أعلم (خاتمة) قال في شرح المنية وفي المنبرات عن ابن المبارك في تنقيح الاظفار وحلق الرأس في العشر أي عشر ذي الحجة قال لا تؤخر السنة وقد ورد ذلك ولا يجب التأخير اه وما ورد في صحيح مسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخل العشر وأراد بضعكم أن ينحني فلا تأخذن شعرًا ولا يقلن ظفرًا فهذا يحول على الندب دون الوجوب بالإجماع فظهر قوله ولا يجب التأخير إلا أن نفي الوجوب لا ينافي الاستحباب فيكون مستحبًا إلا أن استلزم الزيادة على وقت إباحة التأخير ونهايته ما دون الأربعين فلا يباح فوقها قال في القنية الأفضل أن يقرأ أظفاره ويقص شاربه ويحلق عاتيه وينظف يديه بالاغتسال في كل أسبوع والأفني كل خمسة عشر يومًا ولا عذر في تركه وراء الأربعين وبسنخ الوعيد فالأول أفضل والثاني الأوسط والأربعون الابد اه

* (باب الكسوف) *

أي صلاته وهي سنة كما سأتى والكسوف مصدر اللازم والكسف مصدر المتعدي يقال كسفت الشمس كسوفًا وكسفها الله تعالى كسفا وقامه في البحر (قوله من حيث الاتحاد) أي في أن كلام من العيد والكسوف يؤدى بالجماعة ثم بارأ بلا اذان ولا إقامة وقوله أو التضاد أي من حيث أن الجماعة في العيد شرط والجهر فيها واجب بخلاف الكسوف اه ح أولان للانسان حالتين حالة السرور والفرح وحالة الحزن والترح وقد تم حالة السرور على حالة الترح معراج (قوله للشمس والقمر) لف ونشر مرتب قال في الحلية والاشرف في السنة الفقهاء تخصص الكسوف بالشمس والكسوف بالقمر وأدعى الجوهري أنه لا فصح وقيل هما فيهما سواء اه وفي القهستاني وقال ابن الاثيران الأول هو الكسوف المعروف في اللغة وإن ما وقع في الحديث من كسوفها وخسوفها فلا تغليب (قوله من يملك إقامة الجمعة) وعن أبي حنيفة في غير رواية الاصول لكل امام مسجد أن يصلي بجماعة في مسجده والصحيح ظاهر الرواية وهو أنه لا يقيمه إلا الذي يصلي بالناس الجمعة كذا في البدائع نهر (قوله بيان للمستحب) أي قوله يصلي بالناس بيان للمستحب وهو فعلها بالجماعة أي إذا وجد امام الجمعة والأفلا تستحب الجماعة بل تصلي فرادى إذا يقيمه غيره كما علمته (قوله رده في البحر) أي تصريح الاستيعاب بأنه يستحب فيها ثلاثة أشياء الامام والوقت أي الذي يباح فيه النطق والموضع أي مصلى العبد أو المسجد الجامع اه وقوله الامام أي الاقتداء به وحاصله أنها تصح بالجماعة وبدونها والمستحب الأول لكن إذا صليت بجماعة لا يقيمه إلا السلطان أو مأذونه كما مر أنه ظاهر الرواية وكوثر الجماعة مستحبة فيه رد على ما في السراج من جعلها شرطًا كصلاة الجمعة (قوله عند الكسوف) فلما انجلت لم تصل بعده وإذا انجلت بعضها جاز ابتداء الصلاة وإن سترها سحب أو حائل صلى لأن الأصل بقاءه وإن غربت كسفة امسك عن الدعاء وصلى المغرب جوهره (قوله وان شاء أربعة أو أكثر الخ) هذا غير ظاهر الرواية وظاهر الرواية هو الركعتان ثم الدعاء إلى أن تنجلي شرح المنية قلت نعم في المعراج وغيره لم يقيمه إلا امام صلى الناس فرادى ركعتين أو أربعًا وذلك أفضل (قوله أي بركوع واحد) وقال الأئمة الثلاثة في كل ركعة ركوعان والأدلة في الفتح وغيره (قوله في غير وقت مكروه) لأن التوافل لا تصلي في الاوقات المنهى عن الصلاة فيها وهذه نافذة جوهره وما مر عن الاستيعاب من جعله الوقت مستحبًا قال في البحر لا يصح قال ط وفي المحوى عن البرجندی عن الملقط إذا انكسفت بعد العصر أو نصف النهار دعوا ولم يصلوا (قوله بلا اذان الخ) تصريح بما علم من قوله كالنفل ط (قوله ولا جهر) وقال أبو يوسف يجهر وعن محمد روايتان جوهره (قوله ولا خطبة) قال القهستاني ولا يخطب عند نافيها بخلاف كما في الخفة والمحيط والكافي والهداية وشروحه لكن في النظم يخطب بعد الصلاة بالاتفاق ونحوه في الخلاصة وقاضى حان اه وعلى الثاني يتبني ما مر في باب العيد من عدم الخطب عشر الكون المشهور الأول وهو الذي في المتن والشروح وفي شرح المنية أنه قال به مالك وأحمد قال في البحر وما ورد من خطبته عليه الصلاة والسلام يوم مات ابنه ابراهيم وكسفت الشمس فأنما كان للرد على من قال إنها كسفت لموته لا لأنهم مشرّعون له ولذا خطب عليه الصلاة والسلام بعد الانحلاء ولو كانت سنة له لخطب قبله كأصلاة والدعاء (قوله وينادي الخ) أي يقرأه مسلم في صحيحه كما في الفتح (قوله الصلاة جامعة) بتبهما أي احضر والصلاة

مطلب
في إزالة الشعر والظفر في عشر
ذي الحجة

* (باب الكسوف) *

مناسبتة امام من حيث الاتحاد
أو التضاد ثم الجهر وأنه بالكاف
والغناء للشمس والقمر (يصلى
بالناس من يملك إقامة الجمعة)
بيان للمستحب وما في السراج
لا بد من شرائط الجمعة إلا الخطبة
رده في البحر عند (الكسوف
ركعتين) بيان لاقلها وإن شاء
أربعة أو أكثر كل ركعتين بتسليمه
أو كل أربع يجتنب وصفها
(كالنفل) أي بركوع واحد
في غير وقت مكروه (بلا اذان
ولا إقامة و) لا (جهر و) لا
(خطبة) وينادي الصلاة جامعة

في حال كونها جامعة ورفعها على الابتداء والخبر ونصب الأول مفعول فعل محذوف ورفع الثاني خبر مبتدأ محذوف أي حتى جامعة وعكسه أي حضرت الصلاة حال كونها جامعة رجي (قوله ليجمعوا) أي أن لم يكونوا مجتمعوا بمر (قوله وبطل فيها الركوع والسجود والقراءة) نقل ذلك في الشربلية عن البرهان أي لرود الأحاديث المذكورة في الفتح وغير ذلك قال الفيتاني فيقرب أي في الركعتين مثل البقرة وآل عمران كما في التحفة والاطلاق دال على أنه يقرأ أما أحب في سائر الصلاة كما في المخطط اهـ ويجوز تطويل القراءة وتخفيف الدعاء وبالعكس وإذا خفف أحدهما طول الآخر لأن المستحب أن يبقى على الخشوع والخوف إلى انجلاء الشمس فأى ذلك فعل فقد وجد جوهره قال الكمال وهذا مستثنى من كراهة تطويل الإمام الصلاة ولو خففها جاز ولا يكون مخالفاً للسنة ثم قال والحق أن السنة التطويل والمندوب مجرد استيعاب الوقت أي بالصلاة والدعاء كما في الشربلية (قوله الذي هو من خصائص النافله) صفة للتطويل المفهوم من قوله وبطل كما يظهر من كلام البحر وظاهره أن هذه الادعية والأذكار يأتى بها في نفس الصلاة غير الادعية التي يأتى بها بعد الصلاة لأن الركوع والسجود لا تنزع فيها القراءة فليبقى في تطويلهما الزيادة الادعية والأذكار من تسبيح ونحوه تأمل (قوله ثم يدعو بعدها) لأنه السنة في الادعية بمر ولعله احتراز عن الدعاء قبله لأنه يدعو فيها كما علمت تأمل (قوله أوقافاً) قال الخوافي وهذا أحسن ولو اعتمد على قوس أو عصا كان حسناً ولا يصعد المنبر للدعاء ولا يخرج كذا في المخطط نهر (قوله يؤمنون) أي على دعائه (قوله كما) أي المراد كمال الانجلاء لا ابتدائه شربلية عن الجوهرية (قوله صلى الناس فرادى) أي ركعتين أو أدعياً وهو أفضل كما تقدمناه والنساء يصلينها فرادى كما في الأحكام عن البرجندى (قوله في منازلهم) هذا على ما في شرح الطحاوى أو في مساجدهم على ما في الطهريّة وعزاه في المحيط إلى شمس الأئمة إسماعيل (قوله ثم تزعان الفتنة) أي فتنة التقديم والتقدم والمنازعة فيهما كما في النهاية وإن شاء وأدعوا ولم يصلوا غيابة والصلاة أفضل سرابية كذا في الأحكام للشيخ إسماعيل (قوله كأنك سوف للقمح الخ) أي حيث يصلون فرادى سواء حضر الإمام أو لا كما في البرجندى إسماعيل لأن ما ورد من أنه عليه الصلاة والسلام صلاه ليس فيه تصريح بالجامعة فيه والأصل عدمها كما في الفتح وفي البحر عن المجتبى وقيل الجامعة جائرة عندنا لكنها ليست بسنة اهـ (قوله والفرع) أي الخوف الغالب من العدو بمر ودرر (قوله ومنه الدعاء برفع الطاعون) أي من عموم الأمراض وأراد بالدعاء الصلاة لاجل الدعاء قال في النهر فاذا اجتمعوا صلى كل واحد ركعتين ينوي بهما رفعه وهذه المسئلة من حوادث الفتوى اهـ (قوله أي حسنة) كذا في النهر قلت والبدعة تعتبرها الأحكام الخمسة كما أوخضناه في باب الإمامة قال في النهر وليس دعاء برفع الشهادة لأنها اثره لا عينه اهـ قلت على أنه لا مانع منه إذا اضطر وأضر كالمطر الدائم مع أن المطر رجحة قال السيد أبو السعود عن شيخه ومن أدلة مشروعيته أن غاية أمره أن يكون كلاً قاة العدة وقد ثبت سؤاله عليه الصلاة والسلام العافية منه فيكون دعاء برفع المناس (قوله وكل طاعون وباء الخ) لأن الوباء اسم لكل مرض عام نهر والطاعون المرض العام بسبب وخز الخنح وهذا بيان لدخول الطاعون في عموم الأمراض المخصوص عليه عندنا وإن لم ينصوا على الطاعون بخصوصه (قوله وتماه في الاشياء) أي في أواخرها وأطال الكلام فيه (قوله واختار في الاسرار وجوبها) قلت ورجحه في البدائع للأمه في الحديث كن في العافية أن العامة على القول بالسنة لأنها ليست من شعائر الإسلام فانها توجد بعراض لكن صلاحها النبي صلى الله عليه وسلم فكانت سنة والأمم للندب اهـ وقواه في الفتح (قوله حسنة) الظاهر أن المراد بها الندب ولهذا قال في البدائع انها حسنة لقوله عليه الصلاة والسلام إذا رأيتم من هذه الأنواع شيئاً فافزعوا إلى الصلاة (قوله وكذا البقية) أي صلاة الریح وما عطف عليها فانها حسنة ح (قوله واختلف في استئذان صلاة الاستسقاء) أي في أصل مشروعيته أو كونها جامعة كما يأتى فافهم (قوله فلذا اخرها) أي وقدم ما اتفق على استئذانه مع اشتراكهما في كون كل منهما على صفة الاجتماع والحضور

ليجمعوا (وبطل فيها الركوع) والسجود (والقراءة) والادعية والأذكار والذي هو من خصائص النافله ثم يدعو بعدها بما لم يستقبل القبلة أوقافاً يستقبل الناس والقوم يؤمنون (حتى تنجلي الشمس كلها وإن لم يحضر الإمام) للجمعة (صلى الناس فرادى) في منازلهم تزعان الفتنة (كأنك سوف) للقمح (والريخ) الشديدة (والطامة) القوية ثم بارأ والقوى ليل (والفرع) الغالب ونحو ذلك من الآيات المخوفة كالزلازل والصواعق والثلج والمطر الدائم وعموم الأمراض ومنه الدعاء برفع الطاعون وقول ابن حجر بدعة أي حسنة وكل طاعون وباء ولا عكس وتماه في الاشياء وفي العينية صلاة الكسوف سنة واختار في الاسرار وجوبها وصلاة الخسوف حسنة وكذا البقية وفي الفتح واختلف في استئذان صلاة الاستسقاء فلذا اخرها

* (باب الاستسقاء)

* (باب الاستسقاء) *

هو لغة طلب السقي واعطاء ما يشربه والاسم السقي بالضم وشرعا طلب انزال المطر بكيفية مخصوصة عند شدة

الحاجة بأن يحبس المطر ولم يكن لهم اودية وآبار وأنهار يشربون منها ويسقون مواشيهم وزرعهم او كان ذلك
 الا أنه لا يكتفى فاذا كان كافيا لاستسقى كافى المحيط تهستانى (قولدهودعاء) وذلك أن يدعو الامام قائما
 مستقبل القبلة ترافعا يديه والناس قعود مستقبليين القبلة يؤمنون على دعائه بالملهم استغاثا مغناحيه أمر يا
 مر يعاغد قاجحلا محاطة قاداعا وما اشبه سراً وجهراً كافى البرهان شربلاية وشرح ألناظفه فى الامداد
 وزاد فيه أدعية أخرى (قولده واستغفار) من عطف الخاص على العام لانه الدعاء بخصوص المغفرة او يراد
 بالدعاء طلب المطر خاصة فيكون من قبيل عطف المغاير ط (قولده لانه السبب) بدليل أنه رتب ارسال المطر
 عليه فى قوله تعالى استغفر واربكم الاية (قولده بلاجماعة) كان على المصنف أن يقول له صلاة بلاجماعة
 كما قال فى الكترو وغيره ح وهذا قول الامام وقال محمد صلى الامام اوفائه ركعتين كافى للجمعة ثم يحطب أى
 يسن له ذلك والاصح أن ابا يوسف مع محمد نهر (قولده بل هى) أى الجماعة جائزة لا مكروهة وهذا موافق
 لما ذكره شيخ الاسلام من أن الخلاف فى السنة لا فى أصل المشروعية وجزم به فى غاية البيان معزى الى شرح
 الطحاوى وكلام المصنف كالكتريه فعدم المشروعية كافى للجرو وتماهى فى النهر وظاهر كلام الفتح ترجمه
 وذكر فى الحلية أن ما ذكره شيخ الاسلام محتج به من حيث الدليل فليكن عليه التعويل اه وقال فى شرح المنية
 الكبير بعد سقوطه الاحاديث والآثار قاطماصل أن الاحاديث لما اختلفت فى الصلاة بالجماعة وعدمها على وجه
 لا يمنع به اثبات السنة لم يدل أبو حنيفة بسننهم ولا يلزم منه قوله بأنهم ابدعة كما نقله عنه بعض المتعصبين بل هو
 قائل بالجواز اه قلت والظاهر أن المراد به الندب والاستحباب لقوله فى الهداية قاسا انه فعله عليه الصلاة
 والسلام مرة وتر كذا اخرى فلم يكن سنة اه أى لان السنة ما واظب عليه والفعل مرة مع الترتل اخرى
 يفيد الندب تأمل (قولده كالميد) أى بأن يصلى بهم ركعتين يجهر قههما بالقراءة بلا اذان ولا اقامة ثم يحطب
 بعده واقام على الارض معتقدا على قوس اوسيف او عصا خطيتين عند محمد وخطبة واحدة عند أبي يوسف
 حلية (قولده خلاف) فى رواية ابن كلس عن محمد يكبر الزوائد كافى العيد والمشهور من الرواية عنهما أنه لا يكبر
 كافى الحلية (قولده خلافاً للمحمد) فانه يقول بطلب الامام رداءه اذا مضى صدر من خطبته فان كان مر بها جعل
 أعلاه أسفله وأسفله أعلاه وان كان مدورا جعل اليمين على اليسر واليسر على اليمين وان كان قباء جعل
 البطانة خارجا والظاهرة داخلية وعن أبي يوسف روايتان واختار القدورى قول محمد لانه عليه الصلاة
 والسلام فعل ذلك نهر وعليه الفتوى كافى فى شرح درر البحار قال فى النهر وأما القوم فلا يقبلون اريدتهم
 عند كافة العلماء خلافاً للمالك (قولده وبلا حضور ذى) أى مع الناس كافى فى شرح الجمع لابن ملك وظاهره أنهم
 لا يمنعون من الخروج وحدهم وبه صرح فى المعراج لكن منعه فى الفتح باحتمال أن يسقوا فيفتن به ضعفاء
 العوام (قولده وان كان المراجع الخ) اختلف المشايخ فى أنه هل يجوز أن يقال يستجاب دعاء الكافر فحمله
 الجمهور للاية المذكورة ولانه لا يدعوا لله لانه لا يعرفه لانه أنزبه تعالى فلما وصفه بما لا يليق به فقد نقض
 اقراره وماروى فى الحديث من أن دعوة المظلوم وان كان كافرا تستجاب محمول على كفران النعمة وجزؤه
 بعضهم لقوله تعالى حكاية عن ابليس رب أنظرنى فقال تعالى انك من المتكبرين وهذا الجلبة واليه ذهب
 أبو القاسم الحكيم وأبو النصر الدوبسى وقال الصدر الشهيد وبه يقتضى كذا فى شرح العقائد للسعدى وفى البحر
 عن البرلوالية أن الفتوى على أنه يجوز أن يقال يستجاب دعاءه اه وما فى النهر من قوله أى يجوز عقللا
 وان لم يقع فهو بعيد بل الخلاف فى الجواز شرعا اذا المانع لا يقول انه مستحيل عقللا تأمل (قولده فى الآخرة)
 وهودعاء أهل النار يخفف العذاب بدليل صدر الاية وهو وقال الذين فى النار نزلت به جهنم ادعوا ربكم يخفف
 عنا وما من العذاب قالوا اولم نك تأتيتكم برسلكم بالينات قالوا بلى قالوا فادعوا وما دعاء الكافرين الا فى ضلال
 (قولده شروح جميع) أقول لم اذكر ذلك فى شرحه لمصنفه ولا فى شرحه لابن ملك واعلم فى غيرهما (قولده ويخرجون)
 أى الى الصحراء كافى الينا بيع اسماعيل وهذا فى غير أهل المساجد لانه كما بأتى (قولده ويستحب للامام الخ)
 نقله فى التتارخانية عن النهاية مع أنه فى النهاية عزاه الى الخلاصة الغزالية بلفظ اذا غارت الانهار وانتقلت
 الامطار وانهارت القنوات فيستحب للامام الخ ثم قال وقريب من هذا فى مذهبا ما قاله الحلوانى وساق
 ما فى المتن وذكر فى المعراج مثل ما فى النهاية عن خلاصة الامام الغزالى ولذا عبر عنه فى شرح درر البحار وغيره

(هودعاء واستغفار) لانه السبب

لارسال الامطار (بلاجماعة)

مسنونة بل هى جائزة (و) بلا

(خطبة) وقال لا تفعل كالعيد وهل

يكبر للزوائد خلاف (و) بلا (قلب

رداء) خلافاً للمحمد (و) بلا (حضور

ذى) وان كان المراجع أن دعاء

الكافر قد يستجاب استدراجا

وأما قوله تعالى وما دعاء الكافرين

الا فى ضلال فى الآخرة شروح

جميع (وان صلوا فردى جائز) نبي

مشروعة للمنفرد وقول التحفة

وغيرها ظاهرا لرواية لاصلاة أى

بجماعة (ويخرجون ثلاثة أيام)

لانه لم ينقل اكثر منها (مستباعات)

ويستحب للامام أن يأمرهم

بصيام ثلاثة أيام قبل الخروج

وبالتوبة ثم يخرج بهم فى الرابع

(مشاة فى ثياب غسيلة او مرتعة

متدللين متواضعين خاشعين لله

ناكسين رؤسهم

مطلب

هل يستجاب دعاء الكافر

بقوله قيل ينبغي أن يامر الامام الناس الخ لكنه يؤهم أنه قول في مذنبنا (تنبيه) اذا أمر الامام بالصيام في غير الايام المنهية وجب لما قدمنا في باب العدم أن طاعة الامام فيما ليس بعصية واجبة (قوله ويجتهدون التوبة) ومن شروطها رد المظالم الى أهلها (قوله ويستسقون بالضعفة الخ) أي بقية مؤمنهم كافي للرأى للدعاء والناس يؤمنون على دعائهم لان دعاءهم أقرب للاجابة وفي خبر البخاري وهل ترزقون وتتصرون بالضعفاء انكم وفي خبر ضعيف لولا شباب خضع وبها تم رقع وشيوخ ركع وأطفال رضع لصعب عليكم العذاب صبارا وفي الخبر الصحيح ان نيامن الانبياء قال جع حوسليمان صلى الله على بينا وعليه وسلم خرج يستقي فاذا هو بمذلة رافعة بعض قوائمها الى السماء فقال ارجعوا فقد استجب لكم من اجل شأن المذلة (قوله ويعبدون الاطفال الخ) أي ليكثر الفخيج والعويل فيكون أقرب الى الرقة والخشوع (قوله كانه اضيقه) كذا في البحر واعترضه في الامداد بأنه غير ظاهر لان من هو مقيم بالمدينة المنورة لا يبلغ قدر الحاج وعند اجتماعهم بجملتهم فيه يشاهد اتساع المسجد الشريف فيمنع الاجتماع للاستسقاء فيه اذ لا يستغاث وتستزل الرحمة في المدينة المنورة بغير حضرته ومناجحته صلى الله عليه وسلم في كل حادثة وتوقف الدواب بالباب كما في المسجد الحرام والاقصى اه ملخصا (قوله فلا بأس بالدعاء بحسبه الخ) أي فيقول كما قال صلى الله عليه وسلم اللهم حوالينا ولا علينا اللهم على الآكام والظراب وبطون الاودية ومنابت الشجر وقام الكلام في الامداد (قوله شكر الله تعالى) أي ويستزيد منه من المطر كما في السراج وفيه أيضا يستحب الدعاء عند نزول الغيث وأن يخرج اليه عند نزوله ليصيب جسده منه وأن يقرل عند سماع الرعد سبحان من يسبح الرعد بحمده والملائكة من خيفته وأن يقول اللهم لا تقتلنا بغضبك ولا تهلكنا بعذابك وعافنا قبل ذلك ويستحب لاهل الخصب أن يدعوا لاهل الجلب اه ملخصا وعامة في ط

* (باب صلاة الخوف) *

مناسبتها أن كلام من صلاتي الاستسقاء والخوف شرع لعارض خوف الآفة في الآزل سماوى وهو انقطاع المطر فلذا قدم وهما اختياري وهو الجهاد الناشئ عن الكفر كما في التمهيد والبحر (قوله من اضافة الشيء لشرطه) كذا في الجوهر لكن في الدرر وكذا في البحر عن التحفة أن سبها الخوف ووفق في الشربلالية بأن الاول بالنظر الى الكيفية المخصوصة لان هذه الهيئة شرطها البعد والثاني بالنظر الى أصل الصلاة فان سبها الخوف اه قلت وفيه نظر فان أصل الصلاة سبها وقها وقد منافي في باب شروط الصلاة أن ما كل خارجا عن الشيء غير مؤثر فيه فان كان موصلا اليه في الجلة كالوقت فببب وإن لم يوصل اليه فان توقف عليه كالوضوء للصلاة فنسرت والذي يظهر لي أن الخوف سبب لهذه الصلاة وحضور البعد وشرط كما في صلاة المسافرين المشقة سبب لها والسفر الشرعي شرط وحينئذ في أراد بالخوف العدو سبها شرطا ومن أراد به حقيقة سبها سبها الكن لا يشترط تحقق الخوف في كل وقت لانه سبب المشرعية وأقيم العدو مقامه كأقيم السفر مقام المشقة قال في المعراج وفي مبسوط شيخ الاسلام المراد بالخوف حضرة العدو ولا حقيقة الخوف لان حضرة العدو واقف مقام الخوف على ما عرف من أصلنا من تعليق الرخص بنفس السفر اه (قوله خلافا للثاني) أي أبي يوسف لانه انما اشترعت بخلاف القياس لاحراز فضيلة الصلاة خلف النبي صلى الله عليه وسلم وهذا المعنى انعدم بعده وإيهما أن الصحابة رضی الله تعالى عنهم أقاموها بعده عليه الصلاة والسلام درر (قوله بشرط حضور العدو) أشار الى أنه يشترط أن يكون قريبا منهم فلا بعد الم تجز كافي الدرر (قوله على ظنه) أي ظن حضوره بأن رأوا سوادا وغبارا فظهر غير ذلك درر (قوله أعادوا) أي القوم اذا صلوا بصفة الذهاب والمجيء وجازت صلاة الامام كافي الحجة واستثنى في الفتح ما اذا ظهر الحال قبل أن يجاوز المنصرفون الصفوف فلهم البناء استحسننا كمن انصرف على ظن الحدث يتوقف الفساد اذا ظهر أنه لم يحدث على مجاوزة الصفوف اسماعيل (قوله اوسبع) من عطف الخاص على العام واعترض بأنه من خصوصيات الواو وفي الشربلالية أنه عطف مبين لان المراد بالاول من بني آدم (قوله ونحوها) كحرق وغرق جوهره (قوله وحان) أي قرب ح (قوله قلت الخ) مراده بهذا النقل أن يبين أن ما في مجمع الانهر لا يعمل به لانه قول البعض ولما لفته لا إطلاقا سائر المتون ح قلت وهذه العبارة محلها عقب عبارة مجمع الانهر وتوجد في بعض النسخ عقب قوله

ويستدعون الصدقة في كل يوم قبل خروجهم ويجتهدون التوبة ويستسقون بالضعفة والنسوخ والعجائز والصبيان ويعبدون الاطفال عن اتهامهم ويستحب اخراج الدواب والاولى خروج الامام معهم وان خرجوا باذنه او غير اذنه جاز (ويجمعون في المسجد مكة وبیت المقدس) ولم يذكر المدينة كانه اضيقه وان دام المطر حتى اضرب فلا بأس بالدعاء بحسبه وصرفه حيث ينفع وان سقوا قبل خروجهم نذب أن يخرجوا شكر الله تعالى

* (باب صلاة الخوف) *

من اضافة الشيء لشرطه (هي جائزة بعده عليه السلام عندهما) أي عند أبي حنيفة وعند محمد رحمه الله خلافا للثاني (بشرط حضور العدو) يقينا فلو صلوا على ظنه فبان خلافه أعادوا (اوسبع) اوجبة عظيمة ونحوها وحان خروج الوقت كما في مجمع الانهر ولم أره اغنيه فليحفظ قلت ثم رأيت في شرح البخاري للعين أنه ليس بشرط الا عند البعض حال تمام الحرب

وركعتين في غير لزوما وكأنه من سهو التناخ (قوله فيجعل الإمام الخ) اعلم أنه ورد في صلاة الخوف روايات كثيرة وأصحها ستة عشر رواية واختلاف العلماء في كيفية ما في المستصفي أن كل ذلك جائز والكلام في الأولى والأقرب من ظاهر القرآن هذه الكيفية إمداد وفي ط عن المجتبى ولا فرق بينهما إذا كان العدو في جهة القبلة أو لا على المعتمد (قوله ومنه الجمعة والعيد) وكذا صلاة المسافر وأشار بالعيد إلى أنها لا تقتصر على الفرائض ط (قوله وركعتين في غيره) أي ولو لا ما كان للغرب حتى لو عكس فسدت كما في النهر واليه أشار بقوله لزوما ط وتوجيهه في الامداد وغيره (قوله وذُهِبَ) أي هذه الطائفة بعد السجدة الثانية في الثاني وبعد التشهد في غيره وقوله إليه أي إلى نحو العدو ووقت بازائه ولو مستدبرة القبلة فهستاني والواجب أن يذهبوا مشاة فلو ركبوها بطلت لأنه عمل كثير جوهره وسيأتي (قوله ندبا) فلو أتوا واصلاتهم في مكانهم صحت ط (قوله وجاءت الطائفة الأولى) مجيئها ليس متعينا حتى لو أتت مكانها ووقت الطائفة اللاحقة بازاء العدو صح وحل الأفضل الانعام في مكان الصلاة أو في محل الوقوف قليلا للمشى ينبغي أن يجري فيه الخلاف فمن سبقه الحدث ومشى في الكافي على أن العدو أفضل أفاده أبو السعود (قوله لأنهم لاحقون) ولهذا لو كانت معهم امرأة تفسد صلاة من حاذته منهم بخلاف الطائفة المسبوقه كما في الجروعه كلامه المقيم خلف المسافر حتى يقضى ثلاثا بلا قراءة ان كان من الطائفة الأولى وبقرائه ان كان من الثانية والمسبوق ان أدرك ركعة من الشفع الأول فهم من أهل الأولى والآخر الثانية نهر (قوله وهذا) أي ما ذكر من الصلاة على هذا الوجه انما يحتاج اليه لو لم يريدوا الاماما واحدا وكذا لو كان الوقت قد ضاق عن صلاة امامين كما في الجوهره قلت ويمكن أن يكون هذا امراد صاحب مجمع الانهر فيما تقدم فتأمل (قوله فالأفضل الخ) أي فيصلي الإمام بطائفة ويسلمون ويذهبون إلى جهة العدو ثم تأتي الطائفة الأخرى فأمر رجلا يصلي بهم (تمتة) جل السلاح في صلاة الخوف مستحب عندنا لا واجب بخلاف الشافعي ومالك والأمر به في الآية للندب لأنه ليس من أعمال الصلاة فلا يجب فيها كما في السريالية عن البرهان (قوله وعجزوا الخ) بيان للمراد من اشتداد الخوف (قوله صلوا ركباناً) أي ولو مع السير مطلوبين فالراكب لو طالب بالاجتزاء لم يلزم له عدم ضرورة الخوف في حقه وتعامه في الامداد (قوله فيصح الاقتداء) لعدم اختلاف المكان (قوله بالاياء) أي الاياء بالركوع والسجود (قوله وفسدت بعشى الخ) لأن المشى فعله حقيقة وهو مناف للصلاة بخلاف ما إذا كان راكبا مطلوباً لأنه فعل الداية حقيقة وانما اضيف اليه معنى التسيير وإذا جاء العذر انقطع الاضافة اليه هـ من الامداد عن مجمع الروايات ومثل في البدائع وبه علم أنها تفسد بالمشى طالبا او مطلوبا وأن ما ذكره ح عن مجمع الانهر بقوله بعشى أي هروب من العدو ولا المشى نحوه والرجوع هـ لا ينافي ذلك لأنها اذا فسدت بالهروب تفسد بالطلب بالأولى لعدم ضرورة الخوف كما مر في الراكب وقوله لا المشى نحوه والرجوع هو معنى قول الشارح اغبر اصطفاً أي لو مشوا ليصطفوا ونحو العدو اورجعو ليصطفوا واختلف الامام نعم في العبارة ايها فافهم (قوله وركوب) أي ابتداء على الارض فهستاني (قوله مطلقا) أي لاصطفاً وغيره لأن الركوب عمل كثير وهو ما لا يحتاج اليه بخلاف المشى فإنه أمر لا بد منه حتى يصطفوا بازاء العدو ابن كمال عن البدائع (قوله كريمة سهم) ذكره في الزيلعي والجر فانه عمل قليل وهو غير مفسد وفي كونه من العمل القليل نظر فان من رأيهم بالقوس يتحقق أنه خارج الصلاة ط (قوله والا لا تصح) وسقط الطلب لتحقيق المذر ط (قوله والسائق) بالفاء وإذا أردفه بما يفسره قال في المعراج وفي المختلقات لو كانوا في المسافة قبل الشروع وكذا الوقت يخرج يؤخرون الصلاة إلى أن يفرغوا من القتال (قوله لا يجوز انحرافهم) أي بعد دخوله لزال سبب الرخصة ط عن أبي السعود أي قصلي كل طائفة في مكانها تأمل فلو كانوا انصرفوا قبله لنوا كما في التاترخانية (قوله جاز) أي لهم الانحراف في اوانه لوجود الضرورة ط عن أبي السعود (قوله لا تشرع صلاة الخوف للعاصي) لانها انما شرعت لمن يقاتل أعداء الله تعالى ومن في حكمهم لان يعبديه أفاده أبو السعود عن شيخه قلت وهذا بخلاف القصر في السفر فان سببه مشقة السفر وهو مطلق في النص فيجوز على اطلاقه ولا يمكن قياسه على صلاة الخوف لأنها جاءت على غير القياس تأمل (قوله في سفره) لعله بسفره فلي تأمل اسماعيل والفرق أن الباء للسببية فتفيد أن نفس سفره معصية كمن سافر لقطع

(فيجعل الإمام طائفة بازاء العدو)
 ارهابا له (ويصلي بأخرى ركعة في الثاني) ومنه الجمعة والعيد
 (وركعتين في غيره) لزوما وذُهِبَ
 اليه وجاءت الأخرى فصلى بهم
 ما بقي وسلم وحده وذُهِبَ اليه
 ندبا (وجاءت الطائفة الأولى)
 وأتوا صلاتهم بلا قراءة) لأنهم
 لاحقون (وسلوا ثم جاءت الطائفة
 الأخرى وأتوا صلاتهم بقراءة)
 لأنهم مسبقون وهذا ان
 تنازعوا في الصلاة خلف واحد
 والا فالأفضل أن يصلي بكل
 طائفة امام (وان اشتد خوفهم)
 وعجزوا عن النزول (صلوا ركباناً
 فرادى) الا اذا كان رديفاً للإمام
 فيصح الاقتداء (بالاياء إلى جهة
 قدرتهم) للضرورة (وفسدت
 بعشى) اغبر اصطفاً وسبق
 حدث (وركوب) مطلقا (وقال
 كثير) لا بقليل كريمة سهم
 (والسابق في الجران امكته ان
 يرسل اعضاء ساعة صلى بالاياء
 والا لا) تصح صلاة المشى
 والسائق وهو يضرب بالسيف
 (فروع) الراكب ان كان مطلوبا
 تصح صلاته وان كان طالبا لعدم
 خوفه * شرعوا ثم ذهب العدو
 لم يجز انحرافهم وبعبارة جاز
 * لا تشرع صلاة الخوف للعاصي
 في سفره كما في الظهيرية وعليه
 فلا تصح من البغاة

الطريق مثلا بخلاف في الطريقة فانهم اتفقوا أنه لم يسافر للبحر. ولا عصى في أثنائه لا يصلي بهذه الكيفية والظاهر أن المراد بالعاصي من كان قتاله معصية سواء كان سفره له أو للعبادة وحينئذ فلا فرق بين التبرير بالبلاء أو في قنبر (قوله في أربع) أي في أربعة مواضع فلا ينافي ما في الامداد عن شرح المقدسي أنه صلى الله عليه وسلم صلاها أربعا وعشرين مرة (قوله ذات الرقاع) أي غزوة ذات الرقاع وأوسع الأقوال في وجه تسميتها ما رواه البخاري عن أبي موسى الأشعري قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن ستة نفرين بنا بعير نعقبه فنقبت أقدامنا ونقبت قدمي وسقطت أظفارنا في مكان فنف على أظفارنا الخرق فبعت غزوة ذات الرقاع لما كان كلفه نصب على أرجاس من الخرق ا د ط عن المواهب اللدنية والصواب انما كانت بعد الخندق خلافا لما في الكافي والاختيار تبع الجماعة من أهل السير كما حقه في الفتح (قوله ويطن نخل) بالخاء المعجمة اسم موضع ط (قوله وعسنان) بوزن عثمان قاموس (قوله وذى قرد) بفتح الصاد والراء وبالذال المهملة وهو ماء على يري من المدينة وتعرف بغزوة الغابة وكانت في ربيع الأول سنة ست قبل المدينة ط عن المواهب والله تعالى أعلم

(باب صلاة الجنائز)

ترجم للصلاة وآتى بأشياء زائدة عليه بعضها شروط كالغسل وبهذه مقتضيات كالتكفين والتوجيه والتلقين وبعضها احتمات كالدفن وآخرها لانها ليست صلاة من كل وجه ولا انها تعلقت بأخر ما يعرض للحي وهو الموت واناسبة خاصة بما قبلها وهي أن الخوف والقتال قد يفضيان إلى الموت (قوله لسببه) هو الجنائز بالفتح يعني الميت ط (قوله وبالكسر السرير) قال الأزهرى لا يسمى جنازة حتى يشد الميت عليه مكفنا امداد (قوله وقيل لغتان) أي الكسر والفتح لغتان في الميت كما يشهد قول القاموس جئته يجئزته ستره وجهه والجنائز أي بالكسر الميت ويفتح أو بالكسر الميت وبالفتح السرير أو عكسه أو بالكسر السرير مع الميت ا د تأمل (قوله وقيل عدمية) لانه قطع مواد الحياة عن الحي والمسايلة عليه من مقابلة العدم والمكدة وعلى الأول من مقابلة التضاد أفاده ط وقوله تعالى خلق الموت والحياة ليس صريحا في الأول لأن الخلق يكون بمعنى الإيجاد ويعني التقدير والاعدام مقدرة فلذا ذهب أكثر المحققين إلى الثاني كائنه في شرح العقائد (قوله بوجه المحتضر) بالباء المفعول فيهما أي بوجه وجه من حضره الموت أو ملائكته والمراد من قرب موته (قوله وعلامته الخ) أي علامة الاحتضار كما في الفتح وزاد على ما هنا أن تمتد جملة خصميته لاشتمال الخصمين بالموت (قوله القبلة) نصب على الظرفية لانها بمعنى الجهة (قوله وجاز الاستلقاء) اختاره مشايخنا علوا وراء النظر لانه ليس خروج الروح وتعبقه في الفتح وغيره بانه لا يعرف الانتقال والله أعلم بالأسرار من ما ولكنه ليس لتعقبه وشده عليه وأمنع من تقوس أعضائه بجر (قوله ليتوجه للقبلة) عبارة الفتح ليصير وجهه إلى القبلة دون السماء (قوله ترك على حاله) أي ولو لم يكن مستلقيا أو متوجها (قوله والمرجوم لا يوجه) لينظر وجهه وهل يقال كذلك فيمن اريد قلبه لحدا أو قد اصلم ا ر ه (قوله وبلقن الخ) اتوله صلى الله عليه وسلم لقنوا موتاكم لا اله الا الله فانه ليس مسلم بقولها عند الموت الا تجتهد من النار ولقوله عليه الصلاة والسلام من كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة كذا في البرهان أي دخلها مع الفائزين والافتقار مسلم ولو فاسد ايد خلها ولو بعد طول عذاب امداد (قوله وقيل وجوبا) في القسمة وكذا في النهاية عن شرح الطحاوي الواجب على اخوانه وأصدقائه أن يلقنوه ا د قال في النظر لانه تجوز ما في الدراية من أنه مستحب بالاجماع ا د قننه (قوله بذكر الشهادتين) قال في الامداد وانما اقتصر على ذكر الشهادة تعالى الحديث الصحيح وان قال في المستصفي وغيره ولقن الشهادتين لا اله الا الله محمد رسول الله وتعليق في الدرر بأن الأولى لا تقبل بدون الثانية ليس على إطلاقه لأن ذلك في غير المؤمنين ولهذا قال ابن حجر من الشافعية وقول جمع يلقن محمد رسول الله أيضا لأن قصد موته على الاسلام ولا يسمى مسلما الا به ما مر دود بانه مسلم وانما المراد ختم كلامه بلا اله الا الله ليحصل له ذلك الثواب أما الكافر فيلقنهم ما قطع مع لفظ أشهد لوجوبه اذ لا يصير مسلما الا به ا ه قلت وقد يشير إليه تعبير الهداية والوقاية والتفانية والكثرة يلقن الشهادة وفي التارخانية كان أبو حفص الحداد يلقن المريض بقوله أستغفر الله الذي لا اله الا هو الحي القيوم وأتوب اليه وكان يقول فيها معان احداها توبة والثاني توحيد والثالث أن المريض ربما يفرغ لأن الملقن رأى فيه علامة الموت ولعل أقرباء الميت يتأذون به (قوله عنده)

مع أنه عليه الصلاة والسلام صلاها في أربع ذات الرقاع ويطن نخل وعسنان وذى قرد
(باب صلاة الجنائز)

من إضافة الشيء لسببه وهي بالفتح الميت وبالكسر السرير وقيل لغتان والموت فصفة وجودية خلقت ضد الحياة وقبل عدمية (بوجه المحتضر) وعلامته استرخاء قدميه واعوجاج مخزفه وانحناف صدغيه (القبلة) على يمينه هو السنة (وجاز الاستلقاء) على ظهره (وقدماه اليها) وهو المعتاد في زماتنا (و) لكن (رفع رأسه قليلا) ليترجم للقبلة (وقيل بوضع كما يسرع على الاصح) صححه في المبني (وان شق عليه ترك على حاله) والمرجوم لا يوجه معراج (وبلقن) ندبا وقيل وجوبا (بذكر الشهادتين) لأن الأولى لا تقبل بدون الثانية (عنده)

مطلب
في تلقين المحتضر الشهادة

متعاقبة كـ (قول قبل الغرغرة) لأنها تكون قرب كون الروح في الملقوم وحينئذ لا يمكن التعلق بهما ط
 وفي القاموس غرغرا بـ غرغرا بـ غرغرا بـ الموت اه قلت وكأنها مأخوذة من غرغرا بالماء إذا ادرك في حلقه
 فكانه يدير روحه في حلقه (قوله واختلاف في قبول توبة اليأس) الباء المثناة المحسنة ضد الرجاء وقطع الأمل
 من الحياة وبالمواحدة المحسنة والمراد به الشدة وأحوال الموت ويحتمل مد الهزعة على أنه اسم فاعل واسكانها
 على المصدرية بتقدير مضاف (قوله واختار الخ) أقول قال في أواخر البرازية قيل توبة اليأس مقبولة لا إيمان
 اليأس وقيل لا تقبل كما يمانية لأنه تعالى سوى بين من أخر التوبة إلى حضور الموت من الفسقة والكفار وبين
 من مات على الكفر في قوله وليست التوبة الآتية كما في الكشف والبيضاوي والقرطبي وفي الكبير لارأى قال
 المحققون قرب الموت لا يمنع من قبول التوبة بل المانع منه مشاهدة الأحوال التي يحصل العلم عندها على سبيل
 الاضطرار فهذا الكلام الحنفية والمالكية والشافعية من المعتزلة والسنة والاشاعرة أن توبة اليأس لا تقبل
 كما يمان اليأس بجماع عدم الاختيار وخروج النفس من البدن وعدم ركن التوبة وهو العزم بطريق التصميم
 على أن لا يعود في المستقبل إلى ما ارتكب وهذا لا يتحقق في توبة اليأس إن أريد باليأس معاناة أسباب الموت
 بحيث يعلم قطعاً أن الموت يدركه لا محالة كما أخبر تعالى عنه بقوله فلم يكن يتفهم إيمانهم لما رأوا بأسنا وقد ذكر
 في بعض الفتاوى أن توبة اليأس مقبولة فإن أريد باليأس ما ذكرنا رده عليه ما قلنا وإن أريد به القرب من الموت
 فلا كلام فيه لكن الظاهر أن زمان اليأس زمان معاناة الهول والمسطور في الفتاوى أن توبة اليأس مقبولة
 لا إيمانه لأن الكافر اجنبي غير عارف بالله تعالى ويبدأ إيمانا وعرفانا والفاسق عارف وحاله حال البقاء والبقاء
 أسهل والدليل على قبولها منه مطلقا إطلاق قوله تعالى وهو الذي يقبل التوبة عن عباده اه لمخضاض وظاهر آخر
 كلامه اختيار التفصيل وعزاده إلى مذهب الماتريدية الشيخ عبد السلام في شرح منظومة والدهم اللقائي وقال
 وعند الأشاعرة لا تقبل حال الغرغرة توبة ولا غيرها كما قاله النووي اه واتصفا لثاني المنلا على القاري
 في شرحه على بدء الامالي بإطلاق قوله عليه الصلاة والسلام إن الله يقبل توبة العبد ما لم يغرغرها أخرجه أبو داود
 فإنه يشمل توبة المؤمن والكافر واعتراض قول بعض الشراح أن التفصيل مختار لأنه بخارى من الحنفية وجميع
 من الشافعية كالسبكي والبلقيني بأنه على تقدير حتمته يحتاج إلى ظهور رجته اه والحاصل أن المسئلة ظنية
 وأما إيمان اليأس فلا يقبل اتفاقا وسبأ في أن شاء الله تعالى تمام الكلام عليه في باب الردة (قوله من غير
 أمره) أي من غير أن يقول له قل فهو مصدر مضاف إلى مفعوله (قوله لا ينجح) أي ويردها درر (قوله
 ويندب قراءه يس) لقوله صلى الله عليه وسلم اقرؤا على موتاكم يس صححه ابن حبان وقال المراد به من حضره
 الموت وروى أبو داود عن مجاهد عن الشعبي قال كانت الأنصار إذا حضروا قرؤا عند الميت سورة البقرة إلا أن
 مجاهد أضعف حلية (قوله والرد) هو استحسان بعض المتأخرين لقول جابر أنه أتته من عليه خروج روحه
 أمداد (قوله ولا يلقن بعد تليده) ذكر في المعراج أنه ظاهر الرواية ثم قال وفي الخبرية والكافي عن الشيخ
 الزاهد الصغار أن هذا على قول المعتزلة لأن الأحياء بعد الموت عندهم مستحيل أما عند أهل السنة فالحديث
 أي لقنوا موتاكم لا اله الا الله يحمول على حقيقته لأن الله تعالى يجيبه على ما جاءت به الآثار وروى عنه عليه
 الصلاة والسلام أنه أمر بالتلقين بعد الدفن فبقول بافلان بن فلان اذكر دينك الذي كنت عليه من شهادة
 أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله وأن الجنة حق والنار حق وأن البعث حق وأن الساعة آتية لا ريب فيها
 وأن الله يبعث من في القبور وإنك رضى بالله رباً وبالاسلام ديناً وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبياً وبالقرآن إماماً
 وبالعبادة قبله وبالمؤمنين أخواناً اه وقد أطلال في الفتح في تأييد جل موتاكم في الحديث على حقيقته مع
 التوفيق بين الأدلة على أن الميت يسمع أو لا كما سبأ في باب المي في الضرب والقيل من كتاب الإيمان لكن قال
 في شرح المنية إن الجمهور على أن المراد منه مجازة ثم قال وإنما لا ينهي عن التلقين بعد الدفن لأنه لا ضرر فيه
 بل فيه نفع فإن الميت يستأنس بالذكر على ما ورد في الآثار الخ قلت وما في ط عن الزبلي لم أره فيه
 وإنما الذي فيه قيل يلقن لظاهر ما روينا وقيل لا وقيل لا يؤمر به ولا ينهي عنه اه وظاهر استدلاله للأول
 اختياره فافهم (قوله ومن لا يسأل الخ) أشار إلى أن سؤال القبر لا يكون لكل أحد ويخالفه ما في السراج
 كل ذي روح من بني آدم يسأل في القبر بإجماع أهل السنة لكن يلقن الرضيع المالك وقيل لا بل يلهمه الله تعالى

قبيل الغرغرة واختلاف في قبول
 توبة اليأس واختلاف قبول توبته
 لا إيمانه والفرق في البرازية وغيرها
 (من غير أمره بها) لا ينجح
 وإذا قالها مرة كفاء ولا يكثر
 عليه ما لم يتكلم ليكون آخر كلامه
 لا اله الا الله ويندب قراءه يس
 والرد (ولا يلقن بعد تليده)
 وإن فعل لا يمين عنه وفي الجوهرة
 أنه مشروع عند أهل السنة
 ويكتفى قوله بافلان يا ابن فلان اذكر
 ما كنت عليه وقيل رضى بالله
 رباً وبالاسلام ديناً وبمحمد نبياً وقيل
 يا رسول الله فإن لم يعرف اسمه قال
 ينسب إلى آدم وحواء ومن لا يسأل
 ينبغي أن لا يلقن

مطلب
 في قبول توبة اليأس

مطلب
 في التلقين بعد الموت

مطلب
 في سؤال المكين هل هو عام لكل
 أحد أو لا

كما ألهم عيسى في المهد اه لكن في حكاية الاجماع تطرق فقد ذكر الحافظ ابن عبد البر أن الأباردلت على
 أنه لا يكون الا مؤمن او منافق بمن كان منسوباً الى أهل القبلة بظاهر الشهادة دون الكافر بالمساحة وقته فبه ابن
 القيم لكن رده عليه الحافظ السيوطي وقال ما قاله ابن عبد البر هو الأرجح ولا أقول سواه ونقل الملقني
 في شرحه على الجامع الصغير أن الزجاج أيضاً اختص السؤل بهذه الامة خلافاً لما استظهره ابن القيم ونقل
 أيضاً عن الحافظ ابن حجر العسقلاني أن الذي يظهر اختصاص السؤل بالمكف وقال وتبعه عليه شيخنا يعني
 الحافظ السيوطي ثم ذكر أن من لا يزال ثمانية الشهيد والمرابط والمطعون والميت زمن الطاعون وغيره
 اذا كان صابراً محتسباً والصديق والاطفال والميت يوم الجمعة اوليتها والقارئ كل ليلة تبارك الملك وبعضهم
 ضم اليها السجدة والقارئ في مرض موته قل هو الله احد اه وأشار الشارح الى أنه زاد الانبياء عليهم
 الصلاة والسلام لانهم اولى من الصديقين (قوله والاصح الخ) ذكره ابن الهمام في المسيرة (قوله وتوقف
 الامام الخ) أى في أنهم يسألون وفي أنهم في الجنة والنار قال ابن الهمام في مسابره وقد اختلف في سؤال
 اطفال المشركين وفي دخولهم الجنة والنار فتردد فيهم أبو حنيفة وغيره وقد وردت فيهم أخبار متعارضة
 فالسبيل تفويض أمرهم الى الله تعالى وقال محمد بن الحسن اعلم أن الله لا يعذب احداً بلا ذنب اد
 وقال تليد ابن أبي شريف في شرحه وقد نقل الامر بالامسالك عن الكلام في حكمهم في الآخرة مطلقاً
 عن القاسم بن محمد وعروة بن الزبير عن رؤس التابعين وغيرهما وقد ضعف أبو البركات النسفي رواية
 التوقف عن أبي حنيفة وقال الرواية الصحيحة عنه أنهم في المشيئة لظاهر الحديث الصحيح الله أعلم بما كانوا
 عاملين وقد حكى فيهم الامام النووي ثلاثة مذاهب الاكثر أنهم في النار الثاني التوقف الثالث الذي صححه
 أنهم في الجنة لخديث كل مولود يولد على الفطرة ويميل اليه مائة من محمد بن الحسن وفيهم أقوال أخر
 ضعيفة اه (قوله وتعامه في النهر) حيث قال ويكره غنى الموت لضرر نزول به انتهى عن ذلك فان كان ولا بد
 فاقل اللهم أحيني ما كانت الحياة خيراً لي وتوفني اذا كانت الوفاة خيراً لي كذا في السراج اه (قوله
 وسيجي في الحظر) أى في كتاب الحظر والاباحة ويعبر عنه بكتاب الكرامة والاستحسان وسقط من اغلب
 النسخ لفظ في الحظر (قوله ولذا اختار الخ) أى لكونه في حال زوال عقله بغترة ما يصدر منه اختيار بعضهم
 زوال عقله في ذلك الوقت مخافة أن يتكلم بذلك قصد من ألم الموت ومن أن يدخل عليه الشيطان فان ذلك
 الوقت وقت عروضة له (قوله ذكره الكمال) وقال أيضاً وبعضهم اختيار اقامته في حال الموت والعبد
 الضعيف مؤلف هذه الكلمات فوض أمره الى الرب الغني الكريم متوكلاً عليه طالباً منه جلت عظمته أن يرحم
 العظيم فاقى بالموت على الايمان واليقان ومن يتوكل على الله فهو حسبه ولا حول ولا قوة الا بالله العلي
 العظيم اه وانى العبد الذليل أقول مثل قوله مستعيناً بقوة الله تعالى وحوله (قوله لحياه) تنبيه على بفتح
 اللام فيه ما هو مثبت اللحية والعظم الذي عليه الاسنان بحر (قوله تحسبنا له) اذ لو ترك قطع منظره ولثلا
 يدخل فاده الهواء والماء عند غلظه امداد (قوله ثم عمد اعضاؤه) أى لثلا يبقى مقوساً كما في شرح المنية
 وفي الامداد وتلين مفاصله وأصابه بأن يرده ساعده لعضده وساقه لفخذة وفخذة لبطنه ويرده حاملاً لسهل
 غسله وادراجه في الكفن (قوله ويوضع الخ) يخالف ما مر من أن توجهه على عيئه هو السنة لأن هذا
 الوضع لا يكون الا مع الاستلقاء الا أن يقال ان ذلك عند الاحتضار الى خروج الروح وهذا بعده (قوله لثلا
 ينتفخ) لأن الحد يدفع النفخ لشره وان لم يوجد فيوضع شيء ثقيل امداد (قوله ويخرج من عنده الخ)
 في النور وينبغي اخراج الحائض الخ وفي نور الايضاح واختلف في اخراج الحائض الخ (قوله ويعلم به جيرانه الخ)
 قال في النهاية فان كان عالماً وزاهداً او ممن تبارك به فقد استحسن بعض المتأخرين النداء في الاسواق لجنازته
 وهو الاصح اه ولكن لا يكون على جهة التفتيح وتعامه في الامداد (قوله وبسرعه في جهازه) لما رواه
 أبو داود وعنه صلى الله عليه وسلم لما عاد طلحة بن البراء وانصرف قال ما رى طلحة الا قد حدث فيه المرات فاذامان
 فاذنوني حتى اصلي عليه وعجلوا به فانه لا ينبغي لجيفة مسلم أن تجس بين ظهراني أهله والصارف عن وجوب
 التجمل الاحتياط للروح الشريفة فانه يحتمل الانغماء وقد قال الأطباء ان كثيرين ممن يموتون بالسكنة
 ظاهر ان يفنون أحياء لانه يعسر ادراك الموت الحقيقي بها الا على افاضل الأطباء فيستعين التأخير فيها الى ظهور

مطالب
 ثمانية لا يسألون في قبورهم

مطالب
 في اطفال المشركين

والاصح أن الانبياء لا يسألون ولا
 اطفال المؤمنين وتوقف الامام
 في اطفال المشركين وقبلهم
 خدم أهل الجنة ويكره غنى الموت
 وتعامه في النهر وسيجي في
 الحظر (وما ظهر منه من كلمات
 كفرة يغتفر في حقه ويعامل
 معاملة مؤمنين المسلمين) جلاء على
 أنه في حال زوال عقله ولذا اختار
 بعضهم زوال عقله قبل موته
 ذكره الكمال (واذا مات تشد
 طيابه وتغض عيائه) تحسبنا له
 ويقول مغضه بسم الله وعلى مله
 رسول الله اللهم يسر عليه امره
 وسهل عليه ما بعده وأسعده
 بلذائلك واجعل ما خرج اليه خيراً
 مما خرج عنه ثم عمد أعضاؤه
 ويوضع على بطنه سيف واحد
 لئلا ينتفخ ويحضر عنده الطبيب
 ويخرج من عنده الحائض
 والنفساء والجانب ويعلم به جيرانه
 وأقرباؤه وبسرعه في جهازه

مطلب
في القراءة عند الميت

اليقين بخوض التغير امداد وفي الجوهرة وان مات بخاة ترك حتى يتبين بموته (قوله ويشترأ عنده القرآن الخ) في بعض النسخ ولا يقرأ بآبلا والحواب اسما طاهيا لا في ارجاء في سختين من القهستاني ولا في التفت ولا في البحر نعم بذكره لا يفي مخالفة بين ما في التفت وما في الزيلعي ولا يحتاج الى تفسير صاحب البحر برفع الروح فافهم والانصب ذكر هذا البحث عند قول المصنف الا في قريبا وكراهة قراءة القرآن عنده (قوله قلت الخ) أقول راجعت التفت فرأيت فيها كما نقله القهستاني فالظاهر أن قوله الى الغسل سقط من نسخة صاحب البحر وتبعه الشارح بلام راجعة لعبارة التفت نعم في شرح درر البحار وقرأ عنده القرآن الى أن يرفع اه ومثله في المعراج عن المتقي لكن قال عقبه وأجيبنا كرهوا القراءة بعد موته حتى يغسل فأفاد جمل ما في المتقي على ما قبل الموت وأن المراد بالرفع رفع الروح والله أعلم (قوله قيل نجاسة خبث) لان الآدمي حيوان دموي فينجس بالموث كسائر الحيوانات وهو قول عامة المشايخ وهو الاظهر بدائع وصححه في الكافي قلت ويؤيده باطلاق محمد بنجاسة غسله وكذا قوله لم يوقع في بر قبل غسله نجسها وكذا الرجل ميتا قبل غسله وصلى به لم تصح صلاته وعليه فأنما يظهر بالغسل كرامة للمسلم ولذا لو كان كافرا نجس البر ولو بعد غسله كما قد مرنا ذلك كله في الطهارة (قوله وقيل حدث) يؤيده ما ذكره في البحر من كتاب الطهارة أن الاصح كون غسله مستعملة وأن سجدة اطلق بنجاسة لانهم لا يتخلون من النجاسة غالبا قلت لكن ينافيه ما مر من الفروع الا أن يقال بينهما على قول العامة قال في فتح القدير وقد روى في حديث أبي هريرة سبحان الله ان المؤمن لا ينجس حيا ولا ميتا فان صححت وجب ترجيح أنه للحدث اه وقال في الحلة وقد أخرج الحاكم عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تنجسوا موتا كم فان المسلم لا ينجس حيا ولا ميتا وقال صحيح على شرط البخاري ومسلم في ترجيح القول بأنه حدث اه قلت ويظهر لي امكان الجواب بأن المراد بنجاسة النجاسة عن المسلم في الحديث النجاسة الدائمة فيكون احترازا عن الكافر فان نجاسته دائمة لا تزول بغسله ويؤيد ذلك أنه لو كان المراد بنجاسة مطلقة لزم أنه لو أصابه نجاسة خارجية لا ينجس مع أنه خلاف الواقع فتعين ما قلنا وحينئذ فليس في الحديث دلالة على أن المراد بنجاسته نجاسة حدث فتأمل ذلك بانصاف (قوله كراهة المحدث) فإنه اذا جاز للمحدث حدثا أصغر القراءة فجوازها عند الميت المحدث بالاولى لكن كان المناسب أن يقول كراهة عند الجنب لان حدث الموت موجب للغسل فهو أشبه بالجنابة وان لم يكن جنابة بدليل أنهم ذكروا أن حدثه بسبب استرخاء المفاصل وزوال العقل قبل الموت فكان ينبغي اقتضاه على أعضاء الوضوء لكن القياس في حدث الحي غسل جميع البدن واقتصر على الأعضاء المخرج لتكرره ككل يوم بخلاف الجنابة والموت شبهة بالجنابة في أنه لا يتكرر فأخذوا بالقياس فيه لانه لا يتكرر فلا حرج في غسل جميع البدن (تنبيه) الحاصل أن الموت ان كان حدثا فلا كراهة في القراءة عنده وان كان نجسا كرهت وعلى الاول يحتمل ما في التفت وعلى الثاني ما في الزيلعي وغيره وذكر ط أن محل الكراهة اذا كان قريبا منه أما اذا بعد عنه بالقراءة فلا كراهة اه قلت والظاهر أن هذا ايضا اذا لم يكن الميت مسجى بثوب يسترجع بدنه لانه لو صلى فوق نجاسة على حائل من ثوب او حصير لا يكره فيما يظهر فكذا اذا قرأ عند نجاسة مستورة وكذا ينبغي تقييد الكراهة بما اذا قرأ جهرًا قال في الخاتمة وتكره قراءة القرآن في موضع النجاسات كالمغتسل والمخرج والمسلخ وما أشبه ذلك وأما في الحجام فان لم يكن فيه احد مكشوف العورة وكان الحمام طاهرا لا بأس بأن يرفع صوته بالقراءة وان لم يكن كذلك فان قرأ في نفسه ولا يرفع صوته فلا بأس به ولا بأس بالتسبيح والتلهل وان رفع صوته اه وفي التقنية لا بأس بالقراءة كما او ما شيا اذا لم يكن ذلك الموضع معدة النجاسة فان كان يكره اه وفيها لا بأس بالصلاة حذوا بالوعة اذا لم تكن بقربه اه فتحصل من هذا أن الموضع ان كان معدة النجاسة كالخرج والمسلخ كرهت القراءة مطلقا والا فان لم يكن هنالك نجاسة ولا احد مكشوف العورة فلا كراهة مطلقا وان كان فإنه يكره رفع الصوت فقط ان كانت النجاسة قريبة فتأمل (قوله كما مات) هذه الكاف الداخلة على ما تسمى كاف المبادرة مثل سلم كما تدخل كما في المغنى أي أنه يوضع على السرير عقب يتبين موته وقيد القدرى بما اذا أراد واغسله والاول أشبه كما في الزيلعي (قوله في الاصح) وقيل يوضع الى القبلة طولا وقيل عرضا كما في القبر فأداه في البحر (قوله مجبر) أي مجزوفه اشارة الى أن السرير يجبر قبل وضعه عليه تعظيما وازالة للرائحة الكريهة منه فمر

ويقرأ عنده القرآن الى أن يرفع الى الغسل كما في القهستاني معزى بالتفت قلت وليس في التفت الى الغسل بل الى أن يرفع فقط وفسره في البحر برفع الروح وعبرة الزيلعي وغيره تكرر القراءة عنده حتى يغسل وعمله الشربلالي في امداد الفتاح تنزيها للقران عن نجاسة الميت لتنجسه بالموت قيل نجاسة خبث وقيل حدث وعليه فينبغي جوازها كقراءة المحدث (ويوضع) كما مات (كما تيسر) في الاصح (على سرير يجبر

مطلب
الحاصل في القراءة عند الميت

(قوله الى سبع فقط) أي بأن تدار الحجرة حول السرير مرة أو ثلاثاً أو سبعة أو لا يراد عليها كما في الفتح
والكافي والنهاية وفي التبيين لا يراعى على خمسة (قوله ككفنه) فانه يجمر وتر أيضاً ط (قوله وعند مونه)
أفاده بقوله سابقاً ويحضر عنده الطبيب ط (قوله ففي ثلاث الخ) قال في الفتح وجميع ما يجمر فيه الميت
ثلاث عند خروج روحه لازالة الرائحة الكريهة وعند غسله وعند تكفينه ولا يجمر خلفه ولا في القبر لما روى
لا تتبعوا الجنائز بصوت ولا نار اه (قوله عبارة الزبلي الخ) أشار بنقل العبارتين الى أن قول المصنف
الى تمام غسله غير قيد لانه يطهر يغسله مرة فلا يتوقف على تمام فافهم (قوله وتستعرورنه الغلظة فقط) أي
القل والدبر وعلاؤه بأنه ايسر وبطلان الشهوة والظاهر أنه بيان للواجب بمعنى أنه لا يأثم بذلك لا تكون المطلوب
الاقتصار على ذلك تأمل (قوله صححه الزبلي وغيره) والا أول صححه في الهداية وغيره لكن قال في شرح المنية
ان الثاني هو المأخوذ به لقوله عليه الصلاة والسلام لم يلى لا تنتظر الى نغذخى ولا ميت لان ما كان عورة لا يسقط
بالموت ولذا لا يجوز مسه حتى لو مات بين رجال أجنب يمسها رجل بجزقة ولا يمسها الخ وفي الشربلية وهذا
شامل للمرأة والرجل لان عورة المرأة للرجل كرجل الرجل (قوله مثليها) ليس بقيد فالمراد ما يمنع المس ط
(قوله لحزمة اللبس كالنظر) يفيد هذا التعليل أن الصغير الذي لا عورة له لا يضرب ستره ط (قوله ويجرد
من ثيابه) لكنهم التنظيف لان المقصود من الغسل هو التطهير والنظير لا يحصل مع ثيابه لان الثوب متى تجس
بالغسله تجس به بدنه ثانياً بخامسة الثوب فلا يفيد الغسل فيجب التجريد كذا في الغاية وظاهره أن الوجوب
على ظاهره (قوله كمات) لان الثياب تحمي عليه فيسرع اليه التغير بجر (قوله من خواصه) لما روى
أبو داود أنهم قالوا المجردة كما تجرد موتانا من ثيابه فسمعوا من ناحية البيت اغسلوا رسول الله صلى الله
عليه وسلم وعليه ثيابه قال ابن عبد البر روى ذلك عن عائشة من وجه صحيح فدل هذا أن عاداتهم كانت تجريد
موتاهم للغسل في زمنه صلى الله عليه وسلم شرح المنية زاد في المعراج وغسله صلى الله عليه وسلم ليس لتطهير
لانه صلى الله عليه وسلم كان طاهر احياء وميتاً (قوله ويوضأ من يؤمر بالصلاة) خرج الصبي الذي لم يعقل
لانه لم يكن بحيث يصلى قاله الحلواني وهذا التوجيه ليس بقوى اذ يقال ان هذا الوضوء سنة الغسل المقرروض
للميت لا تعلق لكون الميت بحيث يصلى اولا كما في الجنون شرح المنية ومقتضاه أنه لا كلام في أن المجنون يوضأ
وأن الصبي الذي لا يعقل الصلاة يوضأ أيضاً على خلاف ما يقتضيه توجيه الحلواني من أنهم لا يوضأ (قوله
للجرح) اذ لا يمكن اخراج الماء او يسرف في ترك زبلي (قوله بجزقة) أي يجعلها الغاسل في اصبعه مسح
بها أسنانه ولثيانه ولثته ويدخلها منخره أيضاً بجر (قوله وعليه العمل اليوم) فائدة خمس الاثمة الحلواني
كما في الامداد عن التتارخانية (قوله ولو كان جنباً الخ) نقل أبو السعود عن شرح الكثر الشاشي أن ما ذكره
الخطابي أي في شرح القدوري من أن الجنب يتوضأ ويستشق غريب مخالف لعامة الكتب اه قلت
وقال الرملي أيضاً في حاشية البحر اطلاق المتون والشروح والفتاوى يشمل من مات جنباً ولم أر من صرح به
لكن الاطلاق يدخله والعلة تقتضيه اه وما نقله أبو السعود عن الزبلي من قوله بلامضضة واستشقاق
ولو جنباً صريح في ذلك لكني لم أره في الزبلي (قوله اتفاقاً) لم أجده في الامداد ولا في شرح المقدسي
(قوله ويسد أبوجه) أي لا يغسل يديه اولا الى الرسغين كالجنب لان الجنب يغسل نفسه يديه فيحتاج
الى تنظيفهما اولا والميت يغسل يده الغاسل (قوله ويمسح رأسه) أي في الوضوء وهو ظاهر الرواية كالجنب
بجر (تنبيه) لم يذكر الاستنجاء للاختلاف فيه فعندهما يستنجى وعند أبي يوسف لا وصورته أن يلف الغاسل
على يده خرقة ويغسل السوء لان مسها حرام كالنظر جوهره (قوله مغلى) بضم الميم اسم مفعول من الاغلاء
لامن الغلى والغلمان لانه لازم واسم المفعول انما يتنى من المتعدى ح وانما طلب تسخينه مبالغة في التنظف
(قوله ورق النبق) بفتح النون وكسر هاء وبسكون الباء الموحدة وككف كما يعلم من القاموس وفي التذكرة
السدر شجر معروف وغره والنبق وسحق ورقه يلحم الجراح ويقلع الاوساخ وينقى البشرة وينعمها ويشد الشعر
ومن خواصه أنه يطرد الهوام ويشد العصب ويمنع الميت من البلا اه وفي القاموس أيضاً النبق جل الصدر
وبه علم أن السدر هو الشجر والنبق الثمر فاضافة الورق الى النبق لادنى ملاسة وتفسير السدر بالورق بيان
للمراد منه فالاجسن في التعبير قول المعراج السدر شجرة النبق والمراد ورقه اه (قوله فمكون)

وترا الى سبع فقط فتح
(ككفنه) وعند مونه ففي ثلاث
لا خلفه ولا في القبر (وكره قراءة
القرآن عنده الى تمام غسله) عبارة
الزبلي حتى يغسل وعبارة النهر
قبل غسله (وتستعرورنه الغلظة
فقط على الظاهر) من الرواية
(وقيل مطلقاً) الغلظة والخفيفة
(وصحح) صححه الزبلي وغيره
(ويغسلها تحت خرقة) السترة
(بعد لف) خرقة (مثلاً على يديه)
لحزمة اللبس كالنظر (ويجرد)
من ثيابه (كمات) وغسله عليه
السلام في قبصه من خواصه
(ويوضأ) من يؤمر بالصلاة
(بلامضضة واستشقاق) للجرح
وقيل يفعلان بجزقة وعليه العمل
اليوم ولو كان جنباً او خائضاً
او نفساء فعلاً اتفاقاً تيمماً للطهارة
كما في امداد الفتاح مستقداً من
شرح المقدسي ويسد أبوجه
ويمسح رأسه (ويصب عليه ماء
مغلى بسدر) ورق النبق (او حرض)
يضم فمكون

الرجل في امرأته الا في غرض البصر اه ولعل وجهه أن الظرا خف من المس فجاز لشبهة الاختلاف والله أعلم
(قوله قلنا الخ) قال في شرح المجمع لمصنفه فاطمة رضي الله تعالى عنها غسلت بائنا امين حاضنته صلى الله عليه وسلم ورضي عنها فتحمل رواية الغسل لملي رضي الله تعالى عنه على معنى التيمم والقيام التام بأسبابه ولأن ثبت الرواية فهو مختص به لا ترى أن ابن مسعود رضي الله عنه لما اعترض عليه بذلك أجابه بقوله أما علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أن فاطمة زوجتك في الدنيا والآخرة فادعاهم بالخصوصية دليل على أن المذهب عندهم عدم الجواز اه قلت ويدل على الخصوصية أيضا الحديث الذي ذكره الشارح وفسر بعضهم السبب فيه بالاسلام والتقوى والنسب بالاتساق ولو بالمصاهرة والرضاع ويظهر لي أن الأولى كون المراد بالسبب القرابة السببية كالزوجية والمصاهرة وبالنسب القرابة النسبية لأن سببية الاسلام والتقوى لا تنقطع عن أحد فثبتت الخصوصية في سببه ونسبه صلى الله عليه وسلم ولهذا قال عمر رضي الله تعالى عنه فتزوجت أم كثر وميت على ذلك وأما قوله تعالى فلا أنساب بينهم فهو مخصوص بغير نفسه صلى الله عليه وسلم النافع في الدنيا والآخرة وأما حديث لا اغني عنكم من الله شيئا أي أنه لا يملك ذلك إلا أن ملكه الله تعالى فإنه ينفع الأجانب بشفاعته لهم باذن الله تعالى فكذا الأقارب وتعم الكلام على ذلك في رسالتنا العلم الطاهر في نفع السبب المأخر (قوله وهي لا تمتنع من ذلك) أي من تغسيل زوجها دخل بها أولا كما في المعراج ومثله في البحر المنجبي قلت أي لانها تترسها عادة الوفاة ولولم يدخل بها وفي البدائع المرأة تغسل زوجها لان اباحة الغسل مستفادة بالنكاح فتبقى ما بقى النكاح والنكاح بعد الموت باق إلى أن تنقضي العدة بخلاف ما إذا ماتت فلا يغسلها لانتهاء ملك النكاح اعدام المحل فصار اجنبيا وهذا المذهب ثبتت البيهقي بينهما في حال حياة الزوج فان ثبت بان طلقها بائنا او ثلاثا ثم ماتت لا تغسلها لان ارتفاع الملك بالابانة الخ (قوله ولو ذمية) الأولى ولو كناية للاحتراز عن المجوسية اذا اسلم زوجها فماتت لا تغسلها كما في البحر الا اذا اسلمت كما يأتي (قوله بشرط بقاء الزوجية) أي إلى وقت الغسل وبأي محترقه (قوله فلا يغسلونه) تبع فيه النهروال صواب يغسلنه ط وهو كذلك في بعض النسخ ووجه ذلك أن أم الولد لا يبنى فيها الملك ببقاء العدة لأن الملك فيها ملك عين وهي تعتق بموته واخرية تنافي ملك اليمين بخلاف المنكوحه المعتدة فان حررتها لا تنافي ملك النكاح حال الحياة وأما المدبرة فلا نهانعتق ولا عدة عليها فلا تغسلها بالأولى وكذا الامه لانها زالت عن ملكه بالموت إلى الورثة ولا يساح لامة الغير من عورته بدائع ملخصا وأما المكاتبه فلا نهانصارت بعقد الكتابة حررة يد حالا ورقة ما لا أي عند الاداء ولذا حرم عليه وطؤها في حياته وغرم عقرها كما يأتي في بابها ان شاء الله تعالى (قوله ولا يغسلهن) لأن الملك يطبل بموت محمله (قوله في الزوجية) لم يظهر وجهه في تقدير الشارح الزوجية كما قال ح وقال ط صوابه في الزوجية لان الصلاحية للزوجة لا للزوجية اه والاحسن التعبير بما في المعراج والبحر وغيرهما وهو أنه يشترط بقاء الزوجية عند الغسل وبه يظهر التقرير بمأزاده الشارح (قوله لو بان قبل موته) أي بأي سبب من الاسباب برقتها او بتكيتها ابنه او طلاق فانها لا تغسل وان كانت في العدة فتح أي لعدم بقاء الزوجية عند الغسل ولا عند الموت واحترز عما لو طلقها رجعا ثم ماتت في عتقها فانها تغسل لانه لا يزيل ملك النكاح بدائع (قوله بعده) أي بعد موته (قوله زوال النكاح) لان النكاح كان قائما بعد الموت فارتفع بالردة وبالمس بشهوة الموجب تحريم المسوسة على اصول الماس وفروعه ولو كان المعبر بقاء الزوجية حالة الموت كما قال به زفر لحاز لها تغسله (قوله وجازلها الخ) الأولى في حل التركيب أن يقول وجازلها امرأة المجوسى تغسله لو اسلم الخ ح (قوله اعتبارا بحالة الحياة) فانه لو اسلمت بعدهم وكان حيا يبق النكاح ويحل المس فكذا اذا اسلمت بعد موته (قوله ولو بلأرأس) وكذا يغسل لو وجد النصف مع الرأس بحر (قوله لتعينه عليه) أي لانه صار واجبا عليه عينا ولا يجوز أخذ الاجرة على الطاعة كالعصية وفيه أن أخذ الاجرة على الطاعة لا يجوز مطلقا عند المتقدمين وأجازه المتأخرون على تعليم القرآن والاذان والامامة للضرورة كما بين في محله ومقتضاه عدم الجواز هنا وان وجد غيره لانه طاعة تعين أولا ولا يختص عدم الجواز بالواجب نعم الاستنجاء على الواجب غير جائز اتفاقا كما صرح به القهستاني في الاجارات وبعبارة الفتح ولا يجوز الاستنجاء على غسل الميت ويجوز على الجمال والدفن وأجازه بعضهم في الغسل

مطلبه
في حديث كل سبب ونسب منقطع
الاسبي ونسبي

وفات الائمة الثلاثة يجوز لأن علما غسل فاطمة رضي الله عنها قلنا هذا محمول على بقاء الزوجية لقوله عليه السلام كل سبب ونسب ينقطع بالموت الاسبي ونسبي مع أن بعض العجابه أنكروا عليه شرح المجمع للعينى (وهي لا تمتنع من ذلك) ولو ذمية بشرط بقاء الزوجية (بخلاف أم الولد) والمدبرة والمكاتبه فلا يغسلونه ولا يغسلهن على المشهور يجتبي (والعبر في) الزوجية (صلاحيتها لغسله حالة الغسل) لاحالة (الموت) فتمنع من غسله (لو) بان قبل موته او (ارتدت بعده) ثم اسلمت (او مست ابنه بشهوة) لزوال النكاح (وجازلها) غسله (لو اسلم) زوج المجوسية (فات فاسلمت) بعده محل مسها حينئذ اعتبارا بحالة الحياة (وجدرأس آدمي) او أحد شقيه (لا يغسل ولا يصلى عليه) بل يدفن الآن يوجد أكثر من نصفه ولو بلأرأس (والواصل ان يغسل) الميت (مجانا فان ابغى الغسل الاجر جازان كان ثمة غيره والا لا) انعيه عليه وينبغي أن يكون حكم الجمال والخيار كذلك

سراج

أيضا اه فليأتل (قوله ولذا) أى تكون النية ليست شرط الصحة الطهارة بل شرط لاسقاط الفرض
عن المكلفين (قوله فلا بد) أى في تحصيل الغسل المسنون والا فالشرط مرة وكانه يشترط بل لا بد الى أنه بوجوده
في الماء لم يسقط غسله المسنون فضلا عن الشرط تأمل (قوله وتعليله) أى تعليل الفتح بقوله لا نأمرنا الخ
أى ولم يقل في التعليل لانه لم يطهر ط (تنبيه) اعلم أن حاصل الكلام في المقام أنه قال في التحنيس ولا بد
من النية في غسله في الظاهر وفي الخفية اذا جرى الماء على الميت أو أصابه المطر عن أبي يوسف أنه لا ينوب
عن الغسل لا نأمرنا بالغسل وذلك ليس بغسل وفي النهاية والكفاية وغيرهما أنه لا بد منه لأن يجز كبنية
الغسل وقال في العناية وفيه نظر لأن الماء من قبل بطمعه وكما لا يجب النية في غسل الحي فكذا الميت ولذا قال
في الخاتمة ميت غسله أهله من غير نية الغسل اجزأهم ذلك اه وصرح في التجريد والاستيعاب والفتح
بعدم اشتراطها أيضا ووفق في فتح القدير بقوله الظاهر اشتراطها فيه لاسقاط وجوبه عن المكلف لا التحصيل
طهارته هو وشرط صحة الصلاة عليه اه وبما فيه شارح النية بأن ما مر عن أبي يوسف يفيد أن الفرض
فعل الغسل متاح حتى لو غسله لتعليم الغير كفى وليس فيه ما يفيد اشتراط النية لاسقاط الوجوب بحيث يستحق
العقاب بتركها وقد تقرر في الاصول أن ما وجب لغیره من الاعمال الحسنية يشترط وجوده لا إيجادها كالسجدة
والطهارة نعم لا ينال ثواب العبادة بدونها اه وأقره السابق في وأيده بما في المحيط لو وجد الميت في الماء لا بد
من غسله لأن الخطاب يتوجه الى ابن آدم ولم يوجد منهم فعل اه فتلخص أنه لا بد في اسقاط الفرض من الفعل
وأما النية فشرط لتحصيل الثواب ولذا صح تعصيل الذاتية زوجها المسلم مع أن النية شرطها الاسلام فيسقط
الفرض عنها بفعلنا بدون نية وهو التبادر من قول الخاتمة اجزأهم ذلك بقی قول المحيط لأن الخطاب يتوجه
الى ابن آدم ظاهره أنه لا يسقط بفعل المالك ويرد عليه قصة حنظلة غسيل الملائكة وقد يقال ان فعلهم ذلك كان
بطريق النية تأمل وسيأتى تحقيقه في باب الشهيد هذا وقد صرح في أحكام الصغار بأن الصبي اذا غسل
الميت جاز اه وشبهه ما سنذكره عن البدائع من أنه لو ماتت امرأة بين رجال ومعه صبي غير مشتم على علمه
الغسل لغسلها وبه علم أن البلوغ غير شرط (قوله وفي الاختيار الخ) استفيد منه أنه شريعة قديمة
وأنه يسقط وان لم يكن الغاسل مكافوا لآدم بعد أولادنا آدم عليه السلام غسله ط (قوله فان في دارنا الخ)
أفاد به كرا التفصيل في المكان بعد انتفاء العلامة أن العلامة مقدمة وعند فقد ما يعتبر المكان في الصحيح
لانه يحصل به غلبة الظن كما في النهر عن البدائع وفيها ان علامة المسلمين أربعة الختان والخضاب ولبس السواد
وحلق العانة اه قلت في زماننا لبس السواد لم يبق علامة للمسلمين (قوله اعتبر الاكثر) أى في الصلاة بقرينة
قوله في الاستواء واختلف في الصلاة عليهم قال في الحلية فان كان بالمسلمين علامة فلا اشكال في اجراء أحكام
المسلمين عليهم والا فلو المسلمون اكثر صلى عليهم ونرى بالادعاء المسلمين ولو الكفار اكثر ففي شرح مختصر الطحاوى
للاستيعاب لا يصلى عليهم لكن يغسلون ويكفنون ويدفنون في مقابر المشركين اه قال ط وكيفية العلم
بالاكثر ان يحصى عدد المسلمين ويعلم ما ذهب منهم وبعد الموت فيظهر الحال (قوله واختلف في الصلاة عليهم)
فقل لا يصلى لان ترك الصلاة على المسلم مشروع في الجملة كالعبادة وقطاع الطريق فكان اولى من الصلاة على
الكافر لانها غير مشروعة لقوله تعالى ولا تصل على احد منهم مات ابد او قتل يصلى ويقصد المسلمين لانه ان يجز
عن التعيين لا يجز عن قصد كما في البدائع قال في الحلية فعلى هذا ينبغي أن يصلى عليهم في الحالة الثانية أيضا
أى حالة ما اذا كان الكفار اكثر لانه حيث قصد المسلمين فقط لم يكن مصليا على الكفار والالم تجز الصلاة عليهم في
الحالة الاولى أيضا مع أن الاتفاق على الجواز فينبغي الصلاة عليهم في الاحوال الثلاث كما قالت به الاثمة الثلاثة
وهو اوجه قضاء الحق المسلمين بالارتكاب منتهى عنه اه ملخصا (قوله ومحل دفنهم) بالجر عطف على الصلاة
ففيه خلاف أيضا (قوله كدفن ذمية) جعل الاول مشبه بالذات لانه لا رواية فيه عن الامام بل فيه اختلاف
المشايخ قياسا على هذه المسئلة فانه اختلف فيها الصحابة رضي الله تعالى عنهم على ثلاثة أقوال فقال بعضهم
تدفن في مقابر نازح الجاناب الولد وبعضهم في مقابر المشركين لان الولد في حكمهم جزء عنها مادام في بطنها
وقال والذنب الاستيعاب فخذلها مقبرة على حدة قال في الحلية وهذا أحوط والظاهر كما افصح به بعضهم
أن المسئلة مصورة فيما اذا فسخ فيه الروح والادفنت في مقابر المشركين (قوله لان وجهه الولد لظهورها) أى

(وان غسل) الميت (بغير نية اجزأ)
أى لطهارته لاسقاط الفرض
عن ذمة المكلفين (و) لذا قال
(لو وجد ميت في الماء فلا بد
من غسله ثلاثا) لا نأمرنا بالغسل
فيجز كبنية الماء بنية الغسل ثلاثا
فتح وتعليله يفيد أنهم لو صلوا
عليه بلا إعادة غسله صح وان لم
يسقط وجوبه عنهم قدر به وفي
الاختصار الاصل فيه تعصيل
الملائكة لا دم عليه السلام وقالوا
لو اده هذه سنة موتاكم (فروع)
للميت مسلم أم كافر ولا علامة
فان في دارنا غسل وصلى عليه
والالا اختلط موتانا بكفار ولا
علامة اعتبارا لاكثر فان استوا
غسلوا واختلف في الصلاة عليهم
ومحل دفنهم كدفن ذمية حبل
من مسلم قالوا والا حوط دفنها
على حدة ويجعل ظهرها الى
القبلة لان وجهه الولد لظهورها
* مات بين رجال او هو بين نساء

بجدة المحرم فان لم يكن فالاجنبى
جنزقة ويمس الخنثى المسكلى لو
مراحتا والافكفيرة فيغسله
الرجال والنساء بيمس لفسقهما
وصلى عليه ثم وجدوه غسلوه
وصلوا ثانيا وقيل لا (ويسن
في الكفن له ازار وقص ولقافة
وتكره العمامة) للميت
(في الاصح) يجتنب واستحسها
المأخرون للعلماء والاشراف
ولا بأس بالزيادة على الثلاثة
ويحسن الكفن لحديث حسنها
اكدان الموتى فانهم يتراوون
فيما بينهم ويتقارون بحسن
اكتفائهم ظهيرة (ولها درج)
أى قص (وازار وخمار ولقافة
مطلب

في الكفن

والولد مسلم نعالا يديه موجه الى القبلة بهذه الصفة ط (قوله بيمس المحرم الخ) أى يمس الميت الاغم من الذكر
والانثى وكذا قوله فالاجنبى أى فالشخص الاجنبى الصادق بذلك وأفاد أن المحرم لا يحتاج الى خرقه لانه
يجوز له مس أعضاء التيمم بخلاف الاجنبى الا اذا كان الميت امة لانها كالرجل ثم اعلم أن هذا اذا لم يكن مع
النساء رجل لا مسلم ولا كافرا ولا صبية صغيرة فلو معهن كافر علمته الغسل لان نظرا الجنس الى الجنس اخف وان لم
يوافق في الدين ولو معهن صبية لم تبلغ حد الشهوة وأطاعت غسله علمته غسله لان حكم العورة غير ثابت في حقها
وكذا في المرأة متوف بين رجال معهم امرأة كافرة او صبية غير مشتهى كما بسطه في البدائع (قوله لو مراحتا) المراد به
هنا من بلغ حد الشهوة كما يعلم بما بعده (قوله والافكفيرة) أى من الصغار والصغار قال في الفتح الصغير والصغيرة
اذا لم يلعا حد الشهوة يغسلهما الرجال والنساء وقد رة في الاصل بأن يكون قبل أن يتكلم اه (قوله يمس لفقد
ماء الخ) قال في الفتح ولولم يوجد ماء فيم الميت وصلوا عليه ثم وجدوه غسلوه وصلوا عليه ثانيا عند أبي يوسف
وعنه يغسل ولا تعاد الصلاة عليه ولو كفه وبقي منه عضو لم يغسل فانه يغسل ذلك العضو ولو بقي نحو الاصبغ
لا يغسل اه (قوله وقيل لا) أى يغسل ولا يصلى عليه كما علمته قلت ولا يظهر الفرق بينه وبين الحى فان الحى
لو تيمم لفقد الماء وصلى ثم وجدته لا يعيد ثم رأيت في شرح المنية نقلا عن السروجى أن هذه الرواية موافقة
للأصول اه وفيه اشعار بترجيحها لما قلنا (خاتمة) بنسب الغسل من غسل الميت ويكره أن يغسله جنب او حائض
امداد والاوى كونه أقرب الناس اليه فان لم يحسن الغسل فأهل الامانة والورع وينبغي للغسل ولمن حضر
اذا رأى ما يجب الميت ستره أن يستره ولا يحدث به لانه غيبة وكذا اذا كان عساحا ثابا موت كسواد وجهه
ونحوه ما لم يكن شهورا يسدعة فلا بأس بذكره تحذيرا من بدعته وان رأى من أمارات الخبر كوضاء الوجه
والتسم ونحوه استحب اظهاره لكثرة الترحم عليه والحث على مثل عمله الحسن شرح المنية (قوله ويسن
في الكفن الخ) أصل التسكين فرض كفاية وكونه على هذا الشكل مسنون شرى بلالية (قوله له) أى
للرجل (قوله ازار الخ) هو من القرن الى القدم والقميص من أصل العنق الى القدمين بلاد خريص ويمن
واللخافة تزيد على ما فوق القرن والقدم ليلف فيها الميت وترتبط من الاعلى والاسفل امداد والذخر يص الشق
الذى يفعل في قميص الحى لينسج للمشى (قوله وتكره العمامة الخ) حى بالكسر ما يلف على الرأس قاموس
قال ط وحى يحمل الخلاف وأما ما يجعل على الخشبة من العمامة والزينة ببعض حلى فهو من المكروه
بلا خلاف لما تقدم أنه يكره فيه كل ما كان للزينة اه (قوله في الاصح) هو احد تقيمين قال القهستاني
واستحسن على الصحيح العمامة بعممها ويذنب ويلف ذنبه على كوردة من قبل يمينه وقيل يذنب على وجهه كما في
القر تانى وقيل هذا اذا كان من الاشراف وقيل هذا اذا لم يكن في الورثة صغار وقيل لا يعم بكل حال كما في المحيط
والاصح أنه تكرر العمامة بكل حال كما في الزايدى اه (قوله ولا بأس بالزيادة على الثلاثة) كذا في النهر
عن غاية البيان ونقل قبله عن المجتبى الكراهة لكن قال في الجلية عن الذخيرة معزيا الى عصام أنه اى خمسة ليس
بمكروه ولا بأس به اه ثم قال ووجه بأن ابن عمر كفن ابنه واقفا في خمسة أبواب قميص وعمامة وثلاث لقائف
وأدار العمامة الى تحت حنكه رواه سعيد بن منصور اه قال في البحر بعد نقل الكراهة عن المجتبى واستثنى في
روضة الزندوستى ما اذا وصى بأن يكفن في أربعة او خمسة فانه يجوز بخلاف ما اذا وصى أن يكفن في ثوبين فانه
يكفن في ثلاثة ولوا وصى أن يكفن بألف درهم كفن كفنا وسطا اه قلت الظاهر أن الاستثناء الذى فى الروضة
منقطع اذ لو كره لم تنفذ وصيته كما لم تنفذ بالاقول تأمل (قوله ويحسن الكفن) بأن يكفن بكفن مثله وهو أن
ينظر الى مشابهة في حياته للجمعة والعديد وفى المرأة ما تلبيسه لزيارة ابوها كذا فى المعراج فقول الحدادى وتكره
المغالاة فى الكفن يعنى زيادة على كفن المثل نهر (قوله لحديث الخ) وفى صحيح مسلم عنه صلى الله عليه وسلم
اذا كفن احداكم اخاه فليحسن كفنه وروى أبو داود عنه صلى الله عليه وسلم لا تغالروا فى الكفن فانه يلبس سلبا
سرى ما وجع بين الحديثين بأن المراد بتحصينه بياضه ونظافته لا كونه ثمنا حلة وهو فى معنى ما مر عن النهر
(قوله ويتقارون) المراد به القرح والسرور حيث وافق السنة والزيارة وان كانت للروح لكن للروح نوع
تعلق بالجسد (قوله ولها) أى ويسن فى الكفن للمرأة (قوله أى قميص) أشار الى ترادفهما كما قالوا وقد فرق
بينهما بأن شق الدرع الى الصدر والقميص الى الكتف قهستاني (قوله وخمار) بكسر الخاء ما تغطي به المرأة

رأسها قال الشيخ اسماعيل ومقداره حالة الموت ثلاثة أذرع بذراع الكرباس يرسل على وجهها ولا يلف كذا
 في الإيضاح والتأني ١٥ (قوله وخرقه) الأولى أن تكون من الثديين إلى الفخذين نهر عن الخيانة (قوله
 وكفائية) أي الاقتصاد على الثوبين له كفن الكفائية لأنه أدنى ما يلبس حال حياته وكفنه كسوته بعد الوفاة
 فيعتبر بكسوته في الحياة ولهذا تجوز صلاته فيها بلا كراهة معراج وحاصله أن كفن الكفائية هو أدنى ما يكفيه
 بلا كراهة فهو دون كفن السنة وهل هو سنة أيضا أو واجب الذي يظهر في الثاني ولذا ذكره الأقل منه كما يذكره
 الشارح وقال في البحر قالوا ويكره أن يكفن في ثوب واحد حالة الاختيار لأن في حالة حياته تجوز صلاته في ثوب
 واحد مع الكراهة وقالوا إذا كان بالمال قلة والورثة كثرة فكفن الكفائية أولى وعلى القلب كفن السنة أولى
 ومقتضاه أنه لو كان عليه ثلاثة أبواب وليس له غير ها وعليه دين أن يساعدها واحد للدين لأن الثالث ليس
 بواجب حتى تزل الورثة عند كثرتهم والدين أولى مع أنهم صرحوا كما في الخلاصة بأنه لا يساعدها شيء منها للدين
 كما في حالة الحياة إذا افلس وله ثلاثة أبواب ولا يساعدها لا ينزع عنه شيء ليساعده ١٥ ما في البحر وهو مأخوذ من الفتح
 وقال في الفتح ولا يبعد الجواب ١٥ وذكر الجواب بعضهم بأن يفرق بين الميت والحى بأن عدم الأخذ من الحى
 لاحتياجه ولا كذلك الميت ١٥ أقول انت خبير بأن الإشكال جاء من قصرهم بعدم الفرق بين الحى والميت
 فأنى يصح هذا الجواب نعم يصح على ما قاله السيد في شرح السراجية من أنه إذا كان الدين مستغرا فلا لغرماء
 المنع من تكفينه بما زاد على كفن الكفائية وقال الشارح في فرائض الدر المنقى وهل للغرماء المنع من كفن المثل
 قولان والصحيح نعم ١٥ ومثله في سكب الانهر لكن قال أيضا لا ترى أنه لو كان للمدين ثياب حسنة في حال
 حياته ويمكنه الاكتفاء بمادونها يبيعها القاضي ويقضى الدين ويشتري بالباقي ثوبا يلبسه فكذا في الميت
 المدينون كذا اختاره المصنف في أدب القاضي ١٥ ثم رأيت مثله في حاشية الرمل عن شرح السراجية
 المسمى ضوء السراج للكلاباذي وحينئذ فلا إشكال ولا جواب وبه علم أن ما مر عن الخلاصة خلاف الصحيح
 وقد يوفق بحمل ما في الخلاصة في الحى على ما إذا لم يكتف بمادون الثلاثة وفي الميت على ما إذا لم يمنعهم الغرماء
 قال في شرح قلائد المنظوم صحيح العلامة حيدر في شرحه على السراجية المسمى بالمشكاة بأن الورثة تكفينه بكفن
 المثل ما لم يمنعهم الغرماء ١٥ قلت والظاهر أن المراد بعدم المنع الرضى بذلك والافك يفيسوغ للورثة تقديم
 المسنون على الدين الواجب ثم ان هذا مؤيد لما يشناه من أن كفن الكفائية واجب بمعنى أنه لا يجوز أقل منه عند
 الاختيار ثم رأيت في شرح المقدسى قال وهذا أقل ما يجوز عند الاختيار والله تعالى أعلم (قوله في الأصح)
 وقيل قميص ولفافة زبلية قال في البحر وينبغي عدم التخصيص بالأزار واللفافة لأن كفن الكفائية معتبر بأدنى
 ما يلبسه الرجل في حياته من غير كراهة كما علل به في البدائع ١٥ (قوله وإيهاتوبان) لم يمنعها كماله داية
 وفسره في الفتح بالقميص واللفافة وعينهما في الكنز بالأزار واللفافة قال في البحر والظاهر كما قد مناه عدم
 التعيين بل ما قميص وأزار وأزاران والثاني أولى لأن فيه زيادة في ستر الرأس والعنق (قوله ويكره) أي
 عند الاختيار (قوله وأقله ما يعم البدن) ظاهره أنه لو لم يوجد له ذلك سألو الناس له ثوبا يعمه وأن مادون
 ذلك بمنزلة عدم وأنه لا يسقط به الفرض عن المكافين وإن كان سائر العودة ما لم يعم البدن لكن لا يخفى أن كفن
 الضرورة ما لا يصار إليه الا عند العجز فلا يناسب تقييده بشيء وإذا عجز المصنف بما يوجد نعم ما يعم البدن هو كفن
 الفرض كما صرح به في شرح النية فيسقط به الفرض عن المكافين لا بقيد كونه عند الضرورة لأنها تقتدر
 بقدرها ولذا لما استشهد مصعب بن عمير رضي الله عنه يوم أحد ولم يكن عنده الا غرة أي كساء مختلط فكان
 إذا غطي بها رأسه بدت رجلاه وبالعكس أمر النبي صلى الله عليه وسلم بتغطية رأسه بها ورجليه بالأذخر
 الآن يقال ان ما لا يستر البدن لا يكفي عند الضرورة أيضا بل يجب ستر باقيه بخوخ شيش كالأذخر ولذا قال
 الزبلي بعد سوقه حديث مصعب وهذا دليل على أن ستر العودة وحدها لا يكفي خلافا للشافعي ١٥ تأمل
 (قوله ويقمص) أي الميت أي يلبس القميص بعد تنشيفه بخرقة كما مر (قوله ويألف يساره ثم يمينه) الضميران
 للأزار وأشار به إلى أن كلام الأزار واللفافة يلف وحده لأنه امكن في الستر ١٥ (قوله ليكون الايمن على
 الايسر) اعتبارا بحالة الحياة امداد (قوله تحت اللفافة) الاوضح تحت الأزار (قوله ثم يفعل كما مر) أي
 بأن توضع بعد لباس الذرع والجمار على الأزار ويلف يساره الخ قال في الفتح ولم يذكر الخرقه وفي شرح الكنز

وخرقة تربط بها ثدياها وبطنها
 (وكفائية أزار ولفافة) في
 الأصح (ولها ثوبان وخمار)
 ويكره أقل من ذلك (وكفن
 الضرورة لها ما يوجد) وأقله ما
 يعم البدن وعند الشافعي ما يستر
 العودة كالخى (تبسط اللفافة)
 أولا (ثم يبسط الأزار عليها
 ويقمص ويوضع على الأزار ويلف
 يساره ثم يمينه ثم اللفافة كذلك)
 ليكون الايمن على الايسر (وهي
 تلبس الذرع ويجعل شعرها
 ضفيرتين على صدرها فوقه) أي
 الذرع (والجمار فوقه) أي الشعر
 (تحت اللفافة) ثم يفعل كما مر
 (وبعقد الكفن ان خيف التسنده)

فوق الاكفان كلاتتشر وعرضها مابين ثدى المرأة الى السرة وقيل مابين الثدى الى الركبة كلاتتشر
الكفن عن الفخذين وقت المشي وفي التحفة تربط الخرقه فوق الاكفان عند الصدر فوق الثديين اه وقال
في الجوهرة وقول الخنجدى تربط الخرقه على الثديين فوق الاكفان يحتمل أن يراد به تحت المشافهة وفوق الازار
والقميص وهو الظاهر اه وفي الاختصار تلبس القميص ثم الخمار فخرقه ثم تربط الخرقه فوق القميص اه ومفاد
هذه العبارات الاختلاف في عرضها وفي محل وضعها وفي زمانه تأمل (قوله وخنثى مشكل كاهم آفة فيه) أى
فيكفن في خمسة اثواب احتياطاً لانه على احتمال كونه ذكراً فالزيادة لاتضر قال في التهرال أنه يجب الحبر
والعصفر والمزعفر احتياطاً (قوله والمحرّم كالللال) أى فيعطى رأسه وتطيب أكفانه خلافاً للشافعي رحمه
الله تعالى (قوله والمراحي كالباغ) المذكور كانه كروالانثى كالانثى ح قال في البدائع لان المراحي في حياته
يخرج فيها يخرج فيه البالغ عادة فكذلك ايكن فيما يكن فيه (قوله ومن لم يراحي الخ) هذا لو ذكر اقال الزيلعي
وأدنى ما يكن به الصبي الصغير ثوب واحد والصبي ثوبان اه وقال في البدائع وان كان صبياً لم يراحي فان كفن
في خرقتين ازار ورداء فحسن وان كفن في ازار واحد جاز وأما الصغيرة فلا بأس أن تكفن في ثوبين اه أقول
في قوله فحسن إشارة الى أنه لو كفن يكنف البالغ يكون احسن لما في الحلية عن الحليانة والخلاصة الطفل
الذي لم يبلغ حد الشهوة الاحسن أن يكنف فيما يكنف فيه البالغ وان كفن في ثوب واحد جاز اه وفيه إشارة
الى أن المراد بمن لم يراحي من لم يبلغ حد الشهوة (قوله والسقط يلف) أى في خرقة لانه ليس له حرمة كاملة
وكذا من ولاد ميتاً بدائع (قوله ولا يكنف) أى لا يراعى فيه سنة الكفن وحل النقي بمعنى النهي او بمعنى نقي
الزوم الظاهر الثاني فليأتمل (قوله كالعضو من الميت) أى لو وجد طرف من أطراف انسان او نصفه
مشقوقاً ولو اوعرض يلف في خرقة الا اذا كان معه الرأس فيكفن كافي البدائع قال وكذا الكافر لولده وورحم
محرم مسلم بغسله ويكفنه في خرقة لان التكفين على وجه السنة من باب الكرامة اه (قوله منبوش طرى) (قوله منبوش طرى)
أى بأن وجد منبوشاً بلا كفن (قوله لم يتفسخ) قيد به لانه لو تفسخ يكنف في ثوب واحد كما صرح به بعده
والظاهر أنه بيان للمراد من قوله طرى كانه يشديه المقابلة بقوله وان تفسخ (قوله كالذى لم يدفن) أى يكنف
في ثلاثة اثواب (قوله مرة بعد اخرى) أى لو تيسر ثانياً وثالثاً واكثر كفن كذلك مادام طرياً من أصل ماله عندنا
ولو مدني الا اذا قبض الغرماء التركة فلا يسترد منهم وان قسم ماله فعلى كل وارث بقدر نصيبه دون الغرماء
وأصحاب الوصايا لانهم أوجب سكب الانهر (قوله احد عشر) المذكور منها متناخضة الرجل والمرأة والخنثى
والمنبوش الطرى والمتفسخ وذكر في الشرح ستة المحرم والمراحي ذكر اوانثى ومن لم يراحي كذلك والسقط لكن
علت أن المراهقة لم ينص على حكمها وقد مناع البدائع اثنين آخرين وهما من ولاد ميتاً والكافر (قوله ولا بأس
الخ) أشار الى أن خلافه أولى وهو البياض من القطن وفي جامع الفتاوى ويجوز أن يكنف الرجل من الكتان
والصوف لكن الأولى القطن وفي التاجية ويكره الصوف والشعر والجلد وفي المحيط وغيره ويستحب البياض
اسماعيل (قوله يبرود) جمع يبرود بالضم من يبرود العصب مغرب ثم قال والعصب من يبرود العين لانه يعصب غزله
ثم يصبغ ثم يحال وفيه وأما البردة بالهاء فكساء مربع اسود صغير (قوله وفي النساء) على تقدير مضاف أى
وفي كفن النساء واجتز عن الرجال لانه يكره لهم ذلك (قوله وأجبه البياض) والجلد والعسل فيه سواء نهر
(قوله او ما كان يصلى فيه) مروى عن ابن المبارك ط (قوله من لا مال له) أمان له مال فكفنه في ماله يقدم
على الدين والوصية والارث الى قدر السنة ما لم يتعاق به حق الغير كالرهن والمبيع قبل القبض والعبد الجاني
بحر وزيلعي وقد متنا أن للغرماء منع الورثة من تكفينه بما زاد على كفن المكفاهة (قوله على من يجب عليه
نفقته) وكفن العبد على سيده والمرحون على الراهن والمبيع في يد البائع عليه بحر (قوله فعلى قدر ميراثهم) كما
كانت النفقة واجبة عليهم فتح أى فأنما على قدر الميراث فلوله الخ لا تم واخ شقيق فعلى الاول السدس والباقي
على الشقيق أقول ومقتضى اعتبار الكفن بالنفقة أنه لو كان له ابن وبنت كان عليهما سوية كالنفقة اذا اعتبر
الميراث في النفقة الواجبة على القرع لاصلاً ونذاً لو كان له ابن مسلم وابن كافر فيجب عليهما ومقتضاه أيضاً أنه لو كان
للميت أب وابن كفنه الابن دون الاب كافي النفقة على التفاصيل الاتية في بابها ان شاء الله تعالى (تنبيه)
لوكفنه الحاضر من ماله ليرجع على الغائب منهم بحصته فلا رجوع له ان اتفق بلا اذن القاضي حاوى الزايدى

وخنثى مشكل كاهم آفة فيه) أى
الكفن والمحرّم كالللال والمراحي
كالبالغ ومن لم يراحي ان كفن في
واحد جاز والسقط يلف ولا يكنف
كالعضو من الميت (و) آدمي
(منبوش طرى) لم يتفسخ (يكنف
كالذى لم يدفن) مرة بعد اخرى
(وان تفسخ كفن في ثوب واحد)
والى حناصار المكفون احد
عشر والثاني عشر الشهيد ذكرها
في المجتبى (ولا بأس في الكفن يبرود
وكان وفي النساء بحر يروى عن
ومعصفر) لجوازها بكل ما يجوز
لبسه حال الحياة وأجبه البياض
أوما كان يصلى فيه (وكفن من لا
مال له على من يجب عليه نفقته)
فان تعدوا فعلى قدر ميراثهم

واستنبط منه الخير الرمي أنه لو كفن الزوجة غير زوجها بلا اذنه ولا اذن القاضى فهو متبرع (قوله واختلف في الزوج) أى في وجوب كفن زوجته عليه (قوله عند الثاني) أى أبى يوسف وأما عبد محمد فلا يلزمه لا نطقا الزوجية بالموت وفي الجرح المجتبى أنه لا رواية عن أبى حنيفة لكن ذكر في شرح المنية عن شرح السراجية لمصنفها أن قول أبى حنيفة كقول أبى يوسف (قوله وان تركت مالا الخ) اعلم أنه اختلفت العبارات في تحرير قول أبى يوسف ففي الخاتمة والخلاصة والظهيرية أنه يلزمه كنفها وان تركت مالا وعليه الفتوى وفي المحيط والتجنيس والواقعات وشرح المجمع لمصنفه إذا لم يكن لها مال فكفنها على الزوج وعليه الفتوى وفي شرح المجمع لمصنفه إذا ماتت ولا مال لها فاعلى الزوج المومر اهـ ومثله في الاحكام عن المبتغى بزيادة وعليه الفتوى ومقتضاه أنه لو ميسر الابلزمة اتفاقا وفي الاحكام أيضا عن العيون كنفها في مالها ان كان والا فاعلى الزوج ولو ميسر انقي بيت المال اهـ والذي اختاره في البحر لزومه عليه مومرا او لا لها مال او لانه ككسوتها وهي واجبة عليه مطلقا قال وصححه في نفقات الولوالجية اهـ قلت وعبارتها إذا ماتت المرأة ولا مال لها قال أبى يوسف يجبر الزوج على كنفها والاصل فيه أن من يجبر على نفقته في حياته يجبر عايلها بعد موته وقال محمد لا يجبر الزوج والصحيح الاول اهـ فليأت قل (تبنيه) قال في الخلية ينبغي أن يكون محل الخلاف ما إذا لم يقم بها مانع يمنع الزوج عليه حالة الموت من نشوزها أو صغرها ونحو ذلك اهـ وهو وجه لانه إذا اعتبر لزوم الكفن بلزوم النفقة سقط بما يسهلها ثم اعلم أن الواجب عليه تكفيتها وتجهيزها الشرعيان من كفن السنة أو الكفاية ونحو طواجر غسل وحمل ودفن دون ما ابتدع في زماننا من مهالين وقراء ومغنين وطعام ثلاثة أيام ونحو ذلك ومن فعل ذلك بدون رضى بقية الورثة الباقين ينفقه في ماله (قوله فان لم يكن بيت المال معمورا) أى بأن لم يكن فيه شيء أو مستظما أى مستقيما بأن كان عامرا ولا يصرف مصارقه ط (قوله فعلى المسلمين) أى العالمين به وهو فرض كفاية يأثم بتركه جميع من علم به ط (قوله فان لم يقدرها) أى من علم منهم بأن كانوا فقراء (قوله والا كفن به مثلا) هذا لم يذكر في المجتبى بل زاده عليه في البحر عن التجنيس والواقعات قلت وفي مختارات النوازل لصاحب الهداية فقير مات فجعل من الناس الدراهم وكفنه وفضل شيء ان عرف صاحبه يرد عليه والا يصرف الى كفن فقير آخر أو يتصدق به (قوله وظاهره الخ) أى ظاهر قوله ثوبا وهذا بحث لصاحب التهر لكن قال في مختارات النوازل بعد ما نقلناه عنه ولا يجمع من الناس الا قدر كفايته اهـ فتأمل ثم رأيت في الاحكام عن عدة المفتى ولا يجمعون من الناس الا قدر ثوب واحد اهـ (قوله لا يلزمه تكفينه به) لانه محتاج اليه فلو كان الثوب للميت والحى وارتبه يقف به الميت لانه مقدم على الميراث بجر الا اذا كان الحى مضطرا اليه لبرء أو سبب يخشى منه التلف كالأول كان للميت ماء وهناك مضطر اليه لدطش قدم على غسله شرح المنية (قوله ولا يخرج الكفن عن ملك المتبرع) حتى لو اقرس الميت سبع كان للمتبرع لا للورثة نهر رأى ان لم يكن وهبه لهم كافي الاحكام عن المحيط (قوله صفتها الخ) ذكر صفتها وشرطها وورثتها وكيفيتها واللاحق بها قال القهستاني وسبب وجوبها الميت المسلم كافي الخلاصة ووقتها وقت حضوره ولذا اذنت على سنة المغرب كافي الخزانة اهـ وفي البحر وفقد هاما فسد الصلاة الا الحداثة كافي المبدائع وتكره في الاوقات المكروهة ولو أحدث الامام فاستخلف غيره فيها جاز هو الصحيح كذا في الظهيرية اهـ (قوله بالاجماع) وما في بعض العبارات من أنها واجبة فالمراد الاقتراض بجر لكن في القهستاني عن النظم قبل انها سنة اهـ قلت يمكن تأويله بثبوتها بالسنة كافي نظاره لكن ينافيه التصريح بالاجماع الا أن يقال ان الاجماع سند السنة كقوله صلى الله عليه وسلم صلوا على كل بر وفاجر وأما قوله تعالى وصل عليهم فقتل انه دليل الفرضية لكن رد كافي النهر بالاجماع المفسرين على أن المأمور به هو الدعاء والاستغفار للمتصدق اهـ هذا واستشكل المحقق ابن الهمام في التحريم وجوبها بسقوطها بفعل الصبي قال والجواب بأن المقصود الفعل لا يدفع الزائد من لفظ الوجوب اهـ أى لأن الوجوب على المكلفين فلا بد من صدور الفعل منهم وذكر شارحه المحقق ابن أمير حاج أن سقوطها بفعل الصبي المميز هو الاصح عند الشافعية قال ولا يحضرني هذا منقول لا فيما وقفت عليه من كتبنا وانما ظاهرا أصول المذهب عدم السقوط اهـ ويأتى تمام الكلام قريبا (قوله وشرطها) أى شرط صحتها وأما شرط وجوبها فنهى شروط بقية الصلوات من القدرة والعقل والبلوغ والاسلام مع زيادة العلم

مطلب
في كفن الزوجة على الزوج

(واختلف في الزوج والفتوى على وجوب كنفها عليه) عند الثاني (وان تركت مالا) خاتمة ورجحه في البحر بانه الظاهر لانه ككسوتها (وان لم يكن ثمة من تجب عليه نفقته في بيت المال فان لم يكن) بيت المال معمورا أو مستظما (فعلى المسلمين تكفينه) فان لم يقدر واسألوا الناس له ثوبا فان فضل شيء رد للمتصدق ان علم والا كفن به مثله والاتصدق به مجتبى وظاهره أنه لا يجب عليهم الاسؤال كفن الضرورة لا الكفاية ولو كان في مكان ليس فيه الا واحد وذلك الواحد ليس له الا ثوب لا يلزمه تكفينه به ولا يخرج الكفن عن ملك المتبرع (والصلاة عليه) صفتها (فرض كفاية) بالاجماع فيكفر منكرها لانه انكر الاجماع قنية (كدفنه) وغسله وتجهيزه قائمها فرض كفاية (وشرطها)

مطلب
في صلاة الجنازة

بترته تأمل (قوله ستة) ثلاثة في اثنين وثلاثة في الشرح وهي ستر العورة وحذور الميت وكونه أو أكثره أو ما لم
المصلي وزاد أبيضاً بغيره بلوغ الإمام ثم هذه الشروط واجبة إلى الميت وأما الشروط التي ترجع إلى المصلي
فهي شروط بقية الصلوات من الطهارة الحقيقية بدنا وتوبا ومكانا والحكمة وستر العورة والاستقبال والنية
سوى الرقعة (قوله سلام الميت) أي ولو بطريق التبعية لاحداً بويه أو للدار أو للسبي كما سألني والمراد بالميت
من مات بعد ولادته حياً لا يعني أو قطع طريق أو مسكبة في مصر أو قتل لاحداً بويه أو قتل لنفسه كما يأتي ببيان
ذلك كله (قوله ما لم يهل عليه التراب) أما لو دفن بلا غسل ولم يهل عليه التراب فإنه يخرج ويغسل ويصل عليه
جوهرة (قوله فخصلي على قبره بلا غسل) أي قبل أن يتفسخ كما سألني عند قول المصنف وان دفن بلا صلاة هذا
وذكر في البحر مثال أن الصلاة عليه إذا دفن بلا غسل رواية ابن جماعة عن محمد وأنه صحح في غاية البيان معزي إلى
الفردري وصاحب الخفة أنه لا يصل على قبره لأنها بلا غسل غير مشروعة رملتي وبأني تمام الكلام عليه
(قوله وان صلى عليه أولاً) أي ثم تذكروا أنه دفن بلا غسل (قوله استحساناً) لأن تلك الصلاة لم يعتقها التركة
الطهارة مع الامكان والآن زال الامكان وسقطت فريضة الغسل جوهرة (قوله وفي القنية الخ) مثله في
المفتاح والمجتبى معزي إلى التجريد اسماعيل لكن في التارخانية سئل قاضي خان عن طهارة مكان الميت هل
تشرط لجواز الصلاة عليه قال ان كان الميت على الجنازة لا شئ أنه يجوز ولا فلا رواية لهذا ويبنى الجواز
وهكذا أجاب القاضى بدر الدين اه وفي ط عن الخزانة اذا تنجس الكفن بنجاسة الميت لا يضر دفن الجواز
بخلاف الكفن المتنجس ابتداء اه وكذا لو تنجس بدنه باخرج منه ان كان قبل أن يكفن غسل وبعده لا كما
قدمناه في الغسل فيقيد ما في القنية بغير النجاسة الخارجة من الميت (قوله اعيدت) لانه لا صحة لها بدون
الطهارة واذا لم تصح صلاة الامام لم تصح صلاة القوم جمر (قوله وبعكسه لا) أي لا تعاد لصلاة الامام
وان لم تصح صلاة من خلفه (قوله كما لو أمت امرأة) أي امت رجلاً فان صلاتها نصح وان لم يصح الاقتداء بها
(قوله ولوامة) ساقط من بعض النسخ (قوله لسقوط فرضها بواحد) أي بشخص واحد رجلاً كان او امرأة
فهو تعليل المسئلة العكس ومسئلة المرأة قال في البحر والحلمة وبهذا سئل أنه لا تجب صلاة الجماعة فيها اه
ومثله في البدائع (قوله وبقي من الشروط بلوغ الامام) الاولى ذلك كذلك بعد تمام الشروط لانه شرط سابق
زائد على الستة فانهم وانما امر بالآمل لانه مذكور مجتمعا لا تفقلا قال الامام الاستروشي في كتاب أحكام
الصغار الصبي اذا غسل الميت جاز واذا أم في صلاة الجنازة ينبغي أن لا يجوز وهو الظاهر لانها من قروض
الكفاية ودوليس من أهل اداء الفرض وأكن بشكل برز السلام اذا سلم على قوم فرد صبي جواب السلام اه
أقول حاصله أنها لا تسقط عن البالغين بفعله لان صلاتهم لم تصح لفقد شرط الاقتداء وهو بلوغ الامام وصلاته
وان صحت لنفسه لا تنفع فرضاً لانه ليس من أهله وعليه فلو صلى وحده لا يسقط الفرض عنهم بفعله بخلاف
المرأة لو صلت اماماً او وحدها كما مر لكن بشكل على ذلك مسئلة السلام وكذا جواز تغسله للميت
مع أنه فرض أيضاً وقد مناعن التحرير قريباً استشكل سقوط الصلاة بفعله وعن شارحه أنه لم يره وأن ظاهر
امول المذهب عدم السقوط لكن نقل في الاحكام عن جامع الفتاوى سقوطها بفعله كرد السلام ونقل بعده
عن السراجية أنه يشترط بلوغه قلت يمكن حمل الثاني على أن البلوغ شرط لكونه اماماً فلا ينافي السقوط
بفعله كما في التغسيل ورد السلام وكونه ليس من أهل اداء الفرض لا ينافي ذلك كما حققناه في باب الامامة عند
قوله ولا يصح اقتداء رجل بامرأة قراجه (قوله حضوره) أي كله او أكثره كالنصف مع الرأس كما مر (قوله
وضعه) أي على الارض او على الايدي قرياً منها (قوله وكونه هو أو أكثره امام المصلي) المناسب ذكر قوله
هو أو أكثره بعد قوله حضوره لانه احتراز عن كونه خلفه مع أنه يوهم اشتراط محاذاته للميت أو أكثره وليس
كذلك قد ذكر القهستاني عن التحفة أن ركعتي القيام ومحاذاته الى جزء من أجزاء الميت اه لكن فيه نظر
بل الاقرب كون المحاذاة شرطاً فيزاد على السبعة المذكورة ثم هذا ظاهر اذا كان الميت واحداً ولا فيحاذى
واحداً منهم بديل ما سألني من التخيير في وضعهم صفطوا ولا عرضاً تأمل ثم رأيته في ط ثم قال ان هذا ظاهر
في الامام لان صف المؤمنين قد يخرج عن المحاذاة (قوله فلا تنصح) بيان لمحتزات الشروط الثلاثة الاخيرة على
الثب والنشر المرتب (قوله على نحو دابة) أي كجهول على ايدى الناس فلا يجوز في المختار الامن عذر امداد

ستة (سلام الميت وطهارته)
ما لم يهل عليه التراب فيصل على
قبره بلا غسل وان صلى عليه أولاً
استحساناً وفي القنية الطهارة
من النجاسة في ثوب وبدن ومكان
وستر العورة شرط في حق الميت
والامام جميعاً فلا تم بلا طهارة
والقوم بها اعيدت وبعكسه
لا كما لو أمت امرأة ولوامة
لسقوط فرضها بواحد وبقي
من الشروط بلوغ الامام تأمل
وشرطها أيضاً حضوره (ووضع)
وكونه هو أو أكثره (امام المصلي)
وكونه لا قبله فلا تنصح على غائب
ومحمول على نحو دابة

مطلب
هل يسقط فرض الكفاية بفعال
الصبي

عن الزبلي وحذا الوحش على الايدي ابتداءً أما لو سبق ببعض التكبير فانه يأتي بعد سلام الامام بما فات به وان
 رفعت على الايدي قبل أن توضع على الاكاف كما سأتى (قوله لانه كالأمام من وجه) لاشتراط هذه الشروط
 وعدم صحتهما بفقد هاتوا فتدبعضها (قوله لاجتماع على الصبي) أى والمرأة وهذا لعله لقوله دون وجه اذ لو كان
 اماما من كل وجه لما جئت على الصبي ونحوه (قوله على النجاشي) بتشديد الباء وتخفيفها الفصح وتكسر
 نونها او هو افصح ملك الحشمة اسمه افحمة قاموس وذكر في المغرب أنه يتخفف الباء بما عا من الثقات وأن
 تشديد الجيم فيه خطأ وأن السين في الصيغة تخفيف (قوله لغوية) أى المراد به المجزء الدعاء وهو بعيد (قوله
 او خصوصية) أولانه رفع سريره حتى رآه عليه الصلاة والسلام بحضرة فتكون صلاة من خلفه على ميت يراه
 الامام وبحضرة دون المأمومين وهذا غير مانع من الاقتداء فيجوز استدلالهذين الاحتمالين بما لا مزيد عليه
 فأرجع اليه من جملة ذلك أنه توفي خلق كثير من اصحابه صلى الله عليه وسلم من اعزهم عليه القراء ولم ينقل عنه
 أنه صلى عليهم مع حرصه على ذلك حتى قال لا يموت احد منكم الا أدنو توفى به فان صلاتي عليه رحمة له
 (قوله وصحت لو وضعوا الخ) كذا في البدائع وفسره في شرح السنة معزى بالتراخية بأن وضعوا رأسه مما يلي
 يسار الامام اه فأفاد أن السنة وضع رأسه مما يلي بين الامام كما هو المعروف الآن ولهذا علل في البدائع
 للإسائة بقوله لتغيرهم السنة المتوارثة ويوافق قول الحارثي القدسي بوضع رأسه مما يلي بين المستقبل
 لخافي حاشية الرضى من خلاف هذا فيه نظير فراجع (قوله شبان) وأما ما في التهستتي عن الخفة
 من زيادة المحاذاة الى جزء من الميت فالذي يظهر كونه شرطاً لركن كما قدمناه (قوله فلذا الخ) أى لكونها
 ركناً لا شرطاً لانه لو نواها للآخرى أيضاً يصير مكبراً ثلاثاً وانما لا يجوز بحر عن المحيط (قوله فلم تجز فاعدا) أى
 ولا ركباً (قوله بلا عذر) فلو عذر التزول اطين او مطر جازت ركباً ولو كان الولي مريضاً صلى قاعدا والناس
 قياماً اجزأهم عندهما وقال محمد تجزئ الامام فقط حلية (قوله التخميد والثناء) كذا في البحر عن المحيط
 ومقتضى قول الشارح ثلاثة أن الثناء غير التخميد مع أنه فيما يأتي فسر الثناء بقول سبحانه اللهم وبمحمدك فعل
 أن المراد به ما واحد على ما يأتي بيانه فكان عليه أن يذكر الثالث الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (قوله
 وما فهمه الكمال) تبعه شارحاً المنية البرهان الحلبي وابن أمير حاج (قوله من أن الدعاء ركن) قال لقولهم
 ان حقيقة المقصود منها الدعاء (قوله والتكبير الاول شرط) قال لانها تكبير الاحرام (قوله رده في البحر
 بتصريحهم بخلافه) أما الاول ففي المحيط أن الدعاء سنة وقواهم ان المسبوق يقضى التكبير نسقاً بغير دعاء
 يدل عليه وأما الثاني فها من أنه لم يجز بناء اخرى عليها وقولهم ان التكبيرات الاربع قائمة مقام أربع
 ركعات اه قلت ما نقله عن المحيط من أن الدعاء سنة قال في الحلية فيه نظر ظاهر فقد صرحوا عن آخرهم
 بأن صلاة الجنازة هي الدعاء للميت اذ هو المقصود منها اه وأما قولهم ان المسبوق يقضى التكبير نسقاً بغير دعاء
 دعاء فقد قال في شرح المشية ان الامام يحمله عنه أى فلا ينافي ركنيته كما يتحمل عنه القراء وهو ركن أيضاً اه
 لكن يحمل القراءة في حالة الاقتداء أما بعد الفراغ فيأتى المسبوق بها وقد يقال يحمل الامام الدعاء
 عن المسبوق لضرورة تصحيح صلاته لان الكلام فيما اذا خيف رفع الجنازة وأتى بالتكبيرات نسقاً تاملاً أقول
 وتقدم في باب شروط الصلاة أن المصلي ينوي مع الصلاة لله تعالى الدعاء للميت وعلله الشارح هناك بأنه الواجب
 عليه ونقلناه هناك عن الزبلي والبحر والنهر فهذا مؤيد لما اختاره المحقق والله الموفق وأما عدم جواز بناء
 اخرى عليها فلكونها قائمة مقام ركعة وكونها كذلك لا يلزم منه أن تكون ركناً من كل وجه اذ لا شك أنها
 تحريرة يدخل بها في الصلاة ولذا اخصت برفع الايدي فهي شرط من وجه ركن من وجه فتدبر (قوله وهي فرض
 على كل مسلم مات) لفظ على بمعنى اللام التعليقية مثل ولتكبروا الله على ما هداكم أو متعلق بخبر ثان
 للضمير المبتدأ او متعلق به لانه عائد للصلاة بمعنى المصدر والتقدير والصلاة على كل مسلم مات فرض أى مقترض
 على المكلفين ولو أسقط الشارح لفظ فرض لكان اصوب لانه تقدم تصريح المصنف به وللايوهم تعلق الجنازة به
 فيفسد المعنى فتدبر (قوله خلا أربعة) بالجزء على أن خلا حرف استثناء (قوله بغاة) هم قوم مسلمون خرجوا
 عن طاعة الامام بغير حق (قوله فلا يغسلوا الخ) في نسخة فلا يغسلون وهي اصوب وانما لم يغسلوا ولم يصل
 عليهم اهانة لهم ونحر الغيرهم عن فعلهم وصرح بنى غسلهم لانه قيل يغسلون ولا يصل عليهم للفرق بينهم وبين

وموضوع خلفه لانه كالامام من
 وجهه دون وجه لاجتماع على الصبي
 وصلاة النبي صلى الله عليه وسلم
 على النجاشي لغو به أو خصوصية
 وصحت لو وضعوا الرأس موضع
 الرجلين وأساوا ان تعمدوا ولو
 أخطأوا القبلة صححت ان تجزوا
 والا مفتاح السعادة (وركها)
 شيان (التكبيرات) الاربع
 فالاولى ركن أيضاً لا شرط فلذا لم
 يجز بناء اخرى عليها (والقيام)
 فلم تجز فاعدا بلا عذر (وسنتها)
 ثلاثة (التخميد والثناء والدعاء
 فيها) ذكره الزاهدى وما فهمه
 الكمال من أن الدعاء ركن
 والتكبير الاول شرط رده في
 البحر بتصريحهم بخلافه (ومعنى
 فرض على كل مسلم مات خلا)
 أربعة (بغاة وقطاع طريق)
 فلا يغسلوا ولا يصل عليهم

الشهيد كما ذكره الزيلعي وغيره وهذا القيل رواه وفيه اشارة الى ضعفها لكن منى عليها في الدرر والوقاية
وفي التتارخانية وعليه الفتوى (قول له ولو بعده الخ) قال الزيلعي "وأما اذا قتلوا بعد ثبوت يد الامام عليهم فانهم
يغسلون ويصلى عليهم وهذا تفصيل حسن أخذه بكبار المشايخ لأن قتل قاطع الطريق في هذه الحالة حد
أو قصاص ومن قتل بذلك يغسل ويصلى عليه وقتل الباغي في هذه الحالة للسياسة اول كسر شوكتهم فينزل منزلته
لعودته الى العامة ١٥ وقوله أو قصاص أى بأن كان ثم ما يسقط الحد كقطعه على محرم ونحوه مما ذكر
في بابيه وقد علم من هذا التفصيل أنه لو مات احداهم خفف الله قبل الاخذ او بعده يصلى عليه كما يحجب في الحلية
وقال ولم اره صريحاً في الاحكام عن أبي الليث ولوقته في غير الحرب او ما نوا يصلى عليهم ١٥ وهو
صريح في المطلوب (قول له وكذا أهل عصبه) بضم فسكون وفي نسخة عصبية وفي نهاية ابن الاثير العصبية
والتعصب المحاماة والمنفعة والعصبى من يعين قومه على الظلم والذي يغضب لعصبته ومنه الحديث ليس منا
من دعا الى عصبية او قاتل عصبية قال في شرح درر البحار وفي التوازل وجعل مشايخنا المقتولين في العصبية
في حكم أهل البغي على هذا التفصيل وفي المغني جعل الدرر واذا كان الكلابازى والكلابازى وكذا الواقفون
الناظرون اليهم ان أصابهم حجر أو غيره وما نوا في تلك الحالة ولو ما نوا بعد تفرقهم يصلى عليهم ١٥ قال ط
ومناه بعد وحرّام بمصر وقيس وعين بعض البلاد ١٥ أقول والظاهر أن هذا حيث كان البغي من الفريقين
فلو بغي احدهما على الآخر وقصد الآخر المدافعة عن نفسه بالقدر الممكن يكون المدافع شهيداً وفي شرح منلا
مسكين ما يؤيده فراجع (قول له ومكابر في مصر لابلإصلاح) كذا في الدرر والبحر وغيرهما والمكابر بالباء
الموحدة المتغلب اسماعيل والمراد به من يقف في محل من المصر يتعرض لمصوم والظاهر أن هذا مبنى على
قول أبي يوسف من أنه يكون قاطع طريق اذا كان في المصر اطلاقاً وانما راسلاً وعليه الفتوى كما سبأني
في بابيه ان شاء الله تعالى فعطى أحكام قاطع الطريق في غير المصر من أنه اذا ظهر عليه قبل أخذه شيء وقتل
فانه يمس حتى يتوب وان أخذ ما لا قطع من خلاف وان قتل معصوماً قتل حداً اعلى ما سبأني تفصيله في محله
فحيث كان حده القتل لا يصلى عليه وبما تقرر اذا ظهر أن قوله بسلاح غير قيد لانه اذا وقف في المصر لابلإصلاح بين
كونه قاتلاً بسلاح او غيره كجبر او عصا والله أعلم (قول له خنق غير مرة) حرم فدا صيغة المبالغة وقبيل المصنف
في باب البغاة بما اذا كان ذلك في المصر وعبارته مع الذبح ومن تكرر الخنق بكسر النون منه في المصر رأى خنق
مراراً ذكره مسكين قل به سياسة ليعيه بالفساد وكل من كان كذلك يدفع شره بالقتل والابان خنق مرة لانه
كالقتل بالقتل وفيه القود عند غير أبي حنيفة ١٥ أى وأما عنده ففيه ادية على عاقلة كالقتل بالقتل وظاهر
قوله بأن خنق مرة أن التكرار يحصل بمرتين (قول له فحكمهم كالبغاة) كذا في البحر والزيلعي "أى حكم أهل
عصبية ومكابر وخنق حكم البغاة في أنهم لا يغسلون ولا يصلى عليهم وأما ما في الدرر من قوله وان غسلوا أى
البغاة والقطاع والمكابر فانه مبنى على الرواية الاخرى وقد منّا ترجمتهما (قول له به يلقى) لانه فاسق غير ساع
في الارض بالفساد وان كان باغياً على نفسه كسائر فساد المسلمين زيلعي (قول له ورجح الكمال قول الثاني الخ)
أى قول أبي يوسف انه يغسل ولا يصلى عليه اسماعيل عن خزانة الفتاوى وفي الفتاوى والكفاية وغيرهما
عن الامام السخدي الاصح عندي أنه لا يصلى عليه لانه لا توبة له قال في البحر فقد اختلف الصحيح لكن تأيد
الثاني بالحديث ١٥ أقول قد يقال لادلالة الحديث على ذلك لانه ليس فيه سوى أنه عليه الصلاة والسلام
لم يصلى عليه فالظاهر أنه امتنع زجراً لغيره عن مثل هذا الفعل كما امتنع عن الصلاة على المديون
ولا يلزم من ذلك عدم صلاة احد عليه من الصحابة اذ لا مساواة بين صلاته وصلاة غيره قال تعالى ان صلاتك
سكن لهم ثم رأيت في شرح المنية بحث كذلك وأيضاً قاله لتعليل بأنه لا توبة له مشكل على قواعد أهل السنة
والجماعة لا لطلاق النصوص في قبول توبة العاصي بل التوبة من الكفر مقبولة قطعاً وهو أعظم وزراً ولعل
المراد ما اذا تاب حالة اليأس كما اذا فعل بنفسه ما لا يعش معه عادة كجرح مخرج في ساعته والقضاء في جرح أو نار
قناب أو ما لوجرح نفسه وبقي حياً أو ما سلا ثم تاب ومات فينبغي الجزم بقبول توبته ولو كان مستحلاً لاذن الفعل
اذ التوبة من الكفر حينئذ مقبولة فضلاً عن المعصية بل تنفذ الخلاف في قبول توبة العاصي حالة اليأس ثم اعلم
أن هذا كله فيمن قتل نفسه عمداً أما لو كان خطأ فانه يصلى عليه بخلاف كما صرح به في الكفاية وغيرها

قوله الدر وازكى والكلابازى
نسبة الى محليتين احدهما بخارى
والاخرى بنيسابور ابو السعود
عن طبقات عبد القادر ١٥ منه

(اذا قتلوا في الحرب) ولو بعده يصلى
عليهم لانه حد أو قصاص (وكذا)
أهل عصبه (ومكابر في مصر لابلإصلاح
بسلاح وخنق) خنق غير مرة
فحكمهم كالبغاة (من قتل نفسه)
ولو (عمداً يغسل ويصلى عليه)
به يلقى وان كان أعظم وزراً من
قاتل غيره ورجح الكمال قول الثاني
بما في مسلم أنه عليه السلام اتى
برجل قتل نفسه فلم يصلى عليه

في انهم لكن قال الخليلي - انه غير مسلم وسيأتي ما ورد في أهل المقبرة السلام عليكم دار قوم مؤمنين وتعليه
 صلى الله عليه وسلم السلام على الموقى اه (قوله لكن في البدائع الخ) قد يقال ان الزبلي لم يرد دخول التسليم
 في الكلمة المذكورة والذي في البدائع ولا يجهر بما يقرأ عقب كل تكبيرة لانه ذكر السنة فيه الخاتمة وجعل
 رفع صوته بالتسليم لم يعترض له في ظاهر الرواية وذكر الحسن بن زياد انه لا يرفع لانه للاعلام ولا حاجة لانه
 التسليم مشروع عتب التكبير بلا فصل ولكن العمل في زمانه على خلافه اه (قوله وعين الشافعي
 النافحة) وبه قال احمد لان ابن عباس صلى على جنازة يجهر بالشافعية وقال عدها فعلت ليعلم أنهم سنة
 ومذحبا قول عمرو ابنه وعلى وأبي هريرة وبه قال مالك كما في شرح المنية (قوله بنية الدعاء) والظاهر أنها
 حينئذ تقوم مقام النشاء على ظاهر الرواية من أنه يسن بعد الأولى التمجيد (قوله وتكره بنية القراءة) في البحر
 عن التجنيس والمحيط لا يجوز لانها محل الدعاء دون القراءة اه ومثله في الوالوجية والتأخر خاتمة وظاهره أن
 الكراهة مخبرية وقول القنية لوقرأ فيها الشافعية جازأى لوقرأها بنية الدعاء ليوافق ما ذكره غيره أو أراد
 بالجواز الحجة على أن كلام القنية لا يعمل به اذا عارضه غيره فقول الشربلاني في رسالته انه نص على جواز
 قراءتها به نظر ظاهر لما علمته وقوله وقول من لا على - القاري أيضا يستحب قراءتها بنية الدعاء وخروجها من
 خلاف الامام الشافعي فيه نظر أيضا لانه لا تصح عنده الابنية القرآن وبس له أن يقرأها بنية القراءة ويرتكب
 مكروه مذهبه ليراعى مذهبه غيره كما مر تقريره أول الكتاب (قوله وأفضل صفوفها آخرها الخ) كذا في
 القنية وبحث فيه في الحلية باطلاق ما في صحيح مسلم عنه صلى الله عليه وسلم خير صفوف الرجال أولها وشرها
 آخرها وبأن اظهار التواضع لا يتوقف على التأخر اه أقول قد يقال ان الحديث مخصوص بالصلاة المطلقة
 لانها التبادرة ولقوله صلى الله عليه وسلم من صلى عليه ثلاثة صفوف غفر له رواد أبو داود وقال حديث
 حسن والحاكم وقال صحيح على شرط مسلم ولهذا قال في المحيط ويستحب أن يصف ثلاثة صفوف حتى
 لو كانوا سبعة تقدم احدهم للإمامة ويقف وراءه ثلاثة ثم اثنان ثم واحد اه فلو كان الصف الأول أفضل
 في الجنازة أيضا لكان الأفضل جعلهم صفًا واحداً ولكره قيام الواحد وحده كما كرد في غيرها هذا ما ظهر لي
 (قوله لانه منسوخ) لان الآثار اختلفت في فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فروى الخمس والسبع والتسع
 وأكثر من ذلك إلا أن آخر قوله عليه الصلاة والسلام كان أربع تكبيرات فكان ناسخا لما قبله ح عن
 الامداد وفي الزبلي أنه صلى الله عليه وسلم حين صلى على الجاشي كبر أربع تكبيرات وثبت عليه ما لي أن توفي
 فنسخت ما قبلها ط (قوله فيمكث المؤتمر الخ) لما كان قوله لم يتبع صادقا بالقطع وبالا انتظار ارفده بيان
 المراد منه ط (قوله به يفتي) رجحه في فتح القدير بان البقاء في حرمة الصلاة بعد فراغها ليس بخطا مطلقا
 انما الخطأ في المتابعة في الخامسة بحر وروى عن الامام أنه يسلم للرجال ولا ينتظر تحققة الخلقة ط (قوله
 هذا) أي عدم المتابعة ط (قوله وينوي الافتتاح الخ) لجواز أن تكبيرة الامام للافتتاح إلا أن واخطأ المبلغ
 نقل ذلك في البحر عن المجمع الملكي بصيغة قالوا قوله في باب صلاة العيد بصيغة قبل وكلا الصيغتين مشعر
 بالضعف كيف وهو لا وجه له بظهور لانه ان كان المراد أنه ينوي الافتتاح بما زاد على الرابعة كما هو المتبادر لزم
 أن يأتي بعد ثلاث تكبيرات آخر لان بنية الافتتاح لتصحيح صلاته باحتمال خطأ المبلغ ولا صحة لها الاثلاث
 بعد ها لانها أركان والأركان ينته لغوا فكان الواجب عدمها وان كان المراد جميع التكبيرات فمن أين يعلم
 أن المبلغ يزيد على الرابعة حتى ينوي الافتتاح بالجميع فان احتمال الخطأ انما يظهر وقت الزيادة وان قيل انه ثابت
 قبلها يلزم عليه أن ينوي الافتتاح بالجميع وان لم يزد المبلغ شيئا وأنه يأتي بعد الرابعة بثلاث تكبيرات أيضا
 والام لا يمكن لهذه التهمة فائدة وأنه في غير صلاة الجنازة يأتي بتكبيرة أخرى لاحتمال خطأ المبلغ ونحو ذلك يقال
 في تكبيرات العيد كما اشرنا اليه في بابيه ولم أر من تعرض لشي من ذلك ثم ظهر أنه يمكن أن يجاب باختيار الشق
 الأول وأن فائدة أنه اذا زاد خامسة مثلا احتمل أن تكون التكريرة وأنه سكبيرة بعد ها ثلاثا أخرى وهكذا
 في السادسة والسابعة فاذا سلم احتمل أن أربعا قبل السلام هي الفرائض الاصلية وأن ما قبلها زائدة غلطوا واحتمل
 أن أربعا من الابتداء هي الفرائض الاصلية وما بعد ها زائدة غلطوا فاذا نوى تكبيرة الافتتاح فبما زاد على الأربع
 الأول قد يقع ذلك في بعض الصور بلا ضرر والله أعلم (قوله ولا يستغفر فيها لصبي) أي في صلاة الجنازة

لكر في البدائع العمل في زماننا
 على الجهر بالتسليم وفي جواهر
 النواوي يجهر بواحدة ولا قراءة
 ولا تشهد فيها) وعين الشافعي
 النافحة في الأولى وعندنا يجوز
 بنية الدعاء وتكره بنية القراءة
 لعدم ثبوتها فيها عنه عليه السلام
 وأفضل صفوفها آخرها اظهارا
 لتواضع (ولو كبر امامه خسا
 لم يتبع) لانه منسوخ (فيمكث
 المؤتمر حتى يسلم معه اذا سلم)
 به يفتي هذا اذا جمع من الامام
 ولو من المبلغ تابعه وينوي
 الاقتراح بكل تكبيرة وكذا في
 العيد ولا يستغفر فيها لصبي

(قوله ومجنون ومعتوه) هذا في الاصل - فان الجنون والعتة الطارئين بعد البلوغ لا يسقطان الذنوب السالفة كما في شرح المنية (قوله بعد دعاء البالغين) كذا في بعض نسخ الدرر وفي بعضها بدل دعاء البالغين وكتب العلامة نوح على نسخة بعد أنهم انما خالفوا في الكتب المشهورة ومناقضة لقوله لا يستغفر لصبي - ولهذا قال بعضهم انما انحصف من بدل اه وقال الشيخ اسماعيل بهد كلامه والحاصل أن مقتضى متون المذهب والفتاوى وصريح غرر الاذكار لا يقتضي في الاصل بل يقتصر على ما ذكر وقد نقل في الحلية عن البدائع والمحيط وشرح الجامع لقاضي خان ما هو كالتصريح في ذلك فراجع به وبعلم أن ما في شرح المنية من أنه يأتي بذلك الدعاء بعد قوله ومن توفيقه مناقضه على الايمان مبني على نسخة بعد من الدرر وقد بر هذا وما مر في المأثور في دعاء البالغين من قوله وصغيرنا وكبيرنا لا ينافي قولهم لا يستغفر لصبي كما قد مناه فاقهم (قوله أي سابقا الخ) قال في المغرب اللهم اجعله لنا فرطا أي اجريته متنا وأصل الفارط والفراط فحين يتقدم الواردة اه أي من يتقدم الجماعة الواردة الى الماء ليهيئه لهم ومنه الحديث انما فرطكم على الخوض واقتصر الشارح على المعنى الثاني الذي هو الاصل لما في البحر أنه الانسب هنالك لا يتكرر مع قوله واجعله لنا اجرا اه قال ط والذي في التهر وغيره تفسيره بالمتقدم ليهيئ مصالح والديه في دار القرار (قوله وهو دعاءه) اي للصبي - ايضا اي كما هو دعاءه لوالديه وللمصلين لانه لا يبيد الماء دفع الظما ومصالح والديه في دار القرار الا اذا كان مستقدا ما في الخبر وهو جواب عن سؤال حاصله أن هذا دعاء للاحياء ولا نفع للميت فيه ط (قوله لاسيه) وقد قالوا الخ) حاصله أنه اذا كانت حسنة أي توابها يكون أحلا للجزاء والثواب فناسب أن يكون ذلك دعاءه أيضا ينتفع به يوم الجزاء (قوله واجعله ذخرا) في الهداية والكافي وغيرهما واجعله لنا اجرا واجعله لنا ذخرا وفي الدرر والوقاية كما هنا (قوله ذخيرة) أشار الى أن المراد بالذخرا الاسم أي ما يذخر لا المصدر فانه يستعمل اسماء مصدر كما يفيداه قول القاموس ذخره كمنعه ذخرا بالضم وأذخره اختاره واتخذوه والذخيرة ما أذخر كالذخيرة أذخر اه قال العلامة ابن جرير شبه تقدمه لوالديه بشئ نفيس يكون أمامهم ما ذخرا الى وقت حاجتهم له بشفاعته اه كما صح اه (قوله مقبول الشفاعة) تفسير لقوله مشفع بالبناء للجهول (تنبيه) في بعض الكتب يقول اللهم اجعله لوالديه فرطا وسلنا ذخرا وعظما واعتبارا وشفيعا واجرا ونقل به موازينه ما وأفرغ الصبر على قلوبهم ما ولا تقنهم ما بعده واغفر لنا وله ط أقول رأيت ذلك في كتب الشافعية لكن بإبدال قوله واغفر لنا وله بقوله ولا تحرمهما اجره وهذا اولى لما مر من أنه لا يستغفر لصبي - وقال في شرح المنية وفي المفيد ويدعو لوالدي الطفل وقيل يقول اللهم نقل به موازينه ما وأعظم به أجرهما ولا تقنهم ما بعده اللهم اجعله في كفالة ابراهيم وألحقه بصالحى المؤمنين اه (قوله زبنا) أي كونه بالقرب من الصدر مندوب والا لحاجة جزء من الميت لا بد منها فاستأنى عن التحفة ويظهر أن هذا في الامام وفيما اذ لم تعدد الموتى والاوقف عند صدر أحدكم فقط ولا يعد عن الميت كما في التهر ط (قوله للرجل والمرأة) اراد ان ذكر والانتى الشامل للصغير والصغيرة ط عن أبي السعود وعند الشافعي رحمه الله يقف عند رأس الرجل وعجز المرأة (قوله والشفاعة لاجله) أي أن الاصل شافع للميت لاجل ايمانه فناسب أن يقوم بجذائه محله (قوله والمسبوق) أي الذي لم يكن حاضر التكبير الامام السابق ط (قوله لبعض التكبيرات) صادق بالاقول والاكثر ط أما المسبوق بالكل فيأتى حكمه (قوله لا يكبر في الحال) فلو كبر كما حضر ولم ينتظر لتفسد عندهما لكن ما أذاه غير معتبر كذا في الخلاصة بحر ومثله في الفتح وقضية عدم اعتبار ما اذا أنه لا يكون شارعا في تلك الصلاة وحينئذ تفسد التكبير مع أن المسطور في القسنة أنه يكون شارعا وعليه فيعتبر ما اذاه وهذا المار من افضح عنه فتدبره نهر وأجاب الجوى في شرح الكنز بأنه لا يلزم من عدم اعتباره عدم شروعه ولان اعتبار شروعه اعتبار ما اذاه الا ترى أن من ادرك الامام في السجود صح شروعه مع أنه لا يعتبر ما اذاه من السجود مع الامام بل عليه اعادته اذا قام الى قضاء ما سبق به فلا مخالفة بين ما في الخلاصة والقسنة اه لكن فيه أن تكبيرة الاقتراح هنا بمنزلة ركعة فلو صح شروعه بها يلزم اعتبارها الآن يقال ان لها شهيدين كما مر فتصح شروعه بها من حيث كونها شرطاً ولا تعتبر في تكميل العدد من حيث شبهها بالركعة فلذا قلنا يصح شروعه بها ويعد بها بعد سلام امامه والله أعلم (قوله والمسبوق الخ)

ومجنون) ومعتوه لعدم تكليفهم
(بل يقول بعد دعاء البالغين
اللهم اجعله لنا فرطا) يقتضين
أي سابقا الى الخوض ليهيئ الماء
وهو دعاءه أيضا بتقدمه في الخبر
لا سيما وقد قالوا حسنات الصبي
له لا لآبويه بل اهم ما ثواب التعليم
(واجعله ذخرا) بضم الذال
المجبة ذخيرة (وشافعا مشعرا)
مقبول الشفاعة (وبقوم الامام)
ندبا (بجذاء الصدر مطلقا)
للرجل والمرأة لانه محل الايمان
والشفاعة لاجله (والمسبوق)
بعض التكبيرات لا يكبر في الحال
بل (ينتظر) تكبير (الامام ليكبر
معه) للافتتاح لما مر أن كل تكبيرة
ركعة والمسبوق لا يبدأ بما فات

هو من تسمية التعديل أي فلو كبر ولم يتأخر فكان كالمسبوق الذي شرع في قضاء ما سبق به قبل الفراغ من الاقتداء
ط (قوله وقال أبو يوسف الخ) قال في النهاية تفسير المسئلة على قوله أنه لما جاء وقد كبر الإمام تكبيرة
الاقتتاح كبر هذا الرجل للاقتتاح فإذا كبر الإمام الثانية تابعه فيها ولم يكن مسبوقا وعنده لا يكبر
للاقتتاح حين يحضر بل ينتظر حتى يكبر الإمام الثانية ويكون هذا التكبير فكبير الاقتتاح في حق هذا الرجل
فيصير مسبوقا بتكبيره يأتي بها بعد سلام الإمام اه (قوله كالا ينتظر الحاضر الخ) أفاد بالتشبيه
أن مسئلة الحاضر اتفاقية ولذا قال بل يكبر أي الحاضر اتفاقا والمراد به من كان حاضرا وقت نحرية الإمام
في محل يجزئه فيه الدخول في صلاة الإمام كما يأتي عن المجتبى أي بأن كان متبعا للصلاة كما يفيد قول الهندي
عن شرح الجامع لقاضي خان وإن كان مع الإمام فتغافل ولم يكبر معه أو كان في النية بعد فأخر التكبير فإنه يكبر
ولا ينتظر تكبير الإمام الثانية في قولهم لأنه لما كان مستعدا جعل بمنزلة المشارك اه (قوله في حال التحريم)
منه وموه أنه لو فاته التحريم وحضر في حالة التكبير الثانية مثلاً لا يكون مدركا لها بل ينتظر الثالثة ويكون
مسبوقا بتكبيرتين لا بواحدة عندهما لكن الظاهر أن التحريم غير قيد المسألة فيمال كبر الأربع والرجل حاضر
فانه يكون مدركا لها ويؤيده التعليل المار عن قاضي خان والالتفات عقبه عن الفتح تأمل (قوله لأنه كالمدرك)
قال في فتح القدير يفيد أنه ليس بمدرك حقيقة بل اعتبر مدركا لحضوره التكبير دفعه للخرج اذ حقيقة ادراك
الركعة بفعلها مع الإمام ولو شرط في التكبير العتبة ضاقت الأمور إذا الغالب تأخر النية قليلا عن تكبير الإمام
فاعتبر مدركا لحضوره اه (قوله ثم يكبر الخ) أي المسبوق والحاضر وقوله ما فاتهم ما فاتهم خفاء لأن المراد
بالحاضر في كلامه الحاضر في حال التحريم فإذا أتى بهم لم يفتت شي إلا أن يراد ما إذا حضر أكثر من تكبيرة فكبر
واحدة فانه يكبر بعد السلام ما فاتته على ما سأل في تأمل واحتراز عن اللاحق كأن كبر مع الإمام الأولى دون
الثانية والثالثة فانه يكبرهما ثم يكبر مع الإمام الرابعة كما في الحلية والنهر هذا وفي نور الإيضاح وشرحه
أن المسبوق يوافق إمامه في دعائه ولو علم بجماعه اه ولم يذكر ما إذا لم يعلم وظاهر تقييده الموافقة بالعلم
أنه إذا لم يعلم بأن لم يعلم أنه في التكبير الثانية والثالثة مثلاً يأتي به من سأل بالثناء ثم الصلاة ثم الدعاء تأمل
(قوله لنقا) بالتحريك أي متتابعة وفي بعض النسخ ترى وهو بمعناه (قوله على الاعتناق) مفهوماً أنه
لورفعت بالأيدي ولم توضع على الاعتناق أنه لا يقطع التكبير بل يكبر وهو ظاهر الرواية وعن محمدان كانت
إلى الأرض أقرب يكبروا لافلا معراج ومثله في البرازية والفتح ويخالفه ما في البحر عن الظهيرية أنهم لورفعت
بالأيدي ولم توضع على الأكاف لا يكبر في ظاهر الرواية لكن قال في التنبه ليلية وينبغي أن يقول على ما في البرازية
ولا يخالفه ما يأتي من أنها لا تصح إذا كان الملت على أيدي الناس لأنه يغتفر في البناء ما لا يغتفر في الابتداء
اه (قوله وما في المجتبى من أن المدرك) أي الحاضر وسماه مدركا لأنه بمنزلة كبر وعبارة المجتبى رجل
واقف حيث يجزئه الدخول في صلاة الإمام فكبر الإمام الأولى ولم يكبر معه فانه يكبر مع الإمام الثانية فإن
كبر كبر معه وقضى الأولى في الحال وكذا أن لم يكبر في الثانية والثالثة والرابعة يكبر ويقضى ما فاتته في الحال اه
(قوله شاذ) لخالفته مانص عليه غير واحد من أنه يكبر ما فاتته بعد سلام الإمام أفاده في النهر (قوله فلو جاء الخ)
هذا مرة اختلاف بينهما وبين أبي يوسف كما في النهر (قوله لتعذر الدخول الخ) لما مر أن المسبوق ينتظر
الإمام ليكبر معه وبعد الرابعة لم يبق على الإمام تكبير حتى ينتظره لاتباعه فيه قال في الدرر والاصل في الباب
عندهما أن المقتدى يدخل في تكبيرة الإمام فإذا فرغ الإمام من الرابعة تعذر عليه الدخول وعند أبي يوسف
يدخل إذا بقيت التحريم كذا في البدائع اه (قوله كما في الحاضر) أي في وقت التكبير الرابعة فقط
أو التكبيرات كلها ولم يكبر جامع الإمام وأشار بالتشبيه بعبارة البدائع إلى أن مسئلة الحاضر اتفاقية وفيه
كلام يأتي (قوله وعليه الفتوى) أي على قول أبي يوسف في مسئلة المسبوق خلافا لما مشى عليه في المتن
(قوله ذكره الحلبي وغيره) عبارة الحلبي في شرح المتن وإن جاء بعد ما كبر الرابعة فاتته الصلاة عندهما وعند
أبي يوسف يكبر فإذا سلم الإمام قضى ثلاث تكبيرات وذكر في المحيط أن عليه الفتوى اه قلت وذكر أيضا
في الفتاوى الهندية عن المختص أن الأصح وعليه الفتوى لكن ما مشى عليه في المتن صرح في البدائع
بأنه الصحيح ومثله في الدرر وشرح المقدسي ونور الإيضاح نعم نقل في الامداد عن النجاشي والولولة أن ذلك

وقال أبو يوسف يكبر حين يحضر
(كالا ينتظر الحاضر) في (حال
التحريم) بل يكبر اتفاقا للتحريم
لأنه كالمدرك ثم يكبران ما فاتهما
بعد الفراغ نسقا بلا دعاء ان خشا
رفع الميت على الاعتناق وما في
المجتبى من أن المدرك يكبر الكل
للحال شاذ نهر (ولو جاء) المسبوق
(بعد تكبيرة الإمام الرابعة فاتته
الصلاة) لتعذر الدخول في
تكبيرة الإمام وعند أبي يوسف
يدخل لبقاء التحريم فإذا سلم
الإمام كبر ثلاثا كما في الحاضر
وعليه الفتوى ذكره الحلبي وغيره
(وإذا اجتمع)

رواية عن أبي حنيفة وأن عند أبي يوسف يدخل في الصلاة وعليه الفتوى قال فقد اختلف التجميع (تنبيه) هذا كله في المسبوق وأما الحاضر وقت التكبيرة الرابعة فانه يدخل وقد أشار الشارح كالبدائع إلى أنه بالنساق كما قد سناؤه صرح في النهر وهو ظاهر عبارة المجتبى التي قدمناها لكن في البحر عن المحيط لو كبر الإمام أربعاً والرجل حاضر فانه يكبر ما لم يسلم الإمام ويتقضى الثلاث وهذا قول أبي يوسف وعليه الفتوى وروى الحسن أنه لا يكبر وقد فاتته اهـ أقول لكن المفهوم من غاب عباراتهم أن عدم فوات الصلاة في الحاضر متفق عليه بين أبي يوسف وصاحبيه وأن الفتوى رواية الحسن عن أبي حنيفة وأن المفق به عدم الفتوى وهذا هو المناسب لما مر من تقرير أقوالهم أما على قول أبي يوسف فظاهر لأن المسبوق عنده لا تقوته الصلاة فال حاضر بالاولى وأما على قوله كما لم يصرح به في الهداية وغيرهما من أن الحاضر بمنزلة المدرك عندهما وهذا حاضر وقت الرابعة فيكبرها قبل سلام الإمام ثم يتقضى الثلاث لغوات محلها وحينئذ فيافي المحيط من قوله وهذا قول أبي يوسف لا يلزم منه أن يكون قولهما بخلافه بل قولهما كقوله بدليل أنه قابله برواية الحسن فقط والا كان المناسب مقابلته بقولهما ولذا لم يعزه في الثانية والاولا الحجة وغاية البيان إلى أبي يوسف بل اطلقوه وقابله برواية الحسن بل زاد في غاية البيان بعد ذلك وعن أبي يوسف أنه يدخل معه فأفاد أن قول أبي يوسف كقولهما وأن المخالفة في رواية الحسن فقط (تنبيه) نقل في البحر عبارة المحيط السابقة ثم قال فيافي الحقائق من أن الفتوى على قول أبي يوسف انما هو في مسألة الحاضر لا المسبوق وقد يقال انه اذا كان حاضرا ولم يكبر حتى كبر الإمام فثنتين أو ثلاثا فلا شك أنه مسبوق وحضوره من غير فعل لا يجعله مدركا فينبغي أن يكون كمسألة المسبوق وأن يكون الفرق بين الحاضر وغيره في التكبيرة الاولى فقط كما لا يخفى اهـ وأقول ان ما في الحقائق محمول على مسألة المسبوق لما مر من أن المخالف فيها أبو يوسف وأن الفتوى على قوله وأما مسألة الحاضر فانه ما وافق به كما علمته وأما قوله وقد يقال الخ فاصله أنه لا تحقق لمسألة الحاضر الا فيمن حضر وقت التكبيرة الاولى فيكبرها قبل أن يكبر الإمام الثانية أما لو تشاغل حتى كبر الإمام الثانية او أكثر فهو مسبوق لا حاضر وفيه نظر ظاهر فانه اذا كان حاضرا حتى كبر الإمام تكبیرتين مثلاً يكون مدركا للثانية فله أن يكبرها قبل أن يكبر الإمام الثالثة ويكون مسبوقا بالاولى فيأتي بها بعد سلام الإمام فسبقه بها لا ينافي كونه حاضر في غير ما يدل على ذلك ما نقله في البحر عن الواقعات من أنه ان لم يكبر الحاضر حتى كبر الإمام ثنتين كبر الثانية منهما ولم يكبر الاولى حتى يسلم الإمام لأن الاولى ذهب محلها فكانت قضاء والمسبوق لا يشتمل على القضاء قبل فراغ الإمام اهـ فانظر كيف جعله حاضرا ومسبوقا اذ لو كان مسبوقا فقط لم يكن له أن يكبر الثانية بل ينتظر تكبيرة الإمام الثالثة كما مر فاعتنم تحريز هذا المقام (قوله اولى من الجمع) لأن الجمع مختلف فيه فنية (قوله وتقديم الأفضل) أي يصلي اولا على أفضلهم ثم يصلي على الذي يليه في الفضل وقيد في الامداد بقوله ان لم يكن سبق أي والا يصلي على الاسبق ولو لم يفضلوا وسأني بيان الترتيب (قوله وان جمع جائز) أي بأن صلى على الكل صلاة واحدة (قوله صفا واحدا) أي كما يصطفون في حال حياتهم عند الصلاة بدائع أي بأن يكون رأس كل عند رجل الآخر فيكون الصف على عرض القبلة (قوله وان شاء جعلها صفا الخ) ذكر في البدائع التخيير بين هذا والذي قبله ثم قال هذا جواب ظاهر الرواية وروى عن أبي حنيفة في غير رواية الاصول أن الثاني أولى لأن السنة هي قيام الإمام بجذاء الميت وهو يحصل في الثاني دون الاول اهـ (قوله درجا) أي شبه الدرج بأن يكون رأس الثاني عند منكب الاول بدائع (قوله لحصول المقصود) وهو الصلاة عليهم درر والاحسن ما في المبسوط لأن الشرط أن تكون الجنائز أمام الإمام وقد وجد اسماعيل (قوله فيقرب منه الأفضل فالأفضل) أي في صورة ما اذا جعلهم صفا واحدا مما يلي القبلة بوجهها أما في صورة جعلهم صفاء عرضا فانه يقوم عند أفضلهم كما قدمه اذ ليس احدهم أقرب وهذا حيث اختلفوا في الفضل وان تساوا قدم أسهم كما في الحلية وفي البحر عن الفتح وفي الرجلين يقدم اكبرهما سنا وقرآنا وعلميا كما فعله عليه الصلاة والسلام في قتلى احد من المسلمين (قوله يقدم على العبد) أي ولو بالغا كما يفيد قول البحر عن الظهيرية ويقدم الجزر على العبد ولو كان الجزر صبي اهـ قال ط وأفاد أن الجزر البالغ يقدم بالاولى وهو المشهور وروى الحسن عن الإمام أن العبد اذا كان أصغر قدم مخ اهـ (قوله لضرورة) انما قيد بها لانه لا يدين اثنان في قبره ما لم يصر

الجنائز فافراد الصلاة) على كل واحدة (اولى) من الجمع وتقديم الأفضل أفضل (وان جمع) جاز ثم ان شاء جعل الجنائز صفا واحدا وقام عند أفضلهم وان شاء جعلها صفا مما يلي القبلة) واحدا خلف واحد) بحيث يكون صدر كل جنائز (مما يلي الإمام) ليقوم بجذاء صدر الكل وان جعلها درجا فحسن لحصول المقصود (وراعى الترتيب) المعهود خلفه حالة الحياة فيقرب منه الأفضل فالأفضل الرجل مما يليه فالصبي فالخنثى فالبالغة فالمرأهقة والصبي الحرة يقدم على العبد والعبد على المرأة وأما ترتيبهم في قبر واحد لضرورة فبعكس هذا فيجعل الأفضل مما يلي القبلة فتح

مطلب
في بيان من هو احق بالصلاة على الميت

الاول ترابا فيجوز حينئذ البناء عليه والرع الا لضرورة فيوضع بينهم تراب اولين بصير كقبرين ويجعل الرجل مما يلي القبلة ثم الغلام ثم الخنثى ثم المرأة شرح الملتقى (قوله اوناثيه) الاولى ثم ناثيه ح أي كما عبر في الفتح وغيره (قوله ثم صاحب الشرط) قال في الترمذلية ظاهر كلام الكمال أن صاحب الشرط غير أمير البلد وفي المعراج ما يفيد أنه هو حيث قال الشرط بالسكون والحركة خيار الجند والمراد أمير البلدة كما مر بخاري اه وأجاب ط بجعل أمير البلد على المولى من نائب السلطان لا من السلطان اه هذا وتقدم في الجمعة تقديم الشرطي على القاضي وما هنا مخالف له ولم أر من نبه عليه فليأتل (قوله ثم خليفته) كذا في البحر أي خليفة صاحب الشرط كما هو المتبادر وفيه أنه حيث تقدم القاضي على صاحب الشرط كان المناسب تقديم خليفته على خليفة صاحب الشرط فالمناسب قول الفتح ثم خليفة الوالي ثم خليفة القاضي اه ومثله في الامداد عن الزيلعي (قوله ثم امام الحنبي) أي الطائفة وهو امام المسجد الخاص بالمحلة وانما كان اولى لأن الميت رضى بالصلاة خلفه في حال حياته فينبغي أن يصلي عليه بعد وفاته قال في شرح المنية فعلى هذا الوصل أنه كان غير راض به حال حياته فينبغي أن لا يستحب تقديمه اه قلت هذا مسلم ان كان عدم رضاه به لوجه صحيح والا فلا تأمل (قوله فيه ايها) أي في كلام المصنف ايهام التسوية في الحكم بين تقديم المذكورين لكن القاعدة الاصلية أن القران في الذكر لا يوجب الاتحاد في الحكم تأمل (قوله وذلك أن تقديم الولاية واجب) لأن في التقديم عليهم ازدراء بهم وتعظيم اولى الامر واجب كذا في الفتح وصرح في الروايلية والايضاح وغيرهما بوجوب تقديم السلطان وعلمه في المنبع وغيره بأنه نائب النبي صلى الله عليه وسلم الذي هو اولى بالموثنيين من انفسهم فيكون هو أيضا كذلك اسماعيل (قوله بشرط الخ) نقل هذا الشرط في الحلية ثم قال وهو حسن وتبعه في البحر (قوله امام المسجد الجامع) عبر عنه في شرح المنية بامام الجمعة (تنبيه) وأما امام مصلى الجنازة الذي شرطه الواقف وجعل له معلوما من وقفه فيل يقدم على الوالي كما مر امام الحنبي ام لا للقطع بأن علما الرضى بالصلاة خلفه في حياته خاصة بامام المحلة والذي يظهر لي أنه ان كان مقررا من جهة القاضي فهو كما نبه وان من جهة الناظر فكلا لا يجنب أفاده في البحر وخالفه في الترويض بأن مامر في باب الامامة من تقديم الراتب على امام الحنبي يقتضي تقديمه هنا علمه واستظهر المتقدمي أنه كالأجنبي مطلقا لانه انما يجعل للغريب ومن لا ولى له أقول وهذا اولى لما يأتي من أن الاصل أن الحق الوالي وانما تقدم عليه الولاية وامام الحنبي لما مر من التعليل وهو غير موجود هنا وتقرر القاضي له لاستحقاق الوظيفة لا لجعله نائباً عنه واللام أن كل من قرره القاضي في وظيفة امامة أن يكون نائباً عنه مقدما على امام الحنبي والفرق بينه وبين الامام الراتب ظاهر لانه لم يرضه للصلاة خلفه في حياته بخلاف الراتب هذا ما ظهر لي فتأمل (قوله ثم الوالي) أي ولى الميت الذكر البالغ العاقل فلا ولاية لامرأة وصي ومعتوه كما في الامداد قال في شرح المنية الاصل أن الحق في الصلاة للوالي ولما تقدم على الجميع في قول أبي يوسف والشافعي ورواية عن أبي حنيفة لأن هذا حكم يتعلق بالولاية كالانكاح الا أن الاستحسان وهو ظاهر الرواية تقديم السلطان ونحوه لما روي أن الحسين قدم سعيد بن العاص لما مات الحسن وقال لولا السنة لما تقدمت وكان سعيد واليا بالمدينة ولما مر من الوجه في تقديم الولاية وامام الحنبي (قوله بترتيب عصوبة الانكاح) فلا ولاية للنساء ولا للزوج الا أنه احق من الاجنبي وفي الكلام رمز الى أن الابعد احق من الاقرب الغائب وحد الغيبة هنا أن يكون بمكان تفوته الصلاة اذا حضر ط عن القهستاني زاد في الجروا أن لا ينتظر الناس قدومه قلت والظاهر أن ذوى الارحام داخلون في الولاية والتقييد بالعصوبة لاخراج النساء فقط فهم اولى من الاجنبي وهو ظاهر ويؤيده تعبير الهداية بولاية الانكاح تأمل (قوله فيقدم على الابن انتصافا) هو الاصح لأن الاب فضل عليه وزيادة سن والفضيلة والزيادة تعتبر ترجيحاً في استحقاق الامامة كما في سائر الصلوات بجرع البدائع وقيل هذا قول محمد وعندهما الابن اولى قال في الفتح وانما تقدمنا الاسن بالسنة قال عليه الصلاة والسلام في حديث القسامة ليس لكم اكبرهما وهذا يفيد أن الحق للابن عندهما الآن السنة أن يقدم هو أباه ويدل عليه قولهم سائر القرابات اولى من الزوج ان لم يكن له منها ابن فان كان فالزوج اولى منهم لأن الحق للابن وهو يقدم أباه ولا يبعد أن يقال ان تقديمه على نفسه واجب بالسنة اه وفي البدائع وللان في حكم الولاية أن يقدم غيره لأن الولاية له وانما منع عن التقدم لئلا يستخف بأبيه فلم تسقط ولايته بالتقديم (قوله الا أن يكون

مطلب
تعظيم اولى الامر واجب

(ويقدم في الصلاة عليه السلطان)
ان حضر (اوناثيه) وهو أمير
المصر (ثم القاضي) ثم صاحب
الشرط ثم خليفته ثم خليفة
القاضي (ثم امام الحنبي) فيه ايها
وذلك أن تقديم الولاية واجب
وتقديم امام الحنبي مندوب فقط
بشرط أن يكون أفضل من الوالي
والا فالوالي اولى كما في المجتبى
وشرح الجمع للمصنف وفي الدراية
امام المسجد الجامع اولى من
امام الحنبي أي مسجد محله نهر
(ثم الوالي) بترتيب عصوبة
الانكاح الا الاب فيقدم على الابن
انتصافا الا أن يكون عالما والاب
جاهلا

(الح) قال في البحر ولو كان الأب جاهلاً والابن عالماً ينبغي أن يقدم الابن لأن يقال إن صفة العلم لا توجب التقديم في صلاة الجنازة لعدم احتياجه له واعترضه في الترمذي ما من أن امام الحجة أنما يقدم على الولي إذا كان أفضل قال نعم على القدوري كراهة تقدم الابن على أبيه بأن فيه استحفاً فإيه وهذا يقتضي وجوب تقديمه مطلقاً اهـ قلت وهذا مؤيد لما مرّ آتاه عن الفتح (قوله فالابن أولى) في نسخة والاسن أولى وعليها كتب الحديثي فقال أي إذا حصلت المساواة في الدرجة والقرب والقوة كابن وأخوين أو عيين فالاسن أولى أقول الآن يكون غير الاسن أفضل اهـ أي قياساً على تقديم الابن الأفضل على أبيه بل هذا أولى فلو كان الأصغر شقيقاً والأب أكبر فالأصغر أولى كما في الميراث حتى لو تقدم أحد أفليس إلا كبر منعه كما في البحر (قوله فان لم يكن ولي فالزوج ثم الجيران) كذا في فتح القدير وهو صريح في تقديم الزوج على الأجنبي ولو جازاً وهو مقتضى إطلاق ما قدمناه عن القهستاني من أن الزوج أحق من الأجنبي تخافنا أولى من قول الترمذي والزوج والجيران أولى من الأجنبي اهـ وشمل الولي مولى العتاقة وابنه ومولى المولاة فانهم أولى من الزوج لانقطاع الزوجية بالموت بغير (قوله ومولى العبد أولى من ابنه الحز) وكذا من أبيه وغيره قال الزيلعي والسيد أولى من قريب عبيده على الصحيح والقريب أولى من السيد المعتقد اهـ يخاف القهستاني من أن ابن العبد وأباه أحق من المولى على خلاف الصحيح (قوله إبقاء ملكه) اعترض بما في شرح الهاملية من أن السيد لا يغسل أمته ولا أم ولده ولا مدبرته لانقطاع ملكه عنهم بالموت اهـ أقول أي لأن الحبسة الميتة لا تقبل الملك لكن المراد ببقاء الملك حكماً كما قيده في البحر ولا يلزمه تكفين عبده كالزوجة مع أن الزوجية انقطعت بالموت كما مرّ آتاه والتغسيل لما فيه من المس والنظر المحظورين لا يراعى فيه الملك الحكمي لصعفه فقارق التكفين وولاية الصلاة هذا ما ظهر في (قوله والفتوى على بطلان الوصية) عزاه في الهنديّة إلى المفسرات أي لو أوصى بأن يصلي عليه غيره من له حق التقديم أو بأن يغسله فلان لا يلزم تنفيذ وصيته ولا يطلحق الولي بذلك وكذا بطل لو أوصى بأن يكفن في قوب كذا أورد في موضع كذا كما عزاه إلى المحيط وذكر في شرح درر البحار أن تعليل تقديم امام الحجة بما مرّ من أن الميت رضي في حياته بعلم أن الموصي له يقدم على امام الحجة لا اختياره له صريحاً لأن المذكور في المتن أن هذه الوصية باطلة اهـ فنأمل (قوله ومثله كل من يقدم عليه من باب أولى) ظاهره أن السلطان أن يأذن بالصلاة لأجنبي بلا إذن الولي وقد ذكره في الحلية بمحاشاة على أن الحق ثابت للسلطان ونحوه ابتداء واستثنى امام الحجة فليس له الاذن لأن تقديمه على الولي مستحب فهو كأكبر الأخوين إذا قدم أجنبياً فلا يصغر منعه فكذلك الولي اهـ أقول وفي كون الحق ثابتاً للسلطان ابتداء بحث لما قدمناه عن شرح المنية من أن الحق في الاصل للولي وانما قدم السلطان في ظاهر الرواية لثلايز دري به وتخليه واجب وقدم امام الحجة لأن الميت رضي في حياته ومثله ما في الكافي حيث علل ما يأتي من أن للولي الاعادة إذا صلى غيره بقوله لأن الحق للولياء لانهم أقرب الناس اليه وأولاهم به غير أن السلطان أو الامام انما يقدم بعراض السلطنة والامامة اهـ وبهذا تندفع الاولوية فتأمل (قوله فيها) أي في الصلاة على الميت وفسر الاذن بتفسير آخر وهو أن يأذن للناس في الانصراف بعد الصلاة قبل الدفن لأنه لا ينبغي لهم أن ينصرفوا الا باذنه وذكر الزيلعي معنى آخر وهو الاعلام بموته ليصلوا عليه بجر لكن تعين المعنى الاول في عبارة المصنف للاستثناء المذكور بخلاف عبارة الكثر والهداية (قوله فيملك ابطاله) أي بتقديم غيره هداية فالمراد بالابطال نقله عنه إلى غيره (قوله ولو أصغر سناً) فلو كانا شقيقين فالاسن أولى لكنه لو تقدم أحد فلا يصغر منعه ولو تقدم كل منهما واحد اخن قدمه الاسن أولى بجر (قوله أما البعيد فليس له المنع) فلو كان الأصغر شقيقاً والأب أكبر فالأصغر أحد أفليس إلا كبر المنع بجر وفيه فان كان الشقيق غائباً وكتب إلى انسان ليتقدم فلا يخ لآب منعه والمرضى في المصر كالصحيح يقدم من شاء وليس للأبعد منعه (قوله فان صلى غيره) الا خصر أن يقول فان صلى من ليس له حق التقديم اهـ ح (قوله من ليس له حق التقديم الح) بيان لغير المضاف إلى ضمير الولي اخرج به السلطان ونحوه وامام الحجة فان صلى أحد لم يعد الولي كما يأتي لتقدمهم عليه (قوله أعاد الولي) مفهومه أن غير الولي كالسلطان لا يعيد إذا صلى غيره ممن ليس له حق التقديم معه إلا أن يراد بالولي من له حق الصلاة وعليه فكان الاولى أن يقول أعاد من له حق التقديم لكن اختلف فيما إذا صلى الولي فهل ان قبله كالسلطان حق الاعادة في النهاية والعناية نعم لان الولي

فالابن أولى فان لم يكن له ولي
فالزوج ثم الجيران ومولى العبد
أولى من ابنه الحر ببقاء ملكه
والفتوى على بطلان الوصية
بغسله والصلاة عليه (وله) أي
للولي ومثله كل من يقدم عليه
من باب أولى (الاذن لغيره فيها)
لأنه حقه فيملك ابطاله (الا) أنه
(ان كان هنالك من يساويه فله)
أي لذلك المساوي ولو أصغر سناً
(المنع) لمشاركته في الحق أما
البعيد فليس له المنع (فان صلى
غيره) أي الولي (ممن ليس له حق
التقديم) على الولي (ولم يسأله)
الولي (أعاد الولي)

الحجاب على النبي صلى الله عليه وسلم
أن أبكر رضى الله تعالى عنه كان
مشغولا بتسوية الامور وتسكين
الفتنة فكانوا يصلون عليه قبل
حضوره وكان الحق له فلما فرغ صلى
عليه ثم لم يصل احد بعده اه فهذا
يفيد أن للسلطان الاعادة ولو لم
يكن حاضر افينا في ما قاله في البحر
وما قاله في النهر الا أن يقال ان
الولاية كانت للعباس عم النبي
صلى الله عليه وسلم ولم يكن صلى
قبل ابي بكر والكلام فيما اذ صلى
الولى فلا منافاة ولكن يحتاج
الى ثبوت ذلك فتأمل اه منه
قوله علم لقوله لا لاسقاط الفرض
هكذا بخله ولعل الصواب ابدال
قوله علم بقوله الاشارة والافئو
علم لما علمت به اللام وحقوله
قلنا الخ فتأمل اه متبعه

ولو على قبه ان شاء لاجل حقه
لا لاسقاط الفرض ولذا قلنا ليس
لمن صلى علم ما ان يعيد مع الولى
لان تكرارها غير مشروع (والا)
أى وان صلى من له حق التقدم
كتقاض اوانا به او امام الخى او من
ليس له حق التقدم وتابعه الولى
(لا) يعيد لانهم اولى بالصلاة منه
(وان صلى خو) أى الولى (بحق)
بأن لم يحضر من يقدم عليه
(لا يصلى غيره بعده) وان حضر
من له التقدم لكونها بحق أمالو
صلى الولى بمحضرة السلطان
مثلا أعاد السلطان كما في المجتبى
وغیره وفيه حكم صلاة من لا ولاية
له كعدم الصلاة أصلا فيصل على
قبره ما لم يترق (وان دفن) وأميل
عليه التراب (بغير صلاة) أو بها
بلا غسل أو بمن لا ولاية له (صلى
على قبره) استحسانا

اذا كان له الاعادة اذ اذ صلى غيره مع أنه أدى قال السلطان والقاضي بالاولى وفي السراج والمستصنى لا ووفق في
البحر يحمل الاول على ما اذا تقدم الولى مع وجود السلطان ونحوه والثاني على ما اذا لم يوجد واعترضه في النهر
بأن السلطان لاحق له عند عدم حضوره فاختلاف عند حضوره اه والذي يظهر لى ما في السراج والمستصنى
لما قدمناه عن الكافي من أن الحق لا ولياء وتقدم السلطان ونحوه لعارض وأن دعوى الاولوية غير مسلمة
وتظهره الابن فان الحق لما بدأ ولكنه يقدم بأباه لحرمة الابوة وأما تأيد صاحب البحر ما في النهاية والعناية
بما في الفتاوى كخلاصة والولى الرجحية وغيرهما من أنه لوصلى السلطان والقاضي او امام الخى ولم يتابعه الولى
ليس له الاعادة لانهم اولى منه اه فقيه نظر اذا يلزم من كونهم اولى منه أن ثبت اهم الاعادة اذ اذ صلى
بمحضرهم لانه صاحب الحق وان تركوا واجب احترام السلطان ونحوه ويدل على ذلك قول النهاية فان صلى غير
الولى او السلطان أعاد الولى لان الحق لا ولياء وان صلى الولى لم يجوز لاحدا أن يصلى بعده اه ونحوه في الكبر
وغیره فقه قوله لم يجوز لاحد يشمل السلطان ثم رأيت في غاية البيان قال ما نصه هذا على سبيل العموم حتى لا تجوز
الاعادة لا للسلطان ولا لغيره اه وما قيل ان المراد بالولى من له حق الولاية يعده عطف السلطان قبله على الولى
وقتل في المعراج عن المجتبى أن للسلطان الاعادة اذ اذ صلى الولى بمحضرة ثم قال لكن في المنافع ليس للسلطان
الاعادة ثم ايدرواية المنافع فراجعوه وهذا عين ما قلناه فاعتمد تحرير هذا المقام والسلام (قوله ان شاء الخ)
وأما ما في التقويم من أنه لو صلى غير الولى كانت الصلاة باقية على الولى فضعيف كما في النهر (قوله ولذا الخ)
علمه لقوله لا لاسقاط الفرض أى فان الفرض لو لم يقط بالاولى كان ان صلى اولاً أن يعيد مع الولى وبه حذر
في البحر ما في غاية البيان من أن الاولى موقوفة فان أعاد الولى تبين أن الفرض ماضى والاسقاط بالاولى لكن
قال العلامة المقدسى ان ما في غاية البيان موافق للقواعد لان التغل بها غير مشروع عندنا ولذلك نظير
وهو الجمعة مع الطير ان شاء قبلنا اه نعم يحتاج الى الجواب عما قاله في البحر وهو صعب قال احسن الجواب عا
قال المقدسى بأن اعادة الولى ليست فلا لأن صلاة غيره وان تأذى بها الفرض وحق الميت لكن انما تصح لقاء
حق الولى فيها فاذا أعادها وقعت فرضا مكمل الفرض الاول نظير اعادة الصلاة المردة بكرة اه فان كلامها
فرض كما حققناه في محله وحيث كانت الاولى فرضا فليس ان صلى اولاً أن يعيد مع الولى لان اعادته تكون فلا
من كل وجه بخلاف الولى لانه صاحب الحق هذا ما ظهر لى فتأمل (قوله غير مشروع) أى عندنا وعند مالك
خلافا للشافعى رحمه الله والادلة في المطولات (قوله او امام الخى) نص عليه في الخلاصة وغيرها كما قدمناه
وكذا اصرح في الجمع وشرحه بأنه كالسلطان في عدم اعادة الولى وبه نظير ضعف ما في غاية البيان من أن للولى
الاعادة لوصلى امام الخى لا لوصلى السلطان لثلاث ردى به أقاده في البحر (قوله لانهم اولى الخ) الاولى أن يقول
أيضا وان متابعت اذن بالصلاة ليكون علمه لقوله او من ليس له حق التقدم وتابعه الولى ط (قوله بأن لم يحضر
الخ) لانه لاحق للولى عند حضرة السلطان ونحوه وقد علمت ما فيه (قوله وان حضر) يعنى بعد صلاة الولى
وان وصليته (قوله أما لوصلى الخ) تصریح بفتح قوله بأن لم يحضر من يقدم عليه وهذا ما وافق به صاحب
البحرين عباراتهم وقد علمت تحرير المقام آنفا (قوله وفيه) أى في المجتبى وهذه العبارة عزاء ما لى في البحر
لكنى لم اجدها فيه والمضى رأيت في المجتبى هكذا ثم اذا دفن قبل الصلاة وصل على من لا ولاية له يصلى عليه
ما لم يترق اه والمراد يصلى عليه الولى ان شاء لاجل حقه لا لاسقاط الفرض فلا يتأفى ما مر وكذا يمكن تاويل
قوله كعدم الصلاة كما أقاده ح بأنها بالنسبة الى من له الولاية كالعدم حتى كمن له الاعادة (قوله وأميل
عليه التراب) فان لم يمل اخرج وصلى عليه كما قدمناه بحر (قوله او بها بلا غسل) هذا رواية ابن جماعة والصحيح
أنه لا يصلى على قبره في هذه الحالة لانها بلا غسل غير مشروعة كذا في غاية البيان لكن في السراج وغيره قيل
لا يصلى على قبره وقال الكرخى يصلى وهو الاستحسان لان الاولى لم يعتد بها لترك الشرط مع الامكان والان
زال الامكان فسقطت فرضية الغسل وهذا يقتضى ترجيح الاطلاق وخبر الاولى نهر (تنبيه) ينبغي أن يكون
في حكم من دفن بلا صلاة من تردى في نحو بئر أو وقع عليه بئان ولم يمكن اخراجه بخلاف ما لو غرق في بحر
لعدم تحقق وجوده أمام المصلى تأمل (قوله او بمن لا ولاية له) متعلق بمحذوف حال من ضمير بها العائد
الى الصلاة وهذا مكرر بما نقله عن المجتبى (قوله صلى على قبره) أى اقتراضا في الاولين وجواز اى الثالثة

لأنه الحق الولي أفاده ح أقول وليس هذا من استعمال المشترك في معنييه كما وجههم لأن حقيقة الصلاة في المسائل الثلاث واحدة وإنما الاختلاف في الوصف وهو الحكم فهو كطلاق الإنسان على ما يشعل الأبيض والأسود فافهم (قوله هو الأصح) لأنه يختلف باختلاف الأوقات حزا وبردا والميت سنا وحرزا والامكنة بحر وقيل بتدريسه ثلاثة أيام وقيل عشرة وقيل شهر ط عن الجوزي (قوله وظاهره الخ) أي ظاهر قوله ما لم يغلب الخ فإنه في الشك لم يغلب على الظن نفسه ط (قوله كآفة تقدير المانع) الخبر محذوف أي كآفة قال ذلك تقديره أي أنه دار الأمر بين التسخين المقتضى عدم الصلاة وبين عدمه الموجب لها فاعتبرنا المانع وهو التسخين ط أقول وفي الحديث نص الأصحاب على أنه لا يصلي عليه مع الشك في ذلك ذكره في المفيد والمزيد وجوامع الفتى وعامة الكتب وعلمه في المحيط بوقوع الشك في الجواز اه وتعامه فيها (قوله بغير عذر) راجع إلى المستثنين فالوصلى را كالتعذر النزول لطين أو مطر جاز وكذا الوصلى الولي قاعدا لمرض والناس خلافه قياما عند حيا ومات قال محمد بن عيسى بن داود القوم بناء على الخلاف في اقتداء القائم بالقاعد بحر والتقدير بالولي لأن الحق له فالوصلى غيره من لاحق له أما ما قاعدا العذر فظاهر أن الحكم كذلك ويسقط الفرض بصلاته خلافا لما يجهته السيد أبو السعود أفاده ط (قوله وقيل بتزنيها) ربحه المحقق ابن الهمام وأطال ووافقه تلميذه العلامة ابن أمير حاج وخالفه تلميذه الثاني الحافظ الزيني قاسم في فتاواه برسالة خاصة فريح القول الأول لا إطلاق للمنع في قول محمد في موطنه لا يصلي على جنازة في مسجد وقال الامام الطحاوي النهي عنها وكرهيتها قول أبي حنيفة ومحمد وهو قول أبي يوسف أيضا وأطال وحق أن الجواز كان ثم نسخ وتبعه في البحر واتصل له أيضا سيدي عبد الغني في رسالة سماها حاشية الواجد في حكم الصلاة على الجنازة في المساجد (قوله في مسجد جماعة) أي المسجد الجامع ومسجد الخلة قهستاني وتكره أيضا في الشارع وأرض الناس كما في الفتاوى الهندية عن المضمرات وكما تكره الصلاة عليها في المسجد يكره ادخالها فيه كقوله الشيخ قاسم (قوله أومع القوم) أي كلاً أو بعضاً بناء على أن أ ل في القوم جنسية اه ح (قوله مطلقاً) أي في جميع الصور المتقدمة كما في الفتح عن الخلاصة وفي مختارات النوازل سواء كان الميت فيه أو خارجه هو ظاهر الزاوية وفي رواية لا يكره إذا كان الميت خارج المسجد (قوله بناء على أن المسجد الخ) أما إذا عللنا بخوف تلويث المسجد فلا يكره إذا كان الميت خارج المسجد وحده أو مع بعض القوم اه ح قال في شرح المنية والسيه مال في المبسوط والمحيط وعلمه العمل وهو المختار اه قلت بل ذكر في غاية البيان والعناية أنه لا كراهة فيها بالاتفاق لكن رده في البحر وأجاب في النهر بمحمل الاتفاق على عدم الكراهة في حق من كان خارج المسجد وما مر في حق من كان داخله ثم أعلم أن التعليل الأول فيه خفاء إذ لا شك أن الصلاة على الميت دعاء وذكر وهما مما يبني له المسجد والالزم المنع عن الدعاء فيه لنحو الاستسقاء والكسوف مع أن الوارد في ذلك ما رواه مسلم أن رجلاً نشد في المسجد ضالة فقال صلى الله عليه وسلم لا يوجدت انما بنيت المساجد لما ينبت له قليلاً ثم (قوله وهو موافق الخ) كذا في الفتح لكن فيه نظر لأن قوله في المسجد يحتمل أن يكون ظرفاً للصلي أو الميت أو لهما فاعلى الأول لا يكره كون الميت فيه والصلاة خارجه وعلى الثاني لا يكره العكس وعلى الثالث لا يكره إذا فقد أحدهما وعلى كل فهو مخالف للمختار من إطلاق الكراهة وأجاب في البحر بأنه لم يعمد دليل على واحد من الاحتمالات بعينه قالوا بالكراهة بوجود أحد حاياها كان اه أقول يلزم عليه اثبات الكراهة بلا دليل لأنه إذا طرقة الاحتمال سقطت به الاستدلال ولا يمكن لا يخفى أن المسادر لغة وعرفاً من نحو قولك ضربت زيداً في الدار تعلق النظر بالفعل وأما أنه هل يقتضى كون كل من الفاعل والمفعول به أو أحدهما بعينه في المكان فغير لازم نعم ذكر ضابط ذلك في تلخيص الجامع الكبير وشرحه في باب الحث في الشتم وهو أن الفعل قد لا يكون له أثر في المفعول كالعلم والذكر وقد يكون كالضرب والقتل فإذا قال ان شتمت زيداً في المسجد مثلاً فاعلم ما يتحقق بكون الشاتم في ذلك المكان سواء كان المستوم فيه أيضاً ولا لأن الشتم هو ذكر المستوم بسوء والذكر يقوم بالذا كولا أثر له في المذكور لأنه يتحقق شتماً في حق الميت والغائب فيعتبر مكان الفاعل وأما القتل والضرب ونحوهما في مكان فيتحقق بكون المفعول به فيه سواء كان الفاعل فيه أيضاً أم لا لأن هذه الأفعال لها آثار تقوم بالمثل فيستطرد وجود المفعول به وهو المحل في ذلك المكان دون الفاعل لأن من ذبح شاة في المسجد وهو خارج به يسمى ذابحاً

مطلب

في كراهة صلاة الجنازة في المسجد

(ما لم يغلب على الظن نفسه)

من غير تقديره هو الأصح وظاهره

أنه لو شك في نفسه صلى عليه

لكن في النهر عن محمد لا كآفة

تقديره المانع (ولم يجز)

الصلاة (عليه ساراً جاً) ولا قاعداً

(بغير عذر) استحصانا (وكرهت

تحريراً) وقيل بتزنيها (في مسجد

جماعة هو) أي الميت (فيه)

وحده أو مع القوم (واختلف

في الخارجة) عن المسجد وحده

أومع بعض القوم (والمختار

الكراهة) مطلقاً خلاصة بناء

على أن المسجد انما يبني للمكتوبة

وتوابعها كآفة وذكره تدریس

علم وهو موافق لإطلاق حديث

أبي داود

مطلب

مهم إذا قال ان شتمت فلاناً في

المسجد يتوقف على كون الشاتم

فيه وفي ان قتلته بالعكس

في المسجد بخلاف عكسه ألا ترى أن الراي إلى صيد في الحرم يكون فائلاً للصيد في الحرم وإن كان حال الرمي في الحبل - اهـ ملئنا وتمام تحقيقه خاتماً فراجعنا إذا علمنا ذلك فلا يخفى أن الصلاة على الميت فعمل لا أثر له في المفعول وإنما يتروم بالمصل فقد روى عن صلى على ميت في مسجد يتقضى كون المصلي في المسجد سواء كان الميت فيه أو لا يتكره ذلك أخذنا من منطوق الحديث وبؤيده ما ذكره العلامة قاسم في رسالته من أنه روى أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أتى النجاشي إلى أصحابه خرج فصلى عليه في المصلي قال ولربما زنت في المسجد لم يكن للخروج معنى اهـ مع أن الميت كان خارج المسجد وفي ما إذا كان المصلي خارجاً والميت فيه وليس في الحديث دلالة على عدم كراهته لأن المفهوم عندنا غير معتبر في مثل ذلك بل قد يستدل على الكراهة بدلالة النص لأنه إذا كرهت الصلاة عليه في المسجد وإن لم يكن خوفه مع أن الصلاة ذكر ودعاء يكره أدخاله فيه بالأولى لأنه عبث محض ولا سيما على كون علة كراهة الصلاة خشية تلويث المسجد وبهذا التقرير يظهر أن الحديث مؤيد للقول المختار من إطلاق الكراهة الذي هو ظاهر الرواية كما قد سنده فاعتنم هذا التقرير الفريد فإنه مما فتح به المولى على ضعف خلقه والحمد لله على ذلك (قوله فلا صلاة) هذه رواية ابن أبي شعبة ورواية أحمد وأبي داود فلا شيء له وابن ماجه فليس له شيء وروى فلا يجزله وقال ابن عبد البر حتى خطأ قاحش والصحيح فلا شيء له وتمامه في حاشية نوح اقتدى وأدنى - وليس الحديث نهياً غير مصروف ولا مقرون بواجب علة لأن سلب الاجر لا يستلزم ثبوت استحباب العقاب لجواز الإباحة وقد يقال إن الصلاة لنفسه اسباب موضوع للثواب فسلبه مع فعلها لا يكون إلا باعتبار ما يقرن بها من أثر يقاوم ذلك وفيه نظر كذا في الفتح وكذلك يقال في رواية فلا صلاة لأنه علم قطعاً أنها صحيحة فهي مثل لا صلاة لحمار المسجد إلا في المسجد بل تأويل هذه الرواية أقرب أي لا صلاة كاملة فلا تنافي في ثبوت أصل الثواب وبه اندفع ما في البحر من أن هذه الرواية تؤيد القول بکراهة التحريم (تتمه) إنما نكره في المسجد بلا عذر فإن كان فلا ومن الأعذار المطر كما في الخائفة والاعتكاف كما في المتوسط وكذلك في الخلية وغيرها والظاهر أن المراد اعتكاف الولي ونحوه من له حق التقدم وبغيره الصلاة معه تبعاله والالزم أن لا يصليها غيره وهو بعيد لأن أثر الإدخال والصلاة ارتفع بالعذر تأمل وانظر هل يقال إن من العذر ما جرت به العادة في بلادنا من الصلاة عليها في المسجد لتعذر غيره أو تعذر به بسبب اندراس المواضع التي كانت يصلي عليها فيها فنحن حضرها في المسجد إن لم يصل عليها مع الناس لا يمكنه الصلاة عليها في غيره ولزم أن لا يصلي في عمره على جنازة نعم قد توضع في بعض المواضع خارج المسجد في الشارع فصلى عليها ويلزم منه فسادها من كثير من المصلين لعدم النجاسة وعدم خلعهم نعالهم المتنجسة مع اتقادسنا كراهتها في الشارع وإذا ضاق الأمر اتسع فينبغي الإفتاء بالقول بکراهة التنزيه الذي هو خلاف الأولى كما اختاره المحقق ابن الهمام وإذا كان ما ذكرناه عذراً فلا كراهة أصلاً والله تعالى أعلم (قوله يغسل ويصلى عليه) أي ويكفن ولم يصرح به لعله مما ذكره لأن ستر العورة شرط لصحة الصلاة تأمل (قوله إن استهل) لا يخفى ما فيه من التساهل لأن ترتب الموت على الولادة أي في قوله قبل قبضات مفيد للبقاء قبله فلا يحسن التفصيل بعده فكان ينبغي أن يقول كالكثر من استهل صلى عليه والأشهر بلالية (قوله بالبناء للأفعال) لأن أصل الأهلل والاستلال رفع الصوت عند رؤية الهلال ثم أطلق على رؤية الهلال وعلى رفع الصوت مطلقاً ومنه أهل الحرم بالحج أي رفع صوته بالتلبية واستهل الصبي إذا رفع صوته بالبكاء عند ولادته وأما المبنى للعجبول فيقال استهل الهلال أي أبصر كذا يفاد من المغرب (قوله أي وجد منه ما يدل على حياته) أي من بكاء أو تحريك عضو أو طرف ونحو ذلك بدائع وهذا معناه في الشرع كما في البحر وقال في الشربلية يعني الحياة المستقرة ولا عبرة بالاعتباس وبسط اليد وقبضها لأن هذه الأشياء حركة المذبح ولا عبرة بها حتى لو خرج رجل فمات أبوه وهو يتحرك لم ير أنه المذبح لأن له في هذه الحالة حكم الميت كما في الجوهرة اهـ أقول ومما نقلناه عن البدائع من أن عليه في الفتح والبحر والزبلي - ويمكن جملة على ما في الشربلية تأمل (نبيه) قال في البدائع ما نصه ولو شيدت القبالة أو الأمام على الاستملال تقبل في حق الغسل والصلاة عليه لأن خبر الواحد في الديانات مقبول إذا كان عدلاً وأما في حق الميراث فلا يقبل قول الأمام لكونها مشبهة بغيرها المغنم إلى نفسها وكذلك شهادة القبالة عند أبي حنيفة ولا تقبل إذا كانت عدلة اهـ وظاهره اشتراط نصاب الشهادة عنده في الميراث وبه صرح في البحر عن المجتبى بلفظ وعن أبي حنيفة (قوله بعد خروج أكثره)

من صلى على ميت في المسجد فلا
حلاله (ومن ولد مات يغسل
ويصلى عليه) ويرث ويرث ويسمى
(إن استهل) بالبناء للأفعال أي
وجد منه ما يدل على حياته بعد
خروج أكثره

قوله الذي هو خلاف الأولى هكذا
يخطه ولعل صوابه التي هي الخ
لأنه نعت لكراهة التنزيه لا للقول
بها اللهم إلا أن يكون التنزيه
باعتبار أنهم أحكم تأمل اهـ محبيه

متعلق بوجده فلو خرج رأسه وهو يصبح ثم مات لم يرث ولم يصل عليه ما لم يخرج أكثر بدنه حيا بجر عن المبتغي
 وحدا لا أكثر من قبل الرجل سترته ومن قبل الرأس صدره نهر عن منية المقتى (قوله حتى لو خرج الخ) أي
 فلو اعتبر حياته عند خروج الأقل من النصف لكان الواجب الدية قايما بالفترة في هذه الحالة مبنى على أن هذا
 الخروج كعدمه فان الفترة انما تجب فيمن ضرب بطن الحامل حتى اسقطته ميتا فذبحه قبل خروج أكثره في حكم
 ضربه وهو في بطن أمه بخلاف ذبحه بعد خروج أكثره فانه موجب للقود وبما قررنا دظاهر صحة التفرع وبطل
 التشنيع فانهم (قوله فعليه الفترة) حتى نصف عشر دية الرجل لو الجنين ذكرا أو عشر دية المرأة لو أنثى وكل منهما
 خمس مائة درهم وهي خسون دينار كما سيأتي في محله هذا وما ذكره الشارح نقله في البحر عن المبتغي بالمجبة لكن
 ذكرنا في كتاب الجنائيات في أوائل فصل ما يوجب القود عن المجتبى والتسارخانية أن عليه الدية لكن ما قررنا انما
 يؤيد ما هنا أو أراد بالدية الفترة فتأمل (قوله فعليه الدية) ظاهر قوله ثبات أن الموت بسبب القطع وعليه فالمراد
 دية النفس ان كان القطع خطأ والواجب القود لكن عبارة البحر عن المبتغي ثم مات وعليه فان كان موته لا بسبب
 القطع فالواجب دية الأذن وان كان به فالواجب دية النفس أو القود كما قلنا لكن قال الرضوي انما وجبت الدية
 لا انقصاص للشبهة حيث جرحه قيل تحقق كونه ولدا اهـ فليست تأمل وفي الأحكام للشيخ اسماعيل عن التهذيب
 لذهن اللبيب مسئلة رجل قطع اذن انسان وجب عليه خمسمائة دينار ولو قطع رأسه وجب عليه خمسون
 دينارا جوابها قطع اذن صبي خرج رأسه عند الولادة فان تمت ولادته وعاش وجب نصف الدية وهي خمسمائة
 دينار ولو قطع رأسه ومات قبل خروج الباقي وجبت فيه الفترة وهي خسون دينار اهـ (قوله والا يستهل
 غسل وسمى) شمل ماتم خلقه ولا خلاف في غسله وما لم يتم وفيه خلاف واختار أنه يغسل ويلف في خرقة
 ولا يصل عليه كما في المعراج والفتح والخانية والبرازية والظاهرية شربلاية وذكر في شرح المجمع لمصنفه أن الخلاف
 في الأول وأن الثاني لا يغسل اجماعا اهـ واعتز في البحر بنقل الاجماع على أنه لا يغسل فحكم على ما في الفتح
 والخلاصة من أن المختار تغسيله بأنه سبق نظرهما إلى الذي تم خلقه أو سهو من الكتاب واعترضه في النهر
 بان ما في الفتح والخلاصة عزاء في المعراج إلى المبسوط والمحيط اهـ وعلمت نقله أيضا عن الكتب المذكورة
 وذكر في الأحكام أنه جزم به في عمدة المفتي والفيض والمجموع والمبتغي اهـ فثبت كان هو المذكور في عاتة
 الكتب فالمناسب الحكم بالسهو على ما في شرح المجمع لكن قال في الشربلاية يمكن التوفيق بأن من نفى غسله
 أراد الغسل المرامي فيه وجده السنة ومن أثبته أراد الغسل في الجملة كصب الماء عليه من غير وضوء وترتيب
 لتغسله كغسله ابتداء بسدر وحرض اهـ قلت ويؤيده قولهم ويلف في خرقة حيث لم ير أعوان في تكفينه السنة
 فكذلك غسله (قوله عند الثاني) المناسب ذكره بقوله الآتي واذا استبان بعض خلقه غسل لانك علمت
 أن الخلاف فيه خلافا لما في شرح المجمع والبحر (قوله اكرام البني آدم) علمت ان كان يعلم من البحر ويصح جعله
 علمه لقوله فيفتي به (قوله وحشر) المناسب تأخيره عن قوله هو المختار لان الذي في الظهيرية والمختار أنه يغسل
 وحل يحشر عن أبي جعفر الكبير أنه ان نفخ فيه الروح حشره والا والذي يقتضيه مذهب اصحابنا أنه ان استبان
 بعض خلقه فانه يحشر وهو قول الشعبي وابن سيرين اهـ ووجهه أن تسميته تقتضي حشره اذ لا فائدة لها
 الا في ندائه في المخبر باسمه وذكر العلقمي في حديث سموا أسقاطكم فانهم فرطكم الحديث فقال فائدة سأله
 بعضهم هل يكون السقط شافعا متى يكون شافعا هل هو من مصدرة علقته أم من ظهوره الجمل أم بعد مضى أربعة
 أشهر أم من نفخ الروح والجواب أن العبرة انما هو بظهوره خلقه وعدم ظهوره كما حتره شيخنا زكريا (قوله
 ولم يصل عليه) أي سواء كان تام الخلق ام لا ط (قوله ان انفصل بنفسه) أما اذا انفصل كما اذا ضرب بطنها
 فألقت جنينا ميتا فانه يرث ويورث لان الشارع لما اوجب الفترة على الضارب فقد حكم بحياته نهر أي يرث
 اذا مات أبوه مثلا قبل انفصاله (قوله كسبي سبي مع احد أبويه) وبالأولى اذا سبي معهم أو الجنون البالغ
 كالحبي كافي الشربلاية ولا فرق بين كون الصبي ممرا أو لا وبين موته في دار الاسلام والحرب ولا بين كون
 السابي مسلما أو ذميا لانه مع وجود الأبوين لا عبرة للدار ولا للسابي بل هو تابع لأبيه إلى البوغ ما لم يحدث
 اسبلا ما هو مميز كما صرح به في البحر اهـ ح وقال المحقق ابن أمير حاج في شرحه على التحرير في فصل الحاكم
 بعد ذكره التبعية مانعة الذي في شرح الجامع الصغير لفخر الاسلام ويستوى فيما قلنا أن يعقل أو لا يعقل

حتى لو خرج رأسه فقط وهو يصبح
 فذبحه رجل فعليه الفترة وان قطع
 اذنه فخرج حيا فثبات فعليه الدية
 (والا يستهل غسل وسمى) عند
 الثاني وهو الأصح فيفتي به على
 خلاف ظاهر الرواية اكرام البني
 آدم كافي ملتقى البحار وفي النهر
 عن الظهيرية واذا استبان بعض
 خلقه غسل وحشر هو المختار
 (وادرج في خرقة ودفن ولم يصل
 عليه) وكذا لا يرث ان انفصل
 بنفسه (كسبي سبي مع احد
 أبويه)

الى هذا اشار في هذا الكتاب ونص عليه في الجامع الكبير فلا جرم ان قال في شرحه او أسلم احد أبويه يجعل مسلماً تعسوا كن الصغرة اقلا ولم يكن لان الولد يتبع خيرا الابوين دينا اه وذكر الخير الرمي أنه لو سبي مع الجد أبي الاب لا يكون كذلك بل يصلي عليه (قوله لا يصلي عليه) تصرح بالتقصير من التشبيه (قوله لا العقبي) والا كانوا في النار مثلهم وهو أحد ما قبل فيهم ونقله في شرح المقاصد عن الاكبرين ط وقد منا تمامه في آخر قول هذا الباب (قوله ولو سبي بدونه) أي بدون احد أبويه بأن لم يكن معه واحد منهما ح قلت المراد بالبيعة ما يشتمل الحكمة لما في سائر أحكام الصغار ولودخل حرب دار الاسلام فذبحا ثم سبي ابنه لا يصير الابن مسلماً بالدار اه وفيه واذا سبي المسلمون صيان أهل الحرب وهم بعد في دار الحرب فدخل أباهم دار الاسلام وأسلموا فأنشأهم صاروا مسلمين باسلام آبائهم وان لم يخرجوا الى دار الاسلام اه وهذا يفيد تنقيح المسئلة بما اذا لم يسلم أبوه (قوله تعالى الدار) أي ان كان السابي ذمياً او لالسابي ان كان مسلماً كذا في شرح المنية واقتصر في البحر على تبعية الدار قال لان فائدة تبعية السابي انما تظهر في دار الحرب بأن وقع صبي في سبي رجل ومات الصبي يصلي عليه تبعاً للسابي والكلام في السبي وهو لغة الاسرى المحبسون من بلد الى بلد فلا بد من الحمل حتى يسمى سبياً ولم يوجد اه أقول لكن الذي في الصحاح والقاموس أنه يقال سبيت العدو سبياً اذا اسرته فهو سبي وحسبي ويقال سبيت النجر سبياً اذا حملتها من بلداً الى بلد فحسبي اه فجعلوا الحمل قيداً في النجدة دون الاسير تأمل نعم ذكر الامام السرخسي في او اخر شرح السير الكبير ما يدل على كون ذلك شرطاً خارجاً عن مفهومه فانه قال لو سبي وحده لا يحكم باسلامه ما لم يخرج الى دار الاسلام فيصير مسلماً تبعاً للدار او يقسم الامام الغنائم او يبيعها في دار الحرب فيصير مسلماً تبعاً للمالك لان تأثير التبعية للمالك فوق تأثير التبعية للدار فان كان المالك ذمياً بأن ملكه بشراً او رخص فكذلك يحكم باسلامه حتى لو مات يصلي عليه ويحجر الذمي على بيعه لانه صار محرراً بقوة المسلمين ففسد ملكه باحرازهم اياه فصار تمام الاحراز بالقسمة والبيع كتمامه بالاخراج الى دارنا ولودخل الذمي دار الحرب متخلصاً واخرج صغيراً الى دارنا فهو مسلم يحمي الذمي على بيعه لانه انما ملكه بالاحراز بدارنا فصار كمنقل بأن قال الامير من اصاب رأساً فهو له فأصاب الذمي صغيراً ليس معه احد أبويه فهو مسلم لانه انما ملكه بمنعة المسلمين بخلاف ما اذا دخل الذمي دارهم بامان فاشترى صغيراً من محالكم لانه يملكه بالعقد لا بمنعنا فاذا اخرج النسل يمكن مسلماً ما لو كان الشاري منهم مسلماً فانه اذا اخرج الى دارنا وحده حكم باسلامه وتبعه المالك انما تظهر في هذا فاذا كان المالك مسلماً فالملوك مثله تعالى او ذمياً فهو مثله اه ملخصاً وحاصله أنه انما يحكم باسلامه بالاخراج الى دار الاسلام تبعاً للدار او بالمالك بقسمة او بيع من الامام تبعاً للمالك لو مسلماً او للغانمين لو ذمياً والله أعلم قلت ويؤخذ من قوله ان تمام الاحراز بالقسمة والبيع كتمامه بالاخراج ان الذمي اذا ملكه يحكم باسلامه قبل الاخراج فاذا مات في دار الحرب يصلي عليه فانهم (قوله اوبه) أي سبي بأحد أبويه أي معه ح (قوله فأسلم هو) أي احد أبويه ح أي فان الصبي يصير مسلماً لان الولد يتبع خيرا الابوين دينا ولا فرق بين كون الولد ميماً او لا كما مر ونقل الخير الرمي في باب نكاح الكافر قولين وأن الشلبي افتى باشتراط عدم التميز لكن صرح السرخسي في شرح السير بأن هذا القول خطأ وسأقي تمام الكلام عليه خالاً ان شاء الله تعالى أقول وبني ما لو سبي معه ابواً واحداً فها هما تام اخرج الى دارنا وحده فيصير مسلماً لانه بموته ما في دار الحرب خرج عن كونه تبعاً لهما بخلاف ما لو سبنا بعد الاخراج او بالقسمة او بالبيع كذا في شرح السير الكبير (قوله وهو عاقل) قيد لقوله أو أسلم الصبي لان كلام غير العاقل غير معتبر لعدم صدوره عن قصد (قوله أي ابن سبع سنين) تفسير للعاقل الذي يضح اسلامه بنفسه وعزاه في النهر الى قارئ الهنداية وفسره في العناية بأن يعقل المنافع والمضار وأن الاسلام حدى واتساع خبره وفسره في التفتح بأن يعقل صفة الاسلام وهو ما في الحديث أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره قال وهذا دليل على أن مجرد قول لا اله الا الله لا يوجب الحكم بالاسلام ما لم يؤمن بما ذكرنا وتمامه في البحر أقول والظاهر أن مراده أن يؤمن بذلك اذا فضل له وطاب منه الايمان به بقرينة ما يأتي فلما أنكره واستمع من الاقرار به بعد الطلب لا يكفي قول لا اله الا الله ليعلم بأنه صلى الله عليه وسلم كذا في كتي من المشركين بقول لا اله الا الله وبالاقرار برسالته من غير الزام بتفصيل المؤمن به نعم قد يشترط الاقرار

لا يصلي عليه لانه تبع له أي في أحكام الدنيا لا العقبي لما مر أنهم خدم أهل الجنة (ولو سبي بدونه) فهو مسلم تبعاً للدار او للسابي (اوبه فأسلم هو أو) أسلم (الصبي) وهو عاقل أي ابن سبع سنين (صلى عليه) لصيرورته مسلماً قالوا ولا ينبغي أن يسأل العاقل عن الاسلام بل يذكر عنده حقيقته وما يجب الايمان به ثم يقال له هل انت مصدق بهذا فاذا قال نعم اكتب به

بالشهادتين معا وبواحدة منهما وادى بشرط التبرى عن بقية الاديان المخالفة أيضا على ما سيجي ان شاء الله تعالى
 تنصيه في باب الردة عند ذكر الشارح هناك أن الكفار خمسة أصناف (قوله ولا يستر بوقفه الخ) فان العوام
 قد يقولون لا نعرفه وهم من التوحيد والقرار والخوف من النار وطلب الجنة بمكان وكانهم يظنون أن جواب
 هذه الاشياء انما يكون بكلام خاص منظوم فيجتمعون عن الجواب بجر عن الفتح (قوله ويغسل المسلم)
 أى جوازاً لأن من شروط وجوب الغسل كون الميت مسلماً قال في البدائع حتى لا يجب غسل الكافر لأن
 الغسل وجب كرامته وتعلما للميت والكافر ليس من أهل ذلك (قوله قريشه) مفعول تنازع فيه الافعال
 الثلاثة قبله (قوله كنهاله) أشار الى أن المراد بالتقريب ما يشمل ذوى الارحام كما في البحر (قوله الكافر الاصلى)
 قيدته القهستانى عن الجلالى في باب الشهيد بغير الحرب ط (قوله فيلقى في حفرة) أى ولا يغسل
 ولا يكفن ولا يدفع الى من انتقل الى دينهم بجر عن الفتح (قوله فلوله قريب) أى من أهل ملته (قوله
 من غير مرعاة السنة) قيد الافعال الثلاثة كما أفاده ما تفريع بعده (قوله ولا يسلك الكافر الخ) أى
 إذا لم يكن للمسلم قريب مسلم فيتولى تجهيزه المسلمون ويكره أن يدخل الكافر في قبر قريبه المسلم ليدفنه بجر
 وقتلنا أنه لو مات مسلم بين نسائه معهن كافر يعلمنه الغسل ثم يصلين عليه فتغسل الكافر المسلم فيه للضرورة
 فلا يدل على أنه يمكن من تجهيز قريبه المسلم عند عدمها خلافاً للزبلى أفاده في البحر (قوله وإذا جمل الجنازة)
 شروع في بيان كيفية حملها وكان ينبغي تقديمه على الصلاة كما فعل في البدائع لتقدمه عليها غالباً (قوله ندبا)
 لأن فيه إشارة للذين والمقدم على اليسار والمؤخر (قوله بكسر الدال وفتح) أشار الى أن الكسر أفضح كما في البحر
 عن الغاية لكن الكسر مع التحفيف والفتح مع التشديد كما في القاموس حيث قال مقدم الرجل يحسن ومعظم
 (قوله لحديث من جل الخ) الاولى تأخيره عن قوله ثم مقدمها ثم مؤخرها ط والحديث المذكور ذكره
 الزبلى ونقله في البحر عن البدائع وفي شرح النية ويستحب أن يحملها من كل جانب أربعين خطوة للحديث
 المذكور رواه أبو بكر الجبار (قوله كفرت عنه أربعين كبيرة) ببناء كفرت للفاعل وضمير الجنازة على تقدير
 مضاف أى حملها والكبيرة قد تطلق على الصغيرة لأن كل ذنب صغير بالنظر ما فوقه كبير بالنسبة لما تحته
 أو المراد بالكبيرة حقيقةً وقولهم ان الكبار لا تكفر بالاتبوبة وبعض الفضل أو بالحج المبرور يحمل على ما لم يرد
 النص فيه ط وسبأنى تمام ذلك في كتاب الحج ان شاء الله تعالى (قوله كذلك) أى عشر خطوات
 وهو معنى كذلك الثانية وعين الحامل بين الميت ويسار الجنازة ويساره ويسار الجنازة قهستانى ط
 (قوله ويكره عندنا الخ) لأن السنة التبريع بجر وما نقل عن بعض السلف من الجل بين العمودين ان ثبت
 فلعارض كضيق المكان أو كثرة الناس أو قلة الحاملين كما بسطه في فتح التدبير (قوله قائمة) أى من فوائدهم
 السير الأربع (قوله باليد) أى ثم يضع على العنق وقوله لا على العنق أى ابتداء كما أفاده شيخنا اه ح
 وفي الحلية ويرفعونه أخذاً باليد لا وضعاً على العنق كما تحمل الاثقال ذكره الفقيه أبو الليث في شرح الجامع
 الصغير اه والمراد بالعنق الكتف كما قال ط (قوله وإذا الخ) علته لما استفيد من أن جملة كالامعة
 مكروه ط (قوله يحمل واحد على يديه) أى ويتدأله الناس بالجل على أيديهم بجر (قوله ويسرع بها)
 معطوف على قوله وضع مقدمها (قوله بلا خبز) بجمعة مفتوحة وموحدة ووحدة التجمل المسنون
 أن يسرع به بحيث لا يضطرب الميت على الجنازة للحديث أسرعوا بالجنازة فان كانت سالحة قد سقوها الى الخبير
 وان كانت غير ذلك فستر تضعونه عن رقابكم والافضل أن يعجل بتجهيزه كله من حين يموت بجر (قوله ولوليه كره)
 لأنه إذا رءى باليت واضرار بالتمتعين بجر (قوله إذا خيف الخ) فيؤخر الدفن وتقدم صلاة العبد على
 صلاة الجنازة والجنازة على الخطبة والقياس تقدمها على العيد لكنه قدم مخافة التشويش وكما لا يظنها
 من في اخريات الصفوف أنها صلاة العيد بجر عن الفتوى على تقديم ستمها عليها ومتر تمامه في أول باب صلاة العيد (قوله جلوس قبل
 وضعها) اللهم عن ذلك كما في السراج نهر ومقتضاه أن الكراهة تحريرية رمل (قوله وقيام بعده) أى يكره
 القيام بعده وضعها عن الاعناق كما في الخسائية والعناية وفي المحيط خلافه حيث قال والافضل أن لا يجلسوا حتى

٢ مطلب
 في جل الميت
 ٣ قوله عليه لما استفيد هكذا بخطه
 ولعل الصواب ابد ال عليه بالاشارة
 والافهوه عليه لما يتعلق به حرف العلة
 بعده اعنى قوله كره جملة الخ لما
 استفيد الخ كما قال قتاتل اه
 مستحبه

بسوء عليه التراب قال في البحر والأول أولى لما في البدائع لا بأس بالجلوس بعد الوضوء لما روى عن عبادة
ابن الصامت أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يجلس حتى يوضع الميت في الخندق فكان قائما مع أصحابه على رأس قبر
فقال يروى: هكذا صنع بموتنا جلوسا صلى الله عليه وسلم وقال لأصحابه خالفوهم أي في القيام فلماذا كره
ومتشابهة أنها كراهة تحريم وهو مقيد بعدم الحاجة والضرورة رمل (قوله وما ورد فيه) أي من قوله صلى
الله عليه وسلم إذا رأيتوا الجنائز فتقوموا لها حتى تغتسلوا فتوضع ١٥ ح قال النووي في شرح مسلم عوفيهم
التاء وكسر اللام المشددة أي تصيرون وراءها غائبين عنها ١٥ مدني (قوله مندوخ) أي تباروا بأبوابه
وابن ماجه وأجد والطحاوي من طرق عن علي قام رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قعد وسلم بعماء وقال قد
كان ثم نفع شرح المنية (قوله لأنها متبوعة) بشير إلى ما في صحيح البخاري عن البراء بن عازب أمرنا رسول الله
صلى الله عليه وسلم باتباع الجنائز قال علي الاتباع لا يقع الأعلى التالي ولا يسمى المقدم تابع بل هو متبوع والأمر
للذب لا للوجوب للإجماع وعن علي قدمها بين يديه واجعله نصب عينيك قائما هي موعظة وتذكير وعبرة
وقامه في شرح المنية (قوله الآن) يكون خلفها نساء الظاهر تقييدها إذا خشي الاختلاط معين أو كان
فيهن نائحة بقربة مابعد تأمل (قوله ويكرهن وجهن تحريما) لقوله عليه الصلاة والسلام ارجعن ما أنزوات
غير ما أجورات رواه ابن ماجه بسند ضعيف لكن يعضده المعنى الحادث باختلاف الزمان الذي أشارت إليه
عائشة بقولها لو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى ما أحدث النساء بعده لمعنن كما منعت نساء بني إسرائيل
وهذا في نساء زمانها فانك نساء زماننا وأما ما في الصحيحين عن أم عطية نهيها عن اتباع الجنائز ولم يعزم
علينا أي أنه نهي تنزيه فينبغي أن يختص بذلك الزمن حيث كان يساح لهن الخروج للمساجد والأعياد وقامه
في شرح المنية (قوله وترجز النائحة) وكذا النائحة شربلا لية (قوله ولا يترك اتباعها لجلها) أي لاجل
النائحة لأن السنة لا تترك بما اقترن به من البدعة ولا يرد الولاية حيث يترك حضورها البدعة فيها للفارق
بأنهم لو تركوا المشي مع الجنائز لزم عدم انتظامها ولا كذلك الولاية لوجود من يأكل الطعام ط عن أبي السعود
والظاهر أن المراد باتباعها المشي معها مطلقا لا خصوص المشي خلفها بل يترك المشي خلفها إذا كانت نائحة
لما مر عن الاختيار وبه يحصل التوفيق (قوله ولا يمشي عن يمينها ويسارها) كذا في الفتح والبحر
وفي القهستاني لا بأس به فأفاد أنه خلاف الأولى لأن فيه ترك المندوب وهو اتباعها (قوله جاز) أي
بلا كراهة حلية (قوله وفيه فضيلة أيضا) أخذ من قوله ان المشي خلفها أفضل عندنا (قوله ان تساعد
عنها) أي بحيث يعد ما شيا وحده (قوله او تقدم الكفن) أي وتركوها خلفهم ليس معها احد (قوله
او ركب أمامها) لأنه يشتر من خلفه يا نارة الغبار أما الركوب خلفها فلا بأس به والمشى أفضل كافي البحر (قوله
كره) الظاهر أنها تنزيهية رمل أقول لكن ان تحقق الضرر بالركوب أمامها فيجب تحريمية تأمل (قوله
كما كره الخ) قيل تحريما وقيل تنزيها كافي البحر عن الغاية وفيه عنها ينبغي لمن تبع الجنائز أن يطيل الصمت
وفيه عن الظهيرية فان أراد أن يذكر الله تعالى يذكره في نفسه لقوله تعالى انه لا يحب المعتدين أي الجاهرين
بالدعاء وعن ابراهيم أنه كان يكره أن يقول الرجل وهو مشى معها استغفر والد غفر الله لكم ١٥ قلت وإذا كان
هذا في الدعاء والذكر فظانك بالغناء الحادث في هذا الزمان (قوله وحفر قبره الخ) شروع في مسائل الدفن
وهو فرض كفاية ان امكن اجماعا حلية واحتراز بالامكان عما اذا لم يمكن كالومات في سفينة كإياقي ومقلده
أنه لا يجوز دفنه على وجه الأرض ببناء عليه كما ذكره الشافعية ولم أره لا يعتصر بها وأشار بأفراد الضمير
إلى ما تقدم من أنه لا يدفن اثنان في قبر الا للضرورة وهذا في الاستداء وكذا بعده قال في الفتح ولا يحفر قبله فن
آخر الا ان بلى الأول فلم يبق له عظم الا أن لا يوجد قضم عظام الأول ويجعل بينهما حاجز من تراب ويكره الدفن
في الصاقي ١٥ وهي كبيت معقود بالبناء بسج جماعة قياما لخلفتها السنة امداد والكرهية فيها من وجوه
عدم الجدود دفن الجماعة في قبر واحد بالضرورة واختلاط الرجال بالنساء بلا حاجز وتخصيصها والبناء عليها بحر
قال في الحلية وخصوصا ان كان فيها ميت لم يسئل وما يفعله جهلة الحفارين من نيل القبور التي لم يسئل اربابها
وادخال أجانب عليهم فهو من المنكر الظاهر وليس من الضرورة المبيحة لجمع ميتين فاكثرا بسداء في قبر واحد
قصددفن الرجل مع قريبه اوضح المحل في تلك المقبرة مع وجود غيرها وان كانت مما يترك بالدفن فيها فضلا

(ولا يقوم من في الجبل لها إذا
راها) قبل وضعها ولا من
مرت عليه هو المختار وما ورد فيه
مندوخ زيلبي (ونذ المني
خلفها) لأنها متبوعة الآن يكون
خلفها نساء فالمشي أمامها احسن
اختيار ويكرهن وجهن تحريما
وترجز النائحة ولا يترك اتباعها
لاجلها ولا يمشي عن يمينها
ويسارها (ولو مشى أمامها جاز)
وفيه فضيلة أيضا (ولكن
ان تباعد عنها وتقدم الكفن)
او ركب أمامها (كره) كما كره فيها
رفع صوت يذكر أو قراءة فتح
(وحفر قبره)

مطلب
في دفن الميت

عن كون ذلك ونحوه مبيحا للنش وادخال البعض على البعض قبل البلا مع ما فيه من حتمك حرمة الميت الاول
وتتريق أجزائه فالخدر من ذلك اه وقال الزيلعي ولو بولي الميت وصار ترابا جاز دفن غيره في قبره وزرعه والبناء
عليه اه قال في الامداد ويخالفه ما في التاترخانية اذا صار الميت ترابا في القبر يكره دفن غيره في قبره لان
الحرمة باقية وان جعوا عظامه في ناحية ثم دفن غيره فيه تبركا بالبحر ان الصالحين ويوجد موضع فارغ يكره
ذلك اه قلت لكن في هذه المسئلة غلطية فالاولى اناطة الجواز بالبلاذ لا يمكن أن يعتدل لكل ميت قبر لا يدفن
فيه غيره وان صار الاول ترابا لاسيما في الامصار الكبيرة الجامعة والالزم أن تعم القبور بالسهل والوعر على أن المنع
من الحفر إلى أن لا يقع عظم عسرجة وان امكن ذلك لبعض الناس لكن الكلام في جعله حكما عاما لكل احد
فتأمل (تمت) قال في الاحكام لا بأس بأن يقبر المسلم في مقابر المشركين اذا لم يبق من علاماته شيء كافي خزانة
الدفن وان بقي من عظامهم شيء تنبش وترفع الاسمار وتتخذ مسجد الماروي ان مسجد النبي صلى الله عليه وسلم
كان قبل مقبرة للمشركين فثبتت كذا في الوقعات اه (قوله في غير دار) يعني عنه ما يأتي منا (قوله مقدار
نصف قامة الخ) اولى هذا الصدر وان زاد الى مقدار قامة فهو احسن كما في الذخيرة فعلم أن الادنى نصف القامة
والاعلى القامة وما بينهما بينهما شرح المنية وهذا حد العمق والمقصود منه المبالغة في منع الرائحة ونيل
السباع وفي القهستاني وطوله على قدر طول الميت وعرضه على قدر نصف طوله (قوله ويلحد) لانه السنة
وصفته أن يحفر القبر ثم يحفر في جانب القبلة منه حفرة فيوضع فيها الميت ويجعل ذلك كالبيت المسقف حلقة
(قوله ولا يشق) وصفته أن يحفر في بوسط القبر حفرة فيوضع فيها الميت حلقة (قوله الا في أرض رخوة)
فيحفر بين الشق واتخاذ تابوت ط عن الدر المنشي ومثل في النهر ومقتضى المقابلة أنه يلحد ويوضع التابوت
في اللحد لان العدول الى الشق خلوف انهم يار اللحد كما صرح به في الفتح فاذا وضع التابوت في اللحد أمن انه يماره
على الميت فلو لم يمكن حفر اللحد تعين الشق ولم يحتاج الى التابوت الا ان كانت الارض ندية يسرع فيها بلا الميت
قال في الحلبة عن الغاية ويكون التابوت من رأس المال اذا كانت الارض رخوة او ندية مع كون التابوت
في غيره ماسكروها في قول العلماء قاطبة اه وقد يقال يوضع التابوت في الشق اذا لم يكن فوقه بناء للابريس
الميت في التراب أما اذا كان له سقف او بناء معقود فوقه كقبور بلادنا ولم تكن الارض ندية ولم يلحد فيكره
التابوت (قوله ولا يجوز الخ) أي يكره ذلك قال في الحلبة ويكره أن يوضع تحت الميت في القبر مضررة أو مخددة
او حصر أو نحو ذلك اه ولعل وجهه أنه اتلاف مال بالضرورة فالكراهة تحريرية ولذا عبر باليجوز (قوله
وما روى عن علي) يعني من فعل ذلك نهر ثم ان الشارح تبع في ذلك المصنف في منحه والذي وجدته في الظهيرية
عن عائشة وكذا اعزاه الى الظهيرية في البحر والنهر قال في شرح المنية وما روى أنه جعل في قبره عليه الصلاة
والسلام قطعة قيل لان المدينة سبعة وقيل ان العباس وعليهما شازعاها فسطها شقران تحتها لقطع التسازع
وقيل كان عليه الصلاة والسلام يلبسها ويفترشها فقال شقران والله لا يلبسك أحد بعده ابدأ لقاها في القبر
(قوله فغير مشهور) أي غير ثابت عنه او المراد أنه لم يشتهر عنه فعلمه بين الصحابة ليكون اجما عنهم بل ثبت
عن غيره خلافة في شرح المنية وكذا ابن عباس أن يلقى تحت الميت شيء رواه الترمذي وعن أبي موسى لا تجعلوا
بني وبين الارض شيئا اه (قوله ولا بأس باتخاذ تابوت الخ) أي يرخص ذلك عند الحاجة والا كره كما قد مناه
أنفا قال في الحلبة نقل غير واحد عن الامام ابن الفضل أنه جوز له في اراضيهم لراوتها وقال لكن ينبغي أن يفرش
فيه التراب وتطين الطبقة العليا بالميت ويجعل اللبن الخفيف على عيين الميت ويساره ليصير بمنزلة اللحد والمراد
بقوله ينبغي بسن كما افصح به غير الاسلام وغيره بل في النيسابغ والسنة أن يفرش في القبر التراب ثم لم يعقبوا
الرخصة في اتخاذ من حديد شيء ولا شق في كراهته كما هو ظاهر الوجه اه أي لانه لا يعمل الا بالنار فيكون
كما لا جزم المطبوع بها كيا تأتي (قوله له) أي للميت كما في البحر أو الرجل ومفهومه أنه لا بأس به للمرأة مطلقا
وبه صرح في شرح المنية فقال وفي المحيط واستحسن مشايخنا اتخاذ التابوت للنساء يعني ولو لم تكن الارض
رخوة فإنه أقرب الى السوء والخرز عن مسيها عند الوضع في القبر اه (قوله كرخاوة الارض) أي وكونها ندية
فيوضع في اللحد أو في الشق ان كانت ندية أو لم يكن للشق سقف كما قد مناه (قوله أن يفرش فيه) أي في القبر
او في اللحد كما ينه (قوله وأق في البحر) قال في الفتح وعن احمد بن قنبل ليس بواجب وعن الشافعية كذلك ان كان

قوله فالاولى اناطة لعل الصواب
نوط فانه مصدر ناط وهو نلاني
الهم الا ان يكون من قبيل قوله
خطا مشهور الخ تأمل اه متحججه

في غير دار (مقدار نصف قامة)
فان زاد فحسن (ويلحد ولا يشق)
الا في أرض رخوة (ولا يجوز ان
يوضع فيه مضررة) وما روى
عن علي فغير مشهور لا يؤخذ
به ظهيرية (ولا بأس باتخاذ
تابوت) ولو من حجر أو حديد
(له عند الحاجة) كرخاوة الارض
(و) بسن أن (يفرش فيه التراب)
مات في سفينة غسل وكفن وصلى
عليه وأق في البحر

قريسا من دار الحرب والاشدتين لوحين لم يقدفه البحر فدفن اه (قوله ان لم يكن قريسا من البر) الظاهر
 تقديره بأن يكون بينهم وبين البر مئة يتغير الميت فيها ثم رأيت في نور الايضاح التعبير بخوف الضرر به (قوله في
 الدار) كذا في الحلية عن مئة المقتى وغيرها وهو أعم من قول الفتح ولا يدفن صغير ولا كبير في البيت الذي مات
 فيه فان ذلك خاص بالانبياء بل ينقل الى مقابر المسلمين اه ومقتضاه أنه لا يدفن في مدفن خاص كما يفعله من ينشئ
 مدرسة ونحوها ويبنى له قبرهم بمدفنا تأمل (قوله بأن يوضع من جهتها ثم يحمل) أي فيكون الاخذله
 مستقبل القبلة حال الاخذ وقال الشافعي - واجسد - سحب السبل بأن يوضع الميت عند آخر القبر ثم يسبل
 من قبل رأسه مخدرا ويبيان الادلة في شرح المنية والفتح ولا يضر عندنا كون الداخل في القبر وترا او شفعا
 واختار الشافعي - الترتو وتماه في البحر (قوله فيلحد) وكذا لو كان القبر شقا غير مسقف أما المستقف فيتعين فيه
 السبل (قوله وبالله) زاده على ما في الكنز والهداية وهو ثابت في لفظ الترمذي - والاول في لفظ لابن ماجه
 وفي لفظ له بزيادة في سبيل الله بعد قوله بسم الله وذكر في البدائع عن الحسن عن أبي حنيفة قالوا والمعنى بسم
 الله وضعناك وعلى مله رسول الله سنالك ثم قال الامام ابو منصور الماتريدي ليس هذا دعاء للميت لانه مات
 على مله رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجر أن يسبل حاله وان مات على غير ذلك لم يسبل أيضا ولكن المؤمنون
 شهداء الله في أرضه فيشهدون بوفاته على الله وعلى هذا جرت السنة اه حلية (نفيه) في الاقتصار على
 ما ذكر من الوارد اشارة الى أنه لا يسب الاذان عند ادخال الميت في قبره كما هو المعتاد الا ان وقد صرح ابن حجر
 في فتاويه بأنه بدعة وقال ومن ظن أنه سنة قياسا على نهم المولود للحاق بالخاتمة الامر باتباعه فلم يصب اه
 وقد صرح بعض علماءنا وغيرهم بكرامة المصافحة المعتادة عقب الصلوات مع أن المصافحة سنة وما ذاك
 الا لكونها لم تؤثر في خصوص هذا الموضع فالواظبة عليها فيه توهم العوام بأنها سنة فيه ولذا منعوا
 عن الاجتماع لصلاة الغائب التي احدها بعض المتعبدين لانها لم تؤثر على هذه الكيفية في تلك الليالي المخصوصة
 وان كانت الصلاة خير موضوع (قوله وجوبا) أخذه من قول الهداية بذلك امر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لكن لم يجده المخرجون في الفتح انه غريب واستؤنس له بحديث أبي داود والنسائي ان رجلا قال يا رسول الله
 ما البكاء قال شي تسع فذكر منها استحلال البيت الحرام قبلتكم أحياء وأمواتا اه قلت ووجهه أن ظاهره
 التسوية بين الحياة والموت في وجوب استقباله لكن صرح في التحفة بأنه سنة كما يأتي عقبه (قوله ولا ينشئ
 لوجه الها) أي لو دفن مستدبرا لها وأهالوا التراب لا ينشئ لأن التوجه الى القبلة عن يمينه حلية عن التحفة
 بخلاف ما اذا كان بعد اقامة اللين قبل اهالة التراب فانه يزال ويوجه الى القبلة عن يمينه حلية عن التحفة
 ولو بني فيه مناع لانسان فلا بأس بالنيش ظهريه (قوله للاستغناء عنها) لانها تعقد خلوف الانتشار عند الجمل
 (قوله ويسوى اللين عليه) أي على اللحد بأن يستمن جهة القبر ويقام اللين فيه حلية عن شرح المجمع (قوله
 واتصب) قال في الحلية وتسذ الفرج التي بين اللين بالمدروا القصب كليا ينزل التراب منها على الميت ونصوا على
 استحباب القصب فيها كالأبن اه (قوله لا الأجر) بهذ الهمة والتشديد أشهر من التخفيف مصباح وقوله
 المطوخ صفة كاشفة قال في البدائع لانه يستعمل للزينة ولا حاجة للميت اليها ولانه مما مسسته النار فكره
 أن يجعل على الميت تنافلا كما يكره أن يتبع قبره بارتفاعا ولا (قوله لو حوله الخ) قال في الحلية وكرهوا الأجر
 وألواح الخشب وقال الامام الترمذي - هذا اذا كان حول الميت فلو فوقه لا يكره لانه يكون عصمة من السبع
 وقال مشايخ بخاري لا يكره الأجر في بلدة تنال الحاجة اليه اضعف الاراضى (قوله عدد لبنات الخ) نقله
 أيضا في الاحكام عن الشافعي عن شرح مسلم بلفظ يقال عدد الخ (قوله وجاز ذلك) أي الأجر والخشب
 (قوله ويسجى قبرها) أي شوب ونحوه استحبابا حال ادخالها القبر حتى يسوى اللين على اللحد كذا في شرح
 المنية والامداد ونقل الخبر الرمي - أن الزيلعي - صرح في كتاب الخنثى أنه على سبيل الوجوب قلت ويمكن
 التوفيق بجملة على ما اذا غلب على الظن ظهور شيء من بدنها تأمل (قوله كطر) أي ويرد وحز وتلج قهستاني
 (قوله عليه) اي على القبر او على الميت وهو أقرب انظرا والاول أقرب معنى (قوله وتكره الزيادة عليه)
 لما في صحيح مسلم عن جابر قال نبى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يخصص القبر وأن يبنى عليه زاد ابو داود
 أو زاد عليه حلية (قوله لانه بمنزلة البناء) كذا في البدائع وظاهره أن الكراهة تحريمية وهو مقتضى النهي

ان لم يكن قريسا من البر ولا ينشئ
 ان يدفن الميت (في الدار
 ولو) كان (صغيرا) لاختصاص
 هذه السنة بالانبياء واقعات
 (و) يستحب أن يدخل من قبل
 القبلة بأن يوضع من جهتها
 ثم يحمل فيلحد (و) أب (يقول
 واضعه باسم الله وبالله وعلى
 مله رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ويوجه إليها) وجوبا وينبغي كونه
 على شفة الابن ولا ينشئ لوجه
 اليها (وتحل العتقة) للاستغناء
 عنها (ويسوى اللين عليه والقصب
 لا الأجر) المطوخ والخشب
 لو حوله أما فوقه فلا يكره ابن ملك
 (قائدة) عدد لبنات الحد النبي
 عليه السلام تسع بهنسي
 (وجاز) ذلك حوله (بأرض
 رخوة) كالسايوت (ويسجى)
 أي يغطى (قبرها) ولو خنثى
 (لا قبره) الا اذكر كطر (ويقال
 التراب عليه وتكره الزيادة عليه
 من التراب لانه بمنزلة البناء

المذكور في نسخة صاحب المطبعة في هذا التعليق وقال وروى عن محمد أنه لا بأس بذلك ويؤيده ما روى الشافعي وغيره عن جعفر بن محمد عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رث على قبر ابنه إبراهيم وورثه عليه حباً وهو مرسل صحيح فحمل الكراهة على الزيادة الفاحشة وعده منياً على التلذذ المبلغ له مقداراً شراً وما فرقه قليلاً (قوله ويستحب حبه) أي يديه جميعاً جوهره قال في المغرب حنيت التراب حنيا وحشونه حشواً إذا فحشته ورسمته اهـ ومنه في القاموس فهو وادى وباتى ذاقهم (قوله من قبل رأسه ثلاثاً) لما في ابن ماجه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على جنازة ثم أتى القبر فحشى عليه من قبل رأسه ثلاثاً شرح المنية قال في الجوهره ويقول في الحنية الأولى منها خلقتنا كم وفي الثانية وفيها تعيدكم وفي الثالثة ومنها تخرجكم تارة أخرى وقيل يقول في الأولى اللهم جاف الأرض عن جنبيه وفي الثانية اللهم افتح أبواب السماء لروحهم وفي الثالثة اللهم زوجه من الحور العين ولهم آة النعيم أدخلها الجنة برحمتك اهـ (قوله وجلس الخ) لما في سنن أبي داود كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا فرغ من دفن الميت وقف على قبره وقال استغفر والاختيم وأسألوا الله للتبیت فإنه لا بأس أن يعر يستحب أن يقرأ على القبر بعد الدفن أول سورة البقرة وخاتمتها وروى أن عمرو بن العاص قال وهو في سياق الموت إذا نامت فلا تعجبني نائمة ولا نارقاً إذا فتحتني فمشوا على التراب شنناً ثم أقبلوا حول قبري قدر ما ينصرف جزور ويقسم لهما حتى أستأنس بكم وانظروا ماذا اراجع رسول ربى جوهره (قوله ولا بأس برش الماء عليه) بل ينبغي أن يندب لاته صلى الله عليه وسلم فعله بقبر سعيد كما رواه ابن ماجه وقبر ولده إبراهيم كما رواه أبو داود وفي مراسيله وأمر به في قبر عثمان بن مظعون كما رواه الزرار فأتى ماعن أبي يوسف من كراهته لأنه يشبه التطيين حلية (قوله لثنى) هو ما رواه محمد بن الحسن في الآثار أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا شيخ لنا يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن تربع القبور وتجهيزها امداد (قوله ويستحب) أي يجعل ترابه مرتفعاً عليه كسنام الجبل لما روى البخاري عن سفيان الثوري أنه رأى قبر النبي صلى الله عليه وسلم مستخاً وبه قال النوري والبيهقي ومالك وأحمد والجمهور وقال الشافعي المستطج أي التربع أفضل وتماه في شرح المنية (قوله وفي الظاهرية وجوباً) هو مقتضى النهي المذكور ويؤيده ما في البدائع من التعليق بأنه من صنيع أهل الكتاب والنسب بهم فيما منه مكرره اهـ لكن في الثمران الأول أولى قلت ولعل وجه شبه الاختلاف والحديث الذي استدل به الشافعي على التربع فيكون النهي مصروفاً عن ظاهره فتأمل (قوله قد رثب) أو أكثر شيئاً قليلاً بدائع (قوله ولا يجهص) أي لا يبطى بالخص بالفتح ويكسر قاموس (قوله ولا يرفع عليه بناء) أي يحرم لولائه ويكره لولا الأحكام بعد الدفن وأما قبله فليس بقبر امداد وفي الأحكام عن جامع الفتاوى وقيل لا يكره البناء إذا كان الميت من المشايخ والعلماء والسادات اهـ قلت لكن هذا في غير المقابر المسبلة كما لا يخفى (قوله وقيل لا بأس به الخ) المناسب ذكره عقب قوله ولا يبطى لأن عبارة السراجية كما نقله الرضوي ذكر في تجريد أبي الفضل أن تطيين القبور مكروه والمختار أنه لا يكره اهـ وعزاء إليها المصنف في المخ أيضاً وأما البناء عليه فلم أر من اختار جوازه وفي شرح المنية عن منية المفتي المختار أنه لا يكره التطيين وعن أبي حنيفة يكره أن يبنى عليه بناء من بيت أو قبة أو نحو ذلك لما روى جابر بن عبد الله رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تخبص القبور وأن يكتب عليها وأن يبنى عليها ورواه مسلم وغيره اهـ نعم في امداد عن الكبرى واليوم اعتادوا التسليم بالبن صيانة للتبرع عن النبس ورأوا ذلك حسناً وقال صلى الله عليه وسلم ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن اهـ (قوله لا بأس بالكآبة الخ) لأن النهي عنه ما وان صح فبصد وجد الاجماع العلي بها فقد أخرج الحاكم النهي عنها من طرق ثم قال هذه الاسانيد صحيحة وليس العمل عليها فإن أئمة المسلمين من المشرق إلى المغرب مكتوب على قبورهم وهو عمل أخذه الخلف عن السلف اهـ ويتقوى بما أخرجه أبو داود باسناد جيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل حجر أفضعها عند رأس عثمان بن مظعون وقال أعلم بها قبر أخي وأدفن اليه من مات من أهلي فإن الكآبة طريق إلى تعرف القبر بهم بانعم يظهر أن محل هذا الاجماع العلمي على الرخصة فيها ما إذا كانت الحاجة داعية اليه في الجملة كما أشار إليه في المحط بقوله وان احتج إلى الكآبة حتى لا يذهب الأثر ولا يمتن فلا بأس به فأما الكآبة بغير عذر فلا اهـ حتى أنه يكره كآبة شيء عليه من القرآن والشعر أو طراء مدح له ونحو ذلك حلية ملخصاً قلت لكن نازع بعض المحققين من الشافعية

ويستحب حبه من قبل رأسه ثلاثاً وجلس ساعة بعد دفته لدعاء وقراءة بقدر ما ينصرف الجزور ويفترق لحسه (ولا بأس برش الماء عليه) حفظاً لربه عن الاندراص (ولا يربع) لثنى (ويستحب) تدباً وفي الظاهرية وجوباً قدر شبر (ولا يجهص) لثنى عنه (ولا يبطى ولا يرفع عليه بناء) وقيل لا بأس به وهو المختار كما في كراهة السراجية احتج إليها حتى لا يذهب الأثر ولا يمتن

في هذا الاجماع بأنه كثري وان سلم فعل حجيته عند صلاح الازمنة بحيث ينفذ فيها الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وقد تعطل ذلك منذ ازمة ألا ترى أن البناء على قبورهم في المقابر المسبلة اكثر من الكتابة عليها كما هو مشاهد وقد علوا باللهي عنه فكذا الكتابة اه فالاحسن التسليم بما يفيد حل النبي على عدم الحاجة كما مر (تمت) في الاحكام عن الحجة تكملة السطور على القبور اه (قوله الا لخلق آدمي) احتراز عن حق الله تعالى كما اذا دفن بلا غسل او صلاة او وضع على غير عينه او الى غير القبلة فانه لا ينش عليه بعد ازالة التراب كما مر (قوله كأن تكون الارض مقصوبة) وكما اذا سقط في القبر متاع او كفن ثوب مقصوب او دفن معه مال قالوا ولو كان المال درهما بجر قال الرمي واستفيد منه جواب حادثة الفتوى امرأة دفنت مع بنتها من المصالح والامتنعة المشتركة اربعة ليغيبه الزوج أنه ينش لحقه واذا تلفت به تضمن المرأة حصته اه واحترز بالمقصوبة عما اذا كانت وقفا قال في التارخالية أنفق مالا في اصلاح قبر فقار رجل ودفن فيه ميتة وكانت الارض موقوفة يضمن ما أنفق فيه ولا يحول ميتة من مكانه لانه دفن في وقف اه وعبر في الفتح بقوله يضمن قيمة الحفر قنائل (قوله او أخذت بشفعة) أي بأن اشترى ارضا دفن فيها ميتة ثم علم الشفع بالشراء فتملكها بالشفعة (قوله ومساواته بالارض) أي ليزرع فوقه مشالان حقه في باطنها وظاهرها فان شأ ترك حقه في باطنها وان شاء استوفاه فتح (قوله كما جاز زرعه) أي القبر ولو غير مقصوب وكذا يجوز دفن غيره عليه كافي الزيلعي أيضا وقد منا الكلام عليه (قوله من الايسر) كذا قيده في الدرر وليتفرجه (قوله ولو بالعكس) بأن مات الرلدي في بطنها وهي حية (قوله قطع) أي بأن تدخل القابلة يدخا في الفرج وتقطع بآلة في يدها بعد تحقق موته (قوله لوميتا) لوجهه بعد قوله ولو بالعكس ط (قوله والا لا) أي ولو كان حيا لا يجوز تقطيعه لان موت الأمية موهوم فلا يميز قتل آدمي حتى لا يسهل موهوم (قوله ولو بلغ مال غيره) أي ولا مال له كافي الفتح وشرح المنية ومفهومة أنه لو ترك ما لا ينضم ما به ولا يثق انفسا (قوله والاولى نعم) لانه وان كن حرة لا يدمى اعلى من صيانة المال لكنه ازال احترامه بتعديده كافي الفتح ومفاده أنه لو سقط في جوفه بلا تعذ لا يثنى اتفاقا كما لا يثنى الحى مطلقا لانفضائه الى الهلاك لا يجوز الاحترام (قوله الاتباع أفضل) أي اتباع الجنائز لانه بر الحى والميت فالقواب المترتب عليه اكثر ط (قوله او جوار) سيأت في باب الوصية للأقارب وغيرهم أن الجار من لصق به وقال من يسكن في محله ويجمعهم مسجد المحلة وهو استسكان وقال الشافعي - الجار الى أربعين دارا من كل جانب اه قلت والصحيح قول الامام كما سيأت في هذا ان شاء الله تعالى وحل يقيد هذا بالماضي أيضا الظاهر نعم المالم يوجد دليل الاطلاق وقد يقال كلام الموصي يحتمل على العرف والجار عرفا الما لاصق او من يسكن في المحلة فتصرف اليه الوصية بخلافه هنا فيكون حذاه الى الاربعين كافي الحديث والله أعلم (قوله يندب دفنه في جهة موته) أي في مقابر أهل المكان الذي مات فيه او قتل وان قتل قد رمى او ميلين فلا بأس شرح المنية ويأتى الكلام على قتله قلت واذا صرح أمره صلى الله عليه وسلم بدفن قتلى احد في مضا جعهم مع أن مقبرة المدينة قريبة ولما دفنت العجالة الذين قصودا شق عند أبوابها ولم يدفنوا كائهم في محمل واحد (قوله وتجب له) أي تجب له جهازه عقب تحقق موته واذا كره تأخير صلاته ودفنه لمصلى عليه جمع عظيم بعد صلاة الجمعة كما مر (قوله لم يميزد كره) أي ما لم يكن الميت صاحب بدعة ليرتد غيره كما قدمناه (قوله ولا بأس بقله قبل دفنه) قبل مطلقا وقيل الى ما درن مدة السفر وقيد محمد بقدر ميل او ميلين لان مقابر البلد ربما بلغت هذا المسافة فذكره فيما زاد قال في التهر عن عقد الفرائد وهو الظاهر اه وأما نقله بعد دفنه فلا مطلقا قال في الفتح وانفق كلمة المشايخ في امرأة دفن ابنها وهي غائبة في غير بلد خا فلم تصبر وأرادت نقله على أنه لا يسعها ذلك فتجوز شراد بعض المتأخرين لا يلتفت اليه وأما نقل يعقوب ويوسف عليهم السلام من مصر الى الشام ليكونا مع آبائهم ما الكرام فهو شرع من قبلنا ولم يتوفر فيه شروط كونه شرعانا اه لمخضاتهما فيه (قوله وبالا اعلام موته) أي اعلام بعضهم بعضا اليقضوا حقه هداية وكره بعضهم أن ينادى عليه في الازقة والاسواق لانه يشبه نعي الجاهلية والاصح أنه لا يكره اذا لم يكن معه تنويه بذكره وتنفيم بل يقول العبد الفقير الى الله تعالى فلان بن فلان الفلاني فان نعي الجاهلية ما كان فيه قصد الدوران مع النجيج والنباح وهو المراد بدعوى الجاهلية في قوله صلى الله عليه وسلم ليس منا من شرب الخند ودوش الجيوب ودع بدعوى الجاهلية شرح المنية

(ولا يخرج منه) بعد ازالة التراب (الا لخلق آدمي) كأن تكون الارض مقصوبة او أخذت بشفعة) ويخير المالك بين اخراجه ومساواته بالارض كما جاز زرعه والبناء عليه اذا بلى وصارت ابا تربلي (حاصل مات وولد حيا) يضطرب (شق بطنها) من الايسر (ويخرج ولدا) ولو بالعكس وخيف على الأم قطع وأخرج لوميتا والا كما في كراهة الاختيار ولو بلغ مال غيره ومات دل يثنى قولان والاولى نعم فتح (فروع) الاتباع افضل من التوافل لولقراية او جوارا وفيه صلاح معروف يشدب دفنه في جهة موته وتجب له وستر موضع غسله فلا راء الاغسله ومن يعينه وان وأى به ما يكره لم يميزد كره لحديث اذكروا محاسن موتاكم وكفوا عن مساوئهم ولا بأس بقله قبل دفنه وبالا اعلام موته

(قوله وبارئاه) تبع فيه صاحب النهر واعتزضه ح بان مقتضاه أنه رباعى وليس كذلك فى القاموس رثيت الميت ورفوته بكيته وعددت محاسنه الخ (قوله من تعزى الخ) تمامه فأعضوه بمن إيه ولا تنكوا قال فى المغرب تعزى واعتزى انتسب والعزاء اسم منه والمراد به قولهم فى الاستغناء بالقتل أن أعضوا أى قولوا له اعضض بأير أهلك ولا تنكوا عن الأير بالهن وهذا امر تأديب ومبالغة فى الزجر عن دعوى الجاهلية اه لكن كون المراد بدعوى الجاهلية هنا ما قد سناه عن شرح المنية اولى (قوله وتبعية أهله) أى تبعية بهم والدعاء لهم به قال فى القاموس العزاء الصبر أو حسنه وتعزى انتسب اه فالمراد هنا الأول وفيما قبله الثانى فافهم قال فى شرح المنية وتستحب التعزية للرجال والنساء الا لا فى تقين لقوله عليه الصلاة والسلام من عزى أخاه بمصيبة كساه الله من حلل الكرامة يوم القيامة رواه ابن ماجه وقوله عليه الصلاة والسلام من عزى مصابا فله مثل اجره رواه الترمذى وابن ماجه والتعزية أن يقول أعظم الله اجرلك وأحسن عزاءك وغفر ليلتك اه (تبنيه) هذا الدعاء باعظام الاجر المروى عنه صلى الله عليه وسلم اعزى معاذ ابان له يقضى ثبوت الثواب على المصيبة وقد قال الحق ابن الهمام فى المسيرة قالت الحنفية ما ورد به السمع من وعد الرزق ووعد الثواب على الطاعة وعلى ألم المؤمن وألم طفله حتى الشوكة بشا كها محض فضل وتطول منه تعالى لا بد من وجوده لو عدده الصادق اه وهل يشترط للشواب الصبر أم لا قال ابن حجر وقع للهمز بن عبد السلام أن المصاب نفسه لا الثواب فيها لا نهى ليست من الكسب بل فى الصبر عليها فان لم يصبر كبرت الذنب اذ لا يشترط فى المكفر أن يكون كسبا كالبلاء فالجزع لا ينفع التكفير بل هو مصيبة أخرى وردت بصريح الشافعى رحمه الله بأن كلا من الجنون والمريض المغلوب على عقله مأجور مثاب مكفر عنه بالمرض فحكم بالاجر مع انتفاء العقل المستلزم لاتقاء الصبر ويؤيده خبر الصحيحين ما يصيب المسلم من نصب ولا وصب ولا هم ولا حزن ولا أذى ولا غم حتى الشوكة يشاكها الا كفر الله بها من خطاياها مع الحديث الصحيح اذا مرض العبد أو سافر كتب له مثل ما كان يعمل صحيحا مقيما فبأنه يحصل له ثواب مماثل لفعاله الذى صدر منه قبل بسبب المرض فضلا من الله تعالى فن اصاب وصبر يحصل له ثوابان لنفس المصيبة وللصبر عليها ومن اتقى صبره فان كان اعذر بكونه فكذلك وانحصر جزم لم يحصل من ذلك الثوابين شئ اه ملخصا وحاصله اشترط الصبر للثواب على المصيبة الا اذا اتى لعذر بكونه وأما التكفير بها فهو حاصل بلا شرط (قوله وباتخاذ طعام لهم) قال فى الفتح وبسحب بخير أهل الميت والاقرباء الا باعذمت طعمهم لهم يشبعهم يومهم وليلتهم لقوله صلى الله عليه وسلم اصنعوا الاكل جعفر طعما فقد جاءهم ما يشغلهم حسنه الترمذى وصححه الحاكم ولانه بر ومجروف ويلع عليهم فى الاكل لان الحزن يمنعهم من ذلك فيضعفون اه وقال أيضا ويكره اتخاذ الضيافة من الطعام من أهل الميت لانه شرع فى السرور ولا فى الشرور وهى بدعة مستحقة روى الامام احمد وابن ماجه باسناد صحيح عن جرير بن عبد الله قال كاتفد الاجتماع الى أهل الميت وصنعهم الطعام من الشباحة اه وفى البرازية ويكره اتخاذ الطعام فى اليوم الاوّل والثالث وبعد الاسبوع ونقل الطعام الى القبر فى المواسم واتخاذ الدعوة لقراءة القرآن وجبجج الصلوات والقراءة الختم أو اقراءة سورة الانعام او الاخلاص والحاصل أن اتخاذ الطعام عند قراءة القرآن لاجل الاكل يكره وفيها من كتاب الاستبسان وان اتخذ طعاما للفقراء كان حسنا اه وأطال فى ذلك فى المعراج وقال وهذه الافعال كلها للسمعة والرياء فيحترز عنها لانهم لا يريدون بها وجه الله تعالى اه وبحت هنا فى شرح المنية بمعارضة حديث جرير المار به حديث اخر فيه أنه عليه الصلاة والسلام دعت امرأه رجل ميت لما رجع من دفنه فجاءه وجىء بالطعام أقول وفيه نظر فانه واقعة حال لا عموم لها مع احتمال سبب خاص بخلاف ما فى حديث جرير على أنه بحث فى المنقول فى مذهبا ومذهب غيرنا كالشافعية والحنابلة اسند لا لا بحديث جرير المذكور على الكراهة ولا سيما اذا كان فى الورثة صغاراً وعاتب مع قطع النظر عما يحصل عند ذلك غالبا من المنكرات الكثيرة كقيادة الشموع والقناديل التى لا توجد فى الافراح وكذلك الطبول والغناء بالاصوات الحسان واجتماع النساء والمردان وأخذ الاسيرة على الذكرو قراءة القرآن وغير ذلك مما حرمه الله فى هذه الازمان وما كان كذلك فلا شك فى حرمة وبطلان الوصية به ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم (قوله وبالجلوس لها) أى التعزية واستعمال لا بأس هنا على حقيقته لانه خلاف الاولى كما مرح به فى شرح المنية وفى الاحكام عن خزانة الفتاوى الجلوس فى المصيبة

مطلب

فى الثواب على المصيبة

وبارئاه بشعر أو غيره لكن يكره
الافراط فى مدحه لاسيما عند
جنازته لحديث من تعزى بعزاء
الجاهلية وتبعية أهله وترغبهم
فى الصبر وباتخاذ طعام لهم
وبالجلوس لها

مطلب

فى كراهة الضيافة من أهل الميت

ثلاثة أيام للرجال جاءت الرخصة فيه ولا تجلس النساء قطعاً اه (قوله في غير مسجد) أمافيه فيكره كما في البحر
عن المجتبي وجزم به في شرح المنية والفتح لكن في الطهيري لا بأس به لأهل الميت في البيت أو المسجد والناس
يأتونهم ويعزونه اه قلت وما في البحر من أنه صلى الله عليه وسلم جلس لما قتل جعفر وزيد حارثة والناس
يأتون ويعزونه اه يجاب عنه بأن جلوسه صلى الله عليه وسلم لم يكن مقصوداً للتعزية وفي الامداد وقال كثير
من متأخري ائمتنا يكره الاجتماع عند صاحب البيت ويكره له الجلوس في بيته حتى يأتي اليه من يعزي بل إذا فرغ
ورجع الناس من الدفن فليفتقر قوا ويشتغل الناس بأمورهم وصاحب البيت بأمره اه قلت وهل تنفي
الكرهية بالجلوس في المسجد وقراءة القرآن حتى إذا فرغوا أقام ولي الميت وعزاه الناس كما يفعل في زماننا الظاهر
لأنه يكون الجلوس مقصوداً للتعزية لا للقراءة ولا سيما إذا كان هذا الاجتماع والجلوس في المقبرة فوق القبور
المدفونة ولا حول ولا قوة الا بالله (قوله وأولها أفضلها) وحى بعد الدفن أفضل منها قبله لأن أهل الميت
مشغولون قبل الدفن بتجهيزه ولأن وحشيتهم بعد الدفن لقراتها أكثر وهذا إذا لم يمنهم جرح شديد والافتدت
تسكنهم جوهرة (قوله وتكره بعدها) لأنها تتبدد الحزن منخ والظاهر أنها تنزيهية ط (قوله الا لغائب)
أى إلا أن يكون المعزى أو المعزى غائباً فلا بأس بها جوهرة قلت والظاهر أن الحاضر الذي لم يعلم بعزلة الغائب
كما صرح به الشافعية (قوله وتكره التعزية ثانياً) في التارخانية لا ينبغي لمن عزى مرة أن يعزى مرة أخرى
رواه الحسن عن أبي حنيفة اه امداد (قوله وعند القبر) عزاء في الحلية إلى المبتغي بالغين المجبة وقال
ويشهد له ما أخرج ابن شاهين عن إبراهيم التعزية عند القبر بدعة اه قلت اعمل وجهه أن المطلوب هناك القراءة
والدعاء للميت بالتفيت (قوله وعند باب الدار) في الظهيري ويكره الجلوس على باب الدار للتعزية لأنه عمل أهل
الجاهلية وقد نهى عنه وما يصنع في بلاد العجم من فرش البسط والقيام على قوارع الطريق من أقبج القبايح اه
بحر (قوله ويقول أعظم الله اجره) أى جعله عظيماً بزيادة الثواب والدرجات وأحسن عزاءك بالمدح أى جعل
سأؤلفه وصبرك حسناً ابن حجر وقوله وغفر ليك بقوله ان كان الميت مكفراً أو الأفلأ كما في شرح المنية وفي كتب
الشافعية ويعزى المسلم بالكافر أعظم الله اجره وصبرك والكافر بالمسلم غفر الله ليك وأحسن عزاءك (قوله
وبزيارة القبور) أى لا بأس بهم بل تشدب كما في البحر عن المجتبي فكان ينبغي التصریح به للامر بها في الحديث
المدكور كما في الامداد وتراعى كل اسموع كما في مختارات الواصل قال في شرح لباب المناسك إلا أن الأفضل
يوم الجمعة والسبت والاثنين والخميس فقد قال محمد بن واسع الموقى يعاون بزوارهم يوم الجمعة ويوما قبله ويوما
بعده فتحصل أن يوم الجمعة أفضل اه وفيه ويستحب أن يزور شهيداً جبيل أحد ما روى ابن أبي شيبة أن النبي
صلى الله عليه وسلم كان يأتي قبور الشهداء بأحد على رأس كل حول فيقول السلام عليكم بما صبرتم فنع عقيب
الدار والأفضل أن يكون ذلك يوم الخميس متطهر مبكراً لثلاث فواته الظاهر بالمجد النبوى اه قلت استفيد
منه ندب الزيارة وان بعد ذلك وحل تشدب الرحلة لها كما اعتيد من الرحلة إلى زيارة خليل الرحمن وأخيه وأولاده
وزيارة السيد البدوى وغيره من الأكابر الكرام لم أر من صرح به من ائمتنا ومنع منه بعض أئمة الشافعية
الزيارة صلى الله عليه وسلم قياساً على منع الرحلة لغير المساجد الثلاث ورد الغزالي بوضوح الفرق فإن ما عدا
تلك المساجد الثلاثة مستوية في الفضل فلا تأند في الرحلة إليها وأما الأولياء فانهم متفاوتون في القرب
من الله تعالى ونفع الرأى بحسب معارفهم وأسرارهم قال ابن حجر في فتاويه ولا تترك لما يحصل عندها
من منكرات ومفاسد كاختلاط الرجال بالنساء وغير ذلك لأن القربات لا تترك لمثل ذلك بل على الإنسان فعلها
وامكانه البدع بل وإزالتهما ان أمكن اه قلت ويؤيده ما مر من عدم ترك اتباع الجنائز وان كان معها نساء
ونائشات تأمل (قوله وللنساء) وتدل تحرم عليهن والاصح أن الرخصة ثابتة لهن بحر وجزم في شرح المنية
بالكرهية لما مر في اتباعهن الجنائز وقال الخليل الرملى ان كان ذلك التجديد الحزن والبكاء والندب على ما جرت به
عادة من فلا تجوز وعليه حمل حديث لعن الله زائرات القبور وان كان للاعتبار والترحم من غير بكاء والتبرك
بزيارة قبور الصالحين فلا بأس إذا كن جعائز ويكره إذا كن شراب كخروج الجماعة في المساجد اه وهو توفيق
حسن (قوله ويقول الخ) قال في الفتح والسنة زيارتها قائماً والدعاء عند خافاً كما كان يفعله صلى الله عليه
وسلم في الخروج إلى البقيع ويقول السلام عليكم الخ وفي شرح الباب للملا على القارى ثم من آداب الزيارة

في غير مسجد ثلاثة أيام وأولها
أفضلها وتكره بعدها إلا لغائب
وتكره التعزية ثانياً وعند القبر
وعند باب الدار ويقول أعظم الله
اجره وأحسن عزاءك وغفر ليك
وبزيارة القبور وللنساء حديث
كث نهيكم عن زيارة القبور
ألا يزوروها ويقول السلام عليكم
دار قوم مؤمنين وأنا ان شاء الله
بكم لاحقون

مطله
في زيارة القبور

ما قالوا من أنه يأتي الزائر من قبل رجل المتوفى لا من قبل رأسه لأنه اتب لبصر الميت بخلاف الأول لأنه يكون
مقابل بصره لكن هذا إذا أمكنه والافتد ثبت أنه عليه الصلاة والسلام قرأ أول سورة البقرة عند رأس ميت
وأخرها عند رجله ومن آدابها أن يسلم بلفظ السلام عليكم على الصحيح لأعليكم السلام فإنه ورد السلام عليكم
دار قوم مؤمنين وأنا إن شاء الله بكم لاحقون ونسأل الله لنا ولكم العافية ثم يدعو قائما طويلا وإن جلس
يجلس بعيدا أو قريبا بحسب مرتبته في حال حياته اه قال ط ولفظ الدار مقمعه وهو من ذكر اللازم لأنه
إذا سلم على الدار فأولى ساكنها ذكر المشيئة للقبول لأن الحقوق محقق والمراد الحقوق على اتم الحالات فتصح
المشيئة (قوله ويقرأ بس) لما ورد من دخول المقابر فقرأ سورة يس خفف الله عنهم يومئذ وكان له بعد من فيها
حسمات بجر وفي شرح اللباب ويقرأ من القرآن ما تيسر له من الفاتحة وأول البقرة إلى الملقحون وآية
الكرسي وآمن الرسول وسورة يس وتبارك الملك وسورة التكاثر والاخلاص اثني عشر مرة أو إحدى عشر
أو سبعا وثلاثا ثم يقول اللهم أوصل ثواب ما قرأناه إلى فلان أو إليهم اه (تنبه) صرح علماؤنا في باب الحج
عن الغير بأن الإنسان أن يجعل ثواب عمله لغيره صلاة أو صوما أو صدقة أو غيرها كذا في الهداية بل في زكاة
التجارة خاتمة عن المحيط الأفضل لمن يتصدق نفلا أن ينوي لجميع المؤمنين والمؤمنات لأنهم اتصل إليهم ولا ينقص من
اجره شيء اه وهو مذهب أهل السنة والجماعة لكن استثنى مالك والشافعي العبادات البدنية المحضة كالصلاة
والتلاوة فلا يصل ثوابها إلى الميت عندهم بخلاف غيرها كالصدقة والحج وحال المعزلة في الكل وتعامه
في فتح التدير أقول ما مر عن الشافعي هو المشهور عنه والذي حرره المتأخرون من الشافعية وصول القراءة
للميت إذا كانت بحضرته أو دعي له عقبها ولو غابا لأن محل القراءة تنزل الرحمة والبركة والدعاء عقبها الرجوع
للقول ومقتضاه أن المراد ارتفاع الميت بالقراءة فلا حصول ثوابها ولهذا اختاروا في الدعاء اللهم أوصل مثل
ثواب ما قرأته إلى فلان وأما عندنا فالواصل إليه نفس الثواب وفي البحر من صام أو صلى أو تصدق وجعل ثوابه
لغيره من الاموات والاحياء جازي يصل ثوابهم إليهم عند أهل السنة والجماعة كذا في البدائع ثم قال وبهذا علم
أنه لا فرق بين أن يكون المجهول له ميتا أو حيا واظهاره أنه لا فرق بين أن ينوي به عند الفعل للغير أو بفعله لنفسه
ثم بعد ذلك يجعل ثوابه لغيره لا إطلاق كلامهم وأنه لا فرق بين الفرض والنفل اه وفي جامع الفتاوى وقيل
لا يجوز في الفرائض اه وفي كتاب الروح للمعالي أبي عبد الله الدمشقي الحنبلي الشهير بابن قيم الجوزية ما حاصله
أنه اختلف في اهداء الثواب إلى الحي قيل يصح لا إطلاق قول أحد بقول الخير ويجعل نصفه لحيه وأتمه وقيل
لا لكونه غير محتاج لأنه يمكنه العمل بنفسه وكذا اختلف في اشتراطية ذلك عند الفعل فقيل لا لكون الثواب له
فله التبرع به واحد اه لمن أراد كذا دعاء شيء من ماله وقيل نعم لأنه إذا وقع له لا يقبل انتقاله عنه وهو الأول وعلى
القول الأول لا يصح اهداء الواجبات لأن العامل ينوي القربة بها عن نفسه وعلى الثاني يصح ويجوز
عن الفاعل وقد نقل عن جماعة أنهم جعلوا ثواب أعمالهم للمسلمين وقالوا نلت الله تعالى بالفقر والافلاس
والشريعة لا تمنع من ذلك ولا يشترط في الوصول أن يهديه بلفظه كالأعطى فقيرانية الزكاة لأن السنة لم تشترط
ذلك في حديث الحج عن الغير ونحوه نعم إذا فعله لنفسه ثم نوى جعل ثوابه لغيره لم يكف كالألوى أن يهب أو يعق
أو يتصدق ويصح اهداء نصف الثواب أو ربعه كنقص عليه اجد ولا مانع منه ويوضحه أنه لو أهدى الكل إلى أربعة
يحصل لكل منهم ربعه فكذلك لو أهدى الربع لواحد وأبقى الباقي لنفسه اه ملخصا قلت لكن سئل ابن حجر
المكي عما لو قرأ لاهل المقبرة الفاتحة هل يقسم الثواب بينهم أو يصل لكل منهم مثل ثواب ذلك كاملا فأجاب
بأنه أفتى بجمع الثاني وهو اللائق بسبعة الفضل (تنه) ذكر ابن حجر في الفتاوى الفقهية أن الحافظ ابن تيمية زعم
منع اهداء ثواب القراءة لآل النبي صلى الله عليه وسلم لأن جنازة الرقيق لا يجزى عليه إلا بما أذن فيه وهو الصلاة
عليه وسؤال الوسيلة له قال وبالغ السبكي وغيره في الرد عليه بأن مثل ذلك لا يحتاج لأذن خاص ألا ترى
أن ابن عمر كان يعتمر عنه صلى الله عليه وسلم عمر بعد موته من غير وصية وحج ابن الموفق وهو في طبقة الجند عنه
سبعين حجة وختم ابن السراج عنه صلى الله عليه وسلم أكثر من عشرة آلاف خيمة وضحي عنه مثل ذلك اه قلت
ورأيت نحو ذلك بخط مفتي الحنفية الشهاب أحمد بن الشبلي شيخ صاحب البحر تقيلا عن شرح الطيبة للتويزي
ومن جملة ما نقله أن ابن عقيل من الحنابلة قال بسحب اهداؤها له صلى الله عليه وسلم اه قلت وقول علماؤه

مطلبه

في القراءة للميت واهداء ثوابها له

قوله اثني عشر مرة هكذا بخطه
وصوابه اثني عشر مرة كما لا يخفى
اه صححه

ويقرأ يس وفي الحديث من قرأ
الاخلاص احد عشر مرة ثم
وهب اجرها للاسوات أعطى من
الاجر بعدد الاسوات

مطلبه

في اهداء ثواب القراءة للنبي صلى
الله عليه وسلم

أن يجعل ثواب عمله لغيره يدخل فيه النبي صلى الله عليه وسلم فإنه أحق بذلك حيث اتفقنا من الضلالة ففي ذلك نوع
شكر واسداء جليل له والكامل قابل لزيادة الكمال وما استدلل به بعض المانعين من أنه تحصيل الحاصل لأن جميع
أعمال امته في ميراثه يجاب عنه بأنه لا مانع من ذلك فإن الله تعالى أخبرنا بأنه صلى الله عليه وسلم ثم أمرنا بالصلاة عليه بأن
نقول اللهم صل على محمد وآله أعلم وكذا اختلف في إطلاق قول اجعل ذلك زيادة في شرفه صلى الله عليه وسلم
فخرج منه شيخ الإسلام الباقيني والحاظ ابن حجر لانه لم يرد له دليل واجاب ابن حجر المكي في الفتاوى الحديثة
بأن قوله تعالى وقول رب زدني علما وحديث مسلم أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول في دعائه واجعل الحياة زيادة لي
في كل خير دليل على أن مقامه صلى الله عليه وسلم وكما يقبل الزيادة في العلم والثواب وسائر المراتب والدرجات
وكذا ورد في دعاء رؤية البيت وزد من شرفه وعظمه واعتز به تشريفا الخ فيشمل كل الانبياء ويدل على أن الدعاء
لهم بزيادة الشرف مندوب وقد استعمله الامام النووي في خطبته كآية الروضة والمنهاج وسبقه اليه الحلبي
وصاحبه البيهقي وقد ردد على الباقيني وابن حجر شيخ الإسلام القسباني ووافقه صاحبه الشرف المناوي
ووافقه أيضا صاحبها امام الحنفية الكمال بن الهمام بل زاد عليهم ما بالمبالغة حيث جعل كل ما صرح من الكفيات
الواردة في الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم موجودا في كيفية الدعاء بزيادة الشرف وهي اللهم صل ابدا أفضل
صلواتك على سيدنا محمد عبدك ونبوك ورسولك محمد وآله وسلم تسليما كثيرا وزدته تشريفا وتكراما وأثره المنزل
المقرب عندك يوم القيمة اه فانظر كيف جعل طلب هذه الزيادة من الاسباب المقتضية لفضل هذه الكيفية
على غيرها من الوارد كصلاة التشهد وغيرها وحذا انصرح من هذا الامام المحقق بفضل طلب الزيادة له صلى الله
عليه وسلم فكيف مع هذا يتوهم أن في ذلك محذورا ووافقه أيضا صاحبهم شيخ الإسلام زكريا اه ملخصا
(قوله ويحفر قبر الفسدة) في بعض النسخ ويحفر قبر نفسه على أن لفظة حفر مصدر مجرور وبالباء مضاف إلى قبر
أى ولا بأس به وفي التناحر حاشية لا بأس به ويؤجر عليه هكذا عمل عرب بن عبد العزيز والريعي بن خيثم وغيرهما اه
(قوله والذي ينبغي الخ) كذا قاله في شرح المنية وقال لان الحاجة اليه متحققة فالبال بحلاف القبر لقوله تعالى
وما تدرى نفس بأى أرض تموت (قوله بكرة المشي الخ) قال في الفتح ويكره الجلوس على القبر ووطؤه وحديثه
مما يصنع من دفنت حول آثاره خلق من وطء تلك القبور الى أن يصل الى قبر قريش مكره ويكره اليوم عند
القبر وقضاء الحاجة بل اول وكل ما لم يعهد من السنة والمعهود منها ليس الازيارته والدعاء عند حاقما اه
قلت وفي الاحكام عن الخلاصة وغيره والوجود طريقا ان وقع في قلبه أنه يتحدث لا ينبغي عليه والا فلا بأس به
وفي خزانة الفتاوى وعن ابي حنيفة لا يوطأ القبر الا للضرورة ويزار من بعيد ولا يتعدوان فعل يكره وقال بعضهم
لا بأس بأن يقرأ القرآن أو يسبح أو يدعوا عليهم اه وقال في الخلية وتكره الصلاة عليه واليه للورد النبي
عن ذلك ثم ذكر عن الامام الطحاوي أنه جل ما ورد من النبي عن الجلوس على القبر على الجلوس لقضاء الحاجة
وأه لا يكره الجلوس لغيره جماعة بين الاثر أنه قال ان ذلك قول ابي حنيفة وأبي يوسف ومحمد ثم نازعه بما صرح به
في النوادر والحقفة والبدائع والمحيط وغيره من أن أبا حنيفة كره وطء القبر والقعود أو النوم أو قضاء الحاجة
عليه وبأنه ثبت النبي عن وطئه والمشي عليه وتماحه فيه أو قعد في نور الايضاح كراهة القعود على القبر عما اذا كان
لغير قراءة قلت وتقدم أنه اذا ابلى الميت وصار ترابا يجوز زرعه والبناء عليه ومقتضاه جواز المشي فوقه
ثم رأيت العيني في شرحه على صحيح البخاري ذكر كلام الطحاوي المأثر ثم قال فعلى هذا ما ذكره اصحابنا
في كتبهم من أن وطء القبر حرام وكذا النوم عليها ليس كما ينبغي فان الطحاوي هو أعلم الناس بمذاهب العلماء
ولاسمما بمذهب ابي حنيفة انتهى قلت لكن قد علمت أن الواقع في كلامهم التعبير بالكراهة لا بلفظ الحرمة
وحديثه قد تقدم بان ما عزا له الامام الطحاوي الى امتسا الثلاثة من جل النبي على الجلوس لقضاء الحاجة يراد به
نهي التحريم وما ذكره غيره من كراهة الرطبة والقعود الخ يراد به كراهة التنزيه في غير قضاء الحاجة وغاية
ما فيه إطلاق الكراهة على ما يشمل المعنيين وهذا كثير في كلامهم ومنه قولهم مكرهات الصلاة وتسني الكراهة
مطلقا اذا كان الجلوس للقراءة كما يأتي والله سبحانه أعلم (تتمة) يكره أيضا قطع النبات الرطب والحشيش
من المقبرة دون اليابس كما في الجرد والدرر وشرح المنية وعلاه في الامداد بانه مادام رطبا يسبح الله تعالى فيؤنس
الميت وتنزل بذكره الرحمة اه وشوهد في الخبائية أقول ودليله ما ورد في الحديث من وضعه عليه الصلاة والسلام

ويحفر قبره لنفسه وقيل يكره
والذي ينبغي أن لا يكره تهمة نحو
الكفن بخلاف القبر يكره المشي في
طريق ظن أنه محدث حتى اذا لم
يصل الى قبره الا يوطأ قبره تركه

مطلب
في وضع الجريد ونحو الاس على
القبر

الجر يدو الخضر بعد شها نصفين على القبرين اللذين بهذبان وتعليل بالتحقيق عنهما عالم يبسا أى يخفف عنهم
 ببركة تسبيحهما اذ هو اكل من تسبيح الياس لمافى الاخضر من نوع حياة وعليه فكر اراحة قطع ذلك وان نبت
 بنفسه ولم يلك لان فيه تفويت حق الميت ويؤخذ من ذلك ومن الحديث نذير وضع ذلك للاتباع ويقاس عليه
 ما اعتيد في زماننا من وضع اغصان الآمن ونحوه وصريح بذلك أيضا جماعة من الشافعية وهذا اولى مما قاله
 بعض المالكية من أن التحفيف عن القبرين انما حصل ببركة يد الشريفة صلى الله عليه وسلم أو دعائه لهم ما
 فلا يقاس عليه غيره وقد ذكر البخارى في صحيحه أن بريدة بن الحبيب رضى الله عنه اوصى بان يجعل في قبره
 جريدتان والله تعالى أعلم (قوله لا يكره الدفن ليلا) والمستحب كونه نهارا شرح المنية (قوله ولا اجلاس
 القارئ عند القبر) عبارة نور الايضاح ونحوه ولا يكره الجلوس للقراءة على القبر في المختار لتأدية القراءة على
 الوجه المطلوب بالكنة والتدبر والاتعاظ اهـ (قوله عظم الذى يحترم) فلا يكره اذا وجد في قبره لانه لا حرم
 اذا وده في حياته لذته وجبت صيانة نفسه عن الكسر بعد موته خاتمة وأما اهل الحرب فان احتج الى نبشهم
 فلا بأس به تاتر خاتمة عن الحجة فنسب وترفع العظام والآثار وتخذ مقبرة للمسلمين او مسجد اكل في الواحات
 اسماعيل (قوله انما يعذب الخ) قال بعضهم يعذب لما في الحديث ان الميت يعذب ببكاء أهله عليه وقال
 عامة العلماء لا لقوله تعالى ولا ترزوا زرة وزر اخرى وتأويل الحديث أنهم في ذلك الزمان كانوا يوصون بالنوح
 فقال عليه الصلاة والسلام ذلك يخرج عن الظاهرية وفي شرح التكملة أن المراد من الحديث التذب والنياحة
 وعن عائشة رضى الله تعالى عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ذلك لما رعى قوم يكون على يهودى فقال
 انه يعذب وهم يكون عليه اهـ اسماعيل (قوله عهد نامه) يفتح الميم وسكون الهاء ومعناه بالفارسية
 الرسالة والمعنى رسالة العهد والمعنى أن يكتب شئ مما يدل أنه على العهد الا لى الذى بينه وبين ربه يوم أخذ
 الميثاق من الايمان والتوحيد والتسليم باسمه تعالى ونحو ذلك ح (قوله يرجى الخ) مفاده الاباحة
 او التذب وفي البرازة قبيل كتاب الجنائيات وذكر الامام الفاروق لو كتب على جهة الميت او على عمامته او كفته
 عهد نامه يرجى أن يغفر الله تعالى للميت ويجعله آمنا من عذاب القبر قال نصير هذه رواية في تجويز ذلك وقد روى
 أنه كان مكتوبا على اخنوخا فراس في اصطبل الفاروق حميس في سبيل الله تعالى اهـ وفي فتاوى الحق ابن حجر
 المكي الشافعى سئل عن كتابة العهد على الكفن وهو لا اله الا الله والله اكبر لا اله الا الله وحده لا شريك له
 الملك وله الحمد لا اله الا الله ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وقيل انه اللهم فاطر السموات والارض عالم
 الغيب والشهادة الرحمن الرحيم انى اعهد اليك في هذه الحياة الدنيا انى اشهد أنك انت الله لا اله الا انت وحدك
 لا شريك لك وأن محمد عبدك ورسولك صلى الله عليه وسلم فلا تكفى الى نفسى تقربنى من الشر وتبعدنى من الخير
 وأما انى الابرحتك فاجعل لى عهدا عندك فوفينه يوم القيامة ان لا تختلف الميعاد هل يجوز ذلك أصل
 فأجاب بقوله نقل بعضهم عن نوادر الاصول للترمذى ما يقتضى أن هذا الدعاء أصل وأن الفقيه ابن عجل
 كان يأمر به ثم أفتى بجواز كتابته قياسا على كتابته فى ابل الزكاة وأقره بعضهم وفيه نظر وقد أفتى ابن الصلاح
 بأنه لا يجوز أن يكتب على الكفن يس والكهف ونحوهما خوفا من صديد الميت والقياس المذكور ممنوع لان
 القصد تم التمييز وحنا التبرك فالاسماء المعظمة باقية على حالها فلا يجوز تعريضها للنجاسة واقول بأنه يطلب فعله
 مردود لان مثل ذلك لا يمتنع به الا اذا صح عن النبي صلى الله عليه وسلم طاب ذلك وليس كذلك اهـ وقد مننا
 قبيل باب الميام عن الفتح أنه تكرد كتابة القرآن وأسماء الله تعالى على الدراهم والمحاريب والجلدان وما يفرش
 وما ذاك الا لاحترامه وخشية وطئه ونحوه مما فيه اذانة فالتنع ذبا بالاولى ما لم يثبت عن المجتهد أو ينقل فيه
 حديث ثابت فتأمل نعم نقل بعض المحققين عن فوائد الشريحي أن مما يكتب على جبهة الميت بغير مداد
 بالاصبع المسجحة بسم الله الرحمن الرحيم وعلى الصدر لا اله الا الله محمد رسول الله وذلك بعد الغسل قبل
 التكفين اهـ والله أعلم

(باب الشهيد)

اخرجه من صلاة الجنائز موقوفاً مع أن المقبول ميت بأجله لا اختصاصه بالفضيلة التي ليست لغيره نهر (قوله
 فعيل الخ) وهو امان الشهود أى الحضور أو من الشهادة أى الحضور مع المشاهدة بالبصر او بالبصيرة

مطلب
 فيما يكتب على كفن الميت

* لا يكره الدفن ليلا ولا اجلاس
 القارئ عند القبر وهو المختار
 عظم الذى يحترم .. انما يعذب
 الميت ببكاء أهله اذا وصى بذلك *
 كتب على جبهة الميت او عمامته
 او كفته عهد نامه يرجى أن يغفر
 الله للميت * اوصى بعضهم أن
 يكتب في جبهته وصدره
 بسم الله الرحمن الرحيم ففعل
 ثم روى في المنام فسئل فقال
 لما وضعت في القبر جاءنى ملائكة
 المعذاب فلما رأوا مكتوبا على
 جبهتى بسم الله الرحمن الرحيم
 قالوا آمنت من عذاب الله

(باب الشهيد)

فعيل بمعنى مفعول

قهرستاني (قوله لانه مشهود له بالجنة) أفاد انه من باب الحذف والابصال حذف اللام فاستتر الضمير
 المجرور ح وهذا على أنه من الشهادة وأما على أنه من الشهود فلان الملائكة تشهده اكراماله (قوله
 لانه ح الخ) هذا على أنه من الشهود وأما على أنه من الشهادة فلان عليه شاهد يشهد له وهو دمه وجرحه
 اولانه شاهد على من قتله بالكفر (قوله ح الخ) أي الشهيد في العرف ما ذكر وهو تعريف له باعتبار الحكم
 الاتي اعني عدم تغيبه ونزع ثيابه لالمطلقة لانه أعم من ذلك كما سيأتي (قوله كل مكلف) هو البالغ العاقل
 خرج به الصبي والمجنون فيغسلان عنده خلافا لهما لان السيف اغنى عن الغسل لكونه طهرة ولا ذنب
 للصبي ولا المجنون وهذا يقتضي أن يقيد المجنون بمن بلغ كذلك والافلاخفاء في احتياجه الى ما يظهر ماضى
 من ذنوبه الا أن يقال اذا مات على ذنونه لم يؤخذ بما مضى لعدم قدرته على التوبة يحرق ولا يخفى أن هذا مسلم
 فيه اذا جن عقب المعصية أما لو مضى بعد هاز من يقدر فيه على التوبة فلم يفعل كان تحت المشيئة نهر (قوله
 مسلم) أما الكافر فليس بشهيد وان قتل ظلما فلقربه المسلم تغيبه كما مر وما في ط عن القهرستاني غير
 ظاهر (قوله طاهر) أي ليس به جنابة ولا حيض ولا نفاس ولا انقطاع احدهما كما هو المتبادر فاذا استشهد
 الجنب بغسل وهذا عنده خلافا لهما فاذا انقطع الحيض والنفاس واستشهدت فعلى هذا الخلاف وان استشهدت
 قبل الانقطاع تغسل على اصح الروايتين عنه كما في المفترقات قهرستاني وحاصله أنها تغسل قبل الانقطاع
 في الاصح كما بعده وفي رواية لا تغسل قبله لان الغسل لم يكن واجبا عليها كما لو انقطع قبل الثلاث فانها لا تغسل
 بالاجماع كما في السراج والمعراج (قوله فالحائض) المراد بها من كانت من ذوات الحيض لا من اتصفت بالحيض
 لتلاين في قوله لعدم كونها حائضا فانهم واقتصر في التفريع على بعض أفراد المحترزات خلفائه لما فيه
 من التفصيل ولم يفصل في النفاء لان النفاس لاحد لا قله (قوله والا لا) أي وان لم تره ثلاثة أيام لا تغسل
 بالاجماع كما نقلناه آفعا من السراج والمعراج خافي الامداد من أن الحائض تغسل سواء كان القتل بعد انقطاع
 الدم او قبل استمراره ثلاثة أيام فيه سهوا أو سقطا وصوابه او قبله بعد استمراره الخ فتنبه (قوله ولم يعد
 الخ) استدلال الامام على وجوب الغسل لمن قتل جنبا بما صح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال لما قتل حنظلة
 ابن ابي عامر الثقفي ان صاحبكم حنظلة تغسله الملائكة فسألوا زوجته فقالت خرج وهو جنب فقها له عليه
 الصلاة والسلام لذلك غسله الملائكة وأورد صاحبان أنه لو كان واجبا لوجب على بني آدم ولما كنفي بفعل
 الملائكة والجواب بالمنع وهو ما أشار اليه الشارح من أنه يحصل بفعلهم بدليل قصة آدم المارة لان الواجب
 نفس الغسل فأما الغاسل فيجوز أن يكون ايا كان كما في المعراج واعترضه في البحر بأن هذا الغسل عنده الجنابة
 لا للموت اه أي واذا كان الجنابة كما هو ظاهر قوله في الحديث ان ذلك غسله الملائكة لم يحسن الاستدلال
 بقصة الملائكة لان تغسيلهم لا دم كان للموت لا للجنابة لكن فيه أنه اذا وجب الجنابة كان كوجوبه للموت
 فذات القصة على الا كفاء بفعل الملائكة لكن تقدم في بحث الغسل أن الميت لو وجد في الماء لا بد من تغيبه
 لانا امرنا به فيحرك في الماء بنيت لا سقطا الفرض عن ذمة المكلفين لا طهارته فلو صلى عليه بلاعادة لغسله
 صح وان لم يسقط عنهم الوجوب ومقتضاه أنه لا يكتفي بفعل الملائكة الا أن يفرق بأنه واجب على المكلفين
 اذا لم يغسله غيرهم اقيام فعله مقام فعلهم ولذا صح تغسيل الذي او اصبى لمسلم مات بين نساء ليس معهن
 سواهما كما مر على أن فعل الملائكة باذن من الله تعالى فهو اذن من صاحب الحق بالا كفاء عن فعل المكلفين
 ولا سيما على القول بتكليفهم وبعثة نبينا صلى الله عليه وسلم اليهم والقصة والحديث دليلان على الا كفاء
 بفعلهم وأما وقوعه في الماء فليس فيه تغسيل من احدهم يسقط الفرض عنهم وان حصلت الطهارة كما لو غسله
 مكلف بلانية فانه يجوز طهارته لا لسقاط الفرض عن ذمتنا فتصح الصلاة عليه وان لم يسقط الفرض عنا فلذا
 وجب اعادة غسل الغريق او تحريكه عند اخر اجه بنية الغسل فيكون فعلا منافيا يسقط به الفرض عنا اذا بدونه لم
 يحصل فعل منا ولا بمن ناب عنا فاتفق الفرق هذا ما ظهر لي فاعتمه فانه نفيس (قوله قتل ظلما) لم يقل قتله مسلم
 كما في الكز لان الذي كذلك وقيد بالقتل لانه لو مات حتف أنفه او برتداء أو حرق أو غرق او هدم لم يكن شهيدا
 في حكم الدنيا وان كان شهيدا الاخرة كما سيأتي وبقوله ظلما لما يأتي من أنه لو قتل مجتأ أو قصاص مثلا لا يكون
 شهيدا فيغسل ودخل فيه المقتول مدافعا عن نفسه او ماله او المسلمين أو أهل الذمة فانه شهيد لكن لا بشرط

لانه مشهود له بالجنة او فاعل لانه
 حتى عند ربه فهو شاهد (هو كل
 مكلف مسلم طاهر) فالحائض
 ان رأت ثلاثة أيام غسلت والا لا
 اعدم كونها حائضا ولم يعد عليه
 السلام غسل حنظلة لحصوله
 بفعل الملائكة بدليل قصة آدم
 (قتل ظلما)

كون قتله بمحمد كما في الجرح من المحط واستشكه في الثور ويأتي جوابه (قوله بغير حق) تفسير لقوله ظالمًا
 (قوله بجراحة) أي خلا فالحال كما في النهاية وهذا قيد في غير من قتله باغ أو حربي أو قاطع طريق بقرينة
 العطف الآتي واحترز بها عن المقتول بمقتل فانه لا يوجب القصاص عنده (قوله أي بما يوجب القصاص)
 أي فالمراد به ما يفرق الاجزاء فيدخل فيه النار والقتل كما في الفتح (قوله بل قصاص) أي بل ووجب به
 قصاص أشار به إلى أن وضع المسئلة في علم قاتله كما صرح به شرح الهداية اذ لا قصاص الاعلى قابل معلوم
 خلاف لما زعمه صدر الشريعة كما حققه في الدرر ما اذ لم يعلم قاتله فسيأتي أنه يغسل لكن كان عليه أن يزيد
 أو لم يجب به شيء أصلا كقتل الاسير مثله في دار الحرب عند أبي حنيفة وقتل السيد عبده عند الكل كما في شرح
 المنيعة (قوله حتى لو وجب الخ) تفريع على مفهوم قوله بنفس القتل فان المال لم يجب بنفس القتل لعدم
 لأن الواجب به القصاص وانما سقط بعارض وهو الصلح أو شبهة الا بقتل يغسل في الرواية المختارة كما في الفتح
 فالخاصل أنه اذا وجب بقتله القصاص وان سقط لعارض أو لم يجب بقتله شيء أصلا فهو شهيد كما علمته
 أما اذا وجب به المال ابتداء فلا وذلك بأن كان قتله شبه العمد كضرب بعضا او خطا كرمي غرض فأصابه
 او ما جرى مجراه كسقوط نائم عليه وكذا اذا وجب به القسامة لوجوب المال بنفس القتل شرعا وكذا لو وجد
 مذبحا ولم يعلم قاتله سواء وجبت فيه القسامة او لا هو الصحيح لاحتمال أنه لم يقتل ظالمًا كما سيأتي وهو الذي
 حققه في شرح الدرر اهـ ملخصا من القسامة التي وشرح المنيعة (قوله او قتل الاب ابنه) او قتله شخص آخر
 يرثه الابن بجر كما اذا قتل زوجته وله منها ولد فان الولد استحق القصاص على ابيه فيسقط لالاوة (قوله ولم
 يرث) بالبناء للجهول وتشديد المثلثة آخره أشار إلى أن شرط عدم الارثا ليس خاصا بشهيد المعركة ولذا لما
 قتل عمرو على غسلا لانهما ارتسا وعثمان اجيز عليه في مصرعه ولم يرث فلم يغسل كما في البدائع وسيجيء بيان
 الارثا (قوله وكذا يكون شهيدا الخ) أي بشرط أن لا يرث ايضا (قوله او قاطع طريق) والمكابرون
 في المصر ليس بمنزلة قطاع الطريق كما في الجرح عن شرح المجمع فن قتله ولو بغير محمد فهو شهيد كما لو قتله القطاع
 وكذا من قتله اللصوص ايا كما سيأتي وذكر في الجرح أنه زاد في المحيط سبب ارباعا وهو من قتل مدافعا
 ولو عن ذي فانه شهيد بأي آلة قتل وان لم يكن واحدا من الثلاثة أي من قتله باغ أو حربي أو قاطع طريق وقال
 في النهر كونه شهيدا وان قتل بغير محمد مشكل جدا لوجوب الدية بقتله قد بره بمعنا النظر فيه اهـ قلت يمكن
 حمله على ما اذا لم يعلم قاتله عينا كما لو خرج عليه قطاع طريق واللصوص او نحوه وفي الجرح عن المجتبى اذا التقت
 سريتان من المسلمين وكل واحدة ترى أنهم مشركون فأجلوا عن قتلي من الفريقين قال محمد لادية على احد
 ولا كفارة لانهم دافعون عن انفسهم ولم يذ كرحكم الغسل ويجب أن يغسلوا لان قاتلهم لم يظلمهم اهـ ومفاده
 أنه لو كانت احدى الفريقين ظالمة للآخرى بأن علموا حالهم لا يغسل من قتل من الاخرى وان جهل قاتله عينا
 انكونه مدافعا عن نفسه وجاعته تأمل (قوله ولو تسببا) لان موته يكون مضافا اليهم فلو أوطأ وادابتهم
 مسلما ونفروا ذابة مسلم فرمته او رموا نار في سفينة فاحترقت ونحو ذلك فهو شهيد أما لو قتل بانفلات ذابة
 مشرك ليس عليها أحد ذابة مسلم او برمينها اليهم فأصابه او نفر المسلمون منهم فأجلأ وهم الى خندق او نار أو نحوه
 قات لم يكن شهيدا خلافا لابي يوسف لان فعلة يقطع النسبة اليهم وتعمد في البحر (قوله المراد بالجراحة
 علامة القتل) ليتحمل ما ذكره من الجراحة الباطنة وما ليس بجراحة أصلا كخنق وكسر عضو وفيه اشارة
 الى أن الاولى قول الهداية وغيرها او وجد في المعركة وبه اثر اهـ فلو لم يكن به اثر أصلا لا يكون شهيدا لان
 الظاهر أنه لشدة خوفه انخلع قلبه فتح أي فلم يكن بفعل مضاف الى العدو بدائع (قوله كخروج الدم الخ)
 أي ان كان الدم يخرج من مخارقه يتظر ان كان موضعا يخرج منه الدم من غير آفة في الباطن كالانف والذكر
 والدبر لم يكن شهيدا لان المرء قد يتلى بالرعا وقد يبول دمال لشدة الفزع وقد يخرج الدم من الدبر من غير جرح
 في الباطن فوق وقع الشك في سقوط الغسل فلا يسقط بالشك وان كان يخرج من اذنه او عينه كان شهيدا لانه
 لا يخرج منه ما عاده الا لآفة في الباطن فالظاهر أنه ضرب على رأسه حتى خرج منه ما ادم وان كان يخرج
 من فمه فان نزل من رأسه لم يكن شهيدا وان كان يعلم من جوفه كان شهيدا لانه لا يصعد الجرح في الباطن
 وانما يميز بينهما بلون الدم بدائع فالنزال من الرأس صاف والصاعد من الجوف علق جوهره وفتح والعلق

بغير حق (بجراحة) أي بما
 يوجب القصاص (ولم يجب بنفس
 القتل مال) بل قصاص حتى
 لو وجب المال بعارض كالصلح
 او قتل الاب ابنه لانساق الشهادة
 (ولم يرث) فلو ارتث غسل كما سيجي
 (وكذا) يكون شهيدا (لو قتله
 باغ أو حربي أو قاطع طريق ولو)
 تسببا او (بغير آلة جراحة) فان
 مقتولهم شهيد بأي آلة قتله
 لان الاصل فيه شهداء أحد ولم
 يكن كلهم قتيلا سلاح (او وجد
 جرحا مميذا في معركتهم) المراد
 بالجراحة علامة القتل كخروج
 الدم

إذا أوصى بأمور الدنيا وقول محمد بعده فبما إذا أوصى بأمور الآخرة كما في وصية سعد بن الربيع وجرم به في النهروان ط وصية سعد بن سيرة الشامي حاصلها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسل إليه من ينظر حاله فقال إني في الأموات فأبلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم عني السلام وقيل له أن سعد بن الربيع يقول جزاك الله عنا خير ما جرى نبيا عن امتي وقيل له إني أجدر ربح الجنة وأبلغ قومك عني السلام وقيل لهم أن سعد بن الربيع يقول لكم الله لا عذر لكم عند الله أن لا تخلصوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم مكرود وفيكم عين تطرف ثم لم يبرح أن مات (قوله) أوتاكم بكم بكم كثير يمكن جعله على كلام ليس بوصية توفيقا بينهما لكن ذكر أبو بكر الرازي أنه لو أكثر كلامه في الوصية غل لأنها إذا طالت أشبهت بأمور الدنيا بجرع عن غاية البيان قالت يمكن جعل ما ذكره الرازي على الوصية بأمور الدنيا بدليل ما مر من وصية سعد فان فيها كلاما طويلا (قوله) والا فلا) أي وإن لم يكن كثيرا ككلمة أو كلمتين فلا يكون مرثيا (قوله) وهذا كله) أي كونه ما ذكر في بيان الارتثاء موجبا للغسل درر (قوله) إذا كان الخ) هذا الشرط يظهر في قتل بحاربة أو من قتل بغيرها كمن قتل ظلما فلا يظهر فيه بل إن ارتث غل والا فلا ولا لم يقد به هناك (قوله) وكل ذلك) أي ما تقدم من الشرط وهي ست كما في البدائع العقل والبلوغ والقتل ظلما وأن لا يجب به عوض مالي والطهارة عن الحدث الأكبر وعدم الارتثاء ط (قوله في الشهيد الكامل) وهو شهيد الدنيا والآخرة وشهادة الدنيا بعدم الغسل إلا نجاسة أصابته غير دمه كما في أبي السعد وشهادة الآخرة بنيل الثراب الموعود للشهيد أفاده في البحر ط والمراد بشهيد الآخرة من قتل مظلوما أو قاتل لأعلاء كلمة الله تعالى حتى قتل فلو قاتل لغرض ديني فهو شهيد الدنيا فقط تجرى عليه أحكام الشهيد في الدنيا وعليه فالشهيد ثلاثة (قوله) ونحوه) أي كالجنون والصبي والمقتول ظلما إذا وجب بقتله مال (قوله) والمطعون) وكذا من مات في زمن الطاعون بغيره إذا أقام في بلده صابرا محتسبا فإن له اجر الشهيد كما حديث البخاري وذكر الحافظ ابن حجر أنه لا يسأل في قبره أجهوري (قوله) والنفساء) ظاهره سواء مات وقت الوضع أو بعده قبل انقضاء مدة النفاس ط (قوله) والميت لسهل الجمعية) أخرج حميد بن زنجويه في فضائل الأعمال عن مرسل أبياس بن بكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من مات يوم الجمعة كتب له اجر شهيد أجهوري (قوله) وهو يطلب العلم) بأن كان له اشتغال به تأليفا أو تدريسا أو حضورا فبما يظهر ولو كل يوم درسا وليس المراد إلا أنهم مك ط (قوله) وقد عدهم السيوطي الخ) أي في التثبيت نحو الثلاثين فقال من مات بالبطان واختلف فيه هل المراد به الاستبقاء أو الإسهال قولان ولا مانع من الشمول والافترق والهدم أو بالجنب وهي قروح تحدث في داخل الجنب بوجع شديد ثم تنفتح في الجنب أو بالجمع بالضم بمعنى المجموع كالذخيرة في المذخور وكسر الكسائي الجيم والمعنى أنهم ماتت من شيء مجموع فيها غير منفصل عنها من أجل أو بكرة وقد تنفتح الجيم أيضا على قلنا قال صلى الله عليه وسلم إيمان امرأته ماتت بجمع فهي شهيدة أو بالسل وهو داء يصيب الرئة ويأخذ البدن منه في النقصان والاصفرار أو في الغربية أو بالصرع أو بالجنى أو دون أحد أو ماله أو دمه أو مظلمة أو بالعشق مع العفاف والبركة وإن كان سبيته حراما أو بالشرع أو بافتراس السبع أو بحبس سلطان ظلما أو بالضرب أو متواريا أو له غتته هامة أو مات على طلب العلم الشرعي أو مؤذنا محتسبا أو تاجرا صدوقا ومن سمي على أمر أنه وولده وماله مكتمت يمينه يقيم فبهم أمر الله تعالى ويطعمهم من حلال كان حقا على الله تعالى أن يجعله مع الشهداء في درجاتهم يوم القيامة والمائد في الجبري الذي حصل له غيبان والذي يصيبه التي له اجر شهيد ومن مات صابرة على الفرة لها اجر شهيد ومن قال كل يوم خمسا وعشرين مرة اللهم بارك لي في الموت وفيما بعد الموت ثم مات على فراشه أعطاه الله اجر شهيد ومن صلى الفجر وصام ثلاثة أيام من كل شهر ولم يترك التزسفر ولا حضرا كتب له اجر شهيد والمتمسك بسنتي عند فساد امتي له اجر شهيد من قال في مرضه أربعين مرة لا اله الا انت سبحانك إني كنت من الظالمين فبات أعطى اجر شهيد وإن برئ برئ مغفورا له وحذفت أدلة ذلك طلبا للاختصار اه ملخصا ط أقول وقد نظمها العلامة الشيخ علي الأجهوري المالكى وشرحها شرحا لطيفا وذكر نحو الثلاثين أيضا لكنه زاد على ما هنا من مات بالطاعون كما مر أو بالخرق أو مريضا أو يقرأ كل ليلة سورة يس ومن صرع عن دابة فبات ويحتمل أن يكون هو المراد بقوله فيما مر أو بالصرع ومن بات على طهارة فبات ومن عاش مداري مات شهيدا أخرجه الديلمي

مطلبه

في تعداد الشهداء

لأنه من أحكام الأموات (أوباع) أو اشتري أوتكم بكم بكم كثير) والا فلا وهذا كله إذا كان (بعد) انقضاء الحرب ولو فيها) أي في الحرب (لا) يصير مرثيا بشئ مما ذكر وكل ذلك في الشهيد الكامل والا فالمرث شهيد الآخرة وكذا الجنب ونحوه ومن قصد العدو فأصاب نفسه والغريق والحريق والغريب والمهدوم عليه والمبطلون والمطعون والنفساء والميت ليلة الجمعة وصاحب ذات الجنب ومن مات وهو يطلب العلم وقد عدهم السيوطي نحو الثلاثين

ومن صلى على النبي صلى الله عليه وسلم مائة مرة أخرجه الطبراني - ومن سأل القتل في سبيل الله صادقاً مات
 أعطاه الله اجر شهيد ورواه الحاكم وغيره ومن جلب طعاماً الى مصر من أمصار المسلمين كان له اجر شهيد رواه
 الديلمي - ومن مات يوم الجمعة كثر وسئل الحسن عن رجل اعتدل بالنج فأصابه البرد فمات فقال يالهيا
 من شهادة وأخرج الترمذي عن معقل بن يسار قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قال حين يصبح ثلاث
 مرات أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم وقرأ ثلاث آيات من آخر سورة الحشر وكل الله به سبعين
 ألف ملك يصلون عليه حتى يمسي فان مات في ذلك اليوم مات شهيداً ومن قالها حين يمسي كان تلك الميزة حتى
 يصبح ١٥ وبذلك زادت على الاربعين وقد عدها بعضهم أكثر من خمسين وذكرها الرحي - منظومة فراجعها
 (خاتمة) ذكر الاجهوى قال في العارضة من غرق في قطع الطريق فهو شهيد وعليه اثم معصيته وكل من مات
 بسبب معصية فليس بشهيد وان مات في معصية بسبب من أسباب الشهادة فله اجر شهادته وعليه اثم معصيته
 وكذلك لو قاتل على فرس مغضوب او كان قوم في معصية فوقع عليهم البيت فلهم الشهادة وعليهم اثم المعصية
 انتهى ثم قيل عن بعض شيوخه أنه يؤخذ منه أن من شرب بالخمر فمات فهو شهيد لانه مات في معصية لا بسببها
 ثم نظره بأنه مات بسببها لان الشرقة بالخمر معصية لانها شرب خاص قال ويتردد النظر في مات بالولادة
 من الزنى في أن سبب السبب هل يكون بمنزلة السبب فلا تكون شهيدة أم لا والظاهر الاول ١٥ وجزم الرمي
 الشافعي بالنافي وقال أي فرق بينا وبين من ركب البحر لمعصية او سافر بقااً وناشزة بخلاف ما اذرك
 البحر في وقت لا تسرفه السفن او تسببت امرأ في القاء جملها للمعصيان بالسبب ١٥ ملخصاً قلت الذي
 يظهر تقييد ركوب البحر أو السفر بما اذا كان لغیر معصية والا كان معصية لكونه سبباً للمعصية فهو كمن قاتل
 معصية فخرج ثم مات فالمناسب ما نقله عن بعضهم من تقييده السفر بالاجابة والله أعلم

(باب الصلاة في الكعبة)

لما بين حكم الصلاة خارجها شرع في بيانها داخلها وقدّم الاول لكثرة وقوعه (قوله في الباب زيادة) وهي
 الصلاة عليها وحواسها ط (قوله وهو حسن) بخلاف ما لو نقص عنها ومثله الزيادة على ما في السؤال كقوله
 عليه الصلاة والسلام لماسئل عن التطهر بماء البحر والظهور وماؤه الحل مستته (قوله يصح فرض ونفل فيها)
 أي في جوفها وعند ما نك لا يصح الفرض فيها لانه ان كان استقبل جهة ثم كان مستدبراً جهة اخرى ولد
 أن الواجب استقبال جزء منها غير عين وانما يتعين الجزء قبله بالشرع في الصلاة والتوجه اليه ومتى صار قبله
 فاستدبر غيره لا يكون مفسداً وعلى هذا ينبغي أنه لو صلى ركعة الى جهة اخرى لم يصح لانه صار مستدبراً
 الجهة التي صارت قبله في حقه يبين بالضرورة بخلاف المتحرى لان ما تحول عنه لم ينصر قبله له يبين بل باجتهاد
 ولم يطل ما أدى بالاجتهاد الاول لان ما مضى باجتهاد لا ينقض باجتهاد مثله بدائع ملخصاً (قوله هي العرصة
 والهواء) أي لا البناء بدليل أنه لو نقل الى عرصة اخرى صلى اليه لم يحزولاً لانه لو صلى على أبي قبيس جازت
 بالاجماع مع أنه لم يصل الى البناء بدائع والعرصة باسكون كل بقعة من الدور ليس فيها بناء قاموس (قوله
 الى عنان السماء) بفتح العين المهملة نواحيها وبكسر هاء ما بدالك منها اذا نظرتا قاموس (قوله وان كره الثاني)
 أي الصلاة فوقها (قوله للهي) لانها من السبع التي نهى عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم وجعلها الطرسوسى
 في قوله

نهى الرسول احمد خير البشر * عن الصلاة في بقاع تعتبر
 معاطن الجمال ثم المقيره * من به طريقتهم ومجيزه
 وفوق بيت الله والحمام * والحمد لله على التمام

(قوله وان اختلفت وجوههم) شامل ستة عشر صورة حاصلة من ضرب أربع وجوه المؤتم وقفاً وبمينه
 ويساره في مثلها من الامام ح قلت ويشمل ستة عشر صورة أيضاً حاصلة من ذلك بالنظر الى المقتدين بعضهم
 مع بعض كما أشار اليه في البدائع حيث قال وكذا اذا كان وجه بعضهم الى ظهر بعض وظهر بعضهم الى ظهر
 بعض لوجود استقبال القبلة (قوله في التوجه الى الكعبة) زاده للاشارة الى انه ليس المراد اختلفت
 وجوههم بعضها عن بعض لانه على هذا التقدير لا يشمل صورة المواجعة ط تأمل (قوله الى وجه امامه)

مطال
 المعصية هل تنافي الشهادة

(باب الصلاة في الكعبة)
 في الباب زيادة على الترجمة
 وهو حسن (يصح فرض ونفل
 فيها وفوقها) ولو بلا ستره لان
 القبلة عندنا هي العرصة والهواء
 الى عنان السماء (وان كره الثاني
 للهي وترك التعظيم) منفرداً
 او بجماعة (وان) وصلية (اختلفت
 وجوههم) في التوجه الى الكعبة
 (الا اذا جعل قفاً الى وجه امامه)

أى بأن توجه الى الجهة التي توجه اليها امامه ويكون متقدما عليه فيها سواء كان ظهره مسامتا لوجه امامه او مخفرا عنه يمينا ويسارا لان العلة التقدم عند اتحاد الجهة (قوله ويكره الخ) قال في شرح المتقى لانه يشبه عبادة الصورة وفي القهستاني عن الجليلي وينبغي أن يجعل بينه وبين الامام سترة بأن يعلق نطعا او ثوبا ط أي يمنع عن المواجهة (قوله فهي أربع) يعنى الجوانب من كل من المؤتم والامام فلا ينافى ما مر من أنهم الستة عشر فاقهم (قوله وبصحو لتخلقوا حوافها) شروع في حكم الصلاة خارجها والتعلق جائز لان الصلاة بمكة تؤدى هكذا من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا والافضل للامام أن يقف في مقام ابراهيم عليه الصلاة والسلام بدائع (قوله ان لم يكن في جانبه) أما اذا كان أقرب اليها من الامام في الجهة التي يصلي اليها الامام بأن كان متقدما على الامام بحذاء أنه فيكون ظهره الى وجه الامام أو كان على يمين الامام أو يساره متقدما عليه من تلك الجهة ويكون ظهره الى اللف الذي مع الامام ووجهه الى الكعبة فلا يصح اقتداؤه لانه اذا كان متقدما عليه لا يكون تاراهه بدائع (قوله لتأخره حكما) علة استحالة صلاة الاقرب اليها من امامه ان لم يكن في جانب الامام لان التقدم انما يظهر عند اتحاد الجهة فإذا لم تتحد لم يتحقق تقدمه على امامه والمانع من صحة الاقتداء هو التقدم ولم يوجد وبما قررنا ظهر أن الاولى في التعليل أن يقول بعدم تقدمه لان صحة الاقتداء لا تتوقف على التأخير بل تتكون مع المساواة كحرف في محله (قوله وينبغي الفساد احتياطا الخ) البحث للشمسري في حاشية الدرر وكذا للزملي في حاشية الجروسي أنه ان المقدى اذا استقبل ركن الحجر لم يكون كل من بجانبه جهة له فاذا كان للامام مستقبلا باب الكعبة وكان المقدى أقرب اليها من الامام لا يصح لان المقدى وان كان بجانب يساره جهة له لكن جهة يمينه لما كانت جهة امامه ترجحت احتياطا لتقدم المقدى على الفساد على مقتضى الصحة ومثل ذلك لو استقبل الامام الركن وكان أحد المقدين من بجانبه أقرب الى الكعبة وعبارة الخبير الزملي "أقول رأيت في كتب الشافعية لتوجه الامام والماموم الى الركن فكل من بجانبه جهته وأقول ولا يفي من قواعدنا بما يؤول الى الراجح على الامام الى الركن فكل من بجانبه جانبه فينظر الى من عن يمينه وشماله من المقدين فمن كان الامام أقرب منه الى الحائط او عساوانه فيصحبهم بجهة صلاته وأما الذي هو أقرب من الامام الى الحائط فصلاته قاسدة وتنبض الحال في التعلق حول الكعبة المشرفة مع الامام في سائر الاحوال اهـ (قوله وكذا الواقدي وان خارجها باب امام فيها الخ) أى سواء كان معه بعض القوم او لا قال في الامداد واعل اشتراط فتح الباب ايعلم انتقال الامام بالنظر اليه فلو سمع انتقاله بالتبليغ والباب مغلق لا مانع من صحة الاقتداء لعدم المانع منه كقائمة في شروط صحة الاقتداء اهـ ولكنه يكره ذلك لارتفاع مكان الامام قدر القامة كقدر ادم على الدكان ان لم يكن معه احد - ط - أقول ولم ار من ذكر عكس المسئلة وهو ما لو كان المقدى فيها والامام خارجها والظاهر الصحة ان لم يتسع منها مانع من التقدم على الامام عند اتحاد الجهة ثم رأيت رسالة السيد عبد الغنى سماها انقض الجعبة في الاقتداء من جوف الكعبة ذكر فيها أنه سئل عن هذه المسئلة وأنه وقع فيها اختلاف بين أهل عصره في مكة وأنه أجاب بعضهم بالجواز وبعضهم بالمنع ولم توجد منصوصة وأجيب هو بالجواز وورد ما استند اليه المانع وذكر أنه ذكرها الزركشي من الشافعية في كتابه اعلام الساجد بأحكام المساجد وذكر أن قواعدنا لا تأبى ما ذكره من الجواز اهـ قالت ولما سمعت سنة ثلاث وثلاثين وألف اجتمعت في منى سقى الله عهدا مع بعض أفاضل الروم من قضاة المدينة المنورة فسألتني عن هذه المسئلة فقلت له ما تقدم فقال لا يصح الاقتداء لان المقدى يكون أقوى حالا من الامام لكونه داخلها والامام خارجها وبني على ذلك أنه لا يصح اقتداء من يصلي في الحجر اذا كان الامام في جهة اخرى لان الحجر من الكعبة وقال اذا اوليت قضاء مكة امنع الناس من ذلك فعارضته بأن ما ذكره من القوة لا يؤثر في المنع لتساوي في الواجب وهو استقبال جزء من الكعبة وبأن التعلق حول الكعبة عادة قديمة من عهد النبي صلى الله عليه وسلم وان كان الامام خارج الحجر ولم نسمع عن احد من المجتهدين او عن بعدهم أنه منع من وصل الصفوف في الحجر فكان ذلك اجماعا على الصحة وبأن الحجر أى بعضه ليس من الكعبة على سبيل

فلا يصح اقتداؤه (لتقدمه عليه)
ويكره جعل وجهه لوجهه بلا حائل
ولو جنبه لم يكره فهي أربع
(وبصحو لتخلقوا حوافها ولو كان
بعضهم أقرب اليها من امامه ان لم
يكن في جانبه) لتأخره حكما ولو
وقف مسامتا لركن في جانب
الامام وكان أقرب لم أره وينبغي
الفساد احتياطا لترجيح جهة
الامام وهذه صورته
(وكذا الواقدي ومن م م م
خارجها باب امام فيها امام مؤتم
وباب مقتوح صح) لانه كقيامه
في المحراب

القطع وإذا اتضح الصلاة مستقبلاً إليه وانما هو ظني فاذا وجدت شروط الصحة القطعية لا يحكم بالفساد
لا أمر ظني بعد تسليم أصل المسئلة والا فهو غير مسلم لما عاتب والله تعالى أعلم

وقد تمّ طبع الجزء الاول من حاشية العلامة السيد محمد امين بن عمر الشهير بعابدين المسماة رد المحتار على
الدر المختار مقابل جميعه على نسخة المؤلف التي يحفظه مع غاية التحري في تصحيحه وضبطه بما عدا الملازم
الست الاول فان تصحيحها لم يكن على خط المؤلف حصل وكان تصحيح طبعه وتنسيق تمثيله ووضع
على يد افقر العبد الى سبده المفوض امره في جميع الاحوال الى من كل الامور بيده
للموسل اليه بالجاء النبوى محمد ابن المرحوم الشيخ عبد الرحمن قطة العدوى
مصحح دار الطباعة المصرية حرسها الله تعالى من كل آفة وبلية وقد وافي
طبعه حد التمام وعبقت منه رواثع سلك الختام في اربع ربيع
الثاني سنة ١٢٧٢ الف ومائتين واثنين وسبعين من هجرة
من اوفى السبع المئتين عليه وعلى آله واصحابه
الكرام افضل الصلاة واتم السلام
ويليه الجزء الثاني اوله
كتاب الزكاة

تم
محمد بن محمد

